

\* فهرست الجزء الرابع من حاشية رد المحتار على الدر المختار للعلامة السيد محمد أمين المعروف بابن عابدين \*

صفحة	كتاب البيوع	صفحة
٢٠٣	مطلب في تعريف المال والمالك والمتقوم	٤٢
٢٠٤	مطلب في بيع المـكـرم والموقوف	٤٣
٢٠٥	مطلب شرائط البيع انواع اربعة	٤٣
٢٠٧	مطلب القبول قد يكون بالفعل وليس من صور التعاطي	٤٤
٢٠٧	مطلب في حكم البيع مع الهزل	٤٤
١١	مطلب البيع بالتعاطي	٤٥
١٢	مطلب في بيع الاستحجار	٤٦
١٤	مطلب في بيع الجمركة	٤٨
١٤	مطلب في العرف الخاص والعام	٤٩
١٤	مطلب في التزول عن الوظائف بمال	٥٠
١٥	مطلب في خلوا الحوائث	٥١
١٦	مطلب في البيع عندك	٥١
١٨	مطلب في بيان شدة المسكة	٥٨
١٨	مطلب في انعقاد البيع باقظ واحد من الجانبين	٦٠
١٩	مطلب في بيان ما يوجب اتحاد الصفقة وتفرقها	٦٠
٢٠	مطلب ما يبطل الايجاب سبعة	٦٢
٢٢	مطلب في الفرق بين الاثمان والمبيعات	٦٣
٢٣	مطلب في التأجيل الى اجل مجهول	٦٨
٢٤	مطلب مهم في احكام النقود اذا كسدت او انقطعت او غلت او رخصت	٧١
٢٦	مطلب يعتبر الثمن في مكان العقد وزمنه	٨٠
٢٦	مطلب مهم في حكم الشراء بالقروش في زماننا	٨٣
٢٩	مطلب البيع بالرقم	٨٤
٣١	مطلب المعتبر ما وقع عليه العقد وان ظن البائع او المشتري انه اقل او اكثر	٨٥
٣٣	فصل فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل	٨٦
٣٦	مطلب كل ما يدخل تبعا لا يقابله شيء من الثمن	٨٦
٣٧	مطلب المجتهد اذا استدل بحديث كان تصحيحه	٨٩
٣٧	مطلب في حمل المطلق على المقيد	٨٩
٣٨	مطلب في بيع الثمر والزرع والشجر مقصودا	٨٩
٤٠	مطلب فساد المتضمن يوجب فساد المتضمن	٩٠
٤٢	مطلب في حبس البيع لقبض الثمن وفي هلاكه	٩٠
	وما يكون قبضا	
	مطلب فيما يكون قبضا للمبيع	
	مطلب في شروط التخيبة	
	مطلب اشترى دارا ما جورة لا يطالب بالثمن قبل قبضها	
	مطلب اشترى شيئا ومات مفسدا قبل قبضه	
	فالبائع الحق	
	باب خيار الشرط	
	مطلب في هلاك بعض المبيع قبل قبضه	
	مطلب الماوضح التي يصح فيها خيار الشرط والتي لا يصح	
	مطلب خيار النقد	
	مطلب في المقبوض على سوم الشراء	
	مطلب المقبوض على سوم النظر	
	مطلب في الفرق بين القيمة والتمن	
	مطلب في خيار التعمين	
	مطلب فيما لو اختلفا في الخيار أو في مضيه أو في الاجل أو في الاجازة أو في تعيين المبيع	
	مطلب اشترى جارية على أنها بكر ثم اختلفا	
	مطلب البيع لا يبطل بالشرط في ٣٢ موضعا	
	باب خيار الرؤية	
	مطلب الاعنى كالبصير الا في مسائل	
	باب خيار العيب	
	مطلب في انواع زيادة المبيع	
	مطلب فيما لو اكل بعض الطعام	
	مطلب يرجح القياس	
	مطلب وجد في الخنطة ترابا	
	مطلب لا يرجع البائع على بائعه بنقصان العيب	
	مطلب مهم قبض من غريمه دراهم فوجدوها زبوقا فردا عليه بلا قضاء	
	مطلب فيما لا يطاع عليه الا النداء	
	مطلب يتخلف المشتري انه لم يفعل مسقطا لخيار العيب	
	مطلب في تخيير المشتري اذا استحق بعض المبيع	
	مطلب فيما يكون رضى بالعيب	

- ٩٠ مطلب فيما يكون رضى بالعيب ويمنع الرد  
٩٢ مطلب مهمهم في اختلاف البائع والمشتري  
في عدد المقبوض أو قدره أو صفته  
٩٤ مطلب الاصل للامام محمد بن كتب ظاهر  
الرواية وكافي الحاكم جمع فيه كتب ظاهر  
الرواية  
٩٥ مطلب في البيع بشرط البراءة من كل عيب  
٩٥ مطلب باع على انه كرم تراب او حراق على  
الزناد أو حاشر حلال  
٩٦ مطلب في مسئلة المصرة  
٩٨ مطلب في الصلح عن العيب  
٩٨ مطلب في جلة ما يسقط به خيار العيب  
٩٩ مطلب في ضمان العيوب  
٩٩ باب البيع الفاسد  
١٠٠ مطلب في انواع البيع  
١٠٠ مطلب البيع الموقوف من قسم الصحيح  
١٠٠ مطلب في تعريف المال  
١٠٢ مطلب في بيع المغيب في الارض  
١٠٢ مطلب في بيع اصل الفضة  
١٠٢ مطلب فيما اذا اجتمعت الاشارة مع التسمية  
١٠٤ مطلب فيما اذا اشترى أحد الشريكين جميع  
الدار المشتركة من شريكه  
١٠٤ مطلب في بطلان بيع الوقف وصحة بيع المالك  
المضوم اليه  
١٠٥ مطلب الآدمي مكرم شرعا ولو كافرا  
١٠٦ مطلب بيع المضطر وشراؤه فاسد  
١٠٦ مطلب في البيع الفاسد  
١٠٦ مطلب في حكم ايجار البرك للاصطياد  
١٠٧ مطلب استثناء الحمل في العقود على ثلاث  
مراتب  
١١٠ مطلب صاحب البئر لا يملك الماء  
١١١ مطلب في بيع دودة القرمز  
١١٣ مطلب في التداوى بلبن البنت للرمذ قولان  
١١٥ مطلب الدراهم والدنانير جنس واحد  
في مسائل  
١١٦ مطلب في بيع الطريق  
١١٨ مطلب في بيع المسيل  
١١٨ مطلب في بيع الشرب
- ١٢٠ مطلب في البيع بشرط فاسد  
١٢٠ مطلب في الشرط الفاسد اذا ذكر بعد العقد  
أو قبله  
١٢٥ مطلب رد المشتري فاسدا الى بائعه فلم يقبله  
١٢٦ مطلب يلك المأمور ما لا يملكه الاخر  
١٢٩ مطلب في تعيين الدراهم في العقد الفاسد  
١٣٠ مطلب البيع الفاسد لا يطيب له ويطيب  
للمشتري منه  
١٣٠ مطلب الحرمة تتعدد  
١٣٠ مطلب فمن ورث ما لا حراما  
١٣١ مطلب في أحكام زيادة المبيع فاسدا  
١٣١ مطلب أحكام نقصان المبيع فاسدا  
١٣١ مطلب في البيع المكروه  
١٣٣ مطلب في التفريق بين الصغير وحرمة  
قصل في الفضولي  
١٣٤ فصل في الفضولي  
١٣٨ مطلب في بيع المرهون والمستاجر  
١٣٩ مطلب البيع الموقوف نصف وثلاثون  
١٤٢ مطلب اذا طرأ ملك بات على موقوف ابطله  
باب الاقالة  
١٤٣ باب الاقالة  
١٤٦ مطلب تحرير مهمهم في اقالة الوكيل بالبيع  
١٥١ مطلب في اختلافهما في الصحة والفساد  
أو في الصحة والبطلان  
١٥٢ باب المراجعة والتولية  
١٥٦ مطلب خيار الخيانة في المراجعة لا يورث  
١٥٧ مطلب اشترى من شريكه ساعة  
١٥٩ مطلب في الكلام على الرد بالغبن الفاضل  
١٦٠ مطلب الغرر لا يوجب الرجوع الا في مسائل  
١٦٢ فصل في التصرف في المبيع والثمن الى آخره  
١٦٣ مطلب في تصرف البائع في المبيع قبل القبض  
١٦٥ مطلب في بيان الثمن والمبيع والدين  
١٦٦ مطلب فيما تعين فيه القود وما لا تعين  
١٦٦ مطلب في تعريف الكثر  
١٦٨ مطلب في بيان براءة الاستيفاء وبراءة الاسقاط  
١٦٩ مطلب في تأجيل الدين  
١٧١ مطلب اذا قضى المدينون الدين قبل حلول  
الاجل أو مات لا يؤخذ من المراجعة الا بقدر  
ما مضى  
١٧١ فصل في القرض



١٧٣	مطلب في شراء المستقرض القرض من المقرض	٢٣٧	مطلب يستعمل المثلث في الواحدة
١٧٤	مطلب كل قرض جزئيا حرام	٢٣٧	مطلب في بيع المموة
١٧٦	باب الربا	٢٣٧	مطلب في بيع المفضل والمزركش وحكمه - لم الثوب
١٧٦	مطلب في البراء عن الربا	٢٣٩	مطلب في حكم بيع فضة بفضة قليلة مع شيء اخر لاسقاط الربا
١٨١	مطلب في أن النص اقوى من العرف	٢٣٩	مطلب مسائل في المقاصة
١٨٢	مطلب في استقراض الدراهم عددا	٢٤٣	مطلب في بيان ما يكون مبيعا وما يكون غنا
١٨٨	باب الحقوق	٢٤٤	مطلب في بيع العينة
١٨٩	مطلب الاحكام تبني على العرف	٢٤٤	مطلب في بيع التليئة
٢٩١	باب الاستحقاق	٢٤٦	مطلب في بيع الوفاء
١٩٥	مطلب في ولد المغرور	٢٤٧	مطلب باع داره وفاء ثم استأجرها
١٩٦	مطلب لا يرجع على بائعه بالعقر ولا باجرة الدار التي ظهرت وقفا	٢٤٨	مطلب قاضي خان من أهل التصحيح والترجيح
١٩٦	مطلب في مسائل التناقض	٢٤٩	كتاب الكفالة
١٩٨	مطلب فيما لو باع عقارا وبرهن انه وقت	٢٥١	مطلب في كفالة نفقة الزوجة
١٩٨	مطلب لأعيرة بتاريخ الغيبة	٢٥٢	مطلب تصح كفالة الكفيل
٢٠٣	باب السلم	٢٥٣	مطلب لفظ عندى يكون كفالة بالنفس ويكون كفالة بالمال
٢٠٥	مطلب هل اللحم قبيح أو مثني	٢٥٤	مطلب لو قال انا اعرفه لا يكون كفيلة
٢١٢	مطلب في الاستصناع	٢٥٥	مطلب في الكفالة الموقته
٢١٣	مطلب ترجمة البردعي	٢٥٧	مطلب كفالة النفس لا تبطل ببراء الاصيل بخلاف كفالة المال
٢١٤	باب المتفرقات	٢٥٩	مطلب حادثة الفتوى
٢١٥	مطلب في التداوى بالمحترم	٢٥٩	مطلب في المواضع التي ينصب فيها القاضي وكلاهما قبض عن الغائب المتواري
٢١٥	مطلب امر نائبهم وما يدينون	٢٦١	مطلب في تعزير المتهم
٢١٦	مطلب للقاضي ايداع مال غائب واقراضه وبيع منقوله الى آخره	٢٦١	مطلب لا يلزم أحد الاضرار احد الا في أربع
٢١٧	مطلب في الجلو اذا سقط	٢٦٢	مطلب كفالة المال
٢١٧	مطلب فيما ينصرف اليه اسم الدرهم	٢٦٢	مطلب كفالة المال قسيان كفالة بنفس المال وكفالة بتقاضيه
٢١٨	مطلب في التبرجة والزيف والسوقة	٢٦٦	مطلب في تعليق الكفالة بشرط غير ملام وفي تأجيلها
٢١٩	مطلب اذا اكتسب حراما ثم اشترى فهو على نجسة أو جبه	٢٦٩	مطلب في ضمان المهر
٢٢٠	مطلب دغ في داره وتأذى الجيران	٢٧٣	مطلب فيما يبرأ به الكفيل عن المال
٢٢٠	مطلب الضرر البين يزال ولو قد عا	٢٧٤	مطلب لو كفيل بالقرض مؤجلا تأجل عن الكفيل دون الاصيل
٢٢٠	مطلب شري بذرب طبع فوجده بذرقناه	٢٧٦	مطلب في بطلان تعليق البراءة من الكفالة بالشرط
٢٢١	مطلب شري شجرة وفي قطعها ضرر		
٢٢٢	ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به		
٢٢٦	مطلب قال لمدىونه اذا مات فانت بري		
٢٣٣	مطلب ما تصح اضافته وما لا تصح		
٢٣٤	باب الصرف		

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢٧٩	مطلب بيع العينة	٣٢٣	مطلب في استخلاف القاضي نائباً عنه
٢٨٦	باب كفاية الرجلين	٣٢٥	مطلب في عموم النكحة في سياق الشرط
٢٨٨	كتاب الحوالة	٣٢٥	مطلب ما ينفذ من القضاء وما لا ينفذ
٢٩٠	مطلب في حوالة الغازي وحوالة المستحق من الوقف	٣٢٥	مطلب مهم في قولهم يشترط كون القاضي عالماً باختلاف الفقهاء
٢٩٥	مطلب في تأجيل الحوالة	٣٢٧	مطلب مهم في الحكم بالموجب
٢٩٥	مطلب في السفينة وهي البوایصة	٣٢٨	مطلب الموجب على ثلاثة أقسام
٢٩٦	كتاب القضاء	٣٢٩	مطلب في الحكم بما خالف الكتاب أو السنة أو الاجماع
٢٩٧	مطلب في التنفيذ	٣٣١	مطلب يوم الموت لا يدخل تحت القضاء
٢٩٧	مطلب امر القاضي هل هو حكم اولاً	٣٣٣	مطلب في القضاء بشهادة الزور
٢٩٧	مطلب الحكم الفعلي	٣٣٤	مطلب مهم المقضى له أو عليه يتبع رأى القاضي وان خالف رأيه
٢٩٩	مطلب في حكم القاضي الدرزي والنصراني	٣٣٤	مطلب في قضاء القاضي بغير مذهبه
٣٠٠	مطلب في قضاء العدو على عدوه	٣٣٤	مطلب حكم الحنفى بمذهب أبي يوسف أو محمد حكم بمذهبه
٣٠٢	مطلب يقضى بقول الإمام على الاطلاق	٣٣٥	مطلب الحكم والفتوى بما هو مرجوح خلاف الاجماع
٣٠٣	مطلب في الكلام على الرشوة والهبة	٣٣٥	مطلب في أمر الأمير وقضائه
٣٠٥	مطلب السلطان يصير سلطاناً بامر من	٣٣٥	مطلب في القضاء على الغائب
٣٠٥	مطلب في تفسير الصلاح والصالح	٣٣٦	مطلب فيمن ينصب خصماً عن غيره
٣٠٥	مطلب في الاجتماع ونزوطه	٣٣٧	مطلب المسائل التي يكون القضاء فيها على الحاضر قضاء على الغائب ٢٩
٣٠٦	مطلب طريق النقل عن المجتهد	٣٣٩	مطلب في القضاء على المسخر
٣٠٧	مطلب للسلطان أن يقضى بين الخصمين	٣٤٠	مطلب في الخصم اذا اختفى في بيته
٣٠٧	مطلب ما كان فرض كفاية يكون ادنى فعله التذب	٣٤٠	مطلب في بيع التركة المستغرقة بالدين
٣٠٧	مطلب ابو حنيفة دعى الى القضاء ثلاث مرات فأبى	٣٤٠	مطلب دفع الورثة كراماً من التركة الى أحدهم ليقضى دين موزعهم فقضاء يصح
٣٠٨	مطلب في حكم تولية القضاء في بلاد تغلب عليها الكفار	٣٤٠	مطلب للقاضي اقراض مال اليتيم ونحوه
٣٠٨	مطلب في العمل بالسجلات وكتب الاوقاف القديمة	٣٤١	مطلب فيما لو قضى القاضي بالجور
٣١٠	مطلب في اجرة المحضر	٣٤٢	مطلب اذا قاس القاضي وأخطأ فالخصومة للمدعى عليه مع القاضي والمدعى يوم القيامة
٣١٠	مطلب في هبة القاضي	٣٤٢	مطلب القضاء يقبل التقييد والتعليق
٣١١	مطلب في حكم الهدية للمفتي	٣٤٢	مطلب في عدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة
٣١٢	فصل في الحبس	٣٤٢	مطلب هل يبقى النهى بعد موت السلطان
٣١٤	مطلب لا تحبس زوجته معه لو حبسته	٣٤٤	مطلب اذا ترك الدعوى ثلاثة وثلاثين سنة لا تسمع
٣١٧	مطلب اذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالمعتمد ما في المتون		
٣٢٠	مطلب في ملازمة المديون		
٣٢١	مطلب بينة اليسر احق من بينة الاعسار عند التعارض		

حقيقة	٢٤٤	مطلب باع عقارا واحدا قاريه حاذر لاتجمع دعواه
كتاب الشهادات	٢٦٩	٢٤٤ مطلب طاعة الامام واجبة
باب القبول وعدمه	٢٧٦	٢٤٥ مطلب لا يصح رجوع القاضى عن قضائه
باب الاختلاف في الشهادة	٢٨٨	الافى ثلاث
باب الشهادة على الشهادة	٢٩٢	٢٤٥ مطلب في حكم القاضى بعلمه
باب الرجوع عن الشهادة	٢٩٦	٢٤٥ مطلب فذل القاضى حكم
كتاب الوكالة	٢٩٩	٢٤٥ مطلب اقتناء التولى يحتاج للدعوى بخلاف
باب الوكالة بالبيع والشراء	٤٠٣	الفعل والضمي
فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء مع من ترة	٤٠٦	٢٤٥ مطلب في القضاء الضمي
شهادته له		٢٤٦ مطلب امر القاضى حكم
باب الوكالة بالخصومة والقبض	٤١٢	٢٤٦ مطلب يحل القاضى غريم الميت
باب عزل الوكيل	٤١٦	٢٤٦ مطلب في حبس الصبي
كتاب الدعوى	٤١٩	٢٤٧ مطلب جلد من لا يحبس عشرة
باب التحالف	٤٣٠	٢٤٧ باب التحكيم
فصل في دفع الدعاوى	٤٣٤	٢٤٨ مطلب حكم بينهم ما قبل تحكيمه ثم اجازاه جاز
باب دعوى الرجلين	٤٣٦	٢٥٠ باب كتاب القاضى الى القاضى وغيره
باب دعوى النسب	٤٤٣	٢٥٢ مطلب لا يعمل بالخط
كتاب الاقرار	٤٤٨	٢٥٣ مطلب في العمل بما في الدفاتر السلطانية
باب الاستئمان وما في معناه	٤٥٨	٢٥٣ مطلب في دفتر البياع والصراف والسمسار
باب اقرار المريض	٤٦١	٢٥٥ مطلب في قضاء القاضى بعلمه
فصل في مسائل شتى	٤٦٨	٢٥٦ مطلب في جعل المرأة شاعدة في اوقف
كتاب الصلح	٤٧٢	٢٥٦ مطلب لا يصح تقرير المرأة في وظيفة الامامة
فصل في دعوى الدين	٤٧٩	٢٥٦ مطلب لا يصح تولية السلطان مدرسا ليس باهل
فصل في الخارج	٤٨١	٢٥٦ مطلب في توجيه الوظف للابن ولو صغيرا
كتاب المضاربة	٤٨٣	٢٥٧ مسائل شتى
باب المضارب يضارب	٤٨٧	٢٥٨ مطلب فيما لو انهمدم المشترك وأراد أحدهما
فصل في المتفرقات	٤٩٠	البناء وآبى الآخر
كتاب الايداع	٤٩٢	٢٥٩ مطلب في فتح باب آخر لادار
كتاب العارية	٥٠٢	٢٦٠ مطلب اقسام ادارا وأراد كل منهم فتح باب
كتاب الهبة	٥٠٨	لهم ذلك
باب الرجوع في الهبة	٥١٥	
فصل في مسائل متفرقة	٥٢٠	

هذا الجزء الرابع من رد المحتار

على الدر المختار للإمامة

الحبر البحر الفهامة

الشيخ محمد عابدين

نفعنا الله به

امين

5437

الحمد لله وحده وصلى الله على من أنبى بعده

\* (كتاب البيوع) \*

(قوله لما فرغ الخ) بيان للمناسبة بين جملة ما تقدم وبجمله ما يأتي مع بيان المناسبة بين خصوص الوقف والبيع والمراد بالعبادات ما كان المقصود منها في الاصل تقرب العبد الى الملك المعبود ونيل الثواب والحد كالاركان الاربعة ونحوها وبالمعاملات ما كان المقصود منها في الاصل قضاء مصالح العباد كالبيع والكفالة والحوالة ونحوها وكون البيع أو الشراء قديكون واجبا للعارض لا يخرج عن كونه من المعاملات كما لا يخرج الصلاة مع الرياء عن كون أصل الصلاة عبادة ثم ان ما تقدم غير مختص بالعبادات بل هو حقوقه تعالى وهي ثلاثة عبادات وعقوبات وكفارات فالمعاملات في مقابلة حقوقه تعالى وأورد في الفتح انه لا يخفى شروعه في المعاملات من زمان فان ما تقدم من اللقطة والقيط والمفقود من المعاملات قال في النهر وكان النكاح أولى بالذكر من القيط ونحوه اه قلت وفيه نظر ظاهر فان النكاح وان كان من المعاملات لكنه من العبادات أيضا بل المقصود الاصل منه العبادة وهي تحصيل النفس عن المحرمات وتكثير المسلمين بل قالوا ان التحلل له أفضل من التحلل للنوافل وقد يقال الاولى ايراد الشبهة لان كلامنا اللقطة والقيط أي التقاطهما مندوب اليه من حيث هو وقد يجب فلذا ذكر في حقوقه تعالى وكذا رد الابق وأما المنفعة ودقائه ذكر فيها المناسبة اقتضته وكذا اللقطة ونحوها والشبهة كما ذكرنا في المعاملات بعض العبادات كاللاخضة لمناسبتها للذبايح والقرض لمناسبتها للبيع تأمل (قوله لكن لا الى مالك) أي الازالة في الوقف لا تنهى الى مالك فهو في حكم ملك الله تعالى وهذا قولهما وقال الامام هو حبس العين على ملك الواثق والتصدق بالمنفعة ط (قوله فكانا كسبيط ومركب) أي والبسيط مقدم على المركب في الوجود فقدم عليه في الذكر قال ط وانما لم يكن البيع مركبا حقيقة لان الازالة أمر اعتباري لا يتحقق منها تركيب (قوله وجع الخ) لما كان البيع

\* (كتاب البيوع) \*  
لما فرغ من حقوق الله تعالى  
العبادات والعقوبات شرع في  
حقوق العباد المعاملات ومناسبتها  
للقوقف ازالة الملك لكن لا الى مالك  
وهنا اليه فكانا كسبيط ومركب  
وجع لكونه

قوله منها كذا يحظه ولعل الاصول  
فيها تأمل اه صحيح

في الاصل مصدر والمصدر لا يجمع لانه اسم للحدث كالقيام والقعود وقد جمعه تبعا للهداية اجابواعنه بانه  
 قد يراد به المفعول فجمع باعتبار ما يجمع المبيع أي فان انواع المبيعات كثيرة مختلفة أو انه بقي على أصله مراداً  
 به المعنى لكنه جمع باعتبار أنواعه فان البيع الذي هو الحدث ان اعتبر من حيث هو فهو أربعة نافذ ان أفاد  
 الحكم الحال وموقوف ان أفاده عند الاجازة وفاسدان أفاده عند القبض وباطل ان لم يفده أصلاً وان  
 اعتبر من حيث تعلقه بالمبيع فهو أربعة أيضاً لانه ما أن يقع على عين بعين أو عن بعين أي يكون المبيع فيه من  
 الأثمان أي النقود أو عن بعين أو عين بعين ويسى الأول مقايضة والثاني صرفاً والثالث سلماً وليس الرابع اسم  
 خاص فهو بيع مطلق وان اعتبر من حيث تعلقه بالثمن أو بتقديره فهو أربعة أيضاً لانه ان كان بثل الثمن الأول  
 مع زيادة فخرجة أو بدون زيادة قولية أو أنقص من الثمن فوضعية أو بدون زيادة ولا نقص خساومة وزاد في  
 البحر خامساً وهو الاسرائل أي أن يشرك غيره فيما اشتراه أي بأن يبيعه نصفه مثلاً وتركه الشارح لانه غير خارج  
 عن الأربعة وقد اعتبر من حيث تعلقه بوصف الثمن ككونه حالاً أو مؤجلاً وبما قررناه ظهر لك أن قوله باعتبار  
 كل من البيع والمبيع ليس المراد اعتبار المبيع وحده أي بدون تعلقه ببيع به حتى يرد أنه اذا اريد كل منهما  
 بانفراده يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فان جمع البيع باقية على مصدره نظر الى أنواعه حقيقة بخلاف جمعه  
 منقولاً الى اسم المفعول فانه مجاز ووجه عدم الورد أن المراد جمعه باعتبار حقيقة لكن نظراً الى ذاته منفرداً  
 أو متعلقاً بغيره لا منقولاً الى اسم المفعول فافهم (قوله أنواع أربعة) خبر الكون وقوله نافذ الخ بيان  
 للأنواع الأربعة في كل واحد من الثلاثة على طريق الف والتسريح المرتب وقد علمت بيانها ثم ان تقسيم الأول  
 الى ما ذكره وما مشى عليه في الحاروي وظاهره أن الموقوف من قسم الصحيح وهو أحد طريقين للشيء وهو  
 الحق ومنهم من جعله قسمًا للصحيح وعليه مشى الزيلعي فانه قسمه الى صحيح وباطل وفاسد وموقوف وتماثل حقيقة  
 في أول البيع الفاسد من البحر وبأن قرياً استثناء بيع المكره (قوله خولفة مقابلة شئ بشئ) أي على  
 وجه المبادلة ولو عبر به بدل المقابلة لكان أولى كما فعل المصنف فيما بعد وظاهره شمول الاجازة لان المنفعة شئ  
 باعتبار الشريعة انها موجودة حتى صح الاعتراض عنها بالمال وكذا باعتبار اللغة تأمل (قوله ما لا اول الخ)  
 المراد بالمال ما يحيل اليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة والمالية ثبت بقول الناس كافة أو بعضهم والتقويم  
 ثبت بها وباباحة الانتفاع به شرعاً فيباح بلا عقول لا يكون مالا تحب خطه وما يتحول بلا اباحة انتفاع لا يكون  
 متقوماً كالنخل واذا عدم الامران لم يثبت واحد منهما كادم بحر لمخصا عن الكشف الكبير وحاصله أن  
 المال اعم من المتحول لان المال ما يمكن ادخاره ولو غير مباح كالنخل والمتقويم ما يمكن ادخاره مع الاباحة فالنخل  
 مال لا متقويم فلذا قصد البيع يجعلها ثمنًا وانما لم ينقد أصلاً يجعلها مبيعاً لان الثمن غير مقصود بل وسيلة الى  
 المقصود اذا انتفاع بالاعيان لا بالاثمان ولهذا اشترط وجود المبيع دون الثمن فبهذا الاعتبار صار الثمن من  
 جملة الشروط بمنزلة آلات الصناعات وتماثل حقيقة في فصل النبي من التلويح ومن هذا قال في البحر ثم اعلم أن  
 البيع وان كان سببه على البدلين لكن الاصل فيه المبيع دون الثمن واذا اشترط القدرة على البيع دون الثمن  
 وينسخ بهلاك المبيع دون الثمن اه وفي التلويح أيضاً من بحث القضاء والتحقيق أن المنفعة ملك لا مال لان  
 الملك ما من شأنه أن تصرف فيه بوصف الاختصاص والمال ما من شأنه أن يدخر للانتفاع وقت الحاجة  
 والتقويم يستلزم المالية عند الامام والمالك عند الشافعي وفي البحر عن الحاروي القدسي المال اسم لغير  
 الآدمي خلق لمصالح الآدمي وأمكن احرازه والتصرف فيه على وجه الاختيار والعبد وان كان فيه معنى  
 المالية ولكنه ليس بمال حقيقة حتى لا يجوز قتله واهلاكه اه قلت وفيه نظر لان المال المستفاد به في التصرف  
 على وجه الاختيار والقتل والاهلاك ليس بانتفاع ولان الانتفاع بالمال يعتبر في كل شيء بما يصلح له ولا يجوز  
 اهلاك شيء من المال بلا انتفاع أصلاً كقتل الدابة بلا سبب موجب (قوله بدليل وشروط بين بحس) أي  
 ياعوه أي اخوة يوسف بن ناص قبل باعوه بعشرين درهماً فالأية دليل على أن البيع لا يلزم كون المبيع فيه  
 مالا لان الحر لا يملك قلت وفيه أن أهل اللغة في الجاهلية كانوا يسترقون الاحرار ويبيعونهم فلا تدل الآية على  
 أن البيع لغة لا يشترط فيه المالية على أن الظاهر أن الحر يملك قبل شرعاً بدليل قالوا احرأوه من وجد في رحله  
 فهو حرأوه ثم رأيت ذلك في القهستاني من البيع الفاسد حيث قال ان الحر كان مالا في شريعة يعقوب عليه

باعتبار كل من البيع والمبيع  
 والثن أنواع أربعة نافذ موقوف  
 فاسد باطل ومقايضة صرف  
 سلم مطلق ومرا بجة توليم  
 وضعية مساومة \* (هو) لغتم  
 مقابلة شئ بشئ مالا أو لا بدليل  
 وشروط بين بحس

مطلب في تعريف المال والمالك  
 والمتقويم

وعلى نينا الصلاة والسلام حتى استرق السارق كما في شرح التأويلات فلا ينبغي أن يقال انه لم يكن مالا عند  
 أحد اه فلاولى الاستدلال بثل ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم فاستبشروا ببيعكم أولئك الذين  
 اشتروا الضلالة بالهدى ونحوه ولا ينبغي أن دعوى انجاز في ذلك خلاف الاصل فافهم وبهذا ظهر أن تعريفه لغة  
 بما ذكره النارج تبعا للعبط اولى بما في الفتح عن نخر الاسلام من أن البيع لغة مبادلة المال بالمال لكن يرد  
 على الأول انه يدخل فيه النكاح الآن براد بالمقابلة ما يكون على وجه التملك حقيقة تأمل (قوله وهو  
 من الاضداد) أى من الالفاظ التي تطلق على الشيء وعلى ضده كما في قوله تعالى وكان وراءهم ملك أى قد امهم  
 قال في الفتح يقال باعه اذا أخرج العين من ملكه اليه وباعه أى اشتراه اه وكذا الشراء بديل ونسوة بيقن  
 بمنس فيطلق كل منهما على الآخر وفي المصباح والبيع من الاضداد مثل الشراء ويطلق على كل واحد من  
 المتعاقدين انه بائع لكن اذا أطلق البائع فالمتياد رالى الذهن باذل السلعة (قوله ويستعمل متعديا) أى بنفسه  
 الى مفعولين (قوله وبين للتأكيد) كبت من زيد الدار وظاهر الفتح انها للتعدية لانه قال ويتعدى بنفسه  
 وبالخرق (قوله وباللام) أى قليلا وعبارة ابن القطاع على ما في المصباح وربما دخلت اللام مكان من  
 تقول بعك الشيء وبعك لك فهي زائدة اه (قوله يقال بعك الشيء) مثال للتعدي بنفسه وترك مثال  
 التعدي بمن (قوله وباع عليه القاضى) أفاد أنه يتعدى بعل أيضا في مقام الاجبار والالزام (قوله مبادلة  
 شيء) مصدر مضاف الى مفعوله الأول والفاعل محذوف والاصل أن يتبادل المتبايعان شيئا مرغوبا فيه  
 بمثل فشيئا مفعول أول ومثله مفعول ثان بواسطة الخرف فافهم (قوله مرغوب فيه) أى ما من شأنه أن  
 ترغب اليه النفس وهو المال ولذا احتريزه الشارح عن التراب والميتة والدم فانهم بالست بما فرج الى قول  
 الكثر والمثلتي مبادلة المال بالمال واذا فسر الشارح كلام المثلتي في شرحه بقوله أى عليك شيء مرغوب فيه  
 بشئ مرغوب فيه فقد تساوى التعريفان فافهم نعم زاد في الكثرنا تراخى وأورد عليه انه يخرج بيع الممكـره  
 مع انه منعقد وأجاب في نرح النفاية بأن من ذكره أراد تعريف البيع الناقد ومن تركه أراد الاعم واعترضه  
 في البحر بأن بيع المكمـره فاسد موقوف لاموقوف فقط كبيع الفضولي كما يفهم من كلام شارح النفاية قلت  
 لكن قد من أن الموقوف من قسم الصحيح ومقتضاه أن بيع المكمـره كذلك لكن صرحوا في كتاب الاكراه انه ثبت  
 به الملك عند القبض للفساد فهو صريح في انه فاسد وان خالف بقية العقود الفاسدة في أربعة صور سبب ذكرها  
 المصنف هناك وأفاد في المنار وشرحه انه يعتقد فاسدا لعدم الرضى الذى هو شرط النفاذ وأنه بالاجازة يصح  
 ويزول الفساد وبه علم أن الموقوف على الاجازة صحته فتح كونه فاسدا موقوفا وظاهر أن الموقوف منه فاسد  
 كبيع المكمـره ومنه صحيح كبيع عبد أوصى محجورين وأمثلته كثيرة ستأتى في باب بيع الفضولي والحاصل  
 أن الموقوف مطلقا يبيع حقيقة والفساد يبيع أيضا وان توقف حكمه وهو الملك على القبض فلا يناسب ذكر  
 التراخى في التعريف ولذا قال في الفتح ان التراخى ليس جزء مفهوم البيع الشرعى بل شرط ثبوت حكمه  
 شرعا اه أى لانه لو كان جزء مفهومه شرعا لزم أن يكون بيع المكمـره باطلا وليس كذلك بل هو فاسد كما علمت  
 وأنت خبير بأن التعريف شامل للفساد بسائر أنواعه كما ذكره في النهر لانه يبيع حقيقة وان توقف حكمه على  
 القبض فالتقييد بالتراخى لاخراج بعض الفساد وهو بيع المكمـره غير مرضى لانه اذا كان المراد تعريف مطلق  
 البيع يكون غير جامع لخروج هذا منه وان اراد تعريف البيع الصحيح فليس بمانع لدخول أكثر البياعات  
 الفاسدة فيه ثم اعلم أن الخرمال كما قدمناه عن الكشف والتلويع وان كان غير متقوم مع أن يبعه باطل في حق  
 المسلم بخلاف البيع به فانه فاسد ومز الفرق وأما ما في البحر عن المحط من انه غير مال فالظاهر أنه أراد بالمال  
 المتقوم بوقفاين كلامهم وحيث قد فسد على تعريف المصنف كالكثر فافهم ويرد على تعريف المصنف فقط الاجارة  
 والنكاح قال ط فان بينهما مبادلة مال مرغوب فيه بمرغوب فيه ولا يخرجان بقوله على وجه مخصوص لان  
 المراد به الايجاب والقبول والتعاطى اه الآن يجاب بأن المراد بالمرغوب فيه المال كما قررناه أولا والمنفعة  
 غير مال كما تر أو يقال ان المبادلة هي التملك كما في النهر عن الدراية أى التملك المطلق والمنفعة في الاجارة  
 والنكاح تلحق بملكها مقيدا فافهم (قوله على وجه مفيد) هذا التقييد غير مقيد اذا غايته انه أخرج  
 ما لا يفيد كبيع درهم بدرهم اتحادا وزنا وصفة وهو فاسد وقد علمت ثمول التعريف لجميع انواع الفساد

وهو من الاضداد ويستعمل متعديا  
 وبين للتأكيد وباللام يقال بعك  
 الذى وبعك لك فهي زائدة قاله ابن  
 القطاع وباع عليه القاضى أى  
 بلا رضاه \* وشرا (مبادلة شيء  
 مرغوب فيه بشئ) وشرا يخرج غير  
 المرغوب كتراب وميتة ودم  
 (على وجه) مفيد  
 مطلب في بيع المكمـره والموقوف  
 قوله في أربعة صور هكذا بطله  
 والاصوب تجريد العدد من التاء  
 للقاعدة المعلومة اه صححه

فلا فائدة في اخراج نوع منه كإقلاؤه في بيع المكره نعم لو كان بيع الدرهم بالدرهم باطلا فهو تقييد مفيد لكن بطلانه بعد لوجود المبادلة بالمال قاتل (قوله أي بإيجاب أو تعاط) بيان للوجه الخصوص وأراد بالإيجاب ما يكون بالقول بدليل المقابلة فيشمل القبول واللام يخرج التبرع من الجانبين على ما قاله ط قاتل (قوله فخرج التبرع من الجانبين الخ) قال المصنف في المنع ولما كان هذا يشمل مبادلة رجلين بما لهما يترك التبرع أو الهبة بشرط العوض فإنه ليس يبيح ابتداء وإن كان في حكمه بقاء أراد اخراج ذلك فقال على وجه مخصوص اه قلت وهذا صريح في دخولها تحت المبادلة على خلاف ما في النهر ووجهه أنه لو تبرع لرجل بشئ ثم الرجل عوض عليه بشئ آخر بلا شرط فهو تبرع من الجانبين مع المبادلة لكن من جانب الثاني وهذا يوجد كثيرا بين الزوجين يبعث اليها متاعا وتبعث له أيضا وهو في الحقيقة هبة حتى لو أدي الزوج العارية رجع ولها أيضا الرجوع لأنها قصدت التعويض عن هبة فلما لم توجد الهبة بدعى العارية لم يوجد التعويض عنها فلما الرجوع كإساق في الهبة وكذا لو وهبه شئ على أن يقرضه عنه شئ معين فهو هبة ابتداء مع وجود المبادلة المشروطة فانهم (قوله استويا وزنا) أما إذا لم يستويا فيه فالبيع فاسد بل بالفضل لا لعدم الفائدة وقوله وضفة نخرج ما اختلافها مع اتحاد الوزن ككون أحدهما كبيرا والآخر صغيرا أو أحدهما أسود والآخر أبيض قلت والمسألة مذكورة في الفصل السادس من الذخيرة باع درهما كبيرا بدرهم صغيرا أو درهما جيدا بدرهم رديء جاز لان لهما فيه غرضا صحيحا أما إذا كانا مستويين في القدر والصفة اختلفوا فيه قال بعض المشايخ لا يجوز واليه أشار محمد في الكتاب وبه كان يفتي الحاكم الإمام أبو احمد اه (قوله ولا مقايضة أحد الشريكين) أي المستويين والمتبادلين من التعبير بالشريكين أن الدار مشاعة بينهما أم لو كانت حصة كل منهما مفروزة عن الأخرى فالظاهر جواز المقايضة لأنه قد يكون رغبة كل منهما فيما يبدل الآخر فهو بيع مفيد بخلاف المشاعة فانهم (قوله ولا اجارة السكنى بالسكنى) لان المنفعة معدومة فيكون بيع الجنس بالجنس نسبته وهو لا يجوز ط عن حاشية الاشياء (قوله ويكون) أي البيع مخ والظاهر ارجاع الضمير إلى قوله على وجه مخصوص فهو بيان له والأكان تكرارا تاملا (قوله وهما ركنه) ظاهره أن الضمير للإيجاب والقبول ويحتمل ارجاعه للقول والفعل كما يفيد قول الجرجاني البدائع ركنه المبادلة المذكورة وهو معنى ما في الفتح من أن ركنه الإيجاب والقبول الدالان على التبادل أو ما يقوم مقامهما من التعاطي فركنه الفعل الدال على الرضى بتبادل المالكين من قول أو فعل اه وأراد بالفعل أو لا ما يشمل فعل الإنسان وبالفعل ما لا غيره وقوله الدال على الرضى أي بالنظر إلى ذاته وإن كان ثم ما ينال الرضى كإكرامه وظاهر كلام المصنف أن الإيجاب والقبول غير البيع مع أن ركن الشيء عينه وإذا أوجبنا الضمير في قوله ويكون إلى قوله على وجه مخصوص لا يرد ذلك وكذا إذا أريد بالبيع حكمه وهو الملك وهما أبحاث رائقة مذكورة في النهر (قوله وشروطه اهلية المتعاقدين) أي بكونهما عاقلين ولا يشترط البلوغ والحزنية وذكر في الجرجاني شرائط البيع أربعة أنواع شرط انعقاد ونفاذ وصحة ولزوم فالأول أربعة أنواع في العاقد وفي نفس العتد وفي مكانه وفي المعقود عليه فشرائط العاقد اثنان العقل والعدد فلا ينعقد بيع مجنون وصبي لا يعقل ولا وكيل من الجانبين إلا في الأب ووصيه والقاضي وشراء العبد لنفسه من مولاه بأمره والرسول من الجانبين ولا يشترط فيه البلوغ والحزنية فيصح بيع الصبي أو العبد لنفسه موقوفا وغيره نافذا ولا الاسلام والنطق والصحو وشرط العقد اثنان أيضا موافقة الإيجاب للقبول فلا يقبل غير ما أوجبه أو به ضده أو بغير ما أوجبه أو بغيره لم ينعقد إلا في الشبهة بأن باع عبدا وعقار أو طلب الشفع العقار وحده وكونه بلفظ الماضي وشرط مكانه واحد وهو اتحاد المجلس وشرط المعقود عليه ستة كونه موجودا مالا مستقوما لم يلو كافي نفسه وكون الملك للبائع فيما يبيعه لنفسه وكونه مقدورا للتسليم فلم ينعقد بيع المعدم وماله خطر العدم كالحمل واللين في الضرع والتمر قبل ظهوره وهذا العبد فاذا هو جارية ولا يبيع الحر والمدير وأم الولاد والمكاتب ومعقود البعض والممتعة والدم ولا يبيع الحر والخنزير في حق مسلم وكسرة خبز لان أدنى القيمة التي تشترط لجواز البيع فلس ولا يبيع الكلا ولو في أرض مما لو كاله والماء في نهر أو بئر أو ضيق والخطب والحشيش قبل الحراز ولا يبيع ما ليس بمالكه وإن ملكه بعده إلا السلم والمغصوب لو باعه الغاصب ثم ضمن قيمته وبيع الفضولي فإنه منعقد وقوف وبيع الوكيل فإنه

(مخصوص) أي بإيجاب أو تعاط  
فخرج التبرع من الجانبين والهبة  
بشرط العوض وخرج بنفسه  
ملا يفسد فلا يبيع بيع درهم  
بدرهم استويا وزنا وصفة  
ولا مقايضة أحد الشريكين  
حصة داره بحصة الآخر صريفة  
ولا اجارة السكنى بالسكنى  
اشياء (ويكون بقول أو فعل)  
أما القول فالإيجاب والقبول  
وهما ركنه وشروطه اهلية  
المتعاقدين

مطلب شرائط البيع أنواع  
أربعة



تأذ ولا يبيع مجوز التسليم كالأبق والطير في الهواء والسك في البحر بعد أن كن في يده فصارت شرائط  
الانقضاء أحد عشر قلت صوابه تسعة \* وأما الثاني وهو شرائط الانقضاء فاثنا عشر كالمالك أو الولاية وأن لا يكون  
في البيع حق لغير البائع فلم ينعقد بيع الفضولي عندنا أما شرأؤه فنافذ قلت أي لم ينعقد إذا باعه لأجل  
نفسه لأجل مالكه لكنه على الرواية الضعيفة والصحيح انعقاده موقوفاً كإسبأني في بابه والولاية أما بآبانية  
المالك كالوكالة أو الشارع كولاية الأب ثم وصيه ثم الجد ثم وصيه ثم القاضي ثم وصيه ولا ينفذ بيع مراهون  
ومستأجر ولا المشتري فضحه ان لم يعلم للمرتن ومستأجر \* وأما الثالث وهو شرائط الصحة فخمسة وعشرون منها  
عامة ومنها خاصة فالعامة لكل بيع شروط الانقضاء المارة لأن لا ينعقد لا يصح وعدم التوقيت ومعلومية  
المبيع ومعلومية الثمن بمبارف المنازعة فلا يصح بيع شاة من هذا القطيع وبيع الشيء بقيته أو بحكم فلان  
وخلوه عن شرط مفسد كإسبأني في البيع الفاسد والرضي والفائدة ففسد بيع المصكره وشرأؤه وبيع  
مالاً فائده فيه وشرأؤه كأمز وأما الخاصة معلومية الأجل في البيع المؤجل عنه والقبض في بيع المشتري المنقول  
وفي الدين ففسد بيع الدين قبل قبضه كالمسلم فيه ورأس المال وبيع شيء بدین على غير البائع وكون البدل مسمى  
في المبادلة القولية فان سكنت عنه فسد وملك بالقبض والمائنة بين البدلين في اموال الربا والخلو عن شبهة الربا  
ووجود شرائط السلم فيه والقبض في الصرف قبل الافتراق وعلم الثمن الأول في مراهجة وتولية وشرأؤه  
ووضعة \* وأما الرابع وهو شرائط اللزوم بعد الانقضاء والتفاد فخلوه من الخيارات الاربعة المشهورة وباقي  
الخيارات الاتية في أول باب خيار الشرط فقد صارت جملة الشرائط ستة وسبعين اه ملخصاً أي لأن شرائط  
الانقضاء أحد عشر على ما قاله أولاً وشرائط التفاد اثنا عشر وشرائط الصحة خمسة وعشرون صارت ثمانية وثلاثين  
وهي كلها شرائط اللزوم مع زيادة الخلو من الخيارات لكن بذلك نصير الجملة تسعة وسبعين نعم تنقص ثمانية على  
ما قلنا من أن الصواب أن شرائط الانقضاء تسعة فيسقط منها اثنان ومن شرائط الصحة اثنان ومن شرائط اللزوم  
أربعة قصير الجملة تسعة وستين نعم يزداد في شروط المعقود عليه اذ المراهية الاشارة اليه أو الى مكانه كإسبأني  
في باب خيار الرؤية وسبأني تمام الكلام عليه عند قوله وشرط الصحة معرفة قدر مبيع وعن (قوله ومجمله  
المال) فيه نظراً من أن الخمر مال مع أن يبيع باطل في حق المسلم فكان عليه ابد الله بالمقوم وهو أخص من  
المال كأمز يانه فيخرج ما ليس بمال أصلاً كالسنة والدم وما كان مالا غير متقوم كالخمر فان ذلك غير محل للبيع  
(قوله وحكمه ثبوت الملك) أي في البدلين لكل منهما في بدل وهذا حكمه الأصلي والتابع وجوب تسليم  
المبيع والثمن وجوب استبراء الخيارية على المشتري وملك الاستمتاع بها وثبوت الشفعة لوعقار واعتق  
المبيع لو محرماً من البائع بحر وصوابه من المشتري (قوله وحكمته نظام بقاء المعاش والعالم) حقه  
أن يقول بقاء نظام المعاش الخ فانه سبحانه وتعالى خلق العالم على أتم نظام وأحكم أمره معاشه أحسن  
احكام ولا يتم ذلك الا بالبيع والشراء اذ لا يقدر أحد أن يعمل لنفسه كل ما يحتاجه لانه اذا اشتغل بجرث  
الارض وبذرا القمح وخدمته وحراسته وحصد ودراسته وتذريته وتطليفه وطحنه وبجته لم يقدر على أن  
يشتغل بيده ما يحتاج ذلك من آلات الحراثة والحصد ونحوه فضلاً عن اشتغاله فيما يحتاجه من ملبس ومسكن  
فاضطر الى شراء ذلك ولولا الشراء لكان يأخذه بالقهر أو بالسؤال ان أمكن والقاتل صاحبه عليه ولا يتم  
مع ذلك بقاء العالم (قوله مباح) هو ما خلا عن أوصاف ما بعده (قوله مكروه) كإسبأني بعد النداء في  
الجمعة (قوله حرام) كبيع خمر لمن بشر بها (قوله واجب) كبيع شيء لمن يضطر اليه (قوله والسنة)  
فانه عليه الصلاة والسلام باع واشترى واقترأ صحابه على ذلك أيضاً (قوله والقياس) عبارة البحر والمعتول  
اه ح لانه امر ضروري يجزم العقل بنبوته بكافي الامور الضرورية المتوقف عليها انتظام معاشه وبقائه  
فافهم (قوله فالإيجاب الخ) هذه الفاء القصبة وهي المقصحة عن شرط مقتدر رأى اذا أردت معرفة الإيجاب  
والقبول المذكورين وفي الفتح الإيجاب الاثبات لغة لا شيء كان والمراد هنا اثبات الفعل انما هو الدال على  
الرضي الواقع أولاً سواء وقع من البائع او من المشتري كأن يشتري فيقول اشتريت منك هذا بألف  
والقبول الفعل الثاني والا فكل منهما إيجاب أي اثبات فسمى الثاني بالقبول تمييزاً له عن الاثبات الاول ولانه يقع  
قبولاً ورضي بفعل الاول اه (قوله والقبول) في بعض النسخ فالقبول بالفاء فهو تفرع على تعريف

وحكمه المال وحكمه ثبوت  
الملك وحكمته نظام بقاء المعاش  
والعالم وصفته مباح مكروه حرام  
واجب وشبهة بالكتاب والسنة  
والاجماع والقياس (فالإيجاب)  
هو (ما يذكري) أولاً (من كلام)  
(المختارين) والقبول

الايجاب ولذا قال المصنف لما ذكر أن الايجاب ما ذكر أو لا علم أن الايجاب هو ما ذكرنا من كلام احدهما  
 افاده ط ( قوله ما ذكرنا من الآخر ) أى من العاقد الآخر والتعريف ذكر لا يشمل الفعل وعرفه في  
 الفتح بأنه الفعل الثاني كما مر وقال لانه اعلم من اللفظ فان من الفروع ما لو قال كل هذا الطعام بدرهم فاكله ثم  
 البسح واكلة حلال والركوب والبس بعد قول البائع اركبها بمائة والبس بكذا رضى بالبيع وكذا اذا قال  
 بغيره يألف فقبضه ولم يقل شيئا كان قبضه قبولا بخلاف بيع التعاطى فإنه ليس فيه ايجاب بل قبض بعدمعرفة  
 الثمن فقط ففى جعل الاخير من صور التعاطى كما فعل بعضهم نظرا اه وذكر في الخاتمة أن القبض يقوم مقام  
 القبول وعليه تعريف القبول بالقبول لكونه الاصل ( قوله الدال على التراضى ) الاول أن يقول  
 الرضى كما عبر به في الفتح والبحر لان التراضى من الجانبين لا يدل عليه الايجاب وحده بل هو مع القبول أفاده ح  
 ( قوله قيده اقتداء بالآية ) وهى قوله تعالى الآن تكون تجارة عن تراض منكم ( قوله وبياننا للبيع  
 الشرعى ) استظهر في الفتح أن التراضى لا بد منه في البيع اللغوى أيضا فإنه لا يفهم من باع زيد عبده لغة الا أنه  
 استبدله بالتراضى اه ونقل مثله القهستاني عن اكرام الكفاية والكرماني وقال وعليه يدل كلام الراغب  
 خلافا للشيخ الاسلام ( قوله ولذا لم يلزم بيع المكره ) قدّمنا أن بيع المكره فاسد موقوف على اجازة البائع  
 وأن البيع المعزف يشمل سائر أنواع البيع الفاسد وأن قول الكثر البيع مبادلة المال بالمال بالتراضى غير  
 مرضى لأنه يخرج بيع المكره مع انه داخل وأجيب عنه بما ذكره الشارح بأنه قيده اقتداء بالآية أى  
 لا للاحتراز لكن قوله وبياننا للبيع الشرعى ان أراد به البيع المقابل للغوى يرد عليه ما علمته من اعتبار  
 التراضى في البيع اللغوى وأنه لا يعتبر في البيع الشرعى اذ لو كان جزء مفهومه لزم أن يكون بيع المكره باطلا  
 فاسدا بل التراضى شرط لثبوت حكمه شرعا وهو الملك كما قد مناه عن الفتح وان اراد بالشرعى الخالى عن  
 الفساد فالتمسك بالتراضى لا يخرج بقية البيوع الفاسدة بل التعريف شامل لها ثم لا يخفى أن هذا كله انما يتأتى  
 في عبارة الكثر حيث جعل فيها التراضى قيده في التعريف أما قول المصنف الدال على التراضى فلا لكونه ذكره  
 مصفا للايجاب فهو بيان للواقع فان الاصل فيه أن يكون دليلا على الرضى ولكن لا يلزم منه وجود الرضى حقيقة  
 فلا يخرج به بيع المكره تاتل ( قوله ولم ينعقد مع الهزل الخ ) الهزل في اللغة اللعب وفى الاصطلاح هو  
 أن يراد بالشئ ما لم يوضع له ولا ما صح له اللفظ استعارة والهزل يتكلم بصيغة العقد مثلا باختياره ورضاه لكن  
 لا يختار ثبوت الحكم ولا يرضاه والاختيار هو القصد الى الشئ وارا دته والرضى هو اثاره واستحسانه فالمكره  
 على الشئ يختاره ولا يرضاه ومن هنا قالوا ان المعادى والقبائح بارادة الله تعالى لا يرضاه ان الله لا يرضى لعباده  
 الكفر كذا فى التلويح وشرطه أى شرط تحقق الهزل واعتباره فى التصرفات أن يكون صريحا باللسان مثل  
 أن يقول انى أبيع خازلا ولا يكتب بدلالة الحال الا أنه لا يشترط ذكره فى العقد فيكى أن تكون المواضعة سابقة  
 على العقد فان واضعا على الهزل بأصل البيع أى توافقا على انهما يتكلمان بلفظ البيع عند الناس ولا يريدانه  
 وانتقبا على البناء أى على انهما لم يرفعا الهزل ولم يرجعاعنه فالبيع منعقد لصدوره من أهله فى محله لكن  
 يفسد البيع لعدم الرضى بحكمه فصار كالمبيع بشرط الخيار أبد الكنه لا يملك بالقبض لعدم الرضى بالحكم حتى  
 لو اعتقه المشتري لا ينفذ عقته هكذا ذكرنا ونبغى أن يكون البيع باطلا لوجود حكمه وهو أنه لا يملك بالقبض  
 وأما الفاسد فحكمه أن يملك بالقبض حيث كان مختارا راضيا بحكمه أما عند عدم الرضى به فلا اه منار  
 وشرحه لصاحب البحر فقول الشارح ولم ينعقد مع الهزل الذى هو من مدخول العلة غير صحيح لما فاته ما تقدم  
 من انه منعقد لصدوره من أهله فى محله لكنه يفسد البيع لعدم الرضى بالحكم الا أن يحمل على نقي الاعتقاد  
 الصحيح او يمتنى على البحث الذى ذكره بقوله وينبغى الخ اه ط قلت قد صرح فى الخاتمة والقنية بأنه بيع باطل  
 وبه يتأيد ما بحثه فى شرح المنار وكثيرا ما يطلون الفاسد على الباطل كما استعرفه فى بابيه لكن يرد على بطلانه انها  
 لو أجازا باطل لا تلحقه الاجازة وأن الباطل ما ليس منعقد أصلًا والفاسد ما كان منعقدًا بأصله  
 لا بوصفه وهذا منعقد بأصله لانه مبادلة مال بمال دون وصفه ولذلك أجاب بعض العلماء بحمل ما فى الخاتمة  
 على أن المراد بالطلان الفساد كما فى حاشية الجوى وتامه فيها قلت وهذا اولى لموافقة لما فى كتب الاصول  
 من انه فاسد وأما عدم افادته الملك بالقبض فلكونه اشبه البيع بالخيار لهما وليس كل فاسد يملك بالقبض ولذا

قوله علم أن الايجاب الخ  
 هكذا بخطه وصوابه علم أن  
 القبول الخ كما هو ظاهر اه  
 محققه  
 مطلب القبول قد يكون  
 بالفعل وليس من صور التعاطى

ما ذكرنا من الآخر  
 سواء كان بيع أو اشتريت  
 (الدال على التراضى) قيده  
 اقتداء بالآية وبياننا للبيع  
 الشرعى ولذا لم يلزم بيع المكره  
 وان انعقد ولم ينعقد مع الهزل  
 لعدم الرضى بحكمه مع هذا

مطلب فى محكم البيع  
 مع الهزل

قال في الاشياء اذا قبض المشتري المبيع فاسد ملكه الا في مسائل الاولى لا يملكه في بيع الهازل كما في الاصول  
 الثانية لو اشتراه الاب من ماله لابنه الصغير أو باعه له كذلك فاسد الا بملكه بالقبض حتى يستعمله كذا في المحيط  
 الثالثة لو كان مقبوضا في يد المشتري امانة لا يملكه اه و ذكر الشارح مسألة بيع الهزل قبيل الكفالة وذكرها  
 المصنف مستأنفا الاكره (قوله ويرد على التعريفين) أي تعريفين الايجاب والقبول حيث قيد الايجاب بكونه  
 أولا والقبول بكونه ثانيا ط (قوله لكن في القهستاني الخ) ومثله في التجنس لصاحب الهداية (قوله كما  
 قالوا في السلام) أي لو رد على المصالح مع السلام فلا بد من الاعادة (قوله وعلى الاول) أي ويرد على التعريف  
 الاول حيث قيد بكونه أولا والمعتبر في التكرار هو الثاني والجواب أن الايجاب الاول لم يطل صار الثاني أولا  
 في التحقيق على أن كلامنا من الايجابين اول بالنسبة الى القبض افاده ط (قوله تكرار الايجاب) أي قبل  
 القبض (قوله مبطل للاول) ونصرف القبض الى الايجاب الثاني ويكون يعاين الثمن الاول بجر وصوابه  
 بالثمن الثاني كما هو ظاهر ويعلم مما يأتي (قوله الا في عتق وطلاق على مال) لم يذكر في الاشياء الطلاق بل ذكره  
 في البحر وقد اعترض البيهقي على الاشياء حيث اقتصر على العتق مع أن الولوالجي ذكر الطلاق أيضا وذكر  
 أنه روى عن أبي يوسف أنها كالبيع وأن ما روى عن محمد أصح اه وفي البيهقي أيضا عن الذخيرة قال لغيره  
 بعثك هذا بألف درهم ثم قال بعثك بمائة دينار فقال المشتري قبلت انصرف قوله الى الايجاب الثاني ويكون  
 يعاين مائة دينار بخلاف ما لو قال لعبد اه أنت حر على ألف درهم أنت حر على مائة دينار فقال العبد قبلت لزمه  
 المالك والفرق أن الايجاب الثاني رجوع عن الايجاب الاول ورجوع البائع قبل قبول المشتري عامل ألا ترى  
 أنه لو قال رجعت عن ذلك قبل قبول المشتري بعمل رجوعه وإذا عمل رجوعه بطل الايجاب الاول وانصرف  
 القبض الى الايجاب الثاني أما رجوع المولى عن ايجاب العتق ليس بعامل ألا ترى أنه لو قال رجعت عن ذلك  
 لا يعمل رجوعه لأن ايجاب العتق بالمال تعليق بالقبول والرجوع في التعليقات لا يعمل فتبي كل من الايجاب  
 الاول والثاني فانصرف القبض اليهما اه (قوله وسيجيء في الصلح) قال الشارح هناك والاصل أن كل عقد  
 أعده فالثاني باطل الا في الكفالة والشراء والابارة اه وفيه أن هذا وما في النظم من تكرار العقد والكلام  
 في تكرار الايجاب كما لا يخفى اه ح أي لأن العقد اسم لمجموع الايجاب والقبول وتكرار غير تكرار الايجاب  
 الذي كلامه فيه (قوله وكل عقد بعد عقد جدد الخ) في التارخانية قال بعثك عبدي هذا بألف درهم  
 بعثك بمائة دينار فقال المشتري قبلت ينصرف الى الايجاب الثاني ويكون يعاين مائة دينار ولو قال بعثك هذا  
 العبد بألف درهم وقبل المشتري ثم قال بعثك بمائة دينار في المجلس وفي مجلس آخر وقال المشتري اشتريت  
 بنعقد الثاني وينسخ الاول وكذا لو باعه بجنس الثمن الاول بألف أو بأكثر ثم أن يبيعه منه بعشرة ثم باعه بتسعة  
 أو بأحد عشر فإن باع بعشرة لا ينعقد الثاني ويصح الاول بحاله اه فهذا مثال لتكرار الايجاب فقط ومثال  
 لتكرار العقد (قوله فأبطل الثاني) أي اذا كان بثلث الثمن الاول كما علمت لأنه سدى أي لا فائدة فيه (قوله  
 فالصلح بعد الصلح اضحى باطلا) هذا اذا كان الصلح على سبيل الاسقاط أما اذا كان الصلح على عوض ثم  
 اصطلحا على عوض آخر فالثاني هو الجائز وينسخ الاول كالبيع يبرى عن الخلاصة عن المتنى قلت الظاهر  
 أن الصلح على سبيل الاسقاط بمعنى البراء وبطلان الثاني ظاهر ولكنه بعد الارادة هنا فالمناسب حل الصلح  
 على المتبادر منه ويكون المراد به ما اذا كان بثلث العوض الاول بقرينة قوله كالبيع وعليه فالظاهر أن حكمه  
 كالبيع في التفصيل المار فيه (قوله كذا التكاك) أي فالثاني باطل فلا يلزمه المهر المتجس في الا اذا جدد  
 للزيادة في المهر كما في التنية بجر قلت لكن قد منى في اوائل باب المهر عن البرازية أن عدم لزوم اذا جدد العقد  
 للاحتياط وقد منى أيضا عن الكافي لوزن وجهها في المهر بألف ثم في العلانية فالقين ظاهر المنصوص في الاصل أنه  
 يلزمه عنده الاثنان ويكون زيادة في المهر وعند أبي يوسف المهر هو الاول اذا العقد الثاني لغو فلو ما فيه  
 وعند الامام أن الثاني وان لغا لا يلغوما فيه من الزيادة اه وذكر في الفتح هناك أن هذا اذا لم يشهد على أن  
 الثاني هزل والا فلا خلاف في اعتبار الاول ثم ذكر أن بعضهم اعتبر ما في العقد الثاني فقط وبعضهم أوجب  
 كلا المهرين وأن قاضي خان افق بانه لا يجب بالعقد الثاني شيء ما لم يقصد به الزيادة في المهر ثم وفق بينه وبين اطلاق  
 الجمهور الزوم بحمل كلاه على أنه لا يلزمه ديانة في نفس الامر الا بقصد الزيادة بل يلزمه قضاء لأنه يؤخذ

يرد على التعريفين ما في  
 التارخانية لو خرج جامع صاحب  
 البيع ليكن في القهستاني  
 لو كانا معا لم ينعقد كما قالوا في  
 السلام وعلى الاول ما في  
 الاشياء تكرار الايجاب مبطل  
 الاول الا في عتق وطلاق على  
 مال وسيجيء في الصلح وفي  
 المنظومة المحببة  
 وكل عقد بعد عقد جدد  
 فأبطل الثاني لأنه سدى  
 فالصلح بعد الصلح اضحى باطلا  
 كذا التكاك ما عدا مسالا

بظاهرفلظه الآن ينهد على الهزل اه والحاصل اعتماد قول الامام الذي هو ظاهر المنصوص من لزوم  
 الزيادة وحسنه فغنى كون الثاني لغوا انه لا يفسخ الاول به (قوله ما عدا مسائلا) استثناء من قوله  
 فأبطل الثاني (قوله منها الشراء بعد الشراء) بقصر الشراء الاول للنظم قال في الاشياء اطلقه في جامع  
 الفصولين وقيدته في القنية بأن يكون الثاني أكثرا من الاول أو أقل أو يجنس آخر والأفلا يصح اه قلت  
 فعلى ما في القنية لافرق بين الشراء والبيع ولذا أطلق العقد في البحر حيث قال واذا تعدد الايجاب والقبول  
 انعقد الثاني وانفسخ الاول ان كان الثاني بأزيد من الاول أو انقص وان كان مثله لم يفسخ الاول واختلوا  
 فيما اذا كان الثاني فاسدا هل يتضمن فسخ الاول اه قال في النهر ومقتضى النظر أن الاول لا يفسخ اه  
 لكن جزم في جامع الفصولين والبرازية بأنه يفسخ وكذا قال في الذخيرة ان الثاني وان كان فاسدا فانه يتضمن  
 فسخ الاول كما لو اشترى قلب فضة وزنه عشرة وعشرة ونقايضا ثم اشتراه منه بتسعة وعله البرازي بأن الفاسد  
 ملحق بالصحيح في كثير من الاحكام اه رمي لمخفا (قوله كذا كفالة) قال في الخانية الكفيل بالنفس اذا أعطى  
 الطالب كفلا بنفسه فأت الاصيل برئ الكفيلان وكذا الومات الكفيل الاول برئ الكفيل الثاني كذا ذكره  
 بعض الافاضل قال وأشار بجواز تعددها الى أن المكفول له لأخذ من الاصيل كفلا آخر بعد الاول لم يبرأ  
 الاول كذا في الخانية حاشية السيد أبي السعود على الاشياء (تنبيه) زاد في الاشياء ان الاجارة بعد  
 الاجارة من المستأجر الاول فسخ الاول كافي البرازية وقال في البحر وينبغي أن المدة اذا اتحدت فيهما واتحد  
 الاجران لاتصح الثانية كالبيع (قوله اذا المراد الخ) تعليل لعدم بطلان الكفالة الثانية بأن المراد منها في  
 الحقيقة اذن أى حين كثررت انما هو زيادة التوثق بأخذ كفيل آخر حتى يتمكن من مطالبة ايم ما أراد (قوله  
 وهم عبارة الخ) أى الايجاب والقبول معبرهما عن كل لفظين الخ قال الزيلعي وينعقد بكل لفظ ينبيء عن  
 التحقيق كعبت واشترت ورضيت أو أعطيتك أو أخذ بكذا اه أو كل هذا الطعام بدرهم لي عليك فأكله  
 ونحو ذلك من الافعال كما قدمناه عن الفتح قبل ورقتين وينعقد ببيع معلق بفعل قلب كان أردت فقال أردت  
 او ان عجبك أو وافقك فقال عجبني أو وافقني وأما ان أدبت الى الثمن فقد بعثك فان أدى في المجلس صح ويصح  
 الايجاب بلفظ الهبة وأشركتك فيه وأدخلتك فيه وينعقد بلفظ الرد بجرع عن التارخانية قلت وعبارتها  
 ولو قال أردت عليك هذه الامة بخمسين ديناراً وقبل الاسترثت البيع اه وفي البحر ويصح الايجاب بلفظ  
 الجعل كقوله جعلت لك هذا بألف وقمامه فيه قلت وفي عرفنا يسمى بيع الثمار على الاشياء ضمنا فافا قال  
 ضمنك هذه الثمار بكذا وقبل الاسترثت ينبغي أن يصح وكذا تعارفا وفي بيع احد الشريكين في الدواب لشريكه  
 الاستر لفظ المقاصرة فيقول قاضرتك بكذا او مراده بعثك حصتي من هذه الدابة بكذا فاذا قبل الاستر صح  
 لانهم من ألفاظ التملك عرفا (تنبيه) ظاهر قوله عن لفظين انه لا ينعقد بالاشارة بالرأس ويدل عليه ما في  
 الحاوي الزاهدي في فصل البيع الموقوف فضولي باع مال غيره فبلغه فمكت متأثلا فقال ثالث هل  
 اذنت لي في الاجارة فقال نعم فأجازه فيفد ولو حرل رأسه بنعم فلا لأن تحريك الرأس في حق الناطق لا يعتبر اه  
 لكن قديقال اذا قال له بعني كذا بكذا فأشارب رأسه نعم فقال الاستر اشترت وحصل التسليم بالتراضي يكون  
 يباع بالتعاطي بخلاف ما اذا لم يحصل التسليم من أحد الجانبين على ما يأتي في بيع التعاطي انه لا بد من وجوده  
 ولو من احدهما هذا ما ظهري وفي الاشياء من أحكام الاشارة وان لم يكن معتقل اللسان لم تعتبر اشارة الا في  
 اربع الكفر والاسلام والنسب والافتاء الخ (قوله أو حالين) بتخفيف اللام (قوله لا يحتاج الاول) وهو  
 الصادر بلفظين ماضيين ط عن المخ وكذا الماضي فيما لو كانا مختلفين (قوله بخلاف الثاني) فانه يحتاج  
 اليها وان كان حقيقة الحال عندنا على الاصح لغلبة استعماله في الاستقبال حقيقة أو مجازا بجرع عن البدائع  
 (قوله والا لا) صادق بما اذا نوى الاستقبال ولم ينو شيئا ط (قوله للحال) أى ولا يستعملونه  
 للوعد والاستقبال ط (قوله) فكالماضى فلا يحتاج الى التية بجر ط (قوله وكأبيك الآن) عطف  
 على المستثنى اه ح وهذا أولى بالحكم لانه اذا علمتية الحال فالتصریح به أولى ط (قوله وأما المتخصص  
 للاستقبال) كالمقرون بالسنين وسوف ط (قوله فكلاما) بان قال المشتري بعني هذا الثوب بكذا فيقول  
 بعث أو يقول البائع اشتره مني بكذا فيقول اشترتية (قوله لا يصح أصلا) أى سواء نوى بذلك الحال أو لا

منها الشراء بعد الشراء صحوا  
 كذا كفالة على ما صحروا  
 اذ المراد صاح في المحقق  
 منها اذا زيادة التوثق  
 وهما عبارة عن كل لفظين  
 يثبتان عن معنى التملك والتملك  
 ماضيين كعبت واشترت  
 (أو حالين) كضارعتي لم يقرنا  
 بسوف والسين كأبيك فيقول  
 اشتره أو أحدهما ماض  
 والأخر حال (و) لكن  
 لا يحتاج الاول الى تية بخلاف  
 الثاني فان نوى به الايجاب  
 للحال صح على الاصح والا لا  
 الا اذا استعملوا الحال كاهل  
 خوارزم فكالماضى وكأبيك  
 الآن لمخصصه للحال وأما  
 المتخصص للاستقبال فكلاما  
 لا يصح أصلا  
 قوله عن لفظين هكذا بخطه  
 والذي في نسخ الشارح عن كل  
 لفظين اه

يصحكون الامر متحضا للاستقبال وكذا المضارع المقرون بالسین أو سوف (قوله كغذبه بكذا الخ) قال  
في الفتح فانه وان كان مستقبلا لكن خصوص مادته اعنى الامر بالاخذ يستدعى سابقة البيع فكان كالمأخوذ  
الا أن استدعاء المأخوذ سبق البيع بحسب الوضع واستدعاء خذ سبقه بطريق الاقتضاء فهو كما اذا قال  
بعثك عبدى هذا بألف فقال فهو حر عتق وشئت اشتريت اقتضاء بخلاف ما لو قال هو حر بلا فاء لا يعنى (قوله  
كوجه وفرج) بأن قال بعثك وجه هذا العبد أو فرج هذه الامة لانه مما يعبر به عن الكل (قوله وكل ما دل  
الخ) تفصيل لقوله وهما عبارتان عن كل افظين الخ (قوله قبول) خبر قوله وكل وظاهره انه قبول  
سواء كان من البائع أو المشتري وانه لا يكون ايجابا مع انه يكون من البائع فقط كانه عليه بقوله لكن في  
الولولة الحجة ويكون ايجابا أيضا قال في البحر لو قال اتيتنى عبدك هذا بألف فقال نعم فقال اخذته فهو بيع لازم  
فوقعت كلفة نعم ايجابا وكذا انفع قبولاً فيما لو قال اشتريت منك هذا بألف فقال نعم اه ونحوه في الفتح (قوله  
لكن في الولولة الخ) ومثله ما في التناحرانية بعث منك هذا بألف فقال المشتري قد فعلت فهذا بيع  
ولو قال نعم لا يكون معاذ كرى في فتاوى سمرقند أن من قال لغيره اشتريت عبدك هذا بألف درهم فقال البائع  
قد فعلت أو قال نعم أو قال حات الثمن صح البيع وهو الاصح اه فهذا أيضا صريح في انه لا يكون قبولاً من  
المشتري (قوله لانه ليس بتحقيق) لان قول المشتري نعم تصديق لقول البائع بعثك ولا يتحقق البيع بمجرد  
قوله بعثك بخلاف قول البائع نعم بعد قول المشتري اشتريت لانه جواب له فكأنه قال نعم اشتريت منى والشراء  
يتوقف على سبق البيع هذا ما ظهر في قائله (قوله وفي القضية الخ) استدراك أيضا على المتن بأنه يكون  
ايجابا أيضا كائنه عليه وعبارتها كما في البحر كهل بعث منى بكذا أو هل اشتريت منى بكذا الخ وظاهره أن  
نقد الثمن قائم مقام القبول لان نعم بعد الاستفهام ايجاب فقط فكان النقد بمنزلة قوله اخذته أو وضيت  
ولا يشترط في القبول أن يكون قولاً كما نقلناه سابقا عن الفتح (قوله ولو قال بعته الخ) المناسب ذكر هذا  
الفرع عقب قوله لا الا اذا كان بكافة أو رسالة ووجه الجواز ما نقل عن المحيط انه حين قال بلغه فقد أظهر  
من نفسه الرضى بالتبليغ فكل من بلغه كان التبليغ رضاه فان قبل صح البيع (قوله ولا يتوقف) أى  
بل يطل ح (قوله شرطاً للعقد) المراد به الايجاب الصادر أولاً (قوله فيه) أى البيع احتراز عن  
الظلع والعتق كما يأتي (قوله فبلغه) أى من غير أن يأمر احداً بتبلغه كإي الخلاصة أو ما لو أمر احداً به فبلغه  
وقبل بصره ولو كان المبلغ غير المأمور كما مر آنفاً (قوله الا اذا كان بكافة أو رسالة) صورة الكتابة أن يكتب  
أما بعد فقد بعث عبدى فلا مانع بكذا فبلغه الكتاب قال في مجملته ذلك اشتريت ثم البيع بينهما وصورة  
الارسال أن يرسل رسولا فنقول البائع بعث هذا من فلان الغائب بألف درهم فاذهب يا فلان وقل له فذهب  
الرسول فأخبره بما قال فقبل المشتري في مجملته ذلك وفي النهاية وكذا هذا في الاجارة والهبة والكتابة بجر  
قلت ويكون بالكتابة من الجانبين فاذا كتب المشتري عبدك فلا يابكذا فكتب اليه البائع قد بعث فهذا بيع  
كافي التناحرانية (قوله فيعتبر مجلس بلوغها) أى بلوغ الرسالة أو الكتابة قال في الهداية والكتابة كالخطاب  
وكذا الارسال حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتابة وأداء الرسالة اه وفي غاية البيان وقال شمس الائمة السرخسى  
في كتاب النكاح من مبسوطه كما يعقد النكاح بالكتابة بغير عقد البيع وسائر التصرفات بالكتاب أيضا ذكر  
شيخ الاسلام خواهر زاده في مبسوطه الكتاب والخطاب سواء الا في فصل واحد وهو أنه لو كان حاضرا فخطبها  
بالنكاح فلم تجب في مجلس الخطاب ثم أجابت في مجلس آخر فان النكاح لا يصح وفي الكتاب اذا بلغها وقرأت  
الكتاب ولم تزوج نفسها منه في المجلس الذى قرأت الكتاب فيه ثم تزوجت نفسها في مجلس آخر بين يدي الشهود  
وقد سمعوا كلامها وما في الكتاب بصر النكاح لان الغائب انما صار مخاطبا لها بالكتاب والكتاب باق في المجلس  
الثانى فصار بقاء الكتاب في مجملته وقد سمع الشهود ما فيه في المجلس الثانى بمنزلة ما لو تكرر الخطاب من الحاضر  
في مجلس آخر فما اذا كان حاضرا فانما صار مخاطبا لها بالكلام وما وجد من الكلام لا يبنى الى المجلس الثانى  
وانما سمع الشهود في المجلس الثانى احد شرطى العقد اه وحاصله أن قوله تزوجتك بكذا اذا لم يوجد قبول  
يكون مجتزعا خطبة منه لها فاذا قبلت في مجلس آخر لا يصح بخلاف ما لو كتب ذلك اليها لانها لما قرأت الكتاب  
ثانيا وفيه قوله تزوجتك بكذا وقبلت عند الشهود صح العقد كما لو خاطبها به ثانيا وظاهره أن البيع كذلك وهو

قوله وهما عبارتان الخ هكذا  
يجزئه بالتثنية والذي تقدم  
وهما عبارة بالافراد اه

الا الامر اذا دل على الحال  
كغذبه بكذا فقال اخذت  
أورضيت صح بطريق الاقتضاء  
فليحفظ (ويصح إضافة الى كوجه  
يصح إضافة العتق اليه) كوجه  
وفرج (والالا) كظهوره ويطن  
(و) كل ما دل على معنى بعث  
واشتريت نحو (قد فعلت ونعم  
ودات الثمن) وحوال (قبول) لكن  
أوفدك أو خذته (قبول) فقبل  
في الولولة ان يد البائع فقبل  
المشتري بنعم لم يعقد لانه ليس  
بتحقيق ويعكسه صح لانه جواب  
وفي القضية نعم بعد الاستفهام  
كهل بعث منى بكذا بيع ان نقصد  
الثمن لان النقد دليل التحققي  
ولو قال بعته فبلغه يا فلان فبلغه  
غيره جاز فليحفظ أى البيع (على  
مطر العقد فيه) أى البيع (على  
قبول غائب) فالوفال بعث فلا نا  
الغائب فبلغه فقبل لم يعقد  
(انفا) الا اذا كان بلوغها  
أو رسالة فيعتبر مجلس بلوغها

خلاف ظاهر الهداية فتأمل ثم لا يخفى أن قراءة الكتاب صارت بمنزلة الإيجاب من الكاتب فإذا قبل المكتوب  
 إليه في المجلس فقد صدر الإيجاب والقبول في مجلس واحد فلا حاجة إلى قوله إلا إذا كان بكتابة أو رسالة نعم  
 بالنظر إلى مجلس الكتابة يصح فانه لما كتب بعقل لم يبلغ بل توقف على القبول وإن كان ذلك القبول متوقفا على  
 قراءة الكتاب فافهم (قوله فله الرجوع) ليس المراد أن الموجب له الرجوع في هذه الصورة فإن الإيجاب  
 إذا كان باطلا فلا معنى للرجوع عنه بل المراد أن الموجب له الرجوع قبل قبول الحاضر قال في المنع ثم في كل  
 موضع لا يتوقف شطر العقد فانه يجوز من العاقد الرجوع عنه ولا يجوز تعليقه بالشرط لانه عقد معاوضة وفي  
 كل موضع يتوقف كالتخلع والعق على مال لا يصح الرجوع ويصح التعليق بالشرط لكونه ميمنا من جانب الزوج  
 والمولى معاوضة من جانب الزوجة والعبد اهـ ح (قوله لانه ميمن) أى من جانب الزوج والمولى وذلك أن  
 الميمن بغير الله تعالى ذكر الشرط والجزاء والتخلع والعق تعليق الطلاق والعق بقبول المرأة والعبد وهما من  
 جانب المرأة والعبد معاوضة فثبت كان ميمنا من جانب الزوج والمولى امتنع الرجوع وعنايته في العزيمة (قوله  
 وأما الفحل) عطف على قوله أما القول (قوله وهو التناول قاموس) قال في البحر وهكذا في الصحاح  
 والمصباح وهو انما يقتضى الاعطاء من جانب والاخذ من جانب لا الاعطاء من الجانبين كما فهم الطرسوسى  
 أى حيث قال ان حقيقة التعاطى وضع الثمن وأخذ الثمن عن تراض منهما من غير لفظ وهو يفيد أنه لا بد من  
 الاعطاء من الجانبين لانه من المعاطاة وهى مفاعلة اهـ قلت وقوله من غير لفظ يفيد ما قدمناه عن الفتح من  
 انه لو قال بعثك بألف فقبضه المشتري ولم يقل شيئا كان قبضه قبولا وليس من بيع التعاطى خلافا لمن جعل منه  
 فان التعاطى ليس فيه إيجاب بل قبض بعد معرفة الثمن (قوله في خيس ونفيس) النفيس ما كثر ثمنه كالعبد  
 والخيس ما قل ثمنه كالخبز ومنهم من حدّ النفيس بصاب السرقه فأكثره والخيس بما دونه والاطلاق  
 هو المعتقد ظ عن البحر قلت ليس في البحر قوله والاطلاق هو المعتقد نعم ذكره في شمول التعاطى للخيس  
 والنفيس فقال وهو الصحيح المعتقد (قوله خلافا للكرخى) فانه قال لا ينعقد الا في الخيس ط عن  
 القهستانى ومافى الحاوى القديسى من أن هذا هو المشهور فهو خلاف المشهور كما في البحر (قوله ولو التعاطى  
 من أخذ الجانبين) صورته أن يتفقا على الثمن ثم يأخذ المشتري المتاع ويذهب برضى صاحبه من غير دفع  
 الثمن او يدفع المشتري الثمن للبائع ثم يذهب من غير تسليم المبيع فان البيع لازم على الصحيح حتى لو استع  
 احدهما بعده أجبره القاضى وهذا فيما ثمنه غير معلوم أما الخبز والتمر فلا يحتاج فيه إلى بيان الثمن ذكره في البحر  
 والمراد في صورة دفع الثمن فقط أن المبيع موجود معلوم لكن المشتري دفع ثمنه ولم يقبضه ط وفى القنية  
 دفع إلى البائع الخطة ختمه دنانير لياخذ منه خطة وقال له بكم تبيعها فقال مائة دينار فسكت المشتري  
 ثم طلب منه الخطة لياخذها فقال البائع غدا ادفع لك ولم يجز بينهما بيع وذهب المشتري بفاء غدا لياخذ  
 الخطة وقد تغير السعر فعلى البائع أن يدفعها بالبر الا فى الأول قال رضى الله عنه وفى هذه الواقعة أربع مسائل  
 احداها الانعقاد بالتعاطى الساتية الانعقاد في الخيس والنفيس وهو الصحيح الثالثة الانعقاد به من جانب  
 واحد الرابعة كما ينعقد باعطاء المبيع ينعقد باعطاء الثمن اهـ قلت وفيها مسألة خامسة انه ينعقد به  
 ولو تأخرت معرفة الثمن اكون دفع الثمن قبل معرفته بحر (قوله لم ينعقد) أى وإن كان يعلم عادة السوق  
 أن البائع اذا لم يرض بزيادة الثمن او يسترد المتاع والا يكون راضيا به ويصح خلقه لا اعطيهما تطيبا لقلب المشتري  
 فانه مع هذا لا يصح البيع قنية (قوله كالمو كان) أى البيع بالتعاطى بعد عقد فاسد وعبرة بالخلاصة  
 اشترى رجل من وسائد وسائد ووجوه الطنافس وهى غير متسوجة بعد ولم يضر به أحلام لم يجز فلو نسيج  
 الوسائد ووجوه الطنافس وسلم إلى المشتري لا يصير هذا بيعا بالتعاطى لانهما يسلمان بحكم ذلك البيع السابق  
 وانه وقع باطلا اهـ وعبرة بالبرازية والتعاطى انما يكون بيعا اذا لم يكن بناء على بيع فاسد أو باطل سابق أما  
 اذا كان بناء عليه فلا اهـ (قوله لا ينعقد بهما البيع قبل مشاركة الفاسد) يتفرع عليه ما فى الثانية لو اشترى  
 ثوبا شراء فاسدا ثم لقيه غدا فقال قد بعته ثوبك هذا بألف درهم فقال بلى فقال قد أخذته فهو باطل وهذا  
 على ما كان قبله من البيع الفاسد فان كانتا تارة كالبائع الفاسد فهو جائز اليوم اهـ قلت لكن فى النهاية والفتح  
 وغيرهما عند قول الهداية ومن باع صبرة طعام كل فقير بذرهم الخ البيع بالرقم فاسد لان فيه زيادة جهالة

مطلب البيع بالتعاطى

(كما) لا يتوقف (فى النكاح)  
 على الاظهر) خلافا للثانى فله  
 الرجوع لانه عقد معاوضة  
 بخلاف التخلع والعق على مال  
 حيث يتوقف اتفاقا فلا رجوع  
 لانه ميمن نهاية (وأما الفحل  
 فالتعاطى) وهو التناول قاموس  
 (فى خيس ونفيس) خلافا  
 للكرخى (ولو) التعاطى  
 (من احدا الجانبين على الاصح)  
 فتح وبه يقتضى قبض (اذا لم يصرح  
 معه) مع التعاطى (بعد رضى)  
 فلودفع الدراهم وأخذ البطاطين  
 والبائع يقول لا أعطيها بها لم  
 ينعقد كالمو كان بعد عقد فاسد  
 خلاصة وبرازية وصرح فى  
 البحر بأن الإيجاب والقبول  
 بعد عقد فاسد لا ينعقد بهما  
 البيع قبل مشاركة الفاسد

تمكنت في صلب العقد وهي جباله الثمن برقم لا بعلمه المشتري فصار بمنزلة القمار وعن هذا قال شمس الأئمة  
 الحلواني - وان علم بالرقم في المجلس لا يتقلب ذلك العقد جائز ولكن ان كان البائع دائما على الرضى فرضى به  
 المشتري يعتقد بينهما عقد بالتراضي اه وعبر في الفتح بالتعاطى والمراد واحد وسبأنى أيضا في باب البيع  
 الفاسد أن بيع الابن لا يبيع وأنه لو باعه ثم عاد وسلبه يتم البيع في رواية وتظاهر الرواية أنه لا يتم قال في البحر  
 حنا وأولوا الرواية الاولى بأنه يعتقد بالتعاطى اه وظاهر هذا عدم اشتراط متاركة الفاسد وقد يجاب على  
 بعد جملة الاشتراط على ما اذا كان التعاطى بعد المجلس أمافي فلا يشترط كما هنا والفرق أنه بعد المجلس يتقرر  
 الفساد من كل وجه فلا بد من المتاركة أما في المجلس فلا يتقرر من كل وجه فحصل المتاركة ضمنا تاملا ويحتمل  
 وهو الظاهر أن يكون في المسألة قولان وانتظر ما يأتي عند قوله وفسد في الكل في بيع هذه الخ هذا وما ذكره  
 عن الحلواني في البيع بالرقم جزم بخلافه في الهندية آخر باب المراجعة وذكر أن العلم في المجلس يجعل كبسداء  
 العقد وبصير كنا خبر القبول الى آخر المجلس وبه جزم في الفتح هناك ايضا (قوله في بيع التعاطى بالاولى الخ)  
 ما خوذ من البحر حيث قال في بيع التعاطى بالاولى وهو صريح الخلاصة والبرازية ان التعاطى بعد عقد فاسد  
 أو باطل لا يعتد به البيع لانه بناء على السابق وهو محمول على ما ذكرناه اه وقوله على ما ذكرناه أى من أن  
 عدم الانعقاد قبل متاركة الاول وهو معنى قول الشارح فيحمل ما في الخلاصة وغيرها على ذلك ومهراده بما  
 في الخلاصة ما قدمه من قوله كالوكان بعد عقد فاسد ونقلنا عبارتها وعبارة البرازية وليس فيها التقييد بما قبل  
 متاركة الاول فسيده الشارح به تبعا للبحر لا يخالف كلام غيره فافهم (قوله وتماه في الاشياء من الفوائد)  
 أى في آخر الفتح الثالث وليس فيه زيادة على أصل المسألة فلهذا اراد ما كتب على الاشياء في ذلك الموضع  
 او ما شبه هذه المسألة مما تفرع على الاصل المذكور (قوله اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح)  
 فانه لما بطل البيع الاول بطل ما تضمنه من القبض اذا كان قبل المتاركة قال ح وهو يدل من الفوائد يدل  
 بعض من كل اه ط وفي هذه القاعدة بحث سنذكره عند الكلام على بيع الغرة البارزة (قوله فحقرت ثلاثة  
 أقوال) هذا الاختلاف نشأ من كلام الامام محمد فانه ذكر بيع التعاطى في مواضع فصوره في موضع بالايعطاء  
 من الجانبين ففهم منه البعض انه شرط وصورة في موضع بالايعطاء من أحدهما ففهم البعض انه يكفي به  
 وصورة في موضع تسليم المبيع ففهم البعض أن تسليم الثمن لا يكفي بجزع عن الذخيرة ط (قوله وحزرتنا في  
 شرح الملتقى الخ) عبارته عن البرازية الاقالة تعتقد بالتعاطى أيضا من احد الجانبين على الصحيح اه وكذا  
 الاجارة كافي العمادية وكذا الصرف كافي التهر مستد لا عليه بما في التارخانية اشترى عبدا بألف درهم  
 على أن المشتري بالخيار فأعطاه مائة دينار ثم فسخ البيع فعلى قول الامام الصرف جائز ويرد الدراهم وعلى قول  
 أبي يوسف الصرف باطل وهي فائدة حسنة لم ار من نه عليها اه (تنه) طالب مديونه فبعث اليه شعيرا قدرا  
 معلوما وقال خذه بسعر البلد وسعره ما معلوم كان يعاون لم يعلمه فلا ومن يبيع التعاطى تسليم المشتري  
 ما اشتراه الى من يطلبه بالشفعة في موضع لاشفعة فيه وكذا تسليم الوكيل بالشرء الى الموكل بعدما أنكر  
 التوكيل ومنه حكما ما اذا جاء المودع بأمة غير المودعة وحلف حل للمودع وطوها وكان يعبا بالتعاطى وعن  
 أبي يوسف لو قال للغياط ليست هذه بطايتي خلف الغياط انها هي وسعه أخذها وبقيت تقييده بما اذا كانت العين  
 للدافع ومنه لو ردّها بخيار وعيب والبائع متيقن انها ليست له فأخذها ورضى بها كافي الفتح وعلى هذا فلا بد  
 من الرضى في جارية الوديعة والبطانة وتماه في البحر (قوله ما يستجيزه الانسان الخ) ذكر في البحر أن  
 من شرائط العقود عليه أن يكون موجودا فلو اعتقد بيع المودع ثم قال ومما نسأحوافه وأخرجوه عن هذه  
 القاعدة ما في الفتنه الاشياء التي تؤخذ من البائع على وجه الخرج كما هو العادة من غير بيع كاهدس والمخ  
 والزيت ونحوها ثم اشتراها بعدما انعدمت صح اه فيجوز بيع المودع هنا اه وقال بعض الفضلاء ليس هذا  
 بيع معدوم انما هو من باب ضمان المتلفات باذن مالكها عرفا تسهلا لا لمر ودفع العرج كما هو العادة وفيه  
 أن الضمان بالاذن مما لا يعرف في كلام الفقهاء جوى وفيه أيضا أن ضمان المثليات بالمثل لا بالقيمة والقيمت  
 بالقيمة لا بالثمن ط قلت كل هذا قياس وقد علمت أن المسألة استحسن ويمكن تحريم بيعها على فرض الاعيان  
 ويكون ضمانها بالثمن استحسانا وكذا حل الانتفاع في الاشياء القيمة لان قرضها فاسد لا يحل الانتفاع به وان

في بيع التعاطى بالاولى وعليه  
 ويحمل ما في الخلاصة وغيرها  
 على ذلك وتماه في الاشياء من  
 الفوائد اذا بطل المتضمن بطل  
 المتضمن والمبني على الفساد  
 فاسد (وقيل لا بد) في التعاطى  
 فاسد (من الاعطاء من الجانبين وعليه  
 الاكبر) قاله الطرسوسي  
 واختاره البرازي وأفتى به  
 الحلواني وأتني الكرمانى  
 بتسليم المبيع مع بيان الثمن  
 فحقرت ثلاثة أقوال وقد علمت  
 الملتقى به وحزرتنا في شرح الملتقى  
 صحة الاقالة والاجارة والصرف  
 بالتعاطى فليحفظ (فروع)  
 ما يستجيزه الانسان من البيع  
 اذا حاسبه على ائمانها بعد  
 استهلاكها جاز استحسانا \*

مطالب في بيع الاستيجار



ملكك بالتبض وخزجه في النهر على كون المأخوذ من العدس ونحوه يباع بالتعاطى وأنه لا يحتاج في مثله الى بيان الثمن لأنه معلوم اه واعترضه الجوى بأن اثمان هذه تختلف فيقضى الى المنازعة اه قلت ما في النهر مبنى على أن الثمن معلوم لكنه على هذا لا يكون من بيع المعدوم بل كذا أخذت انعتدي ببيعته المعلوم قال في الوالدية دفع دراهم الى خباز فقال اشترت منك مائة من من خبز وجعل يأخذ كل يوم خمسة أسنان فالباع فاسد وما أكل فهو مكروه لأنه اشترى خبزا غير مشار اليه فكان البيع مجهولا ولو أعطاه الدراهم وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة أسنان ولم يقل في الابتداء اشترت منك يجوز وهذا جلال وان كان نيته وقت الدفع الشراء لأنه بمجرد النية لا ينقصد البيع وانما ينقصد البيع الآن بالتعاطى والآن البيع معلوم فينقصد البيع صحيحا اه قلت ووجهه أن ثمن الخبر معلوم فإذا انعتدي ببيع بالتعاطى وقت الاخذ مع دفع الثمن قبله فكذا اذا تأخر دفع الثمن بالاولى وهذا ظاهر فاما كان غنه معلوما وقت الاخذ مثل الخبر والهم أم اذا كان غنه مجهولا فانه وقت الاخذ لا ينقصد ببيع بالتعاطى بل حالة الثمن فإذا انصرف فيه الاخذ وقد دفعه الباع برضاه بالدفع وبالتصرف فيه على وجه التعويض عنه لم ينقصد ببيعاً وان كان على نية البيع لما علمت من أن البيع لا ينقصد بالنية فيكون شبيه القرض المضمون بمثله او بتمته فإذا توافقا على شيء بدل المثل او القيمة برئت ذمته الاخذ لكن يبقى الاشكال في جواز التصرف فيه اذا كان قيمياً فان قرض القيمي لا يصح فيكون تصحيحه هنا استحسانا كقرض الخبر والخميرة ويمكن تخريجه على الهبة بشرط العوض او على القنوض على سوم الشراء ثم رأته في الاشياء في القول في غن المثل حيث قال ومنها لو أخذ من الارز والعدس وما اشبهه وقد كان دفع اليه ديناراً مثلاً لينفق عليه ثم اختصما بعد ذلك في قيمته هل تعتبر قيمته يوم الاخذ أو يوم الخصومة قال في التمهة تعتبر يوم الاخذ قيل له لو لم يكن دفع اليه شيئاً بل كان يأخذ منه على أن يدفع اليه ثمن ما يجتمع عنده قال يعتبر وقت الاخذ لأنه سوم حين ذكر الثمن اه (قوله ببيع البرات) بيع براءة وهي الاوراق التي يكتبها كآب الديوان على العاملين على البلاد بخط كطاء أو على الكارن بقدر ما عليهم وسميت براءة لأنه يبرأ بدفع ما فيها ط (قوله بخلاف بيع خطوط الائمة) بالخاء المهملة والطاء المشددة جمع حفظ بمعنى النصيب المرتب له من الوقف أي فانه يجوز بيعه وهذا مخالف لما في الصيرفية فان مؤلفها سئل عن بيع الخط فاجاب لا يجوز ط عن حاشية الاشياء قلت وعبارة الصيرفية هكذا سئل عن بيع الخط قال لا يجوز فانه لا يحلوا اما ان باع ما فيه او عين الخط لا وجه للاول لأنه يبيع ما ليس عنده ولا وجه للثاني لان هذا القدر من الكاغد ليس متقوقاً بخلاف البراءة لان هذه الكاغدة متقومة اه قلت ومقتضاها أن الخط بالخاء المعجمة والطاء المهملة وهذا لا يخالف ما ذكره الشارح لان المراد بحفظ الائمة ما كان قائماً في يد المولى من نحو خبز أو حنطة قد استحققه الامام وكلام الصيرفية فيما ليس بموجود (قوله غنة) أي هناك أي في مسألة بيع خطوط الائمة وأشار اليها بالبعيد لان الكلام كان في بيع البرات ولذا أشار اليه بلفظ هنا (قوله من المشرى) أي المباشر الذي يتولى قبض الخبر (قوله بخلاف الجندى) أي اذا باع الشعر المعين لعاف دابته من حاشية السيد أبي السعود (قوله وتعبه في النهر) أي تعقب ما ذكر من مسألة بيع الاستحجار وما بعدها حيث قال أقول الظاهر أن ما في القنية ضعيف لاتفاق كلمتهم على أن بيع المعدوم لا يصح وكذا غير المملوك وما المانع من أن يكون المأخوذ من العدس ونحوه يباع بالتعاطى ولا يحتاج في مثله الى بيان الثمن لأنه معلوم كما سأل وحظ الامام لا يملك قبل القبض فأني يصح بيعه وكن على ذكر مما قاله ابن وهبان في كتاب الشرب ما في القنية اذا كان مخالفا للقواعد لا التفات اليه ما لم يعضده نقل من غيره اه وقد منا الكلام على بيع الاستحجار وأما بيع حظ الامام فالوجه ما ذكره من عدم صحة بيعه ولا ينافي ذلك انه لو مات يورث عنه لأنه اجرة استحقها ولا يلزم من الاستحقاق الملك كما قالوا في الغنمة بعد احرازها بدار الاسلام فانها حق تأكد بالاحراز ولا يحصل الملك فيها للغنيين الا بعد القسمة والحق المتأكد يورث كحق الرهن والرد بالعيب بخلاف الضعيف كالثقة وخيار الشرط كافي الفتح وعن هذا بحث في البحر هناك بأنه ينبغي التفصيل في معلوم المستحق بأنه ان مات بعد خروج الغلة واحراز الناظر لها قبل القسمة يورث نصيبه تماماً كالحق فيه كالثقة بعد احراز وان مات قبل ذلك لا يورث لكن قد منها هناك أن معلوم الامام له شبه الصلة وشبه الاجرة والارجح الثاني وعليه يتحقق الارث ولو قبل احراز الناظر ثم لا يتحقق انهما لا يملك قبل قبضها فلا يصح بيعها (قوله وأفتى المصنف

بيع البرات التي يكتبها  
الديوان على العمال لا يصح  
بخلاف بيع خطوط الائمة  
لان مال الوقف قائم غنة ولا كذلك  
هنا اشياء وقنية ومفادها انه  
يجوز للمستحق بيع خبره قبل  
قبضه من المشرى بخلاف  
الجندى بحر وتعقبه في  
النهر وأفتى المصنف بطلان  
بيع الحامكية لما في الاشياء  
بيع الدين انما يجوز من المديون



## مطلب في بيع المأتمكية

مطلب لا يجوز الاعتياض  
عن الحق في المجرّد  
وفيها وفي الاشياء لا يجوز  
الاعتياض عن الحق في المجرّد  
كحق النفعة وعلى هذا لا يجوز  
الاعتياض عن الوظائف  
بالاوقاف وفيها في آخر بحث  
تعارض العرف مع النعمة  
المذهب عدم اعتبار العرف  
الخاص لكن أفتى كثير  
باعتباره وعليه فيفتي بجواز  
النزول عن الوظائف بمال  
مطلب في الاعتياض عن  
الوظائف والنزول عنها

مطلب في العرف الخاص  
والعام

مطلب في النزول عن الوظائف  
بمال

(الح) تأييد لكلام التهر وعبارة المصنف في فتاواه مسئ عن بيع المأتمكية وهو أن يكون لرجل مأتمكية  
في بيت المال ويحتاج الى دراهم مجبلة قبل أن تخرج المأتمكية فيقول له رجل بعني مأتمك التي قدرها  
كذا بكذا انتقص من حقه في المأتمكية فيقول له بعك فويل البيع المذكور صحيح أم لا لكونه بيع الدين بنقد  
أجاب اذا باع الدين من غير من هو عليه كما ذكر لا يصح قال مولانا في فتاواه وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من  
المدين أو وجهه جاز اهـ (قوله وفيها) الظاهر أن النسيئة لنفسه ويحتل عوده لفتاوى المصنف المنقولة  
من أفتى وأما خبر وفيها الآية فلا شبهة اهـ ح (قوله لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المجرّدة) عن الملك  
قال في البدائع الحقوق المفردة لا تحتل التملك ولا يجوز الصلح عنها أقول وكذا لا يضمن بالتلاف قال في  
شرح الزيارات للسرخسي وتلاف مجزّد الحق لا يوجب الثمن لأن الاعتياض عن مجزّد الحق باطل الا اذا  
نوّت حتماً كدافاه يعلق بتفويت حقيقة الملك في حق الثمن كحق المرتين ولذا لا يضمن بالتلاف شيء من  
الغنية أو طء جارية منها قبل الاراز لأن الثمن مجزّد الحق وانه غير مضمون وبعد الاراز يدار الاسلام  
ولو قبل التسعة يضمن لتفويت حقيقة الملك ويجب عليه القيمة في قتله بعد امن الغنية بعد الاراز في ثلاث سنين  
يبرى وأراد بقوله لتفويت حقيقة الملك الحق المؤكّد اذا تحصّل حقيقة الملك الابد التسمية كما مرّ (قوله  
كحق النفعة) قال في الاشياء فلو صلح عنها بمال بطل ورجع ولو صلح الخيرة بمال لتخاره بطل ولا شيء لها  
ولو صلح احدى زوجتيه بمال لتتركه فبها لم يلزم ولا شيء لها وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف في  
الاوقاف وخرج عنها حق القصاص ومالك النكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها كما ذكره الزيلعي في  
النفقة والكفيل بالنفس اذا صلح المكفول له بمال لا يصح ولا يجب وفي بطلانها روايتان وفي بيع حق المرور  
في الطريق روايتان وكذا بيع الشرب الاتعا اهـ (قوله وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف  
بالاوقاف) من امامة وخطابة وأذان وفراشة ويوبة ولا على وجه البيع أيضاً لأن بيع الحق لا يجوز كما في  
شرح الادب وغيره وفي الذخيرة ان أخذ الدار بالشفعة أمر عرف بخلاف القياس فلا يظفر بثبوته في حق جواز  
الاعتياض عنه اهـ أقول والحق في الوظيفة مثله والحكم واحد يبرى (قوله المذهب عدم اعتبار  
العرف الخاص) قال في المستصفي التعامل العام أي الشائع المستفيض والعرف المشترك لا يصح الرجوع  
اليه مع التردد اهـ وفي محل آخر منه ولا يصلح مقيد الا لما كان مشتركاً كان متعارضاً اهـ يبرى وفي الاشياء  
عن البرازية وكذا أي تفسد الاجارة لو دفع الى حائل غزلا على أن يسجبه بالثلث ومشايخ بلخ وخوارزم  
اقتوا بجواز اجارة الحائل للعرف وبه أفتى أبو علي النسي أيضاً والفتوى على جواب الكتاب لأنه منصوص  
عليه فيلزم ابطال النص اهـ فأفاد أن عدم اعتباره بمعنى انه اذا وجد النص بخلافه لا يصلح ناسخاً للنص  
ولامقيد له ولا اقتداً معتبره وفي مواضع كثيرة منها مسائل الايمان وكل عاقد وواقف وحالف يحمل كلامه على  
عرفه كما ذكره ابن الهمام وأفاد ما مرّ أيضاً أن العرف العام يصلح مقيداً ولذا نقل البيهقي في مسألة الحائل  
المذكورة قال السيد الشهيد لا تأخذ باستحسان مشايخ بلخ بل تأخذ بقول أصحابنا المتقدمين لأن التعامل  
في بلد لا يدل على الجواز ما لم يكن على الاستقرار من الصدر الاول فكون ذلك دليلاً على تقرير النبي عليه  
الصلوة والسلام اياهم على ذلك فيكون شرعاً من فاذ لم يكن كذلك لا يكون فعلهم حجة الا اذا كان كذلك من  
الناس كافة في البلدان كلها فيكون اجماعاً والاجماع حجة ألا ترى انهم لو تعاملوا على بيع الخمر والربا لا يفتي  
بالحل اهـ قلت وبه يظهر الفرق بين العرف الخاص والعام وتمام الكلام على هذه المسألة مبسوط في رسالتنا  
السماة بنشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف (قوله وعليه فيفتي بجواز النزول عن الوظائف بمال)  
قال العلامة العيني في فتاواه ليس للنزول شيء يعتد عليه ولكن العلماء والحاكم مشوا ذلك للضرورة واشتروا  
امضاء الناظر لتلايق فيه نزاع اهـ ملخصاً من حاشية الاشياء للسيد أبي السعود وذكر الجوى أن  
العيني ذكر في شرح نظم درر البحار في باب القسم بين الزوجات انه سمع من بعض شيوخه الكبار انه يمكن أن  
يصح بيع النزل عن الوظائف الدينية قياساً على ترك المرأة قسمها للصاحب لان كلامهما مجزّد اسقاط  
اهـ قلت وقد منافي الوقف عن البحر أن للمولى عزل نفسه عند القاضي وأن من عزل الفراغ لغرضه من وظيفة  
النظر أو غيره وانه لا ينزل بمجرّد عزل نفسه خلافاً للعلامة قاسم بل لا بد من تقرير القاضي المفروغ له أو خلافاً

لا يلزم القاضي تقريره ولو أداؤه جري العرف بالفراغ بالدرهم ولا يخفى ما فيه فينبغي الإبراء العام بعده اه  
 أي لما فيه من شبهة الاعتياض عن مجرد الحق وقد مر أنه لا يجوز وليس فيما ذكر عن العيني جواز له لكن قال  
 الجوي وقد استخرج شيخنا شيخنا نور الدين على المقدسي صحة الاعتياض عن ذلك في شرحه على نظم الكنز  
 من فرع في مبسوط السرخسي وهو أن العبد الموصى بربقه لشخص وبخدمته لاخر لوقطع طرفه أو شيع  
 موضة فأدى الارش فان كانت الجناية تنقص الخدمة يشتري به عبد آخر بخدمة أو يضم اليه عن العبد بعد  
 بيعه فيشتري به عبد يقوم مقام الأول فان اختلفا في بيعه لم يبيع وان اختلفا على قيمة الارش بينهما نصفين فلهما  
 ذلك ولا يكون ما يستوفيه الموصى له بالخدمة من الارش بدل الخدمة لانه لا يملك الاعتياض عنها ولكنه اسقاط  
 لحقه به كما لو صالح موصى له بالرقبة على مال دفعه للموصى له بالخدمة ليسلم العبد له اه قال فرما يشهد هذا  
 للنزول عن الوظائف بمال اه قال الجوي فليحفظ هذا فانه نفيس جدا اه وذكر نحوه البري عند قول  
 الاشباة وينبغي انه لو نزل له وقبض المبلغ ثم أراد الرجوع عليه لا يملك ذلك فقال أي على وجه اسقاط الحق الخافا  
 له بالوصية بالخدمة والصلح عن الالف على خمسمائة فانهم قالوا يجوز أخذ العوض على وجه الاسقاط للعق  
 ولا ريب أن الفارغ يستحق النزول به استحقاقا خاصا بالتقرير ويؤيده ما في خزائن الاكل وان مات العبد الموصى  
 بخدمته بعد ما قبض الموصى له بدل الصلح فهو جائز اه وفيه دلالة على انه لا رجوع على النازل وهذا الوجه  
 هو الذي يطعن به القاب لقربه اه كلام البري ثم استشكل ذلك بما مر من عدم جواز الصلح عن حق الشفعة  
 واتسم فانه يمنع جواز أخذ العوض هنا ثم قال ولقائل أن يقول هذا حق جعله الشرع لدفع الضرر وذلك حق  
 فيه صلة ولا جامع بينهما فافترقا وهو الذي يظهر اه وحاصله أن ثبوت حق الشفعة للشفيع وحق القسم للزوجة  
 وكذا حق الخيار في النكاح للخبرة انما هو لدفع الضرر عن الشفيع والمرأة وما ثبت لذلك لا يصح الصلح عنه لان  
 صاحب الحق لما رضى علم انه لا يتضرر بذلك فلا يستحق شيئا أما حق الموصى له بالخدمة فليس كذلك بل ثبت له على  
 وجه البر والصلح فيكون ثابتا له اصالته فيصع الصلح عنه اذا نزل عنه لغيره ومثله ما مر عن الاشباة من حق  
 التقصاص والنكاح والرق حيث صح الاعتياض عنه لانه ثابت لصاحبه اصالته لا على وجه رفع الضرر عن  
 صاحبه ولا يخفى أن صاحب الوظيفة ثبت له الحق فيه بتقرير القاضي على وجه اصالته لا على وجه رفع الضرر  
 فالحاقها بحق الموصى له بالخدمة وحق التقصاص وما بعده اولى من الحاقها بحق الشفعة والقسم وهذا كلام  
 وجيه لا يخفى على نبيه وبه اندفع ما ذكره بعض محشي الاشباة من أن المال الذي يأخذه النازل عن الوظيفة  
 رشوة وهي حرام بالنص والعرف لا يعارض النص وجه الدفع ما علمت من انه صلح عن حق كما في نظائره والرشوة  
 لا تكون بحق واستدل بعضهم الجواز بنزول سيدنا الحسن ابن سيدنا علي رضي الله تعالى عنهم عن الخلافة  
 لمعاوية على عوض وهو ظاهر أيضا وهذا أولى مما قد مناه في الوقف عن الخبرة من عدم الجواز ومن أن  
 للمفروغ له الرجوع بالبدل بناء على أن المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وانه لا يجوز الاعتياض عن مجرد  
 الحق لما علمت من أن الجواز ليس مبنيا على اعتبار العرف الخاص بل على ما ذكرنا من نظائره الدالة عليه وأن عدم  
 جواز الاعتياض عن الحق ليس على اطلاقه ورأيت بخط بعض العلماء عن المفتي أبي السعود أنه أفتى بجواز أخذ  
 العوض في حق القرار والتصرف وعدم صحة الرجوع وبالجمل فالمسألة ظنية والنظر متشابهة والبحث فيها  
 مجال وان كان الاظهر فيه ما قلنا فالأولى ما قاله في البحر من انه ينبغي الإبراء العام بعده والله سبحانه اعلم (تنبيه)  
 ما قلنا في الفراغ عن الوظيفة يقال مثله في الفراغ عن حق التصرف في شئ مسكوك الاراضي ويأتي بيانها قريبا  
 وكذا في فراغ الزعيم عن تيماره ثم اذا فرغ عنه لغيره ولم يوجهه السلطان للمفروغ له بل أبقاءه على الفراغ  
 أو وجهه لغيره ما ينبغي أن ثبت الرجوع للمفروغ له على الفراغ يبدل الفراغ لانه لم يرض بدفعه الا بمقتضى ثبوت  
 ذلك الحق له لا بمجرد الفراغ وان حصل لغيره وبهذا أفتى في الاسماعيلية والحامدية وغيرهما خلافا لما أفتى به  
 بعضهم من عدم الرجوع لأن الفراغ فعل ماضي وسعه وقدرته اذ لا يخفى انه غير المقصود من الطرفين ولا سيما اذا  
 اتى السلطان أو القاضي التيمار أو الوظيفة على الفراغ فانه يلزم اجتماع العوضين في تصرفه وهو خلاف  
 قواعد الشرع فافهم والله سبحانه اعلم (قوله ويلزم خلوا الحوائت) عبارة الاشباة اقول على اعتباره  
 أي اعتبار العرف الخاص ينبغي أن يثبت بأن ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلوا الحوائت لازم ويصير خلوا

قوله يستحق النزول به كذا  
 رايته والظاهر أن يقال النزول  
 عنه اه من خط المؤلف

ويلزم خلوا الحوائت فليس لرب  
 الحائوت اخراجه ولا اجارتها  
 لغيره ولو وقفا انتهى ملخصا

مطلب في خلوا الحوائت

في الحانوت حقاله فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارته لغيره ولو كانت وقفا وقد وقع في حوانيت  
الجلون في الغورية أن السلطان الغوري لما بناها أسكنها للتجار بالخلو وجعل لكل حانوت قدرا أخذ منه منهم وكتب  
ذلك بمكتوب الوقف اه وقد أعاد الشارح ذكر هذه المسألة قبيل كتاب الكفالة ثم قال قلت وأيد في زواهر  
الجواهر وما في واقعات الضرري رجل في يده دكان فغاب فرفع المتولى أمره للقاضي فأمره القاضي بفتح  
واجارته ففعل المتولى ذلك وحضر الغائب فهو أولى بدكانه وان كان له خلوه فهو أولى بخلوه أيضا وله الخيار في  
ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن في دكانه وان شاء اجازها ورجع بخلوه على المستأجر ويؤمر المستأجر بأداء  
ذلك ان رضى به والا يؤمر بالخروج من الدكان اه بلفظه اه لكن قال السيد الجوى أقول ما نقل عن  
واقعات الضرري من ذكر لفظة الخلو فضلا عن أن يكون المراد بها ما هو المتعارف كذب فان الابات من النقلة  
كصاحب جامع الفصولين نقل عبارة الضرري ولم يذكر فيها لفظ الخلو وهذا وقد اشتهر نسبة مسألة الخلو الى  
مذهب الامام مالك والحال انه ليس فيه نص عنه ولا عن احده من أصحابه حتى قال البدر القرافي من المالكية  
انه لم يقع في كلام الفقهاء التعرض لهذه المسألة وانما فيها قبال للعلامة ناصر الدين القافى المالكي بتأهاعلى  
العرف وخرجهما عليه وهو من أهل الترجيح فيعتبر تخريجه وان نوزع فيه وقد انتشرت قبياه في المشارق  
والمغارب وتلقاها علماء عصره بالقبول اه قلت ورأيت في فتاوى الكازرونى عن العلامة القافى انه  
لومات صاحب الخلو يوفى منه دينه ويورث عنه وينقل لبيت المال عند فقد الوارث اه هذا وقد استدل  
بعضهم على لزومه وصحة بيعه عند تاجا في الثانية رجل باع سكنى له في حانوت لغيره فأخبر المشتري أن اجرة الحانوت  
كذا فظهر أنهم اكثر من ذلك قالوا ليس له أن يرد السكنى بهذا العيب اه وللعلامة الشرنبلالى رسالة رد فيها  
على هذا المستدل بأنه لم يفهم معنى السكنى لان المراد بها عين مركبة في الحانوت وهي غير الخلو في الخلاصة  
اشترى سكنى حانوت في حانوت رجل مكا وأخبره البائع أن اجرة الحانوت كذا فاذا حى اكثر ليس له أن يرد وفى  
جامع الفصولين عن الذخيرة شري سكنى في دكان وقف فقال المتولى ما أدنت له أى للبائع بوضعها فامر أى أمر  
المشتري بالرفع فلوشراه بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا يرجع عليه بتمنه ولا ينقصانه اه ثم نقل عن عدة  
كتب ما يدل على أن السكنى عين فاعلة في الحانوت ورد فيها أيضا على الاشباه بأن الخلو لم يقل به الامتأخر من  
المالكية حتى اتفق بعمدة وقفه ولزم منه أن أوقاف المسلمين صارت للكافرين بسبب وقف خلوها على كائسهم  
وبأن عدم اخراج صاحب الحانوت لصاحب الخلو يلزم منه تجر الخلو المكلف عن ملكه واتلاف ماله مع أن  
صاحب الخلو لا يعطى أجر المثل ويأخذ هو في نظير خلوه قدرا كثيرا بل لا يجوز هذا في الوقف وقد نصوا على أن  
من سكن الوقف يلزمه أجر المثل وفي منع الناظر من اخراجه تفويت نفع الوقف وتعطيل ما شرطه الواقف من  
اقامة شعائر مسجد ونحوها اه ملخصا قلت وما ذكره حق خصوصا في زمانها هذا وأما ما يتمسك به صاحب  
الخلو من انه اشترى خلوه بما لا كثير وأنه بهذا الاعتبار تصير اجرة الوقف شيئا قليلا فهو متمسك باطل لان ما اخذه  
منه صاحب الخلو الاول لم يحصل منه نفع للوقف فيكون الدافع هو المضيع ماله فكيف يحل له ظلم الوقف بل  
يجب عليه دفع اجرة مثله وان كان له فيه شيء زائد على الخلو من بناء ونحوه مما يسمى في عرفنا بالكدك وهو المراد  
من لفظ السكنى المارفاذا لم يدفع أجر مثله يؤمر برفعه وان كان موضوعا باذن الواقف أو أحد النظار ويرجع  
هذا الى مسألة الارض المحتكرة المنقولة في اوقاف الخصاص حيث قال حانوت أصله وقف وعمارته لرجل وهو  
لا يرضى أن يستأجر أرضه بأجر المثل قالوا ان كانت العمارة بحيث لو رفعت يستأجر الاصل بأكثر مما يستأجر  
صاحب البناء كلف رفعه ويؤجر من غيره ولا يترك في يده بذلك الاجر اه وقوله والا يترك في يده يفيد انه أحق  
من غيره حيث كان ما يدفعه أجر المثل فتهنىقال ليس للمؤجر أن يخرج به ولا أن يأمره برفعه اذ ليس  
في استبقائه ضرر على الوقف مع الرفق به يدفع الضرر عنه كما أوفى عنه في الوقف وعن هذا قال في جامع  
الفصولين وغيره بنى المستأجر أو غرس في أرض الوقف صار له فيها حق القرار وهو المسمى بالكردار له الاستبقاء  
بأجر المثل اه وفي الخيرية وقد صرح علماؤنا بأن لصاحب الكردار حق القرار وهو أن يحدث المزارع  
والمستأجر في الارض بناء أو غرسا أو كسبا بالترا بآذن الواقف أو الناظر قبلى في يده اه وقد يقال ان  
الدراهم التي دفعها صاحب الخلو للواقف واستعان بها على بناء الوقف شبهة بكس الارض بالترا بآذن نصير له

قوله يرجع على بائعه أى لان  
البيع اذا وقع بهذا الشرط  
يقع فاسدا والان هو صحيح  
فلا رجوع له على البائع بشئ  
اه منه

مطلب في الكدك

حق القرار فلا يخرج من يده اذا كان يدفع اجر المثل ومثله ما لو كان يرتد كان الوقف ويقوم بلوازمها من ماله باذن الناظر أما مجرد وضع اليد على الدكان ونحوها وكونه يستأجرها عدة سنين بدون شيء مما ذكر فهو غير معتبر فلا يخرج اخراجها من يده اذا مضت مدة اجارته وايجارها لغيره كما أوضحناه في رسالتنا بتحرير العبارة في بيان من هو أحق بالاجارة وذكرنا حاصلها في الوقف وعلى ما ذكرناه من أن صاحب الخلو المعبراً حق من غيره لو استأجر بأجر المثل يحمل ما ذكره في الخيرية من الوقف حيث سئل في الخلو الواقع في غالب الاوقاف المصرية والاوقاف الرومية في الحوائت وغيرها هل يصير حقاً لازماً لصاحب الخلو ويجوز بيع سكاها وشراؤه واذا احكم به حاكم شرعي - يمنع على غيره من حكام الشرع الشريف نقضه ثم ذكر في الجواب عبارة الاشياء وواقعات الضرري - وما ذكرناه من مسألة الارض المحتركة ومسألة حق القرار ومسألة بيع السكنى ثم قال أقول ليس الغرض بإيراد هذه الجمل القطع بالحكم بل ليقع اليقين بارتفاع الخلاف بالحكم حيث استوفى شرائطه من مالكي - يراه اذ غيره صحيح ولزم وارتفع الخلاف خصوصاً فيما للناس اليه ضرورة لاسيما في المدن المشهورة كصرو ومدينة الملك فانهم يعاطونه واللهم فيه نفع كل - ويضربهم نقضه واعد امه فلهما بفعله كثيراً الاوقاف ألا ترى الى ما فعله الغوري - كما مر - وما بلغني أن بعض الملوك عمر مثل ذلك باموال التجار ولم يصرف عليه من ماله الدرهم والدينار وكان صلى الله عليه وسلم يجب ما خفف عن امته والدين يسرو ولا مفسدة في ذلك في الدين ولا عار به على الموحدين والله تعالى اعلم اه - خلاصا - ومن أفتى بلزوم الخلو الذي يكون بمقابلته دراهم يدفعها للمتولى او المالك العلامة المحقق عبد الرحمن افندي العمادي - صاحب هدية ابن العماد وقال فلا يملك صاحب الخانات اخراجها ولا اجارته لغيره ما لم يدفع له المبلغ المرقوم فيفتي بجواز ذلك للضرورة قياساً على بيع الوفاء الذي تعارفه المتأخرون احتيالا على الربا الخ - قلت وهو مقيد أيضاً بما قلنا بما اذا كان يدفع أجر المثل والا كانت سكاها بمقابلته ما دفعه من الدراهم عين الربا كما قالوا في دفع للمقرض دار ليسكنها أو حمار ليركبه الى أن يستوفى قرضه انه يلزمه أجره مثل الدار أو الحمار على أن ما يأخذ المتولى من الدراهم يتنفع به لنفسه فلو لم يلزم صاحب الخلو أجره المثل للمستحقين يلزم ضياع حقهم اللهم الا أن يكون ما قبضه المتولى صرفه في عمارة الوقف حيث تعين ذلك طريقاً الى عمارة ولم يوجد من يستأجره بأجرة المثل مع دفع ذلك المبلغ اللازم للعمارة فينبذ قديراً بجواز سكاها بدون أجره المثل للضرورة ومثل ذلك يسمى في زماننا مرصداً كما قد سناه في الوقف والله سبحانه اعلم بقي طريق معرفة أجر المثل وينبغي أن يقال فيه اننا ننظر الى ما دفعه صاحب الخلو للواقف أو المتولى على الوجه الذي ذكرناه والى ما يتفق في مرتبة الدكان ونحوها فاذا كان الناس يرغبون في دفع جميع ذلك لصاحب الخلو ومع ذلك يستأجرون الدكان بمائة مثلاً فالمائة هي أجرة المثل ولا ينظر الى ما دفعه هو الى صاحب الخلو السابق من مال كثير طمعاً في أن أجرة هذه الدكان عشرة مثلاً كما هو الواقع في زماننا لان ما دفعه من المال الكثير لم يرجع منه نفع للوقف أصلاً بل هو محض ضرر بالوقف حيث لزم منه استئجار الدكان بدون اجرة تبغين فاحش وانما ينظر الى ما يعود نفعه الى الوقف فقط كما ذكرنا نعم جرت العادة أن صاحب الخلو حين يستأجر الدكان بالأجرة السيرة يدفع للناظر دراهم تسمى خدمة هي في الحقيقة تكمل أجرة المثل أو دونها وكذا اذا مات صاحب الخلو أو نزل عن خلوه لغيره يأخذ الناظر من الوارث أو المنزول له دراهم تسمى تصديقا فهذه تحسب من الأجرة أيضاً ويجب على الناظر صرفها الى جهة الوقف كما قد سناه في كتاب الوقف في مسألة العوايد العرفية والله سبحانه وتعالى أعلم (تنبيه) ذكر السيد محمد أبو السعود في حاشيته على الاشياء أن الخلو يصدق بالعين المتصل اتصال قرار وبغيره وكذا الجدل المتعارف في الحوائت الملوكة ونحوها كالتهوى تارة يعلق بحاله حق القرار كالبناء بالخانات وتارة يتعلق بما هو أعظم من ذلك والذي يظهر أنه كخلو في الحكم بجماع وجود العرف في كل منه ما وارا بالمتصل اتصال قرار ما وضع لليفصل كالبناء ولا فرق في صدق كل من الخلو والجدل به وبالمصل لا على وجه القرار كالخشب الذي يركب بالخانات لوضع عدة الخلاق مثلاً فاق الاتصال وجد لكن لا على وجه القرار وكذا يصدقان بمجرد المنفعة المقابلة للدراهم لكن ينفرد الجدل بالعين الغير المتصلة أصلاً كالبناء والفتا جين بالنسبة للقهوة والقشة والقوط بالنسبة للحمام والشونة بالنسبة للفرن وبهذا الاعتبار يكون الجدل أعظم بقي لو كان الخلو بناء أو غراساً بالارض المحتركة أو الملوكة يجري فيه حق

في بيان مشد المسكة

وفي معنى المفتي المصنف معزبا  
للولولية عبارة في ارض بيعت  
فان بناء أو أنجار اجازون كرابا  
أو كرى انهار او نحوه مما يمكن  
ذلك بمال ولا معنى مال لم يجز  
انتهى قلت ومفاده أن يبيع  
المسكة لا يجوز وكذا رهنها ولذا  
جعلوه الآن فراغا كالوظائف  
فليجوز انتهى وسند كره في  
بيع الوفاء (وينقد أيضا  
بلفظ واحد كافي بيع) القاضي  
والوصي و (الاب من طفله  
وشرا منه منه) فانه لو فورشفقة  
جعلت عبارته كعبارتين

مطلب  
في انعقاد البيع بلفظ واحد  
من الجانبين

قوله أي يبيع مال اليتيم من يقيم  
آخر الخ أقول ما نقل عن البدائع  
مختلف لما هو المنقول عن الأئمة  
المعتبرين كالفقيه أبي جعفر  
الطحاوي أحد المجتهدين في  
المسائل والقاضي أبي جعفر  
الاستروشنى وغيرهما في  
احكام الصغار نقلا عن القاضي  
أبي جعفر القاضي اذا باع مال  
أحد اليتيمين من الآخر وكذا  
الاب والوصي لو فعل لا يجوز  
بالاتفاق وذكر رشيد الدين في  
فتاواه القاضي في بيع مال  
أحد الصغرين من الآخر مثل  
الوصي بخلاف الأب وفي  
الحاصل من شرح الطحاوي  
لا يجوز من الوصي بيع مال  
أحد اليتيمين من الآخر ويجوز  
ذلك من الاب اذا لم يغش الغن  
اه اذا علمت ذلك ظهر لك انه  
لا وجه لاحاطة بالاب هنا ٢

الشفعة لانه لما اتصل بالارض اتصال قرار التحق بالعقار اه قلت ما ذكره من جريان الشفعة فيه هو ظاهر  
لخالفته المنصوص عليه في كتب المذهب كما سيأتي في بابها ان شاء الله تعالى فافهم هذا غاية ما تحترق  
في مسألة الخلو فاعتبه فانه مفرد وقد أضحنا الفرق في باب مشد المسكة من تنقيح الفتاوى الحامدية بين المشد  
والخلو والجلد والقيمة والمرصد المتعارفة في زماننا ايضا لا يوجد في غير ذلك الكتاب والمجد لله الملك الوهاب  
(قوله وفي معنى المفتي الخ) أفاده أن الخلو اذا لم يكن عينا قائمة لا يصح بيعه (قوله جاز) ترك قيدا ذكره  
في معنى المفتي وهو قوله اذا لم يشترط تركها اه ومثله في الخفية أي لانه شرط مفسد للبيع (قوله وان كرابا  
أو كرى انهار) في المغرب كرب الارض كرابا قلبها للعرث من باب طلب وكرب التمر كرابا حفرته (قوله ولا معنى  
مال) لعل المراد به التراب المسمى كيبسا وهو ما تكسب به الارض أي نظمت وتسوى قناتل وفي ط هو  
كالسكنى في الارض الموقوفة بطريق الخلو وكالجلد على ما سلف (قوله ومفاده أن يبيع المسكة لا يجوز)  
لانها عبارة عن كرابا الارض وكرى انهار هاسمت مسكة لان صاحبها صار له مسكة بها بحيث لا تنزع من يده  
بسيها وتسمى أيضا مشد مسكة لان المشد من الشدة بمعنى القوة أي قوة التمسك ولها أحكام مبنية على أوامر  
سلطانية أفتى بها علماء الدولة العثمانية ذكرت كثيرا منها في بابها من تنقيح الفتاوى الحامدية منها انما لا يورث  
وانما توجه للابن القادر عليها دون البنت وعند عدم الابن تعطى للبنت فان لم توجد فلا فلاح لاب فان لم يوجد  
فلا اخذت الساكنة في القرية فان لم توجد فلا تلام وذكر الشارح في خراج الدر المنقبي انها تنقل الابن ولا تعطى  
البنت حصه وان لم يترك ابا بل بنتا لا يعطىها ويعطىها صاحب التيمار وان أراد وفي سنة ثمانية وخمسين وتسعمائة  
في مثل هذه الاراضي التي تحبى وتقل بعمل وكلفة دراهم فعلى تقدير أن تعطى للغير بالطاوبو فالبنت لما كان يلزم  
حرمانهن من المال الذي صرفه أبوهن ورد الامر السلطاني بالاعطاء لهن لكن تنافس الاخت البنت في ذلك  
فيؤتى بجماعة ليس لهن غرض فأى مقدار قدروا به الطاوبو تعطى البنت ويأخذن الارض اه ونقل  
في الحامدية انه اذا وقع التفويض بلاذن صاحب الارض يعنى التيمارى الذى وجه السلطان له أخذ  
خارجها لا تزول الارض عن يد المفوض حقيقة فكانت في يد المفوض السه عارية واذا كانت الارض وقفا  
تقتضى هاتين على اذن الناظر لا على اذنه التيمار ولا تؤجر من لاسمكة له مع وجوده بدون وجه شرعى  
واذا زرع اجنبى فيها بلاذن صاحب المسكة يؤمر بقطع الزرع ويستقط حق صاحبها منها بتركها ثلاث سنوات  
اختيارا اه فافهم (قوله ولذا جعلوه) أى جعلوا بيعها والمراد به الخروج عنها يعنى أن المسكة لما لم تكن  
مالا متوقفا لا يمكن بيعها فاذا أراد صاحبها التزول عنها لغير بعض جعلوا ذلك بطريق الفراغ كالنزول عن  
الوظائف وقد مضى المفتى فى السعد أنه أفتى بجواز ذلك وكان الشارح لم يطلع على ذلك فأمر بتقريره والله  
سبحانه اعلم (قوله وسند كره في بيع الوفاء) اى قبيل كتاب الكفالة والذى ذكره هناك هو النزول عن  
الوظائف ومسألة الخلو ولم يتعرض هناك للمسكة (قوله وينقد أيضا) أى كما ينقد بايجاب وقبول منهما  
او بغطا من الجانبين ط (قوله بلفظ واحد) ظاهرا انه لا يكون بالتعاطى هنا (قوله كافي بيع القاضي) أى  
يبيع مال اليتيم من يقيم آخر أو شرأه له كذلك اما عقده لنفسه فلا يجوز لان فعله قضاء وقضاؤه لنفسه باطل أفاده  
في البحر جامع لذلك بين ما فى البدائع من الجواز وما فى الخزانة من عدمه ط (قوله والوصى) اى اذا اشترى  
اليتيم من مال نفسه ولولفسه منه بشرطه المعروف وقيدته في نظم الرندوسى بما اذا لم يكن نصبه القاضي اه  
فتح أى لان وصى القاضي وكيل محض والوصى لا يملك البيع او الشراء لنفسه خلاصة واراد بالشرط المعروف  
الخيرية وهى في الشراء من مال اليتيم لنفسه أن يكون ما يساوى عشرة بخمسة عشر وفي البيع منه بالعكس  
وقيل يكتفى بدرهمين في العشرة والاول المعتمد كما قدمناه قبيل البيوع (قوله والاب من طفله) ولا تشترط  
فيه الخيرية كما في البحر زاد في تحولى العقد من الطرفين العبد اذا اشترى نفسه من مولاه بأمره والرسول من  
الجانبين بخلاف الوكيل منهما اه زاد في الدرر قوله وكذلك الوفاى بعث منك هذا بدرهم فقضاه المشتري  
ولم يقل شيئا ينقد البيع اه وقال في العزيمة والظاهر أن هذا من باب التعاطى اه وفيه نظر لان بيع  
التعاطى ليس فيه ايجاب بل قبض بعد معرفة الثمن فقط كما قدمناه عن الفتح وقد مضى عنه أن القبول يكون  
بالقول والفعل وأن القبض قبول فحينئذ لم يوجد انفراد أحدهما بالعقد (قوله فانه لو فورشفقة الخ) أى

وكذلك الوصي فانه وان

جاز بيعه وشرأه منه بشرط  
الخيرية ~~لكن~~ لا تكن عبارته  
عن عبارتين كما هو مصرح به في  
الخاتمة والبازية وغيرهما كتبه  
خويزمه عبد الغني الغني هكذا  
وجدتها من نسخة المؤلف اه

وتامه في الدرر (واذا أوجب

واحد قبل الآخر) بأنعا

كان او مشترى (في المجلس) لان

خيار القبول مقيد به (كل

المبيع بكل الثمن او تركه) لئلا

يلزم تفريق الصفقة (الا اذا)

اعاد الايجاب والقبول أو رضى

الآخر وكان الثمن منقسما على

المبيع بالاجزاء تكيل وموزون

والالا وان رضى الآخر لعدم

جواز البيع بالصفة ابتداء

مطلب

في بيان ما يوجب اتحاد الصفقة

وتفريقها

ووصى الاب نائب عنه فله حكمه ولذا سكت عنه وأما القاضى فكذلك (قوله وتامه في الدرر) ذكر فيها  
بعد عبارة الشارح مانصه فلم يمتحج الى القبول وكان أصيلا في حق نفسه ونايبا عن طفله حتى اذا بلغ كانت العهدة  
عليه دون أبيه بخلاف ما اذا باع مال طفله من أجنبي فبلغ كانت العهدة على أبيه فاذا الرم عليه الثمن في صورة  
شرائه لا يبرأ عن الدين حتى ينصب القاضى وكذا يقبضه للصغير فردة على أبيه فيكون أمانة عنده اه (قوله  
قبل الآخر) بكسر الباء من القبول المقابل للايجاب وقوله أو ترك عطف عليه أى يجوز الآخر بين القبول  
والترك في المجلس مادام الموجب على ايجابه فلو رجع عنه قبل القبول بطل كما يأتى ولا بد أيضا من كون القبول  
في المجلس وكونه موافقا للايجاب كتبه عليه وكونه في حياة الموجب فلو مات قبله بطل الا في مسألة على  
ما فهمه في الجوردة في النهر بأنه لا استثناء فراجع وكونه قبل رد الخطاب للايجاب وكونه قبل تغير المبيع  
فلو قطعت يد الجارية بعد الايجاب وأخذ البائع ارشها لم يصح قبول المشتري كما في الخاتمة يجوز والظاهر أن  
التقييد بأخذ الارش اتفاقى نهر قلت ويؤيده قول التنارخانية ودفع ارش اليد الى البائع او لم يدفع (قوله  
في المجلس) حتى لو تكلم البائع مع انسان في حاجة فانه يظل بجر فالمراد بالمجلس ما لا يوجد فيه ما يدل على  
الاعراض وأن لا يستغل بمقتول له فيه وان لم يكن للاعراض أفاده في النهر فان وجد بطل ولو اتحد المكان ط  
(قوله كل المبيع بكل الثمن) بيان لاشتراط موافقة القبول للايجاب بأن يقبل المشتري ما أوجبه البائع  
بما أوجبه فان خالفه بأن قبل غير ما أوجبه أو بعضه أو بغير ما أوجبه أو بعضه لم يستعند الا في الشفعة كما قد مناه  
في شروط العقد والافعال اذا كان الايجاب من المشتري فقبل البائع بأنقص من الثمن صح وكان خطأ او كان من  
البائع فقبل المشتري بأنزيد صح وكان زيادة ان قبلها في المجلس لزم أفاده في البحر وذكر أن هبة الثمن بعد  
الايجاب قبل القبول تبطل للايجاب وقيل لا ويكون ابراء وسكوت المشتري عن الثمن مفسد للبيع اه (قوله  
لئلا يلزم تفريق الصفقة) في ضرب اليد على اليد في البيع ثم جعلت عبارة عن العقد نفسه مغرب قال في  
البحر ولا بد من معرفة ما يوجب اتحادها وتفريقها وحاصل ما ذكره أن الموجب اذا اتحد وتعدد الخطاب  
لم يجز التفريق بقبول أحدهما بائعا كان الموجب او مشترى وعلى عكسه لم يجز القبول في حصة أحدهما وان  
اتحد لم يصح قبول الخطاب في البعض فلم يصح تفريقها مطلقا في الاحوال الثلاثة لاتحاد الصفقة في الشكل وكذا  
اذا اتحد العاقدان وتعدد المبيع كأن يوجب في مثليين او قين ومثلى لم يجز تفريقها بالقبول في أحدهما الا أن  
رضى الآخر بذلك بعد قبوله في البعض ويكون المبيع مما ينقسم الثمن عليه بالاجزاء كعبد واحد أو مكمل  
أو موزون فيكون القبول ايجابا او الرضى قبولا وبطل الايجاب الاقول فان كان مما لا ينقسم بالقيمة كثنوين  
وعبدين لا يجوز ثلويين عن كل واحد فلا يخلو ما أن يكثر رلفظ البيع فلا اتفاق على انه صفقتان فاذا قبل  
في احد هما يصح قوله بعثك هذين العبدين بعثك هذا بألف وبعثك هذا بألف واما أن لا يكثره وفصل الثمن  
فظاهر الهداية التعدد وبه قال بعضهم ومنعه الآخرون وجعلوا كلامه على ما اذا كثر رلفظ البيع وقيل ان  
اشتراط تكرار التعدد استحسان وهو قول الامام وعدمه قياس وهو قولهم ما ورجه في الفتح بقوله والوجه  
الاكتفاء بمجرد تفريق الثمن لان الظاهر أن فائدة ليس الا قصد أن يبيع منه ايم داشاء والا فلو كان غرضه أن  
لا يبيعهم منه الاجل لم تكن فائدة لتعيين ثمن كل اه واعلم أن تفصيل الثمن انما يبيعها لعقدين على القول به  
اذا كان الثمن منقسما عليهم باعتبار القيمة أما اذا كان منقسما عليهم باعتبار الاجزاء كالتفيزين من جنس واحد  
فان التفصيل لا يجعل في حكم عقدين لان التقاسم من غير تفصيل فلم يعتبر التفصيل كما في شرح الجمع للمصنف وهو  
تقييد حسن اه ما في البحر وتام الكلام فيه (قوله الا اذا أعاد الايجاب والقبول) كأن قال اشتريت  
نصف هذا المكمل بكذا وقبل الآخر فيكون بيعا مستأنفا لوجود ركنيه وبطل الاقول (قوله او رضى الآخر)  
اى بدون إعادة الايجاب فيكون القبول ايجابا او الرضى قبولا كما مر (قوله تكيل وموزون) أدخلت الكاف  
العبد الواحد كما سلف ذكره في عبارة البحر ط ووجه العدة انه اذا كان الثمن منقسما عليهم باعتبار الاجزاء  
تكون حصة كل بعض معلومة (قوله والا) أى وان يكن الثمن منقسما عليهم كذلك بل كان منقسما  
باعتبار القيمة كما اذا كان المبيع عبدان او ثوين لا يصح القبول في احد هما وان رضى الآخر لجهالة ما يخص  
احدهما من الثمن (قوله لعدم جواز البيع بالصفة ابتداء) صورته ما اذا قال بعث منك هذا العبد بحصته من

قوله أى وان يكن الثمن الخ

هكذا بخطه واعل صوابه

وان لا يكن الخ بدليل الاضرب

بعده تأمل اه مصححه

الائب الموزع على قيمته وقيمة ذلك العبد الآخر فانه باطل لجهالة الثمن وقت البيع كذا في فصل قصر العام من  
التلخيص عزيمة وقوله ابتداء خرج به ما اذا عرض البيع بالحصة بأن باعه الدار بتمامها فاستحق بعضها ورضى  
المشتري بالباقي فانه يصح لعروض البيع بالحصة انتهاء وقد علمت أن محل عدم الجواز فيما إذا لم يكثر راثين  
ولفظ البيع أو يفصل الثمن فقط على ما ذهب اليه صاحب الهداية ط (قوله كما حذرته الوائي) لم يذكر  
الرائي في هذا المثل تحريراً ط (قوله أو بين ثمن كل) أي فيما إذا كان المبيع مما ينقسم الثمن عليه بالقيمة  
كمعدن ونوبين (قوله وان لم يكثر لفظ بيعت) لانه بمجرد تفصيل الثمن تنعقد الصفقة على ما هو ظاهر الهداية  
كما مر (قوله وهو اختار) تقدم وجه ترجيحه عن الفتح (قوله بطل الايجاب ان رجوع الموجب الخ) قال  
في البحر والحاصل أن الايجاب يبطل بما يدل على الاعراض ويرجع أحدهما عنه ويموت أحدهما وإذا  
قلنا أن خيار القبول لا يورث بتغير المبيع بقطع يد وبخل عصير وزيادة بولادة وهلاكه بخلاف ما إذا كان بعد  
قلع عنه بأقصة سماوية أو بعد ما وهب للمبيع هبة كافي المحيط وقد سئل بطل هبة الثمن قبل قبوله فأصل  
ما يبطله سبعة فليحفظ اهـ (قوله قبل القبول) وكذا معه فلو خرج القبول ورجوع الموجب معاً كان  
الرجوع أولى كافي الثانية بجر (قوله وان لم يذهب عن مجلسه على الراجح) وقيل لا يبطل ما دام في مكانه  
بجر ويبطل بالقيام وان كان له حصة لا معرضاً كافي الثانية قال في النهر واختلاف المجلس باعتراض ما يدل على  
الاعراض من الاشتغال بعمل آخر كالأكل إذا كان لقمة وشرب إذا كان الأنا في يده ونوم الأنا أن يكونا  
بالسبب وصلاة الاتمام القرينة أو شفع نفلاً وكلاماً ولو لحاجة وشئ مطلقاً في ظاهر الرواية حتى لو باعواهما  
بشيان أو سيران ولو على دابة واحدة لم يبع واختار غير واحد كالطحاوي انه أن أجاب على فور كلامه متصلاً  
بما جاز وصححه في المحيط وقال في الخلاصة لو قبل بعد ما مشى خطوة أو خطوتين جاز وفي مجمع التفاريق وبه تأخذ  
وفي المجتبى المجلس المتحد أن لا يشتغل أحد المتعاقدين بتغير ما عقده المجلس أو ما هو دليل الاعراض والبقية  
كاليت فلا ينقطع المجلس بجرانها لانها لا يمكن ان ينفقها اهـ ملخصاً ط وفي الجوهرة لو كان قائماً فتنقذ  
لم يبطل بجر وكذا لو ناما بالسين لا لومضطبعين أو أحدهما ففتح تأمل (قوله فانه كبجس خيار الخيرة) أي  
التي ملكها زوجها ط لاقها بقوله لها اختار نفساً وفي البحر عن الحاوي القدسي ويبطل مجلس البيع  
بما يبطل به خيار الخيرة اهـ وهذا أولى لان خيارها يقتصر على مجلسها خاصة لا على مجلس الزوج بخلاف  
البيع فانه يقتصر على مجلسهما كافي البحر عن غاية البيان (قوله وكذا سائر التملكيات فتح) لم يذكر في الفتح  
الاخبار بالخيرة ط وفي البحر قيد بالبيع لان الخلع والعق على مال لا يبطل الايجاب فيه بتمام الزوج والمولى  
لكونه عينا ويبطل بتمام المرأة وتعبد لكونه معاوضة في حقهما كافي النهاية اهـ (قوله خلافاً للشافعي)  
وبقوله قال احمد وبقولنا قال مالك كافي الفتح (قوله وحديثه) أي الخيارات والشافعي وقد روى بروايات  
متعددة كافي الفتح منها ما في البخاري من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا  
أو يكون البيع خياراً ط (قوله محمول على تفرق الاقوال) هو أن يقول الآخر بعد الايجاب لا يشتري  
أو يرجع الموجب قبل القبول واسناد التفرق الى الناس مراد به تفرق أقوالهم كثير في الشرع والعرف  
قال الله تعالى وما تفرق الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة وقال صلى الله عليه وسلم افترقت  
بنو اسرائيل على اثنتين وسبعين فرقة وستفرقت امتي على ثلاث وسبعين فرقة فتح (قوله اذا احوال ثلاثة  
الخ) لان حقيقة المتبايعين المشتغلين بأمر البيع لا من تم البيع بينهما وانقضى لانه مجاز والمتشاغلان يعني  
المتساومين يصدق عند ايجاب أحدهما قبل قبول الآخر انهما متبايعان فيكون ذلك هو المراد وهذا هو خيار  
القبول وهذا جل ابراهيم الحنفي رحمه الله تعالى لا يقال هذا أيضاً مجاز لأن الثابت قبل قبول الآخر بائع واحد  
لا متبايعان لا نأقول هذا من المواضع التي تصدق الحقيقة فيها بجزء من معنى اللفظ ولا نفهم من قول القائل  
زيد وعمر هنالك متبايعان على وجه التبادر الا انهما مشتغلان بأمر البيع متراوان فيه فليكن هو المعنى  
الحقيقي والجل على الحقيقي متعين فيكون الحديث لنفي توهم انهما اذا اتفقا على الثمن وتراضا عليه ثم اوجب  
احدهما البيع يلزم الآخر من غير ان يقبل ذلك أصلاً للاتفاق والراضى السابق على أن السمع والقياس  
معضدان للمذهب أما السمع فقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وهذا عقد قبل التخيير وقوله تعالى

مطلب  
ما يبطل الايجاب سبعة

كما حذرته الوائي ار (بين غن كل)  
كتوله بعتهما كل واحد حصة  
وان لم يكثر لفظ بيعت عند أبي  
يرسف ومحمد وهو اختار كافي  
الشرب ليلية عن البرهان  
(رما لم يقبل بطل الايجاب ان  
رجع الموجب) قبل القبول  
(اوقام احدهما) وان لم يذهب  
(عن مجلسه) على الراجح نهر  
وابن السكال فانه كبجس خيار  
الخيرة وكذا سائر التملكيات  
فتح (واذا وجد الزم البيع)  
بلا خيار الا لعب أو رؤية  
خلافاً للشافعي وحديثه محمول  
على تفرق الاقوال اذا احوال  
ثلاثة قبل قولهما وبعده وبعد  
أحدهما

قوله الا انهما الخ لعل الصواب  
استفاط الا أو زيادة لا قبل قوله  
نوم تأمل اهـ معجحه



لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الآن تكون تجارة عن تراض منكم . وبعد الإيجاب والقبول تصدق تجارة  
 عن تراض من غير توقف على التخيير فقد أباح الله تعالى لكل المشتري قبل التخيير وقوله تعالى وأشهدوا إذا  
 تباعتم أمر بالتوقف على الشهادة حتى لا يقع التجاحد والبيع يصدق قبل الخيار بعد الإيجاب والقبول فلو ثبت  
 الخيار وعدم لزوم قبله كانابطال لهذه النصوص وأما القياس فعلى التشكاح والخلع والعق والكتابة كل  
 منه اعتقد معاوضة يتم بلا خيار المجلس بمجرد اللفظ الدال على الرضى فكذا البيع وتبامه فى المخ والفتح ط  
 (قوله مجازا لاول) أى باعتبار ما يؤول اليه عاقبته ط عن المخ مثل أنى أرانى اعصر خرا (قوله مجاز  
 الكون) أى باعتبار ما كان عليه من قبل مثل وآتوا لى تأمى أموالهم (قوله) وشرط لفتحته معرفة قدر  
 منيع وثن) ككثرة خطه وخسرة دراهم او اكرار خطه فخرج ما لو كان قدر المبيع بمجهولا أى جهالة فاحشة  
 فانه لا يصح . وقد نالنا فاحشة لما قالوه لو باعه جميع ما فى هذه القرية أو هذه الدار والمشتري لا يعلم ما فيها الا يصح  
 لنفس الجهالة أما لو باعه جميع ما فى هذا البيت او الصندوق او الجوالق فانه يصح لان الجهالة بسيرة قال  
 فى القضية الا اذا كان لا يحتاج معه الى التسليم والتسلم فانه يصح بدون معرفة قدر المبيع كن اقتران فى يده متاع  
 فلان غصبا او ودبعة ثم اشتراه جاز وان لم يعرف مقداره اه ومعرفة الحد ودتغنى عن معرفة المقدار فى  
 البرازية تباعه ارضا و كحدودها لا ذرعها طول او عرضا جاز وكذا ان لم يذكر الحدود ولم يعرفه المشتري اذا  
 لم يقع بينهما تجاحد وفيها جهل البائع معرفة المبيع لا يمنع وجهل المشتري يمنع اه وعلى هذا فنفرع ما  
 فى القضية لك فى يدى ارض خربة لا تساوى شيأ فى موضع كذا فبعضها سنى بستة دراهم فقال بعثها ولم يعرفها البائع  
 وهى تساوى اكثر من ذلك جاز ولم يكن ذلك بيع المجهول لانه لما قال لك فى يدى ارض صار كانه قال ارض كذا  
 وفى الجمع لو باعه نصيبه من دار يعلم العاقد من شرط اى عند الامام ويجيزه أى أبو يوسف مطلقا وشرط أى محمد علم  
 المشتري وحده وفى الثانية اشترى كذا كذا قرية من ماء الفرات قال أبو يوسف ان كانت القرية بغيرها جاز  
 لمكان التعامل وكذا الراوية والحزوة وهذا استحسان وفى القياس لا يجوز اذا كان لا يعرف قدرها وهو قول  
 الامام وخرج أيضا ما لو كان الثمن مجهولا كالمبيع بقمته او برأس ماله أو بما اشتراه او بمثل ما اشتراه فلان علم  
 المشتري بالقدر فى المجهول الوصف تحقق المنازعة فالمشتري يريد دفع الادون والبائع يطلب الارتفاع  
 (ووصف ثمن) لانه اذا كان مجهول الوصف تحقق المنازعة فالمشتري يريد دفع الادون والبائع يطلب الارتفاع  
 فلا يحصل نقص وشرعية العقد ثمن (تنبيه) ظاهر كلامه كالكتبة على أن معرفة وصف المبيع غير شرط  
 وقد نقي اشتراطه فى البدائع فى المبيع والثمن وظاهر الفتح اثباته فيهما ووفق فى البحر يحمل ما فى البدائع على  
 المشار اليه او الى مكانه وما فى الفتح على غيره لكن حقق فى الثمن أن ما فهمه من الفتح وهم فاحش لان كلام الفتح  
 فى الثمن فقط قلت وظاهره الاتفاق على اشتراط معرفة القدر فى المبيع والثمن وانما الخلاف فى اشتراط الوصف  
 فيهما والعلامة الشريفة لى رسالة سماها نفيس المتجر بشرأ الدرر حقق فيها أن المبيع المسمى جنسه لا حاجة  
 فيه الى بيان قدره ولا وصفه ولو غير مشار اليه أو الى مكانه لان الجهالة المانعة من الصحة تنقش بثبوت خيار  
 الرؤية لانه اذا لم يوافق رده فلم تكن الجهالة مفضية الى المنازعة واستدل على ذلك بفروع صححوا فيها البيع  
 بدون بيان قدر ولا وصف منها ما قد مناه من صحة بيع جميع ما فى هذا البيت او الصندوق وشراء ما فى يده من  
 غصب او ودبعة وبيع الارض مقتصرا على ذكر حدودها وشراء الارض الخربة المارة عن القضية . ومنها  
 ما قالوا لو قال بعثك عبدي وليس له الا عبد واحد صح بخلاف بعثك عبدا بدون اضافة فانه لا يصح فى الاصح  
 ومنها لو قال بعثك كرا من الخنطة فان لم يكن كل الكتر فى ملكه بطل ولو بعضه فى ملكه بطل فى المعدوم وفسد فى  
 الموجود ولو كله فى ملكه لكن فى موضعين أو من نوعين مختلفين لا يجوز ولو من نوع واحد فى موضع واحد جاز  
 وان لم يصف البيع الى تلك الخنطة وكذا لو قال بعثك ما فى كى فعاتمهم على الجواز وبعضهم على عدمه وأول قول  
 الكثر ولا بد من معرفة قدر ووصف ثمن بأن لفظ قدر غير متون مضافا لما بعده من الثمن مثل قول العرب بعثك  
 بنصف ورع درهم قلت ما ذكره من الاكتفاء بذكر الجنس عن ذكر القدر والوصف يلزم عليه صحة البيع فى نحو  
 بعثك خنطة بدرهم ولا قائل به ومثل بعثك عبدا اودارا وما قاله من انتفاء الجهالة بثبوت خيار الرؤية مدفوع  
 بأن خيار الرؤية قد يسقط برؤية بعض المبيع فتبقى الجهالة المفضية الى المنازعة وكذا قد يبطل خيار الرؤية قبلها

واطلاق المتبايعين فى الاول  
 مجازا لاول وفى الثاني مجاز  
 الكون وفى الثالث حقيقة  
 فيصل عليه (وشرط لفتحته  
 معرفة قدر) مبيع وثن  
 (ووصف ثمن)

قوله جاز ولم يكن ذلك بيع  
 المجهول قال الخبير الرملى  
 لم يذكر خيار الغبن للبائع  
 ولا شك أن له ذلك على ما علمه  
 القنوتى حيث كان الثمن  
 فاحشا للتغريز وقد اقتبست به  
 فى مثل ذلك مرارا والله سبحانه  
 أعلم اه قلت وبه صرح فى  
 الحاوى اه منهم



بخبويع اورهن لما اشتراه كما سيأتي بيانه في بابها ولذا قال المصنف هناك مع البيع والشراء لما لم يرباه والاشارة  
اليه او الى مكانه شرط الجواز اه فافاد أن انتفاء الجهالة بهذه الاشارة شرط جواز أصل البيع لينبت بعده  
خيار الرؤية نعم صحيح بعضهم الجواز بدون الاشارة المذكورة لكنه محمول على ما إذا حصل انتفاء الجهالة بدونها  
ولذا قال في النهاية هناك مع شراء ما لم يره يعني شيئاً مسمى موصوفاً ومشاراً اليه او الى مكانه وليس فيه غيره  
بذلك الاسم اه وقال في العناية قال صاحب الاسرار لان كلامنا في عين هي بحالة لو كانت الرؤية حاصلة لكان  
البيع جائزاً اه وفي حاوي الزاهدى باع حنطة قد راها معلوماً لم يعينها لابل الاشارة ولا بالوصف لا يصح اه  
هذا والذي يظهر من كلامهم تقريراً وتعليلاً أن المراد بمعرفة القدر والوصف ما ينفي الجهالة الفاحشة وذلك  
بما يخص المبيع عن أنظاره وذلك بالاشارة اليه ولو حاضراً في مجلس العقد والافيان مقداره مع بيان وصفه  
لومن المقدرات كبعثك كره حنطة بلدية مثلاً بشرط كونه في ملكه أو ببيان مكانه الخاص كبعثك ما في هذا  
البيت او ما في كى او بإضافته الى البائع كبعثك عبدى ولا عبده غيره أو ببيان حدود أرض في كل ذلك  
تنفي الجهالة الفاحشة عن المبيع وتبقى الجهالة اليسيرة التي لا تنافي صحة البيع لارتفاعها بثبوت خيار الرؤية  
فان خيار الرؤية انما ثبت بعد صحة البيع لرفع تلك الجهالة اليسيرة لالرفع الفاحشة المنافية لصحته فاعتزم  
تحقيق هذا المقام بمبارف الظنون والاهوام ويندفع به التناقض واللوم عن عبارات القوم (قوله بكصرى  
اودمشقى) ونظيره اذا كان الثمن من غير النقود كالحنطة لآلة من بيان قدرها ووصفها ككر حنطة بحيرية  
او صعيدية كما افاده الكمال وحققه في التهر (قوله غير مشار اليه) أى الى ما ذكر من المبيع والثن قال في البحر  
لان التسليم والتسلم واجب بالعقد وهذه الجهالة مفضية الى المنازعة فينتج التسليم والتسلم وكل جهالة هذه  
صفها تمنع الجواز اه (قوله لا يشترط ذلك في مشار اليه) قال في البحر وقوله غير مشار فيه لان المشار اليه  
مبعا كان أو غنياً لا يحتاج الى معرفة قدره ووصفه فلو قال بعتك هذه الصبرة من الحنطة او هذه الكورجة من  
الأنرز والشاشات وهى مجهولة العدد بهذه الدراهم التي في يدك وهى مرئية لفقيل جازولم لان الباقي جهالة  
الوصف يعنى القدر وهو لا يضّر اذا بيع من التسليم والتسلم اه (قوله ما لم يكن) أى المشار اليه ربويا  
قوبل بجنبه أى ويسع مجازفة مثل بعتك هذه الصبرة من الحنطة بهذه الصبرة قال في البحر فانه لا يصح لاحتمال  
الربا واحتماله مانع كحقه (قوله أو سلماً) أراد به المسلم فيه بقريته ما بعده لكنه لا حاجة لذكره لان المسلم  
فيه مؤجل غير حاضر فلا يصح أن يكون مشاراً اليه والكلام فيه (قوله لومكلا او موزونا) فلا تكفى  
الاشارة اليه كما في مذروع وجيوان خلافاً لما لا نه ربما لا يتقدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال  
وقد ينقضي بعضه ثم يجد باقية مع عبارة ولا يستبدل به رب السلم في مجلس الرد فيفسخ العقد في المردود وينقضي غيره  
فلزم جهالة المسلم فيه فيما ياتي فوجب بيانه كما سيبيء في باب السلم (قوله خير) أى البائع والذي في الفتح  
والبحر عدم التخيير وعبرة الفتح ولو قال اشتريتها بهذه الصبرة من الدراهم فوجد البائع ما فيها بخلاف نقد البلد  
فله أن يرجع بنقد البلد لان مطلق الدراهم في البيع ينصرف الى نقد البلد وان وجد حاداً فنقد البلد جاز ولا خيار  
للبيع بخلاف ما لو قال اشتريت بما في هذه الخاية ثم رأى الدراهم التي كانت فيها كان له الخيار وان كانت نقد  
البلد لان الصبرة بعرف مقدار ما فيها من خارجها وفي الخاية لا يعرف ذلك من الخارج فكان له الخيار ويسمى  
هذا الخيار خيار الكمية لا خيار الرؤية لان خيار الرؤية لا يثبت في النقود اه ط (قوله وصح بثن حال)  
بشديد اللام قال في المصباح حل الدين بحل بالكسر حلولا اه قيد بالثن لان تأجيل المبيع المعين لا يجوز  
ويفسده بحر واعلم أن كلاً من التقدين ثمن ابدا والعين الغير المثلى مبيع ابدا وكل من المكمل والموزون الغير  
النقد والعددي المتقارب ان قبول بكل من التقدين كان مبيعاً أو قبول بعين فان كان ذلك المكمل  
والموزون المتقارب متعينا كان مبيعاً أيضاً وان كان غير متعين فان دخل عليه حرف الباء مثل اشتريت هذا  
العبد بكر حنطة كان ثمناً وان استعمل استعمال المبيع كان سلماً مثل اشتريت منك كره حنطة بهذا العبد فلا بد  
من رعاية شرائط السلم غرراً لا ذكر شرح درر البحار وسيأتي له زيادة بيان في آخر الصرف (قوله وهو الاصل)  
لان الحلول مقتضى العقد وموجبه والاجل لا يثبت الا بالشرط مجر عن السراج (قوله لئلا يفضى الى النزاع)  
تعليل لاشتراط كون الاجل معلوماً لان علمه لا يفضى الى النزاع وأما مفهوم الشرط المذكور وهو أنه لا يصح

كصرى اودمشقى (غير  
مشار) اليه (لا) يشترط ذلك  
في (مشار اليه) لنفي الجهالة  
بالاشارة ما لم يكن ربويا قوبل  
بجنبه أو سلماً اتفاقاً ورأس  
المال سلم لومكلا أو موزونا  
مخلافهما كما سيبيء (فرع)  
لو كان الثمن في صرة  
ولم يعرف ما فيها من خارج خير  
ويسمى خيار الكمية لا خيار  
الرؤية لعدم ثبوته في النقود فتح  
(وصح بثن حال) وهو الاصل  
(ومؤجل الى معلوم) لئلا  
يفضى الى النزاع

مطلب  
في الفرق بين الاثمان والمبيعات

مطلب  
في التأجيل الى أجل مجهول

إذا كان الاجل مجهولا ففعله كونه يفضي الى النزاع فافهم وسيد كرا المصنف في البيع الفاسد بيان الاجل المفسد وغيره (تنبيه) من جهالة الاجل ما اذا باعه بألف على أن يؤدى اليه الثمن في بلد آخر ولو قال الى شهر على أن يؤدى الثمن في بلد آخر جاز بألف الى شهر ويظل الشرط لان تعيين مكان الايفاء فيها للاجل له ولا مؤنة غير صحيح فلوله اجل ومؤنة يصح ومنه الاشتراط أن يعطيه الثمن على التفريق او كل اسبوع البعض فان لم يشرط في البيع بل ذكر بعده لم يفسد وكان له اخذ الكل جملة وتعامه في الجبر وقوله لم يفسد أى البيع فيه كلام بأقربا (قوله ولو باع مؤجلا) أى بلبان مدة بأن قال بعثك بدرهم مؤجل (قوله صرف لشهر) كأنه لانه المعهود في الشرع في السلم والعين في ليقضين دينه أجلا بحر (قوله به يفتى) وعند البعض للثلاثة ايام بحر عن شرح المجمع قلت ويشكل على القولين أن شرط صحة التأجيل أن يعرفه العاقدان ولذا لم يصح البيع بمن مؤجل الى التبروز والمهرجان وصوم النصارى اذا لم يذكره العاقدان كما سأتى في البيع الفاسد وكذا لو عرفه أحدهما دون الآخر فقامل (قوله فالقول لناسيه) وهو البائع لان الاصل الحلال كما مر (قوله الا في السلم) فان القول لمثبت لان نفيه يدعى فساد به فقد شرط صحته وهو التأجيل ومدة عنه يدعى صحته بوجوده والقول لم يدعى الصحة ط (قوله فلتدعى الاقل) لانكاره الزيادة ح (قوله والبينة فيهما) أى في المسألتين للمشتري لانه ثبت خلاف الظاهر والبيئات للاثبات ح (قوله فالقول والبينة للمشتري) لانهما الماتنفا على الاجل فالاصل بقاؤه فكان القول للمشتري في عدم مضيه ولانه منكر توجه المطالبة وهذا ظاهر وأما تقديم بيته على بيته البائع فعلة في البحر عن الجوهره بأن البينة مقدمة على الدعوى اه وهو مشكل فان شأن البينة اثبات خلاف الظاهر وهو نادى البائع على أن بيته المشتري على عدم المضى - شهادة على النفي وقد يجاب عن الثاني بأنه اثبات في المعنى لان المعنى أن الاجل باق تأجيل وحينئذ فوجه تقديم بيته كونها أكثر اثباتا وبديل له ما سأتى في السلم من انهم ما اختلفا في معنى - الاجل فالقول للمسلم اليه بيته وان برهنا في بيته أولى وعلة في البحر بأثبات زيادة الاجل قال فالقول وقوله والبينة بيته هذا ولم يذكر الاختلاف في الثمن اوفى المبيع لانه سأتى في كتاب الدعوى في فصل دعوى الرجاءين (قوله ويظل الاجل بعوت المديون) لان فائدة التأجيل أن يجبر فيؤدى الثمن من غناء المال فاذا مات من له الاجل تعين المتروك لقضاء الدين فلا يفيد التأجيل بحر عن شرح المجمع وصرح قبله بانه لومات البائع لا يظل الاجل (قوله او مجهولا) أى جهالة بسيرة بدليل التمثيل فيخرج ما لوجهه الى اجل مجهول جهالة فاحتمه كهبوب الريح (قوله صار مؤجلا) كذا جزم به المصنف في باب البيع الفاسد كما سأتى متناوذا كره في الهداية ايضا وكذا في الزيلعي ومن الملتقى والدرر وغيرهما وعزاه في التارخانية الى الكافي وفي الخاتمة ريجل باع شيئا معا جزا وآخر الثمن الى الحصاد او الدياس قال يفسد البيع في قول أبي حنيفة وعن محمد أنه لا يفسد البيع ويصح التأجيل لان التأخير بعد البيع تبرع فيقبل التأجيل الى الوقت المجهول كما لو كفل بجال الى الحصاد او الدياس وقال القاضي الامام أبو علي - النسقي - هذا يشكك بما اذا اقرض رجلا وشرط في القرض أن يكون مؤجلا لا يصح التأجيل ولو اقرض ثم آخر لا يصح ايضا فكان الصحيح من الجواب ما قال الشيخ الامام انه يفسد البيع سواء اجله الى هذه الاوقات في البيع او بعده اه قلت وهذا تصحيح لخلاف ما قدمناه عن الهداية وغيرها وفيه بحث فان الحاق البيع بالقرض غير ظاهر بدليل أن القرض لا يصح تأجيله أصلا وان كان الاجل معلوما وتأجيل البيع الى اجل معلوم صحيح اتفاقا على أنه ذكر في التاسع والثلاثين من جامع القسوين الشرط الفاسد لو ألحق بعد العقد هل يلتحق بأصل العقد عند أبي حنيفة قيل نعم وقيل لا وهو الصحيح اه ثم قال بعده استأجر أرضا وشرط تعجيل الاجرة الى الحصاد او الدياس يفسد العقد ولو لم يشرطه في العقد بل بعده لا يفسد كما في البيع فان الزاوية تخفظة انه لو باع مطلقا ثم اجل الثمن الى حصاد ودياس لا يفسد ويصح الاجل اه (تنبيه) علم مما مر أن الاجال على ضربين معلومة ومجهولة والمجهولة على ضربين متقاربة كالخصاد ومتفاوتة كهبوب الريح فالثمن العين يفسد بالتأجيل ولو معلوما والدين لا يجوز لمجهول لكن لو جهالة متقاربة وأبطله المشتري قبل جملة وقبل فسجه للفساد انقلب جائزا لو بعد مضيه أما لو متفاوتة وأبطله المشتري قبل التفرق انقلب جائزا كما في البحر عن السراج هذا وذكر الشارح في البيع الفاسد عن العيني - ما يوههم أن الاخير لا ينقلب جائزا

ولو باع مؤجلا صرف لشهر به يفتى ولو اختلفا في الاجل فالقول لناسيه الا في السلم به يفتى ولو في قدره فلتدعى الاقل والبينة فيهما للمشتري ويظل الاجل بعوت المديون لا الدائن (فروع) باع بجال ثم أجله أجل معلوما او مجهولا كنيروز وحصاد صار مؤجلا منيته

قوله تعجيل الاجرة هكذا بخطه واجل حوايه تأجيل الاجرة بدليل قوله الى الحصاد الخ وبدليل التنظير بالبائع في قوله كما في البيع الخ تأمل اه مصححه

وليس كذلك فافهم ونقل السارح هالك تبعا للمصنف عن ابن كمال وابن ملك أن ابطاله قبل التفرق شرط  
في المجهول جهالة متقاربة كالخداد وهو خطأ كما سنبينه هناك ان شاء الله تعالى (قوله فليس بتأجيل) لان  
مجرد الامر بذلك لا يستلزم التأجيل تأمل (قوله ان اخل بنجيم) حال من فاعل جعله بتقدير التول أي جعله  
ربه بنجوما قالوا ان اخل الخ اه ح (قوله قات ومما يكثر وقوعه الخ) اعلم انه اذا اشترى بالدرهم التي  
غلب عليها اوبالفلوس ولم يسأها للبائع ثم كدت بطل البيع والانقطاع عن ايدي الناس كالكساد ويجب  
على المشتري رد المبيع لو فاقما ومثله اوقيته لو هالك وان لم يكن مقبوضا فلا حكم لهذا البيع أصلا وهذا عنده  
وعندهما لا يبطل البيع لان المتعذر التسليم بعد الكساد وذلك لا يوجب الفساد لاحتمال الزوال بالزواج لكن  
عند أبي يوسف تجب قيمته يوم البيع وعند محمد يوم الكساد وهو آخر ما تعامل الناس بها وفي الذخيرة الفتوى  
على قول أبي يوسف وفي المحيط والتممة والحقائق وقول محمد يفتى رفقيا بالناس اه والكساد أن تترك  
المعاملة بها في جميع البلاد فلو في بعضها لا يبطل لكنه تنعيب اذا لم ترح في بلدهم فيخير البائع ان شاء اخذه  
وان شاء أخذ قيمته وهذا الانقطاع أن لا يوجد في السوق وان وجد في يد الصارفة والبيوت هكذا في الهداية  
والانقطاع كالكساد كما في كثير من الكتب لكن قال في المتعذر فان انقطع ذلك فعليه من الذهب والفضة قيمته  
في آخر يوم انقطع هو المختار اه هذا اذا كدت او انقطعت أما اذا غلت قيمتها وانقصت فالبيع على حاله  
ولا يغير المشتري وبطال بالتقدير الذي كان وقت البيع كذا في فتح القدير وفي البرازية عن المتني غلت  
الفلوس اورخصت فعند الامام الاول والثاني أولا ليس عليه غيرها وقال الثاني ثانيا عليه قيمتها من الدراهم  
يوم البيع والقبض وعليه الفتوى وهكذا في الذخيرة والخلاصة عن المتني ونقله في البحر وأقره حيث صرح  
بأن الفتوى عليه في كثير من المعبران فيجب أن يقول عليه اثناء وقضاء ولم ار من جعل الفتوى على قول الامام  
هذا خلاصة ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في رسالته بذل المجهود في مسألة تغير النقود وفي الذخيرة عن  
المتني اذا غلت الفلوس قبل القبض اورخصت قال أبو يوسف قولي وقول أبي حنيفة في ذلك سواء وليس له  
غيرهما ثم رجع أبو يوسف وقال عليه قيمتها من الدراهم يوم وقع البيع ويوم وقع القبض اه وقوله يوم وقع  
البيع أي في صورة البيع وقوله ويوم وقع القبض أي في صورة القرض كما نبه عليه في النهر في باب الصرف  
وحاصل ما مر أنه على قول أبي يوسف المقتضى به لا فرق بين الكساد والانقطاع والرخص والغلاء في أنه تجب قيمتها  
يوم وقع البيع او القرض لامثلها وفي دعوى البرازية من النوع الخامس عشر عن فوائد الامام أبي حفص  
الكبير استقرض منه دائق فلوس حال كونه عشرة بدائق فصارت ستة بدائق أورخص وصار عشرون  
بدائق يأخذ منه عددا ما أعطى ولا يزيد ولا ينقص اه قات هذا مبني على قول الامام وهو قول أبي يوسف أولا  
وقد علمت أن المفتي به قوله ثانيا يوجب قيمتها يوم القرض وهو دائق أي سدس درهم سواء صار الآن ستة  
فلوس بدائق أو عشرين بدائق تأمل ومثله ما سذكره المصنف في فصل القرض من قوله استقرض من الفلوس  
الرأبجة والعدا لي فكدت فعليه مثلها كاملة لا قيمتها اه فهو على قول الامام وسأيت في باب الصرف  
منا وشرا اشتري شيأ به أي يغالب الغش وهو نفاق أو بفلس ناقصة فكسد ذلك قبل التسليم للبائع بطل  
البيع كالأمانة عن ايدي الناس فانه كالكساد وكذا حكم الدراهم لو كدت وانقطعت بطل وصحها بقيمة  
المبيع وبه يفتى رفقيا بالناس بحر وحقائق اه وقوله بقيمة المبيع صوابه بقيمة الثمن الكاسد وفي غاية  
البيان قال أبو الحسن لم يختلف الرواية عن أبي حنيفة في قرض الفلوس اذا كدت أن عليه مثلها قال بشر  
قال أبو يوسف عليه قيمتها من الذهب يوم وقع القرض في الدراهم التي ذكرت لك أصنافها يعني البخارية والطرية  
واليزيدية وقال محمد قيمتها في آخر نفاقها قال القدوري واذا ثبت من قول أبي حنيفة في قرض الفلوس ما ذكرنا  
فالدرهم البخارية فلوس على صفة مخصوصة والطرية واليزيدية هي التي غلب الغش عليها فتجزي مجرى الفلوس  
فلذلك فاسأها أبو يوسف على الفلوس اه ما في غاية البيان وما ذكره في القرض جار في البيع ايضا كما قد مناه  
عن الذخيرة من قوله يوم وقع البيع الخ ثم اعلم أن الذي فهم من كلامهم أن الخلاف المذكور انما هو في الفلوس  
والدراهم الغالبة الغش ويدل عليه انه في بعض العبارات اقتصر على ذكر الفلوس وفي بعضها ذكر العدا إلى  
معها وهي كافي البحر عن البناءة بنخ العين المهمة والدال وكسر اللام درهم فيها غش وفي بعضها تنقيدها الدراهم

مدا  
يوم في أحكام القود اذا كدت  
أرا منعت أو غلت أو رخصت

له ألف من ثمن مبيع فقال أعط  
كل شهر مائة فليس بتأجيل  
برازية عليه ألف من جعله ربه  
بنجوما ان اخل بنجيم حل الباقي  
فالامر كما شرط ملتقط وهي  
كثيرة الوقوع قلت ومما يكثر  
وقوعه ما لا يشتري بقطع  
رأبجة فكسدت بضرب  
جديدة يجب قيمتها يوم البيع  
من الذهب لا غير اذا لم يكن  
الحكام الحكم بثلثها لمنع  
السلطان منها ولا يدفع قيمتها  
من الفضة الجديدة لانها مالم  
يغلب غشها فبجدها وردتها  
سواء اجماعا

بغالبه الغش وكذا تعليلهم قول الامام بطلان البيع بأن الثنية بطلت بالكساد لان الدراهم التي غاب عنها  
انما جاءت ثنابا لاصطلاح فاذا ترك الناس المعاملة بها بطل الاصطلاح فلم يبق ثناب في البيع بلائع فبطل  
ولم ار من مخرج يحكم الدراهم الخالصة أو المغلوطة الغش سوى ما أفاده الشارح هنا وينبغي انه لا خلاف في انه  
لا يبطل البيع بكساده ويجب على المشتري مثله في الكساد والانتطاع والرخص والغلاء أما عدم بطلان  
البيع فلا ينافي مخالفة قول المعاملة بها لا يبطل ثنيتها فلا ينافي تعليل البطلان المذكور وهو بقاء البيع بلائع  
وأما وجوب مثله وهو ما وقع عليه العقد كما أنه ذهب شخص أو مائة ريال فرغى فلبقاء ثنيتها أيضا وعدم  
بطلان تقويمها وتتمام بيان ذلك في رسالتنا تنبيه الرقود في أحكام التقود وأما ما ذكره الشارح من انه يجب  
قيمتها من الذهب فغير ظاهر لان ثنيتها لم تبطل فكيف يعدل الى القيمة وقوله اذا لم يمكن الخ فيه نظر لان منع  
السلطان التعامل بها في المستقبل لا يستلزم منع الحاكم من الحكم على شخص بما وجب عليه منها في الماضي  
وأما قوله ولا يدفع قيمتها من الجديدة فظاهر ويانه أن كسادها عيب فيها عادة لان الفضة الخالصة اذا كانت  
مضروبة رائجة تقوم بأكثر من غيرها فاذا كانت العشرة من الكسادة تساوي تسعة من الرائجة مثلافان  
أزمتا المشتري بقيمتها وهو تسعة من الجديدة يلزم الربا وان أزمناه بعشرة نظرنا الى أن الجودة والرداءة في باب  
الربا غير معتبرة يلزم ضرر المشتري حيث أزمناه بأحسن مما التزم فلم يمكن الزامه بقيمتها من الجديدة ولا بمثلهما  
منها فمعين الزامه بقيمتها من الذهب لعدم إمكان الزامه بمثلهما من الكسادة أيضا لما علمت من منع الحكم منه لكن  
علمت ما فيه هذا ما ظهر لي في هذا المقام والله سبحانه وتعالى أعلم وبقي ما لو وقع الشراء بالقروش كما هو عرف  
زماننا ويأتي الكلام عليه قريبا (قوله أما ما غلب غشه الخ) أفاده أن كلامه السابق فيما كان خاليا عن الغش  
او كان غشه مغلوبا وانه لا خلاف فيه على ما يفهم من كلامهم كما قرأناه آنفا (قوله كما سيبيء في فصل الترض)  
صوابه في باب الصرف كما علم مما قد سناه (قوله وهذا) اي ما ذكره في المتن من صحة البيع بمن مؤجل الى  
معلوم (قوله بمن دين الخ) أراد بالدين ما يصح أن يثبت في الذمة سواء كان نقدا أو غيره وبالعين ما قابله  
فيدخل في الدين الثوب الموصوف بما يعترفه لقوله في الفتح وغيره ان الثياب كما ثبت مبيعا في الذمة بطريق السلم  
ثبت ديننا مؤجلا في الذمة على انهما عن وحينئذ يشترط الاجل لانهما عن بل لتصير ملحقة بالسلم في كونها ديننا في  
الذمة فلذا قلنا اذا باع عبدا بثوب موصوف في الذمة الى أجل جاز ويكون بيعا في حق العبد حتى لا يشترط  
قبضه في المجلس بخلاف ما لو أسلم الدراهم في الثوب وانما ظهرت أحكام المسلم فيه في الثوب حتى شرط فيه  
الاجل واستغني عنه قبل قبضه لاحاقه بالسلم فيه اه فافهم (قوله وبخلاف جنسه) عطف على قوله بمن دين  
وفي بعض النسخ او بدل الواو والاولى اولى لان الشرط كل منهما لا أحدهما كما أفاده ط وقوله ولم يجمعهما  
قدر جملة حاله والقدر كيل او وزن وذلك كبيع ثوب بدراهم واحترز عما لو كان يجنسه وجمعهما قدر ككثير  
بمثله او كان يجنسه ولم يجمعهما قدر كثوب هرري بمثله او كان بخلاف جنسه وجمعهما قدر ككثير بكثر شعير  
فانه لا يصح التأجيل لما فيها من ربا النساء فقول الشارح لما فيه من ربا النساء بالفتح اي التأخير تعليل لمفهوم  
المتن وهو عدم صحة التأجيل في الصور الثلاث افاده ح قلت بقي شرط آخر وهو أن لا يكون المبيع الكلي  
او الوزني هالكا فقد ذكر ان خير الرمي اول البيوع عن جواهر الفقاوى له على آخر حنطة غير السلم فباعها منه  
بمن معلوم الى شهر لا يجوز لانه يبيع الكلي بالكلي وقد نهى عنه وان باعها بمن عليه ونقد المشتري الثمن في  
المجلس جاز فيكون ديننا بعين اه وذكر المسألة في المنه قبيل باب الربا ومثله كل مكيل وموزون وكالبيع الصلح في  
الثلاثين من جامع الفصولين ولو غصب كثر بتر فصالحه وهو قائم على دراهم مؤجلة جاز وكذا الذهب والفضة  
وسائر الموزونات ولو صالحه على كلي مؤجل لم يجوز اذا الجنس بانفراده يحرم النساء ولو كان البر هالكا لم يجوز  
الصلح على شيء من هذا نسبة لانه دين دين الا اذا صالح على بزمثله أو أقل منه مؤجلا جاز لانه عين حقه والخط  
جاز لا لوعلى اكثر للربا والصلح على بعض حقه في الكلي والوزني حال قيامه لم يجوز اه وفي البرازية الحيلة  
في جواز بيع الحنطة المستهلكة بالنسيئة أن يبيعها بثوب ويقبض الثوب ثم يبيع بدراهم الى أجل اه اقول  
وتجربى هذه الحيلة في الصلح أيضا وهي واقعة الفتوى ويكثر وقوعها اه (قوله فندسقوط الخيار  
عنده) اي عند أبي حنيفة لان ذلك وقت استقرار البيع (قوله مذتسلم) متعلق بأجل (قوله لمنع) اللام

أما ما غلب غشه فله فيه الخلاف  
كما سيبيء في فصل القرض فتنبه  
وبه اجاب سعدى اقدى وهذا  
اذا بيع بمن دين فلو بعين فسد  
فتح و (بخلاف جنسه ولم  
يجمعهما قدر) لما فيه من ربا  
النساء كما سيبيء في باب  
(و) الاجل (ابتدأه من  
وقت التسليم) ولو فيه خيار  
فندسقوط الخيار عنده خاتمة  
(والمشتري) بمن مؤجل  
الى سنة منكرة (اجل سنة  
ثانية) مذتسلم (لمنع البائع  
السلعة) عن المشتري (سنة  
الاجل) المنكرة

للتعليل والتوقيت متعلقة بما تعلق به قوله وللمشتري (قوله تحصيلاً لفائدة التأجيل) وهي التصرف في البيع وإيقاء الثمن من ربحه مثلاً (قوله فلو معينة) كسنة كذا ومثله الى رمضان مثلاً (قوله لان التقصير منه) تعليل للثانية أما الاولى فلكونه لما عين تعيين حقه فيما عينه فلا يثبت في غيره (قوله والثمن المسمى قدره لا وصفه) لما كان قول المصنف ينصرف مطلقاً موهماً أن المراد بالمطلق ما لم يذكر قدره ولا وصفه بقوله اولاً وشرطاً لاحتجته معرفة قدر ووصف عن دفع ذلك بأن المراد المطلق عن تسمية الوصف فقط (قوله يجمع الفتاوى) فانه قال معزاً الى يوسع الخزانة باع عينا من رجل بأصفهان بكذا من الدنانير فلم يتقد الثمن حتى وجد المشتري بخاري يجب عليه الثمن بعبارة أصفهان فيعتبر مكان العقد اه مخ قلت وتظهر ضرورة ذلك اذا كانت ماله الديار مختلفة في البلدين وتوافق العاقدان على أخذ قيمة الدينار واقفده او كساده في البلدة الاخرى فليس للبائع أن يلزمه بأخذ قيمته التي في بخاري اذا كانت أكثر من قيمته التي في اصفهان وكما يعتبر مكان العقد يعتبر زمنه أيضاً كما يفهم مما قدمناه في مسألة الكساد والرخص فلا يعتبر زمن الايقاع لان القيمة فيه مجهولة وقت العقد وفي البحر عن شرح الجمع لو باعه الى أجل معين وشرط أن يعطيه المشتري اى تقديروا يومئذ كان البيع فاسداً (قوله كذهب شريفي وبندقي) فانهما اتفقا في الرواج لكن ماله أحدهما أكثر فاذا باع بماله ذهب مثلاً ولم يبين صفته فسد للنزاع لان البائع يطلب الاكثر ماله والمشتري يدفع الاقل (قوله مع الاستواء في رواجها) أما اذا اختلفت رواجاً مع اختلاف ماله اياها وبذنه فيصح وينصرف الى الارواح وكذا يصح لو استوت ماله ورواجها لكن يخبر المشتري بين أن يؤدى أيهما شاء والحاصل أن المسألة رباعية وأن الفساد في صورة واحدة وهي الاختلاف في الماله فقط والصحة في الثلاث الباقية كما يسطه في البحر ومثل في الهداية مسألة الاستواء في الماله والرواج بالتنافي والثلاثي واعترضه الزمخشري بأن ماله الثلاثة أكثر من الاثنين وأجاب في البحر بأن المراد بالتنافي ما قطعنا منه بدرهم وبالثلاثي ما ثلاثة منه بدرهم قلت وحاصله أنه اذا اشترى بدرهم فله دفع درهم كامل او دفع درهم مكسر قطعين او ثلاثة حيث تساوى الكل في الماله والرواج ومثله في زماننا الذهب يكون كاملاً ونصفين واربعه ارباعاً وكلها سواء في الماله والرواج بل ذكر في الفقيه في باب المتعارف بين التجار كالمشروط برمن عت باع شيئاً بعشرة دنانير واستقرت العادة في ذلك البلد أنهم يعطون كل خمسة اسداس مكان الدينار واشتهرت بينهم فالعقد ينصرف الى ما تعارفه الناس فيما بينهم في تلك التجارة ثم رمن فك جرت العادة فيما بين اهل خوارزم أنهم يشترون سلعة بدنانير ثم يتقدون ثلثي دينار محمودية او ثلثي دينار وطسوج نيسابورية قال يجزى على المواضعة ولا تبقى الزيادة دنانير عليهم اه ومثله في البحر عن التارخانية ومنه يعلم حكم ما تعرف في زماننا من الشراء بالقروش فان القرش في الاصل قطعة مضرورية من الفضة تقوم بأربعين قطعة من القطع المصرية المسماة في مصر نفقا ثم ان انواع العملة المضروبة تقوم بالقروش ثنها ما يساوي عشرة قروش ومنها أقل ومنها أكثر فاذا اشترى بمائة قرش فالعادة أنه يدفع ما أراد من القروش او ما يساويها من بقية انواع العملة من ريال او ذهب ولا يفهم أحد أن الشراء وقع بنفس القطعة المسماة قرشاً بل هي او ما يساويها من انواع العملة المتساوية في الرواج المختلفة في الماله ولا يرد أن صورة الاختلاف في الماله مع التساوى في الرواج هي صورة الفساد من الصور الاربع لانه ختام يحصل اختلاف ماله الثمن حيث قدره بالقروش وانما يحصل الاختلاف اذا لم يقدر بها كالمشتري بمائة ذهب وكان الذهب انواعاً كلها راجحة مع اختلاف ماله اقله صار التقدير بالقروش في حكم ما اذا استوت في الماله والرواج وقد مر أن المشتري يخبر في دفع أيهما شاء قال في البحر فلو طلب البائع احدهما للمشتري دفع غيره لان امتناع البائع من قبول ما دفعه المشتري ولا فضل تغنت اه بنى هنا شيئاً وهو أن تقدمنا أنه على قول أبي يوسف المقتضى به لا فرق بين الكساد والانقطاع والرخص والغلاء في انه يجب قيمته يوم وقع البيع او القرض اذا كانت فلو سا او غالبه الغش وان كانت فضة خالصة او مغلوقة الغش تجب قيمته من الذهب يوم البيع على ما قاله الشارح او مثلهما على ما جئنا به وهذا اذا اشترى بالريال او الذهب مما يراى نفسه أما اذا اشترى بالقروش المراد بها ما يعم الكل كما قررناه ثم رخص بعض انواع العملة او كلها واختلفت في الرخص كما وقع مراراً في زماننا فقيه اشتباه فانها اذا كانت غالبه الغش وقلنا تجب قيمته يوم البيع فهذا لا يمكن ذلك لانه ليس المراد

مطلب  
يعتبر الثمن في مكان العقد وزمنه

محصولاً لفائدة التأجيل فلو معينة او لم يمنع البائع من التسليم لانها لا تقصر منه (و) الثمن المسمى قدره لا وصفه (ينصرف مطلقاً الى غالب نقد البلد) بلد العقد يجمع الفتاوى لانه المتعارف (وان اختلف النقود ماله) كذهب شريفي وبندقي (فسد العقد مع الاستواء في رواجها)

مطلب  
مهم في حكم الشراء بالقروش في زماننا

قوله نوع معين من العملة حتى نوجب قيمته واذا قلنا ان الخيار المشتري في تعيين نوع منها كما كان الخيار له قبل أن ترخص فإنه كان مخيرا في دفع اى نوع اراد فابقا الخيار له بعد الرخص بؤدى الى النزاع والضربان خياره قبل الرخص لان رخصه على البائع أما بعده ففيه ضربان المشتري ينظر الى الاتبع له والاضر على البائع فيختار فأن ما كان يساوى عشرة اذا صار نوع منه بثمانية ونصف يختار ما صار بثمانية فيدفعه للبائع ويحسبه عليه بعشرة كما كان يوم البيع وهذا في الحقيقة دفع مثل ما كان يوم البيع لاقبته من قيمة كل نوع تعتبر بغيره فحتم لم يمكن دفع القيمة لما قلنا ولزم من ابقاء الخيار للمشتري لزوم الضرر للبائع حصل الاستبعاد في حكم المسألة كما قلنا والذي حررته في رسالتى تنبيه الردود أنه ينبغي أن يؤمر المشتري بدفع المتوسط رخصا لا بالاكثر رخصا ولا بالاقل حتى لا يلزم اختصاص الضرر به ولا بالبائع لكن هذا اذا حصل الرخص للجميع انواع العملة أما التوقي منها نوع على حاله فينبغي أن يقال نالزام المشتري الدفع منه لان اختياره دفع غيره يكون تنسبا بتعدد اضرار البائع مع امكان غيره بخلاف ما اذا لم يمكن بأن حصل الرخص للجميع فهذا غاية ما ظهر لى في هذه المسألة والله سبحانه اعلم (قوله الاذايين في المجلس) قال في البحر فاذا ارتفعت الجهة التي يبيان احدهما في المجلس ورضى الآخر سرح لا ارتفاع المفسد قبل تقزيره فصار كالبيان المقارن (قوله خو في عرف المتقنين الخ) كذا قاله في الفتح واستدل به بحديث الفطرة كما تخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من شعير لكن قال في البحر وفي المصباح الطعام عند اهل الجواز البر خاصة وفي العرف اسم لما يؤكل مثل الشراب اسم لما يشرب وجعه الطعمة اه والمراد به في كلام المصنف الحبوب كلها لا البر وحده ولا كل ما يؤكل بقرينة قوله كيلا وجرافا اه (قوله كيلا وجرافا) منصوبان على الحال لانهما بمعنى اسم الفاعل او المفعول فافهم (قوله مثل الجيم الخ) اى يجوز في جميع الحركات الثلاث في القاموس الجزاف والجرافة مثلثين والجرافة الحدس في البيع والشراء معرب كراف اه والحدس القن والتخمين وحاصله ما في المغرب من انه البيع والشراء بلا كيل ولا وزن ونقل ط أن شرط جوازه أن يكون ميز اشارا اليه (قوله اذا كان بخلاف جنسه) أما بخلافه فلا يجوز مجازفة لاحتمال التفاضل الا اذا ظهر تساويهما في المجلس بجر حتى لو لم يحتمل التفاضل كان باع كفته ميزان من فضة بكفته منها جازوان كان مجازفة كافي الفتح والمجازفة فيه بسبب انه لا يعرف قدرها (قوله لشرطية معرفته) لاحتمال أن يتفاحا السلم فيريد المسلم اليه دفع ما أخذ ولا يعرف ذلك الا بمعرفته القدر ط (قوله ومن المجازفة البيع الخ) صرح بأنه من المجازفة مع أن ظاهر المتن انه ليس منها بقرينة العطف والاصل فيه المغايرة لانه على صورة الكيل والوزن وليس به حقيقة افاده في النهر (قوله وله مشتري الخيار فيهما) افاد أن البيع جائز غير لازم وهذا الخيار خمار كشف الحال بجر وفي رواية لا يجوز البيع والاول اصح وأظهر كافي الهداية وأول في الفتح قوله لا يجوز بأنه لا يلزم توافق بين الروايتين اى فلا حاجة الى التصحيح لارتفاع الخلاف فاعتراض البحر عليه بأنه خلاف ظاهر الهداية غير ظاهر وفي البحر عن السراج وبشرط لبقاء عقد البيع على الصحة بقاء الاناء والجر على حالهما فلو تناقيا قبل التسليم فسد البيع لانه لا يعلم مبلغ ما باعه منه اه (قوله وهذا اذا لم يحتمل الاناء نقصان) بأن لا يتكسب ولا يستقبض كان يكون من خشب او حديد أما اذا كان كالزبدل والجوالق ولا يجوز الا في قرب الماء استحضانا للتعامل نهر (قوله والجر التفتت) هذا مرئى عن ابي يوسف حتى لا يجوز بوزن هذه البطيخة ونحوها لانها تنقص بالخفاف وعول بعضهم على ذلك وليس بشئ فان البيع بوزن جبره منه لا يصح الا بشرط تعجيل التسليم ولا جفاف يوجب نقصانا في ذلك الزمان وما قد يعرض من تأخره يوما او يومين ممنوع بل لا يجوز ذلك كما لا يجوز في السلم وكل العبارات تفسد تقييد صحة البيع في ذلك بالتعجيل وتماه في الفتح قال في البحر وهو حسن جده او قرأه في النهر أيضا (قوله كبيع الخ) عبر في الفتح وغيره بقوله وعن ابي جعفر باعه من هذه الخطة قدر ما يملأ الطشت جاز ولو باعه قدر ما يملأ هذا البيت لا يجوز اه (قوله وصح فيما سمي) اشار به الى أن الصاع ليس بقيد حتى لو قال كل صاعين او كل عشرة بدرهم صح في اثنين وعشرة وعلى هذا فقول المتن صاع بدل من ما بدل بعض من كل وفيه من الخرازة ما لا يخفى اه ح (قوله في بيع صبرة) هي الطعام المجموع سميت بذلك لافراغ بعضه على بعض ومنه قيل السحاب فوق السحاب صبر قاله الازهرى وأراد صبرة مشار إليها

بالنهر ونوع معين من العملة حتى نوجب قيمته واذا قلنا ان الخيار المشتري في تعيين نوع منها كما كان الخيار له قبل أن ترخص فإنه كان مخيرا في دفع اى نوع اراد فابقا الخيار له بعد الرخص بؤدى الى النزاع والضربان خياره قبل الرخص لان رخصه على البائع أما بعده ففيه ضربان المشتري ينظر الى الاتبع له والاضر على البائع فيختار فأن ما كان يساوى عشرة اذا صار نوع منه بثمانية ونصف يختار ما صار بثمانية فيدفعه للبائع ويحسبه عليه بعشرة كما كان يوم البيع وهذا في الحقيقة دفع مثل ما كان يوم البيع لاقبته من قيمة كل نوع تعتبر بغيره فحتم لم يمكن دفع القيمة لما قلنا ولزم من ابقاء الخيار للمشتري لزوم الضرر للبائع حصل الاستبعاد في حكم المسألة كما قلنا والذي حررته في رسالتى تنبيه الردود أنه ينبغي أن يؤمر المشتري بدفع المتوسط رخصا لا بالاكثر رخصا ولا بالاقل حتى لا يلزم اختصاص الضرر به ولا بالبائع لكن هذا اذا حصل الرخص للجميع انواع العملة أما التوقي منها نوع على حاله فينبغي أن يقال نالزام المشتري الدفع منه لان اختياره دفع غيره يكون تنسبا بتعدد اضرار البائع مع امكان غيره بخلاف ما اذا لم يمكن بأن حصل الرخص للجميع فهذا غاية ما ظهر لى في هذه المسألة والله سبحانه اعلم (قوله الاذايين في المجلس) قال في البحر فاذا ارتفعت الجهة التي يبيان احدهما في المجلس ورضى الآخر سرح لا ارتفاع المفسد قبل تقزيره فصار كالبيان المقارن (قوله خو في عرف المتقنين الخ) كذا قاله في الفتح واستدل به بحديث الفطرة كما تخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من شعير لكن قال في البحر وفي المصباح الطعام عند اهل الجواز البر خاصة وفي العرف اسم لما يؤكل مثل الشراب اسم لما يشرب وجعه الطعمة اه والمراد به في كلام المصنف الحبوب كلها لا البر وحده ولا كل ما يؤكل بقرينة قوله كيلا وجرافا اه (قوله كيلا وجرافا) منصوبان على الحال لانهما بمعنى اسم الفاعل او المفعول فافهم (قوله مثل الجيم الخ) اى يجوز في جميع الحركات الثلاث في القاموس الجزاف والجرافة مثلثين والجرافة الحدس في البيع والشراء معرب كراف اه والحدس القن والتخمين وحاصله ما في المغرب من انه البيع والشراء بلا كيل ولا وزن ونقل ط أن شرط جوازه أن يكون ميز اشارا اليه (قوله اذا كان بخلاف جنسه) أما بخلافه فلا يجوز مجازفة لاحتمال التفاضل الا اذا ظهر تساويهما في المجلس بجر حتى لو لم يحتمل التفاضل كان باع كفته ميزان من فضة بكفته منها جازوان كان مجازفة كافي الفتح والمجازفة فيه بسبب انه لا يعرف قدرها (قوله لشرطية معرفته) لاحتمال أن يتفاحا السلم فيريد المسلم اليه دفع ما أخذ ولا يعرف ذلك الا بمعرفته القدر ط (قوله ومن المجازفة البيع الخ) صرح بأنه من المجازفة مع أن ظاهر المتن انه ليس منها بقرينة العطف والاصل فيه المغايرة لانه على صورة الكيل والوزن وليس به حقيقة افاده في النهر (قوله وله مشتري الخيار فيهما) افاد أن البيع جائز غير لازم وهذا الخيار خمار كشف الحال بجر وفي رواية لا يجوز البيع والاول اصح وأظهر كافي الهداية وأول في الفتح قوله لا يجوز بأنه لا يلزم توافق بين الروايتين اى فلا حاجة الى التصحيح لارتفاع الخلاف فاعتراض البحر عليه بأنه خلاف ظاهر الهداية غير ظاهر وفي البحر عن السراج وبشرط لبقاء عقد البيع على الصحة بقاء الاناء والجر على حالهما فلو تناقيا قبل التسليم فسد البيع لانه لا يعلم مبلغ ما باعه منه اه (قوله وهذا اذا لم يحتمل الاناء نقصان) بأن لا يتكسب ولا يستقبض كان يكون من خشب او حديد أما اذا كان كالزبدل والجوالق ولا يجوز الا في قرب الماء استحضانا للتعامل نهر (قوله والجر التفتت) هذا مرئى عن ابي يوسف حتى لا يجوز بوزن هذه البطيخة ونحوها لانها تنقص بالخفاف وعول بعضهم على ذلك وليس بشئ فان البيع بوزن جبره منه لا يصح الا بشرط تعجيل التسليم ولا جفاف يوجب نقصانا في ذلك الزمان وما قد يعرض من تأخره يوما او يومين ممنوع بل لا يجوز ذلك كما لا يجوز في السلم وكل العبارات تفسد تقييد صحة البيع في ذلك بالتعجيل وتماه في الفتح قال في البحر وهو حسن جده او قرأه في النهر أيضا (قوله كبيع الخ) عبر في الفتح وغيره بقوله وعن ابي جعفر باعه من هذه الخطة قدر ما يملأ الطشت جاز ولو باعه قدر ما يملأ هذا البيت لا يجوز اه (قوله وصح فيما سمي) اشار به الى أن الصاع ليس بقيد حتى لو قال كل صاعين او كل عشرة بدرهم صح في اثنين وعشرة وعلى هذا فقول المتن صاع بدل من ما بدل بعض من كل وفيه من الخرازة ما لا يخفى اه ح (قوله في بيع صبرة) هي الطعام المجموع سميت بذلك لافراغ بعضه على بعض ومنه قيل السحاب فوق السحاب صبر قاله الازهرى وأراد صبرة مشار إليها

قوله لزوم الضرر الاول حذف  
قوله لزوم كالا يخفى اه معجبه

الاذايين في المجلس لزوال  
الجهالة (وصح بيع الطعام)  
هو في عرف المتقدمين اسم  
للخطة ودقيقها (كيلا  
وجرافا) مثل الجيم معرب  
كراف المجازفة (اذا كان  
بخلاف جنسه ولم يكن رأس  
مال سلم) لشرطية معرفته  
كاسيبي (أو كان بخنسه وهو  
دون نصف صاع) اذ لا ربا فيه  
كاسيبي (و) من المجازفة  
البيع (بأناء وجرا لا يعرف  
قدره) قيد فيهما والمشتري  
الخيار فيهما نهر وهذا  
(اذا لم يحتمل) الاناء (النقصان  
و) الخمر (التفتت) فان  
احتملها لم يجوز بيعه قدر  
ما يملأ هذا البيت ولو قدر  
ما يملأ هذا الطشت جاز  
سراج (و) صح (في) ما سمي  
(صاع في بيع صبرة)

كما سألني وليست قد ابل كل مكيل او موزون او معدود من جنس واحد اذ الم تختلف قيمته كذلك نهر وقيد  
 بصيرة آخر ازا عن صبرتين من جنسين كما في الغرر وقال في شرحه الدرر أي لا يصح البيع عنده في القدر المسمى  
 اذا بيع صبرتان من جنسين كصبرتي بتر وشعر كل قفيز أو قفيزين بكذا حيث لم يصح البيع عنده في قفيز واحد  
 لتفاوت الصبرتين وعندهما يصح فيها ايضا وذكروا في المحيط والابيض أن العقد يصح على قفيز واحد منهما اه  
 وقوله يصح اي عنده كما في الكافي وقوله منهما اي من الصبرتين من جنسين اي من كل واحدة نصف قفيز كما فيه  
 عليه شرآح الهداية عزيمه (قوله كل صاع بكذا) قل يجوز كل بدل من صبرة وقيل مبتدأ وخبر والجملة صفة  
 صبرة اه اي على تقدير القول اي مقول فيها كل صاع بكذا او يحتمل كون الجملة صفة لبيع وكونها في محل نصب  
 على الحال باضمار القول أيضا (قوله مع الخيار للمشتري) اي دون البائع نهر وفي الجرم ولم يذكر المصنف  
 الخيار على قول الامام قالوا وله الخيار في الواحد كما اذا رآه ولم يكن رآه وقت البيع ثم نقل عن غاية البيان أن لكل  
 منهما الخيار قبل الكيل وذلك لأن الجملة قائمة وتنفرد بالصفقة ثم قال وصرح في البدائع بلزوم البيع في  
 الواحد وهذا هو الظاهر وعندهما البيع في الكل لازم ولا خيار اه (قوله لتفرد الصفقة عليه) استشكل  
 على قول الامام لأنه قائل بانصرافه الى الواحد فلا تفرق وأجاب في المعراج بأن انصرافه الى الواحد مجتهد  
 فيه والعوام لا علم لهم بالمسائل الاجتهادية فلا ينزل عالما فلا يكون راضيا كذا في القوائد الظهيرية وفيه نوع تأمل  
 اه بجر ولعل وجه التأمل انه يلزم عليه أن من علم أن العقد منصرف الى الواحد لم يثبت له الخيار لعدم تفرق  
 الصفقة عليه مع أن كلامهم شامل للعالم وغيره وعن هذا كان الظاهر ما مر عن البدائع من لزوم البيع في الواحد  
 (قوله وبسعي خيار التكشف) اي تكشف الحال بالصفة في واحد وهو من الاضافة الى السبب ط (قوله  
 ان كيت في المجلس) وله الخيار أيضا كما في الفتح والتبيين والنهر (قوله لزوال المفسد) وهو جهالة المبيع  
 والنحن (قوله قبل تقرر) اي قبل ثبوته بانتضاء المجلس ط (قوله او سعي جملة قفزاتها) وكذا الوسمي عن  
 الجميع ولم يبين جملة الصبرة كقوله بعك هذه الصبرة بمائة درهم لكل قفيز درهم فانه يجوز في الجميع اتفاقا  
 بجر والحاصل انه ان لم يسم جملة المبيع وجملة الثمن صح في واحد وان سمي احدهما صح في الكل كما لو سمي  
 الكل وبأن يبين ما لو ظهر المبيع ازيد أو انقص وبقي ما اذا باع قفيزا مثلامن الصبرة والظاهر أنه يصح بلا خلاف  
 للعلم بالمبيع فهو كبيع الصبرة كل قفيز بكذا اذا سمي جملة قفزاتها ولذا أفتى في الخيرية بجملة البيع بلا ذكر خلاف  
 حيث سئل فمن اشترى غرا لم معلومة من صبرة كثيرة فأجاب بأنه يصح ويلزم ولا جهالة مع تسمية الغرائر اه  
 (قوله بلا خيار لو عند العقد) صرح به ابن كمال والظاهر أن التسمية قبل العقد في مجلسه كذلك (قوله وبه  
 لو بعده الخ) الضمير الاول للخيار والثاني للعقد قال ح اي وصح في الكل بالخيار للمشتري لو سمي جملة قفزاتها  
 بعد العقد في المجلس (قوله او بعده) اي بعد المجلس (قوله عندهما) راجع لقوله أو بعده لكن لا خيار  
 له مشتري في هذه الصورة عندهما خلافا لما تقتضيه عبارته افاده ح قلت فكان الاصول أن يقول لا بعده  
 وصح عندهما وعبرة الملتقى مع شرحه لا يصح لو زالت الجهالة بأحدهما بعد ذلك اي المجلس لتقرر المفسد  
 وقال لا يصح مطلقا اه ولا يخفى أن عدم الصحة عندها عما هو فيما زاد على صاع أمافيه فالصفة ثابتة وان لم  
 توجد تسمية أصلا كما تفيد عبارة المتن (قوله وبه يفتي) عزاه في الشربلالية الى البرهان وفي النهر عن  
 عيون المذاهب وبه يفتي لضعف دليل الامام بل تسيرا اه وفي البحر وظاهر الهداية ترجيح قولهما  
 لتأخير دليلهما كما هو عادته اه قلت لكن رجع في الفتح قوله وقوى دليله على دليلهما ونقل ترجيمه أيضا  
 العلامة قاسم عن الكافي والمحجوب والنسقي وصادر الشريعة ولعله من حيث قوة الدليل فلا ينافي ترجيح  
 قولهما من حيث التيسير ثم رأيت في شرح الملتقى أفاد ذلك وظاهره ترجيح التيسير على قوة الدليل (قوله  
 فان رضى) تفرع على قوله وبه لو بعده في المجلس (قوله الظاهر نعم) هو رواية محمد عن الامام استظهرها  
 في النهر على رواية أبي يوسف عنه انه لا يجوز الا براضيهما (قوله وفيد في الكل) اي عنده خلافا لهما لان  
 الافراد اذا كانت متفاوتة لم يصح في شيء بجر اي لا في واحد ولا في اكثر بخلاف مسألة الصبرة وسبأني  
 ترجيح قولهما وهذا شروع في حكم القيمات بعد بيان حكم المثلثات كالصبرة ونحوها من كل مكيل وموزون  
 (قوله بفتح) اي بفتح التاء المثلثة أما بضمة افعال كثير من الناس او من الدراهم وبكسرها الهلكة كما في القاموس

كل صاع بكذا) مع الخيار  
 للمشتري لتفرد الصفقة عليه  
 وبسعي خيارا لتكشف (ر) صح  
 (في الكل ان) كيت في المجلس  
 لزوال المفسد قبل تقرر او  
 (سعي جملة قفزاتها) بلا خيار  
 لو عند العقد وبه لو بعده  
 في المجلس او بعده عندهما  
 وبه يفتي فان رضى حل يلزم  
 البيع بلا رضى البائع الظاهر  
 نعم ٣٠ (وفسد في الكل  
 في بيع ثلث) بفتح فتشديد  
 قليح الغنم



(قوله ونوب) أي يضطره التبعض أما في السكر باس فينبغي جوازه في ذراع واحد كما في الطعام الواحد  
 بحر عن غابة البنان قلت ووجهه ظاهر فإن السكر باس في العادة لا يختلف ذراع منه عن ذراع ولذا فرض  
 القهستاني المسألة فيما يختلف في القيمة وقال فإن الذراع من مقدم البيت أو الثوب أكثر قيمة من مؤخره اه  
 فأفاد أن ما لا يختلف مقدمه ومؤخره فهو كالصبرة (قوله كل شاة) أما لو قال كل شاتين بعشرين وسعى الجملة  
 مائة مثلاً كان باطلاً إجماعاً وإن وجدته كما سعى لأن كل شاة لا يعرف ثمنها إلا بانضمام غيرها إليها قاله الحدادي  
 وفي الخاتمة ولو كان ذلك في مكمل أو موزون أو عددى متقارب جاز نهر (قوله وإن علم) أي بعد العقد  
 كما يفيد ما يأتي (قوله ولورضيا الخ) في السراج قال الحلواني الأصح أن عند أبي حنيفة إذا احاط علمه  
 بعدد الاغنام في المجلس لا ينقب صحيحاً لكن لو كان البائع على رضا ورضى المشتري انعقد البيع بينهما بالتراضي  
 كذا في القوائد الظهيرية ونظيره البيع بالرقم اه بحر وفي المجتبى ولو اشترى عشر شياه من مائة شاة أو عشر  
 بطيخات من وقر فالبيع باطل وكذا الرمان ولو عزلها البائع وقبلها المشتري جاز استحساناً والعزل والقبول بمنزلة  
 استحباب وقبول اه ومثله في التارخانية وغيرها قال الخير الرزقي وفيه نوع اشكال وهو أنه تقدم أن التعاطي  
 بعد عقد فاسد لا ينعقده البيع اه وانظر ما قدمناه من الجواب عند الكلام على بيع التعاطي (قوله ونظيره  
 البيع بالرقم) بسكون القاف علامة يعرف بها مقدار ما وقع به البيع من الثمن فإذا لم يعلم المشتري ينظر أن علم في  
 مجلس البيع نفذ وإن تفرق قبل العلم بطل دور من باب البيع الفاسد وتعقبه في السربلية بأن النافذ لازم  
 وهذا فيه الخيار بعد العلم بقدر الثمن في المجلس وبأن قوله بطل غير مسلم لأنه فاسد فيفسد الملك بالقبض وعليه قيمته  
 بخلاف الباطل واجب عن الأول بأنه ليس كل نافذ لازماً مقدشاً أخذهم النافذ مقابل للموقوف اه وفي  
 الفتح أن البيع بالرقم فاسد لأن الجهالة تمكنت في صلب العقد وهو جهالة الثمن بسبب الرقم وصارت بمنزلة  
 القمار للخطر الذي فيه أنه سيظهر كذا وكذا أو جوازاً فيما إذا علم في المجلس بعقد آخر هو التعاطي كما قاله الحلواني اه  
 وانظر ما قدمناه في بحث البيع بالتعاطي (قوله ولو سعى الخ) أي في صلب العقد فلا ينا في قوله وإن علم عدد  
 الغنم في المجلس الخ قال في البحر قيد بعدم تسمية ثمن الكل لأنه لو سعى كما إذا قال بعثك هذا الثوب بعشرة  
 دراهم كل ذراع بدرهم فإنه جائز في الكل اتفاقاً كما لو سعى جلة الذرعان والقطع اه (قوله والضابط للكمة  
 كل الخ) أعلم أنهم ذكروا فروعا في كل ظاهرها التنا في فأنهم تارة جعلوا مفيدة للاستغراق وتارة للواحد  
 وتارة لاتفد شيئاً منها فاقسم صاحب البحر في ذكر ضابط يحصر الفروع المذكورة بعد تصريحهم بأن لفظ كل  
 لاستغراق أفراد ما دخلته من المنكر وأجزائه في المعترف قلت ولذا صح قولك كل رمان ما كول بخلاف قولك  
 كل الرمان ما كول لأن بعض أجزائه كقشره غير ما كول (قوله إن لم تعلم نهايتها) أما إن علمت فالامر فيها  
 واضح كما إذا قال كل زوجة لي طالق وله أربع زوجات مثلاً فإن كلاً استغرقت اه ح أي بلا تفصيل (قوله  
 فإن لم تؤد للجهالة) أي المفضية إلى المنازعة والأولى قول البحر فإن لم تنقض الجهالة إلى منازعة (قوله  
 كمين وتعليق) عطف تفسير وعبارة البحر كسألة التعليق والامر بالدفع عنه وذكر قبله مسألة التعليق وقال  
 إنه للكل اتفاقاً كما إذا قال كل امرأة أتزوجها أو كلها اشترت هذا الثوب أو ثوباً فهو صدقة أو كل ما ركب هذه  
 الدابة أو دابة وخرق أبو يوسف بين المنكر والعين في الكل وعامة في الزيلعي من التعليق وفي الخاتمة كلما  
 اكملت اللحم فعلى درهم فملءه بكل لقمة درهم وذكر مسألة الأمر بالدفع فيما إذا أمر رجلاً بأن يدفع لزوجته  
 نفقة فقال ادفع عني كل شهر كذا فدفع المأمور أكثر من شهر لزم الأمر (قوله والا) أي بأن أدت للجهالة  
 المفضية إلى المنازعة (قوله فإن لم تعلم) أي لم يمكن علمها كما في البحر في عبارته تسامح (قوله كاجارة)  
 صورته أجرة كل شهر بكذا صح في شهر واحد وكل شهر سكن أوله لزمه (قوله وكفالة) صورته إذا  
 ضمن لها نفقتها كل شهر أو كل يوم لزمه نفقة واحدة عند الامام خلافاً لابن يوسف بحر (قوله واقرار) صورته  
 إذا قال لك على كل درهم ولوراد من الدراهم فقياس قول الامام عشرة وقال ثلاثة بحر (تنبيه) زاد في البحر  
 هنا قسماً آخر وعبارته ثم رأيت بعد ذلك في آخر غصب الخاتمة من مسائل الأبراء لو قال كل غريم لي فهو في حل  
 قال ابن مقاتل لا يبرأ غرماؤه لأن الأبراء إيجاب الحق للغرماء وإيجاب الحقوق لا يجوز إلا للقوم بأعيانهم وأما  
 كلمة كل في باب الإباحة فقال في الخاتمة من ذلك الباب لو قال كل إنسان تناول من مالي فهو له حلال قال محمد بن

مطلب  
 البيع بالرقم

قوله وهو جهالة الثمن هكذا  
 بخطه والصواب وهي بالتأنيث  
 أي الجهالة اه معجمه

مطلب  
 الضابط في كل

(ونوب كل شاة وذراع) لف  
 ونشر (بكذا) وإن علم عدد  
 الغنم في المجلس لم ينقب صحيحاً  
 عنده على الأصح ولورضيا  
 انعقد بالتعاطي ونظيره البيع  
 بالرقم سراج (وكذا) الحكم  
 (في كل معدود متفاوت)  
 كابل وعبيد وبطيخ وكذا كل  
 ما في تبعضه ضرر كصوغ أو ان  
 بدائع ولو سعى عدد الغنم  
 أو الذرع أو جملة الثمن صح  
 اتفاقاً والضابط لكلمة كل  
 أن الأفراد إن لم تعلم نهايتها  
 فإن لم تؤد للجهالة فلا استغراق  
 كمين وتعليق والا فإن لم تعلم  
 في المجلس فعلى الواحد اتفاقاً  
 كاجارة وكفالة واقرار



سامة لا يجوز ومن تناوله ضمن وقال ابو نصر محمد بن سلام هو جائز فنظر الى الاباحة والاباحة للصبي هو جائز ومحمد  
 جعله ابراء عما تناوله والابراء للصبي باطل والفتوى على قوله ابي نصر اه ويمكن أن يقال في الضابط بعد  
 قوله فتوى على الواحد اتفاقا ان لم يكن فيه ايجاب حق لاحد فان كان لم يبيع ولا في واحد مكسالة الابراء اه كلام  
 البحر (قوله والا) اي بأن علمت في المجلس والمراد أسكن عليها فيه كما قدمناه عن البحر في قوله فان لم تعلم وحينئذ  
 فلا يرد أن الغنم ان علمت في حلب العقد صح في الكل وأن الصبرة ان علمت في المجلس صح في الكل أيضا فافهم  
 (قوله كالغنم) أدخلت الكاف كل معدود متفاوت ط (قوله والا) بأن لم تتفاوت (قوله وصحها) فيها  
 في الكل) اي وصحح صاحبان العقد في الثلاثة والصبرة في كل الغنم وكل الاقصة اه ح اي سواء علم في المجلس  
 اولا والاو ارجاع ضمير فيها الى المثل والقيمي ليشمل المذروع وكل معدود متفاوت وعبرة مواهب الرحمن  
 هكذا بيع صبرة مجهولة القدر كل صاع بدرهم وثله او ثوب كل شاة او ذراع بدرهم صحيح في واحد في الاولى فاسد  
 في كل الثانية والثالثة وأجازاه في الكل كالمعلم في المجلس بكيل او قول وبه يفتى اه وعبرة القهستاني وهذا  
 كله عنده وأما عندهما فتقد في الكل في الصورتين اي صورتي المثل والقيمي بلا خيار للمشتري ان رآه وعليه  
 الفتوى كما في المحيط وغيره اه (قوله وان باع صبرة الخ) قيل هذا مقابل قوله وفي صاع في بيع صبرة قلت  
 وفيه نظر بل مقابل قوله وصح في الكل ان سمي جملة قفراها وما هنا بيان لذلك المقابل وتفصيل له فافهم  
 (قوله على انها مائة قفيز) قيد بكونه بيع مكيال لانه لو اشترى حنطة مجازفة في البيت فوجد تحتها ذكنا خيرا بين  
 اخذها بكل الثمن وتركتها وكذا لو اشترى بئرا من حنطة على انها كذا وكذا ذراعا فاذا هي اقل واذا اكل طعاما  
 في حب فاذا انصفه ثمن يأخذه بنصف الثمن لان الحب وعاء يكال فيه فصار المبيع حنطة مقدرة واليت والبئر  
 لا يكال بهما وشمل ما اذا كان المسمى مشروطا بلفظ أو بالعدا قلنا في البرازية اتفق اهل بلدة على سعر الخبز  
 والقم وشاع على وجه لا يتفاوت فأعطى رجل ثمننا واشترى وأعطا اقل من المتعارف ان من اهل الملة يرجع  
 بالنقصان فيها من الثمن والارجع في الخبز لانه فيه متعارف فيلزم الكل لافي اللعم فلا بيع اه بحر (قوله أخذ  
 الاقل بحصته أو فسخ) اطلق في تخييره عند النقصان في المثل وذكره في البحر قديين الاول عدم قبضه كل المبيع  
 او بعضه فان قبض الكل لا يخير كما في الخانية يعني بل يرجع في النقصان والثاني عدم كونه مشاهدا له لما  
 في الخانية اشترى سويفا على أن البائع له عجن من السمن وتقابضا والمشتري ينظر اليه فظهر أنه له نصف من جاز  
 البيع ولا خيار للمشتري لان هذا ما يعرف بالعيان فاذا عاينه اتقى الغرور كما لو اشترى صابونا على أنه متخذ من  
 كذا جرة من الدهن فظهر أنه متخذ من اقل والمشتري ينظر الى الصابون وقت الشراء وكذا لو اشترى قيصا  
 على أنه متخذ من عشرة اذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة جاز البيع ولا خيار للمشتري اه واعترض  
 في النهر الاقل بان الموجب للتخير انما هو تفريق الصفقة وهذا القدر ثابت فيما لو وجد بعد القبض ناقصا الا أن  
 يقال انه بالقبض صار راضيا بذلك فتدبره اه قلت هذا ظاهرا اذا علم بنقصه قبل القبض والا فلا يكون راضيا  
 فينبغي التفصيل تأمل واعترض في النهر أيضا الثاني بأن الكلام في بيع ينقسم أجزاء الثمن فيه على أجزاء  
 المبيع وما في الخانية ليس منه لتصر يحتمل بأن السويق قيم لما بين السويقين من التفاوت الفاحش بسبب القلي  
 وكذا الصابون كما في جامع الفصولين وأما الثوب نظاهر وعلى هذا فاسيأتى من أنه يخير في نقص القيمي بين  
 أخذه بكل الثمن او تركه مقيدا اذا لم يكن مشاهدا فتدبره اه قلت وينبغي أن يكون هذا فيما يمكن معرفة  
 النقصان فيه بمجرد المشاهدة وذلك انما يظهر فيما يفحش نقصانه فاذا شاهده يكون راضيا به ثم ان الطاهر من  
 كلام الخانية انه عند المعايضة يلزم البيع بكل الثمن بلا خيار وكلامنا في التخيير بين الفسخ وأخذ الاقل بحصته  
 لا بكل الثمن فلذا جعل في النهر عدم المشاهدة قيد في القيمي لافي المثل اي أنه في القيمي يأخذ الاقل بكل الثمن  
 بلا خيار اذا كان مشاهدا وعن هذا لم يذكره الشارح هنا بل في القيمي (قوله ليس في بيعه ضرر) خرج  
 ما في بيعه ضررا في الخانية لوباع لؤلؤة على انها تزن مثقالا فوجدها اكثر سلت للمشتري لان الوزن فيما يضره  
 التبعيض وصف بمنزلة الذرعان في الثوب اه وفيها القول للمشتري في النقصان وان وزنه البائع ما لم يقر  
 بانه قبض منه المقدار اه نهر (قوله وما زاد للبائع) راجع الى قوله او اكثر قال في النهر وقيدته الزاهدي  
 بما لا يدخل تحت الكيلين او الوزنين أما ما يدخل فلا يبيع رده واختلف في قدره فقيل نصف درهم في مائة وقيل

والا فان تفاوتت الافراد كالغنم  
 لم يبيع في شيء عنده والاصح  
 في واحد عنده كالصبرة  
 وصحها فيها في الكل  
 بحر وفي النهر عن العيون  
 والشر بلا لينة عن البرهان  
 والقهستاني عن المحيط وغيره  
 وبقوله ما يفتى تسيرا (وان  
 ما ع صبرة على انها مائة قفيز جماعة  
 درهم وهي اقل او اكثر اخذ)  
 المشتري (الاقل بحصته)  
 ان شاء (او فسخ) لتفريق  
 الصفقة وكذا كل مكيل  
 او موزون ليس في تبعيضه  
 ضرر (وما زاد للبائع)

دائق في مائة لاحكام له وعن أبي يوسف دائق في عشرة كسبر وقيل مادون حبة عفو في الديار وفي التفتيز المعتاد في زماننا نصف من اه (قوله على قدر معين) فما زاد عليه لا يدخل في العقد فيكون للبائع بحر ومقاده أن المعتبر ما وقع عليه العقد من العدد وان كان ظن البائع او المشتري انه اقل او اكثر ولذا قال في القنية عدا الكواغد فظنهما اربعة وعشرين وأخبر البائع به ثم اضاف العقد الى عينها ولم يذكر العدد ثم زادت على ما ظننه فهي حلال للمشتري \* ساومه الحنطة كل قنبر بطن معين وحاسبوا فبلغ ستائة درهم فقلطوا وحاسبوا المشتري بخمسمائة وباعوها منه بالخمسمائة ثم ظهر أن فيها غلطا لا يلزمه الاجسمائة \* أقرز القصاب أربع شياه فقال بائعها هي بخمسة كل واحدة دينار وربع فجاء القصاب بأربعة دنائير فقال هل بلغت هذه بهذا القدر والبائع يعتقد أنها خمسة صح البيع قال وهذا اشارة الى أنه لا يعتبر ما سبق أن كل واحدة دينار وربع اه وأقره في البحر (قوله وان باع المذروع) كدوب وأرض درم متقى (قوله على انه مائة ذراع) بيان للمثلية والاولى أن يريد بمائة درهم لتمام المائنة (قوله الا اذا قبض المبيع او شاهده الخ) قدمنا قريبا أن صاحب البحر ذكر ذلك في بيع المثلي كالصبرة اذا ظهر المبيع ناقصا وأنه في التمر بحث في الاول بأنه لا فرق بين ما قبل القبض او بعده وفي الثاني بأنه مسلم في نقض القبي "دون المثلي" فلذا ذكر الشارح ذلك في المذروع لأنه قبي وترك ذكره في المثلي - وكأنه لم يعتبر ما بحث في التمر في الاول وهو اعتبار القبض وقد مناهه ينبغي التفصيل وأن سقوط الخيار بالمشاهدة ينبغي أن يكون في ما يترك نقصانه بالمشاهدة (قوله وأخذ الاكثر) اى قضاء وهل يحل له الزيادة ديانة فيه خلاف فنقل في البحر عن المعراج قلت وظاهر اطلاق المتن اختيار الحل وفي البحر عن العمدة لو اشترى خطبا على أنه عشرون وقرا فوجده ثلاثين طابت له الزيادة كما في الذرعان قال في البحر وهو مشكل وينبغي أن يكون من قبيل القدر لان الخطب لا يتعيب بالتبعض فينبغي أن تكون الزيادة للبائع خصوصا كان من الطرفين التي تعورف وزنها بالقاهرة اه (قوله لان الذرع وصف الخ) بيان لوجه الفرق بين القدر في المثليات من مكمل وموزون وبين الذرع في القيمات حيث جعل القدر أصلا والذرع وصفا وبنا على ذلك أجكاما منها ما ذكره هنان مسألة بيع الصبرة على انها مائة ففين بمائة ويبع المذروع كذلك وقد اختلفوا في وجه الفرق على اقوال منها ما ذكره الشارح هنا وكذا في شرحه على الملتقى حيث قال قلت وانما كان الذرع وصفا دون المقدار لان التشقيص يضرب الاول دون الثاني وقالوا ما تعيب بالتشقيص والزيادة والنقصان وصف وما ليس كذلك اصل وكل ما هو وصف في المبيع لا يقابل به شيء من الثمن الخ (قوله الا اذا كان مقصودا بالتناول) اى تناول المبيع له كأنه جعل كل ذراع مبيعا ط (قوله لصيرورته) اى الذرع اصلا اى مقصودا كالقدر في المثليات (قوله بافراده) الباء للسببية (قوله كل ذراع بدرهم) نصب كل حال من الاكثر اتبأوله المشتق اى مذكوعا كل ذراع بدرهم (قوله اوفسخ) حاصله أن الخيار في الوجهين أما في النقصان فلتفرق الصفقة وأما في الزيادة فلذفع ضرر التزام الزائد من الثمن وهو قول الامام وهو الاصح وقيل الخيار فيما تفاوت جوانبه كالقميص والسر اويل وأما فيما لا يتفاوت كالكراس فلا يأخذ الزائد لأنه في معنى المكمل كذا في شرح الملتقى ط وقد مناه وجه كونه في معنى المكمل وأنه جزم به في البحر عن غاية البيان ويأتى أيضا وكذا يأتي في كلام المصنف ما اذا كانت الزيادة والنقصان بنصف ذراع ففيه تفصيل وفيه خلاف (تنبيه) قال في الدرر انما قال في الاولى اوترك وقال هننا اوفسخ لان البيع لما كان ناقصا في الاولى لم يوجد المبيع فلم ينعقد البيع حقيقة وكان أخذ الاقل بالاقل كالبيع بالتعاطى وفي الثانية وجد المبيع مع زيادة هي تابعة في الحقيقة فتدبر اه (قوله من مائة ذراع) قيده وان كان فاسدا عنده بين جله ذرعان أو لا دفع قول الخصاص ان محل الفساد عنده فيما إذا لم يسم جلتها فانه ليس بصحيح وليصح قوله لا اسم فانه لو لم يبين جله السهام كان فاسدا اتفاقا وحيث يكون الفساد فيما إذا لم يبين جله الذرعان مفهومه ما ولو بافاده في البحر (قوله من دارا وحام) أشار الى أنه لا فرق بين ما يحتمل القسمة وما لا يحتملها ح (قوله وصحاه الخ) ذكر في غاية البيان نقل عن الصدر الشهيد والامام العتباتي أن قواهما مجوزا للبيع اذا كانت الدار مائة ذراع وفيهم هذا من تعليلها ما أيضا حيث قال لا عشرة اذرع من مائة ذراع عشر الدار فأشبه عشرة أسهم من مائة سهم وله أن البيع وقع على قدر معين من الدار لا على شائع لان الذراع في الاصل اسم لخشبة يدرع بها واستعير هنا لما يحمله وهو معين لا شائع لان

مطلب

المعتبر ما وقع عليه العقد وان كان ظن البائع او المشتري انه اقل او اكثر

لوقوع العقد على قدر معين

(وان باع المذروع مثله) على

انه مائة ذراع مثلا (أخذ)

المشتري (الاقل بكل الثمن

او ترك) الا اذا قبض المبيع

لو شاهده فلا خيار له لا لتفاء

الغرور نهر (و) أخذ (الاكثر

بلا خيار للبائع) لان الذرع

وصف لتعيبه بالتبعض ضد

القدر والوصف لا يقابل به شيء

من الثمن الا اذا كان مقصودا

بالتناول كما افاده بقوله (وان

قال) في بيع المذروع (كل

ذراع بدرهم أخذ الاقل

بحصته) لصيرورته أصلا

بافراذه بذكر الثمن (او ترك)

لتفريق الصفقة (وكذا)

أخذ (الاكثر) كل ذراع

بدرهم اوفسخ) لدفع ضرر

التزام الزائد (وفسد بيع عشرة

اذرع من مائة ذراع من دار)

أو جام وصحاه

والإن لم يسم بجلته تعالى الخ  
 لأن الزاوية هـ (لا) يفسد  
 بيع عشرة (أسهم) من مائة  
 سهم اتفاقا لسبوع السهم  
 بلا الذراع بقي لوزايعا على  
 تعيين الاذرع في مكان  
 لم اره وينبغي انقلبه صحيفا  
 لوفى المجلس ولو بعده فيبيع  
 بالتعاطي نهر (اشترى عددا  
 من قيمي) ثيابا او عتقا  
 جوهره (على انه كذا  
 فنقص او زاد فسد) للجهالة  
 ولو اشترى أرضا على أن فيها  
 كذا نخلا مثرا فاذا واحدة  
 قهلا لا تفسد بجر (كالوباع  
 عدلا) من الثياب (او عتقا  
 واستثنى واحدا بغير عينه)  
 قس (ولو بغيره جاز) البيع  
 خائصة (ولو بين ثمن كل من  
 القيمي) بأن قال كل ثوب منه  
 يكذا (ونقص) ثوب (صح)  
 البيع (بقدره) لعدم الجهالة  
 (وخبر) لتفرق الصفقة  
 (وان زاد) ثوبا (فسد) للجهالة  
 المزيد ولورد الزائد أو عزله  
 حل بحله الباقي خلاف  
 (اشترى ثوبا) تفاوت جوانبه  
 فلم يتحل له الزيادة ان لم يضره  
 القطع  
 قوله لم يذكر في النهر الخ سياق  
 هذا الكلام يقتضي ان قوله  
 مذكور في الشرح والنهر من  
 عبارة الشارح ولعلها اسحبه  
 والاشخ الشارح التي يدي  
 لبس فيها قوله مذكور الخ  
 وليجزر اه محتمل

المشاع لا يتصور أن يذرع فاذا اراد به ما يحل وهو معين لكنه مجهول الموضع بطل العقد درر قلت ووجه  
 كون الموضع مجهولا أنه لم يبين انه من مقدم الدار أو من مؤخرها وجوابها تفاوت قيمة فكان المعقود عليه  
 مجهولا جهالة مفضية الى التراجع فيفسد كبيع بيت من بيوت الدار كذا في الكافي عزيمة (قوله على  
 الصحيح الخ) حاصله انه اذا سمي جله الذراعان صح ولا يقبل لا يجوز عندهما للجهالة والصحيح الجواز عندهما لانها  
 جهالة يد هما اي المتبايعين ازالها بأن تقاس كما في فعل نسبة العشرة منها فيعلم المبيع فتح (قوله لسبوع  
 السهم) لان السهم اسم للجزء النافع فكان المبيع عشرة أجزاء شائعة من مائة سهم كافي الفتح اي فهو كبيع  
 عشرة قراريط مثلا من أربعة وعشرين فانه شائع في كل جزء من أجزاء الدار بخلاف الذراع كما مر (قوله  
 فيبيع بالتعاطي) بناء على انه لا يلزم في صحته متاركة العقد الاول وقدمنا الكلام عليه (قوله اشترى عددا)  
 أي معدودا وقوله من قيمي بيان له واحتريه عن المثل كالمصبرة وقد مر حكمها وبالعدد عن المذرع ومر  
 حكمه أيضا فقل ان الاول أن يقول اشترى قميما على انه كذا لان كذا عبارة عن العدد مدفوع فافهم (قوله  
 على انه كذا) بأن قال بعتك ما في هذا العدل على انه عشرة اذواب بمائة درهم نهر وفسر الشراء في كلام  
 الكتير بالبيع فلذا صورته وهو غير لازم (قوله للجهالة) اي جهالة الثمن في النقصان لانه لا تنقسم أجزاءه على  
 أجزاء المبيع القيمي فلم يعلم الثوب الناقص حصة معلومة من الثمن المسمى لينقص ذلك القدر منه فكان الناقص  
 من الثمن قدرا مجهولا فيصير الثمن مجهولا وجه المبيع في فصل الزيادة لانه يحتاج الى رد الزائد فيتنازعان في  
 المردود نهر (قوله مثرا) قيده لانه لو باع أرضا على أن فيها كذا نخلة فوجدها المشتري ناقصة جازا البيع  
 ويخبر المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك لان النخلة دخل في بيع الارض تبعا ولا يكون له قسط  
 من الثمن وكذا لو باع دارا على أن فيها كذا بيتا فوجدها ناقصة جازا البيع ويخبر على هذا الوجه بجر عن  
 الخائنة (قوله فسد) لان الثمر له قسط من الثمن فاذا كانت الواحدة غير مثمرة لم يدخل العدوم في البيع فصارت  
 حصة الباقي مجهولة فيكون هذا ابتداء عقد في الباقي بتم مجهول فيفسد البيع بجر عن الخائنة (قوله  
 كالوباع) تطير لا تمثيل وقوله هـ لا بكسر العين في المغرب عدل الشيء مثله من جنسه وفي المقدار أيضا ومنه  
 عدلا الخ اه فعديل الخ مل ما يساوي العدل الاخر في مقداره وهذا شامل للوعاء وما فيه من الثياب ونحوها  
 والمراد به هنا الثياب (قوله فسد) لانه يؤدي الى التنازع في المستثنى بخلاف ما اذا كان معينا (قوله ولو بين  
 الخ) راجع الى قوله اشترى عددا من قيمي (قوله ونقص ثوب) الاولى أن يقول ثوبا كما قال في طرف الزيادة  
 فيكون في نقص ضمير يعود على القيمي وثوبا غير وعلى جعله فاعل نقص يحتاج الى تقدير ضمير مجرور بمن يعود على  
 القيمي فتدبر (قوله بقدره) أي بما سوى قدر الناقص فتح ونهر والاوى بقدر ما سوى الناقص او بقدر  
 الموجود المعلوم من المقام أو بقدر القيمي المذكور الذي نقص ثوبا وهذا أقرب بناء على ما قلنا من أن الاولى  
 نصب ثوبا فيتحكم مرجع الضمير في نقص وفي بقدره (قوله للجهالة المزيد) فتقع المنازعة في تعيين العشرة المبيعة  
 من الاحد عشر كافي النهر (قوله ولورد الزائد) اي الى البائع ان كان حاضرا وقوله او عزله أي افرزه وأبقاه  
 عنده ان كان البائع غائبا (قوله خلاف) مذكور في الشرح والنهر لم يذكر في النهر خلافا وانما ذكره  
 في شرح المصنف وعبارته قلت وفي البرازية اشترى عدلا على أنه كذا فوجد هـ مزيد والبائع غائب يعزل الزائد  
 ويستعمل الباقي لانه ملكه اه وكأنه استحسان والا فالبيع فاسد للجهالة المزيد وقد صرح في الخائنة  
 والقنية بأن محمدا قال فيه أسحسن أن يعزل ثوبا من ذلك ويستعمل البقية وفيها قبله اشترى شأ فوجد هـ مزيد  
 يدفع الزيادة الى البائع والباقي حلال له في الثليات وفي ذوات القيم لا يحل له حتى يشتري منه الباقي الا اذا كانت  
 تلك الزيادة مما لا يخبر فيها الضمة فيئذ يدر اه وهو يقتضي عدم الحل عند غيبة البائع بالاولى فهو معارض  
 لما تقدم اه ما في شرح المصنف وهو مأخوذ من البحر ويمكن دفع المعارضة بحمل الثاني على القياس  
 فلا ينافي ما مر أنه استحسان ويظهر منه ترجيح ما مر لكن ذكر الاستحسان في صورة غيبة البائع قال  
 في الخائنة فان غاب البائع قالوا بعزل المشتري من ذلك ثوبا ويستعمل الباقي وهذا استحسان أخذه محمد نظرا  
 للمشتري اه أي لانه عند غيبة البائع يلزم الضرر على المشتري بعدم الانتفاع بالمبيع الى حضور البائع  
 وربما لا يحضر أو تطول غيبته فلذا استحسن محمد عزل ثوب واستعمال الباقي نظرا للمشتري وهذا لا يجري

في صورة حذرة البائع لا يمكن تجديد العتد معه فالناظر بقاؤه على القياس وبه نظيره لا معارضة بين الكلامين  
 وأن ما ذكره الشارح من اجراء الخلاف في المورتين غير محترفة فهم (قوله وجازيع ذراع منه نهر) عبارة انتهر  
 قيدا بتفاوت جواربه لانها لو لم تتفاوت كل كبراس لانه لا زيادة لانه بمنزلة الموزون حيث لا يضرب النقصان  
 وعلى هذا فالواجب توزيع ذراع منه اه (قوله في عشرة وزيادة نصف) أي فيما اذا ظهر انه عشرة ونصف  
 (قوله لانه اتفق) كما لو اشترى مبيعاً فوجد ما اشترى من ارضى حيث لا خيار له (قوله في تسعة ونصف) أي في نقصانه  
 نصف عن العشرة (قوله وقال محمد الخ) يوجد قبل هذا في بعض النسخ وقال ابو يوسف يأخذ في الاولى بأحد  
 عشر بالخييار وفي الثانية بعشرة به (قوله وفي الثاني بتسعة ونصف به) لان من ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم  
 مقابلة نصفه بنصفه فيجرب عليه حكمهما درر وقوله به أي بالخيار لان في الزيادة تفعايش به ضرر بزيادة الن  
 عليه وفي النقصان قنات وصف مرغوب فيه نهر (قوله وهو) أي قول محمد أعدل الاقوال قال الاتقاني  
 في غاية البيان وبه تأخذ (قوله لكن صحح الله سألني وغيره الخ) وفي الفتح عن الذخيرة قول ابي حنيفة اصح اه  
 وفي تصحيح العلامة فاسم عن الكبرى انه المختار (قوله فعليه الفتوى) تفريع على ما ذكر من تصحيحه ومشي  
 المتون عليه لانه اذا اختلف التصحيح لقوانين وكان احدهما قول الامام اوفى المتون اخذ بما هو قول الامام  
 لانه صاحب المذهب وبما في المتون لانها موضوعة لنقل المذهب وهنا اجتمع الامر ان فافهم والله سبحانه  
 وتعالى اعلم

### (فصل فيما يدخل في البيع تبعاً او ما لا يدخل)

وفيه ما يصح امتثاله من المبيع ومساائل اخر (قوله الاصل الخ) في المصباح اصل الشيء اسفله وأساس الحائط  
 اصله حتى قيل اصل كل شيء ما يثبت وجود ذلك الشيء اليه اه وفيه ايضا القاعدة في الاصطلاح بمعنى الضابط  
 وهو الامر الكلي المنطبق على جميع جزئياته اه فالمراد ههنا ان الامل الذي يستند اليه معرفة هذا الفصل  
 هو ان مسائله مبنية على قاعدتين ولا ينبغي أن هذا تركيب صحيح فاقوم (قوله على قاعدتين) الاولى أن يقول على  
 ثلاث قواعد كفاعل في الدرر وقال والثالث أن ما لا يكون من القسمين ان كان من حقوق المبيع ومرافقه  
 يدخل في البيع بذكرها والا فلا اه وقد ذكره الشارح بقوله وما لا يمكن من القسمين الخ افاده ط (قوله  
 يعني كل ما هو متناول اسم المبيع) اشار به الى أن البناء في كلام المصنف مثال لا قيد وكذا الدار ط (قوله  
 اتصال قرار الخ) فدخل الحجارة المخلوقة والمنبتة في الارض والدار لا المدفونة يدل عليه قواهم لو اشترى ارضا  
 بحق قواهم وانهم حائط منها فاذا فيه رصاص او ساج او خشب ان من حيلة البناء كالذي يكون تحت الحائط  
 يدخل وان شيئاً مودعه فهو للبائع وان قال البائع ليس لي حكمه حكم اللقطة فقواهم شيئاً مودعاً يدخل  
 فيه الاجبار المدفونة ويقع كثيرا في بلادنا انه يشتري الارض والدار فيرى المشتري فيها بعد حفرها حجار  
 الرمر والكدان والبلاط والحكم فيه ان كان مبنياً فلم يشتري وان موضوعاً لا على وجه البناء فلا يبائع وهي كثيرة  
 الوقوع فاعتزم ذلك بقى لواذعي البائع انها كانت مدفونة فلم تدخل والمشتري انها مبنية فقد يقال يتحالفان  
 لانه يرجع الى الاختلاف في قدر المبيع وقد يقال يصدق البائع لان اختلافه في تابع لم يرد عليه العقد  
 والتحالف على خلاف القياس فيما ورد عليه العتد فلا يقاس عليه غيره والبائع ينكر خروجه عن ملكه والاصل  
 بقاء ملكه فتأمل اه ملخصاً من حاشية المنخ للغير الرمي (قوله وهو ما وضعه لان يفصله البشر الخ) فدخل  
 الشجر كما يأتي لاتصالها بها اتصال قرار الا الياس لانه على شرف القلاع كما يأتي ولا يدخل الزرع لانه متصل  
 لان يفصل فاشبهه متاعاً فيها كما في الدرر وانما يدخل المتاح لانه تبع للخلق المتصل فهو كالجزء منه اذ لا ينتفع  
 به الا به بخلاف مفتاح القفل كما يأتي والحاصل انه قد يدخل به من المنقول المفصل اذا كان تبعاً للمبيع بحيث  
 لا ينتفع به الا به فصير كالجزء كواد البقرة الرضيع بخلاف ولد الانان وقد يدخل عرفاً كقلادة الحمار  
 وثياب العبد (قوله وما لا فلا) تبع فيه الدرر والمناسب اسقاطه ليصح التفصيل في قوله وما لم يكن  
 من القسمين الخ تأمل (قوله فان من حقوقه ومرافقه) المرافق هي الحقوق في ظاهرها الرواية فهو عطف  
 مرادف والحق ما هو تبع للمبيع ولا بد منه ولا يقصد الا لاجله كالمطريق والشرب للارض كما سألني  
 في باب الحقوق ان شاء الله تعالى (قوله دخل بذكرها) أي بذكر الحقوق والمرافق (قوله والا لا) أي

وجازيع ذراع منه نهر  
 (على انه عشرة اذرع كل  
 ذراع بدرهم اخذه بعشرة في  
 عشرة و) زيادة (نصف بلا  
 خيار) لانه انفع (و) اخذه  
 (بتسعة في تسعة ونصف بخيار)  
 لتفرق الصفة وقال محمد  
 يأخذه في الاول بعشرة  
 ونصف بالخيار وفي الثاني  
 بتسعة ونصف به وهو أعدل  
 الاقوال بحر وأقرب المصنف  
 وغيره قلت لكن صحح  
 الله سألني وغيره قول الامام  
 وعليه المتون فعليه الفتوى  
 (فصل) فيما يدخل في البيع  
 تبعاً وما لا يدخل الاصل أن  
 مسائل هذا الفصل مبنية  
 على قاعدتين احدهما  
 ما افاده بقوله (كل ما كان  
 في الدار من البناء) يعني كل  
 ما هو متناول اسم المبيع عرفاً  
 يدخل بلا ذكر وذكر الثانية  
 بقوله (او متصلاً به تبعاً لها)  
 دخل في بيعها) يعني أن  
 كل ما كان متصلاً بالمبيع  
 اتصال قرار وهو ما وضعه لا  
 لان يفصله البشر دخل تبعاً  
 وما لا فلا وما لم يكن من  
 القسمين فان من حقوقه  
 ومرافقه دخل بذكرها والا لا

وان لم يكن من حقوقه ومرافقة لا يدخل وان ذكرها فلا يدخل الثمر بشرائه شجرة لانه وان كان اتصاله خلقيا  
فيقول قطع لا لبقاء فصارت لزوع الا اذا قل بكل ما فيها او منها لانه حينئذ يكون من المبيع كما في الدرر (قوله  
فيدخل البناء والمفاتيح الخ) وكذا العلو والكثيف كما في الدرر وقوله الآتي في بيع دار متعلق بـ يدخل أي اذا  
باعها بجود وحيد دخل ما ذكر وان لم يقل بكل حق لها او بمرافقة كما في الدرر قال لان الدار اسم لما يدار عليه  
الحدود والعلوم منها وكذا البناء ثم قال لا يدخل في بيعها الظلة والطريق والشرب والمسيل الابه أي بكل حق  
ايها ونحوها أما الظلة فلانها مبنية على هواء الطريق فأخذت حكمه وأما الطريق والشرب والمسيل فلانها  
خارجة عن الحدود لكنهما من الحقوق قد دخل بذكرها وتدخل في الاجارة بلا ذكرها لانها قد لا تنفصاع  
ولا يحصل الابه بخلاف المبيع لانه قد يكون للتجارة اه قلت وذكر في الذخيرة أن الاصل أن ما لا يكون من  
بناء الدار ولا متصلا بها لا يدخل الا اذا جرى العرف في أن البائع لا يمنع عن المشتري فالمفتاح يدخل استحسانا  
لا قياسا لعدم اتصاله وقلنا بدخوله بحكم العرف اه ملخصا ومقتضاه أن شرب الدار يدخل في ديارنا  
دمشق الحمية لتعارف بل هو أولى من دخول السلم المنفصل في عرف مصر القاهرة لان الدار في دمشق  
اذا كان لها ما جاورها قطع عنه الاصل لا يتقعر بها وأيضا اذا علم المشتري انه لا يستحق شربها بعقد البيع لا يرضى  
بشرائها الا بغير قليل جدا بالنسبة الى ما يدخل فيها شربها وتعام الكلام على ذلك في رسالتنا المسماة بشر  
العرف في بناء بعض الاحكام على العرف (قوله المتصلة أغلقها الخ) جمع غلق بفتح تين أي ما يغلق على الباب  
قال في الفتح المراد بالغلق مانع منه ضيقة وهذا اذا كانت مركبة لا اذا كانت موضوعة في الدار اه هذا وانما  
اقتصر على ذكر المفاتيح العلم بدخول الاغلاق المتصلة بالاولى لان دخول المفاتيح بالتبعية ايها فافهم (قوله  
كضبة وكيلون) قيل الاول هو المسمى بالسكره والناس في المسمى بالغال (قوله لا القفل) بضم فسكون أي  
لا يدخل سواء ذكر الحقوق اولا وسواء كان الباب مغلقا اولا وسواء كان المبيع حائوتا او بيتا او دارا كما في  
الخاتمة بجر (قوله لعدم اتصاله) وانما تدخل الألواح وان كانت منفصلة لانها في العرف كالابواب المركبة  
والمراد بهذه الألواح ما تسمى بمصرد رايب الدكان وقد ذكر فيها عدم الدخول فلا يعول عليه اه فتح أي  
لانها لا يتنفع بالدكان الابه (قوله والسلم المتصل) في عرف القاهرة ينبغي دخوله مطلقا لان بيوتهم طبقات  
لا يتنفع بها بدونه ولا يرد عدم دخول الطريق مع انه لا تنفصاع الابه لان ملك رقبته اقدية قصد لا اخذ بشفعة  
الجوار ولها تدخل في الاجارة بلا ذكر كسب أي بجر أي لان اجارة الارض لا يقصدها الا الانتفاع برقبته  
فلذا دخل الطريق فيها بخلاف المبيع لكن لا ينبغي أن هذا ناقض للجواب لان لقائل أن يقول في بيوت القاهرة  
لا يدخل السلم الموضوع لانه قد يقصد بشراء البيت الاخذ بالشفعة أي أن يأخذ بالشفعة ما يجاوره فلم يكن  
المقصود الانتفاع برقبته حتى يدخل فيه السلم تبعات السلم (قوله المتصلة) هذا يغني عن قوله قبله المتصل  
لانه نعت لثلاثة المذكورة ولو جعل نعتا للسري والدرج لكان المناسبا أن يقول المتصلان قال في البحر  
ويدخل الباب المركب لا الموضوع ولو اختلفا فيه فادعاه كل فلوهم كما متصلا بالبناء فالقول للمشتري ولو مقلوعا  
فلو الدار بيد البائع فالتقول له والا فلا يشتري اه قلت وبه علم حكم ابواب الشبائيك وذلك أن الابواب التي  
كانها من الدف تدخل ان كانت مركبة متصلة والتي من البلور لا تدخل الا اذا كانت متصلة ايضا لان غير  
المتصلة توضع وترفع تأكل وأما الدف الذي يفرش في ايوان البيوت لدفع العفن والنداءة فالظاهر أنه كالسري  
المسمى بالتخت فيعتبر فيه الاتصال وعدمه لكن قد يقال ان السري ينقل ويحول وأما هذا فانه لا ينقل من محله  
فهو في حكم المتصل فليأمل (قوله لراسفلها مبنيا) أي فـ يدخل الجرا الاعلى استحسانا وهذا في ديارهم  
أما في ديار مصر لا تدخل الرحي لانها يجبرها تنقل وتحول ولا تبني فهي كالباب الموضوع لا يدخل بالاتفاق  
فتح (قوله والبكرة) أي بكرة البئر التي عليها قد دخل مطلقا لانها مركبة بالسري اه بجر وظاهر التعليل  
انها لو لم تكن مركبة بأن كانت مشدودة بحبل او موضوعة بخطاف في حلقة الخشبية التي على البئر أنها  
لا تدخل ويحترق وفي الهندية والبكرة والدلو الذي في الحمام لا يدخل كذا في محيط السرخسي قال السيد  
ابوالقاسم في عرفنا للمشتري كذا في مختارات الفتاوى اه وهذا يقتضي أن الاعتبار العرف ط (قوله  
في بيعها أي الدار) وهو متعلق بقوله فـ يدخل كما قد سناه (قوله وكذا ابستانها) أي الذي فيها ولو كبير الاول

(فـ يدخل البناء والمفاتيح)  
المتصلة أغلقها كضبة  
وكيلون ولومن ضفة لا القفل  
لعدم اتصاله (والسلم المتصل)  
والسري والدرج المتصلة)  
والرحي لراسفلها مبنيا والبكرة  
لا الدلو والحبل ما لم يقبل  
بمرافقتها (في بيعها) أي  
الدار وكذا ابستانها

خارجها وان كان بابها فيها قاله ابو سليمان وقال الفقيه ابو جعفر يدخل لو اصغر منها ومنتفع فيها لا لو اكبر  
 أو مثلها وقيل ان صغير دخل والا لا وقيل يحكم الثمن اه فتح (قوله كما سيحى في باب الاستحقاق) صوابه  
 في باب الحقوق وعبارته وكذا البستان الداخل وان لم يصرح بذلك لا البستان الخارج الا اذا كان اصغر منها  
 فيدخل بها ولو مثلها او اكبر فلا الا بالشرط زيلعي وعيني اه وبذلك جزم ايضا في الجروا والهرهناك (قوله  
 ويدخل في بيع الحمام القدور) جمع قدور بالكسرية يطبخ فيها مصباح والظاهر ان المراد بها قدور النحاس التي  
 يسخن فيها الماء وتسمى حلة او المراد الفسافي التي ينزل اليها الماء ويقتل منها وتسمى أجرنا لكن ان كانت  
 متصلة فلا كلام أما ان كانت منفصلة موضوعه فان كانت كبيرة لا تنقل ولا تتحول فالظاهر انها كالمصلحة والا  
 فلا تأمل قال في الفتح واما قدر الصباغين واقدارين وأجاجين الفسافين وخوابي الزياتين وحبابهم وودنانهم  
 وجذع التصار الذي يدق عليه الميث كل ذلك في الارض فلا يدخل وان قال بمحقوقها قلت ينبغي أن تدخل كما اذا  
 قال بمرافقها اه اقول بل في التارخانية عن الذخيرة انه على قياس مسألة البكرة والسلم ما كان ميثاقا في البناء من  
 هذه الاشياء ينبغي أن يدخل في البيع اه أى وان لم يقل بمحقوقها (قوله وفي الجار كافه) في القاموس كاف  
 الجار ككتاب وغراب بردهته وهي المجلس تحت الرحل وقد تنقط داله اه وظاهر كلام الفقهاء انه غيره  
 والعرف انها الخشب فوق البردعة بجر (قوله لالومن الحريين) جمع حري وهو من يبيع الحير وكأله  
 لان عادتهم التجارة فيها مجردة عن الاكاف ط قلت يؤيده قوله في التارخانية وهذا يجب العرف وفيها  
 ايضا اذا باع حجارا موكد داخل الاكاف والبردعة يحكم العرف في الظهيرية هو المختار وان لم يكن عليه بردعة  
 ولا كاف دخلا أيضا كذا اختاره الصدر الشهيد وبعضهم قالوا اذا كان عربا لا يدخل شيء وفي الثانية أن ابن  
 الفضل قال لا يدخل ولم يفصل بين كونه موكدا او لا وهو الظاهر ثم اذا دخلا لا يكون لهما حصصة من الثمن  
 كما في ثياب الجارية (قوله وتدخل قلاذته عرفا) في الظهيرية باع فرسا دخل العذار يحكم العرف والعذار  
 والمقود واحد اه لكن في الثانية لا يدخل المقود في بيع الجار لانه يتقادمونه بخلاف الفرس والبغير  
 قال في الفتح وليتأمل في هذا (قوله وفي الانان لالح) الفرق أن البقرة لا يتفجع بها الا بالجل ولا كذلك  
 الانان ظهيرية (قوله وتدخل ثياب عبد وجارية الح) هذا اذا بيع في الثياب المذكورة والادخل  
 ما يستر العورة فقط ففي البحر لو باع عبد او جارية كان على البائع من الكسوة ما يورى عورته فان بيعت  
 في ثياب مثلها دخلت في البيع اه ومثله في الفتح ودخول ثياب المثل يحكم العرف كما في التارخانية  
 وحديثه فالمدار على العرف (قوله يعطيهما هذه أو غيرها) اى يخير البائع بين أن يعطى ما عليهما او غيره لان  
 الداخل بالعرف كسوة المثل ولهذا لم يكن لهما حصصة من الثمن حتى لو استحق ثوب منها لا يرجع على البائع بشئ  
 ويكفي اذا وجد بهما عيبا ليس له أن يردها زيلعي ولو هلك الثياب عند المشتري او تعيبت  
 ثم ردها جارية بعيب ردها بجميع الثمن اه وقول الزيلعي لا يرجع على البائع بشئ قال بعض الفضلاء يعنى  
 من الثمن وأما رجوعه بكسوة مثلها فثبت له كما يعلم من كلامهم اه وفي التارخانية وكذلك اذا وجد بالجارية  
 عيبا ردها وردها معها ثيابها وان لم يجد بالثياب عيبا اه وعليه مخاف الزيلعي من قوله لو وجد بالجارية  
 عيبا كان له أن يردها بدون تلك الثياب فغناه كما في البحر اذا هلك الثمن والارز حصواها للمشتري بلا مقابل  
 وهو لا يجوز (قوله او قبضها) أى المشتري وسكت أى البائع لانه كالتسليم منع عن الصيرفة وفي التارخانية  
 فان سلم البائع الحلى لها فهو لها وان سكت عن طلبه وهو راء فهو كالوسم لها وفيه اعن المحيط باع عبد معه مال  
 فان سكت عن ذكر المال جاز البيع والمال للبائع هو الصحيح ولو باعه مع ماله وسعى مقداره فان كان الثمن من  
 جنسه لا بد أن يكون الثمن ازيد من مال العبد ليكون بازا مال العبد قدومه من الثمن والباقي بازا العبد وتماحه  
 فيها (قوله ويدخل الشجر الخ) قال في المحيط كل ماله ساق ولا يقطع اصله كان شجرا يدخل تحت بيع الارض بلا  
 ذكر وماله يمكن بهذه الصفة لا يدخل بلا ذكر لانه بمنزلة الثمرة اه ط عن الهندية (قوله قيد للمألتين) الاولى  
 البناء وما عطف عليه والثانية الشجر ط (قوله ثمرة كانت اول الخ) لان جمدا لم يفصل بينهما ولا بين الصغيرة  
 والكبيرة فكان الحق دخول الكل خلا فان قال ان غير الثمرة لا تدخل الا بالاذكر لانها لا تغرس للقرار بل للقطع  
 اذا كبر خشبهم افصارت كالزروع ولمن قال ان الصغيرة لا تدخل فتح وفي التارخانية عن المحيط ان هذا اصح أى

كما سيحى في باب الاستحقاق  
 ويدخل في بيع الحمام القدور  
 لا القصاع وفي الجار كافه ان  
 اشتراه من المزارعين وأهل  
 القرى لالومن الحريين وتدخل  
 قلاذته عرفا ويدخل ولد البقرة  
 الرضيع وفي الانان لارضيعا  
 اولابه يفتى وتدخل ثياب  
 عبد وجارية أى كسوة مثلها  
 يعطيهما هذه أو غيرها لا حاياها  
 الا ان سلمها او قبضها وسكت  
 وتماحه في الصيرفة (ويدخل  
 الشجر في بيع الارض بلا ذكر)  
 قيد للمألتين فبالذكر اولى  
 (ثمرة كانت اولاً) صغيرة  
 او كبيرة الا بالبايسة

عدم التفصيل اه قلت لكن في الذخيرة أن العرائش والشجيرات والابنة تدخل لانها ليس لها نهاية معلومة  
فكون للتأيد فتتبع الارض بخلاف الزرع والثرلان لقطعهما غاية معلومة فكانت كالمقطوع اه ملخصا ومقتضاه  
أن غير المثمر المعد للقطع كالزرع الآن بقاءه انه ليس له نهاية معلومة (قوله لانها على شرف القلع) فهي كحطب  
موضوع فيها فتح (قوله كالبناء) اشار به كره الى أن العلة في دخول الشجر هي العلة في دخول البناء وهي انها  
وضعه للقرار ط (قوله فلو فيه صغار الخ) تنقل في الفتح عن الخاتمة وبأى قريبا ما يفيد أن صغرها وقطعها  
في كل سنة غير قيد (قوله وان من وجه الارض لا) أي لا تدخل لانها تكون حينئذ كالثمرة كما يعلم بما ذكره  
قريبا (قوله وتماه في شرح الوهبانية) حاصله انه في الواقعة صرح بأن القصب لا يدخل بلا شرط لانه  
ما يقطع فكان بمنزلة الثمرة وأخذ الطرسوسى من التعليل بالقطع أن الحور وشجوه مما يقطع في اوقات معروفة  
لا يدخل ونازعه تليده ابن وهبان بأن القصب يقطع في كل سنة فكان كالثمرة بخلاف خشب الحور فلا وجه  
للاطلاق اه لكن في الواقعة أيضا فوهم الشجار يقطع في كل ثلاث سنين فلو تقطع من الاصل تدخل  
ولو من وجه الارض فلا لانها بمنزلة الثمرة قال ابن النخبة فيه اشارة الى أن العلة كونه يباع شجرا بأصله  
فلا يكون كالثمرة بخلاف المقطوع من وجه الارض مع بقاء أصله لانه كالثمرة اه قلت والحاصل أن الشجر  
الموضوع للقرار وهو الذي يقصد للمزيد دخل الا اذا يس وصار حطبا كما مر أما غير المثمر المعد للقطع فان لم يكن له  
نهاية معلومة فلا يدخل أيضا بخلاف ما أعد للقطع في زمن خاص كأيام الربيع او في كل ثلاث سنين  
فهو على التفصيل المذكور ولا يخفى أن الحور بالمهمة ليس اقطعه نهاية معلومة والله سبحانه اعلم هذا  
واعلم انه نقل في البحر وكذا في شرح الوهبانية عن الخاتمة انه لو باع ارضا فيها رطبة او زعفران او خلاف يقع  
في كل ثلاث سنين او رباحين او يقول قال الفضلى تماه على وجه الارض بمنزلة الثمر لا يدخل بلا شرط وما في الارض  
من اصولها يدخل لان اصولها للبقاء بمنزلة البناء وكذلك لو كان فيها قصب او حشيش او حطب نابت يدخل  
اصوله لا ما على وجه الارض واختلفوا في قوائم الخلاف والصحيح انه لا تدخل اه وفي شرح الوهبانية أن هذا  
التفصيل انسب لمقتضى قواعدهم اه (قوله دخل الوثائق الخ) الوثيل بالتحريك الحبل من الليف والوثيل  
نبت كذا في جامع اللغة اه ح وهو المنقول عن القنية وفي نسخة الوثائر وهو جمع وتيرة وهي ما يوتر بالاعدة  
من البيت كالوترة محركة كذا في التماموس ثم قال وترها يترها على عاها اه فالمراد ما يعلق عليه الكرم والذي  
وقع فيها رأيت من نسخ المنع يدخل الوثائر المشدودة على الاوتار المنصوبة في الارض اه ط قلت والذي  
رأيت في الشرح وكذا في المنع الوثائر المشدودة على الاوتار الخ بالذال المهمة في الموضوعين تأمل (قوله وكذا  
الاعدة المدفونة في الارض) قال في المنع تنبيهه بالمدفونة يفيد أن الملقاة على الارض لا تدخل لانها بمنزلة الحطب  
الموضوع في الكرم وصارت المسألة واقعة الفتوى فيفتى بالدخول في المبيع ان كانت مدفونة وهي المسماة في ديارنا  
ببرابير الكرم اه (قوله وفي النهر الخ) قال فيه ولذا قال في القنية اشترى دارا فذهب بناؤها لم يسقط شيء  
من الثمن وان استحق اخذ الدار بالحصاة ومنهم من سوى ينسما اه ونحو ذلك ثياب الجارية كما سلف ط  
وفي الكافي رجل له أرض بيضاء ولا تحرق فيها نخل فباعها مارب الأرض بأذن الأخر بألف وقيمة كل واحد خمسمائة  
فالثمن بينهما نصفان فان ذلك النخل قبل القبض باقية مما يوجب خيرا المشتري بين الترتل واخذ الأرض بكل الثمن  
لان النخل كالوصف والثمن بمقابل الاصل لا الوصف فلذا لا يسقط شيء من الثمن اه وقيد في البحر بما اذا لم  
يفصل ثمن كل فلو فصل سقط قسط النخل به لا كما في تلخيص الجامع (تنبيه) في حاشية السيد ابى السعود  
استفيد من كلامهم انه اذا كان لباب الدار المبيعة كيلون من فضة لا يشترط أن يقدم من الثمن ما يقابله قبل الافتراق  
لدخوله في البيع به ولا يشك كل بما سياتى في الصرف من مسألة الامعة مع الطوق والسيف المحلى لان دخول  
الطوق والحلية في البيع لم يكن على وجه النعيبة لكون الطوق غير متصل بالامة والحلية وان اتصلت بالسيف  
الآن السيف اسم للحلية أيضا كما سياتى في الصرف فكانت من مسمى السيف اذا علم هذا ظهر أنه في بيع  
الشاش ونحوه اذا كان فيه علم لا يشترط تقديم ما قبل العلم من الثمن قبل الافتراق خلا فان فهم ذلك من بعض اهل  
العصر لان العلم لم يكن من مسمى المبيع فكان دخوله على وجه النعيبة فلا يقابله حصاة من الثمن اه قلت  
وما ذكره في الكيلون غير مسلم وسنذكره في المسألة في باب الصرف ان شاء الله تعالى (قوله ولا يدخل الزرع الخ)

لانها على شرف القلع فتح  
(اذا كانت موضوعة فيها)  
كالبناء (للقرار) فلو فيها  
صغار تطلع زمن الربيع ان من  
أصلها تدخل وان من وجه  
الارض لا الا بالشرط وتماه  
في شرح الوهبانية وفي القنية  
شري كما دخل الوثائق  
المشدودة على الاوتار المنصوبة  
في الارض وكذا الاعدة  
المدفونة في الارض التي عليها  
اغصان الكرم المسماة بأرض  
الخليل بركائز الكرم وفي النهر  
كل ما يدخل تعالى يقابله شيء من  
الثمن لكونه كالوصف وذكره  
المصنف في باب الاستحقاق قبيل  
السلم (ولا يدخل الزرع في بيع  
الارض بالتسمية)

مطلب  
كل ما دخل تبعا لا يقابله شيء  
من الثمن



اطلاقه بيع ما اذا لم ينبت لانه حينئذ يمكن اخذه بالغربال وما اذا عفن واختار الفضلي وتبعه في الاخيرة انه حينئذ يكون للمشتري لانه لا يجوز بيعه على الانفراد وبالاطلاق اخذ ابو الليث نهر وقال في الفتح واختار الفقيه ابو الليث انه لا يدخل بكل حال كما هو اطلاق المصنف اه (قوله الا اذا نبت ولا قيمة له) ذكر في الهداية قولين في هذه المسألة بل ترجيح وذكر في التجنيس أن الصواب الدخول كما نص عليه القدوري والاستيعابي والخلاف مبني على الاختلاف في جواز بيعه قبل أن تناله المشافر والمناجل قال في الفتح يعني أن من قال لا يجوز بيعه قال يدخل ومن قال يجوز قال لا يدخل ولا يخفى أن كلام من الاختلافين مبني على سقوط تقومه وعدمه فإن القول بعدم جواز بيعه وبعدم دخوله في البيع كلاهما مبني على سقوط تقومه والاوجه جواز بيعه على رجاء تركه كما يجوز بيع الخش كما ولد رجاء حياته فينتفع به في ثانی الحال اه ما في الفتح وظاهره اختيار عدم الدخول لاختياره جواز بيعه وبه صرح في السراج حيث قال لو باعه بعد ما نبت ولم تنله المشافر والمناجل فقيه روايتان والصحيح انه لا يدخل الا بالتسمية ومنشأ الخلاف هل يجوز بيعه او لا الصحيح الجواز اه والحاصل أن الصور اربع لانه اما أن يكون بعد النبت أو قبله وعلى كل اما أن يكون له قيمة او لا ولا يدخل في الكل ولكن وقع الخلاف فيما ليس له قيمة قبل النبت او بعده ففي الثانية الاصح الدخول كما ذكره الشارح بل عبات أنه الصواب وظاهر الفتح اختيار عدمه وبه صرح في السراج وكذا في الاولى اختلف الترجيح فاختار الفضلي الدخول واختار ابو الليث عدمه كما قد مرناه عن النهر والفتح واقتصار الشارح على استثناء الثانية فقط فيفيد ترجيح ما اختاره ابو الليث في الاولى لكن قد مرنا عن الفتح أن اختيار أبي الليث انه لا يدخل بكل حال كما هو اطلاق المصنف يعني صاحب الهداية وظاهره عدم الدخول في الصور الاربع وقد وقع في البحر ههنا خلل في فهم كلام السراج المتقدم وفي بيان الخلاف في الصور المذكورة والصواب ما ذكرناه كما أوضحته فيما علقته عليه فافهم (تنبيه) فينبغي بالبيع لانه في رهن الارض يدخل الشجر والثمر والزرع وفي وقفها يدخل البناء والشجر لا الزرع وكذا لو أقر بأرض عليها زرع او شجر دخل ولا يدخل الزرع في اقالة الارض وقامه في البحر (قوله ولا الثمر في بيع الشجر) الثمر بمثابة الحمل الذي يخرج من الشجرة وان لم يؤكل فيقال عمر الاراك والعوسج والعنب مصباح وفي الفتح ويدخل في الثمرة الورد والياسمين ونحوهما من المشومات نهر وشمل ما ذابيع الشجر مع الارض او وحده كان له قيمة او لا بحر (قوله ليفيد أنه لا فرق) أي بين أن يسمى الزرع والثر بأن يقول بعثك الارض وزرعها او بزرعها والشجر وثمره او معة او به وبين أن يخرج من شجره مخرج الشرط فيقول بعثك الارض على أن يكون زرعها لك او بعثك الشجر على أن يكون الثمر لك كذا في المنح اه ح ومثل في البحر (قوله وخصه بالثر) أي خص ذكر الشرط بمسألة الثمر دون مسألة الزرع مع امكان العكس استاء الحديث المذكور والذي استدله به الامام محمد على انه لا فرق بين كون الثمر مؤبورا أولا والتأخير بالتلقيح وهو أن يشق الكم ويذرفه من طلع الخلل ليصلح انائها والكم بالكسر وعاء الطلع وأما حديث الكتب الستة من باع نخلا مؤبورا فالثمره للبائع الا أن يشترط المبتاع فلا يعارضه لان مفهوم الصفة غير معتبر عندنا وما قيل من أن الحديث الاول غريب ففيه أن المجتهد اذا استدلل بحديث كان تصحيحا له كما في التحرير وغيره نعم يرد ما في الفتح ان حمل المطلق على المقيد هنا واجب لانه في حادثة واحدة في حكم واحد ثم اجاب عنه بأنهم قاسوا الثمر على الزرع كما قال في الهداية انه متصل للقطع للبقاء وهو قياس صحيح وهم يقدمون القياس على المفهوم اذا تعارضوا واعترض في البحر قوله ان حمل المطلق على المقيد واجب الخ بأنه ضعيف لما في النهاية من أن الاصح انه لا يجوز لافي حادثة ولا في حادتين حتى جواز أو حنيقة التيمم بجميع أجزاء الارض بحديث جعلت لي الارض مسجدا وطهورا ولم يحمل هذا المطلق على المقيد وهو حديث التراب ظهور اه اقول اجبت عنه فيما علقته على البحر بأن المقيد هنا لا ينفي الحكم عما عداه لان التراب لقب ومفهوم اللقب غير معتبر الا عند فرقة شاذة من اعتبار المفاهيم فليس مما يجب فيه الحمل فلا دلالة في ذلك على انه لا يحمل في حادثة عندنا كيف وحمل المطلق على المقيد عند اتحاد الحكم والحادثة مشهور عندنا مصرح به في متن المنار والتوضيح والتلخيص وغيرها ما استند اليه من كلام النهاية غير مسلم فافهم (قوله ويؤمر البائع بقطعهما) أي فيما ذاباع أرضا فيما زرع لم يسمه او شجرا علم ان لم يشترطه حتى يبق الزرع والثر على ملك البائع (قوله الزرع والثر) بدل من ضمير التنبيه وقوله الارض والشجر بدل

قوله قبل أن تناله المشافر والمناجل أي قبل أن يمكن اكل الدواب له وتناوله بمشافرها وقبل أن يمكن جصده بالمناجل فان مشفر البعير شفته جمعها مشافر والمناجل ما يحصد به الزرع جمعه مناجل اه منه

الا اذا نبت ولا قيمة له فدخل في الاصح شرح الجمع (و) لا (الثر في بيع الشجر بدون الشرط) عبر هنا بالشرط وثمره بالتسمية ليفيد أنه لا فرق وأن هذا الشرط غير مفسد وخصه بالثر اتباعا لقوله صلى الله عليه وسلم الثمرة للبائع الا أن يشترطه المبتاع (ويؤمر البائع بقطعهما) الزرع والثر (وتسليم المبيع) الارض والشجر

مطلب  
المجتهد اذا استدلل بحديث كان تصحيحا له  
مطلب  
في حمل المطلق على المقيد



من المبيع (قوله عند وجوب تسليمها) أي تسليم الأرض والشجر وذلك عند نقض المشتري الثمن (قوله لم يبرمه) أي بالقطع لعدم وجوب التسليم (قوله وإن لم يظهر صلاحه) الأولى صلاحهما أي الزرع والشجر وهو المناسب لقوله يقطعهما (قوله لأن ملك المشتري مشغول الخ) علة لقوله ويؤمر البائع بقطعهما الخ وفي التمر عن جامع الفوائد أن باع شجرة عليه ثمر أو كرم عليه غنم لا يدخل الثمر فلا يستأجر الشجرة من المشتري ليركها عليه الثمر لم يبرمه ~~لكن~~ معار إلى الادراك فلا يوجب المشتري بخير البائع أن شاء البطل البيع أو قطع الثمر اهـ وسد كره الشارح آخر الباب قائله مع قول المتون ويؤمر البائع بالقطع فانه ينافي التخصيص المذكور ولعله قول آخر فليحتر (قوله وما في الفصولين) أي جامع الفصولين لابن قاضي سماوة جمع فيه بين فصولي العمادي والاستروشي ط (قوله محمول على ما إذا رضى المشتري) أي رضى بابقاء الزرع بأجر مثل الأرض والأمر البائع بالقطع توفيقا بين كلامهم وأما إذا اتفقت الاجارة فالمستأجر أن يبنى الزرع بأجر المثل إلى انتهاءه لانها لا تتنازع وذلك بالترك دون القطع بخلاف الشراء لانه ملك الرقبة فلا يراعى فيه امكان الاتفان بجر (قوله ومن باع ثمرة بارزة) لما فرغ من بيع الثمر تبعا للشجر شرعى في بيعه مقصودا ولم يذكر حكم بيع الزرع والشجر مقصودا قال في الدرر لا يصح بيع الزرع قبل صيرورته بقطعا لانه ليس بمنفعة به وتابع للأرض فيكون كالوصف فلا يجوز ابراد العقد عليه بانقراده وان باع على أن يتركه حتى يدرك لم يبرمه وكذا الرطبة والمقول ويجوز بيع حصته من شريكه مطلقا أي سواء بلغ أو ان الحصاد أولا ومن غيره بغير اذنه ان لم يفسخ إلى الحصاد فانه حينئذ ينقلب إلى الجواز كما اذا باع الجذع في السقف ولم يفسخ البيع حتى أخرجه وسلمه اهـ ويأتى في المتن بيع البر في سنبلة وفي البحر عن الظهيرية اشترى شجرة للقطع يؤمر بقطعها بغير وقها وليس له حفر الأرض إلى انتهاء العروق بل يقطعها على العادة الا ان شرط البائع القطع على وجه الأرض او يكون في القطع من الاصل مضرة للبائع ككونها بقرب حائط او بئر فيقطعها على وجه الأرض فان قطعها اوقعها فثبت مكانها أخرى فالتأبث للبائع الا اذا قطع من اعلاها فهو للمشتري سراج ولو اشترى نخلة ولم يبين انها للقطع والقرار قال ابو يوسف لا تأكل أرضها وأدخل محمد ما تحتها وهو المختار وان اشترى ارضا للقطع لا تدخل الأرض اتفاقا وان للقرار تدخل اتفاقا وان باع نصيبا له من شجرة بلا اذن الشريك جاز ان بلغت وان قطعها والا فلا اهـ وقد سأل في الشركة حكم بيع الحصة الشائعة من ثمر وزرع او شجر مفصلا وموضحا فراجع (قوله اما قبل الظهور) اشار إلى أن البروز بمعنى الظهور والمراد به انقزال الزهر عنها وانقضاء شجرة وان صغرت (قوله ظهر صلاحها اولا) قال في الفتح لا خلاف في عدم جواز بيع الثمار قبل أن تظهر ولا في عدم جواز بيع بعد الظهور قبل بدو صلاحها بشرط التبرك ولا في جواز بدو صلاحها بشرط القطع فيما يتوقع به ولا في الجواز بعد بدو صلاحها لكن بدو صلاحها عندئذ أن تؤمن العاهة والفساد وعند الشافعي هو ظهور النضج وبدو الحلاوة والخلاف انما هو في بيعها قبل بدو صلاحها على الخلاف في معناه لا بشرط القطع فعند الشافعي ومالك وأحمد لا يجوز وعندنا ان كان بحال لا يتوقع به في الاكل ولا في علف الدواب فيه خلاف بين المشايخ قيل لا يجوز ونسبه قاضي خان لعامة مشايخنا والصحيح انه يجوز لانه مال مستقبح به في ثانی الحال ان لم يكن مستغفاه في الحال والحيلة في جواز ما يتفق المشايخ أن يبيع المكمثرى اول ما يخرج مع اوراق الشجر فيجوز فيها تبعا للأوراق كانه ورق كله وان كان بحيث يتوقع به ولو علفا للدواب فالبيع جائز باتفاق اهل المذهب اذا باع بشرط القطع او مطلقا اهـ (قوله لا يصح في ظاهر المذهب) قال في الفتح ولو اشترى ارضا مطلقا أي بلا شرط قطع او ترك فأثمرت ثمرا آخر قبل القبض فسد البيع لانه لا يمكن تسليم المبيع لتعذر التمييز فأشبهه هلاكه قبل التسليم ولو أثمرت بعد القبض بشرط كان فيه للاختلاط والقول قول المشتري في مقداره مع عيئه لانه في يده وكذا في بيع الباذنجان والمبطيخ اذا حدث بعد القبض خروج بعضها اشتركا كما ذكرنا اهـ ومقتضاه انما لو أثمرت بعد القبض يصح البيع في الموجود وقت البيع فاطلاق المصنف تبعا لما يبي محمول على ما اذا باع الموجود والمعدوم كما يفيد ما يأتى عن الخلاف وما ذكره في النسخ من التفصيل محمول على ما اذا باع الموجود فقط وعلى هذا فقول الفتح عقب ما قد مر عنه وكان الخلاف في بقاء جواز في الكل الخ لا يناسب التفصيل الذي ذكره لانه لا وجه لجواز البيع في الكل اذا وقع البيع على الموجود فقط فاعتمد هذا التحرير (قوله وأتى الخلاف في الجواز) وزعم انه مروى

قوله فلا يستأجر الشجرة هكذا  
يظنه والأولى الشجر بلاتاء  
لناسب سابقه ولا حقه  
ان متعنه

مثله  
في بيع الثمر والزرع والشجر  
مقصودا

عند وجوب تسليمها فلولم  
يتقد الثمن لم يؤمر به خاتمة  
(وان لم يظهر) صلاحه لان ملك  
المشتري مشغول بملك البائع  
فيحتر على تسليمه فارغا (كلو)  
أومى بفصل رجل عليه  
بسر حيت شجر الورثة على قطع  
الفساد والمختار من الرواية  
ولواحية وما في الفصولين باع  
أرضا بدون الزرع فهو للبائع  
بجر مثلها محمول على  
ما اذا رضى المشتري ثمر  
(ومن باع ثمرة بارزة) أما قبل  
الظهور فلا يصح اتفاقا (ظهور  
صلاحها اولا صح) في الاصح  
(ولو برز بعضها دون بعض  
لا) يصح (في ظاهر المذهب)  
رضيحه السرخسي وافق  
الملاوي بالجواز

عن اصحابنا وكذلك احكى عن الامام الفضلي وقال استحسن فيه لتعامل الناس وفي نزاع الناس عن عاديهم  
 حرج قال في الفتح وقد رأيت رواية في نحو هذا عن محمد في بيع الوردة على الاشجار فان الوردة متلاحق وجوز  
 البيع في الكل وهو قول مالك اه قال الزيلعي وقال شمس الاثمة المبرحسي والاصح انه لا يجوز لان المصير الى  
 مثل هذه الطريقة عند تحقق الضرورة ولا ضرورة هنا لانه يمكنه أن يبيع الاصول على ما يشاء ويشتري الموجود  
 ببعض الثمن ويؤخر العقد في الباقي الى وقت وجوده او يشتري الموجود بجميع الثمن ويبيع له الانتفاع  
 بما يحدث منه فيحصل مقصودهما بهذا الطريق فلا ضرورة الى تجوز العقد في المعلوم مصادم للنص  
 وهو ما روي انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ورخص في السلم اه قلت لكن لا ينبغي  
 تحقق الضرورة في زمانها ولا سمي في مثل دمشق الشام كثيرة الاشجار والثمار فانه لغلبة الجهل على الناس  
 لا يمكن الزامهم بالخلص بأحد الطريق المذكورة وان امكن ذلك بالنسبة الى بعض افراد الناس لا يمكن بالنسبة  
 الى عامتهم وفي نزاعهم عن عادتهم حرج كالحات ويلزم تحريم اكل الثمار في هذه البلدان اذا تساع الا كذلك  
 والنبي صلى الله عليه وسلم اثنارخص في السلم للضرورة مع انه يبيع المعلوم فثبت تحقق الضرورة هنا أيضا  
 امكن الحاقه بالسلم بطريق الدلالة فلم يكن مصادم للنص فلذا جاعله من الاستحسان لان القياس عدم الجواز  
 وظاهر كلام الفتح الميل الى الجواز ولذا أورده الرواية عن محمد بل تقدم أن الحلواني رواه عن اصحابنا وما ضاق  
 الامر الاتسع ولا ينبغي أن هذا موقوف للعدول عن ظاهر الرواية كما يعلم من رسالتنا المسماة نشر العرف في بناء  
 بعض الاحكام على العرف فراجعها (قوله لو ان الخارج اكثر) ذكر في البحر عن الفتح أن ما نقله شمس الاثمة  
 عن الامام الفضلي لم يقيده عنه بكون الموجود وقت العقد اكثر بل قال عنه أجعل الموجود أصلا وما يحدث  
 بعد ذلك تبعاً (قوله ويقطعها المشتري) أي اذا طلب البائع تفريغ ملكه وهذا راجع لاصل المسألة  
 (قوله جبراً عليه) مفاده انه لا خيار للمشتري في ابطال البيع اذا استعج البائع عن ابقاء الثمار على الاشجار  
 وفيه بحث لصاحب البحر والنرسيد كره الاخراج آخر الباب (قوله فسد) أي مطلقاً كما يرشد اليه التفصيل  
 في القول المقابل له فافهم وعلى في البحر الفساد بأنه شرط لا يقتضيه العقد وهو شغل ملك الغير (قوله كشرط  
 القطع على البائع) في البحر عن الواوالية باع عن جابر فاوكد الثوم في الارض والحزر والبصل فعلى المشتري  
 قطعه اذا خلى بينه وبين المشتري لان القطع انما يجب على البائع اذا وجب عليه الكيل والوزن ولم يجب  
 لانه لم يبيع مكايلاً ولا موازنة (قوله وبه يفتي) قال في الفتح ويجوز عند محمد استحساناً وهو قول الاثمة الثلاثة  
 واختاره الطحاوي اعموم الباقى (قوله بحر عن الاسرار) عبارة البحر وفي الاسرار الفتوى على قول محمد  
 وبه أخذ الطحاوي وفي المتن ضم اليه ابان يوسف وفي التحفة والعصيح قولهما (قوله لكن في القهستاني عن  
 المضمرات) حقه أن يقول عن النهاية لان عبارة القهستاني مع المتن وشرط تركها على الشجر والرضى به يفسد  
 البيع عندهما وعليه الفتوى كافي النهاية ولا يفسد عند محمد ان بدا اصلاح بعض وقرب صلاح الباقي  
 وعليه الفتوى كافي المضمرات اه وما نقله القهستاني عن المضمرات مخالف لما في الهداية والفتح والبحر  
 وغيره من حكاية الخلاف في الذي تناهى صلاحه فانه صريح في تناهى صلاحه لا في بدوه وايضا المتبادر منه  
 صلاح الكل تأمل (قوله فتنه) اشار به الى اختلاف التصحيح وتخدير المفتي في الاقتضاء بأي ما شاء لكن حيث  
 كان قول محمد هو الاستحسان يترج على قولهما تأمل (قوله قيد باشتراط الترك) أي قيد المصنف الفساد به  
 (قوله مطلقاً) أي بلا شرط ترك او قطع وظاهره ولو كان الترك متعارفاً مع انهم قالوا المعروف عرفاً كالمشروط  
 نصاً ومقتضاه فساد البيع وعدم حل الزيادة تأمل (قوله طاب له الزيادة) هي ما زاد في ذات المبيع فلا ينافي  
 ما قد مناه من انه لو أثمر ثمر آخر فان قبل القبض فسد البيع او بعده يشتركان فيه لان ذلك في الزيادة على المبيع  
 مما لم يقع عليه البيع وهذا في زيادة ما وقع عليه البيع كما افاده في النهر وحاصله ان المراد هنا الزيادة المتحصلة  
 لا المنفصلة (قوله تصدق بما زاد في ذاتها) لحصوله بجهة محظورة بحر وتعرف الزيادة بالتقويم يوم البيع  
 والتقويم يوم الادراك فالزيادة متفاوت ما بينهما ط عن العمى (قوله لم يصدق بشئ) نعم عليه انهم غصب  
 المنفعة فتح (قوله بطالت الاجارة) وان عين المدة درم شقي فان اصل الاجارة مقتضى القياس فيها البطلان  
 الا أن الشرع اجازها للعاجلة فيما فيه تعامل ولا تعامل في اجارة الاشجار المجردة فلا يجوز وكذا لو استأجر

لو ان الخارج اكثر زيلعي

(ويقطعها المشتري في الحال)

جبراً عليه (وان شرط تركها على

الاشجار فسد) البيع كشرط

القطع على البائع حاوي

(وقيل) فأنه لمحمد (لا) يفسد

(اذا تساعت) الثمرة للتعارف

فكان شرطاً يقتضيه العقد

(وبه يفتي) بحر عن الاسرار

لكن في القهستاني عن

المضمرات انه على قولهما

الفتوى فتنه قيد باشتراط

الترك لانه لو شرعاً مطلقاً

وتركها باذن البائع طاب له

الزيادة وان بغير اذنه تصدق

بما زاد في ذاتها وان بعدما

تساعت لم يصدق بشئ وان

استأجر الشجر الى وقت

الادراك بطالت الاجارة وطاب

الزيادة لبقاء الاذن

مطلوب  
فساد المتضمن يوجب فساد  
المتضمن

ولو استأجر الأرض لترك  
الزروع فسدت بلهالة المدة ولم  
تقاب الزيادة ملتقى الاجبر  
لفساد الاذن بفساد الاجارة  
بخلاف الباطل كاحترناه  
في شرحه والحيلة أن يأخذ  
الشجرة معاملة على أن له جزءاً  
من ألف جزء وأن يشتري اصول  
الرطبة كالباذنجان وأشجار  
البلخج والخيار لكون الحادث  
فله يشتري وفي الزرع والحشيش  
يشتري الموجود ببعض الثمن  
ويستأجر الأرض مدة معلومة  
يعلم فيها الادراك ويبقى الثمن  
وفي الاشجار الموجود ويحبل له  
البائع ما يوجد فان خاف  
أن يرجع يقول على اني متي  
وجعت في الاذن تكون مادونا  
في الترتيب لخصاً (ما جاز  
ايراد العقد عليه بانقراده صح  
استثناءه منه)

أشجار الجحف عليها ثمانية لم يجز ذكره الكرخي فتح (قوله لترك الزرع) الاولى تعبير الهداية وغيرها بقوله  
الى أن يدرك الزرع أي الى وقت ادراكه بلا ذكر مدة (قوله ولم تطب الزيادة) أي الزيادة على التمرة وعلى  
ما عزم من اجرة المثل ط عن العيني (قوله كاحترناه في شرحه) ونقصه لفساد الاذن بفساد الاجارة  
وفساد المتضمن يوجب فساد المتضمن بخلاف الباطل فانه معدوم شرعاً واصلاً ووصفاً فلا يتضمن شيئاً فكانت  
مباشرة عبارة عن الاذن اه ح وحاصل الفرق كما في الفتح وغيره أن الفاسد له وجود لانه فائت الوصف  
دون الاصل فكان الاذن ثابتاً في ضمنه فيفسد بخلاف الباطل فانه لا وجود له اصلاً فلم يوجد الا الاذن ولا يخفى  
أن هذا الفرق ينافي ما مرّ أول البيوع من أن البيع بعد عقد فاسد او باطل لا يعقد قبل مشاركة العقد الأول  
وينافي قروعا آخر مذكورة في آخر القرن الثالث من الاشياء عند قوله فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه  
فراجعها متأملاً (قوله والحيلة) في أن يطيب للمشتري ما زاد في ذات المبيع وما لم يكن بارزاً وقت العقد  
(قوله أن يأخذ) أي المشتري (قوله معاملة) أي مساقاة مدة معلومة كما في القنية (قوله على أن له الخ)  
أي للبائع قال في شرحه على الملتقى وينبغي أن يقول المشتري للبائع بعد ما دفع الثمن اخذت منك هذا الشجر  
معاملة على أن لك جزءاً من ألف جزء وعلى ألف جزء الاجزاء أي من التمر ذكره الثمن وفيه أن المشتري قد  
أخذ التمر شراء فكيف يأخذ معاملة الا أن يقال انه دفع له الثمن على وجه التبرع ويكون الاعتبار على عقد  
المعاملة اه قلت الشراء انما وقع على البارز وقت العقد والمعاملة لاجل طيب ما لم يبرز بعد ويطيب ما زاد في  
ذات البارز نعم هذه الحيلة انما تأتي اذا لم يكن الشجر وقفاً والبيع لعدم الحظ والمصلحة في اخذه جزءاً من  
ألف جزء والباقي للمشتري كما ذكر الشارح نظيره في أول كتاب الاجارة (قوله وأن يشتري الخ) هذه حيلة  
ثانية ويسانها أن المشتري اما أن يكون مما يوجد شيئاً وقد وجد بعضه او لم يوجد منه شيء كالباذنجان  
والبطيخ والخيار أو يوجد كله لكنه لم يدرك كالزروع والحشيش او يكون وجد بعضه دون بعض كثر الاشجار  
المختلفة الانواع ففي الاول يشتري الاصول ببعض الثمن ويستأجر الأرض مدة معلومة يباقي الثمن لثلاث أماره  
البائع بالقطع قبل خروج الباقي او قبل الادراك وفي الثاني يشتري الموجود من الحشيش والزرع ويستأجر  
الأرض كما قلنا وفي الثالث يشتري الموجود من الثمر بكل الثمن ويحبل له البائع ما سيوجد لان استيجار الأرض  
لا يتأخر هنا لان الاشجار باقية على ذلك البائع وقيامها في الأرض مانع من صحة استيجار الأرض الا أن  
يأخذها اولاً معاملة كما مرّ لانهما تصير في تصرفه او تكون الاشجار على المساة فانه حينئذ لا تمنع صحة اجارة  
الأرض كما يعلم من بابها ومسألة الاحلال تأتي في الاول والثاني أيضاً (قوله ببعض الثمن) تنازع فيه  
بشترى الاول وبشترى الثاني في المسألتين وقوله ويستأجر الأرض راجع للمسألتين أيضاً كما علم مما قرناه  
(قوله وفي الاشجار الموجود) أي وفي ثمار الاشجار يشتري الموجود منها (قوله فان خاف الخ) قال في جامع  
القصولين اقول كتب في لطائف الاشارات انهم قالوا لو قال وكذلك بكذا على اني لكما عزلت فأت وكيلي  
صح وقيل لا فاذا صح بطل العزل عن المعلقة قبل وجود الشرط عند أي يوسف وجوز محمد فقول في عزله  
رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلت عن الوكالة المتجزئة اه رملي وحاصله انه على قول محمد يمكن الرجوع  
هنا عن الاحلال بأن يقول رجعت عن الاحلال المعلق وعن المتجزئة فمتعين حينئذ الاحتمال بالمعاملة على  
الاشجار كما مرّ (قوله في الترتيب) المناسب في الاكل لان فرض المسألة انه احل له ما يوجد في المستقبل والترك  
انما يناسب الموجود الا أن يدعى أن المراد ما يوجد من الزيادة في ذات المبيع الموجود (تمه) اشترى الثمار على  
رؤس الاشجار فرأى من كل شجرة بعضها ينبت له خیار الرؤية بجر ثم ذكر حكم بيع المغيب في الأرض  
وسأني الكلام عليه ان شاء الله تعالى في أول البيع الفاسد (قوله ما جاز ايراد العقد عليه الخ) هذه قاعدة  
مذكورة في عامة المعتربات مفترع عليها مسائل منها ما ذكرها من (قوله صح استثناءه منه) أي  
من العقد كما هو مصرح به في عبارة الفتح وهذا الاولى من جعل الضمير في منه راجعاً للمبيع المعلوم من المقام  
فافهم ولا يصح ارجاعه الى ما لانها واقعة على المستثنى فيلزم استثناء الشيء من نفسه كما لا يخفى قال في الفتح  
وبيع قفيز من صبرة جائز فكذلك استثناءه بخلاف استثناء الحمل من الجارية والشاة وأطراف الحيوان لا يجوز  
كلوا بوع هذه الشاة الا لئلا يهمل العبد الا يذمه فيصير مشتر كتميز الجمل من الشاة كان مشتركاً على الشيوع

فانه جائز اه اى كبيع العبد الانصفه مثلا لانه غير متميز في جزء بعينه بل شائع في جميع اجزائه فيجوز (قوله  
يصح افرادها) بأن يوصى بها واحد هابدون الرقبة اه ح (قوله دون الاستثناء) بأن يوصى له بعبد  
دون خدمته اه ح وقيد بالخدمة لان الحمل يصح استثناءه في الوصية حتى يكون الحمل ميراثا والحارية  
وصية والفرق أن الوصية اخت الميراث والميراث يجري فيما في البطن بخلاف الخدمة والغلة كالخدمة بجر  
من البيع الفاسد (قوله وشاة معينة من قطيع) أما لو غير معينة فلا يجوز كئوب غير معين من علمها أفاده في  
البحر (قوله وأرطال معلومة) أفاد أن حمل الإختلاف الآتى ما اذا استثنى معينة فان استثنى جزءا كربع وثلاث  
فانه صحيح اتفاقا كما في البحر عن البدائع قلت ووجهه أن ما يقدر بالرطل شيء معين بخلاف الربع مثلا فانه غير  
معين بل هو جزء شائع كما قلنا آنفا ونظيره ما قد مناه عند قوله وفديسيع عشرة أذرع من مائة ذراع من دار  
لا سهم وقد بالرطال لانه لو استثنى رطلا واحدا جاز اتفاقا لانه استثناء القليل من الكثير بخلاف الأرطال  
لجواز أن لا يكون الا ذلك القدر فيكون استثناء الكل من الكل بجر عن البناية ومقتضاه أنه لو علم انه يبقى  
أكثر من المستثنى يصح ولو المستثنى أرطالا على رواية الحسن الآتية وهو خلاف ما يدل عليه كلام الفتح من تعديل  
هذه الرواية بأن الباقي بعد اخراج المستثنى ليس مشارا اليه ولا معلوم الكيل المخصوص فكان مجهولا وان ظهر  
آخر انه بقي مقدار معين لان المقدس هو الجهة الشائعة اه ومقتضاه الفساد باستثناء الرطل الواحد أيضا على  
هذه الرواية تأمل (قوله لصحة إيراد العقد عليها) أى على القفيز والشاة معينة والأرطال المعلومة وهو تعديل  
لقوله فصح أفاده دخول ما ذكر تحت القاعدة المذكورة (قوله ولو ألحق على رأس النخل) فصيح اذا كان  
مجدوا بالاولى لانه محل وفاق (قوله على الظاهر) متعلق بقوله فصح ومتقابل ظاهر الرواية رواية الحسن  
عن الامام انه لا يجوز واختاره الجماوى والقنورى لان الباقي بعد الاستثناء مجهول وفي الفتح انه اقيس  
بذهب الامام في مسألة بيع الصبرة واجاب عنه في النهر فراجع (قوله بغير سنبلة) متعلق ببيع والباء فيه  
للبدل قال الخليل الرملى في حاشية البحر سنبلى في الربا أن يبيع الخنطة الخالصة بخنطة في سنبلة لا يجوز ويجب  
تقييده بما اذا لم تكن الخنطة الخالصة أكثر من التي في سنبلة ما وقد صرح بذلك في الثانية ويعلم بذلك أنه يجوز بيع  
التي في سنبلة ما معه بالآخرى التي في سنبلة ما معه حرفة الجنس الى خلافه اه وفيه ظاهر أن قول المصنف كبيع  
بتر في سنبلة ان أراد به بيع الحب فقط كما يشعر به قول الشارح الآتى وعلى البائع اخراجه بقتيده بقوله بغير  
سنبلة البر احتراز عما اذا باعه بسنبلة البر أى بالبر مع سنبلة فانه لا يجوز اذا لم يكن الحب الخاص أكثر ما اذا كان  
أكثر يكون الرائد بمقابلة التبن فيجوز وان أراد به بيع البر مع السنبلة فلا يصح بقتيده بقوله بغير سنبلة لما علمت  
من جواز بيعه بمثله بأن يجعل الحب في أحدهما بمقابلة التبن في الآخر (قوله لاحتمال الربا) تعديل للمفهوم  
وهو أنه لو بيع بسنبلة البر لا يجوز لاحتمال أن يكون البر الذى يبيع وحده مساويا للبر الذى يبيع مع سنبلة أو أقل  
فيكون الفضل ربا اذا علم أن ما يبيع وحده أكثر كما قلنا آنفا (قوله وباقلاء) هو الفول بجر على وزن فاعلاء  
يشد دقة صغر ويحقق فيمده الواحدة باقلاء في الوجهين مضباح (قوله في قشرها الاول) وكذا الثانى  
بالاولى لان الاول فيه خلاف الشافعى (قوله فعلى البائع اخراجه) في البرازية لو باع خنطة في سنبلة لزم  
البائع الدوس والتذرية بجر وكذا الباقل وما بعدها (قوله الا اذا باع بخلافه) عبارة في الدر  
المتنى الا اذا بيعت بما هي فيه اه وهى أوضح يعنى اذا باع الخنطة بالتبن لا يلزم البائع تخليصه ط (قوله  
الوجه ثم) لانه لم يره فتح وأقره في البحر والنهر (قوله وانما بطل الخ) قال في الفتح وأورد المطالبة بالفرق  
بين ما اذا باع حب قطن في قطن بعينه أو نوى عرفى بغيره أى باع ما في هذا القطن من الحب أو ما في هذا القطن  
من النوى فانه لا يجوز مع أنه أيضا في خلافه اشار ابو يوسف الى الفرق بأن النوى هناك معتبر بعد ما اذا كان  
في العرف فانه يقال هذا نوى قطن ولا يقال هذا نوى في قطنه ولا حب في قطنه ويقال هذه خنطة في سنبلة  
وهذا الورق فسق في قشره ولا يقال هذه قشور فيها الورق ولا يذهب اليه وهم وما ذكرنا يخرج الجواب عن امتناع  
بيع اللبن في الضرع والحم والشحم في الشاة والالبة والا كارع والجلد فيها والدقيق في الخنطة والزيت في الزيتون  
والعصير في العنب ونحو ذلك حيث لا يجوز لان كل ذلك منعدم في العرف لا يقال هذا عصير وزيت في محله وكذا  
الباقى اه (قوله من نوى الخ) نشر مرتب ط (قوله لانه من تمام التسليم) اذا لا يتحقق تسليم المبيع

قوله دون الاستثناء هكذا  
بخطه والذي في نسخ الشارح  
دون استثناءها وعليها نسخ  
اخرى كتب عليها اه صحيح

الا الوصية بالخدمة يصح  
افرادها دون استثناءها اشباه  
ثم فرع على هذه القاعدة  
بقوله (فصح استثناء) قفيز  
من صبرة وشاة معينة من  
قطيع و (أرطال معلومة

من بيع ثم نخلة) لصحة إيراد  
العقد عليها ولو ألحق على رأس  
النخل على الظاهر (ك) صحة

(بيع بتر في سنبلة) بغير سنبلة  
البر لاحتمال الربا (وباقلء

وأرز ومسم في قشرها وجوز  
ولو زوفستق في قشرها الاول)

وهو الاعلى وعلى البائع  
اخرجه الا اذا باع بما فيه  
وهل له خيار الرؤية الوجه ثم  
فتح وانما بطل يبيع ما في قمر  
وقطن وضرع من نوى وحب  
ولبن لانه معدوم عرفا واجرة

كيل ووزن وعدة وذرع على

بائع (لانه من تمام التسليم  
قوله فعلى البائع الخ) كذا  
بخطه والذي في نسخ الشارح  
وعلى الخ بالواو اه صحيح

الابك له ووزنه وشعره ومعلوم أن الحاجة إلى هذا إذا باع مكايده أو موازنه ونحوه إذا احتاج إلى ذلك في المجازفة وكذا أصب الخنطة في وعاء المشتري على البائع فتح (قوله وأجرة وزن ثمن ونقده) أما كون أجرة وزن الثمن على المشتري فهو بانساق الآية الأربعة. وأما الثاني فهو ظاهر الرواية وبه كان يفتي الصدر الكاشي وهو الصحيح كما في الخلاصة لأنه يحتاج إلى تسليم الجيد وتقرر فيه بالتقدير المعروف المقدار بالوزن ولا فرق بين أن يقول دراهمي مستودة أو لا وهو الصحيح خلافاً لمن فضل وعماه في النهر (قوله وقطع ثمر) في الفتح عن الخلاصة وقطع العنب المشتري جزافاً على المشتري وكذا كل شيء باعه جزافاً كالثوم والبصل والجزر إذا دخل بينهما وبين المشتري وكذا قطع الثريدني إذا دخل بينهما وبين المشتري اهـ (قوله إلا إذا قبض البائع الثمن الخ) أي فإن أجرة النقد على البائع لأنه من تمام التسليم وشرط لثبوت الرضا إذا ثبت زيادته لا ينقده قال في البحر وأما أجرة نقد الدين فعلى المدينون إلا إذا قبض رب الدين الدين ثم ادعى عدم النقد فلا أجرة على رب الدين لأنه بالقبض دخل في ضمانه (قوله فيقدره) أي فيقدر من الأجرة بقدر ما ظهر زيفاً فيقدر نصف الأجرة أن ظهر نصف الدراهم زيفاً وما غزاه إلى البرازية وأيضاً في الخاتمة والولولة الجية وأيت منقولاً عن المحيط أنه لا أجرة له بظهور البعض زيفاً لأنه لم يوف عمله ولا ضمان عليه (قوله فأجرته على البائع) وليس له أخذ شيء من المشتري لأنه هو العاقد حقيقة شرح الوهبانية وظاهره أنه لا يعتبر العرف هنا لأنه لا وجه له (قوله يعتبر العرف) فتجب الدلالة على البائع أو المشتري أو على ما يجب العرف جامع الفصولين (قوله إن أحضر البائع السلعة) شرط لازماً للمشتري بتسليم الثمن أولاً والشرط أيضاً كون الثمن حالاً وأن لا يكون في البيع خيار للمشتري فلا يطالب بالثمن قبل حلول الأجل ولا قبل سقوط الخيار وأفاد أن للبائع حبس المبيع حتى يستوفي كل الثمن فلو شرط دفع المبيع قبل نقد الثمن فسد البيع لأنه لا يقتضيه العقد وقال محمد بن جهمالة الأجل فلو سمي وقت تسليم المبيع جازوله الحبس وإن بقي منه درهم كان في البحر وفي الفتح واندرك المتقن لذلك المبيع بفعل البائع أو بفعل المبيع أو بأمر سماوي بطل البيع ويرجع بالثمن لومة قبوضا وان ذلك بفعل المشتري فعليه ثمنه إن كان البيع مطلقاً أو بشرط الخيار له وإن كان الخيار للبائع أو كان البيع فاسداً لزمه ضمان مثله إن كان مثلياً وقيمه إن كان قيمياً وإن ذلك بفعل أجنبي فالمشتري بالخيار إن شاء فسخ البيع فيضمن الجاني للبائع ذلك وإن شاء أمضاه ودفع الثمن واتبع الجاني وبطبيع له الفضل إن كان الضمان من خلاف الثمن والأفلا اهـ (تنبيه) للبائع حبس المبيع إلى قبض الثمن ولو بقي منه درهم ولو المبيع شيئين بصفة واحدة وسمى لكل ثمناً فلا حبسهما إلى استيفاء الكل ولا يسقط حق الحبس بالرهن ولا بالكفيل ولا بإبرائه عن بعض الثمن حتى يستوفي الباقي ويسقط بمحوالة البائع على المشتري بالثمن انصافاً وكذا بمحوالة المشتري البائع به على رجل عند أبي يوسف وعند محمد فيه روايتان وبما جيل الثمن بعد البيع وتسليم البائع المبيع قبل قبض الثمن فليس له بعده رده إليه بخلاف ما إذا قبضه المشتري بلا إذنه إلا إذا رآه ولم ينعمه من القبض فيقر أن وقد يكون القبض حكماً قال محمد كل تصرف يجوز من غير قبض إذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز وكل ما لا يجوز إلا بالقبض كإليه إذا فعله المشتري قبل القبض جاز وبصير المشتري قابضاً اهـ أي لأن قبض الموهوب له يقوم مقام قبض المشتري ومن القبض مالاً ودعه المشتري عند أجنبي أو أعاره وأمر البائع بالتسليم إليه لا وأدعه أو أعاره أو أجره من البائع أو دفع إليه بعض الثمن وقال تركته عندك رهناً على الباقي ومنه مالاً وقال للغلام نعال معي واشتري أو أعتقه أو ألتف المبيع أو أحدث فيه عيباً وأمر البائع بذلك ففعل أو أمره بطحن الخنطة فطحن أو وطئ الأمة فخلت ومنه مالاً واشتري دهنًا ودفع فارورة رثه فيها فوزنه فيها بحضرة المشتري فهو قبض وكذا ابغيت في الأصح وكذا كل مكمل أو موزون إذا دفع له الوعاء فكاله أو وزنه فيه بأمره ومنه مالاً وغصب شيئاً ثم اشتراه صار قابضاً بخلاف الودعة والعارية إذا وصل إليه بعد التخلية ولو اشتري ثوباً أو خنطة فقتل البائع به قال الإمام الفضل إن كان قبل القبض والرؤية كان فسخاً وإن لم يقل البائع نعم لأن المشتري منفرد بالفسخ في خيار الرؤية وإن قال بعه إلى أي كن وكذا في الفسخ فالم يقبل البائع لا يكون فسخاً وكذا لو بعد القبض والرؤية لكن يكون وكذا بالبيع سواء قال بعه أو بعه إلى هذا كله ملخص مما في البحر (قوله أو عن مثله) المراد بالثمن النقود من الدراهم والدنانير لأنها خلقت أثماناً ولا تعين بالعينين (قوله سلماً معاً) لاستوائهم ما في التعيين في الأول وفي عدمه في الثاني أما في بيع سلعة بثمن فاعلم أن حق المشتري في المبيع

(وأجرة وزن ثمن ونقده)  
وقطع ثمر وأخرج طعام من  
سقية (على مثري) إلا إذا  
قبض البائع الثمن ثم جاء يردّه  
يعيب الزايفة (فرع) يظهر بعد  
نقد المصروف أن الدراهم زيفت  
رداً للأجرة وإن وجد البعض  
فبقدرة نهر عن أجرة  
البرازية وأما الدلال فإن باع  
العين بنفسه بأذن ربها فأجرته  
على البائع وإن سعى بينهما  
وباع المالك بنفسه يعتبر  
العرف وعماه في شرح  
الوهبانية (وبسمل الثمن أولاً  
في بيع سلعة بدنانير ودراهم)  
إن أحضر البائع السلعة (وفي  
بيع سلعة بمثلها) أو عن مثله  
(سلماً معاً)

مطلب  
في حبس المبيع لقبض الثمن  
وفي هلاكه وما يكون قبضاً

مطلب  
فيما يكون قبضاً للمبيع

فلذا أمر بتسليم الثمن أولاً ليعين حق البائع أيضاً تحقيقاً للمساواة (قوله ما لم يكن الخ) النظر الذي نابت عنه  
 ما المصدرية الظرفية متعلق بقوله وبسلم الثمن فكان المناسب ذكره عقب قوله أن أحضر البائع السلعة بأن  
 يقول ولم يكن ديناً الخ (قوله كسلم ونحن مؤجل) تمثيل لما إذا كان أحد العوضين ديناً فالأول مثال المبيع  
 لأن المراد بالسلم المسلم فيه والثاني مثال الثمن (قوله ثم التسليم) أي في المبيع والثمن ولو كان البيع فاسداً  
 كما في الجرح (قوله على وجه يتمكن من القبض) فلما اشترى حنطة في بيت ودفع البائع المفتاح إليه وقال  
 خليت سنك وبينها فهو قبض وان دفعه ولم يقل شيئاً لا يكون قبضاً وان باع داراً غائبة فقال سلمها إليك فقال  
 قبضتها لم يكن قبضاً وان كانت قريبة كان قبضاً وهي أن تكون يحال يقدر على اغلاقها والا فهي بعيدة  
 وفي جمع التنازل دفع المفتاح في بيع الدار تسليم إذا انتهى إليه فتحه بلا كلفة وكذا لو اشترى بقر في السرح فقال  
 البائع اذهب واقبض ان كان يرى بحيث يمكنه الإشارة إليه يكون قبضاً ولو اشترى ثوباً فأمره البائع بقبضه  
 فلم يقبضه حتى أخذه انسان ان كان حين أمره بقبضه أمكنه من غير قيام صح التسليم وان كان لا يمكنه الا بقيام  
 لا يصح ولو اشترى طيراً أو فرساً في بيت وأمره البائع بقبضه ففتح الباب فذهب ان أمكنه أخذه بلا عون كان  
 قبضاً وعمامة في الجرح وحاصله أن الخلية قبض حكماً لومع القدرة عليه بلا كلفة لكن ذلك يختلف بحسب  
 حال المبيع ففي نحو حنطة في بيت مثلاً فدفع المفتاح إذا أمكنه الفتح بلا كلفة قبض وفي نحو دار فالقدرة  
 على اغلاقها قبض أي بأن تكون في البلد فيما يظهر وفي نحو بقر في مرعى فكونه بحيث يرى ويشار إليه قبض وفي  
 نحو ثوب فكونه بحيث لو متديه تصل إليه قبض وفي نحو فرس أو طير في بيت أمكان أخذه منه بلا معين قبض  
 (قوله بلا مانع) بأن يكون مفراً غير مشغول بحق غيره فلو كان المبيع شاغلاً كالحنطة في جوارق البائع  
 لم يمنعه بحر وفي الملتقط ولو باع داراً وسأله إلى المشتري وله فيها متاع قليل أو كثير لا يكون تسليمها حتى يسلمها  
 فارغة وكذا الوابغ أرضاً وفيها زرع اه وفي البحر عن التينة لو باع حنطة في سنبليها فسلها كذلك لم يصح كقطن  
 في فراش ويصح تسليم غمار الأشجار وهي عليها بالتخلية وان كانت متصلة بملك البائع وعن الوري المتاع لغير  
 البائع لا يمنع فلما أذن له بقبض المتاع والبيت صح وصار المتاع وديعة عنده اه قلت ويدخل في الشغل بحق  
 الغير ما لو كانت الدار مأجورة فليس للبائع مطالبة المشتري بالثمن لعدم القبض وهي واقعة الفتوى سئلت  
 عنها ورأيت نقلها في الفصل الثاني والثلاثين من جامع الفصولين باع المستأجر ورضى المشتري أن لا يفسخ  
 الشراء إلى مضي مدة الاجارة ثم يقبضه من البائع فليس له مطالبة البائع بالتسليم قبل مضى ولا للبائع مطالبة  
 المشتري بالثمن ما لم يجعل المبيع يحل التسليم وكذا لو شري غائباً لا يطالبه بثمنه ما لم يتهايا بالمبيع للتسليم اه  
 (قوله ولا حائل) بأن يكون في حضرته اه ح وقد علمت بيانه (قوله أن يقول خليت الخ) الظاهر أن المراد  
 به الاذن بالقبض لا خصوص لفظ الخلية لما في الجرح ولو قال البائع للمشتري بعد البيع خذ لا يكون قبضاً  
 ولو قال خذ يكون تخلية إذا كان يصل إلى أخذه اه وفي الفروع المارة ما يدل عليه أيضاً (قوله أو كان  
 بعيداً) أي وان قال خليت الخ كما مر المراد بالبعيد ما لا يقدر على قبضه بلا كلفة ويختلف باختلاف المبيع  
 كما قرره والمراد به حقيقة ويقاس عليه ما شابهه (قوله وهو لا يصح به القبض) أي الاقرار المذكور  
 لا يتحقق به القبض وقيد بالقبض لأن العقد في ذاته صحيح غير أنه لا يجب على المشتري دفع الثمن لعدم القبض  
 (قوله على الصحيح) وهو ظاهر الرواية ومقابله ما في المحيط وجامع شمس الايمه انه بالتخلية يصح القبض  
 وان كان الباع بعيداً غائباً عنه عند أبي حنيفة خلافاً لهما وهو ضعيف كما في الجرح وفي الخالية والصحيح  
 ما ذكر في ظاهر الرواية لانه اذا كان قريباً يتصور فيه القبض الحقيقي في الحال فتقام الخلية مقام القبض أما  
 اذا كان بعيداً لا يتصور القبض في الحال فلا تنضم الخلية مقام القبض اه هذا ثم ان ما ذكره الشارح هنا  
 نقل مثله في أواخر الاجارات عن وقف الاشبهه ثم قال قلت لكن نقل محشم ابن المصنف في زواهر الجواهر عن  
 يسوع فتاوى قارئ الهداية انه متى مضى مدة يتمكن من الذهاب إليها والدخول فيها كان قابضاً والا فلا قننه  
 اه قلت لكن أنت خير بأن هذا مخالف للروايتين ولا يمكن التوفيق بحمل ظاهر الرواية عليه لأن المعترف بها  
 القرب الذي يتصور معه حقيقة القبض كما علمته من كلام الخالية (قوله وكذا الهبة والصدقة) أي لا تكون  
 تخلية البعيد فيها قبضاً قال في الجرح على هذا تخلية البعيد في الاجارة غير صحيحة فكذا الاقرار بتسليمها اه

مطلب

في شروط التخلية

مطلب

اشترى داراً مأجورة لا يطالب  
بالثمن قبل قبضها

ما لم يكن احدهما ديناً كسلم  
 ونحن مؤجل ثم التسليم يكون  
 بالتخلية على وجه يتمكن  
 من القبض بلا مانع ولا حائل  
 وشرط في الاجناس شرطاً  
 ثالثاً وهو أن يقول خليت  
 سنك وبين المبيع فلم يقله  
 أو كان بعيداً لم يصح قابضاً  
 والناس عنه غافلون فانهم  
 يشترطون قربة ويقرون بالتسليم  
 والقبض وهو لا يصح به القبض  
 على الصحيح وكذا الهبة  
 والصدقة خالية وعمامة فيما  
 علقناه على الملتقى



(وجوده) اى البائع الثمن

(زئوف ليس له استرداد السلعة

وسببها) لقطر حته

بالتسليم وقال زفر له ذلك

كما لو وجد رصاصا وستوة

او مستحقا وكلمته من مئة

(قبض) بدل دراهمه (الجياذ)

التي كانت له على زيد (زئوف)

على ظن انها جياذ (ثم علم) بأنها

زئوف (ردّها وبسترّد الجياذ

ان) كنت (فائضة والاقل)

يرد ولا يسترد كما لو علم بذلك عند

اقبض وقال ابو يوسف يرد

مثل الزئوف ويرجع بالجياذ كما

لو كانت رصاصا وستوة

(اشتري شيئا وقبضه ومات

مفسدا قبل نقد الثمن فالبايع

اسوة للغرماء) وعند الشافعي

رضي الله عنه هو أحق به

(كما لو لم يقبضه) المشتري (فان

البائع أحق به) اتفاقا ولنا

قوله عليه الصلاة والسلام

اذا مات المشتري مفسدا

فوجد البائع متاعه بعينه

فهو اسوة للغرماء شرجع

العيني

مطلب

اشتري شيئا ومات مفسدا قبل

قبضه فالبايع أحق

قلت ومفاده أن تحلة التريب في الهبة قبض لكن هذا في غير الناسدة كما في المظانية حيث قال أجمعوا على أن  
التحلية في المبيع الجائز تكون قبضا وفي البيع الناسد روايتان والصحيح أنه قبض وفي الهبة الناسدة كما هيبة في  
المشاع الذي يحتمل التهمة لا تكون قبضا باتفاق الروايات واختلفوا في الهبة الجائزة ذكر النسيب أبو الميث أنه  
لا يصير قبضا في قول أبي يوسف وذكر خمس الامية الخلواني أنه يصير قبضا ولم يذكر فيه خلافا اه (تنبيه)  
في البرازية قبض المشتري المشتري قبل نقده بلاذن البائع فطلبه منه فغلى بينه وبين البائع لا يكون قبضا حتى  
يقبضه بيده بخلاف ما إذا خلى البائع بينه وبين المشتري اشترى بقرعة مريضة وخلاها في منزل البائع فاذلان  
هلكت غنى وماتت غنى البائع لعدم القبض وكذا لو قال للبائع سعة الى منزلك فأذهب فأقبلها فهلكت حال  
سرق البائع فان ادعى البائع التسليم فالقول للمشتري قال المشتري للعبد اعمل كذا أو قال للبائع مرر بعلم  
كذا فعمل فغلب العبد ذلك من المشتري لانه قبض قال المشتري البائع لا اعتمدك على المبيع فسلمه الى فلان يمكنه  
حتى أدفع لك الثمن ففعل البائع وذلك عند فلان ذلك من البائع لان الاسالك كان لاجله اشترى وعاء لبن خائر  
في السوق فأمر البائع بنقله الى منزله ففقط في الطريق فعلى البائع ان لم يقبضه المشتري اشترى في المصر خطبا  
فغصبه غاصب حال حله الى منزله فغن البائع لان عليه التسليم في منزل الشاري بالعرف قال للبائع زنه لي وابعه  
مع غلامك أو غلامي ففعل وانكسر الوعاء في الطريق فالتلف من البائع الا أن يقول ادفعه الى الغلام لانه  
يوكيل للغلام والدفع اليه كالدفع الى المشتري اه (قوله لقطر حقه بالتسليم) فيه أن التسليم موجود  
أيضا فيما لو وجد رصاصا وستوة فالاولى التعليل بما في المتع بأنه استوفى أصل حقه فلا يكون له حق نقض  
التسليم اه أي لان الزئوف دراهم لكنهم اعية ومثلها التبرجة كما في المنة بخلاف الرصاص والستوة  
فانها ليست دراهم فلم يرجع قبض الثمن أصلا فله نقض التسليم وأفاد أن هذا الوصل المبيع أما لو قبضه المشتري  
بلاذن البائع فله نقضه في الزئوف وغيرها كما في البرازية (قوله كما لو وجدها) الاولى وجدته أي الثمن المحدث  
عنه (قوله أو مستحقا) أي بأن أثبت رجل أن المقبوض حقه فيثبت للبائع استرداد السلعة لا تقاض  
الاستيفاء (قوله وكلمته) عبارة منية المتق والمترين يسترد في الوجود وكما اه أي في الزئوف والرصاص  
وغیرها أي لربض دينه وسلم الرهن (اهنه ثم ظهر ما قبضه زئوفا ورصاصا وستوة او مستحقا فانه يسترد الرهن  
(تنبيه) لو تصرف المشتري في المبيع بعد قبضه بيعا او هبة ثم وجد البائع الثمن كذلك لا ينقض التصرف لان  
تصرف المشتري بعد القبض باذن البائع كمنصرفه وان كان قبضه بعد نقد الثمن بلاذن البائع وتصرف فيه  
ثم وجد الثمن كذلك ينقض من التصرفات ما يحتمل النقض ولا ينقض ما لا يحتمل النقض برازية وما يحتمل النقض  
كالبيع والهبة وما لا يحتمل كالتق وفروعه (قوله والا) أي وان لم تكن فائضة سراء كانت خالكة أو مستهلكة  
دور (قوله كما لو علم بذلك) أي بأنها زئوف لانه يكون راصيا بها فلا يكون له رد ولا استرداد  
(قوله وقال ابو يوسف يرد مثل الزئوف الخ) لان الرجوع بالنقصان باطل لاستلزامه الربا ولا وجه لابطال  
حقه في الجودة لعدم رضاه دور قال في الحقائق قتلا عن العيون ان ما قاله ابو يوسف حسن وأدفع للضرر ولذا  
اختاره للفتوى اه وكذلك صرح في الجمع بأنه المقتضى به عزيمة (قوله كما لو كانت رصاصا وستوة)  
فانها ترد اتفاقا دور وظاهر اطلاقه انها ترد ولو علم بها وقت القبض لانها ليست من جنس الاثمان ط (قوله  
ومات مفسدا) أي ليس له مال يفي بماعليه من الديون سواء قلته القاضي اولا (قوله فالبايع اسوة للغرماء)  
أي يتسمونه ولا يكون البائع أحق به دور (قوله فان البائع أحق به) الظاهر أن المراد أنه أحق بحبسه عنده  
حتى يستوفي الثمن من مال الميت او يبيعه القاضي ويدفع له الثمن فان وفي بجميع دين البائع فيها وان زاد دفع  
الرائد الباقي الغرماء وان نقص فهو أسرة للغرماء فيما بقي له وليس المراد بكونه أحق به أنه يأخذه مطلقا الا وجه  
لذلك لان المشتري ملكه وانتقل بعد موته الى ورثته وتعلق به حتى غرمائه وانما كان أحق من باقي الغرماء  
لانه كان له حتى حبس المبيع الى قبض الثمن في حياة المشتري فكذا بعد موته وهذا نظر ما سدد كره المصنف  
في الاجارات من أنه لو مات المؤجر وعليه ديون فالمستأجر أحق بالدار من غرمائه أي اذا كانت الدار بيده وكن  
قد دفع الاجرة وانفسخ عقد الاجارة بموت المؤجر فله حبس الدار وهو أحق بثمنها بخلاف ما اذا جعل الاجرة ولم  
يقبض الدار حتى مات المؤجر فانه يكون اسوة لسائر الغرماء ولا يكون له حبس الدار كما في جامع الفصولين وكذا



ما سياتى في البيع الفاسد لو مات بعد فسخه فالمشتري أحق به من سائر الغرماء فله حبسه حتى يأخذ ماله هكذا ينبغي حل هذا الخلل وبه ظهر جواب حادثة الفتوى سلت عنها وهي ما لو مات البائع مفلسا بعد قبض الثمن وقبل تسليم المبيع للمشتري يكون المشتري أحق به لأنه ليس للبائع حق حبسه في حياته بل للمشتري جبره على تسليمه مادامت عنه باقية فكون له أخذه بعد موت البائع أيضا إذا لحق للغرماء فيه بوجه لأنه أمانة عند البائع وإن كان مفقودا بالثمن لو هلك عنده ومثله الرهن فإن الراهن أحق به من غرماء المرتهن والله سبحانه أعلم (قوله باع نصف الزرع الخ) صورة المسألة رجل له أرض دفعها لأكرأى فلاح ودفع له البذر أيضا على أن يعمل الأكرأى ما يبقره بنصف الخارج فعدهل وخرج الزرع فباع الأكرأى نصفه لرب الأرض جازا البيع أما لو باع رب الأرض نصفه للأكرأى فلا يجوز لأنه يأمره ببيع مباحه ولا يمكن الأبيع الكل فيتضرر المشتري بقطع نصيبه الذي كان له قبل الشراء مستحقا للبقاء في الأرض إلى وقت الادراك نعم إذا كان البذر من الأكرأى يكون مستأجرا الأرض بنصف الخارج فليس لرب الأرض أمره بقطع مباحه فينبغي أن يجوز البيع لعدم الضرر وهذه من مسائل بيع الحصة الشائعة من الزرع وقد منالكلام عايمه وعلى نقلها قول كتاب الشركة (قوله قال في النهر الخ) أصلا لصاحب البحر وحاصل البحث أنه ينبغي على قياس هذا أنه لو باع غرة بدون الشجر ولم يرض البائع بعاة الشجر أن يتخير المشتري أيضا إن شاء أبطل البيع وأوقعها إلا في القطع اتلاف المال وفيه ضرر عليه لكن تقدم تصريح المتن كغيره من المنون بقوله ويقطعها المشتري في الحال وأيضا فأنقله عن جامع الفصولين مخالف أيضا لتصريح المصنف كغيره في بيع الشجر وحده أو الأرض وحدها بقوله ويؤمر البائع بقطعهما أي الزرع والتمر وتسليم المبيع وإن لم يظهر صلاحه كالبهنا عليه هناك فافهم والله سبحانه أعلم

\*(باب خيار الشرط)\*

من إضافة الشيء إلى سببه لأن الشرط سبب للخيار بجر فإن الأصل في العقد لزوم من الطرفين ولا يثبت لاحدهما اختيار الإمضاء أو الفسخ ولو في مجلس العقد عندنا لا باشرط ذلك (قوله مبين في الدرر) حيث قال بعد ما ترجم باب خيار الشرط والتعيين وقد فهمه على باقي الخيارات لأنهما يمتنعان ابتداء الحكم ثم ذكر خيار الرؤية لأنه يمنع تمام الحكم وآخر خيار العيب لأنه يمنع لزوم الحكم \* وخيار الشرط أنواع \* فاسد وفاقا كما إذا قال اشترت على أي بالخيار أو على أي بالخيار أيا ما أو أبدا وجاز وفاقا وهو أن يقول على أي بالخيار ثلاثة أيام فادونها ومختلف فيه وهو أن يقول على أي بالخيار شهرا أو شهرين فإنه فاسد عند أي حنيفة وزفر والشافعي جائز عند أبي يوسف ومحمد اه وفي البحر فرع لا يصح تعليق خيار الشرط بالشرط فلو باعه جارا على أنه إن لم يجاوز هذا النهر فردّه بقبله والام بصح وكذا إذا قال ما لم يجاوز به إلى الفد كذا في القنية اه (قوله الثلاثة المبوب لها) أي التي ذكر لكل واحد منها باب وهي خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب (قوله وخيار تعيين) هو أن يشتري أحدا الشيئين أو الثلاثة على أن يعين أيأشاء وهو المذكور في هذا الباب في قول المصنف باع عبيدين على أنه بالخيار في أحدهما الخ (قوله وغبن) هو ما يأتي في المراجعة في قوله ولا ردغبين فاحش في ظاهر الرواية ويقى بالردان غره أي غر البائع المشتري أو بالعكس أو غره الدلال والافلا (قوله ونقد) هو ما يأتي قريبا في قوله فإن اشترى على أنه إن لم يتقد الثمن الخ (قوله وكية) هو ما مر أول البيوع فيما لو اشترى بمافي هذه الخالية الخ وقد مناياه (قوله واستحقاق) هو ما سذكه في باب خيار العيب في قوله استحق بعض المبيع فإن كان استحقاقه قبل القبض للكل خير في الكل وإن بعده خير في القمي لآني غيره (قوله وتغير برفعي) أما القول فهو ما مر في قوله وغبن والفعل كالتصيرية وهي أن يشتد البائع ضرع الشاة ليجمع لهنها فيظن المشتري أنها غرة اللبن والخيار الوارد فيها أنه إذا حلها أن رضيا أسكها وإن خطها ردها وصاعا من قر وبه أخذ الأيعة الثلاثة وأبو يوسف وعندهما يرجع بالنقصان فقط إن شاء وسيأتي تمام الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى في خيار العيب عند قوله اشترى جارية لها لبن (قوله وكشف حال) هو ما مر أول البيوع فيما إذا اشترى بوزن هذا الخبز ذهباً بانه أو جبر لا يعرف قدره فقد ذكر الخارج هناك أن المشتري الخيار فيه ما وقد مناعن البحر هناك أن هذا الخيار خيار كشف الحال ومنه ما ذكره

(فروع) • باع نصف الزرع  
بلا أرض إن باعه الأكرأى  
الأرض جاز وبعبكسه لا إذا  
كان البذر من الأكرأى فينبغي أن  
يجوز خائسة \* باع شجرا  
أو كرما ثمرا لا يدخل التمر  
وحينئذ في عمار الشجر إلى  
الادرالك فلو باي المشتري اعارته  
خير البائع إن شاء أبطل البيع  
أو قطع التمر جامع الفصولين  
قال في النهر ولا فرق يظهر بين  
المشتري والبائع

(باب خيار الشرط)

وجه تقديمه مع بيان تقسيمه  
مبين في الدرر ثم الخيارات  
بلغت سبعة عشر الثلاثة  
المبوب لها وخيار تعيين  
وغبن ونقد وكية واستحقاق  
وتغير برفعي وكشف حال

بعده في بيع صبرة كل صاع بكذا ومز الكلام عليه (قوله وخيانة مراجحة وقولية) هو ما سأتى في المراجعة  
 في قوله فان ظهر خيانة في مراجعة باقرار أو برهان على ذلك أو نكوله عن اليقين أخذه المشتري بكل غنه  
 أو رد لفوات الرضى وله الخط قدر الخيانة في التولية لتحقيق التولية قال ح وينبغي أن تكون الوضعية كذلك  
 (قوله وفوات وصف مرغوب فيه) هو ما ذكره في هذا الباب في قوله اشترى عبد اشترط خبزه أو كتبه الخ  
 (قوله وتفرق صفقة بهلاك بعض مبيع) أى دلاكه قبل القبض وقيد البعض لان هلاك الكل قبل قبضه  
 فيه تفصيل قدمناه قبيل هذا الباب وحاصله كما في جامع الفصولين انه ان كان باقفة سماوية أو بفعل البائع  
 أو بفعل المبيع يبطل البيع وان يفعل أجني يتخير المشتري ان شاء فسخ البيع وان شاء اجاز وضمن المستهلك  
 اه وذكر في البرازية أيضا ثم قال وان ذلك البعض قبل قبضه سقط من الثمن قدر النقص سواء كان نقصان قدر  
 أو وصف وخير المشتري بين الفسخ والامضاء وان يفعل أجني فالجواب فيه كالجواب في جميع المبيع وان  
 باقفة سماوية ان نقصان قدر طرح عن المشتري حصة الفائت من الثمن وله الخيار في الباقي وان نقصان  
 وصف لا يسقط شيء من الثمن لكنه يخير بين الاخذ بكل الثمن والترك والوصف ما يدخل تحت البيع بلا ذكر  
 كالاثمار والبناء في الارض والاطراف في الحيوان والحدود في الكلي والورثي وان يفعل المعقود عليه  
 فالجواب كذلك وغام الكلام فيها فراجع (قوله وظهور المبيع مستأجرا أو موهونا) أى لو اشترى  
 دارا مثلا فظهر أنها موهونة أو مستأجرة يخير بين الفسخ وعدمه وظاهره انه لو كان عالما بذلك لا يخير وهو قول  
 أبي يوسف وقال لا يخير ولو عالما وظاهر الرواية كما في جامع الفصولين وفي حاشيته للرملي وهو الصحيح وعليه  
 الفتوى كما في الوالوجية اه وكذا يخير المهرمن والمستأجر بين الفسخ وعدمه وهو الاصح كما في جامع  
 الفصولين لكن في حاشيته للرملي عن الزملي أن المهرمن ليس له الفسخ في اصح الروايتين وفي العمادية أن  
 المستأجر له ذلك في ظاهر الرواية وذكر شيخ الاسلام أن الفتوى على عدمه وسيأتى في فصل الفضولي  
 أن من الموقوف بيع الموهون والمستأجر والارض في مزارعة الغر على اجازة مهرمن وبمستأجر ومزارع  
 اه فان اجاز المستأجر أو المهرمن فلا خيار للمشتري وان لم يجز فالخيار للمشتري في الانتظار والفسخ وسيأتى  
 تمامه في فصل الفضولي (قوله اشباه) قال فيها وكما ياشترها العاقدان الا التحالف فانه لا يفسخ به وإنما  
 يفسخه القاضى وكما يحتاج الى الفسخ ولا يفسخ شيء منها بنفسه اه ح (قوله ويفسخ باقالة وتحالف)  
 لا يخفى أن الكلام في الخيار لا في مجزء الفسخ لكن قد يجاب بأنه لو قال اسدهما الاخر فالأخر بالخيارين  
 المقبول وعدمه وكذا يخير كل منهما بين الخلف وعدمه فلو اختار عدم الخلف يلزمه دعوى صاحبه وصورة  
 التحالف أن يختلفا في قدر ثمن أو مبيع أو فمهما أو يعجزا عن البيعة ولم يرض واحد منهما بدعوى الآخر تحالفا  
 وفسخ القاضى البيع بطلب أحدهما والمسألة مبسطة في باب دعوى الرجلين من كتاب الدعوى (قوله صح  
 شرطه) أى شرط الخيار المذكور وصرح بقا على صرح إشارة الى أن ضمير صرح الواقع في عبارة الكنز وغيره  
 عائدا الى المضاف اليه في الترجمة قال في البحر والطاهر أن الضمير يعود الى الخيار وفي الوقاية والنقابة صرح  
 خيار الشرط فأبرزه والاولى ما في الاصلاح صرح شرط الخيار لأن الموصوف بالصفة شرط الخيار لا نفس  
 الخيار اه فالضمير على الاول في كلام البحر عائدا الى المضاف وعلى الاخير الى المضاف اليه وبه جزم في النهر  
 فقال الضمير في صرح يعود الى المضاف اليه بقرينة صرح ولقد افصح المصنف عنه في الخلع حيث قال وصح شرط  
 الخيار له في الخلع لانه ومن غفل عن هذا قال ما قال اه قلت فيه نظر فان الشرط الواقع في الترجمة عام بقرينة  
 الاضافة ولقولهم انه من اضافة الحكم الى سببه أى الخيار الواقع بسبب الشرط فلا يصح عود الضمير الى  
 الشرط المذكور لأن الموصوف بالصفة شرط خاص وهو شرط الخيار الذي أفصح عنه في الخلع وأين العام من  
 الخاص وما في الاصلاح لا يصلح دليلا على عوده الى الشرط بل هو تركيب آخر صحيح في نفسه والاحسن  
 ما استظهره في البحر من عوده الى الخيار لكن بتقيده وصفه بالشرطية فانه في الاصل من اضافة الموصوف الى  
 صفته أى الخيار المشروط وهذا لا ينافي كون الشرط سببا للحكم كما افاده الجوى وقد يقال ان خيار الشرط  
 مركب اضافي صار علما في اصطلاح الفقهاء على ما ثبت لاحد المتعاقدين من الاختيارين الامضاء والفسخ  
 وكذا خيار الرؤية وخيار التعيين وخيار العيب كما صار الفاعل والمفعول به ونحو ذلك من التراجم علما في

مبطل  
 في هلاك بعض المبيع قبل قبضه  
 وخيانة مراجحة وقولية  
 وفوات وصف مرغوب فيه  
 وتفرق صفقة بهلاك بعض  
 مبيع واجازة عقد الفضولي  
 وظهور المبيع مستأجرا  
 او موهونا اشباه من أحكام  
 القسوخ قال ويفسخ باقالة  
 وتحالف فبلغت تسعة عشر  
 شيئا وأغلب ما ذكره المصنف  
 يعرفه من مارس الكتاب  
 (صح شرطه للمتياعين) معا

اصطلاح الخو بين على شئ خاص عندهم وعلى هذا يعود التعمير في صح الى هذا المركب الاضافي وهو  
ما أفصح عنه في الوفاة والنقابة كما تر فكان ينبغي المصنف منابعتها لما لو من التكلف والتعسف (قوله  
ولو وصيا) وكذا لو كئلا قال في البحر ولو امره ببيع مطلق فعقد بخيار له او لا امره او لا جني صحها ولو امره  
ببيع بخيار لا امره فشرطه لنفسه لا يجوز ولو امره بشراء بخيار لا امره فاشتراه بدون الخيار نفذ الشراء عليه  
دون الا امره للخالفة بخلاف ما اذا امره ببيع بخيار فباع با تاحيث يطل أصلا ٨٠ ملخصا ط وسذكر  
الشارح الفرق بين الفرعين الآخرين (قوله ولغيرهما) وثبت الخيار لهما مع ذلك الغير أيضا كما سأتى في  
قول المصنف ولو شرط المشتري الخيار لغيره صح الخ (قوله ولو بعد العقد) رعايتهم اختصاصه بقوله  
ولغيرهما مع انه جار في الاقسام الثلاثة فلو قبله وقال صح شرطه ولو بعد العقد لكان اولى ٨١ ح فلو قال  
أحدهما بعد البيع ولو بأيام جعلتك بالخيار ثلاثة ايام صح اجماعا بحر (قوله لا قبله) فلو قال جعلتك  
بالخيار في البيع الذي تقدمه ثم اشتري مطلقا لم يثبت بحر عن التارخانية (قوله أو بعضه) لافرق في ذلك  
بين كون الخيار للبائع او للمشتري ولا بين أن يفصل الثمن أو لا لان نصف الواحد لا يتفاوت ط عن النهر  
(قوله كلته أو ربعه) مثله ما اذا كان البيع متعددا وشرط الخيار في معين منه مع تفصيل الثمن كما يأتي  
قبيل خيار التعيين ٨٢ ح (قوله ولو فاسدا) اي ولو كان العقد الذي شرط فيه الخيار فاسدا او كان  
الاقعد في التركيب أن يقول صح شرطه ولو بعد العقد ولو فاسدا كما لا يخفى ح وفائدة اشتراطه في الفاسد  
مع أن لكل منهما الفسخ بدونه ما قيل انه يثبت من اشتراط ولو بعد القبض ولا يتوقف على القضاء به او الرضى ٨٣  
قلت وفيه نظر لانه ان كان التعمير في قوله ولا يتوقف الخ عائدا الى الخيار فهو لا يتوقف على ذلك مطلقا أو الى فسخ  
البيع الفاسد فكذلك نعم تظهر الفائدة في أنه لو كان الخيار للبائع او لهما وقضه المشتري باذن البائع لا يدخل  
في ملك المشتري مع انه لو لا الخيار ملكه بالقبض فافهم (قوله فالقول لنفسه) لانه خلاف الاصل كما في البحر  
وهو مكرر مع ما يأتي منا ٨٤ ح (قوله على المذهب) وعند محمد القول بالذعية والمينة لا تخرج عن البحر  
(قوله ثلاثة ايام) يمكن ان اشتري شأ بما يتسارع اليه الفساد في القياس لا يجبر المشتري على شئ وفي  
الاستحسان يقال له اما أن تفسخ البيع أو تأخذ المبيع ولا ينبغي عليك من الثمن حتى تجزأ ببيع أو يفسد المبيع  
عندك لدفع الضرر من الجانبين بحر عن الخانية (تنبيه) اعلم أن الخيار في العقود كلها لا يجوز أكثر من ثلاثة  
ايام الا في الكفالة في قول الامام زاذ في البرازية ولا احتمال وكذا في الوقف لان جوازه على قول الثاني وهو غير  
مقيده عنده بالثلاث در منتي وعامة في النهر (قوله وفسد عند اطلاق) اي عند العقد أو المبيع بلا خيار ثم لقيه  
بعد مدة فقال له انت بالخيار فله الخيار ما دام في المجلس بمنزلة قوله لا الا قاله كما في البحر عن الوالدية وغيرها  
وجعل عليه قول الفتح لو قال له انت بالخيار فله خيار الجاس فقط قال في النهر ولم ارم فرق بينهما ونظير الى أن  
المفسد في الثاني اي الاطلاق وقت العقد مقارن فقوى عمله وفي الاول بعد التمام فضعف وقد أمكن تحججه  
بامكان الخيار له في المجلس ٨٥ (تنبيه) قدمنا عن الدرر أنه لو قال على أي بالخيار أيا ما فهو فاسد واعترض  
في الشر بلالية بأن قولهم لو حلف لا يكلمه أيا ما يكون على ثلاثة ومتنصاه أن يكون هنا كذلك تحججه الكلام  
العاقل عن الالغاء والافا الفرق قلت قد يجاب بأن أيا ما في الحلف يصح أن يراد منه الثلاثة والعشرة مثلا لكن  
اقتصر على الثلاثة لانها المتيقن وذلك لا ينافي صحة ارادة ما فوقها حتى لو نوى الاكثر حث بخلافه هنا فان  
الثلاثة لازمة بالنص البتة ولفظ ايا ما صالح لما فوقها وما فوقها مفسد للعقد فلا يتعنا جله على الثلاثة لانه لا يقطع  
الاحتمال (قوله فكل فسخه) شمل من له الخيار من سوا الآخر وهذا على القول بفساده بظاهر وكذا  
على القول الا ترى بأنه موقوف قال في الفسخ وذكر الكرخي نصا عن أبي حنيفة أن البيع موقوف على  
اجازة المشتري وأثبت للبائع حق الفسخ قبل الاجازة لان لكل من المتعاقدين حق الفسخ في البيع الموقوف  
٨٦ (قوله خلافا لهما) فعندهما يجوز اذا سمي مدة معلومة فتح (قوله غير انه يجوز ان اجاز في  
الثلاثة) وكذا لو أعتق العبد او مات العبد او المشتري أو أحدث به ما يوجب لزوم البيع فيقلب البيع جائزا  
عند أبي حنيفة وعامة في البحر عن الخانية (قوله في الثلاثة) ولو في ليلة الزايع قهستاني (قوله فيقلب  
صحيا الخ) لانه قد زال المفسد قبل تقريره وذلك أن المفسد ليس هو شرط الخيار بل واصله بالاربع فاذا انقضت

(ولا حدما) ولو وصيا  
(ولغيرهما) ولو بعد العقد لا قبله  
تارخانية (في مبيع) كله  
(أو بعضه) كئله أو ربعه  
ولو فاسدا ولو اختافا في  
اشتراطه فالقول لنفسه على  
المذهب (ثلاثة ايام أو أقل)  
وفسد عند اطلاق أو تأيد  
(لا أكثر) فيفسد فكل  
فسخه خلافا لهما (غير انه يجوز  
ان اجاز) من له الخيار (في  
الثلاثة) فينقلب صحيا على  
الظاهر

(وصح) شرطه أيضا (في)  
لازم يحتمل الفسخ كزراعة  
ومعاملة و (اجارة وقسمة  
وصلح عن مال) ولو بغير عينه  
(وكاتبه وخلع) ورهن (وعتق  
على مال) لو شرط لزوجة  
وراهن وقت (ونحوها)  
ككفالة وحالة وبراء  
وتسليم شفعة بعد الطلبين  
ووقف عند الثاني اشباه  
واقالة برازية فهي ستة عشر  
لا في نكاح وطلاق ويمين  
وتذر وصرف وسلم واقرار  
الا الاقرار بعقد يقبله اشباه

مطلب  
المواضع التي يصح فيها خيار  
الشروط والتي لا يصح

تتحقق زوال المعنى المفسد قبل مجيئه فيسبق العقد صحيحا ثم اختلفوا في حكم هذا العقد في الابتداء فعند مشايخ  
العراق حكمه الفساد ظاهرا اذا ظاهر ودوامهما على الشرط فاذا أسقطه تبين خلاف الظاهر فينقلب صحيحا  
وقال مشايخ خراسان والامام السرخسي ونظر الاسلام وغيرهما من مشايخ ما وراء النهر هو موقوف  
وبالاسقاط قبل الرابع بنعقد صحيحا واذ اسقط جز من الرابع فسد العقد الا ان وهو الاوجه كذا في الطهيرية  
والذخيرة فتح ملخصا وتما فيه ولكن الاول ظاهر الرواية بجر ومنه وفي الحدادى فائدة الخلاف تطهر  
في أن الفساد بملك اذا اتصل به القبض والموقوف لا يملك الا أن يجيزه المالك ونظر فيه بأن الفاسد أيضا لا يملك  
الا باذن البائع كافي المجمع والاولى أن يقال انها تطهر في حرمة المباشرة وعدمها فحرم على الاول لا على الثاني  
نهر قلت وفي التنظير نظر فان الملك في الفساد يحصل بقبض المبيع باذن البائع فالموقوف فيه على اذن البائع هو  
القبض لانفس الملك وأما الموقوف كبيع الفضولي فان الملك يتوقف فيه على اجازة المالك البيع فتبقى ثمة  
الخلاف ظاهرة لكن ما قدمناه قريبا عن الثانية من انه لو أعتق العبد ينقلب جائزا يشمل ما قبل القبض مع  
أن قوله ينقلب جائزا انما يناسب القول بأنه قاسدا لموقوف فيفقد حصول الملك قبل القبض ويؤيده ما مر من  
أن حكمه عند مشايخ العراق الفساد ظاهر اقبل على أنه لا فساد في نفس الامر ولذا قال في الفتح ان حقيقة  
القولين انه لا فساد قبل الرابع بل هو موقوف ولا يتحقق الخلاف الا باثبات الفساد على وجه يرتفع شرعا باسقاط  
الخيار قبل مجيئ الرابع كادو ظاهر الهداية (قوله في لازم) أخرجه الوصية فلا يحل للخيار فيها لان الموصي  
الرجوع فيها مادام حيا والموصى له التبرع وعدمه أفاده ط ومثلهما العارية والوديعة (قوله يحتمل الفسخ)  
أخرج ما لا يحتمل كنكاح وطلاق وخلع وصلح عن قود واستشكل في جامع الفصولين النكاح بشخصه بالردة وملك  
أحدهما الآخر فانه فسخ بعد التمام أما فسخته بعدم الكفاءة والعتق والبلوغ فهو قبل التمام قلت قد يجاب  
بأن المراد بما يحتمل الفسخ ما يحتمل بتراضي المتعاقدين قصدا وفسخ النكاح بالردة والملك ثبت تبعا (قوله  
كزراعة ومعاملة) اى مساقاة وهذا ذكرهما في البحر بحثا فقال وينبغي صحته في المزارعة والمعاملة لانهما  
اجارة مع انه جزم بذلك في الاشباه قال الجوى يحتمل انه نظير بالمثول بعد ذلك فان تصنف البحر سابق (قوله  
واجارة) فلو فسخ في اليوم الثالث دل يجب عليه أجر يومين أفق صط انه لا يجب لانه لم يتمكن من الانتفاع  
بحكم الخيار لانه لو انتفع يبطل خياره جامع الفصولين (قوله وقسمة) لانها بيع من وجه (قوله وصلح عن  
مال) احترزه عن صلح عن قود لانه لا يحتمل الفسخ كما مر (قوله ورهن) كان ينبغي تقديمه على الخلع أو تأخيره  
عن العتق لان قول المتن على مال راجع للخلع أيضا ولا يصح رجوعه للرهن كما لا يخفى وكان ينبغي أن يذكر الطلاق  
على مال أيضا لانه معاوضة من جانب المرأة كالخلع وكان العتق على مال معاوضة من جانب العبد اه ح  
(قوله لزوجة وراهن وقت) لان العقد في جانبهم لازم يحتمل الفسخ بخلاف الزوج والسيد فان العقد من  
جانبهما وان كان لازما لكنه لا يحتمل الفسخ لانه يمين وبخلاف المرتن فان العقد من جانبه غير لازم أصلا  
وحينئذ فيجب ذكرهم في المقابل اه ح اى فيما لا يصح فيه انفسار ويمكن أن يقال ان الخلع والعتق على  
مال داخلان في قوله الا تى ويمين تأمل وقوله لازم يحتمل الفسخ اى قبل تمامه بالقبول أما بعد القبول من  
الزوجة والراهن والفق فلا يحتمل (قوله كفالة) اى بنفس او مال وشرط الخيار للمكفول له أو للكفيل  
بحر وقد من أن الخيار في الكفالة والحالة يصح أكثر من ثلاثة ايام (قوله وحالة) اذا شرط للعتال  
او المحال عليه لانه يشترط رضاه ط (قوله وبراء) بأن قال ابراءك على أئى بالخيار ذكره نفي الاسلام  
من بحث الهزل بحر قال ط لكن نقل الشريف الجوى عن العمادية لو أبرأه من الدين على انه بالخيار  
فالخيار باطل ولعل في المسألة خلافا اه قلت وبالثاني جزم الشارح في اول كتاب الهبة وعزاه الى الخلاصة  
(قوله ووقف) فيه انه لا يحتمل الفسخ تأمل (قوله عند الثاني) لانه عنده لازم وعند محمد وان كان كذلك  
لكنه اشترط أن لا يكون فيه خيار شرط ولو معلوما وقد منافي الوقف أن الخلاف في غير المسجد فلو فيه صح  
الوقف وبطل الخيار (قوله ففى ستة عشر) اى مع البيع (قوله لا في نكاح الخ) لانها لا يحتمل الفسخ  
(قوله وطلاق) اى بلا مال الماعرف وينبغي أن يكون الخلع بلا مال مثله اه ح (قوله واقرار الخ) عبارته  
مع المتن في كتاب الاقرار أقرب بشئ على انه بالخيار ثلاثة ايام لزمه بلا خيار لان الاقرار اخبار فلا يقبل الخيار وان

ووكالة ووصية نهر فهي تسعة  
وقد كنت غيرت ما نظمته في  
النهر فقلت  
يا بئى خيار الشرط في الاجارة  
والبيع والابراء والكفالة  
والرهن والعق وترك الشفعة  
والصلح والخلع كذا والقسمة  
والوقف والحوالة الاقالة  
لا الصرف والاقرار والوكالة

ولا النكاح والطلاق والسلم

نذروايمان فهذا يعنم

(فان اشترى) شخص شياً (على

انه) أى المشتري (ان لم ينقد

ثمنه الى ثلاثة ايام فلا بيع

صح) استحسانا خلافاً لفر

فلو لم ينقد في الثلاث فسد

فنقد عتقه بعدها ولو في يده

فليحفظ (و) ان اشترى كذلك

(الى أربعة) ايام (لا) يصح

خلافاً للمجد (فان تنقد في الثلاثة

جاز) اتفاقاً لان خيار النقد

ملحق بخيار الشرط فلو ترك

التفريع لكان اولى (ولا يخرج

مبيع عن ملك البائع مع

خياره) فقط اتفاقاً (فهناك على

المشتري بقيته) أى بدله ليعم

المثل

مطلب

خيار النقد

صدقه المتزله في الخيار الا اذا اقترع بتدبير وقع بالخيار له فيصح باعتبار العقد اذا صدقه او برهن الخ (قوله  
ووكالة ووصية) فلا خيار فيه ما لعدم لزوم الطرفين ولزوم الوكالة في بعض الصور نادراً فاده ط وهذا  
زادهما في النهر بحثاً أخذاً بما مر في قوله في لازم (قوله فهي تسعة) يزداد عاشر وهو الهبة لما سذك  
المصنف في بابها من أن من حكمها عدم صحة خيار الشرط فيها الخ (قوله وقد كنت غيرت ما نظمته في النهر)  
فان نظم النهر كان هكذا والصلح والخلع مع الحوالة \* والوقف والقسمة والاقالة  
وليس في هذا التغيير كبير فائدة مع انهم لم يستوفوا الاقسام كما قاله ح اى لانها اسقطا من القسم الاول  
المزارعة والمعاملة والكتابة ومن الثاني الوصية لكن الظاهر أن اسقاط الكتابة ذهول وأما ما عداها فلكونه  
بحثاً كما علمته مما مر قلت وقد كنت نظمت جميع مسائل القسمين مشيراً الى البحث منها مع زيادة الهبة في القسم  
الثاني فقلت

يصح خيار الشرط في ترك شفعة \* وبيع وبراء ووقف كفالة

وفي قسمة خلع وعق اقالة \* وصلح عن الاموال ثم الحوالة

مكاتبه رهن كذلك اجارة \* وزيد مسافة مزارعة له

وما ضح في نذر نكاح ألية \* وفي سلم صرف طلاق وكالة

وأقرار ايهاب وزيد وصية \* كما مر بحثاً فاعنم ذى المقالة

(قوله والخلع) بالرفع خبره كذا ولا يصح جعل كذا خبراً عن القسمة لانه مجرور بالعطف على ما قبله نعم يصح جعله  
متعلقاً بمعدوف حالاً من الخلع (قوله على انه اى المشتري الخ) وكذا لو نقد المشتري الثمن على أن البائع  
ان رد الثمن الى ثلاثة فلا بيع بينهما صح أيضاً والخيار في مسألة الثمن للمشتري لانه المتضمن من امضاء البيع  
وعدمه وفي الثانية للبائع حتى لو أعتقه ضح ولو أعتقه المشتري لا يصح نهر (تنبيه) ذكر في البحر هنا بيع  
الوفاء تبعاً للثانية فانه لا يملكه من أفراد مسألة خيار النقد أيضاً وذكر فيه ثمانية أقوال وذكره الشارح آخر  
البوع قبيل كتاب الكفالة وسيأتى الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى (قوله فلو لم ينقد في الثلاث فسد)  
هذا الوقي المبيع على حاله قال في النهر لم يباعه المشتري ولم ينقد الثمن في الثلاث جازاً لبيع وكان عليه الثمن  
وكذا لو قبلها في الثلاث أو مات أو قبلها أجنبي خطأ وغرم القيمة ولو وطئها وهي بكر أو تيب أو جنى عليها  
او حدث بها عيب لا يفعل أحد ثم مضت الايام ولم ينقد خبر البائع ان شاء أخذها مع النقصان ولا شيء له من الثمن  
وان شاء تركها وأخذ الثمن كذا في الثانية اه (قوله فنقد عتقه الخ) اى وعليه قيمته بجر عن الثانية  
وهذا تفريع على قوله فسد قال في النهر واعلم أن ظاهر قوله فلا بيع يفيد أنه ان لم ينقد في الثلاث يفسخ قال  
في الثانية والصحيح انه يفسد ولا يفسخ حتى لو أعتقه بعد الثلاث فنقد عتقه ان كان في يده اه وأما عتقه قبل  
مضي الثلاث فينقد بالاولى كما لو باعه كما مر لانه بمعنى خيار الشرط (قوله وان اشترى كذلك) اى على انه  
ان لم ينقد الثمن الى أربعة ايام (قوله لا يصح) والخلاف السابق في انه فاسد أو موقوف ثابت هنا نهر عن  
الذخيرة (قوله خلافاً للمجد) فانه جوز له الى ما سمى (قوله فلو ترك التفريع) أى في قوله فان اشترى فان الالتحاق  
يقضى المغيرة والتفريع يقتضى انه من فروعه قال في الدرر لم يذكره بالقاء كما ذكره في الوقاية اشارة الى أنه  
ليس من صور خيار الشرط حقيقة ليقترع عليه بل اورده عقيب لانه في حكمه معنى اه قال محشي خادى  
أفتدى أقول الواقع في الزباني كونها من صورته وقد قال صدر الشريعة في وجه ادخال القاء انه فرع مسألة  
خيار الشرط لانه انما شرع ليدفع بالفسخ الضرر عن نفسه سواء كان الضرر تأخيراً أو نهائياً أو غيره على أن قوله  
لانه في حكمه يصلح أن يكون علته بصحة ادخول القاء (قوله ولا يخرج مبيع عن ملك البائع مع خياره)  
لانه يمنع الحكم وفي قوله عن ملك البائع ايما الى أن البائع هو المالك فلو كان فضولاً كان اشتراط الخيار له مبطلاً  
لبيع لان الخيار له بدون الشرط كما في فروق التكرار يسمى ولا يرد الوكيل بالبيع اذا باع بشرط الخيار لانه  
كالمالك حكاه نهر (قوله فقط) قسده وان كان الحكم كذلك اذا كان الخيار لهم الا ان المصنف سذك  
صريحاً والالزم التكرار فافهم (قوله في ذلك) بكسر اللام ط (قوله على المشتري بقيته) لان البيع  
ينفسخ بالهلاك لانه كان موقوفاً ولا ينفذ بدون قضاء المحل فبقى مقبوضا يده على سوم الشراء وفيه القيمة كذا

في الهداية ولا فرق في مسألة المصنف بين حلاكه في مدة الخيار مع بقائه أو بعد ما فسخ البائع البيع كما في جامع  
 القصولين وأما إذا هلك في يده بعد المدة فلا فسخ فيها فإنه يملك بالثمن لسقوط الخيار ولو ادعى حلاكه في يد المشتري  
 وجوب القيمة وادعى المشتري إبقائه من يده فالقول له بيمينه لأن الطاهر حياته ويتم البيع ولو ادعى البائع  
 الأناق والمشتري الموت فالقول للبائع بيمينه كذا في السراج بحر (قوله إذا قبضه باذن البائع) وكذا  
 بلاذنه بالاولى ط وأما إذا هلك في يد البائع اتسخ البيع ولا شيء علمهما كما في المطلق عنه وإن تعيب في يد  
 البائع فهو على خساره لأن ما اتقص بغير فعله لا يكون مضمونا عليه ولكن المشتري يتخير أن شاء أخذه بجميع  
 الثمن وإن شاء فسخ كما في البيع المطلق وإذا كان العيب بفعل البائع ينقص المبيع فيه بقدره لأن ما يحدث بفعله  
 يكون مضمونا عليه وتسقط به حصته من الثمن بحر عن الزيلعي وبأن حكم تعيبه في يد المشتري (قوله يوم  
 قبضه) ظرف لقيته ح (قوله فإنه بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة) أطلقه فتميل بيان الثمن من البائع  
 أو المساوم وخصه الطرسوسي في انقاع الوسائل بالثاني ورده في البحر بأنه خطأ لما في الحاشية طلب منه ثوبا  
 ليشتريه فأعطاه ثلاثة أثواب وقال هذا عشرة وهذا عشرين وهذا ثلاثين فأحلفا فأى ثوب ترضى بعته منك  
 فحمل فحملت عند المشتري قال الامام ابن الفضل ان هلكت جملة أو متعاقبا ولا يدري الاول وما بعده ضمن  
 ثلث الكل وان عرف الاول لزمه ذلك الثوب والثوبان أمانة وان ذلك اثنان ولا يعلم أيهما الاول ضمن نصف  
 كل منهما ورد الثالث لأنه أمانة وان نقص الثالث ثلثه أو ربعه لا يضمن النقصان وان هلك واحد فقط لزمه  
 ثمنه ويرد الثوبين اه ملخصا قال في البحر فهذا صريح في أن بيان الثمن من جهة البائع يكفي للضمان اه  
 وأجاب العلامة المقدسي بأن مراد الطرسوسي أنه لا بد من تسمية الثمن من الجانبين حقيقة أو حكما أما  
 الاول فطاهر وأما الثاني فبان بسى أحدهما وبصدر من الآخر ما يدل على الرضى به ثم قال ومن نظر عبارة  
 الطرسوسي وجدها تنادى بما ذكرناه اه قلت وبيان ذلك أن المساوم انما يلزمه الضمان اذا رضى بأخذه  
 بالثمن المسمى على وجه الشراء فإذا سمى الثمن البائع وتسلم المساوم الثوب على وجه الشراء يكون راضيا بذلك كما  
 أنه اذا سمى هو الثمن وسلم البائع يكون راضيا بذلك فكان التسمية صمدت منهم معا بخلاف ما اذا أخذه على  
 وجه النظر لأنه لا يكون ذلك رضى بالشراء بالثمن المسمى قال في القصة سم عن أبي حنيفة قال له هذا الثوب  
 لك بعشرة دراهم فقال حاته حتى أنظر فيه أو قال حتى أريه غيري فأخذه على هذا وضاع لا شيء عليه ولو قال حاته  
 فان رضيت أخذه فضاع فهو على ذلك الثمن اه قلت وفي هذا وجدت التسمية من البائع فقط لكن لما قبضه  
 المساوم على وجه الشراء في الصورة الأخيرة صار راضيا بتسمية البائع فكانها وجدت منهما أما في الصورة  
 الاولى والثانية فلم يوجد القبض على وجه الشراء بل على وجه النظر منه أو من غيره فكان أمانة عنده فلم يضمنه  
 ثم قال في القصة ط أخذه منه ثوبا وقال ان رضيت اشتريته فضاع فلا شيء عليه وان قال ان رضيت أخذه  
 بعشرة فعليه قيمته ولو قال صاحب الثوب هو بعشرة فقال المساوم حاته حتى أنظر اليه وقبضه على ذلك وضاع  
 لا يلزمه شيء اه قلت ووجهه أنه في الاولى لم يذكر الثمن من احد الطرفين فلم يصح كونه مقبوضا على وجه  
 الشراء وان صرح المساوم بالشراء وفي الثاني لما صرح بالثمن على وجه الشراء صار مضمونا وفي الثالث وان  
 صرح البائع بالثمن لكن المساوم قبضه على وجه النظر لا على وجه الشراء فلم يكن مضمونا وبهذا يظهر الفرق  
 بين المقبوض على سوم الشراء والمقبوض على سوم النظر فانهم واغتم بتحقيق هذا المحل (قوله مضمون بالقيمة)  
 أى اذا هلك أما اذا استهلكه مضمون بالثمن كما حققه الطرسوسي وان رده في البحر بأنه غير صحيح لما في الحاشية  
 اذا أخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهلك في يده كان عليه قيمته وكذا الراسلته وارث المشتري بعد  
 موت المشتري اه قال والراثة كل مورث فقد أجاب في التهر بقوله لا نسلم أنه غير صحيح اذا الطرسوسي لم يذكره  
 تفقيها بل نقل عن المشايخ صرح به في المستقى وعاله في المحيط بأنه صار راضيا بالمبيع جلا لفعله على الصلاح  
 والساد وعزاء في الخزانة أيضا إلى المستقى غير أنه قال في القياس يجب القيمة اه كلام النهر قلت وما نقله  
 في البحر عن الخاتمة لادلالة فيه على ما يدعيه بل فيه ما يناقيه لأن قوله وكذا لو استهلكه وارث المشتري يفيد  
 أنه لو استهلكه المشتري نفسه كان الواجب الثمن لا القيمة ووجهه أيضا طاهر لما علمته من تعليل المحيط والفرق  
 بينه وبين استهلاك الوارث أن العاقد هو المشتري فإذا استهلكه كان راضيا بما مضى عقد الشراء بالثمن المذكور

مطلب  
 في المتبوض على سوم الشراء

(إذا قبضه باذن البائع) يوم  
 قبضه كالمقبوض على سوم  
 الشراء فإنه بعد بيان الثمن  
 مضمون بالقيمة

بالغة ما بلغت نهر ولو شرط  
المشتري عدم ضمانه بزيادة  
ولو في يد الوكيل ضمنه من  
ماله بلا رجوع الا بامر به بالسوم  
خاتمة أمان على سوم النظر  
فغير مضمون مطلقا وعلى  
سوم الرهن بالاقل من قيمته  
ومن الدين وعلى سوم القرض  
بقرض ساومه به وعلى سوم  
التكاح لامة بقيتها نهر  
(ويخرج عن ملكه) أي البائع  
(مع خيار المشتري) فقط  
(فهناك بيده بالنهر)  
مطلبه  
المقبوض على سوم التخلي

قوله والدين معطوف على قوله  
قيمه أي ينظر الى قيمته والدين  
فيضمن بالاقل منهما اهـ منه

بخلاف ما اذا استملكه وارثه لان الوارث غير المصدق بن العقد انصح بموته فيبقى امانة في يد الوارث فلزمه التبعة  
ودون الثمن فتقوله في البحر والوارث كالمورث غير مسلم ثم رأيت الطرسوسي نقل عن المتقي ما يفيد ذلك وهو قوله  
ولو قال البائع رجعت عما قلت أو مات احدهما قبل أن يقول المشتري رخصت اتقضى جهة البيع فان  
استملكه المشتري بعد ذلك فعليه قيمته كما في حقيقة البيع لو انتقض ببق المبيع في يده مضمونا فكذا هنا اهـ  
فيهذا انصرح بانفساخ العقد بموته فكيف يلزم الوارث الثمن باستملاكه فانهم واعتنم (قوله بالغة ما بلغت)  
رد على الطرسوسي حيث قال وظاهر كلام الاحصاء انها يجب بالغة ما بلغت ولكن ينبغي أن يقال لا يزدادها على  
المسمى كما في الاجارة الفاسدة قال في النهر وفيه نظر بل ينبغي أن يجب بالغة ما بلغت وقد صرحوا بذلك في البيع  
الفاسد فكذا هنا اهـ (قوله ولو شرط المشتري) أي مريد الشراء وهو المساوم (قوله ولو في يد الوكيل  
الخ) قال في البحر عن الخاتمة الوكيل بالشراء اذا أخذ الثوب على سوم الشراء فأراه الموكل فلم يرض به وردّه  
عليه فهناك عند الوكيل قال الامام ابن الفضل ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع بها على الموكل الا أن يأمره بالاخذ  
على سوم الشراء فحينئذ اذا ضمن الوكيل رجوع على الموكل اهـ (قوله أمان على سوم النظر) بأن يقول هاهنا  
حتى أنظر اليه أوحى أثره غيري ولا يقول فان رخصته أخذته وقوله مطلقا أي سواء ذكر الثمن او لا اهـ ح عن  
النهر ولا ينبغي أن عدم ضمانه اذا ذلك أمانا لو استملكه القابض فانه يضمن قيمته وقد مناوجه الفرق بينه وبين  
المقبوض على سوم الشراء وفي حكمه المقبوض على سوم الشراء اذا لم يبين الثمن أو مات احد العقادين قبل  
الرضى او رجوع عما قال كما قدمناه آتفا عن المتقي وقد منا أول المسألة ما لو قبض ثلاثة أثواب وسمى ثمن كل  
واحد بعينه لم يشتري احداها فهناك واحد منها فانه يضمنه دون الآخرين وتقدم تفصيله وحل هذا خاص بما  
اذا كانت ثلاثة تكون مائة خيار التعيين الاتي بيانه أو أعم وانظرا الثاني اذ لو كانت أكثر فلا شك أن واحدا  
منها مقبوض على سوم الشراء وان كان فاسدا او الباقي على سوم النظر فهو أمانة بخلاف الاول فتأمل (قوله  
وعلى سوم الرهن بالاقل من قيمته ومن الدين) أي اذا سمي قدر الدين فلا ينافي ما سذكره المصنف في كتاب الرهن  
من قوله المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار ليس بمضمون على الاصح اهـ وفي البرازية الرهن بالدين  
الموعود مقبوض على سوم الرهن مضمون بالموعود بأن وعده أن يقرضه ألفا فاعطاه رهننا وهلك قبل الاقراض  
يعطيه الا لف الموعود جبرا فان هلك هذا في يد المرتهن أو العدل ينظر الى قيمته يوم القبض والدين وعن الثاني  
أقرضني وسخه هذا ولم يسم القرض فأخذ الرهن ولم يقرضه حتى صاع يلزمه قيمة الرهن اهـ وما عن الثاني مقابل  
الاصح المذكور (قوله وعلى سوم القرض الخ) في البحر عن جامع الفصولين وما قبض على سوم القرض  
مضمون بمساومه كمقبوض على حقيقته تنزلة مقبوض على سوم البيع الا أن في البيع يضمن القيمة وهما ملك  
الرهن بمساومه من القرض اهـ وقوله يملك الرهن بمساومه من القرض اي اذا كانت قيمته مثل الرهن  
لاقل فلا ينافي ما تقدم من انه يضمن بالاقل وبه يظهر أن ما في قوله وما قبض نكرة موصوفة بمعنى الرهن فتكون  
هذه عن المسألة التي قبلها كما يعلم مما نقلناه عن البرازية في تصوير المسألة السابقة فانهم (قوله وعلى سوم  
التكاح الخ) يعني لو قبض أمة غيره لزوجها باذن مولاهنا فهلك في يده ضمن قيمتها جامع الفصولين قال  
محشي الخبير الرمي أقول تقدم أن ما بعث مهر ابعدا الخطبة وهو قائم أو هالك يسترد فهو صريح أيضا في أن  
ما قبض على سوم التكاح من المهر مضمون ولو لم يسم المهر اهـ (تنبيه) ظاهرا كلامهم وجوب قيمة الامة  
ولو لم يكن المهر مسمى ويحتاج الى وجه الفرق بينه وبين المقبوض على سوم الشراء أو سوم الرهن فانه لا يضمن  
الابعديان الثمن أو بيان القرض وقد أطال الكلام فيه السدا الجوى في حاشية الاشباه من التكاح ولم يأت  
بطائل (قوله ويخرج عن ملكه أي البائع) فلما عتقه لم يصح عتقه ولو كان حلف ان يعتقه فهو حر لم يعتق  
لخروجه عن ملكه بجر (قوله مع خيار المشتري فقط) مثل ما اذا كان الخيار لهما وأسقط البائع خياره بأن  
أجاز البيع كما في البحر قال ح ومثله ما اذا جعل المشتري الخيار لاجني (قوله فهناك بيده بالثمن) لان  
الهلال لا يعبرى عن مقدمة عيب يمنع الرد فهناك وقد اتبهم البيع فلزم الثمن بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع  
لان عيبه في هذه الحالة لا يمنع الرد فهناك والعقد موقوف فيبطل نهر واذا بطل العقد يضمن القيمة والفرق  
بين الثمن والقيمة أن الثمن ما تراضى عليه المتعاقدان سواء زاد على القيمة أو نقص والقيمة ما أقوم به الشيء بمنزلة

مطلبه  
في الفرق بين القيمة والثمن



كتعبه) فيها عيب لا يرتفع  
 كتعب يد فيلزمه قيمته  
 في المسألة الأولى وللبائع  
 فسخ البيع وأخذ نقصان  
 القيمة لا المثل - نسبة الربا  
 حدادي ونحوه في الثانية ولو  
 يرتفع كرض فإن زال في المدة  
 فهو على خياره والإلزام  
 العقد لتعذر الرد ابن كمال  
 (ولا يملكه المشتري خلافا  
 إلهما) لثلاثي سبب قلنا  
 السبب هي التي لا ملك فيها  
 لأحد ولا تعلق ملك والثاني  
 بسوجودنا ويلزمكم اجتماع  
 البدلين والعود على موضوعه  
 فالنقض بشراء قريبه

قوله ان تعذر الرد هكذا يحطه  
 وفيه نظير فليست على اه محصيه

المعيار من غير زيادة ولا نقصان (قوله كتعبه فيها) أي في يد المشتري وهذا تشبيه بالهلال في صورتين أعني  
 في صورة ما إذا كان الخيار للبائع أو للمشتري فإن التعب المذكور كالهلال يوجب القيمة في الأولى والثمن في  
 الثانية منح وشمل ما إذا عيبه المشتري أو أجني أو تعب باقته سماوية أو بفعلة المبيع وكذا بفعل البائع عند  
 محمد فلا يسقط به خيارا للمشتري فإن أجاز البيع ضمن البائع النقصان وعنده ما يلزم البيع بحر أي ويرجع  
 بالارش على البائع كما ذكره بعد (تنبيه) ذكر حكم الهلال والنقصان عند المشتري ولم يذ كر حكم الزيادة عنده  
 وحاصله انها متصلة أو منفصلة ومتوادة من الاصل كالولد واليمن والجمال والبرء من المرض وغير متوادة  
 كالصبي والعرق والكسب والبناء فتمنع الفسخ الا في المنفصلة الغير المتوادة بحرج عن التارخانية (قوله لا يرتفع)  
 يأتي محترزه (قوله فيلزمه قيمته) أي لو ذلك ولو قال فللبائع في المسألة الأولى فسخ البيع الخ لكان أولى لأن  
 المطلوب بيان ما يلزم بالتعب في المسألتين أمنا ما يلزم بالهلال فيهما فهو مصرح به في المتن (قوله لشبهة الربا) لأن  
 الجودة في المال الربوي غير معتبرة لكن قال في الخلاصة من الغصب اذا غصب قلب فضة وهو بالضم السوار  
 ان شاء المالك أخذه مكسورا وان شاء تركه وأخذ قيمته من الذهب قال في العناية اذ لو أوجبنا مثل القيمة  
 من جنسه أذى الى الربا ومثل وزنه أبطنا حتى المالك في الجودة والصنعة اه وذكر الزيلعي هناك فيما لو نقص  
 المغصوب الربوي بخير المالكين أن يملك العين ولا يرجع على الغاصب بشئ وبين أن بسلمها وينضم مثلها وأوقيتها  
 لان تضمين النقصان متعذر لانه يؤدي الى الربا اه وبه علم أن الخيار للمالك بين امسالة العين بالرجوع  
 بالنقصان وبين دفعها ونضمين مثلها أي مثل وزنها لانه رضى بابطال حقه في الجودة وبين تضمين قيمتها أي من  
 خلاف الجنس وفي مسألتنا اذا كان الخيار للبائع في بيع الربوي وعيبه المشتري واختار البائع الفسخ ليس له  
 أخذ نقصان العيب لانه يؤدي الى الربا وينبغي أن يكون له الخيار المذكورة تأمل (قوله في الثانية) أي  
 ما كان الخيار فيها للمشتري (قوله ولو يرتفع) مقابل قوله بعيب لا يرتفع (قوله فهو على خياره) أي فله الفسخ  
 في مدة الخيار ورد المبيع على بائعه لتعذر الرد (قوله والا) أي وان لم يزل المرض في المدة لزم العقد لانه لا يمكنه  
 رده في المدة معيبا للتضرر البائع ولو زال بعد مضي المدة لزم العقد بتضيها (قوله ابن كمال) ومثله في البحر  
 والجوهرة (قوله ولا يملكه المشتري) أي فيما اذا كان الخيار له فقط لكن في الثانية يصح اعتاقه ويكون امضاء  
 وفي السراج يجب النفقة عليه بالاجماع ولو تصرف فيه في مدة الخيار جاز تصرفه ويكون اجازة منه وفي جامع  
 القصولين لورهن بالثمن رهنا جازا الرهن به مع انه ذكر فيه أيضا انه لو أبرأه البائع عن الثمن لم يجز ابرأؤه عند أبي  
 يوسف اه فينبغي أن لا يصح الرهن أيضا والجواب أن ابراء بعقد الدين ولادين له عليه لان الثمن باق على ملك  
 المشتري بخلاف الرهن بدليل صحة بالدين الموعود به لكن في المعراج أن عدم صحة الرهن بالثمن قياس  
 والاستحسان صحته لانه ابراء بعد وجود السبب وهو البيع وتماه في الجرح وفيه عن الخلاصة ان زوائد المبيع  
 موقوفة ان تم البيع كانت للمشتري وان فسخ كانت للبائع (قوله خلافا لهما) حيث قال انه يملكه (قوله لثلاثي  
 بصير سبب) أي شأ لا مالك له بعد دخوله في الملك وهذا دليل اقوالهما انه يملكه بعد خروجه من ملك البائع  
 أي انه لو لم يملكه لزم أن يخرج عن ملك البائع لا الى مالك فيكون كالسبب ولا عهد لنا به في الشرع يعني في  
 المعاوضات لثلايرد نحو التركة المستغرقة بالدين فانها تخرج عن ملك الميت ولا تدخل في ملك الورثة ولا الغرماء  
 وتماه في النهر والفتح (قوله قلنا) أي من طرف الامام وهو جواب منع كونه كالسبب (قوله والثاني موجود  
 هنا) وهو علقته الملك أي للبائع اذ قدر رد عليه فيعود اليه حقيقة ملكه والمشتري أيضا اذ قد يسقط خياره فيكون  
 له ط (قوله ويلزمكم الخ) استدلال للامام بطريق النقض الاجمالي لدليل انضمامه الفساد من  
 وجهين الاول ما في النهر انه لو دخل في ملك المشتري مع كون الثمن لم يخرج من ملكه لزم اجتماع البدلين في حكم  
 ملك احد المتعاقدين حكما للمعاوضة ولا أصل له في الشرع يعني في باب المعاوضة فانها تقتضي المساواة بينهما  
 في تبادل مالا فليرد ما لو غصب المدبر وأبق من يده فانه بضمن قيمته ولا يخرج به عن ملك المالك فيجتمع  
 العوضان في ملك لانه ضمان جنايه لا معاوضة والثاني ما في الفسخ من أن خيار المشتري شرع نظرا له ليتروى  
 فيقف على الصلحة فلما ثبتنا الملك بمجرد البيع مع خياره ألحقناه بنقض مقصوده اذ ربما كان المبيع من يعق  
 عليه فيعتق بلا اختياره فيعود شرع الخيار على موضوعه بالنقض اذ كان مفقودا للنظر وذلك لا يجوز

(قوله ولا يخرج شيء منهما الخ) فان تصرف البائع جاز وكان فسخا وكذا ان تصرف المشتري في الثمن ان كان عينا وتصرف كل منهما فيما اشتراه باطل وأيهما ملك قبل التسليم بطل البيع فان ذلك بعده بطل أيضا ولزم قيمته منخ (قوله عن مالكة) لاحاجة اليه ط (قوله وأيهما أجاز بطل خياره فقط) اي وصار العقد باثما من جانبه والاخر على خياره وان لم يوجد منهما اجازه ولا فسخ حتى مضت المدة لم يمتد البيع ولو أجاز أحدهما وفسخ الآخر بطل البيع بينهما سواء سبق الفسخ أو الاجازة أو كانا معا ولا عبرة للاجازة بكل حال اه منخ وحاصله انه اذا أجاز أحدهما فالآخر على خياره فان أجازا ايضا تم العقد وان فسخ بطل وان سكتا حتى مضت المدة لم يمتد العقد (قوله وهذا الخلاف) أي المذكورين الامام وصاحبه في مسألة خيار المشتري وهو أن البيع لا يدخل في ملك المشتري عنده ويدخل عندهما والتفرع في المسائل الآتية على قوله (قوله بقي النكاح) لانه لم يملكها عنده واذا سقط الخيار بطل اي النكاح التنافي أي بين ثبوت المتعة بملك المين وبالعقد وعندهما انفسخ النكاح لدخولها في ملك الزوج فاذا فسخ المشتري البيع رجعت الى مولاهما بالنكاح عليها عندهما وعنده تستقر زوجته كافي الفسخ قال في الجرع على هذا الواشترى زوجته فاسدا وقبضها يفسد النكاح ثم اذا فسخ البيع للفساد لا يرتفع فساد النكاح (قوله لا يعتبر استبراء) أي عنده وعندهما يعتبر ولوردت بحكم الخيار الى البائع لا يجب الاستبراء عنده وعندهما يجب اذا ردت بعد القبض بجر وهي المسألة الآتية في رمز الفاء (قوله فلا يعتق محرمة) أي اذا اشترى قريبه المحرم لا يعتق عليه في مدة الخيار عنده حتى تنقضي المدة ولم يفسخ وعندهما يعتق لانه ملكه (قوله فلا ردّها) لانه حيث لم يملكها عنده كان وطؤه لها في مدة الخيار بالنكاح لا بملك المين فلا يمنع الرد لانه لم يكن دليل الرضى بالبيع بخلاف وطء غير منكوحته كما سأتى وعندهما يمنع لان الوطاء حصل في الملك وقد بطل النكاح فكان دليل الرضى (قوله الا اذا انقصها) أي الوطاء ولو ثيبا فيمنع الرد نهر وفتح ومقتضاه أن دواعي الوطاء ليست كالوطء لعدم التقبض بها فلا يجري فيها الخلاف المذكور بخلافها في غير المنكوحه فان دواعيه مثله فتكون دليل الرضى بالبيع فتمنع الرد اتفاقا كما سأتى وعلى هذا فيشكل ما في شرح مثلا منكن من انه يمنع الرد عند الامام لو قبلها أو مسها أو مسته بشهوة وكذا لو وطئها غير الزوج في يده اه ووجه الاخير ظاهر لان وطء غيره موجب للعقر وهو زيادة منفصلة متولدة من المبيع بعد القبض فتمنع الرد كما ترى ويأتى (تنبيه) قال في الجرع لم أر حكم حل وطء المبيعة بخيارا أما اذا كان الخيار للبائع فينبغي حله لا للمشتري وان كان للمشتري ينبغي أن لا يحل لهما ونقله في المعراج عن الشافعي اه ولا يخفى أن هذا في غير منكوحته ثم اعلم أن هذه المسألة غير مكررة مع الاولى المرموز لها بالالف وان كان موضوعهما شراء الامة المنكوحه لان المقصود من الاولى أن شراءها لا يبطل نكاحها ومن هذه أن وطء زوجها لا يمنع من ردّها كما نبه عليه ط وهو ظاهر (قوله من الوديعة عند بائعه الخ) أي اذا قبض المشتري المبيع باذن البائع ثم اودعه عند البائع فهلك في يده في تلك المدة هلك من مال البائع عنده لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك وعندهما من مال المشتري لصحة الايداع باعتبار قيام الملك وتقامه في الجرع (قوله لعدم الملك) عليه للعلّة (قوله لو ولدت) أي بالنكاح بجر (قوله لم تصر أم ولد) أي للمشتري لعدم الملك خلافا لهما بجر (قوله لم يمتد الخ) أي اتفاقا وتصر أم ولد للمشتري اذا ادّعا بجر عن ابن كمال لان تعيب المبيع في مدة الخيار بعد قبضه له يبطل خياره (قوله اذا ولدت الخ) أي في يد المشتري فيوافق ما قبله ط (قوله ولم تنقصها الولادة) مقتضاه أن الولادة قد لا تكون نقصانا وهو خلاف الاطلاق السابق ويؤيد السابق ما في البرازية اشتراها وقبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لا من البائع وهو لا يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لان التكرس الحاصل بالولادة لا يزول أبد او عليه القسوى وفي رواية أن نقصتها الولادة عيب وفي اليه أم ليست بعيب لأن توجب نقصانا وعليه القسوى اه وسيدكر الشارح في خيار العيب عن البرازية خلاف ما نقلناه عنها وهو تحريف كما سنوضحه هناك (قوله فهو للبائع بعد الفسخ) لانه عنده لم يحدث على ملك المشتري وعندهما للمشتري لحدوثه على ملكه بجر قال ط وأما اذا لم يفسخ فالزوائد تتبع له مبيع كما سلف (قوله فلا استبراء على البائع) لانه انما يجب بتجديد الملك ولم يوجد حيث لم تدخل في ملك غيره فكانه لم يزل ملك البائع ابن كمال (قوله لكن عبارة ابن الكمال وأسلم المشتري) وكذا في الفسخ وغيره فيكون هو المراد من لفظ أحدهما في

(ولا يخرج شيء منهما) أي من مبيع وثمن من ملك بائع ومشتري عن مالكة اتفاقا (اذا كان الخيار لهما) وأيهما فسخ في المدة انفسخ البيع وأيهما أجاز بطل خياره فقط (و) هذا الخلاف (تظهر وغرته في) عشر مسائل جمعها العيني في قوله (استحق عزك نخم) (الالف) من الامة لو اشتراها بخيار وهي زوجته بقي النكاح (والسين) من الاستبراء خفيها في المدة لا يعتبر استبراء (والحاء) من المحرم فلا يعتق محرمة (والقاف) من القربان لمنكوحته المشتراة فله ردّها الا اذا قصصها به (والعين) من الوديعة عند بائعه فملك على البائع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك (والزاي) من الزوجة المشتراة ولو لدت في المدة في يد البائع لم تصر أم ولد ولو في يد المشتري لم يمتد العقد لان الولادة عيب درر وابن كمال وفي الجرع عن الخاتبة اذا ولدت بطل خياره وان كان الولد ميتا ولم تنقصها الولادة لا يبطل خياره وأقره المصنف (والكاف) من الكسب للعبد في المدة فهو للبائع بعد الفسخ (والفاء) من الفسخ لبيع الامة فلا استبراء على البائع (والحاء) من النحر فلو شره ذمي من مثله بالخيار فأسلم أحدهما فهو للبائع عيني وتبعه المصنف لكن عبارة ابن الكمال وأسلم المشتري

عبارة العيني - لأنه لو أسلم البائع لا تظهر فيه ثمة الاختلاف لبقاء الخيار ارجاعا كما في الزيلعي - حيث قال  
 لو اشترى ذمي من ذي خراج على أنه أي المشتري بالخيار ثم أسلم المشتري في مدة الخيار بطل الخيار عندهما لأنه  
 ملكها فلا يملك تلكها بالرد وهو مسلم وعنده يطل البيع لأنه لم يملكها فلا يملك تلكها باسقاط الخيار وهو مسلم  
 ولو أسلم البائع والخيار للمشتري بقي على خياره بالإجماع ولورد هذا المشتري عادت إلى ملك البائع لأن العقد من  
 جانب البائع بات فان أجازه صار له وان فسخ صار انحر للبائع والمسلم من أهل أن يملك انحر حكما كما في الارث  
 ولو كان الخيار للبائع فأسلم هو بطل البيع لأن المبيع لم يخرج عن ملكه والمسلم لا يبرأ أن يملك انحر ولو أسلم  
 المشتري لا يطل العقد والبائع على خياره لأن العقد من جهة المشتري بات فان أجازه العقد صار له لأن المسلم من  
 أهل أن يملك انحر حكما وان فسخه كان للبائع وهذا كله فيما إذا أسلم أحدهما بعد القبض والخيار لا أحدهما  
 فلو قبل القبض بطل البيع في الصور كلها سواء كان البيع بائنا وبخيار لا أحدهما أو أهما لأن القبض شبه بالعقد  
 من حيث أنه يفيد ملك التصرف فلا يملكه بعد الاسلام اه ملخصا (قوله من المأذون الخ) أي إذا اشترى  
 عبد مأذون شيئا بالخيار وأبرأه بائعه عن غنم في مدة الخيار بقي خياره لأنه لم يملكه كان رده في المدة امتناعا  
 عن التملك والمأذون ولاية ذلك فانه إذا وهب له شيء فله ولاية أن لا يقبله درر وعندهما يطل خياره لأنه  
 لما ملكه كن الرد منه تليكا بغير عوض وهو ليس من أهله وهذا يقتضي صحة الإبراء وقد مناه لا يصح عند  
 أبي يوسف قياسا ويصح عند محمد استحسانا بجر (قوله كل ذلك) أي المذكور من أحكام المسائل العشر  
 (قوله لم يبعث) لأنه عنده لم يملكه فلم يوجد الشرط وعندهما وجد فيعتق لأنه ملكه وأما لو قال ان اشترى  
 بدل قوله ان ملكك فانه يبعث اتفاقا لوجود الشرط وهو الشراء فيكون كالمشئ للعتق بعده فيسقط الخيار  
 فتح وبجر (قوله واستدامة السكنى الخ) صورته المشتري دارا على انه بالخيار وهو ساكنها باجارة أو أعارة  
 فاستدام سكناها قال خواهر زاده استدامتها اختيار عندهما ملك العين وعنده ليس باختيار فتح ومثله  
 خيار العيب وخيار الشرط في القسمة ولو ابتدأ السكنى بطل خياره وتماهد في البحر (قوله فأحرم) أي  
 وهو في يده بطل البيع عنده ويرده إلى البائع وعندهما يلزم المشتري ولو كان الخيار للبائع ينتقض بالإجماع  
 ولو كان للمشتري فأحرم المشتري له أن يرده بجر وعبارة الفتح ولو كان للمشتري فأحرم البائع للمشتري أن يرده  
 وهي الدواب (قوله بعد الفسخ) متعلق بما يتعلق به قوله للبائع أي ثبت للبائع بعد الفسخ لا نهلم يتحدث على  
 ملك المشتري وعندهما للمشتري لأن ما حدثت على ملكه كما في الفسخ ثم لا يحنق أن الزوائد تهم المتصلة والمنفصلة  
 متوادة أو غيرها وليس بصحيح هنا ما قدمناه عن التناحية من أن حدوثها عند المشتري يمنع الفسخ بالخيار  
 الا اذا كانت منفصلة غير متوادة كالكسب فهذه يتأق في الاجراء الخلاف لا مكان الفسخ فيها أما في بقية الصور  
 الثلاث فلا بل هي للمشتري قطعاً لحدوثها على ملكه حيث امتنع بها الفسخ ولزمه البيع ثم رأيت في جامع  
 الفصولين ذكر مسائل الزيادة كما قدمنا من امتناع الفسخ في الكل الا في صورة المنفصلة الغير المتوادة وان  
 الخلاف فيها فقط وحينئذ فاطلاق الزوائد هنا ليس بما ينبغي بل المراد به الصورة المذكورة وهي مسألة الكسب  
 التي رخص لها بالكاف فكان على الشارح اسقاط هذه لتكرارها خارج ايها ما خلا في المراد كما ظن من قال ان  
 الزوائد تهم المتصلة والمنفصلة فيستغنى بها عن الكاف المشار بها إلى الكسب اه فافهم (قوله قد)  
 أي البيع عنده ليجزه عن تملكه باسقاط خياره ويتم عندهما العجزه عن رده بفسخه فتح (قوله خلافا لهما)  
 راجع للمسائل الخمس المزیدة فافهم (قوله ويضم الرمن للرمن) كذا في بعض النسخ أي يضم الرمن المزید  
 بلفظ تصدّر الرمن السابق وفي بعض النسخ ويضم رمن الرمن بجز الأول باللام والثاني بالاضافة وهذه النسخة  
 ألفت وعليها في يضم ضمير يعود للرمن المزید ويكون المراد بالرمن الجبرود باللام الرمن السابق عن العيني  
 وبالرمن الجبرود بالاضافة شرح الكنز للعيني فان اسمه الرمن وفي ط فيصير المعنى اسحق غزك أي الحققة  
 بتواضعك وعظم الله تعالى في قلبك فامتثل أمره ونهيهم وعظم الناس بالزاهم منزلتهم تصير صدرا أي مقدما  
 ومقر باعند الله تعالى وعند الناس (قوله ولم أره لاحد) أي لم ير الرمن بتصدّر والافا مسائل في المنع والبحر  
 ط (قوله أجاز من له الخيار) أي أجاز بالقول أو بالفعل كالاتفاق والوطء ونحوهما كما يأتي وفي جامع  
 الفصولين اذا قال أجزت شراءه أو شئت أخذه أو رخصت أخذه بطل خياره ولو قال هو يت أخذه أو أحييت

(والميم) من المأذون لو أبرأه  
 البائع من الثمن صح استحسانا  
 وبقي خياره لأنه يلى عدم  
 التملك كل ذلك عنده خلافا  
 لهما قلت وزيد على ذلك  
 مسائل منها (التام) للتعليق  
 كان ملكه فهو حر  
 فشره بخيار لم يبعث (والتاء)  
 واستدامة السكنى باجارة  
 أو أعارة ليس باختيار (والصاد)  
 وصيد شره بخيار فأحرم بطل  
 البيع (والدال) والزوائد  
 الحادثة في المدة بعد الفسخ  
 للبائع (والراء) والعصير  
 في بيع مسابيح لو تخمير في المدة  
 فسد خلافا لهما فينبغي أن  
 يرخص لهما لفظ تصدّر وبضم  
 الرمن للرمن ولم أره لاحد  
 فليحفظ (أجاز من له الخيار)  
 ولو أجزت

أو أردت أو أعجبت أو وافقت لا يطل لو اختار الرد أو القبول قبله فهو باطل لتعلق الأحكام بالظاهر لا بالباطن  
 (قوله ولو مع جهل صاحبه) أي العاقد معه أما لو كان للمشتريين فسخ أحدهما بغية الآخر لم يجز كما في جامع  
 الفصولين (قوله لهما) أي لكل من المتعاقدين (قوله فليس للأخر الإجازة) أي إذا قبل الأول  
 إجازته يدل عليه ما في جامع الفصولين بآية بخيار فسخه في المدة انفسخ فان قال بعده أجزت وقبل المشتري  
 جاز استحساناً ولو كان الخيار للمشتري فأجاز ثم فسخ وقبل البائع جاز وينفسخ اهـ فيكون الأول بيعاً آخر  
 كما سذكره الشارح والثاني إقالة (قوله لأن المفسوخ لا تلحقه الإجازة) فيه إشكال سيذكره الشارح  
 مع جوابه (قوله لا يصح إلا إذا علم الآخر) هذا عندهما وقال أبو يوسف يصح وهو قول الأئمة الثلاثة  
 قال الكرخي وخيار الرؤية على هذا الخلاف وفي العيب لا يصح فسخه بدون علمه أجماعاً ولو أجاز البيع بعد  
 فسخه قبل أن يعلم المشتري جاز وبطل فسخه ذكره الاستيعابي يعني عندهما وفيه يظهر أثر الخلاف وفيما إذا  
 بآية بشرط أنه إذا غاب فسخ فسد البيع عندهما خلافاً لأبي يوسف ورجح قوله في الفتح نهر (قوله فلو لم يعلم)  
 أي في مدة الخيار سواء علم بعدها أو لم يعلم أصلاً (قوله أن يستوثق بكفيل) الذي في العيني أن يأخذ منه  
 وكفايلاً يعني إذا بدله الفسخ رده عليه اهـ ومثله في البحر وغيره ح (قوله أو يرفع الأمر للحاكم لينصب الخ)  
 في الغمادية وهذا الحد قولين وقيل لا ينصب لأنه ترك النظر لنفسه بعدم أخذ الوكيل فلا ينظر القاضي إليه  
 وتمامه في النهر (قوله لصحة بالفعل بلا علمه) مثال الفسخ بالفعل أن يتصرف البائع في مدة الخيار تصرف  
 المالك كما إذا أعتق المبيع أو بآية أو كان جارية فوطئها أو قبلها أو أن يكون الثمن عنما فتصرف فيه المشتري  
 تصرف المالك فيما إذا كان الخيار للمشتري صرح به الأكل في العناية وغيره من المشايخ من والمراد بقوله  
 أن يتصرف البائع الخ أن يكون الخيار له وتصرف كذلك فيكون فسخاً حكماً لأنه دليل استبقاء المبيع على  
 ملكه وأما لو كان الخيار للمشتري وفعل ما ذكرناه يتم البيع كما يأتي (قوله كما أفاده الخ) أي إفاضة الفعل  
 الذي يصح به الفسخ يعني أن أمثلة الفسخ بالفعل تستفاد من قوله المذكور وإن لم يكن المذكور من أمثلة  
 الفسخ بل من أمثلة التمام والإجازة قال في الفتح وجع ما قد متنا أنه إجازة إذا أصدر من المشتري من الأفعال  
 فهو فسخ إذا أصدر من البائع اهـ وقد أفاد الشارح ذلك بشو له الآتي ولو فعل البائع ذلك كان فسخاً والمراد  
 به الاعتاق وما بعده وسينفذ فليس في كلامه غلط بل هو من رموزه التي يتقن على المعارضين فافهم (قوله وتم  
 العقد الخ) أي تحصل الإجازة بواحد مما ذكرناه وهو كلام موهم فان في بعضها يكون إجازة سواء كان الخيار  
 للبائع أو للمشتري وهو الموثق ومضى المدة وفي بعضها إذا كان للمشتري وهو الاعتاق وتوابعه فلو للبائع كان  
 فسخاً أفاده في البحر (قوله بموته) أي موت من له الخيار يائماً كان أو مشترياً لأن موت غيره لا يتم به العقد بل  
 الخيار باق لمن شرط له فان أمضى العقد مضى وان فسخه انفسخ كما في الفتح نهر وفي جامع الفصولين لو الخيار  
 لهما فبات أحدهما لزم البيع من جهته والآخر على خياره وفيه أيضاً وكيل البيع أو الوصي بآية بخيار  
 أو المالك بآية بخيار غيره فبات الوكيل أو الوصي أو الموكل أو الوصي أو من باع بنفسه أو من شرط له الخيار قال  
 محمد بن نعيم البيع في كل ذلك لأن لكل منهم حقاً في الخيار والخنون كل موت اهـ وكذا الانحاء وتمامه في النهر  
 (قوله ولا يخلفه الوارث) لأنه ليس الأمشئة وأرادة ولا يتصور انتقاله والارث فيما يقبل الانتقال هداية  
 (قوله كخيار رؤية) نص على ذلك في الغرر والوقاية والبقاية ومختصرها والمقتضى والإصلاح والبحر والنهر وكذا  
 في الهداية والفتح من باب خيار الرؤية ولم أر من ذكر فيه خلافاً وعليه فإرض شرح البيهقي عن شرح الجمع  
 لأن الضياء من أن الصحيح أن خيار الرؤية يورث فهو غريب ولعل أصل العبارة لا يورث تأمل (قوله وتغير  
 ونقد) لم يذكرهما في الدرر بل ذكر المصنف الأول منهما في المخ يفتاؤ كذا الثاني في النهر بحثاً أيضاً ووجه ذلك  
 أن الحقوق المجردة لا يورث وكان الوجه لما أقوى عند الشارح جزم به وقد رأيت مسألة النقد في شرح البيهقي  
 عن خزائن الأكل نص على أنه لو مات قبل نقد الثمن بطل البيع وليس لوارثه نقده وأما مسألة التغير فقد وقع  
 فيها اضطراب فنقل الشارح في آخر باب المراجعة عن المقدسي "الله أفنى بمثل ما بحثه المصنف هنا ثم ذكر أن المصنف  
 ذكر في شرح منظومته التقية أن خيار التغير يورث كخيار العيب وأن ابن المصنف أيدته وسند ذكر أن شاء الله  
 تعالى ما فيه خاتمة بحث الخيار الرمي أيضاً في حاشية البحر أنه يورث قياساً على خيار فوات الوصف المرغوب

(صح ولو مع جهل صاحبه)  
 أجماعاً إلا أن يكون الخيار  
 إجماعاً وفسخ أحدهما فليس  
 للأخر الإجازة لأن المفسوخ  
 لا تلحقه الإجازة (فان فسخ)  
 بالقول (لا) يصح (إذا علم)  
 الآخر في المدة فلو لم يعلم لزم  
 العقد والخيلة أن يستوثق  
 بكفيل مخافة الغيبة أو يرفع  
 الأمر للحاكم لينصب من يرد  
 عليه عيني قيدنا بالقول  
 لصحة بالفعل بلا علمه اتفاقاً  
 كما أفاده بقوله (وتم العقد  
 بموته) ولا يخلفه الوارث  
 كخيار رؤية وتغير ونقد

فيه كسراء عبد على انه خيار وقال انه به أشبه لانه اشتراه بناء على قول البائع فكان شارطه اقتصاء وصفا مرغوبا فيان بخلافه وقد اختلف تفقه الشيخ على المقدسي والشيخ محمد الغزي في هذه المسألة لانهما لم يراها منقولة ومال الشيخ على لما قلته فقال والذي أميل اليه انه مثل خيار العيب يعني فيورث اه وبه علم أن ما نقله الشارح عن المقدسي يخالف لما نقله عنه الرمي لكن سيأتي في المراجعة انه لو ظهر له خيانة في المراجعة له رده ولو ذلك المبيع قبل رده أو حدث به ما يمنع من الرد لزمه جميع الثمن وسقط خياره وعلوه هناك بأنه يجوز خيار لا يقابل شيء من الثمن كخيار الرؤية والشرط بخلاف خيار العيب لان المستحق فيه جزء فانت فسقط ما يقابل له وأخذ منه في البحر هناك أن خيار ظهور الخيانة لا يورث كما سنده هناك ولا يخفى أن التغرير أشبه بظهور الخيانة في المراجعة فكان الحاقه به أولى من الحاقه بالوصف المرغوب لان الوصف المرغوب بمنزلة جزء من المبيع فيقابل به جزء من الثمن حيث كان الوصف مشروطا فاذا فات يسقط ما يقابل به كخيار العيب وليس في التغرير شيء من ذلك بل هو مجرد خيار لا يقابل شيء من الثمن مثل خيار الخيانة في المراجعة وبه يعلم أن الأراج انه لا يورث كما حرم به الشارح والله سبحانه أعلم (قوله لان الاوصاف لا تورث) هذا التعليل انما يناسب التعبير بأن خيار الشرط ونحوه لا يورث كما وقع في الدرر والوقاية والشارح انما اعتبر بأنه لا يخلفه الوارث لانه أنضب لأن ما لا يورث قد يخلفه الوارث فيه كخيار العيب فكان الأولى التعليل بأن الاوصاف لا تنتقل كما مر عن الهداية أي فان خيار الشرط مجرد مشيئة وأراد ذلك وصف لصاحب الخيار فلا يمكن انتقاله الى الوارث لا بطريق الارث ولا بطريق الخلقة ومثله خيار الرؤية والتغرير ولا يخفى أن هذا لا يتأتى في خيار النقد لان نقد الثمن فعل لا وصف وهذا يرجح انه كخيار العيب تأمل (تتمة) في شرح البيروني عن شرح الجمع لابن الضياء وأجمعوا أن خيار القبول لا يورث وكذلك خيار الاجازة في بيع الفضولي اه والمراد بخيار القبول خيار المجلس وهو أن يقبل في مجلس العقد بعد ايجاب الموجب (قوله وفوات الوصف المرغوب فيه) هذا غير موجود في الدرر نعم ذكره في البحر والنهر ووجهه ظاهر لانه في معنى العيب (قوله فيخلفه الوارث فيها الخ) لان المورث استحق المبيع سليما من العيب فكذا الوارث وكذا خيار التعيين ثبت للمورث ابتداء لا خلاط ملكه بلك غيره لأن يورث الخيار هداية ويدل على أن ذلك ليس بطريق الارث ما في الدرر من أن الوارث ثبت له الخيار فيما تعيب في يد البائع بعدم موت المورث وان لم يثبت للمورث اه وفي غاية البيان والدليل على أن هذا الخيار للوارث غير ما كان للمورث أن المشتري كان له أن يختار أحدهما أو يردهما وليس للوارث أن يردهما وخيار المشتري كان موقتا والورثة يثبت غير موقت اه (قوله ومضى المدة) أي مدة الخيار قبل الفسخ أي سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري لانه لم يثبت الخيار الا فيها فلا يبقاه بعد ما بجر (قوله وان لم يعلم) أي بمضيه (قوله لمرض أو انغماء) مشى على ما هو التحقيق من أن الانغماء والجنون لا يسقطان الخيار انما المسقط له مضى المدة من غير اختيار ولذا الوفاق فيها وفسح جاز بحر (قوله والاعتاق) ولو بشرط وجد في المدة بحر (قوله ولو لم يبعثه) أي لبعض العبد المبيع قال في النهر وقد أغفلوه هنا (قوله وتوابعه) كالكتابة والتدبير (قوله الا في الملك) أي ملك المباشر للفعل بطريق الاصاله (قوله كاجارة) تمثيل لقوله لا ينفذ الا في الملك قال في البحر وأشار بالاعتاق الى كل تصرف لا يفعل الا في الملك كما اذا باعه أو وهبه وسأله أو رهن أو أجر وان لم يسلم على الاصح وأبرأ من الثمن أو اشترى به شيئا أو ساءمه به أو يحجم العبد واستقاه دواء أو حلق رأسه أو سقى زرع الارض أو حصده أو عزم المبيع للبيع أو أسكنه في الدار ولو بلا أجر أو رهن منها شيئا أو بنى بناء أو طينه أو خدمه أو حلب البقرة أو شق أو لأج الدابة أو رهنها لاقوص جوارحها أو أخذ من عرفها أو استخدم الخادم مرة أو لبس الثوب مرة أو ركب الدابة مرة وأمر الامتبارضاع ولده لانه استخدام والاستخدام ثانيا اجازة الا اذا كان في نوع آخر اه ملخصا وبقي ما لو زاد المبيع في يد المشتري وقد سنا حكمه عند قوله كتبه (قوله ونظر الى فرج الخ) تمثيل لقوله ولا يحل الا في الملك وأورد أن مقتضى الضابط تعمم النظر الى كل ما لا يحل قلت وفيه نظر لان الضابط في تصرف لا يحل الخ لا في فعل ومطلق النظر وان كان فعلا لكنه ليس بتصرف الا اذا كان الى الفرع الداخل فانه تصرف حكما بمنزلة الوطاء بدليل ثبوت حرمة المصاهرة به فافهم قال في البحر واعلم أن دواعي الوطاء كالوطاء فاذا اشترى غير زوجته بالخيار فقبلها بشهوة وأسلمها بها

لان الاوصاف لا تورث وأما  
الخيار العيب والتعيين وفوات  
الوصف المرغوب فيه فيخلفه  
الوارث فيها الا انه يورث خياره  
درر فليحفظ (ومضى المدة)  
وان لم يعلم لمرض أو انغماء  
(والاعتاق) ولو لم يبعثه  
(وتوابعه) وكذا كل تصرف  
لا ينفذ ولا يحل الا في الملك  
كاجارة ولو بلا تسليم في الاصح  
ينظر الى فرج داخل

أو قل إلى فرجها سقط خياره وحدها انتشار آله أو زيادته وقيل بالقلب وإن لم ينتشر فلو بلا شهوة لم يسقط  
في الكل اه وقيل بغير زوجته أو لشرى زوجته ووطئها لم يسقط خياره لعدم دلالة على الرضى إلا إذا  
نقصها كما قدمه الشارح (قوله بشهوة) فلو بغيرها لم يسقط لأن ذلك يحل في غير الملك في الجلة لأن الطبيب  
والقبالة يحل لهما النظر فتح (قوله والقبول لمنكر الشهوة) عبارة الفتح ولو أنكر الشهوة في هذه أى في  
الدرامى كان القول قوله لأنه ينكر سقوط خياره وكذا إذا فعلت الجارية ذلك سقط خياره في قول أبي حنيفة  
وقال محمد لا يكون فعلها البتة إجازة للبيع والمباضعة ولو مكرها اختيارا وانما يلزم سقوط الخيار في غير  
المباضعة إذا أقر بشهوتها اه وبه علم أنه في المباضعة منها أو منه لا يصدق في عدم الشهوة وإذا قال في البحر  
لو ادعى عدم الشهوة في التقبيل في الفهم لم يقبل أى لأن التقبيل على الفهم لا يخلو عن الشهوة عادة فالمباضعة  
بلاولى (قوله ومفاده) أى مفاد ما ذكر من الضابط قال في التبر بعد قوله كان إجازة لأن هذا الفعل وإن  
احتج إليه للاحتجاء إلا أنه لا يحل في غير الملك بحال (قوله ولو وجدها ثيبا الخ) أى لو اشتراها على أنها بكر  
فوطئها فوجدها ثيبا ردها بهذا العيب أى عيب الثبوة لقوات الوصف المرغوب وهو البكارة أما لو لم يشترطها  
فلأرد أصلا كما سنأتي في خيار العيب ثم اعلم أن التفصيل بين البتة وعدمه خلاف ما يفيد الضابط إذا لاشن  
أن الوطء لا يحل في غير الملك سواء كانت ثيبا أو بكرا فلا فرق فيه بين البتة وعدمه وعبارة التبر لا غبار عليها  
حيث قال وقد قالوا بأنه لو وجدها ثيبا الخ فان قوله وقد قالوا استدرك على ما ذكره من المفاد أى ما قالوه  
من التفصيل خلاف هذا المقاد وما استدركه ذكره في الفتنه ثم رخص بعده وقال والوطء يمنع الرد وهو  
المذهب اه وبه علم أن مفاد الضابط هو المذهب فلا وجه للاستدراك عليه على أن هذا الضابط انما هو  
في خيار الشرط وهذه المسألة من مسائل خيار العيب (قوله وسيمى في باب) أى في باب خيار العيب  
والذى سيمى ~~بمسألة~~ كاية أذوال في المسألة وقد علمت ما هو المذهب وعليه مشى المصنف هناك فافهم (قوله  
ولو فعل البائع ذلك) أى التصرف الذى لا ينفذ ولا يعلل إلا فى الملك وكان الخيار له ط (قوله وطلب الشفعة  
بها) صورته أن يشتري دارا بشرط الخيار له ثم تباع دار بجوارها فيطلب الشفعة بسبب الدار التى اشتراها  
سقط خياره فيها وتم البيع (قوله بخلاف خيار رؤية وعيب) فانه إذا اشتري دارا ولم يرها فبيعت دار بجوارها  
فأخذها بالشفعة قل أن يرد الدار بخيار الرؤية درر وكذا بخيار العيب (قوله من المشتري) متعلق بطلب  
أوبه وبالاتفاق (قوله إذا كان الخيار له) ظاهره أنه لو كان للبائع يبق خياره بعد طلب الشفعة لأن ملكه  
باق بخياره بخلاف المشتري لأنه لا ملك له مع خياره فطلبه الشفعة دليل التملك لأنهم عاينوا المسألة بأنه لا يكون  
إلا بالملك فكان دليل الإجازة فتضمن سقوط الخيار اه فافهم (قوله أو البائع الخ) هو مذكور في غاية البيان  
عن الجامع الصغير وعبارة اعلم أن أحد العاقلين إذا اشترط الخيار لغيرهما كان البيع جائزا بهذا الشرط اه  
وضرح به مثلا مستكين عن السراجية والكافي وقال إن التقييد بالمشتري اتفاق ونقله الجوى عن المفتاح  
وبأى قرياعن البحر (قوله الخيار) أى خيار الشرط لأن خيار العيب والرؤية لا يثبت لغير العاقلين بجر  
عن المعراج (قوله عاقدا كان أو غيره) تعميم للغير لكن قال ح الأولى أن يراد بالغير الأجنبية لأن مسألة  
ما إذا جعل المشتري الخيار للبائع أو العكس قد ذكرت أول الباب في قوله ولا حدهما وأيضاً فيما إذا جعل  
المشتري الخيار للبائع لا يكون الخيار لهما بل للبائع فقط وفي العكس يكون الخيار للمشتري فقط فكيف يصح  
قوله فان أجاز أحدهما الخ ولذلك قال في البحر ولو قال المصنف ولو شرط أحد المتعاقدين الخيار لأجنبي  
صح لكان أولى ليشمل ما إذا كان الشارط البائع أو المشتري وليجز اشتراط أحدهما للأخر فان قوله لغيره  
صادق بالبائع وليس بمراد ولذا قال في المعراج والمراد من الغير هنا غير العاقلين لئلا يثبت فيه خلاف زفر اه قلت  
ومثله في الفتح وبه زال تردد صاحب التمر حيث قال ولم أزمانوا اشتراط المشتري للبائع هل يكون نائبا عنه أيضا  
محل تردد قد بره اه (قوله صح استحسانا) والقياس أن لا يصح وهو قول زفر (قوله ان وافقه الآخر)  
قيد به لأنه محل الخطة على الإطلاق وهو مفاد التفصيل الذى بعده (قوله لعدم المزاجم) لأن الأسباب  
ثبت حكمه قبل المتأخر فلم يعارضه وإن كان المتأخر أقوى كالفسخ (قوله ولو كانا معا) بأن خرج الكلامان  
سما كما في السراج وهذا قد تبصر والظاهر أنه يكفي عدم العلم بالسابق منهما نهر (قوله في الأصح) صححه

في الأصح زيلعي

لان الجواز ينسخ والمنسوخ لا يجاز واعتض بأنه يجاز لما في المبوط (لو) تفاخا ثم (تراضا على) فسخ الفسخ وعلى (اعادة العقد بينهما جاز) اذ فسخ الفسخ اجازة وأجيب بمنع كونه اجازة بل بيع ابتداء (باع عبيدين على انه بالخيار في أحدهما ان فصل عن كل واحد منهما) (وعين) الذي فيه الخيار (صح) البيع للعلم بالبيع والثمن (والا) بعين ولا يفصل أو عين فقط أو فصل فقط (لا) يصح لجهالة المبيع والثمن أو أحدهما (وكذا لو كان الخيار للمشتري) تنافي أيضا الانواع الاربع (فرع) وكله بيع بشرط الخيار فباع بلا شرط لم يجوز ولو وكله بالشراء والحالة هذه نفذ على الوكيل والفرق أن الشراء متى لم ينفذ على الأمر ينفذ على المأمور بخلاف البيع فتح وسجيء في الفضولي والوكالة فليحفظ (وضع خيار التعيين) في القيمات لافي المثليات لعدم تفاوتها ولولالبائع في الاصح كافي لانه قد يرث قيميا ويقبضه وكيله ولا يعرفه فيبيعه بهذا الشرط فثبت الحاجة اليه نهر

مطلب  
في خيار التعيين

فأشحن معزيا للمبوط وفي رواية ترجيح نصيرف العاقل لقوته لان السائب يستفيد الزلابة منه وقيل هو قول محمد وما في الكتاب قول أبي يوسف بجر (قوله والمنسوخ لا يجاز) أي ضار الفسخ أقوي لكونه لا ينقض بالاجازة فلذا كان أحق (قوله بل بيع ابتداء) وعليه فتقوله واعادة العقد بعني عقده ثانيا بالاجازة والقبول أو بالتعاطي أفاده ط (قوله باع عبيدين الخ) أراد بهما القيميين احتراز عن قبضي أو مثليين اذ في القيمي الواحد اذا شرط الخيار في نفسه يصح مطلقا وفي المثليين كذلك لعدم التفاوت بجر عن الزلبي وفي النهر الظاهر أن القيميين ليسا يقيدان لكونهما اثنين أو أحدهما مثليا والاخر قيميا وفضل وعين فالحكم كذلك فيما ينبغي اه قلت هذا لا يرد على ما قبله من كونه قيدا احترازيا اذ المراد الاحتراز عما عدا القيميين لصحته مع التفصيل والتعيين وبدونهما ولذا قال يصح مطلقا لانه في القيميين لا يصح بدونهما فعمل انه مع التفصيل والتعيين يصح في القيميين وغيرهما فتدبر نعم ينبغي تقييد المثليين بما اذا كانا من جنس واحد ولو تفاوتا كبر وشعر صارا كالقيمين في اشتراط التفصيل والتعيين ليقع العلم بالمبيع والثمن تأمل (قوله على انه بالخيار) أي ثلاثة ايام كافي الهداية (قوله ان فصل الخ) كقوله بعثك هذين العبيدين كل واحد بخمس مائة على اني بالخيار في هذا ثلاثة ايام (قوله والا بعين ولا فصل) كقوله بعثك هذين بألف على اني بالخيار في أحدهما (قوله أو عين من فيه الخيار فقط أي ولم يفصل الثمن كقوله بعثك هذين بألف على اني بالخيار في هذا) (قوله أو فصل فقط) كقوله بعثك هذين بألف كل واحد بخمس مائة على اني بالخيار (قوله لجهالة المبيع والثمن) أي فيما اذا لم بعين ولم يفصل لان الذي فيه الخيار لا ينفذ البيع فيه في حق الحكم فكانه خارج عن البيع والبيع انما هو في الاخر وهو مجهول لجهالة من فيه الخيار ثم غن المبيع مجهول لان الثمن لا ينقسم في مثله على المبيع بالاجزاء كذا في الفسخ (قوله أو أحدهما) أي الثمن فيما اذ عين ولم يفصل او المبيع فيما اذ فصل ولم بعين (قوله الانواع الاربع) أي الصور ط (قوله لم يجوز) لانه أمره ببيع لا يزيل المالك بدون رضاه وقد خالف ط (قوله وضع خيار التعيين) أي بأن يقع البيع على واحد لا بعينه بخلاف المسألة السابقة فليست من خيار التعيين لو غوغ البيع فيها على العبدين وأما قول الهداية هنا ومن اشترى ثوبين فالمراد أحد ثوبين كانه عليه في العناية وغيرها وفي الفسخ المراد أن يشتري أحد ثوبين او ثلاثة غير معين على أن يأخذ أيهما شاء على انه بالخيار ثلاثة ايام فيما يعينه بعد نصيبه المبيع أما اذا قال بعثك عبدا من هذين بمائة ولم يذكر قوله على انك بالخيار في أيهما شئت لا يجوز انصافا كقوله بعثك عبدا من عبيدي وان اشترى أحد أربعة لا يجوز اه وقد استفيد من هذه العبارة امور الاول أن خيار التعيين انما يكون البيع فيه على واحد من اثنين او ثلاثة لا بعينه وهو ما قلناه الثاني انه لا يكون في واحد من أربعة كما يأتي الثالث أنه لا بد أن يقول بعد قوله بعثك أحد هذين العبيدين على انك بالخيار في أيهما شئت او على أن تأخذ أيهما شئت ليكون نصا في خيار التعيين وقال في البحر لانه لو لم يذكر هذه الزيادة يكون فاسدا لجهالة المبيع فان قبضه ما وماتا عنده ضمن نصف قيمة كل واحد منهما وان مات أحدهما قبل الاخر لم يذ كذا في المحيط اه الرابع انه لا بد أيضا من ذكر خيار الشرط بأن يقول على انك بالخيار ثلاثة ايام أي اذا عين واحد منهم ما يحكم خيار التعيين يكون له فيه خيار الشرط وهذا الرابع فيه خلاف يأتي (قوله لافي المثليات) أي التي من جنس واحد بجر (قوله ولولالبائع) صورته أن يقول المشتري اشتريت منك أحد هذين الثوبين على أن تعطيني أحدهما نهر فله أن يلزم المشتري أيهما شاء الا اذا تعيب أحدهما فليس له أن يلزمه المعيب الا برضاه فاذا ألزمه اياه ولم يرص به ليس له أن يلزمه الاخر بعد ذلك ولو ذلك أحدهما في يده كان له أن يلزمه الباقي وأما اذا كان الخيار للمشتري فالبيع لازم في أحدهما الآن يكون معه خيار شرط والمبيع مضمون بالثمن وغيره امانة فاذا هلك أحدهما نعين هو مبيعا والآخر امانة ولو هلك كما مضى نصف كل ولو اختلفا في الهالك أو لا فالقول للمشتري بميمه وبينه البائع اولى ولو تعيبا معا فالخيار بحاله ولو متعاقبا تعين الاول مبيعا ولو باعهما المشتري ثم اختار أحدهما صح بيعه فيه وتمامه في البحر (قوله لانه قد يرث الخ) جواب من صاحب البحر عما أورده في الفسخ من أن جواز خيار التعيين للمساخة الى اختيار ما هو الاوفق والا رفق فيخص بالمشتري لان المبيع كان مع البائع قبل البيع وهو أدري بما لامه منه اه واعترض الجوى الجواب بأن ما ذكر من صورة الارث صورة نادرة والاحكام



لاتناط بنادر قلت وقد يجاب أيضا بأن الإنسان مادام المبيع في ملكه لا يتأمل فيما يلائمه وانما يحتاج الى التأمل  
بعد البيع وأيضا كثيرا ما يحتاج الى رأى غيره فافهم (قوله ومدته كخيار الشرط) أى ثلاثة ايام ظاهر كلام  
البحر أن هذا مبنى على القول بأنه يشترط معه خيار الشرط فقد ذكر في البحر أن شمس الأئمة صحح الاشتراط  
وغر الاسلام صحح عدمه ووجهه في الفتح لكن ذكر فاضى خان أن الاشتراط قول الأكثر ثم قال في البحر واذا لم  
يذكر خيار الشرط على هذا القول فلا بد من تأقيت خيار التعيين بالثلاث عنده وبأى مدة معلومة كانت  
عندهما كذا في الهداية اهـ لكن قوله على هذا القول ليس في الهداية والمتبادر من كلام الهداية أن اشتراط  
التوقيت مبنى على ما صححه فخر الاسلام ويأتى عن الفتح ما يدل عليه ثم اعلم أن اشتراط التوقيت نازع فيه  
الزيلي فقال اذا لم يذكر خيار الشرط فلامعنى لتوقيت خيار التعيين بخلاف خيار الشرط فان التوقيت فيه  
يفيد لزوم العقد عند مضي المدة وفي خيار التعيين لا يمكن ذلك لانه لا لازم في أحدهما قبل مضي الوقت ولا يمكن  
تعيينه بمضى الوقت بدون تعيينه فلا فائدة لشرط ذلك والذي يغلب على الظن أن التوقيت لا يشترط فيه اهـ  
وأجاب في الجرائى السعدية بأن له فائدة هي أن يجبر على التعيين بعدم مضي الايام الثلاثة وأقره في النهر وهو  
معنى قوله في الشربلية بل له فائدة هي دفع ضرر البائع لما يلحقه من مطل المشتري التعيين اذا لم يشترط فيفوت  
على البائع نفعه وتضرره فيما يملكه اهـ وأبدى في البحر فائدة اخرى وهي انه يمكن ارتفاع العقد فهما اى في  
الثوبين مثلا بمضى المدة من غير تعيين بخلاف مضمين في خيار الشرط فانه اجازة ليكون لكل خيار ما يناسبه  
اهـ قلت لكنه لم يستند الى نقل في ذلك ولو كان كذلك لما خفي على الزيلي (قوله ولا يشترط معه خيار شرط في  
الاصح) غير أنهما ان تراضيا على خيار الشرط فيه ثبت حكمه وهو جواز رد كل من الثوبين الى ثلاثة ايام ولو  
بعد تعيين الثوب الذى فيه البيع ولوردة أحدهما كان بحكم خيار التعيين وبثب البيع في الآخر بخيار الشرط  
ولومضت الثلاثة قبل رد شي وتعيينه بطل خيار الشرط وانبرم البيع في أحدهما وعليه أن يعين ولومات المشتري  
قبل الثلاثة ثم بيع أحدهما وعلى الوارث التعيين لأن خيار الشرط لا يورث والتعيين يتقل الى الوارث ايمز ملكه  
عن ملك غيره على ما ذكرنا وان لم يراضيا على خيار الشرط معه لا بد من توقيت خيار التعيين بالثلاثة عند اى  
خفيفة فتح وتماه فيه وقوله وان لم يراضيا الخ معطوف على قوله ان تراضيا وظاهرة أن اشتراط توقيت  
خيار التعيين مبنى على القول بأنه لا يشترط أن يكون مع خيار التعيين خيار الشرط لا على القول بالاشتراط  
خلاف لما يقيد كلام البحر المار وهو ظاهر لأن خيار الشرط موقت فلا حاجة الى توقيت التعيين أيضا (قوله  
فرضي أحدهما) قال في البحر ذكر الرضى اذ لوردة أحدهما لا يميزه الآخر ولم أره صريحا ولكن قواهم لوردة  
أحدهما الرده مع ما يدل عليه اهـ (قوله اودلالة) كبيع واعناق (قوله بعد رؤية الآخر) اى ورضاه به  
لأن مجرد الرؤية لا يوجب تمام البيع ط (قوله لضرر البائع الخ) عليه لعدم الرد في المسائل الثلاث ووجه كون  
الشركة عيبا انه صار لا يقدر على الاتقاء به الا بطريق المهياة وتماه في الفتح (قوله صفقة واحدة) قيد به اذ  
لو كان العقد صفقتين فلكل الرقوالاجازة مخالفا للآخر لرضى المشتري بعيب الشركة كما لا يخفى ط (قوله  
للبايعين) يدل من قوله لهما (قوله فليس لاحدهما الا افراد اجازة) اى بعد ما رد الآخر وقوله اورد اى ليس  
لاحدهما الا افراد رد ابعدهما اجازة الآخر اهـ ثم لا يخفى أن التفرع غير ظاهر فكان الاولى أن يقول ولوردة  
أحدهما في المسألتين لا يميزه الآخر فليس لاحدهما الخ وهذا ذكره في البحر بقوله لو باع ليس لاحدهما  
الافراد اجازة اورد الما فى الخاتمة اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على أن البايعين بالخيار فرضى أحدهما  
بالبيع ولم يرض الآخر لزمهما البيع في قول اى خفيفة اهـ وانت خبير بأن ما فى الخاتمة لا يدل على قوله  
اورد اى فالتظاهر أنه بحث منه كما بحث مثله في المسألة السابقة (قوله مجمع) لم أره فيه نعم قال في شرحه لابن  
ملك قيد بالمشتريين لأن البايع لوائين والمشتري واحدا وفي البيع خيار شرط او عيب فرد المشتري نصيب  
أحدهما دون الآخر يحكم الخيار جازا اتفاقا كذا فى جامع المحبوبي اهـ ومثله فى شرح المنظومة وغرر الاذكار  
ولا يخفى أن هذه المسألة غير ما فى المتن لأن هذه فى رد المشتري وتلك فى رضى احد البايعين وهذه وفاقية وتلك  
خلافية كما مر عن الخاتمة (قوله بشرط خبزه) اى صريحا اودلالة كما يأتى بيانه وسيا فى آخر الباب بيان

(فيمادون الاربعة) لاندفاع

الحاجة بالثلاثة لوجود جيد

وردى ووسط ومدته كخيار

الشرط ولا يشترط معه خيار

شرط فى الاصح فتح (ولو

اشترى) سى على انهما (بالخيار

فرضى أحدهما) بالبيع

صريحا اودلالة (لا رده

الآخر) بل بطل خياره

خلاف لهما (وكذا) الخلاف

(فى خيار الرؤية والعيب)

فليس لاحدهما الرد بعد

الرؤية اى بعد رؤية الآخر اود

رضاه بالعيب خلاف لهما

لضرر البائع بعيب الشركة

(كما يلزم البيع لو اشترى رجل

عبدا من رجلين صفقة

واحدة (على ان الخيار لهما)

للبايعين (فرضى أحدهما

دون الآخر) فليس لاحدهما

الافراد اجازة اورد خلاف

لهما مجمع (اشترى عبدا بشرط

خبزه أو كيبه)

أي حرفه كذا (فتنزه بخلافه)  
بأن لم يوجد معه أدنى ما ينطلق  
عليه اسم الكتابة أو التخصيص  
(أخذ به بكل الفن) إن شاء  
(أو تركه) لقوات الوصف  
المردوب فيه ولا ذى المشتري  
انه ليس كذلك لم يجز على  
التبعض حتى يعلم ذلك وكذا  
سائر الخرف اختياره ولو امتنع  
الردب ما قدم كتابا وغير  
كتاب ورجع بالتفاوت في  
الاصح (بخلاف شرانه شاة  
على انها حامل أو تحب كذا  
وطلا) أو خصب كذا اصاعا  
أو يكتب كذا قدر امسدا لانه  
شرط فاسد لا وصف حتى  
لو شرط انها حلوب أو لون  
جواز لانه وصف (والقول  
للمشترى) لا اختلاف (في شرط  
الخيار) على الظاهر (كما  
في دعوى الاجل والمضى)  
والاجازة والزيادة (اشترى  
جارية بالخيار فرد غيرها)  
بذلها (فانثلا بأنها المشتراة  
فقال البائع ايست هي) ولاينة  
له (فالتقول للمشتري) يمينه  
(وجاز للبائع وطرحها) درر  
وانتقد بيعا بالتعاطي فتح  
وكذا الرد في الوديعة فليحفظ  
مطالب  
فيما لو اختلفا في الخيار أو في  
مضيه أو في الاجل أو في الاجازة  
أو في تعيين المبيع  
مطالب  
اشترى جارية على انها بكر ثم  
اخذها

لوصف الذي يبيع نفسه وماذا يبيع (قوله أي حرفه كذا) لانه لو فعل هذا الفعل أحيا بالابن خبرا  
بجر عن المراج (قوله بأن لم يوجد الخ) أي ليس المراد المهابية في الجوده بل أدنى الاسم بأن يفعل من ذلك  
ما يسمى به التفاضل خبرا أو كتابا لأن كل واحد لا يجوز في العادة عن أن يكتب على وجه تبين حروفه وأن يميز  
مقدار ما يبيع الهلاك عن نفسه وبذلك لا يسمى خبرا ولا كتابا بجر عن الذخيرة وبه يظهر أن المناسب  
أي قال قول الشارح اسم الكتابة أو التخصيص بقوله اسم الكاتب والتبازر وإذا قال في الفتح اعني الاسم المنعبر بالحرفه  
(قوله اخذ به بكل الفن) لأن الاوصاف لا يقابلها شيء من الفن ما لم تكن مقصودة درمستقى وقصد الوصف  
بافراد يذكر الفن كما مر في الرباع المذكور كل ذراع بكذا (قوله لم يجز على التبعض) لأن الاختلاف وقع في  
ومف عارض والاصل فيه العدم والقول قول من يدعي الاصل والقول للبائع في انها بكر لانه صفة أصلية  
والوجود فيها أصل وتماثل في البحر (قوله ورجع بالتفاوت) فان كان بقدر العشر رجع بعشر النثر بجر عن  
الذخيرة قال ط أي يعتبر التفاوت من الفن فان هذا البيع صحيح لا تفرقه القيمة (قوله في الاصح) وهو  
ظاهر الرواية وفي رواية لا رجوع بشيء بجر (قوله شاة على انها حامل) قيد بالنشاة لأن اشتراط الحل في الامة  
فيه تفصيل سيذكره الشارح في الفروع الاتية (قوله قدرا) بفتح القاف أي يكتب مقدار كذا من الورق  
أو من الأسطر مثلا (قوله فسد) أي البيع (قوله لانه شرط فاسد) لانه شرط زيادة مجهولة لعدم العلم بها  
فتح أي لا تمانى البطن والفرع لا تعلم حقيقة (قوله جاز) أي على رواية الطحاوي ويفسد على رواية  
الكرخي شربلاية وجزم بالقول في الفتح والدرر (قوله لانه وصف) الاولى أن يزيد مرغوب لانه ليس كل  
وصف يصح اشتراطه كما سيذكر في الضابط آخر الباب (قوله والقول للمتكبر الخ) لأن الخيار لا يثبت الا بالاشتراط  
فكان من العوارض فيكون القول لمن يضيفه كما في دعوى الاجل درر (قوله والمضى) أي إذا اختلفا في  
مضى المدة فالقول للمتكبر لانه ما تصادقا على ثبوت الخيار ثم ادعى أحدهما السقوط بمعنى المدة فالقول للمتكبر  
درر (قوله والاجازة) أي اجازة البيع من له الخيار كما إذا ادعى البائع على المشتري بالخيار أنه اجاز البيع وأتكر  
المشتري فالقول قوله لأن البائع يدعي سقوط الخيار وجوب النثر وهو ينكر ط (قوله والزيادة) أي إذا  
اختلفا في قدر الاجل فالقول لمن يدعي اخصر الوقتين لأن الاخير يدعي زيادة شرط عليه وهو ينكر درر  
وتقدم أول البيوع عند قوله وصح بمن حال ومؤجل انه لا يختلف في الاجل أي في أصله فالقول لنافيه الا في  
الموسم أي في باب خيار العيب ما لو اختلفا بعد التقاض في عدد المبيع أو عدد المقبوض فالقول للمشتري  
لأن القول للمقبض مطلقا قدرا أو وصفه أو تعيينا فلو جاء لردّه بخيار شرط أو رؤية فقال البائع ليس هو المبيع  
فالقول للمشتري في تعيينه ولو بخيار عيب فللبائع الخ وسأقي الكلام عليه هناك وكذا في آخر خيار الرؤية وفي  
ما إذا اختلفا في تعيين المبيع الذي فيه خيار الشرط عند اجازة من له الخيار العقد وقد ذكره في البحر في آخر باب  
خيار الرؤية عن الظهيرية ثم قال والحاصل أن السعة لو مقبوضة فالقول للمشتري سواء كان الخيار له أو للبائع  
والا فللخيار للمشتري فالقول للبائع وعكسه فالقول للمشتري (تنبيه) اشترى جارية على انها بكر ثم  
اختلفا قبل القبض أو بعده فقال البائع بكر للمال والمشتري ثيب فان التناهي بينهما النساء فان قل بكر لم  
المشتري بلاعين البائع لأن شهادتهن تأيدت هناك بأن الاصل البكارة وان قلن ثيب لم يثبت حق الفسخ لانه حق  
قوى وشهادتهن ضعيفة لم تتأيد بمؤيد لكن ثبت حق انصومة لتوجه اليمين على البائع فيحلف بالله لقد سلمتها  
بحكم البيع وهي بكر فان نكل ردت عليه والالزم المشتري وعنهما في رواية انها ترد بشهادتهن قبل القبض  
بلاعين البائع ولو قال سلمتها اليك وهي بكر وزالت في يده فالقول قوله لأن الاصل البكارة ولا يبره التناهي  
النساء لأن البائع مقتر بزوال البكارة فتح ملخصا وسند كراهة مز يد تحقيق وبيان في خيار العيب عند  
قول الشارح واعلم أن العيوب أنواع وهذا اذا علم انها ثيب بغير الوطاء فلو به فلا ردّها بل يرجع بالنقصان كما  
سأقي هناك عند قول المصنف اشترى جارية الخ (قوله فانثلا بأنها) ضمن فانثلا معنى ادعى فعدها بالباء  
(قوله وجاز للبائع وطرحها) لأن المشتري لما ردّها رضى بمليكها من البائع بذلك النثر فكان للبائع أن يملكها  
درر وعلى هذا القياس القصار اذا رد الثوب الاخر على رب الثوب وكذا الاسكافي تشاركه قلت  
وهذا اذا لم يعلم أن الثوب المردود ثوب غير القصار (قوله وانعقد بيعا بالتعاطي) أقاد ذلك وجوب الاستبراء

على البائع ط (قوله ولو قال البائع للمشتري عند رده) هذه المسألة مؤخره عن موضعها ادح (قوله لكنه نسي عندك) أي وقد نسي في تلك المدة بجر وهذا التقيد هو محل التوهم اذ لو قصرت المدة فكذلك بالاولى (قوله لتغير المبيع قبل قبضه) هذا التعليل يناسب ما لو نسي بعد العقد أما لو قبله فالعلة كون الوصف مشروطا لدلالة قال في البحر واعلم أن اشتراط الوصف المرغوب فيه إما أن يكون صريحا أو دلالة لما في البدائع في خيار العيب والجهل بالطبخ والخبز في الجارية ليس بعيب لكونه حرفة كالنسيطة لأن يكون ذلك شرطاً في العقد وإن لم يكن مشروطاً وكانت تحسن الطبخ والخبز في يد البائع ثم نسبت في يده فاشترها له ردها لأن الظاهر أنه انما اشتراها رغبة في تلك الصفة فصارت مشروطة دلالة وهو كالنسيطة لنا اهـ والظاهر أن هذا إذا كان المشتري عالماً بتلك الصفة لكن بشكل على هذا ما في الحاوي الزاهدي "ولو قال آتري منك هذه البقرة على أنها ذات لبن وقال البائع أنا بيعها كذلك ثم باشر العقد مرسلان غير شرط ثم وجدها بخلاف ذلك ليس له الرد اهـ فان هذا صريح في أنه لا بد من ذكر الشرط في صلب العقد ولا تكفي الدلالة ولعله قول آخر تأمل (قوله أن الاوصاف لا يثبت بها شيء من الثمن) لا ينافيه ما تقدم من الرجوع بالتفاوت عند التقويم لأن ذلك فيما إذا امتنع الرد ادح أي دفع ضرر المشتري فهو ضروري (قوله لا خيار للمشتري) أي خيار فوات الوصف المرغوب لأن قوله بما فيه الميزان على وجه الشرط وهذه الأبناء ثبوت خيار الرؤية وثبوت خيار التغير تأمل ثم رأيت بعض المحشين نقل عن المحيط أن وجه عدم الخيار أنه لم يشترط هذه الأشياء في البيع ولم يجعلها صفة للمبيع بل أخبر عن وجودها فيه وانعدامها ليس بشرط في البيع ولا صفة للمبيع لا يوجب الخيار أما قوله بأجزاءها وأبوابها فله الخيار لأنه جعلها صفة الدار فالبيع يتناول الموصوف بصفته فإذا لم يجد به تلك الصفة فله الخيار اهـ وأفاد أنه لو ذكر على وجه الشرط ثبت له الخيار لا اختياراً أيضاً لما في جامع الفصولين باع أرضاً على أن فيه نخيلاً أو داراً على أن فيه بيتاً ولم يكن فإنه يجوز العقد ويخبر المشتري أخذه بكل الثمن أو تركه والاصل فيه أن ما يدخل في العقد بلا شرط إذا شرط وعدمه فإن العقد يجوز وما لا يدخل بلا شرط ولم يوجد لم يجوز اهـ فانهم (قوله شري داراً الخ) قال في الفتح وعلم أنه إذا شرط في البيع ما يجوز اشتراطه ووجده بخلافه فتارة يكون البيع فاسداً وتارة يستمر على الصحة وشئت للمشتري الخيار وتارة يستقر بخصيص ولا خيار للمشتري وهو ما إذا وجده خيراً مما شرطه وضابطه أن كان المبيع من جنس المسمى فيه الخيار والنياب أعجاس اعني الهروي والاسكندري والكنان والقطن والذراع مع الاتي في بني آدم جنسان وفي سائر الحيوانات جنس واحد والضابط فحش التفاوت في الأغراض وعدمه اهـ أي ضابط اختلاف الجنس وعند اختلاف الجنس لا يعتبر كونه خيراً مما شرطه (قوله فسد) أي لفحش التفاوت فيكون اختلاف الجنس وعند اختلاف الجنس لا يعتبر كونه خيراً مما شرطه كالمصبوغ بزعفران وإذا ذكر في الفتح من أمثلة الفساد لو اشترى داراً على أن لا بناء ولا نخيل فيها فإذا فيها بناء أو نخيل أو على أنه عبد فاذا هو جارية فافهم نعم علل في البرازية الفساد في اشتراط أن لا بناء فيها بناء يحتاج إلى النقص وبشكل مسألة الشجرة التي لا تثمر فانه لا يظهر اختلاف الجنس فيها فالظاهر ما في البرازية باع أرضاً على أن فيها كذا شجرة ثم حرقها فوجد فيها نخلة لا تثمر فسد لأن الثمرة لها سقط من الثمن بالذكور وسقط حصه المعلوم ولا يعلم كم الباقي من الثمن فأشبهه شراء شاة مذبوحة فاذا أخذها مقطوعة اهـ تأمل (قوله جاز وخير) أي لا اتحاد الجنس لكون الذكور والاتى في غير الآدمي جنساً واحداً وإنما خير لكون الاتى في الحيوانات خيراً من الذكور ففات الوصف المرغوب فيخير قال في الفتح وكذلك على أنه ناقة فكان جلاً أو لحم معز فكان لحم ضأن أو على عكسه فله الخيار اهـ أي لأن ذلك جنس واحد ولذا لم يفرق بينهما في الزكاة (قوله وبكسه) بأن اشترى على أنه بغل فاذا هو بغلة وكذلك على أنه حمار أو بعير فاذا هو أتان أو ناقة أو جارية على أنها رتقاء أو حبل أو ثيب فاذا هو بخلافه جاز ولا خيار له لأنه صفة أفضل من المشروطة وينبغي في مسألة البحر والناقاة أن يكون في العرب وأهل البوادي الذين يطلبون الدر والنسبل أما أهل المدن والمكارية فالأجير أفضل فتح وذكر في باب البيع الفاسد أن صاحب الهداية ذكر أنه لو باع عبداً على أنه خبز فاذا هو كآب خير مع أن صناعة الكتابة أشرف عند الناس وكان صاحب الهداية من المشايخ الذين لا يفرقون بين كون الصفة التي ظهرت أشرف أولاً وذهب آخرون إلى أن الخيار فيما إذا كان الموجود ناقصاً وصحح الأول لقوات غرض المشتري

(ولو قال البائع للمشتري عند

رده كان يحسن ذلك لكنه

نسي عندك فالقول للمشتري

لأن الأصل عدم الخيار والكتابة

فهي كان الظاهر شاهداً له

(ولو اشتراه من غير اشتراط

كتبه وخبره وكان يحسن ذلك

ففسده في يد البائع رد إليه

لتغير المبيع قبل قبضه فليج

قال ولو اشتراه أخذه أخذه

بكل الثمن لما مر أن الاوصاف

لا يثبت بها شيء من الثمن (قروغ)

\* باع داره بما فيها من الجدوع

والابواب والنخسب والنخل

فاذا ليس فيها شيء من ذلك

لا خيار للمشتري \* شري داراً

على أن بناءها بالبحر فاذا هو

بطن أو أرضاً على أن شجرها

كاهم ثم فاذا واحدة منها

لا تثمر أو ثوباً على أنه مصبوغ

بعضر فاذا هو بزعفران فسد

ولو على أنها بغلة مثلاً فاذا هو

بغل جاز وخير وبكسه جاز

بلا خيار

• ثانياً  
البيع لا يثبت بالشروط في ٢٢

لكنه على صحة خبر من  
المشروط يجزئ فيلحق الضابط  
البيع لا يثبت بالشروط في اثنين  
وثلاثين موضعاً مذكورة في  
الاشباه • شرط انها مغنية  
ان تنجز لا يفيد وان للرغبة  
فسد بائع ولو شرط جعلها  
ان الشرط من المشتري فسد  
وان من البائع جاز لان جعلها  
عيب فذكره للبراءة منه حتى  
لو كان في بلد يقيمون في شراء  
الاماء لا لولا فسد خاتمة  
ولو شرط انها ذات لبن

بخلاف ما اذا اشترى عبد اعلى انه كافر فاذا هو مسلم فلا خيار له لان الاستخدام لا يتفاوت بين مسلم وكافر  
بخلاف تعيين الخبر أو الكتابة فانه يفيد أن حاجته هذا الوصف اه ملخصاً ومفاده تصحيح ثبوت الخيار وان  
ظهر الوصف أفضل من الشروط الا اذا لم يحصل التفاوت بين الوصفين في القرض المقصود لا يشتري كالعبد  
المسلم والكافر (قوله فيلحق الضابط) هو ما قد مرنا في الفتح (قوله البيع لا يثبت بالشروط في اثنين  
وثلاثين موضعاً) هي شروط من معلوم باشارة أو تسمية فان أعطاء الرهن في المجلس جاز استحساناً ولو شرط كسبل  
حاضر أو غائب وحضر قبل الاقتراق وكفل فلو غائباً وكفل حين علم فسد وشرط احالة المشتري للبائع على غيره  
بالتن استحساناً وفقد لو على أن يحيل البائع بالتين على المشتري وشرط اشهاد على البيع وشرط خيار الشرط  
الى ثلاثة أيام وشرط تنقذ على انه ان لم تنقذ التين الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما وشرط تأجيل التين الى أجل  
معلوم وشرط البراءة من العيوب ويبرأ البائع من كل عيب وشرط قطع الثمار المبيعة أى على المشتري فانه  
يقضيها له فقد تفرغ الملك البائع عن ملكه وشرط تركها على الفخيل بعد ادراكها على المفتي به وشرط وصف  
مرغوب فيه كما مر وشرط عدم تسليم المبيع حتى يسلم التين وشرط رده بعيب وجدفيه وشرط كونه  
الطريق لغير المشتري وشرط عدم خروج المبيع عن ملكه في غير الآدمي أما لو اشترى عبداً على أن لا يبيعه  
أو لا يخرج به عن ملكه فسد وشرط اطعام المشتري المبيع الا اذا عين ما يطعم الآدمي • كان شرط أن يطعم  
العبد المبيع خبيساً فيفسد وشرط حل الجارية على التفصيل الذي ذكره الشارح بعد وشرط كونها مغنية  
لانه عيب شرعاً فيكون براءة من العيب فان لم يجد حامغية فلا خيار له لانه وجد حامغية من العيب وان شرط  
المشتري ذلك على وجه الرغبة قد الباع لشرطه ما هو محترم ونظيره ما في البرازية لو شرده على انه غفل فاذا هو  
خشي له الرد ولو عكس قال الامام الخفاء في العبد عيب فاذا بان فلا صار كانه شرط العيب فبان سليماً وقال  
الثاني الحصى أفضل لرغبة الناس فيه فيغير اه وجرم في الفتح بقول الثاني ومقتضاه جريان ذلك في الامة  
المغنية وشرط كون البقرة حلوا وشرط كون الفرس حملاً بما يكسر الهاء أى سهل السير بسرعة وشرط  
كون الجارية ما وادت فلو ظهر أنها كانت ولدت له الرد قلت ونظيره انه لا يرد بدون هذا الشرط مع انه ذكر  
في البرازية انه لو قبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لامن البائع وهو لم يعلم فهو عيب مطلق لان التكسر الحاصل  
بالولادة لا يزول أبداً وعليه الفتوى وفي رواية ان نقصها الولادة عيب وفي البهاائم ليس بعيب الا ان نقصها وعليه  
الفتوى وشرط ابقاء التين في بلد آخر وهذا لو كان التين مؤجلاً الى شهر مثلاً فالبيع جائز والشرط باطل اذا آن  
يكون له مؤنة فيتعين أمالو غير مؤجل فالبيع فاسد لانه يصير أجلاً مجبئاً ولا وشرط الحمل الى منزل المشتري فيما له  
حل لوبا الفارسية أما في العربية فانه يفرق فيها بين الايشاء والحمل والعقد يقتضي الاول والثاني فيفسد البيع  
وشرط حذو النعل وشرط خرز الخلف وشرط جعل رقعة على ثوب اشتراه من خلفاني وشرط كون الثوب  
سداسياً فاذا وجد خماسياً أخذه بكل التين أو تركه لانه اختلاف نوع لا جسد فلا يفسد وشرط كون السويق  
ماتوا بن سمن وشرط كون الصابون متخذاً من كذا جرة من الزيت فقهماً لو كان ينظر الى المبيع وقبضه ثم  
ظهر أنه متخذ من أقل مما ذكر من السمن أو الزيت جاز البيع بلا خيار لان هذا مما يعرف بالعيان فاذا اعياه  
اتى القدر ومثله ما لو اشترى قصاعاً على انه متخذ من عشرة أذرع وهو ينظر اليه فظهر من تسعة جاز بلا خيار  
قلت وبشكل عليه مسألة السداسي على أن كونه مما يعرف بالعيان غير ظاهر الا اذا خشي التفاوت وشرط  
بيع العبد الا اذا قال من فلان بأن قال بعثك العبد على أن تبعه من فلان فانه يفسد لان طلباً وشرط جعلها  
سبعة والمشتري ذمي بأن اشترى داراً من مسلم على أن يتخذها سبعة جاز البيع وبطل الشرط وكذا بيع العصري على  
أن يتخذ خيراً وانما جاز لان هذا الشرط لا يخرجها عن ملك المشتري ولا مطالب له بخلاف اشتراط أن يجعلها  
المسلم مسجد افانه يخرج عن ملكه الى الله تعالى وكذا بشرط أن يجعلها ساقية أو مقبرة للمسلمين أو أن يتصدق  
بالطعام على الفقراء فانه يفسد وشرط رضی الجيران بأن اشترى داراً على انه ان رضی الجيران أخذها قال  
الصفار لا يجوز وقال أبو الليث ان سعى الجيران وقال الى ثلاثة أيام جاز اه ط ملخصاً مع بعض زيادة (قوله  
شرط انها مغنية) هذه والتي بعدها تنقذ في مسائل الاشباه (قوله ولو شرط جعلها) أى الامة  
بخلاف الشاة فانه مفسد كما قدمه المصنف لان الولد زيادة مرغوبة وانها موهومة لا يدري وجودها فلا يجوز

خاتمة (قوله على الأكثر) أي على قول أكثر الفقهاء (قوله لا مافيه غرر) كبيع الشاة على أنها حامل  
(قوله الآن لا يرغب فيه) لأن اشتراطه يكون بمعنى البراءة من وجوده كما في جبل الامة (قوله ما يعرف  
بالعيان) كسائلة السويق والصابون كما ترى مسائل الاشياء (قوله اتنى الغرر) فليس له أن يرده إذا ظهر  
بخلاف ما اشترط والله سبحانه أعلم

### \* (باب خيار الرؤية) \*

قدّم على خيار العيب لانه يمنع تمام الحكم وذلك لمنع لزومه والازوم بعد التمام والرّد بخيار الرؤية فسخ قبل  
القبض وبعده ولا يحتاج الى قضاء ولا رضى البائع وينسخ بقوله زدّت الا انه لا يصح الرّد الا بعلم البائع بخلاف  
للثاني وهو ثبت حكماً بالشرط ولا يتوق ولا يمنع وقوع الملك للمشتري حتى لو تصرف فيه جاز تصرفه وبطل  
خياره ولزومه الثمن وكذا لو هلك في يده أو صار الى حال لا يملك فسخه بطل خياره كذا في السراج بجر (قوله  
من اضافة المسبب الى السبب) الذي ذكره في الفقه والبحر أن الرؤية بشرط ثبوت الخيار وعدم الرؤية هو السبب  
لثبوت الخيار عند الرؤية اهـ (قوله ظاهر) كذا في أغلب النسخ ولا يناسبه التعليل بعده وفي بعض النسخ  
ظاهر البطلان وفي بعضها غير ظاهر وبه عرفت في الدر المنثور وعزاء مع التعليل بعده الى البهسي (قوله لما سبي  
الخ) يعني والثني لا يثبت قبل شرطه وفيه أن هذا يرد أيضاً على ما ذكره لأن المسبب لا يتقدم على سببه وسيأتي  
جوابه قريباً وهو أنه بسبب آخر وبهانه كما قال ح أن حق النسخ قبلها ليس من نتائج ثبوت الخيار بل بحكم  
انه عقد غير لازم لانه لم يقع منبر ما جاز فسخه لضعف فيه كالحققة في العناية وسيد كره الشارح اهـ (قوله  
في أربعة مواضع) أي لا غيرها كما في الفقه (قوله الشراء للاعيان) أي لا لازم تعيينها ولا تثبت ديناً  
في الذمة والمراد الشراء الصحيح لما في البحر عن جامع الفصولين أن خيار الرؤية وخيار العيب لا يثبتان في البيع  
الفاسد اهـ أي لو جوب فسخه بدونهما (قوله والقسمة) في الشربلالية عن العيون أن قسمة الاجناس  
المتخلفة ثبت فيها الخيارات الثلاث خيار الشرط والعيب والرؤية وقسمة ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات  
ثبت فيها خيار العيب فقط وقسمة غير المملكات كالثياب من نوع واحد والبقر والغنم ثبت فيها خيار العيب وكذا  
الشرط والرؤية على رواية أبي سليمان وهذا الصحيح وعليه الفتوى وعلى رواية أبي حفص لا اهـ (قوله فليس في  
ديون ونقود) في بعض النسخ في ديون النقود وفي بعضها في دين العقود والاولى أولى وعطف النقود على الديون  
من عطف الخاص على العام قال في الفقه وعرف من هذا أي قصره على المواضع الاربعة أنه لا يكون في الديون  
فلا يكون في المسلم فيه ولا في الاثمان الخاصة أي كالدراهم والدنانير بخلاف ما اذا كان المبيع ائناً من أحد  
التقدين فان فيه الخيار اهـ قال في البحر وأما رأس مال السلم اذا كان عتاقاً فانه ثبت الخيار فيه للمسلم اليه  
(قوله وعقود لا تنسخ) قال في الفقه ومجمله كل ما كان في عقد ينسخ بالنسخ لا فيما لا ينسخ كالمهر وبدل  
الصلح عن القصاص وبدل الخلع وان كانت أعياناً لانه لا يفسد فيها لان الرق لم يوجب الانقضاء بقي العقد قائماً  
وقيامه يوجب المطالبة بالعين لا بما يقابلها من القيمة فلو كان له أن يرده كان له أن يرده أبداً (قوله لما لم يراه)  
أي العاقدان قال في البحر أراد بما لم يره ما لم يره وقت العقد ولا قبله والمراد بالرؤية العلم بالمقصود من باب عموم  
الحجاز فصار الرؤية من أفراد المعنى المجازي فيشمل ما اذا كان المبيع مما يعرف بالنسبة كالسك وما اشتراه بعد  
رؤيته فوجده متغيراً وما اشتراه الا على وفي النسبة اشترى ما يذاق فذاقه لئلا ولم يره سقط خياره اهـ (قوله  
أي المبيع) أي الذي لم يراه بان كان مستورا (قوله فلو لم يشر الى ذلك الخ) عبارة الفقه هكذا وفي المبسوط  
الاشارة اليه أو الى مكانه شرط الجواز فلو لم يشر اليه ولا الى مكانه لا يجوز بالاجماع انتهى لكن اطلاق  
الكتاب يقتضي جواز البيع سواء سبي جنس المبيع أو لا وسواء أشار الى مكانه أو اليه وهو حاضر مستور  
أو لا مثل أن يقول بعت منك ماني كني بل عادة المشايخ قالوا اطلاق الجواب يدل على الجواز عنده وطائفة قالوا  
لا يجوز لهالة المبيع من كل وجه والظاهر أن المراد بالاطلاق ما ذكره شمس الايمة وغيره كصاحب الاسرار  
والخيرة لبعده القول بجواز ما لم يعلم جنسه أصلاً كأن يقول بعتك شيئاً بعشرة اهـ كلام الفقه وحاصله  
التوفيق بين ما قاله المشايخ وما قاله بعضهم يحمل اطلاق الجواب على ما قاله شمس الايمة وغيره من لزوم

جاز على الأكثر قلت والضابط  
للاوصاف أن كل وصف لا غرر  
فيه فاشترطه جائز لا مافيه  
غرر الآن لا يرغب فيه وفي  
الخاتمة في فصل الشروط  
المفسدة متى عاين ما يعرف  
بالعيان اتنى الغرر

### \* (باب خيار الرؤية) \*

من اضافة المسبب الى السبب  
وما قبل من اضافة الشيء الى  
شرطه ظاهر لما سبي اهـ  
الرّد قبل الرؤية (هو يثبت  
في أربعة مواضع) (الشراء)  
للاعيان (والاجارة والقسمة  
والصلح عن دعوى المال على  
ثني بعينه) لان كلامها  
معاوضة فليس في ديون ونقود  
وعقود لا تنسخ بالنسخ خيار  
الرؤية فتح (صح الشراء  
والبيع لما لم يراه والاشارة  
اليه) أي المبيع (أو الى مكانه  
شرط الجواز) فلو لم يشر الى  
ذلك لم يجز اجماعاً فتح وبجر

الاشارة اليه أو الى مكانه اذ لا يصح بيع ما لم يعلم جنسه أصلاً أي لا يوصف ولا بإشارة وإذا قال صاحب النجابة  
 يعني شيئاً سمي موصوفاً ومشاوالياً الى مكانه وليس فيه غيره بذلك الاسم اه فأنقأ أن لزوم الاشارة عند  
 عدم تسمية الجنس والوصف فالتمية كافية عن الاشارة حتى لو قال بعثك كرحنطة ببلدية بكذا والكتر في  
 ملكه من نوع واحد في موضع واحد جاز البيع وكذا الاضافة في مثل بعثك عبدي وليس له غيره وذو الحدود  
 في مثل بعثك الارض القلانية والمدارعي نقي الجباله الفاحش ليصبح البيع كما حقتنا ذلك بما لا مزيد عليه أول  
 البيع عند قوله بشرط لفتحته معرفة قدر مبيع ونحن قد ذكره بالمراجعة فانه يتفعل هنا وبهذا التقرير  
 سقط ما في الحواشي السعدية من قوله أقول في كون الاشارة الى المبيع أو الى مكانه شرط الجواز سيما بالاجماع  
 كلام فليأتل اه لما علمت من أن الاشارة ليست شرطاً دائماً بل عند عدم معرفت آخر رفع الجهالة فافهم  
 (قوله وفي حاشية أخرى زاده) أي حاشيته على صدر الشريعة قال في المنع وفي حاشية أخرى زاده ذكر هذا  
 البحث ثم قال وقال عامة مشايخنا اطلاق الجواب يدل على جوازه وهو الاصح وقال بعضهم لا يجوز وصح  
 يؤيده ما في جامع الفصولين من الفصل الثالث بشرط كون المبيع حاضراً موجوداً مهيأاً مقدوراً للتسليم وما  
 في المبسوط من أن الاشارة اليه أو الى مكانه شرط الجواز حتى لو لم يشر اليه أو الى مكانه لا يجوز بالاجماع اه  
 وفي العناية قال القدوري من اشترى شيئاً لم يره فالبائع جائز بعائه أن يقول بعثك الثوب الذي في كتي هذا  
 او هذه الجارية المنقبة وكذلك العين الغائب المشار الى مكانه وليس في ذلك المكان بذلك الاسم غير ماسي  
 والمكان معلوم باسمه والعين معلومة قال صاحب الاسرار لأن كلامنا في عين هي بحالة لو كانت الرؤية حاصله  
 لكان البيع جائزاً اه ما في المنع ملخصاً ولا يخفى أن حاصله تقسيم اطلاق الجواب بما قاله في المبسوط وغيره كما مر  
 عن فتح القدير وهو يحمل اطلاق المتن كعبارة القدوري المذكورة (قوله أي للمشتري) كان ينبغي للمصنف  
 التصريح به لانه لم يتقدم له ذكر عيب عود الضمير للبائع وان كان يرتفع بقوله الآتي ولا خياراً للبائع (قوله  
 اذارة) أي علم به كما قدمناه (قوله الاذاحله البائع الخ) في البحر عن جامع الفصولين شراء وجهه البائع  
 الى بيت المشتري فراه ليس له الرد لانه لو رده يحتاج الى الجمل فيصير هذا كعيب حدث عند المشتري ومؤنة ردة  
 المبيع يعيب أو بخيار شرط أو رؤية على المشتري ولو شري متاعاً وشده الى موضع فله رده يعيب أو رؤية لو رده الى  
 موضع العقد والا فلا اه وظاهره انه انما رده لو رده الى موضع العقد فيمحل الوجه المشتري بخلاف البائع وهو  
 خلاف ما نقله الشارح عن الاشهاد والذي يظهر عدم الفرق وأن ما ذكر من قوله لانه لو رده الخ غير ظاهر لانه  
 لا يناسبه قوله بعده ومؤنة الرد على المشتري فافهم ثم رأيت صاحب نور العين اعترض التعليل المذكور  
 بما ذكره ثم انه يستفاد من كلام الفصولين أن ما أنفقه البائع على تحميله الى منزل المشتري لا يلزم المشتري اذ ارده  
 عليه المبيع الى محل العقد لأن البائع متبرع بما أنفقه لأن الواجب عليه التسليم في محل العقد دون التحميل وبه  
 يظهر جواب حادثة الفتوى اشترى حديد المبره وشرط على البائع تحميله الى بلدة المشتري ثم رآه فلم يرض به  
 وأراد فسخ البيع بخيار الرؤية أو بفساد العقد بسبب الشرط المذكور والجواب انه يلزمه تحميله الى بلدة  
 البائع لبره عليه وان كان الرد بسبب الفساد لما سرح به في جامع الفصولين أيضاً من أن مؤنة رد المبيع فاسداً  
 بعد الفسخ على القابض (قوله وان رضى بالقول قبله) قد بالقول لانه لو أجاز به بالتعلل بأن تصرف فيه بزل  
 خساره كما في الشرع بلانية عن شرح المجمع (قوله أي قبل أن يراه) أشار الى أن الضمير المذكور في قوله  
 عائداً الى المعنى المصدري لا الى لفظ الرؤية المفهوم من قوله اذ ارده لانه مؤثت تأمل وأجاب في البحر بأنه ذكر  
 الضمير للمعنى أي لأن المراد من الرؤية العلم كما مر (قوله لان خساره معلق بالرؤية بالنص) أي بحديث من  
 اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار اذ ارده ان شاء أخذوه وان شاء تركه قال في الدرر وفيه أن هذا استدلال بفهم  
 الشرط ونحن لا نقول به اه قلت وجوابه أن الاصل في العقد لزوم فلا يثبت الخيار الا بدليله والنص انما أثبت  
 عند الرؤية فيبقى ما دراه على الاصل فالحكم ثابت بدليل الاصل لا بفهم هذا الشرط وهذا معنى قول  
 الشارح ولا وجود للمعلق قبل الشرط وقال في الفتح والمعلق بالشرط عدم قبل وجوده والاسقاط لا يتحقق قبل  
 الثبوت اه أي اذا كان الخيار معلقاً بالرؤية كان عدم ما قبلها فلا يصح اسقاطه بالرضى فافهم (قوله لعدم لزوم  
 البيع) بيان للفرق بين الفسخ والاذحاة فانما غير لازمة قبل الرؤية وهو لازم مع استوائهما في التعليق بالشرط

وفي حاشية أخرى زاده الاصح  
 الجواز (وله) أي للمشتري  
 (أن يرد اذ ارده) الا اذ احله  
 البائع لبيت المشتري فلا يرد  
 اذ ارده الا اذا أعاده الى البائع  
 أشباهه (وان رضى) بالقول  
 (قبله) أي قبل أن يراه لان  
 خياره معلق بالرؤية بالنص  
 ولا وجود للمعلق قبل الشرط  
 (ولرخصه قبلها) قبل الرؤية  
 (صح) فجنه (في الاصح) بحر  
 لعدم لزوم البيع بسبب جهالة  
 المبيع فلم يقع منه

في الحديث المارود ذلك أن النسخ له سبب آخر وهو عدم لزوم هذا العقد وما لا يلزم فالمشتري قد خضع ولم يثبت  
للاجازة سبب آخر فثبت على العدم وحاصله أنه غير لازم قبل الرؤية لجواز المبيع وإذا رآه حدث له سبب آخر  
أعدم لزومه وهو الرؤية ولا مانع من اجتماع الأسباب على سبب واحد أفاده في البحر (قوله غير موقت بمدة)  
تفسيره لا إطلاق (قوله هو الأصح) وقيل موقت بوقت إمكان النسخ بعد الرؤية حتى لو عكس منه ولم ينسخ سقط  
خياره بغير (قوله وهو سطل خيار الشرط) كتعيب في يده وتعذر رد بعضه وتصرف لا ينسخ كادعاء  
وتابعه أو يوجب حقا للغير كالبيع المطلق أي عن شرط الخيار للبائع والرهن والاجارة قبل الرؤية وبمدها  
وما لا يوجب حقا للغير كالبيع بخيار أي للبائع والمساومة والهبة بلا أن يملك بطل بعدها لا قبلها ملتي وفي جامع  
الفصولين باع بخيار لا يطل به خيار الرؤية إلا في رواية وبخيار المشتري يطل وكذا الوبايع يباع فاسد أو ذلك بعض  
المبيع عند المشتري بطل خياره لأن خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة فإذا تعذر رد بعضه بهالة أو عيب بطل خياره  
ولو عرض بعضه بعد الرؤية على البيع أو قال رضى بيعه بطل خياره وكذا خيار العيب وكذا الوراء فقبضه  
رسوله اه قال في نوراين ومسألة تعرض بعضه على البيع ليست وفاقة لما في الخاتمة لو عرض بعضه على البيع  
بعد الرؤية بطل خياره عند محمد لا عند أبي يوسف اه قلت صاحب الخاتمة يقدم الاظهر فتدبر (قوله مطلقا)  
أي قبل الرؤية وبعدها كما علمت (قوله ومفيد الرضى) نقل لعبارة الدرر بالمعنى لأنه قال ويطله ما لا يوجب  
حق الغير كالبيع بالخيار والمساومة والهبة بلا تسليم بعد الرؤية لا قبلها لأن هذه التصرفات لا تزيد على  
صرح الرضى وهو انما يطل بعد الرؤية وأما التصرفات الأولى فهي أقوى لأن بعضها لا يقبل النسخ وبعضها  
أوجب حق الغير فلا يملك بطلاله اه ثم اعلم انه في الكثرة قصر على قوله ويطل بما يطل به خيار الشرط فأورد  
عليه في البحر الاخذ بالشفعة والعرض على البيع والمبيع بخيار للبائع والاجارة والاسكان بلا أجر والرضى  
بالمبيع قبل الرؤية قائما تطل خيار الشرط دون خيار الرؤية اه لكن الصواب إسقاط قوله والاجارة قائما  
لوجب حقا للغير وقد علمت أن مسألة العرض خلافية ثم ما أورد في البحر احتراز عنه الشارح بقوله ومفيد  
الرضى بعد الرؤية لا قبلها فإن هذه الاشياء لا تبطل خيار الرؤية قبل الرؤية لأنها تفيد الرضى وصرح الرضى  
قبلها لا يطله فلذا قال بعد الرؤية لا قبلها لكن يبقى إيراد البحر وإردا على قوله وهو مبطل خيار الشرط مطلقا  
فإن هذه الاشياء تبطل خيار الشرط فيتوهم انها تبطل خيار الرؤية قبلها وبعدها مع انها لا تبطل قبلها لماعات  
ولا يفيد قوله ومفيد الرضى الخ لأن بعض ما يطل خيار الشرط يفيد الرضى كالعقود والبيع وشروطها من  
التصرفات ويطل خيار الرؤية قبلها وبعدها (تنبيه) عد في البحر مما يطل خيار الرؤية قبض المبيع ونقد  
التمن بعد الرؤية زاد في جامع الفصولين وكذا الوراء فقبضه رسوله اه وحله إلى بيت المشتري فإذا رآه ليس له  
رده ما لم يردده إلى موضع العقد كما مر بيانه وكذا لو اشترى أرضا لم يرها وأعارها فزرعها المستعير وكذا لو اشترى  
عدل ثياب فلبس واحد ابطال خياره في الكل اه (قوله فله الاخذ بالشفعة الخ) تفريع على قوله لا قبلها  
أي إذا كان مفيد الرضى لا يطل خيار الرؤية قبل الرؤية فلو اشترى دارا ولم يرها فبعت دار بجنبها فله أخذ  
الثانية بالشفعة ولا يطل خياره في الأولى حتى إذا رآها ولم يرض بها فله ردها بخيار الرؤية (قوله درر من خيار  
الشرط) وكذا ذكره الشارح هناك عن المعراج بقوله بخلاف خيار رؤية عيب (تنبيه) انما عز ذلك إلى  
الدرر من خيار الشرط مع انه في الدرر ذكره في هذا الباب مستأبقوله كذا طلب الشفعة بما لم يره لأنه جعله  
مبطلا لخيار الرؤية قبل الرؤية وهو غير صحيح (قوله خوف الغرر) أي غرر البائع بسبب اعتماده على شرائه  
فلا يطلب لشفعته مشتريا آخر ط (قوله ولا خيار للبائع ما لم يره في الأصح) بأن ورث عينا فباعها الأخياره  
بالاجاع السكوني در منسقى أي وقع الحكم به بمحض من العصاة رضى الله تعالى عنهم ولم يروعن أحد منهم  
خلافه فكان اجاعا سكونيا كما بسطه في الفتح وهو قول الامام المرجوع اليه كما في البحر وبه ظهر أن قوله  
في الأصح لا محال له لا يهامة أن مقابله صحيح مع أن ما رجع عنه المجتهد لم ينق قول له لأنه في حكم المنسوخ (قوله  
وكفى رؤية ما يؤذن بالمقصود) لأن رؤية جميع المبيع غير مشروط لتعذره في كفى برؤية ما يدل على العلم  
بالمقصود هداية والمراد أن رؤية ذلك قبل الشراء كافية في سقوط خياره بعده لأنه قد اشترى ما رأى فلا خيار  
له وليس المراد أنه لو اشترى قبل الرؤية ثم رأى ذلك يسقط خياره كما توهمه بعض الطلبة فاستشكله بأن خيار

(ويثبت الخيار) الرؤية (مطلقا)  
(غير موقت) بمدة هو الأصح  
عناية لا إطلاق النص ما لم  
يوجد مبطله وهو مبطل خيار  
الشرط مطلقا ومفيد الرضى  
بعد الرؤية لا قبلها درر فله  
الاخذ بالشفعة ثم رد الأول  
بالرؤية درر من خيار الشرط  
فليحفظ (ويشترط للنسخ علم  
البائع) بالنسخ خوف الغرر  
(ولا خيار للبائع ما لم يره) في  
الأصح (وكفى رؤية ما يؤذن  
بالمقصود)



الرؤية غير موقت وأنه إذا رآه بعد الشراء لا يسقط الإبطال أو فعل يدل على الرضى فكيف يسقط بمجرد رؤية ما يؤذن بالتقصير أو فاداه في النهرويشير إليه الشارح ولا شك أنه فوهم ساقط واللازم أن لا يثبت خيار الرؤية بعد الشراء إلا قبل الرؤية بعده ولا قائل به مع أن الرؤية بعد الشراء شرط ثبوت الخيار على ما مر (قوله كوجه صبره) المراد بها ما لا تتفاوت آحاده قال في الفتح فإن دخل في البيع أشياء فإن كانت الآحاد لا تتفاوت كالكيل والموزون وعلامته أن يعرض بالتبويب فيكتفي برؤية واحد منها في سقوط الخيار إذا كان الباقي أردى مما رأى فثبت يكون له الخيار أى خيار العيب لا خيار الرؤية ذكره في النبايع وعلى الكافي بأنه إن رضى بالصفة التي رآها لا يغيرها ومفاده أنه خيار الرؤية وهو مقتضى سوق كلام المصنف أى صاحب الهداية والتحقيق أنه خيار عيب إذا كان اختلاف الباقي يوصله إلى حد العيب وخيار رؤية إذا كان لا يوصله إلى اسم المبيع بل الدون وقد يجتمعان فيما إذا اشترى ما لم يره فلم يقضه حتى ذكره البائع به عيباً ثم أراد المبيع في الحال اهـ وأقره في البحر والحاصل أنه إذا كان الباقي أردى مما رأى لا يكتفي برؤية بعضه أى لا يسقط بها الخيار مطلقاً وإنما يسقط بها خيار الرؤية فقط ويبقى خيار العيب على ما في النبايع أو يبقى معها خيار الرؤية على ما في الكافي والتحقيق التفصيل وهو أنه إن كان الباقي معيباً بيني الخياران والاختيار الرؤية فقط وهذا التفرع يسقط ما في النهرو حيث قال وعندى أن ما في الكافي هو التحقيق وذلك أن هذه الرؤية إذا لم تكن كافية فما الذي أسقط خيار رؤيته حتى انتقل منه إلى خيار العيب فتدبره اهـ وهذا اعتراض على ما في النبايع والجواب أنها قد أسقطت خيار الرؤية وإنما لم تكن كافية في لزوم المبيع لأنه يبقى معها خيار العيب كما قررناه بكلام النبايع وعلمت ما هو التحقيق ثم قال في الفتح ثم السقوط برؤية البعض إذا كان في وعاء واحد فلو في أكثر فقل كذلك وقيل لابتدأ من رؤية كل وعاء والصحيح الأول لأن رؤية البعض تعرف حال الباقي هذا إذا ظهر أن ما في الوعاء الآخر مثله أو أوجدوا فأردى فهو على خياره اهـ (تنبيه) قال في جامع الفصولين فإن قال المشتري لم أجد الباقي على تلك الصفة وقال البائع هو على تلك الصفة فالقول للبائع والبيعة للمشتري اهـ ومثله في الخاتمة ولا يخفى أن هذا إذا هلك النموذج الذي رآه وأدعى المشتري مخالفة الباقي له أما لو كان موجوداً فإنه يعرض على من له خبرة بذلك فيضخم الحال لكن يبقى شيء وهو أن هذا إنما يظهر لو كان المبيع حاضرًا مستورا بكيس أو نحوه أما لو كان غائباً وأحضره البائع النموذج وذلك ثم أحضره الباقي فادعى المشتري أنه ليس على الصفة التي رآها في النموذج فيبغى أن يكون القول للمشتري لأنه منكر ضمناً كون ذلك هو المبيع بخلاف ما إذا كان حاضراً لاتفاقهما على أنه المبيع وإنما الاختلاف في الصفة وهذا يظهر أن ما يجته الخبير الرمي في حواشيه على الفصولين من أنه لو ذلك النموذج فالقول للمشتري لأنكاره كون الباقي هو المبيع ضمناً محمول على ما لو كان غائباً كما قلنا والاختلاف صريح المنقول كاعتنا فاعتمد هذا التحرير (قوله وريق) أى ووجه رقيق أو أكثر كإلى السراج عبداً كان أو أمة لأن سائر الأعضاء في العبيد والأماء تبع للوجه ولذا تتفاوت القيمة إذا فرض تفاوت الوجه مع تساوى الأعضاء ودل كلامه أنه لو نظر لسائر أعضائه غير الوجه لا يسقط خياره وبه صرح في السراج بهر ولا تشتط رؤية الكفين واللسان والاسنان والشعر عندنا بحر (قوله تركب) احتراز عن شاة اللحم أو القنفة والبقرة الحلوب أو الناقة كإلى النهروياتى حكمها (قوله وكفها) أى مع كفها بفحيتين بمعنى العجز وأفاد أن رؤية القوائم غير شرط وهو الصحيح بهر (قوله في الأصح) هو قول أبي يوسف واكتفى محمد برؤية الوجه بهر (قوله ونظائر ثوب مطوى الخ) لأن البادى يعرف ما في الثوب فلا بد من رؤيتهما أو يكون في طيه ما يقصد ونقصان بجته وبذلك يتقص عنه علمه الآن يكون له وجهان فلا بد من رؤيتهما أو يكون في طيه ما يقصد بالرؤية كالعلم قبل هذا في عرفهم أما في عرفنا ثم لم يربط الثوب لا يسقط خياره لأنه استقر اختلاف الباطن والظاهر في الثياب وهو قول زفر وفي المبسوط الجواب على ما قال زفر فتح وبحر قلت ومقتضى التعليل الأخير أنه لو لم يختلف سقط الخيار إلا إذا ظهر باطنه أردى من ظاهره فله الخيار على ما مر وبقي شيء لم أر من نبه عليه وهو ما لو كان المبيع أنواعاً متعددة وهي من نمط واحد لا تختلف عادة بحيث يباع كل واحد منها بشئ منفرد ويظهر في أنه يكتفي برؤية ثوب منها إلا إذا ظهر الباقي أردى وذلك لأنه يتباع بالنموذج في عادة التجار فإذا كانت ألواناً مختلفة ينظرون من كل لون إلى ثوب واحد بل قد يقطعون من كل لون قطعة قدر الأصبع ويلصقون القطع

كوجه صبره وريق (و) وجه  
(دابة) تركب (وكفها) أيضاً  
في الأصح (و) رؤية (ظاهر  
ثوب مطوى)

في ورقة فيعلم حال جميع الانواب برؤية هذه الورقة ويكون طول الثوب وعرضه معلوما فاذا وجدت الانواب كلها على الحال المرتبة والمعلوم بالتفاوت بينها ينبغي أن يسقط خيار الرؤية لانها حينئذ تكون بمنزلة العددي المتقارب كالجوز والبيض اذ لا شك انه قد يحصل تفاوت بين جوزة وجوزة ولكنه يسير لا ينقص الثمن فاذا كان نوع من الثياب على هذا الوجه لا يختلف ثوب منها عن ثوب اختلافا ينقص الثمن عادة كان كذلك ولا سيما اذا كانت الثياب من سدى واحدا لانه داخل تحت قول الهداية وغيرها انه يكفي برؤية ما يدل على العلم بالمقصود وفي الزيلعي "لو كان اشياء لا تتفاوت احاده كالمكيل والموزون وعلامته ان يعرض بالتوذج يكفي برؤية بعضه لجرى ان العادة بالاكتفاء بالبعض في الجنس الواحد ولو وقع العلم به بالباقي الا اذا كان الباقي اُردى فلهذا اختلف فيه وفيما رأى وان كان احاده تتفاوت وهو الذي لا يساغ بالتوذج كالثياب والدواب والعيده فلا بد من رؤية كل واحد من أفرادها لانه برؤية بعضها لا يقع العلم بالباقي للتفاوت اهـ أى للتفاوت الفاحش بين عبيد وعبد وثوب وثوب ولكنه جعل المناط في الفرق تفاوت الاتحاد وعدمه وعرضه في العرف بالتوذج وعدمه فدل على انه لو كان نوع من الثياب لا تتفاوت احاده ويعرض بالتوذج في العادة كما قلنا فهو في حكم المكيل والموزون وذكر في الهداية انه يجوز السلم في المذروعات لانه يمكن ضبطها بذكر الذرع والصفة والصنعة لافي الحيوان لان فيه تفاوتا فاحشا في المالية باعتبار المعاني الباطنة فيفضي الى المنازعة بخلاف الثياب لانه مصنوع العبادتقا لا يتفاوت الثوبان اذا انجعا على منوال واحد اهـ ومن اذنه ما يتفاوتان قليلا كما في الفخ اي بحيث لا يعتبر عادة ولا يفضي الى المنازعة فقد اغترى والتفاوت اليسير في السلم الوارد على خلاف القياس لانه يبيع معدوم فينبغي أن يقال هنا كذلك ولهذا اكتفى في العددي المتقارب برؤية البعض في الصحيح خلافا للكرخي هذا ما ظهر لي بحثا (قوله وقال زفر الخ) قال في التهريل هذا قول زفر وهو الصحيح وعليه الفتوى واكتفى الثلاثة برؤية خارجها وكذا برؤية صحنها والاصح ان هذا بناء على عاداتهم في الكوفة او بغداد فان دورهم لم تكن متفاوتة الا في الكبير والصغير وكونها جديدة اولافا ما في ديارنا فهي متفاوتة قال الشارح الزيلعي "لان سيوت الشتوية والصيفية والعالية والسفلية مرقفها ومطابجها وسطوحها مختلفة فلا بد من رؤية ذلك كله في الاظهر وفي الفتح وهذا هو المعبر في ديار مصر والشام والعراق وبهذا عرف أن كون ما في الكتاب قول زفر كما ظنه بعضهم غير واقع موقعه لانه كان في زمنهم ولم يكن برؤية الخارج فكان مذهبه عدم الاكتفاء به مطلقا اهـ كلام النهر وحاصله أن اجمتنا الثلاثة اكتفوا برؤية خارج البيوت وصحن الدار لكونها غير متفاوتة في زمنهم وزفر كان في زمنهم وقد خالفهم فلم انه فائل باشتراط رؤية داخلها وان لم تتفاوت وهذا خلاف ما صححه من اشتراط رؤية داخلها في ديارنا لتفاوتها فيكون اختلاف عصر وزمان أما خلاف زفر فهو اختلاف جهة وبرهان لا اختلاف عصر وزمان (قوله ومثله الكرم والبستان) فلا بد في البستان من رؤية ظاهره وباطنه وفي الكرم لا بد من رؤية العنب من كل نوع شيئا وفي الزمان لا بد من رؤية الحلو والحامض وفي الثمار على رؤس الاشجار تعتبر رؤية جميعها بخلاف الموضوع على الارض بجر وذكري فصل ما يدخل في البيع تبعا لاشترى الثمار على رؤس الاشجار فرأى من كل شجرة بعضها ثبت له خيار الرؤية اهـ وهذا بنا في ما ذكره في الكرم ولعله يفرق بين ما اذا اشترى الشجر بثمره فيكتفي أن يرى من كل نوع شيئا وبين ما اذا اشترى الثمر مقصودا فتأمل (قوله شاة قنية) هي التي تحبس في البيوت لاجل التناج من اقتنيته اتخذته لنفسه قنية اي للتسلل للتجارة بجر فقوله للدر والتسلل تفسير لها (قوله مع ضرعها) قال في البحر بعد عزوه للظهيرية فليحفظ فان في بعض العبارات ما يؤيدهم الاقتصار على رؤية ضرعها اهـ لكن في النهر الظاهر انه لو اقتصر عليه كفاه كما جزم به غير واحد (قوله وشتم مشوم) وفي ذنوف المغازي لا بد من سماع صوتها لان العلم بالشئ يقع باستعمال آلة اذ راكه ولا يسقط خياره حتى يدركه زيلعي (قوله لوجود الحائل) فهو لم ير الدهن حقيقة وفي الحقيقة لو نظر في المرأة فرأى الميسع قالوا لا يسقط خياره لانه ما رأى عينه بل مثاله ولو اشترى سمكا في ماء يمكن اخذه بلا اصطياذ فراه فيه قيل يسقط خياره لانه رأى عين الميسع وقيل لانه لا يرى في الماء على حاله بل يرى أكبر مما كان فهذه الرؤية لا تعزف الميسع بجر (قوله وكفى رؤية وكيل قبض وشراء) فلا خيار له ولا موكله وهذا لو بشرأ شي لا بيعه ففي العين ليس للوكيل خيار رؤية واذا اشترى ما رآه موكله ولم يعلم به الوكيل فلا خيارا اذا لم يره كافي جامع

وقال زفر لا بد من نشره كله وهو المختار كما في اكثر المعبرات  
 قاله المصنف (وداخل دار)  
 وقال زفر لا بد من رؤية داخل البيت وهو الصحيح وعليه الفتوى جوهرية وهذا اختلاف زمان لبرهان ومثله الكرم والبستان (و) كفى (جس شاة لحم ونظر) جميع جسد (شاة قنية) للدر والتسلل مع ضرعها ظهيرية وضرع بقرة حلوب وناقعة لانه المقصود جوهرية (و) كفى (ذوق مطعوم) وشتم مشوم (لا خارج دار وصحنها) على المفتي به كما مر (اورؤية دهن في زجاج) لوجود الحائل (وكفى رؤية وكيل قبض و) وكيل (شراء)

لارؤية رسول) المشتري وبيانه  
في الدرر (وصح عقد الاعمى)  
ولرأيه وهو كالصير الا في  
اثنى عشرة مسألة مذكورة  
في الاشياء (وسقط خياره  
بجس مبيع وشبه وذوقه)  
فما يعرف بذلك (ووصف  
عقار) ونحوه وعبد وكذا كل  
ما لا يعرف بجس وشتم وذوق  
حدد ادى او ينظر وكيله ولو  
أبصر بعد ذلك فلا خيار له  
هذا كله (اذا وجدت)  
المذكورات كنتم الاعمى  
وكذا رؤية البصير وجه الصبرة  
ونحوها نهر (قبل شرائه ولو  
بعده ثبت له الخيار بها) أى  
بالمذكورات

مثله

الاعمى كالصير الا في مسائل

الفصولين واحترز عما لو وكله بالرؤية مقصود او قال ان رضىته فلهذا لا يصح ولا تبصر رؤيته كروية موكله جامع  
الفصولين قال في البحر لانهم من المباحات لا تتوقف على توكيل الا اذا قوض اليه الفسخ والاجازة لما في المحيط  
وكله بالنظر الى ما شره ولم يره ان رضى يلزم العقد وان لم يرض يفسخ يصح لانه جعل الرأى والنظر اليه فيصح  
كالموقوف الفسخ والاجازة اليه في البيع بشرط الخيار اه قال في النهروند كلامه ان رؤيته قبل التوكيل به  
لا اثر لها فلا يسقط بها الخيار كما في الفسخ وغيره (قوله لارؤية رسول المشتري) سواء كان رسولا بالقبض  
او بالشراء زياحي (قوله وبيانه في الدرر) حيث قال اعلم ان ههنا وكيل بالشراء وكيل بالقبض ورسولا  
وصورة التوكيل بالشراء ان يقول كن وكلاء على بشرى كذا وصورة التوكيل بالقبض ان يقول كن وكلاء على  
بقبض ما اشتريته وما رأيته وصورة الرسالة ان يقول كن رسولا على قبضه فروية الوكيل الاول تسقط الخيار  
بالاجماع ورؤية الثاني تسقط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قبضه ناظرا اليه فحينئذ ليس له ولا للموكل ان  
يرده الا بغيره وأما اذا قبضه مستورا ثم رآه فأسقط الخيار فانه لا يسقط لانه لما قبضه مستورا انتهى التوكيل  
بالقبض الناقص فلا يملك اسقاطه قصدا لغيره اجنبيا وان أرسل رسولا بقبضه فقبضه بعد ما رآه فلهما مشرتى  
ان يرده وقالوا الوكيل بالقبض والرسول سواء في أن قبضهما بعد الرؤية لا يسقط خيار المشتري اه ح قال في  
الشمسبالية وفيه نظر لانه لا خلاف في هذه الحالة وما خلا في الا في نظر الوكيل بالقبض حالة قبضه لاني نظره  
السابق على قبضه ولا المتأخر عنه كفي التبيين اه ط (تنبيه) نقل في البحر عن الفوائد ان صورة الرسالة  
ان يقول كن رسولا على قبضه أو أمرتك قبضه أو أرسلتك لتقبضه أو قل فلان ان يدفع المبيع اليك وقيل  
لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر بأن قال اقبض المبيع فلا يسقط الخيار اه وذكر في البحر من  
كتاب الوكيل عن البدائع ان الاجاب من الموكل ان يقول وكلتك بكذا أو افعل كذا أو اذنت لك أن تفعل كذا  
ونحوه اه فهذا صريح في أن الامر والاذن توكيل لكن ذكره هناك عن الوكيل ما يدل على أن الامر  
توكيل اذا دل على انابة المأمور من باب الامر وسياق تحريره هناك ان شاء الله تعالى وكتبت هنا في تنقيح  
الحامدية بعض ذلك فراجع (قوله ولو لغيره) كأن يكون وصيا أو وكلا (قوله الا في اثنى عشرة مسألة)  
قال في الاشياء وهو كالصير الا في مسائل منها الاجهاد عليه ولا جمعة ولا جاعة ولا ج وان وجد قائدا ولا يصلح  
للممادة مطلقا على المعتد والقضاء والامامة العظمى ولا دية في عينه وانما الواجب الحكومة وتكره امامته  
الا ان يكون اعلم انقوم ولا يصح عققه عن كفارة ولم ارحكم ذبحه وصيده وحضاته ورؤيته لما اشتراه بالوصف  
وينبغي أن يكره ذبحه أما حضاته فان أمكنه حفظ المحضون كان أهلا والا فلا ويصلح ناظرا ووصيا والثانية في  
منظومة ابن وهبان والاولى في أوفاف هلال كما في الاسعاف اه وقوله ولا يصلح للممادة مطلقا ولو فيما قبل  
فيه الشهادة بالتسامع وقوله ولا يصح عققه مصدر مضاف لمفعوله أى أن يعتقه سيده عن كفارته وقوله ولم ار  
الخ عبارته في البحر ويكره ذبحه ولم ارحكم صيده ورميه واجتهاده في القبله وقوله ورؤيته لما اشتراه بالوصف  
رؤيته مبتدأ خبره قوله بالوصف اى علمه بالمبيع المحتاج للرؤية بالوصف وقوله ويصلح ناظرا ووصيا ليس من  
المستثنيات لانه وافق فيه البصير (قوله وسقط خياره بجس مبيع الخ) محمول على ما اذا وجد منه الجس  
ونحوه قبل الشراء وأما اذا اشتري قبل أن يوجد منه ذلك لا يسقط خياره بوجوه بل ثبت باتفاق الروايات  
ويتمد الى أن يوجد منه ما يدل على الرضى من قول أو فعل في الصحيح شمسبالية عن الزياحي (قوله وكذا  
كل ما لا يعرف بجس الخ) ظاهره أن ما يعرف بالجس ونحوه لا يكفي فيه الوصف وكذا عكسه وانه لا يشترط  
اجتماع الوصف والجس لكن في المعراج وعن أبي يوسف اعتبار الوصف في غير العقار وقال ائمة بلعيس الحيطان  
والاشجار وعن محمد يعتبر اللبس في الثياب والخنطة ثم قال وبالجملة ما يقف به على صفة المبيع فهو المعتبر فحينئذ  
لا تختلف هذه الروايات في المعنى لان الخيار ثابت للاعنى لجهله بصفات المبيع فاذا زال ذلك بأى وجه كان  
يسقط خياره اه (تنبيه) في البحر عن البدائع لا بد في الوصف للاعنى من كون المبيع على ما وصف له ليكون  
في حقه بمنزلة الرؤية في حق البصير (قوله او ينظر وكيله) أى وكيل الشراء او القبض لا وكيل النظر الا اذا  
قوض اليه الفسخ والاجازة على ما مر (قوله بعد ذلك) اى من الجس ونحوه او الوصف او نظر الوكيل  
(قوله فلا خيار له) لانه قد سقط فلا يعود الاسباب جديد ولو اشترى البصير ثم عي انتقل الخيار الى الوصف بغير

(قوله لا أنها) أي الرؤية بهذا المذکورات (قوله كما غلط فيه بعضهم) أي بعض الطلبة وقد مني بانه  
(قوله أو تعيب) بالجزم عطفًا على مدخول لم وهو يوجد على قول لأن التعيب والهلال ليسا من المشتري  
البيته وإنما منع الرد بهلاك البعض لانه يلزم عليه تفریق الصفة كما يأتي (قوله ولوقبل الرؤية) مبالغة  
على قوله أو تعيب أو يهلك بعضه وأما الفعل فنه ما يستقط بعد الرؤية فقط ومنه ما يستقط مطلقًا ومزينا به (قوله  
ولا عيب) لم يذكر في النهر بل في البحر عن الرولية الجية وبه سقط ما يجنه الجوى في شرجه انه لو وجد بعد اخراجه  
من قطع الراتحة فالظاهر أن لردته بخيار العيب لانه بحث مخالف للمثول بل وللمعقول اذ كيف يسوغ الرد بعد  
تجدد عيب جديد (قوله يدخل عليه عيبا ظاهرا) حتى لو لم يدخل كان له أن يرد بخيار العيب والرؤية جميعا  
بحر (قوله لتفریق الصفة) يأتي بيانه واستفاد منه انه لو رآها فاشترى بأحدهما انه لا يرد الاخر بغير  
(قوله فأصد الشرائه عند رؤيته) فلو قصد شراءه ثم رآه لكنه عندهما لم يقصد الشراء ثم شراؤه ثبت له الخيار  
للعلة المذكورة ط (قوله قال المصنف الخ) قال المصنف الرولى هو خلاف الظاهر من الرواية وقد ذكره  
في جامع الفصولين أيضا بصيغة قيل وهي صيغة التبريض فكيف يعول عليه في منتهى المتون موضوعه لما هو  
الصحيح من المذهب تأمل اه وكذا رده المتقدم بأنه مناف لاطلاقاتهم (قوله فلو لم يعلم به) كأن  
رأى جارية ثم اشترى جارية متقدمة لا يعلم انها التي كان رآها ثم ظهرت اياها فان له الخيار لعدم ما يوجب الحكم  
عليه بالرؤية أو رأى ثوبا فلف في ثوب ويبيع فاشترى وهو لا يعلم انه ذلك فتح (قوله ولا يعرفه) أى الباقى  
بحر (قوله وكذا لو كانا ملفوفين الخ) في البحر عن الظهيرة لو رأى ثوبين ثم اشتراهما بنى متفاوت ملفوفين فله  
الخيار لانه وبما يكون الاردى بأكثر الثمن وهو لا يعلم اه أى بأن اشترى أحدهما بعينه بعشرة والآخر بعينه  
بعشرين مثلاً فانه لا يعلم وقت الشراء أن الذى قبله العشرين جيد أو ردى أما لو شرى أحدهما بعشرين  
ولم بعينه فسد البيع لجهالة المبيع ولو اشترى كل واحد بعشرة فلا خيار له لانه عالم بأوصاف المعقود عليه حالة  
الشراء حيث سوى بينهما في الثمن لانه دليل تساويهما في الوصف فيكون عالماً بأوصاف المعقود عليه حالة الشراء  
ذخيرة وبه علم أن علة الخيار في الاولى هي جهل وصف المبيع وقت الشراء وان تبين أن الثمن الادنى للاعلى  
فافهم وأيضاً فيه احتمال دخول الضرر على المشتري فيما لو ظهر الاحسن معيباً وكان عنه أقل فانه يردّه على  
البائع بالثمن الأقل ويبقى عليه الادنى بالثمن الاعلى (قوله ولو سعى الخ) هذا تفصيل لمسألة الثوبين الملفوفين  
المذكورة في الشرح كما ظهر لك مما نقلناه عن الذخيرة وقد جعله المصنف تفصيلاً لقوله رأى ثيابا الخ والظاهر  
أن الحكم فيها كذلك تأمل (قوله والقول للبائع الخ) هذا من تنه قوله فلا خيار له الا اذا تغير فكان المناسب  
ذكره عقبه كما هو الواقع في كثير من الكتب حتى في الهداية والمتقى والكنز والغرر (قوله علبا بالظاهر)  
فان الظاهر أنه لا يلقى الشيء في دار التغيير وهي الدنيا زماناً طويلاً بل يطرقة التغيير قال محمد رأيت لورأى  
جارية ثم اشتراها بعد عشرين أو عشرين وقال تغيرت ألا يصدق بل يصدق لان الظاهر شاهد له قال شمس الائمة  
وبه يفتى الصدر الشهيد والامام المرحوماني فمقول ان كان لا يتفاوت في تلك المدة غالباً فالقول للبائع وان كان  
التفاوت غالباً فالقول للمشتري مثله لو رأى دابة أو مملوكاً فاشترى بعد شهر وقال تغير فالقول للبائع لان الشهر في  
مثله قليل فتح والمراد التغير بنقصان بعض الصفات كنقص الحسن أو القوة لا بعروض عيب لا عروضه  
قد يكون في أقل من شهر وبه ثبت خيار العيب (قوله لو اختلفا في أصل الرؤية) بأن قال له البائع رأيت قبل  
الشراء وقال المشتري مارأيت وكذا لو قال له رأيت بعد الشراء ثم رضيت فقال رضيت قبل الرؤية كما في البحر  
(قوله لانه يشكر الرؤية) أى وهي أمر عارض والاصل عدمه وبقي ما لو رأى التوذج وهلك ثم ادعى مخالفته  
للباقى وقد مني بانه (قوله في بيع بات) كذا في النهر والفتح والظاهر أنه أراد به الا لازم وهو ما لا خلاف فيه  
بقربنة المقابلة ولذا قال ح الظاهر أن الرؤية بالاقالة اه فافهم (قوله والفرق) أى بين ما القول فيه  
للمشتري وما القول فيه للبائع من الخيارات الثلاث ويانه ما في الفتح والنهر أن المشتري في الخيار ينفسخ العقد  
بشخصه بلا توقف على رضى الآخر بل على علمه واذا انفسخ يكون الاختلاف بعد ذلك في المقبوض والقول فيه  
للبائع ضمناً كان أو أيسراً كالغائب والمودع وفي اللعب لا ينفرد لكنه يدعى بثبوت حتى الفسخ فيما أحضره  
والبائع ينكره والقول قول المنكر اه ثم اعلم أن هذا في الاختلاف في المردود وعند الفسخ أما لو اختلفا في

(فيمتد) خياره في جميع عمره على  
الفتح (ما لم يوجد منه ما يدل على  
الرضى من قول أو فعل) أو تعيب  
أو يهلك بعضه عنده ولوقبل الرؤية  
ولو اذن للاكار أن يزرعها قبل  
الرؤية فزرعها اطل لان فعله بأمره  
كفعله عني ولو شرى ناخته مسك  
فأخرج المسك منها لم يرد بخيار رؤية  
ولا عيب لان الاخراج يدخل عليه  
عيبا ظاهرا نهر (ومن رأى احد  
ثوبين فاشترىهما ثم رأى الآخر  
فلا ردهما) ان شاء (لا رد الاخر  
وحده) لتفریق الصفة (ولو  
اشترى مارأى) حال كونه (فأصد  
لشرائه) عند رؤيته فلو رآه لا قصد  
شراء ثم شراؤه قبل له الخيار ظهيرة  
ووجهه ظاهر لانه لا تأمل التأمّل  
للمفيد بحر قال المصنف ولقوة  
مدركه عولاً عليه (عالمًا بأنه مرئيه)  
السابق (وقت الشراء) فلو لم يعلم به  
خير لعدم الرضى درر (فلا خيار له  
الا اذا تغير) فيخير (رأى ثيابا فرفع  
البائع بعضها ثم اشترى الباقي  
ولا يعرفه فلا خيار) وكذا لو كانا  
ملفوفين وثمنهما متفاوت لانه ربما  
يكون الارداً بالاكثر غنا (ولو سعى  
لكل واحد من الثياب عشرة دنانير)  
خيار له لان الثمن يختلف استويا  
في الاوصاف بحر (والقول للبائع)  
بمينه (اذا اختلفا في التغيير) هذا  
(لو المدة قريبة وان بعيدة فالقول  
للمشتري) علبا بالظاهر وفي الظهيرة  
الشهر يخافوقه بعد وفي الفتح  
الشهر في مثل الدابة والمملوك قليل  
(كما) أن القول للمشتري بمينه  
(لو اختلفا في أصل الرؤية) لانه  
ينكر الرؤية وكذا لو أنكر البائع  
كون المردود مبيعاً في بيع بات  
أو فيه خيار شرط أو رؤيته فالقول  
للمشتري ولو فيه خيار عيب فالقول  
للبائع والفرق أن المشتري ينفرد  
بالفسخ في الاول لا الاخير

تعيين ما فيه خيار الشرط عند الاجازة من له الخيار فقد ذكره في البحر عن الظهيرية وقد سنا حاصله قبيل هذا الباب (قوله اشترى عدلاً) بكسر العين هو أحد فرد في الجملة (قوله من متاع) هو ما يتبع به من ثياب ونحوها وهذا من القيمات ولم أر من ذكر المثلثات من مكمل وموزون والظاهر أنه لا فرق بينهما في هذا الحكم لانه اذا كانت العلة تقرىب الصفقة فهو غير جائز في المثلث أيضاً كما قد سناه أول البيوع عند قوله كل المبيع بكل الثمن وسيأتي حكم الرد بالعيب في المثلثات في الباب الآتي عند قوله أو كان المبيع طعاماً فأكله أو بعضه (قوله ولم يره) قيد به لم يكن تأتى خيار الرؤية فيه ولا ينافيه ذكر خيار العيب والشرط لانهما قد يجتمعان مع خيار الرؤية فافهم (قوله أو لبس) أى حتى تغيره في الحال كما قال الخياط الرمي - وكذا الواسم لم يملكه أو ذلك أو كان عداً خات أو أعتقه كما صرح به في التارخانية اه وفي الحاوى اشترى أربعة برود على أن كلاً منها ستة عشر ذراعاً فباع احدها ثم ذرع البقية فاذا هي خمس عشرية فله رد البقية (قوله بعد القبض) قيد به في الجامع الصغير وكان المصنف استغنى عنه بقوله باع لان ما لم يقبض لا يصح بيعه ولا هبته نهر أى لا يصح بيعه لو منقولاً بخلاف العقار وأفاد أنه قبل القبض لا فرق بين الخيارات الثلاث في أنه لا رد الباقي كما يعلم مما يأتي (قوله رده) أى الباقي من العدل (قوله الاصل أن رد البعض) أى بعض المبيع كرد الباقي العدل ورد أحد الثوبين فيما لو رأى أى أحدهما ثم رأى الآخر في مسألة المثلث المارة وأمثال ذلك (قوله يوجب تفريق الصفقة) أى تفريق العقد بأن يوجب الملك في بعض المبيع دون البعض وقد سنا أول البيوع ما يوجب تفريقها وعدمه وسعى العقد صفقة للعادة في أن المتبايعين يصفق كصف في كف الآخر (قوله يمنعان تمامها) فإن خيار الرؤية مانع من التمام أما خيار الشرط فانه مانع ابتداء لكن ما يمنع الانتهاء وأطلقه فعمل ما قبل القبض أو بعده وذلك لان له الفسخ بغير قضاء ولا رضى فكون فسخاً من الاصل لعدم تحقق الرضى قبله لعدم العلم بصفات المبيع وإذا احتج الى القضاء أو الرضى كفى الفسخ (قوله وخيار العيب يمنع) أى يمنع تمام الصفقة قبل القبض ولذا يفسخ بقوله رددت ولا يحتاج الى رضى البائع ولا الى القضاء ولا يمنع بعده ولذا لو رده بعده لا يفسخ الا برضى البائع أو بحكم (قوله وحل يعود خيار الرؤية الخ) أى بأن عاد الثوب الذى باعه من العدل أو ودهه بسبب هو فسخ محض كإرد خيار الرؤية أو الشرط أو العيب بالقضاء أو الرجوع في الهبة فهو أى مشتري العدل على خياره فله أن يرد الكل بخيار الرؤية لا ارتفاع المانع من الاصل وهو تفريق الصفقة كذا ذكره شمس الايمحة السرخسي وعن أبي يوسف لا يعود لان الساقط لا يعود لخيار الشرط الا بسبب جديد وصححه قاضي خان وعليه اعتماد القندورى وحقيقة الملاحظ مختلفة فتمس الايمحة لحظ المبيع والهبة مانع ازال فعمل مقتضى وهو خيار الرؤية علله وحظه الثاني مسقطاً فلا يعود بسبب وهذا أوجه لان نفس التصرف يدل على الرضى ويطل الخيار قبل الرؤية وبعد ما فتح وادعى في البحر أن الاول أوجه ورده في النهر (قوله ليس للبائع مطالبات بالثمن قبل الرؤية) لعدم تمام العقد قبلها (قوله فلهما الخيار) أى باعتبار أن كلا منهما مشتري للعين التى باعها الآخر (قوله لم يطل المبيع في الجارية بحصة الالف) أى بل يطل بحصة العبد فان كانت قيمته خمسمائة مثلاً بطل المبيع في ثلث الجارية وبقي في حصة الالف وهى الثلثان منها (قوله لما سترانه لا خيار في الدين) أى متى أول الباب في قوله فليس في ديون ونقود الخ واذا لم يكن له خيار في الالف يبقى المبيع لازماً من الجارية بقدر الالف (قوله ثم يبيع الثوب مع الضيعة) أى ويسلمها للمشتري لتتم الصفقة (قوله ثم المقتزى يستحق الثوب) أى باقاة البيعة على اقرار البائع والظاهر أن هذا مبنى على القول بأن الاقرار يفيد الملك للمقتزى أما على المعتمد من عدمه فلا يحل ذلك ديانة فالظاهر في الحقيقة أن يبيع الثوب لانسان ثم يبيعه مع الضيعة تأمل (قوله لازم تفريق الصفقة) لانه لما قبض الثوب والضيعة تمت الصفقة وتفرق بها بعد التمام لا يجوز بخلاف ما لو قبض احد هما دون الآخر ثم استحق أحدهما له الخيار لتفرقها قبل التمام كفى الفسخ وفي الدرر من فعل الاستحقاق ولا يثبت له خيار العيب هنا لان استحقاق الثوب لا يورث عيباً في الضيعة بخلاف ما اذا كان المعقود عليه شيئاً واحداً مما في بعضها فخر كالدرا والعبد فانه بالخيار ان شاء رضى بحصته من الثمن وان شاء رد وكذا اذا كان المعقود عليه شيئان وفي الحكم كئى واحد فاستحق أحدهما كالسقف بالغمدة والقوس بالورق فله الخيار في الباقي اه (قوله الا في الضيعة) ليس على اطلاقه لان الشفيع لو أراد أخذ بعض المبيع وترك الباقي لم يملك ذلك ولو الخلية

قوله ان المتبايعين يصفق كصفق  
الخ كذا يخطئه ولعله سقط من قلبه  
لفظ أحد قبل قوله المتبايعين تأمل  
اه مختصمه

(اشترى عدلاً) من متاع ولم يره  
(وباع) أو لبس نهر (منه ثوبا)

بعد القبض (أو وده) وسلم رده

بجبار عيب لا بخيار (رؤية

أو شرط) الاصل أن رد البعض

يوجب تفريق الصفقة وهو بعد

التمام جائز لا قبله بخيار الشرط

والرؤية يمنعان تمامها وخيار

العيب يمنع قبل القبض لا بعده

وحل يعود خيار الرؤية بعد سقوطه

عن الثاني لا لخيار شرط وصححه

قاضي خان وغيره (فروع) شرى

شيئاً لم يره ليس للبائع مطالبته

بالثمن قبل الرؤية ولو تباعا عينا

بعين فلهما الخيار محجج شرى

جارية بعد وألف فقط بضاً ثم رد بائع

الجارية العبد بخيار رؤية لم يطل

المبيع في الجارية بحصة الالف

ظهيرية لما سترانه لا خيار في الدين

أراد يبيع ضيعة ولا يكون للمشتري

خيار رؤية فاخلله أن يقر ثوب

لانسان ثم يبيع الثوب مع الضيعة

ثم المقتزى يستحق الثوب المقتزى به

فيطل خيار المشتري للزوم تفريق

الصفقة وهو لا يجوز الا في الضيعة

ولو الخلية

جاء على المشتري لغيره ببق الصفة وكذا لو كان المبيع دارين في مصرين بيعتا صفقة واحدة ليس لشقيعهما أخذ واحداهما فقط الأعلى قول زفر قيل وبه يبقى أما لو كان شقيعا لاحداهما له أخذها وحدها أحياه لحقه كما سيأتي في باب ما إن شاء الله تعالى في الفرع الآخر ببق الصفة للضرورة وهذا هو المراد من قول الشارح في آخر الشفعة لو كانت دار الشفع ملاصقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لا يصد فقط ولو فيه تفريق الصفة اهـ فالمراد ببعض المبيع إحدى الدارين كما فيه محشى الاسماء وغيره بخلاف الدار الواحدة والله ما ذكرنا فافهم (قوله شري شئين) أي قيمين وهذه المسألة سيأتي تفصيلها في الباب الآتي (قوله لما مر) أي قريبا من أن خيار العيب يمنع تمام الصفقة قبل القبض لا بعده والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(باب خيار العيب)\*

شري شئين وباحدهما عيب  
ان قبضهما له رد المبيع والا لا  
لما مر

\*(باب خيار العيب)\*

هولعة ما يخلو عنه أصل  
القطرة السليمة وشري عامأفاده  
بقوله

تقدم وجه ترتيب الخيارات والاضافة فيه اضافة الشيء الى سببه والعيب والعيبة والعاب بمعنى واحد يقال عاب المتاع أي صار ذا عيب وعابه زيد يتعدى ولا يتعدى فهو معيب ومعيوب أيضا على الأصل اهـ فتح ثم أن خيار العيب يثبت بلا شرط ولا يتوق ولا يمنع وقوع المالك للمشتري ويورث ويثبت في الشراء والمهر وبدل الخلع وبدل الصلح عن دم العمد وفي الاجارة ولو حدث بعد العقد والقبض بخلاف البيع وفي القسمة والصلح عن المال وبسط ذلك في جامع الفصولين (قوله ما يخلو عنه أصل القطرة السليمة) زاد في الفتح مما بعده ناقصا اهـ أي لأن ما لا ينقصه لا يعد عيبا قال في الشرح الحاشية والخلفاء التي هي أساس الأصل ألا يرى أنه لو قال بعثك هذه الخنطة وأشار إليها فوجدتها المشتري رديه لم يكن عليها اليس له خيار الرد بالعيب لأن الخنطة تخلق جيدة ورديه ووسطا والعيب ما يخلو عنه أصل القطرة السليمة عن الآفات العارضة لها فالخنطة المصابة بهواء منها تمام يلغوها الادراك حتى صارت رقيقة الحب معيبة كالغفن والبلل والسوس اهـ قلت وعن هذا قال في جامع الفصولين لا يرد البر برداء نه لأنها ليست بعيب ويرد المسوس والغفن وكذا الرد أثناء فسخه برداءه بلا غش وكذا الامنة لا ترد بفتح الوجه وسواده ولو كانت مخترفة الوجه لا يستين لها قبح ولا جمال فله ردّها اهـ وفيه واقعة شري فرسا فوجده كبير السن قيل ينبغي أن لا يكون له الرد الا اذا شره على أنه صغير السن لما مر من مسألة جاز وجده بطيء السير اهـ (قوله وشري عامأفاده الخ) أي المراد في عرف أهل الشرع بالعيب الذي يرد به المبيع ما ينقص الثمن أي الذي اشتري به كافي الفتح قال لأن ثبوت الرد بالعيب لتضرر المشتري وما يوجب نقصان الثمن يتضرر به اهـ وعبارة الهداية وما أوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب لأن التضرر بنقصان المالية وذلك باتساق القيمة اهـ ومفاده أن المراد بالثمن القيمة لأن الثمن الذي اشتراه به قد يكون أقل من قيمته بحيث لا يؤدي نقصانها بالعيب الى نقصان الثمن به والظاهر أن الثمن لما كان في الغالب مساويا للقيمة عبروا به تأمل والضابط عند الشافعية أنه المنقص للقيمة أو ما يفوت به غرض صحيح بشرط أن يكون الغالب في أمثال المبيع عدمه فاخرجوا بفوات الغرض الصحيح ما لو بان فوات قطعة يسيرة من نخذه أو ساقه بخلاف ما لو قطع من اذن الشاة ما يمنع التضخم فله ردّها والغالب ما لو كانت الامنة نياما مع أن النيامة تنقص القيمة لكنه ليس الغالب عدم النيامة اهـ قال في البحر وقواعد التآباه لا تأباه للتمأمل اهـ قلت ويؤيده ما في الحاشية وجد الشاة مطبوعة الاذن ان اشتراها الاضحية له الرد وكذا كل ما يمنع التضخم وان غيرها فلا لم يرد الناس عيبا والقول للمشتري انه اشتراها الاضحية لو في زمانها وكان من اهل أن يضحي اهـ وكذا ما في البرازية اشتري شجرة ليخذ منها الباب فوجدها بعد القطع لا تصلح لذلك رجع بالنقص الآن يأخذ البائع الشجرة كما هي اهـ فقد اعتبر عدم غرض المشتري عيبا موجب الرد ولكنه رجع بالنقص لأن القطع مانع من الرد وفيها أيضا اشتري ثوبا وخفا أو قلنسوة فوجده صغير الرد اهـ أي لأنه لا يصلح لغرضه وفيه لو كانت الدابة بطيئة السير لا يرد الا اذا شرط انها عجول اهـ أي لأن بطء السير ليس الغالب عدمه فان كلا من البطء والعجلة يكون في أصل القطرة السليمة وفيها اشتري دابة فوجدها كبيرة السن ليس له الرد الا اذا شرط صغرها وسيأتي أن الثبوت ليس بعيب الا اذا شرط عدمها أي فله الرد فقد الوصف المرغوب وبما ذكرنا من القروع ظهر أن قولهم في ضابط العيب ما ينقص الثمن عند التجار مبني على الغالب والا فهو غير جامع وغير مانع أما الأول فلأنه لا يشمل مسألة الشجرة

والثوب والخلف والقفصة وشاة الاضحية لان ذلك وان لم يصلح لهذا المشتري يصلح لغيره فلا ينقص الثمن مطلقا  
وأما الثاني فلا يدخل فيه مسألة الهدية والامه الثيب فان ذلك ينقص الثمن مع انه غير عيب فعلم انه لا بد من  
تقسيم الضابط بما ذكره الشافعية والظاهر أنهم لم يصدوا وحصر العيب فيما ذكر لان عبارة الهدية والكثير ما  
اوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب فان هذه العبارة لا تدل على أن غير ذلك لا يسمى عيبا فاعتد هذا التخصيص  
ثم اعلم انه لا بد أن يكون العيب في نفس الباع في نفس البيع لما في الخاتمة وغيرها رجل باع سكينة له في حائوته لغيره فأخبر  
المشتري أن أجرة الحائوت كذا فظن أنها أكثر مما لا يسب له الرذيلة لا يسب لان هذا ليس بعيب في البيع اذ  
قال المراد بالسكنى ما ينسب المستأجر في الحائوت ونسب في زمانها بالكذلك كما مر أول البيوع لكنه اليوم يختلف  
قوته بكثره اجرة الحائوت وقتها فينبغي أن يكون ذلك عيبا تاما (قوله من وجد بعشره الخ) أطلقه فشمّل  
ما اذا كان به عند البيع أو حدث بعده في يد البائع بغير بخلاف ما اذا كان قبله وزال ثم عاد عند المشتري لما في  
البرازية لو كان به عرج فبرأ بمعالجة البائع ثم عاد عند المشتري لا يرده وقيل يرده ان عاد بالسبب الاول (تنبيه)  
لا بد في العيب أن لا يتمكن من ازالته بلا مشقة فخرج احرار الخارية ونجاسة ثوب لا ينقص بالغسل لانه من  
تحليلها وغسله وأن يكون عند البائع ولم يعلم به المشتري ولم يكن البائع شرط البراءة منه خصوصا أو عاملا ولم يزل قبل  
الفسخ كباض النجلى وحى زالت نهر فالقبض وخسة وجعلها في البحر ستة فقال الثاني أن لا يعلم به المشتري عند  
البيع الثالث أن لا يعلم به عند القبض وهي في الهدية اه لكن قال في الشربة لانه يفتنى أن مجرد الرؤية  
رضى وبخلافه قول الزباني ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضى به بعد العلم بالعيب اه وكذا قول المجمع ولم  
يرض به بعد رؤيته اه قلت صرح في الذخيرة بأن قبض المبيع مع العلم بالعيب رضى بالعيب فما في الزباني  
والمجمع لا يخالف ما مر عن الهدية لان ذلك جعل نفس القبض بعد رؤية العيب رضى وما في الزباني صادق  
عليه ويدل عليه أن الزباني قال والمراد به عيب كان عند البائع وقبضه المشتري من غير أن يعلم به ولم يوجد  
من المشتري ما يدل على الرضى به بعد العلم بالعيب فتقوله وقبضه الخ يدل على انه لو قبضه عالما بالعيب كان  
قبضه رضى فتقوله ولم يوجد من المشتري الخ أعم مما قبله أو أراد به ما لو علم بالعيب بعد القبض (تنبيه) في جامع  
القصولين لو علم المشتري الا انه لم يعلم انه عيب ثم علم بغيره ان كان عيبا بينا لا يخفى على الناس كالغدة  
ونحوها لم يكن له الرد وان خفي فله الرد ويعلم منه كثير من المسائل اه وفي الخاتمة ان اختلف التجار فقال  
بعضهم انه عيب وبعضهم لا ليس له الرد اذ لم يكن عيبا بينا عند الكل اه (قوله ولو يسيرا) في البرازية السيرة  
ما يدخل تحت تعميم المقومين وتفسيره أن يقوم سليما بألف ومع العيب بأقل وقومه آخر مع العيب بألف أيضا  
والفاحش ما لو قوم سليما بألف وكل قومه مع العيب بأقل اه (قوله بكل تجارة) الاولى من كل تجارة  
قال ح يعني انه يعتبر في كل تجارة أهله وفي كل صنعة أهله (قوله أخذه بكل الثمن أو رده) أطلقه فشمّل  
ما اذ رده فورا أو بعد مدة لانه على التراخي كما سب ذكره المصنف ونقل ابن الشحنة عن الخاتمة لو علم بالعيب قبل  
القبض فقال أبطلت البيع بطل لو حضره البائع وان لم يقبل ولو في غيبته لا يطل الا بقتضاء أو رضى اه وفي  
جامع النصولين ولو رده بعد قبضه لا يفسخ الا برضى البائع أو بحكم قال الرمي وقوله الا برضى البائع يدل  
على انه لو وجد الرضى بالفعل كسلبه من المشتري حين طلبه الرد يفسخ البيع لان من المقر عندهم أن الرضى  
يثبت تارة بالقول وتارة بالفعل وقدم في بيع التعاطي لورده ما بخيار عيب والبائع متيقن انها ليست له فأخذها  
ورضى فبيع بالتعاطي كما في الفسخ وفيه أيضا أن المعنى يقوم مقام اللفظ في البيع ونحوه اه وأما ما يقع  
كثيرا من انه اذا اطلع على عيب برذ المبيع الى منزل البائع ويقول دونك لا أريد ما فليس برذ وتملك على  
المشتري ولوته يدهما البائع حيث لم يوجد بينهما فسخ قولاً أو فعلاً (قوله ما لم يتعين امساكه) قيد للتخير  
بين الاخذ والرد فاذا وجد ما يمنع الرذيتين الاخذ لكن في بعض الصور يرجع بنقصان العيب وفي بعضها  
لا يرجع كما يأتي قريبا وكذا أسأتى عند قول المصنف حدث عيب آخر عند المشتري رجع بقبضه وعما يمنع الرد  
ما في الذخيرة اشترى من اخر عيبا وابعاه من غيره ثم اشتراه من ذلك الغير فقرأ عيبا كان عند البائع الاول لم يرده  
على الذي اشتراه منه لانه غير مقيد اذ لو رده برذ الآخر عليه ولا على البائع الاول لان هذا الملك غير مستفاد  
من جهته اه ولو روجه البائع الثمن ثم وجد بالمبيع عيبا قبل لا يرده وقيل رد ولو قبل القبض برذ اتفقا خاتمة ثم

(من وجد بعشره ما ينقص  
الثمن) ولو يسيرا جوهره  
(عند التجار) المراد بهم أرباب  
المعرفة بكل تجارة وصنعة  
قوله المصنف (أخذه بكل الثمن  
أو رده) ما لم يتعين امساكه



بحرم بالقول الثاني وحزم في البرازية بالاول ومن ذلك ما في كافي الحاكم اشتري بآجارية فوجد بها عيبا فرضى  
 احدهما لم يكن للاخر ردها عنده وله رده حصته عندهما (قوله كحلان احرا ما أو أحدهما) يعني اذا اشترى  
 احد الحلان من الاخر صيدا ثم أحرا ما أو أحدهما ثم وجد المشتري به عيبا امتنع رده ورجع بالنقصان اه ح  
 عن البحر فالمراد بعين امسا كعدم رده على البائع فلا ينافي وجوب ارساله كما مر في الحج (قوله وقيته ثلاثة  
 آلاف) الظاهر أن المدار على الزيادة التي تركها ليكون مضرا اه ط (قوله للاضرار الخ) قلت قد يكون  
 العيب من ضايفضي الى الهلاك فيجب أن يستثنى مقدسي وفيه نظر لان فرض المسألة فيما قيته زائدة على ثمنه  
 مع وجود ذلك العيب فيه ومثله لا يكون عيبه مفضلا الى الهلاك تأمل (قوله بخلاف خيار الشرط والرؤية)  
 أي حيث يكون أهم الرد لعدم تمام الضيقة كما في البحر ح (قوله ويبقى الرجوع بالنقصان) عبارة  
 النهرو في مهر فتح القدير لو اشترى الذي خرا وبقية ما به عيب ثم أسقط خيار الرد اه وفي المحيط وصي  
 أو وكيل الخ ثم قال في النهرو ويبقى الرجوع بالنقصان في المسالتين اه أي مسألة مهر الفتح ومسألة المحيط  
 (قوله كوارث الخ) أي فانه يمنع الرد ويرجع بالنقصان كما في البحر ح (قوله اشترى من التركة) أي  
 ثمن من تركه الميت (قوله لا يرجع) أي الاجنبي على بائعه قال في السراج لانه لما اشترى الثوب ملكه  
 وبالكفني يزول ملكه عنه وزوال الملك بفعل مضمون يقطع الارش وأما في الوجه الاول فان مقدار الكفني  
 لا يملكه الوارث من التركة فاذا اشتراه وكفني به لم ينتقل بالكفني عن الملك الذي أوجبه العقد وقد تعذر فيه الرد  
 فرجع بالارش اه ومثله في الذخيرة (قوله وهذه احدى ست مسائل الخ) تبع في ذلك صاحب النهرو  
 حيث قال لا يرجع بالنقصان في مسائل ثم نقل ست مسائل عن البرازية ليس فيها التصريح بعدم الرجوع الا في  
 مسألة واحدة وهي لو باع الوارث ثمن مورثه فبات المشتري وورثه البائع ووجد به عيبا رد الى الوارث الاخران  
 كان فان لم يكن له سواه لا يردده ولا يرجع بالنقصان فانهم وزاد في البحر مسألة أخرى عن المحيط لو اشترى المولى  
 من مكاتبه فوجد عيبا لا يرد ولا يرجع ولا يخاصم بائعه لكونه عبده اه وسأقي مسائل أخرى في الشرح والمثل  
 عند قول المصنف حدث عيب آخر عند المشتري رجع بنقصانه الخ وذكر الشارح في كتاب العصب مسألة  
 أخرى عند قول المصنف خرق ثوبا وهي ما لو اشترى حياصة فتسه بخره بالذهب بوزنها فتسه فزال ثوبها عند  
 المشتري ثم وجد بها عيبا فلا يرجع بالعيب القديم لتعسها بزوال الثوب ولا بالنقصان للزوم البا ومنه ما في  
 البرازية كل تصرف يدل على الرضى بالعيب بعد العلم به يمنع الرد والرجوع بالنقص (قوله معز بالقبضة) قال  
 فيها وفي تمة الفتاوى الصغرى باع عبد اوسله ووكل رجلا بقبض ثمنه فقال الوكيل قبضته فضاغ أو دفعته الى  
 الامر ووجد الامر كله قال قول لا وكيل مع عيبه وبرئ المشتري من الثمن فلو وجد به عيبا ورده لا يرجع بالثمن على  
 البائع لعدم ثبوت القبض في زعمه ولا على الوكيل لانه لا عقدين بينهما وانما هو أمين في قبض الثمن وانما يصدق  
 في دفع الضمان عن نفسه قال رضى الله عنه وعرف به انه اذا صدق الامر الوكيل في الدفع اليه يرجع المشتري  
 بعبه الرد بالعيب بالثمن على الامر دون القابض اه ح (قوله كالاباق) بالكسر اسم يقال اباق اباقا من باب  
 تعب وقيل وضرب وهو الاكثر كما في المصباح وفي الجوهرية عن التعالي الاباق الهارب من غير ظلم السيد  
 فلومن ظلمه سمي هاربا فعلى هذا الاباق عيب لا الهرب اطلقه فثمن مالو كان من المولى أو من مودعه أو المستعير  
 منه أو المستأجر وما اذا كان مسيرة سفر أو لا خرج من البلدة أولا قال الزيلعي والاشبه أن البلدة لو كبيرة  
 كالقاهرة كان عيبا والا لا بان كان لا يحنى عليه أهلها أو يبيتها فلا يكون عيبا نهر ويأتي انه لا بد من تكرره  
 بأن يوجد عند البائع وعند المشتري (قوله الا اذا أبى من المشتري الى البائع) وكذا الوأبق من الغاصب الى  
 المولى أو الى غيره اذا لم يعرف بيت المالك أو لم يقف على الرجوع اليه نهر (قوله في البلدة) قيده لما في النهرو  
 عن القبضة لو أبى من قرية المشتري الى قرية البائع يكون عيبا (قوله ولم يحتج) فلو احتج عند البائع يكون  
 عيبا لانه دليل التردد (قوله والاحسن انه عيب) وقيل لا مطلقا وقيل ان دام على هذا الفعل فميب لا لومرتين  
 أو ثلاثا والظاهر أن غير الثور من البهائم كالنور ط (قوله قبل عوده من الاباق) ومثله قبل موته كما في  
 الجز فان مات أبقا يرجع بنقصان العيب كما في الهتدية وموثة الرد على المشتري فيما له جمل وموثة بخر ويرده  
 في موضع العقد ذات قيمته أو نقصت أو في موضع التسليم لو اختلف عن موضع العقد كما في الخاتمة سايحاني

كحلان احرا ما أو أحدهما  
 وفي المحيط وصي أو وكيل  
 أو عبدا مأذون شري شيا  
 بألف وقيته ثلاثة آلاف لم يرد  
 بعيب للاضرار يقيم وموكل  
 ومولى بخلاف خيار الشرط  
 والرؤية أشباه وفي النهرو ويبقى  
 الرجوع بالنقصان كوارث  
 اشترى من التركة كفنا ووجد به  
 عيبا ولو تبرع بالكفني أجنبي  
 لا يرجع وهذه احدى ست  
 مسائل لا رجوع فيها بالنقصان  
 مذكورة في البرازية وذكرنا  
 في شرحنا للمتن معزيا للقبضة  
 انه قد يرد بالعيب ولا يرجع  
 بالثمن (كالاباق) الا اذا أبى  
 من المشتري الى البائع في  
 البلدة ولم يحتج عنده فانه  
 ليس يعيب واختلاف في الثور  
 والاحسن انه عيب وليس  
 للمشتري مطالبة البائع بالثمن  
 قبل عوده من الاباق

(قوله ابن ملك قنية) في بعض السخ وقنية بزيادة واو والعطف وهي أحسن وذكر المسألة أيضا في البحر عن جامع  
 الفصولين (قوله والسرقه) سواء أوجب قطعاً ولا كالنبت والطرار وأسماها في حكمها كما إذا نبت  
 البت وأطلقا عليهم اسم الكبري كما في الظهيرية ح عن النهر (قوله الا اذا سرق شيئاً للاكل من المولى) أى فانه  
 لا يكون عبداً بخلاف ما اذا سرق لبيعته أو سرقه من غير المولى لياكله فانه عيب فيهما بحر فافهم وظاهره قصر  
 ذلك على المأكول ويفيده قول البرازية وسرقه القندس قطعاً عيب وسرقه المأكولات للاكل من المولى لا يكون  
 عيباً قال في النهر وينبغي انه لو سرق من المولى زيادة على ما يأكله عرفاً يكون عيباً (قوله أو يسيراً كفلس  
 أو فلسين) جزم به الزيلعي وظاهر ما في المعراج انها قوله وأن المذهب الاطلاق وعلى هذا القول مادون  
 الدرهم كذلك كما ذكره فيه بحر (قوله ولو سرق الخ) ستأتى هذه المسألة وأخر الباب عند قول المصنف قتل  
 المقبوض أو قطع الخ وهي مذكورة في الهداية (قوله أيضاً) أى بعد ما سرق عند البائع (قوله رجع ربيع  
 الثمن) سواء كانت السرقة متكررة عندهما أو اتحدت عند أحدهما وتكررت عند الآخر كما يفيد التعليل  
 ووجه الرجوع بالربع أن دية اليد المثل نصف دية النفس وفي الرقيق نصف القيمة وقد تلف هذا النصف بسببين  
 تحقق أحدهما عند البائع والآخر عند المشتري فيستصف الموجب فيرجع بنصف النصف وهو الربع وأطلق  
 فيه قتل ما اذا طلب رب المال المسروق في السرقتين أو في أحدهما دون الأخرى وهذا التعليل يفيد اعتبار  
 القيمة لا الثمن وقد يقال انما عبر به نظر الى أن الغالب أن الثمن قدر القيمة ط (قوله رجع ثلاثة أرباع عنه) أى  
 رجع المشتري عليه بذلك لأن ربع الثمن سقط عن البائع بالسرقة الثانية (قوله أو أن يأكل الخ) قال في النهر  
 وفسره أى التبرع بعضهم بأن يأكل ويشرب ويستغني وحده وهذا يقتضي أن يكون ابن سبع لانهم قدروه بذلك  
 في الحضنة لكن وقع التصريح في غير موضع بتقديره خمس سنين فما فوقها وما دون ذلك لا يكون عيباً اه  
 قات والفرق بين البابين أن المداير هنا على الادراك وهناك على الاستغناء عن النساء تأمل (قوله وتماه في  
 الجوهره) لم أر فيها زيادة على ما هنا الا انه ذكر فيها التقدير الاول عند قوله والبول في الفرائس والثاني عند  
 قوله والسرقه وظاهر البحر وغيره عدم الفرق بين الموضعين (قوله لانها) أى هذه العيوب الثلاثة (قوله  
 اقصور عقل) يرجع الى الاباق والسرقة كما أن قوله بعده لسوء اختيار يرجع اليهما أيضاً ط (قوله فعند  
 اتحاد الحالة الخ) تفريع على اختلافها صغيراً وكبيراً (قوله بأن ثبت باقته) أى او بوله أو سرقته (قوله  
 عند بائعه) او عند بائع بائعه (قوله ثم مشتربه) أفاد أنه لو ثبت عند البائع ولم يعد عند المشتري لا يرد وهو  
 الصحيح كما في جامع الفصولين (قوله ان من نوعه) بأن حرم في الوقت الذي كان يحتم فيه عند البائع كما في النهر ح  
 (قوله لو وجدته يبول) أى وهو صغير وثبت بوله عند بائعه أيضاً (قوله حتى رجع بالنقصان) أى نقصان  
 البول لانه بالعب الحاد استنع الرد فحين الرجوع بالنقصان والظاهر أن العيب الحادث غير قيد بل مثله  
 ما لو أراد الرد فصالحه البائع عن العيب على شئ معلوم ثم رأيت في النهر عن الخانية اشترى جارية وأدعى انها  
 لا تحيض واسترد بعض الثمن ثم حاضت قالوا ان كان البائع أعطاها على وجه الصلح عن العيب كان للبائع أن  
 يسترد ذلك اه وسأيت آخر الباب تقييد الشارح ذلك بما اذا زال العيب بلا علاجه (قوله ينبغي نعم) نقل  
 ذلك في الفتح عن والد صاحب الفرائد الظهيرية وانه قال لا رواية فيه وانه استدلل لذلك بمسألتين أحدهما اذا  
 اشترى جارية ذات زوج كان له ردّها ولو تعيبت بعيب آخر رجع بالنقصان فلو أبانها زوجها كان للبائع أن يسترد  
 النقصان لزوال ذلك العيب فكذا فيما نحن فيه والثانية اذا اشترى عبداً فوجده مريضاً كان له الرد ولو تعيب  
 بعيب آخر رجع بالنقصان فاذا رجع ثم برئ بالمداواة لا يسترد والاسترد والبلوغ هنا لا بالمداواة فينبغي أن  
 يسترد اه (قوله تلويح) قال في البحر وفي التلويح الاختلال القوة المميزة بين الأشياء الحسنه  
 والقيحة المدركة للعواقب انتهى والاختصاص اختلال القوة التي بها ادراك الكليات اه وأشار بقوله والاختصاص  
 الى أن المؤدى واحد فما عراه الشارح الى التلويح ونقل بالمعنى فافهم (قوله ومعدنه القلب الخ) سئل على  
 رضى الله تعالى عنه عن معدن العقل فقال القلب وأشار الى الدماغ وهو خلاف ما ذكره الحكماء وقول على  
 اعلى عند العلماء من شرح به الامالى للقارى (قوله وهو لا يختلف بهما) فلو جن في الصغر في يد البائع ثم  
 عاوده في يد المشتري في الصغر أو في الكبر يرد له لان عين الاول لان سبب الجنون في حال الصغر والكبر متحد وهو

ابن ملك قنية (والبول في  
 الفرائس والسرقه) الا اذا سرق  
 شيئاً للاكل من المولى أو يسيراً  
 كفلس أو فلسين ولو سرق  
 عند المشتري أيضاً قطع رجع  
 ربع الثمن لقطعته بالسرقتين  
 جميعاً ولو رضى البائع بأخذه  
 رجع ثلاثة أرباع ثمنه عيني  
 (وكما يختلف صغراً) أى مع  
 التميز وقدروه بخمس سنين  
 أو أن يأكل ويلبس وحده  
 وتماه في الجوهره فلولم يأكل  
 ولم يلبس وحده لم يكن عيباً  
 ابن ملك (وكبراً) لانها في  
 الصغر لقصور عقل وضعف  
 مناعة عيب وفي الكبر سوء  
 اختيار وداء باطن عيب آخر  
 فعند اتحاد الحالة بأن ثبت  
 اباقة عند بائعه ثم مشتربه  
 كلاهما في صغره أو كبوره الرد  
 لاتحاد السبب وعند الاختلاف  
 لا لكونه عيباً حادثاً كما بعد حتم  
 عند بائعه ثم حتم عند مشتربه ان  
 من نوعه له رده والا لا عيني  
 بقي لو وجدته يبول ثم تعيب حتى  
 رجع بالنقصان ثم بلغ هل  
 للبائع أن يسترد النقصان  
 لزوال ذلك العيب بالبلوغ  
 ينبغي نعم فتح (والجنون) هو  
 اختلال القوة التي بها ادراك  
 الكليات تلويح وبه علم  
 تعريف العلة انه القوة  
 المذكورة ومعدنه القلب  
 وشهاعه في الدماغ درر (وهو  
 لا يختلف بهما) لاتحاد سببه  
 بخلاف ما مر

فساد الباطن أي باطن الدماغ وهذا معنى قول مجد رحمة الله تعالى والجنون عيب أبدا لا ما قيل ان معناه انه لا تسترط المداودة للجنون في يد المشتري فيرد بمجرّد وجوده عند البائع فانه غلط لان الله تعالى قادر على ازالته بازالة سببه وان كن قلبا يزول فاذا لم يعاوده جاز كون البيع فسد بعد الازالة فلا يرّد بلا تحقق قيام العيب فلا بد من المعاودة وهذا هو الصحيح وهو المذكور في الاصل والجامع الكبير واختاره الاسيحي في فتح (قوله وقيل يختلف) فيكون مثل ما مر من الابق ونحوه فلا بد من تكرره في الصغير وفي الكبير وهذا قول ثالث (قوله ومقداره فوق يوم وابلة) جزم به الزيلعي وقيل هو عيب ولو ساعة وقيل المطبق نهر والمطبق بفتح الباء بحر ومزتم فيه في الصوم (قوله في الاصح) قد علمت أن متباذلا غلط (قوله الا في ثلاث الخ) فيه أن الكلام في معاودة الجنون وهذه ليست منه وهي مستثناة من اشتراط المعاودة مطاقا وعبارة البحر الاصل أن المعاودة عند المشتري بعد الوجود عند البائع شرط للرد الا في مسائل الخ (قوله والتولد من الرني) بأن يكون الرني متولدا من الرني لكن هذا بما لا يمكن معاودته ط (قوله والولادة) قال في الفتح اذا وُلدت الجارية عند البائع لاسن البائع أو عند آخر فانها ترد على رواية كتاب المضاربة وهو الصحيح وان لم تلد ثانيا عند المشتري لان الولادة عيب لازم لان الضعف الذي حصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية كتاب البيوع لا ترد اه وقوله لاسن البائع لانها لو ولدت منه صارت أم ولده فلا يصح بيعها قال في الشرنبلالية وقوله وان لم تلد لاسن المراد ما يورثهم الردي بعد ولادتها عند المشتري لاستناعه بتعيينها عنده بالولادة ثانيا مع العيب السابق بها اه قلت هذا مسلم ان حصل بالولادة الثانية عيب زائد على الاول فتأمل (قوله فتح) صوابه بحر لانه في الفتح لم يذكر الا الاخرة (قوله واعتمده في النهر) حيث قال وعندي أن رواية البيوع أوجه لان الله تعالى قادر على ازالة الضعف الحاصل بالولادة ثم رأيت في البرازية عن النهاية الولادة ليست بعيب الا أن نوجب نقصانا وعليه الفتوى اه وهذا هو الذي ينبغي أن يقول عليه اه كلام النهر أقول الذي رأيت في نختين من البرازية وكذا في غيرهما نقلنا عن مانصه اشتراحا وقضاهما ظهروا ولادتهما عند البائع لاسن البائع وهو لا يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لان التكسر الحاصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية أن نقصان الولادة عيب وفي الهائم ليست بعيب الا أن نوجب نقصانا وعليه الفتوى اه فقله وفي الهائم كانه وقع في نسخة صاحب النهر وفي النهاية فظنه تصححا للرواية الثانية في مسألة الجارية وهو تصحيف من الكتاب بنى عليه ما زعمه وليس كذلك فلم يكن في المسألة اختلاف تصحيح بل التصحيح الثاني لولادة البهيمه فانهم (قوله الجبل عيب الخ) نص على هذا التفصيل في كافي الحاكم فصار الجبل في حكم الولادة على ما عرفت وعلة في السراج بأن الجارية تراد للوطء والتزويج والجبل يمنع من ذلك وأما في الهائم فهو زيادة فيها (قوله وكذا الأدر) بفتح الهمزة والدال مع القصر أما مدود الهمزة فهو من به الأدر وفعله كفرح والاسم الادرة بالضم وقوله الاثني عشر شرط بل اتفخا احدهما كاف فيما يظهر ط (قوله والعين) الظاهر أن الباء زائدة من النسخ والاصل والعين بنون فيكون قوله وانخصى بكسر ففتح وعبارته الخاتمة والعنة عيب وكذا انخصى والادرة (قوله عيب) مصدر يصدق بالمتعدد وغيره فلا ينافي في جعله خبرا عن شيئين وعلى كون النسخة العين وانخصى بالتشديد فهما يكوّن التقدير ذوا عيب (قوله فلاخباره) لان الخلاء عند الامام في العبد عيب فكانه شرط العيب فبان سليمان قال الثاني انخصى أفضل لرغبة الناس فيه فيخير بزازية وجزم في الفتح بقول الثاني ومقتضاه جريان الخلاف أيضا فيما لو شري الجارية على انها مغنية لان الغناء عيب شرعا كالخلاء كما قدمناه قبيل خيار الرؤية (قوله والجنز) بالموحدة الفتوحة والخلاء المجبة من حدث عيب أما بالجيم فانتفاخ ما تحت السرة وهو عيب في الغلام أيضا وفي الفتح الجنز الذي هو العيب هو الثاني من تغير المعبدة دون ما يكون لقلع في الاسنان فان ذلك يزول بتنظيفها اه نهر والفتح بالقاف والخاء المهملة محتر كاصفرة الاسنان كما في القاموس وهذا أولى مما قيل انه بالفاء والجيم وهو تباعد ما بين الاسنان (قوله والدفر) بفتح الدال المهملة والفاء وسكونها أيضا أملا بالاذال المجبة فبفتح الفاء لا غير وهو حدة من طيب أو تين قال في العناية منه قولهم مسك اذفر وابط دفر وهو مراد الفقهاء من قولهم الذفر عيب في الجارية اه واصل في المغرب الا أن كونه مراد الفقهاء لا غير فيه نظر اذا لا يشترط في كونه عيبا شدة فالاولى كونه بالمهملة قدبر نهر (قوله

وقيل يختلف عيني ومقداره فوق يوم وليسلة ولا بد من معاودته عند المشتري في الاصح والافلا رد الا في ثلاث زنى الجارية والتولد من الرني والولادة فتح قلت لكن في البرازية الولادة ليست بعيب الا أن نوجب نقصانا وعليه الفتوى واعتمده في النهر وفيه الجبل عيب في بنات آدم لافي الهائم والجذام والبرص والعشى والعور والحول والصمم والخرس والقروح والامراض عيوب وكذا الأدر وهو اتفخا الاثني والعين وانخصى عيب وان اشترى على انه خصى فوجده بخلا فلا خيار له جوهرة (والجنز) تين النقم (والدفر) تين الابط

قوله فيكون قوله وانخصى بكسر ففتح يلزم عليه انه مقصور مع انه مدود ككساء كفي المصباح وبه تعلم ما في قوله بعد في عبارة الخاتمة وكذا انخصى تأمل اه مصححه

وكذا اتفق الاثنان (الظاهر أنه يقال فيه ذكر بالمجبة وتنزيح الابطهما - نهر (قوله كما عيب فيها لافيه) أي في الجارية لافي الغلام لأن الجارية قد يراد منها الاستفراش وهذه المعاني تمنع منه بخلاف الغلام لأنه للاستخدام وكذا التولد من الزنى لأن الولاد يعبر بالأم التي هي ولد الزنى كما في العزيمة عن المعراج (قوله خلاصة) نص عبارتها والاصح أن الامر دوغيره سواء اه وبه سقط ما في حاشية نوح اقتدى والوأنى انه في الخلاصة جعل البحر في الغلام الامر دعيبا فتدبر (قوله بأن يتكرر) لان اتباعهن محل بالخدمة دور (قوله واللوامة بها) أي بالمرأة بأن كانت تطلب من الناس ذلك (قوله عيب مطلقا) أي مجانا أو بأجر لانه يفسد القراش بجر (قوله وبه ان مجانا) الظاهر تقييده بما اذا تكرر (قوله لانه دليل الابنة) في القاموس الابنة بالضم العقد في العود والعيب اه والمراد هنا عيب خاص وهو داء في الدبر تنفخه اللوامة (قوله والكفر) لان طبع المسلم يتفرع عن محبة ولانه يمنع صرفه في بعض الكفارات فتختل الرغبة فلا يشترطه على انه كافر فوجده مسلما لا رد لانه زوال العيب هداية زاد في الشريعة لانه لو كان المشتري كافرا ذكره في المنبع شرح المجمع والسراج الوهاج كذا بخط العلامة الشيخ علي "المقدمي" اه أي لان الاسلام خير محض وان شرط المشتري الكافر عدمه (قوله بحر مجنا) حيث قال ولم أر ما للوجوده خارجا عن مذهب أهل السنة كالمعتزلي والرافضي وينبغي أن يكون كالكافر لأن السني يتفرع عن محبة وربما قتله الرافضي لأن الرافضة يستحلون قتانا اه وأنت خير بأن الصحيح في المعتزلة والرفضه وغيرهم من المبتدعة انه لا يحكم بكفرهم وان سبوا الصحابة أو استحلوا قتلنا بشبهة دليل كالتوازي الذين استحلوا قتل الصحابة بخلاف الغلاة منهم كالغلاة بنى بالنسبة لعلهم والقاذفين للصديقة فانه ليس لهم شبهة دليل فهم كفار كالغلاة كاسطفاة في كتابنا تنبيه الولاة والحكام على حكم شاتم خير الانام وقد منابضه في باب الردة وبه ظهر أن مراد البحر غير الكافر منهم ولذا شبهه بالكافر وبه سقط اعتراض النهر بأن الرافضي الساب للشيخن داخل في الكافر وكذا ما أجاب به بعضهم من أن مراد البحر المفضل لا الساب فانهم (قوله عيب فيهما) أي في الجارية والغلام (قوله ولو المشتري ذميا سراج) عبارة السراج على ما في البحر الكفر عيب ولو اشتراه مسلم أو ذمي قال في البحر وهو غريب في الذمي اه وكذا قال في النهر ولم أره في كلام غير السراج كيف ولا نفع للذمي بالمسلم لانه يجبر على اخراجه عن ملكه اه يعني أنه لو ظهر مشري الذمي مسلما ليس له الرد كما قد مناه مع انه لا يمكن من ابقائه على ملكه فاذا ظهر كافر يكون عدم الرد بالاولى لانه يبقى على ملكه فهو أنفع له من المسلم فكيف يكون كفره عيبا في حق الذمي دون اسلامه هذا تقرير كلامه فافهم وقد يجاب بأن الاسلام نفع محض شرعا وعقلا فلا يكون عيبا في حق احد أصلا بخلاف الكفر فانه أقيح العيوب شرعا وعقلا فهو عيب محض في حق الكل ولذا قال المصنف في المنع بعد ما مر عن البحر أقول ليس بغريب لما علم من أن العيب ما ينقص الثمن عند التجار ولا شك أن الكفر بهذه المثابة لأن المسلم يتفرع عنه وغيره لا يرغب في شرائه لعدم الرغبة فيه من الكل وهو أقيح العيوب لان المسلم يتفرع عن محبة ولا يصلح للاعتاق في بعض الكفارات فتختل الرغبة اه قلت وبؤيدها انها لو ظهرت مغنية له الرد مع أن بعض الفسقة يرغب فيها ويريد في ثمنها لانه عيب شرعا وكذا لو ظهر الامر داجر ليس له الرد مع انه عيب عند بعض الفسقة لكنه ليس بعيب شرعا لانه لا يخل بالاسخدام وان اخل بغرض المشتري الفاسق نعم بشكل عليه ما في الخالية يهودى باع يهوديا زينا وقعت فيه قطرات خمر جازا البيع وليس له الرد لان هذا ليس بعيب عندهم اه تأمل (قوله وعدم الحيض) لان ارتفاع الدم واستمراره علامة الداء لان الحيض مركب في نبات آدم فاذا لم تحض قال الظاهر انه لداء فيها وذلك الداء هو العيب وكذا الاستحاضة لداء فيها زيلعي (قوله وعندهما خمسة عشر) وبقولهما يفتي ط فانقطاع الحيض لا يكون عيبا الا اذا كان في أوانه أما انقطاعه في سن الصغر أو الالباس فلا تنافا كما في البحر عن المعراج قال في النهر ويجب أن يكون معناه اذا اشتراها عالا بذلك وفي المحيط اشتراها على انها تحيض فوجدتها لا تحيض ان تصاد فاعلى انها لا تحيض بسبب الالباس فله الرد لانه عيب لانه اشتراها على الجبل والأيسة لا تحبل اه قلت ما في المحيط ظاهر لانه حيث اشتراط حضها كان فوات الوصف المرغوب أما اذا لم يشترطه فالظاهر انها لا ترد لما قد مناه عن البرازية لو وجد الداء كبيرة السن لا ترد الا اذا شرط صغرها فتدبر وفي القنية وجدها تحيض كل سنة أشهر مرة فله الرد (قوله ويعرف بقواها الخ) قال في الهداية ويعرف ذلك

وكذا اتفق الاثنان برأية (والزنى والتولد منه) كلعاب (فيها) لافيه ولو أمر في الاصح خلاصة (الأن يفحش الاقوان فيه) بحيث يمنع التبر من المولى (أو يكون الزنى عادة له) بأن يتكرر أكثر من مرتين واللوامة بها عيب مطلقا وبه ان مجانا لانه دليل الابنة وان جبر لا قنية وفيها شري حارا تعلقه الجران طواع عيب والالاؤاما التخت بلين صوت ونكسر مشي فان كثر رد لان حل برأية (والكفر) ياقسامه وكذا الرفض والاعتزال بحر مجنا عيب (فيهما) ولو المشتري ذميا سراج (وعدم الحيض) لبنت سبعة عشر وعندهما خمسة عشر ويعرف بقولها اذا انضمت اليه نكول البائع قبل القبض ويعده هو الصحيح ملتي

بقول الامه قتر اذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح اه ومنه في من الملق وذاكر الزباني  
 سعه النهاية وغيرهما من شروح الهداية انه لا تسمع دعواه بأنه ارتفع حجبها الا اذا ذكر سببه وهو الداء أو الحبل  
 فمال يذكر أحدهما لا تسمع دعواه ويعرف ذلك بقول الامه لانه لا يعرفه غيرهما ويستخلف البائع مع ذلك قتر  
 بنكوله لوبعد القبض وكذا قبله في الصحيح وعن أبي يوسف ترد بلاعين البائع قالوا في ظاهر الرواية لا يقبل قول  
 الامه فيه كافي الكافي والمرجع في الحبل الى قول النساء وفي الداء الى قول الاطباء واشترط لثبوت العيب قول  
 عدلين منهم اه ملخصا واعترضهم في الفتح بأن اشتراط ذكر السبب منافي لتقرير الهداية بانه يعرف بقول  
 الامه وكذا قال العتاني وغيره وهو الذي يجب أن يقول عليه اذ لو لم يذكر دعوى الداء أو الحبل لم يتصور أن يثبت  
 بقولها فوجه المين على البائع بل لا يرجع الى قول الاطباء أو النساء ولذا لم يتعرض له فقيه النفس قاضي خان  
 فظهر أن اشتراطه قول مشايخ آخرين يغلب على الظن خطأهم اه ملخصا واعترضه في البحر بأن قاضي خان  
 سرح أولا بالاشتراط فتلاعن الامام ابن الفضل ثم نقل عنه أيضا بعد صفحة ما عزاه صاحب الفتح الى الخانية  
 ولا منافاة بين قولهم يعتبر قول الامه وقولهم والمرجع الى النساء في الحبل والى الاطباء في الداء لان الاول انما  
 هو لاجل انقطاع الدم لتوجه الخصومة الى البائع فاذا توجهت اليه بقولها وعين المشتري انه عن حبل رجعنا  
 الى النساء العالقات بالحبل لتوجه المين على البائع وان عين الله عن داء رجعنا الى قول الاطباء كذلك  
 كما لا يخفى اه لكن قال في النهر ورأيت في المحيط أن اشتراط ذكر السبب رواية النوادر وعليه يحمل ما في  
 الخانية اه ومقتضاه تعيين الرجوع الى قول الامه لكن ينافيه ما مر من قوله قالوا ظاهر الرواية انه لا يقبل  
 قواهافه الا أن يقال ان لفظ قالوا يشير الى الضعف ونقل العلامة المقدسي عن الرئيس الشيخ قاسم انه ذكر  
 عبارتي الخانية وقال ان الثانية أي التي اقتصصر عليها في الفتح أوجه قلت وهذا ترجيح منه لما اختاره في الفتح  
 واليه يشير كلام النهر أيضا (تنبيه) في صفة الخصومة في ذلك أما على ما ذكره الشراح فهي انه بعد بيان السبب  
 والرجوع الى النساء أو الاطباء ومضى المدة التي يانها يسأل القاضي البائع فان صدق المشتري ردها عليه  
 وان قال هي كذلك للعال وما كانت كذلك عندي توجهت الخصومة على البائع لتصادقهما على قيامه للعال  
 فلمشتري تخلفه فان خلف برئ والاردت عليه وان أنكر الانقطاع للعال لا يستخلف عنده وعندهما يستخلف  
 قال في النهاية ويجب كونه على العلم بالله ما يعلم انقطاعه عند المشتري وتعبه في الفتح بأنه لو حلف كذلك لا يكون  
 الابارة اذ من أين يعلم انهم لم تحض عند المشتري اه وأما صفتها على ما صححه في الفتح فقال بأن يدي الانقطاع  
 للعال ووجوده عند البائع فان اعترف البائع به ردت عليه وان اعترف به للعال وأنكر وجوده عنده استخبرت  
 الجارية فان ذكرت انهم منقطعة توجهت الخصومة فيحلفه بالله ما وجد عنده فان نكل ردت عليه وان اعترف  
 بوجوده عنده وأنكر الانقطاع للعال فاستخبرت فانكرت الانقطاع لا يستخلف عنده وعندهما يستخلف اه  
 (قوله ولا تسمع في أقل من ثلاثة أشهر عند الثاني) اعلم أن الزباني ذكر هنا أيضا تعال الشراح الهداية انه لو ادعى  
 انقطاعه في مدة قصيرة لا تسمع دعواه وفي المديدة تسمع وأقلها ثلاثة أشهر عند أبي يوسف وأربعة أشهر وعشر  
 عند محمد وعن أبي حنيفة وزفران استئان اه وفي رواية تسمع دعوى الحبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه على  
 الناس بزازية وغيرها وذاكر في البحر أن ابتداء المدة من وقت الشراء ورجح في الفتح ما في الخانية من تقديرها  
 بشهر ورد عليه في البحر بأنه خبط عجيب وغلط فاحش لانه لا اعتبار بما في الخانية مع صريح النقل عن أئمتنا  
 الثلاثة وأقره في النهر قلت وهو مدفوع فقد قال في الذخيرة أما اذا ادعى المشتري انقطاع حجبها أو اراد ردها  
 بهذا السبب لا يوجد له ادراية في المشاهر ثم قال بعد كلام ويحتاج بعد هذا الى بيان الحد الفاصل بين المدة  
 البسيطة والكثيرة قالوا ويجب أن يكون هذا المسألة مدة الاستبراء اذا انقطع الحيض والروايات فيها مختلفة ثم ذكر  
 الروايات السابقة فلم أن ما ذكره هنا من المدة اعاد كروه بطريق القياس على مسألة استبراء ممتدة الطهر وقدره  
 على ذلك المحقق صاحب الفتح ورد القياس بابتداء الفارق بين المسألتين فانه نقل ما في الخانية من تقدير المدة بشهر  
 ثم قال وينبغي أن يقول عليه وما تقدم هو خلاف بينهم في استبراء ممتدة الطهر والرواية هناك تستدعي ذلك  
 الاعتبار فان الوطء ممنوع شرعا الى الحيض لاحتمال الحبل فكون ماؤه ساقنا زرع غيره فقد رده أبو حنيفة وزفر  
 بسنتين لانه أكثر مدة الحمل وهو أقسى وقدره محمد وأبو حنيفة في رواية بعدة الوفاة لانه يظهر فيها الحبل غالبا

ولا تسمع في أقل من ثلاثة أشهر  
 عند الثاني

وأبو يوسف ثلاثة أشهر لا تمتنع قد من لا تحض وفي رواية عن محمد بن زان وخسة أيام وعليه الفتوى والحكم  
هنا ليس الاكون الاستداد عيبا فلا يتجه اناطته بستين أو غيرهما من المدد اه ملخصا فقد ظهر لك انه لا يصح في  
مسألة تندعوى النقل عن امتنا الثلاثة لأن المنقول عنهم ذلك انما هو في مسألة الاستبراء المذكورة أما مسألة  
العيب فلا ذكر لها في المشاهير وانما اختلف المشايخ فيها قياسا على مسألة الاستبراء والامام فقيه النفس  
فاختار خان اختار تقدير المسئلة بنهر لتوجهه الخسومة بالعيب المذكور لانه يظهر للقوابل أو للاطباء في شهر  
فلا حاجة الى الاكثر ووجه خامسة المحققين وهو من أدل الترجيح فالقول بأنه خبط عيب هو العيب فاعتنم هذا  
التحقيق والله تعالى ولي التوفيق (قوله والاستحاضة) بالجزع عطف على المضاف الذي هو عدم ط (قوله  
والسعال القديم) أي اذا كان عن داء فأما التقدير المعتاد منه فلا فتح وظاهره أن الحادث غير عيب ولو وجد  
عندهما لكن المنظور اليه كونه عن داء لا القدم ولذا قال في الفصولين السعال عيب ان غش والافلا أقاده في  
البحر (قوله والدين) لأن ماليته تكون مشغولة به والغرماء مقدسون على المولى وكذا في رقبته جنابة قال  
في السراج لانه يدفع فيها فستحق رقبته بذلك وهذا يصور فيما لو حدثت بعد العقد قبل القبض فلو قبل العقد  
فبالبيع صار البائع مختارا للفداء ولو قضى المولى الدين قبل الرذ سقط الرذ والالموجب له اه وكذا لو أبرأ  
الغريم بزازية وفي الفتية الدين عيب الا اذا كان يسيرا لاعتدله نقصانا بحر (قوله لا الموجل لعقته)  
اللام بمعنى الى والمراد الذي تأخر المطالبة به الى ما بعد عقته كدين لزمه بالمبايعه بلاذن المولى (قوله لكن عم  
الكال) هو بحث منه مخالف للثقل بحر (قوله وعاله بنقصان ولانه وميراثه) لم يظهر وجه نقصان الولاء  
الا أن يراد بنقصان الولاء بنقصان ثمرته وهي الميراث تأمل اه ح (قوله كبسل) هو داء في العين يشبه  
غشاوة كأنها نسج العنكبوت بعروق حمراء ح عن جامع اللغة ونحوه في القاموس والمصباح وفي الفتح انه نوع  
من الحول (قوله بئر) بضم الباء وتسكين المثناة يفرق بينه وبين واحد بالياء ويذكر كونه اسم جنس ويؤنث  
نظرا الى الجمعية فانه اسم جنس وضعا جمعي استعمالا على المختار ط (قوله والاصبعان عيبان الخ) أي  
قطعهما فلو باعها بثمن شرط البراءة من عيب واحد في يدها فاذا هي مقطوعة اصبع واحدة برئ لا لو اصبعين لانهما  
عيبان وان كانت الاصابع كلها مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب واحد ولو مقطوعة الكف لا يبرأ لان البراءة  
عن عيب اليد والعيب يكون حال قيامها لا حال عدمها كما في الخاتمة ومفاده انه لو لم يقل في يدها يبرأ لو مقطوعة  
الكف وعليه يحمل كلام المشرح وكان الانسب ذكر هذه المسئلة فمما سألني عن ذلك اشترط البراءة (قوله  
والشيب) ومثله الشط وهو اختلاط النياض بالسواد وعلاوه بأنه في أوائل الكبر وفي غير أوائله للداء قال في  
جامع الفصولين أقول جعل الكبر هنا عيبا لا في عدم الحيض حتى لو ادعى عدم الحيض للكبر لم يسمع على ما يدل  
عليه ما مر من قوله لا تسمع دعوى عدم الحيض الا أن يدعيه بحمل أو داء وبينهما منافاة اه (قوله وشرب  
خمر جهر) أي مع الادمان فلو على الكتمان أحيانا فليس بعيب كما في جامع الفصولين أي لانه لا ينقص الثمن  
وان كان عيبا في الدين (قوله ان عذعيا) كقمار برند وشطرنج ونحوهما لان كان لا يعتد عيبا عرفا كقمار  
يجوز وبطخ جامع الفصولين فالمدار على العرف (قوله لو كبيرين مولدين) بخلافه في الصغيرين  
وفي الجلب من دار الحرب لا يكون عيبا مطلقا قال في الخاتمة وهذا عندهم يعني عدم الختان في الجارية  
المولدة أما عندنا عدم الخفض في الجارية لا يكون عيبا بحر (قوله وعدم نقي جمار) لانه يدل على عيب  
فيه ط (قوله وقلة كل دواب) احتراز عن الانسان فكثيره فيه عيب وقيل في الجارية عيب لا الغلام  
ولاشك انه لا فرق اذا أفرط فتح (قوله ونكاح) أي في العبد والجارية خاتمة لان العبد يلزمه نفقة الزوجة  
والجارية يحرم وطؤها على السيد قال في الخاتمة وكذا لو كانت الجارية في العدة عن طلاق رجعي لا عن  
طلاق بائن والاحرام ليس بعيب فيها وكذا لو كانت محترمة عليه برضاع أو صهرية (قوله وكذب ونميمة)  
ينبغي تقييدهما بالكثير المضتر (قوله وترك صلاة) وكذا غيرها من الذنوب بحر (قوله لكن في الفتية الخ)  
يؤيده ما في جامع الفصولين راجع الى الاصل الزني في القن ليس بعيب لانه نوع فسق فلا يوجب خلا ككونه  
أكل الحرام أو تارك الصلاة اه فافهم (قوله ينبغي أن يتكهن من الرذ الخ) أقرد في البحر والنهر

### (والاستحاضة والعمال)

القديم) لا المعتاد (والدين)  
الذي يطالب به في الحال  
لا الموجل لعقته فانه ليس  
بعيب كما نقله مسكين عن الذخيرة  
لكن عم الكال وعاله بنقصان  
ولانه وميراثه (والشعر والماء)

في العين وكذا كل مرض فيها)  
فهو عيب معراج كبسل  
وحوص وكثرة دمع  
والثؤلؤل بمثلثة كزبور بئر  
صغار صلب مستدير على صور  
شقي جمعه ثا ليل قاموس  
وقيد بالكثرة بعض شراح  
الهداية (وكذا الكي) عيب  
(لوعن داء والالا) وقطع  
الاصبع عيب والاصبعان  
عيبان والاصابع مع الكف  
عيب واحد والعسر وهو من  
يعمل يساره فقط الا أن يعمل  
باليدين أيضا كعمر بن الخطاب  
رضي الله تعالى عنه والشيب  
وشرب خمر جهر او قارن عذ  
عيا وعدم ختانها لو كبيرين  
مولدين وعدم نقي جمار وقلة  
اكل دواب ونكاح وكذب  
ونميمة وترك صلاة لكن في  
الفتية تركها في العبد لا يوجب  
الرذ وفيها لو ظهر أن الدار  
مشؤمة ينبغي أن يتمكن من  
الرذ لان الناس لا يرغبون فيها

قوله وكذا غيرها من الذنوب  
هكذا يجنبه ولعل الاولى وكذا  
غيره أي الترك أو وكذا غيرها  
من الفرائض مثلا تأمل اه  
مصححه

وفي الولولة والتهوع عيب وهو مأخوذ من الهتعة وهي دائرة ضياء تكون في صدر الحيوان الى جانب فخره  
 يتشاءم به فيوجب نقصا في الثمن بسبب تشاؤم الناس اه (قوله لوعلى الذقن الخ) عبارة البحر وكذا الخال  
 ان كان قبيحا منقصا اه وفي البرازية والخال والنولول وفي موضع محل بالزينة أتماني موضع لا يخل بها كعت  
 الابط والركبة لا (قوله والعيوب كثيرة) منها الادرة في الغلام والعقلة وهي ورم في فرج الجارية  
 والسن الساقطة والخضراء والسوداء خرسا أولا واختلاف في الصفرة ومنها الظفر الاسودان نقص القيمة وعدم  
 استمسك البول والخرن في الدابة وهو أن تقف ولا تنقاد والجوح وهو أن لا تقف عند اللجام وخلع الرسن  
 واللجام وكذا الواشترى كرمافو جديفه عزا أو مسيلا للغير أو كان مر ففعلا لا يصل اليه الماء الا بالسكر أو لا شرب له  
 برازية. وذكر في البحر زيادة على ذلك فراجع (قوله حدث عيب آخر عند المشتري) من ذلك ما اذا اشترى  
 حديد يتخذ منه آلات التجارين وجعله في الكور ليحتر به بالنار فوجد به عيبا ولا يصلح لتلك الآلات يرجع  
 بالنقصان ولا يرده ومنه أيضا بل الخلود أو الأبريسم فانه عيب آخر يمنع الرد وتماه في البحر (قوله بغير فعل  
 البائع) ومثله الاجنبي فبقى كلام المصنف شاملا ما اذا كان بفعل المشتري أو بفعل المعقود عليه أو باقعة سماوية  
 ففي هذه الثلاث لا يرده بالعيب القديم لانه يلزم رده بعين وانما يرجع بحصة العيب الا اذا رضى البائع به ناقصا  
 أفاده في البحر (قوله فلو به) أي بفعل البائع ومثله الاجنبي وقوله بعد القبض يعني عنه قول المصنف عند  
 المشتري لكنه صرح به ليقابله بقوله وأما قبله فافهم (قوله رجع بحصته) أي حصة العيب الاول واستنع  
 الرد بحر (قوله ووجب الارش) أي ارش العيب الحادث بفعل البائع فيثبت الرجوع على البائع بشيئين الاول  
 حصة العيب الاول من الثمن والثاني ارش العيب الثاني ط ولو كان العيب الثاني بفعل أجنبي رجع بالارش  
 عليه (قوله وأما قبله الخ) أي وأما اذا كان حدوث العيب الثاني بفعل البائع قبل القبض خير المشتري  
 سواء وجد به عيبا ولا يبين أخذه أي مع طرح حصة النقصان من الثمن وبين رده وأخذ كل الثمن وكذا لو كان  
 باقعة سماوية أو بفعل المعقود عليه فانه يرده بكل الثمن أو يأخذه وي طرح عنه حصة جناية المعقود عليه وكذا  
 لو كان بفعل أجنبي فانه يخير ولكنه ان اختار الاخذ رجع بالارش على الجاني وان كان بفعل المشتري لزمه  
 بجميع الثمن وايسر له أن يسكه وبطاب النقصان أفاده في البحر وقوله وي طرح عنه حصة جناية المعقود عليه  
 ظاهرة انه لا ي طرح عنه شيء لو النقصان باقعة سماوية ثم رأيت في جامع الفصولين قال ولو باقعة سماوية فان كان  
 النقصان قد رايطر ح عن المشتري حصته من الثمن وهو يخير في الباقي أخذه بحصته أو تركه ككون المبيع كليا  
 أو وزنا أو عددًا بمقتار باوقات بعض من القدر وان كان النقصان وصفا لا ي طرح عن المشتري شيء من الثمن وهو  
 يخير أخذه بكل ثمنه أو تركه والوصف ما يدخل في المبيع بلا ذكر كشجر وبناء في الارض واطراف في الحيوان  
 وجودة في الكلي والوزني اذا الاوصاف لا قسط لها من الثمن الا اذا اوردها عليها الجناية أو القبض يعني اذا قبض  
 ثم استحق شيء من الاوصاف يرجع بحصته من الثمن اه (قوله بكل الثمن) متعلق بقوله أو رده ولا يصح تعلقه  
 أيضا بقوله فله أخذه أفاده ح (قوله مطلقا) أي سواء وجد به عيبا أولا ح ومثله ما مر عن البحر ولا يخفى  
 أن المراد العيب القديم والا فالكلام فيما اذا حدث به عيب وأشار الى أن حدوثه قبل القبض بفعل كاف في  
 التخير بين الاخذ والرد سواء كان به عيب قديم أولا فافهم (قوله فالتقول للبائع) لا يناسب قوله ولو رهن  
 الخ فكان المناسب أن يقول أولا ولو ادعى البائع حدوثه الخ أفاده ح (قوله الا في بلد العقد) الاولى  
 أن يقول في موضع العقد ليشمل ما لو نقله الى يتيه في بلد العقد وأشار الى أن تحمله بمنزلة حدوث عيب لما فيه  
 من مؤنة الرد الى موضع العقد لكن هذا العيب غير مانع لان مؤنة الرد على المشتري فلا ضرر فيه على البائع  
 وقد منا الكلام على هذه المسألة اول باب خيار الرؤية (قوله رجع بنقصانه) بأن يقوم بلا عيب ثم مع  
 العيب وينظر في التفاوت فان كان مقدار عشر القيمة رجع بعشر الثمن وان كان اقل أو أكثر فعلى هذا  
 الطريق حتى لو اشترى بعشرة وقيمته مائة وقد نقصه العيب عشرة رجع بعشر الثمن وهو درهم قال البرازي وفي  
 المقايضة ان كان النقصان عشر القيمة رجع بنقصان ما جعل ثمنه يعني ما دخل عليه الباء ولا بد أن يكون  
 المقوم اثنين يخبران بلفظ الشهادة بمحضرة البائع والمشتري والمقوم الاهل في كل حرفة ولولا زال الحادث كان له  
 رد المبيع مع النقصان وقيل لا وقيل ان كان بدل النقصان قائما ردت والا لا كذا في القنية والاقل بالقواعد

وفي المنظومة الحية والخال  
 عيب لوعلى الذقن او النفة  
 لا الخلة والعيوب كثيرة برأنا الله  
 منها (حدث عيب آخر عند  
 المشتري) بغير فعل البائع فلو به  
 بعد القبض رجع بحصته من  
 الثمن ووجب الارش وأما قبله  
 فله أخذه أو رده بكل الثمن  
 مطلقا ولو رهن البائع على  
 حدوثه والمشتري على قدمه  
 فالقول للبائع والمينة للمشتري  
 ولا يرده جبراماله محل ومؤنة  
 الا في بلد العقد بحر (رجع  
 بنقصانه)



التي نهر (قوله الا فيما استثنى) أى من المسائل الست المتقدمة اول الباب ط وقد علمت ما فيها وكنتنا  
هناك مسائل أخر منها ما أتى قريباً في كلام المصنف من مسألة البعير وغيرها وفي فتح القدير ثم الرجوع بالنقصان  
إذا لم يمنع الرد بفعل مضمون من جهة المشتري أما إذا كان بفعل من جهة كذا ككان قتل المبيع أو بابعه  
أو وجبه وسلمه أو أعتقه على مال أو كاتبه ثم أطلع على عيب فليس له الرجوع بالنقصان وكذا إذا قتل عند المشتري  
خطأ لأنه لما وصل البدل إليه صار كأنه ملكه من القائل بالبدل فكان كالموابعه ثم أطلع على عيب لم يكن  
له حق الرجوع ولو امتنع الرد بفعل غير مضمون له أن يرجع بالنقصان ولا رد المبيع (قوله ومنه ما لو شراه  
تولية) هذه إحدى سألتي ذكرهما في البحر بقوله يستثنى مسألتي أن احدهما بيع التولية لوباع شيئاً تولية  
ثم حدث به عيب عند المشتري وبه عيب قديم لا رجوع ولا رد لأنه لو رجع صار الثمن الثاني انقص من الأول  
وقضية التولية أن يكون مثل الأول الثانية لو قبض المسلم فيه فوجده به عيباً كان عند المسلم إليه وحدث به  
عيب عند رب السلم قال الامام بخير المسلم إليه ان شاء قلبه معيباً بالعيب الحادث وان شاء لم يقبل ولا شيء عليه  
من رأس المال ولان نقصان العيب لأنه لو غرم نقصان العيب من رأس المال كان اعتباراً عن الجودة  
فيكون ربا اه ملخصاً (قوله او خاطه لطفه) الاولى أن يقول او قطعه لطفه لان من اشترى ثوباً قطعه لباساً  
اطفله وخاطه صار ملكاً له بالقطعة قبل الخياطة فاذا وجده به عيباً لا يرجع بنقصانه أما لو كان الولد كبيراً يرجع  
بالعيب لأنه لا يصير ملكاً له الا بقبضه فاذا خاطه قبل القبض امتنع الرد بالخياطة فاذا حصل التملك بعد ذلك  
باتسليم لا يمنع الرجوع بالنقصان بناء على ما سألتي من أن كل موضع للبائع اخذه معيباً لا يرجع باخراجه  
عن ملكه والارجع في الأول اخرجه عن ملكه قبل امتناع الرد في الثاني بعده اذ ليس للبائع اخذه معيباً بعد  
الخياطة كما أتى وعامه في الزيلعي وبما قترناه ظهر أن التقيد بالخياطة تبعاً للهداية احترازي في الكبير  
اتفاق في الصغير كما نبه عليه في البحر (قوله اورضى به البائع) يعني انه لو أراد الرجوع بنقصان العيب ورضى  
البائع بأخذه منه معيباً امتنع رجوع المشتري بالنقصان بل اما أن يسكه بالرجوع واما أن يرده لا يقال لاحاجة  
الى هذه المسألة مع قول المتن وله الرد برضى البائع لان ما في المتن لبيان انه مخير بين الرجوع بالنقصان والرد  
برضى البائع وهذا لا يدل على أن رضى البائع بالرد يطل اختيار المشتري الرجوع بالنقصان فلذا ذكر الشارح  
هذه المسألة في سبيلات الرجوع فله مدره بما حواه مدره فافهم (قوله وله الرد برضى البائع) لان في الرد  
اضراراً بالبائع لكونه خرج عن ملكه بالمعان العيب الحادث فتعين الرجوع بالنقصان الآن برضى بالضرر  
فيغير المشتري حينئذ رد والامسالك من غير رجوع بنقصان وهذا المعنى لا يستفاد من المتن فلو قال ولم يرجع  
بنقصان لكان أولى نهر قلت وقد أفاد الشارح هذا المعنى بذكر المسألة التي قبله كما قترناه آنفاً ثم ان مقتضى  
قولهم الآن برضى بالضرر أن المشتري يرجع عليه بجميع الثمن كما ملأه به صرح القهستاني حيث قال غير  
طالب أى البائع لحصة النقصان اه فدل على أن البائع ليس له طلب حصة النقصان الحادث فردد كل الثمن  
ثم رأيت أيضاً في حاشية نوح افندي حيث قال لسقوط حقه برضاه بالضرر فلا يرجع على المشتري بنقصان العيب  
الحادث اه ولينظر الفرق بين هذا وبين ما قدمه الشارح عن العيني عند قوله والسرقة (تنبيه) اشار  
المصنف باشتراط رضى البائع الى فرع في القنية لورد المبيع بعيب قضاء أو بغير قضاء أو تقايلاً ثم ظفر البائع  
بعيب حدث عند المشتري فللبائع الرد اه يعني لعدم رضاه به أولاً وفي البرازية رده المشتري بعيب وعلم  
البائع بمحدث عيب آخر عند المشتري رد على المشتري مع ارض العيب القديم اورضى بالرد ودولاً شيء به وان  
حدث فيه عيب آخر عند البائع رجع البائع على المشتري بأرض العيب الثاني الآن برضى أن يقبله بعيبه الثالث  
أيضاً اه بحر هذا وسيد كرام المصنف انه يعود الرد بالعيب القديم بعد زوال العيب الحادث (قوله  
الامتناع عيب) أى الالعاب مانع من الرد كالمقتل المبيع عند المشتري رجلاً خطأ ثم ظهر أنه قتل آخر عند  
البائع فقبله البائع بالجنائين لا يجبر المشتري على ذلك وانما يرجع بالنقصان على الجنابة الاولى دفعاً للضرر عنه  
لانه لو رده على بائعه كان مختاراً للفداء فيها وكما لو اشترى عصيراً فقتل بعد قبضه ثم وجد فيه عيباً لا يرده وان  
رضى البائع وانما يرجع بالنقصان كذا في النهر ح (قوله او زيادة) أى أو الزيادة مانعة كما سألتي في نحو  
الخياطة ح ثم علم أن الزيادة في المبيع اما قبل القبض أو بعده وكل منهما نوعان متصلة ومنفصلة والمتصلة نوعان

الا فيما استثنى ومنه ما لو شراه  
تولية أو خاطه لطفه زيلعي  
أورضى به البائع جوهره  
(وله الرد برضى البائع) الا  
لما منع سبب أو زيادة

مطلب  
في انواع زيادة المبيع

منوادة كمين وجمال فلا تنفع الرد قبيل القبض وكذا بعده في ظاهر الرواية ولم يشترى الرجوع بالنقصان  
 وليس للبائع قبوله عندهما وعندئذ ذلك وغير متولدة كغيره من بقاء وصنع وخياطة فتتبع الرد مطلقا  
 والمنفعة نوعان متولدة كالولد والخمر والارث فقبل القبض لا تنفع فان شاء ردهما او رضى بما يجتمع الثمن  
 وبعد القبض يتبع الرد ويرجع بحصة العيب وغير متولدة ككسب وغلة وحبة وصدقة فقبل القبض لا تنفع الرد  
 فاذا رد فبقي للمشتري بلا عن عنده ولا تطيب له وعندهما للبائع ولا تطيب له وبعد القبض لا تنفع الرد ايضا  
 وتطيب له الزيادة وتماه في البحر عن القنية وحاصله انه يمتنع الرد في موضعين في المتعدي الغير المتولدة مطلقا  
 وفي المنفصلة المتولدة ولو بعد القبض كما في البرازية وغيرهما ووقع في الفتح أن المنفعة المتولدة تنفع الرد لكنه قال  
 بعده انه قبل القبض بخبر كما مر وبعد القبض رد المبيع وحده بحصته من الثمن واعترضه في البحر بأنه سهوا  
 هذا التفصيل لا يناسب قوله تنفع الرد وانما يناسب الرد وهو خلاف ما مر عن القنية والبرازية وغيرهما  
 وذكر نحوه في نور العين وأجاب في النهر بأن قول الفتح تنفع الرد معناه تنفع رد الاصل وحده قلت ولا يخفى  
 ما فيه فان قول الفتح وبعد القبض رد المبيع وحده يناهه وقد صرح في الذخيرة أيضا بأنه لا يرده لان الولد يصير  
 ربا لكونه صار للمشتري بلا عوض بخلاف غير المتولدة كالكسب لانها لم تتولد من المبيع بل من منافعه فلم  
 تكن بيعة فامكن أن تسلم للمشتري مجانا أما الولد فانه مبيع من وجه لتولده من المبيع فله صفته فلو سلم  
 للمشتري مجانا كان ربا ونحوه في الزيلعي (قوله **كان اشترى ثوبا**) تمثيل لاصل المسألة لالازية قال  
 في البحر وهو تنكير لاراد رجوعه وجواز ردّه برضى بائعه في الثوب من أقراد ما قدمه ولم تظهر فائدة لافراد  
 الثوب الا ليرتب عليه مسألة ما اذا خطه فانه يمتنع الرد ولو برضاه اه ط (قوله فقطعه) ووطء الجارية  
 كالقطع بكرأ كانت أو ثيبا نهر وستأتي مسألة الجارية في المتن (قوله فاطلع على عيب) ذكر الفاء يفيد أن  
 القطع لو كان بعد الاطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان ووجهه ظاهر فراجع اه ح ويشهد له قول  
 المصنف الا في اللبس والركوب والمداواة رضى بالعيب الخ (قوله فاسدا) الاولى فاسدة (قوله لا يرجع  
 لافساد ماليته) اشار به الى الفرق بين هذه المسألة وما قبلها وهو أن الخرافاد للمالبة لصيرورة المبيع  
 به عرضة للنتن والفساد ولذا لا يقطع السارق به فاخذل معنى قيام المبيع كما في النهر ح وعدم الرجوع قول  
 الامام وفي الخيانة وجامع الفصولين لو اشترى بغيرا فلما ادخله داره سقط فذبحه فظهر عيبه يرجع بنقصانه  
 عندهما وبه أخذ المشايخ كلوا كل طعاما فوجد به عيبا ولو علم عيبه قبل الذبح فذبحه لا يرجع اه قال في  
 البحر وفي الواقعات الفتوى على قوله ما في الاكل فكذا اخنا اه قال الخضر الملى ويجب تقييد المسألة  
 بما اذا خضره وحياته من جوة أما اذا أسس من حياته فله الرجوع بالنقصان عند الامام أيضا لان الخضر في هذه  
 الحالة ليس افسادا للمالية تأمل اه (قوله كما لا يرجع لو باع المشتري الثوب الخ) أى اخرجته عن ملكه  
 والباع مثال فمألو ووجهه أو أثر به لغيره ولا فرق بين ما اذا كان بعد رؤية العيب أو قبله كما في الفتح  
 وسواء كان ذلك لخوف ثلثه أو لاحتى لوجود السمكة المبيعة معيبة وغاب البائع بحيث لو انتظرو لفسدت فباعها  
 لم يرجع أيضا بشئ كما في القنية نهر ثم اعلم أن البيع ونحوه مانع من الرجوع بالنقصان سواء كان بعد حدوث  
 عيب عند المشتري أو قبله الا اذا كان بعد زيادة كخياطة ونحوها كما يأتي ولذا قال في المحيط ولو أخرج المبيع  
 عن ملكه بحيث لا يبقى للمكاتب أن باعه او وهبه أو أثر به لغيره ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان وكذا لو باع  
 بعضه وان تصرف نصرا فلا يخرج عن ملكه بأن أجره اورضه او كان طعاما فقطحه او سورا قافلته بسمن  
 او بنى في العرصة او نحوه ثم علم بالعيب فانه لا يرجع بالنقصان الا في الكتابة بحر لكن في جامع الفصولين شراء  
 فأجره فوجد عيبه فله نقض الاجارة ورده بعيبه بخلاف رهنه من غيره فانه يرده بعد فكه اه والظاهر أن  
 ما في المحيط من عدم رجوعه بالنقصان بعد الاجارة والزمن المراد به اذا رضىه البائع معبأ فحينئذ لا يرجع بل  
 يرده تأمل (قوله أو بعضه) ظاهره انه ليس له رد ما بقي لتعيبه بالقطع او الشركة وكذا ليس له الرجوع  
 بنقصان الباقي كما يفيد ما نقلناه عن المحيط ثم رأيت في التمهاتى لو باع بعضه لم يرجع بالنقصان بحصة ما باع  
 وكذا بحصة ما بقي على الصحيح ولم يرده عنده كما في المحيط اه وهذا بخلاف ما لو كان أو باع بعضا  
 فان له رد الباقي كما مر متاقيل هذا الباب وسيأتى أيضا في قوله اشترى عشرين الخ وبخلاف ما لو كان المبيع

(كان اشترى ثوبا فقطعه

فاطلع على عيب رجع به) أى

بنقصانه لتعذر الرد بالقطع

(فان قبله البائع كذلكه ذلك)

لانه اسقط حقه (ولو اشترى

بغيرا فخره فوجد أمعاه

فاسدا لا يرجع لافساد ماليته

(كما لا يرجع لو باع المشتري

الثوب) كاه أو بعضه أو وهبه

(بعد انقطع)

قوله أو قبله **كذا** يحمله

والاولى أو قبلها أى رؤية العيب

اه محتمل

لعاماً وبأى الكلام عليه (قوله لجواز رده مقطوعاً لا محطاً) يعني أن الرد بعد القسط غير ممنوع برضى المبيع  
 فمبايعه المشتري صار حابساً للمبيع بالبيع فلا يرجع بالنقصان لكونه صار مقررًا للرد بخلاف ما لو خاطه  
 قبل العلم بالعيب ثم باعه فإنه لا يطل الرجوع بالنقصان لأن الخياطة مانعة من الرد كما يأتي قبيعه بعد امتناع الرد  
 لا تأثير له لأنه لم يصر خائباً بالمبيع كما أفاده الزيلعي وغيره والاصل كما في النخبة أنه في كل موضع يمكن  
 المشتري رد المبيع التام في ملكه على البائع برضاه أو بدونه فإذا أزاله عن ملكه يرجع بالنقصان ونحوه في الزيلعي وتوحي عليه مسألة  
 ما لو خاط الثوب لطفله وقدمت (قوله وخاطه) أشار به مع ما عطف عليه إلى الزيادة المتصلة الغير المتولدة  
 وقد متنا بها (قوله بأي صبح كان) ولو أسود وعند أبي حنيفة السواد نقصان فيكون للبائع أخذه وهو  
 اختلاف زمانه ح (قوله أولت السويق بمن) أي خلطه به ومثله لارتداد الزيت المبيع صابوناً  
 وهي واقعة الحال رمي (قوله أو غرس أو بنى) أي في الأرض المبيعة ط (قوله ثم اطلع على عيب) أي  
 في السويق أو الثوب بعد هذه الأشياء منقح قال ح وهو يفيد أن الزيادة لو كانت بعد الاطلاع على العيب  
 لا يرجع بالنقصان ووجهه ظاهر وبطل عليه أيضاً قول مسكين ولم يكن عالمًا بوقت الصبح والتا ح (قوله  
 بسبب الزيادة) لأنه لا وجه للنسخ في الأصل دونها لأنها لا تنفك عنه ولا وجه اليه معناه حتى الشرع الخ (قوله  
 لحصول الربا) فإن الزيادة حيث تكون فضلاً مستحقاً في عقد المعاوضة بلا مقابل وهو معنى الربا وبشبهته  
 ولشبهته الربا حكم الربا فتح وبه اندفع ما في الدر المنثور من قوله وفيه أن حرمة الربا بالقدر والجنس  
 وهما مفقودان حينئذ فتأمل اهـ ويوضح المدفع قوله في العزيمة أنه كلام غير مختز فإن الربا ليس ينحصر عندهم  
 في الصورة المذكورة لقولهم إن الشروط الفاسدة من الربا وهي في المعاوضات المالية وغيرها لا أن الربا هو  
 الفضل الخالي عن العوض وحقيقة الشروط الفاسدة هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ففيها فضل خال  
 عن العوض وهو الربا كما في الزيلعي وغيره قيل كآب الصرف (قوله أي الممتنع رده في هذه الصور) أي صور  
 الزيادة المتصلة من خياطة ونحوها وأفاد أن امتناع الرد سابق على البيع بسبب الزيادة فقرر بها الرجوع  
 بالنقصان قبل البيع فيبقي له الرجوع بعد البيع أيضاً وإن كان البيع بعد رؤية العيب قال في النخبة وإذا امتنع  
 الرد بالنسخ فلو باعه المشتري رجع بالنقصان لأن الرد لما امتنع لم يكن المشتري يبيعه حابساً له (قوله بعد رؤية  
 العيب) وكذا قبلها بالاولى ح (قوله قبل الرضى به صريحاً أو دلالة) لم أر من ذكر هذا التقيد هنا بعد مراجعة  
 كثير من كتب المذهب وانما رأيته في حواشي المنع للغير الرمي ذكره بعد قوله أومات العبد وهو في محله كما تعرفه  
 قريباً ما هنا فلا محل له لأن العرض على البيع رضى بالعيب كما سيأتي وهذا وجد البيع حقيقة ولم يمتنع  
 الرجوع بالنقصان لتقرر الرجوع قبله كما علمته أخاف كان الشارح رأى هذا التقيد في حواشي شيخه فسبق  
 قلبه فكتبه في غير محله فتأمل (قوله أومات العبد) لأن الملك ينتهي بالموت والنسيء باتيائه يتقرر فكان بقاء  
 المالك قائماً والرد متعذر وذلك موجب للرجوع وتماه في ح عن الفتح قال في النهر ولا فرق في هذا أي  
 موت العبد بين أن يكون بعد رؤية العيب أو قبلها اهـ لكن إذا كان الموت بعد رؤية العيب لا بد أن يكون  
 قبل الرضى به صريحاً أو دلالة كما ذكره الخليل الرمي ووجهه ظاهر لأنه إذا رأى العيب وقال رضيت به أو عرضه  
 على البيع أو استخدمه مراراً أو نحو ذلك مما يكون دلالة على الرضى امتنع رده والرجوع بنقصانه  
 لو بقي العبد حياً فكذلك الرمان بالاولى (قوله المراد حلاك المبيع الخ) قال في النهر ولو قال أودعك المبيع  
 لكان أفرد إذا لفرق بين الآدمي وغيره ومن ثم قال في الفصول ذهب إلى بائعه ليرده بعيه فهلك في الطريق  
 هلك على المشتري ويرجع بنقصه وفي القضية اشترى جداراً ماثلاً فلم يعلم به حتى سقط فله الرجوع بالنقصان اهـ  
 وفي الحاوي اشترى ثوباً على أن كل واحد منها ستة عشر درهماً فبلغ بها إلى بغداد فإذا اشترى ثوباً عشرة  
 فرجع بها ليردها وحلكت في الطريق يرجع بنقصان القيمة في ظاهر المذهب (قوله أو أعتقه) قال في المهداية  
 وأما الاعتاق فالحقاس فيه أن لا يرجع لأن الامتناع بقله فصار كالقتل وفي الاستحسان يرجع لأن العتق  
 إنهاء الملك لأن الآدمي ما خلق في الأصل محلاً للملك وانما ثبت الملك فيه مؤقلاً إلى الاعتاق انهاء كالموت وهذا  
 لأن الشيء يتقرر باتيائه فيجعل كالمالك الباقي والرد متعذر والتدبير والاستيلاء بمنزلة لأنه تعذر النقل مع بقاء

بنحو از رده مقطوعاً لا محطاً كما  
 أفاده بقوله (ما لو قطعه) المشتري  
 (وخاطه أو صبغه) بأي صبح  
 كان عيني (أولت السويق  
 بمن) أو خبره بالديق أو غرس  
 أو بنى (ثم اطلع على عيب رجوع  
 بنقصانه) لا امتناع الرد بسبب  
 الزيادة حتى الشرع لحصول  
 الربا حتى لو تراخى على الرد  
 لا يقضي القاضي به در رواين  
 كمال (كما يرجع للربا) أي  
 الممتنع رده (في هذه الصور  
 بعد رؤية العيب) قبل الرضى  
 به صريحاً أو دلالة (أومات  
 العبد) المراد حلاك المبيع عند  
 المشتري (أو أعتقه) أو استولد

المحل بالأمر الحكيم اه ح (قوله أو وقف) فإذا وقف المشتري الأرض ثم علم بالعيب رجع بالنقصان وفي جعلها مسجداً واختلاف المختار الرجوع بالنقصان كما في جامع الفصولين وفي البرزخية وعليه الفتوى ومارجع به بسلم إليه لأن النقصان لم يدخل تحت الوقف اه نهر (قوله قبل علمه) ظرف لاعتقه وما بعده اه ح والاصل أن هلاك المبيع ليس كاعتاقه فإنه إذا هلك المبيع رجع بنقصان العيب سواء كان بعد العلم به أو قبله وأما الاعتاق بعد العلم به فنافع من الرجوع بنقصانه بخلافه قبله وليس باعتاقه كاستهلاكه فإنه إذا استهلك فلا رجوع مطلقاً إلا في الأكل عندهما بجر ط (قوله أو كان المبيع طعاماً أكله) احتراز بالاكل عن استهلاكه بغيره ففي الذخيرة قال القدوري ولو اشترى ثوباً وطعاماً وأجرق الثوب واستهلك الطعام ثم اطلع على عيب لا يرجع بالنقصان بخلاف اه وكذا لو باعه أو وهبه ثم اطلع على عيب لم يرجع بشئ اجماعاً كما في السراج لكن في بيع بعضه اختلاف الآتي واراد بالطعام المكمل والموزون كما يعلم من الذخيرة والخانية (قوله فأكله أو بعضه) أي ثم علم بالعيب كما في الهداية وهذا يدل على أن الرجوع فيما إذا اطعمه عبده أو مديره أو أم ولده أو لبس الثوب حتى تحترق مقيد بما قبل العلم بالعيب فلا و آخر الشارح قوله قبل علمه بعيبه عن قوله أو لبس الثوب حتى تحترق ليكون قيداً في المسائل العشرة لكان أولى ح قلت ويؤيده أنه في الفتح قال بعد هذه المسائل وفي الكفاية كل تصرف يسقط خيار العيب إذا وجد في ملكه بعد العلم بالعيب فلا رد ولا ربح لأنه كالرشي به (تنبيه) وقع في المنع أو أكله بعد اطلاعه على العيب وهو سبق قلم كتابه عليه الرمي (قوله أو اطعمه عبده أو مديره أو أم ولده) انما يرجع في هذه المسائل لأن ملكه باق كما في البحر يعني أن العبد والمدير وأم الولد انما أكلوا الطعام على ملك السيد لأنهم لا يملكون وإن ملكوا فكان ملكه باقياً في الطعام والرد متعذر كما تراه في الاعتاق بخلاف ما إذا اطعمه طفله وما عطف عليه مما سيأتي حيث لا يرجع لأن فيه حبس المبيع بالتقليد من هؤلاء فانهم من أهل المثل اه ح (قوله فإنه يرجع بالنقصان استحساناً عندهما) الذي في الهداية والعناية والفتح والتبيين أن الاستحسان عدم الرجوع وهو قول الامام فليحتر اه ح قلت ما ذكره الشارح من أن الاستحسان قواهم ما ذكره في الاختيار وسعه في البحر وكذا نقله عنه العلامة قاسم ونبه على أنه عكس ما في الهداية وسكت عليه فلذا مشى عليه المصنف في مسنه وذكر في الفتح عن الخلاصة أن عليه الفتوى وبه أخذ الطحاوي لكن قال في الفتح بدهان جعل الهداية قول الامام استحساناً مع تأخير جوابه عن دليلهما فيد مخالفتهم في كون الفتوى على قولهما اه قلت ويؤيده أنه في الكنز والمنتقى وغيرهما مشوا على قول الامام وفي الذخيرة ولو لبس الثوب حتى تحترق من اللبس أو أكل الطعام لا يرجع عندهما هو الصحيح خلافاً لما اه والاصل انهم ما قولان معصمان ولكن صححوا قولهما بأن عليه الفتوى ولفظ الفتوى أكد الفاعل التصحيح ولا سيما حوارق بالناس كما يأتي فلذا اختاره المصنف في مسنه وهذا في الأكل أما البيع وشخوه فلا رجوع فيه اجماعاً كما علمت ويأتي وجه الفرق (تنبيه) ظاهر كلام الشارح أن الخلاف جارٍ في جميع المسائل التي ذكرها مع انهم لم يذكره إلا في أكل الطعام ولبس الثوب افاده ح قلت الظاهر جريان الخلاف في مسائل الطعام أيضاً لأنه لو أكل الطعام لا يرجع عند الامام فكذا إذا اطعمه عبده بالاولى تأمل (قوله وعنهم ما يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما أكل) هذه رواية ثانية عنهم في صورة أكل البعض والاولى أنه يرجع بنقصان العيب في الكل فلا يرد ما بقي هكذا نقل عنهم القدوري في التقريب وسعه في الهداية وذكر في شرح الطحاوي أن الاول قول أبي يوسف والثانية قول محمد كما في الفتح وأما عند الامام فلا يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما أكل ولا ما بقي كما في الذخيرة والفتوى على قول محمد كما نقل في البحر عن الاختيار والخلاصة ومثله في النهاية وغاية البيان وجامع الفصولين والخانية والمجتبى فلذا اقتصر عليه الشارح وهذا كله في اكل البعض أما لو باع بعض المكمل والموزون في الذخيرة أنه عندهما لا يرد ما بقي ولا يرجع بشئ وعن محمد يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما باع هكذا ذكر في الاصل وكان الفقيه ابو جعفر وأبو الليث يقيمان في هذه المسائل بقول محمد رضاء بالناس واختاره الصدرا ثمهد اه وفي جامع الفصولين عن الخانية وعن محمد لا يرجع بنقص ما باع ويرد الباقي بخصته من الثمن وعليه الفتوى اه ومثله في الولوالجية والمجتبى والمواهب والاصل ان المفتي به أنه لو باع البعض أو أكله يرد الباقي ويرجع بنقص ما أكل لا بنقص ما باع والفرق كما في الولوالجية أنه بالاكل تقر

مطلب

فيما لو اكل بعض الطعام

أو وقف قبل علمه بعيبه (أو كان)

المبيع (طعاماً أكله أو بعضه)

أو اطعمه عبده أو مديره أو أم

ولده أو لبس الثوب حتى تحترق

فإنه يرجع بالنقصان استحساناً

عندهما وعليه الفتوى بجر

وعنه ما يرد ما بقي ويرجع

بنقصان ما أكل وعليه

الفتوى اختياراً وفتوئتي

قوله في النسخة السابقة  
والحاصل الخ اقول قد قلت  
هذه المسألة والتي قبلها ليس  
حفظهما قلت

وان يبيع كل المكيل او اكل  
ثم رأى عيبا فلا رجوع بل  
يرجع ان كان له عيب اكل  
بنقصه وان يبيع بعضا فلا  
وما بقي عن اكل او يبيع ردة  
عند محمد وذلك المعتد  
اد منه

مطلبه  
يرجع القياس

ولو كان في وعاءين فله رد الباقي  
بخصته من الثمن انفاقا ابن  
كمال وابن مالك وسيجيء  
قلت فعلى ما في الاختيار  
والقوس تأتي يترج القياس  
قبة (ولو أعتقه على مال)  
أو كاتبه (أو قتله) أو أوتي  
أو أطلعهم طفله أو أمره أو  
مكاتبه أو ضيفه مجتبي بعد  
اطلاعه على عيب كذا ذكره  
المصنف نعم العيني في الرمن  
لكن ذكر في الجمع في الجميع  
قبل الرؤية

القد قسرت أحكامه وبالباع يتقطع المالك فتقطع أحكامه قال فسار بتزلة ما لو اشترى غلامين فقبضهما وباع  
أحدهما ثم وجد بهما عيبا ردهما بقي ولا يرجع بنقصان ما باع بالاجماع فكذا عند محمد اد قلت لكن  
سيد المصنف نعم الغيرة من المتون لوجود بيعه من المكيل أو الموزون عيبا لرد كله أو أخذه فان مقتضاه انه  
ليس له رد العيب وحده الا أن يقال انه يجوز على ما إذا كان له باقية ملكه لم يتصرف في شيء منه بقدر بقوله  
له رد كله فيفرق بين ما إذا بقي كله وبين ما إذا تصرف بيعه أو أكل أو يقال هو مبني على قول غير محمد  
تأمل (تنبيه) الطعام في عرفهم البر والمراد به خا حروما كان مثله من مكيل وموزون كما علم مما قلناه  
آتيا عن الذخيرة وفي البحر عن التنبيه ولو كان غز لا تنسجه أو قبلها فجعله ابر يسما ثم ظهر انه كان رطبا وانقص  
وزنه رجع بنقصان العيب بخلاف ما إذا باع اد وبه علم أن الاكل غير قابل مثله كل تصرف لا يخرج به عن  
ملكه كما يعلم مما قد مرنا عن المحط وتقدم حكم القبي عند قوله كما لا يرجع لوباع المشتري الثوب الخ (قوله  
ابن كمال) حيث قال واختلف فيما إذا كان الطعام في وعاء واحد أو لم يكن في وعاء فان كان في وعاءين فله رد  
الباقي بخصته من الثمن في قولهم كذا في الحقائق والثانية اد قلت ولفظ الثانية فان كان في وعاءين فأكل ما  
في احدهما أو باع ثم علم بعيب كان له أن يرد الباقي بخصته من الثمن في قولهم لان المكيل والموزون بمنزلة أشياء  
مختلفة فكان الحكم فيه ما هو الحكم في العبدن والثوبين ونحو ذلك اد ومقتضاه انه لا خلاف في ثبوت رد  
العيب وحده نعم نقل العلامة قاسم في تصحيحه عن الذخيرة أن من المشايخ من قال لافرق بين الوعاء والادعة  
ليس له أن يرد البعض بالعيب واطلاق محمد في الاصل يدل عليه وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي ثم قال  
العلامة قاسم والاول أقبس وأرفق (قوله وسيجيء) أي قبيل قوله اشترى جارية لكن الذي سيجيء هو ترجيح  
عدم الفرق بين الوعاء والاكثر (قوله فعلى ما في الاختيار الخ) أي من قوله وعنه ما ردهما بقي ويرجع الخ فانه  
يفيد أنه قياس إذ كره له بعد قوله فانه يرجع بالنقصان استحسانا عندهما وحاصله ان احدي الروايتين عنهما  
استحسان والثانية قياس فيكون ترجيح الثانية كما وقع في الاختيار والقهستاني من ترجيح القياس على  
الاستحسان هذا تقرير كلام الشارح وبه اندفع ما قيل ان الشارح وافق هنا ما في الهداية وغيرها من أن القياس  
قوله ما فافهم نعم مافهمه الشارح على ما قررناه خلاف المفهوم من كلامهم فقد قال في الهداية وأما الاكل  
فعلى الخلاف عند ما يرجع وعنده لا يرجع استحسانا وان أكل بعض الطعام ثم علم بالعيب فكذا الجواب  
عنده وعنهما انه يرجع بنقصان العيب في الكل وعنهما انه يرد ما بقي اد وقال في الاختيار عندهما يرجع  
استحسانا وعنده لا يرجع الخ فان المفهوم من هذا انه في الهداية جعل الرجوع بالنقصان عندهما قياسا  
وعنده عندما استحسانا وفي الاختيار بالعكس وحاصله أن الرجوع بالنقصان عندهما قابل انه قياس وقيل انه  
استحسان ثم بعد قوله ما بالرجوع بالنقصان في صورة أكل البعض عنهما روايتان الاولى يرجع بنقصان الكل  
فلا يرد الباقي والثانية يرجع بنقصان ما أكل فقط ويرد ما بقي وأنت خير بأنه ليس في هذا ما يفيد أن احدي  
هاتين الروايتين قياس والاخرى استحسان كما فهمه الشارح بل كل منهما قياس على ما في الهداية والاستحسان  
قول الامام بعدم الرجوع بنسب الأصل وكل منهما استحسان على ما في الاختيار والقياس قول الامام المذكور  
قننه (قوله ولو أعتقه على مال) أي لا يرجع لانه حبس بدله وحبس البديل لحبس المبدل وعنه انه يرجع  
لانه انما للمالك وان كان بعوض ح عن الهداية وعند أبي يوسف يرجع في هذه المسائل (قوله أو كاتبه)  
هي بمعنى الاعاق على مال كافي البحر والكلام فيه مغن عن الكلام فيها ح (قوله أو قتله) هو ظاهر الرواية  
عن أصحابنا ووجهه أن القتل لم يعهد شرعا إلا للمعتق ونا وأما سقط عن المولى بسبب المالك فسار كما لم يستفد به  
عوضا وهو سلامة نفسه عن القتل ان كان عمدا أو بالدية ان كان خطأ فكانه باعه نهر (قوله طفله) ليس  
ببديل المصرح به في البحر والفتح الولد الصغير والكبير والعلة وهي أخلية المالك كما قد مرنا فيهما اد ح (قوله  
كذا ذكره المصنف) حيث قال فلما أعتقه على مال أو قتله بعد اطلاعه على عيب وقال محشمه الرمي صوابه  
قبل اطلاعه اذ هو محل الخلاف اذ يعده لا يرجع اجماعا ولهذا لم يقيده بالزلمي وأكثر الشراح وكأنه تبع  
العيني فيه وهو سهو (قوله في الرمن) أي شرح الكثر (قوله لكن ذكر في الجمع في الجميع) أي في جميع  
المسائل المذكورة وهي العتق على مال والكتابة والابق وهذا هو الصواب لما علمت من انه لا رجوع اجماعا

لو بعد الاطلاع على العيب لا لما قبل من انه يلزم أن لا يثق فرق بين هذه المسائل والمسائل المتقدمة فانه ممنوع  
 اذ الفرق واضح وهو ثبوت الرجوع في المسائل المتقدمة وعدمه في هذه اجماعا فافهم (قوله حتى العيني)  
 أي في شرحه على نظم المجمع أي فناقض كلامه في الرمن (قوله بالاولية) أي لانه اذا امتنع الرجوع اذا  
 كانت هذه الاشياء قبل الاطلاع على العيب يمنع بعد الاطلاع بالاولى لانه ادل دليل الرضى (قوله والاصل الخ)  
 قد مناساته عند قوله لجواز ردّه مطلقا والمحيطا وقد مناساته البناء على أصل آخر (قوله وفيه الخ) مكرر  
 مع ما قدمه قريبا ح (قوله فوجده فاسد الخ) لو قال فوجده معيبا لكان أولى لان من عيب الجوز قلده له  
 وسواده كما في البرازية وصرح في الذخيرة بأنه عيب لافساد واحتراز بقوله فوجده أي المبيع عما اذا كسر  
 البعض فوجده فاسدا فانه يرده أو يرجع بنقصه فقط ولا يقيس الباقي عليه وإذا قال في الذخيرة ولا يرده الباقي  
 الآن يبرهن أن الباقي فاسد اه أفاده في البحر وقوله فانه يرده الخ أي يرده ما كسر ولو غير مستفيع به أو يرجع  
 بنقصه فقط لو يتنفع به (قوله ان لم يتناول منه شيئا) فلو كسر فذاقه ثم تناول منه شيئا لم يرجع بنقصانه لرضاه  
 به وينبغي جريان الخلاف فيما لو اكل الطعام بجر وأصل البحث للزيلعي واعترضه ط بأن الخلاف في الطعام  
 اذا علم بالعيب بعد الاكل لا قبله (قوله نقصانه) أي لانه نقصان عيبه لا ردّه لان الكسر عيب حادث بجر وغيره  
 قلت الكسر في الجوز يزيد في غنّه فهو زيادة لا عيب تأمل (قوله الا اذا رضى البائع به) أي بأخذه معيبا  
 بالكسر فلا رجوع للمشتري بنقصانه (قوله ولو علم) أي المشتري بعيبه قبل كسره أي ولم يكسره قال  
 في النهر فلو كسره بعد العلم بالعيب لا يرده لانه صار راضيا اه ونبه على ذلك الزيلعي أيضا فقال لا يرده ولا يرجع  
 بالنقصان لان كسره بعد العلم به دليل الرضى اه لكن الزيلعي ذكر هذا بعد قوله وان لم يتنفع به أصلا واعترض  
 بأن محله هنا لانه ان لم يتنفع به أصلا يرده ويرجع بكل الثمن (قوله وان لم يتنفع به أصلا) بأن كان البيض متنا  
 والقضاء من الجوز خاويا وما في العيني أو من تخافه نظرا لانه يأكله الفقراء نهر قلت وكذا يتنفع به  
 باستخراج دهنه لكن هذا لو كان كثيرا بل قد يقال ولو قليلا لانه يباع لمن يستخرج دهنه فيكون له قيمة الا أن  
 يكون جوزه أو جوزين مثلا (قوله فله كل الثمن الخ) لانه تبين بالكسر أنه ليس بمال فكان البيع بأطلاق  
 هذا صحيح في الجوز الذي لا قيمة لقشره أما اذا كان له قيمة بأن كان في موضع يباع فيه كسره يرجع بمحصة اللب فقط  
 وقيل برده ويرجع بكل الثمن لان ماله بعت باعتبار اللب وظاهر الهداية يفيد ترجيحه وكذا في البيض أما يبيض  
 النعامة اذا وجد فاسدا بعد الكسر فانه يرجع بنقصان العيب قال في الغناية وعليه جرى في الفتح ان هذا يجب  
 أن يكون بلا خلاف لان ماله يبيض النعامة قبل الكسر باعتبار القشر وما فيه جميعا قال ابن وهبان وينبغي  
 أن يفصل بأن يقال هذا في موضع يقصد فيه الاتساع بالقشر أما اذا كان لا يقصد الاتساع الا بالمحج بأن كان  
 في بترية والقشر لا ينتقل كان كغيره قال الشيخ عبد البر ولا يخفى عليك فساد هذا التفصيل فان هذا القشر  
 مقصود بالشراء في نفسه يتنفع به في سائر المواضع وما ذكره لا ينهض لان هذا قد يتفق في كثير مما اتفقوا على محبة  
 بيعه ولا يكون ذلك موجبا لفساد المبيع اه نهر (قوله ولو كان أكثره فاسدا جاز بمحسته) أي بمحصة الصحيح  
 منه وهذا عندهما وهو الاصح كما في الفتح وكذا في النهر عن النهاية أما عنده فلا يصح في الصحيح منه أيضا لانه  
 كالجمع بين الحز والعبد في صفقة واحدة ووجه الاصح كما في الزيلعي انه بمنزلة ما لو فصل عنه لانه يتقسم غنسه  
 على أجزائه كالمكيل والموزون لا على قيمته اه أي بخلاف الحز مع العبد (تنبيه) عبر بالاكثر تعالى العيني  
 واعترض بأنه محتمل والصواب تعبير النهر وغيره بالكثير قلت وهو مدفوع لانه اذا صح فيما يكون أكثره فاسدا  
 يصح فيما يكون الكثير منه فاسدا بالاولى فافهم نعم الاولى التعبير بالكثير ليفيد صحة البيع في الكل اذا كان الفاسد  
 منه قليلا لانه لا يمكن التجزؤ عنه الا بالخروج عن قليل فاسد فكان كقليل التراب في الخنطة فلا يرجع شيء أصلا  
 وفي القياس يفسد كما في الفتح قال في النهر والقليل ما لا يخرج عنه الجوز عادة كالواحد والاثني في المائة كذا  
 في الهداية وهو ظاهر في أن الواحد في العشرة كثير وبه صرح في القنية وقال السر حسي الثلاثة عفو يعني  
 في المائة اه وفي البحر القليل الثلاثة وما دونها في المائة والكثير ما زاد اه وفي الفتح وجعل الفقيه أبو الليث  
 الخمسة والسته في المائة من الجوز عفو اه (فرع) اشترى أقتزة خنطة أو سمسم فوجد فيه ترابا ان كان يوجد مثله  
 في ذلك عادة لا يرده والا فان أمكنه ردّه كل المبيع يرده ولو أزداحس الخنطة وردد التراب أو الميعب مميزا ليس له

وأقتره شرحه حتى العيني  
 فيفيد البعدي بالاولوية قتبته  
 (لا) يرجع بشيء لا متناع الرد  
 بعله والاصل أن كل موضع  
 للبائع أخذه معيبا لا يرجع  
 باخراجه عن ملكه ولا يرجع  
 اختيار وفيه الفتوى على  
 قوله ما في الاكل وأقتره  
 القهستاني (شرى نحو يبيض  
 ويطبخ) يجوز قضاء (فكسره  
 فوجده فاسدا يتنفع به)  
 ولو علقا للدواب (فله) ان لم  
 يتناول منه شيئا بعد علمه بعيبه  
 (نقصانه) الا اذا رضى البائع  
 به ولو علم بعيبه قبل كسره فله  
 ردّه (وان لم يتنفع به أصلا فله  
 كل الثمن) لبطان البيع ولو  
 كان أكثره فاسدا جاز بمحسته  
 عندهما نهر

مطلب  
 وجد في الخنطة ترابا

ذلك فان ميزان تراب وأراد أن يخلطه ويرد أن أمكنه الرد على ذلك الكيل رد والابان نقص من ذلك الكيل شيء لا  
ورجع بنقصان الخنطة الآن برضى البائع بأخذها ناقصة برؤية وفي الخاتمة لولم يعد ذلك التراب عيبا  
فلا رد ولا فان لم يفسد رد وان ففسد خيرا المشتري بين أخذ الخنطة بجمعتها من الفن أو ردها وأخذ كل الفن  
(قوله وفي المجتبى الخ) هذه من أفراد مسألة الأكل السابقة ط فكان الأولى ذكرها هنا (قوله ردّه  
على بائعه) معناه أن له أن يخاسم الأول ويفعل ما يجب أن يفعل عند قصد الرد ولا يكون الرد عليه رداعلى بائعه  
بخلاف الوكيل بالبيع حيث يكون الرد عليه بالعيب بقضاء رداعلى موكله لأن البيع واحد فاذا ارتفع رجع  
الى الموكل بجر وقامه فيه وبخلاف الاستحقاق فإنه اذا حكم به على المشتري الاخير يكون حكما على كل الباعة  
كسأنى في باب قال في التمر وحذا الاطلاق قيده في المبسوط بما اذا ادعى المشتري العيب عند البائع الأول أما  
اذا أقام البينة أن العيب كان عند المشتري ولم يشهدا انه كان عند البائع الأول ليس للمشتري الأول أن يردّه  
اجماعا كذا في الفتح تبع للدراية اه وأقره في البحر أيضا قلت وهو مقيد أيضا بما اذا لم يعترف بالعيب بعد الرد  
قال في الفتح لو قال بعد الرد ليس به عيب لا يردّه على البائع الأول بالاتفاق (قوله لو ردّه عليه بقضاء) شامل  
لما اذا أقر بالعيب وامتنع من القبول فردّه عليه القاضي جبر كما اذا أنكر العيب فأبته بالبينة أو التناول عن  
البينة أو بالبينة على اقرار البائع بالعيب مع انكاره الاقرار به فانه يردّه على بائعه في الصور الأربع لكون القضاء  
فسخا فيها شرعية (تنبيه) البائع أن يمتنع عن القبول مع عله بالعيب حتى يقضى عليه لستعدي الى بائعه  
بجر عن البرؤية (قوله لانه فسخ) أى لأن الرد بالقضاء فسخ من الاصل فجعل البيع كأن لم يكن غاية الامر  
أنه أنكر قيام العيب لكنه صار مكذبا شرعا بالقضاء هداية والمراد انه فسخ فيما يستقبل لافى الاحكام  
الماضية بدليل أن زوائد البيع للمشتري ولا يردّ حاص الاصل وتمامه في البحر وسيد كر الشارح آخر الباب  
انه فسخ في حق الكل الا في مسألتين الخ وبأقنى تمامه (قوله ما لم يحدث به عيب آخر عنده) أى عند البائع  
الثاني قيد اقله ردّه على بائعه وقوله فيرجع تفرع على مفهوم القيد المذكور أى فان حدث عيب آخر عند البائع  
الثاني ثم ردّه عليه المشتري منه بالعيب القديم فلا يردّه على بائعه بل يرجع عليه بنقصان العيب القديم لأن العيب  
الحادث عنده يمنع من الرد وما قلناه من ارجاع ضمير عنده الى البائع الثاني أصوب من ارجاعه الى المشتري  
الثاني لثلاث مخالفات قول الامام لما في البحر لو باعه فاطلع مشتريه على عيب قديم به لا يحدث مثله وحدث عنده  
عيب ورجع بنقصان العيب القديم فعنده لا يرجع البائع على بائعه بنقصان العيب القديم وعندهما يرجع كذا  
ذكره الاسيحاى ومثله في الصغرى اه فافهم (قوله وهذا) أى اشتراط القضاء للرد اه ح (قوله لو بعد  
قبضه) أى قبض المشتري الثاني المبيع ط (قوله فلو قبله الخ) أى فلو كان الرد قبل قبضه فالمشتري الأول أن  
يردّه على البائع الأول مطلقا سواء كان ردّه عليه بقضاء أو برضى المشتري الأول الذى هو البائع الثاني لأن بيع  
المبيع قبل قبضه لا يجوز فلا يمكن جعله يباع جديدا في حق غيره كما جعل فسخا من الاصل في حق الكل فصار  
كل لو باع المشتري الأول للثاني بشرط الخيار له أو يباع فيه خيار رؤية فانه اذا فسخ المشتري الثاني بحكم الخيار  
كان للأول أن يردّه مطلقا والفسخ بالخيارين لا يتوقف على قضاء قال الزيلعي وفي العقار اختلاف المشايخ  
على قول أبي حنيفة والظاهر أنه يبيع جديد في حق البائع الأول لأن العقار يجوز بيعه قبل القبض عنده فليس  
له أن يردّه على بائعه كأنه اشتراه بعد ما باعه وعند محمد فسخ لانه لا يجوز بيعه قبل القبض عنده وعند أبي يوسف  
يبع في حق الكل اه من حاشية نوح أفندي (قوله وهذا) الاشارة الى قوله ردّه على بائعه (قوله  
فلا رد مطلقا) أى لا بقضاء ولا برضى لأن بيعه بعد رؤية العيب دليل الرضى به (قوله وهذا) أى اشتراط  
القضاء للرد (قوله في غير التقدين) قال في البحر وقيد بالمبيع وهو العين احتراز عن الصرف فانه يجعل  
فسخا اذا رد بعيب لافرق بين القضاء والرضى لانه لا يمكن أن يجعل يباع جديدا الا بالدينار هنا لا يتعين في العقود  
فاذا اشترى دينار ابدراهم ثم باع الدينار من آخر ثم وجد المشتري الثاني بالدينار عيبا وردّه المشتري بغير قضاء فانه  
يردّه على بائعه لما ذكرنا وجهه في الكافي بأن العيب ليس بمبيع بل المبيع السليم فيكون المبيع ملك البائع فاذا  
ردّه على المشتري يردّه على بائعه أما هنا المبيعان موجودان وذكر في الظهيرية وعلى هذا اذا قبض رجل  
دراهم على رجل وقضاها من غريمه فوجدها غريمه زبوا فاردّها عليه بلا قضاء فله ردّها على الأول اه وما ذكره

وفي المجتبى لو كان سنا ذابا  
فأكله ثم اتز بائعه بوقوع  
قارة فيه رجع بنقصان العيب  
عندهما وبه يفتى (باع  
ما اشتراه فرد) المشتري

الثاني (عليه عيب ردّه على  
بائعه لو ردّه عليه بقضاء) لانه  
فسخ ما لم يحدث به عيب آخر  
عنده ف يرجع بالنقصان وهذا  
(لو بعد قبضه) فلو قبله ردّه  
مطلقا في غير العقار كذا في خيار  
الرؤية أو الشرط درر وهذا  
اذا باعه قبل اطلاعه على  
العيب فلو بعد ردّه فلا رد مطلقا  
بجر وهذا في غير التقدين  
لعدم تعيينهما فله الرد مطلقا  
شرح مجمع

مطلب  
لا يرجع البائع على بائعه بنقصان  
العيب

مطلب  
هم قبض من غريمه دراهم  
فوجدها زبوا فاردّها عليه بلا  
قضاء



في الظهيرة أتى به الخدم الرمي - تبعنا في فتاوى قارئ الهداية وفتاوى ابن نجيم وهذا اذا لم يكن أكثر بقبض  
حقه أو الثمن أو الدين فلو أكثر بذلك ثم جاء ليرده لم يقبل منه لتناقضه كما أوضح ذلك العلامة الطرسوسي في أنفع  
الوسائل ونقلت ذلك في تنقيح الحامدية وبقي ما اذا انصرف فيه القابض بعد علمه بعيبه فانه لا يردّه اذا رده عليه  
لما في القضية برهن القاضى عبد الجبار اذا أخذ من دينه ديناراً فجعله في الروث ليروح أو جعل الدرهم في البصل  
ونحوه ليس له الرد كما لو دأى عيب مشريه ليس له الرد اهـ فليحفظ لكن سيد كرا الشارح من موانع الرد اعرض  
على البيع الا الدرهم اذا وجد هازي فاعرضها على البيع فليس برضى وسيد كرهه أيضاً في آخر متفرقات  
البيوع وعمله في الجرب بأن حقه في الجباد فلم تدخل الزنوف في ملكه لكن صرحوا بأنه لو تجاوز بها ملكها  
وضارت عين حقه فصار الحاصل انه لو رضى بها امتنع الرد ولا فلا ردها وان عرضها على البيع وبه يظهر أن  
عرضها على البيع لا يكون دليل الرضى بها فيحمل ما مر عن القضية على ما اذارضى بها صريحاً فليست مثل وسأأتى  
في متفرقات البيوع مبناً وشرحاً لو قبض زيفاً بدل جيد كان له على آخر جاداً لا به فلو علم وأنفقه كان قضاء اتفاقاً  
ونفق أو أنفقه فهو قضاء لحقه فلو قاتل رده اتفاقاً وقال أبو يوسف اذا لم يعلم برده مثل زيفه ويرجع بحبيده  
استحساناً كما لو كانت ستوفة أو تبرجة واختاروه للفتوى اهـ (قوله ولورده برضاء الخ) أى لو رد المشتري  
الثاني على الاول برضاء ليس له رده على بائعه سواء كان العيب يحدث مثله في المدة كالمرض او لا كالاصبع الزائدة  
لان الرد بالعيب بعد القبض اقالة وهي بيع جديد في حق الثالث وضح في حق المتعاقدين والبائع الاول والثالث  
فصار في حقه كأن المشتري الاول اشتراه من الثاني فلا خصومة له مع بائعه لا في الرد ولا في الرجوع بالنقصان  
بخلاف الرد بقضاء القاضى فانه فسخ في حق الكل اعموم ولا يته فيصير كأن البائع الاول لم يبعه أفاده فوج  
افندى (تنبيهه) الوكيل بالبيع على هذا التفصيل فاذا رده عليه المبيع بقضاء لزم الموكل ولو بدونه لزمه دون  
الموكل وليس له أن يخاصم الموكل وان كان العيب لا يحدث مثله هو الصحيح لان الرد بقضاء في حق الموكل بمنزلة  
الاقالة وتماه في الخاتمة (قوله أو حط عن) فيما اذا حدث عنده عيب آخر فانه يحط من الثمن نقصان العيب  
كأمر (قوله بعد قبضه المبيع) قيد اتفاقي لأن البائع له المطالبة بالثمن قبل تسليم المبيع فاذا ادعى المشتري  
عيباً لم يجبر فصدق عدم الجبر قبل القبض أيضاً بجر واعتراض بأنه لا يجبر وان ثبت المطالبة قلت وهو ممنوع  
والا لافائدة المطالبة فافهم (قوله لم يجبر المشتري) لاحتمال صدقه عيني والا لولى للشارح ذكر المشتري عقب  
قوله ادعى لتسحب الثمن كرها عليه (قوله لا ثبات العيب) أى اثبات وجوده عنده وعند البائع فاذا أثبت  
كذلك رد المبيع على البائع أو قبله ودفع ثمنه (قوله أو يحلف بائعه على نفسه) أى نفي العيب عنده أى عند  
البائع وقوله ويدفع الثمن أى المشتري بعد أن حلف البائع وقوله ان لم يكن شهود مرتب بقوله ويحلفه أو بقوله  
ويدفع والا لولى اسقاطه للعلم به من عطف أو يحلف على يبرهن ثم اعلم أن المتبادر من هذا أن له تحلف البائع  
قبل اقامة البيعة على قيام العيب للعالم وهذا قولهما ورواية ضعيفة عن الامام والصحيح عنده ما ذكره عقبه في  
مسألة دعوى الاباق من انه لا يحلف بائعه حتى يبرهن المشتري انه أبى عنده كما أبى يانه وعن هذا أقول الزيلعي  
قول الكثر أو يحلف بائعه بقوله أى بعد اقامة المشتري البيعة انه وجد فيه عنده أى عند المشتري وأقوله في الجرب  
اذا أكثر البائع بقيام العيب به ولكن أنكركدمه واعترضه في النهر بأنه مما لا دليل في كلامه عليه ثم قال وقد  
ظهر لي أن موضوع هذه المسألة في عيب لا يشترط تكراره كالولادة فاذا ادعى المشتري ولا برهان له حلف بائعه  
وقوله بعده ولو ادعى ابا قايان لما يشترط تكراره والا كان الثاني حشواً فندبره فاني لم أرم من عرج عليه اهـ قلت  
واشار اليه الشارح بقوله الاتي بما يشترط الخ (قوله وان ادعى غيبة شهوده) أى عدم حضورهم في المصر أما  
لو قال لي بيعة حاضرة أمهله القاضى الى المجلس الثاني اذا ضرر فيه على البائع بجر (قوله تقبل خلافاً لهما  
فتح) عبارة الفتح تقبل في قول أبي حنيفة وعند محمد لا تقبل ولا يحفظ في هذا رواية عن أبي يوسف اهـ وذكر قبله  
انه لو قال لي بيعة حاضرة ثم أتى بها تقبل بلا خلاف (قوله ولازم العيب بنكوله) أى لزمه حكمه لان النكول حجة  
في المال لا يبدل أو اقرار (قوله ابا قايان ونحوه الخ) احتراز عما لا يشترط تكرره وهو ثلاث زنى الجارية والتولد  
من الزنى والولادة كما قدمه اول الباب فيها لا يشترط اقامة البيعة على وجودها عند المشتري بل يحلف عليها  
البائع ابتداء كافي الجبر (قوله عندهما) أى عند البائع والمشتري (قوله وجنون) قبل هذا على القول

(ولو) رده (برضاء) بلا قضاء

(لا) وان لم يحدث مثله في الاصح

لانه اقالة (ادعى عيباً) موجبا

لفسخ أو حط عن (بعد قبضه

المبيع لم يجبر) المشتري (على

دفع الثمن) للبائع (بل يبرهن)

المشتري لاثبات العيب (أو

يحلف بائعه) على نفيه ويدفع

الثمن ان لم يكن شهود (وان

ادعى غيبة شهوده دفع) الثمن

(ان حلف بائعه) ولو قال

أحضرهم الى ثلاثة أيام أجله

ولو قال لا يثبت خلفه ثم أتى

بها تقبل خلافاً لهما فتح (ولزم

العيب بنكوله) أى البائع عن

الحلف (ادعى) المشتري (ابا قايان)

ونحوه مما يشترط رده وجود

العيب عندهما كبول وسرقة

وجنون

قوله مرتبط بقوله ويحلفه هكذا

يحطه مع ان الذي في الشارح

أو يحلف بائعه على نفيه كافي

صدر التولية فتأمل اهـ صحيحه

الضعف المنقول عن العبيّ فيما تقدّم اه قلت الذي تقدّم هو أنّ الجنون مما يختلف صغرا وكبرا بمعنى انه اذا وجد في يد البائع في الصغرو وفي يد المشتري في الكبير لا يكون عيبا كالاباق وأخويه والكلام هنا في اشتراط المعاودة عند المشتري وهو القول الاصح كما تقدمه الشارح وهذا أغري ذلك كما لا يخفى ونسبه عليه ط أيضا فافهم (قوله لم يحلف بانه) قال في البحر أي اذا ادعى عيبا بطل عليه الرجال ويمكن حدوثه فلا بد من إقامة البيّنة أو لا على قيامه بالمبيع مع قطع النظر عن قدمه وحدوثه لينتصب البائع خصما فان لم يبرهن لا يمين على البائع عند الامام على الصحيح وعندهما يحلف على نفي العلم وتعامه فيه (قوله اذا أنكر قيامه للرجال) أمّا لو اعترف بذلك فانه يسأل عن وجوده عنده فان اعترف به رده عليه بالتماس من المشتري وان انكر طوب المشتري بالبيّنة على أن الاباق وجد عند البائع فان أقام مهاردة والاحلف نهر (قوله انه قد أبى عنده) أي عند المشتري نفسه لا أن القول وان كان قول البائع لكن انكاره انما يعتبر بعد قيام العيب به في يد المشتري ومعرفة تكون بالبيّنة درر (قوله فان برهن) أي المشتري على قيامه للرجال نهر (قوله حلف بانه عندهما) صوابه اتفاقا لان الخلاف في تحلف البائع انما هو قبل برهان المشتري كما علمت أمّا بعده فانه يحلف اتفاقا لانه انتصب خصما حين أثبت المشتري قيام العيب عنده عند الامام فكذا عندهما بالاولى (قوله بالله ما أبى قط) عدل عن قول الكز وغيره بالله ما أبى عندك قط بزيادة الظرف لما قاله الزياهي من أن فيه ترك النظر للمشتري لانه يحتمل انه باعه وقد كان أبى عند غيره وبه يردّ عليه فالاحوط أن يحلف ما أبى قط أو ما يستحق عليك الرد من الوجه الذي ذكره أول قد سلّمه وما به هذا العيب قال في النهر الا أن كون حذف الظرف أحوط بالنظر الى المشتري مسلّم لا بالنظر الى البائع اذ يجوز انه أبى عند الغاصب ولم يعلم منزل المولى ولم يقدر عليه وقد مرّ أنه ليس بعيب فالاحوط بالله ما يستحق عليك الرد الخ وما بعده وفي البرازية والاعتماد على المروي عن الثاني بالله ما لهذا المشتري قبل حق الرد بالوجه الذي يدعيه تحليفا على الحاصل اه ولا يحلف بالله لقد باعه وما به هذا العيب لا في ترك النظر للمشتري بل هو از حدوثه بعد البيع قبل التسليم فيكون بارامع انه يوجب الرد قيل كيف يحلف على البتات مع انه فعل الغرر والتحليف فيه انما يكون على العلم واجيب بأنه فعل نفسه في المعنى وهو تسليم المعقود عليه سليما كما التزمه فانه السرخسي قال في الفتح ومما تظار حنانه انه لو لم يأت عند البائع وأبى عند المشتري وكان أبى عند آخر قبل هذا البائع ولا علم للبائع بذلك فادعى المشتري بذلك وأثبت يردّ به ولو لم يقدر على اثباته له أن يحلفه على العلم وكذا في كل عيب يردّ في تكرره اه والمطارحة القاء المسائل وهي هنا ليست في أصل الرد كما ظنه في البحر فقال انه منقول في القنية بل في تحليفه على عدم العلم أخذ من قواهم انما يحلف على البتات لا دعائه العلم به والغرض هنا انه لا علم له به فتدبره اه ما في النهر ملخصا وتعامه فيه (قوله وما جن) الاولى اسقاطه كما تعرفه (قوله وفي الكبير الخ) عطف على محذوف تقديره هذه الكيفية في اباق الصغير وفي الكبير الخ ط (قوله لا اختلافه صغرا وكبرا) فيحتمل انه أبى عنده في الصغر فقط ثم أبى عند المشتري بعد البلوغ وذلك لا يوجب الرد لا اختلاف السبب على ما تقدّم فلما ألتزمه الحلف على ما أبى عنده قط أضر رنا به وألزمناه ما لا يلزمه ولو لم يحلف أصلا أضر رنا بالمشتري فيحلف كما ذكره وكذا في كل عيب يختلف فيه الحال فيما بعد البلوغ وقوله بخلاف ما لا يختلف للجنون فتح فعلى هذا كان الاولى اسقاط قوله وما جن لانه لا يناسب قوله وفي الكبير الخ (قوله خني كتابان) أي من كل عيب لا يعرف الا بالتجربة والاختبار كالسرقة والبول في الفراش والجنون والزنى فتح (قوله وعلم حكمه) أي حكم رده مما ذكره المصنف اتفاقا (قوله للتيقن به) أي في يد البائع والمشتري فتح (قوله اذ لم يدع الرضى به) أي رضى المشتري به أو العلم به عند الشراء أو البراء منه فان ادعاه سأل المشتري فان اعترف امتنع الرد وان أنكر أقام البيّنة عليه فان عجز يستخلف ما علم به وقت البيع أو ما رضى ونحوه فان حلف رده وان نكل امتنع الرد فتح (قوله ككبد) أي كوجع كبد وطحال فتح وفي بعض النسخ ككبدى بياء النسب أي كداء منسوب الى الكبد (قوله فيكفي قول عدل) أي لتوجه الخصومة قال في الفتح فان اعترف به عندهما رده وكذا اذا أنكره فأقام المشتري البيّنة أو حلف البائع فنكس الا ان ادعى الرضى فيعمل ما ذكرنا وان أنكره عند المشتري يريه طبيين مسلمين عدلين والواحد يكتفي والاشنان احوط فاذا قال به ذلك يخصمه في انه كان عنده اه واشتراط العدلين منهم انما هو الرد والواحد لتوجه الخصومة فيحلف البائع كما

(لم يحلف بانه) اذا أنكر  
قيامه للرجال (حتى يبرهن  
المشتري انه) قد (أبى عنده  
فان برهن حلف بانه) عندهما  
(بالله ما أبى) وما سرق وما جن  
(قط) وفي الكبير بالله ما أبى  
مذبلخ مبلغ الرجال لا اختلافه  
صغرا وكبرا واعلم أن العيوب  
أنواع خني كتابان وعلم حكمه  
وظاهر كعور وصمم واصبع  
زائدة أو ناقصة فيقتضى بالرد  
بلا يمين للتيقن به اذ لم يدع  
الرضى به وما لا يعرفه الا الاطباء  
ككبد فيكفي قول عدل

في البدائع ولكن في أدب القاضي ما يحالفه بجر قال في البرازية وفي أدب القاضي الذي يرجع فيه إلى الإطباء لا يثبت في حق توجه الخصومة ما لم يتفق عدلان بخلاف ما لا يطلع عليه الرجال حيث ثبت بقول المرأة الواحدة في حق الخصومة لا في حق الرد اهـ قلت الأول أظهر لأن العدلين يكتفي بهما للأشياء فيكفي الواحد لتوجه الخصومة ولذا جزم به في الخاتمة حيث قال أن أخبر بذلك واحد ثبت العيب في حق الخصومة والدعوى وإن شهد عدلان أنه قد جزم كان عند البائع رده على البائع (قوله فيكفي قول الواحدة) أي لاثبات العيب في حق الخصومة لا في الرد في ظاهر الرواية خاتمة وقد أشار إلى هذا بقوله فيحلف البائع أن لو ثبت الرد بقولها لم يحجج إلى التحلف وهذا إذا كان بعد القبض بالاتفاق كما في شرح الجامع لقاضي خان فلو قبله ففيه اختلاف الروايات في الخاتمة أن آخر ما روى عن محمد وأبي يوسف أنه يرد بشهادتين إلا في الحبل فلا ترد بشهادتين وفي الذخيرة الواحدة العدالة تكفي والتشأن أحوط فإذا قالت واحدة عدلة أو فشتان أنها حلفت يثبت العيب في حق توجه الخصومة ثم إن قالت أو قالتا كان ذلك عند البائع إن كان ذلك بعد القبض لا ترد بل يحلف البائع لأن شهادة النساء حجة ضعيفة والعقد بعد القبض قوى ولا يفسخ العقد القوي بحجة ضعيفة وإن قبل القبض فكذلك لا رد بقول الواحدة أما المثنى فقل على قياس قوله لا ترد وعلى قياس قولهما ترد وذلك كالحلف أنهما لا ترد في ظاهر رواية أصحابنا وفي القدوري أنه المهور من قولهما لأن ثبوت العيب بشهادتين ضروري ومن ضرورة ثبوت توجه الخصومة دون الرد فيحلف البائع فإن نكل تأيدت شهادته بـ (قوله فثبت الرد وروى الحسن عن الإمام ثبوت الرد بشهادتين إلا في الحبل لأنه تعالى نولي علمه بنفسه اهـ ما في الذخيرة ملخصاً ثم ذكر روايات أخر والحاصل أن شهادة الواحدة أو اثنتين يثبت بها العيب المذكور في حق توجه الخصومة لا في حق الرد سواء كان ذلك قبل القبض أو بعده في ظاهر الرواية عن علمائنا الثلاثة وهو المشهور فكان هو المذهب المعتمد وإن اقتصر في كثير من الكتب على خلافه وقد مناهم ما يؤيد ذلك عن الفتح في آخر خيار الشرط ولا ينافي ذلك ما اتفق عليه أصحاب المتون في أول كتاب الشهادة من قبول شهادة الواحدة في البكارة والعيوب التي لا يطلع عليها إلا النساء لأن المراد به أن العيب يثبت بقولهن ليحلف البائع كما نص عليه في الهداية هناك وهذا معنى قولهم هنا ثبت في حق توجه الخصومة فاعنتم تحقيق هذا المثل فإنك لا تجد في غير هذا الكتاب والحمد لله الملك الوهاب (قوله قلت وبقي خامس الخ) هذا الفرع مذكور في الفتح والبحر والنزهات كنهم اقتصر على عدل الأنواع أربعة فلما رأى الشارح مخالفة حكمه لهذه الأربعة جعله نوعاً خامساً فكان من زيادته الحسنة فافهم قلت ومن هذا النوع ما لو ادعى ارتفاع خيض الجارية فقد صرحوا بأنه لا تقبل الشهادة عليه لأنه لا يعلم إلا منها وتوجه الخصومة بقولها على ما اختاره في الفتح نعم على ما اختاره غيره من أنه لا بد من دعوى المشتري أنه عن داء فيرجع فيه إلى شهادة الأطباء أو عن جيل فيرجع إلى شهادة النساء لا يكون من هذا النوع بل من أحد النوعين قبله (فروع) لو أراد المشتري الرد ولم يدع البائع عليه مسقطاً لم يحلف المشتري وعند الثاني يحلف وفي البدائع لو أخبرت امرأة بالحبل وأمرأتان لا يستحلفان الخصم بل لا يطلب المدعى إلا في مسائل منها خيار العيب وفي البدائع لو أخبرت امرأة بالحبل وأمرأتان بعدهم صححت الخصومة ولا يقبل قول النافية وفي التهذيب برهن البائع أنه حدث عند المشتري وبرهن المشتري أنه كان معيباً في يد البائع تقبل بينة المشتري بجر ملخصاً (قوله قبل القبض للكل) ذكر الكل غير قد فات قبض البعض حكمه كحكم ما إذا لم يقبض الكل كإدراكه المصنف عقبه ولكن لما أفرده المصنف البعض بالذكور علم أن كلامه هنا في الكل فلذا صرح به الشارح ثم لو قال المصنف قبل القبض ولولا بعض لاستغنى عن قوله بعده وإن قبض أحدهما (قوله خير في الكل) أي في القيمي وغيره بقوله وان بعده خير في القيمي لا في غيره فالمراد أنه يخبر في الباقي بعد الاستحقاق بين أمساكه وردة فليس المراد بالكل كل المبيع حتى يرد عليه أن البيع في البعض المستحق باطل فافهم (قوله لتفرق الصفقة) أي تفرقها على المشتري قبل تمامها لأنها قبل القبض لم تتم فلذا كان له الخيار (قوله وان بعده الخ) أي وإن كان استحقاق البعض بعد القبض خير في القيمي لا في غيره إذا لم يضره التبعض (قوله كاسيبي) لم أره في هذا الباب صريحاً تأمل (قوله فلو استحق) بيان لقوله فحكمه حكم ما قبل قبضهما وقوله أو تعيب زيادة بيان والافالكلام في الاستحقاق وأما تعيب أحد الشئيين فسيذكره المصنف في قوله اشتري عبد بن الخ (تبيينه) حاصل ما ذكره المصنف في هذه المسائل ما في جامع

مطلب

فيم لا يطلع عليه إلا النساء

ولا يثبته عند بائعه عدلين وما

لا يعرفه إلا النساء كرتق فيكفي

قول الواحدة ثم يحلف البائع

عمى قلت وبقي خامس ما لا

يتطره الرجال والنساء فتي

شرح قاضي خان شرى جارية

وادعى أنها اختنى حلف البائع

(استحق بعض المبيع فإن)

كان استحقاقه (قبل القبض)

للكل (خير في الكل) لتفرق

الصفقة (وان بعده خير

في القيمي لا في غيره) لأن

تبعض القيمي عيب لا للمثل

كاسيبي (وان شرى شئين

فقبض أحدهما دون الآخر

فحكمه حكم ما قبل قبضهما)

فلو استحق أو تعيب أحدهما

خير

مطلب

يحلف المشتري أنه لم يفعل

مسقطاً لخيار العيب

مطلب

في تخيير المشتري إذا استحق

بعض المبيع

الفصولين عن شرح الطحاوي - لو استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل المبيع في قدر المستحق ويخبر المشتري في الباقي سواء أوثرت الاستحقاق عيباً في الباقي أو لا لتفرق الصفقة قبل التمام وكذا لو استحق بعد قبض بعضه سواء استحق المقبوض أو غيره بخير لما مر من التفرق ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو أوثرت الاستحقاق عيباً فيما بقي يخبر المشتري ولو لم يورث عيباً فيه - كثر بين أوقتين استحق أحدهما أو كليهما أو ورنى - استحق بعضه ولا يضرب بعضه فالمشتري يأخذ الباقي بلا خيار اه وفي النهر عن العناية حكم اللعب والاستحقاق سببان قبل القبض في جميع الصور يعني فيما يكال ويوزن وغيرهما وحكمهما بعد القبض كذلك إلا في المكيل والموزون (قوله وما في الحاروي) أي من أنه إذا أسسك بعد الاطلاع على العيب مع قدرته على الرد كان رضاه ح (قوله كدليل الرضى) مما يأتي قريباً وصريحه بالاولى (قوله وفي الخلاصة الخ) حيث قال وجده عيباً ولم يجد البائع ليرده فأطعمه وأمسكه ولم يتصرف فيه تصرفاً يذلل على الرضى فإنه يردّه على البائع لو حضر ولو حلك يرجع بالنقصان اه أي ولا يرجع على بائعه بالنقص وهذا إذا لم يرفع الأمر إلى القاضي كما سيذكره المصنف (قوله واللبس والركوب الخ) أي لو اطلع على عيب في المبيع فلبسه أو ركبته لحاجته فهو رضى دلالة ولو كان ركوبه للدابة لينظر إلى سيرها ولبسه الثوب لينظر إلى قدره كما في النهر وغيره فإن قلت إن فعل ذلك لا يطل خيار الشرط فكذلك أخبار العيب قلت فرق في الأخيرة بأن خيار الشرط مشروع للاختبار واللبس والركوب مرة يراد به ذلك بخلاف خيار العيب فإنه مشروع للرد ليس إلى رأس ماله عند العجز عن الوصول إلى الفاتت فلا يحتاج إلى أن يختار المبيع (تنبيه) أشار إلى أن الرضى بالعيب لا يلزم أن يكون بالقول ثم إن الرضى بالقول لا يصح معلقاً لما في البحر عن البرازية عثر على عيب فقال للبائع إن لم أرد اليك اليوم رضيت به قال بمجد القول باطل وله الرد (قوله والمداواة له أوبه) أي أنه يشمل ما لو كان المبيع عبداً مثلاً فداواه من عيبه أو كان دواءً فداوى به نفسه أو غيره بعد اطلاعه على عيب فيه (قوله رضى بالعيب الذي يداويه فقط) قال في البحر المداواة إنما تكون رضى بعيب دواؤه أما إذا دوى المبيع من عيب قد برئ منه البائع وبه عيب آخر فإنه لا يمنع رده كما في الوالوجية اه وفي جامع الفصولين شرى معيافاً رضى عيباً آخر فباع الأول مع علمه بالثاني لا يردّه ولو عالج الأول ثم علم عيباً آخر فله رده اه قلت بقي ما لو اطلع على العيب بعد الشراء ولم يكن قد برئ البائع منه فدواؤه ثم اطلع على عيب آخر وظاهر كلام الشارح أنه يردّه وهو الظاهر كما لو رضى بالأول صريحاً ثم رأى الآخر فقدر رضى بعيب دون عيب أو بعيب واحد لا بعيين تأمل ثم رأيت في الأخيرة عن المشتق عن أبي يوسف وجد بالخارية عيباً فداواها فإن كان ذلك دواءً من ذلك العيب فهو رضى والا فلا إلا أن يتقهما اه (قوله ما لم يتقصه) كما إذا دوى يده الموجود عتقت أو عينه من بياض بها فاعورت فإنه يمنع رده بعيب آخر لما حدث فيه من النقص عند المشتري ط (قوله بعد العلم بالعيب) أي علمه بكون ذلك عيباً في الخاتمة لورأى بالامة قرحة ولم يعلم أنها عيب فشرها ثم علم أنها عيب له ردّها لأنه مما يشبهه على الناس فلا يثبت الرضى بالعيب اه وقدّمنا أنه لو كان مما لا يشبهه على الناس كونه عيباً ليس له الرد وفي نور المعين عن المنية قال البائع بعد تمام البيع قبل القبض تعيب المبيع فاتهمه المشتري في أخباره ويقول إن غرضه أن أردّ عليه فتقبضه المشتري لا يكون رضى بالعيب ولا تصرفه إذا لم يصدق له لكن الاحتياط أن يقول له لا أعلم بذلك وأنا لا أرى بالعيب فلو ظهر عندي أردّه عليك اه (قوله والارض) أي نقصان العيب (قوله ومنه العرض على البيع) ولو بأمر البائع بأن قال له اعرضه على البيع فإن لم يشتري منك رده على - ولو طلب من البائع الإقالة فأبى فليس بعرض فله الرد ولو عرض بعض المبيع على البيع أو قال رضيت ببعضه بطل خيار الرؤية وخيار العيب جامع الفصولين وقدّمنا عن الأخيرة أن قبض المبيع بعد العلم بالعيب رضى بالعيب وفي جامع الفصولين قبض بعضه رضى ثم نقل ليس برضى حتى يسقط خياره عند أبي يوسف اه قلت وهذا في غير المثلي لما في البحر عن البرازية لو عرض نصف الطعام على البيع لزمه النصف ويرد النصف كالمبيع اه وسيذكر الشارح الكلام في الاستخدام (تنبيه) نقل في البحر من جملة ما يدل على الرضى بالعيب بعد العلم به الاجارة والعرض عليها والمطالبة بالغلة والرحن والكتابة ما لو أجره ثم علم بالعيب فله تنصها للعدو ويردّه بخلاف الرهن فلا يردّه إلا بعد التفكك ومنه ارسال ولادة البقرة عليها يرثع منها وحلب لبنها أو شربه وحل يرجع بالنقصان قولان وأبداء سكنى الدار لا الدوام عليها وسقي الارض وزراعتها وكسح الكرم والبيع كالأوبعضا والاعتاق والهبة

مطلب  
فيما يكون رضى بالعيب

(وهو) أي خيار العيب بعد رؤية العيب (على التراخي) على المعتمد وما في الحاروي غريب بجر (فلو خاصم ثم تولا ثم عاد و خاصم فله الرد) ما لم يوجد مبطله كدليل الرضى فتح وفي الخلاصة لو لم يجد البائع حتى ذلك رجع بالنقصان (واللبس والركوب والمداواة) له أوبه عيني (رضى بالعيب) الذي يداويه فقط ما لم يتقصه برجسدى وكذا كل مفيد رضى بعد العلم بالعيب يمنع الرد والارض ومنه العرض على البيع

مطلب  
فيما يكون رضى بالعيب ويمنع الرد

ولو بلا تسليم لانهم أقوى من العرض ودفع باقي الثمن وجمع غلات النخلة وكذا تركها لانه تضییع وليس منه كل  
ثم الشجر وغلة الثمن والدار وارضاع الامه ولد المشتري وضرب العبدان لم يؤثر الضرب فيه اه ملخصا وفي  
الذخيرة اذا اطلعه بعد رؤية العيب أوجبه او جزأه فليس برضى ثم ذكر تفصيلا في الخاتمة بين كونها دواء  
لذلك العيب فهو رضى والا فلا وفيها أمر رجل ببيعته ثم علم أن به عيبا فان باعه الوكيل بحضرة الموكل ولم يقل  
شيئا فهو رضى بالعيب (قوله الا الدراهم الخ) ذكر المسألة في الذخيرة وجامع الفصولين وغيرهما وسيد كرها  
الشارح في آخر متفرقات البيوع عن الملتقط انه ينبغي أن يذكر هنا أيضا ما استخرج رده قبل البيع بزيادة وشروطها  
كالتوب السويق أو خايط الثوب ثم اطلع على عيب ثم باعه فان بيعه بعد رؤية العيب لا يكون رضى وله الرجوع  
بنقصانه كما مر فتذكر الوعده على البيع بالاولى (قوله فليس برضى) فلا يمنع الرد على المشتري لان ردها  
لكونها بخلاف حقه لان حقه في الجياد فلم تدخل الزيف في ملكه بخلاف المبيع العين فانه ملكه فالعرض  
رضى بعيه بحر ومثل ذلك ما لو باعها ثم ردت عليه بلا قضاء فله ردها على بائعه كما قدمه الشارح عند قوله باع  
ما اشتراه الخ وقد استعام الكلام على ذلك (قوله كعرض ثوب الخ) مختصر قوله على البيع والتشبيه في عدم  
الرضى (قوله قال نعم) الاولى فقال نعم عطف على قال الاول (قوله لازم) جواب لو أى لزم البيع ولا يمكنه  
رده بالعيب قال في نور العين وهذه تصلح حيلة من البائع لاسقاط خيار العيب عن مشتريه (قوله ولا تقرير  
للملك) لفظ لا مبتدأ وتقرير خبره والضمير في ملكه للبائع كانه يقول لا أبيع له لكونه ملكا لاني أردته عليك وفي  
البرازية وينبغي أن يقول بدل قوله نعم لا لان قوله نعم الخ يريد بذلك تنبيه المشتري على لفظ يتمكن به من  
الرد وهو لفظ لا ويحذره من مانع الرد وهو نعم ط وبه اندفع توقف المحشى في هذه العبارة وكأنه فهم ان قوله  
وينبغي أن يقول الخ أى يقول الناقل لحكم المسألة فيصير المعنى ولو قال له البائع أتبيعه فقال لا لزم ففنا في  
ما ذكره الشارح وليس كذلك بل ضمير يقول للمشتري أى ينبغي للمشتري أن يقول لا بدل قوله نعم لئلا يلزم  
البيع فيكون تحذير للمشتري فافهم ثم ان الذى رأيت في البرازية وغايب نسخ البحر نقلا عنه ولا تقرير لمكتسبه  
أى تمكنه من الرد على البائع وعليه فالضمير للمشتري (قوله الركوب للرد على البائع) وكذا الركوب ليرده  
فيجز عن البينة فركبه ما يافله الرد بجزع جامع الفصولين أى له رده بعد ذلك اذا وجد بئته على كون العيب  
قدما لان ركوبه بعد العجز ليس دليل الرضى (قوله أو لشراء العلف لها) فلوركها العلف ذابة أخرى فهو رضى  
كما في الذخيرة (قوله لعجز أو صعوبة) أى العجز عن المشى أو صعوبة الاداء بكونها لا تتقدم معه (قوله وهل هو)  
أى قوله ولا بد منه (قوله واعتمده المصنف الخ) الذى فى شرح المصنف والدرر والشمى والبحر جعله قيدا  
للاخيرين فقط ولكن فى كثير من النسخ واعتمده المصنف بلا ضمير وهى الصواب فقوله وغيرهم بالخز عطف على  
محجور اللام فى قوله تعالى الدرر الخ وقوله الاول بالنصب مفعول اعتمده أى على نسخة اعتمده بالضمير يكون  
قوله وغيرهم مرفوعا والتقدير واعتمده غيرهم الاول ومشى فى الفتح على الاول وفى الذخيرة على الثانى قال ويدل  
له ما ذكره محمد فى السير الكبير أن جوالق العلف لو كان واحدا فركب لا يكون رضى لانه لا يمكن حمله  
الا بالركوب بخلاف ما اذا كان اثنين اه لكن قال فى الفتح ان العذر المذكور فى السقى يجزى فيما اذا كان  
العلق فى عدلين فلا ينبغي اطلاق امتناع الرد فيه اه وبقي قول ثالث هو ظاهر الكثرة وهو أنه غير قيد فى الثلاثة  
وظاهر الزبلى اعتماده حيث عير عن القولين بقبول وفى السير نبالية عن المواهب الركوب للرد أو للسقى أو لشراء  
العلق لا يكون رضى مطلقا فى الاظهر اه فافهم (قوله فالقول للمشتري) لان الظاهر يشهد له ط وكذا  
لو قال ركبها للسقى بلا حاجة لانها تتقدم وهى دلول ينبغي أن يجمع قول المشتري لان الظاهر أن مسوق الركوب  
بلا ابطال الرد هو خوف المشتري من شيء مما ذكرنا لاحقية الجوح والصعوبة والناس يختلفون فى تحصيل أسباب  
الخوف فرب رجل لا يخطر بخلطه شيء من تلك الاسباب وآخر بخلافه كذا فى الفتح (قوله فهو عذر) قال  
فى السير نبالية بعد نقله ويخالفه ما فى البرازية لو جعل عليه فاطلع على عيب فى الطريق ولم يجد ما يصحله عليه  
ولو ألقاه فى الطريق يتلف لا يمكن من الرد وقيل يمكن قياسا على ما اذا حمل عليه علفه قلت الفرق واضح  
فان علفه مما يقرمه اذ لو لا ما يبنى ولا كذلك العبد فكان من ضرورة الرد اه ما فى البرازية وهذا يفيد  
أن ما فى الفتح ضعيف اه ط قلت وذكر الفرق أيضا فى جامع الفصولين ويؤيده ما فى الذخيرة عن السير الكبير

قوله اذا اطلعه هكذا بخطه  
بالالف ولعل صوابه طلاه  
بدونها كما يستفاد من القاموس  
والمصباح اه معجده

الا الدراهم اذا وجدها زيوفا  
فعرضها على البيع فليس  
برى كعرض ثوب على خياط  
ليسترا يكفيه أم لا أو عرضه  
على المقومين لا يقوم ولو قال له  
البائع أتبيعه قال نعم لزم  
ولو قال لا لا لان نعم عرض  
على البيع ولا تقرير للملك  
برازية (لا) يـ يكون رضى  
(الركوب للرد) على البائع  
(أو لشراء العلف) لها (أو للسقى)  
(و) الحال أن المشتري (لا بدله  
منه) أى الركوب لعجز أو صعوبة  
وهل هو قيد للاخيرين أو الثلاثة  
استظهر البر بضمضى الثانى  
واعتمده المصنف تبع للدرر  
والبحر والشمى وغيرهم الاول  
ولو قال البائع ركبها  
لحاجتك وقال المشتري بل  
لا ردها فالقول للمشتري بحر  
وفى الفتح وجد بها عيبا فى السفر  
شمى لها فهو عذر

اشترى دابة في دار الاسلام وغزا عليها فوجد بها عيبا في دار الحرب ينبغي له أن لا يركبها لان الركوب بعد العلم بالعيب رضى منه فلا يتمكن من ردّها فليحتزم منه وان لم يجد دابة غير حالان العذر الذي له غير معتبر في الرجوع الى البائع والركوب لحاجته دليل الرضى ١٥ ملخصا وحاصله أن الركوب دليل الرضى وان كان لعذر لان عذره أثره الرضى بالعيب لانه لا يعتبر في حق البائع وأنت خير بأن هذا مختلف للقول الثالث الذي اعتمدته الزيلعي وغيره كقدماء آتوا وقد يجاب بأن العذر في ركوبه للثقة والعلف انما هو لحق البائع اذ فيه حمايتها بخلاف العذر في مسألة السير الكبير والتي قبلوا (قوله اختلاف بعد التقاض الخ) أي لو اشترى جارية مثلا فقبضتها وأقبض الثمن ثم جاء ليردها بعيب واعترف به البائع الا انه قال بعثك هذه وأخرى معها فالك على رد حصة هذه فقط من الثمن لا كله وقال المشتري بعثتها وحدها فارد ذلك الثمن ولا يئنه لهما فالقول للمشتري لانه قابض منكرو زيادة يدعيها البائع ولان البيع انفسخ في المردود بالرد وذلك مسقط للثمن عنه. والبائع يدعي بعض الثمن بعد تهورر سبب السقوط والمشتري ينكر وتعامه في الفتح (قوله لم يتوزع الثمن الخ) علة لدعوى البائع وبيان لنا أنه ما عمل تقدير الرد أي رد الثمن لانه على دعواه يلزمه رد بعضه كما قررناه (قوله أو في عدد المقبوض) أي بأن اتفعا على مقدار المبيع انه الجاريتان وقبض البائع منهما ثم جاء المشتري ليردها احدا فقال البائع قبضتاهما وانما تسحق حصة هذه وقال المشتري لم أقبض سواها (قوله والقول للقباض) وتقبل بينته لاسقاط العين عنه كالودع اذا ادعى الرد والهلاك وأقام بينة تقبل مع أن القول قوله والبينة لاسقاط العين مقبولة كذا في الذخيرة من باب الصرف بجر (قوله مطلقا) فسرهما بعده (قوله قدرا) أي قدر المبيع او المقبوض كما مر ومنه ما في النهر عن صلح الاختلاص لو قال المشتري بعد قبض المبيع موزونا وجدته ناقصا الا اذا سبق منه اقرار بقبض مقدار معين (قوله أو وصفه) تبع في ذلك الجرح عن العمادية ويحالفه ما في الظهيرية حيث قال وان اختلفا في وصف من أوصاف المبيع فقال المشتري اشتريت منك هذا العبد على انه كاتب أو خباز وقال البائع لم اشترط شيئا فالقول للبائع ولا يتحالفان ١٥ ومثله في الذخيرة والتاريخية وفي فتاوى قارى الهداية اختلاف في وصف المبيع فقال المشتري ذكرت لي أن هذه السلعة شامية فقال البائع ما قلت الا انها بالدية أجاب القول للبائع بيمينه لانه ينكر حق الفسخ والبينة للمشتري لانه مدّع ١٥ وفي النهر عن الظهيرية اشترى عبدين أحدهما بألف حالة والاخر بألف الى سنة صفقة أو صفقةين فرد أحدهما بعيب ثم اختلفا فقال البائع رد دبت مؤجل الثمن وقال المشتري بل مجمله فالقول للبائع سواء هلك ما في يد المشتري أولا ولا يتحالفان ١٥ ورويه قوله الاتي كالأختلاف في طول المبيع وعرضه على خلاف ما في النهر كما تعرفه فافهم (قوله نلوجاء ليرده الخ) تفرع على قوله تعيينا ومثله ما في الجرح وغيره لو اختلفا في الرق فالقول للمشتري (قوله فالقول للبائع) والفرق أن المشتري في خيار الشرط والرؤية ينفسخ العقد بنفسه بلا توقف على رضى الآخر بل على علمه على الخلاف واذا انفسخ يكون الاختلاف بعد ذلك اختلافا في المقبوض فالقول فيه قول التقاض بخلاف الفسخ بالعيب لا ينقرد المشتري بنفسه ولكنه يدعي ثبوت حق الفسخ في الذي أحضره والبائع ينكره كذا في الفتح من آخر خيار الرؤية قلت ومقتضى هذا التعليل انه لو كان البيع فاسدا ليكون القول في تعيين المبيع للمشتري لان العقد ينفسخ بنفسه بلا توقف على رضى الآخر وهي واقعة القنوى (قوله كالأختلاف في طول المبيع وعرضه) لم أر هذا في الفتح وانما ذكر المسألة التي قبله مع الفرق الذي نقلناه عنه ثم ذكره في الجرح عن الظهيرية مصرحاً بأن القول للبائع قلت وهو الذي رأيته في الظهيرية ومستجيبا للعين وكذا في الذخيرة والتاريخية فانتقل في النهر عن الظهيرية من أن القول للمشتري تحريف أو سبق قلم فافهم ونص الظهيرية ابن سماعة عن محمد رجل باع من آخر ثوبا مر وياقبضه أو لم يقبضه حتى اختلفا فقال البائع بعته على انه ست في سبع وقال المشتري اشتريته على انه سبع في ثمان فالقول قول البائع مع يمينه ١٥ (تمة) قال بعتهما بقرحة في موضع كذا فجاء المشتري ليردها بقرحة في ذلك فأنكر البائع انها هذه القرحة بل القرحة برئت وهذه غيرها فالقول للمشتري والحاصل أن البائع اذا نسب العيب الى موضع وسماه فالقول للمشتري وان ذكره مطلقا فالقول للبائع وتعامه في الذخيرة (خاتمة) باع ألف رطل من القطن ثم ادعى انه لم يكن في ملكه يوم البيع قطن وعنده يوم الخصومة ألف رطل من القطن يقول اصيبه بعد البيع كان القول قوله بيمينه كافي الخاتمة

مطلب  
متم في اختلاف البائع والمشتري  
في عدد المتبرش أو قدره أو  
صفته

(اختلاف بعد التقاض في عدد  
المبيع) أو واحد أو متعدد  
يتوزع الثمن على تقدير الرد  
(أو في عدد المقبوض فالقول  
للمشتري) لانه قابض والقول  
للبائع مطلقا قدرا أو وصفه  
أو تعيينا فلو جاء ليرده بخيار  
شرط أو رؤية فقال البائع  
ليس هو المبيع فالقول للمشتري  
في تعيينه ولو جاء ليرده بخيار  
عيب فالقول للبائع كالأختلاف  
في طول المبيع وعرضه فتح

(قوله اشترى عبد بن الخ) اعلم أن المبيع لا يخلو من كونه شياً واحداً أو شيئين كواحد حكم من حيث لا يقوم  
أحدهما بلا صاحبه كعمراني باب وزوجي خف أو شيئين بلا اتحاد حكم كزوجين وعبد بن ثم الحادث في المبيع  
نوعان عيب واستحقاق والإحوال ثلاثة قبل القبض وبعد قبض بعضه فقط أو ما لو وجد في بعضه عيباً قبل  
قبض كله وكان العيب موجوداً وقت البيع أو حدث بعده قبل قبضه فالمشتري بخير بين أخذ الكل بثمنه أو ردّه  
كله لا المعيب وحده بحصته من الثمن وكذلك البائع أن يقبل المعيب خاصة إذا تراضيا على ردّ المعيب فقط  
وأخذ الباقي بحصته من الثمن فلهما ذلك إذا الصفة لاتتم قبل القبض بدليل انقضاء العيب برده بلارضى  
ولا قضاء ولو قبض بعضه فقط فوجد فيه أو فيما بقي عيباً حكمه حكم الفصل الأول في كل ما مر إذا الصفة لاتتم  
بعد سواء كان المبيع واحداً أو أشياء ولو قبض كله فوجد بعضه عيباً قديماً أو حادثاً بين شرائه وقبضه فان كان  
المبيع واحداً كدار وكرم وأرض وقوب أو كيلاً أو وزناً في وعاء واحد أو صبرة واحدة أو شيئين كشيء واحد حكم  
بخير بين أخذ كله وردّه دون ردّ بعضه فقط أو دفعه زيادة عيب هو الاشتراك في الأعيان وان كان شيئين أو أكثر  
بلا اتحاد حكم ككتاب وعبد أو كيلاً أو وزناً في أوعية مختلفة فالمشتري الرضى به بكل ثمنه أو ردّ المعيب فقط  
ولا ردّ كله إلا براض ولا ردّ المعيب إلا برضى أو قضاء إذا الصفة تمت فيصعق ثمنه فإفرد المعيب بحصته من  
الثمن غير معيب إذا المبيع المعيب دخل في البيع سليماً وفي خيار شرط ورؤية ليس له ردّه بخلافه فقط وان قبض الكل  
لانهما يمتنعان تمام الصفة فهي قبل تمامها لا تحتمل التفريق وانما قلنا انه يمنع تمام الصفة لانه ردّ بلا قضاء  
ولا رضى ولو قبض الكل ومتى عجز عن ردّ البعض لزومه الكل سواء كان المبيع واحداً أو أكثر جامع الفصولين  
عن شرح الطحاوي ثم ذكر بعد ذلك مسائل الاستحقاق وقد مرت والحاصل انه لو وجد العيب قبل قبض شيء  
من المبيع أو بعد قبض البعض فقط فليس له ردّ المعيب وحده بلارضى البائع وكذا لو بعد قبض الكل الا اذا كان  
متعددًا غير متحد حكم كزوجين وطعام في وعاءين على ما ذكرنا بخلاف ما لو كان في وعاء واحد فانه بمنزلة المبيع  
الواحد وهذا ظاهر لو كان الطعام كله باقياً لم يباع بعضه أو لكل بعضه فقد منى في هذا الباب أن المفتي به قول محمد  
ان له أن يرد الباقي ويرجع بنقصان ما اشكل لا ما باع ومثله هذا (قوله صفة واحدة) منصوب على انه حال  
من فاعل اشترى لتأويله بالمشتق أي ماسة بمعنى عاقداً أو على نزع الخافض أي بصفة أي عقدوا واحتزبه عما  
لو كان كل منهما بعدد على حدة فهو من قسم ما لو كان المبيع واحداً وقد علمته (قوله وقبض أحدهما) وكذا  
لو لم يقبضهما كما مر (قوله ردّ المعيب) احتراز عما فيه خيار شرط ورؤية كما مر (قوله لم يعلم به إلا بعد  
القبض) هذا لا يناسب إلا ما إذا وجد العيب في المقبوض كالأجنبي اه ح قلت بل هو في غاية الخفاء لأن  
كلام الشارح يصدق على ما إذا قبض السلم ولم يعلم بعيب الآخر إلا بعد قبض المقبوض ولذا قال في الجريد  
بترأخي ظهور العيب عن القبض لانه لو وجد بأحدهما عيباً قبل القبض فان قبض المعيب منه الزمان أما المعيب  
فلوجود الرضى به وأما الآخر فلا لانه لا عيب به ولو قبض السلم منهما أو كانا معينين وقبض أحدهما لم يردّهما  
جميعاً لانه لا يمكن الزام البيع في المقبوض دون الآخر لما فيه من تفريق الصفة على البائع ولا يمكن اسقاط حقه  
في غير المقبوض لانه لم يرض به كذا في المحيط فافهم (قوله كالمقبوض الخ) تشبيهه بقوله أخذهما أو ردّهما  
والأولى عدم التشبيه هنا بالقبض كما في الكنز ليشمل ما قبل القبض قال في الجرد وما وقع في الهداية من أن  
المراة بعد القبض قائمها وليقع الفرق بين القيمات والمثلثات اه فان القيمات كعبد بن له ردّ المعيب منها ما بعد  
قبضها بخلاف المثلثات كطعام في وعاء أما قبل القبض فليس له ردّ المعيب في الكل لكن هذا الاعتذار  
لا يتأتى في عبارة المصنف حيث أتى بكاف التشبيه (قوله ونحوه) أي من كل شيئين لا يتنع بأحدهما بدون  
الآخر وله أحكام ذكرها في البحر عن المحيط فراجع (قوله فان له ردّ كله أو أخذه) أي دون أخذ المعيب  
وحده وهذا نضريح بما تضمنته التشبيه وعلت أن هذا لو كان كله باقياً بخلاف ما لو باع البعض أو أكله  
(قوله ولو في وعاءين) أي إذا كان من جنس واحد كتر برني أو صحنين أو ألبانة أو خبطة صعيدية أو بحرية  
فانهما جنسان يتفاوتان في الثمن والعجين كذا حزره في فتح القدير (قوله على الاظهر) وقيل اذا كان  
في وعاءين يكون بمنزلة عبد بن حتى يردّ الوعاء الذي وجد فيه العيب وحده زيلبي وقد سألنا العلامة قاسم أن  
هذا القول أرفق وأقرب اه ولذا مشى عليه في شرح الطحاوي كما علمته أنفاً (قوله أو قبلها أو مسها)

(اشترى عبد بن) أي شيئين

يتنع بأحدهما وحده صفة

واحدة (وقبض أحدهما

ووجد) به أو (بلا ترعياً)

لم يعلم به إلا بعد القبض

(أخذهما أو ردّهما ولو

قبضهما ردّ المعيب) بحصته

سالم (وحده) لجواز التفريق

بعد التمام (كالمقبوض كيلاً

أو وزناً) أو زوجي خف

ونحوه كزوجي ثور ألف

أحدهما الآخر بحيث لا يعمل

بدونه (ووجد بعضه عيباً فان

له ردّ كله أو أخذه) بعينه لانه

كشيء واحد ولو في وعاءين

على الاظهر عناية وهو

الاصح برهان (اشترى جارية

فوهما أو قبلها أو مسها



(بشهوة) قال في البرازية قال انحرناشي - قول السرخسي - التقبيل بشهوة يمنع الرد محمول على ما بعد العلم بالعيب  
 شربلاية قلت يخالف هذا الجمل ما في الذخيرة واذا وطئها ثم اطلع على عيب لم يردّها ويرجع بالنقصان  
 سواء كانت بكرا أو ثيبا إلا أن يتقبلها البائع كذلك وكذا اذا كان قبلها بشهوة أو لمساها بشهوة فإن وطئها أو قبلها  
 بشهوة أو لمساها بشهوة بعد علمه بالعيب فهو رضى بالعيب فلا رد ولا رجوع بنقصان اهـ وكذا ما في الخاتمة  
 لو قبضها فوطئها أو قبلها بشهوة ثم وجد بها عيبا لا يردّها بل يرجع بنقصان العيب الخ ولا يرد قوله إلا لأنه  
 استوفى ما خالاه ودواعي الوطء تأخذ حكمه في مواضع كفي حرمة المصاهرة فاقهم (قوله ولما استوفى  
 ما خالاه وهو جزؤها) أي فاذا ردّها صار كأنه أمسك بعضها شرح المجمع وعال في شرح درر الجاربان الرد  
 بعيب فسخ العقد من أصله فيكون وطؤه في غير محله كذا فيكون عيبا يمنع الرد وهذا في الثيب فالبكر يمنع ردّها  
 بالعيب اتفاقا اهـ قلت وهذا التعليق اظهر لأنه يشمل دواعي الوطء (قوله ولو الواطئ زوجها) أي الزوج  
 الذي كان من عند البائع أمال الزوجها المشتري لم يكن له ردّها ووطئها أو لا وان رضى بها البائع لحصول الزيادة  
 المنفصلة وهي المهر وانما تمتع الرد كما مرّ كالوطئها أجنبي - بشبهة في يد المشتري لوجوب العقر على الواطئ بخلاف  
 ما لو رضى بها فلا رد ويرجع بالنقصان إلا أن رضى بها البائع كذلك لأنها تعبت بعيب الزنى كذا في الذخيرة (قوله  
 ان ثيبا ردّها) أي اذا لم ينقصها الوطء وكان الزوج ووطئها عند البائع أيضا أمّا اذا لم يكن ووطئها الا عند المشتري  
 لم يذكره محمد في الاصل واختلف المشايخ فيه والصحيح انه يردّها ذخيرة (قوله ويرجع بالنقصان) كذا في الدرر  
 ومثله في البحر من الطهيرة عند قول الكزومن اشترى ثوبا فقطعه الخ وعزاه في الشربلاية الى البدائع  
 وغيرها ومثله أيضا ما ذكرناه اتفان الذخيرة والخاتمة وفي كافي الحاكم ووطئ المشتري ثم وجد بها عيبا لا يردّها به  
 ولكن تقوّم وبها العيب وتقوّم وليس بها عيب فان كان العيب ينقصها العشر يرجع بعشر الثمن اهـ ملخصا  
 وقال في الخلاصة وفي الاصل رجل اشترى جارية ولم يبرأ من عيوبها فوطئها ثم وجد بها عيبا لا يملك ردّها  
 سواء كانت بكرا أو ثيبا ينقصها الوطء أولا بخلاف الاستحسان وكذا لو قبلها أو لمساها بشهوة ويرجع بالنقصان  
 إلا أن يقول البائع أنا قبلها اهـ فهذا نص المذهب فان الاصل للامام محمد بن كتب ظاهر الرواية وكافي الحاكم  
 جمع فيه كتب ظاهر الرواية للامام محمد كذا في الفتح والبحر في مواضع متعددة وبه سقط ما في الشربلاية  
 حيث قال وفي البرازية ما يخالفه حيث يجوز الرجوع بالنقص مع المس والتنظر ومنعه مع الوطء اهـ قلت  
 وسقط به أيضا ما في البرازية أيضا من أن وطء الثيب يمنع الرد والرجوع بالنقصان وكذا التقبيل والمس بشهوة  
 قبل العلم بالعيب وبعده وكذا ما يأتي قريبا عن اخاتمة فافهم (قوله فبانت ثيبا) أي بوطء المشتري وفي الخاتمة  
 من أول فصل العيوب ولو اشترى جارية على انها بكرا ثم قال حي ثيب يربها القاضى انقضاء ان قلن بكرا كان القول  
 للبائع بلا عيب وان قلن ثيب فالقول للمشتري بيّنه وان ووطئها المشتري فان زايها كما علم انه ليست بكرا بلا لبث  
 والارسته هكذا ذكر الشيخ أبو القاسم اهـ ومشي الشارح على هذا التفصيل في خيار الشرط عند قول المصنف  
 وتم العقد بموته الخ لكن غلب نص المذهب ولهذا ذكر في القصة التفصيل المذكور عن أبي القاسم ثم روى  
 لكتاب آخر الوطء يمنع الرد وهو المذهب اهـ (قوله بل يرجع بأربعين درهما) فيه أن هذا العيب قد ينقص  
 القيمة أقل من هذا القدر وقد ينقصها أكثر منه فواجه هذا التعيين ط قلت فديجاب بأن نقصان الثبوبة  
 كان كذلك في زمانهم (قوله الثبوبة ليست بعيب الخ) لأنه ليس الغالب عدمها فصارت كالوشري دابة  
 فوجدتها كبيرة السن كما حققناه أول الباب نعم لو شرط البكارة ولم توجد كان له الرد لأنه من باب فوات الوصف  
 المرغوب كالوشري المعد على انه كاتب أو خباز وهذا الوجه ثابتا بغير الوطء والا فالوطء يمنع الرد ولو تزوج  
 بلا لبث على المذهب كما علمت فافهم (قوله الا اذا قبلها البائع) أي رضى أن يأخذها بعد ما ووطئ المشتري  
 وهذا الاستثناء من قوله ويرجع بالنقصان (قوله ويعود الرد الخ) محل هذه الجملة عند قول المصنف سابقا  
 حدث عيب آخر عند المشتري يرجع بنقصانه ط (قوله لعود الممنوع) أشار به الى أن الرد لم يسقط وانما منع  
 منه مانع اذ لو كان ساقطا لما عاد ط (قوله مع النقصان) أي الذي يرجع به المشتري على البائع حين كان  
 الرد ممنوعا ط (قوله على الرابع) بناء على انه من زوال المانع وقيل لا يرد لأن الرد يسقط والساقط لا يعود  
 وقيل ان كان بدل النقصان قائما ثبت له الرد والا لا ط (قوله بمشري البائع) الاضافة على معنى من أي

بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يردّها  
 مطلقا ولو ثيبا خلا فالشافعي  
 وأحمد ولما استوفى ما خالاه  
 وهو جزؤها ولو الواطئ زوجها  
 ان ثيبا ردّها وان بكرا لا يجر  
 (ويرجع بالنقصان) لا تمتنع  
 الرد في الممنوعة المحبة لو شرط  
 بكرا ثم فبانت ثيبا لم يردّها  
 بل يرجع بأربعين درهما  
 نقصان هذا العيب وفي الحاوي  
 والمثلثة الثبوبة ليست بعيب  
 الا اذا شرط البكارة فبردّها  
 لعدم المشروط (الا اذا قبلها  
 البائع) لان الامتناع لحقه  
 فاذا رضى زال الامتناع  
 (ويعود الرد بالعيب القديم  
 بمدر والعيب الحادث)  
 لعود الممنوع بزوال المانع  
 درر فيرد المبيع مع النقصان  
 على الرابع نهر (ظهر عيب  
 بمشري) البائع (الغائب)

مطلب  
 الاصل للامام محمد بن كتب  
 ظاهر الرواية وكافي الحاكم  
 جمع فيه كتب ظاهر الرواية

بشري منه (قوله وأبنته) أي المشتري (قوله فوضعه) أي القاضى عند عدل أى عند أمين يحفظه  
لبائعه وفي حاشية البحر الرملى - وقد سئلت عن نفقة الزانية وهي عند العدل على من تكون فأجبت أخذا بما  
في الذخيرة في آخر النفقات انه لا يقرض القاضى لها على احد نفقة لان الزانية ليست من أهل الاستحقاق  
والمشتري هو المالك والمالك يفتى عليه ديانة بأن يفتق عليها ولا يجبره القاضى (قوله ينفذ على الاظهر)  
أى لو كان القاضى يرى ذلك كشافى - ونحوه بخلاف الخنثى - كما حتره في البحر - وقد سماه في كتاب المنقود  
وسمى أتى تمامه في القضاء ان شاء الله تعالى (قوله قتل العبد المقبوض أو قطع) قيد يكونه مقبوضا لانه  
لو قتل بعد البيع في يد البائع رجع المشتري بكل الثمن كما هو ظاهر ولو قطع عند البائع ثم باعه خات عند المشتري  
بسبب القطع قال في البحر رجع بانقصان اتفاقا وقيد بالقطع لانه لو اشتراه مريضا خات عند المشتري أو عبدا  
زنى عند البائع فخلد عند المشتري خات رجع بالنقصان اتفاقا أيضا وتماه في البحر (قوله بسبب كان عند  
البائع) أى فقط أما لو سرق عندهما فقطع بالسرقين فعند هما رجع بنقصان السرقة الاولى وعند لا يرده  
بلارضى البائع للعيب الحادث وهو السرقة الثانية فان رضيه رد المشتري ورجع بثلاثة أرباع الثمن وبالأمسكه  
ورجع برده لان اليد من الآدمى - نصفه وقد تلفت بالسرقين فيتوزع نصف الثمن بينهما فسقط ما أصاب  
المشتري ويرجع بالباقي وتماه في الفتح وقدّم الشارح هذه المسألة عن العيني - أول الباب (قوله كقتل أو ردة)  
أى كالموت العبد رجلا عبدا أو ارتد أو ارتد - والاولى أن يقول - كقتل وسرقة ليكون سببا للقتل والقطع  
(قوله رد المقتوع وأخذ ثمنهما) قال في المبسوط فان مات من ذلك القطع قبل أن يرده لم يرجع الا بنصف  
الثمن - فتح (قوله أو أمسكه) الاولى تأخير عن قوله وأخذ ثمنهما بأن يقول وله أن يسلك المقتوع ويرجع  
بنصف ثمنه ط (قوله بجمع) عبارته ولو وجد العبد مباح الدم فقتل عنده فلا كل الثمن ولو قطع بسرقة فهو مخير  
ان شاء رد واسترد أو أمسك واسترد النصف وقال ايرجع بالنقصان فيها ولا يجزئ انها أحسن من عبارة  
المصنف (قوله رجع الباعة بعضهم على بعض) أى بكل الثمن - كما في الاستحقاق عند أبى حنيفة لانه  
أجرا مجرى الاستحقاق وهذا ان اختار الرد فان أمسكه رجع بنصف الثمن فيرجع بعضهم على بعض بنصف  
الثمن وعند هما يرجع الاخير بالنقصان على بائعه ولا يرجع بائعه على بائعه لانه بمنزلة العيب أما رجوع الاخير  
فلانه لما لم يبعه لم يصرحا بسا للمبيع فلا مانع من الرجوع وأما بائعه فلا يرجع لانه بالبيع صار حابسا له مع  
امكان الرد وقد علمت أن بيع المشتري للمبيع حبس للمبيع سواء علم أو لا فلا يمكن الرد بعد ذلك فتح (قوله  
لكونه كالاستحقاق) والعلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع بحر (قوله وصح البيع بشرط البراءة من كل  
عيب) بأن قال بعتك هذا العبد على انى يرى من كل عيب ووقع في العيني - لفظ فيه وهو سهل لما يأتي نهر  
قلت ولا خصوصية لهذا اللفظ بل مثله كل ما يؤدى معناه ومنه ما تعرف في زماننا فيما اذا باع دارا مثلا فيقول  
بعتك هذه الدار على انها كورم تراب وفي بيع الزانية يقول مكسرة محطمة وفي نحو الثوب يقول حرّاق على  
الزناد ويريدون بذلك انه مشتمل على جميع العيوب فاذا رضيه المشتري لا خيار له لانه قبله بكل عيب يظهر فيه  
وكذلك قوله بعته على انه حاضر حلال ويراد بيع هذا الحاضر بما فيه من أى عيب كان سوى عيب  
الاستحقاق أى لو ظهر غير حلال أى مسروقا ومغصوبا يرجع عليه المشتري فهذا كله معنى البراءة من كل عيب  
ونظيره ما في البحر لو قبل الثوب بعبويه يبرأ من الخروق وتدخل الرقع والرقو اه أى لو كان فيه خرق لا يرده  
وكذا لو وجد مرقوعا أو مرقوعا ومن رفوت الثوب رفوا من باب قتل أى أصلحته ثم رأيت بعض المحشين  
ذكر أن العلامة ابراهيم البيرى سئل عن باع أمة وقال ابعك الحاضر المنظور يريد بذلك جميع العيوب فأجاب  
ليس للمشتري رد الأمة التي أبرأه عن جميع عيوبها اه ملخصا (قوله وان لم يسم) أى لم يذكر أسماء العيوب  
(قوله خلافا للشافعى) حيث قال لا يصح إلا أن بعد العيوب لان في الأبراء معنى التملك وتلك الجهول  
لا يصح زيلعى (قوله لعدم إفضائه الى المنازعة) الاولى لعدم إفضائها لان الضمير للبراءة قال في الفتح  
ولنا أن الأبراء اسقاط حتى يتم بلا قبول كالموطى نسوة أو أعنت عبيده ولا يدرى كم هم ولا أعيانهم والاسقاط  
لا يطل بهالة الساقط لانها لا تنفض الى المنازعة وتماه فيه (قوله فلا رد بعيب) أى موجودا أو حادثا  
(قوله بالموجود) لان البراءة تنال الثابت وهو الموجود وقت العقد فقط وله ما أن الملاحظ هو المعنى

وأبنته (عند التاضى فوضعه  
عند عدل) فإذا هلك (هناك  
على المشتري الا اذا قضى)  
القاضى (بالرد على بائعه)  
لان القضاء على الغائب  
بلا خصم ينفذ على الاظهر  
درر (قتل العبد) المقبوض  
أو قطع بسبب (كان عند  
البائع) كقتل أو ردة (رد  
المقتوع) أو أمسكه ورجع  
بنصف ثمنه بجمع (وأخذ  
ثمنهما) أى ثمن المقتوع  
والمقتول ولو تداوت له الايدي  
فقطع عند الاخير أو قتل رجع  
الباعة بعضهم على بعض وان  
عابوا بذلك لكونه كالاستحقاق  
لا كالعيب خلافا لهما (وصح  
البيع بشرط البراءة من كل  
عيب وان لم يسم) خلافا  
للشافعى لان البراءة عن  
الحقوق المجهولة لا تصح عنده  
وتصح عندنا لعدم إفضائه الى  
المنازعة (ويدخل فيه  
الموجود والحادث) بعد العقد  
(فيل القبض فلا رد بعيب)  
وخصه ما نك ومحمد بالموجود

مطلب

في البيع بشرط البراءة من كل

عيب

مطلب

بائع على انه ككوم تراب

او حرّاق على الزناد او حاضر

حلال

كقوله من كل عيب به ولو قال  
 بما يحدث صح عند الثاني  
 وفقد عند الثالث خبر (أبرأه  
 من كل داء فهو على) المرض  
 وقيل على (ما في الباطن)  
 واعتمد المصنف تعا  
 للاختيار والجوهر لانه  
 المعروف في العادة (وما سواه)  
 في العرف (مرض) ولأبرأه  
 من كل غائلة فهي السرقة  
 والاباق والزني (اشترى عبدا  
 فقال لمن ساومه اياه اشتره

فلا عيب به فلم يتفق بينهما البيع  
 (فوجد) مشتبه (به عيبا) فله  
 (ردّه على بائعه) بشرطه  
 (ولا يجعه) من الرد عليه (اقراره  
 السابق) بعدم العيب لانه مجاز  
 عن الترويج (ولو عينه) أى  
 العيب فقال لا عوربه أو لا شلل  
 (لا) يرده لاحاطة العلم به الآن  
 لا يحدث مثله كذا اصبع به  
 زائدة ثم وجدها فله ردّه للتيقن  
 بكذبه (قال) لا تسر (عبدى)  
 هذا (أبق فاشتره متى فاشتره  
 وباع) من آخر (فوجده)  
 المشتري (الثاني أبقا لا يرده بما  
 سبق من اقرار البائع) الاول  
 (مالم يبرهن انه ابقى عنده)  
 لان اقرار البائع الاول ليس  
 بحجة على البائع الثاني  
 الموجود منه السكوت (اشترى  
 جارية لها لبن فأرضعت صبياله  
 ثم وجدها عيبا كان له  
 أن يردها) لانه استخدام  
 بخلاف الشاة المصرة فلا يردها  
 مع لبنها اوصاف تمر بل يرجع  
 بالنقصان على المختار شروح  
 مجمع وحزرنه فيما علقناه  
 على المنار  
 مطلب  
 في مسألة المصرة

والغرض من هذا الشرط الزام العقد باسقاط المشتري حقه عن وصف السلامة ليلزم على كل حال ولا يطل  
 البائع بحال وذلك بالبراءة عن كل عيب يوجب للمشتري الرد والحادث بعد العقد كذلك فاقتضى الغرض المعلوم  
 دخوله فتح (قوله كقوله من كل عيب به) فانه لا يدخل فيه الحادث اجماعا بجر (قوله ولو قال بما يحدث)  
 أى باع بشرط البراءة من كل عيب وما يحدث بعد البيع قبل القبض فتح (قوله صح عند الثاني الخ) هذا على  
 رواية المبسوط أما على رواية شرح الطحاوى فلا يصح بالايجاع واورد على الثانية انه لو أبرأه عن كل عيب يدخل  
 الحادث عند أبي يوسف بلا تنصيص فكيف يسلطه مع التنصيص وأوجب منع الاجماع لما علمت من رواية  
 المبسوط ولئن سلم فالفرق أن الحادث يدخل تبعاً لتقرير غرضهما وكمن شئ لا يثبت مقصودا ويثبت تبعا أفاده  
 في الفتح ونقل ط عن الجوى عن شرح المجمع أن الاصع وبه قطع الاكثرون انه فاسد اه فهذا تنصيح لرواية  
 شرح الطحاوى لكنى لم أر ذلك في شرح المجمع المكي فلهذا في شرح آخر فليراجع نعم في البحر عن البدائع ان  
 البيع بهذا الشرط فاسد عندنا لان البراء لا يحتمل الاضافة وان كان اسقاطا ففيه معنى التملك وهذا لا يقبل  
 الرد فلا يحتمل الاضافة نصا كالتعليق فكان شرطا فاسدا فأفسد البيع اه وظاهر قوله عندنا انه قول  
 علماء الثلاث موافقا لما في شرح الطحاوى فتقول التهرانه مبنى على قول محمد غير ظاهر (قوله وقيل على  
 ما في الباطن) من طحال أو فساد حيض مخ (قوله واعتمد المصنف) حيث قال وعذا ما عولنا عليه  
 في المختصر اعتمادا على ما هو معروف في العادة والافاق المشهور من المذهب الاول وانما قد نأبى العادة لان الداء  
 في اللغة هو المرض سواء كان بالجوف أو بغيره اه قلت لكن عرفنا الآن موافق للغة (قوله فهي السرقة  
 والاباق والزني) هكذا روى عن أبي يوسف فتح وفي المصباح غائلة العبد بخوره واباقه ونحو ذلك (قوله  
 بشرطه) أى بالينة أو باقرار البائع أو نكوله اه ح ومن شروط الرد أن لا يزيد زيادة مانعة من الرد ولا يوجد  
 ما هو دليل الرضى بالعيب مما مر ولا يرى البائع من عيوبه (قوله لانه مجاز عن الترويج) رواج المساع تفاقه  
 اى انه أراد درواجه وتفاقه عند المشتري قال في المنخ لظهوره انه لا يتخلو عن عيب متافيقن القاضى بأن ظاهره  
 غير مراد له اه وفي الشر بلائية عن المحيط وهذا كمن قال لجارته يازانية يا مجنونة فليس باقرار بالعيب ولكنه  
 للشنمية حتى قيل لو قال ذلك في الثوب أى قال لا تسره فاشتره فلا عيب به يكون اقرارا بنقص العيب لانه عيوب الثوب  
 ظاهرة اه (قوله عبدى هذا آتى) أفاد باسم الاشارة أن العبد حاضر وأن قوله آتى بمعنى الماضى وهذا  
 بخلاف ما اذا قال بعثك على انه آتى أو على آتى برى من ابقاه وقبله المشتري الاول فان الثاني يرده عليه  
 كما سنوضحه عند قوله باع عبدا الخ (قوله فوجده المشتري الثاني آتيا) بأن ابقى عنده أيضا لان الاباق  
 لا يكون عيبا الا سكرته (قوله لا يرده) أى على البائع الثاني (قوله انه ابقى عنده) أى عند البائع الاول  
 المقر (قوله الموجود منه السكوت) يعنى والسكوت ليس نصديقا منه لبائعه فيما آتبه فاما اذا قال البائع  
 الثاني وجده آتيا الآن صار مصدقا للبائع في اقراره بكونه آتيا من ريلالية (قوله اشترى جارية الخ) قال  
 في شرح الوجبات وفي البرازية اشترى مرضعا ثم اطلع بها على عيب ثم أمرها بالارضاع له الرد لانه استخدام  
 ولو حلب اللبن فأكله أو باعه لا يرذلان اللبن جزء منها فاستيفاءه دليل الرضى وفي الفتوى الحلب بلاكل  
 أو بيع لا يكون رضى وحلب لبن الشاة رضى شرب أم لا (قوله لانه استخدام) والاستخدام لا يكون  
 رضى خائفة أى في المرة الاولى ويكون رضى في الثانية كما يأتى قريبا ومقتضاه انه لو أمرها به ثانيا كان رضى  
 لا لو أرضعته مرات بالامر الاول تأمل (قوله بخلاف الشاة المصرة) روى أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال لا تصروا الايل والغنم فغن اشباعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها فان رضيا أمسكها وان سخطها  
 ردّها واصلها من غنم متفق عليه شرح التحرير وتصر وبضم التاء وفتح الصاد من التصرية وهى ربط ضرع  
 الناقة أو الشاة وترك حلبها اليومين أو الثلاثة حتى يجمع اللبن قال الشارح في شرحه على المنار وهو مخالف  
 للقياس الثابت بالكتاب والسنة والاجماع من أن ضمان العدوان بالمثل او القيمة والقراس منهم ما فكان  
 مخالفا للقياس ومخالفة للكتاب والسنة واجماع المتقدمين فلم يعمل به لما مر فرد قيمة اللبن عند أبي  
 يوسف وقال أبو حنيفة ويرجع على البائع بأرضها اه وفي شرح التحرير وقد اختلف العلماء في حكمها  
 فذهب الى القول بظاهر الحديث الاية الثلاثة وأبو يوسف على ما في شرح الطحاوى للاسعي بجاني نقلنا عن

(كألو استخدمها) في غير ذلك. ففي  
المسوط الاستخدام بعد العلم  
بالعيب ليس برضى امتحاناً لأن  
الناس يتوسعون فيه فهو للاختبار  
وفي البازية الصحيح أنه رضى في المرة  
الثانية إلا إذا كان في نوع آخر وفي  
الصغرى أنه مرة ليس برضى الأعلى  
كره من العبد بجر (قال المشتري  
ليس به) بالمبيع (اصبع زائدة  
أو نحوها مما لا يحدث) مثله في تلك  
المدة (ثم وجده ذلك كان له الرد)  
بلاعين لماسر (باع عبداً وقال)  
للمشتري (برئت اليك من كل عيب  
به إلا الأباق فوجده أبقاه الرد  
ولو قال الأباقة لا) لأنه في الأول  
لم يصف الأباق العبد ولا وصفه به  
فلم يكن إقراراً بأباقه للحال وفي  
الثاني أضافه إليه فكان إخباراً  
بأنه أتى فيكون راضياً به قبل  
الشراء خاتمة. وفيها لو برئ من  
كل حق له قبله دخل العيب لا الدرك  
(مشتري) لعبد أو أمة (قال أعتق  
البائع) العبد (أو دبراً واستولد)  
الامة (أو هو حر الأصل وأنكر  
البائع حلف) لعجز المشتري عن  
الاثبات (فإن حلف إقضى على  
المشتري بما قاله) من العتق ونحوه  
لا قراره بذلك (ورجع بالعيب إن  
علم به) لأن المبتطل للرجوع  
إزالته عن ملكه إلى غيره بإنشائه  
أو إقراره ولم يوجد (حتى لو قال  
باعه وهو ملك فلان وصدقه)  
فلان (وأخذه لا) يرجع بالنقصان  
لإزالته باقراره كأنه وهبه (وجد  
المشتري لغنية محزنة) بدارنا  
أو غير محزنة لو البيع (من الامام  
أو أمينه) بجر قال المصنف  
فقد محزنة غير لازم (عبداليرد  
عليهما) لأن الامين لا ينتصب  
خفهما

أحباب الامالى عنه والمذكور عنه للظاني وابن قديمه أنه يرد هاع قيمة اللبن ولم يأخذ أبو حنيفة ومجده  
لأنه خبر مخالف للأصول اه والحاصل كما في الحقائق أنه إذا اشتراها خلبها فوجد حاقلة اللبن ليس له أن يردّها  
عندنا وعند الشافعي وغيره له أن يردّها هاع اللبن لو قائماً او مع صاع ثم لو حالها كاهل يرجع بالنقصان عندنا وعلى  
رواية الاسرار لا وعلى رواية الطحاوي نعم قال في شرح الجمع وهو المختار لأن البائع بفعل التصرية غر  
المشتري فصار كما إذا غره بقوله أنه اللبن (قوله في غير ذلك) أي في غير الارضاع (قوله فهو للاختبار)  
بالباء الموحدة أي لأجل أن يحتبزه ويعتبه ليعلم أنه مع العيب يصلح له ام لا (قوله الأعلى كره من العبد) مخالف  
لأطلاق ماسر أنه الاستحسان مع أن وجهه خفي تأمل (قوله لماسر) أي قريبا في قوله للتيقن بكذبه  
(قوله فله الرد الخ) كذا في الفتح واستشكله في الشربلية عما في المحيط وقال على أن يرى من أباقه أو على  
أنه أتى وقبله المشتري الأول على ذلك يردّه الثاني عليه لأنه ذكر هذا وصفاً للإيجاب أو شرطاً فيه والإيجاب  
يفتقر إلى الجواب والجواب يتضمن إعادة ما في الخطاب فإذا قال المشتري قبلت ذلك ما رآه قال اشتريت على  
أنه أتى فيكون اعترافاً بكونه أبقياً بخلاف قوله على أن يرى من الأباق لأنه لم يصف الأباق إلى العبد ولا وصفه  
به فلم يكن اعترافاً بوجود الأباق للحال لأن هذا الكلام كما يحتمل التبري عن أباق موجود من العبد يحتمل  
التبري عن أباق سيحدث في المستقبل فلا يصير مغتراً بكونه أبقياً للحال بالشك فلا يثبت حق الرد بالشك اه  
وكتب الشربلية في هامش الشربلية أن حق العبارة في كلام الفتح لو قال أنابري من كل عيب الأباقة  
لا يبرأ من أباقه فإدبه ولو قال إلا الأباق فليس له الرد اه وحاصله أن عبارة المصنف والفتح مقولوبة تخالفهما  
لما في المحيط أقول لا مخالفة ولا قلب أصلاً وذلك أن ما في المحيط فيما إذا اشتراه كذلك ثم باعه لا سخره للمشتري  
الاسخر رده على الأول بخلاف مسألة المصنف ويانه أنه إذا قال البائع الأباقة بإضافة الأباق إليه يكون إخباراً  
بأباقه ويكون المشتري راضياً به قبل الشراء فلا يردّه بأباقه عنده بخلاف إلا الأباق بلا إضافة ولا وصف إذ ليس  
فيه إقرار بأباقه للحال فلم يوجد رضى المشتري به فإدبه فلو فرض أن هذا المشتري باعه لا سخره فلا سخر رده عليه في  
الصورة الأولى لا في الثانية وهذا هو المذكور في المحيط فتدبر (قوله لو برئ من كل حق له قبله دخل العيب  
لا الدرك) لأن العيب حق له قبله للحال والدرك لا كذا في الذخيرة ويانه لو قال المشتري للبائع أبرأتك من كل  
حق لي قبلك ثم ظهر في المبيع عيب ليس له دعوى الإدبه لأن الرد بالعيب من جملة الحقوق الثانية له وقد أبرأه منها  
بخلاف ما لو اشتري رجل عبداً مثلاً فضمن له آخر الدرك أي ضمن له الثمن إذا ظهر العبد مستحقاً قال المشتري  
للضامن أبرأتك من كل حق لي قبلك لا يدخل الدرك فلو استحق العبد كان للمشتري الرجوع على الضامن بالثمن  
لأنه لم يكن له وقت الإبراء حق الرجوع بالثمن لأنه يتوقف على وجود الاستحقاق ثم على القضاء للمستحق على  
البائع بالثمن لأن مجرد الاستحقاق لا ينتزع البيع في ظاهر الرواية ما لم يقض له بالثمن على البائع فلم يجب على  
الأصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل كما في الهداية من الكفالة فثبت الحق في الحال لم يدخل في  
الأبراء المذكور (قوله لعجز المشتري عن الإثبات) اللام للتوقيت أي تلف البائع وقت عجز المشتري أمالو  
برهن المشتري فانه يردّه على البائع (قوله إن علم به) أي علم أن به عيباً بعد قوله ما ذكر (قوله لأن المبتطل  
للرجوع إزالته عن ملكه إلى غيره بإنشائه) أي بأن باعه وأعتقه على مال أو كتبه ثم اطلع على عيبه لأنه صار  
حائساً به بحسب بدله بخلاف ما إذا أعتقه بالمال أو دبره أو استولد الامة ثم اطلع على عيبه فانه لا يبطل الرجوع  
بالنقصان لأن ذلك إنهاء للملك كما مر تقرر بذلك لكن قديط الرجوع بدون إزالته عن ملكه إلى غيره كما  
لو استملكه فكلامه مبنى على الغالب فافهم (قوله أو إقراره) مثاله ما قرعه عليه بقوله حتى لو باع الخ  
(قوله وصدقه فلان) فلو كذبه رده بالعيب لبطلان إقراره بتكذيبه عزيمة عن الكافي (قوله كأنه وهبه)  
قال في الكافي ولا نعتي به أنه تملك لكن التملك يثبت مقتضى الإقرار ضرورة فجعل كأنه ملكه بعد الشراء  
ثم أقر به اه عزيمة (قوله لغنية) أي لثني مغنوم من الكفار (قوله بجر) ونصه ثم أعلم أن الامام  
يصح بيعه للغنائم ولو في دار الحرب كافي التلخيص وشرحه وقولهم لا يصح بيعه قبل التسمة وفي دار الحرب محمول  
على غير الامام وأمينه اه قلت لكن قيد في الذخيرة بيع الامام بقوله لمصلحة رآها فأفاد قيد آخر وهو أنه  
لا يبيع غير مصلحة (قوله قال المصنف الخ) رد على صاحب الدرر (قوله لأن الامين لا ينتصب خصماً)

(بل) ينصب له الامام خصما فيرة  
 على (منسوب الامام ولا يحافه)  
 لان فائدة الحلف التناول ولا يصح  
 تكوله واقاراره (فاذا ردة عليه)  
 العيب (بعد ثبوته يباع ويذفع  
 الثمن اليه ويرد القص والفضل  
 الى محله) لان الغرم بالغنم دور  
 (وجد) المشتري (بشره عيبا  
 وأراد الردية فاصطلم على أن  
 يدفع البائع الدراهم الى المشتري  
 ولا يرد عليه جاز) ويجعل حطامن  
 الثمن (وعلى العكس) وهو أن  
 يسطلم على أن يدفع المشتري  
 الدراهم الى البائع ويرد عليه  
 (لا) يصح لانه لا وجه له غير الرشوة  
 فلا يجوز وفي الصغرى ادعى عيبا  
 فصالحه على مال ثم برأ أو ظهر  
 أن لا عيب فالبائع أن يرجع بما  
 ادى ولو زال بمعالجة المشتري لا

قنية (رضى الوكيل بالعيب لزم  
 الموكل إن كان المبيع مع العيب)  
 الذى به (يساوى الثمن) المسمى  
 (والا) يساوه (لا) يلزم الموكل  
 اه (فروع) لا يحل كتمان العيب  
 في مبيع أو غنم لان الغنم حرام  
 الا فى مسائلين الاولى الاسير  
 اذا شري شيئا ثم ودفع الثمن  
 مغشوشا جاز ان كان حذر الاعبدا

مطلب  
 في الصلح عن العيب

مطلب  
 في جله ما يستقط به خيار العيب

المراد بالامين ما يبيع الامام لوافق الدليل المستدعى لان الامام نفسه أمين بيت المال عزيمة ويؤتى الذخيرة  
 وجه كونه لا ينصب خصما بأن يبيع الامام خرج على وجه القضاء بالنظر للغاين فلو صار خصما خرج يبعد  
 عن أن يكون قضاء لان القضاء لا يصلح خصما اه (قوله ولا يحلفه) اى لا يحلف منسوب الامام لو لم يكن  
 عند المشتري يئنه قال فى البحر ولا يقبل اقراره بالعيب ولا يمين عليه لئلا يتركوا تناهوا خصم لاثباته بالبيئة كلاب  
 ووصيه فى مال الصغير بخلاف الوكيل بالخصومة اذا أقر على موكله فى غير مجلس القضاء فانه وان لم يصح لكنه  
 ينزله به اه قلت لكن فى الذخيرة فلو أقر منسوب الامام لم يصح اقراره ويخرجه القاضى عن الخصومة  
 وينصب للمشتري خصما آخر اه ومقتضاه انه مثل الوكيل بالخصومة تأتى (قوله ولا يصح تكوله واقاراره)  
 المناسب أن يقول ولا يصح تكوله لانه ما بذل أو اقرار ولا يصح بذله ولا اقراره اه ح (قوله ويرد النص  
 والفضل الى محله) أى ان نقص الثمن الاخر عن الاول ان كان المبيع من الاربعة أخماس يعطى منها وان كان  
 من الخمس يعطى منه وكذا الزيادة توضع فيما كان المبيع منه ح عن الدرر (قوله لان الغرم بالغنم) المراد به  
 هنا أن الغرم وخورد النص الى المشتري بسبب الغنم وهو رد الفضل الى محله (قوله الدراهم) الاولى دراهم  
 بالتكثير ط (قوله لا يصح) الا اذا حدث به عيب عند المشتري كما يحسنه الخياط الرملى قلت ويستثنى أيضا  
 ما اذا لم يقتر البائع بالعيب لما فى جامع الفصولين شرا بمائة وقبضه فطعن بعيب قصاصا على أن يأخذ البائع  
 ويرد مائة الا واحدنا قال ان أقر البائع أن العيب كان عنده فعليه رد الباقي الثمن والا لك الباقي وهو قول اى  
 يوسف اه (قوله لانه لا وجه له غير الرشوة) فى جامع الفصولين لانه ربا ولصاحب البحر رسالة فى الرشوة ذكر  
 ط هنا حاصلها ومحل الكلام علمها فى القضاء وسنذكره هنا لان شاء الله تعالى (قوله ولو زال بمعالجة لا)  
 أى لا يرجع وعبر عنه فى جامع الفصولين يقبل حيث قال ولو قبض يدل الصلح وزال ذلك العيب يرد بدل الصلح  
 وقيل هذا لو زال بلا علاجه فان زال بعلاجه لا يرد اه (فروع) لو شرا به فوجد عيبا فصالح احدهما البائع  
 من حصته فليس للاخر أن يخاصم وهذا فرع مسألة ان رجلا لو شرا بفوجدا عيبا ليس لاحدهما الرد بدون  
 الاخر عنده وعندهما الكل منهما رد حصته جامع الفصولين (قوله رضى الوكيل بالعيب) أى الوكيل  
 بالشراء (قوله يساوى الثمن المسمى) أى الذى اشتراه به كفى الخالية عن المتنى بعدما ذكر قول آخر وهو  
 انه ان كان قبل قبض المبيع لزم الموكل الوكيل يسيرا والا فيلزم الوكيل وان اليسير ما لا يفوت جنس المتفعة  
 كقطع يد واحدة وفق عین بخلاف قطع اليدين وفق العينين فهو فاحش وذكر أن السرخصى قال ان  
 ما لا يدخل تحت تقويم المتقويمين فاحش بان لا يقومه أحد مع العيب بقيمة الصحيح وان ما فى المتنى قريب من  
 هذا ثم قال وفى الزيادات ان رضى قبل القبض لزم الموكل وان بعده لزم الوكيل ولم يفضل بين السير والفاحش  
 والصحيح ما فى المتنى سواء كان قبل القبض أو بعده لانه يصير كأنه اشتراه مع العلم بالعيب فان كان لا يساوى ذلك  
 الثمن لا يلزم الاخر اه قافهم (تنبيه) قال فى البحر والى هنا ظهر أن خيار العيب يقطع بالعلم به وقت  
 البيع أو وقت القبض او الرضى به بعدهما أو اشتراط البراءة من كل عيب أو الصلح على شئ أو الاقرار بأن لا عيب  
 به اذا عينه كقوله ليس باق فانه اقرارا بتقاء الباقي بخلاف قوله ليس به عيب كما مر اه ملخصا (قوله  
 لان الغنم حرام) ذكر فى البحر أول الباب بعد ذلك عن البرازية عن الفتاوى اذا باع سلعة معيبة علمه البان  
 وان لم يمين قال بعض مشايخنا يفسق ورتد شهادته قال الصدر لا تأخذه اه قال فى النهر أى لا تأخذ بكونه  
 يفسق بمجرد هذا لانه صغيرة اه قلت وجهه نظر لان الغنم من أكل اموال الناس بالباطل فكيف يكون صغيرة  
 بل الظاهر فى تعليل كلام الصدر أن فعل ذلك مرة بلا اعلان لا يصير به مردود الشهادة وان كان كبيرة كفى شرب  
 المسكر (قوله الاولى الاسير اذا شري شيئا الخ) عبارة الاشياء عن الولوالجية اشترى الاسير المسلم من دار  
 الحرب ودفع الثمن الخ والمتبادر منه أن الاسير قاعل الشراء كما هو صريح عبارة الشارح وائس كذلك بل  
 هو مفعول له لان نص عبارة الولوالجية هكذا رجل اشترى الاسير من أهل الحرب وأعطاهم الزئوف والمستوفة  
 أو اشترى بعروض وأعطاهم العروض المغشوشة جاز لان شراء الاحرار ليس بشراء ليجب عليه المال المسمى  
 لكنه طريق لتخليصهم فكيفما استطاع لتخليصهم له أن يفعل وعلى هذا قالوا اذا اضطر المرء الى اعطاء جعل  
 العوان اجزأه أن يعطيه الزئوف والمستوفة ينقص الوزن بدليل مسألة الاسير وهذا اذا كان الامراء احرارا

فان كانوا عبيد الابسة شيء من ذلك اذا دخل بأمان اه ومثله في الخاتمة رجل اشترى الاسراء من أهل الحرب  
جاز له أن يعطيهم الزئوف والغشوش لان شراء الاحرار لا يكون شراء حقيقة وان سكان الاسراء عبيدا  
لا يسهه ذلك اه (قوله في الجبايات) جمع جباية بالباء الموحدة قال في فسخ القدير الجبايات الموظفة  
على الناس ببلاد فارس على الضياع وغيرها السلطان في كل يوم أو شهر أو ثلاثة أشهر فانها ظلم يري ونقل قبله  
ما قدمناه اتفان الولوالجية من مسألة جعل العوان (قوله فسخ في حق الكل) أي المتبايعين وغيرهما  
وقد ذكر ذلك في البحر عند قول الكثر ولو باع المبيع فرد عليه الخ ثم أورد على ذلك مسائل منها مسألة الحوالة  
المذكورة ومنها انه لو كان المبيع عقاراً فرد يعيب لم يطل حق الشفيع في الشفعة ولو كان فسخاً بطلت  
الحوالة والشفعة ثم ذكر أنه أجاب في المعراج بأنه فسخ فيما يستقبل لافي الاحكام الماضية بدليل أن زوائد  
المبيع للمشتري ولا يرد هاهنا الاصل قلت وعليه فلا محل للاستثناء الذي ذكره الشارح تأمل (قوله لو أحوال  
البائع بالثمن) صورة المسألة كما في الذخيرة باع عبداً من رجل بألف درهم ثم إن البائع أحوال غريباً على المشتري  
حواله المقيدة بالثمن مات العبد قبل القبض حتى سقط الثمن أورد العبد بخيار رؤية أو بخيار شرط أو بخيار عيب  
قبل القبض أو بعده لا تبطل الحوالة استحساناً لاننا نعتبر متعلقة بمحل ما ضيفت الحوالة اليه من الدين فلا تكون  
متعلقة بعين ذلك الدين وتعتبر مطلقة اذا ظهر أن الدين لم يكن واجبا وقت الحوالة وقيد بما اذا أحوال البائع لانه  
اذا أحوال المشتري البائع ثم رد المشتري بالبائع يقضاء فان القاضى يبطل الحوالة يري قلت ولم يذكر أن المشتري  
أحوال البائع على آخر حواله مقيدة فظاهر انه اطلاقاً مع انه صرح في الجوهرة من الحوالة بأن المطلقة لا تبطل  
بجمال ولا تنقطع فيها المطالبة مع أن المقيدة هنا بقيت والمطلقة بطلت لكن بقاء المقيدة هنا استحسان كما علمت  
والقياس بطلانها اذا ظهر بطلان المال الذي قيدت به وهو الثمن هنا وانما بطلت المطلقة هنا بطلان المال الذي  
كان للمحتال وهو البائع وانما لا تبطل المطلقة بطلان ما على المحتال عليه تأمل (قوله ثم رد المبيع) بالبناء  
للمجهول أي رده المشتري على البائع (قوله من غير المشتري) أما لو باعه منه ثانياً جاز ط ولا يرد عليه  
ما سجد كره المصنف في فصل التصرف في المبيع والثمن من انه لو باع المنقول من يالعه قبل القبض لم يصح له ذلك  
فيما اذا كان العقد الاول باقياً بدليل ما ذكر في باب الافالة من انها فسخ في حقهما فيجوز للبائع بيعه من المشتري  
قبل قبضه (قوله وكان مثقولا) احتراز عن العقار لجواز بيعه قبل قبضه خلافاً للمجدوز فر أفاده ط (قوله  
لانه ضمان العهدة) وهو باطل عند الامام للاشتباه كاستمات في الكفالة ان شاء الله تعالى وهنا لما ضمن عبويه  
يحمل أن المراد انه يذويه منها فيحمل أن يضمن له النقصان أو انه يضمن له الرد على البائع من غير منازعة فلذا كان  
الضمان فاسداً ط (قوله لانه ضمان العيوب) أي وهو عهده ضمان الدرك كافي الهندية فهو كالمسألة  
المذكورة بعد ط (قوله ضمن الثمن) أي لا لمشتري ولو مات عنده قبل أن يردّه وقضى على البائع بنقصان  
العيوب كان للمشتري أن يرجع على الضامن ولو ضمن له بصفة ما يجده من العيوب فيه من الثمن فهو جائز في  
قول أبي حنيفة وأبي يوسف فان رده المشتري يرجع على الضامن بذلك كارجع على البائع ذخيرة (قوله  
لم يردّه) لانه عيب حدث عند المشتري ط (قوله وان قبله) أي وان حصلت الغلبة قبل القبض ط (قوله  
لتفرق الصفة عليه) أي بهلاك بعض المبيع قبل قبضه بأقفة سماوية وقد بدعنا عن جامع الفصول ان يطرأ  
عن المشتري حصة النقصان من الثمن وهو مخير في الباقي بين أخذه بجمسته أو تركه والله سبحانه وتعالى  
أعلم

\* (باب البيع الفاسد) \*

مطلب  
في ضمان العيوب

\* (باب البيع الفاسد) \*

أخره عن الصحيح الكوة عقد انحافا للدين كما أوضحه في الفتح وسيأتي انه معصية يجب رفعها وسيأتي في باب  
الربا أن كل عقد فاسد فهو رباعي اذا كان فساداً بالشرط الفاسد وفي القاموس قد كثر وقد وكرم  
فساداً وفسوداً وفسد ولم يسمه انفسد اه ونقل في الفتح انه يقال للعم الذي لا يتنفع به لردود  
ونحوه بطل واذا أتت بحيث يتنفع به فساداً للعم وفيه مناسبة للمعنى الشرعي وهو ما كان مشروعا بأصله  
لا بوصفه ومزادهم من مشروعية أصله كونه لا متقوماً لاجوازه وصحته لان فساداً يمنع صحته أو أطلقوا

المراد بالفساد الممنوع مجازاً  
عرفاً فيم الباطل والمكروه  
وقد يذكّر فيه بعض الصحيح بما  
وكل ما أوردت خلافاً في ركن  
البيع فيؤم بطل وما أوردته  
في غيره ففسد (بطل يبيع  
ماليس بمال) والمال ما يميل  
إليه الطبع ويمرّ فيه البذل  
والمنع دور

مطلب

في أنواع البيع

مطلب  
البيع الموقوف من قسم الصحيح

المشروعية عليه نظراً إلى أنه لو خلا عن الوصف لكان مشروعا وأما الباطل ففي المصباح بطل الشيء يطل بطلاً  
وبطولا وبطلاً نابضاً الاوائل فسد أو سقط حكمه فهو باطل والجمع وباطل أو باطيل اه وفيه مناسبة  
للمعنى الشرعي وهو ما لا يكون مشروعا لأبأصله ولا بوصفه وأما المكروه فهو لغة خلاف المحبوب واصطلاحاً  
ما نهى عنه بخار كالباع عند أذان الجمعة وعزفه في البناء بما كان مشروعا بأبأصله ووصفه لكن نهى عنه  
لجوار ويمكن ادخاله تحت الفساد أيضاً على إرادة الاعم وهو ما نهى عنه فيمثل الثلاثة كما في البحر (قوله  
المراد بالفساد الممنوع الخ) قد عات أن الفساد مابين للباطل لأن ما كان مشروعا بأبأصله فقط مابين ما ليس  
بمشروع أصلاً وأيضاً حكم الفساد أنه يفيد الملك بالقبض والباطل لا يفيد أصلاً وتبين الحكمين دليل تبيينهما  
فاطلاق الفساد في قولهم باب البيع الفاسد على ما يمثل الباطل لا يصح على حقيقته فاما أن يكون لفظ الفساد  
مشتركا بين الاعم والاخص ويجعل مجازاً عرفياً في الاعم لأنه خير من الاشتراك وتسامحه في الفتح ثم اعلم أن  
البيع جائز وقد مر بأقسامه وغير جائز وهو ثلاثة باطل وفاسد وموقوف كذا في الفتح وأراد بالباطل النافذ  
وبعقبه غيره لا الحرام اذ لو أريد ذلك لخرج الموقوف لما قالوه من أن يبيع مال الغير بلاذنه بدون تسليم ليس  
بمعصية على أنه في المستصحب جعله من قسم الصحيح حيث قال البيع نوعان صحيح وفاسد والصحيح نوعان لازم  
وغير لازم نهر وذكر في البحر أن البيع المنهي عنه ثلاثة باطل وفاسد ومكروه تحريراً وقد مر وما لا نهى  
فيه ثلاثة أيضاً نافذ لازم ونافذ ليس بل لازم وموقوف فالأول ما كان مشروعا بأبأصله ووصفه ولم يتعلق به حق  
الغير ولا خيار فيه والثاني ما لم يتعلق به حق الغير وفيه خيار والموقوف ما يتعلق به حق الغير وحصره  
في الثلاثة في خمسة عشر قلت بل أوصله في التمر إلى ثلثين كإسما في باب بيع الفضولي ثم قال في  
البحر والصحيح يمثل الثلاثة لأنه ما كان مشروعا بأبأصله ووصفه والموقوف كذلك فهو قسم منه وهو الحق لصدق  
التعريف وحكمه عليه فان حكمه فإدراك الملك بلا توقف على القبض ولا يضر توقفه على الإجازة كوقوف ما فيه  
خيار على إسقاطه اه قلت ينبغي استثناء بيع المكروه فانه موقوف على إجازته مع أنه فاسد كما حققناه أول  
اليوم وحذرنا هنالك أيضاً أن يبيع الهزل فاسداً لا باطلاً وان كان لا يفيد الملك بالقبض لكونه أشبه البيع  
بالتحريم وليس كل فاسد يملك بالقبض كما سياتي (قوله في ركن البيع) هو الإيجاب والقبول بأن كان من  
مجنون أو صبي لا يعتد به كان عليه أن يزيد أو في محله أعني المبيع فان انحلت فيه مبطل بأن كان المبيع ميتة  
أو دماً أو حرّاً أو خيراً كافي ط عن البدائع (قوله وما أوردته في غيره) أي في غير الركن وكذا في غير المحل وذلك  
بأن كان في الثمن بأن يكون خيراً مثلاً أو بأن كان من جهة كونه غير مقدور التسليم أو فيه شرط مخالف مقتضى  
العقد فيكون البيع بهذه الصفة فاسداً لا باطلاً لسلامة ركنه ومحله عن التحلل كافي ط عن البدائع وبه ظهر  
أن الوصف ما كان خارجاً عن الركن والمحل (تنبيه) في شرح مسكين ثم الضابط في تمييز الفاسد من الباطل  
أن أحد العوضين إذا لم يكن مالا في دين سماوي فالبيع باطل سواء كان مبيعاً أو مبيعاً فبيع الميتة والدم والحر  
باطل وكذا البيع به وان كان في بعض الأديان مالا دون البعض ان أمكن اعتباره ثمناً فالبيع فاسد فبيع  
العبد بالحر أو الحر بالعبد فاسد وان تعين كونه مبيعاً فالبيع باطل فبيع الحر بالدرهم أو الدرهم بالحر باطل اه  
قلت وهذا الضابط يرجع إلى الفرق بينهما من حيث المحل فقط وما مر من حيث الركن والمحل فهو أعم فافهم  
(قوله بطل يبيع ماليس بمال) أي ما ليس بمال في سائر الأديان بقوله والبيع به فان ما يبطل سواء كان  
مبيعاً أو ثمناً ما ليس بمال أصلاً بخلاف فهو الحر فان يبيع به باطل اذا تعين كونه مبيعاً أما لو أمكن اعتباره ثمناً  
فبيعه فاسد كما علمته من الضابط المذكور اتفاقاً لأن البيع وان كان مبنياً على البدلين لكن الأصل فيه المبيع  
دون الثمن ولذا ينسخ البيع به ملك المبيع دون الثمن ولأن الثمن غير مقصود بل هو وسيلة إلى المقصود وهو  
الاتّباع بالاعيان (قوله والمال) أي من حيث هو لا المذكور قبله لأن التعريف المذكور يدخل فيه الحر  
ففي مال وان لم تكن متقومة ولذا قال بعده وبطل يبيع مال غير متقوم كعبر وخزير فان المتقوم هو المال المباح  
الاتّباع به شرعاً وقد مرنا أول البيوع تعريف المال بما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة وأنه خرج  
بالادخار المنفعة فهي ملك لا مال لأن المال ما من شأنه أن تصرف فيه بوصف الاختصاص كما في النوح فالأولى  
ما في الدرر من قوله المال موجود يميل إليه الطبع الخ فانه يخرج بالموجود والمنفعة فافهم ولا يرد أن المنفعة

مطلب  
في تعريف المال



تلك بالاجارة لان ذلك تملك لا يبيع حقيقة ولذا قالوا ان الاجارة يبيع المنافع حكما اي ان فيه احكام البيع وهو  
 التملك لا حقيقة فاعتقم هذا التحرير (قوله نخرج التراب) اي القليل مادام في محله ولا افتد يعرض له  
 بالنقل ما يصير به مالا معتبرا ومنه الماء ونخرج أيضا نحو حبة من خنطة والعدرة الخاصة بخلاف الخلوطة  
 بتراب ولذا جاز بيعها كسرفين كما يأتي ونخرج أيضا المنفعة على ما ذكرنا آنفا (قوله والميتة) بفح الميم وسكون  
 الباء التي ماتت حقت انفسها لاسبب وبشديد الباء المكسورة التي لم تمت حقت انفسها بل بسبب غير الذكاة  
 كالخنقة والموقودة فوح افندي ولم أر هذا الفرق في القاموس ولا في المصباح ولا غيرهما فراجعهم (قوله  
 ولا فرق في حق المسلم الخ) أما في حق الذي فريادها الاول وأما الثاني فاختلفت عباراتهم فيه ففي النجيس  
 جعله قسما من الصحيح لانهم يدينونه ولم يجعل خبلا فوجعله في الابضاح قول أبي يوسف وعند محمد لا يجوز وجزم  
 في الذخيرة بفساده وجعله في البحر من اختلاف الروايتين نهر وعبارة البحر وحاصله ان فيه الميت حقت انفسه  
 بل بسبب غير الذكاة روايتين بالنسبة الى الكافر في رواية الجواز وفي رواية الفساد وأما البطلان فلا وأما في  
 حقتا فالكل سواء اهـ وذكر ط أن عدم الفرق في حقنا في المتخفة مثلا اذا قولت بدرهم حتى تعين كونها  
 مبيعا أما اذا قولت بعين أمكن اعتبارها ثمنافكان فاسدا بالنظر الى العوض الاخر باطلا بالنظر اليها وهذا  
 ما انتصاه الضابط السابق اهـ (قوله التي ماتت حقت انفسها) الحقت الهلاك يقال مات حقت انفسه اذا مات  
 بغير ضرب ولا قتل ومعناه أن يموت على فراشه فيتنفس حتى يتقضى ريقه ولهذا خص الانف مصباح (قوله  
 او يخنق) مثل كنف ويسكن تخفيفا مصباح (تنبيه) لم يذكر واحكم دودة القز أما اذا كانت حية فينبغي  
 جريان الخلاف الآتي في دود القز وبزره ويضه وأما اذا كانت ميتة وهو الغالب فانه على ما بلغنا فتحتق في  
 الكس او اخل فتحتقني ما مر بطلان بيعها بالدرهم لان الميتة وقد ذكر سيدي عبد الغني النابلسي في رسالة  
 أن بيعها باطل وأنه لا يضمن متلفها لانها غير مال خلت وفيه انما من أعز الاموال اليوم ويصدق عليها تعريف  
 المال المتقدم ويحتاج اليها الناس كثيرا في الصباغ وغيره فينبغي جواز بيعها كبسيع السرقة والعدرة المحتلطة  
 بالتراب كما يأتي مع أن هذه الدودة ان لم يكن لها نفس سائلة تكون ميتة باطاهرة كالذباب والبعض وان لم يجز  
 أكلها وسياق أن جواز البيع يدور مع حل الانتفاع وأنه يجوز بيع العلق للحاجة مع انهم الهوام وبيعها  
 باطل وكذا يبيع الحيات للتداوي وفي القنية يبيع غير السمك من دواب البحر لولته كالسقنة ورو جلود الخنزير  
 ونحوها يجوز والإفلا وجل الماء قبل يجوز حيا لاميتا والحسن أطلق الجواز اهـ فتأمل ويأتي له مزيد بيان  
 عند الكلام على بيع دود القز والعلق (قوله والبسيع به) أي بما ليس بمال (قوله والمعدوم كبسيع حق التعلي)  
 قال في الفتح وإذا كان السفلى للرجل وعلاه لا تحرق سقطا أو سقط العلو وحده فباع صاحب العلو عوله لم يجز  
 لان البسيع حيثئذ ليس الا حق التعلي وحق التعلي ليس بمال لان المال عين يمكن احرارها وامساكها ولا هو  
 حق متعلق بالمال بل هو حق متعلق بالهواء وليس الهواء مالا يباع والمبيع لا بد أن يكون أحدهما بخلاف  
 الشرب حيث يجوز بيعه تبع للارض فلو باعه قبل سقوطه جاز فان سقط قبل القبض بطل البيع لهلاك البسيع  
 قبل القبض اهـ والحاصل أن بيع العلو صحيح قبل سقوطه لا بعده لان بيعه بعد سقوطه يبيع لحق التعلي وهو  
 ليس بمال ولذا عبر في الكنز بقوله وعلاه سقط وعبر في الدرر بحق التعلي لانه المراد من قول الكنز وعلاه سقط كما  
 علمت من عبارة الفتح فالمراد من العبارتين واحد فلذا افسر الشارح احدا منهما بالاخرى دفعا لما يتوهم من  
 اختلاف المراد منهما ما فافهم (تنبيه) لو كان العلو لصاحب السفلى فقال بعثك عله هذا السفلى بكذا اصح  
 ويكون سطح السفلى اسم لمبنى مسقف فكان سطح السفلى سقفا للسفلى خائبة (قوله لانه معدوم) يغني عنه  
 قول المصنف والمعدوم أفاده ط (قوله ومنه) اي من بيع المعدوم (قوله يبيع ما اصله غائب) اي ما ينبت  
 في باطن الارض وهذا اذا كان لم ينبت أو نبت ولم يعلم وجوده وقت البيع والاجاز يبعه كما يأتي قريبا (قوله  
 وجل) بضم الفاء وبضمين قلموس (قوله كورد وباسمين) فانه يخرج بالتدريج ط (قوله وورق فرصاد)  
 قبل هو الثوت الاخر وقال ابو عبيد هو الثوت وفي التهذيب قال الليث الفرصاد شجر معروف مصباح  
 (قوله وبه أفتى بعض مشايخنا) بالياء في مشايخنا بالهمزة قال القهستاني وأفتى العقبلي وغيره بجوازه

نخرج التراب ونحوه (كأنهم)  
 المسفوح بخا زبيح كبد وطحال  
 (والميتة) سوى سمك وجراد ولا فرق  
 في حق المسلم بين التي ماتت حقت  
 انفسها او يخنق ونحوه (والخرز)  
 والبسيع به) اي جعله ثمنافكان  
 الباء عليه لان ركن البيع مبادلة  
 المال بالمال ولم يوجد (والمعدوم  
 كبسيع حق التعلي) اي علو سقط  
 لانه معدوم ومنه يبيع ما اصله غائب  
 كخرز وجل او بعضه معدوم كورد  
 وباسمين وورق فرصاد وجوزه  
 مالا لتعامل الناس وبه أفتى  
 بعض مشايخنا عملا بالا يستحسن

مطلب  
في بيع المغيب في الأرض

مطلب  
في بيع أصل التسمية

هذا إذا ثبت ولم يعلم وجوده فإذا علم باذنه خيار الرؤية وتكفي رؤية البعض عندهما وعليه الفتوى شرح مجمع (والمضامين) مافي فله ورأى من المني (والملاقع) بيع ملوحة مافي البطن من الجنين (والتاج) بكسر النون حبل الحبل أي تاج التاج لاداة أو آدمي (وبيع أمة تينانه) ذكر النعمير لذكر الخبر (عبد وعكسه) بخلاف البهائم والأصل أن الذكور والأنثى من بنى آدم جنسان حكما فيبطل وفي سائر الحيوانات جنس واحد فيصح ويتخير لفوات الوصف (ومتروك) التسمية عمدا ولو من كافر يرازية

مطلب  
فيما إذا اجتمعت الإشارة مع التسمية

بشيء الموجود إذا كان أكثر من المعدوم اه ط قلت وهو رواية عن محمد وقد منّا الكلام عليه في فصل ما يدخل تبعا (قوله هذا إذا ثبت الخ) الإشارة إلى قوله ما صد غائب وكان الأولى أن يقول هذا إذا لم يثبت أو ثبت ولم يعلم وجوده فإنه لا يجوز بيعه فيها ما يكفي ط عن الهندية (قوله وله خيار الرؤية الخ) قال في الهندية إن كان المبيع في الأرض مما يكال أو يوزن بعد التلغ كالنوم والجزر والبصل فتلغ المشتري شيئا بآذن البائع أو تلغ البائع أن كان المتلوع مما يدخل تحت الكيل أو الوزن إذا رأى المتلوع ورضي به لزم البيع في الكل وتكرن رؤية البعض كروية الكل إذا وجد الباقي كذلك وإن كان المتلوع شيئا يسيرا لا يدخل تحت الوزن لا يطل خياره قال في البحر وإن كان يباع بعد التلغ عددا كالجبل فتلغ البائع أو تلغ المشتري بآذن البائع لا يلزمه الكل لأنه من العدييات المتفاوتة بمنزلة الثياب والعبد وإن قلعه بلا إذن البائع لزمه الكل لأن يكون ذلك شيئا يسيرا وإن أبى كل القلع تبرع متبرع بالقلع أو فسخ القاضى العقد اه ط قلت بقي شيء لم أر من نسه عليه وهو ما يبيكون أصله تحت الأرض وبقي سنتين متعددة مثل الفضة ترزغ في أرض الوقف وتكون كالكردار للمستأجر في زمانها فإذا باع ذلك الأصل وعلم وجوده في الأرض صح بيعه لكنه لا يرى ولا يقصد قلعه لأنه أعذ للبقاء فهل للمشتري فسخ البيع بخيار الرؤية الظاهر نعم لأن خيار الرؤية ثبت قبل الرؤية تأمل (قوله مافي ظهور الأباء من المني) موافق لمافي الدرر والمنع وعبارة البحر المضامين جمع مضونة مافي أصلا بل والملاقع جمع ملقوح مافي بطونها وقيل بالعكس (قوله والملاقع الخ) يجب أن يحمل مافي على ما سيكون والاكن حلا وسيأتي أن يبيع الحبل فاسد لا باطل درر قلت وفي فساده كلام سيأتي (قوله والتاج بكسر النون) كذا ضبطه النووي واختاره المصنف يعني صاحب الدرر وضبطه الكاكي بفتح النون وهو مصدر تجت التاج على البناء للمفعول والمراد به خنا المتزوج وفسره الزيلعي والرازي ومسكين بجمل الحبله وتبعهم المصنف نوح (قوله حبيل الحبله) بالفتحين فيما قال في المغرب مصدر حبيل المرأة حبلا ففى حبلى سمي به المحول كما سمي بالحمل وإنما أدخل عليه التاء للإشعار بمعنى الأنوثة لأن معناه انتهى عن بيع ما سوف يحمله الجنين إن كان أنثى ومن روى الحبله بكسر الباء فقد أخطأ اه نوح (قوله وبيع أمة الخ) علله في الدرر بأنه يبيع معدوم ومتضاه أن يكون معطوفا على قوله حق التعلل أو قوله والتاج فكان الواجب إسقاط انظ بيع نوح (قوله ذكر الضمير) أي أتى به مذكرا مع أن الأسمه مؤنثة مراعاة لتذكير الخبر وهو عبد أو باعتبار الواقع (قوله وعكسه) بالرفع عطفًا على قوله يبيع وبالجز عطفًا على أمة ط (قوله بخلاف البهائم) كما إذا باع كبشا فإذا هو نجة حيث يبعد البيع ويتخير بجر (قوله والأصل الخ) قال في الهداية والفرق بين على الأصل الذي ذكرناه في النكاح لمحمد رحمه الله تعالى وهو أن الإشارة مع التسمية إذا اجتمعتا ففي مختلفي الجنس يتعلق العقد بالمسمى ويبطل لانعدامه وفي متحدى الجنس يتعلق بالمشار إليه وينفذ لوجوده ويتخير لفوات الوصف كمن اشترى عبدا على أنه خباز فإذا هو كاتب وفي مسألتنا الذكر والأنثى من بنى آدم جنسان للفتاوى في الأغراض وفي الحيوانات جنس واحد للفتاوى فيها اه قال في البحر والأصل المذكور متفق عليه مافي البحر في سائر العقود من النكاح والإجارة والبيع عن دم العمد والخلع والعق على مال وبه ظهر أن الذكر والأنثى في الآدمي جنسان في الذمة وإن اتحد جنسا في المنطق لأنه الذات المقول على كثيرين مختلفين بميز داخل وفي الفقه المقول على كثيرين لا يتفاوت الغرض منه فاحشا قال في الفتح ومن مختلفي الجنس ما إذا باع فصاعا على أنه ناقوت فإذا هو زوجاج فالبيع باطل ولو باعه ليل على أنه ناقوت أحر فظهر أن فسخ البيع ويتخير (قوله ولو من كافر) نقله في البحر أيضا عن البرازية وأقره قلت وينبغي أن يجري فيه اختلاف المائر فيما مات بسبب غير الذبح مما يدن به أهل الذمة بل هذا بالأولى لأنه مما يدن به بعض الجاهدين وكون حرمة بالنص لا يقتضي بطلان بيعه بين أهل الذمة لأن حرمة المخنقة بالنص أيضا ولما اعتقدوا إحاطها لم يحكم بطلان بيعها بينهم نعم لو باع متروك التسمية عدما سلم يقول بجله كشاف في تحكيم بطلان بيعه لأنه ملتزم لأحكامنا ومعتقد بطلان ما خالف النص فلزمه بطلان البيع بالنص بخلاف أهل الذمة لأننا أمرنا بتبركهم وما يدنون فيكون بيعه بينهم صحيحا أو فاسدا لا باطلا كما مر وبؤيده ما مر في شركة المفاوضة من عدم صحتهما بين مسلم وذمى لعدم التساوى في التصرف ونصح بين حنفي وشافعي وإن كان يتصرف في متروك التسمية وعلوه بأن ولاية الإلزام

قائمة ومعناه ما ذكرنا قدس بر (قوله وكذا ما منم اليه) قال في النهر وتروك التسمية عدا كاذي مات حتف  
 انته حتى يسرى الفساد الى ما منم اليه وكان ينبغي أن لا يسرى لانه يجتهد فيه كالمدير في عقد فيه البيع بالقضاء  
 وأجاب في الكافي بأن حرمة منصوص عليها فلا يعتبر خلافه ولا ينفذ بالقضاء (قوله ويبيع الكراب وكري  
 الانهار) في المصباح كرت الارض من باب قتل كرابا بالـ كسر قلبتها للعرث وفيه أيضا كرى النهر كرا من  
 باب رى حفره حفرة جديدة (قوله ولوالجية) قال فيها ولو كان رجل عمارة في أرض رجل فباعها  
 أن كان بناء أو أشجارا جاز يبيعه اذ لم يشترط تركها وان كرابا وكري الانهار ونحوه فلم يكن ذلك جبال ولا بمعنى  
 مال لا يجوز اه يعني يطل فانه داخل تحت قولنا بطل بيع ماليس بمال كالا يعني وبعد الجواز في الكراب  
 وكري الانهار ونحو ذلك صرح في الخاتمة معللا بأنه ليس بمال متقوم مخ وتقدمت المسألة أول البوع مع  
 الكلام على مشد المسكة ويبيع البراوان والجامكية والتزول عن الوظائف وأشبعنا الكلام على ذلك كله (قوله  
 فان يبيع هؤلاء باطل) كذا في الهداية وأورد أنه لو كان باطلا لسرى البطلان الى ما منم اليهم كالمضموم الى  
 الحر وسما في أنه لا يسرى وقال بعضهم فاسد وأورد أنه يلزم أن يملكوا بالقبض مع أنهم لم يملكوا به اتفاقا  
 وأجيب عنهم بما بادعاء التخصيص وهو أن من الباطل ما لا يسرى حكمه الى المضموم اضعفه ومن الفساد  
 ما لا يملك بالقبض وذكر في الفتح أن الحق أنه باطل ولا تخصيص لجواز تخلف بعض الافراد لخصوصية قلت  
 وما ذكره الشارح يصلح بيان التخصيص وذلك أن بيع الحر باطل ابتداء وبقاء لعدم محايته للبيع أصلا بثبوت  
 حقيقة الحرية ويبيع هؤلاء باطل بقاء لخلق الحرية فلذا لم يملكوا بالقبض لا ابتداء لعدم حقيقتها فلذا جاز  
 بيعهم من أنفسهم ولا يلزم بطلان بيع قن ضم اليهم لانهم دخلوا في البيع ابتداء لكونهم محلا في الجلة ثم  
 خرجوا منه لتعلق حقهم بفق الفتح بخصته من الثمن وتما في الدرر (قوله وقول ابن الكمال) عبارة  
 البيع في هؤلاء باطل موقوف بقلب جائز بالرضى في المكاتب والقضاء في الآخرين لتمام المالية اه (قوله  
 قبل البيع) وتنسخ الكتابة في ضمنه لان الزوم كان لحقه وقد رضى باستقاطه أما اذا باعه بغير رضا فأجازه  
 لم يجوز رواية واحدة لان اجازته لم تخفى فسخ الكتابة قبل العقد كذا في السراج وفي الخاتمة لو بيع بغير رضا  
 فأجاز بيع مولاه لم ينفذ في الصحيح من الرواية وعليه عاتة المشايخ نهر قلت لكن ذكر في الهداية آخر  
 الباب فيما لوجع بين عبد ومدير بوعه في البحر والفتح أن البيع في هؤلاء موقوف وقد دخلوا تحت العقد اقسام  
 المالية وأهذا ينفذ في المكاتب برضا في الاصح وفي المدير بقضاء الثاني وكذا في أم الولد عند أبي حنيفة  
 وأبي يوسف اه فتقوله موقوف بخلاف قوله هنا باطل وقوله ينفذ في المكاتب برضا في الاصح بخلاف  
 للمذكور عن السراج والخاتمة وهذا يتأيد ما ذكره ابن الكمال وقد يجاب بأن قوله ينفذ في المكاتب برضا  
 في الاصح أي رضاه وقت البيع فيكون موقوفا في الابتداء على رضاه فلم يرض كن باطلا وبهذا انتهى المخافة  
 بين كلاميه لكن هذا الجواب لا يأتي في عبارة ابن الكمال فتأمل (قوله قلت الاوجه الخ) أي اذا قضى  
 بنفاذ بيع أم الولد قاض براه لا ينفذ فاذا رفع الى قاض آخر فأضاه فذا الاول وان رده ارتد وقد سنا تحقيق ذلك  
 في باب الاستيلاء (قوله فليكن التوفيق) يحمل ما في البحر على ما قبل الامضاء وما في الفتح على ما بعده  
 (قوله ولد هؤلاء كههم) أي ولد أم الولد من غير سيدها بأن زوجها فولدت بعد ما ولدت من سيدها وكذا ولد  
 المدير والمكاتب المولود بعد التدبير والكتابة وقوله كههم أي في حكمهم وفسه ادخال الكاف على الضمير وهو  
 قليل (قوله ويبيع مبعوض) أي معتق البعض كبيع الحر (قوله ابن كمال) ونصه التقوم على ما ذكر في  
 النويج ضربان عرفي وهو بالاحراز فقير الحرز كالسيد والحشيش ليس بمتقوم وشري وهو باباحة  
 الانتفاع به وهو المراد ههنا منقما اه أي هو المراد بالتقوم المنفي هنا (قوله كهمر) قيد بها لأن بيع  
 ما سواها من الاشربة المحرمة جائز عنده خلافا لها كذا في البدائع نهر (قوله ومينة لم تحت حتف انفاها)  
 هذا في حق السلم أما الذي ففي رواية يبيعها صحيح وفي أخرى فاسد كما قدمناه عن البحر وظاهره أن اختلاف  
 الرواية في المينة فقط أما المحر فصح (قوله ونحوه) كالجرح والضرب من اسباب الموت سوى الذكاة  
 الشرعية (قوله فانها) أي المينة المذكورة أما التي ماتت تحت حتف انفاها فهي غير مال عند الكل فلذا بطل  
 بيعها في حق الكل كما مر (قوله وهذا) أي الحكم المذكور بطلان البيع بلا تفصيل (قوله أي بالدين)

وكذا ما منم اليه لان حرمة

بالنص (يبيع الكراب وكري

الانهار) لانه ليس بمال متقوم

بخلاف بناء وشجر فيصح اذ لم

بشترط تركها ولوالجية (وما في

حكمه) أي حكم ماليس بمال

(كأم الولد والمكاتب والمدير

المطلق) فان يبيع هؤلاء باطل

أي بقاء فلم يملكوا بالقبض

لا ابتداء فصح بيعهم من أنفسهم

ويبيع قن ضم اليهم درر وقول

ابن الكمال يبيع هؤلاء باطل

موقوف ضعفه في البحر بأن المرجح

اشتراط رضى المكاتب قبل البيع

وعدم نفاذ القضاء ببيع أم الولد

وصحح في الفتح نفاذه قلت الاوجه

توقفه على قضاء آخر امضاء اوردا

عني ونهر فليكن التوفيق

وفي السراج ولد هؤلاء كههم ويبيع

مبعوض كحر (و) يطل (يبيع مال

غير متقوم) أي غير مباح الانتفاع

به ابن كمال فليحفظ (كهمر

وخزير ومينة لم تحت حتف انفاها)

بل بالفتح ونحوه فانها مال عند

الذي كهمر وخزير وهذا ان

يعت (بالتن) أي بالدين

كدر اعم ودناير وسكيل وموزون  
بطل في الكل وان بيعت بعين  
كعرض بطل في الخمر وفسد  
في العرض فيملكه بالنقض بقبته  
ابن كمال (و) بطل (بيع قن ضم)  
الى حرّ وقد كسبه ضمت الى ميسة  
ماتت حنف انقيا قيد به لتكون  
كلخر (وان سعى عن كل) اي فصل  
الثنى خلافا لما وسبى الخلاف  
ان الصفقة لا تعدد بمجرد تفصيل  
الثنى بل لابد من تكرار لفظ العقد  
عنده خلافا لهما وظاهر الهابة  
يفيد انه فاسد (بخلاف بيع قن  
ضم الى مدبر) او نحوه فانه يصح  
(او قن غيره ومالك ضم الى وقف)  
غير المسجد العامر فانه كلخر  
بخلاف العامر بالمجعة الخراب  
فكمدبر أشباه من قاعدة اذا  
اجتمع الحرام والحلال (ولو محكوما  
به) في الاصح خلافا لما أفتى به المنلا  
أبو السعود

مطل

فيما اذا اشترى أحد الشريكين  
جميع المداير المشتركة من شريكه

مطل

في بطلان بيع الوقف وصحة بيع  
المدن المضمومة اليه

اي ما يصح أن يشتد ديننا في الذمة قال ابن كمال انما قال بالدين دون الثمن لان الدين أعم منه والمعتبر المقابل به  
دون الثمن (قوله بطل في الكل) لان البيع هو الاصل وليس محلا للتكليف فبطل فيه فكذلك في الثمن بخلاف  
ما اذا كان الثمن عيناً فانه مبيع من وجهه مقصود بالتكليف ولكن فسدت التسمية فوجب قبته دون الخمر المسمى  
(قوله بطل في الخمر) اي وفي أخويه كما يستفاد من المتن والزبلى سايحاني قال في البحر والحاصل أن يبيع  
الخمر باطل مطلقا وانما الكلام فيما إذا كان ديننا كن ياطلا أيضا وان عرضا كن فاسدا ثم قال وقيدنا بالمسلم  
لان اهل الذمة لا ينعون من بيعه الاعتقادهم الحلال والتقول وقد أمرنا بتكرهم وما يدعون كذا في البدائع اه  
ملخصا وظاهر الحكم بجمعة يبيعها فيما بينهم ولو بيعت بالثنى ويشمله فروع ذكرها بعده (قوله بقبته) لم يذكر  
ابن كمال التهمة وان كانت مرادة ط (قوله ضم الى حرّ) ولو مبعضا كعق البعض كما ر في باب عتق البعض  
(قوله لتكون كلخر) اي فلا تكون مالا أصلا أما لو ماتت بجنح أو نحوه فبني مال غير متقوم كما مر آنفا فبني  
أن يصح البيع فيما ضم اليها كبيع قن ضم الى مدبر تأمل (قوله خلافا لهما) فنقد هما اذا فصل عن كل جاز  
في القن والذكية بجمعهما من الثمن لان الصفقة تصير متعددة معنى فلا يسرى الفساد من احدهما الى الاخرى  
(قوله وظاهر النهاية يفيد انه فاسد) أي ما ضم الى الحرّ والميسة وهو القن والذكية وعزاه القهستاني للمصيط  
والمسوط وغيرهما والظاهر أن المراد بالفساد الباطل فيرد لق ما في الهداية وغيره من التصريح بالبطلان  
تأمل (قوله بخلاف بيع قن ضم الى مدبر) ككتاب واثم ولذا في الفتح اي فيصح في القن بجمعه لان المدبر  
محل للبيع عند البعض فيدخل في العقد ثم يخرج فيكون البيع بالخصه في البقاء دون الابتداء وقاعدة ذلك  
تصحح كلام العاقل مع رعاية حق المدبر ابن كمال قلت ومعنى البيع بالخصه بقاء أنه ما يخرج المدبر صار القن  
مبيعا بجمعه من الثمن بأن يقسم الثمن على قيمته وقيمة المدبر فما أصاب القن فهو ثمنه وهذا بخلاف ضم القن الى  
الخرّ فإن فيه البيع بالخصه ابتداء لان الخمر لا يدخل في العقد لعدم ماليته (تنبيه) تقدم أن يبيع المدبر ونحوه  
باطل لعدم دخوله في العقد وهو ما انما يدخل لتصحح العقد فيما ضم اليه قال في الهداية هناك فصار كمال المشتري  
لا يدخل في حكم عقده باقتراده وانما يثبت حكم الدخول فيما ضم اليه اه أي اذا ضم البائع اليه مال نفسه  
وباعه ما له صفقة واحدة يجوز البيع في المضمومة بالخصه من الثمن المسمى على الاصح وان قيل انه لا يصح أصلا في  
شيء فتح قلت علم من هذا ما يقع كثيرا وخرأنا احد الشريكين في دار ونحوها يشترى من شريكه جميع المداير  
بثمن معلوم فانه يصح على الاصح بجمعة شريكه من الثمن وهي حادثة الفتوى فلتحفظ وأصرح من ذلك ما سميأتي  
في المراجعة في مسألة شراء رب المال من المضارب مع أن الكل ماله (قوله او قن غيره) معطوف على  
مدبر (قوله فانه) اي المسجد العامر (قوله بخلاف العامر بالمجعة الخراب) بجبر الخراب على أنه  
بدل من العامر وكان الاولى أن يقول وغيره اي من سائر الاوقاف وحاصله أن المسجد قبل خرابه كلخر ليس  
بمال من كل وجه بخلافه بعد خرابه بل هو اربيعه اذا خرب في أحد القولين فصار مجتمدا فيه كالمدبر فيصح بيع  
ما ضم اليه ومثل سائر الاوقاف ولو عامر فانه يجوز بيعها عند الخراب لا يشترى بثمنها ما هو خير منها كما في المراج  
(قوله فكمدبر) أي فهو باطل أيضا قال في الشرنبلالية صرح رحمه الله تعالى ببطلان بيع الوقف وأحسن  
بذلك اذ جعله في قسم البيع الباطل اذ لا خلاف في بطلان بيع الوقف لانه لا يقبل التكليف والتكليف وعظم من  
جعله فاسدا وأفتى به من علماء القرن العاشر وردت كلامه بجملة رسائل ولنا فيه رسالة هي حسام الحكام  
مضمنة لبيان فساد قوله وبطلان قتواه اه والغالب انه كور هو قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي  
والعلامة احمد بن يونس الشبلي كما ذكره الشرنبلالي في رسالته المذكورة (قوله ولو محكوما به الخ) قال  
في النهر تكميل قد علمت أن الاصح في الجمع بين الوقف والمالك أنه يصح في المالك وقيد بعض موالى الروم هو مولانا  
ابن السعود جامع أشنات العلوم تعمد الله تعالى برضوانه بما اذا لم يحكم بلزومه فاقى بفساد البيع في هذه  
الصورة وواقته بعض علماء العصر من المصريين ومنهم شيخنا الاخ الا أنه قال في شرحه هشار د عليه ما صرح  
به قاضي خان من أن الوقف بعد القضاء تسمع دعوى المالك فيه وليس هو كلخر بدليل انه لو ضم الى ملك لا يفسد  
البيع في الملك وهكذا في الظهيرة وهذا لا يمكن تأويله فوجب الرجوع الى الحق وهو اطلاق الوقف لانه بعد  
القضاء وان صار لازما بالاجماع لكنه يقبل البيع بعد لزومه ما بشرط الاستبدال على المقتضى به من قول

فصح بحصته في الثمن وعنده  
والمالك لانها مال في الجملة ولو  
باع قرية ولم يستثن المساجد  
والمقابر لم يصح عيني (كباطل)

بيع صبي لا بعقل ومجنون  
شيأ بول (ورجميع ادعى لم

يغلب عليه التراب) فلو غلبوا  
به جاز كسرقين وبعر واكتفى

في البحر بمجرّد خططه بتراب  
(وشعر الانسان) لكرامة

الآدمي ولو كافرا ذكره  
المصنف وغيره في بحث شعر

الخنزير (وبيع مائس في ملكه)  
لبطلان بيع العدوم وماله

خطر العدوم (لا بطريق السلم)  
فانه صحيح لانه عليه الصلاة

والسلام نبى عن بيع مائس  
عند الانسان ورخص في

السلم (و) بطل (بيع صريح  
بنفي الثمن فيه) لانعدام الركن

وهو المال (و) البيع الباطل  
(حكمه عدم ملك المشتري

اياه) اذا قبضه (فلا ضمان  
لوهلك) البيع (عنده) لانه

امانة وصح في القنية ضمانه  
قيل وعليه الفتوى وفيها بيع

الحرفي اباه او ابنته قيل باطل  
وقيل فاسد وفي وصاياها بيع

الوصى مال اليتيم بعين فاحش  
باطل وقيل فاسد ورخص

ابى يوسف او يورود غصب عليه ولا يمكن انتزاعه ونحو ذلك والله الموفق للصواب والمسهل المرجع والمآب اه  
والحاصل أن ههنا مسائلين \* الاولى أن يبيع الوقف باطل ولو غير مسجد خلافا لما أتى بفساده لكن المسجد  
العامة كالحز وغيره كالدير \* المسألة الثانية أنه اذا كان كالمدير يكون يبيع ما ضم اليه صحيحا ولو كان الوقف  
محميا وما يورده خلافا لما أتى به الفقيه ابو السعود (قوله فيصح) تنريع على قول المصنف فيصح الخ  
على وجه الترتيب (قوله لانها) اى المدير ووقف الغير والوقف (قوله لم يصح) لما مر من أن المسجد العامة  
كالخز فيبطل بيع ما ضم اليه ~~ب~~كن نقل في البحر عن المحيط أن الاسخ الحقة في الملك لان ما فيها من المساجد  
والمقابر مستثنى عادة اه اى فلم يوجد ضم الملك الى المسجد بل البيع واقع على الملك وحده (قوله لا يعقل)  
قيد به لان الصبي العاقل اذا باع واشترى انعقد بيعه وشراؤه موقوف على اجازة وليه ان كان نفسه وناظرا  
بلاعاده عليه ان كان غيره بطريق الولاية ط عن المنع وهذا اذا باع الصبي العاقل ماله واشترى بدون عين  
فاحش والالتزم توقف لانه حينئذ لا يصح من وليه عليه كما أتى فلا يصح منه بالاولى (قوله شيأ) قدره للاشارة  
الى أن الاضافة في بيع صبي من اضافة المصدر الى فاعله ط (قوله جاز) اى يبيعه ط (قوله كسرقين  
وبعر) في التباين بين السرقة والسرقين بكسرهما معا معتربا مكرين بالفتح وفسره في المصباح بالزبل قال ط  
والمراد أنه يجوز بيعهما ولو خاصين اه وفي البحر عن السراج ويجوز بيع السرقين والبعير والانتفاع به  
والوقوف به (قوله واكتفى في البحر) حيث قال كما نقله عنه في المنع ولم ينقد بيع النحل ودود القز الاتبع  
ولا بيع العذرة خاصة بخلاف بيع السرقين والمخلوطة بتراب اه (قوله وشعر الانسان) ولا يجوز الانتفاع به  
لحديث عن الله الواصلة والمستوصلة وانما يرخص فيما يتخذ من الزبر فريد في قرون النساء وذواتهن هداية  
(فرع) لو أخذ شعر النبي صلى الله عليه وسلم ممن عنده وأعطاه هدية عظيمة لا على وجه البيع فلا بأس به ساجى  
عن الفتاوى الهندية (قوله ذكره المصنف) حيث قال والآدمي مكرّم شرعا وان كان كافرا فايراد ان العقد  
عليه وان بذله به والحاقة بالجمادات اذلال له اه اى وهو غير جائز وبعضه في حكمه وصريح في فتح القدير يبطلانه  
ط قلت وفيه أنه يجوز استرقاق الحربى وبيعه وشراؤه وان أسلم بعد الاسترقاق الآن يجاب بأن المراد تكريم  
صورته وخلقه ولذا لم يجوز كسر عظام ميت كافر وليس ذلك محل الاسترقاق والبيع والشراء بل محل النفس  
الحوية فلذا لا يملك بيع ابن أمته في ظاهر الرواية كما سميأتى فليأتى (قوله وبيع مائس في ملكه) فيه أنه  
يشل بيع ملك الغير بوكالة أو بدونه سماع أن الاول صحيح نأخذ والثاني صحيح موقوف وقد يجاب بأن المراد بيع  
ما سمي له قبل ملكه ثم رأيت كذلك في الفتح في أول فصل بيع الفضولى وذكر أن سبب النهي في الحديث ذلك  
(قوله لبطلان بيع العدوم) اذن شرط المعقود عليه أن يكون موجودا مالا متقوما مملوكا في نفسه  
وأن يكون ملك البائع فيما يبيعه لنفسه وأن يكون مقدورا للتسليم من (قوله وماله خطر العدوم) كالحمل  
واللبن في الضرر فانه على احتمال عدم الوجود وأما بيع نتاج التناج فهو من امثلة العدوم فانهم (قوله  
لا بطريق السلم) فلو بطريق السلم جاز وكذا الوباغ ما غصبه ثم ادعى ضمانه كما قد منه اول البيوع (قوله لانعدام  
الركن وهو المال) اى من أحد الجانبين فلم يكن يباع وقيل ينعقد لان فيه لم يصح لانه في العقد فصار كانه سكت  
عن ذكر الثمن وفيه ينعقد البيع ويثبت الملك بالقبض كما أتى قريبا فأفاده في الدرر (قوله لانه أمانة) وذلك لان  
العقد اذا بطل بقي مجزأ القبض باذن المالك وهو لا يوجب الضمان الا بالتعدي درر (قوله وصح في القنية  
ضمانه الخ) قال في الدرر وقيل يكون مضطربا لانه يصير كالمقبوض على سوم الشراء وهو أن يسمى الثمن فيقول  
اذهب بهذا فان رضيت به اشتريته بما ذكر ما اذا لم يسمه فذهب به فهلك عنده لا يضمن نص عليه الفقيه أبو الليث  
قيل وعليه الفتوى كذا في العناية اه قال في العزيمة الذى يظهر من شروح الهداية عود الضميرين في عليه  
وعليه الى أن حكم المقبوض على سوم الشراء ذلك تعويلا على كلام الفقيه الآن القول الثاني في مسائلنا مرص  
على القول الاول اه لكن في النظر واختار السرخسي وغيره أن يكون مضطربا بالمثل او بالقيمة لانه لا يكون  
أدنى حالا من المقبوض على سوم الشراء وهو قول الأئمة الثلاثة وفي القنية انه الصحيح لكونه قبضه انفسه فشا به  
الفص و قيل الاول قول أبى حنيفة والثاني قولهما وتمامه فيه (قوله بعين فاحش) المشهور في تفسيره انه  
ملا يدخل تحت تقويم المقومين (قوله ورخص) رخصه في البحر حيث قال ينبغي أن يجري القولان في بيع الوقف

مطلبه  
الآدمي مكرّم شرعا ولو كافرا

المشروط استبداله او انخراب الذي سبب استبداله اذا بيع بعين فاحش وينبغي ترجيح الثاني فيه ما لانه اذا سلك  
 بالتبضع وجبت قيمته فلا تضر على القيمة والوقف اه قلت وينبغي ترجيح الاول حيث لزم الضرر بأن كان  
 المشتري مقلدا او ماطلا تأمل (قوله يبيع المضطر وشراؤه فاسد) هو أن يضطر الرجل الى طعام او شراب  
 او لباس أو غيرهما ولا يبيعها البائع الا بأكثر من غم أبكتير وكذلك في الشراء منه كذا في المنح اه ح وفيه لقب  
 ونشر غير مرتب لان قوله وكذا في الشراء منه اي من المضطر مثال لبيع المضطر أي بأن اضطر الى بيع شيء  
 من ماله ولم يرض المشتري الا بشراؤه بدون ثمن المثل بعين فاحش ومثاله ما لو أزمه القاضي ببيع ماله لا يفيده  
 أو أزم الذي يبيع مخف او عبد مسلم ونحو ذلك لكن سيذكر المصنف في الاكراه لو صادره السلطان ولم يعين  
 يبيع ماله فباع مخ قال الشارح خالف الحلية أن يقول من أين أعطى فإذا قال الظالم ببيع كذا فقد صار مكرها فيه  
 اه فإذا أنه عجز المصادرة لا يكون مكرها بل يصح بيعه الا اذا أمره بالبيع مع أنه بدون أمر مضطر الى البيع  
 حيث لا يمكنه غيره وقد يجاب بأن هذا ليس فيه أنه باع بعين فاحش عن ثمن المثل نعم العبارة مطلقة فيمكن  
 تقييدها بأنه انما يصح لرباع ثمن المثل أو غير توفيقا بين العبارتين قتائل (قوله وفسد الخ) شرويع في  
 البيع الفاسد بعد الفراغ من الباطل وحكمه (قوله ما سكت فيه عن الثمن) لان مطلق البيع يقتضي  
 المعاوضة فإذا سكت كان غرضه القيمة فكانه باع بغيره فيفسد ولا يطل درر اي بخلاف ما اذا سرح بنى  
 الثمن كما قدم قريبا (قوله وعكسه) اي بيع الخمر بالعرض بأن ادخل الباء على العرض فينقضي العرض  
 اي لانه أمكن اعتبار الخمر غايه او هي مال في الجلالة بخلاف بيع العرض بدم او ميتة (قوله كما مر) اي في قوله وان  
 يبت بعين كعرض بطل في الخمر وفسد في العرض فيملكه بالتبضع بثمنه وهذا في حق المسلم كما قدمناه (قوله ملك  
 المشتري للعرض) قيد به لان المشتري لا تم الولد وأخوه لا يملكهم بالتبضع ابطلان بيعهم بقاء كما مر (قوله  
 لما مر أنهم مال في الجلالة) اي فمدخلون في العقد ولذا لا يطل العقد فيما سمي الى واحد منهم وبيع معهم ولو كانوا  
 كالخمر ابطل كما في الدرر (قوله وفسد بيع سمك لم يصدلوا بالعرض الخ) ظاهره أن الفاسد يبيع السمك وأنه  
 يملك بالتبضع وفيه أن يبيع ما ليس في ملكه باطل كما تقدم لانه يبيع المعدوم والمعدوم ليس بمال فنبغي أن يكون  
 يبيع باطلا وأن يكون الفاسد هو يبيع العرض لانه يبيع من وجه وان دخلت عليه الماء ويكون السمك ثمننا  
 فيصير كانه باع العرض وسكت عن الثمن أو باعه بأثم الولد بل يمكن أن يقال ان يبيع العرض أيضا باطل لان السمك  
 ليس بمال فيكون كبيع العرض بميتة أو دم لكن جعله كأم الولد أظهر لانه مال في الجلالة فانه لو صاد به مملوك  
 نعم هذا يظهر لو باع سمكة بعينها قبل صيدها أو ماله كانت غير معينة ثم صاد سمكة لم تكن عين ما جعلت ثمن العرض  
 حتى يقال انهم اسلمت بالصيد والحاصل أنه لو باع سمكة مطلقة بعرض ينبغي أن يكون البيع باطلا من الجانبين  
 كبيع ميتة بعرض أو عكسه ولو كانت السمكة معينة بطل فيها لانها غير مملوكة وفسد في العرض لان السمكة مال  
 في الجلالة ومنها ما لو كان البيع على لحم سمك لانه مثلي ولو باعها بدها لم يطل البيع لتعين كونها مبيعة وهي غير  
 مملوكة هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل ولم أر من تعرض لشيء منه (قوله صدر الشريعة) حيث قال السمك  
 الذي لم يصد ينبغي أن يكون البيع باطلا اذا كان بالدرهم والدنانير ويكون فاسدا اذا كان بالعرض لانه مال  
 غير متقوم لان التقويم بالا حراز لا حراز مستف (قوله وله خيار الرؤية) ولا يعتد برؤيته وهو في الماء لانه  
 يتفاوت في الماء وخارجه شربلا لية (قوله الا اذا دخل بنفسه الخ) استثناء منقطع من قوله وان أخذ  
 بدونها يصح يعني أنه لو صيد فألقى في مكان يؤخذ منه يدون حيلة كان صحيحا وما اذا دخل بنفسه ولم يستمدخله  
 يكون باطلا لعدم الملك بقرينة قوله فلو سده ملكه فافهم (قوله فلو سده ملكه) اي فصيح يبيع ان أمكن اخذه  
 بلا حيلة والا فلا لعدم القدرة على التسليم والحاصل كما في الفتح أنه اذا دخل السمك في حظيرة فأما ان يعتد بها  
 لذلك الا في الاول يملكه وليس لاحد أخذه ثم ان أمكن أخذه بلا حيلة جاز يبعه لانه مملوك مقدور التسليم  
 والام يجوز لعدم القدرة على التسليم وفي الثاني لا يملكه فلا يجوز بيعه لعدم الملك الا أن يستد الخطيرة اذا دخل  
 فغشقه يملكه ثم ان أمكن أخذه بلا حيلة جاز يبعه ولا فلا وان لم يعتد بذلك لكنه أخذه وأرسله فيها لم يملكه فان  
 أمكن أخذه بلا حيلة جاز يبعه لانه مقدور التسليم او يملكه لم يجوز لانه وان كان مملوكا فليس مقدور التسليم اه  
 (قوله ولم تجز اجارة بركة الخ) قال في التمر اعلم أن في مصر بركة صغيرة كبركة القهاة تجتمع فيها الاسماك

مطلب  
 بيع المضطر وشراؤه فاسد

مطلب  
 في البيع الناسد

وفي التفريق المضطر وشراؤه  
 فاسد (وفسد) يبيع (ما سكت)  
 اي وقع السكوت (فيه عن  
 الثمن) كبينه بغيره (و) فسد  
 (بيع عرض) هو المتاع  
 القيمي ابن كمال (بضم  
 وعكسه) فينقضي العرض  
 لا انخر كما مر (و) فسد  
 (يبيع) اي العرض (بأثم  
 الولد والمكاتب والمدر حتى  
 لو تقاضى مالك المشتري)  
 للعرض (العرض) لما مر أنهم  
 مال في الجلالة (و) فسد (بيع  
 سمك لم يصد) لو بالعرض  
 والافا طل لعدم الملك صدر  
 الشريعة (او صيد ثم التي في  
 مكان لا يؤخذ منه الا بحيلة)  
 للعجز عن التسليم (وان أخذ  
 بدونها صح) وله خيار الرؤية  
 (الا اذا دخل بنفسه ولم يستد  
 مدخله) فلو سده ملكه ولم تجز  
 اجارة بركة ليصاد منها السمك  
 بجر

مطلب  
 في حكم ايجار البركة لا بصطباد

دل يجوز اجارته الصيد السمك من انقل في البحر عن الابضاح عدم جوازها ونقل اولاً عن أبي يوسف في كتاب  
الخراج عن أبي الزناد قال كتب الى عمر بن الخطاب في بحيرة يجتمع فيها السمك بأرض العراق أن يؤجرها  
فكتب الى أن افعلوا ما في الابضاح بالقواعد الذهبية ألق اه ونقل في البحر ابضاح عن أبي يوسف عن أبي  
حنيفة عن حماد عن عبد الحميد بن عبد الرحمن أنه كتب الى عمر بن عبد العزيز به أنه عن بيع صيد الآجام فكتب  
اليه عمر انه لا بأس به وسماه الحبس اه ثم قال في البحر فعلى هذا لا يجوز بيع السمك في الآجام الا اذا كان  
في أرض بيت المال ويلحق به أرض الوقت وقال الخير الرمي - اقول الذي علم مما تقدم عدم جواز البيع مطلقاً  
سواء كان في بحر أو نهر أو أجمه وهو باطل لا قد أعتم من أن يكون في أرض بيت المال أو أرض الوقت ومما تقدم  
عن كتاب الخراج غير بعيد أيضاً عن القواعد ورجعه الى اجارة موضع مخصوص لمنفعة معلومة هي  
الاصطياد وما حدث به ابو حنيفة عن حماد مشكك فانه يبيع السمك قبل الصيد ويحجب بأنه في آجام هيئت لذلك  
وكان السمك فيه ما قدور التسليم فتأمل واعتن بهذا التحرير فان المسألة كثيرة الوقوع ويكثر السؤال عنها اه  
لكن قوله غير بعيد الخ فيه نظراً لان الاجارة واقعة على استهلاك العين وسبب أي التصريح بأنه لا يصح اجارة  
المراعى وهذا كذلك ولذا جزم المقدسي بعدم الصحة واعترض البحر عما قلنا والله اعلم (قوله ويبيع طير) جمع  
طائر وقد يقع على الواحد والجمع ظيور وأطيوار بحر عن القاموس (قوله لا يرجع بعد ارساله من يده) أشار  
الى أنه مملوك له ولكن عليه الفساد كونه غير مقدور التسليم فلو سله بعد البيع لا يعود الى الجواز عند مشايخنا  
وعلى قول الكرخي يعود وكذا عن الطحاوي وأطلقه فشم ما اذا كان الطير مبيعاً أو مئناً يمر (قوله  
أما قبل صيده فباطل أصلاً) ينبغي أن يجرى فيه الكلام الذي ذكرناه في السمك (قوله صح) ذكره في  
الهداية والخاتمة وكذا في الذخيرة عن المتقي بحر قال في الفتح لان المعلوم عادة كالواقع وتجويز كونه الانعود  
أو عروض عدم عوده لا يمنع جواز البيع كتجويز هلاك المبيع قبل القبض ثم اذا عرض الهلاك انفسخ كذا  
هذا اذا فرض وقوع عدم العتاد من عوده قبل القبض انفسخ اه (قوله وقيل لا) في البحر والشرب لا ليلية  
أنه ظاهر الرواية (قوله ورجعه في النهر) حيث ذكر ما مر عن الفتح ثم قال وأقول فيه نظراً لان من شروط  
صحة البيع القدرة على التسليم عقبه ولذا يجوز بيع الآبق اه قال ح أقول فرق ما بين الحمام والآبق  
فان العادة لم تنص بعوده فالباطل بخلاف الحمام وما اذا عاده من اشتراط القدرة على التسليم عقبه ان أراد به القدرة  
حقيقة فهو ممنوع والا لاشتراط حضور المبيع مجلس العقد وأحد لا يقول به وان اراد به القدرة حكماً كما ذكره بعد  
هذا فاشحن فيه كذلك لحكم العادة بعوده اه قلت وهو وجهه فهو نظير العبد المرسل في حاجة المولى فانه  
يجوز بيعه وعلوه بأنه مقدور التسليم وقت العقد حكماً اذا الظاهر عوده ولو أبق بعد البيع قبل القبض خير  
المشترى في فسخ العقد كما في البحر وخنا كذلك لكن لينظر متى يحكم بفسخ العقد لعدم عوده ذلك الظاهر فانه  
مادام محتمل الحياة يحتمل عوده (تنبيه) في الذخيرة باع برج حمام فان ايلجأز ولونهارا فلا لان بعضه يكون  
خارج البيت فلا يمكن أخذه الا بالاحتياط اه والظاهر انه مبني على ظاهر الرواية تأمل وفيه الغرر بعضهم  
فقال

يا اماما في نقه نعمان اخشي \* حازر السبق مفرد الابحار

اي بيت يجوز بيعك ايا \* ه بايل ولا يجوز نهارا

(قوله ويبيع الحمل) بسكون الميم (قوله وجزم في البحر بطلانه) لثبته صلى الله عليه وسلم عن المضامين  
والملاقح وجبل الحبلة ولما فيه من الغرر وتقدم أن بيع الثلاثة باطل واعترض في الدعوى التعليل بالغرر  
وهو الشك في وجوده بأنه ينبغي عليه أن لا يجوز بيع الشيء الموقوف الموصوف لانه يحتمل أن لا يوجد شيء  
أو وصفه المذكور مع تصريحوهم بجوازه اه قلت فيه أنه لا غرر فيه لانه يسهل الاطلاع عليه بخلاف الحمل  
فتدبر وفي البحر عن السراج فلرباع الحمل وولدت قبل الاقتراق وسلم لا يجوز (قوله لقصاده بالشرط) لان  
ما لا يصح افراده بالعقد لا يصح استثنائه منه والحمل لا يجوز افراده بالبيع فكذا استثنائه لانه بمنزلة الاطراف  
فصار شرطاً فاسد اوقه منفعه للبائع فيفسد البيع ثم استثناء الحمل في العقود على ثلاث مراتب في وجه  
يفسد العقد والاستثناء كالبائع والاجارة والهن لانها باطلها الشروط الفاسدة وفي وجه العقد جائز والاستثناء

(و) بيع (طير في الهواء)

لا يرجع) بعد ارساله من يده

أما قبل صيده فباطل أصلاً

لعدم الملك (وان) كان (بغير)

ويرجع) كالحمام (صح)

وقيل لا ورجعه في النهر (و) بيع

(الحمل) اي الجنين وجرم في

البحر بطلانه كاستباح (وأمة

الاحملها) لقصاده بالشرط

مطلب

استثناء الحمل في العقود على

ثلاث مراتب



باطل كالهبة والصدقة والسكاح والخلع والصلح عن دم العمد وفي وجه يجوز ان وهو الوصية كالأودي  
 بجارية الاحلها وكذا الواصي يجعلها لا تصرح لان الوصية اخت الميراث والميراث يجري في الخل فكذا  
 الوصية بخلاف الخدمة زيلعي ملخصا اي لو اوصى له بأمة لا خدمتها لا يصح الاستثناء لان الميراث لا يجري  
 فيها والغلة كالخدمة بحر (قوله بخلاف هبة ووصية) اي حيث يصح العقد فيه مالكن الاستثناء باطل في  
 الهبة جائز في الوصية كما عرفت فافهم (قوله وجزم البرجندى بطلانه) قال صدر الشريعة ذكره في فساد  
 علمين احدهما أنه لا يعلم أنه لين اودم اوريح وهذه تقتضي بطلان البيع لانه مشكوك الوجود فلا يكون  
 مالا والاخرى أن اللين يوجد شيئا فثباً فيختلط ملك المشتري بملك البائع اه اي وهذه تقتضي الفساد  
 ط قلت مقتضى الفساد لا ينافي مقتضى البطلان بل بالعكس لان ما يقتضي البطلان يدل على عدم المشروعية  
 اصلا فلذا جزم بطلانه قاتل (قوله للفرغ) لانه لا يعلم وجوده وينبغي أن يكون باطلا للعلل المذكورة  
 فهو مثل اللين رملي قلت ويؤيده ما في التجنيس رجل اشترى اواؤ في صدف قال ابو يوسف البيع جائز وله  
 الخيار اذ اراد وقال محمد البيع باطل وعليه الفتوى اه قال الزيلعي بخلاف ما ذاباع زاب الذهب والحبوب  
 في غلافها حيث يجوز لكونها معلومة ويمكن تجربتها ببعض أيضا اه قال في النهر وينبغي أن يكون  
 من ذلك الجوز الهندي (قوله ووصوف على ظهر غنم) للنبى عنه ولانه قبل الجز ليس بمال متقوم في نفسه  
 لانه بمنزلة وصف الحيوان لقيامه به كسائر أطرافه ولانه يزيد من أسفل فيختلط المبيع بغيره كمالقنا في اللين  
 زيلعي (قوله وجوزته الثاني) هو رواية عنه كافي الهداية (قوله لم ينقلب صحيحا) مقتضاه أنه وقع  
 باطلا والاصح بزوال المفسد كما يستضع في بيع الآبق وهو أيضا مقتضى التعليل بأنه ليس بمال متقوم فكان  
 على المصنف ذكره في الباطل (قوله وكذا كل ما اتصاه خلقي) بخلاف اتصال الجذع والشوب فانه  
 يصنع العباد ابن ملك (قوله الماتر أنه معدوم عرفا) اي متر في فصل ما يدخل في البيع تبعاعه قوله  
 كببيع بر في سنده ويناديه ناك بأنه يقال غذا غرقطن ولا يقال هذا نوى في غره ولا حب في قطنه ويقال  
 هذه حنطة في سنها وهذا لوز وفستق في قشره ولا يقال هذه قشور فله لوز (قوله وانما صحيحا الخ)  
 جواب عما استدلل به ابو يوسف من جواز بيع الصوف على ظهر الغنم كافي الكثرات وقوائم الخلاف بالأكسر  
 وتخفيف اللام نوع من الصفصاف اي مع أنها تزيد والجواب كافي الزيلعي أنه اجيز في الكثرات والقوائم  
 للتعامل اذ لا ض فيه فلا يلحق به المنصوص عليه اه وأيضا فالقوائم تزيد من اعلاها اي فلا يحصل اختلاط  
 المبيع بغيره بخلاف الصوف ويعرف ذلك بالخطاب كما أفاده الزيلعي وفي البحر من فصل فيما يدخل في البيع  
 تبعاعن الظهيرية اشترى رطبة من البقول وقتاء أو شيئا بغير ساعة فساعة لا يجوز كببيع الصوف وبيع  
 قوائم الخلاف يجوز ان كان يغزلان قنوا من الاعلى بخلاف الرطبات الا الكثرات للتعامل ومالا تعامل فيه  
 لا يجوز اه قلت وقوله للتعامل على قوله الا الكثرات فقط والافكون قوائم الخلاف تنوع من الاعلى بخلاف  
 الرطبات فيما لجواز بلا حاجة الى التعليل بالتعامل وذكر في البحر دنا عن الفضلي تعجج عدم الجواز في قوائم  
 الخلاف لانه وان كان يفوم أعلا موضع القطع مجهول كمن اشترى شجرة للقطع لا يجوز لجهالة موضع القطع  
 لكن في الفتح أن منهم من منع اذ لا بد للقطع من حفر الارض ومنهم من أجاز للتعامل وفي الصغرى القياس  
 في بيع القوائم المنع لكن جاز للتعامل وبيع الكثرات يجوز وان كان يفوم من اسفله للتعامل أيضا به يحصل  
 الجواب عما استدلل به الفضلي على المنع في القوائم لمن تأمل نهر (قوله وشجر الصفصاف) اي قوائم  
 شجره اي اغصانه (قوله وفي القنية باع اوراق نوت) اي مع أغصانها قال في القنية اشترى اوراق النوت  
 ولم يبين موضع القطع لكنه معلوم عرفا صح ولو ترك الاغصان له أن يقطعها في السنة الثانية ولو باع اوراق نوت  
 لم يقطع قبل سنة يجوز وسنتين لا يجوز لانه بسنة يعلم موضع قطعها عرفا اه (قوله وجدع) هو  
 القطعة من النخل أو غيره توضع عليها الاخشاب نهر لانه لا يمكن تسليمه الا بضرر ولو لم يكن معينا لا يجوز  
 أيضا المذكور لوجهه أيضا حداية فقوله معين ليس للاحتراز عن الفساد بل لما ذكر بعده (قوله أما غير  
 المعين الخ) الاولى ذكره بعد قوله فلو قطع وسلم ط (قوله فلا ينقلب صحيحا) قال في النهر وذكر الزاهد  
 عن شرح الطحاوي أنه في غير المعين لا ينقلب بالتسليم صحيحا ويجزم به في ايضاح الاصلاح وهو ضعيف لانه في

بخلاف هبة ووصية (ولبن في  
 ضرع) وجزم البرجندى  
 بطلانه (ولو اؤ في صدف)  
 للفرغ (وصوف على ظهر غنم)  
 وجوزته الثاني ومالك وفي  
 السراج لوسم الصوف واللين  
 بعد العقد لم ينقلب صحيحا  
 وكذا كل ما اتصاه خلقي  
 كجلد حيوان ونوى غروب  
 بطيخ لما مر أنه معدوم عرفا  
 وانما صحيحا بيع الكثرات وشجر  
 الصفصاف وأوراق النوت  
 بأغصانها للتعامل وفي القنية  
 باع أوراق نوت لم تقطع قبله  
 بسنة جاز وسنتين لانه يشبهه  
 موضع قطعه عرفا (وجدع)  
 معين (في سقف) أما غير المعين  
 فلا ينقلب صحيحا ابن كمال

(وذراع من ثوب يضربه التبعض)  
فلو قطع وسلم قبل فسخ المشتري  
عاد صحيحا ولو لم يضربه القطع  
ككرباس جاز لا تنفاه المانع  
(وضربة القانص) بتاف ونون  
الصائد (والغانص) بغين معجمة  
الغواص والبيع فيها باطل للغرر  
بحر ونهر والكيل وابن الكمال  
قال المصنف وقد نقله من لا خسر و  
في سلك الفاسد قبعته في المختصر  
ويجب أن يراد به الباطل لأنه مما  
ليس في ملكه كالمتر (والمزانية)  
هي بيع الرطب على التخل بقر  
مقطوع مثل كيلة تقديرا شروح  
مجمع ومثله الغن بالزيب عناية  
للتبعية ولشبهة الربا قال المصنف  
فلو لم يكن رطبا جاز لا اختلاف  
الجنس (والملاسة) للسلعة  
(والمناينة) أي نبذها للمشتري  
(والقاء البحر) عليها وهي من بيع  
الجاهلية فنهى عنها كلها عني  
لوجود القمار فكانت فاسدة  
ان سبق ذكر الثمن بحر (و) بيع  
(ثوب من ثوبين) أو عبد من  
عبدين بلهالة المبيع فلو قبضهما  
وخلكاهما ضمن نصف قيمة كل اذ  
الفساد معتبرا بالبيع ولو مرتين  
فقيمة الاول لتعذر رده والقول  
للفنان

غير المعين معال لزوم الضرر والجهالة فإذا تحدد اليافع الضرر وسله زال الفساد وارتفعت الجهالة أيضا ومن  
ثم حزم في الفتح بأنه يعود صحيحا اهـ قلت والذي نقله العلامة فوح عن الزاهدني عن شرح مختصر الجاهلي  
عكس ما نقله عنه في النظر فليراجع نعم عبارة ابن كمال في ايضاح الاصلاح ان غير المعين لا يعود صحيحا وعزاه الى  
الزاهدني في شرح التدويري (قوله يضربه التبعض) كالثوب الميال ليس زيلبي وأشار المصنف الى عدم  
جواز بيع حلبة من سيف أو نصف زرع لم يدرك لأنه لا يمكن تسليحه الا بقطع جميعه وكذا بيع فص خاتم مركب  
فيه وكذا نصيبه من ثوب مشترك من غير شريكه وذراع من خشبة للضرر في تسليم ذلك ولا اعتبار بما التزمه  
من الضرر لانه انما التزم العقد ولا ضرر فيه بحر وفتح وفي بيع نصف الزرع ونحوه كلام طويل قد سنا أدول  
كتاب الشركة (قوله جاز) كما يجوز بيع قفيز من صبرة بحر (قوله لا تنفاه المانع) علة للمساكين (قوله  
وضربة القانص) من قنص قنصا على حد ضرب صاد كافي الصحاح بأن يقول بعتك ما يخرج من القاء هذه  
الشبكة مرة بكذا نهر (قوله والغانص) بأن يقول أغوص غوصة فما أخرجه من الالاء فهو لك بكذا  
كافي تهذيب الاخرى ومقتضاه المباعدة بين القانص بالثاف والغانص بالغين وفسر الزيلبي ضربة القانص  
بالثاف بما يخرج من الصيد بضربة الشبكة أو بغوص الصائد في الماء قال في النهر وهذا هو حمل القانص  
بالثاف للغانص والواقع ما قد علمته وجعل في السراج القانص صياد البر والغانص صياد البحر والحق أن  
الاصناف بالالة وهو القانص بالثاف أعم من كونه في البحر أو البر بخلاف الغانص اهـ وحاصله أن القانص  
بالثاف من بطلاد الصيدبر أو بحر أو أوما للغانص بالغين فهو من بغوص لاستخراج الالاء مثلا (قوله كالمتر)  
أي في قول المصنف وبيع ما ليس في ملكه (قوله والمزانية) من الزن وهو الدفع لانها تؤدي الى النزاع  
والمدافعة كافي البحر عن الفائق (قوله مثل كيلة تقديرا) أي بأن يقدر الرطب الذي على التخل بمقدار مائة  
صاع مثلا بطريق الظن والجزر فيبيعه بقدره من القر (قوله ومثله الغن) أي على الكرم (قوله ولشبهة  
الربا) لانه يبيع مكمل بمكمل من جنسه مع احتمال عدم المساواة بين ما بالكيل (قوله فلو لم يكن) أي  
ما يبيع بالقر المقطوع قال في البحر ثم اعلم أن تعريف المزانية بأنها يبيع القر بالقر أي بالثلثة في الاول والثناة  
في الثاني خلاف التحقيق والاولى أن يقال يبيع الرطب بقر الخ لان القر بالثلثة جعل الشجر رطباً وغيره وإذا  
لم يكن رطباً جاز لا اختلاف الجنس ولو كان الرطب على الأرض كالتبر لم يحز بيعه متساويا عند العلماء إلا بأخفيفه  
لما ساقى في باب الربا اهـ (قوله فنهى عنها كلها) في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملاسة والمناينة زاد مسلم أما الملاسة فأن يلبس كل منهما ثوب  
صاحبه بغير تأمل ليلزم اللامس البيع من غير خيار له عند الرؤية وهذا بأن يكون مثلاً في ظلمة أو يكون الثوب  
مطويًا من ثيابتين فتان على أنه إذا لمسه فقد باع منه وفساده لتعلق التملك على أنه متى لمسه وجب البيع وسقط  
خيار المجلس والمناينة أن يبدد كل واحد منهما ثوبه الى الآخر ولا يتطرق كل واحد منهما الى ثوب صاحبه على  
جعل التبديع وهذه كانت يبيعونها بقر في الجاهلية وكذا القاء البحر أن يلقى حصاة وثمة أبواب فأى ثوب  
وقع عليه كان المبيع بلا تأمل وروية ولا خيار بعد ذلك ولا بد أن يسبق تراوهم على الثمن ولا فرق بين كون  
المبيع معينا أو غير معين ومعنى النهي ما في كل من الجهالة وتعلق التملك بالخطر فانه في معنى اذا وقع بحري على  
ثوب فقد يبعته منك أو يبعته بكذا أو اذا نبذته أو لمسته كذا في الفتح وذكر في الدرر أن النهي عن القاء البحر  
ألحق بالاولين دلالة (قوله لوجود القمار) أي بسبب تعليق التملك بأحد هذه الافعال اهـ ح (قوله  
ان سبق ذكر الثمن) عبارة البحر ولا بد في هذه البيوع أن يسبق الكلام منها على الثمن اهـ أي لتكون علة  
الفساد ما ذكره الا كان الفساد لعدم ذكر الثمن ان سكا عنه لما مر أن البيع مع ثمن باطل ومع السكوت عنه  
فاسد (قوله وثوب من ثوبين) قيد بالقيمي اذ يبيع المبيع في المثل حازر كقفيز من صبرة (قوله ضمن نصف  
قيمة كل) لان احدهما مضمون بالقيمة لانه مقبوض بحكم البيع الفاسد والاخر أمانة وليس احدهما بأولى من  
الآخر فشاعت الامانة والضممان بحر (قوله اذا فاسد معتبرا بالبيع) أي ملحق به فانه لو كان البيع صحيحا  
بأن يقبض ثوبين على أنه بالخيار في احدهما صح فاذا اهلكا ضمن نصف ثمن كل واحد والقيمة في الفاسد كالثمن  
في البيع الصحيح كافي البحر (قوله لتعذر رده) أي ردها ذلك أو لا فتعين مضمونا بحر (قوله والقول

للضامن) أي في تعيين الهالك وذلك بأن اختلف النوبان أو العدان وادعى الضامن أن الهالك هو الأقل قيمة وعكس الآخر ولو رخصنا فبرهان البائع أولى فيما يظهر كما قد منّا التصريح به في خيار التعيين (قوله وهذا) أي الفساد فيما إذا باع ثوبين مثلا (قوله إذا لم يشترط خيار التعيين) أي في بادون الأربعة وقول البحر فيما دون الثلاثة فيه قصور (قوله فلو شرط أخذ أيها ما شاء) بنصب أخذ مصدرا على أنه مفعول به لشرط بأن قال بعثك واحدا منهما على أنك بالخيار تاخذاً أيها ما شئت فإنه يجوز استخساها وتقدم ذكر المسألة بفروعها في خيار الشرط فتح (قوله لما مر) أي في باب خيار الشرط والتعيين (قوله والمرعى) في المصباح الرعى بالهمزة والمرعى بمعنى واحد وهو ما ترعاه الدواب والجمع المرعى. بحر (قوله أي الكلاء) فسرهما بالكلاء دفعاً لورهم أن يراهم مكان الرعى فإنه جائز فتح أي إذا كان مملوكاً لا يفتق والكلاء تجل العشب رطبه ويابسها فاموس قال في البحر ويدخل فيه جميع أنواع ما ترعاه المواشي رطباً كان أو يابساً بخلاف الإحصار لأن الكلاء ما لا ساق له والشجر له ساق فلا تدخل فيه حتى يجوز بيعها إذا ثبت في أرضه لكونها مملوكة والكلاء كالكلاء اهـ (قوله أما بطلانها) هذا مختالف لسوق كلام المصنف لأن كلامه في ذكر الفساد خروجه أن يبيعها فاسد وبه صرح في شرحه نعم قال بعد ذلك وصرح مثلاً خسرو بفساد هذا البيع وصرح في شرح الوفاية بطلانه وعلله بعدم الإحراز اهـ فكان المناسب شرح كلامه على وفق مرامه مع بيان القول الآخر وكان الشارح لما رأى القول بالفساد مع الإلزام بعدم الملك جعله على أن المراد به البطلان لأن بيع ما لا يملك باطل كإعماله ما مر لكنه لا يوافق غرض المصنف كما علمت (قوله فلعدم الملك) لا شترالك الناس فيه اشتراكاً باجته لا ملاماً ولأنه لا يحصل للمشتري فيه فائدة لأنه يملكه بدون بيع فتح (قوله لحديث الناس فيه اشتراك ثلاث) أخرجه الطبراني بلفظ المسلمون شركاء في ثلاث الخ وكذا أخرجه ابن ماجه وفي آخره وعنه حرام أي عن كل واحد منها وأخرجه أبو داود وأحمد وابن أبي شيبة وابن عدى قال الحافظ ابن حجر ورجاله ثقات فوج أفندي ومعنى الشركة في النار الاصطلاح بها وتخفيف الثياب لا أخذ الجرا بالاذن صاحبه وفي الماء الشرب وسقى الدواب والاستقاء من الآبار والحياض والائتمار المملوكة وفي الكلاء الاحتشاش ولو في أرض مملوكة غير أن لصاحب الأرض المنع من دخوله وغيره أن يقول أن في أرضك حقاً فإما أن توصلي اليه أو تحمله أو تستقي وتدفعه لي وصار كثوب رجل وقع في دار رجل إمام أن يأذن للمالك في دخوله ليأخذه وإما أن يخرج به إليه فتح ملخصاً (قوله وأما بطلان إجارتها) ما ذكره عن ابن الكمال من بطلان إجارتها مخالف لسوق كلام المصنف أيضاً وقال في فتح القدير وهل الإجارة فاسدة أو باطلة ذكر في الشرب أنها فاسدة حتى يملك الأجير الإجارة بالقبض وينفذ عتقه فيه اهـ قال في النهر فيحتاج إلى الفرق بين البيع والإجارة اهـ (قوله وهذا) أي بطلان بيع الكلاء (قوله وقيل لا) أي لا يملكه وهو اختيار القديري لأن الشركة ثابتة وإنما تنقطع بالإجارة وسوق الماء ليس بجائزة وعلى الجواز أكثر المشايخ واختاره التمهيد قال في الفتح وعليه قلنا أن يقول ينبغي أن حافر البئر يملك الماء تنكفه الحفرة والطنى لتحصيل الماء كما يملك الكلاء تنكفه سوق الماء إلى الأرض لينبت فله منع المستقي وإن لم يكن في أرض مملوكة له اهـ وأقول يمكن أن يفرق بينهما بأن سقى الكلاء كان سبباً في إنباته فنبت بخلاف الماء فإنه موجود قبل حفره فلا يملكه بالحفر نهر وقال الرمي أن صاحب البئر لا يملك الماء كما قدمه في البحر في كتاب الطهارة في شرح قوله واتفخ حيوان عن الولو الحية فراجعوه وهذا ما دام في البئر أما إذا أخرجه منها بالاحتياض كما في السواني فلا شك في ملكه لحيازته له في الكيزان ثم صبه في البرك بعد حيازته تأمل ثم حرر الفرق بين ما في البئر وما في الحباب والمهاريح الموضوعة في البيوت لجمع ماء الشتاء بأنها أعدت لأحرار الماء فبأن ما فيها فلو أجز الدار لا يباح للستائر جرمها ولا باباحة المؤجر اهـ ملخصاً (قوله قال) أي العيني (قوله ويبع القصيل والرطبة) في المصباح قصيلته قصيلاً من باب شرب قطعته فهو قصيل ومقصول ومنه القصيل وهو الشعير يجوز إذا خضر لعلق الدواب والرطبة الفصة خاصة قبل أن تجف والجمع رطاب مثل كلبة وكلاب والرطب وزان قفل المرعى الأخضر من يقول الربيع وبعضهم يقول الرطبة وزان غرفة الخلاء وهو الغض من الكلاء (قوله وحيلته) أي حيلة جواز بيع الكلاء وكذا إجارتها قال في البحر والحيلة في جواز إجارتها أن يستأجرها أرضاً لا يتألف الدواب فيها ولنفعها أخرى

قوله أما بطلانها هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح أما بطلان بيعها وهو المناسب لمقابلة قوله بعد وأما بطلان إجارتها وليجروا اهـ محكيه

وهذا إذا لم يشترط خيار التعيين فلو شرط أخذ أيها ما شاء جاز لما مر (والمراعى) أي الكلاء (وإجارتها) أما بطلان بيعها فلعدم الملك لحديث الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلاء والنار وأما بطلان إجارتها فلا تنها على استهلاك العين ابن كمال وهذا إذا ثبت بنفسه وإن أنبته بسقى وتربية ملكه وجاز بيعه عيني وقيل لا قال ويبع القصيل والرطبة على ثلاثة أوجه أن لا يقطع أو لو أرسل دابته فتأكله جاز وإن لم يترك لم يجوز وحيلته أن يستأجر الأرض لضرب فسطاطه أو لا يتألف دوابه أو لنفعه أخرى

مطلب  
صاحب البئر لا يملك الماء

بقدر ما يريد صاحبه من الثمن أو الأجر فيحصل به غرضهما اه وفي الفتح والحيلة أن يستأجر الأرض ليغرس  
فيها فسطاطه أو ليحمله حنظلة لغنمه ثم يستأجر المربي فيحصل مقصودهما (قوله كقيل ومراح) القيل مكان  
القبيلة وهي الذرم نصف النهار والمراح بالنظم حيث تأوى الماشية بالليل وبالفتح اسم الموضع (قوله أي  
الابريسم) في المصباح لقرع عزب قال الليث هو ما يعمل منه الابريسم ولذا قال بعضهم القز والابريسم مثل  
الحنظلة والذقيق اه وأما الخنز فاسم دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها بحر (قوله أي بزره) أي  
البرز الذي يكون منه الدود قهستان وهو بالزاي قال في المصباح بذرت الحب بذرا أي بالذال المججمة من باب  
قتل إذا ألقته في الأرض للزراعة والبذر المبذور قال بعضهم البذر في الحبوب كالحنظلة والشعر والبذر  
أي بالزاي في الرياحين والبقول وهذا هو المشهور في الاستعمال ونقل عن الخليل كل حب يذره وبذر وبزر  
ثم قال في اجتماع الباء مع الزاي البرز من البقل ونحوه بالكسر والفتح لغة وقوله لم يبيض الدود برز النزع مجاز على  
التشبيه ببرز البقل لصغره (قوله وهو برز النفاق) هو المسمى الآن بالنشراق (قوله المحرز) قال في البحر  
وهو معنى ما في الذخيرة إذا كان مجموعا لانه حيوان منتفع به حقيقة وشرعا فيوزعه وان كان لا يؤكل كالبغل  
والجمار (قوله وهذا) أي ما ذكره المصنف من جواز بيع الثلاث وأما اقتصار صاحب الكفر على جواز  
الآتين دون النخل فعمل وجهه كما أفاده الخبر الرمي أن امرأته متعسر فترجعه عنده قولاها ولذا قال بعضهم  
يجوز بيعه لئلا ينامها لتفرقه حال النهار في المراحى وأما اعتذار البحر عنه بأنه لم يطلع على أن القنوى على  
قول محمد فيقو بعيد (قوله بيع العلق) في المصباح العلق شيء أسود شبيه الدود يكون في الماء يعلق بأفواه  
الابل عند الشرب (قوله وبه يفتى للجماعة) في البحر عن الذخيرة إذا اشترى العلق الذي يقال له بالفارسية  
برعل يجوز وبه أخذ المدر الشهد لحاجة الناس إليه لقول الناس له اه أقول العلق في زماننا يحتاج إليه  
للتداوى يصده الدم وحيث كان محقولا لجزء ذلك دل على جواز بيع دودة القرمز فان تموتها الآن أعظم  
أذى من أعز الأموال وياع منها في كل سنة فتاخير بمن عظيم ولعلها هي المرادة بالعلق في عبارة الذخيرة بقرينة  
التعليل فتكون مستثناة من بيع الميتة كما تفهمنه ويؤيده أن الاحتياج إليه للتداوى لا يقتضى جواز بيعه  
كما في لبن المرأة ولا احتياج إلى الخنز بشعر الخنزير فانه لا يستغيبه كما يأتي فعلم أن المراد به علق خاص مقبول  
عند الناس وذلك متحقق في دود القرمز وهو أولى من دود القز ويضفه فانه يتفقع به في الحال ودود القز في  
المال والله سبحانه أعلم (قوله من الهوام) جمع حائمة مثل دابة ودواب وهي ماله سم يقتل كالحية قاله  
الزهري وقد يطلق على ما يؤذى ولا يقتل كالجشرات مصباح والمراد هنا ما شمل المؤذى وغيره مما لا يتفقع  
به بقرينة ما بعده (قوله فلا يجوز) وبيعها باطل ذكره قاضي خان ط (قوله كحيات) في الحاوى الزاهدي  
يجوز بيع الحيات إذا كان يتفقع بها لادوية وما جاز الانتفاع بجلده أو عظمه أي من حيوانات البحر وأغبرها  
قال في الحاوى ولا يجوز بيع الهوام كالحية والفأرة والوزغة والضب والسلفاة والقنفذ وكل ما لا يتفقع به  
ولا بجلده وبيع غير السمك من دواب البحر كان له ثمن كالمقنقر وجلود الخنز ونحوها يجوز والأفلا  
كالضفدع والسرطان وذكر قبله ويطل بيع الاسد والذئب وسائر الهوام والحشرات ولا يضمن متلفها ويجوز  
بيع البازي والساخن والصقرو أمثالها والهزة ويضمن متلفها لا يبيع الحداة والخنجة وأمثالهما ويجوز بيع  
ريشها اه لكن في الخاتمة بيع الكلب المعلم عند ناجز وكذا السنور وسباع الوحش والطير جائز معلما وغير  
معلم وبيع الفيل جائز وفي القرد روايتان عن أبي حنيفة اه ونقل الساجي عن الهندي ويجوز بيع سائر  
الحيوانات سوى الخنزير وهو المسمى بالسمكة البنية بالسمكة البنية بالسمكة البنية (قوله  
والحاصل الخ) يرد عليه شعرا آخر (قوله) يبيع كحيات في قد يجاب بأن حل الانتفاع به  
للضرورة والكلام عند عدمها (قوله) وهو ظاهر فليكن المأمول عليه (قوله)  
وهو بينهما أنصافا) التمهيد عائلا إلى القز (قوله) يبيع كحيات في قد يجاب بأن حل الانتفاع به  
البيض منهما كذلك فلو كان ثلثه من واحد والثلاث من آخر يكون القز بينهما أنصافا إذا كان  
زرعا أرضا يذرمهما فان خارج على قدر البذر وان شرط خلاقه (قوله بالعلق مناصفة) متعلق بدفع أي دفع له  
ذلك ليكون انخارج من البرز والبقرة والدجاج بينهما مناصفة بشرط أن يعلق ذلك من ورق التوت ونحوه

كقيل ومراح وتغاه في وقت  
الاشياء (وباع دود القز) أي  
الابريسم (وبينه) أي بزره وهو  
برز الفيلق الذي فيه الدود (والنخل)  
الخزرو هو دود العسل وهذا عند  
محمد وبه قالت الثلاثة وبه يفتى  
عيني وابن مالك وخلاصة وغيرها  
وجوز أبو الليث بيع العلق وبه  
يفتى للجماعة مجتبي (بمخلاف  
غيرهما من الهوام) فلا يجوز  
اتفاقا كحيات وضب وما في بحر  
كسرطان الا السمك وما جاز  
الانتفاع بجلده أو عظمه والحاصل  
أن جواز البيع يدور مع حل  
الانتفاع مجتبي واعتمد المصنف  
وسمي في المتفرقات (فرع) انما  
يجوز الشركة في القز إذا كان  
البيض منهما والعمل منهما وهو  
بينهما أنصافا لأننا فلودفع  
برز القز او بقرة أو دجاجا لا يستر  
بالعلق مناصفة

مطاب  
في بيع دودة القرمز

(قوله فان خارج كله للمالك) أى الخارج وهو الثمر واللين والسمن والبيض كله للمالك فان استملكه العامل  
 شخصه (قوله وعليه قية العلف) أى ان كان ثلوكا (قوله وأجر مثل العامل) الظاهر أن له الأجر بالنقا  
 ما بلغ لحيلة التسمية وانظر ما كتبناه في اجارات تنقيح الحامدية (قوله ومثله دفع البيض) قال في النهر  
 والمتعارف في أرياف مصدر دفع البيض ليكون الخارج منه بالنصف مثلا وهو على وزن دفع القز بالنصف  
 فان خارج كله لصاحب البيض وللعامل أجزاؤه اه قلت ويتعارف الا أن أيضا دفع المهر أو العجل أو الخش  
 لربيه بنصفه فيبقى على ملك الدافع وللعامل أجزاؤه وقية علفه والحيلة فيه أن يبيعه نصف المهر ثم ينسحب بغير فيصير  
 مشتركا بينهما ويتعارف أيضا ما سلكه المصنف في كتاب المساقاة وهو دفع الأرض مدة معلومة لغيرها  
 وتكون الأرض والنجر بينهما فانه لا يصح والثمر والغرس رب الأرض تبعاً لأرضه ولا خرقة غرسه يوم غرسه  
 وأجر مثل عمله اه (قوله والآبق) أى المطلق وهو الذى أبى من يد مالك ولم يزعم المشتري أنه عنده فهذا  
 بيعه فاسد وباطل على الخلاف الذى حكاه المصنف بعد أمنا لآبق من يد تخاصبه وباعه المالك منه أو من يد  
 مالكه وباعه ممن يزعم انه عنده فيعده صحيح كما يأتى وأمنا لرباعه ممن يزعم انه عنده غره في الثمران بيعه فاسد اتفاقا  
 وعمله في الفتح بأن تسليمه فعل غيره وهو لا يقدر على فعل غيره فلا يجوز وفي النهر أيضا خروج بالآبق المرسل في  
 حاجة المولى فانه يجوز بيعه لانه مقدور التسليم وقت العقد حكاه اذا الظاهر عوده (قوله ولو وهبه لهما صحيح)  
 والفرق أن شرط البيع القدرة على التسليم عقب البيع وهو منتف وماتبقى له من اليد يصلح لقبض الهبة  
 لا لقبض البيع لانه قبض بإزاء مال مقبوض من مال الابن وهذا قبض ليس بإزائه مال من الولد فكفت تلك  
 اليد نظرا للصغير لانه لو عاد عاد إلى ملك الصغير حكذا في الفتح والتبيين بحر وفيه عن الذخيرة تقيده صحة  
 الهبة بما دام العبد في دار الاسلام (قوله وما فى الاشياء تحريف نهر) اعترض من وجهين الاول أن ما فى  
 الاشياء موافق لما عاينا وهذا نصه بيع الآبق لا يجوز الا لمن يزعم أنه عنده ولو لولده الصغير كما فى الخاتمة الثانية  
 انه فى النهر لم يعترض للاشياء بل حكم بالتحريف على ما فى بعض نسخ الخاتمة المنقول فى البحر وهو جواز بيع  
 الآبق لطفه لانه له والمعول عليه النسخة الاخرى قلت الذى رأيت فى الاشياء ولولده مبدون ولو عليه ما كتب  
 الجوى واعترضها بما مر عن الفتح والتبيين ولما كان ما فى الاشياء معزى إلى الخاتمة ورد عليها ما ورد على الخاتمة  
 فساغ ذكرها بدل الخاتمة لانها اكثر تردا ولا فى أيدي الطلبة من الخاتمة فانهم ثم اعلم أن فى عبارة البحر خاتمة اقتضا  
 فانه ذكر نسخة الخاتمة المحترفة وقال انه عكس ما ذكره الشارحون ثم قال ان الحق ما ذكره قاضى خان لما فى  
 المعراج لو باع لطفه لا يجوز ولو وهبه له جاز الخ والصواب أن يقول والحق خلاف ما ذكره قاضى خان فتنبه  
 (قوله الامن يزعم انه عنده) مفاده أن النظر لزعم المشتري أن الآبق عنده لانه يزعم أن التسليم حاصل فالتبني  
 المانع وهو عدم قدرة البائع على التسليم عقب البيع (قوله عنده) شامل لما اذا كان فى منزله أو كان يقدر على  
 أخذه ممن هو عنده فان كان لا يقدر على الأخذ لا يخصصه عند الحاكم لم يجز بيعه كما فى المسراج نهر وهذا  
 مخالف لما قد سناه عن النهر من أنه لو باع من يزعم أنه عنده غيره فهو فاسد اتفاقا وأجاب ط بحمل ما تقدم  
 على ما اذا لم يقدر على أخذه لا يخصصه اه قلت راجعت عبارة المسراج فلم أرفها قوله ممن هو عنده ومثله  
 فى الجوهره وحينئذ فتدله أو كان يقدر على أخذه أى فى حال ابقائه قبل أن يأخذه أحد أما اذا أخذه أحد  
 فلا يجوز لما علمته من تعليل الفتح السابق وقد صور المسألة فى الفتح بما اذا كان ذلك الأخذ له معتزفا بأخذه فافهم  
 (قوله وحل يصير قابضا الخ) أى لو اشتراه من زعم انه عنده حل يصير قابضا فى الحال حتى لو رجع فوجده هلك  
 بعد وقت البيع يتم القبض والبيع أم لا (قوله ان قبضه) أى قبض الآبق حين وجده لنفسه لا ليرده على  
 سيده وهذا يغنى عنه قوله أو قبضه ولم يشهد أى على أنه قبض له فافهم (قوله لا يرده نعم) أى يصير قابضا لان قبضه  
 هذا قبض غصب وهو قبض ضمان كقبض البيع كما فى الفتح (قوله ان قبضه لا يرده نعم) أى لا يصير قابضا لان  
 قبضه هذا قبض امانة حتى لو هلك قبل أن يصل إلى سيده لا يضمن (قوله فلا ينوب عن قبض الضمان)  
 أى عن قبض البيع فانه مضمون بالثمن قال فى الفتح فان هلك قبل أن يرجع اليه انفسح البيع ورجع بالثمن اه  
 وأشار بهذا الى ما فى البحر عن الذخيرة اذا اشترى ما هو امانة فى يده من ودعة أو عارية لا يكون قابضا الا اذا  
 ذهب الى العين الى مكان يتمكن من قبضها فيصير الا أن قابضا بالخيلة فاذا هلك بعده ذلك من مله وليس للبائع

فان خارج كله للمالك لحدوثه من  
 ملكه وعليه قية العلف وأجر مثل  
 العامل عبنى ملخصا ومثله  
 دفع البيض كما لا يخفى (والآبق)  
 ولو لطفه أو ليتيم فى حجره ولو وهبه  
 لهما صحيح عبنى وما فى الاشياء  
 تحريف نهر (الامن يزعم انه)  
 أى الآبق (عنده) فيثبت يجوز  
 اعدم المانع وحل يصير قابضان  
 قبضه لنفسه أو قبضه ولم يشهد  
 نعم وان أشهد لا لانه قبض امانة  
 فلا ينوب عن قبض الضمان لانه  
 أقوى عناية

حبس العين بالثمن لانه صار راضيا بقض المشتري دلالة اه ملخصا (قوله والاذا ابقى الخ) عطف على قوله الامن يزعم انه عنده (قوله ذخيرة) قال فيها والاصل ان الاباق انما يبيع جواز البيع اذا كان التسليم محتاجا اليه بان ابقى من يد المالك ثم باعه المالك فاما اذا لم يكن محتاجا اليه كما في مسائلنا يجوز البيع اه (قوله يتم البيع) هو رواية عن ابي حنيفة ومحمد لقيام المالك والمالية في الابقى ولذا صرح عنه وبما اخذ الكرخي وجاعة من المشايخ حتى اجبر البائع على تسليمه لان صحة البيع كانت موقوفة على القدرة على التسليم وقد وجدت قبل الفسخ بخلاف ما اذا رجع بعد ان فسخ القاضى البيع او تخصصا فلا يعود صحيحا اتفاقا ففتح (قوله على القول بفساده) قال في الفتح والحق ان الاختلاف فيه بناء على الاختلاف في أنه باطل او فاسد وانك علمت ان ارتفاع الفساد في الفاسد يردده صحيحا لان البيع قائم مع الفساد ومع البطلان لم يكن قائما بصفة البطلان بل معدوم و ما فوجه البطلان عدم قدرة التسليم ووجه الفساد قيام المالية والمالك (قوله ووجه الكمال) حيث قال والوجه عدى ان عدم القدرة على التسليم مقسد لا مبطل وأطال في تحقيقه (قوله وهو الاظهر من الرواية) قال في البحر وأقولوا تلك الرواية بأن المراد منها انه تقادد البيع بالتعاطى الان اه قلت وهذا ينافى ما تقدم اول البيوع من ان البيع لا ينعقد بعد بيع باطل او فاسد لا بعد تاركه الاول (قوله وبه كان يفتى البلخي) الذي في الفتح وهو مختار مشايخ بلخ والبلخي بالناء والحليم ط قلت والاول هو ابو مطيع البلخي من اصحاب ابي حنيفة توفي سنة ١٩٧ هـ والثاني هو محمد بن شعاع البلخي من اصحاب الحسن ابن زياد توفي وهو ساجد سنة ٢٢٨ هـ (قوله ولو في وعاء) أتى بلو اشارة الى أنه غير قيد وما في البحر من أن الاولى تقييده بذلك لان حكم اللين في الضرع تقدم دفعه في النهر بأن الضرع خاص بذوات الاربع كالكلبي للامراة فالاولى عدم التقييد ليعم ما قبل الانفصال وما بعده (قوله على الاظهر) اى ظاهر الرواية وعن ابي يوسف جواز بيع لبن الامنة لجواز ايراد البيع على نفسه فكذلك على جزئها قلنا الرق حل نفسه فاما اللبن فلا رقب فيه لانه يختص بمحل تحقق فيه القوة التي هي ضده وهو الحلي ولا حياة في اللبن فلا يكون محلا للعتق وللرق فكذا البيع وأشار الى أنه لا يضمن متلفه لكونه ليس بمال والى أنه لا يجهل التداوى به في العين الزمراء وفيه قولان قيل بالبيع وقيل بالجواز اذا علم فيه الشفاء كما في الفتح هنا وقال في موضع آخر ان أهل الطب يثبتون نفع اللبن البنت للعين وهي من أفراد مسألة الانتفاع بالمحرم للتداوى كالتبر واخار في النهاية والنجاسة الجواز اذا علم فيه الشفاء ولم يجد دواء غيره بحر وسياق ان شاء الله تعالى تمامه في متفرقات البيوع وكذا في الحظر والاباحة (قوله لنجاسة عينه) اى عين الخنزير اى بجميع أجزائه وأورد في الفتح على هذا التعليل بيع السرقين فانه جائز لا انتفاع به مع أنه نجس العين اه قال في النهر بل الصحيح عن الامام أن الانتفاع بالعذرة الخالصة جائز كما سياتى ان شاء الله تعالى في الكراهية اه اى مع أنه لا يجوز بيعها خالصة كما مر (قوله فيسطل بيعه) نقله في الشربلية أيضا عن البرهان وفيه ترك على المصنف حيث عده في الفاسد لكن قد يقال انه مال في الجملة حتى قال محمد يطهارة ضرورة الخنزير في النعال والاختلاف تأمل (قوله ضرورة الخنزير) فان في مبداء شعره صلاية قدر اصبع وبعده لين يصلح لوصول الخيط به قهستا في ط (قوله وكراهية البيع) لانه لا حاجة اليه للبائع زبلي وظاهره أن البيع صحيح وفيه أن جواز اقدام المشتري على الشراء للضرورة لا يفيد صحة البيع كالأوضاع الى دفع الرشوة لاجتماع حقه جازله الدفع وحرم على القابض وكذا الواضطر الى شراء ماله من غاصب متغلب لا يفيد ذلك صحة البيع حتى لا يملك البائع الثمن فتأمل (قوله فلا يطيب ثمنه) مقتضى ما يحشاه أنه لا يملكه (قوله على الصحيح) اى عند أبي يوسف لان حكم الضرورة لا يتعداها وهي في الخنزير تكون بالنسبة اليه فقط كذلك وما ذكر في بعض المواضع من جواز صلاة الخنزيرين مع شعر الخنزير وان كان اكثر من قدر الدرهم ينبغي أن يخرج على القول بطهارته في حقهم أما على قول أبي يوسف فلا وهو الوجه فان الضرورة لم تدعهم الى أن يعلق بهم بحيث لا يقدرون على الامتناع منه ويجمع في ثبائهم هذا المقدار فتح (قوله خلافا لمحمد) راجع الى قوله ويفسد الماء اى فانه لا يفسد عنده قال الزبلي لان اطلاق الانتفاع به دليل طهارته اه وهذا يفيد عدم تقييد حل الانتفاع به بالضرورة ويفيد جواز بيعه ولذا قال في النهر وينبغي أن يطيب للبائع الثمن على قول محمد (قوله قيل هذا) اى الخلاف المذكور في نجاسته

والاذا ابقى من الغاصب فباعه المالك منه فانه يصح لعدم لزوم التسليم ذخيرة (ولو باعه ثم عاد) وسيله (يتم البيع) على القول بفساده ووجه الكمال (وقيل لا يتم) على القول بطلانه وهو الاظهر من الرواية واختاره في الهداية وغيرها وبه كان يفتى البلخي وغيره بحر وابن كمال (وابن امرأة) ولو (في وعاء ولو أمه) على الاظهر لانه جزء آدمي والرق مختص بالحلي ولا حياة في اللبن فلا يصلح الرق (وشعر الخنزير) لنجاسة عينه فيسطل بيعه ابن كمال (و) ان جاز الانتفاع به ضرورة الخنزير حتى لو لم يوجد بلائع جاز الشراء للضرورة وكراهية البيع فلا يطيب ثمنه ويفسد الماء على الصحيح خلافا لمحمد قيل هذا في المتوفى أما المجزوز فظاهر لثمانية

مطلب

في التداوى باللبن البنت للرمم قولان

وطهارته وأشار بقيل الى ضعفه اذا المتوف يفسد الماء ولو من غير الخنزير لاتصال اللحم بالنفس يجعل انتف منه  
ولو قيل ان الخلاف في الجزوز أما المتوف فغير طاهر لكان له وجه (قوله وعن أبي يوسف الخ) مقابل قول  
المتن وجاز الانتفاع به قال الزبلي والاقول هو الطاهر لان الضرورة تبين له فالشعر أولى اه (قوله لانه  
نجس) فيه أن النجاسة لاتنافي حل الانتفاع عند الضرورة كإعمات لكن علل الزبلي للكرهية بأن الخنزير يأتي  
بغيره ومثله في الفتح وجبت تأتي بغيره فلا ضرورة فلا يحل الانتفاع بالنجس قال في الفتح الآن يقال ذلك فرد  
تحمّل مشقة في خاصة نفسه فلا يجوز أن يلزم العموم حرجاً مثله اه وحاصله أن تأتي الخنزير بغيره من شخص  
حل نفسه مشقة في ذلك لا تزول به ضرورة الاحتياج اليه من عامة الناس (قوله وأعل هذا) أي حل الانتفاع  
به لضرورة الخنزير (قوله أما في زماننا فلا حاجة اليه) للاستغناء عنه بالخنازير والابر قال في البحر ظاهر كلامهم  
منع الانتفاع به عند عدم الضرورة بأن أمكن الخنزير بغيره ط (قوله ووجدته) قيد بها لانه لو كانت  
مدبوحة فباع لجها اوجد حاز لانه يظهر بالدكاة الاختزير خائفة (قوله لو بالعرض الخ) أي ان يبيعه فأسد  
لو بيع بالعرض وذكر في شرح الجمع قولين في فساد البيع وبطلانه قلت وما ذكره الشارح من التفصيل يصلح  
توفيقاً بين القولين لكنه يتوقف على ثبوت كونه مالا في الجملة كالخنزير والميتة لا يحتج انقياساً أن الزبلي علل  
عدم جواز بيعه بأن نجاسته من الطوية المتصلة به بأصل الخلقة فصار حكم الميتة زاد في الفتح فيكون نجس  
العين بخلاف الثوب والدهن المتنجس حيث جاز بيعه لعموم نجاسته وهذا يفيد بطلان بيعه مطلقاً واذا ذكر  
في الشربلية عن البرهان أن الاظهر البطلان تأمل (قوله اعتماداً على ما سبق) أي في قول المصنف تعالى لا يدر  
ويطلى بيع مال غير ممتوم كخنزير وميتة لم تحت حقت الله بالثمن (قوله الاجلاد انسان الخ) فلا يباع وان  
دفع لكرامته وفي الباقي لاهاته ولعدم عمل الدبابة فيه كما مر في محله (قوله وينتفع به) أي بالجلد بعد دبه  
(قوله ولو جلد مأكول على الصحيح) وقال بعضهم يجوز اكله لانه طاهر كجلد الشاة المذكورة أما جلد غير  
الما كقول كالحمار لا يجوز اكله اجماعاً لان الدبغ فيه ليس بأقوى من الدكاة وكذا لا يتبعه فكذا دبه أفاده  
المصنف ط (قوله ونجيز بيع الدهن المتنجس) عبارة الجمع النجس لكن مراده النجس أي ما عرض له  
النجاسة وأشار بالفعل المضارع المسند لضمير الجماعة الى خلاف الشافعي كما هو اصطلاحه (قوله في غير  
الأكل) كالاستصباح والدبابة وغيرهما ابن ملك وقيدوا الاستصباح بغير المسجد (قوله بخلاف الوردك)  
أي دهن الميتة لانه جزؤها فلا يكون مالا ابن ملك أي فلا يجوز بيعه اتنا فاكذا الانتفاع به لحديث البخاري  
ان الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام قيل يا رسول الله أرايت شحوم الميتة فإنه يطلى بها السفن  
ويدهن به الجلود ويستحج بها الناس قال لا هو حرام الحديث (قوله كعصها ووصفها) ادخات الكفاف  
عظمها وشعرها وربها ومقارها وظلفها وحافر فأن هذه الاشياء طاهرة لا تحايها الحياة فلا يحايها الموت  
ويجوز بيع عظم الفيل والانتفاع به في الحمل والركوب والمقاتلة من مخلصا ط (قوله وفدشراء ما باع الخ)  
أي لو باع شيئاً وقبضه المشتري ولم يقبض البائع الثمن فاشترى بأقل من الثمن الاول لا يجوز زبلي أي سواء كان  
الثمن الاول حالاً أو مؤجلاً حذابة وقيد بقوله وقبضه لان بيع المتقول قبل قبضه لا يجوز ولو من بائعه كإسأني  
في بابه والمقصود بيان الفساد بالشراء بالأقل من الثمن الاول قال في البحر ومثل شراء الكل أو البعض (قوله  
نفسه أو وكيله) تنازع فيه كل من شراء رباع قال في البحر وأطلق فيما باع فمثل ما باعه بنفسه أو وكيله وما باعه  
أصالة أو وكالة كإثمال الشراء لنفسه أو لغيره اذا كان هو البائع اه فأفاد أنه لو باع شيئاً أصالة بنفسه أو وكيله  
أو وكالة عن غيره ليس له شراء أو بالأقل لنفسه ولا لغيره لان بيع وكيله باذنه كبيع نفسه والوكيل بالبيع  
أصيل في حق الحقوق فلا يصح شراؤه لنفسه لانه شراء البائع من وجه ولا لغيره لان الشراء واقع له من حيث  
الحقوق فكان هذا شراء ما باع لنفسه من وجه كذا يفاد من الزبلي أيضاً (قوله من الذي اشتراه) متعلق  
بشراء وخرج به ما لو باعه المشتري لرجل أو وخبه له أو أوصى له به ثم اشتراه البائع الاول من ذلك الرجل فإنه  
يجوز لان اختلاف سبب المالك كاختلاف العين زبلي ولو خرج عن ملك المشتري ثم عاد اليه بحكم ملك جديد  
كأفالة أو شراء أو هبة أو ارث فاشترى البائع منه بالأقل جائز لان عاد اليه بما عوفى بخيار رؤيته أو شرط قبل  
القبض أو بعده بجر عن السراج (قوله ولو حكا) تعميم لقوله من الذي اشتراه (قوله كوارثه) أي

وعن أبي يوسف يكره الخنزير لانه  
نجس ولذا لم يلبس السلف مثل  
هذا الخنزير ذكره القهستاني  
ولهل هذا في زمانهم أما في زماننا  
فلا حاجة اليه كالأجنبي (وجدل  
ميتة قبل الدبغ) لو بالعرض  
ولو بالثمن فباطل ولم يفصله ههنا  
اعتماداً على ما سبق قاله الزواني  
فليحفظ (وبعد) أي الدبغ (يباع)  
الاجلاد انسان وخنزير وحية  
(وينتفع به) لطهارته حينئذ (غير  
الأكل) ولو جلد مأكول على  
الصحيح سراج لقوله تعالى حرمت  
عليكم الميتة وهذا جزؤها وفي  
الجمع ونجيز بيع الدهن المتنجس  
والانتفاع به في غير الأكل بخلاف  
الوردك (كابتفع بما لا تحله حبة  
منها) كعصها ووصفها كما مر  
في الظهارة (ر) فسد (شراء ما باع  
بنفسه أو وكيله) من الذي اشتراه  
ولو حكا كوارثه





ما قبلها من مسألة الشيخ الثاني لانه لا تصير منه بوجه بخلاف النذر لانه باشتغاله بالمعبشة عن الصوم  
 ربما حصل منه نوع تقصير وان كان اشتغاله بها واجبا لما فيه من ترجيح حفظ نفسه فليأتل (قوله هذا) أى  
 وجوب الفدية على الشيخ الثاني ونحوه (قوله أصلا بنفسه) كرمضان وقضائه والنذر كما مر فحين نذر صوم  
 الربو وكذا النذر صوما معينا فلم يصم حتى صار فانيا بجزلة الفدية بجر (قوله حتى لولاه الصوم الخ)  
 تفريع على مفهوم قوله أصلا بنفسه وقيد بكفارة اليمين والقتل احترازا عن كفارة الظهار والافطار اذا جازع  
 الاعتاق لا عساره وعن الصوم لكبره قوله أن يطعم ستين مسكينا لأن هذا صار بدلا عن الصيام بالنص والاطعام  
 في كفارة اليمين ليس يبدل عن الصيام بل الصيام بدل عنه سراج وفي الجرع الثانية وغاية البيان وكذا لو حلق  
 رأسه وهو محرم عن اذى ولم يجد نكاذجه ولا ثلاثة أصع خطية يفرقها على ستة مساكين وهو فان  
 لا يستطيع الصيام فاطعم عن الصيام لم يجز لانه بدل (قوله لم تجز الفدية) أى في حال حياته بخلاف ما لو  
 اودى بها كما مر تحريره (قوله ولو كن) أى العاجز عن الصوم وفي هذا تفريع على مفهوم قوله وخو طوب  
 بأدائه (قوله لم يجب الايصاء) عبرته الشراح بقوله لم يجب لان الثاني يخالف غيره في التخفيف  
 لافي التغليظ وذكر في البحر أن الاولى الجرم به لاستفادته من قولهم ان المسافر اذا لم يدرك عدة فلا شيء عليه  
 اذا مات ولعلها ليست صريحة في كلام أهل المذهب فلم يجز مواها (قوله متى قدر) أى الثاني الذي  
 أفطروا فدى (قوله شرط الخلفية) أى في الصوم أى كون الفدية خلفا عنه قال في البحر وانما قيد بالصوم  
 ليخرج التيمم اذا قدر على الماء لا تبطل الصلاة المؤداة بالتيمم لان خلفية التيمم مشروطة بمجرّد المجز عن الماء  
 لا بقيد دوامه وكذا خلفية الاشهر عن الاقراء في الاعتداد مشروطة بانقطاع الدم مع سنّ اليأس لا بشرط  
 دوامه حتى لا تبطل الانكحة الماضية بعود الدم على ما قدمناه في الحيض (قوله المشهور نعم) فان ما ورد  
 بلفظ الاطعام جاز فيه الاباحة والتفكيك بخلاف ما يلفظ الاداء والاياء فانه لا تدل كما في المخمرات وغيره  
 فيستأنى (قوله فلا قضاء) يرد عليه ما لو نوى صوم القضاء نهرا فانه يصير منه فلا وان أفطر يلزمه القضاء  
 كما اذا نوى الصوم ابتداء وقدّم جوابه قبيل قول المتر ولا يصام يوم السبت فافهم (قوله تجبئس) نص  
 عبارته اذا دخل الرجل في الصوم على ظنّ انه عليه ثم تبين انه ليس عليه فلم يفسد ولا يمكن معنى عليه ساعة  
 ثم أفطر فعليه القضاء لانه لما مضى عليه ساعة صار كأنه نوى في هذا الساعة فاذا كان قبل الزوال صار شارعا  
 في صوم التطوع فيجب عليه اه والظاهر أن عدم معنى للصائم وعدمه عليه للصوم وأن ساعة منصوب على  
 الظرفية أى اذا تذكروا معنى هو على صومه ساعة بأن لم يتناول مفطرا ولا عزم على الفطر صار كأنه نوى الصوم  
 فيصير شارعا اذا كان ذلك في وقت النية ولو كان ساعة بالرفع على انه فاعل معنى كما هو ظاهر تقرير الشارح بلزم  
 انه لو مضت الساعة يصير شارعا وان عزم وقت التذكر على الفطر مع أن عزمه على الفطر ينافي كونه في معنى  
 النوى للصوم وان كن لا ينافي الصوم لان الصائم اذا نوى الفطر لا يفطر لكن الكلام في جعله شارعا في صوم  
 مبتدأ في ابقائه على صومه السابق ولذا اشترط كون ذلك في وقت النية هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم  
 فافهم (قوله أى يجب اتمامه) تفسير لقوله لم ولقوله أداء ط (قوله ولو بعروض حمض) أى لا فرق  
 في وجوب القضاء بين ما اذا أفسده قصد او لا خلا في فيه أو بلا قصد في اصح الروايتين كما في النهاية وهذا يعبر  
 على ما في الفتوح من نقله عدم الخلاف فيه (قوله وجب القضاء) أى في غير الايام الخمسة الالتمية وهذا راجع الى  
 قوله قضاء ط (قوله فلا يلزم) أى لا أداء ولا قضاء اذا فسد (قوله فيصير مرتكباً للهي) فلا تجب صيائمه بل  
 يجب ابطاله ووجوب القضاء يبنى على وجوب الصيانة فلم يجب قضاء كما لم يجب أداء بخلاف ما اذا نذر صيام هذه  
 الايام فانه يلزمه ويقضيه في غير حاله لم يصير بنفس النذر مرتكباً للهي وانما التزم طاعة الله تعالى والمعصية  
 بالفعل فكانت من ضرورات المباشرة لا من ضرورات ايجاب المباشرة مخ مع زيادة ط (قوله أما الصلاة)  
 جواب عن سؤال حاصل انه ينبغي أن لا تجب الصلاة بالشروع في الاوقات المكروهة كما لا يجب الصوم في هذه  
 الايام وحاصل الجواب أنا لا نعلم هذا القياس فانه لا يكون مباشر للمعصية بمجرّد الشروع فيها بل الى أن يسجد  
 بدليل من حلف انه لا يصلي فانه لا يحث ما لم يسجد بخلاف الصوم في تلك الايام في مباشر للمعصية بمجرّد الشروع فيها  
 مخ وفيه انهم عدوا شارعا فيها بمجرّد الاحرام حتى لو أفسده حينئذ وجب قضاءه فقد تحققت بمجرّد الشروع

هذا اذا كان الصوم أصلا بنفسه  
 وخو طوب بأدائه حتى لولاه  
 الصوم لكفارة يمين أو قتل ثم عجز  
 لم تجز الفدية لان الصوم هنا بدل  
 عن غيره ولو كان مسافرا مات  
 قبل الاقامة لم يجب الايصاء ومتى  
 قدر قتي لان استمرار الجز شرط  
 الخلفية ودل تكفي الاباحة  
 في الفدية قولان المشهور نعم  
 واعقده الكمال (ولزم نقل شرع  
 فيه قصد) كما مر في الصلاة فلو شرع  
 طائفاً فطراى فوراً فلا قضاء أما لو  
 مضى ساعة لزمه القضاء لانه  
 بضمها صار كأنه نوى المنى عليه  
 في هذه الساعة تجبئس ومجتي  
 (اداء او قضاء) أى يجب اتمامه  
 فان فسد ولو بعروض حمض في  
 الاصح وجب القضاء (الافى  
 العبد بن وأيام التشريق) فلا يلزم  
 لصيرورته صائماً بنفس الشروع  
 فيصير مرتكباً للهي أما الصلاة  
 فلا يكون مصلها ما لم يسجد بدليل  
 مسألة اليمين

وأما مسألة العين فهي مبنية على العرف ط قلت صحة الشروع لاستئجار تحقق الحقيقة المركبة من عدة أشياء  
فقد ضمر حوا بأن المركب قد يكون جزؤه كالشكل في الاسم كالماء وقد لا يكون كالحيوان والصوم من القسم  
الأول لأنه مركب من أمساكات متفقة الحقيقة كل منها صوم بخلاف الصلاة فإن أبعاضها من القيام  
والركوع والسجود والقعود لا تسمى صلاة ما لم تجتمع وذلك بأن يسجداهما فإنا نعقد قبل ذلك طاعة محضة  
وما بعده جهتان وتقام تقرير هذا المحل يطلب من التلويح في أقول فصل النهي وأما مسألة العين على  
العرف فيحتاج إلى اثبات العرف في ذلك (قوله وهي الصحيحة) وهي ظاهر الرواية كما في المنع وغيرها  
فلا يحسن أن يعبر عنها برواية بالتسكير لا شعاره بجهاتها وكان حق العبارة أن يقول الا في رواية فيقرر ظاهر  
الرواية ثم يبيح غيره بلفظ التسكير كما يفيد قول الكنز والمتطوع الفطر بغير عذر في رواية فأفاد أن ظاهر الرواية  
غيرها رخصي (قوله واختارها الكمال) وقال ان الأدلة تتفاوت عليها وهي أوجه (قوله وتاج الشريعة) هو  
جذ صدر الشريعة وقوله وصدرها أي صدر الشريعة معطوف عليه وقوله في الوقاية وشرحها ألف ونشر مرتب  
لان الوقاية لتأجيل الشريعة واختصر هاء صدر الشريعة وسماه نقاية الوقاية ثم شرحه فالوقاية لحدته لاه فافهم  
والشرح وان كان للنقاية لكن لما كانت مختصرة من الوقاية صح جعله شرحا لها ثم إن الشارح قد تابع في هذه  
العبارة صاحب التهر وقد أورد عليه أن مانسبه إلى الوقاية وشرحها لم يوجد فيها ما كان الذي في الوقاية ولا يفطر  
بلا عذر في رواية وقال في شرحها أي إذا شرع في صوم التطوع لا يجوز له الإفطار بلا عذر لانه إبطال العمل وفي  
رواية أخرى يجوز لأن القضاء خلفه اه قلت وقد يجاب بأن قوله في رواية يفهم أن معظم الروايات على خلافها  
وأنها رواية شاذة وأن محتاره خلافها لا شعاره هذا اللفظ بما ذكرنا ولو كانت هي مختارة لم يلزمها ولم يقل  
في رواية ولما تبعه صدر الشريعة في النقاية على ذلك أيضا وقرر كلامه في الشرح ولم يتعمقه بشيء علم أنه اختارها  
أيضا (قوله والاضافة عذر) بيان لبعض ما دخل في قوله ولا يفطر الشارع في نقل بلا عذر وأفاد تقييده  
بالنقل إنما يلتزم بعذر في الفرض والواجب (قوله للضيف والمضيف) كذا في البحر عن شرح الوقاية  
ونقله عنه التهذيباني أيضا ثم قال لكن لم توجد رواية المضيف قلت لكن جزمها في الدرر أيضا ويثبته دلها قصة  
سلمان الفارسي رضي الله عنه والضيف في الأصل مصدر ضففته أضفوه ضيفا وضيافة والمضيف بمن الميم من  
أضاف غيره أو تفتحها وأصله مضاف (قوله ان كان صاحبها) أي صاحب الضيافة وكذا إذا كان  
الضيف لا يرضى الأبأ كالمعه ويتأذى بتقديم الطعام إليه وحده رخصي (قوله هو الصحيح من المذهب)  
وقيل في عذر قبل الزوال لا بعده وقيل عذر ان وقع من نفسه بالقضاء دفعا لا دى عن أخيه المسلم والا فلا قال  
شمس الأئمة الحلواني وهو أحسن ما قيل في هذا الباب وفي مسألة العين يجب أن يكون الجواب على هذا  
التفصيل اه بحر قلت ويعين تقييد القول الصحيح بهذا الا خبرا لا شاك انه اذا لم يتق من نفسه بالقضاء يكون  
منع نفسه عن الوقوع في الأثم أولى من مراعاة جانب صاحبه وأفاد الشارح بقوله الاتي هذا اذا كان قبل الزوال  
الح تقييد الصحيح بالقول الآخر أيضا وبه حمل الجمع بين الأقوال الثلاثة تأمل (قوله ولو حلف) بأن قال  
امرأته طالق ان لم تفطر كذا في السراج وكذا قوله على الطلاق لتفطر فإنه في معنى تعليق الطلاق كما سيأتي  
بيان في محله ان شاء الله تعالى (قوله أفطر) أي المحلوف عليه نداء فعا لتأذى أخيه المسلم (قوله ولا يحسنه)  
أفاد أنه لم يفطر يحسن الحالف ولا يبر بمجرد قوله أفطر سواء كان حلقه بالتعلق بكلمة أو بنحو قوله والله  
لتفطرن وأما ما صرح جوابه من التفصيل والفرق بين ما عاك وما لا يملك فذاك فيما إذا قال لا أتركه يفعل كذا  
كما لو حلف لا يترك فلا يملك هذا إذا كان لم تكن الدار ملك الحالف يبر بتمعه بالقول ولو لم يملكه أي مستصرا  
فإنه فلا بد من منعه بالفعل واليمين فيها على العلم حتى لو لم يعلم لا يحسنه مطلقا وأما لو قال ان دخل دارى فهو على  
الدخول علم أو لا تركه أولا وكذا لو قال ان تركت امرأتى تدخل دارى أو دار فلان فهو على العلم فان علم  
وتركها حثت والا فلا ولو قال ان دخلت فهو على الدخول كما يظهر ذلك لمن راجع أيمان البحر وغيره ثم وقع  
في كلام الشارح في أواخر كتاب الايمان عبارة موهمة خلاف ما صرح جوابه كما سيأتي تحريرها هناك ان شاء  
الله تعالى فافهم (قوله برازية) عبارتها ان فلا أفطر وان قضاء لا والاعتماد أنه يفطر فيهما ولا يحسنه اه  
وقد نقلها في التهر أيضا بهذا اللفظ فافهم (قوله وفي التهر عن الذخيرة الخ) أقول ذكر في الذخيرة مسألة

(ولا يفطر) الشارع في نفل (بلا عذر)

في رواية) وهي الصحيحة وفي أخرى

يحل بشرط أن يكون من نيته القضاء

واختارها الكمال وتاج الشريعة

وصدرها في الوقاية وشرحها

(والاضافة عذر) للضيف

والمضيف (ان كان صاحبها بمن

لا يرضى بمجرد حضوره ويتأذى

بترك الافطار) فيفطر (والالا)

هو الصحيح من المذهب ظهيرية

(ولو حلف) رجل على الصائم

(بطلاق امرأته ان لم يفطر أفطر

ولو) كان صائما (قضاء) ولا

يحسنه (على المعتمد) برازية وفي

التهر عن الذخيرة وغيرها هذا

إذا كان

الضيافة ومساءلة الخلف وما فيه من الاقوال ثم قال وهذا كله اذا كان الافطار قبل الزوال الخ وبه علم أنه  
 جار على الاقوال كلها لا قول مخالف لها فتأيد ما قلناه من حصول الجمع فافهم (قوله قبل الزوال) قد ذكرنا  
 أن هذه العبارة واقعة في أكثر الكتب والمراد بها ما قبل نصف النهار أو على أحد القولين فافهم (قوله الى  
 العصر لا بعده) هذه الغاية عزها في النهر الى السراج ولعل وجهها أن قرب وقت الافطار يرفع ضرر  
 الاستئثار وظاهر قوله لا بعده أن الغاية داخله لكنه في السراج لم يزل لا بعده (قوله لوصائعا غير قضاء  
 رمضان) أما غير فكيره فله لأن حكمه رمضان كما في الظهيرة وظاهر اقتضائه عليه أنه لا يكره له الفطر  
 في صوم الكفارة والتذرية بعد الضيافة وهو رواية عن أبي يوسف لكنه لم يستثن قضاء رمضان قال القسستاني  
 عند قول المتن ويشتر في النقل بعد الضيافة في الكلام إشارة الى أنه في غير النقل لا يفطر كما في الضبط وعن أبي  
 يوسف أنه في صوم القضاء والكفارة والتذرية يفطر اهـ فانت تراه لم يستثن قضاء رمضان والظاهر من  
 المصنف أنه جرى على رواية أبي يوسف فكان ينبغي له أن لا يستثنى قضاء رمضان جوى على الاشياء بتصرف  
 ط (قوله ولا تسوم المرأة نفلا الخ) أي يكره لها ذلك كما في السراج والظاهر أن لها الافطار بعد الشروع  
 وفعلا للمصنف فيه عذرون تطهر مناسبة هذه المسائل هنا تأمل وأطلق النقل فتأمل ما أصله نقل لكن وجب  
 بعارس ولذا قال في البحر عن القسبي للزوج أن يمنع زوجته عن كل ما كان الايجاب من جهتها كالتطوع  
 والتذرية واليمين دون ما كان من جهتها تعالى كقضاء رمضان وكذا العبد اذا اطاع من امرأته لا يمنع من  
 كفارة الظهار بالصوم لتعلق حق المرأة به اهـ (قوله لا عند عدم الضرر) بأن كان مريضا أو مسافرا  
 أو محرما بجم أو عورة فليس له منعها من صوم التطوع ولها أن تصوم وانما حاله انما يمنعها الاستنفاء حقه  
 من الوطء وأماني هذه الحالة فصومها لا يضرك فلا معنى للمنع سراج وأطلق في الظهيرة المنع واستظهره  
 في البحر بأن الصوم يزيلها وان لم يكن الزوج بطاها إلا أن قال في النهر وعندي أن حالة المنع على السرر  
 وعدمه على عدمه أولى للقطع بأن صوم يوم لا يزيلها فليبق الامتناع عن وطئها وذلك اضراؤه فان اتفق بأن كان  
 مريضا أو مسافرا جاز اهـ (قوله ولو فطرها الخ) أفاد أن له ذلك كما مر وكذا في العبد وفي البحر عن الخانية  
 وان أحرمت المرأة تطوعا أي بالحج بلاذن الزوج له أن يحلها وكذلك في الصلوات (قوله أو بعد البيوتنة)  
 أي الصغرى أو الكبرى ومفهومه أنها لا تقضي في الرجعي ولو فصل هنا كفصل في الحداد من كون الرجعة  
 مرجوة أو لا للكان حسنا ط (قوله وما في حكمه) كالأمة والمذنب والمذمومة وأتم الولد بدائع (قوله لم يجز)  
 أي يكره قال في الخانية اذا كان المولى غائبا ولا ضرر له في ذلك اهـ أي فهو كالمرة لكن في المحيط وغيره  
 وان لم يضركه لأن منافعه مملوكة للمولى بخلاف المرأة فان منافعها غير مملوكة للزوج وانما له حق الاستمتاع بها  
 اهـ واستظهر في البحر أن العبد لم يبق على أصل الحر في العبادات الا في الفرائض وأماني النوافل فلا اهـ  
 ولم يذكر الاجير وفي السراج ان كان صومه يضرب المستأجر بقص الخدمة فليس له أن يصوم تطوعا الا باذنه  
 والا فله لأن حقه في المنفعة اذا لم تنقص لم يكن له منعه وأماني الرجل وامته واخوته فيتطوعن بلاذنه لانه  
 لاحق له في منافعتهم اهـ قلت وينبغي أن أحد الوالدين اذا نهي الولد عن الصوم خوفا عليه من المرض  
 أن يكون الافضل اطاعته أخذ من مسألة الخلف عليه بالافطار فتأمل (قوله أو لم ينو) أشار الى أن قول  
 المصنف كغيره نوى الفطر غير قيد وانما حواشيه الى أنه لم ينو الفطر في وقت النية قبل الاكل فالحكم كذلك  
 بالاولى لانه اذا صح مع نية المنافي فقع عدمها أولى كما في البحر ولأن نية الافطار لا عبرة بها كما افاده بقوله الآتي  
 ولو نوى الصائم الفطر الخ (قوله قبل الزوال) أي نصف النهار وقبل الاكل (قوله صح) لأن السفر  
 لا ينافي أهلية الوجوب ولا صحة الشروع بحر (قوله مطلقا) أي سواء كان نفلا أو تزامنا أو اداء رمضان  
 ح وبه علم أن محل ذلك في صوم لا يشترط فيه انية فلو نوى ما يشترط فيه التبيت وقع نفلا كما تقدم ما يفيد  
 ط وان أريد بقوله صح صحة الصوم لا بقصد كونه عتاقا فالمراد بالاطلاق ما يشمل الجميع (قوله ويجب عليه  
 الصوم) أي انشاؤه حيث صح منه بأن كان في وقت النية ولم يوجد ما ينافيه والاوجب عليه الامساك  
 كما أنشأه وتجنون أفاد كأمز (قوله كما يجب على مقيم الخ) لما قدمناه أول الفصل أن السفر لا يبيح  
 الفطر وانما يبيح عدم الشروع في الصوم فانما سفر بعد الفجر لا يحل الفطر قال في البحر وكذا لو نوى المسافر

قبل الزوال أم بعده فلا الا لأحد  
 أبويه الى العصر لا بعده وفي الاشياء  
 دعه أحد اخوانه لا يكره فطره  
 لرصائعا غير قضاء رمضان  
 ولا تسوم المرأة نفلا الا باذن  
 الزوج الا عند عدم الضرر به ولو  
 فطرها وجب القضاء باذنه أو بعد  
 البيوتنة ولو صام العبد وما في  
 حكمه بلاذن المولى لم يجز وان  
 فطره قضى باذنه أو بعد العتق (ولو  
 نوى مسافر الفطر) أو لم ينو  
 (فأقام ونوى الصوم في وقتها)  
 قبل الزوال (صح) مطلقا (ويجب  
 عليه الصوم) (لو) كان  
 (في رمضان) لزوال المرحص  
 (كما يجب على مقيم اعظام) (صوم  
 يوم منه) أي رمضان (سافر فيه)  
 أي في ذلك اليوم (و) (لكن  
 لا كفارة عليه لو افطر)

الصوم ليلاً وأصبح من غير أن يتنفس عزيمته قبل الشجر ثم أصبح صائماً لا يحل فطره في ذلك اليوم ولو أفطر  
 لا كفارة عليه اهـ قلت وكذا لا كفارة عليه بالاولى ولو نوى نهاراً قوله ليلاً غير قيد (قوله فيها) أى  
 في مسألة المسافر إذا أقام ومسألة المقيم إذا سافر كما في الكافي التسنّي وسرح في الاختيار بلزوم الكفارة  
 في الثانية قال ابن الشلبى في شرح السكندر وينبغي التعويل على ما في الكافي أى من عدمه فيها ما قلت بل  
 عزاده في الشرب ليلية الى الهداية والعناية والفتح أيضاً (قوله للشبهة في أوله وآخره) أى في أول الوقت  
 في المسألة الاولى وآخره في الثانية فهو وقت ونشر مرتب (قوله فانه يكفر) أى قياساً لانه مقيم عند الاكل  
 حيث رفض سفره بالعود الى منزله وبالقياس تأخذ اهـ خاتمة فتزاد هذه على المسائل التي تقدم فيها القياس  
 على الاستحسان نحوى وقد مر أنه لو أكل المقيم ثم سافر أو سفره مكرراً لا تنقطع الكفارة والظاهر أنه لو أكل  
 بعد ما جاوز بيوت مصره ثم رجع فأكل لا كفارة عليه وان عزم على عدم السفر أصلاً بعد أكله لاقاكه  
 وقع في موضع الترخص نعم يجب عليه الامساك بهذا في البدائع من صلاة المسافر لو أحدث في صلاته فلم يجد  
 الماء فنوى أن يدخل مصره وهو قريب صار مقيماً من ساعته وان لم يدخل فلو وجد ماء قبل دخوله صلى أربعاً  
 لانه بالنسبة صار مقيماً اهـ قلت ومقتضاه أنه لو أفطر بعد النية قبل الدخول يكفر أيضاً تأمل (تنبيه)  
 المسافر إذا نوى الإقامة في مصر أقل من نصف شهر حل محل له الفطر في هذه المدة كما يحل له قصر الصلاة تسببت  
 عنه ولم أره من يجاوزها آثاراً في البدائع وغيره لو أراد المسافر دخول مصره أو مصر آخر نوى فيه الإقامة  
 يكره له أن يفطر في ذلك اليوم وان كان مسافراً في أوله لانه اجتمع المحرم للفطر وهو الإقامة والمبج أو المرخص  
 وهو السفر في يوم واحد فكان الترجيح للمحرم احتياطاً وان كان أكبر رايه أنه لا يفتقر دخوله المصر حتى تغيب  
 الشمس فلا بأس بالفطر فيه اهـ فتقيده بنية الإقامة يفهم أنه بدونهما يساح له الفطر في يوم دخوله ولو كان أول  
 النهار لعدم المحرم وهو الإقامة الشرعية وكذا في اليوم الثاني مثلاً والحاصل أن مقتضى القواعد الجواز ما لم  
 يوجد نقل صريح بخلافه تأمل (قوله كما مر) أى قبيل قوله ولا يصام يوم الشك الانتقوا ح (قوله قال  
 وفيه خلاف الشافعي) فغير قال لابن الشحنة واستشكل بأن الكلام ناسياً لا يفسد الصلاة عند الشافعي  
 فكيف يفسدها بمجرد الإقامة الكلام قلت فرق بين الكلام ناسياً وبينه الكلام العمد فان العمد قاطع للصلاة  
 ثم رأيت طـ أجاب بما ذكرته من الفرق ثم قال والمختم من مذهبه عدم الفساد (قوله لندرة امتداده)  
 لان بقاء الحياة عند امتداده طويلاً بلا أكمل ولا شرب نادر ولا حرج في النواذر كما في الزيلعي (قوله  
 فلا يقضيه) لان الظاهر من حاله أن نوى الصوم ليلاً حلاً على الكل ولو حدث له ذلك نهاراً أمكن حله  
 كذلك بالاولى حتى لو كان متهماً بابتعاد الاكل في رمضان أو مسافراً قضى الكل كذا قالوا وينبغي أن  
 يقيد بمسافر يضطره الصوم أما من لا يضطره فلا يقضى ذلك اليوم حلاً لمره على الصلاح لما مر أن صومه افضل  
 وقول بعضهم ان قصد صوم الغد في البالي من المسافر ليس بظاهر ممنوع فيما إذا كان لا يضطره نهر قلت هذا  
 المتع غير ظاهر خصوصاً من كان يفطر في سفره قبل حدوث الانغماء ثم هو ظاهر فمن كان يصوم قبله أو كان عادته  
 في أسبائه تأمل (قوله الا اذا علم الخ) قال الشنخي وهذا اذا لم يذكر أنه نوى أو لا أما اذا علم أنه نوى فلا شك  
 في الصحة وان علم أنه لم ينو فلا شك في عدمها وكالمنه ظاهر في أن فرض المسألة في رمضان فلو حدث له ذلك  
 في شعبان قضى الكل نهر أى لان شعبان لا تصح فيه نية رمضان (قوله وفي الجنون) متعلق بقضى الاكثى ط  
 (قوله لجميع ما يمكنه انشاء الصوم فيه) وهو ما بين طلوع الفجر الى نصف النهار من كل يوم فالافاق بعد هذا  
 الوقت الى قبيل طلوع الفجر ولو من كل يوم لا تعتبر طـ أى لانها وان كانت وقت النية لم يكن انشاء الصوم بالفعل  
 لا يصح في الليل ولا بعد نصف النهار ثم هذا خلاف الإطلاق المصنف الاستيعاب فانه يقضى أنه لو أفاق ساعة منه  
 ولو ليلاً أو بعد نصف النهار أنه يقضى والا فلا وقد مرنا أول كتاب الصوم تحريراً للاف في ذلك وأنهم ما قولان  
 مجتمعان وأن المعتمد الثاني لكونه ظاهر الرواية والمتون (قوله على ما مر) أى عند قوله وسبب صوم رمضان  
 شهود جزء من الشهر ح (قوله لا يقضى مطلقاً) أى سواء كان الجنون أصلياً أو عارضاً بعد البلوغ قبل هذا  
 ظاهر الرواية وعن محمد أنه فرق بينهما لانه اذا بلغ مجنوناً بالحق بالصبي فأنعدم الخطاب بخلاف ما اذا بلغ عاقلًا  
 مجنوناً وهذا مختار بعض المتأخرين هـ في العناية منهم أبو عبد الله الجرجاني والإمام الرستغني والزايد

مطلب

يقدم هنا القياس على الاستحسان

فيما للشبهة في أوله وآخره اذا

دخل مصره لشيء نسيه فافطر

فانه يكفر (ولو نوى الصائم الفطر

لم يكن مفطراً كما) مر كما (لو نوى

الكامل في صلاته ولم يتكلم) شرح

الوجهانية قال وفيه خلاف

الشافعي (وقضى ايام انغمائه

ولو) كان الانغماء (مستغراً

للسهر) لندرة امتداده (سوى يوم

حدث الانغماء فيه أو في ليلته) فلا

يقضيه الا اذا علم أنه لم ينو (وفي

الجنون ان لم يستوعب) الشهر

(قضى) ما مضى (وان استوعب)

جميع ما يمكنه انشاء الصوم فيه

على ما مر (لا يقضى مطلقاً للخرج

في الكلام على النذر

(ولم يصرح بالأيام المنية أو) صوم هذه (السنة صح) مطلقا  
 النذر وقوانين النذر والشروع فيها بأن نفس الشروع معصية ونفس النذر طاعة فصح (و) لكنه (افسر) الايام المنية (وجوبا) تماميا عن المعصية (وقضاها) استقاما فهو واجب (وان صامها خرج عن العهدة) مع الحرمة وهذا اذا نذر قبل الايام المنية فلو بعد ما لم يقض شيئا وانما يلزمه باقي السنة على ما هو الصواب وكذا الحكم لم يصرح بالسنة أو بشرط التتابع في فطر حال لكنه يقضيها هنا متتابعة وبعبارة أفطر يوما بخلاف المعينة ولولم يشترط التتابع يقضى خمسة وثلاثين

النذر اه وفي النذر بلاية عن البرهان عن المصطفى ليس على المذنب الاصل قضاء ما مضى في الاصح اه  
 أي ما مضى من الايام قبل آفته (منه) لا يعني انه اذا استوعب النذر الشهر كله لا يقضى بالاشلاف مطلقا  
 والاشلاف الخلاف المذكور فتقوله مطلقا خاتما مع انه روي غيره انه اذا نذر عليه أن يذكره عتب قوله ان لم يستوعب  
 قضى ما مضى ليكون اشارة الى الخلاف المذكور فتنبه (قوله ولولا الخ) منوع فيما يوجب العهدة على  
 نفسه بعد ذلك كما أوجب الله تعالى عليه قال في شرح المذني والنذر على الانسان بشرط خمسة أن لا يكون معصية  
 كسرب الخمر ولا واجب عليه في الحال كأن نذر صوما أو صلاة وجبت عليه ولا في المال كصوم وصلاة سبعين  
 عليه وان يكون من جنسه واجب عليه مقبوض ولا مدخل فيه لقضاء القاضي اه وسأني ان شاء الله تعالى  
 تمام الكلام على ذلك مع بقية أبحاث النذر في كتاب الايمان (قوله أو صوم هذه السنة) اشارة الى انه  
 لا فرق بين أن يذكر اثنين عنه صريحا كصوم الخمر مثلا أو ضمما كصوم غد فاذا حو يوم الخمر أو هذه السنة  
 أو سنة متتابعة أو أبدا كفي ح عن التمسك (قوله صح مطلقا) أي سواء صرح بذكر المنية عنه  
 أولا كفي في الخبر وهو ما قدمناه عن التمسك وسواء قصد ما التقطه أولا ولا يذال في الرولية رجل أراد  
 أن يقول لله على صوم يوم فخرى على لسانه صوم شهر كان عليه صوم شهر بحر اه ح وكذا لو أراد أن يقول  
 كلاما فخرى على لسانه النذر لزمه لان عزل النذر كخلف كطلاق فصح (قوله على المنتار) وروى الثاني  
 عن الامام عدم الصحة وبه قال زفر وروى الحسن عنه أنه ان عين لم يصح وان قال غدا فوافق يوم الخمر صح عا  
 على ما لورثت يرم خيفها حيث لا يصح فلو قالت غدا فوافق يوم خيفها صح وقد صرحوا بأن ظاهر الرواية  
 انه لا فرق بين أن يصرح بذكر المنية عنه أولا ولا تنافي بين الصحة لظهور أثرها في وجوب القضاء والحرمة  
 للاعراض عن الضيقة نهر (قوله بأن نفس الشروع معصية) لانه يصير صامنا بنفس الشروع كما قدمنا تقريره  
 فيجب تركه لكونه معصية فلا يجب قضاؤه وأما نفس النذر فهو طاعة (قوله فصح) الاولى فصح لان هذا  
 الفرق يميز لزمه بالنذر وعدم لزومه بالشروع أما نفس الصحة فهي ثابتة فيما لا مال الوصاء فيها أبرأ ولولم يصح  
 لم يجره أفاده الرحي (قوله وجوبا) وقوله في النهاية الافضل الفطر تساهل بحر (قوله تماميا عن  
 المعصية) أي المجاورة وحى الاعراض عن اجابة دعوة الله تعالى ط (قوله وقضاها الخ) روى مسلم  
 من حديث زياد بن جبير قال جاء رجل الى ابن عمر فقال اني نذرت أن أصوم يوما فوافق يوم أفطرت فقال  
 ابن عمر أمر الله بفوات النذر وهن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام هذا اليوم والمعنى انه يمكن قضاؤه  
 فيخرج به عن عهدة الامر والنهي شرح الزاوية للقياري (قوله خرج عن العهدة) لانه اذا ذكر التزم بحر  
 (قوله وهذا) أي قضاء الايام المنية في صورة نذر صوم السنة المعينة ط (قوله فلو بعد ما) بأن وقع  
 النذر منه ليلة الرابع عشر من ذي الحجة مثلا فاقيم (قوله باقي السنة) وهو تمام ذي الحجة (قوله على ما هو  
 الصواب) وهو الذي حققه في الفتح فان صاحب الغاية لما قال يلزمه ما بقي قال الزبلي هذا سهو لان هذه  
 السنة عبارة عن اثني عشر شهرا من وقت النذر الى وقت النذر وروقه في التبع بأنه هو السهو لان المسألة كفي  
 الغاية منقولة في الخلاصة واختا في هذه السنة وهذا الشهر وهذا لان كل سنة عربية معينة عبارة عن مدة  
 معينة فاذا قال هذه فأنه يقصد الاشارة الى التي هو فيها حقيقة كلامه انه نذر المدة الماضية والمستقبل فيلغى في  
 حق الماضي كما يلغى في قوله لله على صوم أمس كذا في التبر ح (قوله وكذا الحكم) الاشارة الى ما في المتن  
 من حكم السنة المعينة (قوله في فطرها) أي الايام المنية قال ح وان صامها خرج عن العهدة لانه اذا  
 كما التزمها (قوله لكنه يقضيها متتابعة) أي موصولة بآخر السنة من غير فاصل تحتها للتتابع بقدر  
 الامكان ح عن البحر وأشار الى أنه لا يجب عليه قضاء شهر عن رمضان كما لا يجب في المعينة لانه لما أدركه  
 لم يصح نذره اذ هو مستحق عليه بإيجاب الله تعالى فلم يقدر على صرفه الى غيره بخلاف ما اذا أوجبه ومات قبل  
 أن يذرك حيث يجب عليه أن يوصى باطعام شهر لا لم يذرك صار كإيجاب شهر غيره سراج (قوله  
 وبعد لرا أفطر يوما) أي بعد الايام التي صامها قبل اليوم الذي أفطره ح أي ولو كان آخر الايام ط  
 (قوله بخلاف المعينة) أي فانه لا يجب عليه قضاء الايام المنية فيها متتابعة لان التتابع فيها ضرورة تعين  
 الوقت ح ولذا أفطر يوما فيها لا يلزمه القضاء ط (قوله ولولم يشترط) أي في المسكوة (قوله يقضى

خسة وثلاثين) هي رمضان والخسة المنية ح أي لأن صومه في الخسة ناقص فلا يجزئ به عن الكامل وشهر رمضان لا يكون إلا عنه فيجب القضاء بقدره ويشي أن يصل ذلك بما مضى وإن لم يصل يخرج عن العهدة على الصحيح بحر (قوله في هذه الصورة) أي بخلاف الصورة أو المنكرة المشروط فيها التتابع لأنها لا تتخلو عن الأيام الخسة فيكون ناذرا صومها أما المنكرة بلا شرط تتابع فانها اسم لأيام معدودة ويمكن فصل المعدودة عن رمضان وعن تلك الأيام كما افاده في السراج (قوله تحتل المين) أي مصاحبة للذنور منفردة عنه ط (قوله بنذره) أي بالصيغة الدالة عليه ط (قوله فقط) أي من غير تعرض للمين تقبلا وإشباتا وهو المراد بقوله دون المين بخلاف المسألة التي بعدها فإنه تعرض للمين ط (قوله علا بالصيغة) أي في الوجه الأول وكذا في الثاني والثالث بالأولى لتأكيد النذر بالغزمية مع ما في الثالث من زيادة تقي غيره (قوله علا بتعيينه) لأن قوله لله على كذا يدل على الالتزام وهو صريح في النذر فيجمل عليه بلانية وكذا مع ما بالأولى لكنه إذا نوى أن لا يكون نذرا كان يمينا من إطلاق الم لازم وإرادة الم لازم لأنه يلزم من إيجاب ما ليس بواجب تحريم تركه وتحريم المباح مين (قوله عملا بعموم المجاز) وهو الوجوب وهذا جواب عن قول الثاني أي أي يوسف أنه يكون نذرا في الأول يمينا في الثاني لأن النذر في هذا اللفظ حقيقة والمين مجاز حتى لا يتوقف الأول على التنية ويتوقف الثاني فلا يتقدمها ثم المجاز يعين بنسبه وعند فهم ما تخرج الحقيقة ولهما أنه لا تنافي بين الجهتين أي جهتي النذر والمين لأنهما يقتضيان الوجوب الآن النذر يقتضيه لعينه والمين لغيره أي لصيانة اسمه تعالى فجمعنا بينهما عملا بالذاتين كما جمعنا بين جهتي التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط العوض كذا في الهداية وتعام الكلام على هذا الدليل في الفتح وكتب الأصول (قوله ونذب الخ) ذكر هذه المسألة بين مسائل النذر غير مناسب وإن تسع فيه صاحب الدرر (قوله على المختار) قال صاحب الهداية في كتابه التمهيد أن صوم الستة بعد الفطر متتابعة منهم من كرهه والمختار أنه لا بأس به لأن الكراهة إنما كانت لأنه لا يؤمن من أن يعد ذلك من رمضان فيكون تشبها بالنصاري والآن زال ذلك المعنى اه ومنه في كتاب النوازل لأبي الليث والواقعات للعسامة الشهيد والمحيط اليرباني والذخيرة وفي الغاية عن الحسن بن زياد أنه كان لا يرى بصومها بأسا ويقول كفى يوم الفطر متفرقا بينين وبين رمضان اه وفيها أيضا عاتمة المتأخرين لم يروا به بأسا واختلفوا هل الأفضل التفریق أو التتابع اه وفي الحقائق صومها متصلا يوم الفطر يكره عند مالك وعندنا لا يكره وإن اختلف شايخنا في الأفضل وعن أبي يوسف أنه كرهه متتابعًا والمختار لا بأس به اه وفي الوافي والكاوي والمصنف يكره عند مالك وعندنا لا يكره وتعام ذلك في رسالة تحرير الأقوال في صوم الست من شوال للعلامة قاسم وقد ردّ قهرا على ما في منظومة التباي وشرحها من عزوه الكراهة مطلقا إلى أبي حنيفة وأنه الأصح بأنه على غير رواية الأصول وأنه صحيح ما لم يبقه أحد إلى تصححه وأنه صحيح الضعيف وعمد إلى تعطيل ما فيه الثواب الجزيل بدعوى كاذبة بلا دليل ثم ساق كثيرا من نصوص كتب المذهب قراجعها فافهم (قوله والتابع المكروه الخ) العبارة لصاحب البدائع وهذا تأويل لما روى عن أبي يوسف على خلاف ما فهمه صاحب الحقائق كما في رسالة العلامة قاسم لكن ما مر عن الحسن بن زياد يشير إلى أن المكروه عند أبي يوسف يتابعها وإن فصل يوم الفطر فهو مؤيد لما فهمه في الحقائق تأمل (قوله ولونذر صوم شهر الخ) ويلزمه صومه بالعدد لا هلالا والشهر المعين هلالا كما سيبي عن الفتح من نظائره ط (قوله متتابعًا) أي فادلزم التتابع إن صرح به وكذا إذا نواه أما إذا لم يذكره ولم ينو أن شاء تابع وإن شاء فترق وهذا في المطلق أما صوم شهر بعينه أو أيام بعينها فيلزمه التتابع وإن لم يذكره سراج وفي البحر لو أوجب على نفسه صوما متتابعًا فاصامه متفرقا لم يجز وعلى عكسه جاز اه وفي المنح ولو قال الله على صوم مثل شهر رمضان أن أراد مثله في الوجوب فله أن يفرق وإن أراد مثله في التتابع فعليه أن يتابع وإن لم يكن له نية فلا أن يصوم متفرقا اه ط (قوله فأفطر) عطف على محذوف أي نصابه وأفطر يوما ط (قوله لأنه أخل بالوصف) وهو التتابع ط (قوله مع خلوه شهر عن أيام نهى) جواب عما يقال أنه لو كان من الأيام المنهية فالفطر ضروري لوجوبه فينبغي أن لا يستقبل بل يقضيه عقبه كما مر فيما لو نكر السنة وشرط التتابع والجواب أن السنة المتتابعة لا تتخلو عن أيام منهيّة بخلاف الشهر وعلى هذا ما في السراج من أن المرأة إذا كان طهرها شهرا فأكثر فأنها تصوم

ولا يجزئ به صوم الخسة في هذه الصورة وأعلم أن صيغة النذر تحتل المين فلذا كانت ست صور ذكرها بقوله (فان لم ينو) بنذره الصوم (شيأ أو نوى النذر فقط) دون المين (أو) نوى (النذر ونوى أن لا يكون يمينا كان) في هذه الثلاث صور (نذرا فقط) إجماعا علا بالصيغة (وان نوى المين وأن لا يكون نذرا كان) في هذه الصورة (يمينا) فقط إجماعا علا بتعيينه (وعليه كفاية) مين (ان أفطر) لحثه (وان نواهها أو) نوى (المين) ٢ بلان في النذر (كان) في الصورتين (نذرا) ويمينا حتى لو أفطر يجب القضاء للنذر والكفارة للمين) عملا بعموم المجاز خلافا للثاني (ونذب) تفریق صوم الست من شوال) ولا يكره التتابع على المختار خلافا للثاني حاوي والاتباع المكروه أن يصوم الفطر وخسة بعده فلو أفطر الفطر لم يكره بل يستحب ويستحب ابن كمال (ولونذر صوم شهر غير معين متتابعًا فأفطر يوما) ولو من الأيام المنهية (استقبل) لأنه أخل بالوصف مع خلوه شهر عن أيام نهى شهر بخلاف السنة (لا) يستقبل (في) نذر شهر (معين)

٢ مطلب في صوم الست من شوال



في أول طهرها فلو صامت في أثناءه فاضت استقبلت ولو كان حيفها أقل من شهر تقضى أيام حيفها متصلة  
(قوله للثلايق كاه في غير الوقت) لانه وان كان لا يتعين بالتعيين كما يأتي الآن وقوعه بعد وقته يكون قضاء  
ولذا يشترط له تنبيه النية كما مر والاداءخير من القضاء ثم تقيده بقوله كاه انما يظهر كما قال ط فيما اذا أفطر  
اليوم الاخير من الشهر أ مالوا أفطر العاشر منه مثلاً فلا أي لانه لو استقبل الصوم من الحادى عشر وأتم شهراً  
لزم وقوع بعضه في الوقت وبعضه خارجه (قوله ولو معيناً) أي بواحد من الاربعة الانية فغير المعين  
لا يختص بواحد منها بالاولى كالونذر التصديق ب درهم منكر وأطلق (قوله فلونذر الخ) مثال للتعيين  
في الكل على التشر المراتب ط (قوله بخالف) أي في بعضها وأكها بأن تصديق في غير يوم الجمعة بلاء أثر  
ب درهم آخر على شخص آخر وانما جاز لان الداخل تحت النذر ما ذكره وهو أصل التصديق دون التعيين فبطل  
التعيين وزمنه القربة كما في الدرر وفي المراج ولونذر صوم غد فأخره الى ما بعد الغد جاز ويبنى أن لا يكون مساً  
كن نذر أن تصديق ب درهم الساعة فتصدق بعد ساعة اه (تنبيه) ذكر العلامة ابن نجيم في رسالته في النذر  
بالصدقة انه ذكر في النجاة انه لو عين التصديق ب درهم فهو لكت سقط النذر قال وهذا يدل على أن قولهم وألفينا  
العين لم يسقط الواجب وكذا قولهم ألفينا تعيين الفقير ليس على إطلاقه لما في البدائع لو قال لله على أن أطلع  
هذا المسكين شيئاً سماء ولم يعينه فلا بد أن يعطيه للذى سمي لانه اذا لم يعين المنذور صار تعيين الفقير مقصوداً  
فلا يجوز أن يعطى غيره اه هذا وفي الجوى عن العبادية لواء امر رجلاً وقال تصديق بهذا المال على مساكين  
أهل الكوفة فتصدق على مساكين أهل البصرة لم يجوز وكان ضامناً في المتن لو أوصى لفقراء أهل الكوفة  
بكذا فأعطى الوصى فقراء أهل البصرة جاز عند أبي يوسف وقال محمد بضمن الوصى اه قلت ووجهه أن  
الوكيل بضمن بمخالفة الأمر وأن الوصى هل هو بمنزلة الأصل أو الوكيل تأمل (قوله وكذا الوجه قبله)  
هذا اذا دخل تحت قوله بخالف (قوله صح) أي خلافاً لمحمد وزفر غير أن محمد لا يجوز التجميل مطلقاً وزفر  
اذا كان الزمان المعجل فيه أقل فضيلة كما في الفتح (فرع) نذر صوم رجب فصام قبله تسعة وعشرين يوماً وجاء  
رجب كذلك ينبغي أن لا يجب القضاء وهو الأصح كما في السراج أ مالوا بثلثين يقضى يوماً (قوله أو صلاة)  
بالتنوين ويوم منصوب على الظرفية ح ولو أضافه لزمه مثل صلاة اليوم غير أنه يتم المغرب والوتر أربعاً  
وقد تقدمت ط (قوله لانه تعجيل بعد وجوب السبب) أي فيجوز كما يجوز في الزكاة خلافاً لمحمد وزفر فتح  
(قوله فيلغو التعيين) بناء على لزوم المنذور بما هو قربة فقط فتح وقد مناه عن الدرر أي لان التعيين ليس  
قربة مقصودة حتى يلزم بالنذر (قوله بخلاف النذر المعلق) أي سواء علقته على شرط يريده مثل ان قدم  
غائب أو شفى مريض أو لا يريده مثل ان زيت فثقه على كذا لكن اذا وجد الشرط في الاقل وجب أن يوفى  
بنذره وفي الثاني بخبرينه وبين كفارة يمين على المذهب لانه نذر بظاهره يمين بمعناه كما سيأتي في الايمان ان شاء الله  
تعالى (قوله فانه لا يجوز تعجيله الخ) لان المعلق على شرط لا ينقصد سبباً للعالم بل عند وجود شرطه كما تنقرر  
في الاصول فلو جاز تعجيله لزم وقوعه قبل وجود سببه فلا يصح ويظهر من هذا أن المعلق يتعين فيه الزمان بالنظر  
الى التعجيل أما تأخره فيصح لان عقاد السبب قبله وكذا يظهر منه أنه لا يتعين فيه المكان والدرهم والفقير لان  
التعليق انما اثر في تأخير السببية فقط فاستنع التجميل أما المكان والدرهم والفقير فهي باقية على الأصل من  
عدم التعيين لعدم تأثير التعليق في شيء منها فلذا اقتصر كغيره في بيان وجهه المخالفة بين المعلق وغيره على قوله  
فانه لا يجوز تعجيله فاذا دعت التأخير وتبدل المكان والدرهم والفقير كما في غير المعلق وكان له لظهور ما قرناه  
لم ينصوا عليه وهذا مما لا شبهة فيه لمن وقف على التوجيه فافهم (قوله ولم يصمه) أما الوصامه فبأنى قرىبا  
(قوله على الصحيح) هو قولهم ما وقال محمد لزمه الوصية بقدر ما فانه كما في قضاء رمضان وأوصحه في السراج  
حيث قال اذا نذر شهر غير معين ثم أقام بعد النذر يوماً أو أكثر يشد على الصيام فلم يصم فعندهما يلزمه الايباء  
بالاطعام لجميع الشهر ووجهه على طريقة الحاكم أن ما أدركه صالح اصوم كل يوم من أيام النذر فاذا لم يصم  
جعل كالقادر على الكل فوجب الايباء كالو بى شهر صحيحاً ولم يصم وعلى طريقة الفتاوى النذر ملزم في الذمة  
الساعة ولا يشترط اسكان الاداء وثمرة الخلاف فيما اذا صام ما أدركه على الاقل لا يجب عليه الايباء بالباقي

للايقع كاه في غير الوقت (والنذر)  
من اعتكاف أو صبح أو صلاة أو صيام  
أو غيرها (غير المعلق) ولو معيناً  
(لا يختص بزمان ومكان ودرهم  
وفقير) فلونذر التصديق يوم الجمعة  
بمكة هذا الدرهم على فلان بخالف  
جاز وكذا الوجه قبله فلو عين شهراً  
للاعتكاف أو الصوم فجعل قبله  
عنه صح وكذا لونذر أن يحج سنة  
كذا حج سنة قبلها صح أو صلاة  
يوم كذا فصلاها قبله لانه تعجيل  
بعد وجوب السبب وهو النذر  
فيلغو التعيين شرئلية فليحفظ  
(بخلاف) النذر (المعلق) فانه  
لا يجوز تعجيله قبل وجود الشرط  
كما سيأتي في الايمان (ولو قال  
مريض لله على أن أصوم شهراً  
فما قبل أن يصح لاشئ عليه وان  
صح) ولو (يوماً) ولم يصمه (لزمه  
الوصية بجميعه) على الصحيح

وعلى الثاني يجب وكذا فيما اذا نذر لايام ومات في السنة لا يجب على الاول لعدم الادراك ويجب على الثاني  
 الايصاء بالكل اه ملخصا واقتصر في البدائع وغيره على طريقة الحكم ثم اعلم ان هذا كله في النذر المطلق  
 أما المعين ففي السراج أيضا ولو اوجب على نفسه صوم رجب ثم أقام يوما أو أكثر ومات ولم يصم ففي الكرخي  
 ان مات قبل رجب لاشئ عليه وهو قول محمد خاصة لأن المعين لا يجب أن يكون سببا قبل وقته وعندهما على طريقة  
 الحكم يومى بقدر ما قدر لأن النذر سبب ملزم في الحال الا أنه لا بد من التحكك وعلى طريقة الفتاوى يومى  
 بالكل لأن النذر ملزم بلا شرط لأن اللزوم اذا لم يظهر في حق الاداء يظهر في خلفه وهو الاطعام وأما ان صام  
 ما أدركه أو مات عقيب النذر فعلى الاول لا يجب الايصاء بشئ وعلى الثاني يجب الايصاء بالباقي ولو دخل رجب  
 وهو مريض ثم صح بعده يوما مثلا فلم يصم ثم مات فعليه الايصاء بالكل أما على الثاني فظاهر وكذا على الاول  
 لأن يزوج الشهر المعين وصحته بعده يوما مثلا وجب عليه صوم شهر مطلق فاذا لم يصم فيه وجب الايصاء  
 بالكل كافي النذر المطلق اذا بقي يوما أو أكثر بقدر على الصوم ولم يصم اه ملخصا (قوله ومات قبل تمام  
 الشهر) أى ولم يصم في ذلك وعبارة غيره ومات بعد يوم وبقي ما اذا صام ما أدركه فويل يلزمه الوصية بالباقي أم لا  
 ينبغي أن يكون على الطريقين المذكورتين في المريض وصريح اللزوم في بعض نسخ البحر لكن نسخ البحر  
 في هذا المحل متظرفة ومحترقة تحرى بها فاحشاً فافهم (قوله بخلاف القضاء) أى فيما اذا فاته رمضان  
 لعذر ثم أدرك بعض العدة ولم يصمه لزمه الايصاء بقدر ما فاته اتفاقا فعلى الصحيح خلاف المازع الطحاوى ان  
 الخلاف في هذه المسألة ح (قوله بخلاف القضاء) جواب عن قياس محمد النذر على القضاء وببانه أن  
 النذر سبب ملزم في الحال كما مر أما القضاء فان سببه ادراك العدة ولم يوجد فلا يجب الوصية الا بقدر ما أدرك  
 واعترض بأن القضاء يجب بما يجب به الاداء عند الحقيقة وسبب الاداء شهود الشهر فكذا القضاء وأوجب  
 بما فيه خفاء فانظر النهر (قوله بل ان صام حنث) لأن المضارع المبتدئ لا يكون جواب القسم الامو كذا  
 بالنون فاذا لم توجد وجب تقدير النفي اه ح لكن سيد كرى الايمان عن العلامة المقدسى أن هذا قبل تغير  
 اللغة أما الآن فالعامة لا يفرقون بين الاشبات والنفي الوجود لا وعدمها فهو كاصطلاح لغة الفرس وغيرها  
 في الايمان (قوله كرمضان) أى يوصل او فصل درر (قوله أو صوم) عطاف على صوم رجب ح  
 (قوله وكفر) أى فدى (قوله كما مر) أى في الشيخ الفاضل من أنه يطعم كالنظرة (قوله أو الزوال) يعنى  
 نصف النهار كما مر مرارا (قوله قضى عند الثاني) قلت كذا في الفتح لكن في السراج ولو قال الله على صوم  
 اليوم الذى يقدم فلان فيه أبداً فقدم في يوم قد أكمل فيه لم يلزمه صومه ويلزمه صوم كل يوم فيما يستقبل  
 لأن النذر عند وجود الشرط يصير كالتمسك بالجواب فيصير كأنه قال لله على صوم هذا اليوم وقد اكمل فيه  
 فلا يلزمه قضاءه وقال زفر عليه قضاؤه اه ونحوه في البحر بالحكاية خلاف وهو مخالف لما هنا وأما قوله  
 ويلزمه صوم كل يوم الخ فهو من قوله أبداً (قوله خلافاً للثالث) قال في النهر ولو قدم بعد الزوال قال محمد  
 لاشئ عليه ولا رواية فيه عن غيره قال السرخسى والظاهر التسوية بينهما اه أى بين التقدم بعد الاكل  
 والتقدم بعد الزوال فالشارح جرى في الفرع الثاني على ذلك الاستظهار ط (قوله فلا قضاء اتفاقا) لأنه تبين  
 أن نذره وقع على رمضان ومن نذر رمضان فلا شئ عليه ح أى لاشئ عليه اذا أدركه كما قدمناه عن السراج  
 (قوله كفر فقط) أقول لا وجه له وما قيل في توجيهه لأنه صامه عن رمضان لاعتيمه لا وجه له أيضا لأن النية  
 في فعل الخلو ف عليه غير شرط لما صرح حوايه من أن فعله مكرها أو ناسيا سواء اختلف عليه الصوم وقد وجد ثم  
 ظهر أن في عبارة الشارح اختصارا لمخلاتبع فيه النهر وأصل المسألة ما في الفتح وغيره لو قال الله على أن أصوم  
 اليوم الذى يقدم فيه فلان شكرا لله تعالى وأراد به اليمين فقدم فلان في يوم رمضان كان عليه كفارة يمين ولا قضاء  
 عليه لأنه لم يوجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر ولو قدم قبل أن ينوي قنوى به الشكر لاعت رمضان بربا لنية  
 وأجزأه عن رمضان ولا قضاء عليه اه وبه يتضح بقية كلامه فافهم (قوله يلزمه كاملا) وبفتحه متى شاء  
 بالعدد لا هلا ليا والشهر المعين هلا لى كذا في اعتكاف فتح القدير ح (قوله بقبية) أى بقية الشهر الذى  
 هو فيه لأنه ذكره معترفاً فينصرف الى المعهود بالاحضور فان نوى شهرا فعلى ما نوى لأنه محتمل كلامه فتح عن  
 التخييس وتقدم الكلام في ذلك (قوله الآن ينوى اليوم) افاد أن لزم الاسبوع يكون فيما اذا نوى أيام

كالحج اذا نذر ذلك ومات  
 قبل تمام الشهر لزمه الوصية  
 بالجميع بالايجاع كافي انجبارية  
 بخلاف القضاء فان سببه ادراك  
 العدة (فروع) قال والله أصوم  
 لأصوم عليه بل ان صام حنث  
 كما سيجي في الايمان نذر صوم  
 رجب فدخل وهو مريض أفطر  
 وقضى كرمضان أو صوم الابد  
 فضعف لاشتغاله بالمعيشة أفطر  
 وكفر كما مر أو يوم يقدم فلان فقدم  
 بعد الاكل أو الزوال أو حيضها  
 قضى عند الثاني خلافاً للثالث  
 ولو قدم في رمضان فلا قضاء اتفاقا  
 ولو عني به اليمين كفر فقط الا اذا  
 قدم قبل نيته فتواه عنه بربا لنية  
 ووقع عن رمضان ولو نذر شهرا  
 لزمه كاملا أو الشهر فبقية أو جمعة  
 فالاسبوع الآن ينوى اليوم

جمعة أو لم ينوشياً لأن الجمعة يذكر ويراد به يوم الجمعة وأيام الجمعة لكن الأيام أغلب فأنصرف المطلق إليه  
 تخمس قال ح وينبغي أنه لو عرف الجمعة أن يلزمه بيقينها على قياس السنة والشهر فإن مبدأها الأسبوع  
 وآخرها السبت فليراجع اه ثلث في البحر ولو قال صوم امام الجمعة فعليه صوم سبعة أيام اه ثأمل  
 (قوله بخلاف الأول) أي فان السبت يتكرر فيه فأريد المتكرر في العدد المذكور كأنه قال السبت  
 الكائن في ثمانية أيام وهو سبتان قال في الخ ولا يخفى أن هذا إذا لم تكن ليلة أما إذا وجدت لزمه ما نوى اه  
 ط (قوله تنزه باليهم) كأن يقول يا سيدي فلان ان رذعائي أوعوفي مريضني أوقضيت حاجتي ذلك من  
 الذهب أو الفضة أو من الطعام أو الشئ أو الزيت كذا بحر (قوله باطل وحرام) لوجوه منها أنه نذر مخلوق  
 والنذر للمخلوق لا يجوز لانه عبادة والعبادة لا تكون لمخلوق ومنها أن النذر لله ميت والميت لا يملك ومنها أنه  
 ان ظن أن الميت يتصرف في الامور دون الله تعالى واعتقاده ذلك كفر اللهم الا ان قال يا الله اني نذرت لك  
 ان شفيت مريضني أو رددت غائبي أوقضيت حاجتي أن اطعم الفقراء الذين يباب السيدة نفيسة أو الامام  
 الشافعي أو الامام الليث أو اشتري حصراً المساجد أو زيتاً لوقودها أو دراهم لمن يقوم بشعائرها إلى غير ذلك  
 مما يكون فيه نفع للفقراء والنذر لله عز وجل وذكر الشيخ انما هو محل لصرف النذر لتحقيقه القاطنين برابطه  
 أو مسجده فيجوز هذا الاعتبار ولا يجوز أن يصرف ذلك لغنى ولا لشرى من نصب أو ذى نسب أو علم ما لم يكن  
 فقيراً ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للاغنياء للاجماع على حرمة النذر للمخلوق ولا ينعقد ولا تستغل  
 الذمته به ولا نه حرام بل سحت ولا يجوز لخادم الشيخ أخذه الآن يـكون فتسيرا أو له عمال فقراء عاجزون  
 فأخذونه على سبيل الصدقة المبتدأة وأخذها أيضاً مكروه ما لم يقصد النذر التقرب إلى الله تعالى وصرفه إلى  
 الفقراء ويقطع النظر عن نذر الشيخ بحر ملخصاً عن شرح العلامة قاسم (قوله ما لم يقصد والخ) أي بأن  
 تكون صيغة النذر لله تعالى للتقرب إليه ويكون ذكر الشيخ من ادابه فقراؤه كما مر ولا يخفى أن له الصرف إلى  
 غيرهم كما مر سابقاً ولا بد أن يكون النذر مما يصح به النذر كالصدقة بالدرهم ونحوها أما لو نذر زيتاً لا يقاد  
 فتدبل فوق شريح الشيخ أو في المنارة كما يفعل النساء من نذر الزيت لسيدي عبد القادر ويوقد في المنارة  
 جهة المشرق فهو باطل واقبح منه النذر بقراءة المولود في المنابر مع شتمه على الغناء واللعب وإيهاب ثواب  
 ذلك إلى حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله ولا سيما في هذه الاعتصار) ولا سيما في مولد السيد احمد  
 البدوي نهر (قوله ولقد قال الخ) ذكر ذلك ختافي الهر ولا يخفى على ذوى الأفهام ان مراد الامام  
 بهذا الكلام انما هو ذم العوام والتباعد عن نسبتهم إليه بأى وجه يرام ولو باسقاط الولاء الثابت  
 الانبرام وذلك بسبب جهلهم العام وتغييرهم لـكثير من الاحكام وتقرهم بما هو باطل وحرام  
 فهم كالانعام يتغير بهم الاعلام ويتبرئون من شنائعهم النظام كما هو دأب الانبياء الكرام حيث  
 يتبرئون من الابعاد والارحام بخالفهم الملك العلام فافهم ما ذكرناه والسلام \*

### \* (باب الاعتكاف) \*

(قوله وجه المناسبة له والتأخير) أى وجه مناسبة الاعتكاف للصوم حيث ذكر معه ووجه تأخيره عنه  
 أن الصوم شرط في بعض أنواع الاعتكاف وهو الواجب والشرط يتقدم على المشروط وأن الاعتكاف يطلب  
 مؤكداً في العشر الاخير من رمضان فيصم الصوم به فناسب ختم كتاب الصوم بذلك مسائله (قوله حولة  
 اللب) أى المكث في أى موضع كان وجس النفس فيه قال في البحر حولة افعال من عكف اذا دام من باب  
 طلب وعكفه حبسه ومنه والهدى معكوفاً سمى به هذا النوع من العبادة لانه اقامة في المسجد مع شرائط  
 مغرب وفي النهاية مصدر المتعدى العكف ومنه الاعتكاف في المسجد واللازم العكوف ومنه يكتفون على  
 أصنامهم (قوله ذكر) قيد به وان تحقق اعتكاف المرأة في المسجد ميلاً إلى تعريف الاعتكاف المطلوب  
 لان اعتكاف المرأة فيه مكروه كما يأتي بل ظاهر ما في غاية البيان أن ظاهر الرواية عدم حتمه لكن صرح  
 في غاية البيان بأنه صحيح بلا خلاف كما في البحر وقد يقال قيد به نظراً إلى شرطية مسجد الجماعة فانه شرط  
 لاعتكاف الرجل فقط والأول أولى لقوله بعده أو امرأة في مسجديتها تأمل (قوله ولو عيزاً) فالباو غليس

مطلب  
 في النذر الذي يتبع للاموات من  
 اكثر العوام من شئع أوزيت  
 أو نحوه

ولو نذر يوم السبت صوم ثمانية أيام  
 صام سبتين ولو قال سبعة فسبعة  
 السبت والفرق أن السبت لا يتكرر  
 في السبعة فحمل على العدد  
 بخلاف الأول واعلم أن النذر  
 الذي يقع للاموات من أكثر  
 العوام وما يؤخذ من الدراهم  
 والشمع والزيت ونحوها إلى  
 ضرائح الاولياء الكرام  
 تقرباً إليهم فهو بالاجماع باطل  
 وحرام ما لم يقصد واسرفها للفقراء  
 الانام وقد ابتلى الناس بذلك  
 ولا سيما في هذه الاعصار وقد بطله  
 العلامة قاسم في شرح درر البحار  
 ولقد قال الامام محمد لو كان  
 العوام عبيدى لاعتقتهم وأسقطت  
 ولاى وذلك لانهم لا يهتدون  
 فالكل بهم يتعبدون

### \* (باب الاعتكاف) \*

وجه المناسبة له والتأخير اشتراط  
 الصوم في بعضه والطلب الأكيد  
 في العشر الاخير (حو) لغة اللب  
 وشرعاً (لب) بفتح اللام وتنفيم  
 المكث (ذكر) ولو عيزاً

بشرط كما في البحر عن البدائع وشمل العبد فيحج اعتكافه باذن المولى ولو نذر فقامولى منعه وبقيته بعد العتق  
وكذا المرأة ~~تكن~~ ليس له منعها بعد الاذن بخلاف العبد لانه ليس من أهل الملك وأما المكاتب فليس للمولى  
منعه ولو نطقوا وعامه في البحر (قوله أدبت فيه الجنس أولا) صرح بهذا الاطلاق في العنابة وكذا في النهر  
وعزاه الشيخ اسماعيل الى الفيض والبرازية وخزانة التناوي والخلاصة وغيرها ويفهم أيضا وان لم يصرح به من  
اعتقه بالقول الثاني خاتبة الهداية فأنهم (قوله وصحبه بعضهم) نقل تصحيحه في البحر عن ابن الهمام  
(قوله وصححه السروجي) وهو اختيار الطحاوي قال الخبير الرمي وهو أيسر خصوصا في زماننا فينبغي  
أن يقول عليه والله تعالى أعلم (قوله وأما الجامع) لما كان المسجد يشتمل الخصاص كمسجد المحلة والعام وهو  
الجامع كأموى دمشق فلا يخرج من عمومه تبع الكافي وغيره لعدم الخلاف فيه (قوله مطلقا) أى  
وان لم يصر فيه الصلوات كلها عن البحر وفي الخلاصة وغيرها وان لم يكن ثمة جماعة (تنبيه) هذا كله  
لسان المحقق قال في النهر والفتح وأما أفضل الاعتكاف في المسجد الحرام ثم في مسجده صلى الله عليه وسلم  
ثم في المسجد الأقصى ثم في الجامع قبل اذا كان يصلي فيه بجماعة فان لم يكن ففي مسجده أفضل لثلا يحتاج الى  
الخروج ثم ما كان أهل أكثر اه (قوله في مسجد بيتها) وهو المعتكف لثلاثتها الذي يندب لها وكل أحد  
اخذها في البرازية نهر ومقتضاه انه يندب للرجل أيضا أن يخص موضع من بيته اصلاته الثلاثة أما  
الفريضة والاعتكاف فهو في المسجد كما ينبغي قال في السراج وليس لزوجه أن يطأها اذا أذن لها لانه ملكها  
منافعها فان منعها بعد الاذن لا يصح منعه ولا ينبغي لها الاعتكاف بلاذنه وأما الامة فان أذن لها كرده  
الرجوع لانه يخاف وعده وجزالانها لا تغلظ مناقعها (قوله ويكره في المسجد) أى تنزيها كما هو ظاهر النهاية  
نهر وصرح في البدائع بأنه خلاف الأفضل (قوله كما اذا لم يكن فيه مسجد) أى مسجد بيت وينبغي انه  
لو اعتكفه للصلاة عند ارادة الاعتكاف أن يصح (قوله وهل يصح الخ) البحث لصاحب النهر ح (قوله  
والظاهر لا) لانه على تقدير انومه يصح في المسجد مع الكراهة وعلى تقدير كونه لا يصح في البيت  
بوجه ح قلت لكن صرحوا بأن مآثر دين الواجب والبدعة يأتي به استحبابا وما تزددين السنة والبدعة  
يتركه الآن يقال المراد بالبدعة المكروه وتحريمها وهذا ليس كذلك ولا سيما اذا كان الاعتكاف مندورا (قوله  
فالبث هو الركن) فيه أن هذا حقيقة الغوية أما حقيقة الشرعية فهي البث الخصوص أى في المسجد تأتمل  
(قوله من مسلم عاقل) لان النية لا تصح بدون الاسلام والعقل فهما شرطان لها وبه يستغنى عن جعلهما  
شرطين للاعتكاف المشروط بالنية كما أفاده في البحر (قوله طاهر من جنابة الخ) جعل في البدائع الطهارة  
من هذه الثلاثة شرطا للاعتكاف قال في النهر وينبغي أن يكون اشتراط الطهارة من الحيض والنفاس فيه على  
رواية اشتراط الصوم في نفله أما على عدمه فينبغي أن يكون من شرائط الحل فقط كالطهارة من الجنابة ولم أر من  
تعرض لهذا اه والحاصل أن الطهارة من الثلاثة شرط للحل ومن الارلين شرط للجنة أيضا في المندور وكذا  
في النفل على رواية اشتراط الصوم فيه بخلاف الجنابة للجنة الصوم معها وببحث فيه الرجحان بما صرحوا به  
من أن المقصد الأصلي من شرعية الاعتكاف انتظار الصلاة بالجماعة والمأخوذ والنساء ليسا بأهل للصلاة أى  
فلا يصح اعتكافهما بخلاف الجنب اذ يصح كنه الطهارة والصلاة اه ويلزمه أن الجنب لو لم يظهر ويصل  
لا يصح منه ويلزمه أيضا أن يكون من شروط صحته الصلاة بالجماعة ولم يقل به أحد تأتمل (قوله شرطان) خبر  
المبتدأ وهو الركن وما عطف عليه (قوله بلسانه) فلا يكتفى لإيجابه النية مخ عن شمس الائمة (قوله  
وبالشروع) نقله في البحر عن البدائع ثم قال ولا ينبغي انه مفترع على ضعيف وهو اشتراط زمن للتطوع وأما على  
المذهب من أن أقل النقل ساعة فلا اه وسبق أقرى أيضا مع جوابه (قوله وبالتعليق) عطف على قوله  
بالنذر وهذا قرينة على انه أراد بالنذر النذر المطلق كما قيده في البدائع فلا بد أن صورة التعليق  
نذر أيضا وأن مقتضى العطف خلافه نعم الاظهر أن يقول واجب بالنذر منجزا أو معلقا كما عبر في البحر  
والامداد فانهم (قوله أى سنة كفاية) نظيرها أقامة التراويح بالجماعة فاذا قام بها البعض سقط  
الطلب عن الباقي فلم يأثموا بالمواظبة على الترك بلا عذر ولو كان سنة عين لا ثواب ترك السنة المؤكدة  
اتحادون اثم ترك الواجب كما مر بلسانه في كتاب الطهارة (قوله لا تقرأها الخ) جواب عما أورد على

(في مسجد جماعة) هو ماله امام  
ومؤذن أدبت فيه الجنس أولا وعن  
الامام اشتراط أداء الجنس فيه وصححه  
بعضهم وقال لا يصح في كل مسجد  
وصححه السروجي وأما الجامع  
فيصح فيه مطلقا اتفاقا (أو) لبث  
(امرأة في مسجد بيتها) ويكره  
في المسجد ولا يصح في غير موضع  
سلامت من بيتها كما اذا لم يكن فيه  
مسجد ولا يخرج من بيتها اذا  
اعتكف فيه وهل يصح من  
الخشي في بيته لم أره والظاهر لا  
لاحتقال ذكوريته (نية)  
فالبث هو الركن والكون  
في المسجد والنية من مسلم عاقل  
طاهر من جنابة وحيض ونفاس  
شرطان (وهو) ثلاثة أقسام  
(واجب بالنذر) بلسانه وبالشروع  
وبالتعليق ذكره ابن الكمال (وسنة)  
مؤكدة في العنبر الاخير من  
رمضان) أى سنة كفاية كافي  
البرهان وغيره لا قرائن ابعدهم  
الانكار على من لم يفعل من  
العنابة (ومستحب في غيره من  
الازمنة)

قوله في الهداية والصحيح انه سنة مؤكدة لان النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليه في العشر الاواخر من رمضان والمواظبة دليل السنة اه من أن المواظبة بلا ترك دليل الوجوب والجواب كافي العناية أنه عليه الصلاة والسلام لم يشكر على من تركه ولو كان واجبا لا تكرر اه وحاصله أن المواظبة انما تنفذ الوجوب اذا اقترنت بالاعتكاف على التارك (قوله هو بمعنى غير المؤكدة) مقتضاه أنه يسمى سنة أيضا ويدل عليه أنه وقع في كلام الهداية في باب الوتر اطلاق السنة على المستحب (قوله وشرط الصوم لصحة الاول) أي النذر حتى لو قال الله على أن اعتكف شهر بغير صوم فعليه أن يعتكف ويصوم بحسب الظهري (قوله على المذهب) راجع لقوله فقط وهو رواية الاصل ومقابل رواية الحسن أنه شرط التطوع أيضا وهو مبني على اختلاف الرواية في أن التطوع مقدر يوم أولا ففي رواية الاصل غير مقدر فلا يمكن الصوم شرطه وعلى رواية تفديره يوم وحى رواية الحسن أيضا يكون الصوم شرطه كما في البدائع وغيرها قلت ومقتضى ذلك أن الصوم شرط أيضا في الاعتكاف المستنون لانه مقدر بالعشر الاخير حتى لو اعتكفه بلا صوم لمرض أو سفر ينبغي أن لا يصح عنه بل يكون تقيلا فلا تحصل به اقامة سنة الكفاية وبؤيده قول الكثر سن لبث في مسجد بصوم ونية فانه لا يمكن جملة على المنذور لتصر يجه بالسنة ولا على التطوع لقوله بعده وأقله فلا ساعة فتعين جملة على المستنون سنة مؤكدة فبدل على اشتراط الصوم فيه وقوله في البحر لا يمكن جملة عليه لتصر يجه بأن الصوم انما هو شرط في المنذور فقط دون غيره فيه نظرا لانهم انما صرحوا بكونه شرطا في المنذور غير شرط في التطوع وسكتوا عن بيان حكم المستنون نظرا لانه لا يكون الا بالصوم عادة ولهذا قسم في متن الدور لا اعتكاف الى الاقسام الثلاثة المنذور والمستنون والتطوع ثم قال والصوم شرط لصحة الاول لا الثالث ولم يتعرض للثاني لما قلنا ولو كان مرادهم بالتطوع ما يشمل المستنون لكان عليه أن يقول شرط لصحة الاول فقط كما قال المصنف فعبارة صاحب الدرر أحسن من عبارة المصنف لما علمته هذا ما ظهري (قوله وان نوى معيالي اليوم) أما لو نذر اعتكاف اليوم ونوى الليلة معه لم يراه كافي البحر (قوله والفرق لا يمتنع) وهو أنه في الاولى لما جعل اليوم تبع لليلة وقد بطل نذره في المتبوع وهو الليلة بطل في التابع وهو اليوم وفي الثانية أطلق الليلة وأراد اليوم مجازا من سلا بمرتبة حيث استعمل المقيد وهو الليلة في مطلق الزمن ثم استعمل هذا المطلق في التقيد وهو اليوم فكان اليوم مقصودا اه قلت لكن هذا الفرع مشكل فان الجائز هو اطلاق النهار على مطلق الزمان دون اطلاق الليل ولوساغ الاطلاق المذكور بعلاقة الاطلاق والتقييد أو غير ذلك فالساعات اطلاق السماء على الارض أو الفسحة على شيء طویل غير الانسان مع أن المصرح به في كتب الاصول عدمه وأيضا صرحوا بأنه اذا نوى بالعتق الطلاق صح لان العتق وضع لازالة ملك الرقبة والطلاق لازالة ملك المتعة والاولى بسبب الثانية قصح النجاس بخلاف ما لو نوى بالطلاق العتق فانه لا يصح مع أنه يمكن فيه ادعاء الاطلاق والتقييد فليأتل (قوله لانه يدخل الليل تبعا) ولا يشترط لتبع ما يشترط للاصل بحر (قوله لا يجزاه الشرط قصدا) أي لا يشترط ايقاعه مقصودا لاجل الاعتكاف المشروط كما لا يشترط ايقاع الطهارة قصدا لاجل الصلاة بل اذا حضرت الصلاة وكان متوضئا قبلها تغيرها ولو لم يتبرك فكيف ليها (قوله فلو نذر اعتكاف شهر رمضان) انما عرأن مثله ما اذا نذر صوم شهر معين ثم نذر اعتكاف ذلك الشهر أو نذر صوم الابد ثم نذر اعتكافا فليأتل ويراجع اه قلت ووجه التأمل ما ذكره ومن أن الصوم المقصود للاعتكاف انما سقط في رمضان لشرف الوقت كما يأتي تقريره والشرف غير موجود في الصوم المنذور (قوله لكن قالوا الخ) قال في الفتح ومن التبرعات أنه لو أصبح صائما متطوعا أو غيرناو للصوم ثم قال الله على أن اعتكف هذا اليوم لا يصح وان كان في وقت تصح منه نية الصوم لعدم استيعاب النهار وعند أبي يوسف أنه أكثر النهار فان كان قبل نصف النهار لم ينعكفه قضاء اه وقد ظير أن عدم الصحة عدم استيعاب الاعتكاف النهار لا تعذر جعل التطوع واجبا وانه لا محل للاستدراك المتبادر بل هي مسألة مستقلة لا تعلق لها بما في المتن اه قلت ما علة بيان الشارح على به في التارخانية والتجنيس والولولة الحجة والمعراج وشرح دور البحار فيكون ذلك علة أخرى لعدم صحة النذر وبه يصح الاستدراك على قوله الشرط وجوده لا يجزاه فان الشرط هنا وهو الصوم موجود مع أنه لم يصح النذر بالاعتكاف والحاصل أنه لم يصح لعدم استيعاب النهار بالاعتكاف وعدم استيعابه بالصوم الواجب

هو بمعنى غير المؤكدة (وشرط الصوم) لصحة (الاول) اتصافا (فقط) على المذهب (فلو نذر اعتكاف ليلة لم يصح) وان نوى معها اليوم لعدم حليتها للصوم أما لو نوى بها اليوم صح والفرق لا يمتنع (بجواب ما لو قال) في نذره (ليلات) اراقاه (بصح) ان لم يكن الليل محلا للصوم لانه (يدخل الليل تبعا) واعلم أن (الشرط) في الصوم (مراعاة) (وجوده لا يجزاه) للشرط قصدا (فلو نذر اعتكاف شهر رمضان لم يجرأه) صوم رمضان (عن صوم الاعتكاف) لكن قالوا الوصام تطوعا ثم نذر اعتكاف ذلك اليوم لم يصح لان اعتكافه من أوله تطوعا فتعذر جعله واجبا

وبه علم أن الشرط صوم واجب بذرا الاعتكاف أو غيره كرمضان ويمكن دفع الاستئذان بهذا فافهم (قوله  
 قضى شهر غيره) أى متتابعاً لأنه التزم الاعتكاف في شهر بعينه وقد فاته فقضيه متتابعاً كما إذا أوجب  
 اعتكاف رجب ولم يعتكف فيه بدائع (قوله سوى قضاء رمضان الأول) أما قضاء رمضان الأول فانه  
 ان قضاء متتابعاً واعتكاف فيه جاز لان الصوم الذى وجب فيه الاعتكاف باقٍ فقضى ما بصوم شهر متتابعاً  
 بدائع أى لان القضاء خلف عن الاداء فأعطي حكمه كما أشار إليه الشارح (قوله وتحقيقه في الاصول)  
 وهو أن النذر كان موجبا للصوم المقصود ولكن سقط لشرف الوقت والمالم يعتكف في الوقت صار ذلك النذر  
 بمنزلة نذر مطلق عن الوقت فعاد شرطه الى الكمال بأن وجب الاعتكاف بصوم مقصود ولو المانع  
 وهو رمضان فان قلت على هذا كان ينبغي أن لا يتأذى ذلك الاعتكاف في صوم قضاء ذلك الشهر كما لو نذر مطلقاً  
 قلت العلة الانصال بصوم الشهر مطلقاً وهو موجود فان قلت الشرط يراعى وجوده ولا يجب كونه مقصوداً  
 كما لو نذر بالتبرع بجوز به الصلاة لرمضان الثاني على هذه الصفة قلت حدوث صفة الكمال منع الشرط  
 عن مقتضاه فلا بد أن يكون مقصوداً اهـ ح عن شرح المنار لابن ملك (تنبيه) في البدائع لو أوجب اعتكاف  
 شهر بعينه فاعتكف شهر اقبله أجره عند أبي يوسف لا عند محمد وهو على الاختلاف في النذر بصوم شهر معين  
 فضاء قبله اهـ أى بناء على أن النذر غير العاق لا يختص بزمان ولا مكان كما مر بخلاف المعلق وقد متنا  
 أن الخلاف في صحة التقديم لا التأخير والظاهر أنه لا فرق بين نذر اعتكاف رمضان أو شهر معين غيره فيصح  
 اعتكافه قبله وبعد في القضاء وغيره سوى رمضان آخر غير أنه ان فعله في غير رمضان الاول أو قضاؤه لا بدله  
 من صوم مقصود كما هو صريح المتن وليس في كلامهم ما يدل على أنه لا يصح في غيره ما مطلقاً وانما فيه  
 الفرق بين ما وبين غيرهما بأنه لو فعله فيهما اغنى عن صوم مقصود للاعتكاف بسبب شرف الوقت وخلفه  
 وفي غيرهما لا بد من صوم مقصود له وهذا ظاهر لا خفاء فيه فافهم (قوله ثم قطعه) الاول ثم تركه ولكن سماه  
 قطعاً نظراً الى رواية الحسن بتقديره يوم (قوله لانه لا يشترط له الصوم) الاولى التعليل بأنه غير مقدر  
 بمدة لما علمته مما مر أن الاختلاف في اشتراط الصوم له وعدمه مبنى على الاختلاف في تقديره بيوم وعدمه  
 وكلامه يفيد العكس تأمل (قوله وما في بعض المعبرات) كالبدائع وتبعه ابن كمال كما نقله الشارح  
 عنه فيما مر (قوله مفرع على الضعيف) أى على رواية الحسن أنه مقدر بيوم أقول لكن بعد ما صرح  
 صاحب البدائع بلزومه بالشروع ذكر رواية الحسن ووجهها وهو أن الشرع في التطوع وجب الاتمام  
 على أصل أصحابنا صيانة للمؤدى عن البطلان ثم ذكر رواية الاصل أنه غير مقدر بيوم وأجاب عن وجه  
 رواية الحسن بقوله وقوله الشرع فيه موجب مسلم لكن بتقدير ما اتصل به الاداء ولما خرج فما وجب الا ذلك  
 القدر فلا يلزمه أكثر من ذلك اهـ فعلم أن قول البدائع أولاً لانه يلزم بالشروع مراده به لزوم ما اتصل به الاداء  
 لا لزوم يوم فهو مفرع على رواية الاصل التي هي ظاهر الرواية فافهم (قوله وحرم الخ) لانه ابطال للعبادة  
 وهو جرم القول تعالى ولا تسفلوا أعمالكم بدائع (قوله أما التفضل) أى الشامل للسنة المؤكدة ح  
 قلت قد متنا ما يفيد اشتراط الصوم فيها بناء على أنهم مقدره بالعشر الاخير ومنه التقدیر أيضاً اللزوم بالشروع  
 تأمل ثم رأيت المحقق ابن الهمام قال ومقتضى النظر لو شرع في المسنون أعنى العشر الاواخر يتيه ثم أقسده  
 أن يجب قضاءه بخير مما على قول أبي يوسف في الشرع في نفل الصلاة نواياً بأربعاً على قولهما اهـ أى  
 يلزمه قضاء العشر كله لو أقسده بعضه كما يلزمه قضاء أربع لو شرع في نفل ثم أقسده الشفع الاول  
 عند أبي يوسف لكن صحح في الخلاصة أنه لا يشقني الاربعين كقولهما نعم اختيارى في شرح المنية قضاء الاربع  
 اثنا فاني الراية كالاربعة قبل التلخيص والجمعة وهو اختيار النخعي وصححه في النصاب وتقدم تمامه في النوافل  
 وظاهر الرواية خلافه وعلى كل فيظهر من بحث ابن الهمام لزوم الاعتكاف بالمسنون بالشروع وأن لزوم قضاء  
 جميعه أو بواقية يخرج على قول أبي يوسف أما على قول غيره فيقتضى اليوم الذى أقسده لاستقلال كل يوم بنفسه  
 وانما قلنا أى باقية بناء على أن الشرع يلزم كالنذر وهو لو نذر العشر يلزمه كله متتابعاً ولو أقسده بعضه قضى  
 باقية على ما مر في نذر صوم شهر معين والحاصل أن الوجه يقتضى لزوم كل يوم شرع فيه عندهم بناء على لزوم  
 صومه بخلاف الباقي لأن كل يوم بمنزلة شفع من النافلة الرباعية وان كان المسنون هو اعتكاف العشر بتمامه

(وان لم يعتكف) رمضان المعين  
 (قضى شهراً) غيره (بصوم مقصود)  
 يعود بشرطه الى الكمال الاصل  
 فلم يجز في رمضان آخر ولا في  
 واجب سوى قضاء رمضان  
 الاول لانه خلف عنه وتحقيقه  
 في الاصول في بحث الامر (وأقله  
 نفلا ساعة) من ليل أو نهار عند  
 محمد وهو ظاهر الرواية عن الامام  
 لبناء النقل على المساحة وبه يفتى  
 والساعة في عرف الفقهاء جزء  
 من الزمان لاجزء من أربعة وعشرين  
 كما يقوله المحققون كذا في  
 غرر الاذكار وغيره (فلاو شرع  
 في نفيه ثم قطعه لا يلزمه قضاءه)  
 لانه لا يشترط له الصوم (على  
 الظاهر) من المذهب وما في بعض  
 المعبرات أنه يلزم بالشروع مفرع  
 على الضعيف قاله المصنف وغيره  
 (وحرم عليه) أى على المعتكف  
 اعتكافاً واجباً ما التفضل فله  
 الخروج

تأمل (قوله لانه منه) اسم فاعل من انتهى اه ح أى يتم للنفل (قوله كما مر) أى من قول المصنف  
وأقل نفلا ساعة (قوله الخروج) أى من معتكفه ولو مسجد البيت فى حق المرأة ط فلو خرجت منه ولو الى  
بيته باطل اعتكافها ولو اجبا وانتهى لو نفلا بحر (قوله الحاجة الانسان الخ) ولا يكت بعد فراغه  
من الطهور ولا يلزمه أن يأتى بيت صديقه القريب واختف فيما لكان له بيتان فأتى البعيد منه ما قبل فسد  
وقيل لا وينبغى أن يخرج على أقوالين ما لو ترك بيت الخلاء للمسجد القريب وأتى بيته نهر ولا يبعد الفرق بين  
الاختلافية وهذه لان الانسان قد لا يألف غير بيته رضى أى فإذا كان لا يألف غيره بأن لا يتيسر له الاقرب  
فلا يبعد الجواز بخلاف وليس كالمسك كى بعد ما لو خرج لها ثم ذهب اعبادة مريض أو صلاة جنازة  
من غير أن يكون خرج لذلك قصدا فانه جائز كما فى البحر عن البدائع (قوله طبعية) حال أو خير لكان  
محمدة وفقه أى سواء كانت طبعية أو شرعية وفسر ابن الشلبى الطبعية بما لا بد منها وما لا يقضى فى المسجد  
(قوله وغسل) عدمه من الطبعية بما لا خيار والنهر وغيرهما وهو موافق لما علمته من تفسيرها وعن هذا  
اعترض بعض الشراح تفسير الكثر لها بالبول والغائط بأن الأولى تفسيرها بالطهارة ومقتضاها لدخول  
الاستحباب والوضوء والغسل المشار كتهما فى الاحتياج وعدم الجواز فى المسجد اه فافهم (قوله  
ولا يكتنه الخ) فلا يمكنه من غير أن يتلو المسجد فلا بأس به بدائع أى بأن كان فيه بركة ماء أو موضع معتد  
للطهارة أو اغتسل فى اناء بحيث لا يصيب المسجد الماء المستعمل قال فى البدائع فان كان بحيث يتلو بالماء  
المستعمل يمنع منه لان تقطيف المسجد واجب اه والتقيد بعدم الامكان يفيد أنه لو أمكن كما قلنا فخرج أنه  
يفسد ويحل بحجى فيه الخلاف المار فى الكان له بيتان فأتى البعيد ثم ما محل نظر لان ذلك بعد الخروج وفرق  
بينه وبين ما قبله بدليل ما مر من أنه بعده له الذهاب اعبادة مريض لكن قول البدائع لا بأس به ربما يفيد الجواز  
فتأمل (قوله أو شرعية) عطف على طبعية ولفظة أو من المتن والواو فى والجمعة من الشرح اه ح (قوله  
وعيد) أفاد صحة النذر بالاعتكاف فى الايام الخمسة المنبهة وفيه الاختلاف السابق فى نذر صومها لان الصوم  
من لوازم الاعتكاف الواجب فعلى رواية محمد عن الامام بصح لكن يقال له اقض فى وقت آخر ويكفر المبين  
ان أرادوه ان اعتكف فيها صح وأما وعلى رواية أبى يوسف عنه لا يصح نذره كالتنذر بالصوم فيها بدائع (قوله  
لومؤذنا) هذا قول ضعيف والصحيح انه لا فرق بين المؤذن وغيره كما فى البحر والامداد ح (قوله وباب  
المنازة خارج المسجد) أما اذا كان داخله فكذلك بالاول قال فى البحر وصعود المأذنة ان كان بابها فى المسجد  
لا يفسد الا فكذلك فى ظاهر الرواية اه ولو قال الشارح وأذان ولو غير مؤذن وباب المنازة خارج المسجد لكان  
أولى ح قلت بل ظاهر البدائع أن الاذان أيضا غير شرط فانه قال ولو صعد المنازة لم يفسد بخلاف وان كان  
بابها خارج المسجد لانها منه لانه يمنع فيها من كل ما يمنع فيه من البول ونحوه فأشبهه زاوية من زوايا المسجد اه  
لكن ينبغى فيما اذا كان بابها خارج المسجد أن يقدحها اذا خرج الاذان لان المنازة وان كانت من المسجد  
لكن خروجها الى بابها لا لا اذان خروج منه بلا عذر وهذا لا يكون كلام الشارح مقترعا على الضعيف  
ويكون قوله وباب المنازة الخ جلة طالبة معتبرة المفهوم فافهم (قوله مع سنما) أى ومع الخطبة كما  
فى البدائع ولم يذكره العلم به لان السنة تكون قبل خروج الخطيب ولم يذكر تحية المسجد أيضا مع ذكرهم اها هنا  
لانه ضعيف اذ ضرر حوا بأنه اذا شرع فى القراءة حين دخل المسجد أجزأه عن تحية المسجد لحصولها بذلك  
فلا حاجة الى تحية غيرها وكذا لو شرع فى السنة كذا فى البحر تبع الفتح لكن نقل الخليل الرملى عن خط العلامة  
المقدسى أنه لا شك أن صلاة التحية بالاستقلال أفضل من الاتيان بها فى ضمن الفريضة ولا يحتج أن من يعتكف  
ويلازم باب الكريمة أو غيرها ما يوجب له مزيد التفضيل والتكريم اه فافهم (قوله على الخلاف) أى  
أربعاء عتده وستاء عتدها بدائع قال فى البحر وقد ظهر بهذا أن الاربع التى تصلى بعد الجمعة بنية آخر ظهر  
عليه لأصل لها فى المذهب انصهم هنا على أنه لا يصلى الا السنة البعيدة ولان من اختارها من المتأخرين  
اختارها للشك فى سبق جمعة بقاء على عدم جواز تعددها فى مصر وقد نص الامام السرخسى على أن الصحيح  
من المذهب الجواز فلا ينبغى الاقتصار بها فى زماننا لانهم نظروا منها الى التساكن عن الجمعة وطن أنها غير فرض  
وأن الظاهر كلف عنها واعتقاد ذلك كفر اه ملخصا قلت وفى هذا الظهور خفا لان الاصل عدم تعدد الجمعة

لانه منه له لا يبطل كما مر (الخروج  
الحاجة الانسان) طبعية كبول  
وغائط وغسل لو احتلم ولا  
يكتنه الاغتسال فى المسجد كذا  
فى النهر (أو) شرعية كعيد وأذان  
لومؤذنا وباب المنازة خارج  
المسجد (الجمعة وقت الزوال  
ومن بعد منزله) أى معتكفه  
(خرج فى وقت يدركها) مع سنما  
يحكم فى ذلك رأيه ويستثنى بعدها  
أربعاء أو ستاء على الخلاف

قوله وعيد هكذا بخطه والذى  
فى نسخ الشارح كعيد وهو الانسب  
يقوله أولا كقول اه صحيحه



وليس في كل البلاد فليكن اقتصارهم على بيان السنة مبني على ذلك ولا أن المعتكف لا يلزم أن يأتي بها في مسجد  
الجمعة بل يأتي بها في معتكفه وكون الصحيح جواز التعدد لا ينافي استحباب تلك الأربع خروجاً من الخلاف  
القوي الواقع في مذهبنا ومذهب الغير وقد سنا في باب الجمعة التصريح عن الترو وغيره بأنه لا شك في استحبابها  
وكون الأولى أن لا يفتى بها في زمانها لما ذكره لا يلزم منه عدم الإتيان بها من لا يفتى منه ذلك كما مر  
هنا لمبسوطاً عن المقدسي وغيره فقد ذكره بالمرجعة فافهم (قوله ولو مكث أكثر) كيوم وليلة أو أكثر  
اعتكافه فيه سراج (قوله لأنه محل له) أي مسجد الجمعة محل للاعتكاف وفيه إشارة إلى الفرق بين هذا  
وبين ما لو خرج لجول أو غائظ ودخل منزله ومكث فيه حيث يفسد كما مر في البدائع وما روى عنه صلى الله عليه  
وسلم من الرخصة في عيادة المريض وصلاة الخسار فقد قال أبو يوسف ذلك محمول على الاعتكاف التطوع  
ويجوز حمل الرخصة على ما لو خرج لوجه مباح كحاجة الإنسان أو الجمعة وعاد مريضاً وصلى على جنازة من غير  
أن يخرج لذلك قصد أو ذلك جائزاً وبه علم أنه بعد الخروج لوجه مباح أغايض المكث لو في غير مسجد لغير عبادة  
(قوله لخالفه ما التزمه) أي من الاعتكاف في المسجد الأول لأنه لما ابتدأ الاعتكاف فيه فكانه عينه لذلك  
فيكره تحوله عنه مع إمكان الاتمام فيه بدائع قلت ولعله لم يتعين بناء على أنه لا يتعين الزمان والمكان في النذر  
كما مر وعدم جواز الخروج منه بلا عذر لأنه عينه بل لأن الخروج مضاد للحقيقة الاعتكاف الذي هو البث  
والإقامة (تتمه) لم يذكر جواز خروجه لجماعه وقد منع النهر والفتح ما يفيد ويأتي في كلامه ما يفيد  
أيضاً وفي البصر عن البدائع لو أحرمت الحج أو عمرة أقام في اعتكافه إلى فراغه منه فان خاف فوت الحج يصح  
ثم يستقبل الاعتكاف لأن الحج أهم وأغايض استقباله لأن هذا الخروج وإن وجب شرعاً فأنما وجب بعقده  
وعقده لم يكن معلوم الوقوع فلا يصير مستثنى من الاعتكاف اهـ (قوله فيقضيه) أي لو واجبا بالنذر  
أما التطوع لو قطعه قبل تمام اليوم فلا في رواية الحسن كما مر ويقضي المنذور مع الصوم غير أنه لو كان  
شهرام عيناً بقضى قدر ما فسد والاستقبال لأنه لزمه متتابعاً ولا فرق بين فساده بصنعه بلا عذر كالجماع مثلاً  
الالرذة وألغى عذر كثر وجهه لمرض أو غيره صنفه أصلاً كحصى وجنون وانغماط ويل وأما حكمه إذا فات  
عن وقته الميعين فان فات بعضه قضاء لا غير ولا يجب الاستقبال أو كذا قضى الكل متتابعاً فان قدر ولم يقض  
حتى مات أو مضى لكل يوم بطعام مسكين وإن قدر على البعض فكذلك إن كان صحيحاً وقت النذر والأفان صح  
يوماً فعلى الاختلاف المار في الصوم والأفلاشي عليه بدائع ملخصاً (قوله إذا أفسده بالرذة) لأنه استقط  
ما وجب عليه قبلها بإيجاب الله تعالى أو إيجابه والنذر من إيجابه اهـ أي وليس سببه باقياً لأنه النذر  
وقد قال في الفتح إن نفس النذر بالقرب بقربة فيبطل بالرذة كسائر القرب اهـ وإذا بطل سببه لم يجب قضاؤه  
بخلاف الحج والصلاة الوقتية لبقاء سببهما (قوله قالوا هو الاستحسان) لأن في القليل ضرورة  
كذا في الهداية بدون لفظة قالوا المشعرة بالخلاف والضعف ولكنه أتى بها ميلاً إلى ما يحسنه الكمال (قوله  
وبحث فيه الكمال) حيث قال قوله وهو استحسان يقضي ترجحه لأنه ليس من المواضع المعدودة التي ربح  
فيها القياس على الاستحسان ثم منع كونه استحساناً بالضرورة بأن الضرورة التي نشاط بها التخفيف هي  
الضرورة اللازمة أو الغالبة الوقوع مع انهما أي الامامين يجيزان الخروج بغير ضرورة أصلاً لأن فرض المسألة  
في خروجه أقل من نصف يوم لحاجة أو لابل للعب وأن لا أشك في أن من خرج من المسجد إلى السوق للعب  
واللهو والتمار إلى ما قبل نصف النهار ثم قال يا رسول الله أنا معتكف قال ما أبعدك عن المعتكفين اهـ ملخصاً  
وقد أطل في تحقيق ذلك كما هو دأبه في التحقيق رحمه الله تعالى وبه علم أنه لم يسلم كونه استحساناً  
حتى يكون عمارج فيه القياس على الاستحسان كما أفاده الرجحان فافهم (قوله وهو ما مر) أي من  
الحاجة الطبيعية والشرعية (قوله والالكان النسيان أولى الخ) لأنه عذر ثبت شرعاً اعتبار الصحة  
معه في بعض الأحكام فتح أي كما في أكل الصائم ناسياً وصحة الوقتية عند نسيان الفائتة (قوله  
كما حققه الكمال) حيث قال والذي في الخاتمة والخلاصة أنه لو خرج ناسياً أو مكرهاً أو لبول فحسبه التبريم  
ساعة أو مرض فسد عنده وعلى في الخاتمة المرض بأنه لا يغلب وقوعه فلم يصير مستثنى عن الإيجاب فأفاد  
النساق في الكل وعلى هذا يفسد لولا إعادة مريض أو شهو وجنازة وإن تعينت عليه إلا أنه لا يأثم كافي المرض

ولو مكث أكثر لم يفسد لأنه محل له  
وكره تنزيهاً لمخالفة ما التزمه بلا  
ضرورة (فلو خرج) ولو ناسياً  
(ساعة) زمانية لا رملية كما مر  
(بلا عذر فسد) فيقضيه إذا  
أفسده بالرذة واعتبراً أكثر النهار  
قالوا وهو الاستحسان وبحث  
فيه الكمال (و) أن خرج (بعذر  
يغلب وقوعه) وهو ما مر لا غير  
(لا) يفسد وأما لا يغلب كإفناء  
غريق وانهدام مسجد فمستقط  
للأثم لا للبطلان والالكان النسيان  
أولى بعدم الفساد كما حققه الكمال

قوله لولا إعادة مريض هكذا ينظره  
وعلى صوابه لولا إعادة مريض  
اهـ مصححه

بل يجب كافي الجمعة ولا يفسد بهم الا انها معلوم وقوعيا فكانت مستثناة وعلى هذا اذا خرج لانتقاد غريق  
 أو حريق أو جهاد عم نفيه فسد ولا يأنم وكذا اذا انهدم المسجد ونص عليه في الخاتمة وغيرها وكذا تفرق  
 أهلها وانقطاع الجماعة منه ونص الحاكم في الكافي فقال وأما قول أبي حنيفة فاعتكافه قاسد اذا خرج  
 ساعة لغير غائط أو بول أو جمعة اهـ ملخصا (قوله خلافا لما فصله الزيلعي) حيث جعل الخروج لعبادة  
 المريض والجنازة وصلاتها وانجاء الغريق والحريق والجهاد اذا كان النفي عاتما وأداء الشهادة مفسدا  
 بخلاف خروجه الى مسجد آخر بانهدم المسجد أو تفرق أهل له لعدم صلوات الخمس فيه واخراج ظالم كرها  
 وخوفه على نفسه أو ماله من المكابرين ومشي في نور الايضاح على هذا التفصيل لا على ما يأتي عن التهرقاءهم  
 (قوله لكن في النهر) حيث قال صرح في البدائع وغيرها بأن عدم الفساد في الانهدام والاكراه استحسن  
 لانه مضطر اليه لما أنه بعد الانهدام خرج من أن يكون معتكفا لانه لا يصلي بالجماعة الصلوات الخمس  
 وهذا يفيد عدم الفساد بتفرق أهلها وفي الشريعة لا ينافي النص على الاستحسان في ذلك في المحط والمبتغي  
 والجوهرة قلت وكذا في المجتبى والسراج والتارخانية وبهذا سقط ما ذكره أبو السعود محشي مسكين من أن  
 ما في البدائع وغيرها قول صاحبين وأن الزياحي ومسكين والشربيلي وغيرهم خلطوا وأحد القولين بالآخر  
 وأطال فيه بما لا يجدي اذ لو كان قول صاحبين خامعا على الاستحسان في بعض الاعذار دون بعض وحما  
 يقولان بعدم الفساد بالخروج أقل من نصف نهار بلا عذر أصلا وأيضا لو كان ذلك قولهما للنقل واحد منهم بل  
 صرح في البدائع في مسألي الانهدام والاكراه بأنه لا يفسد اذا دخل مسجدا آخر من ساعته استحسانا فاقوله  
 من ساعته صريح في أنه على قول الامام والحاصل أن مذهب الامام الفساد بالخروج الابلول أو غائط أو جمعة  
 كما مر التصريح به عن كافي الحاكم وعليه ما مر عن الخاتمة والخلاصة والفتح وأن بعض المشايخ استحسن  
 عدمه في بعض المسائل وكأنه في الخاتمة لم ير هذا الاستحسان وجب الانهدام المسجد لا يخرج عنه كونه  
 معتكفا بناء على القول بأن إقامة الخمس فيه بالجماعة غير شرط كما مر أول الباب ولان الخروج لمرض وخيض  
 ونسيان اذا كان مفسدا مع أنه من قبل من له الحق سبحانه وتعالى فيكون لا كراه الذي عوم من قبل العبد  
 مفسدا بالاولى ولعل المحقق ابن الهمام نظر الى هنا فبيع المنقول في كافي الحاكم الذي هو تلخيص كتب ظاهر  
 الرواية وفي الخاتمة وغيرها وتبعه صاحب البحر واعقده صاحب البرهان حيث اقتصر عليه في مثله مواهب  
 الرحمن وتبعهم المصنف أيضا وكذا العلامة المقدسي في شرحه وان خالف فيه الشربيلي فافهم (قوله  
 وفي التارخانية) ومثله في القهستاني (قوله لو شرط) فيه ايماء الى عدم الاكتفاء بالنية أبو السعود (قوله  
 جاز ذلك) قلت بشير اليه قوله في الهداية وغيرها عند قوله ولا يخرج الاحاجة الانسان لانه معلوم وقوعها  
 فلا بد من الخروج فيصير مستثنى اهـ والحاصل أن ما يغلب وقوعه بصير مستثنى حكما وان لم بشرطه وما لا فلا الا  
 اذا شرطه (قوله وخص المعتكف بأكل الخ) أي في المسجد والباء اذ خلا على المتصور عليه بمعنى أن المعتكف  
 مقصور على الأكل ونحوه في المسجد لا يحل له في غيره ولو كانت داخله على المتصور كما هو المتبادر برده عليه  
 أن التكاح والرجعة غير مقصورين عليه لعدم كراهتهما للغربة في المسجد واعلم أنه كما لا يكره الاكل ونحوه  
 في الاعتكاف الواجب فكذلك في التطوع كافي كراهية جامع الفتاوى ونصه يكره النوم والاكل في المسجد  
 لغیر المعتكف واذا أراد ذلك ينبغي أن ينوي الاعتكاف فيدخل فيه ذكر الله تعالى بقدر ما نوى أو يصلي ثم يفعل  
 ماشاء اهـ (قوله فلو تجارة كره) أي وان لم يحضر السلعة واختاره قاضيان ورجحه الزيلعي لانه منقطع الى  
 الله تعالى فلا ينبغي له أن يشغل بأمور الدنيا بجر (قوله ورجعة) معطوف على أكل لا على بيع الابلول  
 العقد بما يشاء (قوله لعدم الضرورة) أي الى الخروج حيث جازت في المسجد وفي الظهيرة وقبل يخرج بعد  
 الغروب لا لأكل والشرب اهـ وينبغي جملة على ما اذا لم يجد من يأتي له به فينتدب يكون من الخواص الضرورية  
 كالبلول بجر (قوله احضار مبيع فيه) لان المسجد محرز عن حقوق العباد وفيه شغلها ودل تعليلهم أن  
 المبيع لو لم يشغل البقعة لا يكره احضاره كدراهم يسيرة أو كتاب ونحوه بجر لكن مقتضى التعليل الاول  
 الكراهة وان لم يشغل نهر قلت التعليل واحد ومعناه أنه محرز عن شغلها بحقوق العباد وقواهم وفيه شغلها  
 نتيجة التعليل ولذا أبدل في المعراج بقوله فيكره شغلها فافهم وفي البحر وأفاذا اطلاقه أن احضار ما يشتره ليا كره

تخلو لما فصله الزيلعي وغيره  
 لكن في النهر وغيره جعل عدم  
 الفساد لانهدامه وبطلان جماعته  
 واخر اجهدها استحسانا وفي  
 التارخانية عن المجبة لو شرط وقت  
 النذر أن يخرج لعبادة مريض  
 وصلاة جنازة وحضور مجلس علم  
 تجاز ذلك فليحفظ (وخص المعتكف  
 ) باكل وشرب ونوم وعقد احتاج  
 اليه لنفسه أو عياله فلو تجارة  
 كره (كبيع ونكاح ورجعة)  
 فلو خرج لاجلها فسد لعدم  
 الضرورة (وكره) أي يخرج بما لا نها  
 محل اطلاقهم بجر (احضار مبيع  
 فيه) كما كره فيه مبايعة  
 غير المعتكف

مكروه وينبغي عدم الكراهة كما لا يخفى اهـ أى لان احتضاره ضرورى لاجل الاكل ولانه لا مشغله لانه يسير  
وقال أبو السعود نقل الحوى عن البرجندى أن احتضار النوى والمبيع الذى لا يشغل المسجد جائز اهـ (قوله  
مطلقا) أى سواء احتاج اليه لنفسه أو عياله أو كان لتجارة أو حضرة أو لا كما لم يحاط به ومن الزيلعى والبحر  
(قوله لثمن) هو ما رآه أصحاب السنن الاربعة وحسنه الترمذى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى  
عن الشراء والمبيع فى المسجد وأن يشد فيه ضالة أو يشد فيه شعر ونهى عن التحلق قبل الصلاة يوم الجمعة  
فتح (قوله وكذا أكله) أى غير المعتكف (قوله لكن الخ) استدراك على ما فى الاشياء وعبارة  
ابن الكمال عن جامع الاسيمايى لغیر المعتكف أن ينام فى المسجد متعبا كان أو غير مريض متعبا ومثلكنا  
رجلنا الى القبلة أو الى غيرهما للمعتكف أولى اهـ ونقله أيضا فى المراج وبه يعلم تفسیر الاطلاق قال ط لكن  
قوله رجلا الى القبلة غير مسلم لمانه واعليه من الكراهة اهـ ومفاد كلام السارح ترجيح هذا الاستدراك  
والظاهر أن مثل النوم الاكل والشرب اذ لم يشغل المسجد ولم يوثقه لان تنظفه واجب كما مر لكن قال فى متن  
الوقاية وبأكل أى المعتكف وشرب ونام ويبيع ويشترى فيه لا غيره قال من لا على فى شرحه أى لا يفعل  
غير المعتكف شيئا من هذه الامور فى المسجد اهـ ومثله فى التهستانى ثم نقل ما مر عن المجتبى (قوله وصحت)  
عدل عن السكوت لانه يفرق بينهما وذلك أن السكوت ضم التفتين فان طال سعى صمتا نهر وانما كره لانه ليس  
فى شريعتنا لقوله عليه الصلاة والسلام لا يتم بعد احتلام ولا صمات يوم الى الليل رواد أبو داود وأسنده  
أبو حنيفة عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم الوصال وعن صوم  
الصمت فتح (قوله ويجب) لم يقل يفترض ليشمل الواجب فان الكلام قد يكون حرما كالغيبه مثلا  
وقد يكره كنادى شعر قبح وكذا كرتل وبيع سامة فالصمت عن الاول فرض وعن الثانى واجب فافهم (قوله  
وتكلم الاخير) فيه التفريق فى الاجاب الا أن يقال انه نفي معنى ط عن الحوى أى لان كره بمعنى لا يفعل  
كما قيل فى قوله تعالى وبأبى الله الا أن يتم نوره وقوله وانها الكبيرة الاعلى الخاشعين لانه بمعنى لا يريد ومعنى  
لا تسهل كما ذكره ابن حشام فى آخر المغنى ويحتمل كون الابعى معنى غير كره لى لو كان فيها آلهة الا الله لفسدنا  
ولم يدخل عليها حرف الجزل تحتها لما بعد هالانها على صورة الحرفية والاولى جعل الجار متعلقا بمحذوف  
والاستثناء من تكلم المذكور والمعنى وكره تكلم الا تكلمها بخير فحذف المتعلق الخاص للقرينة فيكون الاستثناء  
من كلام تام موجب تأمل (قوله ومنه المباح الخ) أى مما لا يتم فيه وهذا ما استظهره فى النهر أخذنا  
من العناية وبه رد على ما فى البحر من أن الاولى تفسير الخير بما فيه ثواب فكره للمعتكف التكلم بالمباح بخلاف  
غيره أى غير المعتكف اهـ بأنه لا شك فى عدم استغنائه عن المباح عند الحاجة اليه فكيف يكره له مطلقا  
اهـ والمراد ما يحتاج اليه من أمر الدنيا اذ المقصود به القرية والانتفاء ثواب (قوله وهو) أى المباح عند  
عدم الاحتياج اليه ط (قوله انه مكروه) أى اذا جلس له كما قيده فى الظهيرية ذكره فى البحر قبيل الوتر  
وفى المراج عن شرح الارشاد لا بأس فى الحديث فى المسجد اذا كان قليلا فأما أن يقصد المسجد للحديث فيه  
فلا اهـ وظاهر الوعيد أن الكراهة فيه تحريمية (قوله فى فرج) أى قبل أو دبر (قوله ولو كان  
وطؤه خارج المسجد) عممه تعالى للدرر إشارة الى رد ما فى العناية وغيرهما من أن المعتكف انما يكون فى المسجد  
فلا يتهبأه الوطء ثم قال وأقول بأنه جائز له الخروج للمساجد الانسانية فعند ذلك يحرم عليه الوطء وذكر  
فى شرح التأويلات أنهم كانوا يخرجون ويقضون حاجتهم فى الجماع ثم يقبلون فيرجعون الى معتكفيهم فنزل  
قوله تعالى ولا تباشروهن وأنتم عاكفون فى المساجد اهـ قال الشيخ اسماعيل وفيه نظر لامكان الوطء  
فى المسجد وان كان فيه حرمة من جهة اخرى وهى حلول الحجب فيه على أنه يحتمل أن تكون الزوجة معتكفة  
فى مسجد بيتها فبأبوابها فيه زوجها فيبطل عنه (قوله فى الاصح) قال فى الشريعة لا يفسده  
النشأ بالوطء ناسيا وجوز رواية ابن جماعة عن أصحابنا اعتبارا له بالصوم كذا فى اليرحان اهـ (قوله لان  
نحوه مذكورة) تعليل للاصح ببيان الفرق بينه وبين الصوم بأن المعتكف له حالة تذكرو فلا يغفر نسيانه كخبر  
والصلى بخلاف الصائم (قوله وبطل بالزوال الخ) لانه بالانزال صار فى معنى الجماع نهر (قوله لم يطل)  
لعدم معنى الجماع ولأنه يفسده الصوم (قوله وان حرم الكلى) أى كل ما ذكر من دواعى الوطء اذ لا يلزم

مطلقا للنهى وكذا أكله ونومه الا  
لغريب الاشياء وقد تقدم قبيل  
الوتر لكن قال ابن كمال لا يكره  
الاكل والشرب والنوم فيه مطلقا  
ونحوه فى المجتبى (و) يكره تحريما  
(صحت) ان اعتقده قرينة والا  
لحديث من صحت نجا ويجب أى  
الصمت كما فى غير الازكار عن شري  
لحديث رحم الله امرأته تكلم ففهم  
أو سكت فسلم (وتكلم الاخير)  
وهو ما لا يتم فيه ومنه المباح عند  
الحاجة اليه لا عند عدمها وهو  
يجل ما فى الفتح أنه مكروه فى المسجد  
بأكل الحسان كما تأكل النار  
الخطب كما حقه فى النهر  
(كقراءة قرآن وحديث وعلم)  
وتدريس فى سيرة الرسول عليه  
السلام وقصص الانبياء عليهم  
السلام وحكايات الصالحين وكأية  
امور الدين (وبطل بوطء فى فرج)  
أثر لم لا (ولو) كان وطؤه خارج  
المسجد (ليلا) أو نهارا عابدا  
(أو ناسيا) فى الاصح لان حاله  
مذكورة (و) بطل (بالزوال بقوله)  
أولس) أو تنجذ ولو لم ينزل لم يطل  
وان حرم الكلى لعدم الخروج

من عدم البطلان بها حاشا لعدم المخرج قال في شرح الجمع فان قلت لم يحرم الدواء في الصوم وحالة  
الحض كما حرم الوطء قلت لان الصوم والحض يكتر وجودهما فالحرم الدواء فيهما لوقوعهما في المخرج  
وذلك مدفوع شرعا (قوله ولا يأكل ناسيا الخ) والاصل أن ما كان من مشغورات الاعتكاف وهو ما منع  
منه لاجل الاعتكاف لاجل الصوم لا يختلف فيه العمد والسهو والنهار والليل كالجماع والخروج من  
المسجد وما كان من مشغورات الصوم وهو ما منع منه لاجل الصوم يختلف فيه العمد والسهو والليل والنهار  
كالاكل والشرب بدائع (قوله وردته) واذا بطل به الميم يجب قضاءه كأن تقدم (قوله ان داما أياما)  
المراد بالايام أن يفوته صوم بسبب عدم إمكان النية ح ويقضيه في الاغناء كالجنون ط (قوله  
سنة) عبارة البدائع وغير حاسنين والمراد بالمبالغة في تقضي في الاقل بالاولى (قوله استحسانا) والقياس  
لا يقضي كفي صوم رمضان وجه الاستحسان أن سقوط القضاء في صوم رمضان انما كان لدفع المخرج لان  
الجنون اذا طال قل ما يزول فيستكر عليه صوم رمضان فيخرج من قضاؤه وهذا المعنى لا يتحقق في الاعتكاف  
فتح (قوله ولزمه الليالي) أي اعتكافها مع الايام (قوله بلسانه) فلا يكفي مجرد نية القلب فتح وقد  
مر (قوله اعتكاف أيام) كعشرة مثلا (قوله ولاء) حال من الليالي والاصل أنه متى دخل الليل  
والنهار في اعتكافه فإنه يلزمه متتابعة ولا يجوز له ولو فرق بجر وكذا لو نذر اعتكاف شهر غير معين لزمه  
اعتكاف شهر أي شهر كان متتابعا في الليل والنهار بخلاف ما اذا نذر صوم شهر ولم يذكر المتتابع ولا  
نواه فإنه يختار شاء فزق لان الاعتكاف عبادة دائمة ومبناها على الاتصال لانه لبت واقامة والليالي قابلة لذلك  
بخلاف الصوم ونعامة في البدائع (قوله كعكسه) وهو نذر اعتكاف الليالي فليزمنه الايام ط (قوله  
بلطف الجمع) كثلاثين يوما أو ليلة وكذا ثلاثة أيام فإنه في حكم الجمع ولذا ينبع به الجمع كرجال ثلاثة وان أراد  
بالعدد من العدد ودين يكون التمييز في المثال الاقل في حكم الجمع لوقوعه تميزا وبيننا لاذات الجمع أعنى الثلاثين  
فافهم (قوله وكذا التثنية) فإنها في حكم الجمع فيلزمه اعتكاف يومين بلياليهما وهذا عندهما وقال أبو  
يوسف لا تدخل الليلة الاولى بدائع وأفاد أن المترددا لا تدخل فيه الليلة كما يأتي (قوله يتناول الاخر)  
أي بجمعكم العرف والعبادة تقول كما عند فلان ثلاثة أيام وتريد ثلاثة أيام وما بارأهم من الليالي وقال تعالى  
ثلاث ليل سويتا وثلاثة أيام الارض افعبر في موضع باسم الليالي وفي موضع باسم الايام والقصة واحدة فالمراد  
من كل واحد منهما ما هو بارأ صاحبه حتى انه في الموضع الذي لم تكن الايام فيه على عدد الليالي افر دكل واحد  
منهما بالذكر كقوله سبع ليلال وغمانية أيام حسو ما كافي البدائع (قوله فلو نوى الخ) لماذا كر لزوم  
الليالي تعاملا الايام ولم يقيد ذلك بنيتها أو عدمها علم أنه لا فرق ثم فترع عليه ما لو نوى أحدهما خاصة حيث كان  
في الكلام السابق إشارة الى مخالفة حكمه له فصح التفرع فافهم (قوله النهار) أي جنسه وفي بعض  
النسخ النهر بصيغة الجمع وقيل لا يجمع كالغذاب والسراب كما في القاموس (قوله صحت نيته) فيلزمه  
الايام بغرل وله خيار التفرع لان القرية تعلق بالايام وهي متفرقة فلا يلزمه المتتابع الا بالشرط كافي الصوم  
ويدخل المسجد كل يوم قبل طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس بدائع (قوله لنيته الحقيقة) أي اللغوية  
أما العرفية فتشمل الليالي كما قدمنا وإذا كان للفظ حقيقة لغوية وحقيقة عرفية ينصرف عند الإطلاق  
عند أهل العرف الى العرفية كما نصوا عليه فلذا احتاج الى التمهيد اذا اريد به الحقيقة اللغوية وبه اندفع ما أورد  
من أن الحقيقة لا تحتاج الى قرينة ونية وأفاد في البدائع أن العرف أيضا في استعمال اللغوية باق فصحت  
نيته اه فكان العرف مشتركاً والظاهر أن الاستعمال خلاف اللغوي فلذا انصرف اليه عند  
الإطلاق واحتاج اللغوي الى النية (قوله لا) أي لا تصح نيته لانه نوى ما لا يحتمل ككلامه بجر  
والحاصل انه اما أن يأتي بلفظ المفرد أو المثنى أو المجموع وكل من الثلاثة اما أن يكون اليوم أو الليل وكل من  
الستة اما أن ينوي الحقيقة أو المجاز أو ينويه أو لم تكن له نية فهي أربعة وعشرون وعلمت حكم المثنى  
والمجموع بأقسامهما أتى المفرد فلو نذر اعتكاف يوم لزمه فقط نواه أو لم ينو وان نوى الليلة معه لزمه ولو نذر  
اعتكاف ليلة لم يصح ما لم ينو بها اليوم كما مر وتعامه في الجهر (قوله اعتكاف شهر) أي بأن أتى بلفظة  
شهوراً أو قال ثلاثين يوماً فهو مامر (قوله للمامر) أي أول الباب من قوله لعدم محليتها ح أي فان الباقى

ولا يطل بانزال بفكر أو نظر ولا يسكر  
للاولاً بأكلى ناسيا البقاء الصوم  
بخلاف أكله عددا وردته وكذا  
انما يؤد وجنونه ان داما أياما فان  
دام جنونه سنة قضاء استحسانا  
(ولزمه الليالي بسنوده) بلسانه  
(اعتكاف أيام ولاء) أي متتابعة  
وان لم يشترط المتتابع (كعكسه)  
لان ذكر أحد العددين بلفظ الجمع  
وكذا التثنية يتناول الاخر  
(فلو نوى في) نذر (الايام النهار)  
خاصة (صحت نيته) لنيته الحقيقة  
(وان نوى بها) أي بالايام  
(الليالي لا) بل يلزمه كلاهما  
(كولو نذر اعتكاف شهر ونوى النهر  
خاصة أو نوى (عكسه) أي الليالي  
خاصة فإنه لا تصح نيته لان الشهر  
اسم لمقدر يشمل الايام والليالي  
فلا يحتمل مادونه الا أن يستثنى  
الليالي فيختص بالنهر ولو استثنى  
الايام صح ولا شئ عليه للمامر

هذا اخر تصحيح التفسير محمد دقطة  
الدوى من هذا الجزء

وبعد استثناء الايام هو الياء الى الجهر فلا يصح الاعتكاف المذمور فيها المنافاة بشرطه وخوالصوم (قوله)  
واعلم أن الليالي تابعة للايام) أي كل ليلة تتبع اليوم الذي بعده لئلا ترى أنه يصلي التراويح في أول ليلة  
من رمضان دون أول ليلة من شوال فعلى هذا إذا ذكر المنى أو انجموغ يدخل المسجد قبل الغروب  
ويخرج بعد الغروب من آخر يوم نذره كما صرح به في الخاتمة وصرح بأنه إذا خال أياما يريد أن يتركها فليدخل  
المسجد قبل طلوع الفجر اه فعلى هذا لا يدخل الليل في نذر الايام الا اذا ذكره عددا معينا بجر (قوله)  
الليلة عرفة الخ) عبارة الجهر عن المحيط الا في الحج فانه في حكم الايام الماضية فليلا عرفة تابعة ليوم التروية  
وليلة النحر تابعة ليوم عرفة اه ونقل قبله عن أخيه الوالوجية الليلة في كل وقت تبع لنهار يأتي الا في أيام  
الاخي تبسيع لنهار ما مضى وقتا بالناس اه قلت وفي سج الوالوجية أيضا الليل في باب المناسك تبسيع لنهار الذي  
تقدم ولهذا لو وقف بعرفة ليلة النحر قبل الطلوع أجزأه اه والحاصل أن ليلة عرفة تابعة لما قبلها في الحكم  
حتى صح الوقوف فيها وكذا ليلة النحر والتي تليها والتي بعدها حتى صح النحر في الليالي وجاز الرمي فيها والمراد  
أن الافعال التي تفعل في النهار من نحر أو وقوف أو خوض ذلك من أفعال المناسك يصح فعلها في الليالي التي تلي  
ذلك النهار وقتا بالناس وبسبب ذلك اطلق على تلك الليلة أنها تبسيع لليوم الذي قبلها أي تبسيع له في الحكم  
لاحقة ولا تفعل ليلة تبسيع لليوم الذي بعدها ولذا يقال ليلة النحر ليلة التي يليها يوم النحر ولو كانت لليوم  
الذي قبلها صارت اسم ليلة عرفة ولا يسوغ ذلك لالغة ولا شرعا وجبئذ فلا يصح ما قيل ان اليوم الثالث  
من أيام النحر ليلة له وليوم التروية ليلتان الا أن يريد من حيث الحكم والالزم أنه لو نذر اعتكاف يوم التروية  
ويوم عرفة يجب عليه اعتكاف اليومين وثلاث ليال والظاهر أنه لا يقول به أحد فافهم (قوله دائرة  
في رمضان اتفاقا) أي دائرة معه بمعنى أنها توجد كلما وجد فهي مختصة به عند الامام وصاحبه لكنها  
عندهما في ليلة معينة منه وعنده لاتعين ويشير الى ما قلنا في تفسير الدوران ما في الجهر عن الكافي ليلة القدر  
في رمضان دائرة لكم انتقدم وتتأخر وعندهما تكون في رمضان ولا تتأخر اه فافهم (قوله)  
الجواز كونها في الاول) أي في رمضان الاول في الاول أي في الليلة الاولى منه وفي رمضان الا في الليلة  
الاخيرة منه فاذا سلخ رمضان الاول لا يقع الاحتمال الاول والاذم يسلم الا في ليلة واحدة لا احتمال الثاني  
فاذا اسلم الا في تحقق وجودها في أحد هما فحينئذ يقع (قوله اذا مضى الخ) يعني اذا كانت هي الليلة  
الاولى فقد وقع بأول ليلة من القابل وان كانت الثانية أو الثالثة الخ فقد وجدت في الماضي فيتحقق عندهما  
وجودها قطعاً بأول ليلة من القابل رمي (قوله لكن قيده الخ) أي قيده صاحب المحيط الاتقاء  
يقول الامام يكون الخلاف فقه أي عالما باختلاف العلماء فيها والافلو كان عامياً فهي ليلة السابع والعشرين  
لان العوام يسمونها ليلة القدر فينصرف حلقه الى ما تعارف عنده كما هو أحد الاقوال فيها وله أدلة كثيرة من  
الاحاديث وأجاب عنها الامام بأن ذلك كان في ذلك العام (تمت) ما ذكره عن الامام هو قول له وذكر في الجهر  
عن الخاتمة أن المشهور عن الامام انها تدور أي في السنة كلها اذ تكون في رمضان وقد تكون في غيره اه  
قلت ورويه ما ذكره سلطان العارفين سيدي محي الدين بن عربي في فتوحاته الملكية بقوله واختلف  
الناس في ليلة القدر رأي في زمانها فافهم من قال هي في السنة كلها تدور وبه أقول فاني رأيتها في شعبان  
وفي شهر ربيع وفي شهر رمضان وأكثروا رأيها في شهر رمضان وفي العشر الاخر منه ورأيها مرة في العشر  
الوسط من رمضان في غير ليلة وتر وفي الوتر منها فاعلم على يقين من انها تدور في السنة في وتر وشفع من الشهر  
اه وفيها العلماء أقوال اخر بلغت ستة وأربعين (خاتمة) قال في معراج الدراية اعلم أن ليلة القدر ليلة فاضلة  
يستحب طابها وهي أفضل ليالي السنة وكل على خير فيها يعدل ألف عمل في غيرها وعن ابن المسيب من شهد  
العشاء ليلة القدر فقد أخذ نصيبه منها وعن الشافعي العشاء والصبح وراها من المؤمنين من شاء الله تعالى  
وعن المهلب من المالكية لا يمكن رؤيتها على الحقيقة وهو غلط وينبغي لمن رآها أن يكتبها ويصدق الله تعالى  
بالاخلاص اه اللهم اننا سأل الاخلاص في القول والعمل وحسن الختام عند انتهاء الاجل والنعون  
على الاتمام يا ذا الجلال والاكرام الحمد لله الذي نعمته تتم الصالحات وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه وسلم

واعلم أن الليالي تابعة للايام  
ليلة عرفة وليالي النحر تبسيع للنهار  
الماضية وقتا بالناس كما في أخيه  
الوالوجية هذا وليلة القدر دائرة  
في رمضان اتفاقا الا أنها تتقدم  
وتأخر خلافا لها وعره فين قال  
بعد ليلة منه أنت حر أو أنت  
طالق ليلة القدر فعنده لا يقع  
حتى يسلم شهر رمضان الا في الجواز  
كونها في الاول في الاولى وفي الا في  
في الاخيرة وقال يقع اذا مضى  
مثل تلك الليلة في الا في ولا خلاف  
أنه لو قال قبل دخول رمضان  
وقع بمضيه قال في المحيط والفتوى  
على قول الامام لكن قيده بكون  
الخالف فقهيا يعرف الاختلاف  
والافني ليلة السابع والعشرين  
والله اعلم

مطلب  
في ليلة القدر

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحج)

لما كان من كمال المال والبدن وكان واجبا في العمر مزة ومؤخر في حديث بني الاسلام على خمس آخر  
وختم به العبادات اى الخالصه والا فتحو النكاح والعنق والوقف يكون عبادة عند النية لكنه لم يشرع بقصد  
التعب فقط ولذا صح بلائية بخلاف اركان الاسلام الاربعة فانهم لا يكونون الا عبادة لاشتراط النية فيها هذا  
ما ظهر لى وأورد في التز على قولهم من كتب انه عبادة بنية محضة والمال انما هو شرط في وجوده لا أنه جزء  
مفهومه اه وفيه أن كونه عبادة مركبة مما اتفقت عليه كلهم اصولا وفروعا حتى أوجبوا الحج عن الميت  
وان فات عمل البدن لبقاء الجزء الآخر هو المال ككماشى بقرره وليس قولهم انه من كتب نفعه بقاله  
ايبان ماهيته حتى يقال أن المال شرط فيه لاجزء مفهومة بل المراد بيان أن التعبدية لا يتوصل اليه غالبا  
الاباعمال البدن وانفاق المال لاجله والصلاة والصوم وان كانتا لبقاء لهما من مال كثر يستعورنه  
وطعام يقيم نيته فان ذلك ليس لاجلها معنى أنه لو لا هاهم بقوله ولذا لم يجعل المال من شروطها وجعل  
من شروطه وأيضا فان المال فيها يسير لا مشقة في انفاقه بخلاف المال في حج الا فاقى فانه كثير فتناسب  
أن يكون مقصودا في العبادة ولذا اوجب دفعه الى النائب عند العجز الدائم عن الافعال ولم يجب الحج  
على الفقير القادر على المشى ووجبت الصلاة والصوم على العاجز عن السائر والسحرور هذا ما ظهر لى فافهم  
(قوله بفتح الحاء وكسر هاء) بهما قرئ في السبع وقيل الاول الاسم والثاني المصدر ط عن المخ والنز  
(قوله ككما ظنه بعضهم) هو الزايلى تبع الاطلاق كثير من كتب اللغة ونقل في الفتح تقيده بالمعظم  
عن ابن السكيت وكذا قيده به السيد الشريف في تعريفاته وكذا في الاختيار (قوله وشرعا زيارة الحج)  
اعلم أنهم عرفوه بأنه قصد البيت لاداء ركن من أركان الدين فقيه معنى اللغة واعتزضهم في الفتح بأن أركانه  
الطواف والوقوف ولا وجود للمشخص الأجزاء المشخصة وماهية الكلية منتزعة منها وتعريفه بالقصد  
لاجل الاعمال مخرج لها عن المفهوم الليم أن يكون تعريفها اسميا غير حقيقي فهو تعريف لمفهوم الاسم  
عرفا لكن فيه أن المتبادر من الاسم عند الاطلاق هو الاعمال المخصوصة لانفس القصد المخرج لها عن المفهوم  
مع أنه فاسد في نفسه فانه لا يشمل الحج النفل والتعريف انما هو للحج مطلقا كتعريف الصلاة والصوم وغيرهما  
لأن فرض فقط ولانه حينئذ يخالف سائر أسماء العبادات فانها أسماء للافعال كالصلاة للقيام والقراءة والحج  
والصوم للامسك الخ والزكاة لاداء المال فليكن الحج أيضا عبارة عن الافعال الكائنة عند البيت وغيره  
كعرفة اه ملخصا فعدل الشارح عن تفسير الزايلى الزيارة بالقصد الى تفسيرها بالطواف والوقوف تبع البحر  
ليكون اسما للافعال كسائر أسماء العبادات ولما ورد عليه أنه يكون قوله يفعل مخصوصا حثوا اذا المراد به  
ككما قالوا هو الطواف والوقوف يتخلص عنه تفسيره بأن يكون مجرما الخ قيل ولا يخفى ما فيه لانه يلزم  
عليه ادخال الشرط أى الاحرام في التعريف فلو أبى الزايرة على معناها الغوى وهو الذهاب وفسر الفعل  
المخصوص بالطواف والوقوف لكان أولى اه وفيه أن الزيارة أيضا ليست ماهية الحقيقة فيرد ما مر  
في تفسيره بالقصد على أن الاحرام وان كان شرطا ابتداء فهو في حكم الركن انتهاء كما سيصير به الشارح ولولا  
فذكر الشرط لا يخل بالتعريف بل لا بد منه لانه لا يتحقق المعنى الشرعى بدونه كمن صلى يلا طهارة وإذا ذكر  
النية في تعريف الزكاة والصوم فافهم والتحقيق أن تفسيره بالقصد لا يخرج عن ظاهره من أسماء العبادات لان  
المراد بالقصد هنا الاحرام وهو عمل القلب واللسان بالنية والتلبية أو ما يقوم مقام التلبية من تقليد البنية  
مع السوق كما سأتى فيكون عمل الجوارح أيضا ولان قوله يفعل مخصوص الباء فيه للملابسة والمراد به الطواف  
والوقوف فهو قصد مقترن بهذه الافعال لا يجرد القصد فلم يخرج عن كونه فعلا مخصوصا كسائر أسماء العبادات  
فم فزقوا بين الحج وسائر أسماء العبادات حيث جعلوا القصد فيه أصلا والفعل تبعاً وعكسوا في غيره لان الشائع  
في المعاني الاصطلاحية المنقولة عن المعاني الغوية أن تكون أخض من اللغوية لا مبانة له ولما كان الحج لغة  
هو مطلق القصد الى معظم خصوصاً بكونه قصد الى معظم معين بأفعال مغنية ولو جعل اسما للافعال المعينة اصالة  
لبين المعنى الغوى المنقول عنه بخلاف نحو الصوم فانه في اللغة مطلق الاسماء تفصوفاً بكونه اسماً كعن  
اللفظرات بنية من الليل وكذا الزكاة في اللغة الطهارة وتركبة الشيء تطهيره وتركبة المال السجدة تركبة شرعاً

(كتاب الحج)

(هو) بفتح الحاء وكسر هاء لغة  
القصد الى معظم لا مطلق القصد  
ككما ظنه بعضهم وشرعا  
(زيارة) أى طواف ووقوف  
(مكان مخصوص) أى الكعبة  
وعرفة (في زمن مخصوص)  
في الطواف من فجر النحر الى آخر  
العمرة في الوقوف من زوال شمس  
عرفة لغبر النحر

جزء منه فانه طهارة لقوله تعالى تطهرهم وتركيهم بها ففي تطهير مخصوص بفعل مخصوص وهو التملك فلهذا جعل القصد أصلا في تعريف الحج شرعا دون غيره وان كان القصد بشرط اتي الكل وكذا جعل أصلا في تعريف التيمم فانه في اللغة يطلق التيمم وعرفه شرعا بأنه قصد الصلابة على وجه مخصوص وهو الضربتان فهو وقصد يقترن بفعل فلم يخرج عن كونه اسم الفاعل العبد وهذا معنى قول الزيلعي "جعل الحج اسما للقصد خاص مع زيادة وصف كالتميم اسم لطلق القصد ثم جعل في الشرع اسما للقصد خاص بزيادة وصف اه هذا ما يظهر لي في تحقيق هذا المجل (قوله سابقا) أي على الخوف والبطوف أما كونه من الميقات فواجب ط (قوله لعذر) اما لان الآية نزلت بعد فوات الوقت أو لخوف من المشركين على أهل المدينة أو خوفا على نفسه صلى الله عليه وسلم أو كرهه مخالطة المشركين في نسكهم اذ كان لهم عهد في ذلك الوقت زيلعي "وقدم الأول لما في حاشيته للشلي عن الهدي لابن القيم أن الصحيح أن الحج فرض في أوخر سنة تسع وان آية فرضه هي قوله تعالى والله على الناس حج البيت وهي نزلت عام الوفود أو اخر سنة تسع وأنه صلى الله عليه وسلم لم يؤخر الحج بعد فرضه عاما واحدا وهذا هو الذي يده وحاله صلى الله عليه وسلم وليس يدين من ادعى تقدم فرض الحج سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع دليل واحد وغاية ما احتج به من قال سنة ست أن فيه نزل قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وهذا ليس فيه ابتداء فرض الحج وانما فيه الامر باتمامه اذا شرع فيه فأين هذا من وجوب ابتداءه اه (قوله مع علمه الخ) جواب آخر غير متوقف على وجود العذر وحاصله أن وجوبه على الفور للأجبا ط فان في تأخيرها نزع بعض الفوات وهو منتف في حقه صلى الله عليه وسلم لانه كان يعلم بقاء حياته الى أن يعلم الناس مناسكهم تكملا للتبليغ لقوله تعالى لقد صدق الله رسوله الروا لا في هذا أرق في التعليل ولذا جعل الأول تابعه له فهو كقولنا اكرم زيد لانه محسن اليك مع انه أبولك (قوله لان سببه البيت) بدليل الاضافة في قوله تعالى والله على الناس حج البيت فان الاصل اضافة الاحكام الى أسبابها كما تنظر في الأصول ولا يتكرر الواجب اذ لم يتكرر سببه ولحديث مسلم يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يارسول الله فسكت حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم قال في الأمر والآية وان كانت كافية في الاستدلال على نفي التكرار لان الأمر لا يمتنع إلا أن اثبات النفي يقتضي النفي أولى (قوله وقد يجب) أي الحج وهذا عطف على قوله فرض (قوله كما اذا جاوز الميقات بلا احرام) أي فانه يجب عليه أن يعود الى الميقات ويبلغ منه وكذلك يجب عليه قبل المجاوزة قال في الهداية ثم الاقافى اذا انتهى الى المواقف على قصد دخول مكة عليه أن يحرم قصد الحج أو العمرة عندنا أول يقصد لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجاوز أحد الميقات الا محرما ولو لتجارة ولان وجوب الاحرام لتعظيم هذه البقعة الشريفة فيستوى فيه التاجر والمعمر وغيرهما اه قال ح فتصل من هذا أن الحج والعمرة لا يكونان نفلا من الاقافى وانما يكونان نفلا من البسطة والحرى اه قلت وفيه نظر فان حرمة مجاوزته بدون احرام لا تبدل على أن الاحرام لا يكون الا واجبا من الاقافى لان الواجب كونه متلبا بالاحرام وقت المجاوزة سواء كان الاحرام بحج نفل او غيره لان الاحرام بشرط حل المجاوزة والشرط لا يلزم تحصيله مقصودا كما مر في الاعتكاف وتطهيره أيضا أن الجنب لا يحل له دخول المسجد حتى يغتسل فاذا اغتسل لسنة الجمعة مثلا ثم دخل جامع أنه اغماوى الغسل المسنون وانما يجب اذا أراد الدخول ولم يغتسل بعينه وهذا اذا أراد مجاوزة الميقات وكان قاصدا للنسك وأحرم بنفسك فرض أو مندورا ونفلا كفاء لحصول المقصود في تعظيم البقعة فان لم يكن قاصدا لذلك بأن قصد الدخول لتجارة مثلا فحينئذ يكون احرامه واجبا وتطهيره تحية المسجد تندرج في أي صلاة صلاها فان لم يصل فلا يثبت في تحصيل السنة من صلاته ما على الخصوص هذا ما ظهر لي وعن هذا والله تعالى أعلم فرض الشارح بعد الجرح والتمرد والوجوب بما اذا جازز الميقات بلا احرام فانه يجب عليه العودة الى الميقات ويبلغ منه ويكون احرامه حينئذ واجبا اذا كان لاجل المجاوزة أما لو أحرم قبلها بنفسك فرض أو تدار أو نفل فهو على ماوى من فرض أو غيره ولا يجب عليه احرام خاص لاجل المجاوزة وحينئذ فلا حارزة في عبارته فافهم (قوله كما سيجي) أي قبيل فصل الاحرام وكذا قبيل فصل الاحصار (قوله فان اختار الحج اتصف بالوجوب) فيكون من قبيل الواجب الخيراى وان اختار العمرة

(بفعل شخصي) بأن يكون محرما بنسبة الحج سابقا كما سيجي لم يقل لاداء ركن من أركان الدين البعج النفل (فرض) سنة تسع وانما أخره عليه الصلاة والسلام لعذر لعذر مع علمه ببقاء حياته ليكمل التبليغ (مرة) لان سببه البيت وهو واحد والزيادة تنطوق وقد تجب كما اذا جازز الميقات بلا احرام فانه كما سيجي ويجب عليه أحد النسكين فان اختار الحج اتصف بالوجوب



مطلب  
فمن حج بحال حرام

أدعت بالوجوب واشترط لعدم اقتضاء المقام إياه اه ح (قوله كاللحج بحال حرام) كذا في البحر والاولى  
 التمثيل بالحج برياء ومجعة فقد يقال أن الحج نفسه الذي هو زيارة مكان مخصوص الخ ليس حراما بل الحرام  
 هو انفاق المال الحرام ولا يلزم بينهما كما أن الصلاة في الأرض المقصوبة تقع فرضا وانما الحرام شغل المكان  
 المقصوب لا من حيث كونه الفعل صلاة لان الفرض لا يمكن انصافه بالحرمه وهنا كذلك فان الحج في نفسه  
 مأثور به وانما يحرم من حيث الانفاق وكأنه أطلق عليه الحرمة لان المال دخل فيه فان الحج عبادة مركبة  
 من عمل البدن والمال كما قد مناه ولذا قال في البحر ويجتهد في تحصيل نفقة حلال فانه لا يقبل بالنفقة  
 الحرام كما ورد في الحديث مع أنه يسقط الفرض عنه معها ولا تنافي بين سقوطه وعدم قبوله فلا يشاب لعدم  
 القول ولا يعاقب عقاب تارك الحج اه أي لان عدم الترتيب يتي على الصحة وهي الاتيان بالشرائط والاركان  
 والقبول المترتب عليه الثواب يتي على أشياء كمال المال والاخلاص كالموصلين مرأيا وأوصام واغتاب  
 فان الفعل صحيح لكنه بلا ثواب والله تعالى أعلم (قوله ممن يجب استئذانه) كأحد أبيه المحتاج الى  
 خدمته والاجداد والجدات كالأبوين عند فقدهما وكذا الغريم لم يدين لاماله يقضى به والكفيل لو بالاذن  
 فيكره خروجه بلا ذنهم كافي الفتح وظاهره أن الكراهة تحرمة ولذا عبر الشارح بالوجوب وزاد في الجبر  
 عن السير وكذا ان كرهت خروجه زوجته ومن عليه نفقته اه والظاهر أن هذا اذا لم يكن له ما يدفعه للنفقة  
 في غيبته قال في البحر وهذا كله في حج الفرض أما حج النفل فطاعة الوالدين أولى مطلقا كما صرح به في الملقط  
 (قوله حتى يلتقي) وان كان الطريق مخوفا لا يخرج وان التقي بجر عن التوازل (قوله على الفور)  
 هو الاتيان به في أول أوقات الامكان وقيل قد يمتد إلى التراخي وليس معناه تعيين التأخير بل بمعنى عدم  
 لزوم الفور (قوله وأصح الروايتين) لا يصلح عطفه على الثاني فهو خبر مبتدأ محذوف أو قوله عند الثاني خبر  
 مبتدأ محذوف أي هذا عند الثاني بقوله وأصح عطف عليه فافهم (قوله ومالك وأحمد) عطف على الامام فيفيد  
 اختلاف الرواية عنهما أيضا وعبارة شرح درر البحار تفيده أيضا حيث قال وهو أصح الروايات عن أبي حنيفة  
 ومالك وأحمد فافهم (قوله أي سنينا الخ) ذكره في البحر بحثا وأتى بسنن متون لا أنه قد يجرى مجرى حين  
 وهو عند قوم مطرد (قوله الابا لاصرار) أي لكن بالاصرار فهو استثناء منقطع لعدم دخول الاصرار تحت  
 المزة ح ثم لا ينبغي أن لا يلزم من عدم الفسق عدم الاثم فانه يأثم ولو بعة وفي شرح المنار لابن نجيم عن التقرير  
 للاكل أن حدة الاصرار أن تكثر منه تكثر رايه بقوله المبالة يدب به اشعار ارتكاب الكبيرة بذلك اه  
 ومقتضاه أنه غير معتد بعد بل مفوض الى الرأي والعرف والظاهر أنه يمتد بمرتين لا يكون اصرارا ولذا قال أي  
 سنينا فقوله في شرح الملتقى فيفسق وترد شهادته بالتأخير عن العام الأول بلا عذر غير محذور لان مقتضاه حصوله  
 بمرة واحدة فضلا عن المتين فافهم (قوله ووجهه الخ) أي وجه كون التأخير صغيرة ان الفورية واجبة لانها  
 ظنية لظنية دليلها وهو الاحتياط لان في تأخيرها تعريضه للفقوات وهو غير قطعي فيكون التأخير مكرورا  
 تحريرا لحرما لان الحرمة لا تثبت الا بقطعي كقبالها وهو الفرض وما ذكره مبني على ما قاله صاحب  
 البحر في رسالته الموافقة في بيان المعاصي ان كل ما كره عندنا تحريرا فهو من الصفات لكنه عندنا من الصفات  
 ما هو ثابت بقطعي كوطي المشاهر منها قبل التكفير والبسع عندنا اذ ان الجمعة تأمل (قوله كان أداء) أي  
 ويسقط عنه الاثم انفاقا كما في البحر قبل المراد ثم تفويت الحج لاثم التأخير قلت لا ينبغي ما فيه بل الظاهر  
 ان الصواب اثم التأخير اذ بعد الاداء لا تفويت وفي الفتح وبأثم بالتأخير عن أول سني الامكان فلو حج بعده  
 ارتفع الاثم اه وفي التهستاني فبأثم عند الشيخين بالتأخير الى غيره بلا عذر الا اذا أدى ولو في آخر عمره  
 فانه رافع للاثم بلا خلاف (قوله وان اثم بموته قبله) أي بالاجماع كما في الزيلعي أما على قولهما  
 فظاهر وأما على قول محمد فانه وان لم يأثم بالتأخير عنده لكن بشرط الاداء قبل الموت فاذا مات قبله ظهر أنه  
 آثم قبل من السنة الاولى وقبل من الاخرة من سنة رأى في نفسه الضعف وقيل يأثم في الجملة غير محذور  
 بيمين بل علمه الى الله تعالى كما في الفتح (قوله وسعه أن يستقرض الخ) أي جازله ذلك وقيل يلزمه  
 الاستقراض كما في لباب المناسك قال من لا على القاري في شرحه عليه وهو رواية عن أبي يوسف  
 وضعفه ظاهر فان تحصيل حقوق الله تعالى اخف من ثقل حقوق العباد اه قلت وهذا يرد على

وقد يصف بالحرمه كاللحج بحال  
 حرام وبالكراهة كاللحج بلاذن  
 ممن يجب استئذانه وفي التوازل  
 لو كان الابن صبيحا فلا ب منع  
 حتى يلتقي (على الفور) في العام  
 الاول عند الثاني وأصح الروايتين  
 عن الامام ومالك وأحمد فيفسق  
 وترد شهادته بتأخير أي سنينا  
 لان تأخير صغيرة وبارت كاه مرة  
 لا يفسق الابا لاصرار بجر ووجهه  
 أن الفورية ظنية لان دليل  
 الاحتياط ظني ولذا أجمعوا أنه  
 لو تراخي كان أداء وان اثم بموته  
 قبله وقالوا لم يصح حتى أنف  
 ماله وسعه أن يستقرض  
 ويحج ولو غير قادر على وفائه ويرجى  
 أن لا يؤاخذ الله بذلك أي لو نأويا  
 وفاء اذ اقدر كما قيده في الظهيرية

القول الاول أيضا ان كن المراد بقوله ولو غير قادر على وفائه أن يعلم انه ليس له جهة وفاء أصلا أما لو علم أنه غير قادر في الحال وغلب على قلبه أنه لو اجتهد فقدر على الوفاء فلا يرد والظاهر أن هذا هو المراد أخذًا بمأذونه في الظاهرية أي في الزكاة حيث قال ان لم يكن عنده مال وأراد أن يستقرض لاداء الزكاة فإن كان في الكبر رأيته أنه إذا اجتمع بقضاء دينه قدر كان الأفضل أن يستقرض فإن استقرض وأدى ولم يقدر على قضاءه حتى مات برحى أن يقضى الله تبارك وتعالى دينه في الآخرة وإن كان أكبر رأيته أنه لو استقرض لا يقدر على قضاؤه كان الأفضل له عدمه اهـ وإذا كان هذا في الزكاة المتعلقة بحق الفقراء ففي الحج أولى (قوله على مسلم الخ) شروط في بيان شروط الحج وجعلها في الباب أربعة أنواع \* الاول شروط الوجوب وهي التي اذا وجدت يتسامها وجب الحج والا فلا وهي سبعة الاسلام والعلم بالوجوب لمن في دار الحرب والبلوغ والعقل والحرية والاستطاعة والوقت أي المقدرة في أشهر الحج أو في وقت خروج أهل بلده على ما يأتي \* والنوع الثاني شروط الاداء وهي التي ان وجدت يتسامها مع شروط الوجوب وجب أدائه بنفسه وان فقد بعضها مع تحقق شروط الوجوب فلا يجب الاداء بل عليه الاجتناب او الابعاء عند الموت وهي خمسة سلامة البدن وأمن الطريق وعدم الحبس والمهرم أو الزوج للمرأة وعدم العتة لها \* النوع الثالث شرائط صحة الاداء وهي تسعة الاسلام والاحرام والزمان والمكان والتمييز والعقل ومباشرة الافعال الابعذر وعدم الجماع والاداء من عام الاحرام \* النوع الرابع شرائط وقوع الحج عن الفرض وهي تسعة أيضا الاسلام وبقاؤه الى الموت والعقل والحرية والبلوغ والاداء بنفسه ان قدر وعدم نية النقل وعدم الافساد وعدم النية عن الغير (قوله على مسلم) فلو ملك الكافر ما به الاستطاعة ثم أسلم بعدما اقتصر لا يجب عليه شيء بتلك الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه مساقم يبيع حتى انفق حيث يتقرر وجوبه دينيا فتم فتح وهو ظاهر على القول بالقورية لا التراخي نهر قلب وفيه نظر لأن على القول بالتراخي يتحقق الوجوب من أول سني الامكان ولكنه يتخير في أدائه فيه أو بعده كما في الصلاة يجب بأول الوقت موسعا والازم أن لا يتحقق الوجوب الا قبيل الموت وأن لا يجب الاجتناب على من كان صحيحا ثم مرض أو عجمي وأن لا يأثم المفترض بالتأخير اذا مات قبل الاداء وكل ذلك خلاف الاجماع قد بر (قوله وقد حققناه الخ) حاصل ما ذكره هناك ان في تكليفه بالعبادات ثلاثة مذاهب مذهب السني قد بين غير مخاطب بها أداء واعتقاد او البخاريين مخاطب باعتقاد فقط والعراقيين مخاطب بهما اقباعا قبالها قال وهو المذهب كما حرره ابن نجيم لأن ظاهر النصوص يشهد لهم وخلافه تأويل ولم ينقل عن أبي حنيفة وأصحابه شيء يرجع اليه اهـ ولا يخفى أن قوله في حق الاداء يفهم أنه مخاطب بها اعتقاد فقط كما هو مذهب البخاريين وهو ما صححه صاحب المنار لكن ليس في كلام الشارح ان ما هنا هو ما اعتقده هناك وما قبل ان ما هنا خلاف المذهب فيه نظر لما علمت من أنه لاصح عن أصحاب المذهب فافهم (قوله حر) فلا يجب على عبد مديرا كان أو مكاتباً أو مبعوضاً أو مأذوناً به ولو بمكة أو كانت أم ولد لعدم أهليته ملك الزاد والراحلة وإذا لم يجب على عبد أهل مكة بخلاف اشتراط الزاد والراحلة في حق الفقير فإنه للتيسير لا للأهلية فوجب على فقراء مكة وهذا التقرير يظهر الفرق بين وجوب الصلاة والصوم على العبد دون الحج وهو وجود الأهلية فيه ما لا فيه والمراد أهلية الوجوب والا فالعبد أهل للاداء فيقع له فلا كما سيأتي (قوله مكاف) أي بالغ عاقل فلا يجب على صبي ولا مجنون وفي المعتوم خلاف في الاصول فذهب فخر الاسلام الى انه يوضع الخطاب عنه كالصبي فلا يجب عليه شيء من العبادات وذهب الديوبسي الى انه مخاطب بها احتياطاً بجر وقد منا الكلام على المعتوم في أول الزكاة فراجع (تنبيه) ذكر في البدائع انه لا يجوز أداء الحج من مجنون وصبي لا يعقل كما لا يجب عليهما اهـ ونقل غيره حجة حجهما ووفق في شرح الباب بالفرق بين من له بعض ادراك وغيره قلت وفيه نظر بل التوفيق يصح الاول على أدائها بنفسه ما والثاني على فعل الوالي في الولو الجبة وغيرها الصبي يبيع به أبوه وكذا المجنون لأن احرامه عنهما وهما عاجزان كاحرامهما بنفسهما اهـ وسياق تمامه (قوله اما بالكون في دارنا) سواء علم بالفرضية أم لا نشأ على الاسلام فيها أم لا بجر وقوله أو بأخبار عدل الخ هذا لمن أسلم في دار الحرب فلا يجب عليه قبل العلم بالوجوب بيقى لو أدى قبله ذكر القطبي في مناسكه حيثما لا يجزئ عن الفرض ونوع بان العلم ليس من شروط وقوع الحج عن الفرض كما علم مما مر وبأن الحج يصح

(على مسلم) لأن الكافر غير مخاطب بفروع الايمان في حق الاداء وقد حققناه فيما علقناه على المنار (حر مكلف) عالم بفرضيته اما بالكون بدارنا وما بأخبار عدل

طلق التنية بلا تعين الفرضية بخلاف الصلاة وبأنه يصح من تشأ في دارنا وإن لم يعلم بالفرضية كاعلمته (قوله  
 أو مستورين) أفاد أن الشرط أحد شرطى الشهادة العدداً والعدالة كافي التبر (قوله صحيح البدن) أى  
 سالم عن الآفات المانعة عن القيام بما لا بد منه في السفر فلا يجب على مقعد ومفلوج وشيخ كبير لا يثبت  
 على الرحلة بنفسه وأعى وإن وجد قائداً ومحبوساً وخائف من سلطان لا يأمن نفسه ولا بالنسابة في ظاهر المذهب  
 عن الامام وهو رواية عنهم لو ظاهر الرواية عنهم وجوب الاجحاج عليهم ويجزئهم أن دام الحجز وإن زال أعادوا  
 بأنفسهم والحاصل أنه من شرائط الوجوب عنده ومن شرائط وجوب الاداء عندهما وثمرة الخلاف تظهر  
 في وجوب الاجحاج والايضاء كذا ذكرنا وهو مقيّد بما إذا لم يقدر على الحج وهو صحيح فإن قدر ثم عجز قبل  
 الخروج الى الحج تقرر دينا في ذمته فيلزمه الاجحاج فلو خرج ومات في الطريق لم يجب الايضاء لانه لم يؤخر بعد  
 الايجاب ولو تكلفوا الحج بأنفسهم سقط عنهم وظاهر التحفة اختيار قوله ما وكذا الاستيعابى وقواد في الفتح  
 ومشى على أن الصحة من شرائط وجوب الاداء اهـ من البحر والتهر وحكى في الباب اختلاف التصحيح وفي  
 شرحه أنه مشى على الأول في النهاية وقال في البحر العمدة في المذهب الصحيح وإن الثاني صححه قاضى خان  
 في شرح الجامع واختاره كثير من المشايخ ومنهم ابن الهمام (قوله بصير) فيه الخلاف المار كما علمته  
 (قوله غير محبوس) هذا من شروط الاداء كما مر والظاهر أنه لو كان حجباً لمصلحة حقاً قارداً على أدائه لا يسقط  
 عنه وجوب الاداء (تنبيه) ذكر في شرح الباب عن شمس الاسلام أن السلطان ومن بمعه من الامراء  
 ملحق بالمحبوس فيجب الحج في ماله الخالى عن حقوق العباد وتماه فيه ولا يخفى أن هذا إن دام عجزه الى الموت  
 والا فيجب عليه الحج بنفسه بعد زوال عذره وهو مقيّد أيضاً بما إذا كان قادراً على الحج ثم عجز والافلا يلزمه  
 الاجحاج على اختلاف المذكور آتفاً (قوله يمنع منه) أى من الحج أى الخروج اليه ط (قوله ذى  
 زاد وراحلة) أفاد أنه لا يجب الاجحاج الزاد وملاك اجرة الرحلة فلا يجب بالاباحة أو العارية كما في البحر  
 وسبيل اليه (قوله مختصة به) فلا يكتفى لو قدر على رحلة مشتركة بركبها مع غيره بالمعاقبة شرح الباب  
 (قوله وهو المسمى بالمقرب) بنم الميم اسم مفعول أى ذو القرب وهو كفى القاسوس الا كاف البغير حول  
 السنام ح وذ كرضم الرحلة باعتبار كونها مركوبة (قوله والا) أى أن لم يقدر على ركوب المقرب (قوله  
 على المحارة) هى شبه النودج قاسوس أى على شق منها بشرط أن يجوده معادلاً كما صرح به الشافعية وما في البحر  
 من أنه يمكنه أن يضع في الشق الاخر استعته رده الخير الرملى وفي شرح الباب ما يركب زاملة أى مقرب  
 أو يشق يحمل وأما التحفة فمن مستدعات المترفة فليس لها عبرة اهـ والظاهر أن المراد بالتحفة التخت المعروف في  
 زماننا المحمول بين جلين أو بغلين لكن اعترضه الشيخ عبد الله العفيف في شرح منسكه بأنه منابذ لما قرئ روه من  
 أنه يعتبر في كل ما يليق بحاله عادة وعرفا فأن لا يقدر الا عليها اعتبر في حقه بلا ريب وان قدر بالتحمل أو المقرب  
 فلا يعذر ولو كان شريفاً أو ذا اثر (قوله لا فاقى) مرتبط بقوله وراحلة لا بقوله فتشترط لايها  
 ان غيرا لا فاقى يشترط له المقرب فلا يناسب قوله لا لمكى يستطيع المشى والحاصل أن الزاد لا بد منه ولو لمكى  
 كما صرح به غيره واحد كصاحب النبايع والسراج وما في الخاتمة والنهاية من أن المسكى يلزمه الحج ولو فقيراً  
 لازادله نظريه ابن الهمام الا أن يراد ما إذا كان يمكنه الاكتساب في الطريق وأما الرحلة فتشترط لا فاقى  
 دون المسكى القادر على المشى وقيل شرط مطلقاً لأن ما بين مكة وعرفات اربع فراسخ ولا يقدر كل أحد على  
 مشياً كما في المحيط وصح صاحب الباب في منسكه الكبير الأول ونظريه شارحة القارى بأن القادر قادر وسبى  
 الاحكام على الغالب وخذ المسكى عندنا من كان داخل المواقيت الى الحرم كما ذكره الكرماني وهو بعيد جداً  
 بل الظاهر ما في السراج وغيره أنه من بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام وفي البحر الزاخر واشترط الرحلة في حق  
 من بينه وبين مكة ثلاثة أيام فصاعداً أما ما دونه فلا إذا كان قادراً على المشى وتماه في شرح الباب (تنبيه)  
 في الباب النضر الا فاقى اذا وصل الى مقامات فهو كالمسكى قال شارحه أى حيث لا يشترط في حقه الزاد  
 والراحلة ان لم يكن عاجراً عن المشى وينبغى أن يكون الغنى الا فاقى كذلك اذا عدم الركوب بعد وصوله  
 الى أحد المواقيت فالتقيّد بالتقريب لظهور عجزه عن المركب وليفد أنه يعين عليه أن لا يسرى نقلاً على زعيم أنه  
 لا يجب عليه لنقره لانه ما كان واجباً وهو افاقى فلما صار كالمسكى وجب عليه فلو نواذ فلان لم يلزمه الحج ثانياً اهـ

أو مستورين (صحيح) البدن (بصير)  
 غير محبوس وخائف من سلطان يمنع  
 منه (ذى زاد) يصح به بدنه فالمعتاد  
 للعلم ونحوه اذا قدر على خبر وجبت  
 لا بعد قادراً (وراحلة) مختصة به  
 وهو المسمى بالمقرب ان قدر والا  
 فتشترط القدرة على المحارة  
 لا فاقى بالزاد والراحلة لا لمكى  
 يستطيع المشى

ملخصه ونظيره ما سئل في باب الحج عن الغريم أن المأمور بالحج إذا وصل إلى مكة نزهه أن يمكث إجماع  
 الفرض عن نفسه أن يكونه سارقاً ذاعلى ما فيه كما سئل أن شاء الله تعالى (قوله لشبهه بالسعي إلى الجمعة) أي  
 في عدم اشتراط الرحلة فيه (قوله وأفاد) أي حيث عي بالراحلة وهي من الأبل خاصة وهو موافق للهداية  
 وشروحه والمأني كتب اللغة من أنها المركب من الأبل ذكر ككان أو أختى وما في التهستائي من تفسيرها  
 بأنها ما يحمله ويحمل ما يحتاجه من طعام وغيره وأنه في الأصل البعير القوي على الأسفار والأجبال اه  
 لا يخالف ذلك لأن غير البعير لا يحمل الإنسان مع ما يحتاجه في المسافة البعيدة وقد صرح في المجتبى عن  
 شرح الصباغى بأنه لو ملك كرى جار فهو عاجز عن النفقة اه والذي ينبغي ما قاله الامام الأذرى  
 من الشافعية من اعتبار القدرة على البغل والجار فيمن بينه وبين مكة مراحل يسيرة دون البعيرة لأن غير  
 الأبل لا يقرى عليهم قال السندى في منسكه الكبير وهو تفصيل حسن جداً ولم أر في كلام أصحابنا ما يخالفه  
 بل ينبغي أن يكون هذا التفصيل مرادهم اه فافهم (قوله وانما صرحوا بالكرهية) أي التزيمية  
 كما استظهره صاحب الجريد بليل افضلية مقابله ط (قوله به يفتى) لعل وجهه أن فيه زيادة الثقة  
 وهي مقصودة في الحج ولذا اشترط في الحج عن الغريم يحج را كما إذا اتسعت النفقة حتى لو حج ماشياً ولو باره  
 ضمن كما صرح به في الباب لكن سياتى آخر كآب الحج ان من تدرج ماشياً وجب عليه المشى في الأصح  
 وعليه المتون وعليه في الهداية وغيرها بأنه التزم القرية بصفة الكمال لقوله صلى الله عليه وسلم من حج ماشياً  
 كتب الله له بكل خطوة حسنة من حسنات الحرم قبل وما حسنات الحرم قال كل حسنة سبع مائة ولأنه أشق  
 على البدن فكان أفضل وتماه في شرح الجامع الثاني وقال في الفتق فان قيل كره أبو حنيفة الحج ماشياً  
 فكيف يكون صفة كمال قلنا انما كرهه اذا كان مظنة سوء الخلق كأن يكون صاعاً مع المشى ولا يطقه  
 والأفلاسل أن المشى أفضل في نفسه لأنه أقرب إلى التواضع والتذلل ثم ذكر الحديث المار وغيره قلت وأما  
 مسألة الحج عن الغير فاعل وجهها أن الميت لما يجز عن أحدى المشتقين وهي مشقة البدن ولم يقدر الاعلى  
 الأخرى وهي مشقة المال صارت كأنها هي المقصودة فلزم الأيمان بها كماله ولذا وجب الاجتياح من منزل  
 الآخر والاتفاق من ماله ولم يجزه تبرع غيره عنه لعدم حصول مقصوده فليست أم (قوله والمقرب أفضل من  
 المحارة) لأنه صلى الله عليه وسلم حج كذلك ولأنه أبعد من الرياء والسمعة وأخف على الحيوان (قوله وفي  
 الجارة الخلاصة الخ) قال الخليل الملى تقلد في الخلاصة عن الفتاوى الصغرى ولعمري هذا الجحاف على الجمار  
 وأنصاف في حق الجبل فتأمل وذكري الجوهره أن المت ستة وعشرون أوقية والأوقية سبعة مثاقيل وهي  
 عشرة دراهم والمائتان وأربعون مناهي السوق وهي قنطار دمشق تقريباً (قوله وظاهره أن البغل كالجمار)  
 كذا في التمر وكأنه أراد الجمار القوي المعد للجل الانتقال في الأسفار فإنه كالبغل والأفلاسل كثر الجردون البغال  
 بكثرة فافهم (قوله ولو وهب الأب لابنه الخ) وكذا عكسه وحيث لا يجب قبوله مع أنه لا يمين أحدهما على  
 الآخر يعلم حكمه الاجتناب بالأولى ومراعاة أفادة أن القدرة على الراد والراحلة لا بد فيها من الملك دون الإباحة  
 والعارية كما قد شبهاه (قوله وهذا) أي المذكوور وهو القدرة على الزاد والراحلة (قوله خلافاً  
 للأصوليين) حيث قالوا أنهم من شروط وجوب الاداء وتماه في البحر وفيما علقناه عليه (قوله كما مر  
 في الزكاة) أي من بيان ما لا بد منه من الحوائج الأصلية كفرسه وسلاحه وثيابه وعبيد خدمته وآلات حرقة  
 وأثاثه وقضاء ديونه وأصدقته ولو مؤجله كما في الباب وغيره والمراد قضاء ديون العباد ولذا قال في الباب أيضاً  
 وان وجد ما لا وعليه حج وزكاة يتجبه به قبل الآن يكون المال من جنس ما تجب فيه الزكاة فيصرف اليها اه  
 (تنبيه) ليس من الحوائج الأصلية ما جرت به العادة الحديثة برسم الهدية للأقارب والأصحاب فلا يعتذر  
 بترك الحج لعجزه عن ذلك كما أنه عليه العمادى في منسكه وأقره الشيخ اسماعيل وعزاه بعضهم إلى منسك المحقق  
 ابن أمير حاج وعزاه السيد أبو السعود إلى مناسك الكرماني (قوله ومنه المسكن) أي الذي يسكنه هو  
 أو من يجب عليه مسكنه بخلاف الفاضل عنه من مسكن أو عبداً أو متاع أو كتب شرعية أو آنية كعريضة أما  
 نحو الطب والنجوم وأمثالها من الكتب الرياضية فتثبت بها الاستطاعة وان احتاج اليها كما في شرح الباب عن  
 التاتريانية (قوله فإنه لا يلزمه بيع الزائد) لأنه لا يعتبر في الحاجة قدر ما لا بد منه ولو كان عنده طعام سنة

لشبهه بالسعي للجمعة وأفاد أنه لو قدر  
 على غير الرحلة من بغل أو جمار  
 لم يجب قال في البحر ولم أره صريحاً  
 وانما صرحوا بالكرهية  
 السراجية الحج را كما أفضل منه  
 ماشياً به يفتى والمقرب أفضل من  
 المحارة وفي اجارة خلاصة جل  
 الجمل مائتان وأربعون مناهي الجمار  
 مائة وخمسون فظاهره أن البغل  
 كالجمار ولو وهب الأب لابنه ما لا  
 يحج به لم يجب قبوله لأن شرائط  
 الوجوب لا يجب تحصيلها وهذا  
 منها بانصاف الفقهاء خلافاً  
 للأصوليين (فضلاً عن ما لا بد منه)  
 كما مر في الزكاة ومنه المسكن ومزمته  
 ولو كبيراً يكتفه الاستغناء  
 ببعضه والحج بالفاضل فإنه لا يلزمه  
 بيع الزائد نعم هو الأفضل

وعلم به عدم لزوم بيع الكل  
والاكتفاء بسكنى الاجارة بالاولى  
وكذا لو كان عنده ما واشترى به  
مسكاً وماداً لا يبقى بعده ما يكتفى للبيع  
لا يلزمه خلاصة وحزرقى البراءة  
يشترط بقاء رأس مال الحرقة  
ان احتاجت لذلك والا لا وفي  
الاشهاد معه ألف وخاف العزوبة  
ان كان قبل خروج أهل بلده فله  
الترجوع ولو وقته لزومه الحج  
(و) فضلا عن (نفقة عياله) ممن  
تلتزمه نفقته لتقدم حق العبد  
(الى) حين (عوده) وقبل بعده  
يوم وقيل بشهر (مع آمنين)  
الطريق) بغلبة السلامة ولو  
بالرشوة على ما حققه الكمال

مطلب

في قولهم يتقدم حق العبد على  
حق الشرع

ولأكثره يبيع الزائد ان كان فيه وفاء كما في الباب وشرحه (قوله والاكتفاء) بالجزء فاعلى  
بيع (قوله لا يلزمه) تباع في عز وذلك الى ان خلاصة ما في البحر والنهر والذي رأيته في الخلاصة حكماً وان لم يكن له  
مسكن ولا شيء من ذلك وعنده دراهم تبلغ به الحج وتبلغ عن مسكن ومادام وطعام وقوت وجب عليه الحج  
وان جعلها في غيره أتم اه لكن هذا اذا كان وقت خروج أهل بلده كما صرح به في الباب اما قبله فيشتري به  
ماشاء لانه قبل الوجوب كما في مسألة التزوج الاتية وعليه يحمل كلام الشارح قدبر (قوله يشترط بقاء رأس  
مال الحرقة) كالجور وحقان وعزارة كما في ان خلاصة ورأس المال يختلف باختلاف الناس بحر قلت  
والمراد ما يمكنه الاكتساب به قدر كفايته وكفاية عياله لأكثر لانه لانهاية له (قوله وفي الاشهاد)  
المسألة منقولة عن أبي حنيفة في تقديم الحج على التزوج والنقص المذكور ذكره صاحب الهداية في التجنيس  
وذكرها في الهداية مطلقة واستشهد بها على أن الحج على الفور عنده ومقتضاه تقديم الحج على التزوج  
وان كان واجبا عند التوفيق وهو صريح ما في العناية مع انه جئت من الحوائج الاصلية ولذا اعترضه ابن كمال  
باشا في شرحه على الهداية بانه حال التوفيق مقدم على الحج اتفاقاً لان في تركه أمرين ترك الفرض والوقوع  
في الزنا وجواب أبي حنيفة في غير حال التوفيق اه في غير حال تحقق الزنا لانه لو تحققه فرض التزوج  
أما لو خافه فالترجوع واجب لا فرض فيقدم الحج الفرض عليه فأفهم (قوله وفضلا عن نفقة عياله) هذا  
داخل تحت ما لا بد منه فهو من عطف اختصاص على العام اهتماماً بشأنه نهر والنفقة تشمل الطعام والكسوة  
والسكنى ويعتبر في نفقته ونفقة عياله الوسط من غير تمييز ولا تقتير بحر أي الوسط من حال المجهود ولذا  
اعقبه بقوله من غير تمييز الخ لا ما بين نفقة الغنى والفقر فلا يرد ما في البحر من أن اعتبار الوسط في نفقة الزوجة  
خلاف المقتضى به واقتضى على اعتبار حالهما كما ساقى ان شاء الله تعالى اه لان المراد بالوسط هنا المعنى  
الثاني والمراد هنا الاول فأفهم (قوله لتقدم حق العبد) أي على حق الشرع لانه وانما بحق الشرع بل الحاجة  
العبد وعدم حاجة الشرع ألا ترى انه اذا اجتمعت الحدود وفيها حق العبد يبدأ بحق العبد لما قلنا ولانه ما من  
شيء الا والله تعالى فيه حق فلو تقدم حق الشرع عند الاجتماع بطل حقوق العباد كما في شرح الجامع الصغير  
لقاضي خان وأما قوله عليه الصلاة والسلام فدين الله أحق فالظاهر أنه أحق من جهة التعظيم لا من جهة التقديم  
ولذا قلنا لا يستقرض ليجب الا اذا قدر على الوفاء كما مر وكذا جاز قطع الصلاة وتأخيرها خوفاً على نفسه أو ماله  
أو نفس غيره أو ماله كخوف القابله على الراد وانخوف من ردى اعنى وخوف الراعى من الذئب وأمثال ذلك  
كانظار الضيف (قوله الى حين عودته) متعلق بقوله فضلاً أو بما لا بد منه لانه بمعنى ما يحتاجه أو نفقة  
أي فلا يشترط بقاء نفقة لما بعد عودته وهذا ظاهر الرواية (قوله مع أمن الطريق) أي وقت خروج أهل  
بلده وان كان مخيفاً في غيره بحر وقد مناعن الابواب انه من شروط وجوب الاداء وفي شرحه انه الاصح  
ورجحه في الفتح وروى عن الامام انه شرط وجوب فعل الاول بتبب الوصية به اذ اقامت قبل أمن الطريق اما  
بعده فتجب اتفاقاً بحر (قوله بغلبة السلامة) كذا اختاره الفقيه أبو الليث وعليه الاعتماد واختلف  
في سقوطه اذا لم يكن يذم من ركوب البحر فليل يسهل وقال الكرمانى ان كان الغالب فيه السلامة من موضع  
جرت العادة بركوبه يجب والا فلا وهو الاصح بحر قال في الفتح والذي يظهر أنه يعتبر مع غلبة السلامة عدم  
غلبة الخوف حتى لو غلب لوقوع التيب والغلبة من المحاربين مراراً أو سمعوا أن طائفة تعرضت للطريق ولها  
شوكه والناس يستضعفون انفسهم عنهم لا يجب وما اتى به الرازى من سقوطه عن أهل بغداد وقول الاسكاف  
في سنن سنن وثلاثين وستائة لا أقول انه فرض في زماننا وقول النجاشي ليس على أهل خراسان منذ كذا كذا  
سنة حج انما كان وقت غلبة التيب والخوف في الطريق ثم زال والله المنة (قوله على ما حققه الكمال) حيث  
قال وقول الصفار لا أرى الحج فرضاً منذ عشرين سنة من حين خرجت القرامطة لانه لا يتوصل اليه الا بارسائهم  
فتكون الطاعة سبب المعصية فيه نظر لان هذا لم يكن من شأنهم انما شأنهم استحلال قتل الانفس وأخذ  
الاموال وكذا يغلبون على أماكن يترصدون فيها الحجاج وقد هجموا عليهم مرة في مكة فقتلوا خلقاً في الحرم وقد  
سئل الكرخي عن لا يبيع خوفاً منهم فقال ما سالت البادية من الاسكات أى لا تخافونها القلة الماء وهيجان السهوم  
وهذا الجواب منه رجه الله تعالى وحمله انه رأى ان الغالب اندفاع شرهم عن الحاج وتبديده فلا ثم في مثله على

إلا أخذ على ما عرف من تقسيم الرشوة في كتاب القضاء اه فلهذا واعتضه ابن كمال باشا في شرحه على الهداية  
 بأن ما ذكر في القضاء ليس على إطلاقه بل فيما إذا كان المعطى مضطراً بأن لزمه الاعطاء ضرورة عن نفسه أو ماله  
 أما إذا كان بالالتزام منه فبالاعطاء أيضاً يأثم وما نحن فيه من هذا القبيل اه وأقره في النهر وأجاب السيد  
 أبو السعود بأنه هنا مضطر لاسقاط الفرض عن نفسه قلت ويؤيده ما يأتي عن الفتية والمجتبي فان المكس  
 والخفارة رشوة وتقتل ح عن الجبران الرشوة في مثل هذا جائزة ولم أر فيه فليراجع (قوله ان قتل بعض  
 الخجاج) أي في كل عام أو في غالب الاعوام وحينئذ فلا تكون السلامة غالبية اه ح قلت فيه نظر فان  
 غلبة السلامة ليس المراد بها الكل أحد بل للمجموع وهي لا تنفي الا بقتل الاكثر أو الكثير أما قتل النصوص  
 لبعض قليل من جمع كثير سيما إذا كان مقرباً بنفسه وخروجه من بينهم فالسلامة فيه غالبية نعم إذا كان القتل  
 بمجرأة القطار مع الخجاج فهو عذر إذا غلب الخوف لما مر عن الفتح من أنه يشترط عدم غلبة الخوف الخ على  
 انك قد سمعت آتفا جواب الكرخي في شأن القرامطة المستحلين لقتل الخجاج وأيضا فان ما يحصل من الموت  
 بقلة الماء وهيجان السموم أكثر مما يحصل بالقتل بأضعاف كثيرة فلو كان عذراً لزم أن لا يجب الحج الاعلى  
 القريب من مكة في أوقات خاصة مع أن الله تعالى أوجب على أهل الآفاق من كل فج عميق مع العلم بأن سفره  
 لا يتلو عما يكون في غيره من الاسفار من موت وقتل وسرقة فافهم (قوله من المكس والخفارة) المكس  
 ما يأخذه العشار والخفارة ما يأخذه الخفير وهو الجير ومنه ما يأخذه الاعراب في زماننا من الصر المعين من  
 جهة السلطان نصره الله تعالى لدفع شرهم (قوله والمعتدلا) وعليه الفتوى شرح الباب عن المتهاج  
 (قوله وعليه) أي على كون المعتد عدم كونه عذراً فيجيب الخ ح (قوله كافي مناسك الطرابلسي)  
 وعزاه في شرح الباب الى الكرماني (قوله ومع زوج أو محرم) هذا وقوله ومع عدم عدة عليها شرطان  
 مختصان بالمرأة فلذا قال لامرأة وما قبلها من الشروط مشتركة والمحرم من لا يجوز له مناسكتها على التأيد  
 بقراءة أو رضاع أو صهرية كافي التحفة وأدخل في الظهيرية بنت موطوءة من الزنا حيث يكون محرماً لها  
 وفيه دليل على ثبوتها بالوطئ الحرام وبما ثبت به حرمة المصاهرة كذا في الخاتمة ثم لكن قال في شرح الباب  
 ذكر قوام الدين شارح الهداية انه اذا كان محرماً بالزنا فلا تسافر معه عند بعضهم واليه ذهب القدوري  
 وبه تأخذ اه وهو الاحوط في الدين والابعد عن التهمة اه (قوله ولوعبد) راجع لكل من الزوج  
 والمحرم وقوله أو ذمتاً أو رضاعاً مختص بالمحرم كما لا يخفى ح طعن نقل السيد أبو السعود عن فتقات البرازية  
 لا تسافر بأخيها رضاعاً في زماننا اه أي لغلبة الفساد قلت ويؤيده كراهة الخلوة بها كاصرة الشابة فينبغي  
 استثناء الصورة الشابة هنا أيضاً لان السفر كالخلوة (قوله كافي الترجمنا) حيث قال وينبغي أن يشترط  
 في الزوج ما يشترط في المحرم وقد اشترط في المحرم العقل والبلوغ اه لكن كن على الشارح أن يؤخره عن قوله  
 عاقل وهذا البحث نقله القهستاني عن شرح الطحاوي ح (قوله والمراحم كبالغ) اعتراض بين التعوت  
 ح (قوله غير مجوسى) مختص بالمحرم اذ لا يصور في زوج الحاجة أن يكون مجوسياً ح (قوله  
 ولا فاسق) يعم الزوج والمحرم ح وقيد في شرح الباب بكونه ما جناً لا يبالى (قوله لعدم حفظهما)  
 لان المجوسى يمتحن عليه امنه لا عقاده حل نكاح محرمه والفاسق الذى لامرؤة له كذلك ولو زوجها وترك  
 المصنف تقييد المحرم بكونه مأموماً لا غناء ما ذكره عنه فافهم (قوله مع وجوب النفقة الخ) أي فيشترط  
 أن تكون قادرة على نفقتها ونفقة (قوله المحرمها) قيد به لانه لو خرج معها زوجها فلا نفقة له عليها بل هى لها  
 عليه النفقة وان لم يخرج معها فكذلك عند أبي يوسف وقال محمد لا نفقة لها لانها مانعة نفسها بنفعلها سراج  
 (قوله لانه مجوس عليها) أي حبس نفسه لاجلها ومن حبس نفسه لغيره فنفته عامه (قوله لامرأة)  
 متعلق بمحمد وفي صفة لزوج أو محرم أو متعلق بفرض (قوله حرة) مستدرك لان الكلام فيمن يجب عليه  
 الحج وقد مر اشراط الحرية فيه لكن اشار به الى أن ما استفيد من المقام من عدم جواز السفر للمرأة الا بزوج  
 أو محرم خاص بالحرة فيجوز للامة والمكاتبه والمذبة وأم الولد السفر بدونه كافي السراج لكن في شرح الباب  
 والفتوى على انه يكره في زماننا (قوله ولو مجوزاً) أي لا إطلاق النصوص بغير قال الشاعر  
 لكن سافطة في الحى لا قطة \* وكل كاسدة يومها لاسوق

وسبى آخر الكتاب ان قتل بعض  
 الخجاج عذر وهل ما يؤخذ في  
 الطريق من المكس والخفارة  
 عذر قولان والمعتدلا كافي الفتنة  
 والمجتبى وعليه فيجيب في  
 الفاضل عما لا بد منه القدرة  
 على المكس ونحوه كافي مناسك  
 الطرابلسي (د) مع (زوج أو محرم)  
 ولو عبد أو ذمتاً أو رضاعاً (بالغ)  
 قيد لهما كافي النهر بحثاً (عاقل  
 والمراحم كبالغ) جوهره (غير  
 مجوسى ولا فاسق) لعدم  
 حفظهما (مع) وجوب (النفقة)  
 لمحرمها (عليها) لانه مجوس عليها  
 (لامرأة) حرة ولو مجوزاً

(قوله في سفر) هو ثلاثة أيام ولياليها فيباح لها الخروج الى مادونه لحاجة غيره محرم بحر وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف كراهة خروجها وحدها مسيرة يوم واحد وينبغي أن يكون القموى عليه لنفساد الزمان شرح الباب ويؤيده حديث الصبيح لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم عليها وفي لفظ لمسلم مسيرة ليلة وفي لفظ يوم لكن قال في الفتح ثم اذا كان المذهب الاول فليس للزوجة منعها اذا كان ينهيا وبين مكة أقل من ثلاثة أيام (قوله قولان) هما مبنيان على أن وجود الزوج أو المحرم شرط وجوب أم شرط وجوب أداء والذي اختاره في الفتح انه مع الصحة وأمن الطريق شروط وجوب الأداء فيجب الايضاء ان منع المرض أو خوف الطريق أو لم يوجد زوج ولا محرم ويجب عليها التزوج عند فقده المحرم وعلى الاول لا يجب شيء من ذلك كما في البحر ح وفي التهر و صحيح الاول في البدائع ورجح الثاني في النهاية تعالى الثاني خان واختاره في الفتح اه قلت لكن جزم في الباب بأنه لا يجب عليها التزوج مع انه مشى على جعل المحرم أو الزوج شرط أداء ورجح غذا في الجوهره وابن امير حاج في المناسك كما قاله المصنف في منحه قال وجهه انه لا يحصل غرضها بالتزوج لان الزوج له أن يمنع من الخروج معها بعد أن يملكها ولا تقدر على الخلاص منه ورجعنا لو افقدتها ضرر منه بخلاف المحرم فانه ان وافقها أفقت عليه وان امتنع أمسكت نفقتها وترك الحج اه فانهم (قوله وليس عبدا محرم لها) أي ولو محبوبا أو خصيا لانه لا يحرم نكاحها عليه على التأييد بل مادام ملكها كالها (قوله وليس زوجها منعها) أي اذا كان معها محرم والا فلا منعها كما يمنعها عن غيرة الاسلام ولو واجبة بصنعها كالمندورة والتي أحرمت بها ففقتها وتخلت منها بعمرة فلا تقضيها الا بذنه وكذا لو دخلت مكة بعد مجاوزة المقامات غير محرمة لان حق الزوج لا تقدر على منعه بفعلها بل بإيجاب الله تعالى في حجة الاسلام رحى واذا منعها زوجها فيما يملكه نصير محصورة كما سيأتى في بابها ان شاء الله تعالى (قوله مع الكراهة) أي التحريمية للنهي في حديث الصبيح لا تسافر امرأة ثلاثا الا معها محرم زاد مسلم في روايه أو زوج ط (قوله ومع عدم عدة الخ) أي فلا يجب عليها الحج اذا وجدت كما في شرح الجمع والباب قال شارحه وهو مشعر بأنه شرط الوجوب وذكر ابن امير حاج انه شرط الاداء وهو الاظهر (قوله ابنة عدة كانت) أي سواء كانت عدة وفاة أو طلاق بائن أو رجعي ح (قوله المانعة من سفرها) أما الواقعة في السفر فان كان الطلاق رجعيا لا يفارقها زوجها أو بائنا فان كلن الى كل من يلدها ومكة أقل من مدة السفر فتخرجت أو الى أحدهما مسافرون الا تخرجين أن تصريا الى الآخر أو كل منهما مسافران كانت في مصر قرت فيه الى أن تنقضي عدتها ولا تخرج وان وجدت محرما خلافا لهما وان كانت في قرية أو مفازة لا تأمن على نفسها فلهما أن تنقضي الى موضع أمن ولا تخرج منه حتى تنقضي عدتها وان وجدت محرما عنده خلافا لهما كذا في فتح القدير (قوله وقت) ظرف متعلق بمحذوف خبر العبرة أي بانه وقت خروج أهل بلدها ولو قبل أشهر الحج لبعده المسافة ط (قوله وكذا سائر الشرائط) أي يعتبر وجودها في ذلك الوقت (تتمه) ذكر صاحب الباب في منسكه الكبير ان من الشرائط امكان السير وهو أن يبقى وقت يمكنه الذهاب فيه الى الحج على السير المعتاد فان احتاج الى أن يقطع كل يوم اوق في بعض الايام أكثر من مرحلة لا يجب الحج اه وذكر شارح الباب ان منها أن يتمكن من أداء المكتوبات في أوقاتها قال الكرماني لانه لا يليق بالحكمة ايجاب فرض على وجه يفوت به فرض آخر اه وتعامه هناك (قوله فلو أحرم صبي الخ) تفرع على اشتراط البلوغ والحرية (قوله أو أحرم عنه أبوه) المراد من كان اقرب اليه بالنسب فلو اجتمع والد وأخ يحرم الوالد كما في الخاتمة والظاهر انه شرط الاولوية لباب وشرحه (قوله وينبغي الخ) قال في الباب وشرحه وينبغي لوليه أن ينجبه من محظورات الاحرام كليس الخيط والطيب وان ارتكبها الصبي لاشي عليه ما (قوله وظاهره) أي ظاهر قول المبسوط أو أحرم عنه أبوه باعادة الضمير الى الصبي العاقل لكن تأتله مع قول الباب وكل ما قدر للصبي عليه بنفسه لا يجوز فيه النيابة اه وكذا ما في جامع الاستروشنى عن الذخيرة قال محمد في الاصل والصبي الذي يحج له أبوه يقضى المناسك ويرى الجمار وأنه على وجهين الاول اذا كان صيا لا يعقل الاداء بنفسه وفي هذا الوجه اذا أحرم عنه أبوه جاز وان كان يعقل الاداء بنفسه يقضى المناسك كما يفعل مثل ما يفعله البالغ اه فهو كالصريح في أن احرامه عنه انما يصح اذا كان لا يعقل

(في سفر) وحل بلزمتها التزوج قولان وليس عبدا محرم لها وليس زوجها منعها عن حجة الاسلام ولو جرت بلا محرم جاز مع الكراهة (و) مع (عدم عدة على مطلقا) أي عدة كانت ابن ملك (والعبرة لتزوجها) أي العدة المانعة من سفرها (وقت خروج أهل بلدها) وكذا سائر الشروط بحر فلو أحرم صبي عاقل أو أحرم عنه أبوه صار محرما وينبغي أن يجزئه قبله ويلبسه ازارا ورداء مبسوط وظاهره ان احرامه عنه مع عقله صحيح فمع عدمه أولى (فبلغ أو بعد فتق)



(قوله قبل الوقوف) وكذا بعده بالاولى وهو راجع لقوله بلغ وعق (قوله لانعقاده نفلا) وكان القياس  
 أن يصح فرضا لوقوف حجة الاسلام حال وقوفه لان الاحرام شرط كإباحة الصبي اذا تظاهر ثم بلغ فانه يصح أداء  
 فرضه تلك الطهارة الآن الاحرام له شبه بالركن لاشتماله على النية بحيث لم يعد له يصح كلو شرع في صلاة ثم بلغ  
 بالسنة فان جدد احرامها فونى بها الفرض يقع عنه والا فلا شرح اللباب (قوله فلو جدد الخ) بأن يرجع  
 الى مقتات من المواقيت ويجدد التلبية بالحج كما في شرح الملتقى قلت والظاهر أن الرجوع ليس بلام لان انشاء  
 الاحرام من الميقات واجب فقط كإيأى ط (قوله قبل وقوفه بعرفة) قيل عبارة البتة ولو أحرم الصبي  
 أو المجنون أو الكافر ثم بلغ أو أفاق ووقت الحج باق فان جددوا الاحرام يجوز لهم عن حجة الاسلام اه ومقتضاه  
 أن المراد بما قبل الوقوف قبل فوث وقته كما عبر به مثلا على القارى في شرحه على الوقاية والباب لكن نقل  
 القاضي عندي في شرحه على الباب عن شيخه العلامة الشيخ حسن العجمي المكي أن المراد به الكسوة بعرفة  
 حتى لو وقف بها بعد الزوال لحظة فبأنه ليس له التجديد وان بقى وقت الوقوف وأبدى الشيخ عبد الله العفيف  
 في شرح منتهى بكوله صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة ساعة من ليل أو نهار فقد تم حجه وقال وقد وقع  
 الاختلاف في هذه المسألة في زماننا منهم من أفتى بحجة تجديده الاحرام بعد ابتداء الوقوف ومنهم من أفتى  
 بعدمها ولم يفرقها انصا صريحا اه ملخصا قلت وظاهر قول المصنف تعالى الدر قبل وقوفه أن المراد حقيقة  
 الوقوف لا وقته فهو مؤيد لكلام العجمي (قوله لم يجزه) أى عن حجة الاسلام ط (قوله لانعقاده)  
 أى احرام العبد نفلا لازما فلا يمكنه الخروج عنه بجر ط (قوله بخلاف الصبي) لان احرامه غير لازم  
 لعدم أهلية اللزوم عليه وإذا الواحصر وتحلل لادم عليه ولا قضاء ولا اجزاء عليه لارتكاب المنظورات ففتح  
 (قوله والكافر) أى لو أحرم فأسلم فجدد الاحرام لحجة الاسلام أجراه لعدم انعقاد احرامه الاول لعدم  
 الاهلية ط عن البدائع (قوله والمجنون) أى لو أحرم عنه ولبه ثم أفاق فجدد الاحرام قبل الوقوف  
 اجزأه عن حجة الاسلام شرح اللباب وفي الذخيرة قال في الاصل وكل جواب عرقته في الصبي يحرم عنه الاب  
 فهو الجواب في المجنون اه وفي اللؤلؤ الجية قبيل الاحصار وكذا الصبي يحج به أبوه وكذا المجنون يقضى  
 المناسك ويرجى الجار لان احرام الاب عنهما واما عجزان كاحرامهما بنفسهما اه وفي شرح المقدسي  
 عن البحر العميق لا يجز على مجنون مسلم ولا يصح منه اذا حج بنفسه ولكن يحرم عنه ولبه اه فهذه النقول  
 صريحة في أن المجنون يحرم عنه ولبه كالصبي وبه اندفع ما في البحر من قوله كيف يتصور احرام المجنون بنفسه  
 وكون ولبه أحرم عنه يحتاج الى نقل صريح يفيد أنه كالصبي اه (قوله فرضه) عبره ليشمل الشرط  
 والركن ط (قوله الاحرام) هو النية والتلبية أو ما يقوم مقامهما أى مقام التلبية من الذكر أو تقلد  
 البدن مع السوق لباب وشرحه (قوله وهو شرط ابتداء) حتى صح تقديمه على أشهر الحج وان كره كإسباى  
 ح (قوله حتى لم يجز الخ) تفريع على شبهه بالركن يعنى أن فاق الحجة لا يجوز له استدانة الاحرام بل عليه  
 التحلل بعرفة والقضاء من قابل كإيأى ولو كان شرطاً محضاً لحازت الاستدانة اه ح ويتفرع عليه أيضا ما في  
 شرح اللباب من انه لو أحرم ثم ارتد والعياذ بالله تعالى بطل احرامه والا فالردة لا تبطل الشرط الحقيقي  
 كالطهارة للصلاة اه وكذا ما قد سناه من اشتراط النية فيه والشرط المحض لا يحتاج الى نية وكذا ما مر من  
 عدم سقوط الفرض عن صبي أو عبد أحرم فبلغ أو عتق ما لم يجتده الصبي (قوله يقضى من قابل) أى  
 بهذا الاحرام السابق المستدام ط (قوله في أرائه) وهو من زوال يوم عرفة الى قبيل طلوع فجر النحر ط  
 (قوله ومعظم طواف الزيارة) وهو أربعة أشواط وباقيه واجب كإيأى ط (قوله وهما ركان) يشك  
 عليه ما قالوا ان المأمور بالحج اذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة فانه يكون مجزأ بخلاف ما اذا رجع  
 قبله فانه لا وجود للحج الا بوجود ركنيه ولم يوجد فابتنى أن لا يجزى الامر سواء مات المأمور أو رجع بجر  
 قال العلامة المقدسي يمكن الجواب بأن الموت من قبل من له الحق وقد أفتى بوجبه وقد ورد الحج عرفة بخلاف  
 من رجع اه وأما الحاج عن نفسه فسنذكر عن اللباب انه اذا أوصى بإتمام الحج تجب بدنه تأمل (تنبيه) في  
 من فرائض الحج نية الطواف والترتيب بين الفرائض الاحرام ثم الوقوف ثم الطواف وأداء كل فرض في وقته  
 فالوقوف من زوال عرفة الى فجر النحر والطواف بعده الى آخر العسر ومكانه أى من أرض عرفات للوقوف

قبل الوقوف (فنى) كل  
 على احرامه (لم يسقط فرضهما)  
 لانعقاده نفلا (فلو جدد  
 الصبي الاحرام قبل وقوفه  
 بعرفة ونوى حجة الاسلام اجزأه  
 ولو فعل) العبد (المعنى ذلك)  
 التجديد المذكور (لم يجزه)  
 لانعقاده لازما بخلاف الصبي  
 والكافر والمجنون (و) الحج  
 (فرضه) ثلاثة (الاحرام) وهو  
 شرط ابتداء وله حكم الركن  
 انتهاء حتى لم يجز لفائت الحج  
 استدائمه ليقضى به من قابل  
 (والوقوف بعرفة) في أوائله  
 سميت به لان آدم وحواء تعارفا  
 فيها (و) معظم (طواف الزيارة)  
 وهما ركان

مطلب  
 في فروض الحج وواجباته

ونفس المجد للطواف وألحق به ترك الجماع قبل الوقوف لباب وشرحه (قوله وواجبه) اسم جنس  
 مضاف فيم وسيأتي حكم الواجب (قوله ينف وعشرون) أي اثنان وعشرون هنا بما زاده الشارح  
 أو أربعة وعشرون ان اعتبر الاخير وهو المخطور ثلاثة وأوصلها في الباب الى خمسة وثلاثين فزاد احد عشر  
 أخرجه الرقوف بعرفة جزء من الليل ومتابعة الامام في الافاضة أي بأن لا يخرج من أرض عرفة الا بعد  
 شروع الامام في الافاضة وتأخير المغرب والعشاء الى المزدلفة والاتباع بما زاد على الاكثر في طواف الزيارة  
 قبل وبيتوته جزء من الليل فيها وعدم تأخير رمي كل يوم الى ثمانية وري القارن والمتتبع قبل الذبح والهدي عليهما  
 وذبحهما قبل الحلق وفي أيام النحر قبل وطواف القدوم اه قلت لكن واجبات الحج في الحقيقة خمسة الاول  
 المذكورة في المتن والذبح أما الباقي فهي واجبات له بواسطة لانها واجبات الطواف ونحوه (قوله وقوف  
 جمع) ينتج فسكون أي الوقوف فيه ولوساعة بعد الفجر كما في شرح الباب (قوله سميت بذلك) أي يجمع  
 وبمزدلفة فقد يشار بها الى ما فوق الواحد كقوله تعالى عوان بين ذلك فافهم (قوله لكل من حج) أي آفاقها  
 أو غيره قارناً ومتبعاً أو مفرداً وهو راجع لجميع ما قبله وانما ذكره ثلاثاً وهو رجوع قوله لا قافى الى الجميع  
 والافتيك من الواجبات الآتية لكل من حج (قوله وطواف الصدر) بفحشيتين بمعنى الرجوع ومنه قوله  
 تعالى يومئذ يصدر الناس اشتاتاً ولابد يسمى طواف الوداع بفتح الراء وتكسر الواو دعت البيت شرح الباب  
 نقول الشارح أي الوداع على حذف مضاف أي طواف الوداع فهو تفسير لطواف الصدر لا تفسير للصدر  
 الا باعتبار الزوم لان الوداع بمعنى الترك لازم للصدر بمعنى الرجوع تأمل (قوله لا قافى) اعترض النووي  
 في التهذيب على الفقهاء في ذلك بأن الآفاق النواحي واحدة أفق بضعتين وباسكان الفاء والنسبة اليه افق لان  
 الجمع اذا لم يسم به فالنسبة الى واحدة وأجاب في كشف الكشاف بأنه صحيح لانه أريد به الخارج أي خارج  
 المواقيت فكان بمنزلة الانصارى وعمامة في شرح ابن كمال والقهستاني (قوله غير الحائض) لان الحائض  
 يسقط عنها كإسباقي (قوله والحلق أو التقصير) أي أحدهما والحلق أفضل للرجل وفيه ان هذا شرط  
 للخروج من الاحرام والشرط لا يكون الا فرضاً وأجاب في شرح الباب بأن وجوبه من حيث ايقاعه في الوقت  
 المشروع وهو ما بعد الرمي في الحج وبعد السعي في العمرة قلت وفيه ان هذا واجب آخر سبباً فالاحسن  
 الجواب بأنه لا يلزم من توقف الخروج من الاحرام عليه أن يكون فرضاً قطعياً بقدر يكون واجباً كتوقف  
 الخروج الواجب من الصلاة على واجب السلام تأمل ثم رأيت في الفتح قال ان الحلق عند الشافعي غير واجب  
 وهو عندنا واجب لان التحلل الواجب لا يكون الا به ثم قال بعد كلام غير أن هذا التأويل ظني فثبت به  
 الوجوب لا القطع (قوله من الميقات) يشمل الحرم للمكي ونحوه كمتنع لم يسق الهدى ط والتقييده  
 لا احتراز عما بعده والافيجوز قبله بل هو أفضل بشرطه كما في شرح الباب (قوله الى الغروب) لم يقل من  
 الزوال لان ابتداءه من الزوال غير واجب وانما الواجب أن يمتد بعد تحققه مطلقاً الى الغروب كما أفاده في شرح  
 الباب (قوله ان وقف نهرا) أما اذا وقف ليلاً فلا واجب في حقه حتى لو وقف ساعة لا يلزمه شيء كما في شرح  
 الباب نعم يكون تاركاً واجب الوقوف نهراً الى الغروب (قوله على الاشبه) ذكر في المطلب الفائق شرح  
 الكثر أن الاصح انه شرط لكن ظاهر الرواية انه سنة يكره تركها وعليه عامة المشايخ وصححه في الباب وذكر  
 ابن الهمام انه لو قيل انه واجب لا يبعد لان المواظبة من غير ترك مرة دليل الوجوب اه وبه صرح في المنهاج  
 عن الرجز وهو الاشبه والاعدل فينبغي أن يكون عليه المعقول اه من شرح الباب (قوله والتيامن فيه)  
 وهو أخذ الطائف عن يمين نفسه وجهه أليست عن يساره لباب (قوله في الاصح) صرح به الجمهور وقيل  
 انه سنة وقيل فرض شرح الباب (قوله والمشي فيه الخ) فلو تركه بلا عذر أعاده والا فعليه دم لان المشي  
 واجب عندنا على هذا قصر المشايخ وهو كلام محمد ومافي الثانية من انه أفضل تساهل أو شمول على النافذة  
 لا يقال بل ينبغي في النافذة أن يجب صدقة لانه اذا شرع فيه وجب فوجب المشي لان الفرض أن شرعه  
 لم يكن بصفة المشي والشرع انما يوجب ما شرع فيه كذا في الفتح (قوله لزم ماشياً) قال صاحب الباب  
 في منهك الكبير ثم ان طافه زحفاً أعاده كذا في الاصل وذكر القاضى في شرح مختصر الطحاوى انه يجوز  
 لانه أدى ما وجب على نفسه وعمامة في شرح الباب (قوله فشيء أفضل) أشار الى أن الزحف يبيز به

(وواجبه) ينف وعشرون  
 (وقوف جمع) وهو المزدلفة  
 سميت بذلك لان آدم اجتمع  
 بجواء وازدلف اليها أي دنا  
 (والسعي) وعند الائمة الثلاثة  
 هو ركن (بين الصفا) سعى به لانه  
 جلس عليه آدم صفوة الله  
 (والمروة) لانه جلس عليها امرأة  
 وهي حواء ولذا أنت (ورمى  
 الجمار) اكل من حج (وطواف  
 الصدر) أي الوداع (لا قافى)  
 غير الحائض (والحلق أو التقصير  
 وانشاء الاحرام من الميقات  
 ومدة الوقوف بعرفة الى الغروب)  
 ان وقف نهرا (والبدء بالطواف  
 من الحجر الاسود) على الاشبه  
 لمواظبته عليه عليه الصلاة والسلام  
 وقبل فرض وقيل سنة (والتيامن  
 فيه) أي في الطواف في الاصح  
 (والمشي فيه لمن ليس له عذر)  
 ينعى منه ولو نذر طوافاً زحفاً لزمه  
 ماشياً ولو شرع متفلاً زحفاً شيه  
 افضل

ولادى عليه لكن يحتاج الى الفرق بين وجوبه بالشروع ووجوبه بالندى على رواية الاصل ولعله ان الايجاب  
 بالقول أقوى منه بالفعل فيجب بالقول كما لا خلاف ~~يكون ندرا~~ بجمعة كما لو نذر اعتكافا بدون صوم لمسه به  
 وبلغه وصنفه بالتقصان والواجب بالشروع هو ما شرع فيه وقد شرع فيه زحفا فلا يجب عليه غيره والاوجب  
 بغير موجب تأمل (قوله من النجاسة الحكيمة) أى الحدث الاكبر والاصغر وان اختلفا في الاثم والكفارة  
 (قوله على المذهب) وهو الصحيح وقال ابن شجاع انها سنة شرح الباب للآتارى (قوله من ثوب) الاولى  
 لثوب أو في ثوب ط (قوله ومكان طواف) لم يقل في شرح الباب التصريح بالقول بوجوبه وانما قال  
 واماطهارة المكان فذكر العز ابن جماعة عن صاحب الغاية انه لو كان في مكان طوافه نجاسة لا يسلطوانه  
 وهذا يفيد ثبوت الشرط والفرضية واحتمال ثبوت الوجوب والسنة اه (قوله والاكثر على انه) أى هذا  
 النوع من الطهارة في الثوب والبدن سنة مؤكدة شرح الباب بل قال في الفتح وما في بعض الكتب من ان  
 نجاسة الثوب كله يجب الدم لأصله في الرواية اه وفي البدائع انه سنة في طواف وعلى ثوبه نجاسة أكثر  
 من الدرهم لا يلزمه شيء بل يكره لادخال النجاسة المسجد اه (قوله وسائر العورة فيه) أى في الطواف  
 وقائدة عده واجبا هنا مع انه فرض مطلقا لزوم الدم به كما عده من سنن الخطبة في الجمعة بمعنى انه لا يلزم بتركه  
 فسادها والافالسنة تبين الفرض لعدم الاثم بتركها ستر هذا ما ظهر لي وقد مناه في الجمعة (قوله فاكثر)  
 أى من الربع فلو أقل لا يمنع ويجمع المتفرق لباب (قوله كافي الصلاة) أى كما هو القدر المانع في الصلاة  
 (قوله يجب الدم) أى ان لم يعدمه والاسقط وهذا في الطواف الواجب والنجس المصدق (قوله في الاصح)  
 بمقابلة ما قاله الكرماني انه يعتد به لكنه يكره ترك السنة وتسحب إعادة ذلك الشوط لتكون البداية على وجه  
 السنة ومشى في الباب على انه شرط لصحة السعي فعدم الاعتماد بالشوط الاول يتفرع عليه وعلى القول  
 بالوجوب لان المراد بعدم الاعتداد به لزوم اعادته أو لزوم الجزاء على تقدير عدمها وانما الفرق من حيث انه اذا  
 لم يعد الشوط الاول يلزمه الجزاء لترك السعي على القول بالشرطية لانه لا صحة للشرط بدون شرطه ولترك  
 الشوط الاول على القول بالوجوب الذي هو الاعمال المختار من حيث الدليل كما في شرح الباب وقد يقال  
 انه اذا لم يعتد بالاول حصل البداية بالصف الثاني فقد وجد الشرط ولا يتصور تركه وانما يكون تاركا لآخر  
 الاشواط الا اذا أعاد الاول وكون ذلك شرطا لا ينافي الوجوب اذ لا يلزم من كون الشيء شرطا لآخر توقف  
 عليه صحته أن يكون ذلك الشيء فرضا كما عده مناه في الحلق خلافا لمافهمه في شرح الباب هنا وفي الحلق ولو  
 كان فرضا لم فرضية السعي أو فرضية بعضه ووجوب باقيه مع انه كله واجب يجبر بدمه وحيث عده تعيين القول  
 بالوجوب اذ لا ثمرة تظهر على القول بالشرطية كما نص عليه في المناسك ~~كبيره وان استغريه~~ القاري في شرح  
 الباب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله كماثر) أى في الطواف (قوله قيل نعم) ضعفه هنا وان جزم به  
 في شرحه على الملتقى لانه جزم بخلافه صاحب الباب فقال ولا يختص أى هذه الصلاة بزمان ولا يمكن أى باعتبار  
 الجوارز والصحة ولا تفوت أى الا بالمولوت ولو تركها لم يجبر بدمه أى انه لا يجب عليه الايصاء بالكفارة وذكر  
 شارحه أن المسألة خلافية في البحر العميق لا يجب الدم وفي الجوهرية والجر الزاخر يجب وفي بعض المناسك  
 الاكثر على انه لا يجب وبه قال الشافعية وقيل يلزم (قوله والترتيب الا في بيانه الخ) أى في باب الجنائيات  
 حيث قال هناك يجب في يوم النحر أربعة أشياء الرمي ثم الذبح لغير المفرد ثم الحلق ثم الطواف ~~ممكن~~ لاشئ على  
 من طاف قبل الرمي والحلق نعم يكره لباب كما لاشئ على المفرد الا اذا حلق قبل الرمي لان ذبحه لا يجب اه وبه  
 علم انه كان ينبغي للمصنف هنا تقديم الذبح على الحلق في الذكر لوافق ما بينه من الترتيب في نفس الامر وان  
 الطواف لا يلزم تقديمه على الذبح أيضا لانه اذا جاز تقديمه على الرمي المتقدم على الذبح جاز تقديمه على الذبح  
 بالاولى كما قاله ح والحاصل ان الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة ولذا لم يذكره هنا وانما يجب ترتيب  
 الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق ~~ممكن~~ المفرد لا ذبح عليه فبقية الترتيب بين الرمي والحلق (قوله في يوم)  
 تقدم في الاعتكاف ان الليالي تتبع الايام في المناسك (قوله وراء الحطيم) لان بعضه من البيت كما يأتي بيانه  
 (قوله وكون السعي بعد طوافه متديه) وهو أن يكون أربعين أشواط فأكثر سواء طافه طاهرا  
 أو محدثا أو جنبا واعادة الطواف بهذا السعي فيما اذا فعله محدثا أو جنبا لغير التقصان لا لانتفاخ الاول ح

(والطهارة فيه) من النجاسة  
 الحكيمة على المذهب  
 قيل والحقيقة من ثوب وبدن  
 ومكان طواف والاكثر على انه  
 سنة مؤكدة كما في شرح لباب  
 المناسك (وسر العورة) فيه  
 ويكشف ربيع العضو فأكثر  
 كما في الصلاة يجب الدم (وبدء  
 السعي بين الصفا والمروة من  
 الصفا) ولابد بالمروة لا يعتد  
 بالشوط الاول في الاصح (والشي  
 فيه) في السعي (لمن ليس له عذر)  
 كماثر (ويجى الشاة للبقارن  
 والمتنح وصلاة ركعتين لكل  
 اسبوع) من أى طواف كان فلو  
 تركها هل عليه دم قيل نعم  
 فيوصيه (والترتيب الا في)  
 بيانه (بين الرمي والحلق والذبح  
 يوم النحر) وأما الترتيب بين  
 الطواف وبين الرمي والحلق فسنة  
 فلو طاف قبل الرمي والحلق لاشئ  
 عليه ويكره لباب وسجيء أن المفرد  
 لا ذبح عليه وسحققه (وقفل  
 طواف الاقاضة) أى الزيارة  
 (في) يوم من (أيام النحر) ومن  
 الواجبات كون الطواف وراء  
 الحطيم وكون السعي بعد طواف  
 معتديه

عن الجرم أن يكون هذا واجبا لا يشاق في الباب من عدة شرط الصحة السعي كما علمت سابقا (قوله بالمكان) أي الحرم ولو في غير معنى والزمان أي أيام النحر وهذا في المباح وأما المعقر فلا يحرقت حلقه بالزمان كما سئل في الجنائيات (قوله وترك المظفور) قال في شرح الباب فيه أن الإجماع عن المحرمات فرض وإنما الواجب هو الاجتناب عن المنكروحات التحريمية كحقيقته ابن الهمام الآن فعل المظورات وترك الواجبات لما اشترى كافي لزوم الجزاء ألحق بها في هذا المعنى (قوله كاجتماع بعد الوقوف الخ) تمثيل للمحظورات وقيد بما بعد الوقوف لأنه قبله مفسد والمراد هنا غير المفسد تأمل (قوله والضايط الخ) لما لم يستوف الواجبات كما علمت من الباب ذكر هذا الضابط وإن يفيد بعكس القضية حكم الواجب لكنها تنعكس عكسا منطقيا لا لغويا فيقال بعض ما هو واجب يجب بتركه دم لا بكل ما هو واجب لأن ركعتي الطواف لا يجب بتركه الدم وكذا ترك الواجب بعذر على ما سيذكر في أول الجنائيات لكن في الأول خلاف تقدم فلي القول بوجود الدم فيه مع تقييد الترتيل بلا عذر يصح العكس كلما (قوله وغيرها الخ) فيه أنه لم يستوف الواجبات وإن كان مراده أن غير الفرائض والواجبات سنن وآداب غير مفيدة (قوله كأن يتوسع في النفقة الخ) أفاد بالكاف أنه بقي منها أشياء لم يذكرها لأنها سألني كطواف القدوم لا قافي والابتداء من الحجر الأسود على أحد الأقوال والخطب الثلاث والخروج يوم التروية وغيرها مما سيجعل (قوله وعلى صون لسانه) أي من المباح والمنكروه تنزيها والافه هو واجب (قوله وليستأذن أبو به الخ) أي إذا لم يكونا محتاجين إليه والافكير وكذا يصح بلا إذن دأته وكفيله والظاهر أنها تحريمية لا إطلاق قسم الكراهة ويدل عليه قوله فيما ترفي بمثله للجم المكره كالجم بلا إذن مما يجب استئذانه فلا ينبغي عنه ذلك من السنن والآداب (قوله بفتح الشاف وتكسر) أي مع سكون المعين وحكي القمع مع كسر العين (قوله وتفتح) عزاه الشيخ اسماعيل إلى تحرير الامام النووي وقال خلافا لما في شرح الشنقي من أنه لم يسمع إلا التكسر (قوله وعند الشافعي ليس منها يوم النحر) هو رواية عن أبي يوسف أيضا كما في النهر وغيره وظاهر المتن يوافقه لأنه ذكر العدد فكان المراد عشر ليال لكن إذا حذف التمييز جاز التذكير فيكون المعنى عشرة أيام أفاده ح عن القهستاني وقيل إن العشر اسم لهذه الأيام العشرة فليس المراد به اسم العدد حتى يعتبر فيه التذكير مع المؤنث والعكس تأمل (قوله ذوا الحجة كله) مبتدأ محذوف الخبر تقديره منها ح (قوله عملا بالآية) أي قوله تعالى الحج أشهر معلومات (قوله قلنا اسم الجمع الخ) الأضافة بيانية أي اسم هو جمع والموافق أشهر صبغة جمع حقيقة وهذا أحد جوابين للزحمتي حاصله أنه يجوز في إطلاق صبغة الجمع على ما فوق المولود لعلاقة معنى الاجتماع والتعدد ثانيهما أن التجوز في جعل بعض الشهر شهرا فالأشهر على الحقيقة واعتراض الأول بأن فيه إخراج العشر عن الإرادة لخروجه عن الشهرين وأجيب بأنه داخل فيما فوق الواحد وهذا كله على تقدير الحج ذوا شهر أم على تقدير الحج في الشهر فلا حاجة إلى التجوز لأن الظرفية لا تقتضي الاستعجاب لكن بين المراد الحديث الواردة في تفسير الآية بأنها شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة (قوله وفائدة التأنيث الخ) جواب عن اشكال تقريره أن التوقيت بهذا اعتبر للقوات أي أن أفعال الحج لو آخرت عن هذا الوقت يفوت الحج لقوته بتأخير الوقوف عن طلوع فجر العاشر يلزم أن لا يصح الطواف الركن بعده وإن خصص القوات بشوت معظم أركانه وهو الوقوف يلزم أن لا يكون العاشر منها كما هو رواية عن أبي يوسف وإن اعتبر التوقيت المذكور لاداء الأركان في الجملة يلزم أن يكون ثاني النحر وثالثه منها لجواز الطواف فيه ما وأجاب الشارح تعالى للحر وغيره بما يفيد اختيار الأخير وذلك بأن فائدة أن شأ من أفعال الحج لا يجوز إلا فيها حتى لو صام المتع أو القارن ثلاثة أيام قبل أشهر الحج لا يجوز وكذا السعي عقب طواف القدوم لا يقع عن سعي الحج إلا فيها حتى لو فعله في رمضان لم يجوز ولو اشتبه عليهم يوم عرفة فوقوا فاذا أخر يوم النحر جاز لوقوعه في زمانه ولو ظهر أنه الحادي عشر لم يجز كما في الباب وغيره قال القهستاني ولا يشافه أجزاء الأحرام قبلها ولا أجزاء الرمي والحلق وطواف الزيارة وغيرها بعد ما لأن ذلك محرم فيه اه قلت فيه نظر لأن طواف الزيارة يجوز في يومين بعد عشر ذي الحجة كما علمت وإن كان في أوله أفضل فالمناسب الجواب عن الاشكال بأن فائدة التوقيت ابتداء عدم جواز الأفعال قبله وانتهاء القوات بفوت معظم أركانه وهو الوقوف ولا يلزم خروج اليوم العاشر لما علمت من

وتوقيت الحلق بالمكان والزمان وترك المظفور كالجماع بعد الوقوف وليس الخط ونغطة الرأس والوجه والضايط أن كل ما يجب بتركه دم فهو واجب صرح به في المتن وسبغ في الجنائيات (وغيرها سنن وآداب) كأن يتوسع في النفقة ويحافظ على الطهارة وعلى صون لسانه ويستأذن أبويه ودأته وكفيله ويؤذع المسجد بركعتين ومعارفه ويستهلم ويستدعى هم ويتصدق بشي عند خروجه ويخرج يوم الخميس فيه خرج عليه السلام في حجة الوداع أو الاثنين أو الجمعة بعد التوبة والاستخارة أي في أنه حل يشتري أو يكتري وهل يسافر بز أو يجز أو هل يرافق فلانا أولا لأن الاستخارة في الواجب والمنكروه لا محل لها ونعما في النهر) وأشهره شوال وذو القعدة بفتح القاف وتكسر (وعشر ذي الحجة) بكسر الحاء وتفتح وعند الشافعي ليس منها يوم النحر وعند مالك ذي الحجة كله عملا بالآية قلنا اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد وفائدة التأنيث أنه لو فعل شيئا من أفعال الحج خارجها لا يجزيه

جواز فيه عند الاشتباه بخلاف الحادى عشر هذا ما ظهر لى فانهم (قوله وانه يكره الاحرام الخ) عطف على قوله انه لو فعل وهو ظاهر فى انه أراد بانفعال الحج غير الاحرام فلا ينافى اجزاء الاحرام مع الكراهة فقوله لا يجوز به واقع فى محذور فانهم نعم فى كون الكراهة فائدة التوقيت خفاء ولعل وجهه كون الاحرام شبيها بالركن تأمل (قوله قبلها) افاد انه لو اُحرِمَ فيها الحج ولو لعام قابل لا يكره وانما قال فى الذخيرة لا يكره الاحرام بالحج يوم النحر ويكره قبل اشهر الحج قال فى النهر وينبغى أن يكون مكرها حيث لم يأمن على نفسه وان كان فى أشهر الحج (قوله لشبه الركن) عليه اقله يكره أى ولو كان ركنا حقيقة لم يصح قبلها فاذا كان شبيها به كره قبلها لشبهه وقريبه من عدم الكراهة بجز (قوله كما مر) أى عند قوله فرضية الاحرام (قوله واطلاقها) أى الكراهة يفيد التحريم وبه قيدها القهستانى ونقل عن التحفة الاجماع على الكراهة وبه صرح فى البحر من غير تفصيل بين خوف الوقوع فى محذور أو لا قال ومن فصل كصاحب الظهيرية قياسا على المقتبات الميكاني فقد اخطأ لكن نقل القهستانى أيضا عن المحط التفصيل ثم قال وفى النظم عنه انه يكره الا عند أبي يوسف (قوله والعمره فى العمر مرة سنة مؤكدة) أى اذا أتى بها مرة فقد أقام السنة غير مقيدة بوقت غير ما نسب التى عنها فيه الا انها فى رمضان أفضل هذا اذا أفرد بها فلا ينافى ان القرآن أفضل لأن ذلك امر يرجع الى الحج لا العمره فالجواب ان من أراد الاتيان بالعمره على وجه أفضل فيه فبأن يقرن معه عمره فتح فلا يكره الا كبر من اخلاف المالك بل يستحب على ما عليه الجمهور وقد قيل سبع اسابيع من الاطوفة كعمره شرح الباب (قوله وصح فى الجوهره وجوبها) قال فى البحر واختاره فى البدائع وقال انه مذهب اصحابنا ومنهم من اطلق اسم السنة وهذا لا ينافى الوجوب اه والتاخر من الرواية السنه فان محمد انص على ان العمره تطوع اه وما الى ذلك فى الفتح وقال بعد سوق الأدلة تعارض مقتضيات الوجوب والنفل فلا تثبت ويبقى محذور دفعه عليه الصلاة والسلام واصحابه والتابعين وذلك يوجب السنة فقلنا بها (قوله قلنا للمأمور الخ) جواب عن سؤال مقدرا ورده فى غاية البيان دللنا على الوجوب ثم أجاب عنه بما ذكره الشارح ثم هذا مبنى على ان المراد بالقيام تيمم ذاتها أى تيمم أفعالها ما اذا اريد به الكمال الوصف وعليه ما نقله فى البحر من ان العجاية فيميرت الاتمام بان يحرم بها من دورة أهلها ومن الاماكن القاصية فلا حاجة الى الجواب للاتفاق على ان الاتمام بهذا المعنى غير واجب فالامر فيه للذهب اجابا فلا يدل على وجوب العمره فانهم (قوله وحلق أو تقصير) لم يذكره المصنف لانه محلل مخرج منها بجز (قوله وغيرهما واجب أراد بالغريم من المذنب كورات هنا وذلك أقل أشواط للطواف والسعى والحلق أو التقصير والافلاس من محرمات من غير المذنب كور هنا فانهم واثار بقوله هو المختار الى ما فى التحفة حيث جعل السعى ركنا كاطواف قال فى شرح الباب وهو غير مشهور فى المذهب (قوله ويفعل فيها كفضل الحاج) قال فى الباب واجام احرامها كاحرام الحج من جميع الوجوه وكذا حكمهم فرائضها واجباتها وسننها ومحرماتها ومفسدها ومكرها مما واحصاها وجعلها أى بين عمرتين واثافتها أى الى غيرها فى النية ورفضها حكمها فى الحج وهي لا تخالفه الا فى امور منها انها ليست بقرض وانما الوقت لها معين ولا نفوت وليس فيها وقوف بعرفة ولا من دلفة ولا رعى فيها ولا جع أى بين صلاتين ولا خطبة ولا طواف قدوم ولا صدور ولا تجب بدنة بافسادها ولا بطوافها جنباً أى بل شاة وان ميقاتها الحل لجميع الناس بخلاف الحج فان ميقاته للمكى الحرم اه (قوله وجازت) أى صح (قوله ويندب فى رمضان) أى اذا أفرد بها كما مر عن الفتح ثم الذنب باعتبار الزمان لانها باعتبار ذاتها سنة مؤكدة أو واجبة كما مر أى انها فيه أفضل منها فى غيره واستبدل له فى الفتح جماع ابن عباس عمره فى رمضان تعدل حجة وفى طريق مسلم تقتضى حجة أوجه معى قال وكان السلف رحمنا الله تعالى بهم يسمونها الحج الاصغر وقد اعتمر صلى الله عليه وسلم أربع عرات كهن بعد الهجرة فى ذي القعدة على ما هو الحق وتماه فيه (تنبيه) نقل بعضهم عن المنلا على فى رسالته المسماة الادب فى رجب ان كون العمره فى رجب سنة بان فعلها عليه الصلاة والسلام أو أمر بها لم يثبت نعم روى ان ابن الزبير لما فرغ من تجديد بناء الكعبة قبيل سبعة وعشرين من رجب نجرا بالاذن مع قرايين وأمر أهل مكة أن يعتمروا حينئذ فسموا الله تعالى على ذلك ولا شك ان فعل العجاية حجة ومראה السلون حسن فهو عند الله حسن فهذه أوجه تخصيص أهل مكة العمره بشهر رجب اه ملخصا (قوله تحريما) صرح به فى الفتح

مطلب

احكام العمره

(و) انه (ببكره الاحرام له

قبلها) وان آمن على نفسه من

المحذور لشبهه بالركن كما مر

واطلاقة يفيد التحريم (والعمره)

فى العمر مرة (سنة مؤكدة) على

المذهب وصح فى الجوهره

وجوبها قلنا للمأمور به فى الآية

الاتمام وذلك بعد الشروع وبه

تقول (وهي احرام وطواف

وسعى) وحلق أو تقصير فالاحرام

شرط ومعظم الطواف ركن

وغيرهما واجب هو المختار

ويفعل فيها كفضل الحاج (وجازت

فى كل السنة) ويندب فى رمضان

(وكرهية) تحريما

والسبب (قوله يوم عرفة) أي قبل الزوال وبعده وهو المذهب خلافا لما عن أبي يوسف أنها لا تكرر فيه قبل الزوال بصر (قوله وأربعة) بالنصب والتسوية والاصل أربعة أيام بعدها أي بعد عرفة أي بعد يومها (تنبيه) يزاد على الأيام الخمسة ما في اللباب وغيره من كراهة فعلها في أشهر الحج لاهل مكة ومن بمعناها أي من المتقين ومن في داخل الميقات لأن الغالب عليهم أن يحبوا في سنتهم فيكونوا متقين وهم عن التمتع ممنوعون والأفلامع للمكي عن العمرة المفردة في أشهر الحج إذا لم يحج في تلك السنة ومن خالف فعله البيان شرح اللباب ومنه في البحر وهو ردة على ما اختاره في الفتح من كراهتها للمكي وإن لم يحج ونقل عن القاضي عبيد في شرح المنك أن ما في الفتح قال العلامة قاسم أنه ليس بذهب لعلمائنا ولا للأئمة الأربعة ولا خلاف في عدم كراهتها لاهل مكة اه قلت وسيأتي تمام الكلام عليه في باب التمتع أن شاء الله تعالى هذا وما نقله ح عن الثوري لا يسهل من تقيد كراهة العمرة في الأيام الخمسة بقوله أي في حق الحرم أو مريد الحج يقتضي أنه لا يكره في حق غيره ما لم أر من صرح به فليراجع (قوله أي كراهة إنشاءها بالأحرام) أي كراهة إنشاء الأحرام لها في هذه الأيام ح (قوله حتى يلزمه دم وإن رفضها) سيأتي الكلام عليه أن شاء الله في آخر باب الجنائيات (قوله لأدأوها) عطف على إنشاءها ح (قوله كقارن فاته الحج) لوقال كما في المعراج كقارن الحج لشمل التمتع (قوله وعليه) أي على ما ذكر من أن المكروه الانشاء لا الأداء بأحرام سابق (قوله فاستثناء الخائصة الخ) حيث قال تكرر العمرة في خمسة أيام لغير القارن اه ووجه الانقطاع ما علمته من أن المكروه إنشاء العمرة في هذه الأيام والقارن أحرم بها بأحرام سابق على هذه الأيام فهو غير داخل فيما قبله فاستثناءه منقطع فافهم (قوله فلا يختص الخ) تفريع على قوله منقطع لأن حاصله أنه لم يكن منسأ للأحرام فيها لم يكن داخل في كرهه فيها وحينئذ فلا يختص جواز عمرته بيوم عرفة فافهم (قوله كما توهمه في البحر) حيث قال بعد قول الخائصة لغير القارن ما نصه وهو تقيد حسن وينبغي أن يكون راجعا إلى يوم عرفة لا إلى الخمسة كما لا يخفى وإن يلحق التمتع بالقارن اه قال في النهر هذا ظاهر في أنه فهم أن معنى ما في الخائصة من استثناء القارن أنه لا بد له من العمرة ليلبي عليها أفعال الحج ومن ثم خصه بيوم عرفة وهو غفلة عن كلامهم فقد قال في السراج وتكره العمرة في هذه الأيام أي يكره إنشاءها بالأحرام أي ما إذا أداها بأحرام سابق كما إذا كان قارنا فاته الحج وأدى العمرة في هذه الأيام لا يكرهه وعلى هذا فالاستثناء الواقع في الخائصة منقطع ولا اختصاص ليوم عرفة اه أقول لا يخفى عليك أن المتبادر من القارن في كلام الخائصة المدرك لأقارن الحج بخلاف ما في السراج وحينئذ فلا شك أن عمرته لا تكون بعد يوم عرفة لأنه ساطل بالوقوف كما سيأتي في بابها وليس في كلام البحر تعرض لمن فاته الحج ولأن الاستثناء متصل أو منقطع فمن أين جاءت الغفلة فتنبه وافهم (قوله والمواقيت) جمع ميقات بمعنى الوقت المحدود واستعمل للمكان أعمى مكان الأحرام كما استعمل للمكان اللوقت في قوله تعالى هنالك أمسى المؤمنون ولا ينافيه قول الجوهري الميقات موضع الأحرام لأنه ليس من رأيه التفرقة بين الحقيقة والجهار وكن أنه في البحر استند إلى ظاهر ما في الصحاح فزعم أنه مشتق بين الوقت والمكان المعين والمراد هنا الثاني وأعرض عن كلامهم السابق وقد علمت ما هو الواقع من ثم أعلم أن الميقات المكاني يختلف باختلاف الناس فانهم ثلاثة أصناف آفاق وسلي أي من كان داخل المواقيت وحرمي وذكرهم المصنف على هذا الترتيب (قوله مريد مكة) أي ولو غيّر نسك كعبارة ونحوها كما يأتي (قوله لا يحرمها) أي يحج أو عمرة (قوله بضم فتح) أي وسكون الياء صغرا الخائفة بالفتح اسم بنت في الماء معروف (قوله على ستة أميال من المدينة) وقيل سبعة وقيل أربعة قال العلامة القطبي في منسكه والخبر من ذلك ما قاله السيد نور الدين على السمنهودي في تاريخه قد اختبرت ذلك فكان من عتبة باب المسجد النبوي المعروف بباب السلام إلى عتبة مسجد الشجرة يذى الخليفة تسعة عشر ألف ذراع بقديم المئذنة الذوقية وسبع مائة ذراع بقديم السنين واثنين وثلاثين ذراعا ونصف ذراع بذراع اليد اه قلت وذلك دون خمسة أميال فإن الميل عندنا أربعة آلاف ذراع بذراع الحديد المستعمل الآن والله أعلم اه (قوله وعشر مراحل) أو تسع كما في البحر (قوله وهو كذب) ذكره في البحر عن مناسك المحقق ابن أمير حاج الحلبي (قوله وذات عرق) في منسك القطبي سميت بذلك

(يوم عرفة وأربعة بعدها)  
أي كراهة إنشاءها بالأحرام حتى يلزمه دم وإن رفضها لأدأوها فيها بالأحرام السابق كقارن فاته الحج فاعتبر فيها لم يكره سراج وعليه فاستثناء الخائصة القارن منقطع فلا يختص بيوم عرفة كما توهمه في البحر (والمواقيت) أي المواضع التي لا يجاوزها مريد مكة إلا محرمة خمسة (ذو الحليفة) بضم ففتح مكان على ستة أميال من المدينة وعشر مراحل من مكة تسمى العوام إبار على رضى الله عنه يزعمون أنه قاتل الجحش في بعضها وهو كذب (وذات عرق) بكسر فسكون

في المواقيت

لأن فيها عرفا وهو الجبل وعى قرية قد خربت الآن وعرق هو الجبل المشرق على العقيق والعقيق واديسيل  
 ماؤه إلى غوري تهامة قاله الأزهري اه ولهذا قال في الباب والافضل أن يحرم من العقيق وهو قبل ذات  
 عرق عبر حلة أو مرحلتين (قوله على مرحلتين) وقيل ثلاث وجمع بأن الأول نظر إلى المراحل العريقة  
 والثاني إلى الشرعية (قوله وجنفة) بنصف الحميم وسكون الحاء الميملة سميت بذلك لأن السيل نزل بها وحف  
 أهلها أي استأصلهم واسمها في الأصل مهمعة لكن قيل إنها قد ذهبت أعلامها ولم يبق بها إلا رسوم خفية لا يكاد  
 يعرفها إلا سكان بعض البوادي فلذا والله تعالى أعلم اختار الناس الأحرار احتياطاً من المكان المسمى  
 براصن وبعضهم يجعله بالغين لأنه قبل الحنفية نصف مرحلة أو قريب من ذلك بحر وقال القطبي ولقد سألت  
 جماعة من له خبرة من عربنا عنها فأروني أكمة بعد ما رحلنا من رابع إلى سكة على جهة اليمن على مقدار ميل  
 من رابع قريبا (قوله وقرن) بفتح القاف وسكون الراء جبل مطل على عرفات لاختلاف في ضبطه بهذا  
 بين رواة الحديث واللغة والفقه وأصحاب الأخبار وغيرهم نهر عن تهذيب الاسماء واللغات (قوله وفتح  
 الراء خطأ الخ) قال في القاموس وغلط الجوهرى في تحريكه وفي نسبة أويس القرني إليه لأنه منسوب إلى  
 قرن بن رومان بن ناجية بن مراد أحد أجداده (قوله ويللم) بفتح المنة الحنية واللامين واسكان الميم ويقال  
 لها ألم بالهمزة وهو الأصل والياء تسهيل لها (قوله جبل) أي من جبال تهامة مشهور في زماننا بالسعدية  
 قاله بعض شراح المناسل قال في البحر وهذه المواقيت ما عدا ذات عرق ثابتة في الصحيحين وذات عرق في صحيح  
 مسلم وسنن أبي داود (قوله والعراقي) أي أهل البصرة والكوفة وهم أهل العراق وكذا سائر أهل المشرق  
 وقوله والشامي مثله المصري والمغربي من طريق تنول لباب وشرحه (قوله الغير الممارين بالمدينة) يعني  
 أن كون ذات عرق للعراقي وجنفة للشامي إذا كانا غير ممارين بالمدينة أمالومتا بها حقيقة ثم يسميها أعني  
 ذا الحليفة وهذا بيان للافضل لأنه لا يجب عليهما الأحرار من ذي الحليفة كالمدني كما يأتي تخريره قافهم  
 (قوله بقرنة ما يأتي) أي في قوله وكذا هي من مزارعها من غير أهلها ح (قوله والتجدي) أي نجد البين  
 ونجد الحجاز ونجد تهامة لباب (قوله واليهي) أي يأتي أهل اليمن وتهامة لباب (قوله ويجمعها الخ)  
 جمعها أيضا الشيخ أبو البقاء في البحر العميق بقوله

مواقيت آفاق يمان ونجدة عراقي وشام والمدينة قاعلم

يللم قرن ذات عرق وجنفة \* حليفة ميقات النبي المكرم

(قوله وكذا هي) أي هذه المواقيت الخمسة (قوله قاله النووي الشافعي وغيره) سقطت هذه الجملة  
 من بعض النسخ وهو الحق لأن هذه المسألة مصرح بها في كتب المذهب متونا وشروحا فلامعنى لقلها عن  
 النووي رحمه الله تعالى ح وأجيب بأنه يشير إلى أنها اتفاقية (قوله قالوا) أي علماء الحنفية (قوله  
 ولومت بمقتاتين) كالمدني يميز ذي الحليفة ثم بالحنفية فأحرارهم من الأبعد أفضل أي الأبعد عن مكة وهو  
 ذو الحليفة لكن ذكر في شرح الباب عن ابن أمير حاج أن الأفضل تأخير الأحرار ثم وفق بينهما بأن أفضلية  
 الأول لما فيه من الخروج عن الخلاف وسرعة المسارعة إلى الطاعة والثاني لما فيه من الأمن من قلة الوقوع  
 في المخطورات لفساد الزمان بكثرة العصيان فلا ينافي ما مر ولا ما في البداة من قوله من جاوز ميقانا بلا أحرار  
 إلى آخر جازا لأن المستحب أن يحرم من الأول كذا روى عن أبي حنيفة أنه قال في غير أهل المدينة  
 إذا لمزوا بها تجاوزوها إلى الحنفية فلا بأس بذلك وأحب إلى أن يحرموا من ذي الحليفة لأنهم لما وصلوا إلى  
 الميقات الأول لم يمسحوا حرمته فبكره لهم تركها اه وذكر حنبله القدوري في شرحه الآن في قول  
 الإمام في غير أهل المدينة إشارة إلى أن المدني ليس كذلك وبه يجمع بين الروایتين عن الإمام بوجوب الدم وعدمه  
 بحمل رواية الوجوب على المدني وعدمه على غيره اه قلت لكن نقل في الفتح أن المدني إذا جاوز إلى  
 الحنفية فأحرم عنده فلا بأس به والأفضل أن يحرم من ذي الحليفة ونقل قبله عن كافي الحناكم الذي هو جمع  
 كلام محمد في كتب ظاهر الرواية ومن جاوز وقته غير محرم ثم أتى وقتا آخر فأحرم منه جزاءه ولو كان أحرم من  
 وقته كان أحب إلى اه فالأول صريح والثاني ظاهر في المدني أنه لا شيء عليه فعلم أن قول الإمام المار  
 في غير أهل المدينة اتفاق لا احترازي وأنه لا فرق في ظاهر الرواية بين المدني وغيره وأما قول الهداية وفائدة

على مرحلتين من مكة (وجنفة)

على ثلاث مراحل بقرب رابع

(وقرن) على مرحلتين وفتح

الراء خطأ ونسبة أويس إليه

خطأ آخر (ويللم) جبل على

مرحلتين أيضا (المدني والعراقي

والشامي) الغير الممارين بالمدينة

بقرنة ما يأتي (والتجدي واليهي)

لف ونشر مرتب ويجمعها قوله

عرق العراق يلم اليحي

وبذي الحليفة يحرم المدني

للشام جنفة إن مررت بها

ولا هل تجد قرن فاستبين

(وكذا هي لمن مزارعها من غير

أهلها) كالشامي يميز بميقات أهل

المدينة فهو ميقاته قاله النووي

الشافعي وغيره وقالوا لومت

بمقتاتين فأحرارهم من الأبعد

أفضل





ثم يدخل مكة لم يخرج عن أن يكون سفره للحج كما لو قدم مكانا آخر في طريقه ثم التقى عنه والله تعالى أعلم  
 فانهم وأما لأحرمة الحج من الميقات وأقام بمكة حراما فإنه لا يحتاج إلى هذه الحيلة لكنه يكره تقديم الاحرام  
 على أشهر الحج أى يحرم كما قد سناه قبيل احكام العمرة (قوله بل هو الأفضل) قد سنا تفسير الصحابة  
 الاتمام بالاحرام من ديرة أهلها من الاماكن القاصية قال في فتح القدير وانما كان التقديم على المواقيت أفضل  
 لأنه أكثر تعظيما وأوفر مشقة والاجر على قدر المشقة ولذا كانوا يستحبون الاحرام بهما من الاماكن  
 القاصية روى عن ابن عمر أنه أحرم من بيت المقدس وعمران بن الحصين من البصرة وعن ابن عباس أنه  
 أحرم من الشام وابن مسعود من القادسية وقال عليه الصلاة والسلام من أهل من المسجد الأقصى بعدة  
 أوجه عفر الله له ما تقدم من ذنبه رواد واحد وأبو داود بنحوه (قوله ان في أشهر الحج) أما قبلها فيكره  
 وان آمن على نفسه الوقوع في المحظورات لشبه الاحرام بالركن كما مر (قوله وأمن على نفسه)  
 والافلا احرام من الميقات أفضل بل تأخيرها إلى آخر المواقيت على ما اختاره ابن أمير حاج كما تقدمناه (قوله  
 وحل لاهل داخلها) شروع في الصنف الثاني من المواقيت والمراد بالداخل غير الخارج فيشمل من فيها  
 نفسها ومن بعدها فإنه لا فرق بينهما في المنصوص من الرواية كما مر به في التخي والتجريد وغيرهما وينبغي أن يراد  
 داخل جميعها يخرج من كان بين ميقتين يكن كان منزله بين ذى الحليفة والجنفة لأنه بالنظر إلى الحنفية خارج الميقات  
 فلا يحل له دخول الحرم بلا احرام تأمل (قوله بل يحل الخ) أشار إلى أن المراد بالاهل ما يشمل من  
 قدمهم من غيرهم كما أفاده قبله بقوله أما لو قدموا موضع من الحل الخ (قوله غير محرم) حال من أهل  
 ولم يجمعه نظرا إلى لفظ أهل فإنه مفرد وان كان متناهجا (قوله ما لم يرد نسكا) أما ان أراد وجب  
 عليه الاحرام قبل دخوله أرض الحرم فيقتضيه كل الحل إلى الحرم فتح وعنه هذا قال القطبي في منسكه  
 وما يجب التمسك به لسكان جدة بالجيم وأهل حدة بالماء ولأهل الاودية اقربية من مكة فانهم غالباً يأتون مكة  
 في سادس أو سابع ذى الحجة بلا احرام ويحرمون للحج من مكة فلهيهم دم لمجاوزه الميقات بلا احرام لكن بعد  
 توجههم إلى عرفه ينبغي سقوط عنهم بوصولهم إلى أول الحل لميلين الآن يقال ان هذا لا يعتمد على الميقات  
 اذ قد قدمه العود لتلافى ما زعمهم بالمجاوزه بل قصدوا التوجه إلى عرفه اه وقال القاضى محمد عبيد في شرح  
 منسكه والظاهر السقوط لأن العود إلى الميقات مع التلبس مسقط لدم المجاوزة وان لم يقصده لحصول المقصود  
 وهو التعظيم (قوله للرج) عدله لقوله وحل الخ (قوله كما لو جاوزها الخ) يحتمل عودها إلى مكة  
 فتكون الكف للتمثيل لأن المكي اذا خرج إلى الحل الذي في داخل الميقات التحق بأهله كما مر  
 آتيا بشرط أن لا يجاوز ميقات الآفاق والافوك لا آفاق لا يحل له دخوله بلا احرام كما ذكره في البحر  
 ويحتمل عودها إلى المواقيت فالكف للتظهير المعنى في قوله ما لم يرد نسكا فان من أراد من أهل الحل لا يدخل  
 مكة بلا احرام ونظيره المكي اذا خرج منها وجاوز المواقيت لا يحل له العود بلا احرام لكن احرامه من الميقات  
 بخلاف مريد النسك فإنه من الحل كما عاتته (قوله فهذا) الإشارة إلى أهل داخلها بالمعنى الذي  
 ذكرناه فالحرم حدة في حقه كالميقات والآفاق فلا يدخل الحرم ان قصد النسك الا حرمها بحر (قوله يبنى الخ)  
 أشار إلى ما في البحر من قوله والمراد بالمكي من كان داخل الحرم سواء كان بمكة أولا وسواء كان من أهلها  
 أولا اذ فيشمل الآفاق المفرد بالعمرة والتمتع والحلال من أهل الحل اذا دخل الحرم لحاجة كما في الباب  
 (قوله ليتحقق نوع سفر) لأن أداء الحج في عرفه وهي في الحل فيكون احرام المكي بالحج من الحرم ليتحقق نوع  
 نوع سفر بتبدل المكان وأداء العمرة في الحرم فيكون احرامه بهما من الحل ليتحقق نوع من السفر شرح النقاية  
 للقارنى فلو عكس فأحرم للحج من الحل أوله مسمرة من الحرم لزم عدم اذا عاد لميليا إلى الميقات المبزوع له  
 كما في الباب وغيره (قوله والتنعيم أفضل) هو موضع قريب من مكة عند مسجد عائشة وهو أقرب  
 موضع من الحل ط أى الاحرام منه للعمرة أفضل من الاحرام لهما من الجعرانة وغيرها من الحل عندنا  
 وان كان صلى الله عليه وسلم أحرم منها لآخره عليه الصلاة والسلام عبد الرحمن بأن يذهب باخته عائشة إلى  
 التنعيم للحرم منه والدليل القولى مقدم عندنا على النعلى وعند الشافعى بالنعكس (قوله وتعلم حدود الحرم  
 ابن الملقن) هو من علماء الشافعية ونقل عن شرح المذهب للتووى أن ناظم الايات المذكورة التماسى

(لا) يحرم (التقديم) الاحرام

(عليها) بل هو الأفضل ان في أشهر

الحج وأمن على نفسه (وحل لاهل

داخلها) يعنى لكل من وجد

في داخل المواقيت (دخول

مكة غير محرم) ما لم يرد نسكا

للعرج كما لو جاوزها حطابو مكة

فهذا (ميقاته الحل) الذى

بين المواقيت والحرم (و) الميقات

(ان بمكة) يعنى من بداخل

الحرم (الحج الحرم والعمرة الحل)

ليتحقق نوع سفر والتنعيم أفضل

ونظم حدود الحرم ابن الملقن

فتأمل

أبو القتل النوري أن على الحرم علامات منصوبة في جميع جوانبه نصيبها إبراهيم الخليل عليه السلام وكان جبريل يريته مواضعها ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتحديد حاتم عمر ثم عثمان ثم معاوية وهي إلى الآن ثابتة في جميع جوانبه الأمن جهة جدة وجهة الجعرانة قائم باليس فيها انصاب ادم الخنا (قوله وسبعة أميال الخ) لوقال ومن بين سبع عراق وطائف لاستوفى واستغنى عن البيت الثالث المذكور في الجرح وهو ومن بين سبع بتقديم بينها \* وقد كنت فاشكر لك احسانه \* أفاده ح عن الشربلالية (قوله جعرانة) بكسر العين وتشديد الراء والافصح اسكان العين وتخفيف الراء وتماه في ط

### \*(باب الاحرام)\*

مسألة ذكره بعد ذكر المواقيت التي لا يجوز للانسان أن يجاوزها الا محرما واجبة ودوافع مصدر احرم اذا دخل في حرمة لا تنتهك ورجل حرام أي محرم كذا في الصحاح وشرعا الدخول في حرمة مخصوصة أي التماسها غير انه لا يتحقق شرعا الا بالنسبة مع الذكرا والخصوصية كذا في الفتح فهما شرطان في تحققه لاجزاء ما هيته كما هو في البحر حيث عرفه بنية ذلك من الحج والعمره مع الذكرا والخصوصية نهر والمراد بالذكرا التلبية ونحوها وبالخصوصية ما يقوم مقامها من سوق الهدي أو تقليد البدن فلا بد من التلبية أو ما يقوم مقامها فلا يروى ولم يلب أو بالعكس لا يصير محرما وهل يصير محرما بالنسبة والتلبية أو بأحدهما بشرط الآخر المعتمد ما ذكره الحام الشيبه أنه بالنسبة لكن عند التلبية كما يصير شارعا في الصلاة بالنسبة لكن بشرط التكبير لا بالتكبير كما في شرح الباب ولا يشترط لصحة زمان ولا مكان ولا هيئة ولا حالة فلا هو احرم لا بالخطأ أو مجامعا انفق في الاول صحيحا وفي الثاني فاسدا كما في الباب (قوله وصفة المفرد بالحج) أي والافصاف التي يفعلها الحاج المفرد بعد تحقق دخوله فيه بالاحرام فينوع عطف ما غير فافهم وقدم الكلام في المفرد على القارن والمنتم لأنه بمنزلة المفرد من المركب (قوله النسك) أي العبادة ثم غلب على عبادة الحج أو العمرة (قوله كتكبيره الاقتراح) المراد به الذكرا الخالي عن الدعاء لان لفظ التكبير واجب لا شرط (قوله فالصلاة الخ) زاد في التفريع قوله وتحتل لتأكيده المشابهة وتحليل الصلاة بالسلام ونحوه وتحليل الحج بالخلق والطراف على ما سيأتي (قوله ثم الحج أقوى) أي من الصلاة ولم يقل أفضل لما قد ساء أول كتاب الزكاة عن التحرير وشرحه من أن الأفضل الصلاة ثم الزكاة ثم الصيام ثم الحج ثم العمرة والجهاد والاعتكاف (قوله من وجهين الخ) الاول تقديم الثاني على الاول كما فعل في البحر (قوله ولو لمظنونا) بيان للاطلاق فلا هو احرم بالحج على ظن أنه عليه ثم ظن خلافه وجب المضي فيه والتضاء ان أبطله بخلاف المظنون في الصلاة فإنه لا تضاء لو أضده بجر واختلاف في وجوب تضائه على المحصر والاصح الوجوب أيضا كما سذكر في باب (قوله لا يخرج عنه الخ) بخلاف الصلاة فإنه يخرج عنها بكل ما ينافيها وأنه يحرم عليه المضي في فاسدها وأما الحج فيجب المضي في فاسده بجميع قبل الوقوف كصحيه (قوله لا يعمل) استثناء من مقدور والاصل لا يخرج عنه في حالة من الاحوال بعمل من الاعمال لا بعمل الخ وقوله الا في القوات والا الاحصار استثناء من حالة المقدرة فالاستثناء الاول من أعم الظروف والثاني من أعم الاحوال فافهم (قوله فعمل العمرة) أي يتحلل عنه بعمرة لقوات الوقت وعليه الحج من قابل (قوله فبذبح الهدي) أي يتحلل عنه بعد ذبح هدي في الحرم (قوله وغداه أحب) لأنه سنة مؤكدة والوضوء يقوم مقامه في حق إقامة السنة المسحبة لا الفضلة أي لا فضلة السنة المؤكدة لباب وشرحه لكن في القيساتني عن الاختيار والمحيط انه ما مستحبان (قوله وهو) أي الفسل كما هو المتبادر وصرح بكلام غير واحد (قوله فيجب) أي يطلب استحبابا وهذا يؤيد ما في القيساتني الآن يفرق بين الحائض والنفساء وغيرهما أو يكون المراد يجب بسن لان المسنون محبوب للشارع تأمل (قوله في حق حائض ونفساء) أي قبل انقطاع دمهما بشرية التفريع اذ بعد الانقطاع يكون طهارة ونظافة والمراد من التفريع بيان صورة لا توجد فيها الطهارة ليعلم أنه لم يشرع لاجلها فقط (قوله وصي) حرج به في الفتح وغيره لكن الصبي ان كان عاقلا يكون عليه طهارة لأنه ليس المراد بها طهارة الجنابة بل طهارة الصلاة فان غسل الجمعة والعديد للظاهرة والنظافة معا كما في النهر

ولعمركم التحديد من أرض طيبة \* ثلاثة أميال اذا رمت انتقائه \* وسبعة أميال عراق وطائف \* وجدة عشر ثم سبع جعرانه \* (فصل في الاحرام) \* المفرد بالحج (ومن شاء الاحرام) وهو شرط صحة النسك كتكبيره الاقتراح فالصلاة والحج لهما تحريم وتحليل بخلاف الصوم والزكاة ثم الحج أقوى من وجهين الاول أنه يقضى مطلقا ولو لمظنونا بخلاف الصلاة الثاني أنه اذا أتم الاحرام بجمع أو عمرة لا يخرج عنه الا بعلم ما أحرم به وان أفسده الا في القوات فيعمل العمرة والا الاحصار فبذبح الهدي (توضأ وغسله أحب وهو للنظافة) لا للطهارة (فيجب) بجماء موهلة (في حق حائض ونفساء) وصي

مع أنه يسن لغیر الجنب وحینئذ فغسل الجبی علی الحائض یوحسب أن غسله لا یكون الا لتطافة فتعین  
 أن یراد به غیر العاقل حیث یكون ذکره اشارة لقول النهر واعلم أنه یبغی أن یشدب الغسل أيضاً  
 لمن أحل عنه رفیقته أو أبوه لصغر لقولهم ان الاحرام قائم بالمغنی علیه والصغیر لا یمن أن یرجلوازه مع احرامه  
 عن نفسه وقد استقرت علیه لكل محرم اه فافهم (قوله لیس بشروع) جزم به غیر واحد کما یلی والنهر  
 والنهر والشیخ وفیه رد علی ما فی مناسک العمادی من انه ان عجز عنهما تیمم الا أن یحمل علی ما اذا أراد صلاة  
 الاحرام (قوله یختلف الجمعة والعید) قال فی البحر یعنی أن الغسل فیها للطیارة لا للتطیف ولیدان یشرع  
 التیمم لهما عند العید (قوله لکن سؤی) أى فی عدم مشروعية التیمم (قوله ورجحه فی النهر) حیث  
 قال أنه التحقیق وكذا اعترض فی البحر علی الزیلعی بأن التیمم لیس یشرع لیسما عند العید اذا کان طاهراً  
 عن الجنابة ونحوها والکلام فیها لانه ما یؤث وغیر لکن جعل طهارة ضرورة أداء الصلاة ولا ضرورة  
 فیها ولیدان سؤی المصنف فی الکافی بین الاحرام وین الجمعة والعیدین اه (قوله وشرط الخ) بالبناء  
 للبعید ولأی لانه انما یشرع للاحرام حتى لو اغتسل فأحدث ثم احرم فتوضأ ثم یل فضله کذا فی البایة معزیا  
 الی جوامع الفقه نهر (قوله وكذا یستحب الخ) أى قبل الغسل کفی القهیستانی واللباب والسراج  
 وفی الزیلعی عقیب الغسل تأمل والازالة الشاملة لقص الاظفار والشارب وحلق العانة أو تنفهاً واستعمال  
 النورة وكذا انتف الابط والعانة الشعر القریب من فرج الرجل والمرأة ومثلها شعر الذی یل حیواً ولی بالازالة  
 لئلا یعلق به شی من الخارج عند الاستجماء بالبحر (قوله وحلق رأسه ان اعتاده) کذا فی البحر والنهر  
 وغیرهما خلافاً لما فی شرح اللباب حیث جعله من فعل العامة (قوله ولا مانع) الخ والواللحال (قوله  
 ولبس ازار) بالاضافة وفی بعض النسخ ازاراً بالنصب علی أن لبس فعل ماض ثم هذا فی حق الرجل (قوله  
 من السرة الی الركبة) بیان لتفسیر الازار والغایة داخلة لان الركبة من العورة (قوله علی ظهره)  
 بیان لتفسیر الرداء قال فی البحر والرداء علی الظهر والکتفین والصدر (قوله فان زرره الخ) وكذا  
 لو شده یجوز ولنحوه تشبهه حیثئذ بالخیط من جهة انه لا یمتدح الی حفظه یختلف شد الیهیام فی وسطه لانه یشد  
 تحت الازار عادة أفاده فی فتح القدیر أى فلی یکن القص منه حفظ الازار وان شده فوقه (قوله ویسن  
 أن یدخله الخ) هذا یسمی اضطباعاً وهو مخاف لقول البحر والرداء علی الظهر والکتفین والصدر وما هنا  
 عزاه القهیستانی للنهاية وعزاه فی شرح اللباب للبرجندی عن الخزائنه ثم قال وهو موهم أن الاضطباع یستحب  
 من أول أحوال الاحرام وعلیه العوام ویسن كذلك فان محله السنون قبیل الطواف الی اتوائه لا غیر اه  
 قال بعض المحققین وفی شرح المرشدی علی مناسک الکثر أنه الاصح وأنه السنة ونقله فی المنک الکبیر  
 للسندی عن الغایة ومناسک الطرابلسی والفتح وقال ان أكثر كتب المذهب ناطقة بأن الاضطباع  
 یسن فی الطواف لاقبله فی الاحرام وعلیه تدل الاحادیث وبه قال الشافعی اه وكذا نقل القهیستانی  
 عن عدة المناسک اصحاب الهدایة ان عدمه أولى (قوله جدیدین) أشار بقدمه الی أقفلیته ركونه أیض  
 أفضل من غیره وفی عدم غسل العقیق ترك المستحب بحر (قوله ككفن الکفایة) التشیه  
 فی العدد والصفة ط (قوله وهذا) أى لبس الازار والرداء علی هذه الصفة بیان للسنة والافسار  
 العورة کافی فیوز فی نوب واحد أو أكثر من نوبین وفی أسودین أو قطع خرق مخططة أى السماء من رقعة  
 والافضل أن لا یكون فیها خیطة لباب بل لولم یجوز دعوی الخیط أصلاً یعتقد احرامه كما قد مناه عن اللباب  
 أيضاً وان لم یجد ولم یعد اذا مضی علیه یوم وليلة والافضلة كما یأتی فی الجنایات (قوله وطیب  
 بدنه) أى استجماء عند الاحرام زیلعی ولو لم یأتی عینہ كالمسك والغایة هو المشهور نهر (قوله  
 ان کان عنده) أفاده أنه لو لم یكن عنده لا یطلبه كفی العناية وأنه من سنن الزوائد لا الهدی كفی السراج نهر  
 (قوله بما تبتی عینہ) والفرق بین الثوب والبس أنه اعتبر فی البدن تابعاً والمتصل بالثوب منفصل عنه  
 وأیضاً للقصود من استنائه وهو حصول الارتفاق حالة المنع منه حاصل بما فی البدن فاعتنی عن تجویزه  
 فی الثوب نهر (قوله ندبا) وفی الغایة انما یسنه نهر وبه جزم فی البحر والسراج (قوله به بدلك)  
 أى بعد البس والتطیب بحر (قوله یعنی ركعتین) یشیر الی أن الاولی التعبیر به ما كما فعل

(والتیمم له عند العید) عن الماء  
 (لیس بشروع) لانه ملوث بخلاف  
 جمعة وعید ذکره الزیلعی وغیره  
 لکن سؤی فی الکافی بینهما وین  
 الاحرام ورجحه فی النهر وشرط  
 لنیل السنة أن یسرم رهو علی  
 طهارته (وكذاب-تخب) لم یرید  
 الاحرام ازاله ففسره وشاربه  
 وعاته وحلق رأسه ان اعتاده  
 والافسار جعه و (جماع زوجته)  
 أو جاریته لومعه ولا مانع منه  
 کحیض (ولیس ازاره) من السرة  
 للركبة (ورداء) علی ظهره  
 ویسن أن یدخله تحت عینیه  
 ولبسه علی كتفه الا یسرفان زرره  
 أو خاله أو عقده أساء ولادم علیه  
 (جدیدین أو غسلین طاهرین)  
 أیضین ككفن الکفایة وحذا  
 بیان السنة والافسار العورة  
 كاف (وطیب بدنه) ان كان  
 عنده لا ثوبه بما تبتی عینیه هو  
 الاصح (وصلى) ندبا بعد ذلك  
 (شفعا) یعنی ركعتین فی صیغ  
 وقت مکروه

في الكثر لان الشفع يشمل الاربع (قوله وتجزيه المكتوبة) كذا في الزيلى والقبح والبحر والنهر واللبان  
 وغيرها وشبهها بنجاسة المسجد وفي شرح الباب أنه قياس مع الفارق لان صلاة الاحرام سنة مستقلة  
 كصلاة الاستخارة وغيرها مما لا تنوب القرينة منها بخلاف نجاسة المسجد وشكر الوضوء فانه ليس لها صلاة  
 على حدة كما حققه في فتاوى اللجنة فتتأدى في ضمن غيرها أيضا اهـ ونقل بعضهم أنه ردة عليه الشيخ حنيف  
 الدين المرشدى (قوله بلسانه مطابقا لحنانه) أى قلبه يعنى ان دعاءه بطلب التيسير والتقبل لا يبدان يكون  
 مقرونا بصدق التوجه الى الله تعالى لان الدعاء بمجرد اللسان عن قلب غافل لا يقصد وليس هذا بنية الحج  
 كما ذكره قريبا فافهم (قوله لمشقة الخ) لان أداءه في أزمنة متفرقة وأمكنة متباعدة فلا يعرى عن  
 المشقة غالبا فيسأل الله تعالى التيسير لانه ليس كل عسير زيلى (قوله لقول ابراهيم واسماعيل عليهما  
 السلام) تعليل لقوله بقلبه مئى لانهم الما طلبا ذلك في بناء البيت فاسب طلبه في قصده للحج اليه فان العبادة  
 في المساجد عمارة لها فافهم (قوله وكذا المعتمر) لوجود المشقة في العمرة وان كانت أدنى من مشقة الحج  
 (قوله والقارن فيقول اللهم انى اريد الحج والعمرة الخ) قال ح وترك المتع لانه يفرض الاحرام بالحج  
 ويفرض بالعمرة فهو داخل فيها قبله (قوله وقيل) عزاء في التحفة والقصبة الى محمد كمال في التبر (قوله  
 وما في الهداية أولى) كذا في النهر قال الرضى ولكن ما أعظم الصلاة وما أصعب أداءها على وجهها  
 وما اخرى طلب تيسيرها من الله تعالى فلذا اعلمه الزيلى تبعه الغيرة من الاثم (قوله ناويا بها الحج) قال  
 في النهريه ايماء الى أنها غير حاصلة بقوله اللهم انى اريد الحج الخ لان النية أمر آخر وراء الارادة وهو العزم  
 على الشيء كما قال البرزنجى وقد أفصح عن ذلك ما قاله الراغب ان دواعى الانسان للفعل على مراتب  
 السامخ ثم الخاطر ثم الفكر ثم الارادة ثم الهمة ثم العزم ولوقال بلسانه نويت الحج وأخرمت به لبيك الخ  
 كان حنا يجمع القلب واللسان كذا في الزيلى قال في القبح وعلى قياس ما قدمنا في شروط الصلاة  
 انما يحسن اذا لم يجتمع عزيمته لا اذا اجتمعت ولم تعلم أن أحدا من الرواة للسكندى صلى الله عليه وسلم روى  
 أنه سمعه يقول نويت العمرة ولا الحج ولهذا قال مشايخنا ان الذكر باللسان حسن ليطابق القلب اهـ  
 قال في البحر فالحاصل أن التلفظ باللسان بالنية بدعة مطلقة في جميع العبادات اهـ لكن اعترضه الرضى  
 بما في صحيح البخارى عن انس رضى الله تعالى عنه سمعته يقول نويت الحج والعمرة وأخرمت به لبيك الخ  
 الناس جميعا الى غير ذلك مما هو مصرح بالنطق بما يقصد معنى النية ولم يقل أحدان النية تعيين بلفظ مخصوص  
 لا وجوب بالاولى لا بدافى كيف يقال انهم لم توجد في كلام أحد من الرواة فتأمل اهـ قلت قد يجاب بأن المضاف  
 نوى التصريح بلفظ نويت الحج وان ما ورد من الاهلال المذكور هو ما في ضمن الدعاء بالتيسير والتقبل  
 وقد علمت أن هذا ليس بنية وانما النية في وقت التلبية كما أشار اليه المصنف كغيره بقوله ناويا وأوهو  
 ما يذكره في التلبية في الباب وشرحه ويستحب أن يذكر في اهلاله أى في رفع صوته بالتلبية ما أحرمه  
 من حج أو عمرة فيقول لبيك بحجة ومثله في البدائع تأمل (قوله بيان للاكمل) راجع الى قوله تنوى  
 بها الحج كما في البحر (قوله بطلق النية من اضافة الصفة للموصوف) أى بالنية المطلقة عن التقيد بالحج  
 بأن نوى التسلك من غير تعيين حج أو عمرة ثم ان عين قبل الطواف فيها والاصرف للعمرة كما يأتي قال في الباب  
 وتعيين التسلك ليس بشرط فصحه منها وما وجبا احرمه به الغير ثم قال في موضع آخر ولو أحرم بما احرمه به غيره فهو منهم  
 فيلزم حجة أو عمرة وقيد شارحه بما اذا لم يعلم بما احرم به غيره اهـ وكذا لو أطلق نية الحج صرف للفرض  
 ويأتى تمامه قريبا قبل قوله ولو أشعرها (قوله ولو بقلبه) لان ذكر ما يجرم به من الحج أو العمرة  
 باللسان ليس بشرط كما في الصلاة زيلى (قوله بذكر يقصده التعظيم) أى ولو مشوبا بالدعاء على الصحيح  
 شرح الباب وفي الثمانية ولو قال اللهم ولم يرد قال الامام ابن الفضل وهو على الاختلاف الذى ذكرنا  
 في الشرع في الصلاة والحاصل أن اقتراح النية بخصوص التلبية ليس بشرط بل هو السنة وانما الشرط  
 اقتراحها بأى ذكر كان واذا لم يكن فلا بد أن تكون باللسان قال في الباب فلو ذكرها بقلبه لم يعتد بها والاخرس يلزمه  
 تحريك لسانه وقبله لا بل يستحب اهـ وما لشارحه الى الثاني لان الاصح أنه لا يلزمه التحريك في القراءة  
 للصلاة فهذا أولى لان الحج أوسع ولا أن القراءة فرض قطعي متمتع عليه بخلاف التلبية (قوله ولو بالفارسية)

وتجزئه المكتوبة (وقال  
 المفرد بالحج) بلسانه مطابقا  
 لحنانه (اللهم انى اريد الحج  
 فيسره) لمشقة وطول مدته  
 (وتقبله مئى) لقول ابراهيم  
 واسماعيل ربنا تقبل منا وكذا  
 المعتمر والقارن بخلاف الصلاة  
 لان مدتها يسيرة كذا  
 في الهداية وقيل يقول كذلك  
 في الصلاة وعنه الزيلى في  
 كل عبادة وما في الهداية أولى  
 (ثم لى دبر صلاته ناويا بها)  
 بالتلبية (الحج) بيان للاكمل  
 والإفصح الحج بطلق النية ولو  
 بقلبه لكن بشرط مقارنتها بذكر  
 يقصده التعظيم كسبح وتهليل  
 ولو بالفارسية

أى أو غيرها كالتبركة والبهنية كما فى الباب وأشار الى أن العربية أفضل كما فى الخاتمة (قوله)  
وان أحسن العربية والتبكية أى بخلاف الصلاة لأن باب الحج أوسع حتى قام غير الله كرماته كتبديده البدن  
ح عن التبركة لانه أن الشروع فى الصلاة يقتضى بالسارسية ولومع التذرة على العربية وقدّمه الشارح  
هناك وبه على ما وقع للتبركة فى غيره من الاستنباه حيث جعلوا الشروع كالقراءة ط (قوله وهو ليلك  
الهم ليلك) أى أقت يا بلدا إقامة بعد أخرى وأجبت هذا الجابة بعد أخرى وجعلنا اليوم بمعنى بالله معترضة  
بين المؤكد والمؤكد كد شرح الباب فالتبكية لا فائدة التكرار كما فى خارج البصر كترتين أى كرات كثيرة  
وتكرار التلظ لتوكيد ذلك ويوجد فى بعض النسخ بعد الهم ليلك ليلك مرتين وهو الموافق لما فى الكثر  
والهداية والموحدة والباب وغيرهما فتكون أعادته بالثالبائة التأكيد قال بعض الحشيين وقد استحسن  
الشافعية الوقف على ليلك الثالثة ولم أره لا تخشنا فراجعه اد قلت مفتضى ما فى التوقف ثانى الوقت  
على الثانية فإنه تكلم على قوله ليلك الهم ليلك ثم قال ليلك لا شريك لك استئناف فان مفاده أن الاستئناف  
بقوله ليلك الثالثة لا بقوله لا شريك لك وهو مفاد ما فى شرح الباب أيضا (قوله بكسر الهمزة وتفتح)  
والأول أفضل قال فى الخطب لانه عليه الصلاة والسلام فعله وردة فى البناء بأنه لم يعرف نعم علل أكثرهم  
الأفضلية بأنه استئناف للتبكية فتكون التبكية للذات بخلاف التفتح فإنه تعليل للتبكية أى ليلك لأن الجيد لك  
والشعة والمالك وتعليل الجابة التى لانهاية لها بالذات أولى منه باعتبار صفة واعتراض بأن الكسر يجوز  
أن يكون تعليلاً مستأنفاً أيضاً ومنه وصل عليهم ان صلاتك مكن لهم انه ليس من أحلك ومنه علم انك  
العلم ان العلم نافع واجب بآيته وان جاز فيه كل منهما إلا أنه يحمل حياء على الاستئناف لا لوليتيه بخلاف التفتح  
اذ ليس فيه سوى التعليل وحكى النزاع عن الامام التفتح وعن محمد والكساء والقرء الكسر إلا ان  
المذكور فى الكشاف ان اختيار الامام الكسر والشافعى التفتح وهو الذى يعمله ظاهر كلامهم نهر  
(قوله بالتفتح) الا صوب بالتص لانه معرب لامبسى وعبارة التبر بالتص على المشهور ويجوز الرفع الخ  
(قوله أو مبتدأ) وخبره للتدويل عليه خبران محذوفان دلالة ما بعده عليه والاولى جعل لك خبران وخبر المبتدأ  
محذوف كما فى قوله الوجهين فى قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن  
الآية فافهم (قوله والمالك) بالتص ويجوز الرفع وعلى كل فالنهر محذوف واستحسن الوقف عليه  
لثلاثيهم أن ما بعده خبره شرح الباب ونقل بعضهم انه مستحب عند الأئمة الاربعة (مخيه) فى الباب  
وشرحه ويستحب أن يرفع صوته بالتبكية ثم يحذفه ويعلى على النبى صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بما شاء ومن  
المأثوراتهم انى أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار وفيه أيضا وتكرارها سنة فى المجلس  
الأول وكذا فى غيره وعند تغير الحالات مستحب مؤكداً والاكثار مطلقاً مندوب ويستحب أن يكررهما  
كلما شرع فيها ثلاثاً على الولا ولا يقطعها بكلام (قوله وزد فيها) ولا تسحب الزيادة من غير المأثور كما  
فى النهاية خلافاً لما فى النهر فافهم ثم فى شرح الباب ما وقع مأثوراً يستحب بأن يقول ليلك وسعديك والخبر كله  
بيديك والربى الله الخ ليلك بحجة حقاً تعبد اور قال ليلك ان العيش عيش الآخرة وما ليس مروتاً  
نجاراً وحسن (قوله أى عليها) فالظرف جمعى على كما أفاده الزيلعى قال فى النهر لان الزيادة انما تكون  
بعد الاتيان بها لافى خلالها كما فى البراج اد فافهم من ليلك وسعديك الخ وتثله فى النهر عن  
ابن عربى بأن به بعد التبكية لافى أثنائها فافهم (قوله تحريمها لولهم انها مارة شرط) تباع فيه النهر  
مخالفاً للبحر ولا يخفى ما فيه فإنه ان أراد أن الشرط خصوص الصيغة المارة فتنه أن ظاهر المذهب كما فى التفتح  
أنه يصير محرم ما بكل شاء وتيسر وقد مر وان أراد بها مطلق الذكر فلا يقيد مداه وهو كراهة تنقض خدم  
الصيغة تحريمها فالحق ما فى البحر من أن خصوص التبكية سنة فاذا تركها أصلاً ارتكبت كراهة التنزيه فاذا  
نقض عنها فكذلك بالاولى وان قول الكافى النسي لا يجوز فيه تثلر ظاهر وقول من قال انها شرط مراد ذكر  
بتصديده التعظيم لا خصوصها اع (قوله والزيادة سنة) أى تكرارها كما تقدم منه عن الباب  
وأما الزيادة على الصيغة المارة فنقد مر أنها مندوبة وهو معنى ما فى الكافى وغيرها أنها مستحبة فافهم  
(قوله وبترفع الصوت بها) أى بالتبكية ومتظاهراً أن الرفع سنة وبه صرح فى النهر عن المحيط وهو خلاف

وان أحسن العربية والتبكية على

المذهب (وهى ليلك الهم ليلك

لا شريك لك ليلك ان الحمد) بكسر

الهمزة وتفتح (والنعمه لك)

بالتفتح أو مبتدأ وخبر (والمالك

لا شريك لك وزد) ندبا (فيها)

أى عليها لافى خلالها (ولا تنقص)

منها فإنه مكروه أى تحريمها لولهم

انها مارة شرط والزيادة سنة

ويكون مستحبة تركها وبترفع

الصوت بها

مطلب  
فيما يصير به محرما

(واذا لم يأتوا) نسكا (أو ساق الهدى)  
أو قل (أي ربط قلادة على عنق)  
(بدنه فنزل أو جرد صيد) فقتله  
في الحرم أو في أحرام سابق (ونحوه)  
بكنايته ونذروا متعة وقرآن (وتوجه  
معها) والحال أنه (يريد الحج)  
وهل العمرة كذلك ينبغي أم  
(أو بعثها ثم توجه ولحقها) قبل  
المقات فلو بعده لزمه الأحرام  
بالتلبية من المقات (أو بعثها  
لمتعة) أو لقرآن وكان  
التقليد والتوجه (في أشهره)  
والألم يصير محرما حتى يلحقها  
(وتوجه بنية الأحرام وإن لم يلحقها)  
استحسانا (فقد أحرم) لأن  
الاجابة كما تكون بكل ذكر  
تعظيمي تكون بكل فعل مختص  
بالأحرام ثم صحة الأحرام

ما قد مناه وصرح به في البحر والفتح من أنه مستحب لكن ذكر في البحر في غير هذا الموضع أن الأمانة  
دون الكراهة فلا يلزم من قول الشارح تبعا للحيث أنه يكون مبيئا بتركه أن يكون سنة مؤكدة تأمل  
(قوله وإذا لم يأتوا) قيل الأولى أن يقول وإذا أتى مبييا لأن عبارة تنبيه أنه يصير شارعا بالتلبية بشرط التنية  
والواقع عكسه اه أي على ما دق قول الحسام الشهيد كما مر أول الباب والجواب كافي للفتح تبعا  
لزيلعي أن هذه العبارة لا يستفاد منها إلا أنه يصير محرما عند التنية والتلبية أما إن الأحرام بهما أو بأحدهما  
بشرط الاستخفاف فالعبارة تنافي على حد سواء كما ذكر في النهر فافهم (قوله نسكا) أي معينا كحج أو عمرة  
أو بهما الماسر ويأتي أيضا أن صحة الأحرام لا تتوقف على نية النسك أي على تعيينه وليس المراد أنهم لا يتوقف  
على نية نسك أصلا فافهم (قوله أو ساق الهدى الخ) بيان لما يقوم مقام التلبية من الأفعال  
كما يأتي لكن لو حذف هذا أو اقتصر على قوله أو قل بدنه الخ كما فعل في الكثير لكان أخسر وأظير  
لأن الهدى يشمل الغنم بخلاف البدنة فإنها تخص الأبل والبقر وإذا قلنا شاة لم يكن محرما وإن ساقها كما صرح  
به في البحر وسيأتي ردنا اعتراض في شرح الباب على قوله ويقوم تقليد الهدى مقام التلبية بأن صحته  
إن يعبر بالبدنة بدل الهدى وحاصل المسألة كفي في شرح الباب أن لاقامة البدنة مقام التلبية شرائط  
فيها التنية ومنها سوق البدنة والتوجه معها والأدراك والسوق إن بعث بها ولم يتوجه معها إلا بقية  
المتعة والقرآن فلو قلنا حديه ولم يسق أو ساق ولم يتوجه معه ثم توجه بعد ذلك بريد النسك فإن كانت البدنة  
لغير المتعة والقرآن لا يصير محرما حتى يلحقها فإذا أدركها وساقها صار محرما (قوله أي ربط الخ) وكيفية  
أن يقتل خطا من صوف أو شعر ويربط به ثعلا أو عروزة مزادة وهي السفرة من جلد أو لحاء شجرة أي قشرها  
أو نحو ذلك مما يكون علامة على أنه هدى ثلاثا تعرض أحدها ولثا لا يأكل منه غنى إذا عطب وذبح  
(قوله أو في أحرام سابق) قيده لأن هذا الأحرام لا يتم شروعه فيه إلا بهذا التقليد ط (قوله ونحوه)  
أي نحو جرد الصيد من الدماء الواجبة (قوله بكناية) أي في السنة الماضية درر (قوله وتوجه  
معها) أي ساقاها حال الكرماني وبسحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله أكبر  
لا اله الا الله والله أكبر والله أكبر وثمة الحد شرح الباب (قوله يريده الحج) إذا لزم ذلك من التنية على الصواب  
كما صرح به الأصحاب شرح الباب (قوله ينبغي تم) البحث للشرع لا لشيء وعبارة شرح الباب  
ناويا الأحرام بأحد النسكين صريحة في ذلك (قوله أو بعثها ثم توجه) عطف على قوله وتوجه معهما فأفاد  
أن الشرط أحد الشئين أما أن يسوقها ويتوجه معها وأما أن يعيها ثم يلحقها ويتوجه معها وهذا الشرط  
لغير المتعة والقرآن فلا يشترط فيهما التوجه معها ولا لحاقها كما أفاده بقوله بعده أو بعثها للمتعة الخ  
فافهم (قوله ولحقها) اقتصر على ذكر الحق لأنه شرط بالاتفاق وأما السوق بعده فمختلف فيه فقي الجامع  
الصغير لم يشترطه واشترطه في الأصل فقال يسوقه ويتوجه معه قال نغرا الاسلام ذلك أمر اتفاق وانما  
الشرط أن يلحقه وفي الكافي قال شمس الأئمة السرخسي في المبسوط اختلاف الصحابة في هذه المسألة فممن من  
يقول إذا قلدها صار محرما ومنهم من يقول إذا توجه في أثرها صار محرما ومنهم من يقول إذا أدركها فاقها  
صار محرما فأخذنا بالمستبين من ذلك وقتنا إذا أدركها وساقها صار محرما لاتفاق الصحابة على ذلك شرح  
الباب (قوله لزمه الأحرام بالتلبية الخ) لأنه حين وصل إلى المقات لم يكن محرما بالتقليد لعدم لحاق الهدى  
ولا يجوز له المجاوزة بدون الأحرام فليزم الأحرام بالتلبية رجمي (قوله أو قرآن) صرح به لزيادة الإيضاح  
والافتقار المصنف لمتعة تشمل التمتع العرفي والقرآن كما أوضحه في البحر (قوله والتوجه) أشار به إلى أن الأولى  
للمصنف تأخير قوله في أشهره عن قوله وتوجه بنية الأحرام ط (قوله في أشهره الخ) لأن تقليد الهدى في غير  
أشهر الحج لا يعتد به لأنه فعل من أفعال المتعة وأفعال المتعة قبل أشهر الحج لا يعتد بها فيكون تطوعا وفي هدى  
التطوع ما لم يدرك أو يسرم معه لا يصير محرما كما في شرح الجامع الصغير لقاضي خان زيلعي (قوله  
والألم بصير الخ) أي بأن لم يوجد البعث والتوجه في الأشهر أو وجد التوجه دون البعث وقوله حتى يلحقها  
أي قبل المقات ط (قوله وتوجه بنية الأحرام) أفاد أن هذه الأشياء انما قامت مقام الذكر دون  
التنية ط (قوله فقد أحرم) جواب قوله وإذا لم يأتوا الخ (قوله مختص بالأحرام) احتراز به



عما لو أشعرها أو جلاها إلى آخر ما يأتي (قوله لا توقف على نيتك) أي معين قال في البحر وإذا أبهم  
الاحرام بأن لم يعين ما أحرم به جاز عليه التعيين قبل أن يشرع في الأفعال فإن لم يعين وطاف شوطا كان للعمرة  
وكذا إذا أحصر قبل الأفعال فقتل بهم تين للعمرة فيجب قضاؤها لا قضاء نية وكذا إذا جامع فأفسد وجب  
المنى في عمرة (قوله صرف للعمرة) أما الحج فلا يصرف إليه إلا إذا عينه قبل أن يشرع في الأفعال كما في  
البحر لكن في الباب وشرحه لو وقف بعرفة قبل الطواف تعين أجره للحج ولو لم يقصد الحج في وقوفه (قوله  
ولو أطلق نية الحج) بأن نوى الحج ولم يعين فرضا ولا نفلا (قوله ولو عين نفلا فنفل) وكذا لو نوى الحج  
عن الغير أو التذرك كان عينا نوى وإن لم ينجح للفرض كذا ذكره غير واحد وهو الصحيح المعتمد المنقول الصريح  
عن أبي حنيفة وأبي يوسف من أنه لا يتأذى الفرض بنية النفل وروى عن الثاني وهو مذهب الشافعي وقوعه  
عن حجة الإسلام وكأنه قاسه على الصيام لكن الفرق أن رمضان معيار لصوم الفرض بخلاف وقت الحج  
فانه موسع إلى آخر العمر ونظيره وقت الصلاة شرح الباب نعم وقت الحج له شبه بالمعيار باعتبار عدم صحة جتين  
فيه فلذا يتأذى بطاق النية بخلاف فرض الظهر مثلا فان وقفه ظرف من كل وجه (قوله يجرح سنائها)  
الباء للتصوير وهو مذكور عند الامام لأن كل أحد لا يحسنه فليخ الجوان به تعذيب ط وأشار  
المصنف إلى أن الأشعار خاص بالأبل (قوله بوضع الجل) أي على ظهرها وهو بالضم والفتح ما تلبيه  
القرص لصان به قاموس (قوله لا تمتعه وقران) وكذا لو لم يقبل أشهر الحج رحتي (قوله ما مر)  
أي لحوقا كاللحوق الذي مر وهو كونه قبل الميتات وهذا محترز لقوله ولحقها ط (قوله أو قلداشة) محترز  
قوله بدته ط (قوله لعدم اختصاصه بالنسك) لأن الأشعار قد يكون للداواة والجل لدفع الحز والبرد والاذى  
ولأنه إذا لم يكن بين يديه هدي يوقفه عند التوجه لم يوجد إلا محتردا لنية به لا يصير محرما وتقليد الشاة ليس  
بمتعارف ولا سنة رحتي (قوله بلامهله) يشير إلى أن الأصوب أن يقول فيبقى بالنساء كما في القدوري  
والكنز خذ أوفى النهر واعلم أنه يؤخذ من كلامه ما قاله بعضهم في قوله صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث  
ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمته أن ذلك من ابتداء الاحرام لأنه لا يسيح حتى يحاق قبله اهـ (قوله أي  
الجماع) فهو قول الجمهور شرح الباب لقوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم بحر (قوله  
أؤذركه بمحضرة النساء) هو قول ابن عباس وقيل ذكره ودواعيه مطلقا قيل وهو الأصح شرح الباب  
وظاهر ضنيع غير واحد ترجيح ما عن ابن عباس نهر قلت والظاهر شمول النساء للرجال لأنه من دواعي  
الجماع تأمل (قوله أي الخروج إشارة إلى أن الفسوق مصدر لا جع فسق كعلم وعلموم كما يشعر به تفسيرهم له  
بالمعاصي واختاره لمناسبة للرفث والجدال ولأن المنهي عنه مطلق الفسق مفردا أو جمعا أفاده في النهر  
(قوله والجدال) أي الخصومة مع الرفقاء والخدم والمكارين بحر وما عن الاعش أن من تمام الحج ضرب  
الجمال فقيل في تأويله أنه مصدر مضاعف لفعله لكن في شرح النقاية ورد أن الصدق رضى الله عنه ضرب  
جماله لتقصيره في الطريق اهـ قلت وحينئذ فضر به للجدال بل لتأديبه وإرشاده إلى حرمة إعادة الخفظ والعمل  
الواجب عليه حيث لم يزجر بالكلام وبذلك يصح كونه من تمام الحج لكونه أمرا بعمروف ونهيا عن منهك  
تأمل (قوله فانه) أي ما ذكر من الثلاثة وفيه إشارة إلى وجه التضييع عليها هنا تبعه لآية كلبس  
الحرير فانه حرام مطلقا وفي الصلاة أشنع (قوله وقتل صيد البر) أي مصيده إذا لو أريد به المصدور وهو  
الاصطباح لما صح استناد القتل إليه بحر وعبر بالقتل دون الذبح لاستعماله في الحزم غالباً وهذا كذلك  
حتى لو ذكاه كان ميتة (قوله لا البحر) ولو غير ما كقول لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر الآية (قوله  
والدلالة) بالكسر في المحسوسات والفتح في المعقولات وهو التصريح زمل (قوله في الغائب) أفاده  
ويقوله في الحاضر الفرق بين الإشارة والدلالة قلت والفرق أيضا أن الأولى باليد ونحوها والثانية باللسان  
ونحوه كالذهاب إليه (قوله إذا لم يعلم المحرم) كذا في النهر والمراد به المدلول والأصوب التعبير به  
قال في السراج ثم الدلالة إنما تعمل إذا اتصل بها القبض وأن لا يكون المدلول عالما بمكان الصيد وأن يصدقه  
في دلالة ويتبعه في اثره أما إذا كذبه ولم يتبع أثره حتى دله آخر وصدقه واتبع أثره فقتله فلا جزاء على  
الدال اهـ (تمت) في حكم الدلالة الاعانة عليه كعارة سكنين ومناولة ربح وسوط وكذا تنفيره وكسريضه

مطلب

فما يحرم بالاحرام وما لا يحرم

مطلب

من حج ولم يرفث الخ أي من وقت  
الاحرام

لا توقف على نية نسك لأنه لا يواهم  
الاحرام حتى طاف شوطا واحدا  
صرف للعمرة ولو أطلق نية الحج  
صرف للفرض ولو عين نفلا فنفل  
وان لم يكن حج الفرض شره لآلية  
عن الفتح (ولو أشعرها) يجرح  
سنامها الأيسر (أو جلاها)  
بوضع الجل (أو بعثها لا تمتعه)  
وقران (ولم يلحقها) كما مر  
(أو قلداشة) يكون محرما لعدم  
اختصاصه بالنسك (وبعد)  
أي الاحرام بلامهله (بقي الرفث)  
أي الجماع أؤذركه بمحضرة النساء  
(والفسوق) أي الخروج عن  
طاعة الله (والجدال) فانه  
من المحرم أشنع (وقتل صيد  
البر) لا البحر (والإشارة إليه)  
في الحاضر (والدلالة عليه)  
في الغائب ومحل تحريمهما إذا لم  
يعلم المحرم أما إذا علم فلا في الأصح

وكسر قوائمه وجناحه وحبله وبيعه وشراؤه وأكله وقتل القملة ورسمها ودفعها لغيره والأمر يقتلها  
والإشارة إليها أن قتلها المشار إليه والقضاء ثوبه في الشمس وغسله ليحلا كليا (قوله وإن لم يقصده)  
قيل عليه التطيب معمولا لقوله يتق ولا معنى لأمري غير القاصد بالانتفاء فيجاء بأن المراد غير قاصد للتطيب  
بل قاصد للتداوي ومع ذلك يكون محظورا عليه فعليه انتقاؤه رحمتي (قوله وكسر شحمه) أي فقط  
فلا شيء عليه به كافي الخائنة وبهذا يشير إلى أن المراد بالتطيب استعماله في النوب والبدن وقالوا لو لبس أزارا  
مبجرا لا شيء عليه لأنه ليس يستعمل لجزء من الطيب وانما حصل مجزرا لراحة ومن ثم قال في الخائنة لو دخل  
بنتا قد جف فيه واتصل بثوبه شيء منه لم يكن عليه شيء نهر (قوله وقلم الطفر) أي قطعه ولو واحدا بنفسه  
أو غيره بأمره أو قلم طفر غيره إذا أنكسر بحيث لا يتو فلا بأس به ط عن القهستاني (قوله كك  
أو بعضه) لكن في تغطية كل الوجه أو الرأس يوما أوله دم والربع منهما كالكحل وفي الأقل من يوم  
أو من الربع صدقة كفاي الباب وأطلقه فشم المرأة في البحر عن غاية البيان من أنها لا تغطي وجهها اجام  
أى وانما تستر وجهها عن الجانب بأسدال شيء متجاف لا يس الوجه كما سيأتي آخر هذا الباب  
وأما ما في شرح الهداية لابن الكل من أنها لها ستر بلطفه وخمار وانما انتهى عنه ستره بشيء فصل  
على قدره كالقالب والبرقع فهو بحث عجيب أو تفعل غريب يخالف لما سمعته من الاجماع ولما في البحر وغيره  
في آخر هذا الباب ثم رأيت يخط بعض العلماء في حاشي ذلك النمرح أن هذا مما انفرد به المؤلف والمحقق  
عن علماء خلافه وهو وجوب عدم محاسة شيء لوجهها اه ثم رأيت في ذلك نقلا عن منسك القبطي  
فأفهم (قوله نعم في الخائنة الخ) استدرال على قوله أو بعضه لأنه يؤهم أن هذا محظور مع أنه عليه  
في الباب من مباحات الاحرام وأما كلمة لا بأس فانها لا تدل على انكسرا حدة وانما ومنه قوله لا شيء قريبا  
كره والأفلا بأس به فافهم (قوله والرأس) أي رأس الرجل أما المرأة فستره كما سيأتي (قوله  
بخلاف الميت) يعني إذا مات محرما حيث يغطي رأسه ووجهه لبطلان احرامه بموته لقوله صلى الله عليه وسلم  
إذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث والاحرام عمل فهو منقطع واهذا لا يبي المأمور بالحج على احرام الميت  
انتفاء أو أما الاعرابي الذي وقصته ناقته فقال صلى الله عليه وسلم لا تضر وارأسه ولا وجهه فإنه يبعث  
يوم القيامة مليا فهو مخصوص من ذلك بأخبار النبي صلى الله عليه وسلم ببقاء احرامه وهو موقوف في غيره  
فقلنا بانقطاعه بالموت أفاد في البحر وغيره وبه يحصل الجمع بين الحديثين ويؤيده أن قوله فإنه يبعث الخ  
واقعة حال ولا عموم بها كما تقر في الأصول فلا يدل على أن غير الاعرابي مشد في ذلك (قوله وبقيته  
البدن) بالجزء عطف على الميت أي وبخلاف ستر بقية البدن سوى الرأس والوجه فإنه لا شيء عليه لوعصه  
ويكره أن كان بغير عذر لباب وفي شرحه وينبغي استثناء الكفين لمنعه من لبس القفازين اه قلت وكذا  
القدمين مما فوق معقد الشراك لمنعه من لبس الجوز بين كما يأتى الآن يكون مراده بالستر التغطية  
بما لا يكون لباسا ستر الدين أو الرجلين بالقفازين أو الجوز بين لبس قتاتل (قوله ما لم يمتد يوما راسدا  
الخ) الزاوي بمعنى أو لأن لبس المعتاد يوما أوله موجب للدم بغير المعتاد كذلك موجب للصدقة ط قال  
لكن لينظر من أين أخذ الشارح ما ذكره فان الذي رأته في عدة كتب أنه لو غطي رأسه بغيره معاد كالعدل  
رشحه لا يلزمه شيء فقد أطلقوا عدم الزوم وقد عد ذلك في الباب من مباحات الاحرام نعم في النهر عن الخائنة  
لوجل المحصر على رأسه شيئا يلبسه الناس يكون لا بأس وان كان لا يلبسه الناس كالأجانة ونحوها فلا  
ويكره له تعصيب رأسه ولو فعل ذلك يوما أوله كان عليه صدقة اه والظاهر أن الإشارة للتعصب وكن  
الشارح أرجعها للحملا أيضا تأمل (قوله وقالوا الخ) نص عليه في الباب وغيره وكذا نص على أنه يكره  
كب وجهه على وسادة بخلاف خديه قال شارحه وكذا وضع رأسه عليها فإنه وإن لم يمتد منه تغطية بعض  
وجهه أو رأسه الا أنه الهيئة المسحبة في النوم بخلاف كب الوجه اه (قوله كره) ظاهر إطلاقه  
أنها تحرمة ط (قوله بالخطمي) يكسر الخاء نبت نهر والمراد الغسل بماء مزج فيه كم  
في القهستاني (قوله لأنه طيب الخ) أشار إلى الخلاف في عدة وجوب انتقائه فالجواب متفق عليه  
وانما الخلاف في علته وفي موجهه فيقيه عند الامام لان له راحة طيبة وان لم تكن ذكية وموجه دم

(والتطيب) وإن لم يقصده ويكره  
شحمه (وقلم الطفر وستر الوجه) كله  
أو بعضه كقلمه وذقنه نعم  
في الخائنة لا بأس بوضع يده على  
أنفه (والرأس) بخلاف الميت  
وبقية البدن ولو حمل على رأسه  
شيئا كان تغطية لاجل عدل  
وطبق ما لم يمتد يوما أوله تلزمه  
صدقة وقالوا لو دخل تحت ستر  
الكعبة فأصاب رأسه أو وجهه  
كره والأفلا بأس به (وغسل رأسه  
وخطمي) لأنه طيب  
أو يقتل الهوام

وعندهما لأنه يقتل الحيوان ويلين الشعر وهو وجه صدقة ومنشأ الخنزير الانتباه فيه ولما أزال عنه شعره  
 لا خلاف في خطئ العراقي لأنه رافضة طيبة أفاده في الهرس (قوله بخلاف ما بين) في جنائيات الفح  
 لم يسل ما بينه وبين الرافضة ولا رواية فيه وقالوا لأنني فيه لأنه ليس بسبي ولا يقتل له ومقتضى التعديل عدم  
 وجوب الدم والصدقة انتفاء أوله أقال في الطهيرة وأجروا أنه لا شيء عليه له ومثله في البحر ومثله في  
 في التمهيد عن شرح الطهارة فافهم (قوله ودلولك) فتح المال قبل حوت بأرض الخازم معروف  
 كالاشنان غير أنه أسود والاشنان أيضا يرطب البدن ويزيل الحكة والجرب (قوله وأشنان) قيل هو ينضم  
 اليه زنة وكسر حاك في التماسوس ويسمي حرصا أيضا (قوله وسدر) خورق التيق ح (قوله وهو مشكل)  
 فإن السدر تاملط من يقتل الحيوان ويلين الشعر فكان ينبغي وجوب الصدقة عند حيا كذا في المنع والمايون  
 والاشنان فيه ما ذكره أيضا حتى زاد غيره من المصابون طبيب رافضة قلت وفيه نظر فقد علمت الاتفاق على أن لا شيء  
 فيه من دم ولا صدقة لأنه ليس بسبي ولا يقتل فافهم (قوله وحلق رأسه) وكذا رأس غيره ولو حلقه للباب  
 (قوله وإزالة شعره) أي بقية بدنه كالثياب والباط والعاضة والزقية وانما حيا كذا في الباب قال في البحر والمراد  
 إزالة شعره كذا كان حلقا وقد اتفقوا وتوزوا وحرأ من أي مكان كان من الرأس والبدن مباشرة أو تمكينا  
 (قوله أي كل معمول الخ) أشار به إلى أن المراد المنع عن لبس الخيط وانما يخص المذكورات لا كرها  
 في الحديث وفي البحر عن مسائل ابن أمير حاج الحلبي أن ضابطه ليس كل شيء معمول على قدر البدن أو بعضه  
 بحيث يحيط به بخياطة أو تلزيق بعضه ببعض أو غيرهما وبسبك عليه بنفس ليس مثله إلا المكعب اه قلت  
 تخرج ما سيطر بعضه ببعض لا بحيث يحيط بالبدن مثل المرتعة فلا بأس بلبسه كما قد مناه وأد قوله أو بعضه حرمة  
 لبس التنازير في يدي الرجل وبه صرح السدي في منسكه الكبير وشعه التنازي في شرح الباب وأما المرأة  
 فتسند لبسها عدمه كما في البدائع وتماه فيها علقناه على البحر (قوله كزردية) هي الذرع الخديا كما يفهم من  
 القاسوس وفيه البرفس بالضم قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه أي كالذي يلبسه المغاربة يستمرن من الرأس  
 إلى القدم (قوله وقباء) بالضم المنفرج من أمام ط (قوله ولولم يدخل الخ) في الباب من المكروهات  
 القباء القباء والعباء ونحوهما على منكبيه من غير ادخال يديه في كيه وفيه من فصل الجنائيات ولولم يلبس القباء  
 على منكبيه وزرده ما فعله دم وإن لم يدخل يديه في كيه وكذا لو لم يزرده ولكن أدخل يديه في كيه ولولم يلبس  
 ولم يزرده ولم يدخل يديه في كيه فلا شيء عليه سوى الكراهة اه وفي شرحه ان ادخال إحدى اليدين في الكعبين  
 كاليدين فتوليهما بالمراد به في الجزاء ما عانت من كراهته ويؤيده قوله عندنا أي عندنا اثنتا عشرة خلافا لغيره  
 حيث قال عليه دم كما في شرح الباب واعترض على الباب حيث ذكره في مباحات الاحرام بعد ما ذكره  
 في مكروهاته وقال فالجواب أن يقول والقاء القباء ونحوه على نفسه وهو مضطجع كما ذكره في الكبير اه  
 والاصل ان الممنوع عنه لبس الخيط لبس المعتاد وأعل وجه كراهة القاء نحو القباء والعباء على الكتفين انه  
 كثير ما يلبس كذا تأمل (قوله وعمامة) بالكسر وقلنسوة ما يلبس في الرأس كالعريقة والتاج والطرش  
 ونحو ذلك (قوله وخفين) أي للرجال فإن المرأة تلبس الخيط والخفين كما في قاضي خان قيسه الثاني (قوله  
 الآن لا يجد نعلين الخ) أفاده أنه لو وجد حذاء يقطع له ما فيه من اطلاق المال بغير حاجة أفاده في البحر وما عزي  
 إلى الامام من وجوب القدية اذا قطع معاصم وجود النعلين خلاف المذهب كما في شرح الباب (قوله  
 فيقطعها) أما لو لبسها قبل القطع لم يقطعها ما فعله دم وفي أقل صدقة لباب (قوله اسفل من الكعبين) الذي  
 في الحديث رلية قطعها حتى يكون اسفل من الكعبين وهو انصح مما دنا ابن بكال والمراد قطعها بحيث يصير  
 الكعبان وما فرقتما من الساق مكشوف لا قطع موضع الكعبين فقط كما لا يخفى وانعل هو المدا من يكسر الميم  
 وهو ما يلبسه اهل الحرمين ماله شرأ (قوله عند معقد الشرأ) وهو المتصل الذي في وسط القدم كذا  
 روى هشام عن محمد بخلافه في الرضوة فإنه العظام الثاني أي المرتفع ولم يعين في الحديث احد خالكن لما كان  
 المكعب يطلق عليها حاصل على الاول احتياطا لان الاحوط فيما كان أكثر كشفا بجر (قوله فيجوز الخ)  
 فنرى على ما فهمه محققا ودروا زلبس ما لا يغطي الكعب الذي في وسط القدم والسر موزة قبل هو المسمى  
 بالنساج وذكرح ان الناظر أنها التي يقال لها الصرمة قلت الاظهر الاول لان الصرمة المعروفة الآن هي

بخلاف ما بين ودلولك وأشنان  
 انتفاء زاد في الجوهره وسدر  
 وهو مشكل (وقتها) أي التوبة  
 (وحلق رأسه) إزالة (شعره)  
 الا الشعر الثابت في العين فلا شيء  
 فيه عندنا (وليس قميص وسراويل)  
 أي كل معمول على قدر بدن  
 أو بعضه كزردية وبرنس (وقباء)  
 ولولم يدخل يديه في كيه باز عندنا  
 الا ان يزرده أو يخله ويجوز أن  
 يرتدى بتميص وجبة ولبس يديه  
 في نوم وغيره اتفاقا (وعمامة)  
 وقلنسوة (وخفين) الآن لا يجد  
 نعلين فقط عساهما اسفل من  
 الكعبين) عند معقد الشرأ فيجوز  
 لبس الزموزة لا الجوزيين

التي تشد في الرجل من العقب وتستره والظاهر أنه لا يجوز ستره فيجب إذا لبسها أن لا يشدها من العقب وإذا كان وجهها أو وجه الباب وجع طويلا بحيث يستر الكعب الذي في وسط القدم يقطع الزائد الساتر أو يحشو في داخله شقة بحيث تمنع دخول القدم كلها ولا يصل وجهه إلى الكعب وقد فعلت ذلك في وقت الاحرام احترازا عن قطع وجه الباب عما فيه من الاتلاف (قوله وتوب) بالجر عطف على تقيص وفي بعض النسخ وتوبا بالنصب عطف على محل تقيص وأطلقه فشمئل المخطط وغيره لكن ليس المخطط المطيب تعدد فيه الفدية على الرجل كما في الباب (قوله بماله طيب) أي رائحة طيبة (قوله وهو الكرم) فيه نظر في الصحاح الكرم الزعفران وفيه أيضا الورس ثبت يكون بالين يتخذ منه الغمرة للوجه وفي النهاية عن القانون الورس شئ آخر فاني يشبهه سحيق الزعفران وهو محبوب من الين (قوله في الاصح) وقيل بحيث لا يتناثر وهو غير صحيح لأن العبرة للتطيب لا للتناثر لا ترى أنه لو كان توب مصبوغ له رائحة طيبة ولا يتناثر منه شئ فإن الحرم يمنع منه كما في المستصفى بحر (قوله لا يتقى الاستحمام الخ) شروع في مباحات الاحرام وفي شرح الباب ويستحب أن لا يزل الوسخ بأي ماء كان بل يقصد الطهارة أو رفع الغبار والحرارة (قوله الحديث البيهقي الخ) ذكر النووي أنه ضعف جدا وقال ابن حجر في شرح الشمائل موضوع باتفاق الحفاظ ولم يعرف الحمام يلا دهم الابعدم وبه صلى الله عليه وسلم (قوله والاستقلال الخ) أي قصد الانتفاع بظل بيت من شعر أو مدر ومجل يفتح الميم الاولى وكسر الثانية أو عكسه (قوله كما مر) أي في شرح قوله وستر الوجه والرأس (قوله وشدهيمان) هو شئ يشبه تكية السر أو يل بشدة على الوسط وتوضع فيه الدراهم شئ وفي القاموس هو التكة والمنطقة وكيس للنفقة يشد في الوسط اهـ ولا فرق بين كون النفقة له أو غيره كما في شرح الباب ولا يبين شدة فوق الازار أو تحته لأنه لم يقصد به حفظ الازار بخلاف ما إذا شدة ازاره بمجل مثلا كما قد سناه (قوله ومنطقة) بكسر الميم وفتح الطاء وتسمى بالفاصلة كركب في العيني (قوله وسيف) أي وشده سيف أي شدته في وسطه (قوله وسلاح) تعميم بعد تخصيص وهو ما يتأهل به فلا يدخل فيه الدرع لأنه ليس (قوله وتحتكم واكتحال) عطف على ما قبله فيصير التقدير ولا يتقى شدت تحتكم واكتحال ولا معنى له إلا أن يراد بالشد الاستعمال من باب ذكر المقدور اعادة المطلق مجازا مرسلًا ولو قال وتحتما واكتحالا سلم من هذا ح ويمكن تأويله أيضا بالجر على الجوار أو بالرفع على الابتداء وخبره محذوف أي كذلك (قوله لعدم التغطية واللبس) الاول راجع للاستقلال بالبيت والمجل والثاني لما بعده (قوله فعليه صدقة) المراد بها عند اطلاقهم نصف صاع بحر (قوله ولو كثيرا) أي ثلاثا فأكثر بشرئته المقابلة واستظهره في شرح الباب فالمراد الكثرة في الفعل لا في نفس الطيب المختلط فلا يلزم الدم بمرة واحدة وإن كان الطيب كثيرا في الكيل كما حذره في الفتح من الجنائيات (قوله وقصدا) أي وإن لم يصب اليد لما أتته منه من أن تعصيب غير الوجه والرأس اغما يكره لو غير عذر (قوله وحجامة) أي بلازالة شعر لباب والافعليه دم كجاسأقي (قوله يتصدق بشئ) أي تكمرة وكسرة خبز (قوله وفي اثلاث) أي من الشعر والقمل وأما الا كتر فسيأتي في الجنائيات (قوله ولو نفلا) كذا في البدائع وخصه الطحاوي بالمكنوبات دون النوافل والقوائت فأجراها مجرى التكبير في أيام التشريق والتعميم أولى فتح وهو الصحيح المعتمد الموافق لظاهر الرواية شرح الباب (قوله أو علا شرفا) أي صعد مكانا مرتفعا (قوله جمع راكب) أي اسم جمع وهم اصحاب الابل في السفر ولا يطلق على ما دون العشرة نهر (قوله دخل في السحر) هو السدس الاخير من الليل (قوله كالتكبير في الصلاة) فكأن التكبير في الصلاة يؤتى به عند الانتقال من حال إلى حال كذلك التلبية ح ولذا قال في الباب ويستحب اكثرها فاعما وقاعدا راكبا ونازلا واقفا وسائر اطراف واحد ناجبا وحائضا وعند تغير الاحوال والا زمان وعند اقبال الليل والنهار وعند كل ركوب ونزول وإذا استيقظ من النوم أو استعطف راحلته وقال أيضا ويستحب تكرارها في كل مرة ثلاثا على الولا ولا يقطعها بكلام ولوردة السلام في خلالها جاز ولا يكره لغيره أن يسلم عليه وإذا كانوا جماعة لا يمشي أحد على تلبية الاخر بل كل انسان يلي بنفسه ويلى في مسجد مكة ومثي وعرفات لا في الطواف وسعي العمرة (قوله رافعا صوته بها) الا أن يكون في مصر أو امرأة لباب زاد شارحه أو في المسجد لا يشترط على المصلين والطائفين (قوله استنانا) فان تركه كان مسيئا ولا شئ

(وتوب صغ بماله طيب) كورس وهو الكرم وعصفر وهو زهر القرم

(الابعذ زواله) بحيث لا يفوح

في الاصح (لا يتقى) الاستحمام

حديث البيهقي أنه عليه الصلاة

والسلام دخل الحمام في الخفة

(والاستقلال بيت ومجل) يصيب

رأسه أو وجهه فلما أصاب أحدهما

(كرد) كما مر (وشدهيمان) بكسر الهاء

(في وسطه ومنطقة وسيف وسلاح

وتحتكم) زيلعي لعدم التغطية

واللبس (واكتحال بغير مطيب)

فلما اكتحل بطيب مرة أو مرتين

فعليه صدقة ولو كثيرا فعليه

دم مراحية (و) لا يتقى ختانا

وقصدا وحجامة وقاع صخره وجبر

كسر وكر رأسه وبهنية) لكن

برفق ان خاف سقوط شعره أو قلته

فان في الواحدة يتصدق بشئ

وفي الثلاث كف من طعام غرر

اذكار (وأكثر) الحرم (التلبية)

ندبا (مقي صلى) ولو نفلا أو علا

شرفا أو حبط واديا أو لقي ركبا

جمع راكب أو جمعا سادة وكذا لو لقي

بعضهم بعضا (أو اسحر) دخل

في السحر اذ التلبية في الاحرام

كالتكبير في الصلاة (رافعا)

استنانا (صوته بها)

واذا قال في الباب ثم يقف مستقبل البيت يجانب الحجر الاسود مما يلي الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر  
 عن يمينه ويكون منكبه الايمن عند طرف الحجر فينوي الطواف وحده الكيفية مستحبة والنية فرض ثم يعني  
 مارا الى يمينه حتى يحاذي الحجر فيقف بجباله ويستقبله ويسلم ويكبر ويحمد ويصلي ويدعو اه قال شارحه  
 اى يقول بسم الله والله اكبر والله الحمد والصلوة والسلام على رسول الله ايماناً بك ووفاء بعهدك  
 واسما على سنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم (قوله رافعا يديه) اى عند التكبير لا عند النية فانه بدعة لباب  
 وقال شارحه القارى في موضع آخر بعد كلام والحاصل أن رفع اليدين في غير حالة الاستقبال مكروه وأما  
 الابتداء من غيره فهو حرام أو مكروه بشرط ما أوتزيمه بناء على الأقوال عندنا من أن الابتداء بالحجر فرض  
 أو واجب أو سنة وإنما المستحب الابتداء بالنية قبيل الحجر للخروج عن الاختلاف (قوله كالصلاة) اى حذاء  
 اذنيه وقدم في كآب الصلاة انه في الاستلام وعند الجرتين يرفع حذاء منكبيه ويجعل باطنهما نحو الحجر والكعبة  
 اه وعراه القهستاني الى شرح الطحاوى وصححه في البدائع وغيرها ومشي في النقاية وغيرها على الاول  
 وصححه في غاية البيان وغيرها فقد اختلف التصحيح (قوله واستلمه) اى بعد أن يرسل يديه كما في النهر عن  
 التحفة قال في الباب وصفة الاستلام أن يضع كفيه على الحجر ويضع يديه بين كفيه ويقبله (قوله قيل نعم)  
 جزم به في الباب وقال انه مستحب ويكرهه مع التقبيل ثلاثا قال شارحه وهو موافق لما نقله الشيخ رشيد الدين  
 في شرح الكنز وكذا نقل السجود عن اصحابنا العز ابن جماعة لكن قال قوام الدين الكاكي الاول أن لا يسجد  
 عندنا لعدم الرواية في المشاهير اه وظاهره ترجيح ما قاله الكاكي في المعراج وهو ظاهر الفتح ولذا اعترض  
 في النهر على قول البحر انه ضعيف بأن صاحب الدار أدري اى ان الكاكي من أهل المذهب الماهرين وهو  
 أدري بالمذهب من غيره فلا ينبغي تضعيف ما نقله قلت لكن استند الكاكي الى عدم ذكره في المشاهير وهو لا ينبغي  
 ذكره في غيرها وقد استند في البحر الى انه فعله عليه الصلاة والسلام والقاروق بعده كما رواه الحاكيم وصححه  
 واستند لبذ لك من لا على في شرح النقاية على ما مر عن الكاكي وأيده ما نقله ابن جماعة عن اصحابنا ثم رأيت  
 نقلا عن غاية السروجي انه كره ما لك وحده السجود على الحجر وقال انه بدعة وجهه وأهل العلم على استحبابه  
 والحديث جمة عليه اه اى على ما لك وبمذاير ترجع ما في البحر والباب من الاستحباب اذ لا ينبغي أن السروجي  
 أيضا من أهل الدار فهو أدري والاحد بما قاله موافقا للجمهور والحديث أولى وأحرى فافهم (قوله رترك  
 الأيداء واجب) اى فلا يترك الواجب لفعل السنة وأما النظر الى العورة لاجل الختان فليس فيه ترك الواجب  
 لفعل السنة لأن النظر مأذون فيه للضرورة (قوله فان لم يقدر) اى على تقبيله بالايداء أو مطلقا يضع يديه  
 عليه ثم يقبلهما أو يضع احدهما الاول أن تكون اليدين لانهما المستعملة فيا فيه شرف ولما نقل عن البحر  
 العميق من ان الحجر يمس الله بصفاح به عبادته والمصافحة باليدين (قوله والايمتصمته ذلك) اى وضع يديه  
 أو احدهما (قوله عيس) بضم أوله وكسر ثانيه من الأساس كما يشير اليه كلام الشارح الآتى (قوله  
 عنهما) الاول عنه اى الامساس لان العجز عن الاستلام ذكره بقوله والايمس (قوله مشيرا اليه  
 باطن كفيه) اى بأن يرفع يديه حذاء اذنيه ويجعل باطنهما نحو الحجر مشيرا بهما اليه وظاهرهما نحو وجهه  
 هكذا المأثور بحر وفي شرح النقاية للقارى حذاء منكبيه أو اذنيه وكأنه حكاية للقولين المأثورين  
 (قوله ثم يقبل كفيه) اى بعد الاشارة المذكورة قال في الفتح ويفعل في كل شوط عند الركن الاسود  
 ما يفعله في الابتداء اه وبأنى تمامه عند قول المصنف وكلما مر بالحجر فعل ما ذكر (قوله فلا يكعبة)  
 أول القبلة كما سيذكره لكن الاول ظاهر الرواية كما سياتى (قوله طواف القدوم) يسمى أيضا طواف  
 التحية وطواف اللقاء وطواف أول عهد بالبيت وطواف احداث العهد بالبيت وطواف الوارد والورود شرح  
 الباب ويقع هذا الطواف للقدوم من المفرد بالحج وان لم ينو كونه للقدوم أو نوى غيره لانه وقع في محله قال  
 في الباب ثم ان كان المحرم مفرد بالحج وقع طوافه هذا للقدوم وان كان مفردا بالعمرة أو متعافا أو قارنا وقع عن  
 طواف العمرة فوالله أول غيره وعلى القارن أن يطوف طوافا آخر للقدوم اه اى استحبابا بعد فراغه عن  
 سعى العمرة قارى وفي الباب وأول وقته حين دخوله مكة وآخره من وقوفه بعرفة فاذا وقف فقد قات وقته  
 وان لم يقف فالى طلوع فجر النحر (قوله للافاقي) اى لا غير ففتح فلا يسكن للمكى ولا لاهل المواقيت ومن

رافعا يديه) كالصلاة  
 (واستلمه) بكفيه وقبله  
 بلا صوت وحل بسجدة عليه قيل نعم  
 (بلا ايداء) لانه سنة وترك الايداء  
 واجب فان لم يقدر يضعهما  
 ثم يديه بلهما أو احدهما (والا)  
 يمكنه ذلك (عيس) بالحجر شيئا  
 في يده (ولو عسا) ثم قبله اى  
 التمسى (وان عجز عنهما) اى الاستلام  
 والامساس (استقبله) مشيرا اليه  
 بباطن كفيه كأنه واضعهما عليه  
 (وكبر وهلل) وجد الله تعالى وصلى  
 على النبي صلى الله عليه وسلم  
 ثم يقبل كفيه وفي بقية الرفع في  
 الحج يجعل كفيه للسماء لا  
 عند الجرتين فلا يكعبة (وطاف  
 بالبيت طواف القدوم ويسن)  
 هذا الطواف (للافاقي) لانه  
 القادم (وأخذ) الطائف

مطلب  
 في طواف القدوم

دونها الى مكة سراج وشرح الباب الاثنى المكي اذا خرج للآفاق ثم عاد حجر مابالنج فعليه طواف القدوم  
 لباب فهذا خلاف ما في التفسير من انه يسكن لاهل المواقيت ودخلها فافهم (قوله عن عينة) أى عينة  
 الطائف لا الجرو قوله مما يلي الباب أى باب الكعبة تأكيده وهذا واجب في الاصح كما مر (قوله ولو  
 عكس) بأن أخذ عن يساره وجعل البيت عن يمينه وكذا الواسقيل البيت بوجهه أو استدبره وطاف معترضا  
 كما في شرح الباب وغيره (قوله فان رجع) أى الى بلدته قبل اعادته (قوله وكذا الواسقيل) أى غير الحجر  
 أى بعدهم والافعلهم دم وهذا على القول بوجوبه كما أشار اليه بقوله كما مر أى في الواجبات (قوله قالوا الخ)  
 قال في البحر ولما كان الابتداء من الحجر واجبا كان الابتداء في الطواف من الجهة التي فيها الركن اليماني قريبا  
 من الحجر الاسود متعينا ليكون مازا بجميع بدنه على جميع الحجر الاسود وكثير من العوام شاهدناهم يتدثرون  
 الطواف وبعض الحجر خارج عن طوافهم فاحذره اه قلت قد مناهذه الكيفية عن الباب وأنها مستحبة  
 لا متعينة وبه صرح في فتح القدير أيضا فان لا في تعليقه وتبعه القاري في شرح الباب للخروج عن خلاف  
 من يشترط المرور على الحجر بجميع بدنه وفي الكرماني انه لا يكل والافضل ثم قال القاري والافضل استقبال  
 الحجر مطلقا ونوى الطواف كفى عندنا في أصل المقصود الذي هو الابتداء من الحجر سواء قلنا انه سنة أو واجب  
 أو فريضة أو شرط اه وفي الشرح نبلاية بعدم ما مر عن البحر وهذا اذا لم يكن في قيامه مسامتا للحجر بأن وقف  
 جهة الملتزم ومال بعض جسده ليقبل الحجر أما من قام مسامتا بجسده الحجر فقد دخل في ذلك شيء من الركن  
 اليماني لأن الحجر وركنه لا يبلغ عرض جسد المسامتا له وبه يحصل الابتداء من الحجر اه قلت لكن لا يحصل به  
 المرور بجميع البدن على جميع الحجر لكن قد علت انه غير لازم عندنا وعل الشارح أشار الى ضعفه بلفظ قالوا  
 لما علمته فافهم (قوله قبل شروعه) أى من حين تجزئه للاحرام بناء على ما قدمه عند قول المصنف ولبس  
 ازار أو رداء الخ لكن قد مناهض جميع خلافة ولذا قال في الفتح وينبغي أن يضطبع قبل شروعه في الطواف بقليل  
 اه فلو قال الشارح قيل شروعه لكان أصوب فافهم هذا وفي شرح الباب واعلم أن الاضطباع سنة في جميع  
 اشواط الطواف كما مر شرح به ابن الصلاء فاذا فرغ من الطواف تركه حتى اذا صلى ركعتي الطواف مضطبعا يكره  
 لكشفه منكبه وبأى الكلام على انه لا اضطباع في السعي اه (قوله استئنا) أى في كل طواف بعده سعى  
 كطواف القدوم والعمرة وكطواف الزيارة ان كان آخر السعي ولم يكن لابسا بقى من لبس الخط اعذر هل يسكن له  
 التشبه به لم يعترض له أصحابنا وقال بعض الشافعية يتعذر في حقه أى على وجه الكمال فلا ينافي ما ذكره بعضهم  
 انه قد يقال بشرع له وان كان المنكب مستورا بالخط للتعذر قلت والظاهر فعلة شرح الباب ملخصا (قوله وراه  
 الخطيم) ويسمى خطيرة اسماعيل وهو البقعة التي تحت الميزاب عليها حجر كصنف دائرة بينها وبين البيت فرجة سمي  
 بالخطيم لأنه حطيم من البيت أى كسر وبالجر لا نهجر منه أى منع (قوله لأن منه ستة أذرع من البيت) لفظة  
 منه خبر أن مقدّم وستة اسمها مؤخر ومن البيت صفة ستة والتقدير لأن ستة أذرع كائنه من البيت ثابتة منه  
 أو منه حال من ستة مقدّم عليه ومن البيت خبر وهو جائز كقوله لمية موحشا طلل ط قلت والثاني أظهر فافهم  
 قال في الفتح وليس الحجر كله من البيت بل ستة أذرع منه فقط لحديث عائشة رضى الله عنها عن رسول الله صلى  
 عليه وسلم قال ستة أذرع من الحجر من البيت وما زاد ليس من البيت رواه مسلم (قوله لم يميز) بفتح أوله وضم  
 ثانيه من الجواز يعنى الحل لا الصحة أو بينهما أوله وسكون ثانيه من الاجزاء أى على وجه الكمال قال القاري  
 في شرح النقاية ولو طواف من الفرجة لا يميزه في تحقق كماله ولا بد من إعادة الطواف كماله لتحقيقه وان أعاد من  
 الخطيم وحده أجزاءه بأن يأخذ على يمينه خارج الحجر حتى ينتهي الى آخره ثم يدخل الحجر من الفرجة ويخرج من  
 الجانب الآخر أولا يدخل الحجر وهو أفضل بأن يرجع وينتدئ من أول الحجر هكذا يفعل سبع مرات ويقضى  
 صفته من رمل وغيره ولو لم يعد صح طوافه ووجب عليه دم اه (قوله كاستقباله) أى فانه اذا استقبله  
 المصلى لم تصح صلاته لأن فرضية استقبال الكعبة ثبت بالنص القطعي وكون الخطيم من الكعبة ثبت  
 بالأجاف فصار كائنه من الكعبة من وجهه دون وجه فكان الاحتياط في وجوب الطواف وزاءه وفي عدم صحة  
 استقباله والتشبيه يمكن تصحيته على الوجهين الذين ذكرناهما في قوله لم يميز مع قطع النظر عن المفهوم فافهم  
 (قوله وبه قبر اسماعيل وهاجر) عزاه في البحر الى غاية البيان وذكر بعضهم ان ابن الجوزي وأورد أن قبر اسماعيل

عن عينة مما يلي الباب فتصير الكعبة  
 عن يساره لأن الطائف كلوا ثم بها  
 والواحد يقف عن يمين الامام  
 ولو عكس أعاد مادام بمكة  
 فلورجع فعليه دم وكذا الواسقيل  
 من غير الحجر كما مر قالوا يميز بجميع  
 بدنه على جميع الحجر (جاعلا) قبل  
 شروعه (رداء تحت ابطه البني  
 ملقبيا طرفه على كتفه الايسر)  
 استئنا (وراه الخطيم) وجوبه لأن  
 منه ستة أذرع من البيت ولو طواف  
 من الفرجة لم يميز كاستقباله  
 احتياطاً وبه قبر اسماعيل وهاجر

فما بين الميزاب الى باب الحجر الغربي (تنبيه) لم يذكر الشاذرون وهو الاخر من المسمي الخارج عن عرض جدار البيت قدر ثلثي ذراع قبل انه من البيت حتى منه حين عمرة قريش كالحطيم وخرليس منه عندنا لكن ينبغي أن يكون طوافه وراءه خروجاً من الخلاف كما في الفتح والباب وتقرهما (قوله سبعة أشواط) من الحجر الى الجرشوط خاتمة وهذا بيان للواجب لا للعرض في الطواف لما مر أن أقل الأشواط السبعة واجبة تجزئ بالدم فالركن أكثرها بحر لكن الظاهر ان هذا في الفرض والواجب فقد صرحوا بأنه لو ترك أكثر أشواط الصدر لزمه دم وفي الأقل لكل شوط صدقة وأما القدم فلم يصرحوا بما يلزمه لو تركه بعد الشروع وبحسب السندى في منسكه الكبير انه كالصدر ونازعه في شرح الباب بأن الصدر واجب بأصله فلا يقاس عليه ما يجب بشروعه فالظاهر أنه لا يلزمه ترك شيء سوى التوبة كصلاة النفل اهـ لمخاير وقد يقال وجوبه بالشروع بمعنى وجوب اكمله وقضائه بأخيه لا يلزم منه وجوب الاتيان بواجباته كصلاة النافلة حتى لو ترك منها واجبا وجب اعادتها والاتيان بما يجبر ما ترك منها كصلاة الرابطة استثناء وهنا كذلك لو ترك أقله تجب فيه صدقة ولو ترك أكثره يجب فيه دم لانه الجائر ترك الواجب في الطواف كسجود السهم وفي ترك الواجب في النافلة والله تعالى أعلم (قوله مع علمه به) أي بأنه ثامن فمكن فعله بناء على الرحم أو الوسوسة لا على قصد دخول طواف آخر فانه حينئذ يلزم اتفاقا شرح الباب قلت لكن التعليل يفيد أن الخلاف فيما لو قصد الدخول في طواف آخر أيضاً (قوله لشروعه مسقطا لا ملزما) أي لانه شرع فيه لاسقاط الواجب عليه وهو اتمام السبعة لا ملزما نفسه بشروط مستأنف حتى يجب عليه اكمله لما بينه انه ثامن (قوله بخلاف الحج) فانه اذا شرع فيه مسقطا يلزمه اتمامه بخلاف بقية العبادات بحر والحاصل أن الطواف كغيره من العبادات مشتمل الصلاة والصوم لشرع فيه على وجه الاسقاط بأن ظن انه عليه ثم تبين خلافه لا يلزمه اتمامه الا الحج فانه يلزمه اتمامه مطلقا كما مر أول الفصل (تنبيه) لو شك في عدد الاشراف في طواف الركن اعاده ولا يبيى على غالب فنه بخلاف الصلاة وقبل اذا كان يكثر ذلك يتجربى ولو أخبره عدل بعد يستحب أن يأخذ بقوله ولو أخبره عدل أن وجب العمل بقوله لما بالباب قال شارحه ومفهومه انه لو شك في اشواط غير الركن لا يعيده بل يبيى على غلبة ظنه لأن غير الفرض على التوسعة والظاهر أن الواجب في حكم الركن لانه فرض على اهـ (قوله مكان) بالنصب على انه اسم ان فهو اسم مكان لا ظرف مكان لأن ظرف المكان لا يقع اسم ان لأن اسما يستأثر في الاصل وقوله داخل بالرفع على انه خبرها وقوله لا خارجه عطف عليه ويجوز فيه ما بالنصب على الظرفية والمتعلق خبر ان فيكون من ظرفية الاخص في الاعمال فافهم (قوله ولو رواه زمزم) أو المقام أو السواري أو على سطحه ولو مرتفعاً على البيت لباب (قوله لا بالبيت) لأن حيطان المسجد تحول بينه وبين البيت بحر عن المحيط ومفهومه انه لو كانت الحيطان متهمة تصح وحق في الفتح أن هذا المفهوم غير معتبر أخذاً من تعليل المبوط (قوله بنى) أي على ما كان طافه ولا يلزمه الاستقبال فتح قلت ظاهره انه لو استقبل لاشي عليه فلا يلزمه اتمام الاول لأن هذا الاستقبال للأكمال بالموااة بين الاشواط ثم رأيت في الباب ما يدل عليه حيث قال في فصل مستحبات الطواف ومنها استئناف الطواف لو قطعه أو فعله على وجه مكروه قال شارحه لو قطعه أي ولو بعدوا والظاهر انه مقيد بما قبل اتيان أكثره اهـ بقى ما اذا حضرت الجنائزة أو المصيبة في أثناء الشوط هل يتنهأ أو لم أو من صرح به عندنا وينبغي عدم الاتمام اذا خاف فوت الركعة مع الامام واذا عاد البناء هل يبيى من محل انصرافه أو يستدئ الشوط من الحجر والظاهر الاول قياساً على من سبقه الحدث في الصلاة ثم رأيت بعضهم نقله عن صحيح البخاري عن عطاء بن رباح الساجي وهو خارج قول الفتح بنى على ما كان طافه والله أعلم (تنبيه) اذا خرج لغرض طاعة كره ولا يسل فقد قال في الباب ولا مفسد للطواف وعد من مكرهاته تشريقه أي الفصل بين أشواطه تفريقاً كثيراً وكذا قال في السعي بل ذكر في منسكه الكبير لو فرق السعي تفريقاً كثيراً كان سعي كل يوم شوطاً وأقل لم يطل معه ويستحب أن يستأنف (قوله وجاز فيه ما أكل وبيع) المصرح به في الباب كراهة البيع فيه ما وكرهه الاكل في الطواف لا السعي ومثل البيع الشراء وعدا الشرب فيه ما من المباحات (قوله لكن الذكر أفضل منها) أي من القراءة في الطواف وهذا ما نقله في الفتح عن الجنيس وقال وفي الكافي للعالم الذي هو جمع كلامهم يكره أن يرفع صوته بالقراءة فيه ولا بأس بقراءته في نفسه وفي المتقى عن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل

(سبعة أشواط) فقط (الطواف)  
ثامنا مع علمه به (فالحج) انه (يلزمه)  
اتمام الاسوع (لشروع) أي لانه  
شرع فيه ملتزماً بخلاف ما لو ظن  
انه سابع الشروع مسقطاً لا ملزماً  
بخلاف الحج واعلم أن مكان  
الطواف داخل المسجد ولو وراء  
زمزم لا خارجه لضرورة طائفا  
بالمسجد لا بالبيت ولو خرج منه  
أو من السعي الى جنازة أو مكتوبة  
أو تجديد وضوء ثم عاد بنى وجاز  
فيهما ما أكل وبيع واقضاء وقراءة  
لكن الذكر أفضل منها وفي منسكه  
النووي الذكر المأثور أفضل وأما  
في غير المأثور فالقراءة أفضل



أن يقرأ في طوافه ولا بأس بذلك والله تعالى ولا ينبو ما ذكر في التحنيس عن أذكره الحاكم لأن لا بأس في الأكثر  
 خلاف الأولى اهـ أي ومن غير الأكثر قول المتبقي ولا بأس بذلك والله تعالى ثم قال في الفتح والحاصل أن هدى  
 النبي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل ولم يثبت عنه في الطواف قراءة بل الذكروه والمتوارث من السلف والمجمع  
 عليه فكان أولى اهـ (قوله فليراجع) أقول الحاصل من هذه النقول التي ذكرناها أن آتفان القراءة  
 خلاف الأولى وإن الذكر أفضل منها ما ثورا أولا كما هو مقتضى الإطلاق إلا أن يراد به الكامل وهو المأثور  
 فيوافق ما نقله الشارح عن النووي واستحسنه في شرح الباب لكن كون القراءة أفضل من غير المأثور ينبو  
 عنه قول المتبقي لا ينبغي أن يقرأ في طوافه فإنه يشعر بالمنع عن القراءة تنزيها والظاهر عدم المنع عن ذكر غير  
 مأثور يدل عليه ما أسلفناه من الهداية من أن محمد أرحمه الله لم يعين في الأصل لمشاهد الحج شيئا من الدعوات  
 لأن التوقيت يذهب بالزفة وإن تبرك بالمقول منها فحسن اهـ وهذا يفيد أن المراد بالذكر هنا مطلقه  
 كما هو قضية اطلاهم على خلاف ما فصله النووي فليأتل (تنبه) ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال بين الركنين  
 ربنا آتينا في الدنيا حسنة الخ ولا ينافي ما مر لأن الظاهر أن المراد بالمنع عن قراءة ما ليس فيه ذكر أو قاله على قصد  
 الذكر أو لبيان الجواز تأتلت (قوله ورمي) أي في كل طواف بعده سعي والأفلا بلا ضبط أع بدائع قال  
 في النهر وفي الغاية لو كان قارنا وقدرم في طواف العمرة لا يرمي في طواف القدوم وفي المحيط لوطاف للحجة  
 محمدنا وسعي بعده كان عليه أن يرمي في طواف الزيارة ويسعى بعده لحصول الأول بعد طواف ناقص وإن لم بعده  
 فلا شيء عليه (قوله وهز كتفيه) مصدر مجرور ومعطوف على تقارب وهو أقرب من جعله فعلا معطوفا على  
 مشى (قوله استنانا) ففي مسلم وأبي داود والنسائي عن ابن عمر رضي الله عنهم ما قال رمل رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من الحجر إلى الحجر ثلاثا ومشي أربعة فخرج وقال ابن عباس لا بأس به أخذ بعض المشايخ كافي مناسك  
 الكرماني نهر (قوله ولو في الثلاثة الخ) قال في الفتح ولو مشى شوطا ثم ترك الرمل في شوطين وإن لم  
 يذكر في الثلاثة لا يرمي بعد ذلك اهـ أي لأن ترك الرمل في الأربع سنة فلورملي فيها كان تاركا للستين وترك  
 أحداهما أسهل بجر ولورملي في الكل لا يلزمه شيء ولو لوجبة وينبغي أن يكره تنزيها لمخالفة السنة بجر  
 قوله وقف وفي شرح الطحاوي يمشي حتى يجرد الرمل وهو الأظهر لأن وقوفه مخالفا للسنة فأرى على  
 التنبه وفي شرحه على الباب لأن الموازين الأشواط وأجزاء الطواف سنة متفق عليها بل قيل واجبة  
 فلا يتركها السنة بخلافها اهـ قلت ينبغي التفصيل جمع بين القولين بأنه إن كانت الزجة قبل الشروع وقف  
 لأن المبادرة إلى الطواف مستحبة فتركها السنة الرمل المؤكدة وإن حصلت في الانتهاء فلا يقف لثلاث فوات  
 الموازنة (قوله لأن له بدلا) وهو الإشارة إلى الحجر والرمل لا بدله (قوله من الحجر إلى الحجر) إلى الركن  
 اليماني كما قيل (قوله في كل شوط) أي من الثلاثة (قوله وكلمتر) أي في الأشواط السبعة  
 (قوله من الاستلام) فهو سنة بين كل شوطين كافي غاية البيان وذكر في المحيط والولولة أنه في الانتهاء  
 والانتهاية سنة وفيما بين ذلك أدب بجر ووفق في شرح الباب بأنه في الطرفين أكد بما بينهما قال وكذا  
 يستبين بين الطواف والسعي اهـ وفي الهداية وإن لم يستطع الاستلام استقبل وكبر وهال على ما ذكرنا قال  
 في الفتح ولم يذكر المصنف رفع اليدين في كل تكبير يستقبل به في كل سبدا شوط واعتمد على أن عدم الرفع هو  
 الصواب ولم أر عنه عليه الصلاة والسلام خلافه (قوله واستلم الركن اليماني) أي في كل شوط والمراد  
 بالاستلام هنا لمسه بكفيه أو بيمنه دون يساره بدون تقبيل وسجود عليه ولا ينافيه عنه بالاشارة عند الحجز عن  
 لمسه للزجة شرح الباب (قوله والدلائل تؤيده) أي تؤيد قوله بكونه سنة وبأنه يقبله لكن في شرح  
 الباب أن ظاهرا رواية الأول كافي الكافي والهداية وغيرهما وفي الكرماني وهو الصحيح وفي التنبه ما عن  
 محمد ضعيفا وفي البديع لا خلاف في أن تقبيله ليس سنة وفي السراجية ولا يقبله في أصح الأقاويل  
 (قوله ويكره استلام غيرهما) وهو الركن العراقي والشامي لأنهما ليسا ركنين حقيقة بل من وسط البيت  
 لأن بعض الخطم من البيت بدائع والكرامة تنزيها كافي البحر (قوله ثم صلى شفعاً) أي ركعتين يقرأ فيهما  
 الكافران والإخلاص اقتداء بقله عليه الصلاة والسلام نهر ويستحب أن يدعو بعدهما بدعاء آدم عليه  
 السلام ولو صلى أكثر من ركعتين جاز ولا تجزئ المكتوبة ولا المنذورة عنهما ولا يجوز اقتداء مصلين بما مثله لأن

فليراجع (ورملي) أي مشى بسرعة  
 مع تقارب الخطا وهز كتفيه  
 (في الثلاث الأولى) استنانا (فقط)  
 فلو تركه أو نسيه ولو في الثلاثة  
 لم يرمي في الباقي ولو زجه الناس  
 وقف حتى يجرد فرجة فيرملي  
 بخلاف الاستلام لأن له بدلا (من)  
 الحجر إلى الحجر في كل شوط (وكلمتا)  
 متر بالحجر فعل ما ذكر (من)  
 الاستلام (واستلم الركن اليماني)  
 وهو مندوب) لكن بلا تقبيل  
 وقال محمد هو سنة ويقبله والدلائل  
 تؤيده ويكره استلام غيرهما  
 (وختم الطواف باستلام الحجر)  
 استنانا ثم صلى شفعاً

طواف هذا غير طواف الآخر ولو طاف بصبي لا يصلي عنه لباب (قوله في وقت مباح) قيد للصلاة فقط  
فتكره في وقت الكراهة بخلاف الطواف والسنة الموالاة بينهما وبين الطواف فيكره تأخيرها عنه إلا في وقت  
مكره ولو طاف بعد العصر يصلي المغرب ثم ركعتي الطواف ثم سنة المغرب ولو صلاها في وقت مكره قيل  
صححت مع الكراهة ويجب قطعها فإن مضى فيها فلا حب أن يعيدها لباب وفي اطلاقه تظنر لما مر في اوقات  
الصلاة من أن الواجب ولو لغيره كر كعتي الطواف والنذر لثلاثة قد في ثلاثة من الاوقات المنبهة اعني الطلوع  
والاستواء والغروب بخلاف ما بعد الفجر وصلاة العصر فانها تنعقد مع الكراهة فيهما (قوله على الصحيح)  
وقيل يستثنى (قوله بعد كل اسبوع) أي على التراخي ما لم يرد أن يطوف اسبوعا آخر فعلى الفور  
بحر وفي السراج يكره عندهما الجمع بين اسبوعين أو أكثر بلا صلاة بينهما وان انصرف عن وتر وقال  
أبو يوسف لا يكره اذا انصرف عن وتر كثلاثة اسابيع أو خمسة أو سبعة واختلف في غير وقت الكراهة  
امافيه فلا يكره اجاءا ويؤخر الصلاة الى وقت مباح اهـ واذا زال وقت الكراهة هل يكره الطواف قبل  
الصلاة لكل اسبوع ركعتين قال في البحر لم أره وينبغي الكراهة لأن الاسابيع حينئذ صارت كأسبوع واحد  
اهـ ولو تذكر ركعتي الطواف بعد شروعه في آخر فان قبل تمام شوط رخصه والا تم الطواف وعليه لكل  
اسبوع ركعتان لباب وأطلق الاسبوع فمثل طواف الفرض والواجب والسنة والتفعل خلافا لمن قيد  
وجوب الصلاة بالواجب قال في الفتح وهو ليس بشيء لاطلاق الادلة اهـ والظاهر أن المراد بالاسبوع الطواف  
للا عدد حتى لو ترك اقل الاشواط لعذر منلا وجبت الركعتان وعليه موجب ما تركه فليراجع وأما قوله في شرح  
الباب يجب بعد كل طوف ولو أدى ناقصا فيحتمل نقصان العدد ونقصان الوصف كاطواف مع الحدث  
والجناية والظاهر أن مراده الثاني (قوله عند المقام) عبارة اللباب خلف المقام قال والمراد به ما يصدر  
عليه ذلك عادة وعرفامع القرب وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه اذا أراد أن يركع خلف المقام جعل بينه وبين  
المقام صفاء وصفين أو رجلا أو رجلين رواء عبد الزاق اهـ (قوله بجارة الخ) ذكره في البحر عن تفسير  
القاضي لكن عبر بجبر بالافراد وانه الموضع الذي كان فيه حين قام عليه ودعا الناس الى الحج وحضر بعض العلماء  
الاعلام ان الحجر الذي في المقام ارتفاه من الارض نصف ذراع وربيع وثمان وأعلامه مربع من كل جانب نصف  
ذراع وربيع وعن غوص القدمين سبع قرار يبط ونصف (قوله قولان) لم أر من حكى القولين سوى ما تقدم  
عبارة امر وفيها نظير والمشهور في عامة الكتب ان صلاته في المسجد أفضل من غيره وفي الباب ولا يقتصر  
بزمان ولا مكان ولا نفوت فلو تركها لم يجبر بدم ولو صلاها خارج الحرم ولو لم يعد الرجوع الى وطنه جاز يكره  
ويستحب مؤكدا أداؤها خلف المقام ثم في الكعبة ثم في الحجر تحت الميزاب ثم كل ما قرب من الحجر ثم باقي الحجر  
ثم ما قرب من البيت ثم المسجد ثم الحرم ثم لا فضيلة بعد الحرم بل الاساءة اهـ (قوله ثم التزم التزم الخ) هو  
ما بين الحجر الاسود الى الباب هذا وفي الفتح ويستحب أن يأتي زمزم بعد الركعتين ثم يأتي الملتزم قبل الخروج  
الى الصفا وقيل يأتي الملتزم ثم يصلي ثم يأتي زمزم ثم يعود الى الحجر ذكره السروجي اهـ والثاني هو الاسهل  
والأفضل وعليه العمل شرح الباب وما ذكره الشارح مخالف للقولين ظاهر لكن الواو لا تقتضي الترتيب  
فيحمل على القول الاول وقد ذكر في شرح الباب في طواف الصدر أنه هو المشهور من الروايات وهو  
الاصح كما صرح به الكرمانى والزياتى اهـ وقال هنا ولم يذكر في كثير من الكتب اتيان زمزم والملتزم فيما  
بين الصلاة والتوجه الى الصفا ولعله لعدم تأكده (قوله ان أراد السعي) افاد أن العود الى الحجر اما  
يستحب لمن أراد السعي بعده والا فلا في البحر وغيره وكذا الرمل والاضطباع تابعا لطواف بعده سعي  
كما قدمناه وأشار الى ما في النهر من ان السعي بعد طواف القدوم رخصة لاستغاله يوم النحر بطواف الفرض  
والزيج والرمي والا فلا أفضل تأخيرها الى ما بعد طواف الفرض لانه واجب فجعله تعالى للفرض اولى كذا في التحفة  
وغيرها اهـ لكن ذكر في الباب خلافا في الافضلية ثم قال واختلف في غير القارن أما القارن فالأفضل له  
تقديم السعي أو يستحب اهـ وأشار أيضا الى أن السعي بعد الطواف فلو عكس اعاد السعي لانه تبع له وصرح  
في المحيط بان تقديم الطواف شرط لصحة السعي وبه علم أن تأخير السعي واجب والى انه لا يجب بعده فورا والسنة  
الاتصال به بحر فان أخره لعذر أو ليس تريخ من تعبه فلا بأس والافقد آساء ولائى عليه لباب (قوله)

في وقت مباح (يجب) بالجيم على  
الصحيح (بعد كل اسبوع عند المقام)  
جارية تلوونها أثر قدى التحليل  
(أو غيره من المسجد) وحل يتعين  
المسجد قولان (ثم) التزم الملتزم  
وشرب من ماء زمزم (عاد) ان أراد  
السعي (واستلم الحجر وكبير  
وحلل وخرج)

من باب الصفانديا) كذا في السراج لخروجه منه عليه الصلاة والسلام وفي الهداية أن خروجه منه عليه الصلاة والسلام لأنه كان أقرب الأبواب إلى الصفا لانه سنة (قوله فصعد الصفا الخ) هذا الصعود وما بعده سنة فذكره أن لا يصعد عليه ما يخرج عن الخط أي إذا كان ماشيا بخلاف الركب كما في شرح المرشد وأعلم أن كثير من درجات الصفادفت تحت الأرض بارتفاعها حتى أن من وقف على أول درجة من درجاتها الموجودة أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج إلى الصعود وما يقع على بعض أهل المدعة والجهلة من الصعود حتى يلتصقوا بالجدار بخلاف طريقة أهل السنة والجماعة شرح الباب (قوله وكبر الخ) في الباب فيحمد الله تعالى ويثني عليه ويكبر ثلاثا ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو للمسلمين ونفسه بما شاء ويكرر الذكر مع التكبير ثلاثا ويطلب المقام عليه اه أي قد رما بقراءة سورة من المفصل كما في شرحه عن العدة صاحب الهداية (قوله بصوت مرتفع) اقتصر في الثانية على ذكر التكبير والتلليل وقال يرفع صوته بهما اه وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقد قدسنا في دعاء التلبية أنه يخفض صوته بها فيحتمل أن يكون هنا كذلك أمل (تنبيه) في الباب ويلى في السعي الحاج لا المعقر زاد شارحه ولا اضطباع فيه مطلقا عندنا كاحقة فناه في رسالة خلافا للشافعية (قوله ورفع يديه) أي حذاء منكبيه لباب ويخرج (قوله تلخه العبادة) قال في السراج وانما ذكر الدعاء ههنا ولم يذكره عند استلام الحجر لأن الاستسلام حالة ابتداء العبادة وهذا حاله ختمها لأن ختم الطواف بالسعي والدعاء يكون عند الفراغ منها لا عند ابتدائها كما في الصلاة اه وفيه ان هذا ابتداء السعي لا ختم الطواف لأن يقال ان السعي انما يتحقق عند النزول عن الصفا أما الصعود عليها فقد تحقق عنده ختم الطواف اقصده الانتقال عنه إلى عبادة أخرى تابعة له فتأمل (قوله لانه يذهب برقة القلب) أي لانه بسبب حفظه له يجري على لسانه بلا حضور قلب وهذا بخلاف الدعاء في الصلاة فإنه ينبغي الدعاء فيها بحفظه لئلا يجري على لسانه ما يشبه كلام الناس فتفسد صلاته كما نقله ط عن الوالوجية (قوله وان تبرك بالماثور فحسن) أي في هذا الموضع وغيره من مناسك الحج وقد ذكرت ذلك في رسالتي بغية الناسك في ادعية الناسك (قوله ثم مشى نحو المروة) قال في الباب ثم يهبط نحو المروة ساعيا إذا كراما مشيا على هيئته حتى إذا كان دون الميل المعلق في ركن المسجد قبل نحو ستة أذرع سعى سعيما شديدا في بطن الوادي حتى يجاوز الميادين ثم يمشي على هيئته حتى يأتي المروة ويستحب أن يكون السعي بين الميادين فوق الرمل دون العدو وهو في كل شوط أي بخلاف الرمل في الطواف فإنه مختص بالثلاثة الأولى بخلاف ما جعله مثله فلو تركه أو هزل في جميع السعي فقد أساء ولا شيء عليه وان عجز عنه صبر حتى يجد درجة والاتباع بالسعي في حركته وان كان على دابة حركها من غير أن يؤذي أحدا اه وقوله قبل نحو ستة أذرع قال شارحه هو منسوب للشافعي وذكر أيضا في بعض المناسك لأصحابنا اه قلت ونقله في المعراج عن شرح الوجيز وقال ان الميل كان على متن الطريق في الموضع الذي يبتدأ منه السعي فكان يهدمه السيل فرفعه إلى أعلى ركن المسجد ولذا سمي معلقا فوق متاعرا عن ابتداء السعي بستة أذرع لانه لم يكن موضع أليق منه والميل الثاني متصل بدار العباس اه ونقله في الشربلية أيضا وأقره ونقله بعض المحشين عن منك ابن العجي والطبراني والجر العميق وغيرهم قلت ولا ينافيه قول المتون ساعيا بين الميادين لانه باعتبار الأصل (قوله المتخذين) في نسخة المخوتين (قوله وصعد عليه) أي باعتبار الزمن الأول أما الآن فمن وقف على الدرجة الأولى بل على أرضها يصدق أنه طلع عليها شرح الباب (قوله وفعل ما فعل على الصفا) أي من الاستقبال بأن يميل إلى يمينه ادنى ميل ليتوجه إلى البيت والأفاليت لا يدور اليوم لحججه بالبيان ومن التكبير والذكر والدعاء المشتمل على الصلاة والتسليم شرح الباب (قوله سيد بالصفا الخ) فيه إشارة إلى ان الذهاب إلى المروة شوط والعود منها إلى الصفا شوط وهو الصحيح وقال الطحاوي ان الذهاب والعود شوط واحد كالطواف فإنه من الحجر إلى الحجر شوط وتعامه في الفتح وغيره (قوله فلو بدأ بالمروة الخ) قدمنا الكلام عليه في الواجبات (قوله وتذب الخ) ذكره في الثانية وغيرها وقوله كنتم الطواف ليكون ختم السعي كنتم الطواف كما أن سبدا ههنا بالاستسلام قال في الفتح ولا حاجة إلى هذا القياس اذ فيه نص وهو ما يرى المطلب ابن أبي وداعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سعيه جاء حتى إذا حاذى الركن فصرى ركعتين في حاشية

مطلب  
في السعي بين الصفا والمروة

من باب الصفانديا (فصعد

الصفا) بحيث يرى الكعبة

من الباب (واستقبل البيت

وكبر وهلل وصلى على

النبي صلى الله عليه وسلم) بصوت

مرتفع خاتمة (ورفع يديه) نحو

السماء (ودعا) تلخه العبادة

(بما شاء) لأن محمدا لم يعين شيئا

لانه يذهب برقة القلب وان تبرك

بالمأثور فحسن (ثم مشى نحو المروة

ساعيا بين الميادين الاخضرين)

المتخذين في جدار المسجد (وصعد

عليها وفعل ما فعله على الصفا يفعل

هكذا ساعيا يبدأ بالصفا ويختم

الشوط السابع (بالمروة) فلو بدأ

بالمروة لم يعتد بالأول هو الأصح

وتذب ختمه بركعتين في المسجد

كنتم الطواف

مطلب  
في عدم منع المارين بيدي المصلي  
عند الكعبة

(ثم سمكن بمكة محرما)  
بالحج ولا يجوز نسخ الحج بالعمرة  
عندما (وطاف بالبيت نفلا  
ماشيا) بل ارمل وسعى وهو  
افضل من الصلاة نافلة للاتفاق  
وقلبه للمكي "وقى البحر ينبغي  
تقيده بمن الموسم والا فطواف  
افضل من الصلاة مطلقا (وحط  
الامام) أولى خطب الحج الثلاث  
(سابع ذى الحجة بعد الزوال) وبعد  
(صلاة الظهر) وكرد قبله (وعلم  
فيها المناسك فاذا صلى بمكة الفجر)  
يوم التروية (ثامن الشهر خرج  
الى منى) قربة من الحرم على فرسخ  
من مكة (ومكث بها الى فجر عرفة  
مطلب  
الصلاة افضل من الطواف وهو  
افضل من العمرة

مطلب  
في دخول البيت الشريف

المطاف وليس بينه وبين الطائفين أحد رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان وقال في روايته رأيت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يصلي حذو الركن الاسود والرجال والنساء يتركون بين يديه ما بينهم وبينه ستره وتماحيه فيه (تنبيه)  
قال العلامة قطب الدين في منكره رأيت بخط بعض تلامذة الكمال بن الهمام في حاشية الفتح اذا صلى في المسجد  
الحرام ينبغي أن لا يمنع المار ليهذا الحديث وهو محمول على الطائفين لأن الطواف صلاة فصار كمن بين يديه صفوف  
من الصائين اه وقال ثم رأيت في البحر العميق حكى عز الدين بن جماعة عن مشكلات الآثار للطحاوي ان  
المرور بين يدي المصلي بجنزة الكعبة يجوز اه قلت وهذا فرع غريب فلنحفظ (قوله ثم سكن بمكة محرما)  
انما عبر بالمكن دون الإقامة لقيامها بالاقامة الشرعية وهي لا تصح للمكي الجرم من باب صلاة المسافر اذا  
دخل الحاج بمكة في أيام العشر ونوى الإقامة نصف شهر لا يصح لانه لا بد له من الخروج الى عرفات فلا يتحقق  
اتحاد الموضع الذي هو شرط صحة الإقامة ط (قوله بالحج) انما ذكره وان كان القارن والتمتع  
الذي ساق الهدى كذلك لأن الباب معقود المفرد ط (قوله ولا يجوز الخ) الاولى التفرغ بالقاء على قوله  
محرما بالحج كالفعل في البحر أى لا يجوز أن يفسخ نية الحج بعدما أحرم به ويقطع أفعاله ويجعل أحرامه وأفعاله  
للعمره لباب وأما أمره عليه الصلاة والسلام بذلك اصحابه الامن ساق الهدى مخصوص بهم أم وسدخ نهر  
وقد أوضح المقام المحقق ابن الهمام (قوله بل ارمل وسعى) لأن الرمل وكذا الاضطباع بأبعان لطواف  
بعده سعى والسعى من واجبات الحج والعمرة فقط وهذا الطواف تلويع فلا سعى بعده قال في الترتيب لبلية عن  
الكافي لأن التفل بالسعى غير مشروع (قوله وهو) أى الطواف (قوله ينبغي تقيده) أى تقيده كونه  
الصلاة النافلة افضل من طواف التطوع في حق المكي بمن الموسم لأجل التوسعة على الغرباء وقوله مطلقا  
أى للمكي والاتفاق في غير الموسم وقد أقره على هذا البحث في التهر فلت لكن يخالفه ما في الترتيب لبلية ونصه  
الصلاة بمكة افضل لا طواف الطواف وللغبراء الطواف افضل لأن الصلاة في نفسها افضل من الطواف لأن  
النبي صلى الله عليه وسلم شبه الطواف بالبيت بالصلاة لكن الغرباء لو اشتغلوا بها لقضاهم الطواف من غير  
اكنان التدارك فكان الاشتغال بما لا يمكن تداركه أولى اه (تنبيه) في شرح المرشدي على الكثر قولهم  
ان الصلاة افضل من الطواف ليس مرادهم ان صلاة ركعتين مثلا افضل من أداء أسبوع لأن الأسبوع  
مشتل على الركعتين مع زيادته بل مرادهم به أن الزمن الذي يؤدى فيه أسبوعا دل افضل فيه أن يصرفه  
للطواف أم يشغله بالصلاة اه وتظيره ما أجاب به العلامة القاسمي ابراهيم بن ظهيرة المكي حيث سئل هل  
الافضل الطواف أو العمرة من أن الأريح تفضيل الطواف على العمرة اذا شغل به مقدار زمن العمرة الا اذا  
قبل انها لا تقع الا فرض كناية فلا يكون الحكم كذلك (تنبيه) سكت المصنف عن دخول البيت ولا شك  
انه مندوب اذا لم يشتمل على اداء نفسه أو غيره وهذا مع الزجعة فلما يكون نهر قلت وكذا اذا لم يشتمل على دفع  
الرثوة التي يأخذها الحجة كما اشار اليه من لا على وسبأ في تمام الكلام على الدخول عند ذكر الشارح له  
في الفروع آخر الحج (قوله أولى خطب الحج الثلاث) ناهيا بعرفة قبل الجمع بين الصلاتين ثلثها بمعنى  
في اليوم الحادى عشر فيفضل بين كل خطبة يوم وكلها خطبة واحدة بلا جلة في وسطها الا خطبة يوم عرفة  
وكلها بعد ما صلى الظهر الابرقة وكلها سنة لباب ولم يذكر المصنف ولا الشارح الخطبة الثالثة في موضعها  
(قوله وكرد قبله) أى قبل الزوال سراج (قوله وعلم فيها المناسك) أى التي يحتاج اليها يوم عرفة  
من كيفية الاحرام والخروج الى منى والمبيت بها والرواح منها الى عرفة والصلاة بها والوقوف فيها والاقامة  
منها وغير ذلك أو جميع ما يحتاج اليه الحاج الى تمام حجه وان كان بعدها خطب لأن التأخير (قوله فاذا  
صلى بمكة الفجر الخ) كذا في الهداية وقال الكمال ظاهر هذا الترتيب اعقاب صلاة الفجر بالخروج الى منى  
وهو خلاف السنة واستحسن في المحيط كونه بعد الزوال وليس بشئ وقال المرغيناني بعد طلوع الشمس وهو  
الصحيح (قوله يوم التروية) سعى به لانهم كانوا يرون انهم فيه استعداد للوقوف يوم عرفة اذ لم يكن  
في عرفات ماء جارك ما تشرح اللباب (فائدة) في مناسك التودى يوم التروية هو الثامن واليوم التاسع عرفة  
والعاشر الثحر والحادى عشر القربى والقاف وتشديد الراء لانهم يقولون فيه منى والثاني عشر يوم النفر  
الاول والثالث عشر النفر الثاني (قوله ومكث بها الى فجر عرفة) اذا طلب المبيت بها فانه سنة كما في المحيط

وفي المبسوط يستحب أن يصلي الظهر يوم التروية بني ويقوم بها إلى صبيحة عرفة اه ويصلي الفجر بها الوقتها المختار وهو زمان الاسفار وفي الخاتمة بغلس فكأنه قاسه على فجر مزدلفة والاكثر على الاول فهو الافضل شرح الباب وفي مناسك النووي وأما ما يفسد الناس في هذه الايام من دخولهم أرض عرفات في اليوم الثامن فخطأ مخالف السنة ويفوتهم بسببهم سن كثيرة منها الصلوات بني والمبيت بها والتوجه منها إلى غرة والنزول بها والخطبة والصلوة قبل دخول عرفات وغير ذلك اه وقوله والتوجه منها إلى غرة والنزول بها فيه عندنا كلام يأتي قريبا (قوله ثم بعد طلوع الشمس) لما كانت عبارة المصنف مروحة كعبارة الكثر خلاف المراد قيد هابذ لك تبع الفتح وغيره من شروح الهداية قال في غاية البيان صرح به في شرح الطحاوي وشرح الكرخي والايضاح وغيرها قال في الايضاح واذا طلعت الشمس يوم عرفة خرج إلى عرفات لانه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك ثم قال وان دفع قبله جازوا الاول أولى اه ومثله في السراج فانهم (قوله راح إلى عرفات) قال في المعراج وينزل بعرفات في أي موضع شاء الا الطريق وقرب جبل الرحمة أفضل وقال الائمة الثلاثة في غرة أفضل لنزوله عليه الصلاة والسلام فيه قلنا غرة من عرفة ونزوله عليه الصلاة والسلام فيه لم يكن عن قصد اه وهذا مخالف لما في الفتح من أن السنة أن ينزل الامام بكرة ولما نقلوه عن الامام رشيد الدين من انه ينبغي أن لا يدخل عرفة حتى ينزل بكرة قريسا من المسجد إلى زوال الشمس ووفق في شرح الباب بأن هذا بالنسبة إلى الامام لا غيره أو بان النزول أو بالبكرة ثم يقرب جبل الرحمة تأمل (قوله على طريق ضب) بفتح الضاد المجمة وتشديد الموحدة وهو اسم للجبل الذي إلى مسجد الخيف شرح الباب (قوله كما هو موقف) بكسر القاف أي موضع وقوف نهر (قوله الابن عرنة) فلا يصح الوقوف بها على المشهور كما سيأتي (قوله بفتح الراء) أي مع ضم العين كهزمة قاموس (قوله فبعد الزوال خطب الخ) أي فإذا وصل إلى عرفة ومسك بها داعيا مصليا إذا كراميليا فإذا زالت الشمس اغتسل أو توضأ والغسل أفضل ثم سار إلى المسجد أي مسجد غرة بلاتا خيرا فإذا بلغه صعد الامام الاعظم أو نائبه المنبر وجلس عليه ويؤذن المؤذن بين يديه فإذا فرغ قام الامام فخطب خطبتين فيحمد الله تعالى وينبئ عليه ويلبى ويلبى ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويعظ الناس ويأمرهم وينهاهم ويعلمهم المناسك كالوقوف بعرفة والمزدلفة والجمع بهم ما والرحى والذبح والحلق والطواف وسائر المناسك التي إلى الخطبة الثالثة ثم يدعوا لله تعالى وينزل لباب فان ترك الخطبة أو خطب قبل الزوال أجزأه وقد أساء جوهره وقول الزبلي جازأى صح مع الكراهة شربلاية (قوله وبعد الخطبة صلى بهم) ظاهره عدم تأخير الصلاة وهو صريح قول البدائع فإذا زالت الشمس صعد الامام المنبر فإذا فرغ من الخطبة أقام المؤذنون ويصلي الامام الخ ونحوه في الباب وفي الجعرن المعراج انه يؤخر هذا الجمع إلى آخر وقت الظهر ونحوه في شرح قاضي خان على الجامع الصغير قال في شرح الباب وفيه انه يلزم منه تأخير الوقوف وينافي حديث جابر رضي الله تعالى عنه حتى إذا زاغت الشمس فان ظاهره ان الخطبة كانت في أول الزوال فلا تنفع الصلاة في آخره (قوله بأذان) أي واحد لانه للإعلام بدخول الوقت وهو واحد وقوله واقامتين أي يقيم للظهر ثم يصليها ثم يقسم للعصر لان الاقامة لبيان الشروع في الصلاة (قوله وقراءة سرية) لانهم أصلا تانهار كسائر الايام سراج (قوله ولم يصل بينهما شيئا) أي ولا السنة الرابعة قال في الباب وان آخر الامام صلاة العصر لا يكره للمأموم التطوع بينهما أي أن يدخل الامام في العصر (قوله على المذهب) وهو ظاهر الرواية شربلاية وهو الصحيح فلو فعل كره وأعاد الاذان للعصر لا تنقطع فوره فصار كالاشتغال بينهما بفعل آخر بحر أي ككل وشرب فانه بعد الاذان سراج وما في الذخيرة والمحيط والكنافي من استثناء سنة الظهر بخلاف الحديث واطلاق المشايخ فتح (تنبيه) أخبر من هذا العلامة السيد محمد صادق بن احمد بادشاه انه يترك تكبير التشريق هنا وفي المزدلفة بين المغرب والعشاء لمراعاة القورية الواردة في الحديث كإتقائه الكا زروني في فتاواه قالت وفيه نظر فان الجواب في الحديث انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئا فنية التصريح بترك الصلاة بينهما ولا يلزم منه ترك التكبير ولا يقاس على الصلاة لوجوبه دونها لان مدة تكبيرة حتى لم يعبأ فاصلين القرينة والراية والحاصل أن التكبير بعد ثبوت وجوبه عندنا لا يسقط هذا الابدال وما ذكرنا لا يصلح للدلالة كما علمته هذا ما ظهر لي

مطلب  
في الرواح إلى عرفات

(ثم) بعد طلوع الشمس (راح إلى عرفات) على طريق ضب (و) عرفات (كها) موقف الابن عرنة (بفتح الراء) وضبه او اذن من الحرم غربي مسجد عرفة (فبعد الزوال قبل) صلاة (الظهر خطب الامام) في المسجد (خطبتين) كالجمعة وعلم فيها (المناسك) وبعد الخطبة (صلى بهم الظهر والعصر بأذان واقامتين) وقراءة منبرية ولم يصل بينهما شيئا على المذهب

والله تعالى أعلم (قوله ولا يهدأ أداء العصر في وقت الظهر) سقطت هذه الجملة من بعض النسخ وعزاها في الشربلالية الى شرح الرهبانية لابن الشحنة (قوله وشرط لصحة هذا الجمع الخ) اختلف في هذا الجمع هل خمسة أو مستحب وما قيل ان تقديم العصر عند الامام واجب لصيانة الجماعة يلبي في حله على معنى ثبت شرح اللباب (تنبيه) اقتصر من الشرط على الامام والاحرام وزاد في اللباب تقديم الظهر على العصر حتى لو تبين للامام وقوع الظهر قبل الزوال أو بغير وضوء والعصر بعده أو بوضوء أعادهما جميعا والزمان وهو يوم عرفة والمكان وهو عرفة وما قرب منها والجماعة فالشرط ستة قلت لكن الاخبار داخل في الاول فان معنى اشتراط الامام اشتراط صلاتهم لا وجودهم فيهم على أنه في الخبر قال ان الجماعة غير شرط حتى لو طلق الناس فزع فصلى الامام وحده الصلاتين جاز بالاجماع على الصحيح كذا في الوجيز ثم نقل عن البدائع أن الجماعة شرط الجمع عند أبي حنيفة لكن في حق غير الامام لا في حق الامام ثم قال ثانيا في الفتاوى والجواهر والجمع من اشتراط الجماعة ضعيف واعترضه في النهر بأنه نقل غير واحد وصححه الاستيعابي وبأن الجواز في مسألة الفزع الضرورة اه قلت ما متر عن البدائع يصلح لو فتننا بين الكلامين والتعديين قد برز ثم يكفي ادراك جزء من الصلاتين مع الامام حتى لو أدرك بعد الظهر ثم قام يقتضى ما فات ثم أدرك جزءا من العصر معه يكفي كما أفاده في البحر واللباب (قوله الامام الاعظم) أى الخليفة بجر وقوله أو نائبه أى ولو بعد موت الامام فإنه يجمع نائبه أو صاحب شرطه لان التواب لا ينعزلون بموت الخليفة بجر وأطلق الامام فشميل المقيم والمسافر لم يكن لو كان مقيما كأمام مكة صلى بهم صلاة المقيمين ولا يجوز له القصر ولا التجراح الاقتداء به قال الامام الحارثي كان الامام النسفي يقول العجب من أهل الموقف يتابعون امام مكة في القصر فأني يستجاب لهم أو يبرح لهم الخير وصلاتهم غير جائزة قال شمس الاثنية كتبت مع أهل الموقف فاعتزات وصلت كل صلاة في وقتها وأوصيت بذلك أصحابي وقد سمعنا أنه يتكلف ويخرج مسيرة سمر ثم يأتي عرفات فلو كان هكذا فالقصر جائز والا فلا فيجب الاحتياط اه ملخصا من التتارخانية عن المحيط (قوله والاصلوا وحدا) يؤهم جواز صلاة العصر في وقت الظهر وعدم جواز الجماعة لو صليت العصر في وقتها وليس بمراد فالاصوب قول الزباني صلوا كل واحدة منهما في وقتها أفاده ح ويمدح كالحواب بأن وحدا نأحل من مفعول صلوا الامن فاعله أى صلوا الصلاتين وحدا أنا أى غير مجموعات بل كل واحدة في وقتها غاية أنه فيه اطلاق الجمع على ما فوق الواحد فانهم (قوله والاحرام بالجمع فيهما) احتزبه عما لو أحرم بالعمرة فلا يجوز الجمع ولو أحرم بالجمع قبل صلاة العصر كالممكن محرم ما وأشار الى أن الشرط حصوله عند أداء الصلاتين ولو أحرم بعد الزوال في الاصح وفي رواية لا بد من وجوده قبل الزوال كما في النهر وقوله فيهما مائة لم يقله الامام وقوله الاحرام وإذا فزع عليه المصنف بقوله فلا يجوز وقوله ولان صلى الخ على طريق الف والنف والنشر المرتب (قوله لم يصل العصر مع الامام) أى بل يصلها في وقتها ومثله ما لو صلى الظهر فقط مع الامام لا يصل العصر الا في وقتها ح (قوله قبل احرام الحج) بأن لم يحرم أصلا وأحرم بالعمرة فقط كما مر (قوله ثم أحرم) أى بالحج قبل أداء العصر ح (قوله الا في وقتها) أى العصر ح (قوله) (قوله الاحرام) فهو شرط متفق عليه عندنا والحصر بالاضافة الى المذكو ورحنا أى فلا يشترط عندنا الاقتداء بالامام أو نائبه والا فاشتراط الزمان والمكان وتقديم الظهر على العصر متفق عليه عندنا كما أفاده في شرح اللباب (قوله وهو الاظهر) لعلمه من جهة الدليل والا فالتلون على قول الامام وصحبه في البدائع وغيرها ونقل تصحيح العلامة قاسم عن الاستيعابي وقال واعتمد به برهان الشريعة والنسفي (قوله ثم ذهب) أى الامام مع القوم من مسجد غرة الى الموقف أى مكان الوقوف بعرفة (قوله بغسل) متعلق بقوله صلى وقوله ذهب قال القهستاني أى جمع بين الصلاتين وذهب اليه حال كونه مغتسلا في وقت الجمع والذهاب فيكون حاله من فاعل جمع وذهب والا تزل في خزائنه المقتنين والثاني في الكافي اه وقوله سن بالبناء للجهول صفة غسل (قوله ووقف الامام على ناقته) في الخائسة والافضل للامام أن يقف راجعا ولغيره أن يقف عنده اه وظاهره أن الركوب للامام فقط وهو مفهوم كلام المصنف كالهداية والبدائع وغيرهما ويؤيده قول السراج لأنه يدعو ويدعو الناس بدعائه فان كان على راحته فهو أبلغ في مشاهدتهم اه

مطلب  
في شروط الجمع بين الصلاتين بعرفة

ولا يهدأ أداء العصر في وقت الظهر

(وشرط) لصحة هذا الجمع (الامام)

الاعظم أو نائبه والاصلوا وحدا

(والاحرام) بالحج (فيهما) أى

الصلاتين (ولا تجوز العصر لمنفرد

في احداهما) فلو صلى وحده

لم يصل العصر مع الامام (ولا)

تجوز العصر (لمن صلى الظهر

بجماعة) قبل احرام الحج (ثم احرم

الا في وقتها) وقال لا يشترط لصحة

العصر الا الاحرام وبه قالت

الثلاثة وهو الاظهر شربلالية

عن الرهان (ثم ذهب الى الموقف

بغسل سن ووقف الامام على ناقته

اه لكن في القهستان في الافضل أن يكون زيا كما قرى من الامام اه ومثله في هذا الملتقى ونقل بعضهم عن  
السراج عن منسك ابن الجني يكره الوقوف على ظهر الدابة الا في حال الوقوف بعرفة بل هو الافضل لادام  
وغيره اه ولم أره في السراج (قوله بقرب جبل الرحمة) أي الذي في وسط عرفات ويقال له الال كهلل  
وأما صعوده كما يفعله العوام فلم يذكر أحد من بعده فيه فضيلة بل حكمه حكم سائر أراضي  
عرفات وأدى الطبري والماوردي أنه مستحب ورده النووي بأنه لا أصل له لأنه لم يرد فيه خبر صحيح  
ولا ضعيف نهر (قوله عند الجحزات الكبار) أي الجحزات السوداء المقروشة فانها مظنة موقفه صلى الله  
عليه وسلم شرح الباب وفي شرح الشيخ اسماعيل عن منسك الفارسي قال فاضى القضاء بدر الدين  
وقد اجتهدت على تعيين موقفه صلى الله عليه وسلم ووافقني عليه بعض من يعتمد عليه من محدثي مكة وعلمائها  
حتى حصل الظن بتعيينه وانه القبوة المستعملة المشرفة على الموقف التي عن يمينها وورائهما خضرة متصلة بجحزات  
الجبل وهذه القبوة بين الجبل والبناء المربع عن يساره وهي الى الجبل أقرب بقليل بحيث يكون الجبل قبل التل  
بين اذا استقبلت القبلة والبناء المربع عن يسار التل ووراء اه ونقله في الباب أيضا باختصار  
قال القاضي محمد عبيد والبناء المربع هو المعروف بطبخ آدم ويعرف بجذائه خضرة خروقة تتبع هي وما حولها من  
تل الجحزات المقروشة وماوراءها من الصخار السوداء المتصلة بالجبل (قوله والقيام والنية) مبتدأ ومعطوف  
عليه وقوله فيه متعلق بكل من القيام والنية وقوله ليست بشرط خبر المبتدأ والاولى أن يقول ليس بالثنية  
وتغليب المذكر على المؤنث فكل من القيام والنية مستحب كما في الباب وانما كانت النية شرطاً في الطواف  
دون الوقوف لأن النية عند الاحرام تضمنت جميع ما يفعل فيه والوقوف يفعل فيه من كل وجه فاضى  
فيه تلك النية والطواف يفعل فيه من وجه دون وجه لانه يفعل بعد التحلل الاول فاشترط فيه أصل النية  
دون تعيينها علماً بالشرطين شرح النقاية لقاري له كن هذا الفرق لا يشغل طواف العمرة لانه يفعل  
قبل التحلل وسيد كراجر الباب فرق آخر (قوله لان الشرط الكينونة فيه) أي في مثل الوقوف المعطوف  
من المقام قال في شرح الباب والظاهر أن هذا ركن لعدم تصور الوقوف بدونه نعم الوقوف شرط اه أي  
مع الاحرام قلت وله دلالة أراد بالشرط ما لا بد منه فيشمل الركن تأمل والمراد بالكينونة الحصول فيه على  
أي وجه كان ولو نائماً أو جالساً بكونه عرفة أو غير صاح أو مكرهاً أو حبناً أو مارة مسرعاً (قوله مجتاز)  
أي مارة غير واقف (قوله ودعاء جهرًا) ولا يفرض في الجهر بصوته لباب أي بحيث يتعب نفسه لكن  
قد شارحه الجهر بكونه في التلبية وقال وأما الادعية والاذكار فبالخفية اولى اه قلت ويؤيده قوله  
في السراج ويجهت في الدعاء والسنة أن يخفي صوته لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعاً وخفية اه (قوله بجهد)  
متعلق بدعاء أي باجتهاد والحاح في المسألة وقد ورد خير الدعاء دعاء يوم عرفة وخير ما قلت أنا والنبيون من  
قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير رواه مالك والترمذي وأحمد وغيرهم  
شرح النقاية لقاري وقل لابن عينة هذا شاء فلم يسم رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاء فقال الثناء على  
الكريم دعاء لانه يعرف حاجته فتح قالت يشير بهذا الى خبر من شاعله ذكرى عن مسألتي أعطيت أفضل  
ما اعطى السائلين ومنه قول امية بن الصلت في مدح بعض الملوك

أأذكر حاجتي أم قد كفاني \* شأؤك إن شئتك الحياء

إذا أتى عليك المرء يوماً \* كفاه من تعرّضك الثناء

(قوله وهو) أي هذا الموقف من موضع الاجابة أي المواضع التي تكون الاجابة أربى فيها من غيرها  
كما أفاده في النهر (قوله وهي بمكة) أي وما قرب منها لأن الموقفين ومنى والجار ليست في مكة  
(قوله وهي خمسة عشر موضعاً الخ) كذا ذكرها في الفتح عن رسالة الحسن البصري قال ابن حجر المكي  
والحسن البصري تابعي جليل اجتمع بجميع من الحساب فلا يقول ذلك الا عن توقيف اه ونقلها بعضهم  
عن النقاش المنسوبة في منسك مقيدة بأوقات خاصة والحسن أطلقها وذكّر ذلك بعضهم ظمناً له ح  
عن الشرنبلالية فراجعها (قوله بكعبة) أي فيها (قوله والموقفين) أي عرفة والمتعرّضين للحرام  
في المزدلفة (قوله طواف) أي مكانه والاولى أن يقول المطاف وهو ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم

بقرب جبل الرحمة) عند الجحزات  
الكبار (مستقبلاً) القبلة (والقيام  
والنية فيه) أي الوقوف (ليست  
بشرط ولا واجب فلو كان جالساً  
جازجاً هو) ذلك لان (الشرط  
الكينونة فيه) فصح وقوف  
مجتاز وهارب وطالب غريم  
ونائم ومجنون وسكران (ودعاء  
جهرًا) بجهد (وعلم المناسب  
ووقف الناس خلفه بقربه  
مستقبلين القبلة سامعين لقوله)  
خاشعين بأعين وهو من مواضع  
الاجابة وهي بمكة خمسة عشر نظماً  
صاحب النهر قال  
دعا البرايا يستجاب بكعبة  
ولم ترم والموقفين كذا الجحر  
طواف

مطلب  
الثناء على الكرم دعاء

مطلب  
في اجابة الدعاء



مسجداً والاقام مسجد الحرام كله مطاف بمعنى انه يجوز فيه الطواف شرح الباب (قوله وسعي) أي بين  
الصفاء والمرودة لاسما فيما بين الميادين شرح الباب (قوله مروين) أي الصفاء والمرودة ففيه تغليب ولعله غلب  
المؤنث على المذكر بناء على أحد القولين للعلماء وهو أن المرودة أفضل من الصفاء (قوله مقام) أي  
خلفه كما في الباب (قوله جارك) أي الثلاث فذلك بلغت خمسة عشر لكن اعترض بأنه لا دعاء  
في جرة العقبة بل في الأولى والوسطى (قوله زاد في الباب الخ) أي لباب المناسك للشيخ رحمه الله  
السندی - تلخيص المحقق ابن الهمام اختصره من منكره الكبير واختصره أيضاً بنسك أصغر منه فافهم  
(قوله وعند السدرة) فيه أنه يذكر في الباب بل ذكرها في الشربلالية وهي سدرة كانت بعرفة  
وهي الآن غير معروفة ذكره بعض المحشين عن تاريخ مكة للعلامة القطي وكذا عزاها بعض مشايخ  
مناجنا لاين ظهيرة الحنفى - المكي في قضاائل مكة (قوله وفي الجسر) فيه أن هذا هو تحت المزاب كما  
في الشربلالية عن الفتح (قوله ليلة البدر) وهي ليلة الرابع عشر من ذي الحجة التي ينزلون فيها الآن ط  
قلت وقد ألحقت هذه الخمسة فطما بنظم صاحب النهر فقلت

ورؤية بيت ثم جسر وسدرة \* وركن يمان مع منى ليلة القمر

(قوله وإذا غربت الشمس الخ) بيان الواجب حتى لو دفع قبل الغروب فإن جاوز حد ودع عرفة لزمه دم  
الآن يعود قوله ويدفع بعده فيسقط خلافاً لغيره بخلاف ما لو عاد بعده ولو مكث بعد ما أقاض الامام كثيراً لا  
عذر أساء ولرباطاً الامام ولم يفيض حتى ظهر الليل أقاضوا لانه أخطأ السنة من البحر والنهر (قوله أتي)  
أي أقاض الامام والناس وعليهم السكنة والوقار فإذا وجد فرجة أسرع المشي بلا إياء وقيل لا يسيرون  
الايشاع أي لا يسيرون في زمنا لكثرة الايذاء لباب وشرحه (قوله على طريق المأزمين) أي لا على طريق  
ضب والمأزمين هم من بعد الميم الأولى ويجوز تركها كما في رأس وزاى مكسورة وأصله الماضي بين جبلين  
ومراد الفقهاء الطريق الذي بين الجبلين وهم ما جبلان بين عرفات ومنزلة مكة - لم يعمل وعزاه بعضهم إلى العز  
ابن جماعة وانه نقله عن الحب الطبري ورد به قول النووي ان المراد به ما بين العباين الذين هما حد الحرم  
وقال انه غريب ويحمل العوام على الرحمة بين العباين وليس كذلك أصل (قوله ماشياً) أي إذا قرب منها  
يدخلها ماشياً تأذياً وتواضعاً لانها من الحرم المحترم شرح الباب (قوله الاوادي محسر) بضم الميم  
وفتح الحاء المهملة وكسر السين المهملة المشددة وبالراء والاستثناء منقطع لانه ليس من منى كما أشار إليه الشارح

(قوله ليس من منى) صوابه ليس من منى دلالة لانها محل الوقوف اهـ (قوله أويطن عرفة) أي الذي  
قرب عرفات كما مر (قوله لم يجز) أي لم يصح الاقوال عن وقوف من دلة الواجب ولا الثاني عن وقوف  
عرفات الركن (قوله على المشهور) أي خلافاً لما في البدائع من جوازه فيها ففتح (قوله والاصح  
أنه المشعر الحرام) وقيل هو من دلة كلها (قوله وعليه ميقة) قيل هي اسطوانة من حجارة مدورة  
تدويرها أربعة وعشرون ذراعاً وطولها ثمانية عشر وفيها خمسة وعشرون درجة وهي على خشبة مرتفعة كل  
يوقد عليها في خلافة هارون الرشيد الشعيلة من دلة وكان قبله يوقد بالحطب وبعده بصابج كابر (قوله  
وصلى العشاءين الخ) أي في أول وقت العشاء الأخيرة فيمستأني وينبغي أن يصلى قبل حط رحاله  
بل ينبغي جماله ويعقلها وأشار إلى أنه لا تنطق بينهما ولو ستة مؤكدة على الصحيح ولو تنطق أعاد الاقامة  
كما لو اشتغل بينهما بعمل آخر بحر قال في شرح الباب وبصلى سنة المغرب والعشاء والوتر بعدها  
كما صرح به مولانا عبد الرحمن الجاني قدس الله سره السامى في منكره اهـ وأما قول الشارح قبيل باب

الاذان يذكره التفضل بعد صلاتي الجمع في عرفة فانه بأقامتين لان الصلاة الثانية هناك تؤدى في غير وقتها فتقع  
الحاجة إلى اقامة واحدة بخلاف الجمع في عرفة فانه بأقامتين لان الصلاة الثانية هناك تؤدى في غير وقتها فتقع  
مع العشاء بدائع (قوله كما لا احتياح هنا للامام) فلو صلاهما منفرداً جاز خلافاً لما في شرح  
النفاية للبرجندى فانه خلاف المشهور في المذهب شرح الباب وذكر في الباب أن الجماعة سنة  
في هذا الجمع ثم قال وشرائط هذا الجمع الاحرام بالحج وتقديم الوقوف عليه والزمان والمكان والوقت الخ

منها  
في الدفع من عرفات

وسعي مروين وزمزم  
مقام وميزان جمارك تعتبر  
زاد في الباب وعند رؤية الكعبة  
وعند السدرة والركن اليماني  
وفي الجسر وفي منى في نصف ليلة  
البدر (وإذا غربت الشمس أتي)  
على طريق المأزمين (منزلة)  
وحد حان مأزى عرفة إلى  
مأزى محسر (ويستحب أن يأتيها  
ماشياً وأن يكبر ويهلل ويحمد  
ويبلي ساعة فصاعداً) المزدلفة  
(كأيا موقوف الاوادي محسر)

هر واديين منى ومنزلة فلو وقف به  
أويطن عرفة لم يجز على المشهور  
(وزن عند جبل قزح) بضم  
ففتح لا ينصرف للعلية والعدل  
من فازح بمعنى مرتفع والاصح  
أنه المشعر الحرام وعليه ميقة  
قبل كانون آدم (وصلى العشاءين  
بأذان واقامة) لان العشاء  
في وقتها لم يتحج للاعلام كما  
لا احتياح هنا للامام

قال شارحه فلا يجوز هذا الجمع لغير المحرم بالحج وأما ما ذكره المحبوبي من أن الإحرام غير شرط فيه فغير صحيح  
لتصريحهم بأن هذا الجمع جمع نسك ولا يكون نسكا إلا بالإحرام بالحج اهـ وبه ظهر صحة ما يجحد في النهي بقوله  
ويستغنى اشتراطه لكونه في المغرب مؤثرا اهـ وظهر أن ما في النهاية والهندية من عدم اشتراطه مبني على قول  
المحبوبي فافهم (قوله ولو صلى المغرب والعشاء) في بعض النسخ أو العشاء بأو وفي بعضها الاقتصار على  
المغرب موافقا لما في الكثر وغيره وهو أولى لأن المراد التنبية على وجوب تأخير المغرب عن وقتها المعتاد  
ويشبهه بالاولى وجوب تأخير العشاء الى المزدلفة نعم عبارة الباب ولو صلى الصلاتين أو أحدهما  
(قوله أعاده) أي أعاد ما صلى قال العلامة الشهاوي في منسكه هذا فيما إذا ذهب الى المزدلفة من طريقها  
أما إذا ذهب الى مكة من غير طريق المزدلفة جاز أنه لا يصلي المغرب في الطريق بلا توقف وذلك ولم أجد أحدا  
صرح بذلك سوى صاحب انباه والعيادة ذكره في باب قضاء الفوائت وكلام شارح الكثر أيضا يدل  
على ذلك وهي فائدة جلية اهـ وكذا صرح به في البناء في الباب المذكور أيضا اهـ ذكره بعض المحشين  
عن خط بعض العلماء قلت ويؤخذ هذا من اشتراط المكان لصحة هذا الجمع كما مر ويأتي فانه يفيد أنه لو لم يتر  
على المزدلفة لزم صلاة المغرب في الطريق في وقتها لعدم الشرط وكذلك الوبات في عرفات فتنبه (قوله  
الصلاة أماسك) الجملة في محل جريد من الحديث وخطبه صلى الله عليه وسلم اسامة لما نزل عليه السلام  
بالشعب قبل وتوضأ فقال اسامة الصلاة يا رسول الله ومعني الحديث وقتها الجائز أو مكانها ط (قوله  
ليس له الفجر) سماها بذلك جريا على الحقيقة اللغوية والشرعية وأما ما مر في آخر الاعتكاف من تبعيتها  
للوم الذي قبلها فاذ بالنظر الى الحكم كما حققناه هناك فافهم (قوله والمكان مزدلفة) يرد عليه  
ما في البحر عن المحيط لو صلاهما بعد ما جاز المزدلفة جاز اهـ وعزاه في شرح الباب الى المتقي لكن قال بعده  
وهو خلاف ما عليه الجمهور (قوله والوقت) الفرق بينه وبين الزمان هنا أن الثاني أعم (قوله فتصلح  
لفزا من وجوه) أي تصلح هذه المسألة ليقال أي فرض لا تطلب له الإقامة فالجواب عشاء المزدلفة إذا لم  
يفصل بينهما وبين المغرب بفاصل ويقال أي صلاة تصلي في غير وقتها هي أداء أي صلاة إذا أصليت في وقتها  
وجبت أعادتها فالجواب مغرب المزدلفة وأي صلاة يجب أن تفعل في مكان مخصوص فالجواب المغرب  
والعشاء في المزدلفة فتأمل واستخرج غيرها ح زاد ط وأي عشاء أدت قبل المغرب من صاحب  
ترتيب وصحت فالجواب عشاء المزدلفة وزاد الرحمتي وأي صلاة يختلف وقتها في زمان دون زمان وهي مغرب  
المزدلفة ووقت ليلة العيد غير وقتها في بقية الأيام وأي صلاة يختلف وقتها في حالة دون حالة هي هذا يختلف وقتها  
في صلاة الإحرام بالحج وأي صلاة فاسدة إذا خرج وقت التي بعدها انقلبت صحيحة وأي صلاة يكره الاتيان  
بسنائها هي هذه (قوله فيعود الى الجواز) أي المغرب أو ما صلاه من مغرب وعشاء في الوقت قبل المزدلفة  
ومفهومه أنه قبل طلوع الفجر لم يجزه وهذا قوله ما قال أبو يوسف يجزيه وقد أساء هداية أي لأن المنزلة  
التي صلاها في الطريق ان وقعت صحيحة فلا يجب أعادتها الى الوقت ولا بعده وان لم تقع صحيحة وجبت فيه  
وبعده أي ان لم يؤدّها فيه وجب قضاؤها بعده لان ما وقع فاسدا لا ينقلب صحيحا بمضي الوقت وأجيب  
بأن الفساد موقوف يظهر أثره في ثانی الحال كما مر في مسألة الترتيب كذا في العناية قلت هذا صريح  
في أن المراد بعدم الجواز عدم الصحة لا عدم الحل خلافا لمذهبهم في البحر وتتمام الكلام فيما علقناه عليه  
(قوله وهذا) أي عدم جواز ما صلاه في طريق المزدلفة المفهوم من قوله أعاده ما لم يطلع الفجر فافهم  
(قوله صلاهما) لانه لو لم يصلهما صار ناقضا (قوله عاد العشاء الى الجواز) قال في الظهيرية وهذه  
مسألة لا بد من معرفتها وهذا كما قال أبو حنيفة فيمن ترك صلاة الظهر ثم صلى بعدها تسجودا أو ركعة  
لم يجز فان صلى السادسة عاد الى الجواز اهـ واستشكل حكم المسألة الخير الرمي بأن فيه تفويت الترتيب  
وهو فرض يفوت الجواز بفوته كترتيب الوتر على العشاء قال الآن يحتمل على ساقط الترتيب أو على عودها  
الى الجواز إذا صلى تسجودا بعدها اهـ وهو تأويل بعيد بل الظاهر سقوط الترتيب هنا بقرينة التنظير بقوله  
في الظهيرية وهذا كما قال أبو حنيفة الخ وعن هذا قال السيد محمد أبو السعود لا فرق في هذا  
بين أن يكون صاحب ترتيب أو لا فتزاد هذه على مسقطات وجوب الترتيب اهـ (قوله وينوي المغرب أداء)

ولو صلى المغرب والعشاء

(في الطريق أو) في عرفات أعاده

للحديث الصلاة أماسك فافهم

بالزمان والمكان والوقت فالزمان

ليلة النحر والمكان مزدلفة والوقت

وقت العشاء حتى ولو وصل الى

مزدلفة قبل العشاء لم يصل المغرب

حتى يدخل وقت العشاء فتصلح

لفزا من وجوه (ما لم يطلع الفجر)

فيعود الى الجواز وهذا إذا لم

يخفف طلوع الفجر في الطريق

فان خافه صلاهما (ولو صلى

العشاء قبل المغرب بمزدلفة صلى

المغرب ثم أعاد العشاء فان لم يعدها

حتى ظهر الفجر عاد العشاء الى

الجواز وينوي المغرب أداء

كذا في النهر عن السراج وشبهه رد على قول الجهر انهما قضاء مع أنه مترح بعده بأن وقتها وقت العشاء (قوله) ويتركها (قوله) لما تقدمناه عن الجاهل أن يقول ويؤخر سنتها (قوله) ويصحبها) يعني ليلة العيد بأن يستغل فيها أو في معنائه ما بالعبادة من صلاة أو قراءة أو ذكر أو دراسة علم شرعي وتحذ ذلك وقوله فانها أفضل الخ قال ح أي في حذاتها لا في حق من كان بمزدلفة (قوله) كما أتت به صاحب النهر وغيره) عبارة النهر وقد وقع السؤال في شرفها على ليلة الجمعة وكنت ممن مال الى ذلك ثم رأيت في الجوهره أنها أفضل ليالي السنة اه وكلامه كما ترى في تفصيلها على ليلة الجمعة لا على ليلة القدر نعم ما في الجوهره شامل لليلة القدر لكن هذا القدر لا يورغ أن يقال أتت به صاحب النهر اه ح (قوله) وحزم الخ تأييد لما قبله من حيث ان الاكثر على أن ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان فاذا كان عشر ذي الحجة أفضل منه لزم تفضيله على ليلة القدر وليلة العيد أفضل ليالي العشر فتكون أفضل من ليلة القدر قال ط وذكر المناوي في شرحه الصغير في حديث أفضل أيام الدنيا أيام العشر ما نفه لاجتماع اتمها العبادات فيه وهي الايام التي أقدم الله تعالى بها بقوله والفجر وليال عشر فهي أفضل من أيام العشر الاخير من رمضان على ما اقتضاه هذا الخبر وأخذ به بعضهم لكن الجمهور على خلافه وقال في شرحه الكبير وثمة الخلاف تظهر فيما لو علق بخوطلاق أو نذر بأفضل الاعشار أو الايام قال ابن القسيم والصواب أن ليالي العشر الاخير من رمضان أفضل من ليالي ذي الحجة لانه انما فضل لمومي النحر وعرفة وعشر رمضان انما فضل ليلا القدر اه قلت ونقل الرشي عن بعضهم ما يفيد التوضيح وهو أن أيام عشر ذي الحجة أفضل من أيام عشر رمضان وليالي الثاني أفضل من ليالي الاول لان أفضل ما في الثاني ليلة القدر وهما ازيداد شرفه وازيداد شرف الاول يوم عرفة اه وهذا مع ما مر عن ابن القسيم كالمصريح في أفضلية ليلة القدر على ليلة النحر ويلزم منه تفضيلها على ليلة الجمعة لما مر عن أنهر من تفضيل ليلة النحر على ليلة الجمعة ولا يرد على هذا حديث مسلم خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة لان الكلام في ليلا لا في يومها وقد ذكر الشارح في آخر باب الجمعة عن التارخانية أن يومها أفضل من ليلا بأي لان فضيلة ليلا الصلاة الجمعة وهي في اليوم (تنبيه) في المعراج وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم جمعة وهو أفضل من سبعين حجة ذكره في تجريد الصحاح بعلامة الموطأ اه وسأني الكلام عليه آخر الحج ونقل ط عن بعض الشافعية أن أفضل الليالي ليلة مولده صلى الله عليه وسلم ثم ليلة القدر ثم ليلة الاسراء والمعراج ثم ليلة عرفة ثم ليلة الجمعة ثم ليلة النصف من شعبان ثم ليلة العيد (قوله) وصلى الفجر بغلس) أي ظلمة في أول وقتها ولا يسكن ذلك عندنا الا هنا وكذا يوم عرفة في معنى على ما مر عن الحاشية وقد من أن الاكثر على خلافه (قوله) لاجل الوقوف) أي لاجل استداده (قوله) ثم وقف) هذا الوقوف واجب عندنا لاسنة والبيتوته بمزدلفة سنة مؤكدة الى الفجر لا واجبة خلافا للشافعي فهما كما في اللباب وشرحه (قوله) ووقفه الخ) أي وقت جوازه قال في اللباب وأول وقته طلوع الفجر الثاني من يوم النحر وآخره طلوع الشمس منه فن وقف بها قبل طلوع الفجر أو بعد طلوع الشمس لا يعتد به وقد راجب منه ساعة ولولطفة وقد راسنة امتداد الوقوف الى الاسفار جذا أو أماركنه فكيفنوته بمزدلفة سواء كان يفعل نفسه او فعل غيره بأن يكون محمولا بأمره أو بغير أمره وهو قائم أو معصى عليه أو مجنون أو سكران أو نواه أو لم ينو علمها أو لم يعلم لباب (قوله) كزجة) عبارة اللباب الا اذا كان لعله أو ضعف أو يكون امره أن يخاف الزحام فلا شيء عليه اه لكن قال في الجهر ولم يقيد في المحيط خوف الزحام بالمرأة بل أطلقه فشم الرجل اه قلت وهو شامل لخوف الزجة عند الرمي فتقتضاه أنه لو دفع ليلا ارمى قبل دفع الناس وزجتم لا شيء عليه لكن لاشك أن الزجة عند الرمي وفي الطريق قبل الوصول اليه أمر محقق في زماننا فيلزم منه سقوط واجب الوقوف بمزدلفة فالاولى تقيد خوف الزجة بالمرأة ويحمل اطلاق المحيط عليه لكون ذلك عذرا ظاهرا في حقها يسقط به الواجب بخلاف الرجل أو يحمل على ما اذا خاف الزجة لنحو مرض ولذا قال في السراج الا اذا كانت به علة أو مرض أو ضعف نخاف الزحام فدفع ليلا فلا شيء عليه اه لكن قد يقال ان غيره من مناسك الحج لا يخافون الزجة وقد صرحوا بأنه لو أقاض من عرفات لخوف الزحام وجاوز حد ودخا قبل الغروب لزمه دم ما لم يعد قبله وكذا لو نذبه بغيره قبعه كما صرح به في الفتح على

مطلب  
في المناضلة بين ليلة العيد وليلة  
الجمعة وعشر ذي الحجة وعشر  
رمضان

ويتركها ويصحبها فانها أشرف من  
ليلة القدر كما أتت به صاحب النهر  
وغيره وحزم شرع البخاري سيما  
التسطلا في بأن عشر ذي الحجة  
أفضل من العشر الاخير من رمضان  
(وصلى الفجر بغلس) لاجل الوقوف  
(ثم وقف) بمزدلفة ووقته من  
طلوع الفجر الى طلوع الشمس  
ولو مارا كما في عرفة لكن  
لوركة بعد زجة

مطلب  
في الوقوف بمزدلفة

أنه يمكن الاحتراز عن الزجة بالوقوف بعد الفير لحظة فيحصل الواجب ويدفع قبل دفع الناس وفيه تركامة  
الوقوف المستنون لخوف الزجة وهو أسهل من ترك الواجب الذي قيل بأنه ركن وقد يجاب بأن خوف الزحام  
لنخرج من مرض انما جعله عذرا حديث أنه صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة أهله ليل ولم يجعل عذرا  
في عرفات لما فيه من اظهار مخالفة المشركين فانهم كانوا يدفعون قبل الغروب فليست اتمل (قوله لاشئ عليه)  
وكذا اكل واجب اذا تركه بعد لاشئ عليه كما في الحرأى بخلاف فعل المظور ولعل ركنس الخط ونحوه فان العذر  
لا يسقط الدم كإسأقى في الجنائيات وبه سقط ما أورده في الشر بلاية بقوله لكن يرد عليه مانص الشارع بقوله  
فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية اه نعم يرد ما قد مناه اتفاق القح من أنه لو جاوز عرفات قبل  
الغروب لندب عبره وأخوف الزجة لزمه دم وقد يجاب بما سأقى عن شرح اللباب في الجنائيات عند قول  
اللباب ولو فاته الوقوف بمزدلفة باحصاء رطله دم من أن هذا عذر من جانب المخلوق فلا يؤثر اه لكن يرد عليه  
جعلهم خوف الزجة حشدا عذرا في ترك الوقوف بمزدلفة وعلمت جوابه فتأمل (قوله ودعا) رافعيه الى  
السماء ط عن الهندية (قوله واذا أسفر جذا) فاعل أسفر اليوم أو الصبح وفاعله بما لا يذكركه  
قراحيارى قال الجوى ولم أفق على أنه مما لا يذكركه شئ من كتب النحو واللغة وفسر الامام الاسفار بحيث  
لا يبقى الى طلوع الشمس الا مقدار ما يصلى ركعتين وان دفع بعد طلوع الشمس أو قبل أن يصلى الناس الفير فقد  
أساء ولا شئ عليه هندية ط وما وقع في نسخ القدرى واذا طلعت الشمس أفاض الامام قال في الهداية انه غلط  
لان النبي صلى الله عليه وسلم دفع قبل طلوع الشمس ونماه في الشر بلاية (قوله فاذا بلغ بطن محسر) أى  
أول واديه شرح اللباب وفي الجروادى محسر موضع فاصل بين منى ومن دلفة ليس من واحدة منهما  
قال الازرقى وهو خمسمائة ذراع وخمس وأربعون ذراعا اه (قوله لانه موقف النصارى) هم أصحاب  
القبيل ح عن الشر بلاية (قوله ورمى جرة العقبة) هى ثالث الجبرات على حدى منى من جهة مكة  
ولبت من منى ويقال لها الجرة الكبرى والجرة الاخيرة فهستافى ولا يرمى يومئذ غيرها ولا يقوم  
عندها حتى يأق منزله ولوالجبة (قوله ويكره تنزيها من فوق) أى فيجزيه لان ما حولها موضع النسل  
كذا فى الهداية الا أنه خلاف السنة ففعله عليه السلام من أسفلها سنة لالانه المتعين ولذا ثبت روى  
خلق كثير في زمن الصحابة من أعلاها ولم يامر وهم بالاعادة وكان وجه اختياره عليه السلام لذلك هو وجه  
اختياره حصى الخذف فانه يتوقع الاذى اذا رموها من أعلاها لمن أسفلها فانه لا يتحمل من مرور الناس  
فيصيرهم بخلاف الرمي من أسفل مع المارين من فوقها ان كان كذا فى القح ومقتضاه أن المراد الرمي  
من فوق الى أسفل لافى موضع وقوف الرامى فوق ومقتضى تعليل الهداية بأن ما حولها موضع نسل ان المراد  
الثانى الا أن يؤخذ كما أفاده بعض الفضلاء بأن المراد موضع وقوف الناس لالموضع وقوع الحصى (قوله  
سبعاء) أى سبع زميات بسبع حصيات فلور ما هادفة واحدة كان عن واحدة نهر (قوله  
خذا) نصب على المصدر شربلاكية فهو مفعول مطلق لبيان النوع لان الخذف نوع من الرمي وهو روى  
الخصاة بالاصابع كما أشار اليه الشارح (قوله بجمتين) يقال الخذف بالعصا والخذف بالحصى  
فالاول بالهاء المهذلة والثانى بالجمة شرح النقاى للبارى (قوله أى برؤس الاصابع) قيل كيفية الرمي  
أن يضع طرف ايهامه اليمنى على وسط السبابة ويضع الخصاة على ظاهرا لاهام ككأنه عاقد سبعين فيرميها  
وقبل أن يحلق سبابة ويضعها على فصل ايهامه ككأنه عاقد عشرة وقيل يأخذها بطرف ايهامه  
وسبابة وهذا هو الاصح لانه لا يسر المعتاد فتح وكذا صححه في النهاية والولوالجبة وهو مراد الشارح  
فانهم والخلاف فى الاولوية واختار أنهم باقدار الباقلاء لباب أى قدز القولة وقيل قدز الحصاة أو النواة  
أو الاذلة قال فى التره وهذا بيان المندوب وأما الجواز فيكون ولو بالاكبر مع الكراهية (قوله ويكون  
بينما) أى بين الرامى والجرة ويجعل منى عن يمينه والكعبة عن يساره لباب (قوله خمسة أذرع) أى  
أو أكثر ويكره الأقل لباب لان مادونه وضع فلا يجوز أو طرح فيجوز لكنه مسمى بالخالفقة السنة فهستافى  
(قوله والا) أى وان لم تقع من على ظهره بنفسها بل يتحرك الرجل أو الجمل أو وقعت بنفسها لكن بعيدا من  
الجرة ح (قوله لا) قال فى الهداية لانه لم يعرف قرية الا فى سكان مخصوص اه وفى اللباب ولو وقعت على

لا شئ عليه (وكبر وخال وابى وصلى)

على المصطفى (ودعا واذا أسفر) جذا

(أقضى منى) مهلا مصليا فاذا بلغ بطن

محسر أسرع قدر رمية حجر لانه

موقف النصارى (ورمى جرة

العقبة من بطن الوادى) ويكره

تنزيها من فوق (سبع جذا)

بجمتين أى برؤس الاصابع

ويكون بينهما خمسة اذرع

ولو وقعت على ظهر رجل أو جمل

ان وقعت بنفسها بقرب الجرة

جاز والا لا

مطلب

فى رمى جرة العقبة

الشاخص أى اطراف المدل الذى هو علامة للجمره اجزاءه ولو على قبة الشاخص ولم تنزل عنه أنه لا يجوز به  
 للعدوان لم يذروا أنها وقعت فى المرمى بنفسها أو بنفض من وقعت عليه وتحرى بكمه ففقه اختلاف والاحتياط  
 أن يعيده وكذلك الرمي وشك فى وقوعها موقعا فالاحتياط أن يعيده (قوله وثلاثة أذرع الخ) أى بين الحصاة  
 والجمره وهذا بيان لما أجمله بقوله بقرب الجمره لكن قد اختلف فى القبح بذراع ونحوه قال ومنهم من لم يقدره  
 اعتداده على اعتبار القرب عرفا وضده البعد (قوله وكبر بكل حصاة) ظاهر الرواية الاقتصار على الله أكبر  
 غير أنه روى عن الحسن بن زياد أنه يقول الله أكبر ثم غمما للشيطان وحزبه وقيل يقول أيضا اللهم اجعل  
 حبي مبرورا وسعي مشكورا وذنبى مغفورا فنج (قوله وقطع التلبية بأولها) أى فى الحج الصحيح  
 والفساد مفردا أو مجتمعاً وقارنا وقيل لا يقطعها الا بعد الزوال ولو لحق قبل الرمي أو طاف قبل الرمي والحلق  
 والذبح قطعها وان لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرمى إلا أن تغيب الشمس ولو ذبح قبل الرمي فان كان  
 قارنا أو مجتمعاً قطع ولو مفردا لا لباب وقيد بالحصر بالحج لأن المعتمر يقطع التلبية إذا استلم الحجر لأن الطواف  
 ركن العمرة فيقطع التلبية قبل الشروع فيها أو إذا قامت الحج لأنه لا يحل بعده مرة فصار كالمعتمر وانحصر  
 يقطعها إذا ذبح حديه لأن الذبح للحلل والقارن إذا فاته الحج يقطع حين يأخذ بالطواف الثانى لأنه لا يحل بعده  
 بحر (قوله جاز) أى ويكره لباب (قوله ولو لم يرم بالاقبل) لأنه اذا ترك أكثر السبع لم يرم به  
 كما لو لم يرم أصلا وان ترك أقل منه كالثلاث فادونها فاعليه لكل حصاة صدقة كإسبائى فى الجنائيات (تنبيه)  
 لا بشرط الموالاة بين الرميات بل بسن فيكرد تركها لباب (قوله بكل ما كان من جنس الأرض)  
 كذا فى الهداية واعترضه الشراح بالفيروزج والياقوت فانهم ما من أجزاء الأرض حتى جاز التيمم بهما ومع  
 ذلك لا يجوز الرمي بهما وأجاب فى العناية تبعاً للنهاية بأن الجواز مشروط بالاستسماة ترميه وذلك لا يحصل  
 برميها اه وحاصله أن هذا الشرط مخصص لعدم كلام الهداية فيخرج منه نحو الفيروزج والياقوت  
 لكن قال فى التارخانية ان هذه الرواية أى رواية اشتراط الاستسماة مخالفة لما ذكر فى المحيط وكذا قال  
 فى الفتح وأجازه بعضهم بناء على نفي ذلك الاشتراط ومن ذكر جوازه الفارسي فى مناسكه اه ومثاق كلامه ترجيح  
 الجواز وإبقاء كلام الهداية على عمومها وإذا اعترض فى السعدية على ما فى العناية بما فى غاية السروجى وشرح  
 الزيلعى من أنه يجوز الرمي بكل ما كان من أجزاء الأرض كالخمر والمدروا الطين والمغرة والنورة والزنجير والابجار  
 النفيسة كالياقوت والزمرز والبلخس ونحوها والمخ الجبلية والكحل أو قبضة من تراب وبالزبرجد والبلور  
 والعقيق والفيروزج بخلاف الخشب والعنبر واللؤلؤ والذهب والفضة والجواهر أما الخشب واللؤلؤ والجواهر  
 وهى كبار اللؤلؤ والعنبر فانها ليست من أجزاء الأرض وأما الذهب والفضة فان فعلهما يسمى تارالارميا اه  
 (قوله والمدروا) أى قطع الطين اليابس (قوله والمغرة) طير أحر يصنع به (قوله وأوازو كبر) قديده تعالىه  
 لأن الكبرهى التى تأتى بها الرمي والأقالصغار لا يجوز بها الرمي أيضا لتعليقهم بأنها ليست من أجزاء الأرض  
 أفاده أبو السعود (قوله وجواهر) علمت مما مر عن الغاية أنها كبار اللؤلؤ وعليه كان المناسب إسقاط قوله  
 كبر ويكون كلام المصنف جارياً على ما فى الهداية والمحيط وقد علمت أن السروجى والزيلعى والفارسي  
 لا يناسبه تعليل الشارح فالأولى تفسير الجواهر بالابجار النفيسة ليوافق تقييد المصنف اللؤلؤ بالكبر وتعليل  
 الشارح وقوله وقيل يجوز إشارة الى ما مر عن الهداية والمحيط وقد علمت أن السروجى والزيلعى والفارسي  
 مشوا عليه (قوله لأنه يسمى تارالارميا) قال فى الفتح فلم يجوز لتقاء اسم الرمي ولا ينجى أنه يصدق عليه اسم  
 الرمي مع كونه يسمى تاراً فعليه ما فيه أنه رمي خص باسم أحر بائناً بخصوص متعلقه ولا تأثير لذلك فى سقوط  
 اسم الرمي عنه ولا صورته ثم قال والحاصل أنه ما أن يلاحظ بمجرد الرمي أو مع الاستسماة أو خصوص ما وقع  
 منه صلى الله عليه وسلم والأول يستلزم الجواز بالجواهر والثانى بالبعرة والخشب التى لا قيمة لها والثالث  
 بالخر خصوصاً فليكن هذا أعلم لكونه أسلم اه قلت قد يجاب بأن المأثور كون الرمي لرغم الشيطان وما وقع منه  
 صلى الله عليه وسلم من الرمي بالحصى أفاد بطريق الدلالة جوازه بكل ما كان من جنس الأرض فاعترض كل من  
 الثانى والثالث معاً دون الأول فلم يجوز بالبعرة والخشب ولا بالفضة والذهب لكن هذا يستلزم عدم الجواز  
 بالفيروزج والياقوت أيضاً وبه يترجح قول الآخر فتدبر (قوله خلاف المذهب) ولذا قال فى المبسوط

وثلاثة أذرع بعيد ومادونه

قريب جوهره (وكبر بكل حصاة)

أى مع كل منها وقطع تلبيته

بأولها المرمى بأكثر منها

أى السبع (جازاً للرمي بالاقبل)

فالتقييد بالسبع لمنع النقص

لا الزيادة (وجاز الرمي بكل ما كان

من جنس الأرض كالخمر والمدروا)

والطين والمغرة (و) كل ما يجوز

التيمم به ولو كفا من تراب

فيقوم مقام حصاة واحدة

(لا) يجوز (بجانب وعنبر ولؤلؤ

كبار (وجواهر) لأنه اعزاز

لأحاطة وقيل يجوز (وذهب

وفضة) لأنه يسمى تارالارميا

(وبعد) لأنه ليس من جنس الأرض

وما فى فروق الاشياء من جوازه

بالبحر خلاف المذهب

وبعض المتشقة يقولون لوروى بالبرعة أن أم لاء المتصود احاطة الشيطان وذات يحصل بالبرعة واسنانقول  
 بهذا شرح لباب قال في الفتح على أن أكثر المحققين على أنها أنور تعبدية لا يستغل بالمعنى فيها (قوله  
 ويكره أخذها من عند الجرة) وما هي الا كراهة تنزيه فيجأشار الى أنه يجوز أخذ من أى موضع سواء  
 وفي الباب يستحب أن يرفع من مز دلفه سبع حصيات ويرى بها جرة العقبة وان رفع من المزدلفة سبعين  
 أو من الطريق فهو جائز وقيل مستحب اه قال شارحه لكن قال الكرماني وهذا خلاف السنة وليس  
 مذهبنا وأما ما في البدائع وغيره من أنه يأخذ حصي الجمار من المزدلفة أو من الطريق فينقي حمله على الجمار  
 السبعة وكذا ما في الظهيرية من أنه يستحب التقاطها من قوارع الطريق اه والحاصل أن التقاط ما عدا  
 السبعة ليس له محل مخصوص عندنا (قوله لاءنا مردودة) أى في تشاءم بها سراج (قوله لحديث الخ)  
 أى ما رواه الدارقطني والحاكم وصححه عن أبي سعيد الخدري رضى الله تعالى عنه قال قلت يا رسول الله  
 هذه الجمار التي ترى بها كل عام فحصب أنها تنقص فقال ان ما يقبل منها رفع ولولا ذلك لرأيتها أسنال الجبال  
 شرح النقاية للقاري وفي الفتح عن سعيد بن جبيرة قلت لابن عباس ما بال الجمار ترى من وقت الخليل عليه السلام  
 ولم تصر هذا أبى ثلاثا لئلا تنقص فقال أما علمت أن من يهمل جبهه يرفع حصاه اه قال في السعدية لاء  
 أن تقول أهل الجاهلية كانوا على الاشرار ولا يقبل عمل لمشرك اه واجب بأن الكفار قد تقبل عبادتهم  
 ليجازوا عليها في الدنيا قال ط ويؤيده ما رواه أحمد ومسلم عن أنس رضى الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه  
 وسلم قال الله تعالى لا يظلم المؤمن حسنة يعطى عليها في الدنيا وبشابه عليها في الآخرة وأما الكافر فيظلم  
 بحسناته في الدنيا حتى اذا انضى الى الآخرة لم يكن له حسنة يعطى بها خيرا اه قلت أكن  
 قد يتعنى تخصيص ذلك بأفعال البر دون العبادات المشروطة بالنية فان النية شرطها الاسلام الا أن يقال  
 أن هذا شرط في شرعنا فقط تأمل (قوله يقين) أما بدون يقين فلا يكره لان الاصل الطهارة لكن  
 يندب غسلها لتكون طهارتها متيقنة كما ذكره في البحر وغيره (قوله ووقته) أى وقت جوارزه  
 أداء من القبر أى فجر اليوم الثاني قال في البحر حتى لو أخره حتى طلع الفجر في اليوم الثاني  
 لزمه دم عنده خلافا لما ولوروى قبل طلوع فجر النحر لم يصح انفاقا (قوله وسن) كذا عبر في جميع الروايات  
 عن المحيط ووافقه في النهرو عبر العبي بالاستحباب رمى (قوله ذكاء) من أسماء الشمس (قوله  
 ويباح لغروبها) أى من الزوال الى الغروب وجهه في الظهيرية من المكروه والا كبرون على القول بحر  
 (قوله ويكره للقبر) أى من الغروب الى القبر وكذا يكره قبل طلوع الشمس بحر وهذا عند عدم العذر  
 فلا ساءة ترى النصفه قبل الشمس ولا يرى الرعاة لئلا يكتفى الفتح (قوله لاء مفرد) تعليل لما استفيد  
 من التخيير بقوله ان شاء والذبح له أفضل ويجب على القارن والمتنع ط وأما الاضحية فان كان مسافرا  
 فلا يجب عليه والا كالمكي فحبب كفى البحر (قوله ثم قصر) أى أو حلق كإدله عليه قوله وحاقه أفضل  
 قال في الباب ويستحب بعده أى بعد الحلق أو التقصير أخذ الشارب وقص الظفر ولو قص الظفار أو شارب  
 أو لحيته أو طيب قبل الحلق عليه موجب جنائيه وتام تحقيقه في شرحه (قوله بأن يأخذ الخ) قال في البحر  
 والمراد بالتقصير أن يأخذ الرجل والمرأة من رؤس شعريع الرأس مقدارا لاغلة كذا ذكره الزبلي  
 ومراده أن يأخذ من كل شعرة مقدارا لاغلة كما صرح به في المحيط وفي البدائع قالوا يجب أن يزيد في التقصير  
 على قدر الاغلة حتى يستوفي قدر الاغلة من كل شعرة برأسه لان اطراف الشعر غير متساوية عادة قال الحلبي  
 في مناسكه وهو حسن اه وفي الشربلية يظهر لى أن المراد بكل شعرة أى من شعريع على وجه اللزوم  
 ومن الكل على سبيل الاولوية فلا مخالفة في الاجزاء لان الربع كالكل كما في الحلق اه فقول الشارح  
 من كل شعرة أى من الربع لان الكل والاناقض ما بعده وقوله وجوبه باقيد لقدرا لاغلة فلا يكره مع قوله  
 والربع واجب والاغلة بفتح الهمزة والميم وضم الميم لغة مشهورة ومن خطار اوها فقدأ خطأ واحدة لا نامل  
 بحر وفي تهذيب اللغات للنووي الا نامل اطراف الاصابع وقال أبو عمرو الشداني والسجستاني والجرمي  
 لكل أصبع ثلاث اغلات (قوله ويجب اجراء الموصى على الاقرع) هو المختار كما في الزبلي والبحر والباب  
 وغيره ما وقيل استحبابا قال في شرح الباب وقيل استئنا وهو الاظهر اه (قوله والاستنط) أى

(ويكره) أخذها (من عند الجرة)  
 لانها مردودة لحديث من قبلت  
 حجته رفعت جبرته (ويكره) أن  
 يلتقط حجرا واحدا فيكسره  
 سبعين حجرا صغيرا . وأن يرى  
 بمشبعه ييقن ووقته من القبر الى  
 القبر ويسن من طلوع ذكوان والها  
 ويباح لغروبها ويكره للقبر (ثم)  
 بعد الرمي (ذبح ان شاء) لانه  
 مفرد (ثم قصر) بأن يأخذ من كل  
 شعرة قدر الاغلة وجوبا وتقصير  
 الكل مندوب والربع واجب  
 ويجب اجراء الموصى على الاقرع  
 وذى فروح ان أمكن والاستنط

وان لم يكن اجراء الموصى عليه ولا يصل الى تقصيره سقط عنه وحل بمنزلة من حلق والا حسن له ان يؤخر  
 الاحلال الى آخر الرقت من أيام النحر ولا شيء عليه ان لم يؤخر ولو لم يكن به قروح لكانه خرج الى السابعة  
 فلم يجد آله أو من يحلقه لا يجزئه الا الحلق أو التقصير وليس هذا بعذر فتح لان اصابه الاكلة من جوة  
 في كل ساعة بخلاف برء القروح ولان الازالة لا تختص بالموصى أفاده في البحر (قوله ومتى تعذرا أحدهما)  
 أي الحلق والتقصير قال ط والاحسن تأخير هذه الجملة عن قوله وحلقه أفضل اه (قوله فلو لبده الخ)  
 مثال تعذرا التقصير ومثله ما لو كان الشعر قصيرا فبغير الحلق وكذا لو كان معقوصا أو مضمفورا كما عزي  
 الى المبسوط ووجهه أنه اذا انقضت تنائر بعض الشعر فيكون جناية على احرامه قبل أن يحل منه فبغير  
 الحلق لكن قديقال ان هذا التاخر جناية لانه في وقت جواز الازالة الشعر يحلق أو غيره ولو تنقاه أو من  
 غيره كما يأتي في مافي المبسوط مشكلا تأمل ومثال تعذرا الحلق مع امكان التقصير ان يفقد آله الحلق  
 أو من يحلقه أو يضربه الحلق لخصوصه أو قروح برأسه وتقدم مثال تعذرها جميعا في الاقرع وذو قروح  
 شعرة قصير (قوله وحلقه أفضل) أي هو مسنون وهذا في حق الرجل ويكره للمرأة لانه مثله في حقها  
 لحلق الرجل لحية وأشار الى أنه لو اقتصر على حلق الرية جاز كما في التقصير لكن مع الكراهة لتركه السنة  
 فان السنة حلق جميع الرأس أو تقصير جميعه كما في شرح الباب والقسم الثاني قال في التهر واطلاقه أي  
 اطلاق قول الكنز والحلق أحب يفيد أن حلق النصف أولى من التقصير ولم أره اه قلت ان أراد أنه أولى  
 من تقصير الكل فهو ممنوع لما علمت أو من تقصير النصف أو الرية فهو ممكن (تنبيه) هذا في غير المحصر  
 أما المحصر فلا حلق عليه كما سيأتي بدائع (قوله بخوفورة) حلق وتنف وكذا لو قاتل غيره فقتله أحرأ  
 عن الحلق قصدا فتح (تنبيه) قالوا يندب البداءة بين الخالق لا الخلق الا أن مافي الصحيحين يفيد العكس  
 وذلك أنه صلى الله عليه وسلم قال للحلاق خذ وأشار الى الجانب الايمن ثم الايسر ثم جعل يعطيه الناس  
 قال في الفتح وهو الصواب وان كان خلاف المذهب اه وأقول يوافق مافي الملتقط عن الامام حلق رأسه  
 فخطأ في الخلق في ثلاثة أشياء ما أن جلست قال استقبل القبلة وناولته الجانب الايسر فقال ابدأ بالايمن  
 فلما أردت أن أذهب قال ادفن شعرك فزجعت فدفقته اه نهر أي فهذا يفيد رجوع الامام الى قول الحجام  
 ولذا قال في الباب هو المختار قال شارحه كما في منسل ابن العجي والجر وقال في التنبه وهو الصحيح  
 وقد روى رجوع الامام عما نقل عنه الاصحاب فصح تصحيح قوله الاخر واندفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ  
 وقال السروجي وعند الشافعي يبدأ بين الخلق وذكر كذلك بعض أصحابنا ولم يعزه الى أحد والسنة أولى  
 وقد صح بداءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشق رأسه المكرم من الجانب الايمن وليس لاحد بعده كلام  
 وقد أخذ الامام بقول الحجام ولم ينكره ولو كان مذهبه خلافه لما وافقه اه لمخصا ومثله في المعراج  
 وغاية البيان (قوله وحل له كل شيء) أي من محظورات الاحرام كالس الخيط وقص الاظفار ط وأفادته  
 لا يحل له بالرمي قبل الحلق شيء وهو المذهب عندنا كما في شرح الباب للقاري عن الفارسي وفي شرحه  
 على النقاية والرمي غير محمل من الاحرام عندنا في المشهور ومحمل عند مالك والشافعي وفي غير المشهور عندنا  
 فقد نص على التحال بالرمي عندنا في شرح المبسوط لخواهر زاده وفي شرح الجامع الصغير اقاضي خان بقوله  
 وبعد الرمي قبل الحلق حل له كل شيء الا النساء والطيب وعن أبي يوسف أنه يحل له الطيب أيضا اه (قوله  
 الا النساء) أي جامعتهن ودواعيه (قوله قيل والطيب والصيد) تبع في ذلك صاحب التهر فقد دعوا  
 الى الحائض استثناء النساء والطيب والى أبي الليث استثناء الصيد وهو غير صحيح فان قاضي خان قال في قسواء  
 فاذا حلق أو قصر حل له كل شيء الا النساء وبعد الرمي قبل الحلق يحل له كل شيء الا الطيب والنساء الخ ومثله  
 ما قدمناه عنه في شرحه على الجامع الصغير فقد استثنى الطيب من الاحلال بالرمي لامن الاحلال بالحلق  
 وهو مبني على خلاف المشهور كما علمته آنفا وقد ذكر الشرنبلالي عبارة الحائض ثم قال وبهذا يعلم بطلان  
 ما نسب لقاضي خان من ان الحلق لا يحل به الطيب اه قلت ويؤيده قوله في البدائع وأما حكم الحلق  
 فهو صيرورته حلالا لا يباح له جميع ما حظر عليه الا النساء وهذا قول أصحابنا وقال مالك الا النساء والطيب  
 وقال الليث الا النساء والصيد اه ومثله في المعراج والسراج وغاية البيان فقد دعوا الاول الى الامام

ومتى تعذرا أحدهما لعارض  
 تعين الآخر فلو لبده بصغ بحيث  
 تعذر التقصير تعين الحلق بجر  
 (وحلقه) الكل (أفضل)  
 ولو أزاله بخوفورة جاز (وحل له  
 كل شيء الا النساء) قيل والطيب  
 والصيد



مالك فقط والساقى الى النبي بن سعد أحد الأئمة المجتهدين فأنى التهر من عزوه الى أبى الليث وهو السمرقندى  
أحمد مشايخ مذهبنا فهو تخفيف فافهم (قوله ثم طاف للزيارة) أى لفعل طواف الزيارة الذى هو ثمانى  
ركنى الحج قال فى السراج وينبى طواف الإفاضة وطواف يوم النحر والطواف المفروض اه وشرائط  
صحته الاسلام وتقديم الاحرام والوقوف والنية وتيان أكثروه والزمان وهو يوم النحر وما بعده والمكان  
وهو حول البيت داخل المسجد وكونه بنفسه ولو سجد ولا فلا تجوز النيابة الا لمعى عليه وواجباته المشى للقادر  
واليامن وانما السبعة والطهارة عن الحدث وستر العورة وفعله فى أيام النحر وأما الترتيب بينه وبين الرمي  
والخلق فسنة ولا مفسد له ولا فوات قبل الممات ولا يجوزى عنه البذل الا اذا مات بعد الوقوف بعرفة وأردى  
بأتمام الحج تجب البدنة لطواف الزيارة وبما رزحه لباب (قوله سبعة) أى سبعة أشواط كما ترى به (قوله  
بيان للاكمل) أى الطواف الكمال المشتمل على الركن والواجب به على ذلك ثلاثتهم أن السبعة  
ركن كما يقوله الأئمة الثلاثة وان وافقهم المحقق ابن الهمام بخصافته خلاف المذهب فلا يتابع عليه (قوله  
ان كان سعى قبل) لم يقل ان كان رمل وسعى قبل اشارة الى أنه لو كان سعى قبل ولم يرمل لا يرمل خصالان الرمل  
انما يشرع فى طواف بعده سعى كما مر ولا سعى ههنا كما فى العناية وكذا فى الباب وفيه وأما الاضطباع  
فما قلنا مطلقا فى هذا الطواف اه سواء سعى قبله أولا (قوله والا فلهما) أى وان لم يكن سعى  
قبل رمل وسعى وان رمل قهستانى أى لان رمله السابق بلا سعى غير مشروع كما علمت فلا يعتبر (تنبيه)  
قال الخبير الرملى ولولم يفعلها ما فى طواف القدوم وطواف الزيارة فعلمها فى طواف الصدر لان السعى  
غير مؤقت كما سيصرح به فى الجنايات وصرحوا بأن الرمل بعد كل طواف يعقبه سعى فيه يعلم أنه يأتى بهما  
فى الصدر ولولم يقتضيهما ولم أره صريحا وان علم من اطلاتهم (قوله لان تكرارهما) علمه لقوله بلارمل وسعى  
الح ط (تنبيه) قال فى الشرنبلالية قد من أن الافضل تأخير السعى الى ما بعد طواف الإفاضة  
وكذلك الرمل لصيراته للفرض دون السنة كما فى البحر وقد من أن أيضا أنه لا يعتد بالسعى بعد طواف  
القدوم الآن يكون فى أشهر الحج فلينبه له فانه مهم اه قلت وكذا لا يعتد بالسعى الا بعد طواف كامل  
فلوطاف للقدوم جنبا أو محدثا ورمل فيه وسعى بعده فعليه اعادته ما فى الحدث ندبا وفى الجنابة اعادته السجى  
حتمنا والرمل سنة لباب (قوله بعد طلوع الفجر) فلا يصح قبله لباب (قوله ويمتد وقته) أى وقت صحته  
الى آخر العمر فلو مات قبل فعله فقد ذكر بعض المحققين عن شرح الباب القاضى بمحمد عديد عن البحر العميق  
أنهم قالوا ان عليه الوصية بيده لانه جاء العذر من قبل له الحق وان كان آثما بالتأخير اه تأمل (قوله  
وجل له النساء) أى بعد الركن منه وهو أربعة أشواط بحر ولولم يطف أصلا لا يحل له النساء وان طال  
ومضت سنون بأجاء كذا فى الهندية ط (قوله بالخلق السابق) أى لا بالطواف لان الخلق هو الخلق  
دون الطواف غير أنه أخره فى حق النساء الى ما بعد الطواف فاذا طاف عمل الخلق عمله كالمطلق الرجعى  
أخره له الا بانه الى انقضاء العدة لحاجته الى الاسترداد زياعى فسمية بعضهم الطواف محلا آخر مجاز  
باعتبار أنه شرط فافهم (قوله قبل الخلق) أى ولو بعد الرمي على المشهور عندنا كما مر تقريره  
(قوله كان جنبا) أى ولو قصد به التحليل ط (قوله لانه لا يخرج الخ) تصریح بما فهم من التفريع  
اقصد الرد على القول بأن الرمي محلل كما مر (قوله وليسا لهما منها) مبتدأ وخبر والمراد بليسه كل يوم  
من أيام النحر الليلة التى تعقب ذلك اليوم فى الوجود كما أن ليله يوم عرفة الليلة التى تعقبه فى الوجود  
ح قلت وهذا على اطلاقه ظاهر فى حق الرمي فانه اذا لم يرم نهرا من أيام النحر رمى فى الليلة التى تعقب  
ذلك النهار ويقع أداء بخلاف ما اذا أخره الى النهار الثانى فانه يقع قضاء ويلزم دم كما سجد كره وأما فى حق  
الطواف فالمراد به الدلالة على المتخلة بين أيام النحر لانه اذا غربت الشمس من اليوم الثالث الذى هو آخر أيام النحر  
ولم يطف لزمه دم كما يأتى فى مسألة الحائض فالليلة التى تعقب الثالث ليست تابعة له فى حق الطواف والا لكان  
فيه الأداء بل لزوم دم كما فى الرمي قد بر (قوله كره تحريرا الخ) أى ولو أخره الى اليوم الرابع الذى هو آخر  
أيام التشريق وهو الصحيح كما فى الغاية وايضا ح الطريق وفى بعض الجواشي وبه يفتى وهو المذكور فى المبسوط  
وقاضيان والكافى والبدايع وغيرها خلافا لما ذكره القدورى فى شرح مختصر الكرخى من ان أخره آخر أيام

مطلبه  
طواف الزيارة

(ثم طاف للزيارة يوما من أيام النحر)

الثلاثة بيان لوقته الواجب

(سبعة) بيان للاكمل

والا فالركن أربعة (بلارمل و)

لا (سعى ان كان سعى قبل) هذا

الطواف (والا فلهما) لان

تكرارهما لم يشرع (و) طواف

الزيارة (أول وقته بعد طلوع

الفجر يوم النحر وهو فيه) أى

الطواف فى يوم النحر الأول

(أفضل) ويمتد وقته الى آخر العمر

(وحل له النساء) بالخلق السابق

حتى لو طاف قبل الخلق لم يحل له

شئ ولو لم يطفه مثلا كان جنبا

لانه لا يخرج من الاحرام الا بالخلق

(فان أخره عنها) أى أيام النحر

ولما لم امنها (كره) تحريرا

التشريق وتبعه الكرماني وصاحب المتنافع والمستصفي شرح اللباب (تنبيه) في السراج وكذلك  
 ان أخر الخلق عن أيام النحر لزمه دم أيضا عند أبي خنيفة لان الخلق يختص عنده بزمان وهو أيام النحر ويمكن  
 وهو الحرم (قوله وهذا) أي الكراة ووجوب الدم بالتأخير ط (قوله ان قدر أربعة أشواط) أي  
 ان بقي الى غروب الشمس من اليوم الثالث من أيام النحر ما يسع طواف أربعة أشواط والتظاهر أنه يشترط  
 مع ذلك زمن يسع خلع ثيابها واعتساها ويراجع اه ح وعلى قياس بحثه ينبغي أن يشترط زمن قطع المسافة  
 ان لو كانت في بيتها ط قلت وبالاخير صرح في شرح اللباب وذلك كله مفهوم من قول البحر عن المحيط اذا طهرت  
 في آخر أيام النحر فان امكنها الطواف قبل الغروب ولم تفعل فعليه ادم للتأخير وان لم يمكنها طواف أربعة أشواط  
 فلا شيء عليها اه فان امكان الطواف لا يكون الا بعد الاغتسال وقطع المسافة وفي البحر ايضا ولو حاضت بعد  
 ما قدرت على الطواف فلم تطف حتى مضى الوقت لزمها الدم لانها مقصورة بتقربها اه اي بعد ما قدرت  
 على أربعة أشواط زاد في اللباب فتقولهم لا شيء عليها للتأخير الطواف مقبدا اذا حاضت في وقت لم تقدر  
 على أكثر الطواف أو حاضت قبل أيام النحر ولم تظهر الا بعد مضيتها لكن ايجاب الدم فيها لو حاضت في وقته  
 بعد ما قدرت عليه مشكل لانه لا يلزمها فعلا في أول الوقت نعم يظهر ذلك في لو علت وقت حيضها فأخرته عنه  
 تأمل (تنبيه) نقل بعض المحشين عن منسك ابن أمير حاج لو هم الركب على القفول ولم تظهر فاستقمت  
 حل تطوف أم لا فالو ايقال لها لا يحل لك دخول المسجد وان دخلت وطفقت أتمت وصح طوافك وعليك ذبح  
 بدنه وهذه مسألة كثيرة الوقوع بخير فيها النساء اه وتقدم حكم طواف التيممة في باب الخيض فراجع  
 (قوله ثم أتى مني) أي بعد ما صلى ركعتي الطواف وكان ينبغي التصريح به كإفعل صاحب الهداية وابن الكمال  
 شربلاية (تنبيه) ذكر في اللباب أنه صلى الظهر بعد ما يرجع الى منى وهو مروي في صحيح مسلم لكن  
 في الكتب الستة أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة ومال اليه في الفتح وقال في شرح اللباب أنه أظهر  
 تفلا وعقلا وتماه فيه وأما صلاة الجمعة فقال في اللباب ويجمع بيني اذا كان فيه أمير مكة أو الحجاز أو الخليفة  
 وأما أمير الموسم فليس له ذلك الا اذا استعمل على مكة اه وأما صلاة العيد في شرح مناسك لكتلة رشدي عن  
 المحيط والذخيرة وغيرهما انه لا يصليها بمختلف الجمعة وفي شرح المنية للعلامة أنه لا يصليها بها اتفاقا لا اشتغال  
 فيه بأمر الحج اه أي لان وقت العيد وقت معظم أفعال الحج بخلاف وقت الجمعة ولان الجمعة لا تقع في ذلك  
 اليوم الا نادرا بخلاف العيد قال في شرح اللباب وأراد بالاتفاق الاجماع اذ لا خلاف في المسألة بين علماء  
 الأئمة اه وفي شرح الاشباه للبيري من كتاب الصيد أن منى موضع تجوز فيه صلاة العيد الا أنها  
 سقطت عن الحاج ولم ترف في ذلك نقلا مع كثرة المراجعة ولا صلاة العيد بمكة يوم الاضحية لانا ومن أدركناه  
 من المشايخ لم نصلها بمكة والله تعالى أعلم ما السبب في ذلك اه قلت أما عدم صلاتها بمنى فقد علت نقله  
 وأما عكة فلعل سببه أن من له إقامة العيد يكون بمنى حائجا والله تعالى أعلم (قوله فبييت به الرمي)  
 أي ليالي أيام الرمي هو السنة فلو بات بغيرها كره ولا يلزمه شيء لباب (قوله وبعد زوال ناني النحر)  
 قال في اللباب ثم اذا كان اليوم الحادي عشر وهو ثاني أيام النحر خطب الامام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر  
 لا يمس فيها خطبة اليوم السابع يعلم الناس أحكام الرمي وما بقي من أمور المناسك وهذه الخطبة سنة  
 وتركها غفلة عظيمة اه (قوله بسدا استنانا الخ) حاصله أن هذا الترتيب مسنون لامتعين  
 وبه صرح في الجمع وغيره واختاره في الفتح ولة في اللباب والاكثر على أنه سنة وعزاه شارحه الى البدائع  
 والكرماني والمحيط والسراجية ونقل في البحر كلام المحط ثم قال وهو صريح في الخلاف وفي اختيار السنة  
 اه وكذا اختاره أصحاب المتون في مسائل مشهورة أخر الحج كما سبأ في وماني النهر من أن صريح  
 ماني المحيط اختيار التعيين فيه نظر بل جعل التعيين رواية عن محمد قدبر قال في اللباب فلو بدأ بجمرة العقبة  
 ثم بالوسطى ثم بالاولى ثم تذكرك في يومه فانه بعيد الوسطى والعقبة حتماً أو سنة وكذا الترتيب الاول وروي  
 الاخيرتين فانه يرمي الاول ويسقط الباقي ولورمي كل جمرة ثلاث أتم الاول بأربع ثم أعاد الوسطى بسبع  
 ثم التصوي بسبع وان رمي كل واحدة بأربع أتم كل واحدة ثلاث ثلاث ولا يعيد اه أي لان لاكثر  
 حكم الكل فكأنه رمي الثانية والثالثة بعد الاولى (قوله بما يلي مسجد الخيف) وحدها من باب

(ووجب دم) لترك الواجب وهذا  
 عند الامكان فلو طهرت الخاض  
 ان قدر أربعة أشواط ولم  
 تفعل لزم دم والا لا (ثم أتى مني)  
 فبييت به الرمي (وبعد الزوال  
 ماني النحر رمي الجمار الثلاث يدا)  
 استنانا (بما يلي مسجد الخيف  
 ثم بما يليه)

مطلب  
 في حكم صلاة العيد والجمعة في منى

مطلب  
 في رمي الجمرات الثلاث

مسجد الحيف الكبير إليها بذراع الحديد عدد ١٢٥٤ وسدس ذراع ومنها إلى الجرة الوسطى عدد ٨٧٥  
ومن الوسطى إلى جرة العقبه عدد ٢٠٨ كما نقله القسطلاني في شرح البضاري عن القرافي  
المالكي ونحوه في كتب الشافعية فما في القهستاني سبق فلم فافهم (قوله الوسطى) بدل من ما ح  
(قوله ويكبر بكل حصاة) أي قائلا باسم الله الله أكبر كما مر (قوله قد قرأه البقرة) زاد في الباب  
أو ثلاثة أخزاب أي ثلاثة أرباع من الجزء أو عشر من آية قال شارحه وهو أقل المراتب واختاره صاحب  
الخواص والمضمرات (قوله بعد تمام كل رمي) لا عند كل حصاة اباب (قوله فلا يقف بعد الثالثة)  
أي جرة العقبه لانهم ليس بعد هارمي في كل يوم قال في الباب والوقوف عند الأولين سنة في الأيام كلها  
وقوله ولا بعد رمي يوم النحر أي فيه بالواو أعطنا على ما ذكره في التفريع إشارة إلى ما في عبارة المتن من القصور  
(قوله ودعا) عطف على قوله ووقف حامدا (قوله نحو السماء أو القبلة) حكاية لقولين قال في شرح  
اللباب يرفع يديه نحو منكبهِ ويجعل ياطن كفيه نحو القبلة في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف نحو السماء  
واشارة فاضحان وغيره والظاهر الأول اه (قوله ثم رمي غدا) أي في اليوم الثالث من أيام النحر  
وهو الملقب بيوم النفر الأول فانه يجوز له أن ينفر فيه بعد الرمي واليوم الرابع آخر أيام التشريق يسمى يوم  
النفر الثاني فتح (قوله كذلك) أي مثل الرمي في اليوم الذي قبله بمرعاة جميع ما ذكره فيه (قوله  
ان مكث) قيد في قوله ثم بعده كذلك فقط لا في قوله ثم غدا كذلك أيضا اه ح قال في النهر أي ان مكث  
إلى طلوع فجر الرابع في الظاهر عن الامام وعنده إلى الغروب من اليوم الثالث (قوله وهو أحب) اقتداء به  
عليه الصلاة والسلام لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلاثم عليه الآية فالتخير بين الفاضل والافضل كالمسافر  
في رمضان حيث تخير بين الصوم والافطار والاول افضل ان لم يضرمه اتفاقا نهر (قوله جاز) أي صح عند  
الامام استحسانا مع كراهة التزنية وقال لا يصح اعتدالا بسائر الايام نهر (قوله فان وقت  
الرمي فيه) أي في اليوم الرابع من الفجر للغروب أي غروب شمس ولا يشعه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله  
من الايام والمزاد وقت جواز في الجلة فان ما قبل الزوال وقت مكروه وما بعده مسنون وبغروب الشمس  
من هذا اليوم يفوت وقت الاداء والقضاء اتفاقا شرح الباب (قوله فمن الزوال لطلوع ذكاء)  
أي إلى طلوع الشمس من اليوم الرابع والمراد أنه وقت الجواز في الجلة قال في الباب وقت رمي الجمار الثلاث  
في اليوم الثاني والثالث من أيام النحر بعد الزوال فلا يجوز قبله في المشهور ووقيل يجوز والوقت المستون  
فيهما عند من الزوال إلى غروب الشمس ومن الغروب إلى الطلوع وقت مكروه وما إذا طلع الفجر أي فجر الرابع  
فقد فات وقت الاداء ونفي وقت القضاء إلى آخر أيام التشريق ولو أخره عن وقته أي المعين له في كل يوم فعليه  
القضاء والجزاء يفوت وقت القضاء بغروب الشمس في الرابع اه ثم قال ولو لم يرم يوم النحر أو الثاني  
أو الثالث رماه في الليلة المقبلة أي الآتية لكل من الايام الماضية ولا شيء عليه سوى الاساءة ما لم يكن  
بعد ولو رمي ليلة الحادي عشر أو غيرها عن غدها لم يصح لان اليبالي في الحج في حكم الايام الماضية  
لما يستقبله ولو لم يرم في الليل رماه في النهار قضاء وعليه الكفارة ولو أخر رمي الايام كلها إلى الرابع مثلا قضاها  
كها فيه وعليه الجزاء وان لم يقض حتى غربت الشمس منه فات وقت القضاء وليست هذه الليلة تابعة لما قبلها اه  
والحاصل انه لو أخر الرمي في غير اليوم الرابع يرمي في الليلة التي تلي ذلك اليوم الذي أخر رميه وكان أداءه انما  
تابع له وكره تركه السنة وان أخره إلى اليوم الثاني كان قضاء وزنه الجزاء وكذلك أخر الكل إلى الرابع ما لم  
تغرب شمس فلو غربت سقط الرمي وزنه دم وقد ظهر بما قررناه أن ما ذكره الشارح بعبارة الجرح وغيره من أن  
انتهاء إلى طلوع الشمس ليس ينافي الوقت الاداء فقط بل يشمل وقت القضاء لان ما بعد فجر الرابع وقت رمي الرابع  
أداء ورمي غيره من الايام الثلاثة قضاء فافهم (قوله وله النفر) بسكون القضاء أي الرجوع سراج (قوله  
قبل طلوع فجر الرابع) ولكن ينفر قبل غروب الشمس أي شمس الثالث فان لم ينفر حتى غربت الشمس يكرمه  
أن ينفر حتى يرمي في الرابع ولو نفر من الليل قبل فجر الرابع لا شيء عليه وقد أساء وقيل ليس له أن ينفر بعد الغروب  
فان نفر لزمه دم ولو نفر بعد طلوع الفجر قبل الرمي لزمه الدم اتفاقا بالباب ولا فرق في ذلك بين المكي والافقي كما في  
البحر (قوله وجاز الرمي راكبا الخ) عبارة للمتن في أخضر وهي وجاز الرمي راكبا وغيره راكب افضل في جرة

الوسطى (ثم بالعقبه سبع مائة  
ووقف) حامدا مهلا لا مكبرا محصليا  
قد قرأه البقرة (بعد) تمام كل  
رمي بعده رمي فقط (فلا يقف  
بعد الثالثة و (لا بعد رمي يوم  
النحر) لانه ليس بعده رمي  
(ودعا) لنفسه وغيره رافعا كفيه  
نحو السماء أو القبلة (ثم) رمي  
(غدا كذلك ثم بعده كذلك  
ان مكث وهو أحب وان قدم  
الرمي فيه) أي في اليوم الرابع  
(على الزوال جاز) فان وقت الرمي  
فيه من الفجر للغروب وأما في الثاني  
والثالث فمن الزوال لطلوع ذكاء  
(وله النفر) من متى (قبل طلوع فجر  
الرابع لا بعده) الدخول وقت  
الرمي (وجاز الرمي) كله (راكبا)  
لكنه (في الأولين) أي الأولى  
والوسطى (ماشيا افضل)

العقبة اه وفي الباب والافضل أن يرمى جرة العقبة راكباً وغيرهما ما شيا في جميع أيام الرمي اه وقوله لانه  
يقف أى للدعاء بعد رمي الاولين في الايام الثلاثة بخلاف العقبة في اليوم الاول وفي الثلاثة بعده فانه لا دعاء  
بعد حاء والضايق ان كل رمي يقف بعده فانه يرميه ماشياً وهو كل رمي بعده رمي كاسر وما لا فلاح هذا التفصيل  
قول أبي يوسف وله حكاية مشهورة ذكرها ط وغيره وهو مختار كثير من المشايخ كصاحب الهداية  
والكافي والبدائع وغيرهم وأما قولهما فذكر في البحر أن الافضل الركوب في الكل على ما في الخبانية والمشي  
في الكل على ما في التلخيصية وقال فحصل ان في المسألة ثلاثة أقوال (قوله ورجحه الكمال) أى بان أداءها  
ماشياً أقرب الى التواضع والخشوع وخصوصاً في هذا الزمان فان عاتة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن من  
الاذى بالركوب بينهم بالزحمة ورميه عليه الصلاة والسلام راكباً ما هو ليظهر فعله ليقنتى به كلوا فدا كذا  
اه قال في البحر ولوقيل بانه ماشياً افضل الا في رمي جرة العقبة في اليوم الاخير لكان له وجه لانه ذاهب الى مكة  
في هذه الساعة كما هو العادة وغالب الناس راكب فلا يذاع في ركوبه مع تحصيل فضيلة الاتباع له عليه  
الصلاة والسلام اه قلت لكن في هذا الزمان يعسر ركوبه بعد رمي العقبة وربما ضل عنه محمله لكثرة الزحام  
فلوقيل انه في اليوم الاخير يرمى الكل راكباً لكان له وجه أيضاً مع تحصيل فضيلة الاتباع في الكل بلا ضرر عليه  
ولا على غيره لان العادة ان الكل يركبون من منازلهم سائرين الى مكة وأما في غير اليوم الاخير فيرمى الكل  
ماشياً (قوله بفتحين الخ) وبكسر التاء وفتح القاف المصدر وبسكونها وأحد الانقال نهر (قوله أو ذهب  
له رقة) في بعض النسخ بالواو بدل أو وهو تصرف والواضع أن يقول أو تركه فيلزم ذهب لعرفة اذ لا يصلح تسليط  
قدم كذا الا ساويل (قوله كره) لارتاب شعبة عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم من قدم ثم قل قبل النهر  
ولا يجز له أى كاملاً ولانه يوجب شغل قلبه وهو في العبادة فيكره والظاهر أنها تنزيهية بحر واعترضه في النهر بان  
عمر رضي الله عنه كان يمنع منه ويؤدب عليه وهذا يؤذن بانهم اشترعوا فيه ونظر فانه كان يؤدب على ترك خلاف  
الاولى تأمل (قوله لان آمن) بحث لصاحب البحر وبعه أخوه أخذنا من مفهوم التعليل بشغل القلب  
ط (قوله وكذا الخ) قال في السراج وكذا يكره للانسان أن يجعل شيئاً من حوائج خلفه ويصلي مثل النعل  
وشبهه لانه يشغل خاطره فلا يفرغ للعبادة على وجهها اه (قوله ولو ساعة) يقف فيه على راحلته يدعو  
سراج فيحصل بذلك أصل السنة وأما الكمال فاذا كره الكمال من أنه يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء  
ويجمع جمعة ثم يدخل مكة بحر وفي شرح النقاية للقاوي والظاهر أن يقال انه سنة كفاية لان ذلك الموضع  
لا يسع الحاج جميعهم وينبغي لأمراء الحج وكذا غيرهم أن ينزلوا فيه ولو ساعة اظهاراً للطاعة (قوله الابطخ)  
ويقال له أيضاً البطحاء والخيف قارى قال في الفتح وهو فناء مكة حدة ما بين الجبلين المتصلين بالمقابر الى الجبال  
المقابلة لذلك مصعدا في الشق الايسر وأنت ذاهب الى سنى مرتفعاً عن بطن الوادى (قوله ثم اذا أراد السفر)  
اثنى ثم وما بعدها اشارة الى ما في النهر وغيره من أن أول وقته بعد طواف الزيارة اذا كان على عزم السفر  
حتى لو طاف كذلك ثم أطال الإقامة بمكة ولم يتخذ اداً راجاً طوافه ولا آخر له وهو مقيم بل لو أقام عاماً لا ينوي  
الإقامة فله أن يطوف ويقع اداء نعم المستحب ايقاعه عند اعادة السفر اه وفي الباب انه لا يسقط بنية الإقامة  
ولو سنين ويسقط بنية الاستيطان بمكة أو بما حولها قبل حل النفر الاول أى قبل ثالث أيام النفر ولو نوى  
الاستيطان بعده لا يسقط وان نواه قبل النفر ثم بدله الخروج لم يجب كالمكي اذا خرج اه (قوله أى الوداع)  
يفتح الواو وهو اسم لهذا الطواف أيضاً ويسمى أيضاً طواف آخر العهد أو ما للصدر فهو بفتحين رجوع المسافر  
من مقصده والشارب من مودده كما في التهتاف (قوله بلارمل وسعى) أى ان كان فعلهما في طواف  
القدم أو الصدر كما مر عن الخبر الرمل (قوله وهو واجب) فلو نفر ولم يطف وجب عليه الرجوع ليطوف  
ما لم يجاوز المقات فيخبر بين اراقة الدم والرجوع باحرام جديد بعمرة مستبثاً بطوافها ثم بالصدر ولا شيء عليه  
لتأخيره والاول أولى تسيراً عليه ونفعاً للفقراء نهر ولباب (قوله الاعلى أهل مكة) أقاد وجوبه على كل  
حاج افاق مفردا ومتنع أو قارن بشرط كونه مذكراً كافاً غير معدور فلا يجب على المكي ولا على المعتمر مطالعاً  
وفائت الحج والمحصر والمجنون والصبي والحائض والنفساء كما في الباب وغيره (قوله ومن في حكمهم) أى  
من كان داخل المواقيت وكذا من نوى الاستيطان قبل حل النفر كما مر (قوله فلا يجب الخ) قال في النهر والمنفى

لانه يقف (لا في الاخيرة) أى العقبة  
لانه ينصرف والراكب أقدر عليه  
وأطلق أفضلية المشى في التلخيصية  
ورجحه الكمال وغيره (ولو قدم  
نقله) بفتحين متاعه وخدمه  
(الى مكة وأقام بهنى) أو ذهب  
له رقة (كره) ان لم يأمن لان آمن  
وكذا يكره للمصلي جعل نحو نعله  
خلفه لشغل قلبه (وإذا نثر) الحاج  
(الى مكة نزل) استأنا ولو ساعة  
(بالحصب) بضم ففتحين الابطخ  
وليست المقبرة منه (ثم) اذا أراد  
السفر (طاف للصدر) أى الوداع  
(سبعة أشواط بلارمل وسعى)  
وهو واجب الاعلى أهل مكة  
ومن في حكمهم فلا يجب بل  
يندب

مطلب  
في طواف الصدر

عنهم انما هو وجوبه لانه وقد قال الثاني أحب الى أن يطوف المكي طواف الصدر لانه وضع لغيره لغيره  
الحج وهذا المعنى موجود في حقهم (قوله كن مكث بعده) لأن المسحوب ايضا عند ارادة السفر كما مر  
(قوله فلو طاف) أي دار حول البيت ولم تحضره النية أصلا (قوله أو طابا) أي لغريم وضوءه (قوله  
لكن يكفي اصلاها) أي أصل نية الطواف بالارزوم تعيين كونه للصدر أو غيره ولا تعيين وجوب أو فرضية  
(قوله فلو طاف الحج) الحاصل كافي الفتح وغيره أن من طاف طوافا في وقته وقع عنه فوائده عن أول أو نوى  
طوافا آخر من فروعه لو قدم معتر أو طاف وقع عن العمرة أو حاجا وطاف قبل يوم الخروج وقع للقدوم أو قارنا  
وطاف طوافين وقع الاول عن العمرة والثاني للقدوم ولو كان في يوم الخروج للزيارة أو بعد ما حل النحر بعد  
ما طاف للزيارة فهو للصدر وان نواه للتطوع فلا تعمل النية في التقديم والتأخير الا اذا كان الثاني أقوى كمالو  
ترك طواف الصدر ثم عاد باحرام عمرة فبدأ بطواف العمرة ثم الصدر وتماهى في الباب (قوله ثم بعد ركعتيه)  
أي بعد صلاة ركعتي الطواف وتقدم الكلام عليه ما تقدم أيضا انه قيل انه يلزم الملتزم أولا ثم يصلى الركعتين  
ثم يأتي زمزم وانه الأسهل والأفضل وعليه العمل وان ما ذكره هنا من الترتيب هو الأصح المشهور ومنه على  
في الفتح هنا ولغيره عن الآخر قبل لكن جزم بالقبيل هنا (قوله شرب من ماء زمزم) أي فائتامة قبلا القبلة  
متصاعمانه متصاعفاه مرارا نظرا في كل مرة الى البيت ما صحابه وجهه ورأسه وجسده صابا منه على  
جسده ان أمكن كافي البحر وغيره وقد عقد في الفتح لذلك فصلا مستقلا فارجع اليه وسأني بعض الكلام على  
زمزم آخر الحج (قوله وقبل العتبة) أي ثم قبل العتبة المرتفعة عن الارض فهستافى (قوله ووضع) أي  
ثم وضع فهستافى (قوله ووجهه) أي خذ الامين ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب (قوله ونشبت) أي  
تعلق كما يتعلق عبس ذليل بطرف ثوب لمولى جليل فهستافى (قوله ودعا) أي حال تشبثه بالاستار  
منظر عامتخشا مكمرا مهلا مصلبا على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويرجع فهقري) كذا في الهداية  
والجمع والنجابة وغيرها وفي مسائل النووي أن ذلك مكروه لانه لبس فيه سنة مروية ولا اثر محكي وما لا اثر له  
لا يخرج عليه اه وتبعه ابن الكمال والطرابلسي في مناسكه لكنه قال وقد فعله الاصحاب بعنى اصحاب  
مذهبنا وقال الزيلعي والعمادة به جارية في تعظيم الاكابر والمنكر لذلك مكابر قال في البحر لكنه يفعله على وجه  
لا يحصل منه صدم أو وطى لأحد (تنبيه) في كلامه اشارة الى انه لا يجاور بمكة ولهذا قال في الجمع ثم يعود  
الى أهله والمجاورة بمكة مكروهة أي عنده خلافا لهما وبقوله قال الخائفون المحتاطون من العلماء كافي  
الاحياء قال ولا يظن أن كراهة القيام تناقض فضل البعثة لان هذه الكراهة علمها ضعف الخلق وقصورهم  
عن القيام بحق الموضع قال في الفتح وعلى هذا فيجب كون الجوارى في المدينة المشرفة كذلك يعنى مكروها عنده  
فان أتوا عن السيات أو تعاطفها ان فقد فيها تخافة السامة وقلة الادب المفضى الى الاخلال بوجوب  
التوقير والاحلال قائم اه ثم (تنبيه) قال السيد القاسمي في شفاء الغرام يتحصل من طرق حديث ابن  
الزبير ثلاث روايات احداها ان الصلاة في المسجد الحرام تفضل على الصلاة بمسجد المدينة بمائة صلاة الثانية  
بألف صلاة الثالثة بمائة ألف صلاة كما في مسند الطيالسي واتحاف ابن عساكر وعلى الثالثة حسب النقاش  
المفسر الصلاة بالمسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة فيه عمر مائتي سنة وخمسين سنة وستة اشهر وعشرين  
ليلة والصلاوات الخمس عمر مائتي سنة وسبع وسبعين سنة وتسعة اشهر وعشرين ليلة قال السيد ورأيت لسيدنا  
بدر الدين بن الصاحب المصري ان الصلاة فيه فرادى بمائة ألف وجماعة بألفي ألف وسبع مائة ألف  
والصلاوات الخمس فيه ثلاثة عشر ألف ألف وخمسمائة صلاة والرجل منفردا في وطنه غير المسجد بن  
المعظمين كل مائة سنة خمسمائة ألف وثمانين ألف صلاة وكل ألف سنة بألف ألف صلاة وثمانمائة  
ألف صلاة فتخلص أن صلاة واحدة جماعة في المسجد الحرام يفضل ثوابها على ثواب من صلى في بلده فرادى  
حتى بلغ عرفه عليه السلام بنحو الضعف اه ثم ذكر أن العلماء خلافا في هذا الفضل هل يتم الفرض  
والنفل أو يحتص بالفرض وهو مقتضى مشهور ومذهبنا أي المالكية ومذهب الحنفية والتعظيم مذهب  
الشافعية واختلف في المراد بالمسجد الحرام قيل مسجد الجماعة وأيده المذهب الطبري وقيل الحرم كله وقيل  
الكعبة خاصة وجاءت أحاديث تدل على أن تفضيل ثواب الصوم وغيره من القربات بمكة الا انها في الثبوت

كن مكث بعده ثم النية  
للو طاف شرط فلو طاف هاربا  
أو طالبا لم يجوز لكن يكفي أصلها  
فلو طاف بعد ارادة السفر ونوى  
التطوع أجزأه عن الصدر كمالو  
طاف بنية التطوع في أيام النحر  
وقع عن الفرض (ثم) بعد ركعتيه  
(شرب من ماء زمزم وقبل العتبة)  
تعظيما للكعبة (وضع صدره  
ووجهه على الملتزم وتنشبت  
بالاستار ساعة) كالمستفيع بها  
ولولم يلبسها يضع يديه على رأسه  
مبسوطتين على الجدار قائمتين  
والتمسك بالجدار (ودعا يجتهدا  
ويسكن) أو يتباكى (ويرجع  
فهقري) أي الى خلف (حتى  
يخرج من المسجد) وبصره ملاحظ  
البيت  
مطلب

في حكم المجاورة بمكة والمدينة

مطلب  
في مضاعفة الصلاة بمكة

ليست كأحاديث الصلاة فيها اه باختصار وذكرا بن جري في التحفة انه صح في الاحاديث بتكرير الالف  
 ثلاثا كذا كتيه بعض المحشين وذكر البيهقي في شرح الاشياء في أحكام المسجد أن المشهور عند اصحابنا أن  
 التصعيد بمكة بل جميع مكة الذي يحرم ضيقه كما صححه النووي (قوله وسقط طواف القدوم  
 الخ) هذه مسائل شتى عنون لها في الهداية والكنز بفصل وذكر في البحر أن حقيقة السقوط لا تكون  
 الا في الازم وهو هنا محذور عن عدم سنينته في حقه اما لانه ما شرع الا في ابتداء الافعال فلا يكون سنة عند  
 التأخر ولا شيء عليه بتركه لانه سنة واما لان طواف الزيارة أغنى عنه كالفرض يعنى عن تحية المسجد واذالم يكن  
 للعمرة طواف قدوم لان طوافها أعنى عنه قد بطواف القدوم لان القارن اذا لم يدخل مكة ووقف يعرفات  
 حصار رافضا العمرة فيلزمه دم لمفضها وقضاؤها كما سأل في آخر القرآن اه (قوله وآساء) أى لتركه  
 السنة وقد سألنا أن الاساءة دون الكراهة أى التحريمية (قوله عرفية) أى في عرف اللغة والاصح أن يقول  
 لغوية أو شرعية كما عرفت في شرح الباب (قوله وهو اليسير) ذكر الضمير مرعاة لتذكير الخبر (قوله من  
 زوال الخ) متعلق بمحذوف صفة لساعة لا بوقف لفساد المعنى باعتبار الغاية فتدبر (قوله أو اجتاز) أى  
 مر وقوله مسرع حال أشار به الى أن هذه الساعة البسيرة يكتفى منها هذا المقدار من الوقوف فان المسرع لا يحل  
 عن وقوف يسير على قدم عند نقل القدم الاخرى ولذا اصح اعتكافه كما مر في بابيه (قوله أو نائما ومغنى عليه)  
 يشير الى أن الوقوف بعرفة يصبح بلانية كما سيشرح به بخلاف الطواف قال في البحر والفرق أن الطواف عبادة  
 مقصودة ولهذا لا تنقل به فلا بد من اشتراط أصل النية وان كان غير محتاج الى تعيينه كما مر وأما الوقوف بليس بعبادة  
 مقصودة ولهذا لا تنقل به فوجود النية في أصل العبادة وهو الاحرام يعنى عن اشتراطه في الوقوف اه لكن  
 أورد عليه في الهر القراء في الصلاة فانهم اعبادة مستقلة بذليل أنه تنقل بها مع أنه لا يشترط لها النية قال ولم أره  
 لاحد ولم يطهر لى عنه جواب قلت قد يمنع كون القراءة عبادة مستقلة والتفعل بها لا يدل على ذلك كالوضوء فانه  
 يتفعل به مع كونه ليس بعبادة مستقلة ولذا لم يصح نذره وكذا القراءة في القهستاني من الاعتكاف  
 ان النذر بها لا يصح لانها فرضت تبعاً للصلاة لا لغيرها فتأمل (قوله وكذا الواهل عنه رفيقه) أى عن  
 المغنى عليه أو النائم المريض كما في شرح الباب لأن الاحرام شرط عندنا كالوضوء في الصلاة فصحت النيابة بعد  
 وجودنية العبادة منه وهو خروجه للرجوع في النهر ومعنى الاحلال عنه أن ينوى عنه ويولي فيصير المغنى  
 عليه محرماً بذلك لا تنقل احرام الرقيق اليه وليس معناه أن يجزئه وأن يلبسه الا زار لأن هذا كف عن بعض  
 محظورات الاحرام لا عين الاحرام لما مر اه ويجزئه ذلك عن حجة الاسلام ولو ارتكب محظورات الزم منه موجه  
 لا الرقيق لباب ويصح احرامه عنه سواء أحرم عن نفسه أو لا ولا يلزمه التجرد عن المحيط لاجل احرامه عنه  
 ولو أحرم عنه وعن نفسه وارتكب محظورات الزم جزءا واحدا بخلاف القارن لانه محرم بأحراسين يحرم  
 ولا يشترط كون الاحرام عنه بامر وكفى الباب أى خلافاً لهما حيث اشتراط الامر وقيدته في البحر بالمغنى عليه  
 أما النائم فيشترط منه صريح الاذن لما في المحيط أن المريض الذي لا يستطيع الطواف اذا طاف به رفيقه وهو  
 نائم ان كان بامر جازوا فلا اه قلت وقيد الجواز في الباب في فصل طواف المغنى عليه والنائم بالقور حيث  
 قال ولو طافوا بمريض وهما نائم من غير انحاء ان كان بامر وجاوزه على فوره يجوز والا فلا وفي الفتح بعد كلام  
 والخاصل الفرق بين النائم والمغنى عليه في اشتراط صريح الاذن وعدمه حال سارح الباب وقد أطلقوا  
 الاجزاء بين حالى النوم والانعاء في الوقوف ولعل الفرق أن النية شرط في الطواف عند الجمهور بخلاف  
 الوقوف اه ملخصا قلت والكلام في الاحرام عن النائم لكن اذا كان الطواف عنه لا يجوز الا بامر  
 فلا حرام بالاولى (قوله وكذا غير رفيقه) هذا أحد قولين وبه جزم في السراج ورجحه في الفتح والبحر لمجرد  
 الاذن للكل دلالة كما لو ذبح أخيه غيره في أيامها بلاذنه وتعامه في البحر (قوله أى بالحج) قال في البحر  
 وشمل احرام الرقيق عنه ما اذا أحرم عنه رفيقه بحجة أو عرة أو بهما من المقات أو عكة ولم أره صريحا اه  
 قال في الشريعة لانية وفيه تأمل لان المسافر من بلاد بعيدة ولم يكن حج الفرض كيف يصح أن يحرم عنه بعمرة  
 وليست واجبة عليه وقد تمتد الانحاء لا يحصل احرامه عنه بالحج فيفوت مقصده ظاهرا اه وظاهر التخي  
 ير على أنه لا بد من العلم بقصده وحيث قد علم فلا كلام والافينغي نعين الحج (قوله مع احرامه عن

(وسقط طواف القدوم عن

وقف بعرفة ساعة قبل دخول

مكة ولا شيء عليه بتركه)

لانه سنة وآساء (ومن وقف بعرفة

ساعة) عرفية وهو اليسير من

الزمان وهو الحمل عند اطلاق

الفتهاء (من زوال يومها) أى

عرفة (الى طلوع فجر يوم النحر

أو اجتاز) مسرعا أو نائما ومغنى

عليه (وكذا الواهل عنه رفيقه)

وكذا غير رفيقه فتح (به) أى بالحج

مع احرامه عن نفسه

نفسه أو بدونه كما قدمناه (قوله إذا اتبته أو أفاق) الأول للثاني والثاني للمغمى عليه (قوله جاز) لانه  
 تبين أن عجزه كان في الإحرام فقط فصحت النيابة فيه ثم يجري هو على موجب جبر أي موجب إحرام الرفيق  
 عنه وفيه إشارة إلى لزوم اتيان الأفعال بنفسه لعدم العجز وبه صرح في الباب (قوله أن الانغماء بعد إحرامه)  
 أي بنفسه وفيه أن فرض المسألة في إحرام الرفيق عنه فكان الاظهر والاخصر أن يقول ولو بقي الانغماء اكتفى  
 بمباشرتهم ولو الانغماء بعد إحرامه طيف به المناسك أي أحضر المشاهد من وقوف وطواف ونحوهما قال  
 في البحر وتشتري نيتهم الطواف إذا جالوه كما تشتري نيته (قوله اكتفى بمباشرتهم) أي من غير أن يشهدوا به  
 المشاهد من الطواف والسعي والوقوف وهو الأصح نعم ذلك أولى نهر وانظر هل يكتفى المباشر بطواف  
 واحد عنه وعن المغمى عليه كالوجه وطاف به أولاً لم أره أبو السعود قلت الظاهر الثاني لانه إذا أحضر  
 الموقف كان هو الواقف وإذا طيف به كان بمنزلة الواقف راكباً كاصراً حوايه فلا يقاس عليه ما إذا لم يحضر  
 فلا بد من نية وقوف عنه وإنشاء طواف وسعي عنه غير ما يفعله المباشر عن نفسه تأمل (قوله ولم أر ما لو جئ  
 قبل الإحرام) البحث لصاحب النهر وقد مناه قيل فروض الحج إن صاحب البحر توقف فيه وقال إن إحرامه عليه  
 عنه يحتاج إلى نقل وقد مناه هناك عن شرح المقدسي عن الجبر العميق أنه لا يجزى على مجنون مسلم ولا يصح منه إذا حج  
 بنفسه ولكن يحرم عنه وليه اهـ فنخرج عاقلًا يريد الحج ثم حج قبل إحرامه يحرم عنه وليه بالاولى ولعل التوقف  
 في إحرام رفقته عنه وكلام الفتح هو ما نقله عن المتقي عن محمد أكرم وهو صحيح ثم أصابه عنه فقضى به أصحابه  
 المناسك ووقفوا به فكث كذلك سنين ثم أفاق أجزأه ذلك عن حجة الاسلام اهـ قال في النهر وهذا ربما يوحي إلى  
 الجواز اهـ وإنما قال يوحي إلى الجواز لأن من حيث أن كلام الفتح في المعنوية وكلامنا في المجنون بل من حيث  
 أن كلام الفتح فيما لو أحرم عن نفسه ثم أصابه العتق وكلامنا فيما إذا حج قبل أن يحرم عن نفسه وإيماء الفتح إلى  
 الجواز في ذلك في غاية الخفاء فافهم (فرع) الصبي الغير المميز لا يصح إحرامه ولا أدأؤ به بل يحسم من وليه  
 فيحرم عنه من كان أقرب إليه فلو اجتمع والد وأخ يحرم والد ومثله المجنون إلا أنه إذا حج بعد الإحرام يلزمه  
 الجزاء ويصح منه الإداء وتماه في الباب (قوله لحديث الحج عرفة) أي معظم ركنه الوقوف بها باعتبار  
 الأمن من البطالان عند فعله لا من كل وجه فلا ينافي أن الطواف أفضل ط (قوله فطاف الخ) عطف تحلل على  
 طاف وسعي عطف تفسير والاولى الايمان في الثلاثة بصيغة المضارع بل الاولى قول الكنت في باب القوات فليحل  
 بعمره ليفتد الوجوب وبه صرح في البدائع لكن المراد أنه يفعل مثل أفعال العمرة لأن ذلك ليس بعمره حقيقة  
 كما صرح به في باب القوات من الباب وغيره وفي الكلام إشارة إلى أن إحرام الحج باق وهذا عندهما وقال الثاني  
 انقلب إحرامه إحرام عمرة وثمرة الخلاف تظهر فيما لو أحرم بحجة أخرى صح عند الامام ورفضها الثلاث يصير جامعاً  
 بين إحرامى حج وعليه دم وجحان وعمرة من قابل وقال الثاني بمعنى فيها الانقلاب إحرام الاول وقال محمد لا يصح  
 إحرامه أصلاً تهر (قوله ولو جئته نذراً أو تطوعاً) وكذا لو فاسد أسوأ طرأ فساده أو انقضى فاسد كما إذا أحرم  
 مجامعاً تهر (قوله فيما تهر) أي من أحكام الحج ط (قوله لكنكم اتكشفت وجوهها لأرأسها) كذا عبر في  
 الكثر واعترضه الزيلعي بأنه تطويل بلا فائدة لأنها لا تخالف الرجل في كشف الوجه فلو اقتصر على قوله لا تكشف  
 رأسها لكان أولى وأجاب في البحر بأنه لما كان كشف وجهها خفياً لان المتبادر إلى الفهم أنها لا تكشف لانه محل  
 البتة نص عليه وإن كانا سواء فيه والمراد بكشف الوجه عدم تغطية شيء له فلذلك يكره لها أن تلبس البرقع  
 لأن ذلك يمس وجهها كذا في المبسوط اهـ قلت لو عطف قوله والمراد بالأسوأ ولو كان جواباً آخر أحسن من الأول  
 تأمل (قوله وجافته) أي باعده عنه قال في الفتح وقد جعلوا لذلك أبعاداً كالقبة فوضع على الوجه  
 ويسدل من فوقها الثوب اهـ (قوله جاز) أي من حيث الإحرام بمعنى أنه لم يكن محظوراً لانه ليس بستر  
 وقوله بل نذب أي خوف من رؤية الأجانب وعبر في الفتح بالاستحباب لكن صرح في النهاية بالوجوب وفي المحيط  
 ودلت المسألة على أن المرأة منهية عن اظهار وجهها للأجانب بلا ضرورة لانها منهية عن تغطيته لحق التشكك  
 لذلك والالم يكن لهذا الارضاء فائدة اهـ ونحوه في الخافية ووفق في البحر عما حاصله أن يحمل الاستحباب  
 عند عدم الأجانب وأما عند وجودهم فالارضاء واجب علماً باعتدال المكان وعند عدمه يجب على الأجانب  
 غض البصر ثم استدرك على ذلك بأن النووي نقل أن العلماء قالوا لا يجيب على المرأة ستر وجهها في طريقها بل

فإذا اتبته أو أفاق وأقنى بأفعال الحج  
 جاز ولو بقي الانغماء أن الانغماء بعد  
 إحرامه طيف به المناسك وإن  
 أحرموا عنه اكتفى بمباشرتهم  
 ولم أر ما لو جئ فأحرموا عنه  
 وطافوا به المناسك وكلام الفتح  
 يفيد الجواز (أو جهل أنها عرفة  
 صح حجه) لأن الشرط الكينونة  
 لالنية (ومن لم يقف فيها فاته حجه)  
 لحديث الحج عرفة (فطاف وسعي  
 وتحلل) أي بأفعال العمرة  
 (وقضى) ولو جئته نذراً أو تطوعاً  
 (من قابل) ولادم عليه (والمرأة)  
 فيما تهر (كل رجل) لعموم الخطاب  
 ما لم يعم دليل الخصوص (لكنها  
 تكشف وجهها لأرأسها ولو سدل  
 شيئاً عليه وجافته عنه جاز) بل  
 يتدب (ولا تلبس جهرًا) بل تسج  
 نفسها



يجب على الرجال الغض قال وظاهره نقل الاجماع واعترضه في النريان المراد علماء مذهبهم قلت يؤيده ما سمعته من تصريح علماء بالوجوب والنهي (تنبيه) عات مما تقرر وعدم صحة ما في شرح الهداية لابن الكمال من أن المرأة غير منبهة عن ستر الوجه مطلقا لا بشئ فصل على قدر الوجه كالنقاب والبرقع كافة مناه أول الباب (قوله دفعنا للفتنة) أي قسنة الرجال بسماع صوتها (قوله وما قيل) رد على العيني (قوله ولا ترمل الخ) لأن أصل مشروعيته لاظهار الجلد وهو للرجال ولأنه يحل بالستر وكذا السعي أي الهرولة بين الميلين في السعي والاضطباع سنة الرمل (قوله ولا تحلق) لانه مثله كحلق الرجل لحية بجر (قوله من رجع شعرها) أي كل رجل والكل افضل قهستاني خلافا لما قيل انه لا يتقدر في حقها بالربع بخلاف الرجل بجر (قوله كما ترم) أي عند قوله ثم قصر من بان قدره وكيفيته (قوله وتلبس الخيط) أي المحترم على الرجال غير المصوغ بورس أو زعفران أو عصفر الآن يكون غسلا لا ينقض شرح اللباب (قوله والخفين) زاد في البحر وغيره والقفازين قال في البدائع لا تلبس القفازين ليس الاتغطية يديها وانما غير ممنوعة عن ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس القفازين نهى نيب حلتاه عليه جمع بين الأدلة شرح اللباب (قوله ولا تقرب الخمر في الزحام الخ) أشار إلى ما في الباب من أنها عند الزجة لا تصعد الصفاء ولا تصلي عند المقام (قوله لا يمنع نسكا) أي شيئا من أعمال الحج (قوله الا الطواف) فهو حرام من وجهين دخولها المسجد وترك واجب الطهارة (تنبيه) قدمنا عن المحيط ان تقديم الطواف شرط صحة السعي فعن هذا قال القهستاني فلو حاضت قبل الاحرام اغتسلت واحرمت وشهدت جميع المناسك الا الطواف والسعي اه أي لأن سعيها بدون طواف غير صحيح فافهم (قوله فلو ظهرت فيها الخ) تقدمت المسألة قبيل قوله ثم اتى مني (قوله وهو) أي الحيض بعد حصول ركنيه أي ركني الحج وهو وان كان فيه تشبث الضمائر لم يكن ظاهرا (قوله يسقط طواف الصدر) أي يسقط وجوبه عما كافتة مناه ولادم عليها كما في الباب (قوله والبدن الخ) ذكره في الكبر هنا المناسبة وقوله ومن قلبه نطق أو نذرا وجزاء صيد ثم توجه معه يريد الحج فقد أحرم الخ وقد ذكر المصنف مسألة التقليد أول باب الاحرام لانه محلها فكان الأولى له ذكر هذه المسألة هناك أيضا (قوله كما سبي) أي في باب الهدى والله الهادي الى الصواب واليه المرجع والمآب

«(باب القرآن)»

أخره عن الافراد وان كان افضل لتوقف معرفته على معرفة الافراد (قوله هو افضل) أي من التمتع وكذا من الافراد بالاول وهذا عند الطرفين وعند الثاني هو التمتع سواء قهستاني والكلام في الاقاي والافراد افضل كما سأتى وعند مالك التمتع افضل وعند الشافعي الافراد أي افراد كل واحد من الحج والعمرة باحرام على حدة كما جزم به في النهاية والعناية والفتح خلافا لابي قال في التمتع أجمع الاقتصار على أحدهما فلا شك أن القرآن أفضل بلا خلاف وفي البحر وما روى عن محمد انه قال حجة كوفية وعمرة كوفية أفضل عندي من القرآن فليس بموافق لمذهب الشافعي فانه يفضل الافراد مطلقا ومحمد انما فضله اذا اشتل على سفرين خلافا لما فهمه الزيلي من انه موافق للشافعي ثم منشأ الخلاف اختلاف الصحابة في حجة عليه الصلاة والسلام قال في البحر وقد اكد كثير الناس الكلام ووسعهم نفسا في ذلك الامام الطحاوي فانه تكلم في ذلك زيادة على ألف ورقة اه ورجح علما وأنا أنه عليه الصلاة والسلام كان قارنا اذ بتقديره يمكن الجمع بين الروايات بأن من روى الافراد سمعه يلبى بالحج وحده ومن روى التمتع سمعه يلبى بالعمرة وحدها ومن روى القرآن سمعه يلبى بها والامر الاقوله عليه السلام فانه لا بد له من امتثال ما أمر به الذي هو وحى وقد أطال في الفتح في بيان تقديم أحاديث القرآن فأرجع اليه (تنبيه) اختار العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادى في منسكه التمتع لانه افضل من الافراد واسهل من القرآن لما على السار من المشقة في أداء النسيك لما يلزمه بالنهاية من الدين وهو أخرى لا مثالا لما كان المحافظة على صيانة احرام الحج من الرفث ونحوه فيرجى دخوله في الحج المبرور والمفسر بما لا رث ولا فسوق ولا جدال فيه وذلك لأن القارن والمفرد يقيم أحرمين أكثر من عشرة أيام وقيل يقدر الانسان على الاحتراز فيها من هذه المخطورات سيما الجدال مع الخدم والجبال والتمتع انما يحرم بالحج يوم التروية من الحرم فيمكنه الاحتراز في ذلك اليومين فيسلم حجه ان شاء الله تعالى قال شيخ مشايخنا الشهاب احمد المنبني

دفعنا للفتنة وما قيل ان صوتها  
عورة ضعيف (ولا ترمل)  
ولا تضطعم (ولا تسعي بين الميادين)  
ولا تحلق بل تقصر (من رجع  
شعرها كما ترم) (وتلبس الخيط)  
والخفين والحلي (ولا تقرب الخمر  
في الزحام) لمنعها من مماسة الرجال  
(والخشي المشكل كما مرأة فيما  
ذكر) احتياطا (وحشها لا يمنع)  
نسكا (الا الطواف) ولا تلبس عليها  
تأخيرها اذ لم تظهر الا بعد أيام  
الخمر فلو ظهرت فيها بقدر أكثر  
الطواف لزمها الدم وتأخيرها لباب

(وهو بعد حصول ركنيه يسقط  
طواف الصدر) ودلالة النفاس  
(والبدن) جمع يدنة (من ابل وبقر  
والهدى منهما ومن الغنم)  
كما سبي

«(باب القرآن)»

(هو افضل)



الافعال فلا بد من أدائها في أشهر الحج كما قد مناه أنساب بنو ذي أكرطواف العمرة وجميع سعيها وسعي  
الحج فيها لكن ذكر في المحيط أنه لا يشترط في القرآن فعل أكثر أشواط العمرة في أشهر الحج وكان مستنده ما روى  
عن محمد أنه لو طاف لعمرة في رمضان فهو قارن ولا دم عليه ان لم يطف لعمرة في أشهر الحج وأجاب في الفتح  
بأن القرآن في هذه الرواية بمعنى الجمع لا القرآن الشرعي بدليل أنه نفي لازم القرآن بالمعنى الشرعي وهو لزوم  
الدم شكرًا ونفي اللازم الشرعي نفي لمزومة وتماه في الجبر لكن قال في شرح اللباب وبظهر لي أنه قارن بالمعنى  
الشرعي كما هو المتبادر من إطلاق محمد وغيره أنه قارن وبدليل أنه إذا ارتكب محظورا يتعدّد عليه الجزاء  
وغايته أنه ليس عليه حدى شكر لأنه لم يقع على الوجه المسمون اه تأمل (قوله اما بالنصب الحج) حاصله  
كما في الجبر أن قوله ويقول ان كان منصوبا عطفًا على ميل يكون من تمام الحد فيراد بالقول النية لا التلفظ لأنه  
غير شرط وان كان مرفوعا مستأنفا يكون بيانًا للنية فان السنة للقارن التلفظ بذلك وتكفيه النية بقلبه وأورد  
في النهر على الأول ان الارادة غير النية فالحق أنه ليس من الحد في شيء اه يعنى أن قوله اني أريد الحج ليس نية  
وانما هو مجرد دعاء وانما النية هي العزم على الشيء والعزم غير الارادة وهو ما يكون بعد ذلك عند التلبية كما مر  
تقريره في باب الاحرام تأمل على انه لو اراد به النية فلا ينبغي ادخالها في الحد لانها شرط خارج عن الماهية وقد  
يجاب بأن الماهية الشرعية هنا لا وجود لها بدون النية تأمل وقد مناهنا ذلك الكلام على حكم التلفظ بالنية  
فافهم (قوله ويستحب الحج) وانما أخرها المصنف اشعارًا بأنها تابعة للحج في حق القارن ولذلك لا يتخلل  
عن احرامها بمجرد الخلوق بعد سعيها فاستأنى (قوله وجوبه بقوله تعالى) فمن تمتع بالعمرة الى الحج جعل  
الحج غاية وهو في معنى المتعة بالاطلاق القرآني وعرف الصحابة من شمول المتعة للمتعة والقرآن بالمعنى الشرعي  
كما حقيقته في الفتح (قوله لا يقع الا لها) لما قد مناه من أن من طاف طوافا في وقته وقع عنه فواده أولا  
وساقي أيضا في كلام الشارح آخر الباب (قوله سبعة أشواط) بشرط وقوعها أو أكثرها في أشهر الحج  
على ما قد مناه آنفا (قوله يرمل في الثلاثة الاول) أي ويضطبع في جميع طوافه ثم يصلي ركعتيه لباب  
وشرحه (قوله بلا حلق) لأنه وان أتى بأفعال العمرة بكاملها الا أنه ممنوع من التحلل عنها لكونه يحرم بالحج  
فتوقف تحلله على فراغه من أفعاله أيضا شرح الباب (قوله ولزمه دمان لجنايته على احرامين) بجر  
وهو الظاهر خلافا لما في الهداية من أنه جناية على احرام الحج كما أوضحه في النهر (قوله كما مر) أي في سج  
المفرد (قوله ويسعى بعده ان شاء) أي وان شاء يسعى بعد طواف الافاضة والاقل افضل للقارن أو يسكن  
بخلاف غيره فان تأخير سعيه أفضل وفيه خلاف كما قد مناه فافهم (تنبيه) أفادانه يضطبع ويرمل في طواف  
القدم ان قدم السعي كما مر حبه في الباب قال شارحه القاري وهذا ما عليه الجمهور من ان كل طواف بعده  
سعى فالرمل فيه سنة وقد نص عليه الكرماني حيث قال في باب القرآن يطوف طواف القدم ويرمل فيه أيضا  
لأنه طواف بعده سعى وكذا في خزائن الاكل والعمار يرمل في طواف العمرة وطواف القدم مفردا كان  
أو قارنا وأما ما نقله الزيلعي عن الغاية للسروجي من أنه اذا كان قارنا لم يرمل في طواف القدم ان كان يرمل  
في طواف العمرة بخلاف ما عليه الأكثر اه فافهم (قوله جاز) اطلقه فتمثل ما اذا نوى أول الطوافين  
للعمرتين والثاني للحج أي للقدم أو نوى على العكس أو نوى مطلق الطواف ولم يعين أو نوى طوافا آخر تطوعا  
أو غيره فيكون الأول للعمرة والثاني للقدم كما في الباب (قوله واساء) أي بتأخير سعي العمرة وتقديم  
طواف التحية عليه هداية (قوله ولا دم عليه) أما عندهما فظاهر لان التقديم والتأخير في المناسك  
لا يوجب الدم عندهما وعند طواف التحية سنة وتركه لا يوجب الدم فتقدمه أولى والسعي بتأخيرها بالاستغفار  
بعميل آخر لا يوجب الدم فكذلك بالاستغفار بالطواف هداية (قوله وذريح) أي شاة أو بدنة أو سبعها  
ولا بد من ارادة الكل للقرية وان اختلفت جهتها حتى لو اراد أحدهم اللحم لم يميز كما سأتى في الاضحية والجزور  
أفضل من البقر والبقر افضل من الشاة كذا في الحاشية وغيرها نهر زاد في الجبر والاستدلال في البقرة افضل  
من الشاة اه وقيد في الشريعة بلالية تبعًا للوهابية بما اذا كانت حصه من البقرة أكثر من قيمة الشاة  
اه وافاد اطلاقهم الاشتراك هنا جواز في دم الجناية والشكر بلا فرق خلافا لما في الجبر حيث خصه بالتأني  
كما يأتي بيانه في أول الجنايات قال في الباب وشرائط وجوب الذبح القدرة عليه وصحة القرآن والعقل والبلوغ

اما بالنصب والمراد به النية  
أو مستأنف والمراد به بيان  
السنة اذ النية بقلبه تكفي

صلاة يجزي (بعد الصلاة)

الهم اني أريد الحج والعمرة

فيسره مالي وقبليهما مني

وبسحب تقدم العمرة في الذكر

لتمهات في الفعل (وطاف للعمرة)

أولا وجوبا حتى لو نواه للحج لا يقع

الا لها (سبعة أشواط يرمل

في الثلاثة الاول ويسعى بلا حلق)

فلو حلق لم يرمل من عمرته ولزمه

دمان (ثم يمشي كما مر) فيطوف

لقدم ويسعى بعده ان شاء فان

اتي بطوافين متواليين (ثم سعيين

لهم اجاز وأساء) ولادم عليه

(وذبح للقران)

والحزبية فيجب على المملوك الصوم لا الهدي ويختص بالمكان وهو الحرم والزمان وهو أيام النحر (قوله وهو دم شكر) أي لما وقفه الله تعالى للجمع بين التمسك في أشهر الحج بسفر واحد لباب (قوله فبأكل منه) أي بخلاف دم الحنانية كما ساقى ولا يجب التصديق بشئ منه ويستحب أن لا يصدق بالثالث ويطمع الثالث ويدخر الثالث ويهدي الثالث لباب قال شارحه والاخير بدل الثاني وإن كان ظاهر البدائع أنه بدل الثالث (قوله بعد رمي يوم النحر) أي بعد رمي جرة العقبة وقبل الخلق لما ترو عبارة الباب ويجب أن يكون بين الرمي والخلق (قوله لوجوب الترتيب) أي ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الخلق على ترتيب حروف قولك رذح أما الطواف فلا يجب ترتيبه على شئ منها والمفرد لادم عليه فيجب عليه الترتيب بين الرمي والخلق كما تقدمنا ذلك في واجبات الحج (قوله وإن عجز) أي بأن لم يكن في ملكه فضل عن كفاف قدر ما يشتري به الدم ولا هو أي الدم في ملكه لباب ومنه يعلم حد الغني المعتبر هنا وفيه أقوال آخر ويعلم من كلام الظهيرية أن المعتبر في اليسار والاعسار مكة لأنهما مكان الدم كما نقله بعضهم عن المنك الكبير للسندی (قوله ولو متفرقة) أشار إلى عدم لزوم التتابع ومثله في السبعة وإلى أن التتابع أفضل فيهما كما في الباب (قوله آخرها يوم عرفة) بأن يصوم السابع والثامن والتاسع قال في شرح الباب لكن إن كان يضعفه ذلك عن الخروج إلى عرفات والوقوف والدعوات فالمستحب تقديمه على هذه الأيام حتى قيل بركه الصوم فيها أن أضعفه عن القيام بجنتها قال في الفتح وهي كراهة تنزيه إلا أن يسمى خلقه فيوقعه في شظور (قوله نداء جاء القدرة على الأصل) لأنه لو صام الثلاثة قبل السابع وتاليه احتل قدرته على الأصل فيجب ذبحه ويلغوصومه فلذا نذب تأخير الصوم إليها وهذه الجملة سقطت من بعض النسخ (قوله فبعده لا يجوز) أي لا يجوز الصوم لو أخره عن يوم النحر وتعين الأصل والاولى اسقاط هذا لأن المصنف ذكره بقوله فإن فاتت الثلاثة تعين الدم (قوله فيه كلام) تبع في ذلك صاحب النهر وفيه كلام لأن قول المصنف أخرها يوم عرفة دل على شيئين الأول أنه لا يصومها قبل السابع وتاليه والثاني أنه لا يؤخر الصوم عن يوم النحر الأول مندوب والثاني واجب ولما صرح المصنف بالثاني حيث قال فإن فاتت الثلاثة الخ فتصرف في المنع تعالى البحر على أن قوله أخرها يوم عرفة لبيان المندوب دون الواجب لكن قد يقال إن قوله فإن فاتت الخ بناءً على أن المقصود من قوله أخرها يوم النحر بيان الواجب وهو عدم التأخير مع أنه الأهم وزاد الشارح التنبيه على المندوب فتأمل (قوله بعد تمام أيام الزيادة والرمي والذبح والخلق وليناسب ما حمل عليه الآية من الفراغ من الأعمال (قوله وهو) أي التمام المذكي ورجعني أيام التشريق لأن اليوم الثالث منها وقت الرمي لمن أقام فيه يعني (قوله أين شاء) متعلق بصام أي وصام سبعة في أي مكان شاء من مكة أو غيرها (قوله لكن الخ) لا يحسن هذا الاستدراك بعد قوله وهو بعض أيام التشريق ولعل وجهه دفع ما توهمهم من أن قوله وهو الخ ليس شرطاً للحكمة بل شرط لنفي الكراهة كما في المنذور ونحوه فإنه لو صامه فيها صح مع الكراهة تأمل (قوله أقوله تعالى الخ) عليه لقوله أين شاء بقية التفريع ويجوز جعله عليه الاستدراك لأنه تعالى جعل وقت الصوم بعد الفراغ ولا فراغ إلا بعني أيام التشريق وهذا كله بناء على تفسير علمنا الرجوع بالفراغ عن الأفعال لأنه سبب الرجوع فذكر المسبب وأريد السبب مجازاً فليس المراد حقيقة الرجوع إلى وطنه كما قال الشافعي فلم يجوز صومها بمكة وإنما حملناه على المجاز لفرع جمع عليه وهو أنه لو لم يكن له وطن أصلاً وجب عليه صومها بهذا النص وتماسه في الفتح وحاصله أن تفسير الشافعي لا يطرده تعين المجاز وأدعى ابن كمال في شرح الهداية أن الأقرب الحل على معنى حقيق وهو الرجوع من منى بالفراغ عن أفعال الحج لتقدم ذكر الحج واعترضه في النهر بأنه لا يطرده أيضاً إذا الحكم به المقيم بمنى أيضاً ولا رجوع منه إلا بالفراغ فبأنه المشايخ أولى اه وإلى هذا أشار الشارح بقوله فم من وطنه منى الخ فأتى لكن قال في الفتح أن صوم السبعة لا يجوز تقديمه على الرجوع من منى بعد تمام الأعمال الواجبات لأنه متعلق في الآية بالرجوع والمعلق بالشرط عدم قبول وجوده اه فليتأمل (قوله فإن فاتت الثلاثة) بأن لم يصحها حتى دخل يوم النحر تعين الدم لأن الصوم بدل عنه والنص بوجوبه وقت الحج بحر (قوله فلو لم يقدر) أي على الدم تحلل أي بالخلق أو بالتقصير (قوله وعليه دمان)

وهو دم شكر فبأكل منه  
(بعد رمي يوم النحر) لوجوب  
الترتيب (وإن عجز صام ثلاثة)  
أيام ولو متفرقة (آخرها يوم  
عرفة) نداء جاء القدرة على  
الأصل فبعده لا يجوز به قول المنع  
كالبحر بيان للأفضل فيه كلام  
(وسبعة بعد تمام أيام حجه)  
فرضا أو واجبا وهو بعض أيام  
التشريق (أين شاء) لكن أيام  
التشريق لا تجزئه أقوله تعالى  
وسبعة إذا رجعت من أي فرغت من  
أفعال الحج فم من وطنه منى  
أو اتخذها موطناً (فإن فاتت  
الثلاثة تعين الدم) فلو لم يقدر تحلل  
وعليه دمان

أي دم التمتع ودم التحلل قبل أو أنه يخرج عن الهداية وتماه فيه وفيما علقناه عليه (قوله ولو قدر عليه) أي على الدم وقوله بطل صومه أي حكم صومه وهو خلفيته عن الهدى في اباحة التحلل بالخلق والتقصير في رفته فإن الهدى أصل في ذلك لعدم جواز التحلل قبله لوجوب الترتيب بينهما كما مر والصوم أي الثلاثة فقط خلف عن الهدى في ذلك عند العجز عنه فصار المقصود بالصوم اباحة التحلل بالخلق أو التقصير فإذا قدر على الأصل قبل التحلل وجب الأصل لقدرة عليه قبل حصول المقصود بخلافه كما لو قدر التيمم على الماء في الرقت قبل صلاته بالتيمم بخلاف ما لو قدر على الهدى بعد الخلق أو قبله لكن بعد أيام النحر وعن هذا قال في فتح القدير فإن قدر على الهدى في حلال الثلاثة أو بعد ما قبل يوم النحر لم يملك الهدى وسقط الصوم لأنه خلف وإذا قدر على الأصل قبل تأدي الحكم بالخلف بطل الخلف وإن قدر عليه قبل الخلق قبل أن يصوم السبعة في أيام الذبح أو بعده لم يلزمه الهدى لأن التحلل قد حصل بالخلق فوجود الأصل بعده لا ينقض الخلف كروية التيمم الماء بعد الصلاة بالتيمم وكذلك لم يجد حتى مضت أيام الذبح ثم وجد الهدى لأن الذبح مؤقت بأيام النحر فإذا مضت فقد حصل المقصود وهو اباحة التحلل بلا هدى وكأنه تحلل ثم وجد ولو صام في وقته مع وجود الهدى ينظر فإن بقي الهدى إلى يوم النحر لم يجزه للقدرة على الأصل وإن هلك قبل الذبح جاز للعجز عن الأصل فكان الاعتبار وقت التحلل اهـ وبخوة في شرح الجامع اقتضى خان والمحيط والزبيعي والجبر وغيرهما من كتب المذهب الاعتبار للشرنبلالي رسالة سماها بديعة الهدى لما استيسر من الهدى خالف فيها ما في هذه الكتب وأدعى وجوب الهدى بوجوده في أيام النحر سواء خلق أو لا متمسكا بقوله العبرة لأيام النحر في العجز والقدرة وترك اشتراطهم بعد ذلك عدم الخلق لأقامة الصوم بمقام الهدى وأدعى أيضا أن كلام الفتح وغيره يدل على أنه تحلل بالهدى أصلا وبالخلق خلفا وإن الخلق خلف عن الهدى ولا يحتج عليك أنه ليس في كلام الفتح ذلك وأن اتباع المنقول واجب فلا يعمل على حذو الرسالة وقد كتبت على هامشها في عدة مواضع بيان ما فيها من الخلل والله تعالى أعلم (قوله فإن وقف) أي بعد الروال إذا الوقوف قبله لا اعتبار به وقيد بالوقوف لأنه لا يكون رافضا لعمرته بمجرد التوجه إلى عرفات وهو الصحيح وتماه في الجبر (قوله بطلت عمرته) لأنه تعذر عليه أدائها لأنه يصير بابا أفعال العمرة على أفعال الحج وذلك خلاف المشروع بجر (قوله فلو أتى الحج) محذور قوله قبل أكثر طواف العمرة (قوله لم تطل) لأنه أتى بركنها لم يبق إلا واجباته من الأقل والسعي بجر (قوله) وتماه يوم النحر أي قبل طواف الزيارة لباب (قوله) والأصل أن المأثني به أي كالتطواف الذي نوى به القدوم أو التطوق ومن جنس حال منه وما يعنى نسله وتماه هو للشخص الآتي به وضمير به وله عائده على ما وفي وقت متعلق بالمأثني وقد مر فروع هذا الأصل عند طواف الصدر (قوله وقضيت) أي بعد أيام التشريق شرح الباب وتقدم أن المكروه إنشاء العمرة في هذه الأيام لأفعالها فيها بأحكام سابق تأمل (قوله لشروعه فيها) فإنه ملزم كالنذر بجر (قوله ووجب دم الرض) لأن كل من تحلل بغير طواف يجب عليه دم كالحصر بجر (قوله لأنه لم يوفق للنسكين) أي للجمع بينهما بلان عمرته كإجماع فلم يبق قارنا والله تعالى أعلم

\*(باب التمتع)\*

ذكره عقب القرآن لأقترانهما في معنى الانتفاع بالنسكين وقدم القرآن لمزيد فضله نهر (قوله من المتاع) أي مشتق منه لأن التمتع مصدر مزيدي والمجرد أصل المزيد ط وفي الزبيلي التمتع من المتاع أو المتعة وهو الانتفاع أو النفع قال الشاعر \* وقفت على قبر غريب بقفرة \* متاع قليل من غريب مفارق \* جعل الانس بالتقرب متاعا اهـ (قوله وشرا أن يفعل العمرة) أي طوافها لأن السعي ليس ركنا فيها على الصحيح كالحج وقوله الآتي ثم يحرم بالحج بالنصب عطف على يفعل فهو من تسمية التعريف وأشار إلى أنه لا يشترط كون إحرام العمرة في أشهر الحج ولا كون التمتع في عام الإحرام بالعمرة بل الشرط عام فعلها حتى لو أحرم بعمرة في رمضان وأقام على إحرامه إلى شوال من العام القابل فخرج من عامه ذلك كان متمعا كما في الفتح (تنبيه) ذكر في الباب أن شرائط التمتع أحد عشر الأول أن يطوف للعمرة كله أو أجزائه في أشهر الحج الثاني أن يقدم إحرام العمرة على الحج الثالث أن يطوف للعمرة كله أو أكثره قبل إحرام الحج الرابع عدم إفساد العمرة الخامس عدم إفساد الحج السادس عدم الإمام المأثني السابع

ولو قدر عليه في أيام النحر قبل الخلق بطل صومه (فإن وقف) القارن بعرفة (تبل) أكثر ظراف (العمرة بطلت) عمرته فلو أتى بأربعة أشواط ولو بقصد القدوم أو التطوق لم تبطل وتماه يوم النحر والأصل أن المأثني به من جنس ما هو متلبس به في وقت يصلح له ينصرف للمتلبس به (وقضيت) بشروعه فيها (ووجب دم الرض) للعمرة وسقط دم القرآن لأنه لم يوفق للنسكين

\*(باب التمتع)\*

(هو) لغة من المتاع أو المتعة وشرا (أن يفعل العمرة أو أكثر أشواطها في أشهر الحج) فلو طاف الأقل في رمضان

وقوله ينصرف خبر أن كافي ط وقوله نصر اليهودي

أن يكون طواف العمرة كله أو أكثره والحج في سفر واحد فلو رجع إلى أهله قبل إتمام الطواف ثم عاد ورجع فان كان أكثر الطواف في السفر الأول لم يكن متمعا وان كان أكثره في الثاني كان متمعا وهذا الشرط على قول محمد خاصة على ما في المشاهير الثامن إذا وهما في سنة واحدة فلو طاف للعمرة في أشهر الحج من هذه السنة ورجع من سنة أخرى لم يكن متمعا وان لم يكن بينهما أو بقي حراما إلى الثانية التاسع عدم التوطن بمكة فلو اعتمر ثم عزم على المقام بمكة أبدا لم يكن متمعا وان عزم ثم هجر من أي مثلا ورجع كان متمعا العاشر أن لا تدخل عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة أو محرم ولكن قد طاف للعمرة أكثر قبلها إلا أن يعود إلى أهله فيخرج بمعمرة الحادى عشر أن يكون من أهل الأفاق والعبرة للتوطن فلو استوطن المكي في المدينة مثلا فهو أفاقي وبالعكس مكي ومن كان له أهل بهما واستوت أقامته فيهما فليس يتمتع وان كانت أقامته في أحدهما أكثر لم يصح حوايه قال صاحب البحر وينبغي أن يكون الحكم للكثير واطلاق المنع في خزانة الاكل اه (قوله مثلا) المراد أنه طاف ذلك قبل أشهر الحج سواء في ذلك رمضان وغيره ط (قوله من عامه) أي عام الطواف لا عام احرام العمرة كما مر وأفاد أنه لو طاف الاكثر قبل أشهر الحج لم يكن متمعا ولو حج من عامه ولا فرق بين أن يكون في ذلك الطواف جنبيا أو محرمًا ثم يعيده فيها أولا لأن طواف الحدث لا يرتفع بالاعادة وكذا الجنب وتامة في التمر آخر الباب فال في الفتح والنهر والحيلة لمن دخل مكة محرمًا بعمرة قبل أشهر الحج يريد التمتع أن لا يطوف بل يصبر إلى أن تدخل أشهر الحج ثم يطوف فانه متى طاف وقع من العمرة ثم لو أحرم بأخرى بعد دخول أشهر الحج ورجع من عامه لم يكن متمعا في قول الكل لانه صار في حكم المكي بدليل ان ميقاته ميقاتهم اه (قوله فلتغير النسخ) أراد بالنسخ ما وجدته في متن مجرد من قوله هو أن يحرم بعمرة من الميقات في أشهر الحج ويطوف اه فقيس الاحرام بكونه من الميقات وهو ليس بقيد بل لو قدمه صح وكذا لو أخره وان لم يمه دم اذ لم يعد إلى الميقات وبكونه في أشهر الحج وليس بقيد بل لو قدمه صح بلا كراهة واطلاق في الطواف فقتضاه انه لا بد أن يقع جميعه في أشهر الحج لانه شرط أن يكون الاحرام في أشهر الحج والطواف لا يكون الا بعد الاحرام مع انه يكفي وجود أكثره فيها فلذلك أمر المصنف بتغيير النسخ إلى النسخة التي اعتمدها وهي قوله أن يفعل العمرة أو أكثر أشواطها في أشهر الحج عن احرام بها قبلها أو فيها ويطوف الخ هكذا شرح عليها في المتن وذكرها بعينها في الشرح أيضا والشارح أسقط منها قوله عن احرام بها قبلها أو فيها اه قالت ولعله أسقطه استغناء بالاطلاق ويرد على هذا التعريف أيضا ما لو احرم بهما في عامين أو في عام واحد لم يكن الم بأهله المأما صححنا وقد تظن الشارح الثاني فقيده فيما سبأ في بقوله في سفر واحد الخ فيكان على المصنف أن يقول كما قال الزيلعي ثم يجمع من عامه ذلك من غير أن يلزمه المأما صححنا لكن يرد عليه أيضا كما في النهر ان فائت الحج اذا أخر التحلل بعمرة إلى شوال فتخلل بها فيه ورجع من عامه ذلك لا يكون متمعا وينجيب بأن قول المصنف أن يفعل العمرة يخرجها لان فائت الحج لا يفعل للعمرة لانه احرم بالحج لا بها وانما يتخلل بصورة أفعالها كما قدمناه وأشار إليه في البحر هنا أيضا ويرد عليه أيضا ما مر حوايه من أنه لو أحرم بعمرة يوم النحر فأتى بأفعالها ثم أحرم من يومه بالحج وبقي محرم بالحج إلى قابل فجاء كان متمعا اه لكن هذا وارد على قول الزيلعي وغيره ثم يجمع أمّا قول المصنف ثم يحرم بالحج فلا صدق به اذا أحرم به في عام العمرة ولم يجمع ويمكن حل كلام الزيلعي عليه بأن يراد ثم شئ الحج تأمل (قوله ويطوف وبسعى الخ) عطف تفسير على قوله يفعل العمرة ولا حاجة إليه لان بيان أفعال العمرة تقدم مع انه يومهم لزوم السعي في صحة التمتع وان كان فيما قبله اشارة إلى عدمه (قوله كما مر) أي طوافا وسعيا عما بين يمين يمين صفتها (قوله ان شاء) راجع للأمرين أي ان شاء حلق وان شاء قصر وان شاء بقي محرمًا ح وفيه دلالة على أن المتمتع الذي لم يسق الهدى لا يلزمه التحلل كما ذكره الإسيجاني وغيره وظاهر الهيداية خلافه وتجاوزه في شرح اللباب (قوله في أول طوافه للعمرة) لانه عليه الصلاة والسلام كان يبتلع عن التلبسة في العمرة اذا استلم الحجر رواه أبو داود ثم (قوله وأقام بمكة حلالا) هذا ليس بالزام في المتمتع بل ان أقام بها حج كأهلها فحقه الحرام وان أقام بالمواقيت أو داخلها حج كأهلها فحقه الحل وان أقام خارج المواقيت أحرم فيها كذا في القهستاني فقوله ثم يحرم بالحج يجري على هذا التفصيل ط (تنبيه) أفاد انه يفعل ما يفعله الحل فيطوف بابيت

مثلا ثم طاف الباقى في سؤال  
 ثم حج من عامه كان متمعا فتح  
 قال المصنف فلتغير النسخ إلى  
 هذا التعريف (ويطوف ويسعى)  
 كما مر (ويحلق أو يقصر) ان شاء  
 (ويقطع التلبسة في أول طوافه)  
 للعمرة وأقام بمكة حلالا (ثم يحرم  
 للحج)

ما بدله ويعتبر قبل الحج وصريح في الباب بأنه لا يعتد بأي بناء على أنه صار في حكم المكي وإن المكي ممنوع من  
 العمرة في أشهر الحج وإن لم يحج وهو الذي حط عليه كلام الفتح وخالفه في البحر وغيره بأنه ممنوع منها إن حج من  
 عامه وسيأتي غمامه (قوله في سفر واحد) كان عليه أن يزيد في عام واحد ليخرج ما إذا أحرم بالعمرة وإن  
 بأفعالها وبقي حرمها إلى العام الثاني فأحرم بالحج بلا تخلل سفر بينهما فإنه لا يسمى متعاضداً كما أنشأه عليه فافهم  
 (قوله حقيقة) أي كما تقدم في قوله وأقام بمكة حلالاً ح (قوله أو حكايان يلم الخ) أي بأن يكون العود  
 إلى مكة مطلوباً منه إما بسوق الهدى وإما بأن يلبأه قبل أن يحلق أو ما في الأول فلأن حديه يمنع من التحلل  
 قبل يوم النحر وأما في الثاني فلأن العود إلى الحرم مستحق عليه للحلق في الحرم وجوباً عندهما واستحباً عند  
 أبي يوسف فالإمام الصحيح أن يلبأه بعد أن حلق في الحرم ولم يكن ساق الهدى ليكون العود غير مطلوب منه  
 والاولى للشارح أن يقول بأن لا يلبأه الإمام الصحيح ليشمل ما إذا كان كوفياً فلما اعتزل ألم بالبصرة اه ح  
 والمراد بان لا يعلم في سفره فلا يصدق بعدم الإمام أصلاً فافهم ثم أعلم أن ما ذكر من شروط الإمام الصحيح انما هو  
 في الأفاقي أما المكي فلا يشترط فيه ذلك بل المصالح مطلقاً لعدم تصور كون عودته إلى الحرم غير مستحق  
 عليه لأنه في الحرم سواء تحلل أو لاساق الهدى أولاً ولذا لم يصح تنعته مطلقاً كما سيأتي (قوله يوم التروية)  
 لأنه يوم إحرام أهل مكة والأفلاو أحرم يوم عرفة جاز معراج قال في الباب والأفضل أن يحرم من المسجد ويجوز  
 من جميع الحرم ومن مكة أفضل من خارجها ويصح ولو خارج الحرم ولكن يجب كونه فيه إذا خرج إلى الخ  
 طاحجة فأحرم منه لا شيء عليه بخلاف ما لو خرج قصد الإحرام اه (قوله لكنه يرمل في طواف الزيارة)  
 أي لأنه أول طواف يفعله في حجه أي بخلاف المفرد فإنه يرمل في طواف القدوم كلقارن كما مر قال في البحر  
 وليس على المتمتع طواف قدوم كما في المبتغى أي لا يكون مستوفياً في حقه بخلاف القارن لأن المتمتع حين قدومه  
 محرم بالعمرة فقط وليس أهلاً لطواف قدوم ولا صدر اه فلا استدراك في محله فافهم (قوله أن لم يكن  
 قدومه) أي عقب طواف تطوع بعد الإحرام بالحج فلا دلالة في هذا على مشروعية طواف القدوم للمتمتع  
 خلافاً لما فتوه في النهاية والعناية كما بسطه في الفتح (قوله وذبح كلقارن) التشبيه في الوجوب والإحكام  
 المار في هدى القران (قوله ولم تنب الاضحية عنه) لأنه أتى بغير الواجب عليه إلا اضحية على المسافر ولم  
 ينو دم التمتع والتضحية انما تجب بالشراء بنيتها أو الإقامة ولم يوجد واحد منهما على فرض وجوبها لم تجز أيضاً  
 لأنها غيران فإذا نوى عن أحدهما لم يجز عن الآخر معراج الدراية قال في النهر وفيه تصريح باحتياج دم  
 المتعة إلى النية قال في البحر وقد يقال أنه ليس فوق طواف الركن ولا مثله وقد مر أنه لو نوى به التطوع أجزأه  
 فينبغي أن يكون الدم كذلك بل أولى اه وأجاب في الشرنبلالية بأن الطواف لما كان متعيناً في أيام النحر  
 وجوباً كان النظر لا يقاع ما طافه عنه وتلفونه غيره وأما الاضحية فهي متعينة في ذلك الزمن كالمطعم فلا تنفع  
 الاضحية مع تعيينها عن غيرها اه والمراد بتعيينها تعين زمن الإوجوب لا تعين رد عليه أنه لا تجب على المسافر  
 يعني أن الاضحية لا تنسى أضحية إلا إذا وقعت في أيام النحر وكذا دم المتعة فلا كان زمنها متعيناً وقد نواها أضحية  
 فلا تنفع عن دم المتعة بخلاف الطواف فإن التطوع به غير مؤقت فإذا كان عليه طواف مؤقت ونوى به غيره  
 ينصرف إلى الواجب المؤقت لأنه يمكنه التطوع بعده وكذا لو نوى طوافاً آخر واجبا ينصرف إلى الذي حضر  
 وقته ووجب فيه ويلغوا الآخر مع إعادته ترتيباً كالنوى القارن بطوافه الأول القدوم يقع عن العمرة كما مر فافهم  
 وأجاب الرحبي بأن الدم ليس من أفعال الحج والعمرة ولذا لم يجب على المفرد بأحدهما بل وجب شكره وأعلى  
 المتمتع بهما فلم يكن ذا خلاصت نية الحج والعمرة فلا بد له من النية والتعيين فالنوى غيره لا يجزى كالأول أطلق النية  
 بخلاف الاطوفة فإنها من أعمالهما داخل تحت إحرامهما فتجزي بمطلق النية (قوله أي العمرة) لأنه  
 صيام بعد وجوب سببه وهو التمتع فإنه يحصل بالعمرة على نية المتعة وعند الشافعي لا يجوز حتى يحرم بالحج  
 وغمامه في المحيط (قوله لكن في أشهر الحج) مرتبط بالصوم والإحرام فلما أحرم قبلها وصام فيها لم يصح  
 لأنه لا يلزم من صحة الإحرام بالعمرة قبل الأشهر صحة الصوم أفاده في الشرنبلالية (قوله وتأخيرها) أي  
 إلى السابع والثامن والتاسع كما مر في القران (قوله وإن أراد الخ) هذا هو القسم الثاني من التمتع وقوله  
 وهو أفضل أي من القسم الأول الذي لا سوق حدى معه لما في هذا من الموافقة لفعل رسول الله صلى الله عليه

في سفر واحد حقيقة أو حكاي  
 بأن يلبأه الإمام غير صحيح (يوم  
 التروية وقوله أفضل ويحج كالمفرد)  
 لكنه يرمل في طواف الزيارة  
 وبسي بعده أن لم يكن قدمهما  
 بعد الإحرام (وذبح) كلقارن  
 (ولم تنب الاضحية عنه فان عجز  
 عن دم) صام كلقارن وجاز صوم  
 الثلاثة بعد إحرامها (أي العمرة  
 لكن في أشهر الحج (لا قبله) أي  
 الإحرام) وتأخيرها أفضل رجاء  
 وجود الهدى كما مر (وان أراد)  
 التمتع (السوق) للهدى (وهو  
 أفضل



وسلم ط (قوله أحرّم ثم ساق الخ) أتى بتم إشارة الى انه يحرم: أو لا بالنية مع التلبية فانه افضل من النية مع السوق وان صح بشرط وتفصيل قدمناه في باب الاحرام (قوله وهو شق سنماها) بان يعطين بالريح أسفله حتى يخرج الدم ثم يبلط بذلك الدم سنماها ليكون ذلك علامة كونها هديا كالقيد لباب وشرحه (قوله أو لا يمين) اختياره القدوري لكن الاشبه الأول كافي الهداية (قوله لأن كل أحد لا يحسنه) جرى على ما قاله الطحاوي والشيخ أبو منصور المازني من أن أبا حنيفة لم يكره أصلا الاشعار وكيف يكرهه مع ما اشترى فيه من الاخبار وانما كره اشعار أهل زمانه الذي يخاف منه الهلاك خصوصاً في حرّ الجواز فرأى الصواب حينئذ سد هذا الباب على العائته فأما من وقف على الحد بأن قطع الجلد دون الدم فلا بأس بذلك قال الكرماني وهذا هو الأصح وهو اختيار قوام الدين وابن الهمام فهو مستحب لمن أحسنه شرح اللباب قال في النحر وبه يستغنى عن كون العمل على قواهما بأنه حسن (قوله واعتبر) أي طاف وسعى والشرط أكثر طوافها كما مر (قوله ولا يخل منها حتى ينحر) لأن سوق الهدى مانع من إحلاله قبل يوم النحر فلو حلق لم يخل من إحرامه ولزمه دم أي الآن يرجع إلى أهله بعد ذبح هديه وحلقه لباب وشرحه وتعامه فيه قال في البحر ومقتضاه أي مقتضى لزوم الدم بالخلق انه يلزمه كل جنائية على الاحرام كأنه محرم اه قلت بل مقتضى قول اللباب لم يخل انه محرم حقيقة ويدل له قواهم اذا كان لسوق الهدى تأثير في إثبات الاحرام ابتداءً بكون له تأثير في استدامته بقاء بالاولى لانه أسهل من الابتداء (قوله ثم أحرّم بالحج) اعلم أن المتنع اذا أحرّم بالحج فان كان ساق الهدى أو لم يسق ولكن أحرّم به قبل التحلل من العمرة صار كالقارن فيلزمه بالجنائية ما يلزم القارن وان لم يسقه وأحرّم بعد الحلق صار كافر بالحج الا في وجوب دم المنعة وما يتعلق به شرح اللباب (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية من بقاء احرام العمرة إلى الحلق ويحل منه في كل شيء حتى في النساء لأن المنافع له من التحلل سوقه الهدى وقد زال بذبحه وفي القارن يحل منه في كل شيء الا في النساء كاحرام الحج وهذا هو الفرق بين المتنع الذي ساق الهدى وبين القارن والافلاخر بينهما بعد الاحرام بالحج على الصحيح كما ذكرنا بجرم وعليه فاذا حلق ثم جامع قبل الطواف لزمه دم واحد لو تمتع او دمان لو قارنا وفي هذا رد لما قيل من أن احرام العمرة ينتهي بالوقوف كما أوضحه في البحر وغيره (قوله ومن في حكمه) أي من أهل داخل المواقيت (قوله يفرد فقط) بهذا مادام مقبلاً فاذا خرج إلى الكوفة وقرن صح لا كراهة لأن عمرته وجهته ميقاتين فصار بمنزلة الآفاقي قال المحبوبي هذا اذا خرج إلى الكوفة قبل أشهر الحج وأما اذا خرج بعدها فقد منع من القران فلا يتغير بجرم وجهه من الميقات كذا في العناية وقول المحبوبي هو الصحيح نقله الشيخ الشلبي عن الكرماني شرباً ليلسية وانما قيد بالقران لانه لو اعتقر هذا المكي في أشهر الحج من عامه لا يكون مقبلاً لانه لم يأت به له بين التمسكين حلالاً ان لم يسق الهدى وكذا أن ساق الهدى لا يكون مقبلاً بخلاف الآفاقي اذا ساق الهدى ثم أتم بأهله محرمًا كان مقبلاً لان العود مستحق عليه فيمنع صحة المامة وأما المكي فالعود غير مستحق عليه وان ساق الهدى فكان المامة صحيحاً فلذلك لم يكن مقبلاً في النهاية عن الميسوط (قوله ولو قرن أو تمتع جاز وأساء الخ) أي صح مع الكراهة للنهي عنه وهذا ما مشى عليه في التحفة وغاية البيان والعناية والسراج وشرح الاسيحياني على مختصر الطحاوي واعلم أنه في النسخ ذكر أن قولهم لا تمتع ولا قران المكي يحتمل نفي الوجود ويؤيده أنهم جعلوا الامام الصحيح من الآفاقي مبطلاً تمتعاً والمكي لم يأت به لا فينبطل تمتعه ويحتمل نفي الحل بمعنى أنه أصبح لكنه يأثم به للنهي عنه وعليه فاشترطهم عدم الامام الصحة تمتع بمعنى انه شرط لوجوده على الوجه المشروع الموجب شرعاً للشكر وأطال الكلام في ذلك والذي حظ عليه كلامه اختيار الاحتمال الأول لانه مقتضى كلام أئمة المذهب وهو اولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ بمعنى صاحب التحفة وغيره بل اختار أيضاً منع المكي من العمرة المجردة في أشهر الحج وان لم يحج وهو ظاهر عبارة البدائع وخالفه من بعده كصاحب البحر والنهر والمنع والشرب ليلي والقاري واختاروا الاحتمال الثاني لان ايجاب دم الجبر فرع الصحة ولما في المتن في باب اضافة الاحرام الى الاحرام من أن المكي اذا طاف شوطاً للعمرة فأحرّم بحج رفضه فان لم يرفض شيئاً أجزأه قال في النسخ وغيره لانه أتى أفعاله ما كمالاً التزمها إلا أنه منتهى والنهي عن فعل شرعي لا يمنع تحقق الفعل على وجه مشروعية الاصل غير أنه يحمل اثمه كصيام يوم النحر بعد

أحرّم ثم ساق هديه معه وهو  
أولى من قوده اذا كانت

لا تساق (في قودها) (وقلد بدته

وهو أولى من التحليل وكره

الاشعار وهو شق سنماها من

الايمن) أو الايمن لأن كل أحد

لا يحسنه فأما من أحسنه بان قطع

الجلد فقط فلا بأس به (واعتمر

ولا يخل منها) حتى ينحر (ثم أحرّم

للحج كما مر) في من لم يسق (وحلق

يوم النحر) اذا حلق (حل من

احراميه) على الظاهر (والمكي

ومن في حكمه يفرد فقط)

ولو قرن أو تمتع جاز وأساء وعليه

دم جبر

نزه اه فهذا يناقض ما اختاره في الفتح أولا أي فان هذا نصريح بأنه يتصور قران المكي لكن مع الكراهة  
وتعامه في الشرع بلالية أقول وقد كنت كتبت على هامشها بجنا حاصله أنهم صرحوا بأن عدم الامام شرط  
لصحة التمتع دون القران وأن الامام الصحيح يبطل التمتع دون القران ومقتضى هذا أن تمتع المكي باطل لوجود  
الامام الصحيح بين احراميه سواء ساق الهدى أولا لان الافاقي انما يصبح المامه اذ لم يسق الهدى وحلق لانه  
لا يسبق العود الى مكة مستحقا عليه والمكي لا يتصور منه عدم العود الى مكة لكونه فيها كما صرح به في العناية  
وغيرها وفي النهاية والمراجع عن المحيط أن الامام الصحيح أن يرجع الى أهله بعد العمرة ولا يكون العود  
الى العمرة مستحقا عليه ومن هذا قلنا لا تمتع لاهل مكة وأهل المواقيت اه أي بخلاف القران فانه يتصور  
منهم لان عدم الامام فيه ليس بشرط ولعل وجهه أن القران المشرع ما يكون باحرام واحد للحج والعمرة معا  
والامام الصحيح ما يكون بين احرام العمرة واحرام الحج وهذا يكون في التمتع دون القران فمن هذا قلنا أن تمتع  
المكي باطل دون قرانه وهذا قول ثالث لم أر من صرح به لكن يدل عليه تصريح البدائع بعدم تصور تمتع المكي  
وأما قوله في الشرع بلالية انه خاص بمن لم يسق الهدى وحلق دون من ساقه أو لم يسقه ولم يحلق لان المامه  
حينئذ غير صحيح فغير صحيح لما علمت من التصريح بأن المامه صحيح ساق الهدى أولا ويدل عليه أيضا عبارة  
المخط المذكورة وكذا ما مر من الفرع المذكور في باب اضافة الاحرام فانه صرح في عدم بطلان قرانه  
ثم رأيت ما يدل على ذلك أيضا وذلك ما في النهاية عن الاسرار للامام أبي زيد الدبوسي حيث قال ولا تمتع عندنا  
ولا قران لمن كان وراء الميقات على معنى أن الدم لا يجب نكأ ما التمتع فانه لا يتصور للامام الذي يوجد منه  
بينهما وأما القران فيكره ويلزمه الرفض لان القران أصله أن يشرع القارن في الاحرامين معا والشرع  
معامن أهل مكة لا يتصور الا بطل في أحدهما لانه ان جمع بينهما في الحرم فقد أدخل بشرط احرام العمرة  
فان ميقاته الحل وان احرم بهما من الحل فقد أدخل بميقات الحجة لان ميقاته الحرم والاصل في ذلك أهل مكة  
فلذا لم يشرع في حق من وراء الميقات أيضا اه أي أن من كان وراء الميقات أي داخلها لهم حكم أهل مكة  
فهذا صريح في أن أهل مكة ومن في حكمهم لا يتصور منهم التمتع ويتصور منهم القران لكن مع الكراهة  
للاخلال بميقات أحد الاحرامين ثم رأيت مثل ذلك أيضا في كافي الحاكم الذي هو جمع كتب فطائر الرواية  
ونصه واذا خرج المكي الى الكوفة فاحجته فاعقر فيها من عامه ورجع لم يكن متعيا وان قرن من الكوفة كان  
قارنا اه ونقل في الجوهره مع الامام في مراجعها وعلى هذا فتقول المتون ولا تمتع ولا قران لمكي معناه في  
المشروعية والحل ولا ينافي عدم التصور في أحدهما دون الآخر والقرب منه على هذا نصريحهم بعدم بطلان  
التمتع بالامام الصحيح فيما لو عاد التمتع الى بلده وتصريحهم في باب اضافة الاحرام بأنه اذا قرن ولم يرفض شأ  
منهما أجزأه هذا ما ظهر لي فاعتنمه فانك لا تجده في غير هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله  
ولا يميزه الصوم لومعسرا) لان الصوم انما يقع بدلا عن دم الشكر لا عن دم الجبر شرح اللباب (قوله  
ثم بعد عمرته) قيد به لانه لو عاد بعد ما طاف لها الاقل لا يبطل تمتعه لان العود مستحق عليه لانه لم يأهله  
محرم بخلاف ما اذا طاف الاكثر بجر (قوله عاد الى بلده) فلو عاد الى غيره لا يبطل تمتعه عند الامام  
وسواء بينهما نهر (قوله وحلق) ظاهره أن الحلق بعد العود ففيه ترك الواجب عندهما والمسحب عند  
أبي يوسف كما مر ولو حذفه لفهم بما قبله قال في الجبر ودخل في قوله بعد العمرة الحلق فلا بد للبطلان  
منه لانه من واجباتها وبه التحلل فلو عاد بعد طوافها قبل الحلق ثم حج من عامه قبل أن يحلق في أهله فهو متع  
لان العود مستحق عليه عند من جعل الحرم شرط جواز الحلق وهو أبو حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف ان لم يكن  
مستحقا فهو مستحب كذا في البدائع وغيره اه (قوله فقد ألم الماما صحيفا) لان العود لم يبق  
مستحقا عليه كما مر (قوله قبطل تمتعه) أي امتنع التمتع الذي أراد له فقد شرطه وهو عدم الامام الصحيح  
(قوله ومع سرقه تمتع) أي لا يبطل تمتعه بعوده عند من اختلفا لمحمد لان العود مستحق عليه مادام على رية  
التمتع لان السوق يمتنع من التحلل فلم يصح المامه كذا في الهداية وفي قوله مادام ايماء الى أنه لو بدا له بعد  
العمرة أن لا يحج من عامه كان له ذلك لانه لم يحرم بالحج بعد واذ اذبح الهدى أو أمر بذبحه وقع نطقا أما اذا لم  
يعد الى بلده وأراد فخر الهدى والحج من عامه لم يكن له ذلك وان فعل وجب من عامه لانه دم التمتع ودم آخر لخلاله

ولا يميزه الصوم لومعسرا (ومن  
اعتبر بالسوق) حدى (ثم)  
بعد عمرته (عاد الى بلده) وحلق  
(فقد ألم) الماما صحيفا بطل  
التمتع (ومع سرقه تمتع)

لأنه منهي عنه مطلقا فلا يجوز الدم قال ط وفيه أن ذكره انما منهي عنه مطلقا بجضرة من لا يجوز قربانه  
 أما الحلائل فلا يمنع منه الا المحرم وهو داخل فيما تكون حرمة بسبب الاحرام وان كان لا يجب عليه شيء (قوله  
 وقد يجب بهادمان) كجناية القسار والمتنع الذي ساق الهدي بعد أن تلبس باحرام الحج ط (قوله أودم)  
 ككثير جنابات المفرد (قوله أوصوم أو صدقة) أو فقه ما للتخير وذلك فيما إذا جئنا على الصيد أو تطيب  
 أو لبس أو حلق بعد رفخير بين الذبح والتصدق والصيام على ما سبأ في أو أن الثانية فقط للتخير فيخبر بين الصوم  
 والصدقة في نحو ما لو قتل عصفورا وفي الهداية وكل صدقة في الاحرام غير مقدرة في نصف صاع من بر  
 الا ما يجب بقتل القملة والجراحة اذ زاد الشراح أو بازالت شعرات قليلة لكن أراد بالصدقة هنا الا عم بدليل  
 قوله في شرح الملتقى أو صدقة ولو ربع صاع بقتل حمامة أو قرة بقتل جراد (قوله فصلها) أي فلما اختلفت  
 أنواعها فصلها ط فالقاء تقريعية (قوله الواجب دم) فسر ابن ملك بالشاء وأشار في البحر إلى ممره قوله  
 ان سعي البدنة لا يكتفي في هذا الباب بخلاف دم الشكر لكن قال بعده فيما لو أفسد حجه بجماع في أحد  
 السيلين أنه يقوم الشكر في البدنة مقام الشاة فليأتل اذ شرب ليلية قلت وفي أفحجية التهستاني لو ذبح  
 سبعة عن أفحجية ومستعوقران واحصار وجراء الصيد والخلق والعقيقة والتطوع فانه يصح في ظاهر الاصول  
 وعن أبي يوسف الأفضل أن تكون من جنس واحد ولو كانوا من جنس واحد متفرقين وكل واحد متفرق جاز وعن أبي يوسف  
 أنه يكره كما في النظم اذ ثم رأيت بعض المشيخ قال وما في البحر من ناقض لما ذكره وهو في باب الهدي أن سعي البدنة  
 يجوز وكذلك أغلب كتب المذهب والمناسك مصرحة بالاجزاء اذ فافهم (تنبيه) في شرح النجاة  
 للقاري ثم الكفارات كلها واجبة على التراخي فيكون مرد في أي وقت وانما يتحقق عليه الوجوب في آخر  
 عمره في وقت يغاب على ظنه أنه لو لم يؤد ذلك فأن لم يؤد فيه حتى مات ثم وعليه الوصية به ولو لم يوص لم يجب  
 على الورثة ولو تبرعوا عنه جازا لا الصوم (قوله ولو ناسا الخ) قال في اللباب ثم لا فرق في وجوب الجزاء  
 بين ما إذا جئنا عامدا أو خاطئا مبتدئا أو عاذا اذ كرا أو ناسا عالما أو جاهلا طائعا أو مكرها تائما أو متنبها  
 سكران أو صاحبا مغمى عليه أو مفقدا موسرا أو معسرا بمباشرة أو بمباشرة غير مباشرة بأمره قال شارحه القاري  
 وقد ذكر ابن جماعة عن الأئمة الاربعة أنه اذا ارتكب معصية وذلك خطأ صريح وجهل قبيح فانه يحرم عليه الفعل  
 والعزم عليه من كونه عاصيا قال النووي وربما ارتكب بعض العاصية شيئا من هذه المحرمات وقال أنا فندى  
 متوهما أنه بالتزام الفداء يتخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح وجهل قبيح فانه يحرم عليه الفعل  
 فاذا خالف ثم ولزمته القدية وليست القدية مبيحة للاقدام على فعل المحرم وجهل هذا كبحالة من يقول  
 أنا شرب الخمر وأزني والحد يطهرني ومن فعل شيئا مما يحكم بغيره فقد أخرج حجه من أن يكون مبرورا اذ  
 وقد صرح أصحابنا بنجل هذا في الحدود فقالوا ان الحد لا يكون طهيرة من الذنب ولا يعمل في سقوط الاثم بل  
 لابد من التوبة فان تاب كان الحد طهيرة له وسقطت عنه العقوبة الاخرية وبالاجماع والا فلا لكن قال صاحب  
 الملتقط في كتاب الايمان ان الكفارة ترفع الاثم وان لم توجد منه التوبة من تلك الجناية اذ يؤيده ما ذكره  
 الشيخ نجم الدين السني في تفسيره التيسير عند قوله تعالى فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب آلم أي اصطاد  
 بعد هذا الابتداء قيل هو العذاب في الآخرة مع الكفارة في الدنيا اذ الم يتب منه فانه لا ترفع الذنب عن المصر  
 اذ وهذا تفصيل حسن وتقييد مستحسن يجمع بين الأدلة والروايات والله أعلم اذ أي فيحصل  
 ما في الملتقط على غير المصر وما في غيره على المصر وقد ذكر هذا التوفيق العلامة توفيق في حاشية الدرر تمة  
 يستثنى من الاطلاق المار في وجوب الجزاء ما في اللباب لو ترك شيئا من الواجبات بعد رلا شيء عليه على  
 ما في البدائع وأطلق بعضهم وجوبه فيها الا فيما ورد النص به وهي ترك الوقوف بمزدلفة وتأخير طواف الزيارة  
 عن وقته وترك الصدر للحيض والنفاس وترك المشي في الطواف والسعي وترك الحلق لعله في رأسه اذ  
 لكن ذكر شارحه ما يدل على أن المراد بالعذر ما لا يكون من العباد حيث قال عند قول اللباب ولو فاته الوقوف  
 بمزدلفة باحصار فعليه دم هذا غير ظاهر لان الاحصار من جملة الاعذار الا أن يقال ان هذا مانع من جانب  
 التخليق فلا يزوي دل ما في البدائع فيمن أحصر بعد الوقوف حتى مدت أيام النحر ثم خلى سبيله ان عليه دما  
 لترك الوقوف بمزدلفة ودما لترك الرمي ودما لتأخير طواف الزيارة اذ ود مثله في احصار البحر وسيأتي توضيحه

وقد يجب بهادمان أودم أو صوم  
 أو صدقة ففصلها بقوله (الواجب  
 دم على محرم بالغ) فلا شيء على  
 الصبي خلا للشافعي (ولو ناسيا)  
 أو جاهلا أو مكرها

هناك ان شاء الله تعالى (قوله فيجب) تبرع على ما يفهم من المقام من عدم اشتراط الاختيار الذي أفاده  
 ذكر الناسي والمكره ووجه الوجوب أن الارتفاق حصل للناسي وعدم الاختيار أسقط الائم عنه  
 كما اذا أتلف شيئاً من ط (قوله غطي رأسه) بالبناء للفاعل أو المفعول (قوله ان طيب) أى  
 الحرم عضواً أى من أعضائه كالخذا والساق والوجه والرأس لتكامل الجناية بشكامل الارتفاق والطيب  
 جسم له راحة مستلذة كالزعفران والبنفسج والياسمين ونحو ذلك وعلم من مفهوم شرطه أنه لو شتم طيباً  
 أو عماراً طيباً لا كفارة عليه وإن كرهه وقيد بالحرم لأن الحلال لو طيب عضو ثم أحرم فانتقل منه إلى آخر فلا شيء  
 عليه اتفقا وقيدنا بـ كونه من أعضائه لأنه لو طيب عضو غيره أو ألبس الخيط منه فلا شيء عليه أجماعاً  
 كما في الظهيرية نهر (قوله كاملاً) لأن المعتبر الكثرة قال ابن الكمال في شرح الهداية واختلف المشايخ  
 في الحد الفاصل بين القليل والكثير لا اختلاف عبارات محمد بنى بعضها جعل حد الكثرة عضواً كبيراً وفي بعضها  
 في نفس الطيب فعضوهم اعتبر الأول وبعضهم اعتبر الثاني فقال ان بحيث يستكثره الناظر كالكتفين  
 من ماء الورد والكف من مسك وغالية فهو كثير وما لا فلا وبعضهم اعتبر الكثرة بربع العضو الكبير فقال لو طيب  
 ربع الساق أو الخذا يلزم الدم وإن كان أقل يلزم الصدقة وقال شيخ الاسلام ان كان الطيب في نفسه قليلاً  
 فالعبرة بالعضو الكامل وإن كان كثيراً لا يعتبر العضو اهـ ملخصاً وهذا توفيق بين الأقوال الثلاثة  
 حتى لو طيب بالقليل عضواً كاملاً وبالكثير ربع عضواً كاملاً والافسدة وصحة في المحيط وقال في الفتح  
 أن التوفيق هو التوفيق ورجح في البحر الأول وهو ما في المتن فافهم هذا وقال في الشريعة لآلية قوله كالرأس  
 بيان للمراد من العضو فليس كـ أعضاء العورة فلا تكون الاذن مثلاً عضواً مستقلاً اهـ وكذا قال ابن  
 الكمال ان المراد الاحتراز عن العضو الصغير مثل الانف والاذن لما عرفت أن من اعتبر في حد الكثرة العضو  
 الكامل قبيحاً بالكثير اهـ ثم ما ذكر من أن فيبادون الكامل صدقة هو قولهما وقال محمد بنى بقدره  
 فان بلغ نصف العضو تجب صدقة قدر نصف قيمة الشاة أو ربعها فرجع وهكذا قال في البحر واختاره الامام  
 الاسنيجاني مقتصر على بلانقل خلاف (قوله بأكل طيب) أى خالص بلا خلط وبلا طبخ والافسأى  
 حكمه (قوله كثير) هو ما يلتزم بأكثره فعليه الدم قال في الفتح وهذه تشهد بدم اعتبار العضو مطلقاً  
 في لزوم الدم بل ذلك إذا لم يبلغ مبلغ الكثرة في نفسه على ما قد سناه اهـ بجر أى فان لزوم الدم بالطيب الكثير هنا  
 وإن لم يعم جميع الفم يشهد لما مر من التوفيق وبه يظهر أن قول الشارح ولو فقه بعد قوله عضواً كاملاً فيه ما فيه  
 فانه يوهم أن المراد بالكثير هنا ما يعم جميع الفم تأمل (قوله وما يبلغ عضواً الخ) عطف على عضواً أى  
 أو طيب مواضع لو جمعت تبلغ عضواً كاملاً فانه يجب عليه الدم والظاهر اعتبار بلوغ أصغر عضو من الأعضاء  
 المبطية كما اعتبره بانكشاف العورة لكن بعد كون ذلك الأصغر عضواً كبيراً لما عرفت من أن الصغير لا يجب  
 فيه الدم الا إذا كان الطيب كثيراً على ما مر من التوفيق (قوله فكل طيب) أى طيب مجلس من تلك  
 المجلس ان شمل عضواً واحداً أو أكثر (قوله كفارة) سواء كفر للأول أم لا عند هما وقال محمد بنى كفارة  
 واحدة ما لم يكفر للأول بجر (قوله لتركه) لان استداءه كان محظوراً فيكون لبقائه حكم ابتدائه بجر  
 (قوله المطيب أكثره) ظاهره أن المعتبر أكثر التوب لا كثرة الطيب وقد تبع في ذلك الشريعة لآلية مع أنه ذكر  
 فيها وفي الفتح وغيره أن المعتبر كثرة الطيب في التوب وأن المرجع فيه العرف حتى أنه في البحر جعل هذا مرجعاً  
 للقول الثاني من الأقوال الثلاثة المارة لأنه يعم البدن والثوب قلت لكن نقلوا عن المجتهد ان كان في ثوبه شبر  
 في شربة فكذلك عليه يوم ما يطعم نصف صاع وإن كان أقل من يوم فقبضة قال في الفتح يفيد التخصيص على أن  
 الشبر في الشبر داخل في القليل اهـ أى حيث أوجب به صدقة لادما ومع هذا يفيد اعتبار الكثرة في الثوب  
 لا في الطيب لأنه لا يفيد أن المعتبر أكثر التوب بل ظاهره أن ما زاد على الشبر كثيراً موجب للدم لكثرة  
 الطيب حيث ذكرنا فافرجع إلى اعتبار الكثرة في الطيب لا في الثوب وعلى هذا فيمكن إجراء التوفيق المارة هنا أيضاً  
 بأن الطيب إذا كان في نفسه كثيراً لزم الدم وإن أصاب من التوب أقل من شبر وإن كان قليلاً لا يلزم حتى يصيب  
 أكثر من شبر في شبر ورجعنا إلى قولهم لوربط مسكاً أو كافوراً أو عنباً كثيراً في طرف أزاره أو رداءه  
 لزمه دم أى ان دام يوماً ولو قليلاً فصدقة تنأجل (قوله فيشترط للزوم الدم) أفرد الدم لان المراد بالتوب ثوب

فيجب على نائم غطي رأسه (ان طيب  
 عضواً) كاملاً ولو فقه بأكل طيب  
 كثيراً وما يبلغ عضواً والجمع والبدن  
 كله كعضو واحد ان اتحاد المجلس  
 والافضل طيب كفارة ولو ذبح ولم  
 يرله لزمه دم آخر لتركه وأما الثوب  
 المطيب أكثره فيشترط للزوم الدم

الحرم من ازار أو رداء أو ما لو كان مخيطا فيجب بدوام لبسه دم آخر سكت عن بيانه لانه ساقى (قوله دوام لبسه يومًا) أشار تقدير الطبيب في الثوب بالزمان الى الفرق بينه وبين العضو فانه لا يعتبر فيه الزمان حتى لو غسله من ساعته فالدم واجب كعاقبة الفتح بخلاف الثوب (قوله أو خضب رأسه) أى مثلا والافلو خبث يدها أو خضب لحته بجناء وجب الدم أيضا كما حرره في الثوب على خلاف ما في البحر (قوله بجناء) بالتمسؤا لانه فعال لا فعلا لئلا ينع صرفه ألف التانيث فتح وصرح به مع دخوله في الطبيب للاختلاف فيه بحر (قوله أما الملبد الخ) التليد أن يأخذ شيئا من الخطمي والاس والصفع فيجعل في اصول الشعر ليلد بحر فالمناسب أن يقول أما التخن قال في الفتح فان كان تخينا فليد الرأس فنه دمان للطبيب والتغطية أن دام يوم أو ليلة على جميع رأسه أو ريعه اه أما لو غطاه أقل من يوم فصدقة وهذا في الرجل أما المرأة فلا تنع من تغطية رأسها واستشكل في الشر بلالية الزام الدم بالتغطية بالخناء بقولهم ان التغطية بما ليس بمعتاد لا واجب شيئا قلت وقد يجب أن التغطية بالتليد معتادة لاجل البوادي لدفع الشعث والريح عن الشعر وقد فعله صلى الله عليه وسلم في احرامه واستشكله في البحر بأنه لا يجوز استعجاب التغطية الكائنة قبل الاحرام بخلاف الطبيب لكن أجاب المقدسي بأن التليد الذي فعله عليه الصلاة والسلام يجب جلد على ما هو سائغ وهو اليسر الذي لا تحصل به تغطية قلت وعليه يحمل ما في الفتح عن رشيد الدين في مناسكه وحسن أن يلبد رأسه قبل احرامه (قوله أو آذنه) بالتشديد أى دهن عضوا كاملا لباب وذكر شارحه أن بعضهم اعتبر كثرة الطبيب بما يستكره الناظر قال ولعل محله فيما لا يكون عضوا كاملا على ما مر أى من التوفيق وأنه في النوادر واجب الدم بدهن ربع الرأس أو النخية وأنه تفرع على رواية الرغ في الطبيب والصحيح خلافها (قوله لانه ما أصل الطبيب) باعتبار أنه يلقى فيها الانوار كالورد والبنفسج فيصيران طبيبا ولا يخلوان عن نوع طبيب وبقية تان الهوام وبلبان الشعر ويزيلان النفت والشعث بحر وهذا عند الامام وقال عليه صدقة (قوله بخلاف بقية الادحان) عبارة البحر وأراد بالزيت دهن الزيتون والسهم وهو المسجي بالشيرج فخرج بقية الادحان كالثهم والسنن اه ومقتضاه خروج نحو دهن اللوز ونوى المشمش فليأتمل (قوله فلقا كاه) أى دهن الزيت أو الخل أو فرد الصمير لمكان أو وهذا تفرع على مفهوم قوله آذنه (قوله أو استعطه) أى استشفه بنفسه (قوله اتفاقا) لانه ليس بطبيب من كل وجه فاذا لم يستعمل على وجه الطبيب لم يظهر حكم الطبيب فيه (قوله ولو على وجه التدوى) لكنه يتغير بين الدم والنصوم والاطعام على ما سياتى نهر (قوله ولو جعله) أى الطبيب في طعام الخ اعلم أن خلط الطبيب بغيره على وجوده لانه اما أن يخلط بطعام مطبوخ أو لافني الاول لاحكم للطبيب سواء كان غالباً أم مغلوباً وفي الثاني الحكم للغلبة ان غلب الطبيب وجب الدم وان لم تظهر رائحته كافي الفتح والافلاشي عليه غير أنه اذا وجدت معه الرائحة كره وان خلط بشروب فالحكم فيه للطبيب سواء غلب غيره أم لا غير أنه في غلبة الطبيب يجب الدم وفي غلبة الغير يجب الصدقة الآن يشرب من ارا فيجب الدم ويثبت في البحر أنه ينبغي التدوية بين المأكول والمشروب المخلوط كل منهما بطيب مغلوب اما بعدم وجوب شيء أصلاً أو بوجوب الصدقة فيها وتمامه فيه (تنبيه) قال ابن أمير حاج الحلبي لم أرهم تعرضوا بماذا تعتبر الغلبة ولم يفسلوا بين القليل والكثير كافي كل الطبيب وحده والمطاهر أنه ان وجد من الخالط رائحة الطبيب كما قبل الخلط فهو غالب والافلوب واذا كان غالباً فان أكل منه أو شرب شيئاً كثيراً وجب عليه دم والكثير ما به العارف العدل كثير والقليل ما عدم فان أكل ما يتخذ من الحلوى المجرى بالعود ونحوه فلا شيء عليه غير أنه ان وجدت الرائحة منه كره بخلاف الحلوى المضاف الى أجزائها المأورد والمسلك فان في كل الكثير دما والقليل صدقة اه نهر قلت لكن قول الفتح المأز في غير المطبوخ وان لم تظهر رائحته يفيد اعتبار الغلبة بالاجزاء لا بالرائحة وقد صرح به في شرح اللباب ثم الظاهر أنه أراد بالحلوى الغير المطبوخة والافالمطبوخ لا تفصيل فيه كما علمت تأمل هذا حكم المأكول والمشروب وأما اذا خلط بما يستعمل في البدن كاشنان ونحوه ففي شرح اللباب عن المتقي ان كان اذا نظرت اليه قالوا هذا الشنان فعليه صدقة وان قالوا هذا طيب عليه دم (قوله كره) أى ان وجدت معه الرائحة كما مر (قوله أو لبس مخيطا) تقدم تعريفه في فصل الاحرام (قوله لبس معتاداً)

دوام لبسه يوماً (أو خضب رأسه بجناء) رقيق أما الملبد ففيه دمان (أو آذنه بزيت أو خل) يشق المهمل الشيرج (ولو) كانا (خالصين) لانهما أصل الطبيب بخلاف بقية الادحان (قلوا كاه) أو استعطه (أو آذنه) بجرحة أو (شقوق رجله) أو قطر في آذنيه لا يجب دم ولا صدقة اتفاقاً (بخلاف المسك والغير والغالية والكافور ونحوها) مما هو طيب بنفسه (فانه يلزمه الجزاء بالاستعمال ولو على وجه التدوى) ولو جعله في طعام قد طبخ فلا شيء فيه وان لم يطبخ وكان مغلوباً كره أ كره كشم طيب وتفتح (أو لبس مخيطاً) ليس بمعتاداً

بأن لا يحتاج في حفظه عند الاشتغال بالعمل إلى تكلف وضده أن يحتاج إليه بأن يجعل ذيل قميصه مثلاً أعلى  
 وجب عليه أسفل شرح اللباس (قوله أو وضعه الخ) أي لو أتى القبا على كتفيه ولم يدخل فيه يديه ولم يرتد  
 لاشئ عليه إلا الكراصة وقد تم غمام الكلام في فصل الاحرام (قوله أو ستر رأسه) أي كمله أو ربه  
 ومثله الوجه كما يأتي بخلاف ما لو عجب نحو يده وعطفه على لبس الخيط لأن المسترق قد يكون بغيره كالرداء  
 والشاش أفاده في النهر (قوله بعتاد) أي بما يقصده التغطية عادة (قوله اجنثة) بكسر الهمزة  
 وتشديد الجيم أي مكن شرح اللباس وكطاسة وطست (قوله أو عدل) بكسر الهمزة وقد تفتح أي أحد  
 شئ من الدابة شرح اللباس وقيد العدل في البحر والمنع بالمشغول بل لا يسمى عدلاً إلا بذلك لأنه حينئذ يعادل به  
 قرية فلذا أطلقه هنا رضى قلت إني لم أرى البصر والمنع التقييد بما ذكره فلتراجع نسخة أخرى  
 (قوله يوماً كاملاً أو ليلة) الظاهر أن المراد مقدار أحد يوم أو ليلة من نصف النهار إلى نصف الليل  
 من غير انفصال أو بالتكسر لزمه دم كما يشير إليه قوله وفي الأقل صدقة شرح اللباس (قوله وفي الأقل  
 صدقة) أي نصف صاع من بزوئيل الأقل الساعة الواحدة أي القلصكية وما دونها خلافاً لما في خزنة  
 الأقل أنه في ساعة نصف صاع وفي أقل من ساعة قبضة من بزوئيل موشى في اللباس على ما في الخزنة  
 وأقره شارحنا واعترض بمخالفته لما ذكره الفقهاء (تنبيه) ذكر بعض شراح المناسك لوارحم بنسك  
 وهو لا يلبس الخيط ولا كمله في أقل من يوم وحل منه لم أرفه انصاري ومقتضى قولهم أن الاتفاق الكامل  
 الموجب للدم لا يتصل باللبس يوم كامل أن تلمزه صدقة ويحتمل أن يقال إن التقدير باليوم باعتبار كمال  
 الاتفاق انما هو فيما إذا طال زمن الاحرام أما إذا قصر كما في مسائلنا فقد حصل كمال الاتفاق في ثبني وجوب  
 الدم ولكن مع هذا لا بد من نقل صريح (قوله وان نزعته ليلاً وأعادته نهاراً) ومثله العكس كما في شرح  
 اللباس (قوله ولو جميع ما يلبس) مبالغة على قوله أو لبس خيطاً أي لوجع اللباس من قبض وقبأ وعمامة  
 وقلنسوة وسراويل وخف ولبس يوم ما فعله دم واحد أن اتخذ السبب كما في اللباس أي أن كان لبس السبب  
 لضرورة أو لغيره فلا فاضطر البعض تعدد الدم كما يأتي وظاهر ما ذكرناه لا يلزم لبس السبب في مجلس واحد  
 خلافاً لما يقيد به القاري بل يكفي جمعها في يوم واحد ويدل عليه قوله في اللباس ويتخذ الجزاء مع تعدد اللبس  
 بأمور منها اتحاد السبب وعدم العزم على الترك عند التزع وجع اللباس كله في مجلس أو يوم اه أي مع  
 اتحاد السبب كما علمت أما لو لبس البعض في يوم والبعض في يوم آخر تعدد الجزاء وان اتخذ السبب (قوله  
 ما لم يعزم على الترك) فان نزعته على قصد أن يلبسه ثانياً أو لبس بدله لا يلزمه كفارة أخرى لتداهل لبسه  
 وجماعه ما لبسوا واحداً حكماً شرح اللباس (قوله كأنشأه بعده) أي في وجوب الدم أن دام يوماً أو ليلة  
 وفيه إشارة إلى حجة احرامه وهو لا يلبس بلا عذر خلافاً لما يعتقده العوام لأن التجرد عن الخيط من واجبات  
 الاحرام لا من شروط حجه (قوله ولو تعدد سبب اللبس) كما إذا كان به حتى فاحتاج إلى اللبس لها فزال  
 وأصابه مرض آخر أو حتى غيرها ولبس فعليه كفارتان كقوله لا أولاً وإذا حصره العدو فاحتاج إلى اللبس  
 للقتال أياماً يلبسها إذا خرج ويزرعها إذا رجع فعليه كفارة واحدة ما لم يذهب هذا العدو فان ذهب وجاء عدو  
 غيره لزمه كفارة أخرى ومقتضى ذلك كما قال الخليلي أنه إذا لبس لدفع برد ثم صار يزع ولبس لذلك ثم زال ذلك  
 البرد وأصابه برد آخر فليس لذلك أنه يجب عليه كفارتان بحر (قوله ولو اضطر الخ) تخصيص لما قبله من تعدد  
 الجزاء بتعدد السبب قال في الذخيرة والأصل في جنس هذه المسائل أن الزيادة في موضع الضرورة لا تعتبر جناية  
 مستدأة وفي الباب فان تعدد السبب كما إذا اضطر إلى لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة نحو  
 أن يحتاج إلى قبض فلبس قبضين أو قبضاً واجباً أو يحتاج إلى قلنسوة فلبسها مع العمامة فعليه كفارة واحدة  
 بخير فيها قال شارحنا وكذا إذا لبسهما على موضعين للضرورة بهما في مجلس واحد بأن لبس عمامة وخفا بعذر  
 فيه ما فعله كفارة واحدة اه وان لبسهما على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغير الضرورة كما إذا  
 اضطر إلى لبس العمامة فلبسها مع القميص مثلاً أو لبس قبضاً للضرورة وخفين لغيرهما فعليه كفارتان كفارة  
 الضرورة بخير فيها وكفارة الاختيار لا بخير فيها اه (قوله لزمه دم وأثم) لزوم الدم بأحدهما والاثم بالآخر  
 والمناسب التعبير بلزوم الكفارة الغنيرة كما قدمناه لأنه حيث كان بعد ولا يتعين الدم كما سيأتي ولزوم كفارة

ولو أترده أو وضعه على كتفيه لاشئ  
 عليه (أو ستر رأسه) بعتاداً ما يحمل  
 اجنثة أو عدل فلا شئ عليه (يوماً  
 كاملاً) أو ليلة كاملة وفي الأقل  
 صدقة (والزائد) على اليوم  
 (كاليوم) وان نزعته ليلاً وأعادته  
 نهاراً ولو جميع ما يلبس (ما لم يعزم  
 على الترك) للبس (عند التزع  
 فان عزم عليه) أي الترك (ثم لبس  
 تعدد الجزاء كقوله لا أولاً وكذا)  
 يتعدّد الجزاء (لو لبس يوماً فأراق  
 دماً) للبس (ثم دام على لبسه  
 يوماً آخر فعليه الجزاء) أيضاً لأنه  
 محظور فكان له دوامه حكم الابتداء  
 ودوام اللبس بعد ما أحرم وهو  
 لا يسه كأنشأه بعده ولو مكرهاً  
 أو نائماً ولو تعدد سبب اللبس تعدد  
 الجزاء ولو اضطر إلى قبض فلبس  
 قبضين أو إلى قلنسوة فلبسها مع  
 عمامته لزمه دم وأثم

واحدة في لبس العمامة مع القلنسوة كما في القمصين هو المنصوص عليه كما مر عن الباب ومثله في الفتح  
 والمعراج خلافا لما في البحر من التفرقة بينهما كما تبه عليه في الشربلية وما ذكر من لزوم الاثم بنبه عليه  
 في البحر عن الحلبي ثم قال فليحفظ هذا فان كثيرا من المحرمين يغفل عنه كما شاهدناه (قوله ولو يقن الخ)  
 أما لو استقر مع الشك في زوالها فلا شيء عليه بجر (قوله كفر اخرى) أي بلا اختيار دام يوما بعد  
 التيقن (قوله كالكل) هو المشهور من الرواية عن أبي حنيفة وهو الصحيح على ما قاله غيره وأحد شرح الباب  
 (قوله ولا بأس بتغطية اذنيه وقفاه) وكذا بقية البدن الا اليدين والقدمين للامتنع من لبس الثياب  
 والجوربين ومرتجاسه في فصل الاحرام (قوله بلا ثوب) كذا في الفتح والبحر والطاهر أنه لو كان الوضع  
 بالثوب ففيه الكراهة التحريمية فقط لان الاتف لا يبلغ ربع الوجه أفاده ط (قوله أي أزال) أي أراد بالخطي  
 الازالة بالامس أو بغيره مختاراً أو لا فلا يزال بالانورة أو تنف لحية أو واحترق شعره بخبره أو مسه بيده وسقط  
 فهو كالحلق بخلاف ما اذا نثر شعره بالمرض أو النار بجر عن المحيط قلت وشمل أيضاً التقصير كما في الباب  
 قال شارحه وصرح به في الكافي والكرمانى وهو الصواب قياساً على التحلل ووقع في الكفاية شرح الهداية  
 أن التقصير لا يوجب الدم اه (قوله ربع رأسه الخ) هذا هو الصحيح المختار الذي عليه جمهور أصحاب المذهب  
 وذكر الطحاوى في مختصره أن في قول أبي يوسف ومحمد لا يجب الدم ما لم يخلق أكثر رأسه شرح الباب  
 وان كان اصلع ان بلغ شعره ربع رأسه فعليه دم والا فصدقة وان بلغت لحية الغاية في الخفة ان كان قدر  
 ربعها كاملاً فعليه دم والا فصدقة لباب والحية مع الشارب عضو واحد فتح (قوله يحتاجه) هي  
 موضع الجمامة من العنق كافي البحر (قوله والا فصدقة) أي وان لم يتحجم بعد الحلق فالواجب صدقة  
 (قوله كافي البحر عن الفتح) قال في التهرل أرذل في نسختي من الفتح اه قلت كأنه سقط من نسخت  
 والا فصدقة رأته في الفتح واستشهد به بقول الزبيلى ان حلقه لمن يتحجم مقصود وهو المعتبر بخلاف الحلق لغيرها  
 (قوله كذا) أي كل الثلاثة وانما قيد به لان الربع من هذه الاعضاء لا يعتبر بالكل لان العادة لم تجز فيها  
 بالاقتصار على البعض فلا يكون حلق البعض ارتفاقاً كاملاً بخلاف ربع الرأس والحية فإنه معناه  
 لبعض الناس وما في المحيط من أن الاكثر من الرقبة كالكل لان كل عضو لا نظيره في البدن يقوم أكثر  
 مقام كله ضعيف وكذا ما في الخمانية من أن الابط اذا كان كثير الشعر يعتبر بالربع لوجوب الدم والا فلا كثير  
 والمذهب ما ذكره المصنف من اعتبار الربع في الرأس والحية والكل في غيرهما في لزوم الدم بجر  
 ملخصاً وذكر في الباب مثل الثلاثة ما لو حلق الصدر والساق أو الركبة أو الفخذ أو العضد أو الساعد  
 فعليه دم وقبل صدقة وان حلق أقله فصدقة ولا يقوم الربع منها مقام الكل اه قال شارحه بشير بقوله وقبل  
 صدقة الى ما في البسوط متى حلق عضو مقصوداً بالحلق فعليه دم وان حلق ما ليس بمقصود فصدقة ثم قال  
 ومما ليس بمقصود حلق شعر الصدر والساق ومما هو مقصود حلق الرأس والابطين ومثله في البدائع والقرائى  
 وفي النجبة وما في المبسوط هو الاصح وقال ابن الهمام انه الحق اه والحاصل أن كل واحد من الثلاثة أعنى  
 الابط والعانة والرقبة مقصود بالحلق وحده فيجب به دم لكن لا يقوم ربعه مقام كله ما مر بخلاف الصدر  
 والساق ونحوهما فيجب به ما صدقة قال في الفتح لان القصد الى حلقهما انما هو في ضمن غيرهما اذ ليس  
 العادة تنوير الساق وحده بل تنوير المجموع من الصاب الى القدم فكان بعض المقصود بالحلق قال في البحر فعلى  
 هذا فالتيقيد بالثلاثة للاحتراز عن الصدر والساق مما ليس بمقصود واعلم أن المتفرق من الحلق يجمع كاطيب  
 فلو حلق ربع رأسه من مواضع متفرقة فعليه دم لباب وسيأتى أن في حلق الشارب صدقة (تنبيه) ذكر  
 الحلق في الابطين تبعاً للجامع الصغير ايماء الى جوازهم ان كان التفت هو السنة ولاذع به في الاصل  
 واختلف في المنون في الشارب هل هو القصد أو الحلق والمذهب عند بعض المتأخرين من مشايخنا أنه النص  
 قال في البدائع وهو الصحيح وقال الطحاوى القص حسن والحلق أحسن وهو قول علماء الثلاثة نهر  
 قال في التفت وتفسير القص أن ينقص حتى ينتقص عن الاطار وهو بكسر الهمزة ملحق بالجلدة والجمع من الشفة  
 وكلام صاحب الهداية على أن يحاذيه اه وأما طرفا الشارب وهما السبيلان فقبل همامنه وقبل  
 من الحية وعليه فقيل لا بأس بتركها وقيل يكره لما فيه من التشبه بالا عاجم وأهل الكتاب وهذا أولى

(ولو يقن زوال الضرورة) فاستقر  
 كفر اخرى وتغطية ربع الرأس  
 أو الوجه كالكل ولا بأس بتغطية  
 اذنيه وقفاه ووضع يديه على آفقه بلا  
 ثوب (أو حلق) أي أزال (ربع رأسه)  
 أو ربع لحية (أو حلق) (محتاجه)  
 يعنى واحتجم والا فصدقة كما  
 في البحر عن الفتح (أو حلق)  
 (احدى ابطين أو عاتيه أو رقبته)  
 كلها (أو قص أظفار يديه أو رجليه)  
 أو الكلى (في مجلس واحد) فلو  
 تعدد المجلس تعدد الدم الا اذا  
 اتحد المحل



بالصواب وتمامه في حاشية فوج ورج في البحر ما قاله الطحاوي ثم قال واعفاء الحجة أي الوارد في الصحيحين  
 تركها حتى تصح وتكثر والسنة قدر القبضة فما زاد قطع اهـ وتمامه فيما علقناه عليه ومتر بعض ذلك  
 في كتاب الصوم رأيا للعانة ففي البحر عن النهاية أن السنة فيها الحلق لما جاء في الحديث عشر من السنة  
 منها الاستحداود وتفسيره حلق العانة بالخديد (قوله حلق إبطنه في مجلسين) كون ذلك من اتحاد المحل  
 بخلاف قصر أظفار اليدين مشكل ومع هذا فلا رواية فيه كما ذكره في العناية أي بل هو من تخريج بعض مشايخ  
 المذهب ان كان أخذت قل أن فيه دما واحدا كما هو مقتضى صنيع الشارح ولم أر من صرح بذلك وأجاب  
 في العناية عن الاشكال على تقدير ثبوت الرواية بأن غمة ما يوجب اتحاد المحال وهو التنوير فانه لو تورج جميع  
 البدن لم تلزمه الا كفارة واحدة والحلق مثل التنوير وليس في صورة النزاع أي مسألة القص ما يجعلها  
 كذلك اهـ وفيه أن القص كذلك على أنه يلزم منه أنه لو تعدد محل الحلق واختلف المجلس يجب فيه كفارة  
 مع أنه يجب لكل مجلس موجب جنايته كما صرح به في البحر وغيره (قوله أو رأسه في أربعة) أي بأن حلق  
 في كل مجلس ربعا منه ففقه دم واحد انشا فاما لم يكفر للأول شرح الباب (قوله لوجوبه بالشروع) أشار  
 إلى أن الحكم كذلك في كل طواف هو متطوع فيجب الدم لو طافه جنبا والصدقة لو محدثا كما في الشربلية  
 عن الزيلعي وأفاد أن الكفارة تجب بترك الواجب الاصطلاحي بلافق بين الأقوى والاضعف فان ما وجب  
 بالشروع دون ما وجب بالإيجاب تعالى كطواف الصدر لا اشتراكهما في الوجوب الثابت بالدليل الظني بخلاف  
 الطواف الفرض الثابت بالقطعي فلذا وجبت فيه مع الجنابة بدنة اظهرها للتفاوت من حيث الثبوت فافهم  
 (قوله أو للفرض محدثا) قيد بالحدث لأن الطواف مع نجاسة الثوب أو البدن مكروه فقط وما في الظهيرية  
 من إيجاب الدم في نجاسة كل الثوب لا أصل له في الرواية رأينا إلى أنه لو طاف عربا ناقدر ما لا يجوز الصلاة معه  
 يلزمه دم لترك الستر الواجب وقيد بالفرض وهو الاكثر لانه لو طاف أقله محدثا ولم يعد وجب عليه لكل  
 شوط نصف صاع الا اذا بلغت قيمته دما فنقص منه ماشاء بحجر (قوله ولو جنبا فبدنة) أما لو طاف أقله  
 جنبا ولم يعد وجب عليه شاة فان أعاده وجبت عليه صدقة لكل شوط نصف صاع لتأخير الأقل من طواف  
 الزيارة بجر الصكن في الباب لو طاف أقله جنبا فعليه لكل شوط صدقة وان أعاده سقطت تأمل (قوله  
 ان لم يعده) أي الطواف الشامل للقدم والصدر والفرض فان أعاده فلا شيء عليه فانه متى طاف أي طواف  
 مع أي حدث ثم أعاده سقط مزجه اهـ ح قلت لكن اذا أعاد طواف الفرض بعد أيام التحسر لم يدم  
 عند الامام للتأخير وهذا ان كانت الاعادة لطوافه جنبا والافلاشي عليه كالأعاده في أيام التحسر مطلقا  
 كما في الهداية وشي عليه في البحر وصححه في السراج وغيره وزعم في غاية البيان أنه سهو وتصريح الرواية  
 في شرح الطحاوي يلزم الدم بالتأخير مطلقا وأجاب في البحر بأن هذه رواية أخرى (تنبيه) من فروع  
 الاعادة ما ذكره في الباب لو طاف للزيارة جنبا والصدر طاهرا فان طاف للصدر في أيام التحسر فعليه دم لترك  
 الصدر لانه انتقل الى الزيارة وان طاف للزيارة تأنيلا فلا شيء عليه أي لا انتقال الزيارة الى الصدر وان طاف للصدر  
 بعد أيام التحسر فعليه دمان دم لترك الصدر أي التحول الى الزيارة ودم لتأخير الزيارة وان طاف للصدر تأنيلا سقط  
 عنه دمه وان طاف للزيارة محدثا والصدر طاهرا فان حصل الصدر في أيام التحسر انتقل الى الزيارة ثم ان طاف  
 للصدر تأنيلا فلا شيء عليه والافعليه دم لتركه وان حصل بعد أيام التحر لا يتقل وعليه دم لطواف الزيارة  
 محدثا ولو طاف للزيارة محدثا والصدر جنبا فعليه دمان (قوله والاصح وجوبها) أي وجوب الاعادة  
 المفهومة من قوله بعده وهذا أيضا شامل للقدم والصدر والفرض قال في البحر لو طاف للقدم جنبا لم يدم  
 الاعادة اهـ واذا وجبت الاعادة في القدم ففي الصدر والفرض أولى اهـ ح (تنبيه) قال في البحر  
 الواجب أحد شيئين اما الشاة أو الاعادة والاعادة هي الاصل مادام بمكة ليكون الجابر من جنس المجبور  
 فهي أفضل من الدم وأما اذا رجع الى أهله ففي الحدث اتفقوا على أن بعث الشاة أفضل من الرجوع وفي الجنابة  
 اختيار في الهداية أن الرجوع أفضل لما ذكرنا واختار في المحيط أن البعث أفضل لمنفعة الفقراء واذا رجع  
 للأول يرجع باجرام جديد بناء على أنه حل في حق النساء بطواف الزيارة جنبا فاذا احرم بعمرة يبدأ بها  
 ثم يطوف للزيارة ويلزمه دم لتأخيرها عن وقته (قوله وان المعتبر الأول) عطف على وجوبها وهذا ما ذهب

حلق إبطنه في مجلسين أو رأسه  
 في أربعة (أو يد أو رجل) اذ الربع  
 كالكل (أو طواف للقدم)  
 لوجوبه بالشروع (أو للصدر  
 جنبا) أو حائضا (أو للفرض  
 محدثا) ولو جنبا فبدنة ان لم يعده  
 والاصح وجوبها في الجنابة وندبها  
 في الحدث وان المعتبر الأول والثاني  
 جابر له فلا تجب اعادة السعي جوهره

اله الكرخي وصححه في الايضاح خلافا للرازي وهذا في الجنابة أما في الحدث فالمعتبر الأول اتفاقا سراج  
 وقوله فلا تجب الحج بيان لثمرة الخلاف فعلى قول الرازي يجب إعادة السعي لأن الطواف الأول قد انقسخ  
 فكأنه لم يكن سراج فقوله في البحر لا ثمرة للخلاف خلاف الواقع (قوله وفي الفتح الحج) عزاه الى المحط  
 ونقله في الشربلية ومثله في الباب حيث قال ولوطاف للعمرة كله أو أكثره أو أقله ولو شوطا جنبا أو حائضا  
 أو نفساء أو محدثا فعليه شاة لا فرق فيه بين الكثير والقليل والجنب والمحدث لأنه لا مدخل في طواف العمرة للبدنية  
 ولا للصدقة بخلاف طواف الزيارة وكذا الوتر ترك منه أي من طواف العمرة أقله ولو شوطا فعليه دم وإن أعاده  
 سقط عنه الدم اهـ لكن في البحر عن الظهيرية لوطاف أقله محدثا ويجب عليه لكل شرط نصف صاع  
 من حنطة الا اذا بلغت قيمته دما فنقص منه ما شاء اهـ ومثله في السراج والظاهر أنه قول آخر فانهم  
 وأما ما سبأني من قول المصنف وكل ما على المفرد به دم بسبب جنابته على إجماعه فعلى القارن دمان وكذا  
 الصدقة وذكر الشارح هناك أن المتنع كلقارن فلا يرعد على ما هنا وان كانت جنابة المتنع على إجماع الحج  
 وإحرام العمرة لأن المراد هنا الجنابة بفعل شيء من محظورات الإحرام بخلاف ترك شيء من الواجبات كما سبأني  
 في كلام الشارح وهنا الجنابة بترك واجب الطهارة فلا ينافي وجوب الصدقة في العمرة بفعل المحظور ولهذا  
 لم يعمم في الباب بل قال لا مدخل في طواف العمرة للصدقة وإن أطلق الشارح العبارة تبعا للفتح فتنبه  
 (قوله أو أفاض من عرفة الحج) بأن جاوز حد ودها قبل الغروب والافلاشي عليه كما في الباب (قوله  
 ولو نبت بعيره) الذي فتح النون وتشديد الدال المهمل المهرج ح قال في الباب ولو نبت بعيره فأخرج  
 من عرفة قبل الغروب لزمه دم وكذا لو نبت بعيره قبعه لاخذ اهـ قال شارحه القاري وقوله إن ترك الواجب  
 لعذر مسقط للدم اهـ واجيب بأنه يمكنه التدارك بالعود وهو مسقط للدم قلت الأحسن الجواب  
 بما قدمناه أول الباب من أن المراد بالعدول المسقط للدم ما لا يمكن من قبل العباد وسبأني توضيحه  
 في الإحصار (قوله والغروب) قد سب هذا العطف بيان أن مرادهم بالامام الغروب لما ينهضان من الملاية  
 فإن الامام لما كان الواجب عليه التفريق بعد الغروب كان التفريق نورا بعد الغروب والافلاشي غروب  
 فنفروا ولم يفر الامام لشيء عليهم ولو نفر الامام قبل الغروب فتابعوه كن عليه وعليهم الدم وذلك لأن الوقوف  
 في جزء من الليل واجب فبتركه يلزم الدم كما في البحر فافهم وفي شرح النقاية للقاري أن الجمهور على أن ظاهر  
 الرواية عدم السقوط وصحح القدوري رواية ابن شجاع عن الامام أنه يسقط وأقاده لو عاد قبل الغروب  
 يسقط الدم على الأصح بالأولى كما في البحر فافهم وفي شرح النقاية للقاري أن الجمهور على أن ظاهر  
 الرواية هو الأصح ولو عاد قبل الغروب فالظاهر عدم السقوط لأن استدامة الوقوف إلى الغروب واجب  
 فيفوت بفوت البعض اهـ قلت وذكر ابن الكمال في شرحه على الهداية ما حاصله أن الشراح هنا أخطأوا  
 في نقل الرواية لما في البدائع أنه لو عاد قبل الغروب وقبل نفر الامام سقط عنه ما خلا فالزفر وإن عاد قبل الغروب  
 بعد ما خرج الامام من عرفة روى ابن شجاع عن الامام أنه يسقط واعتمده القدوري وذكر في الأصل  
 عدمه ولو عاد بعد الغروب لا يسقط بخلاف لتقرر الواجب فلا يحتمل السقوط بالعود اهـ (قوله سبع  
 الفرض) بفتح السين والفرض بمعنى المفروض صفة لمخدوف أي الطواف الفرض أو على تقدير مضاف أي  
 طواف الفرض لقول الواقية أو آخر طواف الفرض أو ترك أقله وعلى كل فاضافة سبع على معنى اللام  
 ولا يصح جعلها بيانية على معنى سبع هي الفرض لأن الفرض في أشواط الطواف أكثر السبع لا كما هو وإن قال  
 المحقق ابن الهمام إن الذي ندين الله تعالى به أن لا يجزئ أقل من السبع ولا يجزئ بعضه بشيء فإنه من إجماعه  
 المخالفة لاهل المذهب فاطبة كما في البحر وقد قال تليد العلامة قاسم إن إجماعه المخالفة للمذهب لا تعتبر  
 فافهم (قوله حتى لو طاف للصدر) أي مثلا لأن أي طواف حصل بعد الوقوف كان لفرض كما قدمناه  
 شربلية وأقاده ذلك بقوله يعني ولم يطف غير (قوله ثم إن بقي أقل الصدر) أي إن بقي عليه أقل أشواط  
 الصدر وهو قد رما انتقل منه إلى الزكن بأن ترك من الفرض ثلاثة أشواط وطاف للصدر سبعة فإنه ينتقل منها  
 ثلاثة أطواف الفرض وتبقى هذه الثلاثة عليه من طواف الصدر فيلزمه لها صدقة أو ما لو كان طاف للصدر ستة  
 وانتقل منها ثلاثة يبقى عليه أكثر الصدر وهو أربعة فيلزمه لها دم ثم هذا إن لم يكن آخر طواف الصدر إلى آخر

وفي الفتح لوطاف العمرة جنبا أو  
 محدثا فعليه دم وكذا الوتر ترك من  
 لوطافها شوطا لأنه لا مدخل للصدقة  
 في العمرة (أو أفاض من عرفة)  
 ولو نبت بعيره (قبل الامام)  
 والغروب وينسقط الدم بالعود  
 ولو بعده في الأصح غاية (أو ترك)  
 أقل سبع الفرض) يعني ولم  
 يطف غير حتى لو طاف للصدر  
 انتقل إلى الفرض ما يكمله ثم إن  
 بقي أقل الصدر فصدقة والافندم  
 (وبترك أكثره)

أيام التشريف والازمه مع الصدقة أو الدم صدقة أخرى لتأخير أقل الفرض عند الامام لكل شرط نصف  
صاع من بر خلافهما كافي الجبر ومثله في التارخانية والقهستاني والباب المكن في الشربة لآلينة عن الفتح  
وان كان تركه أقل طواف الفرض لزمه للتأخير دم وصدقة للمترول من الصدر اه فأوجب دماً لتأخير  
الاقل كما ترى قاتل (قوله بقي محرماً) فإن رجع الى أهله فعليه حتماً أن يعود بذلك الاحرام ولا يجوز  
عنه البدل لباب (قوله في حق النساء) لانه بالخلق حل له ما سواه حتى يطوف (قوله لزمه دم)  
أي شاة أو بدنة على ما سمعنا (قوله الا أن بقصد الرض) أي فلا يلزمه بالثاني شيء وان تعدد المجلس  
مع أن نية الرض باطلة لانه لا يخرج عنه الابالاعمال لكن لما كانت المظهورات مستندة الى قصد واحد  
وهو تجيل الاحلال كانت متحدة فكفاهم واحد بحر قال في الباب واعلم أن المحرم اذا نوى رفض الاحرام  
بفعل يصنع ما يصنع الحلال من لبس الثياب والتطيب والحلق والجماع وقتل الصيد فانه لا يخرج بذلك  
من الاحرام وعليه أن يعود كما كان محرماً ويجب دم واحد لجميع ما ارتكب ولو كل المظهورات وانما يتعد  
الجزاء بتعدد الجنائيات اذا لم ينو الرض ثم نية الرض انما تعتبر بمن زعم أنه خرج منه بهذا القصد لجهله مسألة  
عدم الخروج وأما من علم أنه لا يخرج منه بهذا القصد فانه لا يعتبر منه اه قلت وما ذكر من أن نية  
الرفض باطلة وأنه لا يخرج من الاحرام الابالاعمال محمول على ما اذا لم يكن مأموراً بالرفض كما سئذ كره آخر  
الجنائيات ومن الماء وور بالرفض المحصر بمرض أو عذوة لانه يذبح الهدي يحمل ويرفض احرامه على ما سمي  
في بابيه وسئذ كرهناك أيضاً أن كل من منع عن المضى في موجب الاحرام لحق العبد فانه يتحل بغير الهدي  
كلما أتى العبد لواحرام بلاذن الزوج والمولى فان لهما أن يحللاه في الحال بلاذبح وبما قدرناه اندفع  
ما في الشربة لآلينة حيث زعم المناقاة بين ما مر من أنه لا يخرج عن الاحرام الابالاعمال وبين مسألة تحليل المولى  
أتمه بنحو قص ظفر أو جماع (قوله أو أربعة منه) أما لو تركه أقله ففقه صدقة كما يأتي (تنبيه) لم يصرحوا  
بحكم طواف القدوم لو شرع فيه وتركه أو أكثره والظاهر أنه كالصدور لوجوبه بالشروع وقد مناهما  
في باب الاحرام (قوله ولا يتحقق الترك الابالخرج من مكة) لانه مادام فيها لم يطالب به ما لم يرد السفر  
قال في الجبر وأشار بالترك الى أنه لو أتى بمناركة لا يلزمه شيء مطلقاً لانه ليس بموقت اه أي لبس له وقت يفوت  
بقوته وقد مناه عن النهز واللباب أنه لو نفر ولم يطف وجب عليه الرجوع ليطوف ما لم يجاوز الميقات فغير بين  
اراقه الدم والرجوع باحرام جديد بعمره ولا شيء عليه لتأخيره (قوله بلا عذر) قيد للترك والركوب قال  
في الفتح عن البدائع وهذا حكم ترك الواجب في هذا الباب اه أي انه ان تركه بلا عذر لزمه دم وان بعد  
فلا شيء عليه مطلقاً وقيل فيما ورد به النص فقط وهذا بخلاف ما لو ارتكب محظوراً كاللبس والطيب فانه  
يلزمه من وجبه ولو بعد تركه مناهة اول الباب ثم لو أعاد السعي ما شأ بعد ما حل وجامع لم يلزمه دم لان السعي  
غير مؤقت بل الشرط أن يأتي به بعد الطواف وقد وجد بحر (قوله أو الرمي كله) انما وجب بتركه كله دم  
واحد لان الجنس متحد كافي الحلق والترك انما يتحقق بغروب الشمس من آخر أيام الرمي وهو الرابع لانه لم يعرف  
قربة الا فيها وما دامت الايام باقية فالعادة ممكنة فيمها على التأليف ثم يتأخيرها يجب الدم عنده خلافاً لما  
يجز وبه علم أن الترك غير قيد لوجوب الدم بتأخير الرمي كله أو تأخير الرمي يوم الى ما يليه أو تأخيره الى الليل  
فلا شيء عليه كما مر تقريره في بحث الرمي (قوله أو في يوم واحد) ولو يوم انكر لانه نيك تام بحر (قوله  
أو الرمي الاول) داخل فيما قبله كما علمت لكنه نص عليه بغير الهداية لانه لو تركه بجرة العقبة في بقية الايام يلزمه  
صدقة لانها أقل الرمي فيها بخلاف اليوم الاول فانها كل رمية رحت فافهم (قوله أو أكثره) كاربعة  
حصبيات فما فوقها في يوم النحر أو إحدى عشرة فيما بعده وكذا لو أخر ذلك أو لم يتركه أقل من ذلك أو أخره  
فعليه لكل حصاة صدقة الا أن يبلغ دما فيقص ما شاء لباب (قوله أي أكثر من يوم) المفهوم من الهداية  
عود الضمير الى الرمي الاول وهو رمي العقبة في يوم النحر وهو المفهوم من عبارة المصنف أيضاً لكن ما ذكره  
الشارح أفود (قوله أو حلق في حل حج أو عمرة) أي يجب دم لو حلق للحج أو العمرة في الحل لتوقفه بالمكان  
وهذا عندما خلافاً للثاني (قوله في أيام النحر) متعلق بحلق بقيد كونه للحج ولذا قدمه على قوله أو عمرة  
فيتقيد حلق الحاج بالزمان أيضاً وخالف فيه محمد وخالف أبو يوسف فيه ما وهذا الخلاف في التضمن بالدم

بقي محرماً) ا بدافى حق النساء  
(حتى يطوف) فكما ما جامع لزمه  
دم اذا تعدد المجلس الآن يقتيد  
الرفض فتح (أو) ترك طواف  
الصدر أو أربعة منه) ولا يتحقق  
الترك الابالخرج من مكة (أو) ترك  
(السعي) أو أكثره أو ركب فيه  
بلا عذر (أو الوقوف بجميع)  
يعني من دلفة (أو الرمي) كله  
أو في يوم واحد أو الرمي الاول  
أو أكثره) أي أكثر من يوم  
(أو حلق في حل حج) في أيام النحر  
فلو بعدها

لا في التحلل فإنه يحل بالخلق في أي زمان أو مكان فتح وأما حق العمرة فلا يتوقت بالزمان أجماعاً هداية  
 وكلام الدرر يؤيد أن قوله في أيام التخرید للبحر والعمرة وعزاه إلى الزباني مع أنه لا ينسب في كلام الزباني  
 كما يعلم بمراجعته (قوله فندمان) دم للمكان ودم للزمان ط (قوله لا يختص بالخلق) أي لهما بالحرم  
 وللبحر في أيام النحر ط (قوله خرج) أي من الحرم (قوله ثم رجع من حل) أي قبل أن يخلق أو يقصر  
 في الحل (قوله وكذا الحاج الخ) فيه رد على صاحب الدرر وصدر الشريعة وابن كمال حيث أطلقا  
 وجوب الدم بخروجه قبل التحلل ثم رجوعه فان ذات الخروج من الحرم لا يلزم التحريم به شيء قال في الهداية  
 ومن اعترض فخرج من الحرم وقصر فعليه دم عندهما وقال أبو يوسف لا شيء عليه وإن لم يقصر حتى رجع وقصر  
 فلا شيء عليه في قولهم جميعاً لأنه أتى به في مكانه فلم يلزمه ضمانه اه قال في العناية ولو فعل الحاج ذلك لم يفسد  
 عنه دم التأخير عند أبي حنيفة اه فقد نص على أن الدم الذي يلزم الحاج انما هو تأخير الخلق عن أيام النحر  
 ويضد أنه اذا عاد بعد ما خرج من الحرم وحلق فيه في أيام النحر لا شيء عليه وهذا لا يتوقف فيه من له أدنى المام  
 بمسائل الفقه فليست له أفادة في الشرع بلالية (قوله أو قبل الخ) حاصله أن دواعي الجماع كالعمارة  
 والمباشرة الفاحشة والجماع في بادون الفرج والتقبيل والامس بشهوة موجبة للدم انزل أولاً قبل الوقوف  
 أو بعده ولا يفسد به شيء منها كما في الباب وشمل قوله قبل الوقوف أو بعده ثلاث صور ما اذا كان قبل الوقوف  
 والخلق أو بعده قبل الخلق أو بعد الوقوف والخلق قبل الطواف في الأولين حصل الفرق بين الدواعي والجماع  
 لمقتضى وهو أن الجماع في الأولى مفسد لتعلق فساد الحج بالجماع حقيقة قال في البحر وانما لم يفسد الحج  
 بالدواعي كما يفسد بها الصوم لأن فساد معلق بالجماع حقيقة بالنص والجماع معنى دونه فلم يخلق به وفي الثانية  
 موجب للبدنة لغلط الجنابة كما في البحر ولم يفسد لتعلقه بالوقوف ولا شيء من ذلك في الدواعي وأما المسألة  
 فاشترك الجماع ودواعيه في وجوب الشاة لعدم المقتضى للفرقة المذكورة لأن الجماع هنا ليس جنابة  
 غلظة لوجود أصل الأول بالخلق فلذا لم يجب به بدنة ودواعيه ملققة به في كثير من الأحكام فافهم (تنبيه)  
 أطلق في التقبيل والامس فم ما لو صدر في أجنبية أو زوجته أو أمته والظاهر أن الأمر كالأجنبية وإن توقف  
 فيه الجوى وأخرج بهما النظر إلى فرج امرأة شهوة فأمى فإنه لا شيء عليه كما لو تفكر ولو أطال النظر أو تكرر  
 وكذا الاحتمال لا يوجب شيئاً هندي ط (قوله في الاصح) لم أر من صرح بتجنيبه وكأنه أخذه  
 من النصريح بالاطلاق في المنسوط والهداية والكافي والبدائع وشرح المجمع وغيرها كما في الباب ورجعه  
 في البحر بأن الدواعي محرمة لا لاجل الاحرام مطلقاً فيجب الدم مطلقاً واشترط في الجامع الصغير الانزال وصححه  
 فاضحيان في شرحه (قوله وانزل) قيد للمسألين فإن لم ينزل فيه ما فلا شيء عليه ط (قوله أو آخر الحاج)  
 قد به لأن حلق المعتز لا يتقيد بالزمان وكذا اطرافه فلا يلزمه تأخيرهما شيء ط (قوله أو طواف الفرض)  
 أي كذا أو أكثر فلو أخر أقله يجب صدقة وأشار إلى أنه لو أخر طواف الصدر لا يجب شيء قهستاني (قوله  
 لتوقتهما) أي الخلق وطواف الفرض بها أي بأيام النحر عند الامام وهذاعله لوجوب الدم تأخيرهما قال  
 في الشرع بلالية وهذا اذا كان تأخير الطواف بلا عذر حتى لوحضت قبل أيام النحر واستترت بها حتى مضت  
 لا شيء عليها بالتأخير وإن حاضت في أنسائها وجب الدم بالتقريب فيما تقدم كذا في الجوهرية عن الوجهين وأفاد  
 شيئاً أنه لا تشريط لعدم وجوب الطواف عينا في أول وقته ففي الزامها بالدم وقد حاضت في الأثناء نظر اه  
 وتقدم مقامه في بحث الطواف (قوله أو تقدم نسكا على آخر) أي وقد فعله في أيام النحر لئلا يستغنى عنه  
 بقوله قبله أو آخر الخ شرع بلالية (قوله فيجب الخ) لما كان قوله أو تقدم الخ بياناً لوجوب الدم  
 بعكس الترتيب فزع عليه أن الترتيب واجب مع بيان ما يجب ترتيبه وما لا يجب فافهم (قوله اغيير المفرد)  
 أماهو فالذبح له مستحب كما مر (قوله لكن لا شيء على من طاف) أي مفرداً أو غيره شرح الباب  
 (قوله قبل الرمي والخلق) أي وكذا قبل الذبح بالأولى لأن الرمي مقدم على الذبح فإذا لم يجب ترتيب الطواف  
 على الرمي لا يجب على الذبح (قوله وقد تقدم) أي عند ذكر الواجبات (قوله كما لا شيء على المفرد الخ)  
 فيجب تقديم الرمي على الخلق للمفرد وغيره وتقدم الرمي على الذبح والذبح على الخلق لغير المفرد ولو طاف المفرد  
 وغيره قبل الرمي والخلق لا شيء عليه لبيان وكذا لو طاف قبل الذبح كما علمت والحاصل أن الطواف لا يجب

فندمان (أو عمرة) لا يختص  
 الخلق بالحرم (لا) دم (في معتد)  
 خرج (ثم رجع من حل) إلى  
 الحرم (ثم قصر) وكذا  
 الحاج ان رجع في أيام النحر والا  
 قدم للتأخير (أو قبل) عطف  
 على حلق (أو لمس بشهوة انزل  
 أولاً) في الاصح أو استغنى بكفه  
 أو جامع بهيمة وانزل (أو آخر)  
 الحاج (الخلق أو طواف الفرض  
 عن أيام النحر) لتوقتهما بها  
 (أو قدم نسكا على آخر) فيجب  
 في يوم النحر أربعة أشياء الرمي ثم  
 الذبح لغير المفرد ثم الخلق ثم الطواف  
 لكن لا شيء على من طاف قبل الرمي  
 والخلق ثم يكره لبيان وقد تقدم  
 كما لا شيء على المفرد الا اذا حلق قبل  
 الرمي لان ذبحه لا يجب (ويجب  
 دمان على فارن

ترتيبه على شيء من الثلاثة وانما يجب ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق لكن المفرد لا ذبح عليه فيجب عليه  
الترتيب بين الرمي والحلق فقط (قوله حلق قبل ذبحه) وكذا الحلق قبل الرمي بالاولى بحر وانما وضع  
المسألة في القارن لان المفرد لا يني عليه في ذلك لانه لا ذبح عليه فلا يتصور تأخير التسليم وتقديمه بالحلق قبله  
ابن كمال (قوله كما حزره المصنف) أي تبع الشيخ في البحر (قوله وبه) أي بما ذكر من أن المذهب  
أن أحد الدين للتأخير والآخر للقران الذي هو دم شكر فافهم (قوله ما توهمه بعضهم) أي صاحب  
الهداية حيث قال دم بالحلق في غير أوانه لان أوانه بعد الذبح ودم بتأخير الذبح عن الحلق اه وقد خطاه  
شراح الهداية من رجوه متناخفا لفته لما نص عليه في الجامع الصغير من أن أحد الدين للقران والآخر  
للتأخير ومنها أنه يلزم منه أن يجب عليه خسة دماء على قول من يقول أن أحرار العمرة لا يشئ بالوقوف لان  
جنايته على أحرار من التقديم والتأخير جنايتان ففيهما أربعة دماء ودم القران وأجاب في البحر عن الأقل  
بأن ما شئ عليه رواية أخرى غير رواية الجامع وان كان المذهب خلافه وعن الثاني بأن التضاعف على  
القارن انما يكون فيما إذا أدخل تقصا في أحرار عمرته والا فلا يجب الا دم واحد ولهذا إذا فاض القارن  
قبل الامام أو طاف للزيارة جنبا أو محظرا لا يلزمه الا دم واحد لانه لا تعلق للعمرة بالوقوف وطواف الزيارة  
وتمام الكلام عليه وعلى الجواب عن بقية ما أورد عليه مبسوط فيه وفيما علقناه عليه (قوله أقل من عضو)  
أي ولو أكثر كما مر ط وهذا اذا كان الطيب قليلا على ما مر من التوفيق (قوله في الخزانة الخ) أفاد في  
البحر ضعفه كما قدمناه أول الباب (قوله أو خلق شارب) لانه تبع للجنة ولا يبلغ ربعها والقول بوجوب  
الصدقة فيه هو المذهب الصحيح وقيل فيه حكومة عدل وقيل دم كما حذر في البحر (قوله أو أقل من ربع رأسه  
الخ) ظاهره كالكفر أن الواجب نصف صاع ولو كان شعرة واحدة لكن في الخاتمة ان تنف من رأسه أو انته  
أول حية شعرات فلكل شعرة كف من طعام وفي خزانة الاكمل في خصله نصف صاع فظهر أن في كلام المصنف  
اشتباها لانه لم يبين الصدقة ولم يفصاها بحر (قوله وقد استقر الخ) اشارة الى ما في عبارة المصنف من  
الا يهاكم كعبارة الدرر وصدرا الشريعة وابن كمال لان مفادها انه يجب فيما فوق الواحد الى الخمس نصف صاع  
قال في الشريعة الالهية وهو غلط لما في الكافي والهداية ونسروها من أنه لو قص أقل من خمسة فعليه بكل ظفر  
صدقة الا أن يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء ولو قص ستة عشر ظفرا من كل عضو أربعة يجب بكل ظفر طعام مسكين  
الا أن يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء اه (تنبيه) قال في الباب كل صدقة تجب في الطواف فهي لكل  
شوط نصف صاع أو في الرمي فلكل حصاة صدقة أو في قلم الاظفار فلكل ظفر أو في الصيد ونبات الحرم فعلى  
قدرا القيمة اه فيحفظ (قوله فينقص ما شاء) أي للاتباع في الأقل ما يجب في الأكثر قال في الباب  
وقيل ينقص نصف صاع اه ويأتي بيانه قريبا (قوله أو طاف للقدوم) وكذا كل طواف تطوع جبر  
لما دخله من النقص بترك الطهارة نهر (قوله أو إحدى الجمار الثلاث) أي التي بعد يوم النحر ط والمراد  
أن يترك أقل جاري يوم ثلاث من يوم النحر وعشرة مما بعده رحتي (قوله من سبع الصدر) أما لو ترك ثلاثة  
من سبع القدوم فلم يدكره وقد منا الكلام عليه (قوله ومن السعي) أي لو ترك ثلاثة منه أو أقل فعليه  
لكل شوط منه صدقة الا أن يبلغ دما فيخبرين الدم وتنقص الصدقة لبا (قوله فكما مر) أي ينقص ما شاء  
(قوله وأفاد الحدادي) أي في السراج وتقدم عن الباب التعيين عنه بقيل اشارة الى ضعفه لخالفته لما في  
عادة الكتب من اطلاق التنقيص عما شاء لكنه غير محترز لانه صادق بما لو شاء شيئا قليلا مثل كف من طعام  
في ترك ثلاث حصيات مثلا لو بلغ الواجب فيها قيمة دم مع أنه لو ترك حصاة واحدة يجب نصف صاع وقد التزم  
ذلك بعض شراح الباب وقال انه الظاهر من اطلاقهم وهو بعيد كما علت لانهم تنصوا عن قيمة الدم للاتباع  
في القليل ما يجب في الكثير فينبغي أن يكون ما في السراج يائنا لما أطلقوه بتعني انه ينقص ما شاء الى نصف صاع  
لا أكبر لما قلنا لكن ما في السراج يحمل وقد فسرناه مانقلا بعضهم عن البحر الزاخر اذا بلغ قيمة الصدقات دما  
ينقص منه نصف صاع ليبلغ قيمة المجموع أقل من ثمن الشاة وهكذا اذا نقص نصف صاع وكان ثمن الباقي  
مقدار ثمن الشاة ينقص الى أن يصير ثمن الصدقة الباقية أقل من ثمن الشاة حتى لو كان الواجب ابتداء نصف  
صاع فقط بأن قلم ظفرا واحدا وكان يبلغ دما ينقص منه ما شاء بحيث يصير ثمن الباقي أقل من ثمن الهدى اه

حلق قبل ذبحه) دم للتأخير ودم  
للقران على المذهب كما حزره  
المصنف قال وبه اندفع ما توهمه  
بعضهم من جعل الدين للعبادة  
(وان طيب) جوابه قوله الآتي  
تصدق (أقل من عضو أو ستر رأسه  
أوليس أقل من يوم) في الخزانة  
في الساعة نصف صاع وفيما دونها  
قبضة وظاهره ان الساعة  
فلكية (أو حلق) شارب (أو أقل  
من ربع رأسه) أول حية أو بعض  
رقبه (أو قص أقل من خمسة  
اظافيره أو خمسة) الى ستة عشر  
(متفرقة) من كل عضو أربعة  
وقد استقر أن لكل ظفر نصف  
صاع الا أن يبلغ دما فينقص  
ما شاء (أو طاف للقدوم أو للصدر  
محدنا أو ترك ثلاثة من سبع  
الصدر) ويجب لكل شوط منه  
ومن السعي نصف صاع (أو إحدى  
الجمار الثلاث) ويجب لكل  
حصاة صدقة الا أن يبلغ دما فكما  
مر وأفاد الحدادي أنه ينقص  
نصف صاع

(قوله أو حلق الخ) اعلم أن الحلال والمخلوق إما أن يكون محرماً أو حلالاً أو حلالاً محرماً أو حلالاً محرماً  
أو بالعكس ففي كل على الحلال صدقة الآن يكون حلالاً وعلى المخلوق دم الآن يكون حلالاً لانه لا يمكن  
في حلق المحرم رأس حلال يتصدق الحلال بما شاء وفي غيره الصدقة نصف صاع كما في الفتح والبحر وبه يعلم ما في  
قوله أو حلال ووقع في العناية فيما إذا كان الحلال حلالاً والمخلوق محرماً لأنه لا شيء على الحلال اتفاقاً فليست على  
(قوله فانه لا شيء عليه) أي على الفاعل أما المفعول فعليه الجزاء إذا كان محرماً بالباب وشرحه (قوله  
كالقطرة) أفاد أن التقيد بنصف الصاع من البر اتفاقاً فيجوز إخراج الصاع من الترتب أو الشعر ط عن  
التقيد الثاني قال بعض المحققين وأما المخلوط بالشعر فانه ينتظر فان كانت الغلبة للشعر فانه يجب عليه صاع  
وان كانت للقطعة فنصفه كذا في خزائن الأكل فان تساوى ما ينبغي وجوب الصاع احتياطاً وما ذكره  
في القطرة يجرى هنا اه (قوله بعد) قيد الثلاثة وليست الثلاثة قيداً فان جميع محظورات الاحرام اذا  
كان بعد رقيقه الخيارات الثلاثة كما في المحيط فهاستاني وأما ترك شيء من الواجبات بعد رقيقه لا شيء عليه على  
ما مر أول الباب عن الباب وفيه ومن الأعذار المحي والبرد والجرح والقرح والصداع والشقيقة والقمل  
ولا يشترط دوام العلة ولا أدائها إلى التلف بل وجودها مع تعب ومشقة يبيح ذلك وأما الخطأ والسيان والالغاء  
والإكراه والنوم وعدم القدرة على الكفارة فليست بأعذار في حق التحريم ولو ارتكب المحظور بغير عذر  
فواجبه الدم عينا أو الصدقة فلا يجوز عن الدم طعام ولا صيام ولا عن الصدقة صيام فان تعذر عليه ذلك بغير  
في ذمته اه وما في الظاهرية من انه ان عجز عن الدم صام ثلاثة أيام ضعيف كما في البحر وفيه ومن الأعذار  
خوف الهلاك ولعل المراد بالخوف الطلق لا مجرد الوهم فيجوز التغطية والبهتان غلب على ظنه لكن بشرط أن  
لا يتعدى موضع الضرورة فيغنى رأسه بالقلسوة فقط ان اندفعت الضرورة بها وحينئذ فلف العمامة عليها  
موجب للدم أو الصدقة اه قلت يعني اذا كانت نازلة عن الرأس بحيث تغطي رعا بما يحرم تغطيته والا  
فقد منع الفتح وغيره التصريح بخلافه وانه مثل ما لو اضطر بلبس جلبين نسم يا ثم بخلاف ما لو لبس جلبين  
وقلسوة فان فيه كفارتين (قوله ان شاء ذبح الخ) هذا فيما يجب فيه الدم أما ما يجب فيه الصدقة ان شاء نصديق  
بما وجب عليه من نصف صاع أو أقل على مسكين أو صام يوماً كما في الباب (قوله ذبح) أفاد انه يخرج عن  
العهد بمجرد الذبح فلو ذلك أو سرق لا يجب غيره بخلاف ما لو سرق ودوسى وانما لا يأكل منه رعاية لجهة التصديق  
وتعامه في البحر (قوله في الحرم) فلو ذبح في غيره لم يجز الآن يتصدق بالدم على ستة مساكين على كل واحد  
منهم قدر رقيقه نصف صاع حنطة فيخز به بدلاً عن الاطعام بحر (قوله أو تصدق) أفاد انه لا بد من التملك عند  
محمد ورجحه في البحر تبع الفتح فلا تنكح الاباحه خلافاً لابي يوسف واختلف النقل عن الامام (قوله بثلاثة  
أصوع طعام) باضافة أصوع وهو بفتح الهمزة وضم الصاد وسكون الواو وبسكون الصاد وضم الواو اجمع  
صاع شرح النقاية للقاري والطعام البر بطريق الغلبة فهاستاني (قوله على ستة مساكين) كل واحد  
نصف صاع حتى لو تصدق بها على ثلاثة أو سبعة فظاهر كلامهم انه لا يجوز لان العدد منصوص عليه وعلى قول  
من اكتفى بالاباحه ينبغي انه لو غدى مسكيناً واحداً وعشاد ستة أيام أن يجوز أخذ من مسألة الكفار ان  
نهر تبع البحر (قوله ان شاء) أي في غير الحرم أو فيه ولو على غير أحله لا يطلق النص بخلاف الذبح  
والتصدق على فقراء مكة أفضل بحر وكذا الصوم لا يتقيد بالحرم فيصومه ان شاء كما أشار إليه في البحر  
وصرح به في الشربلية عن الجوهرية وغيرها (قوله ووطؤه) أي بالباح قدر الحشفة وان لم ينزل ولو بمائل  
لا يمنع وجود الحرارة واللذة وسواء كان في امرأة واحدة أو امرأة واحدة أو امرأة واحدة أو امرأة واحدة ولا يتعدى الدم  
الابتعاد المجلس اذا لم ينو بالثاني رفض الاحرام كما مر بيانه أفاده في البحر (قوله في احدى السيلين) السيل  
يذكر ويؤث أي القبل والدير قال في النهر ثم هبذا في الدير أصح الروايتين وهو قوائمها (قوله من  
أدى) فلا يفسد بوطئ البهجة مطلقاً لقصوره بحر أي سواء أنزل أولاً وقد ألحقوا التي لا تستهين بالبهجة  
كما مر في الصوم فيقتضى عدم الفساد بوطئ الميتة والصغيرة التي لا تستهين رمي وبخوه في شرح الباب  
(قوله ولوناسيا) نيل التعميم العبد لكن يلزمه الهدى وقضاء الحج بعد العتق سوى حجة الاسلام وكل ما يجب  
فيه المال يؤخذ به بعد عتقه بخلاف ما فيه الصوم فانه يؤخذ به للمال ولا يجوز اطعام المولى عنه الا في

(أو حلق رأس) محرم أو حلال  
(غيره) أو رقيقته أو قلم ظفره بخلاف  
ما لو طيب عضو غيره أو ألبسه مخففاً  
فانه لا شيء عليه اجماعاً ظهيرية  
(تصدق بنصف صاع من بر)  
كالقطرة (وان طيب أو حلق)  
أو لبس (بعد) خير ان شاء (ذبح)  
في الحرم (أو تصدق بثلاثة أصوع  
طعام على ستة مساكين) ابن شاء  
(أو صام ثلاثة أيام) ولو متفرقة  
(ووطؤه في احدى السيلين)  
من أدى (ولوناسيا)

الاحصار فان المولى يبعث عنه ليجل خوف اذا اعتق فعليه جنة وعرة بحر (قوله أو مكرها) ولا رجوع له على  
 المكره كذا كره الاستيعاب وحكى في الفتح خلافا في رجوع المراءى له اذا اكرهها الزوج ولم أرقولا في رجوعها  
 بمؤنة جهها بحر (قوله أو وصيا) يؤيده أن المفيد للصلاة والصوم لا فرق فيه بين المكلف وغيره فكذلك  
 الحج وما في الفتح من أنه لا يفسد جهه ضعيف بحر ونهر (قوله لكن لادم ولا قضاء عليه) أى على المبي  
 أو المنجورين واقره النخبر لمكان أو وكذا الامتنى عليهم ما في احرامهما لعدم تكليفهما شرح الباب (قوله قبل  
 وقوف فرض) بالاضافة للبيان أى وقوف أو فرض أو بدونهما مع السوئين فيهما على الوصفية أى وقوف  
 مفروض والمراد بالقضية الركنية فشمس حج النفل وخرج وقوف المزدلفة اذا جامع قبله فانه لا يفسد الحج  
~~يكن فيه بدنة~~ (قوله يفسد جهه) أى ينقضه نقضا بافحشا ولم يطله كافي المنجرات قهستاني قال  
 صاحب الباب بعد نقله عنه وهو قيد حسن يزيل بعض الاشكالات قال القارى قلت من جعله الممتنى  
 في الافعال لكن في عدم الابطال أيضا نوع اشكال وهو القضاء الا انه يمكن دفعه بانه ليؤدى على وجه الكمال  
 اه أقول حاصله انه ليس المراد بالفساد هنا البطلان بمعنى عدم وجود حقيقة الفعل الشرعية كالصلاة بلا  
 طهارة بل المراد به الخلل الفاحش الموجب لعدم الاعتداد بفعله ولوجوب القضاء يخرج عن العهدة فالحقيقة  
 الشرعية موجودة ناقصة نقصا بانا أخرجه عن الاجزاء ولهذا اصرح في الفتح عن المبسوط بانه بافساد الاحرام  
 لم يصر خارجا عنه قبل الاعمال اه ولو كان باطلا من كل وجه لكان خارجا عنه ولما كان يلزمه موجب  
 ما يرتكبه بعد ذلك من الخفورات. وذكر في الباب وغيره انه لو أهل بجمعة أخرى ينوى قضاءها قبل أداءها في  
 هي ونيتة لغو لا تصح ما لم يفرغ من الفاسدة وبهذا اظهر أن قول بعض معاصري صاحب البحر أن الحج اذا  
 فسد لم يفسد الاحرام معناه لم يطل بالمعنى الذي ذكرنا فلا يرد ما أوردته عليه من تصريحهم بفساده ثم ان  
 هذا لا ينفيد الفرق بين افساد البطلان في الحج بخلاف سائر العبادات فهو مستثنى من قولهم لا فرق بينهما  
 في العبادات بخلاف المعاملات ويؤيده انه صرح في الباب في فصل محرمات الاحرام بان فساد الجماع قبل  
 الوقوف ومبطل الرتبة والله تعالى أعلم (قوله وكذا لو استدخلت ذكرا) والفرق بينهما ما اذا وطئ بهيمة  
 بحيث لا يفسد جهه أن ادعى الشهوة في التمسك أتم فلم تكن في جانبهن قاصرة بخلاف الرجل اذا جامع بهيمة ط  
 (قوله أو ذكرا مقطوعا) ولولغير آدمى ط (قوله ويمضي الخ) لان العمل من الاحرام لا يكون الا بإداء  
 الافعال أو الإحصار ولا وجود لاحدهما وانما واجب المضي فيه مع فساد ما أنه مشروع بأصله دون وصفه  
 ولم يسقط الواجب به لنقصانه نهر (قوله بكانزه) أى فيفعل جميع ما يفعله في الحج الصحيح ويجتنب ما يجتنب  
 فيه وان ارتكب محظورا فعليه ما على الصحيح لباب (قوله ويذبح) ويقوم سبع البدنة مقام الشاة كما صرح به  
 في غاية البيان بحر قلت وهذا صريح بخلاف ما ذكره قبل هذا كما قد سناه أول الباب (قوله ويقضى)  
 أى على الفور كما يشهد بعض المحشين عن البحر العميق وقال النخبر الرملى ويقضى أى من قابل لوجوب المضي  
 فلا يقضى الا من قابل وسيأتى في مجاوزة الوقت بغير احرام انه لو عاد ثم أحرم بجمعة أو حجة ثم أفسد تلك العمرة  
 أو الحجة ويقضى الحج في عامه يسقط عنه الدم فهو صريح في جواز القضاء من عامه لتدارك ما فاته فليأتل اه  
 (قوله ولو نفلا) لوجوبه بالشروع (قوله هل يجب قضاؤه) أى قضاء القضاء الذى أفسده حتى يقضى  
 حجتين الأولى والثانية (قوله لم أراه الخ) البحث لصاحب التره حيث قال فيه لماسئل عن ذلك لم أراه المسألة  
 وقياس كونه انما شرع فيه مستقيلا ملازما أن المراد بالقضاء معناه اللغوى والمراد الاعادة كما هو الظاهر اه  
 ويوافقه قول القهستاني الاول أن يقول وأعاد لأن جميع العمى وقته اه وإذا قال ابن الهمام في التحرير  
 ان تسميته قضاء مجاز قال شارح لانه في وقته وهو العمر فهو أداء على قول مشايخنا اه أى وحديث كان  
 البانى أداء لم يكن حجا آخر أفسده لانه لم يشرع فيه ملازم نفسه حجا آخر بل شرع فيه مبيضا لما عليه في نفس  
 الامر وائس هو ظنا حتى رد أن الظان يلزمه القضاء كما مر أول فصل الاحرام كالا يحنى وحينئذ فلا يلزمه قضاء  
 حج آخر وانما يلزمه أدائه ثانيا لان الواجب عليه حج كامل حتى يسقط به الواجب فكل ما أفسده لا يلزمه سوى  
 الواجب عليه أولا كالمشروع في صلاته فرض فأفسدها وقدره العلامة الشيخ اسماعيل النابلسي هذه  
 المسألة منقولة نقلا وظن المتنبى لوفائه الحج ثم خرج من قابل يريد قضاء تلك الحجة فأفسد جهه لم يكن عليه القضاء

أو مكرها أو نائمة أو وصيا أو مجنونا  
 ذكره الحدادى لكن لادم  
 ولا قضاء عليه (قبل وقوف فرض  
 يفسد جهه) وكذا لو استدخلت  
 ذكرا مقطوعا أو ذكرا مقطوعا فسد  
 جهها اجماعا (ويمضي) ويجوز  
 في فاسده بكانزه (ويذبح  
 ويقضى) ولو نفلا ولو أفسد  
 القضاء هل يجب قضاؤه لم أراه  
 والذي يظهر أن المراد بالقضاء  
 الاعادة



حجة واحدة كالوأنفسد فناء صوم رمضان اه (تنبيه) تقدم في كتاب الصلاة أن الاعادة فعل مثل الواجب في وقته مثل غلغل غير الفساد وخنا الخلل هو الفساد فلا يكون اعادة لكن مرادهم هنالك بالفساد البطلان بناء على عدم الفرق بينهما في العبادات وقد علمت أنفس الفرق بينهما في الحج فصدق عليه التعريف المذكور على انفاة منا هنالك عن الميزان تعريفا بالاثبات مثل الفعل الاول على صفة الكمال فافهم (قوله ولم ينفردا) أي الرجل والمرأة في القضاء بعد ما أنفسد أحدهما بالجماع أي بأن يأخذ كل منهما طريقا غير طريق الآخر بحيث لا يرى أحدهما صاحبه نهر (قوله بل ندبان خاف الوقاع) كذا في البحر عن المحيط وغيره ومثله في الباب وكذا في التمهاتني عن الاختيار وقد راجعت الاختيار فقرأت كذا فافهم قال في شرح الباب وأما ما في الجامع الصغير وليست الفرقة بشيء أي بأمر ضروري وقال قاضي خان يعني ليس بواجب وقال زفر ومالك والشافعي يجب اقترانهما أو ما وقت الافتراق فعندنا وزفر إذا أحرمنا وعند مالك إذا أخرجا من البيت وعند الشافعي إذا انتهيا إلى مكان الجماع (قوله بعد وقوفه) أي قبل الحلق والطواف (قوله ويجب بدنه) شمل ما إذا جامع مرة أو مرارا ان اتحد الجماس فإن اختلف فبدنه للأول وشاة للثاني بجر وشمل العاصد والناسي كما صرح به في المتون والباب خلافا لما في السراج من ان الناسي عليه شاة قال في شرح الباب وهو خلاف ما في المناهيز من الروايات من عدم الفرق بينهما في سائر الجنائيات وصرح بخصوص المسألة في الجانية (قوله قبل الطواف) أي طواف الزيارة كله أو أكثره كما في النهر (قوله نطفة الجانية) أي لوجود الحمل الاول بالحلق في حق غير النساء وما ذكره من التفصيل هو ما عليه المتون ومثني في المسبوط والبدائع والاسي جاني على وجوب البدنة قبل الحلق وبعده وفي الفتح أنه لا وجه لاطلاق ظاهر الرواية وجوبها بعد الوقوف بالتفصيل وناقشه في البحر والنهر وأما للجامع بعد طواف الزيارة كله أو أكثره قبل الحلق فعليه شاة لباب قال شارحه القاري كذا في البحر الزاخر وغيره ولعل وجهه ان تعظيم الجانية إنما كان مراعاة هذا الركن وكان مقتضاه أن يستمر هذا الحكم ولو بعد الحلق قبل الطواف الا أنه سويح فيه لصورة التحلل ولو كان متوقفا على أداء الطواف بالنسبة إلى الجماع اه وظاهره ان وجوب الشاة في هذه المسألة لا نزاع فيه لاحد خلافا لما في شرح النقاية للقساري حيث جعلها محل الخلاف المذكور قبله نعم استشكلها في الفتح بأن الطواف قبل الحلق لم يحل به من شيء فكان ينبغي وجوب البدنة ويعلم جوابه من التوجيه المذكور عن شرح الباب هذا ولم يذكر حكم جماع القمار قال في النهر فان جامع قبل الوقوف وطواف العمرة فسد حجه وعمرته ولم يمه ذمان وسقط عنه دم القران وان بعدهما قبل الحلق لزمه بدنة للحج وشاة للعمرة واختلف فيما بعده اه وتوضيحه في البحر (قوله ووطؤه في عمرته) شمل عمرة المتعة ط (قوله وذبح) أي شاة بجر (قوله ووطؤه بعد أربعة ذبح ولم يفسد) المناسب أن يقول لم يفسد وذبح ليصح الاخبار عن المبتدأ بالتكليف إلى تقدير العائد قال في البحر وشمل كلامه ما إذا طاف الباقي وسعى أو لا ~~كن~~ بشرط كونه قبل الحلق وتركه لعم له لانه بالحلق يخرج عن احرامها بالكلية بخلاف احرام الحج ولما بين المصنف حكم المفرد بالحج والمفرد بالعمرة علم منه حكم القران والمتنع اه (قوله أي حيوانا بر بالبحر) زاد غيره في التعريف تمتعا بجناحه أو قوائمه احتراز عن الحية والعقرب وسائر الهوام والبري ما يكون نواله في البر ولا عبرة بالماثوي أي المكان واحترزه عن البحري وهو ما يكون نواله في الماء ولو كان مثواه في البر لأن النوال أصل والكنينة بعده عارض فكلب الماء والضفدع المائي كما قيده في الفتح قال ومثله السرطان والتساح والسحفاة بجري يحل اصطياده للحريم بنص الآية وعمومها متناول لغير الماء كقول منه وهو الصحيح خلافا لما في مناسن الكرماني من تخصيصه بالسحك خاصة أما البري فحرام مطلقا ولو غير ما كقول كائن خير كما في البحر عن المحيط الا ما يستثنى بعد من الذئب والغراب والحدأة والسبع الصائل وأما باقي الفواسق فليست بصيد قال في الباب وأما طيور البحر فلا يحل اصطيادها لان نوالها في البر وعزاه شارحه إلى البدائع والمحيط فما قاله في البحر من أن نوالها في الماء سبق قلم والآن في ما مر من اعتبار النوال فافهم ودخل في المتوحش باصل خلقته نحو النطي المستأنس وان كانت ذكاته بالذبح ونخرج البعير والشاة إذا استوحشا وان كانت ذكاته ما بالعتزلان المنظور إليه في الصدية أصل الخلقة وفي الذكاة الامكان وعدمه بجر ونخرج الكلب ولو وحشا لانه أهلي في الاصل وكذا السنور الأهلي أما البري ففسده روايتان

(ولم ينفردا) وجوبا بل ندبا  
ان خاف الوقاع (و) ووطؤه  
(بعد وقوفه لم يفسد حجه ويجب بدنه)  
(وبعد الحلق) قبل الطواف  
(شاة) نطفة الجانية (و) ووطؤه  
(في عمرته قبل طوافه أربعة)  
مفسدها ما قضى وذبح وقضى  
وجوبا (و) ووطؤه (بعد أربعة)  
ذبح ولم يفسد خلافا للشافعي  
(فان قتل بحرم صيدا) أي  
حيوانا بر يا متوحشا بأصل  
خلقته

عن الامام فتح وجرم في البحر بانه كالكلب (تنبيه) قال في شرح اللباب والظاهر أن ماء البحر لو وجد في أرض الحرم يصل صيده أيضا للعموم الآية وحديث هو الطهور مأثوره والجل ميتته وقد صرح به الشافعية حيث قالوا لا فرق بين أن يسكن البحر في الحل أو الحرم اه وفيه وقد يوجد من الحيوانات ما تكون في بعض البلاد وحشية الخلقة وفي بعضها مستأنسة كالجوامس فانه في بلاد السودان مستوحش ولا يعرف منه مستأنس عندهم اه ولم يبين حكمه وظاهره ان الحرم منهم في بلاده يحرم عليه صيده مادام فيها والله تعالى أعلم (قوله اودل عليه قاتله) أراد بالدلالة الاعانة على قتله سواء كانت دالة حقيقة بالاعلام مكانه وهو غائب أولا بحر فدخل فيه الاشارة كما يشير اليه كلام الشارح وهي ما يكون بالحضرة وفيرها في الفتح بأنها تحصل الدلالة بغير اللسان اه ومقتضاه أن الدلالة أعم لحصولها باللسان وغيره وذكر الشيخ اسماعيل عن البرخندى مانعه ولا يخفى ان ذكر الدلالة يعني عن الاشارة وقد تنحصر الاشارة بالحضرة والدلالة بالغيبة اه فكان ينبغي أن يزيد المصنف أو اعانه عليه أو أمره بقتله لجذب أبي قبيدة في الصحبين هل منكم أحد أمره أو اشار اليه وفي رواية مسلم هل اثيرتم أو اعنتم قالوا لا قال فكلوا وقرول البحران المراد بالدلالة الاعانة لا يشمل الامر اذا اعانه فيه ما لم تكن معه دالة على ما يأتي في قريبه يشمل ما لو دخل الصيد مكانه فادله على طريقه أو على بابه وما لو دله على أن يرميه أو يتركه أو اعانه على المعتمد اذا كان مع القاتل سلاح غير حاد على ما عليه أكثر المشايخ (تنبيه) قيد الدال بالحجرم بإرجاع الغير اليه واطلاق في القاتل لأن الدال الجلال لا يثنى عليه إلا الاثم على ما في المشايخ من الكتب وقيل عليه نصف القيمة شرح اللباب ولا يشترط كون المدلول محرما فلو دل بحرم حلالا في الحل فقتله فعلى الدال الجزاء دون المدلول لباب (قوله مجد قاتله) هذه الشروط لوجوب الجزاء على الدال الحرم أما الاثم فتحقق مطلقا كما في البحر زاد في النهر وليس معنى التصديق أن يقول له صدقت بل أن لا يكذبه حتى لو أخبر بحرم بصدقه لم يره حتى أخبر بحرم آخر فلم يصدق الا قول ولم يكذبه ثم طلب الصيد فقتله كان على كل واحد منهما الجزاء ولو كذب الاقول لم يكن عليه (قوله غير عالم) حتى لو دله والمدلول يعلم به أي برؤية أو غيرها لا شيء على الدال ليكون دلالة تحصل الجاصل فكانت كدلالة لباب وشرحه وعلمه فشكل ما في المحيط عن المتن في لوقال خذوا أحد هذين وهو ربهما فقتلوهما فعلى الدال جزاء واحد والآخران أن وأجاب في البحر بأن الامر بالإخذ ليس من قبيل الدلالة فيوجب الجزاء مطلقا قال ويدل عليه ما في الفتح وغيره لو أمر الحرم غيره بأخذ صيد فامر المأمور آخر فالجزاء على الأمر الثاني لأنه لم يمثل الأمر الاقول لأنه لم يأمر بالامر بخلاف ما لو دل الاقول على الصيد وأمره فأمر الثاني بالتالي بالقتل حيث يجب الجزاء على الثلاثة فقد فرقوا بين الامر الجزاء والامر مع الدلالة اه والاصل ان عدم العلم شرط للدلالة لا للامر بل هو موجب للجزاء مطلقا بشرط الاثبات (قوله واتصل القتل بالدلالة) أي تحصل بسببها شرح اللباب (قوله والدال والمشير) الاولى أو المشير بالولان الحكم ثابت لاحدهما وليصح قوله بعد باق واحترز بذلك عما اذا انحلت الدال أو المشير فقتله المدلول لا يثنى عليه ويأثم هندية ط (قوله قبل أن ينقلب عن مكانه) فلو انقلب عن مكانه ثم أخذه بعد ذلك فقتله فلا شيء على الدال هندية ط (قوله بدء أو عودا) أي لا فرق في لزوم الجزاء بين قتل أول صيده وبين ما بعده وقال ابن عباس لاجزاء على العائد وبه قال داود وشرحه ولا يمكن يقال لو اذهب فينتقم الله منك معراج (قوله سهوا أو عودا) وكذا ما يشير اولو غير معتبة كاتم انقلب على صيده أو متسببا اذا كان متعتبا كما اذا نصب شبكة أو حفرة له حفرة بخلاف ما لو نصب فسطاطا لنفسه فتعلق به صيد أو حفرة حفرة لئلا أو لحية وان مباح القتل كذنب فخطب فيها صيد أو أرسل كلبه الى حيوان مباح فاخذ ما يحرم أو الى صيد في الحل وهو حلال فجاوز الى الحرم حيث لا يلزمه شيء لعدم التعدي ونحوه في النهر والبحر (قوله أو عودا) ويلزمه قيمتان قيمة لما لكره جزاؤه حقا لله تعالى يجر عن المحيط ولو كان معالما في أي حكمه (قوله فعله جزاؤه) وتعتد بتعدا المقتول الا اذا قصد به التحلل ورفض اجره كما صرح به في الاصل بحر وقلنا من الدال (قوله ولو سهوا) اسم لكل محتط منتهب جازح قاتل عادية وأراد به كل حيوان لا يؤكل لحمه مما ليس من الفواشي السبعة والخمسة سوا كان سهوا أو لا ولو خنزير أو قرود أو فيلة كما في الجمع بحر ويدخل فيه سباع الطير كالبازي والصقور وقد تغير الصائل لما ساقى أنه لو صال لا يثنى بقتله (قوله أو مستأنسا) عطف على سباعا

(اودل عليه قاتله) مصدق قاتله  
غير عالم واتصل القتل بالدلالة  
أو الاشارة والدال والمشير باق  
على اجره وأخذه قبيل أن  
ينقلب عن مكانه (بدء أو عودا)  
سهوا أو عودا) مباحا أو مملوكا  
(فعله جزاؤه ولو سهوا غير صائل  
أو مستأنسا أو حيا)

أى ولو طيماست أنالان استثناسه عارض والعبرة للأصل كما مر (قوله ولو مسرولا) صرح به بخلاف  
 مالك فيه فإنه يقول لأجزاء فيه لأنه ألوف لا يطير بجناحيه كالبلط (قوله كما يلزمه) أى المخطئ إلى  
 الأكل (قوله ويقدم الميتة على الصيد) أى فى قول أبى حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والحسن يذبح السبد  
 والقنوى على الأول كما فى الشربلية ح قات وربحه فى البحر أيضا بأن فى أكل الصيد ارتكاب حرمين  
 الأكل والقتل وفى أكل الميتة ارتكاب حرمة الأكل فقط اه والخلاف فى الأولوية كما هو ظاهر قول الجرجسي  
 الخانيه فالميتة أولى اه والمراتب بالحرمة والحرمتين ما هو فى الأصل قبل الاضرار اذا لحرمة بعده (قوله  
 والصيد على مال الغير) ترجيحاً لحق العبد لا تقتضاه زيلعى (نبيه) فى الجرجسي الخانيه وعن بعض أصحابنا  
 من وجد طعام الغير لا تباح له الميتة وهكذا عن ابن سماعة وبشر أن القصب أول من الميتة به أخذ الطحاوى  
 وقال الكرخى دوا بالخيار (قوله ولحم الانسان) أى لكرامته ولأن الصيد يحل فى غير الحرم أو فى غير حرم  
 الاحرام والادنى لا يحل بحال ح (قوله قبل والخنزير) بالجر عطف على الانسان وعبرة الجرجسي الخانيه  
 وعن محمد الصيد أولى من لحم الخنزير اه وأفاد الشارح ضعفها لكن ان كان المراد بالخنزير الميت وهو الظاهر  
 فوجه الضعف ظاهر لانه كباقي الميتة فيه ارتكاب حرمة الأكل فقط والا فلا لانه صيد أيضا فاصطاد غيره أولى  
 لأن فى كل ارتكاب حرمين لكن حرمة أشد هذا ما ظهر لى وفى الجرجسي الخانيه والكلب أولى من الصيد لأن  
 فى الصيد ارتكاب المخطورين (قوله ولو الميت نباح) غير منصوص فى المذهب بل قتله فى الحرم عن  
 الشافعية (قوله الصيد المذبح أولى) أى ما ذبحه محرم آخر أو ذبحه ذو قبل الاضرار لأن فى أكله  
 ارتكاب مخطور واحد بخلاف اصطاد غيره للأكل (قوله ويغرم أيضا الخ) أى يغرم الذابح قيمة ما أكله  
 زيادة على الجزء لو كان الأكل بعد أداء الجزء أما قبله فدخل ما أكل فى ضمان الصيد فلا يجب له شئ بانفراد  
 ولا فرق بين أكله وطعام كلابه وقال لا يغرم بأكله شئ ونماه فى النهر قال فى الباب ولو أكل كل منه غير الذابح  
 فلا شئ عليه ولو أكل الخلال مما ذبحه فى الحرم بعد الضمان لا شئ عليه للأكل (قوله والجزء هو ما قومه  
 عدلان) أى ما جعله العدلان قيمة للصيد بمصدرية أو ما قومه به على انهم موصولة والأول أولى فافهم ويقوم  
 بصفته الخلقية على الراجح كالألحاح والحسن والتصويت لا ما كانت بصنع العبادات لا فى تضمين قيمته لما لك فيقوم  
 بها أيضا الا اذا كانت للهو كقنطرة الديك ونطخ الكبد فلا تعتبر كما فى الجارية المغنبة والمراد بالعدل من له معرفة  
 وبصيرة بقيمة الصيد لا العدل فى باب الشهادة يجر ملخصا واطلق فى كون الجزء هو القيمة تشمل الصيد الذى  
 له مثل وغيره وهو قولهما وخصه محمد بما لا مثل له فوجب فيه المثل مثله فى شئوا الظبي شاة والنعام بدنة وفى  
 حمار الوحش بقرة وتوجبه كل فى المطولات (قوله وقيل الواحد ولو القاتل يكفى) الاولى اسقاط قوله ولو  
 القاتل لانه بحث من صاحب البحر وقال بعده لكنه يتوقف على نقل ولم آره اه على أن صاحب الباب صرح  
 بخلافه حيث قال ويشترط للتقويم عدلان غير الجاني وقيل الواحد يكفى اه وعكس فى الهداية حيث اكنى  
 بالواحد وعبر عن المثنى بقيل ميلا الى أن العدد فى الآية للأولوية وتبعه فى التبيين للزيلعى والسراج والجوهرة  
 والكافى وهو ظاهر العناية أيضا فافهم وما شئى عليه المصنف والباب استظهره فى القنح وقال فى المعراج عن  
 المسبوط على طريقة القياس يكفى الواحد للتقويم كما فى حقوق العباد وان كان المثنى أحوط لكن تعتبر  
 حكومة المثنى بالنص اه ومثله فى غاية البيان ومقتضاه اختيار المثنى وعزافى البحر والنهر تصحجه الى شرح  
 الدرر وكنهه من جهة اقتضاه عليه متناوبه اندفع اعتراض الشربلية على ما بان له لم يصرح فى الدرر  
 بتصحيحه والمراد بالدرر لم يلا خسرو ومثله فى درر البحار للقنوى ومضى فى شرحها غير الذاكر على الاكتفاء  
 بواحد (قوله فى مقتله) أى موضع قتله قال فى المحيط وعلى رواية الأصل اعتبر مع المكان الزمان فى اعتبار  
 القيمة وهو الأصح نهر (قوله فالتوزيع الخ) أى أن المتعبر هو مكانه ان كان يباع فيه الصيد والا فالمتعبر  
 هو أقرب مكان يباع فيه لان العدلين يجزان فى تقويمه مطلقا (قوله فى سبع) أى غير صائل كما مر أما  
 الصائل فلا شئ فى قتله كما صيأتى (قوله أى حيوان لا يؤكل) تفسير مرادوا فالسبع أنص كما علمت من  
 تفسيره الذى قدمناه ولا بد من زيادة وليس من الفواشق السبعة والحشرات كما مر (قوله على قيمة شاة)  
 المراد بها شاة أدنى ما يجزى فى الهدى والاختية وهو الجذع من الضأن يجر (قوله أكبر منها) الاولى

ولو (مسرولا) بفتح الواو ما فى رجله  
 ريش السراويل (او هو  
 مخطئ الى اكله) كما يلزمه  
 القصاص لو قتل انسانا واكل  
 لحمه ويقدم الميتة على الصيد  
 والصيد على مال الغير ولحم  
 الانسان قبل والخنزير ولو الميت  
 نباح لم يحل بحال كالأكل كل طعام  
 مخطئ آخر وفى البرازية الصيد  
 المذبح أولى اتفاقا فاشياء ويغرم  
 أيضا ما أكله لو بعد الجزء (و  
 الجزء هو ما قومه عدلان) وقيل  
 الواحد ولو لقاتل يكفى (فى مقتله  
 أو فى أقرب مكان منه) ان لم يكن  
 فى مقتله قيمة فالتوزيع للتخيير  
 (و الجزء فى سبع) أى حيوان  
 لا يؤكل ولو خنزيرا أو فحلا لا يزداد  
 على قيمة شاة وان كان السبع  
 أكبر منها

أكثر قيمة منها لأن ما ذكره انما يناسب قول محمد باعتبار المثل صورة (قوله ليس الاباراقة الدم) أى دون  
 اللحم لأنه غير مأكول أو أماناً كقول اللحم ففيه فساد اللحم أيضاً فيجب قيمته بالغة ما بلغت. نهر عن الخلية  
 (قوله وكذا) أى كما أنه لا يراد على قيمة الشاة وإن كان السبع أكثر قيمة منها فكذلك لو كان معلماً بالضم ما زاد  
 بالتعليم لحق الله تعالى أمالو كان معلماً كافضين قيمة ثانية لما لكه معلماً وقيد التعليم لأنه يضمن لحق الله تعالى  
 أيضاً زيادة الوصف الخلق كالسحر والملاحة كفى الجامة المطوقة كما مر (قوله ثم له أى للقاتل الخ) وقيل  
 الخيار للعدلين وله أن يجمع بين الثلاثة في جزاء صيد واحد بأن بلغت قيمته هدايا متعددة فذبح هدايا وأطعم عن  
 هدى وصام عن آخر وكذا لو بلغت هدين أن شاء ذبحهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما وأدى  
 بالآخر أى الكفار أن شاء أو جمع بين الثلاثة ولو بلغت قيمته بدنة أن شاء اشتراها واشترى سبع شياه  
 والأول أفضل وإن فضل شيء من القيمة أن شاء اشتري به هدايا آخران بلغه أو صرفه إلى الطعام أو صام وتغامه  
 في الباب وشرحه (قوله ويذبحه بمكة) أى بالحرم والمراد من الكعبة في الآية الحرم كما قال المفسرون نهر  
 فلو ذبحه في الحل لا يجوز به عن الهدى بل عن الطعام فيشترط فيه ما يشترط في الطعام وأقاديما نهر أن المراد  
 التقرب بالآبارقة فلو سرق بعده أجزاءه لا تصدق به حيا ولو أكله بعد ذبحه غرمه ويجوز التصديق بكل لجه أو بما  
 غرمه من قيمة أكله على مسكين واحد بجر (قوله ولو ذبحا) تقدم في المصنف أن الملقى به قول الثاني  
 أنه لا يصح دفع الواجبات إليه (قوله نصف صاع) حال أو مقول لفعل محذوف أى وأعطى لأن تصدق  
 لا يعتد بنفسه الآن يضمن معنى قسم مثلا (قوله كالفطرة) الظاهر أن التشبيه انما هو في المقدار لا غير  
 كما جرى عليه الزيلعي وغيره فلا يراد ما في البحر من الإباحة هنا كافة كما سيأتي أفاده في النهر (قوله  
 أو أكثر) كأن يكون الواجب ثلاث صيعان مثلا دفعها إلى مسكين وكذا لو دفع الكل إلى واحد لكنه سيأتي  
 التصريح به فافهم (قوله بل يكون تطوعا) أى يكون الجميع في صورة الأقل والرائد على نصف صاع  
 كل مسكين في صورة الأكثر تطوعا ح (قوله أو صام) أطلق فيه وفي الطعام فدل أنهم ما يجوز أن في الحل  
 والحرم وسقروا ومتابعا لطلاق النص فيهما بجر (قوله أقل منه) بأن قتل ربوعا أو عصفورا فهو مخير  
 أيضا بجر (قوله تصدق به) أى على غير الذين أعطاهم أولا شرح الباب (قوله ولا يجوز الخ) تكرار  
 مع قوله لا أقل منه (قوله قال المصنف تبع البحر الخ) عبارة البحر وقد حققنا في باب صدقة الفطر أنه يجوز  
 أن يفرق نصف الصاع على مسكين على الأمانة لكن لا يجوز أن يعطى مسكين واحد كالفطرة لأن العدد منصوص عليه  
 والنص هنا مطلق فيجوز على إطلاقه لكن لا يجوز أن يعطى مسكين واحد كالفطرة لأن العدد منصوص عليه  
 اه وخاصله اختيار الجواز إذا فرق نصف صاع على مسكين لاطلاق النص وقياسا على الفطرة إذا أعطى  
 كل الواجب لمسكين واحد لتفويت العدد المنصوص في قوله تعالى طعام مسكين لكن لا يجزى أن جواز  
 التفريق بخلاف لعمامة كتب المذهب على أن إطلاق النص يحمل على المجهود في الشرع وهو دفع نصف  
 الصاع لفقر واحد تأمل (قوله وتبكي الإباحة هنا) أى بخلاف الفطرة كما مر قال في شرح الباب وهذا  
 عند أبي يوسف خلافاً لمحمد وعن أبي حنيفة روايتان والأصح أنه مع الأول لكن هذا الخلاف في كفارة الخلق  
 عن الأذى وأما كفارة الصيد فيجوز الأطعام على وجه الإباحة بلا خلاف فيضع لهم طعاما بقدر الواجب  
 ويمكثهم منه حتى يستوفوا أكتين مائة سبعين غدا وعشاء وان غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو بالعكس جاز  
 والمستحب كونه مأدوما ولا يشترط الأدام في خبر البر واختلاف في غيره وتغامه فيه وانظر لولم يستوفوا الاكتين  
 بما صنع لهم من القدر الواجب هل يلزمه أن يزيد إلى أن يشبعوا والظاهر نعم تأمل (قوله كدفع القيمة)  
 في دفع لكل مسكين قيمة نصف صاع من بر ولا يجوز النقص عنها كفاي العين بجر لكن لا يجوز أداء  
 المنصوص عليه بعضه عن بعض باعتبار القيمة حتى لو أدى نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع من حنطة وسطا  
 أو أدى نصف صاع من تمر تبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر لا يعتبر بل يقع عن نفسه ويلزمه تكميل  
 الباقي شرح الباب قلت والمنصوص هو البر والشعير وحقهما وسويقهما والتمر والزبيب بخلاف نحو المذرة  
 والماش والعفس فلا يجوز الإباحة القيمة وكذا الخبز فلا يجوز مقدار وزن نصف صاع في الصحيح كفاي شريح  
 الباب (قوله ولا أن يدفع الخ) قال في شرح الباب ولو دفع طعام مسكينة مسكين واحد في يوم

لأن الفساد في غير المأكول  
 ليس الاباراقة الدم فلا يجب فيه  
 الأدم وكذا لو قتل معلماً ضمنه لحق  
 الله غير معلماً ولما لكه معلماً (ثم له) أى  
 للقاتل (أن يشتري به هدايا ويذبحه  
 بمكة أو طعاما ويتصدق) ابن شاء  
 (على كل مسكين) ولو ذبحا (نصف  
 صاع من بر أو صاعان تمر أو شعير)  
 كالفطرة (لا) يجوز (أقل) أو أكثر  
 (منه) بل يكون تطوعا (أو صام  
 عن طعام كل مسكين يوما وان  
 فضل عن طعام مسكين) أو كان  
 الواجب ابتداء أقل منه (تصدق  
 به أو صام يوما) بدله (ولا يجوز أن  
 يفرق نصف صاع على مسكين)  
 قال المصنف تبع البحر هكذا  
 ذكروه هنا وقد تم في الفطرة  
 الجواز فينبغي كذلك خاتمة تكفي  
 الإباحة هنا كدفع القيمة (ولا)  
 أن (يدفع) كل الطعام (إلى  
 مسكين واحد هنا) بخلاف الفطرة  
 لأن العدد منصوص عليه (كما  
 لا يجوز دفعه) أى الجزاء

دفعه واحدة أو دفعات فلا روية فيه واختلف المشايخ فيه وعامتهم لا يجوز إلا عن واحد وعليه الفتوى  
 واستقر بقوله في يوم عمل أو دفع إلى واحد في ستة أيام كل يوم نصف صاع فإنه يجوز عندنا كما صرح به قبله  
 ولا ينبغي أن المسكين الواحد غير قيد حتى لو دفع الكيل إلى مسكينين يكفي عن اثنين فقط والباقي تظفر كما مر في  
 قوله وأما كثرته (قوله إلى من لا تقبل شهادته) عدل في البحر عن تعبيرهم بهذا إلى التعبير بقوله إلى  
 أصله الخ وقال أنه الأولى فلذا أتبعه المصنف لكن مخالفه الشارح لأنه أخصر وأظهر لشموله لملاوكة ولا يرد النقض  
 بالشريك لأنه إنما لا تقبل شهادته فيها وهو مشترك بينهما مطلقا فانهم (قوله وهذا) أي عدم جواز الدفع  
 إلى أصله الخ (قوله كما مر في المصنف) أي في باب مصرف الزكاة وغيره حيث قال ولا إلى من ينمى ولاد  
 أو زوجة الخ فذكر ذلك في ذلك الباب سرى في أنه الحكم في كل صدقة واجبة قائمه (قوله ووجب بغيره)  
 أفاد به كره بعد ذكر القتل أنه لم يمت منه فلو غاب ولم يعلم موته ولا حياته فلا استحسان أن يلزمه جميع القيمة  
 احتياطا كن أخذ صيد من الحرم ثم أرسله ولا يدري أدخل الحرم أم لا يحيط ولو برئ من الجرح ولم يزل  
 أثر لا يسقط الجزاء بدائع وفي المحيط خلافة واستظهر في البحر الأول ومضى في الباب على الثاني وقواه في التمهيد  
 (قوله ما نقص) فيقوم محيطا ناقصا فيشتري بيمين القيمة هديا أو بصوم ط عن القهستاني قال وهذا  
 لو لم يخرج الجرح ونحوه عن حيز الامتناع والأصمن كل القيمة اه ولو لم يكفر حتى قتله ضمن قيمته فقط وسقط  
 نقضان الجراحة كما حققه في الفتح تعالى بدائع على خلاف ما في البحر عن المحيط وتماه فيما علقته عليه (قوله  
 حتى خرج عن حيز الامتناع) عبرة ما للدرر يحرف الغاية دون التعليل لأن المراد بالريش والقوائم جنبهما  
 الصادق بالقليل منهما إذ لا شك أنه لا يشترط في لزوم كل القيمة تنف كل الريش وقطع كل القوائم بل المراد  
 ما يخرج عن حيز الامتناع أي عن أن يبقى متصا بنفسه فافهم والخير كافي الصحاح بمعنى الباحية فهو هنا مقم  
 كافي القهستاني فهو كظهور في قولهم ظهر الغيب ولا وجه للقول بأنه من إضافة المشبهة به للمشبهة قائمه  
 (قوله غير المذر) بكسر الهمزة والفتح في قوله المذر بمعنى الفاسد فبده لأنه لو كسر بيضة مذرة لاشي عليه لأن ضمانها ليس لذاتها  
 بل لعرضية أن تصير صيدا وهو مفقود في الفاسدة ولو كان لقشر حاقمة كبعض النعام خلافا لما قاله الكرماني  
 لأن الحرم غير منهي عن التعرض للقشر كافي الفتح بحر ملخصا (قوله وخروج فرخ ميت به) معطوف  
 على قوله يتفق قال في الباب وإن خرج منها أي من البيضة فرخ ميت فعليه قيمة الفرخ حيا ولا شيء في البيضة اه  
 وقوله به متعلق ببيت قال في البحر وقيد بقوله به لأنه لو علم موته بغير الكسر فلا ضمان عليه للفرخ لانعدام الامانة  
 ولا للبيض اعدم العرضية اه ولو لم يعلم أن موته بسبب الكسر أو لا فالقباس أن لا يغرم غير البيضة لأن حيا  
 الفرخ غير معلوم وفي الاستصان عليه قيمة الفرخ حيا عناية (قوله وذبح حلال صيد الحرم) سبغ  
 المصنف هذه المسألة وتكلم عليها هناك (قوله وحلبه لبنه) لأن اللبن من أجزاء الصيد فيجب قيمته  
 كما صرح به في النقاية والملتقى وكذا لو كسر بيضة أو جرحه بضمير كافي البحر ثم إن ذكر الشارح المفعول وهو  
 لبنه فيد أن الحليب مصدر مضاف إلى ضمير الفاعل وهو الحلال مع أنه غير قيد فلو تزل ذلك لبنه وجعل المصيد  
 مضافا إلى ضمير المفعول وهو الصيد كان أولى لأنه يشمل حيثما ما إذا كان الحالب محرما لكنه لا يختص بصيد  
 الحل تأمل (قوله وقطع حشيشه وشجره) ذكر النووي عن أهل اللغة أن العشب والخلا بالقصر اسم للرطب  
 والحشيش للنابس وإن الفقهاء يطافون الحشيش على الرطب أيضا مجازا باعتبار ما يؤول إليه اه وفي الفتح  
 والشجر اسم للقائم الذي بحيث ينمو فإذا جف فهو حطب اه وأطلق في القاطع فحمل الحلال والحرم وقيد  
 بالقطع لأنه ليس في المقالوع ضمان وأشار بضمان قيمته إلى أنه لا مدخل للصوم هنا وإلى أنه عليه ملكه بإداء الضمان  
 كافي حقوق العباد ويكره الاتفايع به يعا وغيره ولا يكره المشتري وتماه في البحر (قوله غير مملوك ولا ممتن)  
 اعلم أن النابت في الحرم أما جاف أو منكسر أو آخر أو غيرهما والثلاثة الأولى مستثناة من الضمان كما يأتي  
 وغيرهما ما أن يكون انتبه الناس أو لا أو لا قبل لاشي فيه سواء كان من جنس ما يفتنه الناس كالزروع أو لا كما  
 غيلان والثاني أن كان من جنس ما يفتنونه فكذلك والإقصه الجزاء فخافه الجزاء هو النابت بنفسه وليس  
 مما يستنب ولا منكسر ولا جاف ولا آخر كما قرره في البحر وذكر أن المراد من قول الكثر غير مملوك هو النابت  
 بنفسه مملوك أو لا لئلا يرد عليه مالو نبت في ملك رجل ما لا يستنبت كما غيلان فإنه مضمون أيضا كائن عليه

(إلى من لا تقبل شهادته كاصله)  
 وإن علا وفرعه وإن سفل وزوجته  
 وزوجها (هذا) هو الحكم في  
 كل صدقة واجبة (كما مر في  
 المصنف) ووجب بغيره وتفت  
 شعره وقطع عضوه ما نقص (إن لم  
 يقصد الإصلاح فإن قصده كخلف  
 سامة من سنور أو شبكة فلا شيء  
 عليه وإن مات (و) وجب (ب) تنف  
 ريشه وقطع قوائمه (حتى خرج  
 عن حيز الامتناع) (وكسر بيضة)  
 غير المذر (وخرج فرخ ميت به)  
 أي بالكسر (وذبح حلال صيد  
 الحرم وحلبه) لبنه (وقطع حشيشه  
 وشجره) حال كونه (غير مملوك)  
 يعني النابت بنفسه سواء كان  
 مملوكا أو لا حتى قالوا لو نبت في  
 ملكه أم غيلان

في المحيط وما أجاب به في النهر لم يظهر لي وجه ضخته فلذا خاف الشارح عاقبة ولم يتابعه بل تابع البحر وبأقرب  
 قريبا في الشرح (قوله فقطعها انسان) لم يذكر ما اذا قطعها المالك ونقل في غاية الاتقان عن محمد انه قال في أم  
 غيلان ثبت في الحرم في أرض رجل ليس لصاحبه قطعه ولو قطعه فعليه لعنة الله ومقتضاه أن لا يجب عليه جزاء  
 امكنه مخالف لما مر من أن كل ما يثبت بنفسه ولم يكن من جنس ما يثبت به الناس ففيه القيمة سواء كان مملوكا  
 أو لا خبني أن تلزمه قيمة واحدة لحق الشرح أفاده نوح اخندي وصرح في شرح الباب بثمانية جازما به  
 (قوله بناء على قوله ما الخ) أما على قول الإمام أن أرض الحرم سواء أوقاف في حكم المسائب  
 فلا يتصور قواهم لو ثبت في ملكه بحر وعليه فالواجب قيمة واحدة لحق الشرح فقط (قوله فلو من جنسه  
 الخ) لأن الذي يثبت به الناس غير مستحق للأمن بالإجاعة وما لا يثبت به عادة إذا ابتوه الحق بما يثبت به عادة  
 فكان مثله يجامع انقطاع كمال النسبة إلى الحرم عند النسبة إلى غير مبالاة كفا في الهداية والعناية شرعية لآلية  
 (قوله كتلوع) أي إذا انقلعت شجرة أن كانت عروقها لا تنسجها فلا شيء بقطعها الباب (قوله وإذا)  
 أي ليكون الشجر أو الخشيش الذي هو من جنس ما يثبت به الناس لا شيء فيه من جزاء لحق الشرح ولأن حرمة  
 ط (قوله حل قطع الشجر المثر) أي وإن لم يكن من جنس ما يثبت به الناس لئلا يكون له مالك توقف على  
 اجازته والواجب قيمته كما لا يخفى ط (قوله لأن آثاره الخ) بدل من قوله وإذا الخ لأن ما كان من جنس  
 ما يثبت به الناس إذا ثبت بنفسه إنما لا يجب فيه شيء لانه بمنزلة ما يثبت به تأمل (قوله قيمته) فاعل وجب وقوله  
 في كل ما ذكر رأى قيمة ما انتفع في كل ما ذكر من المسائل الثمانية في الأولين والخامسة قيمة الصد وفي  
 الثالثة البض وفي الرابعة الفرخ وفي السادسة اللبن وفي السابعة الخشيش وفي الثامنة الشجر (قوله  
 الأما جف أو انكسر) أنه فلا يفتنه القاطع الا اذا كان مملوكا فيضمن قيمته للمالك كما في شرح الباب والظاهر  
 بالجميع البابس وقد مر أنه يسمى حظا (قوله أو ضرب فسطاط) أي خيمة ومثله ما ذهب بمشبه أو مشى  
 ذوابه كما في الباب (قوله لعدم إمكان الاحتراز عنه لانه تبع) كذا في بعض النسخ والصواب ذكر قوله لانه  
 تبع بعد قوله لا لغضنه كما في بعض النسخ (قوله والعبرة بالأصل الخ) في الجرح عن الاجناس الاغصان تابعة  
 لأصلها وذلك على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون أصلها في الحرم والاغصان في الحل فعلى قاطع الاغصان القيمة  
 الثاني عكسه فلا شيء عليه في ما الثالث بعض الأصل في الحل وبعضه في الحرم ضمن سواء كان الغصن من جانب  
 الحل أو الحرم اه (قوله والعبرة لمكان الطائر) أي لمكانه من الشجرة لا لأصله لأن الصيد ليس تابعها  
 ط (قوله بحيث لو وقع الصيد) فسر الفهم به مع أن مرجعه الطائر قصد التعميم فان هذا الحكم لا يخص  
 الطير اه ح (قوله والا لا) أي لو وقع في الحل فهو من صيد الحل ولو أخذ الغصن شيئا من الحل والحرم  
 فالعبرة بالحرم ترجيحاً للعارض كما يعلم من نظائره ط (قوله القائم) محترز ما يذ كرم من النائم ولو قال والعبرة  
 لقوائم الطير لمكان أخضر وأعم لانه يفيد حكم ما اذا كانت في الحل ط (قوله وبهذه ككها) أي لو كان  
 بعض قوائم في الحرم فهو ككها فيجب الجزاء قال في شرح الباب أي من غير نظر إلى الاقل والاكثر من القوائم  
 في الحل أو الحرم وهذا في القائم لأحاجة اليه مع قوله سابقاً القائم ط (قوله ولو كان نائماً فالعبرة رأسه)  
 مقتضاه أنه لو كان رأسه في الحل فقط فهو من صيد الحل وبه صرح في السراج لكن مقتضى قوله فاجتمع  
 المبيع والحرم أنه من صيد الحرم لأن القاعدة ترجيح الحرم وعبرة الجرح كالمريجة فيما قلنا وكذا قوله في الباب  
 لو كان مضطجعا في الحل وجزء منه في الحرم فهو من صيد الحرم وقال شارحه القاري أي جزء كان وقال  
 الكرماني لو مضطجعا في الحل ورأسه في الحرم ضمن لأن العبرة لرأسه وهو موهم ان الجزء المعتبر هو الرأس  
 لا غير وليس كذلك بل إذا لم يكن مستقرا على قوائمه يكون بمنزلة شيء ملق وقد اجتمع فيه الحل والحرم فيخرج  
 جانب الحرم احتياطاً في البدائع إنما تعتبر القوائم في الصيد اذا كان قائماً عليها وجميعه اذا كان مضطجعا اه  
 وهو بظاهره كما قال في العناية يقتضي أن الحل لا يثبت الا اذا كان جميعه في الحل حالة الاضطجاع وليس كذلك  
 في الميسوط اذا كان جزء منه في الحرم حالة النوم فهو من صيد الحرم والله اعلم اه فافهم (قوله والعبرة  
 لحالة الرمي) أي للعبرة في الرمي حالة الرمي لحالة الوصول عند الامام حتى لو رمى بمجوس إلى صيد فاسلم  
 ثم وصل اليه لا يؤكل ولو رمى مسلم فارتد ثم وصل اليه يؤكل ح عن اليعرب (قوله الا اذا رماه الخ)

فقطعهما انسان فعليه قيمة  
 المال ككها واخرى لحق  
 الشرع بناء على قولهما المفتي به  
 من تلك أرض الحرم (ولان ثبت)  
 أي ليس من جنس ما يثبت به الناس  
 فلو من جنسه فلا شيء عليه كتلوع  
 وورق لم يضرب بالشجر وإذا حل  
 قطع الشجر المثر لأن آثاره اقيم  
 مقام الانبات (قيمه) في كل  
 ما ذكر (الاما جف) أو انكسر  
 لعدم البناء أو ذهب بمشبه ككها  
 أو ضرب فسطاط لعدم إمكان  
 الاحتراز عنه لانه تبع (والعبرة  
 بالأصل لا لغضنه وبهذه) أي  
 الأصل (كهو) ترجيحاً للحرم  
 (والعبرة لمكان الطائر فان كان)  
 على غصن بحيث (لو وقع) الصيد  
 (وقع في الحرم فهو صيد الحرم  
 والا لا ولو كان قوائم الصيد)  
 ٢ القائم (في الحرم ورأسه في الحل  
 فالعبرة لقوائم) وبهذه ككها  
 (لأمرأسه) وهذا في القائم ولو كان  
 قائماً فالعبرة لرأسه اسقوط اعتبار  
 قوائمه حينئذ فاجتمع المبيع والحرم  
 والعبرة لحالة الرمي الا اذا رماه  
 من الحل ومزأ سهم في الحرم  
 يجب الجزاء استحساناً بانداع  
 (ولو شوى يضا أو جراداً) أو حلب  
 لبن صيد (فضمته لم يحرم أكله)

اقول قال في الباب ولو رمى صيدا في الحلق قهر ب فأصابه السهم في الحرم خن ولورماه في الحلق وأصابه في الحلق فدخل الحرم فمات فيه لم يكن عليه الجزاء ولكن لا يئيل أكله ولو كُن الزاحي في الحلق والصد في الحلق إلا أن ينما قطعة من الحرم فمات فيه السهم لا شيء عليه اه ولا يئيل أن ما ذكره الشارح هو المسألة الأخيرة كما هو المتبادر مع أنه قد جزم في البحر أن ما بأنه لا شيء فيه ما من غير حكاية استحسان أو قياس وانما حكم ذلك في المسألة الأولى حيث نقل أن لا عن الثانية وجوب الجزاء وأنه اختلف كلام المسوط في موضع لا يجب وفي موضع يجب وان هذه المسألة مستثناة من أصل أبي حنيفة فإن عنده ما اعتبر حالة الرمي التي في هذه المسألة خاصة ثم نقل عن البدائع أن الوجوب استحسان وعدمه قياس ووفق بين كلامي المسوط وكذا صرح القاري عن الكرماني بأنها مستثناة احتياطاً في وجوب النعناع وبه ظهير أن الشارح أشبهه عليه إحدى المسئلتين بالأخرى وسبقه إلى ذلك صاحب التهر ولا يصح جعل كلامه على ما إذا ماز السهم في الحرم وأصاب الصيد في الحرم لأنه ان كان الصيد وقت الرمي في الحرم لم تكن المسألة مستثناة من اعتبار حالة الرمي ويكون وجوب الجزاء لا شك فيه قياساً واستحساناً وما نقله ح عن البحر أنه أنه كان الصيد وقت الرمي في الحلق والاصابة في الحرم يصير قوله ومز السهم في الحرم لا فائدة فيه فافهم (قوله وجازيعة الخ) ومثله لو قطع حشيش الحرم أو شجرة وأدى فمات عليه ملكه ويكره بيعه قال في الهداية لأنه ملكه بسبب محظور شرعاً فأن أطلق له بيعه لم يفرق الناس له مثله إلا أنه يجوز البيع مع الكراهة بخلاف الصيد اه أي لأنه يبيع مية (قوله لعدم الذكرب) علة لجواز أكله وبيعه أي لأنه لا يفتقر إلى الذكاة فلا يصير مية ولذا يساح أكله قبل الشئ يجر عن الخطأ (قوله بخلاف ذبح المحرم) أي ذبحه صيد الحلق أو الحرم وقوله أو صيد الحرم عطف على المحرم أي وبخلاف ذبح صيد الحرم من حلال أو محرم فالصديق المعطوف عليه مضاف إلى فاعله وفي المعطوف إلى مقوله وفي نسخة أو حلال صيد الحرم وهي أحسن لكن كون ذبح الحلال صيد الحرم مية أحد قولين كما ستعرفه (قوله ولا يرمي حشيشه) أي عندهما وجوز أبو يوسف للضرورة فإن منع الدواب عنه متعذر وغمنا في الهداية ونقل بعض المحققين عن البرهان تأييد قوله بما حاصله ان الاحتياج للرمي فوق الاحتياج للأذى وأقرب حد الحرم فوق أربعة أميال في خروج الرعاة إليه ثم عودهم قد لا يئيل من النهار وقت تسبع فيه الدواب وفي قوله صلى الله عليه وسلم لا يئيل خلاها ولا يعشدها ولا يئيل عن نقي الرمي إشارة لجوازها ولا يئيل ولا مساواة بينهما إلحاق به دلالة إذا القطع فمل العاقل والرمي فعل الجماء وهو جوار وعمله عمل الناس وليس في النص دلالة على نقي الرمي ليلزم من اعتبار الضرورة معارضته بخلاف الاحتشاش اه لكن في قوله والرمي يدل الجماء نظر لأنها الوارعت بنفسها لا شيء عليه اتفاقاً وانما الخلاف في إرماها للرمي وهو مضاف إليه (قوله بمخل) كفضل ما يحصده الزرع (قوله إلا الأذخر) بكسر الهمزة وانحاء وسكون الذال المعجمين نبه على طب الرأحة له قضبان دقاق يستف بها الميوت بين الخشب ويسد بها الخلاء في القبور بين البساتين فيستأني ملخصاً ووجه استثنائه في الحديث مذكور في البحر وغيره (قوله ولا بأس) حتى خنا لا الأباحة لئلا يئيل بالحرم لا لما تاركه أو في قارى (قوله وبقتل غله الخ) متعلق بقوله بعده تصدق والمراد بالقتل ما يشتمل المباشرة والتسبب القصدى كما أفاده بقوله لتوت احترازاً عما لو لم يقصد بالقضاء التوب القتل كما لو غسل ثوبه فمات وكذلك التوب القاتل حالان الموجب ان التها عن البدن لا خصوص القتل كما في البحر والمراد بالقلة ما دون الكثير لا في بيانه وفصل في الباب بأن في الواحدة تصدق بكسرة وفي الثنتين والثلاث قبضة من طعام وفي الزائد مطلقاً نصف صاع (قوله والجراد كالقمل) قال في البحر ولم أر من تكلم على الفرق بين الجراد القليل والكثير كالقمل وينبغي أن يكون كالقمل في الثلاث وما دونها تصدق بما شاء وفي الأكثر نصف صاع وفي المحيط بمولأ أصاب جرادة في أحرامه ان صام يوم ما فقد زاد وان شاء جمعها حتى تصير عدة جرادات فيصوم يوماً اه وينبغي أن يكون القمل كذلك في حق العبد لما علم أن العبد لا يكفر بالأبصوم اه ولا يئيل أن ما في المحيط صريح في الفرق بين حكم القليل والكثير ولكن ليس فيه بيان الفرق بين مقدار القليل والكثير وعليه يحمل قول البحر ولم أر الخ وبه اندفع اعتراض النهر (قوله إلا العتق) هو طاراً يبيض فيه سواد ويبيض يشبه صوته العين والفاق قاموس ومثله في الحكم الزاع وأنواع الغراب على ما في فتح الباري خمسة العتق والابقع الذي في ظهيرة

و تجازي به ويكره ويجعل منه في القداء ان شاء لعدم الذكاة بخلاف ذبح المحرم أو صيد الحرم فانه مية (ولا يرمي حشيشه) يدابة (ولا يقطع) بمخل (إلا الأذخر ولا بأس بأخذ كائنه) لأنها كالخفاف (وبقتل غله) من بدنه أو القاتلها أو القاء ثوبه في الشمس لتتوت (تصدق بما شاء بجرادة ويجب الجزاء فيها) أي القملة (بأنه دلالة كما في الصيد) يجب (في الكثير منه نصف صاع) (و الكثير) (خو الزائد على ثلاثة) والجراد كالقمل يجر (ولا شيء بقتل غراب) إلا العتق على الظاهر ظهيرة



أوبطنه يبيض والغداف وهو المعروف عند أهل اللغة بالابقع ويقال له غراب المين لأنه بان عن فوح عليه الصلاة والسلام واشغل ببيضة حين أرسله لياثي بنجر الأرض والأصم وهو في رجله أوجناحه أوبطنه يبيض أوجرة والزاع ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي يأكل الحب ح عن القهستاني (قوله ونعيم البحر) حيث جعل العتق كغراب واعترض على قول الهداية أنه لا يسمى غراباً ولا يتدنى بالاذى بقوله فيه نظر لأنه دائماً يقع على دبر الدابة كافي غاية البيان (قوله رده في النهر) أي بما في المعراج من أنه لا يفعل ذلك غالباً وبما في الظهيرة حيث قال وفي العتق روايتان والظاهر أنه من الصيد اه (قوله وكب عقور) قيده بالعقور اتباعاً للحدث والأفالعقور وغيره سواء أهلبا كان أو وحشياً بحر (قوله أي وحشياً) ليس تغصير للعقور بل تقييده له أي لأن العقور من العقرو وهو الجرح وهو ما يفطر شره وإذاؤه قهستاني (قوله أما غيره) أي غير الوحش وهو الأهل فليس بصيد أصلاً فلامعني لاستثنائه لا يمكن قدمنا عن الفتح أن الكلب مطاق ليس بصيد لأنه أهلي في الأصل وأيضاً فإن العقرب وما بعده ليس بصيد أيضاً (قوله وبغوض) هو صغير البق ولا شيء يقتل الكبار والصغار شربلية (قوله لكن لا يحل الخ) استدراك على الإطلاق في الخلق فإن ظاهره جواز إطلاق قتله بجميع أنواعه مع أن فيه ما لا يؤذى وهذا الحكم عام في كل ما لا يؤذى كإصر حوايه في غير موضع ط (قوله أي إذا لم تضر) تقييد للتحذير كره في النهر أخذاً بما في الملقط إذا كثرت الكلاب في قرية وأضرمت بأهلها أمرأها بما يقتلها فإن أضرمت الأمر إلى القاضي حتى يأمر بذلك اه (قوله وبرغوث) بنم الباء والغين ط (قوله وفراش) جمع فراشة وهي التي تنافت في السراج قاموس (قوله ووزغ) هو سام أبرص يتشدد الميم (قوله وأم حنين) بهملة مضمومة فوحدة مفتوحة فتحمة على وزن زيردوية تشبه الضب (قوله وكذا جمع هو أم الأرض) الأولى أبله ال جميع باقى لأن ما قبله من الهوام وهي جمع هامة كل حيوان ذى سم وقد تطلق على مؤذ ليس له سم كالقملة أما الحشرات فهي جمع حشرة وهي صغار دواب الأرض كافي الديوان ط عن أبي السعود (قوله وسبع) هو كل حيوان محتظف بعادة (قوله أي حيوان) أشار إلى ما في النهر من أن هذا الحكم لا يخص السبع لأن غيره إذا أصاب لا شيء يقتله ذكره شيخ الإسلام فكان عدم التخصيص أولى إذا المفهوم معتبر في الروايات اتفاقاً اه لكن ينبغي تقييد الحيوان بغير الماء كقول لما في البحر من أن الجبل لو صال على إنسان قتلته فعليه قيمته بالغة ما بلغت لأن الأذن في قتل السبع حاصل من صاحب الحق وهو الشارع أما الجبل فلم يحصل الأذن من صاحبه (قوله صائل) أي قاهر وحامل على الحرم من الصولة أو الصالة بالهمزة قهستاني وقيد به لما مر من أن غير الصائل يجب بقتله الجزاء ولا يجاوز عن شاة وما في البدائع من أن هذا أي عدم وجوب شيء إنما هو فيما لا يتدنى بالاذى كالضبع والتعلب وغيرهما أما ما يتدنى به غالباً كالأسد والذئب والنمر والفهد فللحرم قتله ولا شيء عليه قال بعض المتأخرين أنه بذهب الشافعي أنسب نهر قتات والقتائل ابن كمال لكن ذكر في الفتح أول الباب كلام البدائع وجعله مقابل المنصوص عليه في ظاهر الرواية ثم قال ثم رأينا رواية عن أبي يوسف قال في الخائفة وعن أبي يوسف الأسد بمنزلة الذئب وفي ظاهر الرواية السباع كلها صيد إلا الكلب والذئب اه فافهم (قوله كما تلزمه قيمته) أي بالغة ما بلغت لما لكي يعنى وقمة لله تعالى لا تتجاوز قيمة شاة بحر قتات هذا وغير مسائل أما الصائل فقد علمت أنه لا يجب فيه لله تعالى شيء فلهذا اقتصر الشارع على قيمة واحدة فافهم (قوله وله) أي للحرم (قوله ولوأبوهانيليا) أخرج الإثم إذا كانت طليعة فإن عليه الجزاء لما ذكره الشارع ط (قوله وبط أهلي) هو الذي يكون في المساكن والحياض لأنه ألوف بأصل الخلقة احتراز عن الذي يطير فانه صيد فيجب الجزاء بقتله بحر (قوله ولو لحرم) اللام للتعليل أي ولو صاده الحلال لأجل الحرم بلا أمره خلافه لا ما مال كافي الهداية (قوله وذبحه في الحل) أما لو ذبحه في الحرم فهو ميتة كما قدمه وفي الباب إذا ذبح محرماً أو حلالاً في الحرم صيداً فذبحته ميتة عندنا لا يحل أكلها له ولا لغيره من محرماً أو حلالاً سواء اصطاده هو أي ذابحه أو غيره محرماً أو حلالاً ولو في الحل فلو أكل الحرم الذابح منه شيئاً قبل أداء الضمان أو بعده فعليه قيمة ما أكل ولو أكل منه غير الذابح فلا شيء عليه ولو أكل الحلال مما ذبحه في الحرم بعد الضمان لا شيء عليه إلا كل ولو اصطاد حلالاً فذبحه محرماً أو اصطاد محرماً فذبح له

ونعيم البحر رده في النهر (وحدة)

بكسر ففتحين وجوز البرجندى

فتح الحاء (وذئب وعقرب وحية

وفارة) بالهمز وجوز البرجندى

التسهيل (وكب عقور) أي وحشياً

أما غيره فليس بصيد أصلاً

(وبغوض ونمل) لكن لا يحل

قتل ما لا يؤذى ولذا قالوا لم يحل

قتل الكلب إلا أهلي إذا لم يؤذى

والأمر يقتل الكلاب منسوخ

كافي الفتح أي إذا لم تضر (وبرغوث

وقراد وسلفاة) بضم ففتح

فكوت (وفرش) وذئب ووزغ

وزنبرور وقنفذ وصرصر وصباح

ليل وابن عرس وأم حنين وأم

أربعة وأربعين وكذا جميع هوام

الأرض لأنها ليست بصيد

ولا متولدة من البدن (وسبع)

أي حيوان (صائل) لا يمكن

دفعه إلا بالقتل فلو أمكن بغيره

قتله لزمه الجزاء كما تلزمه قيمته

لو عملوا (وله ذبح شاة ولو أبوهان

طلياً) لأن الأم هي الأصل (وبقر

وبعير ودجاج وبط أهلي) وأكل

ما صاده حلالاً ولو لحرم (وذبحه

في الحل) (بلا دلالة لمحرماً) لا

(أمره به) ولا عاقبته عليه فلو وجدنا

أحدهما حل للخلال لا للحرم

حلال فهو ميتة اه وقال شارحه انقارى اعلم انه صرح غير واحد كصاحب الايضاح والبحر والذخاير والبدائع وغيرهم بأن ذبح الحلال صيد الحرم يجعله ميتة لا يحل أكله وان أذى جزاءه من غير تعرض لخلاف وذكر فاقى شأن أنه يكره أكله تنزيها وفي اختلاف المسائل اختلفوا فيما اذا ذبح الحلال صيداً في الحرم فقال مالك والشافعي وأحمد لا يحل أكله واختلف أصحاب أبي حنيفة فقال الكرخي هو ميتة وقال غيره هو مباح اه (قوله على المختار) راجع لقوله لا للصوم وهذا ما رواه الطحاوي وقال الحراني لا يحرم وغلظه القدوري واعتقد رواية الطحاوي فتح وبصر (قوله وتجب قيمته بذبح حلال) هذا مكرر مع قوله سابقا وذبح حلال صيد الحرم الا أنه أعاده ليرتب عليه قوله ولا يجوز فيه الصوم ط وأراد بالذبح الاتلاف ولو تسبب على وجه العدو وان فلو ادخل في الحرم بأثره فقتل حمام الحرم لم يضمن لانه أقام واجبا وما قصد الاضطهاد فلم يكن تعدياً في السبب بل كان مأموراً بجر (قوله ولا يجوز فيه الصوم) انما اقتصر على نفي الصوم ليفسد أن الهدي جائز وهو ظاهر الرواية كما في البحر وفي اللباب فان بلغت قيمته حديا اشتراها ان شاء وان شاء اشترى بها طعاما فبقيته حتى يكتمر ويجوز فيه الهدي ان كانت قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد ولا يشترط كونها ماثلاً بعد الذبح وأما الصوم في صيد الحرم فلا يجوز للحلال ويجوز للصوم (قوله لانه غرامة) لان الضمان فيه باعتبار الحمل وهو الصيد فصار كغرامة الاموال بخلاف الحرم فان ضمانه جزاء الفعل لا الحمل والصوم يصلح له لانه كفارة بجر (قوله في دلالة) أي دلالة الحلال ولو لم يحرم والفرق بين دلالة الحرم ودلالة الحلال أن الحرم التزم ترك التعرض بالا حرام فلما دل تركه ما التزمه فضمن كالمودع اذا دل السارق على الوديعة ولا التزام من الحلال فلا ضمان بها كالأجنبي اذا دل السارق على مال انسان بجر (قوله ولو حلالا) الاولى أن يقال وهو حلال كما قيده به في جميع الأنهر قال وانما قيدناه لظهور فائدة قيد الدخول في الحرم فان وجوب الارسال في الحرم لا يتوقف على دخول الحرم لانه بمجرد الاحرام يجب عليه كما في الاصلاح وغيره وبهذا يظهر ضعف ما قيل حلالا أو محرماً اه وعليه ينبغي أن يقال وهو في الحل بدل قوله ولو في الحل اه ح والحاصل أن الكلام فيمن كان حلالا في الحل وأراد الاحرام أو دخول الحرم وكل من في يده صيد وجب عليه ارساله وفي اللباب وشرحه اعلم أن الصيد يصير آمناً بثلاثة أشياء بإحرام الصائد أو بدخوله في الحرم أو بدخول الصيد فيه ولو أخذ صيداً في الحل أو الحرم وهو محرم أو في الحرم وهو حلال لم يملكه ووجب عليه ارساله سواء كان في يده أو قصه أو في بيته ولو لم يرسله حتى ذلك وهو محرم أو حلال فعليه الجزاء (قوله يعني الجارحة) محتززه قوله لان مكان في بيته أو وقفه (قوله وجب ارساله) قال في البحر انما قال (قوله أي اطارته) لوقال أي اطلاقه لكان أشمل لتناول الوحش فان هذا الحكم لا يخص الطير اه ح وشمل اطلاقه ما لو غصبه وهو حلال من خلال فاحرم الغاصب فانه يلزمه ارساله وعليه قيمة لما لملكه فلورده له بريء ولزمه الجزاء كذا في الدرر معزيا الى المستقى نهر قال في التفتيح وهذا الغزاصب يجب عليه عدم الرد بل اذا فعل يجب به الضمان (قوله أو ارساله للخل وديعة) هذا قول ثان في تفسير الارسال حكاه اهتستاني بعد حكاية الاجل وجزاء التحفة وبشكل عليه مسألة الغاصب حيث لزمه الجزاء وان رده لما لملكه وأيضاً فالرسول في حال أخذ الصيد هو في الحرم فيلزمه ارساله وضمان قيمته للمالك كالفاسد كما أفاده ط وأيضاً اعترضه ابن كمال بأن يد المودع المودع لكن رده في النهر بما في فوائد الظهيرية أن يد خادمه كرسوله وخافله أن المختار كون الصيد في يده الحقيقية ويده فيما عند المودع غير حقيقية بل هي مثل يده على ما في رده أو خادمه لكن يرد عليه ما مر عن ط وقد يجاب بأنه يمكنه أن يناوله في طرف الحرم لمن هرب في الحل أو يرسله في قفص ثم اعلم أن الذي يظهر من كلامهم أن هذين القولين في المسألة الثانية قاطعاً من احرم في الحل وفي يده صيداً أما الاولى وهي لو دخل الحرم وفي يده صيد فالواجب عليه الارسال بمعنى الاطارة لقوله في الهداية عليه أن يرسله فيه أي في الحرم ونعم عليه بأنه لما حصل في الحرم وجب ترك التعرض لحرمة الحرم وصار من صيد الحرم وكذا ما تقدمتاه عن اللباب من أن الصيد يصير آمناً بثلاثة أشياء الخ وكذا قول اللباب ولو أدخل محرم أو حلال صيداً في الحل الحرم صار حكمه حكم صيد الحرم وكذا قول المصنف الا في فلو كان جارحاً الخ فانه لو كان له ايداع الجارح بعد ما أدخله الحرم لم يجز له ارساله مع العلم بأن عادة الجارح قتل الصيد وكذا قول اللباب لو أخذ صيد الحرم فأرسله في الحل

على المختار (وتجب قيمته بذبح حلال صيد الحرم وتصدق بها ولا يجوز فيه الصوم) لانه غرامة لا كفارة حتى لو كان الذابح محرماً بجزء الصوم وقيد بالذبح لانه لا شيء في دلالة الا الاثم (ومن دخل الحرم) ولو حلالا (أو احرم) ولو في الحل (وفي يده حقيقة) يعني الجارحة (صيد وجب ارساله) أي اطارته أو ارساله للخل وديعة فهو مستأنى

لا يبرأ من الضمان حتى يعلم وصوله إلى الحرم امتنا كيف إذا أودعه . فتأمل (قوله على وجه غير مضيع له)  
 يفسره ما قبله فكان الأولى تأخير عنه كإفعل في شرحه على المتن حيث قال كان يودعه أو يرسله في ققص  
 (قوله وفي كراهية جامع الفتاوى إلى قوله لا يجب) ساقط من بعض النسخ وحاصله أن اعتبار الصد  
 أي إطلاقه من يده جائز أن يأخذه وهو تقييد لقوله لأن تسيب الدابة حرام وقيل لأي لا يجوز اعتاقه  
 مطلقا كما هو ظاهر إطلاق حرمة التسيب لأنه وإن أخذه فلا عيب أنه لا يقع في يد أحد فيبقى سائبة وفيه تضيق  
 للمال وقوله ولا يخرج عن ملكه باعتاقه محتمل معنيين الأول أنه لا يخرج عن ملكه قبل أن يأخذه أحد فان  
 أخذه أحد بعد الإباحة ملكه كما تقييده عبارة مختارات النوازل الثاني أنه لا يخرج مطلقا لأن التملك  
 مجهول لا يصح مطلقا أو لا تقوم بمعاومين لما في القطة البحر عن الهداية أن كانت القطة شيئا يعلم أن صاحبها  
 لا يملكها كالنواة وقسر الرمان يكون القارة إباحة بحق جازا لا انتفاع به من غير تعريض ولكن يبقى على ملك مالكه  
 لأن التملك من المجهول لا يصح قال وفي البرازية للألك أخذها منه إذا قال عند الرمي سن أخذه فهو له لقوم  
 معلومين ولم يذكر البرخي هذا التفصيل اه فنبغي أن يكون اعتاق الصبي كذلك وتكون فائدة  
 الإباحة حل الانتفاع به مع بقائه على ملك المالك لكن في القطة النارة خاصة ترك دابة لا قيمة لها من الهزال  
 ولم يجرها وقت الترك فأخذها زجلا وأصلحها فالقبض أن تكون لا تخذ كقصور الرمان المطروحة  
 وفي الاستحسان تكون لصاحبها قال مجيد لانا لوجوز ناذل في الحيوان لجوزنا في الجارية ترى في الأرض  
 مبرضة لا قيمة لها فأخذها رجل وبقى عليها فيطو هياما غير شرع ولا جهة ولا ارث ولا صدقة أو دية فبها من غير  
 أن يملكها وهذا أمر قبيح اه ملخصا ومقتضاها أن غير الحيوان كالقصور يكون طرده إباحة بدون تصريح  
 وأنه يملكه إلا أخذ بخلاف الحيوان فلا يملكه إلا بالتصريح بالإباحة كما هو مفهوم قوله ولم يصح وهذا خلاف  
 ما ذكرناه عن البحر وعلى هذا يخرج ما في مختارات النوازل ويأتي قريبا قول ثالث وهو أن غير الحرم  
 لو أرسله يكون إباحة لأنه أرسله باختياره فمكون كقصور الرمان (قوله وحديث) أي حين إذ كان  
 اعتاق الصد لا يجوز إلا إذا أخذه من يأخذه بتقيد الإطارة أي لني فسر بها الإرسال بالإباحة ويؤيده قول  
 الجراح ولو كان في يده فقبله إرساله على وجه لا يضيع فإن إرسال الصبي ليس بمسئوب كتسيب الدابة بل هو  
 حرام لأن إرساله للعلف أو بيعه للناس أخذه كذا في القوائد الظهيرية اه وقال بعده على وجه لا يضيع  
 بأن يملكه في يده أو يودعه عند جلال اه لكن ظاهر ما قد مناه عن القهستاني من حكاية القولين في تفسير  
 الإرسال أن من فسر به الإطارة لم يقيد بالإباحة لأنه يقول إن الإرسال واجب فلم يكن في معنى التسيب المحذور  
 ومن فسر الإرسال بالوديعة فيكأنه يقول حيث أمكنه دفع التعرض للصبي بها فلا حاجة إلى الإطارة  
 المضبوطة للمالك لأنه دفع الضرورة بدونها ولذا قال قاضي خان في شرح الجامع لو أرحم والصبي في يده عليه  
 أن يرسله لكن على وجه لا يضيع لأن الواجب ترك التعرض بازالة اليد الحقيقية لا بإبطال الملك اه وكون  
 الإباحة متى التبضيع ممنوع لأن الغالب على الصبي أنه إذا أرسل لإصا دنا فيبقى ملكه ضامعا  
 والتسيب لا يجوز وإنما يجب الإرسال مطلقا فيما صاد به وهو محرم كما مر لأنه لم يملكه فليس فيه تبضيع ملك  
 هذا ما ظهر له وقد علت مما قد مناه أن هذا كله فيما لو أخذ صبي أم ما لو دخل به الحرم فإنه يلزمه إرساله  
 بمعنى إطارته وأنه ليس له إيداعه لأنه صار من صيد الحرم (قوله فتأمل) كذا في بعض النسخ وفي بعض ما قبل  
 وقال ح هو ظرف مبنى على الضم أي قبل الإطارة والعيال فيه الإباحة (قوله وأصلحها) ليس بتقيد  
 فيما يظهر لأن المدار في التملك على الإباحة وقد يقال إنما يقيد به لمنع الأخذ لأن قوله من أخذه ما فهمي له ينزل جهة  
 والإصلاح زيادة تمنع من الرجوع منها وبدونه الرجوع إذا لم يمنع ويحترط (قوله والقول له) أي للمالك  
 أنه لم يبعها لاحد لأنه يملك الإباحة التامك وإن برهن الأخذ وتكفل عن البين سلب لا تخذ ط عن لفظه  
 البحر (قوله لأن كان) أي في شبه أو قصه أي ولم يكن اصطفا في الأحرار أمالوا اصطفا في الأحرار يلزمه  
 إرساله بالإجماع معراج (قوله لبريان العادة) أي من لين الصحابة إلى الآن وهم التابعون ومن بعدهم  
 يحرمون وفي يومهم جام في أبراج وعندهم دواجن وطيور لا يطلقونها وهي إحدى الحجج فدلت على أن  
 استبقاءها في الملك محفوفة بغير اليد ليس هو التعرض الممنوع فتح والدواجن جمع داجن وهو الذي أفت

(على وجه غير مضيع له) لأن تسيب  
 الدابة حرام وفي كراهية جامع  
 الفتاوى شرى عصافير من الصيد  
 وأعتقها جازا أن قال من أخذهها  
 فهي له ولا يخرج عن ملكه باعتاقه  
 وقيل لا لأنه تضيق للمال انتهى  
 قلت وحديث فتقيد الإطارة  
 بالإباحة قبل فتأمل انتهى وفي كراهية  
 مختارات النوازل سبب دابته  
 فأخذها آخر وأصلحها فلا يبيع  
 له المالك عليها أن قال عند تسيبها  
 هي لمن أخذها وإن قال لأحاجة  
 لي بها فله أخذها والقول له يمينه  
 انتهى (لا) يجب (إن كان)  
 الصبي (في يده) لبريان العادة  
 الفاشية بذلك وهي من إحدى  
 الحجج

الملك من صيد وحشيات ومشتاتة. (قوله ولو الققص في يده) أي مع خادمه أو في رحله معراج وقيل  
 ان كان الققص في يده يلزم ارساله لكن على وجه لا يضيع عدانية وهو ضعيف كما في النهر قال ح. والظاهر  
 أن مثله ما إذا كان الحمل المشدود في رقبة الصيد في يده (قوله بدليل الخ) فإنه بأخذ الغلاف يده لم يجعل  
 المحقق يده فكذا بأخذ الققص لا يكون الطير في يده (قوله أخذه منه) صفة للانسان والضمير في منه لليل  
 ومثله ما لو أخذه من الحرم بالأولى لأنه لو كان غير مملوك لا يملكه الا أخذ ما لم يملكه (قوله لأنه لم يخرج  
 من ملكه) الأولى حذفه والاقتضار على التعليل الثاني لأنه عين قول المصنف ولا يخرج عن ملكه ط (قوله  
 لأنه ملكه وهو حلال) علة لعدم خروج الصيد عن ملكه ومفهومه أنه لو ملكه وهو محرم يخرج عن ملكه  
 مع أن الحرم لا يملك الصيد فلو قال لأنه أخذه وهو حلال لكان أحسن ح. (قوله لما يأتي) أي في قول  
 المصنف والصيد لا يملكه الحرم الخ (قوله لأنه لم يرسله عن اختيار) كذا في بعض النسخ أي لأن التبرع  
 أنزله بإرساله فكان مضطراً شرعاً إليه والمناسب عطفه بالو لأنه علة ثانية لقوله وله أخذه الخ. وقد علق به  
 القرطبي "كما عراه البه في الفتح وقال أنه يدل على أنه لو أرسله من غير احترام يكون أباحة اه. أي ليس له  
 أخذه من أخذه وان لم يصحح بالأباحة وقت ارساله لأنه غير مضطر إليه فكان مجزئاً إرساله أباحة كالمضطر  
 الرمان كما قد مناه (قوله فلو كان جارحاً) تفريع على قوله وجب إرساله وإظهار من الصيد ما له أن  
 أو يخلب يصيده (قوله لفعله ماوجب عليه) وهو إرساله لأعلى قصد الاصطفا والمسالمة بقوله فيما إذا  
 دخل به الحرم وهذا مؤيد لما قلنا من أن من دخل الحرم يصيد ويحب عليه إرساله بمعنى اطارته لأنه صار  
 من صيد الحرم وليس له إيداعه والالكان الواجب الإيداع في الجوارح دون الإرسال لأن الطوارح عادت  
 قتل الصيد فيكون متعباً بإرساله في الحرم (قوله فلو باعه) مقترح أيضاً على قوله وجب إرساله والخ  
 فيه للصيد الذي أخذه خلال ثم أحرم أو دخل به الحرم لأن في قوله رد المبيع الخ إشارة إلى أن المبيع فاسد  
 لا باطل كما نص عليه في الشرع لبلية عن الكافي والزمي بخلاف ما لو أخذ الصيد وهو محرم وباعه فإن بيعه  
 باطل كما سيذكره وأطلق في البيع فشمس ما ذاباعه في الحرم أو بعد ما أخرجه إلى الحل لأنه صار  
 بالادخال من صيد الحرم فلا يحل إخراجاً بعد ذلك كذا عراه في الجزاء إلى الشارح ثم نقل عن المحقق خلافه  
 من جواز البيع والاكل بعد الإخراج مع الكراهة لكن ذكر في النهر أنه ضعيف قلت لكن هذا إذا لم يرد جزاءه  
 بعد الإخراج أما لو أدوفاته يملكه ويخرج عن كونه صيد الحرم كما يأتي في مسألة الظبية ثم إن هذا أيضاً مؤيد  
 لما قلناه من أنه إذا دخل الحرم يصيد ليس له أن يرسله إلى الحل ودعيه لما علمت من أنه لا يحل إخراجها بل عليه  
 إرساله في الحرم وأما ما مر من أنه لا يخرج عن ملكه بهذا الإرسال فله أخذه في الحل وله أخذه من أخذه  
 ومقتضاه أن له بيعه وأكله أيضاً فلا ينافي ما إذا كان ذلك فيما لو أرسله ويخرج الصيد بنفسه بخلاف ما إذا أخرجه  
 قال في اللباب ولو خرج الصيد من الحرم بنفسه حل أخذه وإن أخرجه أحد لم يحل فافهم (قوله والا)  
 أي وإن لم يبق المبيع في يد المشتري بأن تلقه أو تلقه أو غاب المشتري ولا يمكن إدراكه ط. عن أبي السعدي  
 (قوله فعليه الجزاء) تقدم قريسيانته وإن الصوم في صيد الحرم لا يجوز للعلل ويجوز للحرع (قوله  
 لأن حرمة الحرم) أي فيما لو أدخل الصيد الحرم ثم باعه فيه أو بعد ما أخرجه لكونه صار صيد الحرم فيبيع  
 بيعه مطلقاً كما مر فافهم وقوله والاحرام أي فيما لو أخذه ثم أحرم (قوله ولو أخذه خلال) أي في الحل  
 لباب وقوله ضمن مرسله لأن الأخذ ملك الصيد ملكاً مشتركاً فلا يطل احترامه بأجره وقد أتلفه المرسل  
 فيضحه بخلاف ما أخذه في حالة الاحرام لأنه لا يملكه والواجب عليه ترك العرض ويمكنه ذلك بأن يخله  
 في يته فإذا قطع يده عنه كان متعباً حذاية ومقتضى هذا مع ما قد مناه أنه لو دخل به الحرم فأرسله أخذه لا يضمن  
 المرسل لأن الأخذ يلزم إرساله وإن كان ملكه ولا يمكنه تحليته في يته فلم يكن المرسل متعباً تأمل (قوله  
 وقوله ما استحسان) وجهه أن المرسل أمر بالمعروف ناه عن المنكر وما على الحسينين من سبيل قال في الهداية  
 وظاهر الاختلاف في كسر المعازف أي آلات اللهو كالطنبور قال في الحر وهو مقتضى أن تبقى بقولهما  
 دنا لأن الفتوى على قولهما في عدم التحان بكسر المعازف اه. قال ط. وأشار الشارح إلى ذلك لأن الفتوى  
 على الاستحسان أيضاً استنبطت من مسائل قليلة (قوله لم يملكه) لأن الصيد لم يبق محللاً للمالك في حق الحرم

(أو ققصه) ولو الققص في يده  
 بدليل أخذ المحقق بغلافه  
 الصيد (ولا يخرج) الصيد  
 عن ملكه بهذا الإرسال فله  
 إما كذا في الحل (له) أخذه من  
 انسان أخذه منه) لأنه لم يخرج  
 عن ملكه لأنه ملكه وهو حلال  
 بخلاف ما لو أخذه وهو محرم لما  
 يأتي لأنه لم يرسله عن اختيار (فلو)  
 كان (جارحاً) كان (قتل حمام  
 الحرم فلا شيء عليه) لفعله ماوجب  
 عليه (فلو باعه رد المبيع إن بقي والا  
 فعليه الجزاء) لأن حرمة الحرم  
 والاحرام تمنع بيع الصيد  
 (ولو أخذه خلال فأحرم ضمن  
 مرسله) من يده الحكمة اتفاقاً  
 ومن الحقيقة عنده خلافاً لهما  
 وقوله ما استحسان كما في البرهان  
 (ولو أخذه محرم لا) ضمن مرسله  
 اتفاقاً لأن الحرم لم يملكه وحينئذ  
 فلا يأخذه ممن أخذه

عليه  
 لا يجب التفتان بكسر آلات اللهو

فصار كما إذا اشترى النهر هداية (قوله بل بسبب جنري) هو ما يحصل به الملك بلا اختيار و قبول (قوله والسبب الجبري) أتى به ظاهراً ولم يقل وهو ليقيد أن المراد مطلق السبب لا يقيد كونه في الصيد أفاده ط (قوله في إحدى عشر) حق العبارة إحدى عشر لأنه يجب المطابقة فيه بتأنيث الجزوين لتأنيث المعدود (قوله مبسوط في الاشياء) لاحاجة الى ذكرها هنا وقد ذكرها المحنثي (قوله فلذا قال الخ) الاولى أن يقول ومثل الجبري تبعاً للجبري قوله الخ ط (قوله وجعله في الاشياء بالاتفاق) حيث قال لا يدخل في ملك أحد شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقاً الخ (قوله لكن في النهر الخ) هذا الاستدراك ليس في محله لأن كلام الاشياء كما رأيت مطلق لا يقيد بهذه الصورة ولا شك في الاتفاق على كون الارث مطلقاً سبباً جبرياً وانما لم يكن سبباً في صورة الحرم اذا مات مؤثره عن صيد على كلام السراج لقيام المانع وهو الاحرام كقيام الموانع الاربعه أي الرق والكفر والقتل واختلاف الملك فكلا لا يقدح قيام تلك الموانع في سببية الارث لا يقدح هذا فيها اه ح وان جعل استدراكاً على المتن كان في محله ط (قوله وهو الظاهر) هذا من كلام النهر حيث قال وهو الظاهر لما سبأ في أي من كون الصيد محرم العين على الحرم ولم يظهر وجه ظهوره اذ بعد تحقق سبب الارث وهو موت المورث لا بد من قيام نص يدل على كون الاحرام مانعاً من ارث الصيد كقيامه على الموانع الاربعه وكون الصيد محرم العين على الحرم بقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم خرجوا من دياركم ومن سائر التصرفات لا يدل على منع ارثه فان الحجر محترمة العين أيضاً وورث (قوله فان قتله) أي الصبي الذي أخذته المحرم (قوله محرم آخر الخ) احترمه عن الهمة وبالبالغ المسلم عن الصبي والكافر كإياي و كان ينبغي زيادة عاقل للاحتراز عن الجنون فانه في حكم الصبي كما في ط عن الجنون وخرج أيضاً ما لو قتله حلال فانه ان كان في الحرم لزمه الجزاء والا فلا لكن يرجع عليه الاخذ باضمن فالرجوع فيه لا يفرق فيه بين الحرم والحلال بجر (قوله لانه تتر عليه ما كان بعرض السقوط) فانه كان يتحمل الارسال قبل قتله وللتفرج بحكم الاستدعاء في حق التخمين كنهود المطلق قبل الدخول اذ ارجعوا كما في الهداية (قوله على ما اختار الكمال) وبزم به الزبلي وصرح به في المحيط عن المبني وظاهر ما في النهاية أن يرجع الاخذ بالقيمة مطلقاً ح عن البحر (قوله لم يرجع على ربه) عبارة الباب ولو قتله همة في يد فعليه الجزاء ولا يرجع على أحد قال شارحه أي من صاحب الهمة أو راصيها أو ساقه أو فائدها والمسالمة مصرية في البحر الزاخر اه أقول وهذا في الرجوع على الراكب ونحوه أما ضمان الراكب ونحوه الجزاء فلا شك فيه قال في معراج الدراري وكذا لو كان راكباً أو ساقاً أو فائداً أو فائدت الدابة بيدها أو رجلها أو فمها صيداً فعليه الجزاء فافهم (قوله ولو صيداً أو نصرانياً) محترز قوله بالغ مسلم وعبارة المعراج لا يجب على الصبي والجنون والكافر فزاد الجنون لانه كالصبي كما مر وعبر بالكافر لان النصراني غير قيد واخرجه عن قوله محرم باعتبار الصورة والا فالكافر ليس أهلاً للنسبة التي هي شرط الاحرام (قوله فلا جزاء عليه) بل على الاخذ وحده (قوله لانه يلزمه حقوق العباد) وهذا ما تقرر على الاخذ ما كان بعرض السقوط لزمه (قوله وكل ما على المفردة دم) لو قال كفارة لشمل الصدقة واستغنى عن قوله وكذا الحكم في الصدقة ثم المراد بالكفارة ما يشمل كفارة الضرورة فان القارن اذ البس أو غطى رأسه للضرورة تعبدت بالكفارة كما في البحر (قوله يعني بفعل شيء من محظورات الخ) أي محظورات الاحرام أي ما حرم عليه فعليه جزاء بسبب نفس الاحرام لا من حيث كونه نجساً أو عورة ولا ما حرم بسبب غير الاحرام وذلك كاللبس والتطيب وازالة الشعر أو ظفر فخرج ما لو تلو واجبا كالوتر أو السعي أو الرمي أو أفاض قبل الامام أو طاف خبياً أو محدثاً للنجس أو العمة فان عليه الكفارة ولا تتعد على القارن لأن ذلك ليس جناية على نفس الاحرام بل هو تلو واجب من واجبات الحج أو العمة وكذا لو طاف نجساً وهو غير محرم لزمه دم كائن عليه في البحر بخلاف نحو اللبس فانه جناية على الاحرام مع قطع النظر عن كونه نجساً أو عورة ولذا حرم عليه ذلك قبل الشروع في أفعاله ما فيتعد الجزاء على القارن لللبس باحرامين وخرج أيضاً ما لو قطع نبات الحرم فلا يتعد الجزاء به أيضاً على القارن قال في البحر لانه من باب الغرامات لا تعلق للاحرام به بخلاف صيد الحرم اذ قتله القارن فانه يلزمه قيتان لانها جناية على الاحرام وهو متعبد ولا ينظر الى كونه جناية على الحرم لأن أقوى الحرمتين تستتبع أذا هما

(والصيد لا يملكه المحرم بسبب

اختياري) كسواء وهبة

(بل) بسبب (جبري) والسبب

الجبري في إحدى عشر مسألة

مبسوط في الاشياء فلذا قال

تبعاً للبحر عن المحيط (كلا رث)

وجعله في الاشياء بالاتفاق لكن في

النهر عن السراج أنه لا يملكه بالمرث

وهو الظاهر (فان قتله محرم آخر)

بالغ مسلم (شتمنا) جزاء من الإخذ

بالاخذ والقاتل بالقتل (ورجع

أخذه على قاتله) لانه تتر عليه

ما كان بعرض السقوط وهذا (ان

كفر بعال وان) كثر (يصوم فلا)

على ما اختاره الكمال لانه لم يفرم

شياً (ولو كان القاتل) بهمة

لم يرجع على ربه ولو (صدياً

أو نصرانياً فلا جزاء عليه) الله تعالى

(و) لكن (رجع الاخذ عليه

بالقيمة) لانه يلزمه حقوق العباد

دون حقوق الله تعالى (أو كل

ما على المفردة دم بسبب جانيته

على احرامه) يعني بفعل شيء من

محظوراته لا مطلقاً اذ لو تلو واجبا

من واجبات الحج أو قطع نبات

الحرم لم يتعد الجزاء لانه ليس

جناية على الاحرام (فعل القارن)

والاحرام أقوى فكان وجوب القيمة بسبب الاحرام فقط لا بسبب الحرم وانما ينظر الى الحرم اذا كان القائل  
سلالا اه هذا ما ظهر لي تقريره هنا وظاهر تقرير السراج أن المراد بشوله وما على المفرد به دم ما كان  
وقد احتراز عما كان تركا كترك السبي وحد الوقوف والطهارة وبه يشعر كلام السراج لكن يرد عليه قطع  
البات فانه فعل تامل (قوله ومثله منتفع ساق الهدي) أولى منه قول الباب وما ذكرناه من لزوم الجزاءين  
على القارن حوكم كل من جمع بين احرامين كالمنتفع الذي ساق الهدي أو لم يسته لكن لم يحل من العمرة  
حتى احرم بالحج وكذا من جمع بين الختسين أو العمرتين وعلى هذا الاحرام بمائة جنة أو عمرة ثم جنى قبل رفضها  
فعليه مائة جزاء اه فافهم (قوله لجنايته على احرامه) أي احرام الحج واحرام العمرة وهو عليه لتعدد  
الدم والصدقة وما ذكره السراج قبيل قول المصنف أو أقاض من عرفة قبل الامام من أنه لا مدخل للصدقة  
في العمرة يقتضي عدم تعدد الصدقة على القارن لكن قد مناجواه هناك قدبر (قوله فعليه دم واحد)  
تأخير الاحرام عن الميقات ولوعاد الى الميقات واحرم سقط الدم ط وذكر في النهاية صورة يلزم القارن  
فيها دم من العجاورة وهي ما لو جاوز فاحرم بجح ثم دخل مكة فأحرم بعمرة ولا يعود الى الحل محرما وهي غير  
واردة لأن الدم الاول للعجاورة والثاني لتركة ميقات العمرة لأنه لما دخل مكة اتحقق بأهلها بجر (قوله  
لانه حينئذ) أي حين المجاوزة وليس بقارن وهذا تعليل لوجوب الدم الواحد ويكون الاستثناء منقطعاً وذلك  
لأن الدم يلزمه سواء احرم بعد ذلك بجح أو عمرة أو بهما أو لم يحرم أصلاً فلا دخل لكونه قارناً في وجوب ذلك الدم  
ط (قوله لتعدد الفعل) أي الجنائية لأن كل واحد منهما بما للشركة بصير جانياً جنائية تفريق الدلالة فيعتقد  
الجزء بتعدد الجناية هداية فافهم (قوله لاتحاد المحل) فان الثمنان في حق الحرم جزاء الفعل وهو  
متعدد وفي حق صيد الحرم جزاء المحل وهو ليس بتعدد كرجلين قتل رجل خطأ يجب عليه مادية واحدة  
لانها بدل المحل وعلى كل منهما كفارة لانها جزاء الفعل بجر وينبغي أن يقسم على عدد الرءوس اذا قتل  
جماعة ولوقته حلال ومحرّم فعلى الحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصفها ولوقته حلال ومفرد وفان  
فعلى الحلال ثلث الجزاء وعلى المفرد جزاء وعلى القارن جزاء آن قهستاني وتمامه في البصر (قوله وبطل  
بيع المحرم صيدا الخ) أطلقه فثبيل ما اذا كان العاقدان محرمين أو أحدهما فأفاد أن بيع المحرم باطل  
ولو كان المشتري حلالاً وان شراءه باطل وان كان البائع حلالاً وأما الجزء فأنما يكون على الحرم  
حتى لو كان البائع حلالاً والمشتري محرمًا لم يفسد بيعه وعلى هذا كل تصرف بجر (قوله وكذا كل  
تصرف) أي من هبة ووصية وجعله مهراً وبطل خلع لأن العين خرجت عن كونهما محللاً لئلا تصرف  
ط ثم الاولى تأخيره عن قوله وشراؤه ليكون تعميماً بعد تنصيص (قوله ان اصطاده وهو محرم) أي لأنه  
لم يملكه كما مر وأفاد بهذا الشرط أن البطان اذا صادوه وهو محرم وباعه كذلك أما لو صادوه وهو محرم  
وباعه وهو حلال فالبيع جائز كافي السراج ولو صادوه وهو حلال وباعه وهو محرم فالبيع فاسد كما مر  
تعالل السراج أيضاً أي اذا كان المشتري حلالاً ما لو كان محرمًا فالبيع باطل ولو كان البائع حلالاً كما مر أيضاً  
ثم ان ما ذكره من الشرط انما هو في بيع المحرم كما مر في التهر قال ح اذا لمعنى لقولك وبطل شراء المحرم  
ان اصطاده وهو محرم فكان عليه أن يذكر الشرط بعد الاول اه (قوله وفي الفاسد يضمن قيمته) أي  
يضمن المشتري قيمة الصيد للبائع لانه ملكه اه ح (قوله أيضاً) أي مع ضمانه أي المشتري الجزاء المذكور  
في قوله وعليه وعلى البائع الجزاء فافهم ولا يخفى أن ضمانه الجزاء انما هو اذا كان محرمًا والافليس عليه سوى  
ضمان القيمة (قوله كما مر) الكاف فيه لتقدير أي نظير ما مر من ضمان المرسل القيمة في قوله أخذ حلال  
صيداً ضمن مرسله (تنبيه) ذكر في البصر عن المحيط قبيل قول الكزحول له لم يصادم حلالاً ولو هو محرم  
لمحرم صيداً فأكله قال أبو حنيفة على الاكل ثلاثة أجزئة قيمة للذبح وقيمة للاكل المحظور وقيمة للواهب لأن  
الهبة كانت فاسدة وعلى الواهب قيمة وقال محمد على الاكل قيمتان قيمة للواهب وقيمة للذبح ولا شيء للاكل عنده  
اه والظاهر أن وجوب قيمة الواهب خاص فيما اذا اصطاده وهو حلال ليكون ملكه والالم يملكه فلا يجب  
له قيمة ولذا كانت الهبة فاسدة لا باطلة قيل وهذا بناء على القول بأن الهبة الفاسدة لا تقيد الملك بالقبض اما على  
مقابل فلا شيء عليه للواهب قلت وهذا غير صحيح لانها مضمونة على كل من القولين كالبيع الفاسد يملك بالقبض

ومثله منتفع ساق الهدي (دمان  
وكذا الحكم في الصدقة)  
فتنني أيضاً لجنايته على احرامه  
(الاجواز الميقات غير محرم)  
استثناء منقطع (فعليه دم واحد)  
لانه حينئذ ليس بقارن (ولوقته  
محرم ان صيد ان تعدد الجزاء) لتعدد  
التعل (ولو حل لانه) صيد الحرم  
(لا) لاتحاد المحل (وبطل بيع  
محرم صيداً) وكذا كل تصرف  
(وشراؤه) ان اصطاده وهو محرم  
والا فالبيع فاسد (فلو قبض)  
المشتري (فقطب في يده فعليه  
وعلى البائع الجزاء) وفي الفاسد  
يضمن قيمته أيضاً كما مر

وبعض بمثله أو قيمته كما سئل كره في كتاب الهبة أن شاء الله تعالى (قوله بعدما خرجت) أي أخرجهما  
محرم أو حلال معراج (قوله وماتا) علم حكم ذبحهما وانلأفهما بأى وجه كان بالاولى ط (قوله غرمهما)  
لأن الصيد بعد الاخراج من الحرم بقى مستحق الامن شرعا ولهذا وجب رده الى مأمنه وهذه صفة شرعية  
فتسرى الى الولد اه ح (قوله لم يجزه) بفتح الياء من جزاء به وهو ثلاثي معتل الاخر كما في القاموس  
وضمير المستتر لا يخرج والبارز للولد ح وكل زيادة في الصيد كالسمن والنعر فضمنا على هذا التفصيل نهر  
أي أن لم يؤذ جزاءها قبل موتها ضمن الزيادة وان أذاه فلا يجزؤه علم أنهم ألجحت بعد اخرجها فهو كذلك  
كما أفاده ط (قوله لعدم سرية الامن) أي الى الولد لانه لما أدى ضمان الاصل ملكتها فخرجت من  
أن تكون صيدا للحرم وبطل استحقاق الامن قاضي خان قال في النهر حتى لو ذبح الام والاولاد يحل لكن  
منع الكراهة كافي الغاية (قوله الظاهر نعم) فتسلف في النهر عن البحر بقوله فاذا أدى الجزاء ملكها ملكا  
شبيها ولذا قالوا بكراهة أكلها وهي عند الاطلاق تنصرف الى التحريم فدل على أنه يجب ردها بعد أداء الجزاء  
اه (قوله افاقي الخ) ترجمه في الكنزي باب مجاوزة الميقات بغير احرام ووصله المصنف بما سبق لانه جنابة  
أيضا لكن ما سبق جنابة بعد الاحرام وهذا قبله قال ح لو عبر من جاوز الميقات كما عبر به في الكنز لنسلك قوله  
كذلك يريد الحج الخ ولشمل حرما أحرم لعمرته من الحرم وبستانيا حرم لجنته أو لعمرته من الحرم فان كل  
من لم يحرم من ميقاته العين له لزمه دم ما لم يعد اليه سواء كان حرما أم بستانيا أم افاقيا غاية الامر أنه يشترط  
الزوم الاحرام في البستانى والحرمي قصد النسك ويكنى في الافاقي قصد دخول الحرم قصد مع ذلك نسكا لا م  
اه وأراد بالبستانى الحلى أى من كان في الحل داخل المواقيت والحاصل أن الحرم ثلاثة أضاف  
افاقي وحلى وحرمى ولكل ميقات مخصوص تقدم بيانه في المواقيت فن أراد نسكا وجاوز وقته لزمه العود  
اليه (قوله مسلم بالغ) فلو جاوزه ككافرا وصبي فأسلم وبلغ لأشئ عاها ولم يقيد بالحر ليشمل الرقيق فانه  
لو جاوزه بلا احرام ثم أذن له مولاه فأحرم من مكة فعليه دم يؤخذ به بعد العتق فنع (قوله يريد الحج أو العمرة)  
كذا قاله صدر الشريعة وتبعه صاحب الدرر وابن كمال باشا وليس بصحيح لما ذكر ومنشأ ذلك قول الهداية  
وهذا الذى ذكرنا أى من لزوم الدم بالمجاورة ان كان يريد الحج أو العمرة فان كان دخل البستان لحاجة  
قله أن يدخل مكة بغير احرام اه قال في الفتح يوهم ظاهره أن ما ذكرنا من أنه اذا جاوز غير محرم وجب الدم  
الأن يتلافاه بخلافه ما اذا قصد النسك فان قصد التجارة أو السياحة لا ينع عليه بعد الاحرام وليس كذلك لأن  
جميع الكتب ناطقة بلزوم الاحرام على من قصد مكة سواء قصد النسك أم لا وقد صرح به المصنف أى صاحب  
الهداية في فصل المواقيت فيجب أن يحمل على أن الغالب فين قصد مكة من الافاقيين قصد النسك فالمراد بقوله  
اذا أراد الحج أو العمرة اذا أراد مكة اه ملخصا من ح عن النسب لبلالة وليس المراد بمكة خصوصها  
بل قصد الحرم مطلقا موجب للاحرام كما مر قبل فصل الاحرام وصرح به في الفتح وغيره (قوله فلولم يرد الخ)  
قد غلت ما فيه ح (قوله على ما مر) أى أول الكتاب في بحث المواقيت في قوله وحرم تأخير الاحرام عنها  
لمن قصد دخول مكة ولو لحاجة وفي بعض النسخ على ما سبأني في المتن قريبا أى في قوله وعلى من دخل مكة  
بلا احرام حجة أو عمرة (قوله وجاوز وقته) أى ميقاته والمراد آخر المواقيت التي يمر عليها اذا لا يجب عليه  
الاحرام من أولها كما مر أول الكتاب (قوله اعتبارا لارادة عند المجاوزة) أى ان الافاقي الذى جاوز  
وقته تعتبر ارادته عند المجاوزة فان كان عند قصد المجاوزة أراد دخول مكة لحج أو غيره لزمه الاحرام  
من الميقات والابان أراد دخول مكة ان في الحل لحاجة فلا شئ عليه واستظهر في البحر اعتبارا لارادة  
عند الخروج من يتيه لكن ذكر ذلك في مسألة البستان الآتية وأشار الشارح الى أنه لا فرق بين الموضعين  
حيث ذكر ذلك فيه ما وسئل كره عبارة البحر والنهر هناك فافهم (قوله الى ميقات ما) في بعض النسخ  
بدون لفظة ما وعلى كل فالمراد أى ميقات كان سواء كان ميقاته الذى جاوزه غير محرم أو غيره أقرب أو أبعد  
لانها كلها في حق الحرم سواء والاولى أن يحرم من وقته بحر عن المحيط (قوله ثم احرم) أى يحج ولو نفلا  
أو بعمره وهذا ناظر الى قول الشارح كما اذا لم يحرم وقوله أو عاد الخ ناظر الى قوله جاوز وقته ثم احرم وعبارة المثنى  
يجزدها فيها خرازة فتأمل (قوله صفة محزما) أى صفة معنوية والجملة لم يشرع حال من فاعله المستتر

(ولدت ظبية) بعدما (خرجت)

من الحرم وماتا غرمهما وان

أدى جزاءها أى الام (ثم ولدت)

لم يجزه) أى الولد لعدم سرية

الامن حيثئذ وهل يجب ردها بعد

اداء الجزاء الظاهر نعم (افاقي)

مسلم بالغ (يريد الحج) ولو نفلا

(أو العمرة) فلولم يرد واحدا منهما

لا يجب عليه دم بمجاورة الميقات

وان وجب حج أو عمرة ان أراد

دخول مكة أو الحرم قريبا

(وجاوز وقته) ظاهرا في النهر

عن البدائع اعتبارا لارادة عند

المجاورة (ثم احرم لزمه دم كما اذا لم

يحصرم فان عاد) الى ميقات ما

(ثم احرم أو) عاد اليه حال كونه

(محزما لم يشرع في نسك) صفة

محزما



أو من فاعل عادية حال بعد حال متداخلة أو مترادفة (قوله كطواف) وكذا لو وقف بعرفة قبل أن يطوفه  
 للتقدم فتح (قوله ولو شوطا) أخذه من الجسر ومقتضاه أنه لا بد في لزوم الدم وعدم إمكان سقوطه من  
 الشوط الكامل وعبرة الهداية ولو عاد بعد ما ابتدأ الطواف واستلم الحجر لا يسقط عنه الدم بالاتفاق فقال  
 واستلم الحجر بالزاو وفي بعض نسخها بالنساء قال ابن الكمال في شرحها أعاد ذكره تنبيه على أن المعتبر  
 في ذلك الشوط التام فإن المسنون الفصل بين الشوطين بالاستسلام والاقهوليس بشرط اهـ ومثله في العناية  
 وعليه فالمراد بالاستسلام ما يكون بين الشوطين لا ما يكون في أول الطواف ويؤيده قول البدائع بعد ما طاف  
 شوطا أو شوطين وبه يظهر أن ما في الدر من عطفه بأو غير ظاهر لا تقتضيه إلا كفا، بعض الشوط قافهم  
 (قوله لأن الشرط الخ) أي في سقوط الدم وليس المراد أنه شرط في صحة ذلك لأن تعيين الأحرار من الميقات  
 واجب حتى يجيب بالدم ولو كان شرط المكان فرضا وتركه يفسد الحج أفاده الجوى ط (قوله عند الميقات)  
 احتراز عن داخل الميقات لا خارجه حتى لو عاد محرما ولم يلب فيه المكن أبى بعد ما جاوزه ثم رجع ومزبه ساكا  
 فإنه يسقط عنه بالاولى لأنه فوت الواجب عليه في تعظيم البيت كما في الجرح (قوله خلا قاهما) حيث قال  
 يسقط الدم وإن لم يلب كالمحرر ما ساكنا له أن العزيمة في الأحرار من ديرة أهله فإذا ترخص بالتأخير  
 إلى الميقات وجب عليه قضاء حقه بانتهاء التلبية فكان التلافي بعوده مليما هداية وفي شرحها لابن الكمال  
 اعلم أن الناظرين في هذا المقام من شراح الكتاب وغيرهم اتفقوا على أن العزيمة لا تأتي ما ذكر ولا يخلو  
 عن اشكال اذ لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه أنه أحرار من ديرة أهله فكيف  
 يصح اتفاق الكل على ترك العزيمة وما هو الأفضل اهـ قلت وهو ممنوع فإن المراد بالأحرار من ديرة أهله  
 أي ما قرب من أهل الحرم من الأماكن البعيدة عن الميقات وقد ورد فعل ذلك عن جماعة من الصحابة  
 وورد طلبه في الحديث كما قد ساءه عن التمتع عند بحث المواقيت وفسر الصحابة الإتمام في وأتموا الحج بذلك  
 وهذا في حق من قدر عليه كما مر هنالك فافهم (قوله والأفضل عوده) ظاهر ما في البحر عن المحيط وجوب  
 العود وبه صرح في شرح السباب (قوله إذا خاف فوت الحج) أي فإنه لا يعود ويضى في أحراره وعمله  
 في البحر عن المحيط بقوله لأن الحج فرض والأحرار من الميقات واجب وترك الواجب أهون من ترك الفرض  
 اهـ ومقتضاه أنه لو لم يخف الفوت يجب العود كما قلنا لعدم المزاحم وأنه إذا خافه يجب عدم العود وبه يعلم  
 ما في قول النهر ومتى خاف فوت الحج ولو عاد فالأفضل عدمه والأفضل عوده كما في المحيط اهـ هذا وفي البحر  
 واستفيد منه أي بما ذكره عن المحيط أنه لا تفصيل في العمرة وأنه يعود لأنها لا تفوت أصلا اهـ ولا يخفى  
 أن هذا بالنظر إلى الفوات والافتقار يحصل مانع من العود غير الفوات لحوفه على نفسه أو ماله فيسقط وجوب  
 العود في العمرة أيضا (قوله أو عاد بعد شروعه) بقي عليه أن يقول أو قبل شروعه ولم يلب عند الميقات  
 ح (قوله ككي يريد الحج الخ) أما لو خرج إلى الحل لحاجة فأحرم منه ووقف بعرفة فلا شيء عليه كالاتفاق  
 إذا جاوز الميقات فاصدا البستان ثم أحرم منه ولم يرتقيده مسألة التمتع بما إذا خرج على قصد الحج وينبغي  
 أن تقيد به وأنه لو خرج لحاجة إلى الحل ثم أحرم بالحج منه لا يجب عليه شيء كالمسكي فتح (قوله وصار ميكا)  
 لأن من وصل إلى مكان على وجه مشروع صار حكمه حكم أهله وهنالمواصل إلى مكة محررا بالعمرة وقرع منها  
 صار في حكم المكي سواء ساق الهدى أم لا فإذا أراد الأحرار بالحج فية أنه الحرم أو العمرة فالحل وشمل ذلك  
 يقال في الحل وهو من كان داخل المواقيت فإن ميقاته للحج أو للعمرة الحل فإذا أحرم من الحرم فليسه دم  
 إلا أن يعود كما مر عن ح وصرح به هناك في النهر والباب (قوله وكذا لو أحرما) أي المكي والمتمتع الذي  
 في حكمه فإن ميقات المكي للعمرة الحل (قوله وبالعود) أراد به مطلق الذهاب إلى الميقات الواجب ليشمل  
 قوله وكذلك لو أحرما بعمرة من الحرم فإن الواجب خروجهما إلى الحل ليسقط الدم وليس فيه عود إليه بعد  
 الكسوة فيه (قوله كما مر) أي عودا مما لا يماز في الاتفاق بأن يعود إلى الميقات ثم يحصر من لم يكن  
 أحرار وان كان أحرار لم يشرع في ترك عود إليه وبلي (قوله أي آفاق) أفاد أن المراد بالكوفي كل من  
 كان خارج المواقيت (قوله البستان) أي بستان بني عامر وهو موضع قريب من مكة داخل  
 الميقات خارج الحرم وهي التي تسمى الآن نخلة محمود بن كمال زاد غيره أن منه إلى مكة أربعة وعشرين ميلا

كطواف ولو شوطا وانما قال  
 (وابي) لأن الشرط عند الامام  
 بتجديد التلبية عند الميقات بعد  
 العود إليه خلا قاهما (سقط دمه)  
 والأفضل عوده إلا إذا خاف  
 فوت الحج (والا) أي وإن لم يعد  
 أو عاد بعد شروعه (لا) يسقط الدم  
 (ككي يريد الحج ومتمتع فرغ من  
 عمرته) وصار ميكا (وخرجا من  
 الحرم وأحرما) بالحج من الحل  
 فإن عليهم ما جاوزة ميقات المكي  
 بلا أحرار وكذا لو أحرما بعمرة من  
 الحرم وبالعود كما مر يسقط الدم  
 (دخل كوفي) أي آفاق  
 (البستان).

قال بعض المحسنين قال النووي قال بعض أصحابنا أخذ القرية على يسار مستقبل الكعبة إذا وقف بأرض عرفات وفي غاية السروجي بالقرب من جبل عرفات على طريق العراق والكوفة إلى مكة (قوله أي مكانا من الحل) أشار إلى أن البستان غير قيد وأن المراد مكان داخل المواقيت من الحل والظاهر أنه لا يشترط أن يقصد مكانا معينا لأن الشرط عدم قصد دخول الحرم عند المجاوزة فأى مكان قصد من داخل المواقيت حصل المراد كما يستفح فافهم (قوله الحاجة) كذا في البدائع والهداية والـ كـنز وغيرهما وهو احتراز عما إذا أراد دخول مكان من الحل لمجرد المرور إلى مكة فإنه لا يحل له الا حرم ما فلا بد من هذا القيد والافضل آفاقى أراد دخول مكة لا بد له من دخول مكان في الحل على أنه في البحر جعل الشرط قصد الحل من حين خروجه من بيته أى ليكون سفره لاجل لا بد دخول الحرم كما يأتي ولذا قال ابن السبكي في شرحه ومنه لا مسكين الحاجة له بالبستان لا بد دخول مكة ويأتى توضيحه فافهم (قوله ولو عند المجاوزة) الظرف متعلق بقصدها أى ولو كان قصد الحاجة التى هي على ارادته دخول البستان عند مجاوزة الميقات أما بعد المجاوزة فلا يعتبر قصد الحاجة لكونه عند المجاوزة كان قاصدا مكة فلا يسقط الدم ما لم يرجع وأفاد أنه لو قصد دخول البستان الحاجة قبل المجاوزة فهو كذلك بالاولى وإن قصد ذلك من حين خروجه من بيته غير شرط خلافا لما في البحر حيث قال عقب ذكره ان ذلك خيلة لا آفاقى أراد دخول مكة بلا احرام ولم أر أن هذا القصد لا بد منه حين خروجه من بيته أو لا والذي يظهر هو الاقل فإنه لا شك أن الآفاقى يريد دخول الحل الذى بين الميقات والحرم وليس ذلك كما فافلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحل الداخلى الميقات حين يخرج من بيته اه وحاصله ان الشرط أن يكون سفره لاجل دخول الحل والافلا تحل له المجاوزة بلا احرام قال في التفسير الظاهر أن وجود ذلك القصد عند المجاوزة كاف ويدل على ذلك ما في البدائع بعد ما ذكر حكم المجاوزة بغير احرام قال هذا اذا جاوز أحد هذه المواقيت الخمسة يريد الحج أو العمرة أو دخول مكة أو الحرم بغير احرام فأما اذا لم يزد ذلك وإنما أراد أن يأتي ببستان بنى عامر أو غيره لم حاجة فلا شئ عليه اه فاعتبر الارادة عند المجاوزة كما ترى اه أى ارادة الحج ونحوه وارادة دخول البستان فالارادة عند المجاوزة معتبرة فيها وما إذا ذكر الشارح ذلك في الموضوعين كما قد مناه فافهم وقول البحر فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحل غير ظاهر بل الشرط قصد الحل فقط تأمل (قوله على ما مر) أى قريبا في قوله ظاهر ما في التمر عن البدائع الحج (قوله على المذهب) مقابله ما قاله أبو يوسف أنه نوى إقامة خمسة عشر يوما في البستان فله دخول مكة بلا احرام والافلا ح عن البحر (قوله له دخول مكة غير محرم) أى اذا أراد دخول البستان الحاجة لا بد دخول مكة ثم بدله دخول مكة الحاجة له دخولها غير محرم كما في شرح ابن السبكي ومنه لا مسكين قال في الكافي لأن وجوب الاحرام عند الميقات على من يريد دخول مكة وهو لا يريد دخولها وإنما يريد البستان وهو غير مستحق التعظيم فلا يلزمه الاحرام بقصد دخوله اه قلت وهذا اذا أراد دخول مكة الحاجة غير التسك والافلا يجاوز ميقاته بالاحرام وإذا قال قبيل فصل الاحرام عند ذكر المواقيت وحل لاهل داخلها دخول مكة غير محرم ما لم يرد نسكا (قوله ووقته البستان) أى لو أراد التسك فيقائه للحج أو العمرة البستان يعنى جميع الحل الذى بين المواقيت والحرم كما مر في بحث المواقيت فلو أحرم من الحرم لزمه دم ما لم يعد كما قد مناه قريبا عن التمر واللباب الا اذا دخل الحرم الحاجة ثم أراد التسك فإنه يحرم من الحرم لأنه صار ميكا كما مر (قوله ولا شئ عليه) من ربط بقوله له دخول مكة غير محرم فكان الاولى ذكره قبل قوله ووقته البستان (قوله كما مر) أى قبيل فصل الاحرام حيث قال أما لو قصد بوضعا من الحل كخلاص وحدة حل له مجاوزته بلا احرام فاذا حل به التحق بأهله فله دخول مكة بلا احرام (قوله وهذه حيلة لا آفاقى الحج) أى اذا لم يكن مأخوذا بالحج عن غيره كما قد منه الشارح هنا وقد مناه الكلام عليه ثم ان هذه الحيلة مشككة لما علمت من أنه لا تجوز له مجاوزة الميقات بلا احرام ما لم يكن أراد دخول مكان في الحل الحاجة والافضل آفاقى يريد دخول مكة لا بد ان يريد دخول الحل وقد مناهان التقييد بالحاجة احتراز عما لو كان عند المجاوزة يريد دخول مكة وأنه انما يجوز له دخولها بلا احرام اذا بدله بعد ذلك دخولها كما قد مناه عن شرح ابن السبكي ومنه لا مسكين فعلم أن الشرط لسقوط الاحرام أن يقصد دخول الحل فقط ويدل عليه أيضا ما نقلناه عن الكافي من قوله وهو

أى سكانا من الحل داخل الميقات  
(الحاجة) قصد ها ولو عند المجاوزة  
على ما مر ونية مدة الإقامة ليست  
بشرط على المذهب (له دخول  
مكة غير محرم ووقته  
البستان ولا شئ عليه) لأنه  
التحق بأهله كما مر وهذه حيلة  
لا آفاقى يريد دخول مكة بلا احرام

لا يريد دخولها أى مكة وانما يريد البستان وكذا ما نقلناه عن البدائع من قوله فاما اذا لم يرد ذلك وانما أراد  
 أن يأتي بستان بنى عامر وكذا قوله في الباب ومن يبارز وقته يقصد مكانا من الحل ثم بدله أن يدخل مكة فله أن  
 يدخلها بغير احرام فقوله ثم بدله أى ظهر وحدث له يقتضى أنه لو أراد دخول مكة عند الجواز بلزمه الاحرام  
 وان أراد دخول البستان لأن دخول مكة لم يبدله بل هو مقصوده الاصل - وقد أشار في البحر الى هذا الاشكال  
 وأشار الى جوابه بما تقدم عنه من أنه لا بد أن يكون قصد البستان من حين خروجه من بيته  
 أى بأن يكون سفره المقصود لاجل البستان لا لاجل دخوله مكة كما قد مضى وأجاب أيضا في شرح الباب  
 بقوله والوجه في الجملة أن يقصد البستان قصدا أولا ولا يضره دخول الحرم بعده قصد انضماما وعارضا  
 كما اذا قصد خدي جنة لبس وشراء أو لا ويكون في خاطره أنه اذا فرغ منه أن يدخل مكة ثانيا بخلاف  
 من جاء من الهند بقصد الحج أولا ويقصد دخول جنة تبعا ولر قصد بيعا وشراء اه وهو قريب من جواب  
 البحر لأن حاصله أن يكون المقصود من سفره البيع والشراء في الحل ويكون دخول مكة تبعا لكن ينافيه قولهم  
 ثم بدله دخول مكة فانه يفيد أنه لا بد أن يكون دخولها عارضا غير مقصودا لاصالة ولا تبعا بل يكون المقصود  
 دخول الحل فقط كما هو ظاهر جواب البحر وكلام الكافي والبدائع والباب وغيرها وهذا مناف لقولهم  
 انه الحيلة لا في يريد دخول مكة بلا احرام لانه اذا كان قصده دخول الحل فقط لم يحتج الى حيلة اذا بدله  
 دخول مكة على أن هذا أيضا فحين أراد دخول مكة لحاجة غير التمسك أما لو أراد التمسك فلا يصلح له  
 دخولها بلا احرام لانه اذا صار من أهل الحل فبقائه بمقاتم وهو الحل كما تمرار فكيف من خرج من بيته  
 لاجل الحج فافهم (قوله ويجب على من دخل مكة) أى والحرم سواء قصد التجارة أو التمسك أم غيرهما  
 كما يفيد عبارة البدائع السابقة وتقدم التصريح به شرطا ومتناقبيل فصل الاحرام وصرح به في الباب أيضا  
 (قوله فلو عاد) أى الى المقات كما يقده في الهداية لكن في البدائع أنه اذا أقام بمكة حتى تحوّل السنة  
 يجوز له مقات أهل مكة وهو الحرم للحج والحل للعمرة لانه لما أقام بمكة صار في حكم أهلها اه والتعليل  
 يفيد أن تحوّل السنة غير قيد كذا في الفتح ثم التقييد بالخروج الى المقات لاجل سقوط الدم لا لاجل  
 لأن الواجب عليه بدخول مكة بلا احرام أمران الدم والتسك وبه يحصل التوفيق كما أفاده في الشرح بلالية  
 (قوله عن آخر دخوله) أى وعليه قضاء ما بقى لباب (قوله وعقابه في الفتح) حيث عال ذلك بأن الواجب  
 قبل الاخير صار دينا في ذمته فلا يسقط الا بالتعيين بالنية اه ح (قوله وصح منه الخ) أى اذا دخل مكة  
 بلا احرام ولزمه بذلك حجة أو عرة تخرج الى المقات واحرم بحجة أو عرة واجبة عليه بسبب آخر فانه يجوز له ذلك  
 عما لزمه بالدخول وان لم ينو اذا كان ذلك في عام الدخول لابعده (قوله من حجة الاسلام الخ) احتزبه  
 عما لزمه عا عليه بسبب الدخول فانه قدّمه في قوله فان عاد الخ والظاهر أنه لو عاد الى المقات ونوى نسكا  
 فلا يقع واجبا عا عليه بالدخول ولا يكون نفلا لانه بعد تقرر الوجوب عليه بخلاف ما اذا نواه نفلا قبل مجاوزة  
 المقات فانه يقع نفلا لدم وجوب نبي عليه بعد حصول المقصود من تعظيم البقعة بالاحرام كما حققناه أول الحج  
 فافهم (قوله في عامه ذلك الخ) أى عام الدخول قال في الهداية لانه تلافى المترولي في وقته لأن الواجب  
 عليه تعظيم هذه البقعة بالاحرام كما اذا أتاه أى المقات محرما بحجة الاسلام في الاستدعاء بخلاف ما اذا  
 تحوّل السنة لانه صار دينا في ذمته فلا يتأذى بالاحرام مقصود كما في الاعتكاف المنذور فانه يتأذى  
 بصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني اه قال في الفتح ولقائل أن يقول لافرق بين سنة المجاوزة  
 وسنة اخرى في أى وقت فعل ذلك يقع أداء الدليل لم يوجب ذلك في سنة معينة ليصير بفوائدها يقتضى  
 فهما الحرم من المقات بنسك عليه تأذى هذا الواجب في ضمنه وعلى هذا اذا تكرر الدخول بلا احرام منه  
 ينبغي أن لا يحتاج الى التعيين كمن عليه يومان من رمضان فنوى بحجزة قضاء ما عليه ولم يعين وكذا لو كانا  
 من رمضان على الاصح وكذا نقول اذا رجع مرارا فاحرم كل مرة بنسك حتى أتى على عدد دخلاته خرج  
 عن عهده ما عليه اه وأقره في البحر (قوله لصيرورته) أى المترولي دينا وعلمت ما فيه من بحث الفتح وأورد  
 عليه أيضا أنه ينبغي أن تسقط العمرة الواجبة بدخول مكة غير محرم بالعمرة المنذورة في السنة الثانية  
 كالمندورة في الاولى لأن العمرة لا تصير دينا لعدم توقيتها بوقت معين بخلاف الحج وأجاب في غاية البيان بأن

(و) يجب على من دخل مكة بلا  
 احرام لكل مرة حجة أو عرة  
 فلو عاد فأحرم بنسك أخره عن آخر  
 دخوله وعقابه في الفتح (وصح منه)  
 أى أخره عما لزمه بالدخول  
 (لراحرم عليه) من حجة  
 الاسلام أو نذرا أو عرة مندورة لكن  
 (في عامه ذلك) لتداركه المترولي  
 في وقته (لابعده) لصيرورته دينا  
 بتحويل السنة (جاوزا المقات)  
 بلا احرام

تأخير العمرة الى أيام النحر والتشرى بمكره فاذا أخرها اليها صار كالقوت لها فصارت ديناً اهـ وأقره  
 في البحر ولا يخفى ما فيه فان المكروه فعلها في تلك الايام لا بعدا تأمل (قوله فاحرم بعمرة) يعلم منه ما اذا  
 احرم بمحبة بالاولى نهر فافهم (قوله لترك الوقت) مصدر مضاف الى مكانه أى لترك احرامه في الميقات  
 (قوله لجبره بالا حرام منه في القضاء) علة لقوله ولادم عليه الخ وضمير منه للوقت أشار به الى أنه لا بد في سقوط  
 الدم من احرامه في القضاء من الميقات كما صرح به في البحر فلو احرم من ميقات المكي لم يسقط الدم  
 وهو مستفاد أيضاً مما قد مناه عن التبريد لالة (قوله مكي طاف لعمرة الخ) شروع في الجمع بين احرامين  
 وهو في حق المكي ومن بمعناه جناية دون الا فاقى الا في اضافة احرام العمرة الى الحج فبالاعتبار الاول ذكره  
 في الجنايات وبالا اعتبار الثاني جعل له في الكثر بابا على حدة ثم اعلم أن أقسامه أربعة اذ دخل احرام الحج  
 على العمرة والحج على مثله والعمرة على مثله والعمرة على الحج قدم الاول لكونه ادخل في الجناية ولذا لم يسقط  
 به الدم بحال ثم ذكر الثاني مقدّمه على غيره لقوة حاله لا شمله على ما هو فرض ثم الثالث على الرابع لما فيه  
 من الاتفاق في الكيفية والكمية نهر (قوله ومن يحكمه) أشار الى ما في النهر من أن المراد بالمكي غير  
 الا فاقى فتمثل كل من كان داخل المواقيت من الحلي والحرمي فافهم فالاختراز بالمكي عن الا فاقى  
 لانه لا يرفض واحد منهما غير أنه ان أضاف بعد فعل الاقل كان قارنا ولا يفي ومتنع ان كان ذلك في أشهر  
 الحج كما تر نهر (قوله أى أقل أشواطها) يفيد أن الشوط ليس بقدر وأطلقه فتمثل ما اذا كان في أشهر الحج  
 أو لا كما في البحر عن المبسوط وفي النهر عن الفتح ولو طاف الاكثر في غير أيام الحج ففي المبسوط أن عليه الدم أيضاً  
 لانه احرم بالحج قبل الفراغ من العمرة وليس للمكي أن يجمع بينهما فاذا صار جامعاً من وجه كان عليه الدم اهـ  
 وفيه أيضاً قيد بالعمرة لانه لو أهل بالحج وطاف له ثم بالعمرة رفضها اتفاقاً وبكونه طاف لانه لو لم يطف رفضها أيضاً  
 اتفاقاً وبالاقل لانه لو أتى بالأكثر رفضه أى الحج اتفاقاً وفي المبسوط أنه لا يرفض واحد منهما ووجهه  
 الاستيعابي ظاهر الرواية (قوله رفضه) أى تركه من بابي طاب وضرب كما في المغرب وهذا أى رفض الحج  
 أولى عند الامام وعندهما الا على رفض العمرة لانها أدنى حالاً وله أن احرامها تأكد بأداء شيء من أعمالها  
 ورفض غير المتأكد أسير ولأن في رفضها ابطال العمل وفي رفضه استناعاء عنه أفاده في البحر (قوله وجوباً)  
 بخالف لما في البحر حيث قال بعد ما مر وقد ظهر أن رفض الحج مستحب لا واجب اهـ أى وانما الواجب رفض  
 أحدهما لا بعينه (قوله بالخلق) أى مثلاً قال في البحر ولو لم يذكر بماذا يكون رافضاً وينبغي أن يكون  
 الرفض بالفعل بأن يخلق مثلاً بعد الفراغ من أفعال العمرة ولا يكتفى بالقول أو بالنية لانه جعل في الهداية  
 تحللاً وهو لا يكون الا بفعل شيء من محظورات الاحرام اهـ قلت وفي الباب كل من عليه الرفض يحتاج الى  
 نية الرفض الامن جمع بين حجتين قبل فوات الوقوف أو بين العمرتين قبل السعي للاولى ففي هاتين الصورتين  
 يرفض احدهما من غير نية رفض لكن اما بالسعي الى مكة أو بالشروع في أعمال احدهما اهـ فعلم من  
 مجموع ما في البحر والباب أنه لا يحصل الرفض شيء من محظورات الاحرام مع نية الرفض به وما قد مناه أوائل  
 الجنايات عند قوله وبترك أكثره بقى محرر ما من أن المحرم اذا نوى رفض الاحرام فصنع ما يصنع الحلال من ليس  
 وحلق ونحوهما لا يخرج به من الاحرام وان نية الرفض باطله فهو محمول على ما اذا لم يكن مأموراً بالرفض  
 كما بيناه عليه هناك وقد يكون الخلق بعد الفراغ من العمرة فلا يكون جناية على احرامها (قوله لانه كفائات  
 الحج) وحكمه أن يتحل بعمرة ثم يأتي بالحج من قابل ط (قوله حتى لو حج) غاية للتعليل المقيد أنه قضاء  
 في غير عامه ط (قوله سقطت العمرة) لانه حينئذ ليس في معنى فائت الحج بل كالتحصير اذا تحلل ثم حج من  
 تلك السنة فانه حينئذ لا تجب عليه عمرة بخلاف ما اذا اتت السنة ط وبجسر (قوله ولورفضها)  
 أى العمرة التي طاف لها وادخل عليها الحج (قوله قضاها) أى ولو في ذلك العام لان تكرار العمرة  
 في سنة واحدة جائز بخلاف الحج أفاده صاحب الهندية ط (قوله فقط) أى ليس عليه عمرة اخرى  
 كافي الحج وليس مراده في الدم اقول الهداية وعليه دم بالرفض أيها مرفض اهـ ح (قوله صح) لانه أدى  
 أفعالهما كما التزم نهر (قوله وأساء) أى مع الاثم لمصر خواجه من أن المكي منهي عن الجمع بينهما وأنه  
 يأثم به وقد مناه الاختلاف في أن الاساءة دون الكراهة أو فوقها والتوفيق بينهما فافهم (قوله وذبح)

فاحرم بعمرة ثم أقصد هامضى  
 وقضى ولادم عليه لترك الوقت  
 لجبره بالا حرام منه في القضاء  
 (مكي) ومن يحكمه طاف لعمرة  
 ولو شوطاً أى أقل أشواطها  
 (فاحرم بالحج رفضه) وجوباً  
 بالخلق لمن المكي عن الجمع  
 بينهما وعليه دم لاجل الرفض  
 وج وعمره لانه كفائات الحج حتى  
 لو حج في سنته سقطت العمرة ولو  
 رفضها قضاها فقط (قوله ذبحها  
 صح) وأساء (قوله وذبح)

أى فذكر المتقدمان من نسكه بارتكاب المنهي عنه لأنه تارة ولواضاف بعد فعل الا كثر في أشهر الحج ففتح  
 ولا يمنع ولا قرآن لمكي كما مر وهذا يؤيد قول من قال ان نبي التبع والقرآن لمكي معناه في الحل كما مر نهر اى  
 لاني العدة تمت وقد مر ذلك في باب التبع وقد مضى حاله تحقيق قول ثالث وهو ان يقع المسكي باطل وقراءته صحيح  
 غير ان ترتد كره بالمرابعة (قوله وهو دم جبر) لان كل دم يجب بسبب الجوع أو الرفض فهو دم جبر وكثارة  
 فلا يتم الصوم مقامه وان كان معسرا ولا يجوز له أن يأكل منه ولا أن يطعمه غنما بخلاف دم الشكر شرح  
 الباب (قوله ومن أصرم يبيع الحج) شروع في القسم الثاني والثالث أعني ادخال الحج على مثله والعسرة  
 على مثلها واعلم أن الاحرام يحجب قداعدا اما أن يكون على التراخي أو معا أو على التعاقب فالاول  
 ما ذكره في المتن ولذا أتى بتم وأما الاخران ففي التبريزمه الجنبان عند الامام والثاني لكن يرتفع  
 أحدهما اذا توجه سائر اى فظاهر الرواية وقال الثاني عتب صيرورته محرما بلاميله وأثر الخلاف يظهر فيما  
 اذا جئ قبل الشروع وقال محمد يلزمه في المعية أحدهما وفي التعاقب الاول فقط والعمرتان كالجنبين اه قلت  
 وأثر الخلاف لزوم دين بالجنسية عندهما ودم واحد عند محمد كما في البسداق واستشكله في شرح الباب بأنه  
 عند الثاني يرتفع أحدهما عتب الاحرام بلامك أى فلم تكن الجنسية عنده على احرامين بل على واحد  
 فيلزمه بالجنسية دم واحد كقول محمد (قوله ثم أصرم يوم النحر باسخر) قيد بكونه يوم النحر لأنه لو أصرم بعرفات  
 لئلا أو نهارا رفض الثانية وعليه دم الرفض وجبة وعمره ثم عند الثاني يرتفع ككاسر وعنده الاول بوقوفه  
 كما في المحيط وينبغي أنه لو أصرم ليلة النحر بعد الوقوف نهارا أن يرتفع بالوقوف بالمزدلفة لا بعرفة لأنه سابق يمر  
 لكن قياس ظاهر الرواية المتقدم أن تعطل بالمسير اليها نهر (قوله فان كان قد حلق للأول) أى لجنه الاول  
 قبل احرامه بالثاني (قوله لزومه الا سخر) أى فينبى محرما الى أن يؤديه في العام القابل لباب (قوله  
 لانتهاه الاول) لان الباقي بعد الحلق الرى وبذلك لا يصير جائزا بالاحرام ثانيا نهر ومقتضاه أن الاحرام  
 الثاني وقع بعد الحلق وبعد طواف الزيارة أيضا وأنه لو أصرم بعد الحلق قبل الطواف لزومه دم الجوع لان الاحرام  
 الاول بقى في حق حرمة النساء وبه صرح الكرماني لكن المتبادر من المتن وغيره كالهذاية وشروحا  
 والسكا في خلافة لا طلاقه نى الدم بعد الحلق من غير تقييد بما بعده الطواف أيضا لكن قال في شرح الباب  
 ان اطلاقه لا ينافى تقييد الكرماني اه أى فيحصل المطلق على المقيد قلب لكن ما في الكرماني مبنى على  
 وجوب دم للجوع بين احرامى الحج كاحرامى العمرة وبأى الكلام فيه قريبا (قوله فقع دم) الفاء داخله على  
 فعل مقدرا أى فيلزمه الا سخر مع دم (قوله قصرأولا) أى اذا لم يملك للأول ثم أصرم بالثاني لزومه دم سواء  
 حلق عقب الاحرام انتبأى أولا بل أخره حتى حج في العام القابل وهذا عنده وهو ملخصان الوجوب بما اذا  
 حلق لانهم لا يوجبان بالتأخير شيئا كما في الجبر (قوله عبره الحج) أشار الى أن التقييد غير قيد وانما  
 عبره ليكمل المرأة لكن فيه أنه عبر قبله بالحلق وقد يقال انه من قبيل الاحتياط وهو أن يصرح في كل موضع  
 بما سكت عنه في الا سخر ليشيد ارادة كل مع الاختصار وما في النهر من أن المراد هنا بالتفسير الحلق اذ التفسير  
 لادم فيه انما فيه الصدقة وقد مضى أن اول الجنائيات أن الصواب بخلافه فافهم (قوله بالجنسية على احرامه)  
 أى احرام الحج الثانية أما احرام الاولى فقد انتهى بهذا التفسير فلا جنسية عليه وقوله أو التأخير عطف  
 على مدخول اللام لا على التفسير لان تأخير الحلق عن ايام النحر تلي واجب لا جنسية على الاحرام ولو أسفد  
 قوله على احرامه لكان أولى وأشار بجعل العلة لوجوب الدم أجده هذين الى أنه لا يلزمه دم للجوع بين احرامى  
 الجنين لانه ليس جنسية كما يأتى افاده ح (قوله ومن أتى بعمره الا الحلق الخ) قد بينا أن الحكم في الجوع بين  
 العمرتين كالجوع بين الجنين أى في المزموم والرفض ووقته مما يتصور في العمرة كما في الباب ثم قال فلو أصرم بعمره  
 فطاف لها شوطا أو كله أو لم يطاف شيئا ثم أصرم باخرى لزومه رفض الثانية وقضاؤها ودم للرفض ولو طاف وسعى  
 للأولى ولم يبق عليه الا الحلق فأهل باخرى لزمته ولا يرفضها وعليه دم الجوع وان حلق للأولى قبل الفراغ  
 من الثانية لزمه دم آخر ولو بعدد لا ولو أقبلت الأولى أى بأن جامع قبل طوافها فأهل بالثانية رفضها ويعنى  
 في الأولى ولو نوى رفض الأولى وأن يكون عمله ثانية لم ينسعه وكذلك اذ في الجنين اه لكن قد مضى أنه  
 خرج بين عمرتين قبل السعي لولا يرتفع أحدهما بالشرع من غيرية رفضه وقوله خالفه رفض الثانية

وهو دم جبر وفي الاقايى دم  
 شمس (ومن أصرم يبيع)  
 وبيع (ثم أصرم يوم النحر باسخر)  
 فان كان قد (حلق للأول لزمه  
 الا سخر) في العام التالي (بلا دم)  
 لانتهاه الاول (والا) يملك للأول  
 (نفس دم قصر) عبره ليم المرأة  
 (أولا) بالجنسية على احرامه بالتقصير  
 أو التأخير (ومن أتى بعمره الا  
 الساقى فأصرم باخرى ذبح) الاصل  
 ان الجوع بين احرامين لعمرتين مكروه  
 تنريما

فيه نظر فتدبر (قوله فلا يلم الدم) أي لجنابة الجمع ولادم لتأخير الخلق هنا لانه في العمرة غير موقت بالزمان كما مر الا اذا خلق قبل الفراغ من الثانية فلا يلم دم آخر كما علمته آنفاً (قوله لا يجتنب) عطف على لعمرتين وقوله فلا يلم دم أي دم الجمع بل يلم دم التأخير أو التخصيص فقط كما مر وقد تبين الشارح في ذلك صاحب البحر حيث قال وصرح في الهداية بأنه أي الجمع بين احرامي حجب أو غيرتين بدعة وأقرط في غاية البيان بقوله انه حرام لانه بدعة وهو سهل في المحيط والجمع بين احرامي الخ لا يكره في ظاهر الرواية لانه في العمرة انما كره لانه يصير جامعاً بينهما في الفعل لانه يؤدیهما في سنة واحدة بخلاف الحج اهـ فلذا فرق المصنف بين الحج والعمرة تبعاً للجامع الصغير فانه أوجب دماً واحداً للحج وقال بعض المشايخ يجب دم آخر للجمع اتباعاً للرواية لا لأصل وقد علمت أن الفرق بينهما ظاهر الرواية هذا خلاصة ما في البحر أقول وفي المعراج عن الذكافي قيل لا خلاف بين الروايتين أي رواية الجامع الصغير ورواية الاصل لانه سكبت في الجامع عن إيجاب الدم للجمع وما نفاه وقيل بل فيه روايتان اهـ وفي شرح الباب وقاؤه روايتان أحدهما الوجوب وبه صرح القمي تاشي وغيره وقيل ليس الرواية الوجوب قال ابن الهمام وهو الإجماع اهـ وتعقب ابن الهمام ما في المحط بأن كونه يتمكن من أداء العمرة الثانية في سنة لا يوجب الجمع بينهما فعلاً فاستوى الحج والعمرة قلت وكتاب الاصل وهو المنسوط من كتب ظاهر الرواية أيضاً فلذا صححوا رواية الوجوب بناء على تحقق اختلاف الرواية والإفلاصيل عنده فان كلا من الاصل والجامع من كتب الامام محمد فالتأخران ما أطلقه في أحدهما مما يحمل على ما قدمه في الآخر فلذا استوجه في الفتح أنه ليس بمعة الرواية الوجوب ويؤيده ما مر من كلام الهداية وغاية البيان فقوله في البحر انه سهل وما لا ينبغي كيف وقد قال في التتارخانية الجمع بين احرام الحج والعمرة بدعة وفي الجامع الصغير العتافي حرام لانه من اكبر الكبائر هكذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اهـ (قوله افاقي الخ) شروع في القسم الرابع (قوله ثم أحرم بعمرة) أي قبل أن يشروع في طواف القدوم لباب ويدل عليه المقابلة بقوله فان طاف له أي شرع فيه ولو قليلاً كما تعرفه قريباً وقد مناه في أقل باب القرآن ولم يتقدم خلافه فافهم (قوله لزماه) لانه الجمع بينهما مشروع في حق الافاقى فصيرون لك فإرنالكه أخطأ السنة فصيرون مسياً هداية لان السنة في القرآن أن يحرم بهما معاً أو يقدم احرام العمرة على احرام الحج زيلعي لكن الثاني يسمى عتفاً عرفاً (قوله وصار فارنا مسياً) قال في شرح الباب وعليه دم شكر لقوله اساءته ولعدم وجوب رفقن عمرته اهـ قلت والاولى أن يقول ولعدم ندب رفقن عمرته بخلاف ما إذا أحرم لها بعد طواف القدوم للحج فانه ندب رفقها كما يأتي (قوله كما مر) أي في أوائل باب القرآن (قوله ولا باطلت عمرته) المناسب أن يقدم عليه قوله الا أني لانهم لم تشرع الخ لان كونه صار فارنا مسياً معال بكون العمرة لم تشرع مرتبة على الحج وبطلان عمرته بالوقوف مفترع على هذا التعليل كما علم من الهداية وغيرها فافهم (قوله بالوقوف) أي اذا وقف بعرفة قبل أن يدخل مكة فقد صار افضل عمرته بالوقوف وان توجه الى عرفات ولم يقف بها بعد لا يصبر رافضاً لانه يصير فارنا زيلعي والارادته أحرم بالعمرة ولم يأت بأكثر شواطها حتى وقف بعرفات فالانسان بالأقل كما عديم بحر فالمراد بقوله قبل افعالهنا أكثر شواطها (قوله فان طاف له) أي للحج ولو شوطاً كما ذكره في البحر في باب القرآن وقال في الفتح وان أدخل احرام العمرة على احرام الحج فان كان قبل أن يطوف شيئاً من طوافي القدوم فهو فارن مسي وعليه دم شكر وان كان بعد ما شرع فيه ولو قليلاً فهو أكثر اساءة وعليه دم اهـ وقد مناه مثله في باب القرآن عن الباب وشرحه فهذا نص صريح في وجوب الدم في الصورتين وأن الأول دم شكر أي اتصافا والثاني دم جبر أو شكر على الخلاف الآتي وفي أن المراد بالطواف فيها الشروع فيه ولو شوطاً فافهم وأما ما قد سناه آنفاً عن الجبر من أن الاقل كالمدم فذلك في طواف العمرة والكلام في طواف الحج فافهم (قوله فغني علما) قال الزيلعي المراد بالمعنى علماً أن يقدم افعال العمرة على افعال الحج لانه فارن على ما سنا ولكنه أساء أكثر من الأول حيث أخر احرام العمرة عن طواف الحج أي طواف القدوم غير أنه ليس بركن فيه فيمكنه أن يأتي بأفعال العمرة ثم بأفعال الحج ويجب عليه دم اهـ (قوله وهو دم جبر) أي على ما اختاره فخر الاسلام ودم شكر على ما اختاره شمس الآفة وعمرته تظهر في جواز الاكل زيلعي وصحح الاول في الهداية واختار الثاني في الفتح وقواه وأطال الكلام فيه بحر قلت وكذا اختاره في الباب وغيره عن الاول

فلا يلم الدم لا يجتنب في ظاهر الرواية  
فلا يلم دم (أفاقي احرم بحج ثم)  
احرم (بعمرة لزماه) وصار فارنا  
مسياً (و) لذا (بطلت)  
عمرته (بالوقوف قبل أفعاله)  
لانهم لم تشرع مرتبة على الحج  
(لابل التوجه) الى عرفته (فان)  
طاف له (طواف القدوم) ثم احرم  
بهما فغني علما (و) وهو دم جبر  
(وندب رفقها)

بشيل (قوله لتأكده بطوافه) أي لأن إجماع الحج قد تأكد بشي من أعماله بخلاف ما إذا لم يطف للحج  
 هداية أي فانه لا يستحب له رخصها لعدم تأكده لأنه لم يقدم إلا الإجماع ولا ترتيب فيه أما هنا فقد فانه الترتيب  
 من وجه لتقديم طواف القدوم وإنما يجب الرض لأن المؤدى ليس ركن الحج كما في الزبلي (قوله قضى)  
 أي العمرة وقوله لصحة الشروع أي وهي مما يلزم بالشروع ط (قوله حج الخ) من تنية المسألة التي قبلها لأن  
 ما مر فيها إذا دخل العمرة على الحج قبل الوقوف بعد الشروع في طواف القدوم أو قبله وهذا فيما لو أدخلها بعد  
 الوقوف قبل الحلق أو طواف الزيارة أو بعده في يوم النحر أو أيام التشريق كما أفاده في الباب وصرح فيه بأنه  
 لا يكون قارناً لكنه خلاف ظاهر ما يأتي (قوله بالشروع) لأن الشروع فيها يلزم كما مر (قوله ورفضت)  
 حكى فيه خلافاً في الهداية بقوله وقيل إذا حلق للحج ثم أحرم لا يرفضها على ظاهر ما ذكر في الأصل وقيل يرفضها  
 احترازاً عن التهي قال الفقيه أبو جعفر ومشايعه على هذا أي على وجوب الرض وإن كان بعد الحلق  
 وصححه المتأخرون لأنه بقي عليه واجبات من الحج كالرمي وطواف الصدر وسنة المبيت وقد كرهت العمرة  
 في هذه الأيام فيكون بائناً لأفعال العمرة على أفعال الحج بل يرب كذا في الفتح قلت وظاهره أنه فارق من تأمل  
 (قوله صح) لأن الكراهة لمعنى في غيرها وهو كونه مشغولاً في هذه الأيام بأداء بقية أعمال الحج هداية  
 (قوله لا ارتكاب الكراهة) أي لجمعه بينهما ما في الإجماع أو في الأعمال الباقية هداية أي في الإجماع أن  
 أحرم بالعمرة قبل الحلق وفي الأعمال أن أحرم بعده معراج ويلزم من الأول الثاني بلا عكس (تنبيه) قال  
 في شرح الباب بعده تقرير حكم المسألة ومنه يعلم مسألة كثيرة الوقوع لاهل مكة وغيرهم أنهم قد يعفرون  
 قبل أن يسعوا لجهنم أه أي فيلزمهم دم الرض أو دم الجمع لكن مقتضى تقييدهم بالإجماع بالعمرة يوم النحر  
 أو أيام التشريق أنه لو كان بعد هذه الأيام لا يلزم الدم لكن يخالفه ما علمته من تعليل الهداية فالسعي وإن جاز  
 تأخيره عن أيام النحر والتشريق لكنه إذا أحرم بالعمرة قبله يصير بجامع بينهما وبين أعمال الحج وبظهر لي أن  
 الهلة في الكراهة ولزوم الرض هي الجمع أو وقوع الإجماع في هذه الأيام فإيهما وجد كفي لكن لما كانت هذه  
 الأيام هي أيام أداء بقية أعمال الحج على الوجه الأكمل فيسببها بها كإشرباله ما قد مناه عن الهداية وكذا  
 قوله فيما عدا لزوم الرض لأنه قد أدى ركن الحج فيصير بائناً لأفعال العمرة على أفعال الحج من كل وجه  
 وتذكرت العمرة في هذه الأيام أيضاً فلهذا يلزمه رفضها أه فتقوله وقد كرهت الخ بيان للهلة الأخرى ولما لم  
 يأت به على طريق التعليل كما أتى بمقابلها صرح بكونها آله أيضاً بقوله فلهذا يلزمه رفضها (قوله فائت  
 الحج الخ) من تنية ما قبله أيضاً ولذا قال في الهداية فإن فاته الحج بالفناء التفريع فهو إشارة إلى أن ما مر من  
 المنع عن الجمع لا فرق فيه بين من أدرك الحج ومن فاته (قوله به أو بها) أي بالحج أو بالعمرة (قوله لأن  
 الجمع الخ) بيانه أن فائت الحج حاج إجماعاً لأن إجماع الحج باق ومعقراً أنه لا يتحلل بأفعال العمرة من غير أن  
 يتقلب إجماعه إجماع العمرة فإذا أحرم بمحجة يصير بجامع بين الحجتين إجماعاً وهو بدعة فيرفضها وإن أحرم بعمرة  
 يصير بجامع بين العمريتين أفعالاً وهو بدعة أيضاً فيرفضها كذا في الزبلي وغيره واعلم أن في كلام الشارح هنا  
 أمرين الأول أنه كان ينبغي أن يقول لأن الجمع بين حجتين أو عمرتين بأسقاط قوله إجماعاً لمعلمت من أن اللازم  
 من الإجماع بعمرة هو الجمع بين عمرتين أفعالاً لا إجماعاً إذ لم يتقلب إجماع الحج إجماع عمرة والثاني أن قوله غير  
 مشروع مخالف لما مشى عليه أولاً من أن الجمع بين إجماع العمريتين مكره وهو دون الحجتين في ظاهر الرواية  
 فإن غير المشروع ما نهى الشارع عن فعله أو تركه ومن جملة المكروه والمشروع بخلافه فلا يتناول المكروه كما في  
 القوساني على الكيدانية قلت ويمكن الجواب عن الأول بأن قوله أو لعمرتين معطوف على الظرف المعلق  
 بالجمع فيسقط به أيضاً لا بأحرارين بقرينة إعادته حرف الجر وعن الثاني بأنه مشى على الرواية الثانية وقد علمت  
 ترجيحها أيضاً فلا مانع منه فافهم (قوله وبعده) أي بعد التحلل بأفعال العمرة (قوله للرفض) أي  
 رفض ما أحرم به ثانياً وهو عليه التحلل وفي بعض النسخ بالرفض وفيه قلب لأن الرض المطلوب منه يكون بالتحلل  
 أي بالخلق أو بفعل شيء من المخطورات مع التنية كما مر فالأولى عبارة الجرح وغيره وهي للرفض بالتحلل قبل أو أنه  
 فافهم والله سبحانه أعلم

إنما أكده بطوافه (فإن رفض  
 قضى) لصحة الشروع فيها  
 (وأراق دماً) لرفضها (حج  
 فاهل يوم النحر أو في ثلاثة  
 أيام) (بعده لزمته) بالشروع لكن  
 مع كراهة التحريم (ورفضت)  
 وجوباً مختصاً من الإجماع (وقضيت  
 مع دم) للرفض (وإن مضى) عليها  
 (صح وعليه دم) لا ارتكاب  
 الكراهة في يوم جبر (فائت الحج  
 إذا أحرم به أو بها وجب الرض)  
 لأن الجمع بين إجماعين لخصين  
 أو لعمرتين غير مشروع (و) لما فاته  
 الحج بقي في إجماعه فيلزمه أن  
 (يتحلل) عن إجماع الحج (بأفعال  
 العمرة ثم) بعده (يقضى) ما أحرم  
 به لصحة الشروع (ويذبح) للتحلل  
 قبل أو أنه بالرفض  
 (باب الإحصار)



ما كان التحلل بالاحصاء نوع جنائياً بدليل ان ما يلزمه ليس له أن يأكل منه ذكره عقب الجنائيات وأخرم  
 لأن منابه على الاضطرار وتلك على الاختيار نهر (قوله لغة المنع) أي يخوف أو مرض أو عجز أو ما لو منعه  
 عدو يجس في سجن أو مدينة فهو محصر كافي الكشاف وغيره وفي المغرب أن هذا هو المشهور وتعامه في  
 شرح ابن كمال (قوله) وشرا منعت عن ركبتين) هذا الوقوف والطواف في الحج لكن سيأتي أن العمرة  
 يتحقق فيها الاحصاء ولها ركن واحد وهو الوقوف وفي بعض النسخ عن ركن بالافراد والمراب الماهية أي عما  
 هو ركن النسك متعدياً أو متحداناً تمل (قوله بغدق) أي آتى أو سبغ (قوله أو مرض) أي يزداد  
 بالذهاب (قوله أو موت محرم) أراد به من لا يحرم خلوته بالمرأة فيشمل زوجها وكوته ما عداهما ما ابتداء  
 فلو أحرمت وليس له المحرم ولا زوج فهي محصورة كافي الباب والجرم هذا إذا كان بينها وبين مكة مسيرة سفر  
 وبلدها أقل منه أو أكثر لكن يمكن المقام في موضعها والافلا احصاء فيما يظهر (قوله أو هلاك تنفقة)  
 فان سرق تنفقت ان قدر على المشي فليس بمحصر ولا فعصر وان قدر عليه للعمال الا انه يتألف العجز في بعض  
 الطريق جازله التحلل لباب وظاهر كلامهم هذا ان المراد بالنفقة ما يشمل الرأحة تأمل (تنقية) زاد في الباب  
 مما يكون به محصر الامور أخر منها العدة فلو اهلته بالحج فطلقها زوجها ولو اتمت صارت محصورة ولو مقيمة  
 أو مسافرة معها محرم ومنها الوصل عن الطريق لكن ان وجد من يبعث الهدى معه فذلك الرجل يهديه  
 الى الطريق والا فلا يمكن التحلل العجزه عن تبليغ الهدى محله قال في الفتح فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى  
 ومنها منع الزوج زوجته اذا حرمت بنفل بلاذنه أو المولى لمولوكه عبداً كان أو أمة فلو بلاذنه أو أحرمت بقرض  
 أو غير محصورة ولو اهلها محرم وليس له منعها أو تحليلها وهذا الواحرامها بالقرض في أشهر الحج  
 أو قبلها في وقت خروج أهل بلدها أو قبله بأيام يسيرة والا فلا منعها وأما المولى فبكره ما لا يملكه بعد الاحرام  
 بلاذنه وهو محصر وليس زوج الامه منعها بعد اذن المولى واعلم ان كل من منع عن المضى في موجب الاحرام  
 لحق العبد فانه يتحلل بغير الهدى فاذا حرمت المرأة أو العبد بلاذن الزوج أو المولى فلهما ان يتحللاهما  
 في الحال كما سيأتي بيانه آخر الحج ولا يتوقف على ذبح وعلى المرأة أن تبث الهدى أو تمنحه الى الحرم وعليها  
 ان كان احرامها بجمع وعمره وان بعمره نفعة بخلاف ما لو مات زوجها أو محرمها في الطريق فلا يتحلل الا  
 بالهدى ولعل الفرق أن احصاءها حقيقي والاولى حكمي وعلى العبد هدى الاحصاء بهداً المتق وجبة وعمره  
 اه ملخصاً من الباب وشراجه (قوله حل التحلل) افادته رخصة في حقه حتى لا يمتد احرامه فنشئ  
 عليه وان له أن يتي محرمات كما يأتي (قوله بعث المفرد) أي بالحج أو العمرة الى الحرم نه ستاتي (قوله  
 دماً) سيأتي بيانه في باب الهدى فلو بعث دمين لتحلل بأزلهما لان الثاني تطلق كافي الينابيع قه ستاتي  
 (قوله أو فتيته) أي يشتري بها شاة هنالك وتذبح عنه هداية وفيه ايماء الى انه لا يجوز التصديق بلك القيمة  
 شرح الباب (قوله فان لم يجد بتي محرمات) فلا يتحلل عندنا الا بالدم نهاية ولا يقوم الصوم والاطعام  
 مقامه بجز ولا يفيد اشتراط الاحلال عند الاحرام شيئاً لباب قال شارحه هذا هو المسطور في كتب المذهب  
 ونقل الكرماني والسروحي عن محمد انه ان اشترط الاحلال عند الاحرام اذا أحصر جازله التحلل بغير هدى  
 (قوله أو يتحلل بطواف) أي وبشي ويحلق بجز عن الخيانية وهذا ان قدر على الوصول الى مكة فان عجز  
 عنه وعن الهدى يتي محرمات اذ قال في الفتح هذا هو المذهب المعروف (قوله وعن الثاني) رده في الفتح  
 بانه مخالف للنص (قوله والقارن دمين) فيه اشارة الى انه لا يتحلل الا بذبح الثاني وانه لا يشترط تعيين  
 أحدهما للحج والاخر للعمرة قه ستاتي وكذا تارة من جميع بين جنتين أو عمرتين فأحصر قبل السير الى مكة  
 فلو بعده يلزمه دم واحد لباب لانه يصبر رافضاً لاحدهما بجز (قوله فلو بعث واحداً الخ) عبارة الهداية  
 فان بعث بهدي واحداً لتحلل عن الحج ويبقى في احرام العمرة لم يتحلل عن واحد منهما لان التحلل منه ما شرع  
 في حالة واحدة اه زاد في الباب ولو بعث ثمن هديين فلم يوجد ذلك القدر بمكة الا هدى واحداً فذبح لم يتحلل  
 عن الاحرامين ولا عن أحدهما (قوله وعين يوم الذبح) لابد أيضاً من تعيين وقته من ذلك اليوم اذا أراد التحلل  
 فيه ثلاثاً قبل الذبح فاذا عين وقت الزوال مثلاً يتحلل به و الا احتمل أن يكون الذبح وقت العصر والتحلل  
 قبله (قوله خلا فلهما) حيث قال انه لا يجوز الذبح للمحصر بالحج الا في يوم النحر ويجوز للمحصر بالعمرة متى شاء

لعل الطواف اه منه  
 والحاصل ان المحصر هو المنع في  
 مكان عن الخروج والاحصاء  
 المنع عن الوصول الى المطلوب  
 بمرض أو عدو فلا يرد اجماع  
 المفسرين على ان قوله تعالى  
 فان احصرتم نزات في المنع من  
 العدو لان الاحصاء أعظم من  
 المحصر لشمله منع العدو وغيره  
 بخلاف المحصر ولهذا انقل بعض  
 شراح الهداية عن تفسير القتيبي  
 الاحصاء هو أن يعرض للرجل  
 ما يحول بينه وبين الحج من مرض  
 أو كبير أو عدو ويقال أحصر  
 الرجل احصاءاً فهو محصر فان  
 حبس في سجن أو دار قبل حصر  
 فهو محصور اه منه

هو لغة المنع وشرا منعت عن ركن  
 (اذا أحصر بعدد أو مرض)  
 أو موت محرم أو هلاك تنفقة حل  
 له التحلل فينشد (بعث المفرد دماً)  
 أو قيمته فان لم يجد بتي محرمات حتى  
 يجد أو يتحلل بطواف وعن الثاني  
 انه يقوم الدم بالطعام ويصدق به  
 فان لم يجد صام عن كل نصف صاع  
 يوماً (والقارن دمين) نلوه بعث  
 واحداً لم يتحلل عنه (وعين يوم  
 الذبح) ليعلم متى يتحلل ويذبحه  
 (في الحرم ولو قبل يوم النحر) خلافاً  
 لهما (ولو لم يفعل ورجع الى أهله  
 بغير تحلل وصبر) تحرم ما (حتى زال

بداية فعلى قولهما لا حاجة الى المراجعة في الحج لتعين يوم النحر وقاله الا اذا كان بعد ايام النحر فاحتاج  
 اليه عند الكل كفى المحصر بالعمرة أفاده في شرح اللباب قال في البحر وفيه نظر لانه مؤقت عندهما بأيام النحر  
 لا باليوم الا قول فيحتاج الى المراجعة لتعين اليوم الاول أو الثاني أو الثالث وقد يقال يمكنه التسبر الى معنى  
 الثلاثة فلا يحتاج اليها اد (قوله الخوف) المراد به المنافع خوفاً أو غيره (قوله والا) بأن فاته الحج بقوت  
 الوقوف ط وهذا لو محصر بالحج فلو بالعمرة زال احصاءه بقدرته عليها (قوله لان التحلل) عليه لقوله جاز  
 (قوله فيشتق) بالنصب في جواب النبي ط وهو من باب نصر فالشئ مضمومة (قوله وبذبحه يحل) في اللباب  
 ولا يخرج من الاحرام بمجرد الذبح حتى يتحلل بفعله اد أى من محظورات الاحرام ولو يغير حلق قارى  
 قلت وهذا مخالف لكلام المصنف وغيره مع انه لا يتصور له ثمة تأمل وأفاده أنه لو سرق بعد ذبحه لاشئ عليه وان لم  
 يسرق تصدق به ويضمن الوكيل قيمة ما أكل منه لو غنياً وصدق به على الفقراء كفى اللباب (قوله ولو بلا  
 حلق وتقصير) لكن لو قلنا كان حسناً وهذا عندهما وعن الثاني روايتان في رواية يجب أحدهما وان يفعل  
 فعليه دم وفي رواية ينبغي أن يفعل والا فلا شئ عليه وهو ظاهر الرواية كذا في الحائتي عن مبسوط خوارج زاده  
 وجامع الجبوري فلا خلاف على ظاهر الرواية وفي السراج وهذا الخلاف اذا احصر في الحل أمافي الحرم فالخلق  
 واجب اد قال في الشربلية كذا جزم به في الجوهرة والكافي وحكام البرجندی عن المصنف بقيل فقال  
 وقيل انما لا يجب الخلق على قوليهما اذا كان الاحصار في غير الحرم أمافيه فعليه الخلق (قوله هذا) أى  
 ما أفاده قوله وبذبحه يحل من انه لا يحل قبل الذبح (قوله ففعل كالحلال) أى كاي فعل الحلال من حلق  
 وطيب ونحو ذلك (قوله أو ذبح في حل) محترز قول المصنف في الحرم ط (قوله لزمه جزء ماجنى)  
 ويتعددت بعد الجنايات ط قلت ولم أر من صرح بذلك نعم هو ظاهر كلامهم وليستلزم الفرق بينه وبين ما مر من  
 أن المحرم لو نوى الرض ففعل كالحلال على ظن خروجيه من الاحرام بذلك لزمه دم واحد لجميع ما ارتكب  
 لاستناد الكل الى قصد واحد ولو اذ لك بأن التأويل الفاسد معتبر في دفع الضمانات الدينية كالبغاني اذا  
 اتلف مال العادل أو قتله ولا يبيح استناد الكل هنا الى قصد واحد أيضاً ولذا قال بعض محشي الزيلعي ينبغي  
 عدم التعدد هنا أيضاً (قوله ويجب) أى يلزم فيشمل الفرض القطعي كالأحصر عن حجة الفرض  
 والواجب الاصطلاحي كالأحصر عن النفل أفاده ط (قوله ولو نفلاً) أفاده شمول وجوب القضاء  
 للفرض والنفل والمطنون والمفسد والحج عن الغير والحز والعبد الان وجوب أداء القضاء على العبدية آخر  
 الى ما بعد العتق لباب والمطنون هو ما لو أحرّم على ظن أن عليه الحج ثم ظهر عدمه فأحصر وصرح بالزدوى  
 وصاحب الكنف أنه لا قضاء عليه لكن صرح السروجي في الغاية بأن الاصح وجوبه كما لو أفسده بلا احصار  
 أفاده القاري (قوله بالنسوع) أى بسبب شروعه فيها وفيه ان هذا انما ينظر في النفل أما الفرض فهو  
 واجب القضاء بالامر لا بالنسوع تأمل (قوله لتحلل) لانه في معنى فاته الحج يتحلل بأفعال العمرة فاذا لم  
 يأت بها قضاءها نهر والحاصل أن المحرم بالحج يلزم الحج ابتداء وعند العجز تلزم العمرة فاذا لم يأت بهما  
 يلزمه قضاءهما كالأحرار جميعاً كافي جامع قاضي خان (قوله ان لم يحج من عامه) أمالوج منه لم يجب  
 معناه عمرة لانه لا يكون كفأت الحج فتح وايضا انما يجب عمرة مع الحج اذا حل بالذبح أما اذا حل بأفعال العمرة  
 فلا عمرة عليه في القضاء شرح اللباب (تنبيه) اذا قضى الحج والعمرة ان شاء قضاءهما بقران أو افراد واعلم أن  
 نية القضاء انما يلزم اذا تحولت السنة اتفاقاً ولو احصاه بحج نفل فلو بحجة الاسلام فلا نها قد بقيت عليه حين  
 لم يؤد حافيه وبها من قابل فتح (قوله وعلى المعترعة) أى على المعتر اذا احصر قضاء عمرة وهذا فرع  
 لتحقيق الاحصار عنها ومن فروع المسألة ما لو أهل بنسك مبهم فان احصر قبل التعيين كن عليه أن يبعث يهدي  
 واحداً ويقضى عمرة استحساناً وفي القياس حجة وعمرة وتماه في النهر (قوله وعلى القارن حجة وعمرة) ان  
 ويختبر في التضام بين الافراد والقران كما صرح حوايه وحشقه في البحر فيفرد كلا من الثلاثة أو يجمع بين حجة  
 وعمرة ثم يأتى بعمرة كما في شرح اللباب (قوله احداهما التحلل) بشرط أن لزوم العمرة فيهما اذا لم يحج من  
 عام الاحصار ان لو حج من عامه بأن زال الاحصار بعد الذبح وقدر على تجديد الاحرام والاداء فنفل كان عليه  
 عمرة القارن فقط كافي الفتح لانه لا يكون كفأت الحج فلا تلزم عمرة التحلل كما مر في المفرد قلت ومثله لو حل

وخوف جازان ادرك الحج فيها  
 ونعمت (والا لتحلل بالعمرة) لان  
 التحلل بالذبح انما هو للضرورة  
 حتى لا يتعد احرامه فيشتق عليه  
 قبلي (وبذبحه يحل) ولو (بلا حلق  
 وتقصير) هذا انما يذهب التعيين فلو نفل  
 ذبحه فعلى كالحلال فظهر أنه لم يذبح  
 أو ذبح في حل لزمه جزء ماجنى  
 (و) يجب (عليه ان حل من حجة)  
 ولو نفلاً (حجة) بالنسوع (وعمرة)  
 للتحلل ان لم يحج من عامه (وعلى  
 المعترعة و) على (القارن حجة  
 وعمرة) ان احداهما التحلل (فان  
 بعث ثم زال الاحصار وقدر على)  
 ادراك (الهدي والحج) معا

بأفعال العمرة كما يفهم مما مر (قوله توجّه وجوباً) أي لبؤدى الحج بقدرته على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل نهر وينفعل به فيه ما شاء أي من يبع أو هبة أو صدقة ونحو ذلك شرح اللباب (قوله والايقتدر عليهما) أي على مجموعهما بأن لم يقدر على واحد منهما أو قدر على الهدي فقط أو الحج فقط (قوله لا يلزمه التوجه) أما إذا لم يقدر عليهما أو قدر على الهدي فقط فظاهر لكنه لو توجه لتحلل بأفعال العمرة جاز لأنه هو الأصل في التحلل وفيه سقوط العمرة عنه وأما إذا قدر على الحج دون الهدي فجواز التحلل قول الامام وهو الاستحسان لأنه لو لم يتحلل لصاع ماله مجاناً وحرمة المال كحرمة النفس الآن الأفضل أن يتوجه وتغنيه في البر (تنبيه) لا يتصور في حق المعتمر فقط عدم ادراك العمرة لأن وقتها جميع العمر فلهما من الاربع صورتان فقط أن يدرك الهدي والعمرة أو يدرك العمرة فقط وقد علم حكمهما فأفاده الرحي وشعوه في اللباب (فرع) لو بُعِث الهدي ثم زال احصاره وحدث احصار آخر فإن علم أنه يدرك الهدي ونوى به احصاره الثاني جاز وحل به وإن لم ينو لم يجز ولو بعث هدياً جزاً صبيحاً ثم أحصر ونوى أن يكون لا حصاره جاز وعليه إقامة غيره مقاسه للباب (قوله ولا احصار بعد ما وقف بعرفة) فلو وقف بعرفة ثم عرض له مانع لا يتحلل بالهدي بل يبقى مخرجاً في حق كل شيء أن لم يحلق أي بعد دخول وقته وإن حلق فهو محرم في حق النساء لا غير إلى أن يطوف للزيارة فإن منع حتى مضت أيام النحر فعليه أربعة دماء لترك الوقوف بمزدلفة والرمي وتأخير الطواف وتأخير الحلق كما في اللباب والزبلي وغيرهما ونقله في البحر عن كافي الحاكم الذي هو جمع كلام محمد في كتيبه الستة التي هي ظاهر الرواية ثم استشكل في البحر بأن واجب الحج إذا تركه لأمر لا شيء فيه حتى لو ترك الوقوف بمزدلفة خوفاً من الزحام لأشئ عليه كالحائض ترك طواف الصدر ولا شك أن الاحصار عذر ثم أجاب بمحمل ما هنا على الاحصار بالعدول لا مطلقاً فإنه إذا كان بالمرض فهو سماوى يكون عذراً في ترك الواجبات بخلاف ما كان من قبل العبد فإنه لا يسقط حق الله تعالى كافي التمس اه ونقله في التمر وهو بزم المقدسي في شرح انظم الكثر وذكرته في جنائيات شرح اللباب قلت ولا ترد مسأله ترك الوقوف لخوف الزحام لما مر في التمس أن الخوف إن لم يتأبى بسبب وعند العبد فهو سماوى (قوله لا من من القوت) فيه أن المعتمر كذلك لأن العمرة لا تتوقف مع تحقق الاحصار فيها وأوجب بان المعتمر يلزمه ضرر بامتداد الاحرام فوق ما التزمه ولا يمكنه أن يتحلل بالخلق في يوم النحر فلا التسخيم أما الحاج فيمكنه ذلك فلا حاجة إلى التحلل بالهدي من غير عذر فأفاده الزبلي لكن قيل ليس له أن يحلق في مكانه في الحل بل يؤخره إلى ما بعد طواف الزيارة وقيل لذلك وفي غايه البيان عن العتابي أنه الاظهر (قوله على الاصح) مقابله ما روى عن الامام من أنه لا احصار في مكة اليوم لانهم ادارا اسلام (قوله والقتاد على أحدهما الخ) تصريح بمفهوم قوله والمنوع بمكة عن الركنين محصر وذكره بعد قوله ولا احصار بعد ما وقف بعرفة من قبل ذكر الاعتم بعد الاخص فليس بتكرار محض (قوله فلتقام حجه به) قالوا المأمور بالحج اذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة يكون مجزئاً بجزء وقدمنا الكلام فيه أتول كتاب الحج (قوله وأما على الطواف) سماه أحد ركني الحج باعتبار الصورة والافالطواف الركن هو ما يقع بعد الوقوف ولا وقوف هنا فأفاده ط (قوله فلتحاله به) لأن فائت الحج يتحاله به والدم بدن عنه في التحلل فلا حاجة إلى الهدي زبلي وفي شرح اللباب أنه يكون في معنى فائت الحج فيتحلل عن احرامه بعد فوت الوقوف بأفعال العمرة ولا دم عليه ولا عمرة في القضاء اه فالاقصا ر على ذكر الطواف لأنه ركن العمرة والا فلا يحصل التحلل بمجرد الطواف بل لابد معه من السعي والحلق وإليه أشار بقوله كما مر أي في قول المصنف والالتحال بالعمرة وكذا ما رقبيل باب القرآن في قوله ومن لم يقف فيها فائت حجه فطاف وسعى وتحلل وقضى من قابل وتقدم الكلام عليه هناك (تنبيه) اسقط المصنف من هنا باب القواف المذكور في الكثر وغيره ككتفاء بما ذكره قبل باب القرآن وقد علم أن الاسباب الموجبة لقضاء الحج أربعة القواف والاحصار عن الوقوف والفرق بينهما في كيفية التحلل والثالث الافساد بالجماع وإن لم يمه المنى في فاسده والرابع الرض وفروعه مذكورة في الباب السابق والله تعالى أعلم

\*(باب الحج عن الغير)\*

اعترض في الفتح بأن ادخال ال على الغير غير واقع على وجه الصحة بل هو ملزم للاضافة اه لكن قال بعض

مطلب  
كافي الحاكم هو جمع كلام محمد في كتيبه الستة كظاهر الرواية  
(توجه) وجوباً (والا) يقدر عليهما  
(لا) يلزمه التوجه وهي رباعية (ولا) احصار بعد ما وقف بعرفة (لا) من من القواف (والمنوع) لو بمكة  
عن الركنين محصر على الاصح (والا) يقدر على أحدهما (لا) أما على الوقوف فلتقام حجه به وأما على الطواف فلتحاله به كما مر  
(باب الحج عن الغير)

أئمة النجاة منع قوم دخول الالف واللام على غير وكل وبعض وقالوا هذه كالاتعرف بالاضافة لاتعترف بالالف واللام وعندى انهم تدخل عليها فقيل فعل الغير كذا والكل خير من البعض وهذا لان الالف واللام هنا ليست للتعريف ولستكن المعاقبة للاضافة لانه قد نص ان غيرا تتعرف بالاضافة في بعض المواضع ثم ان الغير قد يحصل على الضد والكل على الجمله والبعض على الجزء فيصح دخول الالف واللام عليه أيضا من هذا الوجه يعنى انما تتعرف على طريقة حمل الظهير على الظهير فان الغير نظير الضد والكل نظير الجمله والبعض نظير الجزء وحمل الظهير على الظهير شائع في لسان العرب كحمل الضد على الخذ كما لا يخفى على من تتبع كلامهم وقد نص العلامة (المختصر) على وقوع هذين الجملين وشبهوعهم ما في اسانهم في الكشف أفاده ابن كمال (قوله بعبادة تما) أى سواء كانت صلاة أو صوما أو صدقة أو قراءة أو ذكر أو طوافا أو حجا أو عمرة أو غير ذلك من زيارة قبور الانبياء عليهم الصلاة والسلام والشهداء والاولياء والصالحين وتكفين الموتى وجميع أنواع البر كفى الهندية ط وقد منافي الزكاة عن التاترخانية عن المحيط الافضل لمن تصدق نفلا أن ينوى لجميع المؤمنين والمؤمنات لانها تنصل اليهم ولا ينقص من أجره شيء اه وفي البحر بحثان اطلاقهم شامل للفريضة لكن لا يعود الفرض في ذمته لان عدم الثواب لا يستلزم عدم السقوط عن ذمته اه على ان الثواب لا ينعدم كما عرفت وسند كرفيا لو اُدل بحجج عن أبويه الله قبل انه يجزيه عن حج الفرض وهذا يؤيد ما يجزمه في البحر ويؤيده أيضا قوله في جامع الفتاوى وقيل لا يجوز في القرائن وبحت أيضا ان التلاوة أنه لا فرق بين أن ينوى به عند الفعل للغير أو يفعل لنفسه ثم يجعل ثوابه للغير لا طلاق كلامهم اه قلت واذا قلنا بنسبته للفريضة أفاد ذلك لان الفرض ينويه عن نفسه فاذا أصبح جعل ثوابه للغير دل على انه لا يلزم في وصول الثواب أن ينوى الغير عند الفعل وقد منافي آخر الجملتين قبيل باب الشهيد عن ابن القيم الحنبلي انه اختلف عندهم في انه هل يشترطية الغير عند الفعل فقيل لا لكون الثواب له فله التبرع به لمن أراد وقيل نعم وهو الاولى لانه اذا وقع له لم يقبل انتقاله عنه وقد مناعنه أيضا انه لا يشترط في الوصول أن يهديه بنفسه كالواضع فقراينة الزكاة لان السنة لم تشترط ذلك في حديث الحج عن الغير ونحوه نعم لو فعله لنفسه ثم نوى جعل ثوابه للغير لم يكف كالنوى أن يهب أو يعتي أو يتصدق وأنه يصح احدا من الثواب أو ربه ويؤخه انه لواحدى الكل الى أربعة يحصل لكل ربه وتماه هنا (تنبيه) قال في البحر ولم أر حكم من أخذ شيئا من الدين لا يجعل شيئا من عبادته للمعطي وينبغي أن لا يصح ذلك اه أى لانه ان كان أخذه على عبادة سابقة بكون ذلك يعالها وذلك باطل قطعاً وان كان أخذ لم يعمل بكون اجارة على الطاعة وهي باطله أيضا كما نص عليه في المتن والشروح والفتاوى الا فيما استثناء المتساخرون من جواز الاستنجار على التعليم والاذان والامامة وعالوه بالضرورة وخوف ضياع الدين في زماننا لاقطاع ما كان يعطى من بيت المال وبه علم انه لا يجوز الاستنجار على الحج عن الميت لعدم الضرورة كما يأتي بيانه في هذا الباب ولا على التلاوة والذ كر لعدم الضرورة أيضا وتام الكلام على ذلك في رسالتنا في العليل وبطلان القليل في بطلان الوصية بالحنف والتهليل فافهم (قوله له جعل ثوابها للغير) أى خلافا لعملة في كل العبادات والمالك والشافعي في العبادات البدنية المحضة كالصلاة والتلاوة فلا يولان بوصولها بخلاف غيرها كالصدقة والحج وليس الخلاف في ان له ذلك أولا كما هو ظاهر اللفظ بل في انه يجعل بالجعل أولا بل يلغوجه له أفاده في الفتح أى الخلاف في وصول الثواب وعدمه (قوله للغير) أى من الاحياء والاموات بجر عن البدائع قلت وشمل اطلاق الغير النبي صلى الله عليه وسلم ولم أر من صرح بذلك من أئمتنا وفيه نزاع طويل للغيرهم والذي ربحه الامام السبكي وعامة المتأخرين منهم الجواز كما بسطاه آخر الجملتين فراجع (قوله وان نواحا الخ) قدمنا الكلام عليه قريبا (قوله لظاهر الادلة) اه قوله لظاهر الادلة له جعل ثوابها للغير وهو من اضافة الصفة للموصوف أى للدلالة الطاهرة أى الراضة الجليلة فالظهور بان معنى اللغوى لا الاصولى لان الادلة فيه متواترة قطعية الدلالة على المراد لا محتمل التأويل كما تعرفه (قوله أى الا اذا وهبه) جواب قوله وأما واسقط ألقاه من جوابها وهو لا يستلزم الا في ضرورة الشعر كقوله فأما القتال لا قتال لديكم كفى المغنى وأجاب عن قوله تعالى فأما الذين اسودت وجوههم أنهم كفرتهم بأن الاصل فيقال لهم أكفرتهم مخذف القول استغناء عنه بالقول فبعبه الفاء في الخذف قال ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استغناء لا

مطلب  
في دخول ال على غير  
ال اصل أن كل من أتى بعبادة مثله  
يجعل ثوابها للغير وان نواحا عند  
الفعل لنفسه لظاهر الادلة وأما  
قوله تعالى وأن ليس للانسان  
الا ما سعى أى الا اذا وهبه له

مطلب  
في اهداء ثواب الاعمال للغير

مطلب  
فمن أخذ في عبادته شيئا من الدنيا

كلما ج عن غيره يصلي عنه ركعتي النواف ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لا يصح على الصحيح انتهى وكذلك  
الجواب هنا محذوف مع الفاء استغناء عنه بأى المفسرة له والتقدير وأما قوله تعالى فقول أى الا اذا وجهه  
على أن الدمامي اختار جواز حذف الفاء في سعة الكلام واستشهد له بالأحاديث والآثار (قوله  
كاحققة الكمال) حيث قال ما حاضله الآية وإن كانت ظاهرة فيما قاله المعتزلة لكن يحتمل أنها منسوخة  
أو مقيدة وقد ثبت ما يوجب المنع إلى ذلك وهو ما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه نهي بكشين الحليين أحدهما  
عنه والآخرة من أمته فقد روى هذا عن عدة من الصحابة والتبشير مخترجه فلا يبعد أن يكون مشهورا يجوز  
تقييد الكتاب به بما لم يجعله صاحبه لغيره وروى الدارقطني أن رجلا سأله عليه الصلاة والسلام فقال كان لي  
أخوان ابراهيم ما حال حياتهم ما فكيف لي ببرهما بعد موتهم ما فقال صلى الله عليه وسلم ان من البر بعد الموت أن  
تصلي لهما مع صلاتك وأن تصوم لهما مع صومك وروى أيضا عن علي عنه صلى الله عليه وسلم قال من مر  
على المقابر وقرأ قل هو الله أحد إحدى عشرة مرة ثم وهب أجرها للأموات أعطى من الاجر بعدد الاموات  
وعن انس قال يا رسول الله اننا نصدق عن موتانا ونخرج عنهم وندهو لهم فهل يصل ذلك لهم قال نعم انه يصل اليهم  
وانهم ليعرفون به كما يفرح أحدكم بالطبق اذا أهدى اليه رواه أبو حفص العكبري وعنه أنه صلى الله عليه وسلم  
قال اقرؤا على موتاكم بس رواه أبو داود وهذا كله ونحوه مما تركه خوف الاطلاء يبلغ القدر المشترك بينه  
وجو النفع بعمل الغير مبلغ التواتر وكذا ما في الكتاب العزيز من الامر بالدعاء للوالدين ومن الاخبار باستغفار  
الملائكة للمؤمنين قطعي في حصول النفع فيخالف ظاهر الآية التي استدلوا بها اذا ظاهرها أن لا ينفع  
استغفار أحد لا حد بوجه من الوجوه لانه ليس من سعيه فقطعنا بآتقاء ارادة ظاهرها فقيدها بما لم يبيها  
العامل وهذا أولى من النسخ لانه اسهل اذ لم يطل بعد الارادة ولانها من قبيل الاخبار ولا نسخ في الخبر اذ  
(قوله أو اللام بمعنى على) جواب آخر ورده الكمال بانه بعيد من ظاهر الآية ومن سياقها فانها وعظ للذي  
تولى واعطى قليلا وكفى اهـ وأيضا فانها تنكر مع قوله تعالى أن لا تترد وازرة وزر أخرى وأجيب  
بأجوبة أنكرها الزيلعي وغيره منها النسخ بآية والذين آمنوا وابتغتهم ذرية بهم بايمان وعلمت ما فيه ومنها  
انها خاصة بقوم موسى وابراهيم عليهما السلام لانها حكاية نجى في صحفهما ومنها أن المراد بالانسان الكافر  
ومنها انه ليس من طريق العدل وله من طريق الفضل ومنها انه ليس له الا سعيه لكن قد يكون سعيه ببشارة  
اسبابه يتكثير الاخوان وتخصيل الايمان وأما قوله عليه الدلالة والسلام اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من  
ثلاث فلا يدل على انقطاع عمل غيره والكلام فيه زيلعي وأما قوله عليه الصلاة والسلام لا بصوم أحد عن  
أحد ولا يصلي أحد عن أحد فهو في حق الخروج عن العهدة لا في حق الثواب كما في البحر (قوله ولقد افصح  
الزاهدي الخ) حيث قال في المجتبى بعد ذكره عبارة الهداية قلت ومذهب اهل العدل والتوحيد انه  
ليس له ذلك الخ فعندل عن الهداية ترسمي اهل عقيدته بأهل العدل والتوحيد لقولهم بوجوب الاصلح على الله  
تعالى وأنه لو لم يفعل ذلك لكان جورا منه تعالى ولقولهم بنى الصفات وأنه لو كان له صفات قديمة لعددت القدماء  
والقديم واجد وبيان ابطال عقيدتهم الزائفة في كتب الكلام وقد نقل كلامه في معراج الدراية وتكفل برده  
وكذلك الشيخ مصطفى الرحق في حاشيته فقد اطال واطاب وأوضح الخطأ من الصواب (قوله والله الموفق)  
لا يخفى على ذوي الافهام ما فيه من حسن الايهام (قوله العبادة) قال الامام اللامشي العبادة عبارة  
عن الخضوع والتذلل وحذف الفعل لا يراد به الاتعظيم الله تعالى بأمره والقربة ما يتقرب به الى الله تعالى فقط  
أو مع الاحسان للناس كبناء الرباط والمسجد والطاعة ما يجوز اغفر الله تعالى وهي موافقة الامر قال تعالى  
اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الامر منكم اهـ ملخصا من ط عن أبي السعود (قوله كزكاة) أى  
زكاة مال أو نفس كصدقة الفطر أو أرض كالعشر ودخل في الكاف التثنية وأشار الى أن المراد بالمالية  
ما كان عبادة محضة أو عبادة فيها معنى الجزئية أو مؤنة فيها معنى العبادة كما عرف في الاصول (قوله وكفارة)  
أى بأقواعها من اعتاق واطعام وكسوة بحر (قوله تقبل النياحة) الاصل فيه ان المقصود من التكليف  
الامتلاء والمشقة وهي في البدنية باتعاب النفس والجوارح بالافعال المخصوصة وبفعل نائبه لا تحقق المشقة على  
نفسه فلم يجز النياحة مطلقا لا عند العجز ولا القدرة وفي المالية بتقييد المال المحبوب للنفس بإيصاله الى التقدير

كاحققة الكمال أو اللام بمعنى  
على كما في ولهم اللعنة ولقد أفصح  
الزاهدي عن اعتزاله هنا والله  
الموفق (العبادة المالية) كزكاة  
وكفارة (تقبل النياحة) عن  
المكلف (مطلقا) عند القدرة  
والعجز ولو لالتائب ذميا

مطلب

في الفرق بين العبادة والقربة والطاعة

وهو موجود بفعل النائب والقياس ان لا تجزئ النيابة في الحج لتضمنه المشقتين البدنية والمالية والاولى لاكتفي فيها بالنائب لكنه تعالى رخص في اسقاطه بفحمل المشقة المالية عند العجز المستقر الى الموت رخصة وفضلا بأن تدفع نفقة الحج الى من يحج عنه بجر (قوله لان العبرة بالح) علة للتعميم وبيان لوجه اناية الذي في العبادات المالية المشروطة لها النية بأن الشرطية الاصل دون النائب (قوله ولو عند دفع الوكيل) دخل في التعميم ما لو توى الموكل وقت الدفع الى الوكيل أو وقت دفع الوكيل الى الفقراء أو فيما بينهما كما في الجروبي مالو عزله ونوى بها الزكاة قبل الدفع الى الوكيل وعمارة الشارح شتمها والظاهر الجواز كما قالوا فيما لو دفعها في هذه الحالة الى الفقير بنفسه لوجود النية وقت الدفع حكما وعليه يمكن دخولها أيضا في قول الجروبي وقت الدفع الى الوكيل وبقي أيضا ما لو توى بعد دفع الوكيل الى الفقير وهي في يد الفقير والظاهر الجواز كما قالوا فيما لو دفعها الى الفقير بنفسه فافهم (قوله وصوم) معنى كونه بدنياً في ترك أعمال البدن نهر عن الحواشي السعدية والاولى أن يقال ان الصوم مسائل عن المفطرات أي منع النفس عن تناولها والمنع من أعمال البدن (قوله والمركبة منهما) قال في غاية السروجي وفي المبسوط جعل المال في الحج شرط الرجوب فلم يكن الحج مركباً من البدن والمال قلت وهو اقرب الى الصواب ولهذا لا يشترط المال في حق المكي اذا قدر على المشي الى عرفات وفي فاضل خان الحج عبادة بدنية كالصوم والصلاة اهـ وكون الحج بشرط له الاستطاعة وهي ملك الزاد والراحلة لا يستلزم أن الحج مركب من المال لان الشرط غير المشروط والنهي لا يتركب من شرطه كما أن صحة الصلاة يشترط لها ستر العورة والماء والطهارة وهما بالمال ولم يقل أحد بانها مركبة من المال اهـ كذا ذكره بعض المحققين وقد سنا جوابه في أول الحج (قوله كحج الفرض) أطلقه فشمل الحجة المندورة كما في الجبر وقبده نظراً لشرط دوام العجز الى الموت لان الحج الدقل يقبل النيابة من غير اشتراط عجز فضلاً عن دوامه كما سيأتي ح ومن هذا القسم الجهاد لا من قسم البدنية فقط كما فهم بل هو اولى من الحج اذ لا بد له من آلة الحرب أما الحج فقد يكون بلا مال كحج المكي وتقام بحقيقته في شرح ابن كمال (قوله لانه فرض العمر) تعليل لاشتراط دوام العجز الى الموت أي فيعتبر به عجز مستوعب لنية العمر ليقع به اليأس عن الاداء بالبدن ابن كمال عن الكافي فانهم (تبسبه) محمل وجوب الاجتناب على العاجز اذا قدر عليه ثم عجز بعد ذلك عند الامام وعندهما يجب الاجتناب عليه ان كان له مال ولا يشترط أن يجب عليه وهو صحيح زيلعي والخاصصل أن من قدر على الحج وهو صحيح ثم عجز لزمه الاجتناب اتفاقاً ما من لم يملك ما لا حتى عجز عن الاداء بنفسه فهو على الخلاف وأصله أن صحة البدن شرط للوجوب عنده ولو جوب الاداء عندهما وقدّمنا أول الحج اختلاف التعحيح وان قول الامام هو المذهب (قوله حتى تلتزم الاعادة بزوال العذر) أي العذر الذي يرجى زواله كالخس والمرض بخلاف نحو العمى فلا اعادة لزواله على ما يأتي (قوله وبشرط نية الحج عنه) كان ينبغي للمصنف ذكر هذا عند قوله بعدم وبشرط الامر لا ما بينهما من تمام الشرط الاول (قوله ولو نسي اسمه الخ) ولو احرم مبهما اي بان احرم بحجة واطلق النية عن ذكر المحجوج عنه فله أن يعينه من نفسه او غيره قبل الشروع في الافعال كما في اللاب وشرحه وقال في الشرح بعد أن نقل عن الكافي أنه لا نص فيه وبفسفي أن يصح التعيين اجماعاً لا ينبغي أن محمل الاجماع اذ الم يكن عليه حجة الاسلام والا فلا يجوز له أن يعين غيره بل ولو عين غيره توقع عنه عند الشافعي (قوله كالخس والمرض) اشار الى انه لا فرق بين كون العذر سماوياً أو بصنع العباد وفي الجبر عن التجنيس وان أئج لعدوينه وبين مكة ان أقام العدو على الطريق حتى مات أجراءه والا فلا اهـ ومن العجز الذي يرجى زواله عدم وجود المرأة محرماً فتعد الى أن تبلغ وقتا تعجز عن الحج فيه أي لكبر أو عي أو زماناً فحينئذ تبعت من يحج عنها أما لو بعثت قبل ذلك لا يجوز لتوهم وجود المحرم الان دام عدم المحرم الى أن ماتت فيجوز كالربض اذا حج رجلاً دام المرض الى أن مات كما في الجروبي وغيره (قوله فلا اعادة مطلقاً الخ) ظاهر اطلاق المتن اشتراط العجز الدائم انه لا فرق بين ما يرجى زواله وغيره في لزوم الاعادة بعد زواله وعليه مشي في الفتح قال في الجبر وليس بصحيح بل الحق التفصيل كما صرح به في المحيط والخائصة والمعراج اهـ وأقره في الترويعه المصنف وحقيقته في الشربة الالية ونقل التصريح به عن كافي النسائي (قوله ثم عجز) أي بعد فراغ النائب عن الحج بأن كان وقت الوقوف صحيحاً ما لو عجز قبل فراغ النائب واستقر اجزاءه وقرله لم يجزه

لان العبرة لنية الموكل ولو عند دفع الوكيل (والدنية) كصلاة وصوم (لا) تقبلها (مطلقاً والمركبة منهما) كحج الفرض (تقبل النيابة عند العجز فقط) لكن (بشرط دوام العجز الى الموت) لانه فرض العمر حتى تنزيم الاعادة بزوال العذر (و) بشرط (نية الحج عنه) أي عن الا حرم فيقول احرمت عن فلان وليت عن فلان ولو نسي اسمه فتوى عن الا حرم صح وتكفي نية القاب (هذا) أي اشتراط دوام العجز الى الموت (اذا كان) العجز كالخس (و) (المرض يرجى زواله) أي يمكن (وان لم يكن كذلك) كالعمى والمائة سقط الفرض صحيح الغير (عنه) فلا اعادة مطلقاً سواء (استقر به ذلك العذر ام لا) ولو حج عنه وهو صحيح ثم عجز واستقر لم يجزه لفقد شرطه

أى عن الفرض وان وقع فلا لآمر أفاده في البحر قال الحموي ومن هنا يؤخذ عدم صحة ما يفعله السلاطين  
والوزراء من الاجحاج عنهم لان عجزهم لم يكن مستقرا الى الموت اهـ أو لعدم عجزهم أصلا والمراد عدم صحته  
عن الفرض بل يقع فلا ط قلت لكن قد منعا عن شرح الباب عن شمس الاسلام ان السلطان ومن بمعناه من  
الامراء ملحق بالمجوس فيجب الاجحاج في ماله الخالي عن حقوق العباد اهـ أى اذا تحقق عجزه بما ذكره من  
الى الموت (قوله وبشرط الامر به) صرح بهذا الشرط في البحر عن البدائع وفي الباب (قوله فلا  
يجوز) أى لا يقع مجزئا عن حجة الاصل بل يقع عن النائب فلا جعل ثوابه للاصل وسيأتى توضيح ذلك (قوله  
الاذا جع أو أوج الوارث) أى فيجزيه ان شاء الله تعالى كافي البدائع والباب وهذا اذا لم يوص المورث  
أما لو أوصى بالاجحاج عنه فلا يجزيه تبرع غيره عنه كما يأتي في المتن ثم اعلم أن التقيد بالوارث يفهم منه  
ان الاجنبي يخالفه والازم الغاء هذا الشرط من أصله والعجب انه في الباب ذكر هذا الشرط وعمه شارحه  
الوارث وغيره من أهل التبرع وعبرة الباب وشرحه هكذا الرابع الامر أى بالحي فلا يجوز جع غيره بغير أمره  
ان أوصى به أى بالحي عنه فانه ان أوصى بأن يحج عنه قطوع عنه أجنبي أو وارث لم يجز وان لم يوص به أى  
بالاجحاج فبرع عنه الوارث وكذا من هم أهل التبرع فحج أى الوارث ونحوه بنفسه أى عنه أوج عنه  
غيره جاز والمعنى جاز عن حجة الاسلام ان شاء الله تعالى كما قاله في الكبير وما دل ان ماسبق يحكم بجواز الية  
وهذا متقيد بالمشيئة ففي مناسك السروجي لو مات رجل بعد وجوب الحج ولم يوص به فحج رجل عنه أوج عن  
أبيه أو أمه عن حجة الاسلام من غير وصية قال أبو حنيفة يجوز به ان شاء الله وبعد الوصية يجوز به من غير المشيئة  
اهـ ثم أعاد في شرح الباب المسألة في محل آخر وقال فلو جع عنه الوارث أو أجنبي يجزيه وتسقط عنه حجة  
الاسلام ان شاء الله تعالى لانه ايصال للنواب ودولا يختص بأحد من قريب أو بعيد على ما صرح به الكرماني  
والسروجي اهـ وسيأتى تمامه فالظاهر ان في هذا الشرط اختلاف الرواية وذكر الوارث غير قيد  
غني الرواية الاخرى (قوله لوجود الامر دلالة) لان الوارث خليفة المورث في ماله فكأنه صار مورا  
بأداء ما عليه وألان الميت يأذن بذلك لكل أحد بناء على ما قلنا من ان الوارث غير قيد وعلى البدائع بالنص  
أيضا والظاهر انه أراد به حديث الخنعمية (قوله النفقة من مال الامر الخ) أى المحجوج عنه ومحتززه  
قوله الا لا يوفى من مال نفسه الخ ويأتى بيانه (قوله وجع المأمور بنفسه) فليس له اجحاج غيره عن الميت  
وان مرض ما يأذن له بذلك كما يأتي منا (قوله وتعينه ان عينه) هذا يعني عن الشرط الذي قبله تاقتل  
والمراد بتعينه منع حج غيره عنه (قوله لم يجز جع غيره) أى وان مات فلان المذكور لان الموصى صرح  
بمنع حج غيره عنه كما أفاده في الباب وشرحه (قوله وان لم يقل لا غيره جاز) قال في الباب وان لم يصرح  
بالمنع بان قال يحج عني فلان مات فلان وأجوا عنه غيره جاز (قوله واوصلها في الباب الى عشرين  
شرطا) تقدم منها ستة وذكر الشارح السابع بعد ذلك والثامن وجوب الحج فلأوج الفقير أو غيره ممن لم يجب عليه  
الحج عن الفرض لم يجز جع غيره عنه وان وجب بعد ذلك التاسع وجود العذر قبل الاجحاج فلأوج صحيح ثم عجز  
لا يجزيه العاشر ان يحج راكبا فلو جع ماشيا ولو بأمره ضمن النفقة والمعتبر ركوب أكثر الطرق الان ضاقت  
النفقة فحج ماشيا جاز الحادى عشر أن يحج عنه من وطنه ان اتسع الثلث والا فحين حيث يبلغ كاسيا في بيانه  
الثاني عشر أن يحرم من الميقات فلو اعتمر وقد أمر بالحج ثم حج من مكة لا يجوز ويضمن ويبحث فيه شارحه  
بما حاصل أنه غير ظاهر ويوقف على نقل صريح قلت قد مننا الكلام عليه مستوفى في قبيل باب الاحرام فراجع  
الثالث عشر أن لا يفسد حجه فلو افسده لم يقع عن الامر وان قضاه وسيأتى بيانه الرابع عشر عدم المخالفة  
فلو أمره بالافراد فترن أو تمتع ولو الامت لم يقع عنه ويضمن النفقة كاسيا ولو أمره بالعمره فاعتمر ثم حج عن  
نفسه أو بالحج فحج ثم اعتمر عن نفسه جاز الا أن نفقة اقامته للحج أو العمرة عن نفسه في ماله واذا فرغ عادت  
في مال الميت وان عكس لم يجز الخامس عشر أن يحرم بحجة واحدة فلأجل بحجة عن الامر ثم باخرى عن نفسه  
لم يجز الا ان رفض الثانية السادس عشر أن يفرد الاحلال لواحد لو أمره رجلان بالحج فلأجل أحدهما ضمن  
وسيأتى تمام الكلام عليه السابع عشر والثامن عشر اسلام الامر والمأمور وعقلهما كاسيا فيلا يصح من  
الاسلم للكافر ولا من المجنون لغيره ولا عكسه لكن لو وجب الحج على المجنون قبل طر وجنونه صح الاجحاج

(وبشرط الامر به) أى بالحي  
عنه (فلا يجوز جع الغير بغير أمره  
الاذا جع) أو أوج (الوارث  
عن مورثه) لو جرد الامر  
دلالة وبقي من الشرائط النفقة  
من مال الامر كلها أو  
أكثرها ووجع المأمور بنفسه  
وتعينه ان عينه فلو قال يحج عني  
فلان لا غيره لم يجز جع غيره ولو لم يقل  
لا غيره جاز وأوصلها في الباب الى  
عشرين شرطا منها عدم اشتراط  
الاجرة فلو استأجر رجلا بان قال  
استأجرتك على أن تحج عني بكذا  
مطلب

شروط الحج عن الغير عشرين



عنه التاسع عشر غير المأمور فلا يصح احتجاج صبي غير مميز وبصح احتجاج المراهق كإسباني العشرة عدم القنات  
 وسباني الكلام عليه قال في الباب وهذه النشرات كلها في الحج القرض وأما النفل فلا يشترط فيه شيء منها  
 إلا الإسلام والعقل والتمييز وكذا الاستنجار ولم يجزده سر يحاق بالنفل وجزم به شارحه لكن هذا مبني على أن  
 الحج لا يقع عن الميت وفيه ما ذكره بعيد (قوله لم يجزجه عنه) كذا في الباب لكن قال شارحه وفي الكفاية  
 يقع الحج عن المجموع عنه في رواية الأصل عن أبي حنيفة اهـ وبه كان يقول شمس الأئمة السرخسي وهو  
 المذهب اهـ وسرح في الخاتمة بأن ظاهر الرواية الجواز لكنه قال أيضاً لا جبراً أمر مثله واستشكله في فتح  
 القدير بما قاله من أن ما يتفق المأمور انما هو على حكم ملك الميت لأنه لو كان ملكه لكان بالاستنجار ولا يجوز  
 الاستنجار على الطاعات فالعبارة آخره ما في كافي الحاكم وله نفقة مثله وزاد أيضاً حاق بالنفل الميسر فقال  
 وهذا النفقة ليس يستحقها بطريق العوض بل بطريق الكفاية لأنه قد غرق نفسه لعمل يتفقد به المستأجر هذا  
 وانما جاز الحج عنه لأنه لما بطلت الإجارة بقي الأمر بالحج فتكون له نفقة مثله اهـ قلت وعبارة كافي الحاكم  
 على ما نقله الرضوي رجل استأجر رجلاً ليحج عنه قال لا تجوز الإجارة وله نفقة مثله وتجوز جرة الإسلام عن  
 المسجون إذا مات فيه قبل أن يخرج اهـ ومثله ما في الجرع عن الأسيحي لا يجوز الاستنجار على الحج ولو  
 دفع إليه الأجر فخج بجوز عن الميت وله من الأجر مقدار نفقة الطريق ويرد الفضل على الورثة إلا إذا تبرع به  
 الورثة أو أوصى الميت بأن الفضل للعاج اهـ ملخصاً والحاصل أن قول شارحه لم يجزجه عنه خلاف ظاهر  
 الرواية وإن قول الخاتمة له أجر مثله يشعر بأن الإجارة فاسدة مع أنهما باطلان كالاستنجار على بقية الطاعات  
 وأجاب بعضهم بأن المراد من أجر المثل نفقة المثل كما عرفت في الكافي وانما بما حاقها أجر المجاز وهذا أحسن مما قبل  
 أنه مبني على مذهب المتأخرين القائلين بجواز الاستنجار على الطاعات لما علمته مما قد مرهنا قول الباب من أن  
 المتأخرين لم يطلقوا ذلك بل أفتوا بجواز الاستنجار على التلميم والأذان والإمامة للضرورة لا على جميع  
 الطاعات كما أوضحه المصنف في منحه في كتاب الإجازات والألزم الجواز على الصوم والصلاة ولا يقول به أحد  
 ولا ضرورة للاستنجار على الحج لا مكان دفع المال إليه لينفق على نفسه على حكم ملك الميت بطريق النيابة  
 كما علمت التصريح به عن المبسوط والمتون المصرح فيها بجواز الاستنجار على التلميم ونحوه لم يذكر فيها جوازه  
 على الحج بل المصرح به في عامة متون المذهب أنه لا يجوز الاستنجار على الحج كالنكاح والوقاية والجمع والختار  
 ومواهب الرحمن وغيرها بل قال العلامة الشرنبلالي في رسالته بلوغ الأرب أنه لم يذكر أحد من مشايخنا  
 جواز الاستنجار على الحج اهـ قلت ولو قيل بجوازه لزم عليه هدم فروع كثيرة منها ما مر من أن المأمور  
 يتفق على حكم ملك الميت وأنه يجب عليه رد الفضل واشتراط الانفاق بقدر مال الأمر أو أكثره وإن الوصي  
 لو دفع المال لوارث ليحج به لا يجوز إلا بأجرة الورثة وهم بكار لأنه كالتبرع بالمال فلا يجوز للوارث بلا إجازة  
 الباقي كما في الفتح ولو كان بطريق الاستنجار لم يصح شيء من هذه الفروع كما وخفنا في رسالتنا شفاء العليل فانهم  
 (قوله ولو أنفق من مال نفسه الحج) قال في الفتح فان أنفق الأكثراً أو الكل من مال نفسه وفي المال  
 المدفوع إليه وفاء بحججه رجع به فيه إذ قديتلي بالاتفاق من مال نفسه بلغته الحساجة ولا يكون المال حاضراً  
 فجوز ذلك كالوصي والوكيل يشترى التيمم والموكل ويعطى الثمن من مال نفسه ويرجع به في مال التيمم والموكل  
 اهـ قال في البحر وهذا علم أن اشتراطهم أن تكون النفقة من مال الأمر بالاحتراز عن التبرع لا مطلقاً اهـ  
 وقال في الخاتمة إذا خلط المأمور بالحج النفقة بماله نفسه قال في الكتاب يضمن فان حج وأنفق جازو برئ عن  
 الضمان اهـ إذا عرفت هذا فقولنا وانفق كنه أو أكثره الضمان لماله الأمر وفيه مضاف مقدار  
 كنه أو مقداراً أكثره وهذا يرجع إلى المسئلتين والمعنى ولو أنفق المأمور بالحج من مال نفسه وحج وأنفق مقدار  
 كل مال الأمر المدفوع إليه أو مقداراً أكثره جاز وكذا إذا خلط النفقة بماله وحج وأنفق الخ أفاده ح وقوله  
 وبرئ من الضمان أي الحاصل بسبب الخلط على ما علمته وهذا هو بلاذن الأمر بل نقل السامحاني عن الذخيرة  
 الخلط بدراهم الرقعة أمر به أولاً للعرف (تنبيه) سند كراهه لو أوصى أن يحج عنه بالنال من ماله فأجج الوصي من  
 مال نفسه ليرجع إليه ذلك لأن الوصية باللفظ تعتبر لفظ الموصي وهو أضاف المال إلى نفسه فلا يدل اهـ بحر  
 قلت وعلى هذا إذا أضاف المال إلى نفسه فليس للمأمور أن يبدله بماله كالوصي إلا أن يفرق بينهما بأن المأمور

مطلب  
 في الاستنجار على الحج  
 لم يجزجه وانما يقول أمرتك  
 أن تنفق على بلادك كإجارة  
 ولو أنفق من مال نفسه أو خلط  
 النفقة بماله وحج وأنفق مثله  
 أو أكثره جازو برئ من الضمان

قد ينظر الى ذلك على ما مر فليست اهل (قوله وشرط العجز الخ) قد علمت بما قد سناه عن الباب ان الشرط  
 كما بشرط الحج الفرض دون النفل فلا يشترط في النفل شيء منها الا الاسلام والعقل والتمييز وكذا عدم  
 الاستنجاء على ما مر بيانه (قوله لاتساع بابه) أي انه يتساح في النفل ما لا يتساح في الفرض قال في الفتح  
 أما الحج النفل فلا يشترط فيه العجز لانه لم يجب عليه واحدة من المشقتين أي مشقة البدن ومشقة المال فاذا  
 كان له تركهما كان له أن يتحمل احدهما فبقا بالى ربه عز وجل فله الاستتابة فيه صحيحا اهـ (قوله  
 على الظاهر من المذهب) كذا في المبسوط وهو الصحيح كما في كثير من الكتب بجر ويشهد بذلك الاكار من  
 السنة وبعض الفروع من المذهب ففتح (قوله وقيل عن المأمورين فلا الخ) ذهب اليه عامة المتأخرين كما في  
 الكشف قالوا وهو رواية عن محمد وهو اختلاف لا اثر له لانهم انفقوا ان الفرض يسقط عن الأمر لا عن المأمور  
 وانه لا بد أن ينويه عن الأمر وغما في البحر قلت وعلى القول بوقوعه عن الأمر لا يتناول المأمور من الثواب  
 بل ذكر العلامة نوح عن مناسك القاضى ج الانسان عن غيره أفضل من حجه عن نفسه بعد أن أدى فرض  
 الحج لأن نفعه متعد وهو أفضل من القاصر اهـ تأمل (قوله كالنفل) مقتضاه ان النفل يقع عن المأمور  
 اتفاقا ولا أمر ثواب النفقة وبه صرح بعض الشراح ومضى عليه في الباب وردة الافتقار في غاية البيان بانه  
 خلاف الرواية لما قاله الحاكم الشهيد في الكافي الحج التطوع عن الصحيح جائز ثم قال وفي الاصل يكون الحج عن  
 الحج اهـ (قوله لكنه بشرط الخ) استدراك على قوله يقع عن الأمر فان مقتضاه صحته ولو من غير الأهل  
 ط أي كما تصح انابة ذمي في دفع الزكاة (قوله لصحة الافعال) عبر بالصحة دون الوجوب ليعلم المراهق فانه  
 أهل للصحة دون الوجوب ط (قوله ثم فزع عليه) أي على ان الشرط هو الأهلية دون اشتراط أن يكون  
 المأمور قد حج عن نفسه ودون اشتراط الذكورة والحزبة والبلوغ (قوله بهمله) أي بصاد مهمله  
 ويخفيف الراء (قوله من لم يحج) كذا في القاموس وفي الفتح والصورة يراد به الذي لم يحج عن نفسه اهـ  
 أي حجة الاسلام لأن هذا الذي فيه خلاف الشافعي فهو أعظم من المعنى الغوى فكان ينبغي للشارح ذكره لانه  
 يشمل من لم يحج أصلا ومن حج عن غيره وعن نفسه فلا أو نذرا أو فرضا فاسدا أو صحيحا ثم ارتد ثم أسلم بعده  
 كما أفاده ح (قوله وغيرهم أولى لعدم الخلاف) أي خلاف الشافعي فانه لا يجوز حجهم كما في الزيلعي  
 ح ولا ينبغي ان التعليل فيمدان الكراهة تنزيهية لأن مراعاة الخلاف مستحبة فافهم وعلل في الفتح الكراهة  
 في المرأة بما في المبسوط من ان حجها أنقص اذ لا رمل عليها ولا سعي في بطن الوادي ولا رفع صوت بالتلبية  
 ولا حلق وفي العبد بما في البدائع من انه ليس أهلا لاداء الفرض عن نفسه واطاق في صحة اجحاج العبد فتمل  
 ما اذا كان باذن مولاه أو بغير اذنه كما صرح به في المعراج فافهم وقال في الفتح أيضا والافضل أن يكون قد حج  
 عن نفسه حجة الاسلام خروجا عن الخلاف ثم قال والافضل اجحاج الحر العالم بالناسك الذي حج عن نفسه وذكر  
 في البدائع كراهة اجحاج الصرورة لانه تارك لفرض الحج ثم قال في الفتح بعدما أطال في الاستدلال والذي  
 يقتضيه النظر ان حج الصرورة عن غيره ان كان بعد تحقق الوجوب عليه بملك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه  
 كراهة تحريم لانه تضيق عليه في أول سنى الامكان فبأنه يتركه وكذا لو تنفل لنفسه ومع ذلك يصح لأن النهي  
 ليس لعين الحج المفعول بل لغيره وهو القوات اذا الموت في سنة غير نادر اهـ قال في البحر والحق انها تنزيهية  
 على الأمر لقولهم والافضل الحج تحريمية على الصرورة المأمور الذي اجتمعت فيه شروط الحج ولم يحج عن نفسه  
 لانه اتم بالتأخير اهـ قلت وهذا لا ينافي كلام الفتح لانه في المأمور ويحمل كلام الشارح على الأمر فيوافق  
 ما في البحر من ان الكراهة في حقه تنزيهية وان كانت في حق المأمور تحريمية (تنبيه) قال في نهج النجاة  
 لابن حزمه التقييد بعد ما ذكر كلام البحر المازر أقول وظاهره فيقيد أن الصرورة الفقير لا يجب عليه الحج بدخول  
 مكة وظاهر كلام البدائع باطلا لانه الكراهة أي في قوله يكره اجحاج الصرورة لانه تارك لفرض الحج فيقيد انه يصير  
 بدخول مكة قادر على الحج عن نفسه وان كان وقته مشغولا بالحج عن الأمر وهي واقعة الفتوى فليست اهل  
 اهـ قلت وقد أتى بالوجوب مفتي دار السلطنة العلامة أبو السعود وسعه في سكب الانهر وكذا أتى به السيد  
 أحمد بادشاه وألف فيه رسالة وافتي سيدى عبد الغنى النابلسي بخلافه وألف فيه رسالة لانه في هذا العام  
 لا يمكنه الحج عن نفسه لأن سفره بجال الأمر فيحرم عن الأمر ويحج عنه وفي تكليفه بالاقامة بمكة الى قابل

(وشرط العجز) المذكور

(الحج الفرض لا النفل) لاتساع

بابه (وبقع الحج) المفروض

(عن الأمر على الظاهر) من

المذهب وقيل عن المأمورين فلا

وللا أمر ثواب النفقة كالنفل

(لكنه بشرط) صحة النيابة

(أهلية المأمور صحة الافعال) ثم

فرع عليه بقوله (بخارج الصرورة)

بهملة من لم يحج (والمرأة) ولو أمة

(والعبد وغيره) كالمراهق وغيرهم

أولى لعدم الخلاف (ولو أمر ذميا)

أو مجنونا

مطلب

في حج الصرورة

ليخرج عن نفسه ويترك عياله ببلده خرج عظيم وكذا في تكليفه بالعود وهو فقير خرج عظيم أيضا وأما ما في البدائع  
 فاطلاقه للكرامة المنصرفة إلى التحريم يقتضي أن كلامه في الضرورة الذي تحقق الوجوب عليه من قبل كما يفيد  
 ما مر عن الفتح نعم قد منّا قول الحج عن اللباب وشرحه أن الفقير لا فاق إذا وصل إلى ميقات فهو كالملك في أنه  
 أن قدر على المشي لزمه الحج ولا ينوي النفل على زعم أنه فقير لأنه ما كان واجبا عليه وهو أفاقي فلما صار كالملك  
 وجب عليه حتى لو ناء فلا لزمه الحج ثانيا ١٥ لكن هذا لا يدل على أن الضرورة الفقير كذلك لأن قدرته  
 بقدره غيره كما قلنا وهي غير معتبرة بخلاف ما لو خرج ليخرج عن نفسه وهو فقير فإنه عند وصوله إلى الميقات صار  
 قادرا بقدرته نفسه فيجب عليه وإن كان سفره تطوعا ابتداء ولو كان الضرورة الفقير مثله لما صح تقييد ابن  
 الهمام كراهة التحريم بما إذا كان حجه عن الغير بعد تحقق الوجوب عليه وتعليله للكرامة بأنه تضييق الوجوب  
 عليه فليست مثل (قوله لا يصح) أي لعدم الاطاعة المذكورة (قوله وإذا مرض) أي عرض له مانع من ذهابه  
 كمرض وجس وشغل ما لو عينه الأمر أولا (قوله عن الميت) أي عن المحجوج عنه حيا أو ميتا (قوله لا إذا  
 أدن له) بالبناء للجهول ليناسب ما بعده وشغل ما لو أدن له الميت أو وصيه ولم يكن عينه الميت بمنع إجماع غيره  
 كما مر (قوله خرج المكلف الخ) أما إذا لم يخرج وأوصى بأن يحج عنه وأطلق أي لم يعين مالا ولا مكانا فإنه يحج  
 عنه من ثلث ماله من بلده إن بلغ الثلث لأن الواجب عليه الحج من بلده الذي يسكنه والآخر حيث يبلغ وإن لم  
 يمكن من مكان بطلت الوصية كما في اللباب قال شارحه ولعل المكان مقيد بما قبل المراقبة والافاء في شيء  
 يمكن أن يحج عنه من مكة وكذا الحكم إذا أوصى أن يحج عنه بمال وسعى مبلغه فإنه إن كان يبلغ من بلده فقيرا  
 والآخر حيث يبلغ ١٥ واحتز بالمكف عن غيره كالصبي والمجنون فإن وصيته لا تعتبر واحتز بقوله إلى الحج عا لوال  
 خرج للتجارة ونحوها وأوصى فإنه يحج عنه من وطنه إجماعا كما في المعراج وغيره وقيد بخروجه بنفسه لأنه لو أمر  
 غيره ومات المأمور في الطريق فسيذ كر تفصيله بعد (قوله ومات في الطريق) أراد به موته قبل الوقوف بعرفة  
 ولو كان بمكة يجر وفي التجنيس إذا مات بعد الوقوف بعرفة أجزأ من الميت لأن الحج عرفة بالنص وقد منع عند  
 الكلام على فروض الحج أن الحاج عن نفسه إذا أوصى بتمام الحج تجب بدنة (قوله إنما تجب الوصية به الخ)  
 كذا في التجنيس قال التكميل وهو قيد حسن شره لئلا يمتد (قوله فالامر عليه) أي الشأن مبني  
 على مفسره أي عينه فإن فسر المال يحج عنه من حيث يبلغ وإن فسر المكان يحج عنه منه ح قلت والظاهر  
 أنه يجب عليه أن يوصي بما يبلغ من بلده إن كان في الثلث سعة فلما أوصى بمادون ذلك أو عين مكانا دون بلده  
 يأثم لما علت أن الواجب عليه الحج من بلديسكنه (قوله من بلده) فلو كان له أو طان فثن أقربها إلى مكة  
 وإن لم يكن له وطن فثن حيث مات ولو أوصى خراساني بمكة أو مكي بالري يحج عنهم من وطنه ولو أوصى  
 المكي أي الذي مات بالري أن يقرن عنه يقرن عنه من الري لباب أي لأنه لا قران لمن بمكة (قوله قياسا  
 لاستحسانا) الأول قول الإمام والثاني قولهما وأخر دليله في الهداية فتحمله أنه مختاره لأنه لا مأخوذه  
 في عامة الصور الاستحسان عناية وقواعد المعراج لكن المتون على الأول وذكر ترجمته العلامة قاسم في كتاب  
 الوصايا فهو مما قدم فيه القياس على الاستحسان واليه أشار بقوله فليحفظ (قوله فلما أوصى الوصى عنه  
 من غيره) أي من غير بلده فيما إذا وجب الإجماع من بلده لم يصح ويضمن ويكون الحج له ويحج عن الميت ثانيا  
 لأنه خالف إلا أن يكون ذلك المكان قريبا من بلده بحيث يبلغ إليه ويرجع إلى الوطن قبل الليل كما في اللباب  
 والبحر (قوله ثلثه) أي ثلث مال الوصى فإن بلغ الثلث الإجماع ركب فافاج ماشا لم يجز وإن لم يبلغ  
 إلا ماشيا من بلده قال محمد يحج عنه من حيث يبلغ را كما وعن الإمام أنه يخير بينهما وأما أن كان الثلث يكتفي  
 لا كثر من حجة فإن عين الميت حجة واحدة فالفاضل للورثة وإن أطلق أجمع عنه في كل سنة حجة واحدة أو أجمع  
 في سنة حجبها وهو الأفضل تعجلا لتنفيذ الوصية لأنه ربحا مال المال وإن عين الميت في كل سنة حجة  
 فهو كالإطلاق كالأمر الوصى رجلا بالحج السنة فأخذه إلى القابلة جازع الميت ولا يضمن لأن ذكر السنة  
 للاستحسان لا للتقييد بحر قلت ومثل الثلث ما لو قال أجمعوا بئنا وألف يبلغ حجيا كما في اللباب  
 وشرحه (قوله وإن لم يفن حيث يبلغ) لكن لو أجمع عنه من حيث يبلغ وفن من الثلث وتبين أنه يبلغ من  
 موضع أبعد منه يضمن الوصى ويحج عن الميت من حيث يبلغ الآن يكون الفاضل شيئا يسيرا من زاد أو كسوة

(لا يصح) (وإذا مرض المأمور)  
 بالحج (في الطريق ليس له دفع المال  
 إلى غيره ليحج) ذلك الغير (عن الميت  
 إلا إذا) أدن له بذلك بأن (قبل له  
 وقت الدفع اصنع ما شئت فيجوز له)  
 ذلك (مرض أولا) لأنه صار  
 وكلا مطلقا (خرج) المكف  
 إلى الحج ومات في الطريق  
 أو أوصى بالحج عنه) إنما تجب  
 الوصية به إذا أخره بعد وجوبه  
 أمالوج من عامه فلا (فإن فسر  
 المال) أو المكان (فالأمر عليه)  
 أي على مفسره (والأصح) عنه  
 (من بلده) قياسا لاستحسانا فليحفظ  
 فلما أوصى عنه من غيره لم يصح  
 (أن رقبه) أي بالحج من بلده  
 (ثلثه) وإن لم يفن حيث يبلغ  
 استحسانا

مطاب  
 العمل على القياس دون الاستحسان  
 هنا

فلا يضمن شرح الباب ونقله في الفتح عن البدائع (قوله ووارثه) الاولى العطف بباء وكما فعل في الباب لانه لو كان وصي فلا كلام للوارث في الوصية نعم لو كان الميت هو الذي دفع للمأمر ثم مات كان للوارث استرداد ما في يد المأمور وان احرم كما سيأتي في الفروع أي ولو مع وجود الوصي لأن الباقي صار ميراثا لكون الميت لم يوص به (قوله ما لم يحزم) فلا حرم ليس له الاسترداد والمحزم عضي في احرامه وبعد فراغه من الحج ليس له استرداده حتى يرجع الى أهله وان احرم حين أراد الاخذ فله أن يأخذه ويكسونه احرامه فتطوعا عن الميت شرح الباب عن خزنة الاكل (قوله والا) يعني بأن رده لعله غير النجاسة كضعف رأى فيه أو جهل بالناسك أو ما لبلا علة أصلا فالنفقة في مال الدافع قال في الجبران استرد بختيانه ظهرت منه أي من المأمور فالنفقة في ماله خاصة وان استرد لا بختيانه ولا تهمة فالنفقة على الوصي في ماله خاصة وان استرد لضعف رأى فيه أو بطله لا بامور الناسك فأراد الدفع الى أصل منه فنفقة في مال الميت لانه استرد لضعفة الميت اه أقاده ح (قوله أوصى بجمع الحج) قيد بالوصية لانه لو كان لم يوص فبترع عنه الوارث بالحج أو الاجاج بهج كما قدمه المصنف أي يصح عن الميت عن حجة الاسلام ان شاء الله تعالى كما قدمناه ونقل ط عن الوالوجية أن التعليق بالمشيئة على القبول لا على الجواز وقد سنا أيضا عن شرح الباب أن الوارث غير قيد فاذا لم يوص بجزئه تبرع الوارث والاجني عنه وسيأتي تمام الكلام عليه (قوله فطوق عنه رجل) أطلق الرجل المتطوع فشمحل الوارث وبه صرح قاضي خان بقوله الميت اذا أوصى بأن يحج عنه بما لا يتبرع عنه الوارث أو الاجني لا يجوز اه قلت يعني لا يجوز عن فرض الميت والأفله بواب ذلك الحج ح عن الشر بلا لية ولهذا قال المصنف لم يحزمه من الاجزاء لكن ما أتى ما يدل على أن الثواب اغنا يحصل للميت اذا جعله الحاج بعد الاداء (قوله وان أمره الميت) أي ان الميت اذا أوصى بالاجاج عنه وأمر ان يحج عنه زيد فحج عنه زيد من مال نفسه لم يحزم عن الميت للعله المذكورة فانهم (قوله أكن لوج عنه ابنه) أي مثلا والأفله كذا حكم بقية الورثة شرح الباب قلت بل الوصي كذلك كما يفيد ما أتى قريباً عن عمدة الفتاوى ثم ان هذا استدراك على إطلاق الرجل في قوله فطوق عنه رجل بأن الوارث أو الوصي يحالف الاجني في أنه لو طوق من وجهه بأن أنفق من ماله ليرجع في التركة جاز بخلاف الاجني لان الوارث خليفة عن الميت واذا الوقضى الدين من مال نفسه ليرجع جاز قال في البحر ولو حج على ان لا يرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لم يحصل مقصود الميت وهو ثواب الاتفاق اه قلت وقد سنا أن الوارث ليس له الحج بمال الميت الا أن يجيز الورثة وهم كبار لان هذا مثل التبرع بالمال فالظاهر تفيد حج الوارث هناك أيضا تأمل (قوله ان لم يقل من مالي) في البحر عن آخر عمدة الفتاوى للصدر الشهيد لو أوصى بان يحج عنه بأف من ماله فأجج الوصي من مال نفسه ليرجع ليس له ذلك لان الوصية باللفظ فيعتبر لفظ الوصي وهو أضاف المال الى نفسه فلا يسدل اه (قوله وكذا الوأج لا يرجع) أي انه يجوز واستفاد منه أنه لو أوجج ليرجع انه يجوز بالاولى وقد نص عليها في الغاية حيث قال اذا أوصى الرجل بأن يحج عنه فأجج الوارث رجلا من مال نفسه ليرجع في مال الميت جازوله أن يرجع في مال الميت وكذا الزكاة والكنفارة ولو فصل ذلك الاجني لا يرجع ولو أوصى بأن يحج عنه فأجج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز للميت عن حجة الاسلام اه قال في شرح الباب بعدة لا وفية بحث لا يفتي اه أي لما مر من أنه يشترط في الحج عن الغير اذا كان بوصية الاتفاق من مال المحجوج عنه احترازاً عن التبرع كما مر في سابقه فتجوز في الوأج من ماله لا ليرجع مخالف لذلك ولذا لم يحزم فيما لو حج الوارث بنفسه لا ليرجع ولا يظهر فرق بينهما لما علمت من أن مقصود الميت بالوصية ثواب الاتفاق من ماله وهو حاصل فيما لو حج الوارث أو أوجج عنه ليرجع دون ما اذا أنفق لا ليرجع فيها واستند كل ذلك في الشر بلا لية أيضا والفرقة بأنه في الاجاج قام الوارث مقام الميت في دفع المال فكذا المأمور أنفق من مال الميت بخلاف ما اذا حج الوارث بنفسه فانه لم يحصل منه دفع المال بل ما حصل منه الامتزاد الافعال فلم يحزم ما لم ينو الرجوع في ماله غير ظاهرة لان حجة بنفسه لا بد له من النفقة أيضا فافهم (قوله ومن حج) أي أهل الحج لانه يصير مخالفا لما يجزى الا هلال بلا توقف على الاعمال أقاده ح قلت أي في صورة المن والافتد لا يصير مخالفاً الا بالشرع كما سيظهر لك (قوله عن أمره) أي ولو كانا بويه أو اجنيين ككدهما صرح به في الفتح فتقوله في البحر بشمل الابوين

ولو وصى الميت ووارثه أن يسترد المال من المأمور ما لم يحزم ثم ان رده بختيانه منه فنفقة الرجوع في ماله والا نفق مال الميت (أوصى بجمع فطوق عنه رجل لم يحزمه) وان أمره الميت لانه لم يحصل مقصوده وهو ثواب الاتفاق لم يكن لوج عنه ابنه ليرجع في التركة جاز ان لم يقل من مالي وكذا الوأج لا ليرجع كالدين اذا قضاه من مال نفسه (ومن حج عن كل من أمره)

وسمي إلى أحرامهما فنه نظر لأن الآتي في الأحرام عنهما بغير أمرهما والكل كلام خنافي الأحرام عن  
 الأمر برز ففهم (قوله وقع عنه) أي عن المأمور فلا ولا يجوز له عن حجة الإسلام بجر ونهر وفيه نظر يأتي  
 قريبا (قوله لأنه خالفهما) على وقوعه عنه ولشئنا أي لأن كل واحدنا أمره أن يتخلص النفقة له  
 وقد سد في الحج نفسه لأنه لا يمكنه إيقاعه عن أحدهما لعدم الأولوية (قوله وينبغي صحة التعيين لو أطلق)  
 أي كإلزامه ليسك بمجبة وسكت قال الزيلعي وإن أطلق بأن سكت عن ذكر المحجوج عنه معينا ومهما قال  
 في الكافي لا نص فيه وينبغي أن يصح التعيين هنا اجتماعا لعدم المخالفة اهـ وقوله ينبغي أن يصح التعيين  
 أي تعيين أحد أمريه قبل الطواف والوقوف كما في مسألة الإبهام وقوله اجتماعا قال شيخنا ينبغي أن يجري فيه  
 خلاف أبي يوسف الآتي في مسألة الإبهام لجرى بان علة الآية هنا أيضا اهـ ح (قوله ولوأبهمه) بأن  
 قال ليسك بمجبة عن أحد أمرى ح (قوله قبل الطواف) المراد به طواف القدوم كما قال أبو حنيفة  
 فيما أوجب بين الحرمين لجنين ثم شرع في طواف القدوم ارتفعت احداهما فان قلت ذكر الوقوف مستبدرك  
 قلت يمكن أن لا يطوف للقدوم فيكون الوقوف حيث هو المعتبر اهـ ح (قوله جاز) أي عندهما وقال  
 أبو يوسف بل وقع ذلك عن نفسه بلا توقف ونحن نفقههما وهو القياس لأن كل واحد منهما أمر به تعيين الحج له  
 فأذا لم يعين فقد خالف وجه قولهما وهو الاستحسان أن هذا إبهام في الأحرام والأحرام ليس بمقصود وإنما هو  
 وسيلة إلى الأفعال والمبهم يصلح وسيلة بواسطة التعيين فاستكتفى به شرط ح عن الزيلعي قلت والحاصل  
 أن صور الإبهام أربعة أن يهل بمجبة عنهما وهي مسألة المتن أو عن أحدهما على الإبهام أو يهل بمجبة وبطلت  
 والرابعة أن يحرم عن أحدهما معينا بلا تعيين لما حرم به من حج أو عمرة ولم يذكر الشارح الرابعة لجوازها  
 بلا خلاف كما في الفتح وقد ذكر في الفتح أن مبنى الجواب في هذه الصور على أنه إذا وقع عن نفس المأمور لا يتحول  
 بعد ذلك إلى الآخر وأنه بعد ما صرف نفقة الأمر إلى نفسه ذاهبا إلى الوجه الذي أخذ النفقة له لا ينصرف  
 الأحرام إلى نفسه إلا إذا تحققت المخالفة وبجز شرا عن التعيين في الصورة الأولى من الصور الأربع تحققت  
 المخالفة والعجز عن التعيين ولا ترد مسألة الأبوين الآية لأنهما بدون الأمر كما يأتي فلا تتحقق المخالفة في ترك  
 التعيين ويمكنه التعيين في الانتفاء لا أن حقيقة جعل الثواب ولذا الأمر أو بأداء الحج كان الحكم كما في الأجنيين  
 وفي الصورة الثانية من الأربع لم تتحقق المخالفة بمجرد الأحرام قبل الشروع في الأعمال ولا يمكن صرف الحج له  
 لأنه أخرجهما عن نفسه يجعلها لأحد الأمرين فلا تنصرف إليه إلا إذا وجد تحقق المخالفة أو العجز عن التعيين  
 ولم يتحقق ذلك لأنه يمكنه التعيين إذا شرع في الأعمال ولو شوطا لأن الأعمال لا تقع لغير معين فتقع عنه  
 ثم لا يمكنه تحويلها إلى غيره وإنما له تحويل الثواب فقط ولولا النص لم يتحول الثواب أيضا وفي الصورة الثالثة  
 لا خفاء أنه ليس فيها مخالفة لأحد الأمرين ولا تعذر التعيين ولا تقع عن نفسه لما قدمناه وأما الرابعة فأظهر  
 الكل اهـ ما في الفتح ملخصا وأنت خبير بأن ما قرره في الصورة الثانية صريح في أنه إذا شرع في الأعمال  
 قبل تعيين أحد الأمرين وقعت إكراهة عن نفسه لتحقق المخالفة والعجز عن التعيين وكذا تقع عن نفسه بالأولى  
 في الصورة الأولى والظاهر أنها تجزئه عن حجة الإسلام لأنهما تصح بالتعيين وبالإطلاق بخلاف ما لو نوى بها  
 النفل والمأمور وإن كان صرفه عن نفسه يجعلها للأمرين أو لأحدهما لكن لما تحققت المخالفة بطل ذلك السرف  
 والالم تقع عن نفسه أصلا فيكون حينئذ كالمرء حر عن نفسه ابتداء ولم ينوال نفل فتقع عن حجة الإسلام ولذا قال  
 في الفتح أيضا فيما لو أمر به الحج ففرق معه عمرة لنفسه لا يجوز ويضمن اتفاقا ثم قال ولا تقع عن حجة الإسلام  
 عن نفسه لأن أقل ما تقع باطلاق النسبة وهو قد صرفها عنه في النسبة وفيه نظر اهـ كلامه والظاهر  
 أن وجه النظر ما قرره من أنه حيث تحققت المخالفة ووقعت عن نفسه بطل صرف النسبة فتجزئه عن حجة  
 الإسلام فقوله في البحر فيما يرتفع عن المأمور فلا ولا تجزئه عن حجة الإسلام فيه نظر وقد صرح الباقي  
 في شرح الملتقى وتبعه الشارح في شرحه عليه أيضا بأنه يخرج به عن حجة الإسلام فهذا ما تحترق في فافهم  
 والسلام (قوله بخلاف ما لو أهلك الحج) مرتبط بقوله ومن حج عن أمره وقوله جاز بجملة مستأنفة لبيان  
 جهة المخالفة بين المسألتين فإنه في الأولى لا يجوز والثانية بخلافها لكان الجواز هنا مشروط بما إذا  
 لم يأمر به بالحج وقوله عن أبيه أو غيرها تنبيه على أن ذكر الأبوين في الكفر وغيره ليس بقيد احترازي وإنما

وقع عنه ونحن مالهما) لأنه خالفهما  
 (ولأية رد على جعله عن أحدهما)  
 لعدم الأولوية وينبغي صحة التعيين  
 لو أطلق الأحرام ولو لأبهمه فإن  
 عين أحدهما قبل الطواف  
 والوقوف جاز (بخلاف ما لو أهلك  
 يبيح عن أبيه أو غيرها)

فائدة الإشارة إلى أن الولد يندب له ذلك جدا كما في النهر وبه علم أن التقيد بالابوين في هذه المسألة لا يدل على أن المراد بالآمرين في التي قبلها الاجنبيين بل الابوان اذا أمرهم حكيمهما كلا جنبيين كما قدمناه عن الفتح فظهر أنه لا فرق بين الابوين والاجنبيين في المسألتين وانما العبرة بالامر وعدمه أي صريحا كما يظهر قريبا فاذا أحرمت بحجة عن اثنين أمره كل منهما بأن يبيع عنه وقع عنه ولا يقدر على جعله لاحدهما وان أحرمت عنهما بغير أمرهما أصبح جعله لاحدهما أو لكل منهما وكذلك الواحرم عن أحدهما أصبح تعيينه بعد ذلك بالاولى كما في الفتح قال ومبناه على أن نيته لهما تلغو لعدم الامر فهو متبرع فتقع الاعمال عنه البتة وانما يجعل لهما الثواب وترتبة بعد الاداء فتلغو نيته قبله فيصح جعله بعد ذلك لاحدهما أو لهما ولا اشكال في ذلك اذا كان متفلا عنهما فان كان على أحدهما إيج الفرض وأوصى به لا يقطع عنه تبرع الوارث عنه بعمال نفسه وان لم يوص به فبرع الوارث عنه بالاجابح أو الحج بنفسه قال أبو حنيفة يجوز به ان شاء الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم للنعمة رأيت لو كان على أبيك دين الحديث انتهى وبهذا ظهر فائدة أخرى للتقيد بالابوين في هذه المسألة وهي سقوط الفرض عن الذي عينه له بعد الاجتهاد لو بدون وصية لكن يشكك عليه أنه اذا لفت نيته لهما لعدم الامر ووقعت الاعمال عنه البتة كيف يصح نحو يلها إلى أحدهما وقد مر أن الحج اذا وقع عن المأمور لا يمكن نحو له بعد ذلك إلى الأمر نعم يمكن نحو يل الثواب فقط للنص كما مر ولهذا والله أعلم قال في الفتح ولا اشكال في ذلك اذا كان متفلا عنهما أي لأن غاية حال المستقل أن يجعل ثواب عمله لغيره وهو صحيح أما وقوع عمله عن فرض الغير بغير أمره فهو مشكك والجواب ما مر في كلام الشارح من أن الوارث اذا حج أو أجز عن مورثه جاز لوجود الامر دلالة أي فكأنه مأمور من جهة بذلك وعليه فتقع الاعمال عن الميت لا عن العامل فقوله في الفتح ومبناه على أن نيته لهما تلغو الخ مخصوص بما اذا لم يكن علمهما فرض لم يوصا به وقد مرنا عن البيهقي تعليله بالنص ايضا وهو ما علمته من حديث الخليفة عمة وهذا فارق الوارث الاجنبي لكن قد مرنا عن شرح الباب عن البيهقي ما في السر وحي أن الاجنبي كذلك نعم هذا مخالف لاشتراط الامر في الحج عن الغير والاجنبي غير مأمور لاصريحا ولا دلالة وقد مرنا الجواب بأنه مبني على اختلاف الرواية في هذا الشرط والمشهور اشتراطه وحيث علم وجوده في الوارث دلالة ظهر لاقتصار البيهقي وغيره على الابوين فائدة ثالثة وهي أن الامر دلالة ليس له حكم الامر حقيقة من كل وجه ليعلمت من أن الابوين لو أمرهم حقيقة لم يصح تعيين أحدهما بعد الاجتهاد كما في الاجنبيين وان لم يأمرهم صريحا صح التعيين ولو فرضوا المسألة ابتداء في الاجنبيين لتوهم أن الابوين لا يصح تعيين أحدهما لوجود الامر دلالة ففرضوها في الابوين لا فائدة صحة التعيين وان وجد الامر دلالة لا يفيدوا أن المراد بالامر في المسألة الاولى الامر صريحا والله أعلم (تنبيه) الذي تحصل لنا من مجموع ما قررناه أن من أجل صحة عن شخصين فان أمرهم بالحج وقع جهم عن نفسه البتة وان عين أحدهما بعد ذلك وله بعد الفراغ جعل ثوابه لهما أو لاحدهما وان لم يأمرهم فكذلك الا اذا كان وارثا وكان على الميت حج الفرض ولم يوص به فيقع عن الميت عن حجة الاسلام لا امر دلالة وللنص بخلاف ما اذا وصى به لان فرضه ثواب الانفاقي من ماله فلا يصح تبرع الوارث عنه وبخلاف الاجنبي مطلقا لعدم الامر (قوله لانه متبرع بالثواب) بيان لوجه صحة التعيين في مسألة الابوين دون مسألة الاجنبيين وهو معنى ما قدمناه من قوله في الفتح ومبناه على أن نيته لهما تلغو لعدم الامر فهو متبرع الخ قال في الشرح ليلية قلب وتعليل المسألة فيسبب وقوع الحج عن الفاعل فيسقط به الفرض عنه وان جعل ثوابه لغيره ويفيد ذلك الاجاديت التي رواها في الفتح بقوله أعلم ان فعل الولد ذلك مندوب اليه جدا لما أخرج الإدراقي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم لمن حج عن أبيه أو قضى عنهما مغرم ما عت يوم القيامة مع الابرا وأخرج أيضا عن جابر أنه عليه الصلاة والسلام قال من حج عن أبيه وامه فقد قضى عنه حجه وكان له فضل عشر حجج وأخرج أيضا عن زيد بن ارقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حج الرجل عن والديه تقبل منه ومنهما واستبشرتا ورواهما وكتب عند الله برًا اه أقول قد علمت مما قررناه أنه اذا حج الوارث عنهما وعلى أحدهما فرض لم يوص به فيقع عن الميت لسقوط الفرض عنه بذلك ان شاء الله تعالى وحينئذ فكيف يصح دعوى سقوط الفرض به عن الفاعل ايضا وقد صرفه الى غيره واجزأ صرفه نعم يظهر ذلك فيما اذا كان على أحدهما فرض أو وصى به

من الاجانب حال كونه (متبرعا  
فعين) بعد ذلك جزلانه متبرع  
بالثواب

فينا في ما مر عن التهرقيا تل وسبأ بقية الكلام عليه (قوله والجنابة) أطلقه فشمّل دم الجماع ودم جراح  
 الصيد والخلق ولبس الخيط والطيب والمجازرة بغير احرام بحر (قوله على الحاج) أي المأمور أما الاول  
 فله وجب شكر اعلی الجع بين النسكين وحقيقة الفعل منه وان كان الحج يقع عن الأمر لانه وقوع شرعي  
 لا حقيقي وأما الثاني فباعتبار أنه تعلق بجنابته أفاده في البحر (قوله فصيّر مخالفا) هذا قول أبي حنيفة  
 ووجهه أنه لم يأت بالمأمور به لانه أمره بسفر بصره الى الحج لا غير فقد خالف أمره الا من فضع من بدائع زاد  
 في المحيط لان العمرة لم تقع عن الأمر لانه ما أمره به فصار كأنه حج عنه واعتقر لنفسه فصيّر مخالفا ولو أمره  
 بالحج فاعتقر حج من مكة فهو مخالف لانه ما أمر به بحج ميثاق ولو أمره بالعمرة فاعتقر حج عن نفسه لم يكن مخالفا  
 بخلاف ما اذا حج أولا ثم اعتقر اه وانظر ما قدمناه قبيل باب الاحرام (قوله وضمن النفقة الخ) أما الدم  
 فهو على المأمور على كل حال بحر (قوله فيعيد بماله نفسه) لانه اذا أفسده لم يقع مأمورية فـ كان  
 واقعا من المأمور فيضمن ما أنفق في حجه من مال غيره ثم اذا قضى الحج في السنة القابلة على وجه الصحة  
 لا يسقط الحج عن الميت لانه لما خالف في السنة الماضية بالافساد صار الاحرام واقعا عنه فكذا الحج المؤدى به  
 صار واقعا عنه ابن كمال وعليه حجة اخرى لا أمر كما قدمناه آنفا عن التسترخانية عن التهذيب أي سوى حج  
 القضاء وهو الاصح كفي المعراج وبه اندفع ما في البحر من قوله واذا فسد حجه لزمه الحج من قابل بماله نفسه  
 وفيه ما تقدم من التردد في وقوعه عن الأمر اه (قوله وان مات الخ) الانب ذكّر هذه المسألة  
 عند قوله المار خرج المكاف الخ (قوله قبل وقوفه) قيده لانه لو مات بعده قبل الطواف جاز عن الأمر  
 لانه أدى الركن الاعظم خاتمة وفتح وقد مناهجوه عن التجنيس فما بحثه في البحر من أن أعظمه للامن  
 من الافساد بعده لانه يكفي فيجب على الأمر الاجتماع اه مخالف للمنعول وأما لوقى حيا وأتم الحج  
 الاطواف الزيادة ترجع ولم يطفه فقال في الفتح لا يضمن النفقة غير أنه حرام على النساء ويعود بنفسه نفسه  
 ليعفى ما بقي عليه لانه جان في هذه الصورة اه (قوله من منزل أمره) أي ان لم يمين منزلا والا تبع كما مر  
 (قوله فان مات) أي المأمور الثاني (قوله من ثلث الباقي بعدها) أي بعد النفقة أي ثلث الباقي  
 بعد فلا كها وادوارا بقولهم ثلث ما بقي من المال فافهم وهذا عند الامام وعند أبي يوسف بالباقي  
 من الثلث وعند محمد بما بقي مع المأمور من ماله أوصى بأن يحج عنه ومات عن أربعة آلاف فدفع الوصى للمأمور  
 ألفا فسرق فعند الامام يؤخذ ما يكفي من ثلث ما بقي من التركة وهو ألف فان سرق يؤخذ من ثلث  
 الاثني الباقيين فكذا الى أن لا يبق ما ناسه يكتي الحج وعند أبي يوسف اذا سرق الاثني الاول لم يبق من ثلث  
 التركة الا ثلثه وثلاثة وثلاثون وثلث تدفع له ان كفت ولا يؤخذ مرة اخرى وعند محمد ان فضل من الالف  
 الاولى ما يبلغ الحج حج به والا فلا هكذا كرا خلافا عما في بعضهم قالوا هذا ان أوصى بأن يحج عنه  
 من الثلث أو بأن يحج عنه ولم يرد أمواله أوصى بأن يحج عنه بثلث ماله يقول محمد كقول أبي يوسف ونظامه في جامع  
 قاضي خان والفتح وهذا الاختلاف اذا حدث في يد المأمور فلو في يد الوصى بعد ما قاسم الورثة يحج عنه بثلث  
 ما بقي اتفاقا كفي التسترخانية (قوله وظاهره أنه لا رجوع في تركه المأمور) ان كان المراد أنه لا رجوع  
 لورثة الأمر في تركه الماء وبقا بقى معه فهذا بعد جد الان ما بقي مع المأمور لا يملكه بل لو أتم الحج يجب عليه  
 رد المناضل كما يأتي فيصدق على هذا الباقي أنه من مال الأمر فيجب من الثلث وقد صرح به القهستاني  
 حيث قال بثلث الباقي مما في ايدي الورثة والمأمور وان كان المراد أنه لا رجوع لهم بما انفسه قبل موته  
 أو بما سرق منه فهو لا شبهة فيه حيث لم يخالف كما مر فيما لو فاته الحج بغير صنعه وان كان المراد أنه لا رجوع  
 في تركه بما يدفع للمأمور الثاني فهذا هو اعتبار من قولهم ثلث ما بقي من ماله أي مال الأمر والظاهر  
 أن هذا امراد الشارح به على أنه لو فاته الحج بلا صنعه ولزمه القضاء ان القضاء يكون عن نفسه اتفاقا خلافا  
 لما قدمناه من ان هذا ظاهره على قول محمد وانه على قول غيره يكون القضاء عن الأمر ولزم المأمور نفقته  
 فان مقتضاه أن المأمور اذا مات في الطريق ترجع ورثته الأمر على تركته بنفسه الذي يأمر ورثته بالحج عن مورثهم  
 وهذا خلاف ما قرره الفقهاء خفي المسألة الخلافية حيث جعلوا الاجماع ثانيا بثلث ما بقي من جميع مال  
 الأمر أو الباقي من الثلث أو الباقي مع المأمور ولم يقل أحد أنه يكون من مال المأمور فينا في ما تقدم بحثا

(ودم القران) والفتح (والجنابة)  
 على الحاج) ان أذن له الأمر  
 بالقران والفتح والافصير مخالفا  
 فيضمن (وضمن النفقة ان  
 جامع قبل وقوفه) فيعيد بماله نفسه  
 (وان بعده فلا) لحصول المقصود  
 (وان مات) المأمور (أو سرق  
 نفقته في الطريق) قبل وقوفه  
 (حج من منزل أمره بثلث ما بقي)  
 من ماله فان لم يبق فن حيث يبلغ  
 فان مات أو سرق ثانيا حج من ثلث  
 الباقي بعدها هكذا مرة بعد  
 اخرى الى أن لا يبق من ثلث ما يبلغ  
 الحج فبطل الوصية قلت وظاهره  
 أنه لا رجوع في تركه المأمور  
 فلا راجع



عن البدائع والسراج والنور فتدبر هذا الشارح ما أبعد مرماه فافهم (قوله خلافا لهما) أي  
 في الموضعين فيما يقع ثانيا في المحل الذي يجب الاجحاج منه ثانيا فتح (قوله وقوله الاستحسان) يعني  
 قولهم ما في المحل أما فيما يقع ثانيا فلم يذكر وافية الاستحسان وفي التفتح قول الامام في الاول أي فيما يقع  
 ثانيا أوجه وقوله ما هنا أوجه وقد ما ما يفيد ترجيح أفضاه عن العناية والمراج لكن قدما أيضا أن المتون  
 على قول الامام ونقل تصحيحه العلامة قاسم (قوله كما مر) أي في قوله والافصير مخالفاً فيضن ح (قوله  
 لا للتقييد) لان الحج لا يختلف باختلاف السنين ففي أي سنة حصل فيها وقع عنه ولا يخفى أن الاول ايقاعه  
 في السنة المعينة خوفاً من ذهاب النفقة أو تعطل الحج ط (قوله والافضل أن يعود اليه) أي الى منزل  
 الامر المذكور في المتن قال في البحر ولو أخرج رجلاً فخرج ثم أقام بمكة جاز لان الفرض صار مؤدى والافضل  
 أن يخرج ثم يعود الى أهله اه فافهم (قوله وعليه رد ما فضل من النفقة) قال في البحر فالجواب أن المأمور  
 لا يكون ما لكما أخذ من النفقة بل يتصرف فيه على ملك الامر حيا كان أو ميتاً معينا كان القدر أو لا  
 ولا يحل له الفضل الا بالشرط الا في سواء كان الفضل كثيراً أو قليلاً كسبر من الزاد كما صرح به في الظهيرية  
 اه قلت وهذا مما يدل على أن الاستحجار على الحج لا يصح عند المتأخرين كما قدمنا الكلام عليه فافهم  
 (قوله الا أن يوكه الحج) قال في التفتح وإذا أراد أن يكون ما فضل للمأمور يقول له وكذلك أن تب الفضل  
 من نفسك وتقبضه نفسك فان كان على موت قال والباقي مني لك وصية اه زاد في الباب وان لم يعين  
 الامر رجلاً يقول للوصي أعط ما بقي من النفقة من شئت وان أطلق فقال وما بقي من النفقة فهو للمأمور  
 فالوصية باطله اه أي لانها تجب على (قوله ولو ارثه الحج) هذه المسألة تقدمت عند قوله ان وفيه ثلثه  
 لكن ذكرنا في كل من الموضوعين مع زيادته لم توجد في الاخر في الاول زاد الوصي والتفصيل في نفقة  
 الرجوع وفي هذا زاد قوله وكذا ان أحرم الحج وكان عليه أن ينظمه ما في سلك واحد ح (قوله وكذا ان أحرم  
 وقد دفع اليه الحج عنه وصيه الحج) هذا التركيب قاسد المعنى ووجد في نسخة الحج عنه بلا وصية وهي  
 الصواب لان المراد أن المحجوج عنه اذا لم يوص بالحج ولكنه دفع الى رجل الحج عنه ثم مات الدافع فللورثة  
 استرداد المال الباقي من الرجل وان أحرم بالحج قال في النور وقد ناكه ان لا امرأوصى بالحج عنه لما في المحيط  
 لودفع الى رجل ما لا يحج به عنه فأحل بحجة ثم مات الامر فلورثته أن يأخذوا ما بقي من المال معه ويضعونه  
 ما أتفق بعد موته لان نفقة الحج كنفقة ذوى الارحام تبطل بالموت اه (قوله وللوصي أن يحج الحج) قال  
 في فتح القدير ولا يجوز الاستحجار على الطاعات وعن هذا قلنا للوصي أن يحج عنه ولم يزد على ذلك كان للوصي  
 أن يحج عنه بنفسه الا أن يكون وارثاً ودفعه لوارث الحج فانه لا يجوز الا أن تجوز الورثة وهم كبار لان هذا  
 كالنزع بالمال فلا يصح للوارث الا باجازة الباقي ولو قال الميت للوصي ادفع المال لمن يحج عني لم يجز له أن يحج  
 بنفسه مطلقا اه (قوله ولو قال منع) أي عن الحج وكذبوا أي الورثة لم يصدق ويضمن ما أتفق من مال  
 الميت الا أن يكون امرأ ظاهر ايشهد على صدقه لان سبب الضمان قد ظهر فلا يصدق في دفعه الا بظنا يريده  
 على صدقه فتح (قوله صدق يمينه) لانه يدعي الخروج عن عهده ما هو امانة في يده فتح (قوله الا الحج)  
 أي فانه لا يصدق الا يمينه لانه يدعي قضاء الدين هكذا في كثير من الكتب وعليه المعول خلافاً لما في خزائن  
 الاكل يجر (قوله وقد أمر بالانفاق) أي مما عليه من الدين ط (قوله ولا تقبل الحج) لانها شديدة  
 على النبي يجر أي لان مقصودهم في حجه وان كانت صورة شهادتهم ايماناً ح (قوله الا اذا برهننا الحج)  
 لان اقراره وهو تلفظه بهذه الجملة اثبات ح وفي بعض النسخ برهنوا بصيغة الجمع أي الورثة وهي أولى (حجة)  
 في المحيط عن المتني أوصى لرجل بألف وثلاثمائة ألف ولحجة الاسلام بألف وثلاثمائة ألفان يقسم الثلث  
 بينهم أثلاثاً ثم تضاف حصة المساكين الى الحجة فما فضل عن الحجة فللمساكين لان البداءة بالفرض أهم ولو عليه  
 حجة وزكاة وأوصى لانسان بخصاصون في الثلث ثم ينظر الى الزكاة والحج فيبدأ بما بدأ به الموصي ولو فرضه  
 وتردئ بالفريضة ولو تطلق وتزبدئ بالذرو ولو كانا نظروا عتياً أو فرائض أو واجبات بدئ بما بدأ به الميت اه  
 وتوضيح هذه المسألة سيأتي في الوصايا فاحتفظنا فانها مهمة كثيرة الوقوع وبقي فروع كثيرة من هذا الباب  
 علم من الفقه والباب والله أعلم بالصواب

(لامن حيث مات) خلافاً لهما  
 وقوله ما استحسان (فروع)  
 يصح مخالفاً بالقران أو التفتح  
 كما مر لا بالتأخير عن السنة الاولى  
 وان عيت لانه للاستحجال  
 لا للتقييد والافضل أن يعود اليه  
 وعليه رد ما فضل من النفقة  
 وان شرطه له فالشرط باطل الا  
 أن يوكه بهبة الفضل من نفسه  
 أي يوصي الميت به لعين ولو ارثه  
 أن يسترد المال من المأمور ما لم  
 يجرم وكذا ان أحرم وقد دفع  
 اليه الحج عنه وصيه فأحرم ثم مات  
 الامر وللوصي أن يحج بنفسه  
 الا أن يأمره بالدفع أو يكون وارثاً  
 ولم تجز البقية ولو قال منع  
 وكذبوا لم يصدق الا أن يكون  
 امرأ ظاهر او لو قال حجبت وكذبوا  
 صدق يمينه الا اذا كان  
 مديون الميت وقد أمر بالانفاق  
 ولا تقبل يمينهم أنه كان يوم النحر  
 بالبلد الا اذا برهننا على اقراره  
 انه لم يحج

## \* (باب الهدى) \*

لما دار ذكر الهدى فيما تقدم من المسائل نسكا وجزاء احتجج الى سبانه وما يتعلق به ابن كمال وبشال فيه  
 هدى بالتشديد على فعل الواحد هدية ككلمة وطى ومطابا مغرب (قوله ما يهدى) مأخوذ من الهدية  
 التي هي أعم من الهدى لامن الهدى والالزم ذكر المرفوع في التعريف فيلزم تعريف الشيء بنفسه ح قلت  
 لو أخذ من الهدى يكون نعر ينال الفظا وهو سائغ ط واحترز بقوله الى الحرم عما يهدى الى غيره نعم ما كان  
 أو غيره وبقوله من النعم عما يهدى الى الحرم من غير النعم فاطلاق الفقهاء في باب الايمان والنذور الهدى على  
 غير تحياز بحر وبقوله ليستقر به أى باراقده فيه أى فى الحرم عما يهدى من النعم الى الحرم هدية لرجل  
 وأفاده أنه لا بد منه من النية أى ولولدالة في الجزع المحيط الواحد من النعم يكون هدبا يجعله ضرر يحا  
 أو دلالة وهي اما بالنية أو بسوق بدنة الى مكة وان لم ينو استحسانا لان نية الهدى ثابتة عرفا لان سوق البدنة الى  
 مكة في العرف يكون للهدى لا للركوب والتجارة قال وأراد السوق بعد التقليد لا بمجرد السوق (قوله  
 أدناه شاة) أى وأعلام بدنة من الابل والبقر وفي حكم الادنى سبع بدنة شرح السباب وأفاد به ان الادنى  
 أنه لو قال لله على أن أهدى ولا نية له فانه يلزمه شاة لانهم الاقل وان عين شألزمه ولو أهدى قيمتها جاز في رواية  
 وفي اخرى لا وهي الاربع ولا كلام فيما لو كان مما لا يراق دمه من المنقولات فلو عتارا اصدق بقيته  
 في الحرم أو غيره لانه مجاز عن التصديق أفاده في البحر والسباب (قوله ابن خمس سنين الخ) بيان لادنى  
 السن الجائز في الهدى وهو النسي وهو من الابل ماله خمس سنين وطعن في السادسة ومن البقر ما طعن  
 في الثالثة ومن الغنم ما طعن في الثانية لكنه يوجبهم أن الجذع من الغنم لا يجوز قال في السباب ولا يجوز  
 دون النسي الا الجذع من الضأن وهو ما أتى عليه أكثر السنة وانما يجوز اذا كان عظما ونفسه أنه لو خلط  
 بالثنايا اشبه على الناظر أنه منها اه (قوله ولا يجب تعريفه) أى الذهاب به الى عرفات أو تشهيره بالتقليد  
 ح عن البحر (قوله بل يندب) أى التعريف بمعني ح لكن الشاة لا يندب بتقليدها وفي السباب  
 ويسن تقليد بدن الشكر دون بدن الجبر وحسن الذهاب بهدى الشكر الى عرفة اه فعبر في الاثر بالبدن  
 يخرج الشاة وفي الثاني بالهدى ليدخلها فيه وأفاد أيضا أن الاول سنة والثاني مندوب في كلام الشارح  
 اجمال (قوله في دم الشكر) أى القران والفتح وكذا يقلد هدى التطوع والنذور ولو قلد دم الاحصار  
 والجنابة جاز ولا بأس به كما سيأتي (قوله ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الضحايا) كذا عبر في الهداية  
 وعلمه بأنه قربان تغلق باراقة الدم كالاخضية فيختصان بحمل واحد اه فأشار الى أنه مطرد متعكس فيجوز هنا  
 ما يجوز غنة ولا يجوز هنا ما لا يجوز غنة ولا يراد على طرده ما قد حناه من جواز اهداء قيمة المندور في رواية مع أنه  
 لا يجوز في الاخضية لان ما واقعة على الحيوان كما اقتضاه قوله وهو ابل وبقر وغنم ولو سلم قتلك الرواية مرجوحة  
 على أن القيمة قد تجزى في الاخضية كما اذا مضت أيامها ولم يضح الغنى فانه يتصدق بقيتها فافهم (قوله قصح  
 اشترى الستة) أى لان ذلك جائز في الضحايا فيجوز هنا لما علمته من القاعدة واشترى الافعال مصدر الرباى  
 المتعدى كالاختصاص والاكتساب وهو مضاف الى مفعوله أى اشترى واحد ستة قال في الفتح عن الاصل  
 والمبسوط فان اشترى بدنة لمعة مثلاً ثم اشترى فيها ستة بعد ما أوجبه لنفسه خاصة لا يسعه لانه لما أوجبه اصار  
 الكل واجبا بعينه بالاحباب الشرع وبعضها بايجابه فان فعل فعله أن يتصدق بالثلث وان نوى أن يشرك فيها  
 ستة أجزأه لانه ما أوجب الكل على نفسه بالشراء فان لم يكن له نية عند الشراء ولو لم يكن لم يوجبها حتى شرك  
 الستة جازوا افضل أن يكون ابتداء الشراء منهم او من احدهم بأمر الباقي حتى تثبت الشركة في الاشتداء  
 اه وقوله لانه ما أوجب الكل على نفسه بالشراء الخ يدل على أن معنى ايجابها لنفسه ان يشتريها لنفسه  
 أو نوى بعده القربة ومثله قوله في شرح السباب اى بتعين النية وتخصيصها لاه اذا عرفت ذلك فالصورة ستة  
 اما أن يشتريها لنفسه خاصة أو يشتريها بالنية ثم يعينها لنفسه أو يشتريها بالنية ولم يعينها لنفسه أو يشتريها  
 بنية الشركة أو يشتريها مع ستة أو يشتريها وحده بأمرهم فقول الشارح شرب لقربة لا يصح على اطلاقه بل  
 هو خاص بما عدا الصورتين الاولتين لكن ينبغي أن يكون هذا التفصيل محمولا على الفقير لان الغنى لا يجب  
 عليه بالشراء بدليل ما ذكره في اخضية البدائع عن الاصل من أنه لو اشترى بقرة ليضحى بها عن نفسه فأشرك فيها  
 يجرؤهم والاحسن فعل ذلك قبل الشراء قال وهذا أى قوله يجوزهم محمول على الغنى لانهم لم تعين أما الفقير

## \* (باب الهدى) \*

(هو) في اللغة والشرع (ما يهدى

(الى الحرم) من النعم (ليستقر به)

فيه (أدناه شاة وهو ابل) ابن

خمس سنين (وبقر) ابن ستين

(وغنم) ابن سنة (ولا يجب

تعريفه) بل يندب في دم الشكر

(ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز

في الضحايا) كما سيبيء قصح

اشترى ستة

فلا يجوز أن يشرك فيها لانه أوجبها على نفسه بالشراء للاضحية فتعنت اه لكن سوى في الخاتمة في مسألة  
 الاضحية بين الغني والفقير فتأمل (قوله وان اختلفت أجناسها) في الفتح عن الاصل والمبسوط كل من  
 وجب عليه من المناسك جاز أن يشارك في ستة نفق وقد وجبت الدماء عليهم وان اختلفت أجناسها من دم متعة  
 واحصار وجزاء صد وغير ذلك ولو كان الكل من جنس واحد كان أحب الي اه وذكر نحوه في البحر  
 هنا وبه يظهر ما في قول البحر في القران والجنسيات أن الاشتراك لا يكتفي في الجنسيات بخلاف دم الشكر  
 وقد نبهنا على ذلك أول باب الجنسيات (قوله في الحج) أي في كل دم له تعلق بالحج كدم الشكر والجنسية  
 والاحصار والنفل قال في النهر فلا يرد أن من نذر بدنة أو جزوا لا تجزئه الشاة (قوله الا الحج) أي فوجب  
 فبهما بدنة ولا ثالث لهما في الحج لباب قال شارحه وفيه نظرا تقدم أنه اذا مات بعد الوقوف وأوصى بتمام  
 الحج تجب البدنة لطواف الزيارة وجازجه وكذا عند محمد تجب في النعامة بدنة ثم قوله في الحج احتراز  
 عن العمرة حيث لا تجب البدنة بالجماع قبل أداء ركناها من طواف العمرة ولا أداء طوافها بالجنسية أو بالحض  
 أو بالنفاس اه (قوله قبل الحلق) أما بعده ففي وجوبها خلاف والراجح وجوب الشاة ط عن البحر (قوله  
 كما مر) أي في الجنسيات ح (قوله كالاضحية) أشار به الى أن المستحب أن يتصدق بالثلث وبطعم الأغنياء  
 الثلث وبأكل ويدخر الثلث ح عن البحر (قوله اذا بلغ الحرم) قيده لمسايق من أن حل الانتفاع به  
 لغير الفقراء مقيد ببلوغه محلله وأفاد في البحر أنه لا حاجة الى هذا التقيد لانه قبل بلوغه الحرم ليس يهدي فلم يدخل  
 تحت عبارة المصنف لاحتاج الى إخراج اه قال والفرق بينهما أنه اذا بلغ الحرم فالقربة فيه بالاراقة وقد حصلت  
 فالأكل بعد حصولها واذا لم يبلغ ففيه بالتصدق والا كل يتأنيه اه ونظر فيه في التهر ولم يبين وجه النظر ولعل  
 وجهه منع انه لا يسمى هديا قبل بلوغه الحرم لأن قوله تعالى هديا بالغ الكعبة يدل على تسميته هديا قبل بلوغه  
 سواء قد بالغ صفة أو حالاً مقدراً ولأن الموقوف على بلوغه الحرم جواز الأكل منه واطعام التخي دون كونه  
 هديا ولذا لا يركب في الطريق بلا ضرورة ولا يحلبه ولو عطب أو تعيب قبل شحره وشرب صفحة سنامه بدمه ليعلم  
 أنه هدى للفقراء ولا يأكله غنى كما يأتي فافهم (قوله ولو أكل من غيرها) أي غير هذه الثلاثة من بقية  
 الهدايا كدما الكفارات كلها والنذور وهدى الاحصار والتطوع الذي لم يبلغ الحرم وكذا الأضحية غنيا  
 أفاده في البحر (قوله ضمن مأكل) أي ضمن قيمته وفي الباب وشرحه فلو استهلكه بنفسه بأن باعه ونحو  
 ذلك بأن وهبه لغنى أو أكله وضميه لم يجز وعليه قيمته أي ضمان قيمته للفقراء ان كان مما يجب التصديق به  
 بخلاف ما اذا كان لا يجب عليه التصديق به فإنه لا يضمن شيئا اه وفيه كلام يعلم من البحر ومما علقناه عليه  
 (قوله أي وقته) أشار الى أن المراد باليوم مطلق الوقت فيم أوقات النحر أو هو مفرد صف فيم ط  
 (قوله فقط) أي لا يتعين غيرها فيها ومنه هدى التطوع اذا بلغ الحرم فلا يتقيد برمان هو الصحيح وان كان  
 ذبحه يوم النحر أفضل كما ذكره الزبيلي خلافا للقدوري بحر (قوله فلا يجز) أي بالاجماع وهو بضم أوله  
 من الاجزاء (قوله بل بعده) أي بل يجزئه بعده أي بعد يوم النحر أي أيامه الا أنه تارك للواجب عند الامام  
 فلا يزمه دم التأخير ما عندهما فعدم التأخير سنة حتى لو ذبح بعد التحلل بالحق لاشئ عليه (قوله لا منى)  
 أي بل يستلزم في الميسوط من أن السنة في الهدايا أيام النحر منى وفي غير أيام النحر فمكة هي الاولى  
 شرح الباب (قوله للكل) بيان لكون الهدى موقفا بالمكان سواء كان دم شكر أو جنسية لما تقدم أنه اسم  
 لما يهدي من النعم الى الحرم ودخل فيه الهدى المنذور بخلاف البدنة المنذورة فلا تقيد بالحرم عندهما  
 وقاسها ابو يوسف على الهدى المنذور والفرق ظاهر بحر عن المحيط (قوله لالفقيه) المعطوف محذوف  
 تعلق به الجور والتقدير لا التصديق لفقير واللام بمعنى على وهذا أولى من قول ح الصواب لافقيه بالرفع  
 عطفا على الحرم ط (قوله فان أعطاهمه) أي ان أعطاه به لا شرط أما لو شرط لم يجز كما في الباب قال  
 شارحه وتوضيحه ما قاله الطرابلسي أنه اذا شرط أعطاه منه يبقى شريكاً فيه فلا يجوز الكل لقصده اللهم اه  
 أقول وفيه نظر لان صيرورته شريكاً في كفارة هبة الاجارة وسأني في الاجارة الفاسدة أنه لو دفع لا ترغز لليسبحه  
 له منه فهو أواستأجر بغلا يحمل طعامه ببعضه أو ثورا يطعن بره ببعضه فسدت لانه استأجره ببعضه  
 من عمله وحيث فسدت الاجارة يجب أجر المثل من الذرأهم كإصر حوا به أيضا وهذا يقتضي أن يجب له أجر

في بدنة شريت لقربة وان اختلفت  
 أجناسها (وتجوز الشاة) في الحج

(في كل شئ الا في طواف الركن جنباً)

أو حائذاً (ووطئ بعد الوقوف) قبل

الخلق كما مر (ويجوز اكله) بل يندب

كالاضحية (من هدى التطوع)

لذا بلغ الحرم (والمتعة والقران

فقط) ولو أكل من غيرها ضمن

بما أكل (ويتعين يوم النحر) أي

وقته وهو الايام الثلاثة (النحر

المتعة والقران) فقط فلا يجزئ به

بل بعده وعليه دم (ويتعين

الحرم) لا منى (للكل لالفقيه)

لكنه أفضل (ويتصدق بجباله

وخطاه) أي زمامه (ولم يعط أجر

الجزاء) أي الذابح (منه) فان

أعطاه ضمنه

منه دراهم ولا يسنق شي من النعم فلم يصر شي كافي فليأتمل ثم رأيت في معراج الدراية ما نصه والبضعة التي جعلت اجرة تجزئة فنزح الثوبان لانها من منافع عمله فلا تكون اجرة اذ تم ذكره لو تصدق عليه منها جاز ولو اعطاه شيأ يجزأته فحينئذ فعله أن كلامه الأول فيما لو شرط الاجرة منها والاخر فيما لو لم يشرطه وأنه لا فرق بينهما والله أعلم (قوله ولا يركبه مطلقا) أي سواء جاز له الاكل منه أولا نهى قال وصرح في المحيط بجزمته (قوله شربلاية) نقل ذلك في الشربلاية عن الجوهرة والبرجندی والهداية وكافي الثاني وكافي الحاشيا كم ومثله في الباب فاني البحر والنهر من أن تظاهر كلامهم أنهم ان نقصت بركو به لضرورة فانه لا ضمان عليه بخلاف لصريح المنقول (قوله فان اطعم منه) أي بما ضمنه من النقص وقوله ضمن قيمته لان الصدقة لا تصح على غنى وعادة البصر لوركيها أو رجل عليها فنقصت فعله ضمان ما نقص وتصدق به على الفقراء دون الاغنياء لان جواز الانتفاع بالالاغنياء معلق بياوع الحمل (قوله وينضخ) أي يرش وينضخ الناد وكسرها بجر وفائدة قطع اللبن (قوله لو المذبح قريبا) مفعول بمعنى الزمان أي زمان الذبح اقولهم هذا اذا كان قريبا من وقت الذبح وفي بعض النسخ لو الذبح بدون ميم وهذا أولى ليشمل ما قرب وقته ومكانه فانه قد يكون في الحرم ولم يدخل وقته وهو يوم النحر وقد يكون في خارجه ودخل وقته ولا يصح أن يراد كل من الزمان والمكان في المصدر الميم لان المستترك لا يستعمل في معنييه افاده الرجعي (قوله وتصدق به) أي على الفقراء فان صرفه لنفسه أو استهلكه أو دفعه لغنى ضمن قيمته أي فيصدق بمثله او بقيته شرح السبب (قوله ويقيم الخ) لان الوجوب متعلق بذمته وهذا اذا كان موسرا أما اذا كان معسرا أجزأه ذلك المعيب لان المعسر لم يتعلق الايجاب بذمته وانما يتعلق بما عينه سراج (قوله واجب) هل يدخل فيه خا ما لو نذر شاة معينة فهل يملك فيلزمه غيرها أولا لكون الواجبة في العين لافي الذمة بجر والظاهر الثاني كما يشهد ما نقلناه عن السراج ومثله عنه قريبا (قوله عطف أو تعيب) أي قبل وصوله الى محله من الحرم أو زمانه المعين له شرح السبب والعطف الالهلاك وبابه علم (قوله بما يمنع الاضحية) كالعرج والعمى ط عن الفهستائي (قوله ماشاء) أي من بيع وشحوه فنح (قوله ولو كان المعيب) خصه بالذكر لان ما عطف لا يمكن ذبحه وما فرض المسألة في الهداية في المعطوب قال في الفتح المراد بالعطف الأول حقيقة وبالثاني القرب منه ومثله في البحر وهذا أولى لان ما قرب من العطف لا يمكن وصوله الى الحرم فيخبر في الطريق بخلاف المعيب الذي لم يصل الى هذه الحالة فانه اذا أمكن سوف لا داعي لنصره في غير الحرم بل يذبحه فيه ففي التعيب بالمعيب ايها الم (قوله شجرة الخ) أي وليس عليه غيره لانه لم يكن متعلقا بذمته كمن قال لله علي أن أنصدق بهذه الدراهم وأشار الى عينها قلقت سقط الوجوب ولم يلزمه غيرها سراج (قوله ولا يطعم) يفتح الباب من باب علم أي لا يأكل ح فان اكل أو أطعم غنا ضمن لباب (قوله لعدم بلوغه محله) قال في الهداية لان الاذن تتناوله معلق بشرط بلوغه محله فينبغي أن لا يحل قبل ذلك أصلا إلا أن التصدق على الفقراء أفضل من أن يترك جزا السباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود (قوله بدنة التطوع) قيد بالبدنة لانه لا يسنق تقليد الشاة ولا تقلد عادة بجر (قوله ومنه النذر) لانه لما كان بايجاب العبد كان تطوعا أي ليس بايجاب الشارع ابتداء بجر (قوله فقط) أفاد أنه لا يقلد دم الحنات ولادم الاحصار لانه جابر فيلحق بجنسها كافي الهداية ولو قلده لا يضرب بجر عن الميسوط (فرع) كل ما يقلد يخرج الى عرفات وما لا فلا ويذبح في الحرم ولو ترك التعريف بما يقلد لا بأس به سراج (قوله شهدوا الخ) بيانه ما في الباب اذا التمس دلال ذى الحجة فوقعه وابتعدا كمال ذى القعدة ثلاثين يوما ثم تبين بشهادة أن ذلك اليوم كان يوم الترفق وقوفهم صحيح وجههم تام ولا تقبل الشهادة اه (قوله حتى الشهود) أي جهتهم صحيح وان كان عندهم ان هذا اليوم يوم الترفق ولو وقفوا على رؤيتهم لم يجز وقوفهم وعليهم أن يعيدوا الوقوف مع الامام وان لم يعيدوا فقد فاتهم الحج وعليهم أن يجالوا بالعمرة وقضاء الحج من قابل كافي الباب وغيره (قوله للشرح الشديد) بيان لوجه الاستحسان أي لا وفيه بلوى عامة لتعذر الاحتراز عنه والتدارك غير ممكن وفي الامر بالاعادة خرج بين فوجب أن يكتبني به عند الاشتباه بخلاف ما اذا وقفوا يوم التروية لان التدارك ممكن في الجملة بأن يزول الاشتباه في يوم عرفة هداية (قوله وقيله الخ) أي ولو شهدوا بعد الوقوف

اما لو تصدق عليه جاز (ولا يركبه)  
مطلقا (بلا ضرورة) فان اضطر  
الى الركوب ضمن ما نقص بركو به  
وحل ما عطفه وتصدق به على الفقراء  
شربلاية فان اطعم منه غدا  
ضمن قيمته مبسوط ولا يحل به  
(وينضخ ضرعها بالماء البارد)  
لو المذبح قريبا والاحلية وتصدق  
به (ويقيم بدل) هدي (واجب)  
عطف أو تعيب بما يمنع (الاضحية)  
(وضم بالمعيب ماشاء ولو) كان  
المعيب (تطوعا فخره وصنح)  
قلاده (يدم) يضرب به صفقة  
سنامه (ليعلم أنه هدي للفقراء)  
ولا يطعم (ولا يطعم منه غنيا)  
لعدم بلوغه محله (ويقال) ندب بدنة  
(التطوع) ومنه النذر (والمصلحة)  
والقصران فقط لان الاشتباه  
بالعبادة ألبق والستر بغيرها أحق  
(شهدوا) بعد الوقوف (بوقوفهم)  
بعد وقته لا تقبل (شهادتهم)  
والوقوف صحيح استحسانا حتى  
الشهود للشرح الشديد (وقوله)

بوقوفهم قبل وقته قبلت شهادتهم وقوله ان أمكن التدارك فيه نظر لانهم اذا شهدوا أن اليوم الذي وقفوا فيه  
 يوم التروية فلا شك أن التدارك بأن يقفوا يوم عرفة يمكن كما قاله ابن كمال واعترض قول الهادي في الجملة الخ بانه  
 لا حاجة اليه قلت لكن اعتراضه ساقط لان قول الهادي بأن يزول الاشتباه في يوم عرفة بيان لقوله في الجملة  
 ومعناه أنهم اذا شهدوا يوم عرفة وزال الاشتباه بشهادتهم يمكن تدارك الوقوف بخلاف ما اذا شهدوا يوم النحر  
 فإنه لا يمكن التدارك فلما أمكن التدارك هنا في الجملة أي في بعض الصور قبلت الشهادة بخلاف الشهادة بأنهم  
 وقفوا بعد يومه فان التدارك غير ممكن أصلاً فلذا لم تقبل ومقتضى هذا الفرق المذكور بين المسألتين  
 أنه اذا شهدوا بالوقوف قبل وقته أن تقبل الشهادة وان لم يمكن التدارك لانه لما أمكن التدارك في بعض صورها  
 صار لقبولها محل قبلت مطلقة بخلاف الشهادة بالوقوف بعد وقته فإنه حيث لم يمكن التدارك فيها أصلاً لم يكن  
 لقبولها محل ثم رأيت التصریح بذلك في شرح الجامع لقاضي خان حيث قال في توجيه القياس في المسألة  
 الأولى ولهذا الوتين أنهم وقفوا يوم التروية لا يجوزهم وان لم يعلموا بذلك الا يوم النحر اه وحاصله أن القياس  
 هناك أن تقبل الشهادة ولا يصح الحج وان لم يمكن التدارك كما في هذه المسألة اذا لم يعلموا بوقوفهم يوم التروية  
 الا يوم النحر فهذا صريح فيما قلناه والله الحمد فاذا علمت ذلك ظهر لك أن قول المصنف قبلت ان أمكن التدارك  
 غير صحيح بل الشهادة في هذه المسألة مقبولة مطلقاً ثم ذكر واحد التقيد في مسألة ثالثة قال في البحر  
 وقد بقي هنا مسألة ثالثة وهي ما اذا شهدوا يوم التروية والناس يعني ان هذا اليوم يوم عرفة ينظر فان أمكن  
 للامام أن يقف مع الناس أو أكثرهم نهار قبلت شهادتهم قياساً واستحساناً لا يمكن من الوقوف فان لم يقفوا  
 عشية فاتهم الحج وان أمكنه أن يقف معهم ليلاً لانها رافض كذلك استحساناً وان لم يمكنه أن يقف ليلاً  
 مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم وبأمرهم أن يقفوا من الغد استحساناً والشهود في هذا كغيرهم كما قد مناه  
 وفي الظهيرية ولا ينبغي للامام أن يقبل في هذا شهادة الواحد والاثنين ونحو ذلك اه فان قلت فهل يمكن جل  
 كلام المصنف على هذه المسألة تصحيح الكلامه قلت يمكن شكك وذلك بأن يجعل قوله وقبله نظراً للشهدوا  
 لا لوقوفهم ويجعل المشهود به محذوفاً فيصير التقدير ولو شهدوا قبل ووقوفهم بأن هذا اليوم يوم عرفة قبلت  
 ان أمكن التدارك الخ واقصر الشارح على أمكان التدارك ليلاً لانه على تقدير امكانه نهاراً يفهم قبول  
 الشهادة بالأولى فافهم واعتنم هذا التحرير المفرد (تتمه) قال في اللباب ولا عبرة باختلاف المطالع فلزم  
 بروية أهل المغرب أهل المشرق واذا ثبت في مصر لزوم سائر الناس في ظاهر الرواية وقيل يعتبر في كل بلد مطلع  
 بلدهم اذا كان بينهما مسافة كثيرة وقد راكبت بالأنهر اه وقد مناهم الكلام على ذلك في الصوم وقد مناهم  
 هناك أن ظاهر كلامهم هنا اعتبار اختلاف المطالع لما علمته من هذه المسائل تأمل (قوله أو الثالث  
 أو الرابع) أشار الى أن اليوم الثاني مثال لما يتكرر فيه الرمي فهو للاحتراز عن اليوم الأول فإنه لا رمي فيه  
 الاجرة العنقة (قوله حسن) الأولى حسن بالقاء أي هو مسنون لقوله لسنة الترتيب ثم ان رمي  
 في وقت الرمي لا شيء عليه وان أخره الى الثاني كان عليه تأخير الجرة الواحدة سبع صدقات لانها أقل رمي  
 يومها وان أخر الكل أو أحد عشر حصاة التي هي أكثر رمي اليوم فعليه دم عند الامام ولا شيء بتأخير  
 عندهما ربحي فافهم وقد مناه في بحث الرمي أن رمي كل يوم فيه أو في ليلة تليه سوى اليوم الرابع أداء  
 وفي اليوم الذي يليه قضاء فيه الجزاء وبغروب شمس الرابع فأت وقت الأداء والقضاء ولزم الجزاء (قوله  
 لسنة الترتيب) هو المختار وعن محمد أنه واجب كما قد مناه في بحث الرمي (قوله وجوباً) راجع لقوله لا شيء  
 واقوله من منزله وقوله في الأصح راجع للوجوب فيها ومقابل الأول رواية الأصل أي المبسوط لمحمد بالتخيير  
 بين الركوب والمشى ورواية عن الامام أن الركوب أفضل ومقابل الثاني القول بأن محل وجوب ابتداء  
 المشى من الميقات والقول بأنه من محل يحرم منه لأن ابتداء الحج الاحرام وانتهاءه طواف الزيادة فيلزمه بقدر  
 ما التزم والمعول عليه التصحيح الأول لما روي عن أبي حنيفة لو أن بغدايا قال ان كنت فلا نافعي أن أجي ماشياً  
 فلقبه بالكوفة فكلمه فعليه أن يمشي من بغداد وتماشي في القح والبحر (تنبيه) صرح كلامهم هنا أن الحج  
 ماشياً أفضل منه راكباً خلا لما قدمه الشارح أول كتاب الحج وقد مناه الكلام عليه هناك (قوله حتى  
 يطوف القرص) وفي النذر بالعمرة حتى يحل باب قال شارحه وقياسه في الحج أن يقبده بحلقه قبل الطواف

أي قبل وقته (قبلت ان أمكن  
 التدارك) ليلا مع أكثرهم والا لا  
 رمي في اليوم الثاني) أو الثالث  
 أو الرابع (الوسطى والثالثة  
 ولم يرم الأولى فعند القضاء ان رمي  
 الكل) بالترتيب (حسن وان  
 قضى الأولى جاز) لسنة الترتيب  
 (نذر) المكلف (بجاء ما شامني)  
 من منزله وجوباً في الأصح (حق  
 يطوف القرص) لانتهاء الاركان

أو بعده ليخرج عن إجماعه اهـ قلت لكن يجوز الطواف في الحج إحلال عن غير النساء فتأمل (قوله  
 وفي أقله بحسبه) أي يلزمه التصديق بقدره من قيمة النساء الوسيط بحر (قوله لاشئ عليه) لعدم العرف  
 بالتزام التسليم ولأن مسجد المدينة يجوز دخوله بالأحرام فلم يصح به ملتزما للأحرام كما في الفتح وغيره (قوله  
 اشترى محرمة) وكذا الواشترى عبد المحرم له أن يحلله بحر (قوله ولو بالاذن) أي ولو كانت محرمة  
 باذن البائع (قوله لعدم خلف وعده) أي وعند المشتري فإنه ما وعدها بخلاف البائع لو أذن لها فإنه كان  
 يكره له أن يحلها كما في البحر (قوله بقص شعرها الخ) أفاد أنه لا يثبت التحليل بقوله حلتك بل يقصعه  
 أو يرفعها بأمره كالإستباط بأمره بحر قلت وأفاد أيضا أنه لا يتوقف تحليلها على أفعال الحج بل يخرج  
 من الأحرام بمجرد ما جاوز من المحظورات ولا يرد عليه ما صرح به من أن من فسد حجه لا يخرج عن الأحرام  
 إلا بالأفعال ويلزمه التحلل بها كما توجهه الشرع لا في الجنائيات للفرق الواضح بين المأمور بالرفض والمتهنى  
 عنه ألا ترى أن من أحرم بحج من رضى أحدهما وتحلل منه بالملق ولا يلزمه أفعاله وكذا المحصر بعدد  
 أو مرض يتحلل بالهدى فكذا هنا فإن الأمة ممنوعة عن المضى لحق المولى ومثلها الزوجة أمان من فسد حجه  
 فإنه ما مور بالمضى في فاسده كما تبين على ذلك في الجنائيات فافهم وأفاد أيضا أنه لا يتوقف تحليلها على الهدى  
 وإن وجب عليها بعد كما صرح به في الباب فعملها الوصال هدى ووج وعمره إن كان أحرامها بالحج  
 وعمره إن كان بالغمره وذلك على الأمة والعبد بعد العتق كما قدمناه أول باب الإحصار (قوله وهو أولى الخ)  
 لأن الجماع أعظم محظورات الأحرام حتى تعلق به الفساد بحر وذكر بعده أن جباعية التحليل لها أن علم  
 بأحرمانها والإفلا وفسد حجه (قوله وكذا) أي أنه أن يحلها ولا يتأخر تحليلها إلى ذبح الهدي بحر  
 (قوله إن لها محرم) فإنها أصبحت حينئذ شرائط الزوج فليس لمنعها ح (قوله والا) أي إن لم يكن  
 لها محرم (قوله فهي محصرة) لعدم المحرم فلا زوج منعها العدم وجوب خروجه معها فكانت محصرة شرعا  
 (قوله فلا يتحلل إلا بالهدى) أي ليس له أن يحلها من ساعته كما في حج النفل بل يتأخر تحليلها إلى ذبح  
 الهدي وهذا أحد قولين وعزاه في المسلك الكبير إلى الكرخي والمبسوط وعزا إلى الأصل أن الزوج  
 يتحللها بالهدى كما في شرح السبب فعلى رواية الأصل لا فرق بين النفل والقرض (قوله وكذا المكاتبه)  
 لأنها حرة من وجه ط (قوله بخلاف الأمة) فإذ أن يرجع بعد الإذن لأنها ملكها مانعها وحش لا تترك  
 فيكون الأمر إليه ط لكنه يكره كما مر (قوله إلا إذا أذن) استثناء منقطع ط (قوله فليس لزوجها  
 منعها) وذلك لأنها في تصرف السيد بعد زواجها فيجوز له أن يستخدمها ولا يجب عليه تبوئها ط  
 وهذا أولى من قوله في شرح السبب لعل هذا إذا ميبوتها (قوله حج الغني أفضل من حج الفقير) لأن الفقير  
 يؤدي القرض من مكة وهو متطوع في ذهابه وفضله القرض أفضل من فضله التطوع ح عن المخ  
 وهذا المشاهير في حج القرض كما قاله ط وفيما إذا أحرما من المقات آموأأحرما من بلدهما فقد تساويا  
 في وجوب الذهاب (قوله حج القرض أولى من طاعة الوالدين) لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق  
 سبحانه وتعالى لكن هذا إذا لم يضعبا بغير ملاقاة أول الحج أنه يكره بلا إذن من يجب استئذانه أي كأحد  
 الأبوين المحتاج إلى خدمته وقد مر أن الأجداد والجدات كالأبوين عند فقدهما (قوله بخلاف النفل)  
 أي فإن طاعتهما أولى منه مطلقا كما قدمناه عن البحر عن الملتقط (قوله ورجح في البرازية أفضلية الحج)  
 حيث قال الصدقة أفضل من الحج تطوعا كذا روى عن الإمام لكنه لم يجمع وعرف المشقة أفتى بأن الحج أفضل  
 وصره أنه لو حج نفلا وأنفق ألفا لوفى بذلك هذه الألف على المحابح فهو أفضل لأن يكون صدقة فليس  
 أفضل من انفاق ألف في سبيل الله تعالى والمشقة في الحج لما كانت عائدة إلى المال والبدن جميعا أفضل في الاختار  
 على الصدقة اهـ قال الرجسي والحق التفصيل فما كانت الحاجة فيه أكثر والمنفعة فيه أشمل  
 فهو الأفضل كما وردت درجة أفضل من عشر غزوات وورد عكسه فيحمل على ما كان أنفع فإذا كان أشجع وأنفع  
 في الحرب فجهاده أفضل من جهه أو بالعكس فجهه أفضل وكذا بناء الرابطة أن كان محتاجا إليه كان أفضل  
 من الصدقة وحج النفل وإذا كان الفقير مضطرا أو من أجل الصلاح أو من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم  
 فتدبكون إكرامه أفضل من جنات وغروباء ربط كما حكى في المسامرات عن رجل أراد الحج فحمل ألف

ولو ركب في كفه أو أكثره لزمه دم وفي  
 أقله بحسبه ولو نذر المشي إلى المسجد  
 الحرام أو مسجد المدينة أو غيرها  
 لاشئ عليه (اشترى محرمة)  
 ولو (بلاذن له أن يحلها) بلا  
 كراهة لعدم خلف وعده  
 (بقص شعرها أو يقلم ظفرها)  
 أو يمس طيب (ثم يجامع وهو أولى  
 من التحليل بجماع) وكذا  
 لو نكح حرة محرمة بنفل بخلاف  
 القرض إن لها محرم والافق  
 محصرة فلا يتحلل إلا بالهدى  
 ولو أذن لامرأته بنفل ليس له  
 الرجوع لملكها مانعها وكذا  
 المكاتبه بخلاف الأمة إذا  
 أذن لأمرته فليس لزوجها منعها  
 (فروع) حج الغني أفضل من حج  
 الفقير حج القرض أولى من طاعة  
 الوالدين بخلاف النفل بناء الرابطة  
 أفضل من حج النفل واختلاف  
 في الصدقة ورجح في البرازية  
 أفضلية الحج

مطال

في تفضيل الحج على الصدقة

دثار يتعجب بها الخيامة امرأ في الطريق وقالت له اني من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم رب شروني  
 فأفرغ لي ساماعة فلما رجع جراح بلسه صار كمل لي رجلا منهم يقول له تسبل الله منك فتعجب من قولهم فرأى  
 النبي صلى الله عليه وسلم في نومه وقال له فنجبت من قولهم تقبل الله منك قال نعم يا رسول الله قال ان الله خلق  
 ملكا على صورتك حج عنك وهو يبيع عنك الى يوم القيامة باكرامك لامرأة مضطرة من آل بيتي فاقترأ على هذا  
 اذ كرام الذي ناله لم ينله جميعات ولا يناله ربنا (قوله لوقمة الجمعة الخ) في الترتيل الى ان الزيلعي أفضل  
 الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة وهو أفضل من سبعين جنة في غير جمعة رواد زرين بن معاوية في تجريد  
 الصحاح اه لكن نقل المناوي عن بعض الحفاظ أن هذا حديث باطل لا أصل له نعم ذكر الغزالي  
 في الاحياء قال بعض السلف اذا وافق يوم عرفة يوم جمعة غفر لكل أهل عرفة وهو أفضل يوم في الدنيا وفيه  
 حج رسول الله صلى الله عليه وسلم جنة الوداع وكان واقفا اذ نزل قوله اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم  
 نعمتي فقال أهل الكتاب لو أنزلت هذه الآية علينا لعلنا يوم عيد فقال عمر رضي الله عنه أشهد لشد  
 أنزلت في يوم عشرين اثنين يوم عرفة ويوم جمعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة اه (قوله  
 بلا واسطة) في الملك الكبير للسندی فان قيل قد ورد أنه يغفر لجميع أهل الموقف سلطانا وبوجه تخصيص  
 ذلك بيوم الجمعة قيل لانه يغفر يوم الجمعة بلا واسطة وفي غير ذهاب قوم بالقوم وقيل انه يغفر في وقفة الجمعة للحاج  
 وغيره وفي غيره للحاج فقط فان قيل قد يكون في الموقف من لا يقبل جنة فكيف يغفر له قيل يحتمل أن تغفر له  
 الذنوب ولا يناب ثواب الحج المبرور فالغفرة غير مقيدة بالقبول والذي يوجب هذا أن الأحاديث وردت  
 بالغفرة لجميع أهل الموقف فلا بد من هذا السيد وأنه أعلم (تمت) قال العلامة نوح في رسالته المصنفة  
 في تحقيق الحج الأكبر قبل انه الذي حج فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المشهور وقيل يوم عرفة  
 جمعة أو غيرهما واليه ذهب ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وغيرهم وقيل يوم النحر واليه ذهب علي وابن أبي  
 أوفى والمغيرة بن شعبة وقيل انه أيام منى كما يروى قول مجاهد وسفيان الثوري وقال مجاهد الحج الأكبر  
 القرآن والأصغر الأفراد وقال الزهري والشعبي وعطاء الأكبر الحج والأصغر العمرة (قوله ضاق وقت  
 العشاء والوقوف) بأن كان لومصكت ليحلى العشاء في الطريق يبلغ القبر قبل وصوله الى عرفة ولو ذهب  
 ووقت يفوت وقت العشاء (قوله يدع الصلاة الخ) مشى عليه في السراج واختار في شرح الباب  
 عكسه لأن تأخير الوقوف لعذر مع امكان التدارك في العام المقابل جائز وليس في الشرع ترك فرض  
 حاضر لتحصيل فرض آخر قال وحذا هو الظاهر المتبادر من الأدلة العقلية والعقلية وهو مختار الرافعي  
 خلافا للنووي من الأئمة الشافعية وقال صاحب النخبة صلى ماشيا ومبعا على قول من يراه ثم يتشبه  
 احتياطا قال وهذا قول حسن وجمع مسخن اه (قوله قيل نعم الخ) أي الحديث ابن ماجه في سننه  
 المروى عن عبد الله بن كاتبة بن عباس بن مرداس ان أباه أخبره عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 دعا لأمته عشية عرفة فاجاب اني قد غفرت لهم ما خلا المظالم فاني أخذ للظلم منه فقال اي رب ان شئت  
 أعطيت المظالم الجنة وغفرت للظالم فلم يجيب عشية عرفة فلما أصبح بالزلفة أعاد الدعاء فاجاب الى ما سألك  
 الحديث وقال ابن حبان ان كاتبة روى عنه انه منكر الحديث وكلاهما ساقط الاحتمال وقال البيهقي  
 هذا الحديث له شواهد كثيرة ذكرناها في كتاب الشعب فان صح بشواحه فيه الحجة والافتد قال تعالى ويغفر  
 ما دون ذلك لمن يشاء وظلم بعضهم بعضا دون الشرك اه وروى ابن المبارك انه صلى الله عليه وسلم قال ان  
 الله عز وجل قد غفر لاهل عرقات وأهل المشعر ومن عنهم التبعات فقام عمر فقال يا رسول الله هذا لنا خاصة  
 قال هذا لكم ولبن اتي من بعدكم الى يوم القيامة فقال عمر رضي الله عنه كثير خير بنا وطاب وعظامه في النج وساق  
 فيه أحاديث أخرى والحاصل أن حديث ابن ماجه وإن ضعف فيه شواهد فصححه والآية أيضا تؤيده ومما شهد به  
 ايضا حديث البخاري مرفوعا من حج ولم يرفقه ولم يفسق رجوع من ذنوبه كروم ولله آتة وحديث مسلم مرفوعا  
 ان الاسلام يهدم ما كان قبله وان الهجرة تهدم ما كان قبلها وان الحج يهدم ما كان قبله لكن ذكر الاكمل  
 في شرح المشارف في هذا الحديث أن الحرفي تحبط ذنوبه كما يابا بالاسلام والهجرة والحج حتى لو قتل  
 وأخذ المال وأحرز به دار الحرب ثم أسلم لم يؤاخذ بشئ من ذلك وعلى هذا كان الاسلام كفايا في تحصيل مراده

مثله  
 في فضل وقفة الجمعة

لمنقته في المال والبدن جميعا  
 قال ربه أتي أبو حنيفة حين حج  
 وعرف المشتة لوقفة الجمعة مزينة  
 سبعين جنة ويغفر فيها لكل فرد  
 بلا واسطة ضاق وقت العشاء  
 والوقوف يدع الصلاة ويذهب  
 لعرفة تعرج حل الحج يكفر  
 الكبار قيل نعم كوفي أسلم

مثله  
 في الحج الأكبر

مثله  
 في تكثير الحج البكائر



ولكن ذكر صلى الله عليه وسلم الهجرة والحج تأكيدياً في بشارته وترغيباً في مبايعته فان الهجرة والحج لا يكفران المظالم ولا يقطع فيهما بمجموع الكبار والصغار ويجوز أن يقال والكبار التي ليست من حقوق أحد كسلام الذي اهـ لمخضاه هكذا ذكر الامام الطيبي في شرحه وقال ان الشارحين اتفقوا عليه وهكذا ذكر النووي والقرطبي في شرح مسلم كافي البحر وفي شرح الباب ومشى الطيبي على ان الحج يهدم الكبار والمظالم ووقع منازعة غريبة بين ائمير بادشاه من الخفعية حيث مال الى قول العليبي وبين الشيخ ابن حجر المبكي من الشافعية وقد مال الى قول الجمهور وكتب رسالة في بيان هذه المسألة اهـ قلت وظاهر كلام الفتح الميل الى تمكثير المظالم أيضاً وعليه مشى الامام السرخسي في شرح السير الكبير وقاس عليه الشهيد الصابر المحتسب وعزاه أيضاً المناوي الى القرطبي في شرح حديث من حج فلم يرفث الخ فقال وهو يشمل الكبار والنبعات واليه ذهب القرطبي وقال عياض هو محمول بالنسبة الى المظالم على من تاب وعجز عن وفائها وقال الترمذي هو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بحق الله تعالى لا للعباد ولا يسقط الحق نفسه بل من عليه صلاة يسقط عنه اثم تأخيرها لانفسها فلما أخرها بعده تجدد اثم آخر اهـ ونحوه في البحر وحقق ذلك البرهان الثاني في شرحه الكبير على جوهر التوحيد بان قوله صلى الله عليه وسلم خرج من ذنوبه لا يتناول حقوق الله تعالى وحقوق عباده لانها في الذمة ليست ذنباً وانما الذنب المظالم فيهما فالذي يسقط اثم مخالفة الله تعالى فقط اهـ والحاصل أن تأخير الدين وغيره وتأخير نحو الصلاة والزكاة من حقوقه تعالى فيسقط اثم التأخير فقط غماضي دون الاصل ودون التأخير المستقبل قال في البحر فليس معنى التكفير كما توهمه كثير من الناس أن الدين يسقط عنه وكذا قضاء الصلاة والصوم والزكاة اذ لم يقل أحد بذلك اهـ وبهذا يظهر أن قول الشارح كربي أسلم في غير محله لاقتضائه كما قال ح سقوط نفس الحق ولا فائده بل هذا الحكم يخص الحربى كما مر عن الاكل قلت قد يقال بسقوط نفس الحق اذا مات قبل القدرة على أدائه سواء كان حق الله تعالى أو حق عباده وايسر في تركه ما يني به لانه اذا سقط اثم التأخير ولم يتحقق منه اثم بعده فلا مانع من سقوط نفس الحق أما حق الله تعالى فظاهر وأما حق العبد فالله تعالى يرضى خصمه عنه كما مر في الحديث وظاهر أن هذا هو مراد الزائنين بتكفير المظالم أيضاً واللام يبق للقول بتكفيرها محمل على ان نفس مطل الدين حق عبيد أيضاً لان فيه جناية عليه بتأخير حق الله تعالى عنه بحيث قالوا بسقوطه فليسقط نفس الدين أيضاً عند العجز كما تقدم عن عياض لكن تقييد عياض بالتوبة والعجز غير ظاهر لان التوبة مكفرة بنفسها وهي انما تأسقط حق الله تعالى لاحق العبد بقتل كونه المذنب هو الحج كما اقتضته الاحاديث المأثرة وأما انه لا فائده بسقوط الدين فنقول نعم ذلك عند القدرة عليه بعد الحج وعليه يحمل كلام الشارحين المأثر وحينئذ صح قول الشارح كربي أسلم بهذا الاعتبار فافهم ثم اعلم أن مجوزهم تكفير الكبار بالهجرة والحج مناف لثقل عياض الاجماع على انه لا يكفرها الا التوبة ولا سيما على القول بتكفير المظالم أيضاً بل القول بتكفير اثم المظالم وتأخير الصلاة ينافيه لانه كبيرة وقد كفرها الحج بلا فائدة وكذا ينافيه عموم قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وهو اعتقاد أهل الحق ان من مات مبسراً على الكبار تركها سوى الكفر فانه قد يعفى عنه بشنائة أو بمحض الفضل والحاصل كافي البحر أن المسألة ظنية فلا يقطع بتكفير الحج للكبار من حقوقه تعالى فضلاً عن حقوق العباد والله تعالى أعلم (قوله ضعيف) أى بكتانة وابنه عبد الله فانهم ما ساقطوا الاحتجاج كما مر لا بآية العباس بن مرداس كما وقع في البحر فانه يحتاج الى الصحابة كلهم عدول كما بين في محله فافهم (قوله يندب دخول البيت) وينبغي أن يقصد مصلاه صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر اذا دخله مشى قبل وجهه وجعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع ثم يصلى نحو مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس البلاطة الخضراء بين العمودين مصلاه عليه السلام فاذا صلى الى الجدار المذكور يضع خدته عليه ويستغفر ويحمد ثم يأتي الاركان فيحمد ويهلل ويسبح ويكبر ويسأل الله تعالى بما شاء ويلزم الادب ما استطاع بظاهره وباطنه فتح (قوله اذالم يشتمل الخ) ومثله فيما ينظر دفع الرشوة على دخوله للقول في شرح اللباب ويحرم اخذ الاجرة ممن يدخل البيت أو يقصد زيارة مقام ابراهيم عليه السلام بلا خلاف بين علماء الاسلام وأئمة الانام كما صرح به في البحر وغيره اهـ وقد صرح جواباً ما حرم أخذه حرم دفعه الاضرورة ولا ضرورة هنا لان دخول البيت ليس من مناسك

مطلبه  
في دخول البيت

مطالع

في استعمال كوة الكعبة

ولا يجوز شراء الكوة  
من بني شيعة بسل من الامام  
أو نائبه وله ابها ولرجلها  
أرساها لا يقتل في الحرم الا اذا  
قتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل  
فيه يكره الاستنجاء بماء زمزم  
لا الاغتسال لحرمة المدينة عندنا  
ومكة أفضل منها على الرابع

مطالع

في جن في غير الحرم ثم التبا إليه

مطالع

في كراهية الاستنجاء بماء زمزم

مطالع

في فضيل مكة على المدينة

الحج (قوله ولا يجوز الحج) قيل ذكر المرشد في تذكره مائه قال العلامة قطب الدين الخفي والذي  
يظهر لي أن الكوة كانت من قبل السلطان من بيت المال فأمر حاراجع اليه يعطيا لمن شاء من الشيعة  
أو غيرهم وإن كانت من أوقاف السلاطين وغيرهم فأمر حاراجع الى شرط الرافق فيأفيم لمن عيناه وإن جعل  
شرط الرافق فيها عمل فيها بما جرت به العوائد السالفة كما هو الحال فيكم في سائر الأوقاف وكوة الكعبة  
الشريفة الآن من أوقاف السلاطين ولم يعلم شرط الرافق فيها وقد جرت عادة بني شيعة أنهم يأخذون لأنفسهم  
الكوة العتيقة بعد وصول الكسوة الجديدة فيسقون على عادتهم فيها والله أعلم (قوله وله لبها) أي  
لشاري إن كان امرأه أو كان رجلا وكانت الكسوة من غير الحرير كما في شرح اللباب وتقتل بعض المحسنين عن  
المسك الكبير للسندى تقييد ذلك أيضا بما إذا لم يكن عليها كتابة لاسيما كلمة التوحيد (قوله الا اذا قتل  
فيه) والا المرتد فإنه يعرض عليه الاسلام فإن أسلم سلم والا قتل كذا في شرح الشيخ اسماعيل عن المنتقى لكن  
عبارة اللباب هكذا من جن في غير الحرم بأن قتل أو ارتد أو زنى أو شرب الخمر أو فعل غير ذلك مما يوجب الحد  
ثم لا ذل إليه لا يعترض له مادام في الحرم ولكن لا يبيع ولا يؤاكل ولا يجالس ولا يؤوى الى أن يخرج منه فيقتص  
منه وإن فعل شيئا من ذلك في الحرم يقيم عليه الحد فيه ومن دخل الحرم مقانا قتل فيه اه وكذا سبأني  
في المتن قيل باب القود من الجنائيات مباح الدم التبا الى الحرم لم يقتل فيه ولم يخرج عنه لقتل الخ زاد الشارح  
هناك وأما فيمدون النفس فيقتص منه في الحرم اجما اه وتقتل في شرح اللباب عن التنف مثل ما مر عن  
المنتقى من التفصيل وقال انه مخالف بظاخره لا مطلقهم ثم أجاب بتقييد اطلاقهم عدم قتله بما إذا لم يحصل عرض  
واباء لأن اباءه عن الاسلام جنائية في الحرم وذكر أيضا عن الخاتبة عن أبي حنيفة لا تقطع يد السارق في الحرم  
خلافهما اه قلت وتما عبارة الخاتبة وان فعل شيئا من ذلك في الحرم يقيم عليه الحد فيه فأذا كلام  
الخاتبة وكلام اللباب المار أن الحدود لا تقام في الحرم على من جنى خارجة ثم لحا إليه ولو كان ذلك فيمدون  
النفس بخلاف ما إذا كانت الجنائية فيه وعلى هذا فيفرض فيمدون النفس بين إقامة الحد وبين القصاص  
من حيث ان الحد فيه لا يقام في الحرم الا اذا كانت الجنائية فيه بخلاف القصاص ولعل وجه الفرق  
ما صرح به من ان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال ومن جنى على المال اذا لحا الى الحرم يؤخذ منه لانه  
حق العبد فكذا يقتص منه في الاطراف بخلاف الحد لانه حق الرب تعالى وبخلاف القصاص في النفس لانه  
ليس بمنزلة المال وأما ما في صحيح البخاري من قطعه صلى الله عليه وسلم عام الفتح يد الخنزيرية بمكة فلا ينافي ما قلناه  
الا اذا ثبت انها سرق خارج الحرم والله تعالى أعلم (قوله لا يقتل فيه) لأن فيه تقدير البيت الشريف  
وقد أمر الله تعالى بتطهيره وكذا الحكيم في سائر المساجد لانه يجب تطهيره عن الاقدار رحتى قلت ان كانت هذه  
هي العلة فهي شاملة لكل مسجد (قوله يكره الاستنجاء بماء زمزم) وكذا ازالة النجاسة الحقيقية من ثوبه  
أوبده حتى ذكر بعض العلماء تحريم ذلك ويستحب حمله الى البلاد فقد روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها  
انها كانت تحمله وتخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله وفي غير الترمذي انه كان يحمله وكان يصبه  
على المرضي وبسببهم وانه حدث به الحسن والحسين رضي الله عنهما من اللباب وشرحه (تنبيه) لا بأس باخراج  
التراب والابحار التي في الحرم وكذا قيل في تراب البيت المعظم اذا كان قد رايسير التبرك به بحيث لا تفوت به  
عمارة المكان كذا في الظهيرية وصوب ابن وهبان المنع عن تراب البيت ثلاثا تسلط عليه الجنيها لفقضي الى  
خراب البيت والعياد بالله تعالى لأن القليل من التبرك كثير كذا في معنى المتنق للصف (قوله لحرمة  
للمدينة عندنا) أي خلافا للثلاثة قال في الكافي لانا عرفنا محل الاصطيات بالنص الساطع فلا يحرم  
الابدليل قطعي ولم يوجد قال ابن المنذر قال الشافعي في الجديد وما لك في المشهور رأينا من  
علماء الامصار لاجزاء على قاتل صيده ولا على قاطع شجرة وأوجب الجزاء ابن أبي ليلى وابن أبي ذئب وابن نافع  
المالكي وهو القديم للشافعي ورجحه النووي وتماه في المعراج (قوله على الرابع) يوجه ان فيه خلافا في  
المذهب ولم أره في آخر اللباب وشرحه أجعوا على ان أفضل البلاد مكة والمدينة زادها الله تعالى شرفا وتعظيما  
واختلفوا أيها أفضل فتبيل مكة وهو مذهب الاثنية الثلاثة والمروى عن بعض الصحابة وقيل المدينة وهو قول  
بعض المالكية والشافعية قيل وهو المروى عن بعض الصحابة واعل هذا مخصوص بحبائه صلى الله عليه وسلم

أوبالنسبة الى المهاجرين من مكة وقيل بالتسوية بينهم وهو قول مجهول لا منقول ولا معقول (قوله الاخ)  
قال في الباب والخلاف فيما عدا موضع القبر المقدس فاحض أعضاء الشريفة فهو أفضل بقاع الارض  
بالاجماع اه قال شارحه وكذا أي الخلاف في غير البيت فان الكعبة أفضل من المدينة ما عدا الضريح  
الاقدم وكذا الضريح أفضل من المسجد الحرام وقد نقل القاضي عياض وغيره الاجماع على تفضيله حتى  
على الكعبة وان الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عقيل الحنبلي ان تلك البقعة أفضل من العرش وقد وافقه  
السادة المكيون على ذلك وقد صرح التاج الفياكهي بتفضيل الارض على السموات لحاوله صلى الله  
عليه وسلم لم يحركه بعضهم عن الاكثرين فخلق الانبياء منها ودفنهم فيها وقال النووي الجوهري على تفضيل  
السماء على الارض فينبغي أن يستثنى منها ما وضع ثم أعضاء الانبياء للجمع بين أقوال العلماء (قوله  
مندوبة) أي باجماع المسلمين كافي للباب وماتسب الى الحافظ ابن تيمية الحنبلي من انه يقول بالنهي عنها  
فقد قال بعض العلماء انه لا أصل له وانما يقول بالنهي عن شدة الحال الى غير المساجد الثلاثة أما نفس الزيارة  
فلا يخالف فيها كزيارة سائر القبور ومع هذا فقد ردت كلامه كثير من العلماء ولا امام السبكي فيه تاليف منيف  
قال في شرح الباب وهل تستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء الصحيح نعم بلا كراهة بشرطها على  
ما صرح به بعض العلماء أما على الاصح من مذهبننا وهو قول الكرخي وغيره من أن الرخصة في زيارة القبور  
ثابتة للرجال والنساء جميعا فلا اشكال وأما على غير ذلك فنقول بالاستحباب لا طلاق للاصحاب والله أعلم  
بالصواب (قوله بل قيل واجبة) ذكره في شرح الباب وقال كما بينته في الدرر المنجية في الزيارة المصطفوية  
وذكره أيضا الخليلي في حاشية المنح عن ابن حجر وقال واتصرت له نعم عبارة الباب والفتح وشرح المختار أنها  
قريبة من الوجوب لمن له سعة وقد ذكر في الفتح ما ورد في فضل الزيارة وذكر كيفيتها وأدام وأطال في ذلك  
وكذا في شرح المختار والباب فليراجع ذلك من أراد (قوله ويسد الخ) قال في شرح الباب وقد روى  
الحسن عن أبي حنيفة انه اذا كان الحج فرضا فلا احسن للحاج أن يبدأ بالحج ثم يثني بالزيارة وان بدأ بالزيارة جاز  
اه وهو ظاهر أذيجوز تقديم النفل على الفرض اذا لم يحش الفوت بالاجماع اه (قوله ما لم يتره) أي  
بالقبر المكرم أي بالله فان من المدينة كأهل الشام بدأ بالزيارة لا محالة لأن تركها مع قربها يعد من القساوة  
والقساوة وتكون الزيارة ح بمنزلة الوسيلة وفي مرتبة السنة القبلية للصلاة شرح الباب (قوله ولينو  
معه الخ) قال ابن الهمام والاولى فيما يقع عند العبد الضعيف فجزيد النية لزيارة قبره عليه الصلاة والسلام  
ثم يحصل له اذا قدم زيارة المسجد ويستمتع بفضل الله تعالى في مرة أخرى شوا فيها الاق في ذلك زيادة تعظيمه  
صلى الله عليه وسلم واجلاله ويوافقه ظاهر ما ذكرناه من قوله صلى الله عليه وسلم من جاء في زائر لا تعم له حاجة  
الا يزار في كان حقا على أن اكون شفيعا اليوم القيامة اه ح ونقل الرشي عن العارف المتلاجمي انه  
افرز الزيارة عن الحج حتى لا يكون له مقصد غير ما في سفره (قوله فقد اخبر الخ) أي بقوله صلى الله عليه وسلم  
صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام  
أفضل من مائة صلاة في مسجدى رواء احمد وابن حبان في صحيحه وصححه ابن عبد البر وقال انه مذهب عامة اهل  
الثر شرح الباب وقد مننا الكلام على المضاعفة المذكورة قبيل باب القرآن وفي الحديث المتفق عليه لا تشد  
الرجال الا لثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الاقصى والمعنى كما أفاده في الاحياء انه لا تشد  
الرجال لمسجد من المساجد الا لهذه الثلاثة لما فيها من المضاعفة بخلاف بقية المساجد فانها متساوية في ذلك  
فلا يردانه قد تشد الرجال غير ذلك كصلاة رجم وتعلم علم وزيارة المشاهد كقبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر الخليل  
عليه السلام وسائر الأئمة (قوله وكذا بقية القرب) أي كالصوم والاعتكاف والصدقة والذكر والقراءة ونقل  
الباقى عن الطحاوى اختصاص هذه المضاعفة بالفرائض وعن غيره النوافل كذلك (قوله ولا تكبره  
المجاورة بالمدينة الخ) وقيل تكبره كسكة وقيل انها على الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه وقد مناه قبيل القرآن  
واختار في الباب ان المجاورة بالمدينة أفضل منها بمكة وأيده بوجه ويحث فيه اشارحه القارى ترجيحنا لاختاره  
في الفتح حيث ذكر فضل المجاورة بمكة ثم قال لكن الفاضل بهذا مع السلامة أقل التلبل بل يبنى الفتحة باعتبارهم  
ولا يذ كر حالهم قيما في الجوار لان شأن النفوس الدعوى الكاذبة وانها لا كذب ما تكون اذا حلفت

مطلب

في تفضيل قبره المكرم صلى الله عليه

وسلم

الامام اعطاءه عليه الصلاة

والسلام فانه أفضل مطلقا حتى من

الكعبة والعرش والكرسى وزيارة

قبره مندوبة بل قيل واجبة لمن له سعة

ويبدأ بالحج لو فرضا ويخير لو تفلا

ما لم يتر به فيبدأ بزيارته لا محالة

ولينومعه زيارة مسجده فقد

أخبر ان صلاة فيه خير من ألف

في غيره الا المسجد الحرام وكذا

بقية القرب ولا تكبره المجاورة

بالمدينة وكذا بمكة لمن يثني بنفسه

مطلب

في المجاورة بالمدينة المشرفة ومكة

المكرمة

فكشفت اذا اذنت وعلى هذا فيجب كون الجوار بالمديشة المشرقة كذلك فان تضاعف المسكنات  
 أو تعاضلها ان فقد فيها تضاعف السامة وقلة الادب. ففضي الى الاخلال بواجب التوقير والاحلال قائم  
 قال ح وهو وجه فكان ينبغي للشايع أن ينص على الكراخه وبترك التقيد بالوقوف أي اعتبارا للغالب  
 من حال الناس لاسيما أخل هذا الزمان والله المستعان (خاتمة) يستحب له اذا عزم على الرجوع الى أهله أن  
 يودع المسجد بسلامة ويدعو بعد حايما أحب وأن يأتي القبر الكريم فيسلم ويدعو ويسأل الله تعالى أن يوصله  
 الى أهله سالما ويقول غير مودع بارسول الله ويجهت في خروج الدمع فانه من أمارات القبول وينبغي أن يصح  
 بشئ على جيران النبي صلى الله عليه وسلم ثم ينصرف متبيا كما تمسح راعلى بمفارقة الحضرة النبوية كافي الفخ  
 وفيه ومن سن الرجوع أن يكبر على كل شرف من الارض ويقول آيوني تايون عابدين ساجدون لرنا حامدون  
 صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده وهذا متفق عليه عليه الصلاة والسلام واذا أشرف  
 على بلده حرك دابته ويقول آيوني الخ ويرسل الى أهله من يخبرهم ولا يعيتهم فانه منهي عنه واذا دخلوا به بالبحر  
 فضلى فيه ركعتين ان لم يكن وقت كراخه ثم يدخل منزله ويصلي فيه ركعتين ويحمد الله ويشكره على ما أولاه من  
 اتمام العبادات والرجوع بالسلامة وندم حمده وشكره مدة حياته ويجهت في مجانبته ما يوجب الاحباط في باقي  
 عمره وعلامة الحج المبرور أن يعود خيرا عما كان وهذا تمام ما يشر الله تعالى لعبده الضعيف من ربح العبادات  
 اسأل الله رب العالمين ذا الجود العميم أن يحقق لي فيه الاخلاص ويبيحه نافعا الى يوم القيامة انه على ما يشاء  
 أقدير وبالاجابة جدير وأن يسهل لي اكمال هذا الكتاب مع الاخلاص والنفع العميم لي ولعمامة العباد في أكثر  
 لبلاد والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم فجز على يد أقر الورى  
 جامع الحفري محمد عابدين غفر الله له ولوالديه والمسلمين آمين والحمد لله رب العالمين جاسر ١٢٤٢هـ

### (كتاب النكاح)

ليس لنا عبادة شرعت من عهد  
 آدم الى الآن ثم تستر في الجنة  
 الا النكاح والايان (هو) عند  
 النقيض (عقد يفيد ملك المتعة)  
 أي حل استمتاع الرجل

### \* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب النكاح) \*

ذكر عقب العبادات الاربع أن كان الدين لانه بالنسبة اليها كلبس يسط الى المركب لانه عبادة من وجه معلومة  
 من وجه وقدمه على الجهاد وان اشتركا في أن كلا منهما سبب لوجود المسلم والاسلام لان ما يحصل بأدعية افراد  
 المسلمين اضعاف ما يحصل بالقتال فان الغالب في الجهاد حصول القتل والذمة على أن في كونه سببا لوجود  
 المسلم تسامحا نظر الى أن تجد الصفقة بجزلة تجدد الذات وكذا على العنق والوقف والاضحية وان كانت  
 عبادات أيضا لانه اقرب الى الاركن الاربع حتى قالوا ان الاشتغال به أفضل من التخلي لتوافل العبادات  
 أي الاشتغال به وما يشغل عليه من القيام بمصالحه واعفاف النفس عن الحرام وترية الولد ونحو ذلك (قوله  
 ليس لنا عبادة الخ) كذا في الاشياء وفيه نظر أما أولا فان كونه عبادة في الدنيا اعماول كونه سببا لـ  
 المسلمين ولما فيه من الاعفاف ونحوه عماد كراهه وهذا مفقود في الجنة بل ورد أن اهل الجنة لا يكون يسهم فيها  
 ولذا كن ورد في حديث آخر المؤمن اذا استهنى الولد في الجنة كان حمله ووضع وسنه في ساعة واحدة كما يشتهي  
 وهذا أولى لقول الترمذي انه حديث حسن غريب وأما ثانيا فلان الذكر والشكر في الجنة أكثر منهما  
 في الدنيا لان حال العبد يصير كحال الملائكة الذين يسبحون الليل والنهار لا يفترون غاية ان هذه العبادة ليست  
 بتكليف بل هي مقتضى الطبع لان خدمة المولودة وشرف وتزاد بالقرب وتحمه في حاشية الجوى على  
 الاشياء (قوله عند) العقد مجموع ايجاب أحد المتكلمين مع قبول الآخر أو كلام الواحد انقائم مقامهما  
 أعني متولى الطرفين بجر وفيه كلام يأتي (قوله أي حل استمتاع الرجل) أي المراد انه عقد يفسد حكمه  
 بحسب وضع الشرع وفي البدائع ان من احكامه ملك المتعة وهر اختصاص الزوج بمنافع يضعها وسائر أعضائها  
 استمتاعا بملك الذات والنفس في حق التمتع على اختلاف مشايخنا في ذلك اه بجر وعز الدبوسي المعنى  
 الاول الى الشافعي لكن كلام المصنف كالنصر صريح في اختياره على ان الظاهر كما في النهر ان الطلب  
 لقنلى اقر الدبوسي ان هذا الملك ليس حقيقيا بل في حكمه في حق تحليل الوطى دون ما سواه من الاحكام التي  
 لاتصل بحق الزوجية اه فعلى القول الذي عزاه الدبوسي الى أصحابنا من انه مثل الميتات ليس ملكا للذات  
 حقيقة بل ملك التمتع بها أي اختصاص الزوج به كما عبر به في البدائع وهو المراد من القول بأنه ملك المتعة وبه  
 ظهر ان تفسير الملك هنا بالاختصاص كما عبر به في البدائع أولى من تفسيره بالحل تبعاً للبحر لان الاختصاص

أقرب إلى معنى الملك لأن الملك نوع منه بخلاف الحل لأنه لازم للملك المنفعة وهو لازم لاختصاصها بالروح شرعا  
 أيضا على أن ملك كل شيء بحسبه ذلك الزوج المنفعة بالملك شرعي كذلك المستأجر المنفعة عن استأجره للخدمة  
 مثلا ولا يرد عليه قوله في الجران المراد بالملك الحل لأن الملك الشرعي لأن المنفعة وحلولها وطئت بشبهه فمرها لها  
 ولو ملك الانتفاع يضعها حقيقة كان بدله اهـ لأن ملكه الانتفاع بالبيع حقيقة لا يسنم ملكه البذل  
 وانما يسنم ملك نفس البضع كالزوط وطئت امته فان العقول ملكه نفس البضع بخلاف الزوج فافهم (تنبيه)  
 كلام السارح والبدائع بشير إلى أن الحق في التمتع الرجل للمرأة كآذ كره السيد أبو السعود في حواشي مسكن  
 قال ويتفرع عليه ما ذكره الأياري شارح الكنز في شرحه للجامع الصغير في شرح قوله عليه الصلاة والسلام  
 احفظ عورتك الامن زواجك أو ما ملكك يملك من ان للزوج أن ينظر إلى فرج زوجته وحلقة دبرها بخلافها  
 حيث لا ينظر اليه اذا امنعها من النظر اهـ ونقله ط وأقره والظاهر أن المراد ليس لها اجباره على ذلك  
 لا بمعنى أنه لا يحل لها اذا امنعها منه لأن من أحكام النكاح حل استمتاع كل منهما بالآخر نعم له وطو حاجر اذا  
 استتعت بلامانع شرعي وليس لها اجباره على الوطئ بعد ما وطئها مرة وان وجب عليه ديانة أسجنا على ما سألني  
 تأمل (قوله من امرأة الخ) من ابتدائه والاولى أن يقول بأمرأة والمراد بها المحقة أو ثبته بقريته الاحتراز  
 بها عن الخنثى وهذا بيان لمحلية العقد قال في البحر بعد نقله عن الفتح أن محليته الانثى والاولى أن يقال ان  
 محليته انثى محسنة من نبات آدم ليست من المحرمات وفي العناية محله امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي  
 فخرج الذكر كذا والخنثى مطلقا والخنثى للانثى وما كان من النساء محترما على التأيد كالحارم اهـ وبه ظهر  
 ان المراد بالنكاح في قوله لم يمنع من نكاحها العقد لا الوطئ لأن المراد بيان محلية العقد واذا احتراز بالمانع  
 الشرعي عن المحارم فالمراد به المحرمية بنسب أو سبب كالصاهرة والرضاع وأما نحو الحيض والنفاس  
 والاحرام والظهار قبل التكفير فهو مانع من حل الوطئ لامن محلية العقد فافهم (قوله فخرج الذكر والخنثى  
 المتشكل) أي ان اراد العقد عليهما لا يفيد ملك استمتاع الرجل بهما لعدم محليته ماله وكذا على الخنثى لامرأة  
 أو ثلثه في البحر عن الزيلعي في كتاب الخنثى لو زوجه أبوه أو مولدا امرأة أو رجلا لا يحكم بهمته حتى يتبين  
 حاله انه رجل أو امرأة فاذا ظهر انه خلاف ما زوج به تبين أن العقد كان صحيحا والا فباطل لعدم مصادفة المحل  
 وكذا اذا زوج خنثى من خنثى آخر لا يحكم بهمة النكاح حتى يظهر أن أحدهما ذكر والا تخراشي اهـ فلو قال  
 السارح والخنثى المشكل مطلقا تشمل الصور الثلاث لكنه اقتصر على افاضة بعض أحكامه وليس فيه اجمال  
 فافهم (قوله والثنية) ساقط من بعض النسخ ووجد في بعضها قبل قوله والخنثى والاولى ذكرنا بعده  
 لخروجه بالمانع الشرعي وعبر بها بتعابير المصنف في فصل المحرمات والاولى التعبير بالمشرع كما عبر به  
 السارح هناك (قوله والمحارم) هذا خارج بالمانع الشرعي أيضا وكذا قوله والخنثى وانسان الماء بقريته  
 التعليل باختلاف الجنس لأن قوله تعالى والله جعل لكم من انفسكم ازواجا بين المراد من قوله فانكسوا ما طاب  
 لكم من النساء وهو الانثى من نبات آدم فلا يثبت حل غير حابلا دليل ولان الجن يتشككون بصور حتى قد يكون  
 ذكر أو أنثى بشكل أو آخر وما قيل من ان من سأل عن جواز التزوج بها يرفع لجهله وحقاقه لعدم تصور ذلك بعيد  
 لأن التصور يمكن لأن تشككهم ثابت بالأحاديث والآثار والحكايات الكثيرة وإذ اثبت النبي عن قتل  
 بعض الحيات كما ترفي مكر وهات الصلاة على ان عدم تصور ذلك لا يدل على خفاة المسائل كما قاله في الاشياء  
 وقال الاتري أن أبا الليث ذكر في فتاويه ان الكفار لو قتلوا نبي من الانبياء حل برمي فقال يسأل ذلك النبي  
 ولا يتصور ذلك بعد رسولنا صلى الله عليه وسلم وانكن أجاب على تقدير التصور كذا هذا اهـ وتماثل ذلك  
 في رسالة السماعة من الحسام الهندي لنصرة سيدنا خالد النقشبندى (تنبيه) في الاشياء عن السراجية  
 لا يجوز لنا مكة بين بني آدم والجن وانسان الماء باختلاف الجنس اهـ ومفاد المقابلة أنه لا يجوز للجن أن  
 يتزوج انسية أيضا وهو مفاد التعليل أيضا (قوله وأجاز الحسن) أي البصري رضي الله عنه كما في البحر  
 والاولى التقييده لاخراج الحسن بن زياد تلميذا الامام رضي الله عنه لأنه يتوهم من املاقه هنا أنه رواية  
 في المذهب وليس كذلك ط لكنه نقل بعده عن شرح الملقني عن زواجر الجواهر الاصح انه لا يصح نكاح آدمي  
 جنينة كعكسه لاختلاف الجنس فكانوا كجنينة الحيوانات اهـ ويحتمل أن يكون مقابلا الاصح قول

من امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي فخرج الذكر والخنثى المشكل والثنية لجواز كورته والمحارم والخنثى وانسان الماء لاختلاف الجنس وأجاز الحسن نكاح الجنينة بشهوة وقضية

الحسن المذكور تأمل (قوله قصدا) حال من خبر يسد وقوع المصدر حالا وان كثر سمي ط (قوله  
 كسرا أمة) فان المقصود فيه ملك الرقبة وحل الاستمتاع فسمى ولذا تختلف في شراء الحرمة نسا أو رضاء  
 أو اشتراكا ح (قوله للتسري) خمسة بالذ كر لانه لو اشتراها لالتسري كان حل الاستمتاع ضمينا بالاولى  
 ولو قال ولو للتسري لكان انا هو وكلام الجريدل عليه حيث قال وملك المتعة ثابت ضمنا وان قصده المشتري ح  
 (قوله وعند اهل الاصول واللغة الخ) طاصلا ان ما تقدمه المصنف معنى عرفي للتعطيه وما ذكره هنا معناه شرعا  
 ولغة لان اهل الاصول يجنون عن معنى النصوص الشرعية فلا تنافي بين كلامي المصنف قال في البحر قد  
 تساوى في هذا المعنى اللغة والشرع أفاده ط (قوله بجازي العقد) وقيل بالعكس ونسبه الاصوليون  
 الى الشافعي رضي الله عنه وقيل مشترك لفظي فيهما وقيل موضوع للنسب الصادق بالعقد والوطئ فهو مشترك  
 معنوي وبه صرح مشايخنا أيضا بجر اه ح والصحيح انه حقيقة في الوطئ كافي شرح التحرير (قوله  
 يجردا عن القرائن) أي محذولا للمعنى الحقيقي والجازي بلا صريح خارج وقوله راد الوطئ أي لان الجواز خلف  
 عن الحقيقة فترجى عليه في نفسها (قوله فحرم منية الاب على الابن) أي على فروعه فتكون حرمتها  
 عليهم ثابتة بالنسب وأما حرمة التي عقد عليها عقد اجمعها عليهم فبالاجماع ولو قال لزوجه ان تكتمك فانت  
 طالق تعلق بالوطئ وكذا الوابان اقل الوطئ ثم تزوجا انطلق به لا بالعقد بخلاف الاجنبية فيتعلق بالعقد لان  
 وطئها لما حرم عليه شرعا كانت الحقيقة منهجورة فتعين الجواز كذا في البحر والتحرير وشرحه (قوله بخلاف)  
 حال من ما الموصولة في قوله كما وقال ح من ولاته كسروا أي حال كونه مخالفا لقوله تعالى حتى تنكح  
 حيث لم يرد به الوطئ بل أريد العقد لعدم تجرده عن القرائن بل وجدت فيه قرينة وهي استحالة الوطئ منها  
 لان الوطئ فعل وهي منفعة لا فاعلة وهو معنى قوله والمتصور الخ (قوله لاسناده اليها) علما استفيد من  
 المقام من ان المراد العقد وأما اشتراط وطئ المحلل فأخوذ من حديث المسئلة ط (قوله الاجازا)  
 قد يقال اذا كان لا انفكاك عن الجواز على التقديرين فما المبرج لاحدهما على الاثر اه ح يعني أنه ان  
 أريد بالنكاح في الآية الوطئ كان مجازا عقليا لعدم تصور الفعل منها وان أريد به العقد كان مجازا لغويا لانه  
 حقيقة الوطئ فحمل الآية على أحدهما ترجيح بلا مرجح بل قد يقال ان جملة اهل الوطئ أنسب بالواقع فان  
 المطلقة ثلاثا لا تحل بدون وطئ المحلل اللهم الا أن يقال ان مرجح كراهة استعمال ط أقول الظاهر انه لا مانع هنا  
 من ارادة كل منهما لكن لما كان النزاع في ان النكاح حقيقة في الوطئ أو في العقد وكان الرابع عندنا الاول  
 قالوا انه في هذه الآية مجاز لغوي بمعنى العقد اكونه أصرح في الرد على القائل بانه حقيقة فيه ولو قيل انه مجاز  
 عقلي في الاسناد لصح أيضا كما يصح في قولك جرى التمر ان تجعله من الجواز في الاسناد ولكن المشهور أنه مجاز  
 لغوي بعلاقة الحالية والحلية على انه ليس في كلام الشارح ما يمنع ذلك لان قوله والمتصور منها العقد لا الوطئ  
 الاجازا يمكن جملة أيضا على انه مجاز في الاسناد بقرينة قوله لاسناده اليها أي انه من اسناد الشيء الى غيره من  
 حوله وقوله والمتصور الخ بيان اسناده اليها غير حقيقي فافهم (قوله عند التوقان) مصدر تاق  
 نفسه الى كذا اذا اشتاق من باب طلب بجر عن المغرب وهو بالفتحات الثلاث كليلان والسيلان والمراد  
 شدة الالتئاق كافي الزيلعي أي بحيث يخاف الوقوع في الزنا لو لم يتزوج اذ لا يلزم من الاستئناس الى الجماع  
 الخوف المذكور بجر قلت وكذا فيما يظهر لو كان لا يمكنه منع نفسه عن النظر المحرم أو عن الاستئناس بالكف  
 فيجب التزوج وان لم يحث الوقوع في الزنا (قوله فان يقن الزنا الآية فرض) أي بان كان لا يمكنه الاحتراز  
 عن الزنا لانه لا ما لا يتوصل الى ترك الحرام الا به يكون فرضا بجر وفيه نظر اذا التزم قد يكون بغير النكاح  
 وهو التسري وحينئذ فلا يلزم وجوبه الا لو فرضنا المسألة بأنه ليس قادر على نهضه ان كان قوله لا يمكنه الاحتراز  
 عنه الآية ظاهرة في فرض المسألة في عدم قدرته على التسري وكذا في عدم قدرته على الصوم المانع من الوقوع  
 في الزنا فلو قدر على شيء من ذلك لم يبق النكاح فرضا أو واجبا عينيا بل هو أو غيره مما يمنعه من الوقوع في المحرم  
 (قوله وهذا ان ملك المهر والتفقة) هذا الشرط راجع الى التقنين اعني الواجب والفرض وزاد في البحر  
 شرطا آخر فيهما وهو عدم خوف الجور أي الظالم قال فان تعارض خوف الوقوع في الزنا لو لم يتزوج وخوف  
 الجور لو تزوج تقدم الثاني فلا اقتراح بل يكره أفاده الكحل في الفتح ولعله لان الجور معصية متعلقة بالعباد

(قصدا) خرج ما يفسد الحل ضمنا  
 كسرا أمة للتسري (و) عند اهل  
 الاصول واللغة (وهو حقيقة في  
 الوطئ مجاز في العقد) فحيث جاء  
 في الكتاب أو السنة يجردا عن  
 القرائن يرايه الوطئ كافي ولا  
 تنكحوا ما تنكح آبائكم من النساء  
 فحرم منية الاب على الابن بخلاف  
 حتى تنكح زوجا غيره لاسناده  
 اليها والمتصور منها العقد لا الوطئ  
 الاجازا (ويكون واجبا عند  
 التوقان) فان يقن الزنا الآية  
 فرض نهاية وهذا ان ملك المهر  
 والتفقة والا فلا يتم بتركه يدائع

والمنع من الزنا من حقوق الله تعالى وحق العبد مقدم عند التعارض لاحتياجه وغنى المولى تعالى اه قلت  
ومستنده الكراهة أيضا عند عدم مال المهر والنفقة لانهم ما حق عبد أيضا وان خاف الزنا لكن يأتي انه يندب  
الاستدانة له قال في البحر فان الله ضامن له الاداء فلا يخاف الفقد اذا كان من يتيه التحصين والتعفف اه  
ومقتضاه انه يجب اذا خاف الزنا وان لم يملك المهر اذا قدر على استدانة وهذا مناف للاشتراط المذكور الا ان  
يقال الشرط ملك كل من المهر والنفقة ولو بالاستدانة أو يقال هذا في العاجز عن الكسب ومن ليس له جهة وفاء  
وقدم الشارح في أول الحج انه لو لم يحج حتى اتلف ماله وسعه أن يستقرض ويحج ولو غير قادر على وفائه ويرجى  
أن لا يؤاخذ الله تعالى بذلك أى لو نأوا وفاؤه لو قدر كما تقدم في الظهيرة اه وقد من أن المراد عدم قدرته على  
الوفاء في الحال مع غلبة ظنه انه لو اجتهد قدره والا فالأفضل عدمه وينبغي حمل ما ذكر من ندب الاستدانة على  
ما ذكرنا من ظنه القدرة على الوفاء وحينئذ فاذا كانت مندوبة عند أمنه من الوقوع في الزنا ينسحق وجوبها  
عند تيقن الزنا بل ينسحق وجوبها ح وان لم يقبل على ظنه قدرة الوفاء تأمل (قوله سنة مؤكدة في الاصح)  
وهو يحمل القول بالاستحباب وكثيرا ما يتسادل في اطلاق المستحب على السنة وقيل فرض كفاية وقيل واجب  
كفاية ونعاه في الفتح وقيل واجب مينا ورجحه في التبركيات قال في البحر ودليل السنة طالة الاعتدال الاقضاء  
بجمله صلى الله عليه وسلم في نفسه وردة على من أراد من أمته التخلي للعبادة كما في التحجين ردا بليغا بقوله فمن  
رغب عن سنتي فليس مني كما أوضحه في الفتح اه وهو أفضل من الاشتغال بتعلم وتعليم كما في درر البصار وقد من  
انه أفضل من التخلي للزواجل (قوله فإثم يترك) لان الصحيح أن ترك المؤكدة مؤثم كما علم في الصلاة بجر  
وقد ساقى سنن الصلاة أن اللاحق يتركها ثم يسير وأن المراد التارك مع الاصرار وبهذا افارقت المؤكدة الواجب  
وان كان مقتضى كلام البدائع في الامامة انه لا فرق بينهما الا في العبارة (قوله ويثاب ان نوى تحصينا) أى  
منع نفسه ونفسها عن الحرام وكذا الوضوء بمجرد الاتباع وامتنال الامر بخلاف ما للوفى بمجرد قضاء الشهوة  
واللذة (قوله أى القدرة على وطئ) أى الاعتدال في التوفان أن لا يكون بالمعنى المار في الواجب والقرض  
وحوشة الاشتقاق وأن لا يكون في غاية القصور كالغنيين ولذا افسره في شرحه على الملتقى بان يكون بين القصور  
والشوق وزاد المهر والنفقة لان العجز عنها يسقط القرض فيسقط السنة بالاولى وفي البحر والمراد حالة القدرة  
على الوطئ والمهر والنفقة مع عدم الخوف من الزنا والجور وترك القرائض والسنة فلو لم يقدر على واحد من  
الثلاثة أو خاف واحدا من الثلاثة أى الاخيرة فليس معتدلا فلا يكره أن يكون سنة في حقه كما أفاده في البدائع اه  
(قوله للمواظبة عليه والانكار الخ) فان المواظبة المقترنة بالانكار على الترك دليل الوجوب وأجاب الرضى بان  
الحديث ليس فيه الانكار على التارك بل على الراغب عنه ولا شك أن الراغب عن السنة يحمل الانكار (قوله  
وبكرها) أى تحريما بجر (قوله فان تيقنه) أى تيقن الجور حرم لان النكاح انما شرع لمصلحة تحصيل  
النفس وتحصيل الثواب وبالجور يأثم ويرتكب المحرمات فتعديم المصالح ليجان هذه المفاسد بجر وترك  
الشارح قسما سادسا ذكره في البحر عن المجتبى وهو الاباحية ان خاف العجز عن الايفاء بما وجبه اه أى خوفا  
غير راجع والا كان مكرها فتحرما لان عدم الجور من مواجبه والظاهر أنه اذا لم يقصد اقامة السنة بل قصد  
مجرد التوصل الى قضاء الشهوة ولم يحتف شيئا لم يثب عليه اذ لا ثواب الا بالنية فيكون مباحا أيضا كالوطئ  
لقضاء الشهوة لكن لما قبل له صلى الله عليه وسلم ان أحدا يقضى شهوة فكيف يثاب فقال صلى الله عليه وسلم  
ما معناه أريت لو وضعيا في محرّم اما كن به اقب يقصد الثواب مطلقا الآن يقال المراد في الحديث قضاء  
الشهوة لاجل تحصيل النفس وقد صرح في الاشباه بان النكاح سنة مؤكدة فيحتاج الى النية وأشار بالقضاء  
الى توقف كونه سنة على النية ثم قال وأما المباحات فتختلف صفاتها باعتبار ما قصدت لاجلها فاذا قصد بها  
التقوى على الطاعات أو التوصل اليها كانت عبادة كالالاكل والنوم واكساب المال والوطئ اه  
ثم رأيت في الفتح قال وقد ذكرنا انه اذا لم يقترن بشيء كان مباحا لان المقصود منه حيث يندب قضاء الشهوة وببنى  
العبادة على خلافه وأقول بل فيه فضل من جهة انه كان ممكنا من قضائها بغير الطريق المشروع فالعدول  
اليه مع ما يعلمه من انه قد يستلزم أنشأ لانيه قصد ترك المعصية اه (قوله ويندب اعلانه) أى اظهاره  
والخبر راجع الى النكاح بمعنى العقد لخديث الترمذي اعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا

مطلب  
كثيرا ما يتساهل في اطلاق المستحب  
على السنة

(و) يكون (سنة) مؤكدة في الاصح  
فإثم يتركه ويثاب ان نوى  
تحصينا وولدا (حال الاعتدال)  
أى القدرة على وطئ ومهر ونفقة  
ورجى في التمر وجوبه للمواظبة  
عليه والانكار على من رغب  
عنه (ومكرها نخوف الجور)  
فان تيقنه يحرم ذلك ويندب اعلانه



عليه بالدخول فتح (قوله وتقديم خطبة) يضم الخاء ما يدرك قبل اجراء العقد من الحمد والشهد واما  
بكسر هاء في طلب التزوج واطلق الخطبة فأقاد أنم الاتعين بالفاظ مخصوصة وان خطب بما ورد فهو أحسن  
ومنه ما ذكره ط عن صاحب الحصن الحصين من لفظه عليه الصلاة والسلام وهو الحمد لله فحمده ونستعين به  
ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهدي الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له  
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد أن محمدا عبده ورسوله يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم  
من نفس واحدة الى رقبيا يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون يا أيها الذين  
آمَنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الى قوله عظيم اه (قوله في مسجد) للامره في الحديث ط  
(قوله يوم الجمعة) أي وكونه يوم الجمعة فتح (تنبيه) قال في البرازية والبنى والنكاح بين العيدين جائز وذكره الزفاف  
والختار أنه لا يكره لانه عليه الصلاة والسلام تزوج بالصدقة في سؤال وبني بهافيه وتأويل قوله عليه  
السلام لانكاح بين العيدين ان صح أنه عليه السلام كان رجوع عن صلاة العيد في اقصر أيام الشتاء يوم الجمعة  
فقاله حتى لا يفوته الروح في الوقت الافضل الى الجمعة اه (قوله بعقاد رشيد وشهود عدول) فلا ينبغي  
أن يعقد مع المرأة بلا أحد من عصابتها ولا مع عصبة فامق ولا عند شهود غير عدول خروجاً من خلاف الامام  
السائي (قوله والاستدانة له) لأن ضمان ذلك على الله تعالى فقد روى الترمذي والنسائي وابن ماجه  
ثلاث حق على الله تعالى عونهم المكاتب الذي يريد الاداء والناسك الذي يريد العفاف والمجاهد في سبيل الله  
تعالى ذكره بعض الحنفين وتقديم الكلام على ذلك (قوله والنظر اليها قبله) أي وان خاف الشهوة  
كما مر حوايه في الحظر والاباحة وهذا اذا علم أنه يجاب في نكاحها (قوله دونه سنا) لئلا يسرع عقمها  
فلاتلد (قوله وحسبا) هو مانعة من مفاخر آبائك ح عن القاموس أي بان يكون الاصول اصحاب  
شرف وكرم وديانة لانها اذا كانت دونه في ذلك وكذا في العزأ الجاه والرفعة وفي المال تتقاده ولا تخقره  
والا ترفع عليه وفي الفتح روى الطبراني عن انس عنه صلى الله عليه وسلم من تزوج امرأه لعزها لم يرده الله  
الاذلا ومن تزوجها لما لها لم يرده الله الا فقرا ومن تزوجها لحسبها لم يرده الله الا دناءة ومن تزوج امرأه لم يردها  
اللائن بعض بصره ويحسن فرجه أو يصل رحمه بارك الله فيها وبارك لها فيه (تنبيه) زاد في البحر ويختار أسير  
النساء خطبة ومؤنة ونكاح البكر أحسن للحدث عليه السلام بالابكار فانه أعذب أفواها وأنقى أرحاما  
وأرضى باليسير ولا يتزوج طويلا مهزولة ولا قصيرة دميعة ولا مكثرة ولا سيئة الخلق ولا ذات الولد ولا مسنة  
للحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم ولا يتزوج الامعة مع طول الحرة ولا زانية والمرأة تختار الزوج الدين  
الحسن الخلق الجواد المومر ولا تتزوج فاسقا ولا يزوج ابنته الشاب شيخا كبيرا ولا رجلا دميحا ويرتجها  
كفوا فان خطبها الكفو لا يؤخرها و هو كل مسلم تقى وتحليمه البنات بالخلى والخلل ليرغب فيهن الرجال سنة  
ولا يخطب مخطوبة غيره لانه جفا وخيانة اه (قوله وهل يكره الزفاف) هو بالكسر ككتاب اهداء  
المرأة الى زوجها قاموس والمراد به من اجتماع النساء لذلك لانه لازم له عرفا أفاده الرحي (قوله المختار لا  
الخ) كذا في الفتح مستدلاله بما مر من حديث الترمذي وما رواه البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها  
قالت رفقت امرأه الى رجل من الانصار فتسال النبي صلى الله عليه وسلم أيام يكون معهم اهو فان الانصار  
يعجبهم الله ووروى الترمذي والنسائي عنه صلى الله عليه وسلم فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت وقال  
الفقيه المراد بالدف ما لا جلال له اه وفي البحر عن الذخيرة ضرب الدف في العرس مختلف فيه وكذا  
اختلوا في الغناء في العرس والولية فمنهم من قال بعدم كراهته كضرب الدف (قوله ويتعقد) قال في  
شرح الوقاية العقد ربط أجزاء التصرف أي الايجاب والقبول شرعا لكن هنا يريد بالعقد الحاصل بالصدر  
وهو الارتباط لكن النكاح الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط وانما قلنا هذا لان الشرع يعتبر الايجاب  
والقبول أركان عقد النكاح لا أمورا خارجية كالشرائط وقد ذكرت في شرح التفتيح في فصل النهي ان  
الشرع يحكم بان الايجاب والقبول الموجودين حسا يرتبطان ارتباطا حكما فيحصل معنى شرعي يكون  
ملكا مشترى اثره فذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى المجموع المركب من الايجاب والقبول مع ذلك  
الارتباط للشئ لأن البيع مجرد ذلك المعنى الشرعي والايجاب والقبول آله كما توهم البعض لأن كونهما

وتقديم خطبة وكونه في مسجد  
يوم الجمعة بعقاد رشيد وشهود  
عدول والاستدانة له والنظر اليها  
قبله وكونها دون سنا وحسبا وعزا  
وما لا يفوته خلقا وأدبا وورعا  
وجمالا وحل يكره الزفاف  
المختار لا اذا لم يشتمل على مفصلة  
دينية (ويتعقد) ملتبساً (بإيجاب)

اركاناً ينافي ذلك اه أي ينافي كونهما آله وأشار الشارح الى ذلك حيث جعل الباء للملازمة كما في بنيت  
 البيت بالجبر لا للاستعانة كما في كتبنا بالعلم والحاصل أن النكاح والبسع ونحوهما وان كانت توجد حسا  
 بالايجاب والقبول لكن وصفها بكونها عقودا مخصوصة بآركان وشرايط يترتب عليها أحكام وتنطبق  
 تلك العقود بانتفاء وجود شرعي زائد على الحسي فليس العقد الشرعي يجزئ بالايجاب والقبول ولا  
 الارتباط وحده بل هو مجموع الثلاثة وعليه فتقوله وينبغي أن ينشأ النكاح أي يثبت ويحصل انعقاده بالايجاب  
 والقبول (قوله من أحدهما) أشار الى أن المتقدم من كلام العاقلين ايجاب سواء كان المتقدم كلام الزوج  
 أو كلام الزوجة والمتأخر قبول ح عن المخ فلا يتصور تقديم القبول فتقوله تزوجت ابتسك ايجاب وقول  
 الآخر تزوجتك اقبول خلافا لمن قال أنه من تقديم القبول على الايجاب وتتمام تحقيقه في الفتح (قوله لان  
 الماضي الخ) قال في البحر وإنما اختير لفظ الماضي لأن واضع اللغة لم يضع للانشاء لفظا خاصا وإنما عرف  
 الانشاء بالسرعة واختيار لفظ الماضي دلالة على التحقيق والشئ دون المستقبل اه وقوله على التحقيق  
 أي يتحقق وقوع الحدث (قوله كزوجت نفسي الخ) أشار الى عدم الفرق بين أن يكون الموجب أصيلا  
 أو وليا أو وكلا وقوله منك بفتح الكاف وليس مراده استقصاء الالفاظ التي تصلح للايجاب حتى يرد عليه  
 إن مثل بنى ابني ومثل موكلتي موكلتي وأنه كان عليه أن يقول بعد قوله منك بفتح الكاف وكسر هاء أو من  
 مولتكم أو من موكلتكم بفتح الكاف وكسر هاء أيضا لعم الاحتمالات فافهم (قوله ويقول الآخر تزوجت)  
 أي أو قبلت لنفسي أو موكلتي أو ابني أو موكلتي ط (قوله فالأول أي الموضوع للاستقبال (قوله نفسك)  
 بكسر الكاف مفعول زوجيني أو يقتضيه مفعول زوجيني فيه حذف مفعول أحد الفعلين ولو حذفه  
 لثمل الولي والوكيل أيضا أفاده ح (قوله أو كوني امرأتى) ومثله كوني امرأتى أو امرأة موكلتي  
 وكذا كوني زوجي أو كوني زوج بنى أو زوج موكلتي أفاده ح (قوله فانه ليس بايجاب) الفاء فصيحة أي اذا  
 عرفت أن قوله بما وضع معطوف على قوله بايجاب وقبول وعرفت أيضا أن العطف يقتضي المغايرة عرفت  
 أن لفظ الامر ليس بايجاب لكن هذا يقتضي أن قول الآخر تزوجت في هذه الصورة ليس بقبول وهو كذلك  
 أي ليس بقبول محض بل هو لفظ قام مقام الايجاب والقبول كما ذكره الشارح ويرد عليه أن عطف الحال على  
 الاستقبال يقتضي أن نحو قوله تزوجك ليس بايجاب وان قوله اقبلت مجيبة له ليس بقبول مع انهما ايجاب  
 وقبول قطعاً ح (قوله بل هو تو كبل ضمني) أي أن قوله تزوجت تو كبل بالنكاح للامور معني ولو صرح  
 بالتوكيل وقال وكتلك بأن تزوجت نفسك متى قتالت تزوجت صح النكاح فكذلك هنا غاية البيان وأشار بقوله  
 ضمني الى الجواب عما أورد عليه من أنه لو كان تو كبل لما اقتصر على المجلس مع أنه يقتصر وتوضيح الجواب  
 كما أفاده الرعي أن المتضمن بالفتح لا تعتبر شروطه بل شروط المتضمن بالكسر والامر طلب للنكاح فيشترط فيه  
 شروط النكاح من اتحاد المجلس في ركنيه لا شروط ما في ضمته من الوكالة كما في اعتق عبدك عني بالعلم كان  
 البيع فيه ضمنا لم يشترط فيه الايجاب والقبول لعدم اشتراطهما في العتق لأن الملك في الاعتاق شرط وهو  
 تبع للمقتضى وهو العتق اذ الشروط اتباع فلذا ثبت البيع المقتضى بالفتح بشروط المقتضى بالكسر وهو العتق  
 لا بشروط نفسه اظهارة للتبعية فسقط القبول الذي هو ركن البيع ولا يثبت فيه خيار الرؤية والعيب ولا يشترط  
 كونه مقدورا للتسليم كما ذكره في المخ في آخر نكاح الرقي (قوله فاذا قال) أي المأمور بالتزويج (قوله  
 أو بالسبع والطاعة) متعلق بمحذوف دل عليه المذكور أي تزوجت أو قبلت ملتبساً بالسبع والطاعة لا مرئ  
 ولا يحصل السبع والطاعة لاهمه الاستعانة بالجواب ماضيا مراداه الانشاء ليم شرط العقد بكون أحدهما  
 للمضى (قوله برازبه) نص عبارة قال تزوجت نفسك متى قتالت بالسبع والطاعة صح اه ونقل هذا  
 الفرع في البحر عن التوازل ونقله في موضع آخر عن الخلاصة فافهم (قوله وقبل هو ايجاب) مقابل القول  
 الأول بأنه تو كبل ومضى على الأول في الهداية والمجمع ونسبه في الفتح الى المحققين وعلى الثاني ظاهر الكثر  
 واعترضه في الدرر بأنه مخالف لكلامهم وأجاب في البحر والنهر بأنه صرح به في الخلاصة والخاتمة قال في  
 الخاتمة ولنظة الامر في النكاح ايجاب وكذا في الخلع والطلاق والكفالة والهبة اه قال في الفتح وهو  
 أحسن لأن الايجاب ليس الالفاظ المفيدة قصد تحقق المعنى أو لا وهو صادق على لفظ الامر ثم قال والظاهر أنه

من أحدهما (وقبول) من

الآخر (وضعا للمضى) لأن الماضي

ادل على التحقيق (كزوجت)

نفسى أو بنيت أو موكلتي منك

(و) يقول الآخر (تزوجت) بفتح

أيضا (بما) أي بلفظين (وضع

أحدهما) للمضى (والآخر

للاستقبال) أو للحال فالأول

الامر (كزوجت) أو تزوجت

نفسك أو كوني امرأتى فانه ليس

بايجاب بل هو تو كبل ضمني (فاذا

قال) في المجلس (تزوجت) أو قبلت

أو بالسبع والطاعة برازبه قام

مقام الطرفين وقيل هو ايجاب

ورجحه في البحر

لا بد من اعتبار كونه قكيلا ولا يبق طلب الفرق بين النكاح والبيع حيث لا يتم بقوله بعينه بكذا فيقول بعث  
 بل اجواب لكن ذكر في البحر عن يوع الفتح الشرق بأن النكاح لا يدخله المساومة لانه لا يكون الا بعد مقتضات  
 ومراجعات فكان للتحقيق بخلاف البيع وأورد في البحر على كونه ايجابا ما في الخلاصة لو قال الوكيل  
 بالنكاح هب ابتك لفلان فقال الاب وعت لا ينعقد النكاح ما لم يقل الوكيل بعده قبلت لان الوكيل لا يملك  
 التوكيل وما في الظهيرية لو قال هب ابتك لابني فقال وعت لم يصح ما لم يقل أبو الصبي قبلت ثم أجاب بقوله الا  
 أن يقال بأنه منفرع على القول بأنه قكيلا لا ايجابا وحينئذ تظهر مرة الاختلاف بين القولين لكنه متوقف  
 على النقل وصرح في الفتح بأنه على القول بأن الامر قكيلا يكون تمام العقد بايجاب وعلى القول بأنه ايجاب  
 يكون تمام العقد قائما بهما اه أي فلا يلزم على القول بأنه قكيلا قول الامر قبلت فهذا انحطاف الجواب  
 المذكور وكذا يخالفه تعليل الخلاصة بأنه ليس للوكيل أن يوكل نعم ما في الظهيرية مؤيد للجواب لكن قال في  
 النهران ما في الظهيرية تشكك اذا يصح تفريعه على أن الامر ايجابا كما هو ظاهر ولا على أنه قكيلا لما أنه  
 يجوز للاب أن يوكل بنكاح ابنه الصغير اذ تقديره يكون تمام العقد بايجاب غير متوقف على قبول الاب وبه  
 اندفع ما في البحر من انه منفرع على أنه قكيلا اه لكن قال العلامة المقتضي في شرحه انما توقف الانعقاد  
 على القبول في قول الاب أو الوكيل هب ابتك لفلان أو لابني أو اعطها مثالا لانه ظاهر في الطلب وأنه مستقبل  
 لم يرد به الحال والتحقيق فلم يتم به العقد بخلاف زوجتي ببتك بكذا بعد الخطبة وشوها فانه ظاهر في التحقق  
 والابنات الذي هو معنى الايجاب اه فتأمل هذا وفي البحر انه يتوقف على القول بأنه قكيلا أنه لا يشترط  
 سماع الشاهدين للامر لانه لا يشترط الاشهاد على التوكيل وعلى القول الآخر يشترط ثم ذكر عن المعراج  
 ما يفيد الاشتراط مطلقا وهو أن زوجتي وان كان قكيلا لكن لما لم يعمل زوجت بذونه نزل منزلة شطر العقد  
 ثم ذكر عن الظهيرية ما يدل على خلافه وهو ما يذكره الشارح قريبا من مسألة العقد بالكتابة ويأتي بيانه  
 (قوله والثاني) أي ما وضع الحال المذمومة وهو الاصح عندنا في قوله كل يملو لأملكه فهو حر يعتق ما في  
 ملكه في الحال لا ما يملكه بعد الابائية وعلى القول بأنه حقيقة في الاستقبال فقوله أتزوجك ينعقد به النكاح  
 ايضا لانه يحتمل الحال كما في كلمة الشهادة وقد أراد به التحقيق لا المساومة بدلالة الخطبة والمقتضات بخلاف  
 البيع كما في البحر عن المحيط والحاصل انه اذا كان حقيقة في الحال فلا كلام في صحة الانعقاد به وكذا اذا  
 كان حقيقة في الاستقبال لقيام القرينة على ارادة الحال ومقتضاه انه لو ادعى ارادة الاستقبال والوعد  
 لا يصدق بعد تمام العقد بالقبول ويأتي قريبا ما يؤيده (قوله المبدوء به همزة) كما أتزوجك بفتح الكاف  
 وكسرها ح (قوله أو نون) ذكره في التهرجنا حيث قال ولم يذكر المصارع المبدوء بالنون كأتزوجك  
 أو أتزوجك من ابني وينبغي أن يكون كالمبدوء بالهمزة اه (قوله كتر زوجتي) يضم الناء ونفسك بكسر  
 الكاف ومثله تزوجني بنفسك بضم الناء خطأ بالمد كز قال كاف مفتوحة (قوله اذا لم ينو الاستقبال) أي  
 الاستبعاد أي طلب الوعد وهذا قيد في الأخير فقط كما في البحر وغيره وبعبارة الفتح لما علمنا أن الملاحظة من  
 جهة الشرع في ثبوت الانعقاد ولزوم حكمه جانب الرضى عدينا حكمه الى كل افظ يفيد ذلك بلا احتقال مساو  
 للطرف الآخر فنقلنا لو قال بالمصارع ذي الهمزة أتزوجك فقات زوجت نفسي انعقد وفي المبدوء بالياء تزوجني  
 ببتك فقال فعلت عند عدم قصد الاستبعاد لانه يتحقق فيه هذا الاحتمال بخلاف الاول لانه لا يستغنى نفسه  
 عن الوعد واذا كان كذلك والنكاح مما لا يجري فيه المساومة كان للتحقيق في الحال فانه قد به لا باعتبار  
 وضعه للانشاء بل باعتبار استعماله في غرض تحقيقه واستفادته الرضى منه حتى قلنا لو صرح بالاستفهام  
 اعتبر فيه الحال قال في شرح الطعاري لو قال هل اعطيتنيها فقال اعطيت ان كان المجلس للوعد فوعد وان كان  
 للعقد فنكاح اه قال الرضحي فعلمنا أن العبرة لما يظهر من كلامهما لا لانيتهما الا ترى انه ينعقد مع الهزل  
 والهازل لم ينو النكاح وانما صحته في الاستقبال في المبدوء بالياء لان تقديره حرق الاستفهام فيه شائع كثير  
 في العربية اه وبه علم ان المبدوء بالهمزة كما لا يصح فيه الاستبعاد لا يصح فيه الوعد بالتزوج في المستقبل عند  
 قيام القرينة على قصد التحقيق والرضى كما قلناه آنفا فانهم (قوله وكذا أنا متزوجك) ذكره في الفتح بجسا  
 حيث قال والانعقاد بقوله أنا متزوجك ينبغي أن يكون كما مضى المبدوء بالهمزة سواء اه قال ح لأن

والثاني المضارع المبدوء بهمزة  
 أو نون أو تاء كتر زوجتي نفسك  
 اذا لم ينو الاستقبال وكذا  
 أنا متزوجك

متزوج اسم فاعل وهو موضوع لذات قام بها الحدث وتحقق في وقت التسليم فكان دال على الحال وان كانت  
 دلالة عليه التزامية (قوله أوجئتكم خاطبا) قال في القمع ولو قال باسم الفاعل بجئتكم خاطبا ابتك  
 أو لتزوجني ابتك فقال الاب زوجتك فالنكاح لازم وليس للخاطب أن لا يقبل لعدم جريان المساومة فيه  
 اه قال ح فإن قلت ان الإيجاب والتبويل في هذا ماضيان فلا معنى لذكره هنا قلت المعتبر قوله خاطبا لا قوله  
 جئتكم لانه لا ينعقد به النكاح ولا يدخل له فيه (قوله لعدم جريان المساومة في النكاح) احتزبه عن البيع  
 فلو قال أنا مسترا أوجئتكم مسترا لا ينعقد البيع لجريان المساومة فيه ط (قوله ان المجلس للنكاح) أي  
 لانشاء عقده لانه يفهم منه التحقيق في الحال فاذا قال الاسترخاء عطيتكم كذا أو فعلت كذا لم ينعقد لان لا يقبل  
 (قوله انعقد على المذهب) صوابه لم ينعقد فقد صرح في البحر عن الصيرفة بأن الانعقاد خلاف ظاهر الرواية  
 ومثله في التبرك وكذا في شرح المقدسي عن فوائد تاج الشريعة وفي الساترخانية قال لا مرأة بمحض من الرجال  
 يا عروسي فقالت ليسك فنكاح قال القاضي بديع الدين انه خلاف ظاهر الرواية (قوله فلا ينعقد الخ) تفريع  
 على ما تقدم من انعقاده بلفظين الخ ح (قوله كقبض مهر) قال في البحر وحل يكون القبول بالفعل  
 كالقبول باللفظ كما في البيع قال في البرازية أجاب صاحب البداية في امرأة تزوجت نفسها بألف من رجل عند  
 اليهود فلم يقل الزوج شيئا لكن اعطاها المهر في المجلس انه يكون قبولا وانكره صاحب المحيط وقال لا مالم  
 يقل بلسانه قبلت بخلاف البيع لانه ينعقد بالتعاطي والنكاح ينعقد حتى يتوقف على الشهود  
 وبخلاف اجازة نكاح الفضولي بالفعل لوجود القول ثمة اه ح (قوله ولا تعاط) تكرار مع قوله بالفعل  
 كقبض مهر وكل منهما تكرار مع قول المتن الاتي ولا تعاط فان مسألة قبض المهر التي قد منازعوا فيها من البحر  
 بعضها مخرج المصنف قوله ولا تعاط ح (قوله ولا بكتابة حاضر) فلو كتب تزوجتك فكتبت قبلت  
 لم ينعقد بحر والظاهر أن يقول فقالت قبلت الخ اذا الكتابة من الطرفين فلا قول لا تكتفي ولو في الغيبة  
 تأمل (قوله بل غائب) الظاهر ان المراد به الغائب عن المجلس وان كان حاضرا في البلد ط (قوله فتح)  
 فانه قال ينعقد النكاح بالكتاب كما ينعقد بالخاطب وصورته أن يكتب اليها بخطها فاذا بلغها الكتاب أحضرت  
 الشهود وقرأه عليهم وقالت تزوجت نفسي منه أو تقول ان فلانا كتب اليي بخطي فاشهدوا اني تزوجت  
 نفسي منه أما لو لم نقل بحضورهم سوى تزوجت نفسي من فلان لا ينعقد لان سماع الشارحين شرط صحة النكاح  
 وبإجماعهم الكتاب أو التعبير عنه منها قد سمعوا الشرطين بخلاف ما اذا اتفقا قال في المصنف هذا أي الخلاف  
 اذا كان الكتاب باللفظ التزوج أما اذا كان بلفظ الامر كقوله تزوجني نفسك متى لا ينظر اعلامها الشهود بما في  
 الكتاب لانها تتولى طرفي العقد يحكم الوكالة ونقله عن الكامل وما نقله من نفي الخلاف في صورة الامر لا شبهة  
 فيه على قول المصنف والمحققين أما على قول من جعل لفظة الامر إيجابا كقاضي خان على ما نقلناه عنه فيجب  
 اعلامها اياهم ما في الكتاب اه وقوله لا شبهة فيه الخ قال الرضوي فيه منازعة لما تقدم أن من قال انه  
 توكيل يقول توكيل حتى فينب بشرط ما تضمنه وهو الإيجاب كما قد مناه من شروطه سماع الشهود فينبغي  
 اشتراط السماع هنا على القوانين الآن يقال قد وجد النص هنا على انه لا يجب فيرجع اليه اه (تبينه) لوجاء  
 الزوج بالكتاب الى الشهود محتوما فقال هذا كتابي الى قلانة فاشهدوا على ذلك لم يجز في قول أبي حنيفة حتى  
 يعلم الشهود ما فيه وعند أبي يوسف يجوز وفائدة هذا الخلاف فيما اذا جدد الروح الكتاب بعد العقد فشهدوا بانه  
 كتابه ولم يشهدوا بما فيه لا تقبل ولا ينعقد بالنكاح وعند أبي يوسف تقبل ويقضى به أما الكتاب فصح بلاشهاد  
 وانما الاشهاد لتسكن المرأة من اثبات الكتاب اذا جدد الزوج كما في القمع عن ميسوط شيخ الاسلام (قوله  
 ولا بالاقرار) لا يتاقيه ما مر حوايه من أن النكاح يثبت بالتصادق لأن المراد هنا ان الاقرار لا يكون من صبيغ  
 العقد والمراد من قولهم انه ثبت بالتصادق أن القاضي يثبت به أي بالتصادق ويحكم به أبو السعود عن  
 الحانوتي (قوله كما يصح بلفظ الجعل) أي بأن قال الشهود جعلنا هذا نكاحا فقالنا نعم فينعقد لان  
 النكاح ينعقد بالجعل حتى لو قال جعلت نفسي زوجة لك فقبلتم فتح ومقتضى التسمية في عبارة الشارح  
 ان هذا صحيح على القوانين وهو ظاهر (قوله وجعل) ماض مبني على الجعل معطوف على صج (قوله  
 ذخيرة) فانه قال ذكر في صلح الاصل ادعي رجل قبل امرأة نكاحا فجحدت فصالحها على مائة على أن تقر بذلك

### مطلب التزوج بارسال كتاب

أوجئتكم خاطبا لعدم جريان  
 المساومة في النكاح أو هل  
 أعطيتنيها ان المجلس للنكاح  
 وان للوعد قوعد ولو قال لها  
 يا عروسي فقالت ليسك فنعقد على  
 المذهب (فلا ينعقد) بقبول  
 بالفعل كقبض مهر ولا تعاط  
 ولا بكتابة حاضر بل غائب بشرط  
 اعلام الشهود بما في الكتاب  
 مالم يكن بلفظ الامر فيتولى  
 الطرفين فتح ولا (بالاقرار على  
 المختار) خلاصة كتوله هي  
 امرأتى لان الاقرار انما هو  
 ثابت وليس بإنشاء (وقيل ان)  
 كان (بمحضر من الشهود صح)  
 كما يصح بلفظ الجعل (وجعل)  
 الاقرار (انشاء وهو الاصح)  
 ذخيرة (ولا ينعقد بتزويج  
 نصنك على الاصح)

فأقرت فهذا الاقرار منها جائز والمال لازم وهذا الاقرار بمنزلة انشاء النكاح لانه مقرون بالعوض فهو عبارة  
 عن ثقل مبتدأ في الحال فان كان بمحض من الشهود صح النكاح والا فلا في الاصح اهـ لمختصا وقال  
 في الفتح قال قاضي خان ويقتضى أن يكون الجواب على التفصيل ان اقربا بعد ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون  
 نكاحا وان أقر الرجل انه تزوجها وهي انما تزوجته يكون نكاحا ويتضمن اقرارهما بالانشاء بخلاف اقرارهما  
 بماض لانه كذب وهو كما قال أبو حنيفة اذا قال لامرأة لست لي امرأة ونفوى الطلاق يقع بكائه قال لاني  
 طائنتك ولو قال لم أكن تزوجتها ونفوى الطلاق لا يقع لانه كذب محض اهـ يعني اذا لم تقتل الشهود جعلت هذا  
 نكاحا فالحق هذا التفصيل اهـ (قوله احتياطاً) قال في البحر وقولهم ان ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كله  
 كطلاق نصفها يقتضى الصحة وقد ذكر في المبسوط في موضع جوارزه الآن يقال ان الفروج يحاط فيها فلا يكتفى  
 ذكر البعض لاجتماع ما يوجب الحل والحرم في ذات واحدة فخرج الحرمه كذا في الخاتمة اهـ وما صححه  
 في الخاتمة صححه في الطهريه أيضاً ونصه ولو أضاف النكاح الى نصف المرأة فيه روايتان والصحيح أنه لا يصح  
 اهـ ثم راجعت نسخة أخرى من الطهريه فقرأتها كذلك فن قال انه في الطهريه صح الصحة فكانت سقط من  
 نسخته لانسافه فاتفهم (قوله وما يعبر به عن الكل) كالرأس والرقبة بجر (قوله ويرجى في الطلاق  
 خلافه) قال في البحر وقالوا الاصح انه لو أضاف الطلاق الى ظهرها وبطنها لا يقع وكذا العتق فلو أضاف  
 النكاح الى ظهرها وبطنها ذكر الحلواني قال مشايخنا الاشبه من مذهب أصحابنا انه يتعقد النكاح وذكر ركن  
 الاسلام والسرخصي ما يدل على انه لا يتعقد النكاح كذا في الذخيرة اهـ أقول وقال في الذخيرة أيضاً في كتاب  
 الطلاق وان قال ظهره طالق أو بطنه قال السرخصي في شرحه الاصح انه لا يقع واستدل بمأله ذكرها  
 في الاصل اذا قال ظهره لعلني كثير اى أو بطنه لعلني كبطن اى انه لا يعبر بمظاها واذكر الحلواني في شرحه  
 الاشبه بمذهب أصحابنا انه يقع الطلاق قال وهو نظير ما قال مشايخنا اذا أضيف عقد النكاح الى ظهر المرأة  
 أو الى بطنها أو الاشبه بمذهب أصحابنا انه يتعقد النكاح اهـ (قوله فيحتاج للفرق) كذا قال في التلر لكن  
 قد علمت مما نقلناه عن الذخيرة وأولاً ونائباً الحلواني الذي صح ان مقام النكاح صح وقوع الطلاق وأن  
 السرخصي الذي لم يصح الاعتقاد لم يصح الوقوع بل صح عدمه وعلى هذا فلا حاجة للفرق وبه يظهر أن ما ذكره  
 في البحر وتبعه الشارح قول ثالث ما فاق من القولين ولا يظهر وجهه (قوله كان) أي التسمية وكذا خبر قبله  
 ح أي ومنذ كبر الغمير باعتبار المذكور وألان المراد بالتسمية المسمى أي المهر (قوله فلو قبل الخ) قال في الفتح  
 كما مرأة قالت لرجل تزوجت نفسي منك بمائة دينار فقبل أن تقول بمائة دينار قبل الزوج لا يتعقد لان أول  
 الكلام يرقف على آخره اذا كان في آخره ما يغير أوله وهنا كذلك فان مجرد زوجت يتعقد به المثل وذكر  
 المسمى معه بغير ذلك الى تعين المذكور فلا يعمل قول الزوج قبله (قوله اتحاد المجلس) قال في البحر ولو  
 اختلف المجلس لم يتعقد فلو أوجب أحدهما فقام الآخر واشتغل به مل آخر بطل الايجاب لان شرط الارتباط  
 اتحاد الزمان فجعل المجلس جامعاً لتيسر أو ما انفور فليس من شرطه ولو عقدوا وحمايتان أو يسيران على الدابة  
 لا يجوز ان كان على سفينة سائرة جاز اهـ أي لان السفينة في حكم مكان واحد (فرع) قال في المنية قال  
 تزوجت بتي فسكت الخاطب فقال الصهر أرى أبو البنت ادفع المهر فقال نعم فهو قبول وقيل لا اهـ وهذا  
 يؤهم أن عندنا قولاً باسقاط الفور وأن المختار عدمه وأجاب في الفتح بأنه قد يكون منشأ هذا القول من جهة  
 انه كان متصفاً بكونه خاطباً حيث سكت ولم يجب على الفور كان ظاهراً في رجوعه فقوله نعم بعده لا ينفيد  
 بغير ذلك لان الفور شرط مطلقاً والله سبحانه أعلم اهـ (قوله لو حاضرين) اختاره عن كتاب الغائب  
 لما في البحر عن المحيط الفرق بين الكتاب والخطاب ان في الخطاب لو قال قبلت في مجلس آخر لم يجوز في الكتاب  
 يجوز لان الكلام كما وجد ثلاثي فلم يصل الايجاب بالقبول في مجلس آخر فأما الكتاب فكان في مجلس آخر  
 وقراءته بمنزلة خطاب الحاضر فاتصل الايجاب بالقبول فصح اهـ ومقتضاه أن قراءة الكتاب في المجلس الآخر  
 لا بد منها ليحصل الاتصال بين الايجاب والقبول وحينئذ فاتحاد المجلس شرط في الكتاب أيضاً وانما الفرق  
 هو قيام الكتاب وامكان قراءته ثانياً فلو حذف قوله حاضرين كالتلر لكان أولى والظاهر أنه لو كان مكان  
 الكتاب رسول بالايجاب فلم تقبل المرأة ثم أعاد الرسول الايجاب في مجلس آخر فقبلت لم يصح لان رسالته انتهت

احتياطاً خاتمة بل لابد أن يضيفه  
 الى كلها أو ما يعبر به عن الكل ومنه  
 الظهور والبطن على الاشبه ذخيرة  
 ويرجى في الطلاق خلافه فيحتاج  
 للفرق (واذا وصل الايجاب  
 بالتسمية) للمهر (كان من تمامه)  
 أي الايجاب (فلو قبل الآخر  
 قبله لم يصح) لتوقف أول الكلام  
 على آخره لوفيه ما يغير أوله ومن  
 شرائط الايجاب والقبول اتحاد  
 المجلس لو حاضرين وان طال  
 كخبرة وأن لا يتخالف الايجاب  
 والقبول

أولا بخلاف الكتابة لبقائه أناده الرحي (قوله كقبل النكاح لا المهر) تمثيل للمعنى أى اذا قال تزوجتك  
بالب فقالت قبلت النكاح ولا قبل المهر لا يصح وان كانت التسمية ليست من شروط صحة النكاح لانه انما  
أوجب النكاح بذلك القدر المسمى فلو صحنا قبولها يلزمه مهر المثل ولم يرض به بل بما سمي فيلزمه ما لم يلزمه  
بخلاف ما اذا لم يسم من الاصل لان غرضه النكاح به والمثل حيث سكنت عنه ولو قالت قبلت ولم ترد على ذلك  
صح النكاح بما سمي وتماه في الفسخ (قوله نعم يصح الخط الخ) أى اذا قال تزوجتك بالب فقالت قبلت  
بخمس مائة يصح ويجعل كأنها قبلت الالف وحطت عنه خمسمائة بجر ولا يحتاج الى القبول منه لان  
هذا السقاط وبراء بخلاف الزيادة كما لو قالت تزوجت نفسي منك بالب فقالت الزوج قبلت بالب فصح النكاح  
بالب الا ان قبلت الزيادة في المجلس فيصح بالب فصح على المقتضى به كما في الجرف صورة الخط من المرأة والزيادة من  
الزوج كما علمت وهو كذلك في الذخيرة والخلاصة وقال في النهر بخلاف ما اذا تزوجت نفسها منه بالب فقبله بالب فصح  
أو بخمس مائة صح وتوقف قبول الزيادة على قبولها في المجلس على ما عليه الفتوى اه وظاهره انما أوجب  
بالب وقبل الزوج بخمس مائة وهو مشكل فان الخط بمن له الحق وهو المرأة لا بمن علمه فالظاهر انه ما خالف فيه  
القبول الايجاب فلا يصح بجزء أو فاده الرحي (قوله وان لا يكون مضافا) كترزجك غدا ولا معلقا أى على  
غير كائن كترزجك ان قدم زيد وقوله كما سيجي أى الكلام على المخاض والمعلق قيل باب الولي (قوله  
ولا المنكوحه مجهولة) فلان زوج بنته منه وله بنتان لا يصح الا اذا كانت احدهما متزوجة فينصرف الى  
الفارغة كما في البرازية نهر وفي معناه ما اذا كانت احدهما محترمة عليه فلما جاع رحي واطلاق قوله  
لا يصح دال على عدم الصحة ولو جرت مقتضيات الخطبة على واحدة منهما بعينها لتعتبر المنكوحه عند اليهود  
فانه لا بد منه رمى قلت وظاهره انهم ألجرت مقتضيات على معينة وتميزت عند اليهود أيضا يصح العقد وحى  
واقعة الفتوى لان المقصود نفى الجهالة وذلك حاصل به عنهما عند العاقدين والشهود وان لم يصرح باحدهما  
كما اذا كانت احدهما متزوجة ويؤيده ما سياتي من انها لو كانت غائبة وزوجها وكيلها فان عرفها اليهود  
وعلموا انه أرادها كفى ذكر اسمها والا لا بد من ذكر الاب والجد أيضا ولا يخفى أن قوله تزوجت بنتي وله بنتان  
أقول انها من قول الوكيل تزوجت فاطمة ويأتى تمام ذلك عند قوله وحضور شاهد من حزين وعند قوله غلط  
وكيلها الخ (تنبيه) لم يذكر اشتراط تمميز الرجل من المرأة وقت العقد لخلاف لما في التوازل في صغيرين  
قال أبو أحمد هما تزوجت بنتي هذه من ابنتي هذا وقبل ثم ظهر الجارية غلاما والغلام جارية جاز ذلك وقال  
العتابي لا يجوز بجر قال الرملي والاكثر على الاول قلت وبه علم ان تزوجت وتزوجت يصلح من الجانبين وبه صرح  
في الفسخ عن النية ومثله في البصر (قوله ولا يشترط الخ) أى فيما كان بلفظ تزويج ونكاح بخلاف ما كان  
كتابة لما يأتى من انه لا بد فيه من نية أو قرينة وفهم اليهود لكن قيدى الدرر عدم الاشتراط بما اذا علم أن  
هذا اللفظ ينعقد به النكاح أى وان لم يعلم حقيقة معناه قال في الفسخ ولولت المرأة تزوجت نفسي  
بالعربية ولا تعلم معناه وقبل والشهود يعلمون ذلك أولا لا يعلمون صح كالطلاق وقيل كالبيع كذا في الخلاصة  
ومثل هذا في جانب الرجل اذا قلناه ولا يعلم معناه وهذه من جملة مسائل الطلاق والعتاق والتدبير والنكاح  
والخلع فاللثة الاول واقعة في الحكم ذكره في عتاق الاصل في باب التدبير واذا عرف الجواب قال قاضي خان  
ينبغي أن يكون النكاح كذلك لان العلم بمضمون اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه  
الجد والهزل بخلاف البيع ونحوه وأما في الخلع اذا قلنا اختلعت نفسي منك بجهري ونفقة عدتي فقالت  
ولا تعلم معناه ولانه لفظ خلع اختلفوا فيه قيل لا يصح وهو الصحيح قال القاضي وينبغي أن يقع الطلاق  
ولا ينقط المهر ولا النفقة وكذا لو قلنا أن تزوجت وكذا المديون اذا قلنا رب الدين لفظ البراء لا يبرأ اه قلت  
وفي فهم اليهود اختلاف تصحيح كما سياتي بيانه (قوله اذ لم يحججانية) بسكون ذال اذا قال له تعيل لما قبلها  
وغيره يحجج لما (قوله به يفتي) صرح به في البرازية وفي الجمران ظاهر كلام التنبيس فييد ترجمته قلت وهو  
مقتضى كلام الفتح المار به بزم في متن الملتقى والدرر والوقاية وذكر الشارح في شرحه على الملتقى انه اختلف  
التصحيح فيه (قوله وانما يصح الخ) اعلم ان الصريح بنعته النكاح بالاخلاف وغيره على أربعة  
أقسام قسم لاخلاف في الانعقاد به عندنا بل الخلاف في خارج المذهب وقسم فيه خلاف عندنا

كقبلت النكاح لا المهر  
نعم يصح الخط كزيادة قبلتها  
في المجلس وأن لا يكون مضافا  
ولا معلقا كما سيجي ولا المنكوحه  
مجهولة ولا يشترط العلم بمعنى  
الايجاب والقبول فيما يستوى  
فيه الجد والهزل اذ لم يحجج لنية  
به يفتي (وانما يصح بلفظ تزويج  
ونكاح) لانها صريح

والصحيح الاعتقاد وقسم فيه خلاف والصحيح عدمه وقسم لا خلاف في عدم الاعتقاد به فالاول ماسوى  
 لفظ النكاح والتزويج من لفظ الهبة والصدقة والتملك والجعل نحو جعلت بنى لك بانك والثاني نحو جعلت  
 نفسى منك بكذا أو بنى أو اشتريتك ~~بكذا~~ كذا فقالت زعم ونحو السلم والصرف والقرض والصلح والشاكت  
 كالأجارة والوصية والرابع كالأباحة والاحلال والاعارة والرهن والتع والاقالة والخلع فأدرك في الفتح  
 قوله وما عداها كناية الخ في هذا التركيب اخرج المتن عن مدلوله من التصريح بجواز هذه اللفاظ  
 وأورد عليه كيف صح بالكناية مع اشتراط الشهادة فيه والكناية لا بد فيها من النية ولا اطلاع للشهود عليها قال  
 الزيلعي قلنا ليست بشرط مع ذكر المهر وذكر السر خسى أنها ليست بشرط مطلقا لعدم اللبس ولأن كلامنا  
 فيها اذا صرح به ولم يبق احتمال اه وللحقيق ابن الهمام فيه بحث طويل يأتي بعضه قريبا (قوله وخوكل  
 لفظ الخ) وأورد عليه في الجرائد أنه يعتقد بالفاظ غير ما ذكر مثل ~~كوفي~~ امرأتى وقولها عترستك نفسى وقوله  
 لمساته راجعتك بكذا وقولها له رددت نفسى عليك وقوله صرت لى أو صرت لك وقوله ثبت حتى في منافع  
 بضعك وذكر اللفاظ أخراته ~~بأنه~~ قد في الكل مع القبول ثم أجاب بان العبرة في العقود للمعاني حتى في النكاح  
 كإصر حوايه وهذه اللفاظ تؤدى معنى النكاح وحاصله ان هذه اللفاظ داخله في النكاح لان المراد  
 انقله أو ما يؤدى معناه تأمل (قوله وضع لملك عين) خرج ما لا يفيد التملك أصلا كالرهن والوديعة  
 وما يفيد تملك المنفعة كالأجارة والاعارة كما يأتي (قوله كاسله) صرح بفهمه بقوله فلا يصح بالشركة  
 قال في غاية البيان ~~وكذا~~ اى لا يعتد بلفظ الشركة لانه يفيد التملك في البعض دون الكل واهذا لا يصح  
 النكاح اذا قال زوجتك نصف جارى (قوله خرج الوصية غير المقيدة بالحال) بان كانت مطلقة  
 أو مضافة الى ما بعد الموت أما المقيدة بالحال نحو أو وصيت لك ببيع ابنى للعالم بالف درهم بخاتركا حققة  
 في الفتح وتبعه في النهر فائلا وارضاءه غير واحد وخالفهم في الجريان المعتقد ما أطلقه الشارحون  
 من عدم الجواز لان الوصية مجاز عن التملك فلو اعتقد بها لكان مجازا عن النكاح والمجاز لا يجازله كما في بيع  
 العناية اه ونقل الرملى عن المتدسى أن قوله ان المجاز لا يجازله مردود يعرف ذلك من طالع أساس  
 البلاغة اه أى كما قرره في رأيت مشفر زيد من أنه مجاز بمرتين وكذا في فأذا قال الله لباس الجوع والخوف  
 قلت لكن قول المصنف ~~كغيره~~ وما وضع لملك العين في الحال لا يشمل الوصية لانها موصوغة لملك العين  
 بعد الموت فاذا استعملت في تملك العين في الحال كانت مجازا فلم يصح بها النكاح بناء على أنهم لم يوضع  
 للتركيب في الحال لانباء على أنها مجازا لمجازا اللهم الا أن يجاب بأن قولهم وضع بمعنى استعمل فيشمل الحقيقة  
 والمجاز وهو مبنى على أن المجاز موضوع بالوضع النوعى ~~كهم~~ أو نحوه شارح التحرير في أول الفصل  
 الخماس فتأمل (قوله كهية) أى اذا كانت على وجه النكاح واعلم أن المنكوحه مأمأة أو حرة  
 فاذا أضاف الهبة الى الامة بأن قال لرجل وهبت أمتى هذه منك فان كان الحال يدل على النكاح من احضار  
 شهود وتسمية المهر ومجلا وترجلا ونحو ذلك ينصرف الى النكاح وان لم يكن الحال دليلا على النكاح  
 فان نوى النكاح وصدقه الموهوب له فكذلك ينصرف الى النكاح بقرينة النية وان لم ينصرف الى ذلك  
 الرتبة وان اضيفت الى اخرته فانه يعتقد من غير هذه القرينة لان عدم قبول الحمل للمعنى الحقيقي وهو الملك للحرّة  
 يوجب الحمل على المجاز فهو القرينة فان قامت القرينة على عدمه لا يعتقد فلو طلب من امرأة الزنا فقالت وهبت  
 نفسى منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا كقول أبى البنت وهبتك لك تخدملك فقال قبلت اذا أراد به  
 النكاح ~~كذا~~ في البحر ط (قوله وقرض الخ) قال في النهر وفي الصرف والقرض والصلح والرهن قولان  
 وينبغى ترجيح اعتقاده بالصرف عملا بالكناية لما أنه يفيد ملك العين في الجملة وبه يتبرج ماى الصيرفية من تصحيح  
 اعتقاده بالقرض وان رجع في الكشف وغيره عدمه وحزم السر خسى بانهقاده بالصلح والعطية ولم يحك الاتقانى  
 غيره اه وسأبقي الكلام على الرهن لكن قوله ولم يحك الاتقانى غيره سبق قلم فان الذى ذكره الاتقانى  
 في غاية البيان أنه لا يعتد بالصلح وهكذا نقله عنه في البحر وعزاد في الفتح الى الاجناس ثم نقل كلام  
 السر خسى قلت وينبغى التفصيل والتوفيق بأن يقال ان جعلت المرأة بدل الصلح يصح مثل أن يقول أبو البنت  
 لدا منه مثلا صا حلتك عن ألفك التى لك على يميني هذه وان جعلت مصاحبا عنها بان قال صا حلتك عن بنى بألف

(وما عداها كناية وهو كل لفظ  
 وضع لملك عين) كاملة فلا يصح  
 بالشركة (في الحال) خرج الوصية  
 غير المقيدة بالحال (كهية  
 وتقبل وصدقة) وعطية وقرض



لا يصح وعليه يحمل كلام غاية البيان بدليل أنه عليه بقوله لأن الصلح حطية واسقاط للحق اد ولا ينبغي  
أن الامقاط انما هو بالنسبة للمصالح عنه والمقصود ملك المتعة من المرأة لا اسقاطه فلذا لم يصح أمابديل الصلح  
فالمقصود ملكه أيضا فيصح به ملك المتعة هذا ولم أر من تعرض للخلاف في العلية مثل قوله هي لك عطية بكذا  
لأنه بمنزلة الهبة وقد أتى به في الخبرية وأما لفظ أعطيتك فبني بكذا كما هو الشائع عند الاعراب والفلاحين  
فيصح به العقد كما قدمناه عن الفتح عن شرح الطحاوي ويقع كثيرا أنه يقول جئتكم خاطبا ابتك لنفسي فيقول  
أبو حاشي جارية في مطبخك فيبني أن يصح إذا قصد العقد دون الوعد أخذ مما قدمناه أنضاعن البحر في وجبتها  
لأنه لا يتخذ ملك وبؤيده ما في الذخيرة إذا قال جعلت ابنتي هذه لك بألف صح لأنه أتى بمعنى النكاح والعبرة في العقود  
للمعاني دون اللفاظ اه (قوله وسلم واستنجار) هذا إذا جعلت المرأة رأس مال السلم أو جعلت اجرة  
فيه عند اجتماع ما ان جعلت مسلمانها فليس لا ينعقد لأن السلم في الحيوان لا يصح وقيل ينعقد لأنه لو اتصل به  
القبض يفيد ملك الرقبة ملكا فاسدا وليس كل ما يفسد الحقيقي يفسد مجازيه ورجحه في الفتح وهو مقتضى  
ما في المتون وان لم يجعل اجرة كقوله أعتقك ابنتي بكذا فالصحيح أنه لا ينعقد لأنها لا تفيد ملك العين أفاده  
في البحر (قوله وكل ما لك به الرقاب) كالجعل والبيع والشراء فانه ينعقد بها كما مر (قوله بشرط نية  
أو قرينة الخ) هذا ما حققه في الفتح ردأعلى ما قدمناه عن الزيلعي حيث لم يجعل النية شرطا عند ذكر  
المهر وعلى السر خشي حيث لم يجعلها شرطا مطلقا وحاصل الرذآن المختار أنه لا بد من فهم الشهود والمراد  
فان حكم السامع بأن المتكلم أراد من اللفظ ما لم يوضع له لا بد له من قرينة على ارادته ذلك فان لم تكن  
فلا بد من اعلام الشهود بنبراهه ولذا قال في الدراية في تصوير الانعقاد بلفظ الاجارة عند من يجيزه أن يقول  
أعبرت بنتي ونوى به النكاح وأعلم الشهود اه بخلاف قوله بعنتك بنتي فان عدم قبول المحل للبيع يوجب  
الحلل على المجازي فهو قرينة بكنيها بالشهود حتى لو كانت المعقود عليها أمة لا بد من قرينة زائدة تدل  
على النكاح من احضار الشهود وذكر المهر مؤجلا ومجسدا والافان نوى وصدة فهو الموهوب له صح وان لم ينو  
انصرف الى ملك الرقبة كما في البدائع والظاهر أنه لا بد مع النية من اعلام الشهود وقد رجح شمس الأئمة  
الى التحقيق حيث قال ولان كلامنا فيما اذا صرح به ولم يبق احتمال اه هذا حاصل ما في الفتح ومخلصه  
أنه لا بد في كتابات النكاح من النية مع قرينة أو تصديق القابل للموجب وفهم الشهود المراد أو اعلامهم به  
(قوله بلفظ اجارة) أي في الاصح كما عرفت نفسى بكذا بخلاف لفظ الاستنجار بأن جعلت المرأة بدلا من مثل  
استأجرت دارك بنفسى أو بينتي عند قصد النكاح كما مر فيناه وبعبارة الاستنجار وهما بالاجارة اشارة للفرق  
المذكور فلا تكرر فافهم (قوله ووصية) أي غير مقيدة بالمال كما مر (قوله ورهن) فيه  
اختلاف المشايخ كما في البناء ورجح في النوا الجسية ما هنا من عدم الصحة ولعل ابن الهمام لم يعتبر القول  
الاخر لعدم ظهور وجهه فعد الرهن من قسم ما لا خلاف في عدم الصحة به لأنه لا يفسد الملك أصلا (قوله  
ونحوها) كاجارة وحلال وتمتع وأقاله وخلق كما قدمناه عن الفتح لكن ذكر في التمر أنه ينبغي أن يفيد الاخير  
بما إذا لم يجعل بدل انطلق فان جعلت كما إذا قال أجنبي اخلع زوجك بينتي هذه فقبل صح أخذ من مسألة  
الاجارة (قوله كن تنبت به) أي بنحو المذكورات (قوله وكذا ثبت بكل لفظ لا ينعقد به النكاح)  
هذا اسقاط من بعض النسخ وهو الاحسن ولذا قال ح انه مكررمع قوله لكن ثبت به الشبهة مع أن قوله  
بكل لفظ لا ينعقد به النكاح شامل للفظ لا دخل له أصلا كقوله لها أنت صديقتي فقالت نعم فانه يصدق عليه  
أنه لفظ لا ينعقد به النكاح ومع ذلك لا تثبت به الشبهة بخلاف العبارة الاولى فانها وقعت بياتا نحو المذكورات  
في المتن فتخص بكل لفظ ينفي الملك ولا ينعقد به النكاح اه (قوله وألفاظ مصحفة) من التحفيف وهو  
تغير اللفظ حتى يتغير المعنى المقصود من الوضع كما في المصباح وفي المغرب التحفيف أن يقرأ الشيء على خلاف  
ما أراد كاتبه أو على غير ما صطلحوا عليه (قوله كيجوزت) أي بتقديم الجيم على الزاي قال في المغرب جاز  
المكان وأجازه وسأوزه وتجاوزه إذا سار فيه وخلفه وحقيقته قطع جوزه أي وسطه ومنه جاز البيع أو النكاح  
إذا نشد وأجازه القاضي إذا نشد وحكم به ومنه المجزأ الوكيل أو الوصى لتنفيذه ما امر به وجوز الحكم  
رأه جازا وتجاوز الضرأب الدراهم أن يجعلها راتجة جائزة وأجازه بجائزة سنية إذا أعطاه عطية ومنها جاز

وسلم واستنجار و صلح وصرفا  
وكل ما ملك به الرقاب بشرط  
نية أو قرينة وفهم الشهود  
المقصود (لا) يصح (بلفظ اجارة)  
براء أو بزي (واعارة ووصية)  
ورهن ووديعة ونحوها مما لا يفيد  
الملك لكن تثبت به الشبهة فلا يحد  
وانها الاقل من المسمى ومهر المثل  
وكذا ثبت بكل لفظ لا ينعقد به  
النكاح فليحفظ (وألفاظ مصحفة  
كيجوزت)

مطلد  
هل ينعقد النكاح بالالفاظ المصحفة  
نحو تجوزت

الرّفود لتخفيف والطف وتجاوز عن المني وتجاوز عنه أغنى عنه وعسا وتجاوز في الصلاة ترخص فيها وتدخل  
وسمه تجاوز في أخذ الدراهم اذ ملخصا (قوله لصدوره لاعتقاد صحيح) أشار به الى الفرق بينه وبين  
اعتقاده بلفظ أجمعي بأن اللغة الاجمعية تصدر عن تكلمها عن قصد صحيح بخلاف لفظ التجيز فانه يصدر  
لا عن قصد صحيح بل عن تحريف وتخفيف فلا يكون حقيقة ولا مجازا من مخلصا والتعريف التغيير وهو المراد  
بالتخفيف كما مر (قوله تلويح) ليس مراده عز والمساءلة الى التلويح بل عز ومضمون التعليل لانها غير  
مذكورة فيه ولا في غيره من الكتب المتقدمة وانما ذكرها المصنف في مسنه وذكر في شرحه الخ انه كثر  
الاستفتاء عنها في عامة الامصار وانه كتب فيها رسالة حاصلها اعتماد عدم الاعتقاد بهذا اللفظ لانه لم يوضع  
لتلك العين للعال وليس لفظ نكاح ولا تزويج وليس بينه وبين ألفاظ النكاح علاقة محكمة للمجاز به عنها  
كما استعمل لفظ الهبة والبيع للنكاح ومن ثم صرحوا بأنه لا ينبغي له بل لفظ الاحلال والاجارة والوصية لعدم  
صحة الاستعارة ولا يصح قياس ذلك على اللغة الاجمعية لعدم القصد الصحيح كما مر ثم استشهد بذلك بما ذكره  
المحقق السعد التفتازاني في بحث الحقيقة والمجاز من التلويح وهو أن اللفظ المستعمل استعمالا صحيحا  
جاري على القانون اما حقيقة أو مجازا لانه ان استعمل فيما وضع له حقيقة وان استعمل في غيره فان كان  
لعلاقة بينه وبين الموضوع له مجازا ولا غير مجاز وهو أيضا من قسم الحقيقة لان استعمال الصحيح في الغير  
بلا علاقة وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة وقيدنا الاستعمال بالصحيح احترازا  
عن الغلط مثل استعمال لفظ الارض في السماء من غير قصد الى وضع جديد اه (قوله نعم الخ) هذا ذكره  
المصنف أيضا حيث قال عقب عبارة التلويح المذكورة نعم لو اتفق قوم على النطق بهذه الغلظة بحيث  
انهم يطلبون بها الدلالة على حل الاستمتاع وتصدر عن قصد واختيار منهم فلنقول بالاعتقاد النكاح بها وجه  
ظاهر لانه والحالة هذه يكون وضع جديد منهم وباعتقاده بين قوم اتفقت كلمتهم على هذه الغلظة أفتى شيخ  
الاسلام أبو السعود مفتي الديار الرومية وأما صدورها لاعتقاد جديد الى وضع جديد كما يقع من بعض الجهلة  
الاجمار فلا اعتبار به فقد قال في التلويح ان استعمال اللفظ في الموضوع له أو غيره طلب دلالة عليه واداته  
منه فجزء الذكر لا يكون استعمالا صحيحا فلا يكون وضع جديد كما مر اذ وحاصل كلام المصنف أنه ان اتفقوا  
على استعمال التجيز في النكاح بوضع جديد قصد يكون حقيقة عرفية مثل الحقائق المرجحة ومثل الالفاظ  
الاجمعية الموضوعات للنكاح فيصح به العقد لوجود طلب الدلالة على المعنى المراد واداته من اللفظ قصدا  
والافتد كرهذا اللفظ بدون ما ذكر لا يكون حقيقة لعدم الوضع ولا مجازا لعدم العلاقة فلا يصح به العقد لكونه  
غلطا كما أفتى به المصنف بعل الشيخ العلامة ابن نجيم ومعاصره به لكون أفتى بخلافه العلامة الخليلي الرمي  
في الفتاوى الخيرية ونازع المصنف فيما استشهد به وكذا نازعه في حاشيته على المنع بأنه لا دخل لبحث الحقيقة  
والمجاز المرتب على عدم العلاقة وقد أقر المصنف بأنه تخفيف فكيف يتجه ذكر في العلاقة بل نسل كونه  
تخفيفا بادل حرف مكان حرف فالصدر من عارف لا ينقده وهو محل قوى الشيخ زين بن نجيم ومعاصره به  
فيقح الدليل في محله ح والمسألة لم يوجد فيها نقل بخصوصها عن المشايخ فصار حادثة القسوى وقد صرح  
الشافعية بأنه لا يضر من عاى ابدال الزاى جيا وعكسه مع تنبيههم في النكاح بحيث لم يتجاوزوه الا بلفظ  
النكاح والتزويج والافتاء بحسب الانهاء فاذا سئل المفتي هل يعقد بلفظ التجيز يجيب بالعدم التعرض  
لذكر التخفيف والاصل عدمه واذا سئل في عاى قدم الجيم على الزاى بلا قصد استعارة لعدم علمه بها بل  
قصد حل الاستمتاع باللفظ الوارد شرعا فوقع له ما ذكر ينبغي فيه مراعاة الشافعية وبالأولى فيما اذا اتفقت  
كلمتهم على هذه الغلظة كما قطع به أبو السعود وقد صرحوا بعدم اعتبار الغلط والتخفيف في مواضع فأوقعوا  
الطلاق بالالفاظ المحففة مع اشترائها بالطلاق والنكاح في أن جدها جد وخر لها جد وخر الفروع وأفتوا  
بالوقوع في على الطلاق وانه تعليل يقع به الطلاق عند وقوع الشرط لانه صار بمنزلة ان فعلت فانت كذا برسله  
الطلاق بلزمنى لا أفعل كذا مع كونه غلطا اخر لغو شرعا لعدم وجود ركنه وعدم محلبة الرجل للطلاق  
وقول أبي السعود انه أى هذا الطلاق ايس بصريح ولا كتابة نظرا لجسرد اللفظ الى الاستعمال القاشي  
لعدم وجوده في بلاده فاذا لم تعتبر هذا الغلط الناحس لزنا أن لا تعتبر فيما نحن فيه مع فشو استعماله وكثرة

لصدوره لاعتقاد صحيح بل عن  
تحريف وتخفيف فلم تكن حقيقة  
ولامجازا لعدم العلاقة بل  
غلطا فلا اعتبار به أصلا تلويح  
نعم لو اتفق قوم على النطق بهذه  
الغلظة وصدرت عن قصد كان  
ذلك وضع جديد فيصح به أفتى  
أبو السعود

دورانه في السنة أهل القرى والامصار بحيث لو اتى أحد منهم التزويج لعسر عليه النطق به فلا شك أنهم  
لا يلحقون استمارة لثبوت ملصقهم بعدم العلاقة بل هو تخفيف عليهم فشا في لسانهم وقد استحسن بعض المنايخ  
عدم فساد الصلاة بآداب بعض الحروف وان لم تقارب المخرج لأن فيه بلوى العامة فكيف فيما نحن فيه اه  
ملخصا (قوله) وأما الطلاق فمقتضى (الخ) أي بالانقضاء المحقة كطلاق وتلا وتلا وتلا وتلا وتلا قال  
في الجفر فمقتضى قضاء ولا يصدق الا اذا شهد على ذلك قبل التكلم بأن قال امرأتى تطلب منى الطلاق وأنا لا اطلق  
فأقول هذا ولا فرق بين العالم والجاهل وعليه الفتوى اه ثم انه لا فرق يظهر بين التمسك والطلاق  
وقد استدلل الخیر الرمی على ذلك بما قدمناه من قول قاضي خان انه ينبغي أن يكون النكاح كالطلاق  
والعناق في أنه لا يشترط العلم به لان العلم بمضمون النكاح لا يشترط لاجل التصديق فلا يشترط فيما يستوى فيه  
الجد والهزل اه قال فاذا علمنا أن الطلاق واقع مع التحصيف فينبغي أن يكون التمسك نافذا معه أيضا اه  
قلت وأما الجواب بأن وقوع الطلاق لا احتياط في الفروج فهو مشترك في الالتزام على أنه لا احتياط في التفريق  
بعد تحقق الزوجية بمجرد التلفظ بلفظ معتق أو هو مل للمعنى له بل الاحتياط في بقاء الزوجية حتى يتحقق  
المازى فلا أنهم اعتبروا القصد بهذا اللفظ المحقق بدون وضع جديد ولا علاقة لم يقعوا به الطلاق لان الغلط  
الخارج عن الحقيقة والجماع لا معنى له فعمل أنهم اعتبروا المعنى الحقيقي المراد ولم يعتبروا تحريف اللفظ بل  
قوله لم يقع بها قضاء فينبغي أن يقضى عليه بالوقوع وان قال لم أرد بها الطلاق جملا على أنها من أقسام الصريح  
ولذا قيد تصديقه بالاشهاد فيسألوا في الاول اذا قال العاصي جوزت بقديم الجيم أو جوزت بالزاي بدل الجيم فاصدا به  
معنى النكاح يصح ويدل عليه أيضا ما قدمناه عن الذخيرة من أنه اذا قال جعلت بنتي هذه لك بألف صح لانه  
أتى بمعنى النكاح والعبرة في العقود للمعاني دون اللفظ فلهذا التعليل يدل على أن كل ما أفاد معنى النكاح  
يعطى حكمه لكن اذا كان بلفظ نكاح أو تزويج أو ما وضع لتلك العين الجمال ولا شك أن لفظ جوزت  
أو جوزت لا يفهم منه العاقدان والشهود الا أنه عبارة عن التزويج ولا يقصد منه الا ذلك المعنى بحسب العرف  
وقد صرحوا بأنه يحمل كلام كل عاقد وحالف ووافق على عرفه واذا وقع الطلاق بالالفاظ المحقة ولو من عالم  
كأمر وان لم تكن متعارفة كما هو ظاهر اطلاقهم فيها يصح النكاح من العوام بالمحقة المتعارفة بالاولى  
والله تعالى أعلم (تنبيه) علم مما قرأناه جواز العقد بلفظ أزوجت بالهمزة في أوله خلا لما ذكره  
السيد محمد أبو السعود في حاشية مشككين عن شيخه من عدم الجواز معلا بأنه لم يجده في كتب اللغة فكان  
يقربها وغلطا (قوله احترا ما للفروج) أي لخطر أمرها وشدة حرمتها فلا يصح العقد عليها الا بلفظ صريح  
أو كناية (قوله سماع كل) أي ولو حكما كالكتاب الى غاية لان قرأته قائمة مقام الخطاب كما مر وفي الفتح  
ينقد النكاح من الاخرس اذا كانت له اشارة معلومة (قوله ليحقق رضاهما) أي ليصدر منهما ما من شأنه  
أن يدل على الرضا اذ حقيقة الرضا غير مشروطة في النكاح أصحته مع الاكراه والهزل وحتى وذكر السيد  
أبو السعود أن الرضا شرط من جانبها لا من جانب الرجل واستدل لذلك بما صرح به الفهستاني في المهر  
من فساد العقد اذا كان الاكراه من جهتها وأقول فيه نظر فانه ذكر في النهاية أن في النكاح الفاسد  
لا يجب شيء ان لم يطأها وان وطئها وجب مهر المثل فقال الفهستاني عند قوله في النكاح الفاسد أي الباطل  
كالنكاح للحبارم المؤبدة والمؤقتة أو باكراه من جهتها الخ فقوله من جهتها معناه أنها اذا أكرهت  
الزوج على التزويج بها لا يجب لها عليه شيء لان الاكراه جاء من جهتها فكان في حكم الباطل لا باطلا  
حقيقة وليس معناه ان أحدا أكرهها على التزويج ونظير هذه المسألة ما قالوه في كآب الاكراه من أنه لو أكره  
على طلاق زوجته قبل الدخول به بالرمه نصف المهر ويرجع به على المكره ان كان المكره له أخنيد فلو كانت  
الزوجة هي التي أكرهته على الطلاق لم يجب لها شيء نص عليه الفهستاني هناك أيضا وأما ما ذكر  
من أن نكاح المكره صحيح ان كان هو الرجل وان كان هو المرأة فهو فاسد فلم أر من ذكره وان أوههم كلام  
الفهستاني السابق ذلك بل عباراتهم مطلقة في أن نكاح المكره صحيح كطلاقه وعقده مما يصح مع الهزل ولفظ  
المكره شامل للرجل والمرأة فمن ادعى التخصيص فغلبه اثباته بالنقل الصريح نعم فرقوا بين الرجل والمرأة  
في الاكراه على الزنا في احدي الروايتين ثم رأيت في الاكراه في الصالح الشهد ما هو صريح في الجواز

وأما الطلاق فيقع بها قضاء  
كما في أوائل الاشهاد  
(ولا يتعاط) احترا ما للفروج  
(وشرط سماع كل من العاقدين  
لفظ الاخر) ليحقق رضاهما

شرح

فانه قال ولوا كرهت على أن تزوجه بألف ومهر مثلها عشرة آلاف تزوجها أولياؤها مكرهين فالتكاح  
 جائز يقول القاضي للزوج ان شئت اتم لها مهر مثلها وهي امرأتك ان كان كفو لها والافرق بينهما ولا شيء  
 لها الخ فافهم (قوله ونشر حضور شاهدين) أي يشهدان على العقد أما الشهادة على التوكيل بالنكاح  
 فليست بشرط لصحة كفاية مناه عن البحر وانما فائدتها الاثبات عند وجود التوكيل وفي الجرح لا الاثبات بأنه  
 خاص بالنكاح لقول الاسيبغاني وأما سائر العقود فتصدق بغير شهود وله كمن الاشهاد عليه مستحب للاية  
 اه وفي الراقعات انه واجب في المداينات وأما السكايه ففي عتق المحيط يستحب أن يكتب للعنق كتابا يشهد  
 عليه صيانة عن التجاحد كما في المداينة بخلاف سائر التجارات للرجح لانها مما يصح ثرووقوعها اه ونبني  
 أن يكون النكاح كالعتق لانه لا حرج فيه اه (تنبيه) أشار بقوله فيما تزولا المنكوحه بحججه لانه الى ما ذكره  
 في البحر هنا بقوله ولا بد من تميز المنكوحه عند الشاهدين لتدني الجهالة فان كانت حاضرة منتقبة كفي الإشارة  
 اليها والاحتياط كشف وجهها فان لم يروا شخصها وسمعوا كلامها من البيت ان كانت وحدها فيه جاز ولو معها  
 أخرى فلا لعدم زوال الجهالة وكذا اذا وكت بالزوج فهو على هذا اه أي ان رأوها أو كانت وحدها  
 في البيت يجوز أن يشهدوا عليها بالتوكيل اذا اجتده والا فلا لاحتمال أن الموكل المرأة الأخرى وليس معناه  
 أنه لا يصح التوكيل بدون ذلك وأنه يصير العقد عقد فضولي فيصح بالاجازة بعده قولاً أو فعلاً لما علمته آنفا فافهم  
 ثم قال في البحر وان كانت غائبة ولم يسمعوا كلامها بأن عقد لها وتوكيلها فان كان الشهود يعرفونها كني  
 ذكر اسمها اذا علموا أنه أرادها وان لم يعرفوها لا بد من ذكر اسمها واسم أبيها وجدها وجوز الخصاص بالنكاح  
 مطلقا حتى لو وكنه فقال بحضرة ما زوجت نفسي من موكلتي أو من امرأتها جعلت أسرها يدي فانه يصح عنده  
 قال قاضي خان والخصاف ككبر في العلم يجوز الاقتداء به وذكر الحاكم الشهيد في المتن كما قال  
 الخصاف اه قلت وفي التارخانية عن المضمرات أن الأول هو الصحيح وعليه الفتوى وكذا قال في البحر  
 في فصل الوكيل والفضولي ان المختار في المذهب خلاف ما قاله الخصاف وان كان الخصاف كبيرا اه  
 وما ذكره في المرأة يجزى مثله في الرجل ففي الخانية قال الامام ابن الفضل ان كان الزوج حاضر اشار اليه  
 جاز ولو غابا فلا ما يذكر اسمها واسم أبيه وجده قال والاحتياط أن ينسب الى المحلة أيضا قيل له فان كان  
 الغائب معروفا عند الشهود قال وان كان معروفا لا بد من اضافة العقد اليه وقد ذكرنا عن غيره في الغائبة  
 اذا ذكر اسمها لا غير وهي معروفة عند الشهود ودو علم الشهود أنه أراد تلك المرأة يجوز النكاح اه والحاصل  
 أن الغائبة لا بد من ذكر اسمها واسم أبيها وجدها وان كانت معروفة عند الشهود على قول ابن الفضل  
 وعلى قول غيره يكفي ذكر اسمها ان كانت معروفة عندهم والا فلا وبه جزم صاحب الهداية في التجنيس وقال  
 لأن المقصود من التسمية التعريف وقد حصل وأقره في الفتح والبحر وعلى قول الخصاف يكفي مطلقا ولا ينبغي  
 أنه اذا كان الشهود كثيرين لا يلزم معرفة الكل بل اذا ذكر اسمها وعرّفها اثنان منهم كفي والظاهر  
 أن المراد بالمعرفة أن يعرف أن المعقود عليها هي فلانة بنت فلان الفلاني لا معرفة شخصها وان ذكر الاسم  
 غير شرط بل المراد الاسم أو ما يعينها عما يقوم مقامه لما في البحر لو تزوجه بته ولم يسمها وله بنتان لم يصح للجهالة  
 بخلاف ما اذا كانت له بنت واحدة الا اذا سماها بغير اسمها ولم يسمها فانه لا يصح كافي التجنيس اه وفيه  
 عن الذخيرة اذا كان للمزوج ابنة واحدة وللقابل ابن واحد فقال زوجت ابنتي من ابنتك يجوز النكاح  
 وان كان للقابل ابنان فان سمي أحدهما باسمه صح الخ وفيه عن الطلاصة اذا تزوجها أخوها فقال زوجت  
 اختي ولم يسمها جازان وكانت له اخت واحدة وانظر ما قد مناه عند قوله ولا المنكوحه مجهولة (قوله  
 حزين الخ) قال في البحر وشرط في الشهود الحرية والعقل والبلوغ والاسلام فلا ينقد بحضرة العبد  
 والمجانين والعبيان والكفار في نكاح المسلمين لانه لا ولاية لهؤلاء ولا فرق في العبد بين الفق والمذبر والمكاتب  
 فالو عتق العبيد أو بلغ الصبيان بعد التحمل ثم شهدوا ان كان معهم غيرهم وقت العقد ممن ينقد بحضورهم  
 جازت شهادتهم لانهم أهمل التحمل وقد انعقد العقد بغيرهم والا فلا كما في الخلاصة وغيرها (قوله أو حزين  
 وحزين) كذا في المتن وقد نسب المصنف ذكره النارج ادفع ايهام اختصاص الذي كور في شهادة  
 النكاح كاتبه عليه الخير الرملي (قوله سامعين قوله ما معا) فلا يعقد بحضرة الثائمين والاصحين وهو قول

(و) شرط (حضور) شاهدين  
 (حزين) أو حزينين (مكافين)  
 سامعين قوله ما معا

مطلب  
 الخصاص كغيره في العلم يجوز  
 الاقتداء به

العامّة وتصحيح الزيلعي - الانعقاد بحضرة البناءين دون الاصمحين ضعيف رده في الفتح والجرح وأجاب في النهر  
بجمل الناميين على الوستانيين السامعين واعترض بأنه حينئذ يكون محمل وفاق لاخلاف ثم قال  
في النهر وينبغي أن لا يختلف في انعقاد بالاصمحين اذا كان كل من الزوج والزوجة آخرس لان نكاحه كما قالوا  
ينعقد بالاشارة حيث كانت معلومة اه قال في الفتح ومن اشترط السماع ماقدّمناه في التزوج بالكتاب  
من أنه لا بد من سماع الشهود ما في الكتاب المشغل على الخطبة بأن تقرأ المرأة عليهم أو سماعهم  
العبارة عنه بأن تقول ان فلانا كتب الى يخطبني ثم تشهدهم أنهم أزوجة نفسها اه لكن اذا كان الكتاب  
بلفظ الامر بأن كتب زوجي نفسك متى لا يشترط سماع الشاهدين لمافيه بناء على أن صيغة الامر توكيل  
لأنه لا يشترط الاشهاد على التوكيل أما على القول بأنه ايجاب فيشترط كما في الجرح وقدّمنا بيانه فيما مر وخرج  
بقوله مع ما لو سماع متفرقين بأن حضر أحدهما العقد ثم غاب وأعد بحضرة الآخر أو سمع أحدهما فقط العتد  
فأعده فسمعته الآخر دون الاول أو سمع أحدهما الايجاب والآخر القبول ثم أعيد فسمع كل واحد ما لم يسمع  
أولاً لان في هذه الصور وجد عقدان لم يحضر كل واحد منهما شاهدان كما في شرح النقاية (قوله على الاصح)  
راجع لقوله سامعين وقوله معاً ومقابل الاول القول بالا كذا عجز ذكر حضورهما ومقابل الثاني ما عن أبي يوسف  
من أنه ان اتحد المجلس بازا استمسكناكم في الفتح (قوله فاهمين الخ) قال في الجرح زم في التبيين  
بأنه لو عقد بحضرة عتدين لم يفهما كلامهما لم يميز وصححه في الجوهره وقال في الظهيرية والظاهر أنه يشترط  
فهم أنه نكاح واختاره في الخاتمة فكان هو المذهب لكن في الخلاصة لو يحسنان العربية فعقد ايهما والشهود  
لا يعرفونها اختلف المشايخ فيه والاصح أنه ينعقد اه فقد اختلف التصحيح في اشتراط الفهم اه وحل  
في النهر ما في الخلاصة على القول باشتراط الحضور بالسماع ولا فهم أي وهو خلاف الاصح كما مر ووفق الزحبي  
بجمل القول بالاشتراط على اشتراط فهم أنه عقد نكاح والقول بعدمه على عدم اشتراط فهم معاني الالفاظ  
بعد فهم أن المراد عقد النكاح (قوله له كاح مسلمة) قبله لقوله مسلمين احترازا عن نكاح المذنبه  
فانه لو تزوجها مسلم عند ذمتين صح كما يأتي لكنه يوهّم أن ما قبله من الشروط يشترط في أن كنهه الكفار أيضا  
مع أنهم اتصّب بغير شهود اذا كانوا يدينون ذلك كما سيأتي في باب وادفع ذلك قال في الهداية ولا ينعقد نكاح  
المسلمين الا بحضور شاهدين حرين الخ وقد يجاب بأن الكلام في نكاح المسلمين بدليل أنه سيعقد نكاح  
الكافر بابا على حدة ولما كان تزوج المسلم ذميه لا يشترط فيه اسلام الشاهدين احتراز عنه بقوله لنكاح مسلمة  
(قوله ولو فاسقين الخ) اعلم أن النكاح له حكمان حكم الانعقاد وحكم الاظهار فالاول ما ذكره والثاني  
انما يكون عند التجاخذ فلا يقبل في الاظهار الا شهادة من تقبل شهادته في سائر الاحكام كما في شرح  
الطحاوي قلنا انعقد بحضور الفاسقين والاعميين والمحدودين في قذف وان لم يتوبا وابني العاقلين وان لم يقبل  
أداؤهم عند القاضي كانعقاده بحضرة العدوين بحر (قوله أو محدودين في قذف) أي وقد بانا قال  
في النهر وهذا القيد لا بد منه والالزم التكرار اه واعترض بأن المقصود من اطلاق المصنف الاشارة  
الى خلاف الشافعي في الفاسق المعلن والمحدود قبل التوبة أما المستور والمحدود التائب فلا خلاف له فهم ما  
كما في شرح الجمع والحقائق وأيضا فالمحدود أخص مطلقا من الفاسق وذكرنا الاخص بعد الاعتم واقع في أفصح  
الكلام على أنهم صرحوا بأنه اذا قبل الخاص بالعام براديه ماعدا الخاص لكن في المعنى ان عطف الخاص  
على العام مما تفرّد به الواو وحى اكن النقاء يتسامحون في عطفه بأو قلت وصرح بعضهم بجوازه يتم وبأو  
كما في حديث ومن كانت هجرته الى دينا يصيبها أو امرأة ينكحها (قوله أو اعميين) كذا في الهداية والكفر  
والرقابة والمختار والاصلاح والبلوهره وشرح النقاية والفتح والخلاصة وهو مخالف لقوله في الخاتمة ولا تقبل  
شهادة الاعبي عندنا لانه لا يقدر على التمييز بين المذمي والمذمي عليه والاشارة اليه ما فلا يكون كلامه  
شهادة ولا ينعقد النكاح بحضرة اه واختار ما عليه الاكثر من نوح (قوله وان لم يثبت النكاح  
بهما) أي بالابنين أي بشهادتهما معاقوله بالابنين بدل من الضمير المجرور وفي نسخة لهما أي للزوجين وقد أشار  
الى ماقدّمناه من الفرق بين حكم الانعقاد وحكم الاظهار أي ينعقد النكاح بشهادتهما وان لم يثبت بهما عند  
التجاخذ وليس هذا خاصا بالابنين كما قدّمناه (قوله ان ادعى القريب) أي لو كانا ابنيه وحده أو ابنيه وحدها

على الاصح (فاهمين) انه نكاح  
على المذهب بحر (مسلمين لنكاح  
مسلمة ولو فاسقين أو محدودين في  
قذف أو اعميين أو ابني الزوجين  
أو ابني أحدهما وان لم يثبت  
النكاح بهما) بالابنين (ان الذي  
القريب

مطلبه  
في عطف الخاص على العام

فدعى أحدهما النكاح وجمعه الآخر لا تقبل شهادة ذنبي المدعى له بل تقبل عليه ولو كانا بينهما لا تقبل  
شهادتهما لأنه لا عليه لانهما لا يقرعن شهادتهما الاصلهما وكذا لو كان أحدهما بينهما والآخر  
لا تقبل أصلا كما في البحر (قوله كما دعي الخ) لأن الشهادة انما شرطت في النكاح بالماضي من اثبات  
ملك المتعة له علمه لا تعظيم الجزء الا دعي لا لثبوت ملك المهر لها عليه لان وجوب المال لا تسترط فيه الشهادة  
كالبسيع وغيره ولذا دعي شهادة على مثله ولو لا يثبته عليه وهذا عندهما وقال محمد وزفر لا يصح وتامه في الفسخ وغيره  
وأورد بالفتية الكتبية كما في التهتات قال ح نخرج غير الكتبية كاسمائي في فصل الخمرات  
ودخل الخريبة الكتبية وان كره نكاحها في دار الحرب كما ذكره الشارح في محرمات شرح الملتقى اه  
(قوله ولو تخالفين لديهما) كالمالكين انصرائين وهي مودية وشمل اطلاقه الذمتين غير الكتبيين كجوسيين  
والقاسم انه احتراز بهما عن الحربين لقول الزيلعي وللمدعي شهادة على مثله فاذا أن شهادة الحرب على الذي  
لا تقبل والمستأن من حربي أفاده السيد أبو السعود (قوله مع انكاره) أي انكارا المسلم العقد  
على الذمة أما عند انكاره فاقبول عند حمل طلاقا وقال محمد ان قال كان مهنا مسلمان وقت العقد قبل والا لا  
وعلى هذا الخلاف لو أسلموا أدبا نهر (قوله والاصل عندنا الخ) عبارة النهر قال الاسيحياني والاصل  
ان كل من صلح أن يكون ولدا فيه بولاية نفسه صلح أن يكون شاهدا فيه وقولنا بولاية نفسه لاخراج المالك  
فانه وان ملك تزويج أمته لكن لا بولاية نفسه بل بما استفادته من المولى اه وهذا يقتضي عدم انه مقاد  
بالحجور عليه ولم أره اه (قوله أمر الاب رجلا) أي وكله والفتيمر البارز في صغيرته للاب والمستتر  
في تزويجها للرجل المأمور وكونه رجلا مثال فلو كان امرأه صغرا لكان شرط أن يكون معها رجلا أو رجل  
وامرأة كما أفاده في البحر (قوله لانه يجعل عاقدا حكما) لأن الوكيل في النكاح سقيم ومعيقل عبارة الموكل  
فاذا كان الموكل حاضرا كان مباشرا لان العبارة تنقل اليه وهو في المجلس وليس المباشر سوى هذا بخلاف  
ما اذا كان غائبا لان المباشر مأخوذ في مفهومه الحضور فظهر أن انزال الحاضر مباشر اجبري فانه دفع ما أورده  
في النهاية من انه تكلف غير محتاج اليه فان الاب يصلح شاهدا فلا حاجة الى اعتباره بمباشرة الا في مسألة البنت  
البالغة ففج ملخصا وتامه في البحر (قوله والا لا) أي وان لم يكن حاضرا لا يصح لان انتقال العبارة اليه  
حال عدم الحضور لا يصير به مباشرا (قوله ولو تزوج بنته البالغة العاقلة) كونها بنته غير قيد فانها لو كانت  
رجلا غيره فكذلك كما في الهندية وقيد بالبالغة لانها لو كانت صغيرة لا يصح كون المولى شاهدا لان العقد  
لا يمكن نقله اليها بحر وبالعاقلة لان المجنونة كالصغيرة أفاده ط (قوله لانهما يجعل عاقدة) لان انتقال  
عبارة الوكيل اليها وهي في المجلس فكانت مباشرة ضرورة ولانه لا يمكن جعلها شاهدا على نفسها (قوله  
والالا) أي وان لم تكن حاضرة لا يكون العقد نافذا بل موقوف على اجازتها كما في الجوى لانه لا يكون أدنى  
حالا من الفضولي وعقد الفضولي ليس يبطل ط عن أبي السعود (قوله جعل مباشرا) لانه اذا كان  
في المجلس تنقل العبارة اليه كما قد مناه (قوله ثم انما تقبل شهادة المأمور) يعني عند التجاهد واردة  
الاظهار أما من حيث الانعقاد الذي الكلام فيه فهي مقبولة - طلقا كما لا يخفى وأشار الى أنه يجوز له أن يشهد  
اذا تولى العقد ومات الزوج وأنكرت ورثته كما حكى عن الصغار قال وبنفي أن يذكر العقد لا غير فقول هذه  
منكوحته وكذلك قالوا في الاخوين اذا تزوجا اختهما ثم أرادا أن يشهدا على النكاح ينبغي أن يقولوا  
هذه منكوحته بحر عن الذخيرة (قوله لئلا يشهد على فعل نفسه) يرد عليه شهادة فتحو القباي والقاسم  
لانه يقبل مع بيانه أنه فعله شربلاية أقول لا يخفى أن العقد انما يلزم بفعل العاقد فشهادته على فعل نفسه  
شهادة على أنه هو الذي الرزم موجبات العقد فتلغو بخلاف القباي والقاسم فان فعلهما غير ملزم أما القباي  
فتلغوا وأما القاسم فلما في شهادات البزارية من أن وجهه القبول أن الملك لا يثبت بالقسمة بل بالتراضي  
أو باستعمال القرعة ثم التراضي عليه اه فافهم (قوله ولو تزوج المولى عبدة) أي أو أمته كما في الفسخ  
وقوله بجضرته أي العبد وقوله وواحد بالجزع فاعلى هذا الضمير وقوله لم يجوز على الظاهر ذكره في المهر  
ونقله السيد أبو السعود عن الدراية فيما للزوج أمته ولا فرق بينها وبين العبد ذكره في البحر أنه رجح في الفسخ  
بأن مباشرة السيد ليس فكالمحجر عنه ما في التزوج مطلقا والاصح في مسألة وكيله أي فيما للزوج وكيل

كما منع نكاح مسلم ذمية عند ذمتين  
ولو تخالفين لديهما (وان لم يثبت)  
النكاح (بهم مع انكاره) والاصل  
عندنا أن كل من ملك قبول  
النكاح بولاية نفسه انما قد يجضرته  
(أمر) الاب (رجلا أن يزوج)  
صغيرته فزوجهما عند رجل  
أو امرأتين (الحال أن) الاب  
حاضر صغ (لانه يجعل عاقدا  
حكما) والا لا ولو زوج بنته  
السالفة) العاقلة (بمستتر  
شاهد واحد جازان) كانت  
ابنته (حاضرة) لانهما يجعل عاقدة  
(والالا) الاصل أن الأمر متى  
حضر جعل مباشرا ثم انما تقبل  
شهادة المأمور اذا لم تذكر أنه  
عقد لئلا يشهد على فعل نفسه  
ولو تزوج المولى عبده البالغ  
بجضرته وواحد لم يجوز على الظاهر

السيد العبد بحضوره مع آخر فانه لا يصح (قوله صح) وقيل لا يصح لانتقاله الى السيد لان العبد وكيل عنه قال في الفتح والاصح الجواز بناء على منع كونهم ما أوى العبد والامة وكذا لان الاذن فك الجرح عنها فيصير فان بعده بأجلته مما لا يطرق النياية (قوله والفرق لا ينجي) هو ما ذكرناه عن الفتح من أن مباشرة السيد العقد ليس فك الجرح عن العبد في التزوج فلا يتقل العقد اليه بل يبقى السيد هو العاقد ولا يصلح شاخدا بخلاف اذنه له فان العبد ممنوع عن النكاح لحق السيد لعدم أهليته فبالاذن يصير أصيلا لا نأبيا فلا يتقل العقد الى السيد ويصلح شاخدا فيصير بمنزلة (قوله ما لم يقبل الموجب بعده) أي بعد قول الآخر زوجت أو نعم لان قول الآخر ذلك يكون ايجابا فيحتاج الى قول الاول قبلت وسماه موجبا نظرا الى الصورة (قوله لان زوجتي استخبر) المسألة من الخائسة وتقدم أنه لو صرح بالاستفهام فقيل هل أعطيتكما فقال أعطيتكما وكان المجلس للنكاح فيعقد فهذا أولى بالاعتقاد فاما أن يكون في المسألة روايتان أو يحمل هذا على أن المجلس ليس انعقد النكاح وقال في كافي الحاكم وإذا قال رجل لامرأة أتزوجك بكذا أم كذا فقالت قد فعلت فهو بمنزلة قوله قد تزوجتك وليس يحتاج في هذا الى أن يقول الزوج قد قبلت وكذلك إذا قال قد خطبتك الى نفسي بألف درهم فقالت قد تزوجتك بنفسى هذا كله جائز إذا كان عليه شهود لان هذا كلام الناس وليس بقياس اه رحمه (قوله لانه توكل) أي فيكون كلام الثاني قائما مقام الطرفين وقيل انه ايجاب وموافقه ط (قوله لم يصح) لان الغائبة يشترط ذكر اسمها واسم أبيها واجدها وتقدم أنه اذا عرفها الشهود بكنى ذكر اسمها فقط خلا قال ابن الفضل وعند الخصاص بكنى مطلقا والظاهر أنه في مسائلنا لا يصح عند الكل لان ذكر الاسم وحده لا يصرفها عن المراد الى غيره بخلاف ذكر الاسم منسوب الى أب آخر فان فاطمة بنت أحمد لا تصدق على فاطمة بنت محمد تأكل وكذا يقال فيا الوغلة في اسمها (قوله الا اذا كانت حاضرة الخ) راجع الى المسألتين أي فانه لو كانت مشار اليها وغلط في اسم أبيها أو اسمها لا يضر لان تعريف الاشارة الحسية أقوى من التسمية لما في التسمية من الاشتراك المعارض فتلغو التسمية عندها كما لو قال اقتديت بزيد هذا فإذا هو عمرو فانه يصح (قوله ولوله بنتان الخ) أي بأن كان اسم الكبرى مثلا عائشة والصغرى فاطمة فقال تزوجتك بنتي فاطمة وقبل صح العقد عليها وان كانت عائشة هي المرادة وهذا اذا لم يصحبها بالكبرى أما لو قال تزوجتك بنتي الكبرى فاطمة ففي الروا الجلية يجب أن لا ينعقد العقد على احدهما لانه ليس له ابنة كبرى بهذا الاسم اه ونحوه في الفتح عن الخائسة ولا تنفع التية هنا ولا معرفة الشهود بعد صرف اللفظ عن المراد كما قلنا ونظير هذا ما في البحر عن الظهيرية لو قال أبو الصغرة لابي الصغير زوجت ابنتي ولم يرد عليه شيئا فقال أبو الصغير قبلت يقع النكاح للاب هو الصحيح ويجب أن يحتاط فيه فيقول قبلت لابي اه وقال في الفتح بعد أن ذكر المسألة بانها راسية يجوز النكاح على الاب وان جرى بينهم مقدمة النكاح لان ابن دو المختار لان الاب أضافه الى نفسه بخلاف ما لو قال أبو الصغرة زوجت بنتي من ابنتك فقال أبو الابن قبلت ولم يقل لابي يجوز النكاح لابن لا إضافة الزوج النكاح الى الابن يبين وقول القابل قبلت جواب له والجواب يقيده بالاول فصار كالو قال قبلت لابي اه قلت وبه يعلم بالاول حكم ما يكثر وقوعه حيث يقول زوج ابنتك لابي فيقول له زوجتك فيقول الاول قبلت فيقع العقد للاب والناس عنه غافلون وقد سئل عنه فأجبت بذلك وبأنه لا يمكن للاب تطلقها وعنده لان ثانيا الحرمتها على الابن مؤبدا ومثله ما يقع كثيرا أيضا حيث يقول زوجتي بنتك لابي فيقول زوجتك فان قال الاول قبلت انعقد النكاح لنفسه والام لا ينعقد أصلا لانه لا يثبت له في الخيرية وبقي ما اذا قال زوج ابنتك من ابنتي فقال وهبتها لك أو تزوجتها لك فيصح لابن بخلاف ما مر عن الظهيرية لانه ليس فيه الاخطية أما هنا فقوله زوج ابنتك من ابنتي توكل حتى لم يحتج بعده الى قبول فيصير قول الآخر وهبتها لك معناه تزوجتها لانك لا جالب ولا فرق في العرف بين تزوجتها لك وهبتها لك كذا حارزه في الفتاوى الخيرية والظاهر أنه لو قال زوجتك لا يصح لاحد الا اذا قال الآخر قبلت فيصح له وبقي أيضا أقوالهم تزوجتك بنتي لابنتك فيقول قبلت ويظهر لي أنه ينعقد للاب لاستناد التزويج وقول أبي البنت لابنتك معناه لاجل ابنتك فلا يفيد وكذا لو قال الآخر قبلت لابي لا يفيد أيضا ثم لو قال أعطيتك بنتي لابنتك فيقول قبلت فالظاهر أنه ينعقد لابن لان قوله أعطيتك بنتي لابنتك معناه في العرف أعطيتك

ولو أذن له ففقد بحضرة المولى

ورجل صح والفرق لا ينجي

(ولو قال) رجل لا آخر (زوجتي

ابنتك فقال) الآخر (زوجتي

أو قال (نعم) محبب له (لم يكن

نكاحا ما لم يقبل) الموجب بعده

(قبلت) لان زوجتي استخبر

وليس يعقد بخلاف زوجتي لانه

توكيل (غلط وكيها بالنكاح

في اسم أبيها بغير حضورها لم يصح)

للجهالة وكذا الوغلة في اسم بنته

الا اذا كانت حاضرة وأشار

اليها فيصح ولوله بنتان أراد تزويج

الصغرى فغلط فيها ما باسم

الصغرى صح للصغرى خائفة





كنكاح السدة أمة والسدة عبدها فتح وعبر بدل المثلثة بالنسبة إلى أي لأن المالكية تنافي المملوكة كما سأتق  
 يانه ونعمل ملكه بعضها أو ملكها البعض (قوله شرك) عبارة الفتح عديم الدين السماوي كالجوسية  
 والمشركة اه وتشمّل أيضا المرتدة ونافسة الصانع تعالى (قوله ادخال أمة على حزة) أدخله الزبلي  
 في حرمة الجع فقال وحرمة الجمع بين الحرّة والأمة والحرّة متقدمة وهو الانسب بجر أي للضبط وتقليل  
 الاقسام وكذا أفضل في الفتح لا يمكن الاولي أن يقال والحرّة غير متأخرة ليشمل ما لو تزوجها في عقد واحد  
 ففي الزبلي صح نكاح الحرّة وبطل نكاح الأمة (قوله وبقي الج) زاد في شرحه على المتيقن اثنين آخرين أيضا  
 حيث قال قلت وبقي من المحرمات المثنى المشكل بلوازد كورته والجنية وانسان الماء لاختلاف الجنس اه  
 قلت وكأنه استغنى هناك عن ذكرهما بما قدمه أول النكاح ويزاد خامس سيذكره في بابيه وهو حرمة  
 اللعان وقد نظمت السبعة مع الخمسة المزيّدة بقولي

أنواع تحريم النكاح سبع \* قرابة ملك رضاع جمع  
 كذا الشرك نسبة المصاهرة \* وأمة عن حرّة مؤخره  
 وزيد خمسة اتك بالبيان \* تطلقه لها ثلاثا واللعان  
 تعلق بحق غير من نكاح \* أو عدة خنونه بلا اتضاح  
 وآخر الكل اختلاف الجنس \* كالجن والماء في نوع الانس

شرك ادخال أمة على حرّة فهي  
 سبعة ذكرها المصنف بهذا  
 الترتيب وبقي التطليق ثلاثا وتعلق  
 حق الغير بنكاح أو عدة ذكرهما  
 في الرجعة (حرم) على المتزوج  
 ذكر اكان أو اتى نكاح (أصله  
 وفرعه) علا أو نزل (وبنت  
 أخيه وأخته وبنتها) ولو من زنا  
 وعمته وخالته

(قوله حرم على المتزوج) أي مريد التزوج وقوله ذكر اكان أو اتى بيان لفائدة ارجاع الغيبة إلى المتزوج  
 الشامل لهم مالا إلى الرجل فان ما يحرم على الرجل يحرم على الانثى الا ما يخص بأحد الفريقين بدليله فالمراد هنا  
 أن الرجل كما يحرم عليه تزوج أصله أو فرعه كذلك يحرم على المرأة تزوج أصلها أو فرعها وكما يحرم عليه تزوج  
 بنت أخيه يحرم عليها تزوج ابن أخيها وهكذا في أخذ في جانب المرأة نظير ما يؤخذ في جانب الرجل لا عينه وهذا  
 معنى قوله في المنع كما يحرم على الرجل أن يتزوج بمن ذكر يحرم على المرأة أن تتزوج بمن ينظر من ذكر اه فلا يقال  
 انه يلزم أن يصير المتيقن يحرم على المرأة أن تتزوج بنت أخيها لان نظير بنت الاخ في جانب الرجل ابن الاخ في جانب  
 المرأة ولا يلزم أيضا أنه يلزم من حرمة تزوج الرجل بأصله كاه حرمة تزوجها بفرعها لان التصريح باللازم غير  
 معيب فافهم (قوله علا أو نزل) نشر على ترتيب الف وتفصيلا كذا انظر المراد يقع في الكلام الفصح  
 فافهم (قوله وأخته) عطف على بنت لاعلى أخيه بقية قوله وبنتها لكنه مجرور بالنظر للشرح مرفوع بالنظر  
 للمتن ح لان الخلاف وهو نكاح الداخل على قوله أصله من كلام الشارح (قوله ولو من زنا) أي بأن يزني  
 الزاني بغيره ويسكنها حتى تلد بنتا بجر عن الفتح قال الحنفية ولا يتصور كونها بنته من الزنا ابداً ذلك اذا علم  
 كون الولد منه الاب اه أي لانه لو لم يسكنها يحتمل أن غيره زنى بها لعدم الفرائض النساق لذلك الاحتمال  
 حال ح قوله ولو من زنا تعميم بالنظر إلى كل ما قبله أي لا فرق في أصله أو فرعه أو أخته أن يكون من الزنا أولا  
 وكذا اذا كان له أخ من الزنا له بنت من النكاح أو من النكاح له بنت من الزنا وعلى قياسه قوله وبنتها وعمته  
 وخالته أي أخته من النكاح لها بنت من الزنا أو من الزنا لها بنت من النكاح أو من الزنا لها بنت من الزنا وكذا  
 أبوه من النكاح له أخت من الزنا أو من الزنا له أخت من النكاح أو من الزنا له أخت من الزنا وكذا أمه من  
 النكاح لها أخت من الزنا أو من الزنا لها أخت من النكاح أو من الزنا لها أخت من الزنا اذا عرفت هذا فكان  
 ينبغي أن يؤخر التعميم عن قوله وخالته اه قلت لكن ما ذكره الشارح أحوط لانه اقتصر على ما رآه منقولاً  
 في البحر عن الفتح حيث قال ودخل في البنت بنته من الزنا فحرم عليه بصره النص لانها بنته لغة والخطاب  
 انما هو باللغة العربية ما لم يثبت نقل كلفظ الصلاة ونحوه فيصير منقولاً شرعياً وكذا أخته من الزنا وبنت أخيه  
 وبنت أخته أو ابنته منه اه فلأخر التعميم عن الكل كان غير مريب في انبعاث النقل على أن ما ذكره في البحر  
 هنا مخاض لما ذكره نفسه في كتاب الرضاع من أن البنت من الزنا لا تحرم على عم الزاني وخاله لانه لم يثبت نسبها  
 من الزاني حتى يظهر فيها حكم القرابة أو ما لا يحريم على اباء الزاني وأولاده فلا اعتبار بالجزئية ولا جزئية بينهما وبين  
 العم والخال اه ومثله في الفتح هناك عن الخمس وسند ذكر عبارة الخمس قريباً فافهم (تثنية)  
 ذكر في البحر أنه دخل بنت الملاعة أيضا فلها حكم البنت هنالاه بسبيل من أن يكذب نفسه ويدعيها فيثبت

نهباً منه كما في النسخ قال وقد ساقى باب المصرف عن المعراج أن ولد أم الولد الذي نشأه لا يجوز دفع الزكاة إليه  
ومقتضاه ثبوت البتة فيما بيني على الاحتياط فلا يجوز ولولده أن يتزوجها لأنها اخته احتياطاً ويتوقف على نقل  
ويمكن أن يقال في بنت الملا عن أنها تحرم باعتبار أنها ربية وقد دخل بآتها الملا ما تكفه في النسخ كما لا يخفى  
انتهى لكن ثبوت اللعان لا يتوقف على الدخول بآتها واحتياطاً يلزم أن تكون ربيته نهـر (قوله فيه  
السبعة الخ) لكن اختلف في نوجبه حرمة الجدة وبنت البنات فقبل بوضع اللفظ وحقيقته  
لأن الأصل في اللغة الأصل والبنت القرع فيكون الاسم حينئذ من قبيل المشكك وقبل بعموم الجواز وقيل بدلالة  
النص والكل صحيح ونماه في البخر وأفاد أن حرمة البنت من الزنا بصريح النص المذكور كما تقدم  
(قوله ويدخل عمة جده وجدة) أي في قول المتن وعمة كما دخلت في قوله تعالى وعمةكم ومثله قوله  
وخالتهما كما في الزيلعي ح (قوله الاشقاء وغيرهن) لا يختص هذا التعميم بالعمة والخالة فإن جميع  
ما تقدم سوى الأصل والقرع كذلك كما أفاده الإطلاق لكن فائدة التصريح به هذا التنبيه على مخالفتها لمابعد  
كما تعرفه فافهم (قوله وأما عمة عمة أمه الخ) قال في النهروان وأما عمة العمة وخالة الخالة فإن كانت  
العمة القربى لأمته لا تحرم والاحرمت وإن كانت الخالة القربى لآبائه لا تحرم والاحرمت لأن أبا العمة حينئذ  
يكون زوج أم أبيه فعمته لاخت زوج الجدة أم الأب واخت زوج الأم لا تحرم فاخت زوج الجدة بالاولى  
وأم الخالة القربى تكون أم أم الجدة أي الأم فاختها اخت أم أبي الأم واخت أم أم الجدة لا تحرم اهـ  
والمراد من قوله لأمته أن تكون العمة اخت أبيه لام احترازاً عما إذا كانت اخت أبيه لأب أو لأب وأم فإن عمة  
هذه العمة لا تحل لأنها تكون اخت الجدة أي الأب والمراد من قوله وان كانت الخالة القربى لآبائه  
أن تكون اخت أمه لا يها احترازاً عما إذا كانت اخت أمها أو شقيقة فإن خالة هذه الخالة تكون اخت  
جدة أم أمه فلا تحل وكان الشارح ففهم من قول النهروان وقوله لآبائه أن الضمير فيها ما راجع إلى مريد النكاح  
كما هو المتبادر منه فقال ما قال وليس كذلك لما علمته فكان عليه أن يقول وأما عمة العمة لام وخالة الخالة لا بد  
ويمكن تصحيح كلامه بأن نفيد العمة القربى بكونها اخت الجدة لأمته والخالة القربى بكونها اخت الجدة  
لآبائها كما أوضحه المحشي وأما على إطلاقه فغير صحيح (قوله بنت زوجته الموطوءة) أي سواء كانت في حجره  
أي كنفه ونفقته أو لا وذكر الخجفي الآية خرج مخرج العادة أو ذكر التشنيع عليهم كما في البحر واحترازاً بالموطوءة  
عن غيرها فلا تحرم بنتها بمجرد العقد وفي ح عن الهندية أن الخلوة بالزوجة لا تقوم بمقام الوطئ في تحريم  
بنتها اهـ قلت لكن في التحنيس عن أجناس الناطقي قال في نوادر أبي يوسف إذا خلاها في صوم رمضان  
أو حال إحصاءه لم يجز له أن يتزوج بنتها وقال محمد يسهل فإن الزوج لم يجعل واطناً حتى كان له أنصف المهر اهـ  
وظاهره أن الخلاف في الخلوة الفاسدة أما الصحة فلا خلاف في أنها تحترم البنت تأمل وسيأتي تمام  
الكلام عليه في باب المهر عند ذكر أحكام الخلوة ويشترط وطؤها في حال كونها ماهرة أو ما لو دخل بها  
صغيرة لا تشتهى فطلقتها فاعتدت بالاشهر ثم تزوجت بغيره نجاست بنت حل لواطئاً أمها قبل الاشتاء التزوج  
بها كما يأتي مستأنفاً ويشترط فيه أن يكون في حال الوطئ مشتهى كما ذكره هناك (قوله وأم زوجته)  
خرج أم أمه فلا تحرم إلا بالوطئ أو وداعيه لأن لفظ النساء إذا أضف إلى الأزواج كان المراد منه الحرائر  
كما في الطهارة والإبلاء بحر وأراد بالحرائر النساء المعقود عليهن ولو أمة لغيره كما أفاده الرضوي  
وأبو السعود (قوله وجدته المطلقة) أي من قبل آبيها وأمهاتها وان علون بحر (قوله بمجرد العقد الصحيح)  
يفسره قوله وان لم يوطأ ح (قوله الصحيح) احترازاً عن النكاح الفاسد فإنه لا يوجب بمجرد العقد الصحيح بحر  
بل بالوطئ أو ما يقوم مقامه من المس بشهوة والنظر بشهوة لأن الاضافة لا تثبت إلا بالعقد الصحيح بحر  
أي الاضافة إلى الضمير في قوله تعالى وأمهات نسائكم أو في قوله وأم زوجته ويوجد في بعض النسخ  
زيادة قوله فالفساد لا يحترم إلا بمس بشهوة ونشوة (قوله الزوجة) أبدله في الدرر بالأم وهو سبق قلم (قوله  
ويدخل) أي في قوله وبنت زوجته بنات الربية والريب وثبتت حرمتها بالاجماع وقوله تعالى وربائبكم بحر  
(قوله وفي الكشف الخ) تبع في النقل عنه صاحب البحر ولا يخفى أن المتون طائفة بأن المس ونشوة  
كلوط في إيجاب حرمة المصاهرة من غير اختصاص بموضع دون موضع لكن لما كانت الآية مصرحة بحرمة

هذه السبعة المذكورة  
في آية حرمت عليكم أمهاتكم  
ويدخل عمة جده وجدته وخالتهما  
والاشقاء وغيرهن وأما عمة عمة  
أمه وخالة خالة آبيه فلال كبت  
عمه وعمة خاله وخالته لقوله تعالى  
وأحل لكم ما وراء ذلكم  
(و) حرم بالمصاهرة (بنت زوجته  
الموطوءة وأم زوجته) وجدتهما  
مطلبتا بمجرد العقد الصحيح  
(وان لم يوطأ) الزوجة المانقتر  
أن وطئاً لا يهتات يحرم البنات  
ونكاح البنات يحرم الاتمهات  
ويدخل بنات الربية والريب  
وفي الكشف والمس ونشوة  
كالدخول عند أبي حنيفة وأقره  
المصنف

الربائب بقيد الدخول وبعدمها عند عدمه كان ذلك مظنة أن -وهم أن خصوص الدخول هنا لا بد منه وان  
 نصريحهم بان اللبس ونحوه يوجب حرمة المصاهرة بخصوص بماعدا الربائب لظاهر الآية فنقل التصريح  
 عن أبي حنيفة بأنه قائم مقام الوطى خالف ذلك الوهم وبيان انه ليس من تحريمات المشايخ وكأنه لم يجد  
 التصريح به هنا عن أبي حنيفة الا في الكشف فنقل ذلك عنه لأن المختصر من مشايخ المذهب وهو جهة  
 في النقل ولكون الموضع موضع خفاء أكد ذلك بقوله وأقره المصنف فافهم (قوله وزوجة أصله وفرعه)  
 لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم وقوله تعالى وحلائل ابناءكم الذين من اصلا بكم والحليلة الزوجة وأما  
 حرمة الموطوءة بغير عقد فبدليل آخر وذكر الاصلا بلاستقاط حليلة الابن المتبني لا لاحتلال حليلة الابن  
 رضاعا فانما يحرم كالنسب بغيره (قوله ولو بعيد الخ) بيان للاطلاق أي ولو كان الاصل  
 أو الفرع بعيدا كالجد وان علا وابن الابن وان سفل وتحرم زوجة الاصل والفرع بمجرد العقد دخل بها أولا  
 (قوله وأما بنت زوجة أبيه أو ابنة خلال) وكذا بنت ابنها بغير قال الخير الرملي ولا تحرم بنت زوج الام  
 ولا امه ولا ام زوجة الاب ولا بنتها ولا ام زوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة الريب ولا زوجة الرب (قوله  
 نسبنا) تميز عن نسبة تحريمه للضمير المضاف اليه وكذا قوله مصاهرة وقوله رضاعا تميز عن نسبة تحريم الى الكل  
 يعني يحرم من الرضاع اصوله وفروعه وأبويه وفروعهم وكذا فروع أجداده وجدته الصليبيون وفروع  
 زوجته واصولها وفروع زوجها واصولها وحلائل اصوله وفروعه وقوله الاما استثنى أي استثناء منقطعها  
 وهو توسع صورته باللبس الى مائة وعثمانية كما سنخقه ح (تبينه) مقتضى قوله والكل رضاعا مع قوله سابقا  
 ولومن زنا حرمة فرع الزينة وأصلها رضاعا وفي التهستانى عن شرح الطحاوى عدم الحرمة ثم قال لكن في  
 النظم وغيره انه يحرم كل من الزاني والمزنية على أصل الاخر وفروعه رضاعا اه ومقتضى تقييده بالفرع  
 والاصل انه لا خلاف في عدم الحرمة على غيره مامن الحواشي كالاخ والعلم وفي التحنيس زنى بامرأة فولدت  
 فارضعت بهن اللبن صبيحة لا يجوز لها هذا الزاني تزوجها ولا اصوله وفروعه ولم الزاني التزوج بها كالمولود  
 ولدت له من الزنا والخال مثله لانه لم يثبت نسبهما من الزاني حتى يظهر فيها حكم القرابة والتحريم على أي الزاني  
 وأولاده وأولادهم لا اعتبار الجزئية ولا الجزئية بينهما وبين العم واذنبت ذلك في المتولدة من الزنا فكذا في  
 المرضعة بلين الزنا اه قلت وهذا مخالف لما مر من التعميم في قول الشارح ولومن زنا كآبها عليه هناك (قوله  
 تقع مغالطة) كفعلة محل الغلط أو بتشديد اللام المكسورة وضم الميم أي مسألة تغلط من يحجب عنها بلا تأمل  
 فيها (قوله ولها منه لبن) أي نزل منها بسبب ولادته امنه (قوله فحرمت عليه) لكونها صارت أمه  
 رضاعا (قوله فدخل بها) قيد به لئلا يكون نكاحا لاولد ولا الصغير لا يمكن منه الدخول (قوله  
 بواحدة أم ثلاث) الاول بناء على القول بان الزوج الثاني لا يهدم ما دون الثلاث والثاني بناء على القول  
 بانه يهدم كاسيأتى في بابيه (قوله لصيرورتها حليلة ابنه رضاعا) لان ثبوت البنوة بالارضاع مقارن  
 للزوجة فيصح وصفها بكونها زوجة ابنه وابنها رضاعا وكذا ان قلنا ان ثبوت البنوة عارض على الزوجية  
 ومعاقبها لانه لا يلزم اجتماع الوصفين في وقت واحد ولا تحرم عليه ربيته المولودة بعد طلاقه أمتها وزوجة  
 ابيه من الرضاع المطلقة قبل ارضاعه فافهم (قوله ان علم أنه وطئها) فان علم عدم الوطى أو شك فحل اه  
 ح والمراد بالعلم ما يشعل غلبة الظن اذ حصول العلم اليقيني في ذلك نادر ومنه اخبار الاب بانه وطئها وهي في  
 ملكه في البحر عن المحيط رجل له جارية فقال قد وطئتها لا تحل لابنه وان كانت في غير ملكه فقال قد وطئتها  
 يحل لابنه أن يكذب به وطئها لان الظاهر يشهد له اه أي يشهد لابن والظاهر ان المراد الاخبار بأن الوطى  
 كان في غير ملكه أم لو كانت في ملكه تم باعها ثم أخبر بانه وطئها حين كانت في ملكه لا تحل لابنه تأمل  
 (قوله فوجد هاتين) أي حين أراد جماعها كافي البحر والمنع وذلك بإخبارها أو بأمر غير الجماع أما  
 لو جامعها فوجد هاتين أوجب عليه مهر مثلها الوطى الشبهة والوطى في دار الاسلام لا يختلوع عن عقراً وعقر رحمى  
 (قوله وحرم أيضا بالصهرية أصل منيته) قال في البحر أراد بجمرة المصاهرة الحرمات الاربع حرمة المرأة  
 على اصول الزاني وفروعه نسباً ورضاعاً وحرمة اصولها وفروعها على الزاني نسباً ورضاعاً كفى الوطى الحلال  
 ويحل لأصول الزاني وفروعه نسباً ورضاعاً وحرمة أصولها وفروعها على الزاني نسباً ورضاعاً كفى الوطى الحلال

(وزوجة أصله وفرعه)  
 مطلقاً ولو بعيد ادخل بها أولاً  
 وأما بنت زوجة أبيه أو ابنة  
 خلال (و) حرم (الكل) مما مر  
 تحريمه نسباً ومصاهرة (رضاعاً)  
 الاما استثنى في بابيه (فروع) تقع  
 مغالطة فيقال طلق امرأته  
 فطليقتين ولها منه لبن فاعتدت  
 فنكحت صغيراً فارضعتهم فحرم  
 عليه فنكحت آخر فدخل بها  
 فابانها فهل تعود للأول بواحدة  
 أم ثلاث الجواب لا تعود اليه  
 أبد الصيرورتها حليلة ابنه رضاعاً  
 شري أمة أبيه لم تحل له ان علم أنه  
 وطئها تزوج بكراً فوجد هاتين  
 وقالت أبوك فضي أن صدقها  
 بانت بلامه والاشمى (و) حرم  
 أيضاً بالصهرية (أصل منيته)

وغیره وقوله ويحل الخ أى كيجعل ذلك بالوطئ الخلال وتقيد به بالحرمات الاربع مخرج لماعداها وتقدم آتينا الكلام عليه (قوله أراد بالزنا الوطئ الحرام) لان الزنا ووطئ مكف في فرج مشبهة ولو ما ضاخال عن المزن وشبهته وكذا ثبت حرمة المصاهرة ولو وطئ المتكوبة فاسدا أو المشتراة فاسدا أو الجارية المشتركة أو المكاتبه أو المتظاهر بها أو الامة الجوسية أو زوجته الحائض أو النفساء أو كان محرما أو صانعا أو ناقيدا بالزنا لان فيه خلاف الشافعى وايضا انها لا تثبت بالوطئ بالبر كى بأتى خلافا لالوزاعى وأجد قال فى الفتح ويقولنا قال ما أتى فى رواية واحد وهو قول عمرو بن مسعود وابن عباس فى الاصح وعمران بن الحصين وجابر وأبى وعائشة وجمهور التابعين كالبصري والشعبي والنخعي والاوزاعي وطاوس ومجاهد وعطاء وابن المسيب وسليمان بن يسار وسجاد والثوري وابن راهويه وتمامه مع بسط الدليل فيه (قوله وأصل عموسته الخ) لان المس والنظر سبب داع الى الوطئ فيقام مقامه فى موضع الاحتياط هداية واستدل اذ ذلك فى الفتح بالاحادث والآثار عن الصحابة والتابعين (قوله بشهوة) أى ولومن أحدهما كإسائى (قوله ولولشعر على الرأس) خرج به المسترسل وظاهر ما فى الحاشية ترجيح ان مس الشعر غير محرم وجزم فى المحيط بخلافه ورجحه فى البحر وفصل فى الخلاصة نخص التعريم بما على الرأس دون المسترسل وجزم به فى الجوهره وجعله فى النهر يحل القولين وهو ظاهر فلذا جزم به المشرح (قوله بجائل لا يمنع الحرارة) أى ولو بجائل الخ فلو كان مانعا لا تثبت الحرمة كذا فى اكثر الكتب وكذا لو جامعها بخرقه على ذكره ففى الذخيرة من ان الامام ظهير الدين يفتى بالحرمة فى القبلة على النهم والذق والخذ والرأس وان كان على المقتنة يحول على ما اذا كانت رقيقة تصل الحراة معها بحر (قوله وأصل ماسته) أى بشهوة قال فى الفتح وثبوت الحرمة بلسها مشروط بأن يصدقها ويقع فى أكبر رايه صدقها وعلى هذا ينبغي أن يقال فى مسها باها لا تحرم على أبيه وابنه إلا بصدقه فاه أو يغلب على ظنهما صدقه ثم رأيت عن أبى يوسف ما يندد ذلك اه (قوله وناظرة) أى بشهوة (قوله والمنظور الى فرجها) قيد بالفرج لان ظاهر الذخيرة وغيرها انهم اتفقوا على ان النظر بشهوة الى سائر أعضائها لا عبرة به ماعدا الفرج وحاشا فاطلاق الكثر فى محل التقيد بحر (قوله المدور والداخل) اختاره فى الهداية وصححه فى المحيط والذخيرة وفى الحاشية وعليه الفتوى وفى الفتح وهو ظاهر الرواية لانه هذا حكم تعلق بالفرج والداخل فرج من كل وجه والخارج فرج من وجه والاحتراز عن الخارج متعذر فسقط اعتباره ولا يتحقق ذلك الا اذا كانت متكئة بحر فلو كانت قائمة أو جالسة غير مستندة لا تثبت الحرمة اسماعيل وقيل ثبت بالنظر الى منابت الشعر وقيل الى الشق وصححه فى الخلاصة بحر (قوله أو ما هى فيه) احتراز أعما اذا كانت فوق الماء فراه من الماء كما يأتى (قوله وفروعه) بالرفع عطف على أصل مزنيته وفيه تغليب المؤنث على المذكر بالنسبة الى قوله وناظرة الى ذكره (قوله مطلقا) يرجع الى الاصول والقروع أى وان علون وان سفلى ط (قوله والعبرة الخ) قال فى الفتح وقوله بشهوة فى موضع الحال فنفيد اشتراط الشهوة حال المس فلو مس بغير شهوة ثم اشتبه عن ذلك المس لا تحرم عليه اه وكذلك فى النظر كما فى البحر فلو اشتبه بعد ما غض بصره لا تحرم قلت ويشترط وقوع الشهوة عليها لا على غيرها لما فى القبض لوتنظر الى فرج بنته بلا شهوة فتفى جارية مثلهما فوقع له الشهوة على البنت ثبتت الحرمة وان وقعت على من تخاف فلا (قوله وحذا خفيما) أى حذا الشهوة فى المس والنظر ح (قوله أو زيادته) أى زيادة التحرك ان كان موجودا قبلهما (قوله به يفتى) وقيل حذاها أن يشتهي بقلبه ان لم يكن مشتهيا أو يزاد ان كان مشتهيا ولا يشترط تحرك الآلة وصححه فى المحيط والتحفة وفى غاية البيان وعليه الاعتماد والمذهب الاول بحر قال فى الفتح وفتح عليه ما لو اتشروا طلب امرأته فاولج بين نفذى بينها خطأ لا تحرم امها ما لم يزد الانتشار (قوله وفى امرأة ونحو شيخ الخ) قال فى الفتح ثم هذا الحد فى حق الشاب أما الشيخ والعين فحذاهما تحرك قلبه أو زيادته ان كان متحررا كانه مجرد ميلان النفس فانه يوجد فبين لاشهوة له أصلا كالشيخ القانى ثم قال ولم يحذا والحد المحرم منه أى من المرأة وأقله تحرك القلب على وجه يشوش الما طرفا ط ولم أر حكم الخنى المشكل فى الشهوة ومقتضى معاملته بالاضرار أن يجري عليه حكم المرأة (قوله وفى الجوهره الخ) كذا فى النهر وعلى هذا ينبغي أن يكون مس الفرج كذلك بل أولى لان تأثير المس فوق تأثير النظر بدليل ايجابه حرمة المصاهرة فى غير الفرج اذا كان بشهوة بخلاف النظر ح قلت

أراد بالزنا الوطئ الحرام (و) أصل  
(عمومه بشهوة) ولولشعر على  
الرأس بجائل لا يمنع الحرارة  
(و) أصل ماسته وناظرة الى ذكره  
والمنظور الى فرجها (المدور  
والداخل ولو) ظنره (من زجاج  
أوما هى فيه وفروعه) مطلقا  
والعبرة لاشهوة عند المس والنظر  
لا بعدد ما وحذا فيها تحرك  
آلته أو زيادته به يفتى وفى امرأة  
ونحو شيخ كبير تحرك قلبه أو زيادته  
وفى الجوهره لا يشترط فى النظر  
للمخرج تحريك آلته به يفتى هذا  
اذ لم ينزل فلو أنزل مع مس أو نظر

ويمكن أن يكون ما في الجوهر مذكراً على القول الآخر في حد الشهوة فلا يكون النظر احترازاً عن مس الفرج  
ولا عن مس غيره تأمل (قوله فلا حرمة) لأنه بالانزال تبين أنه غير منقض إلى الوطئ حداً في العناية  
ومعنى قراؤهم أنه لا يجب الحرمة بالانزال أن الحرمة عند ابتداء المس بشهوة كان حكمها موقوفاً إلى أن تبين  
بالانزال فإن انزل لم تثبت ولا ثبت لانها تثبت بالمس ثم بالانزال تسقط لأن حرمة المصاهرة إذا ثبتت لا تسقط أبداً  
(قوله وفي الخلاصة الخ) هذا احتراز للتبديد بالاصول والقروع وقوله لا تحرم أي لا تثبت حرمة المصاهرة  
نالم في لا تحرم حرمة مؤبدة ولا تحرم إلى انتفاء عدة الموطوءة أو بشبهة قال في البحر لو وطئ أخت امرأته بشبهة  
تحرم امرأته ما لم تنقض عدة ذات الشبهة وفي الدراية عن الكامل لو زنى بأحدى الاختين لا يقرب الأخرى حتى  
تفيض الأخرى حيفاً واستشكل في الفتح ووجهه أنه لا اعتبار لما الزاني ولذا وزنت امرأته بجل لم تحرم عليه  
وبازاله وطراً عاقب الزنا اهـ (قوله لا تحرم المنظور إلى فرجها الخ) تبع في هذا التعبير صاحب الدرر  
واعترضه الشرنبلالي بأنه لا يصح الابتذار مضاف أي لا يحرم أصل وفرع المنظور إلى فرجها لما أنه لا يحرم  
نفس المنظور إلى فرجها وأوجب بأن المراد لا تحرم على اصول الناظر وفروعه وفيه أن الكلام في الحرمة  
وعند ما بالنسبة إلى أصولها وفروعها فالأولى إسقاط لفظ تحريم وإبقاء المتن على حاله فيكون قوله لا المنظور  
معطوفاً على قوله والمنظور والمعنى لا يحرم أصلها وفروعها ويعلم منه عدم حرمتها عليه وعلى أصوله وفروعه  
بالأولى فافهم (قوله إذا زاراه) لأحاجة إليه لجهة تعلق الجارية بقوله المنظور ط (قوله لأن المرقى مثاله  
الخ) يشير إلى ما في الفتح من الفرق بين الرؤية من الزنا وبين الرؤية في الماء ومن الماء حيث قال كان  
العله والله سبحانه أعلم أن المرقى في المرأة مثاله لا هو وبهذا علو الخث فيما إذا حلف لا ينظر إلى وجهه فلان  
فإنظره في المرأة والماء وعلى هذا فالتحريم به من وراء الزجاج بناء على نفوذ البصر منه فيرى نفس المرقى بخلاف  
المرأة ومن الماء وهذا ينبغي كون الإبصار من المرأة والماء بواسطة انعكاس الأشعة والأرأه بعينه بل بانطباع  
مثل الصورة فيهما بخلاف المرقى في الماء لأن البصر يتخذه إذا كان صافياً فيرى نفس ما فيه وإن كان لا يراه  
على الوجه الذي هو عليه ولهذا كان له الخيار إذا اشتري سمكاً رآه في ماء بحيث تؤخذ منه بلا حيلة اهـ وبه  
يظهر فائدة قول الشارح مثاله لكنه لا يناسب قول المصنف تبعاً للدور بالانعكاس ولهذا قال في الفتح وهذا ينبغي  
الخ وقد يجيب بأن ليس مراد المصنف بالانعكاس البناء على القول بأن الشعاع الخارج من الحدقة الواقع على  
سطح الصقيل كالمرأة والماء ينعكس من سطح الصقيل إلى المرقى حتى يلزم أنه يكون المرقى حينئذ حقيقة لا مثاله  
وأما أراد به انعكاس نفس المرقى وهو المراد بالمثال فيكون مبنياً على القول الآخر ويعبرون عنه بالانطباع وهو  
أن المقابل للصقيل تطبيع صورته ومثاله فيه لا عنه ويدل عليه تعبير قاضي خان بقوله لأنه لم يفرجها وانما رأى  
عكس فرجها فافهم (قوله هذا) أي جميع ما ذكر في مسائل المصاهرة (قوله مشتبه) سيأتي تعريفها  
بأنها بنت تسع فأكثر (قوله ولو ما ضيا) كيجوز شوهاً لأنها دخلت تحت الحرمة فلا تخرج وبلوا زوقوع  
الولد منها كزوقع لزوجه إبراهيم وذكرا عليها بالصلاة والسلام (قوله فلا تثبت الحرمة بها) أي بوطئها  
أولها أو النظر إلى فرجها وقوله أصلاً أي سواء كان بشهوة أو لا وسواء أنزل أو لا (قوله مطلقاً) أي سواء  
كان بصبي أو امرأة كفاي غايه البيان وعليه الفتوى كفاي الواقعات ح عن البحر وفي الولو الحية أي رجل  
رجل له أن يتزوج ابنته لأن هذا الفعل لو كان في الإناث لا يجب حرمة المصاهرة في الذكر أولى (قوله لعدم  
تبين كونه في الفرج) علله لعدم إيجاب وطئ المفضة المصاهرة فقط وأما العلة في عدم إيجاب وطئ الذكر  
المصاهرة فالتبني بعدم كون الوطئ في الفرج الذي هو محل الحرث وانما تركها لانتهاها بالاولى قال في البحر  
وأورد عليها أي على المسئلتين أن الوطئ فيها وإن لم يكن سبباً للحرمة فالسبب بشهوة سبب لها بل الموجود فيهما  
أقوى وأجيب بأن العلة هي الوطئ السبب للولد وشيئ الحرمة بالمس ليس إلا لكونه سبباً لهذا الوطئ ولم  
يصدق في صورتين اهـ وبه علم أنه لا فرق في المسئلتين بين الانزال وعدمه ح (قوله ما لم تحبل منه) زاد  
في الفتح وعدم كونه منه أي بأما كنهه حتى تلد كما قد مناه وهذا في الزنا لا في النكاح كالأبني (قوله  
بلا فرق بين زنا ونكاح) راجع لاشتراط كونها أمشبهة لشبوت الحرمة كفاي البحر مفرعاً عليه قوله فلو تزوج صغيرة  
الخ (قوله جازله التزوج بينها) أما ما هنا فحرمت عليه بغير العقد ط (قوله فلو جامع غير امرأته الخ)

فلا حرمة به ينقضي ابن كمال وغيره  
وفي الخلاصة وطئ أخت امرأته  
لا تحرم عليه امرأته (لا) تحرم  
(المنظور إلى فرجها الداخل)  
إذا زاراه (من امرأة أو ماء) لأن  
المرقى مثاله (بالانعكاس) لا هو  
(هذا إذا كانت حية مشبهة)  
ولو ما ضيا (أما غير هذا) يعني  
المشبه وصغيرة لم تشبه (فلا) تثبت  
الحرمة بها أصلاً كوطئ دبر مطلقاً  
وكلاهما أفضاها لعدم تبين كونه  
في الفرج ما لم تحبل منه بلا فرق  
بين زنا ونكاح (فلو تزوج صغيرة  
لا تشتهى) فدخل بها فطلقها  
وانقضت عدتها وترجعت بآخر  
جائز (للاول) التزوج بينهما (عدم  
الاشتهاء) وكذا تشترط الشهوة  
في الذكر فلو جامع غير امرأته  
زوجة أبيه لم تحرم فتح

تصل في بعض نسخ المتن جازله  
التزوج كإيد له كناية المحشى  
ويكون قول الشارح للأول  
تفسير القول المتن له فليحذر قاله  
نصير

الذي في الفتح حتى لو جامع ابن أربع سنين زوجة أخته لا تثبت الحرمة قال في البحر وظاهره اعتبار السن الا في حد المشاهدة أعني تسع سنين قال في النهر وأقول التعليل بعدم الاشتباه بقصدان من لا يشتمى لا تثبت الحرمة بجماعه ولا خفاء ان ابن تسع عا من هذا بل لا بد أن يكون من إجماع رأيته في الحاشية قال الصبي الذي يجماع مثله كالبالغ قالوا وهو أن يجماع ويشتمى النساء من مثله وهو ظاهر في اعتبار كونه من إجماع لا من تسع ويدل عليه ما في الفتح من المراهق كالبالغ وفي اليزابة المراهق كالبالغ حتى لو جامع امرأته أو لم يشهده ثبت حرمة المصاهرة اهـ وبه يظهر أن ما عزا الشارح الى الفتح وان لم يكن صريح كلامه لكنه مراده فحصل من هذا انه لا يفتي كل منهما من سن المراهقة وأقله ثلاث سنين وللذكر اثنا عشر لا ذلك أقل مدة يمكن فيها البلوغ كما صرح حوايه في باب بلوغ الغلام وهذا يوافق ما مر من ان العلة هي الوطئ الذي يكون سببا للولد أو المس الذي يكون سببا لهذا الوطئ ولا يخفى ان غير المراهق منه حالاً يتأتى منه الولد (قوله ولا فرق فيما ذكر) أي من التحريم وقوله بين اللبس والنظر صوابه في اللبس والنظر وبعبارة الفتح ولا فرق في ثبوت الحرمة باللبس بين كونه عامداً أو ناسياً أو مكرهاً أو مخطئاً الخ أفاده حـ قال الرضوي وإذا علم ذلك في المس والنظر علم في الجماع بالاولى (قوله فلا يخطئ الخ) تفريع على الخطأ طـ (قوله أو يدها منه) أي المراهق كإجماع مما مر وأما تقيد الفتح بكونه ابنه من غير هذا فقال في النهر لعلم ما إذا كان ابنه منها بالاولى ولا بد من التقيد بالشهوة أو ازداد في الموضوعين (قوله قبل أم امرأته الخ) قال في الذخيرة وإذا قبلها أو لمسه أو نظرائ في فرجها لم قال لم يكن عن شهوة ذكر الصدر الشهيد انه في القبلة يفتي بالحرمة مالم يبين انه بلا شهوة وفي المس والنظر لا الا ان ثبت انه شهوة لان الاصل في التقيد الشهوة بخلاف المس والنظر وفي سماع العيون خلاف هذا اذا اشترى جارية على انه بالخيار وقبلها أو نظرائ في فرجها لم قال لم يكن عن شهوة وأراد رد حاصد ولو كانت مباشرة لم يصدق ومنهم من فصل في القبلة فقال ان كانت على الفم يفتي بالحرمة ولا يصدق انه بلا شهوة وان كانت على الرأس أو الذقن أو الخد فلا الا اذا ثبت انه شهوة وكان الامام ظهير الدين يفتي بالحرمة في القبلة مطلقاً ويقول لا يصدق في انه لم يكن بشهوة وظاهر اطلاق سماع العيون يدل على انه يصدق في القبلة على الفم أو غيره وفي البقائي اذا انكر الشهوة في المس يصدق الآن يقوم اليها منتشرة ابعانقها وكذا قال في المجرد واتساره دليل شهوته اهـ (قوله على الصحيح جوهره) الذي في الجوهره للحدادي خلاف هذا فانه قال لو مس أو قبل وقال لم اشتد صدق الا اذا كان المس على الفرج والتقبيل في الفم اهـ وهذا هو الموافق لما سبق نقله الشارح عن الحدادي ولما نقله عنه في البحر فأتى لورجحه في فتح القدير وأحق اختيار الفم اهـ وقال في الفيض ولو قام اليها وعانقها منتشرة أو قبلها أو قال لم يكن عن شهوة ولا يصدق ولو قبل ولم تنتشر آله وقال كان عن غير شهوة يصدق وقبل لا يصدق لو قبلها على الفم وبه يفتي اهـ فهذا كما ترى صريح في ترجيح التفصيل وأما الصحيح الاطلاق الذي ذكره الشارح فلم أره لغرضه نعم قال القهستاني وفي القبلة يفتي بها أي بالحرمة مالم يبين انه بلا شهوة ويستوى أن يقبل الفم أو الذقن أو الخد أو الرأس وقبل ان قبل الفم يفتي بها وان ادعى انه بلا شهوة وان قبل غيره لا يفتي بها الا اذا ثبت الشهوة اهـ وظاهره ترجيح الاطلاق في التقبيل لكن علم التصريح بترجيح التفصيل تأمل (قوله حرمت عليه امرأته الخ) أي يفتي بالحرمة اذا سئل عنها ولا يصدق اذا ادعى عدم الشهوة الا اذا ظهر عدمها بقرينة الحال وهذا موافق لما تقدم عن القهستاني والشهيد ومخالف لما نقلته عن الجوهره ورجحه في الفتح وعلى هذا فكان الاولى أن يقول لا تحرم مالم تعلم الشهوة أي بان قبلها منتشرة أو على الفم فيوافق ما نقلناه عن الفيض ولما سألني أيضاً وحيد فلا فرق بين التقبيل والمس (قوله ولو على الفم) مبالغة على المنى لاعلى النفي والمعنى حرمت امرأته اذا لم يظهر عدم الاشتباه وهو صادق بظهور الشهوة وبالشك فيها أما اذا ظهر عدم الشهوة فلا تحرم ولو كانت القبلة على الفم اهـ حـ (قوله كافيته في الذخيرة) أي فهمه من عبارة العيون حيث قال وظاهر ما أطلق في سماع العيون الى آخر ما مر وأنت خير بأن كلام المصنف معنى على أن الاصل في القبلة الشهوة وأنه لا يصدق في دعوى عدمها وهذا خلاف ما في العيون تأمل (قوله وكذا القرص والعص بشهوة) يتبع قوله بشهوة كما فعل المصنف في المعانقة لان المقصود تشبيه هذه الامور بالتقبيل في التقبيل المتقدم فلامعنى للتقيد اهـ حـ (قوله ولو لاجنبية) أي لا فرق بين أن

ولا فرق (فيما ذكر) بين اللبس والنظر بشهوة بين عدمه ونسيان وخطأ وكره فلا يخطئ زوجته أو يفتنه هي لجماعها فثبت يده منها المشاهدة أو يدها ابنه حرمت الام أبداً فتح (قبل أم امرأته) في أي موضع كان على الصحيح جوهره (حرمت) عليه (امرأته) مالم يظهر عدم الشهوة (ولو على الفم) كافيته في الذخيرة (وفي المس لا) تحرم (مالم تعلم الشهوة) لان الاصل في التقبيل الشهوة بخلاف المس (والمعانقة كالتقبيل) وكذا القرص والعص بشهوة ولو لاجنبية



تكون زوجة أو أجنبية أما الأجنبية فصورها ظاهرة وأما الزوجة فكما اذا تزوج امرأه فحرمها وأعضها  
أوقلها أو عاققتها ثم طلقها قبل الدخول حرمت عليها بنتها واعلم ان هذا التعميم لا يخص ما نحن فيه فان جميع  
ما قبله كذلك ح وخض البنت لان الاتم يحرم بمجرد العقد (قوله وتكفي الشهوة من أحدهما)  
هذا انما يظهر في المس أما في النظر فتعتبر الشهوة من الناظر سواء وجدت من الاخرام لا اى ط وهكذا بحث  
الخبر الملى أخذ من ذكرهم ذلك في حيث انبى فقط قال والفرق اشترى كهما في لذة المس كما مشتركين في لذة  
الجماع بخلاف النظر (قوله كالغ) أى في ثبوت حرمة المصاهرة بالوطئ أو المس أو النظر ولو تعم المقابلات  
بأن قال كالغ عاقل صاح لكان أولى ط وفي الفتح لو مس المراهق وأقر أنه بشهوة ثبتت الحرمة عليه (قوله  
بزازية) لم أرفها الا المراهق دون المجنون والسكران نعم رأيتهم في حاوى الزاهدى (قوله تحرم الام) كذا  
يوجد في بعض النسخ وفي عامتها بدون الام فهو من باب الحذف والايصال كما قال ح وعبرة القنية كذا قبل  
المجنون ام امرأته بشهوة أو السكران بنته تحرم اه أى تحرم امرأته (قوله وبجرمة المصاهرة الخ) قال  
في الذخيرة ذكر جمدة في نكاح الاصل ان النكاح لا يرتفع بجرمة المصاهرة والرضاع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج  
قبل التفريق لا يجب عليه الحد اشتبه عليه ولم يشتهه عليه اه (قوله لا بعد المتاركة) أى وان مضى  
عليه استنوت كما في البرازية وعبرة الحاوى لا بعد تفريق القاضى أو بعد المتاركة اه وقد علمت ان النكاح  
لا يرتفع بل يفسد وقد ستر حوا في النكاح الفاسد بأن المتاركة لا تتحقق الا بالقول ان كانت مدخولا بها  
كتر كذا أو خلت سبيلك وأما غير المدخول به اقليل تكون بالقول وبالترك على قصد عدم العود اليها وقيل  
لا تكون الا بالقول فيهما حتى لو تركها ومضى على عدتها استنوت لم يكن لها أن تترجى بأخرافهم (قوله  
والوطئ بها الخ) أى الوطئ الكائن في هذه الحرمة قبل التفريق والمتاركة لا يكون زنا قال في الحاوى والوطئ  
فيها لا يكون زنا لأنه يختلف فيه وعليه مهر المثل بوطئها بعد الحرمة ولا حد عليه ويثبت التسبب اه (قوله وفي  
الطانية الخ) مستغنى عنه بما تقدم ح (قوله فدخلت فراش أبيها) كنى به عن المس والافتراء الدخول  
بغير مس لا يعتبر ط (قوله ليست بمشاهدة به بقى) كذا في البحر عن الطانية ثم قال فأقاده لا فرق بين أن  
تكون سميعة أو لا ولذا قال في المعراج بنت خمس لا تكون مشاهدة اتفاقا وبنت تسع فصاعدا مشاهدة اتفاقا  
وفيما بين الخمس والتسع اختلاف الرواية والشيخ والاصح انها لا تثبت الحرمة اه (قوله وان ادعت  
الشهوة في تقبيله) أى ادعت الزوجة انه قبل أحد اصولها أو فروعها بشهوة أو أن أحد اصولها أو فروعها  
قبله بشهوة فهو مصدر مضاف الى فاعله أو مفعوله وكذا قوله أو تقبيلها ابنه فان كانت اضافته الى المفعول فابنه  
فاعل والا نسب الكلام اضافته الى فاعله والثاني المفعول ليكون فاعل يقوم الرجل أو ابنه كما أقاده ح  
(قوله فهو مصدق) لانه ينكر بثبوت الحرمة والقول للمسكر وهذا ذكره في الذخيرة في المس لافي التقبيل  
كما فعل الشارح فانه يخالف لما مضى عليه المصنف أو لا من انه في التقبيل يفتى بالحرمة ما لم يظهر عدم الشهوة  
وقد سماع الذخيرة نقل الخلاف في ذلك فما هنا مبني على ما في يوسع الغيون (قوله آله) بالرفع فاعل  
منتشرا ط (قوله أو يركب معها) أى على دابة بخلاف ما اذا ركبت على ظهره وعبر الما بحيث يصدق  
في انه لا عن شهوة بزازية (قوله وفي الفتح الخ) قال فيه والحاصل انه اذا أقر بالنظر وانتكر الشهوة صدق  
بلا خلاف وفي المباشرة لا يصدق بلا خلاف فيما أعلم وفي التقبيل اختلف فيه قيل لا يصدق لانه لا يكون الا عن  
شهوة غالب فلا يقبل الا أن يظهر خلافه بالتشاور ونحوه وقيل يقبل وقيل بالتفصيل بين كونه على الرأس والجبهة  
والحد فيصدق أو على القدم فلا ولا ارجح هذا الا أن الحد يتراءى الحياقه بالقدم اه وقوله الا أن يظهر الخ حقه  
أن يترك بعد قوله وقيل يقبل كالايجي ولم يذكر المس وقد سماع الذخيرة أن الاصل فيه عدم الشهوة مثل النظر  
فصدق اذا انتكر الشهوة الا أن يقوم اليها منتشرا أى لان الانتشار دليل الشهوة وكذا اذا كان المس على  
الفرج كما مر عن الحدادى لانه دليل الشهوة غالباً وما ذكره في الفتح بحثاً من الحاق تقبيل الحد بالقدم أى بخلاف  
الرأس والجبهة غير ما تقدم في كلام الذخيرة عن الامام ظهير الدين فان ذلك لم يفضل فافهم (قوله ولا يصدق  
انه كذب الخ) أى عند القاضي ايماناً بينه وبين الله تعالى ان كان كاذباً فيما أقول ثبتت الحرمة وكذا اذا  
أقر بجماع امه قبل التزوج لا يصدق في حقه ما فيجب كمال المسمى لو بعد الدخول ونصفه لو قبله بجر (قوله

وتكفي الشهوة من أحدهما ومراهق  
ومجنون وسكران كبالغ بزازية  
وفي القنية قبل السكران بنته  
تحرم الام وبجرمة المصاهرة  
لا يرتفع النكاح حتى لا يحل لها  
التزوج بأخر الا بعد المتاركة  
وانقضاء العدة والوطئ بها  
لا يكون زنا وفي الطانية ان النظر  
الى فرج ابنته بشهوة يوجب  
حرمة امرأته وكذا لو فرغت  
فدخلت فراش أبيها عريانة  
فانتشر لها أو بها تحرم عليه أمها  
(وبنت) سنها (دون تسع ليست  
بمشاهدة) به بقى (وان ادعت  
الشهوة) في تقبيله أو تقبيلها ابنه  
فانكرها الرجل فهو مصدق  
لاهى (الا أن يقوم اليها منتشرا)  
آله (فيعاقبها) لقريته كذبه  
(أو يأخذ نكاحاً أو يركب معها)  
أو يسها على الفرج أو يقبلها  
على القدم قال الحدادى وفي الفتح  
يتراءى الحاق الحدين بالقدم وفي  
الخلاصة قيل له ما فعلت بأمر امرأتك  
فقال جامعها ثبتت الحرمة ولا يصدق  
انه كذب ولو هيأ لا (وتقبيل  
الشهادة على الاقرار بالامس  
والقبيل عن شهوة وكذا) تقبل  
(على نفس الامس والتقبيل)  
والنظر الى ذكره أو فروعها (عن  
شهوة في المختار)

تجنيس) كذا عزاه اليه في البحر وكذا رأيت فيه أيضا ونص عبارة المختار انه تقبل اليه أشار محمد في الجامع  
واليه ذهب غير الاسلام على البردوى لان الشهوة مما يوقف عليه بتحريك العضو من تحريك عضوه أو بانار آخر  
من لا يتحرك عضوه اه فاذكره من التعليل من كلام التجنيس أيضا وبه ظهر أن ما في النهر من عزوه الى التجنيس  
أن المختار عدم القبول سبق قلم (قوله بين المحارم) الاولى حذفه لان قول المصنف بين امرأتين يغني عنه  
ولثلاثيهم اختصاص الثاني بالجمع وطنا بلاك عين ولا يصح اعرابه بدلا منه بدل مفصل من مجمل لان الشارح  
ذكره عاملا يخصه وهو قوله وحرم الجمع فافهم وأراد بالمحارم ما يشمل النسب والرضاع فلو كان له زوجتان  
رضعتان ارضعت ما اجنبية فسد نكاحهما كما في البحر (قوله أى عقد صحيحا) الانب حذف قوله صحيحا  
كأن فعل في البحر والنهر ولذا قال ح لا غرتا لهذا القيد فيما اذا تزوجهما في عقد واحد فانه لا يكون صحيحا قطعا  
ولا فيما اذا تزوجهما على التعاقب وكان نكاح الاولى صحيحا فان نكاح الثانية والحالة هذه باطل قطعاً نعم له ثمة  
فيما اذا تزوج الاولى فاسد اذ ان حينئذ ان يعقد على الثانية ويصدق عليه انه جمع بينهما كحاشا ونكاح الاولى  
وان كان فاسدا يسمى نكاحا كما شاع في عباراتهم اه (قوله وعدة) معطوف على نكاحا منصوب مثله  
على التمييز (قوله ولو من طلاق بائن) شمل العدة من الرجعي أو من اعتاق ام ولد خلا فالحما أو من تقرى  
بعد نكاح فاسد وأشار الى ان من طلق الاربع لا يجوز له أن يتزوج امرأة قبل انقضاء عتهن فان انقضت عدة  
الكل معا جاز له تزوج اربع وان واحدة فواحدة بجر (فرع) ماتت امرأته له التزوج باختها بعد يوم من موتها  
كما في الخلاصة عن الاصل وكذا في المبسوط لصدر الاسلام والمحيط السرخسي والبحر والسنن خاتمة وغيرهما من  
الكتاب المعتمدة وأما ما عزي الى النسب من وجوب العدة فلا يعتمد عليه وعامة في كتابنا تنقيح الفتاوى الحامدية  
(قوله بلاك عين) متعلق بوطن واحترز بالجمع وطأ عن الجمع ملكا من غير وطن فانه جائز كما في البحر ط (قوله  
بين امرأتين) يرجع الى الجمع نكاحا وعدة ووطأ بلاك عين ط أى في عبارة المصنف أما على عبارة الشارح  
فهو متعلق بالآخر (قوله ايت ما فرضت الخ) أى أية واحدة منهم فرضت ذكر الميحل للآخرى كالجمع بين  
المرأة وعمها وأختها والجمع بين الام والبنت نسباً ورضاعاً والجمع بين عمين وأختين كأن يتزوج كل من رجلين  
أم الاخرى لكل منهما بنت فيكون كل من البنتين عمه الاخرى أو يتزوج كل منهما بنت الاخرى وولداهما  
بنات فيكل من البنتين خالة الاخرى كما في البحر (قوله أبدا) قيد به تبعاً للبحر وغيره لخراج ما لو تزوج أمة ثم  
سيدتها فانه يجوز لانه اذا فرضت الامة ذكر الا يصح له ايراد العقد على سيدته ولو فرضت السيدة ذكر الا يحل له  
ايراد العقد على امته الا في موضع الاحتياط كما يأتي لكن هذه الحرمة من الجانبين موقفة الى زوال ملاك الميحل  
فاذا زال فأيت ما فرضت ذكر ايت ايراد العقد منه على الاخرى فلذا جاز الجمع بينهما واحتج الى اخراج هذه  
الصورة من القاعدة المذكورة بقيد الابدية لكن هذا بناء على أن المراد من عدم الحل في قوله أية فرضت  
ذكر الميحل للآخرى عدم حل ايراد العقد أمالواريد به عدم حل الوطئ لا يحتاج الى اخراجها الى قيد الابدية  
لانها خارجة بدونه فانه لو فرضت السيدة ذكر الميحل له ووطئ امته أفاده ح (قوله لا تنكح المرأة على  
عمتها) تمامه ولا على خالتها ولا على ابنة اخيه ولا على ابنة اختها (قوله وهو مشهور) فانه ثابت في صحيح مسلم  
وابن حبان ورواه أبو داود والترمذي والسنائي وتلقاه الصدر الاول بالقبول من الصحابة والتابعين ورواه الجمهور  
الفقيه منهم أبو هريرة وجابر وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وأبو سعيد الخدري فيصلي شخصاً للعموم قوله  
تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم مع أن العموم المذكور ونحوه بالمشركة والجوسية ونسائه من الرضاة  
فلو كان من أخبار الاحاد جاز التخصيص به غير متوقف على كونه مشهوراً والظاهر أنه لا بد من ادعاء الشهرة  
لان الحديث موقعه النسخ لا التخصيص لان ولا تنكحوا المشركات ناسخ للعموم وأحل لكم اذ لو تقدم لم نسخ  
بالاية فلم يحل المشركات وهو متوقف أو تكرار النسخ وهو خلاف الاصل بيان الملازمة انه يكون السابق حرمة  
المشركات ثم ينسخ بالعام وهو أحل لكم ما وراء ذلكم ثم يجب تقدير ناسخ آخر لان الثابت الان الحرمة فتح  
وبه اندفع ما في العناية من أن شرط التخصيص المقارنة عندنا وليست بمعلومة (تبيين) ما ذكره من الدليل  
لا يكفي لثبات عموم القاعدة من حرمة الجمع بين جميع المحارم فان الجمع بينهما حرم لانفسه الى قطع الرحم لوقوع  
التشاجر عادة بين الضرتين والدليل على اعتبار ما ثبت في الحديث برواية الطبراني وهو قوله صلى الله عليه وسلم

تجنيس لان الشهوة مما يوقف عليها  
في الجملة باتسار أو آثار (و) حرم  
(الجمع) بين المحارم (نكاحاً) أى عقداً  
صحيحاً (وعدة ولو من طلاق بائن  
(و) حرم الجمع (وطناً بلاك عينين  
بين امرأتين أيت ما فرضت ذكر  
لم تحل للآخرى) أبد الحديث  
مسلم لا تنكح المرأة على عمها وهو  
مشهور يصلح شخصاً الكتاب  
(بجاز الجمع بين امرأة وبنت  
زوجها) أو امرأة أيتها

فانكم اذا فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم وبتمامه في الفتح (تمت) عن هذا اجاب الرمي الشافعي عن الجمع بين الاختين  
 في الجنة بأنه لا مانع منه لان الحكم يدور مع العلة وجودا وعدمه وعلّة التباض وقطعية الرحم بنفسه في الجنة  
 الا الام والبنت اذ أي لعله الجزية فيه ما وهي موجودة في الجنة أيضا بخلاف نحو الاختين (قوله أوامة  
 ثم سيدتها) الاولى عدم ذكر هذه الصورة لما عرفت من ان اخر اجها من القاعدة بقيد الابدية مبنى على ان المراد  
 من عدم الحل عدم حل ايراد العقد وهو ثابت من الطرفين كما ترونه فينا في قوله الا ان لم يحرم ولوا ريد عدم الحل  
 عدم حل الوطئ صح قوله لم يحرم لانه يستغنى عن قيد الابدية ولعله أشار الى أن جواز الجمع بينهما ثابت  
 على كل من التقديرين فانهم قال ح وأشار بنمي الى انه لو تزوجهما في عقد لم يصح نكاح واحدة ولو تزوجهما  
 في عقدتين والسيدة مقدمة لم يصح نكاح الامة كما قدمناه أول الفصل (قوله لم يحرم) أي التزوج في  
 الصور الثلاث لان الذكر المرفوض في الاولى يصير مترجعا بانت الزوج وهي بنت رجل أجنبي وفي الثانية يصير  
 مترجعا امرأة أجنبية وفي الثالثة يصير واطنا لأمته (قوله بخلاف عكسه) هو ما اذا فرضت بنت الزوج  
 أو أم الزوج أو الامة ذكر احدث تحريم الاخرى لانه في الاولى يصير ابن الزوج فلا تحل له موطوءة أبيه وفي الثانية  
 يصير بالزوج فلا تحل له امرأته وفي الثالثة يصير عبدا فلا تحل له سيدة (قوله وان تزوج الخ) قيد  
 بالتزوج لانه لو اشترى اخت امته الموطوءة عازله وطئ الاولى وليس له وطئ الثانية ما لم يحرم الاولى على نفسه  
 ولو وطئها ثم لم يخل له وطئ واحدة منهما حتى يحرم الاخرى ويصير النكاح صحيحا لانه لو كان فاسدا  
 لا تحرم عليه الموطوءة ما لم يدخل بالمنكوحه لوجود الجمع حقيقة واطلق في الاخت المترجعة قبل الحرية والامة  
 واطلق في الامة فتعمل أم الولد وقيد بكونها موطوءة لان بدونه يجوز له وطئ المنكوحه كما يأتي لان المرقوقة  
 ليست بموطوءة حكما فلم يصير جامع بينهما وطئا لا حقيقة ولا حكما وأشار الى انه لو لم يدخل بالمنكوحه حتى اشترى  
 اختها لا يبطأ المشترا لان المنكوحه موطوءة حكما كذا أفاده في البحر وأراد باخت الامة من ليس بينها  
 برتبة اخترازا عن أمها وأبنتها لان وطئ احدهما يحرم الاخرى أبدا (قوله حتى يحرم) أي على نفسه  
 كما وقع في عبارتهم والتبادر منه انه بالضم والتشديد من المزيد ويعلم منه دلالة حكم الحرمة بدون فعله كقول  
 احدهما أو ردتها حصول المقصود ولو قرئ بالفتح والتخفيف صح وشمل ذلك المنكوحه قال ولكنه غير لازم لما عرفت  
 فانهم (قوله حل استمتاع) من اضافة المصنف الى الموصوف أي يحرم الاستمتاع الحلال أفاده ط أو الاضافة  
 سياينة أي يحرم شيئا حلالا هو استمتاع أفاده الرجعي وبه اندفع ان الحل والحرمة من صفات فعل المكلف  
 كالاستمتاع فلا يصح وصف أحدهما بالآخر فانهم (قوله بسبب ما) فتحريم المنكوحه بالطلاق وانخلع  
 والردة مع انقضاء العدة فهستانى والمملوك يبيعها كالأوبعض واعتاها كذلك وهبتها مع التسليم وكابنتها  
 وتزويجها بنكاح صحيح بخلاف الفاسد اذا دخل بها الزوج فانها لو جوب العدة عليها منه تحرم على المالك  
 فتحل له حينئذ المنكوحه ولا يؤثر الاحرام والحيض والنفس والصوم والرهن والاجارة والتدبير لان فرجها  
 لا يحرم بهذه الاسباب بحر قال في التهرولم أرى كلامهم ما لو باعها بيعا فاسدا أو وهبها كذلك وقبضت والظاهر انه  
 يصل وطئ المنكوحه اذ أي لان المبيع فاسد اياك بالقبض وكذا الموهوب فاسد اعلى المفتى به خلافا لما صححه  
 في العمادية كما سيأتي في باب ان شاء الله تعالى (تنبيه) قال في البحر فان عادت الموطوءة الى ملكه بعد الاخراج  
 سواء كان بنسخ أو بشرأع جديد لم يصل وطئ واحدة منهما حتى يحرم الامة على نفسه بسبب كما كان أولا (قوله  
 لان للعقد حكم الوطئ) أورد عليه انه لو كان كذلك يجب أن لا يصح هذا النكاح كما قاله بعض المالكية  
 والارم أن يصير جامع بينهما موطئا حكما لان الوطئ السابق قائم حكما أيضا بدليل انه لو أراد بيعها يستحب له  
 استبرأؤها وهذا اللازم باطل فليزمن بطلان ملزومه وهو صحة العقد وأجاب عنه في الفتح بأنه لا رزم مفارق لان يده  
 ازالته فلا يضر بالصحة (قوله ولو لم يكن الخ) محترز قوله قد وطئها ح (قوله له وطئ المنكوحه) فان  
 وطئ المنكوحه حرمت المملوكه حتى يفارق المنكوحه كذا في الاختيار (قوله ودواى الوطئ كالوطئ)  
 حتى لو كان قبل امته أو مسها بشهوة أو هي فعلت به ذلك ثم تزوج اختها لا تحل له واحدة منهما حتى يحرم الاخرى  
 رضى (قوله أو من بيعناها) نحو كل امرأتين أيتهما فرضت ذكر الم تحل للآخرى ح ولا حاجة الى هذه  
 الزيادة للاستغناء عنها يقول المصنف بعد وكذا الحكم في كل ما جمعتهما من المحارم ط (قوله ونسى الاول)

وأتمه ثم سيدتها لانه لو فرضت المرأة  
 أو امرأة الابن أو السيدة ذكر  
 لم يحرم بخلاف عكسه (وان  
 تزوج) بنكاح صحيح (أخت أمه)  
 قد (وطئها صح) النكاح لكن  
 لا يبطأ واحدة منهما حتى يحرم حل  
 استمتاع (احدهما عليه) بسبب ما  
 لان للعقد حكم الوطئ حتى  
 لو نكح مشرق مغربة ثبت نسب  
 أو لادها منه لثبوت الوطئ حكما  
 ولو لم يكن وطئ الامة له وطئ  
 المنكوحه ودواى الوطئ كالوطئ  
 ابن كمال (وان تزوجهما معا) أي  
 الاختين أو من بيعناها (أو بعقدتين  
 ونسى) النكاح الاول

فلو علم فهو الصحيح والثاني باطل وله وطئ الاولى الآن بطل الثانية فحرم الاولى الى انقضاء عدة الثانية  
 كالوطئ اخت امرأته بشبهة حيث تحرم امرأته ما لم تنقض عدة ذات الشبهة ح عن البحر وقال في شرح  
 درر البحار قيد بالنسيان اذ الزوج لو عين احدهما بالفعل بدخوله بها أو ببيان انه سابقة قضى بشكاحها  
 لتصادقهما وفرق بينه وبين الاخرى ولو دخل باحدهما ثم بين ان الاخرى سابقة يعتبر البيان اذ الدلالة  
 لاتعارض الصريح اه ومثله في الشرع ليلية عن شرح المجموع (قوله فرق القاضي بينه وبينهما) يعني  
 يفترض عليه أن يفارقهما فان لم يفارقهما وجب على القاضي ان علم أن يفرق بينه وبينهما دفعا للمعصية بحر  
 لكن في الفتاوى الهندية عن شرح الطحاوي ولو تزوجهما في عقدتين ولا يدري ايتيما أسبق فانه يؤمر الزوج  
 بالبيان فان بين فعلي ما بين وان لم يبين فانه لا يتحرى في ذلك ويفرق بينه وبينهما اه ح قلت لاسنافة بينهما لان  
 بيان الزوج مبني على علمه بالاسبق لما ذكرناه عن شرح الدرر وقوله لا يتحرى تأمل وفي التهر ويبنى أن يكون  
 معنى التفريق من الزوج أنه يطلقهما ولم أره اه (قوله ويكون طلاقا) أي تفريق القاضي المذكور وظاهر  
 كلام الفتح انه بحث منه فانه قال والظاهر انه طلاق حتى يتنص من طلاق كل منهما مطلقا لتزوجهما بعد ذلك  
 وأقره في البحر والنهر ويؤيدان الزيلعي عبر عن التفريق المذكور بالطلاق وكذا قال الاتقاني في غاية البيان  
 وتفريق القاضي كالتطلاق من الزوج ثم قال في الفتح فان وقع التفريق قبل الدخول فله أن يتزوج أيتيما شاءا للحال  
 وان بعده فليس له التزوج بواحدة منهما حتى تنقضي عتقهما وان انقضت عدة احدهما دون الاخرى فله تزوج  
 التي لم تنقض عدة دون الاخرى كيلا يصير جامعان وقع بعد الدخول باحدهما فله أن يتزوجها في الحال  
 دون الاخرى فان عدة تمنع من تزوج اختها اه (قوله يعني في مسألة النسيان) تفيد لقوله ويكون طلاقا  
 ولقول المصنف ولهما نصف المهر اذ التفريق في الباطل لا يكون طلاقا فانهم (قوله اذ الحكم الخ) بيان  
 للفرق بين المسئلتين وذلك ان في مسألة النسيان صح نكاح السابقة دون اللاحقة وتعين التفريق بينهما للجهل  
 والتي صح نكاحها يجب لها نصف المهر بالتفريق قبل الدخول ولما جهلت وجب لهما أمان في مسألة تزوجهما  
 معاني عقد واحد الباطل نكاح كل منهما يقينا فاذا كان التفريق قبل الدخول فلا مهر لهما ولا عدة عليهما وان  
 دخل بهما وجب لكل الاقل من المسمى ومن مهر المثل كما هو حكم النكاح الفاسد وعليهما عدة بحر قال  
 وقيد بطلانهم في المحبط بأن لا تكون احدهما مشغولة بنكاح الغير أو عتقه فان كانت كذلك صح نكاح  
 الفارغة لعدم تحقق الجمع بينهما كالتزوجهما امرأته زوجين في عقد واحد أو حدهما متزوج باربع نسوة فانها  
 تكون زوجة لآخراته لم يتحقق الجمع بين رجلين اذا كانت هي لتحل لاحدهما اه (قوله وهذا) أي  
 وجوب نصف المهر لهما في مسألة النسيان (قوله متساويين قدر او جنسا) كما اذا كان كل منهما ألف  
 درهم ح (قوله وهو مسمى) الضمير راجع الى المهرين بتأويل المذكور ح (قوله وادى كل منهما  
 انهما الاولى) أما اذا قال لا ندري أي النكاحين أول لا يقضى لهما بشئ لأن المقتضى له مجهول وهو يمنع صحة  
 القضاء من قال لرجلين لاحدهما على ألف لا يقضى لاحدهما بشئ الآن يصطلحان بان يتفقا على أخذ نصف المهر  
 فيقضى لهما به وهذا القيد أي دعوى كل منهما زاده أو جعفر الهندواني وظاهر الهداية تضعيفه لكنه حسن  
 بحر وعامة فيه (قوله ولا يئنه لهما) مثله ما لو كان لكل منهما مائة على السبق كافي الفتح وغيره أي  
 لهما ثمهما قال ح فلما فادت احدهما اليئنه على السبق فنكاحهما هو الصحيح والثاني باطل نظير ما قدما  
 في قوله ونسب الاول (قوله فان اختلف مهرهما) محترز قوله متساويين قدر او جنسا وهو صادق  
 باختلافهما ما قدر فقط كأن يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى وزن ألفين منها وجنسا فقط  
 كأن يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى وزن ألف درهم من الذهب وقدر او جنسا كأن  
 يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى وزن ألفي درهم من الذهب (قوله فان علما الخ)  
 اعلم ان هذا التفصيل مأخوذ من الدرر واعترضه محشوه بأنه لم يوجد لغيره والذي وجد في أكثر الكتب  
 ان المسمى لهما ان كان مختلفا يقضى لكل واحدة منهما ربع مهرها المسمى والذي وجد في بعضها أنه يقضى  
 لهما بالاقل من نصفي المهرين المسميين فلو كان مهر احدهما مائة درهم والاخرى ثمانين يقضى على القول  
 الاول للاولى بخمسة وعشرين درهما وللثانية بعشرين وعلى الثاني بنصف أقل المهرين المسميين وهو أربعون

فرق الزناى (بينه وبينهما) ويكون  
 طلاقا (ولهما نصف المهر) يعني  
 في مسألة النسيان اذ الحكم في  
 تزوجهما معا البطلان وعدم  
 وجوب المهر الا بالوطئ كما في عامة  
 الكتب فتنبه وهذا (ان كان  
 مهرهما متساويين) قدر او جنسا  
 (وهو مسمى في العقد وكانت  
 الفرقة قبل الدخول) وادى كل  
 منهما انهما الاولى ولا يئنه لهما  
 فان اختلف مهرهما فان علما  
 فلكل ربع مهرها والاقل كل  
 نصف أقل المسميين

ثم ينصف بينهما فيكون لكل منهما عشرة درهما كذا في حاشيته لنوح أفندي وفي شرحه للشيخ اسماعيل أن  
الاحتياط الثاني وهو الموجود في الكافي والكفاية مع الألبان فيه يقينا والظاهر أن المصنف أي صاحب الدرر  
أراد أن يوفق بين القوانين بان الأول فيما إذا كان مسمى لكل واحدة منهما بعينها معلوما كالنسيئة لقاطمة  
والألف زاهدة والثاني فيما إذا لم يكن معلوما كذلك بان يعلم أنه سمي لواحدة منهما خمسمائة وللأخرى ألف  
إلا أنه نسي تعيين كل منهما السكن سمي مافي الكافي والكفاية لا يؤذي انحصاره في ذلك ولذا قيل لو حمل  
على اختلاف الرواية كان أولى إذا انتز ذلك علمت أن قول الشارح بما للدرر والأفل لكل نصف أقل المسمين  
غير صحيح كإنبه عليه في الشربلالية وغيرها لاقتضائه أن تأخذ مهورا كالدراع أن الواجب عليه نصف مهر  
فأصواب مافي بعض نسخ الشرح وهو الانصاف أقل المسمين لهما وهذا بناء على مافي الدرر من التوفيق وقد  
علمت مافيه (قوله وإن لم يكن مسمى) أي وإن لم يكن واحد من المهرين مسمى فالواجب متعة وإذا سمي  
لأحدهما دون الأخرى فليأخذ المسمى أخذ برعه والتي لم يسم لهما تأخذ نصف المتعة ح ومثله في شرح الشيخ  
اسماعيل (قوله وجب لكل واحدة مهر كامل) قال في الفتح فلو كان التقريظ بعد الدخول وجب لكل  
منهما مهرها كاملا وفي النكاح الفاسد يقضى مهر كامل وعقر كامل ويجب جله على ما إذا اتحد المسمى لهما  
قدرا ونسبا أما إذا اختلفا فتعذر إيجاب عقر أحدهما أولى يجعلها ذات العقر من الأخرى لانه  
فرع الحكم بانها الموطوءة في النكاح الفاسد هذا مع أن الفاسد ليس حكم الوطئ فيه إذا سمي فيه العقر بل الأقل  
من المسمى ومهر المثل اه ومثله في الجرسوى قوله مع أن الفاسد الخ والظاهر أن صاحب الفتح عبر أولا  
بأنه يجب لكل مهر كامل ثم بالهقر تبع لما وقع في كلام غيره ثم حقق أن الواجب في النكاح الفاسد بعد الوطئ  
هو الأقل من المسمى ومهر المثل فعلم أنه المراد بالعقر وفي المغرب العقر صدق المرأة إذا وطئت بشبهة اه ولا  
يحتج أن الوطئ في النكاح الفاسد وطئ بشبهة وقد صرح في الكنز وغيره بأن الواجب في النكاح الفاسد  
الأقل من المسمى ومهر المثل فعلم أن اقتصار الجرس على التعبير بالعقر صحيح فأفهم والحاصل أنك قد علمت أن أحد  
النكاحين في مسألة النسب صحيح والاخر فاسد وبعد الدخول يجب في الصحيح المسمى وفي الفاسد العقر  
الأقل من المسمى ومهر المثل وحيث لم تعلم صاحبة الصحيح من الفاسد يقسم المهران بالوصف المذكور بينهما  
فيكون لكل واحدة مهر كامل ثم اعلم أن الصور أربع لأنه إما أن يتحد المسمى لهما أو يختلف وعلى كل إما أن  
يتحد مهر مثلهما أو أيضا ويختلف فإن اتحد المسميان والمهران فلا شبهة في أنه يجب لكل منهما مهرها كاملا  
وأما إذا اتحد المسميان واختلف المهران كان سمي لهن مائة ومهر مثلهما تسعون ولاختها مائة أيضا ومهر  
مثلهما ثمانون فالواجب إذا اتحد النكاح الصحيح المسمى وهو مائة وذات الفاسد العقر وهو مائة وثمانين التسعين  
والثمانين وتعذر إيجاب أحدهما إذ ليست أحدهما أولى بكونها ذات العقر فلذا قيد المحشى قول الفتح ويجب  
جمله أي حل وجوب المهر كاملا لكل منهما على ما إذا اتحد المسمى لهما بما إذا اتحد مهر مثلهما أيضا أو بما قول  
الفتح وأما إذا اختلفا أي المسميان فيتعذر إيجاب العقر في إطلاقه نظر لانه ظاهر فيما إذا اختلف المهران أيضا  
كان سمي لهن مائة ومهر مثلهما ثمانون ولد عد تسعين ومهر مثلهما تسعون مثلا فهنا تعذر إيجاب العقر وتعذر  
أيضا إيجاب المسمى لأن أحدهما ليست بأولى من الأخرى بكونها ذات النكاح الصحيح أو ذات النكاح  
الفاسد حتى توجب لهما أحد المسمين بعينه وأحد العقرين بعينه لا يختلف كل منهما وأما إذا اختلف المسميان  
واتحد المهران كان سمي لهن مائة ولد عد تسعين ومهر مثل كل منهما ثمانون فلا تعذر إيجاب العقر لانه ثمانون  
على كل حال سواء كانت ذات النكاح الفاسد هنذا أو دعدا بل تعذر إيجاب المسمى ثم أنه لم يعلم من كلام الفتح  
الحكم في هذه الصور الثلاث وقال ط والظاهر أنه عند تعذر إيجاب العقر يجب لكل الأقل من المسمى  
ومهر مثلهما قلت وفيه نظر لأن ذلك تنقيص لطفهما وتزليل بعض المتيقن إذا شك أن فيهما ذات نكاح صحيح  
ولهما المسمى كاملا ولا سيما إذا اتحد المسميان على أنه لم يعلم منه حكم ما إذا لم تعذر إيجاب العقر بل الذي يظهر  
ما قرره شيخنا حفظه الله تعالى وهو أنه حيث جهل ذات الصحيح منها وذات الفاسد وكل لا حداهما المسمى  
وللاخرى العقران يأخذ المتيقن ويقسم بينهما في الصور الأربع فإذا اتحد كل من المسمين والمهرين  
يعطيان أحد المسمين وأحد المهرين وإذا اتحد الأقلان فقط يعطيان أحد المسمين وأقل المهرين وإذا اختلف

(وإن لم يكن مسمى فالواجب

متعة واحدة لهما) يدل نص

المهر (وإن كانت الفقرة

بعد الدخول وجب لكل

واحدة مهر كامل لتقرر

بالدخول

الأولان فقط يعطيان أقل المهرين وأحد المهرين وإذا اختلف الأولان والاخيران يعطيان أقل المهرين وأقل المهرين والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله ومنه يعلم حكم دخوله بواحدة) يعني أن المدخول بها يجب لها نصف المسمى ونصف الأقل من مهر المثل والمسمى لأنها ان كانت سابقة وجب لها جميع المسمى وإن كانت متأخرة وجب لها الأقل من مهر المثل والمسمى فتأخذ نصف كل منهما وغير المدخول بها يجب لها ربع المسمى لأنها ان كانت سابقة وجب لها نصف المسمى وإن كانت متأخرة لا يجب لها شيء فينصف النصف اهـ ح قلت وهذا الذي ذكره الشارح مأخوذ من الشرع لبلدية ويجب تقييده بما إذا دخل بأحداهما مع إقراره بأنه لا يعلم أيهما سبق نكاحاً أم لو دخل بأحداهما على وجه البيان فإنه يقتضي نكاحها كما قد مبناه عن شرح درر البصار وغيره وحديث فيجب لها جميع المسمى لها ويترق بينه وبين الأخرى ولا شيء لها لأنه لا يظهر أنها المتأخرة فيكون نكاحها باطلاً وقد سرت أن الباطل لا يجب فيه المهر إلا بالدخول (قوله وكذلك الخ) الاحسن قول الزبلي وكل ما ذكرنا من الأحكام بين الاختين فهو الحكم بين كل من لا يجوز جمعه من المحارم (قوله وحرم نكاح المولى أمتة الخ) أي ولو ملك بعضها وكذا المرأة لو لم تكن سوى سواهم وأحد منهن فتح زاد في الجوهرة وكذا إذا ملك أحداهما صاحبه أو بعضه فسد النكاح وأما المأذون والمذبر إذا اشترى زوجته ما لم يفسد النكاح لانها لا يملكها بالعقد وكذا المكاتب لانه لا يملكها بالعقد وانما يثبت له فيها حق الملك وكذا قال أبو حنيفة فيمن اشترى زوجته وهو فيها بالخيار لم يفسد نكاحها على أصله أن خيار المشتري لا يدخل المبيع في ملكه اهـ (قوله لان المملوكة على الخ) للمسألتين قال في الفتح لان النكاح ما شرع الاثرائات مشتركة في الملك بين المتناكحين منها ما يختص في ملكه كالنفقة والسكنى والقسم والمنع من المنزل الأبدان ومنها ما يختص هو بملكه كوجوب التمكن والقرار في المنزل والتحصن عن غيره ومنها ما يكون الملك في كل منهما مشتركاً كالاستمتاع بجماعة وببشارة والولد في حق الاضافة والمملوكة تنافي المالكية فقد نافذت لازم عقد النكاح ومنها في اللازم مناف للملزوم وبه سقط ما قيل يجوز كونها مملوكة من وجه الرق ماله من جهة النكاح لان الفرض ان لازم النكاح ملك كل واحد لما ذكرنا على الخلوص والرق يمنع (قوله نعم لو فعله الخ) يشير الى أن المراد بالحرمة في قوله وحرم مطلق المنع لا خصوص ما يتبادر منها من المنع على وجه يترتب عليه الاثم والامتنع فعل الحرام للتنزه عن أمر موهوم في تزوج السيد أمتة أو المراد به ان في وجود العقد الشرعي المتمر لفرانه كما يشير اليه ما مر عن الفتح وهذا معنى ما في الجوهرة وكذلك في البصر عن المضمرات المراد به في أحكام النكاح من ثبوت المهر في ذمة المولى وبقاء النكاح بعد الاعتاق ووقوع الطلاق عليها وغير ذلك أما اذا تزوجها مستزها عن وطئ احرار ما على سبيل الاحتفال فهو حسن لاحتمال أن تكون حرة أو معتقة الغير أو محلوفا عليها بعقبتها وقد بحث الحالف وكثيراً ما يقع لاسيما اذا تداولتها الايدي اهـ قلت ولا سيما السراري الذي يؤخذ غنية في زماننا للتيقن بعدم قيمة الغنية فينبغي حينئذ أن يحسب الجنس وبقيّة الغنائين وما ذكره الشارح في الجهاد عن المفقى أبي السعود من أنه في زمانه وقع من السلطان التنفيل العام فبعد اعطاء الجنس لا يبق شبهة في سلب وطئ اهـ فهو غير مفيد أما أولاً فلان التنفيل العام غير صحيح سواء شرط فيه السلطان أخذ الجنس أولاً لان فيه ابطال السهام المقدرة كائن على ذلك الامام السرخسي في شرح السير الكبير وأما ثانياً فلان تنفيل سلطان زمانه لا يبق الى زماننا وأما ثالثاً فلانه نفي الشبهة باعطاء الجنس ومن المعلوم في زماننا ان كل من وصلت يده من العسكر الى شيء يأخذه ولا يعطى خمسة فينبغي أن يكون العقد واجباً اذا علم أنه مأخوذة من الغنية وإذا قال بعض الشافعية ان وطئ السراري الا في يجلين اليوم من الروم والهند والترك حرام وأما قوله في الاشهاد بعد تنفيله ذلك عنه في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم ان هذا ورع لا حكم لازم فان الحاربة الجبهولة الحال المرجع فيها الى صاحب اليد ان كانت صغيرة والى اقرار حال كانت كبيرة وان علم حالها فلا اشكال اهـ فهذا التماه في غير ما علم أنها أخذت من الغنية أما ما علم فيها ذلك ففيها ما ذكرنا لكن قد يقال انه يحتمل أن تكون باعها الامام أو أحد من العسكر وأجاز الامام بيعه أما بدون ذلك فقد نص في شرح السير الكبير على ان بيع الغازي سمحه قبل القحة باطل كعاقبه لكن العقد عليها لا يرفع الشبهة لانها اذا كانت غنية تكون مشتركة بين الغنائين وأصحاب الجنس فلا يصح تزويجها بنفسها بل الرفع للشبهة شرأوا من وكل بيت المال أو التصديق بها على فقير ثم شرأوها

ومنه يعلم حكم دخوله  
بواحدة (وكذا الحكم فيما جمعهما  
من المحارم) في نكاح (و) حرم  
(نكاح) المولى (أمتة) والعبد  
(سيدته) لان المملوكة تنافي  
المالكية نعم لو فعله المولى احتياطاً  
كان حسناً

مطلبه  
في وطئ السراري الذي يؤخذ  
غنية في زماننا

منه وسأني ان شاء الله تعالى تمام تحرير هذه المسألة في الجهاد (قوله وفيه الخ) هذا مأخوذ من الشريعة لآلية  
وقوله ونحوه أي كعدم القسم لها وعدم ايقاع الطلاق عليها وعدم نبوت نسب ولادها بلا دعوى لكن لا ينبغي  
أن الاحتياط في العقد عليها انما هو عند احتمال عدم صحة الملك احتمالاً لا قوياً يقع الوطى خلافاً بلا شبهة  
ولا يلزم من العقد عليه ذلك أن لا يعدا على نفسه خابسة ونحوه بل نقول ينبغي له الاحتياط في ذلك أيضاً  
(قوله وحرم نكاح الوثنية) نسبة الى عبادة الوثن وهو ماله جثة أي صورة انسان من خشب أو حجر  
أو فضة أو جوهر تحت والجمع أوثان والاصنم صورة بلا جثة هكذا فرق بينهما كثيراً من أهل اللغة  
وقيل لافرق وقيل يطلق الوثن على غير الصورة هكذا في البناية نهر وفي الفتح ويدخل في عبدة  
الأوثان عبدة الشمس والنجوم والصور التي استحسنوها والمعطلة والزنادقة والباطنية والاباحية  
وفي شرح الوجيز وكل مذهب يكفر به معتقده اه قات وشمل ذلك الدرر والنصيرية والسيانية  
فلا تشمل منا حكمهم ولا تؤكل ذبيحتهم لانهم ليس لهم كتاب سماوي وأفاد بجمرة النكاح حرمة الوطى بمالك  
البن كباي في المراد الحرمة على المسلم لما في الخيانة وتحتل الجوسية والوثنية لكل كافر الا المرتد (قوله  
كتابية) أطلقته فتمثل الحربية والذنية والحزقة والامة ح عن البحر (قوله وان كره تنزيهاً) أي  
سواء كانت ذنبيه أو حربية فان صاحب البحر استظهر أن الكراهة في الكتابية الحربية تنزيهية فالذنبيه أولى  
اه ح قلت علل ذلك في البحر بأن البحرية لا بد لها من شيء أو ما في معناه لانها في رتبة الواجب اه  
وفيه أن إطلاقهم الكراهة في الحربية يفيد أنهم تحريمية والدليل عند المجتهد على أن التعليل يفيد ذلك  
ففي الفتح ويجوز تزوج الكتابيات والأولى أن لا يفعل ولا يأكل ذبيحتهم الا للضرورة وتذكر الكتابية  
الحربية اجماعاً لافتتاح باب الفتنة من امكان التعلق المستدعي للمقام معها في دار الحرب وتعرض الولد  
على التخليق بأخلاق أهل الكفر وعلى الرقب بأن تسمى وهي حبلى فيولد رقيقاً وان كان مسلماً اه فقلوه  
والأولى أن لا يفعل يفيد كراهة التنزيه في غير الحربية وما بعده يفيد كراهة التحريم في الحربية تأمل (قوله  
مؤمنة بنيت) تفسير الكتابية لانتقيده ح (قوله مقتر بكتاب) في التمر عن الزبلي واعلم أن من اعتقد  
ديناميا وتاوله كتاب منزل كعصف ابراهيم وشيت وزبور داود فهو من أهل الكتاب فيجوز منا حكمهم  
وأكل ذبائحهم (قوله على المذهب) أي خلافاً لما في المستصفي من تقييد الحل بأن لا يعتقدوا ذلك  
ووافقته ما في مبسوط شيخ الاسلام يجب أن لا يأكلوا ذبائح أهل الكتاب اذا اعتقدوا أن المسيح اله  
وأن عزرا اله ولا يتزوجوا نساءهم قبل وعلمه الفتوى ولكن بالنظر الى الدليل ينبغي أن يجوز الأكل والتزوج  
اه قال في البحر وحاصله أن المذهب الاطلاق لما ذكره شمس الأئمة في المبسوط من أن ذبيحة النصراني  
حلال مطلقاً سواء قال بثلاث ثلاث أو لا لا إطلاق الكتاب حنا والدليل ورجحه في فتح القدير بأن القائل بذلك  
ظان قسماً من اليهود والنصارى انقضوا الاكلهم مع أن مطلق لفظ الشرك اذا ذكر في لسان الشرع لا ينصرف  
الى أهل الكتاب وان صح لغة في طائفة أو طوائف لما عهده من ارادته به من عبادة مع الله تعالى غيره من لا يتدنى  
الاباحية وكتاب الى آخر ما ذكره اه (قوله وفي النهر الخ) مأخوذ من الفتح حيث قال وأما المعتزلة  
فمقتضى الوجه حل منا حكمهم لان الحق عدم تكفير أهل القبلة وان وقع الزام في المباحث بخلاف من خالف  
القواطع المعلومة بالضرورة من الدين مثل القائل بعدم العالم ونفي العلم بالجزعيات على ما صرح به المحققون  
وأقول وكذا القول بالاجباب بالذات ونفي الاختيار اه وقوله وان وقع الزام في المباحث معناه  
وان وقع التصريح بكفر المعتزلة ونحوهم عند البحث معهم في رد مذهبهم بأنه كفر أي يلزم من قواهم بكذالك الكفر  
ولا يقتضي ذلك كفرهم لان لازم المذهب ليس بذهب وأيضاً فانهم ما قالوا ذلك الا لشبهة دليل شرعي على  
زعمهم وان أخطأ فيه ولزمهم الحذور على أنهم ليسوا بأدنى حالاً من أهل الكتاب بل هم مقرون بأشرف الكتب  
واعلم القائل بعدم حل منا حكمهم يحكم بردتهم عما اعتقدوه وهو بعيد لان ذلك أصل اعتقادهم فان سلم  
انه كفر لا يكون ردة قال في البحر وينبغي أن من اعتقد مذهباً يكفر به ان كان قبل تقدم الاعتقاد الصحيح فهو  
مشرك وان طرأ عليه فهو مرتد اه وبهذا يظهر أن الرافضي ان كان من يعتقداً الاولية في علي أو ان جبريل  
غلط في الوحي أو كان من ردة الصديق أو ينفذ السيدة الصديقة فهو كافر بخلافه القواطع المعلومة

وفيه ما لا ينبغي في عدم عدتها خامسة  
ونحوه من عدم الاحتياط

(و) حرم نكاح (الوثنية)

بالاجماع (وصح نكاح كاتبة)

وان كره تنزيهاً (مؤمنة)

بنيت (مرسل مقتر بكتاب) منزل

وان اعتقدوا المسيح الهام وكذا

حل ذبيحتهم على المذهب بحر

وفي النهر يجوز منا حكم المعتزلة

لاننا لا نكفر أحد من أهل

القبلة وان وقع الزام في المباحث



من الدين بالضرورة بخلاف ما إذا كان يفضل عليا أو يسب أصحابه فإنه مبتدع لا كافرا كما أوضحت في كتابي  
 تنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خيرا لا نام أو أحد أصحابه الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام  
 (تنبيه) قيل لا تجوز منا حكمة من يقول أنا مؤمن أن شاء الله تعالى لأنه كافر قال في البحر انه محمول على  
 من يقوله شكاً في إيمانه والشافعية لا يقولون بذلك فتجوز المنا حكمة بيننا وبينهم بلا شبهة اهـ وحقق ذلك  
 في الفتح بأن الشافعية يريدون به إيمان الموافاة كما صرحوا به وهو الذي يقبض عليه العبد وهو اخبار  
 عن نفسه بفعل في المستقبل أو استصحابه اليه فيتم له قوله تعالى ولا تقوان لشيء أنى فاعل ذلك غدا إلا أن  
 يشاء الله غير أنه عندنا خلاف الأولى لأن تعويد النفس بالحزم في مثله ليس بملكة خير من ادخال أداة التردد  
 في أنه هل يكون مؤمناً عند الموافاة أو لا اهـ (قوله لا عابدة كوكب لا كتاب لها) هذا معنى الصابئة  
 المذكورة في المتن على أحد التفسيرين فيها قال في الهداية ويجوز تزويج الصابئات أن كانوا يؤمنون بدين نبي  
 ويفترقون بكتاب لانهم من أهل الكتاب وإن كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم تجز منا حكمهم لانهم  
 مشركون والخلاف المنقول فيه محمول على اشتباه مذهبهم بكل آجابه على ما وقع عنده وعلى هذا حال ذبحتهم  
 اهـ أى الخلاف بين الامام القائل بالحل بناء على تفسيره بأن لهم كتابا ولكنهم يعبدون الكواكب كتعظيم  
 المسلم الكعبة وبين صاحبه القائلين بعدم الحل بناء على أنهم يعبدون الكواكب قال في الفتح فواتق على  
 تفسيرهم اتفق على الحكم فيهم قال في البحر وظاهر الهداية أن منع منا حكمهم مقيد بقيد عبادة  
 الكواكب وعدم الكتاب فلو كانوا يعبدون الكواكب ولهم كتاب تجوز منا حكمهم وهو قول بعض المشايخ  
 زعموا أن عبادة الكواكب لا تخرجهم عن كونهم أهل كتاب والصحيح أنهم ان كانوا يعبدونها حقيقة  
 فليسوا أهل كتاب وإن كانوا يعظمونها كتعظيم المسلمين للكعبة فهم أهل كتاب كذا في المجتبى اهـ فعلى هذا  
 فقول المصنف لا كتاب لها لا مفهوم له لكن ما مر من حل النصرانية وإن اعتقدت المسيحية الهيا يؤيد قول  
 بعض المشايخ كما أفاده في النهر (قوله والجوسية) نسبة الى مجوس وهم عبدة النار وعدم جواز  
 نكاحهم ولو جاز ذلك بين جميع عليه عند الأئمة الأربعة خلافا لداود بناء على أنه كان لهم كتاب ورفع وتما في الفتح  
 (قوله هذا ساقط الخ) فيه اعتذار عن تكرار الرثينة ودفع ايها العطف في المحرمة (قوله ولو جعمر)  
 المناسب لحرم باللام لأن النكاح المقدّر في المعطوف عليه لا يعتد بالباء الآن يدعى تفننه معنى التزويج  
 فانه يعتد بالباء في لغة قليلة (قوله أو مع طول الحزة) أى مع القدرة على مهرها ونفسقتها وهو بالفتح  
 فى الاصل الفضل ويعتد بعلى والى فطول الحزة متسع فيه بحذف الصلة ثم الاضافة الى المفعول على ما أشار اليه  
 المطرزي قهستانى (قوله الاصل الخ) قد يناقش فيه بالامة المملوكة بعد الحزة فانه يجوز وطؤها لمالك  
 ولا يجوز أن ينكح الامة على الحزة ط (قوله تحريمها في المحرمة وتزنيها في الامة) أما الثاني فهو ما استظهره  
 فى البحر من كلام البدائع ومثله فى القهستانى وأيده بقول المبسوط والأولى أن لا يفعل وأما الأول  
 فهو ما فهمه فى النهر من كلام الفتح وهو فهم فى غير محله فانه فى الفتح ذكر دليل المسألة لنا وهو ما أخرجه الستة  
 عن ابن عباس تزويج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميونة وهو محرّم وبها وهو حلال وذكر دليل الأئمة  
 الثلاثة وهو ما أخرجه الجماعة الا البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح أى بفتح الباء  
 فى الأول وضهما فى الثانى مع كسر الكاف ومن فتحها فى الثانى فقد صحف بحر زاد مسلم ولا يحطّب  
 ثم أجاب بترجيح الأول من وجوه ثم أجاب على تسليم التعارض بحمل الثانى اما على نهي التحريم والنكاح  
 فيه الوطى أو على نهي الكراهية جعابين الدلائل وذلك لان المحرم فى شغل عن مباشرة عقود الانكحة  
 لأن ذلك يوجب شغل قلبه عن احسان العبادة لما فيه من خطبة وعرادات ودعوة واجتماعات ويتضمن تنبيه  
 النفس لطالب الجماع وهذا محمل قوله ولا يحطّب ولا يلزم كونه صلى الله عليه وسلم بأمر المكروه لان المعنى  
 المنوط به الكراهية هو عليه الصلاة والسلام منزه عنه ولا بعدنى اختلاف حكم فى حقيقة او حقه لا اختلاف المناط  
 فيها وفيه كالوصول نها عنه وفعله اهـ وحاصله أن لا ينكح ان كان المراد به الوطى فالنهي للتحريم وهذا قطعي  
 لا شبهة فيه أو العقد فانهى الكراهية وما ذكره من الوجه لا يقتضى كراهية التحريم والاحرم تجارة المحرم  
 فى الاماء فان فيه أيضا شغل القلب وتنبيه النفس للجماع ويؤيده قوله وهذا محمل قوله ولا يحطّب على أنه قد صرح

(لا) يصح نكاح عابدة كوكب لا كتاب  
 لها) ولا وطؤها بملك بين (والجوسية  
 والرثينة) هذا ساقط من نسخ الشرح  
 ثابت فى نسخ المتن وهو عطف على  
 عابدة كوكب وقوله (والمحرمة)  
 يجمع أو عمرة (ولو جعمر) عطف  
 على كآية فتنبه (والامة ولو)  
 كانت (كآية أرمع طول الحزة)  
 الاصل عندنا ان كل وطء يحصل  
 بملك بين يحصل نكاح وما لا فلا  
 (وان كره) تحريمها فى المحرمة وتزنيها  
 فى الامة (وحزة على أمة)

في شرح درر البحار بأن النهي للتمتيز وقول الكزوجل تزوج الكاكية والصابنة والمحرمه صريح في ذلك  
 فان المحرمه تشرع بالاحليل فانهم (قوله لا يصح) أي ولا يجتمع في عقد واحد بل يصح في الجمع  
 نكاح الحرة لا الامه كما صرح به الزيلعي وغيره وما في الاشياء في قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام من أنه  
 يبطل فمما سبق قل هذا حرمة ادخال الامه على الحرة اذا كان نكاح الحرة صحيحا فلو دخل بالحرة بنكاح  
 فاسد لا يمنع نكاح الامه شر بلائية (فرع) تزوج أمة بلاذن مولاهما ولم يدخل حتى تزوج حرة ثم أجاز المولى  
 لم يجوز لأن الحلل انما يثبت عند الاجازة فكانت في حكم الانشاء فيصير متزوجا أمة على حرة ولو تزوج ابنتها الحرة  
 قبل الاجازة جاز لأن النكاح الموقوف عدم في حق الحرة فلا يمنع نكاح غيرها بجر عن المحيط ملخصا (قوله  
 ولوام ولد) شمل المدبرة والمكاتبة كما في الجبر (قوله في عدة حرة) من مدخول المبالغة أي ولو في عدة حرة  
 (قوله ولو من بائن) أشار به الى خلاف قواها بما يجاوزه وانفقوا على المنع في الرجعي (قوله لبقاء الملك)  
 أي ملك نكاح الامه لانها لم تخرج بالطلاق الرجعي عن النكاح فالحرة هي الداخلة على الامه (قوله  
 في عدة واحد) أي على التسع ح (قوله لبطلان النكاح) مفاده أنه لو كانت الحر امرأة أربع أصابع فبطل  
 في الاما كما في جمع الحرة مع الامه بعقد واحد يوضحه ما نقله الرجعي عن كافي الحاكم أن أصل ذلك أنه ينظر  
 في نكاح الحر ان كان جائزا لو كن وحدهن اجزته وبطلت نكاح الاما وان كان غير جائزا بطلته وأجرت  
 نكاح الاما ان كان يجوز لو كن وحدهن اه قلت وبسبب تفاد منه ما لو كان جله الحر انرا الاما لم ترد على  
 أربع فانه يجوز في الحر ان يرق فقط وهو صريح ما ذكرناه آنفا عند قوله لا يصح عكسه (قوله سرية)  
 نسبة الى السر وهو النكاح والتمزج من السر كضم السين كضم الدال في دحرية نسبة الى الدهر أو الى السرور لحصوله  
 بها ط (قوله خيف عليه الكفر) لقوله تعالى الاعلى أنزاجهم أو ما ملكت أيما منهم فانهم غير ملومين  
 برأية ومقتضا أن مثله لولا ما على التزوج على امرأته وما فرق به في الجبر من أن في الجمع بين الحرات منسقة  
 بسبب وجوب العدل بينهما بخلاف الجمع بين السراري فانه لا قسم بينهما مما لا أثر له مع النص نهر أي لأن النص  
 اني اللوم عن الجهتين وقد يقال ان المتبادر من اللوم على التستر هو اللوم على أصل الفعل بخلاف اللوم على  
 تزوج أخرى فان المتبادر منه اللوم على ما يلحقه من خوف الجور لا على أصل الفعل فيكون عملا بقوله تعالى  
 فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة فهذا وجه ما فرق به في الجبر أخذ من تنصصهم على اللوم على التستر فقط  
 والتحقيق أنه ان أراد اللوم على أصل الفعل بمعنى انك فعلت أمرا اقبحا فهو كافر في الموضوعين وان كان بمعنى  
 انك فعلت ما تركه لك أولى لما يلحقك من التعب في النفقة وكثرة العيال واضرار الزوجة بالتستر أو بالتزوج  
 عليها ونحو ذلك فلا كفر في الموضوعين وان لم يلاحظ شيئا من المعنيين فلا كفر في الموضوعين أيضا لكن قالوا  
 يخشى عليه الكفر في الاول لان المتبادر منه اللوم على أصل الفعل دون الثاني لتبادر خلافه كما قلنا هذا ما ظهر لي  
 والله تعالى أعلم فافهم (قوله حديث من رق لامتى) أي رجها رق الله أي اياه وأحسن اليه ط (قوله  
 ولو مدبرا) مثله المكاتب وابن أم الولد الذي من غير مولاهما كما في الغاية ط (قوله ويمنع عليه) أي على  
 العبد ولو مكاتب كما في الجبر (قوله أصلا) أي وان أذن له به المولى (قوله لانه لا يملك) أي في هذا الباب  
 الا الطلاق فلا ينافي أنه يملك غيره كالاتفاق على نفسه ونحوه (قوله وصح نكاح حبل من زنا) أي عندهما  
 وقال أبو يوسف لا يصح والقوى على قولهما كما في القهسستانى عن المحيط وذكر التمرناشى أنها لا تنفقه لهما  
 وقبل هذا ذلك والاول أرجح لان المانع من الوطئ من جهتها بخلاف الحيض لانه سماوى بجر عن الفتح  
 (قوله لا حبل من غيره الخ) شمل الحبل من نكاح صحيح أو فاسد أو وطئ شبهة أو ملك يمين وما لو كان  
 الحبل من مسلم أو ذى أو حرجى (قوله لثبوت نسبه) فهي في العدة ونكاح المعتدة لا يصح ط (قوله  
 ولو من حرجى) كالمهاجرة والمسيبة وعن أبي حنيفة انه يصح وصحح الزيلعي المنع وهو العتد وفي الفتح  
 أنه ظاهر المذهب بجر (قوله المقربة) بكسر القاف أشار به الى أن ما في الهداية من قوله ولو تزوج ام ولده  
 وهي حامل منه فالنكاح باطل بمحمول على ما اذا اقرب له لقوله وهي حامل منه قال في النهر قال في التوشيح فعلى هذا  
 ينبغي أنه لو تزوجها بعد العلم قبل اعترافه به أنه يجوز النكاح ويكون نفيا أقول ومن هنا قد علمت أنه لو تزوج  
 غير ام ولده وهي حامل يجوز لانه كان نفيا فيما لا يتوقف على الدعوى فقيما يتوقف علمها على اه

(لا) يصح (عكسه) ولو أم ولد  
 في عدة حرة) ولو من بائن (وصح  
 لورا جمعها) أي الامه (على حرة)  
 لبقاء الملك (ولو تزوج أربع من  
 الاما وخمس من الحرات في عقد)  
 واحد (صح نكاح الاما) لبطلان  
 الخمس (و) صح (نكاح أربع من  
 الحرات والاماء فقط لانه لا أثر  
 له التسترى بما شاء من الاما)  
 فانه أربع وألف سرية وأراد  
 شراء أخرى فلامه رجل خيف  
 عليه الكفر ولو أراد فقالت امرأته  
 أقتل نفسي لا يمنع لانه مشروع  
 لكن لو تركت لثلاثيها يجر حديث  
 من رق لامتى رق الله برأية  
 (ونصفها العبد) ولو مدبرا (ويمنع  
 عليه غير ذلك) فلا يحل له التسترى  
 أصلا لانه لا يملك الا الطلاق (و)  
 صح نكاح (حبل من زنا) حبل  
 (من غيره) أي الزنا لثبوت نسبه  
 ولو من حرجى أو سيدها المقربة  
 (وان حرم وطؤها)

(قول دواعيه) قال في البحر وحكم الدواعي على قولهما كالوطئ كافي النهاية اه قال ح والذي في تنفقات  
البحر جواز الدواعي فليحترر اه قلت والذي في التنفقات أن زوجة الصغير لو أتفق عليها أبوه ثم ولدت  
واعترفت بأنها حبل من الزنا لا ترد شيئا من النفقة لأن الحبل من الزنا منع الوطئ لا يمنع من دواعيه اه  
فيمكن الفرق بأن ما هنا فحين كانت حبل من الزنا ثم تزوجها وما في النفقات في الزوجة إذا حبلت من الزنا  
فتأمل ولا يمكن الجواب بأن ما في النفقات على قول الامام بدليل قول البحر هنا على قولهما لأن الصغير في قولهما  
يعود إلى أبي خنيفة ومحمد القائلين بجهة النكاح وأما أبو يوسف فلا يقول بجهته من أصله فافهم (قوله)  
متصل بالمسألة الاولى) الصغير في متصل عائداً على قول المصنف وإن حرم وطؤها حتى تضع فافهم (قوله)  
إذا تعريبت منه) المراد ازدياد نبات الشعر لا أصل نباته ولذا قال في التبيين والصكفي لأن يزيد زاد  
سمعه وبصره حدة كما جاء في الخبر اه وهذه حكمته والا لما راد المنع من الوطئ لما في القبح قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماؤه زرع غيره يعني ائتمان الحبل رواء  
أبو داود والترمذي وقال حديث حسن اه شرب ليلية (قوله اتفاقاً) أي منهما ومن أبي يوسف  
فإن الخلاف السابق في غير الزاني كافي القبح وغيره (قوله والولد) أي إن جاءت بعد النكاح به لستة  
أشهر مختارات النوازل فلو أقل من ستة أشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب ولا يرث منه الآن يقول  
هذا الولد مني ولا يقول من الزنا ثانية والظاهر أن هذا من حيث القضاء أما من حيث الديانة فلا يجوز له  
أن يتبعه لأن الشرع قطع نسبه منه فلا يحل له استلحاقه ولذا أوضح بأنه من الزنا لا يثبت قضاء أيضاً  
وإنما يثبت لو لم يصرح لاحتمال كونه بعد سابق أو بشبهة جلال حال المسلم على الصلاح وكذا ثبوته مطلقاً  
إذا جاءت به لستة أشهر من النكاح لاحتمال علوقه بعد العقد وإن ما قبل العقد كان اتفاقاً جلالاً ويحاط  
في إثبات النسب ما أمكن (قوله ولو زوج أمته الخ) هذا محض تزوجه المقر به كما أوضحناه قبل (قوله)  
ولا يستبرأ زوجها) أي لا استحباباً ولا وجوباً عندهما وقال محمد لا أحب أن يطأها قبل أن يستبرأها  
لأنه احتمال الشغل بماء المولى فوجب التزده كافي الشراء هداية وقال أبو الليث قوله أقرب إلى الاحتياط  
وبه نأخذ بنائية ووفق في النهاية بأن محمداً اعانني الاستحباب وهما اثبات الجواز بكونه فلا معارضة واعترضه  
في البحر بأنه خلاف ما في الهداية لكن استحسنه في النهر بأنه لا ينبغي التردد في نفيس الاستبراء على قول  
قال وبه يستغنى عن ترجيح قول محمد قلت إذا كان الصحيح وجوب الاستبراء على المولى يسوغ نفي  
استحبابه عن الزوج لحصول المقصود نعم لو علم أن المولى لم يستبرأها لا ينبغي التردد في استحبابه للزوج بل  
لوقيل بوجوبه لم يعد وبقربه أنه في القبح حل قول محمد لا أحب على أنه يجب لتعليله باحتمال الشغل بماء المولى  
فانه يدل على الوجوب وقال فان المتقدمين كثيراً ما يطلقون كرهه هذا في التحريم وأكرهه التحريم وأحب  
في مقابله اه قلت وأصرح من ذلك قول الهداية لأنه احتمال الشغل بماء المولى فوجب التزده كافي الشراء اه  
ومثله في مختارات النوازل (قوله بل سيدها) أي بل يستبرأها سيدها وجوباً في الصحيح وإليه مال  
السرخسي وهذا إذا أراد أن تزوجه ولو كان بطؤها فلا يراد بيعها يستحب والفرق أنه في البيع يجب على  
المشتري فيحتمل المقصود فلا معنى لا يجابه على البائع وفي المشتري عن أبي خنيفة كرهه أن يبيع من كان  
يطؤها حل يستبرأها ذخيرة (قوله وله وطؤها بلا استبراء) أي عندهما وقال محمد لا أحب له أن يطأها  
مالم يستبرأها هداية والظاهر أن الترجيح المار يأتى هنا أيضاً وإذا جزم في النهر هنا بالنسب الآن يفرق  
بأن ماء الزنا لا اعتبار له في لوطها بها حل يكون من الزوج لأن الفراش له فلا يقال أنه يكون سابقاً زرع غيره  
لكن هذا ما لم تلده لا قل من ستة أشهر من وقت العقد فلو ولده لا قل لم يصح العقد كما صرح جوابه  
أي لا احتمال علوقه من غير الزنا بأن يكون بشبهة فلا يراد جهة تزوج الحبل من زنا تأمل (قوله ففسوخ بانية  
فانكحوا الخ) قال في البحر بدليل الحديث أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله  
إن امرأتى لا تدفع يدي لا مس فقال عليه الصلاة والسلام طلقها فقال اني أحبها وهي جميلة فقال عليه الصلاة  
السلام استمتع بها (قوله تطلق القابرة) النجور العصبان كما في المغرب (قوله ولا عليها)  
أي بأن نسي عشرته أو تبدل له مالا ليخاها (قوله إلا إذا خافا) استثناء منقطع لأن التفريق حيث  
منه

مطلب  
فيما لو زوج المولى أمته

ودواعيه (حتى تضع) متصل بالمسألة  
الاولى الملبس في ماؤه زرع غيره اذ  
الشعر ينبت منه (فروع) لو نكحها  
الزاني حل له وطؤها اتفاقاً والولد  
له ولزمه النفقة ولو زوج أمته أو أم  
ولده الحامل بعد علمه قبل اقراره  
به جاز وكان نفياد لالة نهر عن  
التوشيح (و) صح نكاح (الموطوءة  
بتلك) عين ولا يستبرأ زوجها  
بل سيدها وجوباً على الصحيح  
ذخيرة (أو) الموطوءة (بزنا)  
أي جاز نكاح من رآها تزني وله  
وطؤها بلا استبراء وأما قوله تعالى  
الزانية لا ينكحها الا زمان  
ففسوخ بانية فانكحوا ما طاب لكم  
من النساء وفي آخر حظر المجتنبى  
لا يجب على الزوج تطلق القابرة  
ولا عليها تسريح الناجر الا إذا خافا  
أن لا يتساحداً ود الله فلا بأس  
أن يتزنا

مندوب بقوله فلا بأس لكن سيأتي أول الطلاق أنه يستحب لمؤذبه أو تاركه صلاة ويجب لوفات  
الامساك بالمعروف فالظاهر أنه استعمل لا بأس هنا للوجوب اقتداء بقوله تعالى فان خفت أن لا يقم اخذود  
الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به فان نفي البأس في معنى نفي الجناح فافهم (قوله في الوهبانية الخ)  
تفرع على قوله وله وطؤها بلا استبراء قال المصنف في المنع فان قلت بشكل على ما تقدمت في شرح النظم  
الوهبانية من أنه لو زنت زوجته لا يفرمها حتى تحيض لاحتمال علقها من الزنا فلا يسبق ماؤه زرع غيره وصرح  
الناظم بحرمه وطؤها حتى تحيض وتطهر وهو يمنع من جملة على قول محمد فانه انما يقول بالاستحباب قلت  
ما ذكره في شرح النظم ذكره في النف وهو ضعيف قال في البحر لو تزوج بامرأة الغير عالما بذلك ودخل بها  
لا تجب العدة عليهما حتى لا يحرم على الزوج وطؤها وبقي لانه زنا والمزني بها لا يحرم على زوجها نعم لو وطئها  
بشبهة وجب عليها العدة وحرم على الزوج وطؤها ويحكم جل ما في النف على هذا اه (قوله وانضمومة  
الى محترمة) بالتشديد كان تزوج امرأتين في عقد واحد احداهما محلا والاخرى غير محلا لكونها محرما  
أو ذات زوج أو مشركة لان المطل في احداهما فيقتدر بقدره بخلاف ما اذا جع بين حر وعبد وباعهما صفقة  
واحدة حيث يطل البيع في الكل لما أنه يطل بالشروط الفاسدة بخلاف النكاح فهو حر (قوله والمسمى  
كله لها) أي للعائلة عند الامام نظرا الى أن ضم المحترمة في عقد النكاح لغو كضم الحدار اعدم المحلية  
والانقسام من حكم المساواة في الدخول في العقد ولم يجب الحد بطل المحترمة لان سقوطه من حكم صورة  
العقد لا من حكم انعقاده فليس قوله بعدم الانقسام بناء على عدم الدخول في العقد منافي لقوله بسقوط الحد  
لوجود صورة العقد كما توهم وعندهما يقسم على مهر مثليهما وتماه في البحر (قوله فلها مهر المثل) أي  
بالغا ما بلغ كافي المبسوط وهو الاصح وما ذكره في الزيادات من أنه لا يجاوز المسمى فهو قولهما كما في التبيين  
وانما وجب بالغا ما بلغ على مافي المبسوط لانهم لم تدخل في العقد كما قد مناه عن البحر فلا اعتبار للتسمية أصلا  
فان قلت ما الفرق بينهما وبين ما اذا تزوج اختين في عقدة واحدة ودخل بهما حيث أوجبت لكل منهما الاقل  
من مهر المثل والمسمى قلت هو أن كل واحدة منهما محلا ليراد العقد عليهما وانما الممتنع الجمع بينهما فلذلك قلنا  
بدخولهما في العقد بخلاف ما هنا فان المحترمة ليست محلا أصلا والله تعالى الموفق ح (قوله وبطل نكاح  
متعة وموقت) قال في الفتح قال شيخ الاسلام في الفرق بينهما أن يذكر الوقت بلفظ النكاح والتزويج  
وفي المتعة اتفق أو استتبع اه يعني ما شمل على مادة متعة والذي يظهر مع ذلك عدم اشتراط الشهود في المتعة  
وتعيين المدة وفي المؤقت الشهود وتعيينها ولا شك أنه لا دليل اهتم على تعيين كون المتعة الذي ايج ثم حرم  
هو ما اجمع فيه مادة م ت ع للقطع من الاثنا ربأنه كان أذن لهم في المتعة وليس معناه أن من باشر هذا  
يلزمه أن يحاط بها بلفظ اتفق ونحوه لما عرف أن اللفظ يطلق ويراد معناه فإذا قيل اتفقوا فعنه أو وجدوا معنى  
هذا اللفظ ومعناه المشهور أن يوجد عقد اعلی امرأه لا يراد به مقاصد عقد النكاح من القرار للولد وترتيبه بل  
الى مدة معينة ينهى العقد بانتهائها أو غير معينة بمعنى بقاء العقد مادام معها الى أن ينصرف عنها فلا عقد  
فيدخل فيه ما بمادة المتعة والنكاح المؤقت أيضا فيكون من أفراد المتعة وان عقد بلفظ التزويج وأحضر  
الشهود اه ملخصا وتبعه في البحر والثرثم ذكر في الفتح أدلة تحريم المتعة وأنه كان في حجة الوداع وكان  
تحريم تأييدا لخلاف فيه بين الأئمة وعلما لامصار الاطائفة من الشيعة ونسبة الجواز الى مالك كما  
وقع في الهداية غلط ثم رجع قول زفر بجهة المؤقت على معنى أنه يعقده مؤبدا ويلغو التوقيت لان غاية الامر  
أن المؤقت متعة وهو منسوخ لكن المنسوخ معناها الذي كانت الشرعية عليه وهو ما ينهى العقد فيه بانتهاء  
المدة فالغاء شرط التوقيت أثر النسخ وأقرب نظير اليه نكاح الشغار وهو أن يجعل بضع ككل من المرأتين  
مهر للآخرى فانه صح الهب عنه وقلنا يصح موجبا لمهر المثل لكل منهما فلم يلزمنا التبري بخلاف ما لو عقد بلفظ  
المتعة وأراد النكاح الصحيح المؤبد فانه لا يعقد وان حضره الشهود لانه لا يفيد له المتعة كلفظ الاخلال  
فان من أجل لغيره طعاما لا يملكه فلم يصلح مجازا عن معنى النكاح كما مر اه ملخصا (قوله وان جهلت  
المدة) كان يتزوجها الى أن ينصرف عنها كما تقدم ح (قوله أو طالت في الاصح) كان يتزوجها الى ما بقي  
سنة وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح كافي المعراج لان التأقيت هو المعين بلجهة المتعة بحر (قوله وليس

في الوهبانية ضعيف كما  
بسطة المصنف (و) صح نكاح  
(المضمومة الى محترمة والمسمى)  
كله (لها) ولو دخل بالمحترمة فلها  
مهر المثل (وبطل نكاح متعة  
وموقت) وان جهلت المدة أو طالت  
في الاصح وليس

منه الخ) لان اشتراط التناطع يدل على انه متبادر و بنا وبطل الشرط بحر (قوله أو نوى الخ) لان التوقيت انما يكون بالنظر بحر (قوله ولا بأس بتزوج النهاريات) وهو أن يتزوجها على أن يكون عندها من ارادون الليل فتح قال في البحر وينبغي أن لا يكون هذا الشرط لازما عليها وانما أن تطلب المبيت عندها لئلا يعرف في باب القسم اه أي اذا كان لها شرط غير هذا بشرط أن يكون في النهار عندها وفي الليل عند ضرتها أما لو لا شرط لئلا فالتأخر أنه ليس ليا الطلب خصوصا اذا كانت صنعت في الليل كالحارس بل مباح في القسم عن الشافعية أن نحو الحارس يقسم بين الزوجات نهارا واستحسنه في النهر (قوله ويحمل له الخ) وكذا يحمل ليا تمكينه من الوطئ نعم الاثم في الاقدام على الدعوى الباطلة كافي بالبر ونبوت الحلل مبنى على قول الامام بنفوذ القضاء بهذا النكاح باطنا وكذا يتقظاها اتفاقا فاقبب النفقة والقسم وغير ذلك (قوله عند قاض) هل اتحكم مثله ليحزر ط قلت الظاهر نعم لانهم انما فرقوا بينهما في أنه لا يتحكم بخصاص وحدودية على عاقلة (قوله بنكاح صحيح) احتراز به عن الفساد لأنه لا يفيد حل الوطئ ولو صدر حقة ط (قوله خالية عن الموانع) تفسيره كونها محلا للنكاح والموانع مثل كونها مشركة أو محرمة أو زوجة الغير أو معتدة ح (قوله وقضى القاضي بنكاحها) ويشترط لفاذ القضاء باطنا عند الامام حضور شهو وعند قوله قضيت وبه أخذ عامة المتأخرين ل لان العقد ثبت بمقتضى صحة قضائه في الباطن ومأبث مقتضى صحة الغير لا يثبت بشرائطه كالبيع في قوله اعترق عبدك على بألف وفي الفتح انه لا وجه ويدل عليه اطلاق المتن بحر قلت لكن ذكر في البحر في كتاب التناهي الى التناهي أن المعتقد الأول (قوله ولم يكن الخ) الجملة خالية (قوله خلافا لها) راجع للمسألتين وهذا بناء على أنه لا ينفذ القضاء باطنا عندهما بشهادة الزور ولو في العقود والنكاح لان التناهي خطأ الخبة اذ الشهود كذبة قوله أن الشهود صدقة عنده وهو الخبة لتعذر الوقوف على حقيقة الصدق وأمكن تنفيذ القضاء باطنا بتقديم النكاح فينفذ قطعا المنازعة ويطعن فيه بعض المغاربة بأنه يمكنه قطع المنازعة بالطلاق فأجابهم الاكمل بأنك ان أردت الطلاق غير المشروع فلا يعتبر أو المشروع ثبت المطلوب اذ لا يتحقق الا في نكاح صحيح وتعقبه تلمذه فإرى الهداية بأن له أن يريد غير المشروع ليكون طريقا لقطع المنازعة وتعقبه ما تلمذه اب الهام بأن الحق التفصيل وهو أنه يصلح لقطع المنازعة ان كانت هي المدعية أما لو كان هو المدعي فلا يمكنها التخلص منه الا بالنفاذ باطنا مع أن الحكم أعم من دعواها أو ردعوا (قوله وبقوله ما يفتي) قال الكمال وقول الامام أوجه واستدل له بدلالة الاجماع على أن من اشترى جارية ثم ادعى فسح بيعها كذب وبرحن فقضى به حل البائع وطورها واستخدمها مع علمه كذب دعوى المشتري مع أنه يمكنه التخلص بالعق وان كان فيه اتلاف ماله فانه ابتلى بيمين فعلية أن يختار أهونها وما وذلك ما يسلّم له فيه دينه اه وللعلامة قاسم رسالة في هذه المسألة أطال فيها الاستدلال لقول الامام فراجعها قلت وحيث كان الالوجه قول الامام من حيث الدليل على ما حققه في الفتح وفي تلك الرسالة فلا يعدل عنه لما تقرر أنه لا يعدل عن قول الامام بالضرورة أو ضعف دليله كما وفخناه في منظومة رسم المفتي وشرحها (قوله وحل لناحد) وكذا غيره بالاولى لعدم علمه بحقيقة الحال (قوله لا تحل لهما) أي الزوج المقضى عليه والزوج الثاني أما الثاني فظاهر بناء على أن القضاء بالزور لا ينفذ باطنا عندهما وأما الاول فلان القرعة وان لم تقع باطنا لكن قول أبي حنيفة أو ثورث شبهة ولأنه لو فعل ذلك كان زانيا عند الناس فيجوز منه كذا في رسالة العلامة قاسم (قوله ما لم يدخل الثاني) فاذا دخل بها حرمت على الاول لوجوب العدة كالنكوحه اذا وطئت بشبهة بحر (قوله وحى) أي هذه المسائل الثلاث (قوله كما سيبي) أي في كتاب القضاء (قوله والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط) المراد أن النكاح المعلق بالشرط لا يصح لامرؤهم فظاهر العبارة من أن التعليق يلغو ويحى العقد صحيحا كما في المسألة الآتية وهذا منشأ توهم الدرر الآتى (قوله لتعليقه بالخطر) بفتح الخاء الموحدة والهاء المهملة ما يـكون معدوما يتوقع وجوده اه ح (قوله خافي الدرر) حيث قال لا يصح تعليق النكاح بالشرط مثل أن يقول لمبنته ان دخات الدار زوجتك فلانا وقال فلان تزوجتها فان التعليق لا يصح ران صح النكاح (قوله فيه نظر) لانه صرح بعدم صحة النكاح المعلق في الفتح واختلاصة والبرازية عن الاصل والخاتمة

منه ما لم تكن على أن يطلقاتها بعد شهر أو نوى مكنه معها مدة معينة فلا بأس بتزوج النهاريات عيني (و) يحمل له ووطئ امرأه أذاعت عليه) عند قاض (أنه تزوجها) بنكاح صحيح (وحى) أي راحل الحال أنها (محل للنكاح) أي لا نشاء النكاح خالية عن الموانع (وقضى الثاني بنكاحها بيينة) أقاسمها (ولم يكن) في نفس الامر (تزوجها وكذا) تحمل له لرادى هو نكاحها خلافا لهما وفي انشر نبالية عن المواب وبقره لما يفتي (ولو قضى بطلانها) بهادة الزور مع عليا) بذلك نفذ (و) حل لها التزوج بائنا بعد العدة وحل لناحد زورا (تزوجها) وحرمت على الاول) وعند الثاني لا تحل لهما وعند محمد تحل لاول ما لم يدخل الثاني وهي من فروع القضاء بشهادة الزور كما سيبي (والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط) كزوجتك ان رضى أبى لم ينعقد النكاح لتعليقه بالخطر كما في العمادية وغيرهما في الدرر فيه تباير

والتأخرية وقاوى أى الله وجامع النصولين والقضية ولعله اشتبه عليه النكاح المعلق على شرط بالنكاح  
 المشروط ففسد شرطه فاسد وبنه حافرق وانتهى شربلاية (قوله كثر تزوجتك) فتح كافي الخطاب  
 (قوله لم يصح) كلام المتن غنى عنه (قوله ولا يمكن لا يطل الخ) لما كان يوحى أنه لا فرق بين النكاح  
 المعلق بالشرط الفاسد والمفروق بالشرط الفاسد كما وقع لصاحب الدرر أرى بالاستدراك وان كان  
 الثانى مسألة مستقلة ولذا اذال الشارح بعده بخلاف ما لو علقه بالشرط وفيه تنبيه على منشاوهم الدرر  
 فافهم (قوله يعنى لو عتقد) أى بالعناية لايهاهم كلام المصنف أن هذا من تنبيه المسألة الاولى مع أنه  
 مسألة مستقلة وانما أتى فى أولها بالاستدراك للتنبيه المأثر (قوله مع شرط فاسد) كما اذا قال تزوجتك على  
 أن لا يكون لك مهر فيصح النكاح ويفسد الشرط ويجب مهر المثل (قوله الآن بعلقته) استثناء من قوله  
 لا يصح تعليقه بالشرط (قوله ماض) أى مستتر الى الحال وقيد به احتراز عن تعليقه بمستقبل كائن  
 لاحالة كجى الغد وقوله كائن وان كان اسم فاعل وهو حقيقة فى المتلبس بالفعل فى الحال لكنه يستعمل  
 بالمعنى الثانى فافهم (قوله وكذا الخ) عطف على قوله الآن بعلقته ومثاله ما فى المخ عن الفصول العمادية  
 لو قال تزوجتك بألف درهم ان رضى فلان اليوم فان كان فلان حاضرا فقال رضى جاز النكاح استحسانا  
 وان كان غير حاضر لم يجز اهـ (قوله وعمه المصنف بخنا) حيث قال بعد نقل كلام العمادية وينبغى  
 أن يجرى هذا التفصيل فى مسألة التعليق برضى الاب اذا لفرق بينهما فاما يظهر اهـ أى لا فرق بين ان رضى  
 أبى أو ان رضى فلان فى التفصيل فهما قلت بل اذا جاز التعليق برضى فلان الاجنبى الحاضر يجوز تعليقه  
 برضى الاب بالاولى لان الاب له ولاية فى الجملة وله حق الاعتراض لو الزوج غير كفؤ وله كمال الثقة فيختارهما  
 المناسب فكيف يشال بالجواز فى الاجنبى دون الاب على أنه قد انص على هذا التفصيل فى مسألة الاب أيضا  
 فى الظهيرة حيث قال لو كان الاب حاضرا فى المجلس فقبل جاز نكاحه المصنف موافق للمنقول (قوله لكن  
 فى النهر) استدراك على ما يجنه المصنف وعبارة النهر بعد أن ذكر كلام الظهيرة وهو مشكل والحق  
 ما فى الخائسة اهـ والذى فى الخائسة هو قوله تزوجتك ان اجاز أبى أو رضى فقالت قات لا يصح لأنه تعليق  
 والنكاح لا يحتمل التعليق اهـ قلت الظاهر رجل ما فى الخائسة على ما اذا كان الاب غير حاضر فى المجلس  
 أو على أن ذلك هو القياس لأنه فى الخائسة ذكر بعد ذلك مسألة التعليق برضى فلان فقال ان كان فلان حاضرا  
 فى المجلس ورضى جاز استحسانا والا فلا وان رضى اهـ وبما قلنا يحصل التوفيق بين كلامه ما لم يثبت  
 الفرق بين الاب وغيره وقد علمت من عبارة الظهيرة عدمه وأن الجواز فى الاب ثابت بالاولى ولم نر أحدا صرح  
 بتصحيح خلاف هذا حتى يتبع فافهم

\* (باب الولى) \*

\* (باب الولى) \*

(هو) ائمة خلاف العبد وعرفا  
 العارف بالله تعالى وشرعا (البائع  
 العاقل الوارث) ولو فاسقا على  
 المذهب ما لم يكن متهنكا

لما ذكر النكاح وألفاظه ومجمله شرع فى بيان عقده وأخره لأنه ليس من شروط صحته فى جميع الصور  
 والولى فعيل بمعنى فاعل ط (قوله وعرفا) أى فى عرف أهل اصول الدين قل فى البصر وفى اصول الدين  
 هو العارف بالله تعالى بأسمائه وصفاته حسب ما يمكن المواظب على الطاعات المحتب عن المعاصى الغير المنهكة  
 فى الشهوات والذات كما فى شرح العقائد ح (قوله الوارث) كذا فى النسخ وغيره قال الرملى وذكره  
 عمالنا ينفى اذا الحياكم ولى وليس وارث اهـ قلت وكذا اسد العبد فالتعريف خاص بالولى من جهة القرابة  
 (قوله على المذهب) وما فى البرازية من أن الاب والجد اذا كانا فاسقا فلا تثنى أن يزوجه من الكفؤ قال  
 فى النسخ انه غير معروف فى المذهب (قوله ما لم يكن متهنكا) فى القاموس رجل منهك ومتهنك ومتهنك  
 لا يالى أن يهتك ستره اهـ قال فى النسخ عقب ما نقلناه عنه آتفا نم اذا كان متهنكا لا ينفذ تزويجه اياها  
 بنقص عن مهر المثل ومن غير كفؤ وسياق هذا اهـ وحاصله أن الفسق وان كان لا يسبب الاهلية عندنا لكن  
 اذا كان الاب متهنكا لا ينفذ تزويجه بالشرط المصلحة ومثله ما سياتى من قول المصنف ولزم ولو بغيب  
 فاحس أو بغيب كفؤ ان كان الولى أباً أو جدا لم يعرف منه ما سوء الاختيار وان عرف لا اهـ وبه يظهر أن الفاسق  
 المتهنك وهو بمعنى سبى الاختيار لا نطق ولايته مطلقا لأنه لو زوج من كفؤ يهمل المثل صح كاسياق بانه  
 وهذا خلاف ما مر عن البرازية ولا يمكن التوفيق بحمل ما مر على هذا لان قوله فلا تثنى أن يزوجه من الكفؤ

يقضي سقوط ولاية الاب أصلا قافهم (قوله نحو صبي) أي كجنون ومعتوه غير أن الصبي يخرج بقوله البالغ والمجنون والمعتوه بالعقل ط (قوله ووصي) أي ونحو وصي ممن ليس وارث تعبد وككافر له بنت مسلمة أو مسلمة بنت كافرة كإسباني نعم لو كان الوصي قريبا أو حاكما كإمام التزويج بالولاية كإسباني في الشرح عند بيان الأولياء (قوله مطلقا على المذهب) أي سواء أوصى إليه الاب بذلك أم لا وفي رواية يجوز وكذا سواء عين له الوصي رجلا في حياته أو لا خلافا لما في فتح القدير كإسباني (قوله والولاية الخ) بفتح الواو وما ذكره تعرف فيها الفقهي كافي البحر والاعتناء بها للفقري المحبة والنصرة كافي المغرب لكن ما ذكره تعرف لاحد نوعيها وهو ولاية الاجبار بقرينة قوله وهي خنا نوعان وأقاد أن المذكور في المتن غير خاص بهذا الباب بل منه ولاية الوصي وقيم الوقف وولاية وجوب صدقة القطر بناء على أن المراد يتنفذ القول ما يكون في النفس أو في المال أو فهم معا والمراد في هذا الباب ما يشمل الأول والثالث دون الثاني (قوله ثبت) أي الولاية المذكورة والمراد خنا ولاية الاجبار في هذا الباب فقط فقيمه شبه الاستخدام والإفلا ولاية المعرفة أعم كما علمت وحيث كانت أعم فليس المراد بها البتة لخصوص الولي المعروف بالبالغ العقل الوارث حتى يرد أنه ليس في الملك والامانة أرث وحيث فلا حاجة إلى التكلف في الجواب بأن المراد بالارث المأخوذ في تعريف الولي أو أخذ المال بعد الموت من باب عموم المجاز قال امام يأخذ مال من لا وارث له ليضعه في بيت المال والولي يأخذ كسب عبده المأذون في التجارة بعد موته وإن لم يكن ذلك إثنا حقيقة فانه كما قال ط لادليل على هذا المجاز والتعريف يصان عن مثل هذا قافهم (قوله قراءة) دخل فيها العصبية والارحام (قوله وملك) أي ملك السيد لبعده وأشمه (قوله وولاء) أي ولاء العتاقة والمالاة كإسباني (قوله وامامة) دخل فيها القاضي المأذون بالتزويج لانه نائب عن الامام (قوله شاء أو أبي) اختزبه عن ولاية الوكيل (قوله وهي هنا) فيه شبه الاستخدام لان الولاية المعرفة خاصة بولاية الاجبار وقد بقوله هنا احتراز عن الولاية في غير النكاح كما قد مناه (قوله ولاية تدب) أي يستحب للمرأة تفويض أمرها إلى ولها كالتسبب إلى الوقاحة بغير وللخروج من خلاف الشافعي في البكر وهذه في الحقيقة ولاية وكالة (قوله على المكلفة) أي البالغة العاقلة (قوله ولو بكر) الأولى أن يقول ولو ثيبا ليقيد أن تفويض البكر إلى ولها يشد بالاولى لما علمته من علل التدب الآن يكون مراده الإشارة إلى خلاف الشافعي بقرينة ما بعده أي أنها تشد لا تحجب ولو بكرنا عندنا خلافا له (قوله ولو ثيبا) أشار إلى خلاف الشافعي فانه يقول ان ولاية الاجبار منوطه بالبكاره فيزوجها بلا أدنها ولو بالغة لان كانت ثيبا ولو صغيرة فالثيب الصغيرة لا تزوج عنده ما لم تبلغ لسقوط ولاية الاب (قوله ومعتوه ومرقوة) بالجر فيهما عطف على قوله الصغيرة لعدم تقييدهما بالصغر والاولى تعرف فيهما بالثلاث توهم عطفهما على ثيبا (قوله صغير الخ) الموصوف بمحذوف أي شخص صغير الخ يشمل الذكر والاثني (قوله لا مكلفة) الأولى زيادة حجة ليقابل الرقيق ط وهذا تصريح بفتحهم الماتن ذكره ليقيد أن قوله فنفسد مفرع عليه (قوله فنفسد الخ) أراد بالنفاذ الصحة وترتب الاحكام من طلاق وتوارث وغيرهما لا لزوم اذ هو أخص منها لانه لا يمكن نقصه وهذا يمكن رفعه اذا كان من غير كفو فقله في الشرع بلالة أي ينبغي عدم لازما في اطلاقه نظر واحتراز بالحجة عن المرقوة ولو مكاسة أو وام ولد وبالمكلفة عن الصغيرة والمجنونة فلا يصح الابولي كما قدمه وأما حديث أبيهما امرأه نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحا باطلا فنكاحا باطلا وحسنه الترمذي وحديث لانكاح الابولي رواه أبو داود وغيره شعاعرض بقوله صلى الله عليه وسلم الا يتم أحق بنفسها من وليها رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ومالك في الموطأ والاثيم من لا زوج لها يكرأ أولا فانه ليس للولي المباشرة العقد اذا رضيت وقد جعلها أحق منه به ويتبرح هذا بقوة السند والاتفاق على صحة بخلاف الحديثين الأولين فانهما ضعيفان أو حسنان أو يجمع بالتخصيص أو بأن النقي للكمال أو بأن يراد بالولي من يوقف على اذنه أي لانكاح الابن له ولاية لينتقي نكاح الكافر المسلمة والمعتوه والامانة والمراد بالباطل حقيقته على قول من لم يصح ما باشرته من غير كفو وأحكامه على قول من يصححه أي للولي أن يطله وكل ذلك سائغ في اطلاقات النصوص ويجب ارتكابه لدفع المعارضة وتتمام الكلام على ذلك مبسوط في الفتح (قوله

وخرج نحو صبي ووصي مطلقا على المذهب) والولاية تنفذ القول على الغير) ثبت بأربع قرابة وملك وولاء وامامة (شاء أو أبي) وهي خنا نوعان ولاية تدب على المكلفة ولو بكرنا وولاية اجبار على الصغيرة ولو ثيبا ومعتوه ومرقوة كما أفاده بقوله (وهو) أي الولي (شرط) صحة (نكاح صغير ومجنون ورقيق) لا مكلفة (فنفسد نكاح حرة مكلفة يلا) رضى (ولي)



والاصل الخ عبارة الجبر والاصل هنا أن كل من يجوز تصرفه في ماله بولاية نفسه الخ فإنه يخرج الضمي  
 المأذون فإنه وإن جاز تصرفه في ماله لكن لا بولاية نفسه لكن يرد على العكس المجبورة فإنها تلك النكاح وإن لم تكن  
 التصرف في ماله على قولها بالجبر على الجبر فالاصل مبنى على قول الامام تأمل (قوله إذا كان عصبه) أي  
 بنفسه فلا يرد العصبه بالغير كالنبت مع الابن ولا العصبه مع الغير كالاخت مع البنت كما في الجرح (قوله في غير  
 الكفو) أي في تزويجها بنفسها من غير كفؤ وكذا له الاعتراض في تزويجها بنفسها بأقل من مهر مثلها حتى يتم مهر  
 المثل أو يترق القاضى كما سيذكره المصنف في باب الكفاءة (قوله فيفسخه القاضى) فلا تنب هذه الفرقة  
 الا بالقضاء لا بدحتم فيه وكل من الخصمين ينسب بدليل فلا ينقطع النكاح الا بقول القاضى والنكاح قبله صحيح  
 بتواريه اذ اقامت أحدهما قبل القضاء وهذه الفرقة فسح لا تنقص عدد الطلاق ولا يجب عند هاشم من المهر  
 أن وقعت قبل الدخول وبعدها للمسمى وكذا بعد الخلوة الصحيحة وعليها العدة ولها نفقة العدة لأنها كانت  
 واجبة فتح ولها أن لا تـ كنهه من الوطئ حتى يرضى الولى كما اختاره الفقيه أبو الايثان الولى عسى أن  
 يترق فيصير وطي شبهة وأما على المفتى به الا أن فهو حرام لعدم الانعقاد أفاده في الجبر (قوله ويتجدد)  
 أي اعتراض الولى بتجدد النكاح كالزوجها الولى باذنهم من غير كفؤ فطلقها ثم تزوجت نفسها منه نائيا كان  
 لذلك الولى التبريق ولا يكون الرضى بالاول رضى بالشانى فتح وقيد بتجديد النكاح لانه لو طلقها رجعا  
 ثم راجعها في العدة ليس للولى الاعتراض كما ذكره في الذخيرة (قوله ما لم يسكت حتى تلد) زاد لفظ يسكت  
 للإشارة الى أن سـ كونه قبل الولادة لا يكون رضى وإن هذه ليست من المسائل التي نزل فيها السكوت منزلة  
 القول كما ستأتى الإشارة إليها وفهم منه أنه لو لم يسكت بل خاص حين علم فكذلك بالاولى فافهم لكن يبقى  
 الكلام فيما لو لم يعلم أصلا حتى ولدت فهل له حق الاعتراض ظاهر المتزل ولا يظهر الشرح نعم تأمل (قوله لئلا  
 يضيع الولد) أي بالتفريق بين أبويه فإن بقاءهما مجتمعين على تربيته أحفظ له بلا شبهة فافهم (قوله  
 ويتبعني الخ) البحث لصاحب الجرح (قوله ويتبعني في غير الكفو الخ) قيد بذلك لئلا يتوهم عوده  
 الى قوله فنجدد نكاح الخ وللاحتراز عما لو تزوجت بدون مهر للمثل فقد علمت أن للولى الاعتراض أيضا  
 والظاهر أنه لا خلاف في صحة العقد وأن هذا القول المفتى به خاص بغير الكفو كما أشار اليه الشارح ولم أر من  
 أجرى هذا القول في المسألتين والفرق امكان الاستدراك باتمام مهر المثل قلنا فالأولاه الاعتراض حتى يتم  
 مهر المثل أو يترق القاضى فإذا أتم المهر زال سبب الاعتراض بخلاف عدم الكفاءة هذا ما ظهر لى قافهم  
 (قوله بعدم جوازها أصلا) هذه رواية الحسن عن أبي حنيفة وهذا إذا كان لها ولى لم يرض به قبل العقد فلا يفيد  
 الرضى بعده بجر وأما إذا لم يكن لها ولى فهو صحيح نافذ طلاقا اتفاقا كما يأتي لأن وجه عدم الصحة على هذه  
 الرواية دفع الضرر عن الاوصياء أما هي فقد رخصت باسقاط حقها فتح وقول الجبر لم يرض به يشمل ما إذا لم يعلم  
 أصلا فلا يلزم التصريح بعدم الرضى بل السكوت منه لا يكون رضى كما ذكرنا فلا بد حينئذ لصحة العقد من رضا  
 ضريحها وعليه قالوا يسكت قبله ثم رضى بعده لا يفيد قليلا تأمل (قوله وهو المختار للفتوى) وقال شمس  
 الاثمة وهذا أقرب الى الاحتياط كذا في تصحيح العلامة قاسم لانه ليس كل ولى يحسن المرافقة والخصومة  
 ولا كل قاض يعدل ولو أحسن الولى وعدل القاضى فقد تبرأ أنه لا ترد على أبواب الحكام واستثقال النفس  
 الخصومات فيفتقر الضرر فكان منعده فعاله فتح (قوله نسكت) نعم للمرافقة وقوله بالارضى متعلق  
 بسكت وقوله بعد ظفر الرضى والتبريق في معرفته للولى وفي آياه لغیر الكفو وقوله بالارضى تقي منصب على  
 المقيد الذى هو رضى الولى والقيد الذى هو بعد معرفته اياه فيصدق ببقى الرضى بعد المعرفة وبعدمها ولو جرد  
 الرضى مع عدم المعرفة ففي هذه الصور الثلاثة لا يتخلل وانما يتخلل في الصورة الرابعة وهي رضى الولى بغير الكفو  
 مع غلبه بأنه كذلك اهـ قلت والانساب أن يقول مع غلبه به عينا لما في الجبر لو قال الولى رخصت بتزويجها من  
 غير كفؤ ولم يعلم بالزوج عينا هل يكفي صارت مائة الفتوى وينبغي لا يكفي لأن الرضا بالجهول لا يصح كما ذكره  
 في الخاتمة فيما إذا استأذنها الولى ولم يسم الزوج فقال لأن الرضى بالجهول لا يتحقق ولم أره منقولا اهـ وآثره  
 في النهر لكن ليس على عمومها سائى في كلام الشارح أنها لو فوضت الامر اليه يصح قبولها تزويجى من تحتاره  
 ونحوه قال الخیر الرضى ومقتضاه أن الولى لو قال لها أنا راض بما تنفعين أو تزويج نفسك من مختارين ونحوه أنه

والاصل ان كل من تصرف في ماله  
 تصرف في نفسه وماله فلا (وله)  
 أى للولى (إذا كان عصبه)  
 ولو غير محرم ككاتب عم  
 في الاصح خاتمة وخرج ذوو  
 الارحام والام والقاضى (الاعتراض  
 في غير الكفو) فيفسخه القاضى  
 ويتجدد بتجدد النكاح (مالم)  
 يسكت حتى (تلد منه) لئلا يضيع  
 الولد وينبغي الحاق الجبل الظاهر  
 به (ويبقى) في غير الكفو (بعدم  
 جوازها أصلا) وهو المختار للفتوى  
 (لفساد الزمان) فلا يتخلل مطلقا  
 ثلاثا ما نسكت غير كفؤ ولا يرضى  
 ولى بعدم معرفته اياه

يكنى وهو ظاهر لانه فرض الامر اليها ولانه من باب الاسقاط اه (قوله فليحفظ) قال في الحقائق شرح  
 المنظومة النسفية وهذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه اه وقال الكلال لان المحلل في الغالب يكون غير كفؤ  
 وأما الواسر الولى فقد المحلل فانها تحل للأول اه وفي البحر وهذا كله اذا كان لها ولى والا فهو صحيح  
 مطلقا اتفاقا (قوله وهو ظاهر الرواية) وبه اتفق كثير من المشايخ فقد اختلف الاقواء بجر لكن علمت  
 أن الثاني أقرب الى الاحتياط (قوله قبل العقد أو بعده) فيه أن الرضى قبل العقد يصح على كل من الأول  
 والثاني وأما المبنى على الأول فقط فهو الرضاء بعد العقد فانه يصح عليه لا على الثاني المبنى به كما قدمناه  
 عن البحر وكلام المتن يوهم أنه على الثاني لا يكون رضاء البعض كالكل ولا وجه له ولعل الشارح قصد بما ذكره  
 دفع هذا الإيهام تاتل (قوله لثبوت لكل كلا) لانه حق واحد لا يتجزى لانه ثبت بسبب لا يتجزى  
 بجر (قوله كولاية أمان وقود) فاذا آمن مسلم حريسا ليس للملح آخر أن يتعرض للعربي أو للملح وإذا عاضا  
 أحدا أو لواء القصاص ليس لولى آخر طلبة ح (قوله وسنحققه في الوقف) حيث زاد على ما هنا  
 مما يقوم فيه البعض مقام الكل بعض مستحق الوقف يتصب خصما عن الكل وكذا بعض الورثة وكذا  
 اثبات الأعراف في وجه أحد القراء ولاية المطالبة بإزالة الضرر العام عن طريق المسلمين (قوله والا الخ)  
 أى وان لم يستووا في الدرجة وقد رضى الأبعد فلا قرب الاعتراض بجر عن الفتح وغيره (قوله وان لم  
 يكن لها ولى الخ) أى عصبه كأم وأبى التعبير به وهذا الذى ذكره المصنف من الحكم ذكره  
 في الفتح بحثا بصيغة ينبغي أخذ من التعليل بدفع الضرر عن الأولياء وانها رضى باسقاط حقه أو بجرم به  
 في البحر قبعة المصنف والظاهر أنه لو كان لها عصبه صغيرة فهو بمنزلة من لا ولى لها لانه لا ولاية له وكذا لو كان  
 عبدا أو كافرا كما يشير اليه الشارح عند قوله الولى في الشكاح العصبية الخ كما سميته هنالك وعلى هذا فلو  
 بلغ أو عتق أو أسلم لا يتجدد له حق الاعتراض وأما لو كان لها عصبه غائب فهو كالحاضر لان ولايته لا تنقطع  
 بدليل أنه لو تزوج الصغيرة حيث هو صحيح وان كان لها ولى آخر حاضرا على ما فيه من الخلاف كما سبق والظاهر  
 أيضا أن هذا في البالغة أما الصغيرة فلا يصح لانها لم ترض باسقاط حقتها ألا ترى أنها لو كان لها عصبه فزوجها  
 من غير كفؤ لم يصح فكذا اذا لم يكن لها عصبه هذا كله ما ظهر له نفقة هاهنا كلامهم ولما أصر بجهاد (قوله  
 مطلقا) أى سواء نكحت كفؤا أو غيره ح (قوله اتفاقا) أى من القائلين برواية ظاهر المذهب  
 والقائلين برواية الحسن الملقى بها (قوله أى ولى له حق الاعتراض) يؤهم أن الولى في قوله وان لم يكن لها  
 ولى المراد به ما يشمل الأرحام وليس كذلك كما علمت فلما نسب ذكر هذا التفسير هنالك ليعلم المراد في الموضوعين  
 ويرتفع الإيهام المذكور (قوله ونحوه) بالرفع عطف على قبضه أى ونحو قبض المهر قبض النفقة  
 أو الخاصة في أحدهما وان لم يقبض وكالتجهيز ونحوه فتح (قوله ان كان الخ) كذا ذكره في الذخيرة  
 وأقره في البحر والنهر والشرى ليلية وشرح المقدسى وظاهره أن هذا شرط في الرضاء دلالة فقط وان مجرد العلم  
 بعدم الكفاءة لا يكتفى هنا بخلاف الرضى الصريح حيث يكتفى فيه العلم فقط لكن هذا مخالف لا إطلاق المتن  
 ولم يذكره في الفتح ولا في كافي الحاكم الذى جمع كتب ظاهرا الرواية وأيضاً فوجهه غير ظاهر إلا أن يكون الفرق  
 انقطاع رتبة الدلالة عن الصريح فليأتى صورة المسألة أن تكون هذه المرأة تزوجت غير كفؤ فقام  
 الولى وأثبت عند القاضي عدم الكفاءة فقبض الولى المهر قبل التفريق أو فرق القاضي بينهما ثم تزوجه ثانيا  
 بلاذن الولى قبض المهر (قوله كما لا يكون الخ) مكرر بقوله المارالم يسكت حتى تالد (قوله  
 وأما تصدقه الخ) قال في البحر قيد الرضى لان التصديق بأنه كفؤ من البعض لا يسقط حق من أنكرها قال  
 في المبسوط لو ادعى أحد الأولياء أن الزوج كفؤ وأثبت الاستحسان ليس بكفؤ يكون له أن يطالبه بالتفريق  
 لان التصديق ينكر سبب الوجوب وانكار سبب النفي لا يكون اسقاطا له اه وفي الفوائد التابعة أقام ولها  
 شاهدين بعدم الكفاءة أو أقام زوجها بالكفاءة ولا يشترط لفظ الشهادة لانه أخيار اه (قوله ولا تجبر  
 البالغة) ولا الحرة البالغة والمكاتب والمكاتب ولو صغيرين ح عن القهستاني (قوله البكر) أطلقها  
 فشم لما اذا كانت تزوجت قبل ذلك وطلقت قبل زوال البكارة فتزوج كالتزوج البكر انرض عليه في الاصل بجر  
 (قوله وهو السنة) بأن يقول لها قبل النكاح فلان يخطبك أو يذرك فسكت وان زوجها بغير استئمار

فليحفظ (و) بناء (على الأول)  
 وهو ظاهر الرواية (فرضي البعض)  
 من الأولياء قبل العقد أو بعده  
 (كالكل) لثبوت لكل كلا  
 كولاية أمان وقود وسنحققه  
 في الوقف (لو استووا في الدرجة  
 والأقلاق قرب) منهم (حق الفسخ  
 وان لم يكن لها ولى فهو) أى  
 العقد (صحيح) نافذ (مطلقا)  
 اتفاقا (وقبضه) أى ولى له  
 حق الاعتراض (المهر ونحوه)  
 مما يدل على الرضى (رضاً) دلالة  
 ان كان عدم الكفاءة ثابتاً  
 عند القاضي قبل محاصمته والا  
 لم يكن رضاء كما (لا يكون) (سكوتاً)  
 رضى ما لم تلدوا ما تصدقه بأنه  
 كفؤ فلا يسقط حق الباقي مبسوط  
 (ولا تجبر البالغة البكر على  
 النكاح) لانقطاع الولاية بالبلوغ  
 (فان استأذنها هو) أى الولى  
 وهو السنة

فقد أخطأ السنة وتوقف على رضاها بجر عن المحيط واستحسن الرجعي ما ذكره الشافعية من أن السنة  
في الاستئذان أن يرسل اليها نسوة ثقات بتطير ما في نفسها والام بذلك أولى لأنها تطلع على ما لا يطلع عليه غيرها  
اه (قوله أو وكله أو رسوله) الأول أن يقول وكلمتك تستأذن لي فلا تنه في كذا والثاني أن يقول اذهب  
إلى فلا تنه وتقل لها إن أهلك فلا تنه تستأذن في كذا (قوله وأخبرها رسوله الخ) أفاد أن قول المصنف  
أوزوجهما محمول على ما إذا وزجهما في غيبتهما وهذا وإن كان خلاف المتبادر منه لكن برجه دفع التكرار مع  
قوله لا تنه وكذا إذا وزجهما عندها فسكتت وفي البحر واختلف فيما إذا وزجهما غير كفوف بلغها فسكتت فقد لا  
لا يكون رضى وقيل في قول أبي حنيفة يكون رضى أن كان المزوج أباً أو جدّاً وإن كان غيرهما فلا كما في الخاتمة  
أخذنا من مسألة الصغيرة المزوجة من غير كفوف اه قال في التهرجزم في الدراية بالآول بلفظ قالوا (قوله  
أو فضولي عدل) الشرط في الفضولي العدالة أو العدد فيكني أخبار واحد عدل أو مستورين عند أبي حنيفة  
ولا يكتفي أخبار واحد غير عدل ولها نظر رستأني في متفرقات القضاء (قوله فسكتت) أي البكر البالغة  
بخلاف الابن الكبير فلا يكون سكوتها رضى حتى يرضى بالكلام كافي الحاكم (قوله عن رده) قد به  
أذليس المراد مطلق السكوت لأنها لو بلغها الخبر فسكتت بأجنبي فهو سكوت هنا فيكون إجازة فلو قالت  
الحمد لله اخترت نفسي أو قالت هو دباغ لا أريد بهذا كلام واحد فهو رد بجر (قوله مختارة) أما  
لو أخذها عطاس أو سعال حين أخبرتها فلما ذهب قالت لا أرضى أو أخذها ثم تركت فسال ذلك صح ردّها  
لأن سكوتها كان عن اضطرار بجر (قوله غير مستهزئة) وضحك الاستهزاء لا يفتي على من يحضره  
لأن الضحك إنما جعل إذا نالته على الرضى فإذا لم يدل على الرضى لم يكن إذا بجر وغيره (قوله أو يكت  
بلا صوت) هو المختار للفتوى لأنه حزن على مفارقة أهلها بجر أي وإنما يكون ذلك عند الإجازة معراج  
(قوله ما في الوقاية والملتقى) أي من أنه هو والبكاء بلا صوت أذن ومعه رد (قوله فيه نظر) أي لمخالفتها  
لما في المعراج ولا يفتي ما فيه فان ما في الوقاية والملتقى ذكره من أنه في النقاية والإصلاح والمتمون مقدمه على  
الشروع وفي شرح الجامع الصغير إنا نحن خان وإن بكت كان ردّاً في إحدى الروايتين عن أبي يوسف وعنه  
في رواية يكون رضى قالوا أن كان البكاء عن صوت وويل لا يكون رضى وإن كان عن سكوت فهو رضى  
اه وبه يظهر أن أصل الخلاف في أن البكاء هل هو ردّ أو لا وقوله قالوا الخ توفيق بين الروايتين فعلى لا يكون  
رضى أنه يكون ردّاً كما فهمه صاحب الوقاية وغيره وصرح به أيضاً في الذخيرة حيث قال بعد حكاية  
الروايتين وبعضهم قالوا أن كان مع الصياح والصوت فهو ردّ والافه ورضى وهو الوجه وعليه الفتوى اه  
كيف والبكاء بالصوت والويل قرينة على الردّ وعدم الرضى وعن هذا قال في الفتح بعد حكاية الروايتين  
والمعول اعتبار قرائن الأحوال في البكاء والضحك فان تعارضت أو أشكل احتسب اه فقد ظهر لك أن ما في  
المعراج ضعيف لا يعول عليه (قوله فهو أذن) أي وإن لم تعلم أنه أذن كما في الفتح (قوله أي توكل  
في الآول) أي فيما إذا استأذنها قبل العقد حتى لو قالت بعد ذلك لا أرضى ولم يعلم بالولي فزوجهما صح  
كما في الفقهية لأن الوكيل لا ينعزل حتى يعلم بجر (قوله فلو تعدد المزوج الخ) عبارة البحر ولو زوجهما  
ولسان متساويان كل واحد منهما من رجل فأجازهم ماعدا بطلا لعدم الأولوية وإن سكنت بشيا موقوفين حتى  
تجيزاً أخذهما بالقول أو بالفعل وهو ظاهر الجواب كما في البدائع اه ولا يفتي أن هذا في الإجازة والكلام الآن  
في التوكيل أي الأذن قبل العقد لكن الظاهر أن الحكم لا يختلف في الموضعين إن زوجهما معا بعد  
الاستئذان أم لا واستأذناها فسكتت فزوجهما معا بطلان لعدم الأولوية وإن سكنت بشيا موقوفين حتى  
فانهم (قوله وإجازة) عطف على توكل وقوله في الثاني أي فيما إذا استأذنها بعد العقد وهذا هو الأصح  
وفي رواية لا يكون السكوت بعد العقد رضى كما بسطه في الفتح وقد منّا الخلاف أيضاً فيما إذا وزجهما غير كفوف  
فلغها فسكتت (قوله لا يوطئ بونه) لأن الإجازة شرطها إقسام العقد بجر (قوله فالتقول لها)  
لأن الأصل أن المسلم المكف لا يعتد إلا بالعقد الصحيح النافذ (قوله فالتقول لهم) لأنها أقرت أن العقد وقع  
غير تام ثم ادعت النفاذ بعد ذلك فلا يقبل منها المكان اللهم بجر وحينئذ فلا تروى وهل تعتد فان كانت صادقة  
في نفس الأمر فلا شك في وجوب العدة عليها ديانة والأفلا هم لو أرادت أن تتزوج تمنع مؤاخذة لها بقولها

(أو وكله أو رسوله أو وزجهما)  
ولها وأخبرها رسوله أو فضولي  
عدل (فسكتت) عن رده مختارة  
(أو وضكت غير مستهزئة أو تبسمته  
أو يكت بلا صوت) فلو صوت  
لم يكن إذا ولا رداً حتى لو رضى  
بعده انعقد معراج وغيره  
في الوقاية والملتقى فيه نظر (فهو  
أذن) أي توكل في الآول  
أن يعتد بالولي فلو تعدد المزوج  
لم يكن سكوتها إذا وإجازة  
في الثاني أن يبقى التسكاح لا يوطئ  
بونه ولو قالت بعد موته زوجتي  
أي بامرئ وأنكرت الورثة قال قول  
لها فترث وتعتد ولو قالت بغير  
أمرى فكأنه بلغني فرضيت  
فالتقول لهم

وأما لو تزوجت في الذخيرة ولو تزوجت المرأة ثم ادعت العدة فقال الزوج تزوجتك بعددها فالقول قوله لانه  
 يدعى الصحة اه قلله يقال هنا كذلك لان اقرارها السابق لم يثبت من كل وجه هذا ما ظهر لي (قوله  
 وقوله لغيره) أي غير هذا الزوج (قوله رد قبل العقد لبعده) فرقوا بينهما بأنه يمتثل الاذن وعدمه  
 فقبل النكاح لم يكن النكاح فلا يجوز بالشك وبعده كان فلا يمتثل بالشك كذا في الظهيرية وهو مشكل لانه  
 لا يكون نكاحا الا بعد الصحة وهي بعد الاذن فالظاهر أنه ليس باذن فهما بحر وأصل الاشكال لصاحب  
 الفتح وأجاب عنه المقدسي بأن العقد اذا وقع ثم ورد بعده ما يمتثل كونه تقييرا له وكونه رد تزويج برقوعه احتمال  
 التقرير واذا ورد قبله ما يمتثل الاذن وعدمه ترجح الرد لعدم وقوعه فيمنع من ايقاعه لعدم تحقق الاذن فيه  
 (قوله ولو تزوجها لنفسه الخ) محترز قول المصنف أو زوجها أي أن الرئي لو تزوجها كإبن العم اذا تزوج  
 بنت عمه البكر البالغ بغير اذنها فبغيرها فسكت لا يكون رضى لانه كان أصيلا في نفسه فصوليا في جاب  
 المرأة فلم يتم العقد في قول أبي حنيفة ومحمد فلا يعمل الرضى ولو استأمرها في التزويج من نفسه فسكت جاز  
 اجماعا بحر عن الخاتمة والحاصل أن الفصولي ولو من جانب اذا تولى طرفي العقد لا يتوقف عقده على  
 الاجازة عندهما بل يقع باطلا بخلاف ما لو باشر العقد مع غيره من أصيل أو ولي أو وكيل أو فضولي آخر فإنه  
 يتوقف اتفاقا كما سبق في آخر باب الكفاءة (قوله فسكت) أما لو قالت حين بلغها قد كنت قلت اني  
 لا اريد فلان ولم تز على هذا لم يجز النكاح لانها أخبرت أنها على ابائها الاول ذخيرة (قوله بخلاف  
 ما لو بلغها الخ) لان نفاذ التزويج كان موقفا على الاجازة وقد بطل بالرد والرد في الاول كان للاستئذان لا للتزوج  
 العارض بعده لكن قال في الفتح الاوجه عدم الصحة لان ذلك الرد الصريح ينعكس كون ذلك اليكوت  
 دلالة الرضى اه وأقر في البحر وقد يقال انه قد تكون علت بعد ذلك بحسن حاله وقد يكون ردها الاول  
 حيا ما علمته من أن الغالب اظهار النقرة عند فجأة السماع ولو كانت على امتناعها الاول لصرح بالرد  
 كما صرح به أولا ولم تسخ منه (قوله ان عرف) بالنساء للجهول ونائب القاضل ضمير المرأة  
 والذي في البحر ان عرف (قوله والمهر) ينبغي أن يكون على الخلاف كافي مسألة المتن الاتية ح  
 (قوله واستشكله في البحر الخ) يؤيده ما قدمنا أول النكاح في أن قوله زوجني توكيل أو إيجاب عن  
 الخلاصة لو قال الوكيل بابتك فلان فقال وحب لا ينعقد ما لم يقل الوكيل بعده قبلت لأن الوكيل  
 لا يملك التوكيل اه فهذا يدل على أن الوكيل ليس له التوكيل في النكاح وأنه ليس من المسائل التي  
 استثنوها من هذه القاعدة وقال الرجعي هناك وفي حاشية الجوى على الاشياء عن كلام محمد في الاصل  
 ان مباينة وكيل الوكيل بخصمته الوكيل في النكاح لا تكون كباينة الوكيل بنفسه بخلافه في البيع  
 وفي مختصر عصام انه جعله كالبيع بباينة بخصمته بباينة بنفسه اه فيمكن أن يكون ما في القصة مفعلا  
 على رواية عصام لكن الاصل وهو المبسوط من كتب ظاهر الرواية فالظاهر عدم الجواز فافهم (قوله ولو في  
 ضمن العام) وكذا لو سمي لها فلان أو فلان فسكت فله أن يزوجهما من أيهما شاء بحر (قوله لو يحصون  
 عبارة الفتح وهم محصورون معروفون لها اه ومقتضاها أنها لو لم تعرفهم لم يصح وان كانوا محصورين  
 (قوله والا لا) كقوله ازوجهك من رجل أو من بنى تميم بحر (قوله ما لم تقوض له الامر) أما اذا قالت  
 أنا راضية بما تفعله أت بعد قوله ان أقوما يحطمونك أو زوجني ممن تختاره ونحوه فهو استئذان صحيح  
 كافي الظهيرية وليس له بهذه المقالة أن يزوجهما من رجل ردت نكاحه أو لا لان المراد بهذا العموم غيره  
 كالتوكيل بتزويج امرأة ليس للوكيل أن يزوجه مطلقته اذا كان الزوج قد شكا منها للوكيل وأعلمه بطلاقها  
 كافي الظهيرية بحر (قوله لا العلم بالمهر) أشار بتقدير العلم الى أن المصنف راعى المعنى في عطفه المهر على  
 التزوج وأصل التركيب بشرط العلم بالزوج لا بالمهر ح (قوله وقيل بشرط) أشار الى ضعفه وان قال في الفتح  
 انه الاوجه لان صاحب الهداية صحح الاول وقال في البحر انه المذهب لقول الذخيرة ان اشارات كتب  
 محمد تدل عليه اه قلت وعلى القول باشتراط تسميته بشرط كونه مهر المثل فلا يكون السكوت رضى بدونه  
 كافي البحر عن الزبلي وتبي على القول بعدم الاشتراط فهل يشترط أن يزوجهما بمهر المثل حتى لو نقص عنه  
 لم يصح العقد الا برضاها صارت حادثة القنوى ورأيت في الحادى عشر من البرازية وان لم يذكر المهر فتزوج

وقوله لغيره اولى منه رد قبل  
 العقد لبعده ولو زوجها لنفسه  
 فسكت ثم ردت بعد العقد لقبله ولو  
 استأذنها في معين فرددت ثم زوجها  
 منه فسكت صح في الاصح بخلاف  
 ما لو بلغها فرددت ثم قالت رضى  
 لم يجز لطلانه بالرد ولذا استحسنوا  
 اتجديده عند الزفاف لان الغالب  
 اظهار النقرة عند فجأة السماع  
 ولو استأذنها فسكت فوكل  
 من يزوجهما من مهاد جاز ان عرفت  
 الزوج والمهر كافي القصة واستشكله  
 في البحر بأنه ليس للوكيل أن  
 يوكل بلا اذن تقتضاه عدم الجواز  
 أو انه مستثنى (ان علت بالزوج)  
 أنه من حولتظهر الرغبة فيه أو عنه  
 ولو في ضمن العام يكراني أو بنى عى  
 لو يحصون والا لا ما لم تقوض  
 له الامر (لا العلم بالمهر) وقيل  
 بشرط

الوكيل بأكثر من مهر المثل بما لا يتجاوز الناس فيه أو بأقل من المثل بما لا يتجاوز فيه الناس صح عنه  
 خلافاً لما لكن لا لا وبما حتى الاعتراض في جانب المرأة دفعاً للعار عنهم اهـ أي إذا رخصت بذلك ومقتضاه  
 أنه إذا كان الوكيل هو الولي كافي حادثاً ورضيت به صح والافلا تأمل (قوله وما صححه في الدرر)  
 أي من التفصيل وهو أن الولي أن كان أباً أو جداً فذكر الزوج يكفي لأن الأب لو نقض عن مهر المثل لا يكون  
 الأصلح تزييد عليه وإن كان غيرهما فلا بد من تسمية الزوج والمهر (قوله عن السكافي) أي ناقلاً تصححه  
 عن السكافي فافهم (قوله رده الكمال) بقوله وما ذكر من التفصيل ليس بشيء لأن ذلك في تزويجه الصغيرة بحكم  
 الجبر والكلام في الكبيرة التي وجب مشاورته لها والأب في ذلك كالأجنبي (قوله ان علمته) أي الزوج  
 وأما المهر ففيه ما مر آنفاً كتابه عليه في البحر (قوله في سبع وثلاثين مذكورة في الاشياء) أي  
 في قاعدة لا ينسب إلى ساكت قول وذو كراختي عبارته تمامها وزاد عليها ط عن الجوى مسائل أخر  
 سيد كرها الشارح في الفوائد التي ذكرها بين كتاب الوقف وكتاب البيوع وسأقي الكلام عليها كلها هناك  
 ان شاء الله تعالى (قوله كأجنبي) المراد به من ليس له ولاية فشمس الأب إذا كان كافراً أو عبداً  
 أو مكاتباً لكن رسول الولي قائم مقامه فيكون سكوتها رضى عند استئذانه كافي الفسخ والوكيل كذلك  
 كافي البحر عن التنية (قوله أو ولي بعيد) كالأخ مع الأب إذا لم يكن الأب غائباً عن منقطع كافي الخاتمة  
 (قوله فلا عبرة لسكوتها) وعن الكرخي يكتفي بسكوتها فتح (قوله كالثيب البالغة) أما الصغيرة فلا استئذان  
 في حبتها كالبيكر الصغيرة فتح (قوله إلا في السكوت) حيث يكون سكوت البكر البالغة أذناً في حق الولي  
 الأقرب ولا يكون أذناً في الثيب البالغة مطلقاً والاستثناء منقطع لأن قول المصنف كالثيب تشبيهه بالبكر  
 التي استأذنها غير الأقرب وهذه لا فرق بينها وبين الثيب البالغة في السكوت (قوله لأن رضاها يكون  
 بالدلالة الخ) أشار إلى ما أورده الزيلعي على الكرخي وغيره من أن رضاها لا يقتصر على القول فانه لا فرق  
 بينهم في اشتراط الاستئذان والرضا في أن رضاها قد يكون صريحاً وقد يكون دلالة غرضاً أي الزيادة على  
 رضاها دلالة عليها ما دون الثيب لأن حماها قد قل بالممارسة فخلص المصنف بفتح شته لاستواءهما في الإعراف  
 في معناه الخ لكن أجاب في الفسخ بأن الحق أن السكوت من قبيل القول لا التخييل لثبوت دلالة غرضاً على القول  
 أي لأنه إذا ثبت الرضا بالقول ثبت بالتمكين من الوطئ بالأولى لأنه أدل على الرضا واعترضه في البحر بأن  
 قبول التهنئة ليس بقول بل سكوت زاد في التبر ولهذا عذر في مسائل السكوت قلت وفيه نظر لأن مقتضى  
 كلام الفتح أن المراد بقبول التهنئة ما يكون قولاً باللسان لا مجرد السكوت لأن مراده إدخال الجميع تحت  
 القول ولذا لم يستثن إلا التمكن ولا ينافيه قوله من قبيل القول لأن مراده أنه من قبيل القول الصريح  
 بالرضا مثل قولها رخصت ونحوه بدليل أنه قال قبله أنه يكون أماً بالقول كنتم ورضيت وبارك الله لنا وأحسن  
 أو بالدلالة كطلب المهر أو للتفقه الخ ثم قال والحق أن السكوت من قبيل القول أي من قبيل القول الذي ذكره  
 وأما قوله في التبر ولهذا الخ ففيه أن المذكور في مسائل السكوت قولهم إذا سكك الأب ولم يقف الولد  
 مدة التهنئة لزمه ومعناه سكك عن نفي الولد لا عن جواب التهنئة وأما الجواب عن اعتراض البحر بأن قول الفتح  
 أنه من قبيل القول أي لأن القول حقيقة بل هو منزل منزلة فلا يرد السكوت عند التهنئة ففيه أنه لو كان  
 مراده ذلك لم يحتج إلى استثناء التمكن ولم يكن فيه دفع لما أورده الزيلعي لأن الزيلعي يقول إن الدلالة بمنزلة  
 القول في الأثر فافهم نعم الذي يظهر ما قاله الزيلعي لأن الظاهر أن طلب المهر ونحوه لا يلزم أن يكون بالقول  
 ولذا عبر الشارح بقوله من فعل يدل على الرضى ومقتضاه أن قبض المهر ونحوه رضا كما مر من جعله رضا دلالة  
 في حق الولي وبه صرح في الخاتمة بقوله الولي إذا تزوج الثيب فرضيت بقبولها ولم تظهر الرضا بلسانها كان لها  
 أن ترد لأن المعتبر فيها الرضى باللسان أو بالفعل الذي يدل على الرضى نحو التمكن من الوطئ وطلب المهر  
 وقبول المهر دون قبول الهدية وكذا في حق الغلام اهـ (قوله ودخوله بها الخ) هذا مكرر والظاهر أنه  
 تحريف والاصل وخلوته بها فإن الذي في البحر عن الظاهرية ولو خلاها برضاها حل يكون إجازة لا رواية لهذه  
 المسألة وعندى أن هذا إجازة اهـ وفي البرازية الظاهر أنه إجازة (قوله والخحك سرورا) احتراز عن  
 الخحك استهزاء قال في البحر وأما الخحك فذكر في فتح القدير وألا أنه كالسكوت لا يكفي وسلم هنا أنه يكفي وجعله

وهو قول المتأخرين بحر عن  
 الذخيرة وأقره المصنف وما  
 صححه في الدرر عن السكافي رده  
 الكمال (وكذا إذا زوجها  
 الولي عندها) أي بحضورها  
 (فسكت صح في الأصح) ان  
 علمته كما مر والسكوت كالتنطق  
 في سبع وثلاثين مسألة مذكورة  
 في الاشياء (فان استأذنها  
 غير الأقرب) كأجنبي أو ولي  
 بعيد (فلا) عبرة لسكوتها (بل  
 لا بد من القول كالثيب) البالغة  
 لا فرق بينهما إلا في السكوت لأن  
 رضاها يكون بالدلالة كما ذكره  
 بقوله (أو ما هو في معناه) من فعل  
 يدل على الرضى (كطلب مهرها)  
 ونفقتها (وتمكنها من الوطئ)  
 ودخوله بها رضاها ظهريه  
 (وقبول التهنئة) والخحك سرورا

من قبيل القول لانه حروف اه قلت وما هنا هو الموافق لما طرح به الزيلعي وغيره (قوله ونحو ذلك)  
 كقبول المهر كما مر عن الثانية والظاهر أن مثله قبول النفقة (قوله بخلاف خدمته) أي ان كانت  
 تخدمه من قبل ففي البحر عن المحيط والظاهرية ولو آكلت من طعامه أو خدمته كما كانت فليس يرثي دلالة  
 (قوله أي تلة) هي من فوق إلى أسفل والظفر عكسها (قوله أي كبر) أي بلا تزويج في النهر عن  
 الصحاح يقال غلبت الجارية تعنس بضم النون عنوسا وعنسا فهي عانس اذا طال مكثها بعد ادراكها  
 في منزل أهلها حتى خرجت عن عداد الأبيكار (قوله بكر حقيقة) خبر من وفي الظهيرية البكر اسم  
 لآخر أم لم يجامع بكاح ولا غيره اه لان مصيها أول مصيب لها ومنه البكر كورة لأول الثمار والبكره بضم  
 الباء أول الثمار وحاصل كلامهم أن الرائل في هذه المسائل الغدرة أي الجلدة التي على الجبل لا البكره  
 فكانت بكر حقيقة وحكما ولذا تدخل في الوصية لا بكار بنى فلان ولا يرد الجارية لو شربت على أنها بكر فوجدت  
 زائلة الغدرة بشئ من ذلك لرد حالان المتعارف من اشتراط البكره صفة الغدرة آفاده في البحر (قوله  
 كقربى يجب) أي كذات تقربى الخ ط وهو تقربى كونها بكر حقيقة وحكما لا تميل فلا يرد أن هذه  
 ما زالت عذرتها فكيف يشبهها بمن زالت عذرتها ح (قوله أو طلاق) عطف على تقربى لا على  
 يجب ح (قوله بعد خلوة) يصلح ظرفا للتقربى والطلاق والموت لكن لما كان قوله قبل الوطئ ظرفا  
 للأخيرين فقط لعدم إمكان الوطئ في الأول أملى الحب قطاها وأما في العنة فلان الوطئ يمنع التقربى  
 كان الاتسب تعلقه بالأخيرين فقط وفهم من قوله بعد خلوة أنه لو وقع الطلاق أو الموت قبل الخلوة  
 كانت بكر حقيقة وحكما لا لاوى وقيد بقوله قبل وطئ لأنها بعد الوطئ تثب حقيقة وحكما اه ح (قوله  
 وهذه فقط بكر حكما) أراد بالحق كمن مالم يس بمقتضى بدلالة المقابلة كما هو المتبادر وإذا جاوز الشارح  
 في عبارة المصنف فقد درخرا لمن ومبتدا البكر والافعال المصنف في نفسها بمقتضى لأن الحقنى يحكمى أيضا  
 بالمكلمة ما مرحت به من غير حقيقى ولكن لما كان المتبادر من اطلاق الحكمى ارادة ما ليس بمقتضى  
 أو كذا في البحر ان عرفت (قوله كما فقط لما قلنا فافهم (قوله ان لم يتكرر ولم يتجدد) هذا معنى  
 قولهم ان لم يشتر زناها حتى يسكوتم لان الناس عرفوها بكر افعيوسنها بالنطق فيكتبى بسكوتم  
 كيلا تعطل عليها مصالحها وقد ندب الشارع الى ستر الزنا فكانت بكر اشراجا بخلاف ما اذا اشهر زناها  
 (قوله والا) صادق ثلاث صور ما اذا تكرر منها الزنا ولم يتجدد أو حدث ولم يتكرر أو تكرر وحدث ح  
 (قوله كوطوءة بشبهة) أي فانها تثب حقيقة وحكما ح (قوله أو نكاح فاسد عطف على بشبهة) أي  
 وكوطوءة بنكاح فاسد فافهم أما اذا لم يوطأ فيه فهى بكر حقيقة وحكما كما في النكاح الصحيح ط (قوله  
 وقالت رددت) أي ولم يوجد معها ما يدل على الرضاء كما في الشرع لائلى ط (قوله ولا يثبت لهما) قد به  
 لان أيهما أقام البينة قبلت بينته بجر وان أقاماها فأتى في قوله ولو برهنا (قوله ولم يكن دخل بها طوعا)  
 بأن لم يدخل أو دخل كرها واحتزبه عما اذا دخل بها طوعا حيث لا يصدق في دعوى الرضى الاصح لان التكرين  
 من الوطئ كالاقرار وعن هذا صح في الولوجية أنها لو أقامت بعد الدخول البينة على الرضى لا تقبل لكن  
 في حاشية الغزى على الاشياء أنه وقع اختلاف التحصين في قبول بينتها بعد الدخول على أنها كانت ردت  
 النكاح قبل الاجازة ففي البرازية أن المذکور فى الكتب أنها تقبل وصح في الوقائع عدمه لما قضى  
 في الدعوى والصحيح القبول لانه وان بطلت الدعوى فالبينة لا تبطل لقيامها على تحريم الفرج والبرهان  
 عليه مقبول بلا دعوى قال الغزى وقد ألف شيخنا العلامة على المستدنى فيها رسالة اعتمد فيها الصحيح  
 القبول (قوله فالقول قولها) لانه يدعى لزوم العقيد وملك البضع والمرأة تدفعه فكانت منكورة  
 ولا يقبل قول ولم عليها بالرضى لانه يتر عليها بشروط الملك واقرار عليها بالنكاح بعد بلوغها غير صحيح كذا  
 في الفقه وينبغي أن لا تقبل شهادة لو شهد مع آخر بالرضى لكونه ساعيا في اتمام ما صدر منه فهو متهم ولم أره  
 منقولا بجر قلت وفي الكافي للناسك الشهيد اذا تزوج الرجل ابنته فانكرت الرضى فشهد عليها أبوها  
 وأخوها لم يحضر اه فتأمل ثم اعلم أنه ذكر في البحر في باب المهر عند الكلام على النكاح الفاسد  
 ما منه واذا ادعت فسادا وهو حجة فالقول له وعلى عكسه فرق بينهما وعليها العدة وإها نصف المهر ان لم يدخل

ونحو ذلك بخلاف خدمته أو قبول  
 خدمته (من زالت بكارها بوشية)  
 أي نطفة (أو درور) (حيض أو)  
 حصول (جراحة أو تعنيس) أي  
 كبر (بكر حقيقة) كقربى  
 يجب أو عنة أو طلاق أو موت  
 بعد خلوة قبل وطئ (أو زنا)  
 وهذه فقط (بكر حكما) ان لم  
 يتكرر ولم يتجدد والاقتب كوطوءة  
 بشبهة أو نكاح فاسد (قال)  
 الزوج البكر البالغة (يلغى النكاح  
 فسكت وقالت رددت) النكاح  
 (ولا يثبت لهما) على ذلك (ولم يكن  
 دخل بها طوعا) في الاصح  
 (فالقول قولها)



والكل ان دخل كذا في الخاتمة ويثبت أن يستثنى منه ما ذكره الحاكم الشافعي الكافي من أنه لو ادعى  
أحدهما أن النكاح كان في صغره فالقول قوله ولا نكاح بينهما ولا مهر لهما أن لم يكن دخل بها قبل الأدرأله  
أه ما في الجبر قلت وقد علل الأخيرة في البرازية عن المحيط بقوله لا اختلافهما في وجود العقد وعللها في الذخيرة  
بقوله لأن النكاح في حالة الصغر قبل إجازة الولي ليس بنكاح معنى الخ وذكروه قبله أن الاختلاف في الوفي الصحة  
والفساد فالقول للتعني الصحة بشهادة الظاهر ولو في أصل وجود العقد فالقول لمنكر الوجود قلت وعلى هذا  
فلا استثناء لأن ما في الخاتمة من الأول وما في النكاح من الثاني ولعل وجه قوله في الخاتمة وعلى عكسه  
فرق بينهما الخ كونه مؤاخذاً باقراره فيسرى عليه ولذا كان لها المهر ثم ان الظاهر أن ما نحن فيه من قبيل  
الاختلاف في أصل وجود العقد لأن الرضا لا يجاب بل قبول وكذا المسألة الآتية هذا ما ظهر لي (قوله  
على المفتي به) وهو قوله ما وعنده لا يمين عليها كما سيأتي في الدعوى في الأشياء الستة بجر (قوله  
لأنه وجودي الخ) جواب عما يقال أن يمينه على سكوتها يمينه على النفي وهي غير مقبولة فأجاب بأن السكوت  
وجودي لأنه عبارة عن ضم الشفتين ويلزم منه عدم الكلام كما في المصراع زاد في البحر أو هو نفي يحيط به  
علم الشاهد فيقبل كالأدعت أن زوجها تكلم بما هو ردة في مجلس فبرهن على عدم التكلم فيه تقبل وكذا  
إذا قال الشهود كما عندهما ولم نسمهما نكاحاً ثبت سكوتها كما في الجوامع أه ولا يخفى أن الجواب الأول  
مبني على المنع والثاني على التسليم ويبحث في الأول في السعدية بما في شرح العقائد من أن السكوت  
ترك الكلام وأقره عليه في التهرقات ويمكن الجواب بأن هذا تفسير باللازم ويبحث في الثاني أيضاً بأنه مخالف  
لما في أيمان اليمين من باب اليمين في الحج والصلاة من أن الشهادة على النفي غير مقبولة مطلقاً أحاط به  
علم الشاهد أولاً أه وكذا قال في البحر هذا الحاصل أن الشهادة على النفي المقصود لا تقبل سواء كان  
نفساً ضرورة أو معبئاً وسواء أحاط به علم الشاهد أولاً أه قلت وهذا في غير الشرط فلو قال ان لم أدخل  
الدار اليوم فكذا فشهد أنه دخلها تقبل (قوله فيمنه أأولى) لاثبات الزيادة أعني الرذافه زائد  
على السكوت بجر (قوله الآن يبرهن على رضاها وأجازتها) أي فترج يمينه لاستحواثهما في الاثبات  
وزيادة يمينه بالثبات للزوم كذا في الشروح وعزاه في النهاية للقرطبي وكذا هو في غير كتاب من الفقه لكن  
في الخلاصة عن أدب القاضى للخصاف أن يمينها أولى في هذه الصورة اختلاف المشايخ وعلل وجهه  
أن السكوت لما كان مما تحقق الإجازة به لم يلزم من الشهادة بالإجازة كونها بأمر زائد على السكوت  
مالم يصرح جواً بذلك كذا في الفتح وتبعه في الجبر واستفيد منه التوفيق بين القولين بحمل الأول على ما إذا  
صرح الشهود بأنها قالت أجزت أو رضيت وحل الثاني على ما إذا شهدوا بأنها أجازت أو رضيت لاحتمال  
أجازتها بالسكوت فافهم (قوله كالزوجها الخ) أي ان الاختلاف في البلوغ كالاختلاف في السكوت  
كما في النهر (قوله مثلاً) فالمراد الولي بالجر (قوله فان القول لها) لأنها إذا كانت مراعاة كان المخبر  
بمحمّل البوث فيقبل خبرها لأنها مكررة وقوع الملك عليها ح عن البحر (قوله ان ثبت أن سنها  
تسح) تفسير للمراعاة كيدل عليه كلام المخ ح (قوله وكذا لو ادعى المراهق بلوغه) بأن باع أبوه ماله  
فقال الابن أنا بالغ ولم يصح البيع وقال المشتري والاب أنه صغير فالقول للابن لأنه ينكر زوال ملكه وقد قبل  
بخلافه والاول أصح بجر عن الذخيرة (قوله ولو برهننا الخ) ذكره في البرازية عقب المسألة الأولى  
وكان الشارح أخره ليفيد أن الحكم كذلك في المسألتين فافهم واستشكل بعض المحققين تصور البرهان  
على البلوغ قلت وهو ممكن بالحسب أو الاحبال أو سن البلوغ أو رؤيته الدم أو المنى كما في الشهادة على الزنا  
(قوله على الأصح) راجع لمسألة المراهقة والمراهق فقد نقل التصحيح فيها في البحر عن الذخيرة (قوله  
بختلاف قول الصغرة) أي التي زوجها غير الاب والجد أم من زوجها فلا خيار لها ط (قوله رددت  
حين بلغت الخ) أي قالت بعد ما بلغت رددت النكاح واخترت نفسها حين أدركت لم يقبل قولها لأن الملك  
ثابت علم أو تريد بذلك إبطال الثابت عليها كما في الذخيرة فافهم وبهذا علم أن قوله ذلك بعد البلوغ  
وكأنه سها صغرة باعتبار ما كان زمن العقد أي المتحقق صغرها ووقعه بخلاف المراهقة المحلل بلوغها  
رقه (قوله ولو حالة البلوغ) بأن قالت عند القاضى أو الشهود أدركت الان وضحت فانه يصح

بينهم أعلى المفتي به وتقبل يمينه  
على سكوتها لأنه وجودي بضم  
الشفتين ولو برهننا فيمنه أأولى  
الآن يبرهن على رضاها وأجازتها  
(كالزوجها أوبوها) مثلاً زاعماً  
عدم بلوغها (فقات أنا بالغة  
والنكاح لم يصح وهي مراعاة  
وقال الاب) أو الزوج (بل هي  
صغيرة) فان القول لها ان ثبت  
أن سنها تسح وكذا لو ادعى  
المراهق بلوغه ولو برهننا فيمنه  
البلوغ أولى (على الأصح) بخلافه  
قول الصغرة رددت حين بلغت  
وكذبها الزوج فالقول له  
لأنكاره زوال ملكه لو اختلف  
بعد زمان البلوغ ولو حالة البلوغ  
فالقول لها شرح وبيان فليحفظ



كما يأتي بيانه (قوله وللولي الا في بيانه) أي في قوله الولي في النكاح العصة بنفسه الخ واحترز به  
عن الولي الذي له حتى الاعتراض فانه ينقض العصة كما مر وعن الرضى غير القريب كما مر وبأني أيضا (قوله  
انكاح الصغير والصغيرة) قيد بالنكاح لان اقراره به عليه مالا يصح الا بهود أو تصد بهما بعد البلوغ  
كما سيذكره المصنف آخر الباب ولوقال وللولي انكاح غير المكف والرقيق لشغل العتوه ونحوه (تمت)  
ليس لغیر الاب والجد أن يسلّم الصغيرة قبل قبض ما تغورف قبضه من المهر ولو سلمها الاب له أن يمنعها أفاده ط  
وتماه في البحر قلت وليس له تسليمه للدخول بها قبل اطاقة الوطى ولا عبرة لسنن كاسيد كره الشارح في آخر  
باب المهر (قوله ولو نيسا) صرح به بخلاف السافعي فان علة الاجبار عنده البكارة وعندنا البحر بعدم  
العقل أو نقصانه وتوضيحه في كتب الأصول (قوله كعتوه ومجنون) أي ولو كبيرين والمراد كخص  
معتوه الخ فيشمل الذكر والانثى قال في النهر فالولي انكاحهما اذا كان الجنون منطبا وهو شهر

على ما عليه الفتوى وفي منه المفتي بلغ مجنوناً أو معتوها نبي ولاية الاب كما كانت فلو جن أو عته بعد البلوغ  
تعود في الاصح وفي الخاتمة زوج ابنه البالغ بلاذنه حتى قالوا ينبغي للاب أن يقول أن حزن النكاح علي ابن  
لانه يملك انشاء بعد الجنون (قوله ولزم النكاح) أي بلا توقف على أجارة أحد ولا يموت خيار في تزويج  
الاب والجد والمولى وكذا الابن على ما يأتي (قوله ولو يغيب فاحش) هو ما لا يتغيب الناس فيه أي لا يحملون  
الغيب فيه احترام اذن الغيب السيرة وهو ما يتغيبون فيه أي يحملونه قال في الجوهرة والذي يتغيب فيه الناس  
مادون نصف المهر كذا قاله شيخنا موفق الدين وقيل مادون العشر اه فعلى الاول القين الفاحش هو المصنف  
خافوه وعلى الثاني العشر فافوقه تأمل (قوله بنقص) الباء لتصور الغيب أي ان الغيب يتجاوز  
في جانب الصغيرة بالنقص عن مهر المثل وفي جانب الصغير بالزيادة (قوله أو زوجها بغير كفؤ) بأن زوج ابنه  
امته أو بنته عبدا وهذا عند الامام وقال لا يجوز أن تزوجها بغير كفؤ ولا يجوز الخط ولا الزيادة الا بما يتغيب  
الناس ح عن المخ ولا ينبغي ذكر المثال الاول لان الكفاءة غير معتبرة في جانب المرأة للرجل أفاده  
في الشرح بلالة ونحوه ط قلت وعن هذا قال الشارح أو زوجها مضافا الى ضمير المؤنثة مع تعميمه في الغيب  
الفاحش بقوله بنقص مهرها وزيادة مهره فتدبره ما مهره فافهم لكن في هذا كلامه كره قريبا (قوله  
المزوج بنفسه) احترز به عما اذا وكل وكلا بتزويجها وسيأتي بيانه قريبا ح (قوله يغيب) كان عليه  
أن يقول أو بغير كفؤ ولو قال المزوج بنفسه على الوجه المذكور كما قال في المخ لم من هذا ح (قوله وكذا  
المولى) أي اذا زوج الصغير أو الصغيرة المرقوقين ثم أعققهما ثم بلغا فان نكاحهما لازم ولو من غير كفؤ أو بغير  
مهر المثل ولا يثبت لهما خيار البلوغ لكمال ولاية المولى فهو أقوى من الاب والجد ولان خيار العتق يغني عنه ط  
وهذا هو الصواب في التصوير وأما تصوير المسألة بما اذا كان الاعتاق قبل التزويج فغير صحيح لانه في هذه  
الصورة يثبت لهما خيار البلوغ كما سيذكره والكلام في لزوم بلا خيار كما في الاب والجد فافهم (قوله وابن  
المجنونة ومثلها المجنون) قال في البحر المجنون والمجنونة اذا تزوجهما الابن ثم أفا لا خيار لهما (قوله  
لم يعرف منهما الخ) أي من الاب والجد وينبغي أن يكون الابن كذلك بخلاف المولى فانه يتصرف  
في ملكه فينبغي تفوق تصرفه مطلقا كتصرفه في سائر أمواله رحتى فافهم (قوله مجانته وفسقا)  
نصب على التمييز وفي المغرب لما جن الذي لا يسأل ما يصنع وما قيل له ومصدره المجنون والمجانته اسم منه والفعل  
من باب طلب اه وفي شرح المنح حتى لو عرف من الاب سوء الاختيار لسفهه أو لاطماعه لا يجوز عقده الجماعا

اه (قوله وان عرف لا يصح النكاح) استشكل ذلك في فتح القدير بما في النوازل لو زوج بنته الصغيرة  
عن شكره بشرب السكر فاذا هو مد من له وفات لا أرضى بالنكاح أي بعد ما كبرت ان لم يكن يعرفه الاب  
بشربه وكان عليه أهل بيته صالحين فالنكاح باطل لانه انما تزوج على ظن أنه كفؤ اه قال اذ شفتني أنه  
لو عرفه الاب بشربه فالنكاح نافذ مع أن من زوج بنته الصغيرة القابلة للتعلق بالخبر والشكر من يعلم أنه شررب  
فاسق فسوء اختياره ظاهر ثم أجاب بأنه لا يلزم من تحقق سوء اختياره بذلك أن يكون معروفا به فلا يلزم بطلان  
النكاح عند تحقق سوء الاختيار مع أنه لم يتحقق للناس كونه معروفا بمثل ذلك اه والخاصل أن المانع  
هو كون الاب منهم وراي سوء الاختيار قبل العقد فاذا لم يكن مشهورا بذلك ثم تزوج بنته من فاسق صح وان تحقق

(وللولي) الا في بيانه (انكاح)

الصغير والصغيرة) جبرا (ولو نيسا)

كعتوه ومجنون شهرا

(ولزم النكاح ولو يغيب فاحش)

بنقص مهرها وزيادة مهره (أو)

زوجها (بغير كفؤ ان كان الولي)

المزوج بنفسه يغيب (أنا أو جدنا)

وكذا المولى وابن المجنونة

(لم يعرف منهما سوء الاختيار)

مجانته وفسقا (وان عرف لا) يصح

النكاح اتفاقا

بذلك انه سبى الاختيار واشتهر به عند الناس فلوزوج بقا اخرى من فاسق لم يصح الثاني لانه كان  
منهم ورا بسوء الاختيار قبله بخلاف العقد الاول لعدم وجود المانع قبله ولو كان المانع محجوزا  
الاختيار بدون الاستمرار لزم الخلة المسألة أعني قولهم ولزم النكاح ولو يغبين فاحش أو يغبين كفؤا  
الولى أما وجد انم اعلم أن ما مر عن التوازل من أن النكاح باطل معناه أنه سيبتل كفاي الذخيرة لان المسألة  
مفروضة فيما اذا لم ترض البنت بعدما كبرت كما صرح به في الخاتمة والذخيرة وغيرهما وعليه يحمل ما في التنية  
زوج بنته الصغيرة من رجل فله حيز الاصل وكان معتقافيهو باطل بالاتفاق اه وعلم من عبارة القنية  
أنه لا فرق في عدم الكفاءة بين كونه بسبب الفسق أو غيره حتى لو تزوجها من فقير أو ذى حرفة دينية ولم يكن  
كفؤا اليها لم يصح فقصر ابن الهمام كلامهم على الفاسق مما لا ينبغي كما أفاده في البحر وما ذكرنا من ثبوت  
الختار للبنت اذا بلغت انما هو في الصغيرة أما لو تزوج الاولياء الكيرة باذنها ولم يعلموا عدم الكفاءة ثم ظهر  
عدمها فلا خيار لاحد كما سنده الشارح أول الباب الا ترى ويأتى تمام الكلام عليه هناك (قوله  
فزوجها من فاسق الخ) وكذلك لو تزوجها بغير فاحش في المهر لا يجوز اجاعا والصاحي يجوز لان الظاهر من  
حال السكران أنه لا يتأهل اذا ليس له رأى كامل فبقى النقصان ضررا محضا والظاهر من حال الصاحي أنه يتأهل  
بغير عن الذخيرة ثم قال وكذا السكران لو تزوج من غير الكفو كفاي الخاتمة وبه علم أن المراد بالاب  
من ليس بسكران ولا عرف بسوء الاختيار اه قلت ومقتضى التعليق أن السكران أو المعروف بسوء  
الاختيار لو تزوجها من كفؤ بغير المثل صح لعدم الضرر المحض ومعنى قوله والظاهر من حال الصاحي أنه يتأهل  
أى أنه لو تزوجها من كفؤ بغير المثل صح لعدم الضرر المحض ومعنى قوله والظاهر من حال الصاحي أنه يتأهل  
العشرة معها وقوله الاذى ونحو ذلك وهذا منقود في السكران وسبى الاختيار اذا خالف لظهور عدم رأيه  
وسوء اختياره في ذلك (قوله أى غير الاب وأبيه) الاولى أن يزيد والابن والمولى المأمر (قوله ولو الام  
أو القاضى) هو الاصح لاقولاهما متاخرة عن ولاية الاخ والعلم فاذا ثبت الخيار في الحايج ففى المحجوب  
أولى بغير بل قد صور المرأى فى الام ونقصان الشفقة فى القاضى ذخيرة لكن سنده كفى مسألة عضل  
الاقرب ان تزوج القاضى نيابة عنه فليس لها التمسار ويأتى تمامه هناك (قوله لو عين لو كيله القدر)  
أى الذى هو عين فاحش شهر وكذلك لو عين له رجلا غير كفؤ كما يحتمل العلامة المقدسى (تبينه) ذكرنى شرح  
الجميع أن تزوج الاب الصغير والصغيرة من غير كفؤ أو يغبين فاحش جازع عنده لا عندهما ثم قال وفى المحيط  
الوكيل بالنكاح اذا زاد أو نقص عن مهر المثل فعلى هذا الاختلاف اه وهذا خلاف ما ذكره الشارح  
جعل ما فى البحر عن القنية وقد يجاب بأن الوكيل فى عبارة شرح المجمع ليس المراد به وكيل الاب بل وكيل  
الزوج أو الزوجة البالغين بقريته ما فى البدائع حيث ذكر الخلاف السابق ثم قال وعلى هذا الخلاف التوكيل  
بأن وكل رجل لرجل لرجل بأن يزوجها امرأه فزوجها بأكتر من مهرها لمقدار ما لا يتعاب الناس فى مثله  
أو وكلت امرأه لرجل بأن يزوجها من رجل فزوجها بحداد من صداق مثله أو من غير كفؤ اه وقد تمناه بأضامن  
البرازية وعليه خلاصة فتدبر (قوله لا يصح النكاح من غير كفؤ) مثله قول الكثر ولو تزوج طفله غير كفؤ  
أو يغبين فاحش صح ولم يجوز ذلك لغير الاب والجد ومقتضاه أن الاخ لو تزوج أخاه الصغير امرأه أدنى منه لا يصح  
وفيه ما مر عن المشرب لا يسه من أن الكفاءة لا تعتبر للزوج كما سبأ فى بابها أيضا وقد قلنا أن الشارح أشار الى  
ذلك أيضا وقد راجعت كثيرا لم أرى شيئا صريحا فى ذلك نعم رأيت فى البدائع مثل ما فى الكثر حيث قال وأما  
النكاح الاب والجد الصغير والصغيرة فالكفاءة فيه ليست بشرط عند أى حليفة لصدوره عن له كمال النظر لكمال  
الشفقة بخلاف النكاح الاخ والعلم من غير كفؤ فانه لا يجوز بالاجماع لانه ضرر محض اه فقوله بخلاف الخ  
ظاهر فى رجوعه الى كل من الصغير والصغيرة وعلى هذا فعنى عدم اعتبار الكفاءة للزوج أن الرجل لو تزوج نفسه  
من امرأه أدنى منه ليس لعصمته حتى الاعتراض بخلاف الزوجة وبخلاف الصغيرين اذا تزوجها ما غير الاب  
والجد هذا ما ظهر لى وسنده كفى أول باب الكفاءة ما يؤيده والله أعلم (قوله أصلا) أى لا لازما  
ولاموقوف على الرضى بعد البلوغ قال فى فتح القدير وعلى هذا أتى الفرع المعروف لو تزوج العم الصغيرة  
حز الجدة من معتق الجدة كبرت وأجازت لا يصح لانه لم يكن عقدا موقوفا اذا لا يجزله فان العم ونحوه لم يصح

وكذا لو كان سكران  
فزوجها من فاسق أو شرير أو فقير  
أو ذى حرفة دينية لظهور سوء  
اختياره فلا تعارضه شفته  
المطلوبة بغير (وان كان المزوج  
غيرهما) أى غير الاب وأبيه  
ولو الام أو القاضى أو وكيل الاب  
لكن فى النهر بحثا لو عين لو كيله  
القدر صح (لا يصح) النكاح  
(من غير كفؤ أو يغبين فاحش أصلا)

مطلب  
مهم هل للعصبة تزويج الصغير  
امرأة غير كفؤ له

منهم القزويني بعير الكفو اه قال في البحر ولذا ذكر في الحاشية وغيرها أن غير الأب والجد إذا تزوج الصغيرة  
 فلا حوط أن يزوجهما مرتين مرتبة بمرسى ورتبة بغير التسمية لانه لو كان في التسمية نقصان فاحسن ولم يصح  
 النكاح الا في صبح الثاني اه وليس لقزويني من غير كفو حله كما لا يخفى اه (قوله صح ولهما صفته)  
 أي بعد بلوغهما والجملة قصد بها انتفاء امر فوعة المخل على أنه بديل من ما أو شعبة بقول محمد بن  
 أي قائلا وقوله وهم خبر عن ما وعبارة صدر الشريعة في منته وصح انكاح الأب والجد والصغير والصغيرة  
 بنين فاحسن ومن غير كفو لا غيرهما وقال في شرحه أي لفعل الأب أو الجد عند عدم الأب لا يكون للصغير  
 والصغيرة حق الفسخ بعد البلوغ وإن فعل غيرهما قلناه أن ينسحب بعد البلوغ اه ولا يخفى أن الوهم في عبارة  
 النسخ وقد نبه على وهم ابن الكمال وكذا المحقق في الفتاوى في التسليم في بحث العوارض وذكر أنه  
 لا يوجد له رواية أصلا وأجاب القهستاني بأن محنته بالغين الفاضل نقلها في الجواهر عن بعضهم وبغير كفو  
 نقلها في الجامع عن بعضهم قال وهذا يدل على وجود الرواية اه قلت وفيه نظر فإن ما كان قولنا لبعض  
 المتأخرين لا يلزم أن يكون فيه رواية عن أئمة المذهب ولا سيما إذا كان قولنا ضعيفا مخالفا لما في مشاهير كتب  
 المذهب المعتمدة (قوله ولكن لهما خيار البلوغ) دفع به فوهم الزوم المتبادر من الصحة ط وأطلق فشم  
 الذميين والمسلمين وما إذا تزوجت الصغيرة نفسها فأجاز الولي لأن الجواز ثبت بإجازة الولي فالنكاح ينكح بأمره  
 بحر عن المحيط (قوله ومحققهما) كالجنون والمجنونة إذا كان المزوج لهما غير الأب والجد والابن بأن كان  
 أخا أو عمًا مثلاً قال في الفتح بعد أن ذكر العصباء وكل هؤلاء يثبت لهم ولاية الاجبار على البنت والذكر  
 في حال صغرهما أو كبرهما ما إذا اجتمعا من غير ما بلغ عاقل ثم جن فزوجه أبوه وهو رجل جاز إذا كان مطابقا  
 فإذا أفاق فلا خيار له وإن تزوجه أخوه فأفاق فله الخيار اه (قوله بالبلوغ) أي إذا علم قبله أو عنده  
 قهستاني (قوله أو العلم بالنكاح بعده) أي بعد البلوغ بأن بلغا ولم يعلم به ثم علم بعده (قوله لقصور  
 الشفقة) أي ولقصور الرأي في الام وهذا جواب عن قول أبي يوسف أنه لا خيار لهما اعتبارا بما لوزوجهما  
 الأب أو الجد (قوله ويغني عنه خيار العتق) اعلم أن خيار العتق لا يثبت للذكر بل للأنثى فقط صغيرة  
 أو كبيرة فإذا تزوجهما مولاهما ثم أعتقها قلنا فلها الخيار لانه كان يزول ملك الزوج عليها بالعتق فصار لا يزول  
 الا بئلا لكن لو صغيرة لا تخير ما لم تبلغ فإذا بلغت خيرا فلها الخيار القاضى خيار العتق لا خيار بالبلوغ وإن ثبت لها  
 أيضا لأن الأول أعم فتتظم الثاني تحته وقل لا يثبت لهما خيار البلوغ وهو الأصح وهكذا ذكره مجتهد في الجامع  
 لأن ولاية المولى ولاية كاملة لأنها بسبب الملك فلا يثبت خيار البلوغ كافي الأب والجد ولو زوج عبده الصغير حرزة  
 ثم أعتقه ثم بلغ فليس له خيار بلوغ ولا خيار عتق لأن انكاح المولى باعتبار الملك لا بطريق النظر بل بخلاف  
 ما إذا تزوجه بعد العتق وهو صغير لانه بطريق النظر هذا خلاصة ما في الذخيرة من الفصل السابع عشر ونحوه  
 في جامع الصغائر للإمام الاسترغيني وفي البحر عن الأسيدي أني لو أعتق أمته الصغيرة أولا ثم تزوجها ثم بلغت  
 فإن لها خيار البلوغ اه أي لما مر من أن ولايته عليها بطريق النظر ولانها ولاية اعتاق وهي متأخرة عن  
 جميع العصباء فلها خيار البلوغ كافي ولاية الاخ والعلم بل أولى بخلاف ما لو تزوجها قبل الاعتاق ثم بلغت  
 فإنه ليس لهما خيار بلوغ كما مر لأن ولاية الملك أقوى من ولاية الأب والجد والحاصل أن خيار العتق لا يثبت  
 للذكر الرقيق صغيرا أو كبيرا ويثبت للأنثى مطلقا إذا تزوجهما حال الرق وأن خيار البلوغ يثبت للصغير  
 والصغيرة إذا تزوجهما بعد العتق وأنه لا يثبت لهما إذا تزوجهما قبله لاستقلال ولايتهما بالخيار العتق للصغيرة  
 على الصحيح فقوله ويغني عنه خيار العتق مبنى على الضعيف (قوله بحضرة أبيه أو وصيه) فإن لم يوجد  
 أحدهما نصب القاضي وصيا يتناصم فيحضره وبطلب منه حجة للصغير بطل دعوى الفرقه من بينة على رضاها  
 بالنكاح بعد البلوغ أو تأخيرها بطلب الفرقه والاختلاف فيها الخضم فإن حلفت يفرق بينهما الحاصم بحضرة  
 الخضم بلا انتظار إلى بلوغ الصبي أدب الاوصياء عن جامع الفصولين قلت والطاهر أن وصي الأب مقبلة  
 على الجد كما مر حوايه في بابيه ثم رأيت ههنا في جامع الصغائر قال في امرأة الصبي لو وجدته محبوسا  
 فالقاضي يفرق بينهما بخصوصه ولو وجدته عينا ينتظر بلوغه ثم خال فإن لم يكن له أب ولا وصي فالجد أو وصيه  
 خصم فيه فإن لم يكن نصب القاضي عنه خصما الخ فاتهم (قوله بشرط القضاء) أي لأن في أصله ضعفا

وما في صدر الشرع بعة صح ولهما  
 قد خضع وهم (وإن كان من كفوا بغير  
 المتصل صح) لكن (لهما) أي  
 لصغير وصغيرة ومحققهما (خيار  
 الفسخ بالبلوغ أو العلم بالنكاح  
 بعده) لقصور الشفقة ويغني  
 عنه خيار العتق ولو بلغت وهو  
 صغير فرق بحضرة أبيه أو وصيه  
 بشرط القضاء

فيتوقف عليه كالجوع في الهبة وفيه إيماء إلى أن الزوج لو كان غائباً لم يفرق بينهما ما لم يحضر للزوم القضاء على الغائب نهر قلت وبه صرح الاستر وشي في جامعهم (قوله للفسخ) أي هذا الشرط انما هو للفسخ لا لنبوت الاختيار وسامحه أنه إذا كان المزوج الصغير والصغيرة غير الأب والجد فلهما الخيار بالبلوغ والعلم به فان اختار الفسخ لا يثبت الفسخ الا بشرط القضاء فلذا فرغ عليه بقوله فيتوارى فإن فيه أي في هذا التكاح قبل ثبوت فسخه (قوله ويلزم كل المهر) لان المهر كالمهر جميعه بالدخول ولو حكما كانت لولة الصحيحة كذلك يلزم بموت أحدهما قبل الدخول أما بدون ذلك فيسقط ولو اختار منه لان الفرقة بالخيار فسخ للعقد والعقد اذا انسخ يفسخ فكأنه لم يكن كما في النهر (قوله ان من قبلها) أي وليست بسبب من الزوج كذا في النهر واحترز به عن التخيير والا مبادون ذلك فيسقط ولو اختار منه لان الفرقة بالخيار فسخ للعقد والعقد من الزوج كانت طلاقاً ح (قوله لا ينقص عدد طلاق) فلو جدد العقد بعده ملك الثلاث كما في الفسخ (قوله ولا يلحقها طلاق) أي لا يلحق العدة بعة الفسخ في العدة طلاق ولو صرح بها وانما يلزمها العدة إذا كان الفسخ بعد الدخول وما ذكره الشارح نقلاً في البحر عن النهاية على خلاف ما يحسنه في الفسخ وقيد بعة الفسخ لما في الفسخ من أن كل فرقة بطلاق يلحقها الطلاق في العدة الا في اللعان لانه يوجب حرمة مؤبدية اه وسيأتي بيان ذلك مستوفى ان شاء الله تعالى قيل باب تفويض الطلاق (قوله الا في الردة) يعني أن الطلاق الصريح يلحق المرتدة في عدتها وان كانت فرقة فسخاً لان الحرمة بالردة غير متأبدية لارتفاعها بالاسلام خضع طلاقه عليها في العدة مستيعاً فأنته من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمة مغلطة بوطئ زوج آخر كذا في الفسخ واعترضه في النهر بأنه يقتضي قصر عدم الوقوع في العدة على ما اذا كانت الفرقة بما يوجب حرمة مؤبدية كالقبيل والارضاع وفيه مخالفة ظاهرة افتناهم عرف ذلك من تفصحه اه أي لتفسير يحسم بعدم اللعاق في عدة خيار العلق والبلوغ وعدم الكفاءة ونقصان المهر والسبي والمهاجرة والاباء والارتداد ويمكن الجواب عن الفسخ بأن مراده بالتأيد ما كان من جهة الفسخ وذكر في أول طلاق البحر أن الطلاق لا يقع في عدة الفسخ الا في ارتداد أحدهما وتفرق القاضى باباً أحدهما عن الاسلام لكن الشارح قبل باب تفويض الطلاق قال تبعاً للحن لا يلحق الطلاق عدة الردة مع اللعاق في قيد كلام البحر هنا بعدم اللعاق كما لا يخفى وقد نظمت ذلك بقولي

ويلحق الطلاق فرقة الطلاق • أو الاباء أو الردة بلا لحاق

قال ح وسيأتي هذا أيضاً أن الفرقة بالاسلام لا يلحق الطلاق عدتها فتأمل ورابع اه قلت ما ذكره آخر اقال الخبير الرملي انه في طلاق أهل الحرب أي فيما لو هاجر أحدهما مسلماً لانه لا عدة عليها وسيأتي تمامه هناك وفي باب نكاح الكافران شاء الله تعالى (قوله وان من قبله طلاق) فيه نظر فانه يقتضي أن يكون التباين والقبيل والسبي والاسلام وخيار البلوغ والردّة والملأ طلاقاً وان كانت من قبله وليس كذلك كما ستراد واستثناء الملأ والردّة وخيار العلق لا يجدي في البقاء الا ربعة الاخر فالصواب أن يقال وان كانت الفرقة من قبله ولا يمكن أن تكون من قبلها فطلاق كما أناده شيخنا طيب الله تعالى ثراه واليه أشار في البحر حيث قال وانما عسر بالفسخ ليقيد أن هذه الفرقة فسخ لا طلاق فلا تنقص عدده لانه يصح من الاثني ولا طلاق اليها اه ومثله في الفتاوى الهندية وعبارته ثم الفرقة بخيار البلوغ ليست بطلاق لانها فرقة يشترط في سببها والمرأة الرجل وحينئذ يقال في الاول ثم ان كانت الفرقة من قبلها لا بسبب منه أو من قبله ويمكن أن تكون منها ففسخ فاشدد بذلك عليه فانه أجدى من تفريق العصى اه ح قلت لكن يرد عليه اباء الزوج عن الاسلام فانه طلاق مع أنه يمكن ان يكون منها وكذا اللعان فانه من كل منهما وهو طلاق وقد يجيب عن الاول بأنه على قول أبي يوسف ان الاباء فسخ ولو كان من الزوج وعن الثاني بأن اللعان لما كان ابتداءً منه صار كأنه من قبله وحده فليأمل (قوله أو خيار عتق) يقتضي أن للعبد خيار عتق وخوهم هو منه فأنقذه من العتق ففتح القيد بأن خيار العتق يختص بالاثني وسيصرح به الشارح في باب نكاح الرقيق حيث يقول ولا يثبت لغلام ح (قوله وليس لنا فرقة منه) أي قبل الدخول ح (قوله الا اذا اختار نفسه بخيار عتق) صوابه خيار بلوغ وبدل عليه قول البحر وليس لنا فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول

للفسخ (فيتوارى فيه) ويلزم كل المهر ثم الفرقة ان من قبلها فسخ لا ينقص عدد طلاق ولا يلحقها طلاق الا في الردة وان من قبله فطلاق الا بملك أو ردّة أو خيار عتق وليس لنا فرقة منه ولا مهر عليه الا اذا اختار نفسه بخيار عتق

ولامهر عليه الاخذ فانه راجع الى خيار البلوغ لان كلامه فيه لاني خيار العتق كما تعلمه مما راجعته ثم قال  
وهذا الحصر غير صحيح لما في الذخيرة قليل كتاب النفقات حرق ورجح مكاتبه باذن سيدها على بارية  
بعينها فلم تقبض المكاتبه الجارية حتى زوجتها من زوجها على مائة درهم جاز للسكاخن فان طلق الزوج  
المكاتبه أولا ثم طلق الامة وقع الطلاق على المكاتبه ولا يقع على الامة لان بطلاق المكاتبه تنصف الامة  
وعاد نصفها الى الزوج بنفس الطلاق فيفسد نكاح الامة قبل ورود الطلاق عليها فلم يعمل طلاقها وبطل جميع  
مهر الامة عن الزوج مع أنها فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول بها لان الفرقة اذا كانت من قبل  
الزوج انما لا تسقط كل المهر اذا كانت طلاقا وأما اذا كانت من قبله قبل الدخول وكانت فسخا من كل وجه  
توجب سقوط كل الصداق كتاب الصغير اذا بلغ وأيضاً واشترى منكوحته قبل الدخول بها فانه يسقط كل  
الصداق مع أن الفرقة جاءت من قبله لان فساد النكاح حكم معلق بالملك وكل حكم معلق بالملك فانه يحال به  
على قبول المشتري لا على ايجاب البائع وانما يسقط كل الصداق لانه فسخ من كل وجه اهـ بلفظه ويرد على  
صاحب الذخيرة اذا ارتد الزوج قبل الدخول فانها فرقة هي فسخ من كل وجه مع أنه لم يسقط كل المهر بل يجب  
عليه نصفه فالحق أن لا يجعل لهذه المسألة ضابط بل يحكم في كل فرد بما أفاده الدليل اهـ كلام البصر  
قال في النهر أقول في دعوى كون الفرقة من قبله فيما اذا ملكها أو بعضها نظر في البدائع الفرقة الواقعة على  
اياها أو ثقتها من فرقة بغير طلاق لانها فرقة حصلت بسبب لامن قبل الزوج فلا يمكن أن يجعل طلاقا فيقبل  
فسخا اهـ وسيأتي ايضاحه في محله اهـ كلام النهر ح (قوله الاغنية) لانه يتيق على سبب جلي  
بمخلاف غير ما فانه يتيق على سبب حتى لان الكفاءة شيء لا يعرف بالحس وأسبابها مختلفة وكذا انقصان مهر  
المثل وخيار البلوغ مبنى على تصور الشقة وهو أمر باطن والاياء ربما يوجد وبما لا يوجد كذا في البحر ح  
(قوله غرق النكاح) هذا الشطر الأول من بحر السكامل وماعدا منه من البسيط وهو لا يجوز وقد غرته الى  
قولي ان النكاح له في قولهم فرق ح (قوله فسخ طلاق) يدل من فرق بدل مفصل والخبر قوله أتتلك أو خير  
بعد خبر ط (قوله وهذا الدر) اسم الاشارة مبتدأ والدر بدل منه أو عطف بيان والمراد به النظم  
المذكور شبهه بالدر لانه فاسده وجهه يحكيها أي يذكرها خبر (قوله تباين الدار) حقيقة وحكايا اذا خرج  
أحد الزوجين الحريين الى دار الاسلام غير مستأمن بأن خرج اليها مسلماً أو ذمياً أو أسلم أو صار ذمياً داراً  
بمخلاف ما اذا خرج مستأمناً لتباين الدار حقيقة فقط وبمخلاف ما اذا تزوج مسلم أو ذمى حرية ثمة لتباين  
الدار حكايا فقط ح زيادة (قوله مع نقصان مهر) تنهين عين مع وهو لغة وكسر راء مهر بلا تنوين  
للضرورة يعني اذا نكحت بأقل من مهرها وقرق الولي بينهما فهي فسخ لكن ان كان ذلك قبل الدخول فلا مهر لها  
وان كان بعده فلها المسمى كما يأتي ط (قوله كذا فساد عقد) كان تكح أمة على حرّة ط أو تزوج بغير  
شهود (قوله وقد الكفو) أي اذا نكحت غير الكفو فلا وليا محق الفسخ وهذا على ظاهر الرواية أما على  
رواية الحسن فالعقد فاسد ط وتقدم أنها المقتضى بها (قوله شعها) النعي هو الاخبار بالموت وهو تكلمه  
أشاره الى أن من نكحت غير كفوف كآنها ماتت ط (قوله تقبيل) بالرفع من غير تنوين للضرورة أي فعله  
ما يوجب حرمة المصاهرة بفروعها الاناث واصولها أو فعلها ذلك بفروعه الذكور واصوله ط (قوله سي)  
فيه نظر لما في باب نكاح الكافر والمزاة تبيين تباين الدارين لا بالنسي ولئن كان المراد النسي مع التباين فالتباين  
معن عنه ح (قوله واستلام المحارب) أي لو أسلم أحد المجوسين في دار الحرب بانت منه بعضي ثلاث خيض  
أو ثلاثة أشهر قبل اسلام الاستراخامة لشرط الفرقة وهو مضي الخيض أو الاشهر مقام السبب وهو الالباء تغذر  
العرض بانعدام الولاية فيصير مضي ذلك بمنزلة مضي القاتني وهذه الفرقة طلاق عندهما فسخ عند أبي يوسف  
قال في البحر في باب نكاح الكافر يتبين أن يقال انها طلاق في اسلامه الا انه هو الابي حكايا فسخ في اسلامه  
(قوله أو ارضاع ضرتهما) أي اذا أرضعت الكبيرة ضرتهما الصغيرة في أثناء الحولين يفسخ النكاح كما يأتي  
في باب الرضاع لكونه يصير جامعاً بين الأم وبناتها والضرّة غير قيدان منه ما مثل به في البدائع لو أرضعت  
الصغيرة أم زوجها أو أرضعت زوجته الصغيرين امرأة أجنبية (قوله خيار عتق) قد علمت أنه لا يكون  
الامن جهتها بخلاف ما بعده ح (قوله بلوغ) بالجر عطف على عتق باسقاط العاطف ط (قوله ردة)

وسمى لكل القضاء الاغنية  
عقظ صاحب النهر فقال  
غرق النكاح أتتلك جمعاً نافعاً  
فسخ طلاق وهذا الدر يحكيها  
تباين الدار مع نقصان مهر كذا  
فساد عقد وفقد الكفو يتبعها  
تقبيل سي واستلام المحارب أو  
ارضاع ضرتهما قد عتق فيهما  
خيار عتق بلوغ ردة وكذا

سطل  
في فرق النكاح

بالرفع عطف على تبين يحذف العناطف ط والمراد ردة أحدهما فقط بخلاف ما لو ارتد أحدهما فأنه لو أسلم  
معاشق التكااح ( قوله ملك لبعض ) أفاد أن ملك الكل كذلك بدلالة الأولى ح ( قوله  
وتلك الفسخ يحصها ) أي يجمعها ويحقق في كل منها والاشارة الى الاثنى عشر المتقدمة وقد علمت سقوط  
السبي وكان ينبغي أن يذكر بدله ما في السدائع تزوج مسلم كباية يهودية أو نصرانية فتجست ثبت الفرقة  
بينهما لان الجوسية لا تصلح لنكاح المسلم ثم لو كانت قبل الدخول فلا مهر لها ولا نفقة لانها فرقة بغير  
طلاق فكانت فسخا ولو بعد الدخول فلها المهر دون النفقة لانها جاءت من قبلها ١٥١ وقد غيرت ابليت  
الذي قبل هذا وأسقطت منه السبي وزدت هذه المسئلة فقط

ارضاع اسلام حربي تجس نصرانية قبله قد عد ذافها

وقد علمت أن كون اسلام الحربي فسخا مفرع على قول الثاني أو على ما يجتهد في البحر ( قوله أما الطلاق الخ )  
أي أما الفرقة التي هي طلاق فهي الفرقة بالجلب والعنة والايلاء واللعان وبقي خاس ذكره في الفسخ وهو  
اباء الزوج عن الاسلام أي لو أسلمت زوجة الذمي وأبى عن الاسلام فانه طلاق بخلاف عكسه فانها لو أبى  
بقي النكاح وقد غيرت البيت الى قولي أما الطلاق فبج عنة واباء الزوج ايلاءه والعن يتلوها

وكذا اسلام أحد الحربيين فرقة بطلاق على قوله ما لكن لما مشى على كونه فسخا لم تذكره ( تنه ) قد سئنا عن الفسخ  
أن كل فرقة بطلاق يلحق الطلاق عدتها الا اللعان لانه حرمة مؤبدة ( قوله خلا ملك الخ ) أراد بالملك أحدهما  
للآخر أو بعضه وبالعلق خيار الامة اذا أعتقها مولاها بعد ما زوجها بخلاف العبد وبالا سلام اسلام أحد  
الحربيين وبالتقيل فعلى ما يوجب حرمة المصاهرة فانه لا يرتفع النكاح بمجرد ذلك بل بعد الماتكة أو تفريق  
القباض كما مر في المحرمات فلم يتعين التفريق وقد علمت أن ذكر السبي لا يحمل له وحاصل ما ذكره مما لا يحتاج  
الى القضاء ثمانية ويرد عليه الفرقة بالردة فسألت أن ارتداد أحدهما فسخ في الحال وقد غيرت البيت الاخير  
الى قولي ايلاءه ردة أيضا مصاهرة \* تبين مع فساد العقديدينها ( قوله وبطل خيار البكر ) أي من بلغت  
وهي بكر ( قوله لو مختارة ) أما لو بلغها الخبر فأخذها العتاس والسعال فلما ذهب عنها قالت لأرضي جاز  
الرد اذا قلته متصلا وكذا اذا أخذتها فقلت لا أرضي جازا ردة ط عن الهندية ( قوله عالمة باصل

النكاح ) فلا يشترط عليها بثوت الخيار ايها أو انه لا يمتد الى آخر المجلس كما في شرح المتلقى وفي جامع القصولين  
لو بلغت وفات الحمد لله اخترت نفسي فبى على خيارها وينبغي أن تقول في فور البلوغ اخترت نفسي وتقتض  
النكاح فيبطل لا يبطل حقها بالتأخير حتى يوجد التمكن اه ( قوله فلو سألت الخ ) لا يحمل لهذا التزويج  
بل المقام مقام الاستدراك لان بطلان الخيار بعلها باصل النكاح يقتضي بطلانه بالاولى في هذه المسائل

المذكورة لا عدم بطلانه لانها انما تكون بعد العلم باصل النكاح ولو فرض وجودها قبله لم يحصل نزاع في عدم  
بطلان الخيار بها مع ان النزاع قائم كإتراء قريبا ( قوله نهر بجنا ) أي على خلاف ما هو المنقول في التزويج  
والخطوة والخيرة وأصل البحث للتحقق ابن الهمام حيث قال وما قيل لو سألت عن اسم الزوج أو عن المهر أو سلت  
على الشهود بطل خيارها تعسف لا دليل عليه وغاية الامر كون هذه الحالة كحالة ابتداء النكاح ولو سألت

البكر عن اسم الزوج لا تنفذ عليها وكذا عن المهر وكذا السلام على القادم لا يدل على الرضاء كيف وانما أرسلت  
لغرض الاشهاد على الفسخ اه ملخصا ونازع في البحر في السلام بان خيار البكر يبطل بمجرد السكوت  
ولاشك أن الاشتغال بالسلام فوق السكوت قال في التهر وأقول ممنوع فقد نقلوا في الشفعة أن سلامه على  
المشتري لا يبطلها لانه صلى الله عليه وسلم قال السلام قبل الكلام ولا شك ان طلب المواثبة بعد العلم بالبيع

يبطل بالسكوت كخيار البلوغ ولو كان السلام فوقه لبطلت وقالوا لو قال من اشتراها وبكم اشتراها لا تبطل  
شفعته كما في البرازية وهذا بؤيد ما في فتح القدير نعم ما وجه به في المهر انما يمتد اذا لم يخل بها اما اذا خلها خلو  
صحيحة فالوقوف على كيمته اشتغال بما لا يفيد لوجوبه بها فاطلاق عدم سقوطه مما لا ينبغي اه كلام التهر  
وعن هذا الاخير قال الشارح قبل الخلوة والحاصل أن المنقول في هذه المسائل الثلاث بطلان الخيار ويجت  
في الفسخ عدمه فيها ونازع في البحر في مسألة السلام فقط واتصر في التهر للفتح في الكل وكذا المحقق المقدسي  
والشربلاني وكان أصل الحكم مذكور بطريق التخريج والاستنباط من بعض مشايخ المذهب فنازعهم

ملك لبعض وتلك الفسخ يحصها  
أما الطلاق فبج عنة وكذا  
ايلاءه ولعان ذلك يتلوها  
قضاء قاض اتي شرط الجميع خلا  
ملك وعتق واسلام اتي فيها  
تقبيل سبي مع الايلاء يا أملي  
تبين مع فساد العقديدينها

( وبطل خيار البكر بالسكوت )  
لو مختارة ( عالمة ) اصل ( النكاح )  
فلو سألت عن قدر المهر قبل الخلوة  
أو عن الزوج أو سلت على الشهود  
لم يبطل خيارها نهر بجنا

في الحق في صحة هذا التصريح فإنه وان كان من أهل الترجيح كما ذكره في قضاء الجهر بل بلغ رتبة الاجتهاد  
 كما ذكره المتقدم في باب نكاح العبد لكنه لا يتابع فيما يخالف المذهب فلو كان هذا الحكم منقولا عن احد  
 اثنتي عشرة الثلاثة لماساغ ليو لا اتباع بجنه المخالف لمقول المذهب ومما يؤيد انه قول لبعض المشايخ لانص  
 مذهبي قول الحق وما قيل الخ فانهم (قوله ولا يمتد الى اخر المجلس) أي مجلس بلوغها أو علمها بالنكاح  
 كما في الحق أي اذا بلغت وهي عالة بالنكاح أو علمت به بعد بلوغها فلا بد من الفسخ في حال البلوغ أو العلم  
 سكت ولو قبل لا بطل خيارها ولو قبل تبذل المجلس (قوله لانه كالشفعة) أي في أنه يشترط اشبوهتها أن  
 بطلبها الشفع فور علمه في ظاهر الرواية حتى لو سكت لحظة أو تكلم بكلام الغوطلات وما صححه الشارح في بابها  
 من انها تمتد الى آخر المجلس ضعيف كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله ولو اجتمعت معه) أي الشفعة مع  
 خيار البلوغ ح (قوله ثم تبدأ بخيار البلوغ) هذا قول وقيل بالشفعة وفي شفعة البزاية له حتى خيار  
 البلوغ والشفعة فقال طلبتها واخترت نفسى بطل المؤخر ويثبت المقدم لانه يمكنه أن يقول طلبتها وأجزتها  
 أو اخترتها ما جيعا نفسى والشفعة قال القاضي أبو جعفر يقدم خيار البلوغ لأن في خيار الشفعة ضرب سبعة أمور  
 انه لو قال من اشترى وبكم اشترى لا تبطل وقيل يقول طلبت الحقن الذين يتألى الشفعة ورد النكاح اذ  
 وتوقف الخير الرمي في وجه التعيين واستبعد الخلاف فيه لأن الظاهر ان بعض المتقدمين قال على سبيل التمثيل  
 طلبتها نفسى والشفعة وبعضهم قال الشفعة ونفسى فظن بعض المتأخرين أن ذلك حتم وليس كذلك لأن طلب  
 الحقن جله هو المانع من السقوط حيث ثبت ذلك بالاجمال المتقدم لا يضر في البيان تقديم أحدهما على الآخر  
 بل لو قيل لاحاجة الى التفسير لكان له وجه وجبه اهـ ملخصا فأتى قلت وأما التيب فتبذل بالشفعة بخلاف  
 لأن خيارها يمتد كما يأتي (قوله وتقدم الخ) قال في البزاية وان أدركت بالحض تحتار عند رؤية الدم  
 ولوى الدليل تحتار في تلك الساعة ثم تشهد في الصبح وتقول رأيت الدم الآن لانها لو أسندت أفقدت وليس هذا  
 بكذب محض بل من قبيل المعارض الموسوعة لحياء الحق لأن الفعل الممتد لاهمه حكم الابتداء والضرورة  
 داعية الى هذا الى غيره اهـ وحاصله انها تعنى بقولها بلغت الآن انى الآن بالغة ثلاثا يكون كذا صرح بحالاه  
 حيث أمكن احياء الحق بالتعريض وهو أن يريد المتكلم ما هو خلاف المتبادر من كلامه كان أولى من الكذب  
 الصريح فانهم وفي جامع الفصولين فان قالوا متى بلغت تقول كما بلغت نقضه لا تزيد على هذا فانها لو قالت بلغت  
 قبل هذا ونقضته حين بلغت لا تصدق والاشهاد لا يشترط لاختيارها نفسها لكن شرط لاثباته بينة ليستند  
 اليه عنما وتحليفها على اخبارها نفسها كتحليف الشفع على الشفعة فان قالت للقاضي اخترت نفسى  
 حين بلغت صدقت مع اليقين ولو قالت بلغت أمس وطلبت الفرقة لا يقبل وتحتاج الى البينة وكذا الشفع لو قال  
 طلبت حين علمت فالقول له ولو قال علمت أمس وطلبت لا يقبل بلاينة اهـ قلت وتحصل من مجموع ذلك أنها  
 لو قالت بلغت الآن وفسخت تصدق بلاينة ولا يمين ولو قالت فسخت حين بلغت تصدق بالبينة أو اليقين ولو قالت  
 بلغت أمس وفسخت فلا بد من البينة لانها لا تملك انشاء الفسخ في الحال بخلاف الصورة الثانية حيث لم تستند  
 الى الماضي فقد حكمت ما تملك استئناقه فقد ظهر الفرق بين الصورتين وان خفي على صاحب الفصولين كما افاده  
 في نور العين (قوله وان جهلت به) أي بأن اها خيار البلوغ أو بأنه لا يمتد قال القهستاني وهذا عند الشك  
 وقال محمد ان خيارها يمتد الى أن تعلم أن لها خيارا كما في الشف (قوله لتفرغها العلم) أي لانها تفرغ  
 لمعرفة أحكام الشرع والدار دار العلم فلم تعذر بالجهل بجر أي انها يمكن التفرغ للتعلم لفقد ما يمنعها منه  
 وان لم تكف به قبل بلوغها (قوله بخلاف خيار المعتقة فإنه يمتد) أي يمتد الى آخر المجلس وبطل بالقيام  
 عنه كما في الفقه فانهم وكذا لا يحتاج الى القضاء بخلاف خيار البكر على ما مر والحاصل كما في النظر أن خيار  
 العتق خالف خيار البلوغ في خمسة ثبوت لا نفي فقط وعدم بطلانه بالكسوت في المجلس وعدم اشتراط القضاء فيه  
 وكون الجهل عذرا وفي بطلانه بما يدل على الاعراض وهذا الأخير بخلاف خيار التيب والغلام على ما يأتي  
 اهـ وأراد بالمعتقة التي زوجها مولاها قبل العتق صغيرة أو كبيرة فيثبت لها خيار العتق لا خيار البلوغ لو صغيرة  
 الا اذا زوجها بعد العتق فيثبت لها والعبد الصغير أيضا بخلاف خيار العتق فإنه لا يثبت له ولو تزوجه قبل العتق  
 صغيرا أو كبيرا كما حرره سابقا (قوله والتيب) شمل ما لو كانت ثيبا في الاصل أو كانت بكرا ثم دخل بها

(ولا يمتد الى اخر المجلس) لانه  
 كالشفعة ولو اجتمعت معه تقول  
 أطالب الحقن ثم تبدأ بخيار البلوغ  
 لانه دين وتشهد فأنه بلغت الآن  
 ضرورة احياء الحق (وان  
 جهلت به) لتفرغها العلم (بخلاف)  
 خيار المعتقة فإنه يمتد لغلبها  
 بالمولي (وخيار الصغير والتيب  
 اذا بلغا لا يمتد) بالكسوت (بلا  
 صريح) رضاه



ثم بلغت كافي البحر وغيره (قوله أو دلالة) عطف على صريح وخبر عليه للرضاء ط (قوله ودفع مهر)  
 حله في الفسخ على ما إذا كان قبل الدخول أما لو دخل به قبل بلوغه فيبني أن لا يكون دفع المهر بعد بلوغه رضاء  
 لأنه لا بد منه أقام أو فسخ اهـ بجر. ومثله يقال في قبولها المهر بعد الدخول بها أو الخلوة أفاده ط ومن  
 الرضاء دلالة في جابتها تمكينه من الوطئ وظل الواجب من النفقة بخلاف الأكل من طعامه وخدمته مهر  
 من الخلصة وتقدم في استئذان البالغة بقبولها بما إذا كانت تتقدمه من قبل والظاهر جريانه هنا  
 (قوله لأن وقته العمز الخ) على هذا انطافرت كلتهم كافي غاية البيان فماتل عن الطجاي من أنه يطل  
 بصريح الإبطال أو بما يدل عليه كما إذا اشتغل بشيء آخر مشكل أذ يقتضي تقيده بالجلس ففتح والجواب أن  
 مراده بالشيء الآخر عمل يدل على الرضاء كالتصكين ونحوه لتصريحه بأنه لا يطل بالقيام عن المجلس بجر  
 (قوله صدقت) أي لأن الظاهر صدقها ففتح (قوله ومغاده الخ) قال في المنع وهذا الفرع يدل على ما نقله  
 البرازي وافق به نولنا صاحب البحر من أن القول قول مدعى الأكره إذا كان في حبس الوالي ح  
 (قوله لا المال فان الولي فيه الأب ووصيه والجد ووصيه والقاضي ونائبه فقطح ثم لا يخفى أن قوله لا المال  
 على معنى فقط أي المراد بالولي هنا الولي في النكاح سواء كان له ولاية في المال أيضا كالأب والجد والقاضي  
 أولا كالأخ والولي في المال فقط وبه اندفع ما في الشربلالية من أن فيه تدافعا بالنسبة إلى الأب والجد لأن  
 أهما ولاية في المال أيضا (قوله العصبة بنفسه) خرج به العصبة بالغير كالمت نصرة عصبة بالابن  
 ولا ولاية لها على أمها الجخونة وكذا العصبة مع الغير كالآخوات مع البنات ولا ولاية للاخت على أختها الجخونة  
 كافي المنع والجر والمراد خروجهما من رتبة التقديم والافلهما ولاية في الجلة يدل عليه قول المصنف بعد فان لم  
 يكن عصبة الخ والحاصل أن ولاية من ذكر بالرحم لا بالتعصب وإن كانت في حال عصبوبها كالمت مع الابن  
 الصغير فإنها تزوج أمها الجخونة بالرحم لا بكونها عصبة مع الابن (قوله وهو من متصل بالمت) الصغير العصبة  
 المذكور المراد به المعهود في باب الارث بقرينة قوله على ترتيب الارث والجب فيكون تعريفه ما عرفوه به في باب  
 الارث فالمراد ما قبل الله لا ميت هنا فالولي أن يقال وهو من متصل بغير المكافأ فافهم هذا وفي التهر هو من  
 يأخذ كل المال إذا انفرد والباقي مع ذى سهم وهذا أولى من تعريفه بذكر متصل بالأواسطة أي إذا المعققة لها  
 ولاية بالنكاح على معتقها الصغير حيث لا أقرب منها اهـ فغير الشارح عن بدل ذكر لا دخال المعققة في دفع  
 اعتراض التهر لكن يرد عليه كما قال الرضحي عصبان المعققة فان أهم ولاية بعدها مع أنهم متصلون بواسطة  
 أي اهـ فالأولى تعريف التهر ولا يرد عليه أن العصبة هنا لا يأخذ كل المال ولا شأنه لما قلنا انفا ونظيره  
 قولهم في نفقة الارحام تجب النفقة على الوارث بقدر ارثه مع أن الكلام في النفقة على الحي أو يقال المراد من  
 بسى عصبة لو فرض المقصود تزويجه ميتا وعلى كل فتكلف التأويل عند ظهور المعنى غير لازم والاعتراض  
 بما لا يخطر بالبال غير وارد بل ربما يعاب على فاعله كما عيب على من أو رد على تعريفهم الماء الجاري بأنه  
 ما يذهب بقبنة أنه يصدق على الجار مثلا أنه يذهب بها (قوله بيان لما قبله) أي أقوله العصبة بنفسه لأنه  
 لا يكون إلا بالتوسط أي يعنى إذا كان من جهة التسبب اما من السبب فتدريكون كعصبة المعققة ولا يخفى أنه  
 بيان بالنسبة لكلام المتن أما في كلام الشارح فهو جرح من التعريف لأنه أفاده إخراج من متصل بالمت بواسطة  
 أي كالجدة لام مثلا (قوله فيقدم ابن الجخونة على أبيها) هذا عندهما خلافا لمحمد حيث قدم الأب وفي  
 الهندية عن الطجاي أن الأفضل أن يأمر الأب الابن بالنكاح حتى يجوز بلا خلاف اهـ وابن الابن كالابن  
 ثم يقدم الأب ثم أبوه ثم الأخ الشقيق ثم لاب وذو الكرخي أن تقديم الجد على الأخ قول الامام وعندهما  
 يشتركان والاصح أنه قول الكل ثم ابن الأخ الشقيق ثم لاب ثم العم الشقيق ثم لاب ثم ابنه كذلك ثم عم الأب  
 كذلك ثم ابنه كذلك ثم عم الجد كذلك ثم ابنه كذلك كل هؤلاء لهم إجمار الصغرين وكذا الكبيرين إذا جئا  
 ثم المعتق ولو أتى ثم ابنه وإن سفل ثم عصمته من التسبب على ترتيبهم بجر عن الفسخ وغيره (تنبيه) يشترط  
 في المعتق أن يكون الولاء ليخرج من كانت أمها حرة الاصل وأبوها معتق فإنه لا ولاية لمعتق الأب عليهما  
 ولا يرثهما فلا يلي إنكاحها كإبنه عليه صاحب الدرر في كتاب الولاء فلولم يوجد لها سوى الام ومعتق الأب  
 فالولاية لأم دونه ولم أر من نبه عليه هنا أفاده السيد أبو السعود عن شيخه (قوله لأنه يحجب بغير نقصان)

(أو دلالة) عليه (كقبلة)  
 (ولس) ودفع مهر (ولا)  
 يطل (بقيامهما عن المجلس) لأن  
 وقته العمر فيبقى حتى يوجد  
 الرضاء ولو ادعت التمكن كرها  
 صدقت ومفاده أن القول للمدعى  
 الأكره لو في حبس الوالي فليحفظ  
 (الولي في النكاح) لا المال  
 (العصبة بنفسه) وهو من متصل  
 بالمت حتى المعققة (بلا توسط)  
 (أي) بيان لما قبله (على ترتيب)  
 الارث والجب) فيقدم ابن  
 الجخونة على أبيها لأنه يحجب بغير  
 نقصان

فيه أن الأب لا يرث بالقرضية أكثر من السدس وذلك مع الابن وابنه ومع البنت يرثه بالقرض والساق  
 بالتعصيب وعند عدم الوارث بالتعصيب فقط وليس ما يرثه بالتعصيب مقدرا حتى ينقص منه فالأولى التعليل  
 بأنه لا يكون عصبية مع الابن تأمل (قوله بشرط حرية الخ) قلت وبشرط عدم ظهور كون الأب أو الجد  
 سبي الاختيار بحجانه ونفسا اذ ازوج الصغير أو الصغيرة بغير كفو أو بغير فاحش وكونه غير سكران أيضا كما مر  
 بيانه واحتراز الحرية عن العبد فلا ولاية له على ولده ولو مكاتباً إلا على أمتة دون عبده لتقصه بالهرم والتقصه  
 كما ساق في بابيه وبالتكليف عن الصغير والمجنون فلا تزوج في حال جنونه مطبقاً وغير مطبق ويزوج حال افاقته  
 عن الجنون بقسميه لكن ان كان مطبقاً تسلب ولايته فلا تنتظر افاقته وغير المطبق الولاية ثابتة له قسنتظر افاقته  
 كالناثم ومقتضى النظر أن الكفو الخاطب اذا فات بانتظار افاقته تزوج موليته وان لم يكن مطبقاً والانتظار  
 على ما اختاره المتأخرون في غيبة الولي الأقرب على ما سندر ففتح وتبعه في البحر والنهر والمطبق شهر وعليه  
 الفتوى بحر (تبينه) علل الزياحي عدم الولاية لمن ذكر بانهم لا ولاية لهم على انفسهم فاولى أن لا يكون لهم  
 ولاية على غيرهم لأن الولاية على الغير فرع الولاية على النفس وذكر السيد أبو السعود عن شيخه ان هذا نص  
 في جواب حادثة سئل عنها ان الحاكم قرر طفلاً في مشيخة على خيرات يقبض غلاتهم ويؤدج الخبر عليهم  
 والنظر في مصالحهم فاجاب بطلان التولية اخذا بما ذكر (قوله في حق مسلمة) قيد في قوله واسلام  
 (قوله تريد التزوج) أشاد الى أن المراد بالمسلمة البالغة حيث أسند التزوج اليها ثلاثية كمر مع قوله وولد  
 مسلم فان الولد يشمل الذكروالانثى وحينئذ فليس في كلامه ما يقتضي ان الكافر التصرف في مال بنته الصغيرة  
 المسلمة فافهم وعلى ما قلنا فاذا تزوجت المسلمة نفسها وكان لها أخ أو عم ككافر فليس له حق الاعتراض لأنه  
 لا ولاية له وقد مر أول الباب ان من لا ولي لها فنكاحها صحيح نافذ مطلقاً أي ولو من غير كفو وبدون مهر المثل  
 واذا سقطت ولاية الأب الكافر على ولده المسلم فالأولى سقوط حق الاعتراض على أخته المسلمة أو بنت أخيه  
 ويؤخذ من هذا أيضاً أنه لو كان لها عصبة رقيق أو صغير فهي بمنزلة من لا عصبة لها لأنه لا ولاية لهما كما علمته  
 وقد مر ذلك أول الباب (قوله لعدم الولاية) تعليل للمفهوم يعني ان الكافر لا يلي على المسلمة وولده المسلم  
 لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً (قوله وكذا الخ) عطف على المفهوم الذي  
 قلناه والمسألة مذكورة في الفتح والبحر (قوله لمسلم على كفرة) لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء  
 بعض (قوله الا بالسبب العام الخ) فالواو ينبغي أن يقال الآن يكون المسلم سيدهم كفرة أو سلطاناً قال  
 السروجي لم أر هذا الاستثناء في كتب أصحابنا وانما هو منسوب الى الشافعي ومالك قال في المعراج  
 وينبغي أن يكون مراد اورأيت في موضع معزوا الى المبسوط الولاية بالسبب العام ثبت للمسلم على الكافر  
 كولاية السلطنة والشهادة فقد ذكر معنى ذلك الاستثناء اه بحر وفتح ومقدسي وذكره الزياحي أيضاً  
 بصيغة وينبغي وتبعه في الدرر والعيني وغيره حيث عبروا كلهم عنه بصيغة ينبغي كان المناسب للمصنف أن  
 يتابعهم للتأويل وهم أنه منقول في كتب المذهب صريحاً وقول المعراج ورأيت في موضع الخ لا يكتفي في النقل  
 لجهالة فافهم (قوله أو نائبه) أي كلفاضى فلا تزوج باليتيم القتيبة الكافرة حيث لا ولي لها وكان ذلك  
 في منشوره نهر (قوله فان لم يكن عصبية) أي لانسبية ولا نسبية كالمعتق ولو أنثى وعصيانه كما مر في تقدمه  
 على الام بحر (قوله فالولاية للام الخ) أي عند الامام ومعه أبو يوسف في الاصح وقال محمد ليس لغير  
 العصباء ولاية وانما هي للحاكم والاول الاستحسان والعمل عليه الا في مسائل ليست هذه منها فحاقل من ان  
 الفتوى على الثاني غريب لمخالفة المتون الموضوعات لبيان الفتوى من البحر والنهر (قوله وفي القتيبة  
 عكسه) أي حيث قال فيها أم الأب أولى في الترجيح من الام قال في النهر وحكي عن خواهر زاده وعمر التتبي  
 تقديم الاخت على الام لانهم من قوم الأب وينبغي أن يخرج ما في القتيبة على هذا القول اه أي فيكون من  
 اعتبار جميع قوم الأب يرجح الجدة لأب والاخت على الام لكن المتون على ذكر الام عقب العصباء وعلى  
 ترجيحها على الاخت وصرح في الجوهرة بتقديم الجدة على الاخت فقال وأولاهم الام ثم الجدة ثم الاخت  
 لأب وأم ونقل ذلك الشرنبلالي في رسالته عن شرح النقاية للعلامة قاسم وقال ولم يقيد الجدة بكونها لام  
 أو لأب غير أن السباق يقتضي أنها الجدة للام وهل تقدم أم الأب عليها أو تأخر عنها أو ترجحها كلام القتيبة يدل

مطاب  
 لا يصح ولاية الصغير شيخاً على خيرات

(بشرط حرية وتكليف واسلام  
 في حق مسلمة) تريد التزوج (وولد  
 مسلم) لعدم الولاية (وكذا الولاية)  
 في نكاح ولا في مال (المسلم على  
 كفرة الا بالسبب العام) (بان  
 يكون) المسلم (سيدهم كفرة  
 أو سلطاناً) أو نائبه أو شاعدا  
 (والكافر ولاية على) كافر  
 (مثله) اتسافاً (فان لم يكن عصبية  
 فالولاية للام) ثم لأم الأب وفي  
 القتيبة عكسه

على الاول وساق كلام الشيخ قائم يدل على الثاني وقد يقال بالترجمة لعدم المرجح وقد يقال قرابة الاب لهما  
حكم العصبية فتقدم أم الاب فليأتى أمه مخلصا قلت وجزم الخبر الرملى بهذا الاخير فقال قند في القسنة  
بالام لان الجدة لاب أولى من الجدة لأم قولا واحدا فتحصل بعد الام أم الاب ثم أم الام ثم الجدة الفاسدة تأتى  
اه وما جزم به الرملى أتت به في الحامدية ثم هذا في الجدة الصحيحة أما الفاسدة فهي كالجدة الفاسدة كما يأتي  
قرىبا (قوله ثم لبنت) الى قوله وهكذا ذكر ذلك في أحكام الصغار عقب الام وكذا في فتح القدير والبحر  
وقول الكزوان لم تكن عصبية فالولاية للام ثم للاخت الخ يخالفه لكن اعترض عنه في البحر بأنه لم يذكره في الكنز  
بعد الام لانه خاص بالجنون والجنونة (قوله وهكذا) أى الى آخر الفروع وان سفلوا ط (قوله ثم الجدة  
الفاسدة) قال في البحر وظاهر كلام المصنف أن الجدة الفاسدة مؤخر عن الاخت لانه من ذوى الارحام وذكر  
المصنف في المستحى انه أولى منها عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف والولاية لهما كما في الميراث وفي فتح القدير  
وقياس ما صح في الجدة والاخ من تقدم الجدة تقدم الجدة الفاسدة على الاخت اه فثبت بهذا أن المذهب أن  
الجدة الفاسدة بعد الام قبل الاخت اه كلام البحر رأى بعد الام في غير الجنون والجنونة والا فالبنت مقدمة  
عليه كما عرفت ووجه القياس انهم ذكروا أن الاصح أن الجدة أبابا لاب مقدمة على الاخ عند الكل وان  
اشترك مع الاخ في الميراث عندهما لان الولاية تبتنى على الشفقة وشفقة الجدة فوق شفقة الاخ وحينئذ يقاس  
عليه الجدة الفاسدة مع الاخت فان شفقه أقوى منها ومقتضى هذا ان الجدة الفاسدة كذلك ويؤيد هذا ان من  
أخر الجدة الفاسدة عن الاخت ذكر معه الجدة الفاسدة وهو ما شئ عليه في شرح درر البحار حيث قال وعند  
أبي حنيفة الام ثم الجدة الصحيحة ثم الاخت لا يوين ثم لاب ثم الاخ والأخت لا م وبعد هؤلاء ذوا الارحام  
بجد وجملة فاسدين ثم ولد أخت لا يوين أو لاب ثم ولد أخ لا م ثم العمة ثم الخال ثم الخالة ثم بنت العم وهكذا  
الاقرب فالاقرب اه (قوله الذكر والاخى سواء) لان اخذا الولد يشملهما ومقتضاه انهما في رتبة واحدة  
ومقتضى تقديم الاخوال على الخالات كما يأتي أن يقدم الذكر هنا تأتى (قوله ثم لا ولادهم) أى أولاد  
الاخت الشقيقة وما عطف عليها على هذا الترتيب كما علمته مما نقلناه عن شرح درر البحار وهذا يغنى عنه  
ما بعده (قوله وبهذا الترتيب أولادهم) فيقدم أولاد العمات ثم أولاد الاخوال ثم أولاد الخالات ثم أولاد  
بنات الاعمام ط (قوله ثم مولى الموالاة) هو الذى أسلم على يده أبو الصغيرة والوالد لانه يرثه فتثبت له  
ولاية التزويج فتح أى اذا كان الاب مجهول النسب والوالد على انه ابن جنى يعقل عنه وان مات يرثه وقد  
تكون الموالاة من الطرفين كما سيأتى في بابها وشمل المولى الاخى كما في شرح المتقى (قوله ثم اقراض) نقل  
الفهستائى عن النظم أنه مقدم على الام قلت وهو خلاف ما فى المتن وغيرها (قوله نص له عليه فى منشوره)  
أى على تزويج الصغار والمنشور ما كتب فيه السلطان انى جعلت فلانا قاضيا لمادة كذا وانما معنى به لان  
القاضى يشهره وقت قراءته على الناس فهستائى وسند كفى فى مسألة عضل الاقرب انه ثبت الولاية فيها  
للقاضى وان لم يكن فى منشوره أى لان ثبوت الولاية له فيها بطريق النيابة عن الاب أو الجدة العاضل دفعنا الظاهر  
فيحمل ما هنا على ما اذا ثبت له الولاية لا بطريق النيابة تأتى (قوله ان فوض له ذلك والا فلا) أى وان لم  
يفوض للقاضى التزويج فليس لنا نبيه ذلك لما فى المجتبى ثم للقاضى ونوابه اذا شرط في عهده تزويج الصغار  
والصغار والا فلا اه قال فى البحر هذا بناء على ان هذا الشرط انما هو فى حق القاضى دون نوابه ويحتمل  
أن يكون شرطاً فيها فاذا كتب فى منشور قاضى القضاة فان كان ذلك فى عهده فإليه منه ملكه النائب  
والا فلا ولم أرفقه بمنقول لا يصريحا اه وحاصله أن القاضى اذا كان مادونا بالتزويج فهل يكنى ذلك لنا نبيه  
أم لا بد أن ينص القاضى لنا نبيه على الاذن وعبارة المجتبى محتملة والتبادر منها الاول وما فى النهر من ان ما فى  
المجتبى لا يفيد عدم اشتراط تفويض الاصيل للنائب كما توهمه فى البحر زده الرملى بأنه كيف لا يفيد مع اطلاقه  
فى نوابه والمطلق يجري على اطلاقه ووجهه أنه لما فوض لهم ماله ولاية التى من جعلها التزويج صار ذلك من  
جملة ما فوض اليهم وقد تقرر أنهم نواب السلطان حيث أذن له بالاستنابة عنه فيما فوضه اليه اه فافهم  
قلت لكن قال فى أنفع الوسائل الظاهر أن النائب الذى لم ينص له القاضى على تزويج الصغار لا يملكه لانه  
ان كان فوض اليه الحكم بين الناس فهذا مخصوص بالمرافعات فلا يمتد إلى التزويج وكذا لو قال استنبطت

ثم لبنت ثم لبنت الابن ثم لبنت  
البنت ثم لبنت ابن الابن ثم لبنت  
بنت البنت وهكذا ثم لبنت  
الفاسدة (ثم للاخت لاب وأم ثم)  
للاخت (لاب ثم لولد الام)  
الذكر والاخى سواء ثم لا ولادهم  
(ثم لذوى الارحام) العمات ثم  
الاخوال ثم الخالات ثم بنات  
الاعمام وبهذا الترتيب أولادهم  
ثمى ثم مولى الموالاة (ثم للسلطان  
ثم اقراض نص له عليه فى منشوره)  
ثم نوابه ان فوض له ذلك والا فلا

في الحكم أمال وقال له استبنتك في جميع ما قوض الى السلطان فيلكه حيث عمله اه ثم استظهر في انفع  
الوسائل انه اذا نكح التزوج ليس له ان ياذن به لغيره لانه بمنزلة الوكيل عن الثاني وليس للوكيل ان يوكل  
الاباين اه (قوله وليس للموصي) أي وصي الصغير والصغيرة بجزر والتميز بوزن فعيل يشملهما (قوله  
من حيث هو وصي) اختبره عن قوله الاتي نعم لو كان قريبا أو حاكما يملكه الخ (قوله على المذهب) لانه  
المنكح وروى في كافي الحاكم مطلقا حيث قال والوصي ليس بولي وزاد في الذخيرة سواء وصي اليه الا  
بالنكاح أو لانه في الخاتبة وغيره روى هشام في نوادر عن أبي حنيفة انه له ذلك ان وصي اليه به وعليه  
مثنى الزبلي قال في البحر وهي رواية ضعيفة واستثنى في الفتح ما لو عين له الموصي في حياته رجلا واعتزف  
في البحر بانه ان تزوجها من المعين في حياة الموصي فهو وكيل لا وصي وان بعد موته فقد بطلت الوكالة وانتقلت  
الى الولاية للحاكم عند عدم قريب (قوله يملكه) أي التزوج ان لم يكن أحد أولى منه (قوله ولا يمن  
لا تقبل شهادته) كصاويله وان علوا وفروعه وان سفلا ط (قوله علم أن فعله حكم) أي وليس له  
أن يحكم لنفسه لانه في حق نفسه رعية وكذا السلطان ح عن الهندية (تنبيه) أفق ابن نجيم بان الثاني  
اذا تزوج بتيبة ارتفع الخلاف فليس لغيره تنقيصه أي لما علمت من ان ذلك حكم منه ثم رأيت ما أفق به في انفع  
الوسائل (قوله وان عرى عن الدعوى) وأما قولهم شرط نفاذ القضاء في انجتهادات أن يصير الحكم حادثة  
تجري فيه خصوصية صحيحة عند الثاني من خصم على خصم فالظاهر انه محمول على الحكم القولي أما الفعلي  
فلا يشترط فيه ذلك فوفقا بين كلامهم نهر قلت وكذا القضاء الضمني لا يشترط له الادعوى والخصوصية كما اذا  
شهدا على خصم بحق وذكر اسمه واسم أبيه وحدث وقضى بذلك الحق كأن قضاء نفسه ضمننا وان لم يكن في حادثة  
التب وكذا الشهادتان فلا تروجة فلان وكذا زوجها فلان في كذا على خصم منكر وقضى بتوكليها كان  
قضاء بالزوجية بينه ما وقضيه الحكم بثبوت الرضائية في ضمن دعوى الوكالة وتماهى في قضاء الاشياء  
(قوله صغيرة تزوجت نفسها) أي من كفوهم المثل والالم يتوقف لان الحاكم لا يملك العقد عليها بذلك فلا  
يملك اجازته فكان عقد ابلا بغيره لم تكن لها أب أو جد وزوجت نفسها كذلك يتوقف لانه لا يجوز وقت العقد  
لان الاب والجد يملكان العقد بذلك والصغير كصغيرة لما في الخاتبة من ان الصغير لو تزوج بالغة ثم غاب  
فتزوجت اخر وكن الصبي أجاز به بلوغه العقد الذي باشره في صغره فان كانت الاجازة بعد العقد الثاني جاز  
الثاني لانه انما ذلك الفسخ قبل اجازته وان كانت قبله فان كان الاول بغير المثل أو بغير فاحش ولا صغير أب أو جد  
فقد جاز اجازة الصبي بعد بلوغه والا فيجوز الثاني (قوله ولا حاكم تمة) أي في موضع العقد (قوله يتوقف  
الخ) هذا قول بعض المتأخرين في أحكام الصغار فان كانت في موضع لم يكن فيه فاض ان كان ذلك الموضع  
تحت ولاية فاض تلك الولاية تعتقد ويتوقف على اجازة ذلك القاضي والا فلا تعتقد وقال بعض المتأخرين  
يعتقد ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ اه واستشكل في البحر بانهم قالوا كل عقد لا يجوز له حال صدوره فهو  
باطل لا يتوقف ثم قال التوقف فيه باعتبار أن مجزئه السلطان لا يمتنع اه وهذا مبني على كفاية كون ذلك  
المكان تحت ولاية السلطان وان لم يكن تحت ولاية فاض وعليه فبطلان العقد يتصور فيما اذا كان في دار  
الحرب أو البحر أو المنازة ونحو ذلك بخلاف القرى والامصار ويدل عليه ما في الفتح في قبيل الوكالة بالنكاح  
حيث قال وما لا يجوز له أي ما ليس له من يقدر على الاجازة يطل كما اذا كانت تحت حرة تزوجه الفضولي أمة  
أو أخت امرأته أو خامسة أو زوجة معتدة أو مجنونة أو صغيرة تامة في دار الحرب أو اذا لم يكن سلطان ولا فاض  
اعلم من يقدر على الامضاء حالة القد فوقه باخلا اه وسأني تمامه في آخر الباب الاتي وقد اطلنا الكلام  
في تحرير هذه المسألة في تنقيح الفتاوى الحامدية من كتاب المأذون (قوله وليان مستويان) كما حوز  
شقيقين فلما أحد الوليين أقرب من الآخر فلا ولاية للبعد مع الاقرب الا اذا غاب غيبة منقطعة فسكاح الابعد  
يجوز اذا وقع قبل عقد الاقرب بجزر أي يجوز على أحد القولين وفيه كلام يأتي قريبا (قوله فان لم يدر) يعني  
أما لو بلغت وادعت أن أحدهما هو الاول فقول لها هو الاول فقول لها هو الزوج لانها أقرت بذلك النكاح به على نفسها وأقرها  
حتى نفسها من آخر فأيها قالت هو الاول فقول لها هو الاول ولا يلزم من غيرهما فرق بينهما وكذا الزوج جوا وليان بأمرها اه (قوله

(وليس للموصي) من حيث هو  
وصي (أن تزوج) التيم (مطلقا)  
وان أوصى اليه الاب بذلك على  
المذهب نعم لو كان قريبا أو حاكما  
يملك بالولاية كما لا يخفى (فروغ)  
ليس لقاضي تزويج الصغيرة  
من نفسه ولا لمن لا تقبل شهادته  
كما في تعيين الحكم وأمره المصنف  
وبعد علم ان فعله حكم وان عرى  
عن الدعوى صغيرة تزوجت  
نفسها ولا ولي ولا حاكم تمة  
توقف ونفذ اجازتها بعد بلوغها  
لان له مجيزا وهو السلطان ولو  
زوجها وليان مستويان قدم  
السابق فان لم يدر أو وقع معا  
بطلا

والولى الابعد الخ) المراد بالابعد من بلى الغائب في القرب كما عبر به في كافي الحاكم وعليه فلو كان الغائب  
أباضا وله ساجدة وعم فالولاية للبعث لالام قال في الاختيار ولا تنتقل الى السلطان لأن السلطان ولى من لا ولى له  
وهذه لها أولياء اذ الكلام فيه اهـ ومثله في الفتح وغيره وبه علم أنه ليس المراد بالابعد هنا القاضي وما في  
الشرع ليلية من أن المراد به القاضي دون غيره لأن هذا من باب دفع الظلم اهـ انما قال في المسألة الآتية  
أى مسألة عضل القرب كما يأتي بيانه ويدل عليه التعليل بدفع الظلم فانه لا ظلم في الغيبة بخلاف العضل  
فالاعتراض على الشرع ليلية بمخالفته لا يطلق المتون نأبى عن اشتباه احدى المسألتين بالآخرى فافهم  
(قوله حال قيام الاقرب) أى حضوره وهو من أهل الولاية أما لو كان صغيرا أو مجنوننا جازت كساح  
الابعد ذخيرة (قوله توقف على أجازته) فتقدم أن البالغة لو زوجت نفسها غير كفوفة لولى الاعتراض ما لم  
يرض صريحا أو دلالة كقبض المهر ونحوه فلم يجعلا سكونه اجازة والظاهر أن سكوتها هنا كذلك فلا يكون  
سكونه اجازة ذلك كساح الابعد وان كان حاضرا في مجلس العقد ما لم يرض صريحا أو دلالة تأمل (قوله  
ولو تحوأت الولاية اليه) أى الى الابعد بموت الاقرب أو غيبته غيبة منقطعة ط (قوله مسافة القصر الخ)  
اختلف في حد الغيبة فاختلف المصنف تعالى كثر أنهم امتساقا القصر ونسبه في الهداية لبعض المتأخرين  
والزيلي لا كثر عنهم قال وعليه الفتوى اهـ وقال في الذخيرة الاصح انه اذا كان في موضع لو انتظر حضوره  
أراستطلاع رأيه فأت الكفو الذى حضر فالغيبة منقطعة واليه أشار في الكتاب اهـ وفي البحر عن المجتبى  
والمنبسط أنه الاصح وفي النهاية واختاره اكثر المشايخ وصححه ابن الفضل وفي الهداية انه اقرب الى الفقه وفي  
الفتح أنه الاشبه بالفقه وانه لا تعارض بين اكثر المتأخرين رأى كثر المشايخ أى لأن المراد من المشايخ  
المتقدمون وفي شرح المتن عن الحقائق انه أصح الاقوال وعليه الفتوى اهـ وعليه مشى في الاختيار  
والنقاية ويشير كلام النهر الى اختياره وفي البحر والاحسن الاقتاء بما عليه اكثر المشايخ (قوله هل تكون  
غيبة منقطعة) أى قعلى الاول لا وعلى الثاني نعم لانه لم يعتبر مسافة السفرات لكن فيه أن الثاني اعتبر  
فوات الكفو الذى حضر فينبغى أن ينظر هنا الى الكفو وان رضى بالانتظار مدة يرضى فيها ظهور الاقرب  
الغنى لم يجز نكاح الابعد والاجازة لعله بناء على ان الغالب عدم الانتظار تأمل (قوله جاز على الظاهر) أى  
بناء على أن ولاية الاقرب باقية مع الغيبة وذكر في البدائع اختلاف المشايخ فيه وذكر أن الاصح القول بزوالمها  
واتصالها للابعد قال في المعراج وفي المحيط لا رواية فيه ويشغى أن لا يجوز لا تتطاع ولايته وفي المسوطة لا يجوز  
ولئن سلم فلانها انتفعت برأيه ولكن هذه منفعة حصلت لها اتفاقا فلا يبيح الحكم عليها اهـ وكذا ذكر في الهداية  
المنع ثم التسليم بقوله ولو سلم قال في الفتح وهذا تنزل وأيد الزبلى المنع من حيث الرواية والمعقول وكذا في  
البدائع وبه علم أن قوله على الظاهر ليس المراد به ظاهر الرواية لما علمت من انه لا رواية فيه وانما هو استظهار  
لاحد القولين وقد علمت ما فيه من تصحيح خلافة ومنعه في أكثر الكتب أقول ويؤخذ من هذا بالاولى أن الولين  
لو كانا في درجة واحدة كاخوين غاب أحدهما فزوج في مكانه لا يصح لانه اذا لم يصح تزويج الاقرب الغائب  
مع حضور الابعد فعدم صحة العقد من الغائب مع حضور المساوى له في الدرجة الاولى فتأمل (قوله من  
أولياء النسب) احتراز عن القاضي (قوله لكن في القهستاني الخ) استدراك على ما في شرح الوهبانية  
قانه لم يستند فيه الى نقل مبرح وهذا منقول وقد أيده أيضا العلامة الشرنبلالى في رسالته سماها كشف  
المعضل فمن عضل فانه ذكر في النفع الوسائل عن المتنق اذا كان للصغيرة أب امتنع عن تزويجها لا تنتقل الولاية  
الى الجد بل يزوجهما القاضي ونقل مثله ابن الشحنة عن الغاية عن روضة الناطق وكذا المقدسى عن الغاية  
والنهر عن المحيط والفيض عن المتنق وأشار اليه الزبلى حيث قال في مسألة تزويج الابعد بغيبة الاقرب وقال  
الشافعى بل يزوجهما الحاكم اعتبارا بفضله وكذا قال في البدائع ان نقل الولاية الى السلطان أى حال غيبة  
الاقرب باطل لانه ولى من لا ولى له وهما الهولى أو وليان فلا تنب الولاية السلطان الا عند العضل من الولي  
ولم يوجد وكذا افرق في التسهيل بين الغيبة والعضل بان العاضل ظالم بالامتناع قيام السلطان مقامه في دفع  
الظلم بخلاف الغائب خصوص الجرح ونحوه في شرح الجمع الملكي وبه أفتى العلامة ابن الشلى فهذه النقول  
تفيد الاتفاق عندنا على ثبوتها بعضل الاقرب للقاضي فقط وأما ما في الخلاصة والبرازية من أنها تنتقل الى

(والولى الابعد التزويج بغيبة  
الاقرب) فلو زوج الابعد  
حال قيام الاقرب توقف على  
أجازته ولو تحوأت الولاية اليه  
لم يجز الا باجازته بعد التحول  
فهستاني وظهر به (مسافة القصر)  
واختار في المتن ما لم ينظر الكفو  
الخطاب جوابه واعتمده الباقي  
ونقل ابن الكمال أن عليه الفتوى  
وعمرة الخلاف فيمن اختفى في  
المدينة هل تكون غيبة منقطعة  
(ولو زوجها الاقرب حيث هو  
جاز النكاح على) القول (الظاهر)  
ظهيرية (ويثبت للابعد) من أولياء  
النسب شرح وهبانية الكون  
في القهستاني عن الغائب لولم  
يزوج الاقرب زوج القاضي

الابعد بعض الابرار اجاعا فالمراد بالابعد القاضي لانه آخر الاولياء فانفضل على بابيه وحله في البحر على  
 الابعد من الاولياء ثم ناقض نفسه بعد سطر ين بقوله قالوا واذا خطبها كفؤ وعظما الولي ثبتت الولاية للقاضي  
 نيابة عن العاضل فله التزويج وان لم يكن في منشوره اه هذا خلاصة ما في الرسالة ثم ذكر فيها عن شرح  
 المنظومة الوهابية عن المنتقى ثبوت الخياراتها بالبلوغ اذا زوجها القاضي بعض الابرار وعن المجزء عدم ثبوته  
 والاول على أن تزويجه بطريق الولاية والثاني على انه بطريق النيابة عن العاضل ورجحه الشرنبلالي دفعها  
 للعارض في كلامهم قلت وبؤيده ما مر عن التسهيل وكذا قولهم فله التزويج وان لم يكن في منشوره ويجب حل  
 ما في المجزء على ما اذا كان العاضل الاب أو الجد لثبوت الخيار لها عند تزويج غيرها فكذا عند تزويج  
 القاضي نيابة عنه (قوله عند فوت الكفو) أي خوف فوته (قوله أي بائنا عن التزويج) أي  
 من كفؤهم المثل أما لو امتنع عن غير الكفو أو لم يكن المهر أقل من مهر المثل فليس بعاضل ط واذا امتنع  
 عن تزويجها من هذا الخطاطيب الكفو لزوجها من كفؤ غيره استظهر في البحر انه يكون عاضلا قال ولم أره وتبعه  
 المقدسي والشرنبلالي واعتزضه الرمي بان الولاية بالفضل تنتقل الى القاضي نيابة لدفع الاضرار بها ولا يوجد  
 مع ارادة التزويج بكفو غيره اه قلت وفيه نظر لانه متى حضر المكفو الخطاطيب لا يتطرع غيره خوفا من فوته  
 ولذا تنتقل الولاية الى الابعد عند غيبة الابرار كما مر لو كان الكفو لا تحضر ايضا وامتنع الولي الابرار  
 من تزويجها من الكفو الاول لا يكون عاضلا لان الظاهر من شفقتة على الصغيرة انه احتلها الانفع لتفاوت  
 الاكفاء اخلاقا ووصافا فتعين العمل بهذا التفصيل والله اعلم (قوله ولا يطل تزويجه) يعني تزويج  
 الابعد حال غيبة الابرار وكان الاول ذكر هذه الجملة بعد قوله وللولى الابعد التزويج بغيبة الابرار ط  
 (قوله السابق) أي المتحقق سبقة احترازا عما لو زوجها الغائب الابرار قبل الحاضر الابعد فانه يلغو  
 المتأخر وعمل الوجهل التاريخ فانه يطل كل من سبانه على بقاء ولاية الغائب أما على ما قد مناه من اقطاع  
 ولايته فالعبارة لعقد الحاضر مطلقا (قوله وولى المجنونة والمجنون) أي جنونا مطبقا وهو شهر كما مر وتقدم  
 أيضا أن المعتوم كذلك (قوله ولو عارضا) أي ولو كان جنونها عارضا بعد البلوغ خلافا لغير (قوله  
 اتفاقا) أي بخلاف الولاية في النكاح ففيه خلاف محمد فهي عنده للاب أيضا وعندهما للابن (قوله  
 دون أيهما) أي أوجدها والمراد انه اذا اجتمع في المجنونة أبوها وأجدتها مع ابنها فالولاية للابن عندهما  
 دون الاب والجد كما في الفتح وكذلك الباقي العصباء تزويجهما على الترتيب المار فيهم كما قد مناه عن الفتح (قوله  
 ولو أقر الخ) قال الحاكم الشهيد في الكافي الجامع لكتب ظاهر الرواية واذا أقر الاب وأغیره من الاولياء على  
 الصغير أو الصغيرة بالنكاح أمس لم يصدق على ذلك الا بشهود أو تصديق منهما بعد الادراك في قول أبي حنيفة  
 وكذلك اقرار المولى على عسده وأما اقراره على أمته بمثل ذلك فمأثر مقبول وقال أبو يوسف ومحمد الاقرار  
 من هؤلاء في جميع ذلك جائز وكذلك اقرار الوكيل على موكله على هذا الاختلاف اه ونقل في الفتح  
 عن المصنف عن أستاذة الشيخ حميد الدين أن الخلاف فيما اذا أقر الولي في صغرهما واليه أشار في المبسوط وغيره  
 قال وهو الصحيح وقيل فيما اذا بلغا وأنكرا فأقر الولي أما لو أقر في صغرهما يصح اتفاقا واستظهره في الفتح  
 وقد علمت أن الاول ظاهر الرواية انه الصحيح (قوله بخلاف مولى الامة) أي اذا ادعى رجل نكاحها  
 فأقره مولاها يقضى به بلاينة وتصديق درر أي لو عتقت لا يمتلح الى تصديقها ومقتضى تعليل الشارح انه  
 لا يصح اقراره عليها بعد العتق (قوله بان نصب القاضي الخ) أي لان الاب مقتر والصغير لا يصح انكاره  
 ولا بد في الدعوى من خصم فينصب عنه خصما حتى يشكره فقام عليه البينة فثبت النكاح على الصغير فأداه  
 في الفتح (قوله أي الولي المقر) بالنصب تفسير اللزيم المنسوب (قوله أو يصدق) بالنصب اتفاقا على  
 يدرك وقوله الموكل أو العبد مرفوعان على القاطعة والمفعول محذوف أي يصدق الموكل الوكيل أو العبد  
 المولى (قوله وقال يصدق في ذلك) أي يصدق المقر في جميع فروع هذه المسألة السابقة مثل اقرار المولى  
 على أمته كما سمعت التصريح به في عبارة الكافي ومنه في البدائع فافهم (قوله وهذه المسألة) أي مسألة  
 عدم قبول الاقرار من ولي الصغير أو الصغيرة ومن الوكيل ومولى العبد مخروجة أي مستثناة على قول الأمام  
 من قاعدة من ملك انشاء عقده لك الاقرار به كالمولى اذا أقر بالتي في مدة الابلاء وزوج المعتدة اذا قال في

عند فوت الكفو (التزويج بعض  
 الابرار) أي بائنا عن التزويج  
 اجاعا خلاصة (ولا يطل تزويجه)  
 السابق (بعود الابرار) لحصوله  
 بولاية تامة (وولى المجنونة)  
 والمجنون ولو عارضا (في النكاح)  
 أما التصرف في المال فلا بل  
 اتفاقا (ابنهما) وان سفل (دون  
 أيهما) كما مر الاول أن يأمر  
 الاب به ليصح اتفاقا (ولو أقر ولي  
 صغير أو صغيرة أو) أقر (وكيل  
 رجل أو امرأة أو مولى العبد  
 بالنكاح لم ينفذ) لانه اقرار على  
 الغير بخلاف مولى الامة حيث  
 ينفذ اجاعا لان منافع يضعها  
 ملكه (الا أن يشهد الشهود على  
 النكاح) بان نصب القاضي  
 خصما عن الصغير حتى يشكر  
 فقام البينة عليه (أو يدرك الصغير  
 أو الصغيرة فصدق) أي الولي  
 المقر (أو يصدق الموكل أو العبد)  
 عند أبي حنيفة وقال يصدق في  
 ذلك وهذه المسألة مخروجة من  
 قولهم

العقد راجعته وهو وجه قولهما بالقبول هنا كما في إقراره بتزويج أمته ووجه قول الإمام حديث لا يسكاح  
 الأشبه ودوانه إقراره على الغير فيما لا يملكه وتمامه في البدائع وعلى ما استظهره في الفتح في مسألة الصغيرين في  
 داخله في مفهوم القاعدة على قول الإمام لأنه لا يملك الإنشاء حال بلوغهما فلا يملك الإقرار وعلى قولهما  
 تكون خارجة عن القاعدة (قوله ملك الإقرار به) الأولى حذف به لعدم مرجع الصغير وإن علم من المقام  
 لأن المعنى من ملك انشائي ملك الإقرار به ط (قوله وأما نظائر) كإقرار الوصي بالاستئذان على التيمم  
 لا يصح وإن ملك انشاء الاستئذان بجر عن المبسوط وكما لو كره بعق عبد بعينه فقال الوكيل أعقبه  
 أمس وقد كره قبل الأمس لا يصحق بلائنه وتمامه في حواشي الأشباه للعموى من الإقرار (قوله هل لولي  
 مخنون الخ) البحث لصاحب النهروان الظاهر أن السبي في حكمه من ذكر ط (قوله ومنعه الشافعي)  
 لاندفاع الضرورة بالواحدة نهر (قوله وجوزته) أى تزويج أكثر من واحدة

(باب الكفاءة)\*

من ملك الأنشاء ملك الإقرار به ولها  
 نظائر (فرع) هل لولي مخنون  
 ومعه تزويجها أكثر من واحدة  
 لم أره ومنعه الشافعي وجوزته في  
 الصبي للباحة

(باب الكفاءة)

من كفاها إذا ساواه والمراد هنا  
 مساواة مخصوصة أو كون المرأة  
 أدنى (الكفاءة معتبرة) في ابتداء  
 السكاح للزومه أو لصحته (من  
 جانب) أى الرجل لأن الشريعة  
 تأتي أن تكون فرأى للدني ولذا  
 (لا) تعتبر (من جانبها) لأن الزوج  
 مستقرش فلا تغلبة ذناء الفرائس  
 وهذا عند السك في الصحيح كما في  
 البخاريه لكن في الظهيرية وغيرها  
 هذا عنده وعندهما اعتبار في جانبها  
 أيضا (و) الكفاءة (هى حق الولي  
 لا حقها)

لما كانت شرط الزوم على الولي إذا عقدت المرأة بنفسها حتى كان له الفسخ عند عدمها كانت فرع وجود  
 الولي وهو يثبت بالولاية تقدم بيان الأولياء ومن ثبت له ثم أعقبه فصل الكفاءة فتج (قوله أو كون المرأة  
 أدنى) اعتبره الخليل الرملي بما ملخصه أن كون المرأة أدنى ليس بكفاءة غير أن الكفاءة من جانب المرأة غير معتبرة  
 (قوله الكفاءة معتبرة) قالوا معناه معتبرة في الزوم على الأولياء حتى أن عند عدمها جاز لولي الفسخ أم  
 فتح وهذا بناء على ظاهر الرواية من أن العقد صحيح للولي الاعتراض أما على رواية الحسن المختارة للفقوى  
 من أنه لا يصح فالمعنى معتبرة في الصحة وكذلك كانت الزوجة صغيرة والعاقدة غير الأب والجد فقد مر أن العقد  
 لا يصح (قوله في ابتداء السكاح) يعنى عنه قول المصنف الآتى واعتبارها عند ابتداء العقد الخ وكأنه أشار  
 إلى أن الأولى ذكره هنا (قوله للزومه أو لصحته) الأول بناء على ظاهر الرواية والثاني على رواية الحسن  
 وقد سئل أول الخالد فعمى سابق اختلاف الاتفاق فيها وإن رواية الحسن أحوط (قوله من جانبها الخ) أى يعتبر  
 أن يكون الراسخ فانه الهافى الأوصاف الانية بأن لا يكون دونها فيها ولا تعتبر من جانبها بأن تكون مكافئة له  
 فيما لا يجوز أن تكون دونها فيها (قوله ولذا لا تعتبر) تعليل للمفهوم وهو أن الشر يف لا يأتى أن يكون  
 مستقرشاً للذنية كالأمة والكفاية لأن ذلك لا يعد عاراً في حقه بل في حقها لأن السكاح رق للمرأة والزوج مالك  
 (تنبيه) بتقدم أن غير الأب والجد للزوج الصغير والصغيرة غير كفؤ لا يضح ومقتضاه أن الكفاءة للزوج معتبرة  
 أيضاً وقد سئلان هذا في الزوج الصغير لأن ذلك ضرر عليه فها هنا عجمول على الكبير ويشترط له ما قد سئلان آفان  
 الفتح من أن معنى اعتبار الكفاءة اعتبارها في الزوم على الأولياء الخ فإن حاصله أن المرأة إذا تزوجت نفسها من  
 كفولزم على الأولياء وإن تزوجت من غير كفؤ لا يلزم أو لا يصح بخلاف جانب الرجل فإنه إذا تزوج بنفسه  
 مكافئة له أو لأفاته صحيح لازم وقال القهستاني الكفاءة لغة المساواة وشرعاً مساواة الرجل للمرأة في الأمور  
 الانية وقبيلها شعاراً بانسكاح الشريف الوضعية لازم فلا اعتراض للولي بخلاف العكس اه فقد أفاد  
 أن لزومه في جانب الزوج إذا تزوج نفسه كبيراً إذا تزوجه الولي صغيراً كان الكلام في الزوجة إذا تزوجت  
 نفسها كبيرة فثبت اعتبار الكفاءة من الجانبين في الصغيرين عند عدم الأب والجد كإقرارنا فيما تقدم والله تعالى  
 أعلم (قوله لكن في الظهيرية الخ) لوجه الاستدلال بعد ذكره الصحيح فانه حيث ذكر القولين كان حق التركيب  
 تقديم الضعيف والاستدلال عليه بالصحيح كما فعل في الجرد ذكران مافى الظهيرية غريب وردة أيضاً في البدائع  
 كما سطره في النهر (قوله هى حق الولي لا حقها) كذا حال في الجرد واستشهد به بما ذكره الشارح عن  
 الولوالجية وفيه نظر بل هى حق لها أيضاً بدليل أن الولي للزوج الصغيرة غير كفؤ لا يضح ما لم يكن أباً أو جداً غير  
 ظاهر النسق ولما في الذخيرة قبيل الفصل السادس من أن الحق في إتمام مهر المثل عند أبي حنيفة للمرأة والأولياء  
 كحق الكفاءة وعندهما للمرأة لا غير اه وظاهر قوله كحق الكفاءة لاتفاق على أنه حق لكل منهما وكذا  
 مافى الجرد عن الظهيرية بتواتر نسب الزوج لها نسباً غير نفسه فإن ظهر دونه وهو ليس بكفوء فحق الفسخ ثابت  
 لكل وإن كان كفوءاً فحق الفسخ لهما دون الأولياء وإن كان مافى فوق ما أخبر فلا فسخ لأحد وعن  
 الثاني أن لها الفسخ لأنها معنى تعجز عن المقام معه اه ومن هذا القبيل ما سئل كره الشارح قبيل باب



قولونه كبرت رجلا ولم تعلم  
حاله فاذا هو عبد لا خيار لها بل  
لا اولياء ولوزوجها برضاها  
ولم يعاوب بعد الكفاءة ثم علوا  
لا خيار لاحد الا اذا شرطوا  
الكفاءة او اخبرهم بها وقت العقد  
فزوجوها على ذلك ثم ظهر انه غير  
كفو كان لهم الخيار ولو الجنية  
فليقتلوا (وتعتبر الكفاءة للزوم  
النكاح خلافا لما لك (نسبا  
فقرئش) بعضهم (الكفاءة) بعض

العقد لو تزوجته على انه حرا وسنى أو قادر على المهر والنفقة فبان بخلافه أو على انه فلان بن فلان فاذا هو لغير  
أول ابن رباها الخيار اه وبأن تمام الكلام على ذلك هنا لزيادة البدائع على ما مر عن الظهيرة وان فعلت  
المرأة ذلك فترتجها ثم ظهر بخلاف ما أظهرت فلا خيار للزوج سواء تبين انها حرة أو أمة لان الكفاءة في جانب  
النساء غير معتبرة اه وقد يجنب بأن الكلام كما مر فيها اذا تزوجت نفسها بلا اذن الولي وحديث لم يبق لها حق  
في الكفاءة فرضاها باسقاطها في الحق الولي فقط قوله الفسخ (قوله فلو نكحت الخ) تفريع على قوله  
لا حقتها وفيه ان التقصير جاء من قبلها حيث لم تبحث عن حاله كما جاء من قبلها وقبل الاولياء فيما لو زوجوها  
برضاها ولم يعاوب بعد الكفاءة ثم علوا وحتى في كلام الولو الجنية ما يفيد كفايا في قريسا وعلى ما ذكرناه من  
الجواب فالترجيح صحيح لان سقوط حقها اذا رضت ولوم من وجه وهذا كذلك ولذا لو شرطت الكفاءة بغير  
حقها (قوله لا خيار لاحد) هذا في الكبيرة كما هو فرض المسألة بدليل قوله نكحت رجلا وقوله برضاها فلا  
يخالف ما قد ذكرناه في الباب المار عن النوازل لوزوج بنته الصغيرة من شكرانه بنسب المسكر فاذا هو مد من له  
وقالت بعد ما كبرت لا رتبى بالنكاح ان لم يكن يعرفه الاب بشريه وكان غلبة أهل بيته صالحين فالنكاح باطل  
لانه انما زوج على ظن انه كفو اه خلافا لما ظنه المقدسي من اثبات المخالفة بينهما كما نبه عليه الخبير الرملي  
قلت ولعل وجه الفرق ان الاب يصح تزويجه الصغيرة من غير الكفو لزم بدقيقته وانه انما قوت الكفاءة للصحة  
تزيد عليه وهذا انما يصح اذا علمه غير كفو اما اذا لم يعلم فلم يظهر منه انه زوجها للصحة المذكورة كما اذا كان  
الاب ما جنسا أو سكران لكن كان الظاهر أن يشال لا يصح العقد أصلا كما في الاب الما جنن والسكران مع ان  
المصرح به ان لها ابطاله بعد البلوغ وهو فرع محتمل فليأتل (قوله كان لهم الخيار) لانه اذا لم يشترط الكفاءة  
كان عدم الرضا بعدم الكفاءة من الولي ومنها ناسا من وجهه دون وجه لما ذكرناه ان حال الزوج يحتمل بين أن  
يكون كفو أو أن لا يكون والنص انما اثبت حتى الفسخ بسبب عدم الكفاءة حاله غير ان الرضا بعدم الكفاءة من  
كل وجه فلا يثبت حال وجود الرضا بعدم الكفاءة من وجه بغير عن الولي (قوله للزوم النكاح)  
أى على ظاهر الرواية ولصحة على رواية الحسن المختارة للفتوى (قوله خ هذا مالك) في اعتبار الكفاءة  
خلاف مالك والثوري والكرخي من مشايخنا كذا في فتح القدير فكان الاول (قوله خ هذا مالك) في اعتبار الكفاءة  
للعامة فوح ان الامام أبا الحسن الكرخي والامام أبا بكر الجصاص وهما من علماء العراق ومن تبعهما من  
مشايخ العراق لم يعتبروا الكفاءة في النكاح ولزم ثبت عندهم هذه الرواية عن أبي حنيفة لما اختاروها  
وذهب جمهور مشايخنا الى انها معتبرة فيه ولقاضي القضاة سراج الدين الهندي مؤلف مستنقل في الكفاءة  
ذكر فيه القولين على التفصيل وبين مال كل منهم من السند والدليل اه (قوله نسبا) أى من جهة النسب  
ونظم العلامة الجوى ما تعتبر فيه الكفاءة فقال

ان الكفاءة في النكاح تكون في \* ست لها بيت بديع قد ضبط

نسب واسلام كذلك حرفه \* حرية وديانة مال فقط

قلت وفي الفتاوى الحامدية عن واقعات قدرى افسد عن القاعدية غير الاب والجد من الاولياء لوزوج  
الصغيرة من عين معروف لم يجز لان القدرة على الجماع شرط الكفاءة كالقدرة على المهر والنفقة بل أولى  
اه وأما الكبيرة فمسند كبر عن الجزائه لوزوجها الوكيل غنيا مجبور باجازوان كان لها التفريق بعد (قوله  
فقرئش الخ) اقرشيان من جهة اب هو النضر بن كانة فن دونه ومن لم يتسبب الاب فوجهه فوقه فهو عرى غير  
قرشي والنضر هو الجد الثاني عشر للنبي صلى الله عليه وسلم فانه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن  
عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كانة  
ابن خزاعة بن مدركة بن اليباس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان على هذا قصر البخاري واللفظ  
الاربعة كلهم من قريش وعمامة في البحر (قوله بعضهم كفاءة بعض) أشار به الى أنه لا تفاضل فيما بينهم  
من الهاشمي والنوفلي والتميمي والعدوي وغيرهم ولهذا تزوج على وهو هاشمي ام كلثوم بنت فاطمة  
لعمر و هو عدوي فهسباني فلوزوجت هاشمية قرشيا غير هاشمي لم يرد عقدها وان تزوجت  
عربيا غير قرشي لهم رده كزوج العربينة عجميا بجر وقوله لم يرد عقدها ذكره في التبيين وكثير

من شروح الكفر والهداية وغالب المعبريات فتقوله في الفيض القرشي لا يكون كفواً للهاشمي كلمة لا يسه  
من تحريف النساخ (وقوله وبقيّة العرب اكنفاء) العرب صفان عرب عاربة وهم أولاد قحطان  
ومعترية وهم أولاد اسمعيل والعجم أولاد فروع أخى اسمعيل وهم الموالي والعقلاء والمراد بهم غير العرب  
وان لم يجههم رق حوا بذلك ما لان العرب لما افتحت بلادهم وتركتهم احرار ابعدان كان لهؤلاء الاسترقاق  
فكانهم اعتقوهم أولانهم نصر والعرب على قتل الكفار والناصريين مولى نهر (قوله بنى باهلة)  
قال في الفتح باهلة في الاصل اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان فبنت  
والده اليها وهم معروفون بالخلاصة قيل كانوا باً كون بقية الطعام مرة ثانية وكانوا يأخذون عظام الميتة  
يطبخونها ويأخذون دسوماً منها واذ اقل

قوله يطبخونها كذا بخط المؤلف والذي  
في كتب اللغة يطبخونها قاله نصر

ولا يفتح الاصل من هاشم \* اذا كانت النفس من باهلة

وقيل اذا قبل الكلب يا باهلي \* عوى الكلب من شؤم هذا النسب

(وقوله وبقيّة العرب) بعضهم (اكنفاء)  
يعض واستثنى في المتن بقية العرب (اكنفاء)  
بنى باهلة لتسببهم والحق الاطلاق  
قاله المصنف كالبحر والنهر  
والفتح والشرع لانية وبعضه  
اطلاق المصنفين كالكنز  
والدرر وهذا في العرب (و) أما في  
العجم فتعتبر (حزبة واسلاما)  
فيلم بنفسه أو معتق غير كف  
لمن أوها مسلم أو حر أو معتق  
واتها حرة الاصل ومن أوها مسلم  
أو حر غير كف ولذا أبو بن (وأبو بن)  
فيهما كالاباء) لتماثل النسب بالحد  
وفي الفتح ولا يعد مكافأة مسلم  
بنفسه لمعتق بنفسه

(قوله والحق الاطلاق) فان النص لم يفضل مع أنه صلى الله عليه وسلم كان أعلم بقبائل العرب وأخلاقهم  
وقد أطلق وليس كل باهلي كذلك بل فيهم الاجداد وكون فصله منهم أو بطن صعلبك فعلا وذلك لا يسرى في حق  
الكل فتح (قوله وبعضه) أي بقية قبيلة قيس أيضاً اطلاق محمد في كافي الحاكم قريش بعضها  
اكنفاء بعض العرب بعضهم اكنفاء بعض وليسوا باكنفاء قريش ومن كان له من الموالي من صاحب  
في الاسلام فيعصمهم اكنفاء بعض وليسوا باكنفاء العرب اه والحاصل أنه لا يعتبر في حنيفة في طلب  
حتى ان أفضلهم بنى هاشم اكنفاء لغيرهم منهم فكذلك في بقية العرب بالاستثناء ويؤخذ من الهداية مع  
اتهامها لغيره مثلاً أوها عيسى يكون المجبي كفواً لها وان كان لها شرف ما لان التسبب بها جازدفع  
الركاة اليها فلا يعتبر التفاوت بينهما من جهة شرف الام ولم أر من صرح بهذا والله اعلم (قوله وهذا  
في العرب) أي اعتبار النسب انما يكون في العرب فلا يعتبر فيهم الاسلام كما في الحنيفة والنهاية وغيرهما ولا الديانة  
كما في النظم ولا الحرفة كما في المضمرات لان العرب لا يتخذون هذه الصناعات حرفاً أو ما الباقي أي الحزبة والمال  
فالظاهر من عباراتهم أنه معتبر قهراً في لكن فيه كلام ستعرفه في مواضعه (قوله وأما في العجم)  
المراد بهم من لم يتسبب الى احدى قبائل العرب ويسمون الموالي والعقلاء كما مر وعامة أهل الامصار والقرى  
في زمانهم سواء تكلموا بالعربية أو غيرها الا من كان له منهم نسب معروف كالمتنبيين الى أحد  
القبائل الاربعة أو الى الانصار ونحوهم (قوله فتعتبر حزبة واسلاما) أقاد ان الاسلام لا يكون معتبراً  
في حق العرب كما اتفق عليها أبو حنيفة وصاحبه لانهم لا يتفخرون به وانما يتفخرون بالنسب فغيري له أب كافر  
يكون كفواً العربية لها أباء في الاسلام وأما الحزبة فهي لازمة للعرب لانه لا يجوز استرقاقهم نعم الاسلام  
معتبر في العرب بالنظر الى نفس الزوج لا الى أبيه وجده فعلى هذا فالنسب معتبر في العرب فقط واسلام الاب  
والجد في العجم فقط والحزبة في العرب والعجم وكذا اسلام نفس الزوج هذا حاصل ما في البحر (قوله  
لمن أوها مسلم) راجع الى قوله مسلم بنفسه ح (قوله أو حر أو معتق) كل منهما راجع لقوله أو معتق  
ح (قوله واتها حرة الاصل) لان الزوج المعتق فيه أثر الرق وهو الولاء والمرأة لما كانت امتهارة  
الاصل كانت هي حرة الاصل يجر عن التجنس اما لو كانت امتهارة فبقي تبع لاتباع الرق فيكون المعتقد  
كفواً لها بخلاف ما لو كانت امتهارة معتقة لان لها أباء في الحزبة لقوله في البحر والحزبة نظير الاسلام  
أقاده ط (قوله لذات أبو بن) أي في الاسلام والحزبة ط (قوله وأبو بن فيهما كالاباء) أي فن له  
أب وجد في الاسلام أو الحزبة كفواً له أباء قال في فتح القدير وأحق أبو يوسف الواحد بالمتن كما هو مذهبه  
في التعريف أي في الشهادات والدعاوى قيل كان أبو يوسف انما قال ذلك في موضع لا يعد كفر بالجد عيباً  
بعيدان كان الاب مسلماً وهما قالاه في موضع يعد عيباً والدليل على ذلك انهم قالوا اجتماع ذلك ليس عيباً  
في حق العرب لانهم لا يعيرون في ذلك وهذا حسن وبه يتبين الخلاف اه وتبعه في النهر (قوله ولا يعد الخ)  
ظاهره أنه قاله ثقةها وقد رأيت في الذخيرة ونصه ذكر ابن سماعة في الرجل يلم والمرأة معتقة أنه كفواً لها  
اه ووجهه أنه اذا أسلم وهو حر وعقت وهي مسلمة يكون فيه أثر الكفر وفيها أثر الرق وهما منصفان

وفيه شرف حربه الاصل وفيه شرف اسلام الاصل وجهاء كملان قساوا باقى ما لو كان بالعكس بان أسلمت  
 المرأة وعتي الرجل فالظاهر أن الحكم كذلك بشرط أن لا يكون اسلامه طاريا والافقيه أثر الكفر وأثر الرق معا  
 فلا يكون كفوا لمن فيه أثر الكفر فقط تأمل (قوله وأما معنى الوضع الخ) عزاه في البحر الى الجعفي  
 ومثله في البدائع قال حتى لا يكون مولى العرب كفوا المولاة بنى هاشم حتى لو زوجت مولاة بنى هاشم نفسها من  
 مولى العرب كان لعنتها حتى الاعتراض لأن الولاء بمنزلة النسب قال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء كلمة  
 النسب اه ومثله في الذخيرة وذكر الشارح في كتاب الولاء الكفاة وتعتبر في ولأ العتاقة معتقة التاجر  
 كفوا لعق العطار دون الدباغ اه ويشكل عليه ما ذكره في البدائع أيضا قبل ما قدمناه حيث قال ومولى  
 العرب كفاة لمولى قريش لعدم قوله صلى الله عليه وسلم والمولى بعضهم كفاة لبعض اه فتأمل (تنبه)  
 مولى المولاة لا يكافى مولاة العتاقة قال في الذخيرة روى المعلى عن أبي يوسف أن من أسلم على يدى انسان  
 لا يكون كفوا المولى الى العتاقة وفي شرح الطحاوى معتقة أشرف القوم تكون كفوا للمولى لأن لها شرف  
 الولاء وللمولى شرف اسلام الابه اه (قوله وأما مرتد أسلم الخ) نقل في البحر عن الفتية وسكت عليه  
 وكأنه محمول على مرتد لم يطل زمن رفته ولذا لم يقيد به بالحق بدار الحرب لأن المرتد في دار الاسلام يقتل  
 ان لم يسلم أما من ارتد وطال زمن رفته حتى استمر بذلك ولم يلق أو لا ثم أسلم فينبغى أن لا يكون كفوا  
 لمن لم يرتد هذا أجماع الذي يلحقها بهذا أعظم من العار بكافر أصلى أسلم بنفسه فليتاثل (قوله الا لفتنة)  
 أخرج به ان لها ابيه منهم لالعدم الكفاة بل لتسكن الفتنة والقاضي دأمر بتسكنها بينهم كما بين المسلم  
 ٥ (قوله الرضا بعد العرب والعجم الخ) قال في البحر وظاهر كلامهم أن التقوى معتبرة في حق العرب والعجم  
 فلا يكون العربي الفاسق كفوا للصالحه عربية كانت أو عجمية اه قال في النهر وصرح به هذا في إيضاح  
 الاصلاح على أنه المذهب اه وذكر في البحر أيضا أن ظاهر كلامهم اعتبار الكفاة لا لانهم ما أيضا قلت  
 وكذا حرفة كما يظهر مما ذكره عن البدائع (قوله ديانة) أى عندهما وهو الصحيح وقال محمد لا يعتبر  
 الا اذا كان بصقع وبخبر منه أو يخرج الى الاسواق سكران ويلعب به الصبيان لانه مستخف به هداية  
 ونقل في الفتح عن المحيط أن التقوى على قول محمد لكن الذي في التاترات حاشية عن الخط قبل وعليه التقوى  
 وكذا في المقدسى عن المحيط البرهاني ومثله في الذخيرة قال في البحر وهو موافق لما صححه في المبروط وأصح  
 الهداية معارض له فالاقضاء بما في المتن أولى اه (قوله فليس فاسق الخ) اعلم أنه قال في البحر  
 ووقع لي تردد فيما اذا كانت صالحة دون أيها أو كان أبوها صالحا دونها هل يكون الفاسق كفوا لها  
 أولا فتاخر كلام الشارحين أن العبرة لصلاح أيها وجدها فانهم قالوا لا يكون الفاسق كفوا لنت  
 الصالحين واعتبر في الجمع صلاحها فقال فلا يكون الفاسق كفوا للصالحه وفي الحاشية لا يكون الفاسق كفوا  
 للصالحه بنت الصالحين فاعتبر صلاح الكل والظاهر أن صلاح منها ومن آباءها كاف لعدم كون  
 الفاسق كفوا لها ولم أرد صريحا اه ونارعه في التهرب بأن قول الحاشية أيضا اذا كان الفاسق محترما  
 معظما عند الناس كما عوان السلطان يكون كفوا لنبات الصالحين وقال بعض مشايخ بل لا يكون  
 معلنا كان أولا وهو اختيار ابن الفضل اه يقتضى اعتبار صلاح من حيث الابه فقط وهذا هو الظاهر  
 وجئت فلا اعتبار بشقيها اه أى اذا كانت فاسقة بنت صالح لا يكون الفاسق كفوا لها لأن  
 العبرة لصلاح الاب فلا يعتبر بفقها ويؤيد أن الكفاة حتى الاولياء اذا أسقطناهما هي لأن الصالح يعبر  
 بمصاهرة الفاسق لكون ما قبله في البحر عن الحاشية يقتضى اعتبار صلاحها أيضا كما مر وجئت فمكن  
 بل كلام الحاشية النباني عليه بناء على أن بنت الصالح صالحة غالبا قال في الحواشي العقوبية قوله  
 فليس فاسق كفوا بنت صالح فيه كلام وهو أن بنت الصالح يحتل أن تكون فاسقة فيكون كفوا كما مر حواه  
 والاولى ما في الجمع وهو أن الفاسق ليس كفوا للصالحه الا أن يقال الغالب أن بنت الصالح صالحة وكلام  
 المصنف بناء على الغالب اه ومثله قول القهستاني أى وهي صالحة وانما لم يذكر لأن الغالب أن تكون  
 البنت صالحة بصلاح اه وكذا قال المقدسى قلت اقتضاهم بناء على أن صلاحها يعرف بصلاحهم

وأما معنى الوضع فلا يكافى  
 معتقة التبريد وأما مرتد أسلم  
 فكفوا لمن لم يرتد وأما الكفاة  
 بين الذميين فلا تعتبر الا لفتنة  
 (و) تعتبر في العرب والعجم  
 (ديانة) أى تقوى فليس فاسق  
 كفوا للصالحه أو فاسقة

لخفاء حال المرأة غالا لاسمها الاكبار والصغار اه وفي الذخيرة ذكر شيخ الاسلام أن الفاسق لا يكون كفوا  
 للعدل عند أي خيفة وعن أبي يوسف ومحمد أن الذي يسكران كان يشتر ذلك ولا يخرج سكران كان كفوا  
 لامرأة صالحة من أهل البيوت وان كان يعان ذلك فلا قبل وعلمه القنوي اه قلت والحاصل أن المفهوم  
 من كلامهم اعتبار صلاح الكل وان من اقتصر على صلاحها أو صلاح آياتها انظر إلى الغالب من أن صلاح الولد  
 والوالدة ملازمان فعلى هذا فافاسق لا يكون كفوا فالصالح بنت صالح بل يكون كفوا لفاسقة بنت فاسق وكذا  
 لفاسقة بنت صالح كما نقله في العقوبة فليس لا يباحق الاعتراض لأن ما يلحقه من العار ينسب أكثر  
 من العار بفساده وأما إذا كانت صالحة بنت فاسق فزوجت نفسها من فاسق فليس لا يباحق الاعتراض  
 لأنه مثله وهي قدر ضيت به وأما إذا كانت صغيرة فزوجها أبوها من فاسق فان كان عالما بفسادته صح العقد  
 ولا خيار لها إذا كبرت لأن الأب له ذلك ما لم يكن ما جنى كما مر في الباب السابق وأما إذا كان الأب صالحا  
 وظن الزوج صالحا فلا يصح قال في البرازية تزوج نفسه من رجل ظنه مسلما لا يشرب مسكرا فإذا هو مدمن  
 فقالت بعد الكبر لا أرضى بالشكاح ان لم يكن أبوها يشرب المسكر ولا عرف به وغلبة أهل بيتها يصلحون  
 فالشكاح باطل بالاتفاق اه فاعتنم هذا التحريم مفرد (قوله بنت صالح) نعت لكل من قوله  
 صالحة وفاسقة وأوردته للعطف بأو فرجح إلى أن المعتبر صلاح الآباء فقط وأنه لا عبرة بفسادها بعد كونها  
 من بنات الصالحين وهذا الذي نقلناه عن الثوري فافهم نعم هو خلاف ما نقلناه عن المعقوبية (قوله  
 معلنا كان أولا) أما إذا كان معلنا فظاهر وأما غير المعلن فهو بأن يشهد عليه أنه فعل كذا من المفسقات  
 وهو لا يجهر به فيقرق بينهما بطلب الأولياء ط (قوله على الظاهر) هذا استظهار من صاحب الثوري  
 لا كما توهم من أنه ظاهر الرواية فإنه قد صرح في الخائصة عن السرخسي بأنه لم يقل عن أبي حنيفة في ظاهرها  
 الرواية في هذا شيء والصحيح عنده أن الفسق لا يمنع الكفاءة اه وقد مر أن تصحيح الهداية معارض  
 لهذا التصحيح (قوله ومالا) أي في حق العربي والعجمي كما مر عن الجرحل أن التفارخ بالمال أكثر من التفارخ  
 بغيره عادة وخصوصا في زماننا هذا بدائع (قوله بأن يقدر على المجل الخ) أي على ما تعارفوا به في الجبل  
 من المهر وان كان كاهلا ففتح فلا يشترط القدرة على الكل ولا أن يساويها في الغنى في ظاهر الرواية  
 وهو الصحيح زيلعي ولو صديقا فهو غنى بغنى أبيه أو أمه أو جده كما يأتي ويشمل ما لو كان عليه دين بقدر المهر  
 فإنه كفولان له أن يقضى أي الدينين شاء كما في الولو الجدية وما لو كانت فقيرة بنت فقراء كما صرح به في الوقعات  
 معلا بأن المهر والنفقة عليه فيعتبر هذا الوصف في حقه وما لو كان ذا جاه كالسلطان والعالم قال الزيلعي  
 وقيل لا يكون كفوا وان لم يملك إلا النفقة لأن الخلل ينجم به ومن ثم قالوا الفقيه العجمي كفول للرب في الجاهل  
 (قوله ونفقة شهر) صححه في التجنيس وصححه في الجنتي الاكتفاء بالقدرة عليها بالكسب فقد اختلف التصحيح  
 واستظهر في البحر الثاني ووفى في الثوري بينهما ما ذكره الشارح وقال أنه أشار إليه في الخائصة (قوله  
 لو نطبق الجاه) فالصغيرة لا نفقة فهو كفو وان لم يقدر على النفقة لأنه لا نفقة لها فتح ومثله في الذخيرة  
 (قوله وحرفة) ذكر التكرخي أن الكفاءة فيها معتبرة عند أبي يوسف وان أباح خيفة بنى الأمر فيها على عادة  
 العرب أن مواليهم يعملون هذه الأعمال لا يصدون بها الحرف فلا يعبرون بها وأجاب أبو يوسف على عادة  
 أهل البلاد وأنهم يتخذون ذلك حرفة فيعبرون بالدين منها فلا يكون بينهما خلاف في الحقيقة بدائع فعلى هذا  
 لو كان من العرب من أهل البلاد من يحترف بنفسه تعتبر فيهم الكفاءة فيها وحينئذ فتكون معتبرة  
 بين العرب والعجم (قوله فخل حائل الخ) قال في الملتقى وشرحه فحائل أو جسام أو كلاس أو دباغ أو حلاق  
 أو بيطار أو حذاء أو صفار غير كفول لسائر الحرف كبطار أو رزاز أو صواف وفيه إشارة إلى أن الحرف جنسان  
 ليس أحدهما كفوا لا الآخر لكن أفراد كل منهما كفول جنسها وبه ينشئ زاهد اه أي أن الحرف إذا تاعدت  
 لا يكون أفراد أحدها كفوا لأفراد الأخرى بل أفراد كل واحدة كفاءة بعضهم لبعض وأفاد كما في البحر  
 أنه لا يلزم اتحادهما في الحرفة بل التقارب كافي فالحائك كفول لحجام والدباغ كفول لكلاس والصفار كفول  
 لحذاء والبطار كفول لريز قال الخوافي وعليه القنوي وفي القنح أن الموجب هو استنقاذ أهل العرف فيدور  
 معه وعلى هذا ينبغي أن يكون الحائك كفوا للبطار بالاسم كقدرية لما هنالك من حسن اعتبارها وعدم

بنت ضيالح معلنا كان أولا  
 على الظاهر نهر (ومالا) بان  
 بقدر على المجل ونفقة شهر لو غير  
 محترف والا فان كان يكتب  
 كل يوم كفايتها لو نطبق الجاه  
 (وحرفة) فخل حائل غير كفو  
 مثل خياط

عدها عندما ألبتة الهم الآن يتن بها خسارة غيرها اه فافاد أن الحرف اذا تقاربت أو اتحدت يجب اعتبار التكافؤ من بقية الجاهات فالعطار الجعي غير كذا لعطار أو برزاجعي أو عالم بقى التذلل في خود باع أو سلاق عربي هل يكون كذا لعطار أو برزاجعي والذي يظهر لي أن شرف النسب أو العلم يجبر نقص الحرف قبل يفوق سائر الحرف فلا يكون نحو العطار الجعي الجاهل كنفوا النحو حلاق عربي أو عالم ويؤيد ما في النسخ أنه روى عن أبي يوسف أن الذي أسلم بنفسه أو عتق إذا ارز من الفضائل ما يتقابل نسب الا تركن كنفوا اه فليست امل (قوله لبراز) قال في الشاموس البرزالياب أو متاع البيت من النياب ونحوها وبالله البراز وحرفته البرازة اه ط (قوله ولاده العالم وقاض) قال في التهر وفي البناية عن الغاية الكأس والنجاس والديباغ والحارس والسائس والراعي والتسيم أى البلان في الحمام ليس كنفوا لبت الخياط ولا الخياط لبت البراز والتاجر ولا همالبت عالم وقاض والحائك ليس كنفوا لبت الدهقان وان كانت فقيرة وقيل هو كنفوا اه وقد غلب اسم الدهقان على ذى العقار المعقار كنفوا كفى المغرب اه قلت والتاخر أن نحو الخياط اذا كان استاذا يتقبل الاعمال وله اجراء يعملون له يكون كنفوا لبت البراز والتاجر في زماننا كما يعلم من كلام الفصح المازا اذ لا يعتد في العرف ذلك نقصا تاما وما في شرح الملتقى عن الكافي من أن الخفاف ليس بكذو للبراز والعطار فالظاهر أن المراد به من يعمل الاخفاف أو النعال بيده أما لو كان استاذ له اجراء أو يستريحها مخيطة قبيعه ما في حاقوته فليس في زماننا نقص من البراز والعطار قال ط وأطافوا في العالم والقاضي ولم يقيدوا العالم بنذى العمل ولا القاضي بمن لا يقبل الرشوة والفساد التقيد لان القاضي حينئذ ظالم ونحوه العالم غير العامل وليجزر اه قلت واعلمهم أطافوا ذلك لعلم من ذكرهم الكفاءة في الديانة فالظاهر حينئذ أن العالم والتاضي القاسقين لا يكونان كنفوين لصالحه بنت صالحين لان شرف الصلاح فوق شرف العلم والتضامع الفسق (قوله فاحسن من الكل) أى وان كان ذا مروءة وأموال كثيرة لانه من آكلى دماء الناس وأموالهم كفى المحيط نعم بعضهم كفاء بعض شرح الملتقى وفي التهر عن البناية في مصر جنس هو أخس من كل جنس ودم الطائفة الذين يسمون بالسرابانية اه قلت مفهوم التقيد بالاتباع أن المتبوع كأمير وسلطان ليس كذلك لانه أشرف من التاجر عرفا كما يفيد ما يأتي في الشارح عن البصر وقد علمت أن الموجب هو استنفاص أهل العرف فبدوره فعلى هذا من كان أميرا أو تابعه له وكان ذامال ومروءة وحشمة بين الناس لاشك أن المرأة لا تعبر به في العرف كعبرها بديباغ وحائك ونحوهما فضلا عن سربانية ينزل كل يوم الى الكنف وينقل نجاسته في بيت مسلم وكافر وان كان قاصدا بذلك تنظف الناس أو المساجد من النجاسات وكان الأمير أو تابعه كسلا أموال الناس لان المدارهن على النقص والرفعة في الدنيا ولهذا ما قال محمد لا تعتبر الكفاءة في الديانة لانها من أحكام الآخرة فلا تنبغي عليها أحكام الدنيا قالوا في الجواب عنه ان المعترفى كل موضع ما اقتضاه الدليل من البناء على أحكام الآخرة وعدمه بل اعتبار الديانة بمعنى على أمر دينوى وهو تعبير بنت الصالحين بفسق الزوج قات ولعل ما تقدم عن المحيط من أن تابع العالم أخس من الكل كان في زمنهم الذى الغالب فيه التفاضل بالدين والتقوى دون زماننا الغالب فيه التفاضل بالدينا فافهم والله أعلم (قوله وأما الوضائف) أى في الاوقاف بجر (قوله في الحرف) لانها صارت طريقا لاكتساب في مصر كالصنائع بجر (قوله لو غير دنيئة) أى عرفا ككبوابة وسواقة وفراشة ووقادة بجر (قوله فذو تدريس) أى في علم شرعى (قوله أو نظار) ويبحث لصاحب البحر لكنه الآن ليس بشريف بل هو كساد الناس وقد يكون عتيقا زنجيا وربا كل مال الوقف وصرفه في المنكرات فكيف يكون كنفوا لمن ذكر اللهم الا أن يقيد بالنظر ذى المروءة وبناظر نحو مسجد بخلاف ناظر ونف أهلى بشرط الواقف فانه لا يزداد رفعة بذلك ط (قوله كنفوا لبت الأمير عصم) لا ينبغي أن تخصص بنت الأمير بالذكر للمبالغة أى فكيف يكون كنفوا لبت التاجر بالاولى فيفيد أن الأمير أشرف من التاجر كما هو العرف وهذا مؤيد لاجتنا السابق كانيهما عليه (قوله اعتبارها عند ابتداء العقد) قلت يرد عليه ما في الذخيرة بجم تزوج امرأة مجهولة النسب ثم ادعاه قريشى وأثبت أنها بنته له أن يفرق بينهما وأما لو أقرت بالرق لجعل لم يكن له ابطال النكاح اه وقد يجاب بان ثبوت النسب الساوقع مستندا الى وقت العلوق كان عدم الكفاءة موجودا وقت العقد لا أنها

ولا خياط البراز والتاجر ولا همال العالم وذا من وأما اتباع الطلبة فاحسن من الكل وأما الوضائف في الحرف فصاحبها كنفوا للتاجر لو غير دنيئة ككبوابة وذو تدريس أو نظار كنفوا لبت الأمير بصر بجر (و) الكفاءة (اعتبارها عند ابتداء العقد) فلا يضر زوالها بعده فلو كان وقته كنفوا

كانت موجودة ثم زالت حتى شاق كون العبرة لوقت الغنى وأما مسألة الاقرار فلان اقرارها يقتصر عليها  
فلا يلزم الزوج بموجبها ما تقتضيه الاقرار بحصة فاضرة على المقر (قوله ثم جسر) الاولى أن يقول ثم زالت  
كفائه لان الجور ينسب الى الدينونة وهي احدى ما يعتبر في الكفاءة ط (قوله وأما لو كان ديناغا الخ)  
هذا فترعه صاحب الجور على ما تقدم بأنه ينبغي أن يكون كفوا ثم استدل عليه بما قلته لقولهم ان الضعة  
وان أمكن تركها يني عازها ووقوف في الثبر بقوله ولو قيل انه ان بقى عازها لم يكن كفوا وان تناسى أمرها لتقدم  
زمانها كان كفوا لكان حسنا اه (قوله لكن في النهر الخ) حيث قال ودل كلامه على أن غير العربي  
لا يكفى. العربي وان كان حشيا لكن في جامع قاضي خان قالوا الحبيب يكون كفوا للتسبب فالعالم الجبى  
يكون كفوا للعالم العربي والعلاوية لان شرف العلم فوق شرف النسب وارتضاء في فتح القدير وجزم به البرازى  
وزاد والعالم الفقير يكون كفوا للغنى الجاهل والوجه فيه ظاهر لان شرف العلم فوق شرف النسب فشرف  
المال أولى نعم الحساب قد يراد به المنصب والجاه كما فسره به في المحيط عن صدر الاسلام وهذا ليس كفوا للعربية  
كما في النبايع اه كلام النهر ملخصا أقول حيث كان ما في النبايع من تصحيح عدم كفاءة الحبيب العربية  
منبها على تفسير الحبيب بنى المنصب والجاه لم يصح ما ذكره المصنف من تصحيح عدم الكفاءة في العالم  
وعزوه في شرحه الى النبايع وذكر الخير الرملى عن مجمع الفتاوى العالم يكون كفوا للعلاوية لان شرف  
الحبيب أقوى من شرف النسب وعن هذا قيل ان عائشة أفضل من فاطمة لان عائشة شرف العلم كذا في المحيط  
وذكر أيضا أنه جزم به في المحيط والبرازية والقبض وجامع الفتاوى وصاحب الدرر ثم نقل عبارة المصنف  
هنا ثم قال فقرر أن فيه اختلافا ولكن حيث صح أن ظاهرا رواية أنه لا يكافئها فهو المذهب خضوما وقد نص  
في النبايع أنه الأصح اه أقول قد علمت أن ما صححه في النبايع غير ما شئ عليه المصنف وأما ما ذكره  
من ظاهرا الرواية فقد تسع فيه الجور وقول الشارح وادعى في الجور الخ فيفيد أن كونه ظاهرا الرواية مجرد  
دعوى لا دليل عليها سوى قواهم في المتن وغيرها والعرب أكفأ أى فلا يكافئهم غيرهم ولا ينبغي أن هذا  
وان كان ظاهرا الاخلاق ولكن قيده المشايخ بغير العالم وكلمة من نظير فان شأن مشايخ المذهب افادة قيود  
ومشايخ العبارات مطلقة استنباطا من قواعد كلية أو مسائل فرعية أو أدلة عقلية وهنا كذلك فقد ذكر  
في آخر الفتاوى الخيرية في قرشي جاهل تقدم في المجلس على عالم أنه يحرم عليه اذ كذب العلماء طاحنة بتقدم العالم  
على القرشي ولم يفرق سبحانه بين القرشي وغيره في قوله حل يستوى الذين يعملون والذين لا يعملون الخ  
ما أطال به قراجمه حيث كان شرف العلم أقوى من شرف النسب بدلالة الآية وتفسيرهم بذلك اقضى تقييد  
ما أطلقه عنها اعتمادا على فهمه من محل لا يحرم لكن ما ذكره المشايخ مخالفا لظاهر الآية وكيف يصح  
لاحد أن يقول ان مثل ابى حنيفة أو الحسن البصرى وغيرهما من ليس بعربى أنه لا يكون كفوا لثبنت  
قرشي جاهل أولبنت عربى يقول على عقيبه فلا يحرم أنه جزم بما قاله المشايخ صاحب المحيط وغيره كما علمت  
وارتضاء المحقق ابن الهمام وصاحب النهر وتبعهم الشارح فافهم والله سبحانه أعلم (قوله ولذا قيل الخ)  
أى ليكون شرف العلم أقوى قيل ان عائشة أفضل لكثرة علمها وظاهره أنه لا يقال ان فاطمة أفضل من جهة  
النسب لان الكلام منسوق لبيان أن شرف العلم أقوى من شرف النسب لكن قد يقال بانخراج فاطمة رضى الله  
عنها من ذلك لتحقى البضعة فيها بلا واسطة ولذا قال الامام مالك انها بضعة منه صلى الله عليه وسلم ولا أفضل  
على بضعة منه أحد اولا يلزم من هذا اطلاق أنها أفضل والالزم تفضيل سائر بناته صلى الله عليه وسلم على عائشة  
بل على الخلفاء الاربعة وهو خلاف الاجماع كما بسطه ابن حجر في الفتاوى الحديثة وحينئذ فنقل عن أكثر  
العلماء من تفضيل عائشة محمول على بعض الجهل كالعلم وكونها في الجنة مع النبي صلى الله عليه وسلم وفاطمة  
مع على رضى الله عنهم ما لهدا قال في بدء الامالى والصدقة الرجحان فاعلم على الزهراء في بعض الخلال \*  
وقيل ان فاطمة أفضل ويمكن الرجوع الى الاول وقيل بالتوقف لتعارض الأدلة واختاره الاستروشى من  
الحنفية وبعض الشافعية كما أوضحه منبلا على القارى في شرح الفقه الاكبر وشرح بدء الامالى (قوله  
والحنفى كفوا لثبنت الشافعى الخ) المراد بالكفاءة هنا حصة العقد يعنى لو تزوج حنفى ثبنت شافعى تحكمكم بحصة  
العقد وان كان في مذهب أبيها انه لا يصح العقد اذا كانت بكر الا ببشارة وليها لانا الحكم بما تعتقد صحة

ثم جسر لم يفسح وأما لو كان ديناغا  
فصار ناجرا فان بقى عازها لم يكن كفوا  
والالاثر جسا (الجبى لا يكون كفوا  
للعربية ولو) كان الجبى (علما)  
أو سلطانا (وهو الاصح) فتح عن  
النبايع وادعى في الجور أنه ظاهرا  
الرواية وأقره المصنف لكن في النهر  
ان قصر الحبيب بنى المنصب  
والجاه فغير كفوا للعلاوية كما في  
النبايع وان بالعالم فكفوا لان  
شرف العلم فوق شرف النسب  
والمال كما جزم به البرازى  
وارتضاء السكال وغيره والوجه  
فيه ظاهر ولذا قيل ان عائشة  
أفضل من فاطمة رضى الله عنهما  
ذكره القهستاني والحنفى  
كفوا لثبنت الشافعى ومتى سلنا  
عن مذهبه أحيانا عذبتنا كما بسطه  
المصنف معزنا لظاهر الفتاوى

في مذهبا قال في البرازية وسئل أي شيخ الاسلام عن بكر بالعة شافعية تزوجت نفسها من حنفي أو شافعي ولا  
رضي الاب هل يصح أجاب نعم وان كان يعتقد ان عدم الكفاءة لا ينجب بحدنا لا يذهب الخصم لاعتقادنا  
انه خطأ يحتمل الصواب وان سئلنا كيف مذهب الشافعي فيه لا ينجب بحدنه اه وقوله لاعتقادنا الخ  
مبنى على القول بأن المقلد يلزمه تقليد الاصل ليعتقد أرجحية مذهبه والمعتقد عند الاصوليين خلافا كإسقاطه  
في صدر الكتاب ثم لا يخفى مما ذكرناه أنه لا مناسبة لذلك هذا الفرع في الكفاءة تأمل (قوله القروي) فسخ  
القصاص نسبة الى القرية (قوله فلا عبرة بالبلد) أي بعد وجود ما مر من أنواع الكفاءة قال في البصر  
فالتاجر في القرى كقوليت التاجر في المصر للتقارب (قوله كالا عبرة بالجمال) لكن النصيحة أن يراعى  
الاولياء المجانسة في الحسن والجمال هندية عن التاتراخانية ط (قوله ولا بالعقل) قال قاضي خان  
في شرح الجامع وأما العقل فلا رواية فيه عن أصحابنا المتقدمين واختلف فيه المتأخرون اه أي في أنه هل  
يعتبر في الكفاءة أم لا (قوله ولا يعيوب الخ) أي ولا يعتبر في الكفاءة السلامة من العيوب التي يشيخ بها  
البيع كالجذام والجنون والبرص والجذرو الدفر بصر (قوله خلافا للشافعي) وكذا لمجدي في الثلاثة الاول  
اذا كان بحال لا تطبق المقام معه الا أن التفريق أو التسخير للزوجة لا للولي كما في القبح (قوله ليس بكفو  
للعائلة) قال في النهر لانه يفوت مقاصد النكاح فكان أشد من الفقر ودناءة الحرفة وينبغي اعتناؤه لان الناس  
يعيرون بتزويج المجنون أكثر من ذي الحرفة الدنيئة (قوله أو أمه أو جدّه) عزاه في النهر الى المجتهد  
وزاد في القبح الجدة لا يمكن فيه أن اعتباره كقوله بغني أبيه مبنى على ما ذكر من العادة بتحمل المهر وهذا مسلم  
في الأم والجدة أما الجدة فلم تجز العادة بتحملها وان وجد في بعض الاوقات تأمل (قوله كما مر) أي عند  
قول المصنف ومالا (قوله لان العادة الخ) مقتضاؤه أنه لو جرت العادة بتحملة النفقة أيضا عن الابن  
الصغير كما في زماننا أنه يكون كقوله بل في زماننا يتحملها عن ابنه الكبير الذي في حجره والظاهر أنه يكون كقوله بذلك  
لان المقصود حصول النفقة من جهة الزوج بملك أو كسب أو غيره ويؤيده أن المتبادر من كلام الهداية وغيرها  
أن الكلام في مطلق الزوج صغيرا أو كبيرا فانه قال وعن أبي يوسف أنه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر لانه  
تجزي المساهلة في المهر وبعد المرأة قادر عليه يسار أبيه اه نعم زاد في البدائع أن ظاهر الرواية عدم الفرق  
بين النفقة والمهر لكن ما شى عليه المصنف نقل في البصر فتعجبه عن المجتبى ومقتضى تخصيصه بالصبي أن  
الكبير ليس كذلك ووجهه أن الصغير غني بغني أبيه في باب الزكاة بخلاف الكبير لكن اذا كان المتناظر جريان العادة  
بتحمل الاب لا يظهر الفرق بينهما ولا بين المهر والنفقة فيه ما حدث تعورف ذلك والله تعالى أعلم (قوله بأقل الخ)  
أي بحيث لا يتعابن فيه وقد منا تصدير في الباب السابق (قوله فالولي العصبه) أي لا غيره من الاقارب  
ولا القاضي لو كانت سفية كما في الدخيرة نهر والذي في الدخيرة من الجبر المحجور عليها اذا تزوجت بأقل  
من مهر مثلها ليس للقاضي الاعتراض عليها لان الجبر في المال لا في النفس اه جبر قلت لكن في جبر  
الظهيرية ان لم يدخل بها الزوج قيل له أتم مهر مثلها فان رتبى والافترق بينهما وان دخل فعليه اتمامه ولا يفرق  
بينهما لان التفريق كان للنقصان عن مهر المثل وقد انعدم حين قضى لهما بمهر مثلها بالدخول اه (قوله  
الاعتراض) أفاد أن العقد صحيح وتقدم أتمها للزوجة غير كفو فاختار الفتوى رواية الحسن أنه لا يصح  
العقد ولم أر من ذكر مثل هذه الرواية خنا ومقتضاؤه أنه لا خلاف في صحة العقد ولعل وجهه أنه يمكن  
الاستدراك بان اتمام مهر المثل بخلاف عدم الكفاءة والله تعالى أعلم (قوله أو يفرق القاضي) في الهندية  
عن السراج ولا تكون هذه الفرقة الا عند القاضي ومالم يقض القاضي بالفرقة بينهما فكم الطلاق  
والظهار والايلاء والميراث باق اه (قوله دفعا للعار) أشار الى الجواب عن قولها ليس للولي الاعتراض  
لان ما زاد على عشرة دراهم حقها ومن أسقط حقه لا يعترض عليه ولا يخيبة أن الاولياء يفتخرون بخلاء  
المهور ويتعيرون بنقصانها فاشبه الكفاءة بجبر والمتون على قول الامام (قوله فلها نصف المسمى)  
أي وليس لهم طلب التكميل لانه عند بقاء النكاح وقد زال (قوله فلا مهر لها) لان الفرقة جاءت من قبل  
من له الحق وحى فسخ ط عن شرح المتن (قوله فلها المسمى) هذا في غير السفية وفيها لا تفريق بعد  
الدخول ولزم مهر المثل كما علمته (قوله لانتهاء النكاح بالموت) فلا يمكن للولي طلب الفسخ فلا يلزم الاتمام

(القروي كفو للمدني) فلا عبرة  
بالبلد كالا عبرة بالجمال خانية  
ولا بالعقل ولا يعيوب يفسخ بها  
البيع خلافا للشافعي لكن في النهر  
عن المرغيناني المجنون ليس بكفو  
للعائلة (وكذا الصبي كفو بغني  
أبيه) أو أمه أو جدّه نهر عن المحيط  
(بالنسبة الى المهر) يعني المجمل  
كما مر (لا) بالنسبة الى النفقة  
لان العادة أن الاء يتحملون عن  
الابناء المهر لا النفقة ذخيرة  
(ولو نكحت باقل من مهرها  
فالولي) العصبه (الاعتراض  
حتى يتم) مهر مثلها (أو يفرق)  
القاضي بينهما دفعا للعار  
(ولو طلقها) الزوج (قبل تفريق  
الولي قبل الدخول فلها نصف  
المسمى) فلا فرق للولي بينهما  
قبل الدخول فلا مهر لها وان بعده  
فلها المسمى وكذا الوما أحدهما  
قبل التفريق فليس للولي المطالبة  
بالاتمام لانتهاء النكاح بالموت  
جواهر الفتاوى



مطلوب  
في الوكيل والفضولي في النكاح

(أمره بتزويج امرأة فزوجها  
أمة جاز) وقالا لا يصح وهو  
استحسان ملقي تبعا للهداية  
وفي شرح الطحاوي قوله  
أحسن للفتوى واختاره أبو  
الليث وأقره المصنف وأجمعوا  
أنه لو تزوجه بنته الصغيرة أو موليته  
لم يميز كالوأخره بجميعة أو بجزء  
أو أمة خفاف أو أمرته بتزويجها  
ولم تعين فزوجها غير كفول لم يميز  
اتصافا (ولو) تزوجه المأمور  
بنكاح امرأة (أمر اثنين في عقد  
واحد لا) ينقد للبخالفة وله أن  
يميز هما أو أحدهما ولو في عقدين  
لزم الأول وتوقف الثاني ولو أمره  
بأمر اثنين في عقد فزوج واحد  
أو اثنين في عقدتين جازا لا إذا قال  
لا تزوجني إلا امرأتين في عقدة  
أو في عقدتين لم يميز الخالفة

لأنه إنما يلزمه الزوج تلوف التسخ وقد زال النكاح بالموت ط (قوله أمره بتزويج الخ) شروع في بعض  
مسائل الوكيل والفضولي وذكرها في باب الولي لأن الوكيل كالتزوج من الولاية لنفاذ تصرفه على الموكل  
ونفاذ عقد الفضولي بالإجازة يجعله في حكم الوكيل وعقد ذلك في الكتز وغيره فصلا على حدة وأعلم أنه لا يشترط  
الشهادة على الوكيل بالنكاح بل على عقد الوكيل وإنما ينبغي أن يشهد على الوكيل إذا خيف بخلاف الموكل  
أيها فتح (قوله بتزويج امرأة) أي منكورة وبأن يشترط وأطلق في الأمة فتقبل المكاتبه وأم الولد بشرط  
أن لا تكون للوكيل للتمتع وما لو كانت غيباء أو مقطوعة اليدين أو مفالوجة أو مجنونة خلافا لها أو صغيرة  
لا يتابع اتصافا وقيل على الخلاف فتح زاد في البصر أو كناية أو من حلف بطلاقها أو إلى متها أو في عدة  
الموكل أو بغير قاحش في المهر (قوله جاز) في بعض التسخ نفذ وهي أنسب لأن الكلام في النفاذ لا في الجواز  
ج (قوله وقالا لا يصح) أي إذا ردة الأمر والأولى التعبير بلا ينقد ليقيد أنه موقوف ووجه قول الإمام  
أن هذا رجوع إلى إطلاق اللفظ وعدم التهمة ووجه قوله ما أن المطلق ينصرف إلى التعارف وهذا التزوج  
بالاكفاء وجوابه أن العرف مشترك في تزوج المكافآت وغيرهن وتماه في الفسخ (قوله وهو استحسان)  
قال في الهداية وذكر في الوكيل أن اعتبار الكفاءة في هذا استحسان عندهما لأن كل أحد لا يعجز  
عن التزوج بمطلق الزوجة فكانت الاستعانة في التزوج بالكفو اه قال في الفتح وفيه إشارة إلى اختيار  
قوله ما لأن الاستحسان مقدم على غيره إلا في المسائل المعلومة والحق أن قول الإمام ليس قياسا لأنه أخذ  
بنفس اللفظ المنصوص فكان الخلف في أي الاستحسانين أولى اه والمراد باللفظ المنصوص لفظ الموكل (قوله  
بنته الصغيرة) فلو كبيرة برضاها لا يجوز عنده خلافا لها ولو تزوجه اخته الكبيرة برضاها جاز اتصافا بجر  
ومثله في الذخيرة (قوله أو موليته) بتشديد الباء كريمة اسم مفعول أي التي هي مولى عليهما من جهته  
أي له عليها الولاية وهذا اعطف عام على خاص وذلك ككبت أخيه الصغيرة (قوله كالوأمره بجميعة)  
يختص بقول المتن امرأة بالتسكير ومثله ما لو عين المهر كالف فزوجها بأكثر فأن دخل بها غير عالم فهو على  
خياره فإن فارتها فلها الاقل من المسمى ومهر المثل ولو هي الموكلة وسبب له ألفا فزوجها ثم قال الزوج ولو بعد  
الدخول تزوجت بك يد بنار ومدة الوكيل أن أقز الزوج أنهم لم يوكل يد بنار فبى بالخيار فان ردت فلها مهر  
المثل بالغ ما بلغ ولا نفقة عدة لها لأن بالزنتين أن الدخول حصل في نكاح موقوف فيوجب مهر المثل دون  
بنفقة العدة وإن كذبها الزوج فالقول لها مع يمينها فان ردت فباني الجواب بحاله ويجب الاحتياط  
في هذا فإنه ربما يحصل لها منه أولاد ثم تنكرت ردت ما تزوجه بالوكيل ويكون القول قولها فترد النكاح  
فتح ملخصا قال في البرازية وهذا أن ذكر المهر وإن لم يذكر فزوجها بأكثر من مهر المثل بما لا يخاف فيه الناس  
أو تزوجه بأقل منه كذلك صح عنده خلافا لها لكن للأولياء حق الاعتراض في جانب المرأة دفعا  
للعار عنهم اه وانظر ما تقدم من باب الولي (قوله لم يميز اتصافا) لأن الكفاءة معتبرة في حقها فلو كان  
كفوا إلا به أعي أو مقعد أو وصي أو معتود فهو جائز وكذا لو كان خصيا أو عتينا وإن كان لها التفريق  
بعد ذلك بجر ثم قال ولو تزوجه من أيه أو أياها لم يميز عنده وفي كل موضع لا ينقد فسل الوكيل فالعدة  
موقوف على إجازة الموكل وحكم الرسول كحكم الوكيل في جميع ما ذكرنا فوكيل المرأة المتزوجة  
بالتزوج إذا طلقت وانقضت عدتها صح كوكيله أن يزوجه المتزوجة فطلقت وحلت فزوجها فانه صحيح  
(قوله بنكاح امرأة) تنكرها دلالة على أنه لو عينها فزوجها مع أخرى لا يكون مخالفا بل ينقد عليه  
في المبيعة وفي الحائض وكله بأن يزوجه فلائ أو فلائ فأمها تزوجه جاز ولا يطل التوكيل بهذه الجملة فهو  
(قوله الخالفة) فعمل جاسر وعبرة الهداية لأنه لا وجه إلى تنفيذها للخالفة ولا إلى التنفيذ في أحدهما  
غير عين الجملة ولا إلى التعيين لعدم الأولوية فتعين التفريق اه (قوله وله أن يميز هما أو أحدهما) اعترض  
الزلي هذا على قول الهداية فتعين التفريق وأجاب في الجريان مراده عند عدم الإجازة فإن إجازة نكاحهما  
أو أحدهما انشد (قوله وتوقف الثاني) لأنه فضولي فيه ط (قوله إلا إذا قال الخ) في غاية البيان  
أمره بأمر اثنين في عدة فزوج واحد جازا لا إذا قال لا تزوجني إلا امرأتين في عدة فلا يجوز اه أي لا يجوز  
أن يزوجه واحدة فلو تزوجه اثنين في عقدتين فالظاهر عدم الجواز لأن قوله في عدة داخل تحت الحصر وهو

المفهوم من كلام الشارح وفي المحيط أمره بامرأتين في عقدته فزوجهما في عقدتين جاز وفي لاتزوجني  
امرأتين الا في عقدتين فزوجهما في عقدته لا يجوز والشرق أنه في الاول أثبت الركن كالحالة الجمع ولم ينهها  
حالة التفرد فصال سكت والتخصيص على الجمع لا يثنى ما عداه وفي الثاني نفاخا حالة التفرد والتي مفيد لما في الجمع  
من تعجيل مقصوده فلم يصبر وكذا حالة الانفراد اهـ والظاهر أن في صورة النقي هذه لزوجه امرأتين  
ولا يتوقف على تزويج الثانية في عقد آخر وكذا في صورة النقي في كلام الشارح وهي لاتزوجني الا امرأتين  
في عقدتين وهو خلاف المفهوم من كلامه قائل (قوله على قبول غائب) أي شخص غائب فإذا أوجب  
الحاضر وهو فضولي من جانب أو من الجانبين لا يتوقف على قبول الغائب بل يطل وان قبل العاقد الحاضر بأن  
تكلم بكلامين كما يأتي وقيد بالغائب لانه لو كان حاضر افتارته يتوقف كالفصولين وتارة يفيد بأن لم  
يكن فضوليا ولمن جانب كما في الصور الخمس الاربعة (قوله في سائر العقود) قال المصنف في المنع حوايلي  
مما وقع في الكثر من قوله على قبول ناكح غائب لانه ربما فهم الاختصاص بالنكاح وليس كذلك (قوله بل  
يطل) لما كان يتوهم من عدم التوقف أنه تام ككتفاء بالايجاب وحده دفع هذا الابهام بالاضراب  
ومحل البطلان اذ لم يقبل فضولي عن الغائب أما اذا قبل عنه توقف على الاجازة ط (قوله ولا تلحقه  
الاجازة) يعني أنه اذا بلغ الآخر الايجاب فقبل لا يصح العقد لان الباطل لا يجاز ط (قوله ية وم مقام  
القبول) كقوله مثلا تزوجت فلانة من نفسي فانه يتحقق الشرطين فلا يحتاج الى القبول بعده وقيل وبشرط  
ذكر لفظ حواصيل فيه كترجعت فلانة بخلاف ما دونائب فيه كترجعتا من نفسي وكلام الهداية صريح  
في خلافه كما في البحر عن الفتح (قوله وليا أو وكيلة من الجانبين) كترجعت ابني بنت أخي أو زوجت موكلي  
فلان امرأتي فلانة قال ط ويكتفي شاهدان على وكالته ووكالته ما على العقد لان الشاهد يتصل  
الشهادات العديدة اهـ وقد منا أن الشهادة على الوكالة لا تلزم الاعتدال بخود (قوله ووكيلة أو وليا  
من آخر) كما لو وكلته امرأتين أن تزوجها من نفسه أو كانت له بنت عم صغيرة لا وليا أقرب منه فقال تزوجت  
موكلي أو بنت عمي (قوله كترجعت بنتي موكلي) مثال للصورة الخامسة ولا بد من التعريف بالاسم والتسبب  
وانما لم يذكره لانه مريانه (قوله ليس ذلك الواحد) أي المتولى للطرفين بفضولي كما في الخمس المارة  
(قوله ولو من جانب) أي سواء كان فضوليا من جانب واحد أو من جانبين أي جانب الزوج والزوجة  
فاذا كان فضوليا منهما أو كان فضوليا من أحدهما وكان من الآخر أصيلا أو وكيلة أو وليا فاني هذه  
الاربع لا يتوقف بل يطل عندهما خلافا للثاني حيث قال انه يتوقف على قبول الغائب كما يتوقف اتفاقا  
لو قبل عنه فضولي آخر والخمسة السابقة نافذة اتفاقا وبني صورة عاشره عقلية وهي الاصيل من الجانبين  
ليذكرها لاستحالتها (قوله وان تكلم بكلامين) أي بالايجاب وقبول كترجعت فلانا وقبلت عنه وهذه  
مبالغة على المفهوم وهو أن الواحد لا يتولى طرفي النكاح عندهما اذا كان فضوليا ولمن جانب سواء  
تكلم بكلام واحد أو بكلامين خلافا لما في حواشي الهداية وشرح الكافي من أنه انما يطل عندهما اذا تكلم  
بكلام واحد أو تكلم بكلامين فانه لا يطل بل يتوقف على قبول الغائب اتفاقا ورد في النسخ بأن الحق خلافه  
وأنه لا وجود لهذا القيد في كلام أصحاب المذهب وانما المنقول أن الفضولي الواحد لا يتولى الطرفين  
عندهما وهو مطلق (قوله لان قبوله) أي الفضولي المتولى الطرفين (قوله لما تقرر الخ) حاصله  
أن الايجاب لما صدر من الفضولي وليس له قابل في المجلس ولو فضوليا آخر صدر باطلا غير متوقف على قبول  
الغائب فلا يفيد قبول العاقد بعده ولم يخرج بذلك عن كونه فضوليا من الجانبين قال في الفتح ان كون كلاهما  
الراحد عقد انا ما أخر أن كونه مأمورا من الطرفين أو من طرف وله ولاية الطرف الآخر (قوله وسكاح  
عبد) أي ولو مدبرا أو مكاتبه نهن (قوله وأمة) أي ولو وام ولد نهر (قوله على الاجازة) أي اجازة  
السيد واجازة العبد بعد الاذن المتأخر عن العقد لما في البحر عن التجنيس لو تزوج بغير اذن السيد ثم أذن  
لا يتخذ لان الاذن ليس باجازة فلا بد من اجازة العبد العاقد وان صدر العقد منه اهـ (قوله ككنكاح  
الفضولي) أي الذي باشره مع آخر أصيل أو ولي أو وكيل أو فضولي أما لو تولى طرفي العقد وهو فضولي  
من الجانبين أو أحدهما فانه لا يتوقف خلافا لابي يوسف كما مر قال في البحر الفضولي من يتصرف لغيره بغير

(ولا يتوقف الايجاب على قبول)

غائب عن المجلس في سائر العقود)

من نكاح وبيع وغيرهما بل يطل  
الايجاب ولا تلحقه الاجازة اتفاقا

(وبتولى طرفي النكاح واحد)

بالايجاب يقوم مقام القبول في

خمس صور كان كان وليا أو وكيلة

من الجانبين أو أصيلا من جانب

ووكيلة أو وليا من آخر أو وليا من

جانب وكيلة من آخر كترجعت بنتي

من موكلي (ليس) ذلك الواحد

(بفضولي) ولو (من جانب) وان

تكلم بكلامين على الرابع لان قبوله

غير معتبر شرعا لما تقرر أن الايجاب

لا يتوقف على قبول غائب (ونكاح

عبد وأمة بغير اذن السيد متوقف)

على الاجازة (كنكاح الفضولي

ولاية ولا وكالة أو لنفسه وليس أهلاً ولا نكاحاً بانه أي قوله أو لنفسه ليدخل نكاح العبد بلا إذن ان قد  
 انه فضولي والافهم ملحق به في أحكامه اهـ والصبي كالعبد وانما قال من يتصرف لامن بعهده ليدخل  
 المين كالمولى على طلاق زوجة غيره على دخول الدار مثلاً فانه يتوقف على اية الزوج فان أجازة تعلق بطلاق  
 بال دخول بعد الاجازة لا قبلها ما لم يقل الزوج أجزت الطلاق على ولو قال أجزت هذا المين على لم يمت المين  
 ولا يقع الطلاق ما لم تدخل بعد الاجازة كما في الفتح عن الجاسع والمتيق (قوله ان لها مجيز الخ) فسر المجيز  
 في النهاية بقابل يقبل الايجاب سواء كان فصولاً أو وكلاً أو أصلاً وقال فيها في فصل بيع الفضولي  
 لو باع الصبي ماله أو اشترى أو تزوج أو زوج أمته أو كاتب عبده ونحوه فتوقف على اية الولى فلو بلغ هو فأجاز  
 تفد ولو طلق أو خلع أو أعتق عبده على مال أو بدونه أو وهب أو تصدق أو تزوج عبده أو باع ماله بمعاينة فاحشة  
 أو اشترى بغن فاحش أو غير ذلك مما لو فعله وإليه لا تنفيذ كان باطلا لعدم المجيز وقت العقد الا اذا كان  
 انظر الاجازة يصلح لابتداء العقد فيصح على وجه الانشاء كان يقول بعد البلوغ أو وقعت ذلك الطلاق أو العتاق  
 اهـ قال في الفتح وهذا الوجه ان يفسر المجيز هنا بمن يقدر على امضاء العقد لا بالقابل مطلقاً ولا بالولى  
 اذا لا يتوقف في هذه الصور وان قبل فضولي آخر أو ولى لعدم قدرة الولى على امضاء ما فعل هذا انما لا يجزئه  
 أي ما ليس له من يقدر على الاجازة بطل كما اذا كان تحت حرة فزوجته الفضولي أمه أو أخت امرأته  
 أو خامسة أو معتدة أو مجنونة أو صغيرة يتيمة في دار الحرب أو اذا لم يكن سلطان ولا قاض لعدم من يقدر  
 على الامضاء في حالة العقد فوقع باطلا حتى لو زال المانع موت امرأته السابقة وانقضاء عدة المعتدة فأجاز  
 لا ينفذ وأما اذا كان يجب أن يتوقف لوجود من يقدر على الامضاء اهـ ملخصاً وقوله وأما اذا كان أي  
 وجد سلطان أو قاض في مكان عقد الفضولي على المجنونة أو اليتيمة فتوقف أي وينفذ باجازه بعد عقدها  
 أو بلوغها لأن وجود المجزئة العقد لا يلزم كونه من أولياء النسب كما تقدم في الباب  
 وللولى الا بعد التزوج بعبية الاقرب (قوله ولا بن العم الخ) هذه من فروع قولنا لا ينعى ككاح  
 واحد ليس بفضولي من جانب فيتولاها هناك لا من جانب والولاية من جانبها ومثل الصغيرة المعتومة  
 والمجنونة ولا يخفى أن المراد حيث لا ولى أقرب منه (قوله فلا بد من الاستئذان) أي اذا زوجها لنفسه  
 لا بد من استئذانها قبل العقد (قوله لا يجوز عندهما) لانه تولى طرفي النكاح وهو فضولي من جانبها  
 فلم يتوقف عندهما بل بطل كما تزاد ان يتوقف لا ينفذ بالاجازة بعده بالسكوت أو الانفصاح وهذا اذا تزوجها  
 لنفسه كما قلنا أما لو زوجها لغيره بلا استئذان سابق فسكت بكرة أو أفصح بالرضا يباكون اية لانه انعقد  
 موقوفاً لكونه لم يتول الطرفين بنفسه بل باشر العقد مع غيره من أصل أو ولى أو وكيل أو فضولي فتكون  
 المسألة حينئذ من فروع قوله ككاح فضولي (قوله جوهره) جميع ما تقدم من قوله ولا بن العم الى قوله  
 السلطان عبارة الجوهره ح (قوله يعني بخلاف الصغيرة الخ) توضيحه أن قول الجوهره وكذا المولى الخ  
 اشارة الى أن ذكر ابن العم أولاً غير قيد بل المراد به من له ولاية التزوج والتزويج وظاهره أن هذا التعميم جار  
 في الصغيرة والكبيرة أي تزوج الولى الصغيرة من نفسه وكذلك الكبيرة لكن بالاستئذان وهذا صحيح  
 في الكبيرة أما الصغيرة فلا لانه ليس للعالم والسلطان أن يتزوجا صغيرة لا ولى لها غيرهما لان فعلهما محكم  
 فيتعين أن يكون قول الجوهره وكذلك الخ راجع الى قوله فلو كبيرة ايمان تعميم الولى فيها فقط وهذا  
 معنى قول الشارح بخلاف الصغيرة كما مر أي في الفروع من الباب السابق في قوله ليس للقاضي تزويج الصغيرة  
 من نفسه الخ لكن بعد حل كلام الجوهره على هذا يبقى فيه اشكال آخر وهو أن الحاكم والسلطان لا يزويجان  
 الصغيرة لأنفسهما لان فعلهما محكم كما مر وهذا لا يظهر في المولى المعتق فقراه معهما في الذكروان ظهر بالنسبة  
 الى الكبيرة لكنه لا يظهر بالنسبة الى الصغيرة المفهومة من التقييد بالكبيرة فلذا قال فليجزوا فافهم والذي  
 يظهر أنه لا مانع من تزويج المولى المعتق معتقه الصغيرة لنفسه حيث لا ولى أقرب منه لانه حينئذ هو الولى المجيز  
 فتكون أصلاً من جانبه ولياً من جانبها كإبن العم فيكون داخل تحت قولهم وتولى طرفي النكاح واحد ليس  
 بفضولي من جانب ولا يعارض ذلك عبارة الجوهره التي هي غير محترمة اذ لو لا وجود المانع في الحاكم وهو أن  
 فعله محكم لكان داخل تحت هذه القاعدة ولا مانع في المولى فيبقى داخل تحتها أيضاً لو كان المولى  
 الحاكم يلزم أن لا يملك تزويجها من ابنه ونحوه من لا تقبل شهادته له ويحالفه ما في الفتح عن التجنيس

سبحي في البيوع ترقف عقودهم  
 كلها ان لها مجيز حالة العقد  
 والابطال (ولا بن العم أن يزويج  
 بنت عمه الصغيرة) فلو كبيرة فلا  
 بد من الاستئذان حتى لو تزوجها  
 بلا استئذان فسكت أو أفصح  
 بالرضى لا يجوز عندهما وقال أبو  
 يوسف يجوز وكذا المولى المعتق  
 والحاكم والسلطان جوهره  
 يعني بخلاف الصغيرة كما مر فليجزوا

لزوج القاضى الصغيرة التى هو ايه امن ابنه لا يجوز الوكيل بخلاف سائر الاولياء لان تصرف  
 الثانى حكم وحكمه لابنه لا يجوز بخلاف تصرف الولى اه قوله بخلاف سائر الاولياء يشمل المولى المعتبر  
 فهذا شرح فى أنه ليس القاضى (نفسه) تقدم أن المعنى آخر العصابات وأن له ولاية التزويج ولو كان  
 امرأه ثم نبوه وان سفلوا ثم عصيته من التدب على ترسيمهم كفى الفتح وحيث علمت أن له تزويج الصغيرة لنفسه  
 فكذلك نبوه وعصيانه وكذا لو كان امرأه تزويج معتقها الصغير لنفسها والله تعالى أعلم (قوله من نفسه)  
 فى المغرب تزويجه امرأه وتزوجت امرأه وليس فى كلامهم تزوجت بامرأه ولا زوجت منه امرأه (قوله  
 فان له ذلك) أى تزويجها لنفسه بشرط أن يعرفها الشهود وأيضاً كراستها واسم أبيها وبنتها وتكون حاضرة  
 متنبئة قس كفى الإشارة اليها وعند الخصاف لا يشترط كل ذلك بل يكفي قوله تزوجت نفسى من موكلنى  
 كما بسطه فى الفتح والبحر وقد منّا الكلام عليه عند قوله وبشرط حضور شاهدين ثم ان قول الشارح فان له أخرج  
 اعراب المتن عن أصله ولا يضر ذلك لأنه لم يفسر اللفظ وانما زاده لاصلاح المتن فان قول المصنف كما لو وكيل  
 الكاف فيه للتشبيه بماله ابن العم وما صدريه أو كلفة والوكيل خبر مقدم والمصدر المتبذل من أن وصلتها  
 مبتدأ مؤخر واسم الإشارة يدل منه وفيه أمران الأول اطلاق الوكيل مع أن المراد منه وكيل مقد  
 بأن يزوجها من نفسه والثانى أنه لا حاجة الى زيادة اسم الإشارة فأصل الشارح الأول زيادة قوله الذى وكفته  
 والثانى زيادة قوله فان له وحينئذ فتقوله للوكيل خبر مبتدأ محذوف تقديره أن يزوج من نفسه ولم يصرح به  
 دلالة التشبيه عليه وقوله الذى وكفته الخ نعت للوكيل ولا يخفى حسن هذا السبب نعم يمكن اصلاح  
 كلام المتن بدونه بجعل اسم الإشارة مبتدأ والوكيل خبره وقوله أن يزوجها على تقدير الباء الجارة متعلق  
 بالوكيل حتى قلانة ومع لكنه غير متبادر من هذا اللفظ وعلى كل فلا خلل فى كلام الشارح فافهم (قوله  
 من ربيات العبدية بن وكذا المعين بالاولى وفى الهندية عن المحضر رجل وكل امرأه أن تزوجه فزوجت  
 نفسها منه لا يجوز اه (قوله فزوجها من نفسه) هكذا لوزقيته من أبيه أو ابنة عند أبي حنيفة كما قدمناه  
 من البحر لان الوكيل لا يعقد مع من لا تقبل شهادته له التهمة (قوله لانها الخ) يؤهم الجواز لزوجها  
 من أبيه أو ابنة وقد علمت أنه لا يجوز (قوله أو وكفته أن يتصرف فى أمرها) لانه لو أمره بتزويجها لايملك  
 أن يزوجها من نفسه فهذا أولى هندية عن التجنيس قلت ومقتضى التعليل صحة تزويجها من غيره وينبغى  
 تقييده بالقرينة وينبغى أنه لو قامت قرينة على ارادة تزويجها منه أنه يصح كالوخطبها لنفسه فقالت أنت وكيل  
 فى أمورى (قوله أو قالت له) فى غالب النسخ باو وفى بعضها بالواو والاول هو الموافق لما فى البحر وغيره  
 ففى مسألة ثانية ونقل المصنف فى المنع عن جواهر الفتاوى أنه يصح قال البردوى لعل هذا القائل ذهب  
 إذ أنها علمت من الوكيل أنه يريد تزويجها فينذ بجوز (قوله لم يصح) أى لم ينفذ بل يتوقف على إجازتها  
 لانه صار فوضوليا من جانبها (قوله والاصل الخ) بيانه أن قولها وكنتك أن تزوجنى من رجل الكاف فيه  
 للخطاب فصار الوكيل معرفة وقد ذكرت رجلا منكرها والمعرف غيره وكذا قولها من شئت فانه معنى أى رجل  
 شئت (قوله وأحد العاقدين) هو العاقدان نفسه كفى البحر أى سواء كان أصيلاً أو ولياً أو وكلاً فانه  
 عاقد لنفسه بمعنى أنه غير فضولى تأمل وانظر ما لو كان فوضولياً بأن كان كل من العاقدين فضولين والظاهر  
 أن الشرط قيام المعقود له ما فقط (قوله أربعة أشياء) وهم العاقدان والمبيع وصاحبه ويزاد الثمن  
 ان كان عرضاً كفى البحر فافهم (قوله كاسمى) أى فى البسوع (قوله لايملك نقض النكاح) أى  
 لا قولاً ولا فعلاً قال فى الخاتمة العاقدون فى النسخ أربعة عاقد لايملك النسخ قولاً وفعلاً وهو الفضولى حتى  
 لو تزوج رجلاً امرأه بلا اذنه ثم قال قبل إجازته فسخت لا يفسخ وكذا لو تزوجها اختاً يتوقف الثانى ولا يكون  
 فسحاً لالاول وعاقده يسفح بالقول فقط وهو الوكيل بنكاح معينة اذا خاطب عنها فضولى فهذا الوكيل يملك النسخ  
 بالقول ولو تزوجها اختاً لا يفسخ الا قول وعاقده يسفح بالفعل فقط وهو الفضولى اذا تزوج رجلاً امرأه بلا اذنه  
 ثم وكاله الرجل أن يزوجها امرأه فبمعينة فزوجها الاولى ينسخ نكاح الاولى ولو فسحها بالقول لا يصح  
 وعاقده يسفح بهما وهو الوكيل بتزويج امرأه بعينها اذا تزوجها امرأه خاطب عنها فضولى فان فسحها الوكيل  
 أو تزوجها اختاً انسخ (قوله بخلاف البسوع) والفرق أنه يبيع لعلقه العهدة فله الرجوع كى لا يفسخ

(من نفسه) فيكون أصيلاً من  
 جانب وليا من آخر (كما لو وكيل)  
 الذى وكفته أن يزوجها من نفسه  
 فان له (ذلك) فيكون أصيلاً من  
 جانب وكيله من آخر  
 (بخلاف ما لو وكفته بتزويجها من  
 رجل فزوجها من نفسه) لانها  
 تم بته من قبل الام تزوجاً (أو وكفته  
 أن يتصرف فى أمرها) وقالت له  
 تزوج نفسى من شئت لم يصح  
 تزويجها من نفسه كفى الخاتمة  
 والاصل أن الوكيل معرفة  
 بالخطاب فلا بد من تحت النكرة  
 (ولو أجاز) من له الاجازة (نكاح  
 الفضولى بعدم موته صح) لان  
 الشرط قيام المعقود له واحد  
 العاقدين لنفسه فقط (بخلاف  
 اجازة بعيه) فانه بشرط قيام  
 أربعة أشياء كاسمى (فروع)  
 الفضولى قبل الاجازة لايملك نقض  
 النكاح بخلاف البسوع بشرط  
 لزوم عقد الوكيل

بخلاف النكاح فان الحنفية ترجع الى المعقولة عمادية (قوله موافقة في المهر المسمى) قدما الكلام عليه عند قوله بجمعة (قوله وحكم رسول كوكيل) قال في الفتح ذكر في الرسول من مسائل أضل المبسوط قال اذا أرسل الى المرأة رسولا حراً أو عبداً صغيراً أو كبيراً فقال ان فلاناً يملك أن تزوجه نفسك فاشهدت أمه تزوجه وسع الشهود وكلامهم ما أي كلامها وكلام الرسول فان ذلك جائز اذا أقر الزوج بالرسالة أو قامت عليه بينة فان لم يكن أحدهما فلا نكاح بينهما لان الرسالة لما لم تثبت كان الآخر فضولاً ويرض الزوج بصنعه ولا يخفى أن مثل هذا بعينه في الوكيل ثم ذكر فروعا كلها تجرى في الوكيل اهـ وقد بنا أول النكاح أحكام التزوج بالرسالة الكتاب والله تعالى أعلم

### (باب المهر) \*

لما فرغ من بيان ركن النكاح وشروطه شرع في بيان حكمه وهو المهر فان مهر المثل يجب بالعقد فكان حكماً كذا في العناية واعترضه في السعدية بأن المسمى من أحكامه أيضاً وأجاب في التهرب أنه انما خص مهر المثل لان حكم الشيء هو أثره الثابت به والواجب بالعقد انما هو مهر المثل ولذا قالوا انه الموجب الاصل في باب النكاح وأما المسمى فانما قام مقامه للتراخي به ثم عترف المهر في العناية بأنه اسم للمال الذي يجب في عقد النكاح على الزوج في مقابلته البضع اما بالتسمية أو بالعقد واعترض بعدم شموله للواجب بالوطى بشبهة ومن ثم عرّفه بعضهم بأنه اسم لما تحققته المرأة بعقد النكاح أو الوطى وأجاب في التهرب أن المعترف مهر هو حكم النكاح بالعقد تأمل (قوله ومن أسمائه الخ) أفاد أن له أسماء غير هاتيك الأجر والعلائق والخباء قال في التهرب وقد جمعها بعضهم في قوله

صداق ومهر تحلة وفريضة \* حياء وأجر ثم عقر علائق

لكنه لم يذكر العطة والصدقة (قوله وفي استيلاء الجوهرة) أي في باب الاستيلاء من الجوهرة نقلا عن الامام السرخسي (قوله في الحرائر مهر المثل) سيأتى تفسيره وتفصيله (قوله وفي الاماء الخ) أي عشر قيمة الامة ان كانت بكر ونصف عشر قيمتها ان كانت ثيباً والظاهر أنه يشترط عدم نقصان العشرة ونصفه عن عشرة دراهم فان نقص وجب تكميله الى العشرة لان المهر لا ينقص عن عشرة سواء كان مهر المثل أو مسمى ح قلت وقال في الفرض بعد نقله ما ذكره الشارح عن بعض المحققين وقيل في الجواهر يطر الى مثل تلك الحاربية جالاً ومولى بكم تنزوح فيعتبر بذلك وهو المختار اهـ والظاهر أن هذا هو المراد من قوله لا تنقص عن عشرة دراهم المثل أن مهر الامة بقدر الرغبة فيها وفي باب نكاح الرقيق من الفتح العقر هو مهره مثلها في الجبال أي ما يرغب به في مثلها جالاً فقط وأما ما قيل ما يستأجره مثلها للزنا لجاز فليس معناه بل العادة أن ما يعطى لذلك أقل مما يعطى مهر الان الثاني للبقاء بخلاف الاول اهـ (قوله لحديث البيهقي وغيره) رواه البيهقي بسند ضعيف ورواه ابن أبي حاتم وقال الحافظ ابن حجر انه بهذا الاسناد حسن كما في فتح القدير في باب الكفاءة (قوله ورواية الاقل الخ) أي ما يدل بحسب الظاهر من الاحاديث المروية على جواز التقدير بأقل من عشرة وكلها مضعفة الاحديث التمس ولو خاف من حديد يجب حملها على انه المجل لان العادة عندهم تعجيل بهض المهر قبل الدخول حتى ذهب بعض العلماء الى أنه لا يدخل بها حتى يقدم شيأاً انها تمسك به صلى الله عليه وسلم علياً أن يدخل بها طمعة رضى الله تعالى عنهم ما حتى يعطيا شيأاً فقال يا رسول الله ليس لي شيء فقال أعطها درعاً فأعطاها درعه زواجه أبو داود والتسائي ومعلوم أن الصداق كان أربعاً ندرهم وهي فضة لكن المختار الجواز قبله لما روت عائشة رضى الله تعالى عنها قالت أخرجني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ادخل آخر آفة على زوجها قيل أن يعطيا شيأاً رواه أبو داود فيحمل المنع المذكور على الندب أي ندب تقديم شيء ادخال المرأة عليها تألق القلبها واذا كان ذلك معهوداً وجب حمل ما خالف ما رويناه عليه جميعاً من الاحاديث وهذا وان قيل انه خلاف الظاهر في حديث التمس ولو خاف من حديد لكن يجب المصير اليه لانه قال فيه بعده تزوجكها بما معلن من القرآن فان حمل على تعليمه اياها ما معه أو نفى المهر بالكلية عارض كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى أن يتغوا بأموالكم فقيدهم بالاحتلال بالانغناء بالمال فوجب كون الخبر غير مخالف له والام قبل لانه خبر واحد وهو لا يفسخ القطعي في الدلالة وتعمام ذلك مبسوط في الفتح (قوله فضة) تمييز منصوب أو مجرور فدراهم تمييز لعشرة وفضة تمييز

موافقة في المهر المسمى وحكم رسول كوكيل

### (باب المهر) \*

ومن أسمائه الصداق والصدقة

والتحلة والعطية والعقرو في

استيلاء الجوهرة العقر في الحرائر

مهر المثل وفي الاماء عشر قيمة

البكر ونصف عشر قيمة

الثيب (أقله عشرة دراهم)

لحديث البيهقي وغيره لا مهر

أقل من عشرة دراهم ورواية

الاقل تحمل على المجل (فضة)

لدرهم على أن المراد به آلة الوزن ( قوله وزن ) بالرفع صفة عشرة وبالنصب حال على تقدير ذات وزن ط  
( قوله سبعة مثاقيل ) هو أن يكون كل درهم أربعة عشر قيراطا شربلا لينة ( قوله مضروبة كانت أولا )  
فالومي عشرة قيراطا وعرضا قيمته عشرة قيراطا مضروبة صح وانما نعتق المحكوك في نصاب السرة للقطع تقطعا  
لوجود الحد بجر ( قوله ولودينا ) أى في ذمتها أو في ذمة غيرها أما الأول فظاهر وأما الثاني فمكمل لوزنها  
على عشرة له على زيت فانه يصح وتأخذها من أي ما شاءت فان اتبعت المديون أجبر الزوج على أن يوكاها بالقبض  
منه كما في النهر أى لللا يلزم تلك الدين من غير من عليه الدين اه ح لكن اذا اضيف النكاح الى درهم  
في ذمتها تعلق بالعين لا بالمثل بخلاف ما اذا كان في ذمة غيرها فانه يتعلق بالمثل لللا يكون تلك الدين من غير من  
عليه الدين ويبان ذلك في الذخيرة ( قوله أو عرضا ) وكذا لو منفعة مكنت داره وركوب دابته وزراعة  
أرضه حيث علمت المدة كما في الهندية قلت ولا بد من كونها مما يستحق المال بمقابلتها للخروج ما يأتى من عدم صحة  
التسوية في خدمة الزوج الحزليا وتعليم القرآن ( قوله قيمته عشرة وقت العقد ) أى وان صارت يوم التسليم  
ثمانية فليس لها الا هو ولو كان على عكسها العرض المسمى ودرهمان ولا فرق في ذلك بين الثوب والمكيل  
والموزون لان ما جعل مهر المتيغري نفسه وانما التغري في رغبات الناس بجر عن البدائع ( قوله أما في  
ضمانها الخ ) يعنى أما الحكم في ضمانها الخ وذلك كالوزن وجها على ثوب وقيمة عشرة نصيبته وقيمة عشرون  
وطلقها قبل الدخول والثوب مستهلك ردت عشرة لانه انما دخل في ضمانها بالقبض فتعتبر قيمته يوم القبض بجر  
عن المحط والهلاك كالاستهلاك لانها اذا لم تؤخذ بما زاد في قيمته بعد القبض في الاستهلاك ففي الهلاك بالاولى  
وأفاد أنه لو فاعما تعتبر قيمته يوم الطلاق لا يوم القبض وانه ليس له أخذه منها ليعطيه نصف قيمته بل ان كان  
مما لا يعيب بالقيمة كتمكيل وموزون أخذ نصفه والا بقي مشتر كما بعد القضاء أو الرضاء لماسأى من أنه لو كان  
مسما لها لم يطل ملكها ويتوقف عوده الى ملكه على القضاء أو الرضاء حتى يتقدر تصرفها فيه قبل ذلك لا تسرفه  
كذا أفاده السيد محمد أبو السعود وأفاد أيضا أنها لو أرادت أن تعطيه نصف قيمته فالظاهر أنه يجبر على القبول  
قلت وفيه نظر لانه قبل القضاء أو الرضاء لا وجه لأجباره لانه ترك المطالبة بالكلية وكذا بعده اذا صار مشتركا  
لا وجه لأجباره على قبول قيمة حصته فانهم ( قوله وتجب العشرة ان سماها الخ ) هذا ان لم تمسك الدرهم  
المسمى فلو كسدت وصار النقد غير هاف عليه قيمته يوم كسدت على المختار بخلاف البيع حيث يبطل بكساد الثمن  
فتح ( قوله ويجب الاكسر ) أى بالتمام بلوغه فالتقدير بالعشرة لمنع النقصان ( قوله ويتأكد ) أى  
الواجب من العشرة أو الاكسر وأفاد أن المهر وجب بنفس العقل لكن مع احتمال سقوطه بردها أو تقييلها ابنه  
أو تنصقه بطلانها قبل الدخول وانما يتأكد لزوم تمامه بالوطئ ونحوه وبه ظهر أن ما في الدر من ان قوله عند  
وطئ متعلق بالوجوب غير مسلم كما أفاده في الشربلا لينة قال في البدائع واذا تأكد كسر المهر به ذكر لا يسقط  
بعد ذلك وان كانت الفرقة من قبلها لان البدل بعد تأكد كده لا يحتمل السقوط الا بالبراء كالثن اذا تأكد يقبض  
المبيع اه ( قوله صحت ) احتراز عن الخلوة الفاسدة كما سأتى بيانها ( قوله من الزوج ) متعلق بقوله  
وطئ أو خلوة على التنازع لا بقوله صحت حتى يرد أن شروط الصحة ليست من جانبها فقط فانهم ( قوله أو تزوج  
ثانيا ) هذا مؤكدا رابع زاده في البحر بمقتضى قوله وينبغي أن يزاد رابع وهو وجوب العدة عليها منه في الخلوة  
بأنها بعد الدخول ثم تزوجها في العدة وجب كمال المهر الثاني بدون الخلوة والدخول لان وجوب العدة عليها فوق  
الخلوة اه وأقره في النهر وفيه بحث فانه يمكن ادخاله فيما قبله وهو الوطئ لماسأى في باب العدة من انه في هذه  
الصورة يجب عليه مهر تام وعليها عدة مبتدأة لانها مقبوضة في يده بالوطئ الاول لبقاء أثره وهو العدة وهذه  
احدى المسائل العشر المبينة على أن الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني ( قوله أو أزاله بكارها الخ )  
هذا مؤكدا خامس زاده في البحر أيضا حيث قال وينبغي أن يزاد خامس وهو ما أزال بكارها بجر ونحوه فان لها  
كمال المهر كما صرح حوايه بخلاف ما اذا أزالها بدفعة فانه يجب النصف لوطئها قبل الدخول ولودفعها اجنبي  
فزال بكارها وطلقت قبل الدخول وجب نصف المسمى على الزوج وعلى الاجنبي نصف صداق مثلها اه  
وأقره في النهر أيضا وفيه بحث أيضا فان الذي يظهر لي دخول هذا فيما قبله وهو الخلوة لان العادة أن ازالة البكارة  
بجر ونحوه كاصبح اغنام تكون في الخلوة فلذا وجب كل المهر بخلاف ازالها بدفعة فان المراد حصولها

وزن سبعة) مثاقيل كما في الزكاة  
( مضروبة كانت أولا ) ولودينا  
أو عرضا قيمته عشرة وقت العقد  
أما في ضمانها بطلاق قبل الوطء  
فيوم التبعض ( وتجب ) العشرة  
( ان سماها أو دونها ) يجب  
( الا كثر منها ان سمى ) الا كثر  
ويتأكد ( عند وطء أو خلوة صحت )

من الزوج ( أو موت أحدهما )  
أو تزوج ثانيا في العدة أو ازالته  
بكارها بنحو بجر بخلاف ازالها  
بدفعة فانه يجب النصف بطلاق  
قبل وطء

في غير خلوة ثم رأيت ما يفيد ذلك في جنابات الفتاوى الهندية عن المحيط حيث قال ولودفع امرأته ولم يدخل بها فذهبت عذرتها ثم طلقها فعليه نصف المهر ولودفع امرأته الغير وذهبت عذرتها ثم تزوجها ودخل بها فوجب لها مهران اهـ أى مهر بالدخول بحكم النكاح ومهر بإزالة العذرة بالدفع كما في جنابات الخانية فقوله ولودفع امرأته ولم يدخل بها ذكر مثله في جنابات الخانية ومثله في الفتح هنا وهو صريح فيما قلناه في مسألة الدفع ومثلى أن مسألة الحجر في الخلوة اذ لا يظهر الفرق بين مجرد ازالتها بمجرد أو دفعة ويدل عليه ان المصادم ان ايجاب نصف المهر في مسألة الدفع ان الزوج لا ضمان عليه في ازالة بكاره الزوجة باى سبب كان لان وجوب نصف المهر عليه انما هو بحكم الطلاق قبل الدخول والواجب عليه مهرا آخر لا ازالها بالدفع كما في مسألة امرأته الغير وبه علم أن لزوم كمال المهر فيما لو ازالها بمجرد انما هو بحكم الطلاق بعد الخلوة لا يسبب ازالها بالحجر والالكان الواجب عليه مهران حتى لو كان قد ضربها بمجرد دون خلوة فزال بكارها لا يلزمه شئ لا ازالة البكاره فاذا طلقها قبل الخلوة أيضا فعليه نصف المهر بحكم الطلاق كما في مسألة الدفع ويدل أيضا على ما قلنا من عدم الفرق بين ازالها بمجرد أو دفع انه صرح في الخانية بأنه لو دفع بكرا أجنبية صغيرة أو كبيرة فذهبت عذرتها لزمه المهر وذكره في قوله لو ازالها بمجرد أو نحوه فلم يفرق بين الدفع والحجر في الأجنبية فعلم أن الفرق بينهما في الزوجة من حيث الخلوة وعدمها اذ لا شئ على الزوج في مجرد ازالها بالدفع للملكه ذلك بالعقد فلا وجه لضمانه به بخلاف الاجنبى وحيث لم يلزمه شئ بمجرد الدفع لا يلزمه شئ أيضا بمجرد ازالها بالحجر ونحوه اذ لا فرق بين آله وآله في هذه الازالة فالدفع غير قديم رأيت في جنابات أحكام الصفار صرح بأن الزوج لو ازال عذرتها بالاصبع لا يضمن ويبذر اهـ ومقتضاه انه مكروه ونقط وهل تنتفى الكراهة بسبب الحجر عن الوصول اليها بكر الظاهر لافانه يكون عينا بذلك ويكون لها حق التقرب ولو جاز ذلك لما ثبتت عنه بذلك الحجر والله اعلم فاتهم (قوله فعلى الاجنبى أيضا) أى كأن على الزوج نصف المسمى كما مر عن الجبر (قوله ان طلقها) أى طلقها زوجها (قوله نهر بحثا) راجع الى قوله والا فكله وذلك حيث قال وفي جامع الفصولين تدافعت جارية مع اخرى فزال بكارها ووجب عليها مهر المثل اهـ وهو باطلا فقهيم مالو كانت المدفوعة مترجعة فيستفاد منه وجوبه على الاجنبى كما لا فينا اذ لم يطلقها الزوج قبل الدخول فتدبره انتهى كلام النهر وفيه أن عبارة جامع الفصولين تدل على وجوب كمال مهر المثل مطلقا من غير تفصيل بين ما اذا طلقها قبل الدخول أو لم يطلقها كما لا يخفى وحينئذ يعارض ايجابهم نصف مهر المثل على الاجنبى فيما اذا طلقها الزوج قبل الدخول اهـ ح وما في جامع الفصولين هو المذكور في الخانية والبرازية وغيرهما وهو الوجه لما علمت من أن ازالة البكاره من اجنبى غير الزوج توجب مهر المثل على المزيل سواء كانت بدفع أو جبر وذلك لا ينافى وجوب نصف المسمى على الزوج بطلانها قبل الدخول لا بخلاف السبب فان سبب ايجاب المهر كاملا على الدافع الجنائية وسبب ايجاب النصف على الزوج الطلاق ولو كان ما وجب على الزوج منقصا للجنائية حتى أوجب النصف على الجنائى لزم ان لا يجب على الجنائى شئ اذا طلقها الزوج بعد الخلوة الصحيحة لوجوب المهر كاملا على الزوج هذا وفي المنع عن جواهر الفتاوى ولو اقتض مجنون بكاره امرأته باصبع فقد أشار في المبسوط والجامع الصغير اذ اقتضاها كرها باصبع أو جبر أو آله مخصوصة حتى أضاها فعليه المهر ولو كان متبايضا كرون ان هذا وقع سهوا فلا يجب الا بالآله الموضوعه لقضاء الشهوة والوطى ويجب الارش في ماله اهـ قلت وهذا مشكل فان الاقتضا ازالة البكاره والافضاء خلط مسلكت البول والغائط والمشهور في الكتب المعتمدة المتداولة ان موجب الاول مهر المثل ولو غير آله الوطى كما علمته مما قد مناه وموجب الثانى الدية كاملة ان لم تستمسك البول والا فدينها لانها جارية جاتقة وهذا لو من اجنبى فالومن الزوج لم يجب في الاول ضمان كما مر وكذا في الثانى عندهما خلافا لابي يوسف حيث جعل الزوج فيه كالا اجنبى واعتمده ابن وهبان لتصريحهم بأن الواجب في سلس البول الدية وردة النسر لئلا في شرح الوهبانية بأن هذا في غير الزوج وأطلال في ذلك والله تعالى أعلم (قوله ويجب نصفه) أى نصف المهر المذكور وهو العشرة ان سماها أو دونها أو الاكثر منها ان سماها والمتبادر التسمية وقت العقد فخرج ما فرض أو زيد بعد العقد فانه لا ينصف كالمعتة كما سيأتى وفي البدائع ولو شرط مع المسمى ما ليس بمال بأن تزوجها على ألف درهم وعلى أن يطلق امرأته الاخرى أو على أن لا يهرجها من بلد هاتم طلقها

ولو دفع من اجنبى فعلى الاجنبى  
أيضا نصف مهر مثلها ان طلقته  
قبل الدخول والا فكل مهر بمثلها  
(و) يجب (نصفه)



قبل الدخول فلها نصف المسمى وسقط الشرط لانه اذا لم يق به يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يثبت بالاطلاق  
 قبل الدخول فسقط اعتباره فلم يبق الا المسمى فيتنصف وكذلك ان شرط مع المسمى شيئا مجهولا كان يهدى لها  
 هدية ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف المسمى لانه اذا لم يق بالهدية يجب مهر المثل ولا مدخل لمهر المثل  
 في الطلاق قبل الدخول فيسقط اعتبار هذا الشرط وكذا الترتب جهاء على ألف أو على ألفين حتى وجب مهر المثل  
 انتهى (قوله بطلاق) الباء للمصاحبة لا للسعيية لما مر من أن الوجوب بالعقد أفاده في الشرع ليلالية  
 ولو قال بكل فرقة من قبله لشمع مثل ردة وزناه وتقبيله ومعاينة له ثم امرأته وشهنا قبل الخلوة فهستأني عن  
 النظم (قوله قبل وطئ أو خلوة) هو معنى قول الصنف قبل الدخول فان الدخول يشمل الخلوة أيضا لانها  
 دخول حكمي كما في الجهر عن المجتبى وسيأتي متنا ان القول لها الوادعت الدخول وأنكره لانها تنكسر سقوط  
 النصف (قوله ولو كان نكحها الخ) تفريع على قوله ويجب نصفه الشامل للعشرة فيما لو سجي ما دونها  
 كما قرئناه فافهم (قوله ودرهمان ونصف) لانه لما سجي ما قبله دون العشرة لم يمسح عشرة تكمل العشرة  
 ولما طلقها قبل الدخول كان لها نصف المسمى ونصف التكملة (قوله وعاد النصف الى ملك الزوج) أي  
 ولو كان تبرع به عنه آخر اذا كانت الفرقة قبل الدخول من قبلها عا داليه الكل قال في الجهر عن القينة لو تبرع  
 بالمهر عن الزوج ثم طلقها قبل الدخول أو جاءت الفرقة من قبلها بعد نصف المهر في الاقل والكل في الثاني  
 الى ملك الزوج بخلاف المتبرع بقضاء الدين اذا ارتفع السبب يعود الى ملك القاضي ان كان بغير أمره (قوله  
 بمجرد الطلاق) أي بالطلاق المجرد عن القضاء والرضاء (قوله اذا لم يكن مسلماتها) وكذا اذا كان  
 دينالم تقبضه فانه يسقط نصف المسمى بالطلاق ويبي النصف كما في البدائع (قوله بل يوقف عودها الخ) أي  
 عود النصف الى ملكه لان العقد وانفسخ بالطلاق فقد بقي القبض بالنسبة للحاصل بالعقد وانه من اسباب  
 الملك فلا يزول الملك الا بالنسخ من القاضي لانه فسخ لسبب الملك أو بتسليمها لانه نقض للقبض حقيقة بدائع  
 (قوله عبس المهر) مفعول العتق والمراد نصفه وكذا كله بالاولى اذا حقه له في النصف الا آخر (قوله بعد  
 طلاقها قبله) الطرفان متعلقان بعتق (قوله ونحوه) المراد به الرضاء اه ح (قوله لعدم ملكه قبله)  
 أي قبل القضاء ونحوه حتى لو قضى القاضي بعد العتق بالنصف له لا ينفذ ذلك العتق لانه عتق سبق ملكه  
 كالمقبوض بشراء فاسد اذا اعتقه البائع ثم رد عليه لا ينفذ ذلك العتق الذي كان قبل الرد فتح (قوله ونفذ  
 تصرف المرأة) من جملة المفترع على قوله بل رد فتح الخ ط ومثل التصرف العتق والبيع والهبه وقوله قبله  
 أي قبل القضاء ونحوه (قوله وعليها نصف قيمة الاصل الخ) لانه اذا نفذ تصرفها فقد تعذر عليها رد النصف  
 بعد وجوبه فتضمن نصف قيمته للزوج يوم قبضت بجر أي لانه بالقبض دخل في ضمانها (قوله لان زيادة  
 المهر) تعديل لما استفيد من التمسيد بالاصل وهو ان المهر لو زاد بعد القبض لا تضمن الزيادة لكن في المسألة  
 تنصير لان الزيادة في المهر اما متصلة متولدة من الاصل كمن الجارية وبجمالها وأثمار الشجر أو غير متولدة  
 كصنع الثوب والبناء في الدار أو منفصلة متولدة كالولد والثمار اذا جذا أو غير متولدة كالكسب والغلة وكل  
 اما أن يكون قبل القبض فيتنصف الا الغير المتولدة بقسمها أو بعده فلا يتنصف فالاقسام عناية كما في النهر وغيره  
 والحاصل أن الزيادة لا تنصف بل تسلم للزوجة اذا حدثت بعد القبض مطلقا أو قبله ان كانت غير متولدة متصلة  
 أو منفصلة فكان الاولى للشراح أن يقول لان الزيادة المتولدة قبل القبض تنصف دون غيرها ثم اعلم ان هذا  
 كله اذا حدثت الزيادة قبل الطلاق فلو بعده فان كانت قبل القبض تنصفت كالاصل وان بعد القبض فان كان  
 بعد القضاء للزوج بالنصف فكذلك والا فالمهر في يدها كالمقبوض بعقد فاسد لانه فسد ملكها بالنصف  
 بالطلاق كما في البدائع وبني مسائل نقصان المهر وهي خمس وعشرون صورة مذكورة في الجهر والنهر (قوله  
 قبل القبض) ظرف لقوله تنصف والواقع في النهر وغيره جعله ظرفا للزيادة فان المؤدى واحد ط قلت ويصح  
 جعل الظرف متعلقا بعبء حرف حال من زيادة فتحد العبارتان (قوله في الشغار) بكسر الشين مصدر  
 شاغر اه ح (قوله هو أن يزوج الخ) قال في النهر وهو أن يشاغر الرجل أي يزوج حريمته على أن  
 يزوجها الآخر حريمته ولا مهر الا هذا كذا في المغرب أي على أن يكون بضع كل صداق عن الآخر وهذا القيد  
 لا بد منه في سمي الشغار حتى لو لم يقل ذلك ولا معناه بل قال زوجك بتي على أن تزوجني بشك فقبل أو على أن

بطلاق قبل وطئ أو خلوة) فلو كان  
 نكحها على ما قبله خمسة  
 كان له نصفه ودرهمان ونصف  
 وعاد النصف الى ملك الزوج  
 بمجرد الطلاق اذا لم يكن مسلماتها  
 وان كان (مسلماتها) لم يملك ملكها  
 منه بل (توقف) عودها الى ملكه  
 (على القضاء أو الرضى) فلهذا  
 (لا نفاد لعقته) أي الزوج (عبد)  
 المهر بعد طلاقها قبله) أي قبل  
 القضاء ونحوه لعدم ملكه قبله  
 (ونفذ تصرف المرأة) قبله (في الكل)  
 لبقاء ملكها) وعليها نصف قيمة  
 الاصل يوم القبض لان زيادة  
 المهر المنفصلة تنصف قبل القبض  
 لا بعده (ووجب مهر المثل في  
 الشغار) هو أن يزوج حريمته على أن  
 يزوجها الآخر حريمته أو أخته مثلا

مطلبه  
 نكاح الشغار

يكون بضع بنتي صداقا مبتكرا فلم يقبل الآخر بل تزوجه بشفته ولم يجعلها صداقا لم يكن شغارا بل نكاحا صحيحا اتفاقا  
وان وجب مهر المثل في الكل لانه متى ما لا يصلح صداقا وأصل الشغور الخلق يقال بلدة شاعرة اذا خلت عن  
السلطان والمراد هنا الخلق عن المهر لانهما بهذا الشرط كأنهما خليا البضع عنه نهر (قوله معاوضة  
بالمعدين) المراد بالعقد المعقود عليه وهو البضع كما في الخواشي السعدية أي على أن يكون كل بضع عوض  
الآخر مع القبول من العاقد الآخر كما يشير اليه لفظ المفاعلة فاحترز عما اذا لم يصرح بكون كل بضع عوض  
البضع الآخر وأصرح به أحدهما وقال الآخر تزوجتك بنتي كما متر (قوله وهو منهي عنه خلقه عن المهر الخ)  
جواب عما أورده الشافعي من حديث الكتب الستة مرفوعا من النبي عن نكاح الشغار والنهي يقتضي  
فساد المنهي عنه والجواب ان متعلق النهي مسمى الشغار الماخوذ في مفعومه خلقه عن المهر وكون البضع  
صداقا ونحن قائلون بنتي هذه الماهية وما يصدق عليها شرعا فلا ثبت النكاح كذلك بل ينطه فسق نكاحا  
مسمى فيه ما لا يصلح مهرافته مقدم موجب المهر المثل كالمسمى فيه خرا أو خنزير فها هو متعلق النهي لم يشبه وما اشتهاه  
لم يتعلق به بل اقتضت العمومات صحة وتماهية في الفتح زاد الزيلعي أو هو أي النهي محمول على الكراهة اه  
أي والكراهة لا توجب الفساد وحاصله انه مع استحباب مهر المثل لم يبق شغارا حقيقة وإن سلم فالتنهي على  
معنى الكراهة فيكون الشرع أو يجب فيه أمرين الكراهة ومهر المثل فالأول مأخوذ من النهي والثاني من  
الادلة الدالة على أن ما سمي فيه ما لا يصلح مهرافته مقدم موجب المهر المثل وهذا الثاني دال على حمل النهي على  
الكراهة دون الفساد وبهذا التقرير لا دفع ما أورده من أن حمله على الكراهة يقتضي أن الشغار لا أن غير  
منهي عنه لا يجاب فيه مهر المثل ووجه الدفع انه اذا حمل النهي على معنى الفساد فكونه غير منهي إلا أن أي  
بعد استحباب مهر المثل مسلم وان حمل على معنى الكراهة فالنهي باق فافهم (قوله وفي خدمة زوج حر) أي  
يجب مهر المثل عندهما في جعله المهر خدمته اياها سنة وقال محمد ايا قيمة الخدمة قيد بالخدمة لانه لو تزوجها على  
سكنى داره أو ركب دابته أو أخل عليها أو على أن تزرع أرضه ونحو ذلك من منافع الاعيان مدة معاومة صحت  
التسعة لان هذه المنافع مال أو الحقت به للخدمة نهر عن البدائع واحترز بالحرز عن العبد كما يأتي في قوله ولها  
تخدمته لو عتد أو زاد قوله أو أمة لقول النهر ان الظاهر من كلامهم انه لا فرق بينهما وبين الحرّة بل التناهي  
المعلن به أقوى في الأمة منه في الحرّة (قوله سنة) انما ذكره لتوهم صحة التسمية بتعيين المدة فاذا لم تقع  
في المعينة ففي الجهولة بالاولى ط (قوله لان فيه قلب الموضوع) لان موضوع الزوجة أن تكون هي  
خادمة له لا بالعكس فانه حرام لما فيه من الاهانة والاذلال كما يأتي فقد سمي ما لا يصلح مهرافته العقد ووجب  
مهر المثل قال في النهر واختلقت الروايات في رعي غنمها وزراعة أرضها للتردد في تحضها خدمة وعدمه فعلى  
رواية الاصل والجامع لا يجوز وهو الاصح وروى ابن سماعة انه يجوز ألا ترى ان الابن لو استأجر أباه للخدمة  
لا يجوز ولو استأجره للرعي والزراعة بصرح كذا في الدراية وهذا شاهد قوي ومن هنا قال المصنف في كفيه بعد  
ذكر رواية الاصل الصواب أن يعلم لها اجماعا اه (قوله كذا قالوا) الاولى اسقاطه لان عادتهم في مثل  
هذه العبارة تضعيف المقول والتبري عنه وهو غير مراد هنا تأمل (قوله ومفاده الخ) البحث لصاحب النهر  
قال الرحمتي والظاهر ان ولها ينضم لها حينئذ قيمة الخدمة بخلاف سببها لانه المستحق لمهر أتمته والظاهر هنا  
الاتفاق على صحة التزوج بخلاف خدمته لها اه قلب لكان في البحر عن الظهيرية لو تزوجها على أن يهب  
لها ما أفادهم لها مهر المثل وهب له أو لا فان وهب كان له أن يرجع في هبته اه ومقتضاه وجوب مهر المثل  
في خدمة ولها وعدم لزوم الخدمة وكذا في مثل قصة شعيب عليه السلام ولو فعل الزوج ما سمي ينبغي أن يجب  
له أجر المثل على ما قالوا فاما لو قال له اعمل معي في كرى لا تزوجك ابنتي ففعل ولم يزوجه له أجر المثل تأمل  
(قوله قصة شعيب) فانه تزوج موسى عليها السلام بنته على أن يرعى له غنمه ثمانين سنة وقد قصه الله تعالى  
علينا بل انكار فكأن شرعا لو قد استدلت بهذه القصة على ترجيح ما من رواية الجواز في رعي غنمها ورده  
في الفتح بأنه انما يلزم لو كانت الغنم ملاك البت دون شعيب وهو منتف اه وتبعه في البحر ومفاده صحة  
الاستدلال بها على الجواز في رعي غنم الاب (قوله على خدمة عبده) أي عبد الزوج أي خدمة عبده اياها  
فالمصدر مضاف لفعله وكذا ما بعده (قوله أو حر آخر برضاه) في الغاية عن المحيط لو تزوجها على خدمة

معاوضة بالعقدين وهو منهي  
عنه خلقه عن المهر فاجبنا فيه  
مهر المثل فلم يبق شغارا (و) في  
(خدمة زوج حر) سنة (للامهارة)  
الحرّة أو أمة لان فيه قاب الموضوع  
كذا قالوا ومفاده صحة تزوجها  
على أن يخدم سيدها أو وليها  
كقصة شعيب مع موسى كصحة  
على خدمة عبده أو أمة أو عبده  
الغير برضى مولاه أو حر آخر  
برضاه

حر آخر فالصحيح صحة وترجع على الروح بقيمة خدمته اه قال في التلخيص وهذا يشير الى انه لا يخدمها فاما لانه  
 اجنبي لا يؤمن بالانكشاف عليه مع مخالطة الخدمة واما ان يكون مراده اذا كان بغير امر ذلك الحر ثم قال  
 بعد كلام ويجب ان يتعارفان لم يكن بأمره ولم يجزه وجب قيمة الخدمة وان بأمره فان كانت خدمة معينة  
 تستدعي مخالطة لا يؤمن معها الانكشاف والفطنة وجب ان تمنع وتعلم هي قيمتها ولا تستدعي ذلك وجب  
 تسليمها وان كانت غير معينة بل تزوجها على منافع ذلك الحر حتى تغيرا حقها لانه اجبر وحده فان سرقته  
 في الاول فكالاول اوفى الثاني فكان الثاني اه أي ان سرقته واستخدمته في النوع الاول وهو ما يستدعي الخيانة  
 فكالاول من المنع واعطاء قيمة الخدمة وان استخدمته بما لا يستدعي ذلك فحكمه كالثاني من وجوب تسليم  
 الخدمة (قوله وفي تعليم القرآن) أي يجب مهر المثل فيما لو تزوجها على أن يعلم القرآن أو نحوه من  
 الطاعات لأن المسمى ليس بمال بدائع أي لعدم صحة الاستنجار عليها عند اثنتي عشرة (قوله وباء تزوجك  
 بما عك) أي الراد في حديث سعد الساعدي من قوله صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاتما من حديد فالتمس  
 فلم يجد شيئا فقال عليه الصلاة والسلام هل معك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا السور مجاهدا  
 فقال عليه الصلاة والسلام قد ملككها بما عك من القرآن وروى ~~الشيخ~~ كنها وزوجتكها ح عن الربيعي  
 (قوله لتسبيح أو لتعليل) أي بسبب أو لأجل انك من أهل القرآن فليست الباء متعينة للعرض (قوله  
 لكن في النهر) أصلا لصاحب الجرح حيث قال وسيأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الاجارات ان الفتوى على  
 جواز الاستنجار لتعليم القرآن والفقه فينبغي أن يصح تسميته مهرا لان ما جاز أخذ الاجرة في مقابلته من المنافع  
 جاز تسميته صداقا كما قدمنا نقله عن البدائع ولهذا ذكر في فتح القدير هاتان الماهجوز الشافعي أخذ الاجرة على  
 تعليم القرآن صحح تسميته مهرا فكذا اتفقوا يلزم على المتق به صحة تسميته صداقا ولم أر من تعرض له والله الموفق  
 للصواب اه واعترضه المقدسي بأنه لا ضرورة تلجئ الى صحة تسميته بل تسمية غيره تغني بخلاف الحاجة  
 الى تعليم القرآن فانها تنفذ للتمكاسل عن الخيرات في هذا الزمان اه وفيه ان المتأخرين أقنوا بجواز  
 الاستنجار على التعليم للضرورة كما صرحوا به ولهدالم يجز على ما لا ضرورة فيه كالتلاوة ونحوها ثم الضرورة  
 انما هي عند لاصل جواز الاستنجار ولا يلزم وجودها في كل فرد من أفرادها وحيث جاز على التعليم للضرورة  
 صححت تسميته مهرا لان منفعة تقابل بالمال كسكنى الدار ولم يشترط أحد وجود الضرورة في المسمى اذ يلزم أن  
 يقال مثله في تسمية السكنى مثلالان تسمية غيرها تغني عنها مع ان الزوجة قد تكون محتاجة الى التعليم دون  
 السكنى والمال واعترض أيضا في الشريعة لانه لا يصح تسمية التعليم لانه خدمة لها وليست من مشتركة  
 مصالحهما أي بخلاف رعي عنهما وزراعة أرضها فانه وان كان خدمة لها ~~فكنه~~ من المصالح المشتركة بينه  
 وبينها وأجاب تلميذه الشيخ عبد الحى بأن الظاهر عدم تسليم كون التعليم خدمة لها فليس كل خدمة لا يتجوز وانما  
 يتسع لو كانت الخدمة للترذيل قال ط وهو حسن لان معلم القرآن لا يعتد خادما للمعلم شرعا ولا عرفا اه قلت  
 ويؤيده انهم لم يجعلوا الاستنجار لابن أباه رعي الغنم والرعاة خدمة ولو كان رعي الغنم خدمة ورذيله لم يفعله  
 نينا وموسى عليهما الصلاة والسلام بل هو حرفة كباقي الحرف الغير المستزلة بقصدتها الا ككتاب فكذا التعليم  
 لا يسمى خدمة بالاولى (تنبيه) قال في النهر والظاهر انه يلزمه تعليم كل القرآن الا اذا قامت قرينة على ارادة  
 البعض والحفظ ليس من مفهومه كما لا يخفى اه أي فلا يلزمه تعليمه على وجه الحفظ عن ظهر قلبها (قوله  
 ولها خدمته) لان الخدمة اذا كانت باذن المولى صار كانه يخدم المولى حقيقة بجر فليس فيه قلب الموضوع  
 اه ح ولان استخدام زوجته اياد ليس بحرام لانه عرضة للاستخدام والابتدال لكونه مملوكا ملحقا بالهاثم  
 بدائع (قوله ما ذوناني ذلك) أي في التزوج على خدمته فلربلاذن مولاه لم يصح العقد (قوله اما الحر)  
 أي الزوج الحر (قوله خدمته لها حرام) أي اذا خدمها فيما يخصها على الظاهر ولو من غير استخدام يدل  
 على ذلك عطف الاستخدام عليه ط (قوله وكذا استخدام) صرح به في البدائع أيضا وقال ولهذا لا يجوز  
 لابن أن يستأجر أباه للخدمة قال في البحر وحاصله انه يحرم عليها الاستخدام ويحرم عليه الخدمة (قوله فيما  
 اذالم يسم مهرا) أي لم يسمه تسمية صحيحة أو سكت عنه نهر فدخل فيه ما لو سمي غير مال كتمرو ونحوه  
 أو مجهول الجنس كدابة وثوب قال في البحر ومن صور ذلك ما اذا تزوجها على ألف على أن ترد اليه ألفا

(و) في (تعليم القرآن) للنص  
 بالابتغاء بالمال وباء تزوجك بما  
 معك من القرآن للسبيبة أو للتعليل  
 لكن في النهر ينبغي أن يصح على  
 قول المتأخرين (ولها خدمته لو)  
 كان الزوج (عبدا) ما ذوناني  
 ذلك أما الحر فخدمته لها حرام  
 لما فيه من الاحانة والاذلال وكذا  
 استخدام ماهر عن البدائع (وكذا  
 يجب) مهر المثل (فيما اذالم يسم)  
 مهرا

أوتزوجها على عبدها وأتت زوجها على حكمها  
أو حكمه أو حكم رجل آخر أو على ما في بطن جارية أو أغنامه أو على أن يهب لانيه ألف درهم أو على تأخير  
الذين عن أسنة والتأخير باطل أو على إرادة فلان من الدين أو على عتق أخيها أو طلاق ضرتها وليس منه ما لو  
تزوجها على عبد الغير لو جوب قيمته أو على شجرة لو جوب قيمة شجرة وسط لامهر المثل والوسط  
بركوب الراس أو على عتق أخيها عن الشئ الملك لها في الإخ اقتضاء أو تزوجته بمثل مهرها وهو لا يعلم لانه  
جائز بمقداره وله الخيار إذا علم اه ملخصا باختصار (قوله أو تقي) بأن تزوجها على أن لا مهر لها ط  
(قوله ان وطئ الزوج) أي ولو حكما من أي بالخلوة الصحيحة فانها كالوطئ في تأكد المهر كما سيأتي  
(قوله أو مات عنها) قال في البحر لو قال أو مات أحدهما الكان أولى لأن موته كونه كافي التبيين اه واعلم  
انه اذا ما ناجمها فبعدة لا يقضى بشئ وعندهما يقضى بمهر المثل قال السرحدى هذا اذا تقدم العهد بحيث  
يتعد على القاتن الوقوف على مهر المثل أما اذا لم يتقدم يقضى بمهر المثل عنده أيضا جوى عن البرجدى  
أبو السعود (تبينه) استفتى الشيخ صالح بن المصنف من الخبير الرمي عما لو طلقت المرأة مهر مثلها قبل الوطئ  
أو الموت هل لها ذلك أم لا فأجاب بما في الزيلى من أن مهر المثل يجب بالعقد ولهذا كان لها أن تطالب به قبل  
الدخول فيأ كدوية تزوجت أحدهما أو بالدخول على ما مر في المهر المسمى في العقد اه وبه صرح الكمال  
وإن ملك وغيرهما وقد بسط ذلك في الخيرة فراجعها (قوله اذا لم يتراضيا) أي بعد العقد (قوله والا)  
بأن تراضيا على شئ فهو الواجب بالوطئ أو الموت أو ما لو طلقها قبل الدخول فجب المتعة كما يأتي في قوله  
وما فرض بعد العقد أو زيدا لا ينصف (قوله أو سمي خيرا أو خيرا) أي سمي المسلم لأن الكلام فيه أما غير  
المسلم فسيأتي في بابيه وكذلك البنت والدم بالاولى لانه ليس بمال ليس بمال أو أصلا ومثل ما لو كانت الزوجة ذمية لانه لا يمكن  
إيجاب النحر على المسلم لانها ليست بمال في حقه وخروج ما لو سمي عشرة دراهم وطلت خرفها المسمى ولا يكمل  
مهر المثل بغير ملخصا (قوله أو هدايا أو هدايا) أي يجب مهر المثل اذا سمي حلالا وأشار الى حرام  
عند أبي حنيفة فلو بالبعكس كهذا المثل فاذا هو عبد لها العبد المسمى في الإصح وأشار الى وجوب مهر المثل  
بالاولى لو كان حرامين ولو كانا حلالين وقد اختلفنا جسا كما اذا قال على هذا الدن من النخل فاذا هو زيت أو على  
هذا العبد فاذا هو جارية كان لها مثل الدن خلا وعبد بقيمة الجارية كافي الذخيرة الا أن الذي في الخانية ان لها  
مثل ذلك المسمى ومقتضاه وجوب عبد وسطا وقيمه ولا يتظر الى قيمة الجارية بغير ونهر ملخصا قال في البحر  
فصار الحاصل ان القسمة رباعية لانهم ما أمان يكون حرامين أو حلالين أو مختلفين فيجب مهر المثل فيما اذا كانا  
حرامين أو أشار الى حراما وتصح التسمية في الباقيين قال وأشار المصنف بوجوب مهر المثل عينا الى أن أشار  
الى لو كان حراما حراما فاسترق وملكه الزوج لا يترحم تسليمه وفي الاسرار أنه متفق عليه وكذا الخمر لو تخلات  
لم يجب تسليمها (قوله أو دابة أو ثوبا) لأن الثياب أجناس كالحيوان والدابة فليس البعض أولى من البعض  
بالإرادة فصارت الجاهلة فاحشة بجر ثم ذكر تعريف الجنس عند الفقهاء وسيأتي الكلام عليه عند قول  
المصنف ولو تزوجها على فرس فالواجب الوسطا وقيمه (قوله وتجب متعة لمقوضة) بكسر الواو من  
خوشت أمرها ولو لم يزوجها إلا مهر وشفقها من فوضها ولها الى الزوج بلا مهر واعلم ان الطلاق الذي تجب  
فيه المتعة ما يكون قبل الدخول في نكاح لا تسمية فيه سواء فرض بعده أو لا وكانت التسمية فيه فاسدة كافي  
أبدان قال في البحر وانما تجب فيما لم تصح فيه التسمية من كل وجه فلو صححت من وجه دون وجه لا تجب المتعة  
وان وجب مهر المثل بالدخول كما اذا تزوجها على ألف درهم وكرامتها أو على ألف وان يهدى لها هدية فاذا  
طلقتها قبل الدخول كان لها نصف الألف لا المتعة مع انه لو دخل بها وجب مهر المثل لا ينقص عن الألف  
كافي غاية البيان لان المسمى لم يفسد من كل وجه لانه على تقدير كرامتها والاهداء يجب الألف لا مهر المثل اه  
وقد منعنا عن البدائع في تعليل ذلك انه لا مدخل لمهر المثل في الطلاق قبل الدخول (قوله طلقت قبل الوطئ)  
أي والخلوة بغير وقد مر أنها وطئ حكايا المراد بالطلاق فرقة جاءت من قبل الزوج ولم يشاركه صاحب المهر  
في سبب الطلاق كانت أو فسخا كالدخول والفرقة بالبلاء والعان والحب والعنة والردة وأبائه الاسلام وتقبله  
ابنتها أو أمهات بناتها فلو جاءت من قبلها كزمتها وأبائها الاسلام وتقبلها ابنته بشهوة والرضاع وخيار البلوغ

أو (تقي ان وطئ) الزوج  
(أومات عنها اذا لم يتراضيا  
على شئ) يصلح مهر (والافذلك)  
الشيء (هو الواجب أو سمي خيرا  
أو خيرا أو هدايا أو هدايا  
أو هذا العبد وهو حر) تعذر التسليم  
(أو دابة) أو ثوبا أو دارا أو (لم يبين  
جنسها اتعش الجاهلة) (و) تجب  
(متعة لمقوضة) وهي من زوجت  
بلامهر (طلقت قبل الوطئ)

مطلب  
احكام المتعة

والعتق وعدم الكفاية فانه لامتنعة لها الا وجوبها ولا استحبابا كما في الفتح كما لا يجب نصف المسمى لو كان ونخرج  
 ما لو اشترى حراً أو وكيله مسكوحته من المولى فان مالاً المهر شاركت الزوج في السبب وهو المثل فلذا لا يجب  
 المتعة ولا نصف المسمى بخلاف ما لو باعها المولى من رجل ثم اشتراها الزوج من نفسه فانها واجبة كما في التبيين بجر  
 (قوله وحى درع الخ) الدرع بكسر الميم له ما تنبسه المرأة فوق القمص كما في المغرب ولم يذكره في الذخيرة وانما  
 ذكر القمص وهو الظاهر بجر وأقول درع المرأة قميصها واجمع أدرع وعليه جرى العتيق وعزاه في السببية  
 لابن الاثير فكونه في الذخيرة لم يذكره مبني على تفسير المغرب والخمار ما غطى به المرأة رأسها والمخفة بكسر الميم ما  
 تلحف به المرأة من قمرها الى قدميها قال نخر الاسلام هذا في ديارهم أما في ديارنا فزاد على هذا ازار ومكعب كذا  
 في الدراية ولا يخفى اغناء المخفة عن الازار اذ هي بهذا التفسير ازار الا أن يتعارف تغايرهما كما في مكة المشرقة  
 ولودفع فيها أجبرت على القبول كما في البدائع نهر وما ذكر من الاثواب الثلاثة أدنى المتعة شرباً ليلية عن  
 السكال وفي البدائع وأدنى ما تنكس به المرأة وتستربه عند الخروج ثلاثة أثواب اه قلت ومقتضى هذا مع  
 ما مر عن نخر الاسلام من ان هذا في ديارهم الخ أن يعتبر عرف كل بلدة لاهلها فيما تنكس به المرأة عند الخروج  
 تأمل ثم رأيت بعض المحققين قال وفي البرجندى قالوا هذا في ديارهم أما في ديارنا فنبني أن يجب أكثر من ذلك  
 لأن النساء في ديارنا نكس أكثر من ثلاثة أثواب فيزاد على ذلك ازار ومكعب اه وفي القاموس المكعب  
 الموشى من البرود والاثواب اه أى المنقوش (قوله لا تزيد على نصف الخ) في الفتح عن الاصل والمبسوط  
 المتعة لا تزيد على نصف مهر المثل لانها خلفه فان كان سواه فالواجب المتعة لانها القرية بالكتاب العزيز وان  
 كان النصف أقل منها فالواجب الاقل الا أن ينقص عن خمسة فيكمل لها الخمسة اه وقول الشارح أو لا لول  
 الزوج غنياً وثانياً لو فقير المظهر لى وجهه بل لطاهر أنه مبني على القول باعتبار حال الزوج في المتعة وهو  
 خلاف ما بعده فليست تأمل (قوله وتعتبر المتعة بحالهما) أى فان كانا غنيين فلها الا على من التيا بآؤ فقيرين  
 فالأدنى أو مختلِف بالوسط وما ذكره قول الخصاص وفي الفتح انه الاشبه بالفقه والكرخي اعتبر حالها واختاره  
 القدرى والامام السرخسى اعتبر حاله وصححه في البداية قال في البحر فقد اختلف الترجيح والارجح قول  
 الخصاص لأن الورالجى صححه وقال وعليه الفتوى كما اقتوا به في النفقة وظاهر كلامهم ان ملاحظة الامرين  
 أى انها لاتراد على نصف مهر المثل ولا تنقص عن خمسة دراهم معتبرة على جميع الاقوال كما هو صريح الاصل  
 والمبسوط اه وذكر في الذخيرة اعتبار كون المتعة وسطاً لا بغاية الجودة ولا بغاية الرداءة واعترضه في الفتح  
 بأنه لا يوافق رأياً من الثلاثة وأجاب في البحر بأنه موافق للكل فعلى القول باعتبار حالها لو فقيرة لها كرباس وسط  
 ولو متوسطة فقز وسط ولو مرتفعة فابريسم وسط وكذا يقال على القول باعتبار حاله وكذا على قول من اعتبر  
 حالهما لو فقيرين فلها كرباس وسط أو غنيين فابريسم وسط أو محتلفين فقز وسط اه وفي النهر ان جل ما في  
 الذخيرة على هذا يمكن واعتراض الفتح عليه واردم من حيث الاطلاق فانه يفيد انه يجب من القز ابداً (قوله  
 أى المفوضة) تفسير القمير المجزور في سواها وانما أخرجها لان متعتها واجبة كما علمت (قوله الا من سعى  
 لها مهر الخ) هذا على ما في بعض نسخ القدرى ومضى عليه صاحب الدرر لكن مضى في الكثرة والمثل على  
 انها تنسحب لها ومثله في المبسوط والمحيط وهو رواية التاويلات وصاحب التيسير والكشاف والمختلف كما في  
 البحر قلت وصرح به أيضاً في البدائع وعزاه في المعراج الى زائد الفقهاء وجامع الاسيحيات وعن هذا قال  
 في شرح الملتقى انه المشهور وقال الخبير الرملى ان ما في بعض نسخ القدرى لا يصادم ما في المبسوط والمحيط قلت  
 فكيف مع ما ذكر في هذه الكتب وعليه فكان ينبغي للمصنف اسقاط هذا الاستثناء وفي البحر وقد سنا  
 ان الفرقه اذا كانت من قبله قبل الدخول لا تنسحب لها المتعة أيضاً لانها الجانية (قوله بل للموطوء الخ)  
 أى بل تنسحب لها قال في البدائع وكل فرقة جاءت من قبل الزوج بعد الدخول تنسحب فيها المتعة الا أن  
 يرتد أو يابى الاسلام لأن الاستحباب طلب الفضيلة والكافر ليس من أهلها (قوله فالمطلقات أربع) أى  
 مطلقة قبل الوطء أو بعده سعى لها أولاً فالمطلقة قبله ان لم يسم لها فتنعها واجبة وان سعى فقير واجبة ولا  
 مستحبة أيضاً على ما هنا والمطلقة بعده متعتها مستحبة سعى لها أولاً (قوله أو يفرض قاض مير المثل) ينسب  
 مهر مفعول فرض قال في البدائع لو تزوجها على أن لا مهر لها وجب مهر المثل بنفس العقد عندنا بدليل انها

وحى درع وخمار ومخفة لا تزيد على  
 نصفه (أى نصف مهر المثل لو  
 الزوج غنياً) ولا تنقص عن خمسة  
 دراهم (لو فقيراً) (وتعتبر) المتعة  
 (بحالهما) كالتنفقة به بقى  
 وتجب المتعة لمن سواها) أى  
 المفوضة (الا من سعى لها مهر  
 وطلة قبل وطء) فلا تنسحب لها  
 بل للموطوءة سعى لها مهر أولاً  
 فالمطلقات أربع (وما فرض)  
 يتراضيهما أو يفرض قاض مهر  
 المثل (بعد العقد) الخالى عن  
 المهر (أو زيد) على ما سعى

لوما لبث الفرض من الزوج يجب عليه الفرض حتى لو امتنع بحجبه القاضى عليه ولو لم يفعل ناب منابه في  
 الفرض وهذا دليل الوجوب قبل الفرض (قوله فانها تلزمه) أى الزيادة ان وطى أو مات عنها وهذا  
 التفرع مستفاد من مفهوم قوله لا ينصف أى بالطلاق قبل الدخول فيفسد لزومه وتناكده بالدخول  
 ومثله الموت (قوله بشرط قبولها الخ) افاد أنها صحيحة ولو بلاشهود أو بعد حبة المهر والابراء منه وهي  
 من جنس المهر أو من غير جنسه بحر وسواء كانت من الزوج أو ولي فقد صرح حوايان الاب والجد ولو تزوج ابنه  
 ثم زاد في المهر صح نهر وفي انفع الوسائل ولا يشترط فيها لفظ الزيادة بل تصح بلفظها وبقوله واجعتك بكذا  
 ان قبلت وان لم يكن بلفظ زدتك في مهرتك وكذا بتجديد النكاح وان لم يكن بلفظ الزيادة على خلاف فيه وكذا  
 لو أقر لزوجه بمهر وصك كانت قد وهبته له فانه يصح ان قبلت في مجلس الاقرار وان لم يكن بلفظ الزيادة (قوله  
 ومعرفة قدرها) أى الزيادة فلو قال زدتك في مهرتك ولم يعين لم تصح الزيادة للجهالة كما في الواقعات بحر  
 (قوله وبقاء الزوجية الخ) الذى في الجرح ان الزيادة بعد موتها صحيحة اذا قبلت الورثة عند أبى حنيفة  
 خلا قالهما كافي التبيين من البيوع اه وعزاه في انفع الوسائل الى القدورى ثم قال ولم يذكر الزيادة بعد  
 الطلاق البائن وانقضاء العدة في الرجعى والظاهر انه يجوز عنده بالاولى لانه بالموت انقطع النكاح وفات بحمل  
 القليل وبعد الطلاق الحمل باق وقد ثبت له ذلك عنده في الموت في الطلاق اولى وما ذكره في الجرح المحيط من  
 رواية بشرع أبى يوسف من ان الزيادة بعد الفرق باطلا يصح على انه قول أبى يوسف وحده لانه خالف أبا  
 حنيفة في الزيادة بعد الموت فيكون قد مشى على أصله ولم ينقل عن الامام في الزيادة بعد اليئونة شيء فيحمل  
 الجواب فيه على ما نقل عنه في الزيادة بعد الموت اه وتبعه في الجرح قال في النهر والظاهر عدم الجواز بعد  
 الموت واليئونة واليه يرشد تقييد المحيط بحال قيام النكاح اذ نقلوا أن ظاهر الرواية أن الزيادة بعد خلالة  
 المبيع لا تصح وفي رواية النوادر تصح ومن ثم جزم في المعراج وغيره بان شرطها بقاء الزوجية حتى لو زادها بعد  
 موته لم تصح والاتحاق بأصل العقد وان كان يقع مستندا الا انه لا بد أن يثبت أولا في الحال ثم يستند  
 وشبهه مستند لا تنفاه المحل فتعدراستناد وما ذكره القدورى موافق لرواية النوادر اه قال ط والذي  
 يظهر ان ما في المحيط والمعراج مخرج على قولهما فلا ينافى ما في التبيين وكون ظاهر الرواية عدم صحة الزيادة  
 بعد ذلك المبيع لا يقتضى أن يكون ظاهر الرواية هنا لفرق بين الفصلين قام عند المجتهد فانه في النكاح أمر الله  
 تعالى بعدم تسيمان الفضل بين الزوجين وهذه الزيادة من مراعاة الفضل بؤيده مشروعية المتعة فيه بخلاف  
 المبيع اه (قوله وفي النكاح الخ) حاصل عبارة السكا في تزويجها في السر بألف ثم في العلانية بالثين ظاهر  
 المتضمن في الاصل انه يلزمه عنده الاقنان ويكون زيادة في المهر وعند أبى يوسف المهر هو الاول لان العقد  
 الثاني لغو فليغو ما فيه وعند الامام ان الثاني وان لغا لا يلغو ما فيه من الزيادة كن قال بعده لا كبرسان منه  
 هذا انما لما عندهما لم يعتق العبد وعنده وان لغا في حكم النسب يعتبر في حق العتق كذا في المبسوط اه  
 وذكر في الفتح ان هذا اذا لم يشهد اعلی أن الثاني حزل ولا فلا خلاف في اعتبار الاول فلو ادعى الهزل لم يقبل  
 بلائنه ثم ذكر ان بعضهم اعتبر ما في العقد الثاني فقط بناء على أن المقصود تغيير الاول الى الثاني وبعضهم  
 أوجب كلا المهرين لان الاول ثبت بوثا لا مردله والثاني زيادة عليه فيجب بكماله ثم ذكر أن فاضى خان أفتى بانه  
 لا يجب بالعقد الثاني شيء ما لم يتصده الزيادة في المهر ثم وفق بينه وبين اطلاق الجمهور الزوم بحمل كلامه على  
 انه لا يلزم عند الله تعالى في نفس الامر الا قصد الزيادة وان لم في حكم الحاکم لانه يؤاخذ به بظاهر لفظه الا أن  
 يشهد على الهزل وأطال الكلام فراجعه أقول بقی ما اذا جدد بمثل المهر الاول ومقتضى ما مر من القول  
 باعتبار تغيير الاول الى الثاني أن لا يجب بالثاني شيء هنا اذ لا زيادة فيه وعلى القول الثاني يجب المهران (تسبه)  
 في القضية جدد للحلال نكاحا بمهر يلزم ان جدد له لاجل الزيادة لا احتياطا اه أى لوجده لاجل الاحتياط  
 لا تلزمه الزيادة بلا نزاع كما في البرازية وينبغي أن يحمل على ما اذا صدقته الزوجة أو أشهد والا فلا يصح في  
 ارادته الاحتياط كما مر عن الجمهور أو يحمل على ما عند الله تعالى وسبأ في تمام الكلام على مسألة مهر السر  
 والعلانية في آخر هذا الباب (قوله ويحمل على الزيادة) لوجوب تصحيح التصرف ما أمكن واشترط القبول  
 لان الزيادة في المهر لا تصح الا به فتح عن النجسين (قوله وفي البرازية) استدرأ على ما في الخاتمة وأقره في النهر

فانما تلزمه بشرط قبولها في المجلس  
 أو قبول ولي الصغيرة ومعرفة قدرها  
 وبقاء الزوجية على الظاهر من  
 وفي السكا في جدد النكاح بزيادة  
 أقارنه الاقنان على الظاهر وفي  
 الخاتمة ولو وهبته مهرها ثم أقر  
 بكذا من المهر وقبلت صح ويحمل  
 على الزيادة وفي البرازية الاشبه  
 أنه لا يصح بلا قصد الزيادة

لكن ارتضى في الفتح ما في الحاشية وهو الوجه لانه حيث ثبت جواز الزيادة في المهر يحمل كلامه عليها بقية  
 الهبة الدالة على ارادة الزيادة على ما كان عليه لقصد التعويض عنه فلا يصدق في انه لم يرد الزيادة تأمل (قوله  
 لا نصف) أى بالطلاق قبل الدخول بجر وهذا خيرة قوله وما فرض الخ (قوله بالمفروض) متعلق باختصاص  
 وقوله في العدة متعلق بالمفروض وقوله بالنص أى قوله تعالى نصف ما فرضتم متعلق باختصاص أى وما فرض  
 بعد العقد أو زيد بعده ليس مفروضاً في العقد (قوله بل تجب المتعة في الاول) أى فيما لو فرض بعد العقد لان  
 هذا الفرض تعيين للواجب بالعقد وهو مهر المثل وذلك لا ينصف فكذلك ما رزل منزلته نهر وعند أبي يوسف  
 له انصف ما فرض والاول أصح كما في شرح الملتقى (قوله ونصف الاصل في الثاني) أى فيما لو زاد بعد العقد  
 (قوله وصح حطها) الحط الاسقاط كما في المغرب وقيد بحطها لان حط أيها غير صحيح لو صغيرة ولو كبيرة توقف  
 على أجازتها ولا يذم من رضاها في حبة الخلاصة خوفاً بضرب حتى وهبت مهرها لم يصح لو قادراً على المضرب  
 اه ولو اختلفا لقول المذمى الاكراه ولو برهنافيتة الطوع أولى قسمة وأن لا تكون مريضة مرض الموت  
 ولو اختلف مع ورثتها فالقول للزوج انه كان في الصحة لانه ينكر المهر خلاصة ولو وهبت في مرضها فثابتها  
 فلا دعوى اى اى ابل لورثتها بعد موتها وتعام القروع في البحر (قوله لكه أو بعضه) بقده في البدائع بما اذا كان  
 المهر دى أى دراهم أو دنانير لان الحط في الاعيان لا يصح بجر ومعنى عدم صحته ان أهلاً أن تأخذه منه مادام  
 قائماً فلو ذلك في يده سقط المهر عنه لما في البرازية أبرأتك عن هذا العبد بيقى العبد ودبعة عنده اه نهر (قوله  
 ويرتد بارد) أى كهية الدين من عليه الدين ذكره في المنع الوسائل بحثاً وقال لم أره واستدل له في البحر  
 بما في مداينات الفتية قالت لزوجها أبرأتك ولم يقل قبلت أو كان عاباً فقالت أبرأت زوجي يراً الا اذا رده  
 اه قال في البحر ولا يتجنى أن المذمى انما هو رد الحط وكأنه نظر الى أن الحط أبراء معنى (قوله كرض  
 لاحدهما يمنع الوطء) أى أو يلحقه به ضرر قال الزبلي وقيل هذا التفصيل في مرضها أو ما مرضه فثابتاً مطلقاً  
 لانه لا يعرى عن تكسر وقصور عادة وهو الصحيح اه ومثله في الفتح والبحر والنهر قلت ان كان التكسر  
 والقصور منه ما منع من الوطء أو مشراله كان مثل المرأة في اشتراط المنع أو الضرر والافيهو كالصحيح فما وجه  
 كون مرضه ما منع من صحة الخلوة الا أن يقال المراد أن مرضه في العادة يكون مانعاً من وطئه فلا فائدة  
 في ذكر التفصيل فيه بخلاف مرضها تأمل (قوله وجعله في الاسرار من الحسى) قلت وجعله في البحر مانعاً  
 لتحقيق الخلوة حيث ذكر ان لاقامة الخلوة مقام الوطء شروطاً أربعة الخلوة الحقيقية وعدم المانع الحسى  
 أو الطبيعى أو الشرعى فالاول للاحتراز عما اذا كان هناك ثالث فليست بخلوة وعن مكان لا يصلح للخلوة  
 كالسجد والطريق العام والحمام الخ ثم ذكر عن الاسرار ان هذين من المانع الحسى وعليه فالمانع الحسى  
 ما يمنعها من أصلها أو ما يمنع صحته بعد تحققها كالمرض فافهم (قوله فليس للطبيعى مثال مستقل)  
 قائم مثلاً للطبيعى بوجود ثالث وبالحيض أو النفس مع ان الاول منى شرعاً ويقرر الطبع عنه فهو مانع حسى  
 طبيعى شرعى والثاني طبيعى شرعى نعم سأتى عن السر حسى أن جارية أحدهما منع بناء على انه يمنع من وطئ  
 الزوجة بحضورها طمعاً مع انه لا بأس به شرعاً فهو مانع طبيعى لا شرعى لكنه حسى أيضاً فافهم (قوله  
 كاحرام لفرض أو نفل) لحج أو عمرة قبل وقوف عرفة أو بعده قبل طواف وأطلق في احرام النفل فم  
 ما اذا كان باذنه أو بغير اذنه وقد فوضوا على انه لا يمكنها اذا كان بغير اذنه ط قلت قال طاهر أن التعميم  
 الاخير غير مرد لان العلة المحرمة وهي مفقودة (قوله ومن الحسى الخ) لما كان ظاهر العطف يقتضى  
 أن الرزق وما عطف عليه يخرج عن الموانع الثلاثة مع انها من الحسى قدره الشارح ط (قوله بالسكون)  
 نقل الخير الرملى عن شرح الروض للقائى ذكره بان القرن بفتح راءه أخرج من اسكانها (قوله عظم)  
 في البحر عن المغرب القرن في الفرج مانع يمنع من سلوك الذكركه ما غدة غلظة أو لحم أو عظم وامرأة ارتقاء  
 بها ذلك اه ومقتضاها ترادف القرن والرقى (قوله وعقل) بالعين الموهلة والفاء وقوله غدة بالعين المجعدة أى  
 في خارج الفرج ففى القاموس انه شئ يخرج من قبل المرأة شبيهة بالادرة للرجال (قوله وليرزوج) الباء  
 للمصاحبة أى ولو كان الصغر مصاحب الزوج يعنى لا فرق بين أن يكون الزوج أو الزوجة أو كل منهما  
 صغيراً اه ح قال في البحر وفي خلوة الصغير الذى لا يقدر على الجماع قولان وجزم قاضى خان بعدم الصحة  
 فكان هو المعتمد ولا قيد في الذخيرة بالمرأته اه وتجب العدة بخلوته وان كانت فاسدة لان تصرحهم

مطلب  
 في حط المهر والابراء منه

مطلب  
 في أحكام الخلوة

(لا ينصف) لا اختصاص التنصيف  
 بالمفروض في العقد بالنص بل  
 تجب المتعة في الاول ونصف  
 الاصل في الثاني (وصح حطها)  
 لكه أو بعضه (عنه) قيل أولاً  
 ويرتد بارد كما في البحر (والخلوة)  
 مبتدأ خيرة قوله لا فى كالوطئ  
 (بلا مانع حسى) كرض لاحدهما  
 يمنع الوطئ (وطبيعى) كوجود  
 ثالث عاقل ذكره ابن الكمال وجعله  
 في الاسرار من الحسى وعليه  
 فليس للطبيعى مثال مستقل  
 (وشرعى) كاحرام لفرض أو نفل  
 (و) من الحسى (رتق) بفتح تين  
 التلاحم (وقرن) بالسكون عظم  
 (وعقل) بفتح تين غدة (وصغر)  
 قول بوزج



بوجوده بالخلو الفاسدة شامل لخلو المعنى كذا في البحر من باب العدة (قوله لا يطاق معه الجماع)  
 وحدثت الاطاقة بالبلوغ وقيل بالتسع والاولى عدم التقدير كما قدمناه ولو قال الزوج تطبيقه وأراد الدخول  
 وانكر الاب فالقاضي يريها النساء ولم يعتبر السن كذا في الخلاصة بحر (قوله وبلا وجود ثالث) قدر قوله  
 بلا يكون عطفاً على قوله بلا مانع حتى بناء على انه طبعي فقط لكن عات ما فيه قال ط ولا يتكرر مع ما تقدم  
 لان ذلك التمثيل من الشارح وهذا من المصنف تنقيح (قوله ولونا ثمأ أو اعى) لان الاعى يحس والنائم  
 يستيقظ ويتناول فتح ودخل فيه الزوجة الاخرى وهو المذهب بناء على كراهة وطهرا بحضرة نهرتها بحر  
 قلت وفي البرازية من الخطر والايابة ولا بأس بان يجامع زوجته وأمه بحضرة النائم اذا كانوا اليعاقون به  
 فان علوا كره اه ومقتضاه صحة الخلو عند تحقق النوم تأمل وفي البحر وفصل في المبني في الاعى فان لم  
 يقع على حاله تصح وان كان أصم ان كان نهرا لا تصح وان كان ليلا تصح اه قلت الظاهر انه أراد بالاصم غير  
 الاعى اما لو كان أعى أيضاً فلا فرق في حقه بين النهار والليل تأمل (قوله والمجنون والمغمى عليه) وقيل  
 بمنان فتح قلت يظهر لي المنع في المجنون لانه أقوى حالا من الكلب العتور تأمل (قوله وكذا الاعى) قد  
 علمت ما فيه من انه لا يظهر الفرق بين الليل والنهار في حقه تأمل (قوله به يفتي) زاد في البحر عن الخلاصة  
 انه المختار ثم قال وجزم الامام السرخسي في المبسوط بان كلا منهما يمنع وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه لانه  
 يمنع من غشائهما بين يدي أمته طبعاً اه أى وكذا بين يدي أمته بالاولى لانها اجنبية لا تحل له قلت وجزم به  
 أيضاً الامام قاضي خان في شرح الجامع وفي البدائع لو كان الثالث جارية له روى ان محمداً كان يقول  
 أقول لا تصح خلوة ثم رجع وقال لا تصح اه ولعل وجه الاول ماض حواشي من انه لا بأس بوطي المنكوحة  
 مع أمته الا أنه دون عكسه لكن هذا يظهر في أمته دون أمته على ان نقي البأس شرعاً لا يلزم منه عدم نفرة الطباع  
 السليمة عنه وحيث كان هو المقول عن أئمتنا الثلاثة كما مر وعزاه أيضاً الفتاوى الهندية الى الذخيرة  
 والمحيط والحاشية لا ينبغي العدول عنه موافقة الدراية والرواية ولذا قال الرحمن العجب كيف يجعل المذهب  
 المفتي به ما هو خلاف قول الامام وصاحبيه مع عدم تنجاسه في المعنى (قوله ان كان عقورا مطلقاً) أى  
 سواء كان كلبه أو كلبها (قوله لا يمنع مطلقاً) أى عقورا أو لا وعاله في الفتح بقوله لان الكلب قط لا يمتسدى  
 على سيده ولا على من يمنعه سيده عنه اه وحينئذ فلوراء الكلب فوقها يكون سيده في صورة الغالب اه فلا  
 يعدو عليه وكذا الأمر بالزوج ان تكون فوقه لانها وان كانت في صورة الغالبة له وامكن أن يعدو عليها  
 الكلب لكن يمنعه سيده عنها فتصح الخلوة فانهم (قوله أو كان للزوجة) أى أو كان غير عقور وكان  
 للزوجة فانه يكون مانعاً لكن مقتضى ما عايناه في الفتح انه لا فرق بين كلبه وكنها لان كلبها وان رآها تحت  
 الزوج يمكن أن تمنعه عنه فلا يعدو عليه فتصح الخلوة تأمل (قوله وكان له) بالواو وفي بعض النسخ باو  
 وهو تحريف اه ح أى لان الصور أربع عقور له وأهلها وغير عقور كذلك فذكر أولاً أن المانع ثلاث صور  
 عقور مطلقاً وغير عقور وهما وبقي غير مانع الصورة الرابعة هي أن يكون غير عقور وكان له (قوله وبني  
 الخ) وبني أيضاً من المانع الشرعي أن يعلق طلائعها اجلوتها فاذا خلاها أطلقت فيجب نصف المهر لحرمة وطئها  
 بحر عن الوقاعات قال وزاد في البرازية والخلاصة أنه لا تجب العدة في هذا المطلق لانه لا يتمكن من الوطء  
 وسيأتي وجوبها في الخلوة الفاسدة على الصحيح فتجب العدة هنا احتياطاً اه وشي الشارح في مياسياً في  
 بعد صفة على ما في البرازية ويأتي تمام الكلام فيه وسيأتي أيضاً عند قوله ولو اقترعا أن امتناعها من تمكينه  
 في الخلوة يمنع صحتها لو كانت ثيباً لا لو بكر (قوله عدم صلاحية المكان) أى للخلوة وصلاحية بان يأمنها  
 فيه اطلاع غيرهما عليها كالدار البيت ولو لم يكن له سقف وكذا الحبل الذي عليه قبة مضروبة والبستان  
 الذي له باب مغلق بخلاف ما ليس له باب وان لم يكن هناك أحد بحر ولو كان في مخزن من خان يسكنه الناس  
 فرد الباب ولم يفلق والناس قد عود في وسطه غير مترصد من النظرهما صحت وان كانوا مترصدين فلا فتح (قوله  
 كسجد وطريق) لان المسجد يجمع الناس فلا يأمن الدخول عليه ساعة فساعة وكذا الوطء فيه حرام قال  
 نعمالي ولا تباشره وتراهم عاكفون في المساجد والطريق يمر الناس عادة وذلك بوجوب الانقباض فيمنع الوطء  
 بدائع قلت ويؤخذ من قوله وكذا الوطء فيه حرام الخ انه مانع وان كان خالياً وبابه مغلقاً تأمل وفي الفتح

قوله والمجنون والمغمى عليه كذا  
 بخط المحشى وهو غير موافق لقول  
 المصنف او مجنوناً الخ كنبه نصر

(لا يطاق معه الجماع و) بلا  
 (وجود ثالث معها) ولو  
 نائماً أو اعى (الا أن يكون)

الثالث (صغير الابل) بان لا يعبر  
 عما يكون بينهما (أو مجنوناً  
 أو مغمى عليه) لكن في البرازية  
 ان في الليل تحت لافي النهار وكذا

الاعى في الاصح (أو جارية  
 أحدهما) فلا تمنع به يفتي مبتني

(والكلب يمنع ان) كان (عقوراً)  
 مطلقاً وفي الفتح وعندي ان كلبه

لا يمنع مطلقاً (أو) كان (للزوجة  
 والا) يكن عقوراً وكان له (لا)

يمنع وبني منه عدم صلاحية  
 المكان كسجد وطريق

ولو سافر بها فعدل عن الجهاد إليها إلى مكان حال فهي صحيحة (قوله وحمام) أي بابه مفتوح أم لو كان مقفولاً  
 عليهما واحدهما فلا مانع من صحتهما كما لا يخفى فافهم (قوله وسطح) أي ليس على جوانبه ستر وكذا إذا كان الستر  
 رقيقاً أو قصيراً بحيث لو قام إنسان بطلع عليهما فتح وفيه ولا تصح في المسجد والحمام وقال شاذان كانت ظلمة  
 شديدة صحت لأنها كالستر وعلى قياس قوله تصح على سطح لاسأله إذا كانت ظلمة شديدة والوجه أن لا تصح  
 لأن المانع الاحساس ولا يختص بالبصر الأبرى إلى الامتناع لوجود الاعى ولا ابصار للاحساس اه قلت  
 الاحساس انما يمكن إذا كان معهما أحد على السطح أم لو كانا فوقه وحدهما وانما من صعود أحد اليهما لم ينشأ  
 الاحساس إلا بالبصر والظلمة الشديدة تمنعه كما لا يخفى تأمل (قوله وباب مفتوح) أي بحيث لو نظر إنسان  
 رأهما وفيه خلاف ففي مجموع النوازل أن كل ما يدخل عليهما أحد الأباذن فهي خلوة واختار في الذخيرة أنه  
 مانع وهو الظاهر بجر ووجهه أن إمكان النظر مانع بلا توقف على الدخول فلا فائدة في الاذن وعدمه (قوله  
 وما إذا لم يعرفها) لأن التمكن لا يحصل بدون المعرفة بخلاف ما إذا لم تعرفه والفرق أنه متمكن من وطئها إذا عرفها  
 ولم تعرفه بخلاف عكسه فإنه يحرم عليه كذا في البحر وفيه أنه إذا لم تعرفه يحرم عليه ما تمكينه منها فالظاهر أنها  
 تمتع من وطئها بناء على ذلك فنحن في أن يكون مانعاً فتأمل ح قلت أن هذا المانع يده أزالته بان يحبرها أنه  
 زوجها فالجواب التخصيص من جهة يحكم بجهة الخلوة فيلزم المهر ط (قوله في الاصح) أي أصح الروايتين  
 لكن مريح شراح الهداية بان رواية المنع في التطوع شاذة ويشر إليه قول الحاشية وفي صوم القضاء والكفارات  
 والمنذورات روايتان والاصح أنه لا يمنع الخلوة وصوم التطوع لا يمنعها في ظاهر الرواية وقيل يمنع اه وقول  
 الكثر وصوم الفرض يدخل فيه القضاء والكفارات والمنذورات فيكون اختياراً منه رواية المنع في غير التطوع  
 لأن الاضطرار فيه بغير عذر جائز في رواية ويؤيد ما في الكثر تعبير الحاشية بالاصح فإنه يفيد أن مقابله صحيح  
 وكذا قول الهداية وصوم القضاء والمنذور كالطوق في رواية فإنه يفيد أن رواية كونهما كصوم رمضان  
 أقوى وبهذا يتأيد ما جئنا به في البحر بقوله وينبغي أن يكون صوم الفرض ولو منذوراً مانعاً اتفاقاً لأنه يحرم  
 افساده وإن كان لا كفارة فيه فهو مانع شرعي اه (قوله ان تصح) أي الخلوة لسقوط الكفارة بشبهة  
 خلاف الامام مالك رحمه الله فإنه يرى فطره بأكله ناسياً ولا كفارة ط (قوله وكل ما أسقط الكفارة)  
 كسرب وجماع ناسياً ونية تها رواية نقل ط (قوله وصلاة الفرض فقط) قال في البحر لا شك أن افساد  
 الصلاة بغير عذر حرام فرضاً كانت أو نفلاً فينبغي أن تمنع مطلقاً مع أنهم قالوا ان الصلاة الواجبة لا تمنع كالنفل  
 مع أنه يأثم بتركها وأعرب منه ما في الخطأ أن صلاة التطوع لا تمنع إلا الأربعة قبل الظهر لانها سائمة مؤكدة  
 فلا يجوز تركها بمثل هذا العذر اه فإنه يقتضي عدم الفرق بين السن المؤكدة وان الواجبة تمنع بالاولى اه  
 قلت والحاصل أنهم لم يفرقوا في احرام الحج بين فرضه ونفله لا شراً كهم في لزوم القضاء والدم وفرقوا بينهما  
 في الصوم والصلاة أما الصوم فظاهر لزوم القضاء والكفارة في فرضه بخلاف نفله وما لحق به لأن الضرر فيه  
 بالنظر يسيراً لأنه لا يلزم إلا القضاء لا غير كما في الجوهرية وأما في الصلاة فالفرق بينهما مشكل اذ ليس في فرضها ضرر  
 زائد على الأثم ولزوم القضاء وهذا موجود في نفلهما وواجبائهما الاثم في الفرض أعظم وفي كونه مناطاً  
 لمنع صحة الخلوة خفاء والارزاق أن لا يكون قضاء رمضان والكفارات كالنفل ولعل هذا وجه اختيار الكثر إطلاق  
 فرض الصوم كما قد مناه فكذا الصلاة فينبغي أن يكون فرضها ونفلهما كفرض الصوم بخلاف نفله لأنه أوسع  
 بدليل أنه يجوز افساده بلا عذر في رواية ونقل الصلاة لا يجوز فطره بلا عذر في جميع الروايات فكان كفرضها  
 وأعلل انجته فقام عنده فرق بينهما لم يظهر لسا والله تعالى أعلم (قوله فيما يجيء) أي من الاحكام ط (قوله  
 ولو مجزواً) أي مقطوع الذكر والخميتين من الحب وهو القطع قال في الغاية والظاهر أن قطع الخصيتين  
 ليس بشرط في المحبوب ولذا اقتصر الاستيعاب على قطع الذكر ح عن النهر (قوله أو خصياً) بفتح الخاء  
 المججمة فعمل بمعنى منهول وهو من سلت خصيته وبني ذكره ح (قوله ان يظهر حاله) أي ان ظهر قبل  
 الخلوة ان هذا الزوج الخفي رجل وظاهر أن نكاحه صحيح فان وطئ ح جائز فتكون الخلوة كالوطئ وإن لم  
 يظهر فالنكاح موقوف لا يبيح الوطئ فلا تكون خلوة كالوطئ فافهم (قوله وما في البحر) حيث أطلق  
 صحة خلوته ولم يقيد بظهور حاله وما في الاستباده استعرفه (قوله نهر) عبارة ويجب أن يراد به من ظهر من

وحمام وصحراء وسطح وبابيه  
 مفتوح وما إذا لم يعرفها (وصوم  
 التطوع والمنذور والكفارات  
 والقضاء غير مانع لخصتها) في الاصح  
 اذ لا كفارة بالافساد ومفاده  
 انه لا كل ناسياً فامسك نفلها  
 أن تصح وكذا أكل ما أسقط الكفارة  
 نهر (بل المانع صوم رمضان)  
 أداء وصلاة الفرض فقط (كالوطئ)  
 فيلبيجي (ولو) مكان الزوج  
 (محبوباً أو عتيقاً أو خصياً) أو خفي  
 ان يظهر حاله والافساده موقوف  
 وما في البحر والاستباده ليس على  
 ظاهره كما بسطه في النهر

حاله أما المشكل فتسكاحه موقوف الى أن يتبين حاله واليه هذا لا يرجع ولبه من تحسنه لان التسكاك الموقوف لا يشد اباحة النظر كذا في النهاية اه أي فلا يبيع الوطء بالاولى فلا تصح خلوته كأنخلوة بالخاص بل أولى لأنه قبل أن يتبين منزلة الاجنبي ثم قال في التبر وأفاد في المبسوط أن حاله يتبين بالبلوغ فان ظهرت فيه علامة الرجل رقد زوجته أو امرأته حكم بصحته نكاحه من حين عقد الاب فان لم يصل اليها أجل كالعنين وان زوج رجلا تبين بطلانه وهذا صريح في عدم صحة خلوته قبل ذلك وهذا التقرير علة أن ما نقله في الاشباه عن الاصل لزوجه أو بوه رجلا فوصل اليه جاز والافلا علم لي بذلك أو امرأة فبلغ فوصل اليها جاز والاجل كالعنين ليس على ظاهره والله الموفق اه أي أن ظاهر ما في الاشباه انه بمجرد وصول الرجل اليه أي وطئه له أو بوصوله الى المرأة يصح النكاح ولو قبل البلوغ وظهور علامة فيه وأن الوطء يحل قبل التبين وأن الخلوة به صحيحة وأنه بعد البلوغ قد يتبين حاله وقد لا يتبين مع أنه في المبسوط يحرم تبين حاله بالبلوغ وأنه قبل التبين يكون نكاحه موقوفاً فهو صريح في عدم صحة الخلوة قبل التبين لعدم حل الوطء وفيه نظر فان قوله جاز معناه جاز العقد لتبين حاله بذلك فقد صرحوا بأن ذلك رافع لاشكاله ولا يلزم منه حل الوطء وقوله والافلا علم لي بذلك أي ان لم تظهر فيه هذه العلامة لأحكامكم بصحته العقد ولا بعد مهال يتوقف ذلك على ظهور علامة أخرى وقول المبسوط ان حاله يتبين بالبلوغ مبني على الغالب والافقد صرحوا بأنه قديني حاله مشكلاً بعده كما اذا حاض من فرج النساء وأمنى من فرج الرجال وقد يتبين حاله قبل البلوغ ككان يول من أحد الفرجين دون الآخر فتصح خلوته والحاصل أن تصديق صحة الخلوة بتبين حاله ظاهر لعدم حل الوطء قبله (قوله لمرض الخ) وكذا السحر ويسمى المعتقد بكاسيأتى في بابه عن الوهبانية (قوله في ثبوت النسب الخ) الذي حقه في البحر بحثاً ثم رآه منقولاً عن الخصاص أن الخلوة لم تقم مقام الوطء الا في حق تكميل المهر وجوب العدة قال وما سواه فهو من أحكام العقد كالنسب أي فانه ثبت وان لم توجد خلوة أصلاً كما في تزوج مشرقي مغربية أو من أحكام العدة كالقبضة والحب من صاحب النهر حيث تابع أخاه في هذا التحقيق ثم خالفه في النظم الا في وما ذكره في البحر سبقه اليه ان الشبهة في عقد الفرائد لا يمكنه أفاد أن المطلقة قبل الدخول لو وادت لاقل من ستة أشهر من حين الطلاق ثبت نسبها للتبين بأن العلوق قبل الطلاق وأن الطلاق بعد الدخول ولو وادته لاكثر لا يثبت لعدم العدة ولو اختل بها فاطلة لها يثبت وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر قال ففي هذه الصورة تكون الخصوصية للخلوة (قوله ولومن المحبوب) لا مكان انزاله بالسحاق وسيأتى في باب العنين أنه ثبت نسبها اذا اختل بها ثم فرق بينهما ولو جاءت به لستين (قوله وفي نكاح المهر) أي في خلوة النكاح الصحيح أما الفاسد فيجب فيه مهر المثل بالوطء لا بالخلوة كما سيذكره المصنف في هذا الباب لحرمه الوطء فيه فكان كأنخلوة بالخاص (قوله والعدة) وجوبها من أحكام الخلوة سواء كانت صحيحة أم لا ط أي اذا كانت في نكاح صحيح أما الفاسد فيجب فيه العدة بالوطء كاسيأتى (قوله في عدتها) متعلق بنكاح والاولى تأخير بعد قوله وحرمه نكاح الامه ط (قوله وحرمه نكاح الامه) أي لو طلق الحرة بعد الخلوة بها لا يصح تزوجه أمة مادامت الحرة في العدة ولو الطلاق بائناً (قوله ومراعاة وقت الطلاق في حقها) بيانه أن الموطوءة طلاقها في الحيض بدعي فلا يحل بل يطلقها واحدة في طهر لاوطء فيه وهو أحسن أو ثلاثاً متفرقة في ثلاثة أطهار لاوطء فيها وهو حسن بخلاف غير الموطوءة فان طلقها واحدة ولو في الحيض حسن واذا كانت المختلى بها كالموطوءة وقت طلاقها بالظهر فلا يحل في مدة الحيض فافهم (قوله وكذا في وقوع طلاق بائن آخر الخ) في البرازية والمختار أنه يقع عليها طلاق آخر في عدة الخلوة وقيل لا اه وفي الذخيرة وأما وقوع طلاق آخر في هذه العدة فقد قيل لا يقع وقيل يقع وهو أقرب الى الصواب لان الأحكام لما اختلفت يجب القول بالوقوع احتياطاً ثم هذا الطلاق يكون رجعي أو بائناً كرشيع الاسلام أنه يكون بائناً اه ومثله في الوهبانية وشريحها والحاصل أنه اذا اختل بها خلوة صحيحة ثم طلقها طلاقاً واحدة فلا شبهة في وقوعها فاذا طلقها في العدة طلاقاً أخرى فمقتضى كونها مطلقه قبل الدخول أن لا تقع علم الثانية لكن لما اختلفت الأحكام في الخلوة في أنها تارة تكون كالوطء وتارة لا تكون جعلناها كالوطء في هذا اقتضانا وقوع الثانية احتياطاً لوجودها في العدة والمطابقة قبل الدخول لا يلحقها طلاق آخر اذ لم تكن معتدة بخلاف خذوه والظاهر أن وجه كون الطلاق

وفيه عن شرح الوهبانية أن العدة قد تكون لمرض أو ضعف خلقية أو كبر سن (في ثبوت النسب) ولومن المحبوب (و) في (تأكد المهر) المسمى (و) مهر المثل بلا تسمية و (النقطة والسكنى والعدة وحرمه نكاح اختها وأربع سواها) في عدتها (وحرمه نكاح الامه ومراعاة وقت الطلاق في حقها) وكذا في وقوع طلاق بائن آخر على المختار (لا) تكون كالوطء (في حق) بقية الاحكام

الثاني بانها عوا الاحتياط ايضا ولم يتعترضوا للطلاق الاول واذا الرجعي أنه بائن أيضا لانه طلاق قبل الدخول  
غير موجب للعدة لان العدة انما وجبت لجعلنا الخلوة كالوطء احتياط فان الساهر وجود الوطء في الخلوة الصحيحة  
ولان الرجعة حتى الزوج واذا روي بأنه طلق قبل الوطء ينفذ عليه فيقع بائنا واذا كان الاول لانه قبله الرجعة يلزم  
كون الثاني مثله اه ويشير الى هذا قول الشارح طلاق بائن آخر فانه يبيد ان الاول بائن أيضا ويدل  
عليه ما يأتي قريباً من أنه لا رجعة بعده وسيأتي التصريح به في باب الرجعة وقد علمت مما قررناه ان المذكور  
في الأخيرة هو الطلاق الثاني دون الاول فافهم ثم ظاهرا طلاقهم وقوع البائن أولاً وثانياً وان كان بصريح  
الطلاق وطلاق الموطوءة ليس كذلك فيخالف الخلوة الوطء في ذلك وأجاب ح بأن المراد التبيين من بعض  
الوجوه وهو أن في كل منهما وقوع طلاق بعد آخر اه وأما الجواب بأن البائن قد يلحق البائن في الموطوءة  
فلابدفع المخالفة المذكورة قافهم (قوله كالغسل) أي لا يجب الغسل على واحد منهما بمجرد الخلوة بخلاف  
الوطء (قوله والا حصان) فلورني بعد الخلوة الصحيحة لا يلزمه الرجوع لانه شرط الاحصان وهو الوطء قال  
في عقد الفرائد وهذا ان لم يفهم أنه خاص بالرجل فهو ساقط عن ثبوت الاحصان لها بذلك والذي يظهر لي  
أنه لا فرق بينه وبينها فيه ولم أقف على نقل فيه صريح والله أعلم قلت في الجبر ولم يقيموا مقام الوطء في حق  
الاحصان ان تصاد فاعلى عدم الدخول وان اقترابه لم يمهأ حكمه وان اقتربه أحدهما صدق في حق نفسه دون  
صاحبه كما في المبسوط اه (قوله وحرمة البنات) أي لم يقيموا الخلوة مقام الوطء في ذلك فلو خلا بزوجه  
بدون وطء ولا مس بشهوة لم تحرم عليه بناءً بخلاف الوطء والكلام في الخلوة الصحيحة كما صرح به في التبيين  
والفتح وغيرهما فاحتره في عقد الفرائد مما حاصله أن حرمة البنات بالخلوة الصحيحة لا بخلاف فيها بين صاحب  
والخلاف في الفاسدة قال الثاني تحريم وقال محمد لا تحرم فهو ضعيف وما ادعاه من عدم الخلاف ممنوع كما  
يسطه في التبر (قوله وحلها الاول) أي لا تحل مطلقة الثلاث للزوج الاول بمجرد دخوله الثاني بل لا بد من  
وطئه لحديث العسيلة (قوله والرجعة) أي لا يصير مراجعاً بالخلوة ولا رجعة له بعد الطلاق الصريح  
بعد الخلوة يصير أي لو وقع الطلاق بائناً كما قدمناه (قوله والميراث) أي لو طلقها ومات وهي  
في عدة الخلوة لاثرت بزانية ومثل في الجبر عن المجتبي وسكي ابن الشحنة في عقد الفرائد قولاً آخر أنها اثر  
وان تصاد فاعلى عدم الدخول بعد الخلوة قال الرجعي وعلى هذا أي ما في الشرح لو طلقها في مرضه بعد الخلوة  
الصحيحة قبل الوطء ومات في عدتها لاثرت به جزم الطواقي فنيما ككتبه على هذا الشرح وأقره عليه تلبيذه  
حامد أئندى العمادى مفتي دمشق اه (قوله وتزويجها كالابكار) كان عليه أن يقول كالنساء  
ليوافق ما قبله من المعطوفات قائم من خواص الوطء دون الخلوة فالمعنى أنها ليست كالوطء في تزويجها  
كالنساء بل تزوج كالابكار أفاده ط (قوله على المختار) وما في المجتبي من أنها تزوج كما تزوج النيب  
ضعيف كما في الجبر (قوله وغير ذلك) أي غير السبعة المذكورة من زيادة أربعة أخرى في التنظيم المذكور  
وهي سقوط الوطء والتي والتكفير وعدم فساد العادة وبني مسألان أيضاً لم يذكرهما لعدم تسليهما وهما  
أن الخلوة لا تكون اجازة للنكاح الموقوف عند بعضهم وأن المرأة لا تمتنع نفسها بالمهر بعدها عند ما أعند  
أبي حنيفة فلها المنع بعد حقيقة الوطء كما أفاده في الجبر وزاد في الوهبانية أيضاً بقاء عنه العنين ويمكن دخولها  
في التنظيم كما يأتي (قوله وغيره) بالرفع عطف على مثل والضمير للوطء ح أي ومغايرة للوطء في إحدى  
عشرة مسألة (قوله وهذا العقد تحصيل) جملة من مبتدأ وخبر والعقد بكسر العين شبه الشعر المنظم  
بعقد الدر المنظوم (قوله تكميل مهر الخ) بيان لصور المأثلة (قوله واعداد) بالكسر والمراد به  
العدة (قوله واربع) بالجر عطف على الاخت (قوله الاما) جمع أمة وقصره للضرورة ولو أسقط لام  
ولقد استعنى عن قصره (قوله فراق فيه ترحيل) المراد به الطلاق اه ح وأما الترحيل فهو من ترحل  
القوم عن المكان اتفقوا أي طلاق فيه نقل الروضة من يته أو من عصمته قافهم (قوله وأوقعوا فيه)  
أي في الاعداد بمعنى العدة اه ح فالضمير عائذ على مذكور وهو الاعداد المذكور في البيت الثاني قافهم  
(قوله اذ لحقا) الضمير لتطليق والالف للاطلاق اه ح والمراد بلحاقه وقوعه في العدة بعد طلاق سابق  
عليه (قوله القيل) بدل من الاول ح (قوله ورجعة) أي في صورتين كما قدمناه في قوله والرجعة

نكاح الغسل و(الاحصان  
وحرمة البنات وحلها الاول  
والرجعة والميراث) وتزويجها  
كالابكار على المختار وغير ذلك  
كما نقله صاحب التهرت قال  
وخلوة الزوج مثل الوطء في صور  
وغيره وبهذا العقد تحصيل  
تكميل مهر واعداد كذا نب  
اننا نسكني ومنع الاخت مقبول  
وأربع وكذا قالوا الاما ولقد  
راعوا زمان فراق فيه ترحيل  
وأوقعوا فيه نظيلاً اذ لحقا  
وقيل لا والصواب الاول القيل  
أما المعايير فالاحصان يأمل  
ورجعة وكذا التورث معقول

(قوله سقوط وطء) أي ما يلزمه فيه الوطء لا يسقط بالخلوة حتى الزوجة في القضاء الوطء مرة واحدة ولا يسقط عنه بالخلوة وكذا العين إذا اختل بها لا يسقط عنه الوطء بهما إذا لزوجة طلب التبريق وعلى هذا الحن يستغنى عن ذكر بقاء العنة المذكور في الوهبانية لكن يستغنى به أيضاً عن ذكر التي الأولى ذكرهما معاً أوامقاطهما معاً تأمل (قوله كذلك التي) يعني أن آلي منها ثم وطئها في المدة كان فينا وان خلاها لا اهـ ح (قوله التكفير) يعني أن وطئ في شهر رمضان فعليه الكفارة وان خلاها لا اهـ ج وفي التمزع والتكفير هنا بما لا ينبغي إذا الكلام في الخلوة الصحيحة وصوم الاداء يفسدها كما مر ط (قوله ما فسدت عبادة) ما نافية يعني أن وطئها في عبادة يفسدها الوطء فسدت وان خلاها لا اهـ ح ويرد عليه ما ورد على سابقه فإن ما يفسد بالوطء كالأحرام والصوم والصلاة والاعتكاف المندور يفسد الخلوة والكلام في الصحة الآن يمثل بما لا يفسد الخلوة على أحد القولين كصوم غير الاداء وضلالتة النافلة تأمل والخاص أنه ينبغي اسقاط التكفير وفساد العبادة وزيادة فقد العنة فتصير الأحكام التي خالفت الخلوة فيها الوطء عشرة وقد نظمها في بيتين مقتصر على العلم بأن ما سواها لا يخالف فيها الخلوة الوطء فقلت

وخلوة كالوطء في غير عشرة \* مطلوبة بالوطء احسان تحليل

وفي وارث رجمة فقد عنة \* وتحريم بنت عقد بكر وتغسيل

(قوله فقاتل بعد الدخول) يطلق الدخول على الوطء وعلى الخلوة المجردة والمتبادر منه الأول والمراد هنا الاختلاف في الخلوة مع الوطء وفي الخلوة المجردة لا في الوطء مع الاتفاق على الخلوة لأن الخلوة مؤكدة لتام المهر ولو كان الاختلاف بينهما في الوطء مع الاتفاق على الخلوة لم تظهر مرة للاختلاف (قوله فالتقول لها) لانكارها سقوط نصف المهر) كذا في القنية للزاهدي ونظمه ابن وحيان وقال في شرحه انه تتبع هذا الفرع بما ظفر به ولا وجد ما يناقضه ووجهه ما شاع على القواعد لأن القول للمنفك اهـ قلت رأيته في حاشي الزاهدي أيضاً وحكي فيه قولين قد ذكرهما مرعزي إلى المحيط وكأب آخر ثم عزاه إلى الاسرار أن القول قوله لأنه ينكر وجوب الزادة على النصف اهـ ويظهر لي أرجحية القول الأول ولذا جزم به المصنف وذلك أن المهر يجب بنفس العدة والدخول أو الموت مؤكدة والطلاق قلها ما منصف له فسيب وجوب الكل متحقق والمصنف له عارض والمرأة تنكر ذلك العارض وتنسك بالسبب المحقق الموجب للكل ولذا ثبت لها المطالبة بتمام المهر قبل الدخول ولا يعود نصف المهر المقبوض إلى ملكة بالطلاق قبل الدخول إلا بالقضاء أو الرضى ولا يتخذ تصرفه فيه قبل ذلك ويتخذ تصرف المرأة فيه والزواج وان أنكر الزيادة على النصف لكتبه مقر ببيها كما لو أقر بالغصب وأدعى الرد وكذب المالك فدعواه الرد أنكار للثمن بعد الإقرار ببيها فلا يقبل تأمل (قوله وان أنكر الوطء) كذا

في كثير من النسخ وكان المناسب أن يقول وان أنكر الدخول لما قرره من أن الاختلاف بينهما ليس في الوطء مع الاتفاق على الخلوة وليكون إشارة إلى رد ما قاله في الاسرار أي ان انكاره لا يعتبر لأنه في الحقيقة بدع لسقوط النصف بالعارض على السبب الموجب للكل فكان انكارها هو المعتبر وفي بعض النسخ وان أنكرت بالتاء والمعنى أن القول لها وان أنكرت انه لم يطلأها في هذا الدخول الذي ادعته لكن الأولى أن يقول وان اعترف بعدم الوطء لأنه لم يدع الوطء حتى يقابل بانكارها له (قوله انما لو طأ كرها) لانها تستحي بالاطع فلم تكن بالإمتناع محتارة لعدم تأكد المهر بخلاف النيب لأن امتناعها يدل على اختيارها لعدم تأكد المهر (قوله كما يحشمه الطرسوسي) أي في أنفع الوسائل والبحث في التفصيل المذكور فان الطرسوسي نقل أولاً عن الذخيرة إذا خلاها ولم تمسك منه من نفسها اختلف المتأخرون فيه قال وفي طلاق التوازل عليه نصف المهر ثم ذكر هذا التفصيل وقال قلته على وجه التفقه ولم أظفر فيه بنقل والظاهر أنه أراد به التوفيق بين القولين وذكر أيضاً أن هذا إذا صدقته في ذلك فلو كذبتة فالقول قواها بيمينها لانها منكورة (قوله وأقره المصنف) أي تبع الشيخ صاحب البحر (قوله فخلاها) أي خلوة صحيحة لانها المتبادر من لفظ الخلوة اهـ ج أي في قول الجاني ان خلوت بك فإرادها الخلوة عملاً يمنعها أو يفسدها مما مر والمراد ما يفسدها من غير التعليق لما مر عن الجرم من أن هذا التعليق مفسد لها فهو نظير قواها من الخلوة الصحيحة في النكاح الفاسد كخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح مع أنها في النكاح الفاسد فاسدة كما ذكره

سقوط وطء واحد لهما وكذا

تحرمت نكاح البكر مبذول

كذلك التي والتكفير ما فسدت

عبادة وكذا ما غفل تكميل

(ولو أقرت فقاتل بعد الدخول

وقال الزوج قبل الدخول قال قول

لها) لانكارها سقوط نصفه

المهر وان أنكر الوطء ولو لم

تمسكه في الخلوة فان بكر صحت

والا لان البكر انما لو طأ كرها

كما يحشمه الطرسوسي وأقره المصنف

(ولو قال ان خلوت بك فأتت طالق

فخلاها طلقته)

في الجرد المراد بالحيضة فيه الخالية مما يفسد حاسري فساد النكاح فانهم (قولوا بانها) لتعبر بهم بان  
الطلاق الواقع بعد الخلوة الصحيحة يكون بائنا من أي فينسا أول لعدم صحتهما فانها لا تخال الوطء الا في وجوب  
العدة ط (قولوا لوجود الشرط) على الطلقة وأما على كونه بائنا فينسى ما قد سناه عن المنع أفاده ح  
(قولوا ووجب نصف المهر) في بعض النسخ بعد هذا زيادة وهي لعدم الخلوة المدة من الوطء اه أي  
لانها بان تبتر الخلوة فكان غير ممكن من الوطء شرعا (قولوا ولا عدة عليها) قال في البحر وسيأتي  
وجوبها في الخلوة الفاسدة على الصحيح فقيب العدة في هذه الصورة احتياطا اه واعترضه الخضر الرملي بقوله  
كيف القطع بوجوبها مع مصادمة لنقل على أن هذه مطلقة قبل الدخول في أجنية والخلوة بالأجنبية  
لا توجب العدة فليست من قسم الخلوة الصحيحة ولا الفاسدة فتأمل وانظر الى قواهم انما تقام مقام الوطء  
اذا تمتحق التسليم اه أقول التسليم منها موجود ولكن عاقبه مانع من جهته وهو التعليق كالعين وكالولد دخل  
عليها فأحرم بالملج أو بالصلاة وكونها خلوة بأجنبية ممنوع لان الخلوة شرط الطلاق وانما يقع بعد وجود شرطه  
كما قال لأجنبية ان تزوجت فانت طالق فوق وقوع الطلاق دليل فيحقق الخلوة اذ لو حال يقع غير أنه وجد بعد  
تحققها مانع من جهته كما ذكرنا وتصر بهم بوجوب العدة بالخلوة الفاسدة على الصحيح شامل لهذه الصورة  
فقول البزازية لا عدة عليها مبني على خلاف الصحيح فهو مصادمة تنقل بنقل أصح منه فافهم (قولوا وتجب  
العدة) ظاهره الوجوب قضاء وديانة وفي الفتح قال العنابي تكلم مشايخنا في العدة الواجبة بالخلوة الصحيحة  
انها واجبة ظاهرا وأحققة فتدبر لوزجحت وهي متيقنة بعدم الدخول حل لها ديانة لا قضاء (قولوا  
في السك الخ) هذا في النكاح الصحيح أما النكاح الفاسد لا تجب العدة في الخلوة فيه بل بحقيقة الدخول  
فتح (قولوا لتوهم الشغل) أي مثل الرحم نظرا الى التمكن الحقيقي وكذا في المحبوب لقيام احتمال الشغل  
بالحق وهي حق الشرع وحق الولد ولذا لا تسقط لو أسقطاها ولا يحل لها الخروج ولو أذن لها الزوج وتدخل  
العدة ثان ولا يتدخل حق العبد فتح وعامة في المعراج (قولوا واختاره القرائني الخ) وجزم به  
في البدائع قال في الفتح ويؤيده ما ذكره العنابي (قولوا تجب العدة) لثبوت التمكن حقيقة فتح (قولوا  
كصغر ومرض مدنف) قال في الفتح الاوجه على هذا القول أن يخص الصغير غير القادر والمرضى بالمدنف  
لثبوت التمكن حقيقة في غيرهما اه قلت ونص على التقييد بالمدنف في جامع الفصولين وفي القاموس  
مدنف المريض كفرح نقل (قولوا لانه نص محمد) أي في كتابه الجامع الصغير الذي روى مسائله عن أبي  
يوسف عن الامام صاحب المذهب (قولوا قاله المصنف) أي تعالى الشيخ في البحر وأثره في النهر والشربلالية  
(قولوا الموت أيضا) أي كان الخلوة كـ الوطء فيها ما المراد الموت قبل الدخول أي موت الرجل بالنسبة  
للمدة وموت أي ما كان بالنسبة للمهر كما أفاده ح (قولوا في حق العدة والمهر) أي اذا مات عنها زوجها  
عدة الوفاة واستحق جميع المهر كالموطوءة (قولوا فقط) هو معنى قول المجتبى وفيها سواها ما كالعديم  
قلت ولا يقال انه يعطى حكمه أيضا في الارث لان الارث من أحكام العدة فلذا تحقق قبل الخلوة التي هي  
دون الوطء فانهم (قولوا حلت بنتها) أي كتحلل بعد الخلوة الصحيحة فلا تحرم الابحية الوطء على ما مر  
(قولوا فوهبته له) ذكر النعيم لان الالف مذكرة لا يجوز تأنيده كافي ط عن المصباح وكذا لو وهبت نصفه  
فتح (قولوا قبل وطاء) أي وخلوة منهر وهي وطاء حكما كما مر (قولوا لعدم تعيين التقود في العدة ود)  
ولذا أشار في النكاح الى دراهم كان له أن يسكنها ويضع منها اجناسا ونوعا وقد راوصفة ولو لم تب  
شأ وطلقت قبل الدخول كان لها امساك المقبوض ودفع غيره ولا تتركى السك وعامة في النهر والحاصل  
أنه لم يصل اليه بالهبة عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول وهو نصف المهر مخ (قولوا وأقبضت نصفه)  
احتراز عما لو قبضت أكثر من النصف فانه ترده عليه ما زاد على النصف بخلاف ما لو قبضت الاقل ووهبت  
الباقى فهو معلوم بالاولى بحر أي لا يرجع عليها بشئ (قولوا في الصورة الاولى) الانسب أن يقول  
في صورتين فيكون قوله أو الباقى إشارة الى أن دية الالف ليس بقيد في الثانية كإخص عليه في البحر قال  
في النهر ومعنى حبة الالف بعد قبض النصف أنها وحيث له المقبوض وغيره (قولوا أو وهبت عرض المهر) أشار  
الى أنه لم يتعب اذ لو وهبت بعد ما تعيب فاحشا يرجع بنصف قيمته يوم قبضت لانه صار كأنها وحيته عين أخرى

بما لو وجد الشرط ووجب نصف  
المهر ولا عدة على بزازية وتجب  
العدة في السك أي كل أنواع  
الخلوة ولو فاسدة احتياطا أي  
احتياطاً لتوهم الشغل (وقيل)  
ذاته القدرى واختاره القرائني  
ودنى حان (ان كان المانع شرعياً)  
كعدم (تجب) العدة (وان)  
كان (حسباً) كصغر ومرض  
مدنف (لا) تجب والمذهب الاول  
لانه نص محمد ذاله المصنف وفي المجتبى  
الموت أيضاً كـ الوطء في حق  
العدة والمهر فقط حتى لو ماتت  
الام قبل دخوله بها حلت بنتها  
(قبضت ألف المهر فوهبته له  
وطلقت قبل وطاء رجع) عليها  
(بنصفه) لعدم تعيين التقود  
في المقبوض (وان لم تقبضه أو  
قبضت نصفه فوهبته السك) في  
الصورة الاولى (أو ما بقي) وهو  
النصف في الثانية (أو) وهب  
(عرض المهر)

أما العيب اليسير فكالعدم لما سياتي أنه في المهر تجعل وقيد بالهبة لأنها لو باعته منه يرجع بالنصف أي نصف  
 قيمته لأن نصف الثمن المدفوع فيما يظهر ولو وجبته أقل من نصفه ترد ما زاد على النصف ولو وجبته الأكثر والنصف  
 فلا يرجع له بجزء (قوله أوفى الذمة) أشار إلى أنه لا فرق بين العرض المعين وغيره وهو من خصوص النكاح  
 فإن العرض فيه يثبت في الذمة لأن المال فيه ليس بمقصود فيتباح فيه بخلاف البيع بجزء (قوله لحصول  
 المقصود) لأنه وصل إليه عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول لتعنيته في السخى كتمنيه في العقد بدليل  
 أنه ليس لواحد منهما ما دفع بدله حتى لو تعيب فاختصافه بجهته له يرجع بنصف قيمته كما ترنهر (تمتة) حكم الموزون  
 غير المعين وهو ما كان في الذمة حكم النقد أما المعين منه فكالعرض واختلف في التبر والنقرة من الذهب  
 والفضة ففي رواية كك العرض وفي أخرى كالمضروب كذا في البدائع نهر (تنبيه) قال في البحر وقد ظهر لي  
 أن هذه المسألة على ستين وجهاً لأن المهر إما ذهب أو فضة أو مثلي غيرهما أو فني فالأول على عشرين وجهاً  
 لأن الموهوب إما الكل أو النصف وكل منهما إما أن يكون قبل القبض أو بعده أو بعد قبض النصف أو أقل منه  
 أو أن كثر فني عشرة وكل منها إما أن يكون مضروباً أو تبراً فني عشرين والعشرة الأولى في المثلي وكل منها  
 إما أن يكون معيناً أو لا وكذا في القيمي والاحكام مذكورة اه وتبع في النهر قلت وزاد منها فتصير  
 مائة وعشرين بأن يقال إن الموهوب إما الكل أو النصف أو الألا أكثر من النصف أو الأقل فني أربعة تعريب  
 في الخمسة المائة تبلغ عشرين وكل منها إما أن يكون مضروباً أو تبراً فني أربعون وكذا في كل من المثلي والقيمي  
 أربعون وقدمت حكم هبة الأكثر من النصف والأقل (قوله فان وفي) بتسديد الفاء ماضى يوفى توفية  
 لا بالتخفيف من وفي يفي وفاء بقرينة قوله والألوف أفاده ح (قوله وأقام بها) انما ذكر التوفية في الأولى  
 دون هذه لأنه في الأولى جعل المسمى مالاً وغير مال وهو ما شرط لها ووعدها به من عدم إخراجها أو عدم  
 التزوج عليها أما هنا فالمسمى مال فقط رد دفيه بين القليل على تقدير والكثير على تقدير كما أشار إليه الشارح  
 فليس هنا في الغني وعد بشئ وإنما سببه التعبير بالتوفية بوضحه أنه قد رد دفيه بين كونها ثيباً أو بكرًا كما يأتي  
 فاقهم (قوله الأولى الخ) ضابطها أن يسمى لها قدر أو مهر مثلها أكثر منه وبشرط منفعة لها أو لا بها  
 أو لذى رحم محرّم منها وكانت المنفعة مباحة الانتفاع متوقفة على فعل الزوج لا حاصله بتجريد العقد ولم يشترط  
 علمها بآثاره في ذلك كأن تزوجها بألف على أن لا يخرجها من البلد أو على أن يكرّمها أو يهدى لها هدية  
 أو على أن يزوجه بأها بآثاره أو على أن يعتق أها أو على أن يطلق ضررتها فالمنفعة لأجنبي ولم يوف  
 فليس لها إلا المسمى لأنها ليست بمنفعة مقصودة لأحد المتعاقدين ومثلها بالأولى لو شرط ما يضرتها كالتزوج  
 عليها وكذا لو كان المسمى مهر المثل أو أكثر منه ولو كان المشرط غير مباح كخمر وخنزير فلو المسمى عشرة  
 فأكثر وجب لها وبطل المشرط ولا يكمل مهر المثل لأن المسلم لا يتنفع بالحرام فلا يجب عوض ببنوانه ولو تزوجها  
 على ألف وعقّق أختها أو طلاق ضررتها بلفظ المصدر لا المضارع عتق الأخ وطلعت النثرة بنفس العدة طلقة  
 رجعية لمقابلته بغير متقوم وهو البضع والزوجة المسمى فقط والواله الا اذا قال وعقّق أختها عنهما فلهما  
 ولو تزوجها على ألف وعلى أن يطلق امرأته فلا بد له وعلى أن ترد عليه عبدًا ينقسم الألف على مهر مثلها  
 وعلى قيمة العبدان ككأنسا أو صار نصف الألف تمنا للعبد والنصف صداً إذا طلقها قبل الدخول  
 فلها نصف ذلك وإن بعده نظر أن كان مهر مثلها خمسمائة أو أقل فليس لها إلا ذلك وإن أكثر فإن وفي بالشرط  
 فكذلك والافهر المثل وتماه في المحيط والفتح عن المبسوط وفي اشتراط الكرامة والهدية كلام سياتي  
 وحاصل المسألة على وجوه لأن الشرط إما نافع لها أو لاجبي أو ضار وكل إما حاصل بمجرد النكاح أو متوقف  
 على فعل الزوج وعلى كل من الستة إما أن يكون مهر المثل أكثر من المسمى أو أقل أو مساوياً وكل إما  
 أن يكون قبل الدخول أو بعده وكل إما أن يساح الانتفاع بالشرط أو لا وكل إما أن يشترط علمها بآثاره أو لا  
 وكل إما أن يحصل الوفاء بالشرط أو لا فني مائتان ومائتان وهذا خلاصة ما في البحر (قوله والثانية  
 الخ) قال في الفتح وأما الثانية فكان تزوجها على ألف أن أقام بها أو أن لا يسرى عليها رأياً يطلق ضررتها  
 أو أن كانت مولاة أو أن كانت أمحمية أو ثيباً وعلى ألفين أن كان احداً لها (قوله بشوات النفع)  
 الباء للسببية لأنه في الأولى سمي لها مالاً في نفسه نفع وهو عدم إخراجها وعدم التزوج عليها ونحوه فاذا وفي

كشوب معين أوفى الذمة

(قبل القبض أو بعده لا) رجوع

لحصول المقصود (نكحها)

بألف على أن لا يخرجها من البلد

أو لا يتزوج عليها أو نكحها

(على ألف أن أقام بها) على ألفين

أن أخرجهما فان وفي) بتأثيره

في الصورة الأولى (وأقام بها)

في الثانية (فلها الألف) رضاها به

فهنا صورتان الأولى لتسمية المهر

مع ذكر شرط نفعها والثانية

لتسمية مهر على تقدير وغيره على

تقدير (والألوف ولم يقم) فهر

المثل (لقوت رضاها بشوات النفع)



ففي المسمى لانه صلح مهر او قد تم رضاها به وعند قرائته يندم رضاها بالمسمى فيكمل مهرها وفي الثانية  
حتى تسجين ما ينتم ما غير صحيحة البهانة كما يأتي فوجب قهها مهر المثل (قوله في المسألة الاخيرة) قيد في قوله  
ولا يزاد على ألفين فقطح وفي بعض النسخ في الصورة الثانية ذات التقديرين (قوله ولا يتقص عن ألف)  
أي في المسألين (قوله لاتنفاقهما على ذلك) أي ليزاد مهر مثلها في المسألة الاخيرة على ألفين ليس لها أكثر  
من الألفين لانها رضىت معهما ما تريد لهما بين الألف والألفين بخلاف المسألة الاولى فإنه ليزاد على ألفها  
مهر المثل بانفاقها بلع لانها لم ترض بالالف وحده بل مع الرصف النافع ولم يحصل لها ولو نقص عن ألف في المسألين  
فلهما الألف لانه رضى به (قوله لسقوط الشرط) لانه اذا لم يف يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يثبت  
في الطلاق قبل المدخول فسقط اعتباره فلم يبق الا المسمى فيتنصف بدائع (قوله وقال الشرطان صحيحان)  
أي في المسألة الاخيرة قال في الهداية حتى كان لهما الألفان أقام بهما والألفان ان أخرجهما وقال زفر  
الشرطان فاسدان ولهما مهر مثلهما لا يتقص من الألف ولا يزاد على ألفين وأصل المسألة في الاجابات في قوله  
ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم اه (قوله في الاصح) مقاييد ما في نوادر  
ابن سماعة عن محمد انها على الخلاف وضعفه في البحر (قوله نقله الجهالة) جواب عما يرد على قول الامام  
حيث أفند الشرط الثاني في المسألة المتقدمة وهي ما اذا تزوجها على ألف ان أقام بهما وألفين ان أخرجهما  
وفي هذه الصورة صحح الشرطين مع أن الترديد موجود في صورتين وأجاب في الغاية بأنه في المتقدمة دخلت  
المخاطرة على التسجية الثانية لان الزوج لا يعرف حل يخرجها أولا أم اذا فالمرأة على صفة واحدة من الحسن  
أو القبح وجهالة الزوج بصفته لا توجب خطرا ورده الزيلعي يأن من صور المسألة المتقدمة ما لو تزوجها على  
ألفين ان كانت حرة أو ان كانت له امرأه أو على ألف ان كانت مولاة أو لم تكن له امرأه مع أنه لا مخاطرة  
ولكن جهل الحال وأجاب في البحر بأن المرأه ان كانت في الكل على صفة واحدة لكن الجهالة  
قوية في المزية وعدمها لانها ليست أمر مشاهد اوله الوقوع التنازع احتج الى اثباتها فكان فيها مخاطرة  
معنى بخلاف الجمال والقبح فإنه أمر مشاهد فجهالة بغيره واليه بالاشتقاق واعترضه في النهر بأنه على هذا  
ينبغي الصحة فيما لو تزوجها على ألفين ان كانت له امرأه أو على ألف ان لم تكن لان النكاح يثبت بالتسامع  
فلا يحتاج الى اثبات عند المنازعة قلت ولا يخفى ما فيه فان اثباته بالتسامع انما هو عند الاحتياج الى  
اثباته على أنه قد تكون له امرأه غائبة في بلدة اخرى لا يعلم بها أحد بخلاف الجمال والقبح فلذا تسامع  
الشارح ما في البحر ولم يلتفت لما في النهر (قوله بخلاف ما لو رد الخ) هذا أيضا من صور المسألة المتقدمة  
القله والكثرة ان وجد فيه شرط الاقل لزمه الاقل والا فلا يلزمه الاكثر بل مهر المثل خلافا لهما الا في مسألة  
القبح والجمال فإنه يجب المسمى في أي شرط وجد اتفاقا والفرق للامام مامر (قوله ولو شرط الخ) هذه  
مسألة استطرادية ليست من جنس ما قبلها ومناسبتها تعليق المسمى على وصف مرغوب له (قوله لزمه الكل)  
لان المهر انما شرع بمجرد الاستمتاع دون البكارة ح عن جميع الانهر (قوله ورجحه في البرازية) أقول  
عبارتها تزوجها على أنها بكر فاذا هي ليست كذلك يجب كل المهر حلالا امرها على الصلاح بأن  
زالت برتية فان تزوجها بأزيد من مهر مثلها على أنها بكر فاذا هي غير بكر لا تجب الزيادة والتوفيق واضح  
للمسائل اه ووجه التوفيق ما ذكره في العمادية عن فوائد المحيط في تعليل المسألة الثانية انه قابل  
الزيادة بما هو مرغوب وقد فات فلا يجب ما قبله به وأنت خبير بأن كلام البرازية ليس فيه ترجيح للزوم الكل  
مطلقا بل فيه ترجيح للتفصيل والفرق بين التزوج بمهر المثل وبأزيد منه ثم قال في البرازية بعد ذلك وان أعطاها  
زيادة على المجل على أنها بكر فاذا هي ثيب قبل رد الزائد وعلى قياس محتار شيخ بخارى فيا اذا أعطاه المال  
الكثير بحجة المجل على أن يجهزوها بجهيز عظيم ولم تات به رجح بما زاد على مجمل مثلها وكذا أنفي  
أعنة خوارزم ينبغي أن يرجع بالزيادة ولكن صرح في فوائد الامام طهيري الدين أنه لا يرجع في كلا الصورتين  
اه أي في صورة الزيادة على مهر المثل وصورة الزيادة على المجل كما يعلم من مراجعة الفصول العمادية فقول  
البرازية تبع العمادية ولو كان صرح الخ فيحدد ترجيح عدم الرجوع وانه يلزم كل المهر ولذا انظم المسألة

(و) لكن (لا يزاد) المهر  
في المسألة الاخيرة (على ألفين  
ولا يتقص عن ألف) لاتنفاقهما  
على ذلك ولو طلقت قبل المدخول  
تنصف المسمى في المسألين لسقوط  
الشرط وقال الشرطان صحيحان  
(بخلاف ما لو تزوجها على ألف  
ان كانت قبيحة وعلى ألفين ان كانت  
جيدة فإنه يصح الشرطان) اتفقا  
في الاصح لانه الجهالة بخلاف  
ما لو رد في المهر بين القلة والكثرة  
النسوبة والبكارة فانم ان ثيبا لزمه  
الاقل والاخير المثل لا يزاد على  
الاكثر ولا يتقص عن الاقل ففتح  
ولو شرط البكارة فوجد هائبا  
لزمه الكل دور ورجحه في البرازية

في الوهبانية وغيره عن عدم وجوب الزيادة قبيل فأقاد أيضا تزجيج لزوم الكل كما هو مقتضى إطلاق صاحب الدرر والوقاية والمتنى (قوله ولو تزوجها الخ) حاصل هذه المسألة أن يسمى شيئين مختلفي القيمة المتخذ الجنس أو اختلف نهر (قوله أو الألفين) لافائدة في ذكره بعد الألف للعلم قطعاً بأن الألف غير قد فالأولى قول الجبر أو على هذا الألف أو الألفين فهو مثال آخر مثل الذي بعده مما اختلف فيه قيمة مع اتحاد الجنس ويمكن عطف قوله أو الألفين على مجموع قوله على هذا العبد أو على هذا الألف بأن يعطف على كل واحد باعتبار أنه كان يقول الزوج تزوجتك على هذا العبد أو هذين الألفين أو يقول على هذا الألف أو هذين الألفين تأمل (قوله أو على أحد هذين) أي أنه لا فرق بين كلمة أو ولفظ أحد هما فإن الحكم فيه كذلك كما صرح به في المحيط بجر (قوله وأخذهما أو كس) الجملة في موضع الحال في القاموس الوكس كالوعد النص والتقصي لازم ومتناه وقيد به لانهما لو تساويا قيمة صححت التسمية اتفاقاً بجر عن الفتح وقال قبله لو كانا سواء فلا تحكيم ولها الخيار في أخذ أيهما شاءت (قوله حكم مهر المثل) هذا قوله وعندهما لها الأقل والمتون على الأول ورجح في التحرير قوله ما واختلف معنى على أن مهر المثل أصل عنده والمسمى خلق عنه أن صححت التسمية وقد فسدت هنا الوجهة لاختلاف الأصل وعندهما بالعكس ومحلله إذا لم يصرح بالخيار لهما أوله فلو قال على أنهما بالخيار تأخذ أيهما شاءت أو على أني بالخيار أعطيك أيهما شاءت فإنه يصح اتفاقاً لانتفاء المنازعة وقيد بالنكاح لأن الخلع على أحد شيئين مختلفين أو الاعتاق عليه يوجب الأقل اتفاقاً لأنه ليس له موجب أصلي يصار إليه عند فساد التسمية فوجب الأقل وكذا في الإقرار وتماه في البحر (قوله فلها الأرفع) لانها راضيت بالخطا هداية (قوله فلها الأوكس) لان الزوج رضى بالزيادة هداية (قوله والا) أي بأن كان بين الأرفع والأوكس (قوله لانها الأصل) أي في الطلاق قبل الدخول كما أن الأصل مهر المثل قبل الطلاق بجر (قوله وجبت المتعة) أشار به إلى أن ما وقع في الدرر تبعاً للوقاية والهداية من أنه يجب نصف الأوكس اتفاقاً بمعنى على الثالب أن المتعة لا ترتد على نصف الأوكس كما علم به في الهداية حتى لو زادت وجبت كما صرح به في الخاتمة والدرية وقال في الفتح التحقيق أن الحكم للمتعة فأذا دأبها لو كانت تريد من نصف الأعلى لا يزداد على نصفه لرضاها به رجعي (قوله ولو تزوجها على فرس الخ) شروعه في مسألة أخرى موضوعها أنه تزوجها على ما هو معلوم الجنس دون الوصف كما في الهداية وقوله فالواجب الوسط أوقيته فيسجد حجة التسمية لان الجنس المعلوم مشتمل على الجيد والردى والوسط ذو حظ منه بما بخلاف مجيول الجنس لأنه لا وسط له لاختلاف معاني الاجناس وانما تخيير الزوج بين دفع الوسط أوقيته لان الوسط لا يعرف إلا بالقيمة فصارت أصلاً في حق الأيفاء وقيد ما بهم لأنه في المعين بشارته كهذا العبد أو الفرس ثبت الملك لها بمجرد القبول ان كان مملوكاً له والأقلها أن تأخذ الزوج بشرائه لها فان عجز زوجه قيمته وكذا باضافة الى نفسه كعبدى فلا تجبر على قبول القيمة لان الاضافة الى نفسه من أسباب التعريف كالإشارة لكن في هذا اذا كان له عبد ثبت ملكه في واحد منهم وسط وعليه تعيينه وقوله في الجرائد يتوقف ملكها له على تعيينه غير صحيح لانه يلزم كون الاضافة كالإيهام فانه في الإيهام لو عين لها وسطاً أجزبت على قبوله وتماه في النهر (قوله في كل جنس له وسط) قصد بهذا التعميم أن هذا الحكم لا يخص الفرس والعبد وما عطف عليهما بل يعم كل جنس له وسط معلوم ح (قوله وكل ما لم يجز السلم فيه الخ) فإذا وصف الثوب كهرى خير الزوج بين دفع الوسط أوقيته كما مر وكذا الوالد في وصفه بأن قال طوله كذا في ظاهر الرواية نعم لو ذكر الاجل مع هذه المبالغة كان لها أن لا تقبل القيمة لان صحة السلم في الثياب موقوفة على ذكر الاجل وفي المكمل والموزون اذا ذكر صفته بكيدة خالية من الشعر صعيدية أو مجرية بتعين المسمى وان لم يذكر الاجل لان الموصوف فيها ثبت في الذمة وان لم يكن موجلاً في النهر والبحر فعنى كون الخيار للمراءدة أن لها أن لا تقبل القيمة اذا أراد ايجابها عليها لا يعمى أن لها أن تجزئه على القيمة اذا أراد دفع العين لانه اذا صح السلم تعين حقتها في العين هذا وفي الفتح التصريح بأن قول الهداية في ظاهر الرواية احتراز عما روى عن أبي حنيفة أن الزوج يجبر على دفع عين الوسط وهو قول زفر وعن قول أبي يوسف أنه لو ذكر الاجل مع المبالغة في وصف الثوب بالطول والعرض والرقعة تعين الثوب وذكر مثله عن المبسوط ثم رجع

(ولو تزوجها على هذا العبد أو على

هذا الألف أو الألفين أو على هذا

العبد) أو على هذا العبد أو على أخذ

هذين (وأخذهما أو كس حكم)

القاضي (مهر المثل) فان مثل

الأرفع أو فوقه فلها الأرفع وان

مثل الأوكس أو دونه فلها الأوكس

والأفقر المثل (وفي الطلاق قبل

الدخول يحكم متعة المثل) لانها

الأصل حتى لو كان نصف

الأوكس أو أقل من المتعة وجبت

المتعة فتح (ولو تزوجها على فرس)

أو عبد أو ثوب حرى أو فراشه

بيت أو عدد معلوم من نحو ابل

(فالواجب) في كل جنس له وسط

(الوسط أوقيته) وكل ما لم يجز

السلم فيه فالخير للزوج والأفقر له

رواية زفر وصريح في الجمع بأنهم المصحح وكذا في درر البصار وأقره في غرر الأندلس كروا بن ملث ثم لا يتحقق  
 أنه وان لم يتعين فلا بد في عين الوسط أو قيمته من اعتبار الأوصاف التي ذكرها الزوج (قوله وكذا الحكم  
 في كل حيوان الخ) فذكر أنهم ليس قيدا ولو قال أولاد ولو تزوج بها على معلوم جنس وجب الوسط أو قيمته  
 سكن أخضر وأمثل فإنه يعلم نحو العبد والتوب الهروي أفاده ح (قوله هو عند التفهاء الخ) أما عند  
 المتأطقة فهو المقتول على كثيرين مختلفين في الحقائق في جواب ما هو والنوع المقتول على كثيرين  
 مختلفين في العدد (قوله مختلفين في الأحكام) كأنسان فإنه مقول على الذكر والأنثى وأحكامهم مختلفة  
 قال في البحر ولا شك أن التوب تحت السكن والتطن والحبر والأحكام مختلفة فإن التوب الحرير لا يحصل أبسه  
 وغيره يحصل فهو جنس عندهم وكذا الحيوان تحت الفرس والحمار وأما الدار فتمت ما يختلف اختلافًا  
 فاحشا بالبلدان والمحال والسعة والشمق وكثرة المرافق وقلتها (قوله متفقين فيها) أي في الأحكام مثل  
 الأصوليون في بحث الخاص بالرجل وأورد عليهم أنه يشمل الحر والعبد والعاقل والمجنون وأحكامهم مختلفة  
 فأجابوا بأن اختلاف الأحكام بالعرض لا بالأصل بخلاف الذكر والأنثى فإن اختلاف أحكامهما بالأصل  
 بجزر (تنبيه) علم مما ذكرنا أن نحو الحيوان والذابة والمولود والتوب جنس وأن نحو الفرس والحمار  
 والعبد والتوب الهروي أو السكن والتطن نوع وأن الذي تصح تسميته ويجب فيه الوسط أو قيمته الثاني فكان  
 على المصنف أن يقول وكذا الحكم في كل حيوان ذكره دون وصفه كما قال في متن المختار تزوجها على  
 حيوان فإن سمى نوعه كالفرس جازوا لم يصفه وقال في شرحه الاختيار ثم الجهالة أنواع جهالة النوع والوصف  
 كقوله توب أو ذابة أو دار فلا تصح هذه التسمية ويجب الوسط الخ فقد جعل الذابة والتوب معلوم الجنس  
 أو فرس أو بقر أو شاة وتوب هروي فإنه تصح التسمية ويجب الوسط الخ فقد جعل الذابة والتوب معلوم الجنس  
 مجهول النوع والوصف وجعل العبد والفرس والتوب الهروي معلوم الجنس والنوع مجهول الوصف وهذا  
 موافق لما مر في تعريف الجنس والنوع عند التفهاء فإن قلت قال في الهداية معنى هذه المسألة أن يسمى جنس  
 الحيوان دون الوصف بأن تزوجها على فرس أو حمار أو ما إذا لم يسم الجنس بأن تزوجها على ذابة لا تجوز التسمية  
 ويجب مهر المثل اه فقد جعل الفرس والحمار جنسا قلت أراد بالجنس النوع كما صرح به في غاية البيان ولذا  
 قابله بالوصف وأما قول البحر لا حاجة إلى حمل الجنس على النوع لأن الجنس عند التفهاء هو المقتول على  
 كثيرين الخ ففقه أنه لا يصح حمل الجنس في كلام الهداية على الجنس انتهى كالا ينبغي بل يتعين حمل على النوع  
 وكذا قال في الهداية ولو سمي جنسا بأن قال هروي تصح التسمية ونحو الزوج فقد سمي الهروي جنسا وليس هو  
 جنسا بالمعنى المأثور ولو تبع المصنف الهداية فقال ذكر جنسه دون وصفه بدل قوله دون نوعه لصح كلامه بأن  
 أراد بالجنس النوع لما قبلته بالوصف أما مع مقابلته بالنوع فلا يصح هذا ما ظهر لي (قوله بخلاف مجهول  
 الجنس) أي ما ذكر جنسه بلا تقييد بنوع كذوب وذابة فإنه لا تصح تسميته فلا يجب الوسط أو قيمته بل يجب مهر  
 المثل (تنبيه) حاصل هذه المسألة أن المسمى إذا كان من غير التقود بأن كان عرضا أو حيا أو أمانا أن يكون معينا  
 بإشارة أو إضافة فيجب بعينه أو لا يكون معينا فإن كان غير مكمل وموزون فإن جهل نوعه كذابة أو توب فسد  
 التسمية ووجب مهر المثل وإن علم نوعه وجهل وصفه كفرس أو توب هروي أو عبد صحت التسمية وتخير بين الوسط  
 أو قيمته وكذلك لو علم وصف التوب على ظاهر الرواية وعلى ما مر أنه الأصح تعيين الوسط لأنه يجب في الذمة  
 كالمثل بخلاف الحيوان فإنه لا يجب في الذمة في السلم وإن كان مكملًا وموزونًا فإن علم نوعه ووصفه كأردب فخ  
 جيد حال من الشعر صعيدى تعين المسمى وصار كالعرض المشار إليه لأنه ثبت في الذمة حالا كالعرض وموَجَّلا  
 كالمسلم وإن لم يعلم وصفه وتخير الزوج بين الوسط أو قيمته كما في ذكر الفرس أو الحمار هذا خلاصة ما في الاختيار  
 والفتح والبحر لكن يشك ما في الخاتمة لوزن تزوجها على عشرة دراهم وتوب ولم يصفه كان ليا عشرة دراهم  
 ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الآن تكون متعتها ككثير من ذلك اه قال في البحر  
 وبهذا علم أن وجوب مهر المثل فيما إذا سمي مجهول الجنس انما هو فيما إذا لم يكن معه مسمى معلوم لكن ينبغي  
 على هذا أن لا ينظر إلى المتعة أصلا لأن المسمى هنا عشرة فقط وذكر التوب لغو بدليل أنه لم يكمل لها مهر  
 المثل قبل الطلاق اه وأجاب الخیر الرملی بأن التوب محمول على العدة والتبرع كما جرت به العادة غير داخل

(وكذا الحكم) وهو لزوم الوسط  
 (في كل حيوان ذكر جنسه) هو  
 عند التفهاء المقتول على كثيرين  
 مختلفين في الأحكام (دون نوعه)  
 هو المقتول على كثيرين متفقين فيها  
 بخلاف مجهول الجنس كتوب وذابة  
 لأنه لا وسط له

مطلب  
 تزوجها على عشرة دراهم وتوب

في التسمية اذ لو دخل لاوجب فسادها ففسد الجهالة وقال في فتاواه الخيرية أنه زاعغ فيهم صاحب البحر وأخيه  
في جعل الثوب لغوا ولا حول ولا قوة الا بالله اه قلت حمله على العدة والتبرع خويعني الغائه في التسمية ووجه  
اشكال هذا الفرع أن الثوب ان لم يدخل في التسمية لزم أن يجب لها نصف المسمى بالطلاق قبل الدخول بلا نظر  
الى المتعة لصحة تسمية العشرة وان دخل فيها ينبغي أن يعطى حكم ما لم تزوجها على ألف وكرامتها أو يهدى لها  
هدية فقد صرح في النهر بأنه في المبسوط بعد أن ذكر عبارة محمد لولو تزوجها على ألف وكرامتها أو يهدى لها  
هدية فلهامهر مثلها لا ينقص من الألف قال خذ المسألة على وجهين ان أكرمها أو أهدي لها هدية فلها  
المسمى والاشهر المثل اه قلت فهو مثل ما لو تزوجها بألف على أن لا يخرجها أو لا يتزوج عليها كما قبله مناه  
وبه صرح في الهداية وغاية البيان وفي البدائع لو شرط مع المسمى شيئا محججه ولا كأن تزوجها على ألف درهم  
وأن يهدى لها هدية ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف المسمى لانه اذا لم يقبل الكرامة والهدية يجب تمام مهر  
المثل ومهر المثل لا يدخل له في الطلاق قبل الدخول اه لكن قال في الاختيار ولو تزوجها على ألف وكرامتها  
فلها مهر المثل لا يتقص عن ألف لانه رضى بها وان طلقها قبل الدخول فلها نصف الألف لانه اكثر من المتعة اه  
ونقل نحوه في البحر عن الرولولية والمحيط واعترض به على ما مر من ايجاب المسمى بأن الهدية والاكرام  
محججه ولتان ولا يمكن الوفاء بالجهم ول بل نفسد التسمية فيجب مهر المثل وقد أجبت عنه فيما علقته على البحر  
بما حاصله أنه يمكن حل ما في الاختيار على ما اذا لم يكرمها أم اذا أكرمها فلها المسمى وهذا عين ما حل  
عليه في المبسوط كرام محمد ومشي عليه في الهداية وغاية البيان والبدائع كما مر وجهالة الهدية والاكرام ترتفع  
بعد وجودها ثم الماهر كافي النهر أنه يكفي خنأا في ما به ذاكرا ما وهدية اه فاذا لم يكرمها بشئ بقيت التسمية  
مجهولة لعدم رضى المرأة بالألف وحده فيجب مهر المثل وكذا اذا طلقها قبل الدخول تقرّر الفساد فوجب  
المتعة كما هو الحكم عند عدم التسمية أو عند فسادها وانما أطلق في البدائع لزوم نصف الألف لانه في العادة  
أكثر من المتعة كما علمت من كلام الاختيار وهو نظير ما مر في مسألة الاوكس فقد حصل بما ذكرنا التوفيق بين  
كلامهم وتعين حل ما في الخانية عليه أيضا وذلك بأن يقيد بما اذا كان مهره ثلثا عشرة دراهم ولم يدفع لها ثوبا  
فحينئذ يجب لها العشرة لان مهر المثل وهو الواجب عند فساد التسمية ويجب المتعة بالطلاق قبل الدخول  
وأما دعوى الرمي الغامض كرا الثوب لجهالة فلا تصح لان جهالة الاكرام والهدية أخف من جهالة الثوب  
لان الاكرام تحته أجناس الثياب والحيوان والعروض والعقار والنقود والمكبل والموزون ومع هذا لم يلغوه  
فقدم الغاء الثوب بالاولى وأيضا يشكل على الغائه اعني المتعة وعلى ما قررناه لاشكال والله أعلم بحقيقة  
الحال ونظيره ما في الخانية ما هو معروف بين الناس في زماننا من أن البكر لها أشياء زائدة على المهر منها  
ما يدفع قبل الدخول كدراهم النقش والحمام وثوب يسمى لقافة الكتاب وأقواب اخر يرسلها الزوج ليدفعها  
أهل الزوجة الى القابلة وبلانة الحمام ونحوها ومن ما يدفع بعد الدخول كالازار والخف والمكعب وأقواب  
الحمام وهذه ما لوقة معروفة بميزة المشروط عرفا حتى لو أراد الزوج أن لا يدفع ذلك يشترط نفيه وقت العقد  
أو يسمي في مقابلته ذراهم معلومة يضمها الى المهر المسمى في العقد وقد سئل عنها في الخيرية فأجاب بما حاصله  
أن المقر في الكتاب من أن المعروف كالمشروط يوجب الحاق ما ذكر بالمشروط فان علم قدره لزم كالمهر  
والاوجب مهر المثل لفساد التسمية ان ذكر أنه من المهر وان ذكر على سبيل العدة فهو غير لازم بالكلمة والذي  
يظهر الاخير وما في الخانية صريح فيه ثم ذكر عبارة الخانية المارة وما تقدم من اعتراضه على البحر وأنت  
خير بأن هذه المذكورات تعتبر في العرف على وجه الزوم على أنها من جملة المهر غير أن المهر منه ما بصرح  
بكونه مهرا ومنه ما يسكت عنه بناء على أنه معروف لا بد من تسليمه بدليل أنه عند عدم ارادة تسليمه لا بد من  
اشتراط نفيه أو تسمية ما يقابله كما مر فهو بميزة المشروط لفظا فلا يصح جعله عدة وتبرعا وكون كلام الخانية  
صرح فيه قد علمت ما يناقضه ويناقضه وقد رأيت في المقتط التصريح بلزومه كما قلنا حيث ذكر في مسألة منع  
المرأة تقبض المهر فقال ثم ان شرط لها شيئا معلوما من المهر مجلا فأوقاها ذلك ليس لها أن تمنع  
نفسها وكذلك المشروط عادة كالخف والمكعب وديساح القافة ودراهم البكر على ما هو عادة أهل سمير قد  
وان شرطوا أن لا يدفع شي من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الامن صدق العرف من غير تردد في الاعطاء

مطلب  
مسألة ذراهم النقش والحمام ولقافة  
الكتاب ونحوها

ووسط العبد في زماننا الحبشي  
 (وان أمهرها العبد بنو) الحال  
 أن (أحدهما - تزهرها العبد)  
 عند الامام (ان ساوى أقله) أى  
 عشرة دراهم (والا اكمل لها  
 العشرة) لان وجوب المسمى  
 وان قل يمنع مهر المثل وعند الثاني  
 له اقيمة الحر لعبد او ربحه الكال  
 كالمواستحق أحدهما (ويجب  
 مهر المثل في نكاح فاسد) وهو  
 الذى فقد شرط من شرائط الصحة  
 اكشهود (بالوطه) في القبل (لا يغيره)

مطلب  
 في النكاح الفاسد

للمها من مثله والعرف الضعيف لا يعلق المسكوت عنه بالمشروط اه ثم رأيت المصنف أفتى به في مساويه  
 وحاصله أن ذلك ان صرح باشتراطه لم تسليح وكذا ان سكت عنه وكذا ان العرف به مشهورا معلوما عند الزوج  
 ولا يخفى أن هذا لو كان تبرعا وعدة لم يكن لها منع نفسها لقبضه ولا المطالبة به وكذا لو كان لازما مفيدا  
 للتسمية بل ينبغي أن يقال انه بمنزلة اشتراط الهدية والا كرام ترفع الجاهل بدفعه فيجب المسمى دون مهر المثل  
 أو يقال وهو الاقرب ان ذلك من قبيل معلوم النوع يجوز الوصف كالفرس والعبد فان التفاوت في ذلك يسير  
 في العرف فخل اللقافة يعرف نوعها من أهم من القصب والحرير أو من القطن والحرير باعتبار الفقر والغنى وقلة  
 المهر وكثرة وكذا ان المذكورات فيعتبر الوسيط من كل نوع منها فهذا ما يحتج به في هذا المقام \* الذى كثر  
 فيه الاوهام \* وزلت الاقدام به فاحفظه فانه مهم والسلام (قوله ووسط العبد في زماننا الحبشي) وأما أعلاه  
 فالروى \* وأدناه الزنجي \* كذا في البحر والنهر والمنح ذكروا أن ذلك عرف القاهرة وذكر السيد أبو السعود  
 أن الحبشي في عرفنا لا يجب الا بالتخصيص لان العبد متى أطلق لا ينصرف الا لاسود فاذا اقتصر على ذكر  
 العبد وجب الوسيط من السودان اه قلت والعبد في عرف الشام لا ينحل الروى لانه يسمى مملوكا بل يشمل  
 الحبشي والزنجي \* وكذا الجارية والرومية تسمى سريه وعليه فالوسط أعلى الزنجي (قوله وان أمهرها  
 العبد بنو الخ) أراد بالعبد الشين الحلالين وبالحر أن يكون أحدهما حر اما فدخل فيه ما اذا تزوجها على  
 هذا العبد وهذا البيت فاذا العبد سريه وعلى مذبحين فاذا احدا حامية كما في شرح الطحاوى بحر  
 (قوله أقله) أى أقل المهر (قوله يمنع مهر المثل) جواب عن قول محمد وهو رواية عن الإمام لها العبد  
 الباقي وتام مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر منه (قوله له اقيمة الحر لعبد) أى له في العبد الباقي  
 قيمة الحر لو فرض كونه عبدا (قوله وربحه الكال) والمتون على قول الامام وفي القهستاني عن الخاتمة  
 أنه ظاهر الرواية (قوله كالمواستحق أحدهما) أى أحد العبد المسميين فان لها الباقي وقيمة المستحق  
 ولو استحقا جميعا فلها قيمتهما وهذا بالاجماع كما في شرح الطحاوى بحر (قوله في نكاح فاسد) وحكم  
 الدخول في النكاح الموقوف كالدخول في الفاسد فقط الحديث والنسب ويجب الاقل من المسمى  
 ومن مهر المثل خلا فالمافى الاختيار من كتاب العدة وتماه في البحر وسند ذكر في العدة التوفيق بين  
 ما في الاختيار وغيره (قوله وهو الذى الخ) بخلاف ما لو شرط شرط فاسدا كالمواستحق على أن لا يطأها  
 فانه يصح النكاح ويفسد الشرط رحى (قوله اكشهود) ومثله تزوج الاختين معا ونكاح الاخت  
 في عدة الاخت ونكاح المعتدة والخامسة في عدة الرابعة والامة على الحرة وفي المحيط تزوج ذى مسئة ففرق  
 بينهما لانه وقع فاسدا اه فظاهره أنهما لا يحدان وأن النسب يثبت فيه والعدة ان دخل بغير قلت لكن  
 سيد ذكر الشارح في اخر فصل في ثبوت النسب عن مجمع الفتاوى نكح كافر مسلمة فولدت منه لا يثبت  
 النسب منه ولا تجب العدة لانه نكاح باطل اه وهذا صريح فيقدم على المفهوم فافهم ومقتضاها الفرق بين  
 الفاسد والباطل في النكاح نكح في الفتح قبيل التكلم على نكاح المتعة أنه لا فرق بينهما في النكاح بخلاف  
 البيع نعم في البازية حكاية قولين في أن نكاح المحارم باطل أو فاسد والظاهر أن المراد بالبطل ما وجوده  
 كعدمه ولذا لا يثبت النسب ولا العدة في نكاح المحارم أيضا كما يعلم مما سبق في الحدود وغير القهستاني  
 هنا الفاسد بالبطل ومثله نكاح المحارم وبما كراه من جهتها أو بغير شهود الخ وتعييده الا كراه بكونه  
 من جهتها قدمنا الكلام عليه أقول النكاح قبيل قوله وشرط حضور شاهدين وسبأ في باب الهدة أنه لا هدة  
 في نكاح باطل وذكر في البحر هذا عن المجتبى أن كل نكاح اختلف العلماء في جوازه كالنكاح بلا شهود  
 فالدخول فيه موجب العدة أما نكاح من كونه الغير ومعتدة فالدخول فيه لا يوجب العدة ان علم أنها  
 للغير لان لم يقل أحد بجوازه فلم ينقد أصلا قال فعلى هذا يفرق بين فاسد وباطل في العدة ولهذا يجب الحد  
 مع العلم بالحرمة لانه زنا كما في القضية وغيرها اه والحاصل أنه لا فرق بينهما في غير العدة أما فيما فالفرق ثابت  
 وعلى هذا فيقيد قول البحر بنكاح المعتدة بما اذا لم يعلم بأنها معتدة لكن رد على ما في المجتبى مثل نكاح  
 الاختين معا فان الظاهر أنه لم يقل أحد بجوازه ولا يمكن لينظر وجه التقييد بالمعصية والظاهر أن المعصية  
 في العقد لا في ملك المتعة اذ لو تأخر أحدهما عن الآخر فالتأخر باطل قطعاً (قوله في القبل) فلو في الدبر

لا يلزمه مهر لأنه ليس بعمل النسل كما في الخلاصة والقنية فلا يجب بالمس والتقبيل بشهوة شيء بالاولى  
 كما صرحوا به أيضا بحر (قوله كالخلوة) أفاد أنه لا يجب المهر بمجرد العقد الفاسد بالاولى (قوله  
 طرمة وطنها) أي فلم يثبت بها العقد من الوطء فهي غير صحيحة كالخلوة بالمحاض فلا تقام مقام الوطء  
 وهذا معنى قول المناجج الخلوة الصحيحة في النكاح الفاسد كالخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح كذا في الجوهره  
 وفيه مسامحة لفساد الخلوة بحر والظاهر أنهم أرادوا بالصحيحة هنا الخالية عما جمعتها أو فسدها  
 من وجود ثالث أو صوم أو صلاة أو حضي ونحوه مما سوى فساد العقد لظهور أنه غير مراد وهذا سبب المسامحة  
 وفيه مسامحة أخرى وهي أن الخلوة في النكاح الفاسد لا توجب العدة كما قد مناه عن الفتح مع أن  
 الفاسدة في النكاح الصحيح توجبها كما مر أنه المذهب (قوله ولم يزد مهر المثل الخ) المراد بمهر المثل ما يأتي  
 في المتن بخلاف مهر المثل الواجب بالوطء بمشبهة بغير عقد فان المراد به غيره كما نص عليه في البحر وما في بيانه قافهم  
 هذا وفي الخاتمة لو تزوج محرمة لا حدة عليه عند الامام وعلمه مهر مثلها بالغامط اه فوى مستتاة  
 الآن يقال ان نكاح المحارم باطل لا فاسد على ما مر من الخلاف ويكون ذلك ثمر الاختلاف وبينما الوجه  
 الفرق بينهما كما أشار إليه في البحر (قوله رخصاها بالخط) لأنها المالم تسم الزمادة كانت رخصة بالخط مسقطه  
 حة هما في الأصل أن التسمية صحيحة من وجه لان الحق أنها فاسدة من كل وجه لوقوعها في عقد فاسد  
 ولهذا لو كان مهر المثل أقل من المسمى وجب مهر المثل فقط وظاهر كلامهم أن مهر المثل لو كان أقل  
 من العشرة لم يشر لها غيره بخلاف النكاح الصحيح اذا وجب فيه مهر المثل فإنه لا ينقص عن عشرة بحر ومثله  
 في النهر وفي الخبر فان مهر مثلها المعتبر بقوم أبيها كيف يكون أقل من العشرة مع أن العشرة أقل  
 الواجب في المهر شرعا فتأمل (قوله في الأصح) وقيل بعد الدخول لبس لاحدهما فسحقه لا يحضرة الاخر  
 كما في النهر وغيره ح (قوله فلا يشافي وجوبه) قال في النهر وقول الزبلي ولكل منهما فسحقه بغير محضر  
 من صاحبه لا يريد به عدم الرجوب اذ لا شاف في أنه خروج من المعصية والخروج منها واجب بل أفادة أنه أمر  
 ثابت له وحده اه ح وضمير ينافي له مير المصنف باللام في قوله ولكل وضمير وحده لكل أي يثبت لكل منهما  
 وحده (قوله بل يجب على القاضي) أي أن لم يتفرقا (قوله وتجب العدة) ظاهرا كلامهم وجوبهما من  
 ثبت التفریق قصا وديانة وفي الفتح يجب أن يكون هذا في القضاء أما اذا علمت أنها حاضرت بعد آخر وطء ثلاثا  
 يتبين أن يجعل لها التزوج فيما بينا وبين الله تعالى على قياس ما قد مناه من فصل العتاني اه ومجمله فيما اذا تفرق  
 بينهما أما اذا حاضرت ثلاثا من آخر وطء ولم يفارقها فليس لها التزوج انصافا كما مر أثار إليه في غاية البيان وظاهر  
 الزبلي يوجب خلافه بحر (قوله بعد الوطء لا الخلوة) أي لا تجب بعد الخلوة المجردة عن وطء ووجوب العدة  
 بعد الخلوة ولو فاسدة انما هو في النكاح الصحيح وفي البحر عن الذخيرة ولو اختلفا في الدخول فالقول له  
 فلا يثبت شيء من هذه الاحكام اه وفيه عن الفتح ولو كانت هذه المرأة الموطوءة اخت امرأته حرمت عليه  
 امرأته الى انقضاء عدتها (قوله للطلاق) متعلق بعقد وف حال من العدة وقوله لا للموت عطف عليه والمراد  
 ان الموطوءة ينكح فاسد سواء فارقها أو مات عنها تجب عليها العدة التي هي عدة طلاق وهي ثلاث حضي  
 لا عدة موت وهي أربعة أشهر وعشر وهذا معنى قول المنج والبحر والمراد بالعدة هنا عدة الطلاق وأما عدة الوفاة  
 فلا تجب عليها من النكاح الفاسد اه ولا يصح تعلق قوله للعلاق بقوله تجب لان الطلاق لا يتحقق في النكاح  
 الفاسد بل هو متاركة كما في البحر وكذا لا يصح أن يراد بقوله لا للموت موت الرجل قبل الوطء ليخبر أنه  
 لو مات بعده تجب عدة الموت لما علمت من اطلاق عبارة البحر والنج أنها لا تجب في النكاح الفاسد ولما سأتى  
 في باب العدة من أنها تجب ثلاث حضي كوامل في الموطوءة بشبهة أو نكاح فاسد في الموت والفرقة اه أي  
 ان كانت حضي والاقتلاة أشهر أو وضع الحمل فانهم (قوله من وقت التفریق) أي تفریق القاضي  
 ومثله التفریق وهو فضلهما أو وضع أحدهما ح وهو متعلق بتجب أي لا من آخر الوطءات خلافا لفرقه  
 الصحيح كما في الهداية وأقره شرأحها كالفتح والمعراج وغاية البيان وكذا صححه في المتن والجوهره والبحر ولا  
 يخفى تقديم ما في هذه المعبرتين على ما في مجمع الأنهر من تصحيح قول زفر وعبارة المواهب واعتبرنا العدة من  
 وقت التفریق لا من آخر الوطئات فانهم (قوله أو متاركة الزوج) في البرازية المتاركة في الفاسد بعد

كالخلوة طرمة وطنها (ولم يزد)

مهر المثل (على المسمى) رخصاها

بالخط ولو كان دون المسمى

لزم مهر المثل لفساد التسمية

بفساد العقد ولو لم يسم أو جهل

لزم بالغامط (و) يثبت لكل

واحد منهما فسحقه ولو بغير محضر

من صاحبه دخل بها أولا

في الأصح خروجها عن المعصية

فلا يشافي وجوبه بل يجب على

القاضي التفریق بينهما (وتجب

العدة بعد الوطء لا الخلوة للطلاق

لا للموت) (من وقت التفریق)

أو متاركة الزوج وان لم تعلم المرأة

بالتاركة

في الأصح (ويثبت النسب)  
 احتياطاً بلا دعة (وتعتبر  
 مدته) وهي ستة أشهر (من الرط)  
 فان كانت منه الى الرضخ  
 اقل مدة الحمل) يعني ستة أشهر  
 فأكثر (ثبت) النسب  
 (والا) بان ولادته لاقبل من ستة  
 أشهر (لا) يثبت وهذا قول محمد  
 وبه يفتي وقال ابتداء المدة من  
 وقت العقد كالصحح ورجحه في  
 التبرئة أحوط وذكر من  
 التصرفات الفاسدة إحدى  
 وعشرين ونظم منها العشرة التي  
 في الخلاصة فقال  
 وفاسد من العقود عشر  
 اية واحدة وحكم هذا الامر  
 وجوب ادنى مثل او مسي  
 أو كلة مع فقد ذلك المسي  
 والواجب الاكثر في الكتابة  
 من الذي سماه أو من قيمة  
 وفي النكاح المثل ان يكن دخل  
 وخارج البذر المثل لأجل  
 والصلح والرهن لكل نقضه  
 امانة أو كالصحح حكمه

التصرفات الفاسدة ١٠

الدخول لا تكون الا بالقول كخيلت سيدك أو تركت ويجوز انكار النكاح لا يكون متاركة أما لو انكر وقت  
 أيضا اذ هي وترجيح كان متاركة والطلاق فيه متاركة لكن لا ينقص به عدد الطلاق وعدم محي أحدهما الى  
 الآخر بعد الدخول ليس متاركة لانها لا تحتمل الا بالقول وقال صاحب المحيط وقبل الدخول أيضا لا يفتي  
 الا بالقول ٥١ وخص الشارح المتاركة بالزوج كافتعل الزيلعي لاق ظاهر كلامهم أنها لا تكون من المراء  
 أصلا مع ان فسخ هذا النكاح يصح من كل منهما بمحض الاختلاف والفرق بين المتاركة والفسخ بعد كذا  
 في الجور وفرق في التبرئة المتاركة في معنى الطلاق فيختص به الزوج أما الفسخ فرفع العقد فلا يختص به وان كان  
 في معنى المتاركة ورد الخلع الرمي بان الطلاق لا يتحقق في الفاسد فكيف يقال أن المتاركة في معنى الطلاق  
 فالحق عدم الفرق ولذا جزم به المقدسي في شرح نظم الكثر الخ سوتماه فيما علقناه على الجور وسبق في قبل  
 باب الطلاق قبل الدخول عن الجوهره طلق المتكوبة فاسد اثنا عشر زوجا بلا محمل قال ولم يحك خلافا لهذا  
 أيضا مؤيد لكون الطلاق لا يتحقق في الفاسد ولذا كان غير منقص للعدد بل هو متاركة كما علت حتى لو طلقها  
 واحدة ثم تزوجها صحح اعادت اليه ثلاث مملقات (قوله في الأصح) هذا أحد قواين معجمين ورجحه في  
 الجور وقال انه اقتصر عليه الزيلعي والآخرانه شرط حتى لو لم يعلمها بها لا تنقض عتبتها (قوله وثبت  
 النسب) أما الارث فلا يثبت فيه وكذا النكاح الموقوف ط عن أبي السعود (قوله احتياطاً) أي  
 في اثباته لحياء الولد ط (قوله وتعتبر مدته) أي ابتداء مدته التي يثبت فيها (قوله وهي ستة أشهر) أي  
 فأكثر (قوله من الوطى) أي اذا لم تنقض الفرقة كما يأتى بيانه (قوله يعني ستة أشهر فأكثر) أشار  
 الى أن التقدير بأقل مدة الحمل انما هو الاحتراز عما دونه لا عما زاد لانها لو ولدت لاكثر من سنتين من وقت  
 العقد أو الدخول ولم يفار فيما فاته يثبت نسبه اتفاقا بجر (قوله وقال الخ) تظهر فائدة الخلاف فيما اذا  
 أتت بولد لسته أشهر من وقت العقد ولا قبل منها من وقت الدخول فانه لا يثبت نسبه على المفتي به بجر  
 (تنبيه) ذكر في الفتح انه يعتبر ابتداء المدة من وقت التفريق اذا وقعت فرقة والاخر وقت النكاح أو الدخول  
 على الخلاف واعترضه في الجور بانه يقتضى انها لو أتت به بعد التفريق لاكثر من ستة أشهر من وقت العقد  
 أو الدخول ولا قبل منها من وقت التفريق أنه لا يثبت نسبه مع انه يثبت وأجاب في التبرئة باعتبار ابتداء المدة  
 من وقت النكاح أو الدخول معناه في الاقل كما مر واعتبارهما من وقت التفريق معناه في الاكثر حتى  
 لو جاءت به لاكثر من سنتين من وقت التفريق لا يثبت النسب ٥١ ومثله في شرح المقدسي والحاصل انه قبل  
 التفريق يثبت النسب ولو ولدت بعد العقد أو الدخول لاكثر من سنتين كما مر أما بعد التفريق فلا يثبت الا اذا  
 كان أقل من سنتين من حين التفريق بشرط أن لا يكون بين الولادة والعقد أو الدخول أقل من ستة أشهر  
 (قوله ورجحه في النهر) ترجيحه لا يعارض قول صاحب الهداية وغيره ان الفتوى على قول محمد (قوله  
 وذكر من التصرفات الفاسدة) أي التي تفقد اذا فقد منها شرط من شروط الصحة (قوله وحكم هذا)  
 أي حكم الاجارة الفاسدة بشرط فاسد كرمه داراً وبجهاة المسي أو بعدم التسمية أو بتسمية نحو غير الاجارة  
 حكم والمراد به أجر المثل أو المسي في الصورة الاولى وأجر المثل بالغاما بلغ في الثلاثة الاخيرة وقد فصل ذلك  
 بقوله وجوب أدنى مثل الخ فادنى ما مضى والاضافة بآية أو غير مضى ومثل بدل منه كما لا يخفى ج  
 (قوله والواجب الاكثر الخ) يعني ان الكتابة الفاسدة كما اذا كتبه على عين معينة لغيره ويجب على  
 المكاتب الاكثر من قيمته والمسي وتاء الكتابة والقيمة مجروران ولا يوقف عليهما بالهاء اثلا يختلف القافية  
 ح (قوله وفي النكاح) أي الفاسد بعدم الشهود مثلاً مهر المثل أي بالغاما بلغ ان لم يسم ما يصلح مهر أو الا  
 فالأقل من مهر المثل أو المسي ح (قوله ان يكن دخل) أما اذا لم يدخل لا يجب شيء ح (قوله  
 وخارج البذر) يعني أن المزاوعة الفاسدة كما اذا شرط فيها قرضاً معينة لأحد هيا يكون الخارج فيها  
 لصاحب البذر ثم ان كنت الارض له فعليه مثل أجر العامل واذا كان البذر من العامل فعليه أجر مثل  
 الارض ح (قوله أجل) تكمله بمعنى نعم ح (قوله والصلح والرهن) أي الصلح الفاسد بفحوجهالة  
 البدل المصالح عليه والرهن الفاسد كرهن المشاع لكل من المتعاقدين نقضه ح (قوله امانة) خبر  
 أي مبتدأ محذوف عائد على كل من بدل الصلح والمرحون اللذين دل عليهما الصلح والرهن ح يكون ما في يد المصالح



أمانة وكذلك المصالح عليه في يد من دوى يده وكذلك الرهن في يد المرتين لأن كلا قبض مال صاحبه باذنه لكنه قبضه لنفسه لا للمالكه فينبغي أن يكون مضمونا عليه وهو ما أشار إليه بقوله أو كالصحيح حكمه وحكم الصحيح في الصلح انه مضمون عليه بدل الصلح وتصحيح الرهن مضمون بالقل من قبضه ومن الدين وينبغي أن يكون هذا هو المعتمد رحتى قلت وسأقي في كتاب الرهن التوفيق بان فاسد الرهن كصحته اذا كان سابقا على الدين والا فلا وبأني تمامه هناك ان شاء الله تعالى (قوله ثم الهبة) بسكون الهاء للضرورة يعني أن الموهوب مضمون على الموهوب له بالقيمة يوم القبض في الهبة الفاسدة كهيئة مشاع يقسم ح لانه قبضه لنفسه ومن قبض لنفسه ولو باذن مالكه كان قبضه قبض ضمان رحتى (قوله وصح بيعه) أي بيع المستقرض واللام لتعدي البيع وقوله اقترض نفعت لعبد وفاقه مستقر عائد على المستقرض ومفعوله محذوف عائد على العبد يعني اذا استقرض عبدا كان قرضا فاسدا لانه قبي يفسد المالك فيصح بيعه ح وقال ط اللام في العبد زائدة (قوله مضاربه) بسكون الهاء للضرورة يعني أن المضاربة الفاسدة بنحو اشتراط عمل رب المال حكمها الامانة أي يكون مال المضاربة في يد المضارب امانة ح أي لانه قبضه المالكها باذنه وما كان كذلك فهو امانة ولانه لما فسدت صار المضارب أجيرا والمال في يد الاجير امانة رحتى (قوله والمثل في البيع) أي الواجب في البيع الفاسد بنحو شرط لا يقتضيه العقد ضمان مثل المقبوض الهالك ان كان مثليا وقيمته ان كان قيميا وتاء الامانة والقيمة مرفوعان ولا يوقف عليهما بالسكون لما مر ح وأما بقية الاحدى والعشرين فقال في الترويق من التصرفات الفاسدة الصدقة والتلخ والشركة والسلم والكفالة والوكالة والوقف والاقالة والصرف والوصية والقسمة أما الصدقة ففي جامع الفصولين انها كالهيئة الفاسدة مضمونة بالقبض وأما التلخ فحكمه أنه اذا بطل العوض فيه وقع بائنا وذلك كالتلخ على خمر أو خنزير أو ميتة أو أما الشركة وهي المنقودة منها شرطها مثل أن يجعل الربح فيها على قدر المال كافي الجمع ولا ضمان عليه لو هلك المال في يده كما في جامع الفصولين وأما السلم وهو ما فقد فيه شرط من شرائط الصحة فحكم رأس المال فيه كالمغصوب فيصح فيه أن يأخذه ما بدله يدا سيد كذا في الفصول وأما الكفالة كما اذا جهل المكفول عنه مثلا كقوله ما باعت أحدا فعلى تخكمها عدم الوجوب عليه ورجع بما اذا حيث كان الضمان فاسدا كذا في الفصول أيضا وأما الوكالة والوقف والاقالة والصرف والوصية فالظاهر انهم لم يفرقوا بين فاسدها وباطلها وصرف حوايان الاقالة كالتسكاح لا يطلها الشرط الفاسد وقد عرف أنه لا فرق بين فاسده وباطله وقالوا لو وقعت الاقالة بعد القبض بعد ما ولدت الجارية فهي باطلة اه أقول وما عزمنا الى الجمع في قوله وأما الشركة الخ فغير موجود فيه ولم نر أحدا قاله بل تجوز الشركة مع التساوي في الربح وعدمه فالصواب أن يمثل بالتي شرط فيها دارهم مسماة لاحدهما فانه مفسد لها وحكم الفاسدة أن يجعل الربح فيها على قدر المال وان شرط التفاضل وحذا هو الذي في الجمع وغيره فافهم وذكر القسمة ولم يتعرض لحكمها وسيد كرام المصنف والشارح في بابها ان المقبوض بالقسمة الفاسدة تقسم على شرط هبة أو صدقة أو بيع من من المقسوم أو غيره ثبت الملك فيه ويفسد جوارا التصرف فيه لقابضه ويضمنه بالقيمة كالمقبوض بالشراء الفاسد وقيل لا يشبهه وجزم بالقليل في الاشياء وبالأقل في البرازية والقنية اه وما ذكره في التسكاح من عدم الفرق بين فاسده وباطله قد علمت ما فيه هذا وقد زاد الرحتى الحوالة ونظم حكمها مع حكم ما زاد على العشرة تكميلا لنظم التهر على الترتيب المذكور فقال

صدقة كهيئة سواء \* والتلخ بائن ولا جزاء  
ان شرط الخمر أو الخنزير أو \* لميتة بدله كذا رأوا  
بقدر مال ربح شركة فسد \* كان لقطع شركة الربح قصدا  
ولا ضمان بهلاك المال \* في يده جزت ذرى المعالي  
وسلم بعض شروطه فسد \* ففاسد كما من القسمة شهيد  
ورأس مال فيه كالمغصوب عد \* نخذه ماشئت أن يدا يند  
كفالة مجهول مفسد لها \* فأرجع بما آذيت ان خب ذهي

ثم الهبة مضمونة يوم قبض  
وصح بيعه بعد اقترض  
مضاربه وحكمها الامانة  
والمثل في البيع والقيمة

اذابى الدفع على التكفاله \* ولا رجوع ان رد وقاله  
 وفاسد التهمة ان شرط عبي \* لا يقتضيه العقد باهذ الكمي  
 فبلك المقسوم بالقيمة ان \* يقبض وقيل لا نقد فار القطن  
 وكاله وصاية والوقف \* اقاله يا صاح ثم الصرف  
 لا فرق فيها بين ما قد فسد \* وبين باطل هديت الرشد  
 حواله بشرط ان يؤدى \* من بيع دار للعجيل رد  
 فان يؤد المال فهو راجع \* على الخيل أو محال خاسع

وقوله بخذه ما شئت الخ أى له أن يستبدل برأس مال السلم القاسد بخلاف الصحيح لكن بشرط أن يكون يدايد  
 لتلا ينقصل عن دين بدين وقوله اذابى الدفع على الكفاله الخ أى لو ظن لزومه له فاداه عما كفه وقال هذا  
 ما كفت لك به رجع عليه لانه أداه ما ليس بل لازم عليه على زعم لزومه كالموقف فيه ثم تبين أن لادين عليه  
 وأما اذا قال اخذه فاداه عما لك في ذمته فلا رجع عليه لأن من قضى دين غيره بلا أمره لا رجوع له على أحد  
 (قوله والحزرة) احتقر زبها عن الامه كما يأتي (قوله مهر مثلها) مبتدأ خبره قوله مهر مثلها ولا يلزم  
 الاخبار عن الذى بنفسه لما أشار اليه من اختلافه ما شرعا ولغة ولأن الثاني مقيد بقوله من مهر أمه اثم اعلم  
 أن اعتبار مهر المثل المذكور وحكم كل نكاح صحيح لائتمه فيه أصلاً أو سمي فيه ما هو مجهول أو ما لا يحل شرعاً  
 وحكم كل نكاح فاسد بعد الوطى سمي فيه مهر أولاً وأما المواضع التى يجب فيها المهر بسبب الوطى وبشبهة  
 فليس المراد بالمهر فيها مهر المثل المذكور وهما ما فى الخلاصة أن المراد به العرف وفسره الاستيعابى بأنه يتقرر  
 بكم تستأجر للزنا لو كان حلالاً يجب ذلك القدر وكذا نقل عن مشايخنا فى شرب الاصل للسرختى اه  
 وظاهره انه لا فرق بين الحزرة والامة وبخلافه ما فى المحيط لورقت اليه غير امره أنه فوطها لزومه مهر مثلها إلا أن  
 يحمل على العرف المذكور فوقها بجر (قوله لا أتمها) المقصود انه لا اعتبار للام وقومها مع قوم الاب  
 لانها لا تعتبر أصلاً حتى تكون أدنى حالاً من الاجاب ط عن البرجندى قلت لكن الام قد تكون من قبيلة  
 لا تماثل قبيلة الاب والمعتبر من الاجانب من كانت من قبيلة تماثل قبيلة الاب على ما يأتى فخر كانت كذلك فهى  
 أعلى حالاً من الام فافهم (قوله كبت عمه) مثال للمنفى ح أى المنفى فى قوله ان لم تكن من قومه والتخير فيها  
 للاب قالام اذا كانت بنت عم الاب كانت من قوم الاب وقول الدر وكبت عمها سبق قلم أو بخلاف (قوله  
 ومفاده اعتبار الترتيب) كذا فى البحر والنهر لكن قال فى البحر بعده وظاهر كلامهم خلافه اه قلت وتظهر  
 الجزمة فيما لو ساوتها أختها وبنت عمها مثلاً فى الصفات المذكورة واختلف مهرهما فعلى ما فى الخلاصة تعتبر  
 الاخت وأما على ظاهر كلامهم فيشكل وقد قال فى البحر ولم أر حكم ما اذا ساوت المرأة امرأتين من أمارب  
 أيهما مع اختلاف مهرها هل يعتبر بالمهر الأقل أو الأكثر وينبغى ان كل مهر اعتبره القاضى وحكم به فانه يصح  
 لقلة التفاوت اه وفيه انه قد يكون التفاوت كثيراً وقال الخير الرملى نص علمنا على أن التفويض لقضاء  
 المهد فساد الذى يقتضيه نظر الفقيه اعتبار الأقل للتيقن به اه قلت ويظهر لى انه يتطرق فى مهر كل من هاتين  
 المرأتين فخر وافق مهرهما مهر مثلها تعتبر اذ يمكن أن يكون حصل فى مهر احداهما محاباة من الزوج أو الزوجة  
 تأمل (قوله فى الاوصاف) الاولى حذفه لاغتناء قوله سنا الخ عنه مع احتياجه الى تكافى فى الاعراب  
 (قوله وقت العقد) ظرف لمثلها الثانية بالنظر للمتن ولتعتبر بالنظر للشارح اه ح والمعنى انه اذا أردنا أن  
 نعرف مهر مثل امرأة تزوجت بلا تسحية مثلاً ننظر الى صفاتها وقت تزوجها من سنن وجمال الخ والى امرأه  
 من قوم أبيها كانت حين تزوجت فى السن والجمال الخ مثل الاولى ولا عبرة بما حدث بعد ذلك فى واحدة منهما  
 من زيادة جمال ونشوء أو نقص أفاده الرجعى (قوله سنا) أراد به الصغر أو الكبر بجر ومثله فى غاية  
 البيان وظاهره انه ليس المراد تحديد السن بالعدد كعشرين سنة مثلاً بل مطلق الصغر أو الكبر فيما لا يعتبر فيه  
 التفاوت بمر فاقبت عشرين مثل بنت ثلاثين ولذا قال فى المعراج لأن مهر المثل يختلف باختلاف هذه  
 الاوصاف فان الغنية تنكح باكثر ما تنكح به الفقيرة وكذا الشابة مع الجوز والحسناء مع الشوها اه  
 وظاهره ان بقية الصفات كذلك فيعتبر المماثلة فى أصل الصفة احترازاً عن حذفها لاعت الزيادة فيها (قوله

مطالع  
 فى بيان مهر المثل

(و) الحزرة (مهر مثلها) الشرعى  
 (مهر مثلها) اللغوى أى مهر  
 امرأة تماثلها (من قوم أبيها)  
 لا أتمها ان لم تكن من قومه كبت  
 عمه وفى الخلاصة ويعتبر بأخواتها  
 وعماها فان لم يكن فبنت الشقيقة  
 وبنت العم انتهى ومفاده اعتبار  
 الترتيب فليحفظ وتعتبر المماثلة  
 فى الاوصاف (وقت العقد سنا

وجمالاً) وقيل لا يثبت الجلال في حب الحبيب والشرف بل في أوساط الناس وهذا جيد فتح والظاهر اعتباره  
 بلانما جبر وكذا ردت في النهر باطلاق عبارة الكثرة وغيره قلت ووجهه أن الكلام فيمن كانت من قوم أيها  
 فإذا ساوت أحدهما الآخر في الحب والشرف وزادت عليه في الجمال كانت الرغبة فيها أكثر (قوله)  
 وبلا وعصراً) فلو كانت من قوم أيها لكن اختلف مكانهما أو زمانهما لا يعتبر بهما لأن البلدين تختلف  
 عادة أهلها في غلام المهر ورخصه فلوزوجت في غير البلد الذي زوج فيه أقاربها لا يعتبر بهم ورتق ورتق  
 في كافي الحاصكم الذي هو جمع كتب محمد حيث قال ولا ينظر إلى نساها إذا كن من غير أهل بلدها لأن  
 مهرور البلدين مختلفه اهـ ومقتضى هذا أنه لا بد من اعتبار الزمان والمكان وإن قلنا بالاكتماء ببعض هذه  
 الصفات على ما يأتي فافهم (قوله وعقلاً) هو قوة مميزة بين الأمور الحسنة والقبحة أو حجة ممدودة  
 للإنسان في مثل حركته وسكانه كافي كتب الأصول وهو بهذا المعنى شامل لما شرطه في التنف من العلم  
 والادب والتقوى والعفة وكالخلق قهستاني (قوله وديناً) أي ديانة وصلاً حقه ستاني (قوله)  
 وعدم ولد) أي أن كان من اعتبر لها المهر كذلك وإن كان لها ولد اعتبر مهره من لها ولد ط (قوله)  
 ذكره الكمال) أي نقل عن المشايخ وفسره بأن يكون زوج هذه كزوج أمثالها من نساها في المال والحب  
 وعدمهما اهـ أي وكذا في بقية الصفات فإن الشاب والمتى مثلاً زوج بأرخص من الشيخ والفاسق كافي  
 البحر والنهر (قوله ومهر الامة الخ) قدمنا الكلام عليه أول الباب قال ح دخل في اطلاقه ما إذا  
 كان لها قوم أب كذا تزوج حر أمة رجل ولم يشترط الحرية فبنته أمة وهي وإن كانت من قوم أيها لكن  
 خالفتم في الحرية فلم تحصل المائلة (قوله أي في ثبوت مهر المثل) أشار إلى أن خبره عائد إلى مهر المثل  
 بتدبير من صنف وهو ثبوت (قوله لما ذكر) أنه لثبوت مهر المثل والمراد بما ذكر المماثلة سنوا وما عطف عليه  
 وأشار به إلى أنه لا بد من الشهادة على الأمرين المماثلتينهما وإن مهر الأولى كان كذا ح وفي بعض النسخ  
 بما ذكره قالها للشيبة أي لثبوتها بسبب ما ذكر من المماثلة في الإصاف (قوله فهو عدول) أشار  
 إلى اشتراط العدالت مع العدد لأن المقصود اثبات المال والشرط فيه ذلك (قوله فالقول للزوج) لأنه  
 منكر للزيادة التي تدعيها المرأة (قوله وما في المحيط الخ) جواب عما ذكره في البحر من المخالفة بين ما في  
 الخلاصة والمتقى وهو ما مر من اشتراط الشهادة المذكورة وبين ما في المحيط حيث قال فإن فرض القاضي  
 أو الزوج بعد العقد بما لا يجرى ذلك مجرى التقدير لما وجب بالعقد من مهر المثل زاد أو نقص لأن الزيادة على  
 الواجب صحيحة والخط عنه جائز اهـ ووجه المخالفة أن ظاهر ما مر أنه لا يصح القضاء بمهر المثل بدون الشهادة  
 أو الاقرار من الزوج وأجاب في النهر بأن ما في المحيط ينبغي أن يحمل على ما إذا رضيا بذلك والإقرار بزيادة على مهر  
 المثل عند أبياته والنقص عنه عند أبياتها لا يجوز اهـ أقول قد مناع البدائع عند قول المصنف وما فرض بعد  
 العقد أو زيد لا ينصف أن مهر المثل يجب بنفس العقد بدليل أنهما لو طلبت القرض من الزوج يلزمه ولو امتنع  
 بغيره القاضي عليه ولو لم يفعل ناب مثابه في القرض اهـ فهذا صريح في أن المراد فرض مهر المثل وإن فرض  
 القاضي عند عدم التراضي فلا يصح حمل ما في المحيط على ما ذكره في النهر وأما قول المحيط زاد أو نقص الخ فينبغي  
 حمله على صورة فرض الزوج إذا رضيت بها وبين ذلك على وجه تندفع به المخالفة أنك قد علمت أن مهر المثل  
 إنما يجب بالنظر إلى من يساويها من قوم أيها وقد علمت أيضاً أنه لا يثبت الإبتداء من فاذا تزوجت بلا مهر  
 وطلبت من الزوج أن يفرض لها مهر مثلاً فامتنع ورافعه إلى القاضي وأنت بشاهدتين شهدا بأن فلانة من  
 قوم أيها نساها في الصفات المذكورة وانها تزوجت بكذا يحكم لها القاضي بمثل مهر فلانة المذكورة بلا  
 زيادة ولا نقص وانما يمكن الزيادة والنقص عند فرض الزوج بالتراضي كما قلنا وإذا كان فرض القاضي مبنياً على  
 ما قلنا من الشهادة المذكورة تندفع المخالفة التي ادعاه في البحر لأنه لا مستوغ للحمل ما في المحيط على أن القاضي  
 يفرض لها مهر برأيه ويلزم أحدهما بالزيادة أو النقص بلا رضاه مع إمكان التصير إلى الواجب لها شرعاً عند  
 وجود من يساويها في الصفات من قوم أيها وإن كان المراد حمل كلام المحيط على حكم القاضي عند عدم  
 وجود من يساويها من قوم أيها ومن الأجانب فلا يخالف ما في الخلاصة والمتقى أيضاً لأن كلامهما في مهر  
 المثل وهو لا يكون إلا عند وجود المماثل فيستوفى ثبوته على الشهادة والأقرار ما عند عدم المماثل يكون

وجمالاً ومالاً وبلا وعصراً وعقلاً

وديناً وبكارة وثبوت وعفة وعلماً

وادباً وكالخلق وعدم ولد

ويعتبر حال الزوج أيضاً ذكره

الكامل قال ومهر الامة بقدر

الرغبة فيها (ويشترط فيه) أي

في ثبوت مهر المثل ما ذكره (اختبار

رجلين أو رجل وامرأتين ولتقتل

الشهادة) فإن لم يوجد شهود

عدول فالقول للزوج بيمينه وما

في المحيط من أن للقاضي فرض

المهر حمله في النهر على ما إذا رضيا

بذلك

تقدير المهر المثل جاريا مجراه لا عينه فيستقر فيه القاضي تمل واجتهاد فيحكم به بدون شهود وقرار من  
 الزوج بموضوع الكلامين مختلف كالايجني وعلى هذا لا يتأتى أبضا فيه زيادة أو نقصان اذ لا يمكن ذلك الا عند  
 وجود المماثل ولكن حل كلام المحيط على ما ذكرناه من انه ما قد مناه عن البدائع من ان المراد الحكم بمهر  
 المثل وكذا ما ذكره قرياعن الصيرفة من أنه اذا عدم المماثل لا يعطى لها شيء ولا يمكن حله على حالة التراضي  
 لما علمت من كلام البدائع ولانه عند وجود التراضي يستغنى عن الترافع الى القاضي وعند عدم وجود  
 الشاهدين فالقول للزوج بينه كما تزويأ فيحكم لها القاضي بما يحلف عليه فاعتنم هذا الضرير والله الموفق  
 (قوله فان لم يوجد) أى من مماثلها في الاوصاف المذكورة كلها أو بعضها ايجز ومقتضاه الاكتفاء ببعض هذه  
 الاوصاف وبه صرح في الاختيار بقوله فان لم يوجد ذلك كله فالذي يوجد منه لا ينعذر اجتماع هذه الاوصاف  
 في امرأتين فيعتبر بالموجود منها لانها امثلهما او مثله في شرح المجمع لا بن ملك وغيره الا لا كرو هو موجود في بعض  
 نسخ المتن قلنا لكن بشكل عليه اتفاق المتون على ذكر معظم هذه الاوصاف وتصريح الهداية بان مهر المثل  
 يختلف باختلاف هذه الاوصاف وكذا يختلف باختلاف الدار والعصر اه اذ لا شك أن الرغبة في البكر الشابة  
 الجميلة الغنية أكثر من الثيب الجوزا الشواخ الفقية وان تساوت في العقل والدين والعلم والادب وغيره من  
 الاوصاف فكيف بقدر مهر احداهما على الاخرى مع هذا التفاوت وقولهم لانه ينعذر اجتماع هذه الاوصاف  
 في امرأتين مسلم ولو التزمتا اعتبارها في قوم الاب فقط أما عند اعتبارها من الاجانب أيضا فلا على انه لو فرض  
 عدم الوجود يكون القول للزوج كما ذكره المصنف بعدوان امتنع برفع الامر للقاضي ليقدر لها مهرا على ما مر  
 لكن في البحر عن الصيرفة مات في غربة وخلف زوجتين غريبتين تدعيان المهر ولا يثبت لهما وليس لهما اخوات  
 في الغربة قال يحكم بجماعهما بكم ينسج مثلهما قيل له يختلف بالبلدان قال ان وجد في بلد هما بال والا فلا  
 يعطى لهما شيء اه أى لعدم اسكان الحلف بعد الموت لكن فيه أن ورثة الزوج تقوم مقامه فتأمل (تنبيه)  
 جرى العرف في كثير من قرى دمشق بتقدير المهر بمقدار معين لجميع نساء أهل القرية بلاف تفاوت فينبغي  
 أن يكون ذلك عند السكوت عنه بمنزلة المذكور المشي وقت العقد لان المعروف كالمشروط وحينئذ فلا يسأل  
 عن مهر المثل والله تعالى أعلم (قوله وصح ضمان الولي مهرها) أى سواء كان ولي الزوج أو الزوجة  
 صغيرين كانا أو كبيرين أما ضمان ولي الكبير منهما فظاهر لانه كالايجني ثم ان كان بامر رجوع والا لا وأما ولي  
 الصغيرين فلا نه سفير ومعه رفاذ مات كان لها أن ترجع في تركته ولباق الورثة الرجوع في نصيب الصغير خلافا  
 لفرلان الكفالة صدرت بامر معتبر من المكفول عنه لنسب ولا به الاب عليه فاذن الاب اذن منه معتبر  
 واقدمه على الكفالة دلالة ذلك من جهته نهر عن الفتح (قوله ولو عاقد) أى ولو كان هو الذي باشر  
 عقد النكاح بالولاية عليه أو عليه أو علم ما فافهم (قوله لانه سفير) تعليل لقوله صح بالنسبة لما اذا كانا  
 صغيرين أو أحدهما واصل جوابا عما يقال لو كان الضامن ولي الصغيرة يلزم أن يكون مطالباً ومطالباً لا حتى  
 المطالبة ولذا الوباغ انها شيئاً ثم ضمن الثمن عن المشتري لم يصح والجواب انه في النكاح سفير ومعه رفاذ لا ترجع  
 الخوف اليه وفي البيع أصيل وولاية قبض المهر له بحكم الابوة لا باعتبار انه عاقد ولذا لا يملك قبضه بعد بلوغها  
 اذ انتمت بخلاف البيع وتماه في الفتح (قوله لكن) استدرأ على قوله وصح (قوله بشرط صحته) أى  
 الولي (قوله وهو) أى المكفول عنه أو المكفول له ط (قوله وارثه) أى وارث الولي كأن يكون  
 الولي أب الزوج أو أب الزوج (قوله لم يصح) لانه تبرع لوارثه في مرض موته فتح زاد في البحر عن الذخيرة  
 وكذا كل دين ضمنه عن وارثه أو لوارثه اه أى لانه بمنزلة الوصية لوارثه لا يقال انه لا تبرع من الكفيل  
 بشئ فانه لو مات قبل الادام ترجع المرأة في تركته ويرجع باقي الورثة في نصيب الابن لو كفه الاب بامر أو كان  
 صغيرا كما قد مناه لانه قول رجوع باقي الورثة على المكفول عنه لا يخرج الكفالة عن كونها تبرعا استداه لانه  
 قد يملك نصيبه وهو مفلس أو قد لا يمكنهم الرجوع ويدل على ذلك أيضا أن كفالة المربض لايجب فاعتبر من الثلث  
 ولو لم تكن تبرعا لكانت من كل المال كما في تبرعائه بل المبلغ من هذا انه لو باع وارثه شيئا من ملكه بمثل القيمة  
 أو اقل أو أكثر فالبيع باطل حتى لا تثبت به الشفعة خلافا لهما كما في المجمع فافهم (قوله والا) أى  
 وان لم يكن المكفول له أو عنه وارث الولي الكافل بان كان ابن ابنة الحى أو بنت عمه ط (قوله صح) أى

(فان لم يوجد من قبيلة أيها نحن  
 الاجانب) أى من قبيلة تامل  
 قبيلة ايها (فان لم يوجد فالقول له)  
 أى للزوج في ذلك بينه كما مر  
 (وصح ضمان الولي مهرها ولو)  
 المرأة (صغيرة) ولو عاقد الاله سفير  
 لكن بشرط صحته فلو مرض  
 موته وهو وارثه لم يصح والاصح  
 من الثالث

مطلبه

في ضمان الولي المهر

الضمان من البت كإسره حواه في ضمان الاجنبي بجر أى ان كان مال الكفالة قدر ثلث تركته صح وان كان  
 اكثر منه صح بقدر الثلث لان الكفالة تبرع ابتداء كما قلنا (قوله وقبول المرأة) عطف على صحة وهذا  
 اذا كانت المرأة بالغة ح (قوله أو غيرها) وهو وليها أو فضولى غيره كما سيأتى في كتاب الكفالة ولذا قال  
 في البحر ولا بد من قبولها أو قبول قابل في المجلس فانهم قال ح وهذا فيما اذا كانت صغيرة والكفيل وفى  
 الزوج أما اذا كان وليها فإيجابه يقوم مقام القبول كافي النهر (قوله في مجلس الضمان) لان شرط  
 العقد لا يتوقف على قبول غائب على المذهب ط (قوله أو الولي الضامن) سواء كان وليه أو وليها ح  
 وقيد بالضامن لان الكلام فيه ولانه لا يطلب بلا ضمان على ما يذكّر قريبا (قوله ان أمر) أى ان أمر  
 الزوج بالكفالة وأفاذا أنه لو ضمن عن ابنه الصغير وأدى لا يرجع عليه العرف بتحمل مهرا الصغار الا أن يشهد  
 في أصل الضمان انه دفع ابرج فتح ويأتى تمامه (قوله بمهر ابنه) أى مهر زوجة ابنه أو المهر الواجب على  
 ابنه (قوله اذا تزوجه امرأة) مر بظ بقوله ولا يطلب الاب الخ لان المهر مال يلزم ذمة الزوج ولا يلزم  
 الاب بالعقد اذا لولمه بل افاد الضمان شيئا بجر (قوله على المعتقد) مقابلة ما في شرح الطحاوى والتفتة  
 أن اياها مطالبة أبى الصغير ضمن أو لم يضمن قال في الفتح والمذكور في المنظومة أن هذا قول مالك ونحن نخالفه  
 ثم قال في الفتح وهذا هو المقول عليه قلت ومثل ما في المنظومة في المجمع ودرر البحار وشروحهما وفي مواهب  
 الرحمن لو تزوج طفله الفقير لا يلزمه المهر عندنا وأجاب في البحر عما ذكره شارح الطحاوى بحمله على  
 ما اذا كان للصغير مال بدل ان في المعراج ذكر ما في شرح الطحاوى ثم ذكر أن المهر لا يلزم أبى الصغير بلا ضمان  
 فتعين كون الاول في الغنى قلت واصرح من هذا ما في العناية حيث قال ناقلا عن شرح الطحاوى ان الاب  
 اذا تزوج الصغير امرأه فله المهر من أبى الزوج فيؤدى الاب من مال ابنه الصغير وان لم يضمن  
 الخ وعلى هذا أقول الشارح على المعتقد لا يحمل له (قوله كفى النفقة) أى انه لا يؤخذ أبو الصغير بالنفقة  
 الا اذا ضمن كذا ذكره المصنف في المنع عن الخلاصة وفي الخاتمة وان كانت كبيرة وليس للصغير مال  
 لا يجب على الاب نفقة أو يستدين الاب عليه ثم يرجع على الابن اذا أسره اه وفي كافي الحاكم فان كان  
 صغيرا الامال له لم يؤخذ أبوه بنفقة زوجته الا أن يكون ضمنها اه ومنه في الزيلعي وغيره قلت وهو مخالف  
 لما سبذكره الشارح في باب النفقة في الفروع حيث قال وفي المختار والمثلتي ونفقة زوجة الابن على أبيه ان كان  
 صغيرا فقرا أو زمتنا اه اللهم الا أن يحمل ما سيأتى على انه يؤمر بالاتفاق ليرجع بما انفقه على الابن اذا  
 أسره كما قالوا في الابن الموسر اذا كانت أمته وزوجها معسرين يؤمر بالاتفاق على أمته ويرجع بها على زوجها  
 اذا أسره وبؤنيته عبارة الخاتمة المذكورة فليست (قوله ولا يرجع للاب الخ) أى لو أدى الاب المهر  
 من مال نفسه لا يرجع له على ابنه الصغير قيل لان الكفيل لا يرجع له الا بالامر ولم يوجد لكنا قدّمنا  
 أن أقدمه على كفالاته بمنزلة الامر لنسب ولأية عليه ولهذا وضعه اجنبي باذن الاب يرجع فكذا الاب نعم  
 ذكر في غاية البيان رجوع الاب لما ذكره وفي الاستحسان لا رجوع له لتحمله عنه عادة بلا طمع في الرجوع  
 والثابت باعرف كالنائب بالنص الا اذا شرط الرجوع في أصل الضمان فيرجع لان الصريح يفوق الدلالة  
 اعني العرف بخلاف الوصى فانه يرجع لعدم العادة في تبرعه فصار كبقية الاولياء غير الاب اه فعند  
 الرجوع بلا اشهاد مخصوص بالاب ومقتضى هذا رجوع الام أيضا حيث لا عرف اذا كانت وصية وكفله  
 أمّا بدون ذلك فقد صارت حادثة القوي في صبي زوجته وليه ودفع أمته عنه المهر وهي غير وصية عليه  
 ثم بلغ فاردت الرجوع عليه وينبغي في هذه الحادثة عدم الرجوع لا يقاتم ادين الصبي بلاذن ولا ولاية  
 ولا سيما على القول الاق من اشتراط الاشهاد في غير الاب أيضا تأمل وفي البرازية اذا أشهد أى الاب عند  
 الاداء انه أدى ليرجع رجع وان لم يشهد عند الضمان اه والحاصل أن الاشهاد عند الضمان أو الاداء  
 شرط الرجوع كافي البحر وقيد في الفتح بما اذا كان الصغير فقرا واعترضه في النهر بما مر عن غاية البيان  
 أى من حيث انه منطوق مع عموم التعليل بالعرف وقد يقال ان ما في الفتح مبني على عدم اطراء العرف اذا كان  
 الصغير غنيا فله الرجوع وان لم يشهد ولا سيما لو كان الاب فقيرا تأمل وبقي ما لو دفع بلا ضمان ومقتضى التعليل  
 بالعادة انه لا فرق فيرجع ان أشهد والا لا وسيد ذكر الشارح في آخر باب الوصى ولو اشترى لطفلة ثوبا أو طعاما

وقبول المرأة أو غيرها في  
 مجلس الضمان (وتطالب  
 ان شاءت) من زوجها البالغ  
 أو الولي الضامن (فان أدى رجع  
 على الزوج ان أمر) كما هو حكم  
 الكفالة (ولا يطلب الاب بمهر  
 ابنه الصغير الفقير) أما الغنى  
 فيطالب أبوه بالدفع من مال ابنه  
 لامن مال نفسه (اذا تزوجه امرأة  
 الا اذا ضمنه) على المعتقد (كافي  
 النفقة) فانه لا يؤخذ به الا اذا  
 ضمن ولا رجوع للاب الا اذا أشهد  
 على الرجوع عند الاداء

واشهد أنه يرجع به عليه يرجع له لوله مال والا لوجوبها عليه ح وبمثل لو اشترى له دارا أو عبدا يرجع  
 سواء كان له مال أولا وان لم يشهد لا يرجع كذا عن أبي يوسف وهو حسن يجب حفظه اه قلت وحاصله  
 الفرق بين الطعام والكسوة وبين غيرهما في غيرهما لا يرجع الا اذا شهد سواء كان الصغير فقيرا أولا وكذا انيما  
 ان كان الصغير غنيا ما لو فقيرا فلا رجوع له وان شهد لوجوبها عليه بخلاف نحو الدار والعبد ومقتضى هذا  
 أن المهر بلا ضمان كذا دار والعبد لعدم وجوبه عليه فله الرجوع عليه ان شهد ولو فقيرا والا فلا وهذا هو  
 مافي التهرقند بر هذا وسند كرخا لاختلاف القولين في أن الرمي لولا اتفاق من ماله على قصد الرجوع حل بشرط  
 الاشهاد لم لا والاستحسان الاول وعليه فلا فرق بينه وبين الاب فامر عن غاية البيان من قوله بخلاف الرمي  
 مبنى على القول الآخر والله تعالى أعلم وشمل الرجوع بعد الاشهاد ما لو أدى بعد بلوغ الابن كافي القرض وفيه  
 ان هذا أي اشتراط الاشهاد اذا لم يكن للصبى دين على أبيه فلو على الاب دين له فأدى مهر امرأته ولم يشهد  
 ثم ادعى أنه آذاه من دينه الذي عليه صدق ولو كان الابن كبيرا فهو متبرع لانه لا ملك الاداء بلا أمره اه  
 (تنبيه) اشتراط الاشهاد لرجوع الاب لا ينافيه ما قدمناه من أنه لو مات وأخذت الزوجة مهر حامن تركه  
 فلباق الورثة الرجوع في نصيب الصغير لما علت من انه صار كفيلا بالامرد لالة والكفيل يأمر المكفول عنه  
 يرجع بما أدى وانما لم يرجع لو أدى بنفسه يلا اشهاد للعادة بانه يؤدي تبرعا اما اذا لم يدفع بنفسه وأخذت  
 الزوجة من تركته لم يوجد التبرع منه فلذا يرجع باقي الورثة في نصيب الصغير من التركة (فرع) في القرض  
 ولو أعطى ضيعة بمهر امرأته ولم تقبضها حتى مات الاب فباعها المرأة لم يصح الا اذا ضمن الاب المهر ثم أعطى  
 الضيعة به فحينئذ لا حاجة الى القبض (قوله ولها منعه الخ) وكذا الولي الصغيرة المنع المذكور حتى يقبض  
 مهر حوا نسائها نفسها غير صحيح فلا استردادها وليس لغير الاب والجد تسليمها قبل قبض المهر من له ولا به قبضه  
 فان سلمها فهو فاسد وأشار الى انه لا يحل له وطؤها على كرمه ان كان كمن امتناعها لطلب المهر عنده وعندهما  
 يحل كافي المحيط بحر ويتبع تفصيل الخلاف بما اذا كان وطئها أو لا برضاها أما اذا لم يرضاها ولم يحل بها كذلك  
 فلا يحل إتلافها نهر (قوله ودواعيه الخ) لم يصرح به في شرح الجمع وانما قال لها ان تمنعه من الاستمتاع بها  
 فقال في المهر انه يعم الدواعي ط (قوله والسفر) الاولى التبع سير بالانجاء كما عبر في الكثر ليم الانجاء من  
 بيتها كما قاله شارحوه ط (قوله وخلوة) يعلم حكمها من الوطئ بالاولى وانما تظهر فائدة ذكرها على قولها ما  
 الا في قوله (رضيتها) وكذا لو كانت مكروهة أو صغيرة أو مجنونة بالاولى ودو بالاتفاق اماع رضاه فعندهما  
 ليس لها المنع وتكون به فاشرة لانفقة لها أي الا أن تمنعه من الوطئ وهي في بيته يجوز مجتأ أخذها ماصر حوايه  
 في النفقات ان ذلك ليس بنزوي بعد أخذ المهر (قوله لاخذ ما بين تعجيله) عليه لقوله ولها منعه أو غاية له  
 واللام بمعنى الى فلو اعطاها المهر الادرهما واحدا فلها المنع وليس له استرجاع ما قبضت هندية عن السراج  
 وفي البحر عن المحيط لو أحوالت به رجلا على زوجته لئلا الامتناع الى أن يقبض المحتال لاولا حالها به الزوج اه  
 وأشار الى أن تسليم المهر مقدم سواء كان عينا أو دينا بخلاف البيع والن عن فانهم باسلمان معا لان القبض  
 والتسليم معامتعدهنا بخلاف البيع كافي التهر عن البدائع وعامة فيه لكن في القبض لو خاف الزوج أن  
 يأخذ الاب المهر ولا يعلم البنت يؤمر الاب يجعلها مهيةا للتسليم ثم يقبض المهر (قوله أو اخذ قدر ما يعجل  
 لمثلها عرفا) أي ان لم يبين تعجيله أو تعجيل بعضه فلها المنع لاخذ ما يعجل لها منه عرفا وفي الصيرفة الفتوى  
 على اعتبار عرف بلدهما من غير اعتبار التل أو النصف وفي الخيانة يعتبر التعارف لان التل ثابت عرفا كالتل  
 شرطا قلت والمتعارف في زماننا في مصر والشام تعجيل الثلثين وتأجيل الثلث ولا تنس ما قدمناه عن المتقط  
 من أن لها المنع أيضا لشرط عادة كالتلف والمكعب وديساح النفاقة ودرهم السكر كما هو عادة من قد فاته  
 يلزم دفعه على من صدق العرف من غير تردد في اعطاء مثلها من مثله ما لم بشرط عدم دفعه والعرف الضعيف  
 لا يلحق المسكوت عنه بالمشروط (قوله ان لم يؤجل) شرط في قوله أو اخذ قدر ما يعجل لمثلها يعني أن يحل  
 ذلك اذا لم بشرط تأجيل الكل أو تعجيله ط وكذا البعض كما قدمه في قوله كلاً أو بعضا وفي الفتح حكم  
 التأجيل بعد العقد حكمه فيه (قوله فكما شرطا) جواب شرط محذوف تقديره فان أجل كله أو يعجل كله  
 ح وفي مسألة التأجيل خلاف يأتي (قوله لان المصريح الخ) أي يعتبر ما شرطا وان تعورف تعجيل البعض

من  
 في منع الزوجة نفسها القبض  
 المهر

(ولها منعه من الوطئ) ودواعيه  
 شرح بجمع (والسفر بها ولو بعد وطئ  
 وخلوة رضيتها) لان كل وطأة  
 معتود عليها فتسليم البعض  
 لا يوجب تسليم الباقي (لاخذ  
 ما بين تعجيله) من المهر كله أو بعضه  
 (أو) اخذ (قدر ما يعجل لمثلها  
 عرفا) به يقتضى لان المعروف  
 كالنروط (ان لم يؤجل) أو يعجل  
 (كله) فكما شرطا لان المصريح  
 يفوق الدلالة

لان الشرط صريح والعرف دلالة والصريح أقوى (قوله الا اذا جهل الاجل) اذا حنا ظرقة فهو استثناء من  
 أعم الظروف أى فكما شرط فى كل وقت الا فى وقت جهل الاجل فافهم قال فى الجرحان كانت جهالة متقاربة  
 كالحصاد والديان ونحوه فهو كالمعصوم على الصحيح كفى الظهيرة بخلاف البيع فانه لا يجوز فيه هذا الشرط  
 وان كانت متفاحشة كالى المسرة أو الى هبوب الريح أو الى أن تمطر السماء فالاجل لا يثبت ويجب المهر حالا  
 وكذا فى غاية البيان اهـ (قوله الا التأجيل) استثناء من المستثنى ح (قوله فبصح للعرف) قال  
 فى الجرح وكفى الخلاصة والبرازية اختلافاً فيه وصح انه صحيح وفى الخلاصة وبالطلاق يتجمل المؤجل ولو  
 راجعها لا يتأجل اهـ يعنى اذا كان التأجيل الى الطلاق أما لو الى مدة معينة لا يتجمل بالطلاق كما قد يقع  
 فى مصر من جعل بعضه حالا وبعضه مؤجلاً الى الطلاق أو الموت وبعضه منجماً فاذا طلقها تعجل البعض المؤجل  
 لا المتجمل فتأخذه بعد الطلاق على قبضه كما تأخذه قبله واختلف حل يتجمل المؤجل بالطلاق الرجعى مطلقاً  
 أرى انتضاء العدة وحزم فى القضية بالنسبة وعزاه الى عادة المشايخ ولو ارتدت ولحققت ثم أسلمت وتزوجها  
 فاختار أنه لا يطالب بالمهر المؤجل الى الطلاق كفى الصيرفة لان الردة فسخ لاطلاق اهـ ملخصاً (قوله  
 وبه يفتى استحساناً) لانه لم يطلب تأجيله كاه فقد رضى باسقاط حقه فى الاستمتاع وفى الخلاصة ان الاستاذ  
 ظهير الدين كان يفتى بأنه ليس لها الامتناع والصدور والشهيد كان يفتى بان لها ذلك اهـ فقد اختلف الاقضاء  
 بحر قلت والاستحسان مقدم فلما جزم به الشارح وفى الجرح عن الفتح وهذا كله اذا لم يشترط الدخول قبل  
 حلول الاجل فلو شرطه ورضيت به ليس لها الامتناع اتفاقاً اهـ (تنبيه) يفهم من قول الشارح ان أجله  
 كله انه لو أجل البعض ودفع المتجمل ليس لها الامتناع على قول الشافعى مع انه فى شرح الجامع لقاسمى خان  
 ذكر أولاً أنه لو كان المهر مؤجلاً ليس لها المنع قبل حلول الاجل ولا بعده وكذا لو كان المؤجل بعضه  
 واستوفى العاجل وكذا لو أجلته بعد العقد ثم قال وعلى قول أى يوسف لها المنع الى استيفاء الاجل فى جميع  
 هذه الفصول اذ لم يكن دخولهم الخ وهذا مخالف لقول المصنف لا خدامين تعجيله الخ لكن رأيت فى الذخيرة  
 عن الصدور والشهيد انه قال فى مسألة تأجيل البعض أن له الدخول به فى ديارنا بخلاف لان الدخول عند  
 أداء المتجمل مشروط عرفاً فصار كالشروط نصاً أما فى تأجيل الكل فغير مشروط لاعرفاً ولا نصاً لم يكن له  
 الدخول على قول الشافعى استحساناً اهـ فافهم (قوله على أن يعجل أربعين) أى قبل الدخول (قوله لها  
 منعه حتى قبضه) أى قبض الباقي بعد الأربعين اذ ليس فى اشتراط تعجيل البعض مع النص على حلول الجميع  
 دليل على تأخير الباقي الى الطلاق أو الموت بوجه من وجوه الدلالات والذى عليه العادة فى مثل هذا التأخير  
 الى اختيار المطالبة بحر عن فتاوى العلامة قاسم (فرع) فى الهندية عن الخانية تزوجها بألف على أن ينقدها  
 ما يسره والبقية الى سنة فالألف كله الى سنة ما لم تبرهن انه يسره منه شيئاً وكله فتأخذه (قوله ولها  
 النفقة بعد المنع) أى المنع لاجل قبض المهر ويشمل المنع من الوطئ وهى فى بيته وهو ظاهر وكذا لو امتنعت  
 من النقلة الى بيته فلها النفقة كما يأتى فى بابها وكذا لو سافرت وبشكل عليه ان النفقة جزاء الاحتباس ولهذا  
 لو كانت مغضوبة أو ساجدة وهوليس معها لا نفقة لها مع انها لم تحتجب بعذر وقد يجاب بان التبرير جاء من جهته  
 بعدم دفع المهر فكانت محتجبة حكماً كالواخرجها من منزله فلها النفقة بخلاف المغضوبة والحاجة فان ذلك  
 ليس من جهته خذ ما ظهر لى (قوله فلا تخرج الخ) جواب شرط مقتدر أى فان قبضته فلا تخرج الخ  
 وافاد به تنبيه كلام المتن فان مقتضاه ان ان قبضته ليس لها الخروج للحاجة وزيارة أهلها بلا اذنه مع ان لها  
 الخروج وان لم يأذن فى المسائل التى ذكرها الشارح كما هو صريح عبارته فى شرحه على الملتقى عن الاشياء  
 وكذا فيما لو أرادت حج الفرض بحرم أو كان أبوها زماً مشلاً يحتاج الى خدمتها ولو كان كافراً أو كانت لها  
 نازلة ولم يسأل لها الزوج عنها من عالم فتخرج بلا اذنه فى ذلك ككاه كاه طه فى نفقات الفتح خلافاً لما فى  
 القهستاتى وان تبعه ح حيث قال بعد الاخذ ليس لها أن تخرج بلا اذنه أصلاً فافهم (قوله أو لزيارة  
 أوتينا) سبأ فى باب النفقات عن الاختيار تقييده بما اذا لم يقدر افعلى اتباعها وفى الفتح انه الحق قال  
 وان لم يكونا كذلك ينبغى أن يأذن لها فى زيارتها فى الحين بعد الحين على قدر متعارف اما فى كل جمعة فهو  
 بعيد فان فى كراهة الخروج فتح باب الفتنة خصوصاً ان كانت شابة والرجل من ذوى الهيات (قوله أو لكونها

الا اذا جهل الاجل  
 فاحشة فيجب حالا غاية الا  
 التأجيل لطلاق أو موت فيصح  
 للعرف بزارية وعن الثانى لها منعه  
 ان أجله كله وبه يفتى استحساناً  
 ولو لاجبة وفى التهرلو تزوجها على  
 مائة على حكم الحلول على أن  
 يعجل أربعين لها منعه حتى قبضه  
 (و) لها (النفقة) بعد المنع (و) لها  
 (السفر والخروج من بيت زوجها  
 للحاجة (و) لها (زيارة أهلها بلا اذنه  
 ما لم قبضه) أى المتجمل فلا تخرج  
 الا لطلب لها أو لطلب أولادها أو لطلب  
 كل جمعة مرة أو للمحرم كل سنة



ولكونها قابلة أو غاسلة لا فياعدا  
ذلك وان اذن كانا عاصيين والمعتمد  
جواز الحام بلا تزين أشباه وسيجي  
في النفقة (ويسافرهما بعد أداء  
كله) مؤجلا ومجلا (إذا كان  
بأمونا عليا والا) يؤدكه أولم  
يكن مأمونا (لا) يسافرهما به يبقى  
كما في شرح الجمع واختاره في  
ملتي الاجم وجمع الفتاوى  
واعتمده المصنف وبه أفتي شيخنا  
الرملي لكن في التهر والذى عليه  
العمل في ديارنا أنه لا يسافرهما  
جبرا عليا ويجزى به البرازى وغيره  
وفي المختار وعليه الفتوى

مطلب  
في السفر بالزوجة

أما بله أو غاسلة) أى تغسل المولى كما في الحامية وسيد كرا الشارح في النفقات عن الجرائد له منه ما تقدم حقه  
على فرض الكفاية وكذا بحثه الجوى. وقال ط أنه لا يعارض المنقول وقال الرجنى - ولعله يجوز على  
ما إذا نعين عليها ذلك اه - قلت لكن المتبادر من كلامهم الاطلاق ولا مانع من أن يكون تزوجه بهام على  
بها الهارضى بأسقاط حقه تأمل ثم رأيت في نفقات الجرد كرا عن النوازل أنها تخرج باذن وبدونه ثم نقل  
عن الحامية تقيده باذن الزوج (قوله لا فياعدا ذلك) عبارة الفقه وما عدا ذلك من زيارة الاجانب  
وعبادتهم والولعة لا باذن لها ولا تخرج الخ (قوله والمعتمد الخ) عبارة فيما سيجي في النفقة وله منعها  
من الحام الا للنساء وان جاز بلا تزين وكشف عورة أحد قال الباقي في وعليه فلا خلاف في منعها عن العلم بكشف  
بعضهن وكذا في الشرع بليلة معز بالكمال اه - وليس عدم التزين خاصا بالحام لما قاله الكمال بحيث  
اجتباها الخروج فبشرط عدم الزينة في الكل وتفسير الهيئة الى ما لا يكون داعية الى نظر الرجال واستحسانهم  
(قوله مؤجلا ومجلا) تفسير اقوله كله والنصب بتقدير يعنى قال في البحر عن شرح الجمع وأفتي بعضهم  
بانه اذا أوفاهما المجل والمؤجل وكان مأمونا سافرهما والا لا لا تأجيل انما ثبت بحكم العرف فلعلها  
انما رويت بالتأجيل لاجل امسا كهنا في بلدها أما اذا أخرجها الى دار الغربة فلا الخ (قوله لكن في التهر  
الخ) ومثله في البحر حيث ذكر أوفاهما المجل فالتوى على انه يسافرهما كما في جامع النصارى  
وفي الحامية والولوة الحية انه ظاهر الرواية ثم ذكر عن الفقيهين أبى القاسم الصفار وأبى الليث انه ليس له السفر  
مطلقا بلارضاه الفساد الزمان لانها لا تأمن على نفسها في منزلها فكيف اذا خرجت وانه صرح في المختار  
بان عليه الفتوى وفي المحيط أنه المختار وفي الولوة الحية أن جواب ظاهر الرواية كان في زمانهم أما في زماننا فلا  
وقال فجعله من باب اختلاف الحكم باختلاف العصر والزمان كما قالوا في مسألة الاستئجار على الطاعات ثم ذكر  
ما في المتن عن شرح الجمع لمصنفه ثم قال فقد اختلف الاقواء والاحسن الاقواء بقول الفقيهين من غير تفصيل  
واختاره كثير من مشايخنا كما في الكافي وعليه عمل الفضاة في زماننا كما في انفع الوسائل اه - ولا يقال انه اذا  
اختلف الاقواء لا يعدل عن ظاهر الرواية لأن ذلك فيما لا يكون مبنيا على اختلاف الزمان كما أفاده كلام  
الولوة الحية وقول البحر فجعله الخ فان الاستئجار على الطاعات كالتعليم ونحوه لم يقل بجواز الامام ولا صاحباه  
وافتي به المشايخ للضرورة التي لو كانت في زمان الامام لقال به فكون ذلك مذهبه حكما كما أوصفت ذلك  
في شرح ارجوز في المنظومة في رسم المفتي فانهم (قوله ويجزى به البرازى) كذا في التهر مع ان الذي حط  
عليه كلام البرازى تفويض الامر الى المفتي فانه قال وبعد ايفاء المهر اذا أراد أن يخرجها الى بلاد الغربة يمنع  
من ذلك لان الغريب يؤذى ويتضرر لفساد الزمان (شعر)

ما ذل الغريب ما أشتاه \* كل يوم يمينه من يراه

كذا اختار الفقيه وبه يبقى وقال القاضي قول الله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم أولى من قول الفقيه  
قل قوله تعالى ولا تضاروهن في آخره دليل قول الفقيه لا ناقد علمنا من عادة زماننا مضارة قطعية في الاعتراض  
بها واختار في الفصول قول القاضي فيبقى بما يقع عنده من المضارة وعدمها لان المفتي انما يفتي بحسب  
ما يقع عنده من المصلحة اه - فقوله فيفتي الخ صريح في انه لم يجزى بقول الفقيه ولا بقول القاضي وانما جزم  
بتقويض ذلك الى المفتي المسؤول عن الحادثة وانه لا ينبغي طرد الاقواء باحد من التوليين على الاطلاق فقد  
يكون الزوج غير مأمون عليها يريد نقلها من بين أهلها المؤذيه أو يأخذ ما لها بل ينقل بعضهم أن رجلا سافر  
بزوجه وادعى أنها أمته وباعها عن علم منه المفتي شأمن ذلك لا يحل له أن ينقله بظاهر الرواية لاننا علم يقينا  
ان الامام لم يقل بالجواز في مثل هذه الصورة وقد يتفق تزوج غريب امرأة غريبة في بلدة ولا يتسبره فيها  
المعاش فيريد أن ينقلها الى بلدة أو غيرها وهو مأمون عليها بل قد يريد نقلها الى بلدة فكيف يجوز العدل  
عن ظاهر الرواية في هذه الصورة والجمال انه لم يوجد الضرر الذي على به القائل بخلافه بل وجد الضرر للزوج  
دونها فاعلم يقينا أيضا ان من أفتي بخلاف ظاهر الرواية لا يقول بالجواز في مثل هذه الصورة ألا ترى ان من  
ذهب بزوجه للرجع فأقام بها في مكة مدة ثم حج واستعت من السفر معه الى بلد هل يقول أحد جمعه عن  
السفر بها وبتر كها وخذها تفعل ما أرادت فعبين تفويض الامر الى المفتي وليس هذا خاصا بهذه المسألة

بل لو علم المقتضى انه يريد نقلها من محلة الى محلة أخرى في البلدة بعيدة عن اهلها القصد اضرارها لا يجوز له أن يعينه على ذلك ومن أراد الاطلاع على أزيد من ذلك فليستظر في رسالتنا المسماة نشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف التي شرحت بها يتنامن أرحوزي في رسم المقتضى وهو قولي

والعرف في الشرع له اعتبار \* لذاعليه اسلمكم قديدار (قوله وفي الفصول الخ) قد علمت ان هذا الاختيار صاحب البرازية وان ما في الفصول غيره (قوله وقيدته) السنجير يعود الى النقل المفهوم من قوله وينقلها او كذا الضمير في قوله وأطلقه وقوله يمكنه الرجوع الى الأولى يمكنه وفي النذر نبلاية وينبغي العمل بالقول بعدم نقلها من المصر الى القرية في زمانها هو ظاهر من فساد الزمان والقول بنقلها الى القرية ضعيف لقول الاختيار وقيل يناسفهم الى قرى مصر القرية لانها ليست بغربة اه وليس المراد السفر الشرعي بل التقليل لقوله لانها ليست بغربة اه ما في الشر نبلاية قلت وفيه انه بعد تصريح الكافي بأن الفتوى على جواز النقل وقول الفقيه انه الصواب كيف يكون ضعيفا نعم لو اقتصر على الترجيح بفساد الزمان لكان أولى لكن ينبغي العمل بما مر عن البرازية من تفويض الامر الى المقتضى حتى لو رأى رجلا يريد نقلها للاضرار بها والا يذام لا يقتضيه ولا سيما اذا كانت من اشرف الناس ولم تكن القرية مسكلا امثالا فان المسكن يعتبر بحالهما كالنفقة كما سيأتي في بابها (قوله وان اختلفا في المهر) قال في الفتح الاختلاف في المهر اما في قدره أو في أصله وكل منهما اما في حال الحياة أو بعد موتها أو موت أحدهما أو كل منهما اما بعد الدخول أو قبله (قوله فني أصله) بأن ادعى أحدهما التسمية وانكر الآخر (قوله حلف) أي بعد عجز المتدعي عن البرهان ولم يتعرض الشارحون لتخليق الظهوره كافي البحر (قوله يجب مهر المثل) قال في البحر ظاهره انه يجب بالغنا ما بلغ وليس كذلك بل لا يراد على ما ادعته المرأة لو هي المدعية للتسمية ولا يقتضى عما ادعاه الزوج لو هو المدعي لها كما اشار اليه في البدائع اه قلت هذا يظهر لو سمي المدعي شيئا والا فلا تأمل ثم هذا مقيد بما اذا كان الاختلاف قبل الطلاق مطلقا أو بعده بعد الدخول أو الخلو أما لو طلقها قبل الدخول والخلوة فالواجب المنة كافي البحر ولم يتعرض له هنا لان فهماه من قوله الا في وفي الطلاق قبل الوطئ حكم منعة المثل (قوله وفي المهر يحلف اجماعا) اشارة الى الرد على صدر الشريعة حيث قال ينبغي أن لا يحلف المتكر عند أبي حنيفة لانه لا يتخلف عنه في النكاح فيجب مهر المثل قال في البحر وفيه نظر لان التحليف هنا على المال لا على أصل النكاح فيعين أن يحلف منكر التسمية اجماعا اه وكذا اعترضه صاحب الدرر وابن الكمال ونسبه الى الوهم (قوله اجماعا) قيد لقوله يجب ولقوله يحلف (قوله وان اختلفا في قدره) أي نقدا كان أو مكيلا أو موزنا أو موزدين موصوف في الزمة أو عين وقيد بالقدرة لانه لو كان في جنسه كالعبد والحارية أو وصفته من الجودة والرداءة أو نوعه كالتركي والرومي فان كان المسمى عينا فالقول للزوج وان كان دينافيه وكالاختلاف في الاصل وعلمه في البحر (قوله حال قيام النكاح) أي قبل الدخول أو بعده وكذا بعد الطلاق والدخول رسي اما بعد الطلاق قبل الدخول فبأق (قوله فالقول لمن شهد له مهر المثل) أي فيكون القول لها ان كان مهره مثلها كما قالت أو أكثر وله ان كان كما قال أو أقل وان كان بينهما أي أكثر مما قال وأقل مما قالت ولا يثبت تحالفا وزم مهر المثل كذا في المقتضى وشرحه وهذا على تخريج الرازي وحاصله أن التحالف فيما اذا خاف قولهما أما اذا وافق قول أحدهما فالقول له وهو المذكور في الجامع الصغير وعلى تخريج الكرخي يتحالفان في الصور الثلاث ثم يحكم مهر المثل وصحبه في المبسوط والمحيط وبه جزم في الكرخي باب التحالف قال في البحر ولم أر من رجع الا قول وتعقبه في النهر بان تقدم الزيلعي وغيره تبع الهداية يؤذن بترجيحه وصحبه في النهاية وقال قاضي خان انه الاولى ولم يذكر في شرح الجامع الصغير وغيره الاولى البداءة بتخليق الزوج وقبل يشرع بينهما اه قلت بقي ما اذا لم يعلم مهر المثل كيف يفعل والظاهر أنه يكون القول للزوج لانه منكر الزيادة كما تقدم فيما اذا لم يوجد من يماثلها تأمل (قوله وينتبه مقدمة الخ) هذا ما قاله بعض المشايخ وجزم به في المبتقى وكذا الزيلعي حنا وفي باب التحالف وقال بعضهم تقدم بيتها أيضا لانها اظهرت شيئا لم يكن ظاهرا صادقا كما في البحر (قوله لاثبات خلاف الظاهر) أي واظهاره مع من شهد له مهر المثل ط (قوله وان كان الخ) هذا بيان لثالث الاحكام في قوله فالقول لمن شهد له مهر المثل وقوله وان أقاما البينة الخ فانه اذا لم يبقا البينة أو أقاما ما قد يشهد مهر المثل له وأولها

### مطلب مسائل الاختلاف في المهر

وفي الفصول يفتى بما يتبع عنده من  
المصلحة (وينقلها فيما دون مدته)

أي السفر (من المصر الى القرية

وبالعكس) ومن قرية الى قرية لانه

ليس بغربة وقيدته في التا تاريخية

بقرية يمكنه الرجوع قبل الدليل

الى وطنه وأطلقه في الكافي فاقلا

وعليه الفتوى (وان اختلفا) في

المهر (فني أصله) حلف منكر التسمية

فان نكل ثبت وان حلف (يجب

مهر المثل) وفي المهر يحلف اجماعا

و ان اختلفا (في قدره حال قيام

النكاح فالقول لمن شهد له مهر

المثل) بيمينه (وأي أقام بينة

قبلت) سواء (شهد مهر المثل له

أولها أولا ولا وان أقاما البينة

فبينتها) مقدمة (ان شهد

مهر المثل له وبينته) مقدمة (ان

شهد مهر المثل لها) لان البيئات

لا يثبت خلاف الظاهر (وان كان

مهر المثل

أوبكون بينهما فتقدم بيان القسمين الاقلين في المسألتين وهذا بيان الثالث وقوله فان حلفا راجع الى  
المسألة الاولى وقوله أوبرهننا راجع الى الثانية ~~لم~~ كان عليه حذف قوله تحالفا لانه اذا برهننا لا تحالفا  
(قوله تحالفا) فان نكل الزوج يقضى بألف وخمسمائة كالأقرب بذلك صريحا وان نكلت المرأة وجب  
المسمى ألف لانها أقرت بالخط كذا في العناية واعترضه في السعدية بأنه اذا نكل يقضى بألفين على ما عرفان  
أيها مسئل لزمه دعوى الآخر اه وصورة المسألة فيما اذا ادعت الالفين وادعى هو الألف وكان مهر المثل  
ألفا وخمسمائة (قوله قضى به) أي بمهر المثل لكن اذا برهننا بتخير الزوج في مهر المثل بين دفع الدراهم  
والدنانير بخلاف التحالف لان بينة كل واحد منهما تنفي تسمية الآخر فخلاف العقد عن التسمية فيجب مهر المثل  
ولا كذلك التحالف لان وجوب قدر ما يقربه الزوج بحكم الاتفاق والرائد بحكم مهر المثل بجر ونقاه  
فه (قوله وان برهن أحدهما الخ) أي فيما اذا كان مهر المثل بينهما ويغنى عن هذا قوله قبله وأي  
أقام بينة قبلت شهده لمهر المثل أولا فان قوله أولا صادق بما اذا شهد لها أو كان بينهما (قوله لانه لا تورد عوا) (قوله لانه لا تورد عوا)  
أي لان المبرهن اطهر دعواه وأوضحها باقامة برهانه ط (قوله وفي الطلاق) مقابل قوله حال قيام النكاح  
(قوله قبل الوطئ) أي أو الخلوة نهر (قوله حكم متعة المثل) فيكون القول لها ان كانت متعة المثل  
كنصف ما قالت أو أكثره ان كانت المتعة كنصف ما قال أو أقل وان كانت بينهما تحالفا ولزمت المتعة وعند  
أبي يوسف القول له قبل الدخول وبعده لانه ينكر الزيادة الآن يذكر ما لا يتعارف مهرها أو متعة مهرها كذا  
في الملتقى وشرحه وذكر في الجبران في رواية الاصل والجامع الصغير أن القول للزوج في نصف المهر من غير  
تحكيم للمتعة وانه صحيح في البدائع وشرح الطحاوي ورجحه في الفتح بان المتعة موجبة فيما اذا لم تكن تسمية  
وهنا اتفقا على التسمية فقلنا بقاء ما اتفقا عليه وهو نصف ما أقربه الزوج ويحلف على نصف دعواها الزائد  
اه والحاصل ترجيح قول أبي يوسف ~~لم~~ كن نقضه في الفتح بعد ذلك ونقاه فيما علقناه على الجبر (قوله  
لواسمى دينا) هو ما ثبت في الذمة غير معين بل بالوصف كالنفود والمكيل والموزون والمذروع كما يعلم  
بما قد مناه عن الجبر (قوله وان عينا) أي عينا (قوله كسألة العبد والجارية) أي المذكورة في  
الجبر في الاختلاف في القدر قبل الطلاق بقوله وان كان المسمى عينا بان قال تزوجتك على هذا العبد وقالت  
المرأة على هذه الجارية الخ فالمسألة مفروضة في العين المشار اليه لافي مطلق عبد وجارية فافهم (قوله فلها  
المتعة الخ) قال في الجبر فلها المتعة من غير تحكيم إلا أن يرضى الزوج أن تأخذ نصف الجارية بخلاف ما اذا  
اختلفا في الألف والالفين لان نصف الألف ثابت يبين لاتفاقهما على تسمية الألف والمالك في نصف الجارية  
ليس ثابت يبين لانهما لم يتفقا على تسمية أحدهما فلا يمكن القضاء بنصف الجارية بالاختیارهما فاذا لم يوجد  
سقط البدلان فوجب الرجوع الى المتعة كذا في البدائع (قوله تحالفا) وتهارت الينسان (قوله  
وان حلفا) الاولى التبريع بالقضاء (قوله أصلا وقدرا) فان كان الاختلاف بين الحى وورثة الميت في  
الاصل بان ادعى الحى أن المهر مسمى وورثة الآخر انه غير مسمى أو بالعكس وجب مهر المثل وان كان في المقدار  
حكم مهر المثل ط عن أبي السعود (قوله لعدم سقوطه) أي مهر المثل قال في الدرر لان مهر المثل  
لا يسقط باعتباره بموت أحدهما ألا ترى أن للمفوضة مهر المثل اذا مات أحدهما (قوله القول لورثة)  
فلزمهم ما عترفوا به بجر ولا يحكم بمهر المثل لان اعتباره يسقط عند أبي حنيفة بعد موتهم مادرو (قوله  
القول لمنكر التسمية) هم ورثة الزوج أيضا كما في الجبر فالقول لهم في المسألتين ولذا قال في الكنز ولوما نا  
ولو في القدر فالقول لورثته فلو وصلية كما أفاده في النهر والعين فنفي أن الاختلاف في التسمية كذلك (قوله  
لم يقض بشئ) الاولى ولم يقض بالعطف أي لان موتهم ايدل على انقراض أقراهم فلا يمكن للقاضي  
أن يقدر مهر المثل كما في الهداية لان مهر المثل يختلف باختلاف الاوقات فاذا انقادم العهد يتعذر الوقوف  
على مقداره فتح وهذا يدل على انه لو كان العهد قريبا قضى به بجر قلت وبه صرح قاضي خان في شرح الجامع  
(قوله ما لم يبرهن) بالبناء للمجهول أي ما لم يبرهن ورثة الزوجية (قوله وبه يقضى) ذكره في الخاتمة وتبعه  
في متن الملتقى وبه قالت الأعمة الثلاثة لكن الشافعي يقول بعد التحالف وعندنا وعند مالك لا يجب التحالف  
فتح وانظر اذا انقادم العهد كيف يقضى بمهر المثل وقد يقال يجري فيه ما تقدم من انه اذا لم يوجد من يمالئها

(بينهما تحالفا فان حلفا أوبرهننا  
قضى به وان برهن أحدهما  
قبل برهانه) لانه لا تورد عوا (وفي  
الطلاق قبل الوطئ حكم متعة  
المثل) لو المسمى دينا وان عينا  
كسألة العبد والجارية فلها المتعة  
بلا تحكيم إلا أن يرضى الزوج  
بنصف الجارية (وأي أقام بينة  
قبلت فان أفا ما فينتها) أولى  
(ان شهدت له) المتعة (ويثبت ان  
شهدت لها وان كانت) المتعة (بينهما  
تحالفا وان حلفا وجب متعة  
المثل وموت أحدهما كحياتها  
في الحكم) أصلا وقدرا  
لعدم سقوطه بموت أحدهما  
(وبعد موتهما ففي القدر  
القول لورثته) في الاختلاف  
(في أصله) القول لمنكر التسمية  
(لم يتض بشئ) ما لم يبرهن على  
التسمية (وقالا يقضى بمهر المثل)  
كحال حياة (وبه يقضى

من قوم أيها ولا من الاجانب فالقول للزوج لكن مرأن القول للبيته تأمل ثم رأيت في البرازية معترضا  
على قول الكرخي أن جواب الامام يتخفى في تقادم العهد بقوله وفيه نظر لانه اذا تعذر اعتبار مهر المثل  
لا يكون الظاهر شاهد احد فيكون القول لورثة الزوج لكونهم مدعى عليهم كافي سائر الدعاوى (قوله  
وهذا كله الخ) نقله في الجزع المحيط وقال وأقره عليه الشارحون اه وكذا ذكره قاضي خان في شرح  
الجامع وأقره قلت وحاصل ذلك أن المرأة اذا مات زوجها وقد دخل بها بغير مهرها هي أو ورثتها  
بعد موته وأودعته العادة أنها لا تسلم نفسها الا بعد قبض شيء من المهر كانه درهم مثلا لا يحكم لها بجميع  
مهر المثل عند عدم التسمية بل ينظر فان أقرت بما تجب من المعارف والاقتضى عليها ثم يعمل في الباقي  
كما ذكرنا أي ان حصل اتفاق على قدر المسمى يدفع لها الباقي منه والا فان أنكر ورثة الزوج أصل التسمية  
فلاها ببقية مهر المثل وان أنكروا القدر فالقول بان منهم للمهر المثل وبعد موتها القول في قدره لورثة الزوج  
هذا هو المفهوم من هذه العبارة وفسرنا المعارف تعجيله بما نه مثلا لئلا يأتى قوله قضينا عليك بالمعارف وقوله  
ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا لانه لو كان المعارف حصة شائعة كثلثي المهر كما هو المعارف في زماننا  
لا يمكن أن يقضى عليها به الا اذا كان المهر مسمى معلوم القدر واذا كان كذلك لا يأتى فيه التفصيل المار  
واسكن يعلم منه أن الحكم كذلك يقتضى عليها بالثلثين مثلا ويدفع لها الباقي وفي المنع عن الخاتمة رجل مات  
وترك أولاد صغار فادعى رجل دين على الميت أو ودبعة وأدعت المرأة مهرها قال أبو القاسم ليس الوصي  
أن يؤدى شيئا من الدين والودبعة ما يثبت بالبينة أو ما المهر فان أدعت قدره مهر مثلها دفعه اليها اذا كان  
الشكاح ظاهرا معروفا ويكون الشكاح شاعدا لها قال الفقيه أبو الليث ان كان الزوج يني بها فانه يمنع منها  
مقدرا ما جرت العادة بتعجيله ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المجل الى تمام مهر مثلها اه وهذا ونقل  
الرخي عن قاضي خان أنه قال ان في هذا النوع نظر لان كل المهر كان واجبا بالشكاح فلا يقضى بسقوط  
شيء منه بحكم الظاهر لانه لا يصلح حجة لابطال ما كان ثابتا اه ثم أطال في تأييد كلام القاضي ورد على الرمي  
في اعتراضه على القاضي بأن النظر مدفوع بغلبة فساد الناس فقال ان الفساد لا يقطع به حتى ثابت بلا دليل  
والمهر دين في ذمة الزوج وقضاء بعضه اثبات دين في ذمتها بقدره وذلك لا يكون بظاهر الحال لانه الظاهر يصلح  
للدفع للاثبات قلت وذكر في البرازية قريبا مما قاله القاضي لكن ما قاله الفقيه مبنى على أن العرف  
الشائع مكذب لها في دعواها عدم قبض شيء وحيث أقره الشارحون وكذا قاضي خان في شرح الجامع  
نفى به وهو نظير ادعاءهم العرف وتكذيب الاب أن الجهاز عارية على ما يأتى بيانه مع أنه هو المملك  
فلولا العرف لكان القول قوله والله أعلم (قوله وهذا اذا ادعى الزوج الخ) هذا من عند صاحب البحر  
والمراد الزوج لو كان حيا أو ورثته كما هو ظاهر فلا رد ما في الشرع لبيته من أن هذا لا يأتى في حال موته ما  
(قوله ولو بعث الى امرأته شيئا) أي من التقدين أو العروض أو مما يؤكل قبل الزفاف أو بعد ما جنى بها  
بهر (قوله ولم يذكر الخ) المراد أنه لم يذكر المهر ولا غيره ط (قوله كقوله الخ) تمثيل للمنفى وهو يذكر  
(قوله والبينة لها) أي اذا قام كل منهما ما يثبت تقدم بينتها ط (قوله فلها أن تردّه) لانها لم ترض بكونه  
مهرًا بحر (قوله وترجع بباقي المهر أو كله) ان لم يكن دفع لها شيئا منه قال في التروان حلك وقد بقي  
لاحدهما شيء ترجع به اه أما لو كانت قيمة الهالك قدر المهر فلا رجوع لاحد وفي البرازية اتخذ لها  
مياها ولبسها حتى تخرقت ثم قال هومن المهر وفات هومن النفقة أعنى الكسوة الواجبة عليه فالقول لها  
ولو الثوب قائما فالقول له لانه اعرف بجهة التملك بخلاف الهالك لانه يدعى سقوط بعض المهر والمرأة  
تسكروا بالهالك خارج عن المملوكة وحيث لا ملك بحال فلا اختلاف في جهة التملك باطل فيكون اختلافًا  
في ضمان الهالك وبدله فالقول لمن يملك البدل والضمان اه ملخصا واستشكله في التروان وقال هذا يقتضى  
أن القول لها في الهالك في مسألة المتن وهو مخالف لما قدمناه والفرق بعسر قدره اه قلت بل الفرق يسير  
ان شاء الله تعالى وذلك أن مسألة المتن في دعواها أنه هدية فلا تصدق ويكون القول له في طالح الهالك وعدمه  
لانه المملك ولا شيء يخالف دعواه أما هنا فقد ادعت الكسوة الواجبة عليه فيكون القول له في القائم لما ذكرنا  
ونطلب منه مهرها كسوتها أما الهالك فالقول لها فيه لانه من أخذها أن الظاهر يصدقها فيه كما يأتى

وهذا (كله) اذا لم تسلم نفسها فان

سلمت ووقع الاختلاف في الخالين

الحياة وبعدها (لا يحكم بمهر

المثل) لانهم لا تسلم نفسها الا بعد

تعجيل شيء عادة (بل يقال لها

لا بد أن تقرى بما تجب والاقضينا

عليك بالمعارف) تعجيله (ثم يعمل

في الباقي كما ذكرنا) وهذا اذا

ادعى الزوج ايصال شيء اليها بحر

(ولو بعث الى امرأته شيئا لم يذكر

جهة عند الدفع غير جهة (المهر)

كقوله لسمع أو حناء ثم قال انه من

المهر لم يقبل قنية لوقوعه هدية

فلا ينقلب مهرًا (فقات هو) أي

المبعوث (هدية وقال هومن المهر)

أو من الكسوة أو عارية (فالقول

له) بيته والبينة لها فان حلف

والمبعوث قائم فلها أن تردّه وترجع

بباقي المهر ذكره ابن الكمال

مطلبه

فيما يرسله الى الزوجة

في المهيال لا كل وما ينقله الشارح عن الفقيه ثانيهما أنه لو كان القول له فيه لم يضر ضياع حقه في الكسوة الواجبة عليه لأنها من النفقة والنفقة تسقط بمضي المدة فلا يحكم المطالبة عما مضى ويلزم بذلك فتح باب الدعوى الباطلة بأن يدعى كل زوج بعد عشرين سنة أن جميع ما دفع لها من كسوة ونفقة من المهر فيرجع عليها ببقية وفي ذلك ما لا يرضاه الشرع من الاضرار بالنساء مع أن الظاهر والعادة تكذبه أما في القائم فلا ضرر لأنها تنطابق به بكسوة أخرى إذا لم يرض بكونه كسوة ولا تقتضي العادة أن يكون المدفوع كسوتها لأن له أن يقول اعطيا كسوة غيرها هذا ما ظهر لي والله الميسر لكل عسير (قوله ولو عوّضته) وكذا لو عوّضه أبوها من مالها بأذن أو من مالها فله الرجوع أيضا كما في الفتح وكذلك في الجهر لم يره فاستشكل ما قاله في الفتح قبل ذلك من أنه لو بعث أبوها من مالها فله الرجوع لو قاعما والا فلا ولو من مالها بأذن فلا رجوع لأنه هبة منها والمرأة لا ترجع في هبة زوجها اه قلت وهذا محمول على ما إذا كان لاعلى جهة التعويض فلا ينافي قول الشارح ولو عوّضته الخ بقية ما نقلناه أولا عن الفتح هذا وقد ذكر مسألة التعويض في الفتح وغيره مطلقا وكذا في الخاتمة لكنه قال فيها وقال أبو بكر الاسكاف ان صرحت حين بعثت أنها عوض فكذلك والا كان هبة منها وبطلت نيتها اه ومثله في الهندية وهذا يحتمل أن يكون بيان المراد هم أو حكاية لقول آخر تأمل وينبغي اعتبار العرف فيما يقصده التعويض فيكون كالمفوض تأمل وما في ط من أن المعتمد خلاف ما قاله الاسكاف وعزاه الى الهندية لم أره فيها نعم سيد كرا الشارح في آخر كتاب الهبة أنه لا فرق بين تصريحها بالعوض وعدمه (قوله من جنسه) لم يذكر الزياحي هذه الزيادة ط ولم أر أحدا ذكرها ولعل المراد بها أن العوض لو كان حال كاهو من ثمن الرجوع عليه بمنزلة فأراد بالجنس المثل تأمل (قوله مشوي) لا مفهوم له ط (قوله لأن الظاهر يكذبه) قال في الفتح والذي يجب اعتباره في ديارنا أن جميع ما ذكر من الخنطة واللوز والدقيق والسكر والشاة الحية وباقي ما يكون القول فيها قول المرأة لأن المتعارف في ذلك كله أن يرسله هدية والظاهر معها الامعة ولا يكون القول قوله الا في نحو الثياب والحاريرة اه قال في الجهر وهذا البحث موافق لما في الجامع الصغير فانه قال الا في الطعام الذي يؤكل فانه أعظم من المهيال لا كل وغيره اه قال في النهر وأقول وينبغي أن لا يقبل قوله أيضا في الثياب المحمولة مع السكر ونحوه للعرف اه قلت ومن ذلك ما يعنسه اليها قبل الزفاف في الاعياد والمواهم من نحو ثياب وحلى وكذا ما يعطيه من ذلك أو من دراهم أو دنانير صبيحة ليلة العرس ويسمى في العرف صبحه فان كل ذلك تعورف في زماننا كونه هدية لا من المهر ولا سيما المسماة صبحه فان الزوجة تهوضه عنها ثيابا ونحوها صبيحة العرس أيضا (قوله ولذا قال الفقيه) أي أبو الليث (قوله كنف وملاحة) لأنه لا يجب عليه تمكينها من الخروج بل يجب منعها الا فيما سئذ كره فتح قلت ينبغي تفصيل ذلك بما لم تجربه العادة لما سئذ رزاه من أن ذلك في عرفنا يلزم الزوج وأنه من جملة المهر كما قد مناه عن الملقط أن لها منع نفسها للمشروط عادة كالحق والمكعب ودياج الفاقه ودراهم السكر الخ ومثله في عرفنا مناشف الحمام ونحوها فان ذلك بمنزلة المشروط في المهر فيلزم دفعه ولا ينافيه وجوب منعها من الخروج والحمام كما لا يخفى (قوله كنما رودرع) ومبتاع البيت بحر فتاع البيت واجب عليه فهذا محتمل ذكره فافهم وسيد كرا المصنف في النفقة أنه يجب عليه آلة الطحن وآنية شراب وطبخ ككوز وجزرة وقدر ومغرفة قال الشارح وكذا ساير أدوات البيت كصير وبلد وخنفسة الخ (قوله ما لم يدع أنه كسوة) هذا تقييد من عند صاحب الفتح وأقره في الجهر أي أن ما يجب عليه لو أذاعه مهر الا يصدق لأن الظاهر يكذبه أما لو ادعى أنه كسوة وأذعت أنه هدية فالقول له لأن الظاهر معه (قوله فلو رزجها أبوها) مثله ما إذا أبت وهي كبيرة ط (قوله فلو باعت للمهر) أي مما اتفق على أنه من المهر أو كان القول له فيه على ما تقدم بيانه (قوله فقط) قيد في عينه لافي قائما واحترزه عما إذا تغير بالاستعمال كما أشاد اليه الشارح قال في المنع لأنه مسلط عليه من قبل المالك فلا يلزم في مقابلة ما انتقص باستعماله شيء ح (قوله أو قيمته) الاولى أو بدله ليشمل المثل (قوله لأنه في معنى الهبة) أي والهالك والاستهلاك ما منع من الرجوع بها وبعبارة البرازية لأنه هبة اه ومقتضاها أنه بشرط في استرداد القاسم القضاء أو الرضا وكذا يشترط عدم ما يمنع من الرجوع كالوكان ثوبا فصبغته أو خاطبه ولم أر من صرح بشيء من ذلك فليراجع والتقييد

ولو عوّضته ثم أذاعه عارية فلها أن تسترد العوض من جنسه زياحي (في غير المهيال لا كل) كتاب وشاة حية ومن وعدل وما يتيقن شهر آخر زاده (و) القول (لها) بينهما (في المهيال) كخبز وطمثوى لأن الظاهر يكذبه ولذا قال الفقيه المختار أنه يصدق فيما لا يجب عليه كنف وملاحة لا فيما يجب كنما رودرع يعني ما لم يذع أنه كسوة لأن الظاهر معه (خطب بنت رجل وبعث اليها أشياء) ولم يزوجها أبوها فباعت للمهر يسترد عينه قاعما فقط وان تغير بالاستعمال (أو قيمته هائكا) لأنه معاوضة ولم تتم بخاز الاسترداد (وكذا) يسترد ما بعث هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك لأنه في معنى الهبة

بالهدية احتراماً عن النفقة فيما يظهر كما يأتي في مسألة الانفاق على معتدة الغير (قولوا ولو ادعت الخ) ذكر  
 في الحر هذه المسألة عند قول الكثر بعثت إلى امرأته شيئاً الخ وقال قد يكونه ادعاء مهر إلا أنه لو ادعت مهرها  
 وادعاء ودعيه فإن كان من جنس المهر فالقول لها والافله اه فعلم أن هذه المسألة في دعوى الزوجية  
 لا في دعوى الخطوبة التي لم يزوجها أبوها فكان المناسب ذكرها قبل قوله خطيب بنت رجل الخ وذلك لأن  
 دعوى الخطوبة أن المبعوث من المهر تنصراً له لأنه يلزمها زده قائماً وهاهنا كافاً لأنه أن تكون دعوى الزوجية  
 لها ودعوى المهر للزوج لأن الزوجية لا يلزمها زدها إذا اهلكت بخلاف الزوجية فإن دعواها أنه من المهر  
 تنفعها المنع الاسترداد مطلقاً ودعواه أنه ودعيه تنفعه لأنه يطلها باستردادها قائمة وينضماتهما مستملكة  
 (قوله بشهادة الظاهر) يرجع إلى الصورتين ط (قوله أنفق على معتدة الغير الخ) حكى في البرازية  
 في هذه المسألة ثلاثة أقوال صحيحة حاصل الأول أنه يرجع مطلقاً بشرط التزوج أو لا تزوجه أولاً لأنه رشوة  
 وحاصل الثاني أنه إن لم يشترط لا يرجع وحاصل الثالث وقد نقل عن فصول العمادى أنه إن تزوجه لا يرجع  
 وإن أتى بغير شرط الرجوع أو أن دفع إليها الدراهم لتنفق على نفسها وإن أكل معها لا يرجع شيء أصلاً  
 اه وحاصل ما في فتح القند برحمانية الأول والخبر وحكى في البحر الأول أيضاً ثم قال وقيل لا يرجع  
 إذا تزوجت نفسها وقد كان شرطه وصحح أيضاً وإن أتى بغير شرطه لا يرجع على الصحيح اه فقوله  
 لا يرجع إذا تزوجت نفسها الخ يفهم منه عدم الرجوع بالأولى إذا تزوجته ولم يشترط وقوله وإن أتى الخ يفهم  
 منه أنه إن أتى وقد شرطه يرجع قصار حاصل هذا القول الثاني أنه يرجع في صورة واحدة وهي ما إذا أتى  
 وكان شرط التزوج ولا يرجع في ثلاث وهي ما إذا أتى ولم يشترطه أو تزوجه وشرطه أو لم يشترط فهذه  
 أربعة أقوال كلها صحيحة وذكر المصنف في شرحه أن المتمدن ما في فصول العمادى أعنى القول الثالث وإن  
 شيخه صاحب الجرائد به اه قلت والذي اعتمدته فقيه النفس الامام قاضى خان هو القول الأول فإنه ذكر  
 أنه إن شرط التزوج يرجع لأنه شرط قاسد والأقان كان معروفاً قبل رجوع وقيل لا ثم قال وينبغي أن يرجع  
 لأنه إذا علم أنه لو لم يتزوج لا ينفق عليها كان بمنزلة المشرط كما أنه تقرض إذا أهدى إلى المقرض شيئاً لم يكن أهدى  
 إليه قبل الاقتراض كان حراماً وكذا القاضى لا يجيب الدعوة الخاصة ولا يقبل الهدية من رجل لم يكن  
 قاضياً لا يمدى إليه فيكون ذلك بمنزلة المشرط وإن لم يكن مشروطاً اه وأيد في التبيرية في كتاب النفقات  
 وأقضى به حيث سئل قين خطب امرأة وأنفق عليها وعلت أنه ينفق لتزوجها فترجعت عنه فاجاب بأنه يرجع  
 واستشهد له بكلام قاضى خان المذكور وغيره وقال أنه ظاهر الوجه فلا ينبغي أن يعدل عنه اه (تسنية) أفاد  
 ما في التبيرية حيث استشهد على مسألة الخطوبة بعبارة الثانية أن الخلاف المأرى هنا جار في مسألة الخطوبة  
 المتأثرة أن ما ذكره من أن له استرداد القسام دون الهالك والمستمك الخاص بالهدية دون النفقة والاكسوة  
 إذ لا شك أن المعتدة مخطوبة أيضاً ولا تأثير لكونها معتدة يحرم الدمع بخطبتها بل التأثير للمشرط وعدمه  
 وكونه مشروطاً فاسداً وكون ذلك رشوة كما علمته من تعاليل الأقوال وعلى هذا ما يقع في قرى دمشق من أن  
 الرجل يخطب امرأة ويصير يكسوها ويمدى إليها إلى الأبد ودعوى عظيم الدراهم لنفسه والمهر إلى أن يكملها  
 للمهر فبقية عليها ليلته الزفاف فإذا أتى أن تزوجه ينبغي أن يرجع عما بها بغير الهدية الهالكه على الأقوال  
 الأربعة المأثرة لأن ذلك مشروط بالتحقق كحقيقته فأتى خان بعبارة تروى ما إذا لماتت فعلى القول الأول  
 لا كلام في أن له الرجوع أما على الثالث فيلحق بالأبام له وينبغي الرجوع لأن الظاهر أن هذه الأقوال الثالث  
 أنه كالهبة المشروطة بالعوض وهو التزوج كما يقيد ما في حاوى الزاهدى برمز البرهان صاحب المحيط  
 بعثت الصميرة إلى بنت الخن ثياباً بالرجوع لها بعد ولوقائمة ثم سئل فقال لها الرجوع لوقائمة قال الزاهدى  
 والتوفيق أن البعث الأول قبل الزفاف ثم حصل للزفاف فهو كالهبة بشرط العوض وقد حصل فلا ترجع  
 والثاني بعد الزفاف فترجع اه وكذا لم أر مالومات هو أبى فليراجع (تسنية) لم يذكر مالوا أنفق على زوجته  
 ثم تيز فساد النكاح بأن شهدوا بالزواج وفارق بينهما في الذخيرة له الرجوع بما أنفق بفرض القاضى لأنه تين  
 أنما أخذت بغير حق ولو أنفق بلا فرض لا يرجع بشئ (قوله بشرط أن يتزوجها) الأولى أن يقول بطمع  
 أن يتزوجها كما عبر في البحر (قوله مطلقاً) نفسيراً لاطلاق في الموضوعين كما دل عليه كلام المصنف

مطلب  
 انفق على معتدة الغير

(ولو ادعت أنه) أى المبعوث

(من المهر وقال هو ودعيه فإن كان

من جنس المهر فالقول لها وإن

كان من خلافه فالقول له)

بشهادة الظاهر (أنفق) رجل

(على معتدة الغير بشرط أن

يتزوجها) بعد عدتها (إن تزوجه

لا رجوع مطلقاً

وان ثبت أنه الرجوع ان كان دفع  
ليسا وان اكدت معه فلا مطلنا  
يجر عن العمادية وفيه عن الميتي  
(جيزانته بجيزانوساها ذلك  
ليس له الاسترداد منها) ولا لورثته  
يعدده ان سلمها ذلك في حخته  
بل يخص به (وبه يشق) وكذا  
لو اشتراه لها في صغرها  
ولر الحية والحيلة أن يشهد عند  
التسليم اليها أنه انما سلمه عارية  
والاحوط أن يشتره منها ثم تبرئه  
درر (أخذ أهل المرأة شيئا عند  
التسليم فلزوج أن يسترده) لانه  
رثوة (جيزانته ثم ادعى أن مادفعه  
لياعارية وقالت هو تملك أو قال  
الزوج ذلك بعد موتها يرث منه  
وقال الاب) أو ورثته بعد موته  
(عارية) المعتمد أن (القول للزوج  
ولها اذا كان العرف مستترا أن  
الاب يدفع مثله جهازا لعارية  
و) اما (ان مشتركا) كمصر والشام  
(فالقول للاب)

مطلب  
في دعوى الاب أن الجهاز عارية

في شرحه شرط الترخيص أو لم بشرطه ولذا قلنا الاولى أن يقول بطمع أن يتوجهها إلى أبيه الاطلاق المذكور وهذا  
القول هو الثالث قد اعتمد المصنف في منته وشرحه وقال في القبض وبه يفتى (قوله وان اكدت معه فلا)  
أي لانه اباحة لا تملك أولاه مجيعول لا يعلم قدره تأمل وليست وجهه عدم الرجوع في الهدية اليها لانه  
أو المستلكة على ما قلناه من عدم الترخيص بين المخطوبة والمعتدة (قوله جيز عن العمادية) هو ابه من  
عن العمادية فان ما في المتن عزاء في المنع الى الفصول العمادية وهو القول الثالث من الاقوال الاربعة التي  
قد منها وأما ما في الجرح فهو القول الاول والقول الرابع ولم يذ كر القول الثالث أصلا ولا وقع فيه العزو  
الى العمادية (قوله ليس له الاسترداد منها) هذا اذا كان العرف مستترا أن الاب يدفع مثله جهازا  
لعارية كما يذ كره قريسا كان يغنيه ما أتى عماد كره هنا ويمكن أن يكون هذا بيان حكم الديانة الزاقي  
بيان حكم القضاء (قوله في حخته) احتراز عما لو سلمها في مرض موته فانه تملك للوارث ولا يصح  
بدون اجازة الورثة (قوله وكذا لو اشتراه لها في صغرها) أي وان سلمها في مرضه أو لم يسلمها أصلا لانها  
ملكته بشرا الاب لها قبل التسليم كما يأتي ولو مات قبل دفع الثمن رجع البائع على تركه ولا رجوع للورثة  
عليها في أدب الاوصياء عن الخيانة وغيرها الاب اذا اشترى خادما للصغير وقد الثمن من مال نفسه لا يرجع  
عليه الا اذا أشهد بالرجوع وان لم يشهد حتى مات ولم يكن أشهد أخذ من تركته ولا يرجع عليه ببقية الورثة اه  
(قوله والحيلة) أي فيما لو أراد الاسترداد منها (قوله والاحوط) أي لا احتمال أنه اشترى لها بعض  
الجهاز في صغرها فلا يحل له أخذه بهذا الاقرار ديانة كما في الجرح والدرر وكذا لو كان بعد ما سلمه اليها  
وهي كبيرة (قوله عند التسليم) أي بأن أبي أن يسلمها أخوها أو نحوها حتى يأخذ شيئا وكذا لو أبي أن  
يتوجهها للزوج الاسترداد قائما أو هالكا لانه رشوة بزانية وفي الحساوي الزاحدي بر من الاسرار للعلامة  
نجم الدين وان أعطى الى رجل شيئا لاصلاح مصالح المصاهرة ان كان من قوم الخطيبة أو غيرهم الذين يتدرون  
على الاصلاح والفساد وقال هو اجرة لك على الاصلاح لا يرجع وان قال على عدم الفساد والفساد يرجع  
لانه رشوة والاجرة انما تكون في مقاييل العمل والفساد ليس بعمل وان لم يقل هو اجرة يرجع وان كان  
عن لا يقدر على ذلك ان قال هو عطية أو اجرة لك على الذهاب والاياب أو الكلام أو الرسالة يني وبينها  
لا يرجع وان لم يقل شيئا منها يكون هبة له الرجوع فيها ان لم يوجد ما يمنع الرجوع (قوله وقالت هو تملك)  
كذا في الفتح والجرح وغيرهما وبشكل جعل القول لها بانه اعتراف بملكيتها الاب وانتقال الملك اليها من جهته  
وقد صرح في البدائع بأن المرأة لو أقربت بأن هذا المانع اشتراه لى زوجى سقط قولها لانها أقربت بالملك له ثم ادعت  
الاتقال اليها فلا يثبت الابدليل اه ويجب ان يأخذ من المسائل التي عملوا فيها بالظاهر كاختلاف  
الزوجين في متاع البيت ونحوها مما يأتي في كتاب الدعوى آخر باب التحالف ومثله ما مر في الاختلاف في دعوى  
المهر والهدية (قوله فالمعتقد الخ) عبر عنه في فتح القدير بأنه المختار للفتوى ومقابله ما نقله قبله من أن القول  
لها أي بدون تفصيل بشهادة الظاهر لان العادة دفع ذلك هبة وما اختاره الامام السرخسي من أن القول  
للاب لان ذلك يستفاد من جهته اه والظاهر أن القول المعتمد توفيق بين هذين القولين يجعل الخلاف لنظير  
(قوله فالقول للاب) أي مع الميز كما في فتاوى قارئ الهداية قلت وينبغي تقييد القول للاب  
بما اذا كان الجهاز كله من ماله أو الوجهها بما قبضه من مهرها فلا لان الشراء وقع لها حيث كانت  
راضية بذلك وهو بمنزلة الاذن منها عرفا ثم لو زاد على مهرها فالقول له في الزائد ان كان العرف مستترا كما علم  
أنه قال في الاشياء ان العادة انما تعتبر اذا اطردت أو غلبت ولذا قالوا في البيع لو باع بدراهم أو دنانير في بلد  
اختلف فيها النقود مع الاختلاف في المالمية والرواج انصرف البيع الى الاغلب قال في الهداية لانه هو  
المتعارف فينصرف المطلق اليه اه كلام الاشياء قلت ومقتضاه أن المراد من استقرار العرف هنا غلبته  
ومن الاشتراك كثره كل منهما اذا نظر الى النادر ولان حل الاستمرار على كل واحد من افراد الناس في تلك  
البلدة لا يمكن ويلزم عليه حالة المسألة اذا شك في صدور العارية من بعض الافراد والعادة الفاسية الغالبة  
في اشراف الناس وأوساطهم دفع ما زاد على المهر من الجهاز تملك كسوى ما يكون على الزوجة ليل الزفاف  
من الخلق والنياب فان الكثير منه أو لا كثر عارية فلو ماتت ليل الزفاف لم يكن للرجل أن يدعى أنه ليا بل القول



فيه للاب والام أنه عارية أو مستعار لها كما يعلم من قول الشارح كالأول كان أكثر مما يجيز به مثلها وقد يقال  
هذا ليس من الجواز عرفا وبقي لوجرى العرف في تلك البعض وإعارة البعض ورأيت في حاشية الاشياء  
للسيد محمد أبي السعود عن حاشية الغزالي قال الشيخ الامام الاجل الشهيد المختار للفتوى أن يحكم بكون  
الجواز له كالأعارية لأنه الظاهر الغالب الا في بلدة جرت العادة بدفع الكل عارية قاله للاب وما اذا جرت  
في البعض يكون الجهاز تركه يتعلق بهما حق الورثة وهو الصحيح اه ولعل وجهه أن البعض الذي يدعيه  
الاب بعينه عارية لم تشهد له به العادة بخلاف مالو جرت العادة بإعارة الكل فلا يتعلق به حق ورثته بل يكون  
كله للاب والله تعالى أعلم (تنبيه) ذكر البصري في شرح الاشياء أن ما ذكره في مسألة الجهاز انما هو  
فيما اذا كان النزاع من الاب أم الوارث فاذت ورثته فلا خلاف في كون الجهاز للاب لما في الولوجلية  
جهزا بئنه ثم مات فطلب بقية الورثة القسمة فان كان الاب اشترى لها في صغرها أو في كبرها وسلم لها  
في صحتها فهو لها خاصة اه قلت وفيه نظر لان كلام الولوجلية في ملك البنت له بالبراءة لوصفها وبالنسبة  
لو كبيرة ولا فرق فيه بين موت الاب وحياته ويدل عليه ما مر من قول المصنف والشارح ليس له الاسترداد منها  
ولا لورثته بعده وانما الكلام في سماع دعوى العارية بعد الشراء وان تسليم والمعتد البناء على العرف كما علمت  
ولا فرق في ذلك أيضا بين موت الاب وحياته فدعوى ورثته كدعواه فتأمل (قوله كالأول كان الخ) والظاهر  
أنه ان أمكن التمييز فيما زاد على ما يجيز به مثلها كان القول قوله وفيه والا فاقول قوله في الجميع رحتي  
(قوله والام كالأب) عزاه المصنف الى فتاوى قارئ الهداية وكذا بحثه ابن وهبان كإياي (قوله  
وكذا أولى الصغيرة) ذكره ابن وهبان في نرح منظومته بجنا حيث قال وينبغي أن يكون الحكم فيما تدعيه  
الام وولى الصغيرة اذا تزوجها كما مر بطريان العرف في ذلك امكن قال ابن السخنة في شرحه قلت وفي الوثي  
عندي قلت اه وتردد في البحر في الام والجد وقال ان مسألة الجد صارت واقعة الفتوى ولم يجد فيها تنقلا  
وكتب الرمي أن الذي يظهر يراى الرأي أن الام والجد كالأب الخ (قوله واستحسن في النهر)  
حيث قال وقال الامام قاضي خان وينبغي أن يقال ان كان الاب من الاشراف لم يقبل قوله انه عارية وان كان  
من لا يجيز البنات بمثل ذلك قبل قوله وهذا العمرى من الحسن يمكن اه قلت ولعل وجه استحسانه مع أنه  
لا يغيّر القول المعتد أنه تفصيل له وبيان لكون الاشتراك الذي قد يقع في بعض البلاد انما هو في غير الاشراف  
(قوله وعلمه) عطف تفسير فالمدار على العلم والسكرت بعده وان كان غائبا (قوله وزفت الى الزوج)  
تدبه لان تملك اليبالة بالتسليم وهو انما يتحقق عادة بالزفاف لانه حينئذ يبر الجهازيدها فافهم (قوله  
ما هو معتاد) مفهومه أنه لو كان زائدا على المعتاد لا يكون سكوتة رضى فتضمن وهل تضمن الكل أو قدر  
الزائد محض تردد وجزم ط بالثاني (قوله السبع والثلاثين) قال ح قد سناها في باب الولي عن الاشياء  
(قوله على ما في زواهر الجواهر) أى حاشية الاشياء للشيخ صالح ابن مصنف التنوير فانه زاد على  
ما في الاشياء ثلاث عشرة مسألة ذكرها الشارح في كتاب الوقف ح (قوله يليق به) الضمير في عبارة  
البحر عن المبتغى عائد الى ما بعته الزوج الى الاب من الدراهم والدنانير ثم قال والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها  
اه قلت وهذا المبعوث يسمى في عرف الاعاجم بالدستيمان كإياي (قوله الا اذا سكت طويلا) قال الشارح  
في كتاب الوقف ولو سكت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن له أن يخاصم بعد ذلك وان لم يتخذ له شيء  
اه ح وأشار بقوله يعرف الى أن المعتبر في الطول والقصر العرف (قوله لا يمكن في النهر الخ) ومثله  
في جامع الفصولين ولسان الحكماء عن فتاوى ظهير الدين المرغيناني وفيه أفتى في الحامدية قلت وفي البرازية  
ما يفيد التوفيق حيث قال تزوجها وأعطاه ثلاثة آلاف دينار والدستيمان وهي بنت موسر ولم يعط لها الاب  
بجهازا أفتى الامام جمال الدين صاحب المحيط بأن له مطالبة الجهاز من الاب على قدر العرف والعادة أو طلب  
الدستيمان قال وهذا اختيار الأئمة وقال الامام المرغيناني الصحيح أنه لا يرجع بشيء لان المال في النكاح  
غير مقصود وكان بعض أئمة خوارزم يعترض بأن الدستيمان هو المهر المجل كاذكره في الكافي وغيره  
فهو مقابل بنفس المرأة حتى ملكت حبس نفسها لاستيفائه فكيف يملك الزوج طلب الجهاز والشيء لا يقابل  
عوضا وأجاب عنه الفقيه نافلا عن الاستاذ أن الدستيمان اذا ادريج في العقد فهو والمجل الذي ذكرته

كأول كان أكثر مما يجيز به  
مثلها (والام كالأب في تجهيزها)  
وكذا ولي الصغيرة شرح  
وهيانية واستحسن في النهر تبعا  
لقاضي خان أن الاب ان كان من  
الاشراف لم يقبل قوله انه عارية  
(ولو دفعت في تجهيزها لابنتها أشياء  
من أمتعة الاب بحضوره وعلمه وكانت  
ساكنا وزفت الى الزوج فليس للاب  
أن يسترد ذلك من ابنته) بطريان  
العرف به (وكذا الوأفتى بقت الام  
في جهازها ما هو معتاد والاب  
ساكت لا تضمن) الام وهما من  
المسائل السبع والثلاثين بل الثمان  
والاربعة على ما في زواهر الجواهر  
التي السكوت فيها كالتنطق  
(فرع) لو زفت اليه بلا جهاز  
يليق به فله مطالبة الاب بالتقدم  
زاد في البحر عن المبتغى الا اذا سكت  
طويلا فلا خصومة له لكن في النهر  
عن البرازية الصحيح أنه لا يرجع على  
الاب بشيء لان المال في النكاح  
غير مقصود

وان لم يدرج فيه ولم يعتقد عليه فهو كالهبة بشرط العوض وذلك ما قلناه وايضا قلنا ان لم يذكر في العقد وزفت اليه بلا جهاز وسكت الزوج أيا ما لا يمكن من دعوى الجهاز لانه لما كان مختلا وسكت زمانا باطل للاختصار دل أن الغرض لم يكن الجهاز اه ملخصا وحاصله أن ذلك المجهل لا يلزم كونه هو المهر المجهل دائما كما يوجهه كلام الكافي حتى يرد أنه مقابل بنفسه الا يجهزها بل فيه تفصيل وهو أنه ان جعل من جهته المهر المعقود عليه فهو المهر المجهل وهو مقابل بنفس المرأة والافهم مقابل بالجهاز عادة حتى لو سكت بعد الزفاف ولم يطلب جهازا علم أنه دفعه تبرعا بلا طلب عوض وهو في غاية الحسن وبه يحصل التوفيق والله الموفق لكن الطاهر جريان الخلاف في صورة ما اذا كان معقودا عليه لانه وان ذكر على أنه مهر لم يكن من المعلوم عادة أن كثرته لاجل كثرة الجهاز فهو في المعنى يدل له أيضا ولهذا كان مهر من لا جهازا ليس أقل من مهر ذات الجهاز وان كانت أجل منها ويوجب بأنه لما صرح بكونه مهرا وهو ما يكون بدل البضع الذي هو المقصود الاصل من النكاح دون الجهاز لم يعتبر المعنى وسيأتي في باب النفقة ان شاء الله تعالى من يدين لهذه المسألة وان هذا غير معروف في زماننا بل كل أحد يعلم أن الجهاز للمرأة اذا طلقتا تأخذه كله واذا ماتت يورث عنها واختار يرد المهر طمعا في تزويج يتيه به وعوده اليه ولا ولادة اذا ماتت وهذه المسألة نظير ما لو تزوجها بأكثر من مهر المثل على أنها بكر فاذا حييت فقدمت الخلاف في لزوم الزيادة وعدمه بناء على الخلاف في هذه المسألة وقد مر أن الميراث الزوم فلذا كان المصحح هنا عدم الرجوع بشيء كما مر عن المرساني (قوله نكح ذى الخ) لما فرغ من مهر المسلمين ذكرهم وورث الكفار وبأقرب بيان أنكحهم وقوله أو مستأمن بشرى إلى أنه لو عبر المصنف بالكافر لكان أولى لان المستأمن كالذمى هنا نهر عن العنابة (قوله ثمة) أى فى دار الحرب (قوله بيمتة) المراد بها كل مائس بهال كالم بحر (قوله وذاتنا عندهم) بأن كان لا يلزم عندهم مهر المثل بالنسبة وبما ليس بهال (قوله قبل الوطء) أى قبل الوطء (قوله فلا مهر لها) هذا قوله وعندهما المهر المثل اذا دخل بها أو مات عنها والمتعة لو طلقها قبل الوطء وقيل فى الميتة والسكوت روايتان والاصح أن الكل على الخلاف هداية لكس فى الفتح أن ظاهر الرواية وجوب مهر المثل فى السكوت عنه لان النكاح معاوضة فمال ينص على قبي العوض يكون مستحقا لها وذكر الميتة كالسكوت لانهم ليست مالا عندهم فذكرها فى مهر (قوله ولو أسلم الخ) لو وصلة وعبرة الفتح ولو أسلم أو رفع أحدهما أسلم أو أرفعا اه وليو قتل أو أسلم أحدهما لا ينتهيه بالاولى (قوله لانا امرنا بتركمهم) أى تركنا عرضا لا تقرير وقوله وما يدينون الزوال للعطف أو لانه صاحبة فلا تمنعهم عن شرب الخمر وكل الخنزير وبيعهما ط عن أبي السعود (قوله وتثبت بقية أحكام النكاح) أى ان اعتقد أحدا أو أرفعا أسلمنا ط (قوله كمدة) أى لو طلقها وأمرها بالزوم بينهما الى انقضاء عدتها ورفع الامر اليها حكمنا عليها بذلك وكذا لو طلعت نفقة العدة أو لمناها رجعت (قوله ونسب) أى يثبت نسب ولده فيما يثبت به النسب بيننا رجعت (قوله وخيار بلوغ) أى لصغير وصغرة اذا كان المزوج غير الاب والجد ط (قوله وتوارث نكاح صحيح) هو ما يتران عليه اذا أسلمنا بخلاف نكاح محرم أو فى عدة سلم كإسباقى فى الفرائض (قوله وحرمة مطلقة ثلاثا الخ) ففترق بينهما ولو جرافعة أحدهما أو ماله أو كانا محرمين فلا يفرق الا برافعتهما كإسباقى فى نكاح الكافر (قوله قبل القبض) أما بعده فليس لها الا ما قبضته ولو كان غير معين وقت العقد نهر (قوله فلهذا ذلك) هذا قول الامام وقال الشافعى لها مهر المثل فى المعين وغيره وقال الثالث لها القيمة فيها نهر (قوله وتسبب الخنزير) كذا فى الفتح قال الرضى والاولى فتشمل الخنزير (قوله ولو طلقها الخ) قال فى الفتح ولو طلقها قبل الدخول ففي المعين لها نصفه عند أبي حنيفة وفى غير المعين فى الخنزير لها نصف القيمة وفى الخنزير المتعة وعند محمد لها نصف القيمة بكل حال لانه أوجب القيمة فتعصف وعند أبي يوسف وهو الموجب لمهر المثل لها المتعة لان مهر المثل لا يتصف اه (قوله اذا أخذ قيمة القبي الخ) بيانه ان أخذ المثل فى المثل أو القيمة فى القبي بمنزلة أخذ العين والخمر مثلى فأخذ قيمة ليس كأخذ قيمته بخلاف القيمة فى القبي كالخنزير فلذا أوجبنا فيه مهر المثل وأورد ما لو شرب ذمى دار الجنزير فان لشبعه المسلم أخذها بقيمة الخنزير وأوجب بأن قيمة الخنزير كعينه لو كانت بدلا عنه كسالة النكاح والقيمة فى الشفعة بدل عن الدار لا عين الخنزير وانما ميراثها التقدير به الا غير

(نكح ذمى) أو مستأمن (ذمية)  
أو حربى حرة ثمة بيمتة أو بلا مهر  
بأن سكت عنه أو نفياد (الحال  
أن) اذا جاز عندهم فوطئت  
أو طلقت قبله أو مات عنها فلا  
مهر لها (ولو أسلم أو أرفعا أسلمنا  
لانا امرنا بتركمهم وما يدينون  
(وتثبت) بقية (أحكام النكاح  
فى حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة  
فى النكاح ووقوع الطلاق وشروطها)  
ضكعة ونسب وخيار بلوغ  
وتوارث نكاح صحيح وحرمة  
مطلقة ثلاثا ونكاح محارم (وان  
نكحها بخنزير أو خنزير عين) أى  
بشار اليه (ثم أسلم أو أسلم أحدهما  
قبل القبض فلهذا ذلك) فتخلل  
الخنزير وتسبب الخنزير ولو طلقها قبل  
الدخول فلهذا نصفه (و) لها (فى غير  
عين قيمة الخمر ومهر المثل فى الخنزير)  
اذا أخذ قيمة القبي كأخذ قيمته

واعترض بان التيقية في النكاح أيضا بدل عن المهر وهو البضع والمصير اليها لا تقدير والجواب ما قالوا من أنه  
لو أنها حقة المهر قبل الاسلام اجبرت على القبول لان التيقية لها حكم العين فكانت من موجبات تلك التسمية  
وبالاسلام تعذر أخذ التيقية فأوجبنا ما ليس من موجباتها وهو مهر المثل فهذا يدل على أن قيمة المهر يبدل عنه  
في النكاح بمنزلة عينه ولذا اجبرت المرأة على قبوله قبل الاسلام لا بعد. بخلاف مسألة الدار ولو سلم عدم  
الذوق فقد يجاب بما ذكره في باب العاشر من أن جواز الأخذ بالتيقية في الدار اضرة حق  
الشفيع ولا تضره دنا لا مكان لا يجاب مهر المثل (قوله الوطى في دار الاسلام) أي اذا كان بغيره ملك  
اليمين واحترز عن الوطى في دار الحرب فانه لا حد فيه وأما المهر فلم أره (قوله الا في مسألتين) كذا في الاشياء  
من النكاح وقهر من أحكام غيبوبة الحشفة أن المستثنى ثمان مسائل فزاد على ما هنا التيقية اذا نكحت  
بغير مهر ثم أسما وكذا يذنبون أن لا مهر فلا مهر والسيد اذا زوج أمته من عبده فالاصح أن لا مهر والعبد  
اذا وطئ سيده شبهة فلا مهر أخذ من قواهم فيما قبلها ان المولى لا يستوجب على عبده ديناً وكذا الوطئ  
حرية أو وطئ الجارية الموقوفة عليه أو وطئ المهرونة باذن الراهن ظنا المثل قال ينبغي أن لا مهر في الثلاثة  
الاخيرة ولم أره الا في ١٥ ونقل ح عن حدود الجبر في نوع ما لا حد فيه شبهة المثل أن من هذا النوع  
وطئ المبيعة فاسد قبل القبض لا حد فيه لبقاء الملك أو بعده لان له حق الفسخ فلا حق الملك فيها وكذا المبيعة  
بشرط الخيار للبائع لبقاء ملكه أو للمشتري لانهم يخرج عن ملكه بالكلية ١٥ قال ح وهل لا مهر  
في هذه الأربع اطلاق الشارح يشعر بذلك فراجع قلت أما الاولى فداخله في مسألة بيع الامه قبل التسليم  
فلا مهر ومثلها المبيعة بخيار للبائع لان وطأها يكون فسخا للبيع أما المبيعة فاسد بعد القبض فنبغي لزوم  
المهر لو وقوع الوطئ في ملك غيره وكذا المبيعة بخيار للمشتري ان أمضى البيع فاقهر (قوله صبي نكح الخ)  
في الثانية المراهق اذا تزوج بلا اذن وليه امرأه ودخل بها فزاد أنه نكاحها ولو لا يجب على الصبي حد  
ولا عقرب أما الحد فامكان الصبي وأما العقرب فلا نسألهما من مع علمها أن نكاحها لا ينفذ فقد  
رضيت بطلان حقها ١٥ وكذا الوزني شيب وهي نائفة فلا حد عليه ولا عقرب أو يكر بالعدة دعتهما الى نفسها  
وأزال عذرهما وعليه المهر لو حكره أو صغيرة أو أمة ولو باهر حال عدم صحة أمر الصغيرة في اسقاط حقها  
وأمر الامه في اسقاط حق المولى ولا مهر عليه باقراره بالزنا ١٥ هندية ملخصا (قوله وبائع أمته) أي اذا  
وطئها قبل التسليم الى المشتري لا حد عليه ولا مهر لانه من شبهة المثل اذ كونه في ضمانه ويده اذ لو حكرت  
عادت الى ملكه والخراج بالضمان فالوجوب عليه المهر استحقته (قوله ويسقط) أي عن المشتري وبنت له  
الخيار كما لو أتلف جزءا منها ولو الجنية (قوله والا فلا) أي وان لم تكن بكارة فلا يسقط نفي ولا خيار له  
أيضا وروى عن الامام أن له الخيار ولو الجنية (قوله تدافع جارية الخ) تقدم الكلام عليها أو في الباب  
(قوله لابي الصغيرة المطالبة بالمهر) ولو كان الزوج لا يستمتع بها كما في الهندية عن التجنيس والصغيرة  
غير قيد في الهندية للاب والحد والقاضي قبض صداق البكر صغيرة كانت أو كبيرة الا اذا نسته وهي بالغة  
صح النهي وليس لغيرهم ذلك والوصي عاك ذلك على الصغيرة والتيب البالغة حق القبض لها دون غيرها ١٥  
وشمل قوله وليس لغيرهم الام فليس لها القبض الا اذا كانت وصية وحيث قد طلب الام اذا بلغت دون  
الزوج كما أقاده في الهندية ط قلت أي نطاق الام اذا نيت القبض بغير اقرار الام لما في البرازية وغيرها أدركت  
وطلت للمهر من الزوج فادعى الزوج أنه دفعه الى الاب في صغرهما أو أن الاب يلاصق اقراره علم الام لانه لا يملك  
القبض في هذه الحالة فلا يملك الاقرار به وتأخذ من الزوج ولا يرجع على الاب لانه أقرب قبض الاب في وقت له  
ولاية قبضه الا اذا كان قال عند الأخذ أبرأكم من مهر حاتم أنكركت البنت له الرجوع هنا على الاب ١٥ وفيها  
قبض الولي المهر ثم ادعى الرذ على الزوج لا يصدق اذا كانت بكر لانه يملك القبض لا الرذ ولو يصدق لانه أمين  
ادعى رذالامانة ١٥ وفيها قبض الاب بمهر حاكمي بالغة أو لا وجهها أو قبض مكان المهر عينا ليس لها أن  
لا يجبر لان ولاية قبض المهر الى الاباء وكذا التصرف فيه ١٥ لكن في الهندية لو قبض مهر البالغة ضبيعة  
فلم تر من ان جرى التعارف بذلك جازله والا فلا ولو بكر او تمام مسائل قبض المهر في البحر والنهر أو في باب الاولياء  
(قوله قال البرازي الخ) عبارة ولا يجبر الاب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على ايثاء العجل

(قروع) الوطئ في دار الاسلام  
لا يخلو عن حد أو مهر الا في مسألتين  
صبي نكح بلا اذن وطأ وعنه وبائع  
أمة قبل تسليم ويسقط من الثمن  
ما قابل البكارة والا فلا تدافع  
جارية مع أخرى فازالت بكارتها الزنا  
مهر المثل لابي الصغيرة المطالبة  
بالمهر وللزوج المطالبة بتسليمها  
ان تمتعت الرجل قال البرازي  
ولا يعتبر السن فلو تسلمها فمهر بت  
لم يلزمه طلبها خدع امرأة  
وأخذها حبس الى أن يأتي بها  
أو يعلم موتها

مطلب  
لابي الصغيرة المطالبة بالمهر

فان زعم الزوج أنها تصب على الرجل وأنكر الاب فالقاضي يريها النساء ولا يعتبر السن اه قلت بل  
 في التنازحانية البالغة اذا كانت لا تتحمل لا يومر بدفعها الى الزوج (قوله المهر مهر السراخ) المسألة  
 على وجهين الاول تواضعاً في السر على مهر ثم تعاقداً في العلانية بأكثر من الجنس واحد فان اتفقا  
 على المواضعة فالمهر السر والافالمسمى في العقد ما لم يبرهن الزوج على أن الزيادة سمعة وان اختلفت الجنس  
 فان لم يتفقا على المواضعة فالمهر هو المسمى في العقد وان اتفقا عليها انعقد بمهر المثل وان تواضع في السر على أن  
 المهر دنابر ثم تعاقداً في العلانية على أن لا مهر لها فالمهر ما في السر من الدنانير لانه لم يوجد ما يوجب الاعراض  
 عنها وان تعاقداً على أن لا تكون الدنانير مهرها أو سكناً في العلانية عن المهر انعقد بمهر المثل الوجه الثاني  
 أن يتعاقداً في السر على مهر ثم أقروا في العلانية بأكثر فان اتفقا وأشهد أن الزيادة سمعة فالمهر ما ذكره عند العقد  
 في السر وان لم يشهد فعندهما المهر هو الاول وعنده هو الثاني ويكون جميعه زيادة على الاول لو من خلاف  
 جنسه والا فلا زيادة بقدر ما زاد على الاول اه ملخصاً من الذخيرة والحاصل في الوجه الاول أن العقد  
 انما جرى في العلانية فقط وفي الوجه الثاني بالعكس وأجرى مرتين مرة في السر ومرة في العلانية كقد سنه  
 ميسوطا عن الفتح عند قول المصنف وما فرض بعد العقد أو يزيد لا يتصف وفيه نوع خفاء لعلنا هنا يمكن دفعه  
 بأمران النظر (قوله المؤجل الى الطلاق) احتراز عن المهر المؤجل الى مدة معلومة فانه يبقى الى احدى بعد  
 الطلاق وقوله يتجمل بالرجعي أي مطلقاً أو الى انقضاء العدة كما هو قول عامة المشايخ وعلى الاول لا يتأجل  
 لوراجعها وليس بالرجعي بقية بدل البائن مثله بالاولى وقد مناهى الكلام على ذلك عند قوله ولها منعه  
 من الوطئ (قوله ولو وهبته المهر الخ) أي لو قال لطلقتك لا تزوجك حتى تهبيني مآلك على من مهر  
 فقلت على (قوله ولو وهبته المهر الخ) أي لو قال لطلقتك لا تزوجك حتى تهبيني مآلك على من مهر  
 فلذا في المهر عليه وان تزوجها فاني فالمهر عليه تزوج أم لا برأية وقوله فاني أي قال لا تزوجك فيكون رد الهبة  
 الدين المهر عليه وان تزوجها بعد الاباء (قوله ولو وهبته لاحد) أي غير الزوج لأن هبة الدين لمن عليه  
 نصح مطلقاً أما هبة لغيره فلا تصح ما لم يسلطه على قبضه فيصير كأنه وهبه حين قبضه ولا يصح الا قبضه  
 كما في جامع الفصولين (قوله لم نصح) أي الهبة (قوله وخذه حيلة الخ) أفاد أنها غير قاصرة على المهر  
 فيها بعد لاشتراط رضى المدين بالحوالة فإذا كان طالب الهبة لا يرضى بالحوالة إلا أن يصور فحين يحيل  
 ان الحوالة تتمع من صحة الهبة وأجاب الشارح في مسائل شتى آخر الكتاب بأنه يمكن المحال من مطالبة  
 المدين برفعه الى من لا يشترط قبوله أي كالمسكي المذهب تأمل ومن الحيل شراء شيء مملوف من زوجها  
 بالمهر قبل الهبة أي تمترده بعدها بخيار رؤية أو يصالحها بالناسن عن المهر بشئ مملوف قبل الهبة كما في البحر  
 عن القنية والاخيرة أحسن والله تعالى أعلم

معل  
 في مهر السر ومهر العلانية

المهر مهر السر وقيل العلانية \*  
 المؤجل الى الطلاق يتجمل بالرجعي  
 ولا يتأجل لبراجعها ولو وهبته المهر  
 على أن يتزوجها فاني فالمهر باق  
 فكيفها أولاً ولو وهبته لاحد وكذا  
 بقبضه صم ولو أحواله به انساكاً ثم  
 وحبته للزوج لم تصح وخذه حيلة  
 من يريد أن يهب ولا تصح

\* (باب نكاح الرقيق) \*

هو المملوك كلاً أو بعضاً والسن  
 المملوك كلاً (توقف نكاح قن

\* (باب نكاح الرقيق) \*

لما فرغ من نكاح من له أهلية النكاح من المسلمين شرع في بيان من ليس له ذلك وهو الرقيق وقدمه على الكافر  
 لأن الاسلام غالب فيهم نهر (قوله هو المملوك) في الصحاح الرقيق المملوك يطلق على الواحد والجمع  
 قال في البحر والمراد هنا المملوك من الآدمي لانهم قالوا ان الكافر اذا أسرف في دار الحرب فهو رقيق لا مملوك  
 واذا أخرج فهو مملوك أيضاً فعلى هذا فكل مملوك من الآدمي رقيق لا عكسه اه وعليه فالمراد  
 بالرقيق هنا الرقيق الحر زبداً نفاقاً لانه اذا أسرت ولم تخرج الى دار الحرب تزوجت لا يتوقف نكاحها بل يطل لانه  
 لا يجبر له وقت وقوعه كافي النهر بمنناقت قد يقال ان له مجيراً وهو الامام لان له بيعها قبل الاخراج وبعده فتأمل  
 (قوله كلاً أو بعضاً) شمل المبعوض والمملوك ملكاً ناقصاً كالمكاتب ومن وجد له سبب الحرية كالمدير  
 وام الولد (قوله واللقن المملوك كلاً) أخرج المبعوض كمن دخل فيه المكاتب والمدير وام الولد لدخولهم  
 في المملوك وفي المغرب القن من العبيد من ملك هو وأبواه وكذلك الاثنان والجمع والمؤنث واما أمة قن فلم يسمعه  
 وعن ابن الاعرابي عبد قن خالص العبودية وعليه قول الفقهاء لانهم يعنون به خلاف المدير والمكاتب اه  
 فالتماس في الرقيق من أن القن المملوك ملكاً تاماً لم يبعده سبب الحرية قال ح ثم اعلم أن كلام من الرق  
 والملك كامل وناقض ففي القن كاملاً وفي معتق البعض ناقصاً وفي المكاتب كذل الرق وفي المدير وام الولد  
 كذل الملك (قوله توقف نكاح قن) أطلق في نكاحه فشميل ما اذا تزوج بنفسه أو وزوجه غيره وقيد

بالنكاح لان التسرى حرام مطلقا قال في القح (فرع) مهم التجار بما يدفع لعبده جارية ليتسرى بها ولا يجوز  
 للعبد اذن له مولاه أو لالاق حل الوطى لا يثبت شرعا الا بملك المثل أو عقد النكاح وليس للعبد ملك بين فأنخصر  
 حل وطئه في عقد النكاح اه بجر (قوله وأمة) قد علمت أن القن يشمل الذكرو الانثى (قوله وسكاتب)  
 لان الكتابة أوجبته فكذا الجحر في حق الاكتساب ومنه تزويج أمته اذ به يحصل المهر والنفقة للمولى بخلاف  
 تزويج نفسه وعبده ودخل في المكاتب معتق البعض لا يجوز نكاحه عنده وعندهما يجوز لانه حر مذبون  
 أقاده في الجحر (قوله وام ولد) وفي حكمها ابنتها من غير مولاهما كما اذا تزوج ام ولده من غيره فجاءت بولد  
 من زوجها أو ماولدها من مولاهما ختر وتماه في الجحر (قوله فان أجاز نفذ الخ) ان كان كل من الاجازة  
 أو الرقبيل الدخول فالامر ظاهر وان كان بعده ففي الرقبيل العبد بعد العتق كما ذكره بقوله فيطالب الخ  
 وفي الاجازة قال في الجحر عن المحيط وغيره القياس أن يجب مهران مهر بالدخول ومهر بالاجازة كما في النكاح  
 الفاسد اذا جحدته صحيحا وفي الاستحسان لا يلزمه الا المسمى لان مهر المثل لو وجب لوجب باعتبار العقد  
 وحينئذ يجب بعقد واحد مهران وأنه متمنع اه ثم الاجازة تكون صريحا ودلالة وضرورة كما سياتي  
 وفيه رخص إلى أن سكونه بعد العلم ليس باجازة كما في القهستاني عن القنية (قوله فلا مهر) تقر بيع على قوله  
 بطل ح أي لامهر على العبد ولا مهر للامة (قوله فيطالب) جواب شرط مقتضى أي فان دخل فيطالب  
 فافهم (قوله من له ولاية تزويج الامة) أي وان لم يكن مالكا لها بجر وشمل الوارث والمشتري فلولمات  
 الولي أو باعه فأجاز سيده الوارث أو المشتري يجوزوا فلا كما اشير اليه في العمادية قهستاني وشمل  
 الشريكين فلوزوج أحدهما الامة ودخل الزوج فان رذ الآخر فلا نصف مهر المثل ولله زوج الاقل من نصفه  
 ومن نصف المسمى بجر (قوله كآب) أي أبي اليتيم فانه يزوج أمته وكذا جحدته وكذا وصيه والقاضي ح  
 لانه من باب الاكتساب فتح (قوله ومكاتب) لانه كما تقدم يجوز له تزويج أمته لكونه من الاكتساب لا عبده  
 ط وخرج العبد المأذون فلا يملك تزويج الامة أيضا بجر ومنه الصبي المأذون درر (قوله ومفاوض)  
 فانه يزوج أمة المفاوضة لا عبدها ح عن القهستاني بخلاف شريك العنان فلا يملك تزويج الامة كما مر  
 وكذا المضارب كما في الجحر (قوله ومتول) ذكره في النهر بحثا حيث قال ولم أر حكم نكاح رقيق بيت المال  
 والرقيق في الغنمة الحرزة بدارنا قبل التسمية والوقف اذا كان باذن الامام والمتولى وينبغي أن يصح في الامة  
 دون العبد كالوصي ثم رأيت في البرازية لا يملك تزويج العبد الا من يملك اعتاقه اه أي فانه يدل على أنه  
 لا يصح في العبد وأما في الامة فينبغي الجواز بخبر يجاب على الوصي كما قال ولعل الشارح اقتصر على المتولى  
 ولم يذكر الامام لان أحكام الوصي والمتولى يستقيان من واحد لكن الامام في مال بيت المال ملحق  
 بالوصي أيضا حتى انه لا يملك بيع عقار بيت المال الا فيما يملكه الوصي وله بيع عبد الغنمة قبل الاحراز وبعده  
 فينبغي أن يملك تزويج الامة اذا رأى المصلحة تأمل (قوله وأما العبد الخ) يستثنى من ذلك مال الزوج  
 الاب جارية ابنه من عبدا به فانه يجوز عند أبي يوسف بخلاف الوصي لكن في المبوط أنه لا يجوز  
 في ظاهر الرواية فلا استثناء بجر (قوله وغيره) أي من مدبر ومكاتب (قوله لوجود سبب الوجوب  
 منه) أي من القن وغيره فان العقد سبب لوجوب المهر والنفقة وقد وجد من أدله مع انتفاء المانع وهو حق  
 المولى لادنه بالعقد (قوله وبسقطان مومته) قيد سقوط المهر في الجحر عند قول الكثر ولزوج عبدا مأذونا  
 بما اذا لم يترك كسبا وفي كلام الشارح اشارة اليه أما النفقة ولو لم يقضى فتسقط عن الحر بموته قال العبد بالاولى  
 (قوله وبيع قن) أي باعه سيده لانه دين تعلق في رقبته وقد ظهر في حق المولى بانه في مومته يبيعه فان امتنع  
 باعه القاضي بغيره اذا رضى أن يرد في قدر نفسه كذا في المحيط نهر واشترط حضرة المولى لاحتمال  
 أن يفسديه وقد ذكر في المأذون المذبون أن للغير ما استعماه أيضا قال في الجحر من التفقة ومفاده أن زوجته  
 لو اختارت استعماه فنفقة كل يوم أن يكون لها ذلك أيضا اه قلت وكذا للمهر (قوله كدبر) أذخلت  
 السكاف المكاتب ومعتق البعض وابن ام الولد كما في الجحر (قوله بل يسبي) لانه لا يقبل البيع فيؤدى  
 من كسبه لا من نفسه فلو عجز المكاتب صار المهر ديني في رقبته فباع فيه الا اذا أدى المهر مولا واستخلصه  
 كما في القن وقياسه أن المدبر لو عاد الى الرق يحكم شافعي ببيعه أن يصير المهر في رقبته بجر (قوله ولولمات

وأمة ومكاتب ومدبر وأم ولد على  
 اجازة المولى فان أجاز نفذ وان رذ  
 بطل) فلا مهر مالم يدخل فيطالب  
 به المثل بعد عتقه ثم المراد بالمولى  
 من له ولاية تزويج الامة كآب  
 وجحد وقاض ووصي وسكاتب  
 ومفاوض ومتول وأما العبد فلا  
 يملك تزويجه الا من يملك اعتاقه  
 درر (فان نكحوا بالاذن فالمهر  
 والنفقة عليهم) أي على القن  
 وغيره لوجود سبب الوجوب منه  
 (وبسقطان مومته) لفوات محل  
 الاستيفاء (وبيع قن فيها لا) يباع  
 (غيره) كدبر بل يسبي ولولمات

مولد الخ) في النفقة زوج مدبره امرأة ثم مات المولى فالمهر في رقبته العبد يؤخذ به اذا عتق اه وفيه نظر لان حكمه السعاية قبل العتق لا التأخر الى ما بعد العتق بجر قال في النهر هذا مدفوع بان ما في النفقة فيه افادة حكم سكتوا عنه هو ان المدبر اذا الرتبة السعاية في حياة المولى مات المولى دل يؤخذ بالمهر بعد العتق قال نعم وهو ظاهر في أنه يؤخذ به جلة واحدة حيث قدر عليه ويظل حكم السعاية اه اقول حاصل الجواب أن المدبر يسعي في حياة مولاه في المهر أما بعد موت مولاه فإنه يسعي أولاً في ثأني قيمته لتخلص رقبته من الرق ويصير المهر في رقبته يؤديه بعد عتقه كدين الاحرار لا بطريق السعاية فان وجد معه جلة أخذ منه والاعومل معاملة المديون المعسر ولما كان فهم ذلك من عبارة النفقة فيه خفاء عز ذلك اليها والى النهر فانهم (قوله ان تجددت) يعني ان لزمه نفقة فيبيع فيها ثمنه بما عليه من النفقة بقي الفصل في ذمته فطالب به بعد العتق ولا يتعلق برقبته فلا يباع فيه عند السيد الثاني ثم ان تجددت عليه نفقة عند السيد الثاني فيبيع فيها ويقتل بالفضل كما مر ح ووجهه ما في البحر عن المبسوط أن النفقة تجدد وجوبها متى الزمان وذلك في حكم دين حادث اه أي ان ما تجدد وجوبه عند السيد الثاني في حكم دين حادث يباع فيه بخلاف ما تجدد عليه ويبيع فيه أولاً فإنه لا يباع فيه ثانياً لاستنفاء ناقبه لأنه في حكم دين واحد بخلاف لما في نفقات صدر الشرعة حيث يفهم منه أنه يباع في الباقي أيضاً كما سيأتي بيانه خاتمة ان شاء الله تعالى ثم الظاهر أن هذا مفروض فيما اذا كانت النفقة مفروضة بالتراضي أو بوضا القاضي لانها بدون ذلك تسقط بعض المدة كما ذكره في النفقات ثم رأيت في نفقات البحر صور المسألة بما اذا فرض القاضي لها نفقة شهر مثلاً ويجز عن أدائها باعها القاضي ان لم يقده المولى وأفاد أنه انما يباع فيما يجز عن أدائه بالنفقة كل يوم مثلاً للاضرار بالمولى ولا اجتماع قدر قيمته للاضرار بها وينبغي أن لا يصح فرضها بتراضيها بما تجبر العبد عن التصرف ولا تمامه بنقص الزيادة لاضرار المولى ولذا فرض المسألة في البحر فيما اذا فرضها القاضي تأمل (قوله وفي المهر مرة) فيه أنه لو لزمه مهر آخر عند السيد الثاني كما اذا أطلقها ثم تزوجها ببيع ثانياً فلا فرق بين المهر والنفقة الا باعتبار أن النفقة تجدد عند السيد الثاني ولا بد بخلاف المهر ح عن شيخه السيد وأجاب ط بأن النفقة التي حدثت عند الثاني سببها متحقق عند الاول فتكرر بيعه في شيء واحد بخلاف بيعه في مهر ثان حدث عند الثاني فان هذا سبب عن عقد مستقل حتى توقف على أدائه اه قلت وحاصل أن النفقة المتجددة عند الثاني وان كانت في حكم دين حادث ولذا يبيع فيها ثانياً الا أنه لما كان سببها متحققاً وهو العقد الاول لم تكن ديناً حادثاً من كل وجه أما المهر الثاني فهو دين حادث من كل وجه لوجوبه بسبب جديده وأنت خير بأن هذا جواب اقتاعي ثم اعلم أن دين المهر والنفقة عيب في العبد فالمشتري الخسار ان لم يرض به (تنبيه) قال في البحر على في المعراج لعدم تكرار بيعه في المهر بأنه يبيع في جميع المهر فيفيد أنه لو يبيع في مهرها المجل ثم حل الاجل يباع مرة أخرى لأنه انما يبيع في بعضه اه اقول فيه نظر لانه مخالف لما نقله قبله عن المبسوط من أنه ليس شيء من ديون العبد ما يباع فيه مرة بعد أخرى الا النفقة لأنه يتجدد وجوبها بمضي الزمان الخ ولا يخفى أن المهر المؤجل كالأجل واجبا قبل حلول الاجل وانما تأخرت المطالبة الى حلوله فلم يتجدد الوجوب عند المشتري حتى يباع ثانياً عنده ولا يلزم أنه لو كان المهر القاملاً وقيمة العبد مائة فبيع بمائة أن يباع ثانياً وثالثاً وهكذا لأنه في كل مرة لم يبيع في كل المهر وهو خلاف ما صرح حواه ومراد المعراج بقوله يبيع في جميع المهر أنه انما يبيع لاجل جميع المهر أي لاجل ما كان جميعه واجبا وقت البيع بخلاف النفقة المسددة عند الثاني فإنه لم يبيع فيها عند الاول فيباع فيها ثانياً عنده الثاني فالمراد بيان الفرق بين المهر والنفقة كما صرح به في البحر من النفقات فراجعها فانهم (قوله الا اذا باعها منها) فان ما عليها من مقدار ثمنه يلتقي قصاصاً بقدره مما ليا والباقي يسقط لان السيد لا يبيع وجب ديناً على عبده ح (قوله ولو زوج المولى أمته الخ) حاصله تنقيح المسألة الاولى التي يباع فيها الفتن بما اذا لم تكن الامة أمه مولى العبد فهذا كالأستثناء مما قبله ثم استثنى من هذا الاستثناء ما اذا كانت امه المولى مأذونة مدبونه فإنه يباع لها أيضاً وأطلق هنا الامة والعبد فتشمل ما اذا كانتا قنن أو مدبرين أو كانت ام ولد أو كان ابن ام ولد (قوله لا يبيع المهر) لاستلزامه الوجوب لنفسه على نفسه وهو لا يعتل وهذا بناء على أن مهر الامة يثبت السيد

مولاه لزمه جلة ان قدر مهر وقبية  
(لكنه يباع في النفقة مرة واحدة)  
تجددت (وفي المهر مرة) وبطال  
بالباقى بعد عتقه الا اذا باعها منها  
ثانية (ولو زوج) المولى (أمته من  
عبده لا يبيع المهر) في الاصح  
ولو الجلية وقال البرازي

أما في غير المأذونة والمسكاة ومعتقة البعض كما في النهر وفي استثناء المأذونة كلام يأتي قريبا  
 (قوله بل يسقط) أي بل يجب على السيد ثم يسقط بناء على أن مهر الامة يثبت لها أولا ثم ينقل للسيد  
 كما في النهر عن الفتح وقائده وجوبه لها أنه لو كان عليهما دين يستوفى منه ويضمن دينها فالاول والاول أظهر  
 كذا في شرح الجامع الكبير يرى على الاشياء وأيده أيضا في الدرر وهذا مؤيد للصحيح والوالجبي قال  
 في البحر ولم أر من ذكر لهذا الاختلاف غمرة ويمكن أن يقال انها تظهر فيما لو زوج الأب أمة الصغير  
 من عبده فعلى الثاني يصح وهو قول أبي يوسف وعلى الاول لا يصح التزويج وهو قولهما وبه جزم في الولوالجية  
 بخلافه نكاح الامة بغير مهر لعدم وجوبه على العبد في كسبه للحال اهـ واعترضه الرجعي بأنه لا استحالة  
 في وجوب المال للصغير على أنه بخلاف ما لو زوجها من أمة نفسه قلت وكأنه فهم أن الصغير في قوله من  
 عبده للاب مع أنه للصغير كما صرح به في الظهيرية هذا وجعل العلامة المقدسي ثمرة الخلاف قضاء دينها منه  
 وعدمه وقال وتبرج القدر بالوجوب ولهذا سمعته ابن أمير حاج (قوله ومحل الخلاف الخ) ذكره في النهر بجنا  
 بقوله وينبغي أن يكون محل الخلاف ما إذا لم تكن الامة مأذونة مدبونة فان كانت بيع أيضا ويدل عليه  
 ما في الفتح مهر الامة يثبت لها ثم ينقل الى المولى حتى لو كان عليها دين قضى من المهر اهـ قلت أت خبير  
 أن قول الفتح يثبت لها الخ هو أخذ القوانين فكيف يجعله دليلا لعدم الخلاف فان المتبادر من عباراتهم أن قضاء  
 دينها منه مبنى على القول بأنه يثبت لها أولا ما على القول بأنه يثبت للسيد ابتداء فلا قضاء ولهذا جعله العلامة  
 المقدسي ثمرة الخلاف كما مر فتأمل (قوله لانه يثبت لها) أي لان المهر يثبت للامة مأذونة أو غيرها  
 ثم ينقل للمولى ان لم يكن عليها دين والا فلا ينقل اليه فالصغير راجع للامة المذكورة لا بقيد كونها مأذونة فهو  
 استدلال بالاعتم على الاخص فافهم (قوله فالمهر بريقته) وقيل في غنمه والاول الصحيح كما في المنية  
 ولو أعققه كان عليه الأقل من المهر والنفقة كما في التفقهاتى (قوله يدور معه الخ) أي يساع  
 فيه وان تداولته ابدي مرارا (قوله كدين الاستملاك) أي كما لو استملك مال انسان عند سيده  
 (قوله لكن المرأة فسخ البيع) ذكره في البحر بحسب ما نقله المصنف في المتخ عن جواهر الفتاوى حيث قال رجل  
 زوج غلامه ثم أراد أن يبعه بدون رضى المرأة ان لم يكن للمرأة على العبد مهر فلمولى بعه وان كان فلا  
 الارضاها وهذا كما دلنا في العبد المأذون المدين اذا باعه بدون رضى الغرماء فلو أراد الغريم الفسخ فلا  
 أن يفسخ البيع كذلك هنا اذا كان عليه المهر لان المهر دين اهـ أما لو كان المولى قضاء عنه فلا يفسخ أصلا  
 (قوله طلقها رجعية) مثله أوقع عليها الطلاق أو طلقها تطلقه تقع عليها بجر (قوله اجازة) لان الطلاق  
 الرجعي لا يكون الا بعد النكاح الصحيح فكان الامر به اجازة اقتضاء بخلاف البائن لانه يحتمل المتاركة كما في  
 النكاح الفاسد والموقوف ويحتمل الاجازة فحمل على الادنى وأشار الى أن الاجازة تثبت بالدلالة كما ثبت  
 بالصريح وبالضرورة فالصريح كرضيت وأجزت وأذنت ونحوه والدلالة تكون بالقول كقول المولى بعد بلوغه  
 الخبر حسن أو صواب أو لا بأس به وبفعل يدل عليها كسوق المهر أو شئ منه الى المرأة والضرورة بنحو عتق العبد  
 أو الامة فالاعتاق اجازة وتامة في البحر ولو أذن له السيد بعد ما تزوج لا يكون اجازة فان أجاز العبد ما صنع جاز  
 استحسانا كالفضولى اذا وكل فأجاز ما صنع قبل الوكالة وكالعبد اذا تزوجه فضولى فأذن له مولاه في التزوج  
 فأجاز ما صنع الفضولى كذا في الفتح أقول ولعل وجهه أن العقد اذا وقع موقوفا على الاجازة فحصل الاذن  
 بعده ملك استئناف العقد قيلك اجازة الموقوف بالاولى لكن علت أن من الاجازة الصريحة لفظ أذنت  
 فيناقض ما ذكر من أن الاذن بعد التزوج لا يكون اجازة وأجاب في البحر بحمل الاول على ما إذا علم بالنكاح  
 فقال أذنت والثاني على ما إذا لم يعلم وبه جزم في النهر قلت يظهر مما ذكرنا الفرق بين الاذن والاجازة فالاذن  
 لما سبق والاجازة لما وقع ويظهر منه ايضا أن الاذن يكون بمعنى الاجازة اذا كان لامر وقع وعلم به الاذن وعلى  
 هذا أقول البحر وغيره الاجازة تثبت بالدلالة وبالصريح الخ أنسب من قول الزيلي الاذن يثبت الخ وعلم  
 أن المصنف لو قال اذن بدل قوله اجازة لصح أيضا الآن الامر بالطلاق يكون بعد العلم والاذن بعد العلم اجازة  
 وقول النهر ولم يقل اذن لانه لو كان لا يحتاج الى الاجازة فيه نظر فتدبر (قوله للنكاح الموقوف) يستفاد  
 من قوله الموقوف انه عقد فضولى فتجربى فيه أحكام الفضولى من صحة فسخ العبد والمرأة قبل اجازة المولى

بل يسقط ومحل الخلاف اذا لم  
 تكن الامة مأذونة مدبونة  
 فان كانت بيع أيضا لانه يثبت لها  
 ثم ينقل للمولى مهر (فان باعه  
 سيده بعد ما تزوجه امرأة فالمهر  
 بريقته يدور معه أينما دار كدين  
 الاستملاك) لكن للمرأة فسخ  
 البيع لو المهر عليه لانه دين  
 فكانت كالغرماء خ (وقوله  
 لعبده طلقها رجعية اجازة)  
 للنكاح الموقوف (لا طلقها  
 أو فارقتها)

مطلب

في الفرق بين الاذن والاجازة



وتمامه في انهر (قوله لانه) أي قول المولى طلقها أو فارقها لانه يستعمل للمتاركة أي فيكون ردًا ويحتل  
 الاجازة فعمل على الرد لانه أدنى لأن الدفع أسهل من الرقع أو لانه ألبق بحال العبد المتزوج على مولاه فكانت  
 الحقيقة متروكة بدلالة الحال بجر عن العناية وصلى الثاني ينبغي لوجه فضولي فقال المولى العبد طلقها  
 انه يكون اجازة اذ لا تترد منه في هذه الحالة نهر قلت التعليل الاول يشمل هذه الصورة فلا يكون اجازة  
 (قوله حتى لو أجاز الخ) تفريع على ما فهم من المقام من أن ذلك رد قال في البحر وقد علم مما ترواه أن قوله  
 طلقها أو فارقها وان لم يكن اجازة فهو رد فيفسخ به نكاح العبد حتى لا تلحقه الاجازة بعده (قوله بخلاف  
 الفضولي) أي اذا قال له الزوج طلقها يكون اجازة لانه يملك التطبيق بالاجازة فيملك الامر به بخلاف المولى  
 وهذا مختار صاحب المحيط وفي القبح أنه الوجه ومختار الصدر الشهيد ونجم الدين النسفي انه ليس باجازة  
 فلا فرق بينهما وعلى هذا الاختلاف اذا طلقها الزوج وفي جامع الفصولين ان هذا الاختلاف في الطلقة  
 الواحدة أما لو طلقها ثلاثا فهي اجازة اتفاقا وعليه فينبغي أن تحرم عليه لوطقتها ثلاثا لانه يصير كأنه أجاز أولها  
 ثم طلق اه وبه صرح الزيلعي بجر (قوله واذنه لعبد الخ) أطلقه فتعمل ما اذا أذن له في نكاح حرة  
 أو أمة معينة أو لا في الهداية من التقيد بالامة والمعينة اتفاقا بجر (قوله بعد اذنه) متعلق بنكحها  
 وقيد به ثلاثتهم أن قوله واذنه لعبد يدخل فيه الاذن بعد النكاح لان الاذن ما يكون قبل الوقوع  
 على ما ترويه قافهم (قوله فوطئها) قيد به لان المهر لا يلزم في الفاسد الا به ط (قوله خلافا لهما)  
 فعند هذا الاذن لا يتناول الا الصحيح فلا يطالب بالمهر في الفاسد الا بعد انعق (قوله بتقديده) أي ويصدق  
 قضاء وديانه قال في المهر واعلم أنه ينبغي أن يتبدل الخلاف بما اذا لم يتوالمولى الصحيح فقط فان نواه بتقديده أخذ  
 من قولهم لو حلف أنه ما تزوج في الماضي يتناول عينه الفاسد أيضا قال في المحقق ولو نوى الصحيح صدق  
 ديانة وقضاء وان كان فيه تحقير رعاية لجانب الحقيقة اه نهر (قوله ككالمواضع عليه) أي فانه  
 بتقديده اتفاقا أيضا كما يجتهد في البحر أخذًا مما بعده (قوله صح) أي فاذا دخل بها يلزمه المهر في قولهم  
 جميعا بجر عن البدائع (قوله وصح الصحيح أيضا) أي اتفاقا وهذا ما بحثه في النهر على خلاف ما بحثه  
 في البحر من أنه لا يصح انفسا فاذا تأملت كلام كل منهما يظهر لك أرجحية ما في البحر كما وضحت فيما علقته عليه  
 وبأني قريب من بعض ذلك (قوله ولو نكحها ثانيا) أي بعد انفساد وهذا عطف على قوله فيباع الخ فهو أيضا  
 من ثمة الخلاف لانه اذا انتظم الفاسد عنده ينتهي به الاذن واذا لم ينتظمه لا ينتهي به عندهما فله أن يزوج فانه  
 صحيحا بعده ما أو بغيرها (قوله لانه اذن برة) ومثل الاذن الامر بالتزويج كما لو قال له تزوج فانه  
 لا يتزوج الامرة واحدة لان الامر لا يقتضي التكرار وكذا اذا قال تزوج امرأة لان قوله امرأة اسم لواحدة  
 من هذا الجنس بجر عن البدائع (قوله وان نوى مرارا الخ) أي لو قال لعبد تزوج ونوى به مرة بعد  
 اخرى لم يصح لانه عدد محض ولو نوى تنبهر يصح لان ذلك كل نكاح العبد اذا العبد لا يملك التزوج بأكثر  
 من اثنين بجر عن شرح المغني للهندي وحاصله أن الامر يتضمن المصدر وهو للقرن الحقيقي أو الاعتباري  
 أي جلة ما يملكه دون العدد المحض كما قالوا في طلق امرأتى ونوى الواحدة أو الثلاث يصح دون الاثنين  
 (قوله وكذا التوكيل بالنكاح) بأن قال تزوج لي امرأة لا يملك أن يزوجه الامرأة واحدة ولو نوى الموكل  
 الاربع ينبغي أن يجوز على قياس ما ذكرنا لانه كل جنس النكاح في حقه ولكن ما ظفرت بالنقل  
 كذا في شرح المغني للهندي في بحث الامر بجر قافهم لكن نية الاربع انما تصح اذا لم يقل امرأة  
 أما لواله كما هو تصور المسألة قبله فلا كذا أفاده الرحمتي ويؤيده ما مر آنفا عن البدائع من أن المرأة  
 اسم لواحدة من هذا الجنس (قوله بخلاف التوكيل به) أي توكيل من يريد النكاح به وهذا امر بتبطل بقول  
 المصنف والاذن بالنكاح ينتظم جائزه وقاسده (قوله فانه لا يتناول الفاسد) لان النكاح القاسد ليس بنكاح  
 لانه لا يفيد شيئا من أحكام النكاح ولهذا لو حلف لا يتزوج فترزوج نكاحا فاسدا لا يثبت بخلاف البيع  
 يجوز في قول ابي حنيفة لان الفاسد يبيع يفيد حكم البيع وهو الملك ويدخل في عين البيع فيثبت به خلية  
 (قوله به يفتي) عبارة البحر فلا ينتهي به اتفاقا وعليه الفتوى كما في المصنف وأسقط الشارح اتفاقا لان قوله  
 وعليه الفتوى يشعر بالخلاف وارجاع ضمير عليه الى الاتفاق فيه نظر اذ لا معنى للاتفاق قافهم

لانه يستعمل للمتاركة حتى لو  
 أجاز به بعد ذلك لا ينفذ بخلاف  
 الفضولي (واذنه لعبد في النكاح  
 ينتظم جائزه وقاسده قيباع العبد  
 لمهر من نكحها فاسدا بعد اذنه  
 قوطئها) خلافا لهما ولو نوى المولى  
 الصحيح فقط تقيد به كالنوص عليه  
 ولو نص على الفاسد وصح الصحيح  
 أيضا نهر (ولو نكحها ثانيا)  
 صحيحا (أو) نكح (اخرى بعدها  
 صحيحا وقف على الاجازة) لاتجاه  
 الاذن برة وان نوى مرارا ولو مرتين  
 صح لانهما كل نكاح العبد وكذا  
 التوكيل بالنكاح (بخلاف  
 التوكيل به) فانه لا يتناول الفاسد  
 فلا ينتهي به به يفتي

(قوله لا بلان الصحيح) لانه قد يكون له غرض في القاسد وهو عدم لزوم المهر بغير العقد فانه لا يلزم الا بالوطء  
وفي الصحيح يلزم المهر بغير العقد ويتأكد بالنكاح والموت ولو بدون وطء فبني الزام على الموكل بما يلتزمه  
وهذا يؤيد ما بينه في البحر كما مر عند قوله وصح الصحيح أيضا (قوله بخلاف البيع) أي بخلاف الوكيل يبيع  
فاسد فانه يملك الصحيح لان البيع الفاسد يبيع حقيقة لا فادته المالك بعد القبض بخلاف النكاح الفاسد  
كما مر (قوله الاذن في النكاح) الاولي بالنكاح بالياء والمراد الاذن للعبد المحجور وهو ذك النكاح  
واسقاط الحق لان العبد له اجدلية التصرف في نفسه وانما يجز عنه لمحق المولى فبالاذن تصرف لنفسه بأجلته  
وعند زفر والشافعي هو نوكيل وانابه كاسيا في بابه ان شاء الله تعالى والظاهر ان هذا غير خاص  
بالعبد لانه يشال اذنت زيدا بأكلم طعماي أو بسكني داري ففقه فلك جبر واسقاط حق وكذا يقال اذنت له  
بيع داري فيكون بمعنى الاحلال والاعارة والتوكيل وانما يمكن الاذن للعبد نوكيلا عندنا لما علمت من أنه  
بالاذن تصرف لنفسه لا بطريق النيابة عن المولى (قوله والتوكيل بالبيع) أي توكيل أجنبي به وقول  
البحر أشار المصنف الى أن الاذن بالبيع وهو التوكيل به يتناول القاسد بالاولي اتفاقا ليوهم أن الاذن هو  
التوكيل لكن قد علمت أنه ليس عمنه مطلقا بل قد يطلق عليه غرامة الاذن الذي يعني توكيل الاجنبي  
لاذن العبد تأمل (قوله وبالنكاح لا) أي والتوكيل بالنكاح لا يتناول القاسد كما مر (قوله واليمين)  
على نكاح) كما اذا حلف لا يتزوج فانه لا يحنث الا بالصحيح وأما اذا حلف أنه ما تزوج في الماضي فانه يتناول  
الصحيح والقاسد أيضا لان المراد في المستقبل الاعفاف وفي الماضي وقوع العقد بجر عن الميسر  
(قوله وصلاة) يقال على قياس ما تقدم أن يمينه في الماضي منعقدة على صورة الفعل وقد وجدت بخلافها  
في المستقبل فنعقد على المنهية لثواب وهو لا يحصل بالقاسد ومنها الصوم والحج ط قلت وسيأتي  
في الايمان حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة بنية وان أفطر لوجود شرطه ولو قال صوما أو يوم ما حنث يوم  
وحنث في لا يصلي برصعة وفي لا يصلي صلاة تشفع وفي لا يبيع لا يحنث حتى يقب بعرفة عن الثالث أو حتى  
يفلوف أكثر الطواف عن الثاني اه وبه علم أن المراد بالصحيح في المستقبل ما يتحقق به الفعل المحلوف عليه  
شرعا غير انقله وذلك في الصوم بساعة وفي الصلاة بركعة وان أفسده بعد تأمل (قوله صح) أي النكاح  
لانه يفتي على ملك الرقبة وهو باق بعد الدين كما هو قبله بجر (قوله وساتو الغرماء) أي أصحاب الديون  
وفيه تصريح بأن المهر كالأراديون فلو مات العبد وكان له كسب بوفيه منه وما في الفقه عن التمر ناشئ لو مات  
العبد سقط المهر والنفقة يجب له في المهر على ما اذا لم يترك شيئا نهر وأصل هذا الاستخراج والتوفيق  
لصاحب الجبر (قوله والاقل) أي ان كان المهر المسمى أقل من مهر المثل تساوى الغرماء فيه ولم يذكر  
المصنف لعله بالاولي (قوله والرائد عليه الخ) أي اذا كان المسمى أكثر من مهر المثل فانه اتساوهم  
في قدره والرائد عليه يطالب به بعد استيفاء الغرماء بجر أي فيسعي لها به ان بقي في ملك مولاه أو تصير الى أن  
يعتق ولو باعته الغرماء معها ليس لها بيعه ثانيا لاخذ الرائد لانه لا يساع في المهر مرتين كما حذرناه فيما مر تأمل  
(قوله كدين الصحة) أي اذا كان على المريض دين صحة وهو ما ثبت بنية مطلقا أو باقراره صحيحا  
قدم على دين المرض وهو ما أقر به مرضا لا في فيه اضرا ابا القرماء فنقضى بعد قضاء ديونهم (قوله الا اذا  
باعه منها) في اغنيائه زوجه بألف وباعه منها تسعمائة وعليه دين ألف فأجاز الغريم البيع كانت التسعمائة  
بينهما بضرب الغريم فيها بألف والمرأة بالتب ولا تتبعه المرأة بعد ذلك ويتبعه الغريم بما بقي من دينه اذا اعتق  
وقوله ولا تتبعه بتاين ثم باء مودة أي لا تطالبه بما بقي من مهرها لانه صار ملكا وانفسح النكاح والسيد  
لا يتوجب على عبده ما لا يخلاف ما بقي للغريم فانه باق في ذمة العبد فيطالب به بعد عتقه اما قبله فلا لما مر من  
ان العبد لا يساع في دين أكثر من مرة الا للقيمة ولان الغريم لما أجاز بيع المولى منها تعلق حقه في القيمة فقط  
ولا يحنث أن للوراء بيعه وعتقه كإلوا بعه المولى من غيرها ولا يمنع من بيعه تعلق الدين برقبته الى ما بعد عتقه  
اما قبلنا خا قبل من أنه ليس لها بيعه لتعلق حق الغريم به فهو وهم منشأ التحجف ولو كانت التسعة ولا تبعه  
وبيعه الغريم من البيع نافي قوله اذاعتق فافهم (قوله كما مر) أي قيل قوله ولو تزوج المولى أمته من  
عنده ح (قوله بته) المراد من تزوجه من التبايع بعده موته سواء كانت بشتا أو بنت ابن أو اختا ط

والوكيل بنكاح فاسد لا يملك  
الصحيح بخلاف البيع ابن مالك  
وفي الاشباه من قاعدة لاصل  
في الكلام الحقيقة الاذن في النكاح  
والبيع والتوكيل بالبيع  
يتناول القاسد والنكاح لا واليمين  
على نكاح وصلاة وصوم وحج وبيع  
ان كانت على الماضي يتناوله وان على  
المستقبل لا (ولو تزوج عبدا له  
ما ذروا مديونا صح وساتو المرأة  
الغرماء في مهر مثلها) والاقل  
(والرائد) عليه (تطالب به)  
بعد استيفاء الغرماء (كدين  
الصحة مع دين المرض) الا اذا  
باعه منها كما مر (ولو تزوج بته  
مكاتبه ثم مات لا يفسد النكاح)

(قوله لانهم تلك المكاتب) لانه لا يحتمل النقل من ملك الى ملك مالم يعجزوا عما ملك ما في ذمته من بدل الكتابة  
وأما صحة عقدها اياه فلانه يرى أنه عن بدل الكتابة أو لا ثم يعتق فتح (قوله للتنافي) أي بين كونه مالا كالمالك  
وكونها مالا كملكه (قوله أو أم ولده) ومثلها المدبرة ولا تدخل المكاتب بقرينة قوله فتخدمه أي المولى لأن  
المكاتب لا يملك المولى استخدامها فلذا تجب النفقة لها بدون التبوة بجر وأما نفقة الاولاد فتكون على  
الام لان ولد المكاتب دخل في كتابتها وتماه في شرح أدب القضاء للخصاف (قوله لا تجب تبوتها) هي  
في اللغة مصدر بتواً منزلاً أي اسكنه اياه وفي الاصطلاح على ما في شرح النفقات للخصاف أن يحل المولى بين  
الامة وبين زوجها ويدفعها اليه ولا يستخدمها ما اذا كانت تذهب وتجي وتخدم مولاه لا تكون تبوة  
اه بجر وقال قبله وقيد بالتبوة لان المولى اذا استوفى صداقها أمر أن يدخلها على زوجها وان لم يلزمه أن  
يؤتمها كذا في المبسوط ولذا قال في المحيط لوباعها بحيث لا يقدر الزوج عليها سقط مهرها كما سيأتي في مسألة  
ما اذا قتلها اه أي سقط لو قبل الوطئ هذا وفيما نقله عن الخصاف وما نقله عن المبسوط شبه التنافي لأن  
الاول أفاد أنه لا بد في تحقق معنى التبوة اصطلاحاً من تسليم الامة الى الزوج والتنافي أفاد أن التسليم اليه بعد  
قبض الصداق واجب وعدم وجوب التبوة ينافي وجوب التسليم المذكور والجواب ما أفاده في النهر من ان  
التسليم الواجب يكتفي فيه بالتخلية بل بالقول بأن يقول له المولى متى ظفرت بها وطقتها كما صرح به في الدراية  
والتبوة المنفية أمر زائد على ذلك لا بد فيها من الدفع والاكتفاء فيها بالتخلية كما ظن بعضهم غير واقع اه  
وهذا أولى مما أجاب به المقدسي من أن المراد بالتبوة المنفية التبوة المستقرة (قوله وان شرطها) لانه  
شرط باطل لان المستحق للزوج ملك الحبل لا غير لانه لو صح الشرط لا يخلو أماناً يكون بطريق الاجارة  
أو الاعارة فلا يصح الاول لجهة المدة ولا الثاني لان الاعارة لا يتعلق بها الزوم بجر (قوله أم المولى شرط  
الح) بيان للفرق بين المسألتين وهو أن اشتراط حرية الاولاد وان كان لا يقتضيه نكاح الامة أيضاً الا انه صح  
لانه في معنى تعليق الحرية بالولادة والتعليق صحيح ويتبع الرجوع عنه لانه ثبت مقتضاه مجراً بخلاف اشتراط  
التبوة لانه يتوقف وجودها على فعل حسي اختياري لانه وعدي يجب الايفاء به غير انه اذا لم يف به لا يثبت  
متملة أعنى نفس الموعود به فتح ملخصاً وأقر في البحر والنهر ومقتضى وجوب الوفاء به انه شرط غير باطل  
لكن لا يلزم من صحته وجوده بخلاف اشتراط الحرية لكن تقدم التصريح بأنه باطل وكذا صرح به في كافي  
الحاكم فقال لو شرط ذلك للزوج كان هذا الشرط باطلاً ولا ينعنه أن يستخدم أمته ولعل معنى وجوب الوفاء به  
انه واجب ديانة ومعنى بطلانه انه غير لازم قضاء فتأمل (تنبيه) قال في النهر وقيد الرجل في الفتح بالحر حتى  
لو كان عبداً كانت الاولاد عبيداً عندهما خلافاً لمحمد اه وظرفه ح بأن التعليق المعنوي موجود  
قلت وهو الذي يظهر وهذا التيد غير معتبر بالمفهوم ولذا لم يقيد به في كثير من الكتب وأما ما ذكره في النهر من  
الخلافاً فانما رأيتهم ذكره في مسألة العبد المغرور اذا تزوج امرأة على انها حرة فظهرت أمة بخلاف الحر  
المغرور فان اولاده أحرار بالقيمة اتفاقاً فالظاهر أن ما في النهر سبق نظر بقرينة انه ذكر مسألة المغرور ثم قال وقيد  
الرجل في الفتح الخ فاشتباه عليه مسألة بمسألة فليراجع (قوله حرية اولادها) أي اولاد القنة ونحوها  
وقوله فيه أي في العقد والظاهر أن اشتراطها بعده كذلك ويجوز ط (قوله في هذا النكاح) أم المولى ط  
ثم تكلمها فانما يفهم ارقاء الا اذا شرط كالقول ط (قوله والتزويج) عطف على قبول ط وهو أحسن  
من قول ح انه عطف على الشرط (قوله على اعتباره) حال من التزويج والهاء للشرط ح (قوله هو  
معنى الخ) خبر أن ح فكأنه قال ان ولدت اولاد من هذا النكاح فهم أحرار ط (قوله ومفاده)  
أي مفاد التعليق المذكور وذلك لان المعلق قبل وجود الشرط عدم ولا بد له من بقاء الملك عند وجود الشرط  
وهذا البحث اصحاب البحر وأقره عليه أخوه في النهر والمقدسي وقال في البحر وقد ذكرنا في المبسوط  
في التعليق صريحاً بقوله كل ولد تلده منه فهو حر فقال لومات المولى وهي حبل لم يعتق ما تلده لفقد الملك  
لا تنقائها للورثة ولو باعها المولى وهي حبل جازيعة فان ولدت بعده لم تعتق اه الا أن يفرق بين التعليق  
صريحاً والتعليق معنى ولم يظهر لي الا أن اه قلت يظهر لي الفرق بينهما من حيث أن هذا التعليق المعنوي  
تعلق به حق الزوج في ضمن العقد المقصود منه اصاله الولد والرقب ميت حكماً فصار المقصود به اصاله حرية

لانهم تلك المكاتب يموت ابيها  
(الا اذا عجز فرد في الرق) فحينئذ  
يفسد للتنافي (زوج امته)  
أو أم ولده (لا تجب) عليه (تبوتها)  
وان شرطها في العقد أم المولى شرط  
الحر حرية أو لادها فيه صح وعق  
كل من ولده في هذا النكاح لان  
قبول المولى الشرط والتزويج على  
اعتباره ومعنى تعاقب الحرية  
بالولادة فيصح فتح ومفاده أنه  
لو باعها أموات عنها قبل الوضع  
فلا حرية

الولد فلا يكون في حكم التعليق الصريح فلا يطل بزوال ملك المولى وتقليده المكاتب فان عقد الكتابة معاوضة وهو متضمن لتعلق العتق على اداء البدل ولا يطل هذا التعليق الضمني بموت المولى المعلق وأيضاً فان المرفور الذي تزوج امرأته على انها حرة يكون شارطاً بالحرية أو لاداه معنى فاذا ظهر انها أمة تكون أولاده أحراراً مع ان هذا الشرط لم يكن مع المولى وفي مسائلنا وقع شرط الحرة مع المولى صريحاً فلا ينزل حاله عن حال المرفور فتأمل (قوله ولو ادعى الزوج الخ) هذا ذكره في التبريحنا وقال انه حادثة الفتوى واستنبطه معافي جامع الفصولين في المرفور ولو ادعى أنه تزوجها على انها حرة وكذب المولى فان برهنه فالولد أحرار بالقيمة والا حلف المولى لانه ادعى عليه مالواً أقرب له لزمه فاذا نكل يحلف (قوله لكن لانفقة الخ) لان اجزاء الاحتباس ولذا لم تجب نفقة الناشئة والحاجبة مع غير الزوج والغصوبة والمحوسة بدین عليها رضى وعطف السكى على النفقة عطف خاص على عام لان النفقة اسمها وللطعام والكسوة (قوله ولا يستخدمها) مبنى على ما مر عن نفقات الخصاص وذكر في البحر أن التحقيق ان العبرة لكونها في بيت الزوج ليلاً ولا يضر الاستخدام نهارة اهـ وبأنى مثله قريباً (قوله فارغة عن خدمة المولى) ظاهره انه لو وجدها مشغولة بخدمة المولى في مكان خال ليس له وظوفاً ولم أره صريحاً وقد يقال ان كان استماعه لا ينقص خدمة المولى ابيع له لانه ظفر بجمعه غير منتقص حق المولى لاسباب المدة قصيرة ط (قوله ويكنى في تلبيها) أى الواجب بمقتضى العقد وهو بهذا المعنى لا ينافى في عدم وجوب التبوة كما أوضناه قبل (قوله وأستخدمها نهارة الخ) هذا ما تقدمت قريباً عن البحر انه التحقيق قال ح وتكون نفقة التبرع على السيد ونفقة الليل على الزوج كافي القهستاني عن التنية (قوله وان أبى الزوج) أى وان أوفى المهر بقامه لان حق المولى أقوى ط (قوله وله) أى للمولى حيث تم الملك له نهر احتراز عن المكاتب فان ملكه فيه ناقص فولاية الاجبار في المملوك تعدد كمال الملك وهو كامل في المدير وأم الولد وان كان الرق ناقصاً والمكاتب على عكسهما تجبر (قوله ولو أم ولد) ومثلها المدير والمديرة وأشار الى أن التنية كذلك بالاولى لكنها داخله في الفن لاطلاقه عليهما كما مر فافهم (قوله ولا يلزمه الاستبراء) قدمنا في فصل المحرمات أن الصحيح وجوب الاستبراء على السيد اذا أراد أن يزوجهما وكان بطوفاً أو ما الزوج فقال في الهداية انه لا يستبرئ الا استباحا ولا وجوباً عندهما وقال محمد لا أحب أن يطاهها قبل أن يستبرئها اهـ ورجع أبو الليث قول محمد وتقدم تمام الكلام على ذلك (قوله فهو من المولى) أى ان اذعاده في التنية والمديرة ولم يقفه عنه في أم الولد ط قلت وهذا اذا تزوجهما غير عالم لما تقدمناه في المحرمات عن التوشيع من انه ينبغي أنه لو تزوجهما بعد العلم قبل اعترافه به انه يجوز النكاح ويكون نقياً (قوله والنكاح فاسد) فلا يلزم المهر الا بوطئ الزوج ط (قوله وان لم يرضى) أشار الى ما في القهستاني وغيره من ان المراد بالاجبار تزوجهما بلا رضاهما الا اكرههما على الايجاب والقبول كما قيل اهـ فافهم (قوله لامكاتبه ومكاتبته) لانهما التحقا بالاجاب بعقد الكتابة ولهذا يستحقان الارش على المولى بالجناية عليهما وتصحق المكاتبه المهر اذا وطئها المولى فصاراً كالحرين فلا يميزان على النكاح ط عن أى السعود (قوله ولو صغيرين) ظاهره أن المراد الاجازة ولو في حال الصغر مع ان عبارة الصغيرين الحرين غير معتبرة أصلاً ويحتمل أن يكون المراد انه لا ينفذ نكاح المولى عليهما ولو كانا صغيرين بل يتوقف على أجازتهما بعد بلوغهما والمتبادر من كلامهم الاول تأمل (قوله فلو أذن) أى بدل الكتابة قبل رد العقد فنج (قوله عادم موقوفاً على اجازة المولى) لانه تجدد له ولاية أخرى غير الولاية التي قارن رضاهم بنزوحها لان تلك الولاية كانت بحكم الملك وهذه بحكم الولاء فيشترط تجديد رضاه لتجدد الولاية وصار كالشريك اذا تزوج العبد المشترك ثم ملك باقية فان النكاح يحتاج الى اجازته لتجدد ملكه في الباقي ولكن أذن لعبداً به الصغير في التجارة ثم مات الابن فوراً فان العبد يحتاج في التصرف الى اذن جديده من الاب لتجدد ولاية ملكه ولكن تزوج نافلته مع وجوده انه ثم مات الابن فالنكاح يحتاج الى اجازة الجد لتجدد ولايته بخلاف الراهن اذا باع العبد المرحوم والمولى اذا باع العبد المأذون المذيون ثم سقط الدين في الصورتين بطريق من طرق السقوط حيث لا يفتقر العقد فيهما الى اجازة المالك ثانياً لان نشأ العقد فيهما بالولاية الأصلية وفي ولاية الملك من شرح تلخيص الجامع الكبير (قوله لعدم اهليتهما) لان الكتابة لم تبق بعد العتق والصغير ليس من أهل الاجازة (قوله ان لم يكن الخ) قيد لقوله عاد

ولو ادعى الزوج الشرط ولا يثبت له حلف المولى نهر (لكن لا نفقة ولا سكنى لهما الا بها) بان يدفعها اليه ولا يستخدمها (وتخدم المولى وبطأ الزوج ان ظفر بها فارغة) عن خدمة المولى وبسكنى في تسليمها قوله متى ظفرت بها ووطئها نهر (فان بواها ثم رجع عنها) (صح) رجوعه لبقاء حقه (وسقطت) النفقة (ولو خدمته) أى السيد بعد التبوة (بلا استخداميه) أو استخدمها خبراً أو أعادها لبيت زوجها المملوك (لا) تسقط لبقاء التبوة (وله) أى المولى (السفريه) أى بأتمه (وان أبى الزوج) ظهريه (وله اجبارقنه وامته) ولو أم ولد ولا يلزمه الاستبراء بل يندب فلو ولدت لاقل من نصف حول فهو من المولى والنكاح فاسد بغير من الاستيلاء وموت النسب (على النكاح) وان لم يرضى الامكاتبه ومكاتبته بل يتوقف على أجازتهما ولو صغيرين الحاقاً بالبالغ فلو أذن واعتقا عاد موقوفاً على اجازة المولى لا على اجازتهما لعدم اهليتهما ان لم يكن عصية غير

الخ (قوله ثانيا) راجع الى رضا لا الى توقف أى رضا ثانيا قال فى شرح التلخيص لكن لا بد من اجازة المولى وان كان قد رضى أولا اه فافهم (قوله لعود مؤمن النكاح عليه) لانه لما تزوجه انما رضى بتعلق مؤن النكاح كالمهر والنفقة يكسب المكاتب لاجل نفسه وكسب المكاتب بعد عجز مؤن المولى فى شرح التلخيص (قوله لانه طرأ حل بات) أى حل وطئه السيد على حل موقوف أى حل المولى فابطله كالأمة اذا تزوجت بغير إذن ثم ملكها من تحل له بطل النكاح لطريان الحل البات على الموقوف ولا يطل نكاح العبد المكاتب لعدم الطريان المذكور ومن شرح التلخيص (قوله والدليل بعمل العجائب) وجه العجائبان المولى بذلك الزام النكاح بعد العتق لا قبله وانه يتوقف على اجازة المكاتب قبل العتق ولا يتوقف على اجازته بعده وان المكاتب لو ردت الى الرق يطل النكاح الذى باشره المولى وان اجازته ولو عتقت جازا اجازته وليذا قيل انهما هما زادت من المولى بعد ازادته قريبا اليه فى النكاح (قوله ويحث الكمال هنا غير صائب) قال الكمال الذى يقتضيه النظر عدم التوقف على اجازة المولى بعد العتق بل بمجرد عتقها ينقذ النكاح لماصر حوايه من انه اذا تزوج العبد بغير إذن سيده فاعتقه نفذت له ولو توقف فاما على اجازة المولى وهو يتمتع لاتساق ولايته واما على العبد ولا رجة له لانه صدر من جهته فكيف يتوقف ولانه كان نافذا من جهته وانما يتوقف على السيد فكذلك السيد هنا فانه ولي مجبر وانما التوقف على اذنها المقدارية وقد زال فتبى التنازع من جهة السيد فهذا هو الوجه وكثير ما نقله الساجون الساجين وردة فى الجوابه سوء أدب وغلط أما الأول فلان المسألة صرح بها الامام محمد فى الجامع الكبير فكيف ينسب السهو اليه والى مقلديه وأما الثاني فلان محمد ارحمه الله على لتوقفه على اجازة المولى بانه تجدد له ولايته لم تكن وقت العتق وحى الولاة بالعتق ولذا لم يكن له الاجازة اذا كان ليا ولي اقرب منه كالأخ والعم فصار كالشريك الى آخر ما قد مناه عن شرح التلخيص قال وكثيرا ما يعترض المخطئ على المصينين اه ومثله فى التبر والنسب ليلية وشرح الباقى وأجاب العلامة المقدسى بان ما يجنبه الكمال هو التماس كإصرار به الامام الحسنى فى شرح الجامع الكبير واذ كان ذوا القياس لا يقال فى شأنه انه غلط وسوء أدب على أن الشخص الذى يبلغ رتبة الاجتهاد اذا قال مقتضى النظر كذا الشيء هو القياس لا يرد عليه بان هذا منقول لانه انما تناسع الدليل المقول وان كان البحث لا يقتضى على المذهب اه قلت والذى ينبنى عنه سوء الادب فى حق الامام محمد انه ظن أن الفرع من تفرعات المشايخ بدليل انه قال فى صدر المسألة وعن هذا استطرف مسألة تنقلت من المحيط حتى ان المولى اذا تزوج مكاتبه الصغيرة الى أن قال هكذا نوادها الشارحون وهذا يدل على انه ظن أنهم غير منصوص عليها فالانسب حسن الظن بهذا الامام (قوله ولو قتل المولى أمته) قيد بالقتل لانه لو باعها وذهب به المشتري من المصر أو غيبا بموضع لا يصل اليه الزوج لا يسقط المهر بل تسقط المطالبة به الى أن يحضرها وفى الخاتمة لو ائتمت فلا صدق لهما مالم تحضر فى قياس قول الشيخين نهر وكالقتل ما لو اعتنى قبل الدخول فاخترت الفرقة وقيد بالمولى لان قتل غيره لا يسقط به المهر اتساقا وبالأمانة لانه لو قتل المولى الزوج لا يسقط لانه تصرف فى العاقد دون المعقود عليه وأراد بالامانة القنة والمدة وأم الوالد لان مهر المكاتب لهما لا للمولى فلا يسقط بقتل المولى اباهما بهر وكالمكاتب المأذونة المدفونة على ما سيجي (قوله قبل الوطئ) أى ولو حكا نهر لما مر راوا أن الخلوة الصحيحة وطئ حكا (قوله ولو خطأ) أى أو تبسبا كما هو مقتضى الاطلاق نهر (قوله فلو صييا مثله المجنون بالاولى نهر) (قوله على الراجح الخ) ذكر فى المصنف فيه قولين وفى الفتح لم يكن من أهل المجازاة بان كان صييا تزوج أمته وصيه مثلا قالوا يجب أن لا يسقط فى قول أبى حنيفة بخلاف الحرة الصغيرة اذا ارتدت يسقط مهرها لان الصغيرة العاقلة من أهل المجازاة على الردة بخلاف غيرها من الافعال لانها لم تحتل عليها والردة محظورة عليها اه فترجى عدم المسقوط بهر قال الرجعى لكن الصبي من أهل المجازاة فى حقوق العباد لا ترى انه يجب عليه الدية اذا قتل والفقهاء اذا اتف والمجنون مثله واذ اترك التقييد بالمكاتب فى الهداية والوقاية والدور والمتى والكفر والدليل بعرضه وفيهم الاسوة الحسنة (قوله سقط المهر) هذا عنده خلافا لهما لانه منع المبدل قبل التسليم فيجوز بيع البدل وان كان مقبوضا لزمه رده بجمعه على الزوج بهر (قوله كثر ارتدت) لان الفرقة جاءت من قبلها قبل تقتر المهر فيسقط رضى (قوله ولو صغيرة) لحظر الردة عليها بخلاف غيرها

ولو عجزا توقف نكاح المكاتب على رضى المولى ثانيا لعود مؤن النكاح عليه وبطل نكاح المكاتب لانه طرأ حل بات على موقوف فابطله والدليل بعمل العجائب ويحث الكمال (ولو قتل) المولى (أمته قبل الوطئ) ولو خطأ فتح (وهو مكلف) فلو صييا لم يسقط على الراجح (سقط المهر) لمنعه المبدل كثر ارتدت ولو صغيرة

فق  
على ان الكمال بن الهمام يبلغ رتبة الاجتهاد

من الافعال كما مر (قوله لا لوفعلت ذلك القتل امرأة) أي القتل المذكور وهو ما يكون قبل الوطئ قال في  
 النهر لان جناية الحر على نفسه هدر في أحكام الدنيا وتسامح أنها ليست هدر اذ قتلها نفسها تفويت بعد الموت  
 وبالموت صار للورثة فلا يسقط وإذا لم يسقط مع أن الحق لها أو لا يقدم السقوط بقتل الوارث أولى اه (قوله  
 ولوامة) لان المهر ما ولاها ولم يوجد منه منع المبدل بجر قال ح حاصل ما يفهم من كلامهم ان العلة  
 في سقوط المهر امران الاول أن يكون صادرا عن له المهر الثاني أن يترتب عليه حكم دينوي كالمذكور  
 في صدر المتن ففي الامة غير المأذونة وغير المكتوبة اذا قتلت نفسها فقد الامر ان وفي الحرة اذا قتلت نفسها  
 والمولى الغير المكلف اذا قتل أمته فقد الثاني وفي الاجنبي أو الوارث اذا قتل حرة أو أمة فقد الاول اه أي  
 لان الوارث بالقتل لم يبق وارثا مستحقا للمهر لحرمانه به فصار كالاجنبي بجر (قوله أو ارتدت الامة) مقابل  
 قوله كحرة ارتدت (قوله كارجحه في النهر) راجع للاخيرتين وسبقه الى ذلك في البحر قياسا على تصحيح عدم  
 السقوط في قتل الامة نفسها فان الزبلي جعل الروايتين في الكل وإذا كان الصحيح منهما في مسألة القتل عدم  
 السقوط فيكون كذلك هنا وهو الظاهر لان المستحق وهو المولى لم يفعل شيئا اه (قوله أو فعله) الصغير المستر  
 للمولى المكلف والبارز للقتل ح (قوله لتتزره) أي المهرية أي بالوطئ ح (قوله ولو فعله بعده) صورته  
 تزوج عبده ثم قتله وضمن قيمته في مهر المرأة ومنه ما اذا باعها قال في النهر وسيأتي انه لو أعتق المديون كان  
 عليه قيمته فالقتل أولى ح (قوله أو مكاتبته) لما عرف أن مهر المكتوبة لها لا للمولى بجر (قوله  
 أو ماذوته المدبونة) بحث اصحاب النهر حيث قال وأقول ينبغي أن يقيد الخلاف اي الخلاف المارين الامام  
 وصاحبيه بما اذا لم تكن مأذونة لحقها به دين فان كانت لا يسقط اتفاقا لما مر من ان المهر في هذه الحالة لها وفي  
 منه دينها غاية الامر انه اذا لم ينفذ بها كان على المولى قيمتها للغرماء قضم الى المهر ويقسم بينهم اه  
 (تبينه) الخاصل أن المرأة اذا ماتت فلا يخلو اما أن تكون حرة أو مكاتبته أو أمة وكل من الثلاث اما أن  
 يكون خفيف انفسها أو بقية لها نفسها أو يقتل غيرها وكل من النسعة ما قبل الدخول أو بعده فهي ثمانية عشر  
 ولا يسقط مهرها على الصحيح الا اذا كانت أمة وقتلها سداها قبل الدخول بجر قلت ويراد في التقسيم المأذونة  
 المدبونة فتبلغ الصور اربعة وعشرين (قوله والاذن في العزل) أي عزل زوج الامة (قوله وهو الانزال خارج  
 الفرج) أي بعد التزويج منه لا مطلقا فقد قال في المصباح فائدة التجماع ان امنى في الفرج الذي ابتداء الجماع فيه  
 قيل امناء وألقى ماءه وان لم ينزل فان كان لا عيبا وقتور قيل أكسل وأخط وفهر وان نزع وأمنى خارج الفرج  
 قيل عزل وان أوجب في فرج آخر فأمنى فيه قيل ففهر فمن باب منع ونهى عن ذلك وان أمنى قبل أن يجامع فهو  
 الزم بقض الزاوى وفتح الميم مشددة وكسر اللام (قوله لمولى الامة) ولو مدبرة أو أم ولد وهذا هو ظاهر  
 الرواية عن الثلاثة لان حقها في الوطئ قد تأدى بالجماع وأما مسح الماء فتأذنه الولد والحق فيه للمولى فاعتبر  
 اذنه في اسقاطه فاذا أذن فلا كراهة في العزل عند عامة العلماء وهو الصحيح وبذلك تطافت الاخبار وفي الفتح  
 وفي بعض أجوبة المشايخ الكراهة وفي بعض عدمها نهر وعنهما أن الاذن لها وفي القهستاني أن للسيدة العزل  
 عن أمته بخلاف وكذا الزوج الحرة ياذنها وهل للاب أو الجد الاذن في أمة الصغير في حاشية أبي السعود عن  
 شرح الجوى نعم قال ط وفيه انه لا مصلحة للضحي فيه لانه لو جاء ولد يكون رقيقا له الا أن يقال انه متوهم  
 اه وفيه انه لو لم يعتبر التوهم هنا لما وقف على اذن المولى تأمل (قوله وهو أي التعليل المذكور بقيد  
 التقيد) أي تقيد احتياجه الى الاذن بالبالغة وكذا الحرة بتقيد احتياجه بالبالغة اذ غير البالغة لا وادها قال  
 الرضوي وكألا بالغة المراجعة اذ يمكن بلوغها وحبلها اه ومفاد التعليل أيضا ان زوج الامة لو شرط حرية الاولاد  
 لا توقف العزل على اذن المولى كما يحسنه السيد ابو السعود (قوله نهر يجما) أصله صاحب البحر حيث قال  
 وأما المكتوبة فينبغي أن يكون الاذن بها لان الولد لم يكن للمولى ولم أره صريحا اه وفيه ان للمولى حقا  
 أيضا باحتيال يحجزها وردها الى الرق فينبغي توقفه على اذن المولى أيضا رعاية للحقين رضى (قوله لكن  
 في الثانية) عبارتها على ما في البحر ذكر في الكتاب انه لا يباح بغير اذنها وقالوا في زماننا يسوء الزمان اه  
 (قوله قال الكمال) عبارته وفي الفتاوى ان خاف من الولد السوء في الحرة يسعه العزل بغير رضاها للسياد  
 الزمان فليعتبره له من الاعذار مسقطا لاذنها اه فقد علم مما في الثانية ان منقول المذهب عدم الاباحة وان

(لا لوفعلت ذلك) القتل (امرأة)  
 ولوامة على الصحيح خاتمة (نفسها)  
 أو قتلها ووارثها أو ارتدت الامة  
 أو قتل ابن زوجها كما رجحه  
 في النهر اذ تفويت من المولى  
 (أو فعله بعده) أي الوطئ  
 لتتزره به ولو فعله بعده أو مكاتبته  
 أو ماذوته المدبونة لم يسقط اتفاقا  
 (والاذن في العزل) وهو الانزال  
 خارج الفرج (بارى الامة لالهها)  
 لان الولد حقه وهو يفيد التقيد  
 بالبالغة وكذا الحرة نهر (وبعزل  
 عن الحرة) وكذا المكتوبة نهر  
 يجما (بأذنها) لكن في الثانية  
 أنه يساه في زماننا الفساد قال  
 الكمال فليعتبره ذرا مسقطا لاذنها

مطلب  
 في حكم العزل واستقاط الولد

هذه أقدم من مشايخ المذهب لتغير بعض الأحكام بغير الزمان وأقره في الفتح وبه جزم القهستاني أيضا حيث  
قال وهذا إذا لم يخف على الوالد سوء الفساد الرمان ولا يجوز بلاذنها اهـ لكن قول الفتح فليعتبر من المالح  
يحتل أن يريد بالمثل ذلك العذر كقولهم مثلك لا يجلي ويحتل أنه أراد الحاق مثل هذا العذر به كأن يكون في سفر  
بعد أو في دار الحرب يخاف على الوالد أو كانت الزوجة سيئة الخلق ويريد فرقتها يخاف أن تحبل وكذا ما يأتي  
في إسقاط الحمل عن ابن وهبان فافهم (قوله وقالوا الخ) قال في التهرجتي حل بإباح الإسقاط بعد الحمل فمباح  
ما لم يخلق منه شيء ولن يكون ذلك إلا بعد مائة وعشرين يوما وهذا يقتضي أنهم أرادوا بإباح الخلق نفع الروح  
والأفوه غلط لأن الخلق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة كذا في الفتح وإطلاقهم يفيد عدم توقف جواز  
إسقاطها قبل المدة المذكورة على إذن الزوج وفي كراهة الثانية ولا أقول بالحل إذا حرم لو كسر يرض الصيد  
ضمنه لانه أصل الصيد فلا كان يؤخذ بالجواز فلا أقل من أن يلحقها ثم هذا إذا استقطت بغير عذر اهـ قال ابن  
وهبان ومن الأعذار أن يقطع لبنا بعد ظهور الحمل وليس لابي الصبي ما يستأجر به الظئر ويخاف هلاكه ونقل  
عن الذخيرة لو أرادت الالتقاء قبل مضي زمن يتفق فيه الروح حل بإباح لها ذلك أم لا اختلفوا فيه وكان الفقيه على  
ابن موسى يقول أنه يكره أن الماء بعد ما وقع في الرحم ماله الحياة فيكون له حكم الحياة كما في بيضة صيد الحرم  
ونحوه في الظهيرة قال ابن وهبان فإباحة الإسقاط محمولة على حالة العذر وإنما لا تأثم أم القتل اهـ ويحاط  
الذخيرة تبين أنهم ما أرادوا بإباح الخلق إلا نفع الروح وإن قاضي خان مسبوق بما مر من التنقية والله تعالى الموفق  
اهـ كلام التهرج (تنبيه) أخذ في التهرج من هذا وما قدمه الشارح عن الثانية والكمال أنه يجوز إباحة رحمها  
كما تفعله النساء مخالفا لما يجته في البحر من أنه ينبغي أن يكون حراما بغير إذن الزوج قياسا على عزله بغير إذنها  
قلت لكن في البرازية إن له منع أمر أنه عن العزل اهـ نعم النظر إلى فساد الزمان يفيد الجواز من الجانبين  
فما في البحر مني على ما هو أصل المذهب وما في التهرج على ما قاله المشايخ والله الموفق (قوله إن لم بعد قبل  
بول) بأن لم بعد أصلا أو عاد بعد بول نهر أي وعزل في العود أيضا كما نقله أبو السعود عن الحانوتي ونقل أيضا  
عن خط الزيلعي أنه ينبغي أن يراد بعد غسل الذكرا أي لنفي احتمال أن يكون على رأس الذكرا كرهة منه بعد البول  
فتزول بالعدل وبظهور أن ما ذكره في باب الغسل أن النوم والمشي مثل البول في حصول الانتفاء لا يتأق هنا  
فافهم (قوله وخيرت أمة) هذا يسمى خيار العتق قال في التهرج واختارت نفسها بإعلم الزوج يصح وقد  
لا يصح بغيبته كذا في جامع القصولين (قوله ولزام ولد) أي أو مدبرة وشمل الكبيرة والصغيرة بحر (قوله  
ومكاتبة) خالف زفر فقال لا خيار لها وقواد في الفتح وأجاب عنه في البحر (قوله ولو كان النكاح برضاها)  
وكذا بدون رضاها بالاولى وعبارة الزيلعي وغيره ولا فرق في هذا بين أن يكون برضاها أو بغيره اهـ وهذا التعميم  
ظاهر في غير المكاتبة لما قدمه الشارح قريبا من أن له إجبارته على النكاح لا مكاتبة ولا مكاتبة وفي المعراج  
أنه ليس له إجبارهما بالإجماع وبه تأيد قوله في الشربلية أن نفي رضا المكاتبة منفي فانه كما لا ينفذ تزويجها  
نفسها بدون إذن مولاهما بالبقاء ملكة لرقبتها لا ينفذ تزويجها إياها بدون إذنهما للموجب الكتابة وقامه هناك  
(قوله دفعنا زيادة الملك عليها) على لقوله خيرت وذلك أن الزوج كان يملك عليها طلقين فلما صارت حرة صار  
يملك عليها طلقا ثالثا وفيه ضررها فخلت رفع أصل العقد لرفع الزيادة المضرة لها ولهذا لم يثبت خيار العتق  
للعبد المذكور لأنه ليس عليه ضرر وهو قادر على الطلاق (قوله فلا مهر لها) أي أن لم يدخل بها الزوج لأن  
اختيارها لنفسها ففسخ من الأصل وإن كان دخل بها فالمهر ليس سيدا لأن الدخول بحكم نكاح صحيح فتقر به  
المسمى بحر (قوله أو زوجها) بالنصب عطف على قوله نفسها (قوله فالمهر ليس لها) أي سواء دخل  
الزوج بها أو لم يدخل لأن المهر واجب بمقابلته ماملك الزوج من البضع وقد ملكه عن المولى فيكون بدله للمولى  
بحر عن غاية البيان قلت وقوله سواء دخل بها الزوج أو لم يدخل لا ينافي ما ساقى من التفصيل بأنه لو وطئ  
الزوج قبل العتق فالمهر للمولى أو بعده فلها لأن ذلك أيضا إذا كان النكاح بدون إذن المولى ونفذ النكاح بالعتق  
وبه تملك نساقها فاذا وطئ بعده فالمهر لها بخلاف ما هنا فإن النكاح بالاذن فنقد النكاح في حال قيام الرق  
كما ساقى فافهم (قوله ولو صغيرة) أي لو كانت المعتقة صغيرة وقد تزوجها مولاهما قبل العتق تأخر خيارها  
إلى بلوغها قال في البحر لا نفي النكاح من التصرفات المترددة بين النفع والضرر فلا تملك الصغيرة ولا يملك

مطلب  
في حكم إسقاط الحمل

وقالوا بإباح إسقاط الولد قبل  
أربعة أشهر ولو بلا إذن الزوج  
(وعن اسمه بغير إذنها) بلا كراهة  
فإن ظهر بها أحبل حل نفيه إن لم  
بعد قبل بول (وخيرت أمة) ولو  
أم ولد (ومكاتبة) ولو حكما كعتقة  
بعض (عتقت تحت حر أو عبد  
ولو كان النكاح برضاها) دفعا  
لزيادة الملك عليها بطلقة ثالثة فإن  
اختارت نفسها فلا مهر لها  
أو زوجها فالمهر ليس لها ولو  
صغيرة تؤخر بلوغها وليس لها  
خيار بلوغ في الأصح (أو كانت)  
الامة (عند النكاح) حرة  
ثم صارت أمة (بأن ارتد أو لحقا  
بدار الحرب ثم سبيا



بولها التيامه مقامها كذا في جامع الفوائد فاذا بلغت كان لها خيار العتق لا خيار البلوغ على الاصح كذا  
في الذخيرة اهـ وقيل ثبت لها خيار البلوغ أيضا ويدخل تحت خيار العتق وأما لزوم وجوبها بعد العتق ثم بلغت  
فان لها خيار البلوغ لأن ولاية المولى عليها في الصورة الاولى كولاية الاب بل أقوى وفي هذه كولاية الاخ والم  
بل أضعف كما أوقفنا في باب الولي (قوله معا) قيد في الجمل الثلاثة وانما يقيد به لأن يارتداد أحدهما  
أو لحاقه أو سببه ينسخ النكاح اهـ ح (قوله خيرت عند الثاني) لانها بالعتق ملكت أمر نفسها وازداد  
ملك الزوج عليها ح عن الجبر (قوله خلافا للثالث) أي حيث قال لا خيار لها لأن باصل العقد ثبت عليها  
ملك كامل برضاها ثم انتقص الملك فاذا اعتقت عادى أصله كما كان ولا يفتي ترجيح قول أبي يوسف لدخوله  
تحت النص كذا في الجبر ومراعاة النص قوله صلى الله عليه وسلم ليرة حين اعتقت ملكك بضعت فاختراري  
اذا ح أي حيث أفاد قوله فاختراري ان علة الاختيار ملك البضع على وجهه زاد ملك الزوج عليها مثل زنى فرجهم  
وسرق قطع حيث أفادت الفاء ان علة الزنا والسرقه كما تنظر في الاصول فلا يردها أو رده الرجعي من أن النص  
الاعوم فيه لأنه خطاب بعينه قدبر (قوله خيار العتق) بدل من هذا الخيار ح (قوله عذر) أي  
الاستغناء بالخدمة المولى فلا تنشرغ للعلم ثم اذا علمت يطل عايدل على الاعراض في مجلس العلم كخيار المخيرة  
ولو جعل لها قدرا على أن تختاره ففعلت سقط خيارها كما في النهر زادت في تلخيص الجامع ولا شيء لها لأنه حق  
ضعف فلا يظهر في حق الاعتراض كسائر الخيارات والشفعة والكفالة بالنفس بخلاف خيار العيب  
(قوله قالوا تعلم به) حال في الجبر عن المحيط اذا زج عبده امته ثم اعتقه فاعلم ان لها الخيار حتى لو تدا ولحقا  
بدار الحرب وربها مسلمين ثم علت بثبوت الخيار أو علت بالخيار في دار الحرب فلهذا الخيار في مجلس العلم اهـ ح  
وكذا الحرية اذا تزوجها سحر بي ثم اعتقت خيرت سواء علت في دار الحرب أو في دارنا بعد الاسلام تهر  
(قوله الا اذا فتى بالعاق) أي فلا يصح فسحها العود حارقيقه بالحكم لما فيها لان الكفار في دار الحرب  
كلهم ارقاء وان كانوا غير مملوكين لاحد كما يأتي أول العتاق اهـ ح وأقره ط والرحمى قلت ما يأتي محمول  
على الحربى اذا اسرقه ورقيق قبل الاسرا زيدا زنا بعده رقيق وعملوا كجاسياني هناك وهو صريح ما قد سناه  
أقول هذا الباب فالظاهر ان علة عدم صحة الفسخ كون الحكم بالحق موتا حكميا يقطيه التصرفات  
الموقوفة على الاسلام فيسقط به حق الفسخ الذي هو حق يجزى بالاولى ثم رأيت في شرح التلخيص علل بما قلته  
من قلته تعالى المجد (قوله وليس هذا حكم) جواب سؤال تقديره كيف حكمتم بصحة فسخ من في دار الحرب  
واحكمنا منقطعة عنهم ح (قوله بل فتوى) أي اخبار عند السؤال عن الحادثة ط (قوله ولا يتوقف)  
أي الفسخ بخيار العتق لا يتوقف على قضاء القاضي (قوله ولا يطل بسكوت) أي ولو كانت بكرا بل لا بد من  
الرضاء صريحا أو دلالة ط (قوله ولا يثبت لغلام) أي لعدم ذكر لانه ليس فيه زيادة ملك عليه بخلاف الامة  
لأنه يملك الطلاق فلا حاجة الى الفسخ (قوله ويقتصر على مجلس) أي مجلس العلم ويمتد الى اخره فاذا قامت  
بطل (قوله كخيار مخيرة) أي من قال لها تزوجها اختارى نفسك فانها تختار ما دامت في المجلس (قوله  
بخلاف خيار البلوغ في الكل) أي في كل الخمسة المذكورة فان الجهل فيه ليس بعذر ويتوقف على القضاء  
ويطل بسكوتها بعد علمها بالنكاح ويثبت للاتى والغلام ولا يمتد الى آخر المجلس ان كانت بكرا ولو نيا فوقه  
العمر الى وجود الرضاء صريحا أو دلالة كفي الغلام اذا بلغ (قوله نكح عبد بلان) قيد بالنكاح لأنه  
لو اشترى شيئا فاعتقه المولى لا ينفذ الشر ابل يطل لانه لو نفذ عليه لتغير المالك بجر (قوله فعتق) بفتح  
أو له سبيل للفاعلى ولا يجوز زوجه بالبناء المقبول لأنه لازم أبو السعود عن الحموى ط (قوله أو بآبائه) أي  
مثلا والمراد انتقال المالك الى آخر بشرأ أو هبة أو وارث (قوله فأجاز المشتري) أي أجاز النكاح الواقع  
عند المالك الاول (قوله لزوال المانع) لأن المانع من الفسخ كان حق المولى وقد زال لما خرج عن ملكه  
(قوله وكذا حكم الامة) أطلقها فشمى القنة والمديرة وام الولد والمكاتبه لكن في المديرة ولم الولد تفصيل  
يأتى بجر وهذا في الامة اذا اعتقت أما لو مات عنها أو بآبائها فان كان المالك الثاني لا يجعل له وطؤها فكالمعبد  
والافان كان الزوج لم يدخل بها بطل العقد الموقوف لطرق لحل البات عليه وان كان دخل في ظاهر الرواية  
كذلك لبطان الموقوف باعتراض المالك الثاني وان كان ممنوعا من غشائها وتوضيح في الجبر (قوله ولا خيار

معا فاعتقت خيرت عند الثاني  
خلافا للثالث مبسوط (والجهل  
بهذا الخيار) خيار العتق (عذر)  
قالوا تعلم به حتى ارتدادا ولحقا فعتق  
ففسخت صح الا اذا قضى بالطلاق  
وليس هذا حكم بل فتوى كافي  
(ولا يتوقف على القضاء) ولا يطل  
بسكوت ولا يثبت لغلام ويقتصر  
على مجلس كخيار مخيرة بخلاف  
خيار البلوغ في الكل خاتمة  
(نكح عبد بلان فعتق) أو بآبائه  
فأجاز المشتري (نفذ) لزوال المانع  
(وكذا) حكم (الامة ولا خيارها)

لها) أي لامة أما العبد فلا خيار له أصلاً وان نكح بالاذن كما مر وشمل المكتبة فانما الاختيار لها للعله الاتية  
 وبما صرح في الشريعة وما قاله ابن كمال باشا من انه لها الخيار كما مر فهو سبق قلم وكذا ما كتبه بهامش من  
 قوله في الهداية وقال زفر لا خيار له بخلاف الامة الخ فهو كذلك لأن ما مر من ان لها الخيار وعندنا خلاف زفر  
 انما هو في مسألة تزوجها باذن مولاهما وكلامنا في التزوج بدون اذنه كما هو صريح في كلام الهداية فكتبه  
 (قوله لكون النفوذ بعد العتق) فصارت كما اذا تزوجت نفسها بعد العتق ولذا قال الاستيعابي الاصل  
 ان عقد النكاح متى تم على المرأة وهي مملوكة ثبت لها خيار العتق ومتى تم عليها وهي حرة لا يثبت لها خيار العتق  
 بجر (قوله فلم يتحقق زيادة الملك) أي بطلقة ثالثة وعلة ثبوت الخيار ثبوت الزيادة المذكورة كما مر (قوله  
 وكذا لو اقترنا) أي العتق ونفاذ النكاح فانهما لما أجازهما المولى معا بنماعا (قوله وكذا مدبرة عتقت  
 بموته) أي حكمها حكم ما اذا اعتقها في حياته المذكور وفي قوله وكذا احكم الامة وأقاد بقوله عتقت انما  
 تخرج من الثلث فان لم تخرج لم يتفد حتى تؤدى بدل السعاية عنده وعندهما جاز كما في البحر عن الظهيرية أي  
 لانها عندهما تسعي وهي حرة (قوله وكذا ام الوالد الخ) أي اذا اعتقها أو مات عنها المولى ان دخل بها  
 الزوج قبل العتق نفذ النكاح على رواية ابن سماعه عن محمد لانه وجب العدة من الزوج فلا تجب العدة من المولى  
 أما على ظاهر الرواية لا تجب العدة من الزوج فوجب العدة من المولى ووجوبها منه قبل الاجازة يوجب  
 انفساخ النكاح كما في البحر عن المحيط وانما لم تجب العدة من الزوج لانها لا تجب الا بعد التفريق بينهما كما أفاده  
 في البحر في المسألة السابقة (قوله تمنع نفاذ النكاح) أي بطله اذا لا يمكن توقيفه مع العدة بجر لأن العدة  
 لا تحل لغير من اعتدت منه (قوله فلو وطئ الزوج الامة) أي التي نكحت بغير اذن مولاهما فنفسخ نكاحها  
 بالعتق (قوله فالمرء المسمى له) أي ان كان والاظهر المثل نهر وانما كان له لان الزوج استوفى منافع  
 مملوكة للمولى بجر (قوله لمقابلته بمنفعة ملكتها) لأن العقد نفذ بالعتق وبه تملك منافعها بخلاف النفاذ  
 بالاذن والرق فأم بجر (قوله ومن وطئ قنينة ابنه) أي أوبنته حوى عن البرجندی وشمل الابن الكافر  
 قنينة ابنه والصغير والصغير بجر وشمل ما اذا كانت موطوءة لابن أولم تكن ظهيرية من العتق  
 ومحتز القنينة ما يأتي في قوله ولو ادعى ولده الخ ومحتز الابن ما يأتي في قول المصنف ولو وطئ جارية امرأته  
 أو والده الخ (قوله فولدت) عطف على وطئ وتعتب كل شيء بحسبه كما في تزوج زيد فولده فالظاهر انما  
 لو ولدت قبل مضي مدة الحمل لم تصح الدعوى بل مفساد قوله فادعاه عطفاً على فولدت انه لو ادعاه وهي حبلى  
 لم تصح حتى تلد قال في البحر ولم أره صريحاً في التهرينبغي انها لو ولدت له لاقبل من ستة اشهر من وقت دعوته أن  
 تصح (قوله زعم عقرها) قال في الفتح العقرو مهر مثلها في الجمال أي ما رغب فيه في مثلها بجمال لا فقط وأما  
 ما قيل ما يستأجر به مثلها للزنا لو جاز ليس معناه بل العادة ان ما يعطى لذلك أقل مما يعطى مهر الان الثاني  
 للبقاء بخلاف الاول اه واذا تنكر منه الوطئ ولم تحبل لزومه مهر واحد بخلاف وطئ الابن جارية الاب  
 مراراً فعليه بكل وطئ مهر لان المهر وجب بسبب دعوى الشبهة ولو لم يدعيها يلزمه الحد فبذكر ردعواها يتكرر  
 المهر بخلاف الاب فانه لا يحتاج الى دعوى الشبهة خاتية (قوله وارتكب محرماً الخ) كذا في الترويض  
 في البحر حيث قال وقيد بالولادة لانه لو وطئ امته ابنته ولم تحبل فانه يحرم عليه ولا يملكها ويلزمه عقداً بخلاف  
 ما اذا حملت منه فانه يتبين ان الوطئ حلال لتقدم ملكه عليه ولا يحد فاذفه في المسألتين أما اذا لم تلد منه فظاهر  
 لانه وطئ وطئاً حراماً في غير ملكه وأما اذا حملت منه فلان شبهة اختلاف في ان الملك يثبت قبل الايلاج أو بعده  
 مسقطه لاحصائه كما في الفتح وغيره اه وقوله فانه يتبين ان الوطئ حلال تصریح بجهوم ما هنا وفيه تأمل  
 لان ثبوت ملكها قبيل الوطئ عندنا وقيل العلوق عند الشافعي انما هو ضرورة ثبوت النسب كما أوضحه  
 في الفتح ولا يلزم من ذلك حل الاقدام على هذا الوطئ كما لو غصب شيئاً وانقلبه ثم اذى خاتمه ملكه لا يلزم من  
 استناد الملك الى وقت الغصب حل ما صنع ولعل المراد بقوله حلال انه ليس بزناً اذ لو كان زناً لزمه العقر ولم يثبت  
 النسب ويدل على ما قلنا اطلاق قوله الاتي ولذا يحل له عند الحاجة الطعام لا الوطئ وكذا ما قد سنده عن الظهيرية  
 من صحة الدعوى في الامة الموطوءة لابن مع انها محرمة على الاب حرة مؤبدة فليست أملاً (قوله فادعاه) أي  
 عند قاض كما في شرح ابن النجاشي وأفاده لا يشترط في صحة الدعوى دعوى الشبهة ولا تصديق الابن ففتح

لكون النفوذ بعد العتق فلم  
 يتحقق زيادة الملك وكذا لو اقترنا  
 بأن زوجهما فضولى وأعتقها  
 فضولى وأجازهما المولى وكذا  
 مدبرة عتقت بموته وكذا أم الولد  
 ان دخل بها الزوج والام ينفذ  
 لأن عدتها من المولى تمنع نفاذ  
 النكاح (فلو وطئ) الزوج الامة  
 (قبله) أي العتق (فالمرء المسمى له)  
 أي للمولى (أو بعده فلها) لمقابلته  
 بمنفعة ملكتها (ومن وطئ قننة  
 ابنه فولدت) فلو لم تلد لم يعقرها  
 وارتكب محرماً ولا يحد فاذفه  
 (فادعاه الابن)

مطلبه  
 في تفسير العقر

والظاهر أن الفاء مجزأة الترتيب فلا يلزم الدعوى عقب الولادة وادعى الجوى الزوم فوراً وهو بعيد قلراجع  
 (قوله وهو مسلم عاقل) فلو كان عبداً أو مكاتباً أو كافراً أو مجنوناً لم تصح الدعوى لعدم الولاية ولو أفاق  
 المجنون ثم ولدت لأقل من ستة أشهر أصبح استخساناً ولو كان من أهل الذمة الآن ملتزم ماختلفت جازت الدعوى  
 من الأب فتح فأفاد أن الإسلام شرط فيما لو كان الابن مسلماً ما لو كان كافراً فلا يشترط إسلام الأب ولو اختلفت  
 الملة لأن الكفر ملة واحدة وفي الظهيرية ولو كان الأب مسلماً والابن كافراً صحّت دعواه ولو كان الأب مرتداً  
 فدعواه موقوفة عنده نافذة عندهما (قوله بشرط الخ) فلو حبلت في غير ملكه أو فيه وأخرجها الابن عن  
 ملكه ثم استردّها لا تصح الدعوى لأن الملك انما ثبت بطريق الاستناد إلى وقت العلق فيستدعى قيام ولاية الملك  
 من حين العلق إلى الملك هذا إن كذبه الابن فإن صدقه صحّت الدعوى ولا يملك الجارية كما إذا ادّعى اجنبى  
 ويعتق على المولى كافى المحيط بحر قال في الترمذ كور في الشرح للزبلى وعليه جرى في فتح القدير وغيره  
 أنه لا يشترط في صحته دعوى الشبهة ولا تصديق الابن اه أقول كأنه فهم أن الإشارة في قوله هذا أن كذبه  
 الابن راجعة إلى أصل المسألة اعني ما إذا بقيت الجارية في ملك الابن وليس كذلك بل هي راجعة إلى قوله  
 فلو حبلت في غير ملكه أو فيه وأخرجها الابن عن ملكه الخ فلا ينافي ذلك ما ذكره في الزبلى والفتح من عدم  
 اشتراط التصديق لأنه في أصل المسألة لا فيما نحن فيه بدليل أن اشتراطه بما هي في ملك الابن مذكور في الزبلى  
 والفتح فلو كان لا يشترط تصديق الابن وإن أخرجها عن ملكه لم يبق فائدة لاشتراط بقائها في ملكه وفي الظهيرية  
 من العتق يشترط أن تكون الجارية في ملكه من وقت العلق إلى الدعوى حتى لو عاقت فباعها الابن ثم اشتراها  
 أو ردت عليه بغير قبضاء أو غيره أو بخيار رؤية أو شرط أو بفساد البيع ثم ادّعى الأب لا يثبت النسب إلا إذا  
 صدقه الابن اه فهذا أيضاً صريح فيما قلنا فتدبر (قوله ويعيها الأخيه مثلاً) أى أو ابنه أو ابن أخيه  
 لا يضر لأنهم لا يخرج والحالة هذه عن كونهم أجارية فرعه اه ح وفيه أن يعيها لأنه لا يفيد لأنه لا ولاية  
 للبدن عليه مع وجود الأب نعم يعيها الابن أخيه بغيره إذا كان أبود ذلك الابن ميتاً أو مملوكاً أو لا يملك الولد بكفر أو ورق  
 أو خنوع لكونه للبدن المدعى ولاية لأن دعوة الملة لا تصح إلا عند الولاية على فرعه كما يأتى أفاده الرحتى فافهم  
 (قوله لوقت العلق) كذا في الفتح أى لوقت الوطئ القريب من وقت العلق كى لا ينافى ما يأتى قريباً تأمل  
 (قوله وعليه قيمتها) أى لولده يوم علق كافى مسكين ط وفي المحيط ولو استحقها رجل يأخذها وعقرها  
 وقيمة ولدها لأن الأب صار مغروراً ويرجع الأب على الابن بقيمة الجارية دون العقر وقيمة الولد لأن الابن ما ضمن  
 له سلامة الأولاد اه بحر (قوله لتصور الخ) أى أن للأب ولاية تلك مال أيسره للحاجة إلى إبقاء نفسه  
 فكذلك إلى صون نسله لأنه جزء منه لكن الأولى أشد ولذا يتك الطعم بغير قيمته والجارية بالقيمة ويحل له الطعم  
 عند الحاجة دون وطئ الجارية ويجوز الابن على الاتفاق عليه دون دفع الجارية للتسري فللملحة جازله الملك  
 ولتصورها وأوجبا عليه القيمة مراعاة للعقيد فتح وما ذكره من أنه لا يجبر على الجارية للتسري ذكره الزبلى  
 أبصاً ومثله في الدرر وغاية البيان والنهاية وما في هذه الشروح المعبرة لا يعارضه ما سياتى في النفقة وعزاه  
 في الشرح لبلاية إلى الجوهرة من أنه يجبر فتدبر (قوله لاعقرها) تقدم تفسيره قريباً وعند الشافعي وزفر  
 عليه عقرها بثبوت الملك فيها قبل العلق ضرورة صيانة الولد وعندنا قبل الوطئ لأن لازم كون الفعل زناً  
 ضياع الماء شرعاً فلو لم يقدم عليه ثبت لازمه فظهر أن الضرورة لا تدفع الإباحة قبل الإيلاج بخلاف ما لو لم تحبل  
 حيث يجب العقرفق أى لأنهم إذا لم تحبل لم توجد له تقدم ملكه فيها وهي صيانة الولد كما أفاده الزبلى (قوله  
 وقيمة ولدها) أى ولا قيمة ولدها لأنه على حرّ التقدم ملكه نهر (قوله ما لم تكن مشتركة) قال في البحر  
 فلو كانت مشتركة بينه أى بين الابن وبين أجنبي كان الحكم كذلك لأنه يضمن لشريكه نصف عقرها  
 ولم أره ولو كانت مشتركة بين الأب والابن أرغبره بحصة الشريك الابن وغيره من العقر وقيمة باقيها إذا  
 حبلت لعدم تقديم الملك في كونه الانتفاء موجه وهو صيانة النسل إذ ما فيه من الملك يكفي لصحة الاستيلاد  
 وإذا صحّ ثبت الملك في باقيها حكماً لا شرطاً كافى الفتح وهي مسألة عجيبه فانه إذا لم يكن للوطئ فيها شيء لا مهر عليه  
 وإذا كانت مشتركة لزمه اه (قوله وهذا الخ) الإشارة إلى جميع ما مر (قوله قدم الأب)  
 لأن له جهتين حقيقة الملك في نصيبه وحتى التملك في نصيب ولده بحر قلت وفي الظهيرية ولو كانت

وهو مسلم عاقل (ثبت نسبه) بشرط  
 بقاء ملك أمه من وقت الوطئ إلى  
 الدعوى ويعيها لأخيه مثلاً لا يضر  
 بهر بحتاً (وصارت أم ولده) لا يستناد  
 الملك لوقت العلق (وعليه قيمتها)  
 لو فقير القصور حاجة بقاء نسله  
 عن بقاء نفسه ولذا يحل له عند  
 الحاجة الطعام لا الوطنى ويجبر  
 على نفقة أيسه لأعلى دفع جارية  
 لتسريه (لاعقرها وقيمة ولدها)  
 ما لم تكن مشتركة فتجب حصة  
 الشريك وهذا إذا ادّعى وحدهم  
 فلو مع الابن فانه شريكين قدم  
 الأب

مشتركة بين رجل وابنه وجده فأدعوه كلهم فالجدة أولى وينبغي جده على ما إذا كان أبو الرجل ميتا متلاصبا  
 لهذا الترجيح من جهتين تأمل (قوله والا) أي وإن لم يكونا شريكين وهذا صادق بما إذا كانت لابن  
 وسد أو لأب وسد والناسي لا يصح هنا لكن أصل المسألة مفروض في جارية الابن فهو قرينة على أن المراد  
 الأول فقط فافهم (قوله فالابن) أي تقدم دعواه لأنها سابقة بمعنى بحر أي لأن له حقيقة المولود  
 ولا يصدق التملك ولأن ملك الابن سابق فصار كأنه ادعى قبل الابن تأمل (قوله ولو ادعى) أي  
 الابن وقوله المنى بالنصب نعت لولد أم ولد وقوله أو مدبرته أو مكاتبته بحر وإن بالعطف على أم وهذا بيان  
 لمحتز قوله فنه ابنه أي لو ادعى ولد أم ولد ابنه الذي نفاه ابنه لا يثبت نسبه إلا بتصديق الابن لأن أم الولد لا تنسل  
 الانتقال إلى ملك غير المستولد وتقدم بقوله المنى لأنه إذا لم ينفعه الابن يثبت نسبه منه فلا يمكن ثبوته من الابن  
 وإن صدقه الابن وكذا لو ادعى ولد مدبرة ابنه أو ولد مكاتبته ابنه الذي ولدته في الكفاية أو قبله إلا يثبت نسبه  
 إلا بتصديق الابن كما في البحر لأنه لا يمكن جعل الابن ممتلكا له ما قبل الوطى فإن صدقه ثبت نسبه لاحتمال ووطى  
 الابن بشبهة والظاهر لزوم العسر للمكاتبه لأن لها العقر بوطى المولى فوطى أبيه أولى وحيث لم يثبت الملك  
 في أم الولد والمدبرة ينبغي لزوم العسر للابن على أبيه كما يفسده ما قد سناه فيما لو وطئها ولم تعجل تأمل (قوله  
 وجده صحيح) نخرج به الجدة الفاسدة كما في الأم وكذا غير الجدة من الرحم المحرم فلا يصدق في جميع الأحوال  
 لفقد ولا يثبتهم بحر عن المحيط (قوله بعد زوال ولايته) أي الابن وأراد زوال الولاية عدسها بالنسب  
 ما لو كان كفره أو جنونه أو ورقه أصليا فأداه الرجعتي والمراد بالولاية ولاية التملك كما مر (قوله فيه)  
 متعلق بكاف التشبيه فالعنى أن الجدة مشابهة للأب في الحكم المذكور (قوله وبشرط ثبوت  
 ولايته) أي ولاية الجدة الناشئة عن فقد ولاية الابن أي لا يكتفى بثبوتهما وقت الدعوى فقط بل لابد من ثبوتهما  
 من وقت العلوق إلى وقت الدعوة قال في الفتح حتى لو أوتت بالولد لاقول من ستة أشهر من وقت انتقال الولاية  
 إليه لم تصح دعواه لما قلنا في الابن أي من أن الملك انما يثبت بطريق الاستناد إلى وقت العلوق فيستدعي  
 قيام ولاية التملك من حين العلوق إلى التملك (قوله ولو فاسدا) لأن الفاسد يثبت فيه النسب فاستغنى  
 عن تقدم الملك لبحر (قوله أبوه) أي أوجده رجعتي (قوله ولو بالولاية) في البحر عن الخاتمة  
 إذا تزوج الرجل بجارية ولده الصغير فولدت منه لا تصير أم ولده ويعتق الولد بالقرابة (قوله لتولده من  
 نكاح) فلم تنق ضرورة إلى تملكها من وقت العلوق لثبوت النسب بدونه وأمومية الولد فرع التملك والنكاح  
 يشافيه (قوله وبجب المهر) لالتزامه إياه بالنكاح وهو أن لم يكن سمي بمهر مثلها في الجمال نهر (قوله  
 لا القيمة) لعدم تملكها نهر (قوله بملك أخيه له) فعق عليه بالقرابة هداية وظاهره أن الولد علق رقيقا  
 واختلف فيه فقيل يعتق قبل الانفصال وقيل بعده وقرنه تظهر في الأرض فلو مات المولى وهو الابن يرثه الولد  
 على الأول دون الثاني والوجه هو الأول لأنه حدث على ملك الأخ من حين العلوق فلما ملكه علق عليه بالقرابة  
 بالحديث كذا في غاية البيان والظاهر عندي هو الثاني لأنه لا ملك له من كل وجه قبل الوضع لقولهم الملك هو  
 القدرة على التصرفات في الشيء ابتداء ولا قدرة للسيد على التصرف في الجنين يسع أو هبة وإن صح الإصا به  
 واعتاقه فلم يتناول الحديث لأنه في المملوك من كل وجه ولذا لو قال كل مملوك أملكه فهو حر لا يتناول الممل  
 بحر وأقرب في النهر والمقدسي (قوله ومن الحيل) أي من جلة الحيل التي يدفع بها الإنسان عنه ما يضره  
 وهذا حيلة لما إذا أراد وطي الأمة ولا تصير أم ولده وإن ولدت منه كيلا تترد عليه إذا ولدت وعلمت أنها  
 لاتباع فيملكها لطفله بهيمة أو يسع ثم يترجها بالولاية فيصير حكمها مأمرا فإذا احتاج إلى بيعها أباها وحفظ ثمنها  
 لطفله أو أوقفه عليه أو على نفسه إن احتاج إليه (قوله ولو وطي جارية امرأته الخ) محتز قوله سابقا فنه  
 ابنه ط (قوله لا يثبت النسب إلا بتصديق المولى الخ) فيه اختصار وعبارة البحر لا يثبت النسب ويذكر  
 عنه الحد للشبهة فإن قال أحلها المولى لى لا يثبت النسب إلا الآن يصدق المولى في الإحلال وفي أن الولد منه  
 فإن صدقه في الأمرين جميعا يثبت النسب والا فلا وإن كذبه المولى ثم ملك الجارية يوما من الدهر ثبت النسب  
 كذا في الخاتمة وفي التنية وطي بجارية أبيه فولدت منه لا يجوز بيع هذا الولد ادعى الواطىء الشبهة أولا لأنه  
 ولد له فبعق عليه حين دخل في ملكه وإن لم يثبت النسب يمكن زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق

والا فالابن ولو ادعى ولد أم  
 ولده المنى أو مدبرته أو مكاتبته  
 بشرط تصديق الابن (وجد صحيح)  
 كآب بعد زوال ولايته بوث  
 وكفر وجنون ورق فيه) أي  
 في الحكم المذكور لا يكون  
 كالأب (لا قبله) أي قبل الزوال  
 المذكور وبشرط ثبوت ولايته من  
 الوطى إلى الدعوة (ولو تزوجها)  
 ولو فاسدا (أبوه) ولو بالولاية  
 (فولدت لم تصير أم ولده) لتولده  
 من نكاح (وبجب المهر لا القيمة)  
 وولد هاسر) بملك أخيه له ومن  
 الحيل أن يملك أمته لطفله  
 ثم يترجها (ولو وطي بجارية  
 امرأته أو ولده أو جده فولدت  
 وأعاد لا يثبت النسب إلا بتصديق  
 المولى) فلا كذبه ثم ملك الجارية  
 وقتا ما يثبت النسب

عليه وان لم يثبت نسبه منه اه قلت ومعنى أحلها المولى أى بشكاح أو بهبة مثلا لا بقوله جعلها حلالاتك  
(قوله وسيجي الخ) ذكر هنا ما يفسد الخلاف وفيه كلام سيأتى هناك ان شاء الله تعالى (قوله قالت  
لمولى زوجها) وكذا لو قال ذلك زوج الامه لمولى زوجته لكن لا يقطع للمير بجز (قوله الحز المكلف)  
قيده ليجوز منه الاعتاق وفيه أنه ليس بمعتق انما هو وكيل عنها فيه يقتضاه أن يتوقف بيع العبي على اجازة  
وليده وأما الاعتاق فلا ينظر اليه لصحة تركه فيه ط وصورة ككون مولى الزوج غير حر أو غير مكلف  
أن يشتري العبد المأذون عبد امتروجا أو يرثه العبي أو الجنون من أئنه والافتقار أنه لا يملك تزويج العبد  
الامن بملك اعتاقه (قوله ورطل من خمر) مفعول زادت أى زادته على قواها بألف (قوله كالصحيح)  
لأن البيع هنا غير مقصود فلا يلزم وجود شروطه كما يأتى قريبا (قوله ففعل) أى قال اعتقته ح عن  
النهر (قوله اقتضاه) هو دلالة اللفظ على مسكوت يتوقف عليه صدق الكلام أو صحته فالأول كحديث  
رفع الخطأ والنسيان أى رفع حكمهما وهو الاثم والافهام واقعان فى الخارج والثانى كسئلنا فإنه لا يمكن  
تخصيص المتقدم الملك اذا الملك شرط لصحة العتق عنه فتقدم الملك بالبيع مقتضى بالفتح والاعتاق عن الآخر  
حقن بالكسر فيصير قوله أعتق طلب التملك منه بالألف ثم أمره باعتاق عبد الأمر عنه وقوله اعتقت  
تملك منه ثم الاعتاق عنه واذا ثبت الملك للأمر فقد النكاح للثاني بين الأمرين ثم الملك فيه شرط والشروط  
اتباع فلذا ثبت البيع المقتضى بالفتح بشروط المقتضى وهو العتق لا بشرط نفسه اظهار التبعية فيشترط  
أهلية الأمر للاعتاق حتى لو كان صبيما ذونا لم يثبت البيع ويسقط القبول الذى دوركن البيع ولا يثبت  
فيه خيار روية أو عيب ولا يشترط كونه قدورا لتسليم فصع الأمر باعتاق الا بى ويسقط اعتبار القبض فى  
الفساد كقولنا اعتقته عنى بألف ورطل من خمر اه بجز بالمعنى (قوله لكن لو قال الخ) حاصله  
ان ما ثبت بالاقتضاء انما يثبت بشروط المقتضى بأأكسر لا بشرط نفسه كما عجلت لكن هذا اذا لم يصرح  
بالمقتضى بالفتح قال فى فتح القدر فلوصرح بالبيع فقال بهتكم وأعتقته لا يقع عن الآخر بل عن المأمور  
فيثبت البيع فتمت فى هذه المسألة ولا يثبت صريحا كبيع الاجنة فى الارحام فاذا صرح به ثبت بشرط نفسه  
والبيع لا يتم الا بالقبول ولم يوجد فيعتق عن نفسه اه أى ولا يفسد النكاح كفى البجر (قوله ومضاده  
الخ) البحث لصاحب النهر ح (قوله لو قال) أى الآخر والاولى التصريح به والاثبات بعده بضميره  
(قوله وسقط المهر) لاستحالة تجويزه على عبدها نهر (قوله لا يفسد) أى النكاح خلافا لابي يوسف  
والله تعالى أعلم

### \* (باب نكاح الكافر) \*

لما فرغ من نكاح الأحرار والأرقاء من المسلمين شرع فى نكاح الكفار وتقدم على آخر باب المهر حكم مهر  
الكافران به ثبت بقية أحكام النكاح فى حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة فى النكاح ووقوع الطلاق  
وتحوقهما كعدة ونسب وخيار بلوغ وتوارث بنكاح صحيح وحرمة مطلقة ثلاثا ونكاح محارم (قوله يشمل  
المشرك والكافى) لو قال يشمل الكافى وغيره لكان أولى لدخول من ليس بمشرك ولا كفى كالكافى وأشار  
الى أن التعبير بالكافر لشموله الكافى أولى من تعبير الهداية تبعاً للقدورى بالمشرك اه ح واعتذر فى الفتح  
عن الهداية بأنه أراد بالمشرك ما يشمل الكافى اما تغليباً أو دهايا الى ما اختاره البعض من أن أهل الكتاب  
داخلون فى المشركين أو باعتبار قول طائفة منهم عزير ابن الله والمسيح ابن الله تعالى الله رب العزة والكبرياء  
(قوله خلافاً للمالك) فلا يقول بجهة انكبتهم ولو صحت بين المسلمين وأخذتمته انه لا يقول بالاصلين الاخيرين  
بالاولى ط (قوله ويرثه) أى قول مالك المفهوم من قوله خلافاً للمالك فإنه بمنزلة وقال مالك لا يصح ط (قوله  
وامرأته حالة الخطب) أى فهذه الاضافة قاضية عرفا ولغة بالنكاح وقد صفاها الله تعالى فى كتابه مفيدة  
لهذا المعنى ط (قوله ولدت من نكاح لامن سفاح) أى لامن زنا والمراذبه نكح ما كانت عليه  
الحالية من أن المرأة تسامح رجلا مدة ثم تترجها وقد استدلل بالمديث المذكور فى الفتح أيضا ووجهه أنه  
صلى الله عليه وسلم سعى ما وجد قبل الاسلام من أنكحة الحالية نكاحا ولا يقال ان فيه اساءة أدب لاقتضائه  
كفر الابوين الشريرين مع أن الله تعالى أحياهما له وأمانا به كما ورد فى حديث ضعيف لانا نقول ان الحديث

وسيبي فى الاستيلاء (حرة)  
منزوجة بربيق (قالت لمولى  
زوجها) الحز المكلف  
(اعتقه عنى بألف) أو زادت  
ورطل من خمر اذا الفاسد هنا  
كالصحيح (ففعول فسد النكاح)  
لتقدم الملك اقتضاء كانه قال  
بعته منك وأعتقته عنك لكن لو قال  
كذلك وقع العتق عن المأمور لعدم  
القبول كفى الحواشي السعدية  
ومضاده أنه لو قال قبلت وقع عن  
الآخر (والاولاهما) ولزمها  
الالف ويسقط المهر (ويقع) العتق  
(عن كفارتها ان فوته) عنها (ولولم  
تقل بالاف لا) يفسد لعدم الملك  
(والاولاه) لانه المعتق والله أعلم  
\* (باب نكاح الكافر) \*

يشتمل المشرك والكافى وطائفة  
ثلاثة أصول الاول أن كل  
نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح  
بين أهل الكفر خلافاً للمالك  
ويرثه قوله تعالى وامرأته حالة  
الخطب وقوله عليه الصلاة  
والسلام ولدت من نكاح لامن  
سفاح

مطل

فى الكلام على أبوى النبي صلى الله  
عليه وسلم وأهل الفترة

أعم بديل دروابة الطبراني وأبي نعيم وابن عساكر خرجت من نكاح ولم أخرج من سفاح من لدن آدم إلى أن ولد في  
 أبي واتى لم يصح من سفاح الجاهلية شيء وأحياء الأيوين بعد موتهم ما لا يشافي كون النكاح كان في زمن  
 الكفر ولا يشافي أيضا ما قاله الإمام في الفقه إلا كبر من أن والده صلى الله عليه وسلم ما نكح الكفر ولا ما في  
 صحيح مسلم استأذنت ربي أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي وما فيه أيضا أن رجلا قال يا رسول الله أن أبي  
 قال في النار فلما أقضاه فقتل أن أبي وأبالي في النار لا مكان أن يكون الأحياء بعد ذلك لانه كان في حجة الزواجر  
 وكون الإيمان عند المعايينة غير نافع فكيف بعد الموت فذل الذي غير الخصوصية التي أكرم الله بها نبيه صلى الله  
 عليه وسلم وأما الاستدلال على نجاسته ما بأنهم ما نكحوا في زمن الفجرة فهو مبني على أصول الأشاعرة أن من مات  
 ولم تبلغه الدعوة يموت نائجا أما المتردية فإن مات قبل مضي مدة يمكنه فيها التأمل ولم يعتقد إيمانا ولا كفرا  
 فلا عقاب عليه بخلاف ما إذا اعتقد كفرا أو مات بعد المدة غير معتقدا شيئا نعم البخاريون من المتردية  
 وافقوا الأشاعرة وجعلوا قول الإمام لا عدرا لاحد في الجهل بخلافه على ما بعد البعثة واختاره المحقق  
 ابن الهمام في البحر الركني هذا في غير من مات معتقدا للكفر فقد صرح النووي والقهر الرازي بأن  
 من مات قبل البعثة مشركا فهو في النار وعليه جل بعض المالكية ما صح من الأحاديث في تعذيب أهل الفترة  
 بخلاف من لم يشرك منهم ولم يوجد بل بقي عمره في غفلة من هذا كله فقيم الخلاف ويخلاف من اجتهد فيهم  
 بعقله كقس بن ساعدة وزيد بن عمرو بن نفيل فلا خلاف في نجاستهم وعلى هذا فالظن في كرم الله تعالى أن يكون  
 أيواه صلى الله عليه وسلم من أحد هذين القسمين بل قيل إن آباءه صلى الله عليه وسلم كلهم موحدون لقوله تعالى  
 وتقبل في الساجدين لكن ردة أبو حيان في تفسيره بأنه قول الرافضة ومعنى الآية وتردد في تصحيح  
 أحوال المتقدمين فافهم وبالجمل كما قال بعض المحققين أنه لا ينبغي ذكر هذه المسألة إلا مع مزيد الأدب  
 وليت من المسائل التي يضر جهلها أو يسأل عنها في القبر أو في الموقف حفظ اللسان عن التكلم فيها إلا بغير  
 أولى وأسلم وسبب في زيادة كلام في هذه المسألة في باب المرتدة عند قوله وتوبة اليأس مقبولة دون إيمان اليأس  
 (قوله كعدم شهود) وعدة من كافر (قوله عند الإمام) هو الصحيح كما في المصنوعات قمستانى وعند زفر  
 لا يجوز زعمهم مع الإمام في النكاح بغير شهود ومع زفر في النكاح في عدة الكافر ح قال في الهداية ولا ي  
 حنيفة أن الحرمة لا يمكن إثباتها لحال الشرع لانهم لا يضطربون بحقوقه ولا وجه إلى إيجاب العدة حقا  
 للزوج لانه لا يعتقد بخلاف ما إذا كانت تحت مسلم لانه يعتقد اه وظاهره أنه لا عدة من الكافر عند  
 الإمام أصلا وبالله ذهب بعض المشايخ فلا تنبذ الرجعة للزوج بمجرد ملاقها ولا يثبت نسب الولد إذا أمت به  
 لاقل من ستة أشهر بعد الطلاق وقيل يجب لكم اضعيفة لا تمنع من صحة النكاح فثبت للزوج الرجعة والنسب  
 والاصح الأول كما في القمستانى عن الكرماني ومثله في العناية وذكر في الفتح أنه الأولى ولكن منع عدم  
 ثبوت النسب لانهم لم يتفوا ذلك عن الإمام بل قرعوه على قوله بصحة العقد بناء على عدم وجوب العدة فلما  
 أن نقول بعدم وجوبها وثبوت النسب لانه إذا علم من له الولد بطريق آخر وجب الحاقه به بعد كونه عن فراش  
 صحيح ومجيئها به لاقل من ستة أشهر من الطلاق مما يفيد ذلك اه وأقره في البحر ونازعة في التبريان المذكور  
 في المحيط والزيلعي أنه لا يثبت النسب قال وقد غفل عنه في البحر وأنت خير بان صاحب الفتح لم يتبع أن ذلك  
 لم يذكره بل اعترف بذلك وانما نازعه في التخرج وأنه لا يلزم من عدم ثبوت العدة عدم ثبوت النسب فافهم  
 (قوله حرمة المحن) أي محل العقد وهو الزوجية بأن كانت غير محل له أصلا فإن الحرمة منافية له ابتداء  
 وبقاء بخلاف عدم الشهود والعدة كما يأتي (قوله كبحارم) وكطليقة ثلاث ومعدة مسلم (قوله بل فاسدا)  
 أقاد أن اختلاف في الجواز والفساد مع اتفاقهم على عدم التعرض قبل الإسلام والمرافعة رمى (قوله)  
 وعليه أي على الأصح من وقوعه جائزا تحب الذنقة إذا طلبتها وإذا دخل بها ثم أسلم فقد فقه انان حجة  
 كما في البحر أعالى القول بوقوعه فاسدا لا يتجوز ولا يصح فاذقه لانه وطئ في غير ملكه فلا يكون محصنا  
 (قوله وأجمعوا الخ) جواب عما يقال انه على القول بالجواز ينبغي ثبوت الارث أيضا والجواب أن القياس  
 عدم ثبوت الارث لاحد الزوجين لانهمما أجنبيان لكنه ثبت بالنسب على خلاف القياس في النكاح الصحيح  
 مطلقا أي ما يسمى صحيحا عند الإطلاق كالنكاح المعتبر بشرا عازا ما نكاح المحارم فيسمى صحيحا لا مطلقا

(و) الثاني أن (كل نكاح  
 حرم بين المسلمين لفقد شرطه)  
 كعدم شهود (يجوز في حقهم إذا  
 اعتقدوه) عند الإمام (ويقرن  
 عليه بعد الإسلام) الثالث (أن  
 كل نكاح حرم حرمة المحل)  
 كبحارم (يقع جائزا وقال مشايخ  
 العراقيين) بل فاسدا أو الأول أصح  
 وعليه فحبب الثقة ويحد فاذقه  
 وأجمعوا على أنهم لا يتوارثون  
 لأن الارث ثبت بالنسب على خلاف  
 القياس في النكاح الصحيح مطلقا  
 فيقتصر عليه ابن ملاك

بل بالنسبة الى الكفار فتقتصر على مورد النسي قات وفيه أن ما فقد شرطه ليس صحيحا عند الإطلاق أيضا  
مع أنه ثبت فيه التوارث كما سيذكره الشارح في كتاب القرائن حيث قال معز بالجوهرة وكل نكاح لو أسلم  
يقتران عليه يتوارثان به وما لا فلا قال وصححه في الظهيرية اه تأمل ثم في حكاية الإجماع بعبارة لا تنظر  
فقد جرى التمسك في علي ثبوت الارث لكن الصحيح خلافه كما سمعت وكذا قال في سكب الانهر ولا يتوارثون  
بنكاح لا يقتران عليه نكاح المحارم وهذا هو الصحيح اه (قوله أسلم المتزوجان الخ) وكذا الوترافعا البنا  
قبل الإسلام أقر عليه ولم يذكره لانه معلوم بالاولى كما في النهر واليحر (قوله أوفى عدة كافر) احتراز  
عن عدة مسلم كما فيه عليه المصنف بعد وقد في الهداية الاسلام والمرافعة بما اذا كانا والحرمة قائمة  
قال في العناية وأما اذا كانا بعد انقضاء العدة فلا يفرق بينهما بالاجماع (قوله معتقدين ذلك) فلو لم يكن  
بنازرا عندهم يفرق بينهما اتفاقا لانه وقع باطلا فيجب التجديد بجر ونقل بعض المحشين عن ابن كمال أن الشرط  
جواز في دين الزوج خاصة اه قلت والنظار أنه أراد الزوج الاول وهو الذي طلقها لان العدة حتى الزوج  
المطلق فاذا كان لا يعتقدها لا يمكن ايجابها به بخلاف ما لو كانت تحت مسلم كما قدمناه قريبا عن الهداية  
تأمل (قوله أقر عليه) أي عنده خلافا لهما فبما اذا كان النكاح في العدة كما ذكر لكن في الجبر والفتح  
عن المبسوط اذا أسلم والعدة منقضية لا يفرق بالاجماع (قوله لانا أمرنا بتركهم الخ) هذا التعليل  
انما يظهر فيما اذا ترافعا وهما كافرين أما بعد الاسلام فالعلة ما في الجبر من أن حالة الاسلام والمرافعة حالة  
البقاء والشهادة ليست شرطا فيهما وكذا العدة لا تنافيها كالتكسوة اذا وطئت بشبهة اه ط أي فان  
الموطوءة بشبهة تجب العدة عليها حال قيام النكاح مع زوجها وتحرم عليه فتح أي تحرم عليه الى انقضاء  
العدة (قوله محرمين) بأن تزوج محسوسا امته أو بشبهة وكذا الزوج مطلقته ثلاثا أو بجمع بين خمس أو اختين  
في عدة ثم أسلم أو أحدهما فرق بينهما اجماعا فتح وكذا قال في النهر وليس الحكم مقصورا على المحرمية بل  
كذلك لو تزوج مطلقته ثلاثا الخ ثم قيدنا بـ كونه تزوج خمساً في عدة لانه لو تزوجهن على التعاقب فرق  
بينه وبين الخامسة فقط ولو تزوج واحدة ثم أربعاً جاز نكاح الواحدة لا غير ولو أسلم بعد ما فارق إحدى  
الاختين أقر عليه اه وتما فيه (قوله فرق القاضي) أما على قوله ما فارق لان لهذه النكحة  
حكم البطلان فيما بينهما وأما على قوله فلانه وان كان لها حكم الصحة في الاصح حتى تجب النفقة ويحذف فاذنه  
الا أن المحرمية وما معها تنافي البقاء كما تنافي الابتداء بخلاف العدة نهر وفي أبي السعود عن الجوى  
قال البرجندى ظاهر العبارة يدل على أنه لا تنفع البيونة بالاسلام وقال قاضي خان تبيين يدون تفرق القاضي  
ذكره في القنية (قوله لعدم المحلية) أي محمية المحرمية وما معها العقد الزوجية ابتداء وبقاء وهذا التعليل  
على قول الامام كما علمت (قوله وبمرافعة أحدهما لا يفرق) أي عنده خلافا لهما بخلاف ما اذا ترافعا فانه  
يفرق بينهما عنده أيضا لانهم ارضا بحكم الاسلام فصار القاضي كالحكم فتح (قوله لبقاء حتى الآخر) لانه  
لم يرص يحكمنا (قوله بخلاف اسلامه) أي اسلام أحدهما جواب عن قوله ما بأنه يفرق بمرافعة أحد  
الزوجين كما يفرق باسلامه ويبان الجواب على قوله بالفرق وهو انه باسلام أحدهما ظهرت حرمة الآخر لتغير  
اعتقاده واعتقاد المصير لا يعارض اسلام المسلم لان الاسلام يعاين ولا يعلى بخلاف مرافعة أحدهما ورضاء  
فانه لا يتغير به اعتقاده الآخر فتح (قوله الا اذا طلقها ثلاثا الخ) استثناء من قوله وبمرافعة أحدهما  
لا يفرق ط (قوله فانه يفرق بينهما) لان هذا التفرق لا يتحقق ابطال حق على الزوج لان الطلقات  
الثلاث قاطعة ملك النكاح في الايمان كلها بجر قلت لكن المشهور الآن من اعتقاد أهل الذمة انه  
لا طلاق عندهم ولعل ما غيرهم من شرائعهم (قوله كما لو خالعهما) تشبيه في مطلق تفرق لا بتد كونه بعد  
مرافعة لقول الشارح بعد فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير مرافعة ط (قوله من غير عقد) وذلك  
لان الخلع طلاق والذي يعتقده كون الطلاق مزيل للنكاح والوطي بعده حرام في الايمان كما يجحدون به نهر  
أي بالوطي بعده ومحل الحدان لم يعتقدهم الحل في العدة كما نص عليه في الحدود ومثل هذا التعليل يقال  
في مسألة الطلاق الثلاث الاتية ط (قوله أوترق كناية في عدة مسلم) وكذا لو تزوج الذمى مسلمة حرّة  
أو أمّة ففي النكاحي للحاكم الشهيد أنه يفرق بينهما ويعاقب ان دخل بها ولا يبلغ أربعين سوطا وتعز المرأة

(أسلم المتزوجان بلا) جماع (شهود

أوفى عدة كافر معتقدين ذلك أقر

عليه) لانا أمرنا بتركهم وما

يعتقدون (ولو كانا) أي المتزوجان

الذان أسلم (محرمين أو أسلم أحد

المحرمين أو ترافعا البنا وهما على

السكر فرق) القاضي أو

الذي حكمه (بينهما) لعدم المحلية

(وبمرافعة أحدهما لا) يفرق

لبقاء حتى الآخر بخلاف اسلامه

لان الاسلام يعاين ولا يعلى (الا اذا

طلقها ثلاثا وطلبت النفرق فانه

يفرق بينهما) اجماعا (كما لو خالعهما

ثم أقام معها من غير عقد أو تزوج

كناية في عدة مسلم)



ومن زوجها له وان أسلم بعد النكاح لم يترك على نكاحه (تنبيه) قال في الترقيد المصنف بكون المتزوج  
 كافر الآن المسلم لو تزوج فمسي في عدة كافر ذكر بعض المشايخ أنه يجوز ولا يساح له وطؤها حتى يستبرأ منه  
 وقال النكاح باطل كذا في النكاح وأقول وينبغي أن لا يختلف في وجوبها بالنسبة إلى المسلم لأنه يعتقد  
 وجوبها ألا ترى أن القول بعدم وجوبها في حق الكافر مقسود بكونهم لا يدينونهم بما يكونه جوارعهم  
 لأنه لو لم يكن جازبا بأن اعتقدوا وجوبها في جماعا قال في الفتح فله في المهاجرة وجوب العدة ان كانوا  
 يعتقدونه لأن المضاف إلى تبين الدار للفرقة لا نفي العدة اه قلت قوله وينبغي الخ قد يقال فيه انه مما لا ينبغي  
 لما مر من أن العدة انما تجب حق الزوج أي الذي طلقها ولا يقب له بدون اعتقاده ولما قد ساءد أيضا عن ابن كمال  
 من اعتبار دين الزوج خاصة وكذا ما قد مناه من ترجيح القول بأنه لا عدة من الكافر عند الامام أصلا تأمل  
 (قوله) أو تزوجها قبل زوج آخر الخ مقتضاه أن المسألة الأولى مفروضة فيما إذا طلقها ثلاثا وأقام معها  
 من غير تجديد عقد آخر حتى تكون مسألة أخرى ويشكل الفرق بينهما فإنه إذا توقف التفريق في الأولى  
 على طلب المرأة يلزم أن يتوقف هنا على طلبها بالأولى لأنه إذا جدد عقده عليها قبل زوج آخر حصلت شبهة العقد  
 فكيف يفرق بينهما بلا طلب أصلا مع وجود شبهة العقد ولا يفرق الا بطلب عند عدم وجود شبهة العقد وإذا  
 والله أعلم ذكر في البحر عن الاستيعاب أنه إذا طلقها ثلاثا أن أسكنها من غير تجديد النكاح عليها فزق بينهما  
 وان لم يترافعا إلى القاضي وان جدد عليها من غير أن تتزوج باخر فلا تفريق ثم قال وهو مخالف لما في المحط  
 لأنه سوى في التفريق بين ما إذا تزوجها أولا حيث لم تتزوج بغيره اه قلت لكنه مخالف أيضا لما قد ساءد  
 عن الفتح وغيره من أن مثل المحرمين ما لو تزوج مطلقته ثلاثا إلا أن يخص ذلك بما إذا أسلم أو أحدهما لكنه  
 خلاف ما في الزيلعي حيث قال وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثا والجمع بين المحارم والخمس اه أي الخلاف  
 المار بين الامام وصاحبيه من أنه يفرق بمرافعة أحدهما فليست تأمل (قوله) خلافا للزيلعي  
 الخ أقول ما في الحاوي القدسي ليس فيه مخالفة لما قد ساءد كما يعلم من عبارة الحاوي التي نقلها المصنف في منحه  
 فراجعها وأما الزيلعي ففيه مخالفة فإنه ذكر مرافعة مناه عنه آنفا ثم قال وذكر في النكاحية معزيا إلى المحط  
 أن المطلقة ثلاثا لو طابت التفريق يفرق بينهما بالاجماع لأنه لا يتعين ابطال حق الزوج وكذا في الخلع وعدة  
 المسلم لو كانت كائنة وكذا لو تزوجها قبل زوج آخر في المطلقة ثلاثا اه ووجه المخالفة ان قوله وكذا في الخلع  
 الخ يفيد توقف التفريق على الطاب في المسائل الثلاث كالمسألة الأولى كما هو مقتضى التشبيه وصرح  
 بذلك في الفتح حيث ذكر عبارة الغاية وقال عقب قوله وكذا في الخلع يعني اختلعت من زوجها الذي ثم أسكنها  
 فرفعته إلى الحاكم فإنه يفرق بينهما لأن أسكنها الخ فاعزاه في الغاية إلى المحيط ونقله عنه الزيلعي  
 وصاحب الفتح مخالف لما في البحر عن المحيط وهو الذي منى عليه المصنف من عدم توقفه على المرافعة  
 في المسائل الثلاث وتوقفه في المسألة الأولى فقط وذكر في النهر أيضا عبارة المحيط الرضوى وهي كما مشى عليه  
 صاحب البحر والمصنف فهذا هو وجه المخالفة الذي أرادته الشارح ونبه عليه في المهر أيضا وقد خفي على الحشيين  
 فافهم نعم في كلام الزيلعي مخالفة من وجه آخر وهو أنه ذكر أولا لأن المطلقة ثلاثا مثل المحرمين في جريان  
 الخلاف كما ذكرنا قريبا ثم ذكر ما في الغاية من أنه يفرق بطلبها اجماعا ورأيت في كافي الحاصم الشهيد  
 ما يؤيد ما في الغاية وذلك حيث قال وإذا طلق الذي زوجته ثلاثا ثم أقام عليها فراجعته إلى السلطان فزق  
 بينهما وكذلك لو كانت اختلعت وإذا تزوج الذي الذميمة وهي في عدة من زوج مسلم قد طلقها أو مات عنها  
 فأنى افرق بينهما اه لكن مضاده أن التفريق في هذه الأخيرة لا يحتاج إلى مرافعة وطلب أصلا لتعلق حق  
 المسلم ومثلها ما قد ساءد عن الكافي أيضا وهو ما لو تزوج الذي تسلمة (قوله) وإذا أسلم أحد الزوجين الخ  
 حاصل صور اسلام أحدهما على اثنين وثلاثين لانهم ما ما أن يكونا كافرين أو مجوسين أو الزوج كافر وهي  
 مجوسية أو باهكس وعلى كل قال المسلم اما الزوج أو الزوجة وفي كل من الثمانية ما أن يكونا في دارنا  
 أو في دار الحرب أو الزوج فقط في دارنا أو بالعكس أفاده في البحر وفيه أيضا قسيدا لاسلام لان النصراية  
 إذا تدرت أو عكسه لا يلتفت اليهم لأن الكفر كله منه واحدة وكذا لو تجت زوجة النصراني فبها على  
 نكاحهما كما لو كانت مجوسية في الابتداء اه والمراد بالمجوسية من ليس له كتاب سماوي فيشمل الوثني

أو تزوجها قبل زوج آخر وقد طلقها  
 ثلاثا فإنه في هذه الثلاثة يفرق من  
 غير مرافعة بغير عن المحيط خلافا  
 للزيلعي والحاوي من اشتراط  
 المرافعة وإذا أسلم أحد الزوجين  
 المجوسيين

والله دهرى وأراد المصنف بالزوجين المجتعيين في دار الاسلام وسبأني محترزة في قوله ولو أسلم أحدهما ثمة الخ  
 (قوله أو امرأة الكتابي) أما إذا أسلم زوج الكتابية فإن النكاح يبق كما يأتي سنأ (قوله أو سكت)  
 غير أنه في هذه الحالة يكثر عليه العرض ثلاثا احتياطاً كما في الأوسط نهر (قوله فترق بينهما) ومالم يفرق  
 القاضى ففي زوجته حتى لو مات الزوج قبل أن تسلم امرأته الكافرة وجب لها المهر أى كماله وإن لم يدخل بها  
 لأن النكاح كان قائماً وتقرر بالموت فتح وانما يتوارث المانع الكفر (قوله صبيغنا) أى يعقل الاديان  
 لا ردة معتبرة فكذا البأوه فتح قال في أحكام الصغار والمعتوه كالصبي العاقل اهـ (قوله على الاصح)  
 وقبل لا يعتبر أبأوه عند أبي يوسف كما لا يعتبر ردة عنده فتح (قوله فيما ذكر) أى من حكم الاسلام والاياه  
 والسكر (قوله ولو كان) أى الصبي كما يفيد عبارة الفتح وليس بقيد بل البالغ مثله (قوله اعدم  
 سهايته) بخلاف عدم التمييز فإن له نهاية (قوله بل يعرض الاسلام على أبويه الخ) قال في التحرير وشرحه  
 واغا يعرض الاسلام على أبيه أو أمته لصيرورته مسلماً بالاسلام أحدهما فإن أسلم أحدهما أقرأ على النكاح  
 وإن أبقى فترق بينهما فبالفرض عن المسئلة وبصير مرتدة باعتبار ردة أبويه ولما قسم ما به بخلاف ما إذا تزكاه  
 في دار الاسلام أو بلغ مسلماً من جن أو أسلم عاقلاً من قبل البلوغ فأرثداً ولحقاً به لانه صار مسلماً يتبعية الدار  
 عند زوال تبعية الابوين أو بتقرر ركن الايمان منه قال شمس الاغة وليس المراد من عرض الاسلام على والده  
 أن يعرض عليه بطريق الالتزام بل على سبيل الشفقة المعلومة من الاباء على الاولاد عادة فلعن ذلك يحمله  
 على أن يسلم ألا ترى أنه إذا لم يكن له والدان يجعل القاضى له خصماً وافرقت بينهما فهذا دليل على أن الاياه يسقط  
 اعتبارها هنا للعدول وهذا ما نقله عن الباقي في قوله في التارخانية وحاصله أن فائدة نصب الوحي الحكم  
 بالتفريق بلا يعرض بل يسقط العرض للضرورة لانه لا يصير مسلماً يتبعية غير الابوين وقد علم مما ذكرناه أنه  
 لو كان له أم فقط يعرض الاسلام عليها فإن أثبت فرق بينهما لانه يتبع لها ولو لم تكن لها ولاية عليه لأن المناط  
 هنا التبعية لا الولاية فقول بعض المحشين انه عند عدم الاب لا يعرض على الام بل نصب له وصياً غير صحيح نعم  
 لو كان أباً ومجنونين أيضاً ينبغي أن نصب عنه وصياً والحاصل أن المجنون كالصبي في تبعيته لأبويه اسلاماً  
 وكفراناً لم يسلم قبل جنونه (قوله وهي مجوسية الخ) بخلاف عكسه وهو ما لو كانت نصرانية وقت اسلامه  
 ثم نجست فانه تقع الفرقة بلا عرض عليها يحرق عن المحيط وظاهره وقوع الفرقة بلا تفريق القاضى لانها  
 صارت كالمرتدة تأمل (قوله طلاق ينقص العدد) أشار الى أن المراد بالطلاق حقيقة لا الفسخ فلو أسلم  
 ثم تزوجها ملك عليها طلقتين فقط عندهما وقال أبو يوسف انه فسخ من هذا الطلاق بائن قبل الدخول أو بعده  
 قال في النهاية حتى لو أسلم الزوج لا يملك الرجعة قال في البحر وأشار بالطلاق الى وجوب العدة عليه ان كان دخل  
 به لأن المراد أن كانت مسئلة فقد التزمت أحكام الاسلام ومن حكمه وجوب العدة وإن كانت ككافرة  
 لا تعتد وجوبها فالزوج مسلم والعدة حقه وحقوقنا لا تبطل بدياتهم والى وجوب النفقة في العدة ان كانت  
 هي مسئلة لأن المنع من الاستمتاع جاء من جهته بخلاف ما إذا كانت ككافرة وأسلم الزوج لأن المنع من جهتها ولذا  
 لا مهر لها ان كان قبل الدخول اهـ أما لو أسلمت وأبى الزوج فلها نصف المهر قبل الدخول وكذا بعده كما في كافى  
 المسالك ثم قال في البحر وأشار الى وقوع طلاقه عليها ما دامت في العدة كما لو وقعت الفرقة بالخلع أو بالجب  
 أو العسة كذا في المحيط وظاهره أنه لا فرق في وقوع الطلاق عليها بين أن يكون هو الأبي أو هي وظاهر  
 ما في الفسخ أنه خاص بما إذا أسلمت وأي هو الظاهر الأول اهـ أقول ما في الفسخ صريح في الأول حيث قال إذا  
 أسلم أحد الزوجين الذميين وفرق بينهما بالاباء الآخر فانه يقع عليها طلاقه وإن كانت هي الآية مع أن الفرقة  
 فسخ وبه ينتقض ما قيل إذا أسلم أحد الزوجين لم يقع عليه طلاقه اهـ نعم ظاهر ما في المحيط يفيد أنه خاص  
 بما إذا كان هو الأبي وهو قوله كما لو وقعت الفرقة بالخلع الخ لانها فرقة من جانبته فتكون طلاقاً ومعتدة  
 الطلاق يقع عليها الطلاق أو ما لو كانت هي الآية تكون الفرقة فسخاً والفسخ يقع للعدة فلا يقع الطلاق  
 في عدته نعم في البحر أول كتاب الطلاق أنه لا يقع في عدة الفسخ إلا في ارتداد أحدهما وتفرق القاضى باباء  
 أحدهما عن الاسلام وفي البرازية وإذا أسلم أحد الزوجين لا يقع على الآخر طلاقه لكن في حال الجبر الزملي  
 ان هذا في طلاق أهل الحرب أى فيما لو هاجر أحدهما اليه مسلماً لانه لا عدة عليها قلت ان هذا الجمل يمكن

أو امرأة الكتابي عرض

الاسلام على الآخر فان أسلم

فيها (والا) بان أبي أو سكت

(فرق بينهما ولو كان الزوج (صياً

مميزاً) اتفاقاً على الاصح (والصبي

كالصبي) فيما ذكر والاصل ان

كل من صح منه الاسلام اذا أتى

به صح منه الاياه اذا عرض عليه

(وينظر عقل) أى غير (غير المميز

ولو) كان (مجنوناً) لا ينتظر اعدم

نهيته بل (يعرض) الاسلام

(على أبويه) فأيهما أسلم تبعه فيبقى

النكاح فان لم يكن له أب نصب

القاضى عنه وصياً فيبقى عليه

بالفرقة باقياً عن اليه نسي عن

روضة العلماء لا تراهنى (ولو أسلم

الزوج وهي مجوسية فتزود

أو تنصرت بى نكاحها كما لو كانت

في الابتداء كذلك) لانها كاتبة

ما لا (والفرقة بى) بينهما (طلاق)

ينقص العدد (لو أبى لآخر أبت)

في عبارة البرازية دون عبارة طلاق البحر فليأتل وسيأتي تمام الكلام على ذلك آخرباب الكتابات  
(قوله لان الطلاق لا يكون من النساء) بل اذى يكون من المرأة عند القدرة على الفرقة شرعا هو الفسخ  
فينوب القاضى منابها فيما تملكه (قوله واباء المميز) أى تفريق القاتني بسبب الاباء والا فلابا ليس  
بطلاق ح (قوله وأحد أبوى المجنون) أى اذا لم يوجد لأحد هما أباء أو أماً أو ملو وجدا فلا بد من اراء  
كل منهما لانه لو أسلم أحدهما تبعه كما مر (قوله طلاق في الاصح) يشير الى أنه في غير الاصح يكون فسحا  
أبو السعود (قوله فليسا بأهل للايقاع) أى ايقاع الطلاق منهم ما بل هم أهل للوقوع أى حكم الشرع  
بروقعه عليهم ما عند وجوده وموجبه وفي شرح التحرير قال صاحب الكشف وغيره المراد من عدم شرعية الطلاق  
أو العلق في حق الصغير عدمها عند عدم الحاجة فاما عند تحققها فشرع قال شمس الأئمة السرخسي زعم  
عض مشايخنا أن هذا الحكم غير مشروع أصلا في حق الصبي حتى ان امرأته لا تكون محللا للطلاق وهذا هم  
عندى فان الطلاق يملك بملك النكاح اذا ضرر في اثبات أصل المالك بل الضرر في الايقاع حتى اذا تحققت  
الحاجة الى صحة ايقاع الطلاق من جهته اندفع الضرر كان صحيحا فاذا أسلت زوجته وأبى فرق بينهما وكان  
طلاقا عند أبي حنيفة ومحمد واذا ارتد والعباد بالله تعالى وقعت البينة وكان طلاقا في قول محمد واذا وجبته  
مجموبا بخاصته فرق بينهما وكان طلاقا عند بعض المشايخ اه قلت وحاصله أنه كالبالغ في وقوع الطلاق  
منه بهذه الاسباب الا أنه لا يصح ابتداءه منه ابتداء للضرر عليه ومثله المجنون وبه ظهر أنه لا حاجة الى أنه ايقاع  
من القاضى لان تفريق القاتني هنا كتفريقه باباء البالغ عن الاسلام وهو طلاق منه بطريق النيابة فكذا  
في الصبي والمجنون لكن لما كان المشهور أنه لا يقع طلاقا في ابتداءه وكان وقوعه منهما يعارض غريبا  
قال الزيلعي وغيره انه من أعرب المسائل فافهم (قوله كالورث قريبه) أى الرحم المحرم منه كأن ورث  
أباه المملوك لأخيه من أم مثلافه يعتق عليه وكما لو تزوج مملوكه أيسه قورنهما منه انفسخ النكاح (قوله  
بلم يقع) لانه علقه على ما ساقى وقوعه منه فان الجزاء وهو أنت طالق لا يعقد سببا للطلاق الا عند وجود  
الشرط فلا بد من كون الشرط صالحا له فيه وكقوله ان مت فانت طالق كذا نظيرى (قوله وقع) لما صرحوا به  
من أن الاحلية انما تعتبر وقت التعليق لا وقت وجود الشرط وليس الشرط هنا وهو دخول الدار منافيا لانقضاء  
الجزاء سببا للطلاق بخلاف المسألة الاولى والحاصل أنه لا بد في صحة التعليق من وجود الاحلية وقته وعدم  
منافاة الشرط المعلق عليه للجزاء المعلق وهنا وجد كل منهما بخلاف الاولى فانه وجدت فيها الاحلية وقت التعليق  
وقد لا تخرو وهو عدم المنافاة هذا ما نظيرى (قوله ولو أسلم أحدهما متة) هذا مقابل قوله فيما مر واذا أسلم  
أحد الزوجين المجوسيين أو امرأة الكفاي الخ فانه مفروض فيما اذا اجتمع في دار الاسلام كما قد سئلناه ولذا قال  
في البحر هنا أطلق في اسلام أحدهما في دار الحرب فشمع ما اذا كان الاخر في دار الاسلام أو في دار الحرب أقام  
الاخر فيها أو خرج الى دار الاسلام فحاصله أنه ما لم يجتمع في دار الاسلام فانه لا يعرض الاسلام على المصر  
سواء خرج المسلم أو لا آخر لانه لا يعضى لغائب ولا على غائب كذا في المحيط اه (قوله كالبجر المالح)  
قال في التهر وينبغي أن يكون مالم يسد ارباب ولا اسلام ملحقا بدار الحرب كالبجر المالح لانه لا يهر لاحد عليه فاذا  
أسلم أحدهما وهو راكبه توقفت البينة على مضي ثلاث حيض أخذ من تعليلهم بتعذر العرض لعدم الولاية  
اد وهل حكم البحر المالح في غير هذه حكم دار الحرب حتى لو خرج اليه الذي صار حريا وانتقض عهده واذا خرج  
اليه الحربى وعاد قبل الوصول الى داره ينقض أمانه ويعشر مامعه يحزر ط (قوله لم تبين حتى تحيض الخ)  
أفاد توقف البينة على الحيض أن الآخر لو أسلم قبل انقضائها فلا يبنونه بجر (قوله أو تعضى ثلاثة أشهر)  
أى ان كانت لا تحيض لصغرها وكبر كافي في البحر وان كانت حاملا فحتى تضع حملها ح عن القهستاني  
(قوله اقامة لشرط الفرقة) وهو مضي هذه المدة مقام السبب وهو الاباء لان الاباء لا يعرف الاباء العرض  
وقد عدم العرض لانعدام الولاية ومبت الحاجة الى التفريق لان المشرع لا يصلح للمسلم واقامة الشرط  
عند تعذر العلل جاز فاذا مضت هذه المدة صار نصيبا بمنزلة تفريق القاضى وتكون فرقة بطلاق على قياس قولهما  
وعلى قياس قول أبي يوسف بغير طلاق لانها بسبب الاباء حكمها وتقديرا بدائع وبحيث في البحر أنه ينبغي أن يقال  
ان كان المسلم هو المرأة تكون فرقة بطلاق لان الابى هو الزوج حكمه والتفريق باباءه طلاق عندهما فكذا

مطلب  
الصبي والمجنون ليسا بأهل لايقاع  
الطلاق بل للوقوع

لان الطلاق لا يكون من النساء  
(واباء المميز وأحد أبوى المجنون  
طلاق) في الاصح وهو من  
أعرب المسائل حيث يقع  
الطلاق من صغير ومجنون زيلعي  
وفيه نظر اذا الطلاق من القاضى  
وهو على ما لا منهما فليسا بأهل  
لايقاع بل للوقوع كمالو  
ورث قريسه ولو قال ان جنت  
فانت طالق فجن لم يقع بخلاف  
ان دخلت الدار فدخلها مجنوننا  
وقع (ولو أسلم أحدهما) أى أحد  
المجوسيين أو امرأة الكفاي  
(نعم) أى في دار الحرب ولملق  
بها كالبجر المالح (لم تبين حتى تحيض  
ثلاثا) أو تعضى ثلاثة أشهر (قبل  
اسلام الآخر) اقامة لشرط  
الفرقة مقام السبب

ما قام مقامه وان كان المسلم الزوج فهي فسبح (قوله وليست بعدة) أي ليست هذه المدة غدة لأن غير المدخول  
 بها داخل تحت هذا الحكم ولو كانت عدة لا تختص ذلك بالمدخول بها وحل تحب العدة بعدمضي هذه المدة  
 فان كانت المرأة حرة فلا لانه لا عدة على الحرة وان كانت هي المسلمة فخرجت المتأققت الحيض هناك كذلك  
 عند أبي حنيفة خلافا لهما لأن المهاجرة لا عدة عليها عندهم خلافا لهما كما سيأتي بدائع وهداية وجزم  
 الطحاوي بوجودها قال في الجرد ينبغي حمله على اختيار قولهما (قوله ولو أسلم زوج الكفاية) هذا مختار  
 قوله فيما مر أو امرأة الكفاية (قوله كما مر) أي في قوله كالأول كانت في الاستدعاء كذلك وأشار إلى أن الذي  
 صرح به فيما مر يمكن ان فهمه من هنا بأن يراد بالكفاية الكفاية حالا أو ما لا (قوله فهي له) لانه  
 يجوز له التزوج بها استدعاء فالبقاء أولى لانه أسهل نهر (قوله حقيقة وحكا) المراد بالتبين حقيقة تساعدهما  
 شخصا بالحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل على سبيل القرار والسكنى حتى لو دخل  
 الحرة في دارنا بأمان ثم تزوجته لانه في داره حكا الا اذا قبل الذمة نهر (قوله لا بالسبي) تنصيص  
 على خلاف الشافعي فانه عكس وجعل سبب الفرقة السبي لا التبين ففترع أربع صور وفاقتان وخلافيتان  
 فقوله فلخرج أحدهما الخ وقوله وان سببا الخ خلافتان وقوله أو أخرج مسببا وقوله أو أخرجنا سببا الخ  
 وفاقتان (قوله فلخرج أحدهما الخ) هذه خلافة لوجود التبين دون السبي قال في البدائع ثم ان كان  
 الزوج هو الذي خرج فلا عدة عليها بخلاف لانها حرة وان كانت هي كذلك عندهم خلافا لهما اه  
 وفي الفتح لو كان الخارج هو الرجل يحل له عندنا التزوج بأربع في الحال وباخت امرأته التي في دار الحرب  
 اذا كانت في دار الاسلام (قوله أو أخرج) هذه وفاقة لوجود التبين والسبي (قوله وأدخل في دارنا)  
 أفاد أنه لا يتحقق التبين بمجرد السبي بل لابد من الاحراز في دارنا كافي البدائع (قوله كالوفاة) ولهذا  
 لو التحق بهم المرتد يجرى عليه أحكام الموقط (قوله وان سببا) هذه خلافة والتي بعدها وفاقة لعدم  
 السبي فيها (قوله أو نعم أسلمنا) عبارة الجبرأ ومستأمن نعم أسلمنا الخ فأوهنا عاطفة لحال محذوفة على الحال  
 السابقة وهي قوله ذمتين ونعم عاطفة لاسلمنا على تلك الحال المحذوفة (قوله حتى لو كانت الخ) تفريع  
 على اشتراط تبين الدارين حقيقة وحكا (قوله لم تبين) لأن الدارين اختلفت حقيقة ~~كأنها~~ متحدة  
 حكما لأن فرض المسألة فيما اذا أنكحها مسلم أو ذمى ثم سببت ولا يمكن فرضها فيما لو أنكحها هنا لانه لا يصح  
 لأن تبين الدارين يمنع بقاء النكاح فيمنع استدعاء بالاولى كما قاله الرحي ولو أنكحها وهي هنا بأمان صارت  
 ذمسية لأن المرأة تتبع زوجها في المقام كافي الفتح من باب الاستأمن فافهم (قوله ولو أنكحها) أي المسلم  
 أو الذمى (قوله بان) تبين الدارين حقيقة وحكا ط (قوله وان خرجت قبله) أي لا تبين لأن الزوج  
 من أهل دار الاسلام فاذا خرجت قبله صارت ذمسية لا يمكن من العود لانها تتبع زوجها في المقام كما علت  
 فافهم (قوله وما في الفتح الخ) قال في النهر وفي المحيط مسلم تزوج حرة في دار الحرب فخرج بها رجل  
 الى دار الاسلام بان من زوجها بالتبين فلخرجت بنفسها قبل زوجها لم تبين لانها صارت من أهل دارنا  
 بالترادف أحكام المسلمين اذا لا يمكن من العود والزواج من أهل دار الاسلام فلا تبين قال في الفتح بعد نقله  
 يريد في الصورة الاولى اذا أخرجها الرجل قهرا حتى ملكها تحقق التبين بينها وبين زوجها حينئذ حقيقة وحكا  
 أما حقيقة فظاهرها وأما حكما فلانها في دار الحرب حكما وزوجها في دار الاسلام قال في الحواشي السعدية وفي قوله  
 وأما حكما الخ بحث اه ولعل وجهه ما مر من أن معنى الحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل  
 الرجوع بل على سبيل القرار وهي هنا كذلك اذا تمكن من الرجوع ثم راجعت المحيط الرضوى فاذا الذي فيه  
 مسلم تزوج حرة كفاية في دار الحرب فخرج عنها الزوج وحده بان ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم تبين وعمله  
 بما مر وهذا الأغبار عليه والظاهر أن ما وقع في نسخة صاحب الفتح تحريف والصواب ما سمعته اه ح قلت  
 وما نقله في النهر عن المحيط ذكر مثله في كافي الخاصكم الشهيد فاصوب في المسألة الاولى التي نقلها في الفتح  
 عن المحيط أنها لا تبين لاختلاف الدارين حقيقة لا حكما (قوله ومن هاجرت النسا الخ) المهاجرة المتساركة  
 دار الحرب الى دار الاسلام على عزم عدم العود وذلك بأن تخرج مسلمة أو ذمسية أو صارت كذلك بجر وهذه  
 المسألة داخله فيما قبله ~~ال~~ يمكن ما مر فيما اذا أخرج أحدهما مهاجرا وقعت الفرقة بينهما والمقصود من هذه

وليست بعدة لدخول غير المدخول  
 بها (ولو أسلم زوج الكفاية) ولو  
 ما لا كما مر فهي له والمرأة تبين  
 الدارين حقيقة وحكا (لا) (بالسبي)  
 فلخرج أحدهما (الينا مسلم)  
 أو ذميا أو أسلم أو صار ذميا في  
 دارنا (أو أخرج مسببا) وأدخل  
 في دارنا (بان) تبين الدارين  
 أهل الحرب كالوفاة ولا نكاح  
 بين حتى وميت (وان سببا) أو أخرجنا  
 النسا (معا) ذمتين أو مسلمين أو ثم  
 أسلم أو صار ذميين (لا) تبين  
 لعدم التبين حتى لو كانت المسبية  
 منكوحة مسلم أو ذمى لم تبين  
 ولو أنكحها ثم خرج قبلها بان  
 وان خرجت قبله لا وما في الفتح  
 عن المحيط تحريف نهر (ومن  
 هاجرت النسا) مسلمة أو ذمسية  
 (حائلا بان تبين بلا عدة) فيحل تزوجها

أنه إذا كانت المهاجرة المرأة وقعت الفرقة فلا عدة عليها عند أبي حنيفة سواء كانت حاملاً أو حائلاً فترجى  
 الحال الأصل فترجى لا على وجه العدة بل ليرتفع المانع بالوضع وعندهما عليها العدة فتجوز به بظهور  
 أن تقيده المصنف بالحائلاً أي غير الحبل لا وجه له بخلاف قول الكثر وتنكح المهاجرة الحائلاً بلا عدة فانها  
 للاختصار عن الحامل كما علمت لكونه يوجب أن الحامل لها عدة كمنه ابن ملك وغيره وليس كذلك  
 (قوله على الاظهر) مقابلة رواية الحسن أنه يصح نكاحها قبل الوضع لكن لا يقر بها زوجها حتى تنزع كالحبل  
 من الزناورجها الاقطع لكن الاولى طاهر الرواية نهر وصحها الشارحون وعليها الاكثر بجر (قوله  
 لا للعدة) نفي لقولهما ولما توهمه ابن ملك وغيره (قوله بل لشغل الرحم بحق الغير) أفاد به الفرق بينها  
 وبين الحامل من الزنا فان هذه حملها ثابت النسب فيؤثر في منع العدة احتياطاً لثلايق الجمع بين الفرقتين  
 وهو يمنع بمنزلة الجمع وطناً كما في الفتح بخلاف الحامل من الزنا فان ماء الزنا لا حرمة له وليس فيه حق الغير فلذا  
 صرح نكاحها فافهم (قوله فسح) أي عند الامام بخلاف الاباء عن الاسلام وسوى محمد بينهما ما بأن كلا  
 منهما مطلق وأبو يوسف بأن كلا منهما فسح ونزق الامام بأن الردة منافية للنكاح لما فاتهما العصة والطلاق  
 يستدعي قيام النكاح فتعذر جرحهما طلاقاً وقامه في النهر قال في الفتح ويقع طلاق زوج المرتدة عليها ما دامت  
 في العدة لأن الحرمة بالردة غير متأبدة فانها ترتفع بالاسلام فيقع طلاقها عليها في العدة مستتبعا فأنته من حرمتها  
 عليه بعد الثلاث حرمة مغيبة بوطئ زوج آخر بخلاف حرمة الحرمة فانها متأبدة لا غاية لها فلا يفسد طلاق  
 الطلاق فائدة اه قلت وهذا اذا لم تلحق بدار الحرب في الخيانة قبل النكاحات المرتدة اذا لم تلحق بدار الحرب  
 فطلق امرأته لا يقع وان عاد مسلماً وحى في العدة فطلقها يقع والمرتدة اذا انحلت فطلقها زوجها ثم عادت مسلمة  
 قبل الحيض فعنده لا يقع وعندهما يقع (قوله فلا ينقص عددا) فلما ارتدت مراراً ووجدت الاسلام في كل مرة  
 وجدة والنكاح على قول أبي حنيفة يحل امرأته من غير اصابة زوج ثان بجر عن الخيانة (قوله بلا قضاء)  
 أي بلا توقف على قضاء القاضي وكذا بلا توقف على مضي عدة في المدخول بها كما في الجز (قوله ولو حكما)  
 أرا به الخلو الصححة ح (قوله كل مهرها) أطلقه فنحل ارتداده وارتدادها بجر (قوله لتأ كده)  
 أي تأ كده تمام المهر به أي بالوطئ الحقيقي أو الحميمي (قوله أو المتعة) أي ان لم يكن مسمى (قوله  
 لو ارتدت) قيد في قوله ولغيرها النصف الخ (قوله وعليه نفقة العدة) أي لو مدخول بها أو غيرها لا عدة  
 عليها وأفاد وجوب العدة سواء ارتدت أو ارتدت بالحيض أو بالاشهر ولو صغيرة أو أبسة أو بوضع الحمل كما في الجز  
 (قوله ولائى من المهر) أي في غير المدخول بها لانها محمل التفصيل بقوله لو ارتدت وقوله لو ارتدت (قوله  
 والنفقة) قد علمت أن الكلام في غير المدخول بها وهذا لا نفقة لها لعدم العدة لانه يكون الردة منها لكن  
 المدخول بها كذلك لا نفقة لها لو ارتدت ولذا قال في الجز وحكم نفقة العدة بحكم المهر قبل الدخول فان كان  
 هو المرتدة فلها نفقة العدة وان ارتدت فلا نفقة لها (قوله سوى السكنى) فلا تقسطه كفي المدخول بها  
 في العدة لانها حق الشرع بخلاف نفقة العدة ولذا اصح المخرج على النفقة دون السكنى والظاهر أن هذا مفروض  
 فيما لو أسلمت والا فالمرتدة تجلس حتى تعود وسأني أن المحبوسة كمن خارجة بلا ذنوب لا نفقة لها ولا سكنى  
 (قوله لو ارتدت) أطلقه فنحل الحرمة والامة والصغيرة والكبيرة بجر (قوله قبل تأ كده) أي المهر  
 فانه يتأ كده بالموت أو المدخول ولو حكما (قوله ورنها زوجها المستحسانا) هذا اذا ارتدت وهي مريضة  
 ثم ماتت أو انحلت بدار الحرب بخلاف ردتها في الصحة وبخلاف ما لو ارتدت وهو فأنها ترضه مطلقا اذا مات أو لم يمت  
 وحى في العدة كمن في الخيانة من فصل المرتدة التي ترضت وسيد كره المصنف أيضا في طلاق المريض ووجهه  
 أن ردته في معنى مرض الموت لانه ان لم يسلم بقتل فيكون فاراً فترته مطلقا أما المارة فلا تنفسل بالردة فلم تكن  
 فارة الا اذا كانت ردتها في المرض (قوله وصرت حوا بتعزيرها خمسة وسبعين) هو اختيار لقول أبي  
 يوسف فان نهاية تعزير الجرح عند خمسة وسبعين وعندهما تسعة وثلاثون قال في الحاوى القديسي ويقتول  
 أبي يوسف نأخذ قال في البحر فعلى هذا المعتد في نهاية التعزير قول أبي يوسف سواء كان في تعزير المرتدة أو لا  
 (قوله وتجبر) أي بالحبس الى أن تسلم أو تموت (قوله وعلى تجديد النكاح) فذلك قاض أن يجده به  
 يسير ولو بدنا رضى أم لا ونع من التزوج بغيره بعد اسلامها ولا يخفى أن محله ما اذا طاب الزوج ذلك

أما الحامل حتى تضع على الاظهر  
 لا للعدة بل لشغل الرحم بحق الغير  
 (وارتداد أحدهما) أي الزوجين  
 (فسح) فلا ينقص عددا (عاجل)  
 بلا قضاء (فلاموطوة) ولو حكما  
 (كل مهرها) لتأ كده به (وغيرها)  
 نفسه (لوسمى أو المتعة) (لو ارتدت)  
 وعليه نفقة العدة (ولا شيء)  
 من المهر والنفقة سوى السكنى به  
 يفتى (لو ارتدت) ليجيء الفرق منها  
 قبل تأ كده ولو ماتت في العدة  
 ورنها زوجها المسلم استحسانا  
 وصرت حوا بتعزيرها خمسة وسبعين  
 وتجبر على الاسلام وعلى تجديد  
 النكاح

أما لو سكنت أو تزوجته صريحا قائم الاتحجر وتزوج من غيره لانه ترك حقه بغير ونهر (قوله زجرها) عبارة الجرح حسما لباب المعصية والحيلة للتلاصق منه اه ولا يلزم من هذا أن يكون الجرح على تجديد النكاح مقصورا على ما إذا ارتدت لأجل الخلاص منه بل قالوا ذلك سدا لهذا الباب من أصله سواء تعمدت الحيلة أم لا كما لا يتجمل ذلك حيلة (قوله قال في النهر الخ) عبارة ولا يخفى أن الاقتصار بما اختاره بعض أئمة بل أولى من الاقتصار بما في النوادر واقد شافنا من المناق في تجديد حاضلا عن جبرها بالضرب ونحوه ما لا يعد ولا يحد وقد كان بعض مشايخنا من علماء الجهم ينسب إلى باصرة تقع فيما يوجب الكفر كثيرا ثم تنكر وعن التجديد تأتي ومن القواعد المشقة لباب التيسير والله الميسر لكل عسير اه قلت المشقة في التجديد لا تقتضي أن يكون قول أئمة بل أولى مما في النوادر بل أولى عما رآه عليه الفتوى وهو قول البخاريين لان ما في النوادر هو ما يأتي من أنها بالردة تسترق تأمل (قوله وقد بسطت) أي رواية النوادر (قوله والفتح) فيه أنه لم يزد على قوله ولا تسترق المرتدة مادامت في دار الاسلام في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر عن أبي حنيفة تسترق اه ثم رأيت صاحب الفتح بسط ذلك في باب المرتدة (قوله وحاصلها الخ) قال في القضية بعد ما مر عن الفتح ولو كان الزوج عالما استولى عليها بعد الردة تكون فينا فمسكين عند أبي حنيفة ثم يشترها من الامام أو يصرفها اليه ان كان مصرفا فلما أتت مفت بهذه الرواية حسما لهذا الامر لا بأس به اه قال في البحر وعصا كذا في خزنة الفتاوى ونقل قوله فلما أتت مفت الخ عن شمس الأئمة السرخسي اه قلت ومقتضى قوله ثم يشترها الخ انه ان كان مصرفا لا يملكها بمجرد الاستيلاء عليها وقوله تكون فينا قال ط ظاهره ولو أسلت بعده لان اسلام الرقيق لا يخرج منه عن الرق اه (قوله ولو استولى عليها الزوج) فيه اختصار محمل وعبارة القضية بعد ما تقدم قلت وفي زماننا بعد قسنة التزلزلة صارت هذه الولايات التي غلبوا عليها وأجروا أحكامهم فيها كخوارزم وما وراء النهر وخراسان ونحوها صارت دار الحرب في الظاهر فلما استولى عليها الزوج بعد الردة يملكها ولا يحتاج الى شرائها من الامام فيبقى بكم الرق حسما للكيد الجهلة ومكر المسكرة على ما أشار اليه في السير الكبير اه فقول يملكها الخ مبيح على ظاهر الرواية من أنها لا تسترق مادامت في دار الاسلام ولا حاجة الى الاقتصار برواية النوادر لما ذكره من ضرورة دارهم دار حرب في زمانهم فملكها بمجرد الاستيلاء عليها لانهم اليست في دار الاسلام قافهم (قوله وله يبعها الخ) ذكره في البحر بحثا أخذ من قول القضية يملكها واستشهد بقوله ما لم تكن الخ بما في الخاتبة لو لم تحق أم الولد بعد ارتدادها بدار الحرب ثم سبت وملكها الزوج يعود ككونها لم ولده وامومية الولد تستكر بسكرار الملك اه (قوله بالردة) بالكسر السوط والجمع درر مثل سدره وسدر مصباح (قوله والذراع) أل للجنس والمناسب لما قبله الاذرع بالجمع ط (قوله فقال) تأكد ما قال الاول ط والداعي اليه طول القصاص (قوله كأنهن حريات) أي فهن في عملو كات والرأس والمذراع ليس بعورة من الرقيق ووجه الاخذ من قول عمر رضي الله تعالى عنه أنه اذا سقطت حرمة النساخحة تسقط حرمة هؤلاء الكاشفات رؤسهن في عز الاجانب لما ظهر له من حالهن أنهن مستخفات مستحيات وهذا سبب مسقط لحرمتن قافهم ثم اعلم أنه اذا وصل الى حال الكفر وصرن مرتدات فحكمهن ما مر من أنهن لا يملكن ما دم في دار الاسلام على ظاهر الرواية وأما ما مر من أنه لا بأس من الاقتصار بما في النوادر من جواز استرقاقهن فذا بالانسبة الى ردة الزوجة للضرورة لا مطلقا الا لضرورة في غير الزوجة الى الاقتصار بالرواية الضعيفة ولا يلزم من سقوط الحرمة وجواز النظر اليهن جواز علق كهن في دار النالاقية انهن صرن فينا ولا يلزم من جواز النظر اليهن جواز الاستيلاء والفتح بهن وطأ وغيره لانه يجوز النظر الى مملوكة الغير ولا يجوز وطأها ولا عقد نكاح وبها أظهر غلط من نسب نفسه الى العلم في زماننا في زعمه الباطل أن الزانيات اللاتي يظهرن في الاسواق بلا احتشام يجوز وطؤهن بحكم الاستيلاء فانه غلط فيجربكاد أن يكون كفرا حيث يؤدي الى استباحة الزنا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (فرع) في البحر عن الخاتبة غاب عن امرأته قبل الدخول بها فأخبره بردها تخبر ولو مملوكة أو محدودة في قذف وهو ثقة عنده أو غير ثقة له كبر رأيه أنه صادق له التزوج باربعة سواها وان اخبرت برده زوجها لها التزوج باسخر بعد العدة في رواية الاستحسان قال السرخسي وهي الاصح

زجرها بغير يد كذا وعلية الفتوى والرواية وأفتى مشايخ بلع بعدم الفرق بردها زجرا وتيسر الاسما التي تقع في المكفر ثم شكر قال في النهر والاقتناء هذا أولى من الاقتناء بما في النوادر لكن قال المصنف ومن تصفح أحوال نساء زماننا وما يقع منهن من موجبات الردة مكثرا في كل يوم لم يتوقف في الاقتناء برواية النوادر قلت وقد بسطت في القضية والمجتبي والفتح والبحر وحاصلها أنها بالردة تسترق وتكون فينا للسلبين عند أبي حنيفة ثم رجه الله تعالى ويشترها الزوج من الامام أو يصرفها اليه لومصرفا ولو استولى عليها الزوج بعد الردة ملكها وله بيعها ما لم تكن ولدت منه فتكون كأم الولد ونقل المصنف في كتاب الغصب أن عمر رضي الله عنه هجم على نائحية قضرها بالردة حتى سقط خمارها فقيل له يا أمير المؤمنين قد سقط خمارها فقال انها لحرمة ليها ومن هنا قال النقيب أبو بكر البلخي حين تزنى نساء على شط نهر كاشفات الرؤس والذراع فقيل له كيف تمر حقن لحرمة لهن اغما الشك في ايمانن كانهن حريات (وبقي النكاح)

(قوله ان ارتد امعا) المسألة مفيدة بما اذا لم يلحق أحدهما بدار الحرب فان لم يلحق بآبائه واستغنى عنه  
 بما قدمه من أن تبين الدارين بسبب القرقة نهر (قوله بأن لم يعلم السبق) أما المعبية الحقيقية فتعذر  
 وما في البحرى ما لو علم أنهم ارتدوا بكلمة واحدة فنيه بعد ظاهره نعم ارتداهما معا بالفعل يمكن أن جلا معناه  
 وألقيا في القاذورات أو وجد الصم معا نهر (قوله كالفرق) فانه اذا لم يعلم سبق أحدهم بالمرت  
 ينزل من منزلة من ما توامعا ولا يرت أحد منهم الا سخر فالنسيه في أن الجهل بالسبق كحالة المعية ط (قوله  
 كذلك) أى معا بأن لم يعلم السبق (قوله وفسد الخ) لان ردة أحدهما مانفة لا كساح ابتداء فكذلك  
 بقاء نهر وهذا قد صرح به في فهم قوله ثم أسلم كذلك وكتبت عن مفهوم قوله ان ارتد امعا لانه تقدم  
 في قوله وارتداد أحدهما فسخ عاجل (قوله قبل الا سخر) وكذا لو بقي أحدهما مرتدًا بالاولى نهر  
 (قوله قبل الدخول) أما بعده فلها المهر في الوجهين لان المهر يفتقر بالدخول دينًا في ذمة الزوج والديون  
 لا تسقط بالردة فتح (قوله لو المتأخرى) نجى القرقة من قبلها بسبب تأخرها (قوله فنصفه) أى  
 عند التسمية أو متعة عند عدمها (قوله والولد يتبع خير الابوين دينًا) هذا يتصور من الطرفين في الاسلام  
 العارض بأن كانا كافرين فأسلم أو أسلمت ثم جاءت بولد قبل العرض على الآخر والتفريق أو بعد في مدة ثبتت  
 النسب في منلهما وكان بينهما ولد صغير قبل اسلام أحدهما فانه باسلام أحدهما يصير الولد مسلمًا ما في الاسلام  
 الاصلى فلا يتصور الا أن تكون الامة كناية والاب مسلما فتح ونهر (تبيه) يشعر التعبير بالابوين  
 اخراج ولد الزنا ورأيت في فتاوى الشهاب الشلبى قال واقعة الفتوى في زماننا مسلم زنى بنصرانية فأتت بولد  
 قيل يكون مسلما أجب بعض الشافعية بعدمه وبعضهم باسلامه وذكر أن السبكي نص عليه وهو غير ظاهر  
 فان الشارع قطع نسب ولد الزنا بنسبه من الزنا لتحل له عندهم فكيف يكون مسلما وأفتى قاضى القضاة  
 الحنبلى باسلامه أيضا وتوقف عن الكناية فانه وان كان مقطوع النسب عن أبيه حتى لا يرثه فقد سرحوا عندنا  
 بأن بنته من الزنا لا تحل له وانه لا يدفع زكاته لابنه من الزنا ولا تقبل شهادته له والذي يقوى عندي أنه لا يحكم  
 باسلامه على مقتضى مذهبننا وانما أثبتوا الاحكام المذكورة احتياطًا نظرا لحقيقة الجزئية بينهما اه قالت  
 يظهر لي الحكم بالاسلام للحديث الصحيح كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أباؤه هما اللذان يهودانه  
 أو ينصرانه فأنهم قالوا انه جعل اتفاقهما ناقلا له عن الفطرة فاذا لم يتفقا بقى على أصل الفطرة أو على ما هو أقرب  
 اليها حتى لو كان أحدهما مجوسيا والآخر كاسيا فهو ككفى كما يأتى وهذا ليس له أبوان متفان فبقى على الفطرة  
 ولا نهم قالوا ان الحاقه بالمسلم منهما أو بالكافى أنفع له ولا شك أن انظار لحقيقة الجزئية أنفع له وأيضا بحيث  
 نظرا للجزئية في تلك المسائل احتياطًا نظرا اليها احتياطًا أيضا فان الاحتياط بالدين أولى ولا أن الكفر  
 أفتح الصريح فلا ينبغي الحكم به على شخص بدون أمر صريح ولا نهم قالوا في حرمة بنته من الزنا ان الشرع قطع  
 النسبة الى الزانى لما فيها من اشاعة الفاحشة فلم يثبت النفقة والارث لذلك وهذا لا يثنى النسبة الحقيقية  
 لان الحقائق لا مرد لها من ادعى أنه لا بد من النسبة الشرعية فقلبه البيان (تمة) ذكر الاستروشى في سير  
 أحكام الصغار أن الولد لا يصير مسلما باسلام جده ولو أبوه ميتا وأن هذه من المسائل التي ليس فيها الجدة كلاب  
 لانه لو كان تابعه لكان تابع الجدة ودمه كذا فتوى الى أن يكون الناس مسلمين باسلام آدم عليه  
 السلام وفيه أيضا الصغير تبع لآبويه أو أحدهما في الدين فان انعدم ما قلدى الدين عدمت ولدار وبسوى  
 فيما قلنا أن يكون عاقلًا أو غير عاقل لانه قبل البلوغ تبع لآبويه في الدين ما لم يصف الاسلام اه فأفاد أن  
 التبعية لا تنقطع الا بالبلوغ أو بالاسلام بنفسه وبه صرح في البحر والمخمس باب الحنا تزود ذكر أيضا الحق  
 ابن أمير حاج في شرح التحرير عن شرح الجامع الصغير لغير الاسلام أنه لا فرق في الصغير بين أن يعقل أو لا  
 وانه نص عليه في الجامع الكبير وشرحه قلت وفي شرح السير الكبير للامام السرخسى قال بعد كلام  
 مانصه وبهذا تبين خطأ من يقول من أحسانا ان الذى يعبر عن نفسه لا يصير مسلما تبعا لآبويه فقد نص ههنا  
 على أنه يصير مسلما اه وذكر قبله أيضا أن التبعية تنقطع ببلوغه عاقلًا اه أى فلو بلغ مجنونًا تبقى التبعية  
 فقد تبين لك أن ما فى القهستانى من أن المراد بالولد هنا الطفل الذى لا يعقل الاسلام خطأ كما جمعت من عبارة  
 السرخسى وان أفتى به الشهاب الشلبى لخالفته لما نص عليه الامام محمد في الجامع الكبير والسير الكبير

مقال  
الولد يتبع خير الابوين دينًا

ان ارتد امعا) بأن لم يعلم السبق  
 فيجعل ككالفريق (ثم أسلم)  
 كذلك استخسانا (وسدان أسلم)  
 أحدهما قبل الا سخر) ولا مهر قبل  
 الدخول لو المتأخرى ولو هو فنصفه  
 أو متعة (والولد يتبع خير الابوين  
 دينًا) ان اتحدت الدار



ولما سرح بد في هذه الكتب ولا طلاق المتون أيضا فانهم (قوله ولو حكما) أي سواء كان الاتحاد حقيقة  
وحكما كان يكون خيرا لا يؤمن مع الولد في دار الاسلام أو في دار الحرب أو كان حكما فقط كما مثل به الشارح واحتج  
عن اختلافهما حقيقة وحكما بأن كان الاب في دارنا والغيرية واليه أشار بقوله بخلاف الكس اح قلت  
وما في الفتح من جعله حكم العكس كما قبله قال في الحر أنه سحر (قوله والمجوسى شتر من الكتاني) قال في النهر  
أردف هذه الجملة لبيان أن أحد الابوين لو كان كاثريا والآخر مجوسيا كان الولد كاثريا نظرا له في الدنيا  
لاقترابه من المسلمين بالاحكام من حل الذبيحة والمناكحة وفي الآخرة من نقصان العقاب كذا في الفتح يعني أن  
الاصل بناؤه بعد البلوغ على ما كان عليه والأطفال المشركين في الجنة ولو وقف فيهم الامام كما لم يدخله  
في حيز الجملة الاولى تخاسيا عما وقع في بعض العبارات من اطلاق الخبر على الكتاني بل الشتر ثابت فيه غير أن  
المجوسى شتر اه وعلى هذا فتقوله والولد يتبع خيرا لا يؤمن ديننا المراد به دين الاسلام فقط لثلاث تكرر الجملة  
الثانية فانه ليس المراد منه مجرد بيان أن المجوسى شتر من الكتاني اذ لا دخل له في بحثه بل المراد بيان لازمه  
المقصود هنا وهو تبعية الولد لا خفيهما شتر افضل منا حكمته وذبيحته وانما لم يستف عنها بالجملة الاولى بأن  
يراد بالدين الاعظم تخاسيا عن اطلاق الخبرية على غير دين الاسلام فانهم (قوله وسائر أهل الشرك)  
من لا دين له سماويا (قوله والنصراني شتر من اليهودي) كذا نقله في البحر عن البرازية والبخارية ونقل  
عن الخلاصة عكسه ثم قال انه يلزم على الاول كون الولد المتولد من يهودية ونصراني أو عكسه تبع اليهودي  
لا النصراني اه أى وليس بالواقع نهر قلت بل مقتضى كلام البحر أنه الواقع لانه قال ان فائدة خفة العقوبة  
في الآخرة وكذا في الدنيا لما في أخيه الولد الجاهل بكماله الاكل من طعام المجوسى والنصراني لأن المجوسى  
يطبخ الخنزيرة والموقودة والمتردية والنصراني لا ذبيحة له وانما يأكل ذبيحة المسلم أو يفتق ولا بأس بطعام  
اليهودى لانه لا يأكل الامن ذبيحة اليهودى أو المسلم اه فعلم أن النصراني شتر من اليهودى في أحكام  
الدنيا أيضا اه كلام البحر (قوله لانه لا ذبيحة له) أى لا يذبح بدليل قوله بل يفتق وليس المراد أنه لو ذبح  
لا تؤكل ذبيحته لما فاته لما تقدم أول كتاب النكاح من حل ذبيحته ولو قال المسيح ابن الله ح (قوله أشد عذابا)  
لأن نزاع النصارى في الالهيات ونزاع اليهود في النبوات وقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله كلام  
طائفة منهم قلنا كما صرح به في التفسير وقوله تعالى لتجدن أشد الناس عداوة الاله لا يردلان البحث في قوة  
الكفر وشدة لاف قوة العداوة وضعفها اه برازية (قوله كفر الخ) قال في البحر هذا يقتضى  
أنه لو قال الكتاني خيرا من المجوسى يكفر مع أن هذه العبارة وقعت في المحيط وغيره الآن يقال بالفرق  
وهو الظاهر لانه لا خبرية لاحدى الملتين أى اليهودية والنصرانية على الاخرى في أحكام الدنيا والآخرة بخلاف  
الكتاني بالنسبة الى المجوسى للفرق بين أجهكهما في الدنيا والآخرة اه قلت وهذا كلام غير محتررا مأثولا  
فلانه مخالف لما حذر من أن النصراني شتر من اليهودى في الدنيا والآخرة كما تقدم وأما ما نوافلان علة  
الا كفار هي اثبات الخبر لما قيل قطعا لعدم خبرية احدى الملتين على الاخرى لانه لو كانت العلة هذه لم يلزم  
الا كذا وحديثنا القول بأن النصرانية خيرا من اليهودية مثل القول بأن الكتاني خيرا من المجوسى لان فيه  
اثبات الخبرية له مع أنه لا خبرية قطعا وان كان أقل شرا فالظاهر عدم الفرق بين العبارتين وان ما في المحيط  
وغيره دليل على أنه لا يكفر بذلك ولعل وجهه أن لفظ خير قد يراد به ما هو أقل ضررا كما يقال في المثل  
المد خير من العمى وكقول الشاعر \* ولكن قتل الحر خير من الاسر \* ثم رأيت في آخر المصباح  
أن العلماء قد يقولون هذا أصح من هذا ومزادهم أنه أقل ضعفا ولا يريدون أنه صحيح في نفسه اه وهذا عين  
ما قلته والله الحمد وحديثنا القول بالا كفار مبنى على ارادة ثبوت الخبرية سواء استعمل أو فعل التفضيل  
على باب أو يريد أصل الفعل كما في أى الفريقين خيرا والقول بعدمه مبنى على ما قلنا والله أعلم (قوله لكن  
ورد في السنة الخ) يؤهم أن هذا حديث وليس كذلك وبعبارة البرازية والمذكور في كتب أهل السنة الخ  
ووجه الاستدراك أن تعبير علماء أهل السنة والجماعة بذلك دليل على جواز القول بأن النصرانية خيرا  
من اليهودية وبأن الكتاني خيرا من المجوسى لأن فيه اثبات أسعدي المجوس وخيرتهم على المعتزلة قال في البرازية  
أجيب عنه بأن المنهى عنه هو كونهم خيرا من كذا مطلقا لا كونهم أسعد حالا بمعنى أقل مكابرة وأدنى اثباتا

ولو حكما بأن كان الصغرى في  
دارنا والاب عمة بخلاف العكس  
(والمجوسى ومثله) كوثى وسائر  
أهل الشرك (شتر من الكتاني)  
والنصراني شتر من اليهودى  
في الدارين لانه لا ذبيحة له بل يفتق  
كمجوسى وفي الآخرة أشد عذابا  
وفي جامع الفصولين لو قال النصرانية  
خيرا من اليهودية أو المجوسية كفر  
لاشياءه انظر لما قيل بالتطعي لكن  
ورد في السنة أن المجوس أسعد  
حالة من المعتزلة لاثبات المجوس

خالفين فقط

لشركه اذ يجوز ان يقال كفر بعضهم أخف من بعض وعذاب بعض أدنى من بعض وأهون أو أوالحال بمعنى  
 الرصف كذا قيل ولا يتم اد أي لا يتم هذا الجواب لانه اذا صرح تأويل هذا بما ذكر صرح تأويل ذلك بالمثل  
 وكون أسعد مسندا الى الحال لانه فاعل معنى أو كون الحال بمعنى الرصف لا يفيد قال في النهر لكن مقتضى  
 ما مر عن جامع الفصولين القول بالكفر في الصورتين وهو الموافق للتعديل الاول وكفته الذي عليه المعقول اه  
 وفيه أن ما مر عن الفصولين مع تعديله هو محل النزاع فالحرير ير أن في المسألة قولين وأن الذي عليه المعقول الجواز  
 لما سمعت من وقوعه في كلامهم (قوله خالفين) هما النور المسمى بزدان والظلمة المسماة اخر من ح  
 (قوله خالفنا لاعدله) أي حيث قالوا ان الحيوان يخلق أفعاله الاختيارية ح قلت وتسمى كفر أهل  
 الاوهاء فيه كلام والمعتقد خلافه كما سيأتي بسطه ان شاء الله تعالى في البغاة (قوله بانث) أي ان تمت  
 الام أيضا ولا حاجة الى هذه الزيادة مع هذا الايهام والاحسن ابقاء المتن على حاله وأظن أن الشارح زاد ألفا  
 في قول المتن أبو صغيرة فصارا بوا بلفظ انتبهة فأسقطها النساخ فترجع النسخ وذكر ط عن الهندية أن مثل  
 الصغيرة ما اذا بانعت معتوهة لبقائها تابعة للابوين في الدين لانه ليس للمعتوهة اسلام ينضمها حقيقة فكانت  
 بمنزلة الصغيرة من هذا الوجه (قوله بالاسير) أي ان لم يدخل بها ح (قوله مثلا) رابع الى قوله ماتت  
 أي ان الموت غير قيد أو الى قوله نصرانية أي أو يهودية (قوله وكذا عكسه) بان تجسست انها بعد ان مات  
 أبوها نصرانيا ح (قوله لتناهي التبعية) أي انتهاء تبعية الولد للابوين (قوله بموت أحدهما ذميا الح) أي  
 أي اذا مات أحد الكافرين ذميا أو مسلما ثم تجسس الباقي منهم الا يتبعه الولد وكذا الرمات أحدهما مرتدة الآن  
 حكم المرتدة الجبر على الاسلام فلا حكم الملب حتى ان كسب اسلامه يرثه وارثه المسلم فهو أقرب الى الاسلام  
 من الكفاي وغيره قال في الجبر ولو مات أحد الابوين في دارنا مسلما أو مرتدا ثم ارتد الآخر ولحقها بدار  
 الحرب لم ين وبصلى عليه اذا مات لان التبعية حكم تبناهي بالموت مسلما وكذا بالاموت مرتدة لان احكام  
 الاسلام قائمة (قوله فلم تبطل) أي التبعية بكفر الآخر قال ط والاولى أن يقول بتجسس الآخر لانه  
 كن أولا كفرا غاية الامر انه انتقل الى حاله من الكفر شر من التي كان عليها بقي أن يقال أن التبعية انما  
 تنأى وانقطعت عن بقي من الوالدين بتجسس لاهوت أحدهما لانه لو أسلم من بقي تبعة ابنته اه والجواب  
 أن المراد انقطاع التبعية عن الباقي منها اذا انتقل الى حاله دون التي كان عليها لما تقرر أن الولد انما يتبع خير  
 الابوين دينيا أو أخفهما شر فالمراد بالتبعية المتناحية هذه فافهم (قوله لم تبين) لان البنت مسلمة تبعها لهما  
 وتبعها للدار جبر (قوله ما لم يلحقا) أي بالبت فان لحقها بدار الحرب بان لا تقطع حكم الدار جبر أي  
 بانث من زوجها الثاني الدارين ولا نهصاصت مرتدة تبعها لهما قال في شرح تلخيص الجامع الكبير وهذا  
 بخلاف ما اذا كانت الصغيرة تعقل وتعتبر عن نفسها حيث لا تبين وان لحقها بالادارتت بنفسها فحينئذ  
 تبين عندهما خلافا لابي يوسف اه فتأمل مع ما قد عناه ان التبعية لا تنقطع قبل البلوغ وقيدنا بلحاظ ما  
 بالبت لانه اذا لحقها وتركاها فانها لا تبين كما قد سناه عن شرح التحرير قال في النهر في الفرق بين ما لو تجسسا  
 أو ارتدتا تأبيل قدبر اه قلت الفرق ظاهر وهو أن البنت بارتداد أبويها المسلمين تبقى مسلمة تبعها لهما وللدار  
 لان المرتدة مسلم حكم الجبر على الاسلام فلذا لم تبين من زوجها ما لم يلحقها بالثبائين وانقطاع ولاية الجبر بخلاف  
 تجسس أبويها النصرانيين لانها تبعية لهما في التجسس لعدم جبرهما على العود الى النصرانية فصار كل ارتداد  
 المسلمين مع لحاقهما ولا يمكن تبعية للدار مع بقاء تبعية الابوين فلذا بانث من زوجها قدبر (قوله لم تبين  
 مطلقا) أي سواء لحقها أو لا لانها مسلمة اصلية لا تبعا وكذلك الصبية العاقلة أسلت ثم بحثت لانها صارت  
 أصلا في الاسلام جبر عن المحيط (قوله فتجسسا) أي المسلم وزوجته النصرانية معا وقوله أو تنصرا  
 صوابه أو تهودا لان موضوع المسألة أن الزوجة نصرانية قال في النهر قيد بالردة لان المسلم لو كان تحت نصه انية  
 فتهودا وقعت الفرقة بينهما اتفاقا واختلف الشيطان فيما لو تجسسا قال أبو يوسف تقع وقال محمد لا تقع  
 لابي يوسف ان الزوج لا يقر على ذلك والمرأة تقر قصار كردة الزوج وحده وقرق محمد بأن الجوسية لا تحل للمسلم  
 فاحدثها كالأرتداد اه أي فكأنهما ارتدعا ثم الذي في البحر عن المحيط تأخير تعليل أبي يوسف  
 وظاهره اعتماده وهو ظاهر قوله في القبح أيضا تقع الفرقة عند أبي يوسف خلافا لمحمد فلذا جزم به الشارح

وهو لا خالفا لاعدله برأيه  
 ونهر (ورغم أبو صغيرة  
 نصرانية تحت مسلم) بانث بلامير  
 ما لو كن (قدمت الام نصرانية)  
 مثلا وكذا عكسه (لم تبين) لتناهي  
 التبعية بموت أحدهما ذميا أو  
 مسلما أو مرتدا فلم تبطل بكفر  
 الآخر وفي المحيط لارتداد الم تبين  
 عالم يلحقا ولو بلغت عاقلة مسلمة ثم  
 بحثت فارتد لم تبين مطلقا مسلم  
 تحت نصرانية فتجسسا أو تنصرا  
 بانث (ولا) يصلح (أن ينكح  
 مرتدا أو مرتدة أحد) من الناس

(قوله مطلقا) أى مسلما أو كافرا أو مرتدا أو هوتا كيد لما فهم من التكرار في النسخ (قوله وخيره محمد) أى  
خير محمد هذا الذى أسلم في اختيار الأربع مطلقا أى أربع نسوة أى أربع كانت وخيره أيضا في اختيار أى  
الاختين شاء والبنات أى يختار البنات في هذه الصورة لا الأم أو يتركها جميعا لانه روى أن عيلان الديلي أسلم  
وتختمه عشرين نسوة أسلم معه خيره النبي صلى الله عليه وسلم فاختار أربعاً منهن وكذا فيروز الديلي أسلم وتحت  
أختان خيره فاختار أحدهما وانما يختار البنات لأن نكاحها يمنع في نكاح الأم من نكاح الأم لها ولها ان هذه  
الأكثفة فاسدة لكن لا تتعرض لهم لا بأمر نابتهم ولا يدينون فاذا أسلموا يجب التعرض وتخير عيلان وفروز  
كان في التزوج بعد الفرقة ح عن المتخ وقوله في التزوج بعد الفرقة أى التزوج بعقد جديد وما ذكره في نكاح  
البنات انما هو إذا دخل بواحدة منهما فان دخل بأحدهما ثم تزوج الثانية فنكاحها باطل لأن الدخول  
يحترم سواء كان بالأم أو البنات وان دخل بالثانية فقط فان كانت الأم باطل فنكاحها جميعا اتفاقا لأن نكاح  
البنات يحترم الأم والدخول بالأم يحترم البنات وان كانت البنات فكذلك عندهما الا ان له تزوج البنات دون الأم  
وعند محمد نكاح البنات هو الجائز وقد دخل بها وهي امرأته ونكاح الأم باطل كذا في البدائع (قوله بلغت  
المسلة) سماها مسألة باعتبار ما كان لها قبل البلوغ من الحكم بالاسلام تبعاً للابوين ولذا قيل سماها محمد  
مرتدة وقوله بان أى من زوجها لانهم الميق لها دين الابوين لزوال التبعية بالبلوغ وليس لها دين نفسها  
فكانت كافرة لامتلتها كذا في شرح التلخيص (قوله وتعامه في الكافي) حيث قال سلم تزوج صغيرة فصرامة  
ولها ابوان نصرا ريان فكبرت وهي لاتعقل لثبات من الاديان ولا تصفه وهي غير معتوهة فانها تدين من زوجها  
وكذلك الصغيرة المسلمة اذا بلغت عاقلة وهي لاتعقل الاسلام ولا تصفه وهي غير معتوهة بان من زوجها كذا  
في المخطط ولا مير لها قبل الدخول وبعد يجب المسح ويجب أن يذكر الله تعالى بجميع صفاته عندها ويقال لها  
أهو كذلك فان قالت نعم حكمها بالاسلام وان قالت اعرفه واقدروا على وصفه ولا اصفه بان ولو قالت لا اقدر على  
وصفه اختلف فيه ولو عقلت الاسلام ولم تصفه لم تدين وان وصفت الجوسية بان عندهما اخلاقا لا يوسق وهي  
مسألة ارتد اذا الصبي اه خط وقوله ولو عقلت الاسلام أى قبل البلوغ يحترق قوله بلغت وتعامت تدين لاسمها مسألة  
تبعاً لابيها قبل البلوغ كذا في شرح التلخيص وبه استدلل على نفي وجوب أداء الايمان على الصبي وتعامه  
في أول الفصل الثاني من شرح التحرير وفي سائر أحكام الصغار ان قوله يعقل الاسلام يعنى مقفه الاسلام يدل  
على أن من قال لا اله الا الله لا يكون مسلماً حتى يعلم صفة الايمان وكذلك اذا اشترى جارية واستوصفها الاسلام  
فلم تعلم لا تكون مؤمنة وصفة الايمان ما ذكر في حديث جبريل عليه السلام ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه  
ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى اه وقد منافي الجناز مثله عن  
الفتح والله أعلم

\*(باب القسم)\*

(قوله القسمة) في المغرب القسم بالفتح مصدر قسم القسام المال بين الشركاء فترقه بينهم وعين اتصاءهم  
ومنه القسم بين النساء اه أى لانه يقسم بينهن البيوت ونحوها وفي المصباح قسمته قسماً من باب ضرب  
علاسم القسم بالكسر ثم أطلق على الحصة والنصيب فيقال هذا قسمي والجمع اقسام مثل رجل واحمال  
واقسموا المال بينهم والاسم القسمة وأطلقت على النصيب أيضاً وجمعها قسم مثل سدرة وسدر ويجب القسم  
بين النساء اه فلم أن القسم هنا مصدر على أصله ويصح أن يراد به القسمة أى الاقسام أو النصيب تأمل  
(قوله وظاهر الآية انه فرض) فان قوله تعالى فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة أمر بالاقصا على الواحدة  
عند خوف الجور فيحتمل أنه لو جوب فيعلم ان يجب العدل عند تعددهن كما قاله في الفتح أول النذب ويعلم ان يجب  
العدل من حيث انه انما يخاف على ترك الواجب كما في البدائع وعلى كل فقد دلت الآية على ان يجب تأمل  
(قوله أى ان لا يجوز) أشار به الى التخلص عما عارض به على الهداية حيث قال وإذا كان للرجل امرأتان  
حزنان فعليه أن يعدل بينهما فإنه يفهم أنه لا يجب بين الحرة والامة وأجاب في الفتح بان معنى العدل هنا التسوية  
لاخذ الجور فإذا كانتا حرتين أو امتين فعليه التسوية بينهما وان كانتا حرة وأمة فلا يعدل بينهما أى لا يسوى

مطلقا (أسلم) الكافر

(وتختمه خمس نسوة فصاعداً)

أو أختان أو أم وبنتا باطل نكاحهن

ان تزويجهن يعقد واحد فان رتب

قالا (س) باطل وخيره محمد

والشافعي علا بجديت فيروز

قلنا كان تخيره في التزوج بعد

الفرقة (بلغت المسلة المذكورة)

ولم تصف الاسلام بان (ولا مهر

قبل الدخول وينبغي أن يذكر الله

تعالى بجميع صفاته عندها

وتتر بذلك وتعامه في الكافي

\*(باب القسم)\*

بفتح القاف القسمة والكسر

النصيب (يجب) وظاهر الآية

انه فرض (أن يعدل) أى

أن لا يجوز (فيه) أى في القسم

بل يعدل بمعنى لا يجوز وهو أن يقسم للحرّة ضعف الامة فالايام نشأ من اشتراك اللفظ اهـ ولصكن الما بقيد  
المصنف هنا بجمرة ولا غيرها ناسب أن يفسر كلامه بعدم الجور أي عدم الميل عن الواجب عليه من نسوة  
وخذها فيحمل التسوية بين الحزتين أو الامتين وعدمها بين الحرّة والامة وكذا في النفقة لعدم لزوم التسوية  
فيها مطلقا كما يأتي (قوله بالتسوية في البيتوتة) الاولى حذف قوله بالتسوية لانها لا تجب بين الحرّة والامة  
كما عات بل يجب عدمها وقد يجاب بان المراد التسوية اثباتا وانفيا أي يجب أن لا يجوز وبالثبات بين الحرّة والامة  
وبنفيها بين الحزتين وبين الامتين ولم يذكر الاقامة في النهار لانها لا تجب في الجملة فلا تغدير كما سيأتي (قوله وفي  
الملبوس والمأكول) أي والسكنى ولو عبر بالنفقة لشمل الكل ثم ان هذا معطوف على قوله فيه وخبره  
للقسم المراد به البيتوتة فقط بقريشة العطف وقد عات أن العدل في كلامه بمعنى عدم الجور لا بمعنى التسوية  
فانها لا تنضم في النفقة مطلقا قال في البحر قال في البدائع يجب عليه التسوية بين الحزتين والامتين في المأكول  
والمشروب والملبوس والسكنى والبيتوتة وهكذا ذكر الرولو الجي والحق انه على قول من اعتبر حال الرجل وحده  
في النفقة وأما على القول المفتى به من اعتبار حالهما فلا فان احدهما قد تكون غنية والاخرى فقيرة فلا يلزم  
التسوية بينهما مطلقا في النفقة اهـ وبه ظهر انه لا حاجة الى ما ذكره المصنف في المنع من جعله ما في المتزنية  
على اعتبار حاله (قوله والصحة) كان المناسب ذكره عقب قوله في البيتوتة لان الصحة أي المعاشرة  
والمؤانسة ثمرة البيتوتة في الخيانة وما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما عاكه والبيتوتة  
عندهما للصحة والمؤانسة لا فاعلا لملكه وهو الحب والجماع (قوله لا في الجماعة) لانها تبتنى على النشاط  
ولا خلاف فيه قال بعض أهل العلم ان تركه لعدم الداعية والانتشار عذر وان تركه مع الداعية الهـ لكن  
داعيته الى الضرّة أقوى فهو مما يدخل تحت قدوة ففتح وكأنه مذهب الغير ولذا لم يذكر في البحر والنهر تأمل  
(قوله بل يستحب) أي ما ذكر من الجماعة ح أما المحبة فهي ميل القلب وهو لا يملك قال في الفتح والمستحب  
أن يمدى بينهن في جميع الاستمتاع من الوطئ والقبلة وكذا بين الجوارى وأمهات الاولاد ليصنعن عن  
الاستمراء للزنا والميل الى الفاحشة ولا يجب شيء لانه تعالى قال فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت  
أيمانكم فأدأن العدل بينهما ليس واجبا (قوله ويسقط حقها بجمرة) قال في الفتح واعلم ان ترك جماعها  
مطلقا لا يحل له صرح أصحابنا بان جماعها أحيا نا واجب ديانة لكن لا يدخل تحت القضاء والالزام الا الرمّة  
الاولى ولم يقتدر وافية مدة ويجب أن لا يبلغ به مدة الايلاء الا برضاها وطيب نفسها به اهـ قال في النهر في هذا  
الكلام نصريح بان الجماع بعد المزة حقه لاحقها اهـ قلت فيه نظر بل هو حقه وحققها أيضا لما عات من  
انه واجب ديانة قال في البحر وحيث علم أن الوطئ لا يدخل تحت القسم فهل هو واجب للزوجة وفي البدائع لها  
أن تطالبه بالوطئ لان حله لها حقها كما ان حلها له حقه واذا طالبت به يجب عليه ويجبر عليه في الحكم مرة والزيادة  
تجب ديانة لا في الحكم عند بعض أصحابنا وعند بعضهم تجب عليه في الحكم اهـ وبه علم أنه كمن على  
الشارح أن يقول ويسقط حقها بجمرة في القضاء أي لانه لو لم يصبا مرة يؤجله القاضي سنة ثم يفسخ العقد أو ما لو  
أصابها مرة واحدة لم تعرض له لانه علم أنه غير عتق وقت العقد بل يأمره بالزيادة أحيا نا زوجها عليه الا عذر  
مرض أو عنة عارضة أو نحو ذلك وسيأتي في باب الظهار ان على القاضي الزام المظاهر بالتكفير دفعا للضرر  
عنها بجس أو ضرب الى أن يكفر أو يطلق وهذا بما يؤيد القول الماريانه تجب الزيادة عليه في الحكم فتأمل  
(قوله ولا يبلغ مدة الايلاء) تقدم عن الفتح التعبير بقوله ويجب أن لا يبلغ الخ وظاهره انه مقول لكن ذكر  
قبله في مقدار الدور انه لا ينبغي أن يطلق له مقدار مدة الايلاء وهو أربعة أشهر فهذا بحث منه كما سيذكره  
الشارح فالظاهر ان ما ختمت على هذا البحث تأمل ثم قوله وهو أربعة أشهر فيقيد أن المراد ايلاء الحرّة  
ويؤيد ذلك أن عمر رضى الله تعالى عنه لما سمع في الليل امرأة تقول

بالتسوية في البيتوتة (وفي  
الملبوس والمأكول) والصحة  
(لا في الجماعة) كالحبة  
بل يستحب ويسقط حقها بجمرة  
ويجب ديانة أحيا نا ولا يبلغ مدة  
الايلاء الا برضاها وبؤمر المتعبد  
بصحتها أحيا نا وقد رده الطحاوي  
يوم وليس له من كل اربع حلّة

فوالله لولا الله تخشى عواقبه \* لزح من هذا السرير جواته

فسال عنها فاذا زوجها في الجهاد فسأل بته حفصة كم تصبر المرأة عن الرجل فقالت أربعة أشهر فأمر امرأه  
الاجناد أن لا يتخلف المتزوج عن أهله أكثر منها ولو لم يكن في هذه المدة زيادة مضارة بها لما شرع الله  
تعالى الفراق بالايلاء فيها (قوله وبؤمر المتعبد الخ) في الفتح فأما اذا لم يكن له الا امرأة واحدة فتشاغل

عنها بالعبادة أو السراى اختار الطحاوى رواية الحسن عن أبى حنيفة أن لها يوماً وليلة من كل أربع ليل  
وباقها لآلته أن يستقط حقه فى الثلاث يتزوج ثلاث حرائر وان كانت الزوجة أمة فلها يوم وليلة فى كل  
سبع وظاهر المذهب أن لا يتعين مقدار لأن القسم معنى نسبي وإيجابه طلب الإجماع وهو توقف على وجود  
المتنسبين فلا يطلب قبل تصوره بل يؤمر أن يبيت معها ويصحبها أحياناً من غير نكاح اهـ ونقل فى التمهيد عن  
المدائع أن ما رواه الحسن هو قول الامام أولاً ثم رجع عنه وأنه ليس بشئ (قوله وسبع لامة) لأن له أن  
يتزوج عليها ثلاث حرائر فيقسمهن ستة أيام ولها يوم (قوله غير مجنا) حيث قال ومقتضى النظر أنه  
لا يجوز له أن يزيد على قدر طاقتها ما يتعين المقدار فلم أقف عليه لأتمتاً نعم فى كتب المالكية خلاف فنقل  
يقضى عليهما بأربع فى الليل وأربع فى النهار وقيل بأربع فيهما وعن انس بن مالك عشر مرات فيهما وفى دقائق  
ابن فرحون بائى عشر مرة وعندي أن رأى فيه للقاضى فيقتضى بما يغلب على ظنه أنها تطيقه اهـ قال  
الحوى عقبه وأقول ينبغى أن يسألها القاضى عما تطيق ويكره القول لها بما يمنها لانه لا يعلم إلا منها وهذا  
طبق القواعد وأما كونه منوطاً بظن القاضى فهو ان لم يكن صحيحاً فبعد هذا وقد صرح ابن مجد أن  
فى تأسيس النظر وغيره انه اذا لم يوجد نص فى حكم من كتب أصحابنا يرجع الى مذهب مالك وأقول لم أر  
حكم ما لو تضررت من عظم آلمه بغلط أو طول وهى واقعة الفتوى اهـ أقول ما نقله عن ابن مجد غير مشهور  
ولم أر من ذكره غيره نعم ذكر فى الدر المنقى فى باب الرجعة عن القهستانى عن ديساجه المصنف ان بعض  
أصحابنا مال الى أقواله شرور وهذا قد صرحوا عندنا بان الزوجة اذا كانت صغيرة لا تطيق الوطى لانسلم  
الى الزوج حتى تطيقه والصحيح انه غير مقدر بالسبب بل يفوض الى القاضى بالنظر اليها من سنن أو هزال وقد مننا  
عن التاترخانية ان البالغة اذا كانت لا تتحمل لا يؤمر بدفعها الى الزوج أيضاً فقوله لا تتحمل يشمل ما لو كان  
أضعفها أو هزلها أو لكبر آلمه وفى الاشياء من أحكام غيبوبة الحشفة فيما يحرم على الزوج وطى زوجته مع  
بقاء النكاح قال وفيها اذا كانت لا تتحمله أصغر أو مرض أو منسه اهـ ورعاية هم من منعه عظم آلمه  
وحرر الشربلى فى شرحه على الوهبانية انه لو جامع زوجته فماتت أو صارت مضطراً فان كانت صغيرة  
أو مكروهة أو لا تطيق تلزمت الدية اتفاقاً فاعلم من هذا كله أنه لا يحل له وطؤها بما يؤدى الى اضرارها فية تنص  
على ما تطيق منه عدد بنظر القاضى أو أخبار النساء وان لم يعلم بذلك فبقولها وكذا فى غلط الآلة ويؤمر  
فى طولها بادخال قدر ما تطيقه منها أو بقدر آلمه رجل معتدل الخلقة والله تعالى أعلم (قوله بالفرق الخ)  
لانه حيث علم أن وجوب القسم انما هو للصحة والموانسة دون المجامعة فلا فرق بين زوج وزوج بحر  
(قوله ومريض) قال فى البحر ولم أركيفية قسمه فى مرضه حيث كان لا يقدر على التحول الى بيت الاخرى  
والظاهر أن المراد انه اذا صح ذهب عند الاخرى بقدر ما أقام عند الاول مريضاً اهـ ولا يخفى انه اذا كان  
الاختيار فى مقدار الدور اليه حال صحته ففى مرضه أولى فاذا مكث عند الاولى مدة أقام عند الثانية بقدرها  
نهر قلت وهذا اذا أراد أن يجعل مدة أقامته دوراً حتى لا ينافى ما يأتى من انه لو أقام عند احدهما شهر اهدر  
ما مضى (قوله وصبي دخل بامرأته) الذى فى البحر وغيره بامرأته بالتسمية قال فى البحر لأن وجوبه لحق  
النساء وحقوق العباد تتوجه على الصبيان عند تقبض السبب وفى الفسخ وقال مالك ويدور على الصبي به على  
نساءه وظاهره انه لا يطلع على شئ عندنا وينبغى أن ياتم الولي اذا لم يأمره بذلك ولم يدربه اهـ قال الخير الملى  
وقيد فى الخانية الصبي بالمرأى فلا قسم على غيره وليس بقيد بل المميز الممكن وطوره كذلك اهـ (قوله  
وبالغ لم يدخل) ومثله ما لو دخل بالاولى ح (قوله بحر مجنا) راجع الى قوله وبالغ لم يدخل قال فى البحر  
وفى المحيط وإن لم يدخل الصغيرها فلا فائدة فى كونه معها اهـ وظاهره أن القسم على البالغ لغير المدخول بها  
لأن فى كونه معها فائدة ولذا انما قيدوا بالدخول فى امرأة الصبي اهـ قلت يظهر لى أن دخول الصبي غير قيد  
وانما المراد به الذى بلغ سن الدخول وحصول الصحة والاستئناس به ولذا لم يقيد فى الخانية بالدخول بل  
قال والمرأى وبالبالغ فى القسم سواء فقوله فى المحيط وان لم يدخل أى لم يبلغ هذا السن بقريته قوله فلا فائدة  
فى كونه معها الا لا شك أن لها فائدة فى كونه المرأى معها من الاستئناس به والعشرة معه زيادة على  
ما اذا كانت وحدها وحيدة فلا فرق بين المرأى والبالغ فى وجوب القسم كما هو صريح عبارة الخانية وهو

وسبع لامة ولو تضررت من كثرة  
جماعه لم تجز الزيادة على قدر  
طاقتها والرأى فى تعيين المقدار  
للقاضى بما يظن طاقتها غير مجنا  
(بالفرق بين خل وخصى وعين  
ومحبوب ومريض وصبي)  
دخل بامرأته وبالغ لم يدخل بحر  
مجنا وأقره المصنف ومريضة  
وصحيبة (وحائض وذات نفاس

شامل لما بعد الدخول وقبله لأن سبب وجوبه عقد النكاح كافي البدائع فإذا وجب عليه نفقة قبل الدخول وجب عليه القسم في البيتونة معهما ما لم ترض بالاقامة في بيت أهلها لا صلاح شأنه أو الانفصال لها (قوله) ويجوزونه لا تخاف) بضم التاء أى لا يخاف منها الزوج بأن كانت لا تضرب ولا تؤذى لأنها حينئذ تجب عليه نفقتها وسكناها والأففى في حكم الناشئة (قوله) يمكن وطؤها) عبرتها في الخيانة وغيرها بالمرافقة قال النثر الرلى في حاشية المنخ بخلاف ما لا يمكن وطؤها فإنه لا حلق لها فاعلم ذلك ولا تغتر بها في كثير من نسخ المنخ لا يمكن وطؤها فإنه خطأ اهـ (قوله) ومحرمه) أى ينجح أو عمرة أو بهم ما ط (قوله) ومظاهر) بفتح الهاء وقوله ومولى بضم الميم وسكون الواو وفتح اللام سنونة من الإيلاء وقوله منها تنازعه كل من مظاهر ومولى ح (قوله) ومقابلاتهن) أى مقابل ما ذكر من قوله ومائض الخ ط (قوله) رجبية) منصوب على أنه صفة لمفعول مطلق محذوف أى وكذلك مطلقة طلبة رجبية ح (تنبيه) قال في النثر ولم أر حكم المنكوسة إذا وطئت بشبهة وهي في العدة والمحبوسة بدين لا قدرة لها على وفائه والناشئة والمسطور في كتب الشافعية أنه لا قسم لها في الكل وعندى أنه يجب الموطوءة بشبهة أخذ من قولهم الله نجرد الإيثار ودفع الوحشة وفي المحبوسة تردد وأما الناشئة فلا ينبغي التردد في سقوطه لئلا يجر وجهها رضى باسقاط حقها اهـ واعترضه الجوى بأن الموطوءة بشبهة لا نفقة لها عليه في هذه العدة ومعلوم أن القسم عبارة عن التسوية في البيتونة والنفقة والسكنى اهـ زاد بعض الفضلاء أنه يخاف من القسم لها الوقوع في الحرام لأنها معتدة للغير ويحرم عليه مسها وتقبيلها فلا يجب لها وكذا المحبوسة لأن في وجوبه عليه ضرر به بدخوله الحبس قوله ولو أقام عند واحدة شهرا) أى قبل الخصومة أو بعدها خائسة (قوله) في غير سفر) أما إذا سافر باحدا حمل ليس للآخرى أن تطلب منه أن يسكن عندها مثل التي سافرها ط عن الهندية (قوله) وهدر ماضى) فليس لها أن تطلب أن يقيم عندها مثل ذلك ط عن الهندية والذي يقتضيه النظر أن يؤمر بالقضاء إذا طلبت لأنه حق آدمى وله قدرة على إيفائه ففتح وأجاب في النهر بما ذكره الشارح من التعليل قال الرضى ولأنه لا يزيد على النفقة وهي تسقط بالمضى (قوله) لأن القسمة تكون بعد الطلب) علة لقوله هدر ماضى وقد مناعن البدائع أن سبب وجوب القسم عقد النكاح ولهذا إذا أثر بتركه قبل الطلب وهذا يؤيد بحث الفتح وقد يجب أن المعنى أن الإيجاب على القسمة من القاضي يكون بعد الطلب والإلزام أنها لو طالبت بها ثم جازى بزمه القضاء وهو مخالف لما ذكرناه من الخيانة من قوله قبل الخصومة أو بعدها وكذا تعليل المسألة في البرازية وغيرها بأن القسم لا يصير ديناً في الذمة فإنه يشمل ما بعد الطلب (قوله) بعد نهي القاضي) أفاد أنه لا يعزب بآية الأولى وبه صرح في البحر ط (قوله) عزير غير حبس) بل يوجهه عقوبة وأمره بالعدل لأنه أساء الأدب وارتكب ما هو محترم عليه وهو الجور ومراجعه وهذا مستثنى من قولهم أن للقاضي الخيار في التعزير بين الضرب والحبس بجر قلت ومثله ما لو امتنع من الاتفاق على قرينه (قوله) لتفويته الحق) الضمير للحبس ح ويؤيده قول الجوهرة أنه لا يستدرك الحق فيه بالحبس لأنه يفوت بمضى الزمان اهـ أى لما مر أن القسم للحبس والموائسة ولا شك أنه في مدة الحبس يفوتها ذلك وكذلك علة العدم الحبس بالامتناع من الاتفاق على قرينه فافهم (قوله) فيئذ يقضى القاضي بقدرة) أى لقي خاصته ومفهومه أنه لو لم يقل ذلك يسقط ماضى مع أن هذا بعد الخصاصة والطلب لما علمت من أن القسم لا يصير ديناً وأطلق القدر مع أن فيه كلاماً يأتي (قوله) والبكر الخ) نص على الأولين لأن قهراً خلاف الأئمة الثلاثة وعلى الأخيرة لدفع ما يؤولهم من عدم مساواة الكفاية للمسلمة بسبب ارتفاعها عليها بالاسلام أفاده في النهر ولعلهم لم يتصر على قوله والجديدة والقديمة ليسهل ما لو كانت البكر والنبى جديتين بأن تزوجهما معا تأمل (قوله) لا طلاق الآية) أى قوله تعالى ولن تستطيعوا أن تعدوا في الحجة فلا تغلوا في القسم قاله ابن عباس وقوله تعالى وعاشرهن بالمعروف وعناية القسم وقوله تعالى فإن خفتن أن تعدنوا ولا طلاق أحاديث النهى ولأن القسم من حقوق النكاح ولا تفاوت بينهما في ذلك وأما ما روى من نحوه للبكر سبع والنبى ثلاث فيجتمعل أن المراد التفضيل في البداءة دون الزيادة فوجب تقديم الدليل القطعى كما في البحر وفي شرح درر البحار أن الحديث لا يدل على نفي التسوية بل على اختيار الدور بالسبع والثلاث جمعاً بينهما وبين

وبجنونه لا تخاف وورقاء وقرنا) وصغيرة يمكن وطؤها ومحرمه ومظاهر ومولى منها ومقابلاتهن وكذا مطلقة رجبية إن قصد رجبها والا لا بجر (ولو أقام عند واحدة شهراً في غير سفر ثم خاضته الأخرى) في ذلك (يؤمر بالعدل بينهما في المستقبل وهدر ماضى وإن أمته) لأن القسمة تكون بعد الطلب (وان عادلى الجور بعد نهي القاضي إياه عزير) بغير حبس بوجوهة لتفويته الحق وهذا إذا لم يقل انما فعلت ذلك لأن خيار الدورى فيئذ يقضى القاضي بقدرة نهر مجتأ) والبكر والنبى والجديدة والقديمة والمسلمة والكفاية سواء) لا طلاق الآية

ماروسا (قوله وللأمة الخ) أي إذا كان له زوجتان أمه حرة فلا إمة النصف وهذا إذا برأها  
 السيد من زلالم أرمن ذكره وكأنه نفاهورة (قوله أما النصفه) هي الأكل والشرب والبس والممكن  
 (قوله فيحاليهما) أي أن كان كل من الزوج والزوجة غنيين فالواجب نفقة الاعتناء أو فقيرين فنفقة الفقراء  
 أو مختلفين فالوسط وهذا هو المقتضى به كما مر وقد مضى أن كلام المصنف والشارح محمول عليه فانهم (قوله  
 ولا قسم في السفر الخ) لأنه لا يتيسر إلا بجماعهم معه وفي الزامه ذلك من الضرر ما لا يتحقق نهر ولأنه قد يتحقق  
 بأحداهما في السفر وبالأخرى في الحضر والقرار في المنزل لحفظ الامتعة ولخوف الفتنة أو يمنع من سفر أحدهما  
 بكثرة غنمها فتعين من يخاف صحبته في السفر للسفر للخروج قرعته الزام للضرر الشديد وهو من دفع بالنافي  
 للعرج دفع وانظر ما لو سافر من هل يقسم (قوله والقرعة أحب) وقال الشافعي مستحقة لما رواه الجماعة  
 من أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفر القرع بين نسائه فمن خرج سهمها خرج بها معه قلنا كان استحبها  
 لتباين قلوبهن لأن مطلق الفعل لا يقتضي الوجوب مع أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن القسم واجبا عليه وقامه  
 في الفتح والجرح وهذا مع قوله قبله فتعين من يخالف صحبته الخ صريح في أن من خرجت قرعته بالزمن السفر بها  
 (قوله صح) مثل ما لو كان بشرط رشوة منه أو منها وإن بطل الشرط كما أوضحه في الفتح خلافا لما يجته  
 الباقى لأنه اعتياض عن حق لم يجب ولذا لم يسقط حقه ولا يقال أنه مثل أخذ العوض في الزنول عن  
 الوظائف لأن من أجاز زناؤه على العرف ولا عرف هنا قد نزع ذكر بعض الشافعية أنه يستنبط من هذه المسألة  
 ومن خلع الأجنبية على مال جواز الزنول عن الوظائف بالدرهم وأنه أفتى به شيخ الإسلام ذكرها من الشافعية  
 والشيخ نور الدين الدميني من المالكية والشيخي من الحنابلة قلت واضطرب فيه رأي المتأخرين من الحنفية  
 وافق الخيزراني بعده وسيأتي تمام الكلام عليه إن شاء الله تعالى في الوقف (قوله لأنه) أي حقه ما هو  
 القسم ما وجب) أي لم يجب بعد فاسقط أي فلم يسقط باسقاطها ح (قوله وفي الجرح بحثناهم) حيث  
 حال في العمل المشايخ انما لم يعتبروا هذا التفصيل لأن هذه الهبة انما هي اسقاط عنه فكان الحق له سواء وهبت له  
 أو لصاحبها فله أن يجعل حصة الواهبة لمن شاء ح (قوله ونازعه في النهر) حيث قال أقول كون الحق له  
 فيما إذا وهبت لصاحبها ممنوع في البدائع في توجيه المسألة بأنه حق ثبت لها فلها أن تستوفي ولها أن تترك  
 أه ح أقول وقد نقل المحقق ابن الهمام ما ذكره الشافعية وأقره غيراه قال وقروا إذا كانت ليله  
 الواهبة تلي ليله الموهوبة قسم لها الملتين متواليين وإن كانت ليلتهما فليس له نقلها فحول إلى ليلتين على قولين  
 للشافعية والحنابلة والظاهر عندي أن ليس له ذلك إلا برضى التي تليها في النوبة لانه قد تضرر بذلك أه  
 فما استظهره المحقق بقتضى ترجيح ما في النهر بالأولى (قوله لم يكن الخ) حال في الفتح لا نعم خلافا في أن  
 العدل الواجب في البيوتة والتأنيس في اليوم والليله وليس المراد أن يضبط زمان النهار فيقدر ما عاش فيه  
 أحدهما بعاشرا الأخرى بل ذلك في البيوتة وأما النهار في الجملة أه يعني لو مكث عند واحدة أكثر النهار  
 كفاه أن يمكث عند الثانية ولو أقل منه بخلافه في الليل سهر (قوله ولا يجامعها في غير نوبتها) أي ولو نهاها ط  
 (قوله يعني إذا لم يكن الخ) هذا التقييد لصاحب النهر بحثا وهو ظاهر واطلعه في الشرع بلالية ط (قوله  
 ولو مرض هو في بيته) وهذا إذا كان له بيت ليس فيه واحدة ممنه والاقان لم يقدر على التحول إلى بيت  
 الأخرى يقيم بعد الصحة عند الأخرى بقدر ما أقام عند الأولى مريضاً كما قدمناه عن الجرح (قوله ولا يقيم  
 عند أحدهما أكثر الخ) لم يبن ما لو أقام أكثر من ثلاثة أيام حل به الزائد أو يقيم عند الأخرى بقدر  
 ما أقام عند الأولى ثم يقسم بينهما ثلاثة وثلاثة أو يومين وما والظاهر الثاني لأن قدر ماضى فيما إذا أقام عند  
 أحدهما الأعلى سبيل القسم كما تقدم وهذا في الإقامة على سبيل القسم فلا يدرى ويؤيده ما في الخاتمة من  
 أنه لو أقام عند الجديدة ثلاثة أيام أو سبعة أيام يقيم عند الأولى كذلك أه لكن ظاهره أن له أن يجعل الدور  
 مستقرا ثلاثة أو سبعة وهذا مخالف لما ذكره المصنف ويؤيده ما قدمناه عن شرح ذرر الحارثي التوفيق بين  
 الأدلة أن الحديث يدل على اختيار الدور بالسبع أو الثلاث تأمل وعن هذا نقل القهستاني عن الخاتمة  
 والسرارية وغيرهما أنه أن يقيم عند أحدها ثلاثة أو سبعة وعند أخرى كذلك أه والذي في الخاتمة  
 هو ما ذكرناه وفي كافي الحاكم الشهيد يكون عند كل واحدة منهما يوما وليلة وإن شاء أن يجعل لكل واحدة

(ولامة والمكاتبه وأم الولد)

(والمدبرة) والمبغضة (نصف ما

للغرة) أي من البيوتة والسكنى

معها أما النفقة فيحاليهما (ولا قسم

في السفر) دفع الجرح (فه السفر

بين شام من سن والقرعة أحب)

تقديمها للقول بهن (ولو تركت

قسمها) بالكسر أي نوبتها

(لضرتها صح ولها الرجوع في ذلك)

في المستقبل لأنه ما وجب لها

سقط ولو جعلته لمعنة هل له جعله

لغيرها ذكر الشافعي لا وفي

الجرح بحثنا نعم ونازعه في النهر

(ويقيم عند كل واحدة منهما

يوما وليلة) لكن انما تلزمه

التسوية في السبيل حتى لو جاء

للاولى بعد الغروب وللثانية بعد

العشاء فتقدر ترك القسم ولا

يجامعها في غير نوبتها وكذا

لا يدخل عليها إلا لعيادتها ولو

اشتد في الجوهره لا بأس أن

يقيم عندها حتى تشفى أو تعوث

انتهى يعني إذا لم يكن عندها

من يؤنسها ولو مرض هو في بيته

دعا كلا في نوبتها لأنه لو كان

صحيحا وأراد ذلك ينبغى أن

يقبل منه سهر (وإن شاء ثلاثا)

أي ثلاثة أيام وليلاتها (ولا يقيم عند

أحدهما أكثر إلا بأذن الأخرى)

خلاصة



سهما ثلاثة أيام فعل وروى عن الأشعث عن الحكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تمسك من  
 دخل بها ان شئت سبعة لك وسبعة لهن اه ومقتضى روايته الحديث أن له التيسيع بل في غاية البيان ان شاء  
 ثلث لكل واحدة وان شاء سبع الى غير ذلك (قوله زادي الخانية) يوهم ان عبارة الخانية مرسومة  
 في الحصر كعبارة الخلاصة وليس كذلك فان الذي فيها عليه أن يسوى بينهما فيكون عند كل واحدة منهما يوما  
 وليلة أو ثلاثة أيام ولياليها والرأى في البداية اليه اه فالظاهر ان هذا بيان للافضل للنفى الزيادة بقرب  
 عبارة المارة تاتل (قوله وقته في الفتح) أي قيد كلام الهداية المذكور حيث قال اعلم ان هذا  
 الاطلاق لا يمكن اعتباره على صراحته لانه لو أراد أن يدور سنة سنة ما ظن اطلاق ذلك بل ينبغي أن يطلق له  
 مقدار مدة الابلاء وهو أربعة اشهر واذا كان وجوبه للتأش ورفع الوحشة وجب أن تعتبر المدة القرية  
 وأظن ان اكثر من جمعة مضارة الا أن يرضى اه فقوله وأظن الخ اضرب انطالى عن مدة الابلاء فيناسب  
 أن تكون أوفى قول الشارح أو جمعة بمعنى بل كافي قول الشاعر كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ج (قوله  
 وعمه في البحر) حيث قال والظاهر الاطلاق لانه لا مضارة حيث كان على وجه القسم لانها مطمئنة بحج  
 نوبتها (قوله وتظرفيه في البحر) حيث قال في نفى المضارة بطلعا نظرا لا يفتي اه قلت وأيضاً فان  
 الاطمئنان بحجج الذوبة منتف مع طول المدة كسنة مثلاً لا احتمال موتها أو موتها مع ما فيه من تغيرت  
 المعنى الذي شرع القسم لاجله وهو الاستئناس (قوله وظاهر مجتهدا) أي صاحب الفتح والبحر كافي  
 المنح ح (قوله من التقيد بالثلاثة أيام) قد علمت ما ينفي هذا التقيد (قوله وهو حسن) كذا قاله  
 في النهر (قوله في كل مباح) ظاهره انه عند الامر به منه يكون واجبا عليها كأمير السلطان الرعية  
 ط (قوله ومن اكل ما تأذى به) أي برأحتيه كدوم وبصل ويؤخذ منه انه لو تأذى من رائحة الدخان  
 المشهور له منعها من شربه (قوله بل ومن الحناء) ذكره في الفتح مجتهدا مأخذا مما قيل (قوله ونحوه فيما  
 علقته على الملتقى) وعبارته عن الخانية معزاة للمتنقي لو كان له امرأة وسراى امر يوم وليلة من كل أربع  
 عندها وفي البواقي عنده من شاء منهن وكذا لو كان له ثلاث نسوة امر يوم وليلة عند كل منهن ويقسم في يوم  
 وليلة عنده من شاء من السراى ولوله أربعة أقام عند كل يوما وليلة ولم يكن عند السراى الا وقفة النار  
 ويكره للرجل أن يظا امرأته وعندها صبي يعقل أو أعمى أو ضرتها أو أمها أو أخته اه ثم قال ولا يجمع بين  
 الضراير الا بالرضى ولو قالت لا أسكن مع أمك ليس اه ذلك ولو أقام عند الامة يوما فعتقت بقيم عند الحرة  
 يوما وكذلك العكس اه أي لو أقام عند الحرة يوما فعتقت زوجته الامة يتحول الى المعتقة ولا يكمل الحرة  
 يومين تنزىل للحر به انتهاء منزلتها ابتداء كافي المعراج أقول وما نقله أولا عن المتنقي معنى على رواية الحسن  
 المرجوع عنها كما تقدم من ان الحرة يوما وليلة من كل أربع هكذا خطرتي ثم رأيت الشر بن لاني فترجيه  
 في رسالته تجدد المسرات بالقسم بين الزوجات وقال ولم أر من به على ذلك ومبنى الرسالة على سؤال في رجل  
 له زوجتان وجوار يقسم للزوجتين ثم يبيت عند جواريه ماشاء ثم يرجع الى زوجته ويقسم لهما أجاب بالخوار  
 اخذ من قول ابن الهمام الا لازم انه اذا بات عند واحدة ليلة يبيت عند الاخرى كذلك لانه يجب أن يبيت عند  
 كل واحدة منهما اذا عاقبته لوزنك المبيت عند الكل بعض الليالي وانقر لم يمنع من ذلك اه يعني يعتد تمام  
 دورهن وسواء ان فرد بنفسه أو كان مع جواريه اه فافهم والله سبحانه أعلم

\* (باب الرضاع) \*

زاد في الخانية (والرأى في  
 البداية) في القسم (اليه)  
 وكذا في مقدار الدور هداية وتبين  
 وقيد في الفتح مجتهدا الابلاء  
 أو جمعة وعمه في البحر وتظرفيه  
 في النهر قال المصنف وظاهر  
 مجتهدا انهما لم يطلعا على ما في  
 الخلاصة من التقيد بالثلاثة  
 أيام كما عوانا عليه في المختصر والله  
 اعلم (فروع) لو كان عمله ليلا  
 كالحارس ذكر الشافعية انه يقسم  
 نهارا وهو حسن وحقه عليها  
 أن تطيعه في كل مباح يأمرها به  
 وله منعها من الغزل ومن اكل  
 ما تأذى من رائحته بل ومن  
 الحناء والنقش ان تأذى برأحتيه  
 نهر ونحوه فيما علقته على الملتقى

\* (باب الرضاع) \*

(هو) لغة بفتح وكسر

لما كان المقصود من النكاح الولد وهو لا يعيش غالباً في استدعاء انشاءه الا بالرضاع وكان له أحكام تتعلق به  
 وهي من انما النكاح المتأخرة عنه مدة وجب تأخيرها الى آخر أحكامه ثم قيل كتاب الرضاع ليس من تصنيف  
 محمد انما علمه بعض اصحابه ونسبه اليه لبروجه ولذا لم يذكره الحاكم أبو الفضل في مختصره المسمى بالكافي مع  
 التزامه ايراد كلام محمد في جميع كتبه بخلافه في النكاح وعاقبتهم على انه من أوائل مصنفاته وانما لم يذكره الحاكم  
 اكفاء بما أورده من ذلك في كتاب النكاح فتح (قوله بفتح وكسر) ولم يذكره والضم مع جواز لانه  
 يعني أن ترضع معه آخر كما في القاموس وفيه ان فعله جاء من باب علم في لغة تهمامة وهي ما فوق نجد ومن باب  
 ضرب في لغة نجد وجاء من باب كرم نهر زادي المصباح لغة أخرى من باب فتح مصدره رضاعا ورضاعة بالفتح

(قوله مص الندى) قال في المصباح الندى للمرأة ويقال في الرجل أيضا قال ابن السكيت يذكرون  
 اه وهذا التعريف قاصر لانه في اللغة يسم المص ولومن بهيمة فالاولى ما في القاموس هو لغة شرب اللبن من  
 الضرع والندى ط (قوله آدمية) خرج بها الرجل واليهيمة بحر (قوله آوآسية) ذكره في النهر أخذ  
 من اطلاقهم قال وهو حادثة القنوى (قوله وألحق بالمص الخ) تعريض بالرد على صاحب البحر حيث قال  
 التعريف منقوض طردا اذ قد يوجد المص ولا رضاع ان لم يصل الى الجوف وعكسا اذ قد يوجد الرضاع  
 ولا مص كافي الوجور والسعوط ثم اجاب بان المراد بالمص الوصول الى الجوف من المنقذين وخصه لانه سبب  
 الوصول فاطلق السبب وأراد السبب واعترضه في النهر بان المص يستلزم الوصول الى الجوف لما في القاموس  
 مصصته شربه شرابا رقيقا وجعل الوجور والسعوط لمحتقين بالمص ح وفي المصباح الوجور بفتح الواو  
 الدواء يصب في الخلق واوجرت المريض ايجارا فقلت به ذلك وبجرته أجره من باب وعد لغة والسعوط كرسول  
 دواء يصب في الالف والسعوط ككعود مصدر وأسعطته الدواء يتعدى الى مفعولين (قوله  
 في وقت مخصوص) قد يقال انه لا حاجة اليه للاستغناء عنه بالرضيع وذلك انه بعد المدة لا يسمى رضعا فاص  
 عليه في العناية نهر وفيه نظر والذي في العناية أن الكبير لا يسمى رضيعا ذكره على من سوى في التعریم  
 بين الكبير والصغير (قوله عن العون) كذا في عاتة النسخ وفي بعضها عن العيون بالياء بين العين والواو  
 وهو اسم كآب أيضا وهو الذي رأيته في النهر وفي تصحيح القدوري أيضا فافهم (قوله لكن الخ) استدراك  
 على قوله وبه يفتى وحاصله انهم قالوا اني بكل منهما ط (قوله أى مدة كل منهما ثلاثون) تقدير المضاف  
 ليس لعدة الحمل لان الاخبار بالزمان عن المعنى صحيح بلا تقدير فافهم بل ابيان حاصل المعنى قال في الفتح ووجهه  
 انه سبحانه ذكر شيتين وضرب اهما مدة فكانت لكل واحد منهما بكالها كالأجل المضروب لدينين على شخصين  
 بان قال اجلت الدين الذي على فلان والدين الذي على فلان سنة يفهم منه ان السنة بكالها لكل (قوله  
 غير أن النقص) أى عن الثلاثين في الاول يعنى في مدة الحمل أى اكثر مدته قام أى تحقق وثبت (قوله لا يبقى  
 الولد الخ) الذى في الفتح الولد لا يبقى في بطن أمه اكثر من سنتين ولو بقدر فلكة مغزل وفي رواية ولو بقدر ظل  
 مغزل وسخرجه في موضعه اه وفلكة المغزل كثيرة معروفة مصباح وهو على تقدير مضاف وقد جاء صريحا  
 في شرح الارشاد ولو بدور فلكة مغزل والغرض تقليل المدة مغرب قوله ومثله لا يعرف الاسماء لان المقدرات  
 لا يهتدى العقل اليها فتح أى فهو في حكم المرفوع المسموع من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله  
 والاية مؤولة) أى قابله للتأويل يعنى آخر فلم تكن قطعية الدلالة على المعنى الاول فارتفع تخصيصها بخبر الواحد  
 (قوله لتوزيعهم) أى العلماء كالمساحين وغيرهما الاجل أى ثلاثون شهرا على الأقل أى أقل مدة الحمل  
 وهو ستة أشهر والاكثر أى أكثر مدة الرضاع وهو ستان فالثلاثون بيان لمجموع المذتين لكل واحدة  
 (قوله على ان الخ) ترق في الجواب وفيه اشارة الى ما أورده في الفتح على دليل الامام المارمن أنه يستلزم  
 كون لفظ ثلاثين مستعملا في اطلاق واحد في مدلول ثلاثين وفي أربعة وعشرين وهو الجمع بين الحقيقة والمجاز  
 بلفظ واحد ومن أن اسماء العدد لا يتجاوز بشئ منها في الآخر ص عليه كثير من المحققين لانهم اجتزلة الاعلام على  
 مسماها اه وأجاب الرضى بأن حمله وفصله مستبدان وثلاثون خبر عن أحدهما أى الثاني وحذف خبر الآخر  
 فأحد الخبرين مستعمل في حقيقته والاخر في مجازة فاجمع في لفظ واحد وعن الثاني بأنه اطلق الشهر  
 في قوله تعالى الحج أشهر معلومات على شهرين وبعض الثالث اه قلت وفيه أن الشهر ليس من اسماء العدد  
 فالمناسب الجواب بما قاله الجمهور من أن عشرة الاثني اريد به ثمانية كما أشار اليه في الفتح لكن هذا خاص  
 بالاستثناء والكلام ليس فيه (قوله كما أفاده في رسم المقتى) المفيد لذلك الامام قاضى خان في فصل رسم  
 المقتى من أول تناواه بطريق الاشارة لا بصريح العبارة (قوله لكن الخ) استدراك على قوله الواجب  
 على المقلد الخ فانه يفيد وجوب اتباعه سواء وافقه صاحباه أو خالفاه وهو قول عبد الله بن المبارك (قوله  
 قيل يخبر المقتى) أى وقيل لا يخبر مطلقا كما علب فهذا قول ثان قال في السراجية والاول أصح ان لم يكن المقتى  
 مجتهدا ومفاده اختيار القول الثاني أى التخبير ان كان مجتهدا ولا يخفى أن تخيير المجتهد انما هو في النظر في الدليل  
 وهذا معنى قول الخاوى والاصح أن العبرة لقوة الدليل لان قوة الدليل لا تظهر لغير المجتهد في المذهب تأمل وقام

مص الندى وشرعا (مص من ندى

آدمية) ولو بـ كـ ر أ و م يـ تـ

أو آ يـ تـ وألحق بالمص الوجور

والسعوط (في وقت مخصوص)

هو (حولان ونصف عنده

وحولان) فقط (عندهما وهو

الاصح) فتح وبه يفتى كافي تصحيح

القدورى عن العون لكن

في الجوهرة انه في الجولين ونصف

ولو بعد الفظام محرم وعليه

الفتوى واستدلوا بقول الامام

بقوله تعالى وحله وفضاله ثلاثون

شهرا أى مدة كل منهما ثلاثون

غير أن النقص في الاول قام بقول

عائشة لا يبقى الولد اكثر من سنتين

ومثله لا يعرف الاسماء والآية

مؤولة لتوزيعهم الاجل على

الأقل والاكثر فلم تكن دلالتها

قطعية على أن الواجب على المقلد

العمل بقول المجتهد وان لم يظهر

دليله كما أفاده في رسم المقتى لكن

في آخر الخاوى فان خالفنا قيل

يخبر المقتى

تحرير هذه المسألة في شرح ارجوزتي في رسم المفتي (قوله والاصح أن العبرة لقوة الدليل) قال في البحر ولا ينبغي قوة دليلهما فان قوله تعالى والوالدان يرضعن الاية يدل على أنه لا رضاع بعد التمام وأما قوله تعالى فان أراد انفصالا عن تراض منهما فاتما هو قبل الحولين يدل تقيدده بالتراضي والتشاؤ ور بعدهما لا يحتاج اليهما وأما استدلال صاحب الهداية بالامام بقوله تعالى وحده وفصالة ثلاثون شهرا بناء على أن المدة لكل منهما كما مر فقد رجع الى الحق في باب ثبوت الذنب من ان الثلاثين لهما العمل ستة أشهر والعامان للنفصال (قوله أما لزوم أجز الرضاع الخ) وكذا وجوب الارضاع على الام ديانة تنهر عن المجتبى (قوله في المدة فقط) أما بعد حافظه لا يوجب التحريم بحر (قوله ثانی الزبلي) أي من قوله وكذا الخ صاف انه ان فطم قبل مضي المدة واستغنى بالطعام لم يكن رضاعا وان لم يستغن ثبت به الحرمة وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى (قوله لان الفتوى الخ) ولان الاكثرين على الاول كما في النهر (قوله ولم يبع الارضاع بعده مده) اقتصر عليه الزبلي وهو الصحيح كما في شرح المنظومة بحر لكان في القهستاني عن المحيط لراستغنى في حولين حل الارضاع بعدهما الى نصف ولا تأثم عند العامة خلافا لخلف بن أيوب اه ونقل أيضا قبله عن اجابة القاعدى انه واجب الى الاستغناء وموت سبب الى حولين وجازا الى حولين ونصف اه قلت قد يفتى في حمل المدة في كلام المصنف على حولين ونصف بقريضة أن الزبلي ذكره بعدهما وحينئذ فلا يخالف قول العامة تأمل (قوله وفي البحر) عبارته وعلى هذا أي الفرع المذكور ولا يجوز الانتفاع به للتداوى قال في الفتح وأهل الطب يثبتون لبن البنت أي الذي نزل بسبب بنت مرضعة نفعها لوجع العين واختلف المشايخ فيه قبل لا يجوز وقبل يجوز اذا علم انه يزول به الرمد ولا ينبغي ان حقيقة العلم متعذرة فالمراد اذا غلب على الظن والافهم معنى المنع اه ولا ينبغي ان التداوى بالمحرم لا يجوز في ظاهر المذهب أصله بول ما يוכל لجه فانه لا يشرأب أصلا اه (قوله بالمحرم) أي المحرم استعماله طاهرا كان أو نجسا ح (قوله كما مر) أي قبيل فصل البئر حيث قال (فرع) اختلف في التداوى بالمحرم وظاهر المذهب المنع كما في ارضاع البحر لكان نقل المصنف عنه وهما عن الحاوى وقيل رخص اذا علم فيه الشفاء ولم يعلم دواء آخر كما رخص النهر للعطشان وعليه الفتوى اه ح قلت افظ وعليه الفتوى رأيت في نسختين من المنع بعد القول الثاني كما ذكره الشارح كعالمته وكذا رأيت في الحاوى القدسي فعلم أن ما في نسخة ط تحريف فافهم (قوله وللاب اجبار امته الخ) لانها لاحق لها في الترية في حال رقها بل الحق له لانها ملكه وكذا الحكم في ولدها من غيره لانه ملك له رخصي قلت والظاهر ان للمولى اجبارها أيضا وان شرط الزوج حرية الاولاد لان الرضاع يهزلها ويشغلها عن خدمته (قوله على الارضاع) الاطلاق شامل لولده منها أو من غيرها وولدها أجنبي باجرة أو بدونها لان له استخدامهما بما أراد (قوله بنوعيه) أي الاجبار على الطعام وعلى الارضاع (قوله مع زوجته الحرة) أما وزوجته الامة فالحق لسيدها وان شرط الزوج حرية الاولاد فمما يظهر كذا ذكرناه آنفا فافهم (قوله ولو قبلهما) أي قبل الحولين وهذا التعميم المستفاد من زيادة لو صحيح بالنسبة الى عدم الاجبار على الرضاع أي ليس له اجبارها عليه في القضاء ما لم تعين لذلك في المذهبان لم يأخذ ثدي غيرها أو لم يكن للاب وللاصغير مال كإساق في الحضانة والنفقة أما بالنسبة الى النوع الآخر وهو عدم الاجبار على الطعام فائما يصح قبل الحولين وأما بعدهما فالظاهر انه يجبرها على الطعام لما ان الارضاع بعدهما حرام على القول بان مدته الحولان تأمل ح بزيادة قلت وما استظهره مبنى على ظاهر كلام المصنف السابق وقدمنا الكلام فيه (قوله ولو بين الحريين) قال في البحر وفي البرازية والرضاع في دار الاسلام ودار الحرب سواء حتى اذا رضع في دار الحرب واسلموا وخرجوا الى دارنا ثبت أحكام الرضاع فيما بينهم اه ح (قوله وان قل) أشار به الى نفي قول الشافعي واحدى الروايتين عن احمد أنه لا يثبت التحريم الا بجنس رضعات مشبعات لحديث مسلم لا تحرم المصاة والمستان وقول عائشة رضي الله عنها كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسح بجنس رضعات معلومات يحرم فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي فيما يقرأ من القرآن رواد مسلم والجواب أن التقدير منسوخ صرح بشخه ابن عباس وابن مسعود وروى عن ابن عمر انه قيل له ان ابن الزبير يقول لا بأس بالرضعة والرضعتين فقال قضاء الله خير من قضاءه قال تعالى وأتمها منكم اللاتي أرضعنكم

والاصح ان العبرة لقوة الدليل ثم الخلاف في التحريم اما لزوم أجز الرضاع للمطالبة بقتل بحرولين بالاجماع (ويثبت التحريم في المدة) فقط ولو (بعد الفطام والاستغناء بالطعام على) ظاهر (المذهب) وعليه الفتوى فتح وغيره قال المصنف كالبحر خافي الزبلي خلاف المذهب لان الفتوى متى اختلفت رجع ظاهر الرواية (ولم يبع الارضاع بعده مده) لانه جزء آدمي والانتفاع به لغير ضرورة حرام على الصحيح شرح الوهبانية وفي البحر لا يجوز التداوى بالمحرم في ظاهر المذهب اصله بول الماء كحل كما مر (وللاب اجبار امته على فطام ولدها منه قبل الحولين ان لم يضره) أي الولد (القطام كاله) ايضا (اجبارها) أي امته (على الارضاع وليس له ذلك) يعني الاجبار بنوعيه (مع زوجته الحرة) ولو (قبلهما) لان حق الترية لها جوهرية (ويثبت به) ولو بين الحريتين برازية (وان قل) ان علم وصوله لجوفه من فيه أو أنفه

وأخوانكم من الرضاغة فهذا إما أن يكون ردًا للرواية بنسخها أو لعدم صحتها أو لعدم إجازته تنقيح إطلاق  
 الكتاب بخبر الواحد وهذا معنى قوله في الهداية أنه مردود بالكتاب أو منسوخ به وأما ما روثه عائشة فالمراد به  
 نسخ الكل نسخا قريبا حتى أن من لم يبلغه كان يقرؤها والازم ضياع بعض القرآن كما تقوله الروافض وما قيل  
 ليكم نسخ التلاوة مع بقاء الحكم فليس بشيء لأن ادعاء بقاء حكمه بعد نسخه يحتاج إلى دليل ويقام ذلك  
 بدسوطي الفخ والتبين وغيرهما (تنبيه) نقل ط عن الخبرية أنه لو قضى شافعي بعدم الحرمة برضاغة  
 نفذ حكمه وأذرع إلى خفي أمضاء أنه قتائل (قوله لا غير) يأتي محتمزه في قول المصنف والاحتقان  
 والاقطار في اذن وجائفة وآمة (قوله فلو اتهم الخ) تفريع على التنقيح بقوله ان علم وفي القينة امرأة  
 كانت تعطى ثديا ضحية واشتهر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن في ثديي لبن حين ألتقتها ثديي ولم يعلم ذلك إلا من جهتها  
 جاز لا ينهها أن يتزوج بهذه الصبية اه ط وفي الفخ لو أدخلت الحلة في في الصبي وشكت في الارتضاع  
 لا ثبت الحرمة بالشك ثم قال والواجب على النساء أن لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة وإذا الرضعن  
 فليحفظن ذلك وليشهرنه ويكنهن احتياطا اه وفي البحر عن الخاتمة بكر المرأة أن ترضع صبيًا بلا اذن زوجها  
 إلا إذا خافت هلاكه (قوله ثم لم يدر) أي لم يدر من أرضعها منهم فلا بد أن تعلم المرضة (قوله ان لم  
 تظهر علامة) لم أرضن فسرهما ويمكن أن تمثل بتردد المرأة ذات اللبن على المحل الذي فيه الصبية أو كونها  
 ساكنة فيه فانه أمانة قوية على الارضاع ط (قوله ولم يشهد بذلك) بالنساء المجهول والخار والمجرور نائب  
 الفاعل (قوله جاز) هذا من باب الرخصة كيلا يشد باب التكاح وهذه المسألة خارجة عن قاعدة الأصل  
 في الابتناع التحريم ومثلها ما لو اختلطت الرضاغة بنساء يحصرن وهذا بخلاف المسألة الأولى فانه لا حاجة  
 إلى إخراجها لأن سبب الحرمة غير متحقق فيها كذا أفاده في الاشياء (قوله أمومية) بالرفع فاعل  
 ثبت قال الفهستاني والأمومة مصدر هو كون الشخص أما اه (قوله وأودة زوج مرضعة لبنها منه)  
 المراد به اللبن الذي نزل منها بسبب ولادتها من رجل زوج أو سيد فليس الزوج قيد ابل خرج مخرج الغالب  
 بحر وأما إذا كان اللبن من زنا فليس كذلك خلاف سيد كره الشارح وبأنى الكلام فيه (قوله له) أي الرضيع وهو  
 متعلق بالابوة ح أي لانه مصدر عنه كونه أبا ط (قوله كاسمي) أي في قوله مطلق ذات لبن ح  
 (قوله أي بسببه) أشار إلى ان من معنى ياء السمية ط (قوله ما يحرم من النسب) معناه أن الحرمة بسبب  
 الرضاع معتبرة بجمرة النسب فمثل زوجة الابن والاب من الرضاع لأنها حرام بسبب النسب فكذا بسبب  
 الرضاع وهو قول أكثر أهل العلم كذا في المبسوط بحر وهذا يستشكل في الفخ الاستدلال على تحريمها  
 بالحديث لأن حرمتها بسبب الصهرية لا بالنسب ومحرمات النسب هي السبع المذكورة في آية التحريم بل قيد  
 الاصلاب فيها يخرج حلية الاب والابن من الرضاع فيفيد حليهما وقامه فيه (قوله رواد الشيطان) أشار به  
 إلى انه حديث لكن فيه تغيير اقتضاه تركيب المتن وهو زيادة الفاء ووضع المضمر موضع الظاهر وأصله يحرم  
 من الرضاع ما يحرم من النسب ح وتقدم أنه يجوز رواية الحديث بالمعنى للعارف على ان المصنف لم يقصد  
 رواية الحديث ط (قوله يفارق النسب الارضاع) بنصب النسب ورفع الارضاع ح ولعله إنما نسبت  
 اليه المفارقة وان كان مفاعلة من الجانبين لانه الفرع والنسب هو الأصل المعتبر في التحريم والمفارقة غالبًا  
 تكون من العارض ط (قوله في صور) أي سبع وإنما كانت إحدى وعشرين باعتبار تعلق الرضاع  
 بالمخاض أو المضاي إلى أوجه ما كاسمي أي ابضاحه ولا يخفى عليك أن المذكور في البيتين ست صور فان قوله  
 وأم أخ مكررم مع قوله وأم أخت اذ كل واحدة من هذه المذكورات كذلك فان أخت البنت مثل أخت الابن  
 وأم الخالة مثل أم الخال وقس عليه ح (قوله كأم نافله) أشار بالكاف إلى عدم الحصر في ذلك لما قال  
 في الفخ ان المحرم في الرضاع وجود المعنى المحرم في النسب فإذا اتى في شيء من صور الرضاع انتفت الحرمة  
 فبستفادانه لإحصار فنياد كره اه فافهم والنافلة الزيادة تطلق على ولد الولد زيادته على الولد الصلي وتقدم  
 ان كل صورة من هذه السبع تنفع إلى ثلاث صور فولد له إذا كان نسبا وله أم من الرضاع تحل لك بخلاف  
 أمه من النسب لانها حلية إليك وان كان رضاعيا بان رضع من زوجة ابنتك ولهذا الرضيع أم نسبية  
 أو رضاعية أخرى تحل لك (قوله وجدة الولد) صادق بان يكون الولد رضاعيا بان رضع من زوجتك وله

لا غير فلو انقسم الحلة ولم يدر  
 أدخل اللبن في حلقه أم لا لم يحرم  
 لأن في المانع شكًا ولو الحية ولو  
 أرضعها أكثر أهل قرية ثم لم يدر  
 من أرضعها فأراد أحدهم تزويجها  
 ان لم تظهر علامة ولم يشهد بذلك  
 جازحانية (أمومية المرضة  
 للرضيع و) ثبت (ابوة زوج  
 مرضعة) اذا كان (لبنها منه له)  
 والا لا كاسمي (فيحرم منه)  
 أي بسببه (ما يحرم من النسب)  
 رواد الشيطان واستثنى بعضهم  
 إحدى وعشرين صورة وجهها  
 في قوله

يفارق النسب الارضاع في صور  
 كأم نافله أو جدة الولد

جدة نسبه أو جدة أم أم أخرى أرضعته وأن يكون نسبه جدة رضاعية بخلاف النسبة فلا تحل لك لانها  
 أمك أو أم زوجتك واحترز جدة الولد عن أم الولد لانها حلال من النسب وكذا من الرضاع (قوله وأم اخت)  
 صادق بان يكون كل منهما من الرضاع كان يكون لك أخت من الرضاع لها أم أخرى من الرضاع أرضعها  
 وحدها وبأن تكون الاخت فقط من الرضاع لها أم نسبية وبأن تكون الام فقط من الرضاع كان تكون لك  
 أخت نسبية لها أم رضاعية بخلاف النسبة لانها أمك أو وحيدة أهلك (قوله وأخت ابن) أي كل منهما  
 رضاعي أو الأول رضاعي والثاني نسي أو العكس بخلاف ما إذا كان كل منهما نسي فلا تحل لأخت الابن  
 لانها أمك أو ربيبك ومن هنا يعلم ما إذا رضع ولد من أم أمته فان أمه لا تحرم عليك لكونها أخت  
 رضاعا افاده الرمي ط واخت البنت كأخت الابن وأوردته بتصوير الحال في اخت ابنه ونسبه نسبيا بان  
 يدعى شريكاً في امة ولدها فإذا كان لكل منهما بنت من غير الامة حل لشريكه التزوج بها وهي أخت ولده  
 نسباً من الاب والغزبية في شرح الوعائية واجاب عنها شربلايه (قوله وأم اخ) الكلام فيه كاللزام  
 في أم الاخت وفيه ما مر عن ح (قوله وأم خال) فيه الصور الثلاث اما اذا كانا نسيين فلا تحل لأن أم  
 خالك من النسب جدتك أو منكوحه جدتك (قوله وصحة ابن) فيه الصور الثلاث أيضاً بان يكون كل  
 منهما رضاعياً كان رضع صبي من زوجتك ورضع ايضاً من زوجة رجل آخر له أخت فهذه الاخت عمة ابنك  
 من الرضاع أو الأول رضاعياً فقط بان يكون ذلك الرضيع ابنك من النسب أو الثاني فقط بان يكون ابنك من  
 الرضاع له عمة من النسب بخلاف ما لو كان كل منهما من النسب فان العمة لا تحل لك لانها أختك (قوله  
 استثناء منقطع الخ) جواب عن قول البيضاوي ان استثناء أخت ابنه وأم أخيه من الرضاع من هذا  
 الاصل ليس بصحيح فانه حرمتهما في النسب بالمصاهرة دون النسب اه فعدم الصحة مبني على جعل الاستثناء  
 متصلاً وفيه جواب ايضاً عن قوله في الغاية ان هذا يخص بص الحديث بدليل عقلي وبان الجواب ما قاله  
 الزيلعي ان هذا سهو فان الحديث يوجب عموم الحرمة لاجل الرضاع حيث وجدت الحرمة لاجل النسب  
 وحرمة أم أخيه من النسب لاجل انها أم أخيه بل لكونها أمته أو موطوءة أبيه ألا يرى انها تحرم عليه  
 وان لم يكن له أخ وكذا أخت ابنه من النسب انما حرمت عليه لاجل انها بنته أو بنت امرأته بدليل حرمتها  
 وان لم يكن له ابن وهذا المعنى يوجب الحرمة في الرضاع ايضاً حتى لا يجوز له أن يتزوج بامته ولا موطوءة أبيه  
 ولا بنت امرأته كل ذلك من الرضاع فبطل دعوى التخصيص اه وحاصله يرجع الى ان الاستثناء منقطع كما قال  
 الشارح لعدم تناول الحديث له هذا وقد اعترض ح قول الشارح تبعاً للبيضاوي ان حرمة من ذكر  
 بالمصاهرة بان فيه نظراً من وجهين الأول أن المصاهرة لا تتصور في عمة ولده لانها أخته الشقيقة أو لاب  
 أو لام وكذا في بنت عمة ولده لانها بنت أخته الشقيقة أو لاب أو لام الثاني أن المصاهرة في الصور السبعة  
 الباقية انما تنصور على تقدير واحد فقط وعلى التقدير الآخر أو التقديرين الآخرين فالحرمة بالنسب  
 لا بالمصاهرة بيان ذلك ان أم أخيك امة لك تكون حرمتها بالمصاهرة اذا كان الاخ أخاً لاب فان أمه حينئذ  
 امرأة أهلك بخلاف الاخ الشقيق أو لام فان حرمة أمه بالنسب لانها أمك وحرمة أخت ابنك النسبي  
 انما تكون بالمصاهرة ان كانت أخت الابن لانه لانها ربيبك بخلافها شقيقة أو لاب فانها  
 بنتك وحرمة جدة ابنك انما تكون بالمصاهرة اذا كانت أم امه لانها أم امرأتك بخلافها  
 أم أبيه لانها أمك وحرمة أم عمك انما تكون بالمصاهرة لو اعم لاب بخلافه لو شقيقاً أو لام  
 لانها جدتك ومثل ام العم ام الحلال وحرمة بنت اخت ولدك انما تكون بالمصاهرة لو كانت الاخت لام لانها  
 تكون بنت ربيبك بخلافها شقيقة أو لاب لانها بنت بنتك وحرمة ام ولدك انما تكون بالمصاهرة اذا كانت  
 ام ابنك لانها حليلة ابنك بخلاف ام بنت بنتك فانها بنتك فقد ظهر أن التعليل بهذا غير صحيح بل التعليل  
 الصحيح ما ذكره بقوله فان حرمة ام اخته الخ كما سنبينه اه أقول والجواب عن الاول أن قول الشارح  
 أن حرمة من ذكر بالمصاهرة المراد به ذكر هو أم أخيه واخته لانه هو الذي سبق ذكره دون بقية  
 الصور الاربعة ولانه ذكره بعد تعليل آخر شامل للجميع وهو قوله فان حرمة ام اخته وأخيه الخ مع قوله  
 وقس عليه اخت ابنه الخ كما سنوضحه وعن الثاني أعني قوله أن المصاهرة انما تنصور على تقدير واحد فقط

وأم أخت وأخت ابن وأم أخ  
 وأم خال وعمة ابن اعتمد  
 (الأم أخيه وأخته) استثناء  
 منقطع لأن حرمة من ذكر  
 بالمصاهرة لا بالنسب فلم يكن  
 الحديث متناولاً لما استثناءه  
 الفقهاء فلا تخصيص بالعقل كما قيل  
 فان حرمة أم اخته وأخيه نسبا  
 لكونها أمته أو موطوءة أبيه

[illegible]

وهذا المعنى متفق ودفع الرضاع  
(و) قس عليه (اخت ابنه) وبنته  
(وجدة ابنه) وبنته (وأم عمه)  
وعمة وأم خاله وخالته) وكذا  
عمة واده وبنت عمه وبنت اخت  
ولده وأم أولاد أولاده فهو لا من  
الرضاع حلال للرجل وكذا أخو  
ابن المرأة لها فقهذه عشر صور  
تصل باعتبار الذكورة والافوثة  
الى عشرين وباعتبار ما يحل له  
ولها الى أربعين مثلاً يجوز تزوجه  
عام أخيه

وهكذا ونذكر الضمير فتقول في أم أخيه أبو أخيها وفي اخت ابنه أخوانها وفي جدة ابنه جداتها الخ وحاصل  
التقرير للناس أن تنظر إلى كل صورة وتنظر إلى نسبة المرأة فيها إلى الزوج فتسميها باسم تلك النسبة مثلا  
إذا تزوج أم أخيه أو أخته تكون المرأة قد تزوجت أختا ابنها أو بنتها وإذا تزوج اخت ابنه أو بنته تكون  
قد تزوجت أبا أخيها أو أختها وهكذا ولا يخفى أن هذا تكرار محض وإنما اختلف بالتعبير فقط فافهم (قوله  
وتزوجها بأبي أخيها) كذا في بعض النسخ ومثله في البحر وهو الاوفق لما قرره ح كما علمت وفي بعض النسخ  
يا بن أخيها وهو كذلك في النهر ولا وجه له فإن هذا لا يقابل تزوجه بأم أخيه على التقريرين المأثورين ووقع  
في بعض نسخ البحر التعبير بأختي ابنها وهو موافق لما قرره ط كما مر وفيه ما علمت (قوله وكل منها) أي  
من الأربعين ح وفي بعض النسخ منها ضمير التثنية أي كل من الاعتبارين اللذين بلغ العدد فيهما أربعين  
فافهم (قوله الجارية والمجور) أي المقدّر بعد الاستثناء المدلول عليه بالمستثنى منه والتقدير فيجرم  
من الرضاع ما يجرم من النسب إلا أم أخيه من الرضاع فانها لا تحرم اه ح (قوله لتعلقا معنويا) غلب أنه  
صفة أو حال لانه معرفة غير محضة لأن التعريف الاضافي هنا كالتعريف الجنسي وأما تعلقه بالصناعي  
فباستقرار محذوف وجوبا وعمام ذلك في ح عن البحر (قوله كالإخ) الأولى أن يقول كالإخت أو يقول  
في الأول كان يكون له أخ نسبي إلا أن يقال مراده التوزيع في المضاف إليه ذكورة وإفوتة ج (قوله كان  
يكون له أخ نسبي له أم رضاعية) تتبع في هذه العبارة النهر قال ح وضوابعه كان يكون له أخ رضاعي له أم  
نسبية كما لا يخفى (قوله وهذا من خواص كتابنا) اعلم أن ابن وهبان في شرح منظومته أوصلها إلى نصف  
وستين وبينها صاحب البحر وزاد عليها حتى أوصلها إلى إحدى وثمانين وقال انه من خواص هذا الكتاب  
وأوصلها في النهر إلى مائة وثمانية وقال انها من خواص كتابه فأراد الشارح أن يوصلها إلى مائة وعشرين بزيادة  
العاشرة من الصور لئلا تكون من خواص كتابه كما قال لكنها ماتت له أفاده ح أي بل بقي العدد مائة  
وثمانية (قوله وهو ظاهر) كان يكون له أخ رضاعي رضع مع بنت من امرأة أخرى (قوله فهو) أي  
قوله نسبا ط (قوله للزوم التكرار) لانه إذا اتصل بالمضاف فقط كان المضاف إليه من الرضاع أو بالمضاف  
إليه فقط كان المضاف من الرضاع وهما إذا اخلان في قوله وتحت اخت أخيه رضاعا ح (قوله لكونهما  
آخرين) أي شقيقين إن كان اللبن الذي شرباه منهن بالرجل واحد أو لأم أن لم يكن كذلك وقد يكونان لأم  
كما إذا كان لرجل امرأة أنان وولد تامنه فأرضعت كل واحدة صغيرا فإن الصغيرين أخوان لأم حتى لو كان  
أحدهما أنثى لا يحل النكاح بينهما كما ذكره مسكين ح (قوله وإن اختلف الزمن) كان أرضعت الولد  
الثاني بعد الأول بعشرين سنة مثلا وكان كل منهما في مدة الرضاع (قوله وولد امرأتها) أي من النسب  
أما الذي من الرضاع فانه وإن كان كذلك لئلا يفسد حكمه من قوله ولا حل بين رضاعي امرأة ح وأطلقه  
فأفاد التحريم وإن لم ترضع ولدها النسبي بخلاف ما إذا كان الولدان أجنبيين فانه لا يمتنع من ارتضاعهما  
من امرأة واحدة كما أفادته الجلة الأولى ولهذا لم يستغن بها عن هذه الجلة وما في البحر والمخرجة في النهر  
وشمل أيضا ما لو ولده قبل ارتضاعها للرضيعة أو بعده ولو بسنين (فرع) في البحر عن آخر الملبوط لو كانت  
أم البنات أرضعت أحد البنين وأم البنين أرضعت إحدى البنات لم يكن للابن المرتضع من أم البنات أن يتزوج  
واحدة منهم وتكون وكان لاخوته أن يتزوجوا بنات الأخرى إلا الابنة التي أرضعتها اتهم وحدها لانها اختهم  
من الرضاعة (قوله أي التي أرضعتها) تفسير للمضاف إلى الضمير (قوله ولبن بكر) المراد بها التي  
لم يتجامع قط بنكاح أو سفاح وإن كانت العذرة غير باقية كان زالت بنحو وثبة حوى والحكمة لا تعتدى  
إلى زوجها حتى لو طلقتها قبل الدخول له التزوج برضيعتها لأن اللبن ليس منه قهستانى ط أما لو طلقتها  
بعد الدخول فليس له التزوج بالرضيعة لانها صارت من الرائب التي دخل بها تها يجر عن الحائنة (قوله  
والالا) أي وإن لم تبلغ تسع سنين فقل لها لبن لا يحرم جوهره لانهم فصوا على أن اللبن لا يتصور إلا من  
تصور منه الولادة فيحكم بأنه ليس لبنا كما لو نزل للبكر ماء أصفر لا يثبت من ارتضاعه تحريم كما في شرح  
الوهبانية (قوله ولو لم يحلوا) سواء حلب قبل موته أو فسر به الصبي بعد موته أو حلب بعد موته بجر  
(قوله فيصيرنا كها) أي نأكل الرضيعة المعلومه من المقام أفاده ح (قوله محرما للميتة) لانها أم امرأته

وتزوجها بأبي أخيها وكل  
منها يجوز أن يتعلق الجار  
والمجور وأعني من الرضاع تعلقا  
معنويا بالمضاف كالأم كان  
تكون له اخت نسبية لها أم رضاعية  
أو بالمضاف إليه كالإخ كان يكون له  
أخ نسبي له أم رضاعية أو بهما كان  
يبيح مع آخر على ندى أجنبية  
ولا أخيه رضاعا أم أخرى رضاعية  
فهى مائة وعشرون وهذا من  
خواص كتابنا (وتحت اخت أخيه  
رضاعا) يصح اتصاله بالمضاف  
كان يكون له أخ نسبي له اخت  
رضاعية وبالمضاف إليه كان يكون  
لأخيه رضاعا اخت نسب أو بهما  
وهو ظاهر (و) كذا (نسبا) بأن  
يكون لأخيه له أم اخت لأم فهو  
متصل بهما لا بالأب أحدهما للزوم  
التكرار كما لا يخفى (ولا حل بين  
رضاعي امرأة) لكونهما أخوين  
وإن اختلف الزمن والاب (ولا)  
حل (بين الرضيعة وولد امرأتها)  
أي التي أرضعتها (وولد ولدها)  
لانه ولد الإخ (ولبن بكر) بنت تسع  
سنين فأكثر (محرم) والالا  
جوهره (وكذا) يحرم (لبن ميتة)  
ولو لم يحلوا فيصيرنا كها محرما للميتة



بحر (قوله فيميتها) أي بلا خرقه اذا ماتت بين رجال فقط أما غير المحرم فيميتها بخرقه وقيل تغسل  
 في ثيابها أفاده ط (قوله ويدفنها) لان الاولى بالدفن الحبارم ط (قوله بخلاف وطئها) أي الميتة  
 فانه لا يتعلق به حرمة المصاهرة (قوله وفرق بوجود التغذي لا اللذة) لان المقصود من اللبن التغذي والموت  
 لا يمنع منه والمقصود من الوطئ اللذة المعنوية وذلك لا يوجد في الميتة بحر عن الجوهرية واذا اتفت اللذة  
 المعتادة بالوطئ لكون الميتة ليست محل له عادة صارت كالحيية بل أبلغ لان الموت منفرد طبعاً فلزم اتقاء قصد  
 الولد الذي هو في الحقيقة علة حرمة المصاهرة فالمراد في اللازم بانتفاء المزموم فلا يراد أن اللذة ليست هي العلة  
 فانهم (قوله ومخلوط) عطف على لبن ميتة أي وكذا يحرم لبن امرأة مخلوط بماء الخ اه ح ومثل الماء  
 كل مائع بل والجاسد كذلك أفاده في النهر ط (قوله اذا غلب لبن المرأة) أي على أحد المذكورات وفسر  
 الغلبة في ايمان الحاشية من حيث الاجزاء وقال خنفسر صاحبها محمد في الدواء بأن يغبره عن كونه لبنا وقال الثاني  
 ان غير الطعم واللون لان غير أحدهما نهر وضوحه في البحر ووفق في الدر المنثور فقال تعتبر الغلبة بالاجزاء  
 في الجنس وفي غيره بتغير طعم أولون أوريج كاروي عن أبي يوسف اه الا أنه اعتبر التغير في غير الجنس بوصف  
 واحد والمذكور أنفأ أنه لا يعتبر الا اذا غير الطعم واللون نعم يوافقه ما في الهندية من اعتبار أحد الاوصاف  
 الا أنه لم يعزه لابي يوسف ط (قوله وكذا اذا استويا) أي لبن المرأة وأحد المذكورات ح (قوله  
 لعدم الاولوية) علة لاستواء لبن المرأتين وأفاده بثبوت التحريم منهما وما علة استواء لبن المرأة مع الباقي  
 فهي ان لبنها غير مغلوب فلم يكن مستمكاً كما في البحر (قوله وعلق محمد الخ) مقابل لما أفاده كلام المصنف  
 من أنه لو كان لبن إحدى المرأتين غالباً لعلق التحريم به فقط ولو استويا لعلق بهما (قوله مطلقاً) أي تساويا  
 أو غاب أحدهما لان الجنس لا يعلب الجنس ح (قوله قيل وهو الاصح) قال في البحر وهو رواية عن أبي  
 حنيفة قال في الغاية وهو أظهر وأحوط وفي شرح الجمع قيل انه الاصح اه وفي الشربة لا لينة ورجح بعض  
 المشايخ قول محمد وابيه مال صاحب الهداية لتأخير دليل محمد كافي الفتح اه ح (قوله مطلقاً) أي  
 سواء كان غالباً أو مغلوباً عند الامام وقال ان كان غالباً يحرم والخلاف مقيد بالذي لم يسمه النار فاذا طبع فلا  
 تحريم مطلقاً اتفاقاً وبما اذا كان الطعام مخفياً أما اذا كان رقيقاً يشرب اعتبر الغلبة اتفاقاً قيل وبما  
 اذا لم يكن اللبن متقاطراً عند رفع القمصة أمامه فيحرم اتفاقاً والاصح عدم اعتبار التقاطر على قوله نهر  
 (قوله وان حساه حسوا) في القادوس حسازيد المرق شر به شيئاً بعدئذ بحر وما أفاده من أنه لا يحرم  
 وان حساه مخالف لما ذكرناه آنفاً عن النهر وكذا ما جزم به في الفتح من أن الطعام لو كان رقيقاً يشرب اعتبرنا  
 غلبة اللبن ان غلب وأثبتنا الحرمة وكذا ما في الحاشية لو حساه حسوا ثبت الحرمة في قولهم جميعاً وكذا في البحر  
 عن المستصفي وقال ان وضع محمد في الاكل يدل عليه اه أي يدل على أن الشرب محترم نعم نقل ح  
 عن مجمع الانهر عن الحاشية أنه قيل انه لا تثبت الحرمة بكل حال واليه مال السرخسي وهو الصحيح كافي أكثر  
 الكتب اه قلت والذي رأيته في الحاشية وكذا في البحر عنها هو ما نقلناه عنها آنفاً وليس فيها ما ذكره  
 عن السرخسي والمقول عن السرخسي ليس في الحسوا بل في غيره في الذخيرة قيل انما ثبت الحرمة على  
 قول أبي حنيفة اذا كان لا يتقاطر اللبن عند جل اللقمة فلو يتقاطر ثبت وقيل لا تثبت واليه مال شمس الأئمة  
 السرخسي وذكر شيخ الاسلام انما لا تثبت على قول أبي حنيفة اذا أكل لقمة لقمة فلو حساه حسوا ثبت  
 اه فخاله شمس الأئمة انما هو عدم اعتبار التقاطر عند الاكل وهو الاصح كما مر عن النهر وصرح بتعجيجه  
 أيضاً في الهداية وغيرها وكلا منافيا اذا كان الطعام رقيقاً يشرب حسوا وهذا ثبت به الحرمة كما سمعته  
 ولم أرسن صحح خلافاً لا يقال يلزم من تقاطر اللبن عند رفع القمصة أن يكون الطعام رقيقاً يشرب لانه لو كان  
 كذلك لم يكن التقاطر من اللبن وحده بل يكون منهم ما معاً فبطل أن المراد كون الطعام مخفياً لا يشرب ولنظ  
 القصة مشعر بذلك أيضاً فانهم (قوله وكذا الوجبة) قال في البحر ولو جعل اللبن مخفياً وأرباباً  
 أو شرباً أو جبناً أو قسطاً أو ملاقناً وله الصبي لا تثبت به الحرمة لان اسم الرضاع لا يقع عليه وكذا لا تثبت  
 اللعوم ولا يشرب العظم ولا يكتب به الصبي في الاعتداء فلا يحرم اه ح وفي القاموس اللبن الخيض مأخوذ بـ  
 والشيراز اللبن الرائب المستخرج مأوذه والاقتضى مثلث ويحترق شيء يتخذ من الخيض الغني والمصل اللبن يوضع

فيميتها ويدفنها بخلاف وطئها  
 وفرق بوجود التغذي لا اللذة  
 (ومخلوط بماء أو دواء أو لبن أخرى)  
 أولين شاة اذا غلب لبن المرأة وكذا  
 اذا استويا اجماعاً لعدم  
 الاولوية جوهرية وعلق محمد  
 الحرمة بالمرأتين مطلقاً قيل وهو  
 الاصح (لا) يحرم (المخلوط بطعام)  
 مطلقاً وان حساه حسوا وكذا لو  
 جبنه لان اسم الرضاع لا يقع عليه  
 بحر

في وعاء خوص أو خرف ليظهر ماؤه اه ط (قوله ولا الاحتقان) في الصباح حققت المريض اذا أوصلت  
الدواء الى باطنه من مخرجه بالحقنة واحتقن هو والاسم الحقنة مثل الغرفة من الاعتراف ثم اطلقت على  
ما يتداول به والجمع حقن مثل غرفة وغرف اه يجرى والناسب أن يقال ولا الحقن أى حقن الصبي بالنبي  
اذا الاحتقان من احتقن وهو فعل قاصر والصبي لا يحتقن بنفسه بل يحقنه غيره ولا يصح أخذه من احتقن  
المبنى للجهول لانه لا يبنى من القاصر ولا يلزم من تفسير الاحتقان في تاج المصادر بفعل الحقنة تعدد  
للمفعول الصريح كالصبي في عبارة الهداية حيث قال اذا احتقن الصبي خذ لافا في النهاية والمعراج  
كما حققه في الفتح وتظير الترفيع نظر قدبر (قوله والاقطار) في بعض النسخ الاقطار من الاقعال  
والظاهر أنه تحريف (قوله وجائفة) الجراحة في الجوف والامة بالمدة والتشديد الجراحة في الرأس فصل  
الى ام الدماغ (قوله ومشكل) أى خفى بشكل (قوله اذا قال الخ) لانه حينئذ يتضح أنه امرأة  
كما ذكره في باب الخنى فثبت به التحريم رحمتي (قوله والا لا) تكرار لانه علم من اطلاق قوله  
ومشكل بدليل الاستثناء (قوله لعدم الكرامة) لان ثبوت الحرمة بالرضاع بطريق الكرامة للحرمة  
فلم تعتبر الشاة ام الصبي والالكان الكعبش أباه والاختية فرع الامة وتعام تحقيقه في الفتح (قوله)  
ولو أَرْضَعَت الكبيرة) أطلقها فمثل المدخولة وغيرها وسواء كان ابنها منه أو من غيره وقع الارضاع قبل  
الطلاق أو بعده في عدة رجعي أو بائن ينونه صغرى أو كبرى فقوله ولو لمبانية يفهم منه حكم الرجعية بالاولى  
لان الزوجية قائمة من كل وجه ثم التقيدها ليس احترازا لان اخت الكبيرة وامها وبناتها نسب اورضاعا  
ان دخل بالكبيرة مثلها للزوم الجمع بين المرأة وبناتها في الاول وبين الاختين في الثاني وبين المرأة وبناتها  
في الثالث وليس له أن يتزوج بواحدة منهما قاط ولا المرخصة أيضا وان لم يكن دخل بالكبيرة في الثالث  
فان المرخصة لا تحل له اكونها ام امرأته ولا الكبيرة لكونها ام امرأته وتحل الصغيرة لكونها ابنة ابنة امرأته  
ولم يدخل بها وتعامه في الجرح ط (قوله ضرتها الصغيرة) أى التي في مدة الرضاع ولا يشترط قيام نكاح  
الصغيرة وقت ارضاعها بل وجوده فيما مضى كاف لما في البدائع لو تزوج صغيرة فطلقة هانم تزوج كبيرة لها ابن  
فارضعتا حرمت عليه لانهما صارت ام منسكوبة كانت له فحرم بنكاح البنت اه يجر وان كان دخل بالام  
حرمت الصغيرة أيضا لانه صار جامعيا بينهما بل لان الدخول بالامتهات يحرم البنات والعقد على البنات يحرم  
الامتهات والرضاع الطارئ على النكاح كالسابق وفي الحاشية لو تزوج ام ولده بعنده الصغيرة فارضعت  
لبن السيد حرمت على زوجها وعلى مولاها لان العبد صار ابنا للمولى فحرمت عليه لانها كانت  
موطوءة أبيه وعلى المولى لانها امرأته اه نهى (قوله وكذا لو أوجره) أى لبن الكبيرة رجل  
فيها أى الصغيرة وأشار الى أن الحرمة لا تنوقف على الارضاع بل المدار على وصول لبن الكبيرة الى جوف  
الصغيرة فتبين كلاهما من ولكل نصف الصداق على الزوج وبغرم الرجل للزوج نصف مهر كل واحدة منهما  
ان تعمد الفساد بأن أَرْضَعَهَا من غير حاجة بأن كانت شبعي ويقبل قوله انه لم يعمد الفساد بجر  
(قوله ان دخل بالام) سواء كان اللبن منه أو من غيره وسواء وقع الارضاع في النكاح أو بعد الطلاق  
ولو بائنا ولو بعد العدة أما اذا كان اللبن منه ووقع الارضاع في النكاح أو عدة الرجعي أو البائن أو بعد العدة  
حرمنا أبدا وانفسخ النكاح في الاولين أما حرمة الصغيرة فلا نهى صارت بنته وبنات مدخولته رضاعا وأما حرمة  
الكبيرة فلا نهى بنته وام معقودته رضاعا واذا كان اللبن من غيره حرمنا أيضا وانفسخ النكاح في الاولين  
أما حرمة الصغيرة فلا نهى بنت مدخولته رضاعا وأما حرمة الكبيرة فلا نهى ام معقودته رضاعا أفاده ح وذكر  
في البحر أن النكاح لا ينفسخ لان المذهب عند علما شأن النكاح لا يرتفع بجرمة الرضاع والمصاهرة بل ينفسخ  
حتى لو وطئها قبل التفريق لا يحد نص عليه حمدا في الاصل اه ثم قال وينبغي أن يكون الفساد في الرضاع  
الطارئ على النكاح أى كما حدثنا ما لو تزوجها فنهى هذا أنها اخته ارتفع النكاح حتى لو وطئها يحد ولها التزوج  
بعد العدة من غير مباركة اه قال الرملي لكن سياتى أنه لا تقع الفرقة الا بتفريق القاضى فراجع  
وتأمل اه (قوله أو اللبن منه) هذا يقتضى إمكان انفراد كون اللبن منه عن كونها مدخولة وهو فاسد  
لانه يلزم من كون اللبن منه أن تكون مدخولة وفي نسخة واللبن منه بالواو وهي فاسدة أيضا لانها تقتضى عدم

(و) لا الاحتقان والاقطار  
في اذن واحليل (وجائفة وامة)  
(و) لا (ابن رجل) ومشكل اذا قال  
النساء انه لا يكون على غزائه  
الا للمرأة والا لا جوهرة (و) لا لبن  
(شاة) وغيرها لعدم الكرامة  
(ولو أَرْضَعَت الكبيرة) ولو لمبانية  
(ضرتها) الصغيرة وكذا لو أوجره  
رجل في فيها (حرمنا) اي ان دخل  
بالام أو اللبن منه

حرمها اذا كانت مدخولة واللبن من غيره وهو ظاهر البطلان فالصواب اسقاطها اه ح قلت والناسح  
متابع للبحر والنهر والمقدسي وأجاب عنه ط بإمكان أن تكون حبلى من زناهما فنزل لها لبن فأرضعتها به  
فتدحرمها واللبن منه مع عدم تحقق الدخول اه وفيه أن الحبل من الزنا دخول بها وحمل الدخول المذكور  
على الدخول في النكاح اللاحق لا فائدة فيه بعد تحقق الدخول في الزنا السابق وأجاب السأحياني بالحمل على  
ما اذا طلق ذات لبنه فلا تامة تزوجها بعد زوج آخر وبني لبنها فأرضعت به حرمتهما وفيه ما علمت والاحسن  
الجواب بأن قوله ان دخل بالام على تقدير قولنا واللبن من غيره وقوله أو اللبن منه عطف على هذا المقدر وهو  
القرينة على هذا التقدير لتحصل المقابلة بين المتعاطفين ولو قال واللبن منه أو لا لكان أوضح وأولى (قوله  
والا) أي وان لم تكن مدخولة ولينها حينئذ من غيره قطعاً وهذا شامل لما اذا كان الارضاع قبل الطلاق  
أو بعده فان كان قبل انفسخ نكاحها لكونه جامعاً بين البنات وانهما رضعا عاولة أن يعيد العقد على البنات لعدم  
الدخول بالام وان كان بعده لا ينفسخ نكاح البنات وحرمات الام أبداً في صورتين للعقد على البنات وكلام  
الشارح فاصر على الصورة الاولى اه ح (قوله ان لم يوطأ) فلو وطئت لها كمال المهر مطلقاً لكن لا نفقة  
لها في هذه العدة اذا اجابت الفرقه من قبلها والافلها النفقة بجر (قوله لمجيء الفرقه منها) فصار كزنتها  
وبه يعلم أنها لو كانت مكرهة أو نائمة فارضعت الصغيرة أو أخذت من لبنها فاجر به الصغيرة أو كانت الكبيرة  
مجنونة فكان لها نصف المهر لا تنفاه اضافة الفرقه اليها بجر (قوله لعدم الدخول) تعليل لتصفيف  
المهر وما علة أصل استحقاقها فهي وقوع الفرقه لامن جهتها والارتفاع وان كان فعلها وبه وقع الفساد لكن  
لا يؤثر في اسقاط حقها بعد خطبها بالاحكام كما لو قلت موتها ولا نكاحها بجرورة طبع عليه وانما سقط مهرها  
بارتداد أبوها وخطبها مع أنها لا فعل منها أصلاً لأن الردة محظورة في حق الصغيرة أيضاً اضافة الحرمة  
الى ردتها التابعة لردة أبوها والارتفاع لا حظ له فيسحق النظر فتسحق المهر اه ملخصاً من الفتح  
وغيره (قوله لعدم الدخول) اذ لا يتأني في الرضعة (قوله وكذا على المجر) أي يرجع الزوج عليه  
بما لزم الزوج وهو نصف صداق كل منهما كما قدمناه بجر وقد دعنا عنه أيضاً أن الشرط فيه أيضاً تعمد الفساد  
(قوله ان تعمدت الفساد) قيد في الرجوع عليها أماسة وط مهر حافل الوطئ فلا يشترط له تعمد الفساد  
ط عن أبي السعود (قوله بأن تكون عاقلة) فلا رجوع على المجنونة والمكرهة والتامة وفيه أن اشتراط  
العلم بغنى عن قوله عاقلة متبذلة أفاده في النهر (قوله ولم تصد الخ) فلو أرضعتها على ظن أنها اجانعة  
ثم ظهر أنها شيعانة لا تكون معتمدة بجر (قوله بشرط فيه) أي في التضمين به التعدي كإفرا البئر ان كان  
في ملكه لا يضمن والاخرى ونعماء في البحر (قوله والقول لها) أي في أنها تتمتع مع عيبتها بجر (قوله  
طلق ذات لبن) أي منه بأن ولدت منه لأنه لو تزوج امرأته ولم تلد منه قط رزل لها لبن وأرضعت ولداً لا يكون  
الزوج أباً للولد لأن نسبته اليه بسبب الولادة منه واذا انتفت النسبة فكان كبن البكر ولهذا  
لو ولدت للزوج فنزل لها لبن فأرضعت به ثم جف لبنها ثم دتر فأرضعت صبية فان لبن زوج المرضعة التزوج بهذه  
الصبية ولو كان صبياً كان له التزوج بأولاد هذا الرجل من غير المرضعة بجر عن الخاتمة (قوله ويكون  
ريباً لثاني) فيحل له التزوج ببنات الثاني من غير المرضعة بجر (قوله والوطئ بشبهة كالحلال) صورته  
وطئت امرأته بشبهة فحبلت وولدت ثم تزوجت ثم أرضعت صبياً كان ابنها للوطئ بشبهة للزوج ومثله صورة  
الزنا اه ح (قوله فتح) وذلك حيث قال ولبن الزنا كالحلال فاذا أرضعت به تتاحرمت على الزاني  
وأبائه وأبائهم وان سفلوا وفي التجنيس عن الجرجاني ولم الزاني التزوج بها كل ولودة من الزاني لأنه لم يثبت  
نسبها من الزاني والتحرير على أباء الزاني وأولاده للجزئية ولا جزئية بينهما وبين العلم واذا ثبت هذا في المنولدة  
من الزنا فكذا في المرضعة بلبن الزنا قال في الخلاصة وكذا لو لم يقبل من الزنا وأرضعت لابن الزنا تحرم على الزاني  
كما تحرم بنتا عليه وذكر الوري أن الحرمة ثبتت من جهة الأم خاصة ما لم يثبت النسب فحينئذ ثبتت من الأب  
وكذا ذكر الاسيحياني وصاحب الينابيع وهو أوجه لأن الحرمة من الزنا للبعضية وذلك في الولد نفسه لأنه مخلوق  
من مائه دون اللبن اذ ليس اللبن كائناً من منيه لأنه فرع التغذية وهو لا يقع للاجتماع داخل من أعلى المعدة لامن  
أسفل البدن كالحقنة فلا نبات فلا حرمة بخلاف نابت النسب لأن النص أثبت الحرمة منه واذا ترجع عدم

والا جاز تزوج الصغيرة ثانياً

(ولا مهز للكبرة ان لم يوطأ)

لمجيء الفرقه منها (وللصغيرة

تصفه) لعدم الدخول (ورجع)

الزوج (به على الكبيرة) وكذا

على المجر (ان تعمدت الفساد)

بأن تكون عاقلة طاباعة متبذلة

عاقلة بالنكاح وبإفساد الارضاع

ولم تصد دفع جوع أو هلاك

(والالا) لان التسبب يشترط فيه

التعدي والقول لها ان لم يظهر

منها تعمد الفساد معراج (طلق ذات

لبن فاعتدت وتزوجت) باتنر (حبلت

وارضعت فحكمه من الأول) لانه

منه يبين فلا يزول بالشك ويكون

ريباً لثاني (حتى تلد) فيكون

اللبن من الثاني والوطئ بشبهة

كالحلال قبل وكذا الزنا ولا وجه لا

فتح

حرمة الرضعة بلبن الزاني على الزاني قد عدها على من ليس الابن منه أولى خلافا لما في الخلاصة ولانه يخالف  
المسطور في الكتب المشهورة اذ يقتضي تحريم بنت المرضعة بلبن غير الزوج على الزوج بطريق أولى اه كلام  
الفتح ملخصا وحاصله ان في حرمة الرضعة بلبن الزاني على الزاني وكذا على اصوله وفروعه روايتين كما سرح به  
القهستاني ايضا وان الوجه رواية عدم الحرمة وان ما في الخلاصة من انها لورضعت لابن الزاني تحرم  
على الزاني مردود لان المسطور في الكتب المشهورة ان الرضعة بلبن غير الزوج لا تحرم على الزوج كما تقدم  
في قوله طلق ذات لبن الخ وكلام الخلاصة يقتضي تحريمها بالاولى وما في الفتاوى اذا خالف ما في المشاهير  
من الشرح لا يقبل هذا تقرير كلام الفتح وقد وقع في فهمه خبط كثير منه ما ادعاه في البحر من أن محمل  
الخلاف اصول الزاني وفروعه وانها لا تشمل للزاني اتساقا اه والحاصل كما قال في البحر ان المعتد في المذهب  
أن لبن الزاني لا يتعلق به التحريم وظاهر المعراج والخاتمة أن المعتد بثبوته اه قلت وذكر في شرح المنية أنه  
لا يعدل عن الدراية اذا وافقته رواية وقد علمت أن الوجه مع رواية عدم التحريم (قوله قال لزوجه) التفسير  
بالزوجة اقوله بعده فترق بينهما والاقوله ذلك لا بخفية قبل العقد عليها كذلك (قوله كما ذكرنا) تفسير الثبات  
في الهداية وغيرها) أي بذلك للرد على من جعل تكرار الاقرار ثباتا أيضا مثل قوله هو حق ونحوه وجرم  
في البحر بأنه ليس مثله وهذه المسألة صارت واقعة الفتوى في زمن العلامة عبد البر بن الشحنة خالفه فيها  
بعض معاصريه وعقدها مجالس عديدة بأمر السلطان قايتباي وكتب خطوط العلماء من المذاهب الاربعة  
كما ذكره المقدسي في شرحه وسرده فيه نصوص أئمتنا ثم قال ظاهر هذه العبارات أن الثبات على الاقرار  
المانع عن الرجوع هو أن يقول ما قلته حق أو ما أقررت به ثابت وأما تكرار الاقرار فلا يكون مانعا اه وقد  
اوح الخنف في مسائل شتى من المنخ آخر الكتاب إلى تلك الواقعة وانها عرضت على شيخ الاسلام زكريا  
الشافعي فأجاب بما فيه كفاية اه قلت ورأيتها في فتاوى شيخ الاسلام زكريا فقال بعد عرض النقول  
من كلام أئمتنا ما صورته صرح بهذه النقول ومنطوقها مع العلم بوقوع العطف التفسيري في الكلام الصحيح  
ومع النظر الى ما هو واجب من الجمع بين كلام الأئمة المذكورين وغيرهم ومن النظر الى المعنى المفهوم من  
كلامهم شاهد بأن المراد بالثبات والدوام والاصرار واحد بأن المقر بما حذر الرضا ونحوها ان ثبت على اقراره  
لا يقبل رجوعه عنه والاقبل وبان الثبات عليه لا يحصل الا بالقول بان يشهد على نفسه بذلك ويقول هو حق  
أو كما قلت أو ما في معناه كقوله هو صدق أو صواب أو صحيح أو لا شك فيه عندي اذ لا ريب أن قوله صدق أكد  
من قوله هو كما قلت فكلام من جمع بين هو حق وكما قلت كما فعل السراج الهندي محمول على التأكييد وكلام  
من اقتصر على بعضها ولو بطريق الحصر مؤول بتقدير أو ما في معناه كما قلنا في قوله تعالى قل انما يوحى الى أئمتنا  
الحكم اله واحد وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما الرباني التسيئة وليس في منطوق النصوص المذكورة  
أن التكرار يقوم مقام قوله هو حق أو ما في معناه حتى يمنع الرجوع بعده نعم يؤخذ من قول صاحب الميسر  
وامكن الثابت على الاقرار كالجحد له بعد العقد أنه اذا أقر بذلك قبل العقد ثم أقر به بعده يقوم مقام ذلك  
اه قلت لكن مراد صاحب الميسر بقوله كالجحد الخ أي مع الثبات لان مراده بيان ان الاقرار قبل العقد  
بنزلة الاقرار بعده في اثبات الحرمة لان عبارته هكذا ولكن الثابت على الاقرار كالجحد له بعد العقد واقاره  
بالحرمة بعد العقد صحيح موجب للفرقة فكذلك اذا أقر به قبل العقد وثبت عليه حتى تزوجها ثم قال في مسألة  
الاقرار بعد العقد ولو ثبت على هذا النطق وقال هو حق وشهدت عليه الشهود بذلك فترقت بينهما اه  
وفي البساتين أما الاقرار فهو أن يقول لامرأة تزوجها هي اختي من الرضا ويثبت على ذلك ويصر عليه  
فيترق بينهما وكذلك اذا أقر بهذا قبل النكاح وأصر على ذلك ودام عليه لا يجوز له أن يتزوجها اه قلت  
ووجه ذلك أن الرضا لما كان مما يخفى لانه لا يعلمه الا بالسمع من غيره لم يمنع التناقض فيه لاحتمال أنه لما أقر  
به بناء على ما أخبره به غيره تبين له كذبه فرجع عن اقراره ولا فرق في ذلك بين كونه أقر مرة أو أكثر بخلاف  
ما اذا شهد على اقراره أو قال هو حق أو نحوه فانه يدل على علمه بصدق الخبر وان جازم به فلا يقبل رجوعه بعده  
(قوله فترق بينهما) أي ولو جحد بعد ذلك لان شرط الفرقة وهو الثبات قد وجد فلا ينفعه الجحد بعده ذخيرة  
(قوله جاز) أي صحح النكاح (قوله لان الحرمة ليست اليها) أي لم يجعلها الشارع لها فلا يعتبر اقرارها

(قال) لزوجه (هذه رضعتي ثم  
رجع) عن قوله (صدق) لان الرضا  
مما يخفى فلا يمنع التناقض فيه  
(ولو ثبت عليه بأن قال) بعده  
(هو حق) كما قلت ونحوه) هكذا  
فسر الثبات في الهداية وغيرها  
(فترق بينهما وان أقرت) المرأة بذلك  
(ثم أكذبت نفسها وقالت أخطأت  
وتزوجها جاز) كما لو تزوجها قبل أن  
تكذب نفسها) وان أصرت عليه  
لان الحرمة ليست اليها قالوا وبه  
يفتق

قال المحشي قل انما يوحى الى الخ  
كذا ينط المؤلف ولكن التلاوة  
قل انما انبشركم بيوحي  
الى الخ

بها ط (قوله في جميع الوجوه) أي سواء أقرت قبل العقد أو لا وسواء أصررت عليه أو لا بخلاف الرجل فان اصرار مدعي العرمة كما علمت وفيهم مما في البحر عن الخانية أن اصرارها قبل العقد مانع من تزوجها به ونحوه في المذخبة لكن التعليل المذكور يؤيد عدمه (قوله بزانية) ذكر ذلك في البرازية آخر كتاب الطلاق حيث قال قالت لرجل إنه أبي رضا وأصررت عليه يجوز أن يتزوجها إذا كان الزوج ينكره وكذا إذا أقر به ثم أكذبه فيه لا يصدق على قولها لأن الحرمة ليست إليها حتى لو أقرت به بعد النكاح لا يلتفت إليه وهذا دليل على أن لها أن تزوج نفسها منه في جميع الوجوه وبه يقتضي اهـ (قوله ومفاده الخ) هذا ذكره في الخلاصة عن الصغرى للصدر الشهيد بلفظ وفيه دليل على أنها لو ادعت المطلقات الثلاث وأنكر الزوج حل لها أن تزوج نفسها منه وذكره في البرازية آخر الطلاق بقوله قالت طلقني ثلاثا ثم أرادت تزوج نفسها منه ليس لها ذلك أصررت عليه أو أكذبت نفسها ونفس في الرضا على أنها إذا قالت هذا الجني رضا أو أصررت عليه جازله أن يتزوجها لأن الحرمة ليست إليها قالوا وبه يقتضي في جميع الوجوه اهـ كلام البرازية فقوله ونفس الخ يريد به الاستدلال على أن لها التزوج به في مسألة الطلاق كما فعل في الخلاصة وبهذا يعلم ما في كلام الشارح قيل باب الإبراء حيث ذكر عبارة البرازية هذه وأسقط قوله ونفس في الرضا الخ (قوله ححل لها تزوجه) لأن الطلاق في حقها مما يحتاج لاستقلال الرجل به فصح رجوعها نهر أي حل في الحكم أمافيها بينهما وبين الله تعالى فلا إذا كانت عالمة بالثلاث ح (قوله أو أقر بذلك) أي باخوة الرضا على ولم يصبر الرجل على إقراره فانه إذا أصر لا يتنعمه أكذاب نفسه بعده كما مر (قوله وان ثبت عليه فرق بينهما) أي إذا لم يكن لها نسب معروف وكانت تصح أماله أو يتنعمه فينفق بينهما ما الظهور والسبب باقراره مع اصرار مدعي أن كان لها نسب معروف أو لا تصح أماله أو يتنعمه لا ينفق بينهما ما وان دام على ذلك لانه أكذاب في إقراره يبين بدائع (قوله حجتة الخ) أي دليل البينة وهذا عند الإنكار لانه ثبت بالاقرار مع الاصرار كما مر (قوله وهي شهادة عدلين الخ) أي من الرجال وأفاد أنه لا يثبت بخبر الواحد أمر أهـ كان أو رجلا قبل العقد أو بعده وبه صرح في الكافي والنهاية تبع لما في رضاء الخانية لو شهدت به امرأته قبل النكاح فهو في سعة من تكذيبها لكن في محرمات الخانية ان كان قبله وانخرع عدل ثقة لا يجوز النكاح وان بعده وهما ككبران فالأحوط التمه به جزم البرازية معللا بأن الشك في الأول وقع في الجواز وفي الثاني في البطلان والدفع أسهل من الرفع ويوفق بجملة الأول على ما إذا لم تعلم عدالة الخبر أو على ما في المحيط من أن فيه روايتين بمقتضاه أنه بعد العقد لا يعتبر اتفاقا لكن نقل الزيلعي عن المغني وكرامية الهداية أن خبر الواحد مقبول في الرضا الطارئ بأن كان تحت حجة صغيرة فنهدت واحدة بأن أمته وأخته أرضعتها بعد العقد قلت ويشير إليه ما مر من قول الخانية وهما ككبران لكن قال في البحر بعد ذلك ان ظاهر المتن أنه لا يعمل به مطلقا ليكن هو المعتقد في المذهب قلت وهو أيضا ظاهر كلام كافي الحاكم الذي هو جمع كتب ظاهرا الرواية وفتقر بينهما وبين قبول خبر الواحد بنجاسة الماء أو اللحم فراجع من كتاب الاستحسان (تنبيه) في الهندية تزوج امرأته فقالت امرأته أرضعتكما فهو على أربعة أوجه ان صدقها فسد النكاح ولا مهران لم يدخل وان كذباها وهي عدلة فالتزوة المفارقة والأفضل له إعطاء نصف المهر لو لم يدخل والأفضل لها أن لا تأخذ شيئا ولو دخل فالأفضل دفع كماله والنفقة والسكنى والأفضل لها أخذ الأقل من مهر المثل والمسكنى لا النفقة والسكنى ويسعه المقام معها وكذا لو شهد غير عدول أو امرأتان أو رجل وامرأة وان صدقها الرجل وكذبها فسد النكاح والمهر بجأله وان بالعكس لا يفسد ولها أن تخلقه ويفرق إذا نكل اهـ (قوله وعدلتين) أي ولو احدهما المرضعة ولا يضر كون شهادتهما على فعل نفسها لانه لا تهم في ذلك كشهادة القاضم والنزاع والكيال على رب الدين حيث كان حاضرا بحر قلت وما في شرح الوهبانية عن التمسك من أنه لا تقبل شهادة المرضعة عند أي حنيفة وأصحابه فالظاهر أن المراد إذا كانت وحدها اختراعا عن قول مالك وان أوهم نظم الوهبانية بخلاف ذلك فتأمل (قوله تبصمها) أي النهادة حتى العبد أي إبطال حقه وهو محل التمتع فلا بد من القضاء أي ان لم توجد المتاركة لما في النهر الحاصل أن المذهب عندنا كما قال الزيلعي في اللعان أن النكاح لا يرتفع بجرمة الرضا والمصاهرة بل يفسد حتى لو وطأها قبل التفريق لا يجب عليه الحد أشبهه الأمر أو لم يشبهه لص عليه في الأصل وفي الفاسد

في جميع الوجوه بزانية ومفاده  
أنها لو أقرت بالثلاث من رجل  
حل لها تزوجه (أو أقر بذلك  
جميعا ثم أكذبا أنفسهما أو قال)  
جميعا (أخطأنا ثم تزوجها) جاز  
(وكذا) الاقرار (في النسب ليس  
يلزمه الا ما ثبت عليه فلو قال هذه  
اخوتي أو أختي وليس نسبها معروفا  
ثم قال وحدث صدق وان ثبت عليه  
فرق بينهما) الرضا (حجة حجة  
المال) وهي شهادة عدلين أو عدل  
وعدلتين لكن لا تنفع انفرقة  
الابتقر بقى القاضي لتبصمها حتى  
العبد (وحل ينوقف بثبوته على  
دعوى المرأة

لا بد من تفريق القاضى أو المأرك بالقول فى المدخول بها وفى غيرها يكتفى بالمفارقة بالابديان كما مر (قوله  
الظاهر) كذا استظهره فى البحر مستند المسألة الطلاق المذكورة ومنها الشهادة بمقتضى الامة ونحوها  
من المسائل الاربعة عشر التى تقبل الشهادة فيها حسبية بلا دعوى وهى مذكورة فى قضاء الاشياء وقدر  
هذه عليها (قوله ثم مانا) أى الشاهدان (قوله لا يسعها المقام معه) لأن هذه شهادة لو قامت  
عند القاضى بثت الرضاع فكذا اذا قامت عندها ثانية (قوله وقبل لها التزوج ديانته) أى  
الى ضعفه لما فى شرح الوهبانية عن القنية عن العلاء الترجانى أنه لا يجوز فى المذهب الصحيح اه ويرى  
به الشارح فى آخرباب الرجعة فافهم (قوله قضى القاضى) أى المحقق والمقلد كالكي (قوله لم ينفذ)  
لأنه من المسائل التى لا يسوغ فيها الاجتهاد وهى نفى وتلاؤن مذكورة فى قضاء الاشياء (قوله مصر رجل)  
قيد به احتراز عما اذا كان الزوج صغيرا فى مدة الرضاع فانها تحرم عليه (قوله ولبنهما من رجل) أى واحد  
وقيد به ليصور التحريم بين الصغيرتين لأنهما صارتا اختين لآب رضاعاً ما لو كان لبن كل واحدة من رجل  
لم تحرم الصغيرتان والمراد بالرجل غير الزوج اذ لو كان لبنهما من الزوج فى الفتح أن الصواب وجوب الضمان  
على كل منهما لان كلاهما قد تضررت لصيرورة كل صغيرة بنسالة خلافاً من حترق المسألة وقال ولبنهما منه بدل قوله  
من رجل اه (قوله لم يضمنا الخ) بخلاف ما مر فى الارض والفساد بالفساد بالفساد بالفساد بالفساد  
حيث ضمننا لأن فعل الكبيرة هناك مستقل بالفساد فيضاف الفساد اليها أى ما نحن فاعمل كل من الكبيرتين  
غير مستقل بهما فلا يضاف الى واحدة منهما لأن الفساد باعتبار الجمع بين الاختين منهما بخلاف الحرمة هناك  
لأنه للجمع بين الام والبنات وهو يقوم بالكبيرة فتح ملخصاً (قوله غرم المهر) أى يجب المهر على الاب  
ويرجع به على الابن والمسألة مذكورة فى الهندية فى المحرمات وقيد بما اذا كانت الزوجة مكرهة  
وصدق الزوج أن التبديل بشهوة لتقع الفرقة والا فلقوله اه وأما لو كانت مطاوعة فلا مهر لها لأن  
الفرقة جاءت من قبلها ثم ينبغي كما قال الرضى أن يكون ذلك مقيداً بما قبل الدخول وان المراد بالمهر نصفه  
أما بعد الدخول فلا غرم لأن المهر وجب بالدخول والاب قد استوفاه كما قالوا فى رجوع شاهدى الطلاق  
ان كان قبل الدخول غرم نصف المهر وان بعده فلا غرم أصلاً (قوله وقال ذلك) أى تعدت الفساد  
(قوله لا) أى لا يغرم المهر من نصف المهر بزانية وتعبيره بالنصف مؤيداً لما قاله الرضى (قوله  
فلم يلزم المهر) لأنه لا يجمع بين حد ومهر بزانية والله تعالى أعلم وله الحمد على ما علم

\* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الطلاق) \*

لما ذكر النكاح وأحكامه اللازمة والمناخرة عنه شرع فيما به يرتفع وقدم الرضاع لأنه يوجب حرمة مؤبدة  
بخلاف الطلاق فقد عدا لا يشترط على الاخف بحر (قوله لكن جعلوه الخ) عبارة البحر قولوا الله استعمل  
فى النكاح بالتطليق وفى غيره بالاطلاق حتى كان الاول صريحاً والثانى كناية فلم يتوقف على التبة فى طلقك  
وأنت مطاوعة بالتشديد وتوقف عليها فى اطلاقك ومطابقة بالتخفيف اه قال فى البدائع وهذا الاستعمال  
فى العرف وان كان المعنى فى النطق لا يختلف فى اللغة ومثل هذا جاز كما يقال حسان وحسان فانه يفتح الحاء  
يستعمل فى المرأة وبكسرهما فى الفرس اه والظاهر أنه أراد بالعرف عرف اللغة لأنه صرح فى محل آخر  
أن الطلاق فى اللغة والشرع عبارة عن رفع قيد النكاح وصرح أيضاً بتأيد على أن الطلاق فى اللغة  
صرح وكناية فافهم (قوله وشرعاً رفع قيد النكاح) اعترضهم فى البحر بأمر الاول أنهم قالوا ركنه  
اللفظ بخصوص الدال على رفع القيد فينبغى تعريفه به لأن حقيقة الشيء ركنه فعلى هذا هو لفظ دال على رفع  
قيد النكاح الثانى أن القيد صيرورتها ممنوعة عن الخروج والبروز كما فى البدائع فكان هذا التعريف  
مناسباً للمعنى اللغوى لا الشرعى الثالث أنه كان ينبغى تعريفه بأنه رفع عقد النكاح بلفظ مخصوص  
ولو ما لا اه أقول والجواب عن الاول أن الطلاق اسم بمعنى المصدر الذى هو التطليق كالسلام والسرار  
يعنى التسليم والتسريح أو مصدر طلقت بضم اللام أو فتحها طلاقاً كالفساد كذا فى الفتح وتقدم أنه لغة رفع  
الوفاق مطلقاً أى خسيا كوثاق البعير والاسير ومعنوا كما هنا وان المعنى الشرعى مستعمل فى اللغة أيضاً  
وقد ثبت أن حقيقة الطلاق الشرعى هو الحدث الذى هو مدلول المصدر لا نفس اللفظ لكن لما كان أمراً

الظاهر لا تفتن حرمه الفرج

وهى من حقوقه تعالى (كفى  
الشهادة بطلاقها) ولو شهد  
عندها عدلان على الرضاع بينهما  
أو طلقها لانا هو يجمع ثم مانا  
أو غاب قبل الشهادة عند القاضى  
لا يسعها المقام معه ولا قلبه  
ينفى ولا التزوج باخرو قبل لها  
التزوج ديانته شرح وهبانية (فروع)  
قضى القاضى بالتفريق برضاع  
بشهادة امرأتين لم ينفذ مص  
رجل ندى زوجته لم تحرم تزوج  
صغيرتين فأرضعت كلا امرأتين  
ولبنهما من رجل لم يضمنا وان  
تعدنا الفساد لعروضه بالاختية  
قبل الابن زوجة أبيه وقال تعدت  
الفساد غرم المهر ولو وطئها وقال  
ذلك لا لزوم الحد فلم يلزم المهر

\* (كتاب الطلاق) \*

(هو) لغة رفع القيد لكن جعلوه  
فى المرأ طلاقاً وفى غيرها طلاقاً  
فلذا كان أنت مطلقة بالسكون  
كتابة وشرعاً (رفع قيد النكاح

معنوا لا يتحقق إلا بالفظه المستعمل فيه قبل أن ركسه اللفظ فليس اللفظ حقيقة بل دال عليه فلذا قال  
المصنف تبع الفتح أنه رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص وعن الثاني والثالث أن المراد بالقيد العقد ولذا قال  
في الجوهره هو في الشرع عبارة عن المعنى الموضوع لحل عقدة النكاح فقد فسره بالمعنى المصدري كما قلنا  
أولا وعبر عن رفع القيد بحل العقد أي بفك رابطة النكاح استعارة والمراد برفع العقد رفع أحكامه  
لأن العقود كليات لا تنقضي بعد التكلم بها كما حقيقته في التلويح في بحث العلل وعن هذا قال في البدائع وأما  
بيان ما رفع حكم النكاح فالطلاق وقال قبله للنكاح الصحيح أحكام بعضها أصلي وبعضها من التوابع فالأصل  
حل الوطئ والاعراض والثاني حل النظر وملك المتعة وملك الحبس وغير ذلك اهـ وأما ما أورده في البحر  
من أن من أنار العقد العدة في المدخول به فالذي لم يفسر ويرفع العقد فيه أن العدة ليست من أحكام النكاح  
لأنه غير موضوع لها وكونها من آثاره لا يشافي وجودها بعد رفع أحكامه كما أن نفس الطلاق من آثاره قد  
النكاح ولا يصح أن يكون من أحكامه بيان ذلك أن العقد عدل لأحكامها كما صرح حوايه وقالوا أيضا إن  
الخارج المتعلق بالحكم أن كان مؤثرا فيه فهو العلة وإن كان منفضا إليه بلا تأثير فهو السبب وإن لم يكن  
مؤثرا فيه ولا منفضا إليه فإن توقف عليه وجود الحكم فهو الشرط والأقان دل عليه فهو العلامة وتعامه  
في كتب الأصول ولا شبهة أن عقد النكاح علة لحل الوطئ وشخوه لإرفع الحل بل رفع الحل علة الطلاق لأنه  
وضع له نعم النكاح شرطه كما أن الطلاق شرط لوجوب العدة الواجبة لأجله فقد صرح حوايه في باب العدة  
أن شرطه أرفع النكاح أثره فيه فالنكاح شرط لانعقاد الطلاق شرط لانقضاء العدة فصح كونها من آثاره  
بهذا الاعتبار فافهم (قوله في الحال بالبان) متعلقان برفع (قوله وأما المال) أي بعد انقضاء العدة  
أو انقضاء طائفتين إلى الأولى وعليه فلو ماتت في العدة أو بعد ما راجعها ينبغي أن يتبين عدم وقوع الطلاق  
الأولى حتى لو حلف أنه لم يقع عليه طلاقا لا يثبت بجر وفيه أن المراجعة تقتضي وقوع الطلاق فقد  
صرح الزيلعي وغيره بأن المراجعة بدون وقوع الطلاق محال مقدسي فالصواب في تعريفه الشامل لوجبه  
ما في القهستان من أنه إزالة النكاح أو نقصان حله بلفظ مخصوص قلت ولذا قال في البدائع أما الطلاق  
الرجعي فالحكم الأصلي له نقصان العدد فما زال المالك وحل الوطئ فليس يحكم أصلي له لازم حتى  
لا يثبت للحال بل بعد انقضاء العدة وهذا عندنا وعند الشافعي زوال حل الوطئ من أحكامه الأصلية حتى  
لا يعمل له وطؤه قبل الرجعة (قوله هو ما استقل على الطلاق) أي على مادة ط ل ق صريحاً من  
أنت طالق أو كناية كطالقة بالتخفيف وكانت ط ل ق وغيرهما كقول القاضي فترقت بينهما عندا الزوج  
الاسلام والعنة واللعان وسائر الكليات المقيدة للرجعة والبدونة وانظر الخلع فتح مكن قوله وغيرهما  
أي غير الصريح والكناية يفيد أن قول القاضي فترقت والكليات ولفظ الخلع مما استقل على مادة ط ل ق  
وليس كذلك فالمناسب عطفه على ما اشتمل والضمير عائدة على ما وشاء نظر المعنى لأنه واقع على الصريح والكناية  
(قوله نخرج القسوخ الخ) قال في الفتح نخرج فريق القاضي في إبانها ورودة أحد الزوجين وتباين  
الذارين حقيقة وحكما وخيار البوغ والعق وعدم الكفاة ونقصان المهر فانه بالبت طلاقا اهـ وقد مر  
نظما في باب الولي ما هو طلاق وما هو فسخ وما يشرط فيه قضاء القاضي وما لا يشرط فراجع (قوله وبهذا)  
أي بزيادة قوله أو المال وقوله بلفظ مخصوص (قوله عبارة كنز والمثل) هي رفع القيد الثابت  
شرعا بالنكاح (قوله منقوضة طردا وعكسا) أي أنها غير مانعة لدخول الفسخ فيها وغير جمعة نظروج  
الرجعي (قوله كريمة) هي الظن والشك أي ظن الشاكسة (قوله والمذهب الأول) لا طلاق  
قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ولأنه صلى الله عليه وسلم طلق حفصة لاريسة  
ولا كبره وكذا فعله الصحابة والحسن بن علي رضي الله عنهم استكثر النكاح والطلاق وأما ما رواه أبو داود  
أنه صلى الله عليه وسلم قال أبغض الحلال إلى الله عز وجل الطلاق فالمراد بالحلال ما ليس فعلا بل لازم الشامل  
للمباح والمندوب والواجب والمكروه كما قاله الشافعي بجر ملخصا قلت لكن حاصل الجواب أن كونه  
منغوضا لا يشافي كونه حلالا لأن الحلال بهذا المعنى يشمل المكروه وهو منغوض بخلاف ما إذا أريد بالحلال  
ما لا يترجى تركه على فعله وأنت خير أن هذا الجواب مؤيد للقول الثاني ويأتي بعده نائيه أيضا فافهم

في الحال بالبان (أو المال)

بالرجعي (بلفظ مخصوص) هو  
ما اشتمل على الطلاق فخرج القسوخ  
كخيار عتق وبلوغ ورثة فانه فسخ  
لا طلاق وبهذا علم أن عبارة  
الكنز والمثل منقوضة طردا

وعكسا بجر (وإدعاه مباح)  
عند العائنة لا طلاق إلا بالاثبات

(وقبل) فأنه السكال (الأصح)

حظره (أي منعه) (الاحكامية)

كريمة وكبر والمذهب الأول

كافي البحر



الحكمة اه ح وسعي بالدور لانه ديرا لاهرين متنافين لانه يلزم من وقوع المنجز وقوع الثلاث المعلقة قبله ويلزم من وقوع الثلاث قبله عدم وقوعه فليس المراد الدور المصطلح عليه في علم الكلام وهو يوقف كل من الشئين على الآخر فيلزم لوقف الشئ على نفسه وتأخره بما جرت به أمور بتين ط (قوله واقع) أي اذا طلقها واحدة يقع ثلاث الواحدة المنجزة وثنتان من المعلقة ولوطلقها اثنتين وقعنا واحدة من المعلقة أو طلقها ثلاثا يقع فينزل الطلاق المعلق لا يصادف أهلية فيأخروا ولو قال ان طلقته فانت طالق قبله ثم طلقها واحدة وقع ثنتان المنجزة والمعلقة وقس على ذلك كذا في فتح القدير (قوله حتى لو حكم الخ) تنريع على قوله واقع اجماعا ثم هذا ذكره المصنف أيضا عن جواهر الفتاوى فانه قال ولو حكمكم حاكمكم بسخة الدور بقاء النكاح وعدم وقوع الطلاق لا ينفذ حكمه ويجب على حاكم آخر تفريقهما لان مثل هذا لا يعتد بخلافه لانه قول مجهور باطل فاسد ظاهر البطلان ونقله قبله عن جواهر الفتاوى أن هذا القول لأبي العباس بن سريج من أصحاب الشافعي وانه أنكر عليه جميع أئمة المسلمين وانه قول مخترع فان الاتمة من الصحابة والتابعين وأئمة السلف من أبي حنيفة والشافعي وأصحابهم ما أبجعت على أن طلاق المكاف واقع اه قلت لكن يشكل على دعوى الاجماع أن كثيرا من أئمة الشافعية قالوا بسخة الدور كما نفي وابن الحداد والقفال والقاضي أبي الطيب والبضاوي وكذا الغزالي والسبكي لكنهم ارجعوا عنه وقد عزا في فتح القدير القول بطلان الدور الى بعض المتأخرين من مشايخنا والقول بصحته وانهم لا تنطبق الى أكثرهم واستمر له صاحب البحر لكن رأيت مؤلفا حافظا للعلامة ابن حجر المكي في بطلانه وانه قول أكثر الشافعية وان القرافي من المالكية نقل عن شيخه العز ابن عبد السلام الشافعي الملقب بسلطان العلماء أنه لا يصح بل يحرم تقليد القائل بصحته وينقض قضاء القاضي به لنخا نفسه اقواء الشرع وقال انه شنع على القائل به جماعة من الحنفية والمالكية والحنابلة وانه نقل بعض الأئمة عن أبي حنيفة وأصحابه الاتفاق على فساد الدور وانما وقع عنهم في وقوع الثلاث أو المنجز وحده وان شارح الارشاد قال ان المعتمد في الفتوى وقوع المنجز وعليه العمل في الديار المصرية والشمسية وعزاه الرافعي الى أبي حنيفة وانه بالغ السروجي من الحنفية فقال انه يشبه مذهب النصاري انه لا يمكن الزوج ايقاع طلاق على زوجته مدة عمره اه ملخصا وذكر في فتح القدير ايضا أن القول بسخة الدور ومخالف لمحكم اللغة ولحكم العقل ولحكم الشرع وقدره بما لا مزيد عليه فارجع اليه (تنبيه) قد بان لنا أن المعتمد عند الشافعية وقوع المنجز فقط بناء على ابطال الكلام كله وهو جله التعليق وقد مر عن الفتح الجزم بوقوع الثلاث عندنا بناء على ابطال انظر قبله فقط لان الدور انما حصل به ونقل ابن حجر عن معنى الحنابلة حكاية القولين عندهم وقد مرنا ما يفيد أن الخلاف ثابت عندنا أيضا والله أعلم (قوله وأقسامه ثلاثة الخ) يأتي بيانها قريبا (قوله صريح) هو ما لا يستعمل الا في حل عقد النكاح سواء كان الواقع به رجعا أو بائنا كما سيأتي بيانه في الباب الآتي (قوله وملحق به) أي من حيث عدم احتياجه الى النية كلفظ التحريم أو من حيث وقوع الرجعي به وان احتاج الى نية كاعتدى واستبرأ في رجلا وانت واحدة أفاده الرخى (قوله وكفاية) هي ما لم يوضع للطلاق واحتمله وغيره كما سيأتي في بابيه (قوله ومجمله المنكوحه) أي ولو معتمدة عن طلاق رجعي أو بائن غير ثلاث في حرة وثنتين في أمة أو عن فسخ بتفريق لآباء أحدهما عن الإسلام أو بارتداد أحدهما وتنظيم ذلك المقدس بقوله

بعده عن الطلاق يلحق \* أورده أبو الباء يفرق

بخلاف عدة الفسخ بجرمة مؤبدة كتقيل ابن الزوج أو غير مؤبدة كالفسخ بخيار عتق وبلوغ وعدم كفاءة ونقصان مهر وسبي أحدهما ومهاجرته فلا يقع الطلاق فيها كما حرره في البحر عن الفتح وكذا ما سيأتي آخر الباب لو حررت زوجها حين ملكته فطلقها في العدة لا يقع وبأني تمام الكلام عليه آخر الكتابات (قوله واهله زوج عاقل الخ) احتزب الزوج عن سيد العبد والذ الصغير والعاقل ولو حكما عن الجنون والمغنوه والمدهوش والمبترس والمغنى عليه بخلاف السكران مضطر أو مكرها وبالبالغ عن الصبي ولو مراهقا وبالمتنقط عن النائم وأفاد أنه لا يشترط كونه مسلما صحيحا طائعا إذا قام دفع طلاق العبد والسكران بسبب مخطو أو الكافر والمريض والمسكر والهال والخطي كاسياني (قوله ورصته انظر مخصوص) هو ما جعل دلالة على معنى الطلاق من صريح أو كفاية فخرج الفسوخ على ما ستر وأراد اللفظ ولو حكما

واقع اجماعا كما حرره المصنف معزيا  
لجواهر الفتاوى حتى لو حكم بسخة  
الدور حاكم لا ينفذ أصلا (وأقامه)

ثلاثة حسن وأحسن وبدعي

يأثم به وألفاظه صريح وملحق به

وكفاية (ومجمله المنكوحه) وأهله

زوج عاقل بالغ مستيقظ وركنه

لفظ مخصوص

لدخول الكتابة المستينة وإشارة الآخرس وإشارة إلى العدد بالأصابع في قوله أنت طالق ~~هكذا~~  
 كما سباني وبه ظهر أن من تشاجر مع زوجته فاعطاها ثلاثة أجبار ينوي الطلاق ولم يذكر لفظا لأمر بها  
 ولا كتابة لا يقع عليه كما أفتى به الخبير المولى وغيره وكذا ما يفعله بعض سكان البوادي من أمر حلقه شعرا  
 لا يقع به طلاق وإن نواه (قوله خال عن الاستثناء) أما إذا صاحبه استثناء بشرطه فلا يتحقق طلاق  
 كقوله إن شاء الله تعالى أو إلا أن يشاء الله تعالى زادي البحر وأن لا يكون الطلاق انتهاء غاية فانه لو قال أنت  
 طالق من واحدة إلى ثلاث لم تقع الثالثة عند الامام ط (قوله طلقه) الناء للوحدة وقيد بها لأن الزائد  
 عليها بكلمة واحدة بدعي ومتفرق ليس بأحسن بجر (قوله رجعية) فالراحدة البائدة بدعية في ظاهر  
 الرواية وفي رواية الزبادات لا تكره بجر عن الفتح ثم ذكر عن المحيط أن الخلع في حالة الحيض لا يكره بالإجماع  
 لأنه لا يمكن تحصيل العوض إليه اه وسيد كذا الشارح وبأنى تمامه (قوله في طهر) هذا صادق بأوله  
 وآخر قيل والثاني أولى احترازا من تطويل العدة عليها وقيل الأول قال في الهداية وهو الاظهر من كلام  
 محمد بن نهر واحتزبه عن الحيض فانه فيه بدعي كما يأتي (قوله لاوطئ فيه) جله في محل جر صفة لظهر  
 ولم يقل منه لدخول في كلامه ما لو وطئت بشبهة فان طلاقها فيه حينئذ بدعي نص عليه الاستيعابي لكن يرد  
 عليه الزنا فان الطلاق في طهر وقع فيه سني حتى لو قال لها أنت طالق للسنة وهي طاهرة ولكن وطئها غيره  
 فان كان زنا وقع وان بشبهة فلا كذا في المحيط وكأن الفرقان وطئ الزنا لم يترتب عليه أحكام النكاح فكان  
 حذرا بخلاف الرطئ بشبهة وبهذا عرف أن كلام المصنف أولى من قول غيره لم يجامعها فيه ~~مكن~~ لا بد أن  
 يقول ولا في حيض قبله ولا طلاق فيها لم يظهر حملها ولم تكن آيسة ولا صغيرة كافي البدائع لانه لو طلقها  
 في طهر وطئها في حيض قبله كان بدعيًا وكذا لو كان قد ملقها فيه وفي هذا الظاهر لأن الجمع بين تطلقين  
 في طهر واحد مكروه عندنا ولو طلقها بعد ظهروا رجلها أو كانت ممن لا تحيض في طهر وحدها فيه لا يكون بدعيًا  
 لعدم العلة اعني تطويل العدة عليها نهر (قوله وتركها حتى غمض عذتها) معناه الترك من غير طلاق  
 آخر لا الترك مطلقا لانه اذا راجعها لم يخرج الطلاق عن كونه أحسن بجر (قوله احسن) أي من  
 القسم الثاني لانه متفق عليه بخلاف الثاني فان مالكا قال بكراهته لاندفاع الحاجة بواحدة بجر عن  
 المراج (قوله بالنسبة إلى البعض الآخر) أي لأنه في نفسه حسن فاندفع به ما قيل كيف يكون حسنا مع انه  
 أبغض الحلال وهذا أحد قسمي المسخون ومعنى المسخون هنا ماثبت على وجه لا يتوجب عتبا لانه المسخوب  
 للشواب لأن الطلاق ليس عبادة في نفسه لينبئ له ثواب فالمراد هنا المباح نعم لو وقعت له داعية أن يطلقها بدعي  
 فقع نفسه إلى وقت السني يثاب على كف نفسه عن المعصية لا على نفس الطلاق ~~ككفت~~ نفسه عن الزنا مثلا  
 بعد تهوؤ أسبابه ووجود الداعية فانه يثاب لا على عدم الزنا لأن الصحيح أن المكافء بالكف لا العدم كما عرف  
 في الأصول بجر وفتح (قوله وطلقه) مبتدأ وأغیر موطوءة أي مدخول بها متعلق بمحذوف صفته  
 وكذا الجار في قوله ولو في حيض وقوله ولو موطوءة متعلق بتعريف أو حال منه على رأي وتقرير بمحذوف بهذه  
 الواو على المبتدأ قبله وقوله في ثلاثة أطهار متعلق بتعريف أيضا وقوله فممن تحيض حال من ثلاث المضاف إليه  
 تقرير لكونه منعوله في المعنى وقوله وفي ثلاثة أشهر عطف على في ثلاثة أطهار وقوله حسن خبر المبتدأ  
 وما عطف عليه وحاصله ان السنة في الطلاق من وجهين العدد والوقت فالعدد وهو ان لا يزيد على الواحدة بكلمة  
 واحدة لا فرق فيه بين المدخولة وغيره الكنت في المدخولة خاص بما اذا كان في طهر لاوطئ فيه ولا في حيض قبله  
 كما مر والافقو بدعي وفي غيرها لا فرق بين كونه في طهر أو في حيض لأن الرقت اعني الطهر الخالي عن الجماع  
 خاص بالمدخولة فلزم في المدخولة مراعاة الوقت والعدد بأن يطلقها واحدة في الطهر المذكو فقط وهو السني  
 الاحسن أو ثلاثا مفرقة في ثلاثة أطهار أو أشهر وهو السني الحسن وذكر في البحر عن المراج ان الخلو كولو طئ  
 هنا وتقدم التحريم بذلك في أحكام الخلو من كتاب النكاح (قوله في ثلاثة أطهار) أي ان كانت حرة  
 والافق طهرين برجس بدعي والخلاف المتقدم في أول الطهر وآخره يجري هنا كما نبه عليه في البحر (قوله  
 ولا طلاق فيه) أي في الحيض لانه بمنزلة ما لو وقع التطلقين في هذا الطهر وهو مكروه وانما لم يقل ولا طلاق  
 فيه ولا في الطهر لأن الموضوع تفريق الثلاث في ثلاثة أطهار ط (قوله وفي ثلاثة أشهر) أي حلالة

خال عن الاستثناء (طلقه) رجعية  
 (فقط في طهر لاوطئ فيه) وتركها  
 حتى غمض عذتها (أحسن بالنسبة  
 إلى البعض الآخر) وطلقة لغير  
 موطوءة ولو في حيض (لاوطوءة  
 تفرق الثلاث في ثلاثة أطهار  
 لاوطئ فيها) ولا في حيض قبلها  
 ولا طلاق فيه (فممن تحيض  
 وفي ثلاثة أشهر

ان طلقتها في أول الشهر وهو الليلة التي رثي فيها الهلال والا اعتبر كل شهر ثلاثين يوما في طريق الطلاق اتفاقا  
وكذا في حق انتضاء العدة عند وعندهما شهر بالايام وشهران بالاحلة قال في الفتح قبل الفتوى على قوله ما  
لانه أسهل وليس بشئ اه (قوله في حق غيرها) أي في حق من بلغت بالن ولم تر دما أو كانت حاملا  
أو صغيرة لم تبلغ تسعين سنين على المختار وأيسة بلغت خمسا وخمسين سنة على الراجح اما ممتدة الطهر فمن ذوات  
الاقراء لانها شابة رأت الدم فلا يطلتها السنة الا واحدة ما لم تدخل في حد الاياس اذ الحيض مرجوف في حقها  
صرح به غير واحد منهم قال في البحر فعلى هذا لو كانت قد جامعها في الطهر وامتنع لا يمكن تطليقها السنة حتى  
تحيض ثم يظهر وهي كثيرة الوقوع في الشابة التي لا تحيض زمان الرضاع اه قلت وتقييد الصغيرة بالتي لم تبلغ  
تسعا يفسد أن التي بلغت لا يفرق طلاقها على الا شهر وليس كذلك وانما تظهر قائدة في قوله بعده وحل طلاقهن  
عقب وطئ كما نعرفه (قوله بالاولى) لان الاول أحسن منه وهذا جواب لصاحب التهر عن قول الفتح  
لا وجه لتخصيص هذا باسم طلاق السنة لان الاول أيضا كذلك فالمناسب تميزه بالفضل من طلاق السنة  
اه (قوله أي الأيسة والصغيرة والحامل) أي المفهرمات من قوله في غيرها وكان الاولى للمصنف التصريح  
بهن هنالك ليعود الشهر في طلاقهن الى مذكور مصرحاً وللإيراد عليه من بلغت بالن وامتنع طهرها أو بلغت  
تسعا كما يظهر عابده (قوله لان الكراهة الخ) أي لان كراهة الطلاق في طهر جامع فيه ذوات الحيض لتوهم  
الحبل فيستببه وجه العدة انها بالحيض أو بالوضع قال في الفتح وهذا الوجه يقتضي في التي لا تحيض للصغر  
والأكبر بل انفق امتداد طهرها متصلا بالصغر وفي التي لم تبلغ بعد وقد وصلت الى سن البلوغ أن لا يجوز  
تعقيب وطئها بطلاقها لتوهم الحبل في كل منهما اه وقال قبله وفي المحط قال الحلواني هذا في صغيرة لا يرعى  
حبايا ما فين يربح في الا فضل له أن يفصل بين وطئها وطلاقها بشهر كما قال زفر ولا يفتي ان قول زفر ليس هو  
أفضلية الفصل بل لزومه اه وأجاب في البحر بأن التذنية انما هو باصل الفاصل وهو الشهر لا في الافضلية اه  
واحتراز بقوله متصلا بالصغر أي بأن بلغت بالن وامتنع طهرها عن امتد طهرها بعد ما بلغت بالحيض فانها  
لا تنطق للسنة الا واحدة كما مر لانها شابة قد رأت الدم وهو مرجو الوجود ساعة فساعة فبقى فيها احكام ذوات  
الاقراء بخلاف من بلغت ولم تر الدم أصلا (قوله والبدعي) منسوب الى البدعة والمراد بها شئنا المحرمة  
لتصريحهم بعصمانه بحر (قوله ثلاث متفرقة) وكذا بكلمة واحدة بالاولى وعن الامامية لا يقع بلفظ  
الثلاث ولا في حالة الحيض لانه بدعة محرمة وعن ابن عباس يقع به واحدة وبه قال ابن اسحق وطاوس وعكرمة  
لما في مسلم ان ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر  
طلاق الثلاث واحدة فقال عمران الناس قد استعملوا في أمر كان لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فامضاء عليهم  
وذهب جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين الى انه يقع ثلاث قال في الفتح بعد سوق الاحاديث  
الدالة عليه وهذا يعارض ما تقدم وأما امضاء عمر الثلاث عليهم مع عدم مخالفة الصحابة له وعلمه بانها كانت  
واحدة فلا يمكن الا وقد اطلعوا في الزمان المتأخر على وجود ناسخ أو لعلمهم بانتهاء الحكم لذلك لعلمهم باناطته  
بمعان علموا انتفاءها في الزمن المتأخر وقول بعض الخلفاء في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة الف عين  
رأته فهل صح لكم عنهم أو عن عشرين عشرين القول بوقوع الثلاث باطل أمّا ولا فاجاعهم ظاهرا لانه  
لم يقل عن أحد منهم انه خالف عشرين امضى الثلاث ولا يلزم في نقل الحكم الاجماعي عن مائة الف تسمية كل  
في مجلد كبير لحكم واحد على انه اجماع سكوتي وأما نانية فالعبارة في نقل الاجماع نقل ما عن المجتهدين والمائة الف  
لا يبلغ عددة المجتهدين الفقهاء منهم أكثر من عشرين كاخلفاء والعبادلة وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وانس  
وأبي هريرة والباقيون يرجعون اليهم ويستفتون منهم وقد ثبت النقل عن أكثرهم صريحا بإيقاع الثلاث  
ولم يظهر لهم مخالف فاذا بعد الحق الا الضلال وعن هذا قلنا لو حكم حاكم بانها واحدة لم ينفذ حكمه لانه  
لا يسوغ الاجتهاد فيه فهو خلاف لاختلاف وغاية الامر فيه أن يصبر كييع اتهامات الاولاد اجمع على نفسه  
وكن في الزمن الاول يعني اه ملخصا ثم أطال في ذلك (قوله في طهر واحد) قبل الثلاث والثنتين (قوله  
لارجعة فيه) فلو تخلل بين الطلقتين رجعة لا يكره ان كانت بالقول أو بنحو القبلة أو باللمس عن شهوة لا بالجماع  
اجماعا لانه طهر فيه جماع وهذا على رواية الطحاوي الاتية وظاهر الرواية ان الرجعة لا تكون فاصلة وكذا

(في) حق (غير) حاسن وبنى

فلم أن الاول سني بالاول وحل

طلاقهن (أي) (الايسة) والصغيرة

والحامل (عقب وطئ) لان الكراهة

فيمن تحيض لتوهم الحبل وهو

مفقود هنا (والبدعي ثلاث)

متفرقة (أو ثنتان بمرة أو مرتين

في طهر) واحد (لارجعة فيه

أو واحدة في طهر

لو تخلف النكاح أفاده في البحر (قوله وطئت فيه) أي ولم تكن حبل ولا آيسة ولا صغيرة لم تبلغ تسع سنين  
 كما مر (قوله في حيض موطوءة) أي مدخول بها ومثلها المختلى بها كما مر (قوله لكان أو جز وأفود) أما  
 الأول فظاهر وأما الثاني فلانه يشمل ما ذكره ويشمل الطلاق البائن كما مر وما لو طلقها في النفاس فانه بدعي كقوله  
 البحر وما لو طلقها في طهر لم يجامعها فيه بل في حيض قبله وما لو طلقها في طهر طلقها في حيض قبله فافهم (قوله  
 وتجب رجعتها) أي الموطوءة المطلقة في الحيض (قوله على الأصح) مقابل قول التدويري انه استحب  
 لان المعصية وقعت فتعذر ارتفاعها ووجه الأصح قوله صلى الله عليه وسلم لعمر في حديث ابن عمر في الصحيحين  
 مر ابنك فلما رجعتها حين طلقها في حالة الحيض فانه يشمل على وجوبين صريح وهو الوجوب على عمران بامر  
 وفيه وهو ما يتعلق بانه عند توجيه الصيغة اليه فان عمر نائب فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو كالمبلغ  
 وتعذر ارتفاع المعصية لا يصلح صارفا للصيغة عن الوجوب لحوارها وازاجاب رفع اثرها وهو العدة وتطويلها انشاؤه  
 الشيء بقاء ما هو اثره من وجه فلا تترك الحقيقة وتسامه في الفتح (قوله رفعها للمعصية) بالاراء وهي أولى من  
 نسخة الدال ط أي لان الدفع بالدال المالم يقع والرفع بالراء الواقع والمعصية هنا وقعت والمراد رفع اثرها وهو  
 العدة وتطويلها كما علمت لان رفع الطلاق بعد وقوعه غير ممكن (قوله فاذا طهرت طلقها ان شاء)  
 ظاهر عبارته انه يطلقها في الطهر الذي طلقها في حيضه وهو موافق لما ذكره الطحاوي وهو رواية عن الامام  
 لان اثر الطلاق انعدم بالاراجعة فكأنه لم يطلقها في هذه الحصة فيسن تطليقها في طهر حال سكن  
 المذكور في الاصل وهو ظاهر الرواية كقافي الكافي وظاهر المذهب وقول السكلي كقافي في القدر انه اذا رجعا  
 في الحيض امسكت عن طلاقها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فيطلقها نائية ولا يطلقها في الطهر الذي يطلقها  
 في حيضه لانه بدعي كذا في البحر والمنع وعبارة المصنف تحتمله اه ح ويدل لظاهر الرواية حديث الصحيحين  
 مر ابنك فلما رجعتها لم يسكنها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر فان بدله ان يطلقها فلا يطلقها قبل ان يمسه اقلت العدة  
 كما امر الله عز وجل بمر قال في الفتح ويظهر من لفظ الحديث تقيد الرجعة بذلك الحيض الذي اوقع فيه وغير  
 المفهوم من كلام الاصحاب ان المؤمل فلولم يفعل حتى طهرت تنقزلت المعصية اه وقد يقال هذا ظاهر على  
 رواية الطحاوي اما على المذهب فينبغي ان لا تنقزل المعصية حتى ياتي الطهر الثاني بحصر قلت وفيه نظر فانه  
 حيث كان ذلك هو المفهوم من الحديث وكلام الاصحاب يحمل المذهب عليه فتأمل (قوله قيد بالطلاق)  
 أي في قوله أو في حيض موطوءة والمراد أيضا بالطلاق الرجعي احتراز عن البائن فانه بدعي في ظاهر الرواية  
 وان كان في الطهر كما مر (قوله لان التخيير الخ) أي قوله لها اختاري نفسك وهي حائض وكذا الاختار  
 نفسه ما قال في الذخيرة عن المنتقى ولا بأس بأن يجعلها في الحيض اذا رأى منها ما يكره ولا بأس بأن يخبرها  
 في الحيض ولا بأس بأن تختار نفسها في الحيض ولو ادركت فاختارت نفسها فلا بأس للقاتني أن يفرق بينهما  
 في الحيض اه وفي البدائع وكذا اذا اعتقت فلا بأس بأن تختار نفسها وهي حائض وكذا امر آة العنين اه  
 وكذا الطلاق على مال لا يكره في الحيض كما مر ح به في البحر عن المعراج والمراد بالخلع ما اذا كان خلعا بمال  
 لما قد مضى عن المحيط من تعليل عدم كراهته بأنه لا يمكن تحصيل العوض الا به وفي الفتح من فصل المشيئة عن  
 القوائد الظهيرية لو قال لها اطلق نفسك من ثلاث ما شئت فطلعت نفسها فلا تأكل على قولها ما أوثنين على قوله  
 لا يكره لانهم اضطروا فأنهم لو فرقت خرج الامر من يدها اه (قوله لا يكره) لان عدم الكراهة دفع الضرر  
 عنها بطول العدة لان الحصة التي وقع فيها الطلاق لا تحسب من العدة وبالاختيار والخلع قد رخصت بذلك  
 رخصتي وفيه انه يلزمه حل الطلاق مطلقا في الحيض اذا رخصت به مع ان اطلاقهم الكراهة ينافيه فالظاهر  
 تعليل المنع والطلاق بعوض بما مر عن المحيط وبان التخيير ليس طلاقا بنفسه لانها لا تطلق ما لم تختار نفسها  
 فصارت كأنها أوقعت الطلاق على نفسها في الحيض والمنوع هو الرجل لاهي أو لقائتي هذا ما ظهر لي فتأمل  
 (قوله والنفاس كالحيض) قال في البحر ولما كان المنع من الطلاق في الحيض لتطويل العدة عليها كان  
 النفاس مثله كما في الجودرة (قوله قال لموطوءة) أي ولو حكما كالمختلى بها كما مر (قوله للسنة) اللام  
 فيه الوقت وليست اللام بقيد توكيد في السنة أو عليها أو معها وكذا السنة ليست بقيد بل مثلها ما في معناها  
 كطلاق العدل وطلاق العدة أو للعدة وطلاق الدين أو الاسلام أو أحسن الطلاق أو اجله

وطئت فيه أو واحدة في (حيض  
 موطوءة) لو قال والبديعي  
 ما أخفهما لكان أو جز وأفود  
 (وتجب رجعتها) على الأصح  
 (فيه) أي في الحيض رفعاً للمعصية  
 (فاذا طهرت) طلقها (ان شاء)  
 أو أمسكتها قيداً بالطلاق لان  
 التخيير والاختيار والخلع في الحيض  
 لا يكره تجبى والنفاس كالحيض  
 بحر شرة (قال لموطوءة وهي) حال  
 كونها (عن تحيض أنت طالق  
 ثلاثاً) أو اثنين (للسنة) وقع عند  
 كل طهر طلقاً

وقفع اولاه في طهر لاوطى فيه  
 فلو كانت غير موطوءة أو لا تمتص  
 تقع واحدة للحال ثم كلما تكلمها  
 أو مضى شهر تقع (وان نوى أن  
 تقع الثلاث الساعة أو) أن تقع  
 عند رأس (كل شهر واحدة  
 صحت نيته) لانه محتمل كلامه  
 (ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل)  
 ولو تقدر ابدائع ليدخل السكران  
 (ولو عدا أو مكرها) فان طلاقه  
 صحيح لا اقراره بالطلاق وقد نظم  
 في الزهر ما يصح مع الاكراه فقال  
 طلاق وايلاءظهار ورجعة  
 تنكاح مع استيلاد

أو طلاق الحق أو القرآن أو الكتاب وتماه في البحر (قوله وقفع اولاه) أي أولى المذكورات من الثلاث  
 أو البنتين فافهم وقوله في طهر لاوطى فيه أي ولا في حيض قبله كما يفيد ما تقدم فان كان ذلك الطهر هو الذي  
 طلقها فيه تقع فيه واحدة للحال ثم عند كل طهر أخرى وان كانت حائضاً أو جامعها فيه لم تطلق حتى تحيض  
 ثم تطهر كما في البحر (قوله فلو كانت غير موطوءة) محترز قوله موطوءة وقوله ولا تحيض محترز قوله وهي من  
 تحيض وشمل من لا تحيض الحامل خلافاً للمحمد كما في البحر (قوله تقع واحدة للحال) أي في الصورتين واطلق  
 في الحال فشمل حالة الحيض (قوله ثم كلما تكلمها) راجع للصورة الاولى أي فإذا وقعت عليه واحدة للحال  
 بابت منه بلا عدة لانه طلاق قبل الدخول فلا يقع غيرها ما لم يترجها فتقع أخرى بلا عدة فإذا ترجها أيضاً  
 وقعت الثالثة وعلمه في البحر بأن زوال الملك بعد اربعين لا يطلها اه قبائل (قوله أو مضى شهر) يرجع  
 الى الصورة الثانية (قوله وان نوى الخ) أفاد أن وقوع الثلاث على الاطهار مقيد بما اذا نواه أو اطلق  
 أما اذا نوى غيره فانه يصح نهر (قوله لانه محتمل كلامه) وهذا لان الامم كما جاز أن تكون للوقت  
 جاز أن تكون للتعليق أي لاجل السنة التي أوجبت وقوع الثلاث واذا صحت نيته للحال فارى أن تقع عند كل  
 رأس شهر قيد بذلك الثلاث لانه لو لم يذكرها وقعت واحدة للحال ان كانت في طهر لم يجامعها فيه ولا حتى تطهر  
 ولو نوى ثلاثاً مفرقة على الاطهار صح ولو جملة فتقولان ورجع في النسخ القول بانه لا يصح وتماه في النهر (قوله  
 ويقع طلاق كل زوج) هذه الكلية منقوضة بزواج المبانة اذا يقع طلاقه بائناً عليها في العدة واجب بانه ليس  
 بزواج من كل وجه أو ان امتناعه لعارض هو لزوم تحصيل الحاصل ثم كلامه شامل لما اذا وكل به أو اجازته من  
 الفضولي نهر وسيأتي (قوله ليدخل السكران) أي فانه في حكم العاقل زجره فلا منافاة بين قوله عاقل  
 وقوله الاتي أو سكران (قوله فان طلاقه صحيح) أي طلاق المكره وشمل ما اذا اكرهه على التوكيل بالطلاق  
 فوكل فطلق الوكيل فانه يقع بحر قال بحسبه الخبير الرمي ومنه العناق كما حصر حوايه وأما التوكيل بالنكاح  
 فلم أر من صرح به والظاهر انه لا يخالفه في ذلك لتصرح بهم بان الثلاث تصح مع الاكراه استحساناً وقد ذكر  
 الزيلعي في مسئلة الطلاق أن الوقوع استحسان والقياس أن لا تصح الوكالة لان الوكالة تبطل بالهزل فكذا  
 مع الاكراه كالبيع وامثاله وجه الاستحسان أن الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فساد فكذا  
 التوكيل فيعقد مع الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات فإذا لم تبطل فقد نفذ  
 تصرف الوكيل اه فانظر الى هذه الاستحسان في الطلاق تجدها في النكاح فيكون حكمها واحداً تأمل  
 اه كلام الرمي قلت وسيأتي تمام الكلام على ذلك في كتاب الاكراه ان شاء الله تعالى (قوله لا اقراره  
 بالطلاق) قيد بالطلاق لان الكلام فيه والا فاقرار المكره بغيره لا يصح أيضاً كما لو أقر بعق أو نكاح أو رجعة  
 أو نى أو عفو عن دم عدا وبعده انه أنه أو جاريته انه نام ولده كانص عليه الحاكم في الكافي هذا وفي البهران  
 المراد الاكراه على التلقظ بالطلاق فلا ذكره على أن يكتب طلاق امرأته فيكتب لا تطلق لان الكتابة اقيمت مقام  
 العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا كذا في الثانية ولو أقر بالطلاق كاذباً أو هازلاً وقع قضاء لادبائه اه ويأتي  
 تمامه (قوله طلاق) أطلقه فشمل البائن بقسمه والرجعي ودوم مع ما عطف عليه مبتدأ والخبر محذوف تقديره  
 تصح مع الاكراه دل عليه قوله آخر اه هذه تصح مع الاكراه ثم ان كان الزوج قد وطئ فلا رجوع له على المكره  
 والافل الرجوع بصف المسمى كذا ذكره المصنف في الاكراه ط (قوله وايلاء) فان تركت أربعة أشهر رأت منه  
 فان لم يكن دخل بها وجب نصف المهر ولم يرجع به على الذي اكرهه كافي (قوله نكاح) يشمل ما اذا اكره الزوج أو  
 الزوجة على عقد النكاح كما هو مقتضى اطلاقهم خلافاً لما قيل من ان العقد لا يصح اذا اكرهت هي عليه كما وضخناه  
 في النكاح قبيل قوله وشروط حضور شاهدين فافهم (قوله مع استيلاد) بكسر الدال من غير تنوين لضرورة  
 النظم ح وصورته أن يكرهه على استيلاد أمته فإذا وطئها رأت بولادته منه ولا يجوز له نفسه ط وفيه  
 ان هذا الاكراه على فعل حسبي وهو الوطئ ترتب عليه حكم آخر وهو صيرورتها ام ولدها ومثله كثيرة كما لو اكرهه على  
 دخول داره على عتق عبده على دخولها فانه يعتق ولا يضمن له المكره شيئاً أو اكرهه على شراء عبد على عتقه على  
 ملكه فانه يعتق وعليه قيمته للبائع ولا يرجع على المكره بشئ كافي كافي الحاكم من الاكراه قال وكذا لو اكرهه  
 على شراء ذى رحم محرم منه أو أمة قد ولدت منه أو أمة قد جعلها مديرة اذا ملكها اه وصورة الرجعي بان

مطلب  
 في الاكراه على التوكيل بالطلاق  
 والنكاح والعناق

مطلب  
 في المسائل التي تصح مع الاكراه

يكره على أن يقر بانهم أم ولد وفيه ما علمته مما نقلناه قبله عن الكافي أيضا والله أعلم (قوله عفو عن العمد)  
 أي لو وجب له على رجل قصاص في نفس أو في ماله أو في غيره فأكبره بوعيد تلف أو جرح حتى عفا فلعفو جاز  
 ولا ضمان له على الجاني ولا على المكره لأنه لم يتلف له مالا وكذلك الشهود إذا رجعوا فلا ضمان عليهم ولو  
 وجب له على رجل حق من مال أو كفاية بنفس أو غير ذلك فأكبره بوعيد بقتل أو جرح حتى أبرأه من ذلك  
 كانت البراءة باطلة كذا في الكافي وفيه علم أنه احتراز بالعمد عن الخطأ لأن موجب الماله فلا تصح البراءة منه  
 (قوله رضاع) يرد عليه ما ذكرناه في الاستيلاء فإنه أيضا فعل حسي ترتب عليه حكم آخر وهذا لا ينص  
 كما علمته وكذا يقال مثله ما لو أكره على الخلوة بزوجته أو على وطئها فإنه يقتصر عليه جميع المهر وكذا لو أكره على  
 وطئ أم زوجته أو بنتها تحرم عليه زوجته (قوله وأيمان) جمع عين قال في الكافي في باب الأكرامه على  
 النذر واليمين ولو أكره رجل بوعيد تلف حتى جعل على نفسه صدقة لله تعالى أو صوما أو حجابا أو عزة أو غزوة  
 في سبيل الله تعالى أو بدنة أو شيئا يقترب به إلى الله تعالى لزمه ذلك ولا ضمان على المكره وكذلك لو أكرهه على  
 اليمين بشئ من ذلك أو بغيره من الطاعات أو المعاصي اهـ (قوله وفي) أي في الإيلاء يقول أو فعل ذكره  
 الشارح في الأكرامه (قوله ونذره) تقدمنا الكلام عليه قريبا (قوله قبول لا يداع) أخذه في البحر  
 من قوله في القنية أكره على قبول الودعة فتلفت في يده فلم يستحقها تضمن المودع اهـ بناء على أن المودع  
 يفتح المال قال في النهر بعد نقله ثم ظهر لي أنه بكسر الدال فليس من المواضع في شيء وذلك أنه في البرازية قال  
 أكره بالحبس على إيداع ماله عنده هذا الرجل وأكره المودع أراضا على قبوله فضاخ لا ضمان على المكره  
 والقباض لأنه ما قبضه لنفسه كما لو هبت الرمح فألقته في حجره فاخذه ليرده فضاخ في يده لا يضمن اهـ قلت  
 وحاصله أن التعليل المذكور يدل على أن المستحق للودعة في مسألة القنية ليس له تضمن المودع بالفتح لأنه  
 إذا كان مكرها على قبوله لم يكن قابضا لنفسه فتعين أنه بالكسر لأنه دفعها باختياره فلم يستحق تضمينه  
 ولكن مع هذا أيضا لو صح قراءته بالفتح لم يكن من هذه المواضع أيضا لأن الكلام فيها يصح مع الأكرامه وتضمنه  
 يدل على أنه لم يصح قبوله للودعة لأن حكم المودع بالفتح عدم الضمان بالتلف فتأمل (قوله كذا الصلح عن  
 عمد) أي قبول القاتل الصلح عن دم العمد على مال كذا في البحر أي إذا أكره على أن يصالح صاحب الحق  
 على مال أكثر من الدية أو أقل فصالحه بطل الدم ولم يلزم الجاني شيء كافي كافى الحاكم وذكره قوله أنه لو أكره على دم  
 العمد على أن يصالح منه على ألف فلا شيء له غير الألف اهـ وأعمال المال القاتل في الشائبة لأنه غير مكره  
 (قوله طلاق على جعل) أي قبول المرأة الطلاق على مال بجر ففتح الطلاق ولا شيء عليها من المال  
 ولو كان مكان التولية خلع بألف درهم كان الطلاق بائنا ولا شيء عليها ولو كان هو المكره على الخلع على ألف  
 وقد دخل بها وهي غير مكرهة وقع الخلع ولزمها الألف وقامه في الكافي (قوله عين به اتت) أي بالطلاق  
 وفاعل أنت ضمير اليمين ح والمراد به تعليق الطلاق على شيء كما إذا أكره على أن يقول أن كذا زيد أفروجتي  
 كذا (قوله كذا العتق) أي الأكرامه على اليمين بالعتق وأما الأكرامه على نفس العتق فسيأتي فافهم كذا  
 أكرهه على أن قال إن دخلت الدار فانت حر أو ان صليت أو أكلت أو شربت ففعل يعتق العبد ويغرم الذي  
 أكرهه قيمته وقامه في الكافي (قوله والاسلام) ولو من ذمى كما أطلقه كثير من المشايخ وما في الحاشية  
 من التفصيل بين الذي فلا يصح والحربي فيصح فقياس والاستحسان صحة مطلقا فإداه الشارح في الأكرامه  
 ط ولو كان أكرهه على الإقرار بالاسلام فيما مضى فالإقرار باطل كذا في الكافي (قوله تدبير العبد)  
 بضم الراء من غير تنوين للضرورة ح وتقييده بالعبد لمناسبة الروى والامة مثله ط (قوله وإيجاب  
 احسان) أي إيجاب صدقة بحر وتقدم نقله عن الكافي (قوله وعتق) ويرجع بقيمة العبد على المكره  
 إذا أعتقه لغير كفارة والافلا رجوع كذا كره المصنف في الأكرامه ط وسهل العتق بالفعل كذا لو أكرهه على شراء  
 محرره لكنه لا يرجع على المكره بشئ كما قدمناه عن الكافي وبه صرح في البرازية من الأكرامه خلافا لما يوهمه  
 ما نقله الشارح في الأكرامه عن ابن النكاح فافهم (قوله عشر من في العتق) حال من فاعل تصح قال في النهر  
 وبني ترجع إلى ستة عشر لدخول إيجاب الاحسان في النذر ودخول الطلاق على جعل واليمين بالطلاق  
 في الطلاق ودخول اليمين بالعتق في العتق اهـ ح وتقدم عن النهر أن قبول الإيداع ليس منها فاعتدلت إلى

عفو عن العمد  
 رضاع وإيمان وفيه ونذره  
 قبول لا يداع كذا الصلح عن عمد  
 طلاق على عين به اتت  
 كذا العتق والاسلام تدبير العبد  
 وإيجاب احسان وعتق فيه  
 تصح مع الأكرامه عشر من في العمد

خمس عشرة وقد منا أن الاستيلاء والرضاع من الأفعال الحسنة المترتبة عليها امر آخر فلا ينبغي تخصيصهما بالذكور فعدت إلى ثلاثة عشر وقد زدت عليها خمسة آخر النقطتها من الصكر اه كافي الحاكم الأولى الخلع على مال بان أكرهه على خلع امرأته على ألف وقد تزوجها على أربعة آلاف ودخل بها والمرأة غير مكروهة فالخلع واقع ولها عليه الألف ولا شيء على الذي أكرهه ولو كانت هي المكروهة كان الطلاق بائنا ولا شيء عليها \* الثانية الفسخ كالأول أتممت ولها زوج حر لم يدخل بها فأكرت على أن اختارت نفسها في مجلسها بطل المهر عن الزوج ولا شيء على المكروه ولو كان دخل بها الزوج قبل ذلك فالمهر لم يولهاها على الزوج ولا يرجع على المكروه \* الثالثة التكفير كالواكره بوعده تلف على أن يكفر بمينا قد حنث فيها ولا رجوع له على المكروه وان أكرهه على عتق عبده هذا عنهم بحجة وعلى المكروه قنيسه ولو أكرهه بالجلس أجزأه عنها وكذلك كل شيء وجب عليه لله تعالى من نذر أو هدى أو صدقة أو حج فأكره على أن يمضيه ولم يأمره المكروه بشيء بعينه أجزأه ولا ضمان على المكروه \* الرابعة ما كان شرط الغيرة كالوعلق عتق عبده على شرائه أو طلاق زوجته على دخول الدار فأكره على الشراء أو الدخول أو أكرهه على شراء ذبيحة محرمة أو أمة قد ولدت منه ونحو ذلك ويدخل فيه الرضاع فإنه شرط للعجمية والاستيلاء أي الوطئ لطلب الولد فإنه شرط لنبوته منه أيضا \* الخامسة ما قدمناه من التوكيل بالطلاق والعق فقد صارت ثمان عشرة صورة تظمها بقولي

طلاق وعتاق نكاح ورجعة \* ظهار وإيلاء وعقود عن العمد  
يمين واستلام وفي وندره \* قبول لصح العمد تدبير العبد  
ثلاث وعشر يحسوها المكروه \* وقد زدت خمسا وهي خلع على نقد  
وفسخ وتكفير وشرط الغيرة \* وفوكيل عتق أو طلاق فخذ عدى

(قوله أو هازلا) أي قطع قضاء وديانة كما يذكره الشارح وبه صرح في الخلاصة مع الإلزام بكار باللفظ فيستحق التغليظ وكذا في البرازية وأما في أكرهه الخائنة لو أكرهه على أن يقر بالطلاق فاقتر لا يقع كالواقر بالطلاق هازلا أو كذا بانفعال في البحران مراده بعدم الوقوع في المشبهة به عدمه ديانة ثم نقل عن البرازية والقنية لو أراد به الخبر عن الماضي كذا لا يقع ديانة وإن أشهد قبل ذلك لا يقع قضاء أيضا اه ويمكن حل ما في الخائنة على ما إذا شهد على أنه يقر بالطلاق هازلا ثم لا يجئ أن مآثر عن الخلاصة انما هو عيال وأنشأ الطلاق هازلا وما في الخائنة فيها لو أقر به هازلا فلا منافاة بينهما قال في التلويح وكما أنه يطل الاقرار بالطلاق والعتاق مكرهنا كذلك يطل الاقرار بها هازلا لان الهزل دليل الكذب كالأكره حتى لو أجاز ذلك لم يجوز لان الاجازة انما تلحق سببا من تقدير المحتمل والبطالان والاجازة لا بصير الكذب صدقا وهذا بخلاف انشاء الطلاق والعتاق ونحوهما مما لا يحتمل الفسخ فإنه لا أثر فيه للهزل اه وبهذا اندفع ما أورد الرملة من المناقاة بين عبارة الخائنة وغيرها (قوله لا يتصدق حقيقة كلامه) بيان لمعنى الهازل وفيه قصور في التحرير وشرحه الهزل لغة اللعب واصطلاحا أن لا يراد باللفظ ودلالته المعنى الحقيقي ولا المجازي بل أريد به غيرها ما وهو ما لا تصح ارادته منه وضده الحد وهو أن يراد باللفظ أحدهما (قوله خفيف العقل) في التحرير وشرحه السخة في اللغة الخفة وفي اصطلاح الفقهاء خفة تثبت الانسان على العمل في ماله بخلاف مقتضى العقل (قوله أو سكران) السكر سرور يزيل العقل فلا يعرف به السماء من الارض وقال لا بل يغلب على العقل فيهدى في كلامه ورجوا قولهما في الظهارة والايان والحدود وفي شرح بكر السكر الذي تصح به التصرفات أن يصير بحال يستحسن ما يستقبحه الناس وبالعكس لكنه يعرف الرجل من المرأة قال في البحر والمعتد في المذهب الأول نهر قلت لكن صرح المحقق ابن الهمام في التحرير أن تعريف السكر بما مر عن الامام انما هو في السكر الموجب للحد لانه لو ميز بين الارض والسماء كان في سكره نقصان وهو شبهة العدم فيندرى به الحد وأما تعريفه عنده في غير وجوب الحد من الاحكام فالمعترف به عنده اختلاط الكلام والهذيان كقولهما ونقل شارحه ابن امير حاج عنه أن المراد أن يكون غالب كلامه هذيانا فالوضف مستقيما فليس بسكر فيكون حكمه حكم العصاة في اقراره بالحد ودون غير ذلك لان السكران في العرف من اختلط جده بهزله فلا يستقر على شيء ومال اكثر المشايخ الى قولهما وهو قول الاثمة الثلاثة واختاره للفتوى لانه المتعارف وتأيد بقول

(أو هازلا) لا يتصدق حقيقة  
كلامه (أو سكران)  
(أو سكران)

مطلب  
في تعريف السكران وحكمه



مخالفته لسائر المتون ح وفي النسخة أيضا طلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر أو التبيذ وهو  
 مذهب أصحابنا (قوله ان دام الموت) قبدي طارنا فقط ح قال في البحر فعمل هذا اذا طلق من اعتقل  
 لسانه فوقف فان دام به الى الموت نفذ وان زال بطل اه قلت وكذا لو تزوج بالاشارة لا يحل له وطؤها لعدم  
 نفاذه قبل الموت وكذلك اسائر عقوده ولا يخفى ما في هذا من الحرج (قوله به يفتي) وقد رآه القرافي  
 الامتداد بسنة بجر وفي النسخة الثانية عن النيايح ويقع طلاق الاخرس بالاشارة يريد به الذي ولد وهو  
 آخرس أو طرأ عليه ذلك ودام حتى صارت اشارته مفهومة والام تعتبر (قوله واستحسن الكمال الخ) حيث  
 قال وقال بعض النافعية ان كان يحسن الكتابة لا يقع طلاق بالاشارة لان دفاع الضرورة بما هو أدل على  
 المراد من الاشارة وهو قول حسن وبه قال بعض مشايخنا اه قلت بل هذا القول تصرح بما هو المفهوم  
 من ظاهر الرواية ففي كافي الحاكم الشهيد مانصه فان كان الاخرس لا يكتب وكان له اشارة تعرف  
 في طلاقه ونكاحه وشرائه وبيعته فهو حائز وان كان لم يعرف ذلك منه أو شك فيه فهو باطل اه فقد رتب  
 جواز الاشارة على عجزه عن الكتابة فنفذ انه ان كان يحسن الكتابة لا يجوز اشارته ثم الكلام كافي  
 النهرانما هو في قصر صحة تصرفاته على الكتابة والافغيره يقع طلاقه بكتابه كإثباتي آخر الباب فما باله (قوله  
 بالاشارة للمعهودة) أي المقرونة بصوت منه لان العادة منه ذلك فكانت الاشارة بياناً لما أجله الاخرس بجر  
 عن الفتح وطلاق المفهوم بالاشارة اذا كان دون الثلاث فهو رجعي كذا في المضمرات ط عن الهندية  
 (قوله بأن أراد التكلم بغير الطلاق) بأن أراد أن يقول سبحان الله فجرى على لسانه أنت طالق تطلق لانه  
 صريح لا يحتاج الى التنية لكن في القضاء كطلاق الهازل واللاعب ط عن المنخ وقوله كطلاق الهازل  
 واللاعب مخالف لما قد مر من ان في فسخ القدير عن الحاوي معزياً الى الجاسع الاصغر ان اسد اسئل  
 عن أراد أن يقول زينب طالق فجرى على لسانه عمرة على أيهما يقع الطلاق فقال في القضاء تطلق التي سمي  
 وفيها بينه وبين الله تعالى لا تطلق واحدة منهما أما التي سمي فلانه لم يردّها وأما غير خالفاً لم يوطئ طلق بجرّد  
 التنية (قوله غير عالم بعنائه) كالموتى لزوجها أقرأ على اعتدى أنت طالق ثلاثاً ففعل طلقت ثلاثاً  
 في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى اذا لم يعلم الزوج ولم ينو بجر عن الخلاصة (قوله أو غافلاً أو ساهياً)  
 في المصباح الغفلة غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره وفيه أيضاً ساهى عن الشيء بهو غفل قلبه عنه  
 حتى زال عنه فلم يذكره وفرقوا بين الساهي والناسي بأن الناسي اذا ذكر تذكره والساهي بخلافه اه فان ظاهر  
 أن المراد هنا بالغافل الناسي بقرينة عطف الساهي عليه وصورته أن يعلق طلاقها على دخول الدار مثلاً  
 فدخلها ناسياً التعليق أو ساهياً (قوله أو غافلاً أو ساهياً) نحو طلاع وتلاغ وطلاق وتلاك كما ذكره أول  
 الباب الاق (قوله يقع قضاء) متعلق بالخاطئ وما بعده ح لكن في وقوعه في الساهي والغافل على  
 ما صورناه لا يظهر التقييد بالقضاء اذا لفرق في مباشرة سبب الخلف بين التعمد وغيره (تنبيه) في الحاوي  
 الراحدى ظن انه وقع الثلاث على امرأته باقضاء من لم يكن أهلاً للفتوى وكف الحاكم كتابتها في الصك فكتبت  
 ثم استفتى من هو أهل للفتوى فافتى بأنه لا تقع والتعليقات الثلاث مكتوبة في الصك باطن فله أن يعود اليها  
 ديانة ولكن لا يصدق في الحكم اه (قوله واللاعب) الظاهر انه عطف على الهازل للتفسير ح (قوله  
 جعله هزله به جداً) لانه تكلم بالسبب قصد افلزمه حكمه وان لم يرض به لانه مما لا يحتمل النقص كالتعاق  
 والذروا البين (قوله أو مريضاً) أي لم يزل عقله بالمرض بدليل التعليل ط (قوله أو كافراً) أي رقد  
 رافعا لينا لانه لا يحكم بالفرقة الا في ثلاث كما مر في نكاح الكافر ط (قوله لوجود التكليف) عليه لهما  
 وهو جرى على المعتد في الكفار انهم مكفون باحكام الفروع اعتقاداً أو أداء ط (قوله فكالنكاح) أي  
 فكما ان نكاح الفضولي صحيح موقوف على الاجازة بالقول أو بالفعل فكذا طلاقه ح فلو حلف لا يطلق  
 فطلق فضولي ان اجاز بالقول حث وبالفعل لا بجر والاجازة بالفعل يمكن أن تكون بأن يدفع اليها مؤخر  
 صداقتها بعد ما طلق الفضولي كما أفاده في النهر لكن في حاشية الخبير الرمي انه نقل في جامع الفصولين عن فوائد  
 صاحب المحيط أن بعث المهر اليها ليس باجازه لوجوبه قبل الطلاق بخلاف النكاح وانه نقل عن مجموع النوازل  
 في الطلاق والخلع قولين في بعض الجمل هل هو اجازة أم لا فراجع اه قلت وقد يحصل ما في الفوائد على بعث

(أو آخرس) ولو طارثا ان دام  
 للموت به يفتي وعليه قصر قاته  
 موقوفه واستحسن الكمال  
 اشتراط كتابته (بالاشارة)  
 المعهودة فانما هي تكون كعبارة  
 الناطق استحساناً (أو محطناً) بأن  
 أراد التكلم بغير الطلاق فجرى على  
 لسانه الطلاق أو تلبظ به غير عالم بعنائه  
 أو غافلاً أو ساهياً أو غافلاً أو ساهياً  
 يقع قضاء فقط بخلاف الهازل  
 واللاعب فانه يقع قضاء وديانة  
 لان الشارع جعله هزله به جداً فسخ  
 (أو مريضاً أو كافراً) لوجود  
 التكليف وأما طلاق الفضولي  
 والاجازة قولاً أو فعلاً فكالنكاح  
 برأية (و) بناء على اعتبار الزوج  
 المذكور لا يقع طلاق المولى على  
 امرأته عبده

المجمل فلا ينافي ما في النهر تأمل (قوله لحديث ابن ماجه) رواه عن ابن عباس من طريق فيها ابن لهيعة  
ورواه الدارقطني أيضا من غيرها كما في الفتح ومراعاة تقوية الحديث لان ابن ابي عمير متكلم فيه فقد استلزم  
المحدثون في جرحه وثبته (قوله الطلاق لمن أخذ بالساق) كناية عن ملك المتعة (قوله الا اذا قال)  
أى المولى عند تزويج امته من عبده وصورها بما اذا بدأ المولى لانه لو بدأ العبد فقال تزوجني امتك هذه على ان  
أمرها بيدك لتطلقها كلما شئت فزوجها منه يجوز النكاح ولا يكون الامر بيد المولى كما في البحر عن الخانية  
ولم يذكروا وجه الفرق وذكره في الخانية في مسألة قبلها وهي اذا تزوج امرأة على ان طالق جازا النكاح وبطل  
الطلاق وقال أبو الليث هذا اذا بدأ الزوج وقال تزوجتك على انك طالق وان ابتدأت المرأة فقالت تزوجت نفسي  
منك على اني طالق أو على أن يكون الامر بيدى اطلق نفسي كلما شئت فقال الزوج قبلت جازا النكاح  
ويقع الطلاق ويصير الامر بيد حالان البداء اذا كانت من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح  
فلا يصح اما اذا كانت من المرأة يصير التفويض بعد النكاح لان الزوج لما قال بعد كلام المرأة قبلت والجواب  
يتعين إعادة ما في السؤال صاركه قال قبلت على انك طالق أو على أن يكون الامر بيدك فصير مقوضا بعد  
النكاح اهـ (قوله وكذا الخ) هذه الصورة جلية لصيرورة الامر بيد المولى بلا توقف على قبول العبد لانه  
في الاولى قد تم النكاح بقول المولى تزوجتك متى فيمكن العبد أن لا يقبل فلا يصير الامر بيد المولى أفاده في البحر  
(قوله والمجننون) قال في التلويح الجنون اختلال القوة المميزة بين الامور والحسنة والقيحة المدركة  
للعواقب بان لا تظهر آثارها وتعتل أفعالها ما نقصان جبل عليه دماغه في اصل الخلقة واما نظري مزاج  
الدماغ عن الاعتدال بسبب خلط أو آفة واما الاستيلاء الشيطان عليه والقضاء الخيالات الفاسدة اليه بحيث  
يفرح ويفزع من غير ما يصلح سببا اهـ وفي البحر عن الخانية رجل عرف انه كان مجنونا فالت له امرأته فطلقت  
البارحة فقال أصابني الجنون ولا يعرف ذلك الا بقوله كن القول قوله اهـ (قوله الا اذا علق عاقلا الخ)  
كقوله ان دخلت الدار فدخلها مجنونا بخلاف ان جنت فانت طالق فحين لم يقع كذا ذكره الشارح في باب  
نكاح الكافر فالمراد اذا علق على غير جنونه (قوله او كان عني) أى وفترق القاضي بينه وبين زوجته بطلها  
بعد تأجيل سنة لان الجنون لا يعدم الشهوة كما ساقى في باب ان شاء الله تعالى (قوله أو مجبوا) أى وفترق  
القاضي بينهما في الحال بطلها (قوله وقع الطلاق) جواب اذا وقع في المسائل الاربع للحاجة ودفع  
الضرر لا ينافي عدم أهليته للطلاق في غيرها كما مر تحقيقه في باب نكاح الكافر (قوله والصبي) أى الا اذا  
كان مجبوا وفترق بينهما أو أسلمت زوجته فعرض الاسلام عليه ميمزا فابي وقع الطلاق رمي قال وقد آثرت  
بعدم وقوعه فيه اذا تزوجه أبوه امرأته وعلق عليه متى تزوج أو تسرى عليها فكذا فكبر فترج عالما بالتعليق  
أولا اهـ (قوله أو اجازة بعد البلوغ) لانه حين وقوعه وقع باطلا وباطل لا يجاز ط (قوله لانه ابتداء  
ايقاع) لان الضمير في أوقعته راجع الى جنس الطلاق ومنه ما لو قال أوقع ذلك الطلاق بخلاف قوله أوقع  
الذى تلفظته فانه اشارة الى المعين الذى حكم بطلانه فاشبه ما اذا قال انت طالق ألقاها قال ثلاثا عليك والباقي  
على خسارتك فان الزائد على الثلاث ملغى أفاده في البحر (قوله وجوزه الامام احمد) أى اذا كان مميزا بعقله  
بان يعلم ان زوجته تبين منه كما هو مقترن في ستون مذهبه فافهم (قوله من العتة) بالتحريك من باب نعب  
مصباح (قوله وهو اختلال في العقل) هذا ذكره في البحر تعريف الجنون وقال ويدخل فيه المعتوه وأحسن  
الاقوال في الفرق بينهما ان المعتوه هو القليل الفهم المختلط الكلام الفاسد التدبير لكن لا يضرب ولا يشتم  
بخلاف المجنون اهـ وصرح الاصوليون بان حكمه كالصبي الا ان الدبوسى قال يجب عليه العبادات  
اخصا باورده صدر الاسلام بان العتة نوع جنون فمضج وجوب اداء الحقوق جميعا كما بسطه في شرح التحرير  
(قوله بالكسر الخ) أى كسر الباء قال في البحر وفي بعض كتب الطب انه ورم حار يعرض للحجاب الذى بين  
المكبد والامعاء ثم يتصل بادماغ ط (قوله حولاغة المغشى) قال في التحرير الانحاء آفة في القلب  
أو ادماغ تعطل القوى المدركة والمحركة عن افعالها مع بقاء العقل مغلوبا والاعصم منه الانبياء وهو فوق  
النوم فترجمه ما لزمه وزيادة كونه حذوا لوفى جميع حالات الصلاة ومنع البناء بخلاف النوم في الصلاة اذا  
اضطجع حالة النوم له البناء (قوله وفي القاموس دحش) أى بالكسر كفرح ثم ان اقتصاره على ذكر التعبير

لحديث ابن ماجه الطلاق لمن أخذ  
بالساق الا اذا قال زوجته منك على  
أن أمرها بيدى اطلقها كلما  
شئت فقال العبد قبلت وكذا اذا  
قال العبد اذا تزوجتها فأمرها  
بيدك ابدأ كن كذلك خانية  
(والمجننون) الا اذا علق عاقلا  
ثم جن فوجد الشرط أو كان عني  
أو مجبوا أو أسلمت وهو كافر وأبى  
أبواه الاسلام وقع الطلاق اشباه  
(والصبي) ولو مر احشا أو اجازة  
بعد البلوغ أما لو قال أوقعته وقع  
لانه ابتداء ابتاع وجوزه الامام  
أحمد (والمعتوه) من العتة وهو  
اختلال في العقل (والمبرسم) من  
البرسام بالكسر علة كالمجنون  
(والمغشى عليه) حولاغة المغشى  
(والمدهوش) فتح وفي القاموس  
دحش الرجل نحير

مطلبه  
طلاق المدحوش

ودحش بالبناء للمفعول فهو  
مدحوش وأدهشه الله (والنائم)  
لاتفساء الارادة ولذا لا يتصف  
بصدق ولا كذب ولا خبر ولا انشاء  
ولو قال اجزئه أو وقعته لا يقع  
لانه أعاد الضمير الى غير معتبر  
جوهره ولو قال أو وقعت ذلك الطلاق

غير صحيح فإنه في القاموس قال بعده أو ذهب عقله من ذهل أو وله اه بل اقتصر على هذا في المصباح فقال  
دهش دهشاً من باب تعب ذهب عقله حياءً أو خوفاً اه وهذا هو المراد هنا ولذا جعله في البحر دخلاً في الجنون  
وقال في الخيرية غلط من فسر دهشاً بالتخبر إذ لا يلزم من التخبر وهو التردد في الأمر ذهب العقل وسئل نظاماً  
فمن طلق زوجته ثلاثاً في مجلس القاضى وهو مغناط مدحوش فأجاب نظاماً أيضاً بأن الدهش من أقسام الجنون  
فلا يقع وإذا كان يعتاده بأن عرف منه الدهش مرتبة بصدق بلا برهان اه قلت وللحافظ ابن القيم الحنبلى  
رسالة في طلاق الغضبان قال فيها انه على ثلاثة أقسام أحدها أن يحصل له مبادئ الغضب بحيث لا يتغير عقله  
ويعلم ما يقول ويقصده وهذا الأشكال فيه الشافى أن يبلغ النهاية فلا يعلم ما يقول ولا يريد فيه هذا الريب انه  
لا ينفذ شئ من أقواله الثالث من توسط بين المرتبتين بحيث لم يصبر كالجنون فهذا محل النظر والأدلة تدل على  
عدم نفوذ أقواله اه ملخصاً من شرح الغاية الحنبلية لكن أشار في الغاية الى مخالفته في الثالث حيث قال  
ويقع طلاق من غضب خلافاً لابن القيم اه وهذا الموافق عندنا لما مر في المدحوش لكن يرد عليه أن لم يعتبر  
أقوال المعتوه مع انه لا يلزم فيه أن يصل الى حالة لا يعلم فيها ما يقول ولا يريد وقد يجاب بأن المعتوه لما كان  
مستمر على حالة واحدة يمكن ضبطها باعتبار فيه واكتفى فيه بمجرد نقص العقل بخلاف الغضب فإنه عارض  
في بعض الأحوال لكن يرد عليه الدهش فإنه كذلك والذي ينبغي أن كل من المدحوش والغضبان لا يلزم فيه  
أن يكون بحيث لا يعلم ما يقول بل يكفي فيه بغلبة الهذيان واختلاط الجذبة بالهزل كما هو المقتضى به في السكران  
على ما مر ولا ينافيه تعريف الدهش بذهاب العقل فإن الجنون فنون ولذا فسر في البحر باختلال العقل وادخل  
فيه النعته والبرسام والانعما والدهش ويؤيد ما قلنا قول بعضهم العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله الاندرا  
والجنون ضده وأيضاً فإن بعض الجانين يعرف ما يقول ويريد ويؤيد كرماء يشهد الجاهل به بأنه عاقل ثم يظهر منه  
في مجله ما ينافيه فإذا كان الجنون حقيقة قد يعرف ما يقول ويقصده فغيره بالاولى فالذى ينبغي التعويل  
عليه في المدحوش ونحوه اناطة الحكم بغلبة الخلل في أقواله وأفعاله الخارجة عن عادته وكذا يقال فيمن  
اجتدل عقله لكبراً ومرض أو لمصيبة فاجأته ثم ادام في حال غلبة الخلل في الأقوال والأفعال لا تعتبر أقواله  
وان كان يعمل ما يريد حالاً هذه المعرفة والارادة غير معتبرة لعدم حصولها عن ادراك صحيح كالاعتقـ بر من  
الصبي العاقل نعم بشكل عليه ما سأل في التعليق عن البحر وصرح به في الفتح والخاتمة وغيرهما وهو لو طلق  
فشهد عنده اثنان أنك استنبت وهو غير ذكرا كان بحيث اذا غضب لا يدري ما يقول وسعه الاخذ بشهادتهما  
والالا اه فان مقتضاه انه اذا كان لا يدري ما يقول يقع طلاقه والا فلا حاجة الى الاخذ بهما انك  
استنبت وهذا مشكل جداً الآن بحجاب بان المراد بكونه لا يدري ما يقول انه لقوة غضبه قد ينسى ما يقول  
ولا يتذكره بعد وليس المراد انه صار يجرى على لسانه ما لا يفهمه أو لا يقصده اذ لا شك انه حينئذ يكون في أعلى  
مراتب الجنون ويؤيد هذا الجدل انه في هذا الفرع عالم بأنه طلق وهو قاصد له لكنه لم يتذكر الاستثناء لشدة  
غضبه هذا ما ظهر لي في تحرير هذا المقام \* والله أعلم بحقيقة المرام \* ثم رأيت ما يؤيد ذلك الجواب وهو انه قال  
في الولو الجية ان كان بحال لو غضب يجرى على لسانه ما لا يحفظه بعده جازله الاعتماد على قول الشاهدين فقوله  
لا يحفظه بعده صريح فيما قلنا والله أعلم (قوله لانه أعاد الضمير الى غير معتبر) أشار به الى ان الفرق بين كلام  
الصبي وبين كلام النائم هو أن كلام الصبي معتبر في اللغة والنحو غاية الأمر أن الشارع ألقاه بخلاف كلام النائم  
فانه غير معتبر عند أحد اه ح قلت وهو مأخوذ من قول الشارح ولذا لا يتصف بصدق ولا كذب ولا خبر  
ولا انشاء وفي التحرير وتبطل عباراته من الاسلام والردة والطلاق ولم يوصف بخبر وانشاء وصدق وكذب  
كالحان الطيور اه ومثله في التلويح فهذا صريح في أن كلام النائم لا يسمى كلاماً لغته ولا شرعاً بمنزلة المهمل  
وأما فساد صلاته به فلان افسادها لا يتوقف على كون الكلام معتبراً في اللغة أو الشرع لان افسادها بالمهمل  
أكبر من غيره فقد انتفع الفرق بين كلامه وكلام الصبي فافهم ثم لا يخفى انه لا حاجة الى الفرق بينهما في قوله  
أجزئه لانه لا يقع فيهما لأن الاجازة لما ينعدم موقوفاً وكل من طلاق الصبي والنائم وقع باطلاً موقوفاً كما هو  
الحكم في تصرفات الصبي التي هي ضرر محض كالطلاق والعق بخلاف المتردد بين النفع والضرر كالبيع  
والشراء والتكاح فانه ينعدم موقوفاً حتى لو بلغ فأجزئه صريح كما قدمناه قبيل باب المهر وانما يحتاج الى الفرق

أوجعت طلاقاً وقع بجر (واذا  
 ملك أحدكما الآخر) كـ  
 (أو بعته بطل النكاح ولو حرته  
 حين ملكه - فطلاقاً في العدة أو  
 خرجت الحربية) النيا (مسألة)  
 ثم خرج زوجها كذلك (مسألة)  
 (فطلاقاً في العدة الغاء الثاني) في  
 المأثنتين (وأوقعه الثالث)  
 فيها (واعتبار عدده بالنساء)  
 وعند الشافعي بالرجال (فطلاق  
 حرة ثلاث وطلاق أمة ثنتان)  
 مطلقاً (ويقع الطلاق بلفظ العتق)  
 بنية أردالة حال (لا عكسه) لأن  
 إزالة الملك أقوى من إزالة القيد  
 (فروغ) كتب الطلاق إن مستيناً  
 على نحو لو وقع أن نوى وقيل  
 مطالباً ولو على نحو الماء فلا مطلقاً  
 ولو كتب على وجه الرسالة  
 والخطاب كان يكتب بإفلا أنه إذا  
 أتته كتابي هذا فانت طالق طلعت  
 بوصول الكتاب جوهرية

مطلب  
 اعتبار عدد الطلاق بالنساء

مطلب  
 في الطلاق بالكناية

بينهما في قوله أوقعته فإنه أدم في الصبي أنه يقع لأنه ابتداء إيقاع ولم يجعل في النائم كذلك ورتفع الفرقان  
 كلام الصبي له معنى لغوي وإن لم يلزمه الشرع بوجبه فصحح عود الصبي في أوقعته إلى جنس الطلاق الذي  
 تضمنه قوله لزوجته طالق بخلاف النائم فإن كلامه لم يعتبر لغة أيضاً كان مهملًا لم يتخبر شيئاً فقد عاد الصبي  
 على غير مذكور أصلاً فكأنه قال أوقعته بدون ضمير فلم يصح جعله ابتداء إيقاع (قوله أوجعته طلاقاً)  
 كذا عبارة الجرح والذى رأيت في التاترخانية أو قال جعلت ذلك الطلاق طلاقاً باسم الإشارة كلفي قبلها قلت  
 وبشكل الفرق فإن اسم الإشارة كالصغير في عودته إلى ما سبق فينبغي عدم الوقوع عما يضاف إليه من أن اسم  
 الإشارة لما انفارجه اعتبر لفظ الطلاق المذكور بعده فصار كأنه قال أوقعته الطلاق أوجعته الطلاق  
 طلاقاً فصحح جعله ابتداء إيقاع بخلاف الصغير إذا انفارجه كما قرره في التاترخانية ولو قال أوقعته ما تلتظفت  
 به طالة النوم لا يقع شيء له وهو ظاهر كما ترقى طلاق الصبي (قوله وإذا ما أحدكما الآخر) يعني ملكاً  
 حقيقة فلا تقع الفرق بين المكاتب وزوجته إذا اشتراها إقام الرق والثابت له حق الملك وهو لا يمنع بقاء النكاح  
 كما في الفتح شربلية (قوله الغاء الثاني) أي قال أبو يوسف لا يقع الطلاق في المسألتين وأوقعه محمد بنهما  
 لأن العدة قائمة والمعدّة محل للطلاق ولا يبي يوسف أن الفرقة وقعت بملك أحد الزوجين صاحبه أو بغير  
 الدارين فخرت المرأة من محبة الطلاق والعدة لا تثبت المحلة كما في النكاح الفاسد قد بد بالحرير والمياه جرة  
 لأن الطلاق قبلهما لا يقع انتفاءً لأن العدة لم يظهر أثرها في حق الطلاق وانما يظهر أثرها في حق التزوج  
 بزواج آخر كذا في المعنى إذا ابن ملك على الجمع (تبينه) قال في الشربلية لم يذكر المصنف  
 عكس المسألة الأولى وهو ما لو حررها بعد شرائه ثم طلقها في العدة والحكم وقوع الطلاق في قول  
 محمد وأبي يوسف الأول ورجع أبو يوسف عن هذا وقال لا يقع وهو قول زفر وعليه القسري قاله قاضي خان  
 فعليه تمسك كون الفتوى على ما مشى عليه المصنف تبعاً للجمع من عدم وقوع الطلاق  
 فيما لو حرره حتى بعد شرائه إياه اه (قوله واعتبار عدده بالنساء) اتولاه صلى الله عليه وسلم طلاق الأمة  
 ثنتان وعدتها حيفتان رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني عن عائشة ترفعه وقال الترمذي  
 حديث غريب والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم وفي الدارقطني  
 قال القاسم وسالم عمل به المسلمون وعامة في الفتح وحقق أنه إن لم يكن صحيحاً فهو حسن (قوله مطلقاً)  
 راجع إلى الحرة والأمة أي سواء كانت الحرة أو الأمة تحت حر أو عبد ط (قوله ويقع الطلاق الخ) يعني  
 إذا قال لامرأته أعتقتك تطلق إذا نوى أو دل عليه الحال وإذا قال لامرأته طلقك لا تعتق لأن إزالة الملك  
 أقوى من إزالة القيد وليست الأولى لازمة للثانية فلا تصح استعارة الثانية للأولى ويصح العكس درر  
 (قوله كتب الطلاق الخ) قال في الهندية الكتابة على نوعين مرسومة وغير مرسومة ونعني بالمرسومة  
 أن يكون مصدراً ومعنوياً مثل ما يكتب إلى الغائب وغير المرسومة أن لا يكون مصدراً ومعنوياً وهو على  
 وجهين مستبينة وغير مستبينة فالمستبينة ما يكتب على الصحيفة والحائط والأرض على وجهه يكتن فنه  
 وقراءته وغير المستبينة ما يكتب على الهواء والماء أو شيء لا يمكن فهمه وقراءته في غير المستبينة لا يقع الطلاق  
 وإن نوى وإن كانت مستبينة لكنها غير مرسومة إن نوى الطلاق يقسع والا لا وإن كانت مرسومة يقع  
 الطلاق نوى أو لم ينو ثم المرسومة لا تخلو أمان أرسل الطلاق بأن كتب أما بعد فانت طالق فكما كتب  
 هذا يقع الطلاق وتلزمها العدة من وقت الكتابة وإن علق طلاقها بجمي الكتاب بأن كتب إذا جاءك  
 كتابي فانت طالق فجاءها الكتاب فقرأته أو لم تقرأه يقع الطلاق كذا في الخلاصة ط (قوله إن مستبينة)  
 أي ولم يكن مرسوماً أي معتاداً وانما لم يقيد به لفهمه من مقابلته وهو قوله ولو كتب على وجه  
 الرسالة الخ فإنه المراد بالمرسوم (قوله مطلقاً) المراد به في الموضعين نوى أو لم ينو وقوله ولو على نحو الماء  
 مقابل قوله إن مستبينة (قوله طلقت برصول الكتاب) أي إليها ولا يحتاج إلى التنية في المستبينة المرسومة  
 ولا يصدق في القضاء الله تعالى تجربة الخط بجر ومفهومة أنه يصدق ديانته في المرسوم رسمتي ولو وصل إلى أيها  
 فترقه ولم يدفعه إليها فإن كان مستمرراً في جميع أمورهما فوصل إليه في بلد ما وقع وإن لم يكن كذلك فلا  
 ما لم يصل إليها وإن أخبرها برصولة إليه ودفعه إليها بمنزلة أن أمه كن فهمه وقراءته وقوعه والا فلا ط عن

الهندية وفي السارخانية كتب في قرطاس اذا اثنان كتبا في هذا فان طالق ثم نسخ في آخر أو امر غيره  
بشخصه ولم يمل عليه فأتاها السكبان طلقت تثنى قضاء ان أقر أنها مكتابه أو برهنت وفي الديانة تنفع  
واحدة بيمينها أو بيمينها الا تخبر لو قال للكتاب اكتب طلاق امرأتى كان اقرارا بالطلاق وان لم يكتب  
ولو استكتب من آخر كتابا بطلاقها وقرأه على الزوج فأخذ الزوج وختمه وعنونه وبعث به اليها فأتاها  
وقع ان أقر الزوج انه كتابه أو قال للرجل ابعث به اليها أو قال له اكتب نسخة وابعث بها اليها وان لم يقر أنه كتابه  
ولم تقم بينة لكنه وصف الامر على وجهه لا تطلق قضاء ولا ديانة وكذا كل كتاب لم يكتب بخطه ولم يمل  
بنفسه لا يقع الطلاق ما لم يقر أنه مكتابه اه ملخصا (قوله كتب لامرأته الخ) صورته له امرأة  
تدعى زينب ثم تزوج في بلدة أخرى امرأة تدعى عائشة فبلغ زينب غفاف منها فكتبت اليها كل امرأتى غيرك  
وغير عائشة طالق ثم محاقوله وغير عائشة اه ح قلت وينبغي أن يشهد على كتابته ما يحاه لئلا يظهر  
الحال فيحكم عليه القاضي بطلاق عائشة تأمل (قوله عجيبة) وجه العجب تنفع الكتابة بعد محوها ط  
(قوله وسجي) ما لو استثنى بالكتابة) أى في باب التعليق عند قوله قال لها أنت طالق ان شاء الله متصلا  
اه ح وفي الهندية واذا كتب الطلاق واستثنى بلسانه أو طلق بلسانه واستثنى بالكتابة هل يصح لارواية  
لهذه المسألة وينبغي أن يصح كذا في الظهيرية ط والله سبحانه أعلم

\*(باب الصريح)\*

لما قدم ذكر الطلاق نفسه وأقسامه الاولية السني والبدعي وبعض أحكام تلك الكلمات ذكر أحكام  
بعض جزئياتها مضافة الى المرأة والى بعضها وما هو صريح منها أو كناية قصار كتفصيل يعقب اجالا  
(قوله ما لم يستعمل الا فيه) أى غالبا كما يفيد كلام الجروعة في التحرير بما يشبه حكمه الشرعى بلانية  
وأزاد جمعا للفظ أو ما يقوم مقامه من الكتابة المستبينة أو الإشارة المفهومة فلا يقع بالقضاء ثلاثة أجناس اليها  
أو باصرها بخلق شعرها وان اعتقد الانشاء والحلق طلاقا كما قد مناه لان ركن الطلاق اللفظ أو ما يقوم مقامه  
ما ذكره كرامر (قوله ولو بالفارسية) فما لا يستعمل فيها الا في الطلاق فهو صريح يقع بلانية  
وما استعمل فيها استعمال الطلاق وغيره فحكمه حكم كليات العربية في جميع الاحكام بحر وفي حاشيته  
للخير الرسمى عن جامع الفضولين أنه ذكر كلاما بالفارسية معناه ان فعل كذا تجري كلمة الشرع بيني وبينك  
يتبعي أن يصح المين على الطلاق لانه متعارف بينهم فيه اه قلت لكن قال في نور العين الظاهر أنه لا يصح المين  
لما في البرازية من كتاب ألفاظ الكفر أنه قد اشتهر في رسايق شروان أن من قال جعلت كذا أو على كذا ان طلاق  
ثلاث معلق وهذا باطل وسن هذا بان العوام اه فتأمل (تنبيه) قال في الشرع بلانية وقع السؤال عن  
التطبيق بلغة الترك هل هو رجبى باعتبار القصد أو باثر باعتباره مدلول سن بوش أو بوش اول لان معناه خالية  
أو خلية فينظر اه قلت وأفتى الرجبى تليذا الخير الرسمى بأنه رجبى وقال كما أفتى به شيخ الاسلام أبو السعود  
وتقل مثله شيخ مشايخنا التركماني عن فتاوى على أفندي مفتي دار السلطنة وعن الحامدية (قوله  
بالتشديد) أى تشديد اللام في مطلقه أما بالتخفيف فيلحق بالكتابة بحر وسيد كره في بابها (قوله لتركة  
الاضافة) أى المعنوية فانها الشرط والخطاب من الاضافة المعنوية وكذا الإشارة نحو هذه طالق وكذا  
نحو امرأتى طالق وزينب طالق اه ح أقول وما ذكره الشارح من التعليل أصله لصاحب البحر  
أخذ من قول البرازية في الايمان قال لها لا تخرجي من الدار الا بأذنى فاني حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم  
ذكر حلفه بطلاقها ويحتمل الحلف بطلاق غيرها فاقول له اه ومثله في الحاشية وفي هذا الاختناظر  
فان مفهوم كلام البرازية أنه لو أراد الحلف بطلاقها يقع لانه جعل القول له في صرفه الى طلاق غيرها والمفهوم  
من تعليل الشارح بما لا يجر عدم الوقوع أصلا لانه قد شرط الاضافة مع أنه لو أراد طلاقها تكون الاضافة  
موجودة ويكون المعنى فاني حلفت بالطلاق منك أو بطلاقك ولا يلزم كون الاضافة صريحة في كلامه  
لما في البحر لو قال طالق ففصل لمن عنيت فقال امرأتى طلقت امرأته اه على أنه في القنينة قال عازيا الى  
البرهان صاحب المحيط رجل دعت به جماعة الى شرب الخمر فقال اني حلفت بالطلاق اني لا أشرب وكان كاذبا  
فيه ثم شرب طلقت وقال صاحب الخفة لا تطلق ديانة اه وما في الخفة لا يخالف ما قبله لان المراد طلقت

وفي البحر كتب لامرأته كل امرأتى  
غيرك وغير فلانة طالق ثم محاقله  
الاخيرة وبعثه لم تطلق وهذه جملة  
عجيبة وسجي ما لو استثنى بالكتابة  
\*(باب الصريح)\*

(صريحه ما لم يستعمل الا فيه)  
ولو بالفارسية (كطقتك وأنت  
طالق ومطلقته) بالتشديد قيد  
يخطأ بها لانه لو قال ان خرجت  
يقع الطلاق أو لا تخرجي الا بأذنى  
فاني حلفت بالطلاق فخرجت  
لم يقع اتركه الاضافة اليها

مطلب  
سن بوش يقع به الرجبى

قضاء فقط لما مر من أنه لو أخبر بالطلاق كاذباً لا يقع ديانة بخلاف الهازل فهو لا يدل على وقوعه وان لم ينفه  
 الى المرأة صريحاً نعم يمكن حمله على ما إذا لم يقل اني أردت الحلق بطلاق غيرها فلا يخالف ما في البرازية  
 ويؤيده ما في البحر لو قال امرأه طالق أو قال طلق امرأه ثلاثاً وقال لم أعن امرأتي بصدق اهـ وفيهم من  
 أنه لم يقل ذلك تطلق امرأته لان العادة أن من له امرأه انما يحلف بطلاقها لا بطلاق غيرها فتقوله اني حلفت  
 بالطلاق يصرف اليها ما لم يرد غيرها لانه يحتمل كلامه بخلاف ما لو ذكر اسمها أو اسم أبيها أو اسمها وأولادها  
 فقال عشرة طالق أو بنت فلان أو بنت فلانة أو ام فلان فقد صرح بجوابها انطلق وأنه لو قال لم أعن امرأتي  
 لا يصدق قضاء اذا كانت امرأته كما وصف كما سيما في قبيل الكليات وسنذكر كرر بيان من الانشاء  
 المستعمله الطلاق يلزمه والحرام يلزمه وعلى الطلاق وعلى الحرام فيقع بلائيه للعرف الخ فأقول  
 الطلاق مع أنه ليس فيه اضافة الطلاق اليها صريحاً بهذا مريد لما في التنية وظاهره أنه لا يصدق في أنه لم يرد  
 امرأته للعرف والله أعلم (قوله وما جمعناهما من الصريح) أي مثل ما سنبذ كره من نحو صكوفي طالقنا  
 واطلقني وبما طلقه بالتشديد وكذا المضارع اذا غلب في الحال مثل اطلقك كافي البحر قلت ومنه في عرف زماننا  
 تكوفي طالقنا ومنه خذي طلاقك فقالت أخذت فقد صحح الوقوع به بالاشتراط نية كافي الفتح وكذلك  
 لا يشترط قولها أخذت كافي البحر وأما ما في البحر من أن منه ثلث طلاق ورضيت طلاقك ففيه خلاف وحزم  
 الزيلعي بأنه لا بد فيه من النية كما ذكره الخبر الرمي أي فيكون كناية لان الصريح لا يحتاج الى النية  
 وأما ما في البحر أيضاً من أن منه وجبت لك طلاقك وأدعتك طلاقك ورهنتك طلاقك فسنذكر الشارح  
 تصحيح عدم الوقوع به وأما أنت الطلاق فليس بمعنى المذكور ان لان المراد بهما ما يقع به واخذة رجعية وان  
 نوى خلافها كما صرح به المصنف وأنت الطلاق تصح فيه نية الثلاث كما ذكره عقبه وأما أنت أطلق من فلانة  
 ففي الهر عن الوالوجية أنه كناية قال فان كان جواباً لقولها ان فلانا طلق امرأته وقع ولا يدين كافي الخلاصة  
 لان دلالة الحال فائضة مقام النية حتى لو لم تكن قائمة لم يقع الابالية اهـ فافهم (قوله ويدخل نحو طلاق  
 وتلاخ الخ) أي بالغين المجبة قال في البحر ومنه اللفاظ المحقة وهي خمسة فزاد على ما هنا تلاق وزاد في الهر  
 ابدال القاف لاما قال ط ويبنى أن يقال ان فاء الكلمة اما طاء أو تاء واللام اما قاف أو عين أو غين أو كاف  
 أو لام واثنان في خمسة بعشرة تسعة منها مصحفة وهي ما عدا الطامع القاف اهـ (قوله أو طلق ق) ظاهر  
 ما هنا ومثله في الفتح والبحر أن يأتي بمسمى أحرف الهجاء والظاهر عدم الفرق بينها وبين اسمائها ففي الذخيرة  
 من كتاب العتق وعن أبي يوسف فبين قال لامته ألف نون تاء طاء هاء أو قال لامرأته ألف نون تاء طاء ألف  
 لام قاف انما نوى الطلاق والعناق تطلق المرأة وتعقب الامة وهذا بمنزلة الكناية لان هذه الحروف يفهم منها  
 ما هو المفهوم من صريح الكلام الا أنها لا تستعمل كذلك فصار كالكناية في الاقتضائيات الى النية اهـ  
 وأنت خير بيانه اذا انقصر الى النية لا يناسب ذكره هنا لان الكلام فيما يقع به الرجعية وان لم ينو وسنصرح  
 الشارح أيضاً بعد صفحة بافتقاره الى النية وذكره أيضاً في باب الكليات وقد مناه أيضاً أول الطلاق عن الفتح  
 وفي البحر ويقع بالتعجب كائن ط ل ق وكذا لو قيل له طلقنا فقال ن ع م أو ب ل ي بالهجا  
 وان لم يتكلم به أطلقته في الخاتمة ولم يشترط النية وشرطها في البدائع اهـ قلت عدم التصريح بالاشتراط  
 لا ينافي الاشتراط على أن الذي في الخاتمة هو مسألة الجواب بالتعجب والسؤال بقول القائل طلقنا فربما  
 على ارادة جوابه فيقع بلائيه بخلاف قوله ابتداء أنت طالق بالتعجب تأمل (قوله أو طلاق باش) كلمة  
 فارسية قال في الذخيرة ولو قال لها سه طلاق باش أو قال بطلاق باش تحكم النية وكان الامام ظهير الدين  
 يفتي بالوقوع في هذه الصورة بلائيه (قوله بلا فرق الخ) هذا ذكره في اللفاظ المحقة فكان عليه ذكره  
 عقبها بلا فاصل (قوله تعمدته) أي التعجب تخويفها بلا قصد الطلاق (قوله طلق امرأتك)  
 وكذلك انطلق لو قيل له ألسنت طلق امرأتك على ما يجتمع في الفتح من عدم الفرق في العرف بين الجواب بنعم  
 أو بلى كما سألني في القروع أخر هذا الباب (قوله طلق) أي بلائيه على ما قرأناه آنفاً (قوله  
 واحدة) بالرفع فاعل قوله ويقع وهو صفة لموصوف محذوف أي طلقه واحدة أو أدام القهستاني (قوله رجعية)  
 أي عندهم ما يجعله بائناً في البدائع أن الصريح نوعان صريح رجعي وصريح بائن فالاول أن يكون

(ويقع بها) أي به هذه اللفاظ  
 وما جمعناهما من الصريح ويدخل  
 نحو طلاع وتلاخ وطلاق وتلا أو  
 ط ل ق أو طلاق باش بلا فرق بين  
 عالم وجاهل وان قال تعمدته تخويفاً  
 لم يصدق قضاء الا اذا أشهد عليه  
 قبله به يفتي ولو قيل له طلق امرأتك  
 فقال نعم أو بلى بالهجا طلق بجر  
 (واحدة رجعية)

مطلب  
 من الصريح اللفاظ المحقة

مطلب  
 الصريح نوعان رجعي وبائن

بجروف الطلاق بعد الدخول حقيقة غير مقرن بعوض ولا بعدد الثلاث لانها ولا اشارة ولا موصوف  
بصفة تنبي عن المبنونة أو تدل عليها من غير حرف العطف ولا مشبه بعدد أو صفة تدل عليها وأما الثاني  
فبخلافه وهو أن يكون بجروف الابانة وبجروف الطلاق لكن قبل الدخول حقيقة أو بعده لكن مقرنا بعدد  
الثلاث نصاً أو اشارة أو موصوفاً بصفة تنبي عن المبنونة أو تدل عليها من غير حرف العطف أو مشبه بعدد  
أو صفة تدل عليها اهـ ويعلم محترز القود بما ذكره المصنف آخر الباب من وقوع الثلاث في أنت هكذا مشيراً  
بأصابعه ووقوع البائن في أنت طالق بائن بخلاف وبائن وبائن طالق كأنه أو تطلق طوله واختار في الفتح  
أن القسم الثاني ليس من الصريح فلا حاجة للاحتراز عنه واستظهر في البحر ما في البدائع معللاً بأن حد  
الصريح يشمل الكل قال في النهر للقطع بأنه قبل الدخول أو على مال وتحوز ذلك ليس كتاباً ولا احتياج الى  
النسبة أو دلالة الحال فتعين أن يكون مريضاً أو لا واسطة بينهما اهـ وفيه عن الصيرفة لوقال لها أنت طالق  
ولا رجعة لي عليك فرجعية ولو قال على أن لا رجعة لي عليك فبائن اهـ وسيأتي آخر الباب تمام الكلام  
على الفرع الأخير (قوله وان نوى خلافها) قد بينته لانه لو قال جعلتها بأمانة أو ثلاثاً كانت  
كذلك عند الامام ومعنى جعل الواحدة ثلاثاً على قوله أنه ألحق بها اثنتين لانه جعل الواحدة ثلاثاً كذا  
في البدائع ووافقه الثاني في المبنونة دون الثلاث ونفاهاً الثالث نهر وعامه فيه وفي البحر وسيدكره  
المصنف في باب الكليات وعلم بما ذكره رأته لوقرنه بالعدد ابتداءً فقال أنت طالق تنسبن أو قال ثلاثاً يتبع  
لما سيأتي في الباب الآتي أنه متى قرن بالعدد كان الوقوع به وسند كرفي الكليات ما لو ألحق العدد بعدد  
ما سكت (قوله من البائن أو أكثر) بيان لقوله خلافها فإن التخيير فيه للواحدة الرجعة بخلاف الواحدة  
الاكثر رجعتاً أو بائنات وخلاف الرجعة البائن في كلامه لف وثم شوش وفيه أيضاً اشارة الى أنه لا يشمل  
نية المكره الطلاق عن وثاق فلا يرد أنه تصح نيته قضاء كباياتي قريباً فافهم (قوله خلافاً لشافعي) راجع  
الى قوله أو أكثر فقط والاولى أن يقول خلافاً لاثمة الثلاثة ككميل فاد من البحر وهو القول الاول للامام  
لانه نوى بمحمل لفظه ط (قوله أولم ينوشياً) لما مر أن الصريح لا يحتاج الى النسبة ولكن لا بد في وقوعه  
قضاء وديانته من قصد اضافة لفظ الطلاق اليها عالمياً بمعناه ولم يصرفه الى ما يحمله كما أفاده في الفتح وحققه  
في النهر احترازاً عما لو كرم مسائل الطلاق بحضورها أو كتبنا قلام من كتاب امرأتى طالق مع التلفظ أو حكى  
بين غيره فانه لا يقع أصلاً ما لم يقصد زوجه وعمل لولقبته لفظ الطلاق فلفظ به غير عالم بمعناه فلا يقع أصلاً  
على ما أتى به مشايخنا وزجند صيانة عن التلبس وغيرهم عن الوقوع قضاء فقط وعملوا سبق لسانه من قول  
أنت حائض مثلاً الى أنت طالق فانه يقع قضاء فقط وعملوا نوى بآنت طالق الطلاق من وثاق فانه يقع قضاء  
فقط أيضاً وأما الهازل فتقع طلاقه قضاء وديانته لانه قصد السبب عالمياً به بسبب فرتب الشرع حكمه عليه  
أرادته أو لم يردده كما مر وبهذا اظهر عدم صحة ما في البحر والاشباه من أن قولهم أن الصريح لا يحتاج الى النسبة  
انما هو في القضاء أما في الديانة فتحتاج اليها أخذاً من قولهم لو نوى الطلاق عن وثاق أو سبق لسانه الى لفظ  
الطلاق يقع قضاء فقط أى لادبانه لانه لم ينو وفه نظراً لان عدم وقوعه ديانته في الاول لانه صرف اللفظ الى  
ما يحمله وفي الثاني لعدم قصد اللفظ واللازم من هذا أنه يشترط في وقوعه ديانته قصد اللفظ وعدم التأويل الصحيح  
أما اشتراط نية الطلاق فلا بدليل أنه لو نوى الطلاق عن العمل لا يصدق ويقع ديانته أيضاً ككمالاً في مع أنه  
لم ينو معنى الطلاق وكذا لو طلق هازلاً (قوله عن وثاق) بفتح الواو وكسرهما القيد وجعله وثق كرباط  
وربط مصباح وعلم أنه لو نوى الطلاق عن قيد دين أيضاً (قوله دين) أى تصح نيته فيما بينه وبين ربه  
تعالى لانه نوى ما يحمله لفظه فبقته المقتضى بعدم الوقوع أما القاذي فلا يصدق وقضى عليه بالوقوع  
لانه خلاف الظاهر بلا قرينة (قوله ان لم يقرنه بعدد) هذا الشرط ذكره في البحر وغيره فيما لو صرح  
بالوثاق أو القيد بأن قال أنت طالق ثلاثاً من هذا القيد فيقع قضاء وديانته كباياتي البرازية وعلمه في المحط بأنه  
لا يتصور رفع القيد ثلاث مرات فانصرف الى قيد الشكاح ككمالاً في اهـ قال في النهر وهذا التعليل  
يفيد اتحاد الحكم فيما لو قال مرتين اهـ ولذا أطلق الشارح العبد ولا يخفى أنه اذا انصرف الى قيد الشكاح  
بسبب العدد مع التصريح بالقيد دفع عدمه بالاولى (قوله صدق قضاء أيضاً) أى كما يصدق ديانته لوجود  
القرينة الدالة على عدم ارادة الاتباع وهي الاكراه ط (قوله كالمصرح الخ) أى فانه يصدق قضاء وديانته

وان نوى خلافها من البائن  
أو أكثر خلافاً لشافعي  
(أولم ينوشياً) ولو نوى به الطلاق  
عن وثاق دين ان لم يقرنه بعدد  
ولو مكرها صدق قضاء أيضاً كالمصرح  
بالوثاق أو القيد

مطلب  
في قول البحر ان الصريح يحتاج  
في وقوعه ديانته الى النسبة



الاذا قرنه بالعدد فلا يصدق أصلاً كما مر (قوله وكذا لو نوى الخ) قال في الحر ومنه أى من الصريح  
 بإطلاق أو بماطلقة بالتشديد ولو قال أردت الشتم لم يصدق قضاء ودين خلاصة ولو كان لها زوج طلقها  
 قبل فقال أردت ذلك الطلاق صدق ديانة باتفاق الروايات وقضاء في رواية أبي سليمان وهو حسن كما في التبع  
 وهو الصحيح كما في الحاشية ولو لم يكن لها زوج لا يصدق وكذا الركن لها زوج قد مات أو قتل وقد ذكرنا  
 هذا التفصيل في صورة النداء كما سمعت ولم أر من ذكره في الأخبار كما كانت طائفة تتأمل (قوله لم يصدق  
 أصلاً) أى لا قضاء ولا ديانة قال في التبع لأن الطلاق لرفع القيد وهي ليست مسببة بالعمل فلا يكون محتمل  
 اللفظ وعنه أنه يدين لأنه يستعمل للتخلص (قوله دين فقط) أى ولا يصدق قضاء لأنه يظن أنه طلق ثم وصل  
 لفظ العمل استدراكاً بخلاف ما لو وصل لفظ الوفاق لأنه يستعمل فيه قليلاً فتح والحاصل كما في البحر  
 أن كلاماً من الوفاق والقيد والعمل ما أن يذكروا ويؤى فان ذكر فاما أن يقرن بالعدد أولاً فان  
 قرن به وقع بلائيه والافق ذكر العمل وقع قضاء فقط وفي لفظ الوفاق والقيد لا يقع أصلاً وإن لم يؤى  
 لا يدين في لفظ العمل ودين في الوفاق والقيد ويقع قضاء إلا أن يكون مكرهاً والمرأة كالقاضي اذا سمعته  
 أو أخبرها عدل لا يحل لها تمسكه به والقوى على أنه ليس لها قتل ولا تقتل نفسها بل تقصدى نفسها بما  
 أو تهرب كما أنه ليس له قتلها اذا حرمت عليه وكما تهرب رذته بالبحر وفي البرازية عن الاوزجندى أنها ترفع الامر  
 للقاضي فان حلف ولا يئنه لها فالتم عليه اه قلت أى اذا لم تقدر على الفداء والهرب ولا على منعه عنها  
 ولا يئنه ما قبله (قوله وفي أنت الطلاق أو طلاق الخ) بيان لما اذا أخبر عنها بمصدر معروف أو منكراً واسم  
 فاعل بعده مصدر كذلك (قوله يعنى بالمصدر الخ) الاولى ذكره بعد قول المصنف أو اثنين (قوله  
 وقتاً رجعتين) هذا ما مضى عليه في الهداية ويرى عن الثاني وبه قال أبو جعفر ومقتضى الاطلاق عدم  
 الصحة وبه قال نحر الاسلام وأيده في الفتح وذكر في النهراثة المريح في المذهب (قوله لو مدخولاً بها)  
 والابانت بالاول فيلغو الثاني (قوله أو اثنين) أى في الحرة (قوله لأنه صريح مصدر) عدله لقوله  
 أو اثنين يعنى أن المصدر من ألقاظ الوجدان لا يراعى فيها العدد الحاض بل التوحيد وهو بالقرنية الحقيقية  
 أو الجنسية والمتنى بعزل عنها ماهر (قوله لأنه فرد حكيم) لان الثلاث كل الطلاق فهي الفرد الكامل  
 منه فارادته الاتكون ارادة العدد ط (قوله ولذا كان) أى للقرنية الحكيمة (قوله لكن جزم في البحر  
 أنه سهو) بحيث قال وأما ما في الجوهرة من أنه اذا تقدم على الحرة واحدة فإنه يقع ثنتان اذا نواهما يعنى  
 مع الاولى فهو ظاهر اه وتطريفه صاحب التهرب بأنه اذا نوى الثنتين مع الاولى فقد نوى الثلاث  
 واذا لم يبق في ملكه الاثنتان وقعتا اه ح أقول ان كان المراد أنه نوى الثنتين منه وميتين الى الاولى لم يخرج  
 بذلك عن نية الثنتين وذلك عدد محض لا تصح نيته وان كان المراد أنه نوى الثلاث التي من جملتها الاولى فهو صحيح  
 لان الثلاث فرد اعتبارى قال في الذخيرة ولو طلق الحرة واحدة ثم قال لها أنت على حرام نوى ثنتين لا تصح  
 نيته ولو نوى الثلاث تصح نيته وتقع تطلقان احياناً اه فافهم (فرع) في البرازية قال لاهر أنه أتم على حرام  
 ونوى الثلاث في احدهما والواحدة في الاخرى صح نيته عند الامام وعليه الفتوى (قوله فيقع بلائيه  
 للعرف) أى فيكون صريحاً لا كناية بدليل عدم اشتراط النية وان كان الواقع في لفظ الحرام البائن  
 لان الصريح قد يقع به البائن كما مر لكن في وقوعه البائن به بحث سند ذكره في باب السكيات وانما كان  
 ما ذكره صريحاً لأنه صار فاشياً في العرف في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره ولا يحلف  
 به الا الرجال وقد مر أن الصريح ما غلب في العرف استعماله في الطلاق بحيث لا يستعمل عرفاً الا فيه من  
 أى لغة كانت وهذا في عرف زماننا كذلك فوجب اعتباره صريحاً كما افق المتأخرون في أنت على  
 حرام بأنه طلاق بائن للعرف بلائيه مع أن المنصوص عليه عند المتقدمين توقفه على النية ولا ينافي ذلك ما يأتى  
 من أنه لو قال طلاق على لم يقع لان ذلك عند عدم غلبة العرف وعلى هذا يحمل ما أفق به العلامة أبو السعود  
 افندى مفتى الروم من أن على الطلاق أو يلزمنى الطلاق ليس بصريح ولا كناية أى لأنه لم يتعارف في زمنه  
 واذا قال المصنف في منحه الله في ديارنا صار العرف فاشياً في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق  
 غيره فيجب الاقواء به من غير نية كما هو الحكم في الحرام يلزمنى وعلى الحرام ومن سرح بوقوع الطلاق به  
 لتعارف الشيخ فاسم في تصحيحه واقواء ابى السعود مبنى على عدم استعماله في ديارهم في الطلاق أصلاً

وكذا لو نوى طلاقها من زوجها  
 الاول على الصحيح ثانية ولو نوى  
 عن العمل لم يصدق أصلاً  
 ولصرح به دين فقط (وفي أنت  
 الطلاق) أو طلاق أو أنت طالق  
 الطلاق (أو أنت طالق طلاقاً يقع  
 واحدة رجعية ان لم ينوشياً  
 أو نوى) يعنى بالمصدر لأنه لو نوى  
 بطالق واحدة وبالطلاق اخرى  
 وقعتا رجعتين لو مدخولاً بها  
 كقوله أنت طالق أنت طالق  
 تريلعى (واحدة أو ثنتين) لأنه  
 صريح مصدر لا يحتمل العدد (فان  
 نوى ثلاثاً فثلاث) لأنه فرد حكيم  
 (و) إذا كان (الثنتان في الامة)  
 وكذا في حرة تقدمها واحدة  
 جوهرة لكن جزم في البحر أنه سهو  
 (بترلة الثلاث في الحرة) ومن  
 الاقفاط المستعملة الطلاق يلزمنى  
 والحرام يلزمنى وعلى الطلاق  
 وعلى الحرام فيقع بلائيه للعرف

مطلب  
 في قوله على الطلاق على  
 الحرام

كلا يخفى اه وما ذكره الشيخ فاسم ذكره قبله شيخه المحقق ابن الهمام في فتح القدير وتبعه في البحر والنهر ولسيدى عبد الغنى السابسي رسالة في ذلك سماها رفع الانفلاق في علي الطلاق ونقل فيها الوقوع عن بقية المذاهب الثلاثة أقول وقد رأيت المسألة منقولة عندنا عن المتقدمين في الذخيرة وعن ابن سلام فبين قال ان فعلت كذا اثلاث تطليقات على أو قال على واجبات يعتبر عادة أهل البلد هل غلب ذلك في أيمانهم اه وكذا ذكرها السروجي في الغاية كما يأتي وما أفتى به في الخيرية من عدم الوقوع تبعاً لابي السعود اقدى فقد رجح عنه وأفتى عقبه بخلافه وقال أقول الحق الوقوع به في هذا الزمان لا شهاده في معنى التطليق فيجب الرجوع اليه والتعويل عليه عملاً بالاحتياط في أمر الفروج اه (تنبيه) عبارة المحقق ابن الهمام في الفتح هكذا وقد تعورف في عرفنا في الحلف الطلاق يلزمي لأفعل كذا يريد ان فعلته لزمت الطلاق ووقع فيجب أن يجرى عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فأنت طالق وكذا تعارف أهل الاربايف الحلف بقوله على الطلاق لأفعل اه وهذا صريح في أنه تعالى في المعنى على فعل المحلوف عليه بغلبة العرف وان لم يكن فيه أداة تعليق صريحاً ورأيت التصريح بأن ذلك معتبر في الفصل التاسع عشر من التاترخانية حيث قال وفي الحاوي عن أبي الحسن الكرخي فبين انهم أنه لم يصل الغداة فقال عبده حزان قد صلاها وقد تعارفوا شرطاً في اسانهم قال أجرى أمرهم على الشرط على تعارفهم كقوله عبدي حزان لم أكن صليت الغداة وصلها لم يعتق كذا هنا اه وفي البرازية وان قال أنت طالق لو دخلت الدار لطلقتك فهذا رجل حالف بطلاق امرأته ليطلقها ان دخلت الدار بمنزلة قوله عبده حزان دخلت الدار لاضر بك فهذا رجل حلف بعتي عبده ليضربنهما ان دخلت الدار فان دخلت الدار لزمه أن يطلقها فان مات أو ماتت فقد فأت الشرط في آخر الحياة اه أي يقع الطلاق كما في منية المقتى قلت فيصير بمنزلة قوله ان دخلت الدار ولم أطلقك فأنت طالق وان دخلت الدار ولم أضربك فعبدي حزان وذكر الحنابلة في كتبهم أنه جار مجرى القسم بمنزلة قوله والله فعلت كذا قال في النهر ولو قال على الطلاق أو الطلاق يلزمي أو الحرام ولم يقل لأفعل كذا لم أجد في كلامهم اه وفي حواشي مسكين وقد نظف فيه شيخنا مصر حابه في كلام الغاية للسروجي معزياً الى المغنى ونصه الطلاق يلزمي أو لازم لي صريح لانه يقال لمن وقع طلاقه لزمه الطلاق وكذا قوله على الطلاق اه ونقل السيد الجوى عن الغاية معزياً الى الجواهر الطلاق لي لازم يقع بغيرية اه قلت لكن يحتمل أن يكون مراد الغاية ما اذا ذكر المحلوف عليه ما علمت من أنه يراد به في العرف التعليق وأن قوله على الطلاق لأفعل كذا بمنزلة قوله ان فعلت كذا فأنت طالق فاذ لم يذكر لأفعل كذا بقي قوله على الطلاق بدون تعليق والمتعارف استعماله في موضع التعليق دون الانشاء فاذا لم يتعارف استعماله في الانشاء منجز لم يكن صريحاً فينبغي أن يكون على الخلاف الآتي فيما لو قال طلاقك على ثم رأيت سيدى عبد الغنى ذكر نحوه في رسالته (تنبيه) ينبغي أنه لو نوى الثلاث أن تصح نيته لان الطلاق مذكور بلفظ المصدر وقد علمت صحتها فيه وكذا في قوله على الحرام فقد صرح جواباً بأنه تصح نيته الثلاث في أنت على حرام (قوله يكون عينا الخ) يعنى في صورة الحلف بالحرام فانه المذكور في الذخيرة وغيرها ثم رأيت في البرازية قال في المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان لم تكن له امرأه ان حث لزمته الكفارة والنسئ على أنه لا يلزم اه (قوله وكذا على الطلاق من ذراعى) هذا بحث اصحاب البحر اخذوا مما مر من أنه لو قال أنت طالق من هذا العمل ولم يقرنه بالعدد وقع قضاء لادبائه قال فانه يدل على الوقوع قضاء هنا بالاولى وردة العلامة المقدسي بأنه في المقيس عليه خاطب المرأة التي هي محل للطلاق ثم ذكر العمل التي لم تكن مقيدة به حساً ولا شرعاً فلم يصح صرف اللفظ من المعنى الشرعي المتعارف الى غيره بلا دليل بخلاف المقيس لانه أضاف الطلاق الى غير محله وهو ذراعه مع انه اذا قال أنا منك طالق يلغو اه خلاصاً وذكر نحوه الخير الرمل قلت وقد يقال ليس فيه اضافة الطلاق الى غير محله لما مر من أن قوله على الطلاق لأفعل كذا بمنزلة قوله ان فعلت فأنت طالق فهو في العرف مضاف الى المرأة معنى ولولا اعتبار الاضافة المذكورة لم يقع فكذلك صار هذا بمنزلة قوله ان فعات كذا فأنت طالق من ذراعى فساوى المقيس عليه في الاضافة الى المرأة وأيضاً فان قوله أنا منك طالق فيه وصف الرجل بالطلاق صريحاً فلا يقع لان الطلاق صفة للمرأة وأما قوله على الطلاق فان معناه وقوع طلاق

فالولم يكن له إجراء يكون  
عينا فيه ككفر بالحدث تصحيح  
القدوري وكذا على الطلاق  
من ذراعى بحر

مطلب

في قوله على الطلاق من ذراعى

المرأة على الزوج فليس فيه إضافة الطلاق الى غير محله بل الى محله مع إضافة النوع الى محله أيضا فإنه شاع  
 في كلامهم قواهم اذا قال كذا وقع عليه الطلاق نعم قال الخبير الرملي ان الخلاف بقوله على الطلاق  
 من ذراعى لا يريد به الزوجة قطعا اعادة العوام الاعراض به عنها خشية الوقوع في قولون تارة من ذراعى وتارة  
 من كشتوانى وتارة من مروقى وبعضهم يزيد بعد ذكره لان النساء لاخير في ذكرهن اه قلت ان كان العرف  
 كذلك فينبى أن لا يتردد في عدم الوقوع لانه أوقع الطلاق على ذراعه وشوقه لا على المرأة ثم قال الخبير  
 الرملي اللهم الآن يقول على الطلاق ثلاثا من ذراعى فلتقول بوقوعه وجه لان ذكر الثلاث بعينه فأنزل  
 اه (قوله ولر قال طلاقك على لم يقع) قال في الخيانة ولو قال طلاقك على ذكر في الاصل على وجه  
 الاستشهاد فقال ألا ترى أنه لو قال الله على طلاق امرأتي لا يلزمه شيء اه قلت ومقتضاه أن عدم الوقوع  
 في طلاقك على أنه صيغة نذر كقوله على حجة فكأنه نذر أن يطلقها والنذر لا يكون الا في عبادة مقصودة  
 والطلاق أبغض الحلال الى الله تعالى فليس عبادة فكذا لا يلزمه شيء (قوله ولوزاد الخ) ظاهره أن قوله  
 طلاقك على بدون زيادة ليس فيه الخلاف المذكور وهو المفهوم من الخيانة والخلاصة أيضا لكن نقل سدي  
 عبد الغنى عن أدب القاضى للسرخسى رجل قال لامرأته طلاقك على فرض أو لازم أو قال طلاقك على  
 فالصحيح أنه يقع في الكل بخلاف العتق لانه مما يجب فجعل اخبارا ونقل مثله عن مختصر المحيط (قوله وقال  
 الخاصى المختار نعم) عبارة فتاوى الخاصى قال ايها طلاقك على واجب أو قال طلاقك لازم لي يقع بلانية  
 عند أبي حنيفة وهو المختار وبه قال محمد بن مقاتل وعليه الفتوى اه وأنت خير بان لفظ الفتوى أكد  
 ألفاظ التصحيح ونقل في الخيانة عن الفقيه أبي جعفر أنه يقع في قوله واجب لتعارف النامس لاني قوله ثابت  
 أو فرض أو لازم لعدم التعارف ومقتضاه الوقوع في قوله على الطلاق لانه المتعارف في زماننا كما علمت وعلى  
 الخاصى الوقوع بقوله لان الطلاق لا يكون واجبا أو ثابتا بل حكمه وحكمه لا يجب ولا يثبت الا بعد الوقوع  
 قال في القمح وحذا يفيد أن شوبه اقتضاء ويتوقف على نيته الا أن يظهر فيه عرف فاش فيصير صريحا فلا يصدق  
 قضاء في صرفه عنه وفيما بينه وبين الله تعالى ان قصده وقع والا فانه قد يقال هذا الامر على واجب بمعنى ينبغي  
 أن أفعله لا أنى فعلته فكأنه قال ينبغي أن اطلقك اه (قوله قال الكمال الحق نعم) نقله عنه في البحر والتمه  
 وأقرام عليه بعد حكايتهما الخلاف ووجهه أنه يحتمل الدعاء فتوقف على النية وفي التارخانية عن العتائية  
 المختار عدم توقفه عليهم اوبه كان يفتي ظهير الدين قال المقدسى ويقع في عصرنا نظير هذا يطلب الرجل من المرأة  
 البراءة فتقول أبرأك الله وكانت حادثة الفتوى وكتبت بصحة التعارف فهم بذلك اه قلت ومثله في فتاوى قارى  
 الهداية والمنظومة الحسبية وسياق تمامه في الخلع (قوله كوفى ظالما واطلقتي) قال في القمح عن محمد انه يقع  
 لان كوفى ليس أمر حقيقة لعدم تصور كونهما ظالما منها بل عبارة عن اثبات كونهما ظالما كما كقوله تعالى كن  
 فيكون ليس أمرا بل كناية عن التكوين وكونها ظالما لانه قضى ايضا عا قبل فيضمن ايضا عا سابقا وكذا قوله اطلقتي  
 ومثله للامة كوفى حرة (قوله أو يامطلقة) قد سنا أنه لو كان لها زوج طلقها قبل فقال أردت ذلك الطلاق  
 صدق ديانة وكذا قضاء في الصحيح وفي التارخانية عن المحيط قال أنت طالق ثم قال يامطلقة لا تقع اخرى  
 (قوله بالتشديد) أى تشديد اللام أما تخفيفها فهو ملحق بالكناية كما قدمنا من البحر (قوله وقع)  
 أى من غير نية لانه صريح (قوله بكسر اللام وضعها) ذكر الضم بحث صاحب التمهيد حيث قال وينبغي  
 أن يكون الضم كذلك اذ هو لغة من لا ينتظر بخلاف الفتح فانه يتوقف على النية اه واعتراض بأنه ينبغي  
 توقف الضم أيضا على النية لانه اذا لم ينتظر الاخر لم تكن مادة ط ل ق موجودة ولا ملاحظة فلم يكن  
 صريحا بخلاف الكسر على لغة من ينتظر اه قلت قد يجاب بأن الضم في نداء الترخيم لما كان لغة ثابته  
 لم يخرج به اللفظ عن ارادة معناه المراد به قبل النداء فان كل من سمع اللفظ المرخم يعلم أن المراد به نداء تلك المادة  
 وان انتظار المحذوف وعدمه أمر اعتبارى قد رود لينوا عليه الضم والكسر والالزم أن يكون المنادى  
 اسما آخر غير المتصودندائه هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله وأنت طال بالكسر) أى فانه يقع بلانية بخلاف  
 أنت طالق بحذف اللام فلا يقع وان نوى لان حذف آخر الكلام معناه عرفا تارخانية (قوله والا توقف  
 على النية) أى وان لم يكسر اللام في غير المنادى توقف الوقوع على نية الطلاق أى او ما في حكمها كليلذاكرة

ولو قال طلاقك على لم يقع ولوزاد  
 واجب أو لازم أو ثابت أو فرض  
 بل يقع قال البرازى المختار لا  
 وقال القاضى الخاصى المختار نعم  
 ولو قال طلقك الله حل بفتقر نية  
 قال الكمال الحق نعم ولو قال لها  
 كوفى طالقاً واطلقتي أو يامطلقة  
 بالتشديد وقع وكذا ياطال بكسر  
 اللام وضمها لانه ترخيم أو أنت  
 طال بالكسر والا توقف على النية

والغضب كما في الخسائية وفي كتابات الفتح أن الوجه اطلاق التوقف على النية مطلقا لانه بلا قاف ليس صريحا  
بالانفاق لعدم غلبة الاستعمال ولا الترخيم لغة جاز في غير النداء فالتنقي لغة وعرفا فيصدق قضاء مع اليقين  
الا عند الغضب أو منذ اكرهه اطلاق فيصدق قضاء أسكنم أو لا وتما فيه قلت وما قد ساد أنناعن التناثر خاتمة  
من أن حذف آخر الكلام معتاد عرفا فيصدق الجواب فان لفظ طالق صريح قطعيا فاذا كان حذف الآخر  
معتادا عرفا لم يخرج منه عن صراحته وقد عتد حذف آخر الكلمة من محسنات الكلام وعده أهل البديع  
من قسم الاكتفاء ونظاهم فيه المولدون كثيرا ومنه أين النجاة لعاشق أين النجاة وأبضا فان ابدال الآخر  
بحرف غيره كالانقضاء المحذوف المتقدمة لم يخرج منه عن صراحته مع عدم غلبة الاستعمال فيها ما ذاك  
الا يكونها يريد بها اللفظ الصريح وان التحصيف عارض لجريانه على اللسان خطأ وقصد الكونه لغة المتكلم  
هذا ما ظهر انه معنى انفسه (قوله كالوتهيج به) أي فانه يتوقف على النية وقدمت بيانه قافهم (قوله  
وفي النهر عن التحصيف الخ) أي تصحيح القدر ورى للعلامة قاسم وقصد به الرد على ما فهمه في البحر من أن  
وهبتك طلاقك من الصريح وكذا أو دعتك ورختك قال في التهر نقل في تصحيح القدر ورى عن قاضي خان  
وهبتك طلاقك الصحيح فيه عدم الوقوع اه ففي أو دعتك ورختك بالاولى وسيأتي أن رختك كناية وفي المحيط  
لؤذال رختك طلاقك قالوا لا يقع لان الرحن لا يفيد زوال الملك اه قلت وقد تضي كونه كناية أنه يقع بشرط النية  
وقد عده في البحر في باب الكليات منها وكذا عده منها وهبتك طلاقك وأودعتك طلاقك واقرختك طلاقك وسيأتي  
تمامه هناك (قوله كانت طالق) وكذا الوأني بالضمير الغائب أو اسم الاشارة العائد اليها أو باسمها العلي  
ونحو ذلك وأشار الى أن المراد به ما يعبر به عن جملته واضعا والمراد بقوله أو الى ما يعبر به عن ما يعبر به عن الجمله  
يظهر في التجوز كقربتك والافعال كل يعبر به عن الجمله كما في الفتح وهو أظهر مما في الإيلي من أن الروح  
والبدن والجسد مثل أنت كما في البحر لان الروح بعض الجسد وكذا الجسد باعتبار الروح والبدن لا تدخل فيه  
الاطراف أفاده في النهر (قوله كالرقبة الخ) فانه عبر بهما عن الكل في قوله تعالى ففجر برقبة والعنق  
في قتلهم هلكت روحه أي نفسه ومثلها النفس كما في كتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس (قوله الاطراف  
الخ) أي اليدين والرجلان والرأس وهذه التفرقة بين الجسد والبدن عزها في النهر الى ابن كمال في ايضاح  
الاصلاح وعزها الى الرجعي الى الفائق للزحني واما المصباح ورأيت في فضل العدة من الذخيرة قال محمد والبدن  
هو من ألقبه الى منكبيه (قوله والفرج) عبر به عن الكل في حديث لعن الله القروج على السروج  
قال في الفتح انه حديث غريب جدا (قوله والوجه والرأس) في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه  
ويبقى وجه ربك أي ذاته الكريمة وأعتق رأسا ورأسين من الرقيق وأنا بخير مادام رأسك سالما يقال مراد به  
الذات أيضا فتح قال في البحر وفي الفتح من كتاب الكفالة ولم يذكر محمد ما اذا كفل بعينه قال البلخي لا يصح  
كما في الطلاق إلا أن ينوي به البدن والذي يجب أن يصح في الكفالة والطلاق إذا عين ما يعبر به عن الكل  
يقال عين القوم وهو عين في الناس واعلم لم يكن معروفا في زمانهم أما في زماننا فلا شك في ذلك اه (قوله  
وكذا الاست الخ) قال في البحر فالاست وان كان مراد فاللدبر لا يلزم مساواتهما في الحكم لان الاعتبار هنا  
لكون اللفظ يعبر به عن الكل ألا ترى أن البضع مراد بالفرج وليس حكمه هنا حكمه في التعبير اه  
والحاصل أن الاست والفرج يعبر بهما عن الكل فيقع إذا اضيف اليهما بخلاف مراد في الاول وهو الدبر  
ومراد في الثاني وهو البضع فلا يقع لعدم التعبير بهما عن الكل ولا يلزم من الترادف المساواة في الحكم  
لكن أورد في الفتح أنه ان كان الاعتبار اشتارا التعبير يجب أن لا يقع بالاضافة الى الفرج أي لعدم اشتراط التعبير  
به عن الكل وان كان الاعتبار وقوع الاستعمال من بعض أهل اللسان يجب أن يقع في اليد بخلاف الثبوت  
استعمالها في الكل في قوله تعالى ذلك بما قدمت يدك أي قدمت وقوله صلى الله عليه وسلم على اليد  
ما أخذت حتى ترده اه قلت قد يجاب بأن الاعتبار الاول لكن لا يلزم اشتراط التعبير به عن الكل عند جميع  
الناس بل في عرف المتكلم في بلدته بخلاف في بلد الا إذا اشتتر عند التعبير بهما عن الكل ولا يقع  
بالاضافة الى الفرج اذا لم يشتر ثم رأيت في كلام الفتح ما يفيد ذلك حيث قال ووقعه بالاضافة الى

كالوتهيج به أو بالعنق وفي النهر عن  
التصحيح الصحيح عدم الوقوع برختك  
طلاقك ونحوه (واذا أضاف الطلاق  
اليها) كانت طالق (أو) الى  
(ما يعبر به عنها كالرقبة والعنق  
والروح والبدن والجسد)  
الاطراف داخله في الجسد دون  
البدن (والفرج والوجه والرأس)  
وكذا الاست بخلاف البضع  
والدبر

الرأس باعتبار كونه معبراً به عن الكل لا باعتبار نفسه مقتضراً ولذا لو قال الزوج عنت الرأس مقتضراً  
 فلأنه لو أتى لا يعد أن يقع لكن ينبغي أن يكون ذلك ديانة أمافي القضاء إذا كان التعبير به عن الكل  
 عرفاً مشتملاً لا يصدق ولو قال عنت باليد صاحبها كقوله ما ريد ذلك في الآية والحديث وتعارف قوم  
 التعبير به عن الكل وقع لأن الطلاق مبنى على العرف ولذا لو طلق النبطي بالقوا سمة يقع ولو تكلم به العربي  
 ولا يذره لا يقع اهـ فقد قيد الرقوع قضاء في الإضافة إلى الرأس أو باليد بما إذا كان التعبير به عن الكل  
 متعارفاً وصريحاً أيضاً بقوله وتعارف قوم التعبير بها أي باليد فأقاده أنه عند عدم تعارف ذلك عنده  
 لا يقع مع أن التعبير بالرأس واليد عن الكل ثابت لغة وشرعاً والله تعالى أعلم (قوله والدم) كان  
 المناسب إسناده حيث ذكره في محله قياساً على ما ذكره البغعي والديبرهنا فلذلك مرادهم ما ح  
 (قوله كنصفه ما وثقها إلى عشرها) وكذا لو أضافه إلى جزء من ألف جزء منها كما في الخامسة لأن الجزء  
 الشائع محل أسائر التصرفات كالبيع وغيره هداية قال ط الأية تجزأ في غير الطلاق وقال شيخنا زاده  
 أنه يقع في ذلك الجزء ثم يسرى إلى الكل لشيوعه فيقع في الكل (قوله لعدم تجزئه) عليه أقوله أو إلى جزء  
 شائع منها ط وفيه أنه يلزم منه وقوع الطلاق بالإضافة إلى الأصبع مثلاً فالمناسب التعليل بما ذكرناه  
 أنفاس الهداية (قوله ولو قال الخ) أشار به إلى أن تقييد الجزء بالشائع ليس للاحتراز عن المعين لما ذكر  
 من الفرع أقاده في البحر (قوله وقعت بضاري) أي ولم يوجد فيها نص عن المتقدمين ولا عن المتأخرين  
 نادر خانية (قوله علا بالاضافتين) أي لأن الرأس في النصف الأعلى والفرج في الأسفل فصيروا مضافاً للطلاق  
 إلى رأسها وإلى فرجها ط عن المحيط قال في البحر وقد علم به أنه لو اقتصر على أحدهما وقعت واحدة اتفاقاً اهـ  
 وهو ممنوع في الثاني كما هو الظاهر نهر أي لأن من أوقع واحدة بالاضافتين لم يعتبر كون الفرج في الثانية  
 فإذا اقتصر على الإضافة الثانية فقط كيف يقع به اتفاقاً نعم لو اقتصر على الإضافة الأولى يقع اتفاقاً نعم أعلم  
 أن كلا من القولين شكل لأن النصف الأعلى أو الأسفل ليس جزءاً شائعاً وهو ظاهر ولا يحاييه خبره عن الكل  
 ووجود الرأس في الأول والفرج في الثاني لا يصير معبراً به عن الكل لأن ما مر من أنه يقع بالإضافة إلى جزء  
 يعبر به عن الكل على تقدير مضاف أي اسم جزء كما أقاده في الفتح وقال فان نفس الجزء لا يتصور التعبير به عن  
 الكل اهـ وحينئذ فالوجود في النصف الأعلى نفس الرأس وفي الأسفل نفس الفرج لا اسمهما الذي يعبر به عن  
 الكل ولهذا لو وضع يده على رأسها وقال هذا الرأس طالق لا تطلق لأن وضع اليد قرينة على إرادة نفس  
 الرأس بخلاف ما إذا لم يضعها عليه كما يأتي لأنه يكون بمعنى هذه الذات فليست أمثل (قوله أو الوجه) أي منك  
 ط (قوله بل عن البعض) بقرينة ذكر منك في الأول ووضع اليد في الأخير (قوله بل قال هذا الرأس)  
 ومثله فيما يظهر هذا الوجه أو هذه الرقبة والظاهر أنه هنا لا بد من التعبير باسم الرأس ونحوه وأنه لو عبر عنه  
 بقوله هذا العضو لم يقع لأن المعبر به عن الكل هو اسم الرأس ونحوه لا اسم العضو نظير ما قد مناه أنشأ تأمل  
 (قوله وقع في الأصح) ولهذا لو قال لغيره بعث منك هذا الرأس بألف درهم وأشار إلى رأس عبده فقال  
 المشتري بعت جازاً بالبيع بحسب عن الخانية (قوله ففتح) قد مناه عبارته قبل صفحة (قوله كما لا يقع  
 لو أضافه إلى اليد) لأنه لم يشتهر بين الناس التعبير بها عن الكل حتى لو اشتهر بين قوم وقع كما قد مناه عن الفتح  
 (قوله الابنية المجاز) أي باطلاق البعض على الكل إذا لم يكن مشتملاً فلا واشتهر بذلك فلا حاجة إلى نسبة  
 المجاز وذكر في الفتح ما حاصله أنه عند الشاقي يقع بأضافته إلى اليد والرجل بنحوهما حقيقة وبيان ذلك  
 أن الطلاق محله المرأة لأنها محل النكاح ومحلية أجزائها للنكاح بطريق التبعية فلا يقع الطلاق إلا بالإضافة  
 إلى ذاتها وإلى جزء شائع منها وهو محل التصرفات أو إلى معين عبر به عن الكل حتى لو أريد نفسه لم يقع فالخلاف  
 في أن ما يملك تعاهل يكون محلاً لإضافة الطلاق إليه على حقيقة دون صيرورته عبارة عن الكل فعند ذلك  
 وعندنا لا وأما على كونه مجازاً عن الكل فلا إشكال أنه يقع يد أو رجلاً بعد كونه مستقبلاً لغة  
 اهـ أي بخلاف نحو الرقيق والظفر فإنه لا يستقيم إرادته الكل به والحاصل كقوله في البحر أن هذه الألفاظ  
 ثلاثة صريح يقع قضاء بلانية كالرقبة وكنية لا يقع إلا بلانية كاليد وما ليس صريحاً ولا كناية لا يقع به  
 وإن نوى كالرقيق والسن والشعر والظفر والكبد والعرق والقلب (قوله والذقن) قلت اطلاق الذقن

والدم على المختار خلاصة  
 (أو) أضافه (إلى جزء شائع منها)  
 كقوله ما وثقها إلى عشرها  
 (وقع) لعدم تجزئه ولو قال نصفك  
 الأعلى طالق واحدة ونصفك  
 الأسفل اثنين وقعت بضاري  
 فأفتى بعضهم بطائفة وبعضهم  
 بثلاث علا بالاضافتين خلاصة  
 (وإذا قال الرقبة منك أو الوجه  
 أو وضع يده على الرأس أو العنق)  
 أو الوجه (وقال هذا العضو  
 طالق لم يقع في الأصح) لأنه  
 لم يجعله عبارة عن الكل بل عن  
 البعض حتى لو لم يضع يده بل قال  
 هذا الرأس طالق وأشار إلى  
 رأسها وقع في الأصح ولو نوى  
 تخصيص العضو ينبغي أن يدين  
 فتح (كما) لا يقع (لو أضافه إلى  
 اليد) الابنية المجاز (والرجل  
 والديبرهنا والشعر والألف والساق  
 والظفر والظفر والظن واللسان  
 والأذن والفم والصدر والذقن  
 والسن والرقيق والعرق)

مراد به الكل عرف مشتهر الآن فانه يقال لأزال جدير مادامت هذه الذن سائلة فنبغي أن تكون  
 كالرأس (قوله وكذا الثدي والدم جوهرة) أقول الذي في الجوهرة إذا قال ذلك فيه روايتان  
 الصحيحة منهما يشع لان الدم يعبر به عن الجملة يقال ذهب دمه هدرا اهـ وكذا انقل عن الجوهرة في البحر  
 والنهر ونقل في النهر عن الخلاصة تصحج عدم الوقوع كما هو ظاهر المتون (قوله لانه لا يعبر به) أي بالمذكور  
 من هذه الالفاظ اهـ ط (قوله فلو عبر به قوم) أي بما ذكر ولا خصوص له بل لو عبر وأبأ عضو كان فهو  
 كذلك ذكره أبو السعود عن الدرر ونقل الجوى عن المحاكمات لخلال زاده مانصه يجب أن يحتاط  
 في أمر الطلاق إذا اضيف الى اليد والرجل باللسان التركي فانهم ما فيه يعبر به عن الجملة والذات اهـ ط  
 (قوله وكذا الخ) أصل هذا في الفقه حيث ذكر أن ما لا يعبر به عن الجملة كاليد والرجل والاصبع والذنب  
 لا يقع الطلاق باضافته اليه خلافا لفرق الشافعي ومالك وأحمد ولا خلاف أنه بالاضافة الى الشعر والظفر  
 والسن والريق والعرق لا يقع ثم قال والعتاق والظهار والايلاء وكل سبب من أسباب الحرمة على هذا الخلاف  
 فلو ظاهر أو آلى أو أعتق أو أصبغها لا يصح عندنا ويصح عندهم وكذا العفو عن النكاح وما كان من أسباب  
 الحل كالنكاح لا يصح اضافته الى الجزء المعين الذي لا يعبر به عن الكل بخلاف اهـ قلت ولم يعلم منه حكم  
 الاضافة الى جزء شائع أو ما يعبر به عن الكل في النكاح وتقدم هناك قوله ولا ينبغي بتزوجت نصفك  
 في الاصح احتياطاً خاتمة بل لا بد أن يضيفه الى كلها أو ما يعبر به عن الكل ومنه الظاهر والبطن على الاشبه  
 ذخيرة ورجحوا في الطلاق خلافاً فيما جاز للفرق اهـ وقد سئل الكلام على ذلك وأن من اختار صحة النكاح  
 بالاضافة الى الظاهر والبطن اختار الوقوع في الطلاق ومن اختار عدم الصحة في النكاح اختار عدم الوقوع  
 فلا حاجة الى الفرق (قوله ولو من ألف جزء) بأن يقول أنت طالق جزءاً من ألف جزء من طائفة ط  
 (قوله لعدم التجزئ) أي في الطلاق فذكر جزءه كذكره صواباً للكلام العاقل عن الالغاء وإذا جعل  
 الشارع العفو عن بعض القصاص عفواً عن كله نهر وعلى هذا الوفاي أنت طالق طائفة ونصف طائفة  
 طائفتين جوهرة (قوله فلوزادت الاجزاء) أي مع الاضافة الى الضمة كانت طالق نصف طائفة وثانها  
 وربعها فتد زادت الاجزاء على الواحدة بنصف السدس فتقع بطلقة أخرى ط (قوله وهكذا) يعني  
 لوزادت الاجزاء على الطائفتين وقع ثلاث فتحو أنت طالق ثلاث طائفة وثلاثة أرباعها وأربعة أخماسها ح  
 قال في فتح القدير الآن الأصح في اتحاد المرجع وان زادت أجزاء واحدة أن تقع واحدة لانه أضاف الاجزاء  
 الى واحدة نص عليه في المبسوط والاقول هو المختار عند جماعة من المشايخ اهـ قال في البحر وعلى الأصح  
 لو قال أنت طالق واحدة ونصفها تقع واحدة كما في الذخيرة بخلاف واحدة ونصفها اهـ وفي الذخيرة عزاه  
 في الهندية الى المحيط والبدائع لكن الذي رأيته في البدائع ولو تجاوز العدد عن واحدة لم يذكر هذا  
 في ظاهر الرواية واختلف المشايخ فيه قال بعضهم تقع طائفتان وقال بعضهم واحدة اهـ (قوله فيقع الثلاث)  
 لأن المنكر إذا أعيد منكر كان الثاني غير الاول في تمام كل جزء بخلاف ما إذا قال نصف طائفة وثلاثها  
 وسدسها حيث تقع واحدة لان الثاني والثالث عن الاول وهذا في المدخول به ما غيرهما فلا يقع الا واحدة  
 في الصور كلها بحر (قوله ولو بلا ووافوا واحدة) أي بأن قال نصف طائفة ثلث طائفة سدس طائفة لانه حذف  
 العاطف على أن هذه الاجزاء من طائفة واحدة وان الثاني بدل من الاول والثالث بدل من الثاني والبدل هو  
 المبدل منه أو بعضه (قوله على المختار) أي عند جماعة من المشايخ وقد علمت عن المبسوط أن الأصح خلافه  
 عند اتحاد المرجع وانه جرى عليه في الذخيرة والمحيط (قوله وكذا لو كان مكان السدس ربعاً الخ)  
 نص عبارة القهستاني نقلاً عن المحيط لو قال نصف طائفة وثلاث طائفة وربع طائفة فتنتان على المختار وقيل  
 واحدة ولو كان مكان الربع سدساً فلا وقيل واحدة اهـ والظاهر أنه سبق قلم من القهستاني فانه  
 في الثانية لم تزد الاجزاء على الواحدة وجعل الواقع فيها ثلاثاً وفي الاولى زادت وجعل الواقع ثنتين مع أنه يجب  
 أن يكون الواقع ثلاثاً في صورتين لان اعتبار الاجزاء انما هو عند اتحاد المرجع أما عند الاتيان بالاسم المنكرة  
 فيعتبر كل جزء بطائفة كما تقدم على أن عبارة المحيط كما نقله ط عن الهندية هكذا لو قال أنت طالق  
 نصف طائفة وثلاث طائفة وسدس طائفة يقع ثلاث لانه أضاف كل جزء الى طائفة منكرة والمنكرة إذا تكررت

وكذا الثدي والدم جوهرة لانه  
 لا يعبر به عن الجملة فلو عبر به قوم عنها  
 وقع وكذا كل ما كان من أسباب  
 الحرمة لا الحل انفاساً (وجزء)  
 الطائفة) ولو من ألف جزء (تطبيقاً)  
 لعدم التجزئ فلوزادت الاجزاء  
 وقع أخرى وهكذا لم يقل نصف  
 طائفة وثلاث طائفة وسدس طائفة  
 فيقع الثلاث ولو بلا ووافوا واحدة  
 ولو قال طائفة ونصفها فتنتان على  
 المختار جوهرة وكذا لو كان مكان  
 السدس ربعاً فتنتان على المختار  
 وقيل واحدة قهستاني

كانت الثانية غير الاولى ولو قال نصف تطلقة وثلاثها وسدها يقع واحدة فان جاوز مجموع الاجزاء تطلقة بان  
قال نصف تطلقة وثلاثها وربعها قبل تقع واحدة وقبل ثنتان وهو المختار كذا في محط السرخسي  
وهو الصحيح كذا في الظهيرية اه وقد مناعن السخ آبه في الميسر صحيح وقوع الواحدة وعلى كل فموضوع  
اختلاف هو الاضافة الى القيمة لا الى الاسم المنكر لكن رأيت في التارخانية عن المحيط مانسه وذ كر الصدر  
الشهيد في واقعاته اذا قال لها أنت طالق نصف تطلقة وثلاث تطلقة وربع تطلقة تقع ثنتان عوا المختار فعلى  
قياس ما ذكر الصدر الشهيد ينبغي في قوله أنت طالق نصف تطلقة وثلاث تطلقة وسدس تطلقة تقع  
تطلقة واحدة اه وهذا أقل اشكالا وكأنه مبني على اعتبار الاجزاء في الاضافة الى الاسم المكررة أيضا  
كلاضافة الى القيمة لكنه خلاف ما جزم به في البدائع والسنن والبحر والتهر من الفرق بينهما (قوله وسعي)  
أي متنافي آخر التعامق حيث قال اخرج بعض التطلقات لغو بخلاف ايقاعه فلو قال أنت طالق ثلاثا الا نصف  
تطلقة وقع الثلاث في المختار اه قال في الفتح وقبل على قول أبي يوسف ثنتان لان التطلق لا يتجزى في الابتاع  
فكذا في الاستثناء فكأنه قال الواحدة (قوله بخلاف ايقاعه) أي ايقاع البعض وهو ما ذكره  
(قوله ويقع الخ) كن الاولى بالانصاف تأخير هذه المسألة عما بعدها كما فعل في الهداية والكنز ليقع الكلام على  
الاجزاء متصلا (قوله فيما أصله الخطر) أي بأن لا يباح الالءفج الحاجة كالطلاق (قوله عند الامام) وقال  
بدخول الغايين فيقع في الاولى ثنتان وفي الثانية ثلاث وقال زفر لا يتبع في الاولى شيء ويقع في الثانية واحدة  
وهو القياس لعدم دخول الغايين في المحدود كبعثك من هذا الحائط الى هذا الحائط وقول الثلاثة استسكان  
بالعرف وخر أن هذا الكلام متى ذكر في العرف وكان بين الغايين عدد دراهمه الاكثر من الاقل والاقل  
من الاكثر كقولك سني من سني الى سبعين أي أكثر من سني وأقل من سبعين ففي نحو طالق من واحدة  
الى ثنتين اتى ذلك العرف عند الامام فوجب اعمال طالق فوقع به واحدة ويدخل الكل فيما أصله الاباحة  
كأنه من مالى من درهم الى درهمين أما ما أصله الخطر فلا فان خطره قرينة على عدم ارادة الكل الآن الغاية  
الاولى دخلت ضرورة اذ لا بد من وجودها ليرتب عليها الطاقة الثانية اذ لا نانية بلاولى بخلاف الغاية  
الثانية وحى ثلاث فانه يصح وقوع الثانية بلا ثلاثة أمافي صورة من واحدة الى ثنتين فلا حاجة الى ادخالها  
لعدم الضرورة المذكورة وعمام تقريره في الفتح (قوله الغايين) أي دخول الغايين فله أخذ الكل  
أي الالف في المثال المذكور كأفاده في البحر فافهم (قوله ثلاثة الخ) لان نصف التطلقتين واحدة  
فثلاثة أنصاف تطلقتين ثلاث تطلقات ضرورة نهر (قوله وقبل ثنتان) لان التطلقتين اذا انصفتا كانت  
أربعة أنصاف فثلاثة منها طلقة ونصف فتكمل تطلقتين واجيب بأن هذا الترههم منشؤه اشتباهه وتولاه فثنا  
تطلقتين ونصفنا كلاما من تطلقتين والثاني هو المرجح للاربعة أنصاف واللفظ وان كان يحتمله ولذا الواديين  
لكنه خلاف الظاهر نهر قال في الفتح لان الظاهر هو أن نصف التطلقتين تطلقة لانصافا تطلقتين (قوله  
أونصفي طلقتين) وكذا انصاف ثلاث تطلقات ولو قال نصف تطلقتين فواحدة أونصفي ثلاث تطلقات فثلاث  
بحر (قوله طالتان) لانها طلقة ونصف فتكمل النصف وفي نصي طلقتين يتكامل كل نصف فيحصل  
طالتان قلت وينبغي أن يكون أربعة أثلاث طلقة ونجمة أرباع طلقة مثل ثلاث أنصاف طلقة تأمل (قوله  
وقيل يقع ثلاث) لان كل نصف يتكامل في نفسه فتصير ثلاثا (قوله والاقل أصح) قال في البحر  
وهو المنقول في الجامع الصغير واختاره الناطقي وصححه العتاني اه ثم ذكر للتصنيف اثني عشر صورة  
وذكر أحكامها فارجعه (قوله لانه يكثر الاجزاء الخ) أي ان الضرب يؤثر في كثر اجزاء المنضروب  
لا في زيادة العدد والطاقة التي جعل لها اجزاء كثيرة لا تزيد على طلقة ولذا زاد في العدد لم يبق  
في الدنيا فقير لانه يضرب درهمه في مائة فتصير مائة ثم المائة في ألف فتصير مائة ألف وقال زفر والحسن  
ابن زياد والأئمة الثلاثة يقع ثنتان لان عرف أهل الحساب فيه تضعيف أحد العددين بعدد الاخر ورجحه  
في الفتح بأن العرف لا يمنع والترض أنه تكلم بعرفهم وأراد دفعه ركا كمالا وقع بلغته اخرى فأرسله  
أو غيرهما وهو يدريها والالزام بأنه لو كان كذلك لم يبق في الدنيا فقير غير لازم لان ضرب درهمه  
في مائة ان كان اخبارا كقوله عندي درهم في مائة فيكون كذب وان كان انشاء فجعله في مائة لا يمكن لانه

وسيجي أن استثناء بعض التطلق لغو  
بخلاف ايقاعه (و) يقع بقوله  
(من واحدة الى ثنتين أو مابين  
واحدة الى ثنتين واحدة و) يتوله  
من واحدة أو مابين واحدة (الى  
ثلاث ثنتان) الاصل فيما أصله  
الخطر دخول الغاية الاولى فقط  
عند الامام وفيما مر جعه الاباحة  
كأنه من مالى من مائة الى ألف  
الغايين انصافا (و) يقع بثلاثة  
أنصاف طلقتين ثلاثة (وقيل  
ثنتان (وبثلاثة أنصاف طلقة)  
أونصفي طلقتين (طلقتان وقيل  
يقع ثلاث) والاقل أصح (وبواحدة  
في ثنتين واحدة ان لم ينو أونوى  
الضرب) لانه يكثر الاجزاء لا الافراد



لا يتجمل بقوله ذلك واختاره أيضا في غاية البيان وما أجاب به في البحر من أن قوله في ثنتين ظنر حقيقة  
وهو لا يصلح له وإذا لم يكن صالحا لم يعتبر فيه العرف ولا النسبة كما لو نوى بقوله استغنى الماء الطلاق  
فانه لا يقع رده المقدمي بأن اللفظ سريح أي حقيقة عرفية لاهل الحساب سريح في معناه العرفي وكذا  
رد في النهر والمخ قال الرجبي فتد هذه المسألة على المسائل المفتحة بما يقول زفر اه أي لان المحقق ابن  
الهام من أهل الترجيح كما اعترف به صاحب البحر في كتاب القضاء (قوله فثلاث) لانه يحتمل كلامه فان  
الواو للجمع والظرف يجمع المظروف فصح أن يراد به معنى الواو مجر وفيه تشديد على نفسه نهر (قوله  
لو مدخولا بها) أي ولو حكما يشمل المختلف بها فان الطلاق في العدة يلحقها احتياطا وهو الاقرب للصواب  
كما تقدم في أحكام انكاحه من باب المهر وبسطنا الكلام عليه هنالك (قوله كقوله لها) أي لغير الموطوءة  
أنت طالق واحدة وثنتين فانها ثنتين بقوله واحدة إلى عدة فلا يلحقها ما بعدها (قوله فثلاث) لان ارادة  
معنى مع بني ثابت كقوله تعالى ويجاوز عن سياهم في أصحاب الجنة فصار كما إذا قال لها أنت طالق واحدة  
مع ثنتين أفاده في البحر (قوله مطلقا) أي مدخولا بها أولا ح (قوله لما مر) أي من قوله لانه يكتر  
الاجراء لا الافراد ح (قوله فكما مر) أي يقع في صورة معنى الواو ثلاث في المدخول بها وثنان في غيرها  
وفي صورة معنى مع ثلاث مطلقا ح (قوله واحدة رجعية) لانه وصفه بالقصر لانه متى وقع في مكان وقع  
في كل الاماكن فتخصيصه بالشام تغييرا بالنسبة الى ما وراءه ثم لا يحتمل القصر حقيقة فكان قصر حكمه وهو  
الرجعي وطوله بالبائن ولانه لم يصفها بعظم ولا كبر بل مدها الى مكان وهو لا يحتمل فلم يثبت به زيادة شدة نهر  
(قوله أو نوب كذا) أي وعليها نوب غيره نهر (قوله يقع للحال) تفسير اقوله تمييز وذلك لان الطلاق  
الذي هو رفع القيد الشرعي معدوم في الحال وقد جعل الشارع لمن أراد أن يعلق وجوده بوجود امر معدوم  
يوجد الطلاق عند وجوده والافعال والزمان هما الصالحان لذلك لان كلامهم معدوم في الحال ثم يوجد  
بخلاف المكان الذي هو عين ثابتة فانه لا يتصور الاناطة به ونعامة في الفتح (قوله لا قضاء) لما فيه من  
التخفيف على نفسه بحر (قوله فيتعاق) عطف على قوله ويصدق وقوله به أي بالشرط المذكور في الصور  
ط (قوله كقوله الى سنة الخ) في التاخر خاتمة عن المحيط ولو قال أنت طالق الى الليل أو الى شهر أو الى سنة  
أو الى الصيف أو الى الشتاء أو الى الربيع أو الى الخريف فهو على ثلاثة أوجه اما أن ينوى الوقوع بعد الوقت  
المضاف اليه فيقع الطلاق بعدمضيه أو ينوى الوقوع ويجعل الوقت للامتداد فيقع للحال أو لا تكون له نية أصلا  
فيقع بعد الوقت عندنا والحال عند زفر فاسه على ما اذا جعل الغاية مكانا كلي مكة أو الى بغداد فانه سطل الغاية  
ويقع للحال اه (قوله تعلق) لوجود حقيقته بحر (قوله وكذا الخ) أي فيتعاق بالفعول فلا تطلق  
حتى تفعل بحر (قوله أو في صلاتك) ولا تطلق حتى تركع وتسجد وقبل حتى ترفع رأسها من السجدة  
وقبل حتى توجد القعدة تارخائية (قوله ونحو ذلك) كقوله في مرضك أو وجعل فانه لا فرق بين الفعل  
الاختياري وغيره كما في البحر ط (قوله لان الظرف يشبه الشرط) من حيث ان المظروف لا يوجد بدون  
الظرف كالمشروط لا يوجد بدون الشرط فيحمل عليه عند تعذر معناه أعنى الظرف نهر (قوله تبيين) الاولى  
تجز على أنه فعل ماض جواب لو كما قال بعده تعلق بصيغة الفعل وانما تبيخ لانه أوقع الطلاق للحال وعلمه بما ذكر  
فيقع سواء وجد الدخول أو الحيض أو لا رجتي قلت وينبغي أن يتعلق لو نوى باللام التوقيت كما في أقم الصلاة  
لدلولك الشمس (قوله ولو بالباء تعلق) لانها لا تصاق وقد أوقع عليها طلاقا ملصقا بما ذكر فلا يقع الا به رجتي  
(قوله وفي حيضك الخ) قال في البدائع وإذا قال أنت طالق في حيضك أو مع حيضك فحين مارأت الدم تطلق  
بشرط أن يستمر ثلاثة أيام لان كلمة في الظرف والحيض لا يصلح ظرفا فيجعل بشرطا وكلمة مع لامة قارئة فاذا استمر ثلاثا  
تبين أنه كان حيضا من حين وجوده فيقع من ذلك الوقت ولو قال في حيضك فمالم تحض وتطهر لا تطلق لان  
الحيضة اسم للسكامل وذلك بانصال الطهر بها ولو كانت حائضا في هذه القصول كلها لا يقع مالم تطهر وتحيض  
اخرى لانه جعل الحيض شرطا للوقوع والشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود وهو الحيض المستقبل  
لا الموجود في الحال اه قلت وينبغي الوقوع لو نوى في مدة حيضك الما يوجد تأمل وفي الجوهره ولو قال لها  
وهي حائض اذا حضت فهو على حيض مستقبل فان عني ما يحدث من هذا الحيض فكما نوى لانه يحدث حالا

(وان نوى واحدة وثنتين فثلاث)  
لو مدخولا بها (وفي غير الموطوءة  
واحدة) بقوله لها  
(واحدة وثنتين) لانه لم يبق للثنتين  
محل (وان نوى مع الثنتين فثلاث)  
مطلقا (و) يقع (ثنتين) في ثنتين  
ولو (بينة الضرب ثنتان) لما مر  
ولو نوى معنى الواو أو مع فكما مر  
(و) بقوله (من هنالك الى الشام  
واحدة رجعية) مالم يصفها بالمولود  
أو كبر فبائنة (و) أنت طالق (بمكة)  
أو في مكة أو في الدار أو بالظل أو  
الشمس أو نوب كذا تبيين) يقع  
للحال (كقوله أنت طالق مريضة  
أو مصلية) أو وانت مريضة  
أو وانت تصلين (ويصدق) في الكل  
(ديانة) لا قضاء (ولو قال غيبك اذا)  
دخلت أو اذا (لبست أو اذا  
مرضت) ونحو ذلك فيتعاق به  
كقوله الى سنة أو الى رأس الشهر  
أو الشتاء (واذا دخلت مكة  
تعلق) وكذا في دخولك الدار  
أو في لبسك نوب كذا أو في صلاتك  
ونحو ذلك لان الظرف يشبه الشرط  
ولو قال لدخولك أو لحيضك تبيخ  
ولو بالباء تعلق وفي حيضك وهي  
حائض حتى تحيض أخرى وفي  
حيضك حتى تحيض وتطهر

فلا يمتثل في قوله للبعلي اذا حبلت ونوى هذا الجبل لا يمتثل لانه ليس له اجزاء ممتدة اه وفي الطائفة من  
 الحائض اذا حبلت فانت طالق فهو على حيض مستقبل ولو قال انها اذا حبلت غدا فهو على دوام ذلك الحيض  
 الى جفر الغد لانه لا يتصور حدوث حيضة في الغد فيصير على الدوام وكذلك اذا مرضت وهي مريضة بخلاص  
 قوله للصحة اذا صحمت فوقع كاسكت لان الصحة امر بمتد فلدوامه حكم الابتداء كقوله للفسا ثم اذا قلت ولقاءه  
 اذا قدمت وللممرك اذا ملكتك والحيض والمرض وان كان يمتد لان الشرع اعلى بالجملة احكاما لا تتعلق بكل  
 جزء منه فند جعل الكل شيئا واحدا اه (قوله وفي ثلاثة ايام تحيض) لان الوقت يصلح ظر فالكونها مطلقا  
 ومتى طالت في وقت طلقت في سائر الاوقات بجر (قوله بجئى الثالث) لان الجئى فعل فلم يصح ظر فافاد  
 شرطاً بجر (قوله لان الشروط تعتبر في المستقبل) عليه لقوله سوى يوم حلفه فان بجئى اليوم عبارة عن  
 بجئى اول جزئه يقال جاء يوم الجمعة كما طلع الفجر واليوم الاول قد مضى اول جزئه افاده في الجبر وفاداه ان هذا  
 فيما لو حلف فيها او في التارخائية ولو قال في الليل انت طالق في بجئى ثلاثة ايام طلقت كما طلع الفجر من اليوم  
 الثالث ولو قال في مضى ثلاثة ايام ان قال ذلك ليلا طلقت بغروب شمس الثالث وهكذا في بعض نسخ الجامع  
 وفي بعضها لا تطلق حتى تجئى ساعة حلفه من الليلة الرابعة وهكذا ذكره القدوري اه (قوله لغو) لان  
 التكليف رقت فيه وانما لم يتجز لان جعل الوقوع في زمان معين والزمان يصلح للايقاع الا انه منع مانع من  
 ايقاعه فيه ط (قوله وقوله تحيض) لان التسمية ظرف متع فصدق بجئى التكلم ط (قوله ان رفع الخ)  
 الفرق انه على الرفع يكون نعتا للمرأة فكان فاصلا وعلى النصب يكون نعتا للتلفظة فلم يكن فاصلا نهر عن  
 الخط أى واذا لم يكن فاصلا أجنبي لم يكن قوله في دخولك مستأنفا بل يتعلق بطاق فيستقيد به (قوله  
 وسأل الكسائي محمد الخ) أشار به الى رد ما ذكره ابن هشام في المغنى من الباب الاول من بحث اللام انه  
 كتب الرشدي الى أبي يوسف يسأله عن ذلك فقال هذه مسألة شوية ففهمه ولا آمن من الخطا ان قلت فيها فاسات  
 الكسائي فقال ان رفع ثلاثا طلقت واحدة لانه قال أنت طالق ثم أخبر ان الطلاق أشأم وان نصها طلقت ثلاثا  
 لان معناه أنت طالق ثلاثا وما بينهما جلة معترضة اه ملخصا قال في النسخ وهو بعد كونه غلطا بعد عن معرفة  
 مقام الاجتهاد فان من شرطه معرفة العربية وأساليب الان والاجتهاد يقع في الادلة السمعية العربية والذي نقله  
 أهل البيت من هذه المسألة عن قرأ الفتوى حين وصلت خلافه وان المرسل الكسائي الى محمد بن الحسن  
 ولا دخل لابي يوسف أصلا ولا للرشيد ولقاهم أبي يوسف أجل من أن يحتاج في مثل هذا التركيب مع امامته  
 واجتهاده وبراعته في التصرفات من مقتضيات اللفاظ في المبدوء ذكر ابن سماعة ان الكسائي بعث الى  
 محمد بفتوى فدفعها الى فقراءهم عليه فكتب في جوابه ما مر فاستحسن الكسائي جوابه اه وذكر كرح عن  
 حاشية المغني للجلال السيوطي ان هذا هو المروي في تاريخ الخطيب البغدادي (قوله فان ترفني الخ) بعد  
 هذين البيتين بيت ثالث وهو قوله فينبى بها ان كنت غير رفيقة وما الامر بعد الثلاث مقدم  
 قال في التهر وفي شرح التواحد للجلال الرفق ضد العنف يقال رفق بفتح الفاء رفق بضمها والخرق بالنهم وسكون  
 الراء الاسم من خرق بالكسر يخرق بالفتح خرقا بفتح الخاء والراء وهو ضد الرفق وفي القاموس أن ماضيه بالكسر  
 كفرح وبالفهم ككرم وايم من اليم وهو البركة وأشأم من الشؤم وهو ضد اليم وذكر ابن بعيش ان في البيت  
 الثاني حذف الفاء وليبدأ أى فهو واعى وان تعليلية واللام مقدرة أى لاجل كونك غير رفيقة والمتقدم مصدر  
 مسمى من قدم بمعنى تقدم أى ليس لاحد تقدم الى العشرة والالف بعد تمام الثلاث اذ بها ان تمام الفرق اه (قوله  
 فانت طلاق) يقال فيه ما قيل في زيد عدل ط (قوله والطلاق عزيمة) أى معزوم عليه ليس بلغو ولا لعب نهر  
 (قوله وتماه في المغنى) حيث قال أقول ان الصواب ان كلاما من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث  
 والواحدة أما الرفع فلان في والطلاق اما لجواز الجنس كزيد الرجل أى هو الرجل المعتد به واما للعهد الذي كرى  
 أى وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث فعلى العهدة تقع الثلاث وعلى الجنسية تقع واحدة وأما النصب  
 فانه محتمل أن يكون على المفعول المطلق فيقتضى وقوع الثلاث اذ المعنى فانت طالق طلاقا ثلاثا ثم اعترض بينهما  
 بقوله والطلاق عزيمة وان يكون حالا من المستتر في عزيمة وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث لان المعنى والطلاق  
 عزيمة اذا كان ثلاثا بل يقع ما نواه هذا ما يقتضيه اللفظ والذي اراده الشاعر الثلاث لقوله فينبى بها الخ اه وذكر

وفي ثلاثة ايام تحيض وفي بجئى ثلاثة ايام  
 ايام تعليق بجئى الثلاث سوى  
 يوم حلفه لان الشروط تعتبر في  
 المستقبل ويوم التسمية لغو وقوله  
 تحيض وفي ما ان تطلق حسنة  
 في دخولك الدار ان رفع حسنة  
 تحيض وان نصها طلق وسأل  
 الكسائي محمد بن علي قال لامرأة  
 فان ترفني يا حند فالرفق أيم  
 وان تخرق يا حند فالخرق أشأم  
 فانت طلاق والطلاق عزيمة  
 ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم  
 كم يشع فقال ان رفع ثلاثا  
 فواحدة وان نصها ثلاث وتماه  
 في المغنى وفيما علقناه على الملقى

مطل  
 في قول الشاعر فانت طلاق والطلاق  
 عزيمة

في الفتح ان الظاهر في النصب المذعول المطلق وفي الرفع العهد الذي كرى فيقع الثلاث ولذا ظهر من الشاعرا انه  
 اراده (قوله) وبثوله أنت الخ) هذا عتدله في الهداية وغيرها خلا في اضافة الطلاق الى الزمان (قوله  
 يقع عند طلوع الصبح) أي النجم الصادق لا الكاذب ولـ كونه اخص من النجم عبر به ووجه الرقوع عند  
 طلوعه انه وصفها بالطلاق في جميع الغديتين الجزء الاول لعدم المزاحم بحر (قوله) وصح في الثاني نية  
 العصر) لانه وصفها به في جزء منه بحر (قوله) أي آخر النهار) تفسير مراد والظاهرة انه لو اراد وقت النخوة  
 أو الزوال صدق كذلك ط (قوله) قضا) وقال لا تصح كالاول ولا خلاف في صحته ما فيه ماد يانه والفرق له عموم  
 متعلقه باندخولها مقطرة لا ملفوظا به الفرق لغة بين صمت سنة وفي سنة وشرايين لا صوم من عمرى حيث لا يبر  
 الابصوم كله وفي عمرى حيث يبر بساعة وبين قوله ان صمت شهر افعده حريث يقع على صوم جميعه بخلاف  
 ان صمت في هذا الشهر حيث يقع على صوم ساعة منه كافي المحيط فنية جزء من الزمان مع ذكره ثانية الحقيقة ومع  
 حذفه ثانية تخصيص العام فلا يصدق قضاء وهذا بخلاف ما لا يتجزى الزمان في حقه فانه لا فرق فيه بين الحذف  
 والاثبات كصمت يوم الجمعة أو في يومها وتمامه في البحر والتمزق وتلك وكذا الفرق بينهما فيما يتجزى زمانه مع  
 العلم بعدم شموله مثل أكت يوم الجمعة أو في يومها (قوله) أو في شعبان) فإذا لم تكن له نية طافت حين تغيب  
 الشمس من آخر يوم من رجب وان نوى آخر شعبان فهو على الخلاف فتح (قوله) اعتبر اللفظ الاول) فيقع  
 في اليوم في الاول وفي غدي في الثاني لانه يذكر اللفظ الاول ثبت حكمه بتجزى في الاول وتعلقا في الثاني فلا يستعمل  
 التفسير بذكر الثاني لان المنجز لا يقبل التعليق ولا المعلق التخيير. نهر (قوله) ولو عطف الخ) قال في التبيين  
 لان المعطوف غير المعطوف عليه غير انه لا حاجة لتسالي ايقاع الاخرى في الاولى لا مكان وصفها غدا بطلاق  
 واقع عليها اليوم ولا يمكن ذلك في الثانية فيقعان اه ح (قوله) كقوله أنت طالق بالليل والنهار) أي فانه  
 يقع واحدة اذا كانت هذه المقالة في الليل وكذلك في أول النهار وآخره ان كانت هذه المقالة في أول النهار  
 ح (قوله) وعكسه) بالجر عطف على مدخول السكاف يعنى اذا قال أنت طالق بالنهار والليل أو آخر النهار  
 وأوله طلقت نيتين اذا كانت هذه المقالة بالليل وأول النهار أيضا فلو كانت هذه المقالة بالنهار وآخر النهار انعكس  
 الحكم في الشكل كافي البحر ح قلت وهذا اذا لم يصرح في المعطوف بالنفي في الماضي ولو قال املا أنت  
 طالق في ليلك وفي نهارك أو قال نهارا أنت طالق في نهارك وفي ليلك طلقت في كل وقت تطلقة فان نوى  
 واحدة دين لانه يحتمل لفظه بجملة لفظ في على بمعنى مع (قوله) أو اليوم ورأس الشهر) أي فيقع واحدة  
 ولو قال رأس الشهر واليوم فثنتان فكان الاولى تقديمه على قوله وعكسه كما لا يخفى (قوله) كائن ونسبة قبل  
 كالיום وغدا أو الماضي والكائن كالمس واليوم فضيه كلام يأتي قريبا في الشرح وفي الخاتمة قال انه في وسط  
 النهار أنت طالق اول هذا اليوم وآخره في واحدة ولو عكس ثنتان لان الطلاق في آخر اليوم لا يكون  
 واقعا في أوله فيقع طلاقان (قوله) اتحد) لانها اذا طلقت اليوم تكون طالق في غدا فلا حاجة الى التعدد  
 لكن في البحر عن الخاتمة أنت طالق اليوم وبعد غدا طلقت نيتين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ولعل وجهه ان  
 اليوم وغدا بمنزلة وقت واحد دخول الليل فيه بخلاف وبعد غدا فهم كوقتين لان تركه يوم ما من الين قرينة  
 على ارادته تطلعا آخر في بعد الغد كما يأتي قريبا ما يؤيده لكن بشكل عليه وقوع الواحدة في اليوم ورأس الشهر  
 الا أن يجاب بأن المراد ما اذا كان الحلف في آخر يوم من الشهر فلا يوجد جفاصل تأمل (قوله) طلقت واحدة  
 للبال واخرى في الغد) اما في قوله أنت طالق اليوم واذا جاء غدا فلان انجى شرط معطوف على الايقاع  
 والمعطوف غير المعطوف عليه والموقع للحال لا يكون متعلقا بشرط فلا بد وان يكون المتعلق تطلقة اخرى فان لم  
 يذكر الواو لا تطلق الا بطولع النجم فتوقف المنجز لا اتصال مغير الاول بالآخر كذا في البحر وأما في قوله أنت  
 طالق لابل غدا فلا نه أراد بالاضراب ابطال المنجز ولا يمكنه ابطاله ووقع قوله بل غدا اخرى ح (قوله) فلحرف  
 الشك) هذا قول الامام والثاني آخر او قال محمد والثاني أو لا تطلق رجعة لانه أدخل الشك في الواحدة فبقى  
 قوله أنت طالق ولهما أن الوصف متى قرن بذكر العدد كان الوقوع بالعدد بدليل ما أجعوا عليه من أنه لو قال لغير  
 المدخول بها أنت طالق ثلاثا وقعن ولو كان الوقوع بالوصف للغدا ذكر الثلاث نهر وقيد بالعدد دلالة لو قال  
 أنت طالق أو لا يقع في قواهم لانه أدخل الشك في الايقاع وكذلك أنت طالق الا لانه استثناء وكذا أنت

مطل

في اضافة الطلاق الى الزمان

(و) بقوله (أنت طالق غدا أو في

غديق عند) طلوع (الصبح

وصح في الثاني نية العصر)

أي آخر النهار (قضا، وصدق فيهما

ديانه) ومثله أنت طالق شعبان

أو في شعبان (وفي أنت طالق اليوم

غدا أو غدا اليوم اعتبر اللفظ

الاول) ولو عطف بالواو يقع

في الاول واحدة وفي الثاني ثنتان

كقوله أنت طالق بالليل والنهار

أو أول النهار وآخره وعكسه أو

اليوم ورأس الشهر والاصل انه

متى أضاف الطلاق لوقتتين كائن

ومستقبل بحرف عطف فان بدأ

بالكائن اتحد أو بالمستقبل تعدد

وفي أنت طالق اليوم واذا جاء غدا

أو أنت طالق لابل غدا طلقت

واحدة وللحال وأخرى في الغد

(أنت طالق واحدة أو لا أو مع

موتى أو مع موتك لغوي) أما الاول

فلحرف الشك

طالق ان كن أو ان لم يكن أو لولا لانه شرط والايقاع اذا قلته استثناء أو شرط لم يبق ايقاعا بجر وتام وقوع  
 المسألة فيه (قوله طالق متافية للايقاع أو الوقوع) نشر مرتب ح أي لان موته مناف لا يقاع الطالق  
 منه وموت مناف لوقوعه عاها (قوله كذا طالق الخ) لانه اسند الطالق الى حالة معيودة متافية  
 لما كتبه الطالق فكان حاصله انكار الطالق فداغ ولانه حين تعدد تعميجه انشاء امكن تعميجه اخبارا عن  
 عدم النكاح أي طالق اس عن قيد النكاح اذ لم تنكح بعد أو عن طالق كان لها ان كن اه فتح وقيد بكونه  
 لم يعلمه بالتزوج لانه لو علم به كانت طالق قبل أن تزوجك اذ تزوجتك أو أنت طالق اذ تزوجك فبطل  
 أن تزوجك ففتح ما يقع عند التزوج انفا فاولت في القلبية وان آخر الجزاء كن تزوجك فانت طالق قبل أن تزوجك  
 لم يقع خلافا لابي يوسف لان الفاء رجعت الشرطية والمعلق بالشرط كأن تجز عند وجوده فصارت كأنه قال بعد التزوج  
 أنت طالق قبل أن تزوجك رعا في البحر (قوله ولو نكحها قبل أس الخ) لم أر ما لو نكحها في الامس ومقتضى  
 قول الفتح المذكور انفا ولانه حين تعدد تعميجه انشاء الخ لانه يقع لانه لم يتعدرتا قبل ثم رأيت ان يصريح بالوقوع في  
 شرح درر البحار حيث قال ولو تزوجها فيه أو قبله تجز (قوله لان انشاء في الماضي اشأى الحال) لانه  
 ما اسند الى حالة متافية ولا يمكن تعميجه اخبار الكذب وعدم قدرته على الاسناد فكان انشاء في الحاضر وعلى  
 هذه الكتبة حكم بعض المتأخرين من مشايخنا في مسألة الدور بالوقوع وحكما اكثرهم بعدمه وتام في الفتح  
 والبحر والنهر وقدمنا الكلام عليها مستوفي أول الطلاق (قوله تعدد) لان الراجع في اليوم لا يكون رافعا في  
 الامس فاقضى أخرى بجر عن المحط قال في النهر أنت خير بان العلة المذكورة في الامس واليوم تأتي في اليوم  
 والامس فتدبر في الفرق بينهما فانه دقيق على أن مئة تضي الاصل أي المتقدم قريبا ووقوع واحدة في الامس  
 واليوم لانه بدأ باساكن اه تأمل (قوله وقيل بمكة) جزم به في الثانية وقال في الذخيرة عازي الى المتى  
 أنت طالق أس واليوم يقع واحدة وفي عكسه ثنتان كأنه قال أنت طالق واحدة قبلها واحدة اه قال ح  
 وهذا هو الحق لان ايقاعه في الامس ايقاع في اليوم كما قال المنذرى (قوله وكان سهودا) أي الجنون  
 ولو باقامة بينة عليه (قوله كن اغوا) لان حاصله انكار الطلاق كما مر (قوله لاقراره بجزته) علة  
 للصورتين ثلاث ط (قوله دل موتي) مثله قبل موتك ط (قوله لاتنفا الشرط) اعترض بان الموت  
 كائن للحالة فليس بشرط ولا في معناه بل هو معرف للوقت المضاف اليه الطلاق ولذا يقع مستند الزمان بعد  
 الشهرين بخلاف القدم كسب أي واجب الرجعي بان المراد لاتنفا شرط صحة الاستناد لان شرطه وجود  
 زمان يستند اليه الوقوع قبل الموت وهو المدة المعينة اه قلت على أن الشرط ليس هو الموت بل مضى شهرين  
 بعد الحلف وهذا محتمل الوقوع وعدمه فاذا لم يمض لم يوجد الشرط فان قيل يمكن تكميل ذلك من الماضي كأن  
 طالق أس قلت هنا محتمل أن يموت بعد شهرين فاعتبر حقيقة كلامه بخلاف الامس تأمل (قوله مستندا  
 لاقل المدة) هذا قول الامام وعندنا يقع عند الموت مقتصر وقد انتفت احلية الايقاع أو الوقوع فبلغوا  
 فقوله لا عند الموت رد لقوله ما رجعي (قوله وفادته انه لا ميراث لها الخ) اعترضه الشرع لاني بما حاصله  
 أن عدم ميراثها بناء على امكان انقضاء العدة بشهرين ضعيف والصحيح المقتضى به اقتصار العدة عند الامام على  
 وقت الموت فترد نص عليه في شرح الجامع الكبير اذ لا يظهر الاستناد في الميراث كافي الطلاق لما فيه من ابطال  
 حقها ومع ضعفه فوجهه غير ظاهر لان عدة زوجة انقضاء بعد الاجلين وبمضي ثلاث حيض في شهرين حقيقة  
 لا تنقضي عدتها ويبي شهران وعشر أيام لا تمام ابعدا الاجلين فترد فكيف تمنع بامكان الثلاث في شهرين اه  
 وأوضحه الرجعي بان الطلاق يقع عنده مستند الاول المدة فان كان فيها مريضا الى الموت فتدقق في الفرائض  
 والا فكذا ذلك لانه لا يعلم وقوع طلاقه الاجرة وتعلق حقه اجمالا ولا يأتى موته بعد العدة لانه لا يجب بالموت عنده  
 على الصحيح لانها لا تنبت مع الشك في وجود سببها وعلى الضعيف من انها تستند الى حين الوقوع فانها لا تكون  
 بأبعد الاجلين لا بمجرد ثلاث حيض في شهرين ولو سلم فلا بد من تحقق ذلك بان تعترف بانها حاضت ثلاثا لا بمضي  
 الشهرين بل ولا بمضي السنة والسنتين فما ذكره المصنف به بالدرد لا ينطبق على قواعد الفقه بوجه  
 فليتنبه اه (قوله بشهرين ثلاث حضرة) الباء الاولى لتعدي متعلقة بتنقضي والثانية للمصاحبة  
 في موضع الحال من شهرين ففتحهم (قوله أنت طالق كل يوم) قال في البحر ومما تفرع على حذف في وابائها

وأما الثاني فلاضافته لحالة  
 منه فبسة للايقاع أو الوقوع  
 (كذا أنت طالق قبل أن تزوجك  
 أو أس و) قد (نكحها اليوم)  
 ولو نكحها قبل أس وقع الآن  
 لان الانشاء في الماضي انشاء في  
 الحال ولو قال أس واليوم تعدد  
 وبمكة اتخذ وقيل بمكة (أو  
 أنت طالق قبل أن أخلق أو قبل  
 أن تنفق أو طلقك وأنا صبي  
 أو نائم) أو يجنون وكان معه هودا  
 كان اغوا (بخلاف) قوله (انت  
 حتر قبل أن أشتريك أو أنت حر  
 أس وقد اشتراه اليوم فانه يعق  
 كما) يمتق (لو أقر لعبد ثم اشتراه)  
 لاقراره بجزته (أنت طالق قبل  
 موتي شهرين أو أكثر موت قبل  
 مضي شهرين لم تطلق) لا يقاع  
 الشرط (وان مات بعده طلق  
 مستندا) لا قبل المدة لا عند الموت  
 (و) فادته انه (لا ميراث لها) لان  
 العدة قد تنقضي بشهرين ثلاث  
 حيض (قال لها أنت طالق كل يوم)

لو قال أنت طالق كل يوم تقع واحدة عند أئمتنا الثلاث وقال زفر تقع ثلاث في ثلاثة أيام ولو قال في كل يوم  
طلعت فلان في كل يوم واحدة أجمعاً كما لو قال عند كل يوم أو كذا مضى يوم والفرق لنا أن في اللطف والزمان  
انما هو ظرف من حيث الوقوع فيلزم من كل يوم فيه وقوع تعدد الواقع بخلاف كل يوم فيه الاتصاف بالواقع  
فلو نوى أن يطلق كل يوم تلبية أخرى صحت نيته اهـ (قوله أو كل جمعة) محله ما إذا نوى كل جمعة تتر بآيامها  
على الدهر أو لم تكن له نية وإن كانت نيته على كل يوم جمعة فهي طالق في كل يوم جمعة حتى تين ثلاث ط عن  
البحر وحاصله أن نوى بالجمعة الأسبوع أو أطلق فواحدة وإن نوى اليوم بخصوص فثلاث لوجود الفاصل  
بين الأيام كما يتضح قريباً (قوله أو رأس كل شهر) الصواب حذف رأس في الذخيرة والهندية والناظر خاتمة  
أنت طالق رأس كل شهر تطلق ثلاثاً في رأس كل شهر واحدة ولو قال أنت طالق كل شهر طلعت واحدة لان  
في الاول بينهما فصل في الوقوع ولا كذلك الثاني اهـ أي لأن رأس الشهر أوله فبين رأس الشهر ورأس  
الآخر فاصل فانتفى ايقاع طلقة في أول كل شهر ونظيره ما مر عن الخاتمة في أنت طالق اليوم وبعد غد بخلاف  
قوله في كل شهر فإن الوقت المضاف إليه الطلاق متصل فصار بمنزلة وقت واحد فكان الواقع في أوله واقعاً  
في كاه ونظيره أنت طالق اليوم وغداً هذا ما ظهر لي (قوله فان نوى كل يوم) أي نوى أن يقع تلبية في كل  
يوم أو في كل جمعة أي أسبوع وكذا لو نوى بالجمعة يوماً مخصوصاً كما مر (قوله أو قال في كل يوم) لانه  
جعل كل يوم ظرفاً للوقوع فيتعذر الواقع (قوله وفي المصاحفة الخ) كذا وقع في البحر وتبعه الشارح وفيه  
تخريف بزيادة الفظة يوم فان عبارة الخلاصة أنت طالق مع كل تطليقة بدون لفظة يوم وحيث لا ينقض قوله  
أو مع فافهم (قوله تطلق الاخرى) أي مستنداً عنده ومقتضراً عندهما فتح قال المقدسي قلت  
فيلزمه العقرو لو طمأ بينهما لو كان بائناً ويراجع لورجعيًا ولو قال نظيره لا حدى أمته فالحكم كذلك  
فليتأمل اهـ وقوله بينهما أي بين الخلف والموت (قوله لوجود شرطه) أي المعنوي وهو ما طول العمر  
وقوله حيثئذ أي حين اذ ماتت الاخرى قبلها ط وهذا مبني على أن المراد بطول كمال عمر من تأخرت حياتها  
عن حياة الاخرى لا من زاد عمرها من حين المولاد الى حين النفاة على عمر الاخرى والافقة تكون التي ماتت  
أولاً أطول عمر من الاخرى كأن ماتت الاولى في سن السبعين مثلاً وكانت الاخرى في سن العشرين فلو كان  
المراد الثاني لم تطلق الباقية حتى يزيد سنهما على السبعين وكل من المعنيين مستعمل في العرف والاقراب بالمراد  
هنا تعبيرا الفتح وغيره بقوله أطول كمال حياة فان المتبادر منه من تأخرت حياتها عن حياة الاخرى فكان الاولى  
للمصنف التعبير به (قوله وقع الطلاق مقتضراً) وقال زفر مستنداً وان قال قبل موت زيد بشهر وقع  
مستنداً عند أبي حنيفة وقال مقتضراً على الموت وفائدة الخلاف تظهر في اعتبار العدة فعند أبي حنيفة تعتبر  
من أول الشهر فلو كان وطئها في الشهر يصير مرجعاً ان كان الطلاق رجعيًا ولو كان ثلاثاً ووطئها فيه  
غرم العقرو عندهما تعتبر العدة من الحال ولا يصير مرجعاً ولا يلزمه عقرو قبل تعتبر العدة من وقت الموت  
انفاً واحتياطاً ولو مات زيد قبل تمام الشهر لا تطلق لعدم شهر قبل الموت ولو مات بعد العدة فيما اذا طلقتها  
في أثناء الشهر ثم وضعت جهلاً أو لم تكن مدخولاً بها فلم يجب عدة لا يقع لعدم المحل اذ المستقبل يثبت للحال  
ثم يستند كذا في الجاسع الكبير والاسرار والفرق لا في حنيفة بين القدوم والموت ان الموت معروف والجزاء  
لا يقتصر على المعروف كما لو قال ان كان زيد في الدار فانت طالق فخرج منها آخر النهار طلعت من حين تكلم  
وهذا لان الموت في الابتداء محتمل أن يقع قبل الشهر فلا يوجد الوقت أصلاً فأشبهه سائر الشروط في احتمال  
الخطر فاذا مضى شهر فقد علمنا بوجود شهر قبل الموت لان الموت كائن لا محالة الا ان الطلاق لا يقع في الحال  
لانا نحتاج الى شهر يتصل بالموت وانه غير ثابت والموت يعرفه فقارق من هذا الوجه الشرط وأشبهه الوقت  
في قوله أنت طالق قبل رمضان بشهر فقلنا بامر بين الظهور والافتقار وهو الاستناد ولو قال قبل رمضان بشهر  
وقع في شعبان اتفاقاً وتماهي في الفتح (قوله ان طريق ثبوت الحكم أربعة) المراد جنس الطريق فصح  
الاخبار بقوله أربعة ط (قوله والتبيين) كذا عابارهم فهو مصدر بمعنى التبيين أي الظهور (قوله  
كالعليق) كافي أنت طالق ان دخلت الدار فان أنت طالق علة الثبوت حكمه وهو الطلاق مشبه بعلة  
الثبوت الملك واعتقت علة الثبوت الحرة لكنه بالعليق لم ينعقد علة الا عند وجود شرطه وهو دخول الدار

أو كل جمعة أو رأس كل شهر  
(ولانية له تقع واحدة) فان نوى كل  
يوم أو قال في كل يوم أو مع أو عند  
أو كذا مضى يوم يقع ثلاث في  
أيام ثلاثة والاصل انه متى ترك  
كلمة الظرف التحديد والاتعد وقى  
الخلاصة انت طالق مع كل يوم  
تطبيقاً وقع ثلاث للجمال (قال  
أطول كمال عمر طالق الآن لا تطلق  
حتى تموت احدهما قاطباً  
الاخرى) لوجود شرطه حيثئذ  
(قال أنت طالق قبل قدوم زيد  
بشهر فقدم بعد شهر وقع الطلاق  
مقتضراً) اعلم أن طريق ثبوت  
الاحكام اربعة الانقلاب  
والاقتصار والاستناد والتبيين  
فالانقلاب صيرورة ما ليس بعلة  
علة كالتعليق

مطلب  
الانقلاب والاقتصار والاستناد  
والتبيين

وعند الشافعي ينعقد له في الحال والتعاليق يؤخر زول حكمه الى وجود الشرط وغير الخلاف في قوله ان  
 ترجحك فانت طالق فانه يصح عندنا لا نعتاده عليه في وقت الملك لا عند عدمه كالبسط في الاصول فافهم  
 (قوله ثبوت الحكم في الحال) كانشاء البيع والطلاق والعناق وغيرها ح عن المنع (قوله والاستناد  
 الخ) قال في الاشياء وهو دائريين التبيين والاقتصار وذلك كالمضمونات تمك عند اداء الضمان مستندا الى  
 وقت وجود السبب وكله صاب فانه يجب الزكاة عند تمام الحول مستندا الى وقت وجوده وكتطهارة  
 المستحاضة والمتمتع تنقضي عند خروج الوقت ورؤية الماء مستندا الى وقت الحدث ولهذا لا يجوز المسح لهما  
 (قوله بشرط بقاء المحل الخ) هذا الشرط هو الفارق بين الاستناد والتبيين كما أوضحه عن المنع ومن فروغ  
 المسألة ما قاله لو قال لامته أنت حرة قبل موت فلان بشهر ثم ولدت ولدا ثم بعامها أو لم يبعها أو باع الام فقتل  
 أو بالعكس عتق الولد عنده لا عندهما وعتقت الام بالاجماع لو لم يبعها وهذا لأن عندهما الاستناد العتق سري  
 الى الولد وعنددهما لا يسري لعدم الاستناد ولو باعها في وسط الشهر ثم اشتراها ثم مات فلان ان تمام الشهر فعنده  
 لا تعلق لعدم اسكان الاستناد الى قول الشهر لوال الملك في أثنائه وعنددهما تعلق لانه مقتصر وتمام التورع  
 في حواشي الاشياء (قوله حين الحول) أي حين تمامه (قوله مستندا لوجود النصاب) أي في قول  
 الحول شرط وجود النصاب كل المدة قل ط والمراد أن لا يعدم كله في الاشياء لانه اذا عدم جمعه ثم مال  
 نصابا آخر ولو بعد الاقل بساعة اعتبر حوله مستأنف (قوله تطلق من حين انقول) أي بلا اشتراط بقاء  
 المحل حتى لوحضت بعد القول ثلاثا ثم طلقة ثلاثا ثم ظهر انه كن في الدار لا تقع الثلاث لانه حين وقوع القول  
 وان ايقاع الثاني كان بعد انقضاء المدة كما في المنع عن الاكل (قوله فتعده منه) أي من حين القول  
 (قوله وسكت) محترزة قوله الا في وفي قوله أنت طالق ما لم أطلقك أنت طالق (قوله طلقت للعمال) وكذا  
 لو قال أنت طالق زمان لم أطلقك أو حيث لم أطلقك أو يوم لم أطلقك لانه اضاف الطلاق الى زمان أو مكان خال  
 عن طلاقها وبمجرد سكوتها وجد المضاف اليه يقع وما وان كانت مصدرية لانها تأتي نائبية عن ظرف  
 الزمان ومبه ما دمت حي وهي وان استعملت بشرط الان الوضع للوقت لأن التطلاق استدعى الوقت لا لمحالة  
 فرجحت جبة الوقت وتماه في النهر وفه ثم لا يخفى أن الفرق بين البراءة والخت لا يظهر له أثر في أنت طالق ما لم  
 أطلقك ونحوه ومن ثم قيد بعض المتأخرين موضوع المسألة بقوله ثلاثا وهو الاول نعم لو قال كلما أطلقك  
 فأنت طالق وقع الثلاث متتابعات وإذا لو كانت غير مدخول بها وقعت واحدة لا غير اه (قوله وفي ان لم  
 أطلقك) ذكرهم ان واذا احنا بالتبعية والافق المناسب لهما باب التعليق ط عن البحر (قوله لا تطلق  
 بالسكوت الخ) لان شرط البرتباطية بالماضي المستقبل وهو مكن في كل وقت أي ما لم يميت أحدهما فيحقق  
 شرط الخت وهو عدم التطلق وخذاء عند عدم التبة أو دلالة الذور كما يأتي في اذا (قوله حتى يموت أحدهما)  
 أشار به الى أن موته كونهما وهو الصحيح خلافا لرواية النوادر بخلاف قوله ان لم أدخل الدار فأنت طالق حيث  
 يقع بموته لا بموته انه بعد موته يمكنه الدخول فلا يتحقق اليأس بموته فلا يقع اما الطلاق فانه يتحقق اليأس  
 عنه بموته فتح (قوله لتعق الشرط) أي شرط الخت اما في موته فظاهر واما في موته فلتحقق اليأس  
 عنه قال في الفقه واذا حكمنا بوقوعه قبل موته لا يرثها الزوج لانها بانت قبل الموت فلم تبق بينهما زوجية حاله  
 الموت وانما حكمنا باليدونة وان كان المعلق صريحا لانقضاء العدة كغير المدخول بها لان الفرض ان الوقوع  
 في آخر جزء لا يتجزى فلم يلب الا الموت وبه تبين قال في البحر وقد ظهر أن عدم ارثه منها مطلق سواء كان  
 مدخولا أم لا ولا ثلاثا أو واحدة وبه ظهر أن تقييده الزيلعي عدمه بعدم الدخول أو الثلاث غير صحيح اه ومنه  
 في النهر (قوله ويكون فارا) أي اذا كان هو الميت لوقوع طلاقه في حال اشرافه على الموت ويأتي في باب  
 طلاق المريض لو علق الطلاق في صمته وحنث مريضا كان فارا وهذا منه رجحي فان كنت مدخولا لم اورثه  
 بحكم القرار وان كان الطلاق ثلاثا ولا لارثه بحر (قوله مثل ان عنده الخ) أي فلا تطلق عنده ما لم يميت  
 أحدهما وتطلق عنددهما للبال بسكوتها والحاصل ان اذا عنده هنا عرف لجزء الشرط لانها تستعمل ظرفا  
 وحر فلا يقع الطلاق للعمال بالثلث وهذا قول بعض النخاة كما في المغني لكن ذكر أن جمهورهم على انها مستفحمة  
 معنى الشرط ولا يخرج عن الظرفية قال في البحر وخومر ح اقولهما هنا وقد رجحه في فتح القدير (قوله وان

والاقتصار بربوت الحكم في الحال  
 والاستناد بثبوته في الحال مستندا الى  
 ما قبله بشرط بقاء المحل كل المدة كزوم  
 الزكاة حين الحول مستندا لوجود  
 النصاب والتبيين أن يظهر في الحال  
 تقدم الحكم كقوله ان كان زيد  
 في الدار فأنت طالق وتبين في الغد  
 وجوده فيها تطلق من حين القول  
 فتعده منه (انت طالق ما لم أطلقك  
 أو متى لم أطلقك أو متى ما لم أطلقك  
 وسكت طلقت) للمال بسكوتها (وفي  
 ان لم أطلقك لا) تطلق بالسكوت  
 بل يستد انسكاح (حتى يموت  
 أحدهما قبله) أي قبل تطلقه  
 فتأتي قبيل الموت لتحقيق الشرط  
 ويكون فارا (واذا ما واذا لا ينة  
 مثل ان عنده) مثل (حتى عندهما)  
 وقد مر حكمهما

نوى الوقت أو الشرط الخ قال في البحر وقيدنا بعدم النية لانه لو نوى باذامعنى متى صدق اتفاقا قضاء وديانة  
لتشديده على نفسه وكذا اذا نوى باذامعنى ان على قولهما وينبغي أن يصدق عندهما ديانة فقط لانها عندهما  
ظاهرة في الظرفية والشرطية احتمال فلا يمتدقه القاضي اه والبحت أصلها صاحب الفتح وانظر لولوى  
بان الفور هل يصح انظارهم كالوقامت قرينة عليه (قوله) ما لم تقم قرينة الفور) وهي قد تكون لفظية  
وقد تكون معنوية فمن الاول طلفي فقال ان لم أطلقك فأنت كذا كان على الفور كافي القنية ومن  
الثاني ما لو طالب بجمعها فأبت فقال ان لم تدخل البيت فانت كذا فدخلته بعد ما سكنت شهوته طلقت والبول  
لا يقطع ويبنى أن يكون الغالب ونحوه وكل ما كان من دواعي الجماع كذلك وفي الصلاة خلاف نهر أى  
اذا خاف خروج وقتها قال الحسن لا تقطع الفور ويقتى وقال نصير تقطع وسأقي مسائل الفور في آخ باب العين  
على الدخول والخروج ان شاء الله تعالى بحر وفي المسائل دلالة على اعتبار قرينة الفور في ان وان كانت  
لخص الشرط اتفاقا (قوله فعلى الفور) جواب شرطه تدراى فان قامت قرينة الفور فطلق على الفور ط  
(قوله مع الوصل) فلو كان مفصلا وقع المنجز والمعلق بحر (قوله فقط) أى دون المعلقة وفائدة وقوع المنجز  
دون المعلقة ان المعلق لو كان ثلاثا وقت واحدة بالمنجز فقط بحر قلت بل تظهر فائدته وان كان المعلق واحدة  
حيث لم تقع المعلقة أيضا بل هذه فائدة تمييز الواحدة موصولا فانه لو لا ايقاعه الواحدة موصولا لوقع الثلاث  
المعلقة أما لو كان المعلق واحدة فلا فرق بين تمييز الواحدة وعدمه الاعلى قول زفر الاق فافهم (قوله)  
استحسانا) والقياس أن يقع المضاف والمنجز جميعا ان كانت مدخولا بها والواقع المضاف وحده وهو قول زفر  
لانه وجد زمان لم يطلقها فيه وان قل وهو زمان قوله أنت طالق قبل أن يفرغ منه وجه الاستحسان ان زمان  
البر مستثنى بدلالة حال الخائف لان مقصوده بالعين البر ولا يمكن الاجمع هذا القدر مستثنى وتماسه في الفتح  
(قوله لان التطبيق المقيد) أى بقوله على ألفيدخل تحت المطلق أى الذى في قوله ان لم أطلقك فانه صادق  
بالمقيد وغيره فاذا وجد التطبيق ولو مقيدا الغد شرط الحث وهو عدم التطبيق (قوله والاصل ان اليوم  
الخ) قيد باليوم لان الدليل لا يستعمل لمطلق الوقت بل هو اسم لسواد الليل وضعا وعرفا فلو قال ان دخلت  
الليل لم تطلق ان دخلت نهارا اما لفظ اليوم فيطلق على بياض النهار حقيقة اتفاقا قبل وعلى مطلق الوقت  
حقيقة أيضا فيكون مشتركا وقيل مجازا وهو الصحيح لان الجواز أولى من الاشتراك أى اهدم احتياجه الى  
تكثر الوضع والمشهور ان اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس والنهار من طلوعها الى غروبها ولولوى  
باليوم بياض النهار صدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه فصديق وان كان فيه تخفيف على نفسه ذكره الزيلعي  
ثم اليوم انما يكون لمطلق الوقت فيما لا يمتد اذا كان مشتركا فلو عرف بالالتى للعهد الحضورى مثل لا اكلم  
اليوم فانه يكون لبياض النهار وتماسه في البحر وما في النهر من انه لو خرج الفرع المذكور على أن الكلام مما يمتد  
لاستغنى عن هذا التقيد فيه نظرا لانه يقتضى دخول الليل على القول بان الكلام لا يمتد مع ان اليوم معرف  
بالعهد الحضورى فكيف يكون غيره فالحق ما في البحر نعم قديخل الدليل اذا اقترن المعروف بما يدخله كافي  
أمرك بيديك اليوم وغدا ففى الجماع الصغير دخلت فيه الليلة قال في التلويح وليس مبني على ان اليوم مطلق  
الوقت بل على انه بمنزلة أمرك بيديك يومين وفي مثله يستتبع اسم اليوم الليلة بخلاف أمرك بيديك اليوم وبعد  
غد فان اليوم المنفرد لا يستتبع ما بآزائه من الليل اه (قوله متى قرن بفعل تمتد الخ) المراد بالتمتد ما يصح  
ضرب المدة له كالسير والركوب والصوم واختيار المرأة وتوفيض الطلاق وبما لا يمتد عكسه كالطلاق والتزويج  
والكلام والعناق والدخول والخروج بحر فيقال لبست الثوب يومين وركبت القرس يوما بخلاف قدمت  
يومين ودخلت ثلاثة أيام تلاويح وذكر بعض محشيه أن المراد بامتداد اللبس والركوب امتداد بقائهما مجازا  
والقرينة التقيد باليوم لأصلهما أى لان حقيقة الركوب الحركة التى يصير بها فوق الدابة واللبس جعل  
الثوب على بدنه وذلك غير ممتد وأشار الشارح بقوله يستوعب المدة الى ما فى شرح الوقاية من ان المراد امتداد  
يمكن أن يستوعب النهار لمطلق الامتداد لانهم جعلوا التكلم من قبيل غير الممتد ولا شك أنه يمتد زمانا  
طويلا لكن لا بحيث يستوعب النهار اه وجزم في الهداية بأن التكلم غير ممتد وقال في البحر انه الحق وجزم  
الهندي في شرح المغنى بانه ممتد وجعل ما في الهداية ظنا لبعض المشايخ ووجهه أيضا في الفتح وعليه فلا حاجة

(وان نوى الوقت أو الشرط  
اعتبرت) نيته اتفاقا ما لم  
تقم قرينة الفور فعلى الفور  
(وفى) قوله (انت طالق ما لم  
أطلقك انت طاق مع الوصل)  
بقوله ما لم أطلقك (طلقت) المنجز  
(الاخيرة) فقط استحسانا (فرع)  
قال ان لم أطلقك اليوم ثلاثا فانت  
طالق ثلاثا فليته أن يطاقتها على  
ألف ولا تقبل المرأة فان مضى  
اليوم لا تطلق به يقتى خائصة لان  
التطبيق المقيد دخل تحت المطلق  
(أنت طالق يوم اترجحك فتكبحها  
ليلا جئت بخلاف الامر باليد  
أى امرك بيديك يوم يقيدم زيد)  
فقدم ليس لام تغير ولونهارا بقى  
للغروب والاصل أن اليوم متى  
قرن بفعل تمتد يستوعب المدة  
يراد به النهار كالامر باليد فانه يصح  
جعله يدها يوما أو شهرا ومتى قرن  
بفعل لا يستوعب اراد به مطلق  
الوقت

مطلب  
في قراءه اليوم متى قرن بفعل تمتد



الى تقيد الامتداد بنهار بل هو مبنى على القول الاول كما حقه صاحب النهر والمقدسى ووشير اليه قول  
التلويح ما يصح ضرب المدة تأمل وأشار بقوله كالأمر باليد الى أن المراد بالفعل الممتد المظروف أى العامل  
فى اليوم لا الذى أضيف اليه اليوم فإنه لا عبرة بامتداده وعدمه عند المحققين لأنه وإن كان مظهروفاً أيضاً لكنه  
ذكر تعيين الطرف والمقصود بذكر الطرف انما هو افادة وقوع العامل فيه وحاصله ان الصور أربع لأنه قد يكون  
المضاف اليه ومظروف اليوم مما يمتد كما مر ليدل يوم بركب زيد وقد يكونان من غير الممتد كانت طالق يوم  
يقدم زيد وفى هذين لا فرق بين اعتبار المضاف اليه أو المظروف وقد يكون المظروف ممتداً والمضاف اليه غير ممتد  
كما مر ليدل يوم يقدم زيد أو بالعكس كانت حراً يوم بركب زيد وفى هذين يظهر الفرق وانفقوا فيها على اعتبار  
المظروف فإذا قدم زيد أو ركب املاً لا يكون الأمر بدها ولا يفتى العبد اتفاقاً ووقع فى كلام بعضهم أن المعتبر  
المضاف اليه لكنه لم يعتبر به فى هذين بل اعتبر به فى الاولين وقد علمت أنه لا فرق فيما بين اعتبار المضاف اليه أو  
المظروف فعلى هذا الخلاف فى الحقيقة كما فى الكشف والتلويح وغيرهما وبه يرد على من حكى الخلاف وعلى ما فى  
الزبلى وشرح الوقاية من ترجيح اعتبار الممتد منهما كما فى البحر ثم اعلم ان ما ذكر من الاصل انما هو عند الاطلاق  
وانطلق عن الموانع فلا تمتع مخالفة للقرينة فكثيراً ما يمتد الفعل مع كون اليوم مطلق الوقت مثل اركبوا يوم  
يأتيكم العدو وأحسنوا الطن بالله يوم يأتيكم الموت وبالعكس مثل أنت طالق يوم يصوم زيد وأنت حراً يوم  
تكسف الشمس افادة فى التلويح (قوله كابقاع الطلاق) أشار به الى أن قولهم الطلاق مما لا يمتد المراد به  
ايقاعه لا كون المرأة طالقاً لأنه يمتد بل هو أمر مستمر لا فائدة فى تعليق الطرف به كما افاده صدر الشريعة  
والحاصل ان المراد انشاء الطلاق وهو لا يمتد بل ينقضى بمجرد صدوره لا أثره وهو كونه طالقاً (قوله  
أوبرى) بخلاف أنت بريئة فإنه يقع به البائن كما يأتى فى الكتابات افاده ح (قوله ليس بشئ) لأن  
محلية الطلاق قائمة به لا به فالإضافة اليه اضافة الى غير محله فيلغو نهر ولهذا المولكها الطلاق فلقته  
لا يقع بحر (قوله أو انا عليك حرام) الاولى وأنا بالواو كما فى بعض النسخ (قوله لأن الابانة) أى لفظها  
موضوع لازالة وصلة النكاح من البون وهو الفصل وكذا يقال فى التحريم (قوله وهما مشتركان)  
بفتح الراء مبنيان للجهول أى الوصلة والتحريم مشتركان بين الزوجين أو يكسر ظامياً للعلوم أى الزوجان  
مشتركان فى الوصلة والتحريم (قوله حتى لو لم يقل الخ) أى بأن قال أنا بائن أو أنا حرام ثم الاولى أن يقول  
ولو لم يقل لأنه محترز التقيد بملكك عليك كما فى البحر ط ويوجد فى بعض النسخ ولولم بدون حتى (قوله لم يقع  
بخلاف الخ) قال فى التبيين والفرق ان البيونة أو الحرام اذا كان مضافاً اليها تعين لازالة ما بينهما من  
الوصلة والحل واذا اضيف اليه لا تعين لجواز أن تكون له امرأ أخرى فريد بقوله أنا بائن منها أو حرام عليها  
اه ح (قوله اذا نوى) هذا القيد جارى فى أنت حرام على أصل المذهب أما فى الفتوى فيقع بلائيه كما يأتى  
فى الايلا اه ح (قوله وان لم يقل منى) رد على ما فى خزانه الاكل لابي عبد الله الجرجاني حيث ذكر  
انه اذا لم يقل منى يكون باطلا وهو سهو ومحل فى الصورة المذكورة بعد كما أوضحه فى البحر عن الفنية (قوله  
نعم الخ) قال فى البحر والحاصل انه اذا أضاف الحرمة أو البيونة اليها كانت بائناً أو حرام وقع من غير اضافة  
اليه وان أضاف الى نفسه كان حراماً أو بائناً لا يقع من غير اضافة اليها وان خبرها فأجاب بالحرمة أو البيونة  
فلا بد من الجمع بين الاضافتين أنت حرام على أنا حرام عليك أنت بائن منى أنا بائن منك (قوله بلائيه) فى حال  
الغضب وغيره نازحاً فيه ومقتضاه انه طلاق صريح وفيه نظرونى كتابات الجوهره أنابرى من نكاحك  
يقع ان نوى وفى أنابرى من طلاقك لا يقع لان البراءة من الشئ تركله اه (قوله لأنه شرط) لأنه علق التطلق  
بالاعتاق غير انه عبر به بالعق مجازاً من استعارة الحكم لله والعلق يوجد بعد الشرط فطلاق وهى حرة وهذا  
لان الشرط ما يكون معدوماً على خطر الوجود والى حكمه تعالى به والمذكور بهذه الصفة وأوردان كلمة  
للقران فيكون منافية للمعنى الشرط واجب بأنهم اقدتدكر لمتأخر تنزيله منزلة المقارن لمتى وقوعه ومنه  
ان مع العسر يسراً وصير اليه ذماً موجب هو وجود معنى الشرط لها وانما فى النهر (قوله بين جنسين)  
كالطلاق والعقاق والعسر واليسر ط (قوله محل محل الشرط) فكأنه قال ان اعتقتك فتكون مع معنى  
بعد ح (قوله ولولع الخ) أى علق الزوج والسيد بأن قال السيد اذا جاء الغد فأنت حرة وقال الزوج اذا

كابقاع الطلاق فإنه لو قال طلقك  
شهرًا كان ذكر المدة لغوا وطلق  
للحال (أنا منك طالق) أو برى  
(ليس بشئ ولو نوى) به الطلاق  
(وتبين فى البائن والحرام) أى أنا  
منك بائن أو انا عليك حرام ان نوى  
لان الابانة لازالة الوصلة والتحريم  
لازالة الحل وهما مشتركان فتصح  
الاضافة اليه حتى لو لم يقل منك  
أو عليك لم يقع بخلاف أنت بائن  
أو حرام حيث يقع اذا نوى وان لم  
يقول منى نعم لوجعل امرها يدها  
شرط قولها بائن منى ويقع بأمر أنك  
عن الزوجية بلائيه (أنت طالق)  
ثنتين مع عتق مولدك بالفا عتق  
سيدا طلقك ثنتين (وله الرجعة)  
لوجود التطايق بعد الاعتاق لأنه  
شرط وتدل ابن الكمال ان كلمة مع  
اذا ألحق بين جنسين مختلفين يجعل  
محل الشرط (ولولع الخ) بالبناء  
للمجهول (عقها وطلاقها)

خزانه الاكل اسم كلب فى ست  
مجلدات تصنف لابي عبد الله  
يوسف بن على بن محمد الجرجاني  
ونسب لابي الليث والصحاح انه  
لهذا كذا فى تاج التراجم للعلامة  
فاهم اه منه

جاء الغد فانت طاقا شتين ط (قوله عجى الغداي مثلا اذ المدا را اتحاد المعلن عليه اقاده ط (قوله  
 لارجعة له) أى اتفقا فى رواية وفى رواية ان عند محمد له الرجعة لان الطلاق والعق لماتعلقا بشرط واحد  
 وجب أن تطلق زمان نزول الحرية فيصاف فها وهى حرة لا تترانها وجودا فلا تحرم بهما حرمة غليظة ولها  
 ان زمان ثبوت العتق هو زمان ثبوت الطلاق ضرورة تعلقهما بشرط واحد ولا خفاء ان العتق فى زمان ثبوته ليس  
 ثابت لا طبق العقلاء على ان الشئ فى زمان ثبوته ليس ثابت فلا تصادفها التعلقان وهى حرة بخلاف المسألة  
 الأولى لان العتق ثمة شرط فيقع الطلاق بعده وتعمامه فى النهر (قوله فى المسألتين) أى اتفقا فاجز عن المحيط  
 (قوله ثلاث حيض) أى ان كانت من ذوات الحيض والافلانة أشهر وأوضع الحمل ط (قوله احتياطا)  
 متعلق بالمسألة الثانية فقط ح يعنى ان التعليل بالاحتياط لوجوب الاعتدال ثلاث حيض خاص بالثانية  
 لان مقتضى وقوع الطلاق عليها وهى امة أن تكون عتقها حاضرين ولذا بان بالثلاثين لكن وجبت العدة  
 ثلاث حيض للاحتياط واعل وجهه انها وان طلقت فى حال الرقية لكن لما عقبه الحرية بالامهلة وجبت العدة  
 عليها وهى حرة لان الطلاق وان كان عليه لوجوب العدة والعلة مقارنة لامة اول فى الزمان لكنه متاخر عنها فى  
 الرتبة تأمل اما فى المسألة الاولى فوجوب الاعتدال ثلاث حيض ظاهرا لان وقوع الطلاق عليه ابعد الاعتاق  
 من كل وجه ولذا لم تن بالثلاثين كما مر (قوله ولو كان الزوج مريضا) اى وقت التعليق (قوله  
 لا ترث منه) انما يظهر فى الصورة الثانية ط ويدل عليه التعليل تأملى الصورة الاولى فالظاهر انها ترث لان  
 التعلق فيها ابعد الاعتاق كما مر والطلاق رجعى فكيف قد مات عنها وهى حرة فى عدة طلاق رجعى فترث منه  
 (قوله لوقوعه) أى الطلاق وهى امة أى والامة لا ترث فلا يتحقق الفراغ فى النهر ومقتضى ما مر عن محمد  
 أن ترث اه أى لان عنده يقع الطلاق عليها وهى حرة ويملك الرجعة فترث وهذا مؤيد لما قلنا فى الصورة الاولى  
 (قوله المنشورة) يعنى عنه قول المصنف وتعتبر المنشورة (قوله وقع بعده) أى بعد ما أشار اليه من  
 الاصابع الاشارة للغوية أو بعد ما أشار به منها الاشارة الحسية تأمل فان أشار ثلاث فبها ثلاث أو اثنتين  
 فثنتان أو بواحدة فواحدة كما فى الهداية قال فى البحر لان هذا انتسبه بعد ما أشار اليه وهو العدد المفاد كنيته  
 بالاصابع المشار اليه بذالان الهاء للتنبيه والكاف للتشبيه والاشارة الى غير  
 الاصابع من المعدودات كذلك أم لا اختصاص ارادة العدد فى العادة بالاصابع تأمل (قوله  
 بخلاف مثل هذا) أى بخلاف قوله أنت طالق مثل هذا وأشار بامابعه الثلاث بحر (قوله والا فواحدة)  
 أى بائنة كقوله أنت طالق كالف بحر عن الصبط وبيانه ما نقله ايضا عن البدائع من انه أى هذا اللفظ  
 يحتمل التشبيه فى العدد وفى الصفة وهى الشدة فايها أقوى مع وان لم تكن لهنية يحتمل على التشبيه فى الصفة  
 لانه أدنى اه أى ان لم ينو يحتمل على أن الواقع طلاقة واحدة شبيهة بالثلاث فى الشدة وهى الينونية (قوله  
 لان الكاف) أى فى كذا ط (قوله ولذا) أى للفرق المذكور بين الكاف ومثل ط (قوله  
 كإيمان جبريل) فان الحقيقة فى الفردين واحدة وهى التصديق الجازم (قوله لا مثل إيمان جبريل) لزيادة  
 فى الصفة من كونه عن مشاهدة فيحصل به زيادة الاطمئنان كما أشار اليه فى قوله تعالى قال رب انى كيف تنهى  
 المولى الآية وبه يحصل زيادة القرب ورفع المنزلة لكن ما نقل عن الامام هنا يخالفه ما فى الخلاصة من قوله  
 قال أبو حنيفة أكره أن يقول الرجل إيمان جبريل ولكن يقول أمنت بما آمن به جبريل اه وكذا  
 ما قاله أبو حنيفة فى كتاب العالم والمتعلم ان إيماننا مثل إيمان الملائكة لاننا أنسا بوحداية الله تعالى وربوبية  
 وقدرته وما جاء من عند الله عز وجل يمثل ما قوت به الملائكة وصدقت به الانبياء والرسل فن ههنا إيماننا مثل  
 إيمانهم لاننا أنسا بكل شئ أمنت به الملائكة معاينته من بحائب الله تعالى ولم نعاينه نحن ولهم بعد ذلك علينا  
 فضائل فى الثواب على الايمان وجميع العبادات الخ ولا يجزى ان بين هذه العبارات الثلاث تحفا فاجسب  
 الظاهر ويمكن التوفيق بجعل الاولى على العالم لانه قال أقول إيمانى كإيمان جبريل ولا أقول مثل إيمان جبريل  
 والثانية على غيره لقوله أكره أن يقول الرجل والنسالة على ما اذا فصل وصرح بالمؤمن به وان كان بلفظ المثلية  
 لعدم الايمان بعد التصريح فيجوز للعالم والجاهل والعلامة ابن كمال بأشارته فى هذه المسألة هذا خلاصة  
 ما فيها (قوله ككف) يعنى اذ انوى الكف صدق ديانة ووقعت عليه واحدة لان الكف واحدة ح

يجى الغد) فجاء الغد (لا رجعة له  
 لتعلقهما بشرط واحد) (وعتقها)  
 فى المسألتين (ثلاث حيض)  
 احتياطا (ولو) كان الزوج  
 (مريضا لا ترث منه) لوقوعه وهى  
 أمة فلا ترث ميت وط (أنت طالق)  
 هكذا استبرأ بالاصابع) المنشورة  
 (وقع بعده) بخلاف مثل هذا  
 فانه ان نوى ثلاثا وقعن والا  
 فواحدة لان الكاف للتشبيه فى  
 الذات ومثل التشبيه فى الصفات  
 ولذا قال أبو حنيفة إيمانى كإيمان  
 جبريل لا مثل إيمان جبريل بحر  
 (وتعسر المنشورة) لا المضمومة  
 الادبانية ككف

مطلب  
 فى قول الامام إيمانهم كإيمان  
 جبريل

(قوله والمعتمد الخ) لم أر من صرح بهذا الاعتماد وكأنه فهمه من عبارة البحر وهو فهم في غير محله كما نعرفه وفي الهداية والاشارة تقع بالمشورة منها فلو نوى الاشارة بالمضمومتين يصدق ديانة لا قضاء وكذا اذا نوى الاشارة بالكف حتى تقع في الاولى نتيان وفي الثانية واحدة لانه يحتمل لكنه خلاف الطاهر اه قال في غاية البيان وأراد بالاولى نية الاشارة بالمضمومتين وبالثانية نيتها بالكف فلا يصدق قضاء في صورتين وتطلق ثلاثا لانه أشار إليها بأصابعه الثلاث بالمشورة اه وفي كافي الحاكم وان كان يعنى بثلاث أصابع انها واحدة ويقول انما اشترت بالكف دين ولا يصدق قضاء فهذا صريح في ان ارادة الكف تصح ديانة مع الاشارة بثلاث أصابع فقط وعبارة البحر والاشارة تقع بالمشورة منها دون المضمومة للعرف والسنة ولو نوى الاشارة بالمضمومتين يصدق ديانة لا قضاء وكذا لو نوى الاشارة بالكف والاشارة بالاصابع كلها بالمشورة وهذا هو المعتمد وهنالك أقوال ذكرها في المعراج الاول لجعل ظهر الكف الى المرأة وبطون الاصابع بالمشورة اليه يصدق قضاء وبالعكس لا الثاني لوباطن كفه الى السماء فالعبارة للنشروان للارض فلا ينضم الثالث ان نشر عن ضم فالعبارة للنشروان ضمما عن نشر فلا ينضم اه ملخصا فقوله وهذا هو المعتمد راجع لقوله والاشارة تقع بالمشورة أى بدون تفصيل بقرينة حكاية الاقوال الثلاثة بعده ويدل عليه أيضا قوله في الفتح بعد حكاية الاقوال المذكورة والمعول عليه اطلاق المصنف أى ان العبارة بالمشورة مطلقة وليس راجعا لقوله والاشارة بالكف أن تقع الاصابع كلها بالمشورة كما فهمه الشارح لما علمت ولما ذكرناه من أن صريح الهداية وغاية البيان وكافي الحاكم صحة ارادة الكف ديانة مع نشر الثلاث فقط وما ذكره من اشتراط نشر الاصابع كلها عزا في الفتح الى معراج الدراية ولعله قول آخر وهو محمول على انه حينئذ يصدق قضاء كما يشعر به كلام الفتح كما أوضحته فيما علقته على البحر فيوافق ما يأتي عن القهستاني ووجه ظاهر فان نشر الكل قرينة على انه لم يرد الثلاث بل الكف والظاهر انه احتراز عن نشر البعض اذ لو ضم الكل فهو ظاهر في ارادة الكف دون الثلاث هذا ما ظهر في هذا المحل والله أعلم (قوله ونقل القهستاني الخ) قد علمت ظهور وجهه فافهم (قوله ولو لم يقل هكذا) أى بأن قال أنت طالق وأشار بثلاث اصابع ونوى الثلاث ولم يذكر بلسانه فانما انطلق واحدة خائفة (قوله لقد التبيه) أى بالعدد قال القهستاني لانه كما لا يتحقق الطلاق بدون اللفظ لا يتحقق عدده بدونه (قوله لم أره) كذا قال في الاشباه من احكام الاشارة وجزم الخبر الرملى بأنه لغو وان نوى به الطلاق وقال لان اللفظ لا يشعر به والنية لا تؤثر بغير اللفظ قال الزيلعي في تعليل أصل المسألة لان الاشارة بالاصابع تفيد العلم بالعدد عرفا وشرعا اذا اقرنت بالاسم المبهم اه ولا يطلق هنا يشار اليه به فتأمل وقد رأيت كما ذكرته بالعله المذكورة في كتب الشافعية اه كلام الرملى ملخصا ورأيت بخط الساجاني مقتضى ما في الخاتمة من قوله ولو قال لامرته أنت ثلاث قال ابن الفضل اذا نوى يقع انه يقع هنا اذا نوى وفيها أيضا اذا قال طالق فقبل من عنيت فقال امرأتى طلقت ولو قال أنت متى ثلاثا طلقت ان نوى أو كان في مذاكرة الطلاق والا فلو لا يخشى أن لا يصدق قضاء اه وكذا نقل الرضى عبارة الخاتمة الاولى ثم قال والظاهر ان قوله هكذا مثل قوله ثلاث اه أقول أى لان كلامهم ما مر تبط بافظ طالق مقدرا وقول الرملى ان اللفظ لا يشعر به غير مسلم وما نقله عن الزياهي لا ينافيه لان المراد بالاسم المبهم لفظ كذا المراد به العدد الذي اشير به اليه وسماه مبهما لكونه لم يصرح بكميته كما حققه في الهر والاسم المبهم مذكور في مسئلتنا فبعد العلم بعد الطلاق المقدار الذي نواه المتكلم كان قوله ثلاث دل على عدد طلاق مقدروا المتكلم ولا فرق بينهما الا من جهة ان العدد في أحدهما صريح وفي الآخر غير صريح وهذا الفرق غير مؤثر بدليل انه لا فرق بين قوله أنت طالق هكذا مشيرا الى الاصابع الثلاث وبين قوله أنت طالق ثلاث هذا ما ظهر لي فافهم (قوله ولو أشار بظهورها فالمضمومة) أراد به تبييد قوله قبله وتعتبر بالمشورة لا المضمومة أى تعتبر اذا أشار بظهورها بأن جعل باطن المشورة الى المرأة وظهورها الى نفسه أما لو أشار بظهورها بأن جعل ظهرها الى المرأة وباطنها اليه فالمعتبر المضمومة وهذا التفصيل عبر عنه في الهداية بقبيل وصرح في الشربلية بأنه ضعيف وقال ان الاعتبار بالمشورة مطلقة وعده المعول فلا تعتبر المضمومة مطلقا قضاء للعرف والسنة وتعتبر ديانة كافي التبيين والمواهب والخاتمة والبحر والفتح وقيل النشر لو عن طي والطي لو عن نشر وقيل ان بطن كفه الى السماء فالنشر وروان للارض

والمعتمد في الاشارة في الكف  
نشر كل الاصابع ونقل القهستاني  
أنه يصدق قضاء بنية الاشارة  
بالكف وهي واحدة ولو لم يقل  
هكذا يقع واحدة فقد  
التبيه ولو قال أنت هكذا مشيرا  
ولم يقل طالق لم أره (ولو أشار  
بظهورها فالمضمومة) للعرف ولو  
كان رؤسها نحو المخاطب فان نشر  
عن ضم فالعبارة للنشروان ضمما  
عن نشر فالضم ابن كمال

فالمعجم اه وكذا قد مناعن الجبران المعتمد الاطلاق وعن الفتح انه المعول عليه فالاقوال الثلاثة انفصلة  
 ضعيفة وان شئ على الاول منها في الوفاية والذرفافهم (قوله ويقع الخ) شروع في بيان وقوع البائن  
 بوصف الطلاق بما ينبي عن الشدة والزياة نهر وفاعل يقع قوله الاتي واحدة بانية (قوله البتة)  
 مصدر بت أمره اذا قطع به وبجرم نهر (قوله وقال الشافعي الخ) كان المناسب ذكره بعد قوله واحدة  
 بانية وذكره هنا لانه محل الخلاف دون الانفاظ التي بعده كما يفيد كلام الهداية لكن كلام درر البحار وشرحه  
 يفيد أن الخلاف في السك (قوله أو أخش الطلاق) أشاربه الى كل وصف على أفعل مما يأتي لانه للتفاوت  
 وهو يحصل بالبينونة وهو أخش من الطلاق الرجعي بحر (قوله أو طلاق الشيطان أو البدعة) انما وقع  
 بالنسبة الى الرجعي سني غالباً فان قلت قد تقدم في الطلاق البدعي انه لو قال أنت طالق للبدعة أو طلاق البدعة  
 ولائنه فان كان في طهر فيه جماع أو في حالة الحيض أو النفاس وقعت واحدة من ساعته وان كان في طهر لا جماع  
 فيه لا يقع في الحال حتى تحيض أو يجامعها في ذلك الطهر قلت لا منافاة بينهما لان ما ذكره هنا هو وقوع  
 الواحدة البائنة بلائنه أعم من كونه تقع الساعة أو بعد وجود شيء بحر لكن قال في التهر مفتضى كلام  
 المصنف وقوع بانية للعمال وان لم تصف بهذا الوصف لان البدعي لم ينحصر فيما ذكره اذ البائن بدعي كما مر  
 اه قلت ووقوع البائنة للعمال صرح في شرح درر البحار ويرد عليه أيضاً ما في البدائع من هذا الباب  
 ولو قال أنت طالق للبدعة فهي واحدة رجعية لان البدعة قد تكون في البائن وقد تكون في الطلاق حالة  
 الحيض فيقع الشك في البينونة فلا تثبت بالشك وكذا اذا قال طلاق الشيطان وروى عن أبي يوسف في أنت  
 طالق للبدعة اذا نوى واحدة بانية صح لان اقله يحتمل ذلك اه لكن في الهداية ذكر أول وقوع البائن  
 ثم ذكر ما عن أبي يوسف ثم قال وعن محمد يكون رجعياً فعلم أن ما ذكره أو لا قول الامام وعلمه المتون وما  
 في البدائع أو لا قول محمد وما نقل في البحر فالظاهر أنه مبنى على قول أبي يوسف لانه لم يقع البائن الا بنية  
 فاذا لم ينو فهو على التفصيل الذي ذكره في البحر تأمل (قوله أو كالجبل) قال في البحر الحاصل  
 أن الوصف بما ينبي عن الزيادة يوجب البينونة والتشبيه كذلك أي شئ كان المشبه به كراس ابرة وكعبة خردل  
 وكسيسة لا قضاء التشبيه الزيادة واشترط أبو يوسف ذكر العظم مطلقاً وزفر أن يكون عظيماً عند الناس فرأس  
 ابرة بائن عند الاول فقط وكالجبل عند الاول والنسك فقط وكعظم الجبل عند الكل وكعظم ابرة عند الاولين  
 ومحمد قيل مع الاول وقيل مع الثاني (قوله أو كأكاف) لاحتمال كون التشبيه في القوة أو في العدد  
 فان نوى الثاني وقع اثلاث والا ثبت الاقل وهو البينونة وكذا في مثل أكاف ومثل ثلاث بخلاف كعدد الاكاف  
 أو كعدد الثلاث فثلاث بلائنه وفي واحدة كأكاف واحدة اتفاقاً وان نوى الثلاث لان الواحدة لا تحتمل  
 الثلاث وتسامى في البحر (قوله أو مل البيت) وجه البينونة به أن الشئ قد يملأ البيت لعظمه في نفسه  
 وقد يملأ ذلك كثرة فأيهما نوى صح بنية وعند عدمها يثبت الاقل بحر (قوله أو تطليقة شديدة الخ) لان  
 ما نصب تداركه يشترط عليه ويقال فيه لهذا الامر طول وعرض وهو البائن بحر قيد بكسر التعليلية  
 لانه لو قال أنت طالق قوية أو شديدة أو طويلة أو عريضة كان رجعياً لانه لا يصلح صفة للطلاق بل للمرأة  
 قاله الاسيماجي وبطويلة لانه لو قال طول كذا أو عرض كذا لم تصح بنية الثلاث وان كانت بانية أيضاً بحر  
 (قوله أو أخشنه) بالسين المعجمة قبل النون ويرجع الى معنى الشدة ط (قوله أو أكبره) بالباء  
 الموحدة أما كثره بالمتناة أو المثلثة فأنت قريباً (قوله لانه وصف الطلاق بما يحتمل) وهو البينونة فانه  
 يثبت به البينونة قبل الدخول للعمال وكذا عند ذكر المال بعده اذا انقضت العدة بحر (قوله فيصح للمامر)  
 أو في أول هذا الباب من أنه مصدر يحتمل الفرد الاعتباري وهو الثلاثة في الحرة والثنتان في الامة فتصح بنية  
 وانما في جواب شرط محذوف أي فان نوى ما ذكره صرح أفاده ح فان قلت لم يذكر المصدر في نحو طالق  
 أشد الطلاق قلت قال في الفتح ان المعنى طالق طلاقاً أو أشد الطلاق لان أفعل التقضيل بعض ما اضيف اليه  
 فكان أشد معبراً به عن المصدر الذي هو الطلاق (تنبيه) ظاهر كلامه صحة بنية الثلاث في جميع ما مر وقال  
 في البحر لكن قال العتاني الصحيح انها لا تصح في تطليقة شديدة أو طويلة أو عريضة لان البنية انما تعمل في المحتمل  
 وتطليقة بقاء الوحدة لا تحتمل الثلاث ونسبه الى السرخسي اه ومثله في الفتح والبحر قلت لكن المتون

(و) يقع (ب) قوله (أنت طالق بائن)

أو البتة (وقال الشافعي يقع

رجعياً لوموطوة) (أو أخش

الطلاق أو طلاق الشيطان أو

البدعة أو أشر الطلاق أو كالجبل

أو كأكاف أو مل البيت أو تطليقة

شديدة أو طويلة أو عريضة

أو أسوأه أو أشده أو أخبئه

أو أخشنه (أو أكبره أو عرضه

أو أطوله أو أغظله أو أعظمه

واحدة بانية) في السك لانه وصف

الطلاق بما يحتمل (ان لم ينو ثلاثاً)

في الحرة وثنتين في الامة فتصح للمامر

انه والحاصل أنه في مسألة البرازية الاولى قد علمت الصفة وحدها على وجود الموصوف والصفة في العلم  
 أنه لو لا التعليق لوجد في الطلاق ولا يمكن أن يوجد في الطلاق ينوونة لثمة غير موجودة ولا كونهما بالطلاق  
 لأن الوصف لا يسبق موصوفه وكذا في المسألة الثانية جعل الطلقة المعلقة بائنة أو فلا تأخذ ويجوزها فيلزم  
 أيضا سبق الصفة موصوفها فافهم (قوله ومفاده الخ) هذه عبارة المصنف في الكتابات مع بعض تغيير  
 وقد علمت الفرق بين المتبسة والمنقبة عليها (قوله مساوئه لانت بائن) كان حق التعبير أن يقال مساوئه  
 لموجبائنا على ما فهمه من أنه تعليق لوصف الطلاق فقط وقد علمت عدم المساواة نعم هو مساو له لانت بائن  
 على ما قاله صاحب البحر من أنه تعليق لاه وصفه معافصا في معنى متى تزوجت عليك فأنت بائن فهذه  
 نطق بالحق بلا قصد (نتمة) يقع كثير في كلام العوام أنت طالق يتلى للثنازير ويحرم على وأنت في الظهيرة بأنه  
 رجيء لان قوله ويحرم على أن كان للعال بخلاف المشرع لانها لا تحرم الا بعد انقضاء العدة وأن كان  
 للاستقبال فصحيح ولا ينافي الرجعة وكذلك أفنى بالرجعي في قوله سم أنت طالق لا رد لك فاض ولا عالم لانه  
 لا يملك اخرجه عن موضوعه الشرعي وأيده في حواشيه على المخيم في الصيرفة لوقال أنت طالق ولا رجعة  
 لي عليك فرجعية ولو قال على أن لا رجعة لي عليك فبائن اه وقال ان قوله لا يرتك فاض الخ مثل قوله  
 ولا رجعة لي عليك لان حذف الواو كتابا ككاه او ظاهر لا مثل على أن لا رجعة اه قلت والفرق أن  
 على أن لا رجعة قيد للطلاق لانه شرط فيه فهو في معنى أنت طالق طلاقا مشروطا فعدم الرجعة أي طلاقا  
 بائنا فهو داخل تحت القاعدة من أنه اذا وصف الطلاق بضرب من الثلاثة والزيادة يقع به البائن كما مر  
 عن الهداية ما ولا رجعة لي عليك فليس صفة الطلاق بل هو كلام مسند أنف اخبر به سماعه وخلاف الشرع  
 فان الشرع هو وقوع الرجعي بآنت طالق فقوله ولا رجعة لغو مثل قوله أنت طالق وبائن أو ثم بائن بلائنة  
 كما مر وكذا قولهم لا يرتك فاض الخ ليس صفة للطلاق بل هو صفة للمرأة فلم يدخل تحت القاعدة المذكورة  
 ومثله يتلى للثنازير ويحرم على وقد سخي ذلك على الرجعي بخزم بأن هذا وما في الصيرفة من الفرق  
 بين المسألين مخالف للقاعدة المذكورة نعم لو قصد بقوله ويحرم على ايقاع الطلاق وقع به أخرى بائنة عالم  
 ينوبه الثلاث فثلاث كما في أنت طالق وبائن كما قد علمناه ومثله قول العوام في زماننا أيضا أنت طالق كلما حال  
 شيخ حرمك شيخ فان مراده بالبائن تأييد الحرمة فهو بمنزلة قوله كلما حال في حرمك على فكل ما عتد عليها  
 بآنت منه إلا أن يريد بذلك الكلام الاخبار عن الطلاق المذكور ودون انشاء التحريم ودون جعل هذه  
 الجملة صفة للطلاق المذكور فلا يحرم أبدا لانه اخبار بخلاف المشرع لكن العاصي لا ينهم ذلك بل الظاهر  
 أنه يريد انشاء تأييد الحرمة بما وقع في فتاوى الشيخ اسماعيل الحائلي من وقوع الرجعي به فقط مرة واحدة  
 غير ظاهر فاعتمتم بتحرر هذا الرجل فانه مما يخفى (قوله بالبناء المشقة من فوق) الظاهر أنه قيد بذلك ليعلم  
 بالاولى ما اذا قاله بالبناء المثلثة وليفسد أن هذا التعريف هذا لا يفتر لان ذلك صار اضافة عامة وقد مر أن الطلاق  
 يقع بالاقتضا المحقة فلا يريد ما تعرض به في الظهيرة على المصنف من أن هذا دخول منه وأن المذكور  
 في كلامهم ضبطه بالمثلثة ولم تر أحدا ضبطه بالبناء وعبارة الجرا لا أكثر بالبناء المثلثة فانه يقع به الثلاث  
 ولا يدين اذا قال نويت واحدة (قوله ولا يدين في ارادة الواحدة) مفهومه أنه يدين في ارادة اثنين  
 وجهه أن أفعال التفضل قبل قدر ارادة أصل الفعل أي كثير الطلاق فكان محتمل كلامه فيصدق ديانة اه ح  
 قلت لكن يأتي ترجيح أن الكثير ثلاث لاثنين وحينئذ فلا فرق بين أكثر وكثير فافهم (قوله كما لو قال  
 أكثر الطلاق) أي بالبناء المثلثة وأشار به الى ما قلنا من أن ضبطه بالبناء ليس للاختلاف عن المثلثة  
 (قوله أو أنت طالق مرارا) في البحر عن الجوهرة لوقال أنت طالق مرارا فثلاثا ان كانت مدخولا بها  
 كذا في النهاية اه وذكر في الجربة بأكثر من ورقة عن البرازية أنت على حرام ألف مرة تقع واحدة  
 اه وما في البرازية ذكره في الذخيرة أيضا وذكره الشارح آخر باب الإبلاء أقول ولا يخالف ما في الجوهرة  
 لان قوله ألف مرة بمنزلة تكريره مرارا متعددة والواقع به في أول مرة طلاق بائن في المرة الثانية لا يقع شيء  
 لان البائن لا يطق البائن اذا أمكن جعل الثاني خبرا عن الاول كما في أنت بائن أنت بائن كما يأتي بيانه  
 في الكتابات بخلاف ما اذا تولى الثلاث بآنت حرام أو بآنت بائن فانه يصح لانه انظر واحد صالح للينونة

ومفاده وقوع الطلاق الرجعي  
 في متى تزوجت عليك فأنت طالق  
 طلقة فلهذا يكون بها نسك اذا غابته  
 مساوئه لانت بائن والوصف  
 لا يسبق الموصوف كذا حرمه  
 المصنف هنا وفي الكتابات (بخلاف)  
 أنت طالق (أكثره) أي الطلاق  
 (بالبناء المشقة من فوق فانه يقع به  
 الثلاث ولا يدين في) ارادة  
 (الواحدة) كما لو قال أكثر الطلاق  
 أو أنت طالق مرارا

الدغري والكبرى وقوله أنت طالق مرارا بجزالة تكرار هذا اللفظ ثلاث مرات فأكثر والواقع بالاولى رجي  
وكذا جبابهدها الى الثالثة لانه صريح والصريح يطلق الصريح مادامت في العدة ولذا قيد بالمدخول بها  
لان غيرها تبين بالمرأة الاولى لا الى عدة فلا يلحقها ما بهدها فاعتقم قصر برهنا هذا المقام فقد خفي على كثير  
من الافهام (قوله أو الوفا) جمع ألف ح أي فيقع به الثلاث ويلغو الزائد (قوله أو لا قبل الح)  
عبارة الجوهرة وان قال أنت طالق لا قليل ولا كثير تقع ثلاثا وما هو المختار لان قليل واحد والـ كثير ثلاث  
فاذا قال أو لا لا قليل فقد قصد الثلاث ثم لا يعمل قوله ولا كثير بعد ذلك اه قلت لكن في الاطلاقة والبرازية  
يقع الثلاث في المختار وقال النقيب أبو جعفر نثنان في الاشبه اه وذكري الذخيرة أن الاول اختيار المصدر  
الشهيد وعاله بما مر ثم قال وسكني عن أبي جعفر الهندواني أنه يقع نثنان لانه لما قال لا قليل فقد قصد ايضاح  
النثنان لان النثنين كثير فلا يعمل قوله ولا كثير بعد ذلك وهذا القول أقرب الى الصواب اه وفي الثانية  
انه الاظهر اه وبه علم أنهم ما قولان مرجحان ومبناهما على الاختلاف في الكثير في البحر عن المحيط ولو قال  
أنت طالق كثيرا ذكري الاصل أنه يقع الثلاث لان الكثير هو الثلاث وذكر أبو الليث في الفتاوى يقع  
نثنان اه قلت وينبغي أرجحية القول الاول لان الاصل من كتب ظاهر الرواية وهو مقدم على ما في الفتاوى  
(قوله فواحدة) أي رجعية لعدم ما يفيد البائن ولان الرجعي أقل الطلاق (قوله ولو لولة عامة الطلاق)  
انما وقع به نثنان لكثرة استعماله في الغالب وغالب الطلاق نثنان ط (قوله أو أجله) كانه تحريف من الكتاب  
والذي في البحر جله بنهم الجيم وتشديد اللام وكذا في الذخيرة وجل الشيء معظمه أما الاجل فينبغي أن يكون  
ثلاثا رجلي والاحسن ما قاله ط من أنه ان نوى بالاجل الاعظم من جهة الكم فثلاث أو من جهة موافقته  
للسنة فواحدة رجعية في طهر لا وطني فيه ولا في حيز قبله (قوله أو لوتين منه) وهما طاقنان رجعيان  
ولو قال ثلاثة ألوان فثلاثة وكذلك لو قال ألوانا من الطلاق فثلاثة وان نوى ألوان الجررة والصفرة صح ديانة  
وكذا ضربا أو أنواعا أو وجوها من الطلاق ذخيرة قلت وينبغي فيما لو نوى ألوان الجررة والصفرة أن يكون  
الواقع واحدة بائنة لما مر من أصل الامام فيما اذا وصف الطلاق (قوله وكذا لا كثير ولا قليل) الذي  
في البحر عن المحيط أنه يقع به واحدة وكذا في الذخيرة والبرازية والطلاقة والجوهرة وغيرها فليراجع كتاب  
المضمرات نعم لكل وجه فوجه الواحدة أنه لما نفي الكثير أثبت القليل فلا يفيد فيه بعد وبوجه النثنان أن الكثير  
ثلاث والقليل واحدة فاذا انفاهما ثبت ما بينهما (قوله والفرق دقيق حسن) وجه الفرق انه أضاف  
الاخبر الى ثلاث معهودة ومعهوديتها وقوعها بخلاف المنسكرا اه ح أقول هذا بعد تسليمه انما يـ  
بناء على ما ذكره الشارح تعالى البحر في أول باب الطلاق الصريح من تعريف لفظ ثلاث في الاولى وتشكيكه في الثانية  
مع أنه منسكري في صورتين كما رأيته في عدة كتب كالتاريخانية والهندية والذخيرة والبرازية وقد ذكر الفرق  
في البرازية بأن الآخر هو الثالث ولا يتحقق الابتداء عليه لكنه في الاولى أخبر عن ايقاع الثلاث  
وفي الثانية وصف المرأة بكونها آخر الثلاث بعد الايقاع وهي لا توصف بذلك فبقي أنت طالق وبه تقع  
الواحدة اه غنشاط الفرق من التعبير بالفعل الماضي في الاول واسم الفاعل في الثاني لامن التعريف  
والنسك كير فافهم يمكن مقتضاه أن لفظ آخر في الثانية مرفوع خبرا ثانيا عن أنت ليصير وصفا للمرأة  
أما لو كان منصوبا يكون وصفا للطلاق فيساوي الصورة الاولى واحتمال كونه منصوبا على الظرفية خبرا ثانيا  
بعيد (قوله يقع بأنت طالق الح) لان كلا اذا أضيفت الى معرف أفادت عموم الاجزاء وأجزاء الطلقة  
لا تزيد على طلقة واذا أضيفت الى منسكرا أفادت عموم الافراد اه ح وإذا كان قولك كل الرمان مأ كقول كاذبا  
لان قشره لا يؤكل بخلاف كل رمان بالنسكرو وهذا عند الخلق من القرائن كما حترنا في باب المسح على الخفين  
(تنبيه) ذكر في الذخيرة لو قال كل الطلاق فواحدة وهكذا نقل عن أبي البحر لكن في محتاروات النوازل  
أنه يقع ثلاث قلت وهو الذي يظهر لان الطلاق مصدر يحتمل الثلاث بخلاف الطلقة على أنه ذكر في الذخيرة أيضا  
أنت طالق الطلاق كله فهو ثلاث ولا فرق يظهر بين كل الطلاق والطلاق كله تأمل (قوله وعدد التراب  
واحدة) قال في الفقه ولو شبه بالعدد فيما لا عد له فقال طالق كعدد الشمس والتراب أو مثله فعند أبي  
يوسف رجعية واختاره امام الحرمين من الشافعية لان التشبيه بالعدد فيما لا عد له لغو ولا عدد للتراب

أو الوفا أو لا قليل ولا كثير ثلاث  
هو اختصار كما في الجوهرة ولو قال أقل  
الطلاق فواحدة ولو قال عامة  
الطلاق أو أجله أو لوتين منه أو أكثر  
الثلاث أو كبير الطلاق فثلاث وكذا  
لا كثير ولا قليل على الاشبه  
مضمرات وفي القضية طلقك آخر  
الثلاث تطلقات ثلاث وطالق  
آخر ثلاث تطلقات فواحدة  
والفرق دقيق حسن (فروع)  
يقع بأنت طالق كل التطليقة  
واحدة وكل تطليقة ثلاث وعدد  
التراب واحدة

وعند محمد يقع ثلاث وهو قول الشافعي "وأجد أنه زاد بالعدد إذا ذكر الكثرة وفي قياس قول أبي حنيفة واحدة  
بأنه لا انقسامه يقتضي ضربا من الزيادة كما مر أما لو قال مثل التراب يقع واحدة رجعية عند محمد اه (قوله  
وعدد الرمل ثلاث) أي اجزاء كما في البحر عن الجوهرية وإنما كان التراب غير معدود لأنه اسم جنس أفرادى  
بجلاف رمل لأنه اسم جنس جنسي لا يصدق على أقل من ثلاثة نهر وحاصله أن ما يدل على الماهية صادقا على  
القليل والكثير كالتراب والماء والعسل فهو اسم جنس أفرادى بخلاف ما لا يدل على أقل من ثلاث وميز بين قليله  
وكثيره بالتاء كالماء والفر فهو اسم جنس جنسي والجمع ذو أفراد أقلها ثلاث فيقع بإضافة العدد إليه ثلاث (قوله  
وعدد شعر ابليس الخ) أي تقع واحدة لو أضافه إلى عدد مجهول النفي والاثبات أو إلى عدد معلوم النفي  
كما سألنا في الفتح ولم يذكر أنهم بائنه أولا ومقتضى ما ذكره في عدد التراب أنها بائنه في قياس قول أبي حنيفة  
ورجعية عند أبي يوسف ويدل عليه ما ذكره قريبا عن المحيط من أنه يلغو ذكر العدد ويصير كأنه قال أنت  
طالق (قوله وقع بعده) أي مما يقبل المحل والرائد اغوط (قوله والالا) أي وان لم يوجد شيء من الشعر  
بان اطل بالنورة مثلا ولا وجد شيء من السمك لم يقع شيء وهذا صحيح في غير مسألة السمك أما فيما فقد ذكر  
في الجوهرية وكذا في البحر عن الظهيرية أنه إذا لم يكن في الحوض سمك تقع واحدة فكان الصواب ذكرها  
مع مسألة شعر ابليس وشعر بطن كفي وقد ذكر في النهر أنه على في المحيط مسألة السمك وشعر ابليس وبطن كفي بأنه  
إذا لم يكن شعر ولا سمك لم يعتبر ذكر العدد بل يصير اغو أو صار كأنه قال أنت طالق اه وفي البحر عن محمد في الفرق  
بين مسألة تطهر كفي وقد اطل ومسألة بطن كفي أنه في الأولى لا يقع شيء لأنه يقع على عدد الشعور النسابة  
فإذا لم يكن عليه شعر لم يوجد الشرط وفي الثانية تقع واحدة لأنه لا يقع على عدد الشعر اه قلت وحاصله أن ظهر  
الكف ومثله الساق والفرج لما كان محل الشعر غالبا وزواله لا يكون إلا بعرض صار العدد بمنزلة الشرط  
فلا يقع شيء عند عدمه بخلاف ما إذا كان معالوم الانتفاء كشعر بطن كفي أو مجهول ولا يمكن عليه كشعر ابليس  
أو بطن كفي لكن انتفاءه لا يتوقف على عارض كسمك الحوض فلا يتوقف على وجود عدد بل يقع الطلاق  
مطلقا لكن في مسألة السمك لما أمكن وجود العدد فإذا وجد وقع بقدره (قوله طلاق ان نواه) لان الجملة  
تخلع لانشاء الطلاق كاتصلح لانكاره فيعين الأول بالنية وقيد بالنية لأنه لا يقع بدونها انشأ قاله كونه  
من الكتابات وأشار إلى أنه لا يقوم مقامها دلالة الحال لان ذلك فيما يصلح جوابا فقط وهو أفاض ليس هذا منها  
وأشار بقوله طلاق إلى أن الواقع بهذه الكتابات رجعي كذا في البحر من باب الكتابات (قوله لا تطلقا اتصافا  
وان نوى) ومثله قوله لم تزوجك أو لم يكن بيننا نكاح أو لا حاجة لي فيك بدائع لكن في المحيط ذكر الوقوع  
في قوله لا عند سؤاله قال ولو قال لا نكاح بيننا يقع الطلاق والاصل أن نفي النكاح أصلا لا يكون طلاقا بل  
يكون سجودا ونفي النكاح في الحال يكون طلاقا إذا نوى وماعدها فالصحيح أنه على هذا الخلاف اه بحسب  
(قوله قريتنا أراد أن نفي فيها) وذلك لان العين لتأكيده مضمون الجملة الخبرية فلا يكون جوابا لا خبرا  
وكذا جواب السؤال والطلاق لا يكون الانشاء فوجب صرفه إلى الاخبار عن نفي النكاح كاذبا (قوله  
وفي الخلاصة الخ) عبارة الخلاصة ألت طلقها ووجد كذلك في بعض النسخ كما يفيد ما في ح قال  
صاحب البحر في شرحه على المناووذ كفي التحقيق أن موجب نفي تصديق ما قبلها من كلام منفي أو مثبت  
استفهاما كان أو خبرا كما إذا قيل لك قام زيد أو لم يقم زيد فقلت نعم كان تصديقا لما قبله وتحققا لما  
بعد الهمزة وموجب نفي استحباب ما بعد النفي استفهاما كان أو خبرا فإذا قيل لم يقم زيد فقلت بلى كان معناه  
قد قام إلا أن المعتز في أحكام الشرع العرف حتى يشام كل واحد منهما مقام الآخر اه (قوله وفي الفتح الخ)  
عبارته والذي ينبغي عدم الفرق فان أهل العرف لا يفرقون بل يفهمون منهما ما يجب المنني (قوله وفي البرازية)  
أي في أوائل كتاب النكاح (قوله كان اقرارا بالنكاح وتطلق) أي فإذا كان أنكروه يلزمه مهرها  
ونفقة عتقها وتره لومات في عتقها (قوله لا لقضاء الطلاق النكاح وضعها) لان الطلاق لغو وشرا  
رفع القيد الثابت بالنكاح فلا بد لاحتها من سبق النكاح لان المقتضى ما يقدر لجهة الكلام فكان أنه قال نعم  
أنت امرأتى وأنت طالق كما قالوا في اعتق عبدك عنى بألف قلت وهذا حيث لا مانع ففي الخلاصة من  
النكاح عن المتني قال لها ما أنت لي بزوج وأنت طالق فليس باقرار بالنكاح قال في البرازية لقيام القرينة

وعدد الرمل ثلاث وعدد شعر  
ابليس أو عدد شعر بطن كفي  
واحدة وعدد شعر ظهر كفي  
أو ساق أو ساقك أو فرجك  
أو عدد ما في هذا الحوض من  
السمك وقع بعده ان وجد والالا  
لست لك بزوج أو لست لي بامرأة  
أو قالت لست لي بزوج فقال  
صدقت طلاق ان نواه خلافا لها  
ولو أكد بالقسم أو سئل ألت  
امرأة فقال لا تطلقا اتصافا  
وان نوى لان العين والسؤال  
قريتنا أراد أن نفي فيها وفي  
الخلاصة قبله ألت طلقتها  
تطلق بلى لا ينم وفي النسخ ينبغي  
عدم الفرق للعرف وفي البرازية  
قالت له أنا امرأتك فقال لها  
أنت طالق كان اقرارا بالنكاح  
وتطلق لا قضاء الطلاق النكاح  
وضعا علم أنه حلف ولم يدربطلاق  
أو غيره لغا كالوشك أطلق أم لا



المتقدمة على أنه ما أراد الطلاق حقيقة اه أي لأن نصريحه بنفي الزوجية ينافي اقتضاء حافلا يكون الطلاق  
مراد به حقيقة (قوله بنى على الأقل) أي كإدراكه الاستيعابى لأن يستيقن بالإكثار ويكون أكبر نطفه  
وعن الامام الشافعى إذا كان لا يدري أم أقل يتحرى وان استويا عمل بأشد ذلك عليه اشباه عن  
البرازية قال ط وعلى قول الشافعى اقتصر قاضى خان وله لأنه يعمل بالاحتياط خصوصاً في باب الإفروج  
اه قلت ويمكن جعل الأول على القضاء والناسخ على الديانة وبؤيده مسألة المتون في باب التعليق لقول ابن  
ولدت ذكر فانت طالق واحدة وان ولدت انثى فانت طالق ثنتين فولدت لهما ولم يدرا لاول تطلق واحدة  
قضاء وثنتين تنزهها أي ديانة هذا وفي الاشهاد أيضا وان قال عزمت على أنه ثلاث يتركها وان أخبره عدول  
حضر واذن المجلس بأنهما واحدة وصدة قيم اخذتقوله (قوله له تزوجها بلا محلل) لأن الطلاق انما يلحق  
النكحة نكاحاً صحيحاً أو المعتدة بعدة الطلاق أو الفسخ بالردة أو الإباء عن الاسلام كما قدمناه عن الجبر  
ح أي والنكحة فاسدة ليست واحدة ممن ذكر ط أي فلا يتحقق الطلاق في النكاح الفاسد ولا ينقص  
عدداً لأنه متاركة كما قدمناه عن الجبر والبرازية في باب المهر عند الكلام على النكاح الفاسد فثبت  
كلن متاركة لا طلاقاً حقيقة كان له تزوجها بعقد صحيح بلا محلل ويملك عليهما ثلاث طلاقات والله تعالى أعلم

(باب طلاق غير المدخول بها) \*

(قوله فلاحاً ولا لعان الخ) أي عند الامام بناء على أنه كلام واحد وأن قوله يازانية ليس بفصل بين الطلاق  
والعدد ولا بين الجزاء والشرط في مثل أنت طالق يازانية ان دخلت الدار فيتعلى الطلاق بالدخول ويقع الثلاث  
في أنت طالق يازانية ثلاثاً ولا حدة عليه لوقوع القذف وهي زوجته لما يأتي من أنه متى ذكر العدد  
كان الوقوع به ولا لعان أيضاً لأن أثره التفريق بينهما وهو لا يتأق بعد البيونة وهو لا يصح بدون أثره ومثله  
يازانية أنت طالق ثلاثاً بخلاف أنت طالق ثلاثاً يازانية حيث يحد كما في لعان الجبر لوقوع القذف بعد الإبائه  
وعند أبي يوسف يقع في مثلنا واحدة وعليه الحد لأنه جعل القذف قاصلاً قليلاً وقوله ثلاثاً وكان الوقوع بقوله  
أنت طالق فكان بعد الطلاق البائن لأنهما غير مدخول بهما فوجب الحد اه ح ملخصاً مع زيادة (قوله  
لوقوع الثلاث الخ) كذا في البرازية وصوابه لوقوع القذف ويكون الضمير في بعده للقذف كما ظهر لك  
مما قرأناه (قوله وكذا الخ) أي يقع الثلاث واحدة ولا لعان كما هو مقتضى التشبيه بناء على أن المراد  
بالوصف ما وصفها به في قوله يازانية وهو القذف فإذا انصرف الاستثناء اليه يتقضى الحد ولا لعان لأنه لم يبن  
قذفاً منجزاً وقع الثلاث لعدم تعلّقها بالاستثناء وهذا التقرير هو الموافق لما في شرحه على المتن ولعبارة البرازية  
ونصها أنت طالق ثلاثاً يازانية ان شاء الله يقع وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا أنت طالق ياتالني ان شاء الله  
وكذا أنت طالق يا خبيثة ان شاء الله يصرف الاستثناء الى الكل ولا يقع الطلاق كأنه قال ياذلانة والاصل  
عنده أن المذكور في آخر الكلام إذا كان يقع به طلاق أو يلزم به حد كقوله يا طالق يازانية فالاستثناء  
على الوصف وان كان لا يجب به حد ولا يقع به طلاق كقوله يا خبيثة فالاستثناء على الكل اه لكن قوله  
وكذا أنت طالق يا خبيثة صوابه ولو قال أنت طالق يا خبيثة كما عبر في الذخيرة وغيرها لكنه تساهل لظهور  
المراد به كالأصل المذكور وقوله يقع أي الطلاق دليل على أن المراد بالوصف القذف لا الطلاق والالتماس  
قوله وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا ما قرره من الأصل وصرح منه قوله في الذخيرة وغيرها فالاستثناء  
على الآخر وهو القذف ويقع الطلاق فافهم ثم اعلم أن هذا الذي ذكره الشارح عن البرازية عزاه  
في الذخيرة الى النوادر وهو ضعيف فقد ذكر الفارسي في شرح تلخيص الجامع أن قوله يازانية ان تحلل بيني  
الشرط والجزاء كانت طالق يازانية ان دخلت الدار أو بين الإيجاب والاستثناء كانت طالق يازانية ان شاء الله  
لم يكن قد فاني الاصح وان تقدم عليهما وتأخر عنهما كان قد فاني الحال وعن أبي يوسف أن المتخلل لا يفصل  
فلا يتعلق الطلاق بل يقع للحال ويجب للعنان وعن محمد يتعلق الطلاق ويجب للعنان وجه ظاهر الرواية أن  
يازانية نداء للاعلام بما يراد به فلا يفصل ويتعلق الطلاق بالشرط فيتعلى القذف أيضاً لأنه أقرب الى الشرط  
اه ملخصاً فهذا انصرح بأن انصراف الاستثناء الى الكل هو الاصح وظاهر الرواية وصرح بذلك في الذخيرة  
أيضا ومنى عليه الشارح في باب التعليق (قوله وقعن) جواب الشرط المقدر في قول المتن قال لزوجه

ولرسك أطلق واحدة أو أكثر  
بنى على الأقل وفي الجوهرية  
طلاق المنكحة فاسداً ثلاثاً  
له تزوجها بلا محلل ولم يحل خلافاً  
(باب طلاق غير المدخول بها) \*

(قال لزوجه غير المدخول بها  
أنت طالق) يازانية (ثلاثاً)  
فلاحاً ولا لعان لوقوع الثلاث  
عليها وهي زوجته ثم بانت بعده  
وكذا أنت طالق ثلاثاً يازانية  
ان شاء الله تعالى الاستثناء بالوصف  
برازية (وقعن)

وكان الاولى للشايع ذكره عقب قوله ثلاثا (قوله لما تقر الخ) لان الواقع عند ذكر العدد مصدر موصوف  
 بالعدد أى تطلق ثلاثا فتفسير الصيغة الموضوع لانشاء الطلاق متوقفا حكمها عند ذكر العدد عليه بجر  
 قال في الفتح وبه اندفع قول الحسن البصري وعطاء وجابر بن زيد أنه يقع عليها واحدة وليست بانطلاق ولا يتر  
 العدد شيئا ونص محمد رحمه الله تعالى قال وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثا جع ما قبله خالف السنة وأتم  
 وإن دخل بها أول ما يدخل سواء بالثلاث أو بالواحدة وعن علي وابن مسعود وابن عباس  
 وغيرهم رضوان الله عليهم (قوله وما قبل الخ) ردة على ما قبله في شرح المجمع عن كتاب المشكلات وأقره  
 عليه حيث قال وفي المشكلات من طلق امرأته الغير المدخول بها ثلاثا أنه أن يزوجها بلا تحلل وأما قوله  
 تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ففي حق المدخول بها اهـ ووجه الرد أنه يخالف  
 المذهب لانه ما أن يزيد عدم وقوع الثلاث عليها بل تقع واحدة كما هو قول الحسن وغيره وقد علمت ردة  
 أو يريد أنه لا يقع شيء أصلا وعبارة الشارح تحتل الوجهين مكن كلام الدرر يعين الاول أو يريد وقوع  
 الثلاث مع عدم اشتراط المحلل وقد بالغ الحق ابن الهمام في ردة حيث قال في آخرباب الرجعة لافرق في ذلك  
 أى اشتراط المحلل بين كون المطلقة مدخولا بها أو لا لصريح إطلاق النص وقد وقع في بعض الكتب أن غير  
 المدخول به التحل بلا زوج وهو زلة عظيمة مصادمة للنص والاجماع لا يحل للمسلم رآه أن ينقله فضلا عن أن يعتبره  
 لان في نقله اشاعته وعند ذلك ينفتح باب الشيطان في تخفيف الامر فيه ولا يمتنى أن مثله مما لا يورع الاجتهاد  
 فيه افوات شرطه من عدم مخالفة الكتاب والاجماع فهو ذبا لله من الزيف والخلال والامر فيه من خبر وروايات  
 الدين لا يعدا كفار مخالفه اهـ (قوله بعصوم اللفظ) أى لفظ النص فانه يعم غير المدخول بها وفيه  
 أن الآية تدريجة في المدخول بها لان الإطلاق ذكر فيه مفرقا وتفرقه يخصها ولا يكون في غير المدخول بها  
 الا بتجديد النكاح فالاولى الاستناد الى السنة وهو ما ذكر عن الامام محمد ط (قوله وحله في غرر الاذكار)  
 حيث قال ولا يشك في المشكلات لان المراد من قوله ثلاثا ثلاث طلاقات متفرقات ليوافق ما في عامة الكتب  
 الخفية اهـ فافهم قلت يؤيد هذا الحل قوله في المشكلات وأما قوله تعالى فان طلقها الخ فانه ذكر  
 في الآية مفرقا لهذا اُجاب عنه صاحب المشكلات بأن ما في الآية وارد في المدخول بها فتأمل (قوله  
 وإن فترق بوصف) نحو أنت طالق واحدة واحدة واحدة أو خبر نحو أنت طالق طالق أو بجل نحو أنت  
 طالق أنت طالق أنت طالق ح ومثله في شرح الملتقى (قوله بعطف) أى في الثلاثة سواء مكن كان بالواو  
 أو الفاء أو ثم أو بل ح وسيد كرا الحنف مسألة العطف منجزة ومعلقة مع تنصبل في المعاقبة (قوله  
 أو غيره) الاولى أو دونه ط (قوله بآنت بالاولى) أى قبل الفراغ من الكلام الثاني عند أبي يوسف  
 وعند محمد بعده لجواز أن يلحق بكلامه شرطاً أو استثناء وورج السرخسي الأول والخلاف عند العطف  
 بالواو وغيره فيمن مات قبل فراغه من الثاني وقع عند أبي يوسف لا عند محمد وعامة في البحر والنهر (قوله  
 ولذا) أى لكونها بآنت لا الى عدة ح (قوله لم تقع الثانية) المراد بها ما بعد الاولى فيشمل الثالثة  
 (قوله بخلاف الموطوءة) أى ولو حكما كالتحلى بها فانها كالموطوءة في لزوم العدة وكذا في وقوع طلاق  
 بآنت آخرى في عدةها وقيل لا يقع والصواب الاول كما مر في باب المهرتظما وأوضحناه هناك (قوله حيث يقع  
 الكل) أى في جميع الصور المتقدمة لبقاء العدة ولا يصدق قضاء أنه عنى الاولى كما سيأتى في الفروع الا اذا  
 قيل له ماذا فاعت فتقال طلقها أو قد قلت هي طالق لان السؤال وقع عن الاول فانصرف الجواب اليه بجر  
 (قوله أو اثنين مع طلاق اياك الخ) أى لان مع هنا يعنى بعد كما تقدم في قوله مع عتي مولانا اياك اهـ ح  
 أى فيكون الطلاق شرطا فاذا طلقها واحدة لا تقع الثنتان لان الشرط قبل المشروط (قوله كالوقال نصفاً  
 واحدة) أى تقع واحدة لانه غير مستعمل على هذا الوجه فلم يجعل كله كلاما واحدا وعزاه في المحيط  
 الى محمد بجر أى لان المستعمل عطف الكسر على الصحيح (قوله لانه جلة واحدة) لانه اذا أراد  
 الايقاع بهما ليس له ما عبارة يمكن النطق بها أخصر منها وكذا الوقال واحدة واخرى وقع ثنتان لعدم استعمال  
 اخرى ابتداء نهر لا يقال أنت طالق ثنتين أخصر منهما لان الكلام عند ارادة الايقاع بالصحيح والكسر  
 ويلفظ اخرى فقد يكون له فيه غرض على أنه ان لم يكن له غرض صحيح فالعبرة باللفظ واللفظ ثنتين لا يؤدى

لما تقر أنه متى ذكر العدد كان  
 الوقوع به وما قبل من أنه لا يقع لتزول  
 الآية في الموطوءة باطل محض  
 منشاء الغفلة عما تقر أن العبرة  
 لعموم اللفظ لا لخصوص السبب  
 وحله في غرر الاذكار على كونها  
 متفرقة فلا يقع الا الاولى فقط (وان  
 فترق) بوصف أو خبر أو بجل بعطف  
 أو غيره (بآنت بالاولى) لا الى عدة  
 (و) لذا (لم تقع الثانية) بخلاف  
 الموطوءة حيث يقع الكل وعم  
 التفريق قوله (وكذا أنت طالق  
 ثلاثا متفرقات) أو ثنتين مع  
 طلاق اياك فطلقها واحدة وقع  
 (واحدة) كالوقال نصفاً واحدة  
 على الصحيح جوهره ولو قال  
 واحدة ونصفاً فثنتان اتفاقاً لانهم  
 جملة واحدة

معنى النصف ومعنى أخرى لغة وإن كان المراد به ما يطلقه بخلاف أنت طالق واحدة واحدة فإنه يغني عنه طالق  
 ثنتين فعدوله عن ثنتين إليه قرينة على إرادته التفريق وكذلك نصف واحدة لأن نصف المطلقة في حكم الطلقة كما مر  
 في محله فصار بمنزلة واحدة واحدة وهو من المتفرق بقرينة العدول عن الأصل من تقديم الصحيح على الكسر  
 فافهم (قوله لما مر) أي من قوله لأنه جملة واحدة اهـ أي لأنه أخصر ما يتلفظ به إذا أراد الإيقاع  
 بهذه الطريقة وهو مختار في التعبير لغة اهـ بجر لكنه ذكر ذلك في إحدى وعشرين لافي واحدة وعشرين  
 ثم نقل عن المحيط لوقال واحدة وعشرا وقعت واحدة بخلاف أحد عشر فثلاث لعدم العطف وكذا لوقال  
 واحدة ومائة أو واحدة وألفا أو واحدة وعشرين تقع واحدة لأن هذا غير مستعمل في المعتاد فإنه يقال  
 في العادة مائة واحدة وألف واحدة فلم يجعل هذه الجملة كلاما واحدا بل اعتبر عطفها وقال أبو يوسف يقع  
 الثلاث لأن قوله واحدة ومائة ومائة واحدة سواء اهـ وظاهره أن قول أبي يوسف في هذا المسائل غير المعتمد  
 لكن قال في المنهور جزم الزبلي به في واحدة وعشرين يوثق إلى ترجيحه (قوله والطلاق يقع بعد قرن به لابه)  
 أي متى قرن الطلاق بالعدد كان الوقوع بالعدد بدليل ما أجمعوا عليه من أنه لو قال لغير المدخول أنت طالق  
 ثلاثا لم تطلق ثلاثا ولو كان الوقوع بطالق لكانت لابتة لاني عدة فلغا العدد ومن أنه لو قال أنت طالق واحدة  
 إن شاء الله لم يقع شيء ولو كان الوقوع بطالق لكان العدد فاصلا لوقوع ثم أعلم أن الرقوع أيضا بالمصدر عند ذكره  
 وكذا بالصيغة عند ذكرها كما إذا قال أنت طالق البتة حتى لو قال بعدها إن شاء الله متصلا لا يقع ولو كان  
 الوقوع باسم الفاعل لوقع وبدل عليه ما في المحيط لوقال أنت طالق للسنة أو أنت طالق بأش فماتت قبل قوله  
 للسنة أو بأش لا يقع شيء لأنه صفة لا يقع لايقاع لا لتطبيقه فيوقف الإيقاع على ذكر الصفة وإنه لا يتصور  
 بعد الموت اهـ وكذا ما في عتي الخسائية قال لعددة أنت حر ألبتة فماتت قبل البتة يموت عبدا بجر  
 من الباب المار عند قوله أنت طالق واحدة أو لا وقال هنا ويدخل في العدد أصله وهو الراد واحد ولا بد  
 من اتصاله بالإيقاع ولا يضر انقطاع النفس فلو قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا فهو واحدة ولو انقطع النفس  
 أو أخذ انسان ثم قال ثلاثا على الفور فثلاث ولوقال لغير المدخول أنت طالق يا غاطمة أو يا زنب ثلاثا وتم  
 ولو قال أنت طالق أشهدوا ثلاثا فهو واحدة ولو قال فاشهدوا فثلاث كذا في الطهيري اهـ قلت وحاصله أن  
 انقطاع النفس وإسالة القم لا يقطع الاتصال بين الطلاق وعدده وكذا النداء لأنه ليس بعين الخطابية وكذا  
 عطف فاشهدوا لأنها تعلق ما بعدهما جميعا قبلها فصار الكل كلاما واحدا (قوله عند ذكر العدد)  
 أي عند التصريح به فلا يكفي قصده كما أتى فيما لو مات أو أخذ أحد حقه فافهم (قوله بعد الإيقاع) المراد  
 به ذكر الصيغة الموضوعة للإيقاع لولا العدد (قوله قبل تمام العدد) قد رلفظ تمام بعبارة الجراحات أعا  
 لوقال أنت طالق أحد عشر فماتت قبل تمام العدد (قوله لغا) أي فلا يقع شيء نهر فثبت المنهور بتمامه  
 ويرث الزوج منها ط (قوله لما تقرر) أي من أن الوقوع بالعدد وهي لم تكن محلا عند وقوع العدد ح  
 أو لما تقرر من أن صدر الكلام يتوقف على آخره لوجود ما يغيره كالشرط والاستثناء حتى لو قال أنت طالق  
 إن دخلت الدار أو إن شاء الله فماتت قبل الشرط أو الاستثناء لم تطلق لأن وجودها يخرج الكلام عن أن يكون  
 إيقاعا بخلاف أنت طالق ثلاثا بعبارة فماتت قبل قوله بعبارة طلقت لأنه غير مغير وكذا أنت طالق وأنت طالق  
 فماتت قبل الثاني لأن كل كلام عامل في الوقوع انما يعمل إذا صادفها وهي حية ولو قال أنت طالق وأنت طالق  
 إن دخلت الدار فماتت عند الأول أو الثاني لا يقع لما مر ككافي البحر عن الذخيرة (قوله أو أخذ أحد  
 حقه) أي ولم يذكر العدد على الفور عند رفع البدن فله أمال لوقال ثلاثا مثلا على الفور وتعين كاسر (قوله علا  
 بالصيغة) أشار إلى وجه الفرق بين موتها وموته وهو أن الزوج وصل انقضى الطلاق بذكر العدد في موتها ولم يتصل  
 في موته بذكر العدد بل بلفظ الطلاق فتي قوله أنت طالق وهو عامل بنفسه في وقوع الطلاق كافي أخذ الفهم  
 إذا لم يقل بعده شيئا حيث تقع واحدة أو فاد في البحر عن المعراج (قوله لأن الوقوع بلفظه لا بقصده) الضمير  
 الزوج أو العدد وعلى الأول يكون التعديل لمنطوق العبارة التي قبله وعلى الثاني ما فهموها وهو عدم العمل  
 بالعدد الذي قصد فافهم (قوله بالعطف) أي بالواو وتقع واحدة لأن الواو ملحق بالجمع أعم من كونه المعية  
 أو لتقدم أو التأخر فلا يتوقف الأول على الآخر لولا كانت المعية وهو منتف فيعمل كل انقضاء فبين بالأول

مطالع  
 الطلاق يقع بعد قرن به لابه

ولو قال واحدة وعشرين أو  
 وثلاثين فثلاث لما مر (والطلاق  
 يقع بعد قرن به لابه) نفسه عند  
 ذكر العدد وعند عدمه  
 الوقوع بالصيغة (ولو ماتت) أعم  
 الموطوءة وغيرها (بعد الإيقاع  
 قل) تمام (العدد لغا) لما  
 تقرر (ولو مات) الزوج أو أخذ  
 أحده قبل ذكر العدد (وقع  
 واحدة) علا بالصيغة لأن الوقوع  
 بلفظه لا بقصده (ولو قال) لغير  
 الموطوءة (أنت طالق واحدة  
 وواحدة) بالعطف

فلا يقع ما بعدهما مثل الواو العطف بالنساء وثم بالاولى لاقتضاء النساء التعقيب وثم الترابي مع الترتيب فيهما  
وأما بل في أنت طاق واحدة لابل ثنتين فتلك لانهما ثابت بالاولى ولو كانت مبدخولا بها فتقع ثلاث لانه  
أخبر أنه غلط في ايقاع الواحدة ورجع عنها الى ايقاع الثنتين بدلها فصح ايقاعهما دون رجوعه نعم لو قال لهما  
طلقتك أمس واحدة لابل ثنتين فتقع ثنتان لانه خبر يقبل التدارك في الغلط بخلاف الانشاء بجزء من قوله  
أوقبل واحدة الخ) الضابط أن الظرف حيث ذكر بين شيئين ان اضيف الى ظاهر كان صفة للاول كجاءني  
زيد قبل عمرو وان اضيف الى ضمير الاول كان صفة للثاني كجاءني زيد قبله أو بعده عمرو لانه حينئذ خبر عن  
الثاني والخبر وصف للمتبدد والمراد بالصفة المعنوية والمحكوم عليه بالوصفية هو الظرف فقط والافاجل في قوله  
عمرو حال من زيد لو وقعها بعد معرفة والحال وصف لصاحبها في واحدة قبل واحدة او وقع الاول قبل الثانية  
فبانت بهما فلا تقع الثانية وفي بعدها ثمانية كذلك لانه وصف الثانية بالبعدية ولو لم يصفها لم تقع فهذا أولى  
وهذا في غير المدخول بها وفي المدخول بها تقع ثنتان لوجود العدة كما يأتي (قوله ثنتان) لانه في واحدة  
بعدوا واحدة جعل البعدية صفة للاولى فاقضى ايقاع الثانية قبلها لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال  
لاستماع الاستناد الى الماضي فيقتربان فتقع ثنتان وكذا في واحدة قبلها واحدة لانه جعل القبلية صفة للثانية  
فاقتضى ايقاعها قبل الاولى فقتربان وأما مع فللقربان فلا فرق فيهما بين الاتيان بالضمير أو لا فاقضى وقوعهما معا  
تحقيقا معناها (قوله متى أوقع بالاول) كما في قبل واحدة أو بعدهما واحدة فان الاول فيهما هي الواقعة  
لوصفها بأنها قبل الثانية أو بأن الثانية بعدهما ومعنى كونها قبل الثانية فتكون الثانية متأخرة في الصورتين  
فلغث (قوله أو بان الثاني اقتربنا) المراد بالثاني التأخر في انشاء الايقاع لا في اللفظ وذلك كما في بعد واحدة  
أو قبلها واحدة فانه أوقع فيهما واحدة وهي الاولى الموصوفة بأنها بعد الثانية أو بأن الثانية قبلها وهو معنى  
كونها بعد الثانية فيقتربان ويحتمل أن يراد بالثاني اللفظ المتأخر فانه سابق في الايقاع من حيث الاخبار لتضمن  
الكلام الاخبار عن ايقاع الثانية قبل الاولى (قوله ويقع الخ) من عطف الخاص على العام لدخوله  
تحت قوله وان فرق فكان الاول ذكره عقبه (قوله ثنتان) أي ان اقتصر عليهما وان زاد فتلاث (قوله  
لتعلقها بالشرط دفعة) لان الشرط مغير للايقاع فاذا انصل المغير توقف صدر الكلام عليه فيعلق به كل  
من اللطفتين معا فتقعان عند وجود الشرط كذلك بخلاف ما لو قدم الشرط فلا توقف لعدم المغير (قوله  
وتقع واحدة ان قدم الشرط) هذا عنده وعند ثنتان أيضا ورجه الكمال وأقره في البحر وقوله لان المعلق  
كالمجزز أي يصير عند وجود شرطه كالمجزز ولو تجزئه حقيقة لم تقع الثانية بخلاف ما اذا أخر الشرط لوجود المغير  
زيلي (تنبيه) العطف بالنساء كالأو فتقع واحدة ان قدم الشرط اتساقا على الاسخ وتلغو الثانية  
وثنتان ان أخره وفي العطف بهم ان أخره تجزئت واحدة ولغا ما بعدهما ولو موطوءة تعلق الأخير وتجزئ ما قبله  
وان قدم الشرط لغا الثالث وتجزئ الثاني وتعلق الاول فقع عند الشرط بعد التزوج الثاني ولو موطوءة تعلق  
الاول وتجزئ ما بعده وعندهما تعلق الكل بالشرط قدمه أو أخره الا ان عند وجود الشرط تطلق الموطوءة ثلاثا  
وغيرها واحدة وتعامد في البحر (قوله في كلها) أي كل الصور التي ذكرها في العطف لا تعلق  
بشرط وفي قبل وبعد وفي الشرط المتقدم أو المتأخر (قوله ومن مسائل قبل وبعد ما قيل) أي ما قاله بعضهم  
نظمه من بحر الخفيف ورأيت في شرح المجموع للاشموني شارح الالفية أن هذا البيت رفع للعلامة أبي عمرو  
ابن الحارث بأرض الشام وأتى فيه وأبدع وقال انه من المعاني الدقيقة التي لا يعرفها أحد في مثل هذا  
الزمان وأنه ينشد على غانية أوجه لان ما بعدهما قد يكون قبلين أو بعدهما أو مختلفين فيهنه أربعة أوجه كل  
منها قد يكون قبله قبل أو بعده صارت غمانية والقاعدة في الجميع أنه كلما اجتمع فيه منها قبل وبعد فالتعني  
لان كل شهر حاصل بعد ما هو قبله وحاصل قبل ما هو بعده ولا يتي حينئذ الا بعد رمضان فيكون شعبان أو قبله  
رمضان فيكون شوال الخ (قوله في ذي الحجة) لان قبله ذي القعدة وقبل هذا القبل شوال وقبل قبل  
القبل رمضان ط (قوله في جمادى الآخرة) لان بعد رجبا وبعد ذلك البعد شعبان وبعد شعبان البعد رمضان  
ط (قوله في شوال) صوابه في شعبان ح أي لان فرض المسألة ان قبل ذلك مرة واحدة وتكرر  
بعد فلي في لفظ قبل ولفظ بعد مرة وثبت بعد الثاني هو المعبر فيصير كأنه قال بعده رمضان وهو شعبان كما مر

(أوقبل واحدة أو بعدها  
واحدة يقع واحدة) بانه  
ولا تلحقها الثانية لعدم العدة  
(وفي) أنت طاق واحدة (بعد  
واحدة أو قبلها واحدة أو مع  
واحدة أو معها اثنتان واحدة)  
الاصول أنه متى أوقع بالاول لغا  
الثاني أو بان الثاني اقتربا لان الايقاع  
في الماضي ايقاع في الحال (و) يقع  
(بأن) طاق واحدة واحدة  
ان دخلت الدار ثنتان لو دخلت  
لتعلقهما بالشرط دفعة (و) تقع  
(واحدة ان قدم الشرط) لان  
المعلق كالمجزز (و) يقع (في الموطوءة  
ثنتان في كلها) لوجود العدة ومن  
مسائل قبل وبعد ما قيل  
ما يقول الفقيه أيده الله  
ولا زال عنده الاحسان  
في فتي على الطلاق بشهر  
قبل ما بعده قبله رمضان  
وينشد على غانية أوجه فيقع  
بعض قبل في ذي الحجة وبعض  
بعد في جمادى الآخرة وقبل أو لا  
أو وسطا أو آخر في شوال

مطلب

في قبل ما بعده قبله رمضان

(قوله) وبعد كذلك أي أولاً ووسطاً وآخر (قوله في شعبان) صوابه في سؤال ح أي لشهر ما قلنا (قوله لا إلغاء الطريقين) المراد بالطرفين قبل وبعد كونهما أطلاقاً عليهما طرفين لما بينهما من التقابل وعبرة الفتح يلغي قبل وبعد وعبرة النهري يلغي قبل وبعد لأن كل شهر بعد قبله وقبل بعده فيبقى قبله رمضان وهو سؤال أو بعده رمضان وهو شعبان ح قلت رأياً ما في البحر من أن المعنى الطرفان الأولان يعني الخليلين عن الضمير سواء اختلفا أو اتفقا وقرع عليه باعتبار الآخر المضاف للخير فقط فهو خطأ مخالف لما قرره نفسه أولاً ولما قرره غيره (تنبيه) هذا كلام مبني على أن ما ملغاة لا محل لها من الاعراب ويحتمل أن تكون موصولة أو نكرة موصوفة فتكون في محل جزأ بزيادة الطرف الذي قبلها اليها وفيه الوجه الثمانية لكن أحكمها تختلف في محض قبل يقع في سؤال وفي محض بعد في شعبان وفي قبل ثم بعدين في جمادى الآخرة وفي بعد ثم قبلين في ذي الحجة وفي الصور الأربع الباقية على عكس ما مر في الغناء ما أي شأ وقع منها في سؤال أو في شعبان على تقدير الإلغاء يقع بعكسه على تقدير الموصولية أو الموصوفة كما ذكره العلامة بدر الدين الغزي الشافعي ورأيت بخطه معزيا إلى العلامة ابن الحاجب وقال إن للسبكي في ذلك مؤلفاً قلت وقد وضعت هذه المسألة في رسالة كنت سميتها التحاف الذي تنبيه \* بجواب ما يقول الفقيه \* وبينت فيها المقام بما لا مزيد عليه وخلاصة ذلك أن قوله بشهر قبل ما قبل قبله رمضان على كون ما زائدة يكون رمضان مبتدأ والطرف الأول خبر عنه وهو مضاف إلى الثاني لأن ما الزائدة لا تنكف عن العمل نحو وفجارية وغير ما رجل والثاني مضاف إلى الثالث والجملة من المبتدأ والخبر صفة شهر والرباط الضمير المضاف إليه الطرف الآخر والمعنى بشهر رمضان كائن قبل قبله وهو ذو الحجة وعلى كون ما موصولة يكون الطرف الأول صفة لشهر وهو مضاف إلى الموصول والطرف الثاني المضاف إلى الثالث خبر مقدم عن رمضان والجملة صلة ما والعائد الضمير الآخر والمعنى بشهر كائن قبل الشهر الذي رمضان كائن قبل قبله فالشهر الذي رمضان قبل قبله هو ذو الحجة فإذ قبله هو سؤال وكذا يقال على تقدير ما نكرة موصوفة وعلى هذا القياس في باقي الصور وقد نظمت جميع ما مر من الصور فقلت

وبعد كذلك في شعبان لا إلغاء  
الطرفين فيبقى قبله أو بعده رمضان  
(ولو قال امرأتى طالق وله امرأتان)  
أو ثلاث تطلق واحدة منهن  
وله خيار التعين) وأما تصحيح  
الزبلي فأنما هو في غير الصريح  
كأمرأتى حرام كما حذر المصنف  
وسيجي في الإيلاء

خذ جواباً بعثوده المرجان \* فيه غلطه تبيين  
جمادى الآخرة في محض بعد - ولعكس ذو حجة أبان  
ثم سؤال لو تكررت قبل \* مع بعد وعكسه شعبان  
ألق هذا بضده وهو بعد \* مع قبل وما بين الميزان  
ذاك إن تلغ ما وأما إذا ما \* وصلت أو وصفتها فالبيان  
خاتمة سؤال في محض قبل - ولعكس شعبان جاء الزمان  
وجمادى لتقبل ما بعد بعد \* ثم ذو حجة لعكس أو أن  
وسوى ذاب عكس الغائم افهم \* فهو تحقيق من هم القربان

ووضح ذلك في رسالتنا المذكورة والحمد لله رب العالمين (قوله) وأما تصحيح الزبلي (الح) رد على صاحب الدرر حيث ذكر ما ذكره المصنف وقال هو الصحيح احترازاً عما قيل يقع على كل واحدة طلاق وعزاه إلى إيلاء الزبلي واعترضه في المتن بأن عبارة الزبلي هكذا وكفى الفتاوى إذا قال لا أمرأتى أنت على حرام والحرام عنده طلاق وليكن لم ينو الطلاق وقع الطلاق ولو كان له أربع نسوة والمسألة بجمالها تقع على كل واحدة منهن طلقة بأنته وقيل تطلق واحدة منهن واليه البيان وهو الاظهر والاشبه وفي إيلاء الفتح والبحر أن في المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام أن كان له أكثر من زوجة واحدة تقع على كل طلقة واحدة بخلاف الصريح نحو أمرأتى طالق وله أكثر من واحدة فلا تقع الا واحدة وأجاب الأوزجندى أنه لا يقع الأعلى واحدة وهو الاشبه وعزاه في البحر إلى البرازية والخلاصة والخيرة وفي الفتح الاشبه عندى ما في الفتاوى لأن قوله حلال الله أو حلال المسلمين يعم كل زوجة على سبيل الاستغراق كقوله من طواق لا البديل كاحدا كن طالق وحيث وقع بهذا اللفظ وقع بأنته في الخامسة أمرأتى طالق وله امرأتان مع وقتان له أن يصرف الطلاق إلى أيتهما شاء ولم يحل خلافاً فظهر أن التصحيح في غير الصريح كحلال المسلمين ونحوه لكونه

مطلب  
فإن لو قال امرأتى طالق وله امرأتان  
أمرأتى طالق واحدة

يعلم كل زوجة لا كما زعم في الدرر. اهـ كلام المخمخ مختصا وسيأتي في الايلاء عن النمر أن قول الزيلعي هنا  
والمسألة بجملها يعني الصريح لا بقيد أت على حرام مخاطبا لواحدة بل يجب فيه أن لا يقع الاعلى المخاطبة  
اهـ أقول والحاصل أنه لا خلاف في أمر أنه طالق إن له أن يصرفه إلى أيتها شاء خلافا لما في الدرر ولا في أت  
على حرام أنه لا يقع الاعلى المخاطبة فقط خلافا لما يوحى به كلام الزيلعي وإنما الخلاف فيما بينهم كل زوجة  
على سبيل الاستغراق فاختار الأوزجندى أنه لا يقع الاعلى واحدة فله صرفه إلى أيتها شاء نظرا إلى أنه لفظ  
مفرد واختار المحقق ابن الهمام أنه يقع على الكل لاستغراقه وهذا هو الظاهر ويدل على أن محل الخلاف  
مناقلنا أنه في الذخيرة حكاه في حلال المسكين على حرام وهو صريح بتعليل الفتح والظاهر أنه لا خلاف في كل  
نحل على حرام لأنه بعد التصريح بأداة العموم لا يمكن حمله على فرد خاص بخلاف العموم المستفاد  
من الإضافة ويظهر لي أن عدم الخلاف في الصريح لا بخصوص صراحته بل لكونه بلفظ أمر أت الذي عومه  
بدل أي صادق على واحدة لا بعين أي واحدة كانت مثل قوله احدهن طالق حتى لو كان الصريح بلفظ  
عمومه استغراق مثل حلال الله طالق أو من يحل لي طالق أو من في عقد نكاح طالق جرى فيه الخلاف  
المذكور وكان فيه ترجيح ابن الهمام أظهر ويظهر من هذا أن قوله أمر أت حرام لا يتأتى فيه الخلاف  
المذكور لما علت من أن عومه بدلي للاستغراق فهو مثل أمر أت طالق وبه ظهور أن محل الشارح تصحيح  
الزيلعي على أمر أت حرام غير مناسب للمقام وقوله كما حزره المصنف الخ فيه أنه يخالف لما قد مناه عن المصنف  
من قوله فظهر أن التصحيح في غير الصريح كلال المسلمين ونحوه لكونه يعلم كل زوجة فالذي حزره المصنف  
هو الحل على العام الاستغراق كما اختاره ابن الهمام فافهم ويظهر مما قرأناه أيضا أن قوله على  
الطلاق كما هو الشائع في زماننا مثل قوله أمر أت طالق لأن معناه كما مر أن فعلت كذا لزم الطلاق ووقع ولا ينبغي  
أن هذا محتمل لأن يكون المراد لزم الطلاق من امرأة أو من أكثر ولا ترجيح لاحدهما على الآخر فينبغي أن ثبت  
له صرفه إلى من شاء فينبغي أن يكون قوله على الحرام كذا لأن معناه أن فعل كذا فأمر أنه حرام عليه  
(تنبه) لا فرق في ذلك بين المعلق والمنجز وكذا لا فرق بين حلقه مرة أو أكثر فله صرف الاكثر إلى واحدة  
ففي البرازية عن فوائد شيخ الإسلام قال حلال الله عليه حرام أن فعل كذا وفعله وحلف بطلاق أمر أنه  
إن فعل كذا وفعله وله أمر أن أن فأراد أن يصرف هذين الطلاقين في واحدة منهما أشار في الزيادات إلى أنه  
يملك ذلك اهـ لكن إذا بان أحداهما قبل وقوع الثاني ليس له صرفه إليها ففي البرازية أيضا من كتاب  
الايان أن فعلت كذا فأمر أنه طالق وله أمر أن أو أكثر طلقت واحدة واليه البيان وإن طلق أحدهما  
بائنا أو رجعا ومضت عدهما ثم وجد الشرط تعينت الأخرى الطلاق وإن كان لم تنقض العدة فالبيان  
إليه اهـ بقي شيء وهو ما لو كان الطلاق ثلاثا فهل له أن يوقع على كل واحدة طلاقا أم لا بد أن يجمع الثلاث  
على واحدة وعلى الأول فهل تكون كل واحدة من الثلاث بائنة ثلاثا يخلو وصف البيعونة وهي صفة الأصل  
أو تكون رجعية نظرا للواقع ورأيت بخط شيخ مشايخنا الساجي عن المنية لو كان رجل ثلاث نساء فقال  
أمر أت ثلاث تطلقات يقع ثلاث لكل واحدة وعند أبي حنيفة لكل واحدة منهن طلاق بائن وهو الأصح  
اهـ وفيه مخالفة لما قد مناه من أنه لا خلاف في أن له صرفه إلى من شاء فليأتل (قوله قال لسانه الخ)  
وجه وقوع الواحدة في هذه الصور أن بعض الطلقة طلاقا كما مر فيصيب كل واحدة في إيقاع طلاق منهن  
ربعهما وفي طلقين نصف طلاق وفي ثلاث ثلاثة أرباع طلاق وفي أربع طلاق كاملة (قوله فقط طلق كل واحدة  
ثلاثا) أي الأفي التطبيقين فوقع على كل واحدة منهن طلقين كذا في كافى الحاكم الشهيد ومثله  
في الفتح والبحر (قوله يقع على كل واحدة طلاقان الخ) لأنه يصيب كل واحدة منهن في الخمس طلاقا وربيع  
طلاق وفي الست طلاقا ونصف وفي السبع طلاقا وثلاثة أرباع وفي الثمان طلقان وهذا حيث لا نية له  
كافى الكافى والفتح احترازاً عما إذا نوى قسمة كل واحدة منهن فإنه يقع على كل واحدة ثلاث (قوله  
ثلاثا) لأنه يصيب كل واحدة من الثمانية طلقين وتقسيم التسعة منهن فيقع على كل طلاق ثمانية (قوله  
ومثله) أي مثل بين قال في الفتح فلفظ بين ولفظ الأمر السواء بخلاف ما لو طلق امرأتين كل واحدة واحدة  
ثم قال لسانه أشركتك فيما وقعت عليهما يقع عليهما طلقان اهـ وتعممه فيه عند قوله في الباب السابق

(قال لسانه الأربعة ينسكن

تطلقه تطلق كل واحدة تطلقه

وكذا لو قال ينسكن تطلقان

أو ثلاث أو أربع إلا أن ينوى

قسمة كل واحدة منهن فتطلق

كل واحدة ثلاثا ولو قال ينسكن

خمس تطلقات يقع على كل

واحدة طلاقان هكذا إلى ثمان

تطلقات فإن زاد عليها طلقت

كل واحدة ثلاثا) ومثله قوله

أشركتك في تطلقه خاتمة

وفيها (قال لا امرأتين لم يدخل بواحدة  
منهما امرأتى طالق امرأتى طالق  
ثم قال أردت واحدة منهما لا يصدق  
ولو مدخولتين فله ابتاع الطلاق  
على احداهما) لعملة تفريق  
الطلاق على المدخولة لا على غيرها  
(قال امرأته طالق ولم يسم  
وله امرأة) معروفة (طلعت  
امرأته) استحسانا (فان قال  
امرأة أخرى واياها عنت لا يقبل  
قوله الابينة ولو) كان (له امرأتان  
كتمانها معروفة له صرفه الى  
ايهما شاء) خائفة ولم يحك خلافا  
(فروع) كزلفظ الطلاق وقع  
الكل وان نوى التأكد دين كان  
اسمها طائفا أو حرة فناداها ان  
نوى الطلاق أو العتاق وقعا والا  
قال لا امرأته هذه الكتبة طالق  
طلعت أو لعبد هذا الجار حر عتق  
قال انت طالق أو انت حر وعنى  
الاخبار كذا وقع قضاء اذا  
أشهد على ذلك وكذا انظروم اذا  
أشهد عند استحلاف الظالم  
بالطلاق الثلاث أنه يحلف كاذبا  
صدق قضاء وديانة شرح وجبانية  
وفي النهر قال فلانة طالق واسمها  
كذلك وقال عنت غيرها دين  
ولو غيره صدق قضاء وعلى هذا  
لو حلف لدايمه بطلاق امرأته  
فلانة واسمها غيره لا تطلق وقد كثر  
في زماننا قول الرجل أنت طالق  
على الاربعة مذاهب قال المصنف  
ويشع الجزم بوقوع قضاء وديانة  
ولو قال أنت طالق في قول الفقهاء  
أولان القاضي أو المفتي دين

ولو قال أنت طالق ثلاثة أنصاف تطلدة (قوله امرأتى طالق امرأتى طالق) مثله ما لو قال وامرأتى بالعطف  
كفى الذخيرة (قوله لعملة تفريق الطلاق الخ) كذا علل في البحر بعد نقله المسألة عن الذخيرة ثم لا ي  
المدخولة تحمل لا يتبع الثانيه بسبب العدة فله ابتاع الطلاق عن عليهما بخلاف غير المدخولة لانها بانت بالزوج  
فلا يصدق في ارادته لهما بالثاني كالمو كان طلق المدخولة بانسأ ورجعيا وأنقضت عدتها فلا تصح ارادتها بالاول  
ولا بالثاني كما يعلم مما نقلناه قريبا عن البرازية في ما اذا كانت احداهما مدخولا بهما فقط وهي في نكاحه  
أراد خاب الطلاقين صح وان أراد غير المدخول بهما لا يصدق في الثاني لانها لم تنقض امرأته بل الثانية امرأته فبيع  
عليها الثاني كما هو ظاهر (قوله ولم يسم) أما لو سمى هاتين فكذا لا يصدق على التي عندها أيضا ولو كانت  
زوجته قال في البرازية ولو قال فلانة بنت فلان طالق ثم قال امرأته أخرى أجنبية بذلك الاسم والنسب  
لا يصدق ويقع على امرأته بخلاف ما اذا أقرت بالسمي فادعى رجل أنه هو وأنكر يصدق بالخلف ماله على هذا  
المال لا ما هو فلان وكذا لو قال زينب طالق ودواسم امرأته ثم قال أردت به غير امرأتى لا يصدق ويقع عليه ما ان  
كانت زوجته وكذا النسبها الى اسمها وأختها أو ولدها وهي كذلك ولو حلف ان خرج من المصر فامرأته عائشة  
كدا واسمها فاطمة لا تطلق اذا خرج اه (قوله استحسانا) كذا في البحر عن الظهيرية ومثله في الخائفة  
ومقتضاه ان القياس خلافه تأمل (قوله كتمانها معروفة) احتراز عما لو كانت احداهما معروفة فقط  
ودوا المسألة التي قبلها وأما الجبوتان فكما لمعرفتين ثم حذو المسألة كما قال ح مكررة مع قوله ولو قال امرأتى  
طالق وله امرأتان أو ثلاث (قوله ولم يحك خلافا) رد على صاحب الدرر كما مترقصره (قوله كرر لفظ  
الطلاق) بأن قال للمدخولة أنت طالق أنت طالق أو قد طلقتك قد طلقتك وأنت طالق قد طلقتك أو أنت طالق  
وأنت طالق واذا قال أنت طالق ثم قيل له ما قلت فقال قد طلقته أو قلت هي طالق فهي طالق واحدة لانه جواب  
كذا في كافي الحاكم (قوله وان نوى التأكد دين) أى ووقع الكل قضاء وكذا اذا اطلق اشياء أى بأن  
لم ينو استئناسا ولا تاكيدا الا ان الاصل عدم التأكد (قوله والا لا) أى بأن قصد النداء أو اطلق فلا يقع  
على المعتمد اشياء في العاشر من مباحث النية وذكر قبله في التاسع انه فرق المحبوبي في التلخيص بين الطلاق فلا يقع  
يقع وبين العتق فيقع وهو خلاف المشهور اه قلت وفي عبارة الاشياء قلب لان المحبوبي فرق بأن الحرام  
صالح لتسمية ودواسم لبعض الناس بخلاف طالق أو مطلقته فالنداء به يقع على اثبات المعنى قطعا بخلاف  
الحزب وواقفه ما في الخلصة أشهد ان اسم عبده حر ثم دعاه باحتر لا يعتق ولو سمى امرأته طالقا ثم دعاه بالطلاق  
تطلق (قوله قال لا امرأته هذه الكتبة طالق طلق الخ) لما قالوا من انه لا تعتبر الصفه والتسمية مع الاشارة  
كالمو كان له امرأة بصيرة فقال امرأته هذه العبيدة طالق وأشار الى البصيرة وتطلق ولو رأى شخصا ان امرأته  
عمرة فقال يا عمرة أنت طالق ولم يشر الى شخصها فاذا الشخص غير امرأته تطلق لان العتبر عند عدم الاشارة الاسم  
وقد وجد كفى الخائفة وقد منابسط الكلام على مسألة الاشارة والتسمية في باب الامامة (قوله وعنى الاخبار  
كذا الخ) قد منابسط الكلام عليه في أول الطلاق (قوله على ذلك) أى على أنه يخبر كذا (قوله وكذا المظالم  
اذا أشهد الخ) أقول التقييد بالاشهاد اذا كان مظلوما غير لازم في الاشياء وأمانية تخصيص العام في الجب  
فقبوله ديانة اتفقا وقضاء عند انحصاف والفتوى على قوله ان كان الحالف مظلوما كذلك اختلاف داخل الاعتبار  
انية الحالف أو المستحلف والفتوى على نية الحالف ان كان مظلوما لان كان ظالما كفى الوالو الحية والخلامة  
اه وفي حواشيه عن ما ك الفتاوى التحليف بغير الله تعالى ظم والنية نية الحالف وان كان المستحلف مخنا  
(قوله انه يحلف) متعلق بأشهد ح (قوله قال فلانة) أى زينب مثلا وقوله واسمها كذلك أى زينب ونحوه غيره  
عائده اليه أفاده ح (قوله وعلى هذا الخ) أى لان الاعتبار الاسم عند عدم الاشارة كذا كرناه اتفقا وهذا الفرع  
منقول ذكرناه قريبا عن البرازية قافهم (قوله ويشع الجزم بوقوع قضاء وديانة) ولا شبهة في كونه رجعا  
لاباننا لاتفاق المذاهب كلها على وقوع الرجعي بأن طالق وتقامه في الخيرية وكذا أنت طالق على مذهب الشيعة  
والنصارى كما أتى به الخبير الرملى أيضا وكذا أنت طالق لا رد ذلك قاض ولا عالم أو أنت طالق تحل للنكاح ويترى  
على فتيع بالكل طلبة رجعية كما قدمناه قبل هذا الباب (قوله في قول الفقهاء الخ) وكذا في قول القضاة  
أو المسلمين أو القرآن فطلق قضاء ولا تطلق ديانة الابالية خائفة لكن في الفتح أول الطلاق ولو قال طالق



في كتاب الله أو بكتاب الله أو معه فان نوى طلاق السنة وقع في أو قاتلها أو اوقع في الحال لان الكتاب يدل على الوقوع للسنة والبدعة فيحتاج الى النية ولو قال على الكتاب أو به أو على قول القضاة أو الفقهاء أو طلاق القضاة أو الفقهاء فان نوى السنة دين وفي القضاء يقع في الحال لان قول القضاة والفقهاء يقتضي الامرين فاذا اخصص دين ولا يسمع في القضاء لانه غير ظاهر اه فتأمل (قوله قال نساء الدنيا الخ) في الاشباه عن عتيق الخانية رجل قال عبيد أهل بغداد احرار ولم ينوع عبده وهو من أهلها أو قال كل عبيد أهل بغداد أو كل عبد في الارض أو في الدنيا قال أبو يوسف لا يعتق عبده وقال محمد يعتق وعلى هذا الخلاف الطلاق والقسوى على قول أبي يوسف ولو قال كل عبد في هذه السكة أو في المسجد الجامع حرقه وعلى هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار وعبيده فيها يعتقوا في قولهم لا لو قال ولد ادم كلهم احرار في قولهم اه وهو صريح في جريان الخلاف في المحلة كالبدة لانها بمعنى السكة لكن ذكر في الذخيرة ولا الخلاف في نساء أهل بغداد طالق فعند أبي يوسف ورواية عن محمد لا تطلق الآن نويها لان هذا امر عام وعن محمد أيضا تطلق بلا نية ثم نقل عن فتاوى سمرقند أن في القرية اختلاف المشايخ منهم من الحقها بالبيت والسكة ومنهم من الحقها بالمصر اه ومقتضاها عدم الخلاف في السكة ثم علل عدم الوقوع في المصر وأهل الدنيا بأنه لو وقع به لكان انشاء في حقه فيكون انشاء أيضا في حقهم وهو متوقف على اجازتهم وهي متعذرة (قوله فقال فعلت) أي طلقت بقرينة الطلب (قوله فواحدة ان لم ينو الثلاث) أي بأن نوى الواحدة ولم ينو شيئا لانه بدون العطف يستعمل تكرير الاوّل ويحتمل الابتداء فاي ذلك نوى الزوج صحت نيته كذا في عيون المسائل وفي المنتقى انه تقع الثلاث ولم يشترط نية الزوج ذخيرة (قوله ولو عطف بالواو وفلثان) لانه قرينة التكرار في طابته الجواب وفي الخانية قاتله طلقني ثلاثا فقال فعلت أو قال طلقت ووقع ولو قال بحبيبا لها أنت طالق أو فأت طالق تقع واحدة اه أي وان نوى الثلاث والفرق ان طلقني أمر بالتطليق وقوله طلقت تطليق فصح جوابا والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال بخلاف أنت طالق فانه اخبار عن صفة قائمة بالمحل وانما ثبت التطليق اقتضاء تعميما للوصف والثابت اقتضاء ضروري فثبت التطليق في حق صحة هذا الوصف لا في حق كونه جوابا بقبي أنت طالق كلاما مبتدأ او انه لا يستعمل الثلاث أفاده في الذخيرة (قوله اعتبارا بالانشاء) لانه يملك انشاء الطلاق عليها فيك الاجازة التي هي اضعف بالاولى شرح تلخيص الجامع للنفارسي (قوله اذا نوى) صوابه اذا نوى بضم النون كما هو في تلخيص الجامع قال النفارسي في شرحه وكذلك لو قالت المرأة ابنت نفسي فقال الزوج أجرت ما قلنا لكن بشرط نية الزوج والمرأة الطلاق وتصح هناية الثلاث أما شرائط نية الزوج فلا نية من كليات الطلاق وأما نية المرأة فلا بد كمرجعي في الكتاب وقالوا يجب أن يشترط حتى يقع التصرف تعلقا فيه توقف على الاجازة وأما بدون نيتها يقع اخبارا عن نية الشخص أو بنية شيء آخر كالأول من جانب الزوج فلا يستعمل الاجازة فلا يتوقف وأما صحة نية الثلاث فلما عرف من احتمال لفظ هذه السكيات الثلاث اه (قوله بخلاف الاول) لان قوله أجرت بمنزلة قوله طلقت فلا يحتاج الى نية ولا تصح فيه نية الثلاث ح (قوله وفي اخترت لا يقع الخ) أي لو قالت المرأة اخترت نفسي منك فقال الزوج اجرت ونوى الطلاق لا يقع شيء لان قواها اخترت لم يوضع للطلاق لاصري محالا وكناية ولهذه الوانشأ بنفسه فقال لها اخترت أو اخترت نفسك ونوى الطلاق لم يقع شيء لانه نوى مالا يستعمل لفظه ولا عرف في ايقاع الطلاق به الا اذا وقع جوابا لتحخير الزوج اياها في الطلاق شرح التلخيص (قوله من كانت امرأته عليه حرام) كذا في بعض النسخ برفع حرام والصواب ما في اكثر النسخ من النصب لانه خبر كان (قوله فهو اقرار منه بجرمتها) عبارة البرازية قال في المحيط فهذا اقرار منه بجرمتها عليه في الحكم اه وأفاد قوله في الحكم أي في القضاء انها لا تحرم ديانته اذا لم يكن حرّمها من قبل كالأخبر بطلاقة ما كاذبا لا يقال ان هذه تصلح لغزا لانه وقع الطلاق بلا لفظ أصلا لا صريح ولا كناية وبلا ردّة وإباء لا ناقول هذا اقرار عن تحريم منه سابق لانشاء طلاق في الحال بغير لفظ نعم يقال هذا اقرار بغير لفظ بل بالفعل وقد صرح حوا بأن الاقرار قد يكون بالاشارة وقد يكون بلا لفظ ولا فعل كالكسوت في بعض المواضع فافهم (قوله وقيل لا) بناء على ان هذا الفعل لا يكون اقرارا فافهم (قوله وسئل الخ) تأييدا لما قبله ويبان لعدم الفرق بين الفعل من واحد أو أكثر وبين التحريم المقيد بالبائن والتطليق المقيد بالرجعي (قوله طلقن) أي طلق نساء

قال نساء الدنيا أو نساء العالم  
طوالق لم تطلق امرأته بخلاف  
نساء المحلة والدار والبيت وفي  
نساء القرية والبلدة خلاف الثاني  
وكذا العتق قالت لزوجه طلقني  
فقال فعات طلقت فان قالت  
زدني فقال فعلت طلقت أخرى  
ولو قالت طلقني طلقني طلقني فقال  
طلقت قواحدة ان لم ينو الثلاث  
ولو عطف بالواو وفلثان \* ولو قالت  
طلقت نفسي فأجاز طلقت اعتبارا  
بالانشاء كذا أبنت نفسي اذا  
نوى ولو ثلاثا بخلاف الاول وفي  
اخترت لا يقع لانه لم يوضع الا  
جوابا وفي البرازية قال بين اصحابه  
من كانت امرأته عليه حراما  
فليفعل هذا الامر ففعله واحد  
منهم فهو اقرار منه بجرمتها وقيل  
لا انتهى وسئل أبو الليث عن  
قال لجماعة ككل من له امرأة  
مطلقة فليصق بيده فصنفوا فقال  
طلقن وقيل ليس هو باقرار

كل من المصنفين بناء على ان هذا التصديق اقرار (قوله ثم تكلم الحالف) سكت عما اذا تكلم غيره والظاهر انه لا يقع لان تعليق المتكلم لا يسرى حكمه الى غيره الا اذا قال القبر وأنا كذلك مثلاً وأما الفرعان السابقان فجعلنا من الاقرار لا الانشاء والتعليق انشاء ط قلت بؤيده ما في ايمان البرازية جماعة كان يصفع بعضهم بعضاً فقال واحد منهم من صفع صاحبه بعده فأمر أنه طالق فقال واحد حلاً ثم صفع القائل صاحبه لا يقع لان حلاله ليس بين اه ودلالة فارسية (قوله والحالف لا يخرج نفسه عن اليمين) أشار به هذا الى أن دخول الحالف هنا في عموم كلامه لقريته ان قلنا ان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه وفي التحرير ان دخوله قول المجبور والله تعالى أعلم

### \* (باب الكليات) \*

لما فرغ من أحكام الصريح الذي هو الاصل في الكلام لما انه موضوع للافهام والصريح ادخل فيه شرع في الكليات وهو مصدر كلياته اذا ستر نهر (قوله كلياته عند الفقهاء) أي كناية الطلاق المرادة في هذا المخل والافقنا ما عندهم مطلقاً كالاصوليين ما استمر المراد منه في نفسه قال في النهر وخرج بالاخير ما لو استمر المراد في الصريح بواسطة نحو غرابية اللفظ أو انكشف المراد في الكناية بواسطة التفسير والصريح والكناية من اقسام الحقيقة والنجاز الحقيقة التي لم تجبر صريح والمجبورة التي غلب معناها النجاز كناية والنجاز الغالب الاستعمال صريح وغير الغالب كناية اه ح (قوله ما لم يوضع له الخ) أي بل وضع لما هو أهم منه ومن حكمه لان ما سوى الثلاث الرجعية لا تسمية لم يرد به الطلاق أصلاً بل هو حكمه من بينونة من النكاح وعليه ففي قوله واحتمله تساهل والمراد احتمله متعلقاً بمعناه أفاده في الفتح وأشار به الى عدم حسمها ولذلك قال في شرح الملتقى ثم الفاظ الكناية كثيرة ترتقي الى اكثر من خمسة وخمسين لفظاً على ما في النظم والتقف وزيد غيرها فكتبته اه ومنها عديت عنها فوقع به البائن بالنية كما افتي به الشيخ اسماعيل الحائث قلت ومنها أنت خالصة المستعمل في زماننا فانه في معنى خلية وبرية تأمل وفي البرازية قال لا ستر ان كنت نضر بني لاجل فلانة التي تزوجها فأتى تركها فخذها ونوى الطلاق تقع واحدة بآئته (تنبيه) افتي بعض المتأخرين بأن منها على يمين لا أقول كذا ناويا الطلاق فتقع به واحدة بآئته لقواهم الكناية ما احتل الطلاق وغيره وردده عصره السيد محمد أبو السعود في حاشية مسكين بأنه لا يلزمه الا كفاردين لان ما ذكره في تعريف الكناية ليس على اطلاقه بل هو مقيد بلفظ يصح خطابها به ويصلح لانشاء الطلاق الذي انهمر أولاً لاخبار بأنه أوقعه كانت حرام اذ يحتمل لاني طلقته أو حرام العوبة وكذا بقية الالفاظ وليس لفظ اليمين كذلك اذ لا يصح بأن يخاطبها يانت يمين فضلاً عن ارادة انشاء الطلاق به أو الاخبار بأنه أوقعه حتى لو قال أنت يمين لاني طلقته لا يصح فليس كل ما احتل الطلاق من كناية بل بهذين القيدين ولا بد من ثالث هو كون اللفظ مبيعاً عن الطلاق وناسئاً عنه كالحرمة في أنت حرام ونقل في البحر عدم الوقوع بلا حجب لا اشتبهك لا رغبة لي فيك وان نوى ووجهه ان معاني هذه الالفاظ ليست ناشئة عن الطلاق لان الغالب الندم بعده فتنتاً المحبة والاشتهاء والرغبة بخلاف الحرمة فاذا لم يقع بهذا الالفاظ مع احتمال أن يكون المراد لاني طلقته في لفظ اليمين بالاولى ولا منهم قسموا الكناية ثلاثة أقسام كما يأتي ما يصلح جواباً لسؤال الطلاق لا غير كاعتدى وما يصلح جواباً ورداً أو الهالكاً خبري وما يصلح جواباً وسباً كخيلة ولائك

جماعة يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فأمر أنه طالق ثم تكلم الحالف طلق امرأته لان كلمة من التعميم والحالف لا يخرج نفسه عن اليمين فيجئ

### \* (باب الكليات) \*

(كناية) عند الفقهاء (ما لم يوضع له) أي الطلاق (واحتمله) وغيره (الكليات) (لانطلق بها)

ان هذا اللفظ غير صالح لشي من الثلاثة لانها اذا سألته الطلاق لا يصلح جواباً بقوله على يمين لا فعلن كذا لان الجواب يكون بما يدل على انشاء الطلاق اجابة لسؤالها كاعتدى أو على عدمه رد الطلب كخبري أو سباً كخيلة وعلى يمين لا يدل على انشاء الطلاق اه ملخصاً مع زيادة ثم قال وبه يظهر ان ما نقل عن فتاوى الطوري اذا قال ايمان المسلمين تلزمي تطلق امرأته خطأ فاحش وسمعت كثيراً من شيوخنا ان فتاوى الطوري كفتاوى ابن نجيم لا يوثق بها الا اذا تأيدت بنقل آخر اه واعترضه ط بأن على يمين يحتمل الطلاق وغيره لانه يكون به وبالله تعالى فثبت نوى الطلاق علمت نيته وكأنه قال على الطلاق لا أقول كذا وتقدم ان على الطلاق من التعليق المعنوي وما في فتاوى الطوري من تخصيصه بالطلاق للعرف كلال المسلمين على حرام اه أقول والحاصل ان على يمين ليس كناية لما مر وليس صريحاً أيضاً لانه لا يستعمل الا في الطلاق وهذا ليس كذلك وهو ظاهر لكن لفظ اليمين جنس من افراد الحلف بالطلاق فاذا عينه بالنية صار كأنه قال على حلف بالطلاق لا أقول

كذا وهو لو صرح بهذا المنوى صار حاله فيه والاعم اذا اريد به الاخص ثبت به حكم ذلك الاخص والاخص هنا  
 طلاق صريح فتقع به واحدة رجعية لا بائنة وفي ايمان البرازية من الفصل الثاني قال في خلف أو قال في خلف  
 بالطلاق ان لا أفعل كذا ثم فعل طلقت وحث وان كان كذا بوقت من في أول فصل الصريح عن جامع الفصولين  
 ان فعلت كذا تجزى كلمة الشرع بيني وبينك ينبغي أن يصح اليمين على الطلاق لانه متعارف بينهم فيه وقد منا  
 هنالك أيضا عن الذخيرة لو قال اها ألف نون ناطا ألف لام قاف ان نوى الطلاق تطلق لان هذه الحروف يفهم منها  
 ما هو المفهوم من الصريح الا انها لا تستعمل كذلك فصارت كالكتابة في الاقتضار الى النية فهذا يدل على  
 انه لو اراد باليمين الطلاق يصح ويقع به رجعية اذا حثت وأما ايمان المسلمين فانه جمع بين والاضافة الى المسلمين  
 قرينة على انه اراد جميع أنواع الايمان التي يحث بها المسلمون كاليمن بالله تعالى والطلاق والعناق المعلقين  
 وسياق هذا زيادة بيان في كتاب الايمان ان شاء الله تعالى (قوله قضاء) قيد به لانه لا يقع ديانة بدون النية  
 ولو وجدت دلالة الحال فوقه بواحد من النية أو دلالة الحال انما هو في القضاء فقط كما هو صريح البحر وغيره  
 (قوله أو دلالة الحال) المراد به الحالة الظاهرة المفيدة المقصودة ومنها تقدم ذكر الطلاق بجر عن المحيط  
 ومقتضى اطلاقه هنا كالكثرة أن الكتابات كلها يقع بها الطلاق بدلالة الحال قال في البحر وقد سنع في ذلك  
 القدرى والسرخسي في المبسوط وخالفهم ما خالفوا من المشايخ فقلوا بعضها لا يقع بها الا بالنية  
 اه وأراد بهذا البعض ما يحتمل الرد كخرجي واذهي وقوى لكن المصنف وافق المشايخ في التفصيل  
 الا في قبلي الاعتراض على عبارة الكثرة اجاب عنه في التهر بما ذكره ابن كمال باشا في اوضح الاصلاح بأن  
 صلاحية هذه الصور للرد كانت معارضة لحال مذكورة الطلاق فلم يبق الرد لدلالة كانت الصور المذكورة خالية  
 عن دلالة الحال ولذلك توقف فيها على النية اه (قوله وهي حالة مذكورة الطلاق) أشار به الى ما في التهر من أن  
 دلالة الحال نعم دلالة المقال قال وعلى هذا تفسر المذكرة بسؤال الطلاق أو تقديم الايقاع كما في اعتدى ثلاثا  
 وقال قبله المذكرة أن تسأله هي أو أجنبي الطلاق (قوله أو الغضب) ظاهره انه معطوف على مذكورة  
 فيكون من دلالة الحال (قوله فالحالات ثلاث) لما كان الغضب يقابله الرضى فهو مفهوم منه صرح التقرير  
 وفي الفتح واعلم ان حقيقة التقسيم في الاحوال قسمان حالة الرضى وحالة الغضب وأما حالة المذكرة فتصدق مع  
 كل منهما بل لا يتصور سؤالها بالطلاق الا في احدى الحالتين لانها ماضية لان واسطة بينهما قال في البحر بعد نقله  
 وبه علم ان الاحوال ثلاثة حالة مطلقة عن قیدی الغضب والمذاكرة وحالة الغضب اه وفي  
 التهر وعندى ان الاولى هو الاقتصاد على حالة الغضب والمذاكرة اذا الكلام في الاحوال التي تؤثر فيها الدلالة  
 لا مطلقا ثم رأيت في البدائع بعد ان قسم الاحوال ثلاثة قال في حالة الرضى يدين في القضاء وان كان في حال  
 مذكورة الطلاق أو الغضب فتد قالوا ان الكتابات اقسام ثلاثة الخ وهذا هو التحقيق اه (قوله والكتابات  
 ثلاث الخ) حاصله انها كلها تصلح للجواب أى اجابته الى سؤالها الطلاق منه لكن منها قسم يحتمل الرد أيضا  
 أى عدم اجابة سؤالها كأنه قال لها لا تطلي الطلاق فاني لا أفعله وقسم يحتمل السب والشتم لهادون الرد وقسم  
 لا يحتمل الرد ولا السب بل ينحصر للجواب كما يعلم من التهستاتي وابن الكمال ولذا عبر بلفظ يحتمل وفي أبي السعود  
 عن الجوى ان الاحتمال انما يكون بين شيئين يصدق بهما اللفظ الواحد معا ومن ثم لا يقال يحتمل كذا أو كذا كأنه  
 عليه العصام في شرح التلخيص من بحث المسند اليه (قوله فتخو اخرجى واذهي وقوى) أى من هذا  
 المكان لينقطع الشر فيكون ردًا أو لانه طلقه فيكون جوابا رضى ولو قال فيبيعي الثوب لا يقع وان نوى  
 عند أبي يوسف لان معناه عرفا لاجل البيع فكان صريحه خلاف المنوى ووافقه زفر سهر ولو قال اذهبي  
 فتزوجي بالنفا أو الوافسبأى الكلام عليه في الفروع (قوله تقني تخمري استري) أمر باخذ القناع أى  
 الخمار على الوجه ومثله تخمري وأمر بالاستئثار قال في البحر أى لانك بنت وحرمت على بالطلاق أو لئلا ينظر اليك  
 أجنبي اه فهو على الأول جواب وعلى الثاني رد وفي البحر عن شرح قاضي خان لو قال استري سنى خرج  
 عن كونه كتابة اه وهل المراد عدم الوقوع به أصلاً أو أنه يقع بلانية والظاهر الثاني وعلمه فهل الواقع  
 بان أو رجعي والظاهر البائن أبكون قوله منى قرينة لفظية على ارادة الطلاق بمنزلة المذكرة تأمل (قوله  
 انقلني انطلق) مثل اخرجى وقد تقدم ح (قوله من الغربة) بالنين المعجمة والراء زاجع للاول وقوله

قضاء (الابنية أو دلالة الحال)

وهي حالة مذكورة الطلاق أو الغضب

فالحالات ثلاث رضى وغضب

ومذكرة والكتابات ثلاث

ما يحتمل الرد أو ما يصلح للسب

أو لا ولا (فتخو اخرجى واذهي

وقوى) تقني تخمري استري

انقلني انطلق اغري اعزني منى

الغربة أو من العزوبة

أومن العزوبة بالهم له والزاي واجع لشي من عزب عنى فلان يعزب أى نعتناه أيضا تباعدى ح بزيادة نفسه  
ما فى الخرجى أيضا من الاحتمالين (قولده يحتل ردًا) أى يصلح جوابا أيضا ولا يصلح سبوا لا شتا ح (قولده  
خليفة) بفتح الخاء المجمة فعلة بمعنى فاعله أى خالية اما عن النسخاح أو عن الخير ح أى فيدور على الاول جواب  
أو على الثاني سب وشتم ومثله ما يأتى (قولده بربية) بالهمزة تركه أى منفضلة اما عن قيد النسخاح أو حسن الخلق  
(قولده حرام) من حرم الشيء بالنهي بالضم حراما ما منع اربدهم ائنا الرصف ومعناه المنوع فيحمل على ماسبق وسبقا  
او وقع الباش به بلانية فى زمانا للتعاريف لا فرق فى ذلك بين محرمة وحرمته سواء قال على "أولا أو حلال المسلمين  
على "حرام وكل حل على "حرام وأنت معى فى الحرام وفى قوله حرمت نفسى لا بد أن يقول عليك وأوردناه اذا وقع  
الطلاق بهذه الالفاظ بلانية ينبغى أن يكون كالسرىح فى اعتقابه الرجعة واجب بان المتعارف انما هو ايقاع  
الباش لا الرجعى حتى لو قال لم أنولم يصدق ولو قال مرتين ونوى بالاولى واحدة وبالثانية ثلاثا صحته بيته عند  
الامام وعليه السوى كما فى البرازية ح عن التهرقلت لكن عبارة البرازية قال لامرأته انما على حرام رنوى  
الثلاث فى أحدهما والواحدة فى الاخرى صحته بيته عند الامام وعليه الفتوى ثم اعلم ان ما ذكره من الابرار  
والجواب مذكور فى البرازية أيضا ومقتضى الجواب وقوع الرجعى به فى زمانا لانه لم يتعارف ايقاع الباش به  
فان العامى الجاهل الذى يخالف بقوله على "الحرام لا يفعل كذا لا يميز بين الباش والرجعى فضلا عن أن يكون  
عرفه ايقاع الباش به وانما المعروف عنده ان من حنث بهذا البين يقع عليه الطلاق مثل قوله على الطلاق لا أفضل  
كذا او قدم أن الوقوع بقوله على الطلاق انما هو للعرف لانه فى حكم التعاق وكذا على "الحرام والا فلا اصل  
عدم الوقوع أصلا كما فى طلاقك على "كما تقدم تقريره بحث كأن الوقوع به من الذين النظمين للعرف ينبغى أن يقع  
بهم المتعارف بلا فرق بينهما وان كان الحرام فى الاصل كناية يقع به الباش لانه لما غلب استعماله فى الطلاق  
لم يبق كناية ولذا لم يتوقف على النية أو دلالة الحال ولا شئ من الكناية يقع به الطلاق بلانية أو دلالة الحال  
كما صرح به فى البدائع ويدل على ذلك ما ذكره البرازى عقب قوله فى الجواب المار ان المتعارف به ايقاع الباش  
لا الرجعى حيث قال مانصه بخلاف فارسية قوله سر حنك وهو رداه كرم لانه صار سر يحا فى العرف على  
ما صرح به بنجم الزاهدى الخوارزمى فى شرح القندورى اه وقد صرح البرازى أنولا بأن حلال الله على  
حرام بالعربية أو الفارسية لا يحتاج الى نية حيث قال ولو قال حلال ايزد بروى أو حلال الله عليه حرام لا حاجة  
الى النية وهو الصحيح المفقى به للعرف وأنه يقع به الباش لانه المتعارف ثم فرق بينه وبين سر حنك فان سر حنك  
كناية لكن فى عرف الفرس غلب استعماله فى الصريح فاذا قال رها كرم أى سر حنك يقع به الرجعى مع ان  
أصله كناية أيضا وما ذاك الا لانه غلب فى عرف الفرس استعماله فى الذلاق وقد مر أن الصريح مالم يستعمل  
الا فى الطلاق من أى لغة كانت لكن لما غلب استعمال حلال الله فى الباش عند العرب والفرس وقع به الباش  
ولو لا ذلك لوقع به الرجعى وانما اصل أن المتأخرين خالفوا المتقدمين فى وقوع الباش بالحرام بلانية حتى لا يصدق  
اذا قال لم أنول اجل العرف الحادث فى زمان المتأخرين فيستوقف الا أن وقوع الباش به على وجود العرف كفى  
زمانهم وانما اذا تعورف استعماله فى مجزى الطلاق لا يقيد كونه باثنتين وقوع الرجعى به كفى فارسية سر حنك  
ومثله ما قدمناه فى أول باب الصريح من وقوع الرجعى بقوله سن يوش أو يوش أول فى لغة الترك مع ان دعناه  
العربى أنت خليفة وهو كناية لكن غلب فى لغة الترك استعماله فى الطلاق هذا ما ظنير لنهضى الناصر ولم أر أحدا  
ذكره وحى مسألة مهمة كثيرة الوقوع فتأمل ثم ظهر لى بعد مدة ما عسى يصلح جوابا وهو أن لفظ حرام معناه  
عدم حل الوطى ودواعيه وذلك يكون بالايلامع بقاء العقد وهو غير متعارف ويكون بالطلاق الرافع للعقد  
وهو قسما باش ورجعى لكن الرجعى لا يحترم الوطى فتعين الباش وكونه التحق بالصريح للعرف لا ينافى وقوع  
الباش به فان الصريح قد يقع به الباش كطهنة شديدة ونحوه كما ان بعض الكتابات قد يقع به الرجعى مثل  
اعتدى واستبرئ رجلك وأنت واحدة والحاصل أنه لما تعورف به الطلاق صار معناه تحريم الزوجة وتحريمها  
لا يكون الا بالباش هذا غاية ما ظنير لى فى هذا المقام وعليه فلا حاجة الى ما أجاب به فى البرازية من أن المتعارف به  
ايقاع الباش لما علمت مما ردد عليه والله سبحانه أعلم (قولده باش) من بان النى افضل أى منفضلة من ودله  
النسخاح أو عن الخير ح (قولده كبتة) من البت بمعنى القطع فيحمل ما احتمله الباش وأوجب سبويه فيه

(يحتل ردًا نحو خليفة بربية حرام باش)  
ومرادفيا كبتة بلة

الالف واللام وأجاز النثر اسقاطهما وبثله من البتل وهو الانتطاع وبه سميت مريم لانقطاعها عن الرجال  
 وفاطمة الزهراء لانقطاعها عن نساء زمانها فخلادينا وحسبا وقيل عن الدنيا الى ربها وفيه من الاحتمال ما مر  
 ح عن الثبر (قوله بطلح سبا) أي يصلح جوابا أيضا ولا يصلح رداح ومثله في النثر وابن الكمال والبدائع خلافا  
 لما يظن من البحر من أنه يصلح للرد أيضا (قوله اعتدى) أمر بالاعتداد الذي هو من العدة أو من العداى اعتدى  
 نعمى عليك بدائع (قوله واستبرى) أمر بتعرف براءة الرحم وهي طهارتها من الماء وأنه كناية عن الاعتداد  
 الذي هو من العدة ويحتمل استبرى لاطلاقك بدائع (قوله أنت واحدة) أي طالق تطلقه واحدة ويحتمل أنت  
 واحدة عندى أو فى قولك مدحا أو ذما فاذا نوى الأول فكأنه قاله ولا اعتبار بأعراب الواحدة عند عامة  
 المشايخ وهو الأصح لان العوام لا يميزون بين وجوهه والخواص لا يلتزمونه فى مخاطبتهم بل تلك صناعتهم  
 والعرف لغتهم ولذا ترى أهل العلم فى مجارى كلامهم لا يلتزمونه على ان الرفع لا ينافى الوقوع لاحتمال أن يريد  
 أنت تطلقه واحدة فجعلها نفس الطائفة مبالغة كرجل عدل لكن قد اعتبروا الأعراب فى الاقرار فيما لو قال له على  
 درهم غيرد انتى رفعوا ونصبوا فطلب الفرق وكأنه عملا بالاحتياط فى البابين فتدبره وتعامه فى النهر (قوله أنت  
 سره) أي لبراءتك من الرق أو من رق النكاح واعتقتك مثل أنت حرة كفى الفتح وكذلك كوفى سره وأعتق  
 كفى البدائع نهر (قوله اختارى أمرك بيدك) كناية عن تفويض الطلاق أى اختارى نفسك بالفراق  
 أو فى عمل أو أمرك بيدك فى الطلاق أو فى تصرف آخر وفى النهر عن الخواشي السعدية وهذا لا يناسب ذكره  
 فى هذا المقام ولقد وقع بسبب ذلك خطأ عظيم من بعض المفتين فزعم أنه يقع به الطلاق وأقبح به وحرم حلالا  
 نعوذ بالله من ذلك اه وقد نبه عليه الشارح عند قوله خلا اختارى ح أى حيث ذكر أنه لا يقع بهما الطلاق  
 ما لم تطلق المرأة نفسها أى مع نية الزوج تفويض الطلاق لهما أو دلالة الحال من غضب أو مذكرة كناية فى  
 الباب الاثنى ويعلم بما هنا (قوله سرتك) من السراح بفتح السين وهو الارسال أى أرسلتك لاني طلقك  
 أو لم أجد لى وكذا فارقك لاني طلقك أو فى هذا المنزل نهر (قوله لا يحتمل السب والردة) أى بل معناه  
 الجواب فقط ح أى جواب طلب الطلاق أى التطلق فتح (قوله تأثيرا) تمييز محمول عن الفاعل أى يتوقف  
 تأثير الأقسام الثلاثة على نية ط (قوله للاحتتمال) لما ذكرنا من ان كل واحد من الألفاظ يحتمل الطلاق  
 وغيره والحال لا يدل على أحدهما فيستل عن نيته ويصدق فى ذلك قضاء بدائع قال ط فان قلت ان ما يصلح  
 جوابا ينبغى الوقوع به وان لم تكن نية قلت ليس المراد بكونه جوابا أنه جواب لتصل الطلاق بل هو جواب  
 لكلامها بغير السؤال أما اذا تكلمت بسؤال الطلاق فقد حدثت المذكرة وفيها لا يتوقف على النية الا الاول  
 كناية أى اه قلت لكنه يخاف لما ذكرناه أن يقع عن الفتح من تفسيره المحتمل للجواب بانه جواب طلب الطلاق أى  
 التطلق فالاولى الجواب عن الإراد بأن يقال ان نحو اعتدى ينمض للتطلق اجابة لسؤالها أى انه ان كان  
 هناك سؤال الطلاق فتمحض للتطلق ولا يلزم وجود سؤال الطلاق فى جميع الحالات لانه قد تكون الحالة حالة  
 رضى فقط أو حالة غضب فقط بدون سؤال الطلاق ومع ذلك لا يخرج نحو اعتدى عن كونه متعصبا للجواب بمعنى  
 انه لو كان سؤال لمحض جوابا له ولذا يقع بلا توقف على نية فى حالة الغضب المجردة عن السؤال تأمل (قوله  
 يمينه) فاليمين لازمة له سواء ادعت الطلاق ام لاحقا لله تعالى ط عن البحر (قوله فان نكل) أى عند  
 القاضي لان النكول عند غيره لا يعتبر ط (قوله توقف الاولان) أى ما يصلح ردحا وجوابا وما يصلح سبا  
 وجوابا لا يتوقف ما يتعين للجواب بيان ذلك ان حالة الغضب تصلح للرد والتباعد والسب والشتم كما تصلح للطلاق  
 والفاظ الاولين يحتمل ذلك أيضا فصار الحال فى نفسه محتملا للطلاق وغيره فاذا عني به غيره فقد نوى ما يحتمله  
 كلامه ولا يكذبه الظاهر فيصدق فى القضاء بخلاف الفاظ الاخير أى ما يتعين للجواب لانها وان احتملت الطلاق  
 وغيره أيضا فكأنها لما زال عنها احتمال الرد والتباعد والسب والشتم الذين احتملت حال الغضب تعينت الحال  
 دالة على ارادة الطلاق فترجح جانب الطلاق فى كلامه ظاهرا فلا يصدق فى الصرف عن الظاهر فلذا وقع بها قضاء  
 بلا توقف على النية كفى صريح الطلاق اذا نوى به الطلاق عن وثاق (قوله يتوقف الاول فقط) أى ما يصلح  
 للرد والجواب لان حالة المذكرة تصلح للرد والتباعد كما تصلح للطلاق دون الشتم والفاظ الاول كذلك فاذا نوى بها  
 الرد لا الطلاق فقد نوى محتمل كلامه بلا مخالفة للظاهر فتوقف الوقوع على النية بخلاف الفاظ الاخيرين فانها

مطلب

لا اعتبار بالأعراب هنا

(يصلح سبا ونحو اعتدى واستبرى

رحمك انت واحدة أنت حرة

اختارى أمرك بيدك سرتك

فارقك لا يحتمل السب والردة

حالة الرضى أى غير الغضب

والمذاكرة (تترقب

الأقسام) الثلاثة تأثيرا (على

نية) للاحتتمال والقول له يمينه

فى عدم النية ويكنى تحلفه

فى منزله فان أبى رفعته للمعكم فان

نكل فترق بينهما مجتنبى (وفى

الغضب) توقف (الاولان) ان نوى

وقع والا لا (وفى مذكرة الطلاق)

يتوقف (الاول فقط)

وان استنبت الدلاق لكنها لا تحتصل ما تحتمله المذاكرة من الرد والتبديد فتخرج جانب الطلاق ظاهراً غلباً بصديق  
في السرف عنه فلذا وقع بهم اقضاء بلائية والحاصل ان الاول يتوقف على النية في حالة الرضى والغضب والمذاكرة  
والثاني في حالة الرضى والغضب فقط ويقع في حالة المذاكرة بلائية والثالث يتوقف عليها في حالة الرضى  
فقط ويقع في حالة الغضب والمذاكرة بلائية وقد نظمت ذلك بقولي

فخوارجي قوي اذهبي رد يصح \* خلية برية سببا صلح  
واستبرئي اعتمدى جوابا قد حتم \* فالاول التصدله ومالزم  
والثاني في الغضب والرضى انضبط \* لالذكر والثالث في الرضى فقط

ورسمتها في شبه الزيادة الايضاح بهذه الصورة

رد وجواب	سب وجواب	جواب فقط
اخرجي اذهبي	خليفة برية	اعتمدى استبرئي
تلتزم النية	تلتزم النية	تلتزم النية
تلتزم النية	تلتزم النية	يقع بلائية
تلتزم النية	يقع بلائية	يقع بلائية

(قول لا ن مع الدلالة) اسم ان خبر الشان محذوف (قول لا ن لها) أى الدلالة (قوله ينيها) أى المرأة  
(قوله على الدلالة) أى الغضب أو المذاكرة (قول لا على النية) أى لو برحت فيما يتوقف على نية الطلاق  
على انه نوى لا تقبل (قول لا ن السؤال بهل يقع) يعنى اذا قال السائل قلت كذا هل يقع على الطلاق  
بقول المتني نعم ان نويت ح (قوله ولو بكم يقع) يعنى لو قال السائل قلت كذا كم يقع على يقول له الملقى  
يقع واحدة ولا يعترض لاشتراط النية يعنى لا يقول له الملقى تقع واحدة ان نويت ح (قوله وتقع رجعية)  
أى وان نوى البائن ح (قوله بقوله اعتمدى) لانه من باب الاضمار أى طالقك فاعتمدى أو اعتمدى لاني  
طالقك فني المدخول بها ثبت للطلاق وتجب العدة وفي غيرها ثبت الطلاق عملا بنية ولا تجب العدة كذا في  
التلويح وتعامه في النهر (قوله واستبرئي رجلك) قد منعنا عن البدائع انه كناية عن الاعتداد من العدة فقال  
فيه ما قلناه آتفاقي اعتمدى (قول لا وأنت واحدة) لانه اذا نوى الطلاق صار لفظ واحدة صفة لمصدر محذوف  
أى طالق طلقة واحدة وصرح المطلق يعقب الرجعة والمصدروا احتل نية الثلاث لكن التخصيص على  
الواحدة يمنع ارادة الثلاث (قول لا في الاصح) كذا صححه في الهداية وغيره وقد مناه الكلام عليه (قوله  
ولا يرد المالح) أى اذا علمت ان النية في باقيها عائد الى الالفاظ المذكورة في المتن فلا يرد أن غيرها من الفاظ الكليات  
قد يقع به الرجعي من كل كناية كان فيها ذكر الطلاق لكن جعلها في الجرد اخله بالاولى تحت الالفاظ الثلاثة  
لواقع بها الرجعي لان علة وقوع الرجعي بها وجود الطلاق مقتضى أو ضمير افتاد كرفها الطلاق يقع بها  
الرجعي بالاولى (قوله نحو انبارى من طلاقك) أى يقع به الرجعي اذا نوى فتح امكن في الجوهره ولولا  
انبارى من نسكحك وقع الطلاق اذا نواه وان قال انبارى من طلاقك لا يقع شيء لان البراءة من الشيء تزلله انه  
وذكري في البرازية اختلاف التصحيح في برئت من طلاقك وحزم في الخساسة تصحيح عدم الوقوع به لكس قال في  
الفتح وفي الخلاصة اختلف في برئت من طلاقك والاوجه عندي أن يقع بائنا لان حقيقة تبرئته منه تستلزم عز  
عن الايقاع وهو بالبدونة بانقضاء العدة أو الثلاث أو عدم الايقاع أصلاً وبذلك صار كناية فاذا اراد الاول وقع  
وصرف الى احدى البيوتين وهي التي دون الثلاث اه قلت مقتضى هذا وقوع واحدة بائنة لان الرفوع  
ليس بلفظ الصريح بل بالنظر برئت تأمل (قول لا دخلت سبيل طلاقك) وكذا دخلت طلاقك أو تركت  
طلاقك ان نوى وقع والا فلا خاتمة (قوله بالتخفيف) أى تخفيف اللام أمّا بالتشديد فهو صريح يقع به  
بلائية كما ترى بابه (قول لا وأنت أطلق من امرأة فلان) فان كان جوابا لقولها ان فلانا طلق امرأته وقع  
ولا يدين لأن دلالة الحال قائمة مقام الشدحى لو لم تكن قائمة لم يقع الا بلائية نهر في باب الصريح عن الخلاصة  
فليس من الصريح والالم يتوقف على النية وعلمه في الفتح بأن أفعال التفضل ليس صريحا فانهم (قوله وهي  
مطلقة) أى والحال ان امرأة فلان مطلقة والا فلا يقع وهذا قيد ذكره في الجرد امكن في الفتح في أول باب

ويقع بالاخيرين وان لم ينولان  
مع الدلالة لا يصدق قضاء  
في نفي النية لانها اقوى لكونها  
ظاهرة والنية باطنة ولذا تقبل  
بينهما على الدلالة لاعلى النية  
الآن تقام على اقراءه بها  
عمادية ثم في كل موضع تسترط  
النية فالسؤال بهل يقع يقول  
تم ان نويت ولو بكم يقع يقول  
واحدة ولا يعترض لاشتراط النية  
برازية فليحفظ (وتقع رجعية)  
بقوله اعتمدى واستبرئي رجلك  
وأنت واحدة وان نوى اكثر  
ولا عبرة بانبارى واحدة في الاصح  
(و) يقع (بها) أى باقى الفاظ  
الكليات المذكورة فلا يرد وقوع  
الرجعي ببعض الكليات أيضا  
نحو انبارى من طلاقك وخلت  
سبيل طلاقك وأنت مطلقة  
بالتخفيف وأنت أطلق من امرأة  
فلان وهي مطلقة





فيها ثنتان أو بكل منها حيضا أو بالثالثة طلاقاً أو حيضاً لا غيراً وبأثانية طلاقاً وبالثالثة حيضاً لا غيراً وبالأخرين  
حيضاً لا غيراً وبالأولى طلاقاً وبالثانية والثالثة حيضاً وفي هذه الستة تقع واحدة والرابعة والعشرون أن لا ينوي  
بشكل منها شيئاً فلا يقع شيء والاصل أنه إذا نوى الطلاق بواحدة ثبتت ماذا كره الطلاق فإذا نوى بما بعدهما  
الحيض صدق لظهور الأمر بالاعتداد بالحيض عقب الطلاق ولا يصدق في عدم نية شيء بما بعدهما وإذا لم  
ينو الطلاق بنى صحيح وكذلك كل ما قبل النوى بها ونية الحيض بواحدة غير مسبقة بواحدة ينوي بها الطلاق  
يقع بها الطلاق وتثبت له المذاكر فيجري فيها الحكم المذكور بخلاف ما إذا كانت مسبقة بواحدة  
أريد بها الطلاق حيث لا تقع بها الثانية كذا في التهر عن التفتح ح قات وابن هذا الأصل في بعض الصور  
المارة: زيادة التوضيح فإذا نوى بالأولى حيضاً لا غيراً وقع الثلاث لأنه لما نوى بالأولى الحيض وقعت طلاقاً لأنه  
غير مسبقة بإيقاع ولما نوى بالثانية والثالثة الحيض أيضاً صحت نيته لوقوع الأولى قبلهما وإذا نوى بالأولى  
طلاقاً وبالثانية حيضاً لا غيراً يقع ثنتان لأن نيته الحيض بالثانية صحيحة لسبقه بإيقاع الأولى ولما لم ينو بالثالثة  
شيئاً وقع بها أخرى لثبوت المذاكر بوقوع الأولى وإذا نوى بالكل حيضاً تقع واحدة وهي الأولى لعدم سبقها  
بإيقاع وصحت نيته بالثانية والثالثة الحيض لسبق الإيقاع بواحدة قبلهما وعلى هذا القياس (قوله  
فواحدة ديانه) لاحتمال قصده التأكد كانت طالق مالتى فتح (قوله وثلاث قضاء) لأنه يكون نوايا  
بكل لفظ ثلث تطلقة وهو مما لا يجزى فيستكمل فيقع الثلاث بجر عن المحيط قال في التفتح والتأكد خلاف  
الظاهر وعلت أن المرأة كالتقاضى لا يحل لها أن تمنكه إذا علمت منه ما ظاهره خلاف مدعاه اه وفي البحر  
عن المحيط لو قال عني تطلقة تعتمدها ثلاث حيض بصدق لأنه محتمل والظاهر لا يكذب اه قلت ومثله  
في كافي الحاكم الشهيد (قوله فان نوى واحدة) أي بأن نوى بأعدي في الصور الثلاث الأمر بالعدة  
بالحيض دون الطلاق فصحت لظهور الأمر فيه عقب الطلاق كما مر (قوله وقعتها) وتكونان رجليين لأن  
اعتدى لا يقع به البائن كما علمت (قوله في الواو ثنتان) وكذا في صورة عدم العطف أصلاً لأنه في صورتين  
يكون أمر استأشراً وكلاً ما مبتدأ واحد وفي حال مذاكرة الطلاق فيصم على الطلاق بجر عن المحيط (قوله  
قبل واحدة) جزم به في المحيط على أنه المذهب مع الإبان للنساء للوصول إلى اقتضاء جل الأمر على الاعتداد  
بالحيض (قوله وقيل ثنتان) منى عليه في إخوانه ووجهه جل الأمر على الطلاق للمذاكرة قلت والأول  
أوجه تأمل (قوله طلقها واحدة الخ) عبارة الأخيرة وغير حا طلقها رגיעية ثم قال في العدة جعلت هذه  
الطليقة بآئنة أو ثلاثاً ما صحت عند أبي حنيفة وهي أخصر من عبارة المصنف والظاهر وقيد بقوله في العدة لأنه  
بعد هاتين المرأة الأجنبية فلا يمكن جعل طلاقها ثلاثاً أو بآئناً إذا قيد السراح بقوله بعد الدخول لأنه لو قبله  
لا يمكن جعلها ثلاثاً أو بآئناً قبل الجعل لآلى عده وبقوله قبل الرجعة لأنه بعد ما يبطل عمل الطلاق فيعذر  
جعلها بآئنة أو ثلاثاً أيضاً وإذا جعلها بآئنة في العدة فالعدة من يوم إيقاع الرجعي كما ذكر في البرازية أي لأن  
يوم الجعل وقد منى في أول باب الصريح عن البدائع أن معنى جعل الواحدة ثلاثاً أنه أخفق بها اثنتين لأنه  
جعل الواحدة ثلاثاً (تنبيه) ذكر الطلاق بلا عدد فقيل له بعد ما سكت كم فقال ثلاثاً وقع ثلاث  
عنده ما خلا فالجهد ولو لم يستل وقال بعد ما سكت ثلاثاً إن كان سكرته لا تقطع النفس تطلق ثلاثاً لأنه مضطر له  
فلا يبعد فاصلاً والأفواحدة كما في البرازية وفي الجوهرية قال أنت طالق فقيل له بعد ما سكت كم فقال ثلاث فعدته  
ثلاث وفي الخيانة ويحتمل أن هذا قول أبي حنيفة فإن عنده إذا طلق واحدة ثم قال جعلها ثلاثاً نصير ثلاثاً اه  
ومن هنا يعلم حكم ما لو قيل للمطلق قل بالثلاث فقال بالثلاث أنه يقع بالأولى لأن الجعل فيه أظهر وفي البرازية  
قال لها أنت طالق واحدة قتلت هزار فقال هزار فعلى ما نوى والأفلا شيء اه وهزار بالفارسية ألف ولا  
يخالف هذا ما فهمناه لأنها لم تأمره أن يجعله ألفاً وإنما تعرضت تعرضاً محتملاً وفيما نحن فيه أمر بأن يصبره  
ثلاثاً فاجاب والجواب يتبع ما في السؤال كذا يحط شيخنا شيخنا السائغاني قلت والذي يظهر أن قولها له  
قل بالثلاث أمر بالثلاث العدد بأول كلامه فلا يلحق كقولك تكلم به بعد سكوتك بلا طلب نعم لو قال لها أنت طالق  
فقلت طلقني بالثلاث فقال بالثلاث فإنه لا شبهة في كونه جعلاً وإنشاءً لأنه جواب الطلب والله أعلم  
(قوله فهو كما قال) أي ففي ثلاث في الأولى وثنتان في الثانية كفي الخائسة والبرازية وعليه فيكون قد ألحق

ويراد لنوى بالكل واحدة فواحدة  
ديانه وثلاث قضاء ولو قال أنت  
طالق اعتدى أو عطفه بالواو  
أو الفاء فان نوى واحدة فواحدة  
أو اثنتين وقعتها لم ينو في الواو  
ثنتان وفي الفاء قبل واحدة  
وقيل ثنتان (طلقها واحدة) بعد  
الدخول (فجعلها ثلاثاً ما صحت كالأول  
صلة هار رגיעية فجعله) قبل الرجعة  
(بآئنة) أو ثلاثاً أو كذا لو قال  
في العدة ألزمت امرأتى ثلاث  
تطليقات تلك التطلقة أو ألزمتها  
بتطليقتين تلك التطلقة فهو كما قال

مطلب  
الصریح يلحق الصريح والباطن

بالملقة الاولى طلقين في الاول وطالقة في الثاني (قوله كمامز) أي قبل طلاق غير المدخول بها ح  
وقوله فتذكر أشار به إلى البحث السابق هناك صاحب الجرح في مسألة التعلية التي وقد علمت ما فيه (قوله  
الصریح يلحق الصريح) كالمال لها أنت طالق ثم قال أنت طالق أو طالقة على مال وقع الثاني بجر فلا  
فرق في الصريح الثاني بين كون الواقع به رجعيًا أو بائنًا (قوله ويلحق البائن) كالمال لها أنت بائن  
أو خالعها على مال ثم قال أنت طالق أو هذه طالق بجر عن البرازية ثم قال وإذا لحق الصريح البائن كان  
ماتنًا لان البينة السابقة عليه تمنع الرجعة كافي الخلاصة وقال أيضًا قيدنا الصريح باللاحق للبائن بكونه  
خاطبها به وأشار إلى الاحتراز عما إذا قال كل امرأه طالق فإنه لا يقع على المختلعة الخ وسد كره الشارح  
في قوله ويستثنى ما في البرازية الخ وبأن الكلام فيه (قوله بشرط العدة) هذا الشرط لا بد منه في جميع  
صور الحاق فالاول تأخير عنها اه ح (قوله الصريح مالا يحتاج إلى نية) من هنالك قوله على المشهور  
كان الواجب ذكره قبل قوله والباطن يلحق الصريح لان هذا كله من متعلقات الجملة الاولى اعني قوله  
الصریح يلحق الصريح والباطن لان المراد بالصریح في الجملة الثانية خصوص الرجعي كما تعرفه قريًا يعني أن  
المراد بالصریح هنا حقيقة لا نوع خاص منه وهو ما وقع به الرجعي فقط بل الاعم وأما الكتابات الواجب  
كاعتدلي واستبري رجمًا وأنت واحدة ما ألحق بها فانها وان كانت تلحق البائن في ظاهر الرواية بشرط النية  
لكنها لما وقع بها الرجعي كانت في معنى الصريح كافي البدائع أي فهي ملحقة بالصریح في حكم الحاق البائن  
أفاده في البحر وقال في المنع ان صحة هذه اللفاظ بالاعتبار فان معنى قوله أنت واحدة أنت طالق طالقة واحدة  
فصير الحكم للصریح لكن لا بد من النية لينبئ هذا الخبر اه فأما وجه كونها في حكم الصريح وهو  
كونه مضمرا فيها وان الايقاع انما هو به لاجل نفسها لكن ثبوته مضمرا توقف على النية وبعد ثبوته بالنية  
لا يحتاج إلى نية قال ح ولا يرد أنت على حرام على المفق به من عدم توقفه على النية مع انه لا يلحق البائن  
ولا يلحقه البائن لكونه بائنًا ان عدم توقفه على النية أمر عرضي لا بحسب أصل وضعه اه (قوله بائنًا  
كان الواقع به أو رجعيًا) يؤيده ما تقدمناه في أول فصل الصريح عن البسائط من أن الصريح نوعان صريح  
رجعي وصريح بائن وحينئذ يدخل فيه الطلاق الرجعي والطلاق على مال وكذا ما مر قبل فصل طلاق غير  
المدخول به من القاطن الصريح الواقع بها البائن مثل أنت طالق بائن أو البينة أو الخش الطلاق أو طلاق  
الشیطان أو طالقة طويلة أو عريضة الخ فهذا كله صريح لا يتوقف على النية ويقع به البائن ويلحق الصريح  
والباطن قال في الخلاصة والصریح يلحق البائن وان لم يكن رجعيًا اه وفي المنصوري شرح المسعودي  
للمراسخ المحقق أبي منصور والسجستاني المختلعة ملحقة بالصريح الطلاق اذا كانت في العدة والكتابة أيضا ملحقة  
اذا كانت في حكم الصريح ككل يتدلى الخ ثم قال والكتابات والبوائن لا تلحقها أي المختلعة وان كان الطلاق  
رجعيًا ملحقة بالكتابات لان ملك النكاح باق قال في عقد القران وهذا يؤيد ما في الفتح ومعنى العطف في قول  
المنصوري والبوائن ما وقع من البوائن باللفظ الكتابية فانه يلغو ذكر البائن كما أطيعوا علمه اه ونقله  
في النهر وآخره أقول والصواب ان الواو في البوائن زائدة من الناصح وان مراد المنصوري بالكتابات البوائن  
المقابل للكتابات الرجعية التي ذكرها قبله لاعتدله من أن البوائن بغير لفظ الكتابة من الصريح الذي يلحق  
البائن والاصار من ان الكلام الفتح لا مؤيد له قدبر (قوله فنه الخ) أي اذا عرفت أن قوله الصريح يلحق  
الصریح والبائن المراد بالصریح فيه ما ذكره ظاهر أن منه الطلاق الثلاث فيلحقها ما أي يلحق الصريح والبائن  
فاذا أبان امرأه ثم طلقها ثلاثا في العدة وقع وهي واقعة جلب قال في فتح القدير ألحق انه يلحقها لما جمعت من  
أن الصريح وان كان بائنًا يلحق البائن ومن ان المراد بالبائن الذي لا يلحق هو ما كان كتابية اه وبعه تليده  
ابن الشحنة في عقد القران وكذا صاحب الدرر والغرر كانه قريًا خلافا لمن رجح عدم وقوع الثلاث فانه  
ماتنًا له آتفا عن الخلاصة وايده صاحب الدرر والغرر كانه قريًا خلافا لمن رجح عدم وقوع الثلاث فانه  
خلاف المشهور كما يأتي (قوله وكذا الطلاق على مال) أي انه أيضا من الصريح وان كان الواقع به بائنًا  
(قوله والبائن) بالنصب معطوف على قوله الرجعي (قوله ولا يلزم المال) أي اذا بانها ثم طلقها  
في العدة على مال وقع الثاني أيضا ولا يلزمه المال لان اعطاءه لتحصيل الخلاص المتجزؤه حاصل كافي للخبر

ولو قال ان طلقك فهن بائن  
أو ثلاث ثم طلقها يقع رجعيًا لان  
الوصف لا يسبق الموصوف  
كما مر فتذكر (الصریح يلحق  
الصریح و) يلحق (البائن) بشرط  
العدة (والباطن يلحق الصريح)  
الصریح مالا يحتاج إلى نية بائنًا كان  
الواقع به أو رجعيًا فتحنه الطلاق  
الثلاث فيلحقها وكذا الطلاق  
على مال فيلحق الرجعي ويجب  
المال والبائن يقع ولا يلزم المال كافي  
الخلاصة فالمعتبر فيه الافظ لا المامني

عن البرازية أي بخلاف ما قبله فإنه إذا طلقها رجعيًا لوقف الخلاص على انقضاء العدة فإذا طلقها بعده بمال في العدة لزم المال لأنهما باتت منه في الحال قال في البحر ثم اعلم أن المال وإن لم يسلم أي في مسألتنا فلا بد في الوقوع من قبولها الآن قوله أنت طالق على ألف تعليق طلقها بالقبول فلا يقع بلا وجود الشرط كما في البرازية فالمعتبر فيه أي في الصريح حتى لا يلفظ أي كونه من ألفاظ الصريح وإن كان معناه أي الواقع به الباش والمراد باللفظ ما يشمل المصغر كما في الكلمات الرجعية كما ذكر (قوله على المشهور) رد على ما ذكره بعضهم في واقعة حاب المذكورة أنما من أنه لا يقع الثلاث لأنه بائن في المعنى والباش لا يلحق الباش واعتبار المعنى أولى من اعتبار اللفظ وجعله الأصح المقتضى به أفاده المصنف قلت وفي الحاشي الرأهدي عازبا إلى الأسرار لخير الدين قال لها أنت بائن ثم قال في العدة أنت طالق ثلاثا يقع الثلاث عند أبي حنيفة لكون الثلاث بينونة غليظة في المعنى وعندهما يقع لكونها في اللفظ صريحا والأصح قوله لأن الاعتبار للمعنى دون اللفظ ثم عزى إلى شرح العيون مثله ثم عزى إلى كتاب آخر قال محمد لا يقع الثلاث والفتوى على قوله ثم قال وفي فصول الاستروشن مثله اه وقد تكفل برده المصنف في المنع ونقله عنه في النبريلالية وأقره وقد تقر بأن الرأهدي ينقل الروايات الضعيفة فلا يتابع فيما يقتضيه وقد وجد النقل عن الخلاصة والبرازية وغيرهما بما يخالفه كما قد سندها وقد استدلل في الدرر واليعقوبية على خلافه أيضا كما ذكره قريبا وكيفية قنوه ما ذكره في فتح القدير وتابعه عليه من بعده كما قد سندها فلذا اعتمدته الشارح وجعله المشهور ومما يدل عليه قطعا أنه لو طلقها ثم خلعهما ثم قال في عدة الخلع أنت طالق فهذا صريح لفظ بائن معنى وهو واقع قطعاً فقد استدللوا على لحوق الصريح الباش بقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افقتد به يعني الخلع ثم قول تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد الخ والفاء للتعقيب قال في الفتح فهو نص على وقوع المثالية بعد الخلع اه ومثله في الدرر عن التلويح وفي حواشي الخير الرمي - قال في مشتمل الأحكام والباش لا يلحق الباش يعني الباش اللفظي أما الباش المعنوي - يلحق اللفظي - مثل الثلاث من المبسوط اه (قوله لا يلحق الباش الباش) المراد بالباش الذي لا يلحق هو ما كان بلفظ الكناية لأنه هو الذي ليس ظاهرا في إنشاء الطلاق كذا في الفتح وقد بقوله الذي لا يلحق إشارة إلى أن الباش الموقوع أولا أعم من كونه بلفظ الكناية أو بلفظ الصريح المقيد للبينونة كالطلاق على مال وحينئذ فيكون المراد بالصريح في الجملة الثانية أعنى قوايم والباش يلحق الصريح لا الباش هو الصريح الرجعي فقط دون الصريح الباش وبه ظهر أن ما نقله الشارح أولا عن الفتح من أن الصريح لا يحتاج إلى نيبة بائنا كان الواقع به أو رجعيًا خاص بالصريح في الجملة الأولى أعنى قوايم الصريح يلحق الصريح والباش كما دل عليه كلام الفتح الذي ذكرناه هنا ويدل عليه أيضا أمور منها ما طبقوا عليه من تعليلهم عدم لحوق الباش الباش بإمكان جعل الثاني خبرا عن الأول ولا يخفى أن ذلك شامل لما إذا كان الباش الأول بلفظ الكناية أو بلفظ الصريح ومنها ما في الكافي للعلامة الشهيد الذي هو صحيح كلام محمد في كنبه ظاهرة الرواية حيث قال وإذا طلقها نطقه بائنة ثم قال لها في عدتها أنت على حرام أو خلة أو برية أو بائن أو بنة أو شبه ذلك وهو يرده بالطلاق لم يقع عليها شيء لأنه صادق في قوله هي على حرام وهي مني بائن اه أي لأنه يمكن جعل الثاني خبرا عن الأول ومضاه قوله طلقها نطقه بائنة أن المراد به الصريح الباش بقرينة مقابلة له بالفاظ الكناية تأمل ومنها قول الزبلي - أما كون الباش يلحق الصريح فظاهر لأن القيد الحكمي باق من كل وجه لبقاء الاستمتاع اه فهذا صريح في أن المراد بالصريح في الجملة الثانية هو الصريح الرجعي ألا يخفى أن بقا قيد النكاح من كل وجه وبقاء الاستمتاع لا يكون بعد الصريح الباش ومنها ما قد سندها من قول المتصوري - وإن كان الطلاق رجعيًا يلحقها الكليات لأن ملك النكاح باق فتقيده بالرجعي دليل على أن الصريح الباش لا يلحقه الكليات وكذا تعليله دليل على ذلك ومنها ما في التاترخانية قبيل الفصل السادس ولو طلقها على مال أو خلعهما بعد الطلاق الرجعي - يصح ولو طلقها بمال ثم خلعهما في العدة لا يصح اه فانظر كيف فرق بين الرجعي والصريح الباش وهو الطلاق على مال حيث جعل الخلع واقعا بعد الأول لا بعد الثاني فهذا صريح فيما قلناه أيضا من أن المراد بالصريح هنا الرجعي فقط وبالباش الأول ما يشمل الباش الصريح ومنها فرعان ذكرهما في البحر الأول ما في القنية عن الأوزجندى طلقها على ألف فقبلت ثم قال في عدتها أنت بائن لا يقع اه والثاني ما في الخلاصة من الجنس السادس من الخلع لو طلقها بمال ثم خلعهما في العدة لم يصح اه فهذا أيضا صريح فيما قلناه وبه سقط

على المشهور (لا) يلحق الباش  
(الباش)

ما في البحر وتبعه في النهر من استشكله الفرعين بناء على فهمه أن المراد بالصرح ما يشمل الصريح الباش قال  
وقد جعلوا الطلاق على مال من قبيل الصريح وقالوا ان الباش يلحق الصريح فينبغي الوقوع في الفرع الاول  
وصحة الخلع في الفرع الثاني ثم قال في البحر ولا يخص الا يكون المراد بعدم صحة الخلع عدم لزوم المال والدليل  
عليه أن صاحب الخلاصة صرح في عكسه وهو ما اذا طلقها بمال بعد الخلع أنه يقع ولا يجب المال ولا فرق  
بينهما كما لا يخفى اهـ أقول وهذا عجيب من مثله أما أولا فلان المراد بالصرح في الجملة الثانية هو الرجعي فقط  
بخلاف الصريح في الجملة الاولى كما دل عليه ما ذكرناه من تعليلاتهم وفروعههم وعليه فلا اشكال في الفرعين  
أصلا بل هذا دليلان على ما قلناه واما ثانيا فلان ما ذكره من الخاص بعيد جدا بل الخاص ما قلناه واما ثالثا فلان  
دعواه عدم الفرق بين هذا الفرع وعكسه كما لا يخفى في غاية الخفاء الفرق الواضح بينهما انه اذا طلقها بمال بعد  
الخلع انما لا يجب المال لان اعطاء المال انحصار الخلاص المتجزئانه حاصل كما قد سئنا انه اما اذا طلقها على مال  
قبل الخلع فلا وجه لسقوط المال لان الطلاق بدونه لا يحصل به الخلاص المتجزئ بل يتوقف الى انقضاء العدة وقد  
حصل بالمال ما هو المطلوب به ولا يطل بالخلع العارض بعده بعد تحقق المطلوب به بل يطل بالخلع نفسه لان  
الخلاص المتجزئ حاصل قبله فلا يفيد هذا ما ظهر في تقرير هذا المقام الذي زلت فيه اقدم الافهام فاعتمده  
فانه من جملة ما اخص به هذا الكتاب بعون الملك الوهاب ثم رأيت في الحواشي العنقودية على صدر  
الشريعة ما نصه وأيضاً قواهم والباش الغير الصريح يلحق الصريح ينبغي أن لا يكون على اطلاقه لانه لا يلحق  
الصريح الباش لاحتمال الخبرية عن الاول كما لا يخفى الآن يدعى الفرق بين الباشين فلا يصح الخبر بأحدهما  
عن الآخر اهـ وهذا عين ما فهمته بحمد الله تعالى من أن المراد بالصرح في الجملة الثانية الصريح الرجعي  
فقط وقوله الآن يدعى الفرق الخ قد علمت مما تقررنا أولا عدم الفرق فانه لا شبهة فيه لذي فهم والله سبحانه أعلم  
(قوله اذا أمكن الخ) قيد في عدم لحاق الباش الباش وبخبره ما أفاده بقوله بخلاف أبتك باخري الخ ط قال  
في البحر وينبغي أنه اذا أبانها ثم قال لها أنت بائن ناو باطلقة ثانية أن تقع الثانية بنيتها لانه بنيتها لا يصلح خبرا فهو  
كالوقال أبتك باخري الآن يقال ان الوقوع انما هو بلفظ صالح له وهو اخر بخلاف مجرد النية اهـ وفيه  
أن اللفظ الثاني صالح ولو أبدل صالح بعين له لكان أظهر ط أقول ويدفع البحث من أصله تعبيرهم بالامكان  
وبأنه لا حاجة الى جعله انشاء متى أمكن جعله خبرا عن الاول لانه صادق بقوله أنت بائن على أن الباش لا يقع  
الا بالنسبة فقواهم الباش لا يلحق الباش لاشك أن المراد به الباش المنوي اذ غير المنوي لا يقع به شيء أصلا  
ولم يشترطوا أن ينوي به الطلاق الاول فعلم أن قواهم اذا أمكن الخ احتراز عما اذا لم يمكن جعله خبرا كما في  
أبتك باخري لا عما اذا نوى به طلاق آخر فتدبر وأما اعتدتي اعتدتي فانه ملحق بالصريح كما تقدم فلا شاق  
ما هنا حيث أوقعوا به مكررا تأمل (قوله كانت بائن بائن) كذا في بعض النسخ مكررا وفي بعضها كانت  
بائن بدون تكرار وهو الاصول لان المقصود التخييل لا يقع الباش على المبانة ولانه كما قال ط ليس  
المراد الاخبار بالنعوى بل الاخبار عما صدر أولا ولانه لو فهم أن يلزم كونه في مجلس واحد وهو غير لازم اهـ  
(قوله أو أبتك بتطلقة) عطف على بائن الثانية أي أنت بائن أبتك بتطلقة اهـ ح وأشار به الى أنه  
لا يشترط اتحاد اللفظين فشمع ما اذا كان الاول باللفظ الكتابة البائنة أو الخلع أو الطلاق الصريح  
اذا كان على مال أو موضوعا بما ينبي عن البينة كما علم مما قد سئنا بعد كون الثاني باللفظ الكتابة البائنة  
كالخلع ونحوه مما يتوقف على النية ولو لم يعتبر الاصل كانت حرام بخلاف الكتابات الرجعية فانها في حكم  
الصريح فتحقق الباش كما مر (قوله فلا يقع) أي وان نوى لماني البحر عن الحواوي ولا يقع بكتاب الطلاق  
شيء وان نوى اهـ ط (قوله لانه اخبار) أي يجعل اخبارا لانه أمكن ذلك (قوله بخلاف أبتك باخري)  
أي لو أبانها أولا ثم قال في العدة أبتك باخري وقبح لان لفظ اخرى مناف لا مكان الاخبار بالثاني عن الاول  
(قوله أو أنت طالق بائن) لان وقوعه بأنت طالق وهو صريح ويلغو قوله بائن لعدم الحاجة اليه لان الصريح  
بعد الباش بائن كذا في شرح المنار صاحب البحر وهو اشارة الى ما ذكره في البحر عن الذخيرة من الفرق  
بين هذا وبين قوله للمبانة أبتك بتطلقة وهو أنه اذا الغيبا بائنا بقي قوله طالق وبه يقع ولو الغيبا أبتك بقي قوله  
بتطلقة وهو غير مفيد اهـ قلت لکن يشك عليه ما قد سئنا في باب طلاق غير المدخول به من ان

اذا أمكن جعله اخبارا عن الاول  
كانت بائن بائن أو أبتك بتطلقة  
فلا يقع لانه اخبار فلا ضرورة  
في جعله انشاء بخلاف أبتك  
باخري أو أنت طالق بائن

الطلاق متى قد بهدداً أو وصف أو مصدر أو وقوع بالقياس حتى لو قال أنت طالق ومات قبل قوله ثلاثاً وبات  
لم يقع فهذا ينافي ما أظنه وأعلسه من الغناء الوصف هنا لأن يجاب بأن اعتبار الوقوع به هنا لا يصح السابق  
البيوتة قبله ولو وقع البائن بالصرح هنا وان لم يوصف قعين الغناء الوصف كما علمت أنساباً في أشكال آخر  
مذكر مخرج جوا به في البحر (قوله أو قال نويت) أي بالبائن الثاني البيوتة الكبرى أي الحرمة الغليظة  
وهي التي لا حل بعد هذا الانسكاخ زوج آخر وهذا هو المعقد كما في البحر وقيل لا يقع لان التغليظ صفة البيوتة  
فانزلت النية في أصل البيوتة لكونها حاصلية لغت في اثبات وصف التغليظ محبط وهذا صريح في الغائية  
البيوتة ومثله ما قد مر من أن ساعن الحاوي لا تصح نية بيوتة أخرى خلافاً لما جئ به في البحر كما مر قال في الدرر  
أقول وهذا يدل قطعاً على أنه إذا أبانها ثم قال في العدة أنت طالق ثلاثاً يقع الثلاث لان الحرمة الغليظة  
إذا ثبتت بمجرد النية بلا ذكر الثلاث لعدم ثبوتها في المحل فلا نثبت إذا صرح بالثلاث أولى وتماه فيه  
ونحوه في العقوبة (قوله لتعذر الخ) علة القول بخلاف الخ (قوله ولذا) أي لتعذر حمله على الاخبار  
(قوله الا اذا كان البائن معلناً الخ) يشمل ما اذا أتى من زوجته ثم أبانها قبل منى تأريفة أشهر ثم مضت  
قبل أن يقربها أو حتى في العدة فانه يقع خلافاً لغير بحر (قوله قبل ايجاد المنجز) سيد كرا الشارح محسن  
القبيلة وتخيير الثاني غير قيد بل لو علقه قبل وقوع المعلق الاول فكذلك كما ذكره أيضاً (قوله ناويا) لانه كناية  
فلا بد له من نية (قوله لانه لا يصلح اخباراً) أي لان التعليق قبل فلا يصح اخباراً عنه وكذا الاضافة ح  
وأعاد التعليق وان علم من قوله سابقاً ولذا وقع المعلق لطول الفصل فافهم (قوله ومثله المضاف) الاولى  
ومثال المضاف لان الماتلة في الحكم فعمت من قوله سابقاً ومضافاً ط (قوله وفي البحر الخ) مراده بهذا  
النقل الاستدلال على قوله ناويا ح (قوله فيفتقر للنية) أي أو المذاكرة (قوله ولو قال ان دخلت)  
بيان لما اذا كانا معلقين كما في البحر (قوله ثم دخلت وبات) اشاراً بالعطف يتم الى أنه لا بد من كون  
التعليق الثاني قبل وجود شرط الاول لانها لو دخلت وبات ثم قال ان كنت زيدا فكلمته لا يقع لان الاول لما  
وجد شرطه قبل تعليق الثاني صار منجزاً والمعلق لا يلحق الا اذا كان التعليق قبل ايجاد المنجز كما علمت من كلام  
المتن لان قوله ثانياً فأت بائن صادق بنبوت البيوتة أو لا فيصلح كون الثاني خبراً عن الاول وبه سقط ما قبل  
ان كلامه شامل ليكون التعليق الثاني بعد وجود الشرط الثاني أو قبله وكذا سقط قول هذا القائل ان تعذر  
جعلها اخباراً عن الاول موجود في المعلق والمضاف سواء كان التعاقب أو الاضافة قبل التعبير أو بعده فينبغي  
عدم الفرق وان اتفقت كلمتهم على اشتراط كونه قبل ايجاد المنجز اه اذ لا ينبغي أن التعليق بعد ايجاد  
المنجز يصلح كون المعلق فيه وهو البيوتة الثانية خبراً عن المنجز السابق أو لا بخلاف ما قبله فالوجه ما قاله  
دون ما قبله قد بر (قوله ثم قلت) فلو عكست أي بأن كلمته أولاً ثم دخلت فالظاهر أن الحكم كذلك  
لوجود العلة لان كلاماً من تعليقه لا يصلح اخباراً عن الاشرع عدم كونها طالقاً عند كل من التعليقين اه ح  
(قوله وفي البرازية الخ) لا فرق بينه وبين ما في الذخيرة الا في لفظ البائن والحرام وفي افادة أنه يقع باهم سابق  
من قوله ففعل أحدهما وهذا مؤيد لما جئ به المنحى أفاده ط (قوله وكذا الوفاء الثاني) أراد بالثاني الاخر  
لا الترتيب بدليل قوله أحدهما ح (قوله قيد بالقبيلة) أي بقوله في المتن قبل المنجز البائن (قوله لم يصح)  
لانه يمكن جعله خبراً عن الاول المنجز كما قلنا (قوله ويستثنى الخ) أي من قوله لم يصح الصريح يعلق البائن  
وأنت خير بأنه انما يقع الطلاق في حاتين الصورتين لعدم تناول لفظ المرأة معتدة البائن حتى لو لم يذكر  
لفظ المرأة وقع قال في التهر وفي المنصوري شرح المعهودى المختلعة يلحقها صريح الطلاق اذا كانت في العدة  
اه ح وحاصله أن عدم الوقوع لكونها ليست امرأة له من كل وجه بل تسمى مختلعة ومبائنة وان كان  
أثر النكاح وهو العدة باقياً حتى لحقها الصريح اذا أضافه اليها بطلب أو اشارة وكذا الخوفاها بالطلاق  
كما صرح به في كافي الحاكم ومثله في الذخيرة حيث قال كل امرأة أدلى لا تدخل المباشرة بالطلاق والابلاء الآن  
يعنيها أي فعند عدم النية صارت في حكم الأجنبية فلا تسمى امرأته ولذا قال في حاوي الزاهدي قال لا امرأته  
أنت طالق واحدة ثم قال ان كنت امرأة أدلى فأنت طالق ثلاثان كان الطلاق الاول بائناً لا يقع الثاني وان كان  
رجعياً يقع الثاني اه لكن بشكل على هذا ما في تعليق البحر عن المحيط لو حلف لا يخرج امرأته من هذه

أو قال نويت البيوتة الكبرى  
لتعذر حمله على الاخبار فيجعل انشاء  
ولذا وقع المعلق كما قال (الا اذا  
يكن البائن معلناً بشرط) أو  
مضافاً (قبل) ايجاد (المنجز  
البائن) كقوله ان دخلت الدار  
فأت بائن ناويا ثم أبانها ثم دخلت  
وبات باخرى لانه لا يصلح اخباراً  
ومثله المضاف كانت بائن غدا  
ثم أبانها ثم جاء الغد يقع أخرى  
وفي البحر عن الزوجانية أنت بائن  
كناية معلقة كان أو منجزاً فيفتقر  
للنية ولو قال ان دخلت الدار  
فأت بائن ثم قال ان كنت زيدا  
فأت بائن ثم دخلت وبات ثم قلت  
يقع أخرى ذخيرة وفي البرازية  
ان نعت كذا الخ لال الله على  
حرام ثم قال كذلك الامر آخر ففعل  
أحدهما بات وكذا الوفاء الثاني  
على الاشبه فليحفظ قيد بالقبيلة  
لانه لو أبانها أولاً ثم أضاف البائن  
أو علقه لم يصح كتنجيزه بدائع  
ويستثنى ما في البرازية كل امرأة  
له طالق لم يقع على المختلعة ولو قال  
ان فعلت كذا فامرأته كذا  
لم يقع على معتدة البائن

مطلب  
المختلعة والمبائنة ليست امرأته من  
كل وجه

الدار فطلعتها أو أنقضت عدتها ونجست يحنث وكذا لو قال ان قبلت امرأتى فعبدي حر فقبلها بعد البينة  
 لان الاضافة للتعريف لا للتقييد اهـ أى تعيين ذات المخوف عليها لا بقيد كونها امرأة فاذا كان لفظ  
 المرأة ملامها بعد البينة وانقضاء العدة ففي حال بقاء العدة كما في ما لتنا بالاولى وقد يجاب بأن المعتبر  
 في المعاق حالة التعليق لاحالة وجود الشرط وهى في حالة التعليق كانت امرأته من كل وجه واذا وقع البائن  
 المعلق قبل وجود البائن المنجز كما مر وسنذكر تحقيق المسألة ان شاء الله تعالى في التعليق عند قوله  
 وزوال الملك لا يطل الميئن (قوله ويضبط الكل) بضم الباء وكسر هاء والمراد بالكل صوراً للعاق والمستثنى  
 منها ط (قوله ما قيل) البت الاول لوالد الشيخ الاسلام عبد البر شارح النظم الوهابى كما في المنع والبيت  
 الثانى لصاحب الترح (قوله كلا أجز) أى أجز كلام من وقوع الصريح والبائن بعد الصريح والبائن  
 ح ولا يخفى ما في قوله كلام من الابهام نهر قلت وفى كثير من نسخ الشرح لحوقا بدل كلا ولا يستقيم معه  
 الوزن (قوله لابائنا) عطف على كلام مع يسكون العين للوزن بمعنى بعد كما في قوله تعالى اق مع  
 العسر يسرا نعم لقوله بائنا أى لا يتجز بائنا كما بنا بعد مثله وهذا العطف كالاستثناء فى المعنى كأنه قال  
 كلا أجز الابائنا بعد مثله وقوله اذا اذاع مثله من قبله استثناء من العطف الذى هو بمنزلة الاستثناء أى لا يتجز  
 بائنا بعد بائنا اذا اذاع البائن الواقع بعد المثل قبل المثل فصيغ علقته للبائن الاول وصيغ قبله للمثل الذى  
 هو البائن الثانى اهـ ح والتعبير بالمثل شعر بانخراج البينة الكبرى ولا يخفى ما فى البيت من التعقيد  
 والوضح ما قيل

صريح طلاق المرأة يلحق مثله \* ويلحق أيضا بائنا كان قبله

كعدا عكسه لابائن بعد بائن \* سوى بائن قد كان علق قبله

(قوله الابكل امرأة) استثناء ثان من قوله كلا أجز فانه بعد اخراج البائن بعد البائن منه بقى البائن بعد  
 الصريح والصريح بعد الصريح والصريح بعد البائن فاستثنى منه باعتبار هذا الاخير ما فى البرازية من قوله  
 كل امرأة لى طالق وكان له متعلقة فانه صريح ملحق بائنا ولم يقع لما قد منابا بكل بمعنى فى وكل بالضم  
 على الحكاية والواو فى قوله وقد خلعت الحال والحق مبنى للفاعل معطوف على خلعت وبعد مبنى على النعم لقطعه  
 عن الاضافة ونية معناها وهو ظرف لا ملحق أى وألحق الصريح بعد الخلع ح (قوله كل فرقة الخ) أفاده  
 أن قوله والصريح يلحق الصريح الخ انما هو فى الطلاق لا الفسخ هذا ويرد على الكلمة الاولى اباء أحدهما  
 عن الاسلام وارتداد أحدهما وعلى الثانية الفرقة كاللعان كما يأتى بيانه (قوله كاسلام) أى اسلام  
 الزوج لو امرأته مجوسية أبت الاسلام أو اسلام زوجته حرى حابرحت السنادونه كذا يحفظ السانحان وذكر  
 فى الفتح أول كتاب الطلاق اذا سبى أحد الزوجين لا يقع طلاقه عليه وكذا لو هاجر أحدهما مسلماً وأذمتاً وأخرجها  
 مستأمنين فأسلم أحدهما أو صار ذمتياً فهى امرأته حتى تحيض ثلاث حيض فتقع الفرقة بلا طلاق فلا يقع عليها  
 طلاقه ثم قال اذا أسلم أحد الزوجين التمين وفرق بينهما باباء الاخر فانه يقع عليها طلاقه وان كانت هى الآية  
 أى وان كانت مجوسية قال وبه يفتى ما قيل اذا أسلم أحد الزوجين لم يقع عليها طلاقه اهـ قلت وهو رد  
 على ما فى البرازية اذا أسلم أحد الزوجين لا يقع على الاخر طلاقه وتبعه الشارح لكن ذكر الخبير الرملى  
 أن موضوع ما فى البرازية فى طلاق أهل الحرب قلب وعليه فكان لفظ أسلم محرف عن سبى تأمل ومسألة  
 الاباء واردة على المصنف لانها فسح ولحق فيها الطلاق (قوله وردة مع لحاق) أى اذا ارتدت ولحق بدار  
 الحرب فطلق امرأته لا يقع وان عاد مسلماً فطلعتا فى العدة يقع والمرتدة اذا خلعت فطلعتا زوجها ثم عادت مسلمة  
 قبل الحيض فعنده لا يقع وعندهما يقع خاتمة وقيد بالحاق اذ بدونه يقع لان الحرمة غير متبادلة فانها ترتفع  
 بالاسلام فتح ومرغامة فى باب نكاح الكافرو فى الذخيرة ولو ارتدت المرأة ولم تلحق وطلعتا فى العدة وقع  
 لاولها انما بالارتداد ابائنا والمائة يلحقها صريح الطلاق لا الخلع اهـ ولا يخفى أن الفرقة بالردة فسح  
 ولو بدون لحاق ففى واردة على المصنف (قوله وخيار بلوغ وعق) وكذا الفرقة بجمرة المصاهرة كتقبل  
 ابن الزوج لانها حرمه مؤبدة ولا يفيد الطلاق فائدتاه كما فى الفتح أول الطلاق وصرح فى موضع آخر بأنه لا يقع  
 فى الفرقة باللعان لانه حرمه مؤبدة أيضا قلت ومثله الفرقة بالرضاع وصرح أيضا بعدم الحاق فى الفسخ بعدم

ويضبط الكل ما قيل

كلا أجز لابائنا مع مثله

الاذا علقته من قبله

الا بكل امرأة وقد خلعت

وألحق الصريح بعد لم يقع

(كل فرقة هى فسح من كل وجه)

كاسلام وردة مع لحاق وخيار

بلوغ وعق (لا يقع الطلاق فى عدتها)

الكفاءة ونقصان المهر وذكر في الذخيرة أيضا عدم الحاق في ملكها زوجها وقد طلقها قبل أن يبيع  
أزوة بمئة لآل أخرجه عن ملكها وهي في العدة فانه يقع لانه ما دام عبد الله الانفة تقع عليه لآل ولا سكنى فلا يقع  
طلاق عليها بخلاف ما اذا باعته أو أعتقه فيقع (قوله مطلقا) أي صريحا أو كناية ح ويبيده ما بعده  
(قوله وكل فرقة هي طلاق) كالفرة في الأيلاء واللعان والجب والعنة وتقدم في باب المهر تضمين  
الفرق وبين ما يكون منها فسخا وما يكون طلاقا وما يوقف منها على قضاء القاضى وما لا يوقف وصرح  
في الذخيرة بأن معتدة اللعان يلحقها الطلاق وهو خلاف ما قدمناه أنفع من الفسخ مع أن الفرقة باللعان طلاق  
لا فسخ لكن تعليله بأنها حرمه مؤبدة يرجح ما قلناه لكن سبأ في بابه أنها حرمه مؤبدة ما دام أهل اللعان  
فاذا خرجوا من أحلية اللعان أو أحده حاله أن يسكنها وكذا لو أوكذب نفسه حد وله أن يسكنها تأمل  
(قوله على نحو ما بينا) أي من قوله الصريح يلحق الصريح الخ ح (قوله انما يلحق الطلاق لمعتدة  
الطلاق الخ) اعترضه في أول طلاق الفسخ بأنه غير حاسر لان المعتدة قد تحقق بدون الطلاق والوطئ كالمعرض  
الفسخ بخيار بعد مجزء انخلوة الأنا يجب أن يوجب بأن الخلوة لمعتدة بالوطئ ثم يقتضى أن عتدة الفسخ لا يقع فيها طلاق  
مع أنه معتد من بما اذا أسلم أحدهما وأبى عن الاسلام فانه يقع طلاقه عليها مع أن الفرقة فيها فسخ وبما اذا  
ارتد أحدهما فانه يقع طلاقه مع أن الفرقة برده فسخ خلافا لابي يوسف وذكر بارتد أحدهما وهذا  
التنقض وارد أيضا على عبارة المتأخر كانه مناه فصار الحاصل أن الطلاق يلحق في عتدة فرقة عن طلاق أو إباء  
اوردة بدون لحاق بدار الحرب ونظمت ذلك بقول

ويلحق الطلاق فرقة الطلاق \* او الابداء اوردتة بلا لحاق

وهو أحسن من قول المتقدم \* في عتدة عن الطلاق يلحق \* اوردة او الابداء يفرق \* (قوله اما المعتدة للوطئ  
فلا يلحقها) مثاله لو طلقها بانكسارها عليها ثم بعد مضى حضيض من عتدها مثلا وطئها عالما بالحرمه فلزمها عتدة  
ثانية وتداخلت اذا حاضت الثالثة فهي منهما ما ولزمها حضيضان ايضا لا كمال الثانية فلو طلقها في الحضيضتين  
الاخيرتين لا يقع لانها عتدة ووطئ لا طلاق افاده في الذخيرة (قوله ثم رقم) أي رمز عازيا الى كتاب آخر  
لان عادته ذكر حروف اصطلح عليها برمز بها الى اسماء الكتب (قوله ان نوى طلق) لعل وجهه  
أن قوله تزوجتك امرأتى فلا يجهل ان يكون على تقدير ان صح تزويجها منك او تقدير لانها طالق متى فاذا نوى  
الطلاق تعين الثاني فطلق (قوله تقع واحدة بلائنة) لان تزويج قرينة فان نوى الثلاث فثلاث برزاية  
وبخالفه ما في شرح الجامع الصغير لقاسم خان ولو قال اذهبي فترجى وقال لم انوال الطلاق لا يقع شيء  
لان معناه ان امكنت اذ الان يفرق بين الراو والفاء وهو بعيد هنا يجر على ان تزويج كناية مثل اذهبي  
فصاح الى التنية فمن أين صار قرينة على ارادة الطلاق باذهبي مع انه مذكور بعدد والقرينة لا بد أن تتقدم  
كما يعلم مما مر في ثلاثا فالوجه ما في شرح الجامع ولا فرق بين الراو والفاء ويؤيده ما في الذخيرة اذهبي  
وترجى لا يقع الا بالائنة وان نوى فيى واحدة بائنة وان نوى الثلاث فثلاث (قوله وان لم ينفى) في البدائع  
قال محمد قال اذهبي فطلق لا يقع لانه يعنى اذهبي تقول العرب افلح بخير أي ذهب بخير ويحتمل انظر  
برادك يقال افلح الرجل اذا ظفر بمراده بجر (قوله وأنت على كالميتة) أي يقع ان نوى والمراد التشبيه  
بما هو محرم العين كالتزويج والميتة فالحكم فيه كالحكم في أنت على حرام بخلاف ما لو قال أنت على كمتاع  
لان فلا يقع وان نوى افاده في الذخيرة أي لان متاع فلان ليس محرم العين وجعله ككأن أنت على حرام  
ميتى على مذهب المتقدمين من توقف الوقوع به على التنية (قوله لانه تشبيه بالسرعة) الاولى في السرعة  
كانه قال أنت حرام سريرا كسرعة الماء في جريه وقد مر أن أنت حرام مكتى بالسرعة فلا يحتاج الى تنية  
فاعلم هذا مبنى على غير المفتى به ط قلت وهو المتعين (قوله ما لم يقل خذى أي طريق شئت) أي فان نوى  
يقع ثلاث في رايه أسد عن محمد وقال ابن سلام اخاف أن يقع ثلاث لمعاني كلام الناس كأنه يريد أن مراد  
الناس بمثله اسلكى الطرق الأربع والا فاللفظ انما يعطى الامر بسلوك أحدها والاوجه أن تقع واحدة بائنة  
فتح والله سبحانه أعلم

مطلقا (وكل فرقة هي طلاق يقع)  
الطلاق (في عتدها) على نحو  
ما بينا (فروع) انما يلحق الطلاق  
لمعتدة الطلاق اما المعتدة للوطئ  
فلا يلحقها خلاصة وفي القنينة  
زواج امرأته من غيره لم يكن طلاق  
ثم رقم ان نوى طلق اذهبي وترجى  
تقع واحدة بلائنة اذهبي الى  
جهنم يقع ان نوى خلاصة وكذا  
اذهي عني وافلحي وقضت النكاح  
وأنت على كالميتة أو كالميتة  
الخنزير أو حرام كالماء لانه تشبيه  
بالسرعة ولا يقع بأربعة طرق  
عليك مفتوحة وان نوى ما لم يقل  
خذى أي طريق شئت



## \* (باب تفويض الطلاق) \*

أى تفويضه للزوجة أو غيره خاصر ~~كان~~ كان التفويض أو كناية يقال فوض له الأمر أى رده إليه جوى  
 فالكناية قوله اختارى أو أمرك بيدك والصريح قوله طاق نفسك أبو السعود (قوله بنوعيه) أى  
 الصريح والكناية ح (قوله وأنواعه) الضمير عائدة إلى ما يوقعه الغير لا للتفويض والايكز تقسيم الشيء  
 إلى نفسه وإلى غيره أبو السعود (قوله تفويض وفوكيل) المراد بالتفويض تمليك الطلاق كما يأتى وذكر  
 فى الفتح فى فصل المشيئة أن صاحب الهداية جعل مناط الفرق بين التمليك والتوكيل مرة بأن المالك يعمل  
 برأى نفسه بخلاف الوكيل ومرة بأنه عامل لنفسه بخلافه ومرة بأنه يعمل بمشيئة نفسه بخلافه قال  
 والفرق بين الرأى والمشيئة أن العمل بالرأى عمل بما يراه أصوب بلا اعتبار كونه لنفسه أو غيره والعمل بمشيئته  
 أى باختياره ابتداء بلا اعتبار مطابقة أمر الأمر ولا اعتبار معنى الأصوية ثم قال بعدما بحث فى الآيتين  
 أن الفرق الثالث أصوب (قوله ورسالة) كان يقول لرجل اذهب إلى فلانة وقل ليهان أن زوجها يقول لك  
 اختارى فهو ناقل لكلام المرسل لا منشىء الكلام بخلاف المالك والوكيل لأنهم قالوا إن الرسول معبر  
 وسفير هذا ما ظهر لى (قوله ثلاثة) أى بالاستقراء بدأ المصنف منها بالاختيار انتهى بصريح الأخبار  
 ولم يجعل له فصلا على حدة كصاحب الهداية لأنه لم يسبقه شيء يفصل به عما قبله بخلاف الآخرين فاكفى فيه  
 بالباب نهر فحاصله أن التفويض أعم فناسب أن يترجم له بالباب والثلاثة أنواعه فناسب أن يترجم  
 أسكل منها بفصل ~~لكن~~ لم يترجم به لاختصاره لأنه لم يسبقه كلام وبه ظهر أن ترجمة المصنف للثاني بالباب  
 غير مناسبة (قوله قال لها اختارى) أشار بعدم ذكر قبورها إلى أنه تمليك يتم بالمالك وحده فلورجع  
 قبل انقضاء المجلس لم يصح وقد باقصاره على التحخير المطلق لأنه لو قال لها اختارى الطلاق فقالت اخترت  
 الطلاق فهي واحدة رجعية لأنه لما صرح بالطلاق كان التحخير بين اليمين بالرجعى وتركه ط عن البحر  
 (قوله أو أمرك بيدك) لأحاجة إليه لذكر أحكام الأمر باليدى فى فصل مستقلى ياتى ط (قوله تفويض  
 الطلاق) دل على هذا المضاف عقدة الباب لكافى النهر ح (قوله لأنهما كناية) أى من كنايات التفويض  
 شربلاية (قوله فلا يعملان بلاية) أى قضاء وديانة فى حالة الرضى أما فى حالة الغضب أو المذاكرة  
 فلا ينفذ قضاء فى أنه لم ينو الطلاق لأنهما عمتا بعض الجواب كما مر ولا يسمعهما التام معه الاشتكاح مستقبل  
 لأنها كانتا فى أفاده فى الفتح والبحر ثم علم أن اشتراط النية انما هو فيما إذا لم يذكر النفس أو ما يقوم  
 مقامها فى كلامه وانما ذكر فى كلامها فقط كما يأتى تحريره قته لثلاث ذى لم أر من نيه عليه (قوله  
 أو طاق نفسك) هذا تفويض بالصريح ولا يحتاج إلى نية والواقع به رجعى وتصح فيه نية الثلاث كما سيذكره  
 المصنف أول فصل المشيئة (قوله فى مجلس عليها) أفاد أنه لا اعتبار بمجلسه فلورخيرها ثم قام هو لم يطل  
 بخلاف قيامها بحر عن البدائع ط (قوله مشافهة) أى فى المباشرة أو أخبارا فى الغائبة منصوبان  
 على الحالية من عليها (قوله ما لم يوقته الخ) فلوقال جعلت لها أن تطلق نفسها اليوم اعتبر بمجلس عليها  
 فى هذا اليوم فلو مضى اليوم ثم علمت خرج الأمر عن يدها وكذا كل وقت قيد التفويض به وهى غائبة  
 ولم يعلم حتى انقضى بطل خيارها فتح وبحر وسيأتى فروع فى التوقيت آخر الباب وأنه لا يطل الموقت  
 بالإعراض (قوله ويمضى الوقت) معطوف على يوقته الجوزم وإثبات الياء فيه من تصرف النسخ  
 أو على لغة كما هو أحد الوجهين الذى يجب به أن قوله تعالى أنه من يتق ويصبر فى قراءة رفع يصبر فالمعنى لها  
 أن تطلق فى المجلس وإن طال مدة عدم توقيته ومضى الوقت بأن لم يوقته أو وقته ولم يمض فان وقته ومضى  
 سقط الخيار وأما جعله مرفوعا والرافع الخال فهو فاسد صناعة ومعنى أما الأول فلا تارة الخال التى فعلها  
 مضارع مثبت لا تتعبرن بالواو وأما الثانى فالضرورة المعنى مدة لم يوقته فى حال مضى الوقت وأذا لم يوقته  
 كيف يعنى الوقت فافهم نعم فى بعض النسخ فمعنى الوقت بالقضاء والباء الجارة لا مصدر والمعنى فان وقت  
 فينتهى المجلس بمضى الوقت (قوله قبل عليها) ليس قيد الاحتراز يابل هو تبيينه على الاخيرى لعلم مقابله  
 بالاولى كما هو عادة الشارح فى مواضع لا يخفى فافهم (قوله ما لم يتم الخ) الاولى أن يذكر له عاطفا  
 يعطف على قوله ما لم يوقته ولو قال ما لم تفعل ما يدل على الاعراض لكان أنخصر وأقود ليصح عطف قوله أو حكما

## \* (باب تفويض الطلاق) \*

لماذا كرم ما يوقعه بنفسه بنوعيه  
 ذكر ما يوقعه غيره بأذنه وأنواعه  
 ثلاثة تفويض وفوكيل ورسالة  
 وألفاظ التفويض ثلاثة تحخير  
 وأمر بيد ومشيئة (قال لها اختارى  
 أو أمرك بيدك نيوى) تفويض  
 (الطلاق) لأنهما كناية فلا يعملان  
 بلاية (أو طلق نفسك فلها أن  
 تطلق فى مجلس عليها) مشافهة  
 أو أخبارا (وان طال) يوما أو  
 أكثر ما لم يوقته ويمضى الوقت  
 قبل عليها (ما لم يتم)

على حقيقة ولا نه يغتبه عن قوله أو نعمل ما يقطعه ولا نبتلانه بكل قيام مطلنا قول البعض والاصح كما في الجبر  
والنهر أنه لا بد أن يدل على الاعراض وأنزلا خلاف يظهر فيما لو فادت لدعو الشهود كما يأتي ولو أقامها  
أو جاعها بطل كما يأتي لتكهنها من المبادرة الى اختيارها نفسها فعدم ذلك دليل الاعراض (قوله لتبدل  
مجلسها حقيقة) أفاد أن القيام يختلف به المجلس حقيقة وهو خلاف ما في اوضح الاصلاح فانه قال ان المجلس  
وان لم يتبدل بمجرد القيام الا أن اخباره يطل به لانه يدل على الاعراض وهذا ظاهر من كلام صاحب الهداية  
وفي التبيين المجلس يتبدل نارة حقيقة بالتحويل الى مكان آخر ونارة حكم بالاخذ في عمل آخر اه ط قات وكان  
الشارح جعل القيام على التحويل فانه يقال قام عن مجلسه اذا تحول عنه لا يجوز القيام عن قعود لما علمت  
من أن بطلانه بكل قيام مطلقا خلاف الاصح (قوله عما يدل على الاعراض) قيد به لانه لو خيرها فلبست  
توبأ وشرب لا يطل خيارها لان اللبس قد يكون لدعو وشهودا والعطش قد يكون شديدا يمنع من التأمل  
ودخل في العمل الكلام الاجنبي وهذا في التخيير المطلق أما الموقوف بشهر مثلا فلا يطل بذلك مادام الوقت  
باقيا كما مر أفاده في الجبر ويأتي تمام الكلام فيما يكون اعراضا وما لا يكون (قوله فيتوقف على قبولها  
في المجلس) أراد بالقبول الجواب والضمير في يتوقف عائد على التاطيل المفهوم من قوله فلها أن تطلق لا على  
التعليك لما مر حوايه من أن هذا التعليك يتم بالمملك وحده ولا يتوقف على القبول لكونها انطلق بعد التفويض  
وهو بعد تمام التعليك كما أوضحه في الفتح والنهر وبه علم أن هذا التعليك لا يتوقف تمامه على القبول  
ولا على الجواب في المجلس لان الجواب أي التاطيل بعد تمامه وانما المتوقف على الجواب هو صحة التاطيل فافهم  
(قوله فلم يصح رجوعه) تفريع على كونه ليس نو كيلا فان الوكالة غير لازمة فلو كان نو كيلا لصح عزلها  
قال في الجبر عن جامع الفصولين تفويض الطلاق اليها قيل هو وكالة يملك عزلها والاصح أنه لا يملكه اه لكن  
اذا كان تعليقها لا يلزم منه عدم صحة الرجوع كما في المعراج قال لا تقاضيه بالهبة فانها تعليق وصح الرجوع  
اه وعلل له في الذخيرة بأنه بمعنى المين اذا هو تطلق الطلاق بتطبيقها نفسها واغترضه في الفتح بأن هذا يجري  
في سائر الوكالات لضمه معنى اذا بعته فقد أجزته مع أن الرجوع عنها صحيح وانما العلة هي كونه تعليقاً يتم  
بالمملك وحده بلا قبول وعامة في النهر فافهم (قوله حتى لو خيرها الخ) تفريع ثان على عدم كونه نو كيلا  
بل هو تعليق فان علة الخلف وهو قول محمد كونه نا بية عنه وهو ممنوع كفي الفتح عن الزيادات لصاحب المحيط  
أي كونهما صارت مملكة وعليه فلو وكل رجلا بطلاقها يحث كما سيأتي في الايمان ان شاء الله تعالى  
عند ذكر ما يحث فيه بفعل مأموه (قوله وأخواته) الاولى واخيه وهما اختار وأمر بك يبدل وعلم  
أن ما ذكر المصنف هنا الى قوله وجلس الساعة سذكاه أيضا في فصل المشيئة (قوله فلا يتقيد بالمجلس) أما  
في متى ومتى ما فلا همها اليوم الاوقات فكانه قال في أي وقت شئت فلا يقتصر على المجلس وأما في اذا واذا ما  
فانهم ما ودق سواء عندهما وما أعنده فيستعملان للشرط كما يستعملان للظرف لكن الامر صار يريدها  
فلا يخرج بالثبوت ح عن المنع (قوله لما مر) أي من انه ليس نو كيلا بل لو صرح بتوكيلها بطلانها  
يكون تعليقاً لا نو كيلا كما في الجبر عن الفصولين (قوله أو قوله لاجنبي طلق امرأتى) قيد بالطلاق لانه  
لو قال أمر امرأتى يبدل يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع على الاصح بجر عن الخلاصة في فصل المشيئة  
ولو جمع له بين الامر باليد والامر بالتطبيق ففيه تفصيل مذكور هناك (قوله فيصح رجوعه) زاد الشارح  
القضاء لتكون في جواب أما التي زادها قبل (قوله لانه نو كيلا محض) أي بخلاف طلق نفسك لانها  
عاملة لنفسها فكان تعليقاً لا نو كيلا بجر (قوله كان تعليقاً في حقها) لانها عاملة فيه لنفسها وقوله  
نو كيلا في حق ضرتها لانها عاملة فيه لغيرها والظاهر أنه ليس من عموم الجواز ولا من استعمال المشترك  
في معنیه لان حقيقته قوله طلق واحدة وعنى الامر بالتطبيق وان اختلف الحكم المرتب عليه باختلاف  
متعلقة كما لو قال لا تطلق امرأتى وأمر أنك فانه وكيل وأصيل فافهم (قوله فيصير تعليقاً) فلا يملك  
الرجوع لانه فوض الامر الى رأيه والمالك هو الذي يتصرف عن مشيئته والوكيل مطلوب منه الفعل شاء  
أو لم يشأ ط عن المنع (قوله لا نو كيلا) أي وان صرح بالوكالة بجر عن الخاتمة (قوله لا يرجع  
ولا يعزل) لا يلزم من عدم ملك الرجوع عدم ملك العزل لانه لو قال لاجنبي أمر امرأتى يبدل ثم قال عزلتك

لتبدل مجلسها حقيقة (أو) حكماً  
بأن (تسعمل ما يقطعه) مما يدل  
على الاعراض لانه تعليق فيتوقف  
على قبولها في المجلس لا نو كيلا  
فلم يصح رجوعه حتى لو خيرها  
ثم حلف أن لا يطلقها فطلقت لم  
يحث في الاصح (لا) تطلق (بعده)  
أي المجلس (الا اذا زاد) على قوله  
طلق نفسك وأخواته (متى شئت  
أو متى ما شئت أو اذا شئت أو اذا  
ما شئت) فلا يتقيد بالمجلس (ولم  
يصح رجوعه) لما مر (و) أما في  
طلق نفسك (أو) قوله لاجنبي  
(طلق امرأتى) (في) يصح رجوعه  
عنه (ولم يقيد بالمجلس) لانه نو كيلا  
محض وفي طلق نفسك وضرتك  
كان تعليقاً في حقها نو كيلا في حق  
ضرتها جوهرة (الا اذا علقه بالمشيئة)  
فيصير تعليقاً لا نو كيلا والفرق  
بينه في خمسة أحكام في التعليك  
لا يرجع ولا يعزل

وجعته يدها لا يصح عزله مع أنه لم يرجع عن التوضيح بالكلمة فافهم (قوله ولا يطل بجنون الزوج)  
 انظر الى أنه تعليق ط (قوله لا يعقل) هو الخامس ط (قوله فيصح) تبريع على الخامس وبيان  
 ما في الجرح المحيط لوجه أمر حايدي صبي لا يعقل أو يجنون فذلك البه ما دام في المجلس لأن هذا التملك  
 في شخصه تعاقب فان لم ينفخ باعتبار التملك بفتح باعتبار معنى التعليق فصحنا باعتبار التعليق فكان أنه قال ان قال  
 لأن المجنون أنت طالق فانت طالق وباعتبار معنى التملك يقتصر على المجلس علة بالشبهين اه ط قال  
 في الأخيرة ومن هذا استخراج جواب مسألة صارت واقعة القنوى صورتها اذا قال لامر أنه الصغيرة أمر  
 يبدل بنوى الطلاق فطلعت نفسها صح لان تقدير كلامه ان طلعت نفسك فانت طالق (قوله وصبي لا يعقل)  
 بشرط أن يتكلم فيه أن يقع عليها الطلاق ولا يلزم من التعبير العقل ط عن الجرح (قوله بخلاف  
 التوكيل) أي في المسائل الخمس لكن في الأخيرة بحث سأذكره في فصل المشيئة (قوله نعم لو جن)  
 أي المفوض اليه ط (قوله فيمناسوخ الخ) نظيره كما في الجرح من فعل المشيئة لو جن الوكيل بالبيع جنونا  
 بهقل فيه البيع والشراء ثم باع لا يعتقد ببعه بخلاف ما لو وكل مجنوناً بهذه الصفة لأنه في الأول كان التوكيل  
 ببيع تكون العهدة فيه على الوكيل وبعد ما جن تكون العهدة على الموكل فلا ينفذ وفي الثاني انما وكل  
 ببيع عهده على الموكل فينفذ عليه كما في الخماية وفي تفويض الطلاق وان كان لا عهدة أصلاً لكن الزوج  
 حين التفويض لم يعاقب الا على كلام عاقل فاذا طلق وهو مجنون لم يوجد الشرط بخلاف ما اذا فوض الى مجنون  
 ابتداء وان لم يعقل أصلاً فانه يصح باعتبار معنى التعليق وفي التوكيل بالبيع لا يصح الا اذا كان بعد عقل البيع  
 والشراء كما مر وكانه بمعنى المعتوه ومن فرغ التفويض والتوكيل بالبيع ظهر أنه تسويع في الابتداء ما لم يتساع  
 في البقاء وهو خلاف القاعدة الفقهية من أنه يتساع في البقاء ما لم يتساع في الابتداء اه ما في الجرح ملخصاً  
 قلت وخذ القاعدة عبر عنها في الاشباه بقوله الرابعة يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها ثم فرع عليها فرعاً  
 ثم فرع على عكسها فرعين غير هذين الفرعين قصير فروع العكس أربعة بزيادة هذين الفرعين (قوله وجلس  
 القائمة) في جامع القسولين ولومت في البيت من جانب الى جانب لم يطل اه قال في الجرح ومعناه أن يخبرها  
 وهي قائمة فثبت من جانب الى آخر ما لو خبرها وهي قائمة في البيت فقامت بطل خيارها بمجرد قيامها  
 لأنه دليل الاعراض اه قلت وفيه أن هذا قول البعض وأن الاصح أنه لا بد أن يكون مع القيام دليل  
 الاعراض كما مر (قوله واتكاء القاعدة) أما الواضحة فثبت لا يطل وقيل ان هيأت الوسادة  
 كما يفعل للنوم بطل بجر عن الخلاصة (قوله للمشورة) فلودعه لغيرها بطل لما مر من أن الكلام  
 الاجنبى دليل الاعراض (قوله بفتح وضم) أي فتح الميم وضم الشين وكذا بسكون الشين مع فتح الميم  
 والواو كما في المصباح (قوله اذا لم يكن عندها من يدعوهم) صادق بما اذا لم يكن عندها أحد أصلاً  
 أو عندها ولا يدعوهم فلودعه من يدعوهم فدعت بنفسه باطل والظاهر أن هذا الحكم يجري في دعاء الاب  
 للمشورة ط (قوله في الاصح) وقيل ان تحولات بطل بناء على أن الاعتبار ما سدل المجلس أو الاعراض  
 والاضح اعتبار الاعراض أفاده في الجرح (قوله لتمكنها من الاختيار) أي اختيارها نفسها فعدم ذلك  
 دليل الاعراض بجر (قوله والفلك) أي السفينة (قوله حتى لا يتبدل الخ) لان سيرها غير مضاف  
 الى راكبها بل الى غيره من الرمح ودفع الماء فلا يطل اختياره بغيرها بل يتبدل المجلس فتح (قوله الآن  
 تجيب مع سكونه) لانها لا يمكنها الجواب بأسرع من ذلك فلا يتبدل حكماً لان استناد المجلس انما يعتبر بغير  
 الجواب مضافاً بالخطاب وقد وجد اذا كان بلا فصل كذا في الفتح وفسر الاسراع في الخلاصة بأن يسبق  
 جوابها بخطوتها نهر وظاهر قول الفتح فلا يتبدل حكماً أنه لا يشترط هذا السبق لأنه لا يحصل به التبدل  
 لاحقيقة ولا حكماً (قوله فانه كالسفينه) يعني بجامع أن السيفي كل منهما غير مضاف الى راكب  
 وقياس هذا أنها لو كانت على دابة وثمة من يقودها أن لا يطل بغيرها نهر وأقره الرمي قلت قد يقال  
 انه قياس مع الفارق فانه ما لو كان في محمل يقودها آخر ينسب السير الى القائد لعدم تمكن راكب المحمل  
 من تسير الدابة بخلاف راكب الدابة فانه يمكنه التسير فينسب اليه وان قاده غيره تأمل قال الرجعي  
 وينبغي أن الدابة لو جمعت وعجزت عن ردها أن تكون كالسفينه لان فعلها حينئذ لا ينسب الى راكب كما يأتي

ولا يطل بجنون الزوج ويتقيد  
 بمجلس لا يعقل فيصح تفويضه  
 لمجنون وصبي لا يعقل بخلاف  
 التوكيل بجر ثم لو جن بعد  
 التفويض لم يقع فهنا تسويع ابتداء  
 لا بقاء عكس القاعدة فليحفظ  
 (وجلس) القائمة (واتكاء  
 القاعدة وقعود المتكئة ودعاء الاب)  
 أو غيره (للمشورة) بفتح فضم  
 المشاورة (و) دعاء (شهود الاشهاد)  
 على اختيارها الطلاق اذا لم يكن  
 عندها من يدعوهم سواء تحولت  
 عن مكانها أو لا في الاصح خلاصة  
 (وايقاف دابة هي راكبتها  
 لا يقطع) المجلس ولو أقامها أو  
 جامعها مكره بطل لتمكنها من  
 الاختيار (والفلك لها كالبيت  
 وسيرد اشها كسرها) حتى لا يتبدل  
 المجلس بغيرها والفلك ويتبدل بسير  
 الدابة لاضافته اليها الآن تجيب  
 مع سكونه أو يسكون في محمل  
 يقودها الجبال فانه كالسفينه

في الجنائز (تمت) لا يطل خيارها فيما لو مات قاعدة أو كانت تمل المكتوبة أو الورق فأنتم أو السنة  
المؤكدة في الأصح أو شئت إلى النافذة تركعة أخرى أو ليست من غير قيام أو كانت فليلاً أو نرب أو قرات  
قديلاً أو سجت أو دالت لم لا تطلقني بل أنت قال في الفتح لأن المبدل للجلس ما يكون قطعاً للكلام الأول وأخانة  
في غيره وليس هذا كذلك بل الكل يتعلق بمعنى واحد وهو الطلاق وتماه في النهر (قوله لعدم تنوع  
الاختيار) لأن اختيارها انما يفيد الطلوص والصفا والبيونة تنبئ به مقتضى ولا عموم له نهر أى معنى  
اخترت نفسى اصطفاها من ملك أحدها وذلك بالبيونة فصارت البيونة مقتضى وهو ما يتدبر ضرورة نصيح  
الكلام فإن اصطفاها مع ملك الزوج لا يمكن فيقدر لاني أبنت نفسى والمتنخى لا عموم له لأنه ضرورى  
قد قدر بقدر الضرورة وهو البيونة الصغرى أذهبها تنخص نفسياً وتصطفها من ملك الزوج فلا تصح  
نية الكبرى لعدم احتمال الأنظ لها رضى (قوله بخلاف أنت يائى) لأنه موقوف به لا مانع من عموم  
فاذا أطلق انصرف إلى الأدنى وهو البيونة الصغرى ولو نوى الكبرى صح لأنه نوى محتمل لفظه وكذا قوله أمرك  
يدك ولا يصح إيقاع الرجعي به لأنه تقييد بلفظ السكينة والواقع بها البائن وهو يحتل البيونتين فينصرف  
إلى الصغرى وإن نوى الكبرى فأوقعها بلفظها أو بنيتها صاحب لما قلنا أفاده الرضى (قوله استحسننا)  
راجع إلى قوله أو أنا اختار نفسى أى لو ذكرت بلفظ المضارع سواء ذكرت أنا أولاً وفى القياس لا يقع لأنه  
وعده ووجه الاستحسان قول عائشة رضى الله عنها لما خيرها النبي صلى الله عليه وسلم بل اختار الله ورسوله  
واعتبره صلى الله عليه وسلم جواباً ولأن المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما هو أحد المذهب  
وقيل بالقلب وقيل مشترك بينهما وعلى الاشتراك يرجح هنا إرادة الحال بقرينة كونه أخباراً عن أمر قائم  
في الحال وذلك يمكن في الاختيار لأن محله القلب فيصح الأخبار باللسان عما هو قائم بمحل آخر حال الأخبار  
كما في الشهادة بخلاف قولها أطلق نفسى لا يمكن جعله أخباراً عن لسان عما هو قائم بمحل آخر حال الأخبار  
لقام به الأمران في زمن واحد وهو محال وهذا بناء على أن الإيقاع لا يكون بنفس أطلق لعدم التعارف  
وقد مناه أنه لو تعرف بما زعمه مقضاه أن يقع به هنا أن تعرف لأنه انشاء لا أخباراً كذا في الفتح ملخصاً قال  
في النهر وقد المسألة في المعراج بما إذا لم ينو انشاء الإطلاق فنواه وقع اهـ والمناسب التعبير بغير المؤنث  
لأن المسألة هي قول المرأة أطلق نفسى تأمل (قوله أنا طالق) ليس هذا في الجوهره ولا في البحر والنهر  
والنخ والفتح بل صرح في البحر في الفصل الآتى نقلاً عن الاختيار وغيره وسيذكره الشارح أيضاً هنا  
أنه يقع بقولها أنا طالق لأن المرأة توصف بالطلاق دون الرجل اهـ وعبارة الجوهره وإن قال طلق نفسك  
نقلت أنا أطلق لم يقع قياساً واستحساناً اهـ نعم ذكر في البحر في فصل المشيئة عن الخاتمة قال لامرأته أنت  
طالق ثلاثاً نثت فقالت أنا طالق لا يقع شيء اهـ لكن عدم الوقوع لأنه على الثلاث على مشيئة الثلاث  
ولا يمكن إيقاع الثلاث بلفظ طالق فلا يقع شيء لأنه لم يوجد المعلق عليه ولذا قال في الذخيرة لا يقع إلا أن تقول  
أنا طالق ثلاثاً أو به علم أن لفظ أنا طالق يصلح جواباً وانما لم يقع هنا لما قلنا قد تدبر (قوله أو تنو) مضارع  
سبى للعلوم فاعله خير المرأة مجزوم بحذف الياء عطفاً على تعارف المبنى للجهول ح ثم هذا ليس  
من عبارة الفتح بل من زيادة الشارح أخذاً مما نقلناه آنفاً عن النهر عن المعراج (قوله أو الاختيار) مصدر  
اختارى وأفاد أن ذكر النفس ليس شرطاً بخصوصه بل هي أو ما يقوم مقامها بما يأتي (قوله في أحد  
كلاميهما) وإذا كانت النفس في كلاميهما قبل الأولى وإذا خلت عن كلاميهما لم يقع بجر (قوله بالاجماع)  
لأن وقوع الطلاق يافظ الاختيار عرف بالاجماع الصحابة واجماعهم في اللفظة المفسرة من أحد الجانبين ط  
عن إيضاح الإصلاح (قوله لأنها لك فيه الانشاء) أى فذلك تفسيره أيضاً ط قال في البحر عن المحيط والخاتمة  
لوقالت في المجلس عن نفسي يقع لأنها ما دامت فيه تلك الانشاء (قوله إلا أن يصادف) ظاهره ولو بعد  
المجلس بجر (قوله والتاجية) نسبة إلى تاج الشريعة (قوله لا يمكن رده الكمال) حيث قال  
الإيقاع بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص فيه ولولا هذا لا يمكن الاكتفاء بتفسير القرينة  
الحال دون المقابلة بعد أن نوى الزوج وقوع الطلاق به وتصادف عليه لكنه باطل والواقع مجزى عنه مع لفظ  
لا يصلح له أصلاً كما سقنى اهـ (قوله ونقله لا كحل) أى في العناية ط (قوله فلو قال الخ) تفريع

(و في اختارى نفسك لا تصح  
نية الثلاث) لعدم تنوع  
الاختيار بخلاف أنت يائى  
أو أمرك بيدك (بل تبين) بواحدة  
(إن قالت اخترت) نفسى  
(أو) أنا (اختار نفسى)  
استحساناً بخلاف قوله طلق  
نفسك فقالت أنا طالق أو أنا  
أطلق نفسى لم يقع لأنه وعد  
جوهرة ما لم يتعارف أو تنو الانشاء  
فتح (وذكر النفس أو الاختيار  
في أحد كلاميهما شرط) صحة  
الوقوع بالاجماع (ويشترط ذكرها  
منه لافان كان منفصلاً فان  
في المجلس صح) لأنها لك فيه  
الانشاء (والالا) الآن يصادفها  
على اختيار النفس فيصح وإن  
خدا كلاميهما عن ذكر  
النفس درر والتاجية وأقره  
البهنسى وبالفاتى لكن رده  
الكحل ونقله لا كحل بقليل والحق  
ضعفه نهر (فلو قال اختارى  
اختياراً أو طلبة) أو أمرك (وقع  
لو قالت اخترت) فإن ذكر الاختيار  
كذلك النفس

على ما علم من أن الشرط ذكر النفس أو ما يقوم مقامها في تفسير الاختيار (قوله إذا التمس فيه للوحدة) أي واختيارها بنفسها هو الذي يتقدمه بأن قال لها اختاري فقالت اخترت نفسي تقع واحدة وتعد أخرى كاختاري نفس ثلاث تطلق فقات اخترت وقعن فلما قيد بالوحدة نظر أنه أراد تحجيرها في الطلاق فكان مفسر أو لا برد أن هذا منافي لما مر من أن الاختيار لا يتقوع لأنه لا يلزم مما ذكر كرنا كون الاختيار نفسه يتقوع كالينونة إلى غلبة وخفية حتى يصاب كل نوع منه بالنية من غير زيادة لفظ آخر أفاده في الفتح (قوله وكذا ذكر التلقية) ونفع بآية أن في كلامها بأن قالت اخترت نفسي بطلقة بخلافها في كلامه فأنه يقع بها طلقة رجعية لأنه تفويض بالصرح ونصح فيه بنية الثلاث كما مر (قوله وتكرار لفظ اختاري) لأن الاختيار في حق الطلاق هو الذي يتكرر فكان متعينا بـ عن الإيضاح لكن في كون التكرار مفسرا كالنفس كلام يأتي قريبا (قوله وقولها اخترت أبي الخ) لأن الكون عندهم انما يكون بالينونة وعدم الوصل مع الزوج بخلاف اخترت قومي أو ذارحم محرم لا يقع وينبغي أن يحمل على ما إذا كان لها أب أو أم أم إذا لم يكن وكان لها أخ ينبغي أن يقع لأنها حينئذ تكون عنده عادة كذا في الفتح قال في النهر ولم أر ما لوقالت اخترت أبي أو أمي وقد ما نوالا أخ لها أو ينبغي أن يقع لقيام ذلك مقام اخترت نفسي اهـ والحاصل أن المفسر ثمانية ألفاظ النفس والاختيار والتلقية والتكرار أو أبي وأمي وأهلي والازواج ويزاد ناسع وهو العدد في كلامه فلو قال اختاري ثلاثا لكانت يقع ثلاث لأنه دليل إرادة اختيار الطلاق لأنه هو الذي يعتد وقولها اخترت يصرف السبع فيقع الثلاث أفاده في البحر (قوله والشرط الخ) انما اكتفى بذلك هذه الأشياء في أحد الكلامين لأنها ان كانت في كلامه تضمن جوابها أعادته كأنها قالت فعلت ذلك وإن كانت في كلامه فقد وجدت ما يخص بالينونة في اللفظ العامل في الإيقاع فإذا وجدت نية الزوج تمت علة الينونة فثبت بخلاف ما إذا لم يذكر النفس ونحوها في شيء من الطرفين لأن المذهب لا يفسر المذهب وللإجماع الممار وتبناه في الفتح (قوله فلم يخص الخ) أخذ من التمسنا في ح وكيف يخص مع مخالفة لقول المتنون وذكر النفس أو الاختيار في أحد كلاميهما بشرط (قوله وما في الاختيار) هو شرح المختار لما فيه (قوله من غدم الوقوع) أي في مسألة الاضراب (قوله سهو) لخالفته لما هو المقول في الكتب المعقودة بجز (قوله لو عكست) بأن قالت اخترت زوجي لأبيل نفسي أو قالت زوجي ونفسي بجز (قوله اعتبارا للمقدم) لعدم صحة الرجوع عنه (قوله وبطل أمرها) عطف على لم يقع ح أي خرج الأمر من يدها في مسألة العكس (قوله كما لو عطف بأو) أي فأنه لا يقع ويخرج الأمر من يدها لأن أواحد الشئين فلم يعلم اختيارها بنفسها ولا زوجها على التعيين فكان اشتغالها بما لا يعينها فكان اعتراضا اهـ ح (قوله أو أرشاهما الخ) أي جعل لهما ما لا يختار به فاختارته لا يقع ولا يجب المال لأنه رشوة أذ هو اعتياض عن تركه حتى تلك نفسه أذ هو كالاعتياض عن تركه حتى الشفعة فتح (قوله أو قالت الخ) قال في البحر ولو قال لها اختاري فقالت ألحقت نفسي بأهلي لم يقع كما في جامع الفصولين وهو مشكل لأنه من الكتابات فهو كقولها أنا بائن اهـ ح وهذا ذكره في البحر في الفصل الآتي وسنذكر جوابه ثمة عند قوله وكل لفظ يصلح للإيقاع الخ (قوله بعطف) أي بواو أو فاء أو ثم وفي شرح التلخيص الفارسي أنه في العطف بهم لاختارت نفسها قبل تكلم الزوج بالنية وهي غير مدخول بها بآية الأولى ولم يقع بغيرها شيء بجز (قوله بلا نية) كذا في الكنز والهداية والصدور الشهيد والعنابي ووجهه ما قاله الشارح من دلالة التكرار على إرادة الطلاق وكذا قال في تلخيص الجامع الكبير والتعدد أي التكرار خاص بالطلاق فاعني عن ذكر النفس والنية لكن قال في غاية البيان أن المصريح به في الجامع الكبير اشتراط النية وهو الظاهر اهـ وذهب إليه قاضي خان وأبو المعين النسفي ووجهه في الفتح بأن تكرار الأمر بالاختيار لا يصير ظاهرا في الطلاق لجواز أن يريد اختاري في المال أو اختاري في المسكن قال في البحر والاختلاف في الوقوع قضاء بلا نية مع الاتفاق على أنه لا يقع في نفس الأمر إلا بها والحاصل أن العقد رواية ودراية اشتراط النية دون النفس اهـ أقول والنية مال إليه العلامة قاسم والمقدسي هو الأول وقول البحر باشتراط النية دون النفس فيه نظر لأن من قال بعدم اشتراط النية بناء على أن التكرار دليل إرادة الطلاق يقول لا يشترط ذكر النفس أيضا بدلالة التكرار كما هو صريح

إذا التمس فيه للوحدة وكذا ذكر التلقية وتكرار لفظ اختاري وقولها اخترت أبي أو أمي أو أهلي أو الازواج يقوم مقام ذكر النفس والشرط ذكر ذلك في كلام أحدهما كما مثلنا فلم يخص اختياره بكلام الزوج كما ظن ولو قالت اخترت نفسي وزوجي أو نفسي لأبيل زوجي وقع وما في الاختيار من عدم الوقوع سهو نعم لو عكست لم يقع اعتبارا للمقدم وبطل أمرها كما لو عطفت بأو وأرشاهما لاختارته فاختارته أو قالت ألحقت نفسي بأهلي (ولو كررها) أي لفظة اختاري (ثلاثا) بعطف أو غيره (فقالت) اخترت أو اخترت اختيرة أو الأولى أو الوسطى أو الأخيرة يقع (بلا نية) من الزوج لدلالة التكرار

عبارة التخص المارة وصرح ما مر أيضا من عدم التكرار من المفسرات التسعة ومن قال باشتراط النية لم يجعل التكرار دليلا على ارادة الطلاق كما هو صريح كلام الفتح المارة ومنه في شرح الزيادات لقاضي خان بحث لم يكن التكرار دليلا على ارادة الطلاق بقي لنظ الاختيار بلا مفسر وتقدم الاجماع على اشتراطه فلم من القول باشتراط النية اشتراط ذكر النفس ولا يحصل التفسير بالنية ما في الفتح حيث قال والايقاع بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص ولولا هذا الاسكن الاكتفاء بتفسير القرينة الحالية دون المقالة ان نوى الزوج وقوع الطلاق به وتصادق عليه لكنه باطل اه نعم حيث كان الاختلاف المارة انما هو في الوقوع قضاء ينبغي أن يقال ان ذكر الزوج النفس مع التكرار لا يشترط معه النية انشاها لما علمته من أن مناط الاختلاف هو أن التكرار هل يقوم مقام ذكر النفس في الدلالة على ارادة الطلاق أولا فاذا وجد النص صريح بذكر النفس تعين الدلالة على ارادة الطلاق فلا يبقى محل للخلاف في اشتراط النية قضاء لان ذكر النفس يكذبه في دعواه أنه لم ينو كما مر في كليات الطلاق من أن الدلالة أقوى من النية لكونها ظاهرة والنية باطنة فعين كون الخلاف المارة في أنه هل تشترط النية في صورة التكرار أولا وتشترط محلها ما اذا لم يذكر النفس أو ما يقوم مقامها هذا ما ظهر في هذا المقام فتدبره فانه مفرد ومن هنا ظهر لك أنه لا تنافي بين قوله هنا بانية وقوله في أول الباب بنوى الطلاق لان ما ذكره أولا من اشتراط النية انما هو فيما اذا لم تذكر النفس ونحوها من المفسرات في كلام الزوج وانما ذكر في كلام المرأة فتشترط النية لتتم على البيونة كما فعلناه سابقا عن الفتح وقد منا أن الغضب أو المذاكرة يقوم مقام النية في القضاء أما اذا ذكرت النفس ونحوها في كلامه فلا حاجة الى النية في القضاء لوجود ما يختص بالبيونة وحل التكرار في كلامه مفسر كالنفس فيغني عن النية أولا فله اختلاف الذي سمعته وأما اذا لم تذكر النفس أو نحوها في كلامه ولا في كلامها لا يقع أصلا وان نوى كما مر (قوله ثلاثا) يوجد في بعض النسخ ذكرها قبل قوله بانية وهو الذي في المنع وهو الانسب لفادته أن الثلاثة لا تشترط لها النية أيضا ط (قوله في اخترت الاولى) قيد به لان في قولها اخترت أو اخترت اختيارا يقع ثلاثا اتفاقا وكذا اخترت مرة أو مرة أو دفعة أو دفعة أو بواحدة أو بواحدة واختيارا واحدة تقع الثلاث في قولهم بجر (قوله الى آخره) أي أو الوسطي أو الأخيرة والمراد أنها قالت اخترت الاولى أو قالت اخترت الوسطي أو قالت الأخيرة ويحتمل كون المراد أنها ذكرت الثلاثة مع العطف بأو (قوله وأقره الشيخ على المقدسي) فيه أن المقدسي في شرحه على نظم الكثر انما حكى القولين ثم ذكر توجيه قولهما وأعقبه بتوجيه قول الامام (قوله فقد أفاد الخ) فيه أن قول الامام مشي عليه أصحاب المتون وأخذ به في الهداية فكان هو المرجح عنده على عادته وأطال في الفتح وغيره في توجيهه ودفع ما يرد عليه وتبعه في البحر والنهر فكان هو المقلد لأصحاب المتون والشروح فلا يعارضه اعتماد الحاموي المقدسي (قوله في جواب التخيير المذكور) أي المكرر ثلاثا كما في النهر وعبارة البحر في جواب قوله اختاري (قوله في الاصح) الانسب ابداله بقوله هو الصواب لان ما في الهداية وبعض نسخ الجامع الصغير من أنه يالك الرجعة جزم الشارحون بأنه غلط وما في البحر من أنه رواية رده في النهر (قوله لتقويضه بالبائن) لان لفظ التخيير كناية فيقع به البائن (قوله فلا تلك غيره) لانه لا عبرة لايقاعها بل لتقويض الزوج ألا ترى أنه لو أمرها بالبائن أو الرجعي فعكست وقع ما أمر به الزوج بجر (قوله فاخترت نفسها) أشار الى أن اخترت كما يصلح جوابا للاختبار يصلح جوابا للامر باليد كما يأتي أفاده ط (قوله والمفسد للبيونة الخ) جواب عن سؤال هو أن كلاما من أمرك يبدل واختاري يفيد البيونة فلا يجوز صرفه عنها الى غيرها قال السائحاني ومن هنا يعلم أن قوله لزوجه روي طالقة رجعي (قوله كعكسه) يعني أن الصريح اذا قرن بالكناية كان بانية نحوأت طالق بانه ح (قوله بخلاف) الباء للسببية متعلق بقيد أي انما قيدي بسبب مخالفة الخ وقوله ومثلها الباء اعتراض ح (قوله فهي بانية) لانه قوض اليها بلفظ البائن وذكر الصريح على أو غاية لأعلى أنه هو المفروض بخلاف في لانه جعل الامر مظهر وفا في التولية والباء هنا بعني في رجعي (قوله كمالو جعل أمرها يدها) أي بأن قال أمرك يبدل لولم الخ فقوله لم تصل شرط وقوله أمرك يبدل دليل جوابه وقوله فطالقي تفسير لكون أمرها يدها ح (قوله لان لفظه الطلاق) على المسائل الثلاث

(ثلاثا) وقال يقع في اخترت الاولى الى آخره واحدة بانية واختاره الحاموي بجر وأقره الشيخ على المقدسي وفي الحاموي القدسي وبه تأخذنا حتى فقد أفاد أن قولها هو الذي اتفق به لان قولهم فيه نأخذ من الاتفاق المعلم اعلى الاقضاء كذا يحيط الشرف العزى محسن الاشياء (ولو قالت) في جواب التخيير المذكور (طلقت نفسي أو اخترت نفسي بتولية) أو اخترت الطلقة الاولى (بات بواحدة في الاصح) لتقويضه بالبائن فلا تلك غيره (أمرك يبدل في تولية أو اختاري تولية فاخترت نفسها طلقت رجعية) لتقويضه اليها بالصريح والمفسد للبيونة اذا قرن بالصريح صار رجعي كعكسه قيدتني ومثلها الباء بخلاف لتطلق نفسك أو حتى تمالك فهي بانية كمالو جعل أمرها يدها ولم تصل نفقتي اليك فطلقت نفسك متى شئت فلم تصل فطلقت كان بانية لان لفظه الطلاق

ط (قوله لم تكن في نفس الامر) أي في نفس الامر باليد أي لم تكن معمولا له وليس المراد بنفس الامر الواقع ح (قوله فلم تختير) يعني لم يكن لها الخيار كما عبر به في البحر وحيث ارتكب الشارع هذا التركيب كان عليه أن يختار النساء كما لا يخفى ح وفي بعض النسخ فلا خيار لها لم يختيرها (قوله بخلاف أخبرها بالخيار) أي قبل أن يختيرها سمعت الخبر فاختارت نفسها وقع لأن الامر بالخيار يقتضي تقدم الخبر عنه فكان هذا اقرارا من الزوج بثبوت الخيار لها بجر (قوله وقع ثنتان) احدا عما بالمشقة واخرى بالخيار لانه فوض اليها طلاقا واحدا صريح والاخر كناية والصريح لا تفقير الى نسبة بجر (قوله اتحد) حتى اذا ردت في اليوم بطل أصلا هندية - ونله اذا قال اختاري في اليوم وغدا كفي البحر ط (قوله ولو لو اختاري غدا) بأن قال اختاري اليوم واختاري غدا فمما خيارا بشرئنا عاذا ذكر الاختيار ط وسبأني ما يتحد وما يتحد في الباب الآتي (قوله قال اختاري اليوم الخ) لما ذكره معرفة انصرف الى العمود وهو الحاضر ولم يمكن تخيرها في الماضي منه فكانت محبرة في انتقائه وذلك بقرب الشخص في اليوم وبرؤية الهلال في الشهر وتتمام ذي الحجة في السنة كما لو حلف لا يكلمه اليوم أو الشهر أو السنة وأما لو نكره انصرف الى كماله وكان ابتداءه من حين التخيير فينتهي بمشله من القدر فيدخل ما بينهما من الليل ضرورة مع أن الليل لا ينبع اليوم المفرد وكان هذا المسألة مستثناة من ذلك وحتى وما ذكره الشارح مأخوذا من الجوهرية وعبارة البحر في الفصل الآتي عن الذخيرة لو قال أمر بك يوم أو شهر أو سنة فلها الامر من تلك الساعة الى استكمال المدة المذكورة اه وهذه العبارة تضمن أن يكون المراد أنه يكمل من الليل أو يكمل من اليوم الثاني مع دخول الليل وعدمه لكن صرحوا في الايمان في لا اكلمه يوم ما تكلمه من اليوم الثاني مع دخول الليل كما مر عن الرحمن (قوله والى تمام ثلاثين يوما) لان التفويض حصل في بعض الشهور فلا يمكن اعتبار الاقل فيه فيعتبر بالايام بالاجماع ذخيرة ومفهومه أنه لو كان حين أحل الهلال يعتبر به الهلال كما في مسألة الاجارة (قوله في الليلة الاولى ويومها) لان الرأس الاول وتحت الشهر نوعان الليل والنهار فأقول الليلة الاولى وأول الشهر اليوم الاول ط (قوله ولا يطل الموت) أي الخيار الموقت يوم أو شهر أو سنة بالاعراض في مجلس العلم بل ينقض الوقت المعين علم بالتخيير أولا أما الخيار المطلق فيبطل بالاعراض ط والله أعلم

### \* (باب الامر باليد) \*

الامر هنا بمعنى الحال واليد بمعنى التصرف بجر عن المصباح والمعنى باب بيان حال طلاق المرأة الذي جعل له زوجها في تصرفها ط وقد ثمان المناسبات الترجمة هنا بالنقل بدل الباب (قوله هو كالاختيار) أي في اشتراط النية وذكر النفس أو ما يقوم مقامها وعدم ملك الزوج الرجوع وتقدمه بمجلس التفويض أو مجلس عليها اذا كانت غائبة أو بالمدة اذا كان موقفا (قوله الا في ثنية الثلاث) فانها تصح هنا في التخيير لان الامر جنس يحتمل الخصوص والعموم فأي ما نوى صحت نيته وما في البدائع من عدم اشتراط ذكر النفس هنا بخلاف لعامة الكتب كما في البحر والهر (قوله ولو صغيرة) هذه واقعة الفتوى التي قد مناها في الباب المار عن الذخيرة (قوله لانه كالتعليق) أي لانه وان كان متمسكا لكن فيه معنى التعليق كما مر بيانه في التخيير (قوله أمر بك ببدل) مثله المعلق كان دخلت الدار فامر بك ببدل فان طلق نفسها كما وضعت القدم فيها طلق وأما بعد ما مشى خطوتين لم تطلق لانها طلق بعد ما خرج الامر من يدها بجر عن المحيط وفي العتابة وان مشى خطوة بطل فيحمل على ما اذا كانت رجلا فوق العتبة والاخرى دخلت بها وما سبق على ما اذا كانت خارج العتبة فباول خطوة لم تعد أول الدخول وبالثانية تعدى ويخرج الامر من يدها مقدسي (قوله أو بشمالك الخ) وفي البرازية أمر بك في عينك وأمثلة يسأل عن النية بجر (قوله ينوي ثلاثا) أشار الى انه لا بد من نية التفويض ديانة أو دلالة الحال قضاء كما في البحر وسبأني محترز قوله ثلاثا (قوله أي تفويضها) أي تفويض الثلاث وأشار الى ان هذه اللفاظ كناية عن التفويض لاعتناق حتى لو نوى بها الايقاع لم يقع لان نظما لا يحتمل ذلك وهو ظاهر في غير الامر باليد أما هو فيحتمل الايقاع لانه اذا بانها كن أمرها يدها وكان له لم يجعل كناية عنه لعدم التعارف وحتى (قوله في مجلسها) استفيد هذا القيد من القاء التعقيب

### \* (باب الامر باليد) \*

هو كالاختيار الا في ثنية الثلاث لا غير (اذا قال لها) ولو صغيرة لانه كالتعليق برأية (أمر بك ببدل أو بشمالك) أو أنك أول سائلك (نوي ثلاثا) أي تفويضها (فقات) في مجلسها (اختارت نفسي بواحدة)





لا يتقاع منه وهذا الايراد صاحب البحر وقد يجاب عنه بأن قولها قبلت عبارة عن اختارت نفسها فهو داخل تحت المستثنى (قوله لما تترأخ) علة لقوله بانت يعني وان اجابت بالصرح الواقع به الرجعي لكن يقع بائنان المعبر تفويض الزوج وتفويضه انما يكون بالبائن لانها به تلك امرها بالارجعي وأما علة وقوع الواحدة دون الثلاث فهي ان الواحدة في كلامها صفة لمصدر هو طلاقه اذ خصوص العاقل القلبي قربة خصوص المقدور ومن هذا وقع الفرق بين طلق نفسها بواحدة واختارت نفسها بواحدة وان دفع ما قبل انه ينبغي وقوع الواحدة في الثاني أيضا وتمامه في الفتح (قوله ولا يدخل الليل) أراد بالليل الجنس فيشعل الليلتين وكذا لا يدخل اليوم الفاصل وسكت عنه اظهروه ح وفي الحواشي القدسي ولا يدخل الليلان وغد فيه (قوله لانهم ما تملكان) قال في البحر لان عطف زمن على زمن مماثل مفعول ينما من مماثل لهما مظهر في قصد تعبد الامر المذكور بالاول وتعبد امر آخر بالثاني فيصير لفظ اليوم مفردا غير مجموع الى ما بعده في الحكم المذكور لانه صار عطف جملة على جملة أي أمرك بيدك اليوم وأمرك بيدك بعد غد ولو افرد اليوم لا يدخل الليل فكذا اذا عطف جملة اخرى اه ح (قوله فكان أمرها بعد غدا بعد غد) الذي شرح عليه المصنف وكان بالواو وهي الاولى ط قلت وهي كذلك في بعض النسخ (قوله ولو طلقت) مضعف مبنى للمعلوم حذف مفعوله يعني ولو طلقت نفسها ليلأى في احدي الليلتين لا يصح وهذا تصرح بما فهم من قوله ولا يدخل الليل ح (قوله ولا تطلق الامرة) أراد به ان يدفع ما يتوهم من اقتضاء كونها مملكتين جواز أن تطلق نفسها مرتين في كل يوم مرة اه ح أقول هذا يحتاج الى نقل صريح بهذا المعنى لان كونها مملكتين يدل على أن لها أن تطلق نفسها اليوم وبعد غد وفي المخالفة ثبت انهما أمران لا تفصال وقتهما ثابت لهما الخيارات في كل واحد من الوقتين على حدة فبدرأ خدما لا يرتد الاخر وفيه خلاف زفر اه فالظاهر ان مراد الشارح انها لا تطلق في كل يوم الامرة قال في البدائع ولو اختارت نفسها في الوقت مرة ليس لها أن تختار مرة اخرى لان اللفظ يقتضي الوقت لا التكرار ذلك في بحث الوقت كالיום والشهر فاذا كان مملكتين في وقتين فلهما أن تختار في كل واحد منهما مرة فقط ويدل عليه ما ذكره قريبا عن البدائع أيضا فافهم (قوله وان ردت الخ) عطف على قوله ويدخل الليل لبيان الفرق بين هذه المألة والتي قبلها من وجوب أحدهما ان لها أن تطلق نفسها ليلأى والثاني لو ردت الامر اليوم لم تملكه في الغد به علم ان العطف بالواو أحسن منه بالفاء فافهم (قوله لم يبق) في الغد قال في الهداية هو ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة لها أن تختار نفسها غدا لانها لا تملك ردا لامرأ لا تملك ردا لا يتقاع اه (قوله لانه تفويض واحد) لانه لم يفصل بينهما يوم آخر وكان جمعا بحرف الجمع في التملك الواحد فهو وقوله أمرك بيدك يومين وفيه تدخل الليلة المتوسطة استعمالا لغويا وعرفيا بحر (قوله فهما أمران) قال في البدائع حتى لو اختارت زوجها اليوم وأردت الامر فهي على خيارها غدا لانها تكرار اللفظ فقد تعددت التفويض فردأ خدما لا يكون ردا الاخر ولو اختارت نفسها في اليوم الاول فطلقت ثم تزوجها قبل الغد فإرادت أن تختار نفسها فلها ذلك وتطلق اخرى لانه مملكتين باكل واحد من التفويضين طلاقا فالإيقاع باحدهما لا يمنع الايقاع بالآخر اه فهذا دليل على ما ذكرناه في المسألة الاولى من ان لها أن تطلق في كل يوم مرة واحدة (قوله ولم يذكر خلافا) أي لم يذكر في الثانية خلافا في كونها أمرين فشا في الهداية من تخصص أبي يوسف برواية ذلك عنه ليس لاثبات الخلاف وانما هو لانه يخرج الفرع المذكور كما في الفتح (قوله ولا يدخل الليل) لانه ثبت لها الامر في يوم مفرد والثابت في اليوم الذي يليه أمر آخر فتح (قوله ظاهر ما مر) أي من قوله فان ردت الامر في يومها بطل الامر في ذلك اليوم وانما قال ظاهرا لاحتمال أن يزاد برد الامر اختيارها زوجها لا قولها ردتته ويستوعب التفصيل فيه ح (قوله لكن في العمادية الخ) فيه اختصار فكان عليه أن يقول وفي الذخيرة انه لا يرتد ووفق في العمادية الخ وسيان ذلك ان الحكم بصحة ردتها مناقض لما في الذخيرة من انه لو جعل أمرها بيدها أو يد أجنبي ثم ردت الامر وأردته الاجنبى لا يصح لان هذا تملك شيء لازم فقع لازما والمسألة مروية عن اصحابنا رحمهم الله تعالى اه قال العمادى في فضوله والتوفيق انه يرتد بالرد عنه عند التفويض لا بعد قبوله نظيره الاقرار فان من أقر لثلاثين بشيء فصدمه المقتل ثم ردت اقراره لا يصح الرد اه ومشي على هذا التوفيق شراح الهداية واختار المحقق ابن الهمام في الشرح توفيقا آخر

وفي قولها في جوابه (طلقت

نفسى واحدة واخترت نفسى

تطبيقا بانت بواحدة) لما تترأخ

أن المعبر تفويض الزوج لا

ايقاعها (ولا يدخل الليل في)

قوله (أمرك بيدك اليوم وبعد

غد) لانها مملكتان (فان ردت

الامر في يومها بطل الامر في ذلك

اليوم فكان أمرها بيدها بعد

غد) ولو طلقت ليلأى لا يصح ولا

تطلق الامرة (ويدخل الليل

في أمرك بيدك اليوم وغدا وان

ردته في يومها لم يبق في الغد) لانه

تفويض واحد (ولو قال أمرك

بيدك اليوم وأمرك بيدك غدا

فهما امران) خاتمة ولم يذكر

خلافا ولا يدخل الليل كما لا يخفى

(نفيه) ظاهرا ما رتد

بردها لكن في العمادية انه يرتد

وهو أن المراد بقولهم فإن ردت الأمر في يومه بطل هو اختيارها زوجيا اليوم وحقيقته انتهاء ملكها والمراد  
 بما في الخبر أن تقول رددت اهـ واليه يرشد قول الهداية لأنم اذا اختارت نفسها اليوم لا يبقى اهـ الظاهر  
 في غنك فكذا اذا اختارت زوجها باردا لا حر ورفق في جامع الفصولين بأنه يمكن أن يكون في المسألة روايتان  
 لأنه قيل من وجه فيه رده قبل قبوله نظر الى التليك ولا يصح نظرا الى التعليق لأنه لا بد له من رواية صحيحة  
 الرد نظر التليك وفساده نظر التعليق اهـ واستظهر في البحر وأيد به أنه في الهداية تنزل رواية عن أبي حنيفة  
 بأنم الاتمك رد الأمر كما لا تخلف رد الايقاع وقال فلا حاجة الى ما ذكره ابن الهيثم والشارحون وأورد قبل ذلك  
 على ما قاله العمادى والشارحون أن قوليا بعد القبول رددت اعراض مبطل لخيارها وتابعه على هذا الاراد  
 المقدسى فقال وهذا عجيب حيث ابطاله بما يدل على الاعراض والرد كالأكل والشرب ولم يطلوه بصريح  
 الرد اهـ أقول هذا مدفوع بأن الكلام في المرقف وقد صرح حوايا بأنه لا يطل بالقسام عن المجلس والاكل  
 والشرب ما لم يرض الوقت بخلاف المطلق عن الوقت كمر (قوله قبل قبله) مصدره مضاف لمفعوله أى قبول  
 المرأة التفويض (قوله كالبراء) أى عن الدين فإنه بعد ثبوته لا يتوقف على القبول يرتد بالرد فيه من  
 معنى الاسقاط والتليك فتح (قوله وأنه في المحدث) عطف على قوله أنه يرتد بها أى وظاهر ما مر أيضا أنه  
 في المحدث مثل أمر لبيدك اليوم وغدا لا يبقى في الغد وفيه ان هذا منصوص في كلام المصنف صريحاً قوله ولكن  
 الخ استدل على قوله لا يبقى في الغد (قوله الى رأس الشهر) أى الشهر الا (قوله بطل خيارها في اليوم  
 الخ) المراد باليوم والغد المجلس كما عبره في التواريخ لخصوص اليوم الاول والثاني (قوله وإيهان  
 مختار نفسها في الغد) أى فقدت مع أنه من المحدث (قوله عند الامام) وكذا عند محمد وقال أبو يوسف  
 خرج الأمر من يدها في الشهر كله وكذا في البدائع ان بعضهم ذكر الخلاف على العكس أى أنه يخرج الأمر  
 في الشهر كله عندهم لا عند أبي يوسف وكذا في استرخاينة وقال أنه الصحيح (قوله بأنه متى ذكر الوقت)  
 أى كمر لبيدك اليوم وغدا الى رأس الشهر اعتبر تعليقا أى والتعليق لا يرتد بالرد ولا إلى وان لم يذكر  
 الوقت كمر لبيدك يعتبر تعليقا أى والتليك يرتد قبل قبوله كما مر وفيه نظر من وجهين الاول أن القبول هنا  
 بمعنى اختيارها أحد الأمرين نفسها أو زوجها فإذا قالت اخترت زوجي وجد القبول فلا تمك ازديعه  
 باختيارها نفسها فلا فرق حينئذ بين اعتبار التعليق والتليك وليأتل الثاني ما أورده ح من ان هذا الوجه  
 لا يدفع التناقض بين ما في المتن وما في الولول الجية لأنه يقتضى أن يبقى الأمر بيد حاشا في الغد اذا اختارت زوجها  
 اليوم في أمر لبيدك اليوم وغدا مع أنه خلاف مانص عليه المصنف وأجاب ط بأن مقصود الشارح بثبوت  
 التناقض لا دفعه أقول والجواب عن التناقض ان الخلاف جار في مسألة المتن أيضا كما قدمناه عن الهداية وفي  
 البدائع ولو قال أمر لبيدك اليوم وغدا في وعلى ما مر من الاختلاف وصرح به الولول الجي أيضا فنقال  
 في مسألة اليوم وغدا الوردت الأمر في اليوم يبقى في الغد وفي الجامع الصغير لا يبقى وعليه الفتوى اهـ وقد  
 علمت مما مر من حكاية الخلاف في مسألة الشهر ان الأمر لا يبقى في الغد عندهما خلافاً لأبي يوسف فافهم  
 (قوله لا يبقى لو طلقها بأشياء الخ) قد بالبائس لأنه لو طلقها رجعياً بقي أمرها قولاً واحداً ح وأراد الشارح  
 الجواب عن مناقضة أخرى بين كلامهم فان العمادى ذكر في فصوله أنه لو قال أمر لبيدك ثم طلقها بأشياء خرج  
 من يدها في ظاهر الرواية وقال في موضع آخر لا يخرج ثم وفق بحمل الاول على التفويض المجزئ والثاني على  
 المعلق قال في التبر وأصله ما مر من أن البائس لا يلحق البائس الا اذا كان معلقاً (قوله لا يمكن في البحر الخ)  
 استدرك على توفيق العمادى فإنه صرح في القصة بأنه اذا قال ان فعلت كذا فامر لبيدك ثم طلقها قبل وجود  
 الشرط طلاقاً بآشياء ثم تزوجها يبقى الأمر في يدها ثم رجع لا يبقى في ظاهر الرواية في هذا صريح في ان المعلق يخرج  
 كالمخرج في ظاهر الرواية قال في البحر فالحق ان في المسألة اختلاف الرواية وان ظاهر الرواية بطلانه بالابانة  
 لم تلقت نفسها في الغد لا بعد زوج اخر لقولهم ان زوال الملك بعد البين لا يطلها والتخير بمنزلة التعليق وأجاب  
 في التبر بأن ما في القصة مبني على اطلاق ظاهر الرواية وهو قيد بما مر من التوفيق قلت ويؤيده ما في شرح  
 المقدسى عن الخلاصة قال السر حسي قال لا مرأته اختارني ثم طلقها بأشياء بطل الخيار وكذا لا مرأته باليد  
 ولو رجعا لا يطل أصله ان البائس لا يلحق البائس بل هو تزوجها في الغد أو بعد خالايهود الأمر بخلاف ما اذا كان

قبل قبوله لا بعده كالبراء وأنه في  
 المحدث لا يبقى في الغد لبيدك  
 في الولول الجية أمر لبيدك الى  
 رأس الشهر فكانت اخترت زوجي  
 بطل خيارها في اليوم ولها أن  
 تختار نفسها في الغد عند الامام  
 ووجهه في الرواية بأنه متى ذكر  
 الوقت اعتبر تعليقا ولا يفتل كما بقي  
 لو طلقها بأشياء بطل امرها  
 ان كان التفويض مجزئاً وان  
 معلقاً كان دخلت الدار فأمر لبيدك  
 بطل أو موقفاً لا عماداً لكن في  
 البحر عن القصة بظاهر الرواية ان  
 المعلق كالمخرج

الامر معاشا بشرط ثم أبانهم ثم وجد الشرط وفي الاملاء لوقال اختارى اذا شئت أو امرتك ليدك اذا شئت  
ثم طلقها واحدة بانسة ثم تزوجها واختارت نفسها عند أبي حنيفة فطلقا بانسا وعند أبي يوسف لافال الامام  
السرخسي قوله ضعف اه فظهر بهذا قوة ما وقع به في القبول فان قلت نفس الاختيار فيه معنى التعليق  
فينبغي أن لا يكون فرق قلنا الفرق بين التعليق الصريح وما فيه معنى التعليق ظاهر لا ينبغي على من عندنا نوع  
تحقيق ولبعضهم هنا كلام يغني النظر اليه عن التكلم عليه اه والظاهر انه أراد باليهض صاحب الجرفان  
ما ذكره من عدم الفرق بين المجزأ والمعلق وتقييده البطان بما اذا طلقت نفسها في العدة لا بعد ما بناه على ان  
التخير بمنزلة التعليق يردده صريح كلام السرخسي فافهم (قوله صح) مقيد بما اذا ابتدأت المرأة وقالت  
زوجت نفسي منك على ان امرى بيدى أطلق نفسي كلما اريد او على انى طالق فقال الزوج قبلت أمالو يد الزوج  
لا تطلق ولا يصير الامر بيدها كما في الجرح عن الخلاصة والبرازية (قوله لم تسع) أى لعدم حصول غيرة  
ط (قوله يحكم الامر) الباء للسببية لان حكم الشيء ثمرة وأثره المترتب عليه وحكم الامر ملكها طلاق  
نفسها (قوله ثم ادعته) أى ادعت الجعل المذكور أو الطلاق (قوله فاقول لها) لانه وجد سببه  
باقراره وهو التخير فالظاهر عدم الاشتغال بشئ آخر بحر ولانه لما أقر بالتخير والطلاق صار بانكاره مدعيا  
بطلان السبب والاصل عدمه وهذا بخلاف ما لو قال لقتنه جعلت أمرتك ليدك في العتق أسرف لم تعتق نفسك  
وقال القن فقلت لا يصديق اذا المولى لم يقر بعتقه لان جعل الامر بيده لا يوجب العتق مالم يعتق القن نفسه  
والمولى ينكره بخلاف الطلاق فانه أقر به وادعى ابطاله فلم يقبل منه كما أوضحه في الجرحوابعما في جامع  
الفصولين من أنه ينبغي عدم الفرق (قوله ثم اختلفا) أى قال ضريرتها بجناية وقالت بدونها وينبغي  
أن يكون ذلك بعد اختيارها لنفسها كما علم مما قبله (قوله فالتقول له) لانه ينكر ضريرة الامر بيدها  
وان لم يبين الجناية ولو أقامت بينة على أنه بغير جناية ينبغي أن تقبل وان قامت على النفي لكونها على الشرط  
والشرط يجوز اتيانها بالبينة وان كان نفيا نهر عن العمادية (قوله كما سيبي) أى في باب التعليق عند  
قوله الا اذا برحت ح (قوله ما تريدنى) استفهام وقوله افعل ما تريد أمر (قوله لم تطلقى الخ) أى لانه  
وان كان في سدا كره الطلاق لكنه لا يتعين تفويض الاحتمال اليه كأي فعل ان قدرت تأمل (قوله لا يدخل  
نكاح الفضولى الخ) في الجرح عن البينة ان تزوجت عليك امرأة فأمرها بيلك فدخلت امرأته في نكاحه  
بنكاح الفضولى وأجاز بالفعل ليس لها أن تطلقها ولو قال ان دخلت امرأة في نكاحى فله اذلك وكذا  
في التوكيد بذلك اه أى لانه بعد الفضولى مع عدم الاجازة بالقول لم يصدق انه تزوجها بل صدق انها  
دخلت في نكاحه ومثل دخلت قوله يتصل لى لكن سبذ كرى آخر كتاب الايمان عدم الخث مطلقا حيث قال  
كل امرأه تدخل في نكاحى أو تصرحلا لالى فكذا فاجاز نكاح فضولى بالفعل لا يثبت ومثله ان تزوجت  
امرأة بنفسى أو بوكلى أو بفضولى أو دخلت في نكاحى بوجه ما تمكن زوجها طالق لان قوله أو بفضولى  
عطف على قوله بنفسى وعامله تزوجت وهو خاص بالقول واغما يند باب الفضولى لوزاد أو اجرت نكاح  
فضولى ولو بالفعل ولا يخلص له الا اذا كان المعلق طلاق المترجحة فرفع الامر الى شافعى ليصحح المين المضافة  
اه وحاصله انه اما أن يعلق طلاق زوجته أو طلاق التى يتزوجها فى الثانية يرفع الامر الى شافعى وعلم أن في  
المسألة قولين ووجه عدم الخث في أو دخلت امرأة في نكاحى أن دخولها لا يكون الا بالتزويج فكأنه قال  
ان تزوجتها وتزوج الفضولى لا يصير مترجحا بخلاف كل عبد دخل في ملكى فانه يثبت بعقد الفضولى فان  
ملك المين لا يمتنع بالشرء بل له اسباب سواه وقد ذكر المصنف القولين في فتاواه ورجح القول بعدم الخث  
وسياتى ان شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك في الايمان (قوله لم يقع) لانه تملك منه ما هو في معنى  
التعليق على فعلهما فلم يوجد المعلق عليه بفعل أحدهما والله تعالى أعلم

\*(فصل في المشيئة)\*

هذا هو النوع الثالث من أنواع التفويض وليس المراد تعليق الطلاق على المشيئة صريحا بل ما يشهده ويشمل  
المتخلى فقد قال في كافى الحاشية واذا قال لها طلقى نفسك ولم يذكر فيه مشيئة فذلك بمنزلة المشيئة ولهذا ذلك  
في المجلس اه أى لانه موقوف على مشيئتها وطلقة مشيئة ولذا قال في الكافى لوقال لها طلقى نفسك واحدة

(فروع) نكحها على ان امرها يديدا  
صح ولو ادعت جعله امرها  
سدها لم تسع الا اذا طلقت  
نفسها يحكم الامر ثم ادعته قدس  
\* قالت طلقت نفسي في المجلس  
بلا تبدل وانكر فاقول لها \* جعل  
أمرها يديدا ان ضم بها بغير جناية  
فنفسها تم اختلاف القول له لانه  
منكر وقبل بينه على الشرط  
المتنى كما سيبي \* طلب أولياؤها  
طلاقها فتال الزوج لا يها ما تريد  
منى افعل ما تريد وخرج فطلقها  
أبوها لم تطلق ان لم يرد الزوج  
التفويض والقول له فيه خلاصة  
لا يدخل نكاح الفضولى مالم يقل  
ان دخلت امرأة في نكاحى \* جعل  
امرها بين رجلين فطأها أحدهما  
لم يقع

\*(فصل في المشيئة)\*

ان شئت فسمت قد شئت نفسى واحدة فهى طالق وقد شئت حيث طلقت نفسها اه وبما فؤوده ان وقع  
ما ورد في انه من العناية من ان النسب مترجى الابداء بمسألة فيها ذكر المشيئة ولا حاجة الى ما أجاب عنه  
في الحواشي السعدية من ان ذكر ما فيه المشيئة منزل محال منه كرفيه منزلة المركب من المفرد يعنى والمفرد يعنى  
المركب فكذلك منزل منزله اه وان أقزعه في التبر نعم يصلح هذا الجواب عما قد يقال لم ذكر مسائل  
المشيئة من قبل مسائل المشيئة صريحا وان كان كل منهما مقصودا من هذا الباب فافهم (قوله أو نوى  
واحدة) لوحذف هذا العلم بالأولى نهر (قوله أو نيتين في الحرة) لانها في حقتها عدد محض بخلاف الامة  
فتصعب نية النيتين في حقها لانهم افراد اعتبارى كالثلاث في حق الحرة (قوله فطلقت) أى واحدة أو نيتين  
أو ثلاثا وكل مع عدم النية أصلا أو مع نية الواحدة أو النيتين في الحرة فهى تسعة والواقع فيها طلقة رجبية أما  
في الامة فالصور اربع أفاده ح لانها اتمان تطلق واحدة أو نيتين وكل مع عدم النية أو مع نية الواحدة  
لكن قوله أو ثلاثا جاز على قولهما بوقوع واحدة رجبية اما عند الامام فانهم اذا طلقت ثلاثا ونوى واحدة أو لم  
ينو أصلا لا يقع شيء لان موجب طلقى هو المفرد الحقيقي فيثبت وان لم ينو والمفرد الاعتبارى أعنى الثلاث  
محتملة لا يثبت الابنية فائتمار الثلاث حينئذ اشتغال بغير ما فوض اليها فلا يقع شيء كما أفاده في التبر بلاية  
ومقتضاه انه اذا نوى نيتين فطلقت ثلاثا لا يقع عنده شيء أيضا فافهم (قوله ونواه) أى الثلاث وأفراد الاعتبار  
باعتبار المذكور وأولها فرد اعتبارى وقيد به احترازا عما اذا لم ينو أصلا أو نوى واحدة أو نيتين فانه لا يقع  
شيء عنده كما علمت (قوله وقعن) أى الثلاث سواء أوقعتهما بلفظ واحد أو منفردا وانما صح ارادة الثلاث  
لان قوله طالق نفسك معناه افعلى فعل التطلق فهو مذكور ولغذا لانه جزء معنى اللفظ فمصح نية العموم غير ان  
العموم في حق الامة نيتان وفي حق الحرة ثلاث فتح وقوله أو منفردا يدل على انه لو نوى الثلاث فطلقت واحدة  
أو نيتين وقع وبأنى التصريح بوقوع الواحدة في طلقى نفسك ثلاثا فطلقت واحدة وبأنى تمامه (قوله قد  
بخطأها) أى بقوله نفسك فافهم (قوله وبقواها في جوابه الخ) اعلم انه لو قال لها طالق نفسك فطلقت  
في جوابه ابنت نفسى طلقت رجبية ولو قالت اخترت نفسى لم تطلق قال في الفتح وحاصل الفرق ان المذفوض  
الطلاق والابانة من النافله التى تستعمل في ايقاعه كناية فقد أجابت بما فوض اليها بخلاف الاختيار ليس من  
النافط الطلاق لا صريحا ولا كناية ولهذا الوقت ابنت نفسى توقف على اجازته ولو قالت اخترت نفسى فهو باطل  
ولا يلحقه اجازة وانما صار كناية باجماع الصحابة فيما اذا جعل جوابا للتخير غير انها زادت وصف تعجيل البيونة  
فيه قبله والوصف ويثبت الاصل اه وقوله ولهذا الخ استدلال على اثبات الفرق في مسئلتنا بانها في مسألة  
اخرى وحى ما لو ابتدأت وقالت ابنت نفسى بدون قوله لها طالق نفسك وقع ان اجازته أى مع النية منه وكذا منها  
كما قدمناه قبيل الكليات عن تلخيص الجامع وشرحه ولو ابتدأت وقالت اخترت نفسى لا يقع وان اجازته مع  
النية لان اخترت لم يوضع كناية الا في جواب التخير ولهذا الوقت لها اخترت ناوبا للطلاق لم يقع بخلاف لفظ  
الابانة وقوله غير انها الخ بيان لوقوع الرجعي في مسئلتنا وبما قررناه ظهر لك انه اشتبه على الشارح مسألة  
الابتداء بمسألة الجواب فالصواب اسقاط قوله ان اجازته وقوله بعده وان اجازته لان ذلك فيما اذا ابتدأت بقولها  
ابنت نفسى أو اخترت وقد ذكر المسألة قبيل الكليات وكلامنا الآن فيما اذا قالت ذلك في جواب قوله لها طالق  
نفسك وذلك لا يتوقف على الاجازة أصلا ولا على نيتها الطلاق خلافا لما في التبر عن التلخيص لان ما في التلخيص  
من اشتراط نيتها انما ذكره في مسألة الابتداء لان مسألة الجواب لان قولها ابنت نفسى في جواب قوله طالق  
نفسك غير محتاج الى النية وأيضا فان الواقع هنا رجعي وفي مسألة الابتداء باش ورايت طنبه على بعض ما قلنا  
وكذا الرجعي فافهم (قوله لانه كناية) علمه لقوله طلقت وأتباعه كونها رجبية فتقدمت (قوله ولا كناية)  
أى ليس من كليات الطلاق بل هو كناية تفويض وانما عرف جوابا للتخير بلفظ اختارى بالاجماع والحق به الامر  
باليد بخلاف طلقى فانه لا يقع الاختيار جوابا قال في البحر وأفاده عدم صلاحية الجواب ان الامر يخرج من  
يد حالا اشتغالها بما لا يعنى كما في الفتح ودل اقتصاره على نفي الاختيار ان كل لفظ يصلح للايقاع من الزوج يصلح  
جوابا للطلاق فكذلك الجواب باليد كما صرح به في الخلاصة اه (قوله يا نواحه الثلاثة) أى التخير  
والامر باليد والمشيئة (قوله لما فيه من معنى التعليق) أو لكونه تليكا يعم بالمعنى وحده بلا توقف على

(قال لها طالق نفسك ولم ينو  
او نوى واحدة) أو نيتين في الحرة  
(طلقت وقعت رجبية وان طلقت  
ثلاثا ونواه وقعن) قيد بخطأها  
لان لو قال طلقى أى نساء شئت  
لم تدخل تحت عموم خطاها  
(وبقواها) في جوابه (ابنت نفسى  
طلقت) رجبية ان اجازته لانه  
كناية (لا بانترنت) نفسى وان اجازته  
لان الاختيار ليس بصريح ولا  
كناية (ولا يثبت) الزوج (الربوع  
عنه) أى عن التثنية بل نواحه  
الثلاثة لما فيه من معنى التعليق

القبول كما عُلِّلَ به في الفتح وقد مناه في التفويض (قوله لانه تملك) أي وان صرح بلفظ الوكالة كما اذا قال  
وكنتك في طلاقك كافي الخاتمة أي لانها عاملة لنفسها والوكيل عامل لغيره أفاده في البحر ثم قال والظاهر انه  
لا فرق بين تعليق التطلق أو الطلاق في حق هذا الحكم أي تقبده بالمجلس لما في المحيط اذا قال لها طلق نفسك  
ولم يذكر مشيئة فهو بمنزلة المشيئة الا في خصله وهي انية الثلاث صحيحة في طلق دون أنت طالق ان شئت  
اه وظاهره انه اذا لم تنأ في المجلس خرج الامر من يدها اه (قوله ونحوه الخ) كذا شئت أو اذ ما شئت أو حين  
شئت فان لها أن تطلق في المجلس وبعده لان هذه الالفاظ لعدم الاوقات فصار كما اذا قال في أي وقت شئت وكما  
كتب مع أفادة التكرار الى الثلاث بخلاف ان وكيف وحيث وكما وانما فانه في هذه يتقيد بالمجلس والارادة  
والرعي والخبة كالمشيئة بخلاف ما اذا علقه بشئ آخر من أفعالها كالاكل فانه لا يقتصر على المجلس فهو في الجميع  
بحر. فتمامه وأعلم انه متى ذكر المشيئة سواء أتى بلفظ يوجب العموم أولا اذا طلق نفسه بلا قصد غلط لا يقع  
بخلاف ما اذا لم يذكرها حيث يقع قال في الفتح وقد مناه يوجب حمل ما أطلق من كلامهم من الوقوع بلفظ  
الطلاق غلطاً على الوقوع قضاء لإيدانته غير (قوله مطلقاً) أي في المجلس وبعده (قوله واذا قال للرجل  
ذلك) اسم الإشارة راجع الى الامر بالتطبيق أي قال له طلق امرأتى قديده احتراماً عما لو قال له امرأتي  
بيد فانه يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع على الأصح وكذا جعلت اليك طلاقها فطلقها يقتصر على المجلس  
ويكون رجعيًا بحر وأراد بالرجل العاقل احتراماً عن العصبى والمجنون لانه لا بد في جهة التوكيل من عقل  
الوكيل كما صرح به في كتاب الوكالة بخلاف ما اذا جعل امرأته يدعى أو مجنون فانه يصح لانه تملك في ضمنه  
تعلق فكانه قال ان قال لك المجنون أنت طالق فانت طالق فيذا بما طلق فيه التملك التوكيل أفاده في البحر  
وتقدم ذلك في باب التفويض لكن نقل في البحر بعد ذلك عن الزاوية التوكيل بالطلاق تعليق الطلاق بلفظ  
الوكيل ولذا يقع منه حال سكره اه الا أن يقال ان هذا الإنشائي اشتراط العقل أصحة التوكيل ابتداءً لكن  
مقتضى التعليق بلفظ الوكيل عدم اشتراط عقله لوجود المعلق عليه بالتطبيق وعليه فلا فرق بين التملك  
والتوكيل في ذلك فليأت (قوله الا اذا زاد وكما عزلتك الخ) أي فانه لا يقبل الرجوع ويصير لازماً كما في  
الخلاصة وغيرها غير (قوله لا يمكنه عزله لانه من أنواع الرجوع ويخالفه ما في البحر عن الخاتمة الأصح  
انه يملك عزله وفي طريقه أقوال قال السرخسي يقول عزلتك عن جميع الوكالات فيفسر الى المعلق والمنجز  
وقيل بقول عزلتك كما وكنتك وقيل يقول رجعت عن الوكالات المعلقة وعزلتك عن الوكالة المطلقة (قوله  
فيتقيد به الخ) لانه علقه بالمشيئة والمالك هو الذي يتصرف عن مشيئته هداية ثم اعلم انه لو قال شئت  
لا يقع لان الزوج أمره بتطليقتها ان شاء ولم يوجد التطبيق به وله شئت ولو قال هي طالق ان شئت فقال شئت وقع  
لوجود الشرط وخو مشيئته ولو قال طلقها ففعل وقع لانه كناية عن قوله طلقت بحر عن المحيط وفيه عن  
كافي الحاكم لو وكاه أن يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثاً نوى الزوج الثلاث وقعن والام يقع شيء عنده  
وقال تقع واحدة (قوله طلقها في مجلسه لا غير) فلو قام من مجلسه بطل التوكيل هو الصحيح لان ثبوت  
الوكالة بالطلاق بناء على ما قوض اليها من المشيئة ومشيتها تقتصر على المجلس فكذا الوكالة كذا في الخاتمة  
قال الحلواني ينبغي أن يحفظ هذا فانه مما عمت به البلوى فان الوكلاء يؤخرون الايقاع عن مشيئتها ولا يدرون  
ان الطلاق لا يقع وهذا مما يستثنى من قوله لم يتقيد بالمجلس غير وهذا مما يلغزه فيقال وكالة تقيدت بمجلس  
الوكيل بحر (قوله وطلقت واحدة) قال في البحر لا فرق بين الواحدة والنتين ولو قال وطلقت أقل وقع  
ما وقعته لكان أولى وأشار الى انها لو طلقت ثلاثاً فانه يقع بالاولى وسواء كانت متفرقة أو بلفظ واحد  
اه (قوله وقعت) أي رجعية لان اللفظ مبرح كذا في بعض النسخ (قوله لانها) أي الواحدة وقال  
في الفتح لان الماملةت ايقاع الثلاث كان ايها أن توقع منها ما شئت كالزوج نفسه اه قال الرملي مقتضاء  
ان في مسألة ما اذا قال اطلق نفسك ونوى ثلاثاً فطلقت ننتين تقع نثان لانها ماملةت أيضاً ايقاع الثلاث  
فكان لها أن توقع منها ما شئت ولم أرض به عليه ويدل عليه قولهم فيها انه لا فرق بين ايقاعها الثلاث بلفظ  
واحدة ومتفرقة فأنا عند التفريق قد حكمنا بوقوع النائية قبل الثالثة فلو افسرنا على الثانية تقع النثان فقط  
فلزم تلك النتين لما جازا التفويض تأمل اه (قوله وكذا الوكيل الخ) قال في البحر ولا فرق في هذا الحكم

(وتقيد بالمجلس) لانه تملك (اه اذا  
زاد متى شئت) ونحوه مما يفيد عموم  
الوقت تطلق مطلقاً (واذا قال  
لرجل ذلك) أو قال لها طلق فترتك  
لم يتقيد بالمجلس لانه توكل  
فله الرجوع الا اذا زاد وكما عزلتك  
فانت وكيل (الا اذا زاد ان شئت)  
فيتقيد به (ولا يرجع) لصبر ورته  
تلك كافي الخاتمة طلقها ان شئت  
لم يصروك لانه لم تنأ فان شئت  
في مجلس عليها طلقها في مجلسه  
لا غير والوكلاء عنه غافلون  
(قال لها طلق نفسك ثلاثاً) أو  
نتين (وطلقت واحدة وقت)  
لانها بعض ما قوضه وكذا  
الوكيل ما لم يقل بألف





ما ذكره المصنف مفروض في غير المعلق بالمشيئة فافهم (قوله أي لم يوجد بعد) لما كان قوله للمعدوم  
صادقاً على ما منى وانقطع مع أن التعليق به تمييز خصمه بقوله أي لم يوجد بعد ح وانما أطلقه المصنف  
اعتماداً على ما ذكره في مقابلة (قوله كان شاء الخ) مثل بشاين اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون  
المعدوم محقق الجبى أو محتمل ح (قوله بطل الامر الخ) أي سال الطلاق قال في الجبر لأنه علق الطلاق  
بشيئها المتجزئ وهي أنت بالمعلقة فلم يوجد الشرط فبقوله شئت مقتصره عليه لأنها لو قالت شئت طلاق  
الخ وقع لأنها اذا لم تذكر الطلاق لا تعتبر بالنسبة باللفظ صالح للايقاع ويستفاد منه أنه لو قال شئت طلاقك وقع  
بالنسبة لأن المشيئة تنبئ عن الوجود لأنها من الشيء وهو الموجود بخلاف أردت طلاقك لأنه لا ينبئ عن  
الوجود وقد فرق الفقهاء بين المشيئة والارادة في صفات العبد وان كان مترادفين في صفاته تعالى كما هو اللغز  
فيهما واحيت ورضيت مثل أردت اه (قوله وان قالت) أي في المجلس بجر (قوله أراد بالماضى  
الحق وجوده) أي سواء وجد وانقضى مثل ان كان فلان قد جاء وقت دجاء أو كان حاضراً كما مثل الشارح  
(قوله مثلاً) راجع الى قوله ليلاً (قوله لأنه تمييز) أي لأن التعليق بكائن تمييز ولذا صح تعليق الابرار  
بكائن ولا يرد أنه لو قال هو كافر ان كنت كذا وهو يعلم أنه قد فعله مع أن المختار أنه لا يكفر لأن الكفر يبتنى على  
تبدل الاعتقاد وتبدله غير واقع مع ذلك الفعل وتعامه في الجبر (قوله فردت الامر) بان قالت لا أشاء نهر  
(قوله لا يرتد) فلها بعد ذلك ان تشاء لأنه لم يملكها في الحال شيئاً بل أضافه الى وقت مشيئتها فلا يكون  
عليها كماله فلا يرتد بالرد كذا في الهداية وقد يقال أنه ليس عليها كمال في حال أصلاً بل هو تعليق للطلاق على مشيئتها  
وقولها طلقت ايجاد للشرط الذي هو مشيئتها وليس الواقع الاطلاقه المعلق ثم هذا الصحيح في قوله طلقت نفسك  
ان شئت فتح واجاب في الجبر بما في المحيط من أنه يتضمن معنى التعليق وهو لازم لا يقبل الابطال ومعنى التملك  
لأن المالك هو الذي يقتصر عن مشيئته وارادته وهي عاملة في التطبيق لنفسها والمالك هو الذي يعمل  
لنفسه وجواب التملك يقتصر على المجلس وفي الجامع انت طالق ان شئت أو أحيت أو هو ب ليس بين لأنه  
تملك معنى تعليق صورة ولهذا يقتصر على المجلس والعبرة للمعنى دون الصورة اه وفأنت أنه لا يحنث  
في عينه لا يحنث اه أقول وقوله وجواب التملك يقتصر على المجلس خاص بما اذا علق بأداة لان قيد عموم  
الوقت كان وكف وحيث وكم واين بخلاف ما يدل على العموم وهو المذكور هنا وتقدم أيضاً أول الفصل  
(قوله ولا يتقيد بالمجلس) اما في كلمة متى ومتى ما فلانها للوقت وهي عامة في الاوقات كلها فكأنه قال في  
أي وقت شئت وأما اذا واما فكم متى عندهما وعند الامام وان كانت تستعمل للشرط فكما تستعمل له تستعمل  
للو وقت لكن الامر صاريدها فلا يخرج بالقيام عن المجلس بالنكاح لو قال أردت مجرد الشرط لأننا نقول يتقيد  
بالمجلس ويختلف لنفي التهمة نهر وتعامه في النسخ (قوله لأنها اسم الزمان) تعليل لعدم التقيد بالمجلس كما ان  
قوله لا الافعال عليه لقوله ولا تطلق الا واحدة ط (قوله لا تطلقاً) كذا في بعض النسخ بالنصب عطف على  
التطبيق وفي أكثر النسخ لا تطلق ويمكن تأويله بجعل لانافية الجنس والخبر محذوف دل عليه ما قبله والتقدير  
لا تطلق بعد تطبيق مملوك ايها فافهم (قوله ولا يجمع ولا تنفي) عبارة الهداية فلا تملك الا يقاع جله وجعا قال  
في العناية قيل معناهما واحد وقيل الجملة أن تقول طلقت نفسي ثلاثاً والجمع أن تقول طلقت واحدة  
واحدة وواحدة هذا هو الظاهر اه يعنى في تفسير الجمع فكأنه بشر الى ما في الدراية حيث فسر الجمع بان تقول  
طلقت وطلقت وطلقت قال والاول اصح يعنى كونها بمعنى واحد كذا في النهر ويمكن أن يراد بالجملة الثنتان  
والجمع الثلاث ويكون قوله ولا يجمع ولا تنفي اشارة الى ذلك ثم اعلم أن ما في الدراية من تفسير الجمع بان تقول  
طلقت وطلقت وطلقت وان الاصح خلافه يفيد ان لها أن تطلق ثلاثاً متفرقة في مجلس واحد على الاصح واليه  
يشير ما في العناية أيضاً حيث فسر بطلقت واحدة وواحدة وواحدة فانه جمع لاتحاد العامل بخلاف ما في  
الدراية فانه تفرق لاجع اشكر الفعل وعلى هذا في الفهستائي من قوله تطلق ثلاثاً متفرقة أي في ثلاثة  
مجالس فلا تطلق نفسها في كل مجلس أكثر من واحدة لان كلما عموم الافراد فلا تطلق ثلاثاً مجمعة اه مبنى  
على خلاف الاصح الآن يحمل قوله أكثر من واحدة على الجمعة بقرينه قوله فلا تطلق ثلاثاً مجمعة تأمل ويدل  
على ما قلنا ما في جامع القصوين امر لا يدك كلما شئت فلهما أن تختار نفسها كلما شئت في المجلس أو بعده حتى تبين

(قال لها أنت طالق ان شئت)

(فقلت شئت ان شئت) أنت (فقال)

شئت بنوى الطلاق او قالت شئت

(ان) كان (كذا للمعدوم)

أي لم يوجد بعد كان شاء أي

أو ان جاء الليل وهي في النهار

(بطل) الامر لقصد الشرط

(وان قالت شئت ان) كان

(الامر قد مضى) أراد بالماضى

الحق وجوده كان كان أي في الدار

وهو فيها أو ان كان هذا ليلاً وهي

فيه مثلاً (طلقت) لأنه تمييز

(قال لها أنت طالق متى شئت أو

متى ما شئت أو اذا شئت أو اذا

ما شئت فردت الامر لا يرتد ولا

يتقيد بالمجلس ولا تطلق) نفسها

(الا واحدة) لأنها اسم الزمان

لا الافعال فتلك التطبيق في كل

زمان لا تطلق ما بعد تطبيق (ولها

تفرق الثلاث في كلما شئت

ولا يجمع) ولا تنفي

ثلاث الا انها لا تطلق نفسها في دفعة واحدة اكثر من واحدة اه فان مقتضاه ان لها ان تطلق في مجلس واحد  
ثلاثا متفرقة الا ان يفرق بين أنت طالق وامر لا يبدل لكن في غاية البيان قال وهذه من مسائل الجامع الصغير  
وصورتها محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل قال لامرأته أنت طالق كلما شئت قال لها ان تطلق نفسها  
وان قامت من مجلسها وأخذت في عمل آخر واحدة بعد واحدة حتى تطلق نفسها ثلاثا الخ قال في غاية البيان  
لان كلمة كلما لتعميم القول فلهما مشيئة بعد مشيئة الى أن تستوفي الثلاث فاذا قامت من المجلس أو أخذت في عمل  
آخر بطلت مشيتها المملوكة لها في ذلك المجلس بوجود دليل الاعراض ولكن لها مشيئة أخرى بحكم كلما اه  
فهذا صريح في أن لها تفريق الثلاث في مجلس واحد اه وأصرح منه ما في الترخائية عن المحيط ولو قال  
لها أنت طالق كلما شئت فله اذ لك أبدا كلما شئت في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا اه  
افافهم (تنبيه) قال في الفتح فلو طلقت ثلاثا وثنتين وقع عندهما واحدة وعنده لا يقع شيء اه وفي الجبر  
عن المسبوط كلما شئت فأنت طالق ثلاثا نكالت شئت واحدة فهذا باطل لان معنى كلامه كلما شئت الثلاث  
اه ثات فأذا أن تفريق الثلاث انما هو فيما اذا لم يصرح بالعدد وفي كافي الحاكم كلما شئت فأنت طالق  
ثلاثا فثبات واحدة فذلك باطل وكذا فأنت طالق واحدة فثبات ثلاثا وكذا لو قال فأنت طالق ولم يقل ثلاثا  
فثبات ثلاثا اه أي جله فلو متفرقة ولو في مجلس جاز كما عات (قوله لانها لعموم الافراد) بكسر الهمزة  
أي الانفراد كذا ضبطه الشارح في شرحه على المنار وكذا ضبطه ح وقال هو مصدر فيوافق تعبيرهم بالانفراد  
ويجوز فتحها اه وفي شرح العيني لان كلما تسم الاوقات والافعال عموم الانفراد لا عموم الاجتماع  
فيمتنع ايقاع الواحدة في كل مرة الى ما لا يتناهى الا ان اليمين تصرف الى الملك القائم اه (قوله لا يقع)  
لان التعليق انما يصرف الى الملك القائم وهو الثلاث فباستغراقه ينتهي التفويض. بجر (قوله والا)  
أي وان لم تطلق نفسها أصلا أو طلقت نفسها ثلاثا في مجلس أو طلقت نفسها واحدة فقط أو ثنتين في مجلس ح  
(قوله وهي مسألة الهدم الاتية) أي في آخر باب الرجعة وهي ان الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث كما يهدم  
الثلاث فمن طلق امرأته واحدة أو أكثر ثم عادت اليه بعد زوج آخر عادت اليه بملك جديد فيملك عليها ثلاث  
طلقات وهذا عندهما وعند محمد انما يهدم الثاني الثلاث فقط لا ما دونها فمن طلق امرأته ثنتين ثم عادت اليه  
بعد زوج آخر عادت اليه بما بقي وهو طلقة واحدة فاذا طلقها بعد العود لطلقة واحدة لا تحرم عليه حرمه غلظة  
عندهما وعنده تحرم وكذا اذا قال كلما دخلت الدار فأنت طالق فدخلها مرتين ووقع عليها الطلاق  
وانقضت عدتها ثم عادت اليه بعد زوج آخر فعندهما تطلق كلما دخلت الدار الى أن تميز ثلاث طلقات خلافا  
لمحمد كما ذكره الزيلعي في باب التعليق عند قوله وتعليق الثلاث يطل تمييزه وعبارة البحر هنا قيدنا بكونه بعد  
الطلاق الثلاث لانها لو طلقت نفسها واحدة أو ثنتين ثم عادت اليه بعد زوج آخر فلهما أن تفرق الثلاث خلافا  
لمحمد وهي مسألة الهدم الاتية اه وهو موافق لما قلناه عن الزيلعي ومثل في الفتح وغاية البيان وهذا  
صريح في انها بعد العود لها أن تطلق نفسها ثلاثا متفرقة عندهما وعند محمد تطلق ما بقي فقط ففرق الثلاث  
مبنى على قوله ما لا على قول محمد فافهم نعم يشكل على هذا التعليل الماربان التعليق انما يصرف الى الملك  
القائم وهو الثلاث فانه يقتضي أنها لو طلقت نفسها ثنتين ثم عادت اليه بعد زوج آخر ليس لها أن تطلق نفسها  
أصلا عندهما لانها عادت اليه بملك جديد ولان الملك الاول هدمها الزوج الثاني ولا اشكال على قول  
محمد من انها تطلق واحدة فقط لانها الباقية لكون الزوج الثاني لم يهدم ما دون الثلاث عنده ثم رأيت المحقق  
في الفتح أفاد الجواب عن ذلك في باب التعليق بما حاصله ان قوله سم ان المعلق لطلقات هذا الملك الثلاث مقيد  
بما دام مالها فاذ ازال ملكه لبعضها صار المعلق ثلاثا مطلقة (قوله لانها لا يمكن) فحيث ظرف مكان  
مبنى على الضم واين ظرف مكان يكون استقفا ما فاذا قيل اين زيد لم يرد الجواب بتعيين مكانه ويكون شرطا  
أيضا وترادفهما فيقال اينما تقيم اقم بجر عن المصباح (قوله ولا تعلق للطلاق به) ولذا لو قال أنت  
طالق بمكة أو في مكة كان تمييز الطلاق كما ذكرته كون طالق في كل مكان في الحال بخلاف الزمان فان الطلاق  
يتعلق به (قوله فجعل مجازا عن ان الخ) جواب عن ايراد من أحدهما انه اذا أُلغى ذكر المكان صار أنت  
طالق شئت وبه يقع الحال كانت طالق دخلت الدار ثانيا فلهما انه اذا كان مجازا عن الشرط فلم يحل على ان دون

لانها لعموم الافراد (ولو طلقت بعد  
زوج آخر لا يقع) ان كانت  
طلقات نفسها ثلاثا متفرقة  
والا فلها تفريقها بعد زوج  
آخر وهي مسألة الهدم الاتية  
(أنت طالق حيث شئت أو اين  
شئت لا تطلق الا اذا شئت في  
المجلس وان قامت من مجلسها)  
قبل مشيتها (لا) مشيئة لها  
لانها للمكان ولا تعلق للطلاق به  
فجعل مجازا عن ان لانها أم الباب

مطلب  
مسألة الهدم

مقي بما لا يطل بالقيام عن المجلس والجواب عن الاول انه جعل الظرف مجازا عن الشرط لان كلامه ما يفيد  
 خبرا من التأخير وهو اول من الغائه بالكلمة وعن الثاني بان حله على ان أولى لانها أم الباب ولا نه حرف  
 الشرط وفيه يطل بالقيام افاده في الفتح (قوله يقع في الحال رجعية الخ) أي تطلق طلقه رجعية بمجرد  
 قوله ذلك شئت أو لا ثم ان فانت شئت بآئنة أو لا ثم ان قد نوى الزوج ذلك تصير كذلك للوفاق وهذا عنده اما  
 عندهما في حال تشاء لم يقع شيء فعنده أصل الطلاق لا يتعلق بشئ مما يبل صفته وعنده ما يتعلق معا وتماه  
 في الفتح وكتبت في حاشيتي على شرح المنار الفرق بين هذا التفويض وعامة التفويضات حيث لم تتج إلى نية  
 الزوج أن المفوض ههنا حال الطلاق وهو مستوعب بين البيونة والعدد فيحتاج إلى آئنة لتعين أحدهما بخلاف  
 عامة التفويضات (قوله والا فرجعية) صادق بما اذا شئت خلاف ما نوى وبما اذا لم ينو شيئا والمراد  
 الاول لما في الفتح وان اختلفا بأن شئت بآئنة والزوج ثلاثا وعلى القاب فهي رجعية لانه لغت مشيئتها لعدم  
 الموافقة فبقى انقضاء الزوج بالصريح ونيته لا تعمل في جعله بآئنة أو ثلاثا ولو لم تحضر الزوج نية لم يذكره  
 في الاصل ويجب أن تعتبر مشيئتها حتى لو شئت بآئنة أو ثلاثا ولم ينو الزوج يقع ما وقع بالاتفاق الخ اه  
 (قوله لوموطوءة) قيد لقوله رجعية في الموضوعين وتقدم في باب المهر نظما ان المختلي بها كالموطوءة في لزوم  
 العدة وكذا في وقوع طلاق آخر في عتقها فافهم (قوله والا) أي بان كانت غير مدخول بها طلقت طليقة  
 بآئنة وخرج الامر من يدها الفوات محليتها بعدم العدة كذا في الفتح أما المختلي بها قلزمها العدة كما علت  
 فتطلق رجعية ولا يخرج الامر من يدها فافهم (قوله وقول الزياحي) عبارته ومثمة الخلاف تظهر  
 في موضعين فيما اذا قامت عن المجلس قبل المشيئة وفيما اذا كان ذلك قبل الدخول فانه يقع عنده طليقة رجعية  
 وعندهما لا يقع شيء والرد كالقيام اه ح (قوله اهما أن تطلق ماشاءت) أي واحدة أو اثنين أو ثلاثا  
 وبه ملق أصل الطلاق بمشيئتها بالاتفاق بخلاف مسألة كيف شئت على قوله لان كم اسم العدد وما شئت نعيم  
 للعدد والواحد عدد على اصطلاح الفقهاء فكان التفويض في نفس العدد والواقع ليس الا العدد اذا ذكر فصار  
 التفويض في نفس الواقع فلا يقع شيء ما لم تشأ ففتح (تأنيده) لم يذكر كراشراط النية من الزوج وشرطه  
 الشارح في شرحه على المنار وكذا في شرح المرقاة وذكر في الكشف انه رأى بخط شيخه معلما بعامة البرزوي  
 أن مطابقة ارادة الزوج شرط لانها كان للعدد المبهم احتيج إلى النية وأقره في التقرير لكن ظاهر الهداية  
 والفتح وغيره أنه لا يشترط واستظهره صاحب البحر في شرحه على المنار لانه لا اشتراك لان المقصود بها القدر  
 فقط وله افراد فلا يهاجم بخلافه في كيف لان المفوض اليها الحال وهو مشترك كما تقدمت منه فانت وهو ظاهر  
 المتون أيضا (قوله في مجلسها) لانه تملك فيقتصر عليه كما مر (قوله ولم يكن بدعيا) قال في البحر  
 وافاد بقوله ماشاءت أن اها أن تطلق اكثر من واحدة من غير كراهة ولا يكون بدعيا الا ما وقع الزوج لانها  
 مضطرة الى ذلك لانها لو فرت خرج الامر من يدها اه قلت وكذا لو كانت حاضرا وقدمت التصريح به في أول  
 الطلاق قال ط ويقال نظير ذلك في كيف شئت السابق اذا وقعت ثلاثا مع النية (قوله وان ردت) بان  
 قالت لا أطلق فتح (قوله بما يفيد الاعراض) كالنوم والقيام عن المجلس (قوله لانه تملك في الحال)  
 احتراز عن اذا ومتى يعني هذا تملك خبز غير مضاف الى وقت في المستقبل فاقتضى جوابا في الحال فتح (قوله  
 والاول اظهر) لانه لو كان المراد البيان لكانت قوله طالق ماشئت كما في التمرير ح (قوله ان شئت  
 وان لم تشأ) اعلم انه اذا جعل المشيئة وعندهما شرط واحد أو المشيئة والاباء قائم الاطلاق أبدا للتعددية  
 طالق ان شئت ولم تشأ أي أو ان شئت وابت وان كثران وقدم الجزء كانت طالق ان شئت وان لم تشأ أي فشئت  
 في مجلسها ولم تشأ تطلق لانه جعل كلامهما مشروطا على حدة كقوله أنت طالق ان دخلت الدار أول تدخلي وان  
 أخر الجزء كان شئت وان لم تشأ أي فأنت طالق لا تطلق أبدا لانه مع التأخير صار أكثر من واحد وتعدرا اجتماعهما  
 بخلاف ما اذا أمكن فلا تطلق حتى يوجد اكلت وان شربت فانت طالق وان كثران واحدهما المشيئة  
 والاخر الاباء كانت طالق ان شئت وان ايت وقع شئت أو ايت وان سكنت حتى قامت من المجلس لا يقع لان  
 كلامهما مشروط على حدة والاباء فعل كالمشيئة فأيهما وجد يقع وإذا انعدم لا يقع وكذا لو لم يكثران وعطف بأو  
 كانت طالق ان شئت أو ايت لانه غلقه بأحدهما ولو قال ان شئت فأنت طالق وان لم تشأ أي فأنت طالق طلقت

(وفي كيف شئت يقع) في الحال

(رجعية فان شئت بآئنة

أو ثلاثا وقع) ماشاءته (مع نيته)

والا فرجعية لوموطوءة والاباء

وبطل الامر وقول الزياحي

والعيسى قبل الدخول صوابه

بعده فتنبه (وفي كم شئت أو ماشئت

اه أن تطلق ماشاءت) في مجلسها

ولم يكن بدعيا للضرورة (وان ردت)

أو أتت بما يفيد الاعراض (ارتدت)

لانه تعليق في الحال بخوابه كذلك

(قال لها طالق) نفسك (من ثلاث

ماشئت تطلق ما دون الثلاث ومثله

اختارى من الثلاث ماشئت)

لان من تبعية وقالا بآئنة

فتطلق اثلاث والاول اظهر

(فروع) قال أنت طالق ان شئت

وان لم تشأ أي طلقت للحال

مطلب

انت طالق ان شئت وان لم تشأ

للمحال بخلاف ان كنت تحبين الطلاق فأنت طالق وان كنت تبغضين فأنت طالق لانه يجوز أن لا تحب ولا تبغضين  
فلم يتحقق شرط الوقوع ولا يجوز ان تشاء أو لا تشاء أي فيكون أحد الشرطين بائنا لا محالة فوقع ولو قال أنت  
طالق ان آيت أو كرهت فقلت آيت تطلق ولو قال ان لم تشائي فأنت طالق فقلت لا تشاء لا تطلق لان آيت  
صيغة لا يجاد الاية فقد علق بالآية منها وقد وجد وقوع وقوله وان لم تشاء أي صيغة للعدم لا لا يجاد فصار بمنزلة  
ان لم تدخل الدار وعدم المشيئة لا يتحقق بقوله لا تشاء لان آية ان تشاء من بعد وانما يتحقق بالموت يخرج عن  
المحذور كرهه انه لو عاقبه بعدم مشيئة نفسه فهو كذلك بخلاف ان لم يشأ فلان فقال لا تشاء والفرق ان شرط  
البر في الاجنبى مشيئة طلاقها في المجلس وبقوله لا تشاء تبدل المجلس لانه اشتغال بما لا يحتاج اليه اذ يكفه  
في الايقاع الكون حتى يقوم (قوله لم تطلق) محله ما اذا قالت لا أحب ولا ابغض أو سكنت أو ما لو قالت  
أحب أو ابغض طلقت لان التعليق بالمحبة ونحوها تعليق على الاخبار بذلك ولو كان مخالفا لما في الواقع  
كإسائي (قوله ولا يجوز ان تشاء ولا تشاء) لان المشيئة تنبى عن الوجود ولا واسطة بين الوجود  
وعدمه (قوله أو أشد كإبغضاله) هذه مسألة ثانية وقوله فقلت كل أنا أشد حباله الخ جواب المسألة  
الاولى وترك جواب المسألة الثانية لكونه معلوما بالمقايضة تقديره فقلت كل أنا أشد بفضاله لم يقع لدعوى  
كل ان صاحبته أقل بغضا منها فلم يتم الشرط ح (قوله فقلت كل الخ) أي وكذا بهما الزوج كما قدمه  
في كافي الحاشية ومقتضاه لو صدقه ما وقع عليها لان أفعال التفضيل ينتظم الواحد والاكثر كإسائي في الوقف  
فيما لو شرط النظر للارشاد تأمل (قوله فلم يتم الشرط) لانها غير مصدقة في الشهادة على صاحبتهما يخرج  
آي لانها لا تكون أشد حبا وبغضا الا اذا كانت الاخرى أقل وهي لا تصدق على ما في قلب الاخرى  
فلم يثبت كونها أشد من الاخرى ويقال في الاخرى كذلك فلم يثبت أشد به واحدة منهما فلم يتم شرط الوقوع  
على واحدة منهما ومقتضى التعليق أنه لو قالت واحدة منهما فقط أنا أشد لم يقع عليها الا أن يقال ان في دعوى  
كل منهما تكذيب كل للاخرى بخلاف دعوى احدهما وسيأتي في التعليق أنه لو قال ان كنت تحبين كذا  
فأنت كذا وفلان فقلت أحب تصدق في حق نفسها تأمل (قوله ثم التعليق بالمشيئة الخ) وكذا التعليق  
بكل ما دون المعاني التي لا يطلع عليها غيرها يخرج ط (قوله فيقتسد بالمجلس) وكذا اذا كانت  
كاذبة في الاخبار بالمحبة والبغض يقع بخلاف التعليق بالحض ونحوه ثم ان هذا انفرج على التلخيص قيل  
والاولى زيادة ولا يملك الرجوع عنه لستترع على كونه تعليقا فانه أظهر من تفرعه على التلخيص قلت وفيه أن  
المرايين ما خالف التعليق بهذه المذكورات التعليق بغيرها وعدم الرجوع عنه مما وافق فيه الجميع  
فافهم (قوله بخلاف التعليق بغيرها) كالتعليق على الخيف أو على دخول الدار فانه تعليق محض لا يتقيد  
بالمجلس وكذا لا يقع في نفس الامر بالاخبار كذا كإسائي والله سبحانه وتعالى أعلم

#### \* (باب التعليق) \*

ذكره بعد بيان تجيز الطلاق صريحا وكذا لانه مركب من ذكر الطلاق والشرط فأخره عن المفرد نهر  
(قوله من علقه تعليقا) كذا في البحر والاولى أن يقول وهو مصدر علقه جعله معلقا ط أي لان كلامه يوهم  
اشتقاق المصدر من الفعل وهو خلاف المختار لكن المراد بيان المادة لا فائدة أن المراد به لغة مطلق التعليق  
الشامل للمعنى والمعنوى (قوله واصطلاحا ربط الخ) فهو خاص بالمعنوى والمراد بالجملة الاولى في كلامه  
جملة الجزاء وبالثانية جملة الشرط وبالمضمون ما تضمنته الجملة من المعنى فهو في مثل ان دخلت الدار فأنت طالق  
ربط حصول طلاقها بحصول دخولها الدار (قوله ويسمى يمينا مجازا) لما في التهم من أن التعليق في الحقيقة  
انما هو شرط وجزاء فاطلاق اليمين عليه مجاز لما فيه من معنى السمية اه وفيه أن هذا بيان للجملة الشرطية  
المضمنة للتعليق المعروف بالربط الخاص كما عرفت وهذا الربط يسمى يمينا قال في الفتح ان اليمين في الاصل القوة  
وسميت احدى اليدين باليمين لزيادة قوتها على الاخرى وسمى الخلف بالله تعالى يمينا لافادته القوة على الخلف  
عليه من الفعل أو الترك بعد تردد النفس فيه ولا شك في أن تعليق المكروه للنفس على أمر بحيث ينزل شرعا عند  
نزوله يفيد قوة الامتناع عن ذلك الامر وتعليق المحبوب لها أي النفس على ذلك يفيد الخجل عليه فكان يمينا اه  
لكن هذا يحتمل أنه حقيقة أو مجاز في اللغة وفي أيمان البحر ظاهرا في البدائع أن التعليق عين في اللغة أيضا

ولو قال ان كنت تحبين الطلاق  
فأنت طالق وان كنت تبغضينه  
فأنت طالق لم تطلق لانه يجوز أن  
لا تحبه ولا تبغضه ولا يجوز ان تشاء  
ولا تشاء ولو قال لهما أشد كإحبا  
لنطلاق أو أشد كإبغضاله طالق  
فقلت كل أنا أشد حباله لم يقع  
لدعوى كل ان صاحبته أقل  
حباً منها فلم يتم الشرط ثم التعليق  
بالمشيئة أو الارادة أو الرضى  
أو الهوى أو المحبة يكون تليكا  
فيه معنى التعليق فيقتد بالمجلس  
كأمر ليسدك بخلاف  
التعليق بغيرها

#### \* (باب التعليق) \*

(هو) لغة من علقه تعليقا  
قاموس جعله معلقا واصطلاحا  
(ربط حصول مضمون جملة  
بمضمون جملة اخرى)  
ويسمى يمينا مجازا

قال لأن شحدا أطلق عليه مينا وقوله حجة في اللغة اد فافاد أنه عين لغة واصطلاحا وإن اقل في معراج الدراية  
 المين يقع على الحلف بالله تعالى وعلى التعليق قلت ~~المكن~~ مقتضى كلام الفخ المارة أن المراد به التعليق  
 على أمر اختياري للمعاني ليقيد قوة الاستماع عن الأمر الخلو ف عليه أو قوة الحيل عليه نحو أن بشرى بكذا  
 فانت حر فغيره من التعليق لا يمين مينا مثل أن طاعت الشمس أو أن حذت فانت كذا لكن في تلخيص الجامع  
 وشرحه للناربي لو حلف لا يحلف بين حنث بتعليق الجزاء بما يصلح شرطاً سواء كان الشرط فعل نفسه أم فعل  
 غيره أم مجبى الوقت كانت طالق ان دخلت أو أن قدم زيدا أو أذا جاء عند وكذا إذا جاء رأس الشهر أو إذا أخل  
 الهلال والمرأة من ذوات الحيض دون الأشهر لوجود ركن المين وهو تعليق الجزاء ووجود المين شرط الحنث  
 فيحنت إلا أن يعاقب بعمل من أعمال القلب ~~كان~~ شئت أو أردت أو أحببت أو خوت أو وضيت أو عجبى  
 الشهر كذا جاء رأس الشهر والمرأة من ذوات الأشهر فلا يحنث أما الأول فلأنه مستعمل في الذمك ولذا يقتصر  
 على المجلس فلم يعمض للتعليق وأما الثاني فلأنه مستعمل في بيان وقت السنة لأن رأس الشهر في حقها وقت  
 وقوع الطلاق السني فلم يعمض للتعليق ولهذا لم يحنث بتعليق الطلاق بالطلاق كانت طالق ان طلقك لاحتمال  
 ارادة الحكاية عن الواقع من كونه مالا لتطبيقها فلم يعمض للتعليق ولا بقوله لبعده ان أدبت الى ألفا فانت  
 حر وان عجزت فانت رقيق وان وجد الشرط والجزء لانه تفسير السكابة فلم يعمض للتعليق ولا بقوله أنت طالق  
 ان حنث حنثه لأن الحنث الكمال لا وجود لها الا بوجود جزء من الطهر فيقع في الطهر فأمكن جعله تفسير  
 الطلاق السنة فلم يعمض للتعليق وانما لم يحنث به بما لم يعمض للتعليق في هذه الصور لأن الحلف بالطلاق مجنون  
 وحمل كلام العاقل على وجه فيه اعدام المحذور أولى وقد أمكن حمله على ما يستلزم من التلخيص والتفسير فلا  
 يحتمل على الحلف بالطلاق وانما حنث في قوله ان حنث فانت طالق لوجود شرط الحنث وهو المين بذكر كونه  
 وهو الجزاء والشرط وقوله ان حنث لا يصلح تفسير الطلاق البدعي تنوع البدعي الى أنواع فلم يمكن جعله  
 تفسير بخلاف السني فانه نوع واحد وانما حنث فيما إذا قال لها أنت طالق ان طلعت الشمس مع أن معنى  
 المين وهو الحسل أو المنع موقوف على أن طلوع الشمس متحقق الوجود لا يصلح شرطاً لانه لا خطر في وجوده لانا  
 نقول الحيل والمنع ثمرة المين وحكمته فقد تم الركن في المين دون الثمرة والحكمة اذا الحكم الشرعي في العقود  
 الشرعية يتعلق بالصورة لا بالثمرة والحكمة ولذا وحلف لا يبيع فباع فاسد احنث لوجود ركن البيع  
 وان كان المطلوب منه وهو انتقال الملك غير ثابت ولا نسلم عدم انظر لاحتمال قيام الساعة في كل زمان اد  
 ملخصا وحاصله أن كل تعليق بين سواء كان تعليقا على فعله أو فعل غيره أو على مجبى الوقت وان لم توجد فيه ثمرة  
 المين وهي الحيل أو المنع فيحنت به في حلفه لا يحلف الا اذا أمكن صرفه عن صورة التعليق الى جعله تلخيصا  
 أو تفسير الطلاق السنة أو لبيان الواقع أو للكتابة كما في هذه المسائل الخمس المستثناة كما سيأتي في كتاب  
 الايمان أن شاء الله تعالى وبهذا يتضح ما قاله في البحر من أن تعبير المصنف بالتعليق أولى من قول الهداية  
 باب المين بالطلاق لأن التعليق يشمل الصوري كهذه الخمس وبعضها قد ذكر في هذا الباب مع أنهم باليست  
 مينا كما علت وقوله في النهر انه لا يحنث فيها لانه ليست مينا عرفا فلا يشافي كونها عينا في اصطلاح الفقهاء ساقط  
 لما علت من أن عدم الحنث فيها لعدم تحققها تعليقا وانما ليست مينا عندهم وأيضاً لو كان ذلك مينا على العرف  
 فما الفرق في العرف بين ان حنث وان حنث حنثه حتى كان الاول عينا دون الثاني (قوله كون الشرط)  
 أى مدلول فعل الشرط (قوله على خطر الوجود) أى مترددا بين أن يكون وأن لا يكون لا يكون لاستحالة  
 ولا تحققا لاحتمال لأن الشرط للعمل والمنع وكل منهما لا يتصور فيهما شرح التحرير (قوله فالحق) محترز  
 قوله معدوما ح (قوله تغير) ليس على اطلاق بل فيما لبقائه حكم ابتدائه فكذلك لبعده ان ملكك  
 فانت حر عتق حين سكك وقوله لها ان أبصرت أو سمعت أو صحت وهي بصيرة أو سمعة أو صحبة طلقت الساعة  
 لأن ذلك أمر عتق فكان لبقائه حكم الابتداء بخلاف ان حنث أو مرضت وهي حائض أو مريضة فعلى حنثه  
 مستقبلا لأن الحيض والمرض مما لا يستتبع أفاده في البرز وجهه كما في الحاشية أن الحيض والمرض وان كان  
 عتقا لأن الشرع لما علق بالجملة أحكاما لا تتعلق بكل جزء منه فقد جعل الكل شيئا واحدا فافهم (قوله  
 والمستحيل) محترز قوله على خطر الوجود ح (قوله لغو) فلا يقع أصلا لأن غرضه منه تحقيق النفي حيث

مطلبه  
 فيما لو حلف لا يحلف فغلق

مطلبه  
 لا يحنث بتعليق الطلاق بالطلاق

وشرط صحته كون الشرط معدوما  
 على خطر الوجود فالحق كان كان  
 السماء فوفا تغير والمستحيل كان  
 دخل الجمل في سم الغياط لغو

مطلب  
ان لم يتزوج بفلان فانت طالق

وكونه متصلا بالعدو وأن لا ينفصل  
به المجازاة فلما قالت يا سدة فانت  
ان كنت كما قلت فانت كذا  
تخبر كان كذلك أولا وذكر المشروط  
فتحوأت طالق ان لغو به يقضى  
وجود رابط حيث تأخر الجزاء  
كما يأتي (شرطه الملك) حقيقة  
كقوله لئن فعلت كذا فانت  
حر أو حكما ولو حكما (كقوله  
لئن فعلت كذا فانت حر أو حكما)  
ذهب فانت طالق

قوله أو بشرط الزام قلت ورأيت  
في وصايا خرافة الاكل ما يؤيده  
حيث قال أوصى لأمته أن تعتق  
على أن لا تتزوج ثم مات فقالت  
لا أتزوج فانما اعتقت من ثلثة فان  
تزوجت بعده لم تبطل الوصية وكذا  
لو قال هي حرة على أن تثبت على  
الاسلام أو على أن لا ترجع عن  
الاسلام فان أقامت على الاسلام  
ساعة فهي حرة من ثلثة ولا تبطل  
بإرثادها بعد وكذا انصرأتى  
قال ان ثبتت على النصرانية بعده  
أو على الاسلام وان أوصى لأم  
ولده ان لم يتزوج ابدا ان وقت وقتا  
تقوم كما قال فان تزوجت بذلك  
بطلت وصيته وكذا ان قال لأمته  
هي حرة ان لم يتزوج شهرا أو سنة

٣ مطلب  
التعليق المراد به المجازاة دون  
الشرط

عائنه بأمر محال وهذا يرجع الى قولهم بالمكان البر شرط انعقاد الدين خلافا لابي يوسف وعلى هذا يظهر  
ما في الحاشية لو قال لها ان لم ترقى على الديار الذى أخذته من كسبي فانت طالق فاذا الدار فى كسبه  
لا تطلق بغير ومنه ما فى القنية ~~مكرر~~ ان طرق الباب فلم تنفع له فقال ان لم تفتحى الباب الدار فانت طالق  
ولم يكن فى الدار أحد لا تطلق شهر ومنه مسائل ستأتى فى الفروع آخر الباب (نبه) فى فتاوى الكازرونى  
عن فتاوى المحقق عبيد الرحمن المرشدى أنه سئل عن قال لزوجته أنت طالق ان لم تتزوجى بفلان فأجاب  
لا خفاء فى ان مراد الزوج بهذه التعليق انما هو عدم تزوجها بفلان بعد زوال سلطانها عنها بانفصال العدة  
وانقضاء العدة وهى حينئذ فى غير ملكه فيكون لغوا فيلغو الشرط ويبقى قوله أنت طالق مطلقا مخبرا كما اختاره  
بعض المتأخرين من علماء الدين بناء على استحالة وجود الشرط المعلق عليه الطلاق حاله بقائها فى عصمة الزوج  
راختار بعض منهم صحة التعليق وجعله ممكنا أو وقع الطلاق فى آخر جزء من حياته أو حياته سالاه فى معنى العدم  
والعدم فتعققت مستقر لكنه لما عاقبه بالمستقبل صلح بل جمع زمان الاستقبال لوجوده فلا يمين له رقت آخر الى  
أن يمتحن الى آخر جزء من الحياة فيضيق بفتح ولفظ بعضهم أنه بشرط الزام فكأنه يريد الزامها بعدم تزوجها  
بفلان وهو الزام مالا يلزم فيلغو ويقع الطلاق مخبرا أقول ولو قيل بأن مراد الزوج التعليق بعدم ارادتها  
التزوج بفلان بعد الطلاق صوابا للكلام العاقل عن الالغاء لم يبعد ويكون فى ذلك القول قولها تسمع عينا  
كما فى نظام من الامور القلبية نحو ان كنت تحببى فان قالت لم أرد التزوج به بعد لك وقع الطلاق والا فلا اه  
ملخصا ثم نقل الكازرونى هذه المسألة ثانيا عن الحنفى صاحب الجوهره وأنه أجاب عنها سراج الدين  
انه املى روايته عن شيخه على بن نوح بأنها تطلق وتزوج من أرادت قال الكازرونى وهو الذى ينبغى أن يعقل  
عليه أى بناء على أنه تعليق بمسح على أو بشرط الزام (قوله وكونه متصلا الخ) أى بلا فاصل أجنبي  
وسمى فى الكلام عليه عند قوله قال لها أنت طالق ان شاء الله متصلا (قوله وأن لا يقصد به المجازاة الخ)  
قال فى الجفر فلو سبته بغزو قبطان وسفله فقال ان كنت كما قلت فانت طالق تخبر سواء كان الزوج كما قالت  
أو لم يكن لأن الزوج فى الغالب لا يريد الا ابداءها بالطلاق فان أراد التعليق بدين وقتوى أهل بخارى عليه  
كما فى الفقه اه يعنى على أنه للمجازاة دون الشرط كما رأيت فى الفقه وكذا فى الذخيرة وفيها والمختار والنتوى  
أه ان كان فى حالة الغضب فهو على المجازاة والا فعلى الشرط اه ومنه فى القاتر حاشية عن المحيط وفى الوروالحجية  
ان أراد التعليق لا يقع ما لم يكن سفله وتكموا فى معنى السفلة عن أبى حنيفة أن المسلم لا يكون سفله انما السفلة  
الكافرون عن أبى يوسف أنه الذى لا يالى ما قال وما قيل له وعن محمد أنه الذى يلعب بالجام ويقامر وقال خلف  
انه من اذا ادعى لطعام يحمل من هناك شيئا والفتوى على ما روى عن أبى حنيفة لأنه هو السفلة مطلقا اه  
والقبطان الذى لا غير له (قوله تخبر) الاولى تخبر بصيغة الماضى لأنه جواب قوله فلو قال (قوله وذكر  
المشروط) أى فعل الشرط لأنه مشروط لوجود الجزاء (قوله لغو) أى فلا تطلق لأنه ما رسل الكلام ارسالا  
وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا لولا أو لا أو أن أو أن لم يكن بغير (قوله به يقضى) هو قول أبى يوسف وقال  
محمد تطلق للرجال بغير (قوله ووجود رابط) أى كالفاء واذا الفجائية ح (قوله كما يأتي) أى عند قوله وألفاظ  
الشرط ح (قوله شرطه الملك) أى شرط لزومه فان التعليق فى غير الملك والمضاف اليه صحيح موقوف على اجازة  
الزوج حتى لو قال أجنبي لزوجته انسان ان دخلت الدار فانت طالق فوقف على الاجازة فان أجاز له لم التعليق  
فتطلق بالدخول بعد الاجازة لا قبلها وكذا الطلاق المخبر من الاجنبى موقوف على اجازة الزوج فاذا أجاز وقع  
مقتصر على وقت الاجازة بخلاف البيع فانه بالاجازة يستند الى وقت البيع والتناط فيه أن ما صح تعليقه  
بالشرط يقتصر وما لا يصح يستند بغير (قوله حقيقة) أشار الى أن المراد ما يشمل تعليق الطلاق والعقود وكذا  
النذر كان شئى الله مريضى فله على أن اتصدق بهذا الثوب اشترط ملكه له حاله التعليق أفاده والحق  
(قوله أرحكما) أى أو كان الملك حكما كذلك النكاح فانه ملك انتفاع بالبيع لملك رقبته ثم ان هذا الحكم  
ان كان النكاح قائما فهو حكما حقيقة وان كان بعد الطلاق رهى فى العدة فهو حكما حكما والى هذا  
أشار بقوله ولو حكما ط (قوله لمنكوحته أو معتدته) فيه نشر مرتب قال فى الجفر وقد منا آخر الكليات  
عند قوله والصريح يلحق الصريح أن تعليق طلاق المعتدة فيها صحيح فى جميع الصور الا اذا كانت معتدة

عن بائع وعلق بانسكا في البدائع اعتبار التعليق بالتخيير (قوله أو الاضافة اليه) بأن يكون معلنا بالملك كما مثل  
وكقوله ان صرت زوجة لي أو بسبب الملك كالكاح أي التزوج وكالشرأ في ان اشترت عبدًا بخلاف  
قوله اعبد مورثه ان مات سيدك فانت حر فانه لا يصح التعليق لان الموت ليس بموضوع للملك بل لا بطلاله ثم اعلم  
أن المراد هنا بالاضافة معناها الغوى الشاملة للتعليق المحض والاضافة الاصطلاحية كانت طالق يوم  
اتزوجك كما أشار اليه في الفقه وقد أظالم في البحر في بيان الفرق بينهما فراجع (قوله فكذا) أي فهو حر  
أو فانت حر (قوله أو الخكمي) عطف على الحقيقي ح (قوله كذلك) أي عامًا أو خاصًا أو أشار بذلك  
الى خلاف مالك رحمه الله حيث خصه بالخاص بامرأة أو بغيره أو بقبيلة أو بكنانة أو بقبيلة كمثل بكر أو ثيب  
(قوله كان تكلمت امرأه) أي في طالق وحذف الالة ما بعده عليه (تولد أو ان تكلمت) لافرق  
بين كونها أجنبية أو معتقة كما في البحر (قوله وكذا كل امرأة) أي اذا قال كل امرأة اتزوجها طالق  
والحالة فيه ما في البحر من أنه يزوجه فضولي ويخير بالفعل كسوق الواجب اليها أو يتزوجها بعد ما وقع الطلاق  
عالمها لان كلمة كل لا تقتضي التكرار اه وقد مناقض فصل المشيئة ما يتعلق بهذا البحث فخرج قال كل امرأة  
اتزوجها فوي طالق ان قلت فلا نافككم ثم تزوج لا يقع الطلاق عليها وان كان ثم تزوج ثم كلم طلق المتزوجة بعد  
الكلام الاول خاتمة وانظر ما في الفصل العاشر من الذخيرة (قوله باسم أو نسب) الذي في البحر وغيره  
ونسب بالواو قال فلو قال فلانة بنت فلان التي اتزوجها طالق اتزوجها طالق أي لانه لما انفك الوصف  
بالتزويج بقي قوله فلانة بنت فلان طالق وهي أجنبية ولم تزوج الاضافة الى الملك فلا يقع اذا تزوجها (قوله  
أو اشارة) التعريف بالاشارة في الحاشية وبالاسم والنسب في الغاية حتى لو كانت المرأة حاضرة عند  
الحالف لا يحصل التعريف بذكر اسمها ونسبها ولا نفع والصفة ويعلق الطلاق بالتزويج وعليه ما في الجاسع رجل  
اسم محمد بن عبد الله وله غلام فقال ان كام غلام محمد بن عبد الله هذا أحد فامرأته طالق أشار الحالف  
الى الغلام لا الى نفسه ثم كام الغلام بنفسه تطلق لان الحالف حاضر فغيره بالاشارة أو الاضافة ولم يوجد  
فبقى منكرا فدخل تحت اسم النكرة أفاده في البحر عن جامع شيخ الاسلام (قوله فنفا الوصف) أي قوله  
اتزوجها فامرأته قال هذه طالق كقوله لامرأة هذه المرأة التي تدخل الدار طالق فانها تطلق للحال  
دخلت أولا بصر وانما تطلق الأجنبية لعدم الملك وعدم الاضافة اليه لا لغناء الوصف بخلاف امرأته  
(قوله لعدم الملك والاضافة اليه) أما في مسألة المتزوج فظاهر وكذا فيما بعد هذا لان الاجتماع في فراش لا يلزم  
كونه عن نكاح كما ان وطئ الجارية لا يلزم كونه عن ملك ومن ذلك ما لو له ابنة تزوجت في امرأة نبي  
طالق ثلاثا فزوجه بلا أمره لا تطلق لانه غير مضاف الى ملك النكاح لان تزويجه ماله بلا أمره ليصح بصر  
عن المحيط ثم قال لافرق بين كونه بأمره أو بلا أمره كما في المعراج اه قلت لكن في الغاية في صورة الامر  
أن الصحيح أنه يصح اليقين وتطلق اه وهو مشكل لان الكلام في وجود شرط التعليق وهو الملك أو الاضافة  
اليه وتزويج الابوين غير سبب الملك من كل وجه لانه قد يكون بأمره وبدونه اللهم الا أن يكون مراد انسانية  
ما اذا قال ان تزوجتاني بأمرى فحينئذ يصح اليقين وتطلق والافلا وجه للتفصيل المذكور قبل صحة التعليق  
قالا وجه ما في المعراج (قوله وأفاذ في المعراج) قلت هذا العرف في دمشق الا أن غير مطرد بل كان وبان  
نعم في بن أطراف النام وقال ط قلت العرف الجاري في مصر الا أن أنها قد زائرة ولو معها اني غير ما يطبخ  
(قوله كما لغا الخ) أصل ذلك ما في البحر عن المعراج ولو أضافه الى النكاح لا يقع كالأول قال أنت طالق  
مع نكاحك أو في نكاحك ذكره في الجاسع بخلاف أنت طالق مع تزويجي اياك فانه يقع وهو مشكل وقيل  
الفرق أنه لما أضاف التزوج الى فاعله واستوفى مفعوله جعل التزويج مجازا عن الملك لانه سمي به وجعل مع على  
بعد تعينه له وفي نكاحك لم يذ كر الفاعل فالكلام ناقص فلا يقدر بعد النكاح فلا يقع ويصح النكاح  
اه وأشار الشارح الى هذا الفرق بقوله لتمام الكلام الخ ومقتضاه أنه لو قال مع نكاحي اياك أو قال مع تزويجك  
انعكس الحكم لكن قال ح وفي النفس من هذا التعليل شيء فان قوله مع نكاحك على تقدير مع نكاحي  
اياه والمقتضى كالمفوظ والى هذا الضعف أشار بصيغة التبريض اه قلت الاظهر الفرق بأنه عند عدم  
التصريح بالفاعل يحتمل تزوجه لها أو تزويج غيره لها لكن مقتضى هذا عدم الفرق بين النكاح والتزويج

أو الاضافة اليه) أي الملك الحقيقي  
عامًا أو خاصًا كان ملكك عند أو  
ان ملكك لعين فكذا أو الخكمي  
كذلك (كان) تكلمت امرأة أو ان  
(تكلمت فانت طالق) وكذا كل  
امرأة ويكنى معنى الشرط الا  
في المعينة باسم أو نسب أو اشارة  
فلو قال المرأة التي اتزوجها طالق  
تطلق بتزوجها ولو قال هذه المرأة  
الخ لا تعريفها بالاشارة فلغا  
الوصف (فلغا قوله لأجنبية ان

زرت زيدا فانت طالق فتكلمها  
فزارت) وكذا كل امرأة  
اجتمع معها في فراش فهي طالق  
فتزوجها لم تطلق وكل جارية أطاها  
حررة فاشترى جارية فوطئها لم تعتق  
اعدم الملك والاضافة اليه وأفاد  
في البحر أن زيارة المرأة في عرفنا  
لا تكون الا بطعام معها يطبخ عند  
المزور فليحفظ (كالغايقة)  
الطلاق (مقارنا لثبوت ملك)  
كأن طالق مع نكاحك ويصح  
مع تزويجي اياك لتمام الكلام  
بفعله ومنعوله



في أنه ان صرح بذلك القاعل يقع فيه ما والا فلا فيها قتائل وأقرب من هذا كله ما استنبطه بعض فضلاء  
 الدرس أن التزوج يعقب التزويج فإذا قارن الطلاق التزويج وجد الملك قبله بالتزويج فيصح وتطلق بخلاف مع  
 نكاحك لأنه مقارن للملك (قوله كع موني أو موتك) لاضاقته لحالة منافاة للإيقاع في الأول والواقع  
 في الثاني كما تقدم في باب الصريح (قوله في المجتبى عن محمد في المضافة) أي في الميكن المضافة  
 إلى الملك وبعبارة المجتبى على ما في البحر وقد ظفرت برواية عن محمد أنه لا يقع به كان يفتي كثير من أئمة خوارزم  
 اه وأما ما في الظهيرية من أنه قول محمد وبه يفتي فذلك غير ما نحن فيه بل يأتي بيانه قريباً فافهم (قوله  
 والحنفي "تقليده الخ") أي تقليد الشافعي قال في البحر والحنفي "أن يرفع الأمر إلى شافعي" بفسخ الميكن المضافة  
 فلو قل أن تزوجت فلا تفتي طالق ثلاثاً فتزوجها فغاصمتها إلى قاض شافعي "واعتد الطلاق ففسخكم بأنهما  
 امرأته وأن الطلاق ليس بشئ حل له ذلك ولو وطئها الزوج بعد النكاح قبل الفسخ ثم فسخ يكون الرطي حلالاً  
 إذا فسخ وإذا فسخ لا يحتاج إلى تجديد العقد ولو قال كل امرأ أن تزوجها ففهي طالق فتزوج امرأه وفسخ الميكن  
 ثم تزوج امرأه أخرى لا يحتاج إلى الفسخ في كل امرأه كذلك في الخلاصة وفي الظهيرية أنه قول محمد وبقوله  
 يفتي اه قلت ومفهومة أن عندهما يحتاج إلى الفسخ في كل امرأه وبه صرح في الظهيرية أيضاً فان الخلاف  
 هنا فيما إذا فسخ القاضي الشافعي الميكن في امرأه ثم تزوج الخالف امرأه أخرى فعندهما لا يكفي الفسخ الأول  
 بل يقع الطلاق على الثانية ما لم يفسخ ثانياً وعند محمد يكفي لأنهما ميكن واحدة فلا يحتاج إلى فسخها ثانياً وبقول  
 محمد يفتي ولا يخفى أن هذا مبني على صحة الميكن عنده وأنه يقع بهما الطلاق فلا ينافي ما مر عن المجتبى من أن  
 عدم الوقوع برواية عنه فنزعم أنه في الظهيرية جعل عدم الوقوع قول محمد لا رواية عنه وأنه المفتي به فقد وهم  
 فافهم ثم قال في البحر وإذا عقد أيماء على امرأه واحدة فادعى بفسخ النكاح بعده ارتفعت الإيمان كلها  
 وإذا عقد على كل امرأه ميماً على حدة لا شك أنه إذا فسخ على امرأه لا يفسخ على الأخرى وإذا عقد بميمنة  
 بكلمة كلها فانه يحتاج إلى تكرار الفسخ في كل ميمن اه ففي أربع مسائل في شرح المجموع للمصنف فان  
 أمضاء قاض حنفي "بعد ذلك كلن أحوط اه ومحل الفسخ من الشافعي" إذا كان قبل أن يطلقه ثلاثاً لأنه  
 لو فسخ تطلق ثلاثاً بالتخيير بعد النكاح فلا يقيد كافي الثانية وفيها أيضاً أن شرطه أن لا يأخذ القاضي عليه ما لا  
 فلو أخذ لا ينفذ عند الكل إلا أن أخذ على الكتابة قدر اجرة المثل فلو أزيد لا ينفذ والاولى أن لا يأخذ مطلقاً  
 اه (تنبيه) ذكر في البحر في كتاب القاضي إلى القاضي عن الولوالجية لوقال اه ألت طالق ألبسة  
 فترادف إلى قاض يراها رجعية وهو يراها بامانة فانه يتبع رأى القاضي عند محمد فيحل له المقام معها وقبل  
 أنه قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف لا يحل هذا ان قضى له فان قضى عليه بالبينونة والزوج لا يراها يتبع رأى  
 القاضي اجتماعاً هذا كله إذا كان الزوج عالماً له رأى واجتهاد فلو عاتبا تبع رأى القاضي سواء قضى له أو عله  
 وهذا إذا قضى له أما أن أفتى له فهو على الاختلاف السابق لأن قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده  
 اه أي فيلزم الجاهل اتباع قول المفتي كما يلزم العالم اتباع رأيه واجتهاده وبهذا علم أنه لا حاجة  
 إلى التقليد مع القضاء لأن القضاء ملزم سواء وافق رأى الزوج أو خالفه وكذا مع افتاء الزوج جاهلاً (قوله  
 بل محكم) في الثانية حكم المحكم كالتضاء على الصحيح وفي النزاز به وعن الصدر أقول لا يحل لأحد أن يفعل  
 ذلك وقال الحلواني يعلم ولا يفتي به ثلاثاً يتطرق للجهال إلى هدم المذهب اه بحر (قوله بل افتاء عدل الخ)  
 عطف على مجرور الباء وهو فسخ وفي البحر عن النزازية وعن أصحابنا ما هو أوسع من ذلك وهو أنه لو استفتى  
 فقيها عدلاً فافتاه بطلان الميكن حل له العمل بفتواه وأما كعباً وروى أوسع من هذا وهو أنه لو افتاه مفت  
 بالحل ثم افتاه آخر بالحرمة بعد ما عمل بالفتوى الأولى فانه يعمل بفتوى الثاني في حق امرأه أخرى لا في حق  
 الأولى ويعمل بكل الفتوتين في حادتين لكن لا يفتي به اه قلت يعني أن المفتي لا يفتي صاحب الحادثة  
 بما يتوصل به إلى فسخ الميكن فلا يقول له أرفع الأمر إلى شافعي "أو حكمه في ذلك أو استفتته بل يقول يقع عليك  
 الطلاق لأن عليه أن يجيب بما يعتقد وليس له أن يدل على ما يهدم مذهبه وليس المراد أنه لا يفتي بفسخ الميكن  
 إذا فعل صاحب الحادثة شيئاً من ذلك لما علمت من أن الجاهل يلزمه اتباع رأى القاضي والمفتي على أن  
 قضاء القاضي في محل الاجتهاد يرفع الخلاف فإذا فعل شيئاً من ذلك فعلى الحنفي أن يفتي بفسخ الفسخ لا يقال

مظلل  
 في فسخ الميكن المضافة إلى الملك

(أوزواله) كع موني أو موتك  
 (فائدة) في المجتبى عن محمد في المضافة  
 لا يقع به افتاء خوارزم انتهى  
 وهو قول الشافعي والحنفي "تقليده  
 بفسخ قاض بل محكم بل افتاء عدل

قول الحنفي الفتوتين وقع فيما  
 استعرض به على الشارح من أن  
 الصواب الفتوين قاله نصير

إذا كان ذلك قول محمد فكيف لا يقسه به لما علت من أن ذلك رواية عن محمد وأن قوله كقول الشيخين بالوقوع وأن ما في الظهيرة لا ينافي ذلك كما قررناه آنفا وليس للمفتي الافتاء بالرواية الضعيفة وكونه أفتى بها كثير من أئمة خوارج لا يفتي ضعفها ولذا تقدم عن الصدر أنه لا يحل لأحد أن يفعل ذلك وكذا ما تقدم عن الحلواني من أنه يعلم ولا يفتي به فلو ثبتت هذه الرواية عن محمد وأوكانت صحيحة لبنوا الحكم عليها ولم يحتاجوا إلى بناءه على مذهب الشافعي فهذا يدل على أنها رواية شاذة كما يشير إليه كلام المجتبي المار فافهم هذا وفي البحر عن البرازية والتزوج فعلا أولى من فسح اليين في زماننا وينبغي أن يجيء إلى عالم ويقول له ما حلف واحتياجه إلى نكاح الفضولي فتروجه العالم امرأه ويجيز بالفعل فلا يحنث وكذا إذا قال لجماعة على حاجة إلى نكاح الفضولي فتروجه واحد منهم أما إذا قال لرجل اعقد لي عقد فضولي يكون توكلًا اه (قوله وبفتوتين) ضوابة وبفتوتين بين يمين أحدهما منقابلة عن الألف المقصورة والثانية ياء التثنية كما في شتية حبل وقصوى قال في الألفية

آخر مقصور تنى أجعله يا \* ان كان عن ثلاثة مرتبًا

(قوله في حادثين) قيد به لأن المستفتى إذا عمل بقول المفتي في حادثة فأقام آخر بخلاف قول الأول ليس له نقض عمله السابق في تلك الحادثة نعم له العمل به في حادثة أخرى كن حلى الظاهر مثلا مع مس امرأة أجنبية متقلا الأبى حنيفة فقلد الشافعي ليس له إبطال تلك الظاهر نعم بعمل بقول الشافعي في ظهر آخر وهذا هو المراد من قول من قال ليس للمقلد الرجوع عن مذهبه وتقدم تمام الكلام على ذلك أول الكتاب في رسم المفتي (قوله ولا يفتي به) علت وجهه آنفا (قوله تعليقه للثلاث) هذا خاص بالحررة وقوله ومادونها بعم الحررة والامة وتقديره في الامة ويطل تيجير الثنتين في الامة تعليق مادون الثلاث وهو صادق بالثنتين وبالواحدة وظاهر عبارة الشارح أن ضمير تعليقه للزوج المعلق وهو أولى من عوده على الطلاق لأن الأصل إضافة المصدر إلى فاعله كما ذكره في التهرط (قوله الاضافة إلى الملك) أي في نحو كذا تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا فطلق امرأته ثلاثا ثم تزوجها فأنها تطلق لأن ما تجزعه غير معلقه فان المعلق طلاق ملك حادث فلا يطله تيجير طلاق ملك قبله (قوله كما س) لم يتقدم ذلك في كلامه صريحاً ويمكن أن يكون مراده ما تقدمه في فصل المشقة فيما لو قال لها أنت طالق كل شئت فطلقت بعد زوج آخر لا يقع ان كانت طلقت نفسها ثلاثا متفرقة (قوله يبطل بزوال الحل) وذلك بوقوع الثلاث وقوله لا يزوال الملك أي بوقوع مادونها فان الملك وان زال به عند انقضاء العدة لصكن الحل ثابت فان له أن يعود إليها بلا زوج آخر محال بخلاف الثلاث فان وقوعها يزول الحل بالكلية بحيث لا يعود إلا بحلل ولما كان المعلق حوطا لطلاق هذا الملك بطل التعليق بزوالها لا يزوال مادونها (قوله بطل التعليق) أي لزوال الحل بتيجير الثلاث (قوله لم يبطل) لأنه لم يزول الحل بتيجير مادون الثلاث وان زال الملك (قوله فيقع المعلق كله) لأن بطلان التعليق بزوال الحل ولم يزل فيبقى التعليق فإذا وجد المعلق عليه وهو دخول الدار يقع المعلق وهو الثلاث ولا ينافيه قولهم ان المعلق طلاقات هذا الملك وقد زال بعضها لأنه مقتضى بما إذا كانت الثلاث باقية فإذا زال بعضها صار المعلق ثلاثا مطلقة كما أفاده في القمع وقد سناه قبل هذا الباب (قوله بقية الأول) أي ما بقي من طلاقات النكاح الأول (قوله وهي مسألة الهدم الثانية) قد مناقب هذا الباب الكلام عليها وحاصلها أن الزوج الثاني يهدم الثلاث ومادونها عندهما وعند محمد يهدم الثلاث فقط (قوله وغرته) أي غرته الخلف في مسألة الهدم (قوله لرجعتهما) أي عندهما لأن الزوج الثاني يهدم الواحدة الباقية وعادت المرأة إلى الأول بملك جديد فملك عليها ثلاث طلاقات فإذا دخلت الدار تقع واحدة من الثلاث ويبقى منها اثنتان فملك الرجعة (قوله خلافاً لمحمد) فعنده لا يملك الرجعة لعودها بباقي من الملك الأول وهي واحدة وقد وقعت بالدخول ط (قوله وكذا يبطل) أي التعليق وهذا عطف على المتن ح (قوله بطاقه) يقع اللام ط عن القاموس (قوله خلافاً لهما) أي لأصحابين فعندهما لا يبطل التعليق لأن زوال الملك لا يبطله وله أن يقاء تعليقه باعتبار قيام أهليته وبالارتداد ارتفعت العصمة فلم يبق تعليقه لقوات الأهلية فإذا أعاد إلى الإسلام لم يعد ذلك التعليق الذي حكمه بقصومه بحر عن شرح الجمع للمصنف (قوله وبفتوت محل البر الخ) نوله في البحر عن الثاني

مطلب  
في معنى قولهم ليس للمقلد الرجوع  
عن مذهبه

وبفتوتين في حادثتين وهذا يعلم  
ولا يفتي به برأية (ويطل تيجير  
الثلاث) للحررة والثنتين للامة  
(تعليقه) للثلاث ومادونها الا  
المضافة إلى الملك كما س (لا) تيجير  
(مادونها) اعلم أن التعليق يبطل  
بزوال الحل لا بزوال الملك فان  
علق الثلاث أو مادونها بدخول  
الدار ثم تيجير الثلاث ثم نكحها بعد  
التحليل بطل التعليق فلا يقع  
بدخولها شيء ولو كان تيجير مادونها  
لم يبطل فيقع المعلق كله وأوقع  
محمد بقية الأول وهي مسألة  
الهدم الثانية وغرته فمن علق  
واحدة ثم تيجير ثنتين ثم نكحها بعد  
تزوج آخر فدخلت له رجعتها خلافاً  
لمحمد وكذا يبطل بالحقبة مرتداً  
بدار الحرب خلافاً لهما وبفتوت  
محل البر كان كملت فلاناً ودخلت  
هذه الدار فأت أو جعلت بستاناً  
كأسطانه فيما علقناه على الملق

لكن بلفظ ومما يله فوت محل الشرط كفوت محل الجزاء كما اذا قال ان كملت فلانا الخ والتشيل المذكور لهوت  
 محل الشرط فان الشرط هو كملت ودخلت أى مضمونها وهو الكلام والدخول ومحلها ما هو فلان والدار  
 المشار اليها وفوت محل الجزاء كوت المرأة التي هي محل الطلاق فان فوت هذين المحلين يبطل التعليق لان التعليق  
 لا بد أن يكون على أمر على خطر الوجود وقد تحقق عدمه ولا يقال يمكن حياة زيد بعد موته وإعادة  
 البستان دار الان يمينه انعقدت على حياة كانت فيه كما قالوا في ليقفلان فلانا وما عدا بعد البناء دار اخرى  
 غير المشار اليها كما صرحوا به أيضا في لا بدخل هذه الدار تأمل (قوله وسنحكي مسألة الكوز بفروعهما)  
 أى في باب اليمين في الاكل والشرب من كتاب الايمان وحاصلها أن امكان تصدق البر في المستقبل شرط انعقاد  
 اليمين وشرط بقائها خلافا لابي يوسف فلو حلف ليشرب من ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه أو كان فيه فصب  
 قبل معنى اليوم لا يبحث عن عدم العلم بعدم انعقادها في الاول ولبطلانها في الثاني وان لم يقبل اليوم ولا ماء فيه  
 فيه كذلك لعدم انعقادها أما ان كان فيه ماء فصب فانه يبحث اتفاقا لان انعقادها بامكان البر ثم يبحث بالصعب  
 لان البر يجب عليه كما فرغ فاذا صفت البر فيبحث كما لو مات الحالف وانما باق بخلاف الموقته فانه لا يجب  
 عليه البر الا في آخر اجزاء الوقت المعين ومن فروعهما ليقفلان زيدا اليوم اوليا كلن هذا الرغبة اليوم  
 اولي قضيه دينه عند اخات زيد أو أو كل الرغبة غيره قبل معنى اليوم أو قضى الدين أو أبرأه فلان  
 قبل الغد لم يبحث ونعما في البحر من الايمان أقول وانما لم يذكر هذا التفصيل في المسألة السابقة لان شرط  
 الحنث فيها أمر وجودى وهو الكلام أو الدخول فاذا مات أو جئت بستانا فقد فوات المحل ووقع اللئس  
 من الحنث فلا فائدة في بناء اليمين سواء كانت موقته أو مطلقة بخلاف ما اذا كان شرط الحنث أمرا مأمنا  
 ان لم اكلم زيدا أو ان لم ادخل فانها لا تبطل بفوت المحل بل يتحقق به الحنث للئس من شرط البر وهذا اذا  
 لم يكن شرط البر مستحيلا ولا فهو مسألة الكوز وقد علمت ما فيها من التفصيل وليس منها قوله لا صعدت السماء  
 فان اليمين فيها منعقدة ويبحث عقبها لان صعود السماء أمر ممكن في نفسه وقد وقع لبعض الانبياء والملائكة  
 وغيرهم ولا يمكنه يبحث عقب اليمين أو في آخر الوقت في الموقته لتحقيق اللئس عادة وهذا بخلاف مسألة  
 الكوز فان شرب ما ليس موجودا في الكوز أو ما اريق منه غير ممكن في نفسه ولا في العادة فلذا تبطل اليمين  
 ولا يبحث الا اذا صاب منه وكانت اليمين مطلقة كما سأتى بتحقيقه في الايمان ان شاء الله تعالى وانظر ما سنده  
 آخر الباب (قوله له رجعتما) لانه لما عني الثلاثة كانت أمة وهو لا يملك عليها الا اثنين فكان معلقا لتنين  
 ح (قوله وألفاظ الشرط) عدل عن الاسماء والحروف لاشتغالها عليهم ما هو بسكون الراء مشتق  
 اشتقاقا كبيرا من الشرط محركة بمعنى العلامة سمي بذلك لانه علامة على ترتيب الثانية على الاولى وسعى  
 الثاني جوابا لانه لما لم على القول الاول صار كالكلام الا تى بعد كلام السائل وجزاء يتجزأ لانه لما ترتب  
 على فعل آخر أشبه الجزاء كذا في النهر فاضافة الالفاظ الى الشرط اضافة المسمى الى الاسم ح وقدمنا  
 في صدر الكتاب الكلام على الاشتقاق والظاهر أنه لا اشتقاق هنا الا بدته من المغايرة لفظا بل الشرط هنا بمعنى  
 العلامة على شئ خاص تأمل (قوله أى علامات وجود الجزاء) أى ان هذه الادوات تدل بالذات على  
 وجود الجزاء كما في النهر رأى عند وجود ان شرط ح (قوله فلو فتحها وقسم للحال) هو قول الجمهور لانها  
 للتعليل ولا يشترط وجود العلة وقت الوقوع بل يقع الطلاق نظر الظاهر اللفظ وزعم الكسائي مناظر الشيباني  
 في مجلس الرشيد أنها شرطية بمعنى اذا هو مذهب الكوفيين ورجحه في المغنى وعلى كل حال اذا نوى  
 التعليق ينبغي أن تصح نيته نهر مختصرا الى ذلك أشار الشارح بقوله فيدين ط (قوله وكذا لو حذف  
 الفاء من الجواب) يعنى يقع الحال ما لم ينو التعليق فيدين وعن أبي يوسف أنه يتعلق بجملة كلامه على الفائدة  
 فتضمر الفاء والخلاف مبنى على جواز حذفها اختيارا فأجازة أهل الكوفة وعليه فزع أبو يوسف ومنعه  
 أهل البصرة وعليه تفرع المذهب بحر وذكر قبله عن المغنى أن الاخفش قال ان ذلك واقع في النثر الفصح  
 وان منه ان ترك خيرا الوصية للوالدين وقال ابن مالك يجوز في النثر ادرا ومنه حديث اللقطة فان جاء  
 صاحبها والاستمتاع بها اه قالت ينبغي في زماننا اذا قال ان دخلت أنت طالق أن يتعلق قضاء لان العاقبة  
 لا يفرقون بين دخول الفاء وعدمه عند قصد التعليق وقد صار ذلك لغتهم ولا سيما مع وقوعه في الكلام

مطلب  
 في مسألة الكوز

وسنحكي مسألة الكوز بفروعهما  
 (فرع) قال لزوجه الامه ان  
 دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا  
 فعقدت فدخلت له رجعتها قنية  
 (وألفاظ الشرط) أى علامات  
 وجود الجزاء (ان) المكسورة  
 فلو فتحها وقع الحال ما لم ينو التعليق  
 فيدين وكذا لو حذف الفاء من  
 الجواب

مطلب  
 في ألفاظ الشرط

مطلب  
 فيما لو حذف الفاء من الجواب

الفصح كما تروى كافي قوله تعالى وان أطلعهم وهم انكم لمشركون واذا تسلي عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم والذين  
 اذا أصابهم البغي هم ينتصرون وغير ذلك وان ادعى تأويل الأول بأنه على تقدير القسم والثاني والثالث  
 على جعل اذ المجزأ الوقت بلاملاحظة الشرط فانه مؤيد لقول الكوفيين والتأويل خلاف الظاهر واذا صار  
 ذلك لغية للعامة ينبغي حل كلامهم عليه كما لو تكلم به من كان من أهل تلك اللغة من العرب وكذا لو كان  
 التعليق بلفظ أعجمي وقد قال العلامة قاسم انه يحمل كلام كل عاقد وناذر وحالف على لغته هذا ما ظهر لي  
 والله سبحانه وتعالى أعلم ثم رأيت بعد كتابي لهذا في شرح نظم الكنتزل للعلامة المقدسي أقول ينبغي ترجيح  
 قول أبي يوسف لكثرة حذف الفاء كما سمعت وقالوا العوام لا يعتبر منهم اللحن في قولهم أنت واحدة بالنصب  
 الذي لم يقل به أحد اهـ (تبيينه) وجوب اقتران الجواب بالفاء حيث تأخر الجواب كما قدمه الشارح أول  
 الباب واذا كانت الاداة ان تقوم اذا الفجائية مقام الفاء في ربط الجواب كما تنقرو في محله (قوله في نحو  
 طلبية الخ) أي في نحو المواضع السبعة المذكورة في قول الشاعر طلبية الخ فانها اذا وقعت جوابا  
 يجب اقترانها بالفاء قال في التهذيب أي بجملة طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتثني والعرض والتخصيص  
 والدعاء وأراد بالجامد نعم وبش وعسى وفعل التعجب وقوله وبما أي وبالجملة الفعلية المقرونة بما النافية وبعد  
 ظاهرة أو مقترنة كافي التسهيل وعبارة الرضى كل جملة فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع سواء كان  
 الفعل المصتر ما ضيا أو مضارع دخل التثني بان كما زاده المرادى وزاد المترتبة بالتقسيم أو رب لكن جعل  
 ابن هشام القسمية من الطلبية اهـ وعام ذلك في الجبر والحاصل أن لازم بأربعة المترتبة تبسوف أو ان  
 أو رب أو القسم فالجملة أحد عشر موضعا أشار إليها الشارح بقوله في نحو طلبية الخ ونظمها المحقق ابن الهمام  
 في الفتح بقوله

تعلم جواب الشرط حتم قرأه \* بناء اذا ما فعله طلبا أي  
 كذا جامدا أو مقسما كن أو بقصد \* ورب وسين أو بسوف ادر يافتي  
 أو أوصية أو كان منفي ما وان من يحسد عما حددناه قد عتي

(قوله وكل) لم يذكر النحاة كلا ولا وكافي أدوات الشرط لانهم ليسا من بابا واغذا كرهما الفقهاء لثبوت معنى  
 الشرط معهما وهذا التعليق بأمر على خطر الوجود وهو الفعل الواقع صفة الاسم الذي اضيف اليه بحر  
 (قوله ولم تسمع كلما المنصوبة الخ) قال في الترتيل النحاة أن كلما المنصوبة للتكرار منصوبة على الظرفية  
 والعامل فيها محذوف دل عليه جواب الشرط والتقدير أنت طالق كلما كان كذا وكذا وما التي معها  
 هي المصدرية التوقيفية وزعم ابن عصفور أنها مبتدأ أو مانكرة موصوفة والعائد محذوف وبجمله الشرط  
 والجزاء في موضع الخبر وروى أبو حيان بأن كلما تسمع المنصوبة وأنت خبر بأن هذا بعد تسليمه لا ينافي  
 كونها مبتدأ اذ الفتحه فيها فتحة بناء وبنيته لا ضافتها الى مبنى اهـ فإراد الشارح بالنصب ما يشمل فتحة  
 الأعراب وفتحة البناء كما هو عرف المتقدمة من وقوله ولو مبتدأ أي كما هو قول ابن عفور أشار به الى الرد على أبي  
 حيان فان المسحوق فيها فتح لا منها ولا ينافي ذلك كونها مبتدأ يجعل الفتحة فتحة بناء لا ضافتها الى مبنى  
 فقد أقاد ما في التبر بآ وجر عبارة فافهم (قوله ونحو ذلك) أشار به الى أنه ليس المراد حصرا لقناط الشرط  
 بالسته المذكورة فان منه الومن وأين وإيان وإني وأى وما وفي التفتح فرع قال أنت طالق لولا دخولك  
 أو لولا أبوك أو صهرك لا يقع وكذا في الاخبار بأن قال طلقك بالامس لولا كذا اهـ قلت ومنها ما أقاد معناها  
 في الجرا أنت طالق بدخول الدار أو بحيث لم تطلق حتى تدخل أو تحيض لأن البناء للوصل والالصاق وانما  
 يتصل الطلاق واليدخل بالدخول اذا تعلق به ولو قال أنت طالق على دخولك الدار ان قبلت يقع والا فلا لانه  
 استعمل الدخول استعمال الاعراض فكان الشرط قبول العوض لا وجوده كما لو قال على أن تعطيني  
 ألف درهم اهـ قلت وقد يكون الكلام متضمنا للتعليق بدون تصريح بأدائه كما مر في قوله ويكفي معنى الشرط  
 الخ ومنه ما في البحر حيث قال وفي المحيط وعن أبي يوسف لو قال أنت طالق لدخلت فهذا ينبغي أنه دخل الدار  
 وأكده باليمين فيصير كأنه قال ان لم أكن دخلت الدار فان لم يكن دخل طلق ولو قال أنت طالق لدخلت  
 الدار يتعلق بالدخول اهـ ثم قال ولو قال أنت طالق والله لا أفعل كذا فهو تعليق ويمن ولو قال أنت طالق

مطلب  
 المواضع التي يجب اقترانها بالفاء

في نحو

طلبية واسمية وبجما

وبما وقد بان وبالتنوين

كالمصنوع في شرح الملتقى (واذا

واذا ما وكلو) لم تسمع (كلما)

المنصوبة ولو مبتدأ الاضافتها

لمبنى (ومتى ومتى ما) ونحو ذلك

مطلب  
 ما يكون في حكم الشرط

والله لأفعل كذا طلقت العال ذكرهما في جوامع الفقه اه قلت والفرق أنه اذا لم يعطف القسم تعين ما بعده  
 جوابه وصار فاصلا فلم يصلح أنت طالق للتعلق فتجوز منه أيضا على الطلاق لأفعل كذا (قوله كاو)  
 هذا ما جزم به في البحر من أن المذهب أنها بمعنى الشرط خلافا لما في الفتح من أنهم التحقيق عدم الشرط فلا تأتي  
 للتعلق على ما فيه خطر الوجود (قوله تعلق بدخولها) كذا في المحيط وفيه وعن أبي يوسف أنت طالق  
 لو دخلت الدار لطلقتك فهذا رجل حلف بطلاق امرأته ليطلقها ان دخلت الدار فإذا دخلت لزمه أن يطلقها  
 ولا يقع الا بموت أحدهما كقوله ان لم أت البصرة اه بجر وقد مننا الكلام في ذلك أوائل باب الصريح  
 (قوله فازداد عوما) فيه أن الفعل لا عموم له وبعبارة الغاية كافي الفتح والبحر لان الفعل وهو الدخول اضعف  
 الى جماعة فيراد به عمومه عرفا مرة بعد اخرى اه فإرادته بالعموم التكرار (قوله وهي غريبة) أي  
 لخالفها القول المتون وفيها التحل اليمين اذا وجد الشرط مرة الا في كل ما جزم بغايتها في الفتح والبحر واستشكلها  
 الزيلعي (قوله وجعله في البحر أحد القولين) ذكر ذلك عند قول الكنتز فيهما ان وجد الشرط حيث  
 قال والحق أن ما في الغاية أحد القولين تنقل القواين في النسبة في مسألة تصعد والسطح اه ونقل هنا  
 عن المعراج وعن بعض الحنابلة أن متى تقضى التكرار او الصحيح أن غير كمالا لوجب التكرار اه فأقارضعف  
 هذا القول وضعف ما عن بعض الحنابلة فافهم (قوله أي تبطل اليمين) أي تنهى وتتم وإذا غت حث  
 فلا يصح والحنث ثانيا لا يمين اخرى لانها غير مقضية للعموم والتكرار رغبة نهر (قوله يبطلان  
 التعليق) فيه أن اليمين هنا هي التعليق (قوله الا في كمالا) فان اليمين لا تنتهي بوجود الشرط مرة وأفاد  
 حصره أن متى لا تنفذ التكرار وقيل تنفذه والحق أنها انما تنفذ في عموم الاوقات ففي متى خرجت فانت طالق  
 المفاد أن أي وقت تحقق فيه الخروج يقع الطلاق ثم لا يقع بخروج آخر وان المرونة بلفظ أبدا كفي فإذا قال  
 ان تزوجت فلانة أبدا فهي كذا فترجوها فطلقت ثم تزوجها ثانيا لا تطلق لان الثأيد انما يبي التوقيت فيثاب  
 عدم التزوج ولا يستكرز أي كذلك حتى لو قال أي امرأة تزوجها فأنهى طالق لا يقع الا على امرأة واحدة  
 كافي المحيط وغيره بخلاف كل امرأة تزوجها نهر والفرق أن لفظ كل للعموم ولفظ أي انما يعم عموم  
 الصفة لقواهم في أي عبيدي ضربته فهو حر لا يتناول الا واحد الا انه اسند الى خاص وفي أي عبيدي ضربك  
 يعتق السكك اذا ضربوا الاسناده الى عام وفي أي امرأة تزوجت نفسها معنى فهي طالق يتناول الجميع وقام  
 لتحقيقه في البحر (قوله كاقضاء كل عموم الاسماء) لان كمالا تدخل على الافعال وكلا تدخل على الاسماء  
 فيفيد كل منهما عموم ما دخلت عليه فإذا وجد فعل واحد أو اسم واحد فقد وجد المحلوف عليه فان قلت  
 اليمين في حقه وفي حق غيره من الافعال والاسماء باقية على حالها فيحتمل كمالا وجد المحلوف عليه غير أن المحلوف  
 عليه طلاقات هذا الملك وهي متناهية فالخاص أن كمالا للعموم الافعال وعموم الاسماء ضروري فيحتمل بكل  
 فعل حتى تنتهي طلاقات هذا الملك وكل عموم الاسماء وعموم الافعال ضروري ولو قال المصنف الا في كل  
 وكما كان أولى لان اليمين في كل وان انتهت في حق اسم بقيت في حق غيره من الاسماء ومن فروعها  
 لو كان له أربع نسوة فقال كل امرأة تدخل الدار فهي طالق فدخلت واحدة طلقت ولودخلن طالقن فان  
 دخلت تلك المرأة مرة اخرى لا تطلق ولو قال كمالا دخلت فدخلت امرأة طلقت ولودخلت ثانيا تطلق وكذا بالثالث  
 فان تزوجت بعد الثلاث وعادت الى الاول ثم دخلت لم تطلق خلافا لفرق ومنها لو قال كمالا دخلت فامرأتي طالق  
 وله أربع نسوة فدخل أربع مرات ولم يكن واحدة بعينها يقع بكل دخله واحدة ان شاء فزعهما عليهن وان شاء  
 بجمعها على واحدة بجر وفي الشر بنبلالية فرع يكثر وقوعه قال في السراج نقلا عن المستق قال ان تزوجت  
 امرأة فهي طالق ثلاثا وكما حلت حرمت فتزوجها فبانت ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج يجوز وان عينا بقوله كمالا  
 حلت حرمت الطلاق فليس بشي وان لم يكن أراد به طلاقا فهو يمين اه قلت ولعل وجهه أن قوله وكما حلت  
 حرمت ليس تعليقا بالملك الخاص لانه لا يلزم أن يكون حلها بالعقد لجواز أن تزوجه ثم تزوجه فليأتك (قوله  
 فلا يقع) تفريع على قوله فانه يحل بعد الثلاث وانما يقع لان المحلوف عليه طلاقات هذا الملك وهي متناهية  
 كما مر أمالو كان الزوج الاخر قبل الثلاث فانه يقع ما بقي (قوله لا دخولها على سبب الملك) أي التزوج  
 مكما وجد هذا الشرط وجد ملك الثلاث فيتبعه بمرأته بجر وفيه عن الكافي وغيره لو قال كمالا انكيتك

كاو كانت طالق لو دخلت الدار  
 تعلق بدخولها ومن غث من دخل  
 يمكن الدار فهي طالق فلو دخلت  
 واحدة مرارا طلقت بكل مرة  
 لان الدخول اضعف الى جماعة  
 فازداد عوما كذا في الغاية وهي  
 غريبة وجعله في البحر أحد القولين  
 (وفيها) كمالا (تحل) أي تبطل  
 (اليمين) يبطلان التعليق (إذا)  
 وجد الشرط مرة الا في كمالا فانه  
 يحل بعد الثلاث لاقتضاءها  
 عموم الافعال كاقضاء كل عموم  
 الاسماء (فلا يقع ان نكحها بعد  
 زوج اخر الا اذا دخلت) كمالا على  
 التزوج نحو كمالا تزوجت فانت  
 كذا لا دخولها على سبب الملك  
 وهو غير متناه ومن لطيف مسائلها  
 لو قال لموطوءة كمالا طلقتك فانت  
 طالق فطلعتها واحدة تقع ثنتان  
 وفي كمالا وقع عليك طلاق يقع ثلاث

فأنت طالق فسكتها في يوم ثلاث مرات ووطئها في كل مرة طلقت طلقين وعليه مهران ونصف وقال محمد بن ثابت  
ثلاث وعليه أربعة مهرورون نصف اه قلت ووجهه كافي الوالدية أنه لما تزوجها أولاً وقعت واحدة ووجب  
نصف مهر فإذا دخل بها ووجب مهر كامل لأنه وطئ بشبهة في المحل ووجب العدة فإذا تزوجها ثانياً وقعت  
أخرى وهذا الطلاق بعد الدخول معني فإن من تزوج المعتدة وطلقة قبل الدخول بها يشككون عند أبي  
حنيفة وأبي يوسف طلاقاً بعد الدخول معني فيجب مهر كامل فصار مهران ونصف فإذا دخل بها وهي معتدة  
عن رجعي صار مراً جاعاً ولا يجب بالوطئ شيء فإذا تزوجها ثالثاً لم يصح النكاح لأنه تزوجها وهي منكوحته  
اه (قوله لتكرار الوقوع) إشارة إلى الفرق وحاصله أنه في الأول علق وقوع الطلاق على ايقاعه الطلاق  
فإذا طلق مرة يقع الطلاق عليه مرة أخرى ولا تقع الثالثة لأن الثانية واقعة وليست بموقعة بخلاف الثاني  
فإن العلق عليه فيه وقوع الطلاق الصادق بالإيقاع فان الإيقاع يستلزم الوقوع فإذا طلقتها مرة وجد الشرط  
فتقع أخرى وبوقوع الأخرى وجد شرط آخر فتقع أخرى اه ح (تنبيه) المتعقد بكلمة كلما إيمان منعقدة  
للحال لأن كلما يعتد به كمرار الشرط والجزاء وهذه رواية الجامع وعليها الفتوى لأنها أحوط وفي رواية  
الميسرة المتعقد للحال بين واحدة ويقتضيه أن يقع هامزة بعد أخرى كلما حث اه محيط وينبغي أن يظهر  
الثمرة فيما إذا قال كلما حلفت فأنت طالق ثم علق بكلمة كلما يقع الآن ثلاث على الأول وواحدة على الثاني  
وفي قضاء البرازية قال كلما تزوجت فكأنت كذا ثلاثاً فزوجه وفسخ المهرين شافعي ثم طلقتها ثلاثاً ثم تزوجه  
بعد زواج آخر فعلى رواية الجامع وهي الأصح يحتاج إلى المحكم بالفسخ ثانياً بجر ملخصاً (قوله)  
وزوال الملك لا يبطل المهرين أي زواله بما دون الثلاث يكفي الفسخ وأطلقه كذا بما مر من أن التعليق يبطل  
بروالم الحلق أي بتخيير الثلاث نعم يرد عليه أنه يبطل بالردة مع الحاق خلافها وما أوجب في الجرح بأن البطلان  
فيه ملزوم المعلق عن الأهلية لا لزوال الملك واعترضه في النهر بأن عتق مدبريه وامتياز أولاده دليل زوال  
ملكه وقيد بزوال الملك لأن زوال المحلل المبرم يبطل للمهرين كما مر فان قلت قد جعلا زوال الملك مبطلاً للمهرين فيما  
لو حلف لا يخرج امرأته إلا بآذنه فخرجت بعد الطلاق وانقضاء العدة لم يحنث وبطلت المهرين بالبينونة حتى  
لو تزوجه ثانياً ثم خرجت بلا إذن لم يحنث قلت المهرين مقيدة بحال ولاية الأذن والمنع بدلالة الحال وذلك  
حال قيام الزوجية فقط المهرين بزوال الزوجية كالمحلف لا يخرج إلا بآذنه غريمه فقتضى دينه ثم خرج لم يحنث  
بخلاف الإباذن فلان ولا معاملة بينهما لانها مطلقة كما في المحيط بجر وحاصله أنهم لم يبطل لزوال الملك  
بل لقتد شرط قيد به المهرين ونظيره لو حلفه الوالي ليعلمنه بكل مفسد تنقيد بحال قيام ولايته كإسأني في الإيمان  
(تنبيه) استثنى في الجرح من عدم بطلان زوال الملك فرعا في الفتنة أن سكنت في هذه البلدة فأمر أنه طالق  
وخرج على الفور وخلع امرأته ثم سكتهم قبل انقضاء العدة لا تطلق لأنها ليست امرأته وقت وجود الشرط اه  
قال في الجرح قد بطلت المهرين بزوال الملك هنا فعلى هذا يفرق بين كون الجزاء فأنت طالق وبين كونه فأمر أنه  
طالق لأنها بعد البينونة لم تبق امرأته فليحفظ هذا فإنه حسن جداً اه وسد كره الشارح في القروع  
وحاصله تنقيده قولهم زوال الملك لا يبطل المهرين بما إذا لم يكن الجزاء فأمر أنه طالق أما لو كان كذلك فانه يبطل  
أقول ما في التنبيه ضعيف لأنه مبني على اعتبار حالة الشرط بدليل التعليق بقوله لأنها وقت وجود الشرط ليست  
امرأته وهو خلاف الظاهر في الفتنة أيضاً ان فعلت كذا فخلل الله علي حرام ثم قال ان فعلت كذا فخلل الله  
علي حرام ففعل أحد الفعلين حتى بأت امرأته ثم فعل الآخر ففعل الثاني لا يقع لأنه ليست امرأته عند  
وجود الشرط وقيل يقع وهو الأظهر اه فأذا أن الظاهر اعتبار حالة التعليق لاحالة وجود الشرط وهي  
في حالة التعليق كانت امرأته فلا يضر بينوتها بعده وهذا هو الموافق لما أطلقه أصحاب المتون هنا ولما  
صرحوا به أيضاً في الكتابات من أن البائن لا يلحق البائن الا إذا كان البائن معلقاً قبل إيجاد المخبر البائن  
كقوله ان دخلت الدار فأنت بائن ثم أبانها ثم دخلت بأت بائناً وبذلك باعتبار حالة التعليق فانها كانت امرأته  
له من كل وجه ولو اعتبر به الوجود الشرط لم أن لا يقع المعلق فقد ظهر أن المرجح اعتبار حالة التعليق وعليه  
ما في الجرح عن المحيط لو حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار فطلقتها وانقضت عدتها وخرجت أو قال ان قبلت  
امرأتي فلا فعتدي حر قبلها بعد البينونة يحنث فيها لأن الإضافة للتعريف لا للتقيد اه وكذا ما قد مناه

مطلب  
المتعقد بكلمة كلما إيمان منعقدة  
للحال لا يمين واحدة

لتكرار الوقوع لا يكره لا يزيد  
على الثلاث (وزوال الملك)

مطلب  
زوال الملك لا يبطل المهرين

مطلب  
الإضافة للتعريف لا للتقيد فيما  
لو قال لا يخرج امرأتي من الدار

عن البحر لقال كلما دخلت فامرأتى طالق وله أربع نسوة قد خسل أربع مرات الخ فان نصر بحجه بأن له أن  
يجمعها على واحدة يشمل ما اذا كانت غير موطوءة وذلك بناء على اعتبار حالة التعليق لانها رقبته كانت  
امرأته فدخلت في الايمان الثلاث لما علمت من ترجيح أن المنعقد بكلمة كلاً ايمان منعقدة للجمال وينبغي  
على القول بأنه كلما جئت منعقدتين آخر أنه لا يملك جمعها على واحدة لانها بعد الخنث لم تنق امرأته فلا تدخل  
في الميكن المنعقدة بعده لما تقدمت من آخر الكليات من أنه اذا قال كل امرأته لا تدخل الميكنة بالخلع والايلاء  
الآن بعينها فاعنتم تحقيق هذا المقام وعليك السلام (قوله من نكاح أو عيين) بيان للملك وقوله فلو  
أبانها أو باعها الخ تفريع عليها بطريق النشر المرتب (قوله فلو أباها) أي بمادون الثلاث (قوله  
وتنخل الميكن الخ) لا تكرار بين هذه وبين قوله فيما سبق وفيها تنخل الميكن اذا وجد الشرط مرة لا  
المقصود هنا الاختلال بمرّة في غير كلاً وهما مجرد الاختلال اه ح ولانه هنا بين انخلها لها بوجودها في غير  
الملك بخلاف ما سبق ط (قوله مطلقاً) أي سواء وجد الشرط في الملك أولاً كما يدل عليه اللاحق ح  
(قوله لـكن ان وجد في الملك طلق) أطلق الملك فشمل ما اذا وجد في العدة والمراد وجود تمامه في الملك  
لا جبهه حتى لو قال ان حضت حضتين فأنت طالق فاضت الاولى في غير ملكه والباقية في ملكه طلقت  
وتامة في البحر وسياً في عند قول المصنف علق الثلاث بشيئين يقع المعلق ان وجد الثاني في الملك والا  
(قوله فخله الخ) تفريع على قوله والا (قوله في وجود الشرط) أي أصلاً وتحتقناً كما في شرح الجمع  
أي اختلاف في وجود أصل التعليق بالشرط أو في تحقق الشرط بعد التعليق وفي البرازية ادعى الاستثناء  
أو الشرط فالقول له نعم قال وذكر النسبي ادعى الزوج الاستثناء وأنكرت فالقول لها ولا يصدق بلاينة  
وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول له اه وسيد كرام المصنف الاختلاف في دعوى  
الاستثناء ومظاهرها ما ذكر عن النسبي أن الاختلاف غير جاري في دعوى الشرط تأمل وفي البحر عن القنية ادعت  
أنه طلقها من غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط ولم يوجد فالقنية فيه للمرأة ولو ادعت عليه أنه حلف  
لا يضر بها وادعى هو أنه لا يضر بها من غير ذنب وأقاما البينة فثبت كلا الامرين وتطلق بأيهما كان اه  
(قوله ليم العدى) نحو ان لم تدخل الدار اليوم (قوله فالقول له) أي الا اذا لم يعلم وجوده الا منها  
ففيه القول لها في حق نفسها كما يأتي (قوله لانكاره الطلاق) أي انكاره وقوعه وهذا أولى من التعليل  
بأنه مملك بالاصل وهو عدم الشرط لانه لا يشمل مثل ان لم اجامعك في حضنتك فالقول له أنه جامعها مع أن  
الظاهر شاهداها من وجهين كون الاصل عدم العارض وكون الحرمة مانعة من الجماع (قوله ومقاده)  
أي مفاد اطلاق قوله فالقول له (قوله ان القول له) بكسر الهمزة والفتحة جواب لو وهي وجوابها خبران  
الاولى المفتوحة الهمزة والمصدر المنسبك من المفتوحة وجعلتها خبر المبتدأ وهو مفاد قال في البحر ثم اعلم  
أن ظاهر المتن يقتضى أنه لو علق طلاقها بعدم وصول نفقة شهر اثم ادعى الوصول وأنكرت فالقول له  
في عدم وقوع الطلاق وقولها في عدم وصول المال الخ (قوله فادعى الوصول) أي بعد مضي الايام المعينة  
كما في القنية والذخيرة (قوله وبه جزم في القنية) كذا قاله في البحر والنهر لكن الذي رأيت في القنية  
راعى العيون وللاصل القول للمرأة ثم رمز للمنتقى على العكس أي القول للرجل (قوله وأقره في البحر)  
حيث قال في فصل الامر باليد قبل القول له لانه ينكر الوقوع لكن لا يثبت وصول النفقة اليها والاصح  
أن القول قولها في هذا في كل موضع يدعى ايفاء حتى وهي تنكر اه وقال هنا وكأنه ثبت في ضمن قبول  
قولها في عدم وصول المال اه ونقل الخير الرملى أيضاً تصححه عن القبض والفصول ثم اعلم أنه ذكر في جامع  
الفصولين برمز فوائد صدر الاسلام أنه قال في مسألة النفقة لو نشرت حتى مضت المدة ينبغي أن لا تطلق لانها  
لما نشرت لم يبق لها نفقة (قوله وهو يقتضى تخصيص المتن) أي تخصيصها بكون القول له اذا لم يقض  
دعوى ابطال مال جلاله مطلق على المقيد (قوله وجزم شيخنا) يعنى الشيخ زين بن شحيم صاحب البحر حيث  
سئل عن حلف بالطلاق ادعاه أنه يدفع له الدين في وقت معين فأجاب بأنه يصدق في الدفع بيقينه بالنسبة الى  
عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين ويحلف الدائن على عدم القبض ويستحقه اه قلت وهذا ظهير المأمور  
بدفع الدين اذا ادعى الدفع من مال الامر فانه يصدق في حق براءة نفسه لا في حق براءة الامر هذا وقد علم

مطلب  
اختلاف الزوجين في وجود  
الشرط

من نكاح أو عيين (لا يطل الميكن)  
فلو أباها أو باعها ثم نكحها أو  
اشترها فوجد الشرط طلقت  
وعتق لبقاء التعليق بقاء محله  
(وتنخل الميكن بعد) وجود  
(الشرط مطلقاً) لكن ان وجد  
في الملك طلقت وعتق والا فخله  
من علق الثلاث بدخول الدار  
أن يطلقها واجدة ثم بعد العدة  
تدخلها فتنخل الميكن فينكحها  
(فان اختلفا في وجود الشرط)  
أي شونه ليم العدى (فالقول له  
مع الميكن) لانكاره الطلاق ومقاده  
أنه لو علق طلاقها بعدم وصول  
نفقة أيا ما فادعى الوصول وأنكرت  
ان القول له وبه جزم في القنية لكن  
صحح في الخلاصة والبرازية أن  
القول لها وأقره في البحر والنهر  
وهو يقتضى تخصيص المتن  
لكن قال المصنف وجزم شيخنا  
في فتواه بما نفى المتن والشروح  
لانها الموضوعة لنقل المذهب  
كما لا ينبغي



مما قد مناه عن التسمية وعن صاحب الجبر أن في المسألة قولين فقط أحدهما القول بالتفصيل والآخر كون  
 القول للمرأة في حق الطلاق وفي حق عدم وصول المال وأما كون القول للرجل في الأمرين فلا قائل به  
 خلافا لما توهمه الخمر الملى وكذا صاحب نور العيون من كلام جامع القصولين حيث ذكر أن القول للرجل لانه  
 منكر للحكم ثم ذكر أن القول لهما وأنه الأصح ثم رزق للذخيرة التفصيل فتوهم منه أن الأقوال ثلاثة مع أنه  
 لا يمكن أن يقال أن القول له في إيفاء المال إليها وإلى الدائن أصلا لا لوجه له مع ما يلزم عليه من المخالف  
 ذلك حيلة لكل مديون أراد منع الحق عن مستحقه حيث يمكنه أن يعلق الطلاق على عدم الاداء في وقت معين  
 ثم يدعي الاداء وهذا مما لا يقول به أحد فضلا عن أن يكون هو المفاد من المتون والشروح فعلم أن ما حكاه  
 في جامع القصولين آخره والمراد بالقول الذي ذكره أو لا يدل عليه التعليل بأنه منكر للحكم أى حكم التعليق  
 وهو الخلف عند وجود الشرط قد بر (قوله الاذا برهنت) وكذا لو برهن غيرها لانه لا يشترط دعوى  
 المرأة للطلاق ولا أن تبرهن لان الشهادة على عتق الامة وطلاق المرأة تقبل حسبة بلا دعوى أفاده في الجبر  
 ولو برهنها فالتظاهر ترجيح برهانها لانه اذا كان القول له كان برهانها لغوا ويدل عليه أيضا ما قد مناه  
 عن الجبر عن التسمية فيما لو ادعت أنه طلقها بلا شرط الخ (قوله وان كان نصيا) لانها على النفي صورة وعلى  
 اثبات الطلاق حقيقة والعبرة للمقاصد لا للصورة كالمشهدا أنه أسلم واستثنى وشهدا آخران أنه أسلم ولم يستثن  
 تقبل الثانية ولو كان فيما نفي اذ غرضهما اثبات اسلامه وبشكل عليه ما سبب في الإيمان لو قال عبده حر  
 ان لم ينج العمام فشهدا بخبره بالكوفة لم يعتق خلافا للمحمد لانها شاهدتني معني لانها بمعنى لم ينج العمام فهذا  
 يدل على أن شهادته النفي لا تقبل على الشرط ولذا قال في الفتح ان قول محمد أوجه لكن قيل ان علة عدم العتق  
 اشتراط الادعى في شهادة عتق العبد وعليه فلو كانت أمة نعتق انصافا لا لا تشترط دعواها فحينئذ لا إشكال  
 أفاده في الجبر (قوله لانه يملك الانشاء) أى فلا يتهم أما ان كانت طاهرة فلا يصدق لانه يريد ابطال حكم  
 واقع في الظاهر لوجود وقت السنة وقد اعترف بالسبب لان المخالف سبب السال زيلعي قلت وهذا مشكل  
 لان الاعتراف بالسبب انما يثبت عند ثبوت النمرط وقد أنكر الشرط نعم هذا يظهر لو قال أنت طالق للسنة  
 بدون تعليق ففي الجبر عن الكافي لو قال لامرأته الموطوءة أنت طالق للسنة لا يقع الا في طهر حال عن الطلاق  
 والوطئ عقيب حيض حال عن الطلاق والوطئ فاذا حاض وطهرت وادعى الزوج جماعها وطلقها في الحيض  
 لا يقبل قوله في منع الطلاق السني لان عقاد المخالف سببا للسال وانما يترأى حكمه فقط فدعوى  
 الطلاق أو الجماع بعده دعوى المانع فلا يقبل قوله في منع وقوع الطلاق في الطهر لم يكن يقع طلاق آخر  
 باقراره بالطلاق في الحيض وان ادعى الطلاق أو الجماع وهي حائض صدق ولو قال ان لم اجامعك في حيضك  
 فأنت طالق فادعى الجماع في الحيض لا تطلق لانه علق الطلاق بصريح الشرط والمعلق بالشرط انما ينعقد  
 سببا عند الشرط لما عرف فاذا أنكر الشرط فقد أنكر السبب فيقبل قوله وكذا لو قال والله لا أقربك  
 أربعة أشهر فحقت المدة ثم ادعى قربانها في المدة لا يقبل لان الإيلاء سبب في الحال لكن تراخى وقوع الطلاق  
 الى مضى المدة وقد مضت المدة ووقع ظاهر فدعوى القربان دعوى المانع فلا يقبل ولو ادعى القربان قبل  
 مضى المدة يقبل قوله لانه لم يقع الطلاق بعد وقد أخبر عما يملك انشاءه فيقبل قوله ولو قال ان لم أقربك في أربعة  
 أشهر فأنت طالق فحقت المدة ثم ادعى القربان في المدة لا يقع لانه علق الطلاق بصريح الشرط فحقت أنكر الشرط  
 فقد أنكر السبب فيقبل قوله اه فهذا كما ترى مخالف لما مر عن الزيلعي فلبتأمل (قوله فالمسألة  
 السابقة) هي قوله فان اختلفا في وجود الشرط الخ والاثنية هي قوله ان حقت كما بينه الشارح فيها ح  
 والاحسن تفسير الاثنية بقوله وما لا يعلم الا منها الخ (قوله ليستأعلى اطلاقهما) فتعبد الاولى بما اذا كان  
 يملك الانشاء وتفيد الاثنية بما اذا كان لا يملكه أخذنا من هذا التفصيل المذكور هنا وما قاله الشارح  
 تبع فيه ابن كمال في شرح الاصلاح وفيه بحث أما أولا فلما علمت من مخالفة هذا التفصيل لما ذكرناه  
 عن الكافي وأما ثانيا فلان الاختلاف هنا في الجماع لا في الحيض والجماع ليس بما لا يعلم وجوده الا منها  
 لان الرجل يعلمه لكونه فعلا وأما ثالثا فلانه لو سلم هذا التفصيل في هذه المسألة لا يلزم منه تقييد هاتين المسألتين  
 اللتين هما قاعدة ان تحتهم مسائل جزئية اهـ ما قد أطلق بعضها وصرح في بعضها بما يخالف هذا التفصيل

(الاذا برهنت) فان البينة تقبل  
 على الشرط وان كان نصيا كان  
 لم ينجي صهر في اللسلة فأمرأتي  
 كذا انشهدا أنهم لم يجنبه  
 قبلت وطلقت منع وفي التدين  
 ان لم اجامعك في حيضك فأنت  
 طالق للسنة ثم قال جامعتك ان  
 حائضا فالقول له لانه يملك الانشاء  
 والا لا انتهى قلت فالمسألة السابقة  
 والا ثنية ليستأعلى اطلاقهما

كما قدمناه في مسألة النفقة عن الذخيرة والنقبة من دعوى الرضول بعد مضي الأيام المعينة وكما  
قدّمناه عن الكافي قريبا في قوله ان لم أقربك في أربعة أشهر من أن الدعوى بعد مضي المدة فقد قبل قوله  
مع أنه لا يملك الانشاء قدسبر (قوله وما لا يعلم الا منها) قد به لانه لو كان يعلم من غير حاترتك الوقوع  
على تصديقه أو اليقينة كالدخول والكلام اتسافا واختلافه وأقربا على ولادته اتفاقا لا يقع بشهادة القسابة  
وعنده لا يثبت من شهادة رجلين أو رجل واحد وامرأتين جوهره ولا يثبت ما لو قال ان شربت مسكرا بغير اذنك  
فأمر لا يملك وشرب ثم اختلاف القول له لانه بنى وقوع الطلاق مع أن الاذن لا يستناد الا منها لكن  
يطلع عليه بالقول بخلاف الحيض والحجبة (قوله استحسانا) والقياس أن يكون القول قوله لا ما أتدعي  
شرط الحنث على الزوج ووقوع الطلاق وهو منكرو فيكون القول قوله ولا تصدق الا بحجة كغيره من الشروط  
وجه الاستحسان أن هذا الامر لا يعرف الا من قبلها وقد ترتب عليه حكم شرعي فيجب عليها أن تخبر كذا تقع  
في الحرام اذا احتجاب عنه واجب علم ما شرع فيجب طريقه وهو الاخبار فتعنت له فيجب قبول قواها  
لتخرج عن عهدة الواجب زيلعي (قوله نهر بختا) أصل البحث لا خيد صاحب النهر حيث قال وظاهره  
أنه لا يمين عليها ويدل عليه قوله ان الطلاق معلق باخبارها وقد وجد ولا فائدة في التحليف لانه وقع بقولها  
والتحليف لرجم النكول وهي لو أخبرت ثم قالت كنت كاذبة لا يرتفع الطلاق اتساقها اه لكن في حوائث  
مسكين نقل الحموي عن رمز المقدسي ان عليها اليمين بالاجماع اذ ليس ههنا من المواضع المستندة من قولهم  
كل من قبل قوله فعليه اليمين اه قلت ولا يخفى ما فيه لما علمت من عدم الفائدة في التحليف ومن وجه الاستحسان  
وعدم ذكرها في المستنبات لا يدل على عدم كونها منها فكم من أصل استثنى منه اشياء مع بقاء غيرها لكون ذلك  
بجواب ما خطر في ذهن المستثنى ولا سيما مع ظهور الوجه نعم هذا في القضاء وظاهره وأما في اليمين فينبغي  
التفرقة بين الحيض والحجبة لأن تعليق الطلاق باخبارها قضاء وديانة انما هو في الحجبة أما في الحيض فلا تنطلي ديانة  
الا اذا كانت صادقة كما تعرفه قريبا فافهم (قوله ومراعاة كالأغلة) وأما حكم الصغيرة التي لا يحض مثلها  
والآيسة فقال في النهر لم أره وينبغي أن يقبل من الآيسة لا الصغيرة (قوله واحتلام مكيف في الاصح)  
قال في النهر واختلف فيما لو قال لعبدته ان احتلت فأتت حرة فقال احتلت فزوى هشام انه لا يصدق والاصح  
أنه يصدق لان الاحتلام لا يعرفه غيره كالحيض كذا في المحيط (قوله كقوله ان حضت الخ) اعلم أن التعليق  
بالحجبة كالتعليق بالحيض الا في شيئين أحدهما ان التعليق بالحجبة يقتصر على المجلس لكونه تخيرا حتى لو قامت  
وقالت احبك لا تطلق والتعليق بالحيض لا يطل بالقيام كسائر التعليقات الثاني انك ان كانت كاذبة في الاخبار  
تطلق في التعليق بالحجبة لما قلنا وفي التعاق بالحيض لا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى زيلعي ومثله في الفتح وغيره  
وفي كافي الحاكم الشهيد ولو قال أنت طالق ان كنت تحبين كذا وكذا الشيء يعرف انها تحبه أو لا تحبه كالموت  
والعذاب فقالت أنا أحبه فالقول قولها مادامت في مجلسها وكذا ان كنت تبغضين كذا شيء يعلم انها تحبه  
كالخساء والغناء فقالت أنا ابغضه فهي طالق وان قال أنت طالق ثلاثا ان كنت تحبين كذا فقالت لست أحبه  
وهي كاذبة لم يقع وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان كنت أنا أحب ذلك ثم قال لست أحبه وهو كاذب فهي امرأته  
ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يطأها وكذلك اليمين على البغض وكذلك لو قال ان كنت تحبين الطلاق قبلك  
أتريندني أو تميرينه أو تشمينينه قبلك دون لسانك فأنت طالق ثلاثا فقات لا أشاء ولا أحب ولا أهوى ولا أريد  
ولا أشتهى فهي امرأته ولا تصدق بعد ذلك على قولها خلافه وان كانت في مجلسها ذلك أو سكنت فلم تقل شيئا  
حتى تقوم فهي امرأته وان كان في قلبها خلاف ما أظهرت فانه يسعه أن تقيم معه فيما بيننا وبين الله تعالى في قول  
أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يسعها المقام معه ان كان ما في قلبها خلاف ما أظهرت على لسانها  
اه وذكر في البحر في مسألة ان كنت أنا أحب كذا الخ قال شمس الأئمة هذا مشكل لانه يعرف ما في قلبه حقيقة  
وان كان لا يعرف ما في قلبها لكن الطريق ما قلنا ان الحكم يدعي على الظاهر وهو الاخبار بوجوده وعدمه وذكر  
قاضي خان قال لا امرأته ان سررتك فأنت طالق فصرها فقاتت سررتي فالوا لا تطلق لا تدين بكذا قال قاضي  
خان وفيه اشكال وهو أن السرور لا يوقف عليه فينبغي أن يتعلق الطلاق بخبرها ويقبل قولها في ذلك وان  
كانت تدين بكذا كما لو قال ان كنت تحبين أن يعذبك الله بنار جهنم فأنت طالق فقالت أحب يقع اه قال

(وما لا يعلم) وجوده (الامنها)  
صدقت في حق نفسها خاصة  
استحسانا بلا يمين نهر بختا ومراعاة  
صك بالغة واحتلام مكيف  
في الاصح (كقوله ان حضت  
قانت طالق وفلا تة أو ان كنت  
تحبين عذاب الله قانت كذا  
أو عبده حتر

في الجرح وهو ممنوع لقول الهداية انه لا يتيقن بكذبها لانهم الشدة بنقضها اياه قد تحجب التخاص منه بالعذاب  
 اه وبهذا يظهر انه لو علق بفعل قلبي واخبرت به فان يتيقن بكذبها لم يقع والواقع ان كنت تكبرهين  
 الجنة تعلق باخبارها بالكرامة مع انها لا تصل الى حالة تكبره الجنة فقد يتيقن بكذبها وقد يقال انه الشدة سمعتها  
 للحياة الدنيا تكبره الجنة لانها لا تصل اليها بالاموت وهي تكبره فلم يتيقن بكذبها وظاهر كلامهم حسنا انها  
 لا تكفر بقولها انا احب عذاب جهنم واكره الجنة اه وقرقي في التبرينيه وبين مسألة السرور بان ايلام  
 الضرب القائم بها دليل ظاهر على كذبها بخلاف مجتزءة حجة العذاب فانه لا دليل فيه على التيقن بكذبها المأمر  
 اه قلت لكن يبقى الاشكال في مسألة ان كنت انا احب كذا اذا اخبر بخلاف ما في قلبه فانه يتيقن بكذبه واذا  
 ادراكم على الاخبار كما ترعى خمس الاثمة لم يرد هذا لكن يتوجه اشكال قاضي خان في مسألة السرور  
 الا ان يجاب بأنه يتعلق بالحكم بالاخبار ما لم يتيقن غير اخبر بكذبه وبه يدفع اشكال خمس الاثمة واشكال قاضي  
 خان فامل (تنبيه) قال في البحر قيد سمعتها لانه لو علقه بمجبة غيرها فظاهرا ما في المحيط انه لا بد من تصديق  
 الزوج فانه قال لو قال أنت طالق ان لم تكن امك تهوى ذلك فقتالت الام انا لا اهوى وكذبها الزوج لا تطلق  
 فان صدقها طلقت لما عرف وروى ابن رستم عن محمد انه لو قال ان كان فلان مؤمنا فانت طالق لا تطلق لان هذا  
 لا يعلبه الا هو ولا يصدق هو على غيره وان كان هو من المسلمين يصلي ويحج ولو قال لا تحل ليك حاجة فاقضها لي  
 فقال امرأته طالق ان لم اقض حاجتك فقال حاجتي ان تطلق زوجتك فله ان لا يصدقه فيه ولا تطلق زوجته لانه  
 يحتمل الصدق والكذب فلا يصدق على غيره اه قال الخير الرمي فقد علم من هذه الفروع انه ان علق بفعل  
 الغير لا يصدق ذلك الغير عليه سواء كان بما لا يعلم الا منه ام لا ولا بد من تصديق الزوج فيها ما ثبت  
 بها من الامر الذي يعلم (قوله لم يقبل قولها) لانه ضروري فيشترط فيه قيام الشرط زيلعي أي لا يقبل  
 قولها ضرورية ترتب حكم شرعي عليه وبأني غماه (قوله طلقت هي فقط) أي دون فلانة لان المنظور اليه  
 في حقها شرعا الاخبار به لانها آمنة وفي حق ضررتها مائة وشهادتها على ذلك شهادة فرد ولا بعد في أن يقبل  
 قول الانسان في حق نفسه لا في حق غيره كاحد الورثة اذا أقر بدين على الميت اقتصر على نصيبه اذ لم يصدقه  
 الباقون وتماه في البحر (قوله او علم وجود الحيض منها) لانها فيه ما تقدم من قوله وما لا يعلم الا منها الخ  
 لان ذلك فيما اذا اشكل أمرها وذا فاعلم بشكل بأن اخبرت في وقت عقدتها المعروف بوجه او بشرتها وشوهد  
 الدم منها بحيث لم يبق شك تأمل رمل (قوله وفي أن حضرت الخ) تفصيل وبيان لما أجله أو لا ومنه التعليق  
 بني أو مع كانت طالق في حبسك أو مع حبسك كما في البحر (قوله وقع من حين رأيت) لانه بالاستمراريين انه  
 حيض من الابتداء فيجب على المفتي أن يعينه فيقول طلقت من حين رأيت الدم وليس هذا من باب الاستناد  
 وانما هو من باب التبيين ولذا قال من حين رأيت ونظام بيانه في البحر وفيه عن الكافي في مسألة ان حضرت فعبدي  
 خروضر تلك طالق اذا رأت الدم فقالت حضرت وصدقتها انه قبل الاستمرار ينع الزوج عن وطئ المرأة واستخدام  
 العبد في الثلاثة لاحتمال الاستمرار (قوله وكان بدعي) لوقوعه في الحيض بخلاف ان حضرت حيضة كما  
 يأتي وهذا بيان للمرة التي نزل بها أيضا فيما لو كان المعلق بالحيض عتقا فغنى العبد اوجنى عليه بعد رؤية الدم  
 فبالاستمرار تكون الجنابة جناية الاجراء وفي انها لا تحتسب هذه الحيضة من العدة لان الشرط حيث كان  
 هو رؤية الدم لزم أن يكون الوقوع بعد بعضها ولذا قلنا انه بدعي وفيما اذا خالعه في الثلاث حيث يبطل الخلع  
 لانها مطلقه قاله الحدادي وتظهر في البحر بأن الخلع يلحق الصريح واجاب في التبر بان الظاهر انه محمول على  
 ما اذا لم تكن مدخولا بها (قوله فان غير مدخولة) تفريع على قوله وقع من حين رأيت واحترز عن المدخول بها  
 ولو حكى كالحتملي بها لانها لا يمكنها التزوج باخر في الايام الثلاثة لوجوب العدة عليها من الاول (قوله في ثلاثة  
 أيام) الاولى في الثلاثة الايام وعبارة النهر فتزوجت حين رأت الدم ح (قوله فان رأتها للزوج الاول) لانه  
 لا يدرى ان كان ذلك حيضا ولا بجرأى فلم يتحقق شرط وقوع الطلاق فهي باقية على عصمتها ومقتضاه ان عقد  
 الثاني عليها باطل فلا يلزمه المهر (قوله وتصدق في حقها الخ) أي فيما اذا علق طلاقها وطلاق ضررتها على  
 حبسها وهذا يعني عنه قول المصنف المارطة هي فقط وفي البحر عن شرح المجمع فان قال الزوج انقطع الدم  
 في الثلاثة وأنكرت المرأة والعبد فاقول له ما لان الزوج أقتر بوجود شرط العتق ظاهرا لان رؤية الدم في وقته

فلو قالت حضرت) والحيض قائم

فان انقطع لم يقبل قولها ما زيلعي

وحدادي (أوجب طلقت هي

فقط) ان كذبها الزوج فان صدقها

أو علم وجود الحيض منها طلقا جميعا

حدادي (وفي ان حضرت لا يقع

برؤية الدم) لاحتمال الاستحاضة

(فان استمر ثلاثا وقع من حين

رأت) وكان بدعي فان غير

مدخولة فتزوجت باخر في ثلاثة

أيام صح فلو ماتت فيها فارثها

للزوج الاول دون الثاني وتصدق

في حقها دون ضررتها

قوله فالقول لهما أي الزوج  
والزوجة فلا تطلق ولا يعتق العبد  
إد منه

تكون حضا وليذا تؤمر بترك الصلاة والصوم ثم ادعى عارضا يخرج المرفى من أن يكون حضا فلا يصدق فإن  
صدقه المرأة وكذبه العبد في الأيام الثلاثة فالقول لهما وإن كان بعدها فالقول للعبد (قوله وفي إن حضت  
حيضة الخ) مثله أنت طالق مع حيضتك أو في حيضتك بالثناء بجر (قوله لعدم تميزها) غلة تساواة  
التعير نصفها وشحوه لتعير بحضته فإن ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كره وفي النهر عن الجوهره ولو قال إذا  
حضت نصفها فأنت كذا وإذا حضت نصفها الآخر فأنت كذا لا يقع شيء ما لم تحض وتطهر فإذا طهرت وقع  
طلقتان (قوله لا يقع حتى تطهر منها) أما بانقطاعه لعشرة أو بالاغتسال أو بما يقوم مقامه من ضرورة  
الصلاة دينا في ذمتها فيما إذا انقطع لما دونها نهر (قوله لأن الحيضة) بفتح الحاء المرة الواحدة والحيضة  
بالكسر الاسم والجمع الحيض بجر عن الصحاح (قوله اسم للكمال) أي ولا تكمل الحيضة إلا بالطهر  
منها فلو كانت حائضا لا تطلق حتى تطهر ثم تحيض فإن نوى ما يحدث من هذه الحيضة فهو على ما نوى وكذا إذا  
قال إن حبلت الآن حنا إذا نوى الحبل الذي هي فيه لا يبحث لأنه ليس له أجزاء متعددة بخلاف الحيض قاله  
الحمد أدنى نهر (قوله ما لم تر حيضة أخرى) وذلك بأن تخبروهي متلبسة بالحيض أو بعد النهر منه أما إذا أخبرت  
بعد تلبسها بحيضة أخرى لا يقبل قولها إلا إذا طهرت من الحيضة الأخرى وهذا بخلاف قوله إذا حضت ولم يقل  
حيضة فإن الشرط اخبارها حال قيام الحيض فلا يقبل بعده كما تر قال في الفتح لأنه ضروري فيشترط قيام  
الشرط بخلاف قوله إن حضت حيضة حيث يقبل قولها في الطهر الذي يلي الحيضة لاقبله ولا بعده حتى لو قالت  
بعدهم حضت وطهرت وأنا الآن حائض بحيضة أخرى لا يقبل قولها ولا يقع لانها أخبرت عن الشرط حال  
عدمه ولا يقع إلا إذا أخبرت عن الطهر بعد انقضاء هذه الحيضة فينخذل بغير لانها جعلت أمينة شرعا فيما تخبر من  
الحض والطهر ضرورة إقامة الأحكام المتعلقة به فلا تكون مؤتمنة حال عدم تلك الأحكام لعدم الحاجة  
إذا كذبها الزوج اه ومفهومه انها لا تطلق بمجرد طهرها من الحيضة الأخرى بل لابد من الاخبار لها  
من أن ما لا يعلم الامنيات يتعلق باخبارها ويفهم من قوله إذا كذبها الزوج انه إذا صدقها يقع وإن لم تطهر من  
الثانية (قوله وفي إن حضت يوما) تطيره إن حضت صوما لا يقع الا بتمام يوم لانه بمقدور بعبارة اه فتح  
(قوله بخلاف إن حضت الخ) أي انه يتعلق بما يسمى صوما في الشرع وقد وجد بركته وشرطه بأصالة الساعة  
فيقع به وإن قطعه بعد وكذا إذا حضت في يوم أو في شهر لا لم بشرط اكتماله وإذا أصليت صلاة يقع ركعتين وفي  
إذا أصليت يقع ركعة فتح (قوله فولدت لهما) أي واحدا بعد واحد نهر وبأنى مختزله ومختز قوله ولم يدر  
الاول (قوله وثنتان تنزها) أي تباعد عن الحرمة نهر وفي القهستاني أي ديانة بمعنى قيامته وبين  
الله تعالى كاذ كره المصنف وغيره اه قلت ومقتضاه انه إذا اوقعت عليه طلاقة أخرى يجب عليه  
ديانة أن يفارقها للاحتياط والتباعد عن الحرمة وإن كان القاتن لا يحكم عليه بذلك بل يقبضه  
المفتي بذلك ويدل على الوجوب بتعبير المصنف وغيره بالزوم لكن في الهداية والاولى أن يأخذ بالثنتين  
تنزها واحتياطاً فتأمل وانما لم تلزمه الثنتان في القضاء لاق وقوعهما غير محقق والحل ككان ثابته  
يقين فلا يزول بالاحتمال قبل ولو قال وأخرى تنزها لم يكن أولى لانهام العبارة ان الثنتين غير  
الواحدة وإن سلم فالتنزه انما هو بواحدة والأخرى قضاء (قوله ومضت العدة بالثاني) أشار إلى  
انه لا رجعة ولا ارث بجر (قوله فلا كلام) أي فانه يقع المعلق بالسابق ولا يقع بالآخر شيء لما ذكره  
من أن الطلاق المقارن الخ (قوله لانه منه كره) أي للطلقة الزائدة وهذا من فروع قوله وإن اختلفا  
في وجود الشرط الخ (قوله وإن تحقق ولادتهما) الخ ليدرك المصنف استحالة عادة نهر وإن ولدت  
خنتي وقت واحدة وبوقت الأخرى حتى يبين حاله خندية عن البحر الزاخر ط (قوله يقع ثنتان قضاء  
الخ) لأن الغلام إن كان أولاً أو ثانياً تطلق ثلاثاً واحدة به وثنتين بالجارية الأولى لأن العدة لا تنقض  
ما بقي في البطن ولد وإن كان آخر اربع ثنتان بالجارية الأولى ولا يقع بالثانية شيء لأن البين بالجارية المنحل  
بالأولى ولا يقع بالغلام شيء لانه حال انقضاء العدة وتردد بين ثلاث وثنتين فيحكم بالاقول قضاء وبالاكثر تنزها  
فتح (قوله فواحدة قضاء) لانه إن كان الغلامان أولاً وقعت واحدة بأولهما وما لا يقع بالثاني شيء  
ولا بالجارية الأخيرة لانقضاء العدة وإن كانت الجارية أولاً أو وسطا وقع ثنتان بها واحدة بالغلام بعدها

(و) في (إن حضت حيضة) أو نصفها  
أو ثلثها أو سدسها لعدم تميزها  
(لا يقع حتى تطهر منها) لأن  
الحيضة اسم للكمال ثم انما يقبل  
قوله ما لم تر حيضة أخرى  
جوهرة (و) في (إن حضت يوماً فأنت  
طالق تطلق حين غربت الشمس  
(من يوم صومها بخلاف إن  
حضت) فانه يصدق بساعته (قال  
لها) وإن ولدت غلاماً فأنت طالق  
واحدة وإن ولدت جارية فأنت  
طالق تميز فولدت لهما ولم يدر  
الاول تلزمه طلاقة واحدة قضاء  
وثنتان تنزها) أي احتياطاً  
لاحتمال تقدم الجارية (ومضت  
العدة) بالثاني فلذا لم يقع به شيء  
لأن الطلاق المقارن لانقضاء  
العدة لا يقع فإن علم الأول فلا  
كلام وإن اختلفا فالقول للزوج  
لانه منكر وإن تحقق ولادتهما  
معا وقع الثلاث وتعد بالاقراء  
(وإن ولدت غلاماً وجاريتين  
ولا يدرى الأول يقع ثنتان قضاء  
وثلاث تنزها) وإن ولدت غلامين  
وجارية فواحدة قضاء وثلاث  
تنزها

أقبلها فتردد بين ثلاث وواحدة (قوله لأن الحمل اسم للكل) لأنه اسم جنس مضاف فيسم كله فتح  
(قوله والمسألة بجهاها) أي وولدت غلاما وجارية (قوله لعمومها) أي فيقتضي أن بشرط وقوع  
الواحدة أو الثنتين كون جميع ما في بطنها غلاما أو جارية وشبهه ما في الفتح أن كان ما في هذا المعدل حنطة  
فهو ما في أو دقيقتا فالتى فإذا فيه حنطة ودقيق لا تطلق (قوله لعدم اللفظ العام) أي ولصدق اللفظ  
فانه يصدق على الجارية والغلام **انهما** كانا في البطن ط وفي الجامع لو قال ان ولدت ولدا فأنت  
طالتي فان كان الذي تدينه غلاما فأنت طالتي ثنتين فولدت غلاما يقع الثلاث لوجود الشرطين لأن المطلق  
موجود في المقيد وهو قول مالك والشافعي فتح (قوله لم تطلق حتى تلد الخ) لأنه علقه بحدوث الحمل  
بعد اليقين ويذهبهم حدوث الحمل قبل اليقين إلى سنتين فوق وقع الشك في الموقع فلا يقع بالشك كذا في المحيط  
بحر وتنقضي العدة بالولد كافي **كافي** الحاكم وهو صحيح في أن الطلاق يقع بعد الولادة والام تنقضي  
العدة بها بل يقع قبلها بالحمل الحادث بعد اليقين لأنه العلق عليه فقوله حتى تلد معناه ظهر بالولادة لاكثر  
من سنتين من وقت اليقين أن الطلاق قد وقع من أول الحمل وانما اشترط كون الولادة لاكثر من سنتين من  
وقت اليقين ليحقق حدوث الحمل بعد اليقين **كأن** لاقل من ذلك احتمل حدوثه قبل اليقين فلا يقع بالشك  
ثم إذا ظهر بالولادة وقوع الطلاق من وقت الحمل فوقت الحمل مجهول فلم يعلم وقت الوقوع إلا أن يقال بوقوعه  
قبل الولادة بسنة أشهر ليتيقن الحمل فيه ومناقضه مشكوك فيه فلا يقع بالشك كذا في ح (تنبيهه) هذه  
العين لا تحزم الوطئ لكن يستحب أن لا يبطأ ها إلا بالاستبراء لتصور حدوث الحمل كافي البحر عن المحيط وانما لم  
يجب الاستبراء لأن حل الوطئ أصل وحدث الحمل موهم **كما** أفاده ح (قوله تنقضي به العدة) في  
العبارة سقط والأصل عمتت لأنه ولد تنقضي به العدة وعبارة الجوهره هكذا وإذا قال ان ولدت ولدا فأنت طالتي  
فولدت ولدا فيسقط طاعت وكذا إذا قال لامته إذا ولدت ولدا فأنت حرة فهو كذلك لأن الموجد مولود فيكون  
ولدا حقيقة ويعتبر ولد في الشرع حتى تنقضي به العدة والدم بعده نفاس وأتم ولد فتحقق الشرط وهو ولادة  
الولد اه فقوله حتى تنقضي به العدة غاية أقوله ويعتبر ولد في الشرع وليس معناه ما يفهم من الشرح من أن  
أم الولد تخرج به من العدة لأن العدة يجب عقب الحرة والحرة مععلقة بالولادة فهي واقعة عقبها فالولادة  
متقدمة على وجوب العدة **بر** تبين فكيف تنقضي العدة بالولادة كما أفاده ح (قوله بتكرار الشرط)  
وذلك بأن عطف شرطاً على آخر وأخر الجزاء فهو إذا قدم فلان وإذا قدم فلان فالتى طالق فانه لا يقع حتى يقدم  
لأنه عطف شرطاً على شرط لا يحكم له ثم ذكر الجزاء فيعلق به ما فصار شرطاً واحداً فلا يقع إلا بوجودهما  
فإن نوى الوقوع بأحدهما صحته ينته بتقدم الجزاء على أحدهما وفيه تغليظ أو بآن **كتر** راداة الشرط  
بغير عطف كان أكلت ان لست فأنت طالتي لا تطلق ما لم تلبس ثم تأكل فتقدم المؤخر والتقدير ان لست فان  
أكلت فأنت طالتي وكذا كل امرأة أتزوجها ان كملت فلان فهي طالتي يقدم المؤخر فيه بالتقدير ان كملت فلان  
فكل امرأة أتزوجها طالتي وعلى هذا إذا قال ان أعطيتك ان وعدت ان سألتني فأنت طالتي لا تطلق حتى  
تسأله أو لا ثم بعد هاتم يعطينا لأنه شرط في العطية الوعد وفي الوعد السؤال فكانه قال ان سألتني ان وعدت ان  
ان أعطيتك كذا في الفتح وهذا إذا لم يكن الشرط الثاني مترتباً على الأول عادة وكان الجزاء متأخراً عن  
الشرطين أو متقدماً عليهما والا كان كل شرط في موضعه كان أكلت ان شربت فأنت حرة حتى إذا شربت ثم أكل  
لم يعتق وكذا ان دعوتني ان اجبتك أو ان ركبك الدابة ان اتيتني بقر كل شرط في موضعه لانهما إذا كانا  
مرتبتين عرفاً أثمرت كلمة ثم وكذا ان توسط الجزاء بين الشرطين بقر كل شرط في موضعه لانه تخلل الجزاء بين  
الشرطين بحرف الوصل وهو الفاء فيكون الأول شرطاً لانعقاد اليقين والثاني شرط الحث كان دخلت الدار  
فأنت طالتي ان كملت فلان أو بشرط قيام الملك عند الشرط الأول لأنه جعل شرط انعقاد اليقين **كأن** أنه قال  
عند الدخول ان كملت فلان فأنت طالتي واليه لا تتبع الا في الملك أو مضافة اليه فان كانت في ملكه عند دخول  
الدار صححت اليقين المتعلقة بالكلام فإذا كملت يقع والابان دخلت بعد الطلاق والعدة لم يصب وان كملت وإذا دخلت  
الدار في العدة وكملت فيها طلقت والحاصل أنه إذا **كتر** راداة الشرط بلا عطف توقف الوقوع على وجودهما  
لكن ان قدم الجزاء عليهما أو أخره فالملك بشرط عند آخرهما وهو الملقوط به أو لأعلى التقديم والتأخير وان

(و) هذا بخلاف ما (لو قال ان كان

حالك غلاما فأنت طالتي واحدة

وان كان جارية فثنتين

فولدت غلاما وجارية لم تطلق

لأن الحمل اسم للكل فإلم يكن

الكل غلاما أو جارية لم تطلق

(وكذا) لو قال (ان كان ما في

بطنك غلاما) والمسألة بجهاها

لعمومها (بخلاف ان كان في

بطنك) والمسألة بجهاها (فانه يقع

الثلاث) لعدم اللفظ العام

(فروع) علق طلاقها بجهاها

لم تطلق حتى تلد لاكثر من سنتين

من وقت اليقين قال ان ولدت ولدا

فأنت طالتي أو حرة فولدت ولدا

ميتا طلقت وعقت قال لا ثم ولده

ان ولدت فأنت حرة تنقضي به

العدة جوهره (علق) العتاق

أو الطلاق ولو (الثلاث بشيتين)

حقيقة بتكرار الشرط

مطلب

فيما لو تكرار الشرط بعطف أو بدونه

مطلب

لو تكررت اداة الشرط بلا عطف

فهو على التقديم والتأخير

أولا كان جاء زيد وبكر فأنث كذا  
 (يقع) المعلق (ان وجد) الشرط  
 (الثاني في الملك والاول) لاشتراط  
 الملك حالة الحنف والمسألة رباعية  
 (علق الثلاث أو العتق) لامتة  
 (بالوطئ) حنف بالنقاء الختاني  
 (ولم يجب) عليه (العقر) في  
 المسألتين (باللبث) بعد الايلاج  
 لان اللبث ليس بوطئ (و) اذا  
 (لم يصير مراحعا في) الطلاق  
 (الرجعي) الا اذا أخرج ثم أوج  
 ثانيا) حقيقة أو حكما بأن حرله  
 نفسه فصير مراحعا بالحركة  
 الثانية ويجب العتق لا الحلد  
 لاتحاد المجلس (لا تطلق) الجديدة  
 (في) قوله لا القديمة (ان تكتمها)  
 أي فلا تنة (عليك فهي طالق  
 اذا نسك) فلا تنة (عليها في عدة  
 البائن) لان الشرط مشاركتها  
 في القسم ولم يوجد (فلو) تكسح  
 (في عدة الرجعي) أو لم يقل عليك  
 (طلقت) الجديدة ذكره مسكين  
 وقيد في الترخيضا بما اذا أراد  
 رجعتها والا فلا قسم لها.

وسمه فلا بد من الملك عندهما وان كان بالعطف توقف على أحدهما قديم الجزء أو وسطه فان أخره توقف  
 عليهما وان لم يكرز اذ الشرط فلا بد من وجود الشئين قديم الجزء عليهما أو أخره بجزء واحد وبتمامه  
 فيه (قوله أولا) عطف على حقيقة فال في البحر أو أما الثاني أعني بالمسائلين حقيقة وهو ان يكون فعلا  
 متعلقا بشئين من حيث هو منعني بهما نحو ان دخلت هذه الدار وهذه أو ان كنت أباعرو وأبا يوسف فكذا  
 فانهم اشترط واحد الا أن ينوي الوقوع بأحدهما فاشترط للوقوع قيام الملك عند آخرهما وكذا اذا كان فعلا  
 قائما بشئين من حيث هو قائم بهما نحو ان جاء زيد وعمرو فكذا فان الشرط مجبئهما (قوله ان وجد  
 الشرط الثاني في الملك) استرا عن الشرط الاول فانه على الانفصال كعائت وأما أصل التعليق فشرط صحته  
 الملك أو الاضافة اليه كما مر أول الباب فالكلام فيما بعد صحة التعليق (قوله والمسألة رباعية) لانها اما  
 أن يوجد في الملك أو خارجة أو الاول فقط في الملك أو العكس فان كان الثاني في الملك وقع الاطلاق سواء  
 كان الاول في الملك أو لا وان كان الثاني خارج الملك لا يقع سواء كان الاول في الملك أولا (ح) فني قوله  
 اذا جاء زيد وبكر فأنث طالق اذا جاء امعاه في ملكه أو طلقها واقتضت عدةها فجاء زيد ثم تزوجها بجاء عمرو  
 طالق وان جاء بعد العدة قبل التزوج أو جاء زيد في العدة وعمرو بعد طلقها قبل التزوج لا تطلق (قوله ولم يجب  
 عليه العقر) أشار بشئ العقر فقط الى ثبوت الحرمة باللبث فان الواجب عليه النزع للعال والعقر بالسهم مهر  
 المرأة اذا وطئت بشبهة وبالفتح الجرح كما في العجاص بحر وقد مر الكلام عليه في باب المهر (قوله باللبث)  
 بفتح اللام وسكون الباء المكث من لبث كسمع وهو نادى لان المصدر من فعل بالكسر قياسه التحريك اذا لم يمتد  
 بحر عن القاموس (قوله لان اللبث ليس بوطئ) لان الوطئ أي الجماع ادخل الفرج في الفرج وليس له  
 دوام حتى يكون لدوامه حكم ابتدائه كن حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا يجنب باللبث بحر (قوله  
 لم يصير مراحعا) أي عند محمد لانه فعل واحد فليس لآخره حكم فعل على حدة وقال أبو يوسف يصير مراحعا  
 لوجود المس بشهوة وهو القياس نهر قال في البحر وحزم المصنف بقول محمد دليل على انه المختار وقيل ينبغي  
 أن يصير مراحعا عند الكل لوجود المساس بشهوة كذا في المعراج وينبغي تصحيح قول أبي يوسف لظهور دلالته  
 اه (قوله في الطلاق الرجعي) أي فيما اذا كان المعلق على الوطئ طلاقا رجعا (قوله حقيقة أو حكما)  
 الخ لا يصح جعله تعميما لقوله ثم أوج ثانيا بعد قوله اذا أخرج لانه بعد الاخراج لا يمكنه تحريك نفسه الا بعد  
 ايلاج ثان حقيقة فيصير مراحعا بالايلاج الثاني لا بالتحريك فيستعين جعله تعميما لمجوع قوله أخرج ثم أوج  
 وعلى كل فقوله فيصير مراحعا بالحركة الثانية لا وجه لتقيدها بالثانية الا أن تصور المسألة بما اذا أوج  
 فقال ان جامعته فأنث طالق فانه كما قال في البحر اذا لم ينزع ولم يحرل حتى أنزل لا تطلق فان حرل نفسه طلق  
 وبصير مراحعا بالحركة الثانية (قوله ويجب العقر) أي فيما اذا علق الثلاث أو عتق الامتة ط لان  
 البضع المحترم لا يتحول عن عقر أو عقر بحر (قوله لاتحاد المجلس) أي لا يجب الحد بالايلاج ثانيا وان كان  
 جماعا فافيه من شبهة انه جماع واجد بالنظر الى اتحاد المقصود وهو قضاء الشهوة في المجلس الواحد وقد كان  
 أوله غير موجب للحد فلا يكون أخره موجبا له وان قال ظننت أنها على حرام وبهذا يدفع ما يقال انه ينبغي  
 أن يجب الحد في العتق لانه ووطئ لافي ملك ولا في شبهة وهي العدة بخلاف الطلاق لوجود العدة أفاده  
 في المعراج لكن روى عن محمد لوزني بامرأة ثم تزوجها في تلك الحالة فان لبث على ذلك ولم ينزع وجب مهران  
 مهر بالوطئ أي لسقوط الحد بالعقد ومهر بالقدوان لم يستأنف الادخال لان دوامه على ذلك فوق الخلوة بعد  
 العقد قال في الترو هذا يشكل على ما مر اذ قد جعل لاخر هذا الفعل الواحد حكما على حدة اه وأجاب ح  
 تعال الحموى بأن هذا مروي عن محمد وذلك قوله فلا تنافي واعترضه ط بما في البحر عقب هذه المسألة من أن  
 شخص الرواة يعمد لا يدل على خلاف بل لانها رويت عنه دون غيره اه فتأمل قلت والجواب بالخام  
 الاشكال من أصله ان اعتبار آخر الفعل هنا من جهة كونه خلوة مقترنة للمهر بل فوقها لا من جهة كونه  
 وطئا ولا يمكن اعتبار ذلك في ايجاب الحد وثبوت الرجعة لان الخلوة لا توجب ذلك فافهم (قوله لان الشرط  
 الخ) عبارة البحر لان الشرط لم يوجد لان التزوج عليها أن يدخل عليها من يناعها في الفراش وراحها  
 في القسم ولم يوجد (قوله وقيد) أي قيد الطلاق اذا نكحها في عدة الرجعي بما ذكرنا أخذنا من

مفهوم التعديل وقال ان هذه الواردة على المصنف يعنى صاحب الكثرقت وقد يقال ان المراجعة في القسم  
موجودة حكما وان لم يرد صراحا وجعلها وقت الطلاق لاحتمال تغير الارادة بعده يارادة المراجعة كما لو تزوجها  
في حال سفره أو حال نشوز الاولى فان الذي يظهر الوقوع وان لم يوجد المراجعة حقيقة وقت التزوج فقامت  
(قوله كاسر) أى في باب القسم ح (قوله قال لهما الخ) شروع في مسائل الاستثناء وعقد لها في  
الهداية فصلا على حدة قال في الفتح وألحق الاستثناء بالتعليق لا شرا كما في منع الكلام من اثبات موجب  
الان الشرط يمنع الكل والاستثناء البعض وقدم مسألة ان شاء الله لما بهما الشرط في منع الكل وذكر  
اداء التعليق ولكنه ليس على طريقه لانه منع الى غاية والشرط منع الى غاية تحقيقه كما يفيد اكرم بن قيم  
ان دخلوا في الم مورد في بحث التعليقات ولفظ الاستثناء هم توقيفي قال تعالى ولا يستثنون أى لا يقولون  
ان شاء الله والمشاركة في الاسم أيضا اتجه ذكره في فصل الاستثناء وانما ثبت حكمه في صيغ الاخبار  
وان كان انشاء ايجاب لافي الامر والنهي فلو قال اعطوا عبدي من بعدهم وفي ان شاء الله لا يعمل  
الاستثناء فله عتقه ولو قال بع عبدي هذا ان شاء الله كان للمأمور به وعن الحلواني كل ما يخص بالسان  
يطلبه الاستثناء كالطلاق والبيع بخلاف ما لا يخص به كالصوم لا يرفع له لو قال نويت صوم غد ان شاء الله  
فعلى له أدائه تلك النية كذا في الفتح ومعنى قوله توقيفي انه وارد في اللغة لاصطلاح فقط وفي حاشية  
البيضاوي للخصاص من سورة النكاح يطلق على التقييد بالشرط في اللغة والاستعمال كائن  
عليه البيراني في شرح السكاب قال الرأى الاستثناء رفع ما يوجب عموم سابق كفي قوله تعالى قل لا أجد  
فيما أوصى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون مبنية أو رفع ما يوجب النكاح كقوله امرأتى طالق ان شاء الله  
اه وفي الحديث من حلف على شيء فقال ان شاء الله فقد استثنى اه وباتى الخلاف في انه ابطال أو تعليق  
(قوله متصلا) احتراز عن المنفصل بأن وجد بين اللفظين فاصل من سكوت بلا ضرورة تنفس ونحوه أو من  
كلام لغوي كما في وقيد في الفتح السكوت بالكثير وفي الحاشية قال لزوجه أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا ان كن  
سكوتة لا تنقطع النفس تطلق ثلاثا ولا تقع واحدة وفي ايمان البرازية أخذته الولي وقال بالله فقال منه ثم قال  
لثلاثين يوم الجمعة فقال الرجل مثله لم يأت لم يثبت لانه بالحكاية والسكوت صار فاصلا بين اسم الله تعالى  
وخلفه وكذا فيما لو كان الخلف بالطلاق اه (قوله التنفيس) أى وان كان له منه بد بخلاف ما لو سكت  
قدرا لنفس ثم استثنى لا يصح الاستثناء لفصل كذا في الفتح فعلم أن السكوت قدرا لنفس بلا تنفس كثير وأن  
السكوت لتنفس ولو بلا ضرورة فهو (قوله أو ما لا نفم) أى اذا أتى بالاستثناء عقب رفع اليد عن  
نفسه (قوله لتأكد) نحو أنت طالق ان شاء الله اذا قصد التأكد فانه يندفع في الفروع قليل  
السكبات انه لو كرر لفظ الطلاق وقع الكل فان توى التأكد دين اه وكذا أنت حر ان شاء الله كفى البحر  
ح وباتى تمام الكلام على ذلك (قوله أو تكمل) نحو أنت طالق واحدة وثلاثا ان شاء الله بخلاف ثلاثا  
وواحدة ان شاء الله فيقع الثلاث كفى البحر لان ذكر الواحد بعد الثلاث لغو بخلاف العكس (قوله كانت  
طالق بارزية أو باطالق ان شاء الله) مثالان لمبعد الحدة والطلاق على سيد التشر المرب قال في البحر وفي  
البرازية أنت طالق ثلاثا بارزية ان شاء الله يقع وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا أنت طالق باطالق ان شاء  
الله وكذا أنت طالق باصية ان شاء الله بصرف الاستثناء الى الكل ولا يقع الطلاق كانه قال يا فلانة والاصل  
عنده أن المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو يلزمه حد كقوله يا طالق يا زانية فلا يستثنى على  
الكل اه ح أقول في هذه العبارة تحريف وسقط الاول في قوله وكذا أنت طالق باصية فان صوابه ولو قال  
أنت طالق باصية الخ كعبري الذخيرة لمخالفته حكم ما قبله والثاني في قوله والاصل الخ فان قوله بالاستثناء  
على الكل بخالف لقوله قبله يقع وصرف الاستثناء الى الوصف أى يقع الطلاق بقوله أنت طالق وبصرف  
الاستثناء الى الوصف أى ما وصفه به من قوله يا طالق أو يا زانية فلا يقع به طلاق ولا يلزمه حد فالصواب قوله  
في الذخيرة والاصل أن المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق بالاستثناء على الكل نحو قوله يا خبيثة اه ثم اعلم  
أن عند التفصيل نقله في الذخيرة بلفظ وفي نوادر أبي الوليد عن أبي يوسف الخ ونقل قبله عن ظاهر الرواية

مطلب  
مسائل الاستثناء والمثبته

مطلب  
الاستثناء ثبت حكمه في صيغ  
الاخبار لافي الامر والنهي

مطلب  
الاستثناء يطلق على الشرط لغة  
واستعمالا

مطلب  
قال انت طالق وسكت ثم قال ثلاثا  
تقع واحدة

كاسر (قال لهما أنت طالق ان شاء الله  
متصلا) الاستنفاس أو سعال  
أو جشاء أو عظام أو ثقل لسان  
أو اسالكوم أو فاصل حفيد  
لأ كيد أو نه كميل أو حد  
أو طلاق أو نداء كانت طالق  
يا زانية أو يا طالق ان شاء الله صح  
الاستثناء بارزية وخطية



لا يبحث بقوله قصد امع ظن عدم الحنف نفع صرح حوافي الايمان بانه لو حلف على ماض أو حال يظن نفسه  
صادقاً لا يؤخذ فيها الا في ثلاث طلاق وعتاق ونذر وقد قال الشارح هنا فيقع الطلاق على غالب الظن  
اذا تبين خلافه وقد اشتهر عن الشافعية خلافه اهـ (قوله ان كان بحال الخ) أما لو لم يكن تلك  
الحال لا يجوز له الاعتماد عليه كما في الفتح وغيره قلت وسقتنى هذا الفرع ان من وصل في الغضب الى  
حالة لا يدري فيها ما يقول يقع طلاقه والالم ينجح الى اعتقاد قول الشاهد ان ادعته مع أنه مرأول الطلاق  
انه لا يقع طلاق المدعوش وأفتى به الخير الرملي فيمن طلق وهو مغتاض مدعوش لان المدعش من أقسام الجنون  
ولا يخفى أن من وصل الى حالة لا يدري فيها ما يقول كان في حكم الجنون وقد سئل الجواب عنه بأنه ليس المراد  
بما هنا انه وصل الى حالة لا يدري فيها ما يقول بان لا يقصده ولا يفهم معناه بحيث يكون كالنائم والسكران بل المراد  
انه قد بنى ما يقول لاستغفال فكره باستدلاء الغضب والله تعالى أعلم (قوله ويقبل قوله الخ) قال  
الخير الرملي في حواشي المنخ لم يذكر أهو بينه وكذلك صاحب البحر والنهر والكمال ولم أره لاحد وينبغي على  
ما هو المعتقد أن يكون بينه اذا أنكرته الزوجة وأما اذا لم تنكره فلا يمين عليه اللهم الا اذا أتمجه القاضي اهـ  
(قوله ان ادعاه وانكرته) أي ادعى الاستثناء ومثله الشرط كما في الفتح وغيره وقد بانكارها لانه محل  
الطلاق اذ لو لم يكن له منازع فلا إشكال في ان القول قوله كما صرح به في الفتح قلت لكن في التارخانية عن  
المحقق اذا سمعت المرأة الطلاق ولم تسمع الاستثناء لا يسعها أن تمكنه من الوطئ اهـ أي فيلزمها منازعتها  
اذا لم تسمع قال في البحر ولو شهدوا بأنه طلق أو خالف بلا استثناء أو شهدوا بأنه لم يستثن تقبل وهذا مما تقبل  
فيه البينة على النفي لانه في المعنى أمر وجودي لانه عبارة عن ضم الشفتين عقب التكليم بالموجب وان قالوا  
طلق ولم نسمع منه غير كلمة الطلع والزواج يدعى الاستثناء فالقول له لجواز أنه قاله ولم يسمعه والشرط سماعه  
لا يسمعه سم على ما عرف في الجامع الصغير اهـ قال في النهر عقبه وفي فوائد شمس الاسلام لا يقبل قوله وفي  
الفصول وهو الصحيح اهـ قلت وكذا لا يقبل قوله اذا ظهر منه دليل صحة الطلع كقبض البدل أو نحوه كما في  
جامع الفصولين قال في التارخانية والمراد ذكر البدل لاحقة الاخذ فعلى هذا اذا ذكر البدل وقت الطلاق  
وانطاع لا يصبته قضاء في دعوى الاستثناء اهـ (قوله وقيل لا يقبل الخ) قال الخير الرملي أقول  
حيثما وقع خلاف وترجيح لكل من القولين فالواجب الرجوع الى ظاهر الرواية لان ما عداها ليس مذهباً  
لاصحابنا وأيضاً كما غلب الفساد في الرجال غالب في الدعاء فقد تكون كارهة له فتطلب الخلاص منه فتفتري  
عليه فيبقى المفسق بظاهر الرواية الذي هو المذهب وينتوض باطن الامر الى الله تعالى فتأمل وانصف  
من نفسك اهـ قلت الفساد وان كان في الفريقين لكن أكثر العوام لا يعرفون ان الاستثناء مبطل لليمين  
وانما يعلم ذلك حيلة بعض من لا يخاف الله تعالى وأيضاً فان دعوى الزوج خلاف الظاهر فانه بدعوى  
الاستثناء يدعى ابطال الموجب بعد الاعتراف به بخلاف ما مر من ان القول قوله في وجود الشرط كدخولها  
الدار مثلاً فانه بعد قوله ان دخلت الدار فأت طالق لم ينعقد الموجب للطلاق الا بعد وجود الدخول وهو  
ينكره والظاهر يشهد له ما هنا فالظاهر خلاف قوله واذا علم الفساد ينبغي الرجوع الى الظاهر قال في الفتح  
نقل شيخهم الدين النسفي عن شيخ الاسلام أبي الحسن ان مشايخنا أجابوا في دعوى الاستثناء في الطلاق  
ان لا يصدق الزوج الا بينة لانه خلاف الظاهر وقد فسد حال الناس اهـ (قوله وقيل ان عرف بالصلاح الخ)  
قائله صاحب الفتح حيث قال عقب ما نقلناه عنه آثار الذي عندي أن يتظر فان كان الرجل معروفاً بالصلاح  
والشهود لا يشهدون على النفي ينبغي أن يؤخذ بما في المحيط من عدم الوقوع تصديقه وان عرف بالفسق  
أو جهل حاله فلا غلبة الفساد في هذا الزمان اهـ قلت ولا ينبغي ان هذا لتحقيق القول الثاني المتفق به لان  
المشايخ عموماً بفساد الزمان أي فيكون الزوج متهما واذا كان صالحا تنفي التهمة فيقبل قوله فلا يكون هذا  
قولا ثالثا فتدبر (قوله وحكم من لم يوقف على مشيئة الخ) تعميم بعد تخصص فان الباري عز وجل من  
لا يوقف على مشيئته وأقارب التمثيل ان المراد ما يقع من له مشيئة لا يوقف عليها كأن شأ الانس ومن لا مشيئة له  
أصلاً كان شاه الجدار أفاده ط (قوله فيما ذكر) متعلق بحكم والمراد بما ذكر التعليق بالمشيئة ح (قوله  
كذلك) أي كمتعلق بمشيئة الله تعالى في عدم الوقوع ح (قوله وكذا أن شركت) بأن علق بمشيئة الله

مطلب  
فما لو ادعى الاستثناء وانكرته  
الزوجة

ولو شهدوا بها وهو لا يدركها  
ان كان بحال لا يدري  
ما يجري على لسانه لغضب  
جازه الاعتماد عليه ما والا لا يجزى  
(ويقبل قوله ان ادعاه) وانكرته  
(في ظاهر المروى) عن صاحب  
المذهب (وقيل لا) يقبل الابنية  
(وعليه الاعتماد) والفتوى  
احتياطاً لغلبة الفساد خاتمة  
وقيل ان عرف بالصلاح فالقول له  
(وحكم من لم يوقف على مشيئته)  
فيما ذكر (كك الانس والجن)  
والملائكة والجدار والجار (كذلك)

تعالى مثلاً ومشيئة من يوقف على مشيئته (قوله لم يقع أصلاً) أي وإن شاء زيد بحر (قوله ومثل إن (أ) أي  
 إذا قال إلا أن يشاء الله تعالى فهو مثل أن شاء الله ويحتمل أن يراد إلا المرصبة من أن الشرطية ولا النافقة  
 كما في قوله تعالى لا تتعدوا ما بين يديكم (تنبيه) ذكر في الوالو الجية رجل قال لا أكله إلا ناسياً فكله ناسياً  
 ثم كلفه ذكر أرحمت بخلاف إلا أن أنسى فلا يحتمل والفرق أنه في الأول أطلق واستثنى الكلام ناسياً فقط  
 وفي الثاني وثق اليقين بالنسيان لأن قوله إلا أن بمعنى حتى فذهب اليقين بالنسيان (قوله وإن لم) أي إن لم  
 يشاء الله تعالى فلو قال أنت طالق واحدة إن شاء الله تعالى وأنت طالق ثنتين إن لم يشاء الله تعالى لا يقع شيء  
 أما في الأولى فلا استثناء وأما في الثانية فلا تألو وقضاء علمنا أن الله تعالى شاء لأن الوقوع دليل المشيئة لأن كل  
 واقع بمشيئة الله تعالى وهو على عدم مشيئة الله تعالى الطلاق لا بمشيئته بل وعلا فيبطل الإيقاع ضرورة  
 بحر وعام الكلام على هذه المسألة في التلويح عند الكلام على في الظرفية (قوله وما) أي ما شاء الله  
 تعالى فلا يقع أما على كونها مصدرية ظرفية فظاهر لا شك وأما على كونها موصولة اسمية فكذلك لأن  
 المراد أنت طالق الطلاق الذي شاء الله تعالى ومشيئته لا تعلم فلا يقع إذا عصمة ثابتة يقين فلا تزول بالنكاح  
 أفاده في النهر (قوله وما لم بشأ) ومعناه أنت طالق مدة عدم مشيئة الله طلاقك والوجه في عدم الوقوع  
 ما ذكر في أن لم ط (قوله لولا أبولك الخ) إنما كان هذا استثناء لأن لولا تدل على امتناع الجزاء الذي هو  
 الطلاق لوجود الشرط الذي هو وجود الأب أو حننها ط (قوله ذكره ابن الهمام) في فتاواه كان الشارح  
 رأى ذلك في فتوى معززة إلى ابن الهمام لا نالم نسع أن له كذب وفتاوى والظاهر أن ذلك غير ثابت عنه لخالفته  
 لما ذكره في فتح القدير حيث قال ويترأى خلاف في الفصل بالذكر القليل فإنه ذكر في التوازل لوفال والله  
 لا أكلم فلانناستغفر الله إن شاء الله تعالى هو مستثنى ديانته لا قضاء وفي الفتاوى لو أراد أن يخلف رجلاً بخلاف أن  
 يستثنى في السر يخلفه ويأمره أن يذ كر عقب الحلف موصولاً سبحانه الله أو غيره من الكلام والأوجه أن لا  
 يصح الاستثناء بالفصل بالذكر اه فهذا كما ترى صريح في أن نحو سبحانه الله عقب اليمين فاصل مبطل للاستثناء  
 أماله استثناء فلم يقل به أحد فافهم (قوله لأنه نو كيد) راجع لقوله حر حر قال في الفتح وقياسه إذا كرر  
 ثلاثاً بلا وأوان يكون مثله اه وقوله وعطف تفسير راجع لقوله حر وعقيق فقيه لف ونشر مرتب وانما لم يجعل  
 حر وحر من عطف التفسير لأنه إنما يكون بغير لفظ الأول كما في النسخ (قوله فانه تطبيق الخ) اعلم أن التعليق  
 بمشيئة الله تعالى إبطال عندهما أي رفع لحكم الإيجاب السابق وعند أبي يوسف وتعليق ولهذا شرط كونه  
 متصلاً كسائر الشروط وإلهما أنه لا طريق للوصول إلى معرفة مشيئته تعالى فكان إبطالاً بخلاف بقية الشروط  
 وعلى كل لا يقع الطلاق في مثل أنت طالق إن شاء الله تعالى نعم تظهر ثمرة الخلاف في مواضع منها ما إذا قدم  
 الشرط ولم يأت بالفاء في الجواب كان شاء الله أنت طالق فعندهما لا يقع لأنه إبطال فلا يخلف وعنده يقع لأن  
 التعليق لا يصح بدون الفاء في موضع وجوبها ومنها ما إذا خلف لا يخلف بالطلاق وقاله حنث على التعليق  
 لا الإبطال كما يأتي هذا ما قرره الزبلي وابن الهمام وغيرهما ومثله في متن مواهب الرحمن حيث قال ويجعل أي  
 أبو يوسف إن شاء الله التعليق ودهما للإبطال وبه يفتي فلو قال إن شاء الله أنت كذا بلفاء يقع على الأول  
 ويلغو على الثاني اه لكن ذكر في متن الجمع عكس ذلك حيث قال وإن شاء الله أنت طالق يجعله تعليقاً  
 ودهما تطبيقاً وحله في البحر على ما تقدم وفيه نظر فإن مقابلة التعليق بالتطبيق تقتضي عدم الوقوع على قول أبي  
 يوسف الخائل بالتعليق والوقوع على قواهما على أنه صريح بذلك صاحب الجمع في شرحه ولا يخفى أن صاحب  
 الدار أدري وصريح بذلك أيضاً في شرح درر البحار حيث ذكر أولاً أن أبا يوسف يجعله تعليقاً لأن المبطل لما اتصل  
 بالإيجاب إبطال حكمه ثم قال وجعله تقييداً لأنه لما اتقى رابطاً للجمتين وهو الفاء بقي قوله أنت طالق مخبراً اه  
 وقال في التارخانية وإن قال إن شاء الله أنت طالق بدون حرف الفاء فهذا استثناء صحيح في قول أبي حنيفة  
 وأبي يوسف وفي الوالو الجية وبه أخذ وفي المحط وقال محمد هذا استثناء منقطع والطلاق واقع في القضاء وبنيين  
 أن أراد به الاستثناء وذكر الخلاف على هذا الوجه في القدر وري وفي الخاتمة لا تطلق في قول أبي يوسف وتطلق  
 في قول محمد والفتوى على قول أبي يوسف اه ومثله في الذخيرة وذكر في الخاتمة قبل هذا أول باب التعليق  
 مثل ما مر عن الزبلي وغيره والحاصل أن أبا يوسف قائل بأن المشيئة تعليق وليسكن اختلاف في التخرج على

وكذا إن شئت كان شاء الله وشاء زيد  
 لم يقع أصلاً ومثل إن (أ) أي وإن  
 وإذا وما لم يشأ ومن الاستثناء  
 أنت طالق لولا أبولك أولولا  
 حنثك أولولا أي أحبك لم يقع  
 ثانية ومنه سبحانه الله ذكره  
 ابن الهمام في فتاواه (قال)

أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً إن شاء  
 الله أو أنت حر وإن شاء الله  
 طالق ثلاثاً وعق العبد عند  
 الامام لأن اللفظ الثاني لغو ولا  
 وجه لكونه نو كيداً للفصل  
 بالواو بخلاف قوله حر حر أو حر  
 وعقيق لأنه نو كيد وعطف تفسير  
 فيصح الاستثناء (وكذا) يقع  
 الخلاق بقوله (إن شاء الله أنت  
 طالق) فانه تطبيق عندهما لتعليق  
 عند أبي يوسف

مطلب  
 مهم لفظ إن شاء الله هل هو إبطال  
 أو تعليق

قوله فقبيل تلزم الفاء في الجواب كما في بشية الشرط فيقع بدونه وقبل لا فلا يقع وان محمداً قائل بأنها ابطال  
واختلف في التخرج على قوله فقبيل انما تكون ابطالا لان صح الربط بوجود الفاء في الجواب فلو جازفت  
في موضع وجوبه اوقع منجزا وهو معنى كونها حينئذ للتطبيق وقيل انهم اعند ابطال المطلقات لا يقع وان سقطت  
الفاء وأما يوسف فقبيل مع أبي يوسف وقبل مع محمد وبهم ظاهر أن ما في الجزم من انه على القول بالتعليق لا يقع  
الطلاق اذ المراتب بالناء خلافا لما توهمه في النسخ من أنه يقع فيه نظر لما علمت من اختلاف التخرج وظهور أيضا  
ان ما في النسخ من ان أبا يوسف قائل بأنها لا ابطال وأنه صرح في الخاتمة بذلك فهو مخالف لما سمعته على ان الذي  
رأته في الخاتمة التصريح بأنها اعند للتعليق وكذلك ما فيه من ان ما في شرح الجمع غلط وتبعه في الترفه  
بعد لما علمت من موافقته لعدة كتب معتبرة ولتصريح القدوري به بل هو أحد قولين وقد خفي هذا على صاحب  
النسخ والجرو التره وغيرهم فاعتمت تحريره هذا المقام الذي زات فيه اعدام الافهام (قوله لا اتصال المبطّل  
بالايجاب) على لقوله تعليق كما مر عن شرح درر الجرار والمراد بالمطل افظ ان شاء الله فانه استثناء صحيح وان سقطت  
الفاء من جوابه كما مر عن التاتري ثانية فيلغو الايجاب وهو قوله أنت طالق فلا يقع واستشكل في الجزم بأن مقتضى  
التعليق الوقوع عند عدم الفاء لعدم الربط وأجاب الرسل بمباني الولو الحية من أن المقصود منه اعدام الحكم  
لا التعليق وفي الاعدام لا يحتاج الى حرف الجزاء بخلاف قوله ان دخلت الدار فأنت طالق لان المقصود منه  
التعليق فاقتضاها قات وهذا على أحد التخرجين وهو ما في الزيلعي وغيره فيقع كما مر فافهم (قوله وقيل الخلاف بالعكس)  
يعني الخلاف في ان التعليق بالمشيئة هل هو ابطال أو تعليق لا في مسألة المتن أي فقيل انه ابطال عند أبي يوسف  
تعليق عند محمد ولم يذ كر هذا القائل أباحنية ويحتمل ارادة الخلاف في مسألة المتن أي قيل انه يقع عند أبي  
يوسف لا عندهما كما مر عن الزيلعي وغيره فافهم (قوله وعلى كل الخ) أي سواء قيل ان التعليق  
أو الابطال قول أبي يوسف أو قول غيره فالنقيض به عدم الوقوع فما مشى عليه المصنف خلاف المقتضى به (قوله  
لم يقع اتفاقا) اذ لا شك حينئذ في صحة التعليق (قوله وغيره الخ) هذا الضمير لا مرجع له في كلامه لانه  
راجع الى انه لو آخر الشرط وقال أنت طالق ان شاء الله أو قدمه وأتى بالفاء في الجواب فهو ابطال عند هاتين  
عند أبي يوسف وقد مرنا ان مرة الخلاف تظهر في مواضع منها مسألة المتن وهي ما اذا قدم الشرط ولم يأت بالفاء  
في الجواب كما مرناه سابقا ومنها هذه وبينها ما في الخاتمة حيث قال ولو قال ان حلفت بطلاقك فأنت طالق ثم قال  
لها أنت طالق ان شاء الله طلقت امرأته في قول أبي يوسف ولا تطلق في قول محمد لان على قول أبي يوسف  
أنت طالق ان شاء الله يمين لوجود الشرط والجزاء وعلى قول محمد ليس بيمين اه أي لانه عنده لا ابطال وقد مرنا  
ان الفتوى عليه وبما ذكرناه علم ان الضمير في قوله وقاله راجع الى ما لو آخر الشرط كأنك طالق ان شاء الله أو قدمه  
وأتى بالفاء الرابطة كان شاء الله فأنت طالق (قوله أو برضاه) الرضى ترك الاعتراض على الفاعل وان لم يكن  
معه محبة ط (قوله لان الباء للاتصاف) أي هو المعنى الحقيقي لها فيلتصق وقوعه بالخلق بأحد هذه  
الاربعة وهي غيبه لا يطلع عليه فلا تطلق بالمشك ط (قوله وان اضافته) أي بالباء (قوله أي المذكر)  
جواب عن المصنف حيث أفرد الضمير ومرجه متعدد ط (قوله فيقتصر على المجلس) أي مجلس علمه فان  
شاء فيه طلقت والاخرج الامر من يده (قوله كما مر) أي في فصل المشيئة ح (قوله اذ يراد بمثله التخيير  
عرفا) أي فلا يصدق في ارادة التعليق والظاهر أنه يصدق ديانة تأمل (قوله وان قال ذلك) أي المذكر  
من الالفاظ العشرة (قوله في الوجود كلها) أي سواء اضيفت الى الله تعالى أو الى العبد (قوله لانه  
للتعليل) أي لتعليل الاقلاع كقوله طالق ادخلوك الدار فتح أي والاقلاع لا يتوقف على وجود علمه كما مر فلا يرد  
ان المشيئة ونحوها غير معلومة ولا تكون محبة الله تعالى للطلاق معدومة لكونه ابغض الحلال اليه تعالى  
(قوله لان في معنى الشرط) فيكون تعليقا بما لا يوقف عليه فتح قيل وفي قوله بمعنى الشرط اشارة الى انه لا يصير  
شرطا محضا حتى يتبع الطلاق بعده بل يقع معه وتظهر التمرة فيما لو قال للإخنية أنت طالق في نكاحك فترجوها  
لا تطلق كما لو قال مع نكاحك بخلاف ان تزوجتك تلويح أي لان الطلاق لا يكون الا متأخرا عن النكاح  
(قوله فانه يقع في الحال) لانه لا يصح نفيه عن الله تعالى بحال لانه يعلم ما كان وما لم يكن فكان تعليقا بأمر

لا اتصال المبطّل بالايضا به  
فلا يقع كالمواخر وقيل  
الخلاف بالعكس وعلى كل  
فالنقيض به عدم الوقوع اذ قدم  
المشيئة ولم يأت بالفاء فان اتى بها  
لم يقع اتفاقا كالمواخر  
والشرط بالية والقيساني  
وغيرها فليحفظ وغيره فمين حلف  
لا يحلف بالطلاق وقاله حنف على  
التعليق لا الابطال (وبأن طالق  
بمشيئة الله أو بارادته أو بمحبته  
أو برضاه) لا تطلق لان الباء  
للاصاق فكانت كالصاق الجزاء  
بالشرط (وان اضافته) أي  
المذكور من المشيئة وغيرها  
(الى العبد كان) ذلك (تليكا  
فيقتصر على المجلس) كما مر  
(وان قال بامره أو بحكمه أو بقضائه  
أو بعلمه أو بقدرته يقع في الحال  
اضيف اليه تعالى أو الى العبد)  
اذ يراد بمثله التخيير عرفا (كقوله)  
أنت طالق (بحكم القاضي وان)  
قال ذلك (باللام يقع في الوجود  
كلها) لانه للتعليل (وان) كان  
كذلك (بحرف في ان اضافته الى  
الله تعالى لا يقع في الوجود كلها)  
لان في معنى الشرط (لا في العلم  
فانه يقع في الحال)

موجود فيكون ايضا عازلي (قوله ان نوى بها ضد العجز) أي نوى حقيقة الانها صفة منافية للعجز فيكون  
تعليقا بأمر موجود أما لنوى بها التقدير فلا يقع لانه تعالى قد تدرشياً وقد لا يقدره (قوله والرؤية)  
الكثير فيها أن تكون مصدر رأى البصرية ومصدر القلبية الرأي ومصدر الحلية الرؤية وقد يستعمل  
كل في الآخر وهذا منه لأن رؤية طلاقها بالقلب لا بالبصر معنى (قوله ثم العشرة) الاظهر في التركيب  
أن يقول فالماض لان العشرة الخ كالايجتي ح (قوله اما أن تكون بيا) تركان من التقسيم كما ترك  
المصنف بقية الكلام عليهم او حاصل حكمها انها ابطال أو تعليق في العشرة ان اضيفت الى الله تعالى وتعليق فيما  
ان اضيفت الى العبد قال في البحر والمماثل انه ان أتى بان لم يقع في الكل اه يعنى اذا اضيفت الى الله تعالى  
فالاقسام حينئذ ثمانون اه ح قلت الذي ذكره المصنف كغيره ان الاربعة الاول للثلاث وهذا وان ذكره  
مع الباء وفي لكم ما يعنى الشرط واصل أدوات الشرط هو ان فلا تكون السنة الباقية للثلاث أصلاً ثم رأيت  
الزبلي صرح بذلك حيث قال فالماض لان هذه اللفاظ عشرة أربعة منها للثلاث وحى المشيئة واخوانا وستة  
ليست للثلاث وحى الامر واخوانه الخ وعلى هذا فإذا اضيفت الى العبد بان الشرطية كانت الاربعة الاول  
لثلاث فتتوقف على المجلس والستة الباقية للثلاث لا تتوقف عليه فقوله في البحر لم يقع في الكل أي لم يقع أصلاً  
ان اضيفت الى الله تعالى ولم يقع في المماثل ان اضيفت الى العبد فافهم ~~لكن~~ يرد على البحر كما قال ط أن هذا  
ينافي ما ذكره المصنف في صورة العلم اذا اضيف اليه تعالى فانه يقع وعلاه بأنه تعليق بأمر موجود فيكون  
تخييراً (قوله وعلى ما مر من العمادية) أي من قوله فلو تعلق بالطلاق وكتب الاستثناء موصولاً أو عكس  
أو ازال الاستثناء بعد الكتابة لم يقع (قوله فهي مائة وثمانون) صوابه مائتان وأربعون لأن ما في البرازية  
صورة وهي كتابة الطلاق والاستثناء معا وما في العمادية ثلاث صور وبضرب أربعة في ستين تبلغ مائتين وأربعين  
وقد تريد وذلك ان العشرة اما ان تضاف الى الله تعالى أو الى من يوقف على مشيئته من العباد أو من لا يوقف  
أو الى الثلاثة أو الى اثنين منها فهي سبعة تضرب في العشرة تبلغ سبعين وعلى كل اما بان أو بالباء أو باللام أو في  
تبلغ مائتين وثمانين وعلى كل اما ان يلفظ بالطلاق والاستثناء وما يعناه أو يكتبها أو يعجموها بعد الكتابة  
أو يعجموا الطلاق أو الانشاء أو يلفظ بالطلاق ويكتب الاخر أو بالعكس أو يعجموا ما كتب فهي ثمانية في مائتين  
وثمانين تبلغ القين ومائتين وأربعين (قوله تطلق رجعية) لان المضاف الى مشيئة الله تعالى حال الطلاق  
وكيفية من المفرد والمتعدد والرجعي والباقي لا أصله فيقع أقله لانه المتيقن وهو الواحدة الرجعية (قوله  
أنت طالق ثلاثاً الواحدة) شروع في استثناء التحصيل بعد الفراغ من استثناء التعطيل كما ذكره القهستاني  
وفي البحر الاستثناء نوعان عرفي وهو ما مر من التعليق بالمشيئة ووضعي وهو المراد هنا وهو بيان  
بالأول واحد اخواتها ان ما بعده حال مردد بحكم الصدر ويطلق بخمسة بالكتابة اختياراً وبالزيادة على المستثنى  
منه وبالساواة وباستثناء بعض الطلقة وبإبطال البعض كانت طالق ثنتين وثلثين الثلاثا كما في الخامسة اه  
ملخصاً أي لان اخراج الثلاث من احدى الثنتين لغو وفي الفتح عن المتفق أنت طالق ثلاثاً ولا ثلاثاً الا ربعاً فهي  
ثلاث عنده لانه يصير قوله وثلاثاً فاصلاً لغوا وعندهما يقع ثنتان كأنه قال سناً الا اربعاً ولو قال ثلاثاً الواحدة  
أو ثنتين طو لب بالبيان فان مات قبله طلقت واحدة هو الصحيح وفي رواية ثنتين (قوله في الاثنتين واحدة)  
عن أبي يوسف لا يصح وهو قول طائفة من أهل العربية وبه قال أحدو متحقق ذلك في الفتح (قوله لان استثناء  
الكل باطل) هذا مقيد بما اذا لم يكن بعده استثناء يكون جبر الصدر فان كان صح وعلى هذا فترجع ما لو قال  
أنت طالق ثلاثاً الا ثلاثاً الواحدة حيث يقع واحدة ولو قال الاثنتين الواحدة وقع ثنتان نهر وهذا من  
تعدي الاستثناء ويأتى بيانه وانما باطل استثناء الكل لانه لا يبقى بعده شيء يصيرت كلماته والاستثناء لم يوضع  
الا لتكامله بالباقي بعد النسيان لانه رجوع بعد التقرر كإقيل والاصح فيما يقبل الرجوع كما لو قال أو صيت فلان  
ثلث مالي الا ثلث مالي أفاده في الفتح (قوله ان كان بلفظ الصدر) أي كما مثل به المتن وكقوله نسائي طو انا  
الانسان وعبيدي احراراً لعبيدي كما في البحر ح وفي الفتح ولو قال واحدة وثلثين الاثنتين أو قال ثنتين  
واحدة الاثنتين يقع الثلاث وكذا ثنتين واحدة الواحدة لانه في الاولين اخراج الثنتين من الثنتين أو من  
الواحدة وفي الثالثة واحدة من واحدة فلا يصح بخلاف ما لو قال واحدة وثلثين الواحدة حيث تطلق ثنتين

وكذا القدرة ان نوى بها ضد  
العجز لو وجود قدرة الله تعالى قطعاً  
كالم (وان اضاف الى العبد كان  
تلكا في الاربعة الاول) وما جعناها  
كالنوى والرؤية (تعليل في غيرها)  
وهي ستة ثم العشرة اما ان تضاف  
لله أو للعبد والعشرون اما ان  
تكون بيا أو لام أو في فهي  
ستون وفي البرازية كتب الطلاق  
واستثنى بالكتابة صح وعلى  
ما مر من العمادية فهي مائة  
وثمانون وفي كيف شاء الله تطلق  
رجعية (أنت طالق ثلاثاً الا  
واحدة يقع ثنتان وفي الاثنتين  
واحدة وفي الثلاثا يقع ثلاث)  
لان استثناء الكل باطل ان كان  
بلفظ الصدر

مطلب  
احكام الاستثناء الوضعي

الحجة اخرج الواحد من الثنتين والاصل ان الاستثناء انما ينصرف الى ما يليه واذ انقلب جلا فهو وقيد للاخيرة  
منها اه (قوله أو مساوية) بخواتم طالق ثلاثا الواحدة واحدة وأنت طالق ثلاثا لا اثنتين  
واحدة وخواتم طالق الازيب وعرة وهذا وليس له أربعة وانتم احرار الاسلاما وغائما وراشدا وليس  
له أربع اه ح (قوله ضم) أي ضم الاستثناء في هذه الامثلة وكذلك قوله كل امرأه في طالق الا هذه  
وليس له سواها لانطلاق لان المساواة في الوجود لا تمنع صحة ان عم وضعا لا تنصرف صيغتي بجر يعني أنه ينظر  
فيه الى صيغة المستثنى منه فان عت المستثنى وغيره وضعا صحت الاستثناء فان كل امرأة في طالع في الوضع هذه  
غيرها وكذا لفظ نساءى مع السمات وغيرهن بخلاف أنت فانه لا يعبر عن السمات الخاطبات وبخلاف ما اذا لم  
يكن فيه عموم أصلا ومنه ما في الفتح حيث قال ولو قال طالق واحدة واحدة واحدة الا ثلاثا بطل الاستثناء  
اتفقا لعدم تعدد يصح معه اخرج ثنى اه وكذا ما في الجبر لو قال للمدخولة أنت طالق أنت طالق أنت طالق  
الواحدة تقع الثلاث وكذا لو قال أنت طالق واحدة واحدة واحدة وهذا لا يثبت له ذلك كليات متفرقة  
فيعتبر كل كلام في حق صحة الاستثناء كأنه ليس معه غيره وكذا هذه طالق وهذه وهذه الاثلاثا بطل الاستثناء  
طواق الا هذه صحت الاستثناء اه (قوله تقع واحدة) ولو كان المعبر ما يحكم بصحته من العشرة وهو الثلاث  
لزم استثناء التسعة من الثلاث فيلغو ويقع الثلاث (قوله متى تعدد الاستثناء) أي وامكن استثناء بعضه من  
بعض بخلاف ما لا يمكن كقاسوا الازيدا الاكبرا الاعرافان حكم ما بعد الاول حكمه قال في الفتح واصل صحة  
الاستثناء من الاستثناء قوله تعالى الا لوط انا المنجوههم أجعبين الامر أنه (قوله بلا واد) فان كان بالواو  
كان الكل اسقاطا من الصدر بخواتم طالق عشر الاثنا والواحدة تقع واحدة ح (قوله كان  
كل) أي كل واحد من المستثنيات اسقاطا مما يليه أي مما قبله فالضمير المستثنى في يله عائدا على كل والبارز على  
ما هو صلة جرت على غير من هي له لكن البس مأون لعدم صحة اسقاط الاكثر من الاقل فلا يجب ابراز الضمير  
اه ح وبيان ذلك في مسألة الطلاق أن تسقط السبعة من الثمانية يبقى واحدة تسقطه من التسعة يبقى ثمانية  
تسقطها من العشرة يبقى ثنتان (قوله أن تأخذ العدد الاول الخ) بيانه أن تعد الاوتار بينك أي الاول  
الثالث والخامس والسابع والتاسع وهي تسعة وسبعة وخمسة وثلاثة وواحد وجعلتها خمسة وعشرون وتعد  
شفاع يسار لك أي الثاني والرابع والسادس والثامن وهي ثمانية وستة وأربعة واثنان وجعلتها عشرون وتعد  
قطعا عابا بين يتي خمسة قلت وله طريقة ثمانية وهي اخرج الاوتار وادخل الشفاعة بأن تخرج كل وتر من  
ضع قلبه بيانه أن تخرج التسعة من العشرة يبقى واحد تنضمه الى الثمانية تصير تسعة اخرج منها سبعة يبقى اثنان  
نضمها الى الستة تصير ثمانية اخرج منها خمسة يبقى ثلاثة تنضمها الى الاربعة تصير تسعة اخرج منها ثلاثة يبقى أربعة  
نضمها الى الاثنين تصير ستة اخرج منها الواحد يبقى خمسة والطريقة الثالثة اسقاط كل مما يليه كما مر بان تسقط  
احد من الاثنين يبقى واحد اسقطه من الثلاثة يبقى اثنان اسقطهما من الاربعة يبقى اثنان أيضا اسقطهما من  
سبعة يبقى ثلاثة اسقطهما من الستة يبقى ثلاثة أيضا اسقطهما من السبعة يبقى أربعة اسقطهما من الثمانية يبقى  
واحدة أيضا اسقطهما من التسعة يبقى خمسة اسقطهما من العشرة يبقى خمسة (قوله فهو الواقع) أي المترتبة  
(قوله وعن الثاني ثنان) لان الظلمة لا تجزى في الاشاع فكذا في الاستثناء فكانه قال الواحدة  
لحواب ان الايقاع انما لا يجزى لمعنى في الواقع وخولم يوجد في الاستثناء فيجزي فيه فصار كلامه عبارة عن  
قتين ونصف فتطلق ثلاثا كذا في الفتح وحاصله ان ايقاع نصف الطلقة مثلا غير متصور شرعا فكان  
اعمال الكل بخلاف استثناء النصف فانه يمكن لكنه بالغوان النصف الباقي تقع به طلقة قلت والاقرب  
لحواب انه لما اخرج نصفه حكم الكل وابقى نصفه كذلك أوقفنا عليه طلقة بما ابقى ولم يصح اخرج ابعده  
اصو لم اخرج طلقة حكومية من طلقة حكومية فيلغو (قوله فكانه استثنى من ثلاث مقدّر) قلت وجهه  
الفتح طالق لا يحتمل الثنتين لانهم مساعدو شخص بل يحتمل الفرد الحقيقي أو الجنس أعني الثلاث والاول لا يصح  
أنه يلزم منه الغاء الاستثناء فتعين الثاني فافهم (قوله في أيمان الفتح) خبر عن ما وليس نعم الفروع لان  
الاول فقط في أيمان الفتح ح (قوله وقع الثلاث) يعني بدخول واحد كما تدل عليه عبارة ايمان  
حيث قال ولو قال لامرأته والله لا اقربك ثم قال والله لا اقربك فمرة لزمه كفارتان اه والظاهر

انه ان نوى التأكيديدين ح قات وتصور المسألة بما اذا ذكر لكل شرط جزاء فلو اقتصر على جزاء واحد  
ففي البرازيه ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار فبعدى حروها واحدا فلو اقتصر على جزاء واحد  
دخلتين فيها والاستحسان يحث بدخول واحد ويجعل الباقي تكرارا واعادة اه ثم ذكر اشكالا وجوابه  
وذكر عبارته بتمامها في البحر عند قوله والمالك يشترط لاحر الشرطين وقوله وهما واحد أي الداران في الموضوعين  
واحدة بخلاف ما لو أشار الى دارين فلا بد من دخولين كما هو ظاهر (قوله لم تطلق) هذا مبني على قول  
ضعيف كما حققناه عند قوله وزوال المالك لا يطل المين فافهم (قوله بخلاف ما لو قدم الجزاء) هكذا في بعض  
النسخ وفي بعضها بخلاف ما لو لم يؤخر الجزاء وكلاهما صحيح وأما ما في بعض النسخ بخلاف ما لو أخر الجزاء فقال  
ح صوابه قدم الجزاء ومع ذلك فقد ترك ما اذا وسطه قال في النهر وفي المحيط لو قال ان تزوجتك وان تزوجتك  
فأنت طالق لم يقع حتى يتزوجها مرتين بخلاف ما اذا قدم الجزاء أو وسطه اه كلام النهر وفصله في الفتاوى  
اهنديه فقال وان كرر بحرف العطف فقال ان تزوجتك وان تزوجتك أو قال ان تزوجتك فان تزوجتك أو اذا  
تزوجتك أو متى تزوجتك لا يقع الطلاق حتى يتزوجها مرتين ولو قدم الطلاق فقال أنت طالق ان تزوجتك  
وان تزوجتك فهذا على تزوج واحد ولو قال ان تزوجتك فأنت طالق وان تزوجتك طلقت بكل واحد من  
التزوجين (قوله ان غبت عنك الخ) أقول المسألة ذكرها في البحر عند قول الكثر وزوال المالك بعد المين  
لا يطلها ونصه في القصة لو قال لها أمرك بيدك ثم اختلعت منه وتفرقا ثم تزوجها في بقاء الأمر يد حار وابتان  
والصحيح انه لا يبقى قال ان غبت عنك أربعة أشهر فأمر بك بيدك ثم طلقها وانقضت عدتها وتزوجت ثم عادت  
الى الأول وغاب عنها أربعة أشهر فلها أن تطلق نفسها اه والفرق بينهما ان الأول تخيير للتخير فيبطل بزوال  
المالك والثاني تعليق التخيير فكان مينا فلا يطل اه كلام البحر وبه تعلم ما في كلام الشارح من الإيجاز الخل  
والحاصل أن التخيير يطل بالطلاق البائن اذا كان التخيير مخيرا بخلاف المعلق وهذا ما وافقه في الفصول  
العمادية بين كلامهم كما حذرناه قبيل فصل المشيئة (قوله لا يقع) لأن الحنث شرطه أن يطلب منها غدا وتعتنع  
ولم يطلب بجر ونحوه في التارخية عن المتني قلت ومقتضاها ان النسيان لا تأثير له هنا لكن سياقي في الايمان  
تعليل بان امكان البر شرط لبقاء المين بعد انعقادها كما هو شرط لانعقادها خلافا لابي يوسف ولا يخفى ما فيه فان  
امكان البر محقق بالتذكر على انه يلزم أن يكون النسيان عذرا في عدم الحنث في غير هذه الصورة أيضا وهو خلاف  
المخصوص فافهم (قوله ان مستيقظا حنث) لانه يسمى اتيانا منه قال تعالى فأتوا حرثكم اني شتمتم (قوله فعلى  
انزالها) أي تعتقد المين على أن يجامعها حتى تنزل لان شبهها يراد به كسر شهوتها به (قوله فعلى المبالغة لا العدد)  
فلا تقدر بذلك والسبعون كثير خائفة والظاهر ان محله ما لم ينو العدد فان نواه عملت نيته لانه شدد على نفسه  
ط (قوله حنث به أيضا) أي كما يحث بالجماع فلا يصح فيه المعنى المتبادر ويؤاخذ بما نواه لانه شدد على نفسه  
فأبهم ما فعل حنث به بقى لو فعل كلامهم ما هل يحث مرتين الظاهر نعم وينبغي أن لا يحث في الديانة إلا بما نوى  
قال ط ولو قال ان وطئت من غير ذكر امرأة ولا ضمير حافه وعلى الدوس بالقدم هو اللغة والعرف وذلك  
باتفاق أصحنا بناو محله ما لم ينو الجماع والا عملت نيته فيما يظهر (قوله له امرأة الخ) لا مناسبة لها في هذا  
الباب اذ ليس فيها تعليق وقوله طلقت النساء لعل وجهه أن الخبيث قد يطلق على المستكره ربيحه كالثوم  
والبصل ودم النساء منتن لطول مكثه (قوله فعلى الحائض) لعل وجهه النهي عنه في القران نصا وكثرته  
وزيادة وقاته ومنه غيب فاحش ثم رأيت في البحر عن القنسة علل له بقوله لانه نص (قوله فله أن لا يصدقه)  
ولا تطلق زوجته لانه محتمل للصدق والكذب فلا يصدق على غيره بجر عن المحيط ولا يقال ان هذا  
مما لا يوقف عليه الاثمه فالقول له كقوله لها ان كنت تحبين فقال أحب لان ذلك فيما اذا كان المعلق عليه  
من جهة الزوجة لا من جهة أخرى كما قدمناه وأفاد أنه لو صدقه حنث (قوله لا يحث) بنافي ما يأتي  
قريبا من أن شرط الحنث ان كان عدما وبجز حنث اه ح وأصله احب الجرا قول لا اشكال لانه صدق  
عليه أنه ذهب فعدم الحنث لوجود البر ويشهد له ما يأتي منافي في الايمان لا يخرج أو لا يذهب الى مكانه فخرج  
يريد هاتم رجع لاحث اذا جاوز عمران مصره على قصدها اه فان عدم الحنث فيها لوجود الخلو ف عليه  
ط قلت وذكر في الخاتمة تخريج عدم الحنث في مسألة العسس على قول أبي حنيفة ومحمد فيما اذا حلف

ان سكنت هذه البلدة فأمر أنه  
طالق وخرج فوراً وخلق امرأته  
ثم سكره قبل المدة لم تطلق بخلاف  
فأنت طالق فليحفظ \* ان تزوجتك  
وان تزوجتك فأنت كذا لم يقع  
حتى يتزوجها مرتين بخلاف ما لو  
قدم الجزاء فليحفظ \* ان غبت  
عنك أربعة أشهر فأمر بك بيدك  
ثم طلقها فاعتدت فتزوجت  
ثم عادت للأول ثم غاب أربعة أشهر  
فلها أن تطلق نفسها ولو اختلعت  
لالانه تخيرها في الأولى لتعليق \* دعاها  
للقاع فأبت فقال متى يكون  
فقلت غدا فقال ان لم تفعل هذا  
المراد غدا فأنت كذا ثم نسيه  
حتى مضى الغد لا يقع \* حلف  
أن لا يأتيها فاستلقى فجاءت  
فجمعت ان مستيقظا حنث \*  
ان لم أشبعك من الجماع فعلى انزالها  
\* ان لم أجامعك ألف مرة فكدا  
فعلى المبالغة لا العدد \* وان وطئتك  
فعلى جماع الفرج وان نوى الدوس  
بالقدم حنث به أيضا \* له امرأة  
جنب وحائض ونساء فقال  
أخشكن طالق طلقت النساء  
وفي أخشكن طالق فعلى الحائض  
\* قال لي الملك حاجة فقال امرأته  
طالق ان لم أقضها فقال هي أن  
تطلق امرأته فله أن لا يصدقه  
\* قال لأصحابه ان لم أذهب بكم  
الى السيلة الى منزلي فأمر أنه كذا  
فذهب بهم بعض الطريق فأخذهم  
العسس فحبسهم لا يحث

لشرب من الماء الذي في هذا الكوز اليوم فأهرقه قبل مضي اليوم لا يحث عندهما اه وفي الذخيرة ما يدل  
 على أن في المسألة خلافا (قوله فخرجت لخرقة لا يحث) وكذا لو خرجت للعرق لأن الشرط الخروج  
 بغير اذنه لغير العرق والخرق يخرج أي لأن ذلك غير مراد عرفا فلا يدخل في العيب وكذا يتقدم بقاء النكاح  
 كإسبأ في الإيمان وعمله في الفتح هناك بأن الأذن إنما يصح لمن له المنع وهو مثل السلطان إذا حلف إنسانا  
 ليرفع إليه خبر كل داعر في المدينة كان على مدة ولايته فلو أبانها ثم تزوجها فخرجت بلا إذن لا تطلق وإن كان  
 زوال الملك لا يبطل العيب عندهم لأنهم لم يتعقدوا على بقاء النكاح اه ومثله تحلف رب الدين الغريم  
 أن لا يخرج من البلد إلا بآذنه بتقدير بقاء الدين كإسبأ في هناك إن شاء الله تعالى (قوله حلف لا يرجع الخ)  
 في الخيانة رجل خرج مع الوالي لحلف أن لا يرجع إلا بآذن الوالي فسقط من الحالف شيء فرجع لأجله لا يحث  
 لأن هذا الرجوع مستثنى من العيب عادة اه أي لأن الخلو فليس هو الرجوع بمعنى ترك الذهاب معه  
 فإذا رجع لم حاجة على نية العود لم يتحقق الخلو فليس عليه الرجوع بمعنى ترك الذهاب معه  
 فيه ما بدلالة العادة والعادة مخصوصة كما تقرر في كتب الأصول وتفسير ذلك ما في الخيانة أيضا رجل  
 خالف رجلا أن بطيعه في كل ما يأمره وينهاه عنه ثم نهاه عن جماع امرأته لا يحث إن لم يكن هناك سبب يدل  
 عليه لأن النكاح لا يردون بهذا النهي عن جماع امرأته عادة كالإراد به النهي عن الأكل والشرب وفيه  
 أيضا أمره بجماعه بخلافه لا يحثها انصرف إلى المس الذي تكره المرأة وكذا الوفاق ان وضعت يدي  
 على جارتى فهي حرّة فضر بها ووضع يده عليها لا يحث إن كانت عينة لأجل المراءاة أو لأمر يدل على أنه يريد  
 الوضع لغير الضرب اه قلت ومثله فيما يظهر ما ذكره بعض محققى الحنابلة فيمن قال لزوجته ان قلت لي  
 كلاما ولم أقل لك مثله فأنت طالق فقات له أنت طالق ولم يقل لها مثله من أنها لا تطلق لأن كلام الزوج  
 مخصوص بما كان سببا أو دعاء أو نحوه اذ ليس مراده أنها لو قالت اشترى ثوبا أن يقول لها مثله بل أراد  
 المكلام الذي كان سبب حلفه اه (قوله فالعيب على التلفظ باللسان) كذا في القنية والحماوى للزهدي  
 معزى بالوبرى ولعله محمول على ما إذا كان الحالف عالما وقت الحلف بأنه لا يمكنه إخراجها بالفعل فينصرف  
 إلى التلفظ بقوله أخرج من دارى ولو حمل على العيب المؤقت كما في لا شرب من ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء  
 فيه لكان ينبغي عدم الحث بمعنى اليوم وإن لم يقل له أخرج ولعله لم يحمل عليه لا يمكن صرف العيب إلى التلفظ  
 المذكور بقرينة العجز عن الحقيقة كالحلف لا يدع فلانا يسكن في هذه الدار فقد قالوا إن كانت الدار ملكا  
 للحالف فالمنع بالقول والفعل والأنبال قول فقط أي لأنه لا يمكنه منعه بالفعل ومثله ما لو كان آجره الدار فقصده  
 صرحوا بأنه يبر بقوله أخرج من دارى ووجهه أن المستأجر ملك المنافع فصار الحالف كالأجنبي الذي  
 لا ملك له في الدار وأما ما سلكه الشارح آخر كتاب الإيمان حيث قال لا يدخل فلان داره فمينه على النهي  
 إن لم يملك منعه والأفعلى النهي والمنع جميعا فهو مخالف لما رأيت في كثير من الكتب من ذكر هذا التفصيل  
 في حلفه لا يدع أولا لا يتركه في الولو الحية قال ان ادخلت فلانا بيتي أو قال ان دخل فلان بيتي أو قال ان تركت  
 فلانا يدخل بيتي فأمر أنه طالق فالعيب في الأول على أن يدخل بامر له لأنه متى دخل بامر له فقد أدخله وفي الثاني  
 على الدخول أمر الحالف أول ما أمر علم أو لم يعلم لأنه وجد الدخول وفي الثالث على الدخول بعلم الحالف  
 لأن شرط الحث الترتل للدخول في علم ولم يمنع فقد ترك اه ومثله في إيمان البحر عن المحيط وغيره فتعليله  
 الثاني بأنه وجد الدخول صريح في انعقاد العيب على نفس فعل الغير ولذا قال الشارح هناك قال لغيره والله  
 لتفعلن كذا فهو حالف فإذا لم يفعله الخاطب حث الخ فعلم أنه في حلفه لا يدخل فلان داره يحث بدخوله  
 وإن نهاه الحالف لأنه وجد شرط الحث بخلاف لا يتركه بدخل فان فيه التفصيل المار ولو جرى هذا التفصيل  
 في الحلف على فعل الغير لزم أنه لو قال ان دخل فلان دارى فأنت طالق أنه لو نهاه عن الدخول ثم دخل لا يقع  
 الطلاق وأنه لو قال والله لتعلن كذا أو أمره بالفعل فلم يفعل لا يحث وقد يجاب بحمل قول الشارح في الإيمان  
 فمينه على النهي إن لم يملك منعه على ما ذكره هنا من كون الخلو فليس عليه ظاهرا بقية ان فرض المسألة  
 في الحالف على دار الحالف فلا يمكن حمله على التفصيل المذكور فيما إذا كانت الدار ملك الحالف أو ملك غيره  
 وسيأتى إن شاء الله تعالى زيادة تحرير لهذا المحل في الإيمان وإنما تعرضنا لذلك هنا لأن بعض محشى

مطلب  
 العيب تخصص بدلالة العادة  
 والعرف

ان خرجت من الدار الا باذن  
 فخرجت لخرقة لا يحث \* حلف  
 لا يرجع الدار ثم رجع لشيء  
 لا يحث \* حلف لا يخرج من  
 داره اليوم والساكن ظالم فان لم يمكنه  
 إخراجها فالعيب على التلفظ باللسان

مطلب  
 لا يدع فلانا يسكن في هذه الدار



ان لم يجبي بفلان أو ان لم تردى ثوبى الساعة فأنت طالق فجاء فلان من جانب آخر بنفسه وأخذ الثوب قبل دفعها لا يحنث كذا ان لم أدفع اليك الدينار الذى على رأس الشهر فـ كذا فأبرأته قبل رأس الشهر بطل اليمين بقى ما يكتب فى التعليق متى نقلها أو تزوج عليها وأبرأته من كذا أو من باقى صداقها فلو دفع لها الكل هل تبطل الظاهر لا التصريح بهم بصحة براءة الاسقاط والرجوع بما دفعه \* حلف بالله أنه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال عبده حزان لم يكن دخل لا كفارة ولا يمتنع عبده ما صدقه أو لاناها غموس ولا مدخل للقضاء فى اليمين بالله حتى لو كانت يمينه الاولى بعق أو طلاق حنث فى اليمينين لدخولها فى القضاء \* أخذت من ماله درهما فاشتريه لجا وخالطه اللعامة بدراهمه وقال زوجها ان لم تردى اليوم فأنت كذا فخلته أن تأخذ كيس اللعامة وتسلمه للزوج قبل مضي اليوم والاحت لوضع من اللعامة ثم لم يعلم أنه اذيب أو سقط فى البحر لا يحنث \* حلف ان لم أكن اليوم فى العالم أو فى هذه الدنيا فكذا يجبس ولو فى بيت حتى يمضى اليوم

مطلب

المجبوس ليس فى الدنيا

الاشباه اغتر بعبارة المذكور فى الايمان فأفتى بعدم الحنث بعدم الدخول فى قوله لا يدخل فلان دارى وهو ما اشتهر على السنة العوام من أنه لا يحنث فى الحلف على ما لا عليك وليس على اطلاقه فتنبه لذلك (قوله ان لم يجبي) يفعل المؤتمن المخاطبة ليناسب قوله فأنت طالق ح (قوله الساعة) راجع اليها وقيد بها لان المطلقة لا يحنث فيها الا بالأس بنحو موت الخالف أو ضياع النوب ط (قوله لا يحنث) لعدم امكان البر وقيل يحنث فيها ط عن البحر قلت وفى الخاتمة قال لا مراً أنه ان لم يجبي يتناع كذا اغدا فأنت طالق فعتت المرأة به على يد انسان فان كان نوى وصول المتاع اليه عدل لا يحنث لانه نوى محتمل لفظه وان لم ينو شأ أو نوى جعلها بنفسها حنث ولا يكون اليمين على الوصول الا بالتيه اه (قوله بطل اليمين) لانه بعد ابرأته ما منه لم يبق لها عليه فلا يمكن دفعه (قوله ما يكتب فى التعليق) أى ما يكتبه الروح على نفسه عند خوف المرأة من نقلها أو تزوجها عليها (قوله متى نقلها الخ) جواب متى محذوف أى فهمى طالق وقوله وأبرأته بالواو العاطفة على قوله نقلها أو تزوج عليها (قوله فلو دفع لها الكل) أى كل الدين المعبر عنه بقوله من كذا أو كل باقى الصداق (قوله هل تبطل) أى اليمين المذكور ووجه التوقف أن الطلاق معلق على شرطين وهما النقل والابراء أو التزوج والابراء فاذا وجد أحدهما فلا بد من وجود الآخر وهو الابراء مع أن المبرأ عنه قد دفعه لها (قوله لتصريحهم الخ) قال فى الاشباه الابراء بعد قضاء الدين صحيح لانه الساقط بالقضاء المطالبة لأصل الدين فيرجع المديون بما آذاه اذا أبرأه براءة اسقاط واذا أبرأه براءة استيفاء فلا رجوع واختلفوا فيها اذا أطلقها وعلى هذا الوعد طلاقها ببراءتها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا أبرأته براءة اسقاط وقع ورجع عليها اه والحاصل أن الدين وصف فى ذمة المديون والدين يقتضى بمسئله أى اذا أوفى ما عليه لغريمه ثبت له على غريمه مثل ما لغريمه عليه فتسقط المطالبة فاذا أبرأه غريمه براءة اسقاط سقط ما بذمته لغريمه فثبت له مطالبة غريمه بما أوفاه فقد صحت البراءة بعد الدفع فلا تبطل اليمين بل يتوقف الوقوع على البراءة بخلاف ما اذا أبرأه براءة استيفاء لا بها بمعنى اقراره باستيفاء دينه وبأنه لا مطالبة له عليه فلا يرجع عليه المديون لعدم سقوط ما بذمته بذلك وأما لو أطلق فينبغي فى وماتساحلها على الاستيفاء لعدم فهمهم غيرها (قوله حلف بالله أنه لم يدخل) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها لا يدخل والصواب الاول لانه على الثباتى تكون اليمين منعقدة لكونها على المستقبل وفرض المسألة فيما اذا كانت على الماضى اتناقض اليمين الثانية فى البحر عن المحيط من باب الايمان التى يكذب بعضها بعضاً لحلف بالله تعالى أنه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال عبده حزان لم يكن دخلها اليوم لا كفارة ولا يعق عبده لانه ان كان صادقا فى اليمين بالله تعالى لم يحنث ولا كفارة وان كان كاذباً فهو عين الغموس فلا توجب الكفارة واليمين بالله تعالى لا مدخل لها فى القضاء فلم يصرفها كمكاشرة عالم يتحقق شرط الحنث فى اليمين بالتعق وهو عدم الدخول حتى لو كانت اليمين الاولى بعق أو طلاق حنث فى اليمينين لان لها مدخل فى القضاء اه (قوله حنث فى اليمينين) لانه بكل زعم الحنث فى الاخرى كما يأتى فى باب عتق البعض اه ح (قوله ولو ضاع من اللعامة الخ) هذا انقله فى البحر عن الخاتمة فى اليمين المطلقة عن ذكر اليوم ثم قال ومفهوماً أنه اذا لم يكن رده فانه يحنث فعلم به أن قواهم بشرط ابقاء اليمين امكان البر انما هو فى المقيدة بالوقت فعدمه مبطل لها ما المطلقة فعدمه موجب للحنث اه وحاصله أنه اذا كانت اليمين مقيدة بالوقت يحنث بضميه الا اذا انجزت عن رده بأن ضاع أو اذيب أو مالو كانت مطلقة فلا يحنث وان ضاع مادام احين لا مكان وجد انه أو مالومات أحدهما أو علم أنه اذيب أو سقط فى البحر فانه يحنث له مذكور الرده به تعلم ما فى كلام الشارح (قوله ان لم اكن الخ) كذا فى البحر عن الصيرفية وقد راجعت عبارة الصيرفية فرأيت فيها أن كـ كن بدون له وهو الصواب (قوله يجبس الخ) سواء حبسه القاضى أو الوالى لأن الحبس يسمى نفياً قال تعالى أو ينفوا من الارض مخرج عن الصيرفية أى فان الآية مجعولة عندنا على الحبس ورأيت فى بعض الكتب أن الوزراء بن مقله لما حبسه الراضى بالله سنة اثنين وعشرين وثلاثمائة أنشد قوله

خرجنا من الدنيا ونحن من اهلها \* فلسنا من الموتى نعد ولا الاحياء  
اذا جاءنا السحبان يوم الحاجة \* فرحنا وقتلنا جاء هذا من الدنيا

(قوله لا يحنث في المختار) لانه ممكن لاساكن بشرط الحنث هو الساكن وانما تكون الساكن بشعلا  
اذا كان باختياره بخلاف ان لم يخرج ونحوه لأن شرط الحنث عدم الفعل والعدم يتحقق بدون الاختيار  
أفاده في الذخيرة وأفاده أيضا أن الخلاف فيما اذا اُغلق الباب لا فيما اذا منع بقيد ومثله في البحر وسر حبه  
في البرازية وحاصله أنه لو كان المنع حسيًا لا يحنث بخلاف ولو كان بغيره لا يحنث أيضًا في المختار وقيل  
يحنث (قوله والاصل الخ) عبارة ابن النخبة والاصل ان شرط الحنث ان كان عدما ويجز عن مباشرة  
فالمختار الحنث وان كان وجوديا ويجز فاختار عدم الحنث اه قلت والظاهر أن التخيير في قوله مباشرة يعود  
الى شرط البر لا لشرط الحنث لأن العجز عن الشيء فرع عن طلبه والحالف انما يطلب شرط البر فيحصله أو يجز  
عنه فكان على الشارح ان يقول متى عجز عن شرط البر فافهم هذا وقد اشتكى في البحر فرعين أحدهما  
مسألة العنس المارة والثاني ما في القنية ان لم يعمل هذه السنة في المزارعة بتمامها فرض ولم يتم حنث  
ولو حبسه السلطان لا يحنث اه قال فان الشرط فهما العدم وقد أثر فيه الحبس اه قلت أما مسألة العنس  
فقد مر الجواب عنها وأما مسألة القنية فالظاهر انها مبنية على خلاف المختار وهو عدم الحنث فيما اذا كان  
المنع غير حسي فلذا افرق بين المنع بالمرض والمنع بحبس السلطان لأن الحبس اغلاق لباب الحبس فهو منع غير  
حسي بخلاف المرض فانه كالقيد فهو منع حسي لكن في ايمان البرازية من الخامس عشر ان لم تحضر في  
الليلة فكذا اقتيدت ومنعت منعًا حسيًا ذكر الفضلي أنه يحنث والاصح أنه لا يحنث فقد صحح عدم الحنث  
في المنع الحسي لكن ذكر في الذخيرة أن المختار الحنث ولم يقيد بكونه منعت منعًا حسيًا فالظاهر انه ترجيح  
لقول الفضلي وهو الموافق للاصل المار لأن الشرط هنا عديم ويكون التفصيل بين المنع الحسي وغيره خاصا  
فيما اذا كان الشرط وجوديا ويكون ما في القنية والبرازية مبنيا على اجرائه في العدمي أيضا والله اعلم (تنبيه)  
اعلم أنهم صرحوا بأن فوات الحمل يطل اليمين وبأن العجز عن فعل المحلوف عليه يطلها أيضا لموقته لا لمطلقة  
وبأن امكان تصور البر شرط لانقضاء ما في الابتداء مطلقا وشرط لبقائها لموقته وعلى هذا افتواهم في لشر بن  
ماء هذا الكور في اليوم ولا ماء فيه لا يحنث وجهه أنهم لم تنقذ لعدم امكان البر ابتداء وفيما لو كان فيه ماء  
فصب بطل لعدم امكان البر بعد انقضاء ما هو العجز فيه ناشئ عن فوات الحمل وفي ان لم يخرج ونحوه فقيد ومنع  
يحنث لأن العجز لم ينشأ عن فوات الحمل لأن الحمل فيه هو الحالف أو المرأة ونحو ذلك وهو موجود بخلاف الماء  
الذي صب فاذا لم يخرج تحقق شرط الحنث لبقاء الحمل وان عجز حقيقة لا مكان البر عقلا بأن بطله الحابس له  
كما في قوله ان لم أمس السماء اليوم فانه يحنث بضميه لانه وان استحالة عادة لكنه في نفسه ممكن لانه وجد  
من بعض الانبياء بخلاف ما لو صب الماء لأن عود الماء المحلوف عليه غير ممكن أصلا وفي لا اسكن فقيد ومنع  
لا يحنث لأن شرط الحنث وجودي وهو سكاكه بنفسه والوجودي يمكن اعدامه بالاكرام والمنع بأن ينسب لغيره  
وهو المكروه بالكسر بخلاف لا يخرج لأن شرط الحنث عديم وهو لا يمكن اعدامه بالاكرام لتحققه من المكروه  
بالفتح وهذا معنى قولهم الاكرام يؤثر في الوجودي لافي العدمي فصار الحاصل أنه اذا كان شرط الحنث عدما  
فان عجز عن شرط البر بقوات محله لا يحنث وان مع بقاء الحمل حنث سواء كان المانع حسيًا أو لا وكذا لو كان  
المانع كونه مستحيلا عادة كمن السماء وان كان الشرط وجوديا لا يحنث مطلقا ولو كان المانع غير حسي  
في المختار هذا ما احتجرتي من كلامهم والله تعالى اعلم فافهم (قوله ومفاده الخ) أي لأن شرط الحنث  
فيه عديم وهو عدم الاداء والمحمل وهو الحالف باق واذا كان يحنث في حلقه ليس السماء اليوم مع كون  
شرط البر مستحيلا عادة غفقه هنا بالاولى لأن شرط البر يمكن بأن يغصب مالا أو يجحد من بقرضه أو يرث  
قرينه أو نحو ذلك فان ذلك ليس بأبعد من مس السماء ولا يرد ما قيل انه يستفاد عدم الحنث من قوله في المنع  
حلف لتقنين فلانادينه غدا ومات أحدهما قبل مضي الغدا وقضاه قبله أو أبرأه لم تتعقد اه لأن عدم  
الحنث فيه لبطان اليمين بقوات المحمل كالوصب ما في الكوز فان شرط البر صار مستحيلا عقلا وعادة بخلاف  
مس السماء فانه ممكن عقلا وان استحالة عادة وكذا لا يرد ما في الثانية ان لم أكل هذا الرغيف اليوم  
فأكله غيره قبل الغروب لا يحنث لانه من قروع مسألة الكوز كاصبر نحو ابه لقوات المحمل وهو الرغيف وما  
استشهد به صاحب البحر حيث قال ان قوله في القنية متى عجز عن المحلوف عليه واليمين موقته فانما تبطل بقتضي

مطلب  
الاصل ان شرط الحنث ان كان  
عدما ويجز لا يحنث

ولو حلف ان لم يخرب بيت فلان غدا  
فقيد ومنع حتى مضى الغد حنثا  
وكذا ان لم يخرج من هذا المنزل  
فكذا اقتيد أو ان لم أذهب بك الى  
منزلي فأخذها فهربت منه أو ان لم  
تتضرى الليلة منزلي فكذا اقتيد  
أو لو حان في المختار بخلاف  
لا اسكن فأغلق الباب أو قيد  
لا يحنث في المختار قلت قال ابن  
النخبة والاصل أنه متى عجز عن  
شرط الحنث في العدمي لا الوجودي  
قال في النهر ومفاده الحنث فيمن  
حلف لبوذين اليوم ديبه فججز  
لفقره وقدم بقرضه خلافا  
لما يحنث في البحر قد ب

بطلانها في الحادثة المذكورة اهـ فيه نظر لان مراد القصة العجز الحقيقي كما في مسألة الكوز والاولا  
ناقضه ما يطبق عليه أصحاب المتون من عدم البطلان في لاصدق السماء ثم رأيت الرمي تنقل عن فتاوى  
صاحب البحر أنه أتقن بالحنث في مسألة تستند الى امكان البر حقيقة وعادة مع الاعصار بهيمة أو تصدق  
أوارث اهـ وهو عين ما قلناه أولا والله الحمد

\* (باب طلاق المريض) \*

لما كان المرض من العوارض أخره (قوله عنون به لاصاته) أي اقتصر على ذكر المريض في الترجمة مع أن  
قوله من غالب حاله الهلاك بمرض أو غيره صريح في أن الحكم في غير المريض كذلك ولكن الاصل في هذا  
الباب المريض وغيره ممن كان في حكمه ملحق به وقيل المراد بالمريض من غالب حاله الهلاك بجواز ايشمل غيره  
(قوله لقراره من ارثها) أي ظاهر او ان اتفق أنه لم يقصد القرار (قوله فبره عليه قصده) بيان لوجه  
نوريتها من اعتبار ابقائه لموته بجوامع كونه فعلا محرما لغرض فاسد وتتمام تقريره في الفسخ وعن هذا قال  
في البحر وقد علم من كلامهم أنه لا يجوز للزوج المريض التعلق بعلق حقها بما لا اذا رضيت به اهـ قال  
في التبر وفيه نظر لان الشارع حيث رد عليه قصده لم يمكن آتيا لابطال لا بيمينته فقدر اهـ  
وقد يقال لو لم يكن ذلك القصد مخطورا لم يرد عليه الشارع كقول المورث استعجالا لارثته ثم رأيت في الترخانة  
عن الملقط قال محمد اذا مرض الرجل وقد دخل باهر أهله كره له أن يطلقها ولو كان قبل الدخول لا يكره اهـ  
(قوله الى تمام عذتها) لان الميراث لا بد أن يكون للنسب أو سب وهو الزوجية والعق والزوجية تنقطع  
بالبينونة وهذا اشارة الى خلاف مالك في قوله بارتها وان مات بعد تزوجها كما يأتي (قوله كما سيجي) أي  
في قول المصنف ولو باشرت بسبب الفرقه وهي مريضة الخ ط (قوله بأن أضناه مرض) أي لازمه حتى  
أشرف على الموت مصباح (قوله بعجز به الخ) فلو قدر على اقامة مصالحه في البيت كالوضوء والقيام  
الى الخلاء لا يكون فارا ونسوة في الهداية بأن يكون صاحب فراش وهو أن لا يقوم بخواجيجه كاعتاده الاحياء  
وهذا أصح من الاول لان كونه ذا فراش يقتضي اعتبار العجز عن مصالحه في البيت فلو قدر عليه فيه لا يكون  
فارا وصححه في الفتح حيث قال فاما اذا أمكنه القيام به في البيت لا في خارجه فالصحيح أنه صحيح اهـ أقول  
ومتضمن هذا كله أنه لو كان مريضا مريضا يغلب منه الهلاك لكنه لم يعجز عن مصالحه كما يكون في ابتداء  
المرض لا يكون فارا وفي نور العين قال أبو الليث كونه صاحب فراش ليس بشرط لكونه مريضا مرض الموت  
بل العبرة بالغلبة لو الغالب من هذا المرض الموت فهو مرض الموت وان كان يخرج من البيت ويه كان يقف  
الصدر الشهيدي ثم نقل عن صاحب المحط أنه ذكر محمد في الاصل مسائل تدل على أن الشرط خوف الهلاك  
غالب لا كونه صاحب فراش اهـ ويأتي تمامه (قوله هو الاصح) صححه الزيلعي وقيل من لا يملك قائما  
وقيل من لا يمشي وقيل من يزداد مرضه ط عن القهستاني (قوله كعجز الفقهاء الخ) ينبغي أن يكون  
المراد العجز عن نحو ذلك من الايمان الى المسجد أو الدكان لان اقامة المصالح القريبة في حق الكل اذ لو كان  
محرقا بجرفة شاقة كما لو كان مكاريا أو جالسا على ظهره أو دافا أو تجارا أو نحو ذلك مما لا يمكن اقامته  
مع أدنى مرض وعجز عنه مع قدرته على الخروج الى المسجد أو السوق لا يكون مريضا وان كانت هذه مصالحه  
والا لزم أن يكون عدم القدرة على الخروج الى الدكان للبيع والشراء مثلا مريضا وغير مرض بحسب اختلاف  
المصالح فتأمل ثم هذا انما يظهر أيضا في حق من كان له قدرة على الخروج قبل المرض أما لو كان غير قادر عليه  
قبل المرض كبرأ أو لعله في رجله فلا يظهر فينبغي اعتبار غلبة الهلاك في حقه وهو ما مر عن أبي الليث  
وينبغي اعتقاده لما علمت من أنه كان يقف به الصدر الشهيدي وان كلام محمد يدل عليه ولا طراده فيمن كان عاجزا  
قبل المرض ويؤيده أن من أُلحق بالمريض كن بارز رجلا ونحوه انما اعتبر به غلبة الهلاك دون العجز عن  
الخروج ولان بعض من يكون مطعونا أو به استسقاء قبل غلبة المرض عليه قد يخرج لقضاء مصالحه مع كونه  
أقرب الى الهلاك من مريض ضعف عن الخروج لصداق أو هزال مثلا وقد يوفق بين القولين بأنه ان علم أن به  
مرضاهم كما غالباً وهو يزداد الى الموت فهو المعتبر وان لم يعلم أنه مريض يعتبر العجز عن الخروج للمصالح هذا  
ما ظهر لي فان قلت ان مرض الموت هو الذي يتصل به الموت فما فائدة تعريضه بما ذكر قلت فائدة أنه قد

\* (باب طلاق المريض) \*

عنون به لاصاته ويقال له الفار  
لقراره من ارثها فبره عليه قصده  
الى تمام عذتها وقد يكون القرار  
منها كما سيجي (من غالب حاله  
الهلاك بمرض أو غيره بأن أضناه  
مرض عجز به عن اقامة مصالحه  
خارج البيت) هو الاصح كعجز  
الفقهاء عن الايمان الى المسجد  
وعجز السوق عن الايمان الى دكانه  
وفي حقها ان يعجز عن مصالحها  
داخله كما في البرازية ومفاده  
أنها لو قدرت على نحو الطبع دون  
صعود السطح لم تكن مريضة

بطول سنة فأكثر كما يأتي فلا يسمى مرض الموت وإن اتصل به الموت. وأيضا تصدع موت المريض بسبب آخر  
 كالقتل فلا بد من حد فاصل تبني عليه الأحكام (قوله قال في النهر وهو الظاهر) وقد عني قوله في الفتح  
 أما المرأة فإن لم يكن لها الصعود إلى السطح فهي مريضة فانه يقتضي أنها لم يجز عنه لاعداؤه كالطبع تكون  
 مريضة مع أنه خلاف ما في المتقي وغيره من اعتبار عدم قدرتها على القيام بمصالح بيتها تأمل (قوله المرض)  
 مبتدأ والمبتدأ خبره وقد علمت أن هذا القول مقابل الاصح (قوله والمقعد) هو الذي لا حرالك  
 به من داء في جسده كان الداء أقدمه وعند الأطباء هو الرمن وبعضهم فرق وقال المقعد المشخج الاعضاء والرمن  
 الذي طال مرضه مغرب (قوله ولم يقعه في الفراش) احتراز عما اذا تناول ثم تغير حاله فانه اذا مات  
 من ذلك التغير يعتبر قصره من الثلث كما في الخلاصة (قوله ثم رمن شيخ) أي شيخين وحاء وهو رمن لشمس  
 الأئمة الحسيني وفي الهندية عن الترمذاني وقصر أصحابنا التطاول بالسنة فإذا بقي على هذه العلامة سنة  
 فقصر فيه بعدها كقصره في حال صحته اه أي ما لم يتغير حاله كما علمت (قوله وفي القنية الخ) قال ح  
 أخذنا مما تقدم عن الهندية أن هذا الايشاني ما قبله لأن ازدياده إلى السنة فقط اه ولا يخفى ما فيه وفي الهندية  
 أيضا المقعد والمسلوخ مادام يزداد ما به كالمرض فان صار قد علم ولم يزد فهو كالشيخ في المسلاق وغيره كذا  
 في الكافي وبه أخذ بعض المشايخ وبه كان ينفي المصدر الشهيد حسام الأئمة والمصدر الكبير برهان الأئمة  
 وقصر أصحابنا الخ مآثر قلت وحاصله أنه ان صار قد علم بأن تطاول سنة ولم يحصل فيه ازدياد فهو صحيح  
 أما لو مات حالة ازدياد الواقعة قبل التطاول أو بعده فهو مريض (قوله أو يارزرجلا أقوى منه) بيان  
 لحكم الصحيح الملق بالمرض خنا وهو من كان غالب حاله الهلاك كما في النهاية وغيرها والاولى أن يقال من  
 يخاف عليه الهلاك غالبا على أن غالب استعاق بالظوف وان لم يكن الواقع غلبة الهلاك فان في المبالغة  
 لا يكون الهلاك غالبا إلا أن يبرز عن علم أنه ليس من أقرانه بخلاف غلبة خوف الهلاك كذا في الجروم وفي الفتح  
 ومقتضاه أن الاولى ترك التمسيد بكونه أقوى منه ولذا لم يقيد به في الكتب وغيره بناء على أن المعتبر غلبة خوف  
 الهلاك لا غلبة الهلاك فان من خرج عن صف القتال وبارز رجلا يغلب عليه خوف الهلاك وان لم يكن  
 الرجل أقوى منه ولا يغلب عليه الهلاك الا اذا علم أنه أقوى منه فاجرى عليه المصنف سبي على ما في النهاية  
 من أن المعتبر غلبة الهلاك وعليه جرى في النهر وقال واذا قبحه خهم المسألة بما اذا علم أن المبالغة ليس من أقرانه  
 بل أقوى منه اه وبما ترونه علم أن ما في المتن يخالف ما اختاره في الجروم على الفتح فافهم وبزيد ما في الفتح  
 ما ذكره في معراج الدراية من كتاب الروايات لو اخذت الطائفتان للقتال وكل منهما مكانة لا أخرى أو  
 مقهورة فهو في حكم مرض الموت وان لم يتخلطوا فلا اه فانه يدل على أن المكافأة تكفي (قوله من قصاص  
 أو رجم) وكذا الوقت قد ظالم لقتله قهستاني (قوله أو بقي على لوح من السفينة) يوحى أن انكسار  
 السفينة شرط لكونه قاروا ليس كذلك فقد قال في المبدوء فان تلاصقت الامواج وخيف الفرق فهو كالمرض  
 وكذا في البدائع وقدمه الاستيعاب بأن يموت من ذلك الموج أما لو سكن ثم مات لا تراث اه بخر قلت وهذا  
 شرط في المبالغة وغيرها أيضا كما يأتي (قوله وبقي في فيه) أما لو تركه فهو كالشيخ ما لم يجرحه بحر ما يخاف  
 منه الهلاك غالبا كما يفهم مما مر (قوله فارت بالطلاق) أي حارب من توربها من ماله بسبب الطلاق  
 في هذه الحالة (قوله خبر من) أي خبر من الموصولة في قوله من غالب حاله الهلاك الخ (قوله ولا يصح  
 تبرعه الامن الثلث) أي كرقسه ومحبابته وتزوجه بأكثر من مهر المثل واستفاد من هذا أن المرض في حق  
 الرخصة والقرار لا يختلف ط والمراد بقوله تبرعه أي لا يجني فلو وارث لم يصح أصلا (قوله فلو أنبأها) أي  
 بواحدة أو أكثر ولم يقل أو طلقها رجعيا كما قال في الكنتزنا قال في النهر وعندى أنه كان ينبغي حذف الرجعي  
 من هذا الباب لانها فيه تراث ولو طلقها في الصحة ما ثبت العدة بخلاف البائن فانها لا تراث الا اذا كان في المرض  
 وقد أحسن التدوير في اقتصاره على البائن ولم أر من تبعه على هذا اه قال ط والطلاق ليس بتبديل  
 كذلك لو أنبأها بخيار بالرغبة أو تنكحها أو بنتها أو ردت في البدائع وكأنه كنى به عن كل فرقة جاءت من قبله  
 حموي اه لكن هذا في قول الكنتزنا فافهم ما أقول المصنف أبانها لا يحتاج إلى دعوى الكتابة (قوله وهي من  
 أهل الميراث) أي من وقت الطلاق إلى وقت الموت كما سيوضحه الشارح (قوله علم بأهلبيتها أم لا الخ)

قال في النهر وهو الظاهر قلت وفي  
 آخر وصايا المجتبي المرض المعتمد  
 المضي المبيح اصله قاعدة والمقعد  
 والمفلوج والمسلوخ اذا تناول  
 ولم يقعه في الفراش كالشيخ  
 ثم رمن شيخ حد التطاول سنة انتهى  
 وفي القنية المفلوج والمسلوخ  
 والمقعد مادام يزداد كالمرض  
 (أو يارزرجلا أقوى) منه

(أو قدم ليقول من قصاص أو رجم)  
 أو بقي على لوح من السفينة  
 أو اقترسه سبع وبقي في فيه (قار)  
 بالطلاق) خبر من (ولا يصح تبرعه  
 الامن الثلث فلو أنبأها) وهي من  
 أهل الميراث علم بأهلبيتها أم لا  
 كان أسكت أو اعتقت ولم يعلم  
 (طائعا) بلارضاحا

هذا كله سبأني متناوئنا وأشار إلى أنه الأولى ذكره هنا (قوله فلولا كره) مستتر قوله طائعا  
 أي لو أكرهه على طلاقها البائن لآثر وهذا لو كان الكراهية تالف فلولا كان بحبس أو قيد يصير فارا  
 كما في الهندية عن العنابية ثم أعلم أنه ذكر في جامع الفصولين أنه لا رواية لهذه المسألة في الكتب وذكر فيها  
 عن المشايخ قولين الأول أنهم آثروا لأن الكراه لا يؤثر في الطلاق بدليل وقوع طلاق المكره والساني أنه ينبغي  
 أن لا تآثر الجبر إذا لو أكرهه على قتل مؤثرته يرضه ولا يرضه المكره أي بالكسر ولو أكرهه ولو لم يوجد منه القتل اه  
 واستظهر الرجحان الأول لتعلق حقه في آثره بجره ولم يوجد منها ما يبطله إلا إذا كانت هي التي أكرهته  
 على الطلاق ويؤيده أنه لو جامعها ابنه مكرهه ورثت مع أن الفرقه ليست باختيارهما اه قلت الطاهر ترجيح  
 الساني ولذا جزم به الشارح بعبارة الجبر لأن آثر من أبائهم في مرضه لرد قصده عليه وهو فرار من آثرها ومع  
 الكراه لم يظهر منه فرار فعمل الطلاق عليه فلا تآثره كما أن عدم آثر القتال لم يؤثره قصده بتجسس الميراث  
 فبرد قصده عليه وإذا كان مكرها لم يظهر هذا القصد فيه مع أن القتل محظور عليه بخلاف الطلاق فإنه  
 مع الكراه غير محظور وقوله لو جامعته ابنه مكرهه ورثت صوابه لم تآثر كما يأتي التنبيه عليه فهو مؤيد لما قلنا  
 (قوله أو رضيت) مستتر قوله بلارضاهما أي كان خالعت وفي حكمه كل فرقة وقعت من قبلها كأختار امرأه  
 العنين نفسها قهسباني ط (قوله ولو أكرهت على رضاها) أي على مفيد رضاها كسؤالها الطلاق  
 ولو قال على سؤالها الطلاق كما قال غيره لكان أولى ط (قوله أو جامعها ابنه مكرهه) بحث لصاحب النهر  
 وأقره الحموي عليه وبحالفه ما في البحر عن البدائع الفرقه لو وقعت بتقبيل ابن الزوج لآثر مطاوعة كانت  
 أو مكرهه أما الأول فلهذا ما بابطال حقه وأما الساني فلم يوجد من الزوج ابطال حقه المتعلق بالآثر لوقوع  
 الفرقه بفعل غيره اه والجامع كالتقبيل في حرمة المصاهرة وليس لنا الاتساع النص ط قلت وفي جامع  
 الفصولين أيضا جامعها ابن مريض مكرهه لم تآثره إلا أن أمره الأب بذلك فينتقل فعل الابن إلى الأب في حق  
 الفرقه فيصير فارا اه ومثله في الذخيرة معز بالاصل وكذا في اللؤلؤ الحية والهندية وللرجحان هنا كلام مصادم  
 للمنفقول فهو غير مقبول (قوله بذلك الحال) بدل من قوله كذلك والمراد به حال غلبة الهلاك من مرض  
 ونحوه واحتار به عما إذا طلق في الصحة ثم مرض ومات وهي في العدة لآثر منه بجر أي إذا كان الطلاق  
 رجعا فأنه تآثره وكذا إرهاب الومات في العدة جامع الفصولين وفيه قال في مرضه قد كنت أبتك في صحتي  
 أو تزوجتك بلا شهود أو يئنا رضاع قبل النكاح أو تزوجتك في العدة وأنت كبرت المرأة ذلك بانت منه وتآثره  
 لا لوصدقته (قوله فلوصح) الأولى فلوزال ذلك الحال اه ح أي ليعم ما لو عاد الميراث إلى الصف أو أعيد  
 المخرج للقتل إلى الحبس أو سكن الموضع ثم مات فهو كالمرض إذا برئ من مرضه كما في البدائع وعزاه إليها  
 في القناوي الهندية ويؤيده ما قدمناه عن الاستيعابي من التصريح بأنه لو سكن الموضع ثم مات لآثر له سكن  
 في الفتح ولو قرب للقتل فطلق ثم خلى سبيله أو حبس ثم قتل أو مات فهو كالمرض تآثره لأنه ظهر فراره بذلك الطلاق  
 ثم ترتب موته فلا يبالى بكونه بغيره اه ومثله في معراج الدراية بدون تعليل وتبعه في البحر والنهر وهو  
 مشكل لأنه يلزم عليه أن المريض لو صح ثم مات أن تآثره لصدق التعليل المذكور عليه مع أنه خلاف ما أوجبوا  
 عليه من اشتراطهم موته في ذلك الوجه أي الوجه الذي هو حال غلبة الهلاك ولا شك أنه بعد ما خلى سبيله  
 أو أعيد للحبس ثم مات لم يمت في ذلك الوجه بل مات في غيره في حالة لا يغلب فيها الهلاك ولذا لو طلق وهو في الحبس  
 قبل إخراجة للقتل لم يكن فارا فكذلك بعد إعادته إليه نعم ما ذكر من التعليل إنما يصح موته في ذلك الوجه  
 بسبب آخر كوت المريض بقتل وموت من أخرج للقتل باقتراح سبع ونحوه والطاهر أن في عبارة الفتح سقلا  
 من قلم الناسخ والاصل في العبارة فهو كالمرض إذا برئ من مرضه فأنه تآثره لأنه ظهر فراره الخ  
 فليست آثر (قوله بذلك السبب) متعلق بقوله ومات لكن زيادة الشارح قوله موته انتقضت إعرابه خبرا مقتضا  
 وموته يستد أمؤخر أو لا حاجة إلى هذه الزيادة وقد سقطت من بعض النسخ (قوله في العدة) والقول أنها  
 في أنه مات قبل انتضاء العدة مع العين فإن نكلت فلا رث لها ولو تزوجت قبل موته ثم قالت لم تنقض عتي  
 لا يقبل قواها ولو كانت أمة قد عتقت ومات الزوج فادعت العتي في حياته وادعت الورثة أنه بعد موته  
 فالقول لهم ولا يعتبر قول المولى كما إذا ادعت أنها أسلمت في حياته وقالت الورثة بعد موته فالقول لهم وتماه

فلولا كره أو رضيت لم تآثر ولو أكرهت  
 على رضاها أو جامعها ابنه مكرهه  
 ورثت (وهو كذلك) بذلك الحال  
 (ومات) فيه فلوصح ثم مات  
 في عتقها لم تآثر (بذلك السبب)  
 موته أو بغيره كان يقتل المريض  
 أو يموت بجهنمة أخرى في العدة

للمدخول بهما حقيقة أعنى الموطوءة ليخرج المحتسلي بهما فانها  
وان وجبت علم العدة لكنهم لا يترثون في باب المهر في الفرق بين الخلو والدخول أفاده ط فافهم (قوله  
لا هو منها) أي لو أبانها في مرضه فماتت هي قبل انتضاء عدتها لا يرث منها بخلاف ما لو طلقها رجعيًا كما يأتي  
(قوله وعند أحد الخ) وعن مالك وان تزوجت بأزواج وعند الشافعي لا يرث من الختلة والمطلقة ثلاثًا وغيرهما  
يرث لان السكيات عنده راجع در سنتي (قوله وكذا يرث طالبة رجعية) أي في مرضه كما هو  
الموضوع واحترز بالرجعية عما لو أبانها بأمرها كما يكره (قوله أو طلاق فقط) أي بأن فأتت له في مرضه  
طلقي فطلقها ثلاثًا فماتت في العدة ترثه اذ صار مبتدئًا فلا يطل حقيها في الارث كقولها طلقني رجعية فأبأنها  
جامع النصولين (قوله لان الرجعي لا يرث النكاح) أي قبل انتضاء العدة أي فلم تكن راضية باسقاط  
حقها بخلاف ما لو طلب البائن (قوله حتى حل وطؤها) أي بدون تجديد عقد لكن اذا كان الوطئ قبل  
المراجعة بالقول كان هو مرضها بجمعة مكروهة (قوله ويتوارثان في العدة مطلقًا) أي سواء كان طلاقه  
لهافي صحته أو مرضه بمرضها وبذونه كما في البدائع فأبأنها ماتت وهي في العدة يرثه الآخر بخلاف ما بعد  
العدة لانه زال النكاح وقد منّا قريبان القول لهافي أنه مات قبل انتضاء العدة بني خناه سألته هي واقعة  
الفتوى سئلت عنها ولم أرها صريحة في رجل طلق زوجته المريضة طلاقًا رجعيًا ثم ماتت بعد شهرين فادعى  
عدم انتضاء العدة ليرث منها وادعى ورثتها انتضاءها وهي لم تترقب موتها بانتضاءها ولم تبلغ سن اليأس فهل  
القول أولاهم والذي يظهر لي أن القول للزوج لان سبب الارث وهو الزوجية وان حقه قفلا لان الرجعي  
لا يرثه فلا يرث بالاحتمال وهي لو ادعت قبل موتها انتضاءها في مدة تحمله يكون القول لها لانه لا يعلم الا من  
جهتها بخلاف ورثتها قتلت (قوله بخلاف البائن) فان فيه لا بد من استمرار الاهلية من وقت الطلاق  
الى وقت الموت كما يكره قريبا (قوله وكذا يرث مبانة الخ) أي من طلقها بانسان قبدها لانها لو كانت  
مطلقة رجعية لا يرث كما يكره المصنف وكذا لو بان بغيره لم يرثه (قوله لحي الحرة  
بينوته) أي فكان الفرار منه (قوله ومن لا عن في مرضه) أطلقه فشمّل ما اذا كان القذف  
في الصحة أو في المرض وقال محمد ان كان القذف في الصحة والعان في المرض لم يرث نهر (قوله أو آلى منها  
مرضها) أراد به أن يكون مضى المدة في المرض أيضا بجر (قوله للماتر) أي من أن الفرق جاءت بسبب  
منه قال في الهداية وهذا ملحق بالتعلق بفعل لا بد منه ادعى ملجأة الى الخصومة لدفع العار عنها (قوله وان  
آلى في صحته الخ) وبوجه عدم الارث فيها أن الالاء في معنى تعليق الطلاق بعض أربعة أشهر خالية عن الوقاع  
ولا بد أن يكون التعليق والشرط في مرضه وخنا وان تمم من ابطاله بالفي لكن يضر ربه وهو وجوب  
الكفارة عليه فلم يكن تمسكا بجر (قوله فأت) أي في عدتها كما مر (قوله لانه لا بد الخ) تعليل  
للمسألة الثانية ط (قوله ولا ينفى البائن الخ) تعليل للمسألة الثالثة أي والردة تنقطع أهلية الارث ط  
(قوله أو لم يطلها) أي لا فرق بين الطلاق الرجعي وعدم الطلاق أصلا (قوله فطاوعت) المطاوعة  
ليست بقصد اذ لو كانت مكرهة لا يرث أيضا لانه لم يوجد من الزوج ابطال حقها كما في الجرح عن البدائع  
لكن لو أمره أبوهم بذلك ورثت كما قد مناه (قوله لحي الفرقه منها) أي فكانت راضية باسقاط حقها (قوله  
أو أبانها بأمرها) يصدر عما اذا سألته واحدة بآنية فطلقها ثلاثا فقول في الجرح لم أر حكمه أي صريحا  
ثم قال كما يوجد في بعض نسخ الجرح وينبغي أن لا ميراث لها راضيا بالبائن اه (قوله علا باجازه) لانها  
هي المطلقة لا يرث واعترض في النهي بأن هذا لا يجدي تعاقبا اذا كان الطلاق في مرضه اذ دال الرثي فيه قائم  
اه قلت فيه نظر لانها راضية بطلاق موقوف غير مبطل لحقها ولا يلزم منه رضاها عما يطل وعبارة جامع  
الفصولين وليس هذا كطلاق بسؤالها اذ لم ترض بعمل المبطل اذ قولها طلق نفسي لم يكن مبطلا بل يوقف  
على اجازته فاذا أجاز في مرضه فكأنه انشأ الطلاق فكان فارا اه فافهم (قوله أو اختلفت منه)  
قبده لانه لو خلعها أجنبي من زوجها المريض فلها الارث لو ماتت في العدة لانها لم ترض بهذا الطلاق فيصير  
الزوج فارا بجر عن جامع الفصولين قلت ومفاد التعليل أن الأجنبي لو خلعها من زوجها على مهرها  
وأجازت فعله ترث أيضا لان أجازتها حصلت بعد بينوته فلم تؤثر فيها بل اثرت في سقوط مهرها فقد ثبت الفرار

للمدخول بهما حقيقة أعنى الموطوءة ليخرج المحتسلي بهما فانها  
وان وجبت علم العدة لكنهم لا يترثون في باب المهر في الفرق بين الخلو والدخول أفاده ط فافهم (قوله  
لا هو منها) أي لو أبانها في مرضه فماتت هي قبل انتضاء عدتها لا يرث منها بخلاف ما لو طلقها رجعيًا كما يأتي  
(قوله وعند أحد الخ) وعن مالك وان تزوجت بأزواج وعند الشافعي لا يرث من الختلة والمطلقة ثلاثًا وغيرهما  
يرث لان السكيات عنده راجع در سنتي (قوله وكذا يرث طالبة رجعية) أي في مرضه كما هو  
الموضوع واحترز بالرجعية عما لو أبانها بأمرها كما يكره (قوله أو طلاق فقط) أي بأن فأتت له في مرضه  
طلقي فطلقها ثلاثًا فماتت في العدة ترثه اذ صار مبتدئًا فلا يطل حقيها في الارث كقولها طلقني رجعية فأبأنها  
جامع النصولين (قوله لان الرجعي لا يرث النكاح) أي قبل انتضاء العدة أي فلم تكن راضية باسقاط  
حقها بخلاف ما لو طلب البائن (قوله حتى حل وطؤها) أي بدون تجديد عقد لكن اذا كان الوطئ قبل  
المراجعة بالقول كان هو مرضها بجمعة مكروهة (قوله ويتوارثان في العدة مطلقًا) أي سواء كان طلاقه  
لهافي صحته أو مرضه بمرضها وبذونه كما في البدائع فأبأنها ماتت وهي في العدة يرثه الآخر بخلاف ما بعد  
العدة لانه زال النكاح وقد منّا قريبان القول لهافي أنه مات قبل انتضاء العدة بني خناه سألته هي واقعة  
الفتوى سئلت عنها ولم أرها صريحة في رجل طلق زوجته المريضة طلاقًا رجعيًا ثم ماتت بعد شهرين فادعى  
عدم انتضاء العدة ليرث منها وادعى ورثتها انتضاءها وهي لم تترقب موتها بانتضاءها ولم تبلغ سن اليأس فهل  
القول أولاهم والذي يظهر لي أن القول للزوج لان سبب الارث وهو الزوجية وان حقه قفلا لان الرجعي  
لا يرثه فلا يرث بالاحتمال وهي لو ادعت قبل موتها انتضاءها في مدة تحمله يكون القول لها لانه لا يعلم الا من  
جهتها بخلاف ورثتها قتلت (قوله بخلاف البائن) فان فيه لا بد من استمرار الاهلية من وقت الطلاق  
الى وقت الموت كما يكره قريبا (قوله وكذا يرث مبانة الخ) أي من طلقها بانسان قبدها لانها لو كانت  
مطلقة رجعية لا يرث كما يكره المصنف وكذا لو بان بغيره لم يرثه (قوله لحي الحرة  
بينوته) أي فكان الفرار منه (قوله ومن لا عن في مرضه) أطلقه فشمّل ما اذا كان القذف  
في الصحة أو في المرض وقال محمد ان كان القذف في الصحة والعان في المرض لم يرث نهر (قوله أو آلى منها  
مرضها) أراد به أن يكون مضى المدة في المرض أيضا بجر (قوله للماتر) أي من أن الفرق جاءت بسبب  
منه قال في الهداية وهذا ملحق بالتعلق بفعل لا بد منه ادعى ملجأة الى الخصومة لدفع العار عنها (قوله وان  
آلى في صحته الخ) وبوجه عدم الارث فيها أن الالاء في معنى تعليق الطلاق بعض أربعة أشهر خالية عن الوقاع  
ولا بد أن يكون التعليق والشرط في مرضه وخنا وان تمم من ابطاله بالفي لكن يضر ربه وهو وجوب  
الكفارة عليه فلم يكن تمسكا بجر (قوله فأت) أي في عدتها كما مر (قوله لانه لا بد الخ) تعليل  
للمسألة الثانية ط (قوله ولا ينفى البائن الخ) تعليل للمسألة الثالثة أي والردة تنقطع أهلية الارث ط  
(قوله أو لم يطلها) أي لا فرق بين الطلاق الرجعي وعدم الطلاق أصلا (قوله فطاوعت) المطاوعة  
ليست بقصد اذ لو كانت مكرهة لا يرث أيضا لانه لم يوجد من الزوج ابطال حقها كما في الجرح عن البدائع  
لكن لو أمره أبوهم بذلك ورثت كما قد مناه (قوله لحي الفرقه منها) أي فكانت راضية باسقاط حقها (قوله  
أو أبانها بأمرها) يصدر عما اذا سألته واحدة بآنية فطلقها ثلاثا فقول في الجرح لم أر حكمه أي صريحا  
ثم قال كما يوجد في بعض نسخ الجرح وينبغي أن لا ميراث لها راضيا بالبائن اه (قوله علا باجازه) لانها  
هي المطلقة لا يرث واعترض في النهي بأن هذا لا يجدي تعاقبا اذا كان الطلاق في مرضه اذ دال الرثي فيه قائم  
اه قلت فيه نظر لانها راضية بطلاق موقوف غير مبطل لحقها ولا يلزم منه رضاها عما يطل وعبارة جامع  
الفصولين وليس هذا كطلاق بسؤالها اذ لم ترض بعمل المبطل اذ قولها طلق نفسي لم يكن مبطلا بل يوقف  
على اجازته فاذا أجاز في مرضه فكأنه انشأ الطلاق فكان فارا اه فافهم (قوله أو اختلفت منه)  
قبده لانه لو خلعها أجنبي من زوجها المريض فلها الارث لو ماتت في العدة لانها لم ترض بهذا الطلاق فيصير  
الزوج فارا بجر عن جامع الفصولين قلت ومفاد التعليل أن الأجنبي لو خلعها من زوجها على مهرها  
وأجازت فعله ترث أيضا لان أجازتها حصلت بعد بينوته فلم تؤثر فيها بل اثرت في سقوط مهرها فقد ثبت الفرار

قبل الاجازة فلا يرتفع به فلا يصح أن يقال انها لا تراث لان دليل الرضا قائم لا المعبر قيامه قبل المينونة  
 لا بعدها فافهم (قوله ولو يلوغ الخ) أفاد أنه غير مقصور على اختيار تنقيض الطلاق لا يقال ان الفرقه  
 في خيار البلوغ توقف على فسخ القاضي فلم تكن بشعها نصا كما لو أبايت نفسها فأجاز الزوج لانه  
 فسخ القاضي موقفا على طلبها ذلك منه فصار كطلبها البائن من زوجها وذلك رضى هذا ما ظهر لي (قوله  
 رضاها) أى لان الفرقه وقعت باختيارها لانهم انقدروا على الصبر عليه بدائع (قوله محصورا بجبس)  
 عبارته في الدر المنقي في حصن وكذا عبارة غيره والحصر وان كان بمعنى المنع وبشمل الحبس والحصن لكن  
 مسألة الحبس ذكرها بعد وقوله أو في صف القتال احتراز عما اذا خرج عن الصف للمبارزة فانه يكون قارا  
 كما مر وكذا في التمس القتال واختلط الصفان كما قد مناه عن المعراج وانما يمكن قارا هنا ما قالوا من أن  
 الحصن لدفع بأس العدو وكذا المنعة أى عن معه من المقاتلين قال في النهروا طلاقه يفيد أنه لا فرق بين أن تكون  
 قسه قلته بالنسبة الى الاخرى أولا ولم أره لهم اه قلت الطاهر أنه مادام في الصف لا فرق أما لو اختلطوا  
 فقد علمت مما قد مناه عن المعراج أنه في حكم المرض الا اذا كانت احداها غالبية (تنبيه) مثل من في الصف  
 من كان راكبا سفينة قبل خوف الغرق أو نزل بمسبحة أو مخيف من عدو يجر (قوله ومثله حال  
 فشو الطاعون) نقل في الفتح عن الشافعية أنه في حكم المرض وقال ولم أره لمناجنا اه وقواعد الحنفية  
 تقتضي أنه كالمصحح قال الحافظ العسقلاني في كتابه بذر الماعون وهو الذي ذكره في جماعة من علمائهم  
 وفي الاشياء غايته أن يكون كمن في صف القتال فلا يكون قارا اه وهو الصحيح عند مالك كما في الدر المنقي  
 قال في الشربلية وليس مسلما ادلا بماثلة بين من هو مع قوم يدقون عنه في الصف وبين من هو مع قوم هم  
 مثله ليس لهم فقرة الدفع عن أحد حال فشو الطاعون اه قلت اذا دخل الطاعون محلة أو دارا يغلب على أهلها  
 خوف الهلاك كما في حال التحام القتال بخلاف المحلة أو الدار التي لم يدخلها فينبغي الجرى على هذا التفصيل  
 لما علمت من أن العبرة لغلبة خوف الهلاك ثم لا ينبغي أن هذا كله فيمن لم يطعن (قوله أو محجوما) عطف على  
 مستكيا وقوله أو محجوسا عطف على فأثما ولا يصح عطف مجموعا على فأثما لانه يلزم عليه أن تراث منه وان لم يقم  
 بمصلحه خارج البيت لان العطف يقتضي الغايه والحاصل أن المحجوم اذا كان يقدر على القيام بمصلحه  
 لا يكون مريضا ولا فنيو مريض كما يعلم من عبارة الملتقى وأما ما في الدراية من التصريح بأن المحجوم مريض  
 فهو محمول على ما اذا عجز عن القيام بمصلحه فلا يخالف ما في الملتقى وأما ما في النهر من دعوى المخالفة والتوضيق  
 بمحمل ما في الدراية على ما اذا جاءت نوبة الحى ففيه نظر لانها اذا جاءت فبها ولم يعجز عن القيام بمصلحه لم يكن  
 مريضا بمنزلة الحامل التي يأخذها الطلق ثم يسكن كما يأتي قريبا (قوله لغلبة السلامة) لان الحصن لدفع  
 العدو وقد يتخلص من المسبحة والحبس بنوع من الحيل ط عن الهندية (قوله وهو الطلق) اختلف  
 في تفسير الطلق فقيل الوجع الذي لا يسكن حتى تموت أو تلد وقيل وان سكن لان الوجع يسكن تارة ويهيج  
 اخرى والاوّل أوجه بجر عن المجتبى (قوله اذا علق المريض) أى من كان مريضا عند التعليق والشرط  
 أو عند أحدهما احترازا عما اذا كان صحيحا عند كل من التعليق والشرط فليس من صور المسألة فافهم  
 (قوله البائن) قيد به لان حكم الفرار لا يثبت الا به بجر لان الرجعي لا قرار فيه ولو نجزه في المرض بدون  
 رضاها كما مر (قوله بفعل أجنبي) سواء كان له منه بدأم لا بجر والمراد بالفعل ما يعي الترك كما في ايضاح  
 الاصلاح ط (قوله أى غير الزوجين) دفع به ما يوههم من ارادة حقيقه الاجنبى وهو من لا قرابة له ط  
 (قوله أو بجى الوقت) المراد به التعليق بأمر سماوى أى ما لا صنع فيه للبعد وجعله من التعليق لان  
 المضاف في معنى الشرط من حيث ان الحكم يتوقف عليه كحقيقه في الجرم باب التعليق فافهم (قوله  
 بفعل نفسه) أى سواء كان له منه بدأولا (قوله أو الشرط فقط) أى المعلق عليه كدخول الدار مثلا في ان  
 دخلت الدار (قوله ككل وكلام أبوين) لب ونشر مرتب وكلايوين كل ذى رحم محرم كما في الجوى  
 عن البرجندى ط ومثله الصوم والصلاة وقضاء الدين واستغفاره نهر وفي التاخر ثمانية لوعلة على الخروج  
 الى المنزل والديه انخرجت تراث لانه مما لا بداهامنه اه وينبغي تقييده بما اذا خرجت على وجه ليس له منعها  
 منه (قوله أو الشرط فيه فقط) فيه خلاف محمد فعنده اذا كان التعليق في الصبة فلا يبرأ لها إطلاقا

مطلبه  
 حال فشو الطاعون حل للصحيح  
 حكم المريض

ولو يلوغ وعنتى وجب وعنتى لم تراث  
 رضى ها (ولو) كان الزوج (محصورا)  
 بجبس (أو في صف القتال) ومثله  
 حال فشو الطاعون اشباه (أو قائما)  
 بمصلحه خارج البيت (مستكيا)  
 من ألم (أو محجوما أو محجوسا)  
 يقصاص أو رجلا (تراث لغلبة  
 السلامة) والحامل لا تكون  
 قارة لا بتلبسها بالمخاض) وهو  
 الطلق لانها حينئذ كالمريضة  
 وعند مالك اذا تم لها ستة أشهر  
 (اذا علق) المريض (طلاقا) البائن  
 (بفعل أجنبي) أى غير الزوجين  
 ولو ولد هامنه (أو بجى الوقت)  
 (و الحال (أن التعليق والشرط  
 في مرضه) أو علق طلاقها (بفعل  
 نفسه وهما في المرض أو الشرط  
 فقط) فيه (أو علق بفعلها ولا بد  
 لها منه) طبعاً أو شرعاً ككل  
 وكلام أبوين (وهما في المرض  
 أو الشرط) فيه فقط



قال في البحر وصحوا قول محمد ونقل في التهر تجميعه عن نحر الاسلام (قوله ورثت لفراره) أما إذا كان التعليق بفعل أجنبي أو مجبى الوقت ووجد في المرض فلا أن القصص إلى الفرار قد تحقق بمباشرة التعليق في حال تعلق حقه بما له ولا لو كان الموجود في المرض الشرط فقط لم ترث عندنا خلافا لفرار وما إذا كان بفعل نفسه وكان في المرض أو الشرط فيه فقط فلا أنه قد يبطل حقه بالتعليق والشرط أو بالشرط وحده واضطراره لا يبطل حق غيره كاتلاف مال الغير حالة الاضطرار أما إذا كان بفعله الذي لا بد له من نفسه وكان الشرط في المرض فلا أنه مضطرة في المباشرة تلطف الهلاك في الدنيا أو في العقبى نهر ملخصا (قوله ومنه) أي من الفرار وهو من قسم التعليق بفعل نفسه وانما ورثته لانه وجد الشرط وهو عدم التطلق أو عدم التزوج قبيل موته وهو وقت مرض فكان قاترا وان كان التعليق في الصحة وانما لم يرث لانه باسقاط حقه حيث آخر الشرط إلى موته وذكرك في البدائع أيضا أنه لو قال ان لم أت البصرة فأت طالق ثلاثا فلم يأتها حتى مات ورثته لما قلنا أما إذا مات هي يرثها لانه مات وهي زوجته لعدم شرط الوقوع لجواز أن يأت البصرة بعد موتها اه أي بخلاف تطايقها وتزوجها عليها فإنه لا يمكن بعد موتها (تنبيه) تقييد الشارح بالطلاق بكونه ثلاثا غير لازم في مسألة موتها لانه لو كان رجعيًا وحكمنا بالوقوع في آخر جزء من أجزاء حياتها وهو الجزء الذي يعقبه الموت يصح كون الواقع به بائنا لعدم امكان العدة كمن لم يدخل بها كما قد مناه عن الفتح في باب الصريح عند قوله ان لم اطلقك فأت طالق (قوله أو التعليق فقط) أي التعليق بفعل أجنبي أو مجبى الوقت كافي البحر وهو المفهوم من المتن فيما مر فاته تعليق هنا لا يحمل على عمومته حتى يشمل فعل نفسه لأن التعليق به إذا وجد في الصحة فقط أي ووجد الشرط في المرض ورثته منه وقد صرح به المتن فلا يصح دخوله في العموم كذا ينظر السامعاني فافهم (قوله أو بفعلها ولها منه بد) أي مطلقا سواء كان التعليق والشرط في المرض أو أحدهما أو لا ولا قال في التبيين وفي غيرها أي في غير هذه الصور التي ذكرناها لا ترث وهو ما إذا كان التعليق والشرط في الصحة في الوجوه كلها أو كان التعليق في الصحة فيما إذا علقه بفعل الأجنبي أو مجبى الوقت أو كيف ما كان إذا علقه بفعلها الذي لها منه بد فانها لا ترث في هذه الصور كلها اه ح (قوله وحاصلها ستة عشر) يمكن بسطها إلى ثمانية وعشرين لانه إذا علقه على فعله أو بفعلها أو فعل أجنبي فالفعل امامه بدأ ولا فهذه ستة تضرب في أربعة الشرط والتعليق الأربعة فتبلغ أربعة وعشرين وفي تعليقه على الوقت أربع صور فتبلغ ثمانية وعشرين لكن في فعله أو فعل الأجنبي لا فرق بين ما منه بدأ ولا بخلاف فعلها كما علمت ثم لا ينبغي أن كون كل من التعليق والشرط في الصحة لا يدخل له في طلاق المريض ولا المذكرة في البحر فالمناسب اسقاطه وتكون الصور إحدى وعشرين (قوله أو أحدهما) بالنصب أو الرفع عطفًا على اسم ان أي أو أحدهما في أحد المذكورين بأن يكون التعليق في الصحة والشرط في المرض أو بالعكس (قوله قال لها في صحته) أما إذا كان هذا التعليق في المرض ورثت في جميع الصور لانه من التعليق بفعل الأجنبي وفعله وقد تقدم ما يدل عليه من الصور السابقة ط (قوله والفرق لا ينبغي) قال في البحر وحاصله أن الطلاق تعلق على مشيئتهما فإذا شاء المعامل يكن الزوج تمام العلة فلا يكون قاترا بخلاف ما إذا تأخرت مشيئة الزوج لانه حينئذ تمت العلة به اه أي فيكون من التعليق بفعله فيكون فيه كون الشرط فقط في المرض بخلاف الوجهين الأولين فانهم من قبيل التعليق بفعل الأجنبي فلا بد فيه من كون التعليق والشرط في المرض والفرق أن التعليق في الصحة (قوله وعلى مضى العدة) قيد به لانه يظهر خلاف الصاحبين حيث قالوا يجوز اقراره ووصيته لاتقاء التهمة باتقاء العدة كما في التبيين فيفهم منه أنه لو نصادق على الثلاث في الصحة ولم تصادق على انقضاء العدة يكون لها الاقل اتفاقا اه ح (قوله فلها الاقل منه ومن الميراث) من في الموضوعين بيان للاقل والواو بمعنى أو واصله الاقل محذوفة تقديرها من الآخر والمعنى فلها الموصى به الذي هو أقل من الميراث أو الميراث الذي هو أقل من الموصى به ولا يجوز أن تكون الواو للجمع اذ يصير المعنى ح فلها الميراث والموصى به اللذان هما الاقل وهو فاسد كما لا يجوز أن تكون في الموضوعين صله الاقل سواء كانت الواو للجمع أو بمعنى أو اذ يصير المعنى على الأول فلها الاقل من كل واحد منهما وعلى الثاني فلها الاقل من أحدهما

(ورثت) لفراره ومنه ما في البدائع  
ان لم اطلقك أو ان لم اتزوج عليك  
فأت طالق ثلاثا فلم يفعل حتى  
مات ورثته ولو مات هي لم يرثها  
(وفي غيرها لا) ترث ولو مات اذ كانا  
في الصحة أو التعليق فقط أو بفعلها  
ولها منه بد وحاصلها ستة عشر  
لأن التعليق اما مجبى وقت أو بفعل  
أجنبي أو بفعله أو بفعلها وكل  
وجه على أربعة لأن التعليق  
والشرط اما في الصحة أو المرض  
أو أحدهما وقد علم حكمهما (قال  
لها في صحته ان شئت) أنا (ولان  
فأت طالق ثلاثا ثم مرض فشاء  
الزوج والأجنبي الطلاق معا  
أو شاء الزوج ثم الأجنبي ثم مات  
الزوج لا ترث وان شاء الأجنبي  
أو لأم الزوج ورثت) كذا  
في الخاتمة والفرق لا ينبغي اذ  
بشيئة الأجنبي أو لا صار الطلاق  
معلقا على فعله فقط (تصادقا)  
أي المريض مرض الموت والزوجة  
(على ثلاث في الصحة و) على (مضى)  
العدة ثم أقر لها بدین او عين  
(أو أوصى لها بشئ) فلها الاقل  
منه) أي مما أقر أو أوصى (ومن  
الميراث)

وكلاهما فاسد اه ح أى لانه يصير الاقل شيئا خارجا عن الميراث والموصى به مع أن المراد بالاقل واحد  
منهما هو أقل من الآخر (قوله للتممة) أى تهمة مواضعة الزوجين على الاقرار بالفرقة وانقضاء العدة  
ليعطيها الزوج زيادة على ميراثها وهذه التهمة في الزيادة فقط فرددناها وقالوا لا يجوز الاقرار بالوصية لانها  
صارت أجنبية عنه لعدم العدة بدليل قبول شهادته لها ودفع زكاته لها وتزوجها بالآخر والجواب أنه  
لامواضعة عادة في حق الزكاة والشهادة والتزوج فلا تهمة بجر ملخصا عن الهداية وشروحيها (قوله)  
وتعتمد من وقت اقراره الخ) كذا ذكر في الهداية والخاتمة في باب العدة أن الفتوى عليه وحينئذ فلا يثبت شيء  
من هذه الاحكام المذكورة آنفا ولا تزوجه باختها وأربع سواها وهو خلاف ما صرحوا به هنا وبه  
اندفع ما في غاية السروجي من أنه ينبغي تحكيم الحال فان كان جرى بينهما خصومة ووزكت خدمته في مرضه  
فهو بدليل عدم المواضعة فلا تهمة والا فلا تصح للتممة بجر ملخصا وأقره في النهر وحاصله أن ما قرره هنا  
من قبول شهادته لها ونحوه من الاحكام يقتضي أن ابتداء العدة يستند الى وقت الطلاق وما صححوه في باب  
العدة من وجوبها من وقت الاقرار يقتضي انتفاء هذه الاحكام أقول لا ينبغي أن العدة انما تجب من وقت  
الطلاق وإذا أقر الزوجان بمضاهة قافية لا تهمة فيه ولذا صرحوا بأنه لا تجب لها نفقة ولا سكنى على  
بصد يقهاله والشهادة ونحوها مما ستر لا تهمة فيها إذا لمواضعة عادة فيها كما تقدم بخلاف الوصية بما زاد على  
قدر الميراث فلم يصدق في حقها عند أبي حنيفة وقد رآنا العدة لم تنقض لابطال الزيادة لانها موضع تهمة فليس  
المراد عدم انتفاء الهمة في سائر الاحكام بل في موضع التهمة فقط وبه علم أن كلامنا من القول باعتبارها من وقت  
الطلاق والقول باعتبارها من وقت الاقرار ليس على عمومها وإذا قال في فتح القدير في باب العدة ان فتوى  
المأخرين أى بوجوبها من وقت الاقرار مخالفة للأئمة الاربعه وجهها وجوهها والحقبة والتابعين وحيث كانت  
مخالفتهم للتممة فينبغي أن يحترى به محالها والناس الذين هم مظانها ولهذا فصل الامام السعدي بمحمل كلام  
محمد في المبسوط من أن ابتداء العدة من وقت الطلاق على ما إذا كانا متفرقين من الوقت الذي اسند  
الطلاق اليه أما إذا كانا مجتمعين فالكذب في كلامهما ظاهرا فلا يصدق في الاسناد قال في البحر هنا وهذا  
هو التوفيق اه أى بين كلام المتقدمين والمتأخرين وبه ظهر صحة ما قاله السروجي من أنه ينبغي تحكيم الحال  
لكن ما قاله من أن الخصومة وترك الخدمة دليل عدم المواضعة رده في القبح بأنه غير ظاهر لان وصيته لها بأكثر  
من الميراث ظاهرة في أن تلك الخصومة حيلة ليست على حقيقتها اه نعم ما ذكره الامام السعدي  
من التفرق ظاهري في عدم المواضعة لصحة وصيته لها وتزوجه باختها وأربع سواها والله سبحانه أعلم (تنبيه)  
اعلم أن مانأخذ له شبهة بالميراث فلو تولى شيء من التركة قبل التسمة كان على الكل ولو طلبت أخذ الدراهم  
والتركة عروضا لم يكن لها ذلك وشبهه بالدين حتى كان لا ورثة أن يعطوها من غير التركة مؤاخذا لها برعها  
أن مانأخذ دين كذا أفاده في فتح القدير والبحر وغيرهما (قوله بعدم مضها) أى مضى العدة من وقت  
الاقرار (قوله فلها جميع ما أقر أو وصى) لانها صارت أجنبية فالتفت التهمة ومقتضاه أن مانأخذ  
لم يبق له شبهة بالميراث أصلا فلا يأتى فيه ما مر آنفا لانها قبل مضى العدة لم تعط الزائد على الميراث للتممة فكان  
ما تأخذها من ثلث ثلث الورثة ووصية نظر الزعمها فاعتبر فيه الشبهان وبعد مضى العدة لم يبق التهمة فلذا استحققت  
جميع ما أقر أو وصى به وتمحض كونه دينيا أو وصية وبه علم أن من ذكر الشبهين هنا بتعالظهما عبارة النهر  
لم يصب فافهم (قوله ولو لم يكن عرض موته) الباء بمعنى في أى ولو لم يكن هذا التصديق في مرض مونه  
بأن صح منه أو كان غير مريض أصلا ثم مات في عتقها صح اقراره ووصيته لعدم التهمة (قوله ولو كذبته)  
محترز قوله تصادقا ط (قوله لم يصح اقراره) أى ولا وصيته بمعامله لها برعها أنهن أزوجة وهن وارثة  
ولا وصية للوارث ولا اقراره ط ويبنى تقييده بما إذا مات في مرضه قبل مضى عتقها من وقت الاقرار  
لانها لما أقرت بطلانها ثلاثا بان منه عملا باقراره وان كذبته وصار فارا فإذا صح من مرضه ثم مات في العدة  
أو لم يصح ومات بعد العدة لم ترث منه فتصح وصيته واقراره لها بالمال وليس تكذيبها في الطلاق السابق  
رضى بالطلاق الواقع الآن كما لا ينبغي هذا ما ظهر لي (قوله لا لو بعده) أقول هذا انما يظهر لو ادعت  
أن الابانة كانت في الصحة لأن دعواها تنضم اعترافها بأنها لا ترث منه لكونه غير فارا أما لو ادعت أن الابانة

للتهمة وتعتمد من وقت اقراره  
به يفتى ولو مات بعد مضها فلها  
جميع ما أقر أو وصى عمادية  
ولو لم يكن عرض مونه صح اقراره  
ووصيته ولو كذبته لم يصح اقراره  
شرح المجمع وفي الفصول ادعت  
عليه مريضا أنه أبانها فجدد وحلفه  
القاضي خلف ثم صدقته ومات  
ترثه لو صدقته قبل مونه لا لو بعده

كانت في ذلك المرض الذي مات فيه فلا يلزم الادعاء عليه فلا تراث معه غير أنها لما رعت أنها بابت منه وجب عليها ما فارقته فإذا ادعت عليه ذلك الواجب لا يلزم منه أن تكون راضية بطلاقها كما لا ينبغي فيجب أن تراث سواء أمرت على دعواها أو صدقته قبل موته أو بعده كالوفاة لهما بما ادعت عليه ولم أر من نعتض لذلك وكأنهم سكتوا عنه لظهوره فافهم (قوله كن طلق الخ) جعل حكم المسألة الأولى مشابها هذه لأنه لا خلاف فيها بخلاف الأولى كما علمت (قوله بأمرها) الأولى رضاهما ليشتمل اختيارها تنسبها في التفويض أفاده المحوى عن البرجندی ط (قوله فان ايسر الاقل) أي عما أقر أو أوصى به ومن الارث وهذا نصريح بوجه الشبهة المناد بالكاف (قوله قال صحيح) قيد به ليكون فراره بالبيان أما لو كان مرضا يكون فارقا لذلك القول لا بنفس البيان فافهم (قوله أحدا كما طالق) أي ثلاثا كما في عبارة الفتح عن الكافي وهو المراد لأن الكلام فيها يكون به فارقا أولا فرار في الرجعي (قوله قترث منه) لأنه بين الطلاق بعد تعلق حقه بما له فريد عليه قصده كالوفاة أنشأ فجعل انشاء في حق الارث للتمتع ولو مات أحداهما قبله ثم مات تعنت الأخرى ولم تراث لأنه بيان حكمي فاتفقت التهمة عنه وعامة في الفتح قلت وما ذكر من أنه يصير فارقا بهذا البيان مؤيد للقول بأن البيان في الطلاق المبهم يقع لطلاق معلقا بشرط البيان معني أي ينبغي سببا للحال لوقوع الطلاق عند البيان فيقع عند البيان بالكلام السابق أما على القول بأنه يشترط الحال في واحدة غير عين والبيان تعيين لمن وقع عليها الطلاق فينبغي أن لا يصير فارقا لأن الوقوع يكون في حال صحته كذا في البدائع وعامة الكلام على ذلك مبسوط فيه (قوله لوحات صحيحا) أي بان علق على فعل غيره كان قال ان دخل زيد داره فاحدا كما طالق ثلاثا أما لو علق على فعله صار فارقا بالفعل في مرضه لا بنفس البيان فافهم (قوله صار فارقا) بظهوره وجهه بما ذكرناه أنفعا من البدائع (قوله ولا يشترط علمه الخ) حاصله أن أحلية الزوجة للميراث شرط في كونه فارقا إذا كانت أمه أو كاية فأبائهما في مرضه لم تراث لعدم أحليتها لذلك لكن لو كانت أمعت أو أسلفت وهو غير عالم فأبائهما في مرضه صار فارقا وترثه لتحقيق الشرط وقت الابانة (قوله بعد غد) أما لو قال لهما أيضا أنت طالق ثلاثا غدا يقع الطلاق والعناق معا ولا ميراث لهما لو قال إذا اعتقت فأنت طالق ثلاثا كان فارقا كذا في الظهيرية أي لأن المعلق يعقب المعلق عليه فيحقق شرط الفراق قبل وقوع الطلاق بخلاف ما نقله فان المضافين إلى الغد وعامة ما (قوله ولا يعلم لا تراث) لأنه وقت التعليق لم يقصد ابطال حقه بحيث لم يعلم وان صارت أخلاق قبل نزول الطلاق ولم تكن حرة وقت التعليق لأن مقتضاها مضاف بخلاف ما إذا كانت حرة وقتها ولم يعلم به لأنه أمر حكمي فلا يشترط العلم به كذا في البحر والظاهر أن يقال لأنه أمر ثابت تأمل (تنبيه) مقتضى قول المصنف كان فارقا أنه يقع عليها ثلاث طلاقات والا كان رجعي لانها صارت حرة ولا فرار في الرجعي فافهم ويشكل عليه ما مر قبيل ألفاظ الشرط من باب التعليق أنه لو قال لزوجته الامه ان دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا فاعتقت فدخلت له رجعتها اه ومقتضاها أن يقع هنا طلقان ولا يكون فارقا وقد يحجب أخذ ما قالوا في الفرق بين الاضافة والتعليق أن المضاف ينبغي سببا للحال بخلاف المعلق حتى لو قال أنت حر غدا لم يملك بيعه اليوم ويملكه إذا قال إذا جاء غدا كافي طلاق الاشياء والنظار في مسائلنا لما قال لامته أنت حرة غدا انعقد سببا للحال فإذا قال الزوج أنت طالق ثلاثا بعد غدا انعقد سببا للطلاق بعد تحقق سبب الحرية فتطابق ثلاثا بخلاف مسألة التعليق فإنه وقت التعليق لا يملك أكثر من طلقين ولم يفتق سبب الحرية وقتها فلا يقع أكثر مما يملك هذا غاية ما ظهر في قناتله (قوله ولو علقه) أي الطلاق السابق بعقدها وكان التعليق والشرط في المرض لأنه تعليق بفعل أجنبي ط (قوله أو بمرضه) كقوله ان مرضت فأنت طالق ثلاثا يكون فارقا لأنه جعل شرط الحنث المرض مطلقا والمرض المطلق هو صاحب الفراش الذي كان الموت غالب فيه وذا مرض الموت كذا في الوولو الجنية ونقل في البحر تصحجه عن الجانية قلت ومقتضاها أنه لو مرض قبله ثم صح منه لم تطلق لجله المرض على المطلق أي الكامل منه وهو الذي يصل به الموت فلا يس المراد مطلق غرض بل المراد مرض مطلق وبينه ما فرق واضح مثل ماء مطلق ومطلق ماء فافهم (قوله أو وكل به الخ) قال في البدائع وقالوا فيمن قوض طلاق امرأته إلى أجنبي في الحجة وطلقها في المرض ان التفويض ان كان على وجه لا يملك عزله عنه بأن ملكه الطلاق

(كن طلق ثلاثا بأمرها في مرضه)

ثم أوصى لهما وأقر) فان لهما الاقل

(قال صحيح لا مرأته أحدا كما

طالق ثم بين) الطلاق (في مرضه)

الذي مات فيه (في أحدهما

صار فارقا بالبيان قترث منه) كافي

ومفاده أنه لو حلف صحيحا وحنت

مرضها فبينه في أحدهما صار

فارقا ولم أره نهر (ولا يشترط

علمه) أي الزوج (بأحليتها) أي

المرأة للميراث (فلو طلقها بأثنا

في مرضه وقد كان سيدها أعتقها

قبله) أو كانت كاية فأسلفت

(ولم يعلم به كان فارقا) قترته ظهيرية

(بخلاف ما لو قال لامته أنت حرة

غدا وقال الزوج أنت طالق ثلاثا

بعد غدا ان علم بكلام المولى كان

فارقا (ولا يعلم لا) تراث خاتبة

ولو علقه بعقدها أو بمرضه أو وكله

به وهو صحيح فأوقعه حال مرضه

فأدرا على عزله كان فارقا

لا تراث لانها لم يتدر على فسخه بعد مرضه صار لا يتباع في المرض كالا يتباع في الصحة وان كان يمكنه عزله  
 فلم يفعل صار كانشاء التوكيل في المرض فترته (قوله ولو باشرت الخ) شروع في كون المرأة قارة بعد بيان  
 كون الرجل قاراً وهذا ما أشار اليه في أول الباب بقوله وقد يكون القرار منها (قوله ورثها الزوج)  
 لانه كما تعلق حقه اجماله في مرض موته تعلق حقه بماله في مرض موته بجر (قوله أو مطاوعتاً ابن زوجها)  
 احتمر زعموا لكونها فاته لا يرثها لعدم مباشرتها بسبب الفقرة ومثله بالاولى ما لو امر ابنه باكرها  
 بخلاف ما اذا كان هو المريض وأمر ابنه باكرها فانه يكون قاراً وترته وان لم يأمره فلا كإمتر (قوله وشي  
 مريضاً) قبل الفروع المذكورة صرح به ليصح اندراجها تحت الاصل المذكور وهو قوله ولو باشرت  
 المرأة الخ فلا تكرار فافهم (قوله لانها) أي الفقرة بالا سباب المذكورة ومنه لزوم الردة المرأة كإيا أبي  
 (قوله ولدا) أي لكونها اجابت من قبلها لم تكن طلاقاً بل هي فسخ لان المرأة ليست أهلاً للطلاق (قوله  
 فانه لا يرثها) أي ولا ترته كما مر عند قول المصنف واختلت منه أو اختارت نفسها أي اذا كان ذلك في مرضه  
 ط لا يمكن في اللعان ترته كما مر لان استدعاء من جهته (قوله لانها طلاق) فيعتبر ايقاعاً من جهته  
 فلا تكون قارة لا اضطرارها الى ذلك أمافي اللعان فلدفع العار عنها وأما في الجب والعنة فلعدم حصول  
 الاعناف المطلوب من النكاح فصار مثل التعليق بفعلها الذي لا بد لها منه بخلاف ما اذا سألتها الطلاق  
 في مرضه فطالقه الرضا بانسقاط حقه بلا ضرورة فلا ترته وان كان ايقاعاً من جهته فافهم نعم يشكك عدم  
 ارثها منه باختيار نفسها في مرضه للجب والعنة فان عدم ارثها كونه راضية كما رتبنا في دعوى اضطرارها  
 والجواب أنه ليس اضطراراً حقيقياً فلا منافاة ولو سلم اضطرارها حقيقة لا يلزم منه ارثها منه لان ارثها منه لا يكون  
 الا اذا ثبت فراره ولم يثبت لانه لم يضطررها الى ذلك فهي كمن وطئها ابنه مكرهة لا تراث منه الا اذا أمر ابنه بذلك  
 كما مر فلم يلزم من اضطرارها فرارها لعدم جنائيه عليها بخلاف ما هنا فان اضطرارها عذو في فرارها لانه من  
 جهته فيؤثر فيه بخلاف فراره فانه من جهته فلا يؤثر اضطرارها فيه كما مر فان اضطرارها الى قتل غيره انما  
 يؤثر في فعله من حيث نفي القود عنه لا في فعل غيره وهو من اكرهه ويؤيد ما قلنا قوله في الفسخ لو حصلت الفقرة  
 في مرضه بالجب والعنة وخيار المبلوغ والعنتى لآثرته لرضاها بالمبطل وان كانت مضطرة لان سبب الاضطرار  
 ليس من جهته فلم يكن جانياً في الفقرة اهـ هذا ما ظهر لي في هذا المحل فتأمله (قوله ثم ماتت أو طلقت)  
 أي قبل انقضاء العدة ط (قوله ورثها) لانه تبين أن قصدها الفرار ط (قوله استحساناً) والقياس أن لا يرثها  
 لعدم جريانه بين المسلم والكافر ط (قوله لا يرثها) لانها باءت بنفس الردة قبل أن تصير مشركة على الهلاك  
 وليست بالردة مشركة عليه لانها لا تقتل كذا في الفسخ (قوله بخلاف ردته الخ) لانه يقتل ان استدعها ط  
 (قوله مطلقاً) أي سواء كانت في الصحة أو المرض ط (قوله ولو أرتد معها الخ) قال في الجبر وان ارتد  
 معاً ثم أسلم أحدهما ثم مات أحدهما ان مات المسلم لا يرث المرتد وان كان الذي مات مرتداً هو الزوج ورثته  
 المسلمة وان كانت المرتدة قد ماتت فان كانت ردتها في المرض ورثها الزوج المسلم وان كانت في الصحة لم تراث كذا  
 في الخانية اهـ (قوله طلقت الاخرى) زاد الشارح ذلك تبعاً للدرر لا صلاح عبارة المتن لان قوله عند  
 التزويج متعلق بقوله طلقت وعلى ما في المتن متعلق بقوله مات وليس المعنى عليه وقوله ولا يصير قاراً الوافيه من  
 الشرح للعطف على طلقت واذ لم يصير قاراً لا تراث منه فان كان دخل بها ثلها مهر ونصف فالمر بالدخول بشبهة  
 والنصف بالطلاق قبل الدخول وعدتها بالحيض بلا احدا زيلعي من باب اليقين بالطلاق والعنق (قوله  
 خلافاً لهما) فعند ما يقع عند الموت لانه الوقت الذي تحققت فيه الاخرية ويصير قاراً فترته ولها مهر واحد  
 وتعدت با بعد الاجلين من عدة الطلاق والوفاء وان كان الطلاق رجعي فاعليها عدة الوفاة والاحداد افاده  
 الزيلعي (قوله لان الموت معرف الخ) عليه لقول الامام أي يعرف أن هذه المرأة آخر امرأة (قوله  
 وانصافه) أي التزويج من وقت الشرط وهو التزويج ط (قوله فيثبت مستنداً) أي الى وقت التزويج  
 كالوعلق الطلاق بحضها لم يحث برؤية الدم لاحتمال الانقطاع فاذا استمر ثلاثاً ما ظهر أنه وقع من أولها زيلعي  
 ومقتضى هذا أنه لو كان وقت التزويج مريضاً أن يصير قاراً فترته (قوله لم تراث الخ) يانه أن عدها الاولى  
 قد بطلت بالتزويج فبطل ارثها الثابت لها بسبب الابانة في مرضه لانها انما تراث مادامت في العدة وقد زالت

ولو باشرت المرأة (سبب الفقرة وهي  
 أي والحال أنها (مريضاً وماتت)  
 قبل انقضاء العدة ورثها) الزوج  
 (كما اذا وقعت الفقرة) بينهما  
 باختيارها لنفسها في خيار المبلوغ  
 والعنتى أو بغيرها) أو مطاوعتها  
 (ابن زوجها) وهي مريضاً لانها  
 من قبلها ولذا لم يكن طلاقاً  
 (بخلاف وقوع الفقرة) بينهما  
 بالجب والعنة واللعان) فانه  
 لا يرثها (على) ما في الخانية والفتح  
 عن الجامع وجزم في الكافي  
 قال في البحر فكان هو (المذهب)  
 لانها طلاق فكانت مضافة اليه  
 (وقيل) فانه الزيلعي (هو كالأول)  
 فرثها (ولو ارتدت ثم ماتت أو طلقت  
 بدار الحرب فان كانت الردة في المرض  
 ورثها زوجها) استحساناً (والأ)  
 بان ارتدت في الصحة (لا) يرثها  
 بخلاف ردته فانها في معنى  
 مرض موته فترته مطلقاً ولو ارتدت  
 معاً فان أسلمت هي ورثته والا  
 خانية (قال آخر امرأة اتزوجها  
 طالقاً فلا تراثك امرأه ثم أخرى  
 ثم مات الزوج) طلقت الاخرى  
 عند التزويج (ولا يصير قاراً) خلافاً  
 لهما لان الموت معرف وانصافه  
 بالآخرة من وقت الشرط فيثبت  
 مستنداً رد (فروع) بأنها في  
 مرضه ثم قال لها اذا تزوجتك  
 فأنت طالق ثلاثاً فترجوها في  
 العدة ومات في مرضه لم تراث لانها  
 في عدة مستقبله وقد حصل التزويج  
 بفعلها فلم يكن فراراً خلافاً لمذهب خانية

ووجب عليها عدة مستقبلة بالطلاق الثاني كما يأتي في العدة أن من طلق معتدنه قبل الوطء يجب عليه إعادة  
مستقبلة ولا يمكن أن ترث بعد الطلاق الثاني لأن شرط وقوعه التزوج وقد حصل بغيره افككت راضية  
بوقوع الثلاث وهذا عندده او محمد يقول ترثه لأن عليها اتمام العدة الاولى فقط فبقي حكم الفرار بالطلاق الاول  
لبقاء عدته رجعي (قوله كذبها الزينة الخ) أي لو ادعت أنه أبانها في مرض موته وأنه مات وهي في العدة  
وقالت الورثة بل في الصحة فالقول لها بيننا لا نكهارها سقوط الارث لانها تتر بطلاق لا بسقط الميراث (قوله  
فالمشكل من متاع البيت) هو ما يصلح للرجل والمرأة أما ما يصلح لاحدهما فالقول لكل فيما يصلح له وفي المسئلة  
تفصيل سابق ان شاء الله تعالى في باب التحالف من كتاب الدعوى (قوله لصيرورتها أجنبية) أي فلم يبق  
ذات يذلل الذل للورثة والقول لذي اليد (قوله بخلافه في العدة) أي بخلاف موته في عدتها فان المشكل  
حينئذ للمرأة عند أبي حنيفة لانها ترث فلم تكن أجنبية فكانه مات قبل الطلاق جامع التصيلين والله  
سبحانه أعلم

\*(باب الرجعة)\*

ذكرها بعد الطلاق لانها متأنرة عنه طبعاً كذا وضعنا خبر (قوله بالنقض ونكسر) قال في النهر والنجوة وعلى  
أن النسخ فيما أفصح من الكسر خلافاً للزهري في دعوى أكثرية الكسر والكي تبعاً لابن دريد في انكار الكسر  
على التقياء (قوله يعتدى ولا يعتدى) أي يستعمل فعله متعتدياً بنفسه ولا زما فيعتدى بالي قال في النسخ  
يقال رجع الى أهله ورجعته اليهم أي رددته وقال تعالى فان رجعت الله الى طائفة منهم وبشال في مصدره  
أضار جعوا ورجعوا ورجعوا ورجعوا ورجعوا ورجعوا ورجعوا ورجعوا ورجعوا ورجعوا ورجعوا ورجعوا ورجعوا ورجعوا  
الملك) عبر بالاستدامة بدل الراد الذي هو معنى الرجعة لان المتبادر منه ما يكون بعد الزوال فيأتي قوله القاسم  
ولأن المراد به هنا الابقاء قال تعالى وبعلوثن أحق بردهن قال في النسخ والرد يصح حقيقة بعد انعقاد سبب  
زوال الملك وان لم يكن زال بعد بشال رد البائع المسع في بيع الخيل للبائع اه فهذا الرد بقاء لذلك التام  
أي ادامته وامسك قال تعالى فاذا بلغن أجلهن أي قارب البلوغ فامسكوهن بمعروف قال في النهر  
والامسك استدامة القاسم لاعادة الزوال ولا يصح الا بلامنها والظهار واللعان وتناولها قوله زوجاني طوائقي  
ولم يشترط فيها شهود ولم يجب عوض مالي حتى لو راجعها فوفقه ربه على قبولها وتجعل زيادة في مهرها وقال  
أبو بكر لا يصير زيادة فلا تجب ولوراجع الامه على الحرة التي تزوجها بعد طلاقها مع اه (قوله بلا عرض)  
أي بلا اشتراط عوض فالمرادني اشتراطه لاني وجوده لم أعلم وانما ذكره تأكيذاً للدعوى فقام الملك  
اذل زوال اشتراطه في رد المهر العوض (قوله أي عدة الدخول حقيقة) أي الوطء ح (قوله اذلا رجعة  
في عدة الخلو) أي ولو كان معها مس أو فتر شهوة ولو الى الفرج الداخول ح ووجهه أن الاصل  
في مشروعية العدة بعد الوطء تعزف برادة الرحم تحفظاً عن اختلاط الانساب ووجبت بعد الخلوة بالوطء  
احتياطاً وليس من الاحتياط تصحيح الرجعة فيها رجعي (قوله ابن كمال) حيث قال في العدة بعد الدخول  
لا بد من هذا القيد لان العدة قد تجب بالخلوة الصحيحة بلا دخول ولا تصح فيها الرجعة اه قلت وتقدم أيضاً  
في باب المهر أن الخلوة الصحيحة لا تكون كالوطء في الرجعة اه واذا كان ذلك في الخلوة الصحيحة فالقاسدة  
بالاولى (قوله وفي البرازية الخ) الاولى استقامته لانه سابق متناوشرها وقوله بعد الدخول المراد به بعد  
الخلوة والاولى التعبدية كما عبره فيما سبأني (قوله ونصح مع اكرام الخ) قال في البحر ومن أحكامها أنه  
لا تصح اضافتها الى وقت في المستقبل ولا تعليلها بالشرط كما اذا قال اذا جاء غدف قدر راجعتك أو ان دخلت الدار  
فقد راجعتك ونصح مع الاكراه والهزل واللعب والخطا كالنكاح كذا في البدائع ط وفي القصة أو أجاز  
مراجعة النضولي صح ذلك بحر (قوله وهزل ولعب) فسرهما في القاسموس بشدة الجدة فأداه ط (قوله  
وخطا) كأن أراد أن يقول استقنى الماء فقال راجعت زوجتي (قوله بنحو راجعتك) الاولى أن يقول  
بالقول بنحو راجعتك ليعطف عليه قوله الاتي وبالفعل ط وهذا بيان لكتبا وهو قول أو فعل والا قول قسان  
نصريح كما مثل ومنه النكاح والتزوج كما يأتي وبدأ به لانه لا خلاف فيه وكناية مثل أنت عندي كما كنت وانت  
امرائي فلا يصير مراجعا الا بالنية فأداه في البحر والنهر (قوله راجعتك) أي في حال خطابها او مثله راجعت

كذبها الورثة بموته في  
الطلاق في مرضه فالقول لها  
كتولها طلقني وهو نام وقالوا في  
الينقلة ولو ايجابية طلقها في المرض  
ومات بعد العدة فالمشكل من  
متاع البيت لو ارث الزوج  
لصيرورتها أجنبية بخلافه في العدة  
جامع التصيلين

\*(باب الرجعة)\*

بالنسخ ونكسر يعتدى ولا يعتدى  
(في استدامة الملك القاسم) بلا  
عوض مادامت (في العدة) أي  
عدة الدخول حقيقة اذلا رجعة  
في عدة الخلو ابن كمال وفي  
البرازية ادعى الوطء بعد الدخول  
وانكرت فله الرجعة لاني عكسه  
وتصح مع اكراه وهزل ولعب  
وخطا (بنحو) متعلق باستدامة  
(راجعتك)

امرأتى فى حال غيبتها وحضورها أيضا ومنه ارتبعتك ورجعتك فتح (قوله وردتلك ومسكتك) قال  
 فى الفتح وفى المحيط مسكتك تنزلة أمسكتك وهما لغتان وفى بعض المراجع يشترط فى رد ذلك ذكر الصلة فيقول  
 الى أو الى نكاحي أو الى عمتي وهو حسن إذ مطلقه يستعمل لشد القبول اه (قوله وبالفعل) هذا ليس  
 من الصريح ولا الكناية لانهما من عوارض اللفظ فانهم نعم ظاهر كلامهم أن الفعل فى حكم الصريح لثبوت  
 الرجعة به من المجنون كما يأتى (قوله مع الكراخه) الظاهر أنها تنزيمية كما يشير اليه كلام الجرجى شرح قوله  
 والطلاق الرجعى لا يحترم الوطء رملى ويؤيده قوله فى الفتح عند الكلام على قول الشافعى بجرمة الوطء أنه  
 عندنا يحل لقيام ملك النكاح من كل وجه وانما يزول عند انقضاء العدة فيكون الحل قائما قبل انقضائها اه  
 ولا يرد حرمة الفرج إلا أن ذلك ثابت بالنص على خلاف القياس كما يأتى ويؤيده أيضا قوله فى الفتح والمصحب  
 أن يراجعها بالقول فانهم (قوله بكل ما يوجب حرمة المصاهرة) يدل من الفعل يدل بعض من كل ح أى  
 لأن من الفعل ما لا يوجب حرمة المصاهرة كالترؤج والوطء فى الدبر ولذا عطفنا ما المصنف على قوله بكل فليس  
 مراده المحصر بما يوجب حرمة المصاهرة فانهم وباعتبار هذا العطف يصح كونه يدل مفضل من مجمل (قوله  
 كس) أى بشهوة كما فى المخ ويفيده قوله بما يوجب حرمة المصاهرة ح قال فى البحر ودخل الوطء والتقبيل  
 بشهوة على أى موضع كن غائبا وخذأ وذقنا وجهه أو رأسا والمس بلا حائل أو مجائل يجدا الحرارة معه بشهوة  
 والنظر الى داخل الفرج بشهوة بأن كانت مسكة وخرج ما اذا كانت هذه الافعال بغير شهوة أو نظرا الى غير  
 داخل الفرج بشهوة ولو الى حلقة الدبر فإنه لا يكون مرابعا لكنه مكره كما فى الوطء الجاهل وفى الفتنه ويصير  
 مرابعا بوقوع بصره على فرجها بشهوة من غير قصد المراجعة اه وفى المحيط ويكره التقبيل والمس بغير  
 شهوة إذ لم يرد الرجعة اه (قوله ولو منها اختلاسا) خلت الشئ خلفا من باب ضرب اختطفته بسرعة على  
 غفلة واختلته كذلك مصباح قال فى البحر ولا فرق بين كون التقبيل والمس والنظر بشهوة منه أو منها بشرط  
 أن يصدها سواء كان بجمعه أو فعلته اختلاسا أو كان غائبا ومكرها أو معتوها أما إذا ادعته وانكره لاثبت  
 الرجعة اه (قوله ان صدقها الخ) قال فى الفتح هذا اذا صدقها الزوج فى الشهوة فإن أنكره لاثبت الرجعة  
 وكذا ان مات فصدقها الورثة ولا تقبل البينة على الشهوة لانهما غيب كذا فى الخلاصة اه قلت لكن مز  
 فى محرمات النكاح متناوضا بشرط وان ادعت الشهوة فى تقبيلها أو تقبيلها به وانكرها الرجل فهو مصدق لاهى  
 الا أن يقوم اليها منتشرا لانه فيعاقبها القرينة كذبها أو يأخذ نذمها أو يركب معها أو يمسها على الفرج أو يقبلها  
 على الفم اه ومقتضاهم أنها لو مست فرجها أو قبلته على الفم ان تصدق وان كذبها وانتهى تقبيل البينة على الشهوة  
 لانها مما تعرف بالانكار كما صرح به هناك وبأنى تمامه فتأمل (قوله ورجعة المجنون بالفعل) أى اذا طلق  
 رجعا ثم جن قال فى الفتح ورجعة المجنون بالفعل ولا تصح بالقول وقيل بالعكس وقيل بهما اه وظاهر ترجيح  
 الاول واقصر عليه البرازى قال فى البحر ولعله الراجح لما عرف أنه مؤاخذ بأفعاله دون أقواله وعلا فى الصرفة  
 بأن الرضاء ليس بشرط ولهذا لو أكره على الرجعة بالفعل يصح اه (قوله وتصح بتزوجها) الاولى حذف  
 تصح لأن قول المصنف وتزوجها معطوف على قوله بكل المتعلق بقوله استدامة (قوله به يفتى) قال فى البحر  
 وهو ظاهر الرواية كذا فى البدائع وهو المختار كذا فى الوطء الجاهل وعليه الفتوى كذا فى النبايع فقول  
 الشارحين انه ليس برجعة عنده خلافا لمحمد على غير ظاهر الرواية كما لا يخفى فعلم أن لفظ النكاح يستعار للرجعة  
 ولا تستعار له اه لمخالفت وفيه أنه صرح نفسه فى النكاح بأنه يعتقد بقوله لما تراجعتك بكذا فانهم  
 الا أن يجاب بأن مراده فى نكاح الاجنبية (قوله على المعتد) لأن عليه الفتوى كفى الفتح والبحر (قوله  
 لانه لا يتخلو عن مس بشهوة) لأن المعتد هنا المس بالشهوة بخلاف المصاهرة لانه يعتبر فيها زيادة على ذلك شهوة  
 تكون سببا للولد ولذا لم يوجب ذلك الوطء كالأزول بعد المس ولذا لم يشترط أحدنا عدم الانزال بالمس ونحوه  
 (قوله ان لم يطلق باثنا) هذا يسان لشرط الرجعة ولها شروط خمس تعلم بالتأمل شربلية فأتى أن  
 لا يكون الطلاق ثلاثا فى الحرة او ثنتين فى الامة ولا واحدة معتدة بعوض مالى ولا بصفة تنهى عن البيونة  
 كطويلة أو شديدة ولا مشبهة كطلقة مثل الجبل ولا كناية تقع بها باثن ولا يخفى أن الشرط واحد هو كون  
 الطلاق رجعا وهذه شروط كونه رجعا متى فقد منها شرط كان باثنا كما أوضحناه أول كتاب الطلاق وقد استغنى

قول الحلبي يدل من الفعل فيه  
 جعل كلام المصنف بدلا من كلام  
 الشارح الا أن يقال لما امتزجا  
 كانهما اتحدا اه نصير

وردتلك ومسكتك بلانية لانه  
 صريح (و) بالفعل مع الكراخه  
 (بكل ما يوجب حرمة المصاهرة)  
 كس ولو منها اختلاسا أو غائبا  
 أو مكرها أو مجنونا أو معتوها  
 ان صدقها أو ورثته بعد  
 موته جوهره ورجعة المجنون  
 بالفعل برأيه (و) تصح (بتزوجها  
 فى العدة) به يفتى جوهره (وطؤها  
 فى الدبر على المعتد) لانه لا يتخلو  
 عن مس بشهوة (ان لم يطلق باثنا)

عنها المصنف بقوله ان لم يطلق بانثا وهو أولى من قول الكثران لم يطلق فلا نكح قال الخبر الرمي لا حاجة الى هذا مع قوله استدامة الملك القسام في العدة لان البائن ليس فيه ملك من كل وجه والكلام في الرجعي لا في البائن فذهب غل أكثرهم في هذا المجل اه لكن لا يخفى أن المسألة في العبارة زيادة الايضاح لا بأس بها في مقام الافادة (تنبيه) شرط كون الثنتين في الامة كالثلاث في الحرة أن لا يكون رقبها ثانيا باقرارها بعدهما ففي التهر عن الخليفة لو كان اللقيط امرأة أقرت بالرق لا يخرج بعد ما طلقها اثنتين كان في الرجعة ولو بعد ما طلقها واحدة لا يملكها والفرق أنهما باقرارها في الأول بطل حقا ثانيا وهو الرجعة بخلافه في الثاني اذ لم يثبت له حتى البتة اه (قوله فلا) أي فلا رجعة (قوله وان أبت) أي سواء رضيت بعد علمها أو أبت وكذا لو لم تعلم بها أصلا وما في العناية من أنه يشترط اعلام الغائبة بها ففسهولما استقر من أن اعلامها انما هو مندوب فقط نهر (قوله وان قال) كذا في بعض النسخ وفي بعضها قالت بقاء المؤشاة والظاهر أنها تحريف (قوله فلا الرجعة) لانه حكم اثبته الشارع غير مقيد برضاها ولا يسقط بالاسقاط كاليراث وقد جعل الشارح ان الوصلية من كلام المصنف شرطية وجعل قوله فلا الرجعة جوابا ط ويجوز بقاءها وصلية ويكون قوله فلا الرجعة تقر بعمالي ما فهم مما قبله ونصر يحابه ليرتب عليه ما بعده (قوله بلا عوض) قد تقدم وكأنه أعاده تمهيد للمابعده رجعي (قوله قولان) أي قيل نعم ان قبلت وقيل لا كما قد سناه ووجه الثاني ما في الجوهر من أن الطلاق الرجعي لا يزيل الملك والعوض لا يجب على الانسان في مقابلة ملكه اه (قوله ويتجمل المؤجل بالرجعي) أي لو طلقها رجعا صار ما كان مؤجلا بذمة من المهر حال اقطاله به في الحال ولو قبل انقضاء العدة ولا يعود مؤجلا اذ ارجعها في العدة قال في البحر من باب المهر يعني اذا كان التأجيل الى الطلاق اما اذا كان الى مدة معينة فلا يتجمل بالطلاق اه (قوله وفي الصيرفية الخ) قال في البحر من باب المهر وذكر قولين في الفتاوى الصيرفية في كونه يتجمل المؤجل بالطلاق الرجعي مطلقا أو الى انقضاء العدة وحزم في القضية بأنه لا يميل الى انقضاء العدة قال وهو قول عامة مشايخنا اه أي لان العادة تأجيله الى طلاق يزيل الملك أو الى الموت والرجعي لا يزيل الملك الا بعد مضي المدة فلا يصير حال قبلها وقد ظهر لك بما نقلناه أن ما في الخلاصة أحد القولين وأنه ليس في كلام الصيرفية الذي اقتصر عليه الشارح ما يفيد حيلولة بالمرجعة وان بطلت العدة بها لان القول بحيلولة بانقضاء العدة بسبب حصول الفرقة وزوال الملك كما قلنا لا بسبب زوال العدة ومع المراجعة لا يوجد انقضاء المدة المشروط لحيلولة لان فائدة هذا الشرط عدم حيلولة بالمرجعة لاحيلولة بها فانهم (قوله لا لا تنكح غيره) أولى من قول الهداية لا تنكح في المعصية اذ لا معصية فيه مع عدم علمها بالرجعة وان اجيب بأن المعصية لتقصيرها بترك السؤال لمافه من ايجاب السؤال عليها واثبات المعصية بالعمل بما ظهر عندها وتعامه في الفتح (قوله فرق بينهما) أي اذا ثبتت المراجعة بالبينه وقوله وان دخل أي الزوج الثاني وقوله في الفتح دخل بها الاول وأولاه من تحريف النسخ أو سمي قلم اذ لا رجعة مع عدم دخول الاول كما لا يخفى (قوله ونذب الاشهاد) احتراز عن التجاحد وعن الوقوع في موانع التهم لان الناس عرفوه مطلقا فيهم بالتعود معها وان لم يشهد صح والامر في قوله تعالى واشهدوا ذوي عدل للنذب زيلعي (قوله ولو بعد الرجعة بالفعل) لما في البحر عن الطحاوي القدسي واذا ارجعها قبله أو اس فلا فضل أن راجعها بالاشهاد ثانيا اه أي الاشهاد على القول فلا يشهد على الوطء والمس والنظر بشهوة لانه لا علم لك اخذها كما اشير اليه في الظهيرية درمشتي قال في البحر وأشار المصنف الى أن الرجعة على ضربين سني وبدي فالسني أن راجعها بالقول ويشهد على رجعتها ويعلمها ولو راجعها بالقول ولم يشهد أو اشهد ولم يعلمها كان مخا فالفلسنة كما في شرح الطحاوي اه قلت وكذا لو راجعها بالفعل ولم يشهد ثانيا قال الرجعي والبدي مخا خلا السنة كما في شرح الطحاوي اه قلت وكذا بلا ذنبا حقه أن يقول بلا ذنبا أي اعلما اذ لا يكره دخوله اذ لم تأذن له وبعبارة الكزحقي يؤذنها قال في البحر أي يعلمها بدخوله اما بتحقيق النعل أو بالتخيخ أو بالنداء ونحو ذلك (قوله وان قصد رجعتها) خلافا لما في الهداية وغيره من التقييد بعدم قصد راجعها وان قال في البحر أطلقه فشم ما اذا قصد رجعتها أولا فان كان الاول فانه لا يأمن أن يرى الفرج بشهوة فتكون رجعة بالفعل من غير اسماد وهو مكره ومن جهتين كما قد سناه وان كان الثاني فلا تهر بما يؤدى الى تطويل العدة عليها بأن يصير مراجعا بالنظر من غير قصد ثم يطاقها وذلك

على كلام ط يكون قول  
الشارح أو قال معطوفا على قول  
المتن وان أبت ويكون قول المحشى  
قوله وان قال صوابه قوله أو قال  
حتى يتم الكلامان فليتبأمل  
كتبه نصر الهوري

فان ابانها فلا (وان أبت) أو قال  
 أبطلت رجعتي أو لا رجعة في فله  
 الرجعة بلا عوض ولو سعى هل يتجمل  
 زيادة في المهر قولان ويتجمل المؤجل  
 بالرجعي ولا يتأجل رجعتها  
 خلاصة وفي الصيرفية لا يكون  
 حلال حتى تنقضي العدة (ونذب  
 اعلامها بها) لا تنكح غيره بعد  
 العدة فان تكلمت فرق بينهما وان  
 دخل شئ (ونذب الاشهاد)  
 بعدلين ولو بعد الرجعة بالفعل  
 (و) نذب (عدم دخوله بلا ذنبا  
 عليها) لتأهب وان قصد رجعتها  
 لكراهيتها بالفعل كما مر



اضرارها اه وقوله وهو مكروه من حيثين أى لكونهم اربعة بالقول وبدون اشهاد والكرامة تزمية فيها كما علمت وبه اندفع ما فى الشريانية (قوله ادعاها) أى الرجعة بعد العدة فيها أى فى العدة والشرف متعلق بادعى والجار والجارور متعلق بالضمير العائد على الرجعة أى ادعى بعد العدة الرجعة فى المدة فهو على حد قول الشاعر وما هو عنها بالحديث المترجم أى وما الحديث عنها (قوله صح بالمصادقة) لأن النكاح يثبت بمصادقة وما قال الرجعة أولى بجر وظاهره ولو كانا كاذبين ولا يخفى أن هذا حكم القضاء أما الديانة فعلى ما فى نفس الامر (قوله والا لا يصح) أى ما ادعا من الرجعة لأنه أخبر عنى لا يملك إنشاء فى الحال وهى منكدة فكان القول لا يلايين لماعرف فى الاشياء الستة بجر أى الا تبينة فى كتاب الدعوى حيث قال المصنف هناك ولا يخلف فى نكاح ورجعة وفى اءلاء واستدلاء دورق ونسب وولاء وحسد ولعان والتدوى على أنه يخلف فى الاشياء السبعة اه أى السبعة الاولى وهذا قولهما أما الاخيران فلا يخلف اتفاقا (قوله ولذا) أى لكونه لا يقبل قوله اذ لم تصدقه لو أقام بينة تقبل لأنه اذا كان القول لها انكون البينة عليه لأن البينة لا يثبت خلاف الظاهر وفى نسخة وكذا بالكاف وكلاهما صحيحان فافهم (قوله وتقدم الخ) أى فى فصل المهرات ح حيث قال وتقبل الشهادة على الاقرار باللمس والتقبيل عن شهوة وكذا تقبل على نفس اللبس والتقبيل والنظر الى ذكره أو فرجها عن شهوة فى المختار تجنبين لأن الشهوة مما يوقف عليها فى الجملة بانشاراً وأما راه وقد من قريباً القول لمضى الشهوة فى المعانقة مع الانتشار والممس للفرج والتقبيل على الفهم وهو مؤيد لقبول الشهادة بالشهوة (قوله وهذا من أعجب المسائل الخ) فلو اذ لك عن مبسوط الامام السرخسى أى لأنه اذا قيل لك رجل أقرب شئنى فى الحال لم يثبت اقراره ولو برهن على أنه أقربه فى الماضي يثبت فأنك تجيب من ذلك لأن اقراره فى الحال ثابت بالمعينة وهو أقوى من الثابت بالبينة لاحتمال أن البينة كاذبة ولذلك لو ادعى على آخر بمال وبرهن عليه ثم أقز المضى عليه به بطلت البينة لأن الاقرار أقوى وهنا عكسوا ذلك ووجهه أن اقراره فى الحال بأنه أقز فى العدة مجرد دعوى فلا تثبت بلاينة واذا ظير السبب بطل العجب فأطلق الاعتراض عليهم بأنه لا عجب ناشئ عن سوء الادب فافهم (قوله للملكة الانشاء فى الحال) أى ومن ملك الانشاء ملك الاخبار كالخوصى والمولى والوكيل بالبيع ومن له الخيار يجر عن تلبس الجامع (قوله يريد الانشاء) أما اذا أراد الاخبار فيرجع الى تصديقها ط (قوله فقالت بحجبه له) أشار الى أنها قالته موصولا كما يأتى محترزه والى أن الزوج بدأ فلو بدأن فقالت انقضت عدتى فقال الزوج راجعتك فالتول لها اتفاقا وفى الفتح لو وقع الكلامان معا ينبغى أن لا تثبت الرجعة نهر (قوله فأنها لاتصح الخ) لا يخفى أن هذا مقيد بما اذا كانت المدة تحتمل الانقضاء والا تثبت الرجعة الا ان ادعت أنها ولدت وثبت ذلك وعندنا تصح لأنه انشاء حال قيام العدة ظاهرا وأبو حنيفة يمنع قيامها حال كلامه لأنها أمينة فى الاخبار وأقرب زمان يحال عليه خبرها زمان تكلمه فتكون الرجعة مقارنة لانقضاء العدة فلا تصح وغمامه فى الفتح (قوله صح اتفاقا) لانها متهمة بسبب سكوتها وعدم جوابها على الفور فتح (قوله كالزنى الخ) قال فى الفتح وتختلف المرأة هنا بالاجماع على أن عدتها كانت منقضية حال اخبارها والفرق لا يبي حنيفة بين هذه وبين الرجعة حيث لا تسكت عند أنه لم يراجعها فى العدة لأن الزام البين لفائدة التناول وهو بذل عنده وبذل الرجعة وغيرها من الاشياء الستة لا يجوز والعدة هى الامتناع عن التزويج والاحتباس فى منزل الزوج وبذله جائز ثم اذا نكحت هنا تثبت الرجعة بناء على ثبوت العدة لتكولها ضرورة كسبوت النسب بشهادة القابلة بناء على شهادتها بالولادة اه لكن ما ذكره من الاجماع تعال الزبلى وشرح المجمع اعترضه فى البحر بأن مذهب صاحبة الرجعة هنا فلا يتصور الاستحلاف عندهما ولذا اقتصر على الاستحلاف عند دفع البدائع وغيرها (قوله عن مضى العدة) الاولى على مضى العدة لأنه متعلق بالبين ط (قوله فصده السيد وكذبته) قديده لأنه اذ اوصد فاد تثبت الرجعة اتفاقا ولو كذباه لا تثبت اتفاقا ط عن النهر (قوله ولا يثبت) فلو أقامها تثبت الرجعة نهر (قوله فالقول لها عند الامام) وقال التول للمولى لأنه أقز بما هو خالص حقه فيقبل كالأقز عليها بالنكاح وله ان حكم الرجعة من العدة وعدمها مبنى على العدة من قيامها وانقضائها وهى أمينة فيها مصدقة بالاخبار بالانقضاء البقاء لا قول للمولى فيها أصلا وانما قبل قوله فى النكاح لانفراد به بخلاف الرجعة نهر (قوله على الصحيح) أى عند الكل قال

(ادعاها بعد العدة فيها) بأن قال كنت راجعتك فى عدتك (فصدقه صح) بالمصادقة (والالا) يصح اجبا (و) كذا (لأقام بينة بعد العدة) أنه قال فى عدتها قد راجعتها (أو) أنه (قال قد جامعها) وتقدم قبولها على نفس اللبس والتقبيل وليجوز (كان رجعة) لأن الثابت بالبينة كالثابت بالمعينة وهذا من أعجب المسائل حيث لا يثبت اقراره باقراره بل بالبينة (كالقول فيها كنت راجعتك أمس) فأنها تصح (وان كذبته) للملكة الانشاء فى الحال (بخلاف) قوله لها (راجعك) يريد الانشاء (فقلت) على الفور (بحجبه له) قدممت عدتى فأنها لاتصح عند الامام لمقارنتها لانقضاء العدة حتى لو سكنت ثم أجابت صح اتفاقا كما لو سكنت عن البين عن مضى العدة (قال زوج الامة بعدها) أى العدة (راجعها) فيما فصده السيد وكذبته الامة ولا يثبت (أو قالت مضت عدتى وانكر) الزوج والمولى (فالقول لها) عند الامام لأنها أمينة (فلو كذبته المولى وصدقه الامة) فالقول له (أى للمولى على الصحيح)

في الفتح ان القول للمولى بالاتفاق وقوله في الصحيح احتراز عما في النبايع أنه على الخلاف أيضا اه (قوله  
 لظهور الخ) قال في النهر والفرق للإمام بين هذا وما مر أنهم امتنعة العدة في الحال ويستلزم ظهور ملك المولى  
 المتعة فلا يقبل قولها في إبطاله بخلاف ما مر لأن المولى بالتصديق في الرجعة مقر بقيام العدة فلم يظهر ملكه مع  
 العدة ليقبل قوله اه قال في البحر فالخالف أنه لا فرق في الحكم بين المسئلتين وهو عدم صحة الرجعة وإن اختلف  
 التصور (قوله ثم انما اعتبر المدة) يعني أن في المسائل التي يقبل فيها قولها انقضت عتدي لا بد من كون المدة  
 تحتل ذلك ثم انما يشترط احتمال المدة ذلك اذا كانت العدة بالحض فلو كانت العدة بوضع الحمل ولو سقطا  
 مسئين الخلق فلا تشترط مدة اه ح وسأني آخر الباب بيان المدة (قوله بعم الامه) لأن عتديا حضتان  
 والاخير يشمل الثانية فهو أولى من قول الهداية من الحضة الثالثة (قوله اعشرة) علة لظهور أي لأجل  
 تمامها سواء انقطع الدم أولا نهر لكن اذا لم ينقطع على العشرة ولما عاده انقطع الرجعة من حين انتهاء عادتها  
 كافي الدار المتقي عن الرابعي وغيره (قوله مطلقا) يفسره ما بعده ويحتمل أن يكون المراد به انقطع الدم أولا  
 فهو إشارة الى ما ذكرناه أن نفع النهر (قوله احتياط) راجع للسك لأن سور الحمار مشكوك في ظهوره  
 فاذا اغتسلت به مع وجود الماء المطلق فالا احتياط انقطاع الرجعة لاحتمال تطهيره وعدم الصلاة والتزويج  
 لاحتمال عدمه (قوله أو يمضي جميع وقت صلاة) المراد خروج الوقت بتمامه سواء كان الانقطاع قبله  
 في وقت مهمل كوقت الشروق أو في أوله أو في أثناءه احتراز عن مضي زمن منه يسع الصلاة فانه لا يعتبر ما لم  
 يخرج الوقت بتمامه لأن المراد أن تصير الصلاة دينا في ذمتها ولهذا لو ظهرت في آخر الوقت بحيث لم يبق منه  
 ما يسع الغسل والتحرية لا تنقطع الرجعة ما لم يخرج الوقت الذي بعده لانما يخرج الوقت الأول لم تصر الصلاة  
 دينا بذمتها لعدم قدرتها فيه على الإتمام فانهم (قوله ولو عاودها الخ) قال في البحر وتما مشروط في الأقل أحد  
 الشئين لأنه لما احتل عود الدم لم يسأ المدة فلا بد من أن يتقوى الانقطاع بحقيقة الاغتسال أو بلزوم نبي عن  
 أحكام الطاهرات فخرجت الكفاية لأنه لا يتوقع في حقها اعادة زائدة فاكفي بالانقطاع كذا ذكره الشارحون  
 وظاهره أن القاطع للرجعة الانقطاع لكن لما كان غير محقق اشتراط معه ما يحققة فأعاد أنها لو اغتسلت ثم عاد الدم  
 ولم يجاوز العشرة كان له الرجعة وتبين أن الرجعة لم تنقطع بالغسل ولو تزوجت بعد الانقطاع للأقل قبل الغسل  
 ومضى الوقت تبين صحة النكاح كذا أفاده في فتح القدير بخلافه وهو أن خالف ظاهر المتن لكن المعنى يساعده  
 والقواعد لا تأباه اه أي لأن عبارة المتن تفسد أن القاطع للرجعة هو الاغتسال أو مضي الوقت لأنفس  
 الانقطاع أي انقطاع الدم فلو انقطع ثم اغتسلت أو مضي الوقت ثم راجعها أو تزوجت ثم عاد الدم ولم يجاوز  
 العشرة فظاهر المتن صحة التزويج دون المراجعة ولو انقطع ولم يعاودها فترجعت بالتحريم قبل الاغتسال ومضى  
 الوقت لم يصح التزويج وبقيت الرجعة ولا شك أن هذا خلاف ما يجتمع في الفتح خلافا لما فهمه في النهر وقد يقال  
 ان مرادهم بالانقطاع لما دون العشرة حقيقة بأن لا يكون معه معاودة لأنه اذا عاودها ولم يجاوز  
 العشرة تبين أن غسلها لم يصح وان الصلاة لم تصدق بذمتها فبقيت الرجعة ولم يصح تزويجها لكن تبقى المخالفة  
 فيما لو راجعها أو تزوجت قبل الغسل ومضى وقت الصلاة ولم يعاودها الدم أصلا فان مضي المتن صحة  
 الرجعة دون التزويج وهذا لا يحتمل التأويل فحقا فقه بجمود البحث غير مقبولة واذا كان الانقطاع نفسه هو  
 القاطع للرجعة فلا بد من أن يكون مشروطا بشرط يتقوى به وهو حكم الشرع عليها بأخذ أحكام الطاهرات  
 لأنها اذا اغتسلت يجوز لها الشرع القراءة والطواف وتجوها وكذا اذا حكم عليها بصيرة الصلاة دينا بذمتها  
 فان القياس بقاء جميعها مادامت مدة يعود فيها الدم فاذا حكم الشرع عليها بشي من أحكام الطاهرات يكون  
 حكمها منه بارتقاء الحيض ما لم يتبين عدمه بالعود في المدة فاذا عاود زال الحكم المذكور والابق وحشده فلا يعمل  
 الانقطاع علة من انقطاع الرجعة وصحة التزويج الا بهذا الشرط وهو الحكم المذكور المستتر فاذا زال يعود  
 الدم بطل علة وان بقي الحكم في العمل وعن هذا والله تعالى اعلم اقتصر الشارح على بعض البحث المذكور  
 الذي يمكن حل كلامهم عليه وترك منه ما لا يمكن (قوله في الاصح) نقل تصحيحه في الفتح عن المبسوط وكذا  
 في التبيين وشرح الجمع يمكن نقل في الجوهره عن الفتاوى تصحيح انقطاعها بجمود الشرع ولوميت المصحف  
 أو قرأت القرآن أو دخلت المسجد قال الكرخي تنقطع وقال الرازي لا كذلك في الفتح شرب ليلية قال في النهر

لظهور ملكه في البضع فلا يمكنها  
 إبطاله (قالت انقضت عتدي ثم  
 قالت لم تنقض كان له الرجعة)  
 لاخبارها بكذبها في حق عليها  
 شئ ثم انما اعتبر المدة لولا الحيض  
 لا بالسقط وله تحليلها أنه مسئين  
 الخلق ولولا الولادة لم يقبل الايسة  
 ولو حرة فتح (وتنقطع) الرجعة  
 (اذا ظهرت من الحيض الاخير)  
 بعم الامه (العشرة) ايام مطلقا  
 (وان لم تغسل ولا قل لا) تنقطع  
 (حتى تغسل) ولو بسور سجار  
 لاحتمال طهارته مع وجود المطلق  
 لكن لا تصلح لاحتمال النجاسة ولا  
 تزويج احتياط (أو يمضي)  
 جميع (وقت صلاة) فتصدينا  
 في ذمتها ولو عاودها ولم يجاوز  
 العشرة فله الرجعة (أو) حتى  
 (تتيمم) عند عدم الماء (وتصلي)  
 ولو نفل صلاة نائمة في الاصح

وتسبب المصنف بالصلاة يوجب إلى اختيار قول الرازي وهذا عندهما وقال محمد تنقطع بمجرد التيمم وهو القياس  
لأنه طهارة مطلقة ورجه في الفتح وأقره في البحر والمهر (قوله بمجرد الانقطاع) أي بلا ترشق على غسل  
أو مضى وقت أو تيمم كما قد مناه عن البحر لعدم خطاها بالاداء حالة الكفر (قوله قلت ومفاده) البحث صاحب  
المهر (قوله ونسب أقل من عضو) كالاصبع والاصبعين وبعض العضد والساعد بحر والمراد بالنسيان  
الشك لأن المراد أنها وجدت بعض العضو قاطمًا ولم تدخل أصابعه ما أولًا بقرينة ما بعده أفاده الرشي وط  
(قوله تنقطع) أي الرجعة وقيد به لأنه لا يحل لزوجهما قبلها ولا يحل تزوجها بآخر ما لم تنفس تلك الجمعة  
أو يضي عليها أدنى وقت صلاة مع القدرة على الاغتسال بحر عن الاستيعاب أي احتياطيًا في أمر الفروج  
نهر فلذالم يمتبروا حائما واعتبروا في الطهارة من أنه إذا شك قبل الفراغ غسل ما شك فيه ولو بعده لا يعتبر فافهم  
(قوله لتسارع الخفاف فلو تيقنت عدم الوصول أو تركته عمدا لا تنقطع (ولو) نسبت (عضو) تنقطع  
وكل واحد من المعضة والاستثنائي كالأقل لأنهما عضو واحد على الصحيح جهنسي  
(طلق حاملًا مسكرا وطأها فراجعها قبل الوضع (لجاءت  
بولد لاق من ستة أشهر) من وقت الطلاق ولستة أشهر (فصاعدا)  
من وقت النكاح (صحت رجعت السابقة وتوقف ظهور  
صحتها على الوضع لا ينافي صحتها قبله فلا مساحقة في كلام الوقاية

٥ قوله للخصومة لا الرديعني اذا ادعى المشتري الحبل لاترجعه له الخصومة على المشتري ما لم تشهد النساء فيئذ توجه الخصومة فيحلف البائع على انها ليس بها حبل وقت البيع فان حلف فيها والازد عليه وليس المراد انه ثبت الرديع بشهادة النساء به ومثل هذا في دعوى النوبة رغبها مما لا يطلع عليه الرجال

٥

مطاب

فما قيل ان الحبل لا يثبت الا بالزادة

ظهوره يؤيد شهادة المرأة وأما بثبوتها فتوقف على الولادة كائن عليه في المنسوط فيها لو قال ان حبلى فتاقت  
فقال لو وطئها مرة فالأفضل أن لا يقر بها ثم قال ان أثبت بولده بعد قوله المذكور لا كثر من سنتين يقع الطلاق  
وتنقض العدة فالولد فلم ينشأه الا بالولادة على الوجه المخصوص وظهوره لا يسمي ثبوتها ولا يترتب عليه ما يتوقف على  
الثبوت اذ قلت وفيه نظر فان الذي حرره الزيلعي "خالف" أن الولادة تثبت بقول المرأة ولدت اذا كان هناك حمل  
ظاهر أو فرأى قائم أو اعتراف من الزوج بظهور الحمل حتى لو علق ظاهرها بولادتها يقع بقولها ولدت عند أبي  
جنيبة وشهادة التالبيه شرط عنده لتحسين الولاد وعند عما لا تثبت الولادة بالإشهاد التالبيه فقد ظهر أن الولادة  
تثبت بظهور الحمل عنده وقد قال العلامة فاسم هناك ان المراد بظهوره أن تظهر اماراته بحيث يغلب ظن  
كل من شاهدها بكونها حاملا ثم يعتبر ظهوره حيث لم يعارضه غيره وكافي مسئلتنا فان اقراره بأنه لم يطأ نافي صحة  
رجعته ما لم يظهر كذب به بأن تلده دون ستة أشهر ونظيره ما لو اخبرت المعتدة بانقضت عتها ثم ادعت الحمل فانهم  
لم ينظروا الى ظهور الحمل وانما نظروا الى ولادتها فاذا ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت الاخبار ثبت النسب  
للتيقن بكذبها ولو لا كثر فلا لتناقض فلم ينظر الى ظهور الحمل عند التناقض وانما نظروا الى ما يظهره كذب  
الاخبار الاول يقينا فلهذا مؤيد لما قاله صدر الشريعة وأما الجواب عن الوجه الثاني فهو ان الطلاق في المسئلة  
الاتية مفروض بعد اقراره بانطوقها والطلاق بعد الخلوة موجب للعدة ومعدته الرجعي اذا لم تقتر بانقضاء  
عدها وجاءت بولدها ثبت نسبه لكن ان ولده لا كثر من سنتين كانت الولادة رجعة والا لا يجوز ان يعلقه قبل الطلاق  
كأسيما في العدة فاذا ثبت نسبه وكان قد راجعها بالقول مثلا بين صحة تلك الرجعة بالولادة لاقل من عامين أما  
في مسئلتنا فانه لم يقر بالخلوة لتزيمها العدة فاذا اطلقها يكون طلاقا قبل الدخول ظاهر افلا عدة عليها فاذا ولدت  
لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق تبين أن الطلاق كان بعد الدخول وانما معدته فاذا كان قد راجعها قبل  
الولادة تبين صحة الرجعة لانها في العدة بخلاف ما اذا ولدت بعد ستة أشهر من وقت الطلاق فانه لا يعلم أن  
الرجعة كانت في العدة ولا يثبت نسب الولد لما صرح حوايه من أن الاصل أن كل امرأة لم تنجب عليها العدة فان  
نسب ولدها لا يثبت من الزوج الا اذا علم يقينا أنه منه بان يجيء به لاقل من ستة أشهر وبه ظهر أنه لا فرق بين  
المسئلتين في توقف صحة الرجعة على الولادة وبثبوت النسب وان النسب لا يثبت في مسئلتنا الا بالولادة لاقل من  
سنة أشهر من وقت الطلاق للعلم بانها علقته قبل الطلاق وانما معدته بخلاف المسئلة الاتية لانها مفروضة  
في المختل بها الواجب عليها العدة فنصح رجعتها وان ولدت لا كثر من ستة أشهر فاعتقم بحر هذا المقام الذي  
زل فيه اقدام الافهام والسلام فافهم (قوله من ولدت قبل الطلاق) اي اذا جاءت به بسنة أشهر فأكثر  
من وقت النكاح (قوله حيث لم يتعلق باقراره حتى الغير) قال في البحر ولا يرد ما أورده في الكافي بأن من  
أقر بعبد لا سخر ثم اشتراه ثم استحق منه ثم وصل اليه فانه يؤمر بالتسليم الى المقتله وان صار مكذبا شرعا لكونه  
تعلق باقراره حتى الغير بخلاف مسئلة الرجعة اذ ح (قوله لان الشرع لم يكذب) لانه لا يملك الرجعة الا في  
عدة الدخول أي الوطء لاني عدة الخلوة وهو قد أنكر الوطء فصدق في حق نفسه والرجعة حقه ولم يكذب  
الشرع فيه بخلاف ما مر وما يأتى فانه بثبوت النسب صار مكذبا شرعا ولا يرد أنه بانطوقها تأكيد المهر وتجب  
العدة لان تأكد المهر يقتضي على تسليم المبدل والعدة تجب احتياطا لاحتمال الوطء ولا يلزم من ذلك اثبات  
الوطء فلم يكن مكذبا شرعا بانكاره كذا ايضا من البحر (قوله فله الرجعة) لان الظاهر شاهد له فان الخلوة  
دلالة الدخول بحر (قوله والمسئلة بمجالها) يعني اختل بها وانكر وطأها (قوله صحت رجعتها) أي  
ظهر صحتها (قوله لصيرورته مكذبا) أي في قوله لم أجامعها لانه بثبوت النسب نزل واطنا قبل الطلاق لا بعده  
وان أنكر لان تكذيبه أولى من حله على الزنا نهر وقد منّا تحقيق المسئلة (قوله فاعتدت) أي دخلت  
في العدة وهو معنى قول البحر ووجب العدة وليس معناها مضت عدتها حتى يقال ان الصواب حذفه فافهم  
(قوله بطينين) حال من مفعول ولدت الاول وولدت الثاني لا يتعلق بولدت (قوله يعني بعد ستة أشهر)  
تفسير لقوله بطينين لانه لو كان بين الولادتين أقل من ذلك تعين كون الثاني موجودا قبل ولادة الاول فيكون  
قد اجتمع في بطن فلا تكون ولادة الثاني رجعة لانه علق قبل الطلاق يقينا (قوله فهو رجعة) أي الوطء  
الذي كان الولادته رجعة واسند خاليه لان الوطء لم يعلم الا به (قوله بوطء حادث) أي بعد الطلاق

(كما) صحت (ولو طلق من

ولدت قبل الطلاق) فلو ولدت

بعده فلا رجعة لمضى المدة

(منكر او طأ) لان الشرع كذبه

بجعل الولد للفرأش فبطل زعمه

حيث لم يتعلق باقراره حتى الغير

(ولو خلاها ثم أنكره) أي الوطء

(ثم طلقها لا) يملك الرجعة لان

الشرع لم يكذب ولو أقر به

وانكره فله الرجعة ولو لم يخل بها

فلا رجعة له لان الظاهر شاهد

لها ولو الجلية (فان طلقها

فراجعتها) والمسئلة بمجالها

(بجاءت بولده لاقل من حولين)

من حين الطلاق (صحت) رجعته

السابقة لصيرورته مكذبا كما مر

(ولو قال ان ولدت فانت طالق

فولدت) فطلقت فاعتدت (ثم)

ولدت (آخر بطينين) يعني بعد

سنة أشهر ولو لا كثر من عشر

سنتين ما لم تقتر بانقضاء العدة لان

استداد الظاهر لا غاية الا اليأس

(فهو) أي الولد الثاني (رجعة)

اذ يجعل العلق بوطء حادث

في العدة

في العدة فصبر به مراجعاً جلا لهما على الصلاح حيث لم تقرب انقضاء العدة كما اذا اطلقها رجعيًا فولدت لاكثر من سنتين فإنه يكون بوطء حادث البتة بخلاف ما اذا ولده لاقول من سنتين فإنه لا يكون رجعة لاحتمال علوقه قبل الطلاق كما قدمناه وهذا الاحتمال سافط هنا لانهما متى كانا من بطنين كان الثاني من وطء حادث بعد الطلاق البتة كما ذكره في الفتح وبه اندفع ما في شرح مسكين من دعوى المخالفة (قوله بخلاف الخ) قد علمت وجهه آنفاً (قوله ثلاث بطون) بأن كان بين كل ولادتين ستة اشهر فأكثر (قوله كما تمر) أي من جعل العلوق بوطء حادث في العدة لا يقال فيه الحكم عليه بالوطء في النفاس وهو حرام لان النفاس ليس لاقله عدد ويجوز أن لا ترى دماً أصلاً نهر (قوله ثلاثاً) الاولى أن يقول ثالثاً ليوافق قوله ثانياً (قوله عملاً بكلمة) علمه أقوله وتطلق في الموضوعين أي فأن كلما تقتضي التكرار لانها عموم الانفعال (قوله فبالاشهر) أي قعدت بالاشهر ويطل ما مضى من الحيض ان وجد منه شيء ط (قوله ولو كانوا يطن) بأن يكون بين كل اثنين أقل من ستة أشهر (قوله لانقضاء العدة به) فيكون وقت الشرط وهو الولادة تارن وقت انقضاء العدة فلا يقع به شيء قال في الدر المنثور الآن تجيء برابع أي تطلق بالثالث ولو لم تلد بالثالث لا تطلق بالثاني ولو كان الأولان في بطن والثالث في بطن تقع واحدة بالاول وتتقضى العدة بالثاني ولا يقع شيء بالثالث ولو كان الأول في بطن والثاني والثالث في بطن تقع ثنتان بالاول والثاني وتتقضى العدة بالثالث فلا يقع شيء يخرج عن الفتح اهـ (قوله والمطابقة الرجعية تتزين) لانها حلال للزوج لقيام نكاحها والرجعة مستحبة والتزين حامل عليها فيكون مشروعاً بحر (قوله ويجرم ذلك في البائن والوفاة) أما في البائن فله حرمة النظر اليها وعدم مشروعية الرجعة وأما في الوفاة فلو جوب الاحداد أقاده في البحر (قوله لفقد العدة) وهي الحمل على المراجعة ط (قوله والا) بأن كانت تعلم أنه لا يراجعها لشدته بغضها بحر (قوله ذكره مسكين) أي ذكر قوله اذا كانت الرجعة مرجوة الخ وأقره في البحر وغيره (قوله لانه في المطلق) أي في قوله تعالى لا يخرجون من بيوتهن نزل في المطابقة رجعية والنهي عن الاخراج مطلق شامل لمادون سفر (قوله ما لم يشهد على رجعتها) لعل الاول ما لم يراجعها لان الاشهاد مندوب فقط ط أي فلا يحسن جعل الاشهاد غاية لحرمة الاخراج لانها تقتضي بالرجعة مطلقاً وذكروا في الفتح أن مقتضى ما في الهداية قصر كراهة المسافرة والخلوقة أياً عند عدم قصد المراجعة على تقدير ما اذا لم يراجعها بعد ذلك في العدة لانه تين أنها لم تكن أجنية لان الطلاق لم يعمل علمه والاوجه بتحريم السفر مطلقاً لا طلاق النص في منعه دون الخلوقة لعدم النص فيها اهـ ملخصاً فانهم (قوله فتبطل العدة) أي فان اشهد قبطل (قوله وهذا الخ) الاشارة الى ما فهم من قوله ما لم يشهد من أن الاخراج ليس رجعة في البحر أن المراد ان كان يصرح بعدم رجعتها اما اذا سكنت كانت المسافرة رجعة دلالة كما أشار اليه في الفتح وشرح الجامع الصغير للقاضي وقاويه والبدائع وغاية البيان معلل بأن السفر دلالة الرجعة فأتى به ما ذكره الزيلعي من أن السفر ليس دلالة الرجعة اهـ (قوله فتح بخنا) فيه أنه ليس في كلام الفتح ما يفيد أنه بحث منه كيف وهو مشار اليه في الكتب السابقة وعبارة الفتح ولحرمتها أي المسافرة بهذا النص لم تكن رجعة قبل ولادتها أي ولا تكون دلالة الرجعة لان الكلام فيمن يصرح بعدم رجعتها وأورد عليه أن التقبيل شهوة وتجوهر يكون نفسه رجعة وان نادى على نفسه بعدم الرجعة وجوابه الفرق بالحل والحرمة اهـ أي فان التقبيل حلال فيكون رجعة والمسافرة حرام فلا تكون رجعة ولا دلالة عليها مع التصريح بعدمها فتقوله لان الكلام الخ يفيد أن ذلك منقول لا يبحث فافهم (قوله خلافاً للشافعي) مبنى الخلاف هو أن الرجعة عندنا استدامة الملك القائم وعنده استحداث الحل الزائل فيحل عندنا لقيام ملك النكاح من كل وجه وانما يزول عند انقضاء العدة (قوله لانه مباح) فيه مسامحة لان الوطء مكروه عندنا بخالفه السنة كما مر تحريره والمباح ما يتعلق به خطاب الشارع تحييراً بين الفعل والتبرك على السواء والمكروه ولو تنزهت به راجح الترك فلا يكون مباحاً لاولى أن يقول لانه جائز فان الجائر يطلق على ما لا يحرم شرعاً ولو اجاباً ومكروها كما ذكره في التحرير (قوله لكن تكره الخلوقة بها) الاستدراك مستدرك فان الوطء مثلاً كما علمت (قوله ان لم يكن من قصده الرجعة) لان الخلوقة ربما أدت الى المس بشهوة فيصبر مراجعاً وهو لا يريد ما في طلقها فتطول العدة عليها ط عن البحر (قوله ويثبت القسم اها الخ) سيأتي

بخلاف ما لو كانا يطن واحد (وفي كلام ولدت) فأن طالق (فولدت ثلاث بطون تقع الثلاث والولد الثاني رجعة) في الطلاق الاول كما مر ونطلق به ثانياً (كالولد الثالث) فانه رجعة في الثاني ونطلق به ثلاثاً عملاً بكلمة (ونعتد) للطلاق الثالث (بالحيض) لانه من ذوات الاقراء ما لم تدخل في سن اليأس فبالاشهر ولو كانوا يطن يقع ثنتان بالاولين لا بالثالث لانقضاء العدة به فتح (والمطابقة الرجعية تتزين) ويجرم ذلك في البائن والوفاة (لزوجها) الحاضر لا الغائب لفقد العدة (اذا كانت) الرجعة (مرجوة) والا فلا تفعل ذكره مسكين (ولا يخرجها من بيتها) ولو لمادون السفر للنهي المطلق (ما لم يشهد على رجعتها) (قبطل العدة وهذا اذا صرح بعدم رجعتها فلو لم يصرح كان السفر رجعة دلالة فتح بخنا وأقره المصنف (والطلاق الرجعي لا يحترم الوطء) خلافاً للشافعي رضي الله عنه (فلو وطئ لا عقر عليه) لانه مباح (اكن تكره الخلوقة بها) تنزيهاً ران لم يكن من قصده الرجعة والا لا تكره ويثبت القسم ان كان من قصده المراجعة

في الباب الاثنى أن المطلقة الرجعة لاحق اها في الجماع لا قضاء ولا ديانة ولذا استحب مراجمتها بغيره وحديثه  
فالقسم لأجل الاستئناس تأمل (قوله والا) أي وان لم يكن من قصده المراجعة لا يثبت القسم لأنه لو ثبت  
مع عدم قصد هار بما أدى الى الخلوة فيلزم ما نترط (قوله ويتكعب مباته بمادون الثلاث) لما ذكر ما يدرك به  
الطلاق الرجعي ذكر ما يدرك به غيره فيقع ولذا اعتدله في الهداية هنا فصلا (قوله بالاجماع) راجع الى قوله  
في العدة وهو جواب عن سؤال هو أن قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله يعني انقضاء  
العدة عام فكيف يجوز الزوج تزوجها في العدة والنص بعزمه ومنعه والحوط أنه خص منه العدة من الزوج  
نفسه بالاجماع (قوله ومنع غيره) أي غير الزوج في العدة لاشتداد النسب بالعلق فإنه لا يوقف على حقيقة  
أنه من الأول أو الثاني وهذا حكمه شرعية العدة في الاصل والمراد به كراهة نسيان عدم المانع من تخصيص  
الزوج بالاجماع لبيان علمه لا نريد عليه الصغيرة واليسة وعدة الوفاة قبل الدخول ومعدة الصبي والحضة  
المشائية والثالثة فإنه لا اشتباه في ذلك ولا يجوز التزوج في المدة لعلها أخرى هي اظهار خطر المحلل أو هو حكم  
تعبدى وعام بيانه في الفتح (قوله لا يتكعب مطلقة) تقديره لفظ يتكعب هو مقتضى العطف على ما قبله لكن الأولى  
أن يزيد ولا يبطأ بملك عين لأنه كما يحل له نكاحها بالعقد لا يحل له وطؤها لما كيا بأى ولو قال لا تحل كافي الآية  
الكريمة لشمل كلامها (قوله من نكاح صحيح نافذ) احتراز بالصحيح عن الفاسد وهو ما عدم بعض شروط الصحة  
ككونه بغير شه ودقائه لا حكم له قبل الوطء وبعده يجب مهر المثل والطلاق فيه لا ينقص عددا لأنه متاركة فلا  
طاعتها ثلاثا لا يقع شيء وله تزوجها بلا محلل كما تقدم آخر باب الصريح واحترازنا لنافذ عن الموقوف في نكاح  
الزوي من الفتاوى الهندية عن المحيط اذا تزوج العبد أو المكاتب أو المذبر أو ابن أم الولد بلا إذن المولى ثم  
طلقها ثلاثا باقبل اجازه المولى فهذا الطلاق متاركة النكاح لا طلاق على الحقيقة حتى لا ينقص من عدد الطلاق  
فان أجاز المولى النكاح بعد ما لا تعمل اجازته وان أذن له بتزويجها بعده كرهت له تزويجها ولم أقف بينهما اه (قوله  
كما نسختموه) أي في باب العدة حيث قال هناك والخلوة في النكاح التام لا يوجب العدة والطلاق فيه لا ينقص  
عدد الطلاق لأنه فسخ جوهرة اه ولم يذكر الموقوف هناك لأنه من أقسام الفاسد ويحتمل أن مراده ما يأتي قريبا  
من قوله خرج الفاسد والموقوف الخ فإنه وان كان في المحلل أكنه يفهم أنه في الذي طلق غير معتبرا بضا وإيس  
مراده الاشارة الى تحقيق ما يأتي بعده من قوله ثم هذا كله فرع صحة النكاح الاول الخ لأن مراده به صحته  
في المذهب كلها كما ستعرفه وليس مما نحن فيه فافهم (قوله وما في المشكلات) حيث قال من طلق امرأته  
قبل الدخول بها ثلاثا فلا أن يتزوجها بلا تحليل وأما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا  
غيره فقي المدخول بها (قوله باطل) أي ان حل على ظاهره ولذا قال في الفتح انه زلة عظيمة مصادمة للنص  
والاجماع لا يحل لمسلم رآه أن ينقله فضلا عن أن يعتبره لأن نقله اشاعته وعند ذلك ينفتح باب الشيطان  
في تخفيف الامر فيه ولا يخفى أن مثله مما لا يسوغ الاجتماع فيه لقوت شرطه من عدم مخالفة الكتاب والاجماع  
نعوذ بالله من الزيف والضلال والاحرفيه من ضروريات الدين لا يعدا كنفار مخالفته اه أقول وإياك أن تغتر بها  
ذكره الزاهد في آخر الحاوى في أول كتاب الحيل فإنه عقد فيه فضلا في حيلة تحلil المطلقة ثلاثا وذكرفيه  
هذه المسئلة غير قابلة للتأويل الا في ذكر حيل كثيرة كلها باطله مبنية على ما يأتي رده من الاكتفاء بالعقد بدون  
وطء (قوله أو مؤول) أي بما قاله العلامة البخاري في شرحه عزرا الا ذكر على درر البصار ولا بشكل  
ما في المشكلات لأن المراد من قوله ثلاثا ثلاث طلاقات متفرقات ليوافق ما في عامة الكتب الحنفية اه وقد منا  
تأييد هذا التأويل بجواب صاحب المشكلات عن الآية فان الطلاق ذكر فيه اعترافه قانع التصريح فيه بعدم  
الحل فأجاب بأنها في المدخول بها فافهم (قوله كما تر) أي في أول باب طلاق غير المدخول بها (قوله حتى  
يطأها غيره) أي حقيقة أو حكما كالو تزوجت بمحبوب فحلت منه كما سب أي وشمل ما لو وطئها حائضا أو محرمة  
وشمل ما لو طلقها الزوج كل زوج ثلاثا قبل الدخول فتزوجت بآخر ودخل بها تمحل لكل بجر ولا بد من كون  
الوطء بالنكاح بعدم مضى عدة الاول لئلا يخلو لاه اوسكت عنه لظهوره ثم اعلم أن اشتراط الدخول ثابت  
بالاجماع فلا يكتفى بمجرد العقد قال القهستاني في الكشف وغيره من كتب الاصول أن العلماء غير سعيدين  
المسيب اتفقوا على اشتراط الدخول وفي الزا هدى أنه ثابت بالاجماع والآلة وفي المسئلة أن سعيدها رجع عنه الى

مطابقاً  
في العقد على المباشرة.

والإلا) قسم لها يجزى عن البدائع  
قال وصرت حوا بأن لا ضرب امر آفة  
على ترك الزينة وهو شامل  
للمطلقة رجعيًا (وينكح مبانته  
بما دون الثلاث في العدة وبعد ما  
بالاجماع) ومنح غيره فيما الاشتباه  
النسب (لا) ينكح (مطلقة) من  
نكاح صحيح نافذ كما سحقت (بها)  
أي بالثلاث (لو تزودتني لوامه)  
ولو قبل الدخول وما في المشكلات  
باطل أو مؤول كما تز (حتى يظاها  
غيره



قول الجمهور فنعمل به يسود وجهه ويسعد من أفتى به بغير ما نسب إلى الصدر الشهد فليس له أثر في مصنفاته بل فيها انقيصه وذكر في الخلاصة عنه أن من أفتى به فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين فإنه يخالف الاجماع ولا ينفذ قضاء القاضي به وتماخيه فيه (قوله ولو مراهما) هو الذي من البلوغ نهر ولا بد أن يطلقها بعد البلوغ لأن طلاقه غير واقع درستی عن الترخائية (قوله بجامع مثله) تفسير المراهم ذكره في الجامع وقيل هو الذي تحتل آله وبشبهه النساء كذا في الفتح ولا يخفى أنه لا تنافي بين القولين نهر والاولى أن يكون حراً بالغاً فإن الانزال شرط عند مالك كافي للخلاصة فالاولى الجمع بين المذهبين لأنه كالتملک لا يبي حنفية ولذا مال أصحابنا إلى بعض أقواله ضرورة كافي في دياحة المصنف قهستان وفي حاشية الفتال وذكر الفقيه أبو الليث في تأسيس النظائر أنه إذا لم يوجد في مذهب الامام قول في مسئلة يرجع إلى مذهب مالك لأنه أقرب المذاهب إليه اهـ (قوله أو خصاً) بفتح الخاء وهو من قطعت خصيته وانما جاز تحليله لوجود الآية ط (قوله أو مجنوناً) بنونين ح وفي نسخة أو مجبوراً بباءين وهو الذي لم يبق له شيء يؤمله في محل الختان لكن شرط تحليله أن يجبل منه كما يأتي (قوله أو ذمياً لائمة) أي ولو كان التحليل لاجل زوجها المسلم كافي البحر (قوله خرج الفاسد والموقوف) أي خرج بقيد النافذ وفيه أن الفاسد يقابل الصحيح لا النافذ لأن النافذ من العقود ما لا يتوقف على اجازة غير العاقد فالبيع بشرط قاسد نافذ بالمعنى المذكور نعم الموقوف فيه طريقان المشايخ قيل هو قسم من الصحيح وقيل من الفاسد كما سأل في تحقيقه في البيوع ان شاء الله تعالى فغلب الطريق الثاني كل موقوف فاسد ولا عكس لغوياً ويقال أيضاً كل صحيح نافذ ولا يصح العكس على الطريقين فافهم وبه علم أنه كان ينبغي للمصنف متابعة الأكثر غيره في التعبير بشكاح صحيح فيخرج الفاسد وكذا الموقوف على أحد الطريقين وقد يجاب بأن النكاح المطلق هو الصحيح فيخرج به الفاسد (قوله ووطئها قبل الاجازة لا يحلها) أي وان أجاز بعد ولعل وجهه أن النكاح المشروط بالنص يتصرف إلى التامل لأنه المعهود شرعاً بخلاف الفاسد والموقوف والافقد صرحوا بأن الموقوف يتعقد سبياً في الحال ويتأخر حكمه إلى وقت الاجازة فيظهر به الحل من وقت العقد (قوله ومن طاف الحيل الخ) أي حيل التحليل على وجه يؤمن قيمه من علوقها مته ومن امتناعه من طلاقها ومن ظهورها من ظهورها أمر التحليل بين الناس بخلاف ما إذا كان حراً بالغاً (قوله لكن الخ) استمدوا على هذه الحيلة وحاصله أنها انما تتم على ظاهر المذهب من أن الكفاة في النكاح ليست بشرط لانعدامها على رواية الحسن الملقى بها من أنها شرط فلا يحلها الرقيق لعدم الكفاة ان كان اهواً لم يرض بذلك والابن لم يكن اهواً أصلاً أو كان ورضى فيحلها اتفاقاً كما مر في باب الكفاة وهذا أحد وجهين أو ردهما الامام الحلواني ثانيهما كما في البرازية أن المراهق فيه خلاف فلهذا يرضى إلى حاكم يرى مذهب من لا يقول بالعدة فيفسخه فلا يحصل المرام اهـ (قوله انه لا يحلها) الاولى حذف انه (قوله وتمضي عدته) ذكر بعض الشافعية حيلة لا سقطا للعدة بأن تزوج لصغير لم يبلغ عشر سنين ويدخل بها مع انتشاراً له ويحكم بهجة النكاح شافعي ثم يطلقها الصبي ويحكم خبلي بهجة طلاقه وانه لا عدة عليها أم لو بلغ عشر الزمت العدة عند الخبلي أو بطلانها واوله إذا رأى في ذلك المصلحة ويحكم به مالكي وبعدم وجوب العدة بوطئه ثم يتزوجها الاوّل ويحكم شافعي بهجة لان حكم الحاكم يرفع الخلاف بعد تقدم الدعوى مستوفياً شرائطه ففعل للاوّل اهـ قلت ومن شروطه أن لا يأخذ على الحكم ما لا يوافق قوله ويحكم به مالكي مخالفة لما تقدمناه من اشتراط الانزال عند مالك وكأنه قول آخر (قوله أي النسائي) أي النكاح النسائي ويجوز أن يراد الزوج الثاني وعليه جرى الزبلي لكنه مجاز قال العيني والاول أقرب والنسائي أظهر نهر (قوله لا بلاليمين) عطف على قوله بشكاح نافذ (قوله لا شرط الزوج بالنص) أي في قوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره فإنه جعل غاية لعدم الحل الشابت بقوله تعالى فلا تحل له فإذا طلق زوجته الامه فنتين ثم بعد العدة ووطئها مولاها لا يحلها الاوّل لان المولى ليس بزوجة (قوله ولا ملك امة الخ) عطف على قوله ووطئ المولى أي لو طلقها فنتين وهي امة ثم ملكها أو وثلاً وهي حرة فارتدت ولحق بدار الحرب ثم سبيت وملكها لا يحل له ووطئها بملك اليمين حتى يتزوجها فيدخل بها الزوج ثم يطلقها كافي الفتح ثم لا يخفى أن هذه المسئلة لم يشملها كلام المصنف لا منطوقاً ولا مفهوماً فلا يضح نظر يعنها على قوله لا بملك عين لان معناه لا ينكحها المطلق حتى يطأها غيره بالنكاح لا بملك اليمين فالمشروط ووطئه

مطلبه  
قال أصحابنا إلى بعض اقوال  
مالك رحمه الله ضرورة

ولو الغير (مراهما) بجامع  
مثله وقدره شيخ الاسلام بعشر  
سنين أو خصاً أو مجنوناً أو ذمياً  
لائمة (بنكاح) نافذ خرج  
الفاسد والموقوف فلو نكحها بعد  
بلاذن سيده ووطئها قبل الاجازة  
لا يحلها حتى يطأها بعدها ومن  
لطيف الحيل ان تزوج للمولود  
مراحت بشاهدين فاذا أوطئ  
بملكها فبطل النكاح ثم تبعه  
لبلد آخر فلا يظهر أمرها لكن على  
رواية الحسن المفتى بها أنه لا يحلها  
لعدم الكفاة ان لها  
ولى والا فيحلها انفاً كما مر  
(وتمضي عدته) أي الثاني (لا بملك  
يمين) لا شرط الزوج بالنص فلا  
يحلها ووطئ المولى ولا ملك امة بعد  
طلقين أو حرة بعد ثلاث ورده  
وسبي

مطلبه  
حيلة استأط عدته الخجل



بالنكاح لا بالملك هو الغير لا نفس المطلق بل يصح تفريع الاولى وهي عدم حلها للمطلق بوطء المولى نعم لو قال المصنف فيما مر لا ينكح ولا يطأ بملك بين الخالص تفريع هذا أيضا كما أفاده ح فيعين جعله تفريعا على قوله لا شرط الزوج بالنص فإن الزوج المشروط بالنص جعل غاية لعدم الحل كما علمت وهو شامل لعدم الحل بنكاح أو ملك بين قصص تفريع المستثنين عليه فاقهم (قوله من فرق بينهما) أراد بالتفريق المنع عن الوطء من عموم المجاز فيمثل القاطع للنكاح وغيره فلا يرد أنه لا تفريق في الظاهر فافهم (قوله لم تحل له أبدا) أي ما لم يكفر في الظاهر ويكذب نفسه أو تصدق في اللعان ح فوجه التشبيه بين المستثنين أن الرذة واللحاق والسبي لم تبطل حكم الظاهر واللعان كما لم تبطل حكم الطلاق (قوله في المحل المتيقن) هو محمل غيبوبة الحشفة من القبل (قوله فلو كانت صغيرة) محترز قوله والشرط المتيقن بوقوع الوطء وقوله فلو وطئ مفضاة تفريع على قوله في المحل المتيقن وكان عليه عطفه بالواو (قوله لم تحل للاول) لأن قبلها لا تنيب فيه الحشفة ولذا لم يجب الغسل بمجرد وطئها ولم تثبت به حرمة المداورة حتى حل لواطها تزوج بنتها (قوله والا) أي بأن كانت صغيرة يوطأ مثلها حلت للاول لوجود الشرط وهو الوطء في محله المتيقن الموجب للغسل كما يأتي وإن أفضاها لم يفسد هذا الوطء لأن الافضاء حصل بعد الوطء المعتبر شرعا بخلاف المفضاة قبله فحصل الشك في كون الوطء في القبل أو في الدبر وهذا الشك حاصل قبل الوطء لا بعده فافهم (قوله بزانية) لم أرفها قوله وإن أفضاها نكح رآته في الفتح والتميز (قوله الا اذا حبلت الخ) قال في الدر المنثور وقد نظم الفقيه الاجل سراج الدين أبو بكر على ابن موسى الهاملي رحمه الله ذلك نظما جيدا فقال

وفي المفضاة مسئلة تعجبه \* لدى من ليس يعرفها غيره  
اذا حرمت على زوج وحلت \* لسان نال من وطء نصيبه  
فقلتها فلم تحبل فليست \* حلالا للقديم ولا خطيبه  
لشك أن ذلك الوطء منها \* بفرج أو شكتله التريسه  
فان حبلت فقد وطئت بفرج \* ولم تبق الشكوك لنا مريسه

(قوله فانه لا تحل حتى تحبل الخ) هذه العبارة عزها المصنف في النسخ للزانية والذى في الفتح هكذا فلا تحل بنبهه حتى تحبل ثم قال وفي التجريد لو كان محبوا لم تحل فان حبلت وولدت حلت للاول عند أبي يوسف خلافا لمحمد اه (قوله حتى ثبت) برفع ثبت على أن حتى ابتدائية (قوله فالاقتصار على الوطء تصور الخ) أي اقتصار المتون على قولهم حتى يطأ ما غيره وهذا ما أخذ من المصنف في النسخ وقال الرحمن جعله قصورا مع أنه هو الذي عليه المتون والشروح ويشهد له حديث العسيلة الذي ثبت به الحكم وما نسب له رواية عن أبي يوسف لم تعقد قترجه على ما هو المذهب هو القصور اه قلت لكن جزم به في الخائبة وغيره وكذا في الفتح كما علمت ونقله الزاوي عن الغاية وقال خلافا لفرز ومنه في البدائع وهذا يفيد اعتماد قول أبي يوسف نعم الأوجه قول محمد وفرز ولا ينافيه ثبوت النسب فانه يعقد قيام الفرائض وان لم يوجد وطء حقيقة والتحليل يعقد الوطء لا بمجرد العقد الميثب للنسب فانه خلاف الإجماع كما تقدم ويلزم على هذا ثبوت التحليل بتزويج مشرق مغربية جاءت بولادة ستة أشهر اثبتت نسبته مع العلم بعدم الوطء وماذا الا لا يكون النسب بما يحتمل لإثباته بما يمكن ولو توهمنا عملا بنص الولد للفراش واقامة للعقد بمقام الوطء كالمخلوطة الموجبة للعقد وأما التحليل فقد شدّد الشرع في ثبوته ولذا قالوا ان شرعيته لا غاطلة الزوج عموم بل بما يغض حين عمل أبغض ما يباح فلذا اشترطوا فيه الوطء الموجب للغسل بالإبلاج الحشفة بلا جائل في المحل المتيقن احترازا عن المفضاة والصغيرة من بالغ أو مرأى قادر عليه بعقد صحيح لا فاسد ولا موقوف ولا بملك بينين (قوله والموت عنها الا) أي لو ماتت عنها قبل الوطء لا يحلها للاول وان كان الموت كالدخول في إيجاب العدة وتقرير المهر المسمى لأن الشرط هنا الوطء (قوله واستشكله المصنف) الضمير يرجع الى الاجلال المفهوم من قول المصنف يحلها واصل الاشكال صاحب الجفر فانه قال بعدد كرهذا الفرع مع أنه نقل في المحيط من كتاب الطهارة أنه لو أتى امرأه وهي عذراء لا غسل عليه ما لم ينزل لأن العذر مانعة من مواراة الحشفة اه أي ولا يحلها الا الوطء الموجب للغسل ط وأجاب الرحمن والسأحا في جملة ما في القضية على ما إذا زال البكارة بقربة الا يبلاج فانه لا يكون بدونه وفيه أن

أظهره من فرق بينهما بانه أرا وألعان ثم ارتدت وسيت ثم ملكها لم تحل له أبدا (والشرط المتيقن بوقوع الوطء في المحل المتيقن به فلو كانت صغيرة لا يوطأ مثلها لم تحل للاول والا حلت وان أفضاها بزانية (فلو وطئ مفضاة لا تحل له الا اذا حبلت) ليعلم أن الوطء كان في قبلها (كما لو تزوجت بمحبوب) فانه لا تحل حتى تحبل لوجود الدخول حكما حتى يثبت النسب فتصح فالاقتصار على الوطء قصورا الا أن يعبر بالحقيقي والحكمي (والا يبلاج في محمل البكارة يحلها والموت عنها الا) شك في التسمية واستشكله المصنف وفي التمر وكأنه ضعيف لما في التبيين يشترط أن يكون الا بلاج موجبا للغسل وهو التقاء الختانين بلا حائل يمنع الحرارة وكونه عن قوة نفسه فلا يحلها من لا يقدر عليه الا بمساعدة اليد

عبارة القسمة هكذا إذا أوجع إلى مكان البكارة وحل إلى على معنى في بعيد ثم لا يحنى أن ما ينزله به صاحب القسمة  
لا يعتمد عليه كيف وهو مخالف لما في المشاهر كقول الهداية والشرط الإيلاج وقول الفتح بقيد كونه عن قوة  
نفسه وإن كان ملفوفاً بخرقه إذا كان يجد حرارة الحمل الخ ما ياتي عن التبيين وكذا ما مر عن البرازية ومسئلة  
المفضاة وبعد اعتراف المصنف بأشكاله ما كان ينبغي له جعله متناً (قوله إذا انتعش وعمل) هذا الميزكره  
في التبيين نعم ذكره في الفتح والنهر والناظر أن الاستقنا متقطع لأن الانتعاش الانتعاش والمراد به وبالعامل  
أن يكون له نوع انتشار يحصل به الإيلاج كذا يكون بمنزلة إدخال خرقه في الحمل فانه ربما لا يحصل به الانتعاش الختاتين  
وإذا قال بعد ذلك في الفتح بخلاف من في آية فتور وأولجها فيها حتى التي الختاتان فانه يحمل به (قوله ولو  
في حيز الخ) الأولى حذف هذه الجملة من البين وذكرها عند قول المصنف حتى بطأها غيره (قوله مطلقاً)  
أي سواء كان الإيلاج بمساعدة البدن أو لا وعبارة المجتبى وقيل الإيلاج الشيخ الفاني بيده يحملها وقيل إذا لم تنتشر  
آية فادخله بيده أو يدها أو كان الذي كراشل لا يحملها بالإيلاج والصواب حملها لأنه متعلق بدخول الحشفة اه  
وأقره في الشرع بلانية وهو خلاف ما مشى عليه الزيالي وابن الهمام وصاحب التهر كمر وفيه أن الحمل معاني  
بدون العبدية كما علمت فتأمل (قوله لكن في شرح المشارق الخ) فيه أن هذا الكتاب ليس موضوعاً لنقل  
المذهب وإطلاق المتن والشرع حريته وذوق العبدية للتألفه موجود حكماً لا يرى أن النائم إذا وجد البلل  
يجب عليه الغسل وكذا المعنى عليه مع أن خروج المني لا يوجب الامع وجوز اللذة وما ذاك إلا لوجودها حكماً  
لأنها ربما حملت وذلل عنها بنقل النوم والانغماء وقد تقدم أن المنجذون يحملها والجنون فوق الانغماء والنوم  
وسجى قلت ورأيت في معراج الدراية ووطء النائمة والمغمى عليها يحمل عندنا وفي أحد قول الشافعي اه هكذا  
رأيت في نسخة سقيمة فلترجع نسخة أخرى ثم لا يحنى أن نومه وانغماءه كنومها وانغمائها لكن إذا قلنا أن الإيلاج  
الشيخ الفاني لا يحملها ما لم ينعش ويعمل يلزم أن يكون مثله النائم والمغمى عليه وكذا في جانبها نعم على تصوير  
المجتبى من الاكتفاء بدخول الحشفة يظهر الإحلال في الكل فتأمل (قوله ذكره التزويج الشافعي) كذا  
في البحر لكن في التفهيم الثاني ذكره للأول والثاني وعزاه محشي مسكين إلى الجوى عن الظهيرية وينبغي أن يزداد  
المرأة بل هي أولى من الأول في الكراحة لأن العقد بشرط التحليل انما جرى بينها وبين الثاني والثول ساع  
في ذلك ومتدبب والمباشر أولى من المتسبب ولفظ الحديث يشمل الكل فإن المحلل له بصدق على المرأة أيضاً  
(قوله حديث ابن النحال له) بإضافة حديث إلى لعن فهو حكاية للمعنى والافلاظ الحديث كما في الفتح لعن  
الله المحلل والمحلل له وهو كذلك في بعض النسخ (قوله بشرط التحليل) تأويل الحديث بحمل اللعن على ذلك ويأتى  
تمام الكلام عليه (قوله وان حلت للأول الخ) هذا قول الامام وعن أبي يوسف انه يفسد النكاح لانه في معنى  
المؤقت ولا يحملها وعن محمد يبعث ولا يحملها لانه استعمل ما أخرجه الشرع كما في قتل المورث هداية (قوله خلافاً  
لما روى البرازي) حيث قال زوجت المطهية نفسها من الثاني بشرط أن يجامعها وبطلانها التحلل للأول قال  
الامام النكاح والشرط جابران حتى إذا أتى الثاني طلاقها أجبره القاضي على ذلك وحلت للأول اه وهو  
ما أخذ من روضة الزندوسقي قال في النهر قال الامام ظهير الدين هذا البيان لم يوجد في غيره من الكتب كذا في  
العناية وفي فتح القدير هذا ما لم يعرف في ظاهر الرواية ولا ينبغي أن يعول عليه ولا يحكم به لانه مع كونه ضعيف  
البروت تنبؤ عنه قواعد المذهب لانه لا شك أنه شرط في النكاح لا يقتضيه العقد وهو مما لا يظلل بالشرط  
الفساد بل يظلل الشرط ويصح فوجب بطلان هذا وان لا يجبر على الطلاق اه (قوله أو أو أمسكتك) أي  
أو يقول ان تزوجتك وأمسكتك وهذا إذا خافت امساكها مطلقاً والأول إذا خافت امساكها بعد الجماع  
(قوله ولو خافت الخ) الأولى أو تقول تزوجتك الخ لأن الحليتين السابقتين سيهما الخوف المذكور  
ط (قوله وعما في العمادية) حيث قال ولو قال له ان تزوجتك على أن أمرك يدك فقبلت جاز النكاح ولغا  
الشرط لأن الأمر انما يصح في الملك أو مضافاً إليه ولم يوجد واحد منهما بخلاف ما ذكره في الأمر صار بيدها  
مقارناً لصورتهما منكوبة اه نهر وقد مره قبل فصل المشية والحاصل ان الشرط صحيح إذا ابتدأت المرأة  
لا إذا ابتدأ الرجل وللمسكن الفرق حتى نعم يظهر على القول بأن الزوج هو الموجب تقدم أو تأخر المرأة هي  
القبالة كذا تأمل (قوله أما إذا ضمرا ذلك) محترز قوله بشرط التحليل (قوله لا يكره) بل يحمل في

الا إذا انتعش وعمل ولو في حيز  
ونفس واحرام وان كان حراماً  
وان لم ينزل لأن الشرط المذكور  
له التبع قلت وفي المجتبى الصواب  
سماها بدخول الحشفة مطلقاً لكن  
في شرح المشارق لابن ملك لو وطئها  
وهي نائمة لا يحملها للأول لعدم  
ذوق العبدية وينبغي أن يكون  
الرداء في حالة الانغماء كذلك  
(وكره) التزويج الثاني (فخر رجا)  
لحديث لعن الله الخمل والمحلل له  
(بشرط التحليل) كنز توجت على  
أن أحللك (وان حلت للأول)  
احمد النكاح وبطلان الشرط  
فلا يجبر على الطلاق كما حققه  
السكالك خلافاً لما روى البرازي  
ومن لطيف الحيل قوله ان  
تزوجتك وجامعتك أو أو أمسكتك  
فوق ثلاث منسلا فانت بائن ولو  
ضافت أن لا يطلعتها تقول تزوجتك  
نفسى على ان امرى بيدى زيالى  
وعما في العمادية (أما إذا  
أضمر ذلك لا) يكره (وكان) الرجل  
(ما جاوراً)

قولهم جميعا قهستاني عن المختبرات (قوله لقصد الاصلاح) أى اذا كان قصده ذلك لا مجرد قضاء الشهوة ونحوها واورد السروجي ان النابت عادة كالنابت نسا أى فيصير شرط التحليل كانه منصوص عليه في العقد فيكره واجاب في الفتح بانه لا يلزم من قصد الزوج ذلك ان يكون معروفا به بين الناس انما ذلك فيمن نصب نفسه لذلك وصار مشتهرا به اه تأمل قوله وتأويل اللعن الخ) الاولى ان يقول وقيل تأويل اللعن الخ كما هو عبارة البرازية ولا سيما قد ذكره بعد ما مشى عليه المصنف من التأويل المشهور عند علماء الفقه انه تأويل آخر وأنه ضعيف قال في الفتح وهذا قول آخر وهو انه مأجور وان شرط لقصد الاصلاح وتأويل اللعن عند هؤلاء اذا شرط الاجر على ذلك اه قلت واللعن على هذا الحمل أظهر لانه كأخذ الاجرة على عصب التيس وهو حرام ويقر به انه عليه الصلاة والسلام سماه التيس المستعار وأورد على التأويل الاول أنه مع اشتراط التحليل مكروه تحريما وفاعل الحرام لا يستوجب اللعن ففاعل المكروه أولى أقول حقيقة اللعن المشهورة هي الطرد عن الرحمة وهي لا تكون الا للكافرين والذين لا يتجزع على معين لم يعلم موته على الكفر بدليل وان كان فاسقا مشهورا كيزيد على المعتد بخلاف نحو ابليس وأبى جهل فيجوز وبخلاف غير المعين كالظالمين والكاذبين فيجوز أيضا لان المراد جنس الظالمين وفيهم من يموت كافرا فيكون اللعن لبيان أن هذا الوصف وصف الكافرين للتفسير عنه والتحذير منه لا لقصد اللعن على كل فرد من هذا الجنس لأن لعن الواحد العين كهذا الظالم لا يجوز فكيف كل فرد من أفراد الظالمين واذا كان المراد الجنس لما قلنا من التفسير والتحذير لا يلزم أن تكون ثلاث المعصية حراما من الكبار بخلاف أن اطاع اللعن بالكبار فانه ورد اللعن في غيرها كلعن المصورين ومن أم قوموا وهم له كارهون ومن سل سخمته أى تقوط على الطريق والمرأة السخيمة أى التي لا تحضب يديها والمرءاءى التي لا تتكحل والمرأة اذا خرجت من دارها بغيا ذن زوجها فوانا كج البدوا ثرات القصور ومن جلس وسط الحلقة وغير ذلك ومنه ما هنا هذا ما ظهر لي لكن يشك على منع لعن المعين مشروعية اللعان وفيه اعين معين نعم يجاب بأنه معلق على تقدير كونه كاذبا لكنه لا يخرج عن لعن معين تأمل ثم رأيت في لعان القهستاني قال اللعن في الاصل الطرد وشرع في حق الكفار الابعاد من رحمة الله تعالى وفي حق المؤمنين الاسقاط عن درجة الابرار اه وفي لعان الجحرفان قلت هل يشرع لعن الكاذب العين قلت قال في غاية البيان من باب العدة وعن ابن مسعود أنه قال من شاء باهله والمباذلة الملاءمة وكافوا يقولون اذا اختلفوا في شيء بهله الله على الكاذب مناقوا هي مشروعية في زماننا أيضا اه وعن هذا قيل ان المراد باللعن في مثل ذلك الطرد عن منازل الابرار لا عن رحمة العزيز الغفار وقيل ان الاشبه أن حقيقة اللعن هنا ليست بمقصودة بل المقصود اظهار خسارة المحلل بالمباشرة والمحلل له بالعود اليها بعد مضاجعة غيره وعزاه القهستاني في الكيف ثم قال وفيه كلام فتأمل اه ولعل وجهه أنه لو كان كذلك لا يلزم كونه مكروها تحريما (قوله ثم هذا كله) أى كل ما مر من لزوم التحليل بالشرط المباركة وكرهه التصريح بالشرط (قوله فرع صحة النكاح) كذا عبر في النهر والمراد صحة باتفاق الأئمة لا صحة عندنا بشرية ما بعد ما فافهم وقد مر أنه لو كان فاسدا أو موقوفا لا يلزم التحليل بل يحل بدونه وان كرهه هل تقبل دعواه الفساد عندنا لا يسقط التحليل لم أره إلا أن نعم يأتي آخر الباب انه لو ادعى بعد الثلاث انه طلقها واحدة قبل وانقضت عدتها لا يصح أن وسبأتى هذه المسألة في العدة وتأني هذا الحادثة القنوى في ذلك فراجعها (قوله او بحضرة فاسقين) أى تحقق فسقهما والا فظاهر العدة لا يكفي عند الشافعي فافهم (قوله يرفع الامر لشافعي الخ) أقول الذي عليه العمل عند الشافعية هو ما حرره ابن حجر في التحفة من ان الحاكم لا يحكم بفسخ النكاح بالنسبة لسقوط التحليل وذلك أنه ذكر أن الزوجين لو توافقا أو أقاما بينة بفساد النكاح لم يلحق بذلك بالنسبة لسقوط التحليل لانه حق الله تعالى نعم يجوز لها العمل به باطنا لكن اذا علم بهما الحاكم ففرق بينهما قال في موضع آخر وحينئذ فنكح مختلفا به فان قلنا القائل بعجته أو حكم بهما من يراها ثم طلق ثلاثا عين التحليل وليس له تقليد من يرى بطلانه لانه تلفيق للتقليد في مسألة واحدة وهو متسع قطعيا وان اتقى التقليد والحكم لم يوجب لحال نعم تبين أنه لو ادعى بعد الثلاث عدم التقليد لم يقبل منه لانه يريد بذلك رفع التحليل الذي لزمه باعتبار ظاهره فله وأيضا ففعل المكاف ببيان عن الالغاء لاسيما ان وقع منه ما يصحح بالا عهده كالتطليق ثلاثا اه والذي تحذر من كلامه أن الزوج ان علم بفساد النكاح فان قلنا القائل

مطلب  
في حكم لعن العصاة

لقصد الاصلاح وتأويل  
اللعن اذا شرط الاجر ذكره  
البرازي ثم هذا كله فرع صحة  
النكاح الاول حتى لو كان  
بلاوى بل بعبارة المرأة أو بلفظ  
هبة أو بحضرة فاسقين ثم طلقها  
ثلاثا وأراد حلها بلا زوج يرفع  
الامر لشافعي

مطلب  
في حيلة اسقاط التحليل بحكم  
شافعي بفساد النكاح الاول

فيقضى به ويطلق النكاح اى  
 في القائم والآتى لافى المنقضى  
 بزانية وفيها قال الزوج الثاني كان  
 النكاح فاسداً أولم ادخل بها  
 وكذته فالقول لها ولو قال الزوج  
 الاول ذلك فالقول له اى فى حق  
 نفسه (والزوج الثاني يهدم  
 بال دخول) فالقول لم يدخل لم يهدم اتفاقاً  
 قنبه (مادون الثلاث أيضاً) اى  
 كما يهدم الثلاث اجماعاً لانه اذا  
 هدم الثلاث فادونها أولى خلافاً  
 لمحمد فحين طلقت دونها وعادت  
 اليه بعد آخر عادت بثلاث لوحرة  
 وتنبى لوأمة وعند محمد وباقي  
 الأئمة بما يبنى وهو الحق فتح وأقره  
 المصنف كغيره (ولو اخبرت  
 مطلقة الثلاث بفسخ عده وعدة  
 الزوج الثاني) بعد دخوله (والأمة  
 تحتمله)

مطل  
 مسألة الهدم

بعينه أو حكم بها حكم برأها لا يسقط التحليل والاسقط وله تجديد العقد بعد الثلاث ديانة وإذا علم به الحاكم فترق  
 بينهما ولو ادعى عدم التقليد لم يصدقه الحاكم وإذا علمت ذلك علمت أنه لا فائدة في قول الشارح بغيره برفع  
 الأمر شافعي إذا لم يحكم الشافعي بسقوط التحليل ولا يقبل ما يسقطه لـ كن قال ابن قاسم في حاشية الحنفية  
 ان له تقليد الشافعي والعقد بل محل لان هذه قضية أخرى فلا تلتفت ما لم يحكم بحصة التقليد الاول حاكم اه  
 قلت لكن هذا في الديانة لما علمت من أن الحاكم يفرق بينهما إذا علم به لان التحليل حق الله تعالى نعم صرح شيخ  
 الاسلام زكريا بن شرح منجه بأن الزوجين لو اختلفا في المسمى ومهر المثل واقبت سنة على فساد به ثبت مهر المثل  
 وبسقط التحليل بما اه لـ كن استظهر ابن حجر عدم سقوطه والله أعلم فان قلت يمكن الحكم به عندنا على  
 قول محمد بشرط الولي قلت لا يمكن في زماننا لانه خلاف المذهب والقضاء مأثورون بالحكم باصح  
 الاقوال على أنه نقل في النسخة الثانية أن شيخ الاسلام سئل هل يصح القضاء به فقال لا أدري فان محمد وان شرط  
 الولي لكنه قال لو طلقها ثم أراد أن يتزوجها فاني أكرهه ذلك اه أى فان لفظاً أكرهه قد يستعمل من المجتهدين في  
 الحرام (قوله فيقضى به) أى بجعلها الاول وقوله ويطلق النكاح عطف سبب على مسبب فان قضاء ميطان  
 النكاح الاول سبب لجعلها بالزوج آخر اه ح وانما ذكر القضاء لتصير الحادثة الخلافية كالجمع عليها ط  
 وقدمنا في باب التعليق ما ينبغي استذكاره هنا ولان عده اقرب العميد به (قوله أى فى القائم والآتى  
 لافى المنقضى) عبارة البرازية على ما فى النهر وبه لا يظهر ان الوطى فى النكاح الاول كان حراماً وان فى الاولاد  
 خبثاً لان القضاء اللاحق كدليل النسخ يعمل فى القائم والآتى لافى المنقضى اه أى لان ما مضى كان مبني  
 على اعتقاد الحل تقليد المذهب صحيح وانما لم يرد العمل بخلافه بعد الحكم المزمع كالتنسخ حكم الى آخر لا يلزم  
 منه بطلان ما مضى ومثله ما لو تغير رأى المجتهد وكذا لو تراضا حتى ولم يزوجى به الظاهر ثم صار شافعيًا بعد  
 دخول وقت العصر يلزمه إعادة الوضوء بالنية دون ما صلاه به (قوله فالقول لها) كذا فى البحر وعبارة  
 البرازية ادعت أن الثانى جامعها وانكر الجماع حلت الاول وعلى القلب لا اه ومثله فى الفتاوى الهندية عن  
 الخلاصة ويخالف قوله وعلى القلب لا ما فى الفتح والبحر ولو قالت دخل بي الثانى والثانى منكراً فاعتبر قولها  
 وكذا فى العكس اه قاتل (قوله فالقول له) أى فى حق الفرقة كأنه طلقها لافى حقتها حتى يجب اياها  
 نصف المسمى أو كاله ان دخل بها بجر (قوله والزوج الثانى) أى نكاحه نهر (قوله مادون الثلاث) اى  
 يهدم ما وقع من الطلقة أو الطلقتين فيجعلهما كأن لم يكونا وما قبل ان المراد أنه يهدم ما بقى من الملك الاول فهو  
 من سوء التصور كما به عليه الهندى أفاده فى النهر (قوله أى كما يهدم الثلاث) نفسير لقوله أيضاً (قوله لانه  
 الخ) جواب عما قاله محمد من أن قوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره جعل غاية لانتهاء الحرمة الغليظة فيهدمها  
 والجواب أنه اذا هدمها يهدم مادونها بالاولى فهو مما ثبت بدلالة النص وقام مباحث ذلك فى كتب الاصول  
 وقولهما مروى عن ابن عمر وابن عباس وقول محمد مروى عن عمر وعلى وأبي بن كعب وعمران بن الحصين  
 كما فى الفتح (قوله وهو الحق) ليس هذا فى عبارة الفتح بل ذكره فى التحرير وتبعه فى النهر وعبارة الفتح بعد ما  
 أطال فى الكلام من الجانبين فظهر أن القول ما قاله محمد وباقي الأئمة الثلاثة ولقد صدق قول صاحب الاسرار و  
 مسألة يخالف فيها كبار الصحابة يعوز فقهاء وبصعب الخروج منها (قوله وأقره المصنف كغيره) أى كصاحب  
 البحر والنهر والمقدسى والشرنبلانى والرملى والجوى وكذا شارح التحرير المحقق ابن أمير حاج لكن المتنون  
 على قول الامام وأشار فى متن الملتقى الى ترجيحه ونقل ترجيحه العلامة قاسم عن جماعة من أصحاب الترجيح ولم  
 يعرج على ما قاله شيخه فى الفتح وكذا لم يعرج عليه فى مواهب الرحمن مع أنه كبير ما يتبع صاحب الفتح فى ترجيحه  
 (قوله بفسخ عده) أى الزوج الاول اسند العدة اليه لانه سببها نهر والا فاعدة للطلاق (قوله وعدة الزوج  
 الثانى) ليس المراد انهما قالت مضت عدى من الثانى فقط بل قالت تزوجت ودخل فى الزوج وطلقت وانقضت  
 عدى كاذ كره فى الهداية لان قولها مضت عدى لا يفيد ما ذكره لوجوبها بالخلوة وبعبارة لا تحمل ومن ثم قال فى  
 النهاية انما ذكر فى الهداية اخباراً مبسوطاً لانها لو قالت حلت لافى تزوجها ثم قالت لم يكن الثانى دخل بي ان  
 كانت عامة بشرائط الحل لم تصدق ولا تصدق وفما ذكره مبسوطاً لا تصدق فى كل حال وعن السرخسى لا يحمل له  
 أن يتزوجها حتى يستفسر حال اختلاف الناس فى حلها بمجرد العقد وعن الامام الفضلى لو قالت تزوجت فاني

تزوجت غيرك وانقضت عدتي ثم قالت مات زوجت صدقت الآن تكون أقربت بدخول الثاني اه لانها غير  
مناقضة بجمل قولها تزوجت على العقد وقولها مات زوجت معناه ما دخل بي فاذا أقربت بالدخول ثبت تناقضها  
كما فاده في الفتح وبأن تمامه (قوله له أن يصدقها) لانه امامن المماثلات لكون البضع متقوما عند الدخول  
أو الدائيات المتعلق الحل به وقول الواحد مقبول فيهم ما درر (قوله ان غلب على ظنه صدقها) أشار به الى  
أن عدتها ليست شرطا ولهذا قال في البدائع وكفى الحاصم وغيرهما لا بأس أن يصدقها ان كانت ثقة  
عنده أو وقع في قلبه صدقها اه وكذا لو قالت منكوحة رجل لا تخرط لفتنى زوجي وانقضت عدتي جاز  
تصدقها اذا وقع في ظنه عدلة كانت أم لا ولو قالت نكاحي الاول فاسد لا ولو عدلة كذلك في البرازية بجر  
(قوله وأقل مدة عدة عنده) أي عند الامام وهذا بيان لقوله والمدة تحتمله فلا احتمال فقال دون ذلك (قوله  
بمحض) متعلق بقوله عدة وهذا أولى مما قيل أي بسبب كون المرأة حائضا فانهم واحترز به عن  
العدة بالاشهر في حق ذوات الاشهر فان عدتها ليس لها أقل وأكثر بل هي ثلاثة أشهر لو حرة ونصفها لوامة  
(قوله شهران) أي ستون يوما عنده لانه يجعله مطلقا في قول الطاهر حذرا من وقوع الطلاق في طهر وطى  
فيه فيحتاج الى ثلاثة اطهار بخمسة وأربعين وثلاث حيض بخمسة عشر حلا للطهر على أقله والحيض على وسطه  
لان اجتماع أقلها في مدة واحدة نادر وهذا على تخريج محمد لقول الامام أعلى تخريج الحسن فيجعله مطلقا  
في آخر الطهر حذرا من تطويل العدة عليهم فيحتاج الى طهرين ثلاثين وثلاث حيض ثلاثين حلا للطهر على أقله  
والحيض على أكثره ليعتدلا ويحتاج الى مثلها في عدة الزوج الثاني وزيادة طهر على تخريج الحسن قصد  
في مائة وخمسة وثلاثين يوما وعلى تخريج محمد في مائة وعشرين يوما اه أفاده ح قلت والمراد بزيادة الطهر  
هو الطهر الذي تزوجها فيه الثاني وطلقها في آخره لكن يلزم على هذا التخرج وقوع الطلاق في طهر وطى فانه  
اذلا بد من دخوله بها تأمل وهذا يؤيد تخريج محمد (قوله ولا مائة أربعون) عطف على محذوف كأنه قال  
لحرة شهران ولا مائة أربعون يوما أي على تخريج محمد طهران ثلاثين وحيضان بعشرة وعلى تخريج الحسن  
خمسة وثلاثون يوما طهر بخمسة عشر وحيضان بعشرين قصد في ثمانين يوما على تخريج محمد وخمسة وثمانين  
يوما على تخريج الحسن. وتام التفصيل وحكاية الخلاف في التبيين ح (قوله ما لم تدع السقط) أي من  
الزوج الاول لانه يمكن إسقاطها في يوم الطلاق تنقضي عدتها به اما أدعائه من الثاني فلا بد من أن يعرض  
عليه زمن يمكن أن يستبين فيه بعض خلقه رحتي قلت وكذا الواذعة من الاول لا بد أن يكون بينه وبين عقد  
الاول مدة أربعة أشهر (قوله كما مر) أي في أول الباب حلبي (قوله ولو تزوجت الخ) قال في الفتح  
وفي التفاريق لو تزوجها ولم يسألها ثم قالت مات زوجت أو ما دخل بي صدقت اذ لا يعلم ذلك الا من جهتها  
واستشكل بأن أقدامها على النكاح اعتراف منها بعقد فكانت مناقضة فينبغي أن لا يقبل منها كما لو قالت بعد  
التزوج بها كنت مجوسية أو مريضة أو معتدة أو منكوحة الغيرة أو كان العقد بغير شهود ذكره في الجامع  
الكبير وغيره بخلاف قولها لم تنقض عدتي ثم رأيت في الخلاصة ماوافق الاشكال المذکور قال في الفتاوى  
في باب السام لو قالت بعد مات زوجها الاول مات زوجت يا آخر فقال الزوج الاول تزوجت يا آخر ودخل بك لاتصدق  
المرأة اه ما في الفتح أقول قد يدفع الاشكال بان المطلقة ثلاثا قام فيها المانع من إيراد العقد عليها ولا يزول  
الابعد وجود شرط الحل وذلك بأن تجزأ بأن تزوجت بعده يا آخر ودخل بها وانقضت عدتها والمدة تحتمله أو يجزأ  
بأنه احلت له وهي عالمة بشرائط الحل على ما مر عن النهاية فينبغي أن لا يقبل قولها لتناقض ما بدون ذلك فيقبل  
ولا تناقض لاحتمال ظن الحل بمجرد العقد ولان أقدامها على العقد بدون تفسير لا يزول به المانع فلم يكن  
اعترا فاولا قال السرخسي لا بد من استفسارها ويؤيده ما مر عن الفضلي أيضا وهذا بخلاف قولها كنت  
مجوسية الخ فانما حين العقد لم يقع مانع من إيراد العقد عليها فصح العقد فلا يقبل اخبارها بما ينافيه لتناقضها  
فان مجرد أقدامها على العقد اعتراف بعدم مانع منه فاذا ادعت ما ينافيه لم يقبل وما مر عن الفتاوى يجوز على  
ما اذا تزوجها بعد ما فسرت توفيقا بين كلامهم وفي البرازية تزوجت المطلقة ثم قالت للثاني تزوجتني في العدة  
ان كان بين النكاح والطلاق أقل من شهرين صدقت في قول الامام وكان النكاح الثاني فاسدا وان أكثر  
وصح الثاني والاقدام على النكاح اقرار ببعض العدة لان العدة حق الاول والنكاح حق الثاني ولا يجتمعان

جازه أي الاول (أن يصدقها)

ان غلب على ظنه صدقها) وأقل

مدة عدة عنده بمحض شهران

ولامة أربعون يوما ما لم تدع السقط

كما مر ولو تزوجت بعد مدة تحتمله

ثم قالت لم تنقض عدتي أو مات زوجت

بأن لم تصدق لان أقدامها على

النكاح دليل الحل وعن

السرخسي لا يحل تزوجها حتى

يستفسرها

مطلب

الاقدام على النكاح اقرار ببعض

العدة

وفي البرازية قالت طلقني ثلاثاً ثم  
أرادت تزويج نفسها منه ليس لها  
ذلك أصرت عليه ثم أكذبت  
نفسها (سمعت من زوجها أنه

طلقها ولا تقدر على منعه

من نفسها) الا بقتله (لها قتله)

بدواء خوف القصاص ولا تقتل

نفسها وقال الا وزجندى ترفع

الامر للقاضي فان حلف ولا بينة

فالاثم عليه وان قتله فلا شيء

عليه او البائن ككالثلاث

برازية وفيها شهيد انه طلقها

ثلاثاً لها التزوج بالآخر للتحليل

لو غابا انتهى قلت بعنى ديانة

والصحيح عدم الجواز قنية وفيها

لوم يقدر هو ان يخلص عنها ولو

غاب سمعته وردته اليها لا يحل له

قتلها ويسعد عنها جهده (وقيل لا)

تقتله فانه لا يسجاني (وبه يفتي)

كافي التارخانية وشرح الوجانية

عن الملة أي والاثم عليه كما مر

(قال بعد) أي بعد طلاقه ثلاثاً

(كان قبلها طلاق واحدة

وانقضت عدتها وصدقته)

المرأة (في ذلك لا يصدق ان على

للمذهب) المفتي به كالم لم تصدقه

هي وقيل يصدق ان ولو طلقها نيتين

قبل الدخول ثم قال كنت طلقها

قبليسا واحدة أخذ بالثلاث

\*(باب الابلاء)\*

مناسبتة البيوتة ما لا

فدل الاقدام على المضي بخلاف المطلقة ثلاثاً اذا تزوجت بالاول بعد مدة ثم قالت تزوجت بك قبل نكاح الثاني  
حيث لا يكون اقدامها دليلاً على اصابة الثاني ونكاحه قالت المطلقة ثلاثاً تزوجت غيرك وتزوجها الاول  
ثم قالت كنت كاذبة فيما قلت لم أكن تزوجت فان لم تكن أقربت بدخول الثاني كان النكاح باطلا وان  
كانت أقربت به لم تصدق اه وهذا مؤيد لما قلنا من الفرق والتوفيق وبالله التوفيق وبما قررناه ظهر المدعى  
كلام الشارح والظاهر انه تابع ما جئته في الفتح (قوله وفي البرازية الخ) اقتصر على بعض عبارة البرازية  
تعالى الصريح وغير مريض وتعام عبارة ما حكى في الرضاع على أنها اذا قالت هذا ابني رضاعاً وأصرت عليه  
له أن يتزوجها لان الحرمة ليست اليها قالوا به يفتي في جميع الوجوه اه ومقتضاه ان المفتي به ان لها ان تزوج  
نفسها منه هنا وهذا ما قدمه الشارح في آخر الرضاع بقوله ومفاده الخ وقد منان ما ذكره الشارح هناك نقله  
في الخلاصة عن الصدر الشهيد بلفظ وفيه دليل على انها لو ادعت الطلقات الثلاث وأنكر الزوج حل لها أن  
تزوج نفسها منه اه وعاله في التهرب بأن الطلاق في حقها مما يحتمل لاستقلال الرجل به فصريح رجوعها اه أى  
صح في الحكم أماً في الديانة لو كانت عالمة بالطلاق فلا يحل وبما قررناه علمت أن ما قدمه الشارح منقول لا بحث  
منه فافهم (قوله انه طلقها) أى ثلاثاً لان مادونهما يمكن فيه تجديد العقد اذا كان ينكر (قوله لها قتله  
بدواء) قال في المحيط وينبغي لها أن تقتدى بما يليها أو تهرب منه وان لم تقدر قتله متى علمت أنه يقر بها ولكن  
ينبغي أن يقتله بالدواء وليس لها أن تقتل نفسها وان قتله بالالة يجب القصاص اه يجر (قوله فالاثم عليه)  
أى وحده وينبغي تقييده بما اذا لم تقدر على الاقتداء أو الهرب (قوله وان قتله الخ) أفاد اياحه الامر من  
ط (قوله لو غابا) تمام عبارة البرازية وان كان حاضر الا لان الزوج ان انكركا احتج الى القضاء  
بالفرقة ولا يجوز القضاء بها الا بحضرة الزوج اه (قوله والصحيح عدم الجواز) قال في القنية قال يعنى  
البدعي والحاصل أنه على جواب شمس الأئمة الا وزجندى ونجم الدين النسفي والسيد أبي شجاع وأبي حامد  
والسرخسي يحل لها أن تتزوج بزواج آخر فيما بينها وبين الله تعالى وعلى جواب الباقر لا يحل اه وفي الفتاوى  
السراجية اذا أخبرها بقاء الزوج طلقها وهو غائب وسعيان أن تعتد وتزوج ولم يقبده بالديانة اه كذا في  
شرح الوجانية قلته هذا تأييد لقول الأعلم المذكورين فإنه اذا حل اليها التزوج بلخيار ثقة فيحل لها  
التحليل هنا بالاولى اذا سمعت الطلاق أو شهد به عدلان عند حابل صرح حوايان لها التزوج اذا أتاها كتاب منه  
بطلاقها ولو على يد غير ثقة ان غاب على ظم أنه حق وظاهر الاطلاق جوازه في القضاء حتى لو علم بها القاضي  
يتركها فصحيح عدم الجواز هنا مشكل الا أن يحمل على القضاء وان كان خلاف الظاهر فتأمل نعم لو طلقها  
وهو مقيم معها يعاشرها معاشره الا زواج ليس لها التزوج لعدم انقضاء عدتها منه كما سبأ في بيانه في العدة  
(قوله لا يحل له قتلها) ينبغي جريان الخلاف فيه بل القول بقتلها هنا أقرب من القول بقتلها في غير لانها  
ساحرة والساحر يقتل وان تاب تأمل (قوله وقيل لا تقتله الخ) نقل في التارخانية أيضاً القول الاول بقتله  
عن الشيخ الامام أبي القاسم وشيخ الاسلام أبي الحسن عطاء بن حمزة والامام أبي شجاع ونقله عن فتاوى الامام  
محمد بن الوليد السمرقندي عن عبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة ونقل أيضاً عن الشيخ الامام نجم الدين كان  
يحكي قول الامام أبي شجاع ويقول انه رجل كبير وله مشايخ كبار لا يقول ما يقول الا عن صحة فالاعتماد  
على قوله اه وبه علم أنه قول معتد أيضاً (قوله وانقضت عدتها) انما قال ذلك لتبصر أجنبية لا يلحقها  
الطلاق الثلاث أقول وهذا اذا لم يكن انقضاء العدة معروفاً بالمسند كره الشارح في آخر العدة عن القنية أيضاً  
طلقها ثلاثاً ويقول كتب طلقها واحدة ومضت عدتها فلو مضى ما علموا عند الناس لم تقع الثلاث والافتقار  
ولو حكم عليه بوقوع الثلاث بالبينه بعد انكاره فلو برهن أنه طلقها قبل ذلك بمدة طلاقه لم يقبل اه (قوله  
أخذ بالثلاث) لان اقدامه على الطلاق يدل على بقاء العتمة وتطلق ثلاثاً علماً بإقراره واحتياطاً ط والله  
سبحانه أعلم

\*(باب الابلاء)\*

(قوله مناسبتة البيوتة ما لا) أى مناسبة ذكرك هذا الباب عقب باب الرجعة ما ذكره في الحر من أن الابلاء  
يوجب البيوتة في ثانی الحال كالطلاق الرجعي اه ويحتمل أن المناسبة للبائن المذكور آخر باب الرجعة

في قوله وينكح مباته الخ سكن فيه أن المطلوب أبداً المناسبة بين كل باب وما قبله والباقي ذكر في باب الرجعة  
استطراداً فافهم (قوله دولة العيين) وجعله الايلاء فاعلى بولي ايلاء كتصريف اعطى فتح (قوله  
وشرعاً الحلف الخ) يشمل التعليق بما يشق فانه يسمى عينا كما قد مر في باب التعليق ولهذا قال في الفتح وفي  
الشرع هو العيين على ترك قربان الزوجة أربعة أشهر فصاعداً بالله تعالى أو بتعليق ما يشق عليه على القربان قال  
وهو أولى من قول الأكثر الحلف على ترك قربانها أربعة أشهر لأن مجرد الحلف يتحقق في نحو ان وطئت فقلت لله على  
أن أصلي ركعتين أو اغزو فانه لا يكون بذلك مولى لا لانه ليس بما يشق في نفسه وان تعلق اشقاقه بعارض ذسيم من  
النفس من الجبن والكسل اه وهذا وارد على المصنف وما أجاب به في البحر رد في التهر وشرح المقدسي  
(قوله على ترك قربانها) أي الزوجة حالاً أو مآلاً كقوله لاجنبية ان تزوجتك فوالله لا أقربك لان المعتبر وقت  
تخيير الايلاء كما يأتي فلا حاجة الى قول ابن كمال انه لا بد من أن يقال في التعريف حاصل في النكاح أو مضافاً  
اليه على أن ذلك كما قال في التهر شرط وشأن الشرط وخروجها من التعريف اه ودخل في الزوجة حالاً معتدة  
الرجعي وما والى من زوجته الحرة ثم أبانها بطلقة ثم مضت مدة الايلاء وهي معتدة فانه يقع عليها أخرى كما سيأتي  
وأورد عليه القهستاني ما في الحاشية لو أتى من زوجته الامة ثم اشتراها فانقضت مدته لم يقع اه قلت يجب  
بأن شرأها فافصح للعقد فكأنها لم تكن زوجة وقته أو بأن الشرط بقاء الزوجية أو أثرها كالعدة ولا عدة هنا  
كما لو مضت عدة الحرة قبل المدة ودخل أيضاً الصغيرة ولولا توأماً وقيد بالقربان أي الوطئ لانه لو حلف على غيره  
كوالله لايس جلدى جلدك أو لا أقرب فراشك ونحو ذلك ولم يسل الوطئ لم يكن مولى كما يأتي (قوله مدته)  
أي الاثني عشر يوماً (قوله ولو ذنباً) تعميم لسائل المصدر وقربانها ذكره هنا وان صرح به المصنف بعد  
إشارة الى دخوله في التعريف على قول الامام احمد حلقه وان لم يلزمه الكفارة كما يأتي فافهم (قوله والمولى)  
بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من أتى (قوله الابشي مشق يلزمه) الشرط كونه مشقاً في نفسه كالسج  
ونحوه كما يأتي فخرج غيره كالغزو وصلاة ركعتين وان عرض اشقاقه لجبن أو كسل كما مر عن الفتح ومن المشق  
المكثارة وأورد في البحر ايلاء الذي بما فيه كفارة ككوالله لا أقربك فانه يصح عند الامام بالزوم كفارة  
وما اذا قال نسائه الأربع والله لا أقربك فانه يمكنه قربان ثلاث منهن بلا شيء يلزمه وأجاب عن الأول بما في  
الكافي من أنه ما خلا عن حنث لزمه بدليل أنه يخاف في الدعاوى بالله العظيم ولكن منع من وجوب الكفارة  
عليه ما منع وهو كونها عبادة وهو ليس من أجلها قلت والجواب عن الثاني ان الايلاء وقع على جله الأربع  
لا على بعضهن ولذا لم يحث بقربان البعض لانه غير المحلوف عليه بل بعضه كما أفاده شرح الهداية فهو كقوله  
لا أكلم زيداً او عمر الا يحث بأحدهما ما لم يكلم الا شتر وفي البدائع لو قال لامرأته وامته والله لا أقربك لايكون  
مولى لمن امر أنه حتى يقرب الامة اه أي لان شرط الحنث قربانها فلا يحث بقربان احدهما لكن اذا  
قربها تعين شرط البراءة عن قربان الثانية فان كانت الثانية هي الزوجة صار مولى لهما ومقتضاه أنه لو قرب  
الثلاثة في المسألة المارة صار مولى من الرابعة (تنبيه) لو حلف على ترك قربانها بعتق عبده ثم باعه أو مات  
العبد سقط الايلاء لانه صار بحال لا يلزمه شيء بقربانها فلو عاد الى ملكه بعد البيع قبل القربان عاد حكم الايلاء  
بدائع (قوله الامتناع كسر) إشارة الى ما مر عن الكافي (قوله وركنه الحلف) أي الحلف المذكور  
(قوله بكونها منكوبة) أي ولو حلفا كعتدة الرجعي كما قد مر من قبل ما لو بانها بعده ثم مضت مدته  
في العدة كما مر به علم أنه لا يطل بالابانة بما دون الثلاث قال في البدائع والايلاء لا يعتد في غير الملك ابتداء وان  
كان يتي بدون الملك اه فخرجت الاجنبية والمساكية كما سيأتي وكذا الامة والمبدرة وأم الولد لقوله تعالى للذين  
يزولون من نسائهم والزوجة هي المملوكة ملك النكاح كما في البدائع (قوله ومنه) أي من كونها منكوبة  
وقت تخيير الايلاء ان تزوجتك فوالله لا أقربك لان التعليق بالشرط كالتخيير عند وجود الشرط فبى منكوبة  
وقت التخيير ح (قوله ثم تزوجتها) أي بعد ما وقع عليه الطلاق التعليق وقوله لزمه كفارة الخ معناه ثبت حكم  
الايلاء وعمل عمله من لزوم الكفارة بالقربان في المدة ووقوع البائن بترك القربان وهذا الامة لما على الايلاء  
والطلاق على التزوج فلا مرية في قول الايلاء قبل البينة ونزل الطلاق عقبه وبأنه لا بد من قبل الدخول  
وزوال الملك لا يطل حكم الايلاء فاذا تزوجها في مدته عمل عمله أما لو قدم الطلاق على الايلاء بطل حكمه عند

(هو) لغة العيين وشرعاً (الحلف  
على ترك قربانها) مدته ولو ذنباً  
(والمولى هو الذي لا يمكنه قربان  
امرأته الابشي) مشق (يلزمه)  
الامتناع كقروركنه الحلف (وشرطه  
محلية المرأة يكونها منكوبة  
وقت تخيير الايلاء) ومنه ان  
تزوجتك فوالله لا أقربك ولو زاد  
وانت طالق ثم تزوجها لزمه كفارة  
بالقربان ووقع بائن بتركه



الامام لانه ينزل عقب البيئونة والايلاء لا ينعقد في غير المالك كما أفاده في الجرح في باب التعليق بقوله لو قال  
 ان تزوجتك فأنت طالق وأنت على كذا راحي ووالله لا أقرب بك ثم تزوجها وقع الطلاق ويبلغوا الطاهرا والايلاء  
 عنده لانه ينزل الطلاق أو لاقتصر بمسألة وعندهما ينزلان جميعا ولو أخر الطلاق فتزوجها وقع وصح الطهارة  
 والايلاء اه فافهم (قوله وأولية الزوج للطلاق) أفاد اشتراط العقل والبلوغ فلا يصح ايلاء الصبي  
 والمجنون لانهم ليسوا من أهل الطلاق ويصح ايلاء العبد مما لا يتعلق بالمال كان قربك فعلى صوم أو سحر أو عمرة  
 أو امرأتى طالق فان حنث لزمه الجزاء أو والله لا أقرب بك فان حنث لزمه الكفارة بالصوم بخلاف ما يتعلق  
 بالمال مثل فعلى عتق رقبة أو ان تصدق بكدا لانه ليس من أهل ملك المال بدائع (قوله فصح ايلاء الذي)  
 أى عنده لا عندهما لكن كل من القولين ليس على اطلاقه لان ايلاء بما هو قرينة محضة كاللحج لا يصح انفاقا  
 وبما لا يلزم كونه قرينة كالمعتق يصح انفاقا وبما فيه كفارة كوالله لا أقرب بك يصح عنده لا عندهما كما في  
 البحر وغيره (قوله بغير ما هو قرينة) أى محضة احتزبه عن نحو الحج والصوم كما عات (قوله وفأنته الخ) أى  
 ان تصح ايلاء الذي وان لم تلزمه الكفارة بالحنث لفائدة وهي وقوع الطلاق بترك قربانها في المدة (قوله  
 ومن شرطه الخ) ومنها أن لا يقيد بمكان لانه يمكن قربانها في غيره وان لا يجمع بين الزوجة وغيرها كما  
 أو أجنبية لانه يمكنه قربان امرأته وحدها بالزوم شئ كما مر وأما اشتراط أن لا يقيد بزمان فغير صحيح لانه ان  
 اريد بالزمان مدة الايلاء فلا يصح نفسه وان اريد بشئ ما دونها فهو ما زاد الشارح فافهم نعم بشرط أن لا يستثنى  
 بعض المدة مثل لا أقرب بك سنة الايونا على تفصيل فيه سيأتي وأن يكون المنع عن القربان فقط لمسأ في الزوال الجدية  
 لو قال ان قربتك أو دعوتك الى الفراش فأنت طالق لا يصير مولى لانه يمكنه القربان بلا شئ يلزمه بأن يدعوها  
 الى الفراش فيحنث ثم يقر بها في المدة اه (قوله وحكمه) أى الديوى أما الاخرى قالوا نعم ان لم يفتى  
 اليها كما يفيد قوله تعالى فان فأؤا فان الله غفور رحيم وصرح القهستاني عن التفت بأن الايلاء مكره  
 وصرح حوا أيضا بأن وقوع الطلاق بفسخ المدة جزاء الظلمه لكن ذكر في الفتح أول الباب أن الايلاء لا يلزمه  
 المعصية اذ قد يكون برضاها خوفا غلب على الولد وعدم موافقة مزاجها ونحوه فية تتقن عليه لقطع لحاج  
 النفس (قوله ولم يبطأ) عطف تفسير والمراد بالوطئ حقيقته عند القدرة أو ما يقوم مقامه كالقول عند  
 العجز فالمراد ولم يفتى أى لم يرجع الى ما حلف عليه (قوله والكفارة أو الجزاء) بالعطف بأو وفي بعض  
 النسخ بالواو موافقا لما في الدرر وشرح المصنف وهي بمعنى أنزلان المراد بيان نوعيه بقريضة قوله الاتى في  
 الحلف بالله تعالى وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء أى المعلق عليه كالحج والعتق والطلاق ونحو ذلك  
 ويمكن جل الواو على معناها اذ يمكن اجتماع الكفارة والجزاء في نحو والله لا أقرب بك وان قربك فعلى سج  
 كذا قيل وفيه انهما ايلاءان يجب بالحنث في أحدهما الكفارة وفي الآخر الجزاء وان وقع عند البر طلاق  
 واحد بدليل ما قالوا في والله لا أقرب بك اذا كرهه فلا ناولم نوالنا كيد أنه ايمان ثلاثة يجب لكل كفارة ويقع بها  
 طلاق واحدة كما سيأتي آخر الباب فافهم (قوله ان حنث بالقربان) أى الوطئ حقيقة فلا يحنث بالنزاع  
 بالسان عند العجز عن الوطئ لانه غير المحلوف عليه ولو وطئ بعده في المدة حنث كما سيأتي (قوله أربعة أشهر)  
 لا خلاف أنه ان وقع في غرة الشهر اعتبرت مدته بالاهلة ولو وقع في بعضه فلا رواية عن الامام وقال الثاني تعتبر  
 بالايام وعن زفر اعتبار بقية الشهر بالايام والشهر الثاني والثالث بالاهلة ويكمل أيام الشهر الأول بالايام من  
 أول الشهر الرابع نهر عن البدائع (قوله وللأمة شهران) نعم ما لو كان زوجها حرا ولو اعتقت في أثناء  
 المدة بعدما طلقت انتقلت الى مدة الحرائر نهر ومثله في البدائع (قوله فلا ايلاء) أى في حق الطلاق بدائع  
 أى لا في حق الحنث فلو قال حررة والله لا أقرب بك شهرين ولم يقر بها فيه ما لم تطلق ولو قر بها فيها حنث (قوله  
 وسببه كالسبب في الرجعي) وهو الداعي من قيام المشاجرة وعدم الموافقة نهر ومثله في شرح درر البحار  
 وكأنه خض الرجعي لكونه أشبهه في البيئونة ما لا على ما مر تأمل (قوله صريح وكفاية) وقيل ثلاثة  
 صريح وما يجزى مجراه وكفاية فالصريح لفظان الجماع والنيك أما القربان والمباضعة والوطء فهي كتابات تجزى  
 مجزى الصريح قال في الفتح والاولى جعل الكل من الصريح لان الصراحة منوطة بتبادر المعنى لغلبة  
 الاستعمال فيه سواء كان حقيقة أو مجازا لا بالحقيقة والا لوجب كون الصريح لفظ النيك فقط وفي البدائع

(راهية الروح للطلاق) وعندهما  
 لكفارة (صحيح ايلاء الذي) بغير ما  
 هو قرينة وفأنته وقوع الطلاق ومن  
 شرائطه عدم التقص عن المدة  
 (وحكمه وقوع طلاقه بأئنة ان يز)  
 ولم يبطأ (و) لزوم (الكفارة و  
 الجزاء) المعلق (ان حنث) بالقربان  
 (و) المدة (اقلها العدة أربعة  
 أشهر وللأمة شهران) ولا حدة  
 لا كثرها فلا ايلاء مجملته على  
 اقل من الاقلين وسببه كالسبب  
 في الرجعي والفاطمة صريح وكفاية

الافتقار في البكر يجري مجرى الصريح ١٥ وستأتي الفاظ السكينة وفي الجبر لو ادعى في الصريح أنه لم يعن  
الجماع لا يصدق قضاءه ويصدق ديانته والكتابة كل لفظ لا يسبق إلى الفهم معنى الوقاع منه ويحتل غيره  
ولا يكون ابلاء بلاية ويدين في القضاء (قوله فن الصريح الخ) ذكر منه أربعة الفاظ وأشار إلى أنه بقي  
غيرها فان منه قوله للبكر لا اقتضك كما مر وفي المتن لا أنام معك ابلاء بلاية وكذا لا يس فرج فرجك وهذا  
يخالف ما في البدائع من أن لا يات معك في فراش كتابة وما في جوامع الفقه من أنه لو قال لا يس جلدي جلدي  
لا يصير موليا لأنه يمكن أن يلف ذلك كرهشئ أناده في الشئ وظاهر ما في الجوامع أنه ليس صريحا ولا كتابة قلت  
والذي يظهر ما في المتن من أن الفظيل من الصريح لما عات من أن الصراحة منوطة بتبادر المعنى والتبادر  
من قولك فلان نام مع زوجته هو الوطء نعم لا يتبادر ذلك من قولك بات معها في فراش وتبقى المخالفة في مسألة  
المس وما ذكر من أن المكان لا ينافي التبادر والالزم أن تكون المباشرة كذلك لانها بمعنى وضع البضع على  
البضع أي الفرج فيمكن أن يقال لا يلزم منه الجماع وكذا الافتقار أي ازالة البكارة عكس باصبع وشوفا  
تأمل (قوله لو قال والله الخ) قيد بالقسم لأنه لو قال لا أقربك ولم يقل والله لا يكون موليا ذكره الاستيعابي  
بحرأي لأنه لا بد من لزوم ما سبق (قوله وكل ما يعقده اليمين) كل مبتدأ حذف خبره تنديده كذلك قال في الجبر  
وأراد بقوله والله ما يعقده اليمين كقوله تالله وعظمة الله وجلاله وكبريائه فخرج ما لا يعقده كقوله وعلم الله  
لا أقربك وعليه غضب الله تعالى ومخطئه ان قربك ١٥ ط (قوله لا أقربك) أي بلا بيان مدة أشار إلى  
أنه كما لو قلتمدة الإيلاء لأن الإطلاق كالتأيد ومثله لوجعل له غاية لا يبرح وجودها في مدة الإيلاء كقوله في  
رجب لا أقربك حتى أصوم المحرم وكقوله لا في مكان كذا أو حتى تقطعي ولدك وبينهما أربعة أشهر فاكثر  
ولو قال لم يكن موليا وكذا حتى تطلع الشمس من مغربها وحتى تخرج الدابة أو الدجال استحسانا لأنه في العرف  
للتأيد وكذا أن كان برجي وجودها في مدته لكن لا يتصور بقاء النكاح معه حتى يموت أو أموت أو اطلقك ثلاثا  
أو حتى أملكك أو املكك شق صامتة وهي أمة وان تصور بقاؤه حتى اشتريك لا يكون موليا لأن مطلق الشراء  
لا يزيل النكاح لأنه قد يشترى العبد ولو زاد لنفسه فكذلك لأنه قد يكون الشراء فاسدا لا يملك إلا بالتقبض  
حتى لو قال لنفسه وأقبضك كان موافقا لصيرته لا أثر لك ما دمتم في نكاحي ولو قال حتى اعتقت عبدي  
أو اطلق زوجتي فهو ابلاء عندهما خلا فالإيوسف ولا خلاف في عدمه في حتى أدخل الدار أو اكلم زيدا كما في  
النهر وغيره (قوله لغير حائض الخ) في غاية البيان معزى بالشامل حائض لا يقربها وهي حائض لم يكن موليا لأن  
الزوج ممنوع عن الوطئ بالحيض فلا يصير المنع مضافا لليمين ١٥ وبهذا علم أن الصريح وان كان لا يحتاج  
إلى التنية لا يقع له وجود صارف كذا في الجبر وقيد الشر بلائي بجنا بما إذا كان عالما بحيضها وفصل بعدى  
في حواشي العناية بحمل ما في الشامل على ما إذا قال لا أقربك ولم يقيد بمدة أو مال أو قال أربعة أشهر فانه يكون  
موليا ولو كانت حائضا وهذا معنى قول الشارح هنا غير حائض وقوله بعده في التقيد ولو لحائض وأوضحه  
في النهر بأنه إذا قيد بأربعة أشهر يكون قرينة على إضافة المنع إلى اليمين ١٥ أقول هذا كله مبنى على  
أن قول الشامل وهي حائض ليس من كلام الزوج لكن ذكر المتقدم أنه حال من مفعول يقربها لا من فاعل  
حائض أي فهو من كلام الزوج قلت وربما أفاده ما في كافى الحاكم حيث قال وان حلف لا يقربها وهي حائض  
لم يكن موليا وان حلف لا يقربها حتى تفعل شيئا تنقد على فعله قبل مضي أربعة أشهر لم يكن موليا وان تأخر ذلك  
أربعة أشهر لم يضره ١٥ فقول حتى تفعل من كلام الزوج قطعاف كذا قوله وهي حائض وقد أفاده بما ذكره  
بعده وهي أن مدة الحيض يمكن مضيقها بأربعة أشهر فلا يصير موليا وان زادت عليها ويؤيده تعليل الوطئ الحلي  
بقوله لأنه منع نفسه عن قربانها في مدة الحيض وأنه أقل من أربعة أشهر ١٥ ولو كانت العلة ما مر من كون  
الزوج ممنوعا عن الوطئ بالحيض الخ لكان الواجب ذكر ذلك في شروط صحة الإيلاء بأنه يقال يشترط في صحته  
أن لا يكون الزوج ممنوعا عن وطئها وقت الإيلاء ويرد عليه أنه يشمل ما إذا كانت محرمة له مرة واحدة أو صائمة  
أو مصلية مع أنه سيأتي أنه يصح الإيلاء وهي محرمة وان كان بينهما وبين الحرم أكثر من أربعة أشهر ولا يكون  
فيه باللسان بل بالجماع لأن الأحرام مانع شرعي وهو لا يسقط حقتها في الجماع فتدفع الإيلاء مع علمه بأنه ممنوع  
عن قربانها شرعا في مدة أربعة أشهر ففي حالة الحيض يصح بالاولى فما كان الجواب عن حالة الأحرام فهو

فن الصريح (لو قال والله) وكل  
ما يعقده اليمين (لا أقربك) لغير  
حائض ذكره حتى لعدم إضافة  
المنع حيث تد إلى اليمين أو والله  
لا أقربك لا أجاءه مع لا أطول  
لا اعتسل منك من جنابة (أربعة  
أشهر) ولو لحائض

الجواب عن حالة الخيض فاعتنم تحرير هذا المتام والسلام (قوله تعين المدة) أي لا تذكر المدة قرينة  
على أن المنع للخبين لا للخص بخلاف ما إذا لم يذكرها كاستر (قوله أو نحوه ما يشق) كقوله فعلى عمرة أو صدقة  
أو صيام أو هدى أو اعتكاف أو عين أو كفارة بين أو فئات طائقي أو هذه لزوجة أخرى أو فعدي حراً أو فعلى عتق  
لعبد مبهم أو فعلى صوم يوم بخلاف صوم هذا الشهر لأنه يمكنه قربانها بعد منفيه بلا شيء يلزمه ولو قال فعلى  
اتباع جنازة أو وحدة تلاوة أو قراءة القرآن أو تسبيحة أو صلاة في بيت المقدس لم يكن مولياً وفي الأخيرة  
خلاف محمد لأنها تلزم بالنذر كذا في الفتح وأشار في الفتح إلى الجواب عن قول محمد بأن المدار على لزوم ما يشق  
لا على صحة النذر والالزام أن يكون مولياً بالتعليق على صلاة ركعتين والمذهب أنه يسط النذر بصلاتها في غير  
بيت المقدس (قوله لعدم مشقتها) أي وإن لزماً بالحث أصحة النذر مما أشار إلى أنه لا تعتبر المشقة العارضة  
بأنه كمال لا تعتبر العارضة بالخبين في شئ فعلى غزو كما مر (قوله وقياسه الخ) هذا البحث لصاحب النظر وهو في  
غير محل لم تقدم من أن المولى هو الذي لا يمكنه قربان زوجته إلا بشئ مشق يلزمه فلا بد من كونه لازماً وكونه  
مشقاً ولا يصح النذر بقراءة القرآن وصلاة الجنازة وتكفين المولى كما في إيمان القهستاني فإذا لم يصح نذره أمكنه  
قربانها بلا شيء يلزمه أصلاً كما لو قال إن قربتك فعلى ألب وضوء فلا يكون مولياً فافهم (قوله أو فئات طائقي  
أو عبده حر) كان ينبغي ذكره قبل قوله أو نحوه فإن قربها بالنطق رجعية ويعتق العبد وظاهره وإن لم يكن ممن يشق  
عليه لأنه في الأصل مشق كما أفاده ط وقته من أن لو باع العبد سقط الإيلاء ولو عاد إلى ملكه عاد ولو قال فعلى  
ذبح ولدي يصح ويلزمه بالحث ذبح شاة كافي البدائع (قوله ومن الكفاية الخ) ومنها لا أجمع رأيي ورأسك  
لا أمسك لأضاجعك لا غطتك لا سرائك فتح والآخران باللام الجوابية وذ كر أيضاً أنه عدمه في البدائع الدنو  
وكذا الآيات معك وتقدم الكلام على الآخر (قوله ومن المؤبد الخ) لأنه يذ كر في العرف للتأيد ولأنه  
أمارات سابقة تدل على أنه لا يقع في مدة أربعة أشهر وكان المناسب ذكر هذه الجملة عند قول المصنف الآتي  
لأنه لو كان مؤبداً كما فعل في الفتح (قوله فإن قربها في المدة الخ) إنما ذكره وإن اغنى عنه قوله سابقاً وحكمه الخ  
ليرتب عليه ما بعده ط (قوله ولو مجنوناً) لأن الأهلية تعتبر وقت الحلف لا وقت الحث (قوله وجبت  
الكفارة) ولو كذا قبل الحث لا تعتبر بجر (قوله وجب الجزاء) سأتى في الإيمان أن في مثله يخير بين الوفاء بما  
التمه من النذر أو كفارة اليمين رخصي أي على الصحيح الذي رجح إليه الامام شربلالية وهذا إن بقي الإيلاء  
فوسقط بموت العبد أو خلو فبعقه فلا يجب شيء كما عرفت (قوله وسقط الإيلاء) عطف على حث فلو مضت  
أربعة أشهر لا يقع طلاق لا لخلال اليمين بالحث وسواء حلف على أربعة أشهر أو أطلق أو على الأب بجر (قوله  
بانت بواحدة) أي بطلقة واحدة وقوله بضمها أي بسبب معنى المدة وأشار إلى أنه لا حاجة إلى إنشاء  
تطبيق أو الحلف بالفرق خلافاً للشافعي كما أفاده في الهداية (قوله ولو أتعاد) أي القربان  
في المدة (قوله لم يقبل قوله الابنية) أي على إقراره في المدة أنه جامعها بجر لأنه في المدة يملك الانشاء  
فذلك الأخبار فصح إسهاده عليه وتقدم في الرجعة نظيره وأنه من أعجب المسائل (قوله ولو بعدتين الخ)  
بأن حلف على ثمانية أشهر كافي الدار المتبني تعالى القهستاني وهو مخالف لما في الكنز وغيره  
من قوله وسقط الإيلاء لو حلف على أربعة أشهر فإنه يقتضي أنه لو حلف على مدتين أو أكثر  
لا يسقط وهو معنى قوله اذ بعض الثمانية تبيين ثمانية لكن مراد الشارح أنه يسقط بعدم معنى المدة تين (قوله  
تين ثمانية) يعني اذ تزوجها ثانياً والافهوعلى غير الأصح الآتي في المؤبد اذ لا فرق في نظير بينهما ثم رأيت  
القهستاني قال وفي الثمانية أي في مسألة المدة تين اذ بانبت ثم تزوجها ثانياً مضت أربعة أشهر أخرى بانبت  
بواحدة أخرى وسقط الإيلاء اه وفي الوراء الحجة والله لا أقربك سنة فخصي أربعة أشهر فبانبت ثم تزوجها  
ومضت أربعة أشهر أخرى بانبت أيضاً فإن تزوجها ثانياً لا يقع لأنه بقي من السنة بعد التزوج أقل من أربعة  
أشهر (قوله لا لو كان مؤبداً) أي لا يسقط الحلف أي الإيلاء لو كان مؤبداً قال في الفتح هو أن يصرح بلفظ  
الابد أو يطلق فيقول لا أقربك الآن تكون حائضاً فليس بمول أصلاً اه (قوله وكانت طاهرة) هو معنى  
قول الفتح الآن تكون حائضاً وقد علمت ما فيه مما مر (قوله وفرع عليه فلو تكهنا) أي فرع هذا الكلام  
وضمير عليه لقوله لا لو كان مؤبداً أو أفاده لآية كسر الطلاق بدون تزوج لعدم منع حثها وقبل لبانبت بمعنى

لنوعين المدة (وان قربتك في حج  
أو نحوه) ما يشق بخلاف فعلى صلاة  
ركعتين فليس بمول لعدم مشقتها  
بخلاف فعلى مائة ركعة وقياسه  
أن يكون مولياً بمائة حقة أو اتباع  
مائة جنازة ولم يره (أو فئات  
طائقي أو عبده حر) ومن الكفاية  
لا أمسك لا أتيتك لا غطتك لا اقرب  
فراشك لا ادخل عليك ومن المؤبد  
شموحق يخرج الدابة أو الدجال  
أرطلع الشمس من مغربها فان  
قربها في المدة ولو مجنوناً (حث)  
وسيد (في الحلف بالله وجبت  
الكفارة وفي غيره وجب الجزاء  
وسقط الإيلاء) لا تنها اليمين  
والا يقربها (بانت بواحدة)  
بضمها ولو عاد بعد مضيا لم يقبل  
قوله الابنية (وسقط الحلف لو)  
كن (موقتا) ولو بعدتين اذ بعض  
الثانية تين ثمانية وسقط الإيلاء  
(لا لو كان مؤبداً) وكانت طاهرة  
كما مر وفرع عليه (فلو تكهنا ثانياً  
وثالثاً ومضت المدة ثان بل في)  
أي قربان (بانت باخرين)

أربعة أشهر بالابلاء ثم مضت أربعة أخرى وهي في العدة وقعت أخرى فان مضت أربعة أخرى وهي في العدة  
وقعت أخرى والأول أصبح لان وقوع الطلاق جزاء الظلم وليس للمباعدة حتى فلا يكون ظالما كما في الزيلعي ووافقه  
في النسخ والجبر والنهر وعليه المتون (قوله والمدة من وقت التزويج) سواء كان التزويج في العدة أو بعد انقضاءها  
قال في النهر واختلف في اعتبار ابتداء مدته في الهداية وعليه جرى في الكافي انه ما من وقت التزويج وقيده  
في النهاية والعناية بتعالق الترتابي والمرغباتي بما اذا كان التزويج بعد انقضاء العدة فان كان فيها اعتبر  
ابتدائه من وقت الطلاق قال الزيلعي وهذا لا يستقيم الاعلى قول من قال بذكر الطلاق قبل التزويج وقدم  
ضعفه قال في الفتح فالاولى الاطلاق كما في الهداية ح (قوله فان نكحها) أي المولى الذي انتهى ملكه  
بالثلاث ح أي نكحها قبل أن يتزوج بغيره وكذا بعده ولكن مسألة الهدم الآية (قوله لانتهاه هذا  
الملك) فهذه المسألة فرع ما اذا علق طلاقها بالادخول مثلنا ثم الثلاث فتزوجت بغيره ثم أعادها فدخلت  
لا تطلق خلافا لفرقو كذا الوالي منها ثم طلقها ثلاثا باطل الالباء حتى لو مضت أربعة أشهر وهي في العدة لم يقع  
الطلاق خلافا لفرقو ولو تزوجها بعد زوج آخر في الالباء المؤبد لا يعود الالباء خلافا له ففتح (قوله بتخيير  
الطلاق) أي بتخيير طليقة أو طليقتين ح (قوله ثم عادت ثلاث) بان تزوجها بعد زوج آخر بناء على قولهما  
ان الزوج الثاني يهدم مادون الثلاث ويثبت حلا جديد افتقد للاول ثلاث لا بما بقي (قوله يقع بالابلاء)  
الضمير عائدا الى الثلاث باعتبار معنى الطلاق الثلاث والاولى أن يقول تقع بالتاء الفوقية يعني تطلق كلما مضى  
عليها أربعة أشهر لم يجتمعها فيها حتى تين ثلاث كذا قال في الفتح والنهر والتبيين قلت ولا بد من تقييده بان  
يتزوجها بعد كل مدة على ما هو الاصح ليكون الطلاق جزاء الظلم كما مر وكانهم أطلقوه هنا لقرب العهد فأقل  
(قوله خلافا لفرقو) فغده لا تقع الثلاث بل ما بقي من واحدة أو تين بناء على قوله ان الثاني لا يهدم مادون  
الثلاث كما مر قبل هذا الباب ومز اعقاد قوله (قوله بعد زوج آخر) مكررا عذرا كره المصنف قبل وكان  
الاولى للمصنف في التعبير أن يقول وكفران وطني ليكون عطف على جواب الشرط وهو قوله لم تطلق (قوله  
لبقاء البين للحنث) أي لحق الحنث وان لم يبق في حق الطلاق فصار كما لو قال لا يجنبه لا أدرك لا يكون بذلك  
موليا ويجب الكفارة اذا قر بها زيلعي (قوله بعد حذين الشهرين) قيد اتفاقي لانه لو قال شهرين وشهرين  
كان الحكم كذلك كما صرح به في التبيين ح ومثل في الفتح والجبر (قوله لتعق المدة) أي أربعة أشهر ولهذا  
لو قال لأكلهم فلا يؤمن ويؤمن كان كقوله لأكله أربعة أيام والاصل في جنس هذه المسائل انه متى عطف من  
غير إعادة حرف النفي ولا تكرا اسم الله تعالى يكون ميمنا واسدا ولو أعاد حرف النفي أو كرر اسم الله تعالى  
يكون ميمنا وتدخل مدتهما بانه لو قال والله لأأكلهم زيد يومين ولا يؤمن يكون ميمنا ومدتهما واحدة حتى  
لو كلف في اليوم الاول أو الثاني يحنث فيهما ويجب عليه كفارتان وان كلف في اليوم الثالث لا يحنث لانقضاء  
مدتهما وكذا لو قال والله لأأكلهم زيد يومين والله لأأكلهم زيد يومين ما ذكرنا ولو قال والله لأأكلهم يومين ويؤمن  
كان ميمنا واحدا ومدته أربعة أيام حتى لو كلفه فمما يجب عليه كفارة واحدة وعلى هذا لو قال والله لأأكلهم يوما  
ويؤمن كانت ميمنا واحدة الى ثلاثة أيام حتى لو كلفه فمما يجب كفارة واحدة ولو قال والله لأأكلهم يوما ولا يؤمن  
أو قال والله لأأكلهم يوما والله لأأكلهم يومين يكون ميمنا فدية الاولى يوم ومدة الثانية يومان حتى لو كلفه في  
اليوم الاول يجب عليه كفارتان وفي اليوم الثاني كفارة واحدة ولو كلفه في اليوم الثالث لا يحنث لانقضاء  
مدتهما وعلى هذا لو قال والله لأأقربك شهرين ولا شهرين أو قال والله لأأقربك شهرين والله لأأقربك شهرين  
لا يكون موليا لانها ميمنان فتدخل مدتهما حتى لو قر بها مضي شهرين يجب عليه كفارتان ولو قر بها  
بعد مضيها لا يجب عليه شيء لانقضاء مدتهما زيلعي قلت وحاصله انه يحكم بتعدد البين بإعادة حرف النفي  
أو تكرار اسم الله تعالى ومتى كانت البين متعددة كانت المدة متحدة أي تكون المدة في البين الاولى داخله  
في مدة البين الثانية ومتى كانت البين متحدة كانت المدة متعددة أي تكون المدة الثانية غير الاولى وقد  
تعدد المدة مع تعدد البين بأن نص على مغايرة المدة فيجب في كل مدة كفارة واحدة كما يأتي في المسألة الثانية  
(قوله ولو مكث يوما) يعني بعد قوله والله لأأقربك شهرين (قوله اذ الساعة كذلك) أي الزمانية  
فالمراد أن يفضل بين الحلقين بفاصل (قوله قال بعد الشهرين الاولين أولا) أي ان التقيد بالطرف هنا

والمدة من وقت التزويج (فان نكحها

بعد زوج آخر لم تطلق) لانتهاه

هذا الملك بخلاف ما لو بان

بالابلاء بمادون ثلاث أو بأبائهما

بتخيير الطلاق ثم عادت ثلاث يقع

بالابلاء خلافا للحمد كما مر في مسألة

الهدم (وان وطئها) بعد زوج

آخر (كفر لبقاء البين) للحنث

(والله لا أقربك شهرين وشهرين

بعد حذين الشهرين ابلاء) لتعق

المدة (ولو مكث يوما) أراد به

مطلق الزمان اذ الساعة كذلك

بجبر (ثم قال والله لا أقربك

شهرين) لم يكن موليا (قال بعد

الشهرين الاولين) أولا

قوله يومين ولا يؤمن هكذا في

الزيلعي وما وقع في حاشية ح

يوما ولا يؤمن فهو تحريف فافهم

له منه

اتفاق كما في المسألة الاولى (قوله لتقص المدة) أي بقدر الفاصل بين الحلفين وهو اليوم مثلا لا ق مدة  
 الامتناع عن قربانها في الحلف الاول شهران وفي الثاني شهران بعدهما وبين الحلفين مدة لم يلزمه شيء بقربانها  
 فيها فلم توجد مدة الايلاء بخلاف المسألة الاولى فان الاربعة اشهر فيها الفاصل بينها كما مر وهذا ان قال خنا بعد  
 الشهرين الاقلين فانه نص على تغير المدة وان تعدد القسم اما اذا لم يقله فتعد المدة لتعدد القسم بتكرار اسمه  
 تعالى بلا موجب لتعدد المدة فلم توجد مدة الايلاء أيضا (قوله لكن ان قاله الخ) استدراك على ما ذكره  
 من عدم الفرق بين ذكر الظرف وعدمه أي انه لا فرق بينهما من حيث انه لا يكون موليا ولكن بينهما فرق  
 من جهة أخرى أفادها في الفتح وغيره وهي انه ان قاله بتعين مدة العين الثانية كذا في البحر والنهر أي تصير  
 مرادة بعينها غير داخله فيما قبلها وعبر الشارح عن هذا بقوله المتحدث الكفارة اخذ من قوله في الفتح في هذه  
 الصورة فلوقربها في الشهرين الاقلين لزمته كفارة واحدة وكذا في الشهرين الاخيرين لانه لم يجمع على شهرين  
 بمينان بل على كل شهرين عيني واحدة اه وما لو ارد عليه شرع الهدياته من أنه يلزمه بالقربان كفارتان  
 قال في الفتح انه خطأ لما عات قال في النهر لانه اذا كان لكل عيني مدة على حدة فلا تدخل بين المدة حتى تلزمه  
 الكفارتان الا ان يراد القربان في مديتهما كذا في الحواشي السعدية وعندى ان هذا الجمل مما يجب المصير  
 اليه اه قلت وما وقع في الفتح وتبعه عليه في البحر من قوله ولكن يتداخل المدة تان فلوقربها في الشهرين  
 الاقلين لزمته كفارة واحدة الخ سبق فلم وصوابه لا يتداخل ولم أر من نسيه عليه ولكن المعنى وسوابق الكلام  
 ولو احيته تدل عليه وكذا صريح ما نقلناه عن النهر وأما ان يقل بعد الشهرين الاقلين تصير مديتهما واحدة  
 وتأنر الثانية عن الاولى يوم كذا في البحر والنهر وعبر الشارح عن هذا بقوله ولا تعددت اي وان لم يقله  
 تعددت الكفارة اخذ من قوله في الفتح لم يكن موليا لتداخل المدة تان فتأخر المدة الثانية عن الاولى يوم واحد  
 أو ساعة بحسب ما فصل بين اليمينين فالخامس من اليمينين الحلف على شهرين ويوم أو ساعة على حسب  
 الفاصل اه قلت وحاصله أنه لما قال لا قربك شهرين ثم بعد يوم مثلا قال كذلك المتحدثان لتعدد  
 القسم كما مر لكن اليوم الفاصل بين اليمينين دخل في العين الاولى دون الثانية فلم تكتمل الشهرين في اليمين  
 الثانية بزيادة يوم على الشهرين وهذا اليوم الزائد دخل في العين الثانية دون الاولى عكس اليوم الفاصل  
 ولزم من هذا تداخل المدة تان ما عدا اليومين المذكورين لانه لم يجمع عليهما بمينان فلوقربها في أحدهما تلزمه  
 كفارة واحدة بخلاف بقية المدة لا دخولها تحت اليمين فتعددت فيها الكفارة هذا ما ظهروا في هذا المقام  
 (قوله الايوما) منه الساعة ط عن الجوى (قوله لم يكن موليا للعال) لانه استثنى يوما منكرا  
 فيصدق على كل يوم من أيام السنة حقيقة فيمكنه قربانها قبل مضي أربعة اشهر من غير شيء يلزمه وصرفه الى  
 الاخير كما بقوله زفر اخرج له عن حقيقته وهي التنكير الى التعيين بلا حاجة بخلاف قوله الانقضاء يوم لأن  
 التقصان لا يكون عرفا الا من آخرها وبخلاف قوله أجزتك دارى أو أجلت ديني سنة الايوما فانه يراد به  
 الاخير لم حاجة تصحيح العقد وتأخير المطالبة وبخلاف قوله والله لا أكلم زيد اسنة الايوما لان الحامل وهو  
 المغايظة اقتضى عدم كلامه في الحال فتأخر والايلاء قد يكون عن تراض كما مر وان كان عن مغايظة لكن لزوم  
 أحد المكرودين فيه لو تأخر عارض جهة المغايظة فتساقطوا وعمل بمقتضى اللفظ وهو التنكير هذا حاصل  
 ما في البحر والنهر (قوله بل ان قربها) أي في يوم ولم يقربها بعده (قوله صار موليا) أي اذا غرت  
 الشمس من ذلك اليوم لا بمجرد القربان بخلاف قوله سنة الا مرة فانه اذا قربها صار موليا من ساعته بجر  
 (قوله والا لا) أي وان لم يبق أربعة اشهر لا يصير موليا (قوله فصير موليا) أي مؤبدا لان ما بعد اليوم  
 المستثنى لا غاية له فيجبر عليه ما مر من حكم الايلاء المؤبد ولو حذف قوله الايوما وتر كما سنة صار موليا  
 ووقع عليه طلقان فقط كما في البحر عن الروا الجلية وقد منعها بارها (قوله لم يكن موليا ابدا) سواء قربها أولا  
 بجر (قوله وهي بها) أي قال ذلك والحال ان زوجته بمكة (قوله فيطأها) أي في المدة من غير شيء  
 يلزمه فان كان لا يمكنه بان كان بين الموضعين ثمانية اشهر صار موليا على ما في جوامع الفقه وأما على ما ذكره  
 قاضي خان فالعبرة لاربعة اشهر والذي يظهر ضعفه لاسكان خروج كل منهما الى الاثر فليتقين في أقل من  
 ذلك بجر وفيه انه لم يتحقق الايلاء على كل من القولين لانه الحلف على ترك قربانها والحلف هنا على عدم

لتقص المدة لكن ان قاله المتحدث  
 الكفارة ولا تعددت (أو قال والله  
 لا اقربك سنة الايوما) لم يكن  
 موليا للعال بل ان قربها وبقى من  
 السنة أربعة اشهر فاكتر صار  
 موليا والا لو حذف سنة لم يكن  
 موليا حتى يقربها فيصير موليا  
 ولو زاد الايوما اقربك فيه لم يكن  
 موليا أبدا لانه استثنى كل يوم  
 يقربها فيه فلم يتصور منه أبدا  
 (أو قال وهو بالبصرة والله  
 لا أدخل مكة وهي بها لا) يكون  
 موليا لانه يمكنه أن يخرجها منها  
 فيطأها

الدخول وقد يجاب بأنه من كفايته فلا يكون مولياً به إلا بالنسبة ط (قوله لبقاء الزوجية) فتناوهاها قوله تعالى للذين يؤثرون من نسائهم واعترض بأن الإيلاء جزء الظلم يمنع جوعها من الجماع والرجعية لاحق لها فيه لا قضاء ولا ديانة حتى استحب له من اجتماعه دون الجماع فلا يكون ظالمًا وأجاب شمس الأئمة الكردري بأن الحكم في المنصوص مضاف إلى النص لا إلى المعنى وتعامده في العناية قال في الفتح ألا ترى أنه ثبت الإيلاء وأن سقطت حقها في الجماع تخوف الغيل على وإلا أو غير فعل أن التعليل بالظلم باعتبار بناء الأحكام على الغالب (قوله ويطلق بمعنى العدة) أي بعضها قبل تمام مدته أمالو كانت من ذوات الأقراء واحتد طهرها بابت بعض مدته نهر (قوله من مباته) أي ثلاث أو بياض نهر (قوله نكحها) أي الأجنبية بعده فلو مضى أربعة أشهر وهي في نكاحه ولم يقرها لم تبين وأما لو نكح المباتة فذكره فرياً عن الخانية (قوله ولم يصفه للمالك) أما إذا أضافه بأن قال ان تزوجتك فوالله لا أقربك كن مولياً ط (قوله كما من) في شرح قول المعنف وشرطه محلبة المرأة ط (قوله افوات محله) لأن شرطه محلبة المرأة بكونها متكحوة وقت تجيز الإيلاء كما قدمه المصنف (قوله ابقاء العيين) أي في حق وجوب الكفارة عند الحنث لأن انعقاد الدين بعقد التصور حساً لا شريعاً ألا ترى أنها تنعقد على ما هو معصية فتح (قوله ولو آلى) أي من زوجته فأبأنها بعده صح أشار به إلى أن بقاء النكاح بعده غير شرط (قوله والا لا) أي وإن لم تمض المدة في العدة بل بعدها لا تبين وفي الخانية أيضاً ان تزوجها قبل انقضاء العدة كان الإيلاء على حاله حتى لو تمت أربعة أشهر من وقت الإيلاء بابت بأخرى وإن تزوجها بعد انقضاء العدة كان مولياً وتعتبر مدته من وقت التزوج (قوله عجز عن وطئها) ظاهر صنيعه ان العجز حدث بعد الإيلاء مع أنه يشترط في العجز دوامه من وقت الإيلاء إلى مضي مدته كما يأتي التصريح به فالمراد به العجز القائم لا العارض ثم رأيت في الهندية عن الفتح هذا إذا كان عاجزاً من وقت الإيلاء إلى مضي أربعة أشهر الخ ثم قال وإن كان الإيلاء معلقاً بالشرط فإنه تعتبر الصحة والمرض في حق جواز الشيء باللسان حال وجود الشرط لاجالة التبليغ اهـ (قوله عجزاً حقيقياً) بأن لا يكون المانع عن الوطئ شيئاً فانه لو كان شرعياً يكون قادراً عليه حقيقة عاجزاً عنه حكماً كافي المانع (قوله لا حكمياً كاحرام) أي كما إذا آلى من امرأته وهي محرمة أو هو محرم وبينهما وبين الحج أربعة أشهر فإن فيه لا يصح الإيلاء ليعمل وإن كان عاصياً في فعله كذا في التاترانية عن شرح الطحاوي وعلة في الفتح والبحر بأنه المتسبب باختياره بطريق محذور فيما لم يمتنع فلا يستحق تخفيفاً اهـ وقوله فيما لم يمتنع أي من وقوع الطلاق وهو متعلق بالمتسبب والطريق المحذور هو الإيلاء فإنه فعله باختياره فكان متسبباً فيما لم يمتنع به مع قدرته على الجماع حقيقة فصارت المانع جوعاً وهو حق بعد فلا يستحق عجز عنه حكماً بسبب الاحرام ولا يكون عجزه الحكمي سبباً للتخفيف بالنسبة باللسان لأنه بما شرته المحذور لم يستحق التخفيف وإنما استحققه في العجز الحقيقي لأنه لا تكليف بما لا يطابق فصارت كالبعضى يسفره اذا عجز عن الماء يساح له التيمم هذا ما ظهر لي (قوله لكونه باختياره) أي لكون الإيلاء لا الاحرام كإظهاره لما عجز عنه ولا سيما في صورة احرام المرأة وهذا يؤكده ما قلنا من أن حبيها غير مانع من صحة الإيلاء لأن غايته أنه مانع شرعي واللازم أن لا يصح في مسألة الاحرام كما قدمناه (قوله أو صغرهما) أما صغرهما فهو مانع من صحة الإيلاء كما قدمناه (قوله أو رتقها) رتقت المرأة من باب تعبد فهي رتقاء اذا لم يدخل الذكر من فرجها ولا يستطيع جماعها مصباح (قوله أو عجزه أو غيبته) أي كونه مجبوراً أو غيبته (قوله أو بمسافة الخ) عطف على قوله المرض (قوله في مدة الإيلاء) أي أربعة أشهر أو أكثر كما شرح به في الفتح وكافي الحاكم الشهيد وقال وإن كان أقل من أربعة أشهر لم يجز الشيء إلا بالجماع أي وإن منع سلطان أو عدو لانه يادر على شرف الزوال كافي الفتح (قوله أو لحبه الخ) قال في الفتح واختلف في الحبس فصححني باللسان بسببه في البدائع وفي شرح الطحاوي خلافاً وهو جواب الرواية نص عليه الحاكم في الكافي ووفق في البدائع يحمل ما في الكافي وشرح الطحاوي على إمكان الوصول إلى السجن بأن تدخل عليه فيها معها والحبس بحق لا يعتبر في الشيء باللسان وبظلم يعتبر اهـ فذكره الشارح وهو التوفيق المذكور وأفاد في الفتح بقوله والحبس بحق الخ ان هذا الخلاف والتوفيق إنما هو فيما إذا كان الحبس ظلماً فلا بحق لا يعتبر أصلاً لانه قادر على الخروج منه بإيعاء الحق ويحتمل أن يكون إشارة إلى توفيق آخر وعليه منى

شمس الأئمة الكردري هو أول من قرأ الهداية على مؤلفها كافي حاشية سعدى على العناية اهـ منه

(آلى من المطلقة رجعياً صح)

لبقاء الزوجية ويطلق بمعنى

العدة (ولو آلى من مباته

أو أجنبية نسكها بعده) أي بعد

الإيلاء ولم يصفه للمالك كما مر (لا)

يصح لقوات محله ولو وطئها كفر

لبقاء العيين ولو آلى فأبأنها ان مضت

مدته وهي في العدة بابت بأخرى

والا لا خانية (عجز) عجزاً حقيقياً

لا حكمياً كاحرام لكونه

باختياره (عجز ووطئها مرض

بأحدهما أو صغرهما أو رتقها)

أو عجزه أو غيبته (أو بمسافة

لا يقدر على قطعها في مئة

الإيلاء أو لحبه) اذا لم يقدر

على وطئها في السجن كافي البحر

عن الغاية وقوله (لا بحق) لم أره

لغيره

النجعة اسم من الاتجاع وهو طلب  
الكلام منه أبعد في النجعة كذا  
في المغرب اه منه

فأرجع وكذا حبسها  
ونشوزها (ففيوه نحو قوله)  
بلسانه (قت إليها) أو أراجعتك  
أو ابطلت الأيلاء أو رجعت عما  
قلت ونحوه لأنه إذا ما بالنجع  
ففيضها بالوعد (فإن قدر على  
الجماع في المدة ففيوه الوطئ في  
الفرج) لأنه الأصل (فإن وطئ  
في غيره) كدبر (لا) يكون  
قياساً ومفاده اشتراط دوام العجز  
من وقت الأيلاء إلى مضي مدته  
وبه صرح في الملتقى وفي الحاوي  
إلى وهو صحيح ثم مرض لم يكن  
فيوه إلا الجماع وبقي شرط ثالث  
ذكره في البدائع وهو قيام النكاح  
وقت التي بالإنسان فالحق بأنها

المقدسي (قوله فليراجع) قال ح راجعناه فرأى شاه مثقولا في القساوى الهندية عن غاية السروجي  
قلت ولقد أبعد في النجعة فإنه مذكور في الفتح كما سمعته (قوله وكذا حبسها) أي سواء كان بحق أو بظلم  
لأن العذر إذا لم يكن منه لم يقدر على رفعه رجعتي (قوله ونشوزها) قال في البحر ودخل تحت العجز أن  
تكون منجعة منه أو كانت في مكان لا يعرفه وهي ناشرة أو حال القائي بينهم الشهادة بالطلاق الثلاث للتركية  
(قوله ففيوه الخ) أي المبطل للأيلاء في حق الطلاق ما في حق بقاء البين باعتبار الحث فلاحق لو وطئها  
بعد التي بالإنسان في مدة الأيلاء لمسه كفارة لتحقيق الحث بجر لأن البين لا تخل إلا بالحنث والحنث إنما يحصل  
بفعل المخولف عليه والتول ليس محمولا فاعليه فلا تخل البين بدائع (قوله بلسانه) قيده لأن المريض لو فاء  
بقلبه لا بلسانه لا يعتبر بجر عن الحامية وقيل يعتبران صدقهما لا قول أحده (قوله ونحوه) كرجعتك  
وأرجعتك فتقول المصنف نحو قوله الخ لبيان أن لفظ قمت غير قيد وقول الشارح هنا ونحوه لبيان أنه لم يستوف  
ألفاظه لأن المراد ما يدل على الشيء فافهم (قوله فإن قدر على الجماع الخ) مثل ما إذا كان قادرًا وقت  
الأيلاء ثم عجز بشرط أن يمضي زمن يقدر على وطئها بعد الأيلاء وما إذا كان عاجزا وقت ثم قدر في المدة  
وقد يكون في المدة لأنه لو قدر عليه بعدها لا يطل بجر (قوله لأنه الأصل) أي واللسان خلفه وإذا قدر  
على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل بطل كالتميم إذا رأى الماء في صلابته بجر (قوله فإن وطئ في غيره)  
كذا إذا وطئها حال الحيض أو قبلها بشهوة أو لملها أو نظرا في فرجها بشهوة كما في الهندية ط قلت لكن  
الذي في الهندية خلاف ما نقله عنها في مسألة الحيض ونصها المريض المولى إذا جماع امرأته فيمادون الفرج  
لا يكون ذلك فيثامنه وإن فرجها في طالة الحيض يكون فيثامنه كذا في الظهيرية اه ويؤيده ما قد سناه  
عن السائر خاتمة من صحة التي بالوطئ حالة الأحرام فإن المانع الشرعي موجود في كل منهما فافهم (قوله  
ومفاده الخ) أي مفاد قوله فإن قدر على الجماع الخ أنه يشترط لهية التي باللسان دوام العجز قلت ومفاد  
هذا الشرط أنه لو زال العجز بطلت التي باللسان وإن وجد في المدة بغير غير الماني جامع القصولين في طلاق  
المريض إذا أتى مريض ثم مرضت امرأته قبل برئه ثم برئ وبقيت مريضة إلى مضي المدة فإن فيثامنه بجماع  
عندنا وعند زفر بلسانه لثامنه لأنه اختلف سبب الرخصة أذ كلاً المريضين يوجب جواز التي بلسانه واختلاف  
أسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الأولى على الثانية وتصير الأولى كأن لم تكن كما قرئتم لعدم الماء  
ثم مرض مريضاً يبيع له التيمم بانقراده كذا إذا مرض المرأة يبيع التي بلسانه فلا يبيى حكمه على مرض الزوج  
اه وقد نلخص الشارح هذه العبارة في باب التيمم لكن في الفتح والبدائع ولو أتى الأيلاء مؤبداً وهو مريض  
وبانت يمضي المدة ثم صح وتزوجها وهو مريض فقاء بلسانه لم يصح عندهما وصح عند أبي يوسف وهو الأصح  
على ما قاله إلا أن الأيلاء وجد منه وهو مريض وعاد حكمه وهو مريض وفي زمان الصحة هي مبانة لا بحق لها  
في الوطئ فلا يعود حكم الأيلاء فيه ولهما أنه إذا صح في المدة الثانية فقد قدر على الجماع حقيقة فسقط اعتبار  
التي باللسان في تلك المدة وإن كان لا يقدر على جماعها إلا بعصية كما مر فيها إذا كان مجرماً اه فهنا  
اختلف سبب الرخصة ولم يعتبر على قول أبي يوسف فتأمل ولعل الجواب أن اختلاف أسباب الرخصة إنما  
يمنع الاحتساب بالرخصة الأولى إذا اجتمع البيان في وقت واحد فإنه حينئذ يعتبر الأول ويلغوا الثاني فإذا زال  
الأول لم يعتبر الثاني بعد الحكم بالغائه بخلاف ما إذا وجد الثاني بعد زوال الأول فإن الثاني يعمل عمله لعدم  
ما يلغيه كما في المسألة الثانية ويدل على ذلك أنهم لم يعلوا أو قول الامامين باختلاف أسباب الرخصة كما سمعت  
فاغتم هذا التحرير فإنه مفرد (قوله وبه صرح في الملتقى) قلت وكذا في البدائع (قوله وفي الحاوي الخ)  
من فروع الشرط المذكور كما في البدائع (قوله ثم مرض) أي بعد مضي مدة من صحته يقدر فيها  
على الجماع فإن كان لا يقدر لقصرها ففيوه بالقول لأنه ليس بفطر في ترك الجماع فكان معذوراً بدائع (قوله  
وبقي شرط ثالث) أي زائد على ما مر من اشتراط العجز واشتراط دوامه (قوله وهو قيام النكاح) بأن  
تكون زوجته غير بائنة منه بدائع (قوله بقي الأيلاء) فإذا تزوجها ومضت المدة تبين منه لأن التي بالقول حال  
قيام النكاح إنما يرفع الأيلاء في حق حكم الطلاق لحصول إيقاع حقها به ولا حق لها حال البينونة بخلاف التي  
بالجماع فإنه يصح بعد ثبوت البينونة حتى لا يبقى الأيلاء بل يبطل لأنه حث بالوطئ فأنحلت البين وبطلت ولم يوجد



مطلبه في قولهم  
انت على حرام

(قال لامرأته أنت على حرام)  
وتخوذ لك كانت معي في الحرام

(ايلاء نوى التحريم أو لم يتو

شيا وظهارة نواه وهدران نوى

الكذب) وذاد يانة وأما قضاء

فايلاء قهستاني (ونظايقه

بائعة ان نوى الطلاق وثلاث ان

نواها ويقتي بانه طلاق بائن وان لم

ينوه) لغلبة العرف

الحث حينئذ لا يتخلل البين ولا يرتفع الايلاء بدائع (قوله قال لامرأته أنت على حرام ايلاء ان نوى التحريم  
الح) أقول هكذا عبارة المتون هنا وعبارتها في كتاب الايمان كل حل على حرام فهو على الطعام  
والشراب والفتوى على أنه تبين امرأته من غير نية وذكر في الهداية هناك أنه ينصرف الى الطعام والشراب  
للعرف فانه يستعمل فيما يتناول عادة فيحتث اذا أكل أو شرب ولا يتناول المرأة بالابلية واذا نواها كان  
ايلاء ولا تنصرف البين عن الماء كحل والمنسوب وهذا كله جواب ظاهر الرواية ثم ذكر اختيار المشايخ  
المتأخرين أنه تبين امرأته بلا نية وحاصله أن ظاهر الرواية انصرفه للطعام والشراب عرفا واذا نوى تحريم  
المرأة لا يختص بها بل يصير شاملا لها وللطعام والشراب وبه ظهر أن ما حثنا من التفصيل بين نية تحريم المرأة  
أو الظهار أو الكذب أو الطلاق خاص بما اذا لم يكن اللفظ عاما بخلاف ما اذا كان عاما مثل كل حل  
أو حلال الله أو حلال المسلمين فانه ينصرف للطعام والشراب بلا نية للعرف وللمرأة أيضا نواها والفتوى  
على قول المتأخرين بانصرافه الى الطلاق البائن عاما كان أو خاصا فاعنتم هذا التحرير (قوله وتخو  
ذلك) أي من الاقفاط الخاصة كما علمت (قوله ايلاء الح) أي مطلق في معنى المؤبد وقد مر حكمه قال  
في الدرر فان هذا المفظ مجمل فكان يسانه الى المجمل فان قال أردت به التحريم أو لم ارد به شيئا كان بينا وبصير  
به مولى لان تحريم الحلال عين (قوله وظهارة نواه) لان في الظهار حرمة فاذا نواه صح لانه يتجمله درر  
(قوله وهدر) بالتحريم أي باطل (قوله ان نوى الكذب) لانه نوى حقيقة كلامه اذ حقيقة وصفها  
بالجرمة وهي موصوفة بالحل فكان كذبا وأوردلو كان حقيقة كلامه لانصرف اليه بلا نية مع أنه بلا نية  
ينصرف الى البين والجواب أن هذه حقيقة أولى فلا تنال الابلية والبين الحقيقة الثانية بواسطة الاشتمار  
بجر عن الفتح وحاصله أن الاولى حقيقة لغوية والثانية عرفية (قوله وأما قضاء فايلاء) أي لا يصدق  
في القضاء أنه أراد الكذب لان تحريم الحلال بين بالنص وهذا قول شمس الأئمة السرخسي قال في الفتح وهذا  
هو الصواب على ما عليه العمل والفتوى كما سنذكره والاول قول الحلواني وهو ظاهر الرواية لكن  
الفتوى على العرف الحادث اهـ وحاصله أنه فيه عرفين عرف أصلي وهو كونه بينا بمعنى الايلاء وعرف  
حادث وهو ارادة الطلاق وما قاله شمس الأئمة من أنه لا يصدق في القضاء بل يكون ايلاء مبني على العرف  
الاصلي والفتوى على العرف الحادث لان كلام كل عاقد وحالف وتحوه يحمل على عرفه وان خالف ظاهر  
الرواية كما قالوا من أن الحاكم أو المفتي ليس له أن يحكم أو يفتي بظاهر الرواية ويترك العرف فكان الصواب ما قاله  
شمس الأئمة من أنه لا يصدق قضاء ولا يمكن حمله على الايلاء ليس هو الصواب في زماننا بل الصواب بحمله  
على الطلاق لانه العرف الحادث المفتي به بقوله في الفتح وهذا هو الصواب على ما عليه العمل والفتوى احتراز  
عن ارادة البين أي الايلاء الذي هو العرف الاصلي وبهذا التقرير سقط ما في البحر والنهر من أن فيه نظرا  
لان العمل والفتوى انما هو في انصرافه الى الطلاق من غير نية لافي كونه بينا اهـ (قوله ان نوى الطلاق)  
أي أو دلت عليه الحال نهر أي بأن كان في حال مذكرة الطلاق أما في حالة الرضى أو الغضب فلا بد  
من النية لانه مما يلحق سببا كما مر في الكتابات فافهم وشمل نية الطلاق ما اذا نوى واحدة أو نيتين في الحرة  
وما اذا طلقتها واحدة ثم قال أنت على حرام ناويا تبين فانه وان تم به الثلاث لم يقع بالحرام الا واحدة كما في البحر  
وسيبأ في القروع آخر الباب خلافا لما يوجهه كلام الفتح من أنه لا يقع به شيء كما سنذكره (قوله وثلاث  
ان نواها) لان هذا اللفظ من الكتابات على ما مر وفيها تصح نية الثلاث نهر ولا تصح فيه نية النيتين لانهما  
عدد محض كما مر الا اذا كانت أئمة (قوله وان لم ينوه) هذا في القضاء وأما في الديانة فلا يقع ما لم ينو  
وعدم نية الطلاق صادق بعدم نية شيء أصلا ونية الظهار أو الايلاء فانه لا يصدق قضاء كما صرح به الزبيدي  
حيث قال وعن هذا النوى غيره لا يصدق قضاء ح قلت الظاهر أنه اذا لم ينو شيئا أصلا يقع ديانة أيضا قال  
في البرود ذكر الامام ظهير الدين لا تقول لا تسترط النية لكن يجعل ناويا عرفا اهـ وفي الفتح فصار كما اذا تلفظ  
بطلاتها لا يصدق في القضاء بل فيما بينه وبين الله تعالى اهـ فهذا ظاهر فيما قلنا فافهم (قوله لغلبة العرف)  
اشارة الى ما في البحر حيث قال فان قلت اذا وقع الطلاق بلا نية ينبغي أن يكون كالصريح فيكون الواقع به  
رجعيا قلت المتعارف به ابتاع البائن كذا في البرازية اهـ أقول وفي هذا الجواب نظر فانه يقتضى أنه لو لم

يعارف به ابتاع البائن يقع به الرجعي كما في زماننا فان المتعارف الا ان استعمال الحرام في الطلاق ولا  
يميزون بين الرجعي والبائن فضلا عن أن يكون عرفهم فيه البائن وعلى هذا التعليل بغلبة العرف لوقوع  
الطلاق به بلاينة وأما كونه بائنا فلا نه مقتضى انظر الحرام لان الرجعي لا يحترم الزوجة مادامت في العدة  
واغما يصح وصفها بالحرام بالبائن وهذا حاصل ما بطنه في الكليات فافهم (تنبيه) قال الخليلي  
في حاشية المنح في كتاب الايمان أقول أسكن عوام بلادنا لا يتصدون بقولهم أنت محترمة على أو حرام  
على أو حرامك على الاحرمه الوطئ المتبادل لحد ذلك أكثرهم يضرب مدة لصبرها ولا يريد قطعها الا تحريم  
الجماع الى هذه المدة ولا شك أنه عين موجب للايلاء تأمل فقل من حقق هذه المسألة على وجهها وانظر الى  
قولهم لانقول لا تشترط النية لكن يجعل نوايا عرفنا فهو صريح في اعتبار العرف فان لم يكن العرف كذلك  
بل كان مشتركا نعين اعتبار النية وتصديق الخالف كما هو مذهب المتقدمين اه وفي ايمان الفتح وقال  
اليزدي في مبسوطه لم يتضح لي عرف الناس في هذا أي في كل حل على حرام لان من لا امرأه له يختلف به  
كما يختلف ذو الحلية ولو كان العرف مستفيضاً في ذلك لما استعمل الاذ والحلية فالحق أن نقول  
ان نوى الطلاق يكون طلاقاً تاماً من غير دلالة فالاحتياط أن يقف الانسان فيه ولا يخالف المتقدمين واعلم  
أن مثل هذا اللفظ لم تعارف في ديارنا بل المتعارف فيه حرام على كلامك ونحوه كل كذا وابسته دون  
الصيغة العامة وتعارفوا أيضا الحرام يلزمي ولا شك في أنهم يريدون الطلاق معلقاً فانهم يريدون بعده لأفعل  
كذا فهي طلاق ويجب امضاؤه عليهم والحاصل أن المعترف انصراف هذه الالفاظ عريضة أو فارسية الى  
معنى بلاينة التعارف فيه فان لم تعارف سئل عن نيته وفيما ينصرف بلاينة لوقال أردت غيره يصح ديانة  
لاقتضاء اه ما في الفتح وتبعه في البحر قلت والمتعارف في ديارنا ارادة الطلاق بقولهم على الحرام لا أقبل كذا  
دون غيره من الالفاظ المذكورة (قوله ولا لا يخالف به الرجال) أي حيث يقال ان فعلت كذا فكل  
حلل عليه حرام (قوله ولو لم تكن له امرأة) قال في البرازية وفي المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام  
ان لم تكن له امرأة ان خسرته الكفارة والنسي على أنه لا يلزمه اه ومثله في البحر قلت وفي الظهيرية  
ما يفيد التوفيق فانه قال وان حلف بهذا اللفظ أنه ما كان فعل كذا وقد كان فعل ولم تكن له امرأة لا يلزمه شيء  
لانه جعل يمينا بالطلاق ولو جعلناه يمينا بالله تعالى فهو غموس وان حلف على أمر في المستقبل ففعل وليس له  
امرأة فكان عليه الكفارة لان تحريم الحلال عين اه فيحمل كلام النسي على الحلف على غير المستقبل  
وبما قررناه ظهر لك أن ما في ايمان النهاية عن النوازل ان لم تكن له امرأة تلزمه الكفارة معناه اذا حلف على  
أنه لا يفعل كذا في المستقبل وحث بفعله لا كما جعله عليه في البحر هناك من أن معناه اذا أكل أو شرب  
وقال انصرفه عند عدم الزوجة الى الطعام والشراب اه لان انصرافه الى ذلك قبل تغير العرف بازادة  
الطلاق من لفظ الحرام أما بعده فغير يمينا عند عدم الزوجة كما سمعت من كلامهم وبأني قريباً مثله (قوله  
أو حلفت به المرأة) قال في البحر قيد بالزوج لان الزوجة لو قالت لزوجها أنا عليك حرام أو حرامك صار يمينا  
حتى لو جاءها طائفة أو مصكرة فتحت اه وقوله طائفة أو مصكرة أولى من قول الفتح فالومكته خفت  
وكفرت (قوله كلومات الخ) نص عبارة البرازية واذا كان له امرأه وقت الحلف ومات قبل الشرط  
أو بان لا الى عدة ثم باشر الشرط الصحيح أنه لا تطلق امرأه المتزوجة وعليه الفتوى لان حلفه صار حلفاً بالله  
تعالى وقت الوجود فلا ينقلب طلاقاً اه وهكذا نقل العبارة في البحر عن البرازية ولا يخفى أن التعليل  
لا يناسب ما قبله وفي العبارة سقط يدل عليه ما نقله ح عن الخاتمة ونصه وان كان له امرأه وقت اليمين فمات  
قبل الشرط أو بان لا الى عدة ثم باشر الشرط لا تلزمه كفارة اليمين لان يمينه انصرفت الى الطلاق وقت وجودها  
وان لم تكن له امرأه وقت اليمين فتزوج امرأته ثم باشر الشرط اختلافه قال الفقيه أبو جعفر تبين  
المتزوجة وقال غيره لا تطلق وعليه الفتوى لان يمينه جعلت يمينا بالله تعالى وقت وجودها فلا يصير طلاقاً بعد  
ذلك اه قلت ومثله في ايمان البحر عن الظهيرية فقد استسط من عبارة البرازية قوله ثم باشر الشرط الى قوله ثانياً  
ثم باشر الشرط (قوله ومثله) أي مثل أنت على حرام والاولى ذكر هذه الجملة عند أول المسألة كما فعل  
في النهر (قوله والحرام يلزمي) هذا ذكره في الفتح كما قدمناه ومثله على الحرام كما ذكر (قوله أو لم يقل على)

ولذا لا يخالف به الرجال ولو لم تكن  
له امرأة أو حلفت به المرأة كان  
يمينا كلومات أو بان لا الى عدة  
ثم وجد الشرط لم تطلق امرأته  
المتزوجة به يفتي بصورته يمينا  
فلا تنقلب طلاقاً ومثله أنت معنى  
في الحرام والحرام يلزمي وحرامك  
على وأنت محترمة أو حرامك على  
أو لم يقل على وأنا عليك حرام أو محترم

رد على صاحب خزانة الاكمل حيث اشترطه كما أوضحه في البحر عن القنينة وقد منافي الكليات عن البحر  
 أنه اذا أضاف الحرمة أو المينونة اليها كانت بائناً أو حرام وقع من غير إضافة اليه وان أضاف الى نفسه كأنما  
 حرام أو بائناً لا يقع من غير إضافة اليها وان خيرها فأجبت بالحرمة أو المينونة فلا بد من الجمع بين الاضافتين  
 أنت حرام على أو أنا حرام عليك أنت بائناً متى أو أنا بائناً منك اه (قوله أو حرمت نفسي عليك) في هذا يشترط  
 أن يقول عليك نهر لأنه أضاف الحرمة الى نفسه قال في البرازية حتى لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك ونوى  
 الطلاق لا يقع (قوله أو أنت على كالحمار الخ) قال في البرازية وان قال أنت على كالحمار والخنزير  
 او ما كان محرماً العين فهو كقوله أنت على حرام وان لم ينو هل يكون مينا فقد اختلفوا فيه اه ومقتضاه انه  
 لو لم ينو الطلاق لا يكون طلاقاً لعدم العرف بخلاف أنت على حرام فان العرف فيه قام مقام النية كما مر فافهم  
 (قوله والمساءلة بحالها) سيأتي عن النهري بانه (قوله كما مر في الصريح) أي في باب طلاق غير المدخول  
 بها أنه لو طلق بالصريح كقوله امرأتى طالق وله أربع مثلاً يقع على واحدة ممنهن بلا حكاية خلاف وقد منا  
 بسطه هناك (قوله ذكره الزيلعي) النمبر عائد الى المذكور مستأشراً من قوله ولو كان له الخ  
 (قوله وقال الكمال) عبارته وفي الفتاوى لو قال لامرأة أنت على حرام أو حلال الله على حرام فهذا على  
 ثلاثة أوجه الى أن قال وان كان له أربع طلقت كل واحدة طلقة وعلى فتوى الارزجندی والامام مسعود  
 الكشاني تقع واحدة واليه البيان قال في الذخيرة والاختلاص هو الاشبه وعندى أن الاشبه ما في الفتاوى  
 لان قوله حلال الله أو حلال المسلمين يعم كل زوجة فاذا كان فيه عرف في الطلاق يكون بمنزلة قوله حق طواق  
 لان حلال الله يشملهن على سبيل الاستغراق لا على سبيل البذل كما في قوله احدا كتن طالق اه وأنت خير  
 بأن تعليله صريح في أن محل الخلاف والترجيح هو اللفظ العام لا الخاص كآنت على حرام وان كان  
 مذكوراً في عبارة الفتاوى اذ لا يتحقق على أحد أنه لا يدخل فيه سوى المخاطبة فليس النزاع فيه كباقي عن النهري  
 ويدل على ذلك أيضاً أنه في الذخيرة قد سمي الخلاف المذكور في حلال المسلمين على حرام كذا في البرازية  
 (قوله لكن في النهري الخ) استدراك على ما مر من قول الزيلعي والمساءلة بحالها فانه يوهن أن المراد المسألة  
 المذكورة قبله في الصريح أنت على حرام مع أن هذا لا يمكن جريان الخلاف فيه فيجب كون المراد  
 الايمان باللفظ حرام لكن لا بخلاف مع واحدة كما وقع في المتن بل على وجه عام كحلال الله أو حلال المسلمين  
 على حرام فان هذا هو محل النزاع كما علمته من عبارة الكمال (قوله قلت الخ) بيان اقول النهري لا بقصد أنت  
 على حرام الخ وحاصله أنه ليس مراد الزيلعي اللفظ الخاص بل العام كما قلنا (قوله وبه يحصل التوفيق)  
 أي بما ذكر في النهري وذلك بجعل القول بائناً يقع على كل واحدة ممنهن طلقة على ما اذا كان اللفظ عاماً  
 والقول بأنه تطلق واحدة ممنهن فقط على ما اذا كان اللفظ خاصاً هذا هو المتبادر من كلام الشارح ولا يخفى ما فيه  
 فان الزيلعي قد ذكر الخلاف وقد جعلنا كلامه على أن مراده ما اذا كان اللفظ عاماً فيكون الخلاف فيه وهو  
 صريح كلام الفتح والذخيرة والبرازية كما علمت وأيضاً كيف يصح في أنت على حرام أن يقال يقع على واحدة  
 من الاربع واليه البيان بل لا يقع الا على المخاطبة فقط وأما ما ذكره الشارح في باب طلاق غير المدخول  
 بهما من حله كلام الزيلعي على نحو امرأتى على حرام وتفرقة بينه وبين امرأتى طالق حيث جعل الخلاف  
 المذكور جاري في الاول دون الثاني وعزاه هناك الى المصنف فقد ذكرنا هناك أنه يخالف كلام المصنف  
 فان المصنف حل كلام الزيلعي على حلال المسلمين وحقه اننا لم نذكر عدم الفرق بين قوله امرأتى حرام وامرأتى  
 طالق وابنه في كل منهما يقع على واحدة واليه البيان لان لفظ امرأتى عموماً بدلي يصدق على واحدة ممنهن  
 لا بعينها بخلاف حلال المسلمين فان عموماً استغراقاً يعم الكل دفعة واحدة واذا كان لا خلاف في قوله امرأتى  
 طالق في أنه لا يقع الا على واحدة يقال مثله في امرأتى حرام وكون أحدهما صريحاً والاخر كناية لا يوجب  
 الفرق ومن ادعاه فعليه البيان والحاصل أنه لا خلاف في أن أنت عليه حرام يخص المخاطبة وفي أن كل حل  
 عليه حرام يعم الاربع لصريح أداء العموم الاستغراق وفي امر أنه حرام أو طالق يقع على واحدة غير معينة  
 وانما الخلاف في نحو حلال الله أو حلال المسلمين فتقبل يقع على واحدة غير معينة نظراً الى صورته افراده  
 والاشبه أنه يعم الكل وقد مناهنا تمام الكلام على ذلك فافهم واعلم هذا التقرير القويدي وازع عنك

أو حرمت نفسي عليك أو أنت على  
 كالحمار أو كخنزير برأزيه (ولو كان  
 له أربع (نوسة) والمساءلة بحالها  
 (وقع على كل واحدة ممنهن طلقة)  
 بائنة (وقيل تطلق واحدة ممنهن)  
 واليه البيان كما مر في الصريح  
 (وهو الاظهر) والاشبه ذكره  
 الزيلعي والبرازي وغيرهما وقال  
 الكمال الاشبه عندى الاول وبه  
 جزم صاحب البحر في فتاواه وصححه  
 في شرحه لكن في النهري يجب  
 ان يكون معنى قول الزيلعي والمساءلة  
 بحالها يعني التحريم لا بقصد أنت  
 على حرام مخاطباً لواحدة كافي المتن  
 بل يجب فيه أن لا يقع الا على  
 المخاطبة اه قلت يعني بخلاف  
 حلال الله أو حلال المسلمين فانه  
 يعم وبه يحصل التوفيق فليحفظ

قلادة التقليد (قوله تقع واحدة) كذا في الذخيرة والبرازية ووجهه أنه عبارة عن تكرار هذا اللفظ ألف مرة وهو لو كرره لا يقع الا الاول لان البائن لا يلحق البائن بخلاف ما مر قبيل طلاق غير المدخول بها من أنه يقع الثلاث فيما لو قال للمدخول بها أنت طالق مرارا أو الوفا لانه صريح والصريح اذا تكرر يلحق الصريح وإذا قيد بالمدخول بها البقاء العدة كما أوضحناه هناك فافهم (قوله ناويانيتين) أي بقوله أنت على حرام وقوله تقع واحدة لان الثنتين عدد محض واقتضاه لا يحتمل الا أن تكون أمة لانه في حقها الفرد الاعتباري وفي قوله تقع واحدة ردة على ما في الفتح من قوله لم يقع شيء فانه سبق قلم والواقع في عباراتهم لم يصح نيته بخلاف ما اذا نوى الثلاث فانه يصح وتقع ثنتان تكمله للثلاث كما في الحاشية وغيرها أفاده في البحر وأجاب في التهر بأن قوله لم يقع شيء أي نيته وان وقع بلفظه تأمل وفيه رد أيضا على ما في الجوهره من أنه يقع ثنتان اذا نواهما مع الاولى كما قدمه الشارح في أول باب الصريح وقد منا الكلام عليه هناك (قوله وبالثنائي مينا) أي ايلاء وقوله صح أي مانوى لانه فيه تشديدا على نفسه لانه لو نوى به طلاقا أو طلاقا وانصرف الى الطلاق كما هو المقتضى به لم يقع به شيء لانه بائن والبائن لا يلحق منه كذا كما مر فافهم (قوله وقع الثلاث) لان البائن يلحق البائن اذا كان معلنا لانه حينئذ لا يصلح جعله خبرا عن الاول كما مر في بابه (قوله وتما في البرازية) وعبارته قال لامرأته أنت على حرام ونوى الثلاث في احداهما والواحدة في الاخرى صحت نيته عند الامام وعليه الفتوى ولو قال نويت الطلاق في احداهما واليمين في الاخرى عند الثاني يقع الطلاق عليهما وعندهما كما نوى قال لثلاث أنت على حرام ونوى الثلاث في الواحدة واليمين في الثانية والكذب في الثالثة طلقن ثلاثا وقيل هذا على قول الثاني وعلى قولهما ينبغي أن يكون على مانوى اه (قوله حنطوطي كل) يعني يكون ايلاء من كل واحدة منهما وهذا على غير المقتضى به وعلى المقتضى به يقع على كل واحدة منهما طلاق بائنة اه ح أي لانه في العرق طلاق (قوله والفرق لا يحنط) الفرق هو ان حنط حرمه اسم الله تعالى لا يتحقق الا بوطئها وفي قوله أنت على حرام صار ايلاء باعتبار معنى التحريم وهو موجود في كل منهما كذا في الفتح عن المحيط ومثله في البحر وغيره وقال ح الفرق هو ان في قوله أنت على حرام حرمهما على نفسه ويترجم بهما تحريم لكل منهما وفي قوله لا أقرب بكما يحنط الا بوطئها فلا يحنط الا بوطئها وقد صرح بهذا الفرق صاحب التهر في كتاب الايمان عند قوله ومن حرم مملكه لم يحرم حيث فرق بين أكل هذا الرغيف على حرام وبين لا أكل هذا الرغيف بأن يحرمه الرغيف على نفسه حرم أجزاءه أيضا وفي الثاني انما منع نفسه من أكل الرغيف كله فلا يحنط بالبعض اه قلت لكن ذكر في البحر هناك عن الحاشية قال مشايخنا الصحيح أنه لا يحنط بأكل اقمته لان قوله هذا الرغيف على حرام بمنزلة قوله والله لا أكل هذا الرغيف اه أي لان حريم الحلال يمين لكن مقتضى ما مر عن الفتح أنه يفرق بين الحلف باسمه تعالى وبين غيره مما ألحق به تأمل (قوله ان نوى التكرار) أي التأكيدها أي يكون ايلاء واحد او مينا واحدة حتى لو لم يقربها في المدة طلقت طلقة واحدة وان قربها فيه الزمه كفارة واحدة (قوله والا) أي وان لم ينوشأ أو أراد التشديد والتغليظ وهو الابتداء دون التكرار كذا في الفتح (قوله فلا ييلاء واحد الخ) والقياس أن يكون الايلاء ثلاثا أيضا وهو قول محمد حتى اذا مضت أربعة أشهر ولم يقربها ثنتين بتطليقة ثم عتسها ثنتين باخرى ثم باخرى الا أن تكون غير مدخول بها فلا يقع الا واحدة وفي الاستحسان وهو قولهما الايلاء واحد فلا يقع الا واحدة لان المدة لما كانت متحدة كان المنع متحدا فلا يتكرر الايلاء ويجب بالقرآن ثلاث كفارات أجمعا لان الشرط الواحد يكفي لايمان كثيرة كما في الفتح والله سبحانه أعلم

\*(باب الخلع)\*

أخره عن الايلاء لان الايلاء تجزئه عن المال كان أقرب الى الطلاق بخلاف الخلع فان فيه معنى المعاوضة من جانب المرأة ولان مبني الايلاء نشوز من قبله والخلع نشوز من قبلها غالباً فقدم ما بالرجل على ما بالمرأة عناية (قوله هلوعة الازالة الخ) يشال خلعت النعل وغيره خلعت عنقه وخلعت المرأة زوجها انحلالا اذا اقتدت منه فخلعها هو خلعا والاسم الخلع بالضم وهو استعارة من خلع اللباس لان كل واحد منهما لباس لا آخر فاذا فاعل ذلك فكأن كل واحد نزاع لباسه عنه بجر عن المصباح (قوله واستعمل الخ) ظاهره

(فروع) أنت على حرام ألف مرة تقع واحدة \* طلقها واحدة ثم قال أنت حرام ناويانيتين تقع واحدة \* نكزته مرتين ونوى بالاول طلاقا وبالثاني مينا صح \* قال ثلاث مرات حلال الله على حرام ان قعلت كذا ووجد الشرط وقع الثلاث \* قال لهما أنت على حرام ونوى في احداهما ثلاثا وفي الاخرى واحدة فكأنوى به يفتي وتما في البرازية \* قال أنت على حرام حنطوطي كل ولو قال والله لا أقرب بكما يحنط الا بوطئها والفرق لا يحنط وفي الجوهره كثر والله لا أقربك ثلاثا في مجلس ان نوى التكرار اتحادا والا فلا ييلاء واحد واليمين ثلاث وان تعدد المجلس تعدد الايلاء واليمين

\*(باب الخلع)\*

(هو) لغة الازالة واستعمل في ازالة الزوجية بالضم

أنه خاص بالنسبة في ذلك وهو المصدروه وخلاف ما ستر عن المسباج وأنه تصرف لغوى وتفسيره ما ستر  
في الطلاق أن الطلاق والاطلاق رفع القيد لمطلقا لكنه خص الطلاق لغة برفع قيد النكاح واستعمل في غيره  
الاطلاق (قوله وفي غيره) الأنسب وفي غيرها ط (قوله ازالة ملك النكاح) شمل ما لو خال المطلق  
رجعيا بجمال فانه يصح وبجيب المال بجر وسياق (قوله فانه لغوي) لان النكاح الفاسد لا يقيد ملك المتعة  
وبالنيونة والردة حصلت ازالة قبله فلم يكن في الخلع ازالة قال في البحر فلا يسقط المهر ويبي له بعد الخلع  
ولاية الجبر على النكاح في الردة كما في البرازية اه قلت وظاهر اطلاقه أنه لا يسقط المهر في النكاح الفاسد  
ولو بعد الوطى لكن في جامع الفصولين نكحها فاسدا فوطئها فاختلعت بالمهر قيل يسقط اذا خلع يجعل كناية  
عن البراء لان الخلع وضع لهذا وقيل لا يسقط لان الخلع لغائه انما يصح في النكاح القائم اه وفي البحر  
أيضا ولو خالها بجمال ثم خالها في العدة لم يصح كما في النسبة ولكن يحتاج الى الفرق بين ما اذا خالها بعد الخلع  
حيث لم يصح وبين ما اذا طلقها بجمال بعد الخلع حيث يقع ولا يجب المال وقد ذكرناه آخر الكليات اه  
قلت قد متنا الفرق هناك وهو أن الخلع بائن وهو لا يلحق مثله والطلاق بجمال صريح فيلحق الخلع وانما لم يجب  
المال هنا لان المال انما يلزم اذا كانت تملك به نفسها واذا يقع به البائن واذا طلقها بجمال بعد الخلع لم يقيد  
الطلاق بملكها لنفسها بالحصول بل بالخلع قبله واذا لزم المال في الموطوعة لطلوعها بجمال ثم خلعتها وقد متنا تمام الكلام على  
ذلك هناك (قوله المتوقعة) بالرفع صفة لازالة وقوله على قبولها أي المرأة قال في البحر ولا بد من القبول  
منها حيث كان على مال أو كان بلفظ خالعتك أو اختلعي اه وفي التارخانية قال لا مراء أنه اذا دخلت  
الدار فقد خالعتك على آف فدخلت الدار وقع الطلاق بأف يريده اذا قبلت عند الدخول اه ومفاده عدم  
صحة القبول قبل الشرط كما ذكره (قوله خرج ما لو قال خلعتك الخ) أي ولم يذ كر المال لانه متى كان على  
مال لزم قبولها كما ذكرناه انفا وقيد بقوله ناو يابا على ظاهر الرواية لانه كناية فلا بد له من النية أو دلالة الحال  
التي سبقت أن أنه لغلبة الاستعمال صار كالصريح (قوله غير مسقط للحقوق) أي المتعلقة بالزوجية  
وسياق بيناتها (قوله بخلاف خالعتك الخ) كان الاولى أن يقول بخلاف ما اذا ذ كر المال أو قال خالعتك  
الخ وأفاد أن التعريف خاص بالخلع المسقط للحقوق فقوله لها خلعتك بلا ذ كر مال لا يسمي خلعا مشرا على هو  
طلاق بائن غير متوقف على قبولها بخلاف ما اذا ذ كر ماله المال أو كان بلفظ المفاعلة أو الاصر فانه لا بد  
من قبولها كما ذكرناه معارضة من جانبها كما يأتي والظاهر أن خالعتك بلفظ المفاعلة انما يتوقف على القبول  
ليسقط المهر لا وقوع الطلاق به اذ لا يظهر فرق في الوقوع بين خالعتك وخالعتك وسياق ما يؤيده تأمل  
وفي حكمه الطلاق على مال فلا بد من القبول وان لم يسم خلعا وبه ظهر أنه لا فرق عند ذ كر المال بين  
خالعتك وخالعتك وأنه ليس كل ما توقف على قبولها يسمى خلعا ولا كل ما كان بلفظ الخلع يتوقف على القبول  
ويسقط الحقوق (تنبيه) في التارخانية وغيرها مطلق لفظ الخلع محمول على الطلاق بعوض حتى لو قال لغيره  
اخلع امرأتى خلعتها بلا عوض لا يصح (قوله أو اختلعي الخ) اذا قال لها اختلعي نفسك فهو على أربعة أوجه  
اما أن يقول بذلك خلعت بصح وان لم يقل الزوج بعده أجزت أو قبلت على الختار واما أن يقول بجمال ولم يذكره  
أو بما شئت فقلت خلعت نفسي بكذا ففي ظاهر الرواية لا يسم الخلع ما لم يقبل بعده واما أن يقول اختلعي  
ولم يرد عليه خلعت فعند أبي يوسف لم يكن خلعا وعن محمد تطلق بلا بدل وبه أخذ كثير من المشايخ والرابع  
أن يقول بلا مال خلعت يسم بقولها وتماه في جامع الفصولين ومثله في الخاتمة ولا يخفى أن ما ذكره الشارح  
هو الوجه الثالث وقد ذكر في الخاتمة الخلاف المازوذ كر أن قول محمد تأخذه أكثر المشايخ خافيا  
خلاف ما عراه اليه ساند ذكر في الخاتمة قال خالعتك فقبلت برئ عما عليه من المهر فان لم يكن عليه مهر ردت  
ماساق اليها كذا ذكر الحاكم الشهيد وبه أخذ ابن الفضل وهذا يؤيد ما ذكرنا عن أبي يوسف ان الخلع لا يكون  
الا بعوض اه لكن فيه كلام سند ذكره (قوله بلفظ الخلع) متعلق بازالة (قوله فانه غير مسقط) أي للمهر  
على المعتقد كما ساند كره المصنف نعم يسقط النفقة ولو مفروضة كما سبقت (قوله كاسيبي) في قول المصنف ويسقط  
الخلع والمباراة الخ (قوله فانه كذلك) أي خلع مسقط للحقوق بجر قال في العمادية وذ كر في الملقط لو قال  
بعت منك نفسك ولم يذ كر ما لاقالت اشترت يقع الطلاق على ما قبضت من المهر وترده اليه وان لم تقبض سقط

وفي غيره بالفتح وشرعا كما في البحر  
(ازالة ملك النكاح) خرج به الخلع  
في النكاح الفاسد وبعد النيونة  
والردة فانه لغوي كما في الفصول  
(المتوقعة على قبولها) خرج ما لو  
قال خلعتك ناو يا الطلاق فانه يقع  
باعتبار غير مسقط للحقوق لعدم  
توقفه عليه بخلاف خالعتك بلفظ  
المفاعلة أو اختلعي بالامر ولم يسم  
شأ قبلت فانه خلع مسقط حتى  
لو كانت قبضت البذل ورتة خاتمة  
(بلفظ الخلع) خرج الطلاق على  
مال فانه غير مسقط فتح وزاد قوله  
(أو ما في معناه) ليدخل لفظ المباراة  
فانه مسقط كاسيبي ولفظ البيع  
والشراء فانه كذلك كما صححه  
في الصغرى

ساقية الزوج اه (قوله خلافاً للثانية) حيث قال ان الصحيح أن الخلع بلفظ البيع والشراء لا يوجب البراءة  
عن المهر الا بذكره وفيه كلام سند كره (قوله) وأفاد التعريف الخ لان الرجعي لا يزول الملك (قوله ولا بأس به)  
أى ولو في حالة الخلع فلا يكره بالاجماع لانه لا يمكن تحصيل العوض الا به بجر أول كتاب الطلاق وقدمه  
الشارح هناك (قوله للشقاق) أى لوجود الشقاق وهو الاختلاف والخصام وفي القهستاني عن شرح  
الطحاوي السنة اذا وقع بين الزوجين اختلاف أن يجتمع أهلهما لمصلحة ما فإن لم يصطالحا جاز الطلاق والخلع  
اه ط وهذا هو الحكم المذكور في الآية وقد أوضح الكلام عليه في الفتح آخر الباب (قوله بما يصلح  
للمهر) هذا التركيب يوجبهم اشتراط البدل في الخلع لان الظاهر تعلقه بازالة مع انك علمت أنه لو قال خالعتك  
فقبلت تم الخلع بلا ذكر بدل وبهذا اعترض في الجرع على الفتح حيث ذكر في التعريف قوله يدل ثم قال الآن  
يقال مهرها الذي سقط به بدل فلم يعر عن البدل اه والاولى تعبير الكثر وغيره بقوله وما صلح مهر اصل بدل  
الخلع فان معناه أنه اذا ذكر في الخلع بدل يصلح جعله مهرافانه يصح وسياًقى أنه اذا بطل العرض فيه تطلق باتفاقنا  
بجانبنا (قوله بغير عكس كلى) فلا يصح أن يقال ما لا يصلح مهر الا يصلح بدل الخلع لان بعض ما لا يصلح مهر  
يصلح بدل خلع كما مثل فالكلمة كاذبة نعم يصدق عكسها موجهة جرمية كبعض ما يصلح بدل خلع يصلح مهر  
(قوله وجوز العيني انعكاسها) أى كية تبعاً لقوله في غاية البيان انه مطرد منعكس كما لان العوض من طرد  
الكلى أن يكون ما لا متقوماً ليس فيه جهالة مستتمة ومادون العشرة بهذه المثابة ومن عكس الكلى  
أن لا يكون ما لا متقوماً وأن يكون فيه جهالة مستتمة ومادون العشرة مال متقوم ليس فيه جهالة فلا يرد  
السؤال لاعلى الطرد الكلى ولا على عكسه اه قال في النهر لا يخفى أن الصلاحية المطلقة هي الكاملة وكون  
مطلق المال المتقوم خالفاً عن الكمية يصلح مهرامتنوع فلذا منع المحققون انعكاسها كلمة (قوله وشرطه  
كالطلاق) وهو أحلية الزوج وكون المرأة محللاً للطلاق منجزاً أو معاقلاً على الملك وأما ركنه فهو كافي البدائع  
اذا كان بعوض الايجاب والقبول لانه عقد على الطلاق بعوض فلا تقع القرعة ولا يستحق العوض  
بدون القبول بخلاف ما اذا قال خالعتك ولم يذكر العوض ونوى الطلاق فانه يقع وان لم تقبل لانه طلاق  
بلاعوض فلا يفتقر الى القبول اه ونحوه في الشربة لا لية آخر الباب عن الخاتمة وظاهره أن خالعتك مثل  
خلعتك في أنه بلا ذكر مال لا يتوقف على القبول وهو خلاف ظاهر ما مر الآن يقال توقف لفظ المفاعلة  
على القبول شرط لكونه مسقطاً للعقوق بخلاف خلعتك فانه لا يسقط ولو مع القبول تأمل وفي الخاتمة  
قال خالعتك فقبلت يقع الباش وكذا ان لم تقبل لان الطلاق يقع بقوله خالعتك وفيها أيضاً قال خالعتك على كذا  
وسمى ما لا معلوماً يقع الطلاق ما لم تقبل كما لو قال طلقك على ألف اه أى لانه سعلق على القبول وأما ما ذكر  
المال فلا يكون معلقاً على القبول معنى فيقع الطلاق وان لم تقبل تأمل (قوله لانه تعليق الطلاق بقبول المال)  
كذا صرح به في البدائع ولذا قال في الخاتمة ولو قال خالعتك على كذا وسمى ما لا معلوماً يقع الطلاق  
ما لم تقبل كما لو قال طلقك على ألف درهم لا يقع ما لم تقبل اه ويتفرع على هذا ما سبى في آخر الباب في أول  
القروع كما سنوضحه فافهم (قوله فلا يصح رجوعه الخ) أى لو ابتدأ الزوج انخلع فقال خالعتك  
على ألف درهم لا يملك الرجوع عنه وكذا لا يملك فسخه ولا ينهى المرأة عن القبول وله أن يعلقه بشرط ويضيفه  
الى وقت مثل اذا قدم زيد فقد خالعتك على كذا أو خالعتك على كذا اغداً أو رأس الشهر والقبول اليها بعد  
قدوم زيد وصحى الوقت لانه تطلق عند وجود الشرط والوقت فكان قبولها قبل ذلك لغوا بدائع (قوله  
ولا يقتصر على المجلس) فلا يطل بقبامه عنه قبل قبواها بدائع (قوله ولا يقتصر قبواها الخ) فيه أن هذا  
من فروع كونه معاوضة من جانبها فكان الاولى تأخيرها وعبارة البدائع ولا يشترط حضور المرأة بل يتوقف  
على ما وراء المجلس حتى لو كانت غائبة فبلغها فلها القبول لكن في مجلسها لانه في جانبها معاوضة (قوله  
وفي جانبها معاوضة) عطف على قوله يمين في جانبه أى لان المرأة لا تملك الطلاق بل هو ملكه وقد علقه بالشرط  
والطلاق يحتمله ولا يحتمل الرجوع ولا شرط الخيار بل يطل الشرط دونه ولا يتقيد بالمجلس وأما في جانبها فانه  
معاوضة المال لانه تملك المال بعوض فإعيا فيه أحكام معاوضة المال كالبيع ونحوه كافي البدائع (قوله  
فصح رجوعها) أى اذا كان الابتداء منها بأن قالت اختلفت نفسي منك بكذا فلها أن ترجع عنه قبل قبول

خلافاً للثانية وأفاد التعريف  
صحته خلع المطلقة رجعاً (ولا بأس به)  
عند الحاجة) للشقاق بعدم  
الرفاق (بما يصلح للمهر) بغير  
عكس كلى لصحة الخلع بدون  
العشرة وبما في يدها ووطن عثمها  
وجوز العيني انعكاسها (و) شرطه  
كالطلاق وصفته ما ذكره بقوله  
هو يمين في جانبه) لانه تعليق الطلاق  
يقبول المال فلا يصح رجوعه عنه  
(قبل قبواها) ولا يصح شرط الخيار له  
ولا يقتصر على المجلس) أى مجلسه  
وبما تصر قبولها على مجلس عليها  
(وفي جانبها معاوضة) بمال (فصح  
رجوعها) قبل قبوله

الزوج وبطل بقباهما عن المجلس وبقياهما أيضا ولا توقف على ما وراء المجلس بان كان الزوج عايبا حتى لو بلغه وقبل لم يصح ولا يصح تعليقه ولا اضافته بدائع (قوله وصح شرط الخيار لها) بان قال خالعتك على كذا على أنك بالخيار ثلاثة أيام فقبلت جازا الشرط عنده حتى لو اختلفت في المدة وقع الطلاق ووجب المال وان ردت لا يقع ولا يجب وعندهما شرط الخيار باطل والطلاق واقع والمال لازم بدائع قال في البحر قيد بخيار الشرط لان خيار الرؤية لا يثبت في الخلع ولا في كل عقد لا يحتمل التسخير كما في الفصول وأما خيار العيب في بدل الخلع فثبت في العيب الفاحش وهو ما يخرج من الجودته الى الوساطة ومنها الى الرداء دون اليسير قوله ولو أكثر من ثلاثة أيام أي بخلاف البيع لان اشتراطه في البيع على خلاف القياس لانه من التملكيات وغماه في البحر عن الكشف واذا أطلقا أي عن ذكر المدة ينبغي أن يكون لها الخيار في مجلسهما فقط استنباطا عما اذا أطلقا في البيع بحر وفيه نظر لانه ان أراد ذكر الخيار أطلق فقيهه أن شوته في البيع مقيد بما بعد العقد أما عند العقد فيفسد البيع كافي النهر وحينئذ فان ذكره بعد قبولها الخلع لا يفسد لانه لا يحتمل التسخير بعد تمامه بخلاف البيع وان ذكره قبل القبول لم يصح فحاشه على البيع لانه لا يثبت فيه اللهم إلا أن يقال لا يثبت فيه لانه يفسد بالشرط الفاسدة بخلاف الخلع لكن لو ثبت في البيع ثبت مقتضرا على المجلس كما لو ثبت فيه بعد العقد فكذلك في الخلع لا يتجاوز المجلس تأمل (قوله ويقتصر على المجلس) الضمير راجع للخلع فيبطل بقباهما عن المجلس وبقياهما أيضا كما مر (قوله بشرط الخ) فلو قلنا اختلعتا منك بالهر ونفقة العدة بالبرية وهي لا تعلم معناه وألقها أبرأ منك من نفقة العدة الأصح أنه لا يصح لان التقويض كالتوكيل لا يتم الا بعلم الوكيل والابراء عن نفقة العدة والمهر وان كان اسقاطا لكنه اسقاط يحتمل التسخير فصار فيه شبهة البيع والبيع وكل المعاوضات لا بد فيها من العلم وهذه الصورة كثيرا ما تقع فبح قات الظاهر أن المراد يصح الخلع ولا يلزم البطلان لان جهلها بمعناه عذر في عدم سقوط حقها ولا يلزم منه عدم طلقها اذا قبل فقامل هذا وعامة نساء ما سالا يعرفون موجب الخلع أنه مسقط للحقوق فاذا اطلبت منه أن يحلها فقال خالعتك ورضيت فهل يسقط مهرها بمجرد ذلك أم لا لم أر من مخرج به ومقتضى ما ذكره في سقوط خيار البويع أنهم لا تعذر بالجهل وسبأني في الشركة أن المساوضة لا تصح الا بلفظ المساوضة وان لم يعرف معناها فقامل (قوله يصح مع الجهل) أي قضاء فقط كما قدمه في باب الطلاق رجعي (قوله وطرف العبد الخ) أي جانبه قال في النقاية وشرحها القهستاني والعبد والامة في العتق بمنزلة أي المرأة في الخلع فالملوك بمنزلة حتى أنه اذا قال العبد للمولى اشترت نفسي منك بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى له واذا قال المولى بعت نفسك منك بكذا اليس له الرجوع وقس عليه شرط الخيار والاقصا على المجلس اه ط وحاصله أن العتق بمال معاوضة من جانب العبد كالخلع في جانب المرأة فتعبر من جانبه أحكام المعاوضات بخلاف جانب المولى فانه بمنزلة الزوج فتعكس فيه تلك الاحكام (قوله كطرفها في الطلاق) أي في الخلع لان الكلام فيه وأطلقه عليه لانه طلاق بالكفاية تأمل (قوله والخلع يكون الخ) في الجوهره ألفاظ الخلع خمسة خالعتك يايتك بآراك فارقك طلق نفسك على ألف اه وزاد عليه ما ذكره المصنف من لفظ البيع والشراء (قوله كعبت نفسك) تقدم عن الصغرى تصحیح أنه مسقط للحقوق (قوله أو طلاقك) في البحر ولو قال بعت منك طلاقك بهزل ففسدت نفسك بانيته منه بهزلا بمنزلة قولها اشترت وقيل يقع رجعا والاول أصح ولو قال بعت منك فطليقة ففسدت نفسك اشترت يقع رجعا مجابا لانه صريح اه وقيد الثانية في الثانية بما اذا لم يذكر البطلان ثم قال ولو قال بعت نفسك منك ففسدت نفسك اشترت يقع طلاق بائن لان بيع الطلاق أميك الطلاق فاذا لم يذكر البطلان يصير كما قاله فطلقك فيكون رجعا اما بيع نفسها غاميك النفس من المرأة ومالك النفس لا يحصل الا بالبائن فيكون بائنا اه فأذا أن بعت منك فطليقة بكذا يقع به البائن أيضا (قوله أو طلقك على كذا) هذا مبني على أن الطلاق على مال مسقط للمهر وهو خلاف المعتمد كما سألني ح أي لما مر أن المراد الخلع المسقط للحقوق والطلاق على مال ليس منه (قوله ان الواقع به) أي بالخلع ولو بلفظ البيع والمباراة بحر (قوله ولو بلا مال) هذا اذا كان بلفظ الخلع أو بلفظ بيع النفس بخلاف بيع الطلاق أو الطليقة بلا ذكر بدل فانه يقع به الرجعي كما علمت انما (قوله ولو بالطلاق الخ) في بعض

(و) صم (شرط الخیار لہا) ولوا کثر

من ثلاثة أيام بحر) ويقتصر على

المجلس) كالبيع (فائدة) ينطبق

في قبولها علمها بمعناها لانه معاوضة

بجلاف ملاق وعماق وتديبر لانه

اسقاط والاسقاط يصح مع الجهل

و ظرف العبدی العسافی علی ما  
کما فی اقلی الامم (۱) انما

(١) لكم ان يافظ السوء الشراء

و الطلاق، و المارأف، كعت نفسك

أَوْ مَلَأَكَ أَوْ طَلَعَكَ عَلَى كَذَا

أوبارأتك أي فارقتك وقبلت

المرأة (و) حكمه أن (الواقع به) ولو

بلا مال (وبالطلاق) الصريح

(علی مال طلاق یافتن)

مطالبه  
ألفاظ الخلع خمسة



السبح وبالطلاق باسقاط لوهو الاول لما علمت من أن الطلاق على مال خارج عن المصلحة المسقط للعقوق لكنه  
 لما كان المراد بيان وقوع البائن به صح اطلاق الخلع عليه وانما ذكر الصريح نصاعدا على المتوهم اذا كانت  
 كذلك كما أفاده ط وأراد بالمال ما يشمل البراء منه حتى لو قالت أبرأك عن مالي عليك على طلاق ففعل برئ  
 وبات بخلاف طلقني على أن أؤخر مالي عليك فان التأخير ليس بمال وصح التأخير لوله غاية معلومة والا فلا  
 والطلاق رجعي مطلقا بجر عن البرازية وفي الفتح آخر الباب قال أبرأني من كل حق يكون للنساء على  
 الرجال ففعلت فقال في فور طلقك وهي مدخول بها يقع بائنا لانه يعرض واذا اختلفت بكل حق لها عليه  
 فلها النفقة مادامت في العدة لانها لم يكن لها حق حال الخلع فبعد طهر أن تسمية كل حق لها عليه وكل حق  
 يكون للنساء صحيحة وينصرف الى القائم لها اذ ذلك اه قلت نعم لو قالت من كل حق للنساء على الرجال قبل  
 الخلع وبعده فان النفقة تسقط كما في البرازية وسيأتي تمامه وسيأتي ايضا ما لو خالعهما على البراء من نفقة الولد  
 (قوله وثمة) أي ثمة تنقيد الطلاق بكونه على مال دون الخلع يظهر فيما لو بطل البدل كما سيأتي أنه لو طلقها  
 بضمير أو خنزير أو ميتة وقع بائن في الخلع رجعي في الطلاق بجا نافيهما البطلان البدل واذا بطل بقي لفظ الخلع  
 والواقع به بائن ولفظ الطلاق والواقع به رجعي لانه صريح فلم يكن ذكر المال شرطاً في وقوع البائن  
 بالطلاق دون الخلع لم تظهر ثمة للتنقيد به لكن الاقتصار في بيان الثمة على بطلان البدل محل نظر فان مثله  
 ما لو يذكر البدل أصلاً تأمل وأما كون الخلع بسقط الحقوق والطلاق على مال لا بسقطها فليس ثمة للتنقيد  
 بالمال كما لا يخفى فافهم (قوله والخلع من الكليات) لانه يحتمل الاختلاع عن اللباس أو الخيرات أو عن  
 النكاح عناية ومثله المبرأة (قوله فيعتبر فيه ما يعتبر فيها) ويقع به طلاقه بائنة الا ان نوى ثلاثاً فكون  
 ثلاثاً وان نوى ثنتين كانت واحدة بائنة كافي الحاكم (قوله من قرائن الطلاق) كذا ذكر الطلاق وسواها له  
 وفي الدرر المتني وتسمية المال وان لم يكن متقوماً من القرائن اه ط (قوله لو قضى بكونه فخفاً) أي  
 كما هو قول الحنابلة انه لا يقع به طلاق بل هو فسخ لا ينقص العدد بشرط عدم نية الطلاق بجر (قوله نفذ  
 لانه مجتهد فيه) أي موضع اجتهاد صحيح بمعنى أنه يسوغ فيه الاجتهاد لانه لم يخالف كتاباً ولا سنة مشهورة  
 ولا اجماعاً اذ لو خالف شيئاً من ذلك في رأى المجتهد لم يكن مجتهداً فيه حتى لو حكم به بما كرهه لانه لا ينفذ كما قرر  
 في محله وباتى في أول الباب الا ترى عن الفتح ما يوضحه ولا يخفى أن المراد بقوله نفذ هو ما لو حكم به خفياً  
 في مسألتنا بخلاف الخفي فانه وان صح حكمه بغير مذهبه على أحد القوانين لكنه في زماننا لا يصح اتفاقاً للتنقيد  
 السلطان قضاءه بالحكم بالصحيح من مذهبنا فلا ينفذ حكمه باضعيف فضلاً عن مذهب الغير فافهم (قوله  
 لم يصدق قضاء) أي بل ديانته لان الله تعالى عالم بسر له لكن لا يسع المرأة أن تقيم معه لانها كالفقاضي لا تعرف  
 منه الا الظاهر بجر عن المبسوط (قوله في الصور الاربع) أي فيما لو كان بلفظ الخلع أو البيع والشراء  
 أو الطلاق أو المبرأة (قوله بخلاف لفظ بيع وطلاق) لانها مصرية حان تأخر خاتمة لكن صراحة البيع مثل  
 بيع نفسك أو طلاقك بمعنى أن دلالة عليه قطعاً لا تخلف عنه لان البيع فيه زوال ملك الميم فليز منه قطعاً  
 زوال ملك المتعة كما أفاده المصنف في المنع تأمل وأما صراحة الطلاق فظاهرة وان كان لا يكون حكمه  
 حكم الخلع الاعند كمال المال لان الكلام في أنه يقع به الطلاق أي الرجعي اذ لم يكن بمال ولا يصدق في أنه  
 لم يرد به الطلاق لكونه صريحاً فافهم (قوله وفيه اشارة الى اشتراط النية) أي اشتراطها للوقوع به ديانة  
 وكذا قضاءه اذ لم تكن قرينة من ذكر مال ونحوه كما هو الحكم في سائر الكليات (قوله ههنا) أي في لفظ  
 الخلع وفي البحر عن البرازية فلو كانت المبرأة أيضاً كذلك أي غلب استعمالها في الطلاق لم يخرج  
 الى النية وان كانت من الكليات والاتبى النية مشروطة فيها وفي سائر الكليات على الاصل اه وفيه  
 اشارة الى أن المبرأة لم يغلب استعمالها في الطلاق عرفاً بخلاف الخلع فانه مشتهر بين الخاص والعام فافهم  
 (قوله وكذا تحريراً أخذني) أي قللاً كان أو كثيراً والحق أن الاخذ اذا كان التشويز منه حرام قطعاً لقوله  
 تعالى فلا تأخذوا منه شيئاً الا أنه ان أخذ ماله بسبب خيبت وقمائه في الفتح لكن نقل في البحر عن الدرر  
 المنصور للسيوطي اخرج ابن أبي جري عن ابن زبيد في الآية قال ثم رخص بعد فقال فان خضعت أن لا يقيمها  
 حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به قال فتسخت هذه تلك اه وهو يقتضي حل الاخذ مطلقاً اذا رضيت

مطلب  
 أبرأته من كل حق يكون للنساء  
 على الرجال ففعلتها يقع بائناً

وثمة فيما لو بطل البدل كما سيأتي  
 (و) الخلع (هو من الكليات فيعتبر

فيه ما يعتبر فيها) من قرائن الطلاق  
 لكن لو قضى بكونه فخفاً نفذ  
 لانه مجتهد فيه وقيل لا (خلعها  
 ثم قال لم أنويه الطلاق فان ذكر  
 بدلاً لم يصدق) قضاء في الصور  
 الاربع (والاصدق في) ماذا

وقع بائن (الخلع والمبرأة) لانها  
 كباين ولا قرينة بخلاف لفظ  
 بيع وطلاق لانه خلاف الظاهر  
 وفيه اشارة الى اشتراط النية وهو  
 ظاهر الرواية الا أن المشايخ قالوا  
 لا تسترط النية هاهنا لانه بحكم  
 غلبة الاستعمال صار كالصريح  
 كافي القهستاني عن متفرقات  
 طلاق المحيط (وكره) تحريراً  
 (أخذني)

مطلب  
 في معنى المجتهد فيه

اهـ أى سواء كان النشور منه أو منها أو منهما لكن فيه أنه ذكر في البحر أَوْلَا عن الفتح أن الآية الأولى فيما إذا  
 كان النشور منه فقط والثانية فيما إذا لم يكن منه فلا تعارض بينهما وأتم ما لو تعارضنا فخرمة الاخذ بلا حق  
 ثابتة بالاجماع وبقوله تعالى ولا تمتد كوهن ضمرا تعتدوا واسا كلها لا رغبة بل اضرا لا اخذ مالها  
 في مقابل خلاصها منه مخالف للدليل القطعي فافهم (قوله وليحق به) أى بالاخذ (قوله ان نشر)  
 في المصباح نشرت المراء من زوجها نشور زمان باب قعد وضرب عصته ونشر الرجل من امر أنه نشور بالوجهين  
 تركها وجفائها وأصله الارتجاع اهـ ملخصا (قوله ولومنه نشور أيضا) لان قوله تعالى فلا جناح علمها  
 فيما اقتدت به يدل على الاباحة اذا كان النشور من الجانبين بعبارة النص واذا كان من جانبها فقط  
 بدلالة الاولى (قوله وبه يحصل التوفيق) أى بين ما رجحه في الفتح من ثني كراهة اخذ الاكثر وهو رواية  
 الجامع الصغير وبين ما رجحه الشئ من اثباتها وهو رواية الاصل فيحمل الاول على ثني التبرجعة والثاني  
 على اثبات التزجية وهذا التوفيق مبصرح به في الفتح فانه ذكر أن المسألة مختلفة بين الصحابة وذكر  
 النصوص من الجانبين ثم حقق ثم قال وعلى هذا يظهر كون رواية الجامع أوجه نعم يكون اخذ الزيادة خلاف  
 الاولى والمنع محمول على الاولى اهـ ومضى علمه في البحر أيضا (قوله عليه) أى على الخلع منح أى على  
 أن تقول له خالعني وفي البحر على القول أى اذا كان هو المبتدى بقوله خالعنيك فافهم (قوله نطاق) أى  
 بآسان كن بلفظ الخلع ورجعيان كان بلفظ الطلاق على مال كما مروى أنى (قوله شرط للزوم المال) أى  
 عليها وهو البذل المذكور في الخلع وقوله وسقوطه أى عن الزوج وهو المهر الذي عليه (قوله أو استحق)  
 أى ادعاء آخر وأثبت أنه له ومثله ما في الفتح عن كافي الحاكم لو كان عبد احلال الدم فقتل عنده رجع عليه بقمته  
 وكذا لو وجب قطع يده فقطع عنده رده وأخذ قمته اهـ (قوله مما ليس بمال) كالم والحر (قوله وقع) أى  
 ان قبض بجر (قوله بائن في الخلع) لانه من الكتابات الدالة على صلح الوصلة فكان الواقع به بائنا بخلاف لفظ  
 اعتدى وأخويه كما روي في بابيه وبخلاف الطلاق فانه صريح لا يقتضي اليسوة أيضا (قوله مجانا فبها) أى  
 في صورتين والجمان كشدة اعطية الشئ بلابدل قال في الفتح أى بلا شئ يجب للزوج لان ملك النكاح  
 في الخروج غير متقوم ولذا لا يلزم شئ في الطلاق اهـ وأوجب زفر عليها رد المهر كافي المحيط بجر وأما لو كان  
 المهر في ذمته فانه يسقط ما لم يمتد من أن خالعتهك مسقط للعقوق وان لم يكن بعوض تأمل (قوله كما روي) أى  
 في قوله وغيره فيما لو بطل البذل وقبض مناسباته (قوله ولو سمت حلالا الخ) قال في الفتح وفي كتب المالكية  
 لو خلعها على حلال وحرام كغيره ومال صحيح ولا يجب له الا المال قبل وهو قيس قول أصحابنا وهو صحيح اهـ  
 (قوله رجع بالمهر) أى ان أخذته والاسقط عنه وهذا عند الامام وعندهما يجب مثله من خل وسط لانه صار  
 مغرورا من جهة بالتسمية المال اهـ خ (قوله أى الحسية) قيده لثلاثين كز مع قوله الاتي والبيت  
 والصندوق الخ مما هو في يدها الحسية فافهم (قوله ولا شئ في يدها) أما لو كان فيها شئ ولو قليلا  
 فهو له بجر (قوله لعدم التسمية) علمه لما فهم من التشبيه وهو وقوع البائن مجانا أى لعدم تسمية شئ  
 تصير به غارته بجر لان ما في يدها قد يكون متقوما وقد يكون غيره فكان راضيا بذلك فتح (قوله وكذا  
 عكسه) بأن قال لها خالعنيك على ما في يدي ولا شئ فيها بجر وهذا مفهوما بالاولى (قوله لكن الخ)  
 لما كان عدم لزوم شئ في المسألة الاولى لعدم التغير منها صار مظنة أن يتوهم هنا أنه لا يستحق الجوهر  
 لتغيره لها فاستدل على ذلك بأنها له لان المرأة أضرت بنفسها حيث قبلت الخلع قبل أن تعلم ما في يده فهذا  
 الاستدلال في محله فافهم (قوله وان زادت) أى على قولها خالعني على ما في يدي أى ولا شئ في يدها  
 (قوله ردت عليه في الاولى مهرها) أى في قولها من مال ومثله من متاع أو من مال المهر وقد أفاء لها  
 أو على ما في بطن جاري أو عني من حمل لانها لماسمت ما لم يكن الزوج راضيا بالزوال الا بالعوض  
 ولا وجه الى ايجاب المسمى أو قيمته للبهالة ولا الى قيمة البضع أعني مهر المثل لانه غير متقوم حالة الخروج فتعين  
 ايجاب ما قام على الزوج من المسمى أو مهر المثل تنهر (قوله والا) أى وان لم تكن قبضته برئ منه ولا شئ  
 عليها وكذا لا شئ عليها لو كانت قد أبرأته منه بجر (قوله أو ثلاثة دراهم في الثانية) أى في قولها من دراهم  
 معر فأو منكر الانها ذكرت الجمع وأقصاه لا غاية له وأذناه ثلاثة فوجبت ولو قالت على ما في هذا المكان من الشياه

وليحق به الا برأ عما اها عليه (ان  
 نشروا نشرت لا) ولومنه نشور  
 أيضا ولو بأكثر مما أعطاه على  
 الوجه فتح وصحح الشئ كراهة  
 الزيادة وتعبير الملتقى لا بأس به  
 يفيد أنها تزجية وبه يحصل  
 التوفيق (أكرها) الزوج (عليه  
 نطاق بلا مال) لان الرضى شرط  
 للزوم المال وسقوطه (ولو هلك  
 بده في يدها) قبل الدفع (أو استحق  
 فعابها قيمته لو) البذل (قيما ومثله  
 لو مثليا) لان الخلع لا يقبل الفسخ  
 (خلعها وأطلقها بخمرا وخنزير  
 أو سيرة ونحوها) مما ليس بمال  
 (وقع طلاق) بائن في الخلع  
 رجي في غيره (وقوعا) مجانا  
 فيهما بطلان البذل وهو الثمرة  
 كما روي ولو سمت حلالا كذا الخ  
 فاذا خرج رجع بالمهر ان لم يعلم  
 والا لا شئ له (كخالعني على ما في  
 يدي) أى الحسية (ولا شئ في يدها)  
 لعدم التسمية وكذا عكسه لكن  
 لو كان في يده جوهره لها  
 فقبلت فهي له علت أولا لاضرارها  
 نقضها بقبولها (وان زادت من  
 مال أو دراهم ردت) عليه في الاولى  
 (مهرها) ان قبضته والا لا شئ  
 عليها جوهره (أو ثلاثة دراهم)  
 في الثانية

والخيل والبغال والحمير أو الثياب لزمها ثلاثة أيضا كذا في الدراية قال في البحر وفي الثياب نظر  
 للجهالة وأقول ينبغي إيجاب الوسط في الكل وبه يدفع ما قال نهر قلت وفيه نظر لأن الثياب مجهول الجنس  
 مثل الدابة والعبد يختلف البغل والحمير ولذا روي في ثوب أو عبد وجب مهر المثل ولو على فرس أو ثوب  
 هروى وجب الوسط وعليه فينبغي في الثياب المطلقة رد المهر كما في الأولى ثم رأيت في كافي الحاكم الشهيد مانعه  
 وإن اختلفت منه على موصوف من المكمل والموزون والثياب فهو جائز وإن اختلفت منه ثوب غير  
 مندوب إلى نوع أو على دار كذلك فله المهر الذي أعطاهها وكذلك الدابة اه (قوله ولو في يدها أقل الخ)  
 ولو كان أكثر من ثلاثة فله ذلك درر عن النهاية (قوله لم أره) قال في التهر ولو ستمت دراهم فإذا في يدها  
 دنائير لا يجب له غير الدراهم ولم أره اه ح قلت وينبغي في عرفنا لزوم الدنانير لأن الدراهم تطلق عرفا  
 على ما شملها والحاصل أنها إذا اختلفت على شيء غير المهر فهو على الوجه الأول أن يكون ذلك المسمى غير  
 متقوم كالخمر والميتة فدفع مجازا الثاني أن يحتمل كونه مالا أو غيره مثل ما في بيتها أو يدها من شيء فإن الشيء  
 يشمل المال وغيره وكذا ما في بطن شاتها أو جاريها فإن ما في البطن قد يكون ربحا فإن وجد المسمى فهو له  
 والأوقع مجازا الثالث أن يكون مالا لا يوجب له مثل ما تخرجها أو تملكها العام أو ماتت كتب العام  
 فعليه ما قبضت من المهر سواء وجد ذلك أولا الرابع أن يكون مالا لكنه لا يوقف على قدره مثل ما في بيتها  
 أو يدها من المتاع أو ما في بطن شاتها أو ما في بطن غنمها من الولد فإن وجد منه شيء فهو له والارذلت  
 ما قبضت من المهر الخامس أن يكون مالا لا مقدرا معلوما مثل ما في يدها من دراهم فإن أقله ثلاث فكان  
 مقداره معلوما فله الثلاثة أو أكثر السادس إذا سميت مالا أو أشارت إلى غير مال كهذا الخ فإذا هو خير فإن علم  
 بأنه خير فلا شيء له والاربع بالمهر هذا حاصل ما في الذخيرة (قوله إذا لم تملك أقل المدة) أي مدة الحمل وهذا قيد  
 لعدم وجوب شيء أم الولد لا قلها فهو له لتحقيق وجوده والأولى ذكره هذا بعد قوله وبطن الغنم لأن  
 الظاهر اعتبار أقل مدته أيضا (فائدة) في إقرار الجوهره أقل مدة حمل الدواب سوى الشاة ستة أشهر وأقل مدة  
 حمل الشاة أربعة أشهر (قوله وقيد في الخلاصة وغيرها) كان المناسب ذكر هذا عقب قوله ردت  
 مهرها أو ثلاثة دراهم كالفعل في البحر ليعلم أن مرجع الضمير هو الرد المذكور وعبارة الخلاصة هكذا  
 وفي الفتاوى رجل خلع امرأته بماله عليه من المهر فلما منه أن لها عليه بقية المهر ثم ذكر أنه لم يبق لها عليه  
 شيء من المهر وقع الطلاق عليه بالمهر حافض عليه أن ترد المهر من قبضته أما إذا علم أن لامرأته عليه بأن وهبت  
 صح الخلع ولا ترد على الزوج شيئا كما إذا خالها على ما في هذا البيت من المتاع وعلم أنه لا متاع في هذا  
 البيت اه وكذا على ما في يدها من المال وعلم أنه ليس في يدها شيء كما في المجتبى (قوله على برأيتها  
 من ضمانه) معناه أنها إن وجدته سلمته والأفلا شيء عليها وأما لو شرطت البراءة من عيب في البدل صح الشرط  
 بحر (قوله لم تبرأ) لأنه عقد معاوضة فيقتضي سلامة العوض بحر (قوله لانه) تعليل لما استقدم من  
 المقام إن الخلع صحيح فيصح الخلع ويطل الشرط الفاسد ومنه لو خالها على أن يحل الولد عنده أو على أن يكون  
 صداقها الولد ها أو لا يجني بخلاف الشرط الملايم كالأخت في المجلس كما سأني في الفروع وتماه في البحر (قوله طلقني ثلاثا  
 لا تحرم ويشرط كتب الصلح ورد الأختة في المجلس كما سأني في الفروع وتماه في البحر (قوله طلقني ثلاثا  
 يأنف) أم الولد قالت واحدة بأنف فطلقها ثلاثا فان قال بأنف وقبلت وقعن وإن لم تقبل لا يقع شيء وإن لم يذكر  
 المال طلق عنده ثلاثا بلا شيء وعندهما واحدة بأنف وثنتان بلا شيء كالأخت فها وقال أنت طالق واحدة  
 وواحدة وواحدة عند الكل كما في البحر عن الخاتمة (قوله فطلقها واحدة) مثلها ثنتان شلبي ولو طلقها  
 ثلاثا كان له جميع الألف سواء كانت بائنا أو متفرقة في مجلس واحد بحر ط (قوله بثله)  
 لأن الباء تعصب الأعواض وهو يتقسم على الموضع بحر (قوله إن طلقها في مجلسه) فلو قام فطلقها  
 لم يجب شيء مهر ووجهه أنه معاوضة من جانبها فيشرط في قبوله المجلس كما في قبول البيع رجعي ولو بدأ هو  
 فقال خالعتك على ألف اعتبر بمجلسه أدونه فلو ذهب ثم قبلت في مجلسها ذلك صح بحر عن الجوهره (قوله  
 لو كان طلقها ثنتين) أي قبل قولها له طلقني الخ ثم طلقها واحدة بعد قولها ذلك فله كل الألف لحصول  
 المقصود وإذا قال في الخلاصة قالت طلقني أربعاً بأنف فطلقها ثلاثاً انتهى بالألف ولو طلقها واحدة فبثلث الألف

ولو في يدها أقل كلتها ولو سمت  
 دراهم فإن دنائير لم أره (والميت  
 والصندوق وبطن الجارية) إذا لم  
 تملك أقل المدة (و) بطن (الغنم)  
 وثمر النجر (كالبد) فذكر  
 البدن قال في البحر قال وقيد  
 في الخلاصة وغيرها عدم العلم  
 فقال لو علم أنه لا متاع في البيت  
 أو أنه لا مهر لها عليه في خلعها  
 بمهرها لا يلزمها شيء لأنها لم تلمعه  
 فلم يصر مغرورا ولو ظن أن عليه  
 المهر ثم تذكر عدمه ردت المهر  
 (خالعت على عبد أتت لها على  
 برأيتها من ضمانه لم تبرأ) وعليها  
 تسليته إن قدرت والافقية لانه  
 لا يطل بالشرط الفاسد كالتكاح  
 (قالت طلقني ثلاثا بأنف أو على  
 ألف فطلقها واحدة وقع في الأول  
 بائنة بثله) أي بثلاث الألف  
 إن طلقها في مجلسه والافجاء ففتح  
 وفي الخاتمة لو كان طلقها ثنتين  
 فله كل الألف

ونماه في البحر (قوله لان على للشرط) والشرط لا يتوزع على أجزاء الشرط ولو طلقها فلا تامة فترقة  
 في مجلس واحد لم يجرها الا لان الاولى والثانية تقع عنده ربيعة فابقاع الثالثة وهي منه كوجه هذه الاف  
 وان في ثلاث مجالس فعندها له ثلث الاف وعنده لا شيء له بحر عن المحيط (تنبيه) قيل ان على حقيقة  
 للاستعلاء بمجاز للشرط والحق انما حقيقة الاستعلاء ان اتصلت بالاجسام المحسوسة كقمت على السطح  
 وفي غيرها حقيقة في معنى الزوم الصادق على الشرط المحض نحو يسابعك على أن لا يشركن وأنت طابقي  
 على أن تدخلي الدار وعلى المعاوضة الشرعية المحضة كعني هذا على ألف والعرفة كنعن هذا على أن اشفع  
 لك عند زيد وما نحن فيه مما يصح فيه كل من معنى الزوم لان الطلاق مما يتعلق على الشرط المحض والاعتراض  
 وذكر المال لا يرجع الثاني فان المال يصح جعله شرطاً محضاً حتى لا تنقسم أجزاءه على أجزاء مقابلة كما يصح  
 جعله عوضاً منقسماً فلا يجب المال بالشك وعلى هذا يكون لفظ على مشتركين الاستعلاء والزوم اقيام  
 دليل الحقيقة فيهما وهو التبادر بمجرد الاطلاق وكون المجاز خيراً من الاشتراك وهو عند التردد وقول أهل  
 العربية انهم بالاستعلاء محمول على هذا فان أهل الاجتهاد هم أهل العربية وتعمام حقيقة في الفقه وذكر  
 في البحر أنه ذكر في التحريم ترجيح العوضي بذكر المال لانها الاصل (قوله في بعضها اولى) فيه بحث لانها  
 قد يكون لها غرض في الثلاث حسب المادة الرجوع اليه لاشد بغيضه فتخاف من أن يحملها أحد على المعاودة  
 اليه فلا يتم الا بالثلاث مقدسي. وقد يقال ان هذا لا ينتظر اليه بعد حصول المقصود بملكها نفسها على أن  
 امكان المعاودة حاصل بالجل على التحليل فافهم (قوله وقبلت في مجلسها) فلو بعده لم يلزمه المال  
 لانه مبادلة من جانيها كما مر وهذا اذا لم يكن معلقاً ولا مضافاً ولا اعتبار القبول بعد وجود الشرط والوقت  
 كما قد تنبه عن البدائع ومنه في البحر (قوله كما مر) أي في قول المصنف اكرهها عليه تطلق بلامال  
 (قوله ولا سقيمة ولا مريضة) فلو سقيمة لم يلزم المال ولو مريضة اعتبر من الثلث كما يأتي بيانه (قوله لانه  
 تعويض) بالعين المهملة لا بالفاء كما يوجد في بعض النسخ وهذا راجع لقوله وأنت طابقي راجع لقوله  
 على ألف قال الزبائي ولا بد من قبولها لانه عقد معاوضة أو تعليق بشرط فلا تنعقد المعاوضة بدون القبول  
 ولا ينزل المعلق بدون الشرط اذ لا ولاية لاحدهما في الزام صاحبه بدون رضاه والطلاق بائن لانها ما التزمت  
 المال الا لتسلمها لنفسها او ذلك بالبينونة اهـ (قوله طلقاً بغير شيء) لانه علق طلاقهما على قبولهما وقد  
 وجد ولم يعلم ما يلزم كل واحدة منهما فان اسئل أن تقول لا يلزمي الا الدراهم وينبغي أن يلزم لورضى منهما  
 بالدراهم واذا طلقا بلا شيء كان رجعيًا لانه بلفظ الصريح رخصي وما قيل من أنه ينبغي أن يلزمهما  
 رد مهرهما فهو مما لا ينبغي فان الطلاق الصريح ولو على مال غير مسقط للمهر على المعتد كما يأتي مستأ فافهم  
 (قوله وان لم يقبل) مباغعة على قوله طلق وعق لانه عند القبول تطلق ويعق بالاولى لانه متفق عليه  
 فالباغعة اشارة الى رد قولها وما لا يصح جعل المباغعة لقوله مجازاً لان المناسبات أن يقول وان قبلا كما لا يخفى  
 (قوله جله تامة) أي فلا ترتبط بما قبله الا بدلالة الحال اذا اصر في الجله الاستقلال ولا دلالة هنا لان الطلاق  
 والعناق يتفكان عن المال بخلاف البيع والاجارة فانها لا يوجدان بدونه درر (تنبيه) اتفقوا على أنها  
 الحال في أدالي ألفا وأنت حر لتعذر عطف الخبر على الانشاء وعلى أنها بمعنى باء المعاوضة في اجل هذا ذلك  
 درهم لان المعاوضة في الاجارة أصلية وعلى تعيين العطف في قول المضارب خذ هذا المال واعمل به في البز  
 الانشائية فلا تنسب المضاربة وعلى احتمال الامرين في أنت طالق وأنت مريضة أو مصلية اذ لا مانع ولا معين  
 فيتخير الطلاق قضاء ويتعلق ديانه ان نواه ونماه في البحر (قوله عملاً بأن الوال للحال) فكأنه قال أنت  
 طالق في حال وجوب الاف الى عليك ولا يتحقق ذلك الا بالقبول وبه يلزم المال نهر (قوله وكذا لو قال لعبد  
 كذلك) أي كذا الحكم لو قال لعبد أعنتك أمس على ألف فلم تقبل أو يعنتك أمس تنسلك منك بألف  
 فلم تقبل بحر (قوله يمين من جانبه) فهو عقد تام فلا يكون الاقرار به اقراراً يقبل المرأة بخلاف البيع  
 فانه بلا قبول ليس ببيع بحر (قوله اخذ بينتها) أي على أنها قبلت لان الاصل أن من كان القول له  
 لا يحتاج الى ينة لانها الاثبات خلاف الظاهر والظاهر ان كان القول له وهو هذا الزوج المنكح وجود شرط  
 الحث وهو القبول وخلاف الظاهر قول المرأة فتقدم بينهما عند التعارض ولانها أكثر اثباتاً لانها ثابت

منظلم  
 تستعمل على في الاستعلاء والزوم  
 حقيقة

(وفي الثانية رجعة مجازاً)

لان على للشرط وقالوا كالباء

(قال لها طلق نفسك ثلاثاً بألف)

أو على ألف (فطلقت نفسها

واحدة لم يقع شيء) لانه لم يرض

بالبينونة الا بك كل الاف

بخلاف ما رزاهها بها بألف

فبيعها أولى (وقوله لها أنت

طالق بألف أو على ألف وقبلت)

في مجلسها (لزم) ان لم تكن

مكرهة للمرء ولا سقيمة ولا مريضة

كما يجيء (الاف) لانه تعويض

أو تعليق وفي البحر عن التناظر ثانية

قال لا مرأيتيه احداً كما طالق

بألف درهم والاخرى بمائة دينار

فقبلنا طلقاً بغير شيء (أنت طالق

وعليك ألف أو أنت حر وعليك

ألف طلقت وعنتي مجازاً) وان لم

يقبل لان قوله وعليك ألف جله

تامة وقالوا ان قبلا صرح ولزم المال

عملاً بأن الوال للحال وفي الجاوي

وبقولها يفتي (قال طلقك

أمس على ألف فلم تقبل) وقالت

قبلت فاقول له يمينه بخلاف

قوله بعنتك طلاقك أمس على ألف

فلم تقبل وقالت قبلت فالقول لها

وكذا لو قال لعبد كذلك

(كقوله) لغيره (بعنتك هذا

العبد بألف أمس فلم تقبل وقال

المشتري قبلت) فان القول للمشتري

والفرق ان الطلاق بمال يمين من

جانبه وهي تدعى حنثه وهو ينكر

أما البيع فاقراره به اقرار بالقبول

فانه كاره رجوع فلا يسع ولورهنأ أخذ بينتها تارمانية

الطلاق وأما ما قبل من أن ينبتها قامت على الاثبات وبينته على النفي فلم تقبل ففسه أن البينة على النفي في شرط  
 الخنث مقبولة كختم في التعليق فافهم (قوله بتع الطلاق باقراره) أي الطلاق البائن وان لم يثبت المال  
 لا يثبت بقول الخلع المقر به وهو كناية فيقع به البائن كما مر (قوله بجماليا) أي على حالها المعروف في الدعاوى  
 من أن القول للمنة ~~ك~~ والبينة للمنة (قوله وعكسه) أي لو ادعت الخلع لا يقع بدعواه شئ لأنها  
 لا تثبت الايقاع رحتي (قوله كيف ما كان) أي سواء ادعته بمال أو بدونه ولا يلزمها المال لأنها إنما  
 أقربت به في مقابلة الخلع حيث لم يثبت الخلع لم يثبت المال ولأن الزوج بانكاره قد ردأ فراسه رحتي (فرع)  
 اختلاف في كدبة الخلع فقال سرتان وقالت ثلاث قيل القول له وقيل لو اختلفا بعد التزوج فقال لم يجز التزوج  
 لانه وقع بعد الخلع الثالث وأنه ~~ك~~ رد فالحق له ولو اختلفا في العدة أو بعده فها فقال حتى عدة الخلع الثاني  
 وقالت عدة الخلع الثالث فالقول لها فلا يحمل النكاح جامع الفصولين (قوله انكر الخلع) مكرر مع قول  
 المصنف وعكسه لا اه ط (قوله أو ادعى شرطاً واستثناء) بأن قال انت طالق بألف فقبلت  
 ثم ادعى انه قال ان دخلت الدار أو ان شاء الله قال في جامع الفصولين طالق أو خلع ثم ادعى الاستثناء صدق  
 لو لم يذكر البديل في الخلع لالوذكره بان قال خلعتك بكذا ولو ادعى الاستثناء وقال ما قبضته منك فهو حق  
 كان لي عليك وقالت اني دفعته لبديل الخلع فالقول له لانه لما انكر صحة الخلع فقد انكر وجوب البديل عليها  
 وأقر أن له عليها ما لا واحد الا ما لين والمرأمة مترة أن له عليها ما لا آخر فصدق الزوج بخلاف ما لو لم يدع الاستثناء  
 لانه أقر أن عليها ما لا واحد الا ما لين والمرأمة مترة أن له عليها ما لا آخر فصدق الزوج بخلاف ما لو لم يدع الاستثناء مقبولة  
 الا اذا كان الخلع يبذل فان البديل قرينة على قصد الخلع فلا تقبل دعوى ابطاله بالاستثناء الا اذا ادعى أن  
 ما قبضه ليس بدل الخلع بل عن حق آخر فان القول له لانكاره صحة الخلع ووجوب البديل بدعوى الاستثناء قلت  
 لكن فيه أن المانع من صحة دعوى الاستثناء ذكر البديل في عقد الخلع لا قبضه بعده فحيث ذكر البديل لم تقبل  
 دعواه الاستثناء فلم يقبل انكاره صحة الخلع ووجوب البديل بل بقي الخلع يبذل وادعى بعد ذلك أن ما قبضه هو  
 حق آخر وهي تقول بل بدل الخلع فيكون القول قولها لانها المملوكة بالدفع والقول قول المالك فلم يبق فرق بين  
 ما اذا ادعى الاستثناء أو لم يدعه ولعل هذا الوجه النظر والله تعالى أعلم هذا وقد مر في باب التعليق أن الفتوى  
 على عدم قبول قوله في دعوى الاستثناء والشرط لفساد الزمان وتقدم الكلام فيه هناك (قوله أو ان ما قبضه  
 من دينه) في البرازية دفعت بدل الخلع وزعم الزوج انه قبضه بجمعة أخرى أفق الامام ظهيرا الدين أن القول له  
 وقيل لها لانها المملوكة اه قلت الظاهر الثاني ولذا جزم به في جامع الفصولين كما علمت وهذه مسألة مستقلة  
 مبناها على ما اذا انفصا على الخلع ببذل واختلفا في جهة القبض ولذا عطفها بأو وبصح عطفها بالوا فتكون  
 من تنية ما قبلها لكن بردها عليه من النظر فافهم (قوله أو اختلفا في الطوع والكراهة) أي في القبول وأما  
 ايضاع الخلع باكره فصحيح كما يأتي ط (قوله فالقول لها) لأن صحة الخلع لا تستدعي البديل فتكون  
 منكرة ويكون القول قولها بجر (قوله وادعى الخلع) ينبغي حمله على ما اذا كان مدعيان نفقة العدة من  
 جملة بدل الخلع بجر (قوله فالقول لها في المهر وله في النفقة) لأن المهر كان تاباعا عليه قبله فدعوى  
 سقوطه غير مقبولة وأما نفقة العدة فليست واجبة قبله وهي تدعى استحقاقها بالطلاق وهو ~~ك~~ فكان  
 القول له وهو مشكل فانهم اتفقا على سبب استحقاقها لان الخلع والطلاق يوجبان نفقة العدة فكيف سقط  
 بجر قلت وأصل الاستشكال لصاحب الفصولين واعترضه في نور العين على انه ساقط بلايين (قوله)  
 قسمت قيمته على مسميها) فاذا كانت قيمته ثلاثين ومهر احداهما مائتان ومهر الاخرى مائة لزم الاولى  
 عشرون والاخرى عشرة ولا يقسم بينهما ما مناصفة ومجمله اذا كان العبد لا يجزي أولهما والمهران متساويان  
 أما لو كان بينهما مناصفة والمهران متساويان يكون العبد بدل الخلع ط وفرض المسألة في كافي الحاشية  
 بما اذا خلع امرأته على ألف (قوله وقف على قبولها) قال في المجتبى الظاهر انه عني به وقوع الطلاق  
 ومعرفة هذه المسألة من اجماع المهمات في هذا الزمان لان الناس يعتادون اضافة الخلع الى مال الزوج بعد  
 ابرائهم الايام من المهر فبهذا علم أنها اذا قبلت وقع الطلاق ولم يجب على الزوج شئ وفي منية الفقهاء خلعتك  
 بمالي عليك من الدين وقبلت ينبغي أن يقع الطلاق ولا يجب شئ ويطل الدين اه ما في المجتبى وسيد كرا الشارح

(ولو ادعى الخلع على مال وهي تنكر  
 يقع الطلاق) باقراره (والدعوى  
 في المال بجماليا) فيكون القول  
 لها لانها تنكر (وعكسه لا)  
 يقع كيفه ما كان برزاية (فروع)  
 انكر الخلع أو ادعى شرطاً  
 أو استثناء أو ان ما قبضه من دينه  
 أو اختلفا في الطوع والكراهة  
 فالقول له ولو قالت كان بغير بدل  
 فالقول لها ادعت المهر ونفقة  
 العدة وأنه طلقها وادعى الخلع  
 ولا بينة فالقول لها في المهر وله في  
 النفقة خلع امرأته على عبد  
 قسمت قيمته على مسميها خلعتك  
 على عبدي وقف على قبولها ولم  
 يجب شئ بجر

آخر الباب صحة ايجاب بدل الخلع عليه وسياق تمامه (قوله في نكاح صحيح) ذكره لبيان الواقع والافتد آخر  
 الفساد اول الباب بقوله ازاله ملك النكاح افاده ط وقد سنا قولين في سقوط المهر بعد الدخول في الفساد  
 وتقدم ايضا انه لو ابا انهم خالعهما على مهرها لم يسقط المهر قال في القبول لانه لم يسلم لها بعد الخلع شي وكذا  
 لو ارتدت فخالعها (قوله كما اعقده العمادى وغيره) أى كما صاحب الفتاوى الصغرى فانه صحيح انه يسقط  
 المهر كخلع والمباراة وصحيح في الثانية انه لا يسقط المهر الا بذكره وصححه في جامع الفصولين أيضا فقد اختلف  
 التصحيح وقول الشارح أول الباب خلافا للثانية تبع فيه قول البهروان صرح قاضى خان بخلافه ولم يظهر لى  
 وجه ترجيح التصحيح الاول على الثانى مع انهم قالوا ان قاضى خان من أجل من يعتمد على تصحيحه (قوله  
 والمباراة) بفتح الهمزة مقابلة من البراءة وترك الهمزة خطأ وهى أن يشول الزوج برئت من نكاحك بكذا  
 قاله صدر الشريعة وفى الفتح هو أن يقول براءاً لك على ألف تقبل خبر قلت وما فى الفتح موافق لما فى كافى  
 الحاصص ثم قال فى المهر قيد المصنف بقوله براءاً لها لانه لو قال لها برئت من نكاحك وقع الطلاق وينبغى  
 أن لا يسقط به شيء اه أى لانه اذا لم يكن بلفظ المقابلة ولم يذكر له بدلا لم يتوقف على قولها فبقع به البائن  
 ولا يكون سقطا بمنزلة قوله خلعتك بخلاف ما اذا كان بلفظ المقابلة أو ذكر له بدلا فانه يتوقف على القبول حتى  
 يكون سقطا وبهذا اظهر انه لا منافاة بين ما نقله أولا عن صدر الشريعة المصرح فيه بذكر البدل وبين ما ذكره  
 آخر اقايفهم (تنبيه) ذكر فى المهر أول الباب اخذ من عبارة الفتح أن المبارأة من الفاظ الخلع قلت وقد منا  
 عن الجوهرة التصريح به لكن تقدم عن البرازية أن لفظ الخلع من الفاظ النكاح الا ان المشايخ قالوا انه لغلبة  
 استعماله صار كالصريح فلا يقتضى النية وان المبارأة اذا غلب فيها الاستعمال فهى كذلك وتقدم أيضا  
 ان الواقع بالخلع تطليقة بائنة سواء نوى الواحدة أو الثلثين وان نوى الثلاث فبلا ث وان اخذ عليه جعله  
 لم يصدق انه لم يرد به الطلاق قال فى الكافى للمصنف والمبارأة بمنزلة الخلع فى جميع ذلك (قوله أى البراءة  
 من الجانيين) أى بان تقول له بارتى فيقول لها بارتى أو يقول لها ذلك وتقول هى قبلت كما فى شرح المنظومة  
 فالمراد ما يعبر البراءة من أحدهما والقبول من الآخر ط (قوله كل حق) شمل المهر والنفقة المقرضة  
 والمباضية والكسوة كذلك وكذا المتعة تسقط بلا ذكر ويستثنى ما اذا خالعهما على مهرها أو بعضه وكان  
 مقبوضا فانها تترده ولا تبرأ ومقتضى اطلاقهم البراءة الآن يقال مرادهم ما عدا بدل الخلع والمهر بدله فلا تبرأ  
 عنه كالمالك ما لا آخر بحر وهذا قول الامام وعند محمد لا يسقط الا مسمياه فيهما أى فى الخلع والمبارأة  
 وأبو يوسف مع الامام فى المبارأة ومع محمد فى الخلع ملتنى ثم اعلم أن حاصل وجوه المسألة أن البدل اما أن  
 يكون مسكوتا عنه او منقضا او مبنيا على الزوج أو عليها بمهرها كاله أو بعضه أو مال آخر وكل من السنة على  
 وجهين اما أن يكون المهر مقبوضا ولا وكل من الاثنى عشر اما أن يكون قبل الدخول به أو بعده فان كان  
 البدل مسكوتا عنه ففيه روايتان أحدهما براءة كل منهما عن المهر لا غير فلا ترد ما قبضت ولا يطالب هو بما بقى  
 وسياق تمام الكلام عليه عند قول المصنف وبرئى عن المؤجل لو عليه الخ وان كان منقضا كقوله اخلى نفسك  
 شئى بغير شئى ففعلت وقبل الزوج صحيح بغير شئى لانه صريح فى عدم المال ووقوع البائن فلا يبرأ كل منهما عن حق  
 صاحبه وان كان معينا على الزوج فسياق آخر الباب وان كان بكل المهر فان كان مقبوضا رجع بجميعه والاستقط  
 عنه كله مطلقا أى قبل الدخول أو بعده وان خالعهما على أن يجهل لولدها أو لاجنبي جاز الخلع والمهر للزوج  
 وان بعضه كالعشر مثلا والمهر عشرون فان قبضته رجع بدرهمين لو بعد الدخول وسلم لها الباقي و بدرهم فقط  
 ان كان قبله لانه عشر النصف وان لم يكن مقبوضا سقط الكل مطلقا المسمى بحكم الشرط والباقي بحكم لفظ الخلع  
 وان بمال آخر غير المهر فله المسمى وبرئى كل منهما مطلقا فى الاحوال كلها اه ملخصا من البحر والنهر وغير  
 الاذكار لكن المراد بالاخير ما اذا كان مالا معلوما موجودا فى الحال والا فهو على ستة أوجه قد منا هاهن  
 الذخيرة (قوله ثابت وقتها) أى وقت الخلع والمبارأة احترازه عن حق يثبت بعدهما كنفقة العدة  
 والسكنى كما يشير اليه الشارح (قوله مما يتعلق) أى من الحق الذى يتعلق بذلك النكاح الذى وقع الخلع  
 منه (قوله لا الاول) لانه ليس من حق ذلك النكاح بل هو حق النكاح الاول (قوله ومثله المتعة)  
 الاولى ومنه أى من الحق الذى يسقط قال فى البحر وأما المتعة فتقال فى البرازية خالعهما قبل الدخول وكان

(ويسقط الخلع) فى نكاح صحيح ولو  
 بلفظ يسع وشراء كما اعقده العمادى  
 وغيره (والمبارأة) أى البراءة من  
 الجانيين (كل حق) ثابت وقتها  
 (لكل منهما على الآخر مما يتعلق  
 بذلك النكاح) حتى لو ابا انهم  
 نكحها ثانيا بمهر آخر فاختلت  
 منه على مهرها برئى عن الثانى  
 لا الاول ومثله المتعة بزازية

مطلب  
 حاصل مسائل الخلع والمبارأة  
 على اربعة وعشرين وجها

لم يسم مهر انسقط المنعة بلا ذكر اه ويحتمل أن مراده أن المنعة مثل المهر تسقط إذا كانت متعة ذلك النكاح  
لامتنع نكاح قبله كما حله ح (قوله صح الخ) قال في الجرم مقتضى الإبراء العام عدم الصحة وكأنه لما  
وقع في ضمن النكاح فخص بما هو من حقوق النكاح (قوله الا اذا نص عليها) أي على النفقة في الخلع  
أما لو لم تنقلها حتى اختلفت ثم أسقطتها لا تسقط لاسقاطها حيث قد قصد المأمور بيب قائمها انما يجب شأناً  
بخلاف ذلك الاسقاط التام فإنه بسط باعتبار ما تستحقه وتنت الخلع والباقي سقط تبعاً في ضمن الخلع فتح  
وفي الذخيرة من النفقة قالت لزوجهما انت بري من نفقتي ابد امدمت امرأك لا يصح لأن صحة الإبراء تعتمد  
الوجوب أو قيام سبب الوجوب ولم يوجد هنا لأن سبب وجوبها في المستقبل هو الاحتباس في المستقبل  
وهو غير موجود في الحال ثم قال وإذا أبرأته عن النفقة قبل أن تصير ديناً في ذمته لا يصح بالاتفاق وإذا شرطت  
في الخلع يصح لأنه إبراء بعوض فيكون استيفاء لما وقعت البراءة عنه لأن العوض قائم بمقامه والاستيفاء قبل  
الوجوب يصح بالاتفاق اه وفي القنية وإن لم تكن النفقة واجبة لكن سببها قائم فصح الإبراء عنها اه أي  
فإن الخلع سبب لوجوب نفقة العدة وهذا معنى قوله في البدائع فأما نفقة العدة فإنها يجب عند العدة فكان  
الخلع على النفقة مانعاً من وجوبها أي بخلاف إبراءها عن النفقة قبل الخلع أو بعده فإنه لا يصح وفي البرازية  
وقيل يصح وهو الأشبه قلت لكن المذكور في عامة الكتب أنه لا يصح ولما جزم به في الفتح وشرح الطحاوي  
والبدائع وكذا في الخانية وغيرها بل عاتقته بالاتفاق وفي الوولو الجلية اختلفت منه بكل حق هو لها عليه فليها  
النفقة مادامت في العدة لأنهم تكن حقاً لها وقت الخلع وفي الجرم عن البرازية اختلفت بتطبيقه بآية على كل  
حق يجب للنساء على الرجال قبل الخلع وبعده ولم تذكر الصداق ونفقة العدة ثبت البراءة عنها لأن المهر ثابت  
قبل الخلع والنفقة بعده اه (بابه) وقعت حادثة شملت عنها في امرأته طلبت من زوجها الطلاق على أن  
تبرئه من مهرها ومن اعيان معلومة فرضى وأبرأته من ذلك فقال إن كانت براءتك صادقة فأنت طالقة فأجبت  
بأنها لا تطلق لقولهم إن البراءة عن اعيان معلومة لا تنصح ومهر الزوج التعليق على صحة البراءة عن الكل ليس له جميع  
العوض هكذا ظهر لي ثم رأيت بعد جوابي هذا في فتاوى الكازروني نقلاً عن فتاوى العلامة عبيد الرحمن  
المرشدي أنه سئل عما يقع ككثير من قول المرأة أبرأتك من المهر ونفقة العدة وقول الزوج طلاقك بصحة  
براءتك فأجاب بعدم الوقوع قال ووافقني بعض حنفية العصر وتوقف بعضهم محتجاً بأن شيخنا جبار الله بن  
ظهير كان يفتي بالوقوع لقولهم إن نفقة العدة تسقط بالسحبة فقلت هذا يجوز لعاشق فيه لأن النفقة يجب  
بالطلاق أو ما فومأوا بالإبراء عن المدوم باطل والمعلق به كذلك لا تنقأ المعلق عليه باتفاقه جزئه وأما المذكور  
في باب الخلع فالمراد به المبرأة التي هي نوع من الخلع الموقوف على قبواها في المجلس فإذا كان على المهر ونفقة  
العدة سقطت النفقة بعباله أما هنا فهو تعليق محض فلا يقع بطلان بعض المعلق عليه اه ملخصاً ثم رأيت  
البيروني في شرح الأشباه صوب ما أفتي به ابن ظهير ورد على المرشدي مستنداً المأمور من التصريح بقوط  
النفقة بالشرط أقول والصواب أنه إذا لم يكن الإبراء مبنياً على طاب الطلاق لم تسقط النفقة وإن طلقها عقبه  
لأنه في حال قيام النكاح وإن كان مبنياً عليه سقطت وإن كان حال قيام النكاح لأنه ح يصبر مقابل بعوض  
في الذخيرة والخانية وغيرها طلبت منه طلاقها فقال أبرأتك عن كل حق لك حتى أطلقك فقالت أبرأتك  
عن كل حق للنساء على الأزواج فقال الزوج في فوره طلقك واحدة وهي مدخول بها تقع بآية لأنه طلاق  
بعوض وهو الإبراء دلالة اه واقاد في الفتح أن النفقة لا تسقط بذلك لأنصراف الحق إلى القائم لها اذ ذلك  
اه نعم قد سنا آتيناها ولو أبرأته عن كل حق قبل الخلع وبعده تسقط فكذلك إذا طلب الإبراء حاله عن المهر  
والنفقة صريحاً لطلقة فإبرأته وطلقة فإبرأته لا يبرأ به الإبراء لأنه إبراء بعوض وهو ملكتها نفسها فكأنها  
استوفت النفقة باستيفاء بدلها والاستيفاء قبل الرجوب يصح كما لو دفع لها نفقة شهر يصح وعلى هذا يكون  
إبراء بشرط فإذا لم يطلعه المهر فقد صرح في الخانية بأنها ولو أبرأته عما لها عليه على أن يطلقها فإن طلقها جازت  
البراءة والأفلا بخلاف ما لو أبرأته على أن لا يتزوج عليها فنصح البراءة دون الشرط لأن الأول يصح فيه الجعل  
دون الثاني فيكون الشرط فيه باطلاً وفي الحاوي الزايد ولو أبرأته ليطلقها فاقسم ثم طلقها يبرأ أن لم ينقطع  
حكم المجلس والأفلا اه إذا علمت ذلك فقد ظهر لك أن صحة هذه البراءة موقوفة على الطلاق فوراً أي في المجلس

وفيما اختلفت على أن لا دعوى  
لكل على صاحبه ثم ادعى أن له كذا  
من القطن صح لاختصاص البراءة  
بمقتضى النكاح (الانفقة العدة)  
وسكناً فلا يسقطان (الا اذا نص  
عليها) تسقط النفقة لا السكنى

مطلب  
جاءه الفتوى أبرأته عن مهرها  
وعن اعيان معلومة فقال ان  
كانت براءتك صادقة فأنت طالقة



فإذا قال لها طلاقك بعتك براءتك يكون قد علق الطلاق على صحة البراءة فيستغنى بتحقيق حتم قبله كما هو مقتضى الشرط ولا صحة لها إلا به فلم يوجد المعلق عليه فلا يقع الطلاق بخلاف ما لو نجز الطلاق فإنه يقع وتصح به البراءة فقد ظهر أن الحق ما قاله المرشدي ولا ينافيه نصهم بيقوط النفقة بالشرط لما علمت من أن مقتضى ما عرفت على الطلاق أو الخلع فلا يوجد البراءة قبله وإنما يوجد بطلاق أو خلع منجز لا معلق على صحة هذا ما ظهر لي في هذا المحل وهذه المسألة كثيرة الوقوع فاعتنم تحريرها والله سبحانه أعلم (قوله لأنها حق الشرع) لأن سكاها في غير بيت الطلاق معصية بجر عن الفتح (قوله إلا إذا أبرأتها عن مؤنة السكنى) بأن كانت ساكنة في بيت نفسها أو أعطى الاجرة من مالها فيصح التزامها بذلك فتح لكن مقتضى هذا أنه لا بد من التصريح بمؤنة السكنى مع أنه ذكر في الفتح وغيره في فصل الاحداث لو اختلفت على أن لا سكنى لها فإن مؤنة السكنى تسقط عن الزوج ويلزمها أن تكسرت بيت الزوج ولا يحل لها أن تخرج منه اه تأمل (قوله وهو) أي قول المصنف الاتفاقية العدة الخ مستغنى عنه بما قدره الشارح من قوله ثابت وقته حالان قوله لكل منهما متعلق بذلك المحذوف على أنه صفة لخلق فإذا كان تقدير كلامه ذلك استغنى به عن الاستثناء المذكور فصكان الأولى تركه فافهم (قوله مسقط للمهر) قيده لما في البحر أنه مخرج في شرح الوقاية والخلصة والبرازية والجوهرة بأن النفقة المتقضى بها تسقط بطلاق أو طلاقه فتميل الطلاق بمال وغيره اه وفيه كلام سيأتي في النفقة (قوله ذكره البرازي) بلفظ وعليه الفتوى ومثله في الفصول وغيرها وفي الجرائد ظاهرة الرواية وصححه الشارحون وقاضى خان اه قلت وحاصل عبارة قاضى خان أن الطلاق بمال حكمه حكم الخلع عندهما أي أنه غير مسقط للمهر وعنده رواية كشواهما وهو الصحيح وفي رواية كالمطلوع عنده أي في أنه مسقط اه وقد مرنا ذكر الخلاف في الخلع عن المتقضى وهذا نعلم ما في عبارة النهر من الإيهام الذي أوقع غيره في الغلط فافهم (قوله ذكره البهسي) وتبعه تليذ الباقى في شرحه على المتقضى وافق به الخبر الرملى لكن نقل ط عن العلامة المقدسى أنه أفتى بصحة البراءة به للتعرف قلت وبه أفتى قارى الهداية وابن الشلي مع الألبان العرف على كونه أبراء قال وكتب مثله الناصر الثاني وشيخ الاسلام الحنبلى اه وكذا ذكره في المنظومة المحبسة وأفتى به في الحامدية وأيده السأجاني بما في البرازية قال طلقك الله وأولامته اعترفك الله يقع الطلاق والعناق زاد في الجوهرة نوى أولم ينو (قوله من نفقة الولد) شمل الحمل بأن شرط براءته من نفقة أولاده (قوله من نفقة الولد) وهى مؤنة الرضاع كذا في البحر من الفتح ومثله في الكفاية والاختيار (قوله وفيه عن المتقضى الخ) ظاهره أن هذه رواية أخرى يؤيده ما في الخلاصة وإنما يصح على أسس الولد إذا بين المدة وأن لم يبين لا يصح سواء كان الولد رضيعاً أو فطيمياً وفي المتقضى الخ قلت ولعل وجه الرواية الأولى أن الخلع إذا وقع على نفقته أو أمساكه وهو رضيع يقضى إلى المازعة لأن المرأة تقول أردت نفقته شهرامثلاً والزوج يقول أكثر ووجه الرواية الثانية أن كونه رضيعاً قربة على إرادة مدة الرضاع وقد جزم بهذه الرواية في الثانية والبرازية (قوله بخلاف الفطيم) لأن مدة بقاءه عنده الاستغناء للغلام وحض الجارية وهى مجهولة اه ح قلت لم أر هذا التعليل لغيره وهو ظاهر إذا كان الخلع على أمساكه عندها مدة الحضانة على أنه لا يظهر على القول المعتمد من تقدير مدة الحضانة بسبع للغلام وعشر للجارية بل الظاهر أن مراده أن الخلع إذا كان على نفقة الولد وهو رضيع يراد به مؤنة الرضاع لأن نفقته هى إرضاعه وهو مؤقت شرعاً تنصرف إليه بخلاف ما إذا كان فطيمياً فلا بد من التوقيت لأن نفقته طعامه وشرابه وذلك ليس له وقت مخصوص لأنه يأكل مدة عمره فلا تنصح التسمية بدون توقيت للجهاز وفي الذخيرة زوى أبو سليمان عن محمد بن أبى حنيفة في المرأة تتخلع من زوجها بنفقة ولده منها ما عاشوا فإن عليها أن ترد المهر الذى أخذت منه اه أى فهو نظير ما إذا خالعهما على ما في بيتها من المتاع ولم يوجد فيه شئ فافهم (قوله ولو تزوجها) أى وقد خالعهما على نفقة العدة أو الولد نهر ط أى وكان التزوج قبل تمام المدة (قوله أو هربت) أى وتركت الولد على الزوج بحر وكذا لو خالعهما على نفقة العدة ولم تسكن في منزل الطلاق حتى سقطت نفقتها يرجع عليها بالنفقة كما يجتمع في البحر (قوله أو مات الولد) وكذا لو لم يكن في بطنها ولد فيها ما إذا خالعهما على إرضاع حملها إذا ولدته إلى سنتين فترد نفقة الرضاع ولو قالت عشر سنين رجع عليها بأجرة رضاع سنتين ونفقته باقى السنين فتح (قوله رجع ببقية نفقة الولد) بأن

لأنها حق الشرع إلا إذا أبرأتها عن مؤنة السكنى فيصح فتح وهو مستغنى عنه بما ذكرنا إذا النفقة والسكنى لم يجبا وقتها بل بعدهما (وقيل الطلاق على مال) مسقط للمهر (كالمطلوع والعقد لا) ذكره البرازي ولا يبرأ ببراءة الله ذكره البهسي (شرط البراءة من نفقة الولد ان وقتاً) كسنة (صح ولزم والا لا) بحر وفيه عن المتقضى وغيره لو كان الولد رضيعاً صح وان لم يؤقت وترضعه حولين بخلاف التطعيم ولو تزوجها أو هربت أو ماتت أو مات الولد رجع ببقية نفقة الولد

مطلب  
في البراءة بقوله أبرأ الله

مطلب  
في الخلع على نفقة الولد

والعدة الا اذا شرطت براءتها  
وليها ما لم يتسه بكسوة  
الصبي الا اذا اختلفت عليها أيضا  
ولو فطيم فيصبح كالنظر (ولو خالعه  
على نفقة ولده مهرًا) مثلا (وحى  
معسرة فدا البتة بالنفقة يجبر عليها)  
وعليه الاعتقاد فغ وفيه لو اختلفت  
على أن تمسك الى البلوغ صح في الاتي  
لا الفلام ولو تزوجت فللزوجة  
أخذ الولد وان اتفقا على تركه لانه  
حق الولد ويظهر الى مثل امساكه  
لنكاح المدة ف يرجع به عليها (خلع)  
الاب صغيرة بما ليا أو مهرها  
طلقت في الاصح كالزوجة هي  
وحى حرة ولم يلزم المال لانه تبرع  
وكذا الكبيرة الا اذا قبلت فليزنها  
المال ولا يصح من الام ما لم يلزم  
البدل ولا على صغير أصلا (كألو  
خالعت) المرأة (بذلك) أي بما لها  
أو تبرعها

مطلب  
في خلع الصغيرة

مشت سنة من السنتين مثلا ترد قيمة رضاع سنة كافي النكح (قوله والعدة) أي وبشفقة نفقة العدة فيما لو خالعهما  
عليها أيضا (قوله الا اذا شرطت براءتها) أي وقت الخلع يموت الولد أو يموتها كافي النكح قال في البحر والحيلة في  
براءتها أن يقول الزوج خالعتك على أن يبرئ من نفقة الزيد الى سنتين فان مات الوارث قبلها فلا رجوع على عكس  
كذا في الخاتمة بخلاف ما لو استأجر النضر للارضاع سنة بكذا على انه ان مات قبلها فلا اجر لها فلا اجارة فائدة كذا  
في اجارات الخلاصة اه قال في البرازية لا يجوز في الخلع ما لا يجوز في غيره (قوله وليا مطالبته الخ) أي ان  
الكسوة لا تدخل الا بالتصحيح عليها قال في النكح وليا أن تطالبه بكسوة الصبي الا ان اختلفت على نفقته  
وكسوته فليس ليا وان كانت الكسوة مجبولة وسواء كان الولد رضعا أو فطما اه ومثله في الخلاصة وانظر ما فائدة  
التعميم في الولد هذا وقد تعرف الا أن خلع المرأة على كفالتها للولد يعنى قيامها بصالحه كلها وعدم مطالبة ابيه  
بشيء منها الى تمام المدة والظاهر أنه يكفي عن التصحيح على الكسوة لان المعروف كالمشروط تأمل (قوله فيصح  
كالنظر) أي كمن يصح في استئجار النظر وحى المرضعة قال في البرازية وان خالعهما على ارضاع ولده سنة وعلى نفقة  
ولده بعد الفظام عشرين يصح والجهالة لا تمنع هنا كالأستأجر نظرا بطعامها وكسوتها يصح عند الامام لان  
العادة جرت بالتوسعة على الاطوار ونها يصح عند الكل لانه لا تجري المناقشة ولومن لم ينفق في نفقة ولده اه  
(قوله يجبر عليها) لان يبدل الخلع دين عليها فلا تسقط نفقة الولد بدله عليها كما اذا كان له عليها دين آخر وحى  
لا تقدر على قضائه لا تسقط نفقة الولد عنه قال وعليه الاعتماد لا على ما أجاب به سائر المتأخرين انه تسقط كذا في  
الفنية والحامى ونحوه في الفتح وغيره وأقاد هذا ان الاب يرجع عليها بعقد بئسارها (قوله صح في الاتي  
لا الغلام) لانه يحتاج الى معرفة آداب الرجال والتخلق باخلاصهم فاذا طال مكنته مع الام يتخلق باخلاق النساء  
وفي ذلك من الفساد ما لا يخفى كذا في الفتاوى الهندية قال المتدسى وفي قوله صح في الاتي بحث لان المفتي به  
الآن ان الاتي لا يثبت عند الام الى البلوغ فأنزل اه قلت العدة تنصيح حق الولد ولا تنصيح في ابقاء الاتي الى  
البلوغ عند امتياعهم برء أن يقال ان مدة البلوغ مجهولة ولعل الجاهل لا تغتفر لان الغالب البلوغ في خمسة عشر  
(قوله لانه حتى الوالد) لان ابقائه عند زوجيه الاجنبي مضرب بالولد واذا سقط حقيقا في الحضنة ومثله ما في الخاتمة  
لو خالعهما على أن يكون الولد عنده سنتين معلومة صح الخلع وبطل الشرط لان كون الولد الصغير عند الام حتى  
الولد فلا يبطل بابطالهما (قوله ويظهر الى مثل امساكه) أي أبر مثل امساكه كما عبر في الخلاصة (قوله طلقت)  
أي بانسألو لفظ الخلع كما يأتي ومتر أيضا (قوله في الاصح) وقيل لا تطلق لانه معاني يلزم المال وقد عدم ووجه  
الاصح انه معلق بقبول الاب وقد وجد برأيه (قوله كالزوجة هي) أشار بالكاف الى انها مسألة اتفاعة فافهم  
قال في الفتح هذا أي ما ذكر من الخلاف اذا قبل الاب فان قبلت وهي عاقلة تعقل ان النكاح جالب والخلع سالب  
وقع الطلاق بالاتفاق ولا يلزمها المال اه قلت ويقع كثير أنه يطلقها بمقابلته ابرائها اياه من مهرها والظاهر انه  
يقع الرجعي لعدم سقوط المهر ثم رأيت في جامع الفصولين مانصه واقعة قال لا مراءه الحصة أنت طالق بمهر  
فقبلت ينبغي أن تطلق رجعيًا ولا يسقط المهر اه ويأتي ما يؤيده عن شرح الوهبانية (قوله ولم يلزم المال) أي  
لا عليها ولا على الاب على قول ابن سلسة وعنه يلزمه وان لم يضمن جامع الفصولين اما اذا ضمنه فلا كلام في لزومه  
عليه وحى مسألة المتزوجة قال في البحر ومذهب مالان الاب اذا علم أن الخلع خير لها بان كان الزوج  
لا يحسن عشرتها فالخلع على صداقها صحيح فان قضى به فاض نفقة قضاؤه كذا في البرازية والمراد بالقاضي المالكي  
(قوله وكذا الكبيرة الخ) أي اذا خلعها الوهاب لا ذنبا فانه لا يلزمها المال بالاولى لانه كالأجنبي في حقيقا وفي  
الفصولين اذا ضمنه الاب أو الأجنبي وقع الخلع ثم ان أجازت نفقة عليها وبرئ الزوج من المهر والأتراجع به على  
الزوج والزوجة على الخالع وان لم يضمن توقف الخلع على اجازتها فان أجازت جاز وبرئ الزوج عن المهر والام يجوز  
قال في الذخيرة ولا تطلق وقال غيره ينبغي أن تطلق لانه معلق بالقبول وقد وجد اه أي بقبول الخالع وفي  
البرازية وان لم يضمن توقف على قبولها في حق المال قال وهذا دليل على ان الطلاق واقع وقيل لا يقع  
الا باجازتها اه (قوله ولا يصح من الام الخ) قال في البحر قدس بالاب لانه لو حرى الخلع بين زوج الصغيرة  
وأمنها فان أصغاف الام البدل الى مال نفسها أو ضمنتم الخلع كالأجنبي والا فلا رواية فيه والصحيح انه لا يقع  
الطلاق بخلاف الاب (قوله ولا على صغير أصلا) قال في البحر وقد بالانثى لانه لو خلع ابنه الصغير لا يصح  
ولا يترقب خلع الصغير على اجازة الولى وحاصله انه في الصغيرة لا يلزم المال مع وقوع الطلاق وفي الصغير

لا وقع أصلا (قوله وهي غير رشيدة) الرشد كون الشخص مصلحا في ماله ولو فاسقا كما سياتي في الخبر  
 وذكرناه أن الخبر بالسفه يقتصر عند أبي يوسف إلى القضاء كالخبر بالدين وقال محمد بن شيبان بمجرد السفه وهو  
 تذيير المال وتضييعه على خلاف الشرع وظاهر ما في شرح الوهبانية اعتماد الثاني فإنه قال عن المبسوط وإذا  
 بلغت المرأة مفسدة فاختارت من زوجها بما لجاز الخلع لأن وقوع الطلاق في الخلع بعدم القبول وقد تحقق  
 منها ولم يلزمها المال لأنها التزمت له العوض هو مال ولا منفعة ظاهرة فتجعل كالمغيرة فإن كان طاقها تطليقة  
 على ذلك المال يترك رجعتها لأن وقوعه بالصرح لا يوجب البينة ولا يوجب البذل بخلاف ما إذا كان بلفظ  
 الخلع **أهـ** ملخصا (قوله فإنها تطلق الخ) تصرح بوجه المشابهة بين مسألتى الصغيرة وغير الرشيدة وقوله  
 فيه ما في المسألتين (قوله فإن خالعهما) أي الصغيرة (قوله على مال) شمل المهر (قوله لعدم  
 وجوب المال عليها) فلم تحقق الكفالة لأنها ضام ذمة الكفيل إلى ذمة الأصل في المطالبة ولا مطالبة على  
 الأصل ط (قوله كالخلع من الأجنبية) أي الفضولي وحاصل الأمر فيه أنه إذا خاطب الزوج فان  
 أضاف البذل إلى نفسه على وجه يفيد ضمانه له أو ملكه أياه كخالعهما بألف على أو على أني ضامن أو على  
 أني هذه أو عبدي هذا ففعل صح والبذل عليه فان استحق لزومه قيمته ولا يتوقف على قبول المرأة وإن أرسله  
 بأن قال على ألف أو على هذا العبد فان قبلت لزمتها تسليمه أو قيمته إن عجزت وإن أضافته إلى غيره كعبد فلان  
 اعتبر قبول فلان ولو خاطبها الزوج وأخطبته بذلك اعتبر قبولها سواء كان البذل من سلا أو مضافا إليها أو إلى  
 الأجنبية ولا يطالب الوكيل بالخلع بالبذل إذا ضمنه ويرجع به عليها ونعمامة في الخبر (قوله فالأب أولى)  
 لأنه يملك التصرف في نفسها ومالهها فتع (قوله بلا سقوط مهر) أي سواء كان الخلع على المهر أو على ألف  
 مثلا **بـ** لكن إذا كان على المهر فلها أن ترجع به على الزوج والزوج يرجع به على الأب لنعمانه أو ماله لو كان على  
 ألف فإنها إذا رجعت بالمهر على الزوج لا يرجع به على الأب لأنه لم يضمن له المهر بل ضمن له الألف وكلام الفقه  
 محمول على هذا التفصيل كافي التهر ونشر المقدسي خلافا لما فهمه في الخبر فحكم عليه بالخطأ وما ذكره  
 الشارح في شرح الملتقى في حل هذا المحل فيه إيجاز مثل (قوله ومن حيل سقوطه) أي سقوط المهر عن  
 الزوج وأشار إلى أن له حيلة أخرى منها ما قد سناه من حكم ما لم يكن ببعثته ومنها أن يقر الأب بقبض صداقتها  
 ونفقة عتمة الحقة أقرار الأب بقبضه بخلاف سائر الأولياء ثم يباطقها الزوج بأشكال كنه يبرأ في الظاهر أما عند  
 الله تعالى فلا كافي الجور واعترضهم في جامع الفصولين بأن فيه تعليم الكذب وشغل ذمة الزوج وأجاب  
 المقدسي بأنه عند إضرار الزوج بها وعدم إمكان الخلاص بذلك لا ينشر (قوله أن يجعل) أي الزوج  
 وفي نسخة أن يجعل أي هو أو الأب وقوله ثم يجعل به أي بالمهر والزوج فاعل يجعل وقوله عليه أي على الأجنبية  
 وهي موجودة في بعض النسخ وقوله من له ولاية تفعل يجعل وقوله قبض ذلك منه أي قبض المهر من الزوج  
 والمراد بمن له ولاية قبض المهر منه هو الأب إن كان والآنصب القاضي وصيا وصورته أنه إذا كان المهر ألتها  
 مشايخ الخلع الزوج مع أجنبي على ألف من ماله ثم يجعل الزوج الأب أو الوصي بالمهر على الأجنبية بشرط  
 القبول وأن يكون الأجنبية أملا من الزوج فينثبذ الزوج عن المهر ويصرف ذمة ذلك الأجنبية **جـ** يمكن  
 في ذلك ضمير للأجنبي فلذا قيل ثم يبره الأب أو يقر قبضه منه لكن يكفي في الظاهر إقرار الأب استبعاد  
 هذا التكلف كما قد سناه آنفا وفي بعض النسخ ثم يجعل به الزوج على من له ولاية قبض ذلك منه وهذه حيلة  
 أخرى ذكرها في الخبر عن البرازية وعليها ففعل يجعل ضمير يعود على الأجنبية والزوج مفعوله والضمير  
 في به يعود على بدل الخلع أي يجعل الأجنبية الزوج بالألف بدل الخلع على من له ولاية القبض أي على الأب  
 أو الوصي فيبرأ الأجنبية من البذل ويصرف ذمة الأب وقوله في البرازية ضمير الزوج منه غير ظاهر تأمل لكن  
 يعني عن هذه الحيلة الثانية التزام الأب البذل استبعادون هذا التكلف تأمل (قوله أي الزوج  
 الضمان) تفسير للضمير المستتر والبارز والمراد بالضمان المنعمون ليوافق قول الفقه أي لو شرط الزوج الألف  
 عليها لوقف على قبولها الخ وفي البرازية الخلع إذا جرى بين الزوج والمرأة فالها القبول كان البذل من سلا  
 أو مطلقا أو مضافا إلى المرأة أو الأجنبية إضافة بلك أو ضمان أه إمثلة ذلك الخلع على هذا العبد أو على عبد  
 أو على عبدي هذا أو على عبد فلان (قوله طلق) لوجود الشرط وهو قبولها واليسوية بالخلع تعمد القبول

مطلبه  
 في خلع غير الرشيدة

مطلبه  
 في خلع الفضولي

(وهي غير رشيدة) قائمها  
 تطلق ولا يلزم حتى لو كان  
 بانقضاء الطلاق يقع رجعا فيه ما  
 شرح وهبانية (فإن خالعهما) الأب  
 على مال (ضامته) أي ملتزما  
 لا كقبلا لعدم وجوب المال عليها  
 (صح والمال عليه) كالخلع مع  
 الأجنبية فالأب أولى (بلا سقوط  
 مهر) لأنه لم يدخل تحت ولاية  
 الأب ومن حيل سقوطه أن يجعل  
 بدل الخلع على أجنبي بشرط المهر  
 ثم يجعل به الزوج عليه من له ولاية  
 قبض ذلك منه برأزية (وإن شرطه)  
 أي الزوج الضمان (عليها) أي  
 الصغيرة (فإن قبلت وهي من أهله)  
 بأن تعقل أن النكاح جالب والخلع  
 سالب (طلقت بلا شيء) لعدم اهلية  
 الغرامة وإن لم تقبل أولم تعقل  
 لم تطلق

وان قبل الاب في الاصح زيلعي  
ولربلت واجازت جاز فتح (قال)  
الزوج (خالعتك فقبالت) المرأة  
ولم يذكرا مالا (طلقت)  
لوجود الاجاب والقبول (ويرى  
عن) المهر (المؤجل لو) كان (عليه  
والا) يكن عليه من المؤجل شيء  
(ردت) عليه (ماساق اليها من  
المهر المجمل) لما مر أنه معاوضة  
فتعتبر بقدر الامكان (خلع  
المريضة يعتبر من الثلث) لانه تبرع  
فله الاقل من ارثه وبدل الخلع  
ان خرج من الثلث والا فالأقل من  
ارثه والثلث ان ماتت في العدة  
ولو بعد دها أو قبل الدخول فله  
البذل ان خرج من الثلث وتعامه  
في الفصولين (اختلفت المكاتب  
لزمها المال بعد العتق ولو باذن  
المولى) فخرها عن التسريح

مطلب  
في خلع المريضة

دون لزوم المال كما اذا سمت خيرا ونحوه فتح (قوله وان قبل الاب) لان قبولها شرط وحول لا يحتمل التساوية  
فتح (قوله في الاصح) وفي رواية يصح لانه نفع محض اذ تنكح من عهده بلامال فتح (قوله واجازت)  
أي اجازت قبول الاب ح ومثله في الدر المنثور وهو المفهوم من الفتح فافهم (قوله قال الروح خالعتك)  
قد بصغة المفاعلة لانه لو قال خلعتك لا يتوقف على القبول ولا يبرأ كافي الجبر فتقدم أول الباب وهذه  
المسألة في الروضة البالغة (قوله ويرى عن المهر المؤجل الخ) ذكر في الخلاصة والبرازية انه في هذه الصورة  
يبرأ كل واحد منهما عن صاحبه في احدى الروايتين عن أبي حنيفة وهو الصحيح وان لم يكن على الزوج مهر  
فعلما به ماساق اليها من المهر لان المال مذكور عرفا بذكر الخلع اه وهكذا في الفتح قال في الجبر وظاهر  
أول العبارة ان المهر اذا كان مقبوضا فلا رجوع له وصريح آخرها الرجوع وبه صرح في الخاتمة فحينئذ  
لم يبرأ كل منهما عن صاحبه قال وقد ظهروا أن محل البراءة ما اذا خالعا بعد دفع المجل فانهما تبرأ عن المجل  
ويبرأ هو عن المؤجل ولذا قال في المحيط الصحيح أنه يسقط المهر ما قبضت المرأة فهو لها وما بقي في ذمتها يسقط  
اه قلت ويؤيده انه في الخاتمة لم يقل يبرأ كل واحد منهما بل قال ويبرأ الزوج عن المهر الذي لها عليه فان لم يكن  
لها عليه مهر لم يبرأ ماساق اليها كذا ذكره الحاكم الشهيد وابن الفضل اه وحاصله أن الزوج يبرأ مما عليها  
في ذمتها من المهر كالأوبعضا وأما في فلا تبرأ الا من البعض ولو قبضت الكل لم يبرأ منه وهذا ظاهر ما في قول  
المصنف والاردت ماساق اليها من المجل فانه يومه أنه لا يلزم مهر اذ المؤجل اذا قبضت كل المهر فكان حقه أن  
يقول والاردت المهر الا أن يجاب بانها اذا قبضت الكل صار كله معجلا فتأمل ثم اعلم ان هذا كله مخالف  
لما في الفتح عند قوله ويسقط الخلع والمبارأة كل حق الخ من ان البذل ان كان مسكوتا عنه فقيه ثلاث روايات  
أصحها براءة كل منهما عن المهر لا غير فلا يظالب به أحدهما الا آخر قبل الدخول أو بعده مقبوضا أو لا حتى  
لا ترجع عليه بشيء ان لم يكن مقبوضا ولا يرجع الزوج عليها ان كان مقبوضا كله والخلع قبل الدخول لان المال  
مذكور عرفا بالخلع الخ ومثله في الزيلعي وشرح الوهبانية والمقدسي والشربلية وقوله والخلع قبل الدخول  
أي ومثله لو بعده بالاولى لانها اذا طلقت قبل الدخول لم يبرأ من مهرها فاذ لم يلزم مهر شيء منه هنا  
لم يلزمها بعد الدخول بالاولى وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان خلعيها ولم يذكر اعراض عندهما لا يبرأ  
أحدهما عن صاحبه عن المال الواجب بالنكاح وعن أبي حنيفة روايتان والصحيح براءة كل منهما عن  
صاحبه اه وفي متن المختار والمبارأة كالمخلع يسقطان كل حق لكل منهما على الآخر مما يتعلق بالنكاح حتى  
لو كان قبل الدخول وقد قبضت المهر لا يرجع عليها بشيء ولو لم تقبض شيئا لا ترجع عليه بشيء اه ومثله في متن  
الملتقى وفي شرح درر البحار وشرح المجموع ان لم يسميا شيئا برى كل منهما من الآخر قبضت المهر أم لا دخل بها  
أم لا اه قلت وبه علم أن ما مر عن الفتاوى قول آخر غير الصحيح في الشروح والمتون وظاهر هذا اخل كلام  
المصنف من وجهين أحدهما أنه مشى على خلاف الصحيح والثاني انه يومه أنها تزد المجل فقط مع انه لم يقل به  
أحد وانما الخلاف في رد جميع المهر اذا كانت قبضته (قوله خلع المريضة) أي مرض الموت اذ لو برئت  
منه كان للزوج كل البذل اتراضيهما كالمؤجل وجهه شيئا لم يبرئت من مرضها وان ماتت في العدة (قوله لانه  
تبرع) لما تقرر أن البضع غير مستقوم عند الخروج فمما بذلته من بدل الخلع تبرع لا يصح لو ارثت وينفذ لا جنبي  
من الثلث لكنه يعطى الاقل دفعا لثمة المواضعة كما مر في طلاقها في مرضه (قوله فله الاقل الخ) بيانه  
لو كان ارثه منها خمسين وبدل الخلع ستين والثلث مائة فقد خرج الارث والبذل من الثلث فله الاقل وهو  
تخسون وان كان الثلث أربعين فله الاقل منه ومن الارث وهو أربعون والحاصل أن له الاقل من ميراثه  
ومن بدل الخلع ومن الثلث ولو عبر بذلك تبع الجامع الفصولين لكان أخيرا وظاهر (قوله فله البذل ان خرج  
من الثلث) أفاد أنه لا ينظر الى الارث هنا العدة بموتها بعد العدة أو قبل الدخول لحصول البيونة فينظر الى  
البذل والثلث فيعطى الاقل لكن أفاد في التاتر خاتمة انه لو قبل الدخول والخلع على المهر بسقط نصفه بطلاقها  
والنصف الآخر وصية لغير الوارث فلو لم يكن لها مال غيره يسلم له ثلث ذلك النصف (قوله وتعامه  
في الفصولين) أي في أحكام المرضي أو آخر الكتاب وذكر عبارته بتعامها في الجبر عند قول الكتوز لزمها  
المال (قوله فخرها عن التسريح) أي ولو بالاذن كهيبتها بغير وهذا علة التأخر الى ما بعد العتق (قوله

(والامة وأم الولدان باذن المولى

لزمهما المال للحال) قتياع الامة

وتسعى أم الولدان والمديرة ولو بلا

اذن فبعد العتق (خلع الامة

مولاها على رقبته ان زوجها حرا

صح انخلع مجانا وان زوجها

(مكاتباً أو عبداً أو مدبراً صح

وصارت امة للسيد) فلا يطل

النكاح أم الحرف ولم يملكها

لبطل النكاح فبطل الخلع فكان

في تصحيحه ابطاله اختيار (فروع)

قال خالعتك على ألف فانه ثلاثا

فقبالت طلقت ثلاثه آلاف اتعليقه

بقبولها في المتنى أنت طالق

أربعاً بألف فقبالت طلقت ثلاثا

وان قبلت الثلاث لم تطلق لتعليقه

بقبولها بأزاء الأربع أنت طالق

على دخولك الدار توقف على

القبول وعلى أن تدخل الدار

توقف على الدخول قلت فيطلب

الفرق فان أن والنعل بمعنى المصدر

قد بر

لزمهما المال للحال) لا تفكك الجرباذن المولى فظهر في حقه كسائر الديون بجر (قوله قتياع الامة) اى  
الآن يقدمها المولى كسائر الديون جامع الفصولين (فروع) الامة تفارق الحرة الصغيرة العاقلة اذ اختلفت من  
زوجها بانها لا تؤخذ ببطل الخلع بعد البلوغ كما لا تؤخذ به في الحال كما في الذخيرة وفي جامع الفصولين ولو طلق  
الامة بمال يصير رجعيما وفي الامة يصير بائنا اذ الطلاق بمال يصح في الامة لكنه مؤجل وفي الصبيبة يقع بلا  
مال ولو عاقلة (قوله على رقبته) اى جعل السيد للزوج رقبته بديل الخلع ط (قوله صح الخلع مجانا)  
ظاهره أنه لا يستط المهر والظاهر سقوطه لبطلان التسمية فهو كسمية النحر والخنزير ط (قوله السيد) اى  
سيد الزوج غير المكاتب (قوله فلا يطل النكاح) لانها لا تصير مملوكة للزوج بل لسيده وأما المكاتب  
فانه ثبت له فيها حق الملك وحق الملك لا يمنع بقاء النكاح فلا يفسد بجر عن الجامع وما في المنع من ان الملك  
يقع لسيد المكاتب وهو مقتضى اطلاق متنه يمكن تأويله بأن للسيد فيه احقا بحيث لو بجر المكاتب صارت  
لسيده فاقامه الرجعي (قوله فكان في تصحيحه ابطاله) لئى وما كان كذلك فهو باطل والمراد ببطلان كونه  
معاوضة لا مطلقا لما مر أول الباب أنه يمين في جانب الزوج ومعاوضة في جانبها فاذا بطلت جهة المعاوضة  
بقيت الجهة الاخرى والى هذا أشار في الفتح بقوله لكنه يقع طلاق بائن لانه بطل البذل وبقي لفظ الخلع وهو  
طلاق بائن اه (قوله طلقت ثلاثه آلاف) اى طاعت ثلاثا بثلاثة آلاف كما صرح به في الجرع عن المحيط  
عند قول المصنف تزول مهرها المال وقال لانه لم يقع شيء الا بقبولها لان الطلاق يتعلق بقبولها في الخلع فوقع  
الثلاث عند قبولها بثلاثة آلاف اه قلت وهذا اذا كان بمال والام يمكن معاوضة فلا يتوقف على  
القبول فتقع الاولى ويلغو ما بعدها لان البائن لا يلحق البائن ولذا قال في جامع الفصولين قال لها قد خلعتك  
وكرره ثلاثا وأراد به الطلاق فبقي واحدة فائتة ولو قال قد خلعتك على مالك على من المهر قاله ثلاثا فقبلت  
طاعت ثلاثا لانه لم يقع الا بقبولها وكذا لو قالت خلعت نفسي منك بألف قالته ثلاثا فقال رضيت أو اجزت  
كانت ثلاثا بثلاثة آلاف وهذا خلاف ما في فتاوى العدة وما في العدة هو الصحيح اه قلت وما في العدة هو أنه  
يقع واحدة بالمسمى ويطل الاول بالثاني والثاني بالثالث كما في المعاوضات اه ولعل وجهه انه لما كان ميمنا  
من جانبها صار معلقا على قبولها اذا ابتدأ بخلاف ما اذا ابتدأت هي فانه من جانبها معاوضة فلا يصير تعليقا على  
قبوله فاذا قيل يكون قبوله للعدة الثالث ويلغو الثاني به والاول بالثاني هذا ما ظهر لي وفي جامع الفصولين  
أيضا قال طلقتك على ألف طلقتك على ثلاثة آلاف فقبلت فهو على المالمين جميعا ومثله العتق على مال بخلاف  
البيع فانه يقع على آخر الاثمان اذ الرجوع في البيع قبل قبوله يصح بخلاف عتق وطلاق اه والظاهر أنها  
لو ابتدأت هي بذلك فقبل تقع طاعة واحدة بالمال الاخير فقط لانه يصح رجوعها لرجوعه كما مر أول الباب بناء  
على ما قلنا من أن يمين من جانبها معاوضة من جانبها (قوله طلقت ثلاثا الخ) اى بألف فتح وفيه عن  
الخلاصة عن أبي يوسف لو قالت طلقتي أربعاً بألف فطلقتها ثلاثا نهي بألف ولو طلقته واحدة فبنتك ألف اه  
اى لانها اذا ابتدأت كان معاوضة لا تعليقا بخلاف ما اذا ابتدأ كما قلنا (قوله قلت فيطلب الفرق الخ) وكذا  
يطلب الفرق بين على أن تدخل الدار حيث توقف على الدخول وبين على أن تعطيني كذا حيث توقف على  
القبول مثل على دخولك الدار وقد سئل عن هذه الفروع الثلاثة في الجرع فلم يرد فرقا ونقل كلامه في النهر  
وسكت عليه ونقل في الدر المنثور عن شرح الباب الفرق بين المصدر الصريح والمؤول صحة حمل الثاني على الجنة  
دون الاول اى فيصح زيد اما أن يقوم واما أن يقدم بخلاف زيد اما قيام واما قعود ولكن لم يظهر الفرق فيما  
شخص فيه كما قاله ح أقول قد يظهر الفرق ولا بد له من مقدمات احدها ما قاله السبكي في التعليقات الفرق  
بين المصدر الصريح والمؤول مع اشتراكهما في ابدالة على الحدان موضوع الصريح الحدان فقط وهو أمر  
تسويى والمؤول يزيد عليه بالحصول اما ماضيا واما جالا واما مستقبلا ان كان اثباتا وبعد الحصول في ذلك ان  
كان منفصا وهو امر تصديقي ولهذا يبدأن والفعل مسند للمفعولين لا يسميها من النسبة اه ونقله السيوطي في  
الاشباه المتحريه ونقل أيضا أن المصدر الصريح غير مؤقت بخلاف المؤول فالصريح دال على الازمنة الثلاثة  
دلالة مبهمه فهو عام بخلاف المؤول وأيضا المؤول اسم تقديرى غير ملفوظ به وانما الملفوظ به حرف وفعل وله شبه  
بالنهر ولذا لم يصح وصفه بخلاف الصريح فانه يقال يتجبنى ضربك الشديد بخلاف أن تشرب الشديد ثانيا

مطلب

في الفرق بين على أن تدخل وعلى

دخولك وعلى أن تعطيني

مطلب

في الفرق بين المصدر الصريح

والمؤول

ما قد منه عن المحقق ابن الهمام ان على تستعمل حقيقة للاستعلاء ان اتصلت بالاجسام وفي غيرهما المعنى المعلوم  
 الصادق على الشرط المحض وعلى المعاوضة الشرعية أو العرفية وتخرج المعاوضة عند ذكر العوض لأنها الاصل  
 كما في التحرير ثالثاً أن الطلاق يتعلق بالزمان دون المكان ونحوه اذا علمت ذلك فنقول اذا قال لها على ان تعطيني  
 كذا فهو وتعلق على فعل مستقبل صالح للمعاوضة فيسترد قبوله اليها المبالغة فيسار كانه علقه على القبول  
 اذ به يحصل غرضه من الطلاق بعرض فطلق بالقبول وان لم تعطه في الحال بخلاف على ان تدخلي فانه صالح  
 للشرط المحض لعدم ما يقيد المعاوضة فتعين تعلقه بالدخول بلا توقف على قبوله اذ لا غرامة تلحقها وأما على  
 دخولك الدار فليس فيه فعل يصلح جعله شرطاً بل هو أمر تصوري لا يصلح جعله شرطاً الا بد كرفعل معه يدل على  
 الحصول في أحد الأزمنة الثلاثة ليصير بمنزلة ان دخلت أو بتقدير الوقت كما في أنت طالق في دخولك الدار بقرينة  
 في الظرفية اذ الطلاق لا يكون مظهراً في الدخول بل في زمانه ولا يحسن هنا تقدير الوقت لعدم ما يقتضيه لان  
 جعل على للمعاوضة يغني عنه بدون تكلف فان العاقل قد يكون له غرض في جعل الدخول مثلاً وعوضاً عن  
 الطلاق هذا غاية ما ظهر من الفرق والله تعالى أعلم (قوله فاقول لها) لانها تنكر الزيادة على تلك الالف  
 فتصدق قال في البحر مع بينهما فان أقام البينة فالبينة سنة الزوج اهـ (قوله صح الخلع) لانه لا يفسد بالشرط  
 الفاسد كما مر (قوله وبطل الشرط) أي فلا يكون المهر للولد ولا الاجنبي بل يكون الزوج كما في البرازية وغيرها  
 وليس له اسالك الولد عنده لان اسما كعندما حقه فلا يسلط باطلا لهما كما قد مناه عن الخاتمة (قوله بان  
 الخ) قال في الخاتمة قالت له الخلعني على ألف فقال أنت طالق قيل هو جواب ويتم الخلع وقيل لا بل طلاق واختار  
 الاول لانه جواب ظاهر فان قال لم أعن به الجواب صدق ووقع الطلاق بلا شيء وكذا لو قالت المرأة اختلعت  
 منك فقال طلقك قيل هو جواب ويتم الخلع وقيل لا بل رجعي وقيل يسأل الزوج عن النية وفي المسألة الاولى  
 ينبغي أن يسأل أيضاً اهـ وفي البرازية واختار انه اذا أراد الجواب يكون جواباً ويجعل كانه قال أنت طالق  
 بالخلع لانه خرج جواباً فيكون خلعاً ويبرأ عن المهر (قوله ولا رواية الخ) ذكر ذلك في آخر القصة في بيان  
 المسائل التي لم يوجد فيها رواية ولا جواب شاف للمتأخرين وقال فهل يقع بائناً للمقابلة بالمال كسألة  
 الزيادات أم رجعياً وهل يبرأ الزوج لوجود الشرط صورة أو لا يبرأ اهـ ونقل عبارته في البحر قيل قوله ولزمها  
 المال وكنت فيما علقته عليه أن صاحب القصة ذكر في الحاشي عن الاسرار الجواب بأن الواقع رجعي  
 ويبرأ الزوج لراضيه ما على وقوع الرجعي ومتابله بالمال لا تغيره عن وصفه بالرجعي وأما مسألة الزيادات  
 فهي فيما اذا طلبت منه المرأة طلقين بائنتين بألف فقابله بالمال تغير وصفه بالرجعي فيلغوا لهما لم ترض بلزوم  
 الالف مع بقاء النكاح ولان الباء تعجب الاعراض والعوض يستلزم المعوض وهو انصرام النكاح بينهما  
 اهـ ملخصاً قلت هذا الجواب انما يظهرا اذا كان الواقع انه قال ذلك بعد طليمه البائنتين أما لو ابتدأ الزوج  
 بذلك وقالت قبلت يلزم أن يقع به الرجعي لوجود تراضيهما على ذلك مع ان المنقول يخالفه في الذخيرة من  
 الباب السادس في الطلاق أنت طالق الساعة واحدة وغدا أخرى بألف فقبلت وقع في الحال واحدة بنصف  
 الالف وغدا أخرى بلا شيء لان شرط وجوب البدل بالطلاق زوال الملك به وقد زال الملك بالاولى اسكن  
 ان تزوجها قبل مجيء الغد تطلق أخرى غدا بنصف الالف زوال الملك بها ولو قال للمدخولة أنت طالق الساعة  
 واحدة رجعية وغدا أخرى بألف فقبلت وقعت في الحال واحدة بلا شيء لوصفها بما ينافي البدل فان الطلاق  
 يدل لا يكون رجعياً وفي الغد تطلق أخرى بألف زوال الملك بها لان الاول رجعية لا تزليه ولو قال أنت طالق  
 اليوم بائنة وغدا أخرى بألف تقع في الحال بائنة بلا شيء لان البائنة بصريح الابانة لا يقابله شيء وغدا أخرى بلا  
 شيء لان الملك زال بالاولى لا بها الا اذا تزوجها قبل مجيء الغد فتقع أخرى بألف زوال الملك بها ولو قال أنت  
 طالق الساعة واحدة رجعية وغدا أخرى رجعية بألف ينصرف البدل اليهما وكذا أنت طالق الساعة ثلاثاً  
 وغدا أخرى بائنة بألف أو الساعة واحدة بغير شيء وغدا أخرى بغير شيء بألف درهم ينصرف اليهما فتكونان  
 بائنتين لانه لا بد من الغاء الوصف المتناهي أو البدل والغاء الاول أولى لان الآخر ناسخ له فتقع واحدة في الحال  
 بنصف الاثب وغدا أخرى مجباً الا اذا تزوجها قبل الغد فتقع الثانية بنصفه ولو قال أنت طالق اليوم واحدة  
 وغدا أخرى رجعية بألف ينصرف البدل اليهما أيضاً لانه وصف الثانية بالمتناهي فينصرف البدل الى الطلقين

قال خالعتك واحدة بألف وقالت  
 اعساألتك الثلاث ذلك ثلثها  
 فاقول لها \* خلعها على أن  
 صدقتها الولد أو الاجنبي أو على  
 أن يسلك الولد عنده مع الخلع  
 وبطل الشرط \* قالت اختلعت  
 منك فقال لها طلقك بان  
 وقيل رجعي \* ولا رواية لو قالت  
 أبرأك من المهر بشرط الطلاق  
 الرجعي تطلقها رجعياً

أهـ ملخصاً وقد ذكر في الفتح لذلك أصلاً وهو أنه متى ذكر طلاقين وذكر عقبيه ما لا يكون مقابلاً لهما إذا  
وصف الأول بما ينفي وجوب المال فيكون المال حينئذ مقابلاً للثاني وأنه يشترط للزوم المال حصول البيئونة  
به أهـ وقوله إذا وصف الأول أي فقط فالوصف بالثاني كلاً منهما والثاني فقط أول وصف شأناً مما ينفي  
يكون المال مقابلاً لهما ولا يضر عدم وجوب شيء بالثاني لما رخص بينونة سابقة عليه لأن ذلك المارض إذا زال  
كما إذا تزوجها قبل وقت الثاني يجب المال به أيضاً وهذا يسهل فهم هذه المسائل (قوله لكن في الزيادات الخ)  
ليس في عبارة القنية والحواشي المنقولة عن الزيادات لفظ رجعي في الموضوعين بل في الأول فقط والمناسب ما فعله  
الشارح من ذكره في الموضوعين ليوافق ما ذكرناه آنفاً اذ على ما في القنية لا يكون البديل لهما بل للثاني فقط وال  
المالك به كما تقرر التصريح به في عبارة الذخيرة وعبارة الفتح (قوله لكن يقع الخ) هذا غير مذكور في عبارة  
الزيادات المنقولة في القنية ولا يناسبها أيضاً لما علمت أنه هو الصحيح على ما ذكره الشارح ومرة التصريح به في عبارة  
الذخيرة في هذه المسألة فافهم قال حـ يعني أن في اليوم الأول يقع طلاقاً ثمانية بخمس مائة وفي غد تقع أخرى  
بخمس مائة أن عقد علياً قبل مجيء الغد والاول وقعت أخرى بغير شيء أهـ (قوله وفي الظهيرة الخ) لم أجده فيها  
ونقل في البحر عن الواحلية بالفظ فامر ليدل فقط لقي نفسك متى شئت ومثله في جامع النصولين بالنظر لاطلاق وقد  
أسقطه الشارح ولا بد منه أقوله بعدد وقع الرجعي إذ لو لم يذ كر الصريح تفسير الما قبله لكان الواقع المائل لأن  
التفويض بالأمر باليد من السكيات ويقع به البائن وإن قالت طلقت نفسي لأن العبرة لتفويض الزوج لا لايقاع  
المرأة كما تقرر في محله فإذا أتى بعد الصريح اعتبر كما هنا في الذخيرة أمر ليدل في تطلقة فهي رجعية أهـ  
ولذا قال في البحر لا يسقط المهر لعدم صحة إبراء الصغيرة ويقع الرجعي لأنه كالقائل لها عند وجود الشرط أتت  
طالق على كذا وحكمه ما ذكرنا أهـ ومثله في جامع النصولين (قوله أو كذا مناسا) المن رطلان والارز  
بفتح الهمزة وتشديد الزاي معروف ط (قوله أو سعة من البيع) أي من السلم لأنه هو الذي يشترط فيه  
ذلك ط (قوله قلت ومفساد الخ) مخالف لما تقدمه قيل قوله ويسقط الخلع والمبارأة الخ من قوله خلعتك  
على عدي وقف على قبولها ولم يجب شيء وقد منسأه النسخ المجتبى ما يؤيده ولكن ذكر في البحر هناك عن البرازية  
اختلفت مع زوجها على مهرها وثقة عقدت على أن الزوج يردها عشرين درهماً وعشر من درهمها وعشر من درهمها  
دليله ما ذكر في الأصل خالت على دار على أن الزوج يردها ألفاً لاشفقة فيه وفيه دليل على أن إيجاب بدل  
الخلع عليه يصح وفي صلح الفدوى أدعت عليه نكاحاً وصالحها على مال بذله لهما لم يجز وفي بعض النسخ جاز  
والرواية الأولى تخالف المتقدم والتوفيق بينهما إذا خالعت على بدل يجوز إيجاب البديل على الزوج أيضاً ويكون  
مقابلاً لبديل الخلع وكذا إذا لم يذ كر نفقة العدة في الخلع يكون تقدير النفقة العدة أما إذا خالعت على نفقة العدة  
ولم يذ كر عوضاً آخر فينبغي أن لا يجب بدل الخلع على الزوج أهـ ما في البحر عن البرازية وهذا من الحسن بمكان  
نهر والمصادر أنه لا وجه لإيجاب البديل على الزوج لأن الخلع عقد معاوضة من جهتها فانها تأكل نفسها  
بما تدفعه له وإذا كان الطلاق على مال بائناً حتى لو أباها قبله لم يجب المال لعدم ما يقابله وحينئذ فان خالعتها على  
مال أو على ما في ذمته من المهر وشرط على نفسه لهما لا يجعل ذلك استثناء من بدل الخلع فان زاد عليه أو لم يكن  
بدل أصلاً يجعل تقدير النفقة العدة إذا كانت النفقة مخالفاً عليها أيضاً فلا يجب الزائد والله سبحانه أعلم  
لكن ذكر في البرازية في موضع آخر وأقره عليه في البحر أن المختار جواز البديل عليه وطريقه بالجل على الاستثناء  
من المهران كان عليه مهر والافق واستثناء من النفقة فان زاد عليها يجعل كأنه زاد على مهره ذلك القدر قبل  
الخلع ثم خالعت صحيحاً للخلع بقدر الامكان أهـ وقوله استثناء من النفقة أي إذا خالعتها عليها والافق وتقدير لهما  
كما تقرر في جامع النصولين لا حاجة إلى هذا التطويل وتلحق الزيادات بأصل العقد كافي البيع (قوله اختلفت  
بشرط الصك) أي بشرط أن يكتب لهما صكاً فيه ذلك والصك الكتاب الذي يكتب في المعاملات والافاير  
جميعه صكوك كفس وفلوس وصكوك كسهم وسهام مصباح (قوله لم تحرم) أي بمجرد قبوله بل لا بد من  
كتابة الصك وردة الاقشة ولا بد أن يكون ذلك في المجلس حـ والله تعالى أعلم

(باب الظهار) \*

مناسبته للخلع ان كلاً منهما ما يكون عن الشؤن ظاهراً وقدم الخلع لأنه أكمل في باب التحريم اذ هو تحريم

الصلح في الزيادات أنت طالق  
اليوم رجعياً وغداً أخرى رجعياً  
بألف فالبدل لهما وهما باثنتان  
الصلح يقع غداً بغير شيء  
ان لم بعدد ملكه \* وفي الظهيرة  
قال لصغيرة ان غبت عنك أربعة  
أشهر فامر ليدل بعد أن تبرأ  
من المهر فوجد الشرط فأبرأه  
وطلقت نفسها لا يسقط المهر ويقع  
الرجعي \* وفي البرازية اختلفت  
بمهرها على أن يعطيها عشرين  
درهماً وكذا مناسا من الارز صح  
ولا يشترط بيان مكان الايقاع لأن  
الخلع أوسع من البيع قلت  
ومفساد صحة إيجاب بدل الخلع  
عليه فليحفظ وفي القنية اختلفت  
بشرط الصك أو بشرط أن يردها  
أقسماً اقبل لم تحرم ويشترط كتيبه  
الصك وردة الاقشة في المجلس والله  
أعلم

(باب الظهار) \*

مطلب  
في إيجاب بدل الخلع على الزوج



يتلع النكاح وهذا مع بقاءه فتح (قوله ولو غلغ الخ) هذا أحدهما في اللغة لأن ظاهره مناعلة من الطهر  
 فقال ظاهره إذا قابلت ظهره حقيقة وإذا غلغته لأن المغالطة تقتضي هذه المقابلة وإذا انصرت لانه  
 يقال قوى ظهره إذا انصره وغلغته في الفتح وفيه وانما عدى بمن مع انه متع بنفسه لتضمنه معنى التبعية لانه  
 كان طلاقا وهو بعد اه وفي البحر عن المصباح وانما خص به كالتطهر لانه من الدابة موضع الركوب  
 والمرأة مركوبة وقت الغشيان فركوب الام مستعار من ركوب الدابة ثم شبه ركوب الزوج بركوب الام  
 المنع وهو استعارة لطيفة فكأنه قال ركوبك للنكاح حرام على (قوله وشرعنا فيه المسلم الخ) شمل  
 التشبيه الصريح والتمثلي كالمركوب كانت امرأة رجل ظاهر منها زوجها فقال أنت على مثل فلانة بنوى ذلك  
 وكذا لو ظاهر من امرأته فقال للآخرى اشركك في ظهارها وأنت على مثل هذه نوايا فانه يكون مظاهرا ولو  
 بعد موتها وبعد التكفير لتضمنه أنت على كظهور اى وشمل المعلق ولو عشتها والمؤقت يوم أشهر مثلا  
 كما سأتى بهر واحترزه عن نحو أنت اى بلا تشبيه فانه باطل وان نوى كما سأتى وأراد بالمسلم العاقل ولو حكى  
 البالغ فلا يصح ظهار المجنون والعصى والمعتوه والمدهوش والمبرسم والمغمى عليه والناثم ويصح من السكران  
 والمكره والمخطئ والاخرس بإشارته المفهومة ولو بكناية الناطق المستتينة أو بشرط الخيار كافي البدائع نهر  
 ولو ظاهر ثم ارتد بقي ظهاره عنده لا عنه بها بحر (قوله فلا ظهار لاني) لانه ليس من أهل الكفارة  
 ويصح عند الشافعي ط (قوله زوجته) شمل الامة وخرجت بموكتة والاجنبية الا اذا أضافه الى سبب  
 الملك كما سأتى والمباعدة واحدة أو ثلاث قال في البحر حتى لو علق الظهار بشرط ثم أبانها ثم وجد الشرط في الامة  
 لا يصح مظاهرها لانه وقت وجود الشرط صادق في التشبيه بخلاف الابانة المعلقة لان فائدتها تنقضي العود  
 (قوله ولو كناية) الاولى ولو كفرة ليشمل المجوسية ففي البحر عن المحيط أسلم زوج المجوسية نكاحا قبل  
 عرض الاسلام عليها صح لكونه من أهل الكفارة ودخل فيه الرقعة والمذخوات وغيرها كافي النهر (قوله  
 من اعضائها) كالأرأس والرقبة (قوله وأتشبيهه جز شايع) كنصفك ونحوه والاصوب أن يقول وأتشبيهه  
 جز شايعا بالاضافة الى ضمير الفاعل ونصب جزاء شايعا لانه في كلام المصنف معطوف على زوجته المنصوب  
 على المفعولية (قوله محترم عليه) أى بعضو يحرم النظر اليه من اعضاء محترمة عليه نسباً أو صهرية أو رضاعاً  
 كافي البحر أو بجملة كانت على كافي فانه تشبيه بالظهور زيادة كما يأتي لكن هذا كناية لا بدله من النية  
 كما سأتى وعلم أنه لا بد في المشبه به من كون الجزء يحرم النظر اليه والا فلا يصح وان كان بعبره عن الكل كالأرأس  
 اى أو وجهها بخلاف الزوجة المشبهة فانه يكفي ذكر الجزء الذي بعبره عن الكل منها وان لم يحرم النظر اليه  
 كالأرأس فتنبيه وخرج بالحرمة عليه زوجته الاخرى وامته قال في الفتح ولا فرق بين كون ذلك العضو الظاهر  
 أو غيره مما لا يحل النظر اليه وانما خص باسم الظهار تغليبا للظهور لانه كان الاصل في استعمالهم وقيد في النهاية  
 التحريم بكونه متفقاً عليه احترازاً عن ام الزنى بها وبنتها فلو شبهها بهما لم يكن مظاهراً وعزاه الى شرح الطحاوي  
 لكن هذا قول محمد وقال أبو يوسف يكون مظاهراً قبل وهو قول الامام قال القاضي ظهير الدين وهو الصحيح  
 لكن رجح العمدى قول محمد نهر قال في الفتح والخلاف مبنى على نفاذ حكم الحاكم بحل نكاحها وعدمه  
 لا على كون الحرمة مجمعة عليها أو لا بل على كونها يسوغ فيها الاجتهاد أو لا وعدم نسويج الاجتهاد لوجود  
 الاجماع أو النص الغير المحتمل للتأويل بلا معارضة نص آخر في نظر المجتهد وان كانت المعارضة ثابتة في الواقع  
 ولهذا يختلف في كون الحل يسوغ فيه الاجتهاد وفي نفاذ حكم الحاكم بخلافه اه (قوله بوصف)  
 الباء اسبيلية التحريم والتأييد (قوله لا يمكن زواله) كالامة والاختبة ولورضاعا والمصاهرة (قوله  
 لجواز اسلامها) أى وصيرورتها كناية كافي البحر فخرمها مؤبداً بالنظر الى بقاء وصف المجوسية غير مؤبدة  
 اذا انتقطع ط (قوله وردة في النهر بمافي البدائع الخ) أقول ومثله ما في الخاتمة التشبيه بالرجل أى رجل  
 كان لا يكون ظهاراً ونحوه في التارخانية عن التهذيب وكذا في الظهيرية ثم رأيت أيضاً صريحاً في كافي الحاكم  
 وهذا يعارض ما يحتمل في المحيط بافظ ويشي أن يكون مظاهراً قال في التهوية اندفع ما في البحر حديث جزم بمافي  
 المحيط ولم ينقله جزمنا (قوله نعم يرد ما في الخاتمة الخ) كذا في النهر وهو مردود فان الذي في الخاتمة خلاف  
 هذا ونصه ولو قال لامرأته أنت على كالمية والدم ولحم الخنزير اختلفت الروايات فيه والصحيح أنه ان لم ينوشاً

هو لغة مصدر ظاهر من امرأته  
 اذا قال لها أنت على كظهور اى  
 وشرعاً (تشبيه المسلم) فلا ظهار  
 لاني عندنا (زوجته) ولو كناية  
 أو صغيرة أو مجنونة (أو) تشبيه  
 ما يعبر به عنها من اعضائها أو تشبيه  
 (جز شائع منها محترم عليه تأييداً)  
 بوصف لا يمكن زوال الفرج تشبيهه  
 بأخت امرأته أو بطلقة ثلاثاً  
 وكذا بمجوسية لجواز اسلامها  
 وقوله يعجز صفة لشخص المتناول  
 للذكر والاشي فلو شبهها بفرج  
 ايه أو قريبه كان مظاهراً قاله  
 المصنف تعالى البحر وردة في النهر  
 بمافي البدائع من شرائط الظهار  
 كون المظاهر به من جنس النساء  
 حتى لو شبهها بظهور ايه أو ابنة  
 لم يصح لانه انما عرف بالشرع  
 والشرع ورد في النساء ثم يرد ما في  
 الخاتمة أنت على كالمية والخنزير  
 والخنزير والغيبة والنميمة والزنا والربا  
 والرشوة وقتل المسلم ان نوى طلاقاً  
 أو ظهاراً فكذا نوى على الصحيح  
 كانت على كافي

مطلب  
 ما يسوغ فيه الاجتهاد

لا يكون ابلاء وان نوى الطلاق يكون طلاقا وان نوى الظهار لا يكون ظهارا **ا** وكذا في التاترخانية  
والشر بلاية معز بالغاية فعلم أن لفظة لاساقطة من نسخة صاحب النبروية تأيد ما في البدائع وغيرها فافهم  
(قوله فان التشبيه بالام الخ) جواب عما قيل انه ليس فيه تشبيه بعضو يحرم النظار اليه من محرمه (قوله  
معز باللعبط) الذي رأيت في الفهستاني عزوه للنظم بدون ذكر التصحيح وانما هو مذكور في الخانية ولكن  
لعكس ما قال كجاءت (قوله كان نكحتك) أي تزوجتك وهذا مثال لسب الملك ومثال الملك كان صرت  
زوجه لي (قوله فكذا) أي فأتت علي كظهر ابي ولوزاد وأنت طالق ثم تزوجها بعد ما وقع الطلاق  
المعلق بقى حكم الظهار الا اذا قدم فقال فأتت طالق وأنت علي كظهر ابي لانها باتت ينزل الطلاق أولا لكونه  
قبل الدخول بناء على الترتيب في النزول عنده خلا فالحما كافي الدر المنقي آخر الباب وقد مناه في التعليق وفي  
أول باب الابلاء (قوله مائة مرة) يحتمل أن يكون حالا من مقول القول أي قال ذلك الكلام مكررا له مائة  
مرة والا قرب المتبادر أنه حال من جملة جواب الشرط فهو من تمة مقول القول وتكرر الظهار والكفارة  
على الاول ظاهر وكذا على الثاني بمنزلة ما لو قال أنت طالق مرارا أو لوفاجيت تطلق ثلاثا كما ترقييل باب  
طلاق غير المدخول بها بخلاف ما لو قال أنت علي حرام ألف مرة وهي مدخول بها حيث تقع واحدة فقط  
وقد مناهنا وكذا في آخر الابلاء الفرق بينهما بأن هذا بمنزلة تكرار هذا الكلام بقدر العدد المذكور والحرام  
اذا كثر مرارا لا يقع به الا واحدة لانه بائن بخلاف الطلاق لانه صريح يلحق مثله والظهار يلحق الظهار أيضا  
كسما في متنا فافهم (قوله وظهارها منه لغو) أي اذا قالت أنت علي كظهر ابي أو أنا عليك كظهر ابي  
فهو لغو لان التحريم ليس اليها ط (قوله فلا حرمة الخ) بيان لكونه لغوا أي فلا حرمة عليها اذا مكنته  
من نفسها ولا كفارة ظهار ولا يمين ط (قوله به يفتي) مقابله ما في شرح الوجانية للشرع بلاني عن الحسن  
ابن زياد من صحة ظهارها وعليها كفارة الظهار وروى عن أبي يوسف **ا** ط (قوله ايجاب كفارة يمين)  
فتجب بالحنث وقيل كفارة ظهار فان كان تعليقا فتجب متى تزوجت به وان كانت في نكاحه فتجب للمال مالم  
يطلقها لانه لا يجزى لها العزم على منعه من الجماع يجرى عن ابن وهبان (قوله كانت علي) قال في البحر  
ومنى وعندى ومنى كمل (قوله على ما في النهر) أي بحثنا خالقا لما يجتمع في البحر من أنه ينبغي أن لا يكون  
مظاهرا وقال الخبير الرملي لا يكون ظهارا مالم ينوبه الظهار لان حذف الظرف عند العلم به جائز واذا نواه صح  
تأمل **ا**ه وعليه فهو كتابة ظهار توقف على النسبة لاحتمال كظهر ابي على غيري (قوله ونحوه الخ) قال  
في البحر كل ما صح اضافة الطلاق اليه كان مظاهرا به فخرج اليد والرجل أي ونحوهما (قوله كظهر ابي الخ)  
أي من كل عضو لا يجزى النظر اليه من محرمة تأييدا كما ترقييل ما يجزى النظر اليه كالد والرجل والجنب  
فلا يكون ظهارا وفي الخانية أنت علي كركبة ابي في القياس يكون مظاهرا ولو قال فخذك كفخذ ابي لا يكون  
مظاهرا وكذا رأس ابي **ا**ه أي لفقد الشرط في الثانية من جهة المشبه وفي الثالثة من جهة المشبه به  
(قوله ولا يحنى ما فيه من التكرار) وذلك في فروج الام فانه ذكر مرتين وأجاب ط بأن المراد بقوله  
أوفرج ابي أو فرج بنتي انه ذكره مردها بينهما (قوله والذي في نسخ المتن) أي المجرد عن الشرح  
(قوله يصير به مظاهرا بلاية) أي لا يكون الا ظهارا ولو نوى به الطلاق لا يصح لانه منسوخ فلا يمكن  
من الاتيان به كذا في الهداية وهو يقتضى ان الظهار كان طلاقا في الاسلام حتى يوصف بالنسخ مع انه  
قال أولا انه كان طلاقا في الجاهلية وهو يقتضى أن جعله ظهارا ليس ناسخا يجرى والحواب أنه كان  
طلافا مبدل بقوله عليه الصلاة والسلام ما أرك الا قد حرمت عليه فزلت آية قد سمع (قوله لانه صريح)  
ظاهر كلامهم أن الصريح ما كان فيه ذكر العضود رمتني وسيد كالمصنف ألفاظ الكتابة قال ط فيصح ظهار  
الهائل ولا يوجب الظهار نقصان عدد الطلاق ولا يشوبه وان طابت المدة هندية (قوله ودواعيه)  
من القبلة والمس والنظر الى فرجها بشهوة أما المس بغير شهوة فخارج بالاجماع نهر (قوله لا تمنع  
عن القياس الخ) أي في قوله تعالى من قبل أن يتماسا فانه شامل للوطئ ودواعيه ولا موجب فيه للعمل  
على المجاز وهو الوطئ لا مكان الحقيقة فيحرم الكل بالنص كافي الفتح قلت وخروج المس بغير شهوة بالاجماع  
غير موجب للعمل على المجاز خلافا لما في البحر (قوله ولا يجرى النظر) أي الى ظهرها وبطنها والى الشعر

فان التشبيه بالام تشبيه بظهورها  
وزيادة ذكره الفهستاني معز باللعبط  
(وصح اضافته الى ملك أو سببه)  
كان نكحتك فكذا حتى لو قال  
ان تزوجتك فأتت علي كظهر ابي  
مائة مرة فعليه لكل مرة كفارة  
تاترخانية (وظهارها منه لغو)  
فلا حرمة عليها ولا كفارة به يفتي  
جوهره ويرى ابن الشحنة ايجاب  
كفارة يمين (وذا) أي الظهار  
(كانت علي كظهر ابي) أو أمك  
وكذا لو حذف علي كافي النهر  
(أو رأسك) كظهر ابي (ونحوه)  
كالركبة مما يعبر به عن الكل  
(أو نصفك) ونحوه من الخز  
الشائع (كظهر ابي أو كبطنها  
أو كفخذها أو كفرجها أو كظهر  
أختي أو عني أو فرج ابي أو فرج  
بنتي) كذا في نسخ الشرح ولا يحنى  
ما فيه من التكرار والذي في نسخ  
المتن أو فرج ابي بالباء أو فرجي  
وقد علمت رده (يصير به مظاهرا)  
بلاية لانه صريح (فيحرم وطؤها  
عليه ودواعيه) لا يمنع عن القياس  
الشامل لكل وكذا يحرم عليها  
نكحته ولا يحرم النظر عن محمد  
لو قدم من سفره لتقبيلها

والصدر بحر أي ولو بشهوة بخلاف النظر إلى الفرج بشهوة كما مر (قوله الشافعية) أفاد أن  
التقبيل لا يحرم إذا كان عن شهوة وينبغي تنبيهه بأن لا يكون على الفم لأنه على الفم يوجب حرمة المصاحرة  
مطلقاً تأمل (قوله حتى يكفر) غاية نقوله فيحرم وهذا إذا لم يكن مرقناً فلو مرقناً سقط بمعنى الوقت  
كما يأتي (قوله وان عادت إليه الخ) قال في النهر أفاد بان غاية أي بقوله حتى يكفر أنه لو طلقها ثلاثاً  
ثم عادت إليه تعود بالظهار وكذا لو كانت أمة فاشترها أو انتسخ العقد أو كانت حرة فخلعت من تدة بدار الحرب  
وسبيت ثم اشترها لا تحل له ما لم يكفر (قوله وكذا اللعان) أي تبقى حرمة مؤبدة ولو عادت إليه بعد زوج  
آخر حتى تصدقه أو يكذب نفسه أو يخرجاً أو أحدهما عن أحطه اللعان كما سأل في تقريره ولا ينبغي أن كونها  
أمة أو مرتدة مخرج لها عن أحطه اللعان فلا يصح تصوير المسألة بما أيضاً فافهم (قوله تاب واستغفر)  
قال في البحر الاستغفار من قول في الموطأ من قول مالك والمراد منه التوبة من هذه المعصية وهي حرمة الوطئ  
قبل الكفارة اهـ وأفاد أنه لم يثبت به حديث كفي الفتح لكن نقل فوح أفندي عن العلامة قاسم أنه  
ذكره محمد في الأصل فقال باب الظهار بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلاً ظاهراً من امرأته فوق  
عليها قبل أن يكفر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فامر أن يستغفر الله تعالى ولا يعود حتى يكفر وبلغنا  
محمد مسندة وقد أسند في كتاب الصوم (قوله وقيل عليه أخرى للوطئ) ظاهره أن القائل به من أهل  
المذهب وليس كذلك لما في الفتح فلا تجب كفارتان كما نقل عن عمرو بن العاص وقيصة وسعيد بن جبيرة والزهري  
وقسادة ولا ثلاث كفارات كما هو عن الحسن البصري والبخي (قوله ولا يعود الخ) فان عادت تاب  
واستغفر أيضاً القيام بالحرمة قبل التكفير (قوله عزما مؤكداً) أي مسرة زائد ليل ما بعده ط (قوله  
لا كفارة عليه) لعدم العزم المؤكد لانهما وجبت عليه بنفس العزم ثم سقطت كما قال بعضهم لانها بعد  
سقوطها لا تعود الا بسبب جديد بحر عن البدائع لكن فيه في الباب الا في ولوعزم ثم بأنها سقطت اهـ  
ويمكن الجواب بأنه عـبره عن عدم الوجوب مسامحة (قوله على استباحة وطئها) قدر استباحة بقوله  
في البحر ومراد المشايخ من قولهم العزم على وطئها العزم على استباحة وطئها لا العزم على نفس الوطئ لانهم  
قالوا المراد في الآية ثم يعودون لنقض ما قالوا ويرفعه وهو انما يكون باستباحة ثم بعد تحريمها لكونه ضداً  
للحرمة لا نفس وطئها (قوله أي يرجعون الخ) تفسير ابقوله يعودون والمناسب التعبير بأول العاطفة بدل  
أي التفسير به لان تفسير العود بالعزم على استباحة الوطئ مبنى على أن الآية على تقدير مضاف أي يعودون  
رضداً ولنقض ما قالوا كما مر وهذا تفسير آخر مبنى على ما نقله عن الفراء تأمل (قوله وعلى القاسمي  
الزامه به) اعترض بأنه لا فائدة للاجبار على التكفير الا الوطئ والوطئ لا يقضي به عليه الا مرة واحدة في العمر  
كما مر في القسم ولهذا الوار عنيما بعدما وطئها مرة لا يؤجل قال الجوزي وفرض المسألة فيها اذا لم يطأها قبل  
الظهار أبداً بعد وقد يقال فائدة الاجبار على التكفير رفع المعصية اهـ أي ان الظهار معصية حامله له  
على الامتناع من حقها الواجب عليه ديانة فبما مره برفعها التحل له كما يأمر المولى من امرأته بقرانها في المدة  
أو يفرق بينهما فان لم يقر بها بانت منه لدفع الضرر عنها (قوله بجس أو ضرب) أي يجسه أو لاقان أي ضربه  
كما في البحر (قوله ولو قبله بوقت الخ) نلوا رادقربانها داخل الوقت لا يجوز بلا كفارة بحر والظهار أن  
الوقت اذا كان أربعة أشهر فأكثرانه لا يكون ايلاء لعدم ركنه وهو الحلق أو التعليق بمشقة وهو ظاهر في  
الزيلي في غير هذا المحل وقول من قال ان الظهار بين فاسد لان الظهار منكر من القول وزور محض واليمين  
تصرف مشروع مباح اهـ ثم رأيت في كافي الحاكم ولا يدخل على الظاهر ايلاء وان لم يجامعها أربعة أشهر اهـ  
(قوله بخلاف شينة فلان) فانها لا تطلب بل ان شاء فلان في المجلس كان ظهاراً كما في النهر ح (قوله وان نوى  
الخ) بيان لكليات الظهار وأشار الى أن صريحه لا بد فيه من ذكر العضو بحر (قوله لانه كتابة) أي من  
كليات الظهار والطلاق قال في البحر واذا نوى به الطلاق كان بائناً كلفظ الحرام وان نوى الايلاء فهو ايلاء عند  
أبي يوسف وظهار عند محمد والصحيح أنه ظهار عند الكل لانه تحرير مؤكداً بالتشبيه اهـ ونظر فيه في الفتح بأنه  
انما يتجه في أن على حرام كاتى والكلام في مجرد أن كاتى اهـ أي بدون لفظ حرام قات وقد يجاب بان  
الحرمة مرادة وإن لم تذكر صريحاً هذا وقال الخليل الرملى وكذا لو نوى الحرمة المجردة ينبغي أن يكون

مطلب  
بلغنا محمد رحمه الله مسندة  
للشفقة (حتى يكفر) وان عادت إليه  
بذلك عين أو بعد زوج آخر لبقاء  
حكم الظهار وكذا اللعان  
(فان وطئ قبله) تاب واستغفر  
وكفر بالظهار فقط وقيل عليه  
أخرى للوطئ (ولا يعود) لو طئها  
ثانياً قبلها قبل الكفارة  
(وعوده) المذكور في الآية  
(عزمه) عزما مؤكداً فلو عزم  
ثم بدله أن لا يطأ حالاً كفارة عليه  
(على) استباحة (وطئها) أي  
يرجعون عما قالوا فيريدون  
الوطئ قال النزيل العود الرجوع  
واللام بمعنى عن (وللمرأة أن  
تطالبه بالوطئ) لتعلق حقها به  
(وعليها أن تمنعه من الاستماع  
حتى يكفر وعلى القاضي الزامه  
به) بالتكفير دفعا للضرر  
عنها بجس أو ضرب الى أن يكفر  
أو يطلق فان قال كفرت صدق  
ما لم يعرف بالكذب ولو قبله  
بوقت سقط بضمه وتعليقه بمشقة  
الله تطلب بخلاف مشقة فلان  
(وان نوى بأن على مثل اى)  
أو كذا وكذا وحذف على خاتية  
إبراً وظهاراً أو طلاقاً صحت  
نيتيه ووقع ما نواه لانه كتابة  
(والا) بنوشيا

ظهارا وينبغي أن لا يصدق قضاءه في ارادة البر إذا كان في حال المشاورة وذكر الطلاق اه (قوله أو حذف الكاف) بأن قال أنت اتي ومن بهض الطلق جعله من باب زيد أسد در منتهى عن القهستانى قالت ويدل عليه ما ذكره عن الفتح من أنه لا بد من التصريح بالاداة (قوله لغا) لأنه يجعل في حق التشبيه خالما يبين مراد مخدوص لا يحكم به في فتح (قوله ويكره الخ) جزم بالكرامة معالج الجبر والنهر والذي في الفتح وفي أنت اتي لا يكون مقلدا راوي ينبغي أن يكون مكرها فقد ستر حوا بأن قوله لا وجه يا خبة مكره وفيه حديث رواه أبو داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول لامرأته يا خبة فكره ذلك ونهى عنه ومعنى النهي قريب من لفظ التشبيه ولولا هذا الحديث لا يمكن أن يقال هوظهار لأن التشبيه في أنت اتي أقوى منه مع ذكر الاداة ولفظ يا خبة استعارة بلاشك وحتى منبهة على التشبيه لكن الحديث أفاد كونه ليس ظهارا حيث لم يبين فيه حكما سوى الكرامة والنهي فعلم أنه لا بد في كونه ظهارا من التصريح بأداة التشبيه شرعا ومثله أن يقول لها يا بنتي أو يا اختي ونحوه اه (قوله من ظهار) لأنه يشبهها في الحرمة بآتمه وهو إذا شبهها بظهرها يكون مظهرا فبكها أولى نهر (قوله أو طلاق) لأن هذا اللفظ من الكلمات وبها يقع الطلاق بالنية أو دلالة الحال على ما مر وقوله كاتى تأكيد للحرمة ولم أر ما لو قامت دلالة على ارادة الطلاق بأن سأله أياه وقال نويت الظهار نهر قالت ينبغي أن لا يصدق لأن دلالة الحال قريبة ظاهرة تقدم على النية في باب الركيات فلا يصدق في نية الادنى لأن فيه تخفيفا عليه تأمل هذا ولم يبين في هذه المسألة ما ذا نوى الايلاء أو مجرد التحريم وفي التنازعانية عن المحيط وان نوى التحريم لا غير صحت نيته وفيها عن الخاتمة ان نوى الطلاق أو الظهار أو الايلاء فهو على ما نوى قال الخليل الرملى وإذا قلنا بجملة التحريم يكون ايلاء عند أبي يوسف وظهارا عند محمد وعلى ما صحح فيما تقدم يكون ظهارا على قول الكل لأنه تحريم مؤكد بالتشبيه وانما ذكرنا ذلك ليكثر وقوعه في ديارنا اه قلت وفي كافي الحاكم وان أراد التحريم ولم ينو الطلاق فهو ظهار اه (قوله ثبت الادنى) لعدم ازالته ملك النكاح وان طال ط (قوله في الاصح) لأنه تحريم مؤكد بالتشبيه كما مر قال في الخاتمة وفي رواية عن أبي حنيفة يكون ايلاء والتعجيل الاول (قوله لأنه صريح) لأن فيه التحريم بالظهور فكان مظهرا سواء نوى الطلاق أو الايلاء أو لم تكن له نية بجر وعندهما ما ذا نوى الطلاق أو الايلاء فعلى ما نوى وعن أبي يوسف إذا أراد به الطلاق لم يهمل الظهار وكذا إذا أراد به المين فيكون موليا ومظهرا تارة خاتمة (قوله من أمته) أى لا يصح ظهاره منها ابتداء أما ما فصص لما مر أنه لو ظاهرها من زوجته الامه ثم اشتراها بنى الظهار لأن حرمة الظهار اذا صادفت المحل لا تنزل بالالكفارة كافي النهر (قوله ثم أجازت) أى أجازت النكاح وانما بطل الظهار لأنه صادق في التشبيه قبل الاجازة ولا يتوقف بالارادة ظهاره على الاجازة وتعمده في البحر (قوله كالايلاء) فإنه لو ألى منهن كان موليا منهن ولزمه كفارة واحدة والفرق عندنا أن الكفارة في الظهار لرفع الحرمة وهي متعددة تتعدد حتى وفي الايلاء لهية حرمة الاسم الكريم وهو ليس بمنعقد أفاده في البحر وغيره (قوله فان يجلس صدق قضاء الخ) أقول الذي في فتح القدير لو كثر الظهار من امرأة واحدة مرتين أو أكثر في مجلس أو مجالس تنكح الكفارة بتعدد الان نوى بما بعد الاول تأكيد افي صدق قضاءه فيها لا كما قيل في المجالس لا المجالس اه ومنه في النسيب لآلئ عن السراج وقال في البحر وفي بعض الكتب فرق بين المجلس والمجالس والمعتقد الاول اه وبه تعلم أنه اشبه الامر على المستنف والشارح ثم رأيت ط نبيه على ذلك (قوله وكذا) أى يتكرر الظهار والكفارة لوعلقه بنكاحها بما يفيد التكرار كما مر أى في قوله لو قال ابن تزوجتك فانت على كظهر اتي مائة مرة وكذا لوعلقه بشرط متكرر كما يأتي قريبا (قوله اتحد) أى كان ظهارا واحدا بجر فيبطل بكفارة واحدة خندية وليس له أن يقرب بها لالا اه ط أى قبل الكفارة لأنه ظهار مؤبد (قوله يتجدد) أى الظهار كل يوم فاذا مضى يوم بطل ظهار ذلك اليوم وكان مظهرا في اليوم الاخر وله أن يقرب بها لالا بجر لأن الظرف فيه معنى الشرط اه ط وإذا عزم على وطئها نهارا لزمه كفارة ذلك اليوم دون ما مضى لبطاله كما هو ظاهر (قوله فكما جاء يوم صار الخ) في العبارة سقط بوضعه ما في البحر أنت على كظهر اتي اليوم وكلما جاء يوم كان مظهرا منها اليوم وإذا مضى بطل هذا الظهار وله أن يقرب بها في الليل فاذا جاء غد كان مظهرا ظاهرا آخر

أوحذف الكاف (لغا) وتعين  
الادنى أى البر يعنى الكرامة  
ويكره قوله أنت اتي ويا بنتي  
ويا اختي ونحوه (وبأنت على  
حرام كما صح ماواه من ظهار  
أو طلاق) وتنع ارادة الكرامة  
لزيادة لفظ التحريم وان لم ينو  
ثبت الادنى وهو الظهار في الاصح  
(وبأنت على) حرام (كظهر  
أى ثبت الظهار لا غير) لأنه  
صريح (ولا ظهار) صحيح  
من أمته ولا من نكحها بلا أمرها  
(ثم ظاهر منها ثم أجازت) اعدم  
الزوجية (أنت على كظهر اتي  
ظهار منهن) اجاعا (وكفر اكل)  
وقال مالك وأجد يكفيه كفارة  
واحدة كالايلاء (ظاهر من  
امرأته مرارا في مجلس أو مجالس  
فعليه لكل ظهار كفارة فان عني  
التكرار) والتأكيد (فان يجلس  
صدق) قضاء (والالا) على المعتقد  
وكذا لوعلقه بنكاحها كما مر عن  
التنازعانية (فروع) أنت على  
كظهر اتي كل يوم اتحد ولو أتى  
بني يتجدد له قربانها لالا وقال  
كظهر اتي اليوم وكلما جاء يوم  
فكما جاء يوم صار مظهرا ظاهرا  
آخر مع بقاء الاول

داغاً غير مؤقّت وكذلك كلما جاء يوم صار مظاهراً ظاهراً اخر مع بقاء الاول اه ومقتضاه ان يكفر  
 ليوم الاول اذا عزم فيه ثم بعده اذا عزم يكفر عن كل واحد من الايام السابقة على يوم عزمه لبقاء طهار  
 كل يوم مع تجدد ما يأتي بعده لان كمال التكرار الافعال بخلاف كل لانها العموم الافراد أي الايام في مثل  
 قوله كل يوم في المسألة السابقة (قوله بشرط متكرر) كقوله كلما دخلت الدار فأتت على كظها راقى  
 فنتـ ~~تر~~ يتكرر الدخول كما في البحر (قوله ويصح تكفيره في رجب) وكذا في رمضان فيما يظهر بل اولى  
 (قوله لا في شعبان) لانه لو طأ حافيه بلا كفارة اعدم دخوله في مدة الظهار والكفارة لاستباحة الوطئ  
 الممنوع شرعاً عند العزم عليه فلا تجب قبله والظاهر انه لا فرق في ذلك بين كونه وظنها في رجب أو لا لانه بالوطئ  
 قبل التكفير لا يلزمه الا التوبة والاستغفار ويلزمه التكفير عند العزم على الوطئ ولزمه التكفير بالظهار  
 السابق لا بالوطئ فلا يصح التكفير في غير مده سواء وظنها قبله أو لا فافهم والله سبحانه أعلم

\* (باب الكفارة) \*

(قوله اختلف في سبها) أي سبب وجوبها ما سبب مشروعيتها فما هو سبب لوجوب التوبة وهو واسلامه  
 وعهده مع الله تعالى أن لا يعصيه واذا عصاه تاب لانها من تمام التوبة لانها شرعت للتكفير بجر (قوله  
 والجهور أنه الظهار والعود) أي هو مركب منها وقبل الظهار فقط والعود شرط لان سببها ما نضاف اليه  
 وقيل عكسه وقيل العزم على اباحة الوطئ وهو قول كثير من مشايخنا وتمام الكلام عليه في الفتح أول الباب  
 السابق وفي البحر ما يؤيد أنه الظهار حيث قال وفي الطريقة المعينية لا استحالة في جعل المعصية سبباً للعبادة  
 التي حكمها أن تكفر المعصية وتذهب السببة خصوصاً اذا صار معنى ازجر فيها مقصوداً وانما المحال  
 أن تجعل سبباً للعبادة الموصلة الى الجنة اه وفيه أيضاً أنه لا نغرة لهذا الاختلاف (قوله من كفر) بيان  
 لما دة الاشتقاق لا للشتق منه لانه المصدر لا الفعل (قوله محماه) كذا في الصباح والانصب ستره ففي البحر  
 عن المحيط أنهم ما سببة عن الستر لانه مأخوذة من الكفر وهو النغطية والستر اه ومنه سى الزراع  
 كافر او ظاهر هذا أن المعصية لا تنجى من الضميمة بل تستر ولا يؤاخذ بها مع بقاءها فيها وهو أحد قولين وان  
 الذنب بسقط بها بدون توبة وبالله يشير ما مر عن الطريقة المعينية لكن يخالفه ما مر عن البحر من انها من تمام  
 التوبة وهو الظاهر (تنبيه) ركن الكفارة الفعل المخصوص من اعتاق وصيام واطعام ويشترط لوجوبها  
 القدرة عليها ولحتمها النية المنارة لفعلها الا المتأخرة ومصرفها مصرف الزكاة لكن الذي مصرف لها  
 أيضاً دون الحرى وفيه كلام سبباً في وصفها أنها عقوبة وجوباً بعبادة أداء وحكمها سقوط الواجب عن الذمّة  
 وحصول الثواب المقضى لتكفير الخطايا وهي واجبة على التراخي على الصحيح فلا يأتى بالتأخير عن أول أو فأن  
 الامكان ويكـون مؤدباً لا فاضياً ويتضح من آخر عمره فيأثم بعبادة قبل أدائها ولا تؤخذ من تركه  
 بلا وصية من الثالث ولو تبرع الورثة بها جاز لا في الاعتاق والهوم وتمامه في البحر قلت لكن مر أنه يجبر على  
 التكفير لظاهره ومقتضاه الاثم بالتأخير وأيضاً حيث كانت من تمام التوبة يجب تعجيلها فتأمل (قوله  
 تحرير رقبة) لا بد أن تكون الرقبة غير المظاهر منها في الطهريّة والستار خاتمة تحت رجل ظاهر منها  
 ثم اشتراها وأعتقه اهان ظاهراً قبل لم يجز عندهما خلافاً لابى يوسف بحر وفيه عن الستار خاتمة ولا بد  
 أن يكون المعتق صحيحاً والافان مات من مرضه وهو لا يجزى من الثالث لا يجوز وان أجاز الورثة ولو برئ  
 جاز (قوله قبل الوطئ) ليس قيداً للتحقق بل الوجوب ونفى الحرمة وفي معنى الوطئ ودواعيه (قوله بنية  
 الكفارة) أي نية مقارنة لا اعتاقه أو لشراء القريب كما يأتي (قوله فلو ورث أباه) تفريع على قوله أي  
 اعتاقها فانه يفسد أنه لا بد من صنعه والارث جبرى وصورة ارث الاب أن يملكه ذو رحم من الابن كخاتمه  
 ثم تموت عنه فلو نوى الكفارة حين موته لم يميزه بخلاف ما لو نواها عند شرائه أباه كما يأتي (قوله ولو  
 صغيراً الخ) تعميم للرقبة لان الرقبة كما في الهداية عبارة عن الذات أي الشيء المرقوق المملوك من كل وجه  
 اه فتشمل جميع ما ذكره وقوله من وجهه متعلق بالمرقوق لان الكمال في الرق شرط دون المالك ولذا جاز المكاتب  
 الذي لم يؤدّ شيئاً للمدبر عناية وخرج الجنين وان ولده لاقل من ستة أشهر لانه رقبة من وجهه جـ  
 من الأم من وجهه حتى يعتق باعتاقها كما في البحر عن المحيط ودخل الكبير ولو شيخافانيا والمريض الذي يرجي

قمتى علق بشرط متكرر تكرر ولو  
 قال كظها راقى رمضان كله ورجب  
 كله اتحد استحساناً ويصح تكفيره  
 في رجب لا في شعبان كن ظاهر  
 واستثنى يوم الجمعة مثلاً ان كفر  
 في يوم الاستثناء لم يجز والاجاز  
 ستار خاتمة ويجز

\* (باب الكفارة) \*

اختلف في سببها والجهور أنه  
 الظهار والعود (هى) لغة من كفر  
 الله عنه الذنب محاه وشرعاً (تحرير  
 رقبة) قبل الوطئ أي اعتاقها  
 بنية الكفارة فلو ورث أباه  
 نوايا الكفارة لم يجز (ولو صغيراً) ع  
 رضيعاً (أو كافراً)

٤١ مطلب

لا استحالة في جعل المعصية سبباً  
 للعبادة

برؤه والمغضوب اذا وصل اليه بجر لكن في الهندية عن غاية السروجي ولا يجوز الهرم العاجز (قوله  
 أو مباح الدم) عزاه في البحر الى جامع الجوامع وذكر قبله عن محمد أنه اذا قضى بدمه ثم أعتقه عن ظهاره  
 ثم عفى عنه لم يجز ومثله في الفتح وظاهر الأول الجواز وان لم ينف عنه وليراجع فانهم (قوله أو مبرهونا)  
 في البحر عن البدائع وكذلك لو أعتق عبدا مبرهونا فبقي العبد في الدين فإنه يجوز عن الكفارة ويرجع على المولى  
 لأن العناية ليست بيدل عن الرق (قوله أو مديونا) أي وان اختار الغرماء استسعاءه لأن استغراق الدين  
 برقبته واستسعاءه لا يحل بالرق والمالك فان البعابة لم توجب الإخراج عن الحرية فوقع تحرير اسن كل وجه بشير  
 بدل عليه بجر عن المحيط (قوله أو مرتدة) أي بلا خلاف لأنها لا تقتل كذا في الفتح (قوله وفي المرتدة  
 الخ) خبر مقدم وقوله خلاف مبتدأ مؤخر وقد علمت أن مباح الدم فيه خلاف أيضا فكان المناسب ذكره  
 هنا وظاهر الفتح اختيار الجواز في المرتدة فإنه قال ويندخل في الكفارة المرتدة والمرتدة ولا خلاف في المرتدة لأنها  
 لا تقتل وظاهره أن العدة في المرتدة أنه يقتل وفي النهرو في المرتدة خلاف والجواز قال الكرشي كما لو أعتق  
 حلال الدم ومن منع قال أنه بالردة صار حرييا وصرف الكفارة اليه لا يجوز اه أي لأن اعتاقه في حكم  
 صرف الكفارة اليه ومقتضى هذا التعليل أن اعتاق الحر في لا يجزئ اعتاقا ولذا أطلق في الفتح عدم الاجزاء  
 لكن في البحر عن التناجنية لو أعتق عبدا حرييا في دار الحرب ان لم يحل سبيله لا يجوز وان خلى سبيله فقبه  
 اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يجوز (قوله ان صح به يسمع والا) كذا في الهداية به حصل التوفيق  
 بين ظاهر الرواية أنه يجوز رواية النواذر أنه لا يجوز يحمي الثانية على الذي ولد أصم وهو الآخر فسق  
 (قوله أو خصيا أو مجبونا) أو رتقاء لانهم وان فأت بهم جنس المنفعة لكن ما غيرة مقصودة في الرقبى اذا المقصود  
 فيه الاستخدام ذكرنا أراحي حتى قالوا ان وطئ الأمة من باب الاستخدام فإذا لم يمكن وطؤها كان استخدامها  
 قاصرا لا منعندما رحتي (قوله أو مقطوع الاذنين) أي اذا كان السمع باقيا بجر لان الفاتت  
 في هذه المسائل الزينة وهي غير مقصودة في الرقبى أما اذا عجز عن الاكل فإنه يؤدي الى هلاكه ومنفعة الاكل  
 فيه مقصودة فكان هالكها حكما كما يرضى الذي لا يرضى برؤه رجعتي (قوله أو مكاتب) لان الرقبى فيه  
 اكامل وان كان المالك ناقصا فيه وجواز الاعتاق عنها لا يعتد كمال الرقبى لا كمال المالك أم لو أذى شيئا فلا يجوز عنها  
 كما يأتي بجر (قوله لا الوارث) أي لو أعتقه الوارث عن كفارة لا يجوز عنها لان المكاتب لا ينتقل الى مالك  
 الوارث بعد موت سيده لبقاء الكتابة بعد موته فلا ملك للوارث فيه بخلاف سيده وانما جاز اعتاق الوارث له  
 لنفسه الإبراء عن بدل الكتابة المقضى للاعتاق بجر (قوله شراء قريه) أي قريب العبد وهو كل ذي  
 رحم محرم منه والمراد بالشراء تملكه بصفه فدخل فيه قبول الهبة والصدقة والوصية (قوله بنية الكفارة)  
 الباء بمعنى مع فالو نأخر النية عن الشراء ونحوه لم يجزه كما مر قال في البحر وما في الخاتمة من باب عتق القريب  
 لو وكل رجلا بأن يشتري أباه فبعقه بعد شهر عن ظهاره فاشتره الوكيل يعق كما اشتراه ويجزى عن ظهاره الأمر  
 اه فبقى على الغناء قوله بعد شهر لمخالفته المشروع وهو عتق المحرم عند الشراء اه (قوله بخلاف الارث)  
 أي لو فوى اعتاقه عن بعد موت مورثه لم يجزه لان الارث جبري كما مر (قوله ثم باقيه) أي قبل المسير بجر  
 (قوله استحسانا) وفي القياس لا يصح لانه يعق النصف تمسك النقصان في الباقي فصار كما لو أعتق نصيبه  
 من العبد المشترك فضمن نصيب شريكه وجه الاستحسان أن هذا النقصان من آثار العتق الأول بسبب الكفارة  
 في ملكه ومثله غير مانع كن أجمع شاة للخفية وأصاب السكين عينها فذهب بخلاف العبد المشترك كما يأتي  
 سيانه وهذا عنده أما عندهما فالعتق لا يجزى فلو أعتق نصف عبده ولم يعق الباقي جاز عندهما لانه يعق كله  
 منح (قوله لا يجزى فانت جنس المنفعة) أي منفعة البصر والسمع والنطق والبطن والسعي والعقل  
 فهستاني والمراد فوات منفعة بتناهما ط أي منفعة مقصودة من العبد فلا يرد فوات منفعة النسل  
 في الخصى ونحوه كما مر (قوله ومريض لا يرضى برؤه) لانه ميت حكما بجر وينبغي تقييده بما اذا مات  
 من مرضه ذلك تأمل (قوله وساقط الاسنان) لانه لا يقد على المضغ بجر عن الوالوجة لكن فيه  
 أن ذلك لا يفوت جنس المنفعة بالكلية وانما ينقصها وقد مر أنه يجوز عتق الشيخ الفاني والمطلق تأمل  
 وعبارة الفتح لا ساقط الاسنان العاجز عن الاكل وظاهره أنه يجزى عنه بالكلية وعليه فلا اشكال

أو مباح الدم أو مبرهونا أو مديونا  
 أو أبقاعلمت حياته أو مرتدة وفي  
 المرتد وحرى تولى سبيله خلاف  
 (أو أصم) ان صح به يسمع والا لا  
 (أو خصيا أو مجبونا) أو رتقاء  
 أو قرناء (أو مقطوع الاذنين)  
 أو ذاهب الحاجبين وشعر الحية  
 ورأس أو مقطوع أنف أو شفتين  
 ان قدر على الاكل والا لا (أو أعور)  
 أو أعشى (أو مقطوع احدى  
 يديه وحدى رجليه من خلاف  
 أو مكاتب أو بؤشيا) وأعتقه  
 مولا لا الوارث (وكذا) يبيع عنها  
 (شراء قريه بنية الكفارة)  
 لانه بصنعه بخلاف الارث  
 (واعتاق نصف عبده ثم باقيه)  
 عنها استحسانا بخلاف المشترك  
 كما يجزى (لا) يجزى (فانت جنس  
 المنفعة) لانه هالك حكما (كلا عني  
 والمجنون) الذي (لا يعقل) فمن يفتق  
 يجوز في حال افاقته ومريض  
 لا يرضى برؤه وساقط الاسنان

(قوله والمقطوع يده) مثله أشل الدين أو الرجلين والمفلوج اليابس المشق والمقعد والاصم الذي لا يسمع شأ  
على اختار كافي الخوارجية يمر (قوله أو ابهاماه) يعني ابهامي اليدين فلو قال أو ابهاماهما كان أولى  
ليخرج ابهامي الرجلين إذ لا يمنع قطعهما كافي السراج شربلاية (قوله أو ثلاث أصابع) لأن لا أكثر  
حكم الكل فتح (قوله من جانب) بخلاف ما إذا كان من خلاف فانه يجوز كما مر لأنه يمكنه المشي  
بإمسك العصا باليد الباسمة والمنشئ على الرجل الأخرى (قوله ومعتوه ومغلوب) عبارة البحر عن الكافي  
وكذا المعتوه المغلوب يدون واو وحى كذلك في بعض السخ وفي بعضها ومفلوج (قوله ولا يجوز مدبر واثم  
ولد) لاستحقاقهما الحرية بجهة فكان الرق فيه مانعاً والاعتاق عن الكفارة يعتمد كمال الرق كالبيع  
فلذا لا يجوز بيعهما بجر (قوله ومكاتب أدى بعض بدله) لأنه تحرير بعوض (قوله جاز) لأنه بالتخيير  
بطل عقد الكتابة (قوله وحى) أى مسألة تعجزه نفسه (قوله لتكن النقصان) لأن نصيب صاحبه  
قد انتقص على ملكه لتعد راسمة الرق فيه ثم يتحول اليه بالعتق لوموسر اعند الامام أمالموعسرا  
وسعى العبد في بقية قيمته حتى عتق كله فلا يجزيه انفاقاً لأنه عتق بعوض وعندهما يجوز لوموسر لأنه عتق  
كله باعتاق البعض بناء على تجزى الاعتاق عنده لا عندهما (قوله لا لامر به قبل التماس) فالشرط للعل  
مطلقاً اعتاق كل الرقبة قبل التماس ولم يوجد فقرراً لان ذلك الوطى ثم لم يكن اعتبار ذلك النصف من الشرط  
حتى يكتفى معه عتق النصف الباقي لأن المجموع حينئذ ليس قبل التماس بل بعرضه قبله وبعرضه بعده فليس  
هو الشرط قبلي الحرمة بعد المجموع كما كانت الى أن يوجد الشرط وهو عتق كل الرقبة أى قبل التماس الثاني  
ليحل هو وما بعده وتماه في السخ ثم هذا عنده أماعند ما فاعتاق النصف قبل الوطى اعتاق للكل كما مر  
(قوله فان لم يجسد) أى وقت الاداء لا وقت الوجوب بجر وسيأتى في الفروع (قوله وان احتاجه  
لخدمته) مبالغة على المفهوم فكانه قال أما ان وجدته عين عتقه وان احتاجه لخدمته (قوله أو لقتضاء  
دينه الخ) قال في البحر وفي البدائع لو كان في ملكه رقبة صالحة للعتك فيجب عليه تحريرها سواء كان  
عليه دين أو لم يكن لأنه واجد حقيقة اه وحاصله أن الدين لا يمنع تحرير الرقبة الموجودة وينع وجوب  
شراؤها على أحسد القولين اه (قوله يعنى العبد) أى أن الصخر في قوله يكون زمناً راجع للعبد  
وهذا التأويل اصحاب البحر وتبعه في التهر والنخ والشربلاية (قوله ويحتمل الخ) هذا هو المتبادر  
فان كونه للخدمة ينافي كونه زمناً (قوله ولكنه يحتاج الى نقل) أى لأن ما في الجوهرة محتمل وعارضه  
ما في التارخانية من قوله ومن ملك رقبة لزمه العتق وان كان يحتاج اليها اه وكذا قول البدائع المتقدم  
لأنه واجد حقيقة أى فان النص دل على اجزاء الصوم عند عدم الوجدان وهذا واجد فان قلت المحتاج اليه  
كما عدم ولذا جاز التيمم مع وجود الماء المحتاج اليه للعطش مع أن اجزاء التيمم مرتب في النص على عدم وجدان  
الماء قلت ذكر في الفتح أن الفرق عندنا أن الماء مأثور بامساكه لعطشه واستعماله محظور وعليه بخلاف  
الخدام ونقل ط عن السيد الحموى ولوقيل يجوز الصوم اذا كان المولى زمن لا يجرد من يخدمه اذا اعتقه  
كان له وجه وجهه قلت وهو ظاهر اذا لزم من الاعتاق تحميل ما لا يطاق كما اذا كان يكتسب له وينفق عليه  
وخوذلك فليجيب اعتاقه مع ذلك مما يخالف قواعد الشريعة فلا يحتاج الى نقل بخصوصه كما لا يخفى (قوله  
ولا يعتبر مسكنه) أى لا يكون به قادراً على العتق فلا يتعين عليه بيعه وشراؤه رقبة بل يجزئه الصوم  
لأنه كلباسه ولباس أهله خزانة وتقيدهم بالمسكن يفيد أنه لو كان له بيت غير مسكنه لزمه بيعه وفي الدرر  
المتقى ولا تعتبر شياءه التي لا بد له منها اه ومفاده لزوم بيع ما لا يحتاجه منها ط (قوله ولوله مال الخ)  
أى ثمن عبد فاضلا عن قدر كفايته لأن قدرها مستحق الصرف فصار كالعدم ومنها قدر كفايته لفوت يومه  
لو حترقا والفقوت شهر بجر والحاصل أن المسألة على ثلاثة أوجه ان ملك الرقبة لا يجوز له الصوم ولو احتاجا  
اليها على ما مر تفصيله وان وجد غيرها مما هو مشغول بها حاجته الأصلية كالمسكن فهو بمنزلة العدم لأنه ليس  
عين الواجب ولا معدة التحصيل وان وجد ما أعد التحصيله كالدرهم والدنانير وهو مشغول بها حاجته الأصلية  
فان صرفها اليه يجزئه الصوم لتحقيق مجزئه والافقولا أن أحدهما أنه يصير بمنزلة المعدوم لحاجته اليه والآخر  
أنه مالك لما أعد التحصيله فهو واجد للرقبة حكماً أفاده الرضى والافقولا المذكور ان يشير اليهما كلام محمد

(واقطوع يده أو ابهاماه) أو  
ثلاث أصابع من كل يد (أو رجلاه  
أو يد ورجل من جانب) ومعتوه  
ومغلوب كافي (ولا) يجزى (مدبر  
واثم ولد ومكاتب أدى بعض بدله)  
ولم يجز نفسه فان عجز فخره جاز  
وهي حيلة الجواز بعد أدائه شيئاً  
(واعتاق نصف عبد) مشتركة  
(ثم باقية بعد ضمانه) لتكن  
النقصان (ونصف عبده عن  
تكفيره ثم باقية بعد ووطى من ظاهر  
منها) لا لامر به قبل التماس (فان  
لم يجسد) المظاهر (ما يعتق)  
وان احتاجه لخدمته أو اقتضاء  
دينه لأنه واجد حقيقة بدائع  
فما في الجوهرة له عبد للخدمة لم يجز  
الصوم إلا أن يكون زمناً انتهى  
يعنى العبد ليتوافق كلامهم  
ويحتمل رجوعه للمولى لكنه  
يحتاج الى نقل ولا يعتبر مسكنه  
ولوله مال وعليه دين مثله ان أدى  
الدين اجزأه الصوم والافقولا ان



كما أوضحه في البحر (قوله ولوله مال غائب انتظره) أي ليعتق به ولا يجزئه الصوم وكذا لو كان مريضا  
 مرضا يربى برؤه فإنه ينتظر الحصة لصوم بحر بخلاف ما إذا كان لا يربى برؤه فإنه يطعم كإسائي  
 وفي البحر عن المحيط لوله دين لا يقدر على أخذه من مديونه يجزئه الصوم وإن قدر فلا وكذا لو وجبت عليها  
 كفارة وقد تزوجها زوجها على عبد وهو قادر على أدائه إذا طالته اه (قوله لم يجز) أي الصوم  
 عن الأولى أما الاعتناق في آخر مطلقا ثم هذا ذكره في البحر بخلاف آخره عليه في التمر والمقدسي أخذاهما  
 في المحيط عليه كفارة يمين وعنده طعام يكفي لأحدهما فصام عن أحدهما ثم أطمع عن الأخرى لا يجوز صومه  
 لأنه أطمع وهو قادر على التكفير بالمال (قوله بالهلال) حال من لفظ الشهرين المقدّر بعد لو وفي بعض  
 النسخ لوبالهلال وحاصله أنه إذا ابتدأ الصوم في أول الشهر كفاه صوم شهرين تأتين أو ناقصين وكذا لو كان  
 أحدهما تاما والاخر ناقصا (قوله والا) أي وإن لم يكن صومه في أول الشهر برؤية الهلال بأن غم أو صام  
 في أثناء شهر فإنه يصوم سبتين يوما وفي كافي الحاصم وإن صام شهر بالهلال تسعة وعشرين وقد صام  
 قبله خمسة عشر وبعدة خمسة عشر يوما أجزاء (قوله ولو قدر الخ) أفاد أن المراد بعدم الوجود في قوله فإن لم  
 يجد الخ عدم ماسترا إلى فراغ صوم الشهرين بحر (قوله لزمه العتق) وكذا لو قدر على الصوم في آخر  
 الأعلام لزمه الصوم وانقلب الأعلام فلا شرب لالة (قوله وإن صار نفلا) لأنه شرع مسقطا لامتزاج  
 مخ أي وقد علم أن الظان لا يلزمه الاتمام إن قطع على الفور أما لو مضى عليه ولو قلصا صار بمنزلة الشروع  
 في النفل فلزمه اتمامه رجحتي لكن يشترط كون المضي عليه في وقت النية إذ لو كان بعد الزوال لا يمكنه  
 الشروع ولا يكون العزم على المضي بمنزلة الشروع كما قدرناه في الصوم (قوله ليس فيه ما رمضان الخ) لأنه  
 في حق الصحيح المقيم لا يسع غير فرض الوقت أما المسافر فلا أن يصوم عن واجب آخر وفي المريض روايتان كما علم  
 في الأصول في بحث الأمر والمراد بالأيام المنية يوما العيد وأيام التشريق لأن الصوم بسبب النهي فيه ناقص فلا  
 يتأذى به الكامل وأفاد أنه لا يشترط أن لا يكون فيها وقت نذر صومه لأن المذور المعين إذا نوى فيه واجبا آخر  
 وقع عتاقه بخلاف رمضان بحر ومورد عروض يوم الفطر عليه في مالو كان مسافرا أو صام رمضان عن كفارته  
 (قوله وكذا كل صوم الخ) ككفارة قتل وافتار ويمين وفي البحر عن إيمان الفتح وكل نذر والمشروط فيه التتابع  
 معينا أو مطلقا بخلاف المعين الخالي عن اشتراطه فإن التتابع فيه وإن لم يكن لا يستقبل إذا فطر فيه يوما  
 كرجب مثلا فإنه لا يزيد على رمضان وحكمه ما ذكرناه (قوله فإن فطر) أفاد أنه لو أكل ناسيا لم يضطر  
 كما في الكافي (قوله بخلاف الحيض) فإنه لا يقطع كفارة قتلها وافتارها لأنها لا تجدد شهرين خالسين  
 عنه بخلاف كفارة البين وعليها أن تصل ما بعد الحيض بما قبله فلا فطر بعده يوما استقبلت أثر كلها التتابع  
 بالضرورة أما النفاس فيقطع التتابع في صوم كل كفارة وعتامة في البحر (قوله إلا إذا أيسر) بأن  
 صامت شهر امتلا غشاقت ثم أيسر استقبلت لأنها قدرت على مراعاة التتابع فلزمها بحر عن المتقي  
 أي قدرت عليه قبل اكمال الصوم بخلاف ما بعده ثم نقل عن المحيط وعن أبي يوسف إذا حبلت في الشهر الثاني  
 بنت (قوله أو بغيره) أي بغير عذره وهذا نصريح بما هو مفهوم بالاولى (قوله وطنا غير مفطر) كان  
 وطنا اسلاميا أو غيرا اناسيا كذا في الهندية أما أن وطنا غيرا عامدا بطل صومه ط وهذا داخل  
 في قوله فإن فطر (قوله لو طئ في كفارة القتل) فإنه لو طئ فيها ناسيا بالاستئان لان المنع من  
 الوطئ في كفارة الفهارا معني يختص بالصوم نهر عن الجوهرية والاولى التعديل بأن النص اشترط الصوم  
 قبل تمامها (قوله وغيره) كالبدايع والتحفة وغاية البيان والعناية والفتح (قوله وتقسيد ابن ملك الخ)  
 فيه أن التقسيد بالعمد وقع في أكثر الكتب والغلط من ابن ملك هو جعله لا احتراز عن التقسيد بل هو قيد  
 اتفاق كافي البحر (قوله كن في القهستان في ما يحثاه) حيث قال وكذا استأنف الصوم أن وطئا  
 أي المظاهر منها عدا كافي بالمسوط والنظم والهداية والكافي والقدرى والمضمرات والراهدى والتنف  
 وغيرها وبحر دقول الاستيعابي في شرح الطحاوي بالليل عدا أو نسيانا لا يليق أن يحفل العمدة على أنه قيد  
 اتفاق كما فعله صاحب الكفاية ومن تابعه ومن تأييده عدم التفات صاحب النهاية إليه اه قلت  
 وقد يقال أن ما في الاستيعابي مخرج فقد تم على المفهوم كما تقرر في محله وإنما مشي عليه في المختار وغيره كإعانت  
 ومشي عليه أيضا العلامة ابن كمال باشا في مسنده وقال في هاشم الشرح من هنا تبين أن من قال ليس لعمدا

ولوله مال غائب انتظره ولوله عليه  
 كفارتان وفي ملك رتبة فصام  
 عن أحدهما ثم أعتق عن الأخرى  
 لم يجز وبعبكه جاز (صام شهرين  
 ولو غانية وخسين) بالهلال  
 والافستين يوما ولو قدر على التحرير  
 في آخر الأخير لزمه العتق وأتم  
 يومه ندبا ولا قضاء لو أفطر وإن  
 صار نفلا (متتابعين قبل المسيس  
 ليس فيه ما رمضان وأيام نهي عن  
 صومها) وكذا كل صوم شرط  
 فيه التتابع (فإن افطر بعذر)  
 كسفر ونفاس بخلاف الحيض  
 إلا إذا أيسر (أو بغيره أو وطئا)  
 أي المظاهر منها أو لو طئ غيرها  
 وطئا غير مفطر لم يضطر اتفاقا  
 كالوطئ في كفارة القتل (فيهما)  
 أي الشهرين (مطلقا) لئلا  
 أو نهارا عامدا أو ناسيا كما  
 في المختار وغيره وتقيد ابن ملك  
 الليل بالعمد غلط بحر لكن  
 في القهستان في ما يحثاه قنية

لم يحسن لأن العمد والسهو في الوطئ بالليل سواء اه وقال في الفتح والعناية ان جاعها ليل عا مدا أو ناسيا  
سواء لان الخلاف في وطي لا يفسد الصوم اه أي الخلاف بين أبي يوسف والطرفين فعنده جاع المظاهر منها  
انما يطعم المتابع ان أفسد الصوم وعندهما طائفا لان تقدم الكفارة على التماس شرط بالنص وتعام  
تقريره في الفتح ولذا قال في الحواشي العنقوية ان عدم الفرق بين السهو والعمد هو الظاهر لانه مقتضى  
دليل أبي حنيفة ومحمد (قوله لا طلاق للنصر الخ) ومن قواعدنا بالانحلال المطلق على المقيّد وان كان  
في حادثة واحدة بعد أن يكونا في حكمين وانما يمنع عن الوطئ قبل الاطعام منع تحرير بلوا فقدرته على العقق  
والصيام فيقعان بعده كذا قالوا وفيه نظر فان القدرة حال قيام العجز بالفتور والكبر والمرض الذي لا يرجي  
زواله أمر مودوم وباعتبار الامور المودومة لا تثبت الاحكام ابتداء بل يثبت الاستصحاب نهر وهو مأخوذ  
من الفتح (قوله والعبد) مبتدأ خبره قوله لا يجوز له الا الصوم لان العبد لا يملك وان ملك والعق والاطعام  
لا يصح الا لمن يملك (قوله ولو مكاتباً) لان ملكه غير تام بل على شرف الزوال (قوله أو مستسبي)  
هو الذي عتق بعضه وسعى في باقيه وهذا عنده وأما عندهما فيعتق كله ويكون حرّاً مديوناً فيصحبه  
بالاعتاق والاطعام رحتي (قوله على الممّقد) أي من حريان الحجر على السفسه وهو قولهما فلو أعتق  
عبده عنها يسعي في قسمه ولم يجز عن تكفيره كذا في خزائنه الا كل وغيرهما نهر وأفاد في البحر انه يلغز فيه  
فيقال لناسخ ليس له كفارة الا بالصوم (قوله ولم ينصف) جواب عن سؤال كيف لازمه الصوم المذكور  
وهو صوم شهرين لانصفهما مع أن العبد على النصف من الحر في كثير من الاحكام والجواب أنه لم ينصف  
لما في الكفارة من معنى العباد والعبادة لا تنصف في حقّه وانما تنصف العقوبة كالحلّة والنعمة كالنكاح  
(قوله وليس للسيد منعه منه) أي من صوم هذه الكفارة لانه تعلق بها حق المرأة بخلاف شبهة  
الكفارات له أن ينعه عن صومها لعدم تعلق حق عبد بها بحر (قوله ولو بأمره) أي أمر السيد له  
بأن يملك ذلك وأمره أن يكفر به اذا لم يملك من الاختيار في أداء ما كلف به أو بأمر العبد للسيد لانه ينضم  
تلكه ثم التكفير به عنه كالأمر الحر غير بذلك (قوله فيطعم عنه المولى) فيه مسامحة وعسارة الفتح  
الافى الا حصار فان المولى يبعث عنه ليل خوفاً اذا عتق فعليه حجة وعمرة (قوله قيل نذبا وقيل وجوبا) الخلاف  
في الوجوب وعده في البحر عن البدائع لو احصر بعد ما احرم باذن المولى قيل لا يلزم المولى انشا هدى  
لانه لا يجب للعبد على مولاه حق فاذا عتق وجب عليه وقيل يلزمه لان هذا دم وجب لبلية استولى بها العبد  
باذن المولى فصار كالفقعة اه ملخصاً قال ط وقد يقال من نفي الوجوب لا ينفي التذنب بل يقول به  
مرعاة للقول الآخر (قوله لا يرجي برؤه) فلو برئ وجب الصوم رحتي (قوله أي ملك) الاطعام  
لا يختص بالتفليذ كما ساقى لكن المراد به هنا التفليذ وبعبارة الاباحة ولذا قال في البدائع اذا أراد التفليذ  
أطعم كالفطرة واذا أراد الاباحة أطعمهم غداً وعشاء (قوله ولو سحاً) أي فان الفقير مثله وفي القهستاني  
وقيد المسكين انفاقاً بلجواز الصرف الى غيره من مصارف الزكاة اه ويحتمل أن يكون مبالغة في قوله  
سنتين ليشمل ما لو أطعم واحد استين يوماً لكن يغنى عنه ما يأتي من نصريح المصنف به (قوله ولا يجزي  
غير المراهق) أي لو كان فيهم صبي لم يراحق لا يجزي واختلاف المشايخ فيه ومال الحلواني الى عدم الجواز بحر  
عند قول الكنتز والشرط غذا أن أو عشا أن مشبعان وذكر عند قول الكنتز وهو تحرير رقة عن البدائع  
وأما اطعام الصغير عن الكفارة فبما نرى بطريق التفليذ لا الاباحة اه وبه علم أن ذكر ذلك هنا غير صحيح  
وان وقع في النثر لان الكلام خناف التفليذ وهو صحيح للصغير فالصواب ذكره عند قوله وان غذاهم وعشاءهم الخ  
كما فعل في البحر وكذا في المنع حيث قال هناك ولو كان فحين أطعمهم صبي فطيم لم يجزه لانه لا يستوفي كاملاً  
اه وفي التنازخانية واذا ادعاهما كين وأحدهم صبي فطيم أو فوق ذلك لا يجزه كذا ذكر في الاصل  
وفي المجزء اذا كانوا علماء باعتمد مثلهم يجوز اه وبه ظهر أيضاً أن المراد بالقطيم وبغير المراهق من لا يستوفي  
الطعام المعتاد (قوله كالفطرة قدرا) أي نصف صاع من بر أو صاع من غر أو شعير ودين كل كأمه  
وكذا السويق واختلافوا دل يعتبر الكيل أو القيمة فيما كان في صدقة النظر بحر وفي التنازخانية ولو أذى  
الدينق أو السويق أجزأه لكن قيل يعتبر فيه تمام الكيل وذلك نصف صاع في دقيق الخنطة وصاع

لغير  
أي حرّ ليس له كفارة الا بالصوم

(استأنف الصوم لا الاطعام  
ان وطئها في خلاله) لا طلاق  
النص في الاطعام وتقييده في  
تحرير وصيام (والعبد ولو مكاتباً  
أو مستسبي وكذا الحر المحجور عليه  
بالسفسه على الممّقد) لا يجوز له  
الا الصوم المذكور ولم ينصف  
لما فيها من معنى العباد وليس  
للسيد منعه منه (ولو) وصليّة  
(أعتق سيده عنه أو أطعم) ولو بأمره  
لعدم أهلية التملك الا في الاحصار  
فيطعم عنه المولى قيل نذبا وقيل وجوبا  
(فان يجز عن الصوم) لمرض لا يرجي  
برؤه أو كبر (أطعم) أي ملك  
(سنتين مسكيناً) ولو سحاً ولا يجزي  
غير المراهق بدائع (كالفطرة) قدرا

في دقني الشعير راليه مال الكرخي والقدوري وقيل بالقيمة فلا يعتبر فيه تمام الكيل اه فتقول البحر  
ودقيق كل كاهله مبي على الاول تأمل قال في البحر ولودفع البعض من الخطئة والبعض من الشعير  
جاز اذا كان نذر الواجب كربع صاع من بر ونصف من شعير لا تحاد انما هو ودود هو الاطعام ولا يجوز التكميل  
بالقيمة كنف صاع من تمر جند يساوي صاعا من الوسط (قوله ومصرفا) فلا يجوز اطعام أحد ولو فرعه  
وأخذ الزوجين وبنوكه والهائشي ويجوز اطعام الذي لا الحربي ولو مستامنا بحر قال الربيعي وفي الحاوي  
وان أطعم فقراء أهل الامة جاز قال أبو يوسف لا يجوز وبه نأخذ اه قلت بل صرح في كافي الحاشي  
بأنه لا يجوز ولم يذكر فيه خلافا وبه علم أنه ظاهر الرواية عن الكل (قوله اذا العطف للمغارة) فان عطف  
القيمة على المنصوص المفهوم من قوله كالفطرة يقتضي أن القيمة من غير المنصوص اه ح وما في النهر  
من قوله رفته نظر اذا القيمة أعظم من قيمة المنصوص عليه وغيره اه فيه كلام ذكرناه فيما علقناه على البحر  
فافهم والحاصل أن دفع القيمة انما يجوز لودفع من غير المنصوص أما لودفع منصوصا بطريق القيمة  
عن منصوص آخر لا يجوز الا أن يبلغ المدفوع القيمة المقدرة شرعا لودفع نصف صاع فربما يبلغ قيمته  
نصف صاع بر لا يجوز وعليه أن يتم لمن أعطاهم القدر المقدّر من ذلك الجنس الذي دفعه لهم فان لم يجدهم  
بأعيانهم استأنف في غيرهم وتماهى في البحر (قوله فغداهم) في بعض النسخ غداهم بدون فاء كما هو أصل  
المتن والاولى أولى فزاد الشارح الفاء لانه قدرته بالشرط وجواب الشرط هو قوله جاز (قوله أو غداهم  
وأعطاهم قيمة العشاء) أي يجوز الجمع بين الاباحة والتقليد لانه جع بين شيتين جائزين على الانفراد وكذا  
يجوز اذا ملك ثلاثين وأطعم ثلاثين وكذا يجوز تكميل أحد ما بالآخر بحر فقي كافي الحاشي وان  
أعطى كل مسكين نصف صاع من تمر ومدا من حنطة أجزاء ذلك (قوله أو أطعمهم غداين) أي أشبعهم  
بطعام قبل نصف التماس مرتين وقوله أو عشاءين أي أشبعهم بطعام بعد نصف التماس مرتين كذا في الدرر وهذا  
ظاهر في أن ذلك في يوم واحد فلا تكن في يوم أو كلة وفي آخر أخرى لكن صريح ما يأتي في القروع آخر الباب  
يخالفه (قوله وأشبعهم) أي وان قل ما كوا كافي الوقاية فالشرط في طعام الاباحة أكلتان مشبعتان لكل  
مسكين ولو كان فيهم شعبان قبل الاكل أو صبي غيرهما لم يجوز بحر وسأيت أيضا وقد متنا أن الصواب ذكر  
الصبي مثلا في التقليد (قوله بشرط اداها الخ) أي امسكنهم الاستيفاء الى الشبع وهذا أحد قولين واليه  
مال الكرخي والآخر لا يجوز الا بغير البر لان محمد انجز على البر في الزيادات كافي في البحر وفي التارخانية  
والمتحجب أن يفتد بهم ويعينهم بغير نعمة اداها (قوله كما جاز لو أطعم) بشل التقليد والاباحة وبه في الكنز  
يأعطي المختص بالتقليد والحق أنه لا فرق على المذهب وتماهى في البحر وفيه والكسوة في كفارة اليمين كالا طعام  
حتى لو أعطى واحد عشرة أو ثواب عشرة أيام يجوز لو غدى واحد عشر من يوماني كفارة اليمين أجزاء اه  
قلت ومقتضاه أنه لو غدا مائة وعشرين يوما أجزاء من كفارة الظهار ثم رأته صرحا قال في التارخانية وعن  
الحسن بن زياد عن أبي حنيفة اذا غدى واحد مائة وعشرين يوما أجزاء (قوله لتجبد الحاجة) لان المقصود  
سد خلل المحتاج والحاجة تجبد بتجدد الايام فكثر المسكين بتكثر الحاجة حكما فكان تعداد الحكماء في المصباح  
الخلل بالفتح الفقر والحاجة بحر (قوله دفعة) أي أو بدفعت وقوله بدفعت أي أو بدفعة كما أفاد  
في البحر فهو من قبيل الاحتياط حيث صرح في كل من الموضوعين بما سكت عنه في الموضوع الآخر (قوله  
وكذا اذا ملكه) أي لا يجوز الا عن يوم واحد وفصله عما قبله لان في التقليد خلافا بخلاف الاباحة فافهم  
(قوله لفقد التعدد الخ) عليه للمساكين قال في المخ لانه لما اندفعت حاجته في ذلك اليوم فالصرف اليه بعد  
ذلك يكون اطعام الطاعم فلا يجوز ط (قوله أمر غيره الخ) قيد بالامر لانه لو أطعم عنه بلا أمر لم يجوز  
وبالاطعام لانه لو أمر به باعتق عن كفارته لم يجوز عند ما خلا قال في يوسف ولو يجعل سماه جاز انفاقا وتكثير  
الوارد بالاطعام جائز وفي كفارة اليمين بالكسوة أيضا بخلاف الاعناق ولذا امتنع تبرعه في كفارة القتل  
كما في المحيط نهر (قوله صم) لانه طلب منه التقليد معني ويكون الفقير قابضه أو لا ثم لنفسه نهر  
(قوله في الدين يرجع) أي لو أمر به بأن يقضى دينه وكذا الأمر به بأن يتفق عليه برأيه من كتاب الوكالة  
(قوله وفي الكسوة كفارة الزكاة) أي لو قال أعطه عن كفارتي أو أذ زكاة مالي وكذا عوض عن خبتي

ومصرفا (أو قيمة ذلك) من غير  
المنصوص اذا العطف للمغارة  
(وان) أراد الاباحة (فغداهم  
وعشاءهم) أو غداهم وأعطاهم  
قيمة العشاء أو عكسه أو أطعمهم  
غداين أو عشاءين أو عشاء  
وسحورا وأشبعهم (جاز) بشرط  
ادام في خبر شعير وذرة لا ير (كما)  
جاز (لو أطعم واحد استين يوما)  
لتجبد الحاجة (ولو أباحه كل  
الطعام في يوم واحد دفعة أجزاء  
عن يومه ذلك فقط) انفاقا (وكذا  
اذا ملكه الطعام بدفعت في يوم  
واحد على الاصح) ذكره  
الربيعي لفقد التعدد حقيقة  
وحكا (أمر غيره أن يطعم عنه  
عن ظهاره ففعل) ذلك الغير  
(صح) وهل يرجع ان قال على  
أن يرجع رجوع وان سكت  
في الدين يرجع انفاقا وفي الكفارة  
والزكاة لا يرجع على المذهب

أوجب لفلان على ألفا لارجع بلا شرط الرجوع ففي كل موضع ملك المدفوع اليه المال المدفوع مقابلا  
 ملك المال فالأموال يرجع بلا شرط ولو بلا مقابلة مال لا يرجع بلا شرط بزانية ونظام الكلام على هذه  
 المسائل ذكرناه في تنقيح الحامدية (قوله في طعام الكفارات) فبذلك لان الاباحة في الكوفة في كفارة  
 البين لا تجوز كالأغار عشرة مسكين كل مسكين ثوبا بجر (قوله سوى القتل) فانه لا اطعم فيه  
 قلا اباحة وانما ذكره للرد على العيني حيث قال أعني كفارات الظهار والعين والصوم والقتل (قوله  
 وفي القدية) هذا ظاهر الرواية وروى الحسن أنه لا بد منها من القتل بجر (قوله لصوم) أي في الشح  
 الفائ أو من أخرج عنه يعدونه (قوله وبنائية حج) كالحق أو ليس يعدر فانه يذبح أو يطعم أو يصوم  
 (قوله وجاز الجمع بين اباحة وتعليك) مكر مع قوله المار أو غداهم وأعطاهم قيمة الغشاء (قوله دون  
 الصدقات) أي الزكاة وصدقة الفطر (قوله والضابط الخ) بيانه أن الوارد في الكفارات والغدية  
 الاطعام وهو حقيقة في التعيين من الطعام وانما جاز التملك باعتبار أنه يمكن في الزكاة الايتاء وفي صدقة النظر  
 الاداء وهما التملك حقيقة فأقاده في البحر (قوله ومثله في الصحة الخ) قلت وكذا الوجه بين الحرير والصيام  
 والاطعام ففي كافي الحاشية وان ظاهر من أربع تسعة فأعتق رقبة ليس له غير هاتم صام أربعة أشهر  
 متتابعة ثم مرض وأطعم ستين مسكينا ولم يتوبشئ من ذلك واحدة بعينها أجزأه عنهم كأي استحسانا  
 اه (قوله لاتحاد الجنس) أي فلا حاجة إلى نية معينة هداية وسبأ في بيانه في الاصل الا في (قوله  
 بخلاف اختلافه) أي الجنس كالأول كان عليه كفارة عين وكفارة ظهار وكفارة قتل فأعتق عبيدا عن الكفارات  
 لا يجزئ عن الكفارة ولو أعتق كل رقبة ثوبا وعن واحدة منها لا يباح ولا يضرب جهالة المكفر عنه  
 كذا في المحيط بجر وقوله ولو أعتق الخ هو المراد بقول الشارح الآن ينوي الخ وان كان موحدا لخلاف  
 المراد (قوله بتعيينه) هو معنى قول الزيلعي وكان له أن يجعل ذلك عن أيهما شاء وهذا الجعل هو تعيينه  
 وفي بعض النسخ بعينه وهو تحريف رحتي وفي نسخة بعينه بصيغة الفعل المضارع وهي في معنى الأولى  
 (قوله لما مر) من قوله بخلاف اختلافه (قوله لعدم صلاحيتها للقتل) فانه لا بد في كفارة القتل  
 من كونها مؤمنة للآية وتطهيره ما إذا جع بين المرأة وبينها أو اختها ونكحها معافان كاستأغار عتق لم يصح  
 العقد على كل منهما وان كانت احدا حاصلا تزوجة صح في الفارغة بجر عن البدائع (قوله كلا  
 صاعا) أي من البراذل لو كان من ثمر أو شعير يكون موضوع المسألة كلا صاعين بجر (قوله بدفعة واحدة)  
 أمالو كان بدفعات جاز اتصافا كما في الكافي بعد الإلابة في المارة الثانية كسكين آخر بجر (قوله كما مر)  
 نعت لظهارين أي عن ظهارين من امرأة أو امرأتين ح (قوله صح عن واحد) لان التقصن عن العدد  
 لا يجوز فالواجب في الظهارين اطعام مائة وعشرين فلا يجوز صرف الواجب الى الأقل كالأطعم  
 ثلاثين مسكينا لكل واحد صاعا فانه لا يصح كفي عن ظهار واحد وفي البدائع وكذا الواطعم عشرة مسكين  
 عن عيمين لكل مسكين صاعا فهو على هذا اختلاف بجر (قوله أي عنهما) فلا ينافي صحته عن أحدهما  
 لكن لما كان فيه إيهام أنه لا يصح أصلا أصلها المصنف حال شرحه ط (قوله خلافا لمحمد) حيث قال  
 يصح عنهما (قوله ووجه الكمال) وكذا الاتصاف في غاية البيان (قوله والاصل الخ) لان التية انما  
 اعتبرت بتمييز بعض الاجناس عن بعض لاختلاف الأغراض باختلاف الاجناس فلا يحتاج اليها في الجنس  
 الواحد لان الأغراض لا تختلف باعتباره فلا تعتبر في فيه مطلقا في الظهار ويجزئها لا يلزم أكثر من واحد  
 وكون المدفوع لكل مسكين أكثر من نصف صاع لا يستلزم ذلك لان نصف الصاع أدنى المقادير للمنع  
 الزيادة عليه بل التقصن بخلاف ما إذا فرق الدفع أو كانا جنسين وقد يقال اعتبارها بالحاجة إلى التمييز  
 وهو يحتاج اليه في أشخاص الجنس الواحد كفي الاجناس وقد ظهر أثر هذا الاعتبار في ما صرح به من أنه  
 لو أعتق عبدا عن أحد الظهارين بعينه صح نية التعيين ولم تلغ حتى حل وطء التي عينها اه فتح وقوله وقد  
 يشال الخ بيان لترجيح قول محمد وأقره في البحر ولا ثم قال بعده وقد قرر المار في النهاية بما يدفع الإراد  
 فقال أراد به تعميم الجنس بالنسبة ألا ترى أنه إذا عين ظهارا احدا معاصح وحل له قربانها كذا في الفوائد  
 الظهيرية اه قلت وحاصله أن المراد بالتعيين الغو تعيين جميع افراد الجنس لا فرد خاص فتأمل ثم اعلم أن

(كما صحت الاباحة) بشرط الشيع  
 (في طعام الكفارات) سوى القتل  
 (و) في (القدية) لصوم وجناية  
 حج وجزاء الجمع بين اباحة وتعليك  
 (دون الصدقات والعشر)  
 والضابط أن ما شرع بلفظ اطعام  
 وطعام جاز فيه الاباحة وما شرع  
 بلفظ ايتاء وأداء شرط فيه التملك  
 (حرر عبدین عن ظهارین) من  
 امرأة أو امرأتين (ولم يعين)  
 واحد الواحد (صح عنهما ومثله)  
 في الصحة (اليام) أربعة أشهر  
 (والاطعام) مائة وعشرين فقيرا  
 لاتحاد الجنس بخلاف اختلافه  
 الا أن ينوي بكل كلا يصح  
 (وان حرر عنهما رقبة) واحدة  
 (أو صام) عنهما (شهرين) صح  
 عن واحد (بتعيينه وله وطئ التي  
 كفر عنهما دون الاخرى) وعن  
 ظهار و قتل لا يصح لما مر ما لم  
 يحزر كفارة قصص عن الظهار  
 استحسانا لعدم صلاحيتها للقتل  
 (أطعم ستين مسكينا كلا صاعا)  
 بدفعة واحدة (عن ظهارين)  
 كما مر (صح عن واحد) كذا في نسخ  
 الشرح ونسخ المتن لم يصح أي  
 عنهما خلافا لمحمد ووجه الكمال  
 (وعن افطار وظهار صح) عنهما  
 اتصافا والاصل أن نية التعيين  
 في الجنس المتدسببه لغو في المختلف  
 سببه مفيد (فروع) المتعبر  
 في اليسار والاعمار

متحد الجنس يعرف باتحاد السبب ومختلفه باختلافه ولذا كان صوم رمضان من قبيل الأول والاصلة من الثاني وكذا صوم يومين من رمضانين وغنامه في الجبر والنهر (قوله وقت التكفير) برغ وقت على أنه خبر المعبر حتى لو كان وقت الظهاري غنيا وقت التكفير فقيرا أجزأه الصوم وعلى العكس لم يجزه تارخاينة (قوله أظم مائة وعشرين) أي كل واحد أكلة واحدة (قوله فيعيد على ستين منهم) أي من المائة والعشرين وينبغي أنه إذا غدى العدد ثم غابوا أن ينتظر حضورهم أو يبعد الغدا مع العشاء على غيرهم جبر فالو كان المظم وصيا ينبغي أن يجب عليه الانتظار إلى أن يغلب على ظنه عدم وجودهم فيستأنف نهر (قوله للزوم العدد) وهو الستون مع المتدار وهو الاكثان المشبعان في الاباحة والصاع أو نصفه في التملك (قوله ولم يجز اطعام فطيم ولا شبعان) تنذر الكلام عليه والله سبحانه أعلم

\*(باب اللعان)\*

(قوله مصدر لاعن) أي سمعا والقياس الملاعة لكن ذكر غير واحد من النحاة أنه قياسي أيضا نهر (قوله سمي به لبالغضب) أي مع أنه مشتق على ذكر الغضب في جانبها كما اشتق على ذكر اللعن في جانبها (قوله شهادات أربعة) هذا بيان لركنه ودل على اشتراط أهليتهما للشهادة في حق كل منهما كما سيصرح به لأهلية اللعن كما ذهب إليه الشافعي وسيأتي (قوله كشهود الزنا) أي اعتبرناه بهم فاللعن لما كان شاهدا لنفسه ذكر عليه أربعة آفاده في شرح الملتقى ط (قوله مؤكداً بالايان) أي مقويات بها لأن افظة أشهد بالله كما سأتى (قوله باللعن) أي بعد الرابعة ومثله الغضب (قوله لانهن يكثرن اللعن) كما ورد في الحديث انهن يكثرن اللعن ويكفرن العشير أي الزوج قال في العناية فسماهن يكثرن على الاقدام عليه لكثرة بغيره على أسنهن وسقوط وقعه عن تلويهن فقرن الركن في جانبهن بالغضب ردعاهن عن الاقدام (قوله في حقه) أي على تقدير كذبه وظاهر اطلاقه يقتضي عدم قبول شهادته أبداً وبه جزم العيني هنا تبعاً لما في الاختيار وذكر الزيلعي في القذف أنها تقبل نهر (قوله ومقام حد الزنا في حقه) أي على تقدير صدقه كما في النهر ح (قوله أي إذا تعلق الخ) بيان لوجه قيام الشهادات من الجانبين مقام الحديث (قوله مهلك) أي إذا كان كاذبا كما في التبيين ح (قوله بل أشد) لان احلاك الحد نوى واهلاك النحرى على اسم الله تعالى واخرى ولعذاب الاخرة أشد (قوله وشرطه قيام الزوجية) فلا لعن بقذف المنكوحه فاسداً أو المبانة ولو بواحدة بخلاف المطلقة رجعة ولا يقذف زوجته الميتة ويشترط أيضا الحرية والعقل والبلوغ والاسلام والنطق وعدم الحد في قذف وهذه شروط رابعة الهما ويتوسط في التناظر خاصة عدم اقامة المينة على صدقة وفي القذف خاصة انكارها وجود الزنا منها وعقها عنه ويشترط أيضا كون القذف بصريح الزنا وكونه في دار الاسلام هذا حاصل ما في البحر من البدائع وفي الولد بمنزلة صريح الزنا ويأتي أكثر هذه الشروط في غضون كلامه (قوله يوجب الحد في الاجنبية) أي بأن تكون محصنة (قوله خضت بذلك) أي باشتراط كونها محصنة وحاصله كما في الفتح أن المرأة هي المقدوفة دونه فاخصت باشتراط كونها من تحتها فاذن بعد اشتراط أهلية الشهادة بخلافه فانه ليس بمقدوف وهو شاهد فاشتربت أهليته للشهادة دون كونه من تحتها فاذن اه وفيه رد لما في النهاية من أن كونه محصنا شرط أيضا في اللعان وقد خطأه الزيلعي وغيره (قوله فتم لها شروط الاحصان) القاء فصيحة أي فاذا كانت هي المقدوفة دونه فيشترط أن يتم لها شروط الاحصان الخمسة وهي أن تكون عفيفة عن الزنا عاقلة بالغة حرة مسلمة (قوله وركنه) يعني عنه ما ذكره في تعريفه ط (قوله والاستمتاع) أي بالدواعي ومن حكمه وجوب التفريق بينهما ووقوع الباش بهذا التفريق جبر ط (قوله بعد البلاع) أي مادام حكمه باقيا فلو خرجا أو أحدهما عن أهلية اللعان له أن ينكحها كما يأتي وعليه حمل الحديث المذكور ولا ينافيه قوله أبداً كما في قوله تعالى انهم ان يظهر وأعليكم يرجوكم أو يبعدوكم في ملتهم ولن تغفلوا إذا أبداً أي مادمت في ملتهم كما في البدائع وقيام الكلام على الحديث مبسوط في الفتح (قوله من هو أهل للشهادة) أي لا دائما على المسلم لا لتمامها فلا لعن بين كافرين وان قبلت شهادتهم بعضهم على بعض عندنا ولا بين مسلمين ولا من أحدهما مملوك أو صبي أو مجنون أو مجرور في قذف أو كافر وصرح بين الاعيين والفاسيقين لانهما أهل للاداء الا أنها لا تقبل للنسب

وقت التكفير اظم مائة وعشرين لم يجز الا عن نصف الاطعام فيعيد على ستين منهم غداء أو عشاء ولو في يوم آخر للزوم العدد مع المقدار ولم يجز اطعام فطيم ولا شبعان

\*(باب اللعان)\*

(هو) لغة مصدر لاعن كقاتل من اللعن وهو الطرد والابعاد سمي به لبالغضب للعن نفسه قبلها والسبق من أسباب الترجيح وشرعا (شهادات أربعة كشهود الزنا) مؤكداً بالايان مقرونة (شهادته باللعن) وشهادتها بالغضب لانهن يكثرن اللعن فكان الغضب اردع لها (قائمة شهاداته) مقام حد القذف في حقه (و) شهادتها (مقام حد الزنا في حقه) أي إذا تعلق الخ القذف وعنها حد الزنا لان الاستشهاد بالله مهلك كالحديل (أشد) وشرطه قيام الزوجية وكون المنكاح صحيحا لا فاسدا (وسببه قذف الرجل زوجته قذفاً يوجب الحد في الاجنبية) خضت بذلك لانها هي المقدوفة قسم لها شروط الاحصان (وركنه شهادات مؤكداً بالايان واللعن وحكمه حرمة الوطء والاستمتاع بعد التلاع ولوقبل التفريق بينهما) الحديث المتلاعنان لا يجتمعان أبداً (وأخذه من هو أهل للشهادة) على المسلم

ولعدم قدرة الاعي على التمييز وقد ثبتت شهادته فيما ثبت بالتسامع كالموت والنكاح والنسب ونحوه في البحر  
والنهر **مكن** قال في الدر المنثور قلت الامع عدم النسيول كما سيجي نعم عم القيس ستاني الاحلية ولو بحكم  
القاضي انفقوا القضاء بشهادتهما اه أي المراد انفقوا زمان لم يجوز للشك في فعله لكن يرد عليه المحدثون  
في القذف قال ابن كمال باشا وأما المحدثون في القذف فلا يجوز القضاء بشهادته أصلاً نعم لو قضى بهما بقذف لكن  
الكلام في الجواز فانه أمر وراه النفاذ اه قلت ويرد عليه القاسق فانه بهذا القضاء بشهادته مع أنه لا يجوز  
ولعل مراده بنى الجواز في الصحة وبالنفاذ نفاذ الحكم بيمينهم بمن يراعي كشافتي والقاسق يصح القضاء  
بشهادته وكذا الاعي على القول بيمينها فيما ثبت بالتسامع بخلاف المحدثون في القذف (قوله بصريح الزنا)  
كإزارية أو يازاني لانه ترخيم قد ثبت قبل أن تزوجه بك جسداً أو نفساً كان وخرج المكذبة والتعريض  
مخولت آثاران أفاده القيس ستاني وخرج بذكر الزنا الاواط قلا مان فيه عنده وعندهما ما ثبت فيه كذا  
في البحر ط وخرج أيضاً وجدت معها رجلاً يصاحبهما لان الجماع لا يستلزم الزنا بحر (قوله في دار  
الاسلام) أخرج دار الحرب لانتطاع الولاية (قوله زوجته) مثل غير المدخول بها **مكن** كما في الدر  
المنثور وغيره (قوله الحية) لان المبتة لم تنق زوجة ولانه لا يتأتى منها اللعان فلو قذف زوجته المبتة فطلب  
من وقع القذف في نسبه من غير أولاد القاذف يحذف القذف ان لم يبرهن أن الموطأ له من القاذف عليه ولادة  
بسقط عنه لانه لا يحذف لولده رضى (قوله نكاح صحيح) هو إباحة للتعبد بالزوجة لان المنكوحه فاسدا  
غير زوجة ولو دخل بها فيه لم تنب عفيفة أيضاً فلا يحذف قاذفها أفاده الرجحي (قوله ولو في عدة الرجعي)  
خرجت المبانة فلا لعان فيها **مكن** كنهية كالأجنبي قهستاني عن شرح الطحاوي ط (قوله العفيفة)  
ذات لها صفة تغلب على الشهوة وفي النربعة أمر أدبرته من الوطئ الحرام والتهمة قهستاني (قوله  
بأن لم توطأ الخ) بيان للعفة الشرعية وقوله حراماً أي وطأ حراماً أي مخرجاً ما عينه لا لعارض وذلك بأن يكون  
في غير ملك صحيح بخلاف مالوك في ملكه وحرم لعارض حيض ومحوه فليس المراد بالزنا هنا ما أوجب الحذف  
وإذا قال ولو مرة بشبهة أي ولو كان بشبهة كوطئ معتته من بائن وان ظن حله وقوله ولا نكاح فاسد الاولي  
أو نكاح فاسد عطفاً على قوله بشبهة لانه من الوطئ الحرام وقوله ولا لها ولد الخ الاولي ولم **مكن** لها ولد  
عطفاً على قوله لم توطأ لانه بيان لقوله وتمتته فانهم باتم بالزنا بوجود ولدها بلا أب أي بلا أب معروف وسأق  
في باب القذف ان شاء الله تعالى أن المراد بعدم معرفته عدمها في بلد القذف لافي كل البلاد (قوله وصلما)  
أي كل من الزوجين (قوله لاداء الشهادة) لالتعملها كما تفران الصبي أهل لتحمل لالاداء (قوله  
نخرج من حقوق الخ) أي من كل من لانصع شهادته ومنه ما اذا كان أحدهما محمداً في قذف أو كفراً  
كما مر وصورة ما اذا كان الزوج كافراً انقط ما في البدائع أسلت امرأته ثم قبل عرض الاسلام عليه قذفها بالزنا  
اه أي لانه يشهد عليها بالزنا ولا شهادة لكافر على مسلم وهذا ردة ما في القهستاني من أنه يشترط صلاحية  
الشهادة حالة اللعان لاحالة القذف فانه يلزم عليه جريانه بين كافرين ورفيقين بعد الاسلام والعق والتأهر  
أنه شرط في الحالين وسيدكر المصنف أيضاً أن العبرة للاحصان حالة القذف (قوله ودخل الاعي الخ)  
تقدم بيانه (قوله أو من نفي نسب الوالد) أطلقه فمثل ما اذا صرح معه بالزنا أو لا على مختار صاحب  
الهداية والزياتي وهو الحق خلافاً لما في المحيط والمبني لان قطع النسب من كل وجه يستلزم الزنا واحتمال  
كون الولد بوطئ شبهة ساقط بالاجماع على أن من قال است لا يسك يكون قذفاً لانه حتى يلزم حدة القذف  
مع وجود هذا الاحتمال ونحوه في البحر (تبسبه) في الذخيرة لا يشترع اللعان بنى الولد في المجهوب والخبي  
ومن لا يولد له ولانه لا يلحق به الولد اه وفيه نظر لان المجهوب ينزل بالحق ويثبت نسب ولده على ما هو المختار  
كذا في الفتح ويأتي في أول اللعان ما يؤيده (قوله منه) متعلق بنسب أو بنفي وقوله أو من غيره بأن نفي  
نسب ولد زوجته من أبيه (قوله وطالبته) قد به لانها لو لم تطالبه فلا لعان لانه حقها دفع العاينها  
ومراده طلبها اذا **مكن** ان القذف بصريح الزنا أما بنى الولد فالطلب حقه أيضاً لاحتياجه الى نفي من ليس  
ولده عنه يجر (قوله أو طالبه الولد المنق) هذا سبق فلم ولم أره لغيره والصواب أن يقال أو طالب الثاني  
للولد وبعبارة الفتح ويشترط طلبها بخلاف ما اذا كان القذف بنى الولد فان الشرط طلبه لاحتياجه الى نفي

(فن قذف) بصريح الزنا في دار  
الاسلام (زوجته) الحية نكاح  
صحيح ولر في عدة الرجعي (العقيقة  
عن) فعل (الزنا) وتمتته بأن لم توطأ  
حراماً ولو مرة بشبهة ولا نكاح  
فاسد ولا لها ولد بلا أب (وصلما  
لاداء الشهادة) على المسلم نخرج  
من حقوق وصغير ودخل الاعي  
والقاسق لانهم من أهل الاداء  
(أو) من (نفي نسب الولد) منه أو  
من غيره (وطالبته) أو طالبه الولد  
المنق (به)

من ليس ولده عنه وعبارة الزبلي لا بد من طلبها إلا أن يكون القذف بنى الولد فان له أن يطالب لاحتياجه الخ  
ومثله ما ذكرناه آنفاً من الجهر ولا يخفى أن الغيبة في طلبه راجع للقذف لا للولد نعم طلب الولد شرط لوجوب  
حد القذف ان كان ولده غير القاذف وكانت الأميسة والا فالشرط طلبها كسابق في بابه والكلام  
في الطلب الذي هو شرط وجوب اللعان ولا يكون بعد موتها وهذا ظاهر جلي ثم رأيت الرحى أشار إلى بعض  
ما قلنا (قوله أي بموجب القذف) أشار إلى أن الغيبة راجع إلى القذف المتهم من قوله قذف لكن  
على تقدير مضاف وهو بموجب أو أعاد الغيبة عليه بمعنى موجب على طريق الاستخدام وعليه اقتصر  
الفتاوى (قوله وهو الحد) أي حد القذف ان أ كذب نفسه أو اللعان ان أصر كما يأتي (قوله  
عند التماسي) متعلق بطلبه قال في الجهر ولا بد من كونه أي الطلب في مجلس القاضى كذا في البدائع  
(قوله ولو بعد العفو) أي لا يستقط بالعفو لكن مع العفو لا حد للعفو بل ترك الطلب حتى لو عاد  
المتذوف وطلب حد القذف خلاف ما فهم من عدم سقوطه بالعفو أن القاضى يقيم الحد عليه مع العفو  
كما به عليه في البحر في باب حد القذف (قوله لا يطل الحق في قذف الخ) بخلاف بقية الحدود وسيأتي  
في النسخ أن شاء الله تعالى أن السلطان اذا نهى القاضى عن سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة صح  
ولا يصح سماعها منه وهذا اذا كان المصمم منكر او لم يكن الترتيب بعد روايا فانه يصح ولا يخفى أن النهى  
عن سماعها لا يسقط الحق بل هو باق في الدنيا والاخرة ولذا الرأى السلطان بسماعها بعد ذلك ثبت الحق  
فانهم (قوله ان أقر بقذفه الخ) قيد لقوله لا عن وهو مقيد أيضا باصراره وبجزمه عن البينة على زناها أو على  
اقرارها به أو على تصديقها له وتما في البحر (قوله أو ثبت قذفه بالبينة) هي رجلان لارجل وامرأتان  
بحر وغيره وعلاه في كافي الحاكم بأنه لا شهادة للنساء في الحدود وهذا منها اه بخلاف النهر وتعد في الدرر  
المتقى من قوله أو رجل وامرأتان سبق قلم (قوله لم يستخف) أي لانه حد كافي أي والاستخفاف  
فائدة النكول وهو اقرار معنى لا مخرج فقه شبهة يندرى الحد بها (قوله حبس حتى يلاع الخ) قال  
ابن كمال خنا غاية اخرى ينتهي الحبس بها وهي أن تميز منه بطلاق أو غيره ذكره السرخسى في المبسوط اه وهو  
مفهوم من قول المصنف سابقا وشرطه قيام الزوجية شرعيا لية (قوله في حد) فيه دلالة على أنه لا يحد  
بجبر امتناعه خلافاً لما في شذ من المشايخ نهر (قوله لانه المذمى) علة للبعدية (قوله فلو بدأ) خبره  
يعود للقاضى وكذا خبره فرقى (قوله أعادت) ليكون على الترتيب المشروع بحر عن الاختيار  
وظاهره الوجوب لكن قال في محل آخر وفي الغاية لا تجب الاعادة وقد أخطأ السنة ورجحه في الفتح بأنه  
الوجه وهو قول مالك اه ومثله في الشرع ليلية (قوله ولا يحد) وما في بعض نسخ القدورى فتحد غلط  
لان الحد لا يجب بالاقرار مرة فكيف يجب بالتصديق مرة بحر وزبلي قلت وقد يجاب بأن مراد  
القدورى بالتصديق الاقرار بالزنا لا مجرد قوله صادقت واكتفى عن ذكر التكرار اعتمادا على ما ذكره  
في بابه ويشير إلى هذا قول الحاكم في الكافي واذا صدقت المرأة زوجها عند الامام فقالت صدق ولم تقل زنت  
وأعادت ذلك أربع مرات في مجلس متفرقة لم يلزمها حد الزنا ويطل اللعان ولا يحد من قذفها بعد هذا اه  
(قوله ولا يثنى النسب) لانه انما يثنى باللعان ولم يوجد وبه ظهر أن ما في شرحى الوقاية والنقابة من أنها  
اذا صدقت يثنى غير صحيح كما به عليه في شرح الدرر والنهر بحر وسيأتي أن شروط النفي ستة  
منها فريق القاضى بينهما بعد اللعان (قوله لعدم وجوبه عليها حينئذ) أي حين امتنع لانه لا يجب عليها  
الا بعد لعانه فقبله ليس امتناعا لحق وجب نهر وأجاب ط بأنه بعد الترافع منهما صارامضاء اللعان  
حق الشرع فاذا لم تعف وأظهرت الامتناع تجب بخلاف ما اذا أبى هو فقط فلا تجب اه فتأمل وأجاب  
الرحمى بأنه ليس المراد أنهم ما امتنعوا في آن واحد بل المراد امتناعه بعد المطالبة به وامتناعها بعد اعادته  
فأرجح المسألة إلى ما في المتن والله تعالى أعلم بالصواب (قوله لرقه) أول كونه محذوف في قذف بحر  
(قوله أو كفره) بأن أسلمت ثم قذفها قبل عرض الاسلام عليه بحر (قوله أي بالغيا عاقلا ناطقا)  
أما لو كان صبياً أو مجنوناً أو أخرس فلا حد ولا لعان مخ لان قذفه غير صحيح (قوله اذا سقط لمعنى  
من جهته) بأن لم يصلح شاهدا لرقه ونحوه أما لو سقط لمعنى من جهتها وهو المأهولة الآية في كلام

أي بموجب القذف وهو الحد  
عند القاضى ولو بعد العفو  
أو التماس فان تقادم الزمان  
لا يطل الحق في قذف وقصاص  
وحقوق عباد جوهره والافضل  
لها السترو للعالم أن يأمرها به  
(لا عن) خبر بان أي ان أقر بقذفه  
أثبت قذفه بالبينة فلو أنكر  
ولا يثبت له الم يستخلف وسقط  
اللعان (فان أبي حبس حتى يلاع  
أو يكذب نفسه في حد) للقذف  
(فان لا عن لا عن) بعده لانه  
المدعى فلو بدأ بلاءها أعادت فلو  
فرق قبل الاعادة صح لحصول  
المقصود اختيار (والاحسب)  
حتى تلاع أو تصدقه (في دفع  
به اللعان ولا يحد) وان صدقته  
أربعاً لانه ليس بأقرار قصدا ولا  
يتقى النسب لانه حق الولد فلا  
يصدق ان في ابطاله ولو امتنع  
حبسا وحده في البحر على ما إذا لم  
تعف المرأة واستشكل في النهر  
حبسا بعد امتناعه لعدم وجوبه  
عليها حينئذ (واذا لم يصلح الزوج  
شاهدا) لرقه أو كفره (وكان  
أهلا للقذف) أي بالغيا عاقلا ناطقا  
(حد) الاصل ان اللعان اذا سقط  
لمعنى من جهته





الذين قافهم وكذا في منذ أربعين سنة ولو عمرها أقل لأنه مبالغة في القدم تأمل (قوله من كتاب وسنة) بيان للنص الشرعي وبه استغنى عنافي الجبر الظاهر أنه أراد بالصفة الركن يعني الماهية اذ صفتها على وجه السنة لم ينطق بها النص وهو ان القاضي يقيسهما متساويين ويقول له التعن فيقول الزوج أشهد بالله اني لمن الصادقين فيأمر متيها به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيأمر ماها به من الزنا يشير بها في كل مرة ثم يقول المرأة أبصع صرأت أشهد بالله أنه من الكاذبين فيأمر ماها به من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيأمر ماها به من الزنا كذا في النهر ح (تنبيه) مقتضى مشروعية اللعان جواز الدعا باللعن على كاذب معين فان قوله لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين دعاء على نفسه باللعن على تقدير كذبه فتعنيته على ذلك لا يخرجها عن التعيين نعم يقال ان مشروعيته ان كان صادقا ولو كان كاذبا لا يحل له ود كرفي الجبر ما يدل على الجواز بما في عدة غاية البيان من أن المبادلة مشروعة في زمانها وهي الملاعة كانوا يقولون اذا اختلفوا في شيء لم الله على الكاذب مناوقة مثلا الكلام على ذلك في باب الرجعة (قوله بان بتفريق الحاكم) أي تكون الفرقة تطلقه بائنة عندهما وقال أبو يوسف هو تحريم مؤبد هداية (قوله فيتوارثان قبل تفرقه) لانها امرأته مالم يفرق القاضي بينهما كافي نعم يحرم الوطئ ودواعيه قبل التفرق كاستروا في ثم هذا تفرع على الفهوم وهو انه لا تقع الفرقة بنفس اللعان قبل تفرق الحاكم ويتفرع عليه أيضا ما في السعدية عن الكفاية أنه لو طلقها في هذه الحالة طلاقا مباحا يقع وكذا لو كذب نفسه حل له الوطئ من غير تجديد النكاح اه وعند الشافعي تقع الفرقة بنفس اللعان والكلام معه مبسوط في النسخ وهذا أحد المواضع التي شرط فيها القضاء وقد ذكرها في المنع منظومة وتقدمت في الخلاص (قوله الذي وقع اللعان عنده) محترمة قوله الاتي فالو لم يفرق الخ (قوله ولوزات الخ) هذا ايضا من فروع عدم وقوع الفرقة قبل التفرق (قوله فرق) لانه يرجع عود الاحسان فغ (قوله والالا) أي وان زالت أحلية اللعان بما لا يرجع زواله بان انا كذب نفسه أو قذف أحدهما انساخا للذف أو وطئت هي وطئا حراما أو خرس أحدهما لا يفرق بينهما فغ (قوله ينظر) لان التفرق حكم فلا يصح على الغائب رحتى (قوله استقبله الحاكم الثاني) أي استأنف اللعان (قوله خلافا لمحمد) فعنده لا يستقبل لان اللعان قائم مقام الحد فصار كقائمة الحد حقيقة وذلك لا يؤثر فيه عزل الحاكم وموته وإلها ان تمام الامضاء في التفرق والانهاء فلا يتناهى قبله فيجب الاستقبال كذا في الاختيار ومفاده انه لا تحصل حرمة الوطئ قبل التفرق وسأتي خلافا ومفاده أيضا أنه لا بد من طلبها التلاعن عند الحاكم الثاني فلا يرجع (قوله بعد وجود الاكبر) بأن التعن كل منهما ثلاث مرات (قوله صم) أي التفرق وقد أخطأ السنة كافي (قوله لانه مجتهد فيه) فان الامام الشافعي رحمه الله تعالى فائل بوقوع الفرقة بلعان الزوج فقط كذا في النهر ح قلت وقد منافي الخلع وفي أول الظاهر معنى المجتهد فيه واذا فهمته تعلم انه لا يثبت كونه مجتهدا فيه بمجرد وقوع الخلاف فيه بين المجتهدين (قوله بغير القاضي الخنقي) المراد بغيره من يرى جوارزه باجتهاد منه أو بقليل للجهتد كشافني (قوله اما هو فلا ينفذ) أي بناء على المعتد من أن القاضي ليس له الحكم بخلاف مذهبه ولا سيما قضاة زماننا المأمورين بالحكم باصح اقوال أبي حنيفة (قوله وحرم وطؤها) أي ودواعيه كما مر ط (قوله لما مر) أي من حديث التلاعن ان لا يجتمعان أبدا ح (قوله ولها) أي لا ملاعة بعد التفرق ط (قوله نفقة العدة) أي والسكنى واذا جاءت بولد الى سنتين لزمه وان لم تكن عليها عدة لزمه الى ستة أشهر كافي الكافي (قوله حتى) فلو نفاد بعد موته لاعتن ولم يقطع نسبه وكذا لو جاءت بولدين أحدهما ميت فنفاهما أو مات أحدهما قبل اللعان كما سأتي (قوله نتي نسب) أي لانه أن يقول قطعت نسب هذا الولد عنه بعدما قال فرقت بينهما كما روى عن أبي يوسف وفي المبسوط هذا هو الصحيح لانه ليس من ضرورة التفرق نفي النسب كما بعد الموت يفرق بينهما ولا ينتفي النسب بمجرد عن النهاية (قوله والحقة بامه) هذا غير لازم في النفي وانما خرج مخرج التأكيده من عن النهاية (قوله بشرط صحة النكاح) هذا الشرط والذي بعده زادها في الجبر على شروط النفي الستة المذكورة في البدائع وانما لم يعددها الشارح مع الستة اشارة الى انها ليس بالشرطين للنفي اصاله وانما هما شرطان لللعن كما أفاده في التفرقة من شروط النفي بواسطة لكن الثاني يعني عن الاول تأمل (قوله لعدم

مطلب

في الدعا باللعن على معين

(وصفته ما نطق النص) الشرعي (به)

من كتاب وسنة (فان التعنا)

ولو اكثره (بانت بتفريق

الحاكم) فيتوارثان

قبل تفرقه (الذي وقع اللعان

عنده) ويفرق (وان لم يرضيا)

بالفرقة شتمى ولو زالت أحلية

اللعن فان بما يرجع زواله يكون

فرق والالا ولو تلاحنا فغاب

أحدهما ووكلا بالتفرق فرق

تأخر خاتمة ومفاده أنه اذا لم يوكل

ينظر (فالو لم يفرق) الحاكم (حتى

عزل او مات استقبله الحاكم

الثاني) خلافا لمحمد اختيار

(ولو اخطأ الحاكم ففرق بينهما

بعد وجود الاكبر من كل منهما

صح ولو بعد الاقل) اي مرة أو

مرتين (لا) ولو فرق بعد لعانه

قبل لعانها نفذ لانه مجتهد فيه

تأخر خاتمة وقده في الجبر بغير

القاضي الخنقي اما هو فلا ينفذ

(وحرم وطوها بعد اللعان قبل

التفرق) لما مر وان نفقة العدة

(وان قذف) الزوج (بولد) حتى

(نفي) الحاكم (نسبه) عن ابيه

(والحقه بامه) بشرط صحة

النكاح وكون العاقل في حال

يجري فيه اللعان حتى لو علق

وهي أمه أو كذا فغقت أو اسلمت

لا ينتفي لعدم التلاعن

وأما شروط النفي فستة مبسطة  
مذكورة في البدائع وسيجي  
(وان أ كذب نفسه) ولولدالة  
بأن مات الولد المنفي عن مال  
فادعى نسبه (حد) للقتل  
(وله) بعد ما كذب نفسه  
(أن ينكحها) حد أو لا (وكذا  
إذا خذف غيرها حداً أو) صدقته  
أو (زنت) وان لم تحذف زوال العفة  
والحاصل ان له تزوجها إذا أخرجها  
أو أحدهما عن أدلية اللعان  
(و) لاللعان لو كانا آخرسين  
أو أحدهما وكذا لو طرأ ذلك  
الخرس (بعده) أي اللعان (قبل  
التفريق فلا تفريق ولا حد) لدرته  
بالشبهة مع فقد الركن وهو  
ألفاظ أشهد وكذا لاتلاع بالكتابة  
(كإللعان بنى الجمل) لعدم  
ثبته عند القذف ولو ثبتناه  
بولادته لاقل المدة يصبر كأنه قال  
ان كنت حاملاً فكذا والقذف  
لا يصح تعاقبه بالشرط (وتلاعنا  
بقوله زنت وهذا الجمل منه)  
للقتل الصريح (ولم ينف)  
الحاكم (الجمل) لعدم الحكم عليه  
قبل ولادته ونفيه عليه الصلاة  
والسلام ولده لاللعان بالوحي  
مطلب  
الجمل يحتمل كونه نفيًا وفيه حكاية

التلاعن) لانه نفي نسبه مستند الى وقت العلوق وليست رفته من أهل اللعان ولا ينتفى التسب بدون لعان  
(قوله فستة) الأول التفريق الثاني أن يكون عند الولادة أو بعد حايوم أو يومين الثالث أن لا يتقدم  
منه اقاربه ولولدالة كسكوته عند التهنئة مع عدم رده الرابع حاة الولد وقت التفريق الخامس  
أن لا تلد بعد التفريق ولداً آخر من بطن واحد السادس أن لا يكون محكوماً بشبهة شرعاً كان ولدت ولداً  
فانقلب على رضيع فبات الرضيع وقضى بديته على عاقلة الاب ثم نفي الاب نسبه يلاعن القاضى بينهما  
ولا يقطع نسب الولد لان القضاء بالدية على عاقلة الاب قضاء بكون الولد منه ولا يقطع النسب بعده وعامه  
في الجرح (قوله وسيجي) أي عند قوله نفي الولد الخ لكن المذكور هناك أكثر الشرط لا كذا (قوله)  
وان أ كذب نفسه حد) أي اذا كذب بعد اللعان فلا قبله ينتظر فان لم يطقها قبل الاكذاب فكذلك وان  
أبناها ثم أ كذب فلا حد ولا لعان زبلي أي لان اللعان لم يستقر بعد المينونة فلم يحول الى الحد كما قد متناه  
عن الكافي قال في الشرع بلالية وقوله وان أ كذب نفسه ليس تكراراً مع قوله حبس حتى يلاعن أو يكذب  
نفسه فبعد لان ذلك فيما قبل اللعان وهذا فيما بعده (قوله ولولدالة) أي سواء كان الاكذاب باعترافه  
أو ببينة أو دلالة نهر (قوله فادعى نسبه) أي فانه لا يعتد على النسب ولا الميراث ويضرب الحد فان كل  
الولد ترك ولداً كذا أو أ نفي ثبت نسبه من المدعى وورث الاب منه كافي الحاكم (قوله للقتل) أي  
القتل الثاني الذي تضمنته كلمات اللعان كشهود الزنا اذ ارجعوا فانهم يحسدون للقتل الأول لانه أخذ  
بموجبه وهو اللعان كما افاده في الجرح واذا الرضى انه لما أ كذب نفسه تبين أن اللعان لم يقع موقعه من قيامه  
مقام حد القذف فرجعنا الى الاصل من لزوم الحد بالقذف الأول فافهم (قوله حد أو لا) أشار الى ما في  
الجرح من أن تعقيد الزبلي بالحد اتفاق (قوله أوزنت وان لم تحذف) أراد بالزنا الوطي الحرام وان لم يكن  
زناً شرعاً كما ذكره الاسيحي بـ بحر ثم ان عبارة الهداية والكفر أوزنت تحذف قال في النسخ قبل لا يستقيم  
لام اذا حدث كان حدها الرجم فلا يتصور رجمها للزوج بل بمجرد أن ترى تخرج عن الاهلية ومنهم من ضبطه  
يشديد النون بمعنى نسبت غيرها للزنا وهو معنى القذف فيستقيم حينئذ توقف حملها الاول على حدها لانه  
حد القذف وفوجه تحفيها أن يكون القذف واللعان قبل الدخول بها ثم زنت تحذف فان حدها حينئذ  
الحد لا الرجم لانها ليست بمحصنة اهـ وذكر انه يستأنى أنه يتصور الزنا في المدخولة كما أشار اليه في المضمرات  
بأن ترتد وتلق بدار الحرب ثم تسبي وتقع في ملك رجل فيزني رجل بها اهـ وفيه أن الاهلية ذات بالردة بالزنا  
وذكر في الجرح ان الرواية بالتخفيف فالدليل كالمصنف الحد وأشار الشارح بقوله وان لم تحذف الى أن التقيد  
بالحد غير معتبر المفهوم على رواية التخفيف بخلافه على التشديد كما صرح به في النهر (قوله لروال العفة)  
عله لحل النكاح فيما اذا صدقته أوزنت اما اذا أ كذب نفسه ولم يحذف أو حد بعد القذف فلهذا رأى اللعان  
لم يقع موقعه كما قد متناه تأمل (قوله عن أهلية اللعان) لانهم اليقيا متلاعنين لاحقيقة لان حقيقة  
التلاعن حين وقوعه ولا حد لروال الاهلية التي كان التلاعن باقياها حكما بعد وقوعه فلا ينفي الحديث  
كما تقدم (قوله لدرته بالشبهة) وهي احتمال تصديق أحدهما للآخر لو كان ناطقا (قوله مع فقد الركن)  
أي فيما اذا كان الخرس قبل اللعان (قوله ولذا) أي لفقد الركن أول الشبهة وهو اظهر لان الكتابة فاعمة  
مقام النطق في الطلاق ونحوه لكن فيها شبهة كإشارة الاخرس فيندرى الحد بها (قوله لعدم ثبته)  
قال في المفتح اذ يحتمل كونه نفيًا أو ماع وقد اخبرني بعض أهلي عن بعض خواصها انه ظهر بها جل واستقر الى  
تسعة أشهر ولم يشك فيه حتى تميات له بتهينة ثياب المولود ثم اصابها طلق وحلت الداية تحتها فلم تزل  
تعصر العصرة بعد العصرة وفي كل عصرة تصب الماء حتى قامت فارغة من غير ولد وأما توريثه والوصية به  
وله فلا يثبت له الا بعد الانفصال فيثبتان للولد للعمل وأما العتق فانه يقبل التعليق بالشرط فعبارة معلق معنى  
وأما رد الجارية المبعة بالجمل فلان الجمل ظاهر واحتمال الريح شبهة والرد بالعيب لا يتبع بالشبهة ويتبع  
اللعان به لانه من قبيل الحدود والنسب يثبت بالشبهة فلا يقاس على العيب اهـ (قوله ولو ثبتناه الخ)  
جواب عن قول صاحبين بجران اللعان اذا جاءت به لاقل من ستة أشهر لليقن بقيامه (قوله لعلمه بالوحي)  
أي لعلمه صلى الله عليه وسلم بالجمل وحيانا من الله تعالى والمراد الجواب عما استدل لاه لقولهما انه يلاعن اذا ولده

لا قبل المدة وعن قول الشافعي انه يلاع قبل الولادة وهذا بعد تسليم كون حلال تذفها بنى الحمل فقد انكره  
ابن حنبل بل قد فها بالزنا وقال وجدت شريك بن حنبل على بطنها بنى بها على ان كون لعنهما قبل الوضع  
معارض بما في الحديث من انه بعد فلا يستدل بأحدهما بعينه للعارض وتعامه في الفتح ولكن لم يذكره  
انه صلى الله عليه وسلم تفادى قبل الوضع كما اقتضاه كلام الشارح تعالى اللهم وانما فيه قوله صلى الله عليه وسلم انظروها  
فان جاءت به كذا فهو لهلال أو جاءت به كذا فهو لشريك وأنها ولدت فألحق الولد بالمرأة وجاءت به أشبه الناس  
بشريك (قوله عند التهنئة) يا هزم من هئانه بالولد بالثقل والهزم مصباح (قوله ومدته تسبعة أيام عادة)  
أشار به الى انه لم يقدر زمنها بشئ كما هو ظاهر الرواية وعن الامام تقديره ثلاثة أيام وفي رواية الحسن تسبعة  
وسبعة السرخسي بان نصب المقادير بالأي لا يجوز شر بلاية وعندهما تقديره بحدثة التماس فتح (قوله)  
وعند اتباع آله الولادة أي عند شرائها كالمهر ونحوه والواو بمعنى أو كما يفيد كلام المصنف في المخ وكلام  
الفتح وغيره (قوله وبعده لا) أي بعد قوله التهنئة أو سكونه عندها أو شراء آله الولادة وسكونه عن النبي  
ومضى ذلك الوقت اقرار منه مخ قال في الفتح وهذا من المواضع التي اعتبر فيها السكوت رضى الا في رواية عن  
محمد بن ولد الامة اذا هي في فسكت لا يكون قبولاً لانه غير ثابت الا بالدعوة والسكوت ليس دعوة ونسب ولد  
المسكوت ثابت منه فسكوته يسقط حقه في النبي اهـ وولد أم الولد كولد المسكوتة لانها فرأى بخلاف  
الامة لانها لا فرأى لها جوهره (قوله فخالة عليه كحالة ولادتها) فجعل مكانه ولادته الآن فله النبي  
عند أي حصة في مقدار ما قبل فيه التهنئة وعندهما في مقدار مدة النفاس بعد القدم كما في الفتح شر بلاية  
(قوله ليس على اطلاقه) بل هو مشروط بالشروط الستة المارة (قوله في أول التوأمين) تنبيه لو أم  
فوعلى والابن توأمه والجمع لو أم وتوأم كدخان مصباح وهما ولدان بن ولادتهما اقل من ستة أشهر بحر  
(قوله ان لم يرجع) قيد به لانه لو رجع عن الاقرار بالشأن يلاع اهـ ح وذكر الرضى ان هذا القيد  
لم يذكره في البحر والنهر والدور والمخ وغيرهما ولا هو في شرح الملتقى وكأنه غلط من الكاتب لانه باقراره بالشأن  
كذب نفسه بنى الاول لانهم من ماء واحد فصارقا ذوا رجوعه لا يسقط الحد عنه اهـ (قوله لتكذبه  
نفسه) أي باقراره بالشأن وهذا لعله لقوله حد (قوله وان عكس) بان أقتر بالاول ونفي الثاني (قوله ان  
لم يرجع) لانه لو رجع لا يلاع بل يحد اهـ ح لانه أ كذب نفسه وهذا صحيح موافق لما مر ولما يأتي قريباً فافهم  
(قوله لقد فها بنفيه) عله لقوله لاعن اهـ ح قال في الفتح لا يقال بثبوت نسب الاول معتبراً بقى بعد نفي الثاني  
فباستمرار بقائه شرعاً يكون مكذباً بنفسه بعد نفي الثاني وذلك يوجب الحد لانا نقول الحقيقة انقطاعه وموته  
أمر حكمي والحد لا يختص في إثباته فكان اعتبار الحقيقة هنا معينا لا الحكمي اهـ وقوله وذلك يوجب الحد  
يؤيد ما قاله ح من أنه لو رجع يحد ولا ينافيه ما في البحر عن الفتح من انه لو قال بعد نفي الثاني عما بنى أو أيسا  
بأنى فلا حد فيهما اهـ لعدم الرجوع في الاول وعدم القذف في الثاني في الفتح ولو قال بعد ذلك هما وادى  
لاحد عليهما لانه صادق بثبوت نسبهما ولا يكون رجوعا لعدم كذاب نفسه بخلاف ما إذا قال كذب عليهما  
للتصريح بالرجوع ولو قال ليسا بنى كما ينبغي ولا يحد لان القاضي في أحدهما وذلك نفي للتوأمين فليسوا واديه  
من وجه ولم يكن قاذفاً لهما سلقا بل من وجه اهـ فافهم (قوله لاعن) كذا في الفتح والبحر ومثله  
في الجوهره عن الوجه ومقتضى ما في النهر أنه يحد وعزاه الى الفتح وهو خلاف الواقع فافهم ثم قال الرضى  
ان ما هنا مشكل لان باقراره بالتائب صار مكذباً بنفسه في نفي الثاني فنبي أن يحد لانه بعد الاكذاب لم يبق  
محالاً لتلاعن اهـ قلت والجواب انه لما أقتر بالاول كان اقراراً بالكل فيكون اقراره بالتائب تأكيداً  
لاقراره الاول ولا يمكن رجوعا لانه صادق فيه كما مر آنفاً ولذا علل في الفتح المسألة بقوله لان الاقرار بثبوت نسب  
بعض الحمل اقرار بالكل كن قال يده أو رجله منى وقال وكذا في ولد واحد اذا أقربه ونفاه ثم أقربه يلاع ويلزمه  
اهـ (قوله يحد) لانه لما نفي الاول لزمت اللعان فلما أقتر بالتائب صار مكذباً بنفسه فلزمه الحد ولا يقبل رجوعه  
بعد (قوله كوت أحدهم) قال في الفتح لو نفاها عن أحدهما أو قتل قبل اللعان لزمه لانه لا يمكن نفي  
الميت لانه لما مات واستغفنه عنه فلا يثبت الحى لانه لا يفارقه ويلاعن بينهما عند محمد لوجود القذف  
واللعان يتلوا عن نبي الولد ولا يلاع عن عند أبي يوسف لان القذف أوجب لعنا يقطع النسب اهـ ملخصات

(نفي الولد الحى عند التهنئة)

ومدته تسبعة أيام عادة (و) عند

(اتباع آله الولادة مع وبعده لا)

لاقراره به دلالة ولو غابا فخالة

عليه كحالة ولادتها (ولا عن فيهما)

فيما اذا صح أو لا لوجود القذف

فقد تحقق اللعان بنى الولد ولم

ينسب النسب فقوله فيما مر ونفي

نسبه ليس على اطلاقه (نفي أول

التوأمين وأقر بالشأن حد) ان لم

يرجع لتكذبه نفسه (وان عكس

لا عن) ان لم يرجع لقد فها بنفيه

والنسب ثابت فيهما) لانهم من

ماء واحد (ولو جاءت بثلاثة في

بطن واحد فني) الثاني وأقر

بالاول والثالث لاعن وهم بنوه

ولو نفي الاول والثالث وأقر

بالثاني يحد وهم بنوه) كوت

أحدهم شئى

واقصر الحاکم فی الکافی علی ذکر الاول بلا حکایة خلاف فعمل أنه ظاهر الرواية عن الكل فكان ينبغي للشارح  
 ذکر قوله کون أحدہم عقب قوله فی المسألة الاولى لاعتدایهم بنوہم لیکون انقیاده بنیوت النسب والاعان  
 أما علی ما ذکرہ فانه یقتضی عدم الاعان وهو خلاف ظاهر الرواية ویقتضی وجوب الحد وفیه نظر لانه علی  
 القول بعدم الاعان فالظاهر عدم الحد أيضا لان الاعان سقط لمعنی لیس من جهة (قوله ثبت نسبه) أى  
 نسب واد ولد الاعان قال فی الجروورث الاب منه انتفاء فالجاجة الولد الثاني الی ثبوت النسب فبقائه الاول  
 (قوله لاستغنائه) أى استغنائه ولد الابن بنسب أبيه فان ولد البنت بنسب الی أبيه قال فی الجروورث أى  
 موت الابن المنقیة لانہ لو كانت حجة ثبت نسبه بدعوة ولدها انتفاقا (قوله خلافا لهما) فعندهما ثبت  
 نسبه منه بجر (قوله الاقرار بالولاد الخ) قال علیه الصلاة والسلام حين نزلات اية الملاعة أبما امرأة  
 ادخلت علی قوم من لیس منهم فلیست من الله فی شیء وان یدخلها الله جنسه ویعاری رجل جدد ولده وهو منظر الیه  
 احتجب الله عنه یوم القيامة وفخحه علی رؤس الاولین والآخرین رواه أبو داود والنسائی وفی الصحیحین عنه  
 علیه الصلاة والسلام من ادعی ابائی الاسلام غیر أبيه وهو یعلم أنه غیر أبيه فالحنه علیه حرام کذا فی الفتح  
 (قوله بوجه ما) کعدم صلاح أحدہما للشهادة أو عدم الاحصان (قوله فقد ثبت نسب الولد) أى  
 ضمانا لحقه فاذ فیها یتم ثبوت نسب الولد من أبيه (قوله فالارث اثلاثا الخ) الارث مبتدأ خبره  
 محذوف وتقديره یکون أو ثبت وفی کلام العرب ککذا مسقطا وما ذکره هنا هو ما یجزم به فی الجروورث  
 نقلا عن شرح التلخیص وعزاه فی البحر قبل هذا الی شهادات الجامع وهو مخالف لما ذکره المشرح فی الفرائض  
 من أنه یرث من توأمه میراث الخ لا یوین ومثله فی سبک الانهر معزی الی الاختیار لکن نسب السرخسی فی  
 المبیوط الاول الی علمائنا ونسب الثاني الی الامام مالک وسأقی تمام الکلام علیه فی الفرائض ان شاء الله  
 تعالی (قوله یرد علیهم) أى بقدر حصصهم فیخص کلانث فالمسألة القرصية من ستة والرديمة من ثلاثة ط (قوله  
 وبه علم الخ) قال فی البحر وحذا یرث ان قطع النسب جری فی التوأم لانه لو لم یقطع نسبه عن أخیه التوأم لکان  
 عصبه یاخذ الثلثین وقطع النسب عن أخیه التوأم بالتبعية لایبهما وعمامه فی شرح التلخیص اه (قوله  
 فی کل الاحکام) فیقبی النسب بین الولد والملاعن فی حق الشهادة والزکاة والقصاص والنکاح وعدم اللعوق  
 بالغير حتی لا تجوز شهادة أحدہما الا سخر ولا صرف زکاة ماله الیه ولا یجب القصاص علی الاب بقتله ولو کان  
 لابن الملاعة ابن ولزوج بنت من امرأة أخرى لا یجوز للاب أن یتزوج بک البنت ولو ادعی انسان هذا الولد  
 لا یصح وان صدقه الولد فی ذلك فتح عن الذخيرة (قوله لقیام فراشها) أى اثبوت کونها فراشا أى  
 زوجه وقت الولادة قال فی المصباح وکل واحد من الزوجین یسمى فراشا الاخر کا یسمى لباسا قال فی البحر لان  
 النبی بالاعان ثبت شرعا بخلاف الاصل بناء علی زعمه وظنه مع کونه مولودا علی فراشه وقد قال النبی صلی الله  
 علیه وسلم الوالد للفراش فلا یظهر فی حق سائر الاحکام (قوله حتی لاتصح دعوة غیر الثاني) أما دعوة الثاني  
 فتصح مطلقا ولو کان المنی کبیرا جاحدا للنسب من الثاني بجر (قوله قال البهني الخ) کذا رأیته  
 فی شرح البهني علی الملتقى غیر معزی لاحد مع أن ذلك ذکره فی الفتح بحسب فانه قال بعد نقله ما مر عن الذخيرة  
 وهو مشکک فی ثبوت النسب اذا کان المدعی عن یولد مثله لملد وأدعاه بعد موت الملاعن لانه مما یحتاج الی اثباته  
 وهو مقطوع بالنسب من غیره ووقع الایاس من ثبوته من الملاعن وثبوته من امه لا ینافی اه أى لا مکان کونه  
 وطئا أشبهه والله سبحانه وتعالی أعلم

\*(باب العین وغیره)\*

شروع فی بیان من به مرض له تعلق بالنکاح (قوله وغیره) الاولی وفی خود من کل من لا یقدر علی جماع  
 زوجته کالجبوب والمندی والمسحور والشیح الکبیر والشکاز کشد ابدین منجه وزای من اذا حدث المرأة  
 انزل قبل أن یخاطبها قاموس (قوله علی الجماع) أى جماع زوجته أو غیره حافظه واعم من المعنی الشرعی الا انی  
 (قوله ففعل یعنی مفعول) هذا مبني علی أنه من عن یعنی حبس لامن عن یعنی اعرض قال فی المصباح قال  
 الا زهری وتسمى عینا لان ذکره یعنی یقبل المرأة عن عین وشمال أى یعترض اذا أراد ابلاجه والعنة بالنم  
 حظيرة للابل والخیل فقول الفقهاء لو عن عن امرأة تخرج علی المعنی الثاني دون الاول لانه یقال عن عن الشیء

(ما ت ولد الاعان وله ولد فادعاه

الملاعن ان ولد الاعان ذکر

ثبت نسبه) اجماعا وان

کأن (أخی لا) لاستغنائه

بنسب ابيه خلافا لهما ابن ملاک

(فروخ) الاقرار بالولد الذي لیس

منه حرام کالسکوت لاستحقاق

نسب من لیس منه بجر وفیه منی

سقط الاعان بوجه ما أو ثبت

النسب بالاقرار أو بطریق الحکم

لم یثبت نسبه أبدا فلو تضاء ولم

یلاعن حتی قد فیها جنبی بالولد

خذ فقد ثبت نسب الولد ولا

ینتی بعد ذلك نفي نسب التوأم من

ثم مات أحدہما عن توأمه وأمه

وأخ لا تم فالارث اثلاثا فزاوردا

للام السدس وللأخوين الثلث

والباقي یرد علیهم وبه علم أن نفه

یخرجه عن کونه عصبه قالوا

وصر حوا بقاء نسبه بعد القطع

فی کل الاحکام اقیام فراشها

الافی حکمین الارث والنفقة فقط

حتى لاتصح دعوة غیر الثاني

وان صدقه الولد انتهى قلت قال

البهني الا أن یکون ممن یولد

مثله لملد وأدعاه بعد موت

الملاعن فلیحفظ

\*(باب العین وغیره)\*

(هو) لغة من لا یقدر علی الجماع

فعیل یعنی مفعول

يعن من باب ضرب بالبناء للفاعل اذا اعرض عنه وانصرف ويجوز أن يقرأ بالبناء للمفعول ٥١ وذكر أيضا  
 ان قول الفقهاء بدعنة وفي كلام الجوهري ما يشبهه كلام سائط والمشهور رجل عنين بين التعتين والعنية  
 (قوله جمع عني) بضم أوله وثانيه أفاده ط (قوله على جماع فرج زوجته) أي مع وجود الالة سواء  
 كانت تقوم أو لا اخرج الذر فلا يخرج عن العنة بالادخال فيه خلا فالابن عقيل من الخنابلة معراج لان الادخال  
 فيه وان كان أشد لكنه قد يكون ممنوعا عن الادخال في الفرج لسحر واخرج أيضا ما لو قدر على جماع غير هادونها  
 أو على الذنب دون البكر وفي المعراج اذا أوج الخشفة فقط فليس بعنين وان كان مقطوعا فلا بد من ايلاج بقية  
 الذر كقول في البحر ونبغي الاكتفاء بقدرها من مقطوعها ولم أر حكم ما اذا قطعت ذكره واطلاق المجهوب بشمله  
 لكن قولهم لو رضى به فلا خيار لها بنفسه وله نظيران أحدهما لو خرب المستأجر الدار الثاني لو تلف البائع  
 المبيع قبل القبض اه أي فانه ليس له فسخ الاجارة ولا الرجوع بالثمن (قوله لما منع منه) أي فقط فخرج  
 ما اذا كان المانع منها فقط أو منهم جميعا كما يأتي ط (قوله أو سحر) قال في البحر فهو عنين في حق من لا يصل  
 اليها الفوات المقصود في حقها فان السحر عند ناحق وجوده وتصوره وتكون أثره كما في المحيط ٥١ (قوله  
 اذا ارتقام) أي التي وجدت زوجها محبوبا والقرناء مثلها كما يأتي (قوله محبوبا) في الصباح حببته جبان  
 باب قتل قطعت به وهو محبوب بين الجباب بالكسر اذا استوصلت مذاك كره ٥١ فاصدر هو الحب والاسم  
 هو الجباب فافهم والمذاكير جمع ذكر والمراد بها الذكروا الخصيتان تغلبا (قوله أو مقطوع الذر فقط)  
 قال في النهر ولم يذكره والظاهر أنه يعطى هذا الحكم ٥١ وهذا الاشبه فيه (قوله أو صغيره) بهاء الضمير  
 أي صغير الذر كقولها جدا أي نهاية ترمي بالغنة مصباح (قوله كالزهر) يارأي المكسورة واحدا للزهر  
 (قوله وفيه تقرر) أشار الى ما قاله الشرنبلاني في شرحه على الوهبانية أقول ان هذا حاله دون حال العنين  
 لا مكان زوال عنه فيصل اليها وهو مستحيل هنا فحكمه حكم المجهوب بجماع أنه لا يمكنه ادخال آلتة الصغيرة  
 داخل الفرج فالضرر والحاصل للمرأة به مسا للضرر بالمجهوب فلها طلب التفريق وبهذا يظهر ان انتفاء التفريق  
 لا وجه له وهو من القنية فلا يسلم اه قلت لكن لم يفرديه صاحب القنية بل قتله في الفتح والبحر عن المحيط  
 والاحسن الجواب بأن المراد بداخل الفرج نهاية المعتاد الوصول اليها ولذا قال في البحر وظاهره أنه اذا كان  
 لا يمكن ادخاله أصلا فانه كالمجهوب لتسيده بالادخال اه وقدمنا ما هو صريح في اشتراط ادخال الخشفة  
 (قوله الا في مستثنين التأجيل ومجيئ الولد) أي ان المجهوب لا يؤجل بل يفرق في الحال ولو ولدت امرأته  
 بعد التفريق لا يطل التفريق كما يأتي وزاد في البحر مستثنين أيضا انه يفرق بلا انتظار بلوغه ولا انتظار صحته  
 لو مريضا (قوله فرق الحاكم) وهو طلاق بائن ككفرقة العنين بجرع الخانية ولها كل المهر وعليها العدة  
 ان خلاها عنده وعندهما لها نصفه كالمولم يحمل بها بدائع (قوله بطلبها) هو على التراخي كما يأتي بيانه  
 (قوله لوسرة) أما الامة فالخيار لمولاه كما يأتي سننا (قوله بالغنة) فلو صغيرة تطهر بلوغها في المجهوب  
 والعنين لاحتمال أن ترضى بهما بجر وغيره وأما العقل فغير شرط فيفرق بطلب ولي المجنونة أو من نصبه  
 القاضي كما في الفتح ويأتي (قوله غير ترقا وقرناء) أماهما فلا خيار له ما لتحقيق المانع منها كما مر ولأنه  
 لاحق لهما في الجماع وفي البحر عن التارخانية ولو اختلفا في كونها رتقا مريها النساء (قوله وغير عالمة  
 بجباله الخ) أما لو كانت عالمة فلا خيار لها على المذهب كما يأتي وكذا لو رضى به بعد الشكاح (قوله  
 ولو المجهوب صغيرا) قد بالمجهوب لان العنين لو كان صغيرا ينتظر بلوغه كما مر وشمل الطلاق المجنون بالنون في  
 البحر عن الفتح لو كان أحدهما مجنونا فانه لا يؤخر الى عقله في الحب والغنة اعدم الفائدة ويفرق بينهما في الحال  
 في الحب وبعد التأجيل في العنين لان الجنون لا بعدد الشهوة ٥١ قال في النهر ولو كان مجنونا ويضيق هل تنتظر  
 افاقته لم أر المسألة والذي ينبغي أن يقال ان كان هو الزوج لا ينتظر وفي الزوجة تنتظر لحوا رضاها به اذا هي  
 افاقت كالمو كانت غير بالغه اه وصح في البدائع ان المجنون لا يؤجل لانه لا يملك الطلاق لكن في البحر عن  
 المعراج وبوئل الصبي ختم الطلاق في مسألة الحب لانه مستحق عليه كما يؤهل لعق القريب ومنهم من جعله فرقة  
 بغير طلاق والاول أصح اه (تمت) لو اختلفا في كونه محبوبا فان كان لا يعرف بالمس من وراء الشكاح أمر  
 القاضي أمينا أن ينظر الى عورته فيخير بجماله لانه يباح عند الضرورة خانية (قوله حصول حقها بالوطئ)

جمعه عن وشرعا (من لا يقدر على  
 جماع فرج زوجته) يعنى لما منع منه  
 ككبر سن أو سحر أو الرتقا لا خيار  
 اه للمانع منها خانية اذا وجدت  
 المرأة زوجها محبوبا أو مقطوع  
 الذر فقط أو صغيره جدا كالزهر  
 ولو قصيرا لا يمكنه ادخاله داخل  
 الفرج فليس لها الفرقه بجر وفيه  
 نظر وفيه المجهوب كالعنين الا في  
 مسألتي التأجيل ومجيئ الولد  
 (فرق) الحاكم بطلبها الوحزة بالغنة  
 غير ترقا وقرناء وغير عالمة بجباله  
 قبل الشكاح وغير راضية به بعده  
 (بينهما في الحال) ولو المجهوب  
 صغير العدم فائدة التأجيل (فالو  
 جن بعد وصوله اليها) مرة (أوصار  
 عينا بعده) أي الوصول (لا)  
 يفرق يحصل حقها بالوطئ مرة

خلاف فيه ولم يذكره محمد بن بجر (قوله يتعلق بالجميع) أي جميع الأفعال وهي فرق وأجل وبانت ح من  
 النهر (قوله كما مر) المراد به قوله بطلها المذكور بعد قوله فرق ح (قوله بطلب ولها) أفادته  
 لا يؤخر إلى عقليها لأنه ليس له غاية معروفة بخلاف الصغيرة فانه يؤخر إلى بلوغها لاحتتمال رضاها به كما مر ثم يبعث  
 ما يحسنه في النهر من أنها لو كانت تنفيق تؤخر كما قد مناه فافهم (قوله أو من نصبه القاضي) أي أن لم يكن  
 لها ولي ينصب لها القاضي خصمها عما كما أفاده في الفتح (قوله فالتأجيل لولاها) أي كما في العزل وعند  
 أبي يوسف لها كما قوله في العزل بجر والتسوية على الأول ولوالجدة (قوله لأن الولد) مقتضى هذا  
 التعليل أنه لو شرط حرية الولد لم يكن الخيار له ولي لكن على البدائع بعده بقوله ولأن اختيار الفرقة  
 والمقام مع الزوج تصرف منها على نفسها ونفسها وجميع اجزائها سلك المولى فكان ولاية التصرف له (قوله  
 أي هذا الخيار) الإشارة إلى الخيار في هذا الباب أي خيار زوجة العنينة ونحوه احتريزه عن خيار البلوغ فانه  
 على الضرور حينئذ فيشمل خيار الطلب قبل الاجل ولا بعد انقضاء السنة بعد التأجيل مهما أخرت لأن ذلك قد يكون  
 للتجربة وترجي الوصول لا الرضاء فلا يطل حقه بالشك اهـ وهذا قبل تحيير القاضي لها فلو بعده كان على  
 الفور كما يأتي بيانه فافهم (قوله لم يطل حتما) أي ما لم تقل رضيت بالمقام معه كذا قيده في الترخاينة  
 عن المحيط هنا وفي قوله الاتي كالورفعته الخ (قوله ثم تركت مدة) أي قبل المرافعة والتأجيل الملائم  
 بما بعده (قوله ولو ادعى الوطى الخ) هذا شامل لما قبل التأجيل وبعد ذلك قول الشارح الاتي  
 في مجملها يعين الثاني كما نعرفه والحاصل كما في المتن وغيره أنه ما إذا اختلفا في الوطى قبل التأجيل فإن  
 كانت حين تزوجه نيبا أو بكر أو قال النساء هي الآن نيب فالقول له مع عينه وإن قلن بذكر رجل وكذا  
 إن نكل وإن اختلفا بعد التأجيل وهي نيب أو بكر أو قلن نيب فالقول له وإن قلن بكر أو نكل خبرت اهـ وحاصله  
 كما في الجرائم لو نيبا فالقول له عينه ابتداء وانتهاء فإن نكل في الابتداء أجل وفي الانتهاء تخير للفرقة ولو بكر  
 أجل في الابتداء ويفرق في الانتهاء (قوله ثقة) يشير إلى ما في كافي الحاكم من اشتراط عدتها تأمل  
 (قوله والثنتان أحوط) وفي البدائع أتت وفي الاستيعاب أفضل بجر (قوله بأن تبول الخ) قال  
 في الفتح وطريق معرفة أنها بكر أن تدفع بعنى المرأة في فرجها أصغر بيضة للرجل فإن دخلت من  
 غير عنف فهي نيب والافكر أو تكسر وتسكب في فرجها فإن دخلت فتيب والافكر وقبل أن أمكنها أن تبول  
 على الجدار فبكر والافتيب اهـ وتعبيره في الثالث بقيل مشير إلى ضعفه ولذا قال القهستاني وفيه  
 تردد فإن موضع البكارة غير المبال اهـ (قوله أو يدخل الخ) بالبناء للجهول أي يمتحن بأدخال ذلك  
 فإن لم يدخل فهي بكر والأظهر ما في بعض النسخ أو لا يدخل بلا النافية (قوله مخ بيضة) المح بالضم  
 وبالهاء المهجلة خالص كل شيء وصفرة البيض كالحمة أو ما في البيض كله قاموس (قوله خبرت) أي يكون  
 القول قولها ويخبرها القاضي قال في النهر وظاهر كلامه أنها لا تستخلف اهـ قلت صرح به في البدائع  
 عن شرح الطحاوي معلل بأن البكارة فيها اصل وقد تفوت بشهادتهم قال في الفتح وإذا اختارت نفسها أمره  
 القاضي أن يطلقها فإن أبي فرق بينهما (قوله في مجملها) قال في البرز وعلية الفتوى كما في المحيط والواقعات  
 وفي البدائع ظاهر الرواية أنه لا يتوقف على المجلس اهـ ومتنى على الأول في الفتح هذا ثم اعلم أن ما مر من أن  
 خيارها على التراخي لا على الفور لا يتأني ما هنا لأن ما مر إنما هو في الخيار قبل التأجيل أو بعده قبل المرافعة  
 وتخيرا للقاضي لها وما هنا فيما بعد التأجيل والمرافعة ثانياً يعني أنها إذا وجدت عينا فلها أن ترفعه إلى القاضي  
 ليؤجله سنة وإن سكنت مدة طويلة فاذا أحبله ومضت السنة فلها أن ترفعه ثانياً إلى القاضي ليفرق بينهما وإن  
 سكنت بعد مضى السنة مدة طويلة قبل المرافعة ثانياً فاذا رفته إليه ونبت عدم وصوله إليها أخبرها القاضي  
 فإن اختارت نفسها في المجلس أمره القاضي أن يطلقها قال في البدائع فإن خيرها القاضي فأقامت معه  
 معاودة في المضاجعة وغير ذلك كان دليل الرضاء به ولو فعلت ذلك بعد مضى الاجل قبل تخير القاضي لم يكن  
 ذلك رضاء وذكرا لكرخي عن أبي يوسف أنه إذا خيرها الحاكم فقامت عن مجلسها قبل أن تختار أو قام الحاكم  
 أو أقامها عن مجلسها أعوانه ولم تقل شيئا فلا خيار لها وذكرا القاضي أنه لا يقتصر على المجلس في ظاهر الرواية

يتعلق بالجميع فيع امرأه المحبوب  
 كما مر ولو مجتونه بطلب ولها أو من  
 نصبه القاضي (ولو أمه فالتأجيل  
 لمولاه) لأن الولد له (وهو) أي  
 هذا الخيار (على التراخي) لا الفور  
 (فلو وجدته عينا) أو مجتوبا (ولم  
 تخصم زمانا لم يطل حقه) وكذا  
 لو خاصته ثم تركت مدة فلها  
 المطالبة ولو ضا جعته تلك الأيام  
 خائبة (كالورفعته إلى قاض  
 فاجله سنة ومضت) السنة  
 (ولم تخصم زمانا) زبلي (ولو  
 أدى الوطى وانكرته فإن قالت  
 امرأة ثقة) والثنتان أحوط (هي  
 بكر) بأن تبول على جدار  
 أو يدخل في فرجها مخ بيضة  
 (خبرت) في مجملها



انه ملخصا فيذا صرح فيها قلنا من ان الخمار الثابت لها قبل تحييز القاضي على التراخي ولا يطل بمضا جعته  
 واما بعد تحييز القاضي فيبطل بالمضا جعة ونحوها وكذا بقضاياها عن المجلس قبل اختيار التفريق على ما عليه  
 القوي هكذا فهمته قبل ان ارى النقل ولله تعالى الحمد فانهم (قوله أو كانت ثيبا) أي حين تزوجها وهو  
 عناف على قالت (قوله صدق بحلقه) أي على أنه وطئها لانه متكر استحقاق الفرقة والاصل السلامة  
 (قوله في الابتداء) أي قبل التأجيل (قوله لانه ظاهر) أي ان الظاهر زوال عذرتها بالوطئ وزوالها  
 بسبب آخر خلاف الاصل بقي لوافتر بانه ازالها بابصبه وادعى أنه صار قادرا على وطئها ووطئها فهل بقي  
 خيارها أم لا والظاهر الثاني لحصول المقصود وان كان يمنع عن ذلك لما في أحكام الصفر من الجنابات  
 أن الزوج لو ازال عذرة الزوجة بالاصبع لا يفتن ويعزر اهـ (قوله وان اختارته) أي بعد تمام السنة  
 وتحييز القاضي لها بقربة ما بعده ما قبل تحييز القاضي فانه لا يطل حقه ما قبل التأجيل أو بعده ما لم ترض  
 صريحا ولا يتقيد بالمجلس كما ترضيره (قوله ولودلالة) أي بتأخير الاختيار الى أن قامت أو اقيمت عناية  
 ومثله في البحر والنهر (قوله كما لو وجد منها دليل اعراض الخ) بيان للاختيار دلالة كما علمت فان دليل  
 الاعراض عن التفريق دليل اختيارها الزوج (قوله لاسكانه) أي الاختيار (قوله وافتق القاضي)  
 أي اذا لم يطلق الزوج (قوله عالمة بحاله) قيدي قوله أو امرأه أخرى وأما الأولى فغسلوم أنها عالمة بحاله  
 اهـ ح وكتابه حل الأولى على التي اختارت فرقة وهو غير لازم لصدةها على من طلقها قبل عليها بحاله  
 كما افاده ط (قوله خلاص التصحيح الخائية) حيث قال فرق بين العين وامرأه ثم تزوج بأخرى تعلم بحاله  
 اختلفت الروايات والصحيح أن الخائية حق الخصومة لأن الانسان قد يعجز عن امرأه ولا يعجز عن غيرها اهـ  
 ح واستظهر الرحي مافي الخائية بان يحجزه عن الوصول الى الأولى قد يكون لسحره عنها فقط ووجه  
 المفتي به انه بعد علمها بتحقق يحجزه وعدم علمها بان يحجزه محض بالأولى تكون راضية به وطمعتها في وصوله اليها  
 يؤكدر رضاها به (قوله ولا يغير الخ) أي ليس لواحد من الزوجين خيار فسخ النكاح بعيد في الآخر عند  
 أبي حنيفة وأبي يوسف وهو قول عطاء والنخعي وعمر بن عبد العزيز وأبي زياد وأبي قلابة وابن أبي ليلى  
 والأوزاعي والثوري والخطابي وداود الظاهري وأما في المبسوط أنه مذهب علي وابن مسعود رضي  
 الله تعالى عنهم فتح (قوله وجذام) هو داء يشق به الجلد ويتنقطع اللحم قهستاني عن الطلبة  
 (قوله وبرص) هو بياض في ظاهر الجلد يتشام به قهستاني (قوله ورقق) بالتحريك انسداد مدخل  
 الذكر كما افاده في المصباح (قوله وقرن) كفلس لحم ينبت في مدخل الذكر كالغدة وقد يكون عظما  
 مصباح ونقل الخبر الرمي عن شرح الروض للقاضي زكريا ان الفتح على ارادة المصدر والاسكان على ارادة  
 الاسم الا ان الفتح ارجح لكونه موافقا لباقي العيوب فانها كلها اصاغر هذا هو الصواب وأما انكار بعضهم  
 على الفقهاء فتحه وتطمينه اياهم فليس كما ذكر اهـ (قوله لو بالزوج) في العبارة خلل فانها تقتضي عدم  
 خيار الزوج عندهم اذا كانت هذه الخمسة في الزوجة والواقع خلافه والظاهر ان اصلها وخالف الأئمة الثلاثة  
 في الخمسة مطلقا ومحمد في الثلاثة الاول لو بالزوج كما يقههم من البحر وغيره اهـ ح قلت وفي نسخة وعند محمد  
 لو بالزوج لكن يرد عليها أن الرق والقرن لا يوجدان بالزوج هذا وقد تكفل في الفتح برذما استدلل به الأئمة الثلاثة  
 ومحمد بما لا مزيد عليه (قوله ولو قضى بالرد صم) أي لو قضى به حاكم يراه فأفاد أنه مما يوجب فيه الاجتهاد  
 وهذه المسألة ذكرها في البحر ولم أرها في الفتح (قوله صم) الرواية عن احمد أنها لا ينجة معان كقرقة  
 اللعان وهذا باطل لا أصل له بحر عن المعراج (قوله وكذا زوجته) أي له شق رقبتها لكن هذه العبارة غير  
 سنقولة وانما المقول قولهم في تعليل عدم الخيار بعيد الرق لا مكان شقه وهذا لا يدل على ان له ذلك ولذا قال  
 في البحر بعد نقله التعليل المذكور واكن ما رأيت هل يثنى جبرا أم لا (قوله لأن التسليم الواجب الخ) فيه  
 انه لا يلزم من وجوبه ارتكاب هذه المشقة فقد سقط القيام في الصلاة للمشقة وسقط الصوم عن المرض اذا  
 خافت على نفسها أو ولدها ونظائره كثيرة وقد يفرق بان هذا واجب له مطالب من العباد ط (قوله لها الخيار)  
 أي لعدم الكفاءة واعترضه بعض مشايخنا بان الخيار للعصبة قلت وهو موافق لما ذكره الشارح  
 أول باب الكفاءة من انها حق الولي لا حق المرأة لكن حققنا هنا أن الكفاءة حقها ومن نقلنا عن الظهيرة

(وان قالت حتى ثيب) أو كنت  
 ثيبا (صدق بحلقه) فان نكل  
 في الابتداء أجل وفي الانتهاء  
 خيرت (كما) يصدق  
 (لو وجدت ثيبا وزعت زوال  
 عذرتها بسبب آخر غير وطئه  
 كاصبعه مثلا) لانه ظاهر والاصل  
 عدم اسباب آخر معراج (وان  
 اختارته) ولودلالة (بطل حقها  
 كالم) وجد منها دليل اعراض  
 بأن (قامت من مجلسها أو أقامها  
 اعوان القاضي) أو قام القاضي  
 (قبل أن يختار شيئا) به يفتي  
 واقعات لا مكانه مع القيام فان  
 اختارت طلق أو فرق القاضي  
 (تزوج) الأولى أو امرأه (أخرى  
 عالمة بحاله لا خيار لها على المذهب)  
 المفتي به بحر عن المحيط خلافا  
 لتصحيح الخائية (ولا يتخير) أحد  
 الزوجين (بعيب الآخر) ولو فاحشا  
 يكون وجذام وبرص ورتق  
 وقرن وخالف الأئمة الثلاثة  
 في الخمسة لو بالزوج ولو قضى بالرد  
 صح فتح (ولو راضيا) أي العين  
 وزوجته (على النكاح) ثانيا  
 (بعد التفريق صح) وله شق رتي  
 امته وكذا زوجته وهل يجبر  
 الظاهر نعم لأن التسليم الواجب  
 عليها لا يمكنه بدونه نهر قلت  
 وأفاد البهسي أنها لو تزوجته  
 على انه حر أو سني أو فادري على المهر  
 والفقة فإن بخلافه أو على انه  
 فلان بن فلان فإذا حوا قضا أو ابن  
 زنا كان لها الخيار فيلحفظ

لو اتب الزوج لها نسبا غير نفسه فان ظهر دونه وهو ليس بكفو فحق النسخ ثابت للكل وان كان كفوا فحق النسخ لهادون الاولياء وان كان ما ظهر فوق ما اخبر فلا نسخ لاحد وعن الثاني ان لها النسخ لانها عسى تعجز عن الانتقام معه ونعمائه خنالك لكن يظهر لي الا ان ثبوت حق النسخ لها للتعزير لالعدم الكفاية بدليل انه لو ظهر كفوا ثبت لها حق النسخ لانه عزها ولا يثبت للاولياء لان التعزير لم يحصل لهم وحقهم في الكفاية وحسب موجودة وعليه فلا يلزم من ثبوت اختيارها في هذه المسائل ظهوره غير كفوا والله سبحانه اعلم

\* (باب العدة) \*

لما ترتب في الوجود على الفرقة بجميع انواعها وأورد هاء عقب الكل بجر (قوله الاحصاء) يقال عدت الشيء عدة أحصيته احصاء وتقال أيضا على المعدود فتح قلت وفي الصحاح والقاموس وغيرهما عدة المرأة ايام اقرائها فيه ومعنى لغوي أيضا (قوله الاستعداد) أي التهيؤ للامر ويقال لما أعدته لحوادث الدهر من مال وسلاح نهر ومصباح (قوله وشرا تربص الخ) أي انتظارا لنقض المدة بالتزوج فحقيقته الترك للتزوج والزينة اللازم شرعا في مدة معينة شرعا فالواو ركنها حرمان ثبوت عند الفرقة وعليه فينبغي أن يقال في التعريف هي لزوم التربص ليصح كون ركنها حرمان لانها الزومات والا فالان تربص فعلها والحرمان أحكام الله تعالى فلا تكون نفسه ونعمائه في الفتح قلت لكن تقديرا للزوم مع قول السارح كالنكاح يلزم المرأة ركنك وأي مانع من أن يراد بالتربص الامتناع من التزوج والخروج ونحوهما ويصكون المراد من الحرمان هذه الامتناعات بدليل أن العدة صفة شرعية فائمه بالمرأة فلا بد أن يكون ركنها قائما بالمرأة وعليه فلا حاجة الى ما في الحواشي السعدية من انه اذا كان ركنها الحرمان يكون التعريف بالتربص تعريفيا باللازم اه وعرفها في البدائع بانها اجل ضرب لا نقضاء ما بقي من آثار النكاح قال وعند الشافعي هي اسم لفعل التربص الذي هو الكف قلت وهذا الموافق لما مر عن الصحاح وغيره وهو الذي حققه في الفتح عند قوله واذا وطئت المعتدة بشبهة وقال ان الذي يفيد حقيقة كتاب الله تعالى وهو قوله سبحانه فعدة هن ثلاثة اشهر انه نفس المدة الخاصة التي تعلقت الحرمان فيها وتقيدت بها الا الحرمان الثابتة فيها ولا وجوب الكف ولا التربص اه ولا يشكل عليه كون الحرمان ركلا لأن له منعه ولذا جعلها بعضهم حكم العدة وهو الاظهر على التعريفين قال في النهر وتعريف البدائع شامل لعدة الصغيرة بخلاف تعريف المصنف واكثر المشايخ لا يطلقون لفظ الوجوب عليها بل يقولون تعتد والوجوب انما هو على الولي بأن لا تزوجها حتى تنقضي العدة قال شمس الائمة انها مجرد منقضية المدة تشبهها في حقها لا يؤدى الى توجيه خطاب الشرع عليها فان قلت كون مسميها المدة لا يستلزم انتفاء خطاب الولي أن لا تزوجها قلت اذا كان كذلك فالثابت فيها عدم صحة التزوج لا خطاب أحد بل وضع الشارع عدم صحة التزوج لو فعل اه وهو ملخص من الفتح والحاصل أن الصغير اهل لخطاب الوضع وهذا منه كما خطوط بضمان المتلفات كما في البحر (قوله والرجل الخ) قال في الفتح حرمة تزوجه باختها لا يكون من العدة بل هو حكم عتقها ولا شك انه معنى كونه هو ايضا في العدة لأن معنى العدة وجوب الانتظار بالتزوج وهو مضمي المدة وهو كذلك في العدة غير ان اسم العدة اصطلاحا خص بتربصها لا بتربصه اه (قوله عشرون) وهي نكاح أخت امرأته وعمتها وخالتها وبنت أخيها وبنت أختها والخامسة وادخال الامة على الحرة ونكاح أخت الموطوءة في نكاح فاسد أو في شبهة عقد ونكاح الرابعة كذلك أي اذا كان له ثلاث زوجات ووطئ أخرى بنكاح فاسد أو شبهة عقد ليس له تزوج الرابعة حتى تنقضي عدة الموطوءة ونكاح المعتدة للأجنبي أي بخلاف معتدته ونكاح المطلقة ثلاثا أي قبل التحليل ووطء الامة المشتراة أي قبل الاستبراء والحامل من الزنا اذا تزوجها أي قبل الوضع والحرية اذا استت في دار الحرب وهاجرت البناء وكانت حاملا فترجوها رجل أي قبل الوضع والمسيبة لا توطأ حتى تحيض أو يمضي شهر لولا تحيض لصغرا وكبر ونكاح المكاتبه ووطؤها لمولاها حتى تعتق أو تعجز نفسها ونكاح الوثنية والمرتدة والمجوسية لا يجوز حتى تسلم اه بجر موضحا وقوله والخامسة يحتمل أن يراد به ان من له أربع يمنع عن نكاح الخامسة حتى يطلق احدى الأربع ويحتمل أن يراد أنه لو طلق احدى الأربع يمنع عن تزوج خامسة مكانها حتى تنقضي عدة المطلقة وهكذا يقال في المسائل الخمس التي قبلها وكذا في قوله وادخال الامة على الحرة فافهم (قوله للمانع) كحق الغير عقدا أو عدة وادخال الامة

\* (باب العدة) \*

(حي) لغة بالكسر الاحصاء وبالضم الاستعداد للامر وشرا تربص يلزم المرأة أو الرجل عند وجود سببه ومواضع تربصه عشرون مذكورة في الخزانة حاصلها يرجع الى أن من امتنع نكاحها علمه لما منع لزموه نكاح اخنها

مطلب  
عشرون موضعاً يعتد فيها الرجل

على الحرّة والزيادة على أربع والجمع بين المحارم أو لو خوب تحليل أو استبراء (قوله وأربع سواها) أي تزوج  
 أربع سوى امرأته بعدد واحد (قوله واصطلاحاً) أي في اصطلاح الفقهاء وهو أخص من المعنى الشرعي  
 المار لما علمت من أن اسم العدة خص بترصها لا بترصه (قوله أوولى الصغيرة) بمعنى أنه يجب عليه أن  
 يرصها أي يجعلها متصفّة بصفة المعتدات لأن العدة صفتها لا صفته ولها إذا أصبح أن يقال إذا طلقت أو مات  
 زوجها وجب على وليها أن يعتدّ وقدموا أنهم يقولون تعتدّ هي والوجوب انما هو على الولي بأن لا يزوجه حتى  
 تنتقض العدة أي مدة العدة تأخّل والمجنونة كالصغيرة (قوله عند زوال النكاح) أو رد عليه أن الرجعي  
 لا يزول فيه النكاح إلا بانتضاء العدة فلا ولي تعريف البدائع المار ويندفع عنه إيراد الصغيرة إذ ليس فيه  
 ذكر الزوم وأولى منه قول ابن كمال هي اسم لاجل ضرب لا تنفاه ما بقي من آثار النكاح أو الفرائش  
 لنسوله عدة أم الولد ط (قوله فلا عدة زنا) بل يجوز تزوج المزني بها وإن كانت حاملاً لكن يمنع عن الوطئ  
 حتى تضع والافيد بـه الاستبراء ط وسأقي آخر الباب لو تزوجت امرأة الغير ودخل بها أو عالماً بذلك لا يحرم  
 على الزوج وطؤها لانه زنا (قوله أو شبهته) عطف على زوال لا على النكاح لأنه لو عطف عليه لا يقتضي أنها  
 لا يجب الاعتدّ زوال شبهة وليس كذلك كذا في الجرم و مراده الرد على الفتح حيث صرح بعطفه على النكاح  
 قات أي لأن الشبهة التي هي صفة الوطئ السابق لا تزول عنه إذ لو زالت لوجب به الحدّ ثم إذا اريد زوال منشأها  
 صح عطف أو شبهته على النكاح لما سألني من أن مبدأ العدة في النكاح الناسد بعد التفريق من القاضي بينهما  
 أو الماركة وبذلك يزول منشؤها الذي هو النكاح الفاسد وفي الوطئ بشبهة عند انتهاء الوطئ وانضاح الحال  
 فانهم (قوله زيادة أو شبهه) أي بكسر الشين وسكون الباء أو بفتحها وكسر الهاءين ثابتهما خبيراً بالنكاح  
 والشبه المثل (قوله ليشمل عدة أم الولد) لأن لها فراشاً كالحرّة وإن كان أضعف من فراشها وقد زال  
 بالعتق جبر (قوله عقد النكاح) أي ولو فاسداً جبر (قوله بالتسليم) أي بالوطئ (قوله وما جرى  
 مجراه) عطف على التسليم والخبر يعود إليه والاولى العطف بأول لأن التأكيدي يكون باحدهما وهذا خاص  
 بالنكاح الصحيح أما الفاسد فلا يجب فيه العدة إلا بالوطئ كما مر في باب المهر وبأني قات وما جرى مجراه  
 ما لو استندخت منه في فرجها كما يحتمل في الجرم وسأقي في الفروع آخر الباب (قوله أي صحيحة) فيه نظر  
 فإن الذي تقدّم في باب المهر أن المذهب وجوب العدة للثاوية صحيحة أو فاسدة وقال القدوري "إن كان الفساد  
 لمانع شرعي كالصوم وجبت وإن كان لمانع حسي" كالرتق لا يجب فكلام الشارع لم يوافق واحداً من القولين  
 اهـ ح قلت يمكن حمله على الثاني يجعل المانع الشرعي كالعادم غير مفسد لها فهي صحيحة معه وإنما المفسد  
 المانع الحسي وبديل عليه قوله فلا عدة بخلاوة الرقنا (قوله وشرطها الفرقة) أي زوال النكاح أو شبهته  
 كما في الفتح قال فلاضافة في قولنا عدة الطلاق إلى الشرط (قوله وركنات) أي لزومات كما مر  
 عن الفتح لا نفس التحريم أي أشياء لازمة للمرأة يحرم عليها تعديها وقوله ثابته بها على تقدير مضاف أي  
 أي بسببها عند وجود شرطها والآن ثبوت الشيء بنفسه لأن ركن الشيء ما هيته تأمل (قوله كرمه تزوج)  
 أي تزوجه ما غيره فانها حرمه عليها بخلاف تزوجه اختها أو أربع سواها فإنه حرمة عليه فلا يكون  
 من العدة بل هو حكمها كما أفاده في الفتح (قوله وخروج) أي حرمة خروجها من منزل طلقت فيه وسأقي  
 باقي الحرمات في فصل الحدود (قوله وصحة الطلاق فيها) لا وجه لجله ركن من العدة بل هو من أحكامها  
 كما مشى عليه في الدرر على أنه لا يتحقق في عدة البائن بعد البائن ولا في عدة الثلاث فذكره هنا سبق قلم  
 وانما هو أنه أراد أن يقول وحكمها حرمات الخ فسبق قلبه إلى قوله وركن ما يدل عليه تفسيره بقوله ثابته بها  
 فإنه يناسب الحكم لا الركن وجعل هذه الحرمات أحكاماً متبعاً لصاحب الدرر وغيره أظهر من جعلها  
 أركاناً كما مر فتدبر (قوله وحكمها حرمه نكاح اختها) أي من حكمها والمراد بالاخت ما يشمل كل ذات  
 رحم محرمة منها وكثير من المسائل التي يدبّر فيها الزجل من حكم العدة ومنه صحة الطلاق فيها كما علمت (قوله  
 ولو كناية تحت مسلم) لأنها كالمسلمة حرمتها كزمتها وأمتها كآمتها جبر واحتمل زعموا لو كانت تحت ذمي  
 وكافوا لا يدينون عدة كما سألني متناً آخر الباب (قوله لطلاق أو فسخ) تقدّم في باب الولي تطلب ما فرق  
 النكاح التي تكون فسخاً والتي تكون طلاقاً (قوله بجميع أسبابه) مثل الانفساخ بخيار المبالوغ

وأربع سواها واصطلاحاً (ترص  
 يلزم المرأة) أوولى الصغيرة (عند  
 زوال النكاح) فلا عدة زنا  
 (أو شبهته) كـ نكاح فاسد  
 ومن فوقه لغير زوجها ونسبى  
 زيادة أو شبهه ليشمل عدة أم الولد  
 (وسبب وجوبها) عقد النكاح  
 المتأكد بالتسليم وما جرى مجراه  
 من موت أو خلوة أي صحيحة فلا  
 عدة بخلاوة الرقنا وشرطها الفرقة  
 (وركنات ثابتة بها) كرمه  
 تزوج وخروج (وصحة الطلاق  
 فيها) أي في العدة وحكمها حرمه  
 نكاح اختها وأنواعها حيض  
 واشهر ووضع حمل كما أفاده بقوله  
 (وهي في حق حرّة) ولو كناية  
 تحت مسلم (تحيض لطلاق) ولو  
 رجعي (أو فسخ) بجميع أسبابه

والعتق وعدم الكفاءة وملاك أحد الزوجين الآخر والرذة في بعض الصور والافتراق عن النكاح الفاسد والوطئ بشبهة فتح لكن الأخير ليس فسخاً ويرد على الإطلاق فسخ نكاح المسيبة يتبين الدارين والمهاجرة المناسبة أو ذمة فانه لا عدة على واحدة منهم ما لم تكن حاملاً كما سيذكره المصنف آخر الباب تأمل وقيد في الشرع بلالة قوله وملاك أحد الزوجين الآخر بما إذا ملكته لاخراج ما إذا ملكها ~~كان~~ ذكر الزيلعي ما يخالفه في فصل الحداد وفي النكاح ووفق بينهما السيد محمد أبو السعود بأنه إذا ملكها لا عدة عليها بل لغیره وأيضاً لا عدة عليها له فيما لو ملكته فأعتقه فترجته على ما يفهم من كلامهم اه قلت وفي الجبر لو اشترى زوجته بعد الدخول لا عدة عليها له وتعتد لغيره فلا يرزقها الغديره ما لم تحض حيضتين ولهذا لو طلقها السيد في هذه العدة لم يقع لانها معتدة لغيره وإذا قيل له بملك العين ونظامه فيه (قوله ومنه القرقة الخ) رد على ابن كمال حيث قال للطلاق أو الفسخ أو الرفع فزاد الرفع وقال اعلم أن النكاح بعد تمامه لا يمتثل الفسخ عندنا فكل فرقة بغير طلاق قبل تمام النكاح كالفرقة بخيار بلوغ أو عتق أو بعد كفاءة فسخ وبعد تمامه كالفرقة بملك أحد الزوجين للآخر أو بتقبيل ابن الزوج ونحوه ورفع وهذا واضح عند من له خبرة في هذا الفن اه قال في النهر وهذا التقسيم لم زمن عرج عليه والذي ذكره أهل الدار أن القسمة ثنائية وأن الفرقة بالتقبيل من الفسخ كما قد مناه (قوله أو حكا) المراد به الخلوة ولو فاسدة كما مر وسيأتي قوله أسقطه أي أسقط المصنف قوله بعد الدخول حقيقة أو حكماً من منته الذي شرح عليه ط (قوله راجع للجمع) أي لأنواع المعتدة بالحيض والمعتدة بالأشهر ولا بد أيضاً من ادعاء شموله للوطء المحكمي ليغنى عن قوله أو حكا (قوله ثلاثة حيض) بالنصب على الطرفية أي في مدة ثلاث حيض ليلان كون سمي العدة تربصاً بيلام المرأة والرفع انما يناسب كون سمها نفس الاجل لأن يكون أنطلقها على المدة مجازاً كما في فتح القدير نهر (تنبيهه) لو انقطع دمها فعالجته بدواء حتى رأت صفرة في أيام الحيض أجاب بعض المشايخ بأنه تنقضي به العدة كما قد مناه في باب الحيض عن السراج (قوله لعدم تجزئ الحيضة) عليه لكون الثلاث كوامل حتى لو طلقت في الحيض وجب تكميل هذه الحيضة ببعض الحيضة الرابعة لكنها لم تميز اعتباراً بتمامها كما تقتضي كتب الأصول درر لكن سيأتي في المتن أنه لا اعتبار بالحيض طلقت فيه ومقتضاه أن ابتداء العدة من الحيضة التالية له وهو الانسب لعدم التجزئ لتكون الثلاث كوامل (قوله فالأولى الخ) بيان للحكمة كونها ثلاثاً مع أن مشروعية العدة لتعرف براءة الرحم أي خلوه عن الحمل وذلك يحصل بمزعة فبين أن حكمه الثانية لحرمة النكاح أي لاظهار حرمة واعتباره حيث لم ينقطع اثره بحيضة واحدة في الحرة والامة وزيد في الحرة ثالثة تفضيلها (قوله كذا) أي كالحرة في كون عدها ثلاث حيض كوامل إذا كانت بمن تحيض درر وغيرها (قوله لانها فراسا) أي وقد وجبت العدة بزواله فأشبهه عدة النكاح ثم اضاف فيه عمر رضي الله عنه فانه قال عدة أم الولد ثلاث حيض كذا في الهداية ولان لها فراساً ثبت نسب ولدها منه بالسكون لكنه أضعف من فراس الحرة ولذا ينفى النسب بمجرد رد النبي بل لعان حكى أن شمس الأئمة لما أخرج من السجن زوجه السلطان انتهات أولاده من خدامه الاحرار فاستحسنه العلماء وخطأه شمس الأئمة بأن تحت كل خادم حرة وهذا تزوج الامة على الحرة فقال السلطان أعتقه وتواجد العقد فاستحسنه العلماء وخطأه شمس الأئمة بأن عليهن العدة بعد الاعتاق وقيل إن هذا كان سبب حبسه وأن القاضي أغراه عليه وأن الطلبة لما تمتنع عنه منعوا عنه كنيته فأملى المبسوط من حفظه (قوله ما لم تكن حاملاً) فان كانت فعدتها الوضع بجر (قوله أو أبسة) فان كانت فعدتها ثلاثة أشهر بجر (قوله أو محترمة علمه) فلا عدة لزوال فراسه فهستاني وأسباب الحرمة عليه ثلاث نكاح الغدير وعده وتقبيل ابن المولى فلا عدة عليها بموت المولى أو اعتاقه بعد تقبيل ابنه كما في الخانية بجر (قوله ولو لمات مولاها وزوجها الخ) أي بعد ما أعتقها مولاها واعلم أن هذه المسألة على ثلاثة أوجه الأول أن يعلم أن بين موتها أقل من شهرين وخمسة أيام فعليه أن تعتد بأربعة أشهر وعشر لان المولى ان كان قد مات أولاً ثم مات الزوج وهي حرة فلا يجب بموت المولى شيء ونعتد للوفاء عدة الحرة وان كان الزوج مات أولاً وهي أمة لم يمها شهران وخمسة أيام ولا يلزمها بموت المولى شيء لانها معتدة الزوج ففي حال يلزمها أربعة

ومنه الفرقة بتقبيل ابن الزوج

نهر (بعد الدخول حقيقة

أو حكا) أسقطه في الشرع

وجزم بان قوله الاتي ان وطئت

راجع للجمع (ثلاثة حيض

كوامل) لعدم تجزئ الحيضة

فالأولى لتعرف براءة الرحم

والثانية لحرمة النكاح والثالثة

لفضيلة الحرية (كذا) عدة أم

ولمات مولاها أو أعتقها) لان

لها فراساً كالحرة ما لم تكن حاملاً

أو أبسة أو محترمة عليه ولو لمات

مولاها وزوجها ولم يدرا لأول

تة باربعة اشهر وعشر أو أبعد

الاجل بجر ولا ترث من زوجها

لعدم تحقق حريتها يوم موته

مطلب

حكاية شمس الأئمة البرخسي

أشهر وعشر وفي حال نصفها فلزمها الاكثر احتياطا ولا تنقل عدتها على الاحتمال الثاني لما قدمنا  
 أم لا تنقل في الموت \* الثاني أن يعلم أن بين موتيهما شهرين وخمسة أيام أو أكثر فعلمها أن تعتد أربعة أشهر  
 وعشرا فيها ثلاث حيض احتياطا لان المولى ان كان مات أو لم تلزمها عتده لانها منكوبة وبعد موت الزوج  
 يلزمها أربعة أشهر وعشر لانها حرة وان مات الزوج أو لم تلزمها شهران وخمسة أيام وقد انقضت عدتها منه  
 لانها مصورة ان ينمها هذه المدة أو أكثر فموت المولى بعده يوجب عليها ثلاث حيض فيجمع بينهما احتياطا  
 \* الثالث أن لا يعلم كم بين موتيهما ولا الأول منهما فكالأول عنده وكالثاني عندهما كذا في المعراج وغيره بحر  
 وتوجيه الثالث مذكور في ح عن البحر فراجع وفي كلام الشارح إشارة الى هذه الوجوه الثلاثة  
 فأشار الى الأول والثالث بقوله تعتد بأربعة أشهر وعشر والى الثالث عندهما بقوله أو بأبعد الاجلين (قوله)  
 ولا عدة على أمة وأم ولد أي اذا مات مولاها أو أعتقها اجبا ببحر وهذا مختار قول المصنف  
 كذا أم ولد (قوله) وكذا موطوءة بشبهة أو نكاح فاسد أي عدة كل منهما ثلاث حيض وسذكر  
 المصنف هذه المسألة مرة ثانية ويأتي الكلام عليها (الطبعة) حكى في المبسوط أن رجلا تزوج ابنته بتين  
 فأدخل النساء زوجة كل أخ على أخيه فأجاب العلماء بأن كل واحد يجتنب التي أصابها رعتة تعود الى  
 زوجها وأجاب أبو حنيفة رحمه الله تعالى بأنه اذا رضى كل واحد بموطوءة يطلق كل واحد زوجته ويعقد  
 على موطوءة ويدخل عليها للحال لانه صاحب العدة فنهلا كذلك ورجع العلماء الى جوابه (قوله)  
 في الموت انما يجب عدة الوفاة لانها انما تجب لظهور الحزن على زوج عاشرها الى الموت ولا زوجة هنا  
 بحر (قوله) يتعلق بالصورتين معا أي ان قوله في الموت والفرقة مرتب بصورتى الموطوءة بشبهة أو نكاح  
 فاسد (قوله) والعدة في حق من لم تحض شروعا في النوع الثاني من أنواع العدة وهو العدة بالاشهر وهو  
 معطوف على قوله وهي في حق حرة شمس (قوله) حرة أم ولد أي لا فرق بينهما فمساوي من أن عدة  
 كل منهما ثلاثة أشهر وهذا في أم الولد اذا مات مولاها أو أعتقها اما اذا كانت منكوبة فعدها  
 نصف ما للحرة في الموت أو الطلاق سواء كانت ممن تحيض أولا كما يعلم مما سياتي ثم ان أم الولد لانه يكون  
 الاكبرية فقوله لصغر خاص بالمرأة وقوله أو كبر شامل لهما كما لا يخفى فافهم (قوله) بان لم تبلغ تسعا وقيل سبعا  
 بتقديم السين على الباء الموحدة وفي الفتح والأول أصح وهذا بيان أقل سن يمكن فيه بلوغ الانثى وتقييده  
 بذلك تعال الفتح والبحر والنهر لا يعلم منه حكم من زاد سنها على ذلك ولم تبلغ بالسن وتسمى المراهقة وقد ذكر  
 في الفتح أن عدتها أيضا ثلاثة أشهر فلما أطلق الصغيرة وفسرهما بمن لم تبلغ بالسن لثقل المراهقة ومن دونها  
 وهي من لم تبلغ تسعا وقد يقال مرادها اخراج المراهقة اختيارا لما ذكره في البحر بقوله وعن الامام  
 الفضلي أم اذا كانت مراهقة لا تنقض عدتها بالاشهر بل يوقف حالها حتى يظهر هل حبلت من ذلك الوطئ  
 أم لا فان ظهر حبلها اعتدت بالوضع والافس بالاشهر قال في الفتح ويعتد بزمن التوقف من عدتها لانه  
 كان يظهر حالها فاذا لم يظهر كان من عدتها اه قلت يعني اذا ظهر عدم حبلها يحكم بحضى العدة ثلاثة  
 أشهر مضت ويكون زمن التوقف بعدها لغوا حتى لو تزوجت فيه صح عقدها وفي نفقات الفتح فرع في الخلصة  
 عدة الصغيرة ثلاثة أشهر الا اذا كانت مراهقة فينفق عليها ما لم يظهر ففراغ رجها كذا في المحيط اه من غير  
 ذكر خلاف وهو حسن اه كلام الفتح لكن ينبغي الانتباه احتياطا قبل العقد بأن لا يعقد عليها الا بعد  
 التوقف لكن لم يذكر امددة التوقف التي يظهر بها الحمل وذكر في الحامدية عن يوع البرازية أنه يصدق  
 في دعوى الحمل في رواية اذا كان من حين شرائها أربعة أشهر وعشر لا أقل وفي رواية بعد شهرين وخمسة أيام  
 وعله عمل الناس اه ومنى في الحامدية على الاخيرة وفيه نظر لان المراد في مسائلنا التوقف بعد مضى  
 ثلاثة أشهر فالاولى الاخذ بالرواية الاولى فاذا مضت أربعة أشهر وعشر ولم يظهر الحمل علم أن العدة انقضت  
 من حين مضى ثلاثة أشهر (قوله) بأن بلغت سن الاياس سياي تقديره في المتن ويأتي تمام الكلام عليها  
 (قوله) أو بلغت بالسن أي خمس عشرة سنة ط عن العناية ومثلها لو بلغت بالانزال قبل هذه المدة  
 وقوله ولم تحض شامل لما اذا لم تر دما أصلا أو رأت وانقطع قبل التمام قال في البحر عن التارخانية بلغت  
 فرأت يوما دما ثم انقطع حتى مضت سنة ثم طلقها فعدتها بالاشهر اه وسذكر الشارح عن البحر أنها

قول المحشى وأم ولد صوابه ومدبرة  
 كالحى عبارة الشارح اه

مطلب

حكاية ابى حنيفة في الموطوءة بشبهة

ولا عدة على أمة ومدبرة كان  
 يطأها لعدم الفرائس جوهره  
 (و) كذا (موطوءة بشبهة)  
 كزفوفة لغير بعلا (أو نكاح  
 فاسد) كوقت (في الموت والفرقة)  
 يتعلق بالصورتين معا (و) العدة  
 (في) حق (من لم تحض) حرة  
 أم أم ولد (لصغر) بان لم تبلغ تسعا  
 (أو كبر) بان بلغت سن الاياس  
 (أو بلغت بالسن) وخرج بقوله  
 (ولم تحض) الشابة الممثلة بالظهر

مطلب

في عدة الصغيرة المراهقة

إذا بلغت ثلاثين سنة ولم تحض حكم بإياسها ويأتي نيسانه (قوله بان حاض) أي ثلاثة أيام مثلاً (قوله  
ثم امتد طهرها) أي سنة أو أكثر يجر (قوله من انقضائها تسعة أشهر) ستة منها مدة الإياس  
وثلاثة منها للعدة ورأيت بخط شيخ مشايخنا السائحاني أن المتمد عند المالكية أنه لا بد لو فاء العدة من سنة  
كاملة تسعة أشهر لمدة الإياس وثلاثة أشهر لانقضاء العدة قلت ولذا عبر في الجمع بالحوال (قوله فلا يفتي به)  
اعترض بأنه قول مالك والتقليد جائز بشرط عدم التلقيق كما ذكره الشيخ حسن النزيلاني في رسالة يزل  
ومع التلقيق كما ذكره المتأخر ابن فزوخ في رسالة قلت ما ذكره ابن فزوخ رده سيدي عبد الغني في رسالة خاصة  
والتقليد وان جاز بشرطه فهو للعامل لنفسه لا للمفتي لغيره فلا يفتي بغيره إلا في مذهب المأدبه الشارح في رسم  
المفتي بقوله وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم في تصحيحه أنه لا فرق بين المفتي والقاضي إلا أن المفتي مخير عن الحكم  
والقاضي ملزم به وان الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرق للأجماع وان الحكم المفتي باطل بالإجماع  
وان الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقاً فالخ (قوله وجب أن  
يقول الخ) هذا مبني على قول بعض الأصوليين لا يجوز تنقيح المفضل مع وجود الفاضل وبني على ذلك وجوب  
اعتقاد أن مذهبه صواب يحتمل الخطأ وأن مذهب غيره خطأ يحتمل الصواب فإذا شغل عن حكم لا يجب الإجماع  
صواب عنده فلا يجوز أن يجيب بمذهب الغير وقد منافي في دياحة الكتاب تمام الكلام على ذلك (قوله  
ثم لو قضى مالكي بذلك نفذ) لانه مجتهد فيه وهذا كله ردة على ما في البرازية قال العلامة والفتوى في زماننا  
على قول مالك وعلى ما في جامع الفصولين لو قضى قاض بانقضاء عدته بعد منقض تسعة أشهر نفذ إذا لان المتمد  
أن القاضي لا يصح قضاؤه بغير مذهب خصوصاً قضاء زماننا (قوله ممتدة) بالتنوين ونصب طهرها على  
التمييز ط (قوله وفاعلة) بقصر وفاعلة للضرورة وهو مبتدأ خبره قوله تسعة أشهر والجملة دليل جواب الشرط  
الذي هو ان مالكي يقدر يعني ان حكم القاضي المالكي بتقدير التسعة أشهر لمتمدة الطهر كان هذا المقدار  
عدها ومن بعده أي من بعد قضاء القاضي المالكي بهذا المقدار لا وجه لتقض القاضي الحنفى حكمه  
لانه فصل مجتهد فيه فقضاؤه رفع الخلاف اد ح وفي بعض النسخ ان مالكي يقدر بالبراءة لكن قد علمت أن العدة  
عند المالكية بتقدير المدة بحول ونقله أيضا في البحر عن المجمع معزيا لمالك (قوله هكذا يقال)  
يعني ينبغي أن يقال مثل هذا القول الخلل من نقد واعتراض ينظر به عليه لا كما قال بعضهم من أنه يفتي به  
للضرورة اد ح قلت لكن هذا ظاهر إذا أمكن قضاء مالكي به أو تحكيمه أما في بلاد لا يوجد فيها مالكي  
يحكم به فالضرورة متحققة وكان هذا وجه ما مر عن البرازية والنصولين فلا يرد قوله في التهرانه لا داعي الى  
الاعتناء بقول نعمتقد أنه خطأ يحتمل الصواب مع اسكان الترافع الى مالكي يحكم به اد تأمل ولهذا قال  
الراهدى وقد كان بعض أصحابنا يفتون بقول مالك في هذه المسألة للضرورة اد ثم رأيت ما يجتهد به من ذكره  
محمي مسكين عن السيد الجوى وسيأتي نظيره هذه المسألة في زوجة المفقود حيث قيل انه يفتي بقول مالك  
أنها تعتد عدة الوفاة بعد معنى أربع سنين (قوله وأما ممتدة الحيض) الأولى أن يقول ممتدة الدم  
أو المستحاضة والمراد بها المكسرة التي نسبت عادتها أو ما إذا استمر بها الدم وكانت تعلم عادتها فانها تزدالي  
عادتها كما في البحر (قوله فالمفتي به الخ) حاصله أنها تنقض عدتها بسبعة أشهر وقيل بثلاثة (قوله  
والاقبالايم) في المحيط إذا اتفق عدة الطلاق والموت في غرة الشهر اعتبرت الشهر وربا لاله وان قصت  
عن العدد وان اتفق في وسط الشهر فعند الامام يعتبر بالايام فتعند في الطلاق تسعين يوم أو في الوفاة بمائة  
وثلاثين وعندهما يكمل الاول من الاخير وما بينهما بالايام ومدة الابل والعين أن لا يكمل فلاناً أربعة أشهر  
والاجارة سنة في وسط الشهر وسن الرجل إذا ولد في أثناءه وصورم الكفارة إذا شرع فيه وسط الشهر على  
هذا الخلاف اد وقد مناعن المجتبى تأجيل العين إذا كان في أثناء الشهر فانه يعتبر بالايام اجماعاً  
يجر ثم قال وفي الصغرى أن اعتبار العدة بالايام اجماعاً انما الخلاف في الاجارة واستكراه القهستاني  
بأن الاول هو المذكوور في المحيط والخاتمة والبسوط وغيرها (قوله في الكل) يعني أن التقيد  
بالوطئ شرط في جميع ما مر من مسائل العدة بالحيض والعدة بالاشهر كما أفاده سابقاً بقوله راجع للجميع  
(قوله ولو فاسدة) أطلقها فنحل ما إذا كان فسادها مانع حتى أو شرعى وهذا هو الحق كما بيناه عند قوله

مطلب

في الاقتناء بالضعيف

بان حاض ثم امتد طهرها قعدت  
بالحيض الى أن تبلغ سن الإياس  
جوهره وغيرها وما في شرح  
الوجهانية من انقضائها تسعة  
أشهر غريب مخالف لجميع  
الروايات فلا يفتي به كعيف  
وفي نكاح الخلاصة لو قيل لحنفى  
ما مذهب الامام الشافعى في كذا  
وجب أن يقول قال أبو حنيفة  
كذا ثم لو قضى مالكي بذلك نفذ  
كما في البحر والتهر وقد نطمه شيخنا  
الخبر الرملى سالم من النقد  
فقال

لمتمدة طهرها تسعة أشهر

وفاعلة ان مالكي يقدر

ومن بعده لا وجه للنقض هكذا

يقال بلا نقد عليه ينظر

وأما ممتدة الحيض فالمفتي به كما في

حيض الفتح بتقدير طهرها بشهرين

فسته أشهر للاطهار وثلاث

حيض بشهر احتباطاً (ثلاثة

أشهر) بالاهله لو في الغرة والا

قبالايم بجر وغيره (ان رطبت)

في البكل ولو حيكاً كانا لخره ولو فاسدة

صحيحة اه ح (قوله كما مر) أى فى باب المهر لافى هذا الباب فان الذى تقدمه فيه التقييد بالصحيحة ط (قوله ولو رضى بها الخ) فيه مسامحة لان الكلام فى نوطت والرضيع لا يتأتى منه وطء زوجته فكان الاولى أن يقول ولو غير ما رضى وعبارة التقييد تجب العدة بدخول زوجها الصبي المراهق وفى أحاد الجرجاني فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف ان المهر والعدة واجبان بوطئ الصبي وفى قول محمد تجب العدة دون المهر ثم قال ولا خلاف بينهم لانهما أجابا فى ما رضى يتصور منه الاعلاق أى أن تعاق منه أى تجبل ومحمد أجاب فى نوطت لا يتصور منه لان ذكره فى حكم أصبعه اه وذكر فى الجرح قبل ذلك أنهم صرحوا بفساد خلوته وبوجوب العدة بالخلوة الفاسدة الشاملة لخلوة الصبي وبوجوب العدة اذا وطئها به كاح فاسد فكذا الصحيح بالاولى ثم قال فاصله أنه كالبالغ فى الصحيح والفاسد وفى الوطئ بشبهة فى الوفاة والطلاق والتفريق ووضع الحمل كما لا يخفى فليحفظ اه ومسألة عدة زوجته بوضع الحمل تأتى قريبا وصورة الطلاق الموجب لعدتها بعد الدخول أن يكون ذميا فسلم زوجته وبأبى وليه عن الاسلام أو أن يحتل بها فى صغره ويطلقها فى كبره وصورة التفريق أن يدخل بها بعد فاسد (قوله والعدة للموت) أى موت زوج الحرة أما الامة فنأتى حكمها بعمده (قوله كما مر) أى قريبا (قوله من الايام) أى والى السالى أيضا كما فى المجتبى وفى غرر الاذكار أى عشر ليال مع عشرة أيام من شهر خامس وعن الاوزاعى أن المقدريه عشر ليال لدلالة حذف التاء فى الآية عليه فلها الترتج فى اليوم العاشر قلنا ان ذكر كل من الايام والليالى بصيغة الجمع لفظا وتقديرًا يقتضى دخول ما يوازيه استقراء اه ومثله فى الفتح وما مر عن الاوزاعى عزاءه فى الخاتمة لابن الفضل وقال انه أحوط لانه يزيد بلبه أى لومات قبل طلوع الفجر فلا بد من مضى الليلة بعد العاشر وعلى قول العامة تنقضى بغروب الشمس كما فى البحر وفيه نظير بل هو مساقول العامة لما علمت من التقدير بعشرة أيام وعشر ليال وقد ينقص عن قواهم لو فرض الموت بعد الغروب فكان الاحوط قواهم لا قوله (قوله بشرط بقاء النكاح صحيحا الى الموت) لان العدة فى النكاح الفاسد ثلاث حيض للموت وغيره كما مر قال فى البحر واهذا قد من أن المكاتب لو اشترى زوجته ثم مات عن وفاء لم تجب عدة الوفاة فان لم يدخل بها فلا عدة أصلا وان دخل فولدت منه تعتد بحيضتين لفساد النكاح قبل الموت وان لم يترك وفاء تعتد بشهرين وخمسة أيام عدة الوفاة لانها ما علمو كان للمولى كما فى الخاتمة (قوله ولو صغيرة) الاولى ولو كبيرة لان المراد أن عدة الموت أربعة أشهر وعشرون كانت من ذوات الحيض فمن كانت من ذوات الاشهر بالاولى تأقل (قوله تحت مسلم) أمالو كانت تحت كافر لم تعتد اذا اعتقدوا ذلك كما سيذكره المصنف (قوله ولو عبدا) أى ولو كان زوج الحرة عبدا (قوله فلم يخرج عنها الا الحامل) فان عدتها للموت وضع الحمل كما فى البحر وهذا اذا مات عنها وهى حامل أمالو جلبت فى العدة بعد موته فلا تغرب فى الصحيح كما بأتى قريبا (قوله وعم كلامه ممتدة الطهر الخ) الظاهر أن محل ذكر هذه المسألة عند ذكر مسألة الشاة الممتدة الطهر يعنى أنها شاة فى أنها تعتد للطلاق بالحيض لا بالاشهر وأما ذكرها هنا فلا محل له لان الذى ترى الدم تعتد للموت باربعة أشهر وعشرونها تعتد بالاشهر لا بالحيض بالاولى اذا دخل الحيض فى عدة الوفاة وأيضا قوله فلم يخرج عنها الا الحامل صريح فى ذلك ثم رأيت الرضى أفاد بعض ذلك وقد مناعن السراج ما يفيد بحث السراج وهو أن المرضع اذا عالجت الحيض حتى رأت صفرة فى أيامه تنقضى به العدة فأفاد أنه لا بد من حيض المرضع ولو جميلة الدواء وأصرح منه ما فى المجتبى قال أصحابنا اذا نأخر حيض المطلقة لعارض أو غيره بقيت فى العدة حتى تحيض أو تبلغ حد الاياس اه (قوله وفى حق أمة) أطلقها فتمثل الزوجة القنة وأم الولد والمذبة والمكاتب والمستعانة عند الامام ولا بد من قيد الدخول فى الامة الا فى المتوفى عنها زوجها بحر وقيد بالزوجة لانها لو كانت موطوءة بملك اليمين لا عدة عليها الا اذا كانت أم ولد مات عنها سيدها أو أعتقها فعدتها ثلاث حيض كما مر (قوله لعدم التجزى) يعنى أن الرق منصف ومقتضاه لزوم حيضة ونصف لكن الحيض لا تجزى فوجب حيضتان (قوله اطلاق أو فسخ) أو نكاح فاسد أو ووطئ بشبهة قهستانى (قوله نصف الحرة) أى شهر ونصف فى طلاق ونحوه وشهران وخمسة أيام فى الموت (قوله وفى حق الحامل) أى من نكاح ولو فاسد فلا عدة على الحامل من زنا أصلا بحر (قوله مطلقا) أى

مطله  
فى عدة زوجة الصغير

مطله  
فى عدة الموت

كما مر ولو رضى بها تجب العدة لا المهر  
قنية (و) العدة (للموت أربعة أشهر) بالاهل لوفى الغرة كما مر  
(وعشر) من الايام بشرط بقاء النكاح صحيحا الى الموت (مطلقا)  
وطئت أو لا ولو صغرة أو كناية تحت مسلم ولو عبدا فلم يخرج عنها الا الحامل قلت وعم كلامه ممتدة الطهر كالموضع وهى واقعة الفتوى ولم أرها الا ن فراجعه (وفى حق) (أمة تحيض) لطلاق أو فسخ (حيضتان) لعدم التجزى (وفى حق) (أمة لم تحض) لطلاق أو فسخ (أموات عنها زوجها نصف الحرة) لقبول النصف (وفى حق الحامل) مطلقا



سواء كان عن طلاق أو وفاة أو متاركة أو وطئ بشبهة نهر (قوله ولو أمة) أي منكوحة سواء كانت قنة أو مدبرة أو مكاتبة أو أتم ولد أو مستعانة ط عن الهندية ومثل المنكوحة أتم الولد إذا مات عنها سيد لها وأعتقها كافي كافي الحاكم (قوله أو كاتبة) لم يقل تحت مسلم كما قال في سابقه إذا فرق هنابن كونها تحت مسلم أودى على ما ساقى في المتن (قوله أو من زنا الخ) ومثله ما لو كان الحمل في العدة كافي القهستاني والدر المنقوفي والحواوي الزاهد إذا حبلت المعتدة وولدت تنقض به العدة سواء كان من المطلق أو من زنا وعن لا تنقض به من زنا ولو كان الحمل بشكاح فاسد وولدت تنقض به العدة أن ولدت بعد المتاركة لا قبلها اه لكن يأتي ترفيافين حبلت بعد موت زوجها الصبي أن له مساعدة الموت فالمراد بقوله إذا حبلت المعتدة معتدة الطلاق بقرينة ما بعده تأمل ثم رأيت في النهر عند مسألة الفسار الأتمية قال واعلم أن المعتدة لو حبلت في عدتها ذكر الكرخي أن عدتها وضع الحمل ولم يفصل والذي ذكره محمد أن هذا في عدة الطلاق أما في عدة الوفاة فلا تتغير بالحمل وهو الصحيح كذا في البدائع اه وفي الجرعن التارخانية المعتدة عن وطئ بشبهة إذا حبلت في العدة ثم وضعت انقضت عدتها وفيه عن الطائفة المتوفى عنها زوجها إذا ولدت لا أكثر من سنتين من الموت حكمه بانقضاء عدتها قبل الولادة بسنة أشهر وزيادة فجعل كأنها تزوجت بأسر بعد انقضاء العدة وحبلت منه (قوله بأن تزوج حبل من زنا الخ) أفاد أن العدة ليست من أجل الزنا المتقدم أنه لا عدة على الحامل من الزنا أصلاً وإنما العدة لموت الزوج أو طلاقه قال الرحقي ويعلم كون الحمل من زنا لا ولادتها قبل ستة أشهر من حين العقد (قوله ودخل بها) هو قيد لغیر المتوفى عنها المأمرة أن عدة الوفاة لا يشترط لها الدخول ودخوله بها بالخلوة أو بوطئها مع حرمة لانه وإن جاز نكاح الحبل من زنا لا يحل وطؤها رحقي ونقل المسألة في الجرعن البدائع بدون قيد الدخول (قوله وضع حملها) أي بلا تقدير بجمدة سواء ولدت بعد الطلاق أو الموت بيوم أو أقل جوهره والمراد به الحمل الذي استبان بعض خلقه أو كله فإن لم يستبين بعضه لم تنقض العدة لأن الحمل اسم لنطفة متغيرة فاذا كان مضغة أو علقه لم تتغير فلا يعرف كونهما متغيرة يقيين إلا باستبان بعض الخلق بجر عن المحيط وفسه عنه أيضاً أنه لا يستين إلا في مائة وعشرين يوماً وفيه عن الجعبي أن المستبين بعض خلقه يعتبر فيه أربعة أشهر وتام المطلق ستة أشهر وقد منافي الحيض استشكل صاحب الجرعن لهذا بأن المشاهد ظهروا الخلق قبل أربعة أشهر فالظاهر أن المراد نفع الروح لأنه لا يكون قبلها وقد مناتمامه هناك (قوله لأن الحمل الخ) عدله لتقدير لفظ الجميع فلو ولدت وفي بطنها آخر تنقض العدة بالأخر وإذا سقطت سقطت استبان بعض خلقه انقضت به العدة لأنه ولد والافلا (قوله خروج أكثر الولد كالكل الخ) هذا ينافي بتقدير جميع في قوله وضع جميع حملها إلا أن يراد جميع الأفراد لا جميع الأجزاء وقد يشال أن قوله إلا في حلها للزواج يقتضي عدم انقضاء عدتها بخروج الأكر وفيه أنها لو لم تنقض لصحت مراجعتها قبل خروج باقيه فالمراد أنها تنقض من وجه دون وجهه ولذا قال في الجرعن قال في الهارونيات لو خرج أكثر الولد لم تصح الرجعة وحلت للزواج وقال مشايخنا لا تحل للزواج أيضاً لأنه قام مقام الكل في حق انقطاع الرجعة احتياطاً ولا يقوم مقامه في حق حلها للزواج احتياطاً اه (قوله في جميع الأحكام) أي في انقطاع الرجعة ووقوع الطلاق أو العلق المعلق بولادتها وصيرورتها انقضاء فلا تصلى ولا تصوم هذا ما يقتضيه الاطلاق (قوله ولو لمع الأقل) في بعض النسخ ولا مع الأقل بلا النسائية وهي الصواب وعبارة البحر وخروج الرأس فقط أو مع الأقل لا اعتبار به وذكر قبله عن النوادر تفسير البدن بأنه من الاليتين إلى المنسكين ولا يعتد بالرأس ولا بالرجلين أي فقط (قوله فلا قصاص بقطعه) بل فيه الدية بجر (قوله ولا يثبت نسبه الخ) أي لو جاءت المبانة المدخولة بولد فخرج رأسه لأقل من سنتين وخرج الباقي لأكثر لم يلزمه حتى يخرج الرأس ونصف البدن لأقل من سنتين بجر (قوله ولو كان زوجها) لو وصلية وهو مبالغة على قوله وضع حملها (قوله غير مرأق) أي لم يبلغ ثلث عشرة سنة قهستاني (قوله وولدت لأقل الخ) أي لتحقق وجود الحمل وقت الموت (قوله في الأصح) مقابله ما روى شاذ عن الثاني أن لها عدة الموت نهر (قوله بأن ولدت لنصف حول فأكثر) وقيل لا أكثر من سنتين وليس بشئ فتح (قوله لعدم الحمل عند الموت) أي لعدم تحقق وجوده عنده فلم تكن من أولات الاجمال (قوله في حاله) أي حال موت

ولو أمة أو كاتبة أو من زنا بان تزوج  
حصل من زنا ودخل بها ثم مات  
أو طلقها تعتد بالوضع جواهر  
الفتاوى (وضع) جميع (حملها)  
لأن الحمل اسم لجميع ما في البطن  
وفي البحر خروج أكثر الولد كالكل في  
جميع الأحكام إلا في حلها للزواج  
احتياطاً ولا عبرة بخروج الرأس  
ولو لمع الأقل فلا قصاص بقطعه  
ولا يثبت نسبه من المبانة لولا أقل  
من سنتين ثم باقيه لا أكثر (ولو)  
كان (زوجها) الميت (صغيراً)  
غير مرأق وولدت لأقل من نصف  
حول من موته في الأصح اعموم  
آية وأولات الاجمال (وفي من  
حبلت بعد موت الصبي) بان  
ولدت لنصف حول فأكثر (عدة  
الموت) أجماعاً لعدم الحمل حين  
الموت (ولا نسب في حاله)

الصبي أو حالي وجود الحمل عند موته وحدوثه بعده (قوله اذلا ماء للصبي) أي فلا يتصور منه العلوق  
وانما ثبت نسب ولد المشرق من مغربية اقامة للعقد مقام العلوق لتصوره حقيقة بخلاف الصبي كما في البحر  
(قوله نعم ينبغي الخ) عبارة الفتح ثم يجب كون ذلك الصبي غير مراهق أما المراهق فيجب أن يثبت النسب منه  
الا إذا لم يمكن أن يثبت بان جاءت به لاق من سبعة أشهر من العقد اه وأيده في البحر بقوله ولهذا صور المسألة  
الحاكم الشهيد في الكافي بما إذا كان رضيها اه ولا يخفى أن مفهوم الرواية معتبر فافهم (قوله  
أو تبلغ حد الاياس) يعني فتعتمد بالأشهر بعده وفيه أنه منافي لقوله تعالى وأولات الاحمال الآية فتأمل  
ح. قلب وفي حاشية البحر للشيخ خير الدين لا معنى للقول بالانقضاء مع وجوده لاستغال الرحم به كذا في كتب  
الشافعية قال الرملي في شرح المنهاج ولومات واستقر أكثر من أربع سنين لم تنقض الا بوضعه لعدم الآية  
كما أفتى به الولد ولا مبالاة بنصره بذلك وقال ابن قاسم في حاشية شرح المنهاج قال شيخنا الملباوي أفتى  
جماعة عندنا بالتوقف على خروجه والذي أقوله عدم التوقف إذا أيس من خروجه لتضررها بمنعها من  
التزوج اه ولا شيء من قواعدنا يدفع ما قلناه فاعلم ذلك اه ملخصا وبه ظهر أن المراهق من قوله أو تبلغ حد  
الاياس هو الاياس من خروجه وهل المراد منه نهاية حد الحمل وهو أربع سنين عند الشافعية وستة عندنا  
أو أعم من ذلك فتأمل والذي ينبغي العمل بما قاله الجماعة لما وافقته صريح الآية (قوله وفي حق امرأة الفار  
الخ) معطوف على قوله سابقا في حق حرّة تخصّص ومتعلق بما تعلق به وهو الخبر العائد على العدة وقوله  
من الطلاق متعلق به ولو قال للطلاق باللام لكان أظهر والمراد بامرأة الفار من أبا نهي في مرضه بغير رضاها  
بحيث صار فارا أو مات في عدتها فمتى أبعده الاجلين عندهما خلا قال في يوسف لانه وان انقطع الشكاح  
بالطلاق حقيقة ~~بكنه~~ باق حكم في حق الارث فيجمع بين عدة الطلاق والوفاة احتياطا وعمامة في الفتح قلت  
وهو صريح في أنه لو أبا نهي في مرضه برضاها بحيث لم يصرفا راعت عدة الطلاق فقط وهي واقعة الفتوى فلتحفظ  
وخرج أيضا ما لو طلقت أبا نهي في حجة ثم مات لا تنتقل عدتها ولا ترث اثنان فصرح به في الفتح لانه ايس فارا (قوله  
ان مات وهي في العدة) بأن لم تنقض ثلاثا قبل موته فان حاضت ثلاثا قبل انقضت عدتها ولم تدخل تحت المسألة  
لانه لا ميراث لها الا اذا مات قبل انقضاء العدة وقد أسكل ذلك على بعض حنيفة العصر لعدم التأمل بصر  
(قوله من عدة الوفاة الخ) بيان لا بعد الاجلين فمن بيانية لاستقلته بابتعد ط (قوله احتياطا) علمت وجهه  
(قوله وفيه قصور) لان قوله منها ثلاث حيض يقتضي أنه لا بد أن تكون الحيض الثلاث أو بعضها في مدة  
الاربعة الأشهر وعشر (قوله حتى تبلغ الاياس) فاذا بلغت سن الاياس تعتد بالأشهر كما صرح به في الفتح  
أيضا فافهم (قوله وقيد بالبائس الخ) حاصل المسألة أن الزوج اذا طلق زوجته طلاقا رجعيا في حجه  
أو مرضه ودخلت في عدة الطلاق ثم مات والعدة باقية تنتقل عدتها الى عدة الموت اجماعا لانها حينئذ زوجته  
وترث منه أما اذا كانت منقضية لم تكن زوجته فلا يجب عليها جوعته شيء ولا ترثه وكذا لو طلقتها بائنا في حجة  
ثم مات في عدتها كما مر ثم لا يخفى أن امرأته الفار هي التي طلقتها بائنا في مرضه ومات في عدتها فلو كان  
رجعيا لم تكن كذلك فتقول المصنف تعالى الكفر وغيره واطلقة الرجعي عطفًا على قوله من البائس يقتضي  
أن امرأته الفار تارة يكون طلاقها بائنا وتارة رجعيا وان حكم طلاقها بالبائس مأمور وهذا حكم طلاقها الرجعي  
ولا يخفى أن مطلقة الرجعي لو سميت امرأته الفار لزم منه لوازم باطله ذكرها في الشرع لئلا يلبس وأما لها  
رسالة خاصة وذكر أن هذا الإيهام وقع في كثير من الكتب وحكم عليها بالخطأ ولا يخفى أنه ليس فيها سوى  
المساحة في العطف على امرأته الفار اعتمادا على ظهور المراد لا جمل الاختصار ليستغنى عن التقييد بعونه  
في العدة (قوله والعدة) مبتدأ خبره قوله أن تم وأشار به الى أنه لا يجب عليها أن تستأنف عدة حرّة  
بل انتقلت عدتها الى عدة الحرّ فبقيني على ما مضى وتكمل ثلاث حيض أو ثلاثة أشهر ان كانت بمن لا تحيض  
فافهم وأفاد قوله اعتقت في عدة رجعي ان العتق بعد طلاق الزوج اذ لو كان قبله لزمها عدة الحرّة ابتداء  
وان هذه عدة طلاق لا عتق لانها لو كانت أم ولد وأعتقها وهي منكوبة الغير لا عدة عليها لكونها شحرمة  
عليه كما مر وأفاد أن العدة باقية اذ لو أعتقها بعد انقضاء عدتها أو مات لزمها ثلاث حيض كما مر لانها عادت  
فراشالة كما يعلم من الجوهره (قوله فعدة أمة) أي حيضتين أو شهر ونصف أو شهرين وخمسة أيام

اذلا ماء للصبي نعم ينبغي ثبوته من  
المراهق احتياطا ولومات في بطنها  
ينبغي بقاء عدتها الى أن ينزل أو تبلغ  
حد الاياس من (وفي حق) امرأه  
الفار من) الطلاق (البائس) ان  
مات وهي في العدة (أبعد الاجلين  
من عدة الوفاة وعدة الطلاق)  
احتياطا بأن ترخص أربعة أشهر  
وعشر من وقت الموت فيها ثلاث  
حيض من وقت الطلاق ثم في  
قصور لانها لو لم تر فيها حيضا تعتد  
بعد ثلاث حيض حتى لو امتد  
طهرها سبتي عدتها حتى تبلغ  
الاياس فتح (و) قيد بالبائس لاق  
(لمطلقة الرجعي) مالموت (اجماعا  
و) العدة (فيمس) اعتقت في عدة  
رجعي (لا) عدة (البائس) ولا  
(الموت) ان تم (عدة حرّة  
ولو) اعتقت (في أحدهما) أي  
البائس أو الموت (فعدة أمة)

لبقاء النكاح في الرجعي دون

الاخيرين وقد تنقل العدة ستة  
شهوراً صغرة منكوحة طلق  
رجعياً فتعقد بتبهر ونصف  
لخاضت تبهر حيضتين فاعتقت  
تبهر ثلاثاً فامتد طهرها للاياس  
تبهر بالاشهر فعاددها تبهر  
بالحيض ثمان زوجة تبهر أربعة

أشهر وعشراً (أبسة اعتدت

بالاشهر ثم عاددها) على جاري

عادتها أو حبلت من زوج آخر

يطلق عدتها وقد نكحها

(و استأنفت بالحيض) لأن شرط

الخلفة تحقق الاياس عن الاصل

وذلك بالعجز الدائم الى الموت وهو

ظاهر الرواية كافي للغاية واختاره

في الهداية قعنين المصير اليه قاله

في الجبر بعد حكاية ستة أقوال

معجزة وأقره المصنف لـ

اختار المهنسي ما اختاره الشهيد

أنها إن رآه قبل تمام الأشهر

استأنفت لا يرد ما قلت وهو

ما اختاره صدر الشريعة ومثلاً

خسرر والباقى وأقره المصنف

في باب الحيض وعليه فالنكاح جائز

وتعقد في المستقبل بالحيض كما يحسنه

في الخلاصة وغيرها وفي الجوهرة

والجنتي أنه الصحيح المختار وعليه

الفتوى وفي تصحيح القدوري

وهذا التصحيح أولى من تصحيح

الهداية وفي التهر أنه أعدل الروايات

وعنهما فيما علقته على المتن

(والصغرة) لوحاظت بعد تمام

الاشهر (لا) تستأنف (الاذا

حاضت في أنثائها) فتستأنف

بالحيض (كما تستأنف) العدة

(بالشهور من حاضت حيضة)

أو ثنتين (ثم أبست) تحرزا

عن الجمع بين الاصل والبدل

(و) الاياس سنة للرؤية وغيرها

بلا انقلاب الى عدة الحرة فهستاني (قوله لبقاء النكاح في الرجعي) بيان للفرق وهو أن النكاح قائم  
من كل وجه بعد الطلاق الرجعي وبالعق كمل ملك الزوج عليها والعدة في الملك الكامل مقدرة شرعاً ثلاث  
حض بخلافه بعد البائن أو الموت (قوله وقد تنقل العدة ستة) جعلها سبباً باعتبار المتنقل عنه والا  
فالاعتدالات خمس أفاده ط (قوله طلق رجعياً) قيد بالرجعي ليكن انتقالها بالعق وبالموت وقد نكحني  
ذلك على محشي مسكين أفاده ط (قوله لخاضت) أي قبل تمام العدة وكذا يقال فيما بعده ط  
(قوله تبهر ثلاثاً) أي تنقل الى عدة الحرة لان طلقها رجعي كما حلت (قوله للاياس) أي الى أن  
وصلت الى سن الاياس (قوله تبهر بالاشهر) ولا يعتبر بالايام التي وجدت حال الصغر قبل حدوث الحيض  
ط (قوله فعاددها) ومثله ما لو حبلت ولو ذكره لاستوفى المثال أنواع العدة الثلاثة وهي العدة بالحيض  
وبالاشهر وبوضع الحمل لـ لو مات زوجها بقي عدتها بوضع الحمل ولا تنقل الى الاشهر (قوله تبهر  
بالحيض) مسمى على أحد الأقوال الآتية (قوله تبهر أربعة أشهر وعشراً) لانها معددة بالرجعي فلها  
عدة الموت كما مرقات وقد اشتمل هذا المثال على عدة الصغيرة والكبيرة والامة والحرة والحائض والابسة  
والمطلقة والمتوفى عنها زوجها والمعتقة ويزاد عشرة وحى الحبل على ما ذكرنا (قوله ثم عاددها) أي  
في أثناء الأشهر أو بعدها يدل عليه قوله أو حبلت من زوج آخر فإن حبلها منه لا يكون الا بعد الأشهر ويدل  
عليه أيضاً ما لا بد وهو قوله لـ كن اختار المهنسي الخ هـ ح (قوله على جاري عادت) مقتضاه اعتبار  
عادة نفسها وهذا أحد أقوال وهو غير المعتمد فالأولى التعبير بقوله على العادة كما في الهداية قال في الجبر  
واختلفوا في معنى قوله اذا رأت الدم على العادة فتقبل معناه اذا كن سائلاً كثيراً احترازاً عما اذا رأت به  
يسرة وقيل معناه ما ذكر وإن يكون أجراً وأسود لا أصفر أو أخضر أو ترابية وقيل معناه أن يكون على العادة  
الجارية حتى لو كان عادت قبل الاياس أصفر فإنه كذلك انتقض كذا في الفقه وصرح في المعراج بأن الفتوى  
على الأول هـ والاخير هو ما ذكره الشارح فافهم (قوله لأن شرط الخلفة) أي خلفة الاشهر  
عن الحيض والخلف هو الذي لا يبصر اليه الا عند تعدد الاصل كالندية للشيخ الفاني وأما البديل كالمسح على  
الخفين فلا يشترط فيه ذلك أفاده ط (قوله ستة أقوال معجزة) أحد ما ينتقض مطلقاً واختاره في الهداية  
\* الثاني لا ينتقض مطلقاً واختاره الاسميناني \* الثالث ينتقض ان رآه قبل تمام الأشهر لا بعد ها وأفتى به الصدر  
التهيد وفي المجتبى وهو الصحيح المختار للفتوى \* الرابع ينتقض على رواية عدم التقدير للاياس التي هي ظاهر  
الرواية قائماً ثابت الامر على نظمها فلما حاضت تبين خطأ ها ولا ينتقض على رواية التقدير له واختاره في الايضاح  
واقصر عليه في الخاتمة وجرم به القدوري والجصاص ونصره في البدائع \* الخامس ينتقض ان لم يكن حكم  
بإسباها وان حكم به فلا مكان يدعي أحدهما فساد النكاح فيعنى بعخته وهو قول محمد بن مقاتل وصححه  
في الاختيار \* السادس ينتقض في المستقبل فلا تعدد الا بالحيض للطلاق بعده لا الماضي فلا تفسد الانجحة  
المباشرة بعد الاعتدال بالاشهر وصححه في النوازل هـ (قوله وعليه) أي على هذا القول فالنكاح جائز  
لأنه انما يقع بعد تمام الأشهر فوقع معتبر الوجود شرطه وهو الاياس بوجوده وسببه وهو الانقطاع في مدته التي  
يغلب فيها ارتفاع الحيض وهو الجنس والنسب ولا تعدد في المستقبل الا بالحيض لتحقيق الدم المعتاد خارجاً  
من الفرج على غير وجه الفساد بل على الوجه المعتاد فاذا تحقق اليأس تحقق حكمه واذا تحقق الحيض تحقق  
حكمه وأما اشتراط دوام الانقطاع الى الموت في اليأس فلا دليل له فقد يتحقق اليأس من الشيء ثم يوجد وتماه  
في الفقه وهذا كما ترى ترجيح أيضاً لهذا القول (قوله لا تستأنف) لأنه لم يبين بالحيض أنها كانت  
قبل من ذوات الاقراء بخلاف الابسة ط (قوله اذا حاضت) استثناء منقطع ط (قوله في أنثائها)  
أي قبل تمامها ولو بساعة ط (قوله ثم أبست) أي بلغت سن الاياس عند الحيضتين وانقطع دمها فح  
(قوله للرؤية وغيرها) وقيل للرؤية خمس وخمسون وغيرها ستون وقيل ستون مطلقاً وقيل سبعون  
وفي ظاهر الرواية لا تقدير فيه بل ان تبلغ من السن ما لا يحيض مثلاً فيه وذلك يعرف بالاجتماع والمآلة  
في تركيب البدن والجنم والهزال هـ ح عن الجبر وفي القهستاني وقيل ثلاثون (قوله وقيل  
الفتوى على خمسين) قال القهستاني وبه يبقى اليوم كافي المتأنيح (قوله وفي الجبر عن الجامع الخ) يستحل

(خمس وخمسون) عند الجمهور وعليه الفتوى وقيل الفتوى على خمسين نهر وفي الجبر عن الجامع صغرة بلغت ثلاثين سنة ولم تحض حكمها بإسباها ان

أن يكون مبنيًا على القول بتقديره ثلاثين لكن ظاهر قوله ولم تحض أنها لم يسبق لها حيض أصلا وهي الشابة التي بلغت بالسن وترحمها وبزويده ما في الترخاينة عن النبايع امرأة ما رأت الدم وهي بنت ثلاثين سنة مثلا رأت يومًا ما لا غير ثم طلقها زوجها قال ليست حي يا بسة وقال أبو جعفر تعتد بالشهور ولا نمن من اللاتي لم يحضن وبه نأخذ اه (تنبيه) هل يؤخذ بقوله أنها بلغت سن البأس كما يقبل قولها بالبوغ بعد الصغر أم لا بد من بينة لم أر من صرح به من علمائنا وبغني الأول على رواية التقدير بعدة أم على رواية عدمه فالعسير اجتماع الرأي كما مر تأمل (تمت) ذكر في الحقائق شرح المنظومة النفقة في باب الامام مالك ما نصه وعندنا لم تبلغ حد الاياس لاتعد بالاشهر وحده خمس وخمسون سنة هو المختار لكنه يشترط الحكم بالاياس في هذه المدة أن ينقطع الدم عنهما مدة طويلة وهي ستة أشهر في الاصح ثم هل يشترط أن يكون انقطاع ستة أشهر بعد مدة الاياس الاصح أنه ليس بشرط حتى لو كان منقطعًا قبل مدة الاياس ثم تمت مدة الاياس وطانها زوجها يحكم بإياسه او تعتد بثلاثة أشهر هذا هو المتصور في النفا في الحيض وهذه دقيقة تحفظ اه ونقل هذه العبارة وأقرها الشهاب أحمد بن يونس النجفي في شرحه على الكنز من خط العلامة بأكبر شارح الكنز غير معزلة لاحد ونقلها ط عن السيد الجوى (قوله وعدة المنكوحة الخ) مبتدأ خبره قوله الاتي الحيض وهذه الجملة بتامها مستغنى عنها بقوله سابقا كذا ام ولاد مات عنها مولاها وأعتقه او موطوءة بشبهة أو نكاح فاسد في الموت والفرقة ط على أن كلامه هنا يوجب وجوب العدة في النكاح الفاسد ولو قبل الوطئ وليس كذلك فانما لا تجب فيه بالوطئ في القبل كما مر في باب المهر (قوله نكاحا فاسدا) هي المنكوحة بغير شهود ونكاح امرأة الغير بلا علم بأنهم تزوجة ونكاح المحارم مع العلم بعدم الحل فاسد عنده خلافا لهما فتج (قوله فلا عدة في باطل) فيه أنه لا فرق بين الفاسد والباطل في النكاح بخلاف البيع كما في نكاح الفتح والمنظومة المحسنة أكن في البحر عن المجتبى كل نكاح اختلف العلماء في جوازه كالنكاح بلا شهود فالدخول فيه موجب للعدة أما نكاح منكوحة الغير ومعتقه فالدخول فيه لا يوجب العدة ان علم أنها للغير لأنه لم يقل أحد بجوازه فلم ينقد أصلا فلي هذا يفرق بين فاسده وباطله في العدة ولهذا يجب الحد مع العلم بالحرمة لكونه زنا كما في الفتنه وغيرها اه قلت ويشكل عليه أن نكاح المحارم مع العلم بعدم الحل فاسد كما علمت مع أنه لم يقل أحد من المسلمين بجوازه وتقدم في باب المهر أن الدخول في النكاح الفاسد موجب للعدة وثبوت النسب ومثل له في البحر حنابلة بالتزوج بلا شهود وتزوج الاختين معا أو الاخت في عدة الاخت ونكاح المعتدة والخامسة في عدة الرابعة والامه على الحرة اه (قوله اختيار) ومثله في المحيط معلا بان النسب لا يثبت فيه لانه موقوف فلم ينقد في حق حكمه فلا يؤثر شبهة الملك اه (قوله لكن الصواب الخ) فقد نقل الزياجي في النكاح الفاسد ما نصه وذكر في كتاب الدعوى من الاصل اذا تزوجت المرأة بغير إذن مولاها ودخل بها الزوج وولدت لسته أشهر مذ تزوجها فادعاه المولى والزوجة فهو ابن الزوج فقد اعتبره من وقت النكاح لا من وقت الدخول ولم يحل خلافا قال الحلواني هذه المسألة دليل على أن القرائن ينقد بنفس العقد في النكاح الفاسد خلافا لما يقوله البعض انه لا ينقد الا بالدخول اه فهذا صريح في ثبوت النسب فيه ويتبعه وجوب العدة فكان ما في المحيط والاختيار سهوا بجر قلت لكن يشكل على هذا تصرفهم بأن النكاح الفاسد انما يجب فيه مهر المثل والعدة بالوطئ لا بمجرد العقد ولا بالخلو لفسادها لعدم التمكن فيها من الوطئ كالتلوة بالخائض فلا تقام مقام الوطئ كما صرح بذلك في الفتح والبحر وغيرها في باب المهر الا أن يقال ان انعقاد القرائن بنفس العقد انما هو بالنسبة الى النسب لانه يحتاط في اثباته احياء للولد ثم اعلم أنه ذكر في البحر حنابلة أنه تعتبر مدة النسب وهي ستة أشهر من وقت الدخول عند محمد وعليه الفتوى لان النكاح الفاسد ليس بداع اليه والاقامة باعتبار ذلك في الهداية أي اقامة العقد مقام الوطئ باعتبار كون العقد داعيا الى الوطئ وعند هذا ابتداء المدة من وقت العقد قياسا على الصحيح والمشايخ اتفوا بقول محمد اعدم صحة القياس المذكور وفائدة الخلاف فيما اذا أتمت بولده لسته أشهر من وقت العقد ولا قل منها من وقت الدخول فانه لا يثبت نسب به على المقتضى به اه اذا علمت ذلك فيمكن أن يحمل ما في الاختيار والمحيط على قول محمد وان المراد من عدم ثبوت النسب اذا أتمت به لا قبل من ستة أشهر من وقت الدخول

مطلب  
عدة المنكوحة فاسدا والموطوءة  
بشبهة

(وعدة المنكوحة نكاحا فاسدا)  
فلا عدة في باطل وكذا موقوف  
قبل الاجازة اختيار لكن الصواب  
ثبوت العدة والنسب بجر  
مطلب  
في النكاح الفاسد والباطل

وان كان لا كثر منهما من وقت العقد ويحمل ما تقدم عن الزيلعي على قولهما بدليل أنه فرض المسألة فيما إذا  
ولدت لستة أشهر مذ تزوجها ولم يعتبر وقت الدخول بقرينة تمام الكلام ولا يتجنى أن التوفيق أول من الخطأ  
وشق العصا (قوله والموطوءة بشبهة) كالتي زفت إلى غير زوجها والموجودة لبلا على فراشه إذا ادعى  
الاثبات كذا في الفتح وأفاد في النهر بحثاً أن من ذلك ما وقع الاستفتاء عنه في أن أمه فوطها ما أثبت أنها  
حرة الأصل اهـ وهو ظاهر ومن ذلك ما لو وطئ معتد به بشبهة وسنأتي ومنه ما في كتب الشافعية إذا  
أدخلت منياً فزوجها ظنته متى زوج أو سيد عليها العدة كالموطوءة بشبهة قال في البحر ولم أره لا صاحبنا  
والقواعد لا تبايه لأن وجوبها بالتعرف براءة الرحم (قوله ومنه) أي من قسم الوطئ بشبهة قال في النهر  
وأدخل في شرح السير قندي منكوحة الغير تحت الموطوءة بشبهة حيث قال أي بشبهة المال والعقد بان زنت  
إليه غير أمر أنه فوطها أو تزوج منكوحة الغير ولم يعلم بحالها وأنت خبر بان هذا يقتضي الاستثناء  
عن المنكوحة فاسداً إذ لا شك أنها موطوءة بشبهة العقد أيضاً بل هي أولى بذلك من منكوحة الغير إذ اشترط  
الشهادة في النكاح بخلاف الفراق عن نكاح الغير اهـ إذا علمت ذلك ظهر لك  
أن الشارح متابع لما في شرح السير قندي لا يخالفه إذ لو قصد مخالفة كان عليه أن يذكر قوله ومنه الخ  
عقب قوله المنكوحة نكاحاً فاسداً لا بعد قوله والموطوءة بشبهة فافهم ويمكن الجواب عن السير قندي بأنه  
حمل المنكوحة نكاحاً فاسداً على ما سقط منه شرط الصحة بعد وجود المحلية كالنكاح المؤقت أو بغير شهود  
أما منكوحة الغير فهي غير محل إذ لا يمكن اجتماع ملكين في آن واحد على شيء واحد فالعقد لم يؤثر ملكاً فاسداً  
وانما اثر في وجود الشبهة والشارح كثير المتابعة للنهر قلنا خالفه هنا إشارة إلى ما قلنا (قوله كما سيبي) \*  
أي في المتن آخر الباب (قوله يعني إذا لم تكن عالمة راضية) هذا مذكور أيضاً في البحر واستشهد له بما  
في الحاشية من أن المنكوحة إذا تزوجت رجلاً ودخل بها ثم فُرق بينهما لا يجب على الزوج الأول نفقتها مادامت  
في العدة لأنها لما وجبت عليها العدة صارت ناشئة اهـ (قوله كما سيبي) أي قبل الفروع (قوله واما  
الولد) أي التي مات مولاه أو أعتقها ولا تنسقه لها في هذه العدة كما في البحر عن كافي الحاكم أي  
لأنها عدة وطئ لا عقد (قوله فلا عدة على مدبرة معتقة) المناسب وأما بدل قوله ومعتقة قال في البحر  
وقد بام الولد لأن المدبرة والامة إذا اعتقت أو مات سداها لا عدة عليها بالاجماع كما ذكره الاستيعابي اهـ أي  
لأنه لا فراش لهما كما قدمه الشارح (قوله غير الامة والحامل) منصوب على الحالية من ضمير المنكوحة  
والموطوءة واما الولد أو مجرور ونعت لهن وكان الأولى أن يذكر قوله وغير المحرمة عليه وهذا في أم الولد وكان  
لم يذكره لكونه صريحاً به فيما مر (قوله بالاشهر والوضع) فيه لف ونشر مرتب (قوله الحيض)  
جمع حيضة أي عدة المذكورات ثلاث حيض إن كن من ذوات الحيض والأفلا شهر أو وضع الحمل وهذا  
إن كانت المنكوحة نكاحاً فاسداً أو الموطوءة بشبهة حرة إذ لا لامة حيضتان كما في البحر (قوله أي موت  
الواطي) أي في المسائل الثلاث وأفاد أنه لا عدة في النكاح الفاسد بدون وطئ كما قدمناه والواطي  
في الأخيرة هو المولى الذي مات عنها أو أعتقها أما لو كان زوجها تكون عدة لامة المنكوحة (قوله  
وغيره) أي غير الموت وهذا خاص فيما عدا الأخيرة (قوله كفرقة) الأولى كفرقة أي تفريق القاتني  
وسبأني أن ابتداء العدة في الموت من وقت الموت وفي غيره من وقت التفريق أو المتاركة ويأتي بيان المتاركة  
(قوله لأن عدة هؤلاء الخ) جواب سؤال حاصله لم كانت عدة هؤلاء بالحيض ولم يعتبروا في عدة وفاة  
ط (قوله لتعرف براءة الرحم) أي لأجل أن يعرف أن الرحم غير مشغول باللقضاء حتى النكاح إذ لا نكاح  
صحیح والحيض هو المعروف (قوله ولم يكف بجحضة) كالاستبراء لأن الفساد ملحق بالصحيح احتياطاً من  
(قوله ولا اعتداد بجحضة طلق فيه) أي إذا طلقها في الحيض لا يحسب من العدة لأن ما وجد قبل الطلاق  
لا يحسب به منها لعدم التجزئ فلو احتسب كل من الرابة فوجب كلها لعدم التجزئ أيضاً نهر قال في الدر  
المتقى لو قال بجحضة وقعت الفرقة فيه لكان أشمل (قوله وإذا وطئت المعتدة) أي من طلاق أو غيره  
درمستى وكذا المنكوحة إذا وطئت بشبهة ثم طلقها وزوجها كان عليها عدة أخرى وتداخلنا كما في الفتح  
وغيره (قوله بشبهة) متعلق بقوله وطئت وذلك كالموطوءة للزوج في العدة بعد الثلاث بنكاح وكذا بدونه  
إذا قال ظننت أنها تحل لي أو بعد ما أباها بالفاظ الكناية وعمامة في النسخ وقاد به أنه لو وطئها بعد الثلاث

(والموطوءة بشبهة) ومنه تزوج  
امرأة الغير غير عالم بحالها كما  
سيبي والموطوءة بشبهة أن تقم  
مع زوجها الأول وتخرج بأذنه  
في العدة لقيام النكاح بينهما  
انما حرم الوطئ حتى تزلزمت نفقتها  
وكسوتها بحر يعني إذا لم تكن  
عالمة راضية كما سيبي (وام الولد)  
فلا عدة على مدبرة ومعتقة (غير  
الامة والحامل) فان عدتهما  
بالاشهر والوضع (الحيض للموت)  
أي موت الواطي (وغيره) كفرقة  
أو متاركة لأن عدة هؤلاء لا تعرف  
براءة الرحم وهو بالحيض ولم يكف  
بجحضة احتياطاً (ولا اعتداد  
بجحضة طلق فيه) اجاعاً وإذا  
وطئت المعتدة بشبهة

مطلب  
في وطء المعتدة بشبهة

في العدة بلانكاح حالها بغير ميثا لا تجب عدة أخرى لانه زنا وفي البرازية طلاقها ثلاثا ووطئها في العدة مع العلم بالحرمة لاستأنف العدة ثلاث حيض ويرى بان اذا علم بالحرمة ووجد شرائط الاحصان ولو كان منكرا طلاقها لا تنقضي العدة ولو ادعى الشبهة تستقبل وجعل في التوازل البائن كالثلاث والصد لم يجعل الطلاق على مال والخلع كالثلاث وذكر انه لو خالها ولو بمال ثم وطئها في العدة عالما بالحرمة تستأنف العدة لكل وطئة وتندخل العدد الى أن تنقضي الاولى وبعده تكون الثانية والثالثة عدة الوطئ لا الطلاق حتى لا يقع فيها طلاق آخر ولا تجب فيها نفقة اه وما قاله الصدر هو ظاهر ما قد سناه انقاعا عن القبح حيث جعل الوطئ بعد الابانة بالفاظ الكتابة من الوطئ بشبهة أي لقول بعض الأئمة بأنه لا يقع بها البائن فأورث الخلاف فيها شبهة (قوله ولو من المطلق) أي كما مثلنا آنفا ثم الاولى أن يقول ولو من غير المطلق لما في النسخ من أن الشافعي واقفنا في أحد قوليه فيما اذا كان الوطئ المطلق اه فعلم أن غير المطلق هو محل الخلاف فكان المناسب التصريح عليه ليدخل المطلق بالاولى وفي الدرر اعلم أن المرأة اذا وجب عليها عدة ثمان فاما أن يكونا من رجلين أو من واحد ففي الثاني لاشك أن العدتين تبدلوا في الاول ان كانتا من جنسين كالمتوفى عنها زوجها اذا وطئت بشبهة أو من جنس واحد كالملقة اذا تزوجت في عدتها فوطئها الثاني وفرق بينهما تداخلا عندنا فيكون ما زاد من الحيض محسوبا منهم ما جيعا واذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعليها اتمام الثانية اه (قوله والمرئى منها الخ) بيان للتداخل فلو كانت وطئت بعد جنة من الاولى فعليها حيضتان مكملة الاولى وتحتسب بهما من عدة الثاني فاذا حاضت واحدة بعد ذلك تمت الثانية أيضا فخير وهذا اذا كان بعد التفرق بينهما وبين الواطئ الثاني أما اذا حاضت جنة قبله فهي من عدة الاول خاصة وتماهى في البحر عن الجوهره وقال واذا كان الواطئ هو المطلق فهل يشترط أن يكون بعد التفرق أيضا لم أره صريحا اه قلت الظاهر أن التفرق يحكم العقد الفاسد لرفع شبهة ما الوطئ بشبهة بدون عقد فان الشبهة ترتفع بمجرد العلم بحقيقة الحال والله اعلم وفي البحر عن الثانية واذا تمت عدة الاول حل للثاني أن يتزوجها لا لغيره ما لم تتم عدة الثاني بثلاث حيض من حين التفرق واذا كان طلاق الاول رجعا كان له أن يراجعها في عدته ولا يلزمها حتى تنقضي عدة الثاني اه ملخصا وفيه عن الجوهره ثم اذا تبدلوا العدة من رجعي فلا نفقة اي على واحد منهما ولو من بائن فننقضا على الاول والزوجة اذا تزوجت بائنا وفتق بينهما بعد الدخول فلا نفقة اي على زوجها لانها منعت نفسها في العدة اه قلت ولعل الفرق في البائن أن المنع بالبينونة لا بالعدة من الثاني بخلاف الرجعي وانما لم تجب على الواطئ لان عدتها من عدة وطئ ولا نفقة فيها تاتل (تنبيه) يمكن انقضاء العدتين معا كعدة بالاشهر لوفاء وطئت فيها بشبهة وحاضت فيها ثلاثا وانقضاء الثانية قبل الاولى كما لو تمت الحيض قبل تمام أربعة أشهر وعشر ويمكن تأخر الثانية بحجبتها عن الاولى كما لو حاضت بعد تمام الأشهر (قوله وكذا الوطئ بالاشهر) كما بسطة وطئت بشبهة في خلال عدتها فانتم الثانية بالاشهر أيضا فخير (قوله أو بهما لمعتدة وفادة) مثاله ما ذكرناه في التنبيه آنفا وكان الاولى أن يزيد أو بوضع الحمل وهو مسألة الحائل الآتية (قوله فلو حذف قوله والمرئى منهما) أي الذي هو قاصر على الحيض وقد يجاب بان المراد بالمرئى الحاصل بالعلم لبرؤية البصر ط (قوله لهما) أي لم من تعدد العدتين بالاشهر ومن تعدد بالاشهر لوفاء وبالحيض لوطئ الشبهة (قوله وعم الحائل لو حلت) عطف على لهما أي وام من تعدد العدتين بوضع الحمل كالحائل باليوم وهي من لم تكن حبلية فاذا حبلت في العدة تنقضي بوضعها سواء كان من المطلق أو من زنا أو من نكاح فاسد اذا ولده بعد المأثرة لا قبلها كما قد سناه عن الحامو الرادى (قوله الامعتدة الوفاة الخ) أفاد أن المراد بالحائل اذا كانت معدة من طلاق أو فسخ بخلاف المعتدة من وفاة فانهم قال في النهر وفي الخلاصة وكل من حلت في عدتها فعدتها أن تضع حملها وفي المتوفى عنها زوجها اذا حلت بعد موت الزوج فعدتها بالشهور اه وقد مر عن البدائع اه والذي مر عن البدائع ذكره في النهر عند مسألة عدة الفار وهو الذي كتبه في عدة الحامل عند قوله أو من زنا حيث قال أما في عدة الوفاة فلا تغير بالحمل وهو الصحيح أي بل تبقى عدتها أربعة أشهر وعشرا (قوله كما مر) أي عند قول المصنف وللموت أربعة أشهر وعشر مطلقا حيث قال الشارح هناك فلم يخرج عنها الا الحامل يعني

ولو من المطلق (وجبت عدة أخرى)

لتجدد السبب (ونداختا والمرئى)

من الحيض (منهما) وعليها أن

(تتم) العدة (الثانية ان تمت

الاولى) وكذا الوطئ بالاشهر أو بهما

لومعتدة وفادة فلو حذف قوله

والمرئى منهما العمهما وعم الحائل

لوحلت فعدتها الوضع الامعتدة

الوفاة فلا تغير بالحمل كما مر وصححه

في البدائع (ومبدأ العدة بعد

الطلاق و) بعد (الموت) على

الفور

من مات عنها وهي حامل كافتد منه فاعلم أن من لم تكن حاملا عند الموت وجبت بعده فقي داخله تحت الاطلاق  
فلا تغير عدنها بل تبقى بالاشهر ويعلم أيضا من قوله بعده وقين حملت بعد موت الصبي عدة الموت اجبا لعدم  
الحمل عند الموت اه فافهم لكن الظاهر أن هذا بالتفكر الى الوفاة فماعدة الوطى الذي حصل منه الحمل  
فلا تنقض الا بوضعه ان كان يشبهه لانه ثابت القرب بخلاف ما لو كان من زوال الزنا لعدته أصلًا  
فافهم (قوله لانها أجل) أى لان العدة أجل فلا يشترط العلم بشبهه أى بمعنى الاجل اه ح وفي عامة  
النسخ لانها ضمير التثنية أى عدة الطلاق وعدة الموت فالت وهو ما مبنى على تعريف البدائع من أن العدة  
أجل ضرب لانقضاء ما بقى من آثار النكاح وقد سار جريحه (قوله فلو طلق) تفريع على المتن ط (قوله  
من وقت البيان) لانه انشاء من وجه بحر وهذا الجمله بمنزلة الاستثناء من قوله ومبدأ العدة بعد الطلاق  
والموت اه ح قال في الشرح لباليه قوله وابتدأها عقيبها أى عقيب الطلاق والموت يستثنى منه من بين  
طلاقها فان عدتها من وقت البيان لان من وقت قوله احداكم ما طلق وان مات قبل البيان لم يزم كلاهما  
عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض كما في البرازية اه وسياق استثناء مسائل اخرى في كلامه (قوله  
عدلا) أى الشاهد ان أى زكاهما غيرهما لم يصح القضاء بشهادتهما على ما عرف في موضعه (قوله  
من وقت الشهادة) على حذف مضاف أى من وقت تحمل الشهادة لان من وقت أدائها فقامت لها لو شهد في المحترم  
أنه طلقها في سؤال كان ابتداء العدة من سؤال كما تقدم ح قلت والظاهر أن يراد وقت الشهادة على ظاهره  
بناء على أن أداء ما حصل وقت التحمل لانها شهادة حسبة ينسق الشاهد بتأخيرها بلا عذر فلا تقبل  
كما أشار اليه في البحر (قوله بخلاف الخ) مرتبط بقوله فالعدة من وقت الطلاق (قوله فان الفتوى انها  
من وقت الاقرار مطلقا) أى سواء صدقته أم كذبه أم قالت لا أدري كما يدل عليه السياق قال في البحر  
وظاهر كلام محمد في المبسوط وعبارة الكنز اعتبارها من وقت الطلاق الا ان المتأخرين اختاروا وجوبها  
من وقت الاقرار حتى لا يحل له التزوج باختما واربع سوا حاز جراه حيث كتم طلاقها وهو مختار كما في الصغير  
اه ووفق السعدي بحمل كلام محمد على ما اذا كانت متعزتين من الوقت الذي اسند الطلاق اليه أما اذا كانا  
مجمعين فكذب في كلامهما ظاهر فلا يصدقان في الاسناد قال في البحر وهذا هو الذي في ان شاء الله تعالى  
وفي أن فتوى المتأخرين مخالفة للأئمة الاربعة وجهها العناية والسابعين وحيث كانت مخافة فتوى لثمة  
فينبغي ان يفتى به بحالها والناس الذين هم ظاهرها وليذا فصل السعدي بما ستره اذ ملخصا وأقره في البحر والنهر  
(قوله فنبال لثمة المراضعة) أى الموافقة على الطلاق وانقضاء العدة ليصح اقرار المريض لها بالدين وأول تزوج  
اختما وأربع سواها فتح (قوله لكن الخ) استدراك على ما قبله حيث سكت فيه عن بيان النفقة  
والسكنى فان فيها فرق بين التصديق والكذب وكان الانصراف أن يقول فان الفتوى انها ان كذبه الخ (قوله  
ان وطئ الزمة مهر ثان) ينبغي تقييده بما اذا كان في عدة ما دون الثلاث أو في عدة الثلاث لكن مع ظنه الحل  
لما قدمناه عن البرازية انه لو وطئها في عدة الثلاث مع العلم بالحرمه كان زنا بقي هل يتكرر المهر بتكرار  
الوطئ ان ذكر في البحر باب المهر عن الخلاصة لو وطئ المعتدة من ثلاث وأدعى الشهة يلزم مهر واحد  
أم بكل وطئ مبتر قيل ان كانت الطلقات الثلاث جله فظن أنهم لم تقع فيوطئ في موضعه فيلزم مهر واحد  
وان ظن أنهم تقع لكن ظن أن وطئها حلل فهو ظن في غير موضعه فيلزمه بكل وطئ مهر اه تأمل (قوله  
ولانفقة الخ) أى اذا كان الزمن الماضي استغرق العدة أما اذا بقي منها شيء عجب النفقة والسكنى فيه ط  
(قوله لقبول قولنا على تفسيها) أى في حق نفسها فيسقط ما وجب لها قال في البحر والحاصل أنها ان كذبه  
في الاسناد أو قالت لا أدري عن وقت الاقرار وان صدقته في حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى  
من وقت الاقرار اه وفيه أن السكينة من حق الله تعالى ومقتضاها لزومها وان صدقته ط قلت وليس  
في عبارة البحر لفظ السكينة بل عبارته ولكن لان نفقة لها ولا كسوة وان صدقته وهكذا في النهر وأصل المسألة  
في الخاتمة كما عزاها الشارح اليها وعبارتها وفي الفتوى عليها العدة من وقت الاقرار ولا يظهر أثر نفقة لها الا  
في ابطال النفقة فقد ظهر أن ذكر السكينة في كلام المصنف مستدرك فافهم (قوله ثم أقام معها) أطلقته  
فقبل ما اذا وطئها أولا اه ط (قوله ان مقرابطلا فلهما تنقضى عدتها) أى يكون ابتداءها من وقت

(وتتبقى العدة وان جهلت)  
المرأة (بهما) أى بالطلاق والموت  
لانما أجل فلا يشترط العلم بعصية  
سواء اعترف بالطلاق أو أنكره  
(فلو طلق امرأته ثم أنكره  
واقبت عليه بينة وقضى القاضي  
بالفرقة) كأن ادعته عليه  
في سؤال وقضى به في المحترم (فالعدة  
من وقت الطلاق لان من وقت  
القضاء) برازية وفي الطلاق  
المبهم من وقت البيان ولو شهدا  
بطلاقها ثم بعد أيام عدلا فنقض  
بالفرقة فالعدة من وقت الشهادة  
لا القضاء بخلاف ما لو أقر بطلاقها  
منه زمان ما من فتوى  
أنها من وقت الاقرار مطلقا  
لثمة المراضعة لكن ان  
كذبه في الاسناد أو قالت  
لا أدري (وجب) العدة من  
وقت الاقرار وإياها النفقة والسكنى  
وان صدقته فكذلك غير أنه  
ان وطئها الزمة مهر ثان اختيار  
ولان نفقة ولا كسوة (ولاسكنى)  
لها القبول قولنا على نفسها خاتمة  
وفيها بأنها ثم أقام معها ما بان  
مقرابطلا فلهما تنقضى عدتها لان  
سكنا



الطلاق والظاهر أن المراد اقراره بين الناس لا مجرد اقراره به عند هاجم تصديقها له وان المراد اقراره به  
 من حين التعلق وبه يظهر الفرق بين هذه المسألة ومسألة المتن فانه ما فروضه فيما لو كتم طلاقها ثم أقر به بعد  
 زمان وظاهر أيضا عدم مخالفتها للتحقيق الاتي عن جواهر الفتاوى من اعتبار الاشتار ولا المساس في الفروع  
 من اعتبارها أيضا فافهم (قوله فان اشتهر الخ) فلو طلقها ثلاثا تباعد هذه الطلقة المشتهرة لاتقع الثلاث كما سأتى  
 في الفروع (قوله وكذا لو خالعاها) هو داخل تحت قوله أبانها لكن الابانة قد تكون بدون علمها بخلاف الخالعة  
 لانها مفعولة فاشار الى أنه لا فرق في اشتراط الاشهار بين كونها عالمة أولا فافهم (قوله واشهد) أشار الى أن  
 الاشهار لابد أن يكون باقراره بين الناس لا بمجرد سماعهم من غيره والى أن اقراره عند رجلين يكفي فلا يلزمه  
 الاقرار عند أكثر فان الشهادة اشهار كما قالوه في النكاح من أن الاعلان الذي قال باشتراطه الامام مالك يحصل  
 بالشاهدين فافهم (قوله وكذا لو كتم طلاقها لم تنقض زجرا) أي زجر الله عن الكتمان وهذا التعليل  
 ذكره في الثانية وتقدم تعليل آخر وهو قوله نفسا اتممة المواضعة وهو مذكور في الهداية وذكر هذه المسألة مكررا  
 بما مر في المتن لانه مفروض فيما لو كتم طلاقها ثم أخبر به بعد زمان كما مر وفي بعض النسخ ولذا باللام وهي أولى  
 والحاصل انه ان كتم ثم أخبر به بعد مدة فالفتوى على أنه لا يصدق في الاستناد بل يجب العدة من وقت الاقرار  
 سواء صدقته أو كذبه وان لم يكتبه بل أقر به من وقت وقوعه فان لم يشتر بين الناس فكذلك وان اشتهر  
 بينهم تجب العدة من حين وقوعه وتنقض ان كان زمانها مضي وهذا اذا لم يكن وطئاً بشبهة ظن الحل  
 والاوجب بالوطئ عدة أخرى وتداخلت كما مر وكذا كلما وطئها تجب عدة أخرى فلا محل لها للتزوج بائنا  
 تمس عدة الوطئ الاخير بخلاف ما اذا كان الوطئ بلا شبهة فانه لا يوجب عدة لتحصن زنا الزنا لا يوجب عدة  
 كما مر فلهذا التزوج بائنا كما صرح به في التتارخانية في الفصل الثاني والعشرين من الطلاق أي اذا كان الطلاق  
 مشتمرا ومضت عدته كما علمه والافلاطون الثالث بعد هذه الطلقة على هذا التفصيل كما سأتى في الفروع  
 (قوله وحينئذ فبدوها من وقت النبوت والظهور) أي وحين اذ علمت هذا التفصيل الذي ذكرنا حاصله فظهر  
 أن هذه المسائل اذا لم يكن الطلاق فيها مشتمرا يكون مبدأ العدة من وقت النبوت أي ثبوت الطلاق  
 وظهوره بينهم فقوله والظهور عطف تفسير أي يكون مبدأها من وقت اقراره بين الناس فتكون هذه  
 المسائل مستتناة أيضا من قوله ومبدأ العدة بعد الطلاق بخلاف ما اذا كان مشتمرا من الاصل فانها تكون  
 من وقت الطلاق وقد علمت أن الاقرار في عبارة الخالية بمعنى الاشهار بين الناس من حين التعلق هكذا ينبغي  
 حل هذا المقام فافهم (قوله ومبدأها في النكاح الفاسد بعد التفريق الخ) وقال زفر من آخر الوطئات  
 لان الوطئ هو السبب الموجب ولنا أن السبب الموجب للعدة شبهة النكاح ووقع هذه شبهة بالتفريق الاترى  
 انه لو وطئها قبل التفريق لا يجب الحد وبعده يجب فلا تصير شريعة في العدة ما لم ترتفع شبهة بالتفريق كافي  
 السكا في غيره اهـ ساحتاني قلت ولم أر من صرح بمبدأ العدة في الوطئ بشبهة بلا عقد وينبغي أن يكون من آخر  
 الوطئات عند زوال شبهة بأن علم انها غير زوجته وانما التحلل له اذا عقد هنا فلم يبق سبب للعدة سوى الوطئ  
 المذكور كما علم مما ذكرنا والله أعلم (قوله بعد التفريق من الثاني) أي عقبه وهذا اذا كان في زمان  
 يعقل لا يتبدل فلا يشكل بما اذا فرق في الحيض فانه يعتبر ابتداءها بعده اذ لا بد من ثلاث حيض أفاده  
 القهستاني والمراد بالتفريق أن يحكم القاضي به بينهما كما في البحر عن العناية تأمل (قوله وقيد في البحر  
 بخلاف الخ) أقول لو كان مرادهم وجوب الحد اذا كان الوطئ بعد العدة لم يبق لذكر فائدة اذ هذا حكم النكاح  
 الصحيح فيعلم منه الفاسد بالاولى وقد نازعه العلامة المقدسي بقوله وقد يقال هذه العدة تخالف غيرها في هذا  
 الحكم لانها أقر نكاح فاسد كما خالفته في انها لا تعتد في بيت الزوج اهـ وأيضا فقد رده الساحتاني بأن هذا  
 البحث وان تابعه عليه غير واحد فيه غلظة عن فهم تعليل المسألة وهو ما مر في الرد على زفر من ارتفاع شبهة  
 بالتفريق الخ أي فلم يبق بعد التفريق ما يندري به الحد ورتبه الرجعي أيضا بحاصله أن در الحد قبل التفريق  
 بشبهة العقد والعدة بعده تكون شبهة الشبهة وهي غير معتبرة بخلاف عدة الثلاث في النكاح الصحيح اذ اظن الحل  
 فانها شبهة الفعل لانها محجوبة في بيته ونفقة داره عليها او جنة لا نفقة ولا احتباس اهـ قلت لكن يشكل عليه  
 ما صرح به في البحر وغيره من أنه لو تزوج فاسدا اخت امرأته تحرر عليه امرأته الى انقضاء العدة وهذا يدل على

وفي أول طلاق جواهر الفتاوى  
 أبانها أو أقام معها فان اشتهر طلاقها  
 فيما بين الناس تنقض والا لا وكذا  
 لو خالعاها فان بين الناس وأشهد  
 على ذلك تنقض والا لا هو الصحيح  
 وكذا لو كتم طلاقها لم تنقض زجرا  
 انتهى وحينئذ فبدوها من وقت  
 النبوت والظهور (و) مبدأها  
 (في النكاح الفاسد بعد التفريق)  
 من القاضي بينهما ثم لو وطئها حد  
 جوهرة وغيرها وقيد في البحر  
 بكونه بعد العدة لعدم الحصة  
 بوطئ المعتدة

بقاء أثر هذا النكاح بالنسبة إليه وقد يجاب بان بقاء أثره بالعدة لا يمنع كون وطئه فيها زنا يحتمل به كالوطئ معتد به من الثلاث عالمها بما فيه زنا يحتمل به مع بقاء أثر النكاح قطعاً (قوله من الزوج) تحيده لان ظاهر كلامهم انها لا تكون من المرأة قال في البحر ورجحنا في باب المهر انها تكون من المرأة أيضاً ولذا ذكر مسكين من صورها أن تقول فأرقتك اه ورجحه بانفاقهم على أن اسكل منهم فسخ هذا النكاح والفسخ متاركة اه قال في التهر وقد منما يذفعه اه أى ذكر خنا لان المتاركة في معنى الطلاق فيختص به الزوج اه وردده الخير الرملى بأنه لا طلاق في النكاح الفاسد وتقدم تمامه هناك وان المقتضى تابع البحر (قوله ونحوه) بالنصب عطف على قوله تركتك أى كتبت سبيلك أو فأرقتك (قوله ومنه) أى من النحر أو من الاظهار (قوله لا يجزى العزم) بالرفع عطف على الطلاق أو بالجر عطف على اظهار العزم قصد به التنبه على ما في الكبر وغيره من قوله أو العزم على ترك وطئها وأنه على تقدير مضى أى اظهار العزم كغير المصنف تعالى ابن كمال لما في العناية أن العزم أمر باطن لا يطلع عليه وله دليل ظاهر وهو الاخبار به (قوله والا فيكني تفرق الابدان) أى مع العزم على تركها قال في البحر من المهر وأما غير المدخول بها فتحقق المتاركة بالقول وبالترك عند بعضهم وهو تركها على قصد أن لا يعود اليها وعند البعض لا تصح كون المتاركة الا بالقول فيما (قوله وانخلوة في النكاح الفاسد) أى سواء كانت صحيحة أو فاسدة ح وفيه انها لا تكون الا فاسدة لانه ممنوع شرعاً عن وطئها كالخلوة بالحنائى لكن المراد فسادها بغير فساد النكاح بأن كان ثم مانع آخر (قوله لا توجب العدة) أى ولا المهر وانما يجيبان بحقيقة الوطئ (قوله ولا تعتد في بيت الزوج) لانها في حال قيام العقد لاحق له عليها في احتسابها في بيته فبعده أولى لكن سياق في الفصل الآتى خلافه فها هنا أحد قولين ويأتى تمامه (تمت) ذكر في البحر أنه قد تم في النكاح الفاسد من باب المهر أن المراد بهذه العدة عدة المتاركة فلا عدة عليها بموته الا الحيض بعد الدخول وأنه لا حداد ولا نفقة فيها وأنه يحرم عليه امرأته لورثته اختمها فاسداً الى انقضاء العدة وان وجوبها في القضاء أما في الدابة لوعاها انها حاضت بعد آخر وطئ ثلاثاً حل لها التزوج بلا تبريق ونحوه وان الاربع عدم اشتراط عليها بالمتاركة (قوله قالت مضت عدتي الخ) اعلم ان انقضاء العدة لا ينصرف في اخبارها بل يكون به وبافعل بان تزوجت بأخر بعد مدة تنقضي في مثلها العدة فلو قالت بعده لم تنقض لم تصدق لأن الاقدام عليه دليل الاقرار بجر عن البدائع (قوله وكذبها الزوج) وأما اذا ادعى هو مضى عدتها وكذبه فسيأتى آخر الفروع (قوله قبل قولها مع حلفها) أى ولو كانت مرضعاً لانه يصور من بعضهن كما في الانقروى سائحاني (قوله ثم لو بالشهور الخ) شروع في بيان ادنى ما تحتمله المدة (قوله فالمقتدر المذكور) أى اذا كانت ممن تعتد بالشهر فلا بد من مضى المقتدر شرعاً المذكور فبما تم وهو ثلاثة أشهر للحرّة ونصفها للامة (قوله ستون يوماً) فيجعل كأنه طلقها في الظهر بعد الوطئ ويؤخذ لها أقل الظهر خمسة عشر لانه لا غاية لاكثره وأوسط الحيض خمسة لان اجتماع أقلها نادراً فثلاثة اظهار بخمسة وأربعين وثلاث حيض بخمسة عشر فصارت ستين وهذا على تخريج محمد لقول الامام وعلى تخريج الحسن له يجعل كأنه طلقها في آخر الظهر - تراعى عن تطويل العدة عليها ويؤخذ لها أقل الظهر وأكثر الحيض ليعتد لا فظهر ان ثلاثين يوماً وثلاث حيض ثلاثين أيضاً وندهما أقل مدة تصدق فيها الحرّة تسعة وثلاثون يوماً ثلاث حيض بتسعة أيام وظهر ان ثلاثين أقاده ط (قوله ولا مائة أربعون) هذا على تخريج محمد طهران ثلاثين وحيضة بعشرة وعلى تخريج الحسن خمسة وثلاثون يوماً طهر بخمسة عشر وحيضتان بعشرين ط وفي بعض نسخ البحر أنه على رواية الحسن ثلاثون وصوابه خمسة وثلاثون كما في البدائع وغيرها (قوله ما لم تدع السقط) غاية لاشتراط المدة المذكورة في الحرّة والامة قال ط والمراد السقط الذي ظهر بعض خلقه ولا بد من مدة يحتمل فيها ظهور ذلك اه أى فلو نكحها ثم طلقها بعد شهر مثلاً لا يقبل قولها لانه لا يستبين بعض خلقه قبل أربعة أشهر كما تقدم وأشار الى انها لو ادعت انقضاء العدة ولم تقتر بسقط لا تصدق وقيل تصدق لاحتماله قال في التهر والظاهر الاول وقال الرملى والثاني ضعيف كما تقدم في باب الرجعة فراجع اه (قوله كما ترى الرجعة) حيث قال هناك ثم اغتاتت المدة ولو بالحيض لا بالسقط وله تخليفها انه مستبين الخلق ولو بالولادة لم تقبل الا بينة ولو حرّة ففتح اه قال في البحر وفيه نظر فقد صرحوا في باب ثبوت النسب ان عدتها تنقضي باقرارها بوضع الحمل وان توقف

### (أو) المتاركة أى (اظهار

العزم) من الزوج (على ترك وطئها) بان يقول بلسانه تركتك بلاوطئ ونحوه ومنه الطلاق وانكار النكاح لوجبه رتبها والا لا يجزى العزم لو مدخولة والا فيكني تفرق الابدان وانخلوة في النكاح الفاسد لا توجب العدة والطلاق فيه لا ينقص عدد الطلاق لانه فسخ جوهره ولا تعتد في بيت الزوج نزارية (قالت مضت عدتي وابتدأ تحتمله وكذبها الزوج قبل قولها مع حلفها والا) تحتمله المدة (لا) لان الامين انما تصدق فيما لا يخالفه الظاهر ثم لو بالشهور فالمقدر المذكور ولو بالحيض فاقطعها الحرّة ستون يوماً ولا مائة أربعون ما لم تدع السقط كما ترى الرجعة

الولادة على البينة انما هو لاجل ثبوت النكاح (قوله وما لم يكن) عطف على ما لم تدع (قوله معلقا بولادتها) مثله ما لو اوقعه عقب الولادة بلا فصل ط (قوله فيضم) بالبناء للفاعل وشيخه عائدا الى الامام وقوله خمسة وعشرين مفعولا وفي نسخة وعشرون بالرفع على أن يضم مبنى للمفعول (قوله كما مر في الحيض) حيث قال ولا حد لآله أى النفس الا اذا احتيج اليه لعدة كقوله اذا ولدت فانت طالق فقلت مضت عدتي فتدبره الامام بخمسة وعشرين يوما مع ثلاث حيض والثاني بأحد عشر والثالث بساعة اه قلت وعليه فاذا طلقت عقب الولادة فلا بد من معنى خمسة وعشرين للنفس ثم تعدت بستين يوما كما مر فأقل مدة تصدق فيها عند خمسة وعشرين يوما وعلى تخريج محمد لقول الامام وعلى تخريج الحسن أقل المدة مائة يوم بتقدير النفس وطهره أربعين وعلى قول الثاني اقلها خمسة وستون اذ لا بد من مضى أحد عشر يوما للنفس ثم تطهر خمسة عشر يوما ثم تعدت بستة وثلاثين وعلى قول محمد اقلها أربعة وخمسون يوما وساعة فلا بد من مضى ساعة للنفس وخمسة عشر للطهر ثم تسعة وثلاثين وتقدم تمامه في الحيض (قوله معتدته) أى من طلاق بائن غير ثلاث درستي لانها لو كانت معتدته من رجعي فالعقد الثاني رجعة ولو من ثلاث لم تحل له قبل زوج آخر (قوله ولو من فاسد) بأن تزوجها فاسدا ودخل بها فترق بينهما ثم تزوجها صحيحا في العدة أعاكسها بأن تزوجها أولا صحيحا ثم طلقها بعد الدخول فترتزوجها في العدة فاسدا فلا مهر ولا استئناف عدة بل عليها اتمام العدة الاولى بالاتفاق لانه لا يمكن من الوطئ في النكاح الفاسد فلا يجعل واطنا حكم لعدم امكان الحقيقة ولذا لا تجب عدة ولا مهر بالخلو في الفاسد أفاده في الجرح (قوله ولو حكما) أى ولو كان الوطء حكما وهو الخلو والمعنى قبل الوطئ والخلو ح (قوله لانها مقبوضة في يده الخ) أى فينبى عن القبض المستحق بالعقد الثاني كالغاصب اذا اشترى المغصوب الذي في يده بصير قابضا بمجرد العقد فكان طلاقا بعد الدخول لا يقال الطلاق بعد الدخول يملك به الرجعة ولا رجعة له خلالا لانه لا يلزم من اقامته مقام الوطئ في العقد الثاني في حق المهر والعدة أن يقوم مقامه في حق الرجعة كمنطوية اقيمت مقام الوطئ في حقه ما لم تقيم مقام ملك الرجعة وتماه في المنع قلت وأيضا فان الطلاق الاول بائن كما مر حوايه فكيف ملك الرجعة في عدته وان كان الثاني رجعي (قوله وهذه إحدى المسائل العشر) وهي لو تزوج معتدته من نكاح صحيح أو معتدته من فاسد فهذه ثنتان من بيانها نالكها تزوج معتدته وهو مريض وطلقتها قبل الدخول فيكون قارار اربعها فرق بينهما ما بعدم الكفاءة بعد الدخول فشكها في العدة وقرق بينهما أيضا قبل الدخول خامسها تزوج صغيرة أو أمة ودخل بها ثم أبانها ثم تزوجها في العدة فليقت أو تعتقت فاختارت نفسها قبل الدخول سادسها تزوج الصغيرة أو الأمة فاختارت نفسها بالبلوغ أو العتق بعد الدخول ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول سابعها تزوج معتدته فارتدت قبل الدخول وبقى الصور وقع في الجرح مركز رابل الدورتان الاوليتان واحدة فبني في الحقيقة ستة قافهم (قوله على أن الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني) هذا عندهما وعند محمد وزفر لا يكون دخولا في الثاني فلا عدة مبتدأة ويجب نصف المهر لكن عند محمد يجب تكميل العدة الاولى وعند زفر لا يجب اه ح أى فحل للزوج فيصطح حله لا سقاط عدة المحلل بأن يطلقها بعد الدخول ثم يعقد عليها ثم يطلقها بطل الدخول فحل للاول بلا عدة (قوله أبطله المصنف بما يطول) نقل ح عبارة المصنف بطولها وحاصلها أنه قال وقد يقع كثيرا في ديارنا العمل بقول زفر من بعض القضاة الذين لا خوف لهم طمعا في تحصيل الحطام الفاني قال الكل في قصه وما قاله زفر فاسد لاستلزامه ابطال المقصود من شرعها وهو عدم اشتباه الانساب ومع ذلك هو مجتهد فيه بل صرح في جامع الفصولين بأنه لو قضى به قاض فقد قضاؤه لأن الاجتهاد فيه مساغا وهو موافق لصريح قوله تعالى وان طلقوهن من قبل ان تسرهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها اه والوجه عندي في هذا الزمان عدم نفاذه لانه انما يقع لاخذ المال بمقابلته كما هو المعهود من قضاة زماننا وقد سئل شيخنا شيخ الاسلام الكرخي عما يفعله بعض القضاة من الاخذ بقول زفر بعدم العدة فقال قال بعض المحققين ان ما قاله زفر فاسد وذكر بعض العلماء عن زفر أنه وافق المشايخ الثلاثة في عدم حل الوطئ للاول قبل العدة وان صح نكاحه اذ لا يلزم من حجه حل الوطئ لكن المشهور عن زفر الاول وهو الذي يفعله قضاة زماننا لا كبر الله تعالى منهم فترتجون في حالة الطلاق قبل الاستحجال ولا ينظرون الى مانص عليه علما واما من أن

وما لم يكن طلاقها معلقا بولادتها فيضم لذلك خمسة وعشرين للنفس كما مر في الحيض (نكح) نكاحا صحيحا (معتدته) ولو من فاسد (وطلقها قبل الوطئ) ولو حكما (وجب عليه مهر تام) وعليها (عدة مبتدأة) لانها مقبوضة في يده بالوطئ الاول لبقاء اثره وهو العدة وهذه إحدى المسائل العشر المبنية على أن الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني وقول زفر لعدة عليها فحل للزوج ابطال المصنف بما يطول وبجرم بان القاضي المقلد اذا خالف مشهور مذهبه لا ينفذ حكمه في الاصح كالأورثي

قوله الاوليتان كذا بخط المحشي و صوابه الاوليان بحذف التاء قاله نصر الهوري

مطلب

الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني في مسائل

القاضي اذا ارثى في سادته لا ينفذ حكمه فيها والمقلد اذا خالف امامه في مسألة لا ينفذ حكمه فيها على الاسح  
 ومرا من قال بنفاذ حكم القاضي في هذه المسألة القاضي المجتهد كما نص عليه المحققون قال الشيخ حافظ الدين  
 لا خفاء ان علم قضائنا ليس يشبه فضلا عن الحجة فانه عن قضاء زمانه وبلاذه فكيف اليوم واكثرهم جاهلون  
 نعوذ بالله تعالى من الجراءة على أحكام الله تعالى بلا علم وليس للقاضي المقلد الا اتباع مشهور المذهب ولا سيما  
 الذي يقول له السلطان وايتك القضاء على مذهب فلان وقد عمل المتأخرون بقول زفر في مسائل معروفة  
 لموافقها الدليل والعرف وأعرضوا عن هذه لما فيها من خطر الشهية لا اختلاط الانساب ولقد صحبت العلماء  
 العاملين الا كبر قريسا من سبعين سنة فلم أر أحدا منهم اقبل بها ولا حكم بها ولا سمعته عنهم بخلافهم الله تعالى  
 خيرا و قدس أرواحهم حيث احتبوا ما يريب واستسكوا بما لا يريب اه (قوله الا ان نص السلطان الخ)  
 فيه نظر لا لقضائه أن مخالفة القاضي مشهور المذهب تصح اذا نص له السلطان مع انافذة من في هذا الباب  
 ما مر أول الكتاب من أن الحكم والقضا بالقول المرجوح جهل وخرق للاجماع تأمل (قوله لطلقة هاذي)  
 احتزبه عن المسلم كما يأتي (قوله لم تعتد عند أبي حنيفة) فلو تزوجها مسلم أو ذمي في فور طلاقها جاز كما في فسخ  
 القدير بحرقات والفرق بين هذه وبين ما اذا كان زوجها مسلما حيث تعتد ما افاده بقوله لانها حقة ومعتقده أي  
 ان العدة انما تجب حق الزوج فاذا كان كافرا لا يعتقدها لا تجب له وان تزوجها مسلم بخلاف ما اذا كان الزوج  
 مسلما فتجب لاجل حقه واعتقاده وان تزوجها ذمي مثلها او كان لا يعتقدها وبه سقط ما يحتمل في النهر من باب نكاح  
 الكافر من أنه ينبغي أن لا يختلف في وجوبها اذا تزوجها مسلم لانه يعتقد وجوبها الخ اذا لا يخفى أنه يعتقد  
 وجوبها لنفسه تحصين مانه ولا يعتقد وجوبها للكافر لانه انما يعتقد ما ثبت عند مجتهد فعم ذكر في الثانية  
 هنالك الذي اذا بان امر أنه الذمية فترزوجها مسلم أو ذمي من ساعته ذكر بعض الشايخ انه يجوز نكاحها  
 ولا يباح له وطؤها حتى يستبرأ بها بحضرة في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبه نكاحها باطل حتى تعتد بثلاث  
 حيض (قوله لانا امر نابتكم وما يعتقدهون) غيب لم يعتقدها حقا لانفسهم لانهم بها أي امر نابتكم  
 ومعتقدهم قيام صدرية والمصدر المنسبك في محل نصب على انه مفعول معه (قوله وقيد الوالو الجاني الخ) قال  
 في البحر بعد نقله وأطلقه في الهداية معلا لأن في بطنها ولد انابت النسب وعن الامام يصح العقد عليها ولا يطأها  
 كالحامل من الزنا والاول اصح اه ما في الهداية (قوله انفاقا) أي بين الامام وصاحبه وقوله مطلقا  
 أي سواء كانت حائلا أو حاملا منخ وسواء اعتقدتها هي أولا (قوله لان المسلم يعتقده) أي يعتقده لزوم  
 الاعتداد من نكاحه فكانت حتى آدمي فتخاطب به الذمية وان كان فيها حتى الله تعالى (قوله والحرى ملحق  
 بالجماد) حتى كان محلا للتمك هداية أي والجماد لا يراعى حقه وان اعتقدها (قوله لانها معتدة الخ)  
 المذكور وفي حاشية العلامة فوح على الدرر أنها معتدة بلا خلاف فلا يجوز نكاحها ما لم تضع لان في بطنها  
 ولدا انابت النسب فيمنع التزويج كعمل أم الولد يمنع المولى من تزويجها لان الولد اذا كان ثابت النسب كان  
 القراش قائما فنكاحها يستلزم الجمع بين القراش اه ملخصا فافهم وروى عنه انه في حكم الحلي أي من  
 الزنا وهو اختيار الكرخي قهستاني (قوله كرية الخ) بخلاف ما اذا جاز الزوج مسلما أو ذميا  
 أو مستأمنا ثم صار مسلما أو ذميا وتر كها فانه لا عدة عليها هنالك اجماعا حتى جازله تزويج أختها أو أربع سواها  
 كما دخل دار العدم تبليغ الاحكام لها فانه لا لها غير مخاطبة بالعدة لانها حتى الا ذمي فتخاطب بها فسخ (قوله  
 خرجت النيا) في نكاح الهداية والمخمرات وغيرهما ان الخروج ليس بشرط لانهم قالوا الواسلت في دار الحرب  
 ومضى ثلاث حيض يانت منه ولا عدة عليها عنده خلافا لما قهستاني (قوله الا الحامل لم امر) أي من أن  
 في بطنها ولدا انابت النسب (قوله ووطئها) أي المتزوج وهو معنى قوله ودخل بها الكنه لما كان موجودا في نسخ  
 المتن المجردة وقد أسقطه المصنف من النسخة التي شرح عليها اعلم أن المصنف عول على عدم ذكره كرا الشارح  
 قوله ووطئها لانه لا بد من هذا القيد تأمل (قوله ولهذا) أي لكونه لا عدة عليها وقوله لانه زنا علة لعله فتكون  
 علة للمعلول أيضا بواسطة ولو قدم العلة الثانية على الاولى لكان أولى (قوله والمزني بها لا يحرم على زوجها)  
 فله وطؤها بلا استبراء عندهما وقال محمد لا أحب له أن يطأها ما لم يستبرأ بها كما مر في فصل الحزومات (قوله  
 لا يقربها زوجها) أي يحرم عليه وطئها حتى تبيض وتظهر كما صرح به شارح الوهبانية وهذا يمنع من حمله على قول

الآن نص السلطان على العمل  
 بغير المشهور وقيد في صير حنفيا  
 زفريا وهذا لم يتبع بل الواقع  
 خلافه فليحفظ (ذمية غير حامل  
 طلقية هاذي - اومات عنها لم تعتد)  
 عند أبي حنيفة (اذا اعتقدوا ذلك)  
 لانا امر نابتكم وما يعتقدهون  
 (ولو) كانت الذمية حاملا تعتد  
 بوضعها انفاقا وقيد الوالو الجاني  
 بما اذا اعتدوها (و) الذمية  
 (لو طأها مسلم) اومات عنها  
 (تعتد) انفاقا مطلقا لان المسلم  
 يعتقده (وكذا لا تعتد مسبية افترقت  
 يتباين الدارين) لان العدة حيث  
 وجبت انما وجبت حقا للعباد  
 والحرى ملحق بالجماد (الا الحامل)  
 فلا يصح تزويجها لانها معتدة  
 بل لان في بطنها ولدا انابت النسب  
 (كربية خرجت النيا مسئلة  
 أو ذمية أو مستأمنة ثم اسلمت  
 وصارت ذمية) لما مر انه ملحق  
 بالجماد (الا الحامل) لما مر وكذا  
 لا عدة لو تزوج امرأة الغير  
 ووطئها (عالم بذلك) وفي نسخ  
 المتن (ودخل بها) ولا بد منه وبه  
 يفتي واهذا يحد مع العلم بالحرمة  
 لانه زنا والمزني بها لا يحرم على  
 زوجها وفي شرح الوهبانية لو زنت  
 المرأة لا يقربها زوجها حتى تبيض  
 لا احتمال علوقها من الزنا فلا يسقط  
 ماؤه زرع غيره

محمد لانه يقول بالاستحباب كذا قاله المصنف في المنع في فصل المحرمات وقد مناعه أن ما في شرح الوهبانية ذكره في التفت وهو ضعيف الآن يحمل على ما اذا وطئ المشبهة اه فافهم (قوله فليحفظ لغرابته) أمر بحفظه لانه قد قبل ليجتنب بقرينة قوله لغرابته فان المشهور في المذهب أن ماء الزنا لا حرمة له لقوله صلى الله عليه وسلم للذي شكك اليه امرأته انهم لا تدفع بدلا منس طلقها فقال اني احبها وهي جميلة فقال له صلى الله عليه وسلم استمتع بها أو ألقها فلا يسقي ماؤه زرع غيره فهو وان كان واردا عنه صلى الله عليه وسلم لكن المراد به وطء الحبل لانه قبل الحبل لا يكون زرعاً بل ماء مسفوحاً ولهذا قالوا لو تزوج حبل من زنا لا يقرب بها حتى تضع لكلاً يسقي زرع غيره لان به يزاد مع الولد وبصره حدة فقد ظهر بما تقررناه الفرق بين جواز وطئ الزوجة اذا رآها تزويجاً وبين عدم جواز وطئ التي تزوجها وهي حبل من زنا فاعتنه (قوله لو عالمة راضية) فان لم تكن عالمة بأن راجعها وهي لا تشعراً أو كرهها على النكاح لم تكن ناشرة لانهم تقتصد منع نفسها عن الاول أفاده ط (قوله كما ترى) أي في شرح قول المصنف والموطوءة بشبهة وقد أطال هنالك على ما هنا ط (قوله ادخلت منه) أي مني تزويجاً من غير خلوة ولا دخول أما لو ادخلت مني غيره فقد قدمناه في الموطوءة بشبهة (قوله في الجرح بجهانهم) حيث قال ولم أر حكم ما اذا وطئ في دبرها أو أدخات منه في فرجها ثم طلقها من غير الإبلج في قبلها وفي تحرير الشافعية وجوبها فيه ما ولا بد أن يحكم على أهل المذهب به في الثاني لأن ادخال المني يحتاج الى تعرف براءة الرحم أكثر من مجرد الإبلج اه يعني وأما في الاول فلا لان الوطئ في الدبر ان كان في الخلوة فالعدة تجب بالخلوة وان كان بغير خلوة فلا حاجة الى تعرف البراءة لانه سفع الماء في غير محل الحرث فلا يكون مظنة العلوق (قوله وفي النهر الخ) حيث قال أقول ينبغي أن يقال ان ظهر حملها كان عدتها موضع الحمل والا فلا عدة عليها اه واعترضه بعض الأفاضل بأن الانتظار الى ظهور الحمل وعدمه هو العدة التي قررت منها وان جوزت تزويجها بعد ادخال المني احتجت الى نقل اه أقول سنذكر في الاستبلا عن الجرح من المحيط ما نفد اذا عالج الرجل جاريته فيمادون الفرج فانزل فادخلت الجارية ماء في شيء فاستدخلته فرجها في حدثان ذلك فعلقته الجارية بولدت فالولد ولده والجارية أم ولده اه فهذا الفرع يؤيد بحث صاحب الجرح اه ح قلت وبؤيده أيضاً ثابتهم العدة بخلاوة المجبوب وما ذاك الا لتوهم العلوق منه بسحقه (قوله ومضى سبعة أشهر) اهل الاولى تسعة بتقديم التام على السين ليكون اشارة الى ما تقررنا من الامام مالك من أن ممتدة الطهر تنقضي عدتها بتسعة أشهر فالعنى أنه لم يصح ما لم تحض وان مضى تسعة أشهر تأمل (قوله لم يصح الخ) هذا ظاهر اذا صدق الزوج في انه لم تحض والا فالقول له لما قد مناه عن البدائع عند قوله قالت مضت عدتي ومثله ما قد مناه في الرجعة عن البرازية من أن المطلقة لو قالت للثاني تزوجني في العدة ان كان بين الطلاق والنكاح أقل من شهرين صدقت عنده وفسد النكاح وان أكثر لا وضح النكاح لان الاقدام على النكاح اقرار بخسب العدة (قوله لان من لا تحض لا تحبل) أي فلما حبلت تبين انهن من أهل الحض فلا تنقضي عدتها بالثلاث حوض (قوله فلو مضى ما عدا الناس) أي بأن كان أكثر وقت الطلاق به وأشهره بينهم ومضت مدة يمكن فيها انقضاء العدة تنقضي وان كان مقيماً معها لان اقامته معها بعد اشتراط الطلاق لا تمنع مضى في الصحيح كما قدمه عن جواهر الفتاوى لكن اذا وطئها عالماً بالحرمة بلا شبهة كان زناً فلا تجب عدة أخرى ولو كان الوطئ بشبهة وجب اكمل وطئ عدة أخرى وتدخلت مع التي قبلها فلا يحل تزويجها بغيره قبل انقضاء العدة من الوطئ الاخير ولو طلقها ثلاثاً بعد انقضاء عدة الطلاق الاول لم تقع وان كانت في عدة الوطئ كما قد مناه عن البرازية وبه ظهر جواب حادثة الفتوى في رجل أبلن زوجته بلفظ الحرام فاستفتى شافعيًا فافتاه بأنه رجعي وأقام معها مدة ثم أبانها كذلك فراجعها لشافعي أيضاً ومضت مدة طويلة أيضاً ثم أبانها أيضاً كذلك فافتاه شافعي بكفارة عين ثم طلقها الا أن ثلاثاً كان مقرراً بالثلاث الاول واشتهرت بين الناس وكان كل واحد بعد انقضاء عدة الذي قبله فقطضي ما مر أنه لا يقع عليه سوى طليقة واحدة وهي الاولى حيث كانت مشهورة وهو مقرر بها ومضت عدتها فلا تقع الثانية ولا ما بعد ها وان وطئها في تلك العدة لانه وطء شبهة كما علمته والله سبحانه أعلم (قوله لم يقبل) أي لان العدة من هذه الطليقة لا تنقضي ما لم يكن الطلاق مشتهراً كما علمته ولو كان مشتهراً التسليم به قبل الحكم عليه بالثلاث لانه مانع من صحة الحكم بها فعدوله عن ذلك الى انكار الثلاث دأبل على كذبه فلا يقبل

فليحفظ لغرابته (بخلاف ما اذا لم يعلم) حيث تحرم على الاول الا أن تنقضي العدة ولا تنقضي عدتها على الاول لانها صارت ناشرة خالية قلت يعني لو عالمة راضية كما تقرر (فروع) أدخلت منه في فرجها لم تعد في الجرح بجهانهم لاحتياجها لتعرف براءة الرحم وفي التبريح ان ظهر حملها ثم طلقها او مضى سبعة أشهر فكسخت آخر لم يصح اذا لم تحض فيها ثلاث حوض وان لم تكن حاضت قبل الولادة لان من لا تحض لا تحبل وفيها طلقها ثلاثاً ويقول كسخت طلقها واحدة ومضت عدتها فلو مضى ما عدا عند الناس لم يقع الثلاث والايقوع ولو حكم عليه بوقوع الثلاث بالبينه بعد انكاره فلو برهن انه طلقها قبل ذلك بمدة طلقها لم يقبل بجرؤيه عن الجوهره أخبره انقضاء ان زوجها الغائب مات وأطلقها ثلاثاً

مطلب  
في المنع اليها زوجها

أوأناها منه كآب على يد ثقة  
بالطلاق ان أكبر رأيها  
حق فلا بأس ان تعتد وتزوج  
وكذا لو قالت امرأه لرجل طلقني  
زوجي وانقضت عدتي لأبأس أن  
يتكلمها وفيه عن كافي الحاكم  
لوشكت في وقت موته تعتد من وقت  
تستيقن به احتياطاً وفيه عن  
الحيط كذا في مدة تحتله  
لم تسقط نفقتها وله نكاح أختها  
علا بخبرهم بما بقدر الامكان فلو  
ولدت لا أكثر من نصف حول ثبت  
نسبه ولم يفسد نكاح أختها في  
الاصح فتدبره لومات دون المعتدة  
\* (فصل في الحداد) \*

جاء من باب أعدو مد وفتر وروى  
بالجيم وهو لغة كافي القاموس  
تزل الزينة للعدة وشرا ترك  
الزينة ونحوها المعتدة بائن أو موت  
(تحد) بضم الحاء وكسرها كما مر

منه فلا ينافي قولهم ان الدفع بعد الحكم صحيح هذا ما ظهر لي (قوله على يد ثقة) هذا غير قيد كما في الوالدية  
وفي جامع الفصولين أخبرها واحد بعوت زوجها أو برده أو تطلقها حل لها التزوج ولو سمع من هذا الرجل آخره  
أن يشهد لانه من باب الدين فثبت بخبر الواحد بخلاف النكاح والنسب أخبرها عدل أو غير عدل فأناها بكتاب  
من زوجها بطلاق ولا تدري أنه كآبه أو لا إلا أن أكبر رأيها أنه حق فلا بأس بالتزوج اه وتقدم قبيل  
الايلا ما يفيد أن هذا في الديانة ثم رأيت بخط السامحاني عن جامع الفتاوى شهد اثنان ان الغائب طلق زوجته  
لا تقبل في حق الحكم بطلاق الغائب وتقبل في حق سكوت الحاكم في انها تعتد وتزوج بائنا اه وحاصله أنه  
يسوغ للحاكم السكوت لانه أمر ديني لا اثبات الطلاق لانه حكم على غائب فلا يصح ونظهر أن ابتداء العدة من  
وقت وقوع الطلاق لا من وقت الاخبار لانه غير مقيم معها فلا تهمة وقوله فلا بأس يفيد أن الأولى عدمه  
وفي البحر أخبرها رجل بموته وأجر بحبساته فان شهد أنه عاين موته أو جنازته وهو عدل وسعها أن تعتد وتزوج  
ما لم يؤرخا وتاريخ الحياة متأخر ولو تزوجت وأخبرها جاحدة بأنه حتى ان صدقت الا قول صح النكاح (قوله  
لأبأس أن يتكلمها) في الخاتمة قالت ارتد زوجي بعد النكاح وسعه أن يعتمد على خبرها ويتزوجها وان أخبرت  
بالحرمة بأمر عارض بعد النكاح من رضاع طارئ أو نحو ذلك فان كانت ثقة أو لم تكن ووقع في قلبه صدقها  
فلا بأس بأن يتزوجها الا لو قالت كان نكاحي فاسداً أو كان زوجي على غير الاسلام لانها أخبرت بأمر مستنكر  
اه أي لأن الاصل صحة النكاح سامحاني (قوله لوشكت) أي اتى أناها خبر موت زوجها (قوله  
وفيه عن المحيط) صوابه عن الفتح وعبارته هكذا وفي فتح القدير اذا قال الزوج أخبرني بأن عدتها قد انقضت  
فان كانت في مدة لا تنقضي في مثلها لا يقبل قوله ولا قولها إلا أن تبين ما هو محتل من اسقاط سقط مستبين الخلق  
فحينئذ يقبل قوله ولو كان في مدة تحتله فكذا به لم تسقط نفقتها وله أن يتزوج بائنا لانه أمر ديني يقبل قوله  
فيه اه فالماصل أنه يعمل بخبرها بما بقدر الامكان بخبره فيما هو حقه وحق الشرع وبخبرها في حقه من وجوب  
النفقة والسكنى اه والمسألة مفروضة في الاختلاف مع زوجها الذي طلقها (قوله ثبت نسبه) أي لان حقهها  
في النسب أصلي حتى الولد لانها تعير بولد لأب له فلم يقبل قوله ولا يفسد نكاح أختها لانه صار مكذبا في خبره شرعا  
بخلاف القضاء بالنفقة لانه يتصور استحقاق النفقة الغير العدة فكأنه وجبت في حقهها بسبب العدة وفي حقه  
بسبب آخر فان تزوج أختها ومات فالمراث للاخت وقبل ان قال هذا في الصحة فالمراث للاخت والا فلا معتدة  
فاذا قضى به للمعتدة قبيل يفسد نكاح الاخت والاصح لا لتصور استحقاق المراث بغير الزوجية قبل منزلة  
استحقاق النفقة بجر عن المحيط لخلاص حاصله مثلثان احدهما لو ولدت التي أقتر بانقضاء عدتها وثبت نسب  
الولد يفسد نكاح أختها لانه صار مكذبا شرعا ثانياً بما لو أقتر بذلك ثم تزوج أختها ماتت ترثه الاخت دون المعتدة  
وقيل هذا لو أقتر في صحته فلو في مرضه صار قاراً اقترته المعتدة واذا ورثته فالاصح أنه لا يفسد نكاح أختها  
اذ لا يلزم من ارثها كونه بطريق الزوجية حتى يفسد نكاح الاخت لتصوره بطريق آخر وبه علم ان  
في كلام الشارح اختصارا مختلا وصواب التعبير أن يقول ولومات ترثه الاخت وقبيل المعتدة ان قال ذلك في  
مرضه ولم يفسد نكاح أختها في الاصح ولو ولدت لا أكثر من نصف حول ثبت نسبه وفسد نكاح أختها والله  
سبحانه أعلم

\* (فصل في الحداد) \*

لماذا كرتفس وجوب العدة وكيفية وجوبها أخذت كرها وجب فيها على المعتدات فانه في المرتبة الثانية من  
أصل وجوبها فتح (قوله جاء من باب أعدو مد وفتر) أي انه جاء من المزيدي ومن المجر الذي كنصر أو كضرب  
قال في المصباح حدثت المرأة احدا فبهي محد ومحدة اذا تركت الزينة لمونه وحذت تحته وتحد حدادا  
بالكسر في حد بغيرها وانكر الاصبى الثلاثي فاقصر على الرباعي اه واذا قدمه الشارح (قوله  
وروى بالجيم) أي من جدد النبي قطعه فكتما انقطعت عن الزينة وما كانت عليه منهر (قوله ترك  
الزينة للعدة) أي مطلقا ولو من رجعي أو كانت كافرة أو صغيرة فكأنه أعم من الشرعي ط (قوله  
ونحوها) كالطيب والذهن والكحل ط (قوله تحته) أي وجوبا كما في البحر (قوله بضم الحاء) يعني  
وفتح التاء من باب مد اه ح (قوله وكسرها) يعني وفتح التاء فيكون من باب فزأ وضعها فيكون من باب

اعد اه ح (قوله مكثفة) أي بالغة عاقلة ويأتي محترمة ومحترز باقي القسود (قوله مسلمة) شمل من  
 اسلم في العدة فتحة فيما بقي منها جوهرة (قوله ولو أمة) لانها مكثفة بمقتضى الشرع ما لم يثبت به حق العبد  
 بحر والمحصل ان الحداد لا يثبت حق المولى لانها محترمة عليه مادامت في العدة بخلاف اعتدادها في بيت  
 الزوج كما يأتي (قوله منه مكثفة) بالرفع نعت لمكثفة ح (قوله ودخل بها) هذا القيد صحيح  
 بالنسبة لمعقدة البت أم معتدة الموت فيجب عليها العدة ولو كانت غير مدخولة فيجب فيها الحداد فكان الصواب  
 اسقاط هذا القيد فان لفظ معتدة يعني عنه اه ح (قوله اذا كانت معتدة بت) من البت وهو النطق أى  
 الميتوت طلاقها وهي المطلقة ثلاثاً أو واحدة بأئمة والفرقة بخيار الجلب والعنة ونحوهما نهر (قوله لانه  
 حق الشرع) أى لإعلان العبد اسقاطه ولان هذه الاشياء وماى الرغبة وهي ممنوعة عن النكاح فتجنبهم الملا  
 تصير ذريعة الى الوقوع فى الحرام هداية ط (قوله بترك الزينة) متعلق بتحدى الباء لانه المعنوية لان الترك  
 عدى أو التصوير أو السببية أو الالام لانه لان فى تحدى معنى تناسف أو لان الحد فى الاصل المنع فلا يرد أن فيه  
 ملازمة الشيء لنفسه (قوله بجلى) أى بجميع انواعه من فضة وذهب وجواهر بحر قال القهستانى  
 والزينة ما تزين به المرأة من حلى أو كلى كالفى الكشاف قد استردك ما بعده ويؤيده ما فى فاضى خان المعقدة  
 تجنب عن كل زينة نحو الخضب وليس المطلب اه وأجاب فى النهر بأن ما بعده تفصيل لذلك الاجمال قلت  
 فيه ان هذا التفصيل غير موفى بالقصود فالظاهر انه أراد بالزينة نوعاً منها وهو ما ذكره الشارح من الحلى  
 والحري لانه قوامها وغيره منى بالنسبة اليه فحفظه عليها (قوله أو حرير) أى بجميع أنواعه والوانه ولو  
 اسود بحر وقوله ولو اسود أشار به الى خلاف مالك حيث قال يساح لها الحرير الاسود كما فى الفتح وبه علم انه  
 لا يصح استثناء الاسود كما وقع فى الدر المنثور عن الهنسى فانه ليس مذنباً فافهم (قوله بضيق الاسنان)  
 فلما لا امتشاط باسنان المشط الواسعة ذكره فى المبسوط وبحث فيه فى الفتح ~~لكن~~ باقى عن الجوهره تقييده  
 بالعدر (قوله والطيب) أى استعماله فى البدن أو الثوب قهستانى وأعم منه قوله فى البحر والفتح فلا تحضر  
 عدله ولا تجربيه (قوله والدهن) بالفتح والضم والاول مصدر والثانى اسم وقوله ولو بلا طيب يؤيد ارادة  
 اسم العين لكن يحتمل أن يكون المعنى ولو بلا استعمال طيب فافهم (قوله كزيت خالص) أى من الطيب  
 وكل شيرج والسمين وغير ذلك لانه يلين الشعر فيكون زينة زليج وبه ظهر أن المنوخ استعماله على وجه  
 يكون فيه زينة فلا تقع من مسه يبدل عدراً أو يبيع أو أكل كما أفاده الرضى (قوله والكحل) بالفتح والضم  
 كما رقى الدهن والظاهر أن المراد به ما يتصل به الزينة كالاسود ونحوه بخلاف الايض ما لم يكن مطيباً  
 (قوله وليس المصغر والمزغفر الخ) أى لبس الثوب المصبوغ بالاصفر والزعفران والمراد بالثوب ما كان جديداً  
 تقع به الزينة والا فلا بأس به لانه لا يقصد به الاستراة العورة والاحكام تنبى على المقاصد كما فى المحققه ستانى  
 (قوله ومصبوغ بمغرة أو ورس) المغرة الطين الاحمر بقحتين والتسكين لغة تخفيف والورس نبت أصفر يزرع  
 باليمن ويصنع به قيل هو صنف من الكرم وقيل يشبهه مصباح قال الزليج ولا يحمل لبس الممشق وهو المصبوغ  
 بالمشق وهو المغرة وذكر فى الغاية ان لبس العصب مكروه وهو ثوب موشى يعمل فى اليمن وقيل ضرب من ورود  
 اليمن ينسج أبيض ثم يصبغ اه وفى المغرب لانه يعصب غزله ثم يصبغ ثم يحال وفى المصباح الممشق وزان حمل  
 المغرة وقالوا ثوب ممشق بالثقل والفتح والعصب بالعين والصاد المهملتين مثل فاس قات ووقع فى كافى الحاكم  
 ولا ثوب قصب بالقاف فى المصباح القصب ثياب من كان ناعمة واحداً قصبي على النسبة (قوله راجع  
 للجميع) فان كان وجع بالعين فتكحل أو حكة فلبس الحرير أو تشمكى رأسها فدهن وعشط بالاسنان الغلظة  
 المتباعدة من غير ارادة الزينة لان هذا ابدالاً ولا زينة جوهرة قال فى الفتح وفى الكافى الا اذا لم يكن لها ثوب  
 الا المصبوغ فانه لا بأس به لفور ستر العورة لكن لا تقصد الزينة ونسب تقييده بقدر ما نتحدث ثوباً غيره اما  
 يبيعها والا بخلاف بئنه أو من مالها ان كل لها اه قلت وقد يدعى الشافعية الاحتمال للعدر بكونه لبلاً ثم تنزعه  
 نهراً كما ررد فى الحديث وانخرج الحديث فى الفتح أيضاً ولم أر من قيد بذلك من علماءنا وكانه معلوم من قاعدة  
 ان الضرورة تنفذ قدرها ~~لكن~~ ان كفاها الدليل أو انها راقصت على الليل ولا تعكس لان الليل اخفى  
 زينة الكحل وهو محل الحديث والله سبحانه أعلم (قوله ولا بأس بالاسود) فى الفتح ويباح لها لبس الاسود عند

مكثفة مسلمة ولو أمة منكوبة  
 بشكاح صحيح ودخل بها بدليل  
 قوله (اذا كانت معتدة بت  
 أو موت) وان أمرها المطلق  
 أو الميت بتركه لانه حق الشرع  
 اظهار التأسف على قوالت النكاح  
 (ترك الزينة) بجلى أو حرير  
 أو امتشاط بضيق الاسنان  
 (والطيب) وان لم يكن لها كسب  
 الا فيه (والدهن) ولو بلا طيب  
 كزيت خالص (والكحل) والحناء  
 وليس المصغر والمزغفر ومصبوغ  
 بمغرة أو ورس (الابعدر) راجع  
 للجميع اذ الضرورات تبيح  
 المحظورات ولا بأس بالاسود



الاثمة الاربعة وجعلها الظاعرية كالاحمر والاصفر اه وعمل الزيلعي جوازها بانه لا يقصد به الزينة قلت  
 والمراد الاسود من غير الحرير خلافا لما لك كما مر (قوله وازرق) ذكره في النهر بحثا ورواها الا اذا كان  
 برقا صافي اللون كما نص عليه الشافعية لان الغالب فيه حينئذ قصد الزينة (قوله ومعصفر خلق الخ) في الجبر  
 ويستثنى من المعصفر والمزعفر الخلق الذي لا رائحة له فانه جائز كما في الهداية اه قافهم قال الرحي والمراد  
 بما لا رائحة له ما لم تحصل به الزينة لانها المانع لا الرائحة بخلاف المحرم الا يرى منع الغرة لا رائحة لها اه قلت  
 واعلم منه قول الزيلعي وذكر الحلواني ان المراد بالثياب المذكوورة الجديدها ما لو كان خلقا لا تقع فيه  
 الزينة فلا بأس به اه ومثله ما مر عن القهستاني وفي القاموس خلق الثوب كنصر وكرم وسبع خلوة وخلقا  
 محركة بلي (تنبيه) مقتضى اقتصارهم على منعها عما مر ان الاحداد خاص بالبدن فلا تمنع من تجميل فرائش  
 واثاث بيت وجلوس على حرر كما نص عليه الشافعية ونقل في المعراج ان عند الاثمة الثلاثة لها ان تدخل الحمام  
 وتغسل رأسها بالطمى والسدر اه ولم يذكر حكمه عندنا قال في الجبر واقتصار المصنف على ترك ما ذكره فريد  
 جواز دخول الحمام لها (قوله لاحداد) أي واجب كما في الزيلعي (قوله على سبعة الخ) مروي في مختصرات  
 القسود المارة ويزاد ثمانية وهي المطلقة قبل الدخول محترزة قوله اذا كانت معتدة (قوله كافرة وصغيرة ومجنونة)  
 لكن لو اسالت الكافرة في العدة لم يها الاحداد فيما بقي منها كما مر عن الجوهرة وكذا ينبغي ان يقال في الصغيرة  
 والمجنونة اذا بلغت وأفاقت كما في الجبر وانما زالت العدة عليهن دون الاحداد لانه حتى الله تعالى كما مر ولا بد  
 فيه من خطاب التكليف لان اللبس والتطيب فعل حسي محكوم بحرمته بخلاف العدة فانها من ربط المسببات  
 بالاسباب على معنى انه عند النية ثبت شرعا عدم صحة نكاحين في مدة معينة فهو حكم بعدم فلا يتوقف  
 على خطاب التكليف كما أوضحه في الفتح قافهم (قوله ومعتدة عتق) هي أم الولد التي اعنتها مولاها ومثلها التي  
 مات عنها مولاها فانها عتقت بموته ولما كان في دخولها خفاء صرح بها الشارح وسكت عن الاولى لظهورها  
 قافهم (قوله أو وطء بشبهة) محترزة قوله منه كونه مكان المناسب ذكره مع معتدة العتق ح (قوله  
 أو طلاق رجعي) كن المناسب ان يريد معه المطلقة قبل الدخول فانها ما خرجت بقوله معتدة بت أفاده ح  
 (قوله وبإباح الحداد الخ) أي الحديث الصحيح لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحتد فوق ثلاث  
 الا على زوجها فان تحتد أربعة أشهر وعشرا فدل على حله في الثلاث دون ما فوقها وعلمه جل اطلاق محمد في  
 النوادر عدم الحل كما أفاده في الفتح وفي الجبر عن التتارخانية أنه يستحب لها تركه اه أي تركه أصلا (قوله  
 وللزوج منعها الخ) عبارة الفتح وينبغي انها لو أرادت أن تحتد على قرابة ثلاثة أيام ولها زوج لأنه يمنعها لان  
 الزينة حقه حتى كان له أن يضربها على تركها اذا استعت وهو يريد ها وهذا الاحداد مباح لها الواجب  
 وبه يفوت حقه اه وأقر في الجبر قال في النهر ومقتضى الحديث انه ليس له ذلك والمذكور في كتب الشافعية  
 أن له ذلك وقواعدنا لا تأباه وحينئذ فيحمل الحل في الحديث على عدم منعه اه أي بأن يقال ان الحل المتهوم  
 من الحديث محمول على ما اذا لم يمنعها زوجها لان كل حل ثبت لشيء يقيده بعدم المانع منه والا فلا يحل كما هنا  
 ولما كان بحيث الفتح داخل تحت قولهم له ضربها على ترك الزينة كان بحثا مرقا للمنتقل وأقره عليه من بعده  
 فلذا جزم به الشارح وليس البحث لصاحب النهر فقط قافهم (قوله وينبغي حل الزيادة الخ) فيه نظر فان صريح  
 الحديث المذكور في الحل فوق ثلاث واذا قيد الحل في الثلاث الساتر في الحديث بما اذا رضى لا يلزم منه أن  
 يكون رضاه مبيحا ما ثبت عدم حله وهو الاحداد فوق الثلاث كما لا يخفى وقال الرحي الحديث مطلق وقد جله  
 اتهام المؤمنين على اطلاقه فدعت أم حبيبة بالطيب بعد موت أبيها ثلاثا وكذلك زينب بعد موت أخيها  
 وقالت كل منهما ما لي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة الخ  
 كيف وقد اطلق محمد عدم حل الاحداد ان مات أبوها أو ابنها وقال انما عوفي الزوج خاصة اه (قوله وفي  
 التتارخانية الخ) عبارتها سئل ابو الفضل عن المرأة يموت زوجها أو أبوها أو غيرهما من الاقارب فتصحب ثوبها  
 اسود قلبه سه شهرين أو ثلاثة أو أربعة تأسفا على الميت اعتذر في ذلك فقال لا وثل عنها على ابن أحمد فقال  
 لا تعتذر وهي أئمة الازوجة في حق زوجها فانها تعتذر الى ثلاثة أيام اه (قوله وظاهره منعها من السواد الخ)  
 أي فيقيد به اطلاق ما مر من أنه لا بأس بالسود وأجاب طيحميل ما هنا على صبغه لاجل التأسف ولبسه وما مر على

وازرق ومعصفر خلق لا رائحة له  
 (لا) حداد على سبعة كافرة وصغيرة  
 ومجنونة و (معتدة عتق) كونه  
 عن أم ولده (و) معتدة (نكاح  
 فاسد) أو وطئ بشبهة أو طلاق  
 رجعي وبإباح الحداد على قرابة  
 ثلاثة أيام فقط وللزوج منعها  
 لأن الزينة حقه وينبغي حل  
 الزيادة على الثلاثة اذا رضى الزوج  
 أولم تكن من زوجة نهر وفي  
 التتارخانية ولا تعتذر في لبس  
 السواد وهي أئمة الازوجة  
 في حق زوجها فتعذر الى ثلاثة  
 أيام قال في البحر وظاهره منعها  
 من السواد تأسفا على موت  
 زوجها فوق الثلاثة

ما كان مصبوغا اسود قبل موت الروح لتتوافق عباراتهم لكن يتناقض اباحتهم في الثلاث تأمل (قوله وفي النهر)  
هو بحث سبقه اليه في البحر اخذ من عبارة الجوهره كما قدمناه في الكافرة (قوله ونكاح فاسد) فحرم  
خطبته لان الظاهر أنها حيث رضيت به بالنكاح الفاسد ترضى به بالنكاح الصحيح (قوله وأما الخالصة)  
اي عن نكاح وعدة (قوله اذالم يحط بها غيره وترضى به الخ) نقله في البحر عن الشافعية وقال ولم أره  
لاصحابنا فاصله الحديث الصحيح لا يحط أحدكم على خطبة أخيه وقيدوه بان لا ياذن له ١٠ اهـ أي بان لا ياذن  
الخطاب الاول وهو منقول عندنا فقد قال الرمي وفي الذخيرة كما نهى صلى الله عليه وسلم عن الاستيام على  
سوم الغير نهى عن الخطبة على خطبة الغير والمراد من ذلك أن يركن قلب المرأة الى خطبتها الاول كذا  
في التارخاينة في باب الكراهية فافهم اهـ (قوله فلو سكنت فقولان). أي للشافعية قال الخطير الرمي  
وقولهم لا ينسب الى سأكث قول يقتضي ترجيح الجواز اهـ قلت هذا ظاهرا اذ لم يعلم ركون قلبها الى الاول  
بقرائن الاحوال والافيه يكون بمنزلة التصريح بالرضى (قوله بالكسر وتضم) لكن الضم مختص بالموعظة  
والكسر يطلب المرأة فهستاني نعم الضم في المعنى الثاني غريب كما في النهر (قوله وضح التعريض) خلاف  
التصريح قال القهستاني والتحقيق أن التعريض هو أن يقصد من اللفظ معناه حقيقة أو مجازا أو كناية  
ومن السياق معناه معرضا به فالوضع له والمعرض به كلاهما مقصودان لكن لم يستعمل اللفظ في المعرض به  
كقول السائل جئتكم لاسلم عليكم فيقصد من اللفظ السلام ومن السياق طلب شيء (قوله كاريده التزويج)  
واخرج البيهقي عن سعيد بن جبيرة أن تقولوا اقولا معروفا قال يقول اني فيك لراغب واني لا رجوان فجمع  
وليس في هذا التصريح بالتزويج والنكاح ونحوه انك لجليلة أو صالحة فتح وفيه رد على ما في البدائع من أنه  
لا يقول أرجوان فجمع وانك لجليلة اذ لا يجلل لاحد أن يشافه أجنبية به اهـ ووجه الرد أن هذا تفسير مأثور  
واقترحه مشايخ المذهب كصاحب الهداية وغيره ووجهه أنه من التعريض المأذون فيه لارادة التزويج ومنعه  
هو المنوع فانه لو خاطب اجنبية بصريح التزويج والنكاح على وجه الخطبة يجوز حيث لا مانع منه فالتعريض  
أولى نعم يمنع خطابها بما ذكر اذ لم يكن في معرض الخطبة وليس الكلام فيه فافهم (قوله لا المطلقة اجماعا  
الخ) نقله في البحر والنهر عن المعراج وشمل مطلقة البائن وبه صرح الزبيلي وفي الفتح أن التعريض لا يجوز  
في المطلقة بالايجاع فانه لا يجوز لها الخروج من منزلها بأصلا فلا يتمكن من التعريض على وجه لا يتحقق على  
الناس ولا فضائه الى عداوة المطلق اهـ وبناء على نقل الاجماع ما في الاختيار حيث قال مانعه وهذا كله في المتوترة  
والمتوفى عنها زوجها أما المطلقة الرجعية فلا يجوز التصريح ولا التلويح لان نكاح الاول قائم اهـ (قوله  
ومفاده) أي مفاد التعليل حيث قصد بعداوة المطلق والضمير في جوازه للتعريض وبه يفرق بين الخطبة  
والتعريض ط أي لما قدمه الشارح أنه لا يجوز خطبة معتدة عتق ونكاح فاسد (قوله لكن في القهستاني  
الخ) عبارته هكذا ولم يوجد نص في معتدة عتق ومعتدة وطء بالشبهة وفرقة ونكاح فاسد ونهني أن يعرض  
للاولين بخلاف الآخرين ففي الظهيرة لا يجوز خروجهما من البيت بخلاف الاولين وفي المختصرات أن بناء  
التعريض على الخروج اهـ وحاصله أن الاولين أي معتدة العتق ومعتدة وطء بالشبهة يجوز أن يعرض لهما  
لجواز خروجهما من بيت العدة بخلاف معتدة الفرقة أي الفسخ ومعتدة النكاح الفاسد فلا يجوز التعريض  
لها لعدم جواز خروجهما فان جواز التعريض مبني على جواز الخروج اذ لا يتمكن من التعريض لمن لا يخرج  
لكن نص في كافي الحاكم على جواز خروج معتدة العتق والنكاح الفاسد نعم بشكل ذلك في معتدة العتق فانك  
علمت مما مر تعديل حرمة التعريض بانفضائه الى عداوة المطلق ومعتدة العتق فيها ذلك فان سببها الذي اعتقها  
وهي ام ولده اذا كان مراده تزويجهما من نفسه يعادى من نازعه في ذلك أكثر لأن بر يده معتدة العتق التي مات  
عنها سببها فلا بشكل لكونها معتدة وفاة هذا وقد سقطت معتدة العتق من نسخة القهستاني التي وقعت  
للمحشي فحمل كلامه على غير المراد فافهم (قوله بأي فرقة كانت الخ) أي ولو بمعية كقبيلها ابن زوجها  
بحر عن البدائع قال في النهر قيد بعدة الطلاق لان معتدة الوطء لا تنفع من الخروج كالمعتدة عن عتق ونكاح  
فاسد ووطء بشبهة الا اذا منعها التحصين مانه كذا في البدائع وفي الظهيرة بخلافه حيث قال سائر وجوه الفرق  
التي توجب العدة من النكاح الصحيح والفاسد سواء يعنى في حق حرمة الخروج من بيتها وحسبى قوى

وفي النهر لو بلغت في العدة لزمها  
الحدا فيما بيني (والمعتدة) أي  
معتدة كانت عتق نعم معتدة عتق  
ونكاح فاسد أو ما الخالية فخطب  
اذالم يحط بها غيره وترضى به فلو  
سكنت فقولان (يتم خطبتها)  
بالكسر وتضم (وضح التعريض)  
كاريده التزويج (لومعتدة الوفاة)  
لا المطلقة اجماعا لافضائه الى  
عداوة المطلق ومفاده جوازه  
لمعتدة عتق ونكاح فاسد ووطء  
شبهة نهر لكن في القهستاني عن  
المختصرات ان بناء التعريض على  
الخروج (ولا يخرج معتدة رجعية)  
وبائن) بأي فرقة كانت على ما في  
الظهيرة ولو مختلعة على نفقة  
عليها

الاورجندى انهم لا تعتد في بيت الزوج اه والصغير في انهما للمكوحه فاسد الانه لا ملك له عليه ابجر رأى لان  
النكاح الفاسد لا يبيد المنع من الخروج قبل التفريق فكذا بعده وسيدكر الشارح آخر الفصل حكاية  
الخلاف مع افادة التوفيق المستفاد من كلام البدائع ويأتى تمامه (قوله في الاصح) لانها هي التي اختارت  
ابطال حقه فلا يطل به حق عليها كفى الزيلعي ومقابلته ما قبل أن يخرج منها لانها قد تحتاج كالموت في عنها  
قال في الفقه والحق أن على المتيق أن ينظر في خصوص الوقائع فان علم في واقعة بمنزلة المختلعة عن المعيشة  
ان لم يخرج أفتاها بالحل وان علم قدرتها افتاها بالحرمة اه وأقره في النهر والشر بنبلانية (قوله أو على  
السكنى) قال الزيلعي فكان كالأول اختلعت على أن لا سكنى لها فان مؤنة السكنى تسقط عن الزوج ويلزمها  
أن تكثرى بيت الزوج ولا يحل لها أن تخرج منه اه ومثله في الفتح أى لان سكناها في بيته واجبة عليها  
شرعا فلا تملك اسقاطها بل تسقط مؤنتها وظاهره انه لا يلزم التصريح بمؤنة السكنى بل بمجرد الخلع على السكنى  
مسقط لمؤنتها كما تبيننا عليه في باب الخلع تأمل (قوله لو حررة) أما غيرها فافها الخروج في عسدة الطلاق  
والوفاة اذ لا يلزمها المقام في منزل زوجها في حال النكاح فكذا بعده ولأن الخدمة حق المولى فلا يجوز ابطالها  
الا اذا أوتأها نزلا فحينئذ لا يخرج وله الرجوع ولو بؤراً في النكاح ثم طلقت فلزوج منعها من الخروج حتى  
يطلبها المولى كفى الجبر (قوله أوامة مبرأة) أى اسكنها المولى في بيت زوجها ولم يطلبها كما علمت (قوله  
ولوم من فاسد) أى ولو كانت العدة من نكاح فاسد وهذا مستفاد من قوله بأى تفرقة كانت كإيناه ح  
(قوله مكلفة) أخرج الصغيرة والمجنونة والكافرة في الجبر عن البدائع أمّا الأولان فلا يتعلق بهما شيء  
من أحكام التكليف وأمّا الثانية فلا تمنع من مخالطة بحق الشرع ولكن للزوج منع المجنونة والسكينة صيانة  
لما له وكذا اذا أسلم زوج المحوسبة وأبى الاسلام اه وفيه عن المعراج وشرح النفاية المراهقة كالمالعة  
في المنع من الخروج والسكينة في عدم وجوب الاحداد اه أى لا احتمال علوقها منه قبل الطلاق فله منعها  
تخصيصا لما به (قوله من بيتها) متعلق بقوله ولا يخرج والمراد به ما يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفرقة  
والموت هداية سواء كان مملوكا لزوج أو غيره حتى لو كان غائبا وهي في دار باجرة قادرة على دفعه فليس لها  
أن تخرج بل تدفع وترجع ان كان باذن الحاكم بجر وزيلعي (قوله اصلا) تعميم لقوله لا يخرج وبينه  
بقوله لا ليل ولا نهارا (قوله فيها منازل لغيره) أى غير الزوج بخلاف ما اذا كانت له فان لها أن تخرج اليها  
وتبيت في أى منزل شاءت لانها تضاف اليها بالسكنى زيلعي (قوله ولو باذنه) تعميم ايضا لقوله ولا يخرج  
حتى ان المطلقة رجعيان كانت من بيت العدة ولو باذنه لان الحرمة بعد العدة  
حق الله تعالى فلا يملك ان ابطاله بخلاف ما قبلها لانها حق الزوج فبطل ابطاله بجر (قوله بخلاف نحو أمة)  
أراد بالامة القنينة ونحوها المدبرة وأتم الولد والمكاتب والمراد اذا لم تكن مبرأة لان الخدمة حق المولى كما مر  
وعدم الخروج حق الله تعالى فيقدم حق العبد لا حنجا به (قوله في الجديدين) أى الليل والنهار فانهما  
ينجذبان دائما ط (قوله لان نفقة عليها) أى لم تسقط باختيارها بخلاف المختلعة كما مر وهذا بيان  
للفرق بين معتدة الموت ومعتدة الطلاق قال في الهداية وأما المتوفى عنها زوجها فلا نفقة لها ففتاح الى  
الخروج نهارا لطلب المعاش وقد يمتد الى أن يصبح الليل ولا كذلك المطاوعة لان النفقة دائرة عليها من مال  
زوجها اه قال في الفتح والحاصل أن مدار حل خروجها بسبب قيام شغل المعيشة فيقدر بقدره فحق انقضت  
حاجتها لا يحل لها بعد ذلك صرف الزمان خارج بيتها اه وبهذا يدفع قول الجبران الظاهر من كلامهم جواز  
خروج المعتدة عن وفاة نهارا ولو كان عندها نفقة والا لواله الا يخرج المعتدة عن طلاق أو موت الا ضرورة فان  
المطلقة تخرج للضرورة ليلاً أو نهاراً اه ووجه الدفع ان معتدة الموت لما كانت في العادة محتاجة الى  
الخروج لاجل أن تكذب بالنفقة قالوا انهم يخرجون في النهار وبعض الليل بخلاف المطلقة وأما الخروج للضرورة  
فلا فرق فيه بينهما كما نصوص عليه فيما يأتى فالمراد به هنا غير الضرورة ولهذا بعد ما اطلق في كافي الحاكم منع  
خروج المطلقة قال والمتوفى عنها زوجها يخرج بالنهار لاحتاجها ولا يبيت في غير منزلها فهذا صريح في الفرق بينهما  
نعم عبارة المتون يودهم ظاهراً ما قاله في الجبر فلو قيدوا خروجها بالحاجة كما فعل في الكافي لكان الظاهر  
(قوله وبزوز القنية الخ) قال في النهر ولا بد أن يقيد ذلك بان يبيت في بيت زوجها (قوله أى معتدة

مطالب  
ألمن أن على المتيق أن ينظر في  
خصوص الوقائع

في الاصح اختياراً وعلى السكنى  
فيلزمها أن تكثرى بيت  
الزوج معراج (لو حررة) أوامة  
مبرأة ولو من فاسد مكلفة من  
بينها اصلا لا ليل ولا نهارا ولا الى  
صحن دار فيها منازل لغيره ولو باذنه  
لانه حق الله تعالى بخلاف نحو  
أمة لتقدم حق العبد ومعتدة  
موت تخرج في الجديدين وتبيت  
أكثر الليل (في منزلها) لان نفقتها  
عليها فتحتاج للخروج حتى لو كان  
عندها كفايتها صارت كالمطلقة  
فلا يحل لها الخروج فتح وجوز  
في القنية خروجها لاصلاح  
مالها لانها منه كزراعة ولا وكيل لها  
(طلقت) أوامات وهي زائرة  
(في غير مسكنها عادت اليه فوراً)  
لوجوبه عليها (وتعتدان) أى  
معتدة طلاق وموت

طلاق وموت) قال في الجوهره هذا اذا كان الطلاق رجعا فلو بائنا فسادا بد من ستره الا ان يكون فاسقا فانها  
تخرج اه فافاد ان مطلقه الرجعي لا تخرج ولا تجب ستره ولو فاسقا لقيام الزوجية بينهما ولان غايته انه اذا  
وطئها صار رجعا (قوله في بيت وجبت فيه) هو ما يضاف اليه ما بالسكنى قبل الفراق ولو غير بيت الزوج  
كما مر أيضا ونخل بيوت الاخيه كما في النربلالية (قوله ولا يخرج) بالبناء للقاعل والمناسبت يخرجان  
بالبناء القويقه لانه مثنى المؤنث الغائب أفاده ط (قوله الا ان يخرج) الاولى الاتيان بنفي التثنيه فيه وفيما  
بعده ط وشمل اخراج الزوج ظنا أو صاحب المنزل لعدم قدرته على الصكره أو الوارث اذا كان  
نصيبا من البيت لا يكفيها بجر أى لا يكفيها اذا قصته لانه لا يجبر على سكناها معه اذا طلب القسعه أو المهايأة  
ولو كان نصيبا يريد على كفايتها (قوله أولا وتجدرأ البيت) افاد أنه لو قدرت عليه لزمنها من مالها  
وزرجع به المطلقه على الزوج ان كان باذن الحاكم كما مر (قوله ونحو ذلك) منه ما في الظهيريه لو خافت بالليل  
من امر الميت والموت ولا أحد معها التحول والخوف شديد والافلا (قوله فتخرج) أى معتدة الوفاة  
كإدال عليه ما بعده ط (قوله وفي الطلاق الخ) عطف على محذوف تقديره هذا في الوفاة ط وتعين  
المنزل الشان للزوج في الطلاق ولها في الوفاة فتح وكذا اذا طلقها او خواتم فالتعين لها معراج وفيه أيضا عين  
انتقالها الى اقرب المواضع مما انهدم في الوفاة والى حيث شئت في الطلاق بجر فافاد أن تعيين الاقرب  
مفوض اليها فافهم وحكم ما انتقلت اليه ~~حكم~~ المسكن الاصلى فلا تخرج منه بجر (قوله فليجوز)  
أقول الذى رأيت في نسختي المجتبى اشترت من الشراء ويؤيده انه في المجتبى قال اشترت من الاجنب واولاده  
الكبار اه اذا لا يجب عليهم الاستئمان من اولاد زوجها ~~الكن~~ رأيت في الحاكم مانصه واذا طلقها  
زوجها وليس لها الايت واحد فنبغي أن يجعل بينه وبينها جبا وكذا في الوفاة اذا كان له اولاد رجال  
من غيرها فجعلوا بينهم وبينها ستره أقامات والانتقالات اه وأنت خبير بان هذا نص ظاهر الراية فوجب  
المصير اليه ولعل وجهه خشية الفتنة حيث كانوا رجلا معها في بيت واحد وان كانوا محارم لها بكونهم اولاد  
زوجها كما قالوا ب~~صكره~~ الحلوه بالصهره الشابة وفي المخرج وكذا حكم الستره اذا مات زوجها  
وله اولاد كبار أجنب اه ففما هم أجنب لما قلنا وهذا مؤيد لنسخة الشارح ولا ينافيه أن فرض المسألة في المجتبى  
أن نصيبها لا يكفيها فاذا كان لا يكفيها ~~فكيف~~ تؤمر بالمكث فيه مع الاستئمان لان المراد أنه لا يكفيها بان تختل  
فيه وحدها ولذا فرض المسألة في الكافي كما مر في البيت الواحد ثم ان قول الكافي والانتقلت يدل على  
أنه لا يلزمها الشراء ومثله ما في النهر عن الحاشية وغيرها لو كان في الورثة من ليس محرما لها وحصته لا تكفيها  
فلها أن تخرج وان لم يخرجوها اه فهذا أيضا مؤيد لنسخة الشارح وبهذا التقرير سقط تخالفا الحاشين  
كلهم على الشارح فانهم (قوله ولا بد من ستره بينهما في البائن) وفي الموت تستر عن سائر الورثة ممن ليس  
بمحرم لها هندية وظاهره أن لاسترة في الرجعي وقول المصنف الا في ومطلقه الرجعي كالبائن يفيد طلب  
الستره فيه أيضا ويؤيده ما تقدم في باب الرجعة أنه لا بد من ستره في مطلقه الا أن يؤذنها الظاهر نيب الستره فيه  
لكونها ليست اجنبية ويحترط ط قلت وقد مناعن الجوهره ما يفيد عدم لزوم الستره في الرجعي ولو الزوج  
فاسقا لقيام الزوجية واعلامها بالدخول ثلاثا يصير رجعا وهو لا يريد فلا يستلزم وجوب الستره بعد الدخول  
نعم لا مانع من نديها (قوله ومفاده أن الحائل الخ) أى مفاد التعليل أن الحائل يمنع الخلوة المحرمة ويمكن  
أن يقال في الاجنبية كذلك وان لم تكن معتدة الا أن يوجد تنقل بخلافه بجر (قوله أو كان الزوج  
فاسقا) لانه انما اكتفي بالحائل لان الزوج يعتقد الحرمة فلا يقدم على المحرم الا أن يكون فاسقا فتح (قوله  
ومفاده) أى مفاد التعليل بوجوب ~~مكثها~~ وجوب الحكم به أى بخروجه عنها وقولهم وخروجه أولى  
لعل المراد انه أخرج كما يقال اذا تعارض محرم ومسبح فالمحرم أولى أو أخرج فانه يراد الوجوب فتح (قوله  
وحسن) أى اذا كان فاسقا ولم يخرج يحسن أن يجعل الخ (قوله امرأة ثقة) لا يقال ان المرأة على اصلكم  
لا تصلح للخلوة حتى لم يجزوا للمرأة السفر مع نساء وثقات وقلتم بانضمام غير هاتر داد الفتنة لانا نقول تصلح  
للخلوة في البلد لبقاء الاستبراء من العشرة وامكان الاستغناء بخلاف الشاؤز زيلعى وافاد أن معنى قدرتها  
على الخلوة امكان الاستغناء (قوله ترزق من بيت المال) لانها مشغولة بمنع الزوج حق الله تعالى احتياطا

(في بيت وجبت فيه) ولا يخرجان  
منه (الا أن تخرج أو تهدم المنزل  
أو تخاف) انهدامه أو تلف مالها  
أو لا تجدرأ البيت) ونحو ذلك  
من الضرورات فتخرج لاقرب  
موضع اليه وفي الطلاق الى حيث  
شاء الزوج ولو لم يكفيها نصيبها  
من الدار اشترت من الاجانب  
مجتبى وظاهره وجوب الشراء  
لوقادرة أو الكراء بجر وأقره  
أخوه والمصنف قلت لكن الذى  
رأيت به نسختي المجتبى اشترت من  
الاستئمان فليحترط (ولا بد من ستره  
بينهما في البائن) للامتناع  
بالاجنبية ومفاده أن الحائل يمنع  
الخلوة المحرمة (وان ضاق المنزل  
عليهما أو كان الزوج فاسقا  
فخروجه أولى) لان ~~مكثها~~  
واجب لا يمكنه ومفاده وجوب  
الحكم به ذكره الكمال (وحسن  
أن يجعل القاضى بينهما امرأة)  
ثقة ترزق من بيت المال مخرج  
تخصيص الجامع (قادرة على  
الخلوة بينهما)

وفي المجتبى الا فضل الحيلولة بستر ولو فاسدا ٦٢٢ فبما مر انه قال ولهما ان يسكنا بعد الثلاث في بيت واحد اذ لم يلقيا التقاء الزوج ولم يكن فيه خروج

قصة انتهى وسئل شيخ الاسلام عن زوجين اقرتا ولكل منهما سنة وسنة بينهما اولاد تعتذر عليهما بمفارقتهما فيسكنان في بيتهما ولا يجتمعان في فراش ولا يلقيان التقاء الزوج هل لهما ذلك قال نعم واقره المصنف (ابانها اومات عنها في سفر) ولو في مصر (وليس بينها وبين مصر حامدة سفر رجعت) ولو بين مصرها ومدة وبين مقصدها أقل مضت (وان كانت تلك) أي مدة السفر (من كل جانب) منهما ولا يعتبر ما في مينة وميسرة فان كانت في مفازة (خيرت) بين رجوع ومضى (معها أولى) أولا في الصورتين (والعود أحد) لتعتد في منزل الزوج (و) لكن (ان مرت) بما يصلح للاقامة كما في البحر وغيره زاد في النهروين وبين مقصدها سفر (او كانت في مصر) أو قرية تصلح للاقامة (تعتد) ان لم تجد محرما اتفقا وكذا ان وجدت عند الامام (تمتخرج بحرم) ان كان (وتنقل المعتدة) المطلقة بالبادية فتح (مع احل الكلال) في محفة أو خيمة مع زوجها (ان تضر ردة بالمكث في المكان) الذي طلقها فيه فله ان يتحول بها والا لا وليس للزوج المسافرة بالمعتدة ولو عن رجعي - بحر (ومطافه الرجعي - كالباث) فيها (مر) عبرتها تمنع من مفارقة زوجها في مدة (سفر) لقسام الزوجية بخلاف المبانة كما مر (فروع) طلب من القاضي أن يسكنها بجوار اه لا يجيبه وانما تعتد في مسكن المفارقة طهريه قبلت ابن زوجها فلها السكنى لا النفقة تارخانية لا تمنع معتدة نكاح فاسد من الخروج مجتبى قلت مر عن

لاهر الفروج كانت نفقتها في ماله تعالى ذخيرة من النفقات (قوله وفي المجتبى الخ) حيث قال والافضل أن يحال بينهما في البيوت بستر الا أن يكون فاسقا في حال بامرأة ثقة وان تعذر فلتخرج هي وخروجه أولى (المدنا وفيه مخالفة لما مر فان المدة لا بد منها كما عبر المصنف تبعا للهداية وهو الطاهر لحرمه الخلوة بالاجنية (قوله وسئل شيخ الاسلام) حيث اطلقوه بنصرف الى بصر المشهور بخروج زاده وكذا انه اراد بنقل هذا شخص ما نقله عن المجتبى بما اذا كانت السكنى معها الحاجة كوجود اولاد يخشى ضياعهم لو سكنوا معه أو معها أو كونها كسيرة لا يجدها من يعوله ولا هي من يشتري لها أو نحو ذلك والظاهر أن التقييد يكون سهما ستن سنة وبوجود الاولاد مبنى على كونه كان كذلك في حادثة السؤال كما افاده ط (قوله رجعت) سواء كانت في مصر أو غيره وهذا اذا كان المقصد مدة سفر بحر اي فيجب الرجوع للتأخير مسافرة في العدة بلا حرم بخلاف ما اذا لم يكن بينهما وبين المقصد مدة سفر فانه مختير على احدى الروايتين لعدم السرفا فهم (قوله ولو بين مصرها الخ) هذه عكس المسألة الاولى (قوله مضت) اي الى المقصد لان في رجوعها انشاء سفر (قوله وان كانت تلك الخ) هذه مسألة ثالثة وفي حكمها عكسها وهو ما اذا لم يكن مدة سفر من الجانبين مختير والرجوع أحد وهذا على ما في الكافي اما على ما في النهاية وغيره فيجب الرجوع كما في البحر ولم يرج أحدهما على الآخر ويظهر في ارجحية الثاني لان فيه قطع السفر وهو أولى من اتمامه الا اذا ازم من قطعه انشاء سفر آخر كما في المسألة الثانية ثم رأيت صاحب الفتح قال انه لا وجه وانه مقتضى اطلاق صاحب الهداية الرجوع في المسألة الاولى اي حيث لم يقيد بها ما قيد في البحر (قوله ولا يعتبر ما في مينة وميسرة) اي من الامصار والقرى لانه ليس وطنا ولا مقصدا في اعتبارها ضرابها (قوله في الصورتين) اي صورة تعيين الرجوع وصورة التخير (قوله اعتد الخ) لانها حيث تساوي في مدة السفر كان في العود مرجح وهو حصول الواجب الاصل فكان أولى وانما لم يجب لعدم التوصل اليه الابسية سفر (قوله ولكن ان مرت) اي في الماضي أو العود بحر والانطب في التعبير أن يقول وان كانت في مصر تعتد مدة يسكنون مقابلا لقوله وان كانت في مفازة ثم يقول وكذا ان مرت بما يصلح للاقامة فتأمل ط (قوله وبينه) أي بين ما مرت به مما يصلح للاقامة وبين مقصدها الذي كانت ذاجبة اليه وانظر ما فائدة هذه الزيادة لان فرض المسألة المروءة على ذلك في رجوعها الى مصرها ومضيها وبين الجانبين مدة سفر ثم رجعت النهر فلم أرها فيه (قوله او كانت) اي حين الطلاق أو الموت (قوله تصلح للاقامة) بأن تامن فيها على نفسها وما لها وتجد ما تحتاجه (قوله وليس للزوج الخ) اي ليس له اذا طلقها في منزلها أن يسافر بها (قوله في محفة) بفسر الميم مركب النساء كاليهود ج فاموس (قوله مع زوجها) اي حالة كونها معه في المحفة أو الخيمة فلو قدم الطرف على المجور وكان أولى وعبارة البحر عن الظهريه طلقها بالبادية وهي معه في محفة أو خيمة والزوج ينتقل من موضع الى آخر للكل والماء الخ قلت والظاهر أن هذا اذا لم يسكن أفرادها في المحفة أو الخيمة عنه ولا عمل سائر بينهما قال الرجعي فان كان فاسقا فيجب أن يحال بينهما بامرأة ثقة قادرة على الحيلولة والله اعلم (قوله ولو عن رجعي) تقدم للكمال في الرجعة عدا السفر رجعة ط (قوله فيما مر) اي من أحكام الطلاق في السفر هكذا يفهم من كلامهم (قوله بخلاف المبانة) فانها ترجع أو تمنع مع من شاءت لارتفاع النكاح بينهما فصارا جينيا زاهي (قوله طلب من القاضي الخ) علم هذا مما مر متنا (قوله فلها السكنى) لانها حق الشرع لا النفقة لان الفرقة جاءت بعصبتها ط (قوله مر عن البرازية خلافة) اي مر في باب العدة قبيل قول المصنف قالت مضت عدتي الخ حيث قال هنالك ولا تعتد في بيت الزوج برازية اه فافهم ان كان هذا موافقا لما في المجتبى لا يخالف فكان المناسب أن يقول مر عن الظهريه خلافة اي مر في هذا الفصل عند قول المصنف ولا تخرج معتدة رجعي وبائن حيث قال الشارح بآي فرقة كانت على ما في الظهريه وقد منع عابرتها هنالك ومنها حكاية ما في البرازية عن الازجندی (قوله اكن في البدائع الخ) كانه اراد بهذا الاستدراك رفع التناقض بين النصين بحمل جواز الخروج على عدم منع الزوج وعدم الخروج على المنع فتأمل اه خ قلت لكن ينبغي تقييده بما اذا لم يكن له الزوج لان حق زوجها مقدم ويؤيده ما في الكافي وليس على أم الولد في عدها من سيدا ولا على المعتدة من نكاح فاسد اتقاء شيء من ذلك ولهما أن يخرجوا بستر في غير منازلها

فاسد من الخروج مجتبى قلت مر عن البرازية خلافة ان كان في البدائع له منعها التحسين لانه ككفاية ومجذوبة وام ولدا عتقها فاحفظه الا ترى

الأتري أن امرأه رجل لو تزوجت ودخل بها الزوج ثم فرق بينهما ووردت إلى زوجها الأول كان لها أن تشق  
إلى زوجها الأول وتزويج له وعليها عدة الآخر ثلاث حيض اه والله سبحانه أعلم

(فصل في ثبوت النسب) \*

أى فى بيان ما يثبت النسب فيه وما لا يثبت قال فى التمهيد ما فرغ من ذكر أنواع المعتدات ذكر ما يلزم من اعتداد  
ذوات الجمل وهو ثبوت النسب وهو مصدر نسبه إلى أبيه (قوله خبر عائشة) هو ما أخرجه الدارقطني  
والبيهقي فى ستمها انها قالت ما تزيد المرأة فى الجمل على سنتين قدر ما يتحول ظل عمود المغزل وفى لفظ لا يكون  
الجمل أكثر من سنتين الخ وعامه فى الفتح قال فى البحر وظل المغزل مثل للقلة لأنه حال الدوران أسرع زوالا  
من سائر الظلال (قوله أربع سنين) لما روى الدارقطني عن مالك بن انس قال هذه جارتنا امرأة محمد بن  
عجلان امرأة صدق وزوجها رجل صدق حملت ثلاثة أبطن فى انتفى عشرة سنة كل بطن فى أربع سنين ولا يخفى  
أن قول عائشة رضى الله تعالى عنها لا يعرف إلا بما عرفت من هذا لأنه بعد صحة نسبته إلى الشارع  
لا يتطرق إليه الخطأ بخلاف الحكاية فأن بعد صحة نسبها إلى مالك يحتمل خطأها وكون دمها انقطع أربع سنين  
ثم جاءت بولد فيجوز أنهما امتد طهرها سنتين أو أكثر ثم حبلت ولو وجدت حركة فى البطن مثلا فليس قطعا فى الجمل  
وعامه فى الفتح (قوله ولو بالاشهر لياسها) أى لظن إياسها لأنه تين بولادتها انهما لم تكن آيسة ط عن أبي  
السعود قلت وهذا تعميم للمعتدة أى لافرق بين المعتدة بالحيض أو بالاشهر فى البائن والرجعى إذا لم تنقرب بانقضاء  
العدة وإن أقرت بانقضائها مفسر ثلاثة أشهر فكذلك لأنه تين أن عدتها لم تكن بالاشهر فلم يصح إقرارها  
وإن أقرت به مطلقا فى مدة تصلح لثلاثة أقراء فان ولدت لاق من ستة أشهر منذ أقرت بت النسب والافلالا  
لما بطل الأساس حمل إقرارها على الانقضاء بالاقراء لاجل الكلام على الصحة عند الامكان اه من البدائع  
مختصا واختصره فى البحر اختصارا محلا (قوله وفاسد النكاح فى ذلك كصحيجه) فيه نظر فإنه لا يلزم  
قولهم إذا أنت به تمام السنتين أو لا أكثر منهما كان رجعة لأن الوطء فى عدة النكاح الفاسد لا يوجب الرجعة  
فتأمل ح واجاب ط بان الإشارة فى قوله فى ذلك لثبوت النسب لا للرجعة قال ثم إن محمل ثبوت النسب  
فيه إذا أنت به لاق من سنتين من وقت المفارقة لا لا أكثر منهما ويحتمل ما حكىكم فيما إذا أنت به تمامها اه  
وقد منا فى باب المهر تمام الكلام عليه (قوله والمدة تحتمله) أى تحتمل المضى وهذا القيد لمفهوم المتن  
لا لمطوقه لأن عدم إقرارها بمضى العدة فيما إذا ولدت لا أكثر من سنتين لا يصح تقييده باحتمال المضى وعبرة  
الفتح وغيره ما لم تنقرب بانقضاء العدة فإن أقرت بانقضائها والمدة تحتمله بأن تكون سنتين أو ما على قول الامام  
وتسعة وثلاثين على قولهما ثم جاءت بولد لا يثبت نسبه الا إذا جاءت به لاق من ستة أشهر من وقت الإقرار فإنه  
يثبت نسبه للثبوت بتمام الجمل وقت الإقرار فيظهر كذبها وكذا إذا فى المطلقة البائنة والمتوفى عنها إذا ادعت  
انقضائها ثم جاءت بولد لتمام ستة أشهر لا يثبت نسبه ولا قل يثبت اه (قوله فى الاكثر منهما) أى من  
السنتين (قوله أولتهما) أى تصريح بما يفهم من قوله لا فى الاقل لأن التقييد به مع فهمه من التقييد  
بالاكثر إيمان أن حكم السنتين حكم الاكثر كما نبه عليه فى البحر (قوله ألقوها فى العدة) فيصير بالوطء  
مر اجعا نهر فقوله وكانت الولادة رجعة معناه أنها دليل الرجعة لأن الرجعة حقيقة بالوطء السابق لايها  
(قوله للشك) لأنه يحتمل العلق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مر اجعا بالشك (قوله وإن ثبت نسبه)  
لوجود العلق فى النكاح أو فى العدة جوهرية (قوله كما فى مستوته) يشمل البت بالواحدة والثلاث والحرة  
والامة بشرط أن لا يعلجها كما يأتى ويشمل ما إذا تزوجها فى العدة أولا بجر وسبأى بيانه فى الصروع  
ونقل ط عن الجوى عن البرجندى اشتراط كون المستوتة مدخولا بها فلو غير مدخول بها فولدت ليست  
أشهر أو أكثر من وقت الفرقة لا يثبت وإن لاق منها بنت أى إذا كان من وقت العدة ستة أشهر فأكثر اه وفى  
البحر وأعلم أن شرط ثبوت النسب فيما ذكر من ولد المطلقة الرجعية والبائنة مقيد بما سبأ فى من الشهادة  
بالولادة وأعتارف من الزوج بالجبل أو حبل ظاهر بجر (قوله لجواز وجوده) أى الجمل وقته أى وقت الطلاق  
(قوله ولم تنقرب مضيا) فلو أقرت به فكالرجعى كما قدمناه عن الفتح (قوله كما مر) أى اشتراط عدم الإقرار  
المدكور مماثل لما مر فى الرجعى (قوله ولو لتمامها) لا لا أكثر لأن فى الولادة لا أكثر لا يثبت بالاولى

(فصل) \*

(فى ثبوت النسب أكثر مدة الجمل)

سنان) خبر عائشة رضى الله عنها

كما مر فى الرضاع وعند الأئمة

الثلاثة أربع سنين (واقلمها ستة

أشهر) اجاعا (فيثبت نسب) ولد

(معتدة الرجعى) ولو بالاشهر

لا يأسها بدائع وفاسد النكاح

فى ذلك كصحيجه قهستانى (وإن

ولدت لا أكثر من سنتين) ولو لعشرين

سنة فأكتر لا حتمال امتداد

طهرها وعلقوها فى العدة

(ما لم تنقرب مضيا) والمدة

تحتمله (وكانت) الولادة (رجعة)

لو (فى الاكثر منهما) أولتهما

لعلقوها فى العدة (لا فى الاقل)

لشك وإن ثبت نسبه (كما) يثبت

بلا دعوى احتياط (فى مستوته

جاءت به لاق من منها) من وقت

الطلاق لحواز وجوده وقته

(ولم تنقرب مضيا) كما مر (ولو لتمامها

مطلب

فى ثبوت النسب من المطلقة

اه ح (قوله لا يثبت النسب) لانه لو ثبت لزمت سبب العلق على الطلاق اذ لا يحل الوطء بعده بخلاف المطلقة  
 الرجعية فيثبت لزمت كون الولد في بطن أمته اكثر من سنتين بجر (قوله لتصور العلق حال الطلاق) اي  
 فيكون قبل زوال الفراش كما تزوره قاضي خان وهو حسن وحينئذ فلا يلزم كون الولد في البطن اكثر من سنتين  
 افاده في النهر وهو مأخوذ من الفتح (قوله وزعم في الجوهره انه الصواب) حيث جزم بان قول القدوري  
 لا يثبت سمولان المذكور في غيره من الكتب انه ثبت قال في النهر والحق جله على اختلاف الروايتين لتوارد  
 المتون على عدم ثبوته كما قال القدوري اذ قد جرى عليه في النزاهة والروايات وهكذا صدر الشريعة وصاحب  
 المجمع وحسن الرواية أدرى (قوله لانه التزمه) أي وله وجه بأن وطأ خائشبهة في العدة هداية وغيرها  
 (قوله وهي شبهة عقد أيضا) أي كما انها شبهة فعل وأشار به الى الجواب عن اعتراض الزيلعي بان المبتوتة  
 بالثلاث اذا وطئ الزوج بشبهة كانت شبهة في الفعل وقد نصوا على ان شبهة الفعل لا يثبت فيها النسب وان  
 ادعاه واجاب في الجريان وطء المطلقة بالثلاث أو على مال لم تتحصص للفعل بل هي شبهة عقد أيضا فلا تنافس أي  
 لان ثبوت النسب لوجود شبهة العقد على انه صرح ابن مالك في شرح المجمع بأن من وطئ امرأة زفت اليه  
 وقيل له انها امرأتك فهي شبهة في الفعل وأن النسب يثبت اذا ادعاه فعمل أنه ليس كل شبهة في الفعل تمنع دعوى  
 النسب اه وسأني في الحدود وان شاء الله تعالى تحقيق الفرق بين شبهة الفعل وشبهة العقد وشبهة الحمل اه ح  
 ملخصا (قوله والا اذا ولدت توأمين الخ) اي فيثبت نسبهما كمن باع جارية فجاءت بتوأمين كذلك فاذعاهما  
 البائع يثبت نسبهما ويقض البيع وهذا عندهم او قال محمد لا يثبت لان الثاني من علقو حادث بعد الابانة  
 فثبتة الاول لانهما توأمين قل هو الصواب لان ولد الجارية الثاني يجوز كونه حدث غلى ملك البائع قبل بيعه  
 بخلاف الولد الثاني في المبتوتة فتح (قوله والا اذا ملكها) أقول هذه المسألة ستأتي في أول النروع وحاصلها انه  
 اذا طلق أمته فاشترها فاما أن يطلقها قبل الدخول أو بعده والثاني امارجعي أو بان نواحدة أو اثنتين فان كان  
 قبل الدخول اشترط لثبوت نسبه ولادته لاق من نصف حول مذلقها وان كان بعده بطلقتين اشترط ستان  
 فاقول مذلقها ولا اعتبار لوقت الشراء فيها وان بطلقت بائنة فكذلك ولورجعي يثبت ولولعشر سنتين بعد  
 الطلاق بشرط كونه لاق من ستة اشهر منذ شرائها في المسالتين وبه علم أن قوله ولو اكثرت من سنتين خاص  
 بالرجعي وكلامنا في البائن فالصواب حذف لفظا كتر فافهم (قوله بدائع) حيث قال وكل جواب غرقته في  
 المعتدة عن طلاق فهو الجواب في المعتدة عن غير طلاق من اسباب الفرقة اه بجر اي كالفرقة برودة أو بخيار  
 بلوغ أو عتق أو عدم كفاءة أو عدم مهر مثل (قوله لكن في القهستاني الخ) استدرأ على قول المصنف وان  
 لتسامهما لا الابدعونه وعبارة القهستاني لكن في شرح الطحاوي أن الدعوة مشروطة في الولادة لا كثر منهما  
 اه فانه يقتضى مفهومه انه لا يحتاج الى دعوة في الولادة لتسامهما ويمكن جريانه على الرواية التي جرى عليها  
 في الجوهره وكلام المصنف على رواية القدوري ط فافهم (قوله وان لم تصدقه) اي في أن الولد منه  
 (قوله وهي الاوجه) لانه يمكن منه وقد ادعاه ولا معارض ولذا لم يذكر اشتراط تصديقها في رواية  
 الا السرخسي في المبسوط والبيهقي في السائل وذلك ظاهري ضعفيها وغرابتها فتح (قوله ويثبت الخ)  
 قال في الفتح حاصل المسألة أن الصغيرة اذا طلقت فاما قبل الدخول أو بعده فان كان قبله فجاءت بولد لاق من  
 ستة اشهر ثبت نسبه لليتين بقيامه قبل الطلاق وان جاءته به لا كثر منها لا يثبت لان الفرض أن لا عدة عليها ولا  
 يستلزم كونه قبل الطلاق لتلزم العدة وان طلقها بعد الدخول فان أقرت بانتضاء العدة بعد ثلاثة اشهر زعم ولدت  
 لاق من ستة اشهر من وقت الاقرار ثبت وان لست اشهر أو اكتر لا يثبت لانقضاء العدة بإقرارها ولا يستلزم  
 كونه قبلها حتى يتيقن بكذبها وان لم تقر بانتضاءها ولم تدع حبلًا فعندها ان جاءته به لاق من تسعة اشهر  
 من وقت الطلاق ثبت والا فلا وعند أبي يوسف يثبت الى سنتين في البائن والى سبعة وعشرين شهرا في الرجعي  
 لاحتمال وطئها في آخر عدتها الثلاثة الاشهر وان ادعت حبلًا فكذلك كبيرة في انه لا يقتصر بانتضاء عدتها على اقل  
 من تسعة اشهر لا مطلقا اه وتماه فيه (قوله ولد المطلقة) أما الصغيرة المتوفى عنها فيأتي بيانها قوله  
 ولورجعي انما بالغ به لانه يخالف حكم البائن بالسهولة كما تقدم فأفادها اتحادا مع البائن هنا ط (قوله  
 المراهقة) المقاربة للبلوغ وهي من بلغت سنًا يمكن أن تبلغ فيه وهو تسع سنين ولم توجد منها علامة البلوغ

لا يثبت النسب وقبل يثبت  
 لتصور العلق في حال الطلاق  
 وزعم في الجوهره انه الصواب  
 (الابدعونه) لانه التزمه وهي شبهة  
 عقد ايضا والا اذا ولدت توأمين  
 أحدهما لاق من سنتين والاخر  
 لا كثر والا اذا ملكها فيثبت  
 ان ولده لاق من ستة اشهر من  
 يوم الشراء ولو لاكثر من سنتين  
 من وقت الطلاق وكالطلاق سائر  
 اسباب الفرقة بدائع لكن  
 في القهستاني عن شرح الطحاوي  
 أن الدعوة مشروطة في الولادة  
 لا كثر منهما (وان لم تصدقه)  
 المرأة (في رواية) وهي الاوجه  
 فتح (و) يثبت نسب ولد المطلقة  
 ولورجعي (المراهقة المدخول  
 بها) وكذا غير المدخولة

مطلب  
 في ثبوت النسب من الصغيرة



أما من دونها فلا يمكن فيها الحمل (قوله ان ولدت لاقل من الاقل) أي من أقل مدة الحمل فالمعنى لاقل من ستة أشهر أي من وقت الطلاق (قوله وكذا المقترة) أي من أقرت بانقضائها بعد ثلاثة أشهر (قوله ان ولدت لذلك) أي لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار أي ولاقل من تسعة أشهر من وقت الطلاق لظهور كذبها بيقين كما في الزيلعي وتوحيد فلا فرق بين الاقرار وعدمه في أنه لا يثبت النسب الا اذا ولده لاقل من تسعة أشهر وانما قد بعدم الاقرار لان فيه خلاف أبي يوسف كما مر بخلاف ما اذا أقرت فانه بالاتفاق كما عرفت أفاده ح (قوله فلواذعته فكالقعة) تنكر اربع ما يأتي في المتن مع ما فيه من الاطلاق في محل التقييد ح (قوله لاقل من تسعة أشهر) قيد لقوله ويثبت نسب ولد المطلقة المراهقة أي ولدها المولود لاقل الخ وانما ثبت في ذلك لان عدتها ثلاثة أشهر وأدى مدة الحمل ستة أشهر فاذا ولده لاقل من تسعة أشهر مطلقا ثبت ان الحمل كان قبل انقضاء العدة وهذا معنى قول الشارح لكون العلوق في العدة (قوله والا لا) أي وان لم يكن لاقل بل ولده لتسعة أشهر فأكثر فانه لا يثبت نسب له لانه حل حادث بعد العدة أما ان أقرت بانقضائها فظاهرا وأما ان لم تقر فكان القياس على الكبيرة يقتضي أن يثبت اذا ولده لاقل من سنتين كما قال أبو يوسف والفرق لهما أن لا تنقض عدة الصغيرة جهة واحدة في الشرع فبعضها يحكم الشرع بالانقضاء وهي في الدلالة فوق اقرارها وتعامه في الفتح (قوله لكونه بعدها) على عدم النوت وقوله لانه الخ على التبعية وقوله لصغرهما على الجعل مقدمة على معلولها (قوله في بعض الاحكام) أي في حق ثبوت نسب من حيث انه لا يقتصر على أقل من تسعة أشهر بل يثبت اذا ولده لاقل من سنتين ولو اطلقا بائنا ولاقل من سبعة وعشرين شهرا الرجعي المطلقا فان الصغيرة يثبت نسب ولدها في الطلاق الرجعي لاكثر من سنتين وان طال الى سن الاياس لجواز امتداد طهرها ووطئها باياها في آخر الطهر بجر أما الصغيرة فان عدتها ثلاثة أشهر فمقتضى وطئها في آخر عدتها ثم تحبل سنتين فلا بد من أن يكون أقل من سبعة وعشرين شهرا من حين الاقرار (قوله لاعترافيها بالبلوغ) لان غير البالغة لا تحبل (قوله لاقل منهما) أي من سنتين (قوله ان كانت كبيرة) أي ولم تقر بانقضائها عدتها وأما اذا أقرت فهي داخله في عموم قوله لا في وكذا انقصة بعضها الخ بجر (قوله أما الصغيرة) أي التي لم تقر بالحمل ولا بانقضائها العدة وهذا عند سماع وعند أبي يوسف يثبت الى سنتين والوجه ما ينافي المعتدة الصغيرة من الطلاق زيلعي (قوله ثبت) لانه تبين أنه كان موجودا قبل مضي عدة الوفاة بجر (قوله والا لا) لانه حادث بعد مضيها بجر (قوله ولو أقرت بعضها الخ) يعني عنه ما يذكره المصنف في بيان المقترة لكنه لما رأى المصنف قيدا أول المسألة بالكبيرة دفع لوه عدم دخول الصغيرة في كلامه الا في نفسه ما بالذكور هنا وبقي ما لو ادعت الصغيرة الحمل وهي كالكبيرة يثبت نسبها الى سنتين لان القول قواه في ذلك زيلعي (قوله لستة أشهر) أي فصاعدا زيلعي (قوله لم يثبت) لاحتمال حدوثه بعد الاقرار كما يأتي (قوله وأما الآية فكما مضى الخ) اعلم أن ما ذكره الشارح هنا من حكم الصغيرة والآية تتبع فيه الزيلعي ومضى عليه في النهر وكذا في البحر في مسألة المراهقة السابقة لكنه خالف هنا فقال وشمل ما اذا كانت من ذوات الاقراء أو الانهر اكن قدومه في البدائع بان تكون من ذوات الاقراء قال وأما اذا كانت من ذوات الاشهر فان كانت آيسة أو صغيرة فحكمها في الوفاة ما هو حكمها في الطلاق وقد ذكرناه اه وذكر في النهر أنه لم يرد ذلك في البدائع قلت فلعله ساقط من نسخه فقد رأيت فيه (قوله الاحتمال) فقدتها بوضع الحمل للموت وغيره (قوله من وقته) أي الموت (قوله ولولاهما) أي ولولدت لستين (قوله فكالأكثر) قياسا على ما مر في معتدة الطلاق البت ليعن تقدم أن فيه اختلاف الروايتين (قوله وكذا المقترة بعضها) أي يثبت نسب ولدها أي مطلقا سواء كانت معتدة بائن أو رجعي أو وفاة كافي الهداية لكن في الخباية أنه يثبت في المطلقة الآية الى سنتين وان أقرت بانقضائها وقدمناه عن البدائع فأرجع اليه بجر وشمل الاطلاق المراهقة أيضا كما في شرح مسكين ولذا قال ابن الشامي في شرحه على الكرم ما ذكر من أول الفصل الى هنا قبل الاعتراف بعضها (قوله لولاقل من أقل مدته) أي مدة الحمل أي لاقل من ستة أشهر (قوله ولاقل من أكثرها) أي أكثر مدة الحمل أي ولاقل من سنتين من وقت الفراق فان الاكثر لا يثبت ولولاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار بجر (قوله للتبين

ان ولدت لاقل من الاقل (غير المقترة بانقضائها عدتها) وكذا المقترة ان ولدت لذلك من وقت الاقرار (اذا لم تدع حبلا) فلواذعته فكالقعة (لاقل من تسعة أشهر) مطلقا لكون العلوق في العدة (والا لا) لكونه بعد حالانها لصغرهما يجعل سكوتها كالاقرار بمعنى عدتها (فلواذعت حبلا فهي كبيرة) في بعض الاحكام (لاعترافيها بالبلوغ) يثبت نسب ولد معتدة (الموت لاقل منهما من وقته) أي الموت (اذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها) أما الصغيرة فان ولدت لاقل من عشرة أشهر وعشرة أيام ثبت والا لا ولو أقرت بعضها بعد أربع أشهر وعشر فولدت لستة أشهر لم يثبت وأما الآية فكما مضى لان عدة الموت بالاشهر للكل الاحتمال زيلعي (وان ولده لاكثر منهما) من وقته (لا) يثبت بدائع ولولاهما فكالأكثر بجر (و) كذا (المقترة بعضها) لو (لاقل من أقل مدته من وقت الاقرار) ولاقل من أكثرها من وقت البت للتبين يكذبها

بكذبها) استشكله الزيلعي بما إذا أقترنت بانقضائها بعد مضي سنة ملام ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار ولاقل من سنتين من وقت الفراق فإنه يحتمل أن عدمه انتقضت في شهرين أو ثلاثة ثم أقترنت بعد ذلك برمان طويل ولا يلزم من اقرارها بانقضائها أن تنقضي في ذلك الوقت فلم يظهر كذبها بيقين الا اذا قالت انتقضت عدني الساعة ثم ولدت لاقل المدة من ذلك الوقت اه واستظهره في البحر وقال يجب حمل كلامهم عليه كما ينبغي من غاية البيان وتبعه في التبر والشر بل لا يبالى ان النسب ثبت عند الاطلاق لانه حق الولد حيثما ط في اثباته نظر الولد لا نأقول ان ذلك عند قيام العقد أما بعد زواله أصلاً فلا وخلافاً أقترنت بانقضاء العدة والقول قولها في ذلك زال العقد أصلاً وحكم الشرع بحملها للزواج ما لم يوجد ما يظلل اقرارها ويثبت بكذبها وعند الاطلاق لم يوجد ذلك والالزم أن ثبت وان ولده لا كثر من ستة أشهر من وقت الاقرار مع أنهم أطعموا على خلافه لاحتمال حدوثه فافهم (قوله والا لا) أي وان لم تلد لاقل من ستة أشهر بان ولده لقامها أولاً كثر من وقت الاقرار أو ولده لاقل منها ولا كثر من سنتين من وقت البت وقوله لاحتمال حدوثه بعد الاقرار قاصر على الاقل أما العدة في الثاني فهي ان الولد لا يكتفي في البطن أكثر من سنتين أقامه ط (قوله يموت أو يطلق) أي بآش أو رجعي وبه صرح نفع الاسلام وعليه جرى قاضي خان وقيدته السرخصي بالبائس قال في البحر والحق أنها في الرجعي ان جاءت به لا كثر من سنتين احتج الى الشهادة كالبائس وان لاقل ثبت نسبه بشهادة القابلة اتفاقاً لقيام القرائش نهر وعليه جرى الشارح كما يأتي في قوله كما تكتفي في معتدة رجعي الخ فيحمل الطلاق هنا على البائس ليوافق كلامه الا في فافهم (قوله ان يحدث) بالبناء للعجول والفاعل الورثة في الموت والزوج في الطلاق ح (قوله بحجة نائمة) متعلق بثبت أي بشهادة رجلين أو رجل واحد أو اثنين ويصور فيما اذا دخلت المرأة بحضرة قسم يتابعون أنه ليس فيه غيرها ثم خرجت مع الولد فيعلون أنها ولده وفيما اذا لم يتعدوا النظر بل وقع اتفاقاً وبه يدفع ما ورد من أن شهادة الرجال تستلزم فسنتهم ولا تقبل فسخ ونهر (قوله واكتفى بالقابلة) أي اذا كانت حرة مسلمة عدلة كافي النسب (قوله قيل وبرجل) أي على قولهما وعبر عنه بقيل تبعاً للفتح وغيره اشارة الى ضعفه لكن قال في الجوهره وفي الخلاصة يقبل على اصح الاقاويل كذا في المستصني اه ولعل وجهه أن شهادة الرجل أقوى من شهادة المرأتين (قوله أو حبل ظاهر) ظهوره بان تأتي به لاقل من ستة أشهر كافي السراج وقال الشيخ قاسم المراد بظهوره أن تكون أمارات حملها بالغة مباحة لوجب غلبة الظن بكونها حامل لالكل من شاهدها اه شربلية ومشي في النهر على الثاني حيث قال أو حبل ظاهر يعرفه كل أحد اه وهذا يفيد أن الحمل قد ثبت بدون ولادة وهذا مؤيد لما قدمناه في باب الرجعة (قوله وهل تكتفي الشهادة) أي اذا ولدت وجد الزوج الولادة وظهور الحمل لان الحمل وقت المنازعة لم يكن موجوداً حتى يكتفي بظهوره بغير وحاصله انه قبل الولادة اذا كان ظاهراً يعرفه كل أحد فلا حاجة الى اثباته وأما بعد الولادة فبحث في الجرائه تكتفي الشهادة على أنه كان ظاهراً وهو ظاهر فافهم (قوله ولو أنكرك تعينه الخ) بناءً أنكرك للعجول فيقبل انكار الزوج وانكار الورثة اه ح يعني لو اعترف بولادتها وانكر تعيين الولد بثبت تعيينه بشهادة القابلة اجماعاً ولا يثبت بدونها اجماعاً لاحتمال أن يكون غير هذا المعين بغير (تنبيه) لم يذكر ما اذا اعترف بالحبل أو كان ظاهراً أو كان القرائش فائماً هل يحتاج في ثبوت النسب الى شهادة القابلة لتعيين الولد أم لا ظاهر كلام المصنف كالكترو الهداية لا به صرح في البداية وكذا في غاية السروجي وأنكر على صاحب ملتي البحار اشتراطه ذلك عند أبي حنيفة لكن رد الزيلعي بأنه سهو وأنه لا بد منه لتعيين الولد اجماعاً في جميع هذه الصور وأطال فيه وجزم به ابن كمال ومثله ما في الجوهره من أنه لا بد منه شهادة القابلة لجواز أن تكون ولدت ولداً مبناً وأرادت الزامه ولد غيره اه وهو صريح كلام الهداية آخر وكذا كلام الكافي النسبي والاختيار والفتح وغيرهم وذكر في البحر وفي قباين القولين قال في النهر انه بعيد عن التحقيق ورد أيضاً المقدسي في شرحه والحاصل كافي الزيلعي أن شهادة النساء لا تكون حجة في تعيين الولد الا اذا تأيدت بمؤيد من ظهور حبل أو اعتراف منه أو قرائش قائم نص عليه في ملتي البحار وغيره وانما الخلاف في ثبوت نفس الولادة بقولها فعنده ثبت في الصور الثلاث وعندهما لا يثبت الا بشهادة القابلة فلو علق الطلاق بولادتها يقع عنده بقولها ولدت

(والالا) يثبت لاحتمال حدوثه  
بعد الاقرار (و) يثبت نسب  
ولد (المعتدة) يموت أو يطلق  
(ان يحدث ولادتها بحجة نائمة)  
واكتفى بالقابلة قيل وبرجل  
(أو حبل ظاهر) وهل تكتفي  
الشهادة بكونه كان ظاهراً في البحر  
بجرائه (أو اقرار) الزوج (به)  
بالحبل ولو أنكرك تعيينه تكتفي شهادة  
القابلة اجماعاً

لا عتراقه بالبلبل أو تلوه رده وعندهما لا يقبل حتى تشهد القابلة نفس عليه في الإيضاح والنهاية وغيرهما اه ملخصا  
 (قوله كما تكتفى الخ) تفصيلا لاطلاق قوله أو طلاق الشامل للرجعي والبائن لأن معتدة الرجعي إذا ولدت  
 لاكثر من سنتين ولم تكن أنثرت بانتضاء عدتها يكون ذلك رجعة أفاده ح أي رجعة بالوطء السابق  
 فتكون قد ولدت والنكاح قائم فلا يتوقف ثبوت الولادة على الشهادة إذا أنكرها بل يكفي شهادة القابلة  
 لقيام الفرائض فيثبت النسب بالفرائض وتعيين الولادة بشهادة القابلة كما ذكره الزيلعي في ولادة المكسوة (قوله  
 لا لاقل) أي لا تكتفى بشهادة القابلة على الولادة لاقل من سنتين لانقضاء عدتها فلم يتبق زوجة والولادة لتمام  
 السنتين كذلك كما لا يخفى ح (قوله أو تصديق بعض الورثة) المراد بالبعض من لا يتم به نصاب الشهادة وهو  
 الواحد العدل أو الاكثر مع عدم العدالة كما يظهر من مقابله ح وصورة المسألة لو ادعت معتدة الوفاة الولادة  
 فصدقتها الورثة ولم يشهد بها أحد فدهو ابن الميت في قولهم جميعا لأن الارث خاص حقهم فيقبل تصديقهم  
 فيه فح (قوله فيثبت في حق المقتزين) الاولى في حق من أقر ليشمل الواحد ولانهم لو كانوا جماعة ثبت  
 في حق غيرهم أيضا لأن يحمل على ما إذا كانوا غير عدول أفاده ط (قوله في حق غيرهم) أي في حق  
 من لم يصدق (قوله حتى الناس كافة) فإذا ادعى هذا الواردين الميت على رجل تسع دعواه عليه بلا  
 توقف على اثبات نسب ثانيا (قوله ان تم نصاب الشهادة بهم) أي بالمقتزين (قوله بأن شهد مع المقتز  
 رجل آخر) أفاد أنه لا يشترط في تمام نصاب الشهادة أن يكون كلهم ورثة لكن إذا كان أحد الشاهدين أجنبيا  
 لابد من شروط الشهادة من مجلس الحكم والخصومة ولفظ الشهادة اذ هم شهد وحصر ليسوا بمقتزين بوجه  
 رحتي (قوله وكذا الوصديق المقتز عليه الورثة الخ) كذا في أغلب النسخ فاقتراسه فاعل منصوب على أنه  
 مفعول صدق وعليه متعلق بصدق أي على الاقرار والورثة بالرفع فاعل صدق وفي بعض النسخ الوصديق عليه  
 الورثة وفي بعضها الوصديق المقتز بقية الورثة الخ وهما أحسن من النسخة الاولى (قوله وهم من أهل  
 التصديق) المناسب وهم من أهل الشهادة قال في الفتح أما في حق ثبوت النسب من الميت ليطهر في حق الناس  
 كافة قالوا إذا كان الورثة من أهل الشهادة بأن يكونوا ذكورا مع اثبات وحكم عدول ثبت لقيام الحجة  
 فيشارك المقتزين منهم والمنكرين وبطاب غيرهم الميت بدنه اه (قوله والايتم نصابها) بأن كان المصدق  
 رجلا وامراة مثلا وكذا لو كانا رجلين غير عدلين كما يظهر من عبارة الفتح المذكورة وعماياني (قوله  
 لا يشارك المكذبين) المناسب لعبارة المصنف أن يقول لا يثبت النسب فلا يشارك المكذبين (قوله  
 الاصح لا) هذا إذا كان الشهود ورثة فلو فهم غير وارث لابد من لفظ الشهادة ومجلس الحكم والخصومة  
 لعدم شبهة الاقرار في حقه كما تقدم رحتي والمراد ما إذا لم يتم النصاب من الورثة اذ لو تم بهم لم يتقار الى شهادة  
 غيرهم (قوله نظر الشبهة الاقرار) عاله في الفتح به لا أخرى وهو أن الثبوت في حق غيرهم تبع للثبوت  
 في حقهم ولا يراعى للتبع شرائطه الا اذا ثبت اصالة وعلى هذا فلو لم يكونوا من أهل الشهادة لا يثبت النسب  
 الا في حق المقتزين منهم اه (قوله عن الزيلعي) حيث قال ويثبت في حق غيرهم أيضا اذا كانوا من  
 أهل الشهادة بأن كان فيهم رجلان عدلان أو رجل واحد أو رجلان عدول فيشارك المصدقين والمكذبين اه ومثله  
 قول الفتح البار وهم عدول وتعييرهم باهلية الشهادة (قوله فتقول شيخنا) الشيخ زين بن نجيم صاحب الجبر  
 (قوله الآن يقال لأجل السراية) أي لأجل مراية ثبوت النسب الى غير المقتز وهذا الجواب ظاهر لا يحتاج  
 الى التامل والمراجعة ح (قوله كما سيجي في الدعوى) أي من أن الفتوى على قوله ما بالتخلف  
 في المسائل الستة (قوله بشهادة الظاهر لها الخ) وحوله ظاهر يشهد له أيضا وهو اضافة الحوادث الى  
 أقرب أوقافه لكن ترجح ظاهرها بان النسب يحتاج الى اثباته نهر ولا تخرم عليه بهذا النفي فح (تنبيهه)  
 لا تسع ينه ولا ينه ورثته على تاريخ نكاحها بما يطابق قوله لانها شهادة على التي معنى فلا تقبل والنسب  
 يحتاج الى ثباته مهما أمكن والامكان هنا بسبق التزوج به سراجه برسير وجهه راي أكثر سمعة ويقع ذلك  
 كثيرا وهذا جوابي لحادثة فليتنبه له بربلاية (قوله فولدت لنصف حول) أي من غير زيادة ولا نقصان  
 زيلعي (قوله لزمه نسبه) لانها فرائشه لانها الما ولدت لسته أشهر من وقت النكاح فقد ولدت لاقل منها من  
 وقت الطلاق فكان الملقوق قبله في حالة النكاح والتصور بان الخ هداية (قوله لتصور الوطء حالة العقد)

كما تكتفى في معتدة رجعي  
 ولدت لاكثر من سنتين لا لاقل  
 (أو تصديق) بعض (الورثة)  
 فيثبت في حق المقتزين (و) انما  
 (يثبت النسب في حق غيرهم)  
 حتى الناس كافة (ان تم نصاب  
 الشهادة بهم) بأن شهد مع المقتز  
 رجل آخر وكذا الوصديق عليه  
 الورثة وهم من أهل التصديق  
 فيثبت النسب ولا يتبع الرجوع  
 (والا) يتم نصابها (لا) يشارك  
 المكذبين وهل يشترط لفظ  
 الشهادة ومجلس الحكم الاصح لا  
 نظر الشبهة الاقرار وشروط العدد  
 نظر الشبهة الشهادة وتقل المصنف  
 عن الزيلعي ما يفيد اشتراط  
 العدالة ثم قال فتقول شيخنا وينبغي  
 أن لا تشترط العدالة بما لا ينبغي قلت  
 وقبحه أنه كيف تشترط العدالة في  
 المقتز التهم الآن يقال لأجل السراية  
 فتأمل وليراجع (ولو ولدت فاختلغا)  
 في المدة (فتقلت) المرأة (تكتفى  
 من نصف حول وادعى الاقل  
 قال قول لها بالايمن) وقال لا يخلف  
 ويهتفي كما سيجي في الدعوى (وهو)  
 أي الوارث (ابنه) يشهادة الظاهر  
 لها بالولادة من نكاح جلالها على  
 الصلاح (قال ان تكتفى في طائر  
 فتكفيها فولدت لنصف حول مذ  
 تكتفي لزمه نسبه) احتياط التصور  
 الوطء حالة العقد

بان عقد ابائهم ما وجمع الشهود ككلامهم ما وهو مخالف لما وافق النكاح الانزال أو وكالات العقد  
 في ليله معينة فوطئها فيها فيحصل على المقارنة اذ لم يعلم تقدم العقد كما في شرح الشلبي أو يترجها عنه  
 الشهود والعقد من طرفها فصولي ويكون تمام العقد برضاها حال الواقعة كما في منقرات ابن كمال قال  
 في التبع وحاصله أن النكاح يتوقف على الفرائس وهو ثبت. فصار النكاح المختار لمعلق فتعلق وعلى فرائس  
 فثبت نسبه (قوله لم يثبت) لانه تبين أن العلق كان سابقا على النكاح زيلعي (قوله وكذا لاكثر)  
 لانه تبين أنها عانت بعده لا تحكما حين وقع الطلاق بعدم وجوب العدة لكونه قبل الدخول والخلوة  
 ولم يتبين بطلان هذا الحكم زيلعي أما اذا اولدته لسته أشهر لا غير فعلم العدة لها بإشبات النسب شرعية ليلية  
 أي لانه حكم بعلوق وقت النكاح قبل الطلاق كما علمت من عبارة الهداية فتدفع الطلاق عليها وفي حامل  
 وعليه فهو طلاق بعد الدخول فتعبد بوضع الحمل وقد صرح في التبر بان هذا الطلاق رجعي وبأن قضاء العدة  
 بالوضع (قوله ولو يوم) أي لحظة ح (قوله وأقره في البحر) حيث قال وتعبه في فسخ العقد بربان  
 منهم النسب هنا في مدة تصوران يكون منه وهي سنتان ينافي الاحتياط في إنباته والاحتمال المذكور  
 في غاية البعد فان العادة المستقرة كون الحمل أكثر من ستة أشهر ورجع ما تضمني دهور ولم يسمع فيه - بالولادة ستة  
 أشهر فكان الظاهر عدم حدوثه وحدوده احتمال فأى احتياط في إثبات النسب اذ انقضاء احتمال ضعيف  
 يقتضي نفيه وتر ككناظرا يقتضي ثبوته وليت شعري أى الاحتمالين أبعد ألاحتمال الذي فرضوه لتصوير  
 العلق منه لثبوت النسب وهو كونها ترجها وهو بطؤها ووافق الانزال العقد أو احتمال كون الحمل اذا زاد  
 على ستة أشهر يوم يكون من غيره اه ح اقول وحاصله الحاق الولادة لاكثر من نصف حول بالولادة  
 لنصفه في ثبوت النسب ويمكن الجواب بالفرق وهو أنه في صورة النصف كان الولد موجودا وقت العقد يقينا  
 فاذا أمكن حدوثه من العقد ولو بوجه بعيد تعيين ارتكابه بخلاف ما اذا أمكن حدوثه بعد العقد بان ولده  
 لاكثر من نصف حول ولو يوم فانه لم يتيقن بوجوده وقته حتى يرتكب له الوجه البعيد مع حكم الشرع عليها  
 بما ينافي وجوده ووجود عدم العدة والحاصل أن في كل من الصورتين الاحتمال البعيد المخالف للعادة المستقرة  
 وهو الولادة لسته أشهر لكن اذا زاد عليها يوم مثلا احتل وجوده وعدمه وقد عارض احتمال الوجود  
 الحكم عليها بعدم العدة بخلاف ما اذا لم يزد ليقن بوجوده وقت العقد مع فقد المعارض هذا ما ظهروا في قدره  
 (قوله بجعله واطنا) لانه بقبول النسب جعل واطنا حكما قال الزيلعي وكان ينبغي وجوب مهرين - مهر الوطء  
 ومهر بالنكاح كالوترج امرأة حال وطئها وأجاب في الفتح عن الفرع المشبه به وانه مشكل لمخالفته صريح  
 المذهب لان الاصح في ثبوت النسب امكان الدخول ولا يتصور الا بترجها حال وطئها المبتدأ به قبل التزوج  
 وقد حكم فيه بمهر واحد في صريح الرواية فالحكم بمهرين في الفرع المشبه به مخالف لذلك قلت الفرع  
 منقول فالاحسن الجواب بان الوطء في مسائلنا يمكن تصويره حالة التزوج كما تصور به عن ابن الشلبي وابن  
 كمال فلا يلزم الامهر واحد بالدخول المقارن للعقد بخلاف الفرع المذكور فان العقد فيه عارض على الوطء  
 فلذا وجب فيه مهران ونقل ح عن شيخه في تصوير المقارنة أن يقال انه قال أو لا تزوجك ثم اوج وامن  
 وقالت قبلت في وقت واحد فكان الوطء حاصل في صلب العقد غير متقدم عليه ولا متأخر عن وقوع الطلاق  
 اه وما ذكرناه أقرب وقد يجاب باحسن من هذا كله وهو أنه جعل واطنا حكما ضرورية ثبوت النسب  
 لاحقيقة فلم يتحقق موجب المهرين فوجب أحدهما بخلاف الفرع المذكور (قوله ولا يكون به محسنا)  
 لانه وطء حكمي كما علمت فاذا زني يجلد ولا يرجم (قوله لم تطلق بشهادة امرأة) أي على الولادة  
 اذا أنكرها لان شهادتهن ضرورية في حق الولادة فلا تظهر في حق الطلاق لانه ينفك عنها بجر (قوله  
 كما مر) حيث قال في شرح قول المصنف ان حدث ولادته الخ واكتفيا بالقابلة ط وقد ساقنا تفصيلا  
 يكونها حرة مسلمة عدلة (قوله مع ذلك) أي التعليق ط (قوله بلا شهادة) أي أصلا وعندهما  
 تشترط شهادة القابلة بجر (قوله لاقراره بذلك) أي حكما لان اقراره بالحبل اقرار بما ينفى اليه  
 وهو الولادة وأما اذا كان الحبل ظاهرا فلان الطلاق تعلق بامر كائن لا محالة فقبل قولها فيه بجر (قوله  
 وأما النسب الخ) محترز قوله لم تطلق بمعنى أن النسب يثبت بشهادة امرأة وكذا ما هو من لوازمه كموثبة

ولو ولده لا قل منه لم يثبت وكذا  
 لاكثر ولو يوم ولكن بحث فيه  
 في التبع وأقره في البحر (و) لزمه  
 (مهرها) بجعله واطنا حكما  
 ولا يكون به محسنا نهاية  
 (عاق طلاقها بالولادة لم تطلق  
 بشهادة امرأة) بل بحجة نامة  
 خلافا لما كمال مر (ولو أقر)  
 المعلق (مع ذلك بالحبل) أو كان  
 ظاهرا (طلقت) بالولادة (بلا  
 شهادة) لاقراره بذلك وأما النسب  
 ولو لزمه كموثبة الوالد فلا يثبت  
 بدون شهادة القابلة اتفاقا بجر

قوله ان كن بها في نكته بك وحى  
أولى من الاولى التي فيها إعادة  
الضمير وثنا على البطن مع انه  
مذكر قاله نصر الهوري

(قال لامته ان كان في بطنك ولد)  
أو ان كان بها حبل (فهو منى  
فشهدت امرأة) نكاحه بغير  
القابلة (بالولادة فهي أم ولده)  
اجماعاً (ان جاءت به لا قبل من  
نصف حول من وقت مقالته  
وان لا كثر منه لا) لاحتمال علوقه  
بعد مقالة قيدا لتعلق لانه لو  
قال هذه حامل مني ثبت نسبه الى  
ستين حتى يتقنه غاية (قال الغلام

هو ابني ومات) المقتتر (فقات  
اتمه) المعروفة بجزية الاصل  
والاسلام وبأنها أم الغلام (أنا  
امرأته وهو ابني برأيه استحساناً  
فان جهات حرمتها) أو أمومتها  
لم يرث وقوله (فقات وارثه أنت  
أم ولد أبي) قيد اتفاقاً اذ الحكم  
كذلك لم يقل شيئاً أو كان صغيراً  
كافي الجسر (أو كنت نصرانية  
وقت موته ولم يعلم اسلامها) وقته  
(أو قال) وارثه (كانت زوجة له  
وهي أمه لا) يرث في الصور  
المدكورة وهل لها مهر المثل  
فيلزم (زوج أمه من عبده  
يجاء بولده فادعاه المولى لم يثبت  
نسبه) لزوم فسخ النكاح

الولد لو كانت المعلن طلاقاً أمه حتى لو اصابته وصارت أم ولده وكشيت العان فيما اذا انقضاء ووجوب الحدة  
بنسبه ان لم يكن أهل للعان أفاده في الجسر (قوله أو ان كان بها حبل) أي أو قل ان كان بها حبل فهو منى  
فلا فرق بينهما بحر وفي بعض النسخ ان كان بدون عطف وفيه منها وكان بدون ان وانما ظاهر أنها تحريف  
(قوله نكاحه بغير) البحث لصاحب الجسر وسببه أخوه في النهر وهو ظاهر ومن عبر بالقابلة بناء على الاغلب  
(قوله فهي أم ولده) لأن سبب ثبوت النسب وهو الدعوة قد وجد من المولى بقوله فهو منى وانما الحاجة  
الى تعيين الولد وهو يثبت بشهادة القابلة اتفاقاً درر (قوله وان لا) كثر منه لا) كذا قال الزبيلي  
وزاد في الفتح والبحر والنهر وغاية البيان والدرر وألغى ما هو مشكل لانه لا يمكن حينئذ عداوة بعد مقالته  
لأن ما بعد هادون نصف الحول فليست تأكل ولا راجع رحى (قوله حتى بنفسه) هو كذلك في غاية البيان  
وقد يقال كيف يصح أن ينسبه بعد اقراره به فليست تأكل حتى قات بل لي وقصة في ثبوت نسب لوجاهته به  
لا كثر من ستة أشهر ورأيت في النهر من باب الاستيلاء أنه ينبغي أن يقيد بما اذا وضعت لا قبل من نصف حول  
من وقت الاعتراف فالولا كثر لا تصير أم ولده ثم نقله عن الخط (قوله قال الغلام) أي بولده مثله للملح ولم يكن  
معروف النسب ولم يكذب ط (قوله المعروفة بجزية الاصل) كذا عبر بعض الشراح وذكر ابن الشلبي أن  
التقييد بالاصل غير ظاهر بل يكفي كونها حرة اه أي لانه اذا اريد بجزية الاصل كون اصولها احرار فهو  
غير شرط وكذا الواريد بكونها حرة من حين أصل خلقتها لأن الحرية المعارضة تكفي لكن قد يقال ان الحرية  
المعارضة لا تكفي الا اذا كانت قبل ولادته ذلك الغلام بستين والا فلا لاحتمال كونها أمه له واستولادها أو لغيره  
وترجها منه ثم ولدت هذا الغلام وأقر به فانها حينئذ ليست من أهل الارث بخلاف ما اذا علمت حرمتها قبل  
الولادة بستين فأكثر فانه يعلم كونها حرة وقت العلوق وانما ولدت بالزوجة كما يأتي هذا ما ظهر لي (قوله  
وهو ابني) لم يظهر لي وجه التقييد به فان البقرة ثابتة باقرار الممت تأمل اه ح قات لعل وجهه أم الوفات  
أنا امرأته وهذا ابني من رجل غيره تكون مكذوبة له فيما توصلت به الى اثبات كونها امرأته وهو قوله هو ابني  
(قوله برأيه) أي هي والغلام (قوله استحساناً) والقياس أن لا ميراث لها لان النسب كما يثبت بالنكاح  
الصحيح يثبت بالنكاح الفاسد وبالوطء عن شبهة وبذلك العين فلم يكن قوله اقراراً بالنكاح وبوجه الاستحسان  
أن المسألة فيما اذا كانت معروفة بالحرية ويكونها أم الغلام والنكاح الصحيح هو المتعين لذلك وضعا وعادة لانه  
الموضوع لحصول الاولاد دون غيره فهما احتمالان لا يعتبران في مقابلة الظاهر القوي وكذا احتمال كونه  
ظاهراً في محضته وانقضت عدته لانه لما ثبت النكاح وجب الحكم بقيامه ما لم يتحقق زواله كذا في الجسر ح  
(قوله فان جهات حرمتها) أي بان لم تعلم أصلاً أو علم عروضا ولم تتحقق وقت العلوق على ما تقرناه اتفاقاً (قوله  
أو أمومتها) في بعض النسخ ياء وتاء ولا حاجة الى الباء التحسية لأن المصدر الامومة قال ط والمناسب زيادة  
أو اسلامها ليكون محترز الثالث (قوله قيد اتفاقاً) فائدة ذكره أن الوارث أن يقول ذلك كافي الجسر عن  
غاية البيان ح وكان ينبغي تأخير ذلك الى آخر كلام المصنف (قوله أو كان صغيراً) أي الوارث (قوله  
لا يرث) لأن ظهور الحرية باعتبار الدرجة في دفع الرق لا في استحقاق الارث هداية فهي كلفه قد يجعل  
حياتاً ما لا حتى لا يرث غيره منه لا بالنسبة الى غيره حتى لا يرث من أحد فتح وكذا اسلامها الا لا يثبت  
اسلامها وقت موته لثبت لها حق الارث (قوله قيل نعم) فائدة اقرارناشي قال لانهم أقرروا بالدخول ولم  
يثبت كونها أم ولده بقولهم اه وارثه في النهاية والزبيلي والفتح قال في الجسر ورد في غاية البيان بأن  
الدخول انما يوجب مهر المثل في غير صورة النكاح اذا كان الوطء عن شبهة ولم يثبت النكاح هنا والاصل  
عدم شبهة فيأبى دليل يحمل على ذلك فلا يجب مهر المثل اه وأقر في النهر وأنت خير بان هذا خاص  
بما اذا قال أنت أم ولد أبي أمالو قال كنت نصرانية فقد أقر بالنكاح وكذا في قوله كانت زوجة وهي أمه  
لكن في هذه مطالبية المهر ولو لاها لالها (قوله بغيره بولد) أي لستة أشهر فأكثر من وقت التزوج  
والا فظاهر ثبوت نسبه منه لما صرحوا به من أن المنكوح لو ولدت لدون ستة أشهر لم يثبت نسبه من الزوج  
ويفسد النكاح لانه لا يلزم كونها حاملاً من زنا حتى يصح بل يحتمل كونه من زوج أو وطء شبهة فاذ افسد  
النكاح فباحث دعوا لعدم المنافع ثم رأيت في حاشية العلامة فوح نقبل ذلك عن حاشية الدرر للواني

٣. مطلب  
الفراس على أربع مراتب

وهو لا يقبل الفسخ (وعتق) الولد  
(وتصير) الامه (ام ولده) لاقراره  
بنوته وامومتها (ولدت أمته  
الموطوءة له ولدا توقفت ثبوت  
نسبه على دعوته) ضعف فراسها  
(كأمة مشتركة بين اثنين  
استوداها واحد) عبارة الدرر  
استوداها (ثم جاءت بولد  
لا يثبت النسب بدونها) حرمة  
وطئها كأم ولد ككاتبها مولاهما  
وسمي في الاستيلاء أن الفرار  
على أربع مراتب وقد اكتفوا  
بقام الفرار بلاد دخول كزقج  
المغرب بمشقة بينهما سنة فولدت  
نسبة أشهر منذ تزوجها تصوره  
كرامة أو استخدا ما فتح لكن  
في التهر الاقتصار على الثاني أولى  
لان طي المسافة ليس من الكرامة  
عندنا قلت لكن في عقائد النصارى  
بحزم بالاول تعاقبت الثقليين  
النسبي بل سئل عما يحكي أن الكعبة  
كانت تزور واحدا من الاولياء  
هل يجوز القول به فقال خرق  
العادة على سبيل الكرامة لاهل  
الولاية جاز عند اهل السنة  
ولابس بالمعجزة لانها أئردعوى الرسالة  
وبادعائها بكفر فوراً فلا كرامة  
وتمامه في شرح الوهبانية من  
السريعند قوله  
ومن لولي قال طي مسافة  
يجوز جهول ثم بعض يكفر  
وايها في كل ما كان خارقا  
عن النسبي التجم يروى وينصر  
أي ينصر هذا القول ينصر محمد  
انا تؤمن بكرامات الاولياء

٣ مطلب  
في ثبوت كرامات الاولياء  
والاستخدامات

وعن غيرها (قوله وهو لا يقبل الفسخ) يعني بعد تمامه احتراز عن فسخه بعدم الكفاءة وبالبلوغ والعتق  
وأما بالردة وبقتيل ابن الزوج فهو وان كان بعد التمام لكنه انفساخ لانفسخ أفاده ح (قوله لاقراره  
بنوته وامومتها) لف ونشر مراتب فالقول عليه اعتقه والثاني لصيرورتها ام ولده فتعق بجمته (قوله عبارة  
الدرر استوداها) أي بضمير التنبيه ونسبه على أن ما هنا سبق فلم لأنه اذا استوداها الشريك بان جاءت بولد  
فأدعيه وصارت ام ولده حاتبي مشتركة فإذا جاءت بولد بعد ذلك لا يثبت نسبه بلادعوة لانه لا يحل وطؤها  
لواحد منهما بخلاف ما اذا استوداها أحد همل وزمه اشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وصارت محتصة به فانه  
يحل له وطؤها فلا يحتاج الولد الثاني الى دعوة أفاده الرحي فافهم (قوله كلم ولد كاتبها مولاهما) فانما اذا  
أنت بولد لا يثبت من المولى الا اذا ادعاء حرمة وطمع عليه اه ح والتشبيه في عدم ثبوت نسب الولد الثاني  
الابن دعوته فحال الولد بعد الكتابة يخالف حاله قبلها فانه قبلها يثبت بلادعوة ط (قوله على أربع مراتب)  
ضعف وهو فراس الامه لا يثبت النسب فيه الا بالادعوة ومتوسط وهو فراس ام الولد فانه يثبت فيه بلادعوة  
لكنه يتبقى بالنقي وقوى وهو فراس المنكوحه ومعتدة الرجعي فانه فيه لا يتبقى الا باللعان واقوى كفراس  
معتدة البائن فان الولد لا يتبقى فيه أصلاً لان نفسه متوقف على اللعان وشرط اللعان الزوجية ح (قوله  
بلادخول) المراد نفسه ظاهره والا فلا بد من تصوره وامكانه وانما لم يشترط النسب من زوجة الطافل ولا من  
ولدت لافل من ستة أشهر على ما مر تفصيله وعبارة الفسخ والحق أن التصور بشرط ولذا لو جاءت امرأة الصبي  
بولد لا يثبت نسبه والتصور ثابت في المغربية لثبوت كرامات الاولياء والاستخدامات فيكون صاحب خطوة  
أوجي اه (قوله ليس من الكرامة عندنا) لما في العمادة بأنه سئل أبو عبد الله الزعفراني عماروى  
عن ابراهيم بن آدم أنهم راوه بالبصرة يوم التروية ورؤي ذلك اليوم بككة قال كان ابنه قاتل يذهب الى أن  
اعتقاد ذلك كفر لان ذلك ليس من الكرامات بل هو من المعجزات وأما أنا فاستجبه له ولا اطلق عليه الكفر  
اه (قوله لكن في عقائد النصارى) أي في شرحه على العقائد النسبية وهو متعلق بقوله بحزم وكذا قوله  
بالاول والمراد به ما في الفسخ من اثبات طي المسافة كرامة وذلك أن التفارزاني قال انما العجب من بعض فقهاء  
أهل السنة حيث حكم بالكفر على معتقد ما روى عن ابراهيم بن آدم الخ ثم قال والانصاف ما ذكره الامام  
النسبي حين سئل عما يحكي أن الكعبة كانت تزور واحدا من الاولياء هل يجوز القول به فقال نقض العادة  
على سبيل الكرامة لاهل الولاية جاز عند اهل السنة اه قال العلامة ابن النخبة قلت النسبي هذا هو  
الامام تميم الدين عمر مفتي الانس والجن رأس الاولياء في عصره اه وعبارة النسبي في عقائده وكرامات  
الاولياء حتى فتظهر الكرامة على طريق نقض العادة للولي من قطع المسافة البعيدة في امدت القليلة وظهور  
الطعام والشراب واللباس عند الحاجة والمشي على الماء والهواء وكلام الجاد والجماء وان دفاع المتوجه  
من البلا وكفاية المهتم من الاعداء وغير ذلك من الاشياء اه (قوله بل سئل) أي النسبي وقوله فقال الخ  
جواب بالجواز على وجه العموم وقد منافي في بحث استقبال القبلة عن عدة الفناوى وغيره والذهب الكعبة  
لزارت بعض الاولياء فانصلا الى هوائها اه وسئل في الولو الجسية (قوله ولا لبس بالمعجزة الخ) جواب  
عن قول المعتزلة المنكرين لكرامات الاولياء لانهم لو ظهرت لاشتبهت بالمعجزة فلم يميز النسبي من غيره  
والجواب أن المعجزة لابد أن تكون بمن يدعى الرسالة تصديقاً لدعواه والولي لابد من أن يكون تابعاً للنبي  
وتكون كرامته مجعزة لثبوت لانه لا يكون ولياً ما لم يكون محققاً في ديانته واتباعه لثبوت حتى لو ادعى الاستقلال  
بنفسه وعدم المتابعة لم يكن ولياً بل يكون كافراً ولا تظهر له كرامة فالخاصل أن الامر الخارق للعادة بالنسبة  
الى النبي معجزة سواء ظهر من قبله أو من قبل احاد امته وبالنسبة الى الولي كرامة تخلوه عن دعوى النبوة  
وتمامه في العقائد وشرحها (قوله ومن لولي الخ) من موصول مبتدأ وقال صلته ولولي متعاقب بيموزوطي  
مبتدأ وجهه يجوز خبره والجملة الخبرية مقول القول وجهول خبر من والقول بالجهول أو الكفر هو ما فاته  
عن العمادية (قوله أي ينصر هذا القول الخ) والخاصل أنه وقع الخلاف عندنا في مسألة طي المسافة  
البعيدة فشاخ العراق قالوا لا يكره ذلك الامعجزة فاعتقاده كرامة جيسل أو كفر ومشايخ خراسان وما  
وراء النهر أتبعوه كرامة ولم يردنص صريح في المسألة عن أئمتنا الثلاثة سوى قول محمد هذا ولم يفسر ذلك اه

ملخصاً من شرح الوهبانية عن جواهر الفتاوى وفي التنازع الحاشية أن مسألة تزوج المغربي بمشرقية تؤيد الجواز  
 أي فأنهم انص المذهب والحاصل أنه لا خلاف عندنا في ثبوت الكرامة وإنما الخلاف فيما كان من جنس  
 العجزات الكبار والمعتقد الجواز مطلقاً لا فيما ثبت بالدليل عدم مكانه كالإتيان بسورة وتقام الكلام على ذلك  
 في حاشية ح (قوله غاب عن امرأته الخ) شامل لما إذا بلغها مائة أو طلاقه فاعتدت وتزوجت ثم بان  
 خلافه ولما إذا ادعت ذلك ثم بان خلافه اه ح (قوله وفي حاشية شرح المنازل الخ) قال الشارح في شرحه  
 على المنازل لكن الصحيح ما أوردناه الجرجاني أن الأولاد من الثاني ان احتله الحال وان الإمام رجوع إلى هذا  
 القول وعليه الفتوى كما في حاشية ابن الخبلي عن الواقعات والاسرار ونقله ابن نجيم عن الفقهية اه  
 واحتمال الحال بان تادم لستة أشهر فأكثر من وقت النكاح (قوله حكى أربعة أذوال) حاصل عبارته  
 منع شرحه لابن ملك أن الأولاد لا دلالة في حاشية مطلقاً أي سواء أتت به لاقول من ستة أشهر أو لا لان نكاح  
 الأول صحيح فاعتباره أولى وفي رواية لثاني وعليه الفتوى لان الولد للفراش الحقيقى وان كان فاسداً وعند أبي  
 يوسف للأول ان أتت به لاقول من ستة أشهر من عقد الثاني لسبق العلق من الأول وان لا أكثر فلثاني وعند  
 محمد للأول ان كان بين وطء الثاني والولادة أقل من سنتين فلولأكثر منهنهما فلثاني لسبق أنه ليس من الأول  
 والنكاح الصحيح مع احتمال العلق منه أولى بالاعتبار وإنما وضع المسألة في الولد اذا المأزاة مرة إلى الأول اجاباً  
 اه قلت ونظيره أنه على الفتى به يكون الولد لثاني مطلقاً وان جاءت به لاقول من ستة أشهر من وقت  
 العقد كيدل عليه ذكرا لاطلاق قبله والاقصاء على التفصيل بعده وهذا خلاف ما قاله ابن الخبلي وهذا وجه  
 الاستدراك لكن لا يخفى ما فيه فقد ذكرنا قريبياً أن المنكوحه لو ولدت لدون ستة أشهر لم يثبت نسبه من الزوج  
 ويفسد النكاح أى لانه لا بد من تصور العلق منه وفيما دون ستة أشهر لا يتصور ذلك وهذا اذا لم يعلم بان لها  
 زوجها غيره فكيف اذا ظهر زوج غيره فلا شك في عدم ثبوته من الثاني ولهذا قال في شرح درر البصائر ان هذا  
 مشكل فيما اذا أتت به لاقول من ستة أشهر من تزوجها اه والحق أن الاطلاق غير مراد وأن الصواب ما نقله  
 ابن الخبلي وبه يظهر أن هذه الرواية عن الإمام المفتى بها حتى التي أخذ بها أبو يوسف وأنه لا بد من تقييد كلام  
 المصنف والمجمع بما نقله ابن الخبلي وأنه لا وجه للاستدراك عليه بما في المجمع والله أعلم (قوله نكح أمة الخ)  
 قال في الفتح قوله ومن تزوج أمة فطلقها أى بعد الدخول واحدة بائنة أو رجعية ثم اشتراها قبل أن تفرق بانقضائه  
 عدتها فجاءت بولد لاقول من ستة أشهر منذ اشتراها لزمه وقد بعد الدخول وبواحدة لانه لو كان قبله لا يلزمه  
 الا أن تجيء به لاقول من ستة أشهر منذ فارقتها لانه لا عدة لها أو بعده والطلاق ثلثان ثبت التسبب إلى سنتين  
 من وقت الطلاق ثم اذا كانت الواحدة رجعية فهو ولد المعتدة فلزمه وان جاءت لعشر سنين بعد الطلاق فأكثر  
 بعد كونه لاقول من ستة أشهر من الشراء وان كانت بائنة ثبت إلى أقل من سنتين أو تمام السنتين بعد كونه لاقول  
 من ستة أشهر من الشراء اه قال في البحر فالجواب أن المطلقة قبل الدخول والمبائنة بالثنتين لا اعتبار فيهما  
 لوقت الشراء بل لوقت الطلاق ففي الأولى يشترط ان يثبت نسبه ولادته لاقول من ستة أشهر وفي الثانية سنتين  
 فأقل وأنه لو كان رجعيًا يثبت ولو لعشر سنين بعد الطلاق أو أكثر ولو واحدة بائنة فلا بد أن تأتي به لتتمام  
 سنتين أو أقل بعد أن يكون لاقول من ستة أشهر من وقت الشراء في المسألتين (قوله فطلقها) أى بعد  
 الدخول طلاقاً واحدة بائنة أو رجعية بدليل الاستثناء الآتى والطلاق غير قيد حتى لو اشتراها ولم يطلقها  
 فالجواب كما كذلك نهر (قوله فاشترها) أى ملكها بأى سبب كان أى قبل أن تفرق بانقضائه عدتها كما مر  
 لانه مع الاقرار يشترط أن تأتي به لاقول من ستة أشهر من وقت الاقرار كما مر لان وقت الشراء كما هنا نهر  
 (قوله لزمه) لانه ولد المعتدة لتحقيق كون العلق سابقاً على الشراء وولدها يثبت نسبه بلا دعوة نهر وان  
 ولدت لستين من وقت الطلاق بجر لكان في الرجعية ولو لا أكثر من سنتين كما يأتى (قوله والا) أى بان  
 ولدت لتتمام ستة أشهر أو لا أكثر منها إلا لا يلزمه لانه ولد المملوك لانه شرها وهو معتدة منه ووطؤها حلال له  
 أما في الرجعي فظاهر وأما في البائن فلا بد عدتها منه لا تحترمها عليه فاذا أمكن علقه في الملك استند اليه لان  
 الحادث ينافى إلى أقرب أو فاته وولد المملوك لا يثبت بدون دعوة وهذا بخلاف البائن بينونة غلظة فان  
 شرها لا يحلها فتعين العلق قبله كما يأتى (قوله الا المطلقة الخ) لما كان قوله فطلقها شاملاً لما اذا طلقها

(غاب عن امرأته فتزوجت بائناً)

وولدت أولاداً ثم جاء الزوج الأول

(فالأولاد للثاني على المذهب)

الذي رجوع اليه الامام وعليه

الفتوى كما في الحاشية والجوهرة

والكافي وغيرها وفي حاشية

شرح المنازل ابن الخبلي وعليه

الفتوى ان احتمال الحال لكن

في آخر دعوى المجمع حكى أربعة

أقوال ثم أفتى بما عقده المصنف

وعليه ابن ملك بانه المستفاد

حقيقة فالولد للفراش الحقيقى

وان كان فاسداً وقامه فيه فراجع

(فروع) نكح أمة فطلقها فاشترها

فولدت لاقول من نصف حول منذ

شرها لزمه والا لا المطلقة

قبيل الدخول والمبائنة ثنتين



واحدة رجعية وبأئنة وثنتين قبل الدخول وبعده وكان الحكم المتقدم مختصا بالملقة واحدة بعد الدخول رجعية أو بأئنة استثنى هذه الصور الثلاث فقوله قبل الدخول شامل للملقة والطلقين والصورة الثالثة قوله والمبائة بتنتين يعنى بعد الدخول اح فافهم وقيد بقوله بتنتين لانها أمة وينوبتها الغليظة ثمان فقط والحاصل أن الصور خمس لأن الرجعي لا يكون قبل الدخول فلذا كان المستثنى ثلاث صور فقط (قوله فذطلقتها) أى فالمعتبر في هذه الثلاث المستثناة وقت الطلاق ولا اعتبار فيها الوقت الشراء كما مر عن البحر (قوله ~~الكن~~ في الثانية) لما كان قضية الاستثناء أن المعتبر أن تدل لقل من نصف حول مذطلقها بين أن هذا الخاص بالملقة قبل الدخول واحدة أو ثنتين فلو ولدت لنصف حول أو أكثر لا يلزمه لعدم العدة كما قدمنا أول الباب أما المطلقة ثنتين بعد الدخول فانه يلزمه ولد هالستين فأقل من وقت الطلاق وان لأقل من نصف حول من وقت الشراء لم يجرمها عليه حرمة غليظة حتى تنكح غيره فلا يحلها الشراء فتعذر العلق فيه وتعين كونه قبله فلا يلزمه لستين مذطلقها لجواز أنه كان موجودا وقت الطلاق لا لا كتر ليقن عدمه لكن ثبوته لتسام الستين مبني على ما زعم في الجوهر أنه الصواب وهو أحد الروايتين كما قدمنا أول الباب فافهم (قوله وفي الرجعي لا كتر مطلقا) أى ثبت فيه وان ولده لا كتر من سنتين بلا تقييد لذلك الا كتر عدة (قوله في المسألين) يعنى في مسألة الرجعي ومسألة المطلقة البائنة بعد الدخول كما بعلم من عبارة البحر المتقدمة وكلام الشارح يوضحهم أن إحدى المسألين البائنة بتنتين لأن البائنة الواحدة لا ذكر لها هنا فلذا أورد عليه أن المبائة بتنتين لا يعتبر فيها وقت الشراء أصلا كما مر لكن لما ذكر الشارح في أول المسألة اختصاص وقت الشراء بالملقة بعد الدخول واحدة رجعية وبأئنة بدليل الاستثناء بعده كما بيناه وذكروا الرجعي بين أن قريته الثانية مثله لكن لا يخفى ما فيه من الخفاء مع أن هذا الحكم في المسألين صريح به أولا فلا حاجة الى اعادته ولكن مع هذا لا يحكم عليه بالخطأ فافهم (قوله وكذا لو أعتقها بعد الشراء) لأن العتق ما زادها الا بعد امته وعند محمد يلزمه الى سنتين بلا دعواه مدشر احالانه بطل النكاح بالشراء ووجب العدة نكته المتأخر في حقته العدة وبالعتق ظهرت وحكمهم معتدة بآث لم تقربا بقضاء ذلك فتح (قوله قولان) فعند أبي يوسف فتعذر ابطان النكاح وعند محمد لا لأنه لا بد من الدعوة هنا لان العدة لم تقهر في حقته بخلاف العتق أفاده في الفتح (قوله لزمه) لأن ولادته المولود لا يحتاج الى الدعوة لكنه يفتى بالنفي فهل يصح نفيه خنا راجع رجعي (قوله ولا كثيرا) لم يذكر حكم تمام الستين وتقدم سكاية الروايتين في معتدة البت وبحث البحر في معتدة الموت فينبغي أن يكون خنا كذلك وبأى قريبا ما يدل على أن التمام كالأقل (قوله الا أن يدعيه) أى في صورة العتق (قوله ولو تزوجت) أى أم الولد (قوله وادعيه معا) هذا ظاهر في صورة العتق والظاهر أن المراد في صورة الموت ادعاء ورثته لقيامهم مقامه تأمل (قوله كان للمولى اتفاقا) كذا في عدة البحر عن الخيانة فقد ثبت النسب خنا بالولادة لتسام الستين فكان التمام في حكم الأقل (قوله لكونها معتدة) أى من المولى ونكاح الزوج باطل فيكون الولد له صاحب العدة اذا ادعاء (قوله بخلاف ما لو تزوجت) أى فولدت لستة أشهر فأكثر منذ تزوجت فادعيه بجر عن الخيانة (قوله فانه للزوج اتفاقا) لعل وجهه أنها لما لزمها العدة منه لوط بشبهة العقد وحرم على المولى وطؤها لذلك كان إثباته لصاحب العدة أولى لانه المستفرض حقيقة وان كن فاسدا تأمل ثم لا يخفى أن الكلام الا أن أم ولد لم يعقها مولاها فافهم (قوله لفساد نكاح الآخر) ينافي ما تقدم من أن العبرة بالنكاح الحقيقي ولو فاسدا فالاولى التعليل بعدم إمكان جعله من الثاني لعدم أقل مدة الحمل رجعي وتعليل الشارح لم أره في البحر (قوله فالولد الثاني) لا مكانه مع تعذر كونه من الاول (قوله ولولاقل من نصفه) أى مع كونه لا كتر من سنتين مذبات (قوله لم يلزم الاول ولا الثاني) لأن النساء لا يابدن لا كتر من سنتين ولا لقل من ستة أشهر كافي الحاکم (قوله والنكاح صحيح) أى عند عدم ما عند أبي يوسف فاسدا لانه اذا لم يثبت من الثاني كان من الزنا ونكاح الحامل من الزنا صحيح عندهما الا عنده كذا في البدائع وتبعه في البحر ولم يظهر لي وجهه لانه اذا لم يثبت من واحد منهما علم أنه من غيرهما ولا يلزم أن يكون من الزنا لاحتمال كونه بشبهة ولا يصح النكاح الا اذا علم أنه من زنا فاني الزليعي وغيره ولو ولدت المنكوسة لقل من ستة أشهر منذ تزوجها لم يثبت النسب لان العلق سابق على النكاح وبفسد

فخذ طاقها الكن في الثانية يثبت لستين فأقل وفي الرجعي لا كتر مطلقا بعد أن يكون لأقل من نصف حول منذ شرائها في المسألين وكذا لو أعتقها بعد الشراء ولو باعها فولدت لا كتر من الأقل مذ باعها فادعيه هل يفترق تصديق المشتري قولان مات عن أم ولده أو أعتقها فولدت لدون سنتين لزمه ولا كثيرا الا أن يدعيه ولو تزوجت في العدة فولدت لستين من عتقه أو موته ولنصف حول فاصح ثم منذ تزوجت وادعيه معا كان للمولى اتفاقا لكونها معتدة بخلاف ما لو تزوجت أم الولد بلاذنه فانه للزوج اتفاقا ولو تزوجت معتدة بآث فولدت لقل من سنتين مذبات ولاقل من الأقل مذ تزوجت فالولد الاول لفساد نكاح الآخر ولو لا كتر منهما مذبات ولنصف حول مذ تزوجت فالولد الثاني ولو لاقل من نصفه لم يلزم الاول ولا الثاني والنكاح صحيح

والولاقل منهم ما ولتصه فني عدة  
الجبر بحتا أنه لا قول لكنه نقل  
هنا عن البدائع أنه لثاني معللا  
بان اقدامها على التزوج دليل  
انقضاء عدتها حتى لو علم بالعدة  
فالنكاح فاسد وولدها لا قول  
ان أمكن اثباته منه بان  
تد لاقل من سنتين مطلق أو ممت  
ولونكح امرأه فجاءت بسقط  
مستبين الخلق فان لاربعة أشهر  
قنسه للثاني وان لاربعة الا يوما  
قنسه لا قول وفسد النكاح  
الكل من البصر قلت وفي مجمع  
الفتاوى نكح كافر مسلمة فولدت  
منه لا ينبت النسب منه ولا تجب  
العدة لانه نكاح باطل

\*(باب الحضانة)\*

بفتح الحاء وكسر هاء تربية الولد  
(تثبت للامم) النسبية (ولو) كناية  
أو مجوسية أو (بعد الفرقة) الا  
أن تكون مرتدة) فحق تسلل لانهما  
تجبس (أو فاجرة) فجور ابيضح  
الولادة كزنا وغناء وسرقة ونياحه  
كافي الجبر والنهر بحتا قال المصنف  
والذي يظهر العمل باطلاقهم  
كما هو مذهب الشافعي أن الفاسقة  
تترك الصلاة لا حضانة لها

مطلب

شروط الحاضنة

النكاح لاحتمال أنه من زوج آخر بنكاح صحيح أو بشبهة اه فليأتمل (قوله ولو لاقل منها) أي لاقل  
من سنتين من وقت الطلاق وانصفه أي لنصف حول من وقت تزوج الثاني فقد أمكن هنا جعله من الاقول  
أو من الثاني (قوله لكانه نقل هنا) أي في هذا الباب قبيل قوله الا أن يدعيه أي والنص هو المتبع  
فلا يعول على البحث معه ط (قوله دليل انقضاء عدتها) فكان بمنزلة ما إذا أتت بانتهاضها (قوله  
ان أمكن اثباته منه) أما اذا لم يمكن بان جاء به لا كثر من سنتين مذبات ولسته أشهر مذ تزوجت فهو للثاني  
كافي الجبر عن البدائع (قوله ولو نكح امرأه) الاولى نكحه اليه ود النهر على معتدة البائن وان كان  
الحكم أعم لكن ليوافق آخر الكلام (قوله فنسبه للثاني) أي وجاز النكاح بجر (قوله فنسبه  
للاقول) لان الخلق لا يستبين الا في مائة وعشرين يوما فيكون أربعين يوما نفقة وأربعين علقه وأربعين مضغة  
بجر عن الولو الجلية وقد منافي العدة كلاما فيه (قوله لانه نكاح باطل) أي فالوطء فيه زنا لا يثبت به  
النسب بخلاف الفاسد فانه وطء بشبهة فيثبت به النسب ولذا تكون بالفاسد فراشا لا بالباطل رجعتي  
والله سبحانه أعلم

\*(باب الحضانة)\*

لما ذكر موت نسب الولد أعقب أحوال العتدة ذكر من يكون عنده الولد ففتح (قوله بالفتح والكسر)  
كذا في المصباح والجبر عن المغرب لكن في القاموس حصن الصبي حضنا وحضانة بالكسر جعله في حضنة  
أوربها كاحضنه ثم قال وحضن فلانا حضنا وحضانه بفتح ما فيه عنه (قوله تربية الولد) هذا على اطلاقه  
معناه اللغوي أما الشرعي فهو تربية الولد لمن له حق الحضانة كما أفاده الفقه سائتي (قوله تثبت للامم) ظاهره  
أن الحق لها وقيل للولد وسألي الكلام عليه قال الرمي ويشتط في الحاضنة أن تكون حرة بالغة عاقله أمينة  
قادرة وأن تخلو من زوج أجنبي وكذا في الحاضن المذكور سوى الشرط الاخير هذا ما يؤخذ من كلامهم  
اه قلت وينبغي أن يزيد بعد قوله حرة أو مكاتبه ولدت في الكفاية وأن ين بد أن تكون رجلا حرا ما لم تكن  
حر تده ولم تمسكه في بيت المغض للولد ولم تمتنع عن تربيته بحجنا عند اعسار الاب وسيا في بيان ذلك كله  
والمراد بكونها أمينة أن لا يضع الولد عندها ناشعا لها عنه بالنهر ورج من منزلها كل وقت وأبقى بعض المتأخرين  
بان المراجعة لها حق الحضانة لقول العمري أحكام المراهقين أحكام البالغين في سائر التصرفات قلت لا ينبغي  
أن هذا عند ادعاء البلوغ والنفوس في حكم القاصر كما حققناه في تنقيح الحامدية وأفتى به الخبير الرمي وهل  
يشترط كونها بصيرة ففي الاشباه في أحكام الامعي ولم أر حكم ذبحه وصيده وحضاته ورؤيته لما اشتراه بالوصف  
وينبغي أن يكره ذبحه وأما حضاته فان أمكنه حفظ الحضور كان أهلا والا فلا اه وهو بحث وجيه وهو  
معلوم من قول الرمي قادرة كما يعلم منه حكم ما اذا كانت مريضة أو كبيرة عاجزة (قوله النسبية) احتريزه  
عن الامم الرضاوية فلا تثبت لها اه ح وكذا الاخت رضاعا ونحوها (قوله ولو كناية أو مجوسية) لان  
الشفقة لا تختلف باختلاف الدين وصورة النانية أن يكونا مجوسيين ترافعا لينا وأسلم الزوج وحده وسيا في  
تقسيد بما اذا لم يعقل الولد دينا (قوله أو بعد الفرقة) عطفه على مدخول لاشارة الى عدم اختصاص  
الحضانة بما بعد هاق تربية الولد في حال قيام النكاح تسمى حضانة (قوله لانها تجبس) أي وتضرب فلا تنفرغ  
للحضانة بجر (قوله كافي الجبر والنهر بحتا) قال في الجبر وينبغي أن يكون المراد بالنسب في كلامهم هنا  
الزنا المقتضي لاشتغال الام عن الولد بالنهر ورج من المنزل ونحوه لا مطلقه الصادق بترك الصلاة للماسيا في  
أن الذمبة أحق بولدها المسلم ما لم يعقل الا ديان فالفاقة المسئلة أولى قال في النهر وأقول في قصره على الزنا  
فصورا ذل كانت سارقة أو مغنسة أو نائمة فالحكم كذلك وعلى هذا فالمراد ضيق وضع الولد اه  
ويمكن حل ما في الجبر عليه بان يكون قوله ونحوه مرفوعا عطف على الزنا ثم رأيت الخبير الرمي أجاب كذلك  
قال ح وعلى هذا لو كانت صالحة كثيرة الصلاة قد استولى عليها محبة الله تعالى وخوفه حتى شغلها  
عن الولد ولم يضايها انترع منها ولم أره اه (قوله قال المصنف الخ) عبارته بعد ان نقل عبارة الجبر لكن  
عندي في الاستدلال عليه بما ذكرنا لان الذمبة انما تفعل ما تفعل بما يوجب الفسق على جهة اعتقاده  
دينا لها فكيف يلحق بها الفاسقة المسئلة فانذي يظهر ابراء كلام الكمال وغيره على اطلاقه كما هو مذهب

الشافعي رضي الله تعالى عنه من أن الفاسقة تترك الصلاة لحضنة أمها ١٥ وبعد ما علمت أن المناط هو الضياع  
 حقت أن بحث المصنف لا حاصل له ١٥ ح (قوله وفي القصة الخ) فيه رد على ما قاله المصنف والعجب  
 أن المصنف نقله عقب عبارته السابقة (قوله ما لم يعقل ذلك) أي ما لم يعقل الولد حالها وحينئذ يجب تنقيح  
 القبول بان لا يلزم منه ضياع الراد كالابتنخي وفي التهر مالم تفعل ذلك وفهمه بقوله أي ما لم يثبت فعله عنها  
 وهو صحيح أيضا ١٥ ح وفيه أن قول القصة معروف بالقبول يقتضي فعلها له ط فالمناسب الأول وتكون  
 الناجرة بمنزلة الكفاية فإن الولد يتي عندها إلى أن يعقل الأديان كما سبأ أي خوفه عليه من فعله منها ما تفعله  
 فكذا الفاجرة وقد جزم الرمي بان ما في التهر تعذيب والحاصل أن الحضنة إن كانت فاسقة قسقا يلزم منه  
 ضياع الولد عندها سقط حقيها والافهي أحق به إلى أن يعقل فينزع منها كالكتابة (قوله بان تخرج كل وقت  
 الخ) المراد كثرة الخروج لأن المدار على ترك الولد ضائعا والولد في حكم الأمومة عندها موضع الأمانة  
 لا يستأن ولا يلزم أن يكون خروجها المعصية حتى يستغنى عنه بما قبله فإنه قد يكون لغيرها كالمولود كانت قابلة  
 أو عالة أو يلائنه أو نحو ذلك ولذا قال في الفتح إن كانت فاسقة أو تخرج كل وقت الخ فخطئه على الفاسقة يفيد  
 ما قلنا فافهم (قوله أو أم ولد) أي طلقها وزوجها ما إذا اعتقها لمولاه فهي بمنزلة المطلقة الحرة  
 كما في الحاشية (قوله ولدت ذلك الولد قبل الكتابة) أمالو بعدها فهي أحق به لدخوله تحت الكتابة  
 فتح عن التحفة ومثله في الجرم مقتضى هذا أنها بعد الكتابة لا يثبت لها حق في المولود قبلها وإن لم يبق  
 مشغولة بخدمة المولى لأنه لم يدخل في كتابتها فيقضي قضاها كالأم من كل وجه فصار كولد القصة لو اعتقت  
 وبدل عليه أيضا قول الكوكبي فلو لا حق للأمه والام الولد ما لم يعتقها قال في الدرر فاذ اعتقا كان لهما حق الحضنة  
 في أولادهما الأحرار لأنهما أولادهما الأحرار حال موت الحق ١٥ فافهم (قوله لكن إن كان الولد الخ)  
 قال في البحر ولم يذكر المصنف أن الحق في حضنة ولد الأمومة بعد وضعه فلا حق لها في حضنته إنما الحق للمولى  
 وقبيلها فلا أحق به حرا كان أبوه أو عبدا وكذا الوعتت أمه بعد وضعه فلا حق لها في حضنته إنما الحق للمولى  
 سواء كانت منكوبة أم لا فأمرها لأنه مملوكه وأما إذا كان أي الصغير حرا فالحضنة لا قربائه الأحرار إن كانت  
 أمه أمه للمولاه ولا للمولاه الذي اعتقه وإن اعتقت كانت الحضنة لهما ١٥ (قوله كن أحق به)  
 قال في الدرر ولا يفرق بينه وبين أمه إن كانا في ملكه ١٥ وخوف في الجرم فالمراد بالحقية عدم التقريق  
 بينهما فلا ينافي ما تقدم من كون الحق للمولى تأمل (قوله بغير محرم) أي من جهة الرحم فلو كان محرما  
 غير رحم كالم رضاع أو رجلا من النسب محرما من الرضاع كان عنه نسبها وعمره رضاعا فهو كالاجنبي ط  
 (قوله والحال أن الأب معسر) كذا قيده في الحاشية والبرازية والخلاصة والظهيرية وكثير من الكتب  
 وظاهره يخلف الحكم المذكور مع يساره لأن المفهوم في التصانيف جهة يعمل به رملي وفي الشريعة ليلية  
 تنقيح الدفع للعممة يسارها واعسار الأب يفيد أن الأب الموسر يجبر على دفع الجرة للأم نظر الصغير ١٥  
 قلت والمراد من هذه الجرة الجرة الحضنة كما هو مفهوم من سياق كلام المصنف تبعه اللغز والدرر والبحر خلافا  
 لما في العزيمة على الدرر من أنها الجرة الرضاع والمراد يسار العمدة قدرتها على الاتفاق على الولد كما هو ظاهر  
 إذ لوجه لتقديره بصباب (قوله والعمدة تقبل ذلك) أي ولم يوجد أحد ممن هو مقدم على العمدة متبرعا  
 بمثل العمدة ومع ذلك يشترط أن لا تكون متروجة بغير محرم للصغير شرعية ليلية (قوله ولا تمنعه عن الأم)  
 أي عن رؤيتها وتعهدها إياه (قوله أو تدفعه للعمدة) صريح في أنه ينزع عن الأم مع أن الأم لو طابت  
 أجزأ على الرضاع ووجدت متبرعة به قدمت وترضه عند الأم كما صرح به في البدائع ولكن هذا إذا بقيت  
 مستحقة الحضنة وفي مسائلنا سقط حقها منها فلذا ينزع منها ومثله المولود زوجت باجنبي وصارت الحضنة لغيرها  
 كالأخت فإنها لا يلزمها أن تربيته أو ترضه عند الأم (قوله على المذهب) لم أرهذه العبارة لغيرها وإنما قالوا  
 على الصحيح وهذا لا يلزم أن يكون من نص المذهب بل يحتمل التخريج تأدل ومقابل ما قبل أن الأم أولى (قوله  
 مجتبي) هو شرح الزاهدي على مختصر القيد وري وذلك حيث قال في النفقات وهل يرجع الم أم أو العمدة  
 على الأب إذا أسير بما أنفق على الصغير ثم رمز لبعض الكتب لا يرجع من يؤدى النفقة على الأب ولا على الابن  
 بخلاف الأم إذا أسير زوجها ثم يرجع ثم رمز فيه اختلاف المشايخ ١٥ وهذا مقرر في ما إذا كان الأب

وفي القصة الأم أحق بالولد ولو سبته  
 السيرة معروفة بالقبول ما لم يعقل ذلك  
 (أو غير مأونة) ذكر في المجتبى  
 بان تخرج كل وقت وتترك الولد  
 ضائعا (أو) تكون (أمه أو أم ولد)  
 أو مدبرة أو مكاتبة ولدت ذلك الولد  
 قبل الكتابة لا اشتغالها بخدمة  
 المولى لكن إن كان الولد رفيقا كن  
 أحق به لأنه للمولى مجتبي (أو متروجة)  
 بغير محرم الصغير (أو يتان  
 تربيته مجانا) (الحال أن الأب  
 معسر والعمدة تقبل ذلك) أي  
 تربيته مجانا ولا تمنعه عن الأم  
 قبل للأم أمان تمكيه مجانا أو  
 تدفعه للعمدة (على المذهب)  
 وهل يرجع الم أم أو العمدة على  
 الأب إذا أسير قيل نعم مجتبي

معسر او وجبت نفقة الولد على عمه او غمته أو أمته فالام ترجع على الاب اذا أيسر وفي الم والعمة الخلاف  
 المذكور فلا محل لذكر هذا هنا ولا ذكر الم لأن الكلام في العمة اذا أخذته لخصته بجائنا واذا كان لها  
 الرجوع فلا فائدة في أخذه من الام لأن يقال مراده أن لا ترجع باجرة الحضنة وأما النفقة على الولد اذا لم  
 تنزع عنها فهل لها الرجوع بها على الاب قبل ان تم تأمل (قوله والعمة ليست بقيد الخ) هو بحث لصاحب  
 البحر ذكره في الباب الا في قال بل كل حاضنة كذلك بالاولى لانها من قرابة الام وقال ولم أر من صرح  
 بان الاجنبة كالعمة اذا كانت متبرعة ولا تنافس على العمة لانها حاضنة في الجمله وقد كثر السؤال عنها  
 في زماننا وظاهر المتون أن الام تأخذ بالمرء ولا تكون الاجنبية أولى بخلاف العمة الآن يوجد نقل اه  
 قلت وفي القهستاني بعد كلام مائنه وفيه اشارة الى أنها أي الام أولى من المحرم وان طلبت أيا والمحرم  
 لم يطلبه والاصح أن يقال لها السكينة أو أدفعه الى المحرم كما في التظم اه فهذا ظاهر في أن العمة غير قيد  
 بل مثلها بقية المحارم وفي أن غير المحرم ليس كذلك وفي حاشية الخير الرمي على البحر أن هذا نفقة حسن صحيح  
 قال وقد سئلت عن صغيرة لها ام تطلب زيادة على أجر المثل وبت ابن عم تريد حضنتها بجائنا فاجبت بانها  
 تدفع للام لكن بأجر المثل فقط لأن تلك كلاجنبية لاحق لها في الحضنة أصلا فلا يعتبر تبرعها الآن في دفع  
 الصغير اليها ضرر رايه فلا يعتبر معه الضرر في المال لأن حرمة دون حرمة ولا يختلف الحكم في نحو العمة  
 والحالة عند اليسار فلا يدفع اليها ما لا ضرر على المورس في دفع الاجرة وبه تحرر هذه المسألة فاعتقه فقد قل  
 من تظن له اه قلت ويؤيده أنه لو كان الاب حيا وطلبت الام النفقة من مال الولد وأراد الاب تربته عنده  
 بمال نفسه لا يسقط حق الام مع أن الاب أشفق من الاجنبية نعم لو كان الاب ام وأخت عنده تحضن الولد  
 بجائنا ولا يرضى من هو أحق منها الاب بالاجرة فلها أن تربته عند الاب وهذه تقع كثيرا لكن هذا اذا طلبت الام  
 اجرة على الحضنة فلو تبرعت بالحضنة وطلبت الاجرة على الارضاع وقال الاب ان امي أو اختي ترضعه بجائنا  
 تكون أولى ولكن يقال لها أرضعيه في بيت الام لأن ذلك لا يسقط حضنتها كما علم مما مر فتنبه لذلك  
 (قوله بلا نفقة) أي من مال الصغير الموروث له من أبيه فتح وظاهره أن المراد نفقة الصبي والظاهر  
 أن اجرة الحضنة كذلك تأمل (قوله ابقاء الماله) هذا دليل من المصنف فانه بعد أن نقل في المخ كلام  
 المنية قال وله وجه وجيه لان رعاية المصلحة في ابقاء ماله أولى من مراعاة عدم لحرق الضرر الذي يحصل له  
 لكونه عند الاجنبي اه والمراد بالاجنبي زوج الام وفيه نظر فان الوصي أجنبي زوج الام اذ لم يذكر  
 أنه ربح محرم منه فالاولى الاقتصار على أن في دفعه للام مصلحة زائدة وهي ابقاء ماله فكانت أولى بل فيه  
 مصلحة أخرى وهي كون الام أشفق عليه من الوصي وهي أهل الحضنة في الجمله بخلاف الوصي ولا يخالف  
 هذا ما قد مناه أنفعا عن الرمي حيث لم يعتبر الضرر في المال لأن ذلك عند لزوم دفعه للاجنبة التي لاحق لها  
 في الحضنة أصلا بخلاف ما هنا حتى لو طلبت الام المتزوجة بالاجنبي تربته بنفقة مقدرة وتبرع الوصي ينبغي  
 أن يدفع اليها أيضا على قياس ما ذكره الرمي ولا يعتبر تبرع الوصي تأمل ثم لا يخفى أن هذا كله عند عدم  
 وجود متبرع من أهل الحضنة كالعمة أو الخالة والأفهي أحق من الام والاجنبي (تنبيه) وقعت  
 حادثة القسوى سئلت عنها فدل على صغير ماتت أمه وترك له مالا وله أب معسر وجدة ام وجدة ام أب  
 متزوجة بجدة أرادت ام أمه تربته باجر وام أبيه ترضى بذلك بجائنا فاجبت بأنه يدفع للمتبرعة أخذ امها  
 فانه اذا دفع للام الساقة الحضنة ابقاء الماله مع كونها تربته في حجر زوجها الاجنبي فبالاولى دفعه لام أبيه  
 المتبرعة ابقاء الماله مع كونها في حجر أبه وجدة الشفوقين عليه وكنت جعت في رسالة التسميم الابانة عن أخذ  
 الاجرة على الحضنة وابنه أعلم (قوله والتزم ابن عمه بجائنا) في بعض النسخ والتزم ابن العم أن تربته بجائنا  
 وهي أظهر (قوله ولا حاضنة له) أمالو كان له حاضنة كالعمة أو الخالة ففهي أولى من أمه لسقوط  
 حقها بالتزوج بأجنبي ومن ابن العم لثقة معها عليه والظاهر أنها أولى وان طلبت النفقة لانها الحاضنة حقيقة  
 (قوله فله ذلك) أي الالتزام المفهوم من التزمه ووجهه أن ابن العم له حق حضنة الغلام حيث لا حاضنة غيره  
 والام ساقة الحضنة هنا والظاهر أن لذلك وان طلب النفقة أيضا لانه هو الحاضن حقيقة ثم رأيت السائحاني  
 كتب كذلك (قوله ولا تجبر عليها) أي على الحضنة والعواب أن يقول ولا تجبر على الارضاع كما سيذكره

والعمة ليست بقيد فيما يظهر  
 وفي المنية تزوجت ام صغير توفي  
 أبوه وأرادت تربته بنفقة  
 مقدرة وأراد وصيه تربته بها  
 دفع اليها لئلا يباع ماله وفي الحاوي  
 تزوجت بأجنبي وطلبت تربته  
 بنفقة والتزمه ابن عمه بجائنا ولا  
 حاضنة له فله ذلك (ولا تجبر) من  
 لها الحضنة (عليها) الا اذا تعينت  
 لها

المصنف في باب النفقة حيث قال وليس على امه ارضاعه الا اذا تعينت وبهذا تندفع المناقاة بينه وبين قوله ولا تقدر الحاضنة الخ فانه بمعنى أنها تجبر على الحضانة وهو أحد قولين في المسألة كما يأتي والافصح يصح أن يثنى على قولين متقابلين (قوله بان لم يأخذ الخ) هذا ذكر في الخاتمة في مقام تعينها للارضاع فهو مؤيد لما مر بناء وقوله وسيجي في النفقة مؤيد لما قلنا أيضا فانه هو الذي سيجي هناك (قوله فتنقل للجدّة) أي تنقل الحضانة لمن يلى الام في الاستحقاق كالحدة ان كانت والا فليكن يليها فينظر واستظهر الرجوع أن هذا الاسقاط لا يدوم فلها الرجوع لان حقها ثبت شيئا فشيئا فيسقط الكائن لا المستقبل اه أي فهو كاسقاطها القسم لضرتهما فلا يرد أن الساقط لا يعود لان العائد غير الساقط بخلاف اسقاط حق الشفعة ثم رأيت بخط بعض العلماء عن المفتي أبي السعود مسألة في رجل طلق زوجته وها ولد صغير منه واسقطت حقه من الحضانة وحكم بذلك ما حكم فهل لها الرجوع بأخذ الولد الجواب نعم لها ذلك فان أقوى الحقيين في الحضانة للصغير ولئن اسقطت الزوجة حقها فلا تقدر على اسقاط حقه أبدا اه (قوله ولا تقدر الحاضنة الخ) اختلف في الحضانة هل هي حق الحاضنة أو حق الولد فتقبل بالاول فلا تجبر اذا امتنعت ورجعه غير واحد وعلمه القسوى وقيل بالنفي فتجبر واختاره الفقهاء الثلاثة أبو الليث والهند والى وخواهر زاده وأيده في الفتح بما في كافي الحاكم الشهيد الذي هو جمع كلام محمد بن مسألة الخلع المذكورة قال فأفاد أي كلام الحاكم أن قول الفقهاء جواب ظاهر الرواية قال في البحر فالترجيح قد اختلف والاولى الافناء بقول الفقهاء الثلاثة لكن قديم في الظهيرية بان لا يكون للصغير ذورحم محرم حينئذ تجبر الام كيه لا يضيع الولد أموالا امتنعت الام وكان له حدة رضية باسمه كدفع اليها لان الحضانة كانت حقا للام فصح اسقاطها حقها وعزى هذا التفصيل للفقهاء الثلاثة وعلمه في المحيط بانها لما اسقطت حقها بقي حق الولد فصارت بمنزلة المبتسة أو المتزوجة فتكون الحدة أولى اه ما في البحر لمخاضا قلت ويؤخذ من هذا التوفيق بين القولين وذلك أن ما في المحيط يدل على أن لكل من الحاضنة والمحضون حقا في الحضانة ومثله ما قدمناه عن المفتي أبي السعود فقوله من قال انها حق الحاضنة فلا تجبر محمول على ما اذا لم تعين لها واقصر على أنها حقها لان المحضون حينئذ لا يضيع حقه لوجود من يحضنه غير ما من قال انها حق المحضون فتجبر محمول على ما اذا تعينت واقصر على أنها حقها لعدم من يحضنه غيرها والدليل على ذلك أيضا ما مر عن الظهيرية حيث عزى الى الفقهاء الثلاثة القائلين بالجبر أنها تجبر عندهم اذ لم يوجد غيرها لا اذا وجدوا ما قوله في النهران ما في الظهيرية ليس بظاهر لما في الفتح من أنه اذا لم يوجد غيرها اجبرت بلا خلاف فقيه نظرا لانه على ما علمت من التوفيق يرتفع الخلاف أصلا وان كان حكاية القولين تفسيد الخلاف فيما اذا وجد غيرها ولكن حيث أمكن التوفيق كان أولى ويكون الخلاف لفظيا وكلمة من نظير فاعتنم هذا التحرير (قوله لانه) أي الحضانة وذكر الضمير نظر التبرط (قوله اجبرت بلا خلاف) ولو وجد غيرها لم تجبر بلا خلاف أيضا على ما ذكرناه من التوفيق (قوله وهذا من الخ) أي قوله ولو لم يوجد غيرها يشمل عدم الوجود حقيقة وعدمه حكايان وجد غيرها وامتنع وعبارة البحر هكذا وظاهر كلامهم أن الام اذا امتنعت وعرض على من دونها من الحاضنات فامتنعت اجبرت الام لا من دونها (قوله وحينئذ) أي حين لم يوجد غيرها فلا اجرة لها لانها قامت بامر واجب عليها شرعا ط وعبارة الجوهره اذا كان لا يوجد سواها تجبر على ارضاعه صيانة له عن الهلاك وعليه لا اجرة لها اه فكلام الجوهره في الرضاع وكأن الشارح قاس الحضانة عليه لكن الظاهر أن ما في الجوهره يبحث منه كما يشعر به قوله وعليه لا اجرة لها ويخالفه ما في الهندية وغيرها واستقر له من ررضه شهر اثم مضى ولم يأخذ ثدى غيرها تجبر على ابقاء الاجارة فان مقتضاه أنها تستحق الاجرة والالتصّل تجبر على الارضاع مجانا ورأيت بخط شيخ مشايخنا الشافعي قال البرجسدي تجبر الام على الحضانة اذا لم يكن لها زوج والنفقة على الاب وفي المنصورية ان ام الصغيرة اذا امتنعت عن امساكها ولا زوج للام تجبر عليه وعليه القسوى وقال الفقيه أبو جعفر تجبر ويتفق عليها من مال الصغيرة وبه اخذ الفقيه أبو الليث فهذا نص في أن الاجرة تؤخذ مع الجبر اه وبأن يسان وجهه غريبا (قوله اذا لم تكن منكوسة ولا معتدة لايه) هذا قيد فيما اذا كانت الحاضنة أمنا فلو كانت غيرها فالظاهر استحقاقها الاجرة الحضانة بالاولى وقوله لايه احتراز عما لو كانت في نكاح أو عدة رجل غير الاب

بان لم يأخذ ثدى غيرها ولم يكن للاب ولا للصغير مال به بقي خاتمة وسيجي في النفقة واذا اسقطت الام حقه صارت كمتبة أو متزوجة فتقبل للجدّة بجر (ولا تقدر الحاضنة على ابطال حق الصغير فيما) حتى لو اختلفت على أن تترك ولها عند التزوج صح الخلع وبطل الشرط لانه حق الولد فليس لها أن تبطله بالشرط ولو لم يوجد غيرها اجبرت بلا خلاف فصح وهذا من مال الوجود وامتنع من القبول بجر وحينئذ فلا اجرة لها جوهره (وتستحق) الحاضنة (اجرة الحضانة اذا لم تكن منكوسة ولا معتدة) لايه

فانهم يستحقون الاجرة عليهم الكن اذا كان التناكح محرما للصغير والافلا حضانة لها كما مر هذا وقال المصنف في  
 الخ وعندى انه لا حاجة الى قوله اذ لم تكن منكوبة ولا معتدة لان الظاهر وجوب اجرة الحضانة لها اذا كانت  
 أهلا وماذا كراغما وشروط وجوب اجر الرضاع لها لانها انما تأجر له اذ لم تكن منكوبة أو معتدة اه  
 ونازعه انظر الرمي في حاشيته على المخ بان امتناع وجوب اجر الرضاع للمكوبة ومعتدة الرجعي لوجوبه  
 عليها ديانة وذلك موجود في الحضانة بل دعوى الاولوية قياسا غير بعيد الى آخر ما قاله قلت على انك قد علت  
 بما قد مناه اتفاق الاجرة تستحق مع وجود الجبر فلا تنافي الوجوب ولعل وجهه ان نفقة الصغير لما وجبت  
 على ابيه لو غنيا والا فمال الصغير كان من جلبها الاتفاق على حاضنته التي يستحق نفسها لاجلها عن التزويج  
 ومنها اجرة رضاع فلم تكن اجرة خاصة من كل وجه حتى ينافيها الوجوب بل لها شبه الاجرة وشبه النفقة  
 فاذا كانت منكوبة او معتدة لا يبيح لم تستحق اجرة لاهل الحضانة ولا على الرضاع لوجوبها عليها ديانة ولا في  
 النفقة ثابتة لها بدونهما بخلاف ما بعد انقضاء العدة فانها تستحقها على ما يشبه الاجرة وعن هذا كان الراجح  
 عدم الفرق بين معتدة الرجعي والبائن كما هو مقتضى اطلاق الكثر وظاهر الهداية ترجيحه فانه ذكر في الرضاع  
 ان في معتدة البائن روايتين وأخر دليل عدم الجواز لكن ذكر في الجوهرة وغيرها تصحيح الجواز وبأن تمامه  
 في الباب الاخير (قوله) وهي غير اجرة رضاعه ونفقته قال في الجبر فعلى هذا يجب على الاب ثلاثة اجرة  
 الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد اه ومنه في التبريلالية (قوله عن السراجية) المراد بها هنا فتاوى  
 سراج الدين قارئ الهداية فانه في الباب الاخير عز ذلك اليها صاحبها فلا محل لترديد المصنف بانه يحتمل انه  
 وراد بها الفتاوى السراجية المشهورة مع قوله لكن لم اتفق على ذلك فيها فافهم لكن قوله اذ لم تكن منكوبة  
 المعتدة لا يبيح نفقة في الجبر عن السراجية ولم أره فيها فان عبارة فتاوى قارئ الهداية مثل حل تستحق المطلقة  
 اجرة بسبب حضانة ولدها خاصة من غير رضاع له فأجاب نعم تستحق اجرة على الحضانة وكذا اذا احتاج الى  
 خادم يلزم به اه وأقضى بذلك أيضا صاحب الجبر في فتاواه وكذا في الخيرية ومشى عليه في النهر وقد مناهه  
 مفهوم من قولهم في مسألة العمه والحلال ان الاب معسر (قوله خلافا لما نقله المصنف) حيث قال بعد  
 نقل كلام قارئ الهداية لكن يشكل على هذا الاطلاق ما في جواهر الفتاوى قال سئل فاضى القضاة فخر  
 الدين قاضي خان عن المبتوتة هل لها اجرة الحضانة بعد فطام الولد فقال لا والله تعالى اعلم اه قالت ~~يكن~~  
 حمل المبتوتة على المعتدة من طلاقات فهو مبني على احدى الروايتين في البائن كما قد مناه اتفاقا لكن التقييد  
 بما بعد فطام الولد لم يظهر لي وجهه ولعل لكونه الواقع في حادثة القنوى (قوله) وقال نجم الائمة المختاران  
 عليه السكينة في نقضات الجبر عن التفريق لا يتجيب في الحضانة اجرة المسكن وقال اخرون تجب ان كان لامبي  
 مال والا فعلى من تجب عليه نفقته اه وفي النهر وينبغي ترجيح عدم الوجوب لان وجوب الاجر لا يستلزم  
 وجوب المسكن بخلاف النفقة اه قالت صاحب النهر ليس من اهل الترجيح فلا يعارض ترجيحه ترجيح نجم  
 الائمة ولا سيما مع ضعف تعليله فان القول بوجوب اجرة المسكن ليس مبني على وجوب الاجر على الحضانة  
 بل على وجوب نفقة الولد فتد تكون الحضانة لا مسكن لها اصل بل تسكن عند غيرها فكيف يلزمها اجرة  
 مسكن لتخص في الولد بل الوجه لزومه على من تلزمه نفقته فان المسكن من النفقة ونقل الخبير الرمي عن  
 المصنف انه اختلف في لزومه والظاهر لزوم كافي بعض المتبررات قال الرمي وهذا يعلم من قولهم اذا احتاج  
 الصغير لخادم يلزم الاب فان احتياجه الى المسكن مقرر اه قلت واعتداه ابن الشحنة مخالفا لما اختاره  
 ابن وهبان وشيخه الطرسوسي والحاصل ان الراجح لزومه لما قلنا لكن هذا انما يظهر لو لم يكن لها مسكن  
 اما لو كان لها مسكن يمكن ان تخصص فيه الولد ويسكن تبعها فلا عدم احتياجه اليه فينبغي ان  
 يكون ذلك توفيقا بين القولين ويشير اليه قول أبي حنيفة وليس لها مسكن ولا يعني ان هذا هو الارفق للبعينين  
 فليكن عليه العمل والله الموفق فافهم (قوله وكذا الخ) قد مناه عن فتاوى قارئ الهداية (قوله وقال  
 شيخنا) يعني الخبير الرمي في حواشيه على الجبر فافهم (قوله وقواعدنا تقتضيه) قلت ما قد مناه قريعا عن  
 خط شيخنا شيخنا الساجي في صريح في ذلك فقد وافق بحجته المنقول (قوله ثم حرر) أي الخبير الرمي أن  
 الحضانة كالرضاع اي في انهما لأجر لأم فيه الوهم منكوبة او معتدة والافلها الاجرة من مال الصغير ان كان له مال

وهي غير اجرة رضاعه ونفقته  
 كما في الجبر عن السراجية خلافا  
 لما نقله المصنف عن جواهر  
 الفتاوى وفي شرح النفاية للباقي  
 عن الجبر المحيط سئل أبو حنيفة  
 عن لها امساك الولد وليس لها  
 مسكن مع الولد فقال على الاب  
 سكاها ما جيعا وقال نجم الائمة  
 المختار انه عليه السكينة في الحضانة  
 وكذا ان احتاج الصغير الى خادم  
 يلزم الاب به وفي كتب الشافعية  
 مؤنة الحضانة في مال المحضون  
 لوله والا فعلى من تلزمه نفقته  
 قال شيخنا وقواعدنا تقتضيه  
 فيفتى به ثم حرر أن الحضانة  
 كالرضاع والله تعالى اعلم

مطلب  
 في لزوم اجرة مسكن الحضانة

والأقن مال إليه أو من تلزمه نفقته هذا خلاصة ما حط عليه رأي بعد كلام طويل وقد علمت تأييده بما نقلناه  
 عن خط الساحقاني قلت وهذا كله حيث لم يوجد متبرع بالحضانة فان وجد فاما أن يكون اجنبيا عن الصغير  
 أولا وعلى كل فاما أن يكون الاب معسرا أولا وعلى كل فاما أن يكون للصغير مال أولا فان كان اجنبيا يدفع  
 للاهل الحضانة باجرة المثل ولو من مال الصغير وان كان المتبرع غير اجنبي فان كان الاب معسرا والصغير له  
 مال أولا يقال للام اما أن تمسكه مجاناً وتدفعه للعمة مثلا المتبرع عتصوا له مال له مال وان كان الاب موسرا  
 والصغير له مال فكذلك لان الاجرة حينئذ على الصغير وان كان الاب موسرا ولا مال للصغير فالام مقدمة وان  
 طلبت الاجرة نظر للصغير بلا ضرر له في ماله هذا حاصل ما تحرر للعبد الضعيف بناء على ان الحضانة كل رضاع  
 وتقام ذلك في رسالتنا الابانة عن اخذ الاجرة على الحضانة (قوله أولم تقبل أو اسقطت حقها) مبنى على  
 عدم الجبر كالاجتناف ح ومز الكلام فيه (قوله أو تزوجت باجنبي) أشمل من ذلك قول الجبر أولم تكن  
 اهلا للحضانة فإنه يدخل ما لو كانت فاجرة أو غير مأمونة (قوله عند عدم اهلية القرى) قيد لقوله وان  
 علمت لان البعيدة لاحق لها عند اهلية القرى (قوله بالشرط المذكور) هو عدم اهلية القرى (قوله  
 بجر) اى اخذ من قول الخصاف ان أم أبى الام لا تكون بمنزلة قرابة الام من قبل امها وكذا كل من كان من  
 قبل أبى الام اه زادنى الولو الجلية لان هذا الحق لقرابة الام قال في الجبر وظاهره تأخير أم أبى الام عن أم  
 الاب بل عن الخالة أيضا وقد صارت حادثة الفتوى اه قال ط ووجه ذلك ان الاخت لا تم والخالات  
 متأخرات عن أم الاب فاذا كن أولى من أم أبى الام لكونهن من قرابة الام فن كانت مقدمة عليهن وهي أم  
 الاب أولى بالتقدم اه تأمل (قوله ثم الاخت لابوأم) أى اخت الصغير لان قرابة الاب وان كانت  
 لا مدخل لها فيما يعتبر وهو الادلاء بالام لكنها تصلح للتزجج خلافا لقول زفر باشترا كها مع الاخت لا أم أفاده  
 الزيلعي (قوله لان هذا الحق) أى الحضانة وهذا اعلة لكون الاخت لا تم تلى الاخت الشقيقة (قوله  
 ثم الاخت لاب) تقديمها على الخالة هو ماستى عليه اصحاب المتون اعتبارا لقرابة القرية وتقديم المدلى  
 بالام على المدلى بالاب عند اتحاد مرتبتهما قربا قال في الجبر وهذه رواية كتاب النكاح وفي رواية كتاب الطلاق  
 الخالة أولى لانها تدلى بالام وتلك بالاب (قوله ثم بنت الاخت لابو بن ثم لا تم) كونهما أحق من الخالة  
 باتفاق الروايات وأما بنت الاخت لاب ففي رواية أحق والصحيح أن الخالة أحق منها كما في الجبر والزيلعي  
 (قوله ثم لاب) هذا ساقط من بعض السح وهو المناسب لما علمت من ان الصحيح خلافه مع مخالفتها لمابعده  
 (قوله ثم الخالات) اى خالات الصغير (قوله ثم بنت الاخت لاب) هذا هو الصحيح كما علمت وبه صرح  
 في الحاشية ايضا (قوله ثم بنات الاخ) اى لاب وام وأولام وأولاب فيما يظهر ح اى على الترتيب قال  
 الزيلعي وبنات الاخت أولى من بنات الاخ لان الاخت لها حق في الحضانة دون الاخ فكان المدلى بها أولى  
 (قوله ثم العمات كذلك) اى تقدم العمة لاب وام ثم لا تم ثم لاب ولم يذكر بنات الخالة والعمة لانه لاحق  
 لهن لانهن غير محرم بجر ويأتى الكلام فيه (قوله ثم عمات الاتهات والاباء) قاس ما ذكره في  
 الخالات تقديم عمات الام على عمات الاب ويفيده ما مر من أن هذا الحق لقرابة الام وكذا ما في كافى الحاكم من  
 قوله وكل من كان من قبل الام فهو أولى من هو من قبل الاب (قوله بهذا الترتيب) أى العمة لابو بن ثم لا تم  
 ثم لاب (قوله ثم العصباء) أى ان لم يكن للصغير احد من محارمه النساء بجر او كان الا انه ساقط  
 الحضانة لانه كالمعدوم رمل (قوله ثم الجد) أى ابوالاب وان علا بجر (قوله ثم بنوه كذلك) أى  
 بنو الاخ الشقيق ثم بنو الاخ لاب وكذا كل من سفل من اولادهم بجر (قوله ثم الم ثم بنوه) ينبغى أن  
 يقول كذلك لما في الجبر والفتح ثم الم شقيق الاب ثم لاب وأما اولاده في دفع اليهم الغلام للصغيرة لانهم غير  
 محارم (قوله واذا اجتمعوا الخ) اى كعمين ط وبنسبى اسقاطه والاستثناء عنه بما سمي فإنه  
 راجع لكل ح (قوله سوى فاسق) استثناء من قوله ثم العصباء قال في الجبر ولا للعصبة الفاسق ولا الى  
 مولى العتاقة فحذر زاعن الفتنة اه وفي البدائع حتى لو كانت الاخوة والاعمام غير مأمونين على نفسها  
 أو سألها لتسلم اليهم وينظر الشاننى امرأة ثقة عدلة امينة فيسلمها اليها الى أن تبلغ (قوله ومعنوه) في نسخة  
 ومعنى أى بكسر التاء لقول الجبر المار ولا الى مولى العتافة وفي الفتح ويدفع الذ كرا الى مولى العتافة لانه

(ثم) أى بعد الام بان ماتت  
 أولم تقبل أو أسقطت حقها  
 أو تزوجت باجنبي (أم الام) وان  
 علمت عند عدم اهلية القرى (ثم أم  
 الاب وان علمت) بالشرط المذكور  
 وأم أم أبى الام فتؤخر عن أم  
 الاب بل عن الخالة أيضا بجر  
 (ثم الاخت لاب وأم ثم لا تم) لان  
 هذا الحق لقرابة الام (ثم الاخت  
 لاب) ثم بنت الاخت لابو بن  
 ثم لا تم ثم لاب (ثم الخالات كذلك)  
 أى لابو بن ثم لا تم ثم لاب ثم بنت  
 الاخت لاب ثم بنات الاخ  
 (ثم العمات كذلك) ثم خالة الام  
 كذلك ثم خالة الاب كذلك ثم عمات  
 الاتهات والاباء بهذا الترتيب  
 ثم العصباء بترتيب الارث فيقدم  
 الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق  
 ثم لاب ثم بنوه كذلك ثم الم ثم بنوه  
 واذا اجتمعوا فالأورع ثم الأسبق  
 اختيار سوى فاسق ومعنوه

مطلب  
 لو كان الاخوة أو الاعمام غير  
 مأمونين لتسلم الحضونة اليهم



اخر العصبات ولا تدفع الاثنى اليه اه قلت ينبغي أنه لو كان مولى العتاقة امرأة أن تدفع الاثنى اليها دون  
 الذكر (تنبه) اشترط في البدائع في العصبية اتحاد الدين حتى لو كان لصبي اليهودي اخوان أحدهما  
 مسلم يدفع لليهودي لانه عصبته لا للمسلم اه (قوله وابن عم لمشته الخ) اما اذا كانت لا تشتهى كبت سنة  
 مثلا فلا منع لانه لا فتنة وكذا اذا كانت تشتهى وكان مأموها بجر مجا وايدعيها التحفة وان لم يكن للجارية  
 غير ابن العم فالأختيار للقاضي ان أراد اصلح منها اليه والافوض على يد امينة اه قلت ما في التحفة علمه  
 في شرحها البدائع بقوله لان الولاية في هذه الحالة اليه فيراعى الاصلح اه وهو ظاهر في انه لاحق لابن العم  
 في الجارية مطلقا وان التقاضي دفعها لاجنبية ولو مأموها ناحت رأى المصلحة في ذلك ولو كان الحق له لم يكن  
 للقاضي الاختيار وقد رد الرمي ما يجسه في البحر بنحو ما قلنا وبه عليه السلام بان ابن العم غير محرم وانه لاحق لغير  
 المحرم قال ولعل وجهه انه لو ثبت له حضانتها كانت عنده الى ان تشتهى فتقع الفتنة فحسم من اصله (قوله  
 ثم اذا لم يكن عصبية الخ) افاد ان العصبية مقتضون على ذوى الارحام المذكور والمراد العصبية المستحق  
 اذ لو لم يستحق كابن عم لجارية يقدم عليه مثل الاخ لأم وان الحال كما صرح به في البدائع والمراد بذوى الارحام  
 من كان منهم محرما احتراز عن ابن العم والحالة كما يأتي (قوله قد دفع لاخ لأم) كان ينبغي ان يذ كر اول  
 الجد لأم ففي الهندية انه أولى من الاخ لأم وان الحال اه (قوله ثم لأم) الذي في الدرر ليلية عن البرهان  
 وكذا في الفتح ثم لاب ثم لأم (قوله برهان وعيني بحر) كذا في بعض النسخ وسقط من بعضها لفظ بحر  
 وهو الاولى لانه في البحر لم يعزه الى البرهان والعين (قوله فان تساوا) كخوة اشقاء مثلا (قوله ولاحق  
 لولد عم الخ) كان المناسب التعبير بالنسب بدل الود لان الولد يشمل الذكرو الانثى وقدم تر أن ابن العم له حق في  
 الغلام دون الجارية واما الفرق بين الجارية المشتاة وغيرها فقد علمت ما فيه فافهم وفي البحر لاحق لبنات العم  
 والحالة لانهم غير محرم وكذلك بنات الاعمام والاخوان بالاولى كذا في كثير من الكتب اه ووجه الاولوية  
 ان العم والحالة مقتضيان على العم والحال مع انه لاحق لبنات عمه ومقتضاه انه لاحق لبنات العمه ونحوها  
 في حضنة الجارية ولابن العم في حضنة الغلام وينبغي اجراء التفصيل المذكور في ابن العم هذا ولم أر من  
 ذكره تأمل وسملت عن صغيره جده أو أمه وبنت عمه ولا شبهة ان الحضنة للجد كما علمته مما ذكرناه عن الهندية  
 تأملوا كان الصغير انثى فان قلنا ان لبنت العمه حق في الانثى ينبغي تقديمه اعلى الجد لأم لان النساء أقدر لكنه  
 خلاف ما ستر عن الهندية فليتأمل (قوله والحاضنة الذمية) أشار الى أن ما في الكنز من التقيد بالام  
 اتفاق بل كل حاضنة ذمية كذلك كما صرح به في خزائن الاكمل بحر (قوله ولو محوسية) بان أسلم  
 زوجها واب (قوله بسبع سنين) فائدة هذا الظاهر في الانثى لان الذكر كتمتهى حضنته بالسبع حوى  
 (قوله أو الى أن يخاف) أشار الى ان قول المصنف أو يخاف منصوب بأن مضمر بعد أو التي بمعنى الى كافي  
 الفتح وهذا زاده في الهداية فظاهره انه اذا خيف أن يألف الكفر نزع منها وان لم يعقل دينا بحر قال ط ولم يثبوا  
 لألف الكفر والظاهر أن يفسر سببه بنحو أخذهم لعادهم وفي الفتح وتنع ان تغذيه الخمر ولحم الخنزير وان خيف  
 ضم الى ناس من المسلمين وقول البحر لم ينزع منها بل يضم الى اناس من المسلمين فيه تحريف والظاهر ان لم زائدة  
 والاتناقص تأمل (قوله بنكاح غير محرمه) أى سواء دخل بها أو لا وكان ينبغي أن يقول غير محرمه النسبي  
 لان الرضاى كالاجنبى في سقوط حضنتها به رمل قلت وينبغي أنه لو لم يكن للغلام سوى ابى عم تزوجت امه  
 أحدهما أن لا يسقط حقه لان الآخر اجنبى مثلا فلا فائدة في دفعه اليه بل ابقاؤه عنده أولى واحتراز  
 عالو كان زوج الجد أو زوج الام والحالة الم وشوه (قوله في بيت الرب) يشديد الباء اسم فاعل  
 من الترية وهو زوج الام والولدي به (قوله فلا لاب أخذه) أى الا اذا لم يكن لها مسكن وطلبت من الاب  
 أن يسكنها في مسكن فان السكنى في الحضنة عليه كما ستر (قوله للفرق بين الخ) استظهر هذا الخير الرمل  
 أيضا بقولهم ان زوج الام الاجنبى يطعمه تزرا أى قبله ونظر اليه شتر أى نظر البعض وهذا مفقود  
 في الاجنبى عن الحاضنة قال ح وفي النفس من هذا الفرق شئ فان الرب اذا كان كذلك فالاجنبى أولى  
 كما هو المشاهد اه قلت الامسبب التفصيل وهو أن الحاضنة اذا كانت تاكل وحدها وابنها معها اذ لها حق لاق  
 الاجنبى لاسبيل له عليها ولا على ولدها بخلاف ما اذا كانت في عيال ذلك الاجنبى أو كانت زوجته وأت علمت

وابن عم مشتاة وهو غير مأمون ثم  
 اذا لم يكن عصبية فندوى الارحام  
 قد دفع لاخ لأم ثم لانه ثم للعم  
 لأم ثم للغلام لا بون ثم لأم برهان  
 وعين بحر فان تساوا فاصلحهم  
 ثم اورعهم ثم اكبرهم ولاحق لولد  
 عم وعمه وخال وخالة اعدم  
 المحرمية (و) الحاضنة (الذمية)  
 ولو محوسية (كسلة ما لم يعقل  
 دينا) ينبغي تقديره بسبع سنين  
 لعمته اسلامه حينئذ نهر (أو)  
 الى أن يخاف ان يألف الكفر  
 فنزع منها وان لم يعقل دينا بحر  
 (و) الحاضنة (بسقط حقه بنكاح  
 غير محرمه) أى الصغير وكذا  
 يسكنها عند المغضين له لما في القنية  
 لو تزوجت الام بأخر فأمكنه  
 أم الام في بيت الرب فلا لب  
 اخذه وفي البحر قد ترددت فيما لو  
 امسكه الحالة ونحوها في بيت  
 اجنبى عازبة والظاهر سقوط  
 قياسا على ما ستر لكن في النهر  
 والظاهر عدمه للفرق بين  
 زوج الام والاجنبى

ان سقوط الحضانة بذلك لدفع الضرر عن الصغير فينبغي للمنفق أن يكون ذا بصيرة ليراعى الاصطلاح الولد فانه قد يكون له قريب مفضل له ينشئ موته ويكون زوج امه مشفقاً عليه بعز عليه فراقه فيريد قريبه اخذ منها ليؤذيه ويؤذيها اولياً كل من نفقته أو نحو ذلك وقد يكون له زوجة تؤذيه اضعاف ما يؤذيه زوج امه الاجنبى وقد يكون له اولاد يحبشئ على البنت منهم القسنة لسكاتها معهم فاذا علم المنفق أو القاضى شيئاً من ذلك لا يحل له نزعها من امه لان مدارأمر الحضانة على نفع الولد وقد مر عن البدائع لو كانت الاخوة والاعمام وغيرهم منى على نفسها أو مالها الا تسلم اليهم وقد منى في العدة عن الفتح عند قوله ان المختلعة لا تخرج من بيتها في الاصح ان الحق ان على المنفق أن يتظر في خصوص الرقائع فان علم بجرها عن العيشة ان لم تخرج أفتاها بالحل لان علم قدرتها (قوله قال) أى في النهر وأصله البحر حيث قال ودخل تحت غير الحرم الحرم الذى ليس بحرم كمن الم فو كالاجنبى هنا اه أى فاذا تزوجته سقط حقها وأنت خير بأن هذا مفروض فيما اذا كان مستحقاً للحضانة أقرب منه فلو لم يكن غيره وكذا الولد كرايى عند امه وكذلك لو كان انثى لا تستهى أو كان مأموماً على ما يجهه في البحر فانهم (قوله الباسة) أما الرجعية فلا بد من انتضاء العدة فم انهر وقت انتضاء العود في الباسة قبل انتضاء العدة مع انها تعتد في بيت الزوج ولعل وجهه ارتفاع ولايته عليها فلا ضرر للولد عنده وفي ذلك تأييد لما قد مناه من التفصيل تأمل قال في الدر المنثور وكذا أى تعود الحضانة لوزات يجنون وردة ثم زال المانع ذكره العيني وغيره فالأحسن ويعود الحق بزوال مانعه اه (قوله لزوال المانع) أى ليس من قبل عود الساقط حتى يقال ان الساقط لا يعود فقولهم يسقط حقها معناه منع منعه مانع كقولهم تسقط النفقة بالشوز والولاية بالجنون ثم تعود بزوال ذلك أفاده في النهر وقد يقال ان الساقط لم يعد بل عاد حتى جديد اقيام سببه بخلاف سقوط الشععة لانها حق واحد كما مر فتدبر (قوله والقول لها الخ) أى لو ادعى تزوجها وانكسرت فالقول لها ولو اقربت به لكسرها ادعت الطلاق فان لم تعين الزوج فالقول لها لان عينته وينبغي ان يكون مع البين في الفصلين نهر ووجه الفرق أن دعواها طلاق المعين لما أبطلها الشرع بدون تصديقه لم يقبل قولها أصلاً (قوله حتى يستغنى عن النساء) بأن يأكل ويشرب ويستغنى وحده والمراد بالاستغناء تمام الطهارة بأن يطهر بالماء بلامعين وقيل بمجرد الاستغناء وهو التطهير من التلباس وان لم يقدر على تمام الطهارة زيلعى أى الطهارة الشاملة للوضوء (قوله وتذرب سبع) هو قريب من الاول بل عيته لانه حينئذ يستغنى وحده الا ترى الى ما يروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من واصلناكم اذا بلغوا سبعاً والامر بها لا يكون الا بعد القدرة على الطهارة زيلعى (قوله به يفتى) وقيل بتسع سنين (قوله لانه الغالب) أى الاستغناء هو الغالب في هذا السن (قوله فان أكل الخ) أفاد أن القاضى لا يختلف أحدهما بل ينظر فيما ذكر كفاي البحر عن الظهيرة ووجهه أن البين للذكور ولا يملك أحدهما ابطال حق الولد من كونه عنده ما قبل السبع وعند أبيه بعدها (قوله ولو جبراً) أى ان لم يأخذ بعدها الاستغناء أجبر عليه كفاي الملتقى وفي الفتح ويجبر الاب على أخذ الولد بعد استغنائه عن الام لان نفقته وصناته عليه بالاجماع اه وفي شرح المجمع واذا استغنى الغلام عن المدة اجبر الاب أو الوصى أو الولي على أخذه لانه اقدر على تأديته وتعليمه اه وفي الخلاصة وغيرها واذا استغنى الغلام وبلغت الجارية فاعصبة أولى يقدم الاقرب فالأقرب ولا حق لابن الم في حضانة الجارية اه قلت بقي ما انه انتهت الحضانة ولم يوجد له عصبه ولا وصى فالظاهر أنه يترك عند الحاضنة الا أن يرى القاضى غيرها أو وليه والله أعلم (قوله والاب) بان قدمت الاربعة أو بعضها لا يدفع اليه ط (قوله والبدنة) أى وان عات ط (قوله أى مبلغ) وبلوغها ما بالحيض أو الانزال أو السن ط قال في البحر انها بعد الاستغناء تحتاج الى معرفة آداب النساء والمرأة على ذلك أن تدر وبعد البلوغ يحتاج الى التحصين والحفظ والاب فيه أقوى واهدى (قوله في ظاهر الرواية) مقابلة رواية محمد الآتية (قوله فالقول للام) لانه يدعى سقوط حقها بحر (قوله وأقول الخ) هو صاحب النهر حيث قال وأقول ينبغي أن ينظر الى سنها فان بلغت سننا تحض فيه الانثى غالباً فالقول له رالها اه والذي ينبغي الرجوع الى الصغيرة فان ادعت البلوغ في سن يحتمل صدق كما هو المصرح به في باقي الاحكام أفاده الرضى (قوله مشتهرة انتفاقا) بل في محرمات المخنث تسع فصاعداً مشتهرة انتفاقا (قوله كذا) أى في كونها أحق بها حتى تستهى (قوله وبه يفتى) قال في البحر بعد

قال والرحم فقط ككاتب العلم  
كلاجنبي (وتعود) الحضانة  
(بالهرة) الباسة لزوال المانع  
والقول لها في نفي الزوج وكذا في  
تطليقها ان ابهته لان عينته  
(والحاصنة) اما أو غيرها  
(أحق به) أى بالغلام حتى  
يستغنى عن النساء وقد ربيع  
وبه يفتى لانه الغالب ولو اختلفا  
في سنة فان اكل وشرب ولبس  
واستغنى وحده دفع اليه ولو جبراً  
والالا (والام والبدنة) لا أم وألاب  
(أحق بها) بالصغيرة (حتى  
يحيض) أى يبلغ في ظاهر الرواية  
ولو اختلفا في حبسها فالقول  
للام بحر جبراً وأقول ينبغي أن  
يحكم سنهما ويعمل بالغالب وعند  
مالك حتى يحتمل الغلام وتزوج  
الصغيرة ويدخل بها الزوج عني  
(وغيرهما أحق بها حتى تستهى)  
وقد ربيع وبه يفتى وبنت إحدى  
عشر مشتهرة انتفاقا زيلعى  
(وعن محمد ان الحكم في الام  
وابنة كذلك) وبه يفتى لكثرة  
النسب زيلعى

واقادانه لا تبسط الحضانة بتزوجها مادامت لاتصلح للرجال الا في رواية عن الثاني اذا كان بستانس بها ٦٤١ كما في القصة وفي الظهيرية امرأة قالت

هذا ابنك من بناتي وقد ماتت أمه  
فأعطيت نفقته فقال صدقت لكن  
انتم لم تمتن وحى في منزلي وأراد  
أخذ الصبي تمنع حتى يعلم القاضي  
أمه وتحضر عنده فتأخذه لانه  
أقرباً من أجدته وحاضنته ثم ادعى  
أحقية غيرها وهذا محتمل فان

(أحضر الأب امرأته فقال هذه

ابنتك وهذا) ابني (منها وقالت

الجدّة لا) ما هذه ابنتي (وقدمت

ابنتي أم هذا الولد قال القول للرجل

والمرأة التي معه ويدفع الصبي

اليهما) لأن الفرائس لهما فيكون

الولد لهما (كزوجين بينهما ولد

فادعى) الزوج (انه ابنه لانهما

بل من غيرها (وعكست) فقالت

هو ابني لانهما (حكّم بكونه

ابن لهما) لما قلنا وكذا لو قالت

الجدّة هذا ابنك من بناتي الميثة

فقال بل من غيرها قال القول له

ويأخذ الصبي منها وكذا

لو أحضر امرأة وقال ابني من

هذه لاني بترك وكذا الجدّة

وصدقتها المرأة فالأب أولى به لانه

لما قال هذا ابني من هذه المرأة

فقد انكر كونها جدته فيكون

منكراً لحق حضانتها وهي أقرب

له بالحق انتهى ملخصاً (ولا خيار

للوالد عندنا مطلقاً) ذكرنا ان

أوتى خلافاً للشافعي قلت وهذا

قبل البلوغ ما بعده فيخير بين

أبويه وان أراد الانفراد فله ذلك

مؤيداً زاده عزى بالتمية واقادنه بقوله

(بلغت الجارية مبلغ النساء

ان بكرا ضمها الأب الى نفسه)

الا اذا دخلت في السن واجتمع

لهما رأى فتسكن حيث أحببت

حيث لا خوف عليهما (وان ثيبالا)

نقل فحججه والحاصل ان الفتوى على خلاف ظاهر الرواية (قوله وأفاد) أي المصنف بقوله حتى تستبين من غير تقييد بما قبل التزوج (قوله بتزوجها) أي الصغيرة (قوله مادامت لاتصلح للرجال) فان صلحت تسقط وسأني في أول التنقحات ان التي تستبين للوط فمادون الفرج يلزمه نفقتها وكذا التي تصلح للخدمة أو لادارة بستانس ان امسكها في بيته عند الثاني واختاره في الحنفية اهـ ومقتضاه ان صلوحها للرجال يكفي بالوط فمادون الفرج واذا لم ينفقها بخلاف من تصلح للخدمة والاستئناس فقط حيث لا يلزمه نفقتها الا ان رضى بها وأمسكها في بيته (قوله الا في رواية الخ) فيه إشارة الى ضعفها وظاهرها انها اذا صلحت للرجال قبل البلوغ وقد تزوجها أو نكحها لاتصافها بغيره على القول المقتضى به لا على ظاهر الرواية من قوله حتى تحض فيحتاج اطلاقه الى تقييد أفاده في الجراى تقييد قوله حتى تحض بما اذا لم تزوج (قوله وفي الظهيرية الخ) دخول على المتن ط (قوله لكونه) أي التي هي ابنتك (قوله لان الفرائس لهما) لكون النكاح يثبت بالتصادق (قوله لما قلنا) من أن الفرائس لهما (قوله وكذا لو قالت الجدّة) سماها جدّة نظر الرعيها (قوله فقال بل من غيرها) أي من امرأة أجنبية عنك وهذا هو الفرق بين هذه وبين المسألة الاولى فانه في الاولى اعترف بأنه من أبنائها وأنها جدته (قوله وكذا الجدّة) بأن قالت ما هذه أمه بل أمه ابنتي ظهيرية (قوله وصدقتها المرأة) بان قالت صدقت ما أنا بأمه وقد كذب هذا الرجل ولكني امرأته ظهيرية (قوله لانه لما قال هذا ابني من هذه المرأة) وكذا قوله بل من غيرها (قوله انتهى ملخصاً) أي انتهى كلام الظهيرية حال كونها ملخصاً أفاده انه لم يأت بعين عبارتها بل حذف بعضها اختصاراً وهو كذلك وان استوفى صور المسألة فافهم (قوله لا خيار للولد عندنا) أي اذا بلغ السن الذي ينزع من الأم يأخذ الأب ولا خيار للصغير لانه لتصوره حقه يختار من عنده اللعب وقد صح أن العصابة لم يختار وانما حديث انه صلى الله عليه وسلم خير فلكونه قال اللهم اهدني فوق لاختيار الا نظير مدعائه عليه الصلاة والسلام وتماه في الفتح (قوله وأفاده) أي أفاد ما ذكر من ثبوت التخيير والاخضرار للبالغ مع زيادة تفصيل وتقييد لذلك فافهم (قوله مبلغ النساء) أي بما تبلغ به النساء من الحيض ونحوه ولو حذفه لكان أوضح (قوله ضمها الأب الى نفسه) أي وان لم يحض عليها الفساد لو حديثة السن بجر والأب غير قيد فان الاخ والعلم كذلك عند فقد الأب لم يحض عليها فبما نظر القاضي امرأة مسلمة ثقة فسلم اليها كائنص عليه في كافى الحاكم وذكره المصنف بعد (قوله الا اذا دخلت في السن) عبارة الوجير مختصر المحيط الا اذا كانت مسنة ولها رأى وفي كفاية المتحفظ وقته اللغة من رأى البياض فهو أشيب وانطم ثم شيخ فاذا ارتفع عن ذلك فهو مسن رحى (قوله لا لغبرهما الخ) الفرق ان الأب والجدّة كان لهما ولاية الضم في الابتداء فإذا نزع بعداها الى جبرهما اذا لم تكن مأموثة أما غيرهما فلم تكن له ولاية الضم في الابتداء فلا تكون له ولاية الاعادة أيضاً بجر عن الظهيرية قلت وفيه نظر فان المتون مصرحة بأنه اذا لم تكن امرأة فالحضانة للعصبات على ترتيبهم في ذلك اثبات ولاية الضم ابتداء لغبر الأب والجدّة الا أن يريد بقوله أما غيرهما العصبه غير المحرم كابن العم ومولى العتاقة فان الاثنى لاتضم اليه كما مر وعباردة الفتح الا أن تكون غير مأموثة على نفسها الا يوثق بها فلا بل أن يضمها اليه وكذا الاخ والعلم الضم اذا لم يكن مفسداً فان كان فحينئذ يضعها القاضي عند امرأة ثقة اهـ وزاد الزيلعي وكذا الحكم في كل عصبه ذى رحم محرم منها اهـ وهذا الذى مشى عليه المصنف بعد (قوله والغلام اذا عقل الخ) كان ينبغي الابتداء بمسئله الغلام أو ذكرها آخر الان ما قبلها وما بعدها في الجارية ثم المراد الغلام البالغ لان الكلام فيما بعد البلوغ وعباردة الزيلعي ثم الغلام اذا بلغ رشيداً قلنا انه يتقرر الآن يكون مفسداً نحو فاعلمه الخ واحترز عما اذا بلغ معتوها في الجوهرة ومن بلغ معتوها كان عند الام سواء كان ابناً أو بنتاً اهـ وفي الفتح والمعتوه لا يختير ويكون عند الام اهـ قال في البحر بعد نقله ما في الفتح وينبغي أن يكون عند من يقول بتخيير الولد وأما عندنا فالمعتوه اذا بلغ السن المذكور أي الذي ينزع فيه من الأم يكون عند الأب اهـ وتبعه في النهرو هو الموافق للقواعد تأمل (قوله فله ضمه) أي للأب ولاية ضمها اليه والظاهر أن الجدّة كذلك بل غيره من العصبات كالاخ والعلم ولم أر من صرح بذلك ولعلمهم اعتمدوا على ان الحاكم لا يمكنه من المعاصي وهذا في زماننا غير واقع فيعين الاقتناء بولاية ضمه لكل من يؤمن عليه من اقاربه ويقدر على حفظه فان دفع المسكر واجب على كل من قدر عليه لاسيما من يطلقه

يعنيها (الا اذا لم تكن مأموثة على نفسها) فلا بل ١٦١ ين في الجدّة ولاية الضم لا لغبرهما كما في الابتداء بجر عن الظهيرية (والغلام اذا عقل واستغنى برأيه ليس لأب ضمها الى نفسه) الا اذا لم يكن مأموثاً على نفسه فله ضمه لدفع قسنة أو عار وتأديده اذا وقع منه شيء ولا نفقة عليه الا أن يتبرع بجر

عاره وذلك ايضا من اعظم صله الرحم والشرع أمر بصلته او دفع المنكر ما أمكن قال تعالى ان الله يأمر بالعدل  
والاحسان وابتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تتقون ثم رأيت في حاشية  
البحر الرملى ذكر ذلك بخلافه ايضا وقال ولم أره ثم قال ثم رأيت النقل فيه وهو ما في المنهاج والخلاصة والتتارخانية  
وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فمن سواه من العصمة أولى الاقرب فالأقرب غير أن الانثى لا تدفع الا  
الى محرم اه قلت كلامنا فيما اذا بلغ الغلام وما نقله فيما قبل البلوغ ولذا لم يذكر فيه التفصيل بين كونه  
مأمونا أو غيره (قوله فيما ذكر) اى من أحكام البكر والتب والغلام والتأديب ط (قوله وان لم  
يكن لها) اى للبكر كما قد مضاه عن الكافى وكذا النبي كاعلمه خلافا لما مر عن الظهريّة وقد صرح المصنف به بعد  
في قوله بلافرق في ذلك بين بكر وثيب (نفسه) حاصل ما ذكره في الولد اذا بلغ انه أمان أن يكون بكرا مسنة أو ثيبا  
مأمونة أو غلاما كذلك فلا خيار وما أن يكون بكرا راشدا أو يكون ثيبا أو غلاما غير مأمونين فلا خيار لهم  
بل ينضمهم الاب اليه (قوله واذا بلغ الذكور حدة الكسب) اى قبلى يلوغهم مبلغ الرجال اذ ليس له اجبارهم  
عليه بعده (قوله بخلاف الاناث) فليس له أن يؤجرهن في عمل أو خدمة تارخانية لان المسألة تجري مجرى  
وذلك سى في الشرع ذخيرة ومفاده أنه يدفعها الى امرأة تعالها حرفة كتنطيرين وخياطة اذ لا محذور فيه  
وسأبقى تمامه في الفقرات (قوله ولو الاب مبذرا) أى يخشى منه اتلاف كسب الابن (قوله كما في سائر  
الاملاك) أى املاك الصبيان تارخانية أى فان القاضي ينصب لهم وصيلا يحفظ لهم مالهم اذا كان الاب مبذرا  
(قوله ليس للمطلقة بائنا الخ) أما المطلقة رجعية حكمها حكم المنكحة ليس لها الخروج لان حق  
السكنى للزوج وأما المعتدة فليس لها الخروج قبل انقضاء العدة مطلقا بجر والطاهر أن المتوفى عنها زوجها  
كالمطلقة في ذلك فلا تلك ذلك بلاذن الاولياء لقيامهم مقام الاب وما فيه اخضرار بالولد ظاهر المنع اه رملى  
لا يقال ان معتدة الموت تخرج يوما وبعض الليل لان المراد هنا الانتقال الى بلدة أخرى وليس لها ذلك في العدة  
وأما بعد انقضائها فلم أره وقول الرملى لقيام الاولياء مقام الاب يفيد منعها من ذلك بعد العدة أيضا لكن  
سئل شيخ مشايخنا العلامة الفقيه من لا على التركا في عن تيم في حضانة أمه لاجد لا تريد أمه السفريه من  
يلدها التي تروجت فيها الى بلدة أخرى فهل يلحقه منعها فاجاب بان الواقع في كتب المذهب متونا وشروحا تقيد  
المسألة بالمطلقة والاب ولم نرمز من أيراه في غيرهما ومفاده أن الجدة ليس له منعها وما قاله الخير الرملى لم يستند  
فيه الى نقل فيمنع التوقف حتى نرى النقل الصريح فان العلم أمانة هذا حاصل ما رأته يحفظه رجه الله تعالى  
ووجود لوقته التقيد بالاب والمطلقة فيحتمل كونه للاحتراز بقريته تخصصه هذا الحسب بالام المطلقة  
فقط ويحتمل عدمه لما قاله الرملى والله سبحانه أعلم (قوله لم تمنع) الا اذا انتقلت من مصر الى قرية كما يأتي  
(قوله مطلقا) سواء كان وطنها أو لا وقع العقد فيه أولا بجر (قوله من محله الى محله) أى في بلد  
واحدة والظاهر انه لو كان بين المحلتين تفاوت تمنع (قوله الا اذا انتقلت الخ) قال الرملى في حواشي المنع  
هذا خطأ تتبع فيه صاحب البحر اذ ليس لها نقل من قرية الى مصر بينهما تفاوت والعجب في حسم لم يقل به  
أحد جعله مستأجرا بجره تقليده للبحر اه وفي ط عن الهندية عن المحيط وان أرادت نقله من قرية الى مصر جامع  
وليس ذلك مصر حا ولا وقع النكاح فيها فليس لها ذلك الا أن يكون المصير قريسا من القرية على التفسير الذي  
قلنا اه (قوله وفي عكسه لا الخ) أى وفي انتقالها من المصر الى القرية لا تمكن من ذلك ولو كانت القرية  
قرية لتضرر الولد بتخلقه باخلاق اهل السواد أى اهل القرى المجبولة على الجفاء (قوله الا اذا كان الخ)  
استثناء من قوله وفي عكسه لا ومثله ما اذا انتقلت من قرية الى مصر أو الى قرية أو من مصر الى مصر ولا اعلم  
الشارح بقوله ما انتقلت اليه ويمكن جعله مستثنى من قوله ليس للمطلقة الخروج ولكن كان حقه العطف  
بالوفاؤه ط (قوله أى عقد عليها في وطنها) أفاد أن المراد بالنكاح مجرد العقد وأن الإشارة بنقطة للوطن  
فلا بد في جواز الانتقال الى البلدة البعيدة من شرطين كونها وطنها وكون العقد فيها وفي رواية الجامع الصغير  
اشتراط العقد دون الوطن قال الزيلعي والاول أصح لان الترحيل في دار ليس التزم بالمكان فيها عرفا فلا يكون  
لها النقلة اليها (قوله ولو قرية في الاصح) أى ولو كان الوطن الواقع فيه العقد قرية خلافا لما في شرح  
البحالى فإنه ضعيف كما في البحر (قوله الادار الحرب) استثناء من الاستثناء في المتن وقوله الا أن يكونا

(والجدة بمنزلة الاب فيه)  
فيما ذكر (وان لم يكن لها  
أب ولا جد) لكن (ليأح  
أوعم وله ضمها ان لم يكن مفدا  
وان كان مفدا (لا) يمكن من  
ذلك (وكذا الحكم في كل عصبه  
ذى رحم محرم منها فان لم يكن لها  
أب ولا جد ولا غيرهما من  
العصبات او كان لها عصبه مفدا  
فالتنظر فيها الى الحاكم فان كانت  
مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى  
والا وضعتها عند امرأة (امينة  
قادرة على الحفظ بلافرق في ذلك  
بين بكر وثيب) لانه جعل ناظرا  
للمسلمين ذكره العيني وغيره  
واذا بلغ الذكور حدة الكسب  
يدفعهم الاب الى عمل ليكتسبوا  
أو يؤجرهم وينفق عليهم من  
أجرهم بخلاف الاناث ولو الاب  
مبذرا يدفع كسب الابن الى امين  
كما في سائر الاملاك مؤيد زاده  
معزيا للخلاصة (ليس للمطلقة)  
بائنا بعد عتقها (الخروج بالولد  
من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت)  
فالو بينهما تفاوت بحيث يمكنه  
أن يصير ولده ثم يرجع في نهارة  
لم تمنع مطلقا لانه كالاتقال من  
محله الى محله شئى (الا اذا  
انتقلت من القرية الى المصر وفي  
عكسه لا) لضرر الولد بتخلقه  
باخلاق اهل السواد (الا اذا  
كن) ما انتقلت اليه (وطن) وقد  
نكحها أمه أى عقد عليها في وطنها  
ولو قرية في الاصح الادار الحرب  
الا أن يكونا مستأجرين

مستأمنين استثناء من قوله الادار الحرب أى لها الانتقال الى وطنها الذى نكحها فيه ان لم يكن دار الحرب  
والزوج مسلم أو ذمى فلو كانا حربيين مستأمنين فلها ذلك كفى البدائع والحاصل ان عبارة المتن والشرح فى غاية  
الخداع مع التطويل فالظاهر والاخصر ان يقال وللمطابقة الخروج بالولد من قرية الى مصر قرية لا عكسه ومن  
بلدة الى أخرى حتى وطنها وقد نكحها فيه بالولد ارحب لزوجها احرى بما مثلها فيه عبارة موجزة نافعة جامعة  
مانعة (قوله وهذا الحكم) أى الذى ذكر من الخروج والتفصيل فيه ط (قوله بجدة) وغير الجدة من  
الحاضنات مثلها بالاولى كفى الجبر (قوله لعدم العقد بينهما) لان العقد على الزوجة فى وطنها دليل الرضا  
بأقامتها بالولد فيه ولا عقد بينهما وبين الجدة (قوله الاباذنه) أى اذن الاب وكذا من له حق الحضانة من الرجال  
ط تأمل (قوله من اخرجها) أى الى مكان بعيد أو قريب يمكنها ان تبصر فيه ثم ترجع لانها اذا كانت لها  
الحضانة يمنع من أخذها منها فضلا عن اخراجها فى النهر من تقيدها بالبعد أخذها بما يأتى عن الحاوى غير صحيح  
فافهم (قوله من بلدنا) الظاهر ان غيرها من الحاضنات كذلك ط (قوله ما بقيت حضانتها) كذا فى النهر  
وفيه كلام (قوله فلو أخذ الخ) تفريع على مفهوم ما قبله وفى الجمع ولا يخرج الاب بولده قبل الاستثناء  
وعليه فى شرحه بما فيه من الاضرار بالام باطل حقه فى الحضانة قال فى الجبر وهو يدل على ان حضانتها اذا  
سقطت جازله السفر به ثم نقل كلام السراجية المذكور وقال وهو صريح فيما قلنا اه لكن فى الشربلية عن  
البرهان وكذا لا يخرج الاب به من محل اقامته قبل استغنائه وان لم يكن لها حق فى الحضانة لاحتمال عودته بزوال  
المانع اه وهو المفهوم مما يأتى عن قباوى الرملى ويدل له ما فى الحاوى كما تعرفه ولا يشافيه ما مر عن  
شرح الجمع لاحتمال أن يريد بالحق الحال أو المستقبل تأمل (قوله كفى السراجية) المراد به اقتاوى سراج  
الدين فارئ الهداية (قوله وقيد المصنف الخ) وكذا قيده فى النهر ولا حاجة اليه لانها اذا تزوجت  
وكان لها أم أهل الحضانة أو غيرها فليس لاسيه أخذها منها فضلا عن السفر به (قوله وفى الحاوى) يعنى القدسى  
(قوله له اخرجها الخ) أنت خير بأن هذا شمول على ما اذا لم يكن لها حق الحضانة اذ لو كان لها الحضانة  
لا يمكنه من أخذها منها فضلا عن اخراجها عنها الى قرية أو بلدة قريبة أو بعيدة بخلاف ما فى النهر كما مر  
فافهم ثم لا يخفى أنه يخالف لما مر عن السراجية وما يأتى عن شيخه الرملى بل ولما مر عن الجمع والبرهان  
لان ما فى الحاوى يشمل ما بعد الاستثناء وهذا هو الفرق بالام ويؤيده ما فى التاتارخانية الولد متى كان عند أحد  
الابوين لا يمنع الآخر من النظر اليه وعن تعهده اه ولا يخفى أن السراجية مانع (قوله كفى جانبها)  
أى كفى ما اذا كان الولد عندها لها اخراجها الى مكان يمكنه أن يصرو له كل يوم (قوله لا يجبر على أن يرسله)  
وكذلك يقال فى جانبها وقت حضانتها ط وفيه مائة منافع اتفان التاتارخانية (قوله بانه يسافر به بعد تمام  
حضانتها) لم أره فى الخبرية فى هذا المحل (قوله وبان غير الاب الخ) يوهى أن غير الاب له السفر به أيضا اذا كان  
عنده ولم أر من ذكره بل قال القهستبى فلا يخرج به الاب الا أن يستغنى ولا غيره ممن يستحق الحضانة نظرا  
للصغير اه والذى أتى به الرملى فى الخبرية هو انه اذا تزوجت الام باجنبى ولا صغير ابن عم له طلبه قال فى  
المساج للعقبلى وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فمن سواه من العيبة أولى الاقرب فالاقرب غير  
أن الاثنى لا تدفع الى غير الحرم ومثله فى الخلاصة والتاتارخانية وغيره اه (قوله لا يلزمه رده) بل يقال  
اذهى وجذبه نهر (قوله فعليه رده) لانه وان أخرجه باذن الكتم الما خرجت معه لم تكن راضية  
بفراقه فاذا ردها وحدها ثم طلقها لزمه ردها اليها بخلاف ما اذا أذنت باخراجها وحده والله سبحانه أعلم

\*(باب النفقة)\*

(قوله هى لغة الخ) النفقة مشتقة من النفوق وهو الهلاك نفقت الدابة نفوقا هلكت أو من التفاق وهو  
الرواج نفقت السباعية تفقا فارجب ذكر العجشري ان كل ما فادون وعينه فاعيد على معنى الخروج  
والذهاب مثل نفق ونفوق ونفس ونفى ونفوق وفى الشرع الادرار على شئ عيافه يشاؤه كذا فى القبح قلت  
ولا يخفى أن ما ذكره بيان لاصيل مادتها وما أخذنا شبقاقتها ووجه تسميتها فان جهالة المال ورواج الحال  
فلا شافى قولهم أيضا انها فى اللغة ما ينفقه الانسان على عياله ونحوهم فانه بيان لحقيقة مدلولها وانما اسم  
عين لا حدث وعن هذا قالوا ان اللفظ قسمان جامد وهو ما لم يوافق مصدرا بحرفه الاصول ومعناه كرجل

(وهذا الحكم) (فى الام) المطلقة فقط

(أما غيرها) بجدة وام ولدا عقت

(فلا تقدر على نقله) لعدم العتد

بينهما (الاباذنه) كما يمنع الاب من

اخراجها من بلداته بلارضها

ما بقيت حضانتها فلو (أخذ المطلق

ولده منها لتزوجها) جاز (له أن

يسافر به الى أن يعود حتى اتمه)

كفى السراجية وقيد المصنف

فى شرحه بما اذا لم يمكن له من

ينتقل الحق اليه بعدها وهو ظاهر

وفى الحاوى له اخراجها الى مكان

يمكنه أن يصرو لها كل يوم كفى

جانبها فيحفظ قلت وفى السراجية

اذا سقطت حضانة الام وأخذ

الاب لا يجبر على أن يرسله لها بل

هى اذا أرادت أن تراه لا تمنع من

ذلك وافق شيخنا الرملى بانه

يسافر به بعد تمام حضانتها وبان

غير الاب من العصابات كالاب

وعزاه للخلاصة والتاتارخانية

(فرغ) خرج بالولد ثم طلقها

فطالبت به رده ان أخرجه باذن

لا يلزمه رده وان بغير اذن

كما لو خرج به مع امه ثم ردها

ثم طلقها فعليه رده بحرفه والله تعالى

أعلم

\*(باب النفقة)\*

هى لغة ما ينفقه الانسان على

عياله

مطل

اللفظ جامد مشتق

وأسد مشتق وهو خلافة وهو قسيمان مطرد وغيره فالأول كاسم الفاعل والمفعول وبقيت المشتقات السبعة  
فضارب مثلاً يطرد إطلاقه على كل من اتصف بمعنى المشتق هومنه والثاني ما كان معنى المشتق منه مرجحاً  
للتسمية غير داخل فيها كقارورة حتى لا يطرد في كل ما وجد فيه ذلك المعنى فلا يصح إطلاق قارورة على نحو  
البثرون وجد فيه قرار الماء فالنفقة من هذا القبيل لامن المطرد ولامن الجامد غير المشتق وبهذا التقرير اندفع  
ما أورده في الجرف فافهم (قوله وشراعى الطعام الخ) كذا فسرهما محمد بالثلاثة لماسأله هشام عنها كافي الجبر  
عن الخلاصة (قوله وعرفا) أى في العرف الطارى في لسان أهل الشرع هي الطعام فقط ولذا يعطون  
عليه الكسوة والسكنى والعطف يقتضى المغايرة وحتى - وبعبارة المتون كالكنز والملقى وغيرهما على هذا  
(قوله ومالك) شامل للنفقة المملولة من بنى آدم والحيوانات والعقار كافي الدر المنثور لكن في الآخر لا يجبر  
قضاء وفي الثاني خلاف كما سيأتى آخر الباب (قوله لمناسبة مامر) أى من السكاح والطلاق والعدة بجر  
(قوله) ولأنها أصل الولد) أى لأن القرابة لا تكون إلا بالتوالد والولد الذى تكون أباً أو أماً وأخاً أو عمّاً  
لا يحصل إلا بالزوجة تقدم الكلام عليها لتقدمها فافهم (قوله بنكاح صحيح) فلا نفقة على مسلم في نكاح  
فاسد لا لعدم سبب الوجوب وهو حق الحبس الثابت للزوج عليها بالنكاح وكذا في عدة لان حق الحبس وان  
ثبت لكنه لم يثبت بالنكاح بل لتحسين الماء ولان حال العدة لا يكون أقوى من حال النكاح بدائع (قوله  
فلو بان فساد أو بطلانه الخ) لم يذكروا في الجبر البطلان وقد سنأى العدة عن الفسخ وغيره عدم الفرق بين الفاسد  
والباطل في النكاح بخلاف البيع وفي الهندية عن الذخيرة ولو كان النكاح صحيحاً من حيث اظهره ففرض  
لها القاضي النفقة وأخذتها شراعى ثم ظهر فساد النكاح بأن شهدوا أنها اخته وضاعا وقرى بينهما رجوع عليها بما  
أخذت ولو أنفق بلا فرض القاضي لم يرجع شيء اه ونحوه في الفسخ وفي الهندية أيضاً عن الخلاصة وأجمعوا  
أن في النكاح بلا شهود تستحق النفقة اه قال ط ونظر فيه الجوى بأنه من أفراد الفاسد اه قلت ومثله  
في النهر والطاهر أن الصواب لا تستحق إلا النافية إذا احتباس فيه (قوله على زوجها) أى ولو عبد احتق يباع  
في نفقتها (قوله وكل محبوس الخ) هذه كبرى قياس من الشكلى الأول طويت صغرها للعلم بهان التعليل  
السابق والتقدير الزوجة محبوسة لمنفعة الروح الخ وينتج لزوم نفقتها عليها فافهم (قوله كفت وقاض) أى  
ووال فلهم قدر ما يكفيهم ويكفى من تلزمهم نفقتهم من بيت المال لا احتباسهم في مصلحة المسلمين وحتى - (قوله  
ووصى) فله الأقل من نفقته وأجر عمله في مال الميت وحتى - وظاهره ولو غنيا أو وصى الميت وفيه كلام سيأتى  
ان شاء الله تعالى في باب آخر الكتاب (قوله زيلعى) يوههم أن الزيلعى ذكر هذه الثلاثة فقط مع أنه ذكر  
الستة وزاد عليهم الوالى ح (قوله وعامل) أى في الصدقات زيلعى (قوله قاموا بدفع العدة) أى  
نصبوا أنفسهم لذلك وترقبوا غرته فجب النفقة لهم ولذريتهم (قوله ومضارب) فنفقته في مال المضاربة  
مادام مسافراً لا احتباسها لها فلو كان مضارباً بالرجلين أو أكثر فنفقته على حسب المال وحتى - (قوله  
ولا يرد الرهن) قال في الجبر واعترض بأن الرهن محبوس لحق المرتهن وهو الاستبقاء ولذا كان أحق به من  
سائر الغرماء مع أن نفقته على الراهن واجب بأنه محبوس بحق الراهن أيضاً وهو وفاء دينه عنه عند الهلاك  
مع كونه ملكاً اه فقله مع كونه ملكاً ترجح بجانب الراهن في وجوب النفقة عليه وحده مع كونه  
محبوساً لحقهما والشارح اخل به ح قلت لا اخلال بتركه فان المحقق ابن الهمام لم يذكره لان منفعة الحبس  
إذا كانت غير مختصة بالغير لا تجب النفقة على الغير فهو كالاجير اذا عمل في المشترك لا يستحق أجره لانه عامل  
لنفسه من وجه فافهم (قوله في ماله لا على أبيه الخ) كذا في كافي الحاكم الشهيد حيث قال فان كان صغيراً  
لا مال له لم يؤخذ أبوه بنفقة زوجته الآن يكون ضمنها اه وفي الخانية وان كانت كبيرة وليس للصغيرة مال  
لا تجب على الأب نفقتها ويستدين الأب عليه ثم يرجع على الابن اذا أيسر اه وعزم في الجبر والنهر إلى الخلاصة  
أبصاراً قال الرملى ومثله في الزيلعى وكثير من الكتب اه قلته وبه جزم المصنف والشارح في باب المهر  
وأنت خبير ان الكافي هو نص المذهب ولا سيما وأكثر الكتب عليه فقدم على ما سيذكره الشارح في القروع  
عن المختار والملقى من وجوبه على أبيه الآن يحمل على وجوب الاستدانة ليرجع تأمل (تنبيه) قال  
في الشر بنبله بعد نقله ما في الخانية أقول هذا اذا كان في تزويج الصغير مصلحة ولا مصلحة في تزويج

وشرعاً (هي الطعام والكسوة  
والسكنى) وعرفا هي  
الطعام (ونفقة الغير تجب على  
الغير بسبب ثلاثة زوجية وقرابة  
وملك) بدأ بالاول لمناسبة مامر  
أولاً أنها أصل الولد (فجب  
للزوجة) بنكاح صحيح فلو بان  
فساده أو بطلانه رجعت بما أخذته  
من النفقة بجر (على زوجها) لأنها  
جزء الاحتباس وكل محبوس  
لمنفعة غيره يلزمه نفقته كفت  
وقاض ووصى زيلعى وعامل  
ومقاتله قاموا بدفع العدة  
ومضارب سافر بحال مضاربة  
ولا يرد الرهن لحبسه لمنفعتهما  
(ولو صغيراً) جداً في ماله لا على  
أبيه الا اذا كان ضمنها كما مر في المهر  
(لا يقدر على الوطئ)

مطلب  
لا تجب على الأب نفقة زوجته ابنة  
الصغير

فانصر مريض بالغلة حد الشهوة وطاقة الوطئ مكره وكثير ولزم نفقة يقرها القاضي فتستغرق ماله ان كان  
 أو نصير ذابن كثير ونص المذهب أنه اذا عرف الابن سوء الاختيار بجحانه أو ضيقاً فاقعد باطل اتفاقاً صرح به  
 في البحر وغيره وقدمه المصنف في باب الوطئ ٥١ قلت المصريح به في المتون والشروح ان للاب تزويج الصغير  
 والصغيرة غير كفؤ وبدون مهر المثل بغين فاحش لان كمال شفقة الاب دليل على وجود المصلحة مالم يكن  
 سكران أو معروفاً بسوء الاختيار لان ذلك دليل على عدم تأثره في المصلحة وأنت خير بأن الشرط أن لا يكون  
 معروفاً بسوء الاختيار قبل العقد فلا يثبت سوء اختياره بمجرد العقد المذكور والارزاق لا يتصور صحة  
 عقده بالغين الفاحش وغيره الكفو كما مر تقريره في باب الوطئ فظهر انه اذا لم يكن معروفاً بذلك وزوج طفله امرأة  
 صح ذلك مطلقاً كما هو المنصوص في عامة كتب المذهب اقامة لشقيقه مقام المصلحة فافهم (قوله لان المانع  
 من قبله) دخل في هذا المصوب والعين والمريض الذي لا يقدر على الجماع كما صرح به في الهندية (قوله  
 أو فقيراً) ليس عنده قدر النفقة لزوجته من حيث تستدين عليه بأمر القاضي ط وسيأتي (قوله ولو مسلمة  
 أو كافرة) الاولى اسقاط مسلمة (قوله تطيق الوطئ) أي منه أو من غيره كما يفيد كلام القمق وأشار الى ما في  
 الزيلعي من تصحيح عدم تقديره بالنسب فان السميعة الخفمة تحتل الجماع ولو صغيرة السن (قوله أو تشتهى  
 للوطئ) فيادون الفرج) لان الظاهر أن من كانت كذلك فهي مطبقة للجماع في الجملة وان لم تطبق من  
 خصوص زوج مثلاً فتح (قوله فلا نفقة) أي مالم يمكنها في بيته للخدمة أو الاستئناس كما يأتي قريباً  
 (قوله كالمصغيرين) لان المانع من الوطئ وجودها ووجوده منه أيضاً لا يضر بعد عدم وجود التسليم  
 الموجب للنفقة منها (قوله موطوءة أولاً) أي سواء دخل بها أم لا (قوله كأن كان الزوج الخ) تمثيل  
 لقوله أولاً فأداه أن عدم وطئها لا فرق فيه بين أن يكون لمانع منه أصلاً وله مانع من جهته أو من جهته أو هي  
 مشبهة كالقراء ونحوها لان المعتبر في إيجاب النفقة الاحتباس لا تنفاد مقصود من وطئ أو من دواعيه  
 واذا وجبت الصغيرة تشتهى للجماع فيادون الفرج كما مر فافهم (قوله أو معقولة) في التارخانية المبنونة  
 لها النفقة اذا لم تمنع نفسها بغير حق (قوله وكذا صغيرة) أي لا تشتهى اصلاً ولو للجماع فيادون الفرج  
 والارزاق نفقة المسكها أولاً كما مر اتفاقاً (قوله ان امسكها في بيته) وان زوجها فلا نفقة لها بدائع  
 وحاصل انه تخيراً ما في مسألة المشبهة فلا تخيير بل يلزمه نفقة مطلقاً كاعتائه فافهم (قوله ولو منعت نفسها  
 للمهر) أي الذي تعترف تقديمه لانه منع بحق لتقصير من جهته فلا تسقط النفقة به زيلعي (قوله دخل بها أولاً)  
 نعمه للمنع أي لها النفقة بالمنع المذكور سواء كان قبل الدخول أو بعده لكن عند أبي يوسف يسقط حقها في  
 المنع اذا دخل بها مرضاً (قوله وعليه الفتوى) أي استحصاناً لانه لم يطلب تأجيله كله فقد رضى باسقاط حقها  
 في الاستمتاع وفي الخلاصة أن الأستاذ ظهر الدين كان يفتي بانه ليس لها الاستمتاع والصدرا الشهيد كان يفتي بان  
 لها ذلك اه فقد اختلف الاقواء بحر من باب المهر وقد مناهناك أن الاستحصان مقدم فلما جزم به الشارح  
 وفي البحر عن القمق وهذا كله اذا لم يشترط الدخول قبل حلول الاجل فلو شرطه ورضيت به ليس لها الاستمتاع  
 على قول الثاني اه وتام الكلام قد مناهناك (قوله فتتحقق النفقة) أي وان لم يكن لها المطالبة بالمهر  
 (قوله به يفتي) كذا في الهداية وهو قول الخلف وفي الولوالجية وهو الصحيح وعليه الفتوى وظاهر الرواية  
 اعتبار حاله فقط وبه قال جمع كثير من المشايخ ونص عليه محمد وفي التفتة والبدائع أنه الصحيح بحر لكن المتون  
 والشروح على الاول وفي الخاتمة وقال بعض الناس بغير حال المرأة قال في البحر واتفقوا على وجوب نفقة  
 الموسرين اذا كانوا موسرين وعلى نفقة المعسرين اذا كانوا معسرين وانما الاختلاف فيما اذا كان أحدهما  
 موسراً والآخر معسراً فعلى ظاهر الرواية الاعتبار بحال الرجل فان كان موسراً وهي معسرة فعليه نفقة  
 الموسرين وفي عكسه نفقة المعسرين وأما على المفتي به فتجب نفقة الواسط في المأئين وهو فوق نفقة  
 المعسرة ودون نفقة الموسرة اه (تنبيه) صرحوا ببيان اليسار والاعشار في نفقة الأقارب ولم أر من  
 عرفهم في نفقة الزوجة ولعلمهم وكذا ذلك الى العرف والنظر الى الحال من التوسع في الانفاق وعدمه وبؤيده  
 قول السدائع حتى لو كان الرجل مفراً في اليسار يأكل خبز الحواري ولحم الدجاج والمرأة مفطرة  
 في الفقر تأكل في بيت أهلها خبز الشعير بطعمها خبز الخبطة ولحم الشاة (قوله ويخاطب الخ) صرح به

لان المانع من قبله (أو فقيراً ولو) كانت  
 مسلمة أو كافرة أو كبيرة أو صغيرة  
 تطيق الوطئ) أو تشتهى للوطئ  
 فيادون الفرج حتى لو لم تكن  
 كذلك كان المانع منها فلا نفقة  
 كالمصغيرين (فقيرة أو غنية  
 موطوءة أولاً) كأن كان الزوج  
 صغيراً أو كانت رتقاء أو قرناء  
 أو معقولة أو كبيرة لا توطأ وكذا  
 صغيرة تصلح للخدمة أو للاستئناس  
 ان أمسكها في بيته عند الثاني  
 واختاره في النفقة ولو (منعت  
 نفسها للمهر) دخل بها أولاً ولو  
 كله بموجلا عند الثاني وعليه  
 الفتوى كما في البحر والنهر وارتضاء  
 محشى الاشياء لانه منع بحق  
 فتتحقق النفقة (بقدر حالهما)  
 به يفتي ويخاطب بقدر وسعه



في الهداية وقد غفل عنه في غاية البيان فقال اذا كان معسرا وهي مومرة وأوجبنا الوسط فقد كفناه بما ليس في وسعه (قوله والباقي) أي ما يكمل نفقة الوسط (قوله ولو هي في بيت أبيها) تعميم لقوله فحبب للزوجة وهذا ظاهر الرواية فحبب النفقة من حين العقد الصحيح وان لم تنتقل الى منزل الزوج اذا لم يطالبها وقال بعض المتأخرين لا يجب ما لم تزف الى منزله وهو رواية عن أبي يوسف واختاره القدوري وليس الفتوى عليه ونعمه في النكح (قوله اذا لم يطالبها الخ) الاخصر والاطهر أن يقول به يفتى اذا لم يتمتع عن النفقة بغير حق (قوله لقيام الاحتباس) فانه يستأنس بها ويمسها ويحفظ البيت والمانع لعارض فاشبه الحيز هداية (قوله وكذا الرمرض الخ) هذا خلاف المفهوم من قول المصنف أو مرضت في بيت الزوج أي بعد ما سلت نفسها صحيحة فان مفهومه انها لو سلت نفسها مرضت لا نفقة لها لان التسليم لم يصح كما في الهداية لكن حقق في الفتح ان هذا معنى على قول البعض من اشتراط التسليم لوجوب النفقة وقد علت أنه خلاف المقتضى به من تعلقها بالعقد الصحيح بالتسليم فالخيار وجوب النفقة لقيام الاحتباس (قوله والا) أي وان امكن نقلها الى بيت الزوج بحجة ونحوها فلم تنتقل لا نفقة لها كما في البحر لمعناها فبها عن النفقة مع القدرة بخلاف ما اذا لم تقدر أصلا لكن سياقنا لا يجب لمرضة لم تزف اذا لم يكن الانتقال معه أصلا فقد جعل عدم امكان الانتقال مانعا من وجوب النفقة وجنا جعل موجبها لوجوب بالفرق وهو انما اذا نقلت الى بيته فقد تحقق التسليم ولا تصير بعده ناشرة الا اذا امكنها الانتقال اليه وامتنعت بخلاف ما اذا لم يوجد تسليم أصلا ومرضت بحيث لا يمكن الانتقال فلا نفقة لها لعدم التسليم أصلا لا حقيقة ولا حكا وسأق ما يؤيده (قوله كما لا يلزم مداواتها) أي اتيانه لها بدواء المرض ولا أجرة الطبيب ولا القصد ولا الجبامة هندية عن السراج والظاهر أن منها ما تستعمله النساء مما يزيل الكلف ونحوه وأما أجرة القابلة فبأنى الكلام عليها (قوله لا نفقة لاحد عشر) أي بعد المنكوحة فاسد او عدتها أمرا واحدا وذكرا العدد لعدم التميز اه ح وقد ذكر المصنف منها خمسة وذكر الشارح ستة لكن ما زاده الشارح سيذكره المصنف مقترقا سوى منكوحة فاسد وعدته لانها غير زوجة وستحكم عليها في محالها وينبغي أن يذكر الموطوعة بشبهة لما في الخلاصة كل من وطئت بشبهة فلا نفقة لها اه لان زوجها ممنوع عنها بمعنى من جهتها ويمكن ادخالها في الناشئة تاقل (قوله ومنكوحة فاسد او عدته) الاولى ومعنته وتقدم الكلام على المنكوحة فاسد او في الخامسة غاب عنها فترجعت بانحروا ودخل بها وفرق بينهما بعد عود الاول فلا نفقة لها في عدتها الاولى والاخرى ومعنته من طلاق بائن من الاول أما في الاولى فانها معتدة من وطئ الثاني فلها النفقة والسكنى على الاول اه أي لانها معتدة من طلاق بائن من الاول أما في الاولى فانها معتدة من وطئ الثاني بعد فاسد فلا نفقة لها عليه ولا على زوجها لانها منعت نفسها بمعنى من جهتها وفي الهندية اهتم بأمرأة فترجعت وأكره أن حبلها منسه لان نفقة عليه لانه ممنوع من استئجارها بمعنى من قبلها وان أقر به لرسته (تنبيه) تزوج معتدة البائن اغما لا بسقط نفقتها مادامت في بيت العدة والاصار ناشرة كما في الذخيرة (قوله ووصية نوحية لوطا) وكذا ان صليت للتدمة أو الاستئناس ولم يسكنها في بيته كما ستر فاقهم (قوله بغير حق) ذكر محترزه بقوله بخلاف ما لو خرجت الخ وكذا هو احتراز عما لو خرجت حتى يدفع لها المهر ولها الخروج في مواضع مرن في المهر وسأق بعضها عند قوله ولا يمنعها من الخروج الى الوالدين (قوله وهي الناشئة) أي بالمعنى الشرعي أما في اللغة فهي العاصبة على الزوج المبغضلة (قوله ولو بعد سفره) أي لو عادت الى بيت الزوج بعد ما سافر خرجت عن كونها ناشرة بجر عن الخلاصة أي فستحق النفقة فتكتب اليه لينفق عليها وترفع أمرها للقاضي ليفرض لها عليه نفقة أما لو انتفت على نفسها بدون ذلك فلا رجوع لها للمساياق انها تسقط بالمضي بدون قضاء ولا تراض (قوله والقول لها الخ) أي حيث لا يثبت له وهذا أخذ في البحر مما في الخلاصة لوقال هي ناشرة فلا نفقة لها فان شهدوا أنه أوفى ما الميجل وهي لم تكن في بيته سقطت النفقة وان شهدوا أنها ليست في طاعته للجماع لم تقبل لاحتمال كونها في بيته ولا تسقط لان الزوج يغلب عليها اه قلت وبوخذه منه أيضا قيد كون القول لها بما اذا كانت في بيته وهذا ظاهر لو كان الاختلاف في نشوز في الحال أما لو ادعى عليه اسقوط النفقة المفروضة في شهر ماض مثلا لنشوزها فيه فالظاهر أن القول لها أيضا لا انكارها موجب

والباقي دين الى الميسرة ولو موسرا وهي فقيرة لا يلزمه أن يطعمها مما يأكل بل يندب (ولو هي في بيت أبيها) اذا لم يطالبها الزوج بالنفقة به يفتى وكذا اذا طالبها ولم تمتنع أو امتنعت للهجر (أو مرضت في بيت الزوج) فان لها النفقة استئناسا لقيام الاحتباس وكذا لو مرضت ثم اليه نقلت أو في منزلها بقيت وانفسها ما منعت وعليه الفتوى كما حترزه في الفتح وفي الخامسة مرضت عند الزوج فانتقلت لدار أبيها ان لم يكن نقلها بحجة ونحوها فالنفقة والا لا كما لا يلزم مداواتها (لا) نفقة لاحد عشر «مرتدة» ومقبلة «ابنه» ومعتدة موت «ومنكوحة» فاسد او عدته «وأمة» لم تبوأ «وصغيرة» لاوطأ و(خارجة من بيته بغير حق) وهي الناشئة حتى تعود ولو بعد سفره خلا فالشافعي والتول لها في عدم النشوز يمينها

الرجوع عليها تأمل ولو أدعت أن خروجها إلى بيت أهلها كان بأذنه وانكبر أو ثبت نشوزها ثم ادعت أنه بعده  
 بشهر مثلا لأن لها بالمكث هناك هل يكون القول لها ما لم أره والظاهر الثاني للتحقق المسقط تأمل (قوله  
 وتسقط به) أي بالنشوز النفقة المفروضة يعني إذا كان لها عليه نفقة أشهر مفروضة ثم نشزت سقطت تلك  
 الأشهر الماضية بخلاف ما إذا أمرها بالاستدانة فاستدانت عليه فأنها لا تسقط كما سيأتي في مسألة الموت اه ح  
 قلت وسقوط المفروضة منصوص عليه في الجامع أما المستدانة فذكر في الذخيرة أنه يجب أن يكون على الروايتين  
 في سقوطها بياض والاصح منها عدم السقوط اه ومقتضى هذا أنها لو عادت إلى بيته لا يعود ما سقط وهل  
 يطل الفرض فيحتاج إلى تجديده بعد العود إلى بيته أم لا لم أره ويظهر عدم بطلانه لأن كلامهم في سقوط  
 المفروض لا الفرض قائل (قوله لو مانعته من الوطئ الخ) قيده في السراج بمنزل الزوج وبقدرة على  
 وطئها كرها وقال بعضهم لا نفقة لها لأنها ناشزة اه والثاني وجهه في حق من يستحق وهذا يشير إلى أن هذا المنع  
 في نزلها نشوز بالاتفاق سائحي (قوله لها) أي ملكا أو إجارة (قوله ما لم تكن سألته النفقة) بآن  
 فات له حوائج إلى منزل أو أكثرى نزل في احتياجه إلى منزل هذا أخذ كراهة فلها النفقة بجر (قوله  
 لعدم اعتبار الشبهة في زمانها) نقل صاحب الهداية في الخنيس وصاحب المحيط في الذخيرة (قوله بخلاف  
 الخ) لأن السكنى في المغصوب حرام والامتناع عن الحرام واجب بخلاف الامتناع عن الشبهة فإنه مندوب  
 فيقدم عليه حتى الزوج الواجب وسأت عن امرأة أسكنها زوجها في بلاد الدروز المحدثين ثم امتنع وطلبت  
 منه السكنى في بلاد الاسلام خوفا على دينها وبظهر لي أن لها ذلك لأن بلاد الدروز في زماننا شبهة بدار الحرب  
 (قوله أو السفر معه) أي شاء على المفتي به من أنه ليس له السفر بها الفساد الزمان فامتناعها بحق (قوله  
 أومع أجني الخ) هذا مفهوما بالاولى لأنها إذا استحققت النفقة عند امتناعها عن السفر معه فعلا أجني  
 بالاولى وأومع مني على أصل المذهب من أن للزوج السفر بها لكنه لما بعث إليها أجنيًا بالآية بها كان امتناعها  
 من السفر معه بحق وإذا قيد بالاجني اذ لو كان محرما لها لم يكن له النفقة لأنه ليس لها الامتناع ومسألة السفر  
 فيها كلام بسطناه في باب المهر (قوله وقيل تكون ناشزة) أشار إلى ضعفه وبه صرح في البحر لكن قواه  
 الرحي وغيره بأنه قائم بمصالحها وله منعها من الغزل وضوءه وعن أكل ما يتأذى برائحته كالحناء والنقش  
 والارضاع أولى لأنه يزيلها ويحرقه عاربه إذا كان من الاشراف أقول وأنت خير بأن هذا كله لا يندل للأقول  
 بآتيه أنصير بذلك ناشزة لأنها الخارجة بغير حق كما مر والازم أنها ناشزة إذا خالفته في الغزل والنقش  
 والحناء ونحو ذلك مما يختار به أمره وهي في بيته وفساده لا يجني نعم فيده أن له منعها من هذا لا يجاز بل ذكر  
 الخبر الراسي أن له أن يمنعها من ارضاع ولدها من غيره ويربتهما أخذ بما في التتارخانية عن الكافي في إجارة  
 الظاهر والزوج أن يمنع امرأته عما يوجب خلافه في حقه وما فيها أيضا عن السغنائى ولأنها في الارضاع والسمير  
 تتعب وذلك ينقص جمالها وجلبها حق الزوج فكان له أن يمنعها اه فافهم (قوله قال في التهر وفيه نظر)  
 وجهه أنها معذورة لا تشتغلها بمصالحها بخلاف المسألة المتيسر عليها فأنها لا عذر لها فنقص التسليم منسوب  
 إليها أفاده ح وفيه أن المحبوسة ظلمًا والمغصوبة وحاجة الفرض مع غيره معذورة وقد سقطت نفقتها وفي  
 الهندية في الإمة إذا سلمها السيد زوجها ليل فقط فعليه نفقة النهار وعلى الزوج نفقة الليل وقياسه هنا كذلك  
 ط قلت وسيد كرا الشارح قبل قوله وتفرض لزوج الغائب عن العيران له منعها من الغزل وكل عمل ولو قال به  
 ومغذلة اه وأنت خير بأنه إذا كان له منعها من ذلك فإن عصته وخرجت بلاذنه كانت ناشزة مادامت  
 خارجة وإن لم يمنعها لم تكن ناشزة والله تعالى أعلم (قوله ومحبوسة ولو ظلم) مثل حبسها بدين تقدر  
 على إيفائه أو لا قبل القلة إليه أو بعده أو عليه الاعتماد زيلعي وعليه الفتوى فخرج لأن المعتبر في سقوط نفقتها  
 فوات الاحتباس لا من جهة الزوج بجر (قوله صبرية) كذا نقله عنها في المنع وأقره ونقله في الشربلية  
 عن الخاتبة (قوله بكيسه) مصدر مضاف لمفعوله أي ككونه محبوسا فافهم (قوله مطلقا) أي ولو  
 ظلمًا أو حبسته هي لدين عليه أو أجني (قوله لكن الخ) قال في التهر قيد بحبسها لأن حبسها مطلقا  
 غير مسقط لنفقتها كذا في غير كتاب إلا أنه في تصحيح القدوري نقل عن قاضي خان أنه لو حبس في سجن السلطان  
 ظلمًا اختلفوا فيه والصحيح أنها لا تسقط النفقة اه قلت ونقل المقدسي عبارة الخاتبة كذلك وقال

وتسقط به المفروضة لا المستدانة  
 في الاصح كالموت قيده بالخروج  
 لأن الرومانعته من الوطئ لم تكن  
 ناشزة وشمل الخروج المحكمي  
 كأن كان المنزل لها فنفقته من  
 الدخول عليها فهي كالخارجة  
 ما لم تكن سألته النفقة ولو كان  
 فيه شبهة ككسيت السلطان  
 فامتنعت منه فهي ناشزة لعدم  
 اعتبار الشبهة في زمانها بخلاف  
 ما إذا خرجت من بيت الغصب  
 أو أبت الذهاب إليه أو السفر  
 معه أومع أجني بعته لينقلها  
 فلها النفقة وكذا لو أخرجت نفسها  
 لارضاع صبي وزوجها شريف  
 ولم يخرج وقيل تكون ناشزة ولو  
 سلت نفسها بالليل دون النهار  
 أو عكسه فلا نفقة لنقص التسليم  
 قال في المجتبى وبه عرف جواب  
 الواقعة في زماننا أنه لو تزوج من  
 المحترفات التي تكون بالنهار في  
 مصالحها وبالليل عنده فلا نفقة لها  
 انتهى قال في التهر وفيه نظر  
 (ومحبوسة) ولو ظلمها إلا إذا حبسها  
 هو بدين له فلها النفقة في الاصح  
 جوهره وكذا لو قدر على الوصول  
 إليها في الحبس صبرية كبسها  
 مطلقا لكن في تصحيح القدوري  
 لو حبس في سجن السلطان قال في صحيح  
 سقوطها

كذافي نسخة المؤيدية وتسخر جديدة لعلها كتبت منها وفي نسخة العتيقة التي عليها خط بعض المشايخ حذف  
 لا فيلحزراه قلت وهكذا رأته بدون لافي نسخة عتيقة عندي من الخانية وكذا نقله في الهندية عن الخانية  
 فعمل صاحب تصحيح القدوري نقل ذلك من نسخة المدرسة المؤيدية أيضا أو ما نقل عنها فتكون لازمة ليوافق  
 ما في بقية النسخ القديمة وما في غير كتاب والمعنى يساعده أيضا لأن الاحتباس جاء لمعنى من جهة لا من جهة  
 كالوكان مريضاً أو صغيراً جداً أو مجبوراً أو عنيماً (قوله وفي الجراح) عبارته وفي الخلاصة أنها  
 إذا حبسته وطلب أن تحبس معه فإنها لا تحبس وذ كرفي ما ك الفتاوى الخ قلت وهذا إذا كان في الحبس موضع  
 حال كما في التتارخانية ثم لا يخفى أن تقييده بما لو خيف عليها الفساد ظاهر في أن فرض المسألة فيما إذا طهر  
 للقاضي أن قصدها بحبسها أن تفعل ما تريد حيث كانت من أهل التهمة والفساد لا بمجرد دعوى الزوج ذلك  
 فينبغي للقاضي أن يخرج في ذلك قد وقع في زمانان امرأة حبست زوجها بدليل لها عليه فطلب حبسها معه  
 لأجل أن يخرجها من الحبس ويأكل مالها ولا يخفى أن حبسها لا غير قيد بل لو حبسها غيرها وخاف عليها الفساد  
 فالحكم كذلك لأن العلة خوف الفساد (قوله لم ترف) أي لم تنقل إلى بيت زوجها (قوله أي لا يمكنها  
 الخ) أعلم أن المذهب الصحيح الذي عليه الفتوى وجوب النفقة للمريضة قبل النكاح أو بعدها أمكنه جامعها  
 أو لا معها زوجها أو لا حيث لم تمنع نفسها إذا طاب نفلها فلا فرق ح بينهما وبين الصحة لوجود التمكن من  
 الاستمتاع كافي الحاضر والنساء وحينه فلا ينبغي إدخالها فيه لأن نفقة لهن لكن ظاهر التحسين أنه إذا كان  
 مرضها مانعاً من النكاح فلا نفقة لها وإن لم تمنع نفسها لعدم التسليم بالكلية فهذه أمراء من فرق بين المريضة  
 والصحة وعليه يحمل كلام المصنف هذا حاصل ما حرره في البحر ومنى عليه الشارح حيث ذكر قياماً بأن  
 لها النفقة إذا مرضت بعد النكاح في بيت الزوج أو قبل النكاح ثم انتقلت إلى بيته أو لم تنتقل ولم تمنع نفسها  
 ثم ذكر هنا أن التي لا نفقة لها هي التي مرضت قبل النكاح مرضاً لا يمكنها الانتقال معه وقد مناه الفرق بين  
 هذه وبين التي مرضت عند الزوج ثم عادت إلى دار أبيها ولا يمكنها الانتقال (قوله ومغصوبة) أي  
 من أخذها رجل وذبح بها وحذا ظاهر الرواية وعن أبي يوسف إمام النفقة والفتوى على الأول لأن قوات  
 الاحتباس ليس منه ليجعل باقية تقديراً هداية وقيد بقوله كرهاً لأنه لو ذهب بها على صورة الغصب  
 لكن برضاها فلا خلاف فيها إلا لا شك في أنها ناشئة فاقهم (قوله ولو نقلها) المناسب ولو فرض أنها غصب  
 الوجوب في النقل بالأولى لأنه متفق عليه أما الفرض في البحر عن الأخيرة عن أبي يوسف أنه عذر فلها نفقة  
 الحاضر وفي رواية عنه يؤمر بالخروج معها والانفاق عليها (قوله لا معه) عطف على مقدراً رأى حاجة  
 وحدها أو مع غير الزوج لا معه (قوله لقوات الاحتباس) علة لقوله لا نفقة لأحد عشر (قوله ول  
 معه) أي ولو حجت مع الزوج ولو كان الخ نقلها كافي الهندية ط قلت وكذا لو خرجت معه لعزوة وتجارة  
 لقيام الاحتباس لكونها معه (قوله لا نفقة البكر والكراه) فينظر إلى قيمة الطعام في الحاضر لافي السفر  
 بجر قلت لا يخفى أن هذا إذا خرج معها إلا جلتها أم لا وأخرجها هو ويلزمه جميع ذلك (قوله من الطعن  
 والخبر) عبارة الهندية من الطبخ والخبز (قوله فعليه أن يأتيها بطعام مهيا) أو يأتيها بمن يكفيها عمل  
 الطبخ والخبز هندية (قوله لا يجب عليه) وفي بعض المواضع تجبر على ذلك قال السرخسي لا تجبر ولكن  
 إذا لم تطبخ لا يعطها إلا دام وهو الصحيح كذا في الفقه وما نقله عن بعض المواضع عزاه في البدائع إلى أبي الليث  
 ومقتضى ما سمعته السرخسي أنه لا يلزمه سوى الخبر تأمل لكن رأيت صاحب المهر قال بعد قوله لا يعطها  
 إلا دام أي إذا لم يطعمها لا مطلقاً كما لا يخفى (قوله على ذلك) أي على الطعن والخبر (قوله لوجوبه  
 عليها ديانة) فتقضى به ولكنها لا تجبر عليه إن ابت بدائع (قوله ولو شريفة) كذا قاله في البحر أخذ من  
 التعليل وهو مخالف لما قبله من أنها إذا كانت ممن لا يتخذ فعليه أن يأتيها بطعام والألا فلو وجب عليها ديانة  
 لم يبق فرق بين الصورتين اللهم إلا أن يقال إن الشريفة قد تكون ممن يتخذ نفسها وقد لا تكون والذي يظهر  
 اعتبارها في الغنى والفقرة لا في الشرف وعدمه فإن الشريفة الفقيرة تتخذ نفسها وأحواله عليه الصلاة والسلام  
 وحال أهل بيته في غاية من التقليل من الدنيا فلا يقاس عليه حال أهل التوسع تأمل وعبارة صاحب الهداية  
 في مختارات النرازل تؤيده حيث قال وإن كانت ممن يتخذ نفسها فاعطها الطبخ والخبز لأنه عليه الصلاة والسلام

وفي البحر عن مالك التناوي  
 ولو خيف عليها الفساد تحبس معه  
 عند المتأخرين (ومر بضة لم ترف)  
 أي لا يمكنها الانتقال معه أصلاً فلا  
 نفقة لها وإن لم تمنع نفسها لعدم  
 التسليم تقديراً بجر (ومغصوبة)  
 كرها (وحاجة) ولو نقلها (لا معه)  
 ولو عجز (لقوات الاحتباس  
 ولو معه فعليه نفقة الحاضرة خاصة)  
 لا نفقة السفر والكراه  
 (استعت) المرأة (عن الطعن  
 والخبر) إن كانت ممن لا يتخذ  
 أو كان بها علة (فعليه أن يأتيها  
 بطعام مهيا) (والا) بأن كانت ممن  
 تتخذ نفسها وتقدر على ذلك (لا)  
 يجب عليه ولا يجوز لها أخذ  
 الأجرة على ذلك لوجوبه عليها  
 ديانة ولو شريفة لأنه عليه الصلاة  
 والسلام قسم الأعمال بين على  
 وفاطمة فجعل أعمال الخارج  
 على علي رضي الله عنه والداخل  
 على فاطمة رضي الله تعالى عنها مع  
 أنها سيدة نساء العالمين بجر (ويجب  
 عليه ألا يطحن وخبز وآنية شراب  
 وطبخ ككوز وجرة وقد ر  
 ومغرفة) وكذا سائر أدوات  
 البيت كخبر

الح (قوله وليد) بكلمة واحد البود والظنفة مثلثا البساط (قوله وتغامه في الجوهره) حيث قال  
ويجب عليه ما يتخلف به وتزيل الوسخ كالمنط والدخن والسدر والخطمي والاشنان والصابون على عادة أهل  
البلد أما الغضاب والكحل فلا يلزمه بل هو على اختياره وأما الطبيب فيجب عليه ما يقطع به السهوك ولا غير عليه  
ما تنقطع به الصنان لا الدواء للمرض ولا اجرة الطبيب ولا القصاد ولا الخمام وعليه من الماء ما تغسل به شايها  
وبدنه الاشرء ماء الغسل من الجنابة بل ينقله اليها أو يأذن لها بنقله وإن كانت مومسة استأجرت من ينقله اليها  
وعليه ماء الوضوء اه لكن في الهندية أن غن ماء الاغتسال على الزوج وكذا ماء الوضوء وعليه فتوى  
مشايخ بلخ والصدر الشهيد وهو اختيار قاضي خان اه وفي الغزالية ولا تقرض لها الفاكهة والسهك بالتحريك  
ريح العرق والسنان دفرا لا يابط بالادل المهمة أي تنهه كما في المصباح (تنبيه) قد علم مما ذكر أنه لا يلزمه لها  
القهوة والدخان وإن تضررت بتركهما لان ذلك ان كان من قبل الدواء أو من قبل التفكه فكل من الدواء  
والتفكه لا يلزمه كما علمت (قوله قيل عليه الخ) عبارة البصر عن الخلاصة فلنقاتل أن يقول عليه لانه مؤنة  
الجماع ولنقاتل أن يقول عليها كاجرة الطبيب اه وكذا ذكر غيره ومقتضاه أنه قياس ذو وجهين لم يجزم  
أحدهم من المشايخ بأحدهما خلاف ما يفهمه كلام الشارح ويظهر في ترجيح الاول لان نفع القابلة معظمه  
يعود الى الولد فيكون على أبيه تأمل (قوله وتقرض لها الكسوة) كان على المصنف أن يصل الكلام على  
الكسوة بعضه بعض بان يقدم قوله وتزاد في الشتاء الخ هنا أو يؤخر هذه الجملة هناك ط واعلم أن تقدير  
الكسوة مما يختلف باختلاف الاماكن والعادات فيجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت  
ومكان فان شاء ففرضها اصنافا وان شاء قومها وقضى بالقيمة كذا في المجتبى وفي البدائع الكسوة على  
الاختلاف كالنفقة من اعتبار حاله فقط أو حالها بما جبر (قوله في كل نصف حول مرة) الا اذا تزوج وبخيها  
ولم يعث لها كسوة فقط بل بهما قبل نصف الحول والكسوة كالنفقة في انه لا يشترط مضي المدة بجر عن  
الخلاصة وحاصله انها تجب لها بمجلة لا بعد تمام المدة واعلم أنه لا يجدد لها الكسوة ما لم يتخزق ما عدها أو يبلغ  
الوقت الذي يكسوها كافي الحائض وفيه تفصيل سيأتي قبيل قوله ولها طعامها (قوله وللزوج الاتفاق  
عليها بنفسه) لكونه قواما عليها لا يأخذ ما فضل فان المفروضة أو المدفوعة لها ملك لها انما الاطعام منها  
وانتصدق ومقتضاه انها لو أمرته بانفاق بعض المقر لها فالباقي لها أو بشرائه طعام ليس له اكل ما فضل عنها  
وفي الجنابة لو اكلت من مالها أو من المسألة لها الرجوع عليه بالمفروض بجر ملخصا (قوله ولو بعد فرض  
القاضي) لا محل له هنا لان من شروط فرض القاضي أن يظهر له مطلوه وعدم انفاقه كما تعرفه (قوله  
يفرض الخ) تفرع على الاستثناء وبيان لنتيجته لكنه غير مفيد فكان عليه أن يبده بقوله فيأمره ليعطيه أي  
ليس له أن ينفق عليها بل يدفع لها ما تنفقه على نفسها وقد أصح الشارح عبارة المصنف حيث عطف قوله ويأمره  
الخ على قوله يفرض لكن كان عليه حذف قوله ان شك مطله لانه يغني عنه قول المصنف أن يظهر للقاضي عدم  
انفاقه مع اتيامه الاكتفاء بمجرد الشكاية بوضع ما قلناه ما في الجرح عن الخلاصة والذخيرة الزوج هو الذي  
يلي الاتفاق الا اذا ظهر عند القاضي مطلوه حينئذ يفرض الذنقة ويأمره ليعطيه انتفق على نفسها انظر لها  
فان لم يعط حبسه ولا تسقط عنه النفقة اه وقوله بطلبها مع حضرتها بيان لشرطين لجواز فرض القاضي  
النفقة ذكرهما في البدائع ايكن سيأتي في المتن فرضها على الغائب لوله مال عند من يقربه وبالزوجة ومطلقا  
على قول زفر المقتي به ويؤخذ من كلام الذخيرة والخلاصة شرط ثالث وهو ظهور مطلوه وقوله ولم يكن  
صاحب مائة بيان لشرط رابع ذكره في غاية البيان حيث قال اذا كان له طعام كثير وهو صاحب مائة يمكن  
المرأة من تناول مقدار كفايتها فليس لها أن تطالبه بفرض النفقة وان لم يكن بهذه الصفة فان رضى أن  
تأكل معه فيها ونعمت وان خاصته بقرضها بالاعروف اه وهو كالصرح في أن المراد بصاحب  
المائة من يملكها تناول كفايتها من طعامه سواء كان يتفق على من لا تجب عليه نفقته أولا فافهم  
(قوله لان لها الخ) تعليل لما فهم من الشرط الرابع أي لكونها يحل لها تناول كفايتها ولو بدون اذنه  
لا يفرض لها اذا استكملت فافهم (قوله فان لم يعط الخ) تفرع على قوله ليعطيه وفي الفتح استبرع عن  
الاتفاق عليها مع اليسر لم يفرق بينهما ويبيع الحياكم ماله عليه ويصرفه في نفقتها فان لم يجد ماله يجبره حتى يتفق

وليد وطفمة وما تنظف به وتزيل  
الوسخ كمشط واشنان وما يمنع  
السنان ونداس رجلها وتغامه  
في الجوهره والبحر وفيما جرة  
القابلة على من استأجرها  
من زوجة وزوج ولو جاءت بلا  
استئجار قبل عليه وقيل عليها  
(وتقرض لها الكسوة في كل  
نصف حول مرة) لتجد الحاجة  
حزرا ووردا (وللزوج الاتفاق عليها  
بنفسه) ولو بعد فرض القاضي  
خلاصة (الأن يظهر للقاضي  
عدم انفاقه في فرض) أي يشتر  
(لها) بطلبها مع حضرتها ويأمره  
ليعطيه ان شك مطله ولم يكن  
صاحب مائة لانها أن تأكل  
من طعامه وتتخذ ثوبا من كرابيه  
بلا اذنه فان لم يعط حبسه ولا  
تسقط عنه النفقة خلاصة  
وغيرها

عليها لا يفسخ ولا يباع مسكنه وخادمه لانه من اصول حواشيجه وهي مقدمة على دينه وقيل يبيع ماسوى  
 الازار الى البرد وقيل ماسوى دست من الثياب واليه مال الطلواني وقيل دسته من واليه مال السرخسي  
 ولا يباع عمامته فيستافى عن المحيط درمنتي والدست من الثياب ما يلبسه الانسان ويصفه لتردده  
 في حواشيه جمعه دست مصباح (قوله أى كل مدة تناسبه الخ) قالوا يعتبر في القرض الاصلح والابسر  
 ففي المختلف يوم ما يوم لانه قد لا يقدر على تحصيل نفقة شهر دفعة وهذا بناء على أنه يعطيه بمجلا ويعطيه  
 كل يوم عند المساء عن اليوم الذى يلى ذلك المساء لتتمكن من الصرف في حاجتها في ذلك اليوم وان كان تاجرا  
 فنفقة شهر شهر أو من الدهاقين فنفقة سنة سنة أو من الصناع الذين لا يتقضى عملهم الا بانقضاء الاسموع  
 كذلك فسخ وغيره قلت ومشي في الاخبار وغيره على ما ذكره المصنف من التقدير بشهر لانه وسط وهو الذى ذكره  
 محمد نعم في الذخيرة عن السرخسي انه ليس بتقدير لازم وان بعض المتأخرين اعتبر ما مر من التفصيل في حال  
 الزوج (قوله وله الدفع كل يوم) ذكره في البحر بمشاحب ذكر التفصيل المذكور ثم قال وينبغي أن يكون  
 محل ما اذا رضى الزوج والا فلو قال أنا أدفع نفقة كل يوم بمجلا لا يجبر على غيره لانه انما اعتبر ما ذكره تحفيضا عليه  
 فاذا كان بضرة لا يفعل وظاهر كلامهم أن كل مدة ناسبت حال الزوج أنه يعجل نفقتها كما صرح حوايه في اليوم اه  
 فتأمل (قوله كاليها الطلب الخ) ذكر في الذخيرة ما مر عن محمد من التقدير بشهر لانه أقل الاجال المعتادة  
 ثم قال وفرع على هذا أنه لو لم يدفع لها فاذا ردت أن تطلب كل يوم فانما تطلب عند المساء لان حصه كل يوم  
 معلومة فيمكن طلبه بخلاف ما دون اليوم لانه مقدر بالساعات فلا يمكن اعتبارها اه فاذا كان الخسار لها  
 في طلب كل يوم اذا لم يدفع لها نفقة الشهر فلا ينافى ما يجزى في البحر من جعل الخيار في الدفع كل يوم فانهم نعم  
 جعل الخيار له قد يكون فيه اضرار بها كما هو متاكد حيث يجوزها الى الخروج من بيتها في كل يوم والى  
 الخاصة والمنازعة وربما اتجده وان وجدته لا يعطيه الا لولى في زمانها ما نقلناه عن الذخيرة من التقدير  
 بالشهر وجعل الخيار لها في الاخذ كل يوم لكن اذا ما طلبها كما ذكرناه لا مطلقا لانه اذا دفع لها نفقة كل شهر  
 فامسنت وطلبت الاخذ كل يوم تكون متعنة فاصدة لأضرارها ومخاضتها في كل يوم فينبغي التعويل على هذا  
 التفصيل الموافق لقواعد الشرع المعلومة من قطع المنازعة والمقصومة (قوله ولها أخذ كقبيل الخ)  
 عبارة الفتح امرأة قالت ان زوجي يطيل الغيبة عني فطلبت كقبيل بالنفقة قال أبو حنيفة ليس لها ذلك وقال  
 أبو يوسف تأخذ كقبيل بنفقة شهر واحد استحسانا وعليه الفتوى فلو علم أنه يمكث في السفر أكثر من شهر أخذ  
 عند أبي يوسف الكقبيل بأكثر من شهر اه فظهر أن محل اخذ الكقبيل بنفقة شهر هو عدم العلم بقدر غيبته  
 فيخاف أن يمكث أقل أو أكثر فيقتصر على الشهر لانه أقل الاجال المعتادة كما مر ومحل الاكثر لو علم أنه يغيب  
 أكثر من الخرج للبحر مثلا فيؤخذ بقدرها فانهم نعم في عبارة الشارح اختصارا يروهم خلاف المراد وما أفاده  
 كلامه من ان خلاف أبي يوسف في الخلين لافي الاول فقط هو صريح عبارة الفتح المذكورة فانهم (قوله)  
 وقمر سائر الديون عليه) أى على دين النفقة قال في نور العين وفي آخر كقالة المحيط والفتوى في مسألة  
 النفقة على قول أبي يوسف وفي سائر الديون لو افترقت مفت بذلك كان حسنا رفقا بالناس وفي الاقضية اجعوا  
 ان في الدين المزوجل اذا قرب حلول الاجل وأراد المديون السقر لا يجب عليه اعطاء الكقبيل وفي الصغرى  
 المديون اذا اراد أن يغيب ليس لب الدين أن يطالبه باعطاء الكقبيل وقال أبو يوسف لو قال قائل بأن له أن  
 يطالبه قياسا على نفقة شهر لا يعد وفي المتن رب الدين لو قال للقاضي ان مديوني فلانا يريد أن يغيب عني فانه  
 يطالبه باعطاء الكقبيل وان كان الدين مؤجلا اه ثم لا يفتي أنه لا يأتى في هذا التمسيد بالشهر بل المراد  
 الكفالة بكل الدين لانه شيء مقدر ثابت في ذمة المديون بخلاف النفقة فانها تزداد بزيادة المدة فتستفيد الكفالة  
 بقدر مدة الغيبة نعم لو كان الدين مقسطا يظهر التمسيد باخذ الكقبيل باقيا مدة الغيبة فانهم (قوله ولو)  
 كذل لها كل شهر كذا الخ) اعلم أن ما مر انما هو في الخلاف في جواز اخذها الكقبيل منه جبرا عند خوف  
 الغيبة والكلام الآن في قدر المدة التي تصح بها الكفالة فان كذل لها كل شهر عشرة دراهم فان قال أبدا  
 أو مادام تازج حين وقع على الابد اتفاقا والواقع على شهر واحد عند أبي حنيفة وعلى الابد عند أبي يوسف وهو  
 أرفق وعليه الفتوى كما في البحر ومفاده أنها لا تصح قبل القرض أو التراضى على شيء معين وصرح به في البحر

وقوله (في كل شهر) أى كل مدة  
 تناسبه كيوم للمحترف وسنة  
 للندحتان وله الدفع كل يوم كاليها  
 الطلب كل يوم عند المساء لليوم  
 الآتى ولها أخذ كقبيل  
 بنفقة شهر فأكثر خوفا من غيبته  
 عند الثاني وبه يفتى وقمر سائر  
 الديون عليه وبه أفتى بعضهم  
 جواهر الفتاوى من كقالة  
 الباب الاول ولو كفل لها  
 كل شهر كذا أبدا وقع على الابد  
 وكذا لو لم يقل أبدا عند الثاني  
 وبه يفتى بحر

مطلب  
 في أخذ المرأة كقبيل بالنفقة

عن الذخيرة في شرح قوله ولا تجب نفقة منسوبة الابالة نساء أو الرضى لكن نقل به بدء عن الراقعات لروايت انه يريد الغيبة ومطلب منه كذا ليس لها ذلك لان النفقة لم تجب وقال أبو يوسف أحسن أخذ كنبيل بنفقة شهر وعامه النوى لانها ان لم تجب للبال تجب بعده فحصر كنهه كفل بما ذاب ليا على الزوج في غير استحسانا رقتا بالناس قال وزاد في الذخيرة انه لا فرق بين كونهم مفروضة أو لا اذ قلت وهذا مخالف لما قبله من انها لا تنصق قبل الفرض او التراضي ووفق الرمي بمحمل ما قبله على حال الحضور وحمل هذا على حال ارادة الغيبة فيصح في الغيبة ما لم يلقا استحسانا وعليه فامر من ان الاب لا يبال بنفقة زوجة ابنته الا اذا ائتمت مقصد بالمفروضة او بالقبضية بوفيقا بين كلامهم قلت في الذخيرة عن كتاب الاخصية اذا ضمن النفقة والمهر عن زوجها فضمن النفقة ما لم لا الأثن سبي شيئا بان يطلعا على شيء مقرر لنفقة كل شهر ثم يضمنه رجل فيجوز لوجوب النفقة بهذا الاصطلاح فيصح الضمان ولكن لا يلزمه أكثر من نفقة شهر اذ والظاهر ان هذا هو القياس اذ لا يصح الضمان بما لم يجب لان النفقة لا تجب قبل الاصطلاح على قدر معين بالنساء أو الرضى ولذا انقطعت بالمتى عند عدم ذلك لكن عات مما مر أن الاستحسان الجواز وان لم تجب للبال وانه يصير كانه كفل ليا بما ذاب لها على الزوج أى بما ثبت لها عليه بعد الكفالة بذلك جازة في غير النفقة فكذا في النفقة ولا يخفى أن عليه الاستحسان جارية في مسائل الحفنة والغيبة ويدل عليه اطلاقهم مسألة ضمان الاب بنفقة زوجة الابن وكذا قوله في فتح القدير ولو ضمن لها نفقة سنة جاز وان لم تكن واجبة هذا ما ظهر لي من التوفيق وهو بالقبول حقيق فاعتقه (تنبيه) هذه الكفالة تضمن زمان العدة أيضا لانه كفل مادام السكاح وهو في العدة باق من وجه كفى الذخيرة ونحوه في الفتح ولو كفل لها نفقة ولدها أبدا أو بنفقة خادمها ما عاين لم يصح لسقوط النفقة عنه اذا أسير الولد أو بلغ أو استغنت المراء عن الخادم فكان الوقت مجتهدا بخلاف نفقة المرأة لوجوبها ما بقي السكاح كفى الذخيرة ثم اعلم أن الكفالة بالمال يشترط لعدتها أن يكون المال دينا صحيحا وهو ما لا يسقط بالاباداء أو الابراء دين النفقة يسقط بالموت والطلاق فالقياس أن لا تنصق فيه الكفالة وكانهم أخذوا بالاستحسان كما ذكره الشارح في كتاب الكفالة فاقيم (قوله لسقوطه) أى لسقوط دين النفقة بموت أسدها وكذا بالطلاق على ما فيه من اختلاف على ما ساقى فكان أضعف من دين الزوج فلا بد من رضاه اذ ح (قوله بخلاف سائر الديون) أى فانه يقع التقاض فيها تقاضا أو لا بشرط التساوى فلا يختلف كما اذا كان أحدهما حيا والآخر دينيا فلا بد من رضى صاحب الجسد كما في الجرح (قوله وفيه) أى في الجرح عند قول السكندر والسكنى في بيت خال الخ لكن هذا يوجد في بعض نسخ البحر (قوله لا اجر عليه) لان منفعة سكنى الدار تعود اليها السكنى ساقى في الاشارات أن الفزوى على العدة لتبعيتها لله في السكنى أفاده ح (قوله ومفهومه الخ) من كلام البحر (قوله فالاجرة عليه) لان هذه الثلاثة تضمن بالغصب وهي تابعة للزوج في السكنى ولم يوجد العقد منها واعترضه ط بأن سكاها عارضة بعد تحقق الغصب منها ولا اعتبار بالنسبة السكنى العارضة اليه بعد تحقق الفعل منها اه وتديجاب بأنها لما كانت تابعة في السكنى صارت اليد فصار كغاصب الغاصب لكن مقتضى هذا اجواز تضمنها وتضمنه الاجرة كما هو الحكم في الغاصب وغاصب الغاصب (قوله بقدر الغلاء والرخس) أى يراعى كل وقت أو مكان بما يناسبه وفي البرازية اذا فرض القاضي النفقة ثم رخص تحت الزيادة ولا يطل القضاء وبالعكس لها طلب الزيادة اه وكذا الوصا حقه على شيء معلوم ثم غلا السعر أو رخص كما سيذكره المصنف والشارح (قوله ولا تقدر بدراهم ودنانير) أى لا تقدر بشئ معين بحيث لا تزيد ولا تنقص في كل مكان وزمان وما ذكره محمد من تقدرها على المعسر ياربعة دراهم في كل شهر فليس بلازم وانما هو على ما شاهد في زمانه وانما على القاضي في زماننا اعتبار الكفاية بالمعروف كفى الذخيرة (قوله لكن في البحر الخ) حيث قال فالخامس أنه ينبغي للقاضي اذا أراد فرض النفقة أن ينظر في سعر البلد وينظر ما يكفيه بحسب عرف تلك البلدة ويقوم الاصناف بالدراهم ثم يقدر بالدراهم كفى المحيط اما باعتبار حاله أو باعتبار حالهما كما مر ثم قال وفي المجتبى ان شاء فرض لها أصنافا وان شاء قومه أو فرض لها بالقيمة اه ثم اعلم أن هذا لا ينافي ما عناه الى الاختيار والجمع من عدم تقديرها بدراهم أى بشئ معين لا يزيد ولا ينقص بل هو مؤكده ومفسر

وفيه عليها دين زوجها لم يلتصقا  
قصا بالبرضاء لسقوطه بالموت  
بخلاف سائر الديون وفيه أجرت  
دارها من زوجها وهما يسكنان  
فيه فلا اجر عليه ولودخل بها في  
منزل كانت فيه باجر فطولبت به  
بعد سنة فقالت له أخبرت أن  
المنزل بالكراء عليك الاجر فهو  
عليها لانها العاقدة برأيه ومفهومه  
أنها لو سكنت بغير اجارة في وقف  
أو مال قيم أو معدة للاستغلال  
فلا جرة عليه فليحفظ (ويشترها  
بقدر الغلاء والرخس ولا تقدر  
بدراهم) ودنانير كفى الاختيار  
وعزاه المصنف لشرح الجمع  
للمصنف لكن في البحر عن المحيط  
ثم المجتبى ان شاء القاضي فرضها  
أصنافا أو قومه بالدراهم ثم يقدر  
بالدراهم

فلا وجه للاستدراك عليه فالأولى جعل قوله لكن الخ استدراكا على قوله ويقتدرها بشد الغلاء والرخص  
 فان ما ذكره في البحر بقيد أن القاضى مخير بين ذلك وبين فرضها أصنافاً أى من خبر وادام ودهن ومسابون  
 ونحو ذلك فاذا ظهر للقاضى عدم اتفاقه بنفسه بأمره بدفع ذلك أو بقتنه بقدر كفايتها وحينئذ فالاستدراك  
 صحيح فافهم (قوله وفيه) أى فى البحر بجنا (قوله كاله أن يرفعها) الأولى أن يقول بدليل أنه  
 أن يرفعها الخ ليقيد أنه بحث فان صاحب البحر ذكر هذه المسألة عن الخلاصة ثم قال وهو يدل على أن الخ  
 (قوله وتزاد فى الشتاء الخ) أى تزداد على ما قدره محمد فى الكسوة بدرعين وخمارين وملحفة فى كل سنة  
 قال فى الظهيرية أن هذا فى عرفهم أما فى عرفنا فيجب السراويل والجبّة والفراس واللعاف وما تدفع به أذى الحر  
 والبرد وفى الشتاء درع خز ووجه قزو وخمار برسم اه وفى الذخيرة ما ذكره محمد على عادتهم وذلك يختلف  
 باختلاف الأماكن حرّاً وبرداً والعادات فعلى القاضى اعتبار الكفاية بالمعروف فى كل وقت ومكان وكل  
 جواب عرفته فى النفقة من اعتبار حاله أو حاله ما فيه والجواب فى الكسوة (قوله وما يدفع الخ) منه قول  
 افعول مقدر دل عليه المذكور إذ عطفه على جبة لا يناسبه تقييد الفعل بالشتاء وما يدفع أذى الحر يناسب  
 الصيف (قوله ان طلبته) راجع لقوله ويقتدرها وقوله وتزاد (قوله ويختلف ذلك الخ) هو معنى  
 ما ذكرناه أن اتفاق الظهيرية وعن الذخيرة وقوله وحالا أى حال الزوجين فى اليسار والاعسار فهو عطف  
 مرادف تأمل ولو قال بدله ووقال كان أولى (قوله وليس عليه خفيها الخ) قال فى البرازية ولم يذكر  
 الخف ولا زار فى كسوة المرأة وذكرهما فى كسوة الخادم وذلك فى ديارهم بحكم العرف وفى ديارنا يفرض  
 الأزار والمكعب وما تنام عليه اه وقال السرخسى ولم يوجب محمد الأزار لأنه اغمايححتاج للخروج  
 والمرأة منهية عنه قال فى الذخيرة هذا التعليق إشارة إلى أنه لا يفرض للمرأة الأزار فى ديارنا أيضاً اه  
 والحاصل أنه اختلف التعليق لعدم ذكر الأزار فقيل للعرف ولذا أوجب الخصاص لا اختلاف العرف  
 فى زمانه وقيل لحرمة الخروج ولعل الأولى أوجه لأنها يحل لها الخروج فى مواضع فلا بد لها من ساتر وتقدم  
 أنه يجب لها مداس وجهاً والظاهر أنه لا خلاف فيه أن كان المراد به ما تلبسه فى البيت وكذا الخف أو الجوارب  
 فى الشتاء لدفع البرد الشديد (قوله وفى الجراح) وعبارته والحاصل أن المرأة ليس عليها الانسليم نفسها فى بيته  
 وعليه إباحة جميع ما يكفها بحسب حالها من أكل وشرب ولبس وفرش ولا يلزمها أن تتج بجاه أو ملكها ولا  
 أن تفرش له شيئاً من فرشها الخ قلت ومفاد أنه يلزمه كسوتها من حين عقده عليها أو دخوله بها ومما تصرع  
 به عن الخلاصة فيجب حالة لا مؤجلة الى مضي نصف الحول وإن زفت اليه ثياب فلا يلزمها استعمالها كالأر  
 مضت المدة ولم تلبس ما دفعه لها فلها عليه غيره كما مر وبأى وكألو كانت ثمل طعما ما يكفها أو قترت على نفسها  
 وبقي معهودها من مما فرض لها عليه فيجب لها غيره عليه (قوله بلا جهاز يلبس به) الضمير فى عبارة البحر  
 عن المبتغى عائداً الى ما بعته الزوج الى الأب من الدراهم والدنانير ثم قال والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها  
 اه وقد مرنا فى باب المهر أن هذا المبعوث الى الأب يسمى فى عرف الاعاجم بالدستيان وأنه فى الكافى وغيره  
 فسر بالمهر المجل وإن غيره فصل وقال إن أدرج فى العقد فهو المهر المجل حتى ملكت المرأة منع نفسها  
 لاستيفائه فلا يملك الزوج طلب الجهاز لأن الشيء لا يقابل عوضاً وإن لم يدرج فيه ولم يعتد عليه فهو كالكاهنة  
 بشرط العوض فلا طلب للجهاز على قدر العرف والمادة وأطلب الدستيان وبذلك يحصل التوفيق بين القولين  
 (قوله فلا مطالبة الأب بالتقدي) أى المنقود وهو ما بعته الى الأب لاعلى كونه من المهر بل على كونه بمثابة  
 ما يتخذ للزوج فى الجهاز لما علمت من أنه هبة بشرط العوض فلا الرجوع بها عند عدم العوض فافهم (قوله  
 الا اذا سكت) أى زما لا يعرف به رضاه (قوله وعليه) أى بتنى على ما ذكر من أن المطالبة به لانه  
 يصير ملكه حين تسلمه بعد الزفاف (قوله فينبغى العمل بما مر) أى من أنه لا يحرم الاتقاع به بلا ذنها  
 وأما ما ذكره صاحب النهر هناك عن البرازية من أن الصحيح أنه لا يرجع على الأب بشئ لأن المال فى السكاح  
 غير مقصود اه فهو مبنى على أن ذلك المجل أدرج فى العقد بدليل التعليق بأن المال وهو الجهاز غير مقصود  
 فى السكاح لأن المهر يجعل بدلاً عن البضع وحده لا يقال انه وإن أدرج فى العقد يعتبر بدلاً عن الجهاز أيضاً  
 بحكم العرف فصار المعقود عليه كالأمنه لا نأقول يلزم منه فساد التسمية لعدم العلم بما يخص كل واحد منهما

وفيه لو قترت على نفسها فلا بد أن  
 يرفعها للقاضى لتأكل مما فرض  
 لها خوفاً عليها من الجزال فانه  
 يشترط كاله أن يرفعها للقاضى للبس  
 الثوب لأن الزينة حقها (وتزاد  
 فى الشتاء جبة) وسرو والوما  
 يدفع به أذى حر وبرد (ولحافاً  
 وفراشاً) وحدها الانهار بما تعزل  
 عنه أيام حيضها ومريضها (ان  
 طابته ويختلف ذلك يساراً واعساراً  
 وحالا وبهذا) اختيار وليس عليه  
 خفيها بل خف أمتهما مجتسبي وفى  
 البحر قد استفد من هذا أنه  
 لو كان لها أمتعة من فرش  
 ونحوها لا يسقط عن الزوج ذلك  
 بل يجب عليه وقد رأينا من  
 إمامنا خافه فرش أمتعته ولا ضيافه  
 بجوار عليها وذلك حرام كمنع كسوتها  
 اه لكن قد مرنا فى المهر عنه عن  
 المبتغى لو زفت اليه بلا جهاز  
 يلبس به فلا مطالبة الأب بالتقدي  
 الا اذا سكت انتهى وعليه  
 فلوزفت به اليه لا يحرم عليه  
 الاتقاع به وفى عرفنا يلتزمون  
 كثرة المهر لكثرة الجهاز وقلته  
 لقلته ولا شك أن المعروف  
 كالمعقود فينبغى العمل بما مر  
 كذا فى النهر

مطلب  
 فيما لو زفت اليه بلا جهاز يلبس به



وأيضاً حيث صرح بجعله مهرًا وهو بدل البضع لا يعتبر المعنى على أن هذا العرف غير معروف في زماننا فان كل  
 أحد يعلم أن الجواهر تلك المراءاة وإنه إذا طلقها تأخذ هذه كله وإذا ماتت يورث عنها ولا يتخص بشيء منه وإنما  
 المعروف أنه يزيد في المهر التأتى بجهاز كثير يلزم به يتسه ويتفجع به بأزهاره وهو وأولاده إذا ماتت كما يزيد  
 في مهر الغنية لاجل ذلك لا بد من الجواهر كله أو بضعه ملكه ولا تلك الانتفاع به وإن لم تأذن فافهم  
 (قوله هل تقدير القاضي) أى من غير قوله حكمت بذلك ط والظاهر أنه بالدال هنا وفيما بعده من المواضع  
 ويصح بالراء وكان ينبغي ذكر هذه المسائل عند قول المصنف الآتى والنفقة لا تصير ديناً بالاقضاء أو الرضاء  
 (قوله بشرطه) هو شكوى المطل وحضور الزوج وكونه غير صاحب ثأنة ط (قوله فلا تسقط)  
 أى النفقة وهذا تنريع على كونه حكماً ح (قوله هل يكون قضاء الخ) قال في البحر ومساواة الأراء  
 أى الآتية قرياً بتدل على أن الفرض في الشهر الأول منجز وفيما بعده مضاف فيتنجز بدخوله وهكذا اه  
 (قوله الأمانع) كشوزها تسقط في مدته كما مر وكغيره لا سرغلا أو رخصاً تنقص أو تزداد (قوله  
 ولذا) أى لما علم مما سبق أن النفقة تصير ديناً بالاقضاء ولا تسقط بعضى المدة ط (قوله قبل الفرض)  
 يشمل الفرض بالقضاء أو بالرضاء وقوله باطل لأنها لا تصير ديناً بدون الفرض المذموم وفلس في كلامه  
 قصور فافهم (تبيه) يستثنى من ذلك ما لو خالعها على أن تبرئه من نفقة العدة كما قد تنافى في بابها لانه إبراء  
 بعوض وهو استيفاء قبل الوجوب فيجوز ما لا الأول فهو اسقاط للشيء قبل وجوبه فلا يجوز كإفى الفتح (قوله  
 ومن شهر مستقبل) أى إذا كانت مفروضة بالشهر فلو بالأيام يبرأ من نفقة يوم مستقبل وكذا لو بالستين  
 يبرأ من نفقة سنة مستقبله كما هو ظاهر وأن المراد بالماستقبل ما دخل أو لم يدخل لأنه إنما يتنجز بدخوله  
 كما علمت آنفاً وقبل دخوله حكمه حكمكم ما بعده من الأشهر المستقبل وقوله ما في البحر وكذا لو قالت  
 أبرأك عن نفقة سنة لم يبرأ إلا من نفقة شهر واحد لأن القاضي لما فرض نفقة كل شهر قائماً فرض المعنى  
 يتجدد بتجدد الشهر فالم يتجدد الشهر لا يتجدد الفرض وما لم يتجدد الفرض لا تصير نفقة الشهر الثاني واجبة  
 الخ وحاصله أن النفقة تفرض لمعنى الحاجة المتجددة فإذا فرضت كل شهر كذا صارت الحاجة متجددة  
 يتجدد كل شهر فقبل يتجدد لا يتجدد الفرض فلم يجب النفقة قبله ولا يصح الإبراء عما لم يجب ومقتضاه أنه  
 لو فرضها كل سنة كذا صح الإبراء عن سنة دخلت لاعتن أكثر ولا عن سنة لم تدخل هذا ما ظهر لي فتدبره  
 (قوله حتى لو شرط) تنريع على مفهوم كون تقدير القاضي النفقة حكماً منه اه ح والمفهوم هو كونها  
 بدون تقدير القاضي لا تكون لازمة وفيه أنها تلزم بالتراضي على قدر معلوم وتصير ديناً في ذمة الزوج فيعتن  
 كونه تفريعاً على مفهوم قوله الإبراء قبل الفرض باطل وقد علمت أن الفرض شامل للقضاء والرضاء لأن الفرض  
 معناه التقدير وهو حاصل بكل منهما ومفهومه أنها قبل الفرض المذكور لا تكون لازمة لأن الشرط المذكور  
 ليس فيه تقدير كما يظهر قرياً فافهم (قوله تكون من غير تقدير) كذا في بعض النسخ وفي بعضها تكوين بدل  
 تكون فتقوله من غير تقدير تفسير للتكوين (قوله والكسوة كسوة الصيف والشتاء) أى بآتيها بالكسوة  
 أو الواجبة في كل نصف حول بأن يأتيها بما يلائمها ويقتدر بدراهم بدل الثياب فافهم (قوله لم يلزم الخ)  
 كذا ذكره في البحر بخلاف وجهه أن ذلك الشرط وعدمه سواء لأن ذلك هو الواجب عليه بنفس العقد سواء  
 شرطه أو لا وإنما يعدل إلى التقدير بشئ معين بالصلح والتراضي أو بقضاء القاضي إذا ظهر له مطالبة فتصير النفقة  
 بذلك لازمة عليه ود يشأبذته حتى لا تسقط بعضى المدة ويصح الإبراء عنها وقبل ذلك لا تصير كذلك كما علمت  
 (قوله فلها بعد ذلك الخ) أى بعد ما ذكر من الشرط طلب التقدير في النفقة والكسوة من الزوج  
 أو القاضي بشرطه المأثر (قوله ولو حكم بوجوب العقد مالكي الخ) أى لو ترافعا إلى مالكي بعد المنازعة  
 في صحة العقد فنتال حكمت بحسنه وحمته شروطه ووجوبه أى بما يستوجب العقد ويقتضيه من لزوم المهر  
 ولزوم تسليمها نفسها ونحوه صح الحكم لكن للعنف تقدير النفقة دراهاً وان كان مذهب المالكي لزوم الشرط  
 بالتكوين لأن ذلك لم يصح حكم المالكي "ففيه إذا لبد في صحة الحكم من الدعوى والحادثة أى ترافعهما إليه  
 في الحادثة التي يحكم بها ولم يقع بينهما تنازع في صحة اشتراط التكوين حتى يصح حكمه به وان قال حكمت  
 بشرطه ووجوبه أليس لزوم اشتراط التكوين من موجبات العقد اللازمة له فلعنفى "الحكم بخلافه (قوله بقى

خط  
 في الإبراء عن النفقة

وقبه عن قضاء البحر هل تقدير  
 القاضي للنفقة حكم منه  
 قلت نعم لأن طلب التقدير بشرطه  
 دعوى فلا تسقط بعضى المدة  
 ولو فرض لها كل يوم أو كل  
 شهر هل يكون قضاء مادام النكاح  
 قلت نعم الأمانع ولذا قالوا الإبراء  
 قبل الفرض باطل وبعده يصح  
 مما مضى ومن شهر مستقبل  
 حتى لو شرط في العقد أن النفقة  
 تكون من غير تقدير والكسوة  
 كسوة الشتاء والضيف لم يلزم  
 فلها بعد ذلك طلب التقدير فيها  
 ولو حكم بوجوب العقد مالكي  
 يرى ذلك فلعنفى تقديرها لعدم  
 الدعوى والحادثة

(لو حكم الحنفى) أى حكماً مستوفياً شرائطه كما مر (قوله لا) أى ليس للشافعى الحكم بالتورين لأن فيه إبطال  
 قضاء الحنفى ط (قوله وعليه الخ) هذا بحث لصاحب النهر ط (قوله فلو حكم الشافعى بالتورين) بأن  
 ترافعا إليه وطلبت منه التقدير وأبى ولم يظهر للقاضى مطلقاً لكم لها بالتورين لم يكن للحنفى نقضه قالت إلا  
 أن يظهر بعد ذلك مطلقاً فيفرضها دراهم لكون ذلك حادثة أخرى غير التى حكم بها الشافعى (قوله بطل  
 الفرض السابق) أى الفرض الحاصل بالقضاء أو بالرضاء (قوله لرضاها بذلك) لأن الفرض كان حقيقياً  
 لكونه أنفع لها فإن النفقة تصير به ديناً فى ذمته فلا تسقط بالحنفى فإذا انتفعا على التورين فى المستقبل يكون  
 اعراضاً عن الفرض السابق وهذه المسألة ذكرها فى البحر بمنها وقال أنها كثيرة الوقوع وقد أخذها  
 محامى الذخيرة لو صالحتة على ثلاثة دراهم كل شهر قبل التقدير بالقضاء أو الرضاء أو بعده كان تقدير النفقة  
 فنجوز الزيادة عليه لو قالت لا يكفيى والتقصان عنه لو قال لا أطيعه وعلم القاضى صدقه بالسؤال عنه والالا  
 لأن الترامه ذلك باختياره دليل قدرته عليه ولو صالحتة على نحو ثوب أو عبد مما لا يصح للقاضى أن يفرضه  
 فى النفقة فإن كان قبل التقدير بالقضاء أو الرضاء كان تقديره أيضاً وإن كان بعده كان معاً فلا تجوز الزيادة  
 عليه ولا التقصان اه ملخصاً قال فى البحر وعلم منه أن تراضيها على ما يصلح للنفقة يبطل فرض القاضى  
 فيستفاد منه أنهم لما توافقا الخ (قوله وفى السراجة الخ) أى فتاوى سراج الدين قارئ الهداية وهذا  
 مخالف لما قاله الشيخ قاسم وكون ذلك مفروضاً فى النفقة وهذا فى الكسوة لا يجدى نفعا فى الفرق تأمل  
 وقد يجاب بأن ذلك فى فرض القاضى وهذا فى التراضى بدليل قوله ورضيت وقوله وقضى به لم يرد به القضاء  
 الحقيقى بل الصورى لأن التقدير صريح بتراضيهما قبل القضاء وأيضاً فإن شرط القضاء ظهور المطلب ويجزى  
 التراضى لم يظهر مطلقاً وحيث قد رجوعها وطلب الكسوة قسماً ليس فيه إبطال قضاء سابق بل فيه اعراض  
 عن حقهما لكون التقدير برضاها أنفع لها كما ترى فى فرض القاضى ويظهر من هذا أن قوله السابق لو اتفقا  
 الخ غير قيد بل يكفي طلبها ويظهر منه أيضاً أنه لا فرق بين كون طلبها بعد الفرض والتقدير بالقضاء أو الرضاء  
 وإن ذكر ما فى السراجة عقب قوله لو اتفقا الخ لكن بشكل على هذا ما رعن الشيخ قاسم فإنه أذالم يصح  
 حكم الشافعى بالتورين بعد حكم الحنفى بالتقدير بالدراهم فعدم صحة طلبها بدون حكم يكون بالأولى فليست  
 (قوله وقالوا الخ) الاصل أن القاضى إذا ظهر له الخطأ فى التقدير برده أو الأفلأ فلو قدر لها عشرة دراهم  
 نفقة شهر فضى الشهر وبقي منها شئ يفرض لها عشرة أخرى أذلم يظهر خطأ فى التقدير يبين لجواز أنها تفرقت  
 على نفسها فبقي التقدير معتبراً فيقضى لها باخرى بخلاف ما إذا اسرفت فيها أو سرفت أو هلكت قبل  
 مضي الوقت لا يقضى باخرى مالم يمض الوقت لعدم ظهور الخطأ وبخلاف نفقة المحرم وكذا كسوته فإنه إذا  
 مضى الوقت وبقي شئ لا يقضى باخرى لأنها فى حقه باعتبار الحاجة ولا الوضاعت منه يفرض له أخرى  
 وفى حق المرأة معاوضة عن الاحتباس وبخلاف كسوة المرأة فإنها لا يقضى لها باخرى إلا إذا انحزقت قبل  
 مضي المدة بالاستعمال المعتاد فيقضى لها باخرى قبل تمام المدة لظهور خطئه فى التقدير حيث وقت وقضا  
 لا تبقى معه الكسوة إلا إذا مضت المدة وهى باقية لكونها استعملت أخرى معها فيقضى لها باخرى أيضاً  
 لعدم ظهور الخطأ ومثله ما إذا لم تستعملها أصلاً وسكت عنه الشارح العله بالأولى وفهم من كلامه أنها إذا  
 تحزقت قبل مضي المدة باستعمال غير معتاد لا يقضى باخرى مالم تمض المدة لعدم ظهور الخطأ فى التقدير  
 وانها إذا بقيت فى المدة مع استعمالها وحدها فكذلك لا يقضى لها باخرى مالم تحزق لظهور خطئه حيث  
 وقت وقتاً تبقى الكسوة بعده وتعام الكلام فى البحر عن الذخيرة (قوله وتجب لخادمتها المملوك لها)  
 لأن كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها إذا لا بد لها منه هداية ويعلم منه أنها إذا مرضت وجب عليه  
 اخداً معها ولو كانت أمة وبه صرح الشافعية وهو مقتضى قواعد مذهبنا ولم أره صريحاً وإن علم من كلامهم  
 رملى قالت هذا ظاهر على خلاف الظاهر فى البحر قيل هو أى الخادم كل من يخدمها حراً كان أو عبداً ما كان  
 لها أوله أو لهما أو لغيرهما وظاهر الرواية عن أصحابنا الثلاثة كفاية الذخيرة أنه مملوكها فلو لم يكن لها خادم  
 لا يفرض عليه نفقة خادم لأنها بسبب الملك فإذا لم يكن فى ملكها لا تنزهه نفقته اه ثم قال وبهذا علم أنه أذالم  
 يكن لها خادم مملوك لا يلزمه كراء غلام يخدمها لكن يلزمه أن يشتريها ما محتاجه من السوق كما صرح به

بقى لحكم الحنفى يفرضها دراهم  
 حل للشافعى بعده أن يحكم بالتورين  
 قال الشيخ قاسم فى موجبات  
 الاحكام لا وعليه فلو حكم  
 الشافعى بالتورين ليس للحنفى  
 الحكم بخلافه فليحفظ ثم لو اتفقا  
 بعد الفرض على أن تأكل معه  
 لتجوز إبطال الفرض السابق لرضاها  
 بذلك وفى السراجة قد ركنوا  
 دراهم ورضيت وقضى به حل لها  
 أن ترجع وتطلب كسوة قاسماً  
 أعجب نعم وقالوا ما بقي من النفقة  
 لا يفرض باخرى بخلاف اسراف  
 وسرقة وهلاكة نفقة محرم وكسوة  
 إلا إذا انحزقت بالاستعمال المعتاد  
 أو استعملت معها أخرى فيفرض  
 أخرى (و) تجب لخادمتها  
 المملوك لها

مطلب  
 فى نفقة خادم المرأة

في السراجية اه الآن يقال هذا في غير المروضة لانه اذا اشترى لها ما تحتاجه تستغنى عنه بخلاف المروضة اذا لم يتقدم يرضها فيكون من تمام الكفاية الواجبة على الزوج نعم اذا طلبته ليقوم عنها في الطبخ ونحوه فقد مر أنها اذا لم تفعل بأنهما بمن يكفيها ذلك اذا كانت من لا يخدم أو لا تقدر ووكذا اذا كان لخدمة أو لاداء كيا بآتي (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية كما عرفت (قوله ملكا تاما) احترز به عن الزوجة المكنانة اذا كان لها مال ولو كان نفقة لا تجب على زوجها كما في المنع أخذ من تقييد الزباني وغيره بالحرية بقي لو كانت الزوجة حرة وكاتب أمها فالظاهر أن نفقتها على الزوج ان لم تشتغل عن خدمتها الآن التقييد بالحرية لا يلزم منه اخراج أمها المكنانة فافهم (قوله بالقفل) ليس المراد انه انما يستحق النفقة في حال تلبسه بالخدمة دون ما قبل الشروع فيها أو بعد الفراغ منها لا يتوهمه أحد وانما المراد الاحتراز عما اذا لم يخدمها وان كان لا يشغل له غير خدمتها ولذا قال في الدر المنثور فلو لم يكن في ملكها أو لو كان له شغل غير خدمتها أو لم يكن له شغل لكن لم يخدمها فلا نفقة له اه فقد قرع على القود الثلاثة وفي البحر عن الذخيرة نفقة الخادم انما تجب عليه بازاء الخدمة فاذا امتنعت عن الطبخ والغيرة أعمال البيت لم تجب بخلاف نفقة المرأة فانما يجتنبه الاحتباس اه فافهم (قوله ولو جاءها بخادم الخ) أي قاصدا اخراج خادمها من بيتها فلا يملك ذلك في الصحيح خاتمة لانها قد انتهت لها الخدمة بخادم الزوج ولو الجارية قال في التهر وينبغي أن يقيد بما اذا لم يتضرر من خادمها أما اذا تضرر منه بان كان يحتل من غن ما يشتره كما هو أدب صغار العبيد في ديارنا ولم تستبدل به غيره وجاءها بخادم أمين فانه لا يتوقف على رضاها اه وفيه أنه يمكن الزوج تعاطي الشراء بخادمه لانه من الواجب عليه وليس ذلك من خدمتها الخاصة بها والكلام فيما يتعلق بها ط نعم لو كان خادمها يحتل من غن ما يشتره يمتنع عليه أن يكون عذرا للزوج في اخراجه (قوله بحر بحثنا) راجع اقوله بل ما زاد وعبارة ونظاره أي ظاهر قولهم لا يملك اخراج خادمها أنه عكس اخراج ماعدا خادما واحدا من بيته لانه زاد على قولهما اه أما على قول أبي يوسف الا في فلا (قوله لوحدة) لاحاجة اليه بعد قول المتن المملوك كما صرح به المصنف في المنع أفاده ح وأشار اليه الشارح بقوله اعدم ملكها (قوله موسرا) منصوب على أنه خبر كان المقدرة بعد لو وعلى حل الشارح صار منصوباً على الحالية من الزوج في قول المصنف أول الباب فتجب للزوجة على زوجها فان قوله هنا وتلخدمها معطوف على قوله للزوجة فافهم قال في البحر وفي غاية البيان والبيان مقتدر بنصاب حرمان الصدقة لا بنصاب وجوب الزكاة اه وفي الذخيرة ولا يقدّر نفقة الخادم بالدراهم على ما ذكرنا في نفقة المرأة بل يرض له ما يكفيه بالمعروف ولكن لا تبلغ نفقته نفقة المرأة لانه تبع لها فقد نقص نفقته عنها في الادم وما ذكره محمد في الكتاب من نصاب الخادم فهو بناء على عادتهم وذلك يختلف في كل وقت فعلى القاضي اعتبار الكفاية فيما يرض له في كل وقت ويمكن اه ملخصا (قوله في الاصح) خلافا لما يقوله محمد من أنه يرض لخادما ولو كان الزوج معسرا وعماه في الفتح والبحر (قوله والقول في العسار) لانه متمسك بالاصل منع ولانه منكر لسبب الوجوب قال في البحر الآن تقيم المرأة البيعة ويشترط في هذا الخبر العدد والعدد الله لا لفظ الشهادة وفي القهستاني العسار اسم من الاعسار أي الاقتتار يستعمله بعض أهل العلم لانه غير مسوع كما في الطلبة وقال المطرزي انه خطأ محض وكانهم ارتكبوا من الزوجة اليسار (قوله لا يكفيه) عبارة الفتح لا يكفيهم (قوله فرض عليه الخادمين أو أكثر) ظاهره أن الخدم لها أي لا يلزمه نفقة أكثر من خادم لها الا اذا احتاجتهم لاولاده لانها لو لم يكن لها خادم واحتاج اولاده إلى أكثر من خادم يلزمه لان ذلك من جملته نفقتهم كما لا يخفى (قوله وعن الثاني) أي أبي يوسف أشار إلى أن هذا روايه عن أبي يوسف لان المقول عنه في الهداية وغيرها أنه يفرض لخادمين لا يحتاج أحدهما لمصالح الداخل والاخر لمصالح الخارج (قوله زفت اليه) أشار إلى أن الاعتبار الحالي في بيت أبيه الاحاطا الطارئ عليها في بيت الزوج تأقل رملي (قوله ثم قال وفي البحر الخ) عبارة البحر هكذا قال الطحاوي وروى صاحب الاملاء عن أبي يوسف أن المرأة اذا كانت ممن يجبل مقدارها عن خدمة خادم واحد أنفق على من لا بد لها منه من الخدم عن هو أكثر من الخادم الواحد أو الاثنين أو أكثر من ذلك قال وبه تأخذ كذا في غاية البيان وفي التلخيصية واللولو الجارية المرأة اذا كانت من

على الظاهر ملكا تاما ولا يشغل له غير خدمتها بالفعل فلو لم يكن في ملكها أو لم يخدمها لا نفقة له لان نفقة الخادم بازاء الخدمة ولو جاءها بخادم لم يقبل منه الا برضا فلا يملك اخراج خادمها بل ما زاد عليه بحر بحثنا (لو) حرة لأمة جوهرة لعدم ملكها (موسرا) لا معسرا في الاصح والقول في العسار ولو برهن فينتها أو في خاتمة (ولو له أولاد) لا يكفيه خادم واحد فرض عليه نفقة (تخادمين أو أكثر انصافا) فتح وعن الثاني غنية زفت اليه بخدم كثير استحق نفقة الجميع ذكره المصنف ثم قال وفي البحر عن الغاية وبه تأخذ قال وفي السراجية ويفرض عليه نفقة خادمها وان كانت من الاشراف فرض نفقة خادمين وعليه الفتوى

بنات الاشراف ولها خدم يجبر الزوج على نفقة خادمين اه فالحاصل أن المذهب الاقتصار على واحد  
مطلقا والمأخوذ به عند المشايخ قول أبي يوسف اه (قوله ولا يفرق بينهما ما يعجزه عنها) أي غائبا كان  
أو حاضرا (قوله بأنواعها) وهي مأكل وكول وملبس وسكن ح (قوله حقها) أي من النفقة  
وهو منصوص مفعول المصدر ورواها (قوله ولو موسرا) المناسب ولو موسرا له إشارة الى خلاف  
الشافعي رحمه الله والاصح عنده عدم الفسخ بجمع الموسر حقها كذا فينا (قوله بأعسار الزوج) مقابل  
قوله ولا يفرق بينهما يعجزه ط (قوله ويتضرر بها بغيته) أي تصررا المرأة بعدم وصول النفقة بسبب غيبته  
وفي بعض النسخ ويتضرر بها بغيته أي تعذر النفقة وهي أظهر وهذا مقابل قوله ولا بعدم أيضا حقها  
والحاصل أن عند الشافعي إذا عسر الزوج بالنفقة فلها الفسخ وكذا إذا غاب وتعدرت تحصيلها منه على  
ما اختاره كثيرون منهم لكن الاصح المعتمد عندهم أن لا فسخ مادام موسرا وإن انقطع خبره وتعدرت استيفاء  
النفقة من ماله كما صرح به في الآم قال في التحفة بعد نقل ذلك فجزم شيخنا في شرح منهجه بالفسخ في مطلق خبر  
لا مال له حاضر مخالف للمنفوق كما علت ولا فسخ بغيته من جهل حاله يسارا أو أعسارا بل لو شهدت بيته أنه غاب  
موسرا فلا فسخ ما لم تشهد بأعساره الآن وإن علم استنادها للاستصحاب أو ذكرته تقوية لا شك كما يأتي  
اه (قوله نعم لو أمر شافيا) أي بشرط أن يكون مأذونا له بالاستتابة خائفة قال في غرر الاذكار ثم اعلم  
أن مشايخنا استحسنوا أن يصب القاضي الحنفى تأبى عن مذهبه التفرق بينهما ما إذا كان الزوج حاضرا  
وأبي عن الطلاق لأن دفع الحاجة الدائمة لا يتيسر بالاستتابة إذا الظاهر أنها لا تجتمع من يرضها وغنى الزوج  
ما لا أمر متوهم فالتفريق ضروري إذا طلبته وإن كان غائبا لا يفرق لأن عجزه غير معلوم حال غيبته وإن قضى  
بالتفريق لا ينفذ قضاءه لأنه ليس في محمده فيه لأن العجز لم يثبت اه ونقل في الجراختلاف المشايخ وأن الصحيح  
كما في الذخيرة عدم النفاذ لظهور مجازفة الشهود وكفى العمادية والفتح وذكر في قضاء الاشياء في المسائل  
التي لا ينفذ فيها قضاء القاضي ان منها التفرق العجز عن الاتفاق غائبا على الصحيح لا حاضرا اه والحاصل أن  
التفريق بالعجز عن النفقة جائز عند الشافعي حال حضرة الزوج وكذا حال غيبته مطلقا أو ما لم تشهد بيته بأعساره  
الآن كما علت مما نقلناه عن التحفة والحالة الاولى جعلها مشايخنا حكما محمدا فيه فينفذ فيه القضاء دون الثانية  
وبه تعلم ما في كلام السارح حيث جزم بالنفاذ فيه ما فانه مبنى على خلاف الصحيح المار عن الذخيرة وذكر  
في الفتح أنه يمكن الفسخ بغير طريق اثبات عجزه بل بمعنى فقده وهو أن تعذر النفقة علمها ورده في الجرا بأنه ليس  
مذهب الشافعي قلت ويؤيده ما قدمناه عن التحفة حيث رد على شرح المنهج بأنه خلاف المنقول فعلى هذا  
ما يقع في زماننا من فسخ القاضي الشافعي بالغيبه لا يصح وليس الحنفى تنفيذه سواء بنى على اثبات الفسخ  
أو على عجز المرأة عن تحصيل النفقة منه بسبب غيبته فامتنع بذلك نعم يصح الثاني عند أحمد كذا ذكر في كتب  
مذهبه وعليه يحمل ما في فتاوى قارئ الهداية حيث سئل عن غاب زوجها ولم يترك لها نفقة فأجاب إذا أقامت  
بيته على ذلك وطلبت فسخ النكاح من قاض يراه ففسخ نفقه وهو قضاء على الغائب وفي نفاذ القضاء على الغائب  
روايتان عندنا فعلى القول بنفاذه يسوغ الحنفى أن يزوجها من الغير بعد العدة وإذا حضر الزوج الاول وبرهن  
على خلاف ما ادعت من تركها بالنفقة لا تقبل بيته لأن البيعة الاولى ترجح بالقضاء ولا تطل بالثانية اه  
وأجاب عن نظيره في موضع آخر بأنه إذا فسخ النكاح كما يرى ذلك ونفذ نفقته قاض آخر وتزوجت غيره صح  
الفسخ والتنفيد والتزوج بالغير ولا يرتفع بحضور الزوج وأدعاه أنه تركه عندها نفقة في مدة غيبته الخ فقوله  
من قاض يراه لا يصح أن يراد به الشافعي فضلا عن الحنفى بل يراد به الحنبلي فافهم (قوله إذا لم يرتش  
الامر والمأمور) أما الاول فلأن نصب التامني بالرشوة لا يصح وأما الثاني فلأن حكمه به لا يصح ولو صح  
نصبه وعليه فالمناسب العطف باو (قوله وبعد الفرض) أشار الى أن في عبارة المصنف كلاما مطوبا يبعد قوله  
ولا يفرق بينهما ما يعجزه عنها الخ تقديره بل يفرض لها النفقة عليه وأمرها بالاستتابة لكن الفرض يظهر  
فيما لو كان المعسر عن النفقة حاضرا لأن الغائب إذا لم يكن له مال حاضر لا يفرض لها نفقة عليه كافي في  
الحاكم وسيد كرم المصنف بعد تم سبذ كرا أن المفتي به قول زفر فافهم (قوله بالاستتابة) ذكر انحصاف  
وتبعه الشارحون أنها الشراء بالنسيئة لتقتنى الثمن من مال الزوج وفي الجنبى أنها الاستمقراض بجر ونقل

مطلب  
في فسخ النكاح بالعجز عن النفقة  
أو بالغيبه

(ولا يفرق بينهما ما يعجزه عنها)  
بأنواعها الثلاثة (ولا بعدم  
أيضا) (لو غائبا) (حقها ولو  
موسرا) وجوز الشافعي بأعسار  
الزوج ويتضرر بها بغيته ولو قضى  
به حتى لم ينفذ نعم لو أمر شافيا  
فقضى به نذا لم يرتش الامر  
والمأمور بجر (و) بعد الفرض  
(يأمرها القاضي بالاستتابة)

مطلب  
في الامر بالاستتابة على الزوج

التهستاني الثاني عن صدر النمر بعة قال واليه يشير كلام المغرب اه وفي البعثة بية أنه الاولى كالايجز  
قال في الدر المنثور لكن التوكيل بالاستقراض لا يصح على الاصح فالاصح الاول اه ومثله في الجوى  
عن البرجندی قلت الثاني أيسر على المرأة لأنها قد لا تجد من يسعها بالنسيئة ما يحتاجه في كل يوم بخلاف  
الاستقراض لنفقة شهر مثلا ويأتي قريبا الجواب عن اليراد (تنبه) في قضاء الحياوى الزاحدى فان لم تجد  
من تستدين منه عليه كتبت وأنفقت وجعلته ديناً عليه بأمر القاضي وان لم تقدر على الاكتساب لها  
السؤال ليومها وتجعل مسؤولها ديناً عليه أيضاً بأمره (قوله لتحيل عليه الخ) اعلم أنهم قالوا ان المرأة  
حق الرجوع على الزوج بالنفقة بعد فرض القاضي سواء أكانت من مالها أو استدانتها بأمر القاضي أو بدونه  
ولكن فائدة الامر بالاستدانة عدم سقوطها بموت أحدهما كما سيذكره المصنف بقوله وموت أحدهما  
وطلاقها بسقط المفروض الا اذا استدانت بأمر قاض وأشار الشارح الى فائدة اخرى وهي ما في تجريد  
القدوري والهداية من أن فائدة الامر بهما أن تحيل الغريم على الزوج وان لم يرض الزوج وبدون الامر ليس  
لهذا ذلك وذكر في الفتح عن النخعة أن فائدته رجوع الغريم على الزوج أو على المرأة قال في البحر وظاهره  
أن للغريم الرجوع عليه بلا حواله منها وعلى ما في البحر لا رجوع له بلا حواله اه قلت الظاهر عدم المخالفة  
وأن المراد بالاحالة دلالتها الغريم على زوجها ليطالبه بأن تقول له ان زوجي فلان فطالبه بالدين اذ لا يمكن ارادة  
حقيقة الحواله هنا بدليل تصرفهم بأن للغريم مطالبة المرأة بهما أيضاً وأنه لا يشترط رضی الزوج بالحواله  
هذا وقد صرحوا أيضاً بأن الاستدانة بأمر القاضي ايجاب الدين على الزوج لان للقاضي ولاية كاملة عليه  
فلذا كان للغريم أن يرجع عليه وبدون الامر بهما الا يرجع عليه بل عليها وهي ترجع على الزوج فقد ظهر من هذا  
أن الاستدانة بالامر تقع لها ويجب بها الدين على الزوج بسبب ولاية القاضي عليه لا بطريق الوكالة عن الزوج  
وبه اندفع ما مر من أن التوكيل بالاستقراض لا يصح فافهم (قوله ان سرحت الخ) لا يصح جعله قيدا لقوله  
وهي عليه لان رجوع المرأة على الزوج ثابت لها قبل الامر بالاستدانة كما علمته بل هو قيد لقوله لتحيل عليه  
وعبارة المجتبى فاذا استدانت هل تصرح بأنى استدين على زوجي أو تترى أما اذا سرحت فظاهر وكذا  
اذ انوت واذا لم تصرح ولم تنو لا يكون استدانة عليه ولو ادعت انه انوت الاستدانة عليه وأنكر الزوج فالقول له  
اه قلت وفائدة انكاره عدم رجوع الغريم عليه بل يرجع عليها وهي ترجع عليه وانما ان سقط بموت أحدهما  
أو طلاقها كما علم بمما مر والظاهر أنه لا عين على الزوج اذ كيف يحلف على عدم نيتها اذ لم يقيد باليمين خلافا لما  
نقله الرحق من التيسيد به فاني لم أرفد في المجتبى ولا في البحر (قوله وتجب الادانة الخ) قال في الاختيار والمعصرة  
اذا كان زوجها معسرا ولها ابن من غيره موسر أو أخ موسر فنفقة على زوجها ويؤثر الابن أو الاخ بالاتفاق  
عليها ويرجع به على الزوج اذا أيسر ويحبس الابن أو الاخ اذا امتنع لان هذا من المعروف قال الزيلعي  
قتين بهذا أن الادانة لنفقة اذا كان الزوج معسرا وهي معصرة فتجب على من كانت تجب عليه نفقتها لولا الزوج  
وعلى هذا لو كان للمعسر أولاد صغار ولم يقدر على انفاقهم تجب نفقتهم على من تجب عليه لولا الاب كالام والاخ  
والعم ثم يرجع به على الاب اذا أيسر بخلاف نفقة أولاده البكار حيث لا يرجع عليه بعد البسار لانما الاتجب  
مع الاعسار فكان كالمست اه وأقره عليه في فتح القدير بحر قلت ومقتضاه أنه لا فرق بين الأم وغيره في ثبوت  
الرجوع على الاب مع أنه سيذكر قبل القروع أنه لا رجوع في الصحيح الا للام وفيه كلام سيذكره هناك (قوله  
كاخ وعم) يصح رجوعه لكل من الزوجة والصغار اه ح أي كأن يكون لها أخ أو عم ولا ولادها أخ  
من غيرها أو عم تستدين لنفسها من أخيها أو عمها ولا ولادها من أخيها أو عمهم وظاهره أنه لا يقدم الاخ  
على العم هنا تامل (قوله وستنفخ) أي في القروع (قوله ثم أيسر) أي الزوج كما فسره في المخ والاولى  
أن يقول ثم أيسر أحدهما ح قلت ومثله ما لو أيسرا (قوله بخاصة) اذ لا تقدر بدون طلبها (قوله ثم)  
أي القاضي نفقة يساره أي يسار الزوج الذي امر أنه نفقة وهي الوسط ولو قال وجب الوسط كما قال فيما  
بعده لكان أوضح ح (قوله في المستقبل) أما الماضي قبل الخاصة فقد درضت به ولو بعد عرض البسار  
(قوله وبالعكس) بأن قضى بنفقة اليسار لكونه ما موسرين ثم أعسر الزوج على ما قال أو ثم أعسر أحدهما  
على ما هو الاولى ولو قال قضى بنفقة الاعسار ثم أيسر أحدهما أو بالهكس وجب الوسط لكان أوضح

تحيل (عليه) وان أبي الزوج  
أما بدون الامر فيرجع عليها وهي  
عليه ان سرحت بأنم عليه أو  
فوت ولو أنه كرهتها فالقول له  
يجبى وتجب الادانة على من  
تجب عليه نفقتها ونفقة الصغار  
لولا الزوج كاخ وعم ويحبس الاخ  
ونحوه اذا امتنع لان هذا من  
المعروف زيلعي واختيار وستنفخ  
(قضى بنفقة الاعسار ثم أيسر  
بخاصة ثم) القاضي نفقة يساره في  
المستقبل (وبالعكس وجب الوسط)

مطلب  
في الصلح عن النفقة

كما مر (صالحات زوجها عن نفقة كل شهر على دراهم ثم) قالت لا تكفيني زيدت ولو (قال الزوج لا يطيق ذلك فهو لازم) فلا التفات

لمقالته بكل حال (الا اذا غير سعر الطعام وعلم) القاضي (أن مادون

ذلك) المصالح (عليه يكفيها) فيستدبر فرض كفايتها له المصنف عن الخيانة وفي البحر

عن الذخيرة الا أن يعترف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس

فيرجع بقدر طاقتهم وفي الظهيرية صالحها عن نفقة كل شهر على مائة درهم والزوج محتاج لم يلزمه

الا نفقة مثلها (والنفقة لا تفسر دينا الا بالقضاء أو الرضاء) أي

اصطلاحهما على قدر معين أصنافا أو دراهم فقبل ذلك

لا يلزمه شيء وبعده ترجع بما أنفق ولو من مال نفسه ابلا أمر

قاس

مطلب  
لا تصير النفقة دينا الا بالقضاء أو الرضاء

وأخصر ادح ((قوله كما مر) في قوله بقدر حالهما ح (قوله صالحات زوجها الخ) قد مرنا عند قوله لرضاها بذلك عن الذخيرة أن الصلح على النفقة تارة يكون تقدير النفقة كالصلح على نحو الدراهم قبل تقدير النفقة بالقضاء أو الرضاء أو بعده فتجوز الزيادة عليه والنقصان عنه أي بالفلاء أو الرخص وتارة يكون معاوضة كالصلح على نحو عبدان كان بعد تقديرهما بما ذكر فلا تجوز الزيادة ولا النقصان ولو قبل التقدير فهو تقدير فكلهما مناجم على ما إذا لم يكن معاوضة ولذا قصد بقوله على دراهم (قوله زيدت) أي يسع القاضي دعواها ويريد لها إذا كانت لا تكفيها المماقي كافي الحاكم صالحات المرأة زوجها على نفقة لا تكفيها فلهما أن ترجع عنه وتطالب بالكفاية اه (قوله فلا التفات لمقاتله) فانه التزمه باختياره وذلك دليل على كونه قادرا على أداء ما التزمه فيلزمه جميع ذلك الا أن يعترف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فإذا أخبروه أنه لا يطيق ذلك نقص عنه وأوجب على قدر طاقتهم ذخيرة وحاصله أنه لا يقبل قوله لتناضيه ما لم يظهر للقاضي حاله بخلاف المرأة فانه لا تناقض منها فانها غير ملتزمة لأن لها الرجوع عن الصلح كما مر الكلام فيه فثبت لم تكن متناضية تسع دعواها على الزوج بعدم سماعها هذا ما ظهر لي في بيانه فافهم أنكر حلقه أو طلب منها بينة ولا يفعل كذلك في دعوى الزوج لعدم سماعها هذا ما ظهر لي في بيانه فافهم هذا وأما ما في الذخيرة من أن القاضي لو فرض لهما ما لا يكفيها فلهما أن ترجع عنه لانه ظهر خطأه فعليه التدارك بالقضاء بما يكفيها وكذلك لو فرض على الزوج زيادة على الكفاية فله الامتناع عنها اه فلا يرده على ما مر لأن هذا في القضاء بطريق الزام على الزوج فلم يظهر فيه التساوق منه بخلاف الصلح برضاه وقد تخنى هذا على غير واحد فافهم (قوله بكل حال) تابع فيه المصنف في شرحه ولم أره لغیره مع عدم ظهور وجهه فالمناسب اسقاطه تأمل (قوله الا اذا غير سعر الطعام الخ) لأن ذلك عارض فلا يكون به منقضا لانه لم يدع أن ذلك كان وقت الصلح بل عرض بعده وكذلك الحكم في دعوى المرأة بالاولى وكالصلح القضاء ففي البحر عن الظهيرية اذا فرض القاضي للمرأة النفقة فغلا الطعام أو رخص فان القاضي بغير ذلك الحكم اه (قوله الا أن يعترف الخ) أي يطلب المعرفة وهذا استثناء من قوله فلا التفات لمقاتله كما علمت فكان المناسب ذكره عقبه (قوله لم يلزمه الا نفقة مثلها) لظهور أن المائة لكل شهر على الفقير المحتاج شيء كثير في زمانهم لا يتغابن فيه قال في الخلاصة لو صالحته على أكثر من حقوقها في النفقة والكسوة أن كان قدر ما يتغابن الناس في مثله جاز والا فالزيادة مردودة ولا يسطل القضاء اه وعليه فلو مضت مدة لا تسقط النفقة اذا بطل أصل القضاء لسقطت بالمضي وتماه في البحر وكأنه أراد بالقضاء التقدير تأمل (قوله والنفقة لا تصير دينا الخ) أي اذا لم ينفق عليها بأن غاب عنها أو كان حاضرا فامتنع فلا يطالب بها بل تسقط بمضي المدة قال في الفقه وذكر في الغاية معزوا الى الذخيرة أن نفقة مادون الشهر لا تسقط فكأنه جعل القليل مما لا يمكن الاحتراز عنه اذا لو سقطت بمضي يسير من الزمان ما تمكنت من الاخذ أصلا اه ومثله في البحر وكذا في الشربلالية عن البرهان ووجهه في غاية الظهور لمن تدبر فافهم ثم اعلم أن المراد بالنفقة نفقة الزوجة بخلاف نفقة القريب فانها لا تصير دينا ولو بعد القضاء والرضاء حتى لو مضت مدة بعد ضمانها تسقط كما يأتي وسيأتي أن الزيلي استثنى نفقة الصغير وبأني تمام الكلام عليه عند قول المصنف قضى بنفقة غير الزوجة الخ (قوله الا بالقضاء) بأن يفرضها القاضي عليه أصنافا أو دراهم أو دنائير فهو (قوله فقبل ذلك لا يلزمه شيء) أي لا يلزمه عما مضى قبل الفرض بالقضاء أو الرضاء ولا عما يستقبل لانه لم يجب بعد ولا الايصح البراءة عنها قبل الفرض وبعده يصح مما مضى ومن شهر مستقبل كما تقدم قبل قوله ونحو ذلك وأما الكفالة بها شهرا أو أكثر فصرح في البحر عن الذخيرة أنها لا تصح قبل الفرض والتراضي ونقل بعده عن الذخيرة أيضا ما يخالفه وقد مرنا الكلام عليه والتوفيق بين كلاميه (قوله وبعده) أي وبعد القضاء أو الرضاء ترجع لانها بعده صارت ملكا لها كما قدمناه ولذا أتال في الخيانة لو أكلت من مالها أو من المسألة لها الرجوع بالمفروض اه وكذا لو تراضيا على شيء ثم مضت مدة ترجع بها ولو لا تسقط قال في البحر فهذا هو المراد به ولهم أو الرضاء فاما ما توهمه بعض حنفية العصر من أن المراد به أنه اذا مضت مدة بغير فرض ولا رضى ثم رضى الزوج بشيء فإنه يلزمه خطأ ظاهرا لا يفهمه من له أدنى تأمل اه ومقتضاه أنه لا يلزمه شيء بهذا الرضى لكون ما مضى قبله لم يجب عليه

فهو التزام ما لم يلزم وانما يلزمه ما عصى بعد الرضى لانه صار واجبا به كلقضاء أو أطلق في الرجوع فمثل ما اذا  
 شرط الرجوع لها أو لا كما هو ظاهر المتون والشروح وأما ما في الحاشية والظهير به من أن القاضى اذا  
 فرض لها النفقة فبطل الزوج استقرضى كل شهر كذا أو أتفق لا ترجع ما لم يقل وترجى بذلك على "فعل" المراد  
 لا ترجع بما استقرضت بل بالمفروض فقط والافه وغلط محض أفاد في البحر وأجاب المقدسى بأن التوكيد  
 في القرض لا يصح وإذا شرط الرجوع يكون كالأصلح على هذا المقدار فترجع به وكذا أجاب الخير الرملى  
 بأنه لما لم يصح الأمر بالاستقراض عليه صارت مستقرضة على نفسها متبرعة ان لم يشترط الرجوع عليه  
 (تبيينه) أطلق النفقة فمثل نفقة العدة اذ لم تنقضها حتى انقضت العدة ففي الفتح أن المختار عند الحلواني  
 أنها لا تسقط وسنذكر عن البحر أن الصحيح السقوط وأنه لا بد من اصلاح المتون هنا لاطلاقها عدم السقوط  
 وان هذا كله في غير المستدانة وسماى تمام الكلام فيه (قوله ولو اختلفا في المدة) أى في قدر ما مضى  
 منها من وقت القضاء أو الرضاء وكذا اختلفا في قدر النفقة أو جنسها كما في البرازية (قوله فالقول له)  
 لانها تبنى زياد دين وهو ينكر فالقول له مع يمينه ذخيرة (قوله وموت أحدهما وطلاقها) وكذا  
 بنسبها كما قدمه الشارح بقوله وتسقط به أى بالشوز المفروضة للمستدانة في الاصح كالوت اه وموت  
 أحدهما غير قيد فكذا موتها بالاولى كما لا يخفى قال الخير الرملى "وقد السقوط بالطلاق شيخنا الشيخ محمد  
 ابن سراج الدين الحنفى بما اذا مضى شهر يعنى فأزيد وهو قيد لا بد منه تأمل اه (قوله واعتمد في البحر  
 بجنا الخ) فانه أولا نقل السقوط بالطلاق عن النفاية والجوهرية والحاشية والظهيرية والمنجبية والذخيرة  
 وان القاضى أباعلى النسبى نص على أن ذلك مروى وأنه أفتى به الصدر الشهيد والامام ظهير الدين المروغى أفتى  
 وشبهه بالذى اذا اجتمع عليه خراج رأسه ثم أسلم يسقط عنه ما اجتمع عليه ثم قال فسقط ظهر من هذا أن الرأج  
 عندهم سقوطها بالطلاق كما موت ثم قال بعده قال العبد الضعيف ينبغي ضعف القول بسقوطها بالطلاق  
 ولو بئنا لا نورد كثر لانه اثنان منها ضعيفان وقال الثمالى وهو أقواهما ما في البدائع من الخلع لو قال  
 خاعتك وفوى الطلاق يقع الطلاق ولا يسقط شئ من المهر والنفقة قال فهذا صريح في المسألة وفي البدائع أيضا  
 ولا خلاف بينهم في الطلاق على مال أنه لا يبرأ به عن سائر الحقوق التي وجبت لها بسبب النكاح اه فالذى  
 يتعين المصير اليه على كل منف وقاض اعتمد عدم السقوط خصوصا ما تضمنه القول بالسقوط من الاضرار  
 بالنساء اه ملخصا ورد عليه العلامة المقدسى "والخير الرملى" بإمكان حمل ما في البدائع من الحقوق التي  
 لا تسقط على المهر ونفقة ما دون الشهر والنفقة المستدانة بأمر وبأن هذه الرواية قد أفتى بها من تقدم وذكرت  
 في المتون كلوا قايمة والنفاية والاصلاح والغرر وغيرها قال المتدسى "ولهذا توقف كثير في الفتوى بالسقوط  
 وظفرت بتقل صريح في تعجيل عدم السقوط في خزانة المفتين وفي الجواهر أنه لا ينبغي أن يبقى بسقوطها  
 بالطلاق الرجعى "لأنه لا يتخذها الناس وسيلة لتقطع حق النساء اه والذي يتعين المصير اليه أن يقال يتأمل  
 عند الفتوى كما جرت به عادة المشايخ في هذا المقام اه ملخصا (قوله لكن الخ) استدل على اطلاق  
 الطلاق الشامل للبائن والرجعى "بتخصيص السقوط بالبائن وعدمه بالرجعى" (قوله والفتوى الخ) هذه  
 عبارة جواهر الفتاوى كما في الخ فيكون بدلا من ما اه ح وفي هذه العبارة مخالفة لما نقله المقدسى عنها  
 (قوله وبالأول) أى بالسقوط بالطلاق مطلقا (قوله أفتى شيخنا) يعنى الخير الرملى قال في الخيرية بعد  
 عزوه الى الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب وأفتى به الشيخ زين الدين بن نجيم ووالد شيخنا الشيخ أمين الدين  
 وهى في فتاويهما (قوله لكن صريح الشربلى الخ) وعبارته المرأة اذا طلقت وقد تجدد لها نفقة مفروضة  
 قبل تسقط وهو غير المختار وأشار اليه المصنف أى ابن وهبان بصيغة قبل والاصح عدم السقوط ولو كان الطلاق  
 بائنا لالتجذبه خيلة تسقوط حقوق النساء وما ذكره الشارح أى ابن النخبة غير التحقيق في المسألة اه  
 ووافقه ما في الفتوى استثنى عن خزانة المفتين أن المفروضة لا تسقط بالطلاق على الاصح اه ط (قوله في تأمل  
 عند الفتوى) بأن ينظر في حال الرجل هل فعل ذلك تنكلا من النفقة أو سوء اخلاقها مثلا فان كان الاول يلزم  
 بها وان كان الثانى لا يلزم وهذا ما قاله المقدسى وينبغى التعويل عليه ط (قوله لانها صلة) أى والصلات  
 تبطل بالموت قبل القبض هداية وهذا التعميل لا يظهر في الطلاق وتعليقه ما قدمناه من أنها كخراج رأس

ولو اختلفا في المدة فالقول له  
 والبينة عليها ولو أنكرت انفاقه  
 فالقول لها بينهما ذخيرة (وموت  
 أحدهما وطلاقها) ولورجعا  
 ظهيرية وحاشية واعتمد في البحر  
 بجنا عدم سقوطها بالطلاق لكن  
 اعتمد المصنف ما في جواهر الفتاوى  
 والفتوى عدم سقوطها بالرجعى  
 كما لا يتخذ الناس ذلك حيلة  
 واستحسنه محمى الاشياء  
 وبالأول أفتى شيخنا الرملى لكن صريح  
 الشربلى في شرحه لوهبانية  
 ما يجتهد في البحر من عدم السقوط  
 ولو بئنا قال وهو الاصح ورتة  
 ما ذكره ابن النخبة في تأمل عند  
 الفتوى (يسقط المفروض) لانها  
 صلة



(الاذا استدان بامر القاضى)  
 فلا تسقط بوجت أو طلاق في الصحيح  
 لما مر أنها كاستدانته بنفسه  
 وعبارة ابن الكمال الا اذا استدان  
 بعد فرض فانس آخر ولو بلا أمره  
 فايحزر (ولا ترذ) النفقة والكسوة  
 (المجلة) موت أو طلاق عجلها  
 الزوج أو أبوه ولو فائمة به بشي  
 (بياع القن) وبسعي مدبر ومكاتب  
 لم يجز (المأذون في النكاح)  
 وبدونه يطالب بعد عتقه (في نفقة  
 زوجته) المفروضة اذا اجتمع  
 عليه ما يجز عن أدائه ولم يفده  
 ذخيرة ولوليت المولى لأتمته  
 ولا نفقة ولده

مطلب  
 في بيع العبد لنفقة زوجته

الذي (قوله في الصحيح) كذا في الزيلعي عن النهاية والبحر والنهر وغيرهما مقابل قول الخصاص بسقوطها  
 ولومع الامر بالاستدانة وهو ظاهر الهداية قال في التبع والصحيح ما ذكره الحاكم النسيب أنها سمع الامر  
 بالاستدانة لا تسقط بالموت لان الاستدانة بأمر من له ولاية تامة عليه كالأستدانة بنفسه فلا تسقط بالموت  
 وعلى هذا الخلاف سقوطها بعد الامر بالاستدانة بالطلاق والصحيح لا تسقط اه (قوله لما مر الخ) لم يميز  
 هذا في كلامه ط (قوله فايحزر) أتت خبراً بأنه مخالف للفتوى والشروح فلا يعقل عليه اه ح وقد  
 عات قول الخصاص بسقوط المفروضة مع الامر بالاستدانة فكيف بدونه والظاهر أن ما ذكره ابن كمال سبق فلم  
 (قوله بموت أو طلاق) هذا عندهما وقال محمد يرفع عنها حصه ما مضى ويجب رد الباقي ان كان قائماً  
 وقتها ان كان مستهلكاً ذخيرة قال في التبع والموت والطلاق قبل الدخول سواء وفي نفقة المطلقة اذا مات  
 الزوج اختلفوا فيه قبل رد وقبل لاستدانة بالاتفاق لان العدة قائمة في موته كذا في الاقضية اه قال الخبر  
 الرملي واستنفذ منه ومما في الذخيرة جواب حادثة الفتوى طلقها بائناً وجعل لها نفقة تسعة أشهر فاستقطت  
 سقطاً بعد عشرة أيام فانقضت بذلك عدتها هل يرجع عليها بما زاد على حصه العشرة أم لا الجواب لا يرجع  
 عندهم الا عند محمد وهو القياس (قوله عجلها الزوج أو أبوه) لما في الولوالجية وغيرها أو الزوج اذا دفع  
 نفقة امرأته مائة ثم طلقها الزوج ليس للاب أن يسترد ما دفع لانه لو أعطاهما الزوج والمساءلة بحالها لم يكن له  
 ذلك عند أبي يوسف وعليه الفتوى فكذا اذا أعطاهما أبوه اه وجهه أنها اصل له زوجته ولا رجوع فيما يهبه  
 لزوجته والعبرة لوقت الهبة لا لوقت الرجوع فالزوجية من الموانع من الرجوع كالموت ودفع الاب كدفع الابن  
 فلا إشكال بحر قلت وظاهره أن دفع الاجنبي ليس كذلك ولعل وجهه أن الاب يدفع بطريق النيابة  
 عن ابنه عادة فكانت حبة من الابن فلا رجوع بخلاف دفع الاجنبي فتأمل (قوله يباع القن) أي يبيعه  
 سيده لانه دين تعلق في رقبته باذن المولى فهو مبيع يبيعه فان امتنع باعه القاضى بحضرته كما قدمناه عن  
 النهر في نكاح الرقيق والقن عند الفقهاء من لا حرية فيه بوجه وفي اللغة من ملك هو أو أبوه بحر (قوله وبسعي  
 مدبر ومكاتب) لعدم صحة بيعهما ومثلهما ما ولد أم الولد وقوله في البحر والنهر وأم الولاد فيه سقط وعنى البعض  
 عند الامام بمنزلة المكاتب هندية عن المحيط ولواختار استسعاء القن دون بيعه ينبغي أن لها ذلك كما قالوا  
 في المأذون المديون اذا اختار الغراء استسعاء بحر وأقره أخوه والمقدسي (قوله لم يجز) أما لو عجز  
 نفسه عادى الرق فيجوز عليه حكم القن (قوله وبدونه الخ) يعنى اذا تزوج القن أو المدبر ونحوه بلا إذن  
 السيد يطالب بالنفقة بعد العتق أي بالنفقة المستقبلية لا التي في حال رقه لعدم كونهما زوجة وقتها قال في الفتاوى  
 الهندية فان تزوج دوناً بغير اذن المولى فلا نفقة عليهم ولا مهر كذا في الكافي وان أعنت واحد منهم جاز نكاحه  
 حين عتق وعليه المهر والنفقة في المستقبل اه ح (قوله المفروضة) كذا قيد به في النهر وعزاه الى الفتح  
 وغيره أي لانها بدون الفرض تسقط بالمنى كنفقة زوجة الحر والذي في الفتح فرضها بقاء القاضى وهل  
 بالتراضي كذلك لم أره وذكر في باب نكاح الرقيق بمنأى عنه ينبغي أن لا يصح فرضها بتراضيها لغير العبد  
 عن التصرف ولا تهمامه بقصد الزيادة لانها لا تصير الى أن يجتمع لهما من النفقة قدر قيمته لما في الاول من الاضرار  
 بالقدر اليسير كنفقة كل يوم وانه لا يلزمها أن تصير الى أن يجتمع لهما من النفقة قدر قيمته لما في الاول من الاضرار  
 بالمولى ومما في الثاني من الاضرار بها أفاده في البحر قلت والظاهر أن الخيار للمولى ان شاء باعه جيعه أو باع منه  
 بقدر ما له عليه ثم اذا تجدد لها عليه نفقة اخرى يباع من حصه كل من السيد والمشتري بقدر ما يخصه لانه  
 عياله مشترك لزمه دين فيغرم كل منهما بقدر ما يملكه وهكذا لو بيع منه لثالث ورابع تأمل (قوله ولم يفده)  
 فلما اختار المولى فداءه لا يباع لان حقها في النفقة لا في رقة العبد (قوله ولوليت المولى) تعميم للزوجة فان  
 لها النفقة على عبد أيها لان البنت تسحق الدين على الاب فكذا على عبده بحر عن الذخيرة (قوله  
 لأتمته) أي أمة مولاد أي لا يجب على العبد نفقة زوجته التي هي أمة مولاد سواء بواها أو لا لانها جميعاً  
 ملك المولى ونفقة المملوك على المالك بحر وينظر ما لو كان مكاتباً للمولى ولعلها عليه شربلابة  
 (قوله ولا نفقة ولده الخ) لانه اذا كانت زوجته حرة فأولادها احرار يتعاليها ونفقتهم عليها الوفاة ولا نفق  
 الاقرب فالاقرب من يرثهم واذا كانت مكاتبه فأولادها تبع اه في الكفاية فنسقتهم عليها واذا كانت

الزوجة قنة أو مدبرة أو أم ولد فأولادها تسع إليها في الرق والتدبير والاستيلاء ونفقةهم على مولاهم لانهم ملكه وهذا معنى قوله لتبعية الام أي لالتزام العبد نفقة ولده سواء كانت زوجته حرة أو غيرها تبعية الولد لاته في الحرة ولو سرة والكتابة لو كانت الرق ولو قنة والتدبير أو الاستيلاء لومدرة أو أم ولد فافهم (قوله ولو مكاتبين الخ) في الجهر عن كافي الحاكم وشربه للثبوت وشرح الطحاوي والشامل وكذا في الفسخ المكاتب لا تجب عليه نفقة ولده سواء كانت امرأته حرة أو أمة وهذا المعنى وإذا كانت امرأته المكاتب مكاتبة وهما المولى واحد فنفقة الولد على الام لان الولد تابع للام في كابتها ولهذا كان كسب الولد لها وارث الجنائية عليه لها وميراثها لها فكذلك النفقة تكون عليها اه وبه يظهر ان النكير في قوله سعي وكذا ما بعده عائد على الولد لانه معنى كون كسبه لاته ولا ضرورة لاربعاءه للزوج لان الكلام في نفقة ولد المكاتب أما نفقة زوجته فلم يحكمها من قوله ومكاتب لم يجز فافهم نعم قوله ونفقته على أبيه الظاهر أنه سبق قلم من صاحب الجوهره لما علمت من صريح هذه الكتب المعتمدة من أن نفقته على اتمه ونفقته في ح عن الذخيرة (قوله ثم علم قرصى) أما اذا لم يعلم المشتري بجحاله أو علم بعد الشراء ولم يرخص له رده لانه عيب اطلع عليه فتح (قوله لانه دين حادث) أي عند المشتري لان النفقة تنجم دسأ نشأ على حسب تجدد الزمان على وجه يظهر في حق السيد فهو في الحقيقة دين حادث عند المشتري فتح (قوله ثماني الدرر الخ) تفريع على قوله بعد ما اشتراه وقوله لانه دين حادث فان معناه انه انما يساع ثانيا بما يجمع عليه من النفقة عند المشتري لا بما بقي عليه من عند الاول كما اذا بيع فلم يبق منه بماعله لا يساع ثانيا بما يبق بل بما يحدث عند الثاني ولهذا ردة تبعه لغيره على ما في الدرر تعاليد الشريعة حيث قال الاصوره عبد تزوج امرأته باذن المولى ففرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه ألف درهم فبيع بخصم مائة وهي قيمته والمشتري عالم أن عليه دين النفقة يساع مرة أخرى بخلاف ما اذا كان عليه ألف بسبب آخر فبيع بخصم مائة لا يساع مرة أخرى اه وأجاب ح بأن قوله يساع مرة أخرى يستعمل أن يكون المراد به يساع فيما تجدد في الخصم مائة الباقية فالاحسن قول الشرح بلالية فيه تساهل لانه لوهم أنه يساع فيما بقي عليه من الألف وليس كذلك بل فيما يجدد عليه من النفقة عند المشتري كما هو سقول في المذهب اه لكن قوله بخلاف الخ يمنع من هذا التأويل كما لا يخفى (قوله في الاجمع) وقيل لا تسقط بالقتل لانه اختلف القيمة فتنتقل اليه كسائر الديون وليس بشئ لان الدين انما ينتقل الى القيمة اذا كان ديناً لا يسقط بالموت وهذا لا يسقط بالموت زيلعي (قوله ويساع في دين غيرها) يتوین دين زوجته غيرها على أنه صفقة له أي غير النفقة كالمهر والمال منه بتجارة باذن أو بضمن متلف قال ح وفيه أنه لا يظهر فرق بين النفقة وغيرها فان الدين الحادث في ذلك مولى اذا يساع فيه لا يساع في بقية عند مولى آخر نفقة كان أو غيرها الا أن يقال ان سبب النفقة لما كان أمراً واحداً مستقراً يقال انه يساع فيه حراً عند موال متعددة بخلاف غيره (قوله ومفاده أن لها الاستعلاء) لكونها من بجله الغرماء ولذا اختصاصهم ط (قوله قال) أي صاحب الجهر وأقره أخوه والمقنن سبي وذكر الرمدى أنه سئل عن ذلك فأجاب كذلك قبل وقوفه على ما في الجهر اه قلت ورأيت مصرحاً به في الذخيرة عن أبي يوسف (قوله على قول الثاني) أي من أن مؤنه تجهيزها على الزوج وان تركت مالا لان المكفن كالسوة حال الحياة (قوله المنكوحه) أي التي زوجها سيد هال الرجل أما غير المنكوحه فنفقته على سيد هال مطلقا (قوله أما المكاتبة فكالحرة) المكاتب ما نفعا فلم يبق للمولى عليها ولاية الاستخدام فلهذا النفقة تجوز للتكثير من نفسه وان لم تنقل وتسقط بالشور كالخوة ط (قوله ولو عبدا) أي لغير سيد الامه اذ لو كان عبده فنفقته على السيد برأها أولاً ط عن الزيلعي (قوله بأن يدفعها اليه الخ) أي بأن يحل المولى بين الامه وزوجها في منزل الزوج ولا يستخدمها كذا في كافي الحاكم الشهيد بجر لان الاحتباس لا يمتنع الا بالتبوة لان المتبوع في استحقاق النفقة بغيرها لمصلحة الزوج وذلك يحصل بالتبوة وان استخدمها بعد التبوة سقطت نفقة الزوال الموجب زيلعي أي لزوال الاحتباس الموجب للنفقة ونقضه اذ أنه استخدمها في غير بيت الزوج ويدل عليه قوله في الهداية اذ ابرأها مع أي مع الزوج منزلاً فعليه النفقة لانه تحقق الاحتباس ولو استخدمها بعد التبوة سقطت النفقة لانه فات الاحتباس وضمر التبوة عامر فلم أن النفقة لا تجب الا بالتبوة لان بها يحصل الاحتباس الموجب فلوا استخدمها وهي

ولو زوجته حرة بل نفقته على أمه ولو مكاتبة تبعية لاهم ولو مكاتبين سبي لاهم ونفقته على أبيه جوهره (مرة بعد أخرى) أي لو اجتمع عليه نفقة أخرى بعد ما اشتراه من علم به أو لم يعلم ثم علم فرضي بيع ثانيا وكذا المشتري الثالث ولم جزا لانه دين حادث قاله الكمال وابن الكمال ثماني الدرر ربع الصدر سهو (ونسقط بونه وقوله) في الاصح (ويساع في دين غيرها) مدة لعدم التجدد وسبي في المأذون أن للغمراء استعلاء ومفاده ان لها الاستعلاء ولونفقة كل يوم بجر قال وهل يساع في كنفها ينبغي على قول الثاني المقتضى به نعم كما يساع في كسوتها (ونفقة الامه المنكوحه) ولو مدبرة أو أم ولد اما المكاتبة فكالحرة (اعما يجب) على الزوج ولو عبدا (بالتبوة) بأن يدفعها اليه ولا يستخدمها

في بيت الزوج جنسية أو فزل مثلاً لا تسقط النفقة لبقاء الاحتباس في بيت الزوج ولا بنافيه قولهم لراستخدامها  
سقطت النفقة فإن المراد استخدامها في غير بيت الزوج كما دل على كلام الزيلعي والهداية خلافاً لما فهمه في البحر  
بناء على ما فهمه من أن قولهم ولا يستخدمها في تعريف التبوة شرط آخر لها وليس كذلك بل هو عطف تفسير  
بمعناه التخلية بين ابوين الزوج ويدل عليه قوله في الذخيرة ثم إذا استخدمها المولى بعد ذلك ولم يخل بينهما وبين  
الزوج فلا نفقة لهما لفوات موجب النفقة وهو التبوة من جهة من له الحق فشا بهت الحرة الناشئة فهذا  
كالصريح في أن الاستخدام بدون فوات التخلية لا يضر إذ لا تشبه الناشئة بالزوجة من بيت الزوج فافهم  
(قوله فلو استخدمها المولى) أي في غير بيت الزوج كما علمت فافهم وقيد بالاستخدام لانها لو كانت تأتي إلى المولى  
في بعض الاوقات وتخدمه من غير أن يستخدمها لم تسقط نفقة لان النفقة حتى المولى فلا تسقط بصنع غيره  
ذخيرة (فرع) لو سلمها للزوج ليلاً واستخدمها لغيره فاعلى الزوج نفقة الدليل كما أتى به والد صاحب التتعة كما في  
التتارخانية (قوله أو أهله) أي لوجاءت إلى بيته وليس هو فيه فاستخدمها أهل البيت ومنعواها من الرجوع  
إلى بيت الزوج فلا نفقة لهما لان استخدام أهل المولى أياها بمنزلة استخدامها (قوله بعد هذا) أي بعد  
التبوة (قوله لاجل انقضاء العدة) الاولى لاجل الاعتداد لان انقضاء حالها لا يتوقف على التبوة وقد مر  
في فصل الحداد أنه يجوز لامة المطلقة الخروج الا اذا كانت مبرأة (قوله أي ولم يكن بواها قبل الطلاق)  
كذا في البحر عن الولوالجية والمراد في التبوة المستمرة إلى وقت الطلاق لا مطلقاً لانه لو بواها ثم أخرجها قبل  
الطلاق لم يكن له اعادة ما انتساب بالنفقة كما نص عليه في كافي الحاكم (قوله سقطت) هذا ظاهر في مسألة  
الاستخدام بعد التبوة أم لا ولم يوثق الا بعد الطلاق لم يجب أصلاً لانها لم تستحق النفقة بهذا الطلاق فلا تستحق  
بعده ثم اعلم أن للمولى أن يرجع ويؤمها ما نساها والناو هكذا فقبح النفقة وكلما استرد حاسة سقطت كافي الفتح  
(قوله بخلاف حرة نشزت الخ) أي ان الحرة اذا نشزت فطلقتها وزوجها فلها النفقة والسكنى اذا عادت إلى بيت  
الزوج والفرق كافي الولوالجية ان نكاح الامة لم يكن سبباً لوجوب النفقة لانها يجب بالاحتباس وهو التبوة  
والتبوة لا يجب فيه ونكاح الحرة حال الطلاق سبب لوجوب النفقة الا أنها فوت بالشور فاذا عادت وجبت  
اه (قوله وفي البحر الخ) حيث قال عقب الفرق المذكور وظاهره أن تقدير النفقة من القسائي قبل التبوة  
لا يصح لانه قبل السبب ولم أره صريحاً اه (قوله ونفقات الزوجات الخ) في الذخيرة والولوالجية واذا كان  
للرجل نسوة بعضهن احراراً ومسلات وبعضهن اماء ذنيات فهن في النفقة سواء لانها مشروعة للكفاية وذلك  
لا يختلف باختلاف الدين والرق والحرة الا أن الامة لا تستحق نفقة الخادم اه قال في البحر وينبغي أن يكون  
هذا مقترعاً على ظاهر الرواية من اعتبار حاله وأما على المفتي به فليس في النفقة سواء لاختلاف حالهن يسارا  
وعسر افليست نفقة الموصرة كنفقة المعسرة ولا نفقة الحرة كالامة كما لا يخفى ولم أر من ينه عليه اه قال  
المقدس ولا معنى لهذا بعد قولهم لان النفقة مشروعة للكفاية الخ اه أي لانه صريح في ذلك (قوله وكذا  
تجب لها) أي للزوجة السكنى أي الاسكان وتقدم أن اسم النفقة يعبر بها الكفاية فلو كان لها حكم يخصها  
(قوله خال عن أهله الخ) لانها تضر ربحاً تركه غير حاق به لانها لا تأمن على متاعها ويعنيها ذلك من المعاشرة  
مع زوجها ومن الاستمتاع الا أن تخار ذلك لانها راضية بانقاص حقها هداية (قوله وأمه وأمه) قال في  
الفتح وأما أمته فقبل أيضاً لا يسكنها معها الا برضاها واختار أن لا ذلك لانه يحتاج إلى استخدامها في كل وقت  
غير أنه لا يظاها بمحضرتها كما انه لا يحل له وطء زوجته بمحضرتها ولا بمحضرة الضرة اه وذكر كرام الولد في البحر  
معزياً إلى آخر الكثرة قلت وذكر في الذخيرة أن هذا مشكل أما على المعنى الاول فظاهر وأما على الثاني فلا يكره  
للمجاعة بين يدي أمته اه قلت وقد يكون اضراراً أم ولد لها أكثر من اضرار ربتها وفي الدر المنثور عن المحيط  
أن أم الولد كأمه (قوله وأهلها) أي له منعهم من السكنى معها في بيته سواء كان ملكاً له أو جارية أو عارية  
(قوله من غيره) حال من ولدها لاصفة له والالزم حذف الموصول مع بعض الصلة فيستأنى إذا التقدير  
الكائن من غيره اه ح واطلق ولدها فشملى الذي لا يفهم الجماع لانه لا يلزمه اسكان ولدها في بيته وفي حاشية  
الخير المرمي على البحر له منعها من ارضاعه وتربيته لما في التتارخانية أن للزوج منعها اعياء واجب خلافاً في حق  
ومافيهما عن السفنات ولا ينفق في الارضاع والسهر نقص جالها وجالها حقها فلمنعها تأمل اه قلت وعليه

(فلو استخدمها المولى) أو أهله  
(بعد حوا وبواها بعد الطلاق)  
لاجل انقضاء العدة لا قبله  
أي ولم يكن بواها قبل  
الطلاق (سقطت) بخلاف حرة  
نشزت فطلقت فعادت وفي  
البحر بمشافرة ما قبل التبوة  
باطل ونفقات الزوجات المختلفة  
مختلفة بجمليهما (وكذا تجب لها  
السكنى في بيت خال عن أهله)  
سوى طفله الذي لا يفهم الجماع  
وامته وأم ولده (وأهلها) ولو ولدها  
من غيره

مطلبه  
في مسكن الزوجة

قوله على المعنى الاول أي ما مر  
قبله من التضرر بمشاهدة غيرها  
وقوله وأما على الثاني أي منعها  
من المعاشرة مع زوجها اه منه

مطلب  
في الكلام على المؤنسة

(ولا يلزمه اثباتها بمؤنسة)  
وبأمره باسكانها بين جيران  
صالحين بحيث لا تستوحش  
سراجية ومفاده أن البيت بلا  
جيران ليس مكشرا عيا بجر  
وفي أنهر وظاهره وجوبها للوالدين  
خاليا عن الجيران لاسيما إذا  
خشي على عقلها من سعة قلب  
لكن نظريه الشرع لا يبيح  
أن مالا لجيران له غير مسكن  
شرعي فتنه (ولا يمنعها من  
الخروج الى الوالدين) في كل  
جمعة أن لم يقدر على اثباتها  
على ما اختاره في الاختبار ولو  
أبوها زمانا مثلا فاحتاجها فعلمها  
تعاهده ولو كافرا وان أبي  
الزوج فتح (ولا يمنعها من  
الدخول عليها في كل جمعة وفي  
غيرهما من المحارم في كل سنة)  
لها الخروج ولهم الدخول زباني

تكون دار امرؤته بين اخوة مثلا فيسكن كل منهم في جهة منها مع الاشراف في مرافقتها فإذا اضطرت زوجة  
أخذهم من اجماعها أو ضربتها وأراد زوجها اسكانها في بيت مفرد من دار الجماعة أجنب وفي البيت مطبخ ومغلا  
يعدون ذلك من أعظم العار عليهم فينبغي الاقتناء بلزوم دار من بائنها ثم ينبغي أن لا يلزمه اسكانها في دار واسعة  
كدار أبيها أو كداره التي حوساكن فيها لان كثيرا من الاوساط والاشراف يسكنون الدار الصغيرة وهذا  
موافق لما قد مناه عن الملقط من قوله اعتبارا في السكنى بالمعروف اذ لا شأن أن المعروف يختلف باختلاف  
الزمان والمكان فعلى المفتي أن ينظر الى حال أهل زمانه وبلده اذ بدون ذلك لا تحصل المعاشرة بالمعروف وقد  
قال تعالى ولا تضاروهن لتضيقن عليهن (قوله ولا يلزمه اثباتها بمؤنسة الخ) قال في التهر ولم يجز في  
كلامهم ذكر المؤنسة الا في فتاوى قارئ الهداية قال انها لا تجب الخ (قوله ومفاده الخ) عبارة الجرح  
هكذا قالوا لا زوج أن يسكنها حيث أحب وله سكن بين جيران صالحين ولو قالت انه يضربني ويؤذي فريه أن  
يسكنني بين قوم صالحين فان علم القاضي ذلك زجره ومنعه عن التعدي في حقها والاباء الجيران عن صنعه  
فان صدقوها منعه عن التعدي في حقها ولا يتر كهيئة وان لم يكن في جوارها من يوثق به أو كانوا يميلون الى  
الزوج أمره باسكانها بين قوم صالحين اه ولم يصرحوا بأنه يضرب وانما قالوا زجره ولعله لا يلزمه تطلب تعزيره  
وانما طلبت الاسكان بين قوم صالحين وقد علم من كلامهم أن البيت الذي ليس له جيران ليس بمسكن شرعي اه  
(قوله لكن نظريه الشرع لا يبيح الخ) أي نظريه في كلام النهر واجيب عنه بجملة على ما اذرضت بذلك ولم  
تطلبه بمسكن له جيران فالخاصل أن الاقتناء بلزوم المؤنسة وعدمه يختلف باختلاف المساكن ولوع وجود  
الجيران فان كان صغيرا كساكن الربوع والحيشان فلا يلزم لعدم الاستيحاش بقرب الجيران وان كان كبيرا  
كالدار الخالية من السكان المرتفعة الجدران يلزم لاسيما ان خشيت على عقلها كما أفاد السيد محمد أبو السعود  
في حواشي مسكن وهو كلام وجهه لان ما في السراجية من عدم اللزوم مشروط بشرطين اسكانها بين جيران  
صالحين وعدم الاستيحاش فاذا اسكانها في دار وكان يخرج لئلا يبيت عنده ضربتها ونحوه وليس لها ولد أو خادم  
تستأنس به أو لم يكن عندها من يدفع عنها اذا خشيت من اللصوص أو ذوى الفساد كان من المضارة انتهى عنها  
ولاسيما اذا كانت صغيرة السن فيلزمه اثباتها بمؤنسة أو اسكانها في بيت من دار عند من لا يؤذيها ان كان مسكنا  
يلحق بها اه والله سبحانه أعلم (قوله على ما اختاره في الاختيار) الذي رأيته في الاختيار شرح المختار  
هكذا قيل لا يمنعها من الخروج الى الوالدين وقيل يمنع ولا يمنعها من الدخول اليها في كل جمعة وغيرهم من  
الاقارب في كل سنة هو المختار اه فقوله هو المختار مقابلة القول بالشهر في دخول المحارم كما أفاده في الدرر  
والفتح نعم ما ذكره الشارح اختاره في فتح القدير حيث قال وعن أبي يوسف في النوادر تقييد خروجها بأن  
لا يقدر على اثباتها فان قدر الا تذهب وهو حسن وقد اختار بعض المشايخ منه هاهنا من الخروج اليها أو اشار  
الى نقله في شرح المختار والحق الاخذ بقول أبي يوسف اذا كان الابوان بالصفة التي ذكرت والا ينبغي أن يأذن  
لها في زيارتهم في الحين بعد الحين على قدر متعارف أما في كل جمعة فهو بعيد فان في كثرة الخروج فتح باب  
الفتنة خصوصا اذا كانت شابة والزواج من ذوى الهيات بخلاف خروج الابوين فانه ايسر اه وهذا ترجيح  
منه بخلاف ما ذكر في الجرائد الصحيح المفتي به من انها تخرج للوالدين في كل جمعة باذنه وبدونه وللمعاري في كل  
سنة مرة باذنه وبدونه (قوله زمنا) أي مريضاً مرضاً طويلاً (قوله فعلمها تعاهده) أي بتدرا حياجه  
اليها وهذا اذا لم يكن له من يقوم عليه كما قد عرفت في الخاتمة (قوله ولو كافرا) لان ذلك من المصاحبة بالمعروف  
المأمور بها (قوله وان أبي الزوج) لرجحان حق الوالد وحل لها النفقة الظاهر لا وان كانت خارجة من بيته  
بحق كالأخروجت لفرض الحج (قوله في كل جمعة) هذا هو الصحيح خلافاً لما قال له المنع من الدخول معللاً  
بأن المنزل ملكه وله حق المنع من دخول ملكه دون القيام على باب الدار ولما قال لا يمنع من الدخول بل من  
القرار لان الفتنة في المكث وطول الكلام أفاده في الجرح وظاهر الكثرة غيره اختيار القول بالمنع من الدخول  
مطلقاً واختاره القدوري وجرم به في الذخيرة وقال ولا يمنعهم من النظر اليها والكلام معها خارج المنزل الآن  
يحاف عليها الفساد فلا منعهم من ذلك أيضاً (قوله في كل سنة) وقيل في كل شهر كما مر (قوله لها الخروج  
ولهم الدخول زباني) المناسب اسقاط هذه الجملة كما في بعض النسخ وعبارة الزباني وقيل لا يمنعها من الخروج

وقوى من القاضي كافي الدرر ويرد المملوك فانه اذا كان عاجزاً عن الكسب وامتنع مولاه من الإتفاق عليه فان له الاخذ من مال مولاه ومقتضاه أن يفرض للعاجز في مال مولاه الا أن يجاب بأن العبد لا يجب له دين على مولاه فليست أملاً واذ لم يجد ما يأكله في بيت مولاه ولم يفرض له القاضي كفى يفعل وينبغي أن يؤجره بقدر نفقته لو قادراً على الكسب ويدينه لو عاجزاً كما يأتي في العبد الوديعة ولم أره فراجع (قوله ولا يقضى عنه دينه) فلو أحسن صاحب الدين غير ما أومودعاً للغائب لم يأمره القاضي بقضاء الدين وإن كان مقرراً بالمال وبدينه لأن القاضي إنما يأمر في حق الغائب بما يكون نظراً له وحفظاً للملكة وفي الإتفاق على زوجته من ماله حفظاً لملكه وفي وفاء دينه قضاء عليه بقول الغير بجر عن الذخيرة ولا يرد المملوك لأن القاضي لا يقضى على مولاه بنفقة بخلاف الزوجة تأمل (قوله لانه قضاء على الغائب) علة لقوله ولا تفرض ولقوله ولا يقضى (قوله في مال له) فلو لا مال له فيذكره المصنف ط (قوله كثر) هو غير المضروب من الذهب أو منه ومن القضية وفي بعض النسخ كبر ويعنى عنه قوله أو طعام فكان الأول أولى ودخل فيه الدراهم والدنانير بالاولى قال الزبلي والتبر بمنزلة الدراهم في هذا الحكم لانه يصلح قيمة للمضروب اهـ وينبغي تقييده بما اذا وقع به التعامل كما قاله الرحمتي (قوله أو طعام) زاد في الجبر وغيره أو كسوة (قوله أما خلافه) أي خلاف جنس الحق كعروض وعقار (قوله عند أو على الخ) يشمل ما كان مالاً وديعة أو مضاربة بجر ومثله الاستحقاق في غلة الوقف اذا أقر به الناظر كما أفتى به في الحامدية لأن الناظر كوكيل عن أهل الوقف وكذا غلة العبد والدار كما في النهر وقيد بكون المال عند شخص اذ لو كان في بيته وعلم القاضي بالسكاح فرض لها فيه لانه ايضاً لحقها لا قضاء على الزوج بالنفقة كما لو أقر دين ثم غاب وله من جنسه مال في بيته يقضى لصاحب الدين فيه بجر وقد باقراره بما ذكرنا يأتي قريباً (قوله ويبدأ بالاول) أي بما لا الوديعة لأن القاضي نصب ناظر فليدأ به لانه أنظر للغائب لأن الدين محفوظ لا يمتثل الهلاك بخلاف الوديعة فتح وذخيرة وفي الجبر عن الخاتمة الوديعة أولى من الدين في البدل وبالانفاق منها واذ كرر الرحمتي أن القاضي والسلطان وولي التيمم والمتولى يجب عليهم العمل بما هو الاول ولا ينظر كالا يخفى اهـ تأمل قلت واذ اخاف افلاس المديون أو هربه أو انكاره فالبداء به أولى (قوله لا المديون) والفرق أن القاضي له ولاية الاكراه فاذا فرض النفقة في ذلك المال صار المودع مأموماً بالدفع منه الى المفروض له فاذا ادعى دفع الامانة صدق بخلاف المديون فانه لا يصدق لانه يدعى ثبوت دين له بذمة الغائب لما تقر بأن المديون يقضى بأمرها (قوله أو اقرارها) ذكره في الجبر بحثاً وعلة بانها مقرة على نفسها اهـ أي لان النفقة تصير بالقضاء ديناً لها على الزوج قلت لكن ينبغي صحة اقرارها في حق نفسها فلا ترجع على الزوج لان حق الزوج تأمل (قوله ولو انفاق الخ) هذه الجملة في بعض النسخ مذكورة قبل قوله ويقبل والمراد بشئان المديون عدم براءته وقوله ولا رجوع أي لها على من انتقص عليه (قوله وبالزوجة) عطف على الضمير المحرور في قوله من يقر به واذ أعاد الجار (قوله اذا علم قاض بذلك) أي ولم يقر به المديون والمودع ولا ينافي هذا قولهم ان القاضي لا يقضى بعلمه لما مر من أن هذا ليس قضاء بل اعانة وقوى أفاده الرحمتي (قوله ولو علم) أي القاضي بأحدهما أي أحد الأمرين بأن علم بالمال مثلاً احتج الى اقرار المديون أو المودع بالآخر أي بالزوجة أو بالنسب (قوله ولا يمين ولا يئنة هنا الخ) محترز قوله من يقر به الخ أي أنه لو وجد المال أو النكاح أو وجدتهما لا تقبل بينهما على المال لانهم ليست بخصم في اثبات الملك للغائب ولا على الزوجة لان المودع والمديون ليسا بخصم في اثبات النكاح على الغائب ولا يمين عليه لانه لا يستلزم الامن كان خصماً كذا في الخاتمة وهذا يستلزم من قولهم كل من أقر بشئ لزمه فاذا أنكره يحلف بجر ولو قال أو فيته فالتظاهر أنه لا يمين لها عليه لانهم ليست خصماً في ذلك رملي ولو برهن على أن زوجته دفع لها قبل غيبته نفقة ~~تسمى~~ فهي أو أنه طلقها ومضت عتبتها ينبغي قبوله في حق منع ما تحت يده مقدسي قلت الا أن تدعى ضلع ما دفعه لها أو أنه لم يكفها تأمل (قوله وكفها) لجواز انه عمل لها النفقة أو كانت ناشرة أو مطلقة انقضت عتبتها بجر (قوله في الاصح) راجع لكل من قوله بما أخذته وقوله وجوباً لان القاضي نصب ناظر للعاجز فيجب عليه النظر اليه ومقابل الاول القول بأخذ كفل بنفسها ومقابل الثاني قول الخصاف انه حسن أفاده ح (قوله ويحلفها) كان الاولى تقديمه على التكفيل لان القاضي يحلف أولاً

ولا يقضى عنه دينه لانه قضاء على الغائب (في مال له من جنس حقهم) كثر أو طعام أما خلافه فيفتقر للبائع ولا يباع مال الغائب اتفاقاً (عند أو على (من يقر به) عند لامة وعلى للدين ويبدأ بالاول ويقبل قول المودع في الدفع للنفقة لا المديون الابينة أو اقرارها بجر وسيجيء ولو انقضا بلا فرض ضمنا بلا رجوع (وبالزوجة و) بقرابة (الولد وكذا) الحكم ثابت (اذا علم قاض بذلك) أي بما لا وزوجة ونسب ولو علم بأحدهما احتج للاقرار بالآخر ولا يمين ولا يئنة هنا عدم الخصم (وكفها) أي اخذ منها كفيلاً بما أخذته لا بنفسها وجوباً في الاصح (ويحلفها معه)

ثم يعطى النفقة ويأخذ الكفيل كما في ايضاح الاصلاح اه ح (قوله أى مع الكفيل) على حذف مضاف  
 أى مع أخذ الكفيل وعبارته الزبلى مع التكفيل (قوله وكذا كل أخذ نفقته) بتدوين أخذ ونصب  
 نفقته على أنه منقول (قوله كائن الحال) حيث قال ويحلف أى يحلف من يطلب النفقة ويكفله وتقتل مثله  
 في البحر عن المستصفي قال في الشربلية ولكنه لو كان صغيرا كيف يحلف فليحلف اه قلت الظاهر أنه يحلف  
 امه أن أباه مادفع لها نفقته فافهم وفي البحر وهذا يدل على أنه يؤخذ الكفيل من الوالدين أيضا وهو الظاهر  
 لأنه انظر للغائب وقد يقال انما يؤخذ من الوالدين لاحتمال التجبيل وقد من شأن النفقة المجلة للقريب اذا  
 هلكت أو سرت يقضى له باخرى بخلاف الزوجة فليس في تكفيله احتياط للغائب لأنه لو ادعى هلا كها قبل منه  
 اه وفيه انه قد يدعى عدم الاخذ دون الهلاك فكان الاحتياط في تكفيله فافهم (قوله ولا كانت ناشرة) كذا  
 في البحر والاولى ولا هي ناشرة الا لانها لو كانت ناشرة ثم عادت امته ولو بعد غيبته عادت نفقتها كما مر (قوله  
 طولبت هي أو كفيلها) أى يخبر الزوج بين مطالبتهما مطالبة كفيلها (قوله وكذا) أى يخبر الزوج أيضا  
 اذا استخلفها ونكحت ولو أقرت بأخذ شهادة الكفيل لان الاقرار حجة قاصرة فيظهر في حقها فقط بدائع ومثله  
 في القيساني حيث قال وان حلها باقتك رجع على الكفيل أو الزوجة فاذا أقرت بأخذها رجع عليها فقط  
 كما في شرح الطحاوي اه قلت وهو مشكل فان النكول اقرار أيضا فوجه الفرق هنا ذكر في الذخيرة لو نكحت  
 خيرا الزوج وان لم يسكن الكفيل لان النكول اقرار والاصل اذا أقر بالمال لزم الكفيل وان جحد الكفيل اه  
 وهذا يقتضي ثبوت التضييع مما ولا اشكال فيه لكن اعترض في البحر على قوله والاصل اذا أقر الخبان هذا فيما لو  
 اقرتدين يجب كقوله ما ثبت لك عليه أو ذاب أمالواقرتدين قائم في الحال كقوله كنت بمالك عليه فلا يلزم  
 الكفيل وهنا ضمن ما اخذته ثانيا فكان الدين قائما وقت النكاح في ذمتها للعمال فلا يلزم الكفيل قال فالحق  
 ما في المذهب وشرح الطحاوي من انها اذا أقرت بالاخذ رجع عليه فقط اه قلت لكن يعود الاشكال المار  
 فقد علمت مما في القيساني انه في شرح الطحاوي فرق بين النكول والاقرار ولعل له وجهها لم يظهر لنا فافهم  
 (قوله ولو أقرت طولبت فقط) كذا في بعض النسخ وهو موافق لما ذكرناه في بعضها ولو حلفت وكأنه ففهمه  
 مما في البحر عن الذخيرة فان لم يكن للزوج بينة وحلفت المرأة على ذلك فلا شيء على الكفيل فانه يوم أن عليها  
 شيئا وليس بمراد بل المراد انه لا يحلف الكفيل أيضا بل حلفها يكتفي عنها وعنه في دفع المطالبة كما افاد بعض  
 المحققين وهو كلام جيد اذ لو كان عليها شيء فمافائدة التحليف ويلزم أن يكون القول للزوج بلا بينة  
 ولا يفتي فساد (قوله باقامة الزوجة بينة على النكاح أو النسب) هذا محترز ما تقدم من اشتراط اقرار  
 المودع والمديون بالزوجة أو النسب أو على القاضي بذلك كما اشار اليه بقوله فيما مر ولا بينة هنا قال  
 ح وكان المناسب لقوله أو النسب أن يقول قبله لا تفرض على غائب باقامة الزوجة أو القريب ولذا كما  
 لا يخفى (قوله ان لم يحلف مالا) أى ان لم يترك مالا في يده ولا عند مودع ولا على مديون وهذا محترز قوله  
 في مال له قال في الذخيرة انه اذا لم يكن للزوج مال حاضر وارادت اقامة بينة على النكاح أو كان القاضي يعلم  
 به وطلبت أن يفرض لها النفقة ويأمرها بالاستدانة لا يجيبها الى ذلك خلا لرفر (قوله ويأمرها) بالنصب  
 عطف على يفرض وقوله ولا يقضى بدأى بالنكاح عطف على قوله لا تفرض ح (قوله يقضى بها) وتعطاها  
 من ماله ان كان له مال والا توامر بالاستدانة ولا تحتاج الى بينة على انه لم يحلف نفقته بحر (قوله للساجدة)  
 لان الزوج كثيرا ما يغيب ويتركها بلا نفقة خصوصا في زماننا هذا قال الزبلي لان في قبول البينة بهذه الصفة  
 نظر الها وليس فيه قسرة على الغائب لأنه لو حضر وصديقها أو اثبت ذلك بطريقه كانت آخذة لحقها والا لفرجع  
 عليها أو على الكفيل (قوله فينتي به) وهو الاصح كما في البرهان وقال الخصاص وهذا ارفق بالناس  
 كما في النهر وهو المختار كما في ملتقى البحر وفي غيره وبه يقتضى شربلية واستحسنه اكثر المشايخ فينتي به شرح  
 مجمع (قوله وهذا من البت التي يقتضى بها بقول زفر) اوصلها الجوى الى خمس عشرة مسألة وقسطها  
 في قصيدة احداها هذه ٢ تعود المريض في الصلاة كهيئة المتشهد ٣ تعود المستقل كذلك ٤ تغرم من  
 سعي الى ظالم يبرئ فغرمه ٥ لا بد في دعوى العتار من بيان حدوده الاربع ٦ قبول شهادة الاعبي فيما  
 فيه تسامح ٧ الوكيل بالخصومة لا يملك قبض المال ٨ لا ينقض خيار المشتري برؤية الدار من صحتها ٩

أى مع الكفيل احتياط وكذا كل  
 أخذ نفقته فاوذكر اخبر كائن الحال  
 لكان أولى (ان الغائب لم يعطها  
 النفقة) ولا كانت ناشرة ولا  
 مطلقة منعت عتقها فان حضر  
 الزوج وبرهن انه أوفاها النفقة  
 طولبت هي أو كفيلها ترد  
 ما اخذت وكذا لو لم يبرهن ونكحت  
 ولو اقرت طولبت فقط (لا تفرض  
 على غائب) باقامة الزوجة  
 (بينة على النكاح) أو النسب  
 (ولا تفرض ايضا) (ان لم يحلف  
 مالا فاقامت بينة ليفرض عليه  
 ويأمرها بالاستدانة ولا يقضى  
 به) (لا تفرض على الغائب) وقال  
 زفر يقضى بها (أى النفقة) (لا به)  
 أى بالنكاح (وعمل القضاة اليوم  
 على هذا الوجه فينتي به) وهذا  
 من البت التي يقتضى بها بقول زفر

لا يسقط خياره برؤية الثوب معلوما ١٠ بشرط تسليم الكفيل المسمى كقول عنه في مجلس الحكم ١١  
 اذا تعيب المبيع يجب على المرائح بيان انه اشتراه سليما ~~بكذا~~ ١٢ تأخير الشفيع الشفعة شهر اربعة  
 الاشهر اديطلها ١٣ اذا وصى بثلاث نقده وغنمه فتنازع الثلثان فلا ثلث الباقي منه ما ١٤ اذا قضى الغريم  
 جادا بدل زيوفا لا يجبر على القبول ١٥ اذا اتفق الملتقط على المقتطة وجبها للاستيناء فهلكت سقط  
 ما انتفقه اه قلت ويجب اسقاط ثلاثة وهي دعوى العقار وشهادة الاعنى والوصية بثلاث النقد فان المقتضى به  
 خلاف قول زفر فيها وهو قول ائمتنا الثلاثة وعليه المتون وغيرها كما تبينه عليه سيدي عبد الغنى النابلسي  
 في شرحه على النظم المذكور هذا وقد زدت على ذلك ثمان مسائل ١ اذا قال انت طالق واحدة في ثنتين  
 واراد الضرب تقع ثنتان عنده ورجحه المحقق الكمال بن الهمام والاتقاني في غاية البيان ٢ تعاقب عتق  
 العبد بقوله ان مت أو قتلت فانت حر تدبير عنده ورجحه ابن الهمام ومن بعده ٣ التكاكح المؤقت يصح عنده  
 ورجحه ابن الهمام باهمال التوقيت ٤ وقف الدراهم والدنانير يصح عند زفر وهي رواية الانصاري عنه  
 وعليها العمل اليوم في بلاد الروم لتعارفه عندهم فهو في الحقيقة وقف منقول فيه تعامل وسيأتي في الوقف  
 تحقيقه ٥ لو وجد في بيته امرأة في ليلة مظلمة ظنها امرأته فوطئها لا يجحد ولو نهم ارايحده وهو قول زفر وعن أبي  
 يوسف يحده مطلقا قال ابو الليث الكبير ورواية زفر يؤخذ كذا في التتارخانية ٦ لو حلف لا يعير زيدا كذا  
 فدفع لما مورزيدا لا يحث عند زفر وعليه الفتوى خلافا لابي يوسف وهذا اذا أخرج الكلام مخرج الرسالة  
 بان قال ان زيدا يستعير منك كذا والا حثت كما في التبر وغيره ٧ جواز التيمم لمن خاف فوت الوقت اذا تواضعا  
 وهو قول زفر وقد مناه في التيمم ترجحه لكن مع الامر بالاعادة احتياطاً ٨ طهارة زبل الدواب على قول زفر  
 يفتى بها في محل الضرورة كجبري مياه شق الشام كإحراة العمادى في هديته وشرحه السيد عبد الغنى  
 وتقدم بيانه في الطهارة فصارت جملة المسائل عشرين مسألة بعد اسقاط الثلاثة المارة وقد نظمتهما كذلك  
 بقول

بسم الله العالمين مبسلا \* اوجب نظمي والصلاة على العلي  
 وبعد فلا يفتى بما قاله زفر \* سوى صور عشرين تقسيمها الخجلي  
 جلوس مريض مثل حال تشهد \* كذا من يصلي قاعدا متفلا  
 وتقدير انفاق لمن غاب زوجها \* بلاترك مال منه ترجو تحولا  
 رايح شاري ما تعيب عنده \* اذا قال اني ابتعته سالم الخجلي  
 وليس يلى قبضا وكيل خصومة \* وينمّن ساع بالبرىء تقولا  
 وتسليم مكفول بمجلس حاكم \* تحتم أن بشرط على من تكفلا  
 ويبقى خيار عند رؤية مشتر \* لثوب بلا نشر لمطويه جلا  
 كذا رؤية البيت من تحت داره \* اذا لم يكن من داخل قد تأتلا  
 قضاء جيا دأ عن زيوفا ادانها \* فلا جبر ان لم يرض ان يتقبلا  
 مبادر اشهاد على اخذ شفعة \* بتأخير شهر ا لذلك ابطلا  
 نوى لقطعة في حال حبس لا خدما \* صرفت عليها مسقط ذامكملا  
 وزد ضرب حساب ارادة مطلق \* يصح بترجيع الكمال تعدلا  
 ورجح أيضا عقد تدبير عبده \* بترديده بالقتل والموت فانقللا  
 وايضا نكاحا فيه توقيت مدة \* يصح وذا التوقيت يجعل مرسلا  
 ووقف دنانير اجز ودراهم \* كما قال الانصاري دام مجيلا  
 وواطى من قد ظنميا زوجة اذا \* اتته بلسل حده صار مهمللا  
 ويحث في والله لست معيردا \* لزيد اذا اعطى لمن جاء مرسلا  
 لمن خاف فوت الوقت ساغ تيمم \* ولكن ليحتم بالاعادة غاسلا  
 طهارة زبل في محل ضرورة \* كجبري مياه الشام صينت من البلا



فها العروسا بالرجال تسريات \* وجاءت عقود الدتر في جدها حائل

وصل على ختم النيزربنا \* وآل واصحاب ومن بالتقى عسلا

(قوله وعليه الخ) أي على أقول زفر وهذا تفريع من صاحب الجبر (قوله تقبل ينتها على النكاح) أي لا يفتنى به بل يفرض لها النفقة ولم يذكر البينة على النسب اما الاختصار أو لأنها حيث قامت على النكاح تكون قائمة على القرب ضمننا انقسام الفرائض تأمل (قوله ان لم يكن عالمها) اذ لو كان عالمها يتجى الى بينة وتكون المسألة على قول أئمتنا الثلاثة كما مر (قوله ثم يفرض لهم) أي لازوجة والصغار بحر (قوله) ثم يأمر حابا لاتفاق أو الاستدانة عبارة الجبر ثم يأمر حابا بالاستدانة وبه علم ان المناسب عطف الاستدانة بالواو كما لو جدي بعض الشيخ لانهم لو لم يسننوا ومضت مدة تسقط نفقة غير الزوجة ولو بعد القضاء كما مر لكن سيأتي أن الزايجي يجعل الصغير كالزوجة في عدم سقوط المنفى بخلاف بقية الأقارب ويأتي تمام الكلام عليه (قوله وتجب المطلقة الرجعي والبائن) كان عليه ابدال المطلقة بالمعته لأن النفقة تابعة للعدة وقد بالرجعي والبائن احتراز اعمالي واعتقائهم واداه فلا نفقة لهما في العدة كما في كافي الحاكم وعملوا كان النكاح فاسدا في الجبر لو تزوجت معتدة البائن وقرى بعد الدخول فلا نفقة على الثاني لفساد نكاحه ولا على الاول ان خرجت من بيته لنشوزها وفي المجتبى نفقة العدة كنفقة النكاح وفي الذخيرة وتسقط بالنشوز وتعود بالعود واطلاق الحامل وغيرها والبائن ثلاث أو اقل كما في الحاشية ويستثنى ما لو خالعه على أن لا نفقة لهما ولا سكنى فليسا السكنى دون النفقة كما مر في بابيه ويأتي قريبا (قوله والفرقة بلا معصية) أي من قبلها فلو كانت بمعصية فليس لها سوى السكنى كما يأتي قال في الجبر فالخالص ان الفرقة اما من قبله أو من قبلها فلو من قبله فله النفقة مطلقا سواء كانت بمعصية أو لا طلاقا أو فسخا وان كانت من قبلها فان كانت بمعصية فلا نفقة لهما ولها السكنى في جميع الصور اهـ ملخصا (قوله وتفرق بعدم كفاءة) ومثله عدم مهر المثل ولا يفتنى ان هذا في البالغة التي زوجت نفسها بلا ولي فان العقد يصح في ظاهر الرواية وللولي حتى الفسخ لكن المفتى به الآن بطلانه كالمغيرة التي زوجها غير الاب والجد غير كفؤ أو بدون مهر المثل وهذا كله فيما بعد الدخول أما قبله فلا نفقة لعدم العدة (قوله النفقة الخ) بالرفع فاعل تجب (قوله والسكنى) يلزم أن تلزم المنزل الذي يسكن فيه قبل الطلاق فهستأني وتقدم الكلام عليه في باب العدة (قوله ان طالت المدة) اشار الى الاعتذار عن محمد حيث لم يذكر الكسوة وذلك لان العدة لا تطول غالبا فيستغنى عنها حتى لو احتاجت اليها الطول المدة كمتدة الطهر يجب (قوله ولا تسقط النفقة الخ) اي اذا مضت مدة العدة ولم تقبضها فلها اخذها ولو مقرضة اي أو مصطلحا عليها لكن لو مستدانة يأمر القاضي فلا كلام والافقيه خلاف اختار الحلواني أنهم لا تسقط أيضا وأشار السرخسي الى انها تسقط وفي الذخيرة وغيرها انه الصحيح قال في الجبر وعليه فلا بد من اصلاح المتن قائمهم صرحوا بأن النفقة تجب بالقضاء أو الرضاء وتصدر في شأونها لا تصير دينيا الا اذا لم تنقض العدة ليكن في التهر أن اطلاق المتن يشهد لما اختاره الحلواني قلت وظاهر الفتح اختياره حدث اقتصر عليه (قوله فلها النفقة) أي يكون القول قولها في عدم انقضائها مع بينة ولها النفقة كما في الجبر (قوله ما لم يحكم بانقضائها) فان حكمه بان أقام الزوج بينة على اقرارها به برئ منها كما في الجبر ح (قوله ما لم تدع الحمل) في بعض السخس وما لم تدع بالعطف على ما لم يكن وهي الصواب لانها اذا اقربت بانقضاء عدتها في مدة يتحمل ثم ولدت لا يثبت التسبب فكيف تجب النفقة نعم ثبت لو ولدت لا قل من اقله من حين الاقرار ولا قل من اكثره من حين الطلاق لظهور كذبها في الاقرار كما مر في بابيه ولا يمكن حله على هذا لانه يناهيه قوله فلها النفقة الى ستين وعبرة البحر وان ادعت حبلا الخ ولا غبار عليها (قوله فلا رجوع عليها) أي اذا قالت ظننت الحمل ولم احض وانما تمتدة الطهر وقال الزوج قد ادعت الحمل وأكثره ستان فلا يلتصق الى قوله وتلزمه النفقة حتى تحيض ثلاثا أو تبلغ سن الياس وتنفى بعده ثلاثة أشهر وقامه في الجبر فلو أقرت ان عدتها انقضت منذ كذا وانها لم تكن حامل رجوع عليها بما أخذت بعد انقضائها كما لا يخفى (فرع) في الخلاصة عدة الصغيرة ثلاثة أشهر الا اذا كانت مراوحة فينفق عليها ما لم يظهر فراغ رجوعها كذا في المحيط اهـ من غير ذكر خلاف وهو حسن كذا في الفتح وقد مناه في العدة باسب ما هنا (قوله وان شرط الخ) ذكره في البحر جوابا عن حادثة في زمانه (قوله

مطلب  
في نفقة المطلقة

وعليه ولو غاب وله زوجة وصغار  
تقبل ينتها على النكاح ان لم يكن  
عالمها ثم يفرض لهم ثم يأمرها  
بالاتفاق أو الاستدانة لترجع بحر  
(و) تجب (المطلقة الرجعي والبائن)  
والفرقة بلا معصية بخيار عتيق  
وبلوغ وتفرق بعدم كفاءة (النفقة  
والسكنى والكسوة) ان طالت  
المدة ولا تسقط النفقة المقرضة  
بعض العدة على المختار برأية  
ولو ادعت امتداد الطهر فلها  
النفقة ما لم يحكم بانقضائها ما لم  
تدع الحمل فليسا النفقة الى ستين  
متذللها فلو مضت ثم تبين ان  
لا حمل فلا رجوع عليها وان شرط  
لانه شرط باطل بحر ولو صلحها  
عن نفقة العدة ان بالاشهر صح

قول الخشبي على ما لم يكن سبق قل  
وصوابه ما لم يحكم فانه نصر

وان بالحض لا للبعثة (أي لا احتمال أن يمتد الظاهر بها كذا في البيع ومتفقاً ان الحامل كذلك هذا ويرد على  
التعليل المذكور أن جهالة المصالح عنه لا تنصرف ثم رأيت المقدسي في باب الخلع اعترض كذلك وقد يجاب بان  
المراد جهالة ما ثبت في الزمة بخلاف الدين الثابت في الزمة اذ اوضح عنه فان جهالة لا تنصرف تأمل (قوله  
ولو حاملاً) قال القهستاني وقيل للعامل النفقة في جميع المال كما في المنعرات ح (قوله من مولاها) ليس  
هذا من كلام الجوهرة بل ذكره في التهرجيت قال وينبغي أن يكون معناه اذا حبلت أمة من سيدها واعترف بان  
الحمل منه لكنهم لم تلد الا بعد الموت اه ثم اعلم ان استثناء هذه المسألة تتبع فيه المصنف صاحب الجوهرة وقال  
انها وارادة على كثير من المتون واعترضه الرجعي بانه لم يذكرها الا صاحب الجوهرة أو من تابعه وهذه العبارة  
الشاذة لا تعارض المتون الموضوعة لنقل المذهب مع انه لا وجه لها لان أم الولد تعتق بموته وتصور اجنبية عنه  
فلا وجه لا يجاب نفقته في تركته قلت ويؤيده ما في البدائع اذا اعتقت أم الولد أو مات عنها مولاها فلا نفقة  
لها ولا سكنى لان عدتها عدة الوطء كعدة المنكوحه فاسدا وقال في موضع آخر لا نفقة لها اذا اعتقتها وان كانت  
منوعة من الخروج لان هذا الحبس لم يثبت بسبب النكاح بل لخصين الماء فاشبهت معتدة الفاسد وفي الذخيرة  
وكذا الوفيات عنها لا نفقة في تركته ولكن ان كان لها واراد نفقتها عليه ولو صغيرا فهذه العبارات تشمل الحامل  
وغيرها واذا كانت معتدة الموت من نكاح صحيح لا نفقة لها ولو حاملاً فكيف الامه التي عدتها عدة وطئ  
لا عدة عقد فعلم انه لا وجه لاستثنائها (قوله بمعصيتها) احتراز عن معصيته كتقبيلها أو بلاءه أو ورده  
أو ابائه عن الاسلام وعما اذا لم يكن بمعصيته منه ولا منها كغبار بلوغ ونحوه ووطئ ابن الزوجه اهما مكرهه فان  
النفقة واجبة لها بانواعها كما مر (قوله قهستاني وكفاية) الاولى قهستاني عن الكفاية وعبارته وهذا  
اذا خرجت من بيته والا فواجب كما اشير اليه في الكفاية اه ح (قوله كعدة وتقبيل ابنته) أي كرتها  
وتقبيلها ابنته (قوله لا غيرها) بالرفع عطف على السكنى (قوله والفرق) أي بين السكنى وغيرها وعن هذا قال  
في الذخيرة وغيرها لو شرط في الخلع ان لا نفقة لها ولا سكنى فلها السكنى لان النفقة حقها والسكنى  
في بيت العدة حقها وحتى الشرع واسقاطها لا يعمل في حق الشرع حتى لو شرط الزوج عدم نفقة السكنى  
ورضيت السكنى في بيتها أو في بيت كائنا كان فيه بالكراء صح ولزمها الاجرة لان ذلك محض حقها (قوله  
حق الله) أي من وجه حيث أوجب عليها القرار في منزل الزوج وفيه حقها من وجه لوجوبه لها على الزوج  
(قوله بعد البت) أي الطلاق البائن بواحدة أو أكثر وتقبيل الهداية بالثلاث اتفاقاً واحترازه عن  
معتدة الرجعي اذا طأعت ابن زوجها أو قبلها بشهوة فلا نفقة لها لان الفرق لم تقع بالطلاق بل بمعصيتها بجر  
(قوله حتى لو لم تجبس فلها النفقة) يعني ان بقيت في بيته كما هو صريح عبارة القهستاني المأثرة وحينئذ  
يستغنى عن هذه الجملة بعبارة القهستاني ويقال بدلها فان عادت الى بيته عادت النفقة الا اذا لحقت بدار الحرب  
وحكم بلحاقتها عادت اه ح والحاصل كافي الجرائد لافرق بين الردة والتكفين لان المرتدة بعد البينونة لو لم  
تجبس لها النفقة كالممكدة والممكدة اذا لم تنزيم بيت العدة لا نفقة لها فليس للردة أو التكفين دخل في الاسقاط  
وعدمه بل ان وجد الاحتباس في بيت العدة وجبت والا فلا اه ومثله في الفتح (قوله وهو مشير الى) أي  
التعليل بانه كالموت قال في الشربلالية وهو يشير الى انه قد حكم بلحاقتها وهو محمل ما في الجامع من عدم عود  
النفقة بعد ما لحقت وعادت ومحمل ما في الذخيرة من انها تعود نفقتها باعودها على ما اذا لم يحكم بلحاقتها بوقفا  
بينهما كما في الفتح اه (قوله والافتعود نفقتها باعودها) كالنشارة اذا عادت لزوال المانع بخلاف المبانة بالردة  
اذا اسلت لانعود نفقتها السقوط نفقتها أصلاً بمعصيتها والساقط لا يعود بجر (قوله بانواعها) من الطعام  
والكسوة والسكنى ولم أر من ذكر حناً أجرة الطبيب وعن الادوية وانما ذكرنا عدم الوجوب للزوجة نعم صرحوا  
بان الاب اذا كان مريضاً أو به زمانة يحتاج الى الخدمة فعلى ابنه خادمه وكذلك الابن (قوله له الفقه) هو  
الولد حين يسقط من بطن امه الى أن يحنن ويصال بجارية طفل وطفلة كذا في المغرب وقيل أول ما يولد صبي ثم طفل  
ح عن التهر (قوله بيم الانثى والجمع) أي بطلن على الانثى كما علمته وعلى الجمع كافي قوله تعالى أو اطفال الذين  
لم يظهر وافهوه مما يستوى فيه المفرد والجمع كالبنت والفلك والامام واجعلنا المؤمنين اماماً ولا ينافيه جمعه على  
اطفال ايضا كاجمع امام على ائمة ايضا فافهم (قوله الفقير) أي ان لم يبلغ حد الكسب فان بلغه كان للاب

وان بالحض لا للبعثة لا تجب  
النفقة بانواعها (معتدة موت  
مطلقاً) ولو حاملاً (الاذا كانت  
أم ولد وهي حامل) من مولاها  
فلها النفقة من كل المال جوهرة  
(وتجب السكنى) فقط (لمعتدة  
فرقة بمعصيتها) الا اذا خرجت  
من بيته فلا سكنى لها في هذه  
الفرقة قهستاني وكفاية (كرده)  
وتقبيل ابنته (لا غيرها) من طعام  
وكسوة والفرق أن السكنى حق  
الله تعالى فلا تسقط بجمال والنفقة  
حقها فسقط بالفرقة بمعصيتها  
(ونسقط النفقة بردها بعد البت)  
أي ان خرجت من بيته والا  
فواجبة قهستاني (لا يتكفين  
ابنته) لعدم حبسها بخلاف المرتدة  
حتى لو لم تجبس فلها النفقة الا اذا  
لحقت بدار الحرب ثم عادت وتابت  
لسقوط العدة بالحق لانه كالموت  
بجر وهو مشير الى انه قد حكم  
بلحاقتها والافتعود نفقتها باعودها  
فليحفظ (وتجب) النفقة بانواعها  
على الحر (الطفلة) بيم الانثى والجمع  
(الفقير) الحر

مطلب  
الكلام على نفقة الاقارب

مظلل  
الصغير المكتسب نفقته في كسبه  
لا على ابيه

فان نفقة المملوك على مال كسبه  
والغنى في ماله الحاضر فلو غابا  
فعلى الاب ثم يرفع ان اشهد  
لان نوى الإديانة فلو كانا  
فقيرين فالاب يكتب أو يكف  
ويشقق عليهم ولولم يتيسر أنشقق  
عليهم القريب ورجع على الاب  
اذا اليسر ذخيرة ولو خاصته الام  
في نفقتهم فرضها القاضي وامره  
بدفعها للام مالم تثبت خيانتها  
فيدفع لها صبا حوامساء أو باهر  
من يتفق عليهم وصح صلحها عن  
نفقتهم ولو زيادة بسيرة تدخل  
تحت التقدير

أن يزجر أو يدفعه في حرقه ليكتسب ويتفق عليه من كسبه لو كان ذكر بخلاف الاثني كما قدمه في الحضانة عن  
المؤيدية قال اخير الرمي لو استغنت الاثني بنحو خطاطة وغزل يجب أن تـ تكون نفقتها في كسبها كما هو ظاهر  
ولا نقول يجب على الاب مع ذلك الا اذا كان لا يكفها فجب على الاب كفايتها بدفع القدر المعجوز عنه ولم أره  
لاصحابنا ولا ينافيه قولهم بخلاف الاثني لان المنوع ايجارها ولا يلزم منه عدم الزامها بجرقة تعلمها اه أي  
المنوع ايجارها للخدمة ونحوها مما فيه تسليها المستأجر بدليل قواهم لان المستأجر يخافهم او لا يجوز في  
الشرع وعليه فله دفعها لامرأة تعلمها حرقه كطارين وخطاطة مثلا (قوله على مالكه) أي لا على أسيه الحر والعبد  
بجر (قوله والغنى في ماله الحاضر) يشمل العقار والارضية والثواب فاذا احتج الى النفقة كان للاب بيع  
ذلك كله ويتفق عليه لانه غنى بهذه الاشياء بجر وفتح لكن سذر الشارح عند قوله ولكل ذي رحم محرم  
ان الفقير من تحمل له الصدقة ولوله منزل وخادم على الصواب ويأتى تمام الكلام عليه (قوله فلو غابا) أي  
فلو كان للولد مال لكنه غاب فنفقته على الاب الى أن يحضر ماله وسئل الرمي عما اذا كان له غلة في وقف  
فاجاب بان لم يرم من صرح بالماله والظاهر انه بمنزلة المال الغائب (قوله ان أشهد) أي على انه يتفق عليه ليرجع  
وكلاشهاد الاتفاق باذن القاضي كما في البحر (قوله لان نوى) أي لا يرجع ان نوى الرجوع بلاشهاد ولا  
اذن قاض أي لا يصدق في القضاء انه نوى ذلك وانما ثبت له الرجوع فيما بينه وبين ربه تعالى (قوله يكتب  
أو يكف) قدم الكسب لانه الواجب أولا اذا لم يجوز التكف أي طلب الكفاف بمسألة الناس الا عند  
العجز عن الاكتساب قال في الذخيرة فان قدر على الكسب تفرض النفقة عليه فيكسب ويتفق عليهم وان عجز  
ابـ كونه زمنا أو موقعا يتكف الناس ويتفق عليهم كذا في نفقات الخصاص وذكر الخصاص في ادب القضاء انه  
في هذه الصورة يفرضها القاضي على الاب ويأمر المرأة بالاستدانة على الزوج فاذا قدر طابته بما استدان  
عليه وكذا الوفرضا عليه ثم امتنع مع قدرته اه وقال أيضا وان امتنع عن الكسب حبس بخلاف سائر الديون  
ولا يحبس والدوان على دين ولده وان سفل الا في النفقة لان فيه اتلاف الصغير (قوله ويتفق عليهم) أي  
على أولاده الصغار وقيل نفقتهم في بيت المال بجر وفي القهستانى عن المحظوظ وتفرض على المعسر بقدر  
الكفاية وعلى الموسر بقدر ما يراه الحاكم (قوله ولولم يتيسر) أي الاتفاق عليهم أولا كتساب قال  
في الفتح وان لم يف كسبه بجاحتهم أولم يكتب لعدم تيسر الكسب اتفق عليهم القريب الخ ومثله في البحر  
وظاهره ان اتفاق القريب ثبت بمجرد دعوى الاب عن الكسب وبنافيه ما مر من أنه اذا عجز عنه يتكف ولعل  
المراد انه يتكف ان لم يوجد قريب يتفق عليهم وبه يجمع بين الروايتين المتقولاتين آتفاعن الخصاص اكن  
في الثانية أمر الزوجة بالاستدانة والظاهر انه يجوز على ما اذا كانت معسرة فلو موسرة تتفق من ماله التي ترجع  
ويأتى قريبا منها أولى بالتحمل من سائر الاقارب (قوله ورجع على الاب اذا أسر) في جوامع الفقه  
اذا لم يكن للاب مال والجد أو الام أو الخال أو العم موسر يجبر على نفقة الصغير ورجع بها على الاب اذا اليسر وكذا  
يجبر الابعد اذا غاب الاقرب فان كان له أم موسرة فنفقته عليها وكذا ان لم يكن له أب الا انها ترجع في الاول اه  
فتح قلت وهذا هو الموافق لما يأتى من انه لا يشارك الاب في نفقة أولاده أحد فلا يجعل كالميت يجبر داعساره  
الحب النفقة على من بعده بل يجعل ديناً عليه وسيدكر الشارح تصحيح خلافه والله لا بد من اصلاح المتن ويأتى  
الكلام فيه وهذا اذا لم يكن الاب زمنا عاجزا عن الكسب والاقضى بالنفقة على الجد اتفاقا لان نفقة الاب  
حينئذ واجبة على الجد فكذا نفقة الصغار ولا يخفى أن كلامنا الآن في الاب العاجز عن الكسب تأمل (قوله  
ولو خاصته الام) أي بأن شكت منه انه لا يتفق أو انه يقر عليهم (قوله مالم تثبت خيانتها) أي انه لا يقبل  
قوله انما لا تتفق أو تضيق عليهم لانها امينة ودعوى الخيانة على الامن لا تسمع بلاجة فيسأل القاضي جيرانها  
عن يداخلها فان اخبروه بما قال الاب زجرها ومنعها عن ذلك نظر الهم ذخيرة (قوله فیدفع اهل الخ)  
هذا نقله في الذخيرة عن بعض المشايخ عقب ما مر فقال ان شاء القاضي دفعها الى ثقة يدفع لها صبا حوامساء  
ولا يدفع اليها جلة وان شاء أمر غيرها لينفق عليهم (قوله وصح صلحها) قيل في وجهه ان الاب هو العاقد  
من الجانبين وقيل من جانب نفسه والام من جانب الصغار لان نفقتهم من اسباب الحضانة وهي للام ذخيرة  
(قوله تدخل تحت التقدير) تفسير للسيرة وذلك كالواقع الصلح على عشرة واذا انظر الناس فبعضهم يقدر

الكفاية بعشرة وبعضهم بتسعة بخلاف ما وقع الصلح على خمسة عشر وعلى عشرين فإن الزيادة حينئذ تنطرح  
عن الأب قلت وتقدم متنا أنه لو صلح على نفقة الزوجة ثم قال لا أطبق ذلك فهو لازم إلا إذا تغير سعر الطعام  
الخ والفرق ما قدمناه من أن النفقة في حق القريب باعتبار الحاجة والكفاية وفي حق الزوجة معاوضة عن  
الاحتباس ولذا الوصفي الوقت وبقي منها شيء يقتضي باخرى لها لاله وكذا الوضاعت (قوله زيدت) أي إلى  
قدر الكفاية (قوله ولو وضاعت الخ) الفرق ما ذكرناه آنفا (قوله وهي أولى من الجدة الموسر) أي لو كان  
مع الام الموسرة جدة موسر أيضا تؤمر الام بالانفاق من مالها لترجع على الأب ولا يؤمر الجدة بذلك لانها أقرب  
إلى الصغير فالام أولى بالتحمل من مائر الاقارب وعمامة في البحر عن الذخيرة قلت اعلم انه اذا مات الأب فالنفقة  
على الام والجدة على قدر ميراثهما اثنان في ظاهر الرواية وفي رواية هي الجدة وحده كسألتني وأما اذا كان الأب  
معسرا أفيتى على الأب وتستدينها الام عليه لانها أقرب من الجدة هذا على ظاهر المتن كما قدمناه وأما على ما يأتي  
تصحيحه من أن المعسر يجعل كليت فقضاء ما اتجهل عليه ما اثنان تأمل (قوله لا ولادة من الامة) بل  
تفتقم على سيد الامة لأن يشترط الزوج حرهم فنفتقم عليه والمراد بالامة غير المكاسة أما هي فنفتقم عليها  
لتبعيتهم لها في الكفاية ط وتقدمت المسألة (قوله ولو من حره) بل النفقة عليها وان كانت أمة لمولاه  
فنفقة الجميع عليه أو لغيره فنفتقم على مولى الام كما علمت ونفقة العبد على مولاه (قوله وعلى الكافر الخ)  
في الجوهر قد دعى تزوج ذمية ثم أسأت ولها منه ولا يحكم بسلام الولد تبعها ونفقة على الأب الكافر وكذا  
الصبي اذا ارتد فارتداده صحيح عند أبي حنيفة ومحمد ونفقة على الأب اهـ (قوله وسبي) يأتي ذلك  
في عموم قول المصنف ولا نفقة مع الاختلاف دينا لا لزوجة والاصول والقروع الذميين (قوله لولاه  
الكبير الخ) فاذا طلب من القاضي أن يفرض له النفقة على ابيه اجابه ويدفعها الله لان ذلك حقه وله ولاية  
الاستفتاء ذخيرة وعليه فلو قال له الأب أنا اطعمك ولا أدفع اليك لا يجاب وكذا الحكم في نفقة كل محرم بحر  
(قوله كاتني مطلقا) أي ولو لم يكن به زمانه تمنعها عن الكسب فخيرت الا نؤثره بها الا اذا كان لها زوج فنفتقها  
عليه مادامت زوجة وجل اذا تمرت عن طاعته تجب لها النفقة على أبيها محل تردد تأمل وتقدم أنه ليس  
للأب أن يؤخر حافي عمل أو خدمة وأنه لو كان لها كسب لا تجب عليه (قوله وزمن) أي من به مرض  
من من والمراد هنا من به ما يمنعه عن الكسب كعمي وشلل ولو قدر على اكتساب مالا يكفيه فعلى ابيه تكميل  
الكفاية (قوله ومن يلحقه العار بالتكسب) كذا في البحر والزبلي واعترضه الرجعي بأن الكسب مؤنة  
ومؤنة عياله فرض فكيف يكون عارا والاولى ما في المنع عن الخلاصة اذا كان من ابناء الكرام ولا يستأجره  
الناس فهو عاجز اهـ ومثله في الفتح وسألتني عمامة (قوله كالبسطه في القنية) حاصله أن السلف قالوا  
بوجوب نفقته على الأب لكن أفقي أبو حامد بعدهم لفساد أحوال أكثرهم ومن كان بخلافهم نادرا في هذا  
الزمان فلا يفرد بالحكم فدفع الحرج التمييزين المصلح والمفسد قال صاحب القنية لكن بعد القنية العامة يعني  
قنية التامار التي ذهب بها أكثر العلماء والمتعلمين ترى المشتغلين بالفقه والأدب الذين هم اقوا عدا الدين واصول  
كلام العرب يمنعهم الاشتغال بالكسب عن التحصيل ويؤدى الى ضياع العلم والتعطيل فكان المختار الا أن  
قول السلف وخفوات البعض لا تمنع الوجوب كالأولاد والاقارب اهـ ملخصا واقره في البحر وقال ح واقول  
الحق الذي تقبله الطباع المستقيمة ولا تنفر منه الاذواق السليمة القول بوجوبه الذي الرشد لا غيره ولا حرج في  
التمييزين المصلح والمفسد لظهور مسالك الاستقامة وتمييزه عن غيره وبالله التوفيق (قوله ولذا الخ) أي لكونها  
لا تجب الطلبة زمانا الغالب عليهم الفساد (قوله لا يشاركه) بجهة استنفافية أو خالية من الضمير المضاف  
اليه في تجب لطفه القبر الخ تأمل (قوله ولو فقيرا) هذا مجازة لظاهر اطلاق المصنف الأب تبعا لاطلاق  
المتون فلا ينافيه قوله ما لم يكن معسرا تأمل (قوله في ذلك) أي في نفقة طفله وولده الكبير العاجز عن  
الكسب (قوله كنفقة أبويه وعمره) أي كالباشارة أحد في نفقة أبويه ولا في نفقة زوجته (قوله  
به يفتي) راجع الى مسألة الفروع ومقايله ما روى عن الامام أن نفقة الوالد على الأب والام اثنان يعني الكبير  
أما الصغير فعلى ابيه خاصة بخلاف قال الشربلالي ووجه الفرق أنه اجتمع للأب في الصغير ولاية ومؤنة  
حتى وجب عليه صدقة فطره فاخص بلزوم نفقته عليه ولا كذلك الكبير لانعدام الولاية فشاركه الأم اهـ ط

وان لم تدخل طارحت ولو على  
مالا يكتفيهم زيدت بحر ولو وضعت  
رجعت بنفقتهم دون حصتها  
وفي المنية أب معسر وأم موسرة  
تؤمر الام بالانفاق ويصكون  
دينا على الأب وهي أولى من  
الجدة الموسر وفيها لانتفقة على  
الجزء لا ولادة من الامة ولا على  
العبد لا ولادة ولو من حره وعلى  
الكافر نفقة ولده المسلم وسبي  
بحر (وكذا) تجب (لولاه الكبير  
العاجز عن الكسب) كاتني مطلقا  
وزمن ومن يلحقه العار بالتكسب  
وطالب علم لا يتفرغ لذلك كذا  
في الزبلي والعسبي وافقي أبو  
حامد بعد ما الطلبة زمانا كالبسطه  
في القنية ولذا قيده في الخلاصة  
بنى رشد (لا يشاركه) أي الأب  
ولو فقيرا (أحد في ذلك كنفقة  
أبويه وعمره) به يفتي

ومصرح العلامة قاسم بان عدم الفرق بينهما وظاهر الرواية وبأن عليه التقوى فلذا تبعه الشارح (قوله)  
 ما لم يكن معسر الخ) التفسير راجع للاب قال في الذخيرة ولو كان للتقير أو لادفعار وجدة موسر بمؤمر الجدة  
 بالاتفاق صيانة لولد الولد ويكون ديناً على والدهم هكذا ذكر القدوري فلم يجعل النفقة على الجدة حال عسرة الاب  
 وهذا قول الحسن بن صالح والصحح في المذهب أن الاب التقير يلحق بالميت في استحقاق النفقة على الجدة وان  
 كان الاب زماً يقتضى بهما على الجدة بل يرجوع اتفاقاً لان نفقة الاب حثثت على الجدة فكذلك نفقة الصغار اه  
 وقال في الذخيرة أنساب قبل هذا ولولاهم أم موسرة أمرت أن تنفق عليهم فيكون ديناً ترجع به على الاب اذا أيسر  
 وهي أولى بالتكفل من سائر الاقارب الخ قال في البحر وسامله أن الوجوب على الاب المعسر انما هو اذا أنفقت  
 الام الموسرة والا فلا باب كالميت والوجوب على غيره لو كان ميتاً ولا يرجوع عليه في الصحيح وعلى هذا فلا بد من  
 اصلاح المتون والشروح كما لا يخفى اه أى لان قول المتون والشروح ان الاب لا يشاركه في نفقة ولده أحد  
 يقتضى أنه لو كان معسراً وأمر التناخي غيره بالاتفاق يرجع سواء كان أمماً أو رجلاً أو غيرهما اذ لو لم يرجع  
 عليه لحصلت المشاركة واياب المقدسي بحمل ما في المتون على حالة اليسار لكن قال الرملي - لا ساجدة الى ذلك  
 لان ما في المتون مبنى على الرواية الثانية وقد اختارها أهل المتون والشروح مقتصرين عليها اه قلت  
 وعلى هذا فلا فرق بين كون المنفق أمماً أو رجلاً أو غيرهما في ثبوت الرجوع على الاب ما لم يكن الاب زماً فانه  
 حينئذ يكون في حكم الميت اتفاقاً وقد منعنا عن جوامع الفتاوى ما يؤيد ما في المتون ومثله ما في الثانية من أن  
 نفقة الصغار والاناث المعسرات على الاب لا يشاركه في ذلك أحد ولا تنقطع بفقره اه وكذا ما في البدائع  
 من قوله وان كان لهم جد موسر لم تفرض عليه بل يؤمر بها ليرجع على الاب لانها لا تجب على الجد عند  
 وجود الاب القادر على الكسب الا ترى انه لا يجب على الجدة نفقة ابنه المذكور فنفقة أولاده أولى نعم لو كان  
 الاب زماً فاقضى بنفقة أمه ونفقة الاب على الجدة اه على أن ما صححه في الذخيرة يرد عليه تسليمه رجوع الام مع  
 انهم اقرب الى أولادها من الجد والعم والخال فكيف يرجع الاخر دون الابدع ومساءلة رجوع الام منصوص  
 عليها في كافى الحاشية وغيره وهي تثبت رجوع غيرها بالاولى وهذا مؤيد لما في المتون والشروح كما لا يخفى فافهم  
 (تبينه) في البحر التفسير لا يجب عليه نفقة غير الاصول والفروع والزوجة اه وشمل الفروع الولد الكبير  
 العاجز والابن والنسي وتقدمت في عبارة الثانية (قوله جوهره) كذا في عاتقه السخ ولا وجه له فان هذا  
 الكلام لم يثقل في البحر عن الجوهره ولا هو موجود فيها وفي نسخة الرجوى وفي الجوهره فروع الخ وهي الصواب  
 فان هذه الفروع الى قوله وفي المختار ذكرها في الجوهره فيكون الجار والمجير وخبرامقة ما وفروع مبتدأ  
 مؤخر (قوله فالام أحق) لانها لا تنقد على الكسب وقال بعضهم الاب أحق لانه هو الذى يجب عليه  
 نفقة الابن في صغره دون الام وقيل يقتضى بينهما ما جوهره قلت ويؤيد الاقل ما رواه أحمد وأبو داود والترمذى  
 وحسنه عن معاوية التميمي - قلت يا رسول الله من أبر قال أمك قلت ثم من قال أمك قلت ثم من قال أبك قلت  
 الاقرب فالاقرب أو رد الحديث في الفتح (قوله وقيل يقتضى بينهما) أى في المسألتين (قوله وعليه نفقة زوجة  
 أبيه) أى في رواية وفى أخرى ان كان الاب مريضاً أو به زمانة يحتاج للخدمة قال في المحيط فعلى هذا لا فرق بين  
 الاب والابن فان الابن اذا كان بهذه المنية يجبر الاب على نفقة خادمه قال في البحر وظاهر الذخيرة ان المذهب  
 عدم وجوب نفقة امرأة الاب أو جارية أو أم ولده حيث لم يكن بالاب علة وأن الوجوب مطلقاً لرواية عن أبي  
 يوسف وفي حاشية الرملي - والذي يترجم من المذهب انه لا فرق بين الاب والابن في نفقة الخادم وانه اذا احتاج  
 أحدهما للخادم وجبت نفقته كما وجبت نفقة الخدم فكان من جملة نفقته واذا لم يمتنع اليه فلا تجب عليه فاعلم  
 ذلك واعلم فانه كثير الوقوع والله سبحانه أعلم اه قلت بئى ما اذا كانت الزوجة أم الابن فهل يجب  
 نفقتها في هذه الحالة على الابن أم لا فان كانت معسرة فالظاهر وجوبها عليه ولو لم يكن الاب محتاجاً اليها لقولهم  
 لا يشارك الولد في نفقة أبيه أحد وأما لو كانت موسرة والاب محتاج اليها فكذلك والا فالظاهر أنه يؤمر به ليرجع  
 على أبيه أو تنفق هي لترجع على الاب وهذا أقرب تأمل (قوله بل وتزوجه أو تسريه) ذكره في السريالية  
 أيضاً عن الجوهره وهو مخالف لما سري في باب نكاح الرقيق وعزوانه الى الرملي - والدرر وشروح الهداية فيقدم  
 على ما هنا (قوله فعليه نفقة واحدة) بالاضافة فلو موسرات فالوسط أو معسرات فالدون ولو مختلفات

ما لم يكن معسر فيلحق بالميت فتجب  
 على غيره بل يرجوع عليه على الصحيح  
 من المذهب الا لام موسرة بغير  
 قال وعليه فلا بد من اصلاح  
 المتون جوهره (فروع) لم يقدر  
 الاعلى نفقة أحد والديه فالام  
 أحق ولولاه اب وطفل فالطفل  
 أحق به وقيل يقتضى بينهما فلهما وعليه  
 نفقة زوجة أبيه وام ولده بل وتزوجه  
 أو تسريه ولولاه زوجات فعليه  
 نفقة واحدة يدفعها للاب

قوله ثم أمك الخ كذا بخط المحشى  
 ٧ انه صلى الله عليه وسلم اجابه مرتين  
 بقوله أمك والذى في باب الهمة  
 من الجامع الصغير عن ابن عباس  
 انه صلى الله عليه وسلم قال أمك  
 ثم أمك ثم أمك ثم أبالك ثم الاقرب  
 فالاقرب فانه نص

٧ مطلب  
 في نفقة زوجة الاب

فانظروا أنه يدفع نصف نفقة الوسط ونصف البدن أفاده ط (قوله ليوزعها عليهن) وإيتم رفع أمر حق  
 للقاضي لأمر حق باستدانة الباقي من كفايتهن لتكون ديناً على الزوج وتجب الادانة على من يجب عليه  
 نفقتهن كما تقدم فافهم (قوله وفي المختار والمثلث الخ) هذا خلاف نص المذهب كما قدمناه أول الباب فافهم  
 (قوله أو زمنا) أي أو كبيراً زمناً (قوله لتدري أفندي) هو من متأخري علماء الروم اسمه عبد القادر  
 (قوله ويجوز الأب الخ) هذه العبارة في القضية والمجتهى وقد علمت أن المذهب عدم وجوب النفقة لزوجته الابن  
 ولو صغيراً فقيراً فلو كان كبيراً غائباً بالاولى الآن يحمل على أن الزوج هنا مجتعي أن الأب يؤمر بالانفاق  
 عليها ليرجع بها على الابن إذا حضر لكن تقدم أن زوجة الغائب يفرض القاضي لها النفقة على زوجها  
 ويأمرها بالاستدانة وأنه يجب الادانة على من يجب عليه نفقتها (قوله وكذا الأم الخ) أي إذا غاب الأب  
 ولم يترك نفقة تغيير الأم على الاتفاق على الوالد من مالها أن كان لها مال كافٍ الخفية وقد علم السارح عن البحر  
 تفرعاً على قول زفر المقي به أنها تقبل يشتها على النكاح أن لم يكن القاضي عالماً به ثم يفرض لهم ويأمرها  
 بالاتفاق والاستدانة لترجع اه ولا يخفى أن هذا كله فيما إذا لم يترك ما لا عند أو على من يقره وبالزوجة  
 والولاد والافتقار منه يفرض لها في ذلك المال وكذا الرزق ما لا في بيته كما تزيانه (قوله وكذا الابن) أي  
 المورس إذا غاب زوج أمه الفقيرة هذا ظاهر السياق لأن كلامه في الغيبة ويحتمل أن يكون المراد ما إذا كان  
 الزوج حاضراً وهو معسر لكن هذه تقدمت قبيل قوله قضى بنفقة الاعسار وهذا إذا كان زوجها غير أبيه  
 فلو كان أباه وهو معسر فهل يرجع عليه إذا أسر قدّمنا الكلام عليه قريباً (قوله وكذا الاخ الخ) الظاهر  
 أنه مقيد بما إذا لم يكن للولاد أم موسرة لما مر من أن الأم أولى بالتحمل من سائر الأقارب لانها أقرب إلى  
 أولادها (قوله وكذا الأبعد إذا غاب الأقرب) عطف عام على خاص فيشمل ما إذا كان الغائب ابناً أو ابناً  
 أو أمّاً أو أخاً والحاضر المورس خال أو عم أو أخت وقد استفيد مما هنا وكذا مما قدمناه عن جوامع الفقه أن الغيبة  
 كالأعسار في وجوب النفقة على الأبعد ورجوعه على الأقرب بعد حذوره أو يساره وليس الرجوع على  
 الأب خاصاً بالأم خلافاً لقوله المار بالأم موسرة (قوله اجنبي أنفق الخ) ظاهره أنه انفق من مال نفسه  
 مع أنه ذكر في جامع الفصولين قبيل هذه المسألة عن أدب القاضي أدعى وصى أو قيم أنه انفق من مال نفسه  
 وأراد الرجوع في مال اليتيم والوقف ليس له ذلك إذ يدعى ديناً لنفسه على اليتيم والوقف فلا يصح بمجرّد الدعوى  
 فلو ادعى الانفاق من مال الوقف واليتيم نفقة المثل في تلك المدة صدق اه الآن يحمل على أن الاجنبي أنفق  
 من مال اليتيم أو يفرق بين مال الاجنبي ومال الوصي لكن فيه اشبات دين للاجنبي على اليتيم بمجرّد اقرار  
 الوصي ولم أر صريحاً صحته نعم في القضية وغيرها لو انفق ماله على الصغير ولم يشهد فلو كان المتفق بألم يرجع  
 وفي الوصي اختلاف اه وقد مرنا في باب المهر عند الكلام على ضمان الولي المهر أن اشتراط الاشهاد استحسان  
 وعليه فلا فرق بين الوصي والأب وإن كانت العادة أن الأب يتفق تبرعاً وموئناً الكلام هناك فراجعه وسيأتي  
 أيضاً آخر الكتاب أن شاء الله تعالى (قوله وفيه الخ) أقول في الخالية ذكر في الأصل إذا أمر صيرفاً  
 في المصارفة أن يعطى رجلاً ألف درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه ففعل يرجع على الأمر في قول أبي حنيفة  
 فإن لم يكن صيرفاً لا يرجع الآن يقول عني ولو أمره بشرائه أو بدفع الفداء يرجع عليه استحساناً وإن لم يقل على  
 أن ترجع على ذلك وكذا لو قال أنفق من مالك على عيالي أو في بناء دارى يرجع بما أنفق وكذلك لو قال  
 اقض ديني يرجع على كل حال ولو قضى نائبة غيره بأمره يرجع عليه وإن لم بشرط الرجوع هو الصحيح اه قلت  
 والمراد بالصيرفي من يستدين منه التجار وينقبض لهم فيرجع بمجرّد الأمر للعرف بأن ما يؤمر به باعطائه هودين  
 على الأمر بخلاف غير الصيرفي فلا يرجع بقوله أعط فلاناً كذا إلا بشرط الرجوع (قوله بكنائية) الذي  
 في جامع الفصولين جباية بالباء بعد الجيم لا بالنون والمراد بها ما يجيبه السلطان بحق أو بغيره وسيأتي  
 في كتاب الكفالة قبيل كفاية الرجلين أنه يجوز الكفالة بالنوائب ولو بغير حق بكنائيات زماننا فافهم في المطالبة  
 كالديون بل فوقها (قوله وموئناً ماله) الظاهر أنه من عطف العام على الخاص لشمله مثل الأمر  
 وانخراج لكن في جامع الفصولين أيضاً الأمر باتفاق وآداء مخرج ومصدقات واجبة لا يوجب الرجوع بلا شرط  
 إلا رواية عن أبي يوسف اه وعليه فيكون عطف مرادف لثلاث شمل العشر والخراج (قوله ليصدره) أي

ليوزعها عليهن وفي المختار والمثلث  
 ونفقة زوجة الابن على أبيه أن كان  
 صغيراً فقيراً أو زمناً وفي واقعات  
 المفتين لتدري أفندي ويجبر  
 الأب على نفقة امرأته الغائب  
 وولدها وكذا الأم على نفقة الولد  
 لترجع بها على الأب وكذا الابن  
 على نفقة الأم ليرجع على زوج  
 أمه وكذا الاخ على نفقة أولاد  
 أخيه ليرجع بها على الأب وكذا  
 الأبعد إذا غاب الأقرب انتهى  
 وفي الفصولين من الرابع والثلاثين  
 أجنبي أنفق على بعض الورثة  
 فقال أنفق بامر الموصي وأقر به  
 الوصي ولا يعلم ذلك إلا بقول  
 الوصي بعد ما أنفق يقبل قول  
 الوصي لو أنفق عليه صغيراً اه  
 وفيه قال أنفق على أو على عيالي  
 أو على أولادى ففعل قيل يرجع  
 بلا شرطه وقيل لا ولو قضى دينه  
 بأمره يرجع بلا شرطه وكذا كل  
 ما كان مطالباً به من جهة العباد  
 بكنائية وموئناً ماله ثم ذكر أن  
 الأسير مرس أخذ السلطان  
 ليصدره لو قال لرجل خلصني  
 فدفعت المأموراً لا خلاصه قيل يرجع

مطلبه  
 امر غيره بالاتفاق ونحوه هل  
 يرجع

لا يأخذ منه ماله (قوله وقيل لا في الصحيح) سيذكر الشارح في كتاب الكفالة تصحيح الاول ومثله في البرازية  
 ويؤيده ما تقدمناه من الثانية من تصحيح الرجوع بلا شرط في الثانية فان الظاهر ان الثانية تشمل مسألة الاسير  
 والمدايرة وقاضي خان من اجل من يعتمد على تصحيحه كإتصافه العلامة قاسم وسنأتي عام الكلام على ذلك  
 في متفرقات البيوع (قوله وليس على أمه) أي التي في نكاح الاب أو المطلقة ط (قوله الا اذا تعينت)  
 بان لم يجد الاب من ترضعه أو كان الولد لا يأخذ ثدي غيرها وهذا هو الاصح وعليه الفتوى ثانية وبحجتي وهو  
 الا صوب فتح وظاهر الصحيح أنها لا تجبر وان تعينت لتغذيها بالدهن وغيره وفي الزيلعي وغيره انه ظاهر الرواية  
 وبالاول جزم في الهداية وتماهه في البحر وفيه عن الثانية وان لم يكن للاب ولا للولد مال تجبر الام على ارضاعه  
 عند الكل اه قال فحل الخلاف عند قدرة الاب بالمال قال الرمي وما في الثانية نقله الزيلعي عن الخفاف  
 وزاد عليه قوله ويجعل الاجرة دية على الاب اه قلت ومثله في الجمع وبه علم انه لا منافاة بين اجبارها ولزوم  
 الاجرة لها خلافا لما قدمناه في الحضائنة عن الجوهرة وستر تمامه هناك (قوله وكذا الظاهر الخ) في البحر عن غاية  
 البيان عن العميون عن محمد بن استأجر ظن الرعي شهر افا انقضى الشهر أيت أن ترضعه والصبى لا يقبل ثدي  
 غيرها قال اجبرها أن ترضع اه فالمراد بابقاء الاجارة استدامة حكمها بعدم مضى مدتها كاللوصف اجارة  
 السفينة في وسط البحر وفي الحقيقة اجارة مبتدأ والظاهر أن مثلها ما اذا تعينت لارضاعه قبل استئجارها  
 فتجبر عليها وان أمكن تغذيها بالدهن مثلاً فان فيه تعرضاً للضعفه وموته وبهذا رجحوا اجبار الام على ظاهر  
 الرواية تأمل (قوله عندها) أي عند الام وظاهر التعليل ان كل من ثبت لها الحضائنة في حكم الام ط  
 (قوله ولا يلزم الظئر المكث الخ) اي بل لها أن ترضعه ثم ترجع الى منزلها فيما يستغنى عنها من الزمان أو تقول  
 أخرجه فترضعه عند فناء الدار ثم تدخل المصبي الى أمه أو تحمل المصبي معها الى البيت نهر عن الزيلعي  
 وحاصله أن الظئر بخيرة بين هذه الامور اذ الم يشترط عليها المكث عند الام ومقتضاه ان الام لو طلبت المكث  
 عندها لا يلزم الظئر وان كان ذلك حق الام فعلى الاب احضار مربية ترضعه وهو عند أمه لان الظئر قد تغيب  
 عند حاجته الولد الى الرضاع ولا يمكن الام احضارها وقد لا ترضى باخراج ولدها الى فناء الدار (قوله  
 لا يستأجر الاب أمه الخ) عله في الهداية بان الارضاع مستحق علمها ديانة بقوله تعالى والوالدات يرضعن  
 فلا يجوز اخذ الاجر عليه واعترضه في النسخ يجوز اخذ الاجرة بعد انقضاء العدة مع أن الوجوب في الآية  
 يشمل ما قبل العدة وما بعدها ثم قال والحق انه تعالى أوجبها عليها مقيداً بايجاب رزقها على الاب بقوله  
 تعالى وعلى المولود له رزقهن ففي حال الزوجية والعدة هو قائم برزقه بخلاف ما بعد هجاء فيوم الاجر  
 مقامه اه قلت وتحقق ان فعل الارضاع واجب عليها وموته على الاب لان من جله نفقة الولد في حال  
 الزوجية والعدة هو قائم تلك المونة لا بعد البيونة فتجب عليه بعدها وان وجب على الام ارضاعه أو قوله  
 تعالى لا تضار والدة يولدها فان الزامها بارضاعه مجانم عجزها وانقطاع نفقتها عن الاب مضارة لها افساغ لها  
 اخذ الاجرة بعد البيونة لان الام لا تجبر على ارضاعه قضاء وامتناعها عن ارضاعه مع وفور شفقتها عليه دليل  
 حاجتها ولا يستغنى الاب عن ارضاعه عند غيرا فكونه عند أمه بالاجرة انفع له ولها الآن توجد مستبرعة  
 فتسكون أولى دفعا لا مضارة عن الاب أيضاً (قوله خلافا للذخيرة والمجتبي) أي لصاحبيهما حيث قال  
 يجوز استئجارها من مال الصغير لعدم اجتماع الواجبين على الزوج وهما نفقة النكاح والارضاع قال في النهر  
 والوجه عندي عدم الجواز ويدل على ذلك ما قالوه من انه لو استأجر منكوحته لارضاع ولده من غيرها جاز  
 من غير ذكر خلاف لانه غير واجب عليها مع أن فيه اجتماع أجر الرضاع والنفقة في مال واحد ولو صلح مانعا  
 لما جازها فتدبره اه ح قلت غاية ما استند اليه بقيد عدم تسليم التعليل الماروان اجتماع الواجبين على  
 الزوج لا تنفي جواز الاستئجار ولا يفتي أن هذا لا يثبت عدم الجواز في المسألة الاولى لظهور الفرق بين المسألتين  
 فانك قد علمت أن ارضاع الولد واجب على امه مادام الاب يتفق عليها فلا يحل لها الأخذ بالاجرة مع وجوب نفقتها  
 عليه وفي أخذها بالاجرة من مال الصغير اخذ بالاجرة على الواجب عليها مع استغنائه بخلاف أخذها على ولده  
 من غيرها فان ارضاعه غير واجب عليها فهو كالأخذ بالاجرة على ارضاع ولد غير زوجها فانه جائز وان  
 كان زوجها يتفق عليها والحاصل أن الفرق ظاهر بين أخذ الاجرة على ارضاع ولدها الواجب عليها وعلى ارضاع

مطلب  
 في ارضاع الصغير

وقيل لا في الصحيح به يفتي  
 (وليس على أمه ارضاعه) قضاء  
 بل ديانة (الا اذا تعينت) فتجبر  
 كما مر في الحضائنة وكذا الظئر تجبر  
 على ابقاء الاجارة برأية  
 (ويستأجر الاب من ترضعه  
 عندها) لان الحضائنة لها والنفقة  
 عليه ولا يلزم الظئر المكث عند  
 الام ما يشترط في العقد (لا)  
 يستأجر الاب (امه لو منكوحه)  
 ولو من مال الصغير خلافا للذخيرة  
 والمجتبي



غيره ولذا اعل الثانية بأنه غير واجب عليه أو أيضا قد نقل الجوى عن البرجندى معزيا للمنصورية أن الفتوى على الجواز أى الذى مشى عليه فى الذخيرة والنجبى (قوله فى الاصح) وذكر فى الفتح عن بعضهم أنه ظاهر الرواية ولا يكن ذكر أيضا أن الأوجه عدم الفرق بين عدة الرىعى والبائن وان فى كلام الهداية أيماء الى أنه المختار عنده اذ من عادته تأخير وجه القول المختار وكذلك هو ظاهر اطلاق القدرى المعتدة وفى النهر انه رواية الحسن عن الامام وهى الاولى اه وفى حاشية الرمل على المنع عن التاترخانية وعلية الفتوى (قوله كاستخبار منكوحته الخ) أى فيجوز لان ارضاعه غير واجب عليها كما مر (قوله وهى أحق) أى اذا طلبت الاجرة ولذا قد به قوله بعد العدة والافهى أحق قبل العدة أيضا (قوله ولودون أجر المثل) أى ولو كان الذى تأخذه الاجنية دون أجر المثل وطلبت الام أجر المثل فالاجنية أولى ط (قوله أحق منها) أى من الام حيث طلبت شيئا ولم يقيد واهنا يكون الاب معسرا كما فى الحضانة ط (قوله أما اجرة الحضانة الخ) أفاد أن الحضانة تبقى للام فترضعه الاجنية المتبرعة بالارضاع عند الام كما صرح به فى البدائع ونحوه ما مر فى المتن وان للام أخذ اجرة المثل على الحضانة ولا تكون الاجنية المتبرعة بها أولى نعم لو تبرعت العمة بمحضته من غير أن تنزع الام عنه والاب معسر فالصحيح انه يقال للام اما أن تمسك الولد بلا أجر واما أن تدفعه اليها كما مر فى الحضانة وبه ظهر الفرق بين الحضانة والارضاع هنا وهو أن انتقال الارضاع الى غير الام لا يقيد بطلب الام اكثر من اجر المثل ولا باعسار الاب ولا يكون المتبرعة عمة أو نحوها من الاقارب فانهم (قوله كما مر) أى فى الحضانة (قوله وللرضيع النفقة والكسوة) فذلك صار على الاب ثلاث نفقات اجرة الرضاع وأجرة الحضانة ونفقة الولد من صابون ودعوى وفرش وغطاء وفى المجتبى واذا كان للصبي مال فثبته الرضاع ونفقته بعد الفطام فى مال الصغير يجر وسكت عن المسكن الذى تحضنه فيه والذى فى معين المفق المختار انه على الاب وهو الاظهر جوى عن شرح الوهبانية ط وفيه كلام قدمناه فى الحضانة (قوله وللأم اجرة الارضاع بلا عدة اجارة) بل تستحقه بالارضاع فى المدة مطلقا كذا فى البحر أخذ من ظاهر كلامهم وردده المتقدم فى الرمز شرح نظم الكثران الظاهر اشتراط العقد ومن قال بخلافه فعليه اثباته اه فافهم ويؤيده ما فى شرح حسام الدين على ادب القاضى للخصاف فان انتقضت عدة ما وطلبت اجر الرضاع فهى أحق به وينظر القاضى بكم يحذر امرأة غير حافيا مر يدفع ذلك اليها لقوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن الخ قال فى البحر واكثر المشايخ على ان مدة الرضاع فى حق الاجرة حولان عند الكل حتى لا تستحق بعد الحولين اجساعا وتستحق فيهما اجساعا وفيه لوم يستغن بالحولين يحمل لهما أن ترضعه بعدهما عند عامة المشايخ الا عند خلف بن ايوب (قوله وحكم الصلح كالاتجار) يعنى لو صالحت زوجها عن اجرة الرضاع على شئ ان كان الصلح حال قيام النكاح أو فى عدة الرجعى لا يجوز ان كان فى عدة البائن بواحدة أو ثلاث جاز على احدى الروايتين ح عن البحر (قوله وفى كل موضع جاز الاستجار) أى كما اذا كان بعد انقضاء العدة وفى عدة البائن على احدى الروايتين وهى المعتدة كما مر وقوله ووجب النفقة للظاهر انه عطف مرادف والمراد به نفقة المرضعة بالاجرة التى تأخذها من الزوج بقرينة التعليل يعنى ان ما تأخذه الام من الاب لنفقة على نفسها بمقابلته ارضاع الولد هو اجرة لانفقة فاذا مات الاب لا تسقط هذه الاجرة بموته بل تجب لهما فى تركته وتشارك غرماءه فهى كغيرها من احتساب دينه ولو كان نفقة لسقطت كما تسقط بالموت نفقة الزوجة والقريب ولو بعد انقضاء ما لم تكن مستدانة بأمر القاضى هذا ما ظهر لى فى حل هذه العبارة وأصلها صاحب الذخيرة ونقلها عنه فى البحر بلفظها (قوله وتجب الخ) شروع فى نفقة الاصول بعد الفراغ من نفقة الفروع (قوله ولو صغيرا) لانه كالكبير فيما يجب فى ماله من حق عبد فيطالب به وليه كما يطالب بنفقة زوجته (قوله يسار الفطرة على الاربع) أى بان يملك ما يحرم به اخذ الزكاة ودون صاب ولو غير نام فاضل عن حوائجه الاصلية وهذا قول أبى يوسف وفى الهداية وعليه الفتوى وصححه فى الذخيرة ومشى عليه فى متن المتقى وفى البحر أنه الاربع وفى الخلاصة انه نصاب الزكاة وبه يفتى واختاره الزوالجى (قوله ورجح الزبلى) عبارته وعن محمد انه قدره بما يفضل عن نفقة نفسه وعياله شهر ان كان من أهل الغلة وان كان من أهل الحرف فهو مقدّر بما يفضل عن نفقة ونفقة عياله كل يوم لان المعتبر فى حقوق العباد القدرة دون النصاب وهو مستغنى عما زاد على ذلك فيصرفه الى اقاربه

(أو معتدة رجعى) وجاز فى البائن فى الاصح جو حرة كاستجار منكوحته لولده من غيرها (وهى أحق) بارضاع ولها بعد العدة (اذا لم تطلب زيادة على ما تأخذ الاجنية) ولودون أجر المثل بل الاجنية المتبرعة احق منها زبلى أى فى الارضاع أما اجرة الحضانة فللام كما مر وللرضيع النفقة والكسوة وللأم اجرة الارضاع بلا عقد اجارة وحكم الصلح كالاتجار وفى كل موضع جاز الاستجار ووجب النفقة لا تسقط بوث الزوج بل تكون اسوة الغرماء لانها اجرة لانفقة (و) تجب (على موسى) ولو صغيرا (يسار الفطرة) على الاربع ورجح الزبلى والكمال اتفاق فاضل كسبه

مطلب  
فى نفقة الاصول

وهذا الوجه وقالوا الفتوى على الأقل اه والذي في الفتح ان هذا فوقيق بن روايتين عن محمد الاولي اعتبار  
فاضل نفقة شئروا الثانية فاضل كسبه كل يوم حتى لو كان كسبه درهما ويكفيه أربعة دنانير وجب عليه  
دائتان للقريب قال ومال السرخسي الى قول محمد في الكسب وقال صاحب النفقة قول محمد أرفق ثم قال  
في الفتح بعد كلامه وان كان كسوبا يعتبر قول محمد وهذا يجب أن يعول عليه في الفتوى اه وبه علم أن  
الزيلي وصاحب النفقة رجحا قول محمد مطلقا والسرخسي والسكال رجحا قوله لو كسوبا وهي الرواية الثانية  
عنه وفي البدائع أيضا انه أرفق قلت والحاصل ان في حد السار أربعة أقوال مروية كما قاله في البحر وان  
المثلث تحته قولان وعلى فوقيق الفتح هي ثلاثة فقط وبه علم أن الثالث ليس بتقيد المأذ كره المصنف بل هو قول  
آخر فافهم وقال في البحر ولم أرسن في أي الثالث المذكور فالاعتماد على الأولين والأرجح الثاني اه قلت  
مرفق رسم المفتي ان الأصح الترجيح بقوة الدليل بحيث كان الثالث هو الوجه أي الاظهر من حيث التوجيه  
والاستدلال كان هو الرابع وان صرح بالفتوى على غيره ولذا قال الزيلي قالوا الفتوى على الأقل بصيغة  
قالوا التبري وكذا قال في الفتح وهذا يجب أن يعول عليه في الفتوى أي على الثالث والسكال صاحب الفتح  
من أهل الترجيح بل من أهل الاجتهاد كما قد مر في نسكاح الرقيق وقد نقل كلامه تليذه العلامة فاهم وكذا  
صاحب النهر والمقدسي والشربلبي وأقرود عليه ويكنى أيضا ماميل الامام السرخسي اليه وقول النفقة  
والبدائع انه أرفق بحيث كان هو الوجه والأرفق واعدة المتأخرون وجب التعويل عليه فكان هو المعتمد  
ثم اعلم أن ما ذكره المصنف من اشتراط السار في نفقة الاصول صرح به في كافي الحاشية والدرر والنفقة  
والفتح والمبني والمواهب والبحر والنهر وفي كافي الحاشية أيضا ولا يغير المعسر على نفقة أحد الأعلى نفقة الزوجة  
والولد اه ومثله في الاختيار ونحوه في الهداية وفي النهاية لا يجب على الابن الفقير نفقة والده الفقير حكاه  
الان كان والده زحمتا لا يقدر على العمل وللا ابن عيال فعليه أن يشبهه الى عياله ويتفق على الكل وفي الذخيرة  
انه ظاهر الرواية عن أصحابنا ان طعام الاربعة اذا فرق على الخمسة لا يضرهم ضررا فاحشا بخلاف ادخال  
الواحد في طعام الواحد لتفاحش الضرر وفي البرازية ان رأى القاضى انه يدخل من قوته شيء اجبره على النفقة  
من الفاضل على المختار وان لم يفضل فلا شيء في الحاشية لكم لكن في ظاهر الرواية يؤمر ديانة بالاتفاق ان كان  
الابن وحده وله عيال أجبر على ضم أبيه معهم كى لا يضيع ولا يجبر على أن يعطيه شيء أعلى حدة اه  
والحاصل أنه يشترط في نفقة الاصول السار على الخلاف المار في تفسيره الا اذا كان الاصل زحمتا لا كسبه  
فلا يشترط سوى قدرة الوالد على الكسب فان كان لكسبه فضل أجبر على اتفاق الفاضل والافلو كان الولد  
وحده أمر ديانة بنظم الاصل اليه وله عيال يجبر في الحاشية على ضمهم اليهم ولا يخفى أن الامم بنزلة الاب الزمن  
لان الاقربة يجبر دهاجج زوجه صرح في البدائع لكن صرح أيضا بأنه لا يشترط في نفقة الاصول يسار الولد بل  
قدرته على الكسب وعزاه في المجتبى الى المصنف وقد أكثرناك من النقل بخلافه تعلم أنه غير المعتمد في المذهب  
(قوله وفي الخلاصة الخ) هذا محمول على ما اذا كان الاب زحمتا لا قدرته على الكسب والا اشتراط يسار الولد  
على الخلاف المار في تفسيره وعلى ما اذا كان للولد عيال فلو كان وحده فلا يدخل أباه في نفقته بل يؤمر به ديانة  
والام كلاب الزمن وذلك كله معلوم مما قرناه آنفا فافهم وبعبارة الخلاصة هكذا وفي الاقضية الفقر أنواع ثلاثة  
فقول لا مال له وهو قادر على الكسب والمختار أنه يدخل الابوين في نفقته الثاني فقير لا مال له وهو عاجز عن  
الكسب فلا تجب عليه نفقة غيره الثالث أن يفضل كسبه عن قوته فانه يجبر على نفقة البنت الكبيرة والابوين  
والاجداد وفي الرحم المحرم كالم يشترط النصاب الخ قلت وهذا مبني على رواية المصنف من عدم اشتراط  
السار في نفقة الاصول بل قدرة الكسب كافية والمعدة خلافة كماعت (قوله وفي المبني الخ) سياق قريبا  
لواتفاق الابوان ما عندهما الغائب من ماله على انفسهما ودم من جنس النفقة لا يشتمان لوجوب نفقة الابوين  
والزوجة قبل القضاء حتى لو نظرت بجنس حقه فله اخذه ولذا فرضت في مال الغائب بخلاف بقية الأقارب  
ونحوه في النخ والزيلي وفي كذا الجوهرة الدائن اذا نظرت بجنس حقه فله اخذه بالقضاء ولا رضاء وفي الفتح  
عنده قوله ويحلفه بالله ما أعطاه النفقة وفي كل موضع جاز القضاء بالدفع كل لها أن تأخذ بغير قضاء من ماله  
شرعا اه فنقول المبني ولا فاضى ثم محمول على ما اذا كان مايا اخذه من خلاف جنس النفقة كالعروض

مطلب

صاحب الفتح ابن الهمام من اهل  
الاجتهاد

وفي الخلاصة المختار أن الكسب  
يدخل أبويه في نفقته وفي  
المبني للفقير أن يسرق من  
ابنه الموسر ما يملك فيه  
ان أبي ولا فاضى ثم والا أتم

قول الاقضية الفقر أنواع لعل  
الاولى أن يقول الفقير أنواع  
بديل التفصيل بعده فانه نصير

اما الدراهم والدنانير فهي من جنس النفقة فلا حاجة فيها الى القاضى وتماه في حاشية الرضى وقد اطلال  
 وأطاب (قوله النفقة) اشار الى أن جميع ما وجب للمرأة واجب للاب والام على الولد من طعام وشراب  
 وكسوة وسكنى حتى الخادم بجر وقد سننا في القروع الكلام على خادم الاب وزوجته (قوله لاصوله) الا  
 الام المتزوجة فان نفقتها على الزوج كالنبت المراهقة اذ تزوجها ابوها وقد سننا أن الزوج لو كان معسرا فان  
 الابن يؤمر بان يقرضه ثم يرجع عليه اذا أيسر لان الزوج المعسر مكالميت كما صرح به في الذخيرة بجر  
 والحاصل أن الام اذا كان لها زوج تجب نفقتها على زوجها لا على الابن وهذا الركن الزوج غير أبيه كما صرح به  
 في الذخيرة ومفهومة أنه لو كان أباه تجب نفقته ونفقتها على الابن لكن هذا ظاهر لو كانت الام معسرة  
 أيضا أمالو كانت موسرة لا تجب نفقتها على ابنها بل على زوجها وهل يؤمر الابن بالنفقة عليها يرجع على أبيه  
 لم أره نعم لو كان الاب محتاجا اليه فقد مر أن نفقة زوجته حينئذ على ابنه وهذا ينشئ مالو كانت موسرة فتأكل  
 (قوله ولو اب امه) شمل التعميم الجدة من قبل الاب أو الام وكذا الجدة من قبل الام كما في البحر وصار الكثر  
 ولا يويه وأجداده وجداته (قوله الفقراء) قيد به لانه لا تجب نفقة لامسرا الزوجة (قوله ولو قادرين  
 على الكسب) جزم به في الهداية فالمعتبر في إيجاب نفقة الوالدين مجرد الفقر قيل وهو ظاهر الرواية فتح ثم أيده  
 بكلام الحاكم الشهيد وقال وهذا جواب الرواية اهـ والجدة مكالميت بدافع فلو كان كل من الابن والاب  
 كسوبا يجب أن يكسب الابن وينفق على الاب بجر عن الفتح أي ينفق عليه من فاضل كسبه على  
 قول محمد كما مر (قوله والقول الخ) أي لو ادعى الولد غنى الاب وأنكره الاب فالقول له والبينة للابن بجر  
 (قوله بالسوية بين الابن والبنت) هو ظاهر الرواية وهو الصحيح هداية وبه يفتى خلاصة وهو الحق  
 فتح وكذلك كان للقبر بيان أحدهما فائق في الغنى والاخر مكالميت نصا بافهي عليه اسوية خاتمة وعزاه  
 في الذخيرة الى مبسوط محمد ثم نقل عن الحلواني قال مشايخنا هذا التفتاواتي اليسار نفاوا تاييسرا فلو فاحشا  
 يجب التفاوت فيها بجر قلت بقي لو كان أحدهما كسوبا فقط وقلنا بما رجحه الزيلعي والمكالميت من اعطاء  
 فاضل كسبه فهل يلزمه هنا أيضا أم تلزم الابن الغنى فقط تأكل وفي الذخيرة قضى بهما عليهما فأي أحدهما  
 أن يعطى للاب ما عليه يؤمر الآخر بالكل ثم يرجع على أخيه بمحضته اهـ ولا يخفى ان هذا حيث لم يمكن الاخذ  
 منه لغيبته أو عتوه والا فكيف يؤمر الآخر بمحضته كالأباء كما افاده المقدسي (قوله والمعتبر فيه القرب  
 والجزئية لا الارث) أي الاصل في نفقة الوالدين والمولودين القرب بعد الجزئية دون الميراث كذا في الفتح أي  
 تعتبر أولا الجزئية أي جهة الولاد أصولا أو فروعا ودة ثم على غيرها من الرحم ثم يقدّم فيها الأقرب فالأقرب  
 ولا ينظر الى الارث فلوله أخ شقيق وبنت بنت فالنفقة عليها فقط للجزئية وان كان الوارث هو الاخ ولوله بنت  
 وابن ابن فعلى البنت اقرب في الجزئية وان اشتركا في الارث كما في الفتح وغيره قلت ويرد عليه قولهم لوله أم  
 وجد لاب فعليهما اثلاثا اعتبار الارث مع أن الام أقرب في الجزئية وكذا قولهم لوله أم وجد لاب وأخ شقيق  
 فعلى الجدة عند الام مع أن الام أقرب أيضا وغير ذلك من المسائل واعلم أن مسائل هذا الباب مما تخير فيها  
 اولو الالباب \* لما توهم فيها من الاضطراب \* وكثيرا ما رأيت من ضل فيها عن الصواب \* حيث  
 لم يذكرها واضطرابا ناعما \* ولا أصلا جامعا \* حتى وفقني الله تعالى الى جمع رسالة فيها اسميتها تحرير النقول  
 في نفقات القروع والاصول \* أعاني فيها المولى سبحانه على شيء لم أسبق اليه \* ولم يحم أحد قبل عليه \*  
 باختراع ضابط كل \* مبني على تقسيم عقلي . أبخوذ من كلامهم تصريحاً وتلويحاً . جامع لقروعههم  
 جميعا جميعا \* بحيث لا يخرج عنه شاذ \* ولا يغادر منها فاذ \* وبيان ذلك أن نقول لا يخلو اما أن  
 يكون الموجود من قرابة الولاد شخصا واحدا أو أكثر والاول ظاهر وهو أنه تجب النفقة عليه عند استيفاء  
 شروط الوجوب والثاني لا يخلو اما أن يكسب أو لا يكسب أو فروعا وحواشي أو فروعا وأصولا أو فروعا  
 وأصولا وحواشي أو أصولا فقط أو أصولا وحواشي فهذه ستة اقسام وبقي قسم سابع تتمه الاقسام  
 العقلية وهو الحواشي فقط نذكره تكميلا للاقسام وان لم يكن من قرابة الولادة (القسم الاول) القروع فقط  
 والمعتبر فيهم القرب والجزئية أي القرب بعد الجزئية دون الميراث كما علمت في ولدين مسلم فقير ولوا أحدهما  
 أنصرا نيا أو اثني تجب نفقته عليه ما سوية ذخيرة للتساوي في القرب والجزئية وان اختلفا في الارث وفي ابن

(النفقة لاصوله) ولو اب أمه  
 ذخيرة (النفقراء) ولو قادرين على  
 الكسب والقول منكسر اليسار  
 والبينة مدعيه (بالسوية) بين  
 الابن والبنت وقيل كالارث وبه  
 قال الشافعي (والمعتبر فيه القرب  
 والجزئية)

مطلب  
 ضابط في حصر احكام نفقة  
 الاصول والقروع

وابن ابن علي الابن فقط لقربه بدائع وكذا تجب في بنت وابن ابن علي البنت فقط لقربها ذخيرة ويؤخذ  
 من هذا أنه لا ترجح لابن ابن علي بنت بنت وان كان هو الوارث لامتوائهما في القرب والجزئية ولتصريحهم  
 بأنه لا اعتبار للارث في الفروع والاولوجبت اثلاثا في ابن وبنت ولما لم ينصرا في مع الابن المسلم شيء وبه  
 ظهر ان قول الرملي في حاشية البصرانها على ابن الابن لرجحانه مخالف لكلامهم (القسم الثاني) الفروع  
 مع الحواشي والمعتبر فيه أيضا القرب والجزئية دون الارث ففي بنت واخت شقيقة علي البنت فقط وان ورثنا  
 بدائع و ذخيرة وتسقط الاخت لتقديم الجزئية وفي ابن نصراني وأخ مسلم علي الابن فقط وان كان الوارث  
 هو الاخ ذخيرة أي لا اختصاص لابن بالقرب والجزئية وفي ولد بنت واخت شقيق علي ولد البنت وان لم يرث  
 ذخيرة أي لا اختصاصه بالجزئية وان استويا في القرب لادلاء كل منهما بواسطة والمراد بالحواشي هنا من ليس  
 من عود النسب أي ليس اصلا ولا فرعا قد دخل فيه ما في الذخيرة لوله بنت ومولي عتاقة فعلى البنت فقط وان  
 ورثنا أي لا اختصاصا بالجزئية (القسم الثالث) الفروع مع الاصول والمعتبر فيه القرب جزئية فان لم يوجد  
 اعتبر الترجيح فان لم يوجد اعتبر الارث ففي أب وابن تجب على الابن لترجحه بآب ومالك لا يثبت ذخيرة وبدائع أي  
 وان استويا في قرب الجزئية ومثله أم وابن لقول المتون ولا يشاركه الخلد في نفقة أبويه أخذ قال في البحر لان لهما  
 تأويل في مال الولد بالنص ولانه اقرب الناس اليهما اهـ فليس ذلك خاصا بالاب كما قد يتوهم بل الام كذلك  
 وفي جد وابن ابن علي قدر الميراث اسداسا للتساوي في القرب وكذلك في الارث وعدم المرح من وجه آخر بدائع  
 وظاهره انه لوله أب وابن ابن أو بنت بنت فعلى الاب لانه اقرب في الجزئية فالتساوي ووجد القرب المرح  
 وهو داخل تحت الاصل المار عن الذخيرة والبدائع وكذا تجب قول المتون لا يشارك الاب في نفقة ولده احد  
 (القسم الرابع) الفروع مع الاصول والحواشي وحكمهم كالثالث لما علمت من سقوط الحواشي بالفروع  
 لترجهم بالقرب والجزئية فبكانه لم يوجد سوى الفروع والاصول وهو القسم الثالث بعينه (القسم الخامس)  
 الاصول فقط فان كان معهم أب فالتفقه عليه فقط لقول المتون لا يشارك الاب في نفقة ولده أحد والافاما  
 أن يكون بعضهم وارثا وبعضهم غير وارث أو كلهم وارثين ففي الاول يعتبر القرب جزئية لما في القنية له أم وجد  
 لأم فعلى الام أي لقربها ويظهر منه ان أم الاب كأبي الام وفي حاشية الرملي اذا اجتمع أجداد وجدات فعلى  
 الاقرب ولو لم يدل به الاخر اهـ فان تساوا في القرب فالمفهوم من كلامهم ترجح الوارث بل هو صريح قول  
 البدائع في قرابة الولادة اذ لم يوجد الترجيح اعتبار الارث اهـ وعليه في جد لأم وجد لاب تجب على الجد  
 لاب فقط اعتبار الارث وفي الثاني اعني لو كان كل الاصول وارثين فبالارث ففي أم وجد لاب تجب  
 عليهما أثلاثا في ظاهر الرواية ثمانية وغيرها (القسم السادس) الاصول مع الحواشي فان كان احد  
 الصنفين غير وارث اعتبر الاصول وحدهم ترجيح الجزئية ولا يشاركه في الارث حتى يعتبر فيقدم الاصل  
 سواء كان هو الوارث أو كان الوارث الصنف الاخر مثال الاول ما في الثانية لوله جد لاب وأخ شقيق فعلى الجد  
 اهـ ومثال الثاني ما في القنية لوله جد لأم وعم فعلى الجد اهـ أي لترجحه في المثالين بالجزئية مع عدم  
 الاشتراك في الارث لانه هو الارث في الاول والوارث هو العم في الثاني وان كان كل من الصنفين اعني الاصول  
 والحواشي وارثا اعتبر الارث ففي أم وأخ عصبي أو ابن أخ كذلك أو عم كذلك على الام الثلث وعلى العصبية  
 الثلثان بدائع ثم اذا تعدد الاصول في هذا القسم شويعه نظرا اليهم ونعتير فهم ما اعتبر في القسم الخامس مثلا  
 لو وجد في المثال الاول المار عن الثانية جد لأم مع الجد لاب تقدم عليه الجد لاب لترجحه بالارث مع تساويهما  
 في الجزئية ولو وجد في المثال الثاني المار عن القنية أم مع الجد لأم تقدم عليها لترجحها بالارث وبالقرب  
 وبهذا يسقط الاشكال الذي سنبذ كرهه عن القنية كما ستعرفه وكذلك لو وجد في الامثلة الاخيرة مع الأم جد  
 لأم تقدم عليها لما قلنا ولو وجد معها جد لاب بأن كان للفقير أم وجد لاب وأخ عصبي أو ابن أخ أو عم كانت  
 النفقة على الجد وحده كما صرح به في الثانية ووجه ذلك أن الجد يحجب الاخ وابنه والعم لتزايده حينئذ منزلة الاب  
 وحيث تحقق تزايده منزلة الاب صار كالوكان الاب موجودا حقيقة واذا كان الاب موجودا حقيقة لا تشاركه  
 الأم في وجوب النفقة فكذلك اذا كان موجودا حكما فوجب على الجد فقط بخلاف ما لو كان للفقير أم وجد لاب  
 فقط فان الجد لم ينزل منزلة الاب فلذا وجبت النفقة عليهما أثلاثا في ظاهر الرواية كما مر (القسم السابع)

الحواشي فقط والمعتبر فيه الارث بعد كونه ذارحم محرم وتقريره واضح في كلامهم كما سيأتي ثم هذا كله اذا كان  
 جميع الموجودين مؤسرين فلو كن فيهم معسر قارة ينزل المعسر منزلة الميت وتجب النفقة على غيره وتارة ينزل  
 منزلة الحي وتجب على من بعده بقدر حصه منهم من الارث وسأتي بيانه أيضا فهذا خلاصه ما اشكلت عليه تلك  
 الرسالة \* النافية للبهالة \* فقص عليه بالتواجد \* وكن له أرغب أخذ \* وان أردت الزيادة على ذلك فارجع  
 اليها وعزل عليها \* قائم افرية في بابها \* نافعة لطلابها \* وهي من محض فضل الله تعالى \* فلا في كل وقت  
 ألف حمد يوالي \* (قوله النفقة على البنت أو بنتها) لف ونشر مرتب في الاول النفقة على البنت وحدها  
 للقرب وفي الثاني على بنتها الجزئية ومثله ابن نصراني وأخ مسلم وان كان الوارث هو الاخ كما قدمناه (قوله  
 لانه لا يعتبر الارث) على لقوله النفقة على البنت أو بنتها (قوله الا اذا استويا) أي في القرب والجزئية  
 ففي هذا المثال يجب للفقير على جده سدس النفقة وعلى ابن ابنته فان هذا الفقير لو مات يرثان منه كذلك  
 وقوله الاربع استثناء من هذا الاستثناء أي عند التساوي يعتبر الارث الا اذا ترجح أحد المتساويين فعلى  
 من معه رجحان فوجب على ابنه دون أبيه مع استوائهما في القرب ويرد على هذا ما لو كان له ابن وبنت فانما  
 استويا في القرب والجزئية مع عدم الرجحان والنفقة عليه ما بالسوية وكذا قوله ابن نصراني وابن مسلم مع أن المسلم  
 ترجح بكونه هو الوارث فيعين على قواهم والمعتبر فيه القرب والجزئية لا الارث على ما اذا كان الواجب عليه  
 النفقة فروعاً فقط أو فروعاً وحواشي وهو القسم الاول والثاني من الاقسام السبعة المارة أما بقية الاقسام  
 فيعتبر فيها الارث على التفصيل المار فيها ثم اعلم أن قوله والمعتبر فيه الخ للغيرية راجع الى ما قبله من نفقة  
 الفروع والاصول على ما قدمناه من الفتح ومثله في الذخيرة والبحر وان كان الاصول ارجاهه الى نفقة  
 الاصول فخط أي نفقة الاصول الواجبة على الفروع لما علمت من ان عدم اعتبار الارث على اطلاقه خاص بهم  
 لكن الشارح تابع صاحب الفتح في ارجاعه للغيرية الى النوعين فلذا اورد مسائل من كل منهما بعضها من نفقة  
 الاصول الواجبة على الفروع وبعضها من عكسه فانهم (قوله لترجحه بآب ومالك لا يملك) أي بهذا  
 الحديث الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة كما في الفتح وهو مؤول للقطع بأن الاب يرث  
 السدس من ولده مع وجود ولد الولد فلو كان الكل ملكه لم يكن لغيره شيء معه قال الرشيقي وينبغي في جده  
 وابن ابن وجوب النفقة على ابن الابن لهذا المبرج فانهم جعلوه مطردا في جميع الاصول مع الفروع وبها عليه  
 مسائل منها أن الجد اذا ادعى ولداً لأمه ابن ابنته عند فقد الابن صحت دعواه ويملكها بالقيمة كما هو الحكم في الاب  
 لهذا الحديث فتأمل اهـ (قوله فكارثهما) أي اثلاثا لان كل منهما وارث فلا يرجح أحدهما على الآخر  
 كما ترى في القسم الخامس (قوله فعلى الام) أي لكونها أقرب من أبيها حيث كان أحدهما وارثا والآخر  
 غير وارث كما ترى (قوله فعلى أبي الام) لان الجزئية تقدم على غيرها عند عدم المشاركة في الارث (قوله  
 رامتسكنه في البحراخ) أصل الاشكال لصاحب القنية ووجهه أن وجود أبيه في ام وعم كارتهم مانص عليه  
 محمد في الكتاب فيقتضي جعل ام بمنزلة الام وفي المسألة التي قبلها جعل أبو الام متقدماً على ام فيلزم أن تقدم  
 أيضا على الأم لمساواتها للام فيشكل جعل النفقة على الأم في مسألة أم وأبي أم بل انظار جعلها على أبي الأم  
 لتقدمه عليها وجعله اعلى الأم يقتضي تقدمها على أبيها ويلزم منه تقدمها على ام لان أباه متقدم عليه  
 فكيف تكون عليهما كارتهمما أفاده ط وحاصله أن هذه المسائل الثلاثة متناقضة وأقول لا تناقض  
 فيها أصلاً لما علمت من أن الارث انما لا يعتبر في نفقة الاصول الواجبة على الفروع اما في غيرهما من نفقة  
 الفروع وذوى الرحم فله اعتبار فيها على التفصيل الذي قررناه في الضابط وحيث قد فاذكر في المسألة  
 الاولى من تقديم الأم على أبيها لكونها أقرب في الجزئية مع عدم المشاركة في الارث وبذلك أجاب الخبير الرمي  
 أيضا في دفع الاشكال وما في المسألة الثانية من تقديم أبي الأم على ام لا اختصاصه بالجزئية مع عدم  
 المشاركة في الارث أيضا وما ذكر في المسألة الثالثة من كونها على قدر الارث لوجود المشاركة في الارث لما قلنا  
 من اعتبار الميراث في غير نفقة الاصول فحيث وجدت المشاركة في الارث اعتبر قدر الميراث فقد ظهر أن جهة  
 التقديم في ايجاب النفقة أو المشاركة فيها مختلفة في المسائل الثلاث فلا تناقض فيها أصلاً فانهم والله أعلم  
 (قوله قال الخ) أي صاحب البحر وقد نقله أيضا عن القنية حيث قال فيها وبنت ترجع من هذه الجمل فرع

فأوله بنت وابن ابن وبنت بنت وأخ  
 النفقة على البنت أو بنتها لانه  
 (لا) يعتبر (الارث) الا اذا استويا  
 بكه وابن ابن فكارثهما الاربع  
 كوالد وولد (فعلى ولده لترجحه  
 بآب ومالك لا يملك) وفي الخانية  
 له ام وابو أب فكارثهما وفي القنية  
 له ام وابو أم فعلى الام ولوله عم  
 وابو أم فعلى أبي الام واستشكله  
 في البحر بقواهم له ام وعم  
 فكارثهما قال ولوله أم وعم واب  
 أم هل يلزم الام فقط أم كالارث  
 احتمال

اشكل الجواب فيه وهو ما اذا كان له أم وعم وأب وأم موسرون فيحتمل أن تجب على الام لا غير لان أبا الام لما كان أولى من العم والام أولى من أيها كانت الام أولى من العم لكن يترك جواب الكتاب ويحتمل أن تكون على الام والعم أثلاثا اه قلت ووجه الاختال الثاني انه لما نص في مسألة الكتاب على وجوبه على الام والعم كآرهما أي أثلاثا علم أن المعتز لا يرث هنا فحتمل بقط أبو الام في هذه المسألة المشككة وهو الصواب وبه أجاب الخبر المثل أي أيضا فقال ان الظاهر من فروعهما أن الاقربة انما تقدم اذا لم يكونوا وارثين كلهم فاما اذا كانوا كذلك فلا كلام والعم والجد لقولهم بقدر الارث اه وبذلك أجاب أيضا شيخ مشايخنا السائحاني وفيه عصره شيخ مشايخنا مثالا على التر كافي وهو الموافق لما قدمناه في الضابط في قسم اجتماع الاموال مع الحواشي وقد بينهما على سقوط الاشكال هنا فافهم (قوله وتجب أيضا الخ) شروع في نفقة قرابة غير الوالد ووجوبه لا يثبت الا بالنكاح والرضاء حتى لو ظفر أحدهم بجنس حقه قبل القضاء أو الرضاء ليس له الاخذ بخلاف الزوجة والولد والابوين فان لهم الاخذ قبل ذلك كما مر كذا في الذخيرة وغيرها واعترض بأن القاضى غير مشرع بل الوجوب ثابت بقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك واجيب بأن نفقة القريب المحرم فيها اختلاف المجتهدين بخلاف الزوجية والولد واعترض بأن الخلافات يعمل فيها بدون القضاء واجيب بأنه اذا قوى قول المخالف روى خلافه واستعين بالحكم كالجوع في الهبة وخيار البلوغ واجيب أيضا بأن الوجوب ثابت قبل الحكم وانما توقف عليه وجوب الاداء فقد يجيب الشيء ولا يجب أدائه كدين على معسر واعترض بأنه لو ثبت الوجوب لجاز أخذ القريب بما ظفر من جنس حقه واجيب بمنع الزوم لو وقع الشبهة بالاختلاف في باب الحرمة فترت منزلة اليقين خصوصا في الاموال وبالقضاء ترتفع الشبهة وله نظائر كثيرة وبسط ذلك في الجبر وفيما علقنا عليه (قوله لكل ذى رحم محرم) خرج بالاول الاخر رضاعا وبالثاني ابن العم ولادة من كون المحرمية بجهة القرابة فخرج ابن العم اذا كان أحما من الرضاع فلا نفقة له كذا في شرح المساوي وأطلق فممن يجب عليه النفقة فشميل الصغير الغنى والصغيرة الغنية فيؤمر الوصى بدفع نفقة قريبهما المحرم بشرطه كذا في تنقيح الوسائل يجوز أن قول المصنف ولكل معطوف على قوله لاصوله أي اصول المورث فاد اشترط اليسار فممن يجب عليه النفقة هنا أيضا لا لتجب على فقير الاب للزوجة والولد الصغير كافي كافي الحاكم وفي تفسير اليسار اختلاف المات (قوله مطلقا) قيد للآتي أي سواء كانت بالغة أو صغيرة صحيحة أو زمنية كما أفاده بقوله ولو كانت الخ والمراد بالصحة القدرة على الكسب لكن لو كانت مكتسبة بالفعل كالقبالة والمغسلة لا نفقة لها كما مر (قوله أو كان الذكر بالغا) لا يصح دخوله تحت المبالغة بعد تقييده بقوله صغير فكان على المصنف أن يقول أو بالغ عاجز بالجزء عطفًا على صغير (قوله لكن عاجزا) الاولى استقاط لكن لأن العطف بها بشرط لا تقدم نفي أو نهي ط (قوله كعمي الخ) أفاد أن المراد بالزمانه العاهة كافي القاموس وفي الدر المنثور أن الزمانه تكون في ستة العمى وفقد الميدين أو الرجلين أو اليد والرجل من جانب واحد والرجل على دوس الغيب برجليه أو الحراسته وكذا الآخر س قلنا يتقدر على العمل باله والاب ومقطوع البدن على دوس الغيب برجليه أو الحراسته وكذا الآخر س قلنا ان اكتسب بذلك واستغنى عن الاتفاق فلا وجوب والا فلا يكف لان هذه الاعذار تنفع عن الكسب عادة فلا يكف به (قوله وعنه) بالتحريك نقصان العقل (قوله لحرفة) كذا في بعض النسخ بالحاء والفاء وفي المغرب الحرفة بالكسر اسم من الاحتراف الا كسب ولا ينبغي أنه لا يناسب هنا فالصواب ما في بعض النسخ لحرفة بالحاء المحبة والشفاف وآخره ضمير الغيبة وهو عدم معرفة عمل اليد خرق خرقا من باب قرب فهو آخرق مصباح وفي الاختيار لان شرط وجوب نفقة الكبير العجز عن الكسب حقيقة كالزمن والاعى وضوهما أو معنى كن به خرق وضو اه (قوله أول كونه من ذوى البيوتات) أي من أهل الشرف قال في المغرب البيوتات جمع بيوت جمع بيت ويختص بالاشراف وعبارة الفخ وكذا اذا كان من أبناء الكرام لا يصح من يستأجره وعبارة الزبلي أو يكون من أعيان الناس يلحقه العار بالكسب واعترضه الرجعي بأن كسب الحلال فريضة وبأن علمًا سيد العرب كان يؤجر نفسه لليهود كل دلو ينزعه من البئر برة والصدقي بعد أن يبيع بالخلافة فحمل أنوا بأوقصد السوق فردوه وفرض له من بيت المال ما يكفيه وأهله وقال سأعجز للمسلمين

مطلبه

في نفقة قرابة غير الوالد من الرحم  
المحرم

(و) تجب أيضا (لكل ذى رحم محرم صغيرا أو ثانيا) مطلقا (ولو) كانت الانثى (بالغة) صحيحة (أو) كان الذكر (بالغا) لكن (عاجزا) عن الكسب (ببحوزمانه) كعمى وعنه وفي زاد في اللقي والمختار أولا يحسن الكسب لحرفة أو لكونه من ذوى البيوتات

في ما لهم حتى اعوزهم عما نفقت على نفسي وعيالي اه - وأي فضل لبيوت تحمل أهلها أن تكون كالأعلى  
الناس اه ملخصا قلت لا ينبغي أن ذلك لم يكن عازا في زمن الصحابة بل بعده ونفرا بخلاف من بعدهم ألا ترى  
أن الخليفة بل من دونه في زماننا لو فعل كذلك لسقط من أئمة رعيته فضلا عن أعدائه وقد أثبت الشارع  
لولى المرأة فسخ النكاح لدفع العار عنه حيث كان الكسب غاراله كالأول كان ابنا أو أخا لامرا ولقاضي  
انقضاء مثلا تجب له النفقة عليه بشر وطها (قوله أو طالب علم) أي إذا كان به رشد ومن الكلام عليه  
(قوله حال من المجموع) أي من صغير وانشى وبائع قال ط والإولى جعله خلا من ذى رحم محرم لعمومه  
الكل وفي نسخة فقراء (قوله بحيث تجل له الصدقة) كذا في شرح البدائع وذلك بأن لا يملك نصبا ناميا أو غير  
نام زائدا عن حواشي الأصلية والظاهر أن المراد به ما كان من غير جنس النفقة ألا كان يملك دون نصاب من  
طعام أو نفقة فتجمل له الصدقة ولا تجب له النفقة فيما يظهر لانها معللة بالكفاية وما دام عنده ما يكفيه من ذلك  
لا يلزم غيره كفايته تأمل (قوله ولوله منزل ومأوى) أي وهو محتاج اليهما وهذا عام في الوالدين والمولودين  
وذوى الأرحام كما صرح به في الذخيرة وفيما لو كان يكفيه بعض المنزل أمر يبيع بعضه وانفاقه على نفسه وكذا  
لو كانت له دابة تقيسه يؤمر بشراء الأدنى وانفاق الفضل اه ومنه في شرح أدب القضاء وسناعات البيت المحتاج  
اليه مثل المنزل والدابة كما في شرح أدب القضاء وهل مثله جهاز المرأة قد منافي الزكاة خلافا في أنها هل  
تحرّم عليها الصدقة بسببه فراجع وهل تجب نفقة الخادم خذمتة متى ما في البدائع نعم فإنه قال وكل من وجبت  
عليه نفقة غيره يجب عليه المأكل والملبس والسكن والرضاع ان كان رضعا لان وجوبها للكفاية والكفاية تتعلق  
بهذه الأشياء وان كان له خادم يحتاج الى خدمته يفرض له أيضا لان ذلك من جملة الكفاية اه واختياجه  
الى خدمته بان يكون به علة كما قد مناه في خادم الأب وكذا لو كان من أهل البيوتات لا يتعاطى خدمة نفسه  
سببه تأمل (قوله بقدر الارث) أي تجب نفقة المحرم الفقير على من يرثونه اذا مات بقدر ارثهم منه  
(قوله وعلى الوارث مثل ذلك) أي مثل الرزق والكسوة التي وجبت على المولود له فأناط الله تعالى النفقة  
بأبهم الوارث فوجب التقدير بالارث ط (قوله ولذا) أي الآية الشريفة حيث عرّفهم ايعلى المفيدة للارث  
ط ويوجد في بعض النسخ بين قوله ولذا وقوله يجبر عليه مانعه ينظر ما المراد بالجبر هنا هل هو الحبس أو غيره  
وقد ذكرنا في القضاء حبسه لنفقة الولاد ومفاده عدم الحبس لغيرهم قلت وكان المناسب ذكر هذا بعد قوله  
يجبر عليه ثم لا ينبغي أنه اذا حبس الأب فقير بالاولى لان الأب لا يحبس في دين ولده سوى النفقة على أن المذكور  
في القضاء أنه يجبس لنفسه القريب والزوجة وأما ما سبكه عن البدائع من أن الممتنع من نفقة القريب  
يضرب ولا يحبس فهو خطأ في النقل كما ستعرفه قيل قوله ولملوكه (قوله يجبر عليه) أي على الاتفاق وقد مناه  
عن البراءة لوقال أنا أظعمك ولا أدفع شيئا لا يجاب بل يدفعها اليه (قوله أي فقير) مقيد أيضا بالعاجز  
عن الكسب ان كان ذكرا بالغاً ولو صغيراً أو انثى فغير الفقير كاف كما مر (قوله الاخوات متفرقات) أي  
اخت شقيقة واخت لأب واخت لأم (قوله انجاسا) ثلاثة انجاس على الشقيقة وخمس على الاخت لأب  
وخمس على الاخت لأم لانهن لو ورثنه كانت المسألة من ستة ثلاثة للاولى وسهم للشقيقة وسهم للسنة وسهم برز  
عليهن فقصر المسألة رتبة من خمسة اه ح وكذلك تبقى النفقة انجاسا عند عدم الرزق بان كان معهن ابن عم  
إذا نفقة عليه لانه غير محرم فلو كان بلدهم عصبي نصير أسداسا (قوله ولواخوة متفرقين) أي ولو كان الورثة  
اخوة متفرقين (قوله فسدسها) أي النفقة على الاخ لأم والباقي على الشقيق لسقوط الاخ لأب بالشقيق  
في الارث ح (قوله كارهه) مصدر مضاف لمفعوله أي كارههم اياه (قوله وكذا) أي الحكم كذلك لو كان  
معهن أي مع الاخوات أو معهن أي مع الاخوة (قوله ابن معسر) أي صغيراً أو كبيراً عاجزاً كما في الذخيرة  
اذ لو كان صحيحاً أمر بالكسب لينفق على نفسه وعلى أبيه وعلى زواجه المجتهد التي رجها الزبلي والكمال  
وفي الذخيرة ان نفقة ذلك الابن على عمته الشقيقة في الاولى وعمه الشقيق في الثانية لان الاب المعسر كاليتيم  
فيكون ارث الابن لعمة أو عمته المذكورين فقط فكذا نفقته (قوله ليصير واورثه) أي ويقضى عليهم  
بالنفقة وما لم يجعل الابن كالمعذور لا نصير الاخوة والاخوات ورثة فيستعذر بايجاب النفقة عليهم ط (قوله  
فنفقة الاب على الاشقاء) أي على الاخت الشقيقة في المسألة الاولى وعلى الاخ الشقيق في الثانية فأطلق الجمع

أو طالب علم (فقيرا) حال من  
المجموع بحيث تجل له الصدقة  
ولوله منزل وخادم على الصواب  
بدائع (بقدر الارث) لقوله تعالى  
وعلى الوارث مثل ذلك (و) إذا  
(يجبر عليه) ثم فرع على اعتبار  
الارث بقوله (فنفقة من) أي فقير  
(له اخوات متفرقات) موسرات  
(عليهن انجاسا) ولواخوة متفرقين  
فسدسها على الاخ لأم والباقي  
على الشقيق (كأرضه) وكذا لو  
كان معهن أو معهن ابن معسر  
لانه يجعل كاليتيم ليصير واورثه  
ولو كان مكانه بنت فنفقة الاب  
على الاشقاء فقط لارثهم معها



على ما فوق الواحد وقوله لا يرثهم أى الاشقاء معها أى مع البنت فلا تجعل البنت كليت لانها لا تبرز كل الميراث وانما يجعل كليت من يبرز كل الميراث لينظر الى من يرث بعده فقيل النفقة عليه في مسألة الابن تجب على كل الاخوة أو الاخوات وحناعلى الاشقاء فقط لا اخوة أو اخوات لاب أو لأم (قوله وعند التعدد) أى تعدد المعسرين والموسرين والاولى وعند الاجتماع وفي الخاتمة وغيرها الاصل أنه اذا اجتمع في قرابة من تجب له النفقة فمعسر ينظر الى المعسر فان كان يبرز كل الميراث يجعل كالمعدوم ثم ينظر الى ورثة من تجب له النفقة فمجعل النفقة عليهم على قدر موارثهم وان كان المعسر لا يبرز كل الميراث تقسم النفقة عليه وعلى من يرث معه فمعتبر المعسر لظهور قدر ما يجب على الموسرين ثم يجعل كل النفقة على الموسرين على اعتبار ذلك اهـ (قوله كذا إم) أى كغير فقير أو كبير من فقير له إم الخ (قوله فالنفقة عليهم ارباعا) لان النصف في الارث للشقيقة والسدس للام والسدس للاخت لا تلام فممكن نصيب الشقيقة والام أربعة فربع النفقة على الام وثلاثة ارباعها على الشقيقة اهـ ج ولوجعل المعسر كالمعدوم أصلا كانت النفقة على الام والشقيقة اثناسا ثلاثة اثناس على الشقيقة والخمس على الام اعتبارا بالميراث خاتمة وفيها ولو كان للصغير أم معسرة ولاه اخوات متفرقات موسرات فالنفقة على الخاتمة لاب وام لان الام تبرز كل الميراث فمجعل كالمعدوم وأما نفقة الام فعلى اخواتها الخمس على الشقيقة ثلاثة اثناس وعلى الاخت لاب خمس وعلى الاخت لأم خمس اهـ وتقام ذلك في رسالتنا تحرير النقول (قوله ان لا يتحقق الخ) حاصلة أن حقيقة الوارث في الآية غير مرادة فانه من قام به الارث بالفعل وهذا لا يتحقق الا بعد موت من تجب له النفقة ولا نفقة بعد الموت فكان المراد من ثبت له ميراث فتح (قوله ولو استوفى في المحرمة الخ) أى وفي أهلية الارث ذخيرة قال في الفتح والحاصل أن قوله أهلية الميراث لا حارزه فيها اذا كان المحرز له ميراث غير محرم ومعه محرم أما اذا ثبت محرمية كاهم وبعضهم لا يبرز الميراث في الحال كمانا مال والتم اذا اجتمع فافاه يعتبر احرار الميراث في الحال وتجب على التم واذا اتفقوا في المحرمية والارث في الحال وكان بعضهم فقيرا جعل كالمعدوم ووجب على الباقيين على قدر ارباعهم كان ليس معهم غيرهم اهـ وفي الذخيرة لوله عم وعممة وخالة موسرون فالنفقة على التم فلو التم معسرا فعلى العممة والخاتمة اثناسا كاربهما (قوله وفي القنية الخ) مكررم مع ما قدمه في الفروع عن الوقعات (قوله وفي السراج الخ) مكرر أيضا مع ما قدمه قبيل قوله قضى بنفقة الاعسار أو ما ما قدمه قبيل الفروع من أن الرجوع انما يثبت للام فقط على الاب دون غيرها فلا يردها أو لا فلا خلاف المعتقد كما حذرنا هناك وأما ما نيا فلان الرجوع هنا على الزوج لا على الاب فافهم (قوله على من رجه كامل) أى بان يكون محرما أيضا (قوله ولذا) أى لاشتراط كونه رجما محرما وهو الرحم الكامل (قوله قولهم) أى في مسألة خال وابن عم (قوله فيه نظرا الخ) عبارة القهستاني في فيه نوع مخالفة للكلام القوم اهـ فبين الشارح المخالفة بقوله لانه ليس بمحرم الخ وانت خير بان غير مخالف لكلامهم أصلا بل هو معتزله ومؤكدا فان مسألة خال وابن عم مذكورة في متون المذهب وشروحه فصرحوا بوجوب النفقة فيها على الحال لكون رجه كاملا كما اشترطوا وان كان الميراث كله لابن التم لكون رجه ناقضا وبه هو هذا المال على شئ آخر أيضا وهو ان المعتبر أهلية الارث لا الارث حقيقة كما مر في أين جاءت المخالفة لكلامهم وأوحى من هذا ما نقله القهستاني عن بعضهم من أن الاولى التعليل بخال وعم لاب فانه خطأ محض كما لا يخفى ان أراد أن النفقة على الخال وان أراد أنهما على التم فلا فائدة في ذكر الخال ولم يبق لأهلية الارث مثال قافهم (قوله مع الاختلاف دينيا) أى كالكفر والاسلام فلا يجب على أحدهما الإنفاق على الآخر وفيه اشعار بأن نفقة السني على الموسر الشيعي كما اشير اليه في التكميل قهستاني والمراد الشيعي المفضل بخلاف الساب القاذق فانه حر تدبيل ان ثبت عليه ذلك فان لم يقتل تساخلا في اقامة الحدود فالتأخر عدم الوجوب لان مدار نفقة الرحم المحرم على أهلية الارث ولا توارث بين مسلم ومشرى لو كان يمتد ذلك ولا يمتد بعامل بالتأخر وان اشير حاله بخلافه والله سبحانه أعلم (قوله الا لا زوجة الخ) لان نفقة الزوجة جزاء الاحتباس وهو لا يتعلق بأحد الملة ونفقة الاصول والفروع للجزئية وبهزم المرعى معنى نفسه فكما لا تمتنع نفقة نفسه بكفره لا تمتنع نفقة جزئه لانهم اذا كانوا خريين لا تجب نفقتهم على المسلم وان كانوا مستأمنين

وعند التعدد يعتبر المعسر من احياء فيما يلزم الموسرين ثم يلزمهم الكل كذا إم واخوات متفرقات والام والشقيقة موسراتان

فالنفقة عليهما ارباعا (والمعتبر فيه) أى الرحم المحرم (أهلية الارث لا حقيقة) اذ لا يتحقق الا بعد الموت فنفقة من له خال وابن عم على الخال لانه محرم ولو استوفى في المحرمية كم وخال رجع الوارث للحال ما لم يكن معسرا فيجعل كليت وفي القنية يجبر الاعداد اذا غاب الاقرب وفي السراج معسره زوجته ولزوجته أخ موسرا جبرأخوها على نفقتها ويرجع به على الزوج اذا أيسر انتهى وفيه النفقة انما على من رجه كامل ولذا قال القهستاني قولهم وابن التم فيه نظر لانه ليس بمحرم والكلام في ذى الرحم المحرم قافهم (ولا نفقة) بواجبة (مع الاختلاف

دينا لا للزوجة والاصول والفروع) علوا أو سفلا (الذين) لا الحريين ولو مستأمنين

لأنهم ينأون البر في حق من يقاتلنا في الدين كما في الهداية (قوله لا تقطع الارث) تعليل لقوله ولا نفقة مع الاختلاف دينا ولقوله لا الحريين فان العلة فيهم عدم التوارث كما نص عليه في كافي الحاكم فقد أخر التعليل ليكون للمساكين فافهم (قوله لأن له ولاية التصرف) فيه نظر وعبرة الهداية وغيره لان للاب ولاية الحفظ في مال الغائب ألا ترى أن الوصي ذلك قال أبو الوفاء في الفقه وأجاز بيعه صار الحاصل عنده الثمن وهو جنس حقه فآخذ بخلاف العقار لأنه محصن بنفسه فلا يحتاج الى الحفظ بالبيع اه وحاصله أن المنقول مما يخشى هلاكه فلا بيعه حفظا له وبعد بيعه يصير الثمن من جنس حقه فله الاتفاق منه فلا يقال انه انما يكون حفظا اذا لم يتفق غنمه لان نفس البيع حفظ فلا ينافي في تعلق حقه في الثمن بعد البيع فافهم نعم استشكل الزبلي أنه اذا كان البيع من باب الحفظ وله ذلك فما المانع منه لاجل دين آخر قال في البحر وأجاب عنه في غاية البيان بأن النفقة واجبة قبل القضاء والقضاء فيها امانة لا قضاء على الغائب بخلاف سائر الديون اه تأمل ثم ان ما ذكره من قول الامام وهو الاستحسان وعندهم وهو القياس أن المنقول كالعقار لا تقطع ولاية الاب بالبلوغ وحل الحد كالاب لم أره (قوله لا الام) ذكر في الاقضية جواز بيع الابوين فيعتل أن هذا رواية في أن الام كالأب ويحتمل أن المراد أن الاب هو الذي يتولى البيع ويتفق عليه وعليها ما بيعها بنفسه افعيد لعدم ولاية الحفظ كافي الفقه وغيره فأقدر ترجيح الثاني وفي الذخيرة أنه الظاهر ومثله في النهر عن الدراية وفي القهستاني عن الخلاصة أن ظاهر الرواية أن الام لا تباع (قوله ولا بقية أقاربه) وكذا ابنه كافي القهستاني عن شرح الطحاوي (قوله فيبيع عقار صغير ويجنون) تفرع على قوله لاعقاره الرجوع الى الابن الكبير وزاد المجنون لانه في حكم الصغير (قوله ولزوجته وأطفاله) المتبادر من كلامه أن الصغير راجع للأب كصغيره وعبرة النهر ولم يقل لنفقه لما مر من أنه يتفق على الأم أيضا من الثمن وينبغي أن تكون الزوجة وأولاده الصغار كذلك اه والمتبادر منها أن المراد زوجة الغائب وأولاده لان المراد من الام أمه أيضا (قوله بقدر حاجته) قال في النهر وفي قوله للنفقة ايماء الى أنه لا يجوز له بيع زيادة على قدر حاجته فيها كذا في شرح الطحاوي اه وعزاه في البحر الى غاية البيان قلت وهذا مخالف لبحث النهر الآن يحمل على ما لا يمكن غيره ويؤيده أنه يتفق على أم الغائب أيضا كما علمته (قوله ولا في دين له) أي للاب على الابن الغائب (قوله لمخالفة الخ) أشار الى ما مر من اشكال الزبلي وجوابه (قوله لا ديانة) فلو مات الغائب حل له أن يحلف لورثته أنهم ليس لهم عليه حق لانه لم يرد بذلك غير الاصلاح بجر عن الفسخ (قوله كديونه) أي فانه اذا أنفق على من ذكره مما عليه يضمن بمعنى أنه لا يبرأ قضاء وبيرأ ديانة رحتى (قوله وزوجته وأطفاله) أشار الى أن ذكر الابوين غير قيد كانه عليه في البحر وفي النهر انما يخص الابوين لعدم الزوجة والا اولاد بالاولى (قوله ان كان) أي ان وجد ثم قاض شرعي وهو من لم يأخذ القضاء بالرشوة ولم يطلب رشوة على الاذن والافقوك العدم رحتى (قوله استحسانا) لانه لم يرد به الا الاصلاح ذخيرة وفيما وكذا قالوا في مسافرين انما على أحد هما أو مات فأنفق الاخر عليه من ماله وفي عبد مأذون مات مولاه فأنفق في الطريق وفي مسجد بلا متول له أو قاف أنفق عليه منه بعض أهل الرحلة لا يضمن استحسانا فيما بينه وبين الله تعالى وحكي عن محمد أنه مات تليذ له فباع كسبه وأنفق في تجهيزه فقيل له انه لم يوص بذلك قتل محمد قوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح فما كان على قياس هذا لا يضمن ديانة استحسانا ما في الحكم فيضمن وكذا الوعر الوصي دين على الميت فقضاء لا يأنم وكذا الوات رب الودبعة وعليه مثلها دين لا يحرم يقضه فقضاء المودع ومثله المديون لومات دأته وعليه دين لا يحرم مثله لم يقضه فقضاء المديون وكذا الوارث الكبير لو أنفق على الصغير ولا وصي له فهو محسن ديانة متطوع حكما اه ملخصا من البحر لكن ذكر في التارخائية في المسألة الاخيرة انه ان كان طعاما يتفق سواء كان الصغير في جبره أولا وان كان دراهم يملك شراء الطعام لو في جبره وان كان شيئا يحتاج الى بيعه لا يملك الا ان كان وصيا (قوله كالأرجوع) أي للمودع على الاب بما أنفق عليه اذا غنمه الغائب لان المودع مالك المدفوع بالضممان فكان متبرعا بملك نفسه قال في البحر وظاهره أنه لا فرق بين أن يتفق عليهم أو يذفع اليهم في وجوب الضمان وعدم الرجوع عليهم لوجود العلة فيهما ويظهر أنه لا ضمان لو أجاز المالك لان الاجازة ابراء منه ولأنها كالو كالة السابقة اه (قوله وكالوا انحصار رثته الخ)

لا تقطع الارث (بيع الاب)

لان له ولاية التصرف (لا الام)

ولا بقية أقاربه ولا القاضي اجماعا

(عرض ابنه) الكبير الغائب

لا الحاضر اجماعا (لاعقاره)

فيبيع عقار صغير ويجنون اتفاقا

لأن نفقه له ولزوجته وأطفاله كافي

انهم يحجبون بقدر حاجته لا فوقها

(ولا في دين له سواها) لمخالفة

دين النفقة لسائر الديون (ضمن)

قضاء لا ديانة (مودع الابن) كديونه

(لو أنفق الودبعة على أبيه)

وزوجته وأطفاله (بغير أمر)

مالك (أو قاض) ان كان والا فلا

ضمان استحسانا كما لا يرجع

وكالوا انحصار رثته في المدفوع اليه

لانه وصل اليه عين حقه

مطلب

في مواضع لا يضمن فيها المتفق

اذا قصد الاصلاح

فإذا أتى على أبي الغائب مثلاً بلا أمر ثم مات الغائب ولا وراث له غير الأب فلا رجوع للأب على المودع  
 لأنه وصل إليه عين حقته وهذا ذكره في التمريناً وشبهه بما لو اطعم المغصوب للمالك بغير علمه (قوله  
 لغائب) أي هو ولد هما (قوله أي جنس النفقة) الأنسب لتذكير المفسر بقول المخرج من جنس حقهما  
 أي النفقة (قوله لوجوب نفقة الولاد والزوجة) أشار به إلى أن الأبوين في المتن ليس يقيد بل الزوجة  
 وبقي الولاد كذلك كافي الجرح (قوله حتى لو ظفر) أي أحده هؤلاء (قوله فله أخذه) أي بلا قضا  
 ولأرضاء بصر وهذا مقيد بأبائه وأن لا يكون غنة قاض كما سلف ط (قوله حكم الحاكم)  
 كذا في بعض النسخ وفي بعضها حكم الحاكم أي حال الأب يوم الخصومة فإن كان معسراً فالقول له استحساناً  
 في نفقة مثله والا فالقول للأب بجر (قوله ولو برهننا فبينة الابن) أي لأنه ثبت أمر عارضاً خائبة أي  
 لأن الأصل الاعسار واليسار عارض ومقتضى هذا الإطلاق أنه مع البينة لا ينتظر إلى تحكيم الحاكم والأهنا  
 ظاهر فيما إذا كان معسراً يوم الخصومة لأن الظاهر للأب ولذا كان القول له فتكون البينة المعسرة بينة الابن  
 لا شأنا خلاف الظاهر أم لو كان موسراً يومها فينبغي أن تقدم بينة الأب على أنه كان معسراً يوم الاتفاق  
 كالوبرهن وحده تأمل قلت وما مر من أن القول لمنكر اليسار والبينة المدعية فاعله عند عدم العلم بالحال  
 تأمل (قوله غير الزوجة) يشمل الأصول والفروع والمخارم والمالك (قوله زاد الزبلي) والصغير يعني  
 استثناءه أيضاً فلا تسقط نفقته المقضى بها بعض المدة الزوجة بخلاف سائر الأقارب ثم اعلم أن ما ذكره  
 الزبلي تنقله عن الذخيرة عن الحاوي في الفتاوى وأقره عليه في البحر والنهر وتبعهم الشارح مع أنه يخالف  
 لإطلاق المتن والشروح وكافي الحاكم وفي الهداية ولو قضى القاضي للولد والوالدين وذوي الأرحام بالنفقة  
 قضت مدة سقطت لأن نفقة هؤلاء تجب كفاية للعاجلة حتى لا تجب مع اليسار وقد حصلت بعض المدة بخلاف  
 نفقة الزوجة إذا قضى بها القاضي لأنها تجب مع يسارها فلا تسقط بمحصول الاستغناء فيما مضى اهـ وقرر  
 كلامه في فتح القدير ولم يعرج على ما مر عن الذخيرة على أنه في الذخيرة صرح بخلافه وعزا إلى الكتاب  
 فإنه قال فيها قال أي في الكتاب وكذلك ان فرض القاضي النفقة على الأب فغاب الأب وتركتهم بالنفقة  
 فاستدانت بأمر القاضي وأنفق عليهم ترجع عليه بذلك فإن لم تستدن بعد الفرض وكانوا بأكلون من  
 مسألة الناس لم ترجع على الأب بشئ لأنهم إذا سألوا وأعطوا أصار ملوكهم فوقع الاستغناء عن نفقة الأب  
 واستحقاق هذه النفقة باعتبار الحاجة فإن كانوا أعطوا مقدار نصف الكفاية سقط نصف الكفاية عن الأب  
 ونصح الاستدانة في النصف بعد ذلك وعلى هذا القياس وليس هذا في حق الأولاد خاصة بل في نفقة جميع  
 المحارم إذا أكلوا من مسألة الناس لا رجوع لهم لأن نفقة الأقارب لا تصير ديناً بالقضاء بل تسقط بعض  
 المدة بخلاف نفقة الزوجة اهـ ومثله في شرح أدب القضاء للخصاف وذكر مثله قاضي خان جازم به وقد  
 قال في أول كتابه إن ما فيه أقوالاً اقتصر فيه على قول أو قولين وقد تمت ما هو الاظهر واقتضت بما هو الاظهر  
 وقد راجع الرختي نسخة من الذخيرة محترفة حتى اشتبه عليه ما مر بمسألة الموت الآتية وحكم على الزبلي  
 ومن تبعه بالوهم وقال لأن مر إذا حاوياً أن نفقة الصغير لا تسقط بعد الاستدانة وأطال بما لا يجدي نفعا  
 والصواب في الرد على الزبلي ما قد سنه (قوله وأما مادون شهر) محترز قوله أي شهر فأكثر ووجهه أن  
 هذه المدة قصيرة وإن القاضي مأمور بالقضاء فلا تسقط المدة القصيرة لم يكن للأمر بالقضاء فائدة لأنه إذا كان  
 كل ما مضى سقط لم يمكن استثناء شيء كافي الفتح (قوله ونفقة الزوجة والصغير) محترز قوله غير الزوجة  
 والصغير أما الصغير فبنيته ما علمت وأما الزوجة فانما تصير ديناً بالقضاء ولا تسقط بعض المدة فلا تنفع لم تشرع  
 لحاجتها كما أقارب بل لاحتباسها وقد علم من هذا أنها بعد القضاء لا تسقط بعض المدة سواء كانت شهر  
 أو أكثر وأقل نعم تسقط نفقتها بعض المدة قبل القضاء إن كانت شهراً أكثر كما قد مناه عند قول المصنف والنفقة  
 لا تصير ديناً بالقضاء والحاصل أن نفقة الزوجة قبل القضاء كنفقة الأقارب بعد القضاء في أنها تسقط بعض  
 المدة الطويلة (قوله غير الزوجة) أي ما هي فترجع بما فرض إياها ولو أكلت من مال نفسها أو من مسألة  
 كما في الجانية وغيرها فاستدانتها بعد الفرض غير شرط نعم استدانتها للصغير شرط كاعلمته مما مر ويأتي  
 (قوله فلم يستدن) أفاد أن مجرد الأمر بالاستدانة لا يكفي ومفهومه بعضهم من عبارة الهداية فهو غلط

(و) الأيوان (لو أنفق ما عندهما)

اغائب (من ماله على أنفسهما)

وهو من جنسه (أي جنس النفقة)

(لا) بنفتمان لوجوب نفقة الولاد

والزوجة قبل القضاء حتى لو ظفر

بجنس حقته فله أخذه ولذا فرضت

من مال الغائب بخلاف بقية

الأقارب ولو قال الابن أن نفقته

وأنت موسر وكذب الأب حكم

الحاكم يوم الخصومة ولو برهننا

فبينة الابن خلاصة (قضى بنفقة

غير الزوجة) زاد الزبلي

والصغير (ومضت مدة) أي شهر

فأكثر (سقطت) لمصول

الاستغناء فيما مضى وأما مادون

شهر ونفقة الزوجة والصغير

فتصير ديناً بالقضاء (الآن

يستدين) غير الزوجة (بأمر

قاض) فلم يستدن بالمال

بلار جوع

كانه عليه في أنفع الوسائل (قوله بل في الذخيرة) هذا محل التعرّيع فكان المناسب أن يقول في الذخيرة  
 الخ وهذا أيضا إذا فرض القاشي لهم النفقة وأمر الاتم بالاستدانة كما علمته من كلام الذخيرة وأنت خير  
 بأن هذا مخالف لما قدمه عن الزياي من قوله والصغير كما تبيننا عليه أنفا فافهم (قوله أو أنفقت من مالها)  
 هذا من كلام الخاتمة كما تعرفه وما قبله مذکور في الخاتمة أيضا وقوله رجعت بما زادت أي بما استدانته  
 أو أنفقت من مالها كميل نفقتهم وأفاد أن الاتفاق من مالها على الأولاد قائم مقام الاستدانة فهو تنقيح لقوله  
 فلم تستدن بالفعل فلا رجوع لكن هذا فهم صاحب البحر وهو غير صحيح فإنه قال وفي الخاتمة رجل غاب  
 ولم يترك الأولاد الصغار نفقة ولا تفهم مال تيجر الاتم على الاتفاق ثم ترجع بذلك على الزوج اه قال في البحر  
 ولم يشترط الاستدانة ولا الاذن بها ففرق بين ما إذا أنفقت عليهم من مالها وبين ما إذا أكلوا من المسألة اه  
 قلت لا ينبغي عليك أن ما في الخاتمة من مسائل أمر الأبعد بالاتفاق عند غيبة الأقرب وهي كثيرة تقدمت  
 في الفروع عن واقعات المفتين لقد رى أقنصدي فيها بأمر القاشي الأبعد ليرجع على الأقرب كالاتم ليرجع  
 على الأب فهو أمر بالادانة ويجبس المتع عنها لأن هذا من المعروف كما قدمه عن الزياي والاختيار قبيل  
 قول المصنف قضي بنفقة الاعراف إذا كانت الاتم دوسرة تؤمر بالادانة من مالها وإن كانت معسرة تؤمر  
 بالاستدانة ففي كل منهما إذا أكل الأولاد من مسألة الناس سقطت نفقتهم عن أبيهم لحصول الاستغناء  
 فلا ترجع الاتم بشئ في صورتين وأما إذا أمرت بالاستدانة ولم تستدن بل أنفقت من مالها فلا رجوع لها  
 أيضا بخلاف ما إذا أكلوا من المسألة لأنهم لم يفعل ما أمرهم به القاشي القائم مقام الغائب ولذا صرحوا باشتراط  
 الاستدانة بالفعل ولم يكف مجرد الأمر بها خلافا لمن غلط فيه كما قدمناه عن أنفع الوسائل ويدل على أن اتفاقها  
 لا يقوم مقام الاستدانة ما صرح به في البرازية بقوله وإن أنفقت عليه من مالها أو من مسألة الناس لا ترجع  
 على الأب وكذا في نفقة المحارم اه فهذا صريح فيما قلناه وأشار إلى بعضه المقدسي والخير الرملي فافهم  
 نعم لو أمرت بالاتفاق وهي موسرة فاستدانت وأنفقت منه ترجع لأن ما استدانته دين عليها لا على الأب  
 لأنه لا يصير ديناً على الأب إلا بالأمر بالاستدانة عليه اعموم ولاية القاشي فإذا كان ديناً عليها صار  
 من مالها فلا فرق بين الاتفاق منه أو من مال آخر بخلاف ما إذا أمرت بالاستدانة وأنفقت من مالها فانها  
 تكون متبرعة فاغنم تجر بهذا المقام (قوله وينفق منها) الأولى منه أي مما استدانته (قوله  
 لكن نظريه في النهر الخ) قد يجاب عن البحر بأن المراد من قوله وينفق مما استدانته تحقيق الاستدانة فهو  
 للاحتراز عما إذا لم يستدن وأنفق من ماله أو من صدقة ولذا قال في البحر بعد ذلك هذا الشرط قال في المبسوط  
 فلما أنفق بعد الاذن بالاستدانة من ماله أو من صدقة فلا رجوع له لعدم الحاجة وحينئذ فلا خلاف وسقط  
 التعليل أفاده ط وحاصله أن الاتفاق مما استدانته غير شرط لكن قال الرمي لو أنفق من غيره فاما أن يكون  
 من ماله فلا يستحق نفقة لغناه به أو من مال غيره فهو استدانته ويصدق أنه أنفق مما استدانته لكن صاحب النهر  
 مولع بالاعتراض على أخيه في غير محله اه قلت لكن هذا ظاهر إذا كان قبل الاستدانة أما بعد ما استدان  
 وصار ما استدانته ديناً على المقتضى عليه ثم تصدق عليه بشئ فهل تسقط نفقته عن قريبه لأنها تجب كفاية  
 للحاجة وقد حصلت بما صار معه من الصدقة فليس له أن ينفق مما استدانته حتى ينفق مامعه ولذا الودفع له  
 القريب بنفقة شهر فغضى الشهر وبقي معه شئ لم يقض له باخرى ما لم ينفق ما بقي أم لا تسقط كون ما استدانته  
 صار ملكه ولذا الوجه له نفقة مديونات أحدهما قبل تمام المدة لا يسترد شئ منها اتفاقا كما في البدائع ونظيره  
 ما مر في موت الزوجة أو طلاقها استدانته في حكم المجل فيما يظهر بحث ملكه فله أن ينفق منه أو من الصدقة  
 لكن ليس له الاستدانة ثانياً ما لم يقر غجب مامعه لتحقيق الحاجة فالجواب أنه إذا استدان بأمر قاض  
 صار ملكه ولذا الومان القريب بعدها يؤخذ من تركه ولا يقطع بالموت فلا فرق حينئذ بين أن ينفق منه أو بما  
 ملكه بعد الاستدانة بصدقة أو غيرها هذا ما ظهر لفهمي القاصر فتأمل (قوله أو من عليه النفقة) أي  
 من بقية الأقارب فالأب غير قيد (قوله دين ثابت في تركه) فلا تم أن تأخذها من تركه ذخيرة (قوله  
 فتأمل) أي عند الفتوى ما هو الأول من هذين القولين المصححين قلت لكن نقل الثاني في الذخيرة عن  
 الخلف والأول عن الأصل قال الخير الرملي وأنت على علم بأن تصحيح الخلف لا يصادم تصحيح الأصل مع

بل في الذخيرة لو أكل أطفاله من  
 مسألة الناس فلا رجوع لاتهم  
 ولو أعطوا شيئاً واستدان  
 شيئاً أو أنفقت من مالها رجعت  
 بما زادت خاتمة (ويقتضي منها)  
 عزاه في البحر المبسوط لكن نظر  
 فيه في النهر بأنه لا أثر لنفاقه بما  
 استدانته حتى لو استدان وأنفق  
 من غيره وفي مما استدانته لم تسقط  
 أيضا اه (قوله مات الأب) أو من  
 عليه النفقة (بعد ط) أي  
 الاستدانة المذكورة (فهو)  
 أي النفقة (دين) ثابت (في تركه  
 في الصحيح) بجر ثم نقل عن  
 البرازية تصحيح ما يخالفه ونقله  
 المصنف عن الخلاصة قائلاً ولولم  
 ترجع حتى مات لم تأخذها  
 من تركه هو الصحيح اه ملخصاً  
 فتأمل

ما فيه من الاضرار بالنساء فينبغي أن يعقل عليه اه أي على ما في الاصل للإمام محمد وفي شرح المقدسي  
ولومات من عليه النفقة المستدانة بأن لم تقط في الصحيح فتوخذ من تركه وان صح في الخلاصة خلافه  
اه ووفق ط بين القولين بما لا يظهر وعز ما في المتن الى الكفر والوقاية والايضاح مع أنه غير الواقع فان  
مسألة الموت مما زادها المصنف على المتن تعال الشيخ صاحب البحر قافهم (قوله وفي البدائع الخ) تبع  
في النقل عنها صاحب البحر والنهر والذي رأيته في البدائع عكس ذلك فانه قال ويجبس في نفقة الاقارب  
كالزوجات أما غير الاب فلا شك فيه وأما الاب فلا في النفقة ضرورة دفع الهالك عن الولد ولانما تسقط بعض  
الزمان فلم يجبس سقط حق الولد رأسا فكان في حبسه دفع الهالك واستدراك الحق عن القوات لان حبسه  
يحملة على الاداء وهذا لم يوجد في سائر ديون الولد لانها لا تقوت وإلهذا قال أصحابنا ان الممتنع من القسم  
ينضرب ولا يجبس بخلاف سائر الحقوق لانه لا يمكن استدراك هذا الحق بالحبس لانه يفوت بعض الزمان  
فيستدرك بالضرب بخلاف سائر الحقوق اه ملخصا وبه علم أن ما ذكره هو حكم الممتنع عن القسم  
بين الزوجات وقد تماعن الذخيرة لا يجبس والد وان علا في دين ولده وان سفل الا في النفقة لان فيه اتلاف  
الصغير وسيأتي في فصل الحبس التحريم بذلك وفي الكفر لا يجبس في دين ولده الا اذا أبي عن الاتفاق عليه  
وذكر المصنف هناك مثله وعلى هذا فلا يصح أن يقال انه يمكن أن يستدين بأمر القاضي فلا يلزم المخذور  
لان الكلام في الممتنع من الاتفاق وهو شامل للاتفاق بالاستدانة فيحبس لينفق من ماله أو يستدين فافهم  
وقول البدائع فلم يجبس سقط حق الولد رأسا أي كله بخلاف ما اذا حبس فانه انما يسقط حقه في مدة الحبس  
فقط وفي هذا دليل على أن الصغير ليس في حكم الزوجة خلافا لما مر عن الزبلي أن لو كان في حكمها المكان  
يمكن القاضي أن يقضي عليه بالنفقة فلا يسقط منها شيء كسائر ديون الصغير (قوله وقيد) أي قيد عدم  
الحبس في نفقة القريب وهذا مبني على النقل الخطأ ما على الصواب الذي نقلناه فلا تقيدتم قوله بما فوق الشهر  
معه كافي ط أن يقال بالشرع ما فوقه لان الذي لا يسقط هو القليل وهو ما دون شهر كما مر (قوله ولا يصح  
الامر الخ) في التارخانية امرأة لها ابن صغير لا مال له ولا للمرأة فاستدانت وانفقت على الصغير بأمر  
القاضي فبلغ لا ترجع عليه بذلك اه أي أمرها القاضي بأن تستدين وترجع عليه بعد بلوغه كافي البرازية  
قال في المنع فقد أقاد أنه لا يملك الامر بالاستدانة الا اذا كان الصغير مال أو كان هناك من تجب نفقته عليه  
(قوله وتجب النفقة) أي على المولى ولو فقيرا. فهستاني (قوله املوك) أي بقدر كفايته من غائب  
قوت البلد وادامه وكذا الكسوة ولا يجوز الاقتصاريها على ستر العورة ولا يلزم السيد ان تنعم على أن يدفع له  
مثله بل يستحب ولو قتر على نفسه شيئا أو رباضة لزمه الغائب في الاصح ويستحب التسوية بين عبيده وجواريه  
في الاصح ويريد جارية الاستمتاع في الكسوة للعرف وعليه شرائع علماء الطهارة لهم وينبغي أن يجلبه لياكل معه  
ط ملخصا عن الهندية (قوله منفعة) تمييز محمول عن نائب الضاعل وخرج به المكاتب لانه مالك لمنافعه  
ودخل فيه المديرون والولد فأم ما كالتن ولوله كبير اذ كرا صحيا ولوله أب حاضر ولوأمة متروجة ما لم يزوجها  
منزل الزوج كافي البحر (قوله كوصي بخدمته) الا اذا مرض مرضا يمنعه من الخدمة أو كان صغيرا لا يقدر  
على الخدمة فنفعته على الموصى له بالرقبة حتى يصح ويبلغ الخدمة نهر (قوله هو الصحيح) وقيل يرفع البائع  
الامر الى الحاكم فيأذن له في بيعه وانجاره قنية وفيها أن نفقة المبيع بشرط الخيار على من له الملك في العبد  
وقت الوجوب وقيل على البائع وقيل يستدين فيرجع على من يصير له الملك كصدقة القطر اه (قوله فينبغي  
أن تلزم المشتري) تسمية عبارة البحر هكذا وتكون تابعة للمالك كالمردون كما يحتمل بعضهم كافي القنية أيضا اه  
ومثله في النهر والجواب أن المبيع باق في ضمان البائع واجب تسليمه كالمغصوب نفقته على الغاصب ولا ملك له  
فيه رقبة ولا منفعة ولانه قبل القبض بعرض العود الى ملكه اذا هلك ولذا يسقط عنه رجعي (قوله كعين  
البناء) حرم من يعين له الطين ويناوله ما يبي يده وهو تمثيل للصحيح غير العارف بصناعته (قوله والا) أي  
ان لم يكن له كسب (قوله أو جارية لا يؤجر مثلها) بأن كانت حسنا يحسن عليها القسمة والحال أنها  
عاجزة عن الكسب حتى لو كانت الامة قادرة عليه ومعروفة بذلك بأن كانت خبازة أو غسالة تؤمر به أيضا هكذا  
قال الامام أبو بكر البخاري وأبو إسحاق الفقيه الحافظ حندية قال في الشرع نبلاية فعلم أن الاثوثة هتاليت

وفي البدائع الممتنع من نفقة  
القريب المحرم يضرب ولا يجبس  
لقواته بعض الزمن فيستدرك  
بالضرب وقيد في النهر بجناحا  
فوق الشهر لعدم سقوط مادونه  
كما مر ولا يصح الامر بالاستدانة  
ليرجع عليه بعد بلوغه (و) تجب  
النفقة بأنواعها (املوك) منفعة  
وان لم يملكه رقبة كوصي بخدمته  
وفي القنية نفقة المبيع على البائع  
مادام في يده هو الصحيح واستشكله  
في البحر بأنه لا ملك له رقبة ولا  
منفعة فينبغي أن تلزم المشتري  
(فان امتنع فهي في كسبه) ان  
قدر بأن كان صحيا ولو غير عارف  
بصناعة فيجب بنفسه كعين البناء  
يجز (والا) ككونه زنا  
أو جارية (لا) يؤجر مثلها

مطلبه  
في نفقة المملوك

(أمره الثاني بيعه) وقالوا  
 بيعه الثاني وبه يفتى (أن محلاً  
 له) والا كمدبر وأما ولد الزم  
 بالاتفاق لا غير (عبد لا يتفق  
 عليه مولاة أكل) أو أخذ (من  
 مال مولاة) قدر كفائته (بلا  
 رضاء عاجز عن الكسب) أو لم  
 يأذن له فيه (والألا) يأكل كالأقتر  
 عليه مولاة لا يأكل منه بل  
 يكتب أن قدر محبتي وفيه  
 تنازع في عبد أو دابة في أيديهما  
 يجبران على نفقته (نفقة العبد  
 المقتبض على الغاصب إلى أن  
 يرده إلى مالكه فإن طلب) الغاصب  
 (من القاضي الأمر بالنفقة أو  
 البيع لا يجيبه) لأنه ممنون  
 عليه (و) لكن (أن خاف)  
 القاضي (على العبد الضياع باعه  
 القاضي لا الغاصب وأمكن)  
 القاضي (فمنه لما لم يملكه طلب  
 المودع) أو أخذ الأبق أو أحد  
 شريكه عبد غاب أحدهما (من  
 القاضي الأمر بالنفقة على عبد  
 الودعة) ونحوها (لا يجيبه) أثلاً  
 تأكله النفقة (بل يؤجره ويتفق  
 منه أو يبيعه ويحفظ منه مولاة)  
 دفعاً للضرر والنفقة على الأسير  
 والراهن والمستعير وأما كسوته  
 فعلي العبد وتسقط بعقده ولو زنا  
 وتلزم بيت المال خلاصة (دابة  
 مشتركة بين اثنين امتنع أحدهما  
 من الاتفاق أجبره القاضي)  
 لئلا يخسر شريكه جوهره  
 وفيها (ويزمر) اتنا بالبيع وأما  
 (بالاتفاق على بيعه دابة لا قضاء  
 على) ظاهر (المذهب) للهي  
 عن تعذيب الحيوان واضاعة  
 المال وعن الثاني يجبر ووجهه  
 الجناوى والكيل وبه قالت

الائمة الثلاثة ولا يجبر في غير الحيوان وإن بركه تفسيق المال ما لم يكن له شريك

أما العجز بخلافها في ذوى الارحام اه وتماه في ط وقد تناهنا عن الرمي أن البت لو كان  
 الهاكسب لا تلزم نفقته الاب (قوله أمره الثاني) وإن امتنع جسه كما في الدر المنقذ قلت فلو كان  
 السيد غائباً لبيع القاضي الظاهر ثم كما يأتي في العبد الردية وتقدم أنه لا يفرض له القاضي في مال سيده  
 الغائب بخلاف الزوجة وقرابة الولاد (قوله وقال يبيعه القاضي) لأنهم ماريان جواز البيع على الحر  
 لأجل حق الغير وسد أي في الحر أن الفتوى عليه فأما الامام فانه لا يرى ذلك ولكن يحبس به (قوله  
 الزم بالاتفاق) فإن غاب ولا مال له حاضر فالظاهر أن القاضي يأمره بالاستدانة على سيده احياء لم يجبه  
 ويحتل أن تلزم نفقته على بيت المال كالمعتق تأمل (قوله أو أخذ) أي توياكس به أو دراهم يشترى  
 بها (قوله والا) أي لم يكن عاجز عن الكسب وأذن له فيه (قوله كالأقتر) أي ضيق (قوله  
 لا يأكل منه) أي من مال مولاة (قوله يجبران على نفقته) وكذا ولد أمة مشتركة اذ عاده للزنا كان  
 وعليه اذا كبر نفقة كل واحد منهما ط عن الهندية ولو أثبت أحدهما الحق له لم يرجع عليه الا شتر لغيره  
 حيث تعرض لمال غيره أو لوجوبه عليه برعه رجعي (قوله لأنه ممنون عليه) فانه لو تعيب عنده أو حاك  
 يضمن للمالك إلى أن يرده عليه والرد واجب وإن كان المالك غائباً فالحاق به عند الغاصب فهو متبرع بما يفتقه (قوله  
 ولكن ان خاف الخ) بأن خاف حربه بالعبد أو نحوه (قوله أو أخذ الأبق) ما كان ينفق في ذكره على هذا  
 الوجه لأن ذلك بحث لصاحب التهر حيث قال ونقلوا في أخذ الأبق اذا طلب من القاضي ذلك فإن رأى  
 الاتفاق أصلح أمره وإن خاف أن تأكله النفقة أمره بالبيع فيقال إن أمره بالأجارة أصلح فلم يذ كره اه  
 فالمقول في حكمه مخالف للمودع والمشتري على أن الرمي وغيره أوجب بأن الأبق يحنى عليه الا باق ثانياً  
 فالغالب اتفاقاً أصلحية اجارته للغير فلا سكتوا عنه ثم بحث الرمي أن الحكم دائر مع الأصلية حتى في المودع  
 لو كان الأصلح بالاتفاق عليه أمره به فلا فرق بينهما تأمل اه قال في الجبر وكذلك أي كالعبد الا بقاء اذا وجد  
 دابة ضالة في البصر أو في غير المهر (قوله ونحوها) وهو الأبق والمشتري (قوله لا يجيبه الخ) ذكر في الذخيرة  
 أن القاضي إن رأى الاتفاق أصلح أمره بذلك وكذا في اللقيط واللقطة وبه علم أن المدار على الأصلية (قوله  
 وأحدشريك عبد الخ) أي فرفع الشريك الأمر إلى القاضي ويقيم البيعة على ذلك والقاضي بالخيار في قبول  
 هذه البيعة وعدمه فإن قبلها فالحكم ما ذكره كافي الجبر عن الحاشية وبأني ما إذا امتنع أحدهما عن الاتفاق  
 (قوله والنفقة على الآخر والراهن) أي نفقة العبد المأجور والمرهون على مالكه والمستعار على المستعير  
 لأنه يستوفي منفعة بلا عوض فهو محبوس في منفعة وقد مر أول الباب أن كل محبوس لمنفعة غيره تلزمه  
 نفقته وما في الجبر من قوله وكذا النفقة على الراهن والمودع فالظاهر أن المودع به كسر الدال اسم فاعل  
 والاخاف ما تقدم من أن القاضي يؤجره لينفق عليه أو يبيعه (قوله وأما كسوته فعلى المعير) لعل وجه  
 الفرق بين نفقته وكسوته أن الطعام يستملكه العبد في حال احتباسه في منفعة المستعير فلا يملكه المولى أما  
 الكسوة فتبقى فلزمنته كسوته صارت ملكاً للمولى العبد والعارية تملك المنفعة بلا عوض ففي إيجاب الكسوة  
 عليه إيجاب العوض تأمل (قوله وتسقط بعقده) أي اذا اعتق السيد عبده سقطت عنه نفقته (قوله  
 وتلزم بيت المال) أي اذا كان عاجز وليس له قريب ممن تلزمه نفقته (قوله أجبره القاضي) أي على  
 الاتفاق عليه وهذا ذكره في المحيط وذكرنا خلاصاً أن القاضي يقول لا يجبرني نصيبك من الدابة  
 أو تتفق عليها رعاية لجانب الشريك كذا في الفتح والجبر (قوله جوهره) لم يذ في الجوهر مسألة الدابة  
 المشتركة وانما ذكر ما بعدها فالمناسب عز ذلك للفتح أو الجبر كذا كرنا (قوله ويؤمر الخ) أي يؤمر المالك  
 الذي لا شريك معه فينبأ لا يجبر قضاء بخلاف ما لو كان معه شريك فانه يجبر رعاية لحق الشريك كما علمت (قوله  
 لا قضاء) لأنها البت من أجل الاستحقاق بخلاف العبد كما في الهداية (قوله والكيل) قال والحق ما عليه  
 الجماعة لأن غاية ما فيه أن يصور فيه دعوى حصة فيجبره القاضي على ترك الواجب ولا بدع فيه وأقره  
 في الجبر والنهر والنخ (قوله ولا يجبر في غير الحيوان) أي كالدور والعقار والزرع (قوله ما لم يكن له شريك  
 أي فان كان له شريك فانه يجبر حيث لم يتمكن القسمة ككروى نهر ورمقة قنار وبيرو وولاب وسفينة معبئة  
 وحائط الا ان كان يمكن قسمه من أساسه وينبغي كل واحد في نصيبه السترة وسيا في تمام الكلام عليه في آخر

الشركة ان شاء الله تعالى (قوله كما مر) أى نظير ما مر أنفق في الدابة المشتركة من أنه يجبر الممتنع  
لئلا يتفرق شريكه (قوله أنفق الثاني ورجع عليه) هذا خلاف ما قدمه من أن حكمه حكم  
عبد الوديعة وأجاب ح بأن هذا امتنع في الامتناع بخلاف ما تقدم فانه معذور بغيته  
اه قلت لكن لابد من إذن القاضى أو الشريك كما أفاده الشارح بعده وفي البرازية قال  
أحد هما ليس لى شئ أنفق وأنفق الآخر على حصته يبيع الحياكم حصته الا يجى من  
ينفق عليه فان لم يجد استبدان عليه فان لم يجد أنفق من بيت المال فان قال  
الشريك أنفق على حصته أيضا ويكون ذاد ينال على المولى فعل لكن لا يجبر عليه  
فان فضل عن قيمة العبد لا يكون دين على العبد بل على المولى اه (قوله  
والوديعة واللقطة) أى اذا أقام بينة على ذلك فان شاء القاضى قبلها  
وأمره بالانفاق ان كان أصلح والأمره ببيعها كما في الذخيرة والأمر  
بالانفاق يحتمل كونه من اجرتها أو من مال المأمور أيهما كان أصلح  
يأمره القاضى به كما علم مما مر (قوله اذا استرقت) أى  
احتاجت للإصلاح كأنها تطلبه وفي المصباح رعت  
الحائط وغيره رما من باب قتل اصلحته  
والله سبحانه وتعالى  
أعلم

كما مر قلت وفي الجوهرة فان كان  
العبد مشتركا فاستغ أحدهما  
أنفق الثاني ورجع عليه ونقل  
المصنف تبع البحر عن الخلاصة  
أنفق الشريك على العبد في غيبة  
شريكه بلا إذن الشريك  
أو القاضى فهو متطوع وكذا  
الخيل والزرع والوديعة واللقطة  
والدار المشتركة اذا استرقت  
والله أعلم

تم الجزء الثاني من حاشية العلامة ابن عابدين على الدرر معجنا بالمقابلة المحتررة على خط المؤلف رحمه  
الله وقد اعتنى بمقابلته القدير نصر الوفاء الهوري ويلىه الجزء الثالث اوله كتاب العتق

5435